مقدّمة كتابُ التّوحيد
«أَساس الإِسْلام، وحَقيقةُ التّوحيد»

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَده وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِره، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِه اللَّهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْده لا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْده وَرَسُولُهُ، وَصَفِيُّه وخَلِيلُه، وخِيرَتُه مِنْ خَلْقِهِ وحَبِيبُه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، (آل عمران؛ 3: 102)؛ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾، (النساء؛ 4: 1)؛ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾، (الأحزاب؛ 33: 70 – 71).

«إِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيِ مُحَمَّدٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وعَلَى آله وَسَلَّمَ، وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ».

والصّلاةُ والسّلامُ والتبريكات التّامة الكاملة على نبيِّنا محمّد، وعلى آلِهِ الطيّبينَ الطّاهرين، وصحْبِهِ المُخلِصِينَ المجاهِدِين، وهو الأسوةُ الحسنةُ، نِعْمَ الأُسْوة، ونِعْمَ القُدْوة.

أَمَّا بَعْدُ: فهذهِ رسالةٌ مختصرةٌ عنْ أساس الإسلامِ وحَقيقةُ التَّوْحِيد، وأدلّتِهِ منَ القُرآن الكَريم، ومِمَّا ثَبَتَ في السُّنةِ النّبويّةِ الشّريفة، سمّيْناها: «**كتابُ التَّوْحيد: أساس الإسْلام، وحقيقةُ التّوْحيد**». **وكان الدّافعُ إلى كتابتِها أمُورٌ مِنْها:**

أولاً: مشكلة قديمة حول تعْريف «**العبادة**» وعلاقة مفهومِها بمفهوم «**الإله**»، ترتّب عليْها الحُكم، بغير وجه حقّ، على الكثير منْ أهلِ القبلةِ بالشّرك ومفارقة الإسلام والخروج من الملة. وهو أمر كبير خطير، من الأصول والمُهمّاتِ التي تحتاجُ إلى البرهان القاطِع، والحجّةِ اليقينيّةِ البالِغة، ولا يجوزُ، مطلقاً، أن يكُونَ مِنَ الاجتهاديّاتِ أو الخِلافيّات!

ثانياً: اضطرابِ وعدمَ انضباطِ القسمة الوهابية التقليديّة الثلاثية للتوحيدِ إلى: «**توحيد الربوبية**»، و«**توحيد الألوهية**»، و«**توحيد الأسماء والصفات**»، التي زلّت بها قدم الشيخ الإمام ابن تيمية تلك الزلة المهلكة الشنعاء، وقلده بها المارق محمد بن عبد الوهاب معتقداً أنها الحق اليقين المبين. وهذا الاضطراب له علاقةٌ جوهريةٌ بِالمشكلةِ السابقة: بل الحق اليقيني أنها قسمة سقيمة ساقطة، مضللة خطيرة، لأنها:

(1) – مغلوطة باطلة، لعدم مجانسة مضمونها لمعاني الألفاظ المستخدمة فيها، لا في اللغة العربية الفصحى التي نزل بها القرآن، ولا في العرف الشرعي الذي هو دوماً مقدّم على العرف اللغوي؛ وفيما يخص «**الألوهية**» فإنها تستلزم أن يكون «**الإله**» هو «**المعبود**»، ضرورة ولا بد؛ وهذا من أقوال الكفر، والعياذ بالله، كما سيأتي البرهنة عليه بقواطع الأدلة، التي يكفر منكرها، ويخرج من الإسلام بجحدها؛

(2) – ومضللة كاذبة لأنها لا تصف واقع شرك العرب على حقيقته، بل تكابر وتزعم أن العرب لم يكن لديهم – في الجملة – شرك في «**الربوبية**»، أو حتى في «**الأسماء والصفات**»؛ وهو إنكار لما علم بالضرورة من التاريخ بنقل التواتر، ودراسة الآثار، وهذا هوس وجنون: يوجب معاندة القرآن، وتكذيبه: وهذا كفر أيضاً؛

(3) – ومنكوسة حيث يتم تقديم الربوبية على الألوهية لأن الربوبية تستلزم الألوهية بزعمهم، وليس العكس، وهو الحق؛

(4) – وغير منضبطة، لتداخل أقسامها، فهي إذاً: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾؛

(5) – ولا مانعة حاصرة، لإدخالها في «**التوحيد**» ما ليس من أصوله: كأكثر مَباحِثِ «**الصّفات**»، التي هي فَرْعٌ وليستْ أصْلاً، ولا هِيَ قِسْمٌ مُستقِلّ مِن أقْسام التوحيد، مهما شاغب وبالغ الغلاة المارقون، المعروفون بالتفاهة والسطحية وكراهية التفكير والعقل، بل برفض العقل والتفكير، من جهلة المنسوبين إلى «**الفرقة الوهابية**»، المنتسبين، زورا وبهتانا، إلى «**السلفية**»؛

(6) – ولا جامعة لخروج أقسام مهمة من «**التوحيد**» منها: «**توحيد الذات ومتعلقاته**»، وما يترتب عليه من بطلان الصاحبة والولد، وقد أهمل إهمالاً شبه تام؛ وكذلك توحيدِ «**الحاكمية**»، الذي هو «**ذروة سنام**» التوحيد، وساحة الصراع بين الرسل وأممهم، فلا يُمكنُ إدخالُها إلا بِتكلُّفٍ واضِح، وبطريقةٍ مصطنعة؛

(7) – ولِما ترتّب عليها من الإفك العظيم بتكفير أهل الإسلام، والإثم الجسيم بسل السيف عليهم، وسفك دمائهم؛ ولِما ترتّب عليها من إشكالات أخرى، لا تكاد تنحصر.

ثالثاً: ظهرتْ إشكالاتٍ عدّةٍ في هذا الزّمانِ – بعد زَوالِ آخِرَ دوْلَةَ خِلافة، يُمكِنُ أن تُسمَّى إسلامِيّة، ولوْ عَلَى وجْهِ التّساهُلِ والتَّنزُّل، وتَحوُّلِ الدُّنيا كلها إلى دار كُفْر – حول حقيقة التوحيدِ وأقْسامِهِ، وشُمُولِهِ لِقضايا «**الحاكمية**»، و«**الموالاة والمعاداة**». هَذهِ الإشكالات تَرتّبتْ عَلَى الخَلَلَ الجَسِيمِ فِي القِسْمَةِ الوهابية التقليديّة المذكورةِ أعْلاه، وساهَمَ فُقهاءُ السّلاطينِ، ورثةِ الأحْبار والكُهّان مِنْ قتلةِ الأنبياء، قاتلهُم الله، في تضْخِيم الإشكاليّةِ وتضْليلِ العامّة، بَلْ وحتَّى الخاصَّة، خدمةً لأسْيادِهمْ مِنْ أئمّةِ الكُفْرِ والجَوْر، الذّينَ بَدَّلُوا الشَّرائع، وعادَوْا أولياءَ الله، وتولّوْا أعداءَ الله، وانْضَوَوا تحْتَ رايات الكُفّار الحرْبيّين فقاتلوا المُسلمينَ، وذلك لِقاءَ ثمَن بخْس، دراهمَ معْدُودة ودُنيا فانِيَة زائِلة، فخانُوا الأمانةَ ونقضُوا المِيثاق: ﴿وَإِذَ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ

ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾، (آل عمران؛ 3: 187).

وطواغيتُ الجزيرةِ العربيّةِ منْ آل سعود الذّينَ هُمْ في مُقدّمَةِ مُبَدّلي الشّرائِع؛ ومُتَوَلّي الكفّارَ الحربيّين، المنضوين تحت رايتهم: بدعمهم للكفّارَ الحربيّين على المُسلمين، وقتالهم وقتلهم للمُسلمين، هؤلاءِ الطّواغيتِ قدْ فاقُوا جميع إخوانِهمْ من الحُكّام الطّواغِيت، الجَبابِرةِ الظّلمةِ المُتسلّطِينَ على رقابِ المُسلمين، في تمْكين الأعداءِ الكفّار الحربيّينَ مِنْ احتلالِ جزيرةِ العرب، قاعِدةَ الإسْلام، وَحِصَار العِرَاق المُسلِم، ثُمَّ افْتراسِهِ وغزْوِهِ مُؤخّرًا، لإبادَةِ أهلِهِ وإذْلالِهم. آلَ سعُودَ هؤُلاءِ لهُمُ الباعُ الطُّولَى، والسّابِقةُ العُظْمى، مع أذْنابِهمْ مِنَ «**المشايخ**»، في هذا التّضليل الكبير، والبُهْتان العظِيم!

وأذنابُ طواغيتِ الجزيرةِ العربيةِ منْ آل سعود مِنَ «**المشايخ**» ليسُوا مجموعةً مُبعثرةً مِنَ «**المشايخ**»، بلْ هُم في الحقيقةِ «مؤسّسةٌ دينيّةٌ» قمعيّةٌ بَغيضة، لها أجهزتِها وميزانيّاتِها، في بنية هرميّة لا تختلفُ كثيرًا عن «**الكنيسة الكاثوليكية**»، لذلك أسْميْناها: «**الكنيسة النّجديّة**». هذهِ «الكنيسةِ النّجديّةِ» لها «مجمعُ كرادلةٍ» هُو «هيئة كبار العُلماء»، و«الحبرُ الأقْدسُ» أو «البابا» هُو طبعاً مُفتي الدّيار السُعوديّة، الذي يترأّسُ «هيئَةَ كِبار العُلماء»، وهو في نفْس الوقْتِ «الرئيسُ العامُّ لإداراتِ البُحوث العلميّةِ والإفتاء والدَّعْوة والإرْشاد»، بِمَرْتَبَةٍ وراتِبِ وأَعْطِيَاتِ ومزايا «وزير».

ونظامُ حُكم آلِ سعودٍ هؤُلاء، نِظامُ شركٍ وكُفْر، بلْ هُوَ مع ذلِك، نظامٌ «**شيطانِيٌّ**» مَنْتِنْ، نظامُ عصابةِ «**مافيا**» إجراميّةٍ قذِرة، لمْ تكتفِ بنهبِ أموالِ المُسْلِمين، و«**الغُلُول**» منْ بيتِ المال العام، على نَحْو لمْ يعرفْ لهُ التاريخُ مثيلاً، بل زادتْ جشعاً وسُعاراً بِتعاطَي تجارةَ المخدِّراتِ والخُمُور والدَّعَارةِ المُنظَّمة، وتهريبِ السِّلاح، و«**غَسِيل**» الأمْوال.

لِذلِك فهُمْ، أيْ: كبراء آلِ سعود، المنافقون السفلة، حِفاظاً على السلطةِ وتضْليلاً للْجماهير، يتمسّحونَ بــ«**توحيدٍ**» مزوَّر مشوّهٍ، مبْتور «**ميِّتٍ**»، لا وجُود لهُ في واقع الحياة، يدُورُ حَوْلَ «**المَوْتى**» و«**القبابِ**» والأشْجار والأحْجار والرِّمال و«**القُبور**»، ويتبجح بتدمير الآثار الإسلامية. فَهُمْ في حقيقةِ الأمْر قدْ قَتلوا «**التّوْحيدَ**» وأدخلُوهُ «**القبرَ**»، ثُمَّ جعلوا يطُوفُونَ حولَ هذا القبر يلهجُونَ بالثّناءِ على «**الميِّتِ**»، ويَهْزجُون لهُ بالتّمجيد!

وإنْ كنتَ في شكٍّ مِنْ ذلك، فاستمِعْ إلى تصْريحاتِ «**مشايخهم**» الخَوَنة، وتأمّلْ في مُسمَّياتِ الأحزابِ العميلة الغالية المارقة، والجماعات المُبْتدِعَةِ الضّالةِ المُدافعةِ عنْهم: «**جمعية أهل السنة والحديث**»، «**أنصارُ السنّة المُحمّدية**»، «**جُنُودُ الصّحابة**»، وعليْكَ بِكُتبِهم الّتي يُوزّعُونها مجّاناً: «طاعة الرحمن في **طاعة السلطان**»؛ «القُطبيّة، هي **الفتنة** فاعْرفُوها!»؛ «الحاكميّة، و**فتنةُ** التّكفير»؛ «تحذير الشباب، من

فتنة الخروج والمظاهرات والإرهاب»: ﴿**وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي وَلاَ تَفْتِنِّي؛ أَلاَ فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُواْ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ**﴾، «التوبة؛ 9: 49»!!

وتأمل في المذابح المروعة، والكوارث الفظيعة التي أصابت أهل الإسلام على أيدي الجماعات الغالية المارقة، الهمجية الدموية، التي خرجت من تحت عباءتهم: كالعصابة الإجرامية المسلحة في الجزائر البارحة، و«داعش»، أي: ما يسمى بـ«دولة العراق والشام» اليوم، و«طالبان باكستان»، وأكثر التنظيمات المنتسبة زوراً وبهتاناً إلى «القاعدة» أو «الجهاد العالمي»، إلا قلة ممن رحم ربي، **التي تركت قتال أهل الأوثان المحاربين المعتدين، وسلت السيف على أهل الإسلام، ومن معهم من المواطنين، المعصومين المسالمين**، وشملت بالذبح النساء والأطفال،اهلكت الحرث والنسل.

ولا عجب من دموية «داعش» الآخرة هذه، ووحشيتها، فما هي في الحقيقة إلا «نسخة» جديدة من «داعش» الأولى: الدولة السعودية الأولى. «نسخة» محدَّثة بإضافة السكاكين والكواتم، واللواصق والألغام. وإن كنت في شك من ذلك فاقرأ شهادة «داعش» الأولى على نفسها، بقلم مؤرخها وإمامها حسين بن غنام المعنون: «تاريخ نجد: روضة الأفكار والأفهام، لمرتاد حال الإمام، وتعداد غزوات ذوي الإسلام».

اقرأ وتدبر لتعلم علم يقين أن الفرقة الوهابية إنما هي فرقة مارقة من فرق الخوارج الأزارقة الهالكين، الذين هم – كما نص أهل العلم – أعظم ضلالاً، وأكثر دموية من أهل النهروان، الذين تواترت بذمهم الأحاديث، وقاتلهم إمام الهدى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، عليه من الله رضوان وسلام. وقد قال الإمام الحجة أبو محمد علي بن حزم، رضي الله عنه، في [الفصل في الملل والأهواء والنحل «4/61»]: [وَلَكِن **الْأَزَارِقَة** كَانُوا أعراباً جُهَّالًا كالأنعام بل هم أضلّ سَبِيلا]، والفرقة الوهابية شعبة من الخوارج «**الْأَزَارِقَة**»، فهي إذاً كذلك: كالأنعام بل هم أضلّ سَبِيلا؛ نعوذ بالله من الخذلان.

نسألُ اللهَ العظيم أنْ ينْفعَ بهذهِ الرّسالة، وأنْ يجْعلَ أعْمَالَنا كُلُّها خالِصةً لوجْههِ الكريم، إنّه على كلِ شيءٍ قَدِير. وصلّى اللهُ وسلّمَ وبارَكَ على عَبْدِهِ ورَسُولهِ مُحَمّد، وعلى آلِهِ الطيّبِينَ الطّاهِرين، وصَحْبِهِ المُخلِصينَ المُجاهِدين، صلاةً دائمةُ، وتسليمُا وتبريكاً كثيرًا الى يوْم الدّين، والحمدُ للهِ ربّ العالَمِين.

أ. د. محمد بن عبد الله المسعري
لندن
الإثنين: 26 من رمضان المبارك 1436 هـ،
الموافق: 13 يوليو – تموز 2015 م

القسم الأول:
أصول الدين وقواعده
(مقدمات وأسس شرعية وعقلية)

الباب الأول: الـديــن والــدنيــا

مفهومُ «**الدين**» عِندنا ــــ معشرَ المسلمينَ ــــ يعني منهاجًا كاملاً للحياة، أي طريقةً معينةً للعيش، تقومُ على أساس عقيدةٍ كليةٍ عن الكون والإنسان والحياة، وعلاقتِها بما قبلَهَا (وهو اللهُ تبارك وتعالى)، وعلاقتِها بما بعدَها (وهو اليومُ الآخِرِ بما فيه من حِسابٍ وجزاء)، وليس هو فقط تنظيمٌ لعلاقةِ الإنسان بربّه أو تحديدٌ لبعض القيم الروحية والخُلُقيّة، والآدابِ الفرديةِ فحَسْب (كما هو مفهوم الحضارة الغربية الوثنية الكافرة)، بل هو تنظيمٌ شاملٌ لحياةِ الإنسان وعلاقاتِه كلِّها:

(1) ــــ علاقةُ الإنسان بربّه: «في العقائدِ والشعائر التَّعبُّدية»؛

(2) ــــ علاقةُ الإنسان بنَفسِه: «في المعرفةِ والإيمان والنيةِ وأعمالِ القلب، وفي الأخلاق، والمطعوماتِ والملبوساتِ؛ بل وكذلك في التَّجمُّل والزّينة»؛

(3) ــــ علاقةُ الإنسان بغيرِهِ منْ بني الإنسان:

(أ) في العلاقةِ الأسريَّةِ، منْ نِكاح وقَرَاباتٍ ومَوَاريث (أي في النّظام الاجتماعي)؛

(ب) وفي العلاقاتِ الخاصّةِ بين الناس، أو ما يُسمُّونه «**القانون المدني**»، أي العلاقات مع الأفراد: في العقودِ والمُعامَلات، والصّناعةِ والزّراعة، وتبادُل المنافِع الماديّةِ بالتّجارةِ والمُقاولاتِ، والمُؤسّساتِ والشركات؛

(ج) وفي العلاقاتِ (العامّةِ)، أي العلاقةِ بينَ الحاكِم والمَحكُوم، أي العلاقاتِ الدُّستوريّة، والعلاقاتِ مع السّلطةِ العامّة: في نِظام الحُكم، أي دُستُور الدّولة، ونُظُم القضاءِ والبيِّنات، وأحْكامِ الجزاءِ والعُقوبات، وتشريعاتِ موارد المال العامِّ منْ زكاة، وخَراج، وفَيْءٍ، وأخماس، وضرائِب، ومُكُوس، وإيرادات أموالِ الملكيّةِ العامّةِ، وإيرادات أمْوالِ الدّولة؛

(د) بلْ كذلكَ فِي العلاقاتِ الدّولية، أي علاقةِ الجماعاتِ والأمم والدّولِ بَعضُها ببَعْض: في أحْكام المُعاهداتِ والجهادِ والرُّسُلِ والسِّفَارَات؛

(4) بَلْ وَعلاقةُ الإنْسان بِغيرِهِ مِنَ الكائِنَات:

(أ) الحيوان

(ب) النّبات

(ج) الجَمادَات

(د) العالمُ المحيطُ بوَصفِه بيئةً، أي بوَصفِهِ كلٌّ مُرَكّب.

أمّا (**الدُّنيا**) فهي: العالمُ المادّيُ المُحيطُ بنا، **<u>كمَا هُوَ فِي ذَاتِه</u>**، وفيمَا هُوَ عَليْه، أي حالُ العَالَم كمَا هُو، في حِين أنَّ (**الدِّينُ**) هُوَ مَا **<u>يَنْبَغِي</u>** أنْ يَكونَ حالُ العَالَم عَلَيْه.

ومِنَ المُهمّ جِدًّا أنْ نُلاحِظَ أنّهُ، وإن كانت العُلومُ الطبيعيةُ المَحْضَةُ كالفِيزياءِ والكِيمْياءِ وعِلمُ النباتِ وغيْرِها منَ العُلُوم، التي هِيَ دِراسةٌ لخواصِّ العالم المَحْسُوس، بالتَّجْربَةِ والرَّصْدِ، والحِسِّ والعَقْل، وكذلِكَ

تَطْبيقاتِهَا، فِي الهَنْدسةِ والزِّراعَةِ والطِّبّ، منْ أمُور(**الدّنْيَا**)، وكذلك المَهارَاتِ والحِرفِ والفُنُونِ المُتعلِّقةِ بها، مثلُ المِلاحةِ والحِدادةِ والعِمارةِ ونحْوِها، وكذلك كيفيَّةِ إنْشاءِ الثروةِ وتنْمِيتِهَا بالرَّعْي والصَّيْدِ والزّراعَةِ والصِّناعةِ والتِّجارة، والعِلمُ المُتعلِّق بِتداوُلِ المالِ والنُّقودِ وطبيعةِ الأسْواق، أيْ ما يُسمَّى: (**عِلمُ الاقْتِصادِ**) منْ أُمُورِ «**الدُّنيَا**»، إلاَّ أنَّ الأسبَابِ الشَّرْعيَّةِ لِكسبِ المال، والحُدُودِ الشَّرْعيَّةِ لِصرْفه، وكذلك كيْفيَّةَ توْزيع الثَّرْوةِ فِي المُجْتمع أيْ ما يُسمَّى: (**النِّظامُ الاقتِصادي**) لا تُعتبرُ منْ أمور (**الدُّنيا**)، بلْ هيَ من أمُورِ (**الدّين**)، لأنَّهَا تَرتبطُ حتْماً بوجهةِ النَّظرِ فِي الحياة، أيْ بِالعقيدةِ الكُلِّيةِ عنْ الكَونِ والإنْسانِ والحياة، وعلاقتها بما قبلها، وبما بعدها. وقد أنزل الله، سبحانهُ وتعالى، فيها أحكامًا شرعيّةً واجبةَ التّطبيق، لازمةَ الاتِّباع، وسوْف يُحاسِبُ عليها يومَ القِيامة، ثم يترتَّبُ على ذلك إمَّا السعادةُ الأبديَّةُ بِرضوانِ اللهِ والنَّعيمُ المُقيم، أو الشَّقاوةُ الدائِمةُ بِسخطِ اللهِ والعذابُ الأَلِيم.

❄فصل: الثقافة، والحضارة، والمدنية:

من هذه المقدمات آنفة الذكر نعلم أن «**المدنية**» (**Urbanisation**) التي هي مجموع المظاهر المادية للنشاط الإنساني وهي تشمل:

ـــ **العلوم التجريبية والرصدية:** كالفيزياء، وعلم النبات، وعلم طبقات الأرض (الجيولوجيا)، والفلك، ونحوه.

ـــ **وما بني عليها من علوم تطبيقية:** كالهندسة الكهربائية، والزراعة، والتعدين، والطب،

ـــ **وما ارتبط بها من مهارات وحرف وفنون:** كالملاحة، والنجارة والحدادة، والعمارة، وتشغيل ما نشأ منها من آلات ومعدات وطرق ومنشآت ومنتجات زراعية،

من ذلك نعلم، أن «**المدنية**»، **بهذا التعريف المنضبط،** من حيث الأصل والمبدأ، عالمية، وعامة، غير متحيزة، لا علاقة لها من حيث المبدأ بوجهة النظر في الحياة، وهي كذلك متماثلة عند جميع الأمم بغض النظر عن معتقداتها وثقافاتها. لذلك يجوز للمسلم أن يأخذها من أي مكان وأن يطبقها كيف يشاء، ما لم تتعارض مع نص شرعي خاص، كل ذلك مع الحذر الدائم والانتباه المستمر لاحتمال تَلَوُّثَاتِها الحضاريّة، وتَحَيُّزَاتِها العَقَديّة.

كما أن هناك «**مدنيّة خاصة**» ترتبط وتتأثر بوجهة النّظر في الحياة، فهذه خاصّة بكل أمة أو شعب ولا يجوز للمسلمين أخذها أو الاقتباس منها من غيرهم، وذلك مثل بعض، بعض وليس كل، فنون الرقص، والتصوير والنحت، والتّمثيل، والمسرح ونحوها، وكذلك بعض الحرف والمهارات مثل البغاء ـــ والعياذ بالله ـــ وكذلك بعض أنشطة الرياضة البدنية والترفيه والتسلية: كمصارعة الثيران، والتحريش بين الديوك ونحوه، لأنها وإن كانت من باب العلوم التطبيقية والفنون والحرف، إلا أنه لا تمكن ممارستها إلا بالمصادمة لبعض الأحكام الشرعية؛ لذلك لا يجوز تصنيف شيء من «**المدنيّة**» **على أنه** «**مدنيّة خاصة**» إلا بدليل شرعي.

أما «**الحضارة**»، **(Civilisation):** فهي طريقة الحياة، أو هي مجموع المعتقدات والمفاهيم والأخلاق والمقاييس عن الحياة وما يرتبط بها من «**ثقافة**» (**Culture**).

نعم: كثيراً ما نجد هذه الألفاظ تستخدم على نحو يتداخل مع بعضه البعض فتستخدم لفظة «**الحضارة**» بمعنى لفظة «**المدنية**»، أو يتم خلط المفهومين، فتكون النّتيجة اختلاط المفاهيم وتداخُلها، وتشويش على صفاء التصور العقدي، وتعسّر اتخاذ موقف فقهي سليم، لذلك يجب الحرص على دقة المفاهيم، وانطباق الألفاظ على معنى المفهوم، وعدم السّماح بتشابكها واضطرابها، وإلا كانت العواقب العقدية والفكرية، ومن ثَمَّ العملية بعد ذلك، وخيمة.

نعم: لفظة «**الحضارة**» قريبة المعنى في الأصل اللغوي من لفظة «**المدنية**»، إلا أن لفظة «**الحضارة**» أقرب إلى التعبير عن الطراز المعين للعيش من لفظة «**المدنية**»، لأن «**الحضارة**»، التي هي المعيشة المستقرة في الحضر وممارسة الزراعة والصناعة، تستخدم عادة بإزاء «**البداوة**»، التي هي حياة التنقل وتتبّع المطر والكلأ وممارسة الرعي والصيد، فهما نمطان للحياة مختلفان، وطرازان في العيش متباينان، في حين أن «**المدينة**» تستخدم عادة بإزاء «**القرية**»، وكل ذلك عيش مستقر في مكان واحد، إلا أن الأحوال والآلات والوسائل المدنية تختلف فقط في الدرجة.

وكذلك فإن لفظة «**الحضارة**» قد استُعملت، في اللغة العربية، للمعاني المتعلقة بالأفكار، لذلك كانت أقرب في استعمالها في المفاهيم، كما جاء في «**القاموس**»: [حَضُر (بضم الضاد) كنَدُس: الرجل ذو البيان والفقه]، وقال في «**اللسان**»: [رجل حَضْر (بتسكين الضاد) ذو بيان]، فلفظة «**الحضارة**» أقرب وأنسب وأكثر ملائمة في الاستعمال لمجموعة المفاهيم من لفظة «**المدنية**»، ولفظة «**المدنية**» أقرب في الاستعمال للأشكال المادية: فالمهم هو مراعاة الفرق الجوهري بين محتوى المفهومين، أما الاصطلاحات فلا ينبغي أن تكون فيها كبير مُشَاحَّة، وإن كانت الدقة، في اختيار الألفاظ ومطابقتها أو مقاربتها للمقصود، مهمة ومطلوبة.

و«**الثقافة**»**:** هي مجموع العلوم والمعارف والمهارات التي كانت عقيدة تلك الحضارة سببًا في دراستها ونشأتها، أو هي المعارف التي تؤثّر في العقل وحُكمِه «**القِيَميّ**» على الأشياء، كالتّشريع، والاقتصاد، والتّاريخ، واللّغة، وما شاكلها.

هذه «**الحضارة**»، وتلك «**الثقافة**»، التي هي جزء منها، هي، بالضرورة، متحيزة وخاصة، ترتبط عند كل أُمّة وشعب بالأساس العقائدي الذي تؤمن به تلك الأمّة، إذا كانت تلك الحضارة مُنبثقةً عن عقيدة كلّية عن الكون والإنسان والحياة، كما هو الحال في الحضارة الإسلامية والحضارة اللّيبرالية الرأسمالية،

فتكون من ثم «**حضارة دينيّة**»، أو «**حضارة أيديولوجيّة**»، أو «**حضارة عقائديّة**». و«**الحضارة**» ترتبط دوماً بخصوصيات ذلك الشعب وتلك الأمة الناشئة عبر التّطور التاريخي والتّفاعل مع أحداث الزّمن، حتى بالنسبة للحضارات التي لا تنبثق عن أساس عقائدي، فتكون حينئذ «**حضارة وضعية**»، كحضارة اليونان وبابل والأشوريّين والصّين، وأوروبا قبل عدة قرون من الزمن، أي قبل أن تنتصر الحضارة الليبرالية الرأسمالية وتهيمن على الحياة في أوروبا وأمريكا.

نعم: لا شك أن اليونان وبابل والآشوريّين قديماً، وأمريكا وأوروبا والصين واليابان حديثاً، كان لهم أديان كالوثنية والنصرانية والبوذية والكونفوشية، إلا أنّها أديان روحيّة أخلاقيّة محضة، ليس فيها مفاهيم وقناعات ومقاييس وتشريعات لكافة شؤون الحياة، فلا تصلح إذاً لأن تنبثق عنها حضارة، ولكن يتواضع الناس على مفاهيم وتشريعات خاصة بهم، لتنظيم شؤون الحياة الدنيا، فهذه المفاهيم والقناعات والمقاييس الوضعية هي التي تشكل حضارتهم، مع كونها ليست منبثقة عن دينهم. فالقوم لهم حضارة، ولكنها ليست (**حضارة دينية**)، وإن كانوا هم يؤمنون بدين معين، لكن حضارتهم لم تنبثق عن دينهم، بل هي «**حضارة وضعية**».

وفي العصر الحديث تشترك شعوب وأمم كثيرة، كاليابانيين والهندوس والسيخ والأمريكان والفرنسيّون في حضارة واحدة، هي الحضارة الليبرالية الرأسمالية الغربية، مع تعدد واختلاف أديانهم.

لذلك كان للإسلام حضارته الخاصّة «**الحضارة الإسلامية**» المشتملة على ثقافته المتميزة، ألا وهي «**الثقافة الإسلامية**» الشاملة لعلوم اللغة العربية، وعلوم الدّين الإسلامي بشتّى فروعها، التي ملأت الدنيا نورًا وعلماً وهدىً، وهي أكمل وأكثر ثقافات الدّنيا كتباً وتصنيفاً.

أما ما يتشدّق به الغربيون ويسمّونه «**الحضارة الإنسانية**» فهو اسم **مزوّر** لحضارتهم هم، وهي حضارة كافرة، تقوم في أساسها وجوهرها على الوثنية الإغريقية الرومانية، مع لمسات ــ لمسات تلطيفية ليس إلا ــ من النصرانية البولصية المحرَّفة الضّالة، التي انحرفت بعد عدة قرون من نشأتها، فأصبحت صليبية مقيتة حاقدة، واليهودية العنصرية الملعونة، يهودية الأحبار والكهان الفاسقين، قتلة الأنبياء. وهي حضارة غربية محلية محضة، لا علاقة لها بعقائد وأفكار ومفاهيم وقناعات وعادات بقية شعوب العالم، مهما شغَّب دعاة «**العولمة**» وجادلوا.

وقد اختار القوم هذا الاسم الذي يوحي بالإنسانية والعالمية، لتغرير شعوب الدنيا، وبالأخص المسلمين، لإخراجهم بهذه الطّريقة الخبيثة الماكرة من دينهم، ذلك لأن اعتِناق هذه الحضارة الغربية، المسماة بــ «**الإنسانية**»، زوراً وبهتاناً، والعيش وِفْقَها يعني، لا محالة، **الردّة عن الإسلام، والخروج إلى الكفر**

والضلال، المفضي إلى الشقاوة الأبدية، واللعنة السرمدية في نار جهنم، والعياذ بالله تعالى.

كما أن هذا الاسم مؤشّر قويّ على عنصريّة الغرب وغطرسته، ونظرته المتعالية إلى بقيّة بني الإنسان: فما جاء من الغرب فهو، بزعمهم، «**إنساني**» و«**عالمي**»، وما كان من غيرهم من الأمم والشّعوب فهو محلي أو إقليمي، فهو من ثَمَّ محدود متخلف، همجي بربري، لا يستحق أن يسمَّى إنسانياً، وهو، في أحسن الأحوال، محدود محلي لا يمكن أن يكون عالمياً!

من الإيضاح السابق يتبيّن أن أمور (**الدّين**) – في عرف أهل الإسلام - ليست هي الشّعائر التعبّدية المحضة، أو العقائد الغيبية، أو الأخلاق والآداب الجميلة فحسب، كما هو في المفهوم الغربي، بل كل أفعال الإنسان الاختيارية هي محلّ الحكم والتقييم الشرعي سواء:

(أ)- قصد بها محض التعبّد والتقرّب إلى الله، أي تحقيق قصد أو قيمة «**روحية**»، أو «**تعبّديّة**» أو «**نسكية**»: (الشّعائر التعبّدية المحضة مثل الصّلاة، والذّكر، والدّعاء)؛

(ب)- أو قصد بها تحقيق قيمة «**خُلُقيّة**»: (الأخلاق، مثل: الصّدق والأمانة والكرم، وحتى الرفق بالحيوان)؛

(ج)- أو قصد بها تحقيق قيمة «**إنسانيّة**»: (مثل إغاثة الملهوف، وإنقاذ الغريق، بغض النّظر عن عرقه ولونه، ودينه، وقوميّته، وجنسه)؛

(د)- أو أراد بها الإنسان كسبًا «**معنويًّا**» أو «**أدبيًّا**»: (كالحصول على المجد، والفِخار، والثناء)؛

(هـ)- أو أراد تحصيل منفعة، أو قيمة «**ماديّة**»: (كالنّقود، بالتّجارة، ونحوها).

كل هذه الأنواع من الأفعال الإنسانيّة الاختياريّة هي محلّ الحكم الشّرعي، **والالتزام بالحكم الشّرعي هو الجانب الرّوحي التعبّدي فيها**، فإذا أدرك الإنسان أنه متعبَّد لله في جميع أحواله، والتزم الحكم الشّرعي في جميع أعماله، أصبح روحانيًّا عابدًا، مستحقًّا على هذا الجانب الرّوحي التعبّدي من الله المثوبة والثناء؛ والتعبّد هنا يعني: القبول، والتّسليم، والرّضا، والطّاعة لأمر الله، الناشئة من تعظيم الله ومحبّته، المُنبنية على اعتقاد راسخ، ويقين جازم، وإيمان مطلق بأنّ الله هو الإله الحق، الواحد الأحد، واجب الوجود، الحي القيُّوم، الأول الأزلي القديم، بغير ابتداء، الآخر الأبدي الباقي، من غير انتهاء: فعَّال لما يريد، يخلق ما يشاء ويختار، لا يسأل عمّا يفعل، ويحكم ما يريد، لا معقب لحكمه، وهو سريع الحساب.

هذه هي «**الروحانيّة**» الحقّة، فهي أمر يتعلّق بـ«**الوعي**»، و«**الإدراك**». ولا علاقة لذلك بالرّوح «**المفارِقة**»، أو بكون الإنسان مركّب من «**مادّة**»، و«**روح**»، بغض النّظر عن صحّة ذلك أو بطلانه، فهذا موضوع مستقلّ عن ذاك تماماً.

وأما ما قاله بعض العلماء: **(إن العادات تنقلب إلى عبادات إذا صلحت النيّة)**. فهذا كلام ليس بدقيق،

لأن **العادات**، أو بلفظ أدقّ: **المباحات**، لا تنقلب إلى مستحبات أو واجبات، ولكن وجود «**وعي**» معين أو «**نية**» معينة، هو الذي قد يستحقّ عليه الإنسان المثوبة، بل وربّما العقوبة، لا على ذات الفعل، من حيث هو فعل مجرّد، الذي هو مباح كما كان، لا ثواب لفاعله أو عقاب عليه، من حيث هو فعل مجرّد، وسنتكلّم عن هذا بالتفصيل، ونشبعه بحثاً في فصل مستقلّ آت، إن شاء الله تعالى.

❋فصل: ماهيّة الفرق بين (الدّين) و(الدّنيا):

وما ذكرناه آنفا له واقع يدرك بالحسّ والعقل، ومن استقراء نصوص الوحي، أي النّصوص الشّرعيّة، أي نصوص القرآن والسنّة، لا غير، إذ هي وحدها النّصوص الشّرعيّة، وهي وحدها الوحي المنزّل، كما سنبرهن عليه قريباً، إن شاء الله. وقد كان ذلك وايم الله كافياً شافياً، ولكن الله، تباركت أسماؤه وتقدّست صفاته، نصّ على بعض ذلك في كتابه العزيز، كما ألهم نبيّه المعصوم سيّدي أبا القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي العدناني العربي، النبي الرسول الأمّي، خاتم النبيّين، وإمام المرسلين، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، بزيادة بيان مباشر صريح، يغني عن أكثر الاستقراء، وجمع النّصوص، فمن ذلك:

❋ ما أخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج6/ص123/ح24964) بإسناد غاية في الصّحة عن أنس بن مالك، خادم رسول الله، حيث قال: [حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ؛ وَهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ، صلّى الله عليه وسلّم، سَمِعَ أَصْوَاتاً فَقَالَ: «مَا هَذِهِ الأَصْوَاتُ؟!»؛ قَالُوا: (النَّخْلُ يُؤَبِّرُونَهُ يَا رَسُولَ اللَّه)، فَقَالَ: «لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا لَصَلُحَ». فَلَمْ يُؤَبِّرُوا عَامَئِذٍ فَصَارَ شِيصاً فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «**إِذَا كَانَ شَيْئاً مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ فَشَأْنَكُمْ بِهِ وَإِذَا كَانَ شَيْئاً مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَإِلَيَّ**»]؛ كما أخرجه ابن ماجه في سننه (ج2/ص826/ح2471)، وأبو يعلى في مسنده (ج6/ص199/ح3480)، (ج6/ص238/ح3531)، وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده صحيح)، وابن حبّان من طريق أبي يعلى في صحيحه (ج1/ص202/ح22)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم). وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في موضع آخر من مسنده (ج3/ص152/ح12566) بلفظ: [حدثنا عبد الصّمد حدّثنا حمّاد عن ثابت عن أنس قال: سمع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أصواتا فقال: «ما هذا؟» قالوا: (يلقحون النخل)، فقال: «لو تركوه فلم يلقحوه لصلح»، فتركوه فلم يلقحوه فخرج شيصا فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «ما لكم؟!»، قالوا: (تركوه لما قلت!)، فقال رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم: «**إذا كانَ شيْءٌ مِن أَمرِ دُنياكُمْ فَأَنتُمْ أعلَمُ بِه، فإذا كَانَ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَإِلَيّ**»]؛

ـــ وأخرجه مسلم، (ج4/ص1836/ح2363)، بإسناد صحيح بمعناه، ولكن باختصار سيّئ مخلّ، قال: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**»، وهو اللّفظ المُشوه المبتور، الذي يتداوله الناس، في أكثر الأحيان، للأسف الشّديد. وأخرجه كذلك الدارقطني مرّة أخرى بنحو لفظ مسلم، وأخرجه كذلك البزّار في مُسنده، وهو عند الإمام أبي محمّد علي بن حزم في «**الإحكام في أصول الأحكام**» من طريق البزّار، وجاء حديث أنس

عند البزّار بلفظ: «**أنتم أعلم بما يصلحكم في دنياكم، وأما آخرتكم فإليّ**»، وهذا كأنّه رواية بالمعنى، تصرّف أحد الرواة فاستبدل لفظة: (**دينكم**)، بلفظة: (**آخرتكم**)؛ وأخرجه غيرهم، فتجده مثلاً في (فوائد تمام) (1082/83/3)؛

ـــ وأما قول حماد بن سلمة (عن هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ) فالأرجح أنه وهم منه، فقد خالفه كل من خالد بن الحارث ومحاضر وحفص بن غياث وغيرهم فرووه مرسلا، وأكد ذلك الإمام الدارقطني في علله (14/187/رقم 3531)، حيث جاء: [وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، إِنَّهُ سَمِعَ تَأَبُّرَ النَّخْلِ، فَقَالَ: " لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلُحَ ". فَلَمْ يُوبِّرُوا، فَصَارَ شَيْصًا، فَقِيلَ لِلنَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: " إِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ فَشَأْنَكُمْ بِهِ ". فَقَالَ: رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ. وَخَالَفَهُ خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، وَمُحَاضِرٌ، وَغَيْرُهُمَا، رَوَوْهُ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، مُرْسَلا، وَهُوَ الصَّوَابُ].

* وأخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج4/ص1836/ح2362): [حدّثنا عبد الله بن الرومي اليمامي وعبّاس بن عبد العظيم العنبري وأحمد بن جعفر المعقري قالوا: حدثنا النّضر بن محمّد، حدّثنا عكرمة وهو بن عمّار، حدّثنا أبو النّجاشي، حدثني رافع بن خديج قال: قدم نبيّ الله، صلّى الله عليه وسلّم، المدينة وهم يُؤَبرون النخل (يقولون يلقحون النخل)، فقال: (ما تصنعون؟!)، قالوا: (كنا نصنعه)، قال: (لعلكم لو لم تفعلوا كان خيراً!)، فتركوه فنفضت أو فنقصت، قال فذكروا ذلك له فقال: (**إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنّما أنا بشر**)، قال عكرمة: أو نحو هذا؛ قال المعقري: (فنفضت) ولم يشك]؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ج1/ص202/ح23)، بلفظ: (**إنما أنا بشر إذا حدّثتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به وإذا حدّثتكم بشيء من دنياكم فإنّما أنا بشر**)؛ ثم عقَّب قائلاً: (أبو النجاشي مولى رافع اسمه عطاء بن صهيب). وهو عند الطّبراني في معجمه الكبير (ج4/ص281/ح4424) بمثل لفظ ابن حبّان. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده حسن)، وهذا تنطع بارد فالحديث صحيح، قطعاً ولا ريب، تقوم به الحجة القاطعة، وما قد يقال عن اضطراب في حديث عكرمة بن عمار، وهو ثقة مأمون، إنما هو فقط في حديثه عن يحيى بن أبي كثير، وليس هذا منها!

* وجاء عن جابر بن عبد الله حديث يصلح للاستئناس في موضوعنا هذا، على ما في صحة روايته من كلام، أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط (ج1/ص307/ح1030): [حَدَّثَنَا أَحْمَدُ (هو: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ بِنِ مُوسَى الْمَكِّيُّ) قَالَ: حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ الرَّقَّامُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَبْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، النَّاسَ يُلَقِّحُونَ النَّخْلَ، فَقَالَ: «مَا لِلنَّاسِ؟» قَالَ: يُلَقِّحُونَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «لَا لِقَاحَ» أَوْ «**مَا أَرَى** اللِّقَاحَ بِشَيْءٍ» قَالَ: فَتَرَكُوا اللِّقَاحَ، فَجَاءَ تَمْرُ النَّاسِ شِيصًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «**مَا**

أَنَا بِزَرَّاعٍ وَلَا صَاحِبِ نَخْلٍ، لَقِّحُوا!!»]؛ وهو بعينه في معجم الطبراني الكبير (1/6/1034)؛

ـــ وهو في شرح مشكل الآثار (4/425/1723): [حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ الرَّقَّامُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفُضَيْلِ، فساقه بعينه]، ثم قال الإمام الطحاوي معقباً: [**وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْهُ، صلى الله عليه وسلم، إِخْبَارًا عَنْ وَحْيٍ**، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْهُ عَلَى قَوْلٍ غَيْرِ مَعْقُولٍ ظَاهِرٍ مِمَّا يَتَسَاوَى فِيهِ النَّاسُ فِي الْقَوْلِ، ثُمَّ يَخْتَلِفُونَ فَيَتَبَيَّنُ ذَوُو الْعِلْمِ بِهِ عَمَّنْ سِوَاهُمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، مِمَّنْ كَانَ يُعَانِي ذَلِكَ وَلَا مِنْ بَلَدٍ يُعَانِيهِ أَهْلُهُ ; لِأَنَّهُ، صلى الله عليه وسلم، إِنَّمَا بَلَدُهُ مَكَّةُ، وَلَمْ تَكُنْ دَارَ نَخْلٍ يَوْمَئِذٍ، وَإِنَّمَا كَانَ النَّخْلُ فِيمَا سِوَاهَا مِنَ الْمَدِينَةِ الَّتِي صَارَ إِلَيْهَا، صلى الله عليه وسلم، وَكَانَ مَعَ أَهْلِهَا مِنْ مُعَانَاةِ النَّخْلِ وَالْعَمَلِ مَا يُصْلِحُهَا مَا لَيْسَ مِثْلُهُ مَعَ أَهْلِ مَكَّةَ، وَكَانَ الْقَوْلُ فِي الْأَمْرِ الَّذِي قَالَ: فِيهِ مَا قَالَ: وَاسِعًا لَهُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْقَوْلُ مِنْهُ عَلَى مَا نَفَى مَا يَسْتَحِيلُ عِنْدَهُ وَيَكُونُ مِنْهُ عَلَى الظَّنِّ بِهِ]؛

ـــ وهو في كشف الأستار عن زوائد البزار (1/112/202) بلفظ مخالف: [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ أَبَانَ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، مَرَّ بِقَوْمٍ يُلَقِّحُونَ النَّخْلَ، فَقَالَ: «مَا أَرَى هَذَا يُغْنِي شَيْئًا»، فَتَرَكُوهَا ذَلِكَ الْعَامَ، فَشَيَّصَتْ، فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِمَا يُصْلِحُكُمْ فِي دُنْيَاكُمْ»]، وقَالَ الْبَزَّارُ: (لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ ابْنِ فُضَيْلٍ إلا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو التَّنُّورِيُّ وَعَيَّاشٌ، وَهُمَا بَصْرِيَّانِ)؛ كذا: (عَيَّاشُ بْنُ أَبَانَ)، وبهذا اللفظ المخالف، القريب من لفظ أحد أحاديث الإمام مسلم، والخلل إنما هو من البزار: كان يملي من حفظه فوقع منه خطأ كثير.

* وجاء في الخراج ليحيى بن آدم (ص:111/362): [(أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، حَائِطًا لِلْأَنْصَارِ وَهُمْ يُلَقِّحُونَ نَخْلًا، فَقَالَ: (وَيُغْنِي هَذَا شَيْئًا؟)، فَتَرَكُوهُ، فَلَمْ تَحْمِلِ النَّخْلُ، فَقَالَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم: (عُودُوا، **فَإِنَّمَا قُلْتُ لَكُمْ، وَلَا أَعْلَمُ**)]؛

* كما أخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج4/ص1835/ح2361): [حدثنا قتيبة بن سعيد الثّقفي وأبو كامل الجحدري (وتقاربا في اللفظ، وهذا حديث قتيبة) قالا: حدثنا أبو عوانة عن سماك عن موسى بن طلحة عن أبيه قال: مررت مع رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، بقوم على رؤوس النّخل فقال: (ما يصنع هؤلاء؟!)، فقالوا: (يلقحونه: يجعلون الذكر في الأنثى فيلقح)، فقال رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم: (**ما أظنّ يغني ذلك شيئا!**)، قال: (فأخبروا بذلك فتركوه) فأخبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بذلك فقال: (**إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه؛ فإني إنما ظننت ظنًّا فلا تؤاخذوني بالظّن، ولكن إذا حدّثتكم عن الله شيئا فخذوا به فإنّي لن اكذب على الله عزّ وجل**)]؛

ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص163/ح1399)، بلفظ: (**إنّما هو ظنٌّ ظننته**:

إن كان يُغنى شيئا فاصنعوا، فإنّما أنا بشر مثلكم، والظنّ يخطئ ويصيب، ولكن ما قلت لكم: ﴿قال الله عزّ وجلّ﴾ فلن أكذب على الله)؛ وهو بنحو هذا عند ابن ماجه في سننه (ج2/ص825/ح2470)؛ وهو عند الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص162/ح1395)؛ والطيالسي في مسنده (ج1/ص31/ح230)؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني (ج1/ص166/ح207)؛ وأبو يعلى في مسنده (ج2/ص13/ح639). كما أخرجه يحيى بن آدم في الخراج (345)؛ وابن ماجه في سننه (2470)؛ وعبد بن حميد في المنتخب (102)؛ والبزار في مسنده (937) و(938)؛ وابن خزيمة في التوكل كما في إتحاف المهرة (1/485) لابن حجر؛ وأبو الشيخ الأصبهاني في التوبيخ والتنبيه (151) و(238)؛ وأبو نعيم في الحلية (4/372 – 373)؛ والحازمي في الاعتبار (1/167)؛ والشاشي في مسنده (7) و(8) و(9)؛ والطحاوي في شرح مشكل الآثار (1720) و(1721)؛ وأيضاً في شرح معاني الآثار (4098) و(4099) و(4100) و(6324)؛ كلهم من طريق سماك بن حرب عن موسى بن طلحة عن أبيه طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه؛ والحديث متصل صحيح، لا تعرف له علة، وسماك بن حرب ثقة صدوق، وإنما وقع اضطراب في بعض حديثه عن عكرمة.

وقد زادنا طلحة بن عبيد الله، رضي الله عنه، هنا فائدة جميلة، في غاية الخطورة والأهمّية: ألا وهي أن النّبي، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، المعصوم بعصمة الله، إنّما استخدم صيغة **الظّن** في كلامه، وصرح هو نفسه، صلوات الله عليه وعلى آله، بذلك نصاً في قوله: (**إنّما هو ظنٌّ ظننتهُ: إن كان يُغنى شيئا فاصنعوا، فإنّما أنا بشر مثلكم، والظنّ يخطئ ويصيب، ولكن ما قلت لكم: ﴿قال الله عزّ وجلّ﴾ فلن أكذب على الله**). والحق أن جميع الروايات بشتى ألفاظها تفيد ذلك، لا محالة. فقوله: «لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا لَصَلُحَ»، إن كان محفوظاً هكذا بأحرفه، وليس من تصرف الرواة، بمعنى: (لو تركوا التلقيح لصلح)، صيغة امتناع لامتناع تشعر باستبعاده، صلوات الله عليه وعلى آله، أن يقوموا بالترك؛ وهو في نفس الوقت نبي معصوم، واجب الطاعة، وهذا لا يكون إلا عن ظن، فلو كان عن يقين لقال: (سيصلح أو ليصلحن إن لم تفعلوا)؛ وما قلناه أوضح في قوله: (لعلكم لو لم تفعلوا كان خيراً!) فصيغة الترجي (لعلكم) أوضح في عدم اليقين؛ وقوله: «**مَا أَرَى** اللِّقَاحَ بِشَيْءٍ» أكثر وضوحا لأن (الرأي) ظن، يخطئ ويصيب، بل لاشك، وهو غير العلم والبقين؛ وأما قوله، صلوات الله عليه وعلى آله: (عُودُوا، **فَإِنَّمَا قُلْتُ لَكُمْ، وَلَا أَعْلَمُ**) فهو في الصراحة والوضوح كقوله: (**إنّما هو ظنٌّ ظننتهُ: إن كان يُغنى شيئا فاصنعوا**)، بل لعله أبلغ.

على أنه، صلوات الله عليه وعلى آله، ما كان حراثاً أو صاحب نخل اعتاد التلقيح، ثم تركه، وقال ما قال، فربما ساغ لهم أن يقولوا: (أفعال النبي على الإتساء، فحري بنا أن نفعل كفعله)؛ ولا هو قال: (اتركوا التلقيح) فلهم أن يحتجوا: (أمرنا فامتثلنا!).

فلم يكن عند أولئك الذين تركوا ما يعلمون بيقين لظنّ مجرّد من عذر، **لأن اليقين لا يزول بالظّن**، حتى ولو كان ظنًّا من رسول الله الخاتم، لأن الوحي إنّما يأتي **بالعلم اليقيني والحقّ القطعي الثّابت من عند الله**، الذي تقوم به الحجة القاطعة على من بلغه. ومن المحال الممتنع أن يبلغه النبي المأمور بالبلاغ إلا وهو – أي النبي – قد علِمَ، قبل ذلك، عِلْم يقين لا يتزعزع أنه وحي من الله؛ وفهم المعنى فهما محكماً صحيحا لا يتطرق إليه اشتباه، وأدرك المقصود إدراكاً يقينياً معصوماً لا يشوبه شك.

فإذا تلفّظ النّبي، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، بما يفيد أنه يظنّ شيئاً، علمنا أن هذا **قطعاً** من عند نفسه، بموجب الطبّيعة البشريّة، فلا يكون حجّة، لأن الظّن لا يغني من الحقِّ شيئاً، ولأنّه بشر يخطئ ويصيب، بصفته البشرية، بخلاف الحقّ، الذي هو صوابٌ أبداً؛

ـــ وكذلك إذا هم بفعل وتردد ولم يفعل لأن (**الهم والتردد**) في الأفعال كـ(**الظن**) في الأقوال والآراء، سواء بسواء؛

ـــ وهذا، أيضاً، هو الحال تماماً في ما قام الدليل القاطع على أنه ليس من الوحي، وإنما هو من عند نفسه: كقبوله أو رفضه لشهادة المتخاصمين في مجلس القضاء، أو بلاغات المخبرين، وسيأتي مزيد تفصيل لهذا في موضعه في باب يأتي، بإذن الله؛ ولعلنا نكتفي ها هنا بروايتين مؤيدتين لما قلناه:

⁕ فقد جاء في كشف الأستار عن زوائد البزار (1/111/201): [حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَصْبَهَانِيُّ، حدثنا حُسَيْنُ بْنُ حَفْصٍ، حدثنا خَطَّابُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يَطُوفُ فِي النَّخْلِ بِالْمَدِينَةِ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَقُولُونَ فِيهَا وَسْقٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم: «فِيهَا كَذَا وَكَذَا»، فَقَالوا: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ فَمَا حَدَّثْتُكُمْ عَنِ اللَّهِ فَهُوَ حَقٌّ، وَمَا قُلْتُ فِيهِ مِنْ قِبَلِ نَفْسِي فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُصِيبُ وَأُخْطِئُ**»]، ثم قَالَ الْبَزَّارُ: (لا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلا بِهَذَا الإِسْنَادِ)؛

⁕ وجاء في كشف الأستار عن زوائد البزار (1/112/203): [حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حدثنا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ عَجْلانَ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «**مَا أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَهُوَ الَّذِي لا شَكَّ فِيهِ**»]؛ وقَالَ الْبَزَّارُ: (لا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلا بِهَذَا الإِسْنَادِ).

⁕ وجاء في «**مسندِ الإمام أحمد بن حنبل**»، (ج5/ص298/ح22599)، بإسناد صحيح كذلك: [حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا حماد بن سلمة عن ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: «إِنَّكُمْ إِنْ لاَ تُدْرِكُوا الْمَاءَ غَدًا تَعْطَشُوا»، وَانْطَلَقَ سَرَعَانُ النَّاسِ يُرِيدُونَ الْمَاءَ، وَلَزِمْتُ رَسُولَ اللهِ، صلّى الله عليه وسلّم، فَمَالَتْ بِرَسُولِ اللهِ، صلّى الله عليه وسلّم، رَاحِلَتُهُ، فَنَعَسَ رَسُولُ اللهِ، صلّى الله عليه وسلّم، فَدَعَمْتُهُ فَأَدْعَمَ، ثُمَّ مَالَ فَدَعَمْتُهُ فَأَدْعَمَ، ثُمَّ مَالَ حَتَّى كَادَ أَنْ يَنْجَفِلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَدَعَمْتُهُ فَانْتَبَهَ، فَقَالَ: «مَنِ الرَّجُلُ؟» قُلْتُ: أَبُو قَتَادَةَ، قَالَ: «مُذْ كَمْ كَانَ مَسِيرُكَ؟»

قُلْتُ: مُنْذُ اللَّيْلَةِ، قَالَ: «حَفِظَكَ اللهُ كَمَا حَفِظْتَ رَسُولَهُ»، ثُمَّ قَالَ: «لَوْ عَرَّسْنَا»، فَمَالَ إِلَى شَجَرَةٍ فَنَزَلَ، فَقَالَ: «انْظُرْ هَلْ تَرَى أَحَدًا؟» قُلْتُ: هَذَا رَاكِبٌ، هَذَانِ رَاكِبَانِ، حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةً، فَقَالَ: «احْفَظُوا عَلَيْنَا صَلاَتَنَا»، فَنِمْنَا، فَمَا أَيْقَظَنَا إِلاَّ حَرُّ الشَّمْسِ، فَانْتَبَهْنَا، فَرَكِبَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، فَسَارَ وَسِرْنَا هُنَيْهَةً، ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالَ: «أَمَعَكُمْ مَاءٌ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ مَعِي مِيضَأَةٌ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، قَالَ: «ائْتِ بِهَا»، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ: «مَسُّوا مِنْهَا، مَسُّوا مِنْهَا»، فَتَوَضَّأَ الْقَوْمُ وَبَقِيَتْ جَرْعَةٌ، فَقَالَ: «ازْدَهِرْ بِهَا يَا أَبَا قَتَادَةَ، فَإِنَّهُ سَيَكُونُ لَهَا نَبَأٌ»، ثُمَّ أَذَّنَ بِلاَلٌ، وَصَلَّوْا الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ صَلَّوْا الْفَجْرَ، ثُمَّ رَكِبَ وَرَكِبْنَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: فَرَّطْنَا فِي صَلاَتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: (**مَا تَقُولُونَ؟ إِنْ كَانَ أَمْرَ دُنْيَاكُمْ فَشَأْنُكُمْ، وَإِنْ كَانَ أَمْرَ دِينِكُمْ فَإِلَيَّ**)، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، فَرَّطْنَا فِي صَلاَتِنَا، فَقَالَ: (**لاَ تَفْرِيطَ فِي النَّوْمِ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقَظَةِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَصَلُّوهَا، وَمِنَ الْغَدِ وَقْتَهَا**)، ثُمَّ قَالَ: «ظُنُّوا بِالْقَوْمِ»، قَالُوا: إِنَّكَ قُلْتَ بِالأَمْسِ: إِنْ لاَ تُدْرِكُوا الْمَاءَ غَدًا تَعْطَشُوا، فَالنَّاسُ بِالْمَاءِ، فَقَالَ: «أَصْبَحَ النَّاسُ وَقَدْ فَقَدُوا نَبِيَّهُمْ»، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، بِالْمَاءِ، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، لَمْ يَكُنْ لِيَسْبِقَكُمْ إِلَى الْمَاءِ وَيُخَلِّفَكُمْ، وَإِنْ يُطِعِ النَّاسُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْشُدُوا، قَالَهَا ثَلاَثًا، فَلَمَّا اشْتَدَّتِ الظَّهِيرَةُ رَفَعَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكْنَا عَطَشًا، تَقَطَّعَتِ الأَعْنَاقُ، فَقَالَ: «لاَ هُلْكَ عَلَيْكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا قَتَادَةَ، ائْتِ بِالْمِيضَأَةِ»، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ: «احْلِلْ لِي غُمَرِي»، يَعْنِي قَدَحَهُ، فَحَلَلْتُهُ، فَأَتَيْتُهُ بِهِ، فَجَعَلَ يَصُبُّ فِيهِ وَيَسْقِي النَّاسَ، فَازْدَحَمَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَحْسِنُوا الْمَلأَ، فَكُلُّكُمْ سَيَصْدُرُ عَنْ رِيٍّ»، فَشَرِبَ الْقَوْمُ حَتَّى لَمْ يَبْقَ غَيْرِي وَغَيْرُ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، فَصَبَّ لِي، فَقَالَ: «اشْرَبْ يَا أَبَا قَتَادَةَ»، قَالَ: قُلْتُ: اشْرَبْ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «إِنَّ سَاقِيَ الْقَوْمِ آخِرُهُمْ»، فَشَرِبْتُ وَشَرِبَ بَعْدِي، وَبَقِيَ فِي الْمِيضَأَةِ نَحْوٌ مِمَّا كَانَ فِيهَا، وَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَلاَثُمِئَةٍ.

قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَسَمِعَنِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ وَأَنَا أُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، فَقَالَ: مَنِ الرَّجُلُ؟ قُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَبَاحٍ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: الْقَوْمُ أَعْلَمُ بِحَدِيثِهِمْ، انْظُرْ كَيْفَ تُحَدِّثُ، فَإِنِّي أَحَدُ السَّبْعَةِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، فَلَمَّا فَرَغْتُ، قَالَ: مَا كُنْتُ أَحْسَبُ أَنَّ أَحَدًا يَحْفَظُ هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرِي.

قَالَ حَمَّادٌ: وَحدَّثنا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم،... بِمِثْلِهِ، وَزَادَ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، إِذَا عَرَّسَ وَعَلَيْهِ لَيْلٌ تَوَسَّدَ يَمِينَهُ، وَإِذَا عَرَّسَ الصُّبْحَ، وَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى كَفِّهِ الْيُمْنَى، وَأَقَامَ سَاعِده)].

ـــ **وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل،** (ج5/ص299/ح22600)**:** [حدثنا إبراهيم بن الحجاج، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بمثله].

ـــ **وقال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل،** (ج5/ص300/ح22601)**:** [حدثنا إبراهيم (هو إبراهيم بن الحجاج السّلمي)، حدثنا حمّاد: حدثنا حميد، عن بكر بن عبد الله، عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة عن النبي، صلّى الله عليه وسلّم، بمثله].

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات، رجال الشيخين غير

حماد بن سلمة)، قلت: حماد بن سلمة بن دينار ثقة مأمون، من أئمة المسلمين، وهو من أثبت الناس في ثابت البناني، وطريق هذا الحديث الرئيسة من طريق ثابت؛ وقد عابوا على الإمام البخاري – بحقّ – أنه لم يخرّج له، وأخرج لكثيرين ممن هم دونه في المرتبة بمراحل؛ وكذلك لم يخرّج البخاري شيئاً لعبد الله بن رباح، وهو ثقة إجماعاً؛ فهذه كلها أسانيد غاية في الصحّة، تقوم بها الحجّة القاطعة.

وإليك معانى بعض الكلمات الغريبة التي وردت في الحديث: – ابْهَارَّ: انتصف؛ يَنْجَفِلُ: ينقلب ويسقط؛ دعم: أسند وأقام ميله من النوم؛ الرّواء: رووا من الماء؛ غُمَرِي: الغُمر: هو الوعاء أو القدح الصغير؛ الملأ: الخُلُق والعِشرة: تَهَوَّرَ الليل: ذهب أكثره؛ عَرَّسنا: من التَّعْرِيس، وهو نزول المسافر آخر الليل؛ مِيضَأة، بكسر الميم، وبعد الضّاد همزةٌ، يمد ويقصر: هي الإناء الذي يُتوضَّأُ به؛ ازْدَهِرْ بها، أي: احتفظ بها، واجعلها في بالِك، والدال فيه منقلبة عن تاء الافتعال؛ ظُنُّوا القوم: أمر من الظن، أي: خَمِّنُوا في حالهم.

❋ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج1/ص472/ح681) بإسناد في غاية الصّحّة، من غير طريق حماد بن سلمة: [وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ – يَعْنِى ابْنَ الْمُغِيرَةِ – حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِى قَتَادَةَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ، صلّى الله عليه وسلّم، فَقَالَ «إِنَّكُمْ تَسِيرُونَ عَشِيَّتَكُمْ وَلَيْلَتَكُمْ وَتَأْتُونَ الْمَاءَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ غَدًا». فَانْطَلَقَ النَّاسُ لاَ يَلْوِى أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ]؛ فساق الحديث بنحوه، إلا أنه لم يأت بجملة: (**إِنْ كَانَ أَمْرَ دُنْيَاكُمْ فَشَأْنُكُمْ، وَإِنْ كَانَ أَمْرَ دِينِكُمْ فَإِلَيَّ**)، أو ما يقوم مقامها. وهو بعينه عند ابن الجعد في مسنده (ج1/ص451/ح3075).
وللحديث، مطولاً ومختصراً، متابعات وشواهد كثيرة، من طرق صحاح وحسان. أخرجه ابن خزيمة في «**صحيحه**»، (ج1/ص214/ح410)، باختصار يسير؛ وأخرجه أبو داود في سننه (ج1/ص119/ح437)؛ والطّحاوي في شرح معاني الآثار (ج1/ص401/ح0)؛ والدارقطني في سننه، (ج1/ص386/ح13)، باختصار شديد مقتصراً على قوله، صلى الله عليه وسلم: «**إن كان أمر دنياكم فشأنكم وإن كان أمر دينكم فإلي**»؛ فقلنا: (يا رسول الله فرطنا في صلاتنا!)، فقال: «لا تفريط في النوم، إنما التفريط في اليقظة، فإذا كان ذلك فصلّوها، ومن الغد لوقتها». وقد ذكرنا هذا الحديث الجليل الجميل، وكل حديث رسول الله جليل جميل، بطوله لما فيه من الحِكَم، والأحكام، ودلائل النّبوّة المحمّدية الباهرة.

والأحاديث الصحاح أعلاه فيها شهادة خمسة من الصّحابة، رضوان الله وسلامه عليهم، هم: أنس، ورافع بن خديج، وأبي قتادة، وعمران بن حصين، وطلحة بن عبيد الله؛ تؤيدها مرسلة عروة بن الزبير، وهو من قدماء التابعين، ولعله أخذها من عائشة، رضوان الله وسلامه عليها، أو غيرها من كبار الصحابة؛ وتؤيدها مرسلة لأبي مجلز، وهو من صغار التابعين سمع من ابن عاس ومن ابن عمر، وطبقتهما من صغار الصحابة. وقد جاءت هذه الشهادة من ست طرق صحاح، مستقلّة كل الاستقلال، في

واقعتين متباينتين، إن لم تكن وقائع متباينة، يحيل العقل تواطؤ الرواة على اختراعها، أو الكذب، أو الوهم فيها، وتقوم بها الحجّة اليقينيّة القاطعة، على أنه، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، قال: «**إذا كان شيئا من أمر دنياكم فشأنكم به، وإذا كان شيئا من أمر دينكم فإلي**»، أو «**أنتم أعلم بما يصلحكم في دنياكم، وأما آخرتكم فإليّ**» أو: «**إنّما أنا بشر: إذا حدّثتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به، وإذا حدّثتكم بشيء من دنياكم، فإنّما أنا بشر!**».

وأما الرواية التي تقول: «**إذا كان شيئا من أمر دنياكم فأنتم أعلم به**»، فيشبه أن تكون رواية بالمعنى للحديث الأول، لأن أكثر الطّرق وأقواها للحديث الأول جاءت باللّفظ الأوّل، وهو مطابق للفظ الحديث الثاني، وليس الحديث الثالث عنهما ببعيد، لأنّ قوله: «**وإذا حدّثتكم بشيء من دنياكم، فإنما أنا بشر!**»، هكذا بالشرط: «**وإذا حدّثتكم بشيء من دنياكم**»، بدون جواب لهذا الشرط، وهو محذوف تقديره ضرورة: «**فإنّما أنا بشر مثلكم، لست أكثر علماً به منكم، فلا أتدخّل فيه، ولا أتكلّم عنه: فشأنكم به!**»، أو نحو ذلك، أو قريباً من ذلك.

وقد بالغ بعض الرواة في رواية الحديث بالمعنى واختصاره، كما وقع في رواية مسلم: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**»، فذهب كثير من المعاني والأحكام المتضمّنة في اللّفظ الكامل الصّحيح، ولعل في ذلك عبرة وزجراً عن رواية الأحاديث بالمعنى، وتأكيد على ضرورة الالتزام الصارم باللّفظ النّبوي الشّريف المعصوم وأنّ ذلك يقتضي تتبّع الطّرق وتقصّي الرّوايات!

قوله، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام: «**إذا كان شيئا من أمر دنياكم فشأنكم به، وإذا كان شيئا من أمر دينكم فإليّ**» أحال **كل شؤون «الدّنيا»** إلى الناس، وجعلها شأناً من شؤونهم: دراسة، واطلاعاً، وتجريباً، وتطبيقاً؛ أيْ من ناحية العلم النّظري المكتسب، بما فطر الله النّاس عليه من الحسّ والتّجربة والعقل، ومن التّطبيق العملي في المهارات، والحرف والمهن والصّناعات، والإجراءات والوسائل والأساليب: **كلّ ذلك مباح للنّاس، حلال لهم، يفعلون ما شاؤوا منه، متى شاءوا، بالكيفية التّي يشاءون**.
وهو، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، لم يبعث زارعاً ولا طبيباً، ولا صانعاَ أو مهندساً، وليس هو من أهل الحرف، إلا أنّه رعى الغنم على قراريط لأهل مكّة في صغره، ثم أعال أهله ببعض التّجارة، لا غير.

ولزيادة الإيضاح نتأمّل مثال (**تلقيح النّخل**): فالبحث هنا في علاقة التّلقيح بصلاح الثّمرة ووفرة المحصول، هذا كلّه، وما هو من نوعه من شؤون «**الدّنيا**»، وليس البحث في عمليّة التّلقيح من ناحية الحكم «**الشّرعي**»، هل هي: واجبة أو مستحبّة أو مباحة أو مكروهة أو محرّمة؟ أو الحكم «**الأخلاقي**»: هل هو حسن أو قبيح، فهذه كلها من «**الدّين**»، وكذلك كون التّلقيح شرطاً أو مانعاً من وجوب الزّكاة في التّمر، هذا ونحوه من شؤون «**الدّين**».

والكلام هنا عن «**الدّنيا**» في مقابلة «**الدّين**»، وليس عن «**الدّنيا**» أي هذه الدّار التي فيها الحياة الأولى، في مقابلة «**الآخرة**»، أيْ دار الحياة الثانية الأخيرة، فهذا موضوع آخر، يختلف عن هذا تماماَ، ولا علاقة له به، لأن الدّين والتّديّن يكون كلّه في هذه الدّار، ثم يترتّب عليه ضرورة حساب وجزاء في الدّارين: الأولى والآخرة!

والمقصود بــ«**الدّنيا**» هنا في مقابلة «**الدّين**»: **العالم المحسوس، كما هو في ذاته وصفاته**، من حيث هو موجود له صفات وخواصّ معيّنة، ولمركبّاته وأعيانه علاقات تنظّمها قوانين معيّنة، وما فيه من أعيان وصفات وقوى وخواصّ، أو باختصار بــ(مقادير الكون) التي كتبت وفرغ منها قبل خلق السموات والأرض؛ وما يتعلّق بذلك كلّه من علوم ومعارف، وما يترتّب على ذلك من مهارات إنسانيّة، وحرف ومهن وصناعات، وما ينشأ من ذلك كلّه من مصنوعات أو خدمات. هذا هو تعريف «**الدّنيا**» الصّحيح المنضبط، كما هو ظاهر من النّظرة المستنيرة الفاحصة المدقّقة لواقع النّخل، وانقسامها إلى ذكر وأنثى، والحاجة إلى تلقيح الأنثى من الذّكر، وقيام النّاس بذلك بطريقة منظّمة لضمان التّلقيح الصّحيح الكامل، وجودة الإنتاج، وارتفاع كميّته، فلا يعتمدون فيها على الرّياح والحشرات التي كانت تنفرد بفعل ذلك في الحالة الفطريّة الأصلية.

أما «**الدّين**» فهو **الطريقة المعيّنة للعيش**، أي **نظام الحياة**، أي **الشّريعة العامّة المتّبعة**، حقاً كان ذلك أو باطلاً؛ أي **الدّنيا أو العالم، كما ينبغي أن يكون في نظر المتدين**، وليس هو فقط مجرّد مجموعة العقائد الغيبيّة، والشّعائر التعبّديّة، والأخلاق والآداب الجميلة، كما هو المفهوم الغربي الكافر للدّين، الذي يسمّونه عندهم، على سبيل المثال، بالإنجليزية: (**religion**)، بل هو يشمل تنظيم كافّة العلاقات، كما أسلفنا أعلاه.

فأمّا لغةً فلفظة (**الدّين**) مصدر، والفعل هو: دان يَدين دِيناً ودِيَانة. وهو اسم لكل ما يعبد به الله، والملّة، والسيرة، والعادة، والشّأن، والحساب، والمُلك، والسلطان، والحكم، والقضاء، والتدبير؛ و(دان): أي خضع وذلّ وأطاع؛ و(دان بكذا): أي اتّخذه ديناً، وتعبّد به؛ و(دان فلانٌ فلاناً): أي حاسبه وجازاه، أو دبّر أمره وساسه:

❋ جاء في «**النِّهاية في غريب الأثر**»، (ج2، ص148/رقم1216): [(**دين**): في أسماء الله تعالى (**الدَّيَّان**) قيل هو القهَّارُ، وقيل هو الحاكُم والقاضي، وهو فَعَّالٌ من دانَ النّاسَ أي قَهَرَهم على الطّاعةِ، يقال: دِنْتُهم فدانوا أي قَهَرتُهم فأطاعُوا. ومنه شِعْر الأعشى الحِرْمازي يُخاطبُ النبيَّ، صلّى الله عليه وسلّم: يا سَيِّدَ النّاسِ ودَيَّانَ العَرَبْ. ومنه الحديث: «كان عليٌّ دَيَّان هذه الأمةِ»، ومنه حديث أبي طالب قال له، صلّى الله عليه وسلّم: «أريدُ من قُرَيْشٍ كلمةً تَدينُ لهم بها العربُ»، أي: تُطِيعُهم وتَخْضَع لهم. ومنه الحديث: «الكَيِّسُ من دانَ نفْسَه، وعَمِل لِماَ بعد المَوتِ»، أي: (أذَلَّها واستْعَبَدَها)، وقيل: (حاسَبَها)]، انتهى. قلت:

الصحيح أن (**الدَّيَّان**) هو الحاكِم والقاضي.

* وجاء فيه، أي في «**النِّهاية في غريب الأثر**»، أيضاً: [قال الخَطَّابي: (قد أجْمَعَ عُلماءُ المسلمين على أنّ الخَوارِجَ على ضَلالَتِهم فرقةٌ من فِرق المُسلمين وأجازُوا مُناكَحَتهم وأكْلَ ذَبائحهم وقَبولَ شَهادَتهم، وسُئل عَنهُم علي بن أبي طالب فقيل: أكُفَّارٌ هُم؟! قال: منَ الكُفْر فَرُّوا؛ قيل: أفَمُنَافِقُونَ هُمْ؟ قال: إنَّ المُنَافِقينَ لا يذكُرُونَ الله إلا قليلاً وهؤلاء يذكُرون الله بُكْرَةً وأصِيلاً؛ فقيل: ما هُمْ؟ قال: قومٌ اصابَتْهُم فِتنَةٌ فَعمُوا وصَمُّوا). قال الخطَّابي: (فمْعنى قوله، صلّى الله عليه وسلّم، يَمرُقُون من الدِّينِ... أرادَ بالدِّين **الطَّاعَة** أي أنهم يَخْرجون من **طَاعَةِ الإمَام المُفْتَرَض الطاَّعَة** ويَنْسَلِخُون منها، والله أعلم). وفي حديث سَلمانَ: «إن الله لَيَدينُ للجَمَّاء من ذَاتِ القَرْنِ»، أي يَقْتَصُّ ويَجْزي والدِّينُ الجَزاءُ]، انتهى.

وكون لفظة «**الدّين**» تعني شرعاً: الطريقة المعيّنة للعيش، أي نظام الحياة، أي الشّريعة العامّة المتّبعة، وليس فقط مجموعة العقائد الغيبيّة، والشّعائر التّعبديّة، والأخلاق والآداب الجميلة، فذلك لما لا يعدّ ولا يحصى من الأدلّة اليقينيّة، المعلومة من الدّين بالضّرورة، ومنها التالية، على سبيل المثال والتقريب من الأذهان فقط، وإلاّ فالحصر متعذّر:

* أن النّبي، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، بعد واقعة التّأبير في أول العهد المدني، قد نصّ على اختصاص نفسه الشّريفة بشؤون الدّين، وأحال شؤون الدّنيا كلّها إلى النّاس، وأكّد ذلك مرّة أخرى فيما بعد. وقد ثبت بالتّواتر، وعلم بالضّرورة من التّاريخ، كما هو معترف به من كلّ مسلم وكافر، أنّه أمر ونهى وأخبر وتدخّل فيما لا يحصى من أمور المعاملات، والعقوبات، والأحكام السلطانيّة، والعلاقات الدّوليّة، والحرب والسّلم، والأمن والخوف، وغير ذلك ممّا يخرج، يقيناً، ويزيد كثيراً، عن نطاق العقائد الغيبيّة، والشّعائر التعبّديّة، والأخلاق والآداب الجميلة، فظهر بذلك قطعاً أنها من «**الدّين**»؛

* فرض تعالى عقوبة الجلد للزّناة، وأوجب شهادة طائفة من المؤمنين للتّنفيذ، ثم عقّب قائلاً: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾، (النّور؛ 24: 2)، وهو نصّ قاطع على أنّ تحريم الزّنا، والعقوبة الدّنيويّة عليه بحدّ ثابت لا يقبل العفو، ولا يجوز التّساهل فيه من باب الرّأفة والرّحمة، ونصاب الشّهادة عليه، وحضور طائفة للتّنفيذ، كلّ ذلك من «**الدّين**»، دين الله؛

* المكيدة التي دبّرها، سبحانه وتعالى، ليوسف لتمكينه من احتجاز أخيه، وذلك بتطبيق عقوبة السّرقة المنصوص عليها في شريعة يعقوب، ألا وهي استرقاق السّارق، بدلاً من العقوبة المنصوص عليها في شريعة الملك، ثم عقّب، جلّ وعزّ: ﴿**فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاء أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاء أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّن نَّشَاء**

وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾، (يوسف؛ 12: 76)، ومعلوم ضرورة أنّ الكلام هنا ليس في العقائد الغيبيّة، والشّعائر التعبّدية، ولا هو في الأخلاق والآداب الجميلة، وإنما هو في جريمة السّرقة وعقوبتها، وفق شريعة يعقوب، أم وفق شريعة الملك، التّي هي «**دين**» الملك، بنصّ القرآن، أي شريعته ونظامه، وليس معتقده الغيبي، ولا شعائره التعبّدية، أو آدابه وأخلاقه التي يرى حسنها أو قبحها، إذ أنّ الكلام ليس في هذا، ولا علاقة له بهذا؛

❋ وجاء في مسند الإمام أحمد بن حنبل بإسناد صحيح (ج5/ص251/ح22214): [حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ حَبِيبٍ حَدَّثَهُمْ عَنْ أَبِى أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلّى الله عليه وسلّم، قَالَ «لَيُنْقَضَنَّ عُرَى الإِسْلاَمِ عُرْوَةً عُرْوَةً، فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا؛ **وَأَوَّلُهُنَّ نَقْضاً الْحُكْمُ وَآخِرُهُنَّ الصَّلاَةُ**»]؛ وأخرجه ابن حبّان في صحيحه (ج15/ص111/ح6715)، وقال الشّيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده قويّ)، وهو كما قال، إسناد قويّ صحيح تقوم به الحجّة. وهو بنحوه في «**المستدرك على الصّحيحين**»، (ج4/ص104/ح7022)، وعقّب الإمام الحاكم قائلاً: (والإسناد كله صحيح ولم يخرجّاه). وقد أخرجه الإمام الطبراني في كلٍّ من «**المعجم الكبير**»، (ج8/ص98/ح7486)، و«**مسند الشّاميين**»، (ج2/ص411/ح1602)؛ وهو في «**شعب الإيمان**» للبيهقي (11/261/5045)، و(16/72/7265)؛ وفي «**معرفة الصّحابة**» لأبي نعيم الأصبهاني (11/47/3427)؛ وغيرها؛ فهذا نصّ صريح على أنّ (**الحكم**) من الإسلام، أي من (**الدّين**)، كـ(**الصّلاة**) تماماً، سواءً بسواء؛

ومادّة (**ح ك م**)، كما سيأتي بيانه مفصّلاً عند الكلام عن (**الحاكمية**)، يستخدمه القرآن في المعاني التّالية:

(1)- وضع الأمور في مواضعها، وهي (**الحِكْمة**)، وفاعل ذلك (**حكيم**).

(2)- لفظة (**أَحْكَم**) بمعنى إتقان الصّنعة، وبلوغ الفعل إلى غايته، وهو (**الإحكام**)، وفاعل ذلك (**مُحْكِم**)، بمعنى مُتْقِن.

(3)- الحكم على أفعال النّاس يوم القيامة، وتصفية نزاعاتهم بصفة نهائيّة أبديّة. وهذا إنما هو لله وحده، والآيات في ذلك كثيرة مشهورة.

(4)- الفتيا وإبداء الرأي الذي يعتقد قائله صحّته، أي الحكم على القضايا الدينيّة والحسية والعقلية والجمالية والأخلاقية، وغيرها. فنحن (**نحكم**) ببطلان التّناسخ، وبطلان التّثليث، وقُبْحُ الكذِب عقلاً، وحرمته شرعاً، إلا في أحوال قليلة منصوص عليها،... إلخ. ومنه قوله، جلّ وعلا: ﴿**أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ** كَالْمُجْرِمِينَ ؟!**(35)** مَا لَكُمْ كَيْفَ **تَحْكُمُونَ** ؟!**(36)**﴾، (القلم؛ 68: 35-36).

(5)- فضّ النّزاع، والفصل في الخصومات، على وجه الإلزام. أي القضاء، وهو إحدى سلطات الدّولة الرّئيسية (السّلطة التّشريعيّة، والسلطة التّنفيذيّة، والسّلطة القضائيّة). ويُسمّى القاضي أيضاً (**حاكماً**)،

وما يتلفظ به: (**حُكْماً**).

(6)- رعاية الشؤون والإدارة والتنفيذ، أي السّلطة التّنفيذيّة في الدّولة، ويسمّى القائم بذلك: (**حاكماً**)، كما قد يُسمّى (**والياً**)، أو (**وليّ أمر**)، أو (**سلطاناً**)، أو حتى (**ملكاً**). وقد شاع في العصور المتأخرّة استخدام لفظ (**حكومة**) لِقِمَّةِ السّلطة التّنفيذيّة، أي لمجلس الوزراء، وكذلك بمعنى جهاز الحكم في الدّولة.

(7)- التّشريع، وسنُّ الدّساتير والقوانين والأنظمة واللّوائح، أي ما تقوم به السّلطة التّشريعيّة في الدّولة، بل ويندرج تحت هذا حتّى وضع مبادئ الأخلاق والسلوك والآداب، والأعراف الاجتماعيّة، لأنه في حقيقته تشريع، وتحديد للقيم. وإن كانت السّلطات الدّنيويّة في الدّول والحكومات لا تمارس هذا عادة، وإنما قد يمارسه الناس بمجموعهم بوصفهم مجتمعاً، أي جماعة تقوم بين أفرادها علاقات دائميّة.

والمعاني الأربعة الأخيرة، وهي: الفتيا في الأمور الشرعيّة، والقضاء، والتّنفيذ، والتّشريع، هي التي يجب حمل النّصوص الشّرعية عليها كلها، إلا إذا وردت قرينةٌ مخصِّصة.

وقد تستخدم لفظة (**الدّين**) أضيق من ذلك لتعني فقط الحكم والقضاء:

❋ كما جاء عن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود في مصنف عبد الرزّاق (8/147/14664) بإسناد جيّد: [أخبرنا عبد الرزّاق عن عاصم عن زرّ بن حبيش قال: قال ابن مسعود: السّحت: الرّشوة في (**الدّين**)؛ قال سفيان: يعني في (**الحكم**)]؛

❋ وهو أيضاً في أخبار القضاة (1/38 وما بعدها): [أَخْبَرَنِي إسحاق بْن حسن؛ قال: حَدَّثَنَا أَبُو حذيفة؛ قال: حَدَّثَنَا سُفْيَان، عَن عاصم، عَن زرّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: (السُّحْت): الرشا في (**الدين**)].

فهذا الذي أسلفناه هو المعنى الشّرعي الأول، والأهمّ، للفظة «**الدّين**»: الذي هو **الطّريقة المعينة للعيش، أي نظام الحياة، أي الشّريعة العامّة المتّبعة، شاملاً الحكم والقضاء بالضّرورة**.

فالإسلام دين، وهو الدّين الحقّ الذي لا يقبل الله في الآخرة سواه، و«**العلمانيّة**»، أو «**اللاّئكية**»، أو بلفظ أدقّ: «**الدنيويّة**»، دين، وهي دين باطل، وكذلك الديموقراطيّة الليبراليّة الغربيّة، دين آخر من أديان الباطل والكفر، والاشتراكيّة الماديّة دين ثالث من أديان الكفر والضّلالة.

أما المعنى الثّاني الذي استخدمت فيه لفظة «**الدّين**» شرعاً، وهو كذلك لغةً، فهو: الحساب والجزاء، كما هو في قوله تعالى: ﴿**مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾، أي يوم الحساب والجزاء، وقوله تعالى حكاية لكلام الكفار: ﴿**أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَدِينُونَ؟!**﴾، (الصافات؛ 37: 53)، أي أئنّا لمحاسبون مجزيّون؟!

واختصاص الوحي بـ «**الدّين**»، لا يعني بحال من الأحوال أن الوحي لا يأتي في شيء من شؤون الدّنيا

قطّ، بل هو قد يأتي في البعض، أو الكثير منها، فـ﴿اللّهُ يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾، (الرعد؛ 13: 41)؛ وهو ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ، مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، (القصص؛ 28 : 68)؛ وهو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، (هود؛ 11 : 107)، (البروج؛ 85 : 16)؛ وهو ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾، (الأنبياء؛ 21 : 23): فقد علَّمَ نوحاً، بالوحي، صناعة السفينة، وهو أمر «**دنيويّ**» محض، وعلّم داود صناعة الدّروع وألبسة الحرب، وعلّم سليمان منطق الطّير، ونفراً من الأنبياء بعض الطّب والمعالجات، وكل ذلك من شؤون الدّنيا يقيناً، جاء بعضه على وجه العادة والمنّة والنّعمة، والآخر على وجه المعجزة لأنبيائه، أو الكرامة لأنبيائه ولأوليائه.

كما أخبر تعالى عن أشياء كثيرة من واقع هذا الكون المحسوس، فمن ذلك تعليم وإرشاد، ومنه معجزات لأنبيائه، وبراهين على صدقهم وتبليغهم عنه، ومنه غير ذلك؛ غير أن وظيفة «**الوحي**» الأساسيّة تبقى شؤون «**الدّين**»، أي الإخبار عن الله بمراده، وأمره ونهيه، وخبره عن نفسه المقدّسة، وغيبه، وعن اليوم الآخر.

❄فصل: الإسلام عقيدة عقلية ينبثق عنها نظام:

فالدّين الإسلامي إذاً: ليس فقط عقيدة روحيّة، يقوم عليها نظام أخلاقيّ فحسب، وترتبط بها شعائر تعبديّة، أي ليس (**ديناً**) بالمفهوم الغربي (**religion**)، ولكنه بالإضافة إلى ذلك «**مبدأ**» أي: **عقيدة ينبثق عنها نظام**، وهو ما يسمَّى في الإنجليزية: (**Ideology**) في وضع اللفظ الأصلي، إلا أن هيمنة الرأسمالية السائدة في الغرب في القرن التاسع عشر الميلادي على أجهزة الدول ووسائل الإعلام مكنها في صراعها مع الأحزاب الاشتراكية والثورية الناشئة آنذاك، وهي أحزاب مبدئية إديولوجية تفتخر بذلك، من إلقاء ظلال سلبية على لفظة (**Ideology**)، التي أصبحت تعني الخيالية وقلة المرونة والعجز السياسي. وهذا شبيه بما أصاب لفظة (**Fundamentalism**) من تحريف لمعناها الأصلي الجميل، ثم قامت الصحافة العربية بترجمتها بــ(الأصولية)، واستخدمتها، بخبث أو غباء، بالمعنى المحرَّف الممسوخ.

والعقيدة الإسلاميّة عقيدة عقليّة، لأنها تقوم على العقل، أي على مبدأ «**العلة الكافية**» الذي يلزم بإيجاد تفسير لوجود هذا الكون: أهو واجب الوجود، مكتف بذاته، غني بذاته، فإن لم يكن كذلك فمن أوجده، ولِمَ هو موجود أصلاً؟! ولا يقبل أن يتحرّك خطوة إلى الأمام إلاّ بعد حسم هذه القضيّة الأولى، التي هي عنده: أولى القضايا، وقضية القضايا، وسترى في هذا الكتاب، ولو بشكل مجمل صدق مقولتنا: أن العقيدة الإسلاميّة عقيدة عقليّة، وأنها هي وحدها العقيدة الصّحيحة.

والعقيدة الإسلاميّة كذلك عقيدة روحيّة لأنها تقوم:

أولاً: على التّصديق الجازم، واليقين الرّاسخ، القائم على البراهين اليقينية القاطعة، أي على (**العلم**)

بوجود الله، تبارك وتعالي، وأنّ له هو فقط «**الخلق والأمر**»، أي أنه خلق الكون ولم يعتزل أو يتقاعد، تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيراً، ولكنّه يأمر وينهى، ويرسل الرّسل، وينزّل الكتب، ويسنّ الشّرائع، ﴿**يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾، (القصص؛ 28 : 68)؛ ﴿... **إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ**﴾، (المائدة؛ 5: 1)؛ ؛ وذلك خلافاً، وبالمناقضة التّامة، للمذاهب الماديّة والإلحاديّة.

وثانياً: على وجوب إدراك الصّلة بالله، ووجوب الإقرار بها ظاهراً وباطناً، وحتميّة التّسليم لموجبها تسليماً تاماً مُطلَقاً بدون قيد أو شرط، وجعلها أساس جميع العلاقات، وكافة النّظم والتّشريعات، وذلك خلافاً، وبالمناقضة التّامة، للمذاهب العلمانية، والدّنيوية، واللّيبرالية، واللاّ-أدرية.

والعقيدة الإسلاميّة هي كذلك عقيدة سياسيّة، لأنّ نظامها يشمل كافّة تشريعات الحياة، بما في ذلك علاقات الحاكم بالمحكوم، ورعاية الشّؤون العامّة، وعلاقة الأمّة والجماعة والدّولة بغيرها من الأمم والجماعات والدّول في العالم.

وفي مقابل ذلك فإن «**الاشتراكيّة الماديّة**»، «**مبدأ**»، أي عقيدة ينبثق عنها نظام، فهي إذاً «**دين**» بالمعنى الموضح أعلاه. والعقيدة الأساسيّة التي تقوم عليها الاشتراكيّة هي «**الماديّة**»، وخصوصاً «**الماديّة الجدليّة**». و«**الماديّة**»، بشتّى مذاهبها التفصيليّة، ليست عقيدة عقليّة، وإن زعمت ذلك، لأنّها تقوم على «**التّسليم**» بأزليّة المادّة بخصائصها الأساسيّة، أي أن المادّة «**واجبة الوجود**»، «**أزليّة**»، «**قديمة**»، من غير تقديم برهان على ذلك، إلا الادعاء المحض والزعم المجرد. وغاية ما لدى المادّيين هو محاولة التّشكيك والطّعن في البراهين القاطعة المثبتة لوجود الله. وهذه العقيدة هي بداهة عقيدة ماديّة، ومن المحال أن تكون عقيدة روحيّة، لأنّها تنكر وجود أي شيء وراء المادّة، فهي من ثَمَّ تنكر من باب أولى وجود الله، تعالى وتقدس.

والعلمانيّة الليبراليّة الرأسماليّة هي الآن، بعد نضجها وتمام تطوّرها، قد أصبحت أيضاً «**مبدأ**» أي عقيدة ينبثق عنها نظام، فهي إذاً «**دين**» بالمعنى الموضّح أعلاه. وعقيدتها الأساسيّة هي «**الحلّ الوسط**»، الذي كان في الأصل حلاً وسطاً **عمليًّا** لإنهاء الصّراع الرّهيب الذي دار بين رجال الدّين والكنيسة من جانب، والملوك ورجالات الدّولة والمفكّرين من جانب آخر، ثمّ تمّ تطويره على أيدي الفلاسفة والمفكّرين حتى أصبح «**فكرة**» تزعم أن «**وجود الله» ليس قضيّة برهانيّه**؛ وأن كافة الأبحاث (**الماورائية**) فارغة، لا معنى لها. فالإنسان هو إذاً الذي يضع، بالضّرورة، نظامه بنفسه لنفسه، ولا بدّ ضرورة من إطلاق جميع الحريّات حتى يتمكّن الإنسان من ذلك على أحسن صورة.

فالعلمانية في أوّل نشأتها مجرّد «**حل وسط**»، أي مجموعة من الإجراءات والاتّفاقات لا تَرَابُط بينها لحلّ

مشكلة الصّراع، وليست هذه هي صفة المبدأ، وإنما أصبحت مبدأً بعد ذلك بزمن طويل. والعقيدة العلمانيّة، حتى بعد تمام تطويرها، ليست عقيدة عقليّة، لأنه من المحال أن يكون الله، جلّ جلاله، موجوداً ومعدوماً في آن واحد، ومن المحال أن تكون هذه المسألة الأساسيّة ليست برهانيّه، والتهرّب من البرهان ليس برهاناً، والتّشكيك في البرهان أيضاً ليس برهاناً. ولمّا كان وجود الله ليس مأخوذاً في الاعتبار ها هنا، فمن المحال أن تكون العقيدة العلمانيّة عقيدة روحيّة.

لذلك فنحن نؤكد ها هنا مرة أخرى أهمية التّمييز بين:

(1)- ما هو من «**الدّين**»: أي من «**أمور الدّين**»، أي الشّريعة العامّة، ومتعلّقاتها من «**الحضارة**» و«**الثقافة**»، و«**المدنيّة الخاصة**»، فهذه لا يجوز أن يأخذها المسلم من غير المسلمين أصلاً، ولا يجوز أن تنبني إلا على نصوص الوحي.

(2)- وما هو من «**الدّنيا**»، أي من «**أمور الدّنيا**»، أي العالم المحسوس، وخواصّه وقوانينه، وما يتعلق به من «**مدنيّة عامّة**»، من علوم وحِرَف ومِهَن ومهارات، وكذلك وسائل وأساليب لتنظيم المباحات، كالنُّظم الإجرائيّة، واللّوائح الإداريّة التّنظيميّة، فهذه يجوز تبنّيها، والاستفادة منها، من غير خوف أو حرج.

غير أن الهجمة الغربية الشّرسة على العالم الإسلامي في هذا العصر، ووقوع أكثر بلاد المسلمين تحت الاستعمار الغربي الكافر المباشر، وبقائها جميعها تحت الاستعمار الخفي، غير المباشر، حتى هذه اللّحظة، أحدث عند بعض المسلمين ردّة فعل متشنّجة منعتهم من الاستفادة من عناصر المدنيّة العامّة، أو تعلّم العلوم والمعارف الهندسيّة، أو اقتباس النّظم والإجراءات الإداريّة. وردود الأفعال المتشنّجة هذه تنبي، في الغالب، عن «**روح الهزيمة**» التي تفرض على صاحبها مواقع الدّفاع وردود الأفعال السلبيّة، بدلاً من عقليّة الهجوم، وأخذ المبادرة، والإقدام على الفعاليّات البنّاءة الإيجابيّة.

هذا الشعور بالهزيمة، وعقليّة الحصار والـ«**غيتو**»، (**Getto**)، هو الّذي دفع بالكثير من النّاشطين والقياديّين الإسلاميّين إلى مواقف متشنّجة، وأقوال شنيعة مخبولة، تشبه أحياناً أقوال «**المهووسين**»، و«**المُوَسوسين**»، بل و«**نزلاء مستشفيات الأمراض العقليّة**» في بعض الأحيان؛ ودفع بالبعض الآخر إلى العزلة والتّقوقع واليأس من الدّنيا والنّاس، والدّعاء بسرعة مجيء «**المهديّ المنتظر**»، (عجَّل الله فرجه!!).

ونحن نؤكّد ها هنا للجميع أنّ النّظر إلى أحوال الشّعوب الأخرى، والاستفادة من تجاربها، واقتباس الجيّد الناضج من وسائلها وأساليبها ليس هو فقط مما يقتضيه العقل السّليم: أن يستفيد الإنسان من الثّمرة المتاحة، والنّتائج الجاهزة، فيوجّه جهده إلى الإبداع في الاختراع وفي إنشاء الجديد، بدلاً من إعادة اختراع ما اخترعه الآخرون، واجترار تجاربهم، أي «**إعادة اختراع العجلة**»، كما يقولون.

بل إنّه أيضاً ما جاءت به هذه الشّريعة المباركة الخاتمة التي نزلت من عند ذي الجلالة الإلاهيّة، على محمّد خاتمة أنبياء البشريّة:

❋ كما هو في «**الموطّأ**»، (ج2/ص607/ح1269)، حيث أخرج الإمام مالك: [عن محمّد بن عبد الرّحمن بن نوفل أنّه قال: أخبرني عروة ابن الزّبير عن عائشة أم المؤمنين عن جُدَامَة بنت وهب الأسديّة أنّها أخبرتها أنّها سمعت رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، يقول: «**لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ؛ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلاَ يَضُرُّ أَوْلاَدَهُمْ!**»، قال مالك: «**الْغِيلَةِ**» أن يمس الرجل امرأته وهي تُرضع]. هذا إسناد صحيح، بل هو غاية في الصّحة والجلالة. والحديث صحيح ثابت، لا علّة فيه، وقد أخرجه الإمام مسلم، (ج2/ص1067/ح1442)، وأيضاً من طرق صحاح كثيرة أخرى، وكذلك كلّ من الأئمة التّرمذي، والنّسائي، وأبو داود، وأحمد من طرق كثيرة كعادته الحميدة، والدّارمي وغيرهم.

ونسارع فنقول: لسنا ها هنا بصدد مناقشة مستفيضة لــ«**همّ الأنبياء**»، هل هو معصوم موافق للحقّ، أم أنّه يأتي وفق الطبّيعة البشريّة، فقد يكون همًّا بحقّ، وقد يكون همًّا بباطل، وحينئذ يصرِف الله النّبي عن أي فعل أو قول أو إقرار يترتّب على هذا الهمّ الباطل. لسنا بصدد المناقشة التّفصيلية لذلك، ونحيل إلى بحثنا المسمَّى: «**همّ الأنبياء**»، حيث أقمنا البرهان القاطع على أن: (**همّ الأنبياء ليس معصوماً**)، ومن ثمّ ليس بحجّة تشريعيّة، أي أنّه يأتي وفق الطبّيعة البشريّة، تماما كـ(**الظّن**)، فقد يكون همًّا بحقّ، وقد يكون همًّا بباطل، فإذا كان بباطل صرف الله النبيّ عن أي **فعل أو قول أو إقرار** يترتّب على هذا الهمّ الباطل. هذا الصّرف يكون من الله بالكيفيّة الّتي يريدها الله، جلّ جلاله، وسمى مقامه: ذهاب الهمّ فقط وعدم انعقاد الإرادة والعزيمة، أو وحي مانع من إنفاذ الهمّ، أو بإلهام حكم بديل، أو بما شاء الله العزيز الحكيم.

وفي هذه الواقعة المعينة، المذكورة أعلاه: عصم الله، جلّ جلاله، نبيَّه من النّهي عن الغيلة، التي «**همَّ**» بالنّهي عنها خشية الضّرر للولد، وصرف (**همَّه**) بإلهامه سنّة جديدة: النظر في أحوال الشعوب الأخرى والاستفادة من تجربتها التي تفيد في هذه الجزئية المخصوصة أنّ ممارسة شعوب بأكملها للغيلة من غير ظهور ضرر لأولادها بالرّغم من تطاول الأزمنة، وتعاقب العصور.

ولّما كان، عليه وعلى آله الصّلاة والسلام، إنما **همّ** بالنّهي عن الغيلة **حماية لصحّة الولد، ومنعاً للضّرر عن النّشأ**، وهو أمر يدرك بالحسّ والعقل مباشرة، جاز النّظر إلى تجارب الشّعوب، لا فرق بين مؤمن وكافر، ووثنيّ وكتابيّ، ومن باب أولى يجوز النّظر إلى نتائج البحث العلميّ والطبّي الموثوقة المؤكّدة لحسم المسألة، وهو ما ألهم الله نبيّه به، فللّه الحمد والمنّة، لا إله إلا هو عليه نتوكّل، وبه نستعين.

ولم يكتف هو، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، بالنّظر، بل وجَّه غيره إلى نفس الفعل، أي إلى النّظر في

تجارب الأمم والشعوب، وإلى نتائج البحث العلمي والطبّي الموثوقة المؤكّدة، كما جاء:
❋ في «**صحيح مسلم**»، **(ج2/ص1068/ح1443)**: [حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ – وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ – قَالاَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئ، حَدَّثَنَا حَيْوَةُ، حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَ وَالِده سَعْدَ بْنَ أَبِى وَقَّاصٍ، أَنَّ رَجُلاً جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلّى الله عليه وسلّم، فَقَالَ: (إِنِّي أَعْزِلُ عَنِ امْرَأَتِي؟!). فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ، صلّى الله عليه وسلّم: «**لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟**». فَقَالَ الرَّجُلُ: (أُشْفِقُ عَلَى وَلَدِهَا (أَوْ عَلَى أَوْلاَدِهَا)). فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلّى الله عليه وسلّم: «**لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًّا ضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومَ!**». وَقَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ: «**إِنْ كَانَ لِذَلِكَ فَلاَ: مَا ضَارَ ذَلِكَ فَارِسَ وَلاَ الرُّومَ!**»]؛ وهو أيضاً في «**مسند الإمام أحمد**»،(ج5/ص203/ح21818)؛ وأخرجه الإمام الطّبراني في «**المعجم الأوسط**»، (ج1/ص65/ح182)؛ وفي «**سنن البيهقي الكبرى**»، (ج7/ص465/ح15463)؛ وغيرها بأسانيدهم، وكلّها صحاح، بمثل حديث زهير بن حرب عند مسلم.

قلت: تأمَّل قوله، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم: «**إِنْ كَانَ لِذَلِكَ فَلاَ: مَا ضَارَ ذَلِكَ فَارِسَ وَلاَ الرُّومَ!**» فهو متضمّن لما قلناه آنفاً، إلاّ أنّه ها هنا في مقام تعليم السّائل، فثبت قولنا بلا شبهة، والحمد لله رب العالمين.

❋ وهذا أيضاً ما كان عليه الخلفاء الراشدون المهديّون بمحضر من الصّحابة وإجماعهم، حيث اقتبسوا كل الفنون العسكريّة التي كانت في عصرهم، وفنون الريّ والصّرف في العراق، وكذلك اللّوائح والتّراتيب الإداريّة المتعلّقة بالوسائل والأساليب. بل إنّهم لم يروا بأساً بإبقاء أكثر الدّواوين بغير اللّغة العربيّة، وإنّما عرّبت الدّواوين بكاملها في عهد الدّولة الأمويّة.

ونحن بهذه المناسبة ننصح أنفسنا وإخواننا الدّعاة إلى الله في هذا العصر الأغبر، أن يتجاوزوا ردود الأفعال هذه لأنّها تدفع الإنسان من باطل إلى باطل آخر، قد يكون شرًّا من الباطل الذي فررنا منه، وهذه هي مصيبة «**الخوارج**»، الغلاة المارقين: ردّ فعل على تساهل وتقصير، أكثره يسير وقليل منه كبير، انقلب إلى تشدد وغلوٍّ ومروق: **كلّه كبير مهلك مدمّر**، هو شرّ من التّساهل والتّقصير بمراحل.

ومن أمثلة هذا التّشنّج المَرَضِيِّ، والغلوّ المقيت، ما قاله الشيخ عبد القادر بن عبد العزيز في كتابه «**الجامع في طلب العلم الشّريف**»، (الجزء الثاني، ص 778)، تحت عنوان (**بدعة وضع الدّساتير**): [فوضع الدّساتير – وكما ذكرنا في العجالة السّابقة – من الثّمار الخبيثة للعلمانيّة التّي هي الجاهليّة المعاصرة، وقد وضع الكفّار هذه الدّساتير لأنّهم ليس لهم دين صحيح أو شريعة مستقيمة يرجعون إليها، وقد ذاقوا الويلات من شريعتهم المحرّفة التّي يبدّل فيها الأحبار والرّهبان كما يشاءون بناء على قرارات المجامع الكنسيّة. فاصطلح الكفّار على وضع كتب تحقّق مصالحهم بحسب ما تدركه عقول

البشر القاصرة، وهي الدّساتير، وصاروا يحتكمون إليها كأنّها كتب سماويّة،... إلخ]
فأقول: هذا كلام مؤسف، ويزداد الأسف أن يصدر من طالب علم جيّد، لا يشكّ في إخلاصه، ومنابذته لأئمّة الكفر ورؤوس الضّلالة، المتسلّطين على رقاب المسلمين أو هكذا كان قبل (**المراجعات**) أو بالأحرى: (**التراجعات**) المؤسفة مؤخراً.

لا سيما وأنّ «**صحيفة المدينة**»، وقصة كتابتها بمجملها، ثابتة صحيحة، هي في الحقيقة «**دستور**» بكلّ معنى الدّستور، ولعلّه أوّلُ دستور مكتوب وُضع في العالم، كما أشبعناه تأصيلاً وتفصيلاً في بحثنا المنشور المعنون: «**صحيفة المدينة الدستورية**». هذه الحقيقة الثابتة، إذا أُخذت مع مجموع الأدلّة والمناقشة أعلاه، خليقة بأن تحدث علماً ضروريًّا بأنّ **الوثائق الدّستورية سنّة حميدة، وليست بدعة ذميمة**، كما زلت القدم بالشّيخ عبد القادر تلك الزلة القبيحة الشنعاء. ونحسب أن مقولته تلك جاءت ردّ فعل للهجمة العلمانية الشّرسة، فانتقل الشّيخ من غلوٍّ إلى الغلوِّ المقابل: (**ودين الله وسط بين الغالي فيه، والجافي عنه**).

كما ندعوا الجميع، بهذه المناسبة، إلى مراجعة كافة مشاريع ومسودّات الدّساتير الإسلاميّة التّي صدرت خلال القرن الفائت مراجعة تشريعيّة دقيقة، وتبنّي الأقوى دليلاً والأدقّ صياغة من بنودها، ثمّ استكمال نواقصها، والخروج بمشروع منقّح متين يصلح دستوراً وأساساً للدّولة الإسلامية، دولة الخلافة عند تأسيسها، قريباً بإذن الله.

ولا بأس في هذا كلّه من الاستفادة من أساليب الصّياغة الفقهيّة والقانونية الموجودة عند الشّعوب الأخرى، وبالأخصّ في الغرب، لأن ذلك الفنّ بلغ عندهم شأناً عظيماً، في حين أن الفقه الإسلامي جَمُد ثمّ تدهور بعد عصوره الزّاهرة فتوقّفت الصّياغة الفقهيّة والقانونيّة عند الأحكام الجزئيّة، وبعض القواعد الفقهيّة ودراسة الأشباه والنّظائر، ونحو ذلك، في حين أنّ الفقه الغربي تقدّم إلى مرحلة النّظريّات الفقهيّة: نظريّة الحقّ، نظريّة العقود، نظريّة الالتزام،.. إلخ.

هذه الصّياغات كلّها من باب الوسائل والأساليب، ولا علاقة لها بمرجعيّة التّشريع، أي لا علاقة لها بالسّؤال: لمن السيادة النهائية العليا؟ أي: من هو السيد المشرع الحاكم الأعلى؟ وإنما هو متعلق بالسؤال: كيف يصوغ الفقيه ما استنبط من أحكام؟ وما هو الأسلوب الأمثل في التّحليل والتّركيب والتقعيد والتفريع والتبويب والترتيب؟ لذلك لا بأس من اقتباسه، بغضّ النّظر عن مصدره. فليس الأمر كما يوسوس رجالات الفرقة الوهابية، الذين تنتفخ أوداجهم، وتحمر عيونهم، ويصابون بما يشبه (الصدمة التحسسية) إذا سمعوا لفظة (قانون)!!

❄فصل: تعريف الإسلام

الإسلام: (هو الدّين المنزّل من الله، سبحانه وتعالى، الإله الواحد الأحد، على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدّنا محمّد، صلّى الله وبارك عليه وعلى آله وسلّم تسليماً كثيراً). وهو الدّين الأخير الخاتم، الذي نسخ الله به جميع الأديان السّابقة نسخاً نهائيًّا كاملاً، بما فيها من حقّ وباطل، فلم يعد الله يقبل من أحد غيره، ولن ينجوا أحد في الآخرة إلا به. فأساس الإسلام، وقاعدته الصلبة، هي شهادة **(أن لا إله إلاّ الله، وأن محمداً رسول الله)**.

ومعنى لفظة «الإسلام» لغةً: هو الخضوع والتسليم، فيكون الإسلام إذاً هو: **[طاعة الله، والاستسلام المطلق، والانقياد التّام له، المبنيّة على الإقرار الجازم لله بـ(الحاكمية)، وهي السيادة العليا النهائية، أي: بحقه الذاتي في الأمر والنهي، حقاً مطلقاً من غير قيد أو شرط، (إلا ما أوجبه أو حرمه على نفسه، أو شرطه عليها)؛ لأنه هو (الله) الذي لا إله إلا هو، الواحد الأحد، الحي القيوم، فاطر السموات والأرض، رب العالمين: فعال لما يريد، وهو على كل شيء قدير، يخلق ما يشاء ويختار، وهو بكل شيء عليم؛ والكفر بسائر الأرباب والأنداد والطّواغيت، والبراءة منها، ومن أهلها]**.

❄ قال تعالى: **﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾**، (آل عمران؛ 3: 85).

❄ وقال جلّ جلاله، وسما مقامه: **﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللّهِ فَإِنَّ اللّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾**، (آل عمران؛ 3: 19).

❄ وقال تعالى: **﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إَلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾**، (البقرة؛ 2: 132).

❄ وقال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾**، (آل عمران؛ 3: 102).

❄ وقال تعالى: **﴿فَإنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ وَاللّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾**، (آل عمران؛ 3: 20).

❄ وقال تعالى: **﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾**، (الزمر؛ 39: 54)

❄ وقال جل جلاله، وسما مقامه: **﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِالأَزْلاَمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ**

الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، (المائدة؛ 5: 3).

وقد تُطلق ألفاظ «**الإسلام**»، و«**المسلمين**» على الأمم والأديان السّابقة، في مثل قوله تعالى عن التوراة: **﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللّهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَاء فَلاَ تَخْشَوُاْ النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلاَ تَشْتَرُواْ بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾**، (المائدة؛ 5: 44)، وقوله عن يعقوب، وبنيه، صلّى الله عليهم وسلّم: **﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ: يَا بَنِيَّ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إَلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾**، (البقرة؛ 2: 132)، وقوله تعالى: **﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ!!﴾**، (آل عمران؛ 3: 83)، ونحوها، ويراد بها المعنى الأصلي في اللّغة، وهو الخضوع والتّسليم، أي المعنى المذكور أعلاه، ألا وهو: **[طاعة الله، والاستسلام المطلق، والانقياد التّام له، المبنيّة على الإقرار الجازم لله بـ(الحاكمية)، وهي السيادة العليا النهائية، أي: بحقه الذاتي في الأمر والنهي، حقاً مطلقاً من غير قيد أو شرط، (إلا ما أوجبه أو حرمه على نفسه، أو شرطه عليها)؛ لأنه هو (الله) الذي لا إله إلا هو، الواحد الأحد، الحي القيوم، فاطر السموات والأرض، رب العالمين: فعال لما يريد، وهو على كل شيء قدير، يخلق ما يشاء ويختار، وهو بكل شيء عليم؛ والكفر بسائر الأرباب والأنداد والطّواغيت، والبراءة منها، ومن أهلها]**.

❁فصل: معنى (لا إله إلاّ الله)

معنى (لا إله إلاّ الله) هو: لا شيء يتمتّع بصفات «**الألوهيّة**»، أي بالقدرة الذاتية على الفعل، قدرةً مستقلّةً استقلالاً مطلقاً عن الغير: وبخاصة القدرة على أفعال الخلق من عدم؛ والتّصوير، والتّكوين، والتّدبير؛ والعلو والقهر، والأمر والنّهي؛ فعلاً بالاختيار والإرادة الذاتية المستقلة، الحرة الطليقة، المنزّهة عن كلّ قيد أو شرط، وليس فعلاً بالضرورة والاضطرار؛ لا شيء يتّصف بذلك إلاّ الله؛ وبما تقتضيه ضرورة العقل في حق (**الإله الحق**) من الاتصاف بـ«**القيّوميّة**» أي «**وجوب الوجود**»، أي القيام بالنّفس والغنى عن الغير؛ والعلم الكشفي الضروري الشامل المحيط لما كان، وما يكون، وما يمكن أن يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون؛ لا شيء يتّصف بشيء من ذلك إلاّ الله؛ وإن نسب بعض ذلك إلى غيره، فكذب وإفك، وخيال باطل ووهم، خلاف الواقع والحقيقة.

❁ قال الله تعالى: **﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾**، (الحج؛ 22: 62)؛

❁ قال الله تعالى: **﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾**، (لقمان؛ 31: 30).

* وقال تعالى: ﴿**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ﴾، (محمد؛ 47: 19).

ـــ وإن شئت فقل في معنى (لا إله إلاّ الله): **لا شيء يستحق أن يطاع لذاته طاعة مطلقة من غير قيد أو شرط**، فيُتلقّى أمره بالقبول والرّضا، والتّسليم والمحبّة، والاحترام والتّعظيم والطّاعة، إلاّ الله، وغيره فإنّما يُطاع بأمر الله، ولا يُعرف أمر الله إلاّ بالبرهان اليقينيّ القاطع!

ـــ وإن شئت فقل في معنى (لا إله إلاّ الله): لا أحد يستحقّ أن يُحبّ، ويطلب قربه، ويرجى بره وإحسانه؛ وأن يُعظّم، ويقدّس، ويُتذلّل له؛ وأن يُطاع ويخضع لأمره ونهيه، ويخشى عقوبته ونقمته، **محضاً له، ولأجل ذاته**، إلاّ الله: لما له من صفات الكمال والجمال والجلال، ولما له من قدرة كلية ذاتيّة مستقلّة على الضّر والنّفع.

ـــ وإن شئت فقل في معنى (لا إله إلاّ الله)، كما قال ربُّك: ﴿**أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾، (الأعراف؛ 7 : 54).

ـــ وإن شئت فقل في معنى (لا إله إلاّ الله)، كما قال ربُّك، حاكياً مقولة يوسف، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آبائه وأجداده، الجامعة المانعة: ﴿**مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَآؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾، (يوسف؛ 12: 40).

فالشّهادة، إذًا، لها رُكنان:

الأوّل: رفض أزلية المادة أو الطبيعة أو الكون؛ وإثبات كافّة خصائص الألوهيّة لله تعالى، وبخاصة أفعال الخلق والتّكوين والتّصرف والتّدبير، والنّفع والضّر؛ والإرادة والاختيار الحر؛ وكذلك العلم والتّقدير؛ وإثبات كل صفات الكمال والجمال والجلال له؛ وقمة ذلك، وذروة سنامه: الإقرار بــ(**الحاكمية**)، وهي السيادة العليا النهائية، أي: أحقية الأمر والنّهي النهائية العليا له، جل جلاله، ذاتياً على وجه الاستقلال، وحده لا شريك له؛

الثاني: نفي أي شيء من (**الألوهية**) عن غير الله نفياً باتًّا قاطعاً مطلقاً! فلا بُدّ إذاً من رفض كلّ «**إله**»، أو كل «**نِدٍّ**» من دون الله، أو كلّ «**رب من دون الله**»، والبراءة منه، أي: لا بد من الكفر بكل ذلك: لأن «**الكفر**» هو البراءة والرفض.

* قال تعال: ﴿**لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾، (البقرة؛ 2: 256).

* وقال تعالى، حاكيا عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام مثنياً عليه بذلك: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاء مِّمَّا تَعْبُدُونَ (26) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ (27)**﴾، (الزخرف؛ 43: 26-27).

❋ وفي الصّحيح عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنّه قال: «**من قال لا إله إلاّ الله، وكفر بما يُعبد من دون الله، حَرُمَ ماله وَدمُهُ، وحِسابه على الله عزّ وجلّ**».

فالشّهادة، إذًا، إثبات ونفي: إثبات **كل** صفات وخصائص الألوهية لله تبارك وتعالى؛ ونفي **أي اعتبار** من اعتبارات الألوهية عن غيره نفياً باتاً مطلقاً؛ أي الكفر بكل الطّواغيت، وهو: **رفض نسبة أي اعتبار** من اعتبارات الألوهية إلى غير الله غيره نفياً باتاً مطلقاً، وإلاّ فلا انعقاد للإسلام، ولا نجاة في الآخرة.

❋فصل: معنى (محمد رسول الله)

إنّ محمّداً هو المُبلّغ عن الله تبليغًا معصومًا، لا يتطرّق إليه نقص أو زيادة، ولا خطأ أو كذب أو نسيان. نعم: هو، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، بشر ينسى، ولكن من المحال الممتنع أن يؤثّر نسيانه على التّبليغ عن الله، لأن الله، جلّ جلاله وسما مقامه، قد تكفّل بحفظ الذّكر، وبتذكيره إذا نسي، حيث قال: ﴿**سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسَى ❋ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى**﴾ (الأعلى؛ 87:6 – 7)، وفي غير موضع كما سيأتي؛ وربّما جعله ربُّهُ ينسى، لِيَسُنَّ لأمّته الأحكام المتعلّقة بالنّسيان، فهو خير الأُسوة، ونعم القُدوة.

وهو، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، لا ينطق عن الهوى، ولا يتلفّظ إلاّ بحقّ، ولا يتكلّم إلاّ بعلم من الله، ولا يُقدّم بين يدي ربّه، إذا سُئِل في أمر جديد، بل يسكت وينتظر، حتى يأتيه الوحي بحكم الله. فهو مُبلِّغٌ عن الله فحسب، **وهو لا يجتهد، ولا يحتاج أن يجتهد، ولا ينبغي له أن يجتهد، وقد نزّهه الله عن الاجتهاد**، ولكنّه شرّف أمّته ورحمها بإثابة كل مجتهد، مصيباً كان أم مخطئاً، فمن أصاب فله أجران، أو أكثر، ومن أخطأ فله أجر واحد!!

وقولنا عنه الله عليه وعلى آله وسلّم، أنه (**لا يجتهد، ولا يحتاج أن يجتهد، ولا ينبغي له أن يجتهد، وقد نزّهه الله عن الاجتهاد**) نقصد به الاجتهاد بمعناه الفني عند علماء أصول الفقه، ألا وهو: (**استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية**).

فمعنى (**محمّد رسول الله**) إذًا: لا متبوع بحقّ إلاّ رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، وغير رسول الله، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، لا يُتَّبَعُ ولا يطاعُ، إلاّ بأمرٍ من الله ورسوله، ثابت بالبرهان القاطع عنهما، ومن اتّبع فيما لا برهان عليه فقد اتّبع بباطل.

وحتى الإتّباع في «**الإباحة**» يحتاج إلى دليل، لأنّ الإباحة حكم شرعي تكليفي، والإتّباع في المباح، أي في «**الأحكام التّخييريّة**»، كالإتّباع في غيره من «**الأحكام التّكليفيّة**»: من إيجاب أو ندب أو كراهية أو

تحريم؛ أو الإتّباع في «**الأحكام الوضعيّة**»: من وضع لسبب أو شرط، أو مانع، أو رخصة، أو عزيمة، أو صحة، أو بطلان، أو فساد، سواءٌ بسواء. كلّ ذلك من أفعال العباد الاختياريّة الّتي لا يعرف حكمها الشّرعي إلاّ بالدّليل الشّرعي، ولا فرق.

أمّا ما يفعله النّاس بمشيئتهم واختيارهم، في زمن الفترة، قبل مجيء الرّسالة، وقيام الحجّة، فهو **عدم تكليف**، وليس هو «**إباحة**»، لأنّ الإباحة حكم شرعي «**تكليفي**»، لا يعرف إلاّ بعد ورود الشّرع عن طريق الوحي، أي بعد مجيء «**التّكليف**»، كما هو مبرهن عليه في رسالتنا هذه، ومفصّل بما لا مزيد عليه في كتابنا: (**الحاكميّة، وسيادة الشّرع**):

❋ وقال تعالى: ﴿**فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً**﴾، (النّساء؛ 4: 65).

❋ وقال تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً**﴾، (الأحزاب؛ 33: 26)

❋ وقال تعالى: ﴿**مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً**﴾، (النّساء؛ 4: 81).

❋ وقال: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللّهَ تَوَّاباً رَّحِيماً**﴾، (النّساء؛ 4: 64)

❋ وقال تعالى: ﴿**إِلَّا بَلَاغاً مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ: وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً**﴾، (الجن؛ 72: 23).

❋ وقال تعالى: ﴿**تِلْكَ حُدُودُ اللّهِ: وَمَن يُطِعِ اللّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (13) وَمَن يَعْصِ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ (14)**﴾، (النّساء؛ 4: 65).

❈فصل: مـــراتــب الــدّيــن (الإسلام، الإيمان، الإحسان):

وهذا التّرتيب مستنبط من حديث جبريل الصّحيح المشهور الذي قال فيه النبيّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم: «**هذا جبريلُ جاء يعلّمُكم أمورَ دينِكم**»؛ كما أخرجه الإمام البخاري والإمام مسلم، وغيرهما، عن أبي هريرة، رضي الله عنه؛ والإمام مسلم، وغيره، عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه؛ والإمام أحمد بإسناد صحيح عن عبد الله بن العباس.

❋ فقد جاء في صحيح الإمام مسلم (ج1/ص40/ح10) عن أبي هريرة: [حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ – وَهُوَ ابْنُ الْقَعْقَاعِ – عَنْ أَبِى زُرْعَةَ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ قال: قال رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «سَلُونِي» فَهَابُوهُ أَنْ يَسْأَلُوهُ. فَجَاءَ رَجُلٌ فَجَلَسَ عِنْدَ رُكْبَتَيْهِ. فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الإِسْلاَمُ قَالَ: «لاَ تُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا وَتُقِيمُ الصَّلاَةَ وَتُؤْتِى الزَّكَاةَ وَتَصُومُ رَمَضَانَ». قَالَ صَدَقْتَ. قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا

الإِيمَانُ قَالَ «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ». قَالَ صَدَقْتَ. قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الإِحْسَانُ قَالَ «أَنْ تَخْشَى اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنَّكَ إِنْ لاَ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ». قَالَ صَدَقْتَ. قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ قَالَ «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ وَسَأُحَدِّثُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا إِذَا رَأَيْتَ الْمَرْأَةَ تَلِدُ رَبَّهَا فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا وَإِذَا رَأَيْتَ الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الصُّمَّ الْبُكْمَ مُلُوكَ الأَرْضِ فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا وَإِذَا رَأَيْتَ رِعَاءَ الْبَهْمِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا فِي خَمْسٍ مِنَ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهُنَّ إِلاَّ اللَّهُ». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾. قَالَ: ثُمَّ قَامَ الرَّجُلُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «رُدُّوهُ عَلَيَّ» فَالْتُمِسَ فَلَمْ يَجِدُوهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «هَذَا جِبْرِيلُ أَرَادَ أَنْ تَعَلَّمُوا إِذْ لَمْ تَسْأَلُوا»]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج1/ص39/ح9)، (ج1/ص40/ح9)؛ والبخاري في صحيحه ج1/ص28/ح50، ج4/ص1793/ح4499؛ وابن حبان في صحيحه ج1/ص376/ح159؛ وابن خزيمة في صحيحه ج4/ص6/ح2244؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص25/ح64، ج2/ص1343/ح4044؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص28/ح191، ج2/ص426/ح9497؛ وابن راهويه في مسنده ج1/ص212/ح166، ج1/ص212/ح167؛والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج6/ص157/ح30309، ج7/ص502/ح37557؛ وجمهور الأئمة.

❊ وجاء في صحيح الإمام مسلم (ج1/ص36/ح8) عن عبد الله بن عمر: [حدّثني أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدّثَنَا وَكِيعٌ. عَنْ كَهْمَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَىَ بْنِ يَعْمَرَ (ح) وَحَدّثَنَا عُبَيْدُ اللّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيّ. وَهَذَا حَدِيثُهُ: حَدّثَنَا أَبِي. حَدّثَنَا كَهْمَسٌ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَىَ بْنِ يَعْمَرَ قَالَ: كَانَ أَوّلَ مَنْ قَالَ بِالْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيّ. فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرّحْمَنِ الْحِمْيَرِيّ حَاجّيْنَ أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَسَأَلْنَاهُ عَمّا يَقُولُ هَؤُلاَءِ فِي الْقَدَرِ. فَوُفّقَ لَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطّابِ دَاخِلاً الْمَسْجِدَ، فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي. أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ. فَظَنَنْتُ أَنّ صَاحِبِي سيَكِلُ الْكَلاَمَ إِلَيّ. فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرّحْمَنِ! إِنّهُ قد ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَقَفّرُونَ الْعِلْمَ. وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لاَ قَدَرَ. وأَنّ الأَمْرَ أُنُفٌ. قَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنّهُمْ بُرَآءُ مِنّي، وَالّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللّهِ بْنُ عُمَرَ! لَوْ أَنّ لأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبا فَأَنْفَقَهُ، مَا قَبِلَ الله مِنْهُ حَتّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ. ثُمّ قَالَ: حَدّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطّابِ، قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللّهِ، صلى الله عليه وسلم، ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشّعَرِ، لاَ يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السّفَرِ، وَلاَ يَعْرِفُهُ مِنّا أَحَدٌ، حَتّى جَلَسَ إِلَى النّبِيّ، صلى الله عليه وسلم، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمّدُ! أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلاَمِ؟. فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ، صلى الله عليه وسلم: (الإِسْلاَمُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاّ الله وَأَنّ مُحَمّدا رَسُولُ اللّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَتُقِيمَ الصّلاَةَ، وَتُؤْتِيَ الزّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجّ الْبَيْتَ، إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)؛ قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ فَعَجِبْنَا لَهُ، يَسْأَلُهُ وَيُصَدّقُهُ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِيمَانِ!. قَالَ: (أَنْ تُؤْمِنَ بِالله، وَمَلاَئِكَتِهِ،

وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ)؛ قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِحْسَانِ؟. قَالَ: (أَنْ تَعْبُدَ الله كَأَنَّكَ تَرَاهُ. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ). قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟. قَالَ: (مَا الْمَسْؤُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ)؛ قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا. قَالَ: (أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا. وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ، الْعَالَةَ، رِعاءَ الشَّاءِ، يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ). قَالَ ثُمّ انْطَلَقَ. فَلَبِثْتُ مَلِيّا. ثُمّ قَالَ لِي: (يَا عُمَرُ! أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟)، قُلْتُ: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: (فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ. أَتَاكُمْ يُعَلّمُكُمْ دِينَكُمْ)]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ج1/ص39/ح8؛ والنسائي في سننه ج8/ص101/ح4990؛ وابن خزيمة في صحيحه ج4/ص128/ح2504؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص25/ح63؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص52/ح367؛ والنسائي في سننه الكبرى ج6/ص528/ح11721؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج4/ص325/ح8393؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج7/ص502/ح37558؛ وغيرهم من الأئمة؛

ـــ ولكن أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص53/ح374) بزيادة ألفاظ: [حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنِ ابْنِ يَعْمَرَ قَالَ قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّا نُسَافِرُ فِي الْآفَاقِ فَنَلْقَى قَوْمًا يَقُولُونَ لَا قَدَرَ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَأَخْبِرُوهُمْ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ مِنْهُمْ بَرِيءٌ وَأَنَّهُمْ مِنْهُ بُرَآءُ ثَلَاثًا ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُ بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَجَاءَ رَجُلٌ فَذَكَرَ مِنْ هَيْئَتِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، ادْنُهْ فَدَنَا فَقَالَ ادْنُهْ فَدَنَا فَقَالَ ادْنُهْ فَدَنَا حَتَّى كَادَ رُكْبَتَاهُ تَمَسَّانِ رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي مَا الْإِيمَانُ أَوْ عَنْ الْإِيمَانِ قَالَ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ قَالَ سُفْيَانُ أُرَاهُ قَالَ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ قَالَ فَمَا الْإِسْلَامُ قَالَ إِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وَحَجُّ الْبَيْتِ وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ **وَغُسْلٌ مِنْ الْجَنَابَةِ** كُلُّ ذَلِكَ قَالَ صَدَقْتَ، صَدَقْتَ قَالَ الْقَوْمُ مَا رَأَيْنَا رَجُلًا أَشَدَّ تَوْقِيرًا لِرَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مِنْ هَذَا كَأَنَّهُ يُعَلِّمُ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنْ الْإِحْسَانِ قَالَ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ أَوْ تَعْبُدَهُ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ كُلُّ ذَلِكَ نَقُولُ مَا رَأَيْنَا رَجُلًا أَشَدَّ تَوْقِيرًا لِرَسُولِ اللَّهِ مِنْ هَذَا فَيَقُولُ صَدَقْتَ، صَدَقْتَ. قَالَ أَخْبِرْنِي عَنْ السَّاعَةِ قَالَ مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ بِهَا مِنْ السَّائِلِ قَالَ فَقَالَ صَدَقْتَ قَالَ ذَلِكَ مِرَارًا مَا رَأَيْنَا رَجُلًا أَشَدَّ تَوْقِيرًا لِرَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مِنْ هَذَا ثُمَّ وَلَّى قَالَ سُفْيَانُ فَبَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ الْتَمِسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ قَالَ هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ مَا أَتَانِي فِي صُورَةٍ إِلَّا عَرَفْتُهُ غَيْرَ هَذِهِ الصُّورَةِ]؛ وأخرجه في مسنده (ج1/ص53/ح375): [حدثنا أبو أحمد حدثنا سفيان بنحوه]؛

ـــ وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج6/ص170/ح30429) بمثل لفظ أحمد، من طريق أخرى: [حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، قَالَ: وَرَدْنَا الْمَدِينَةَ، فَأَتَيْنَا عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إنَّا نُمْعِنُ فِي الأَرْضِ فَنَلْقَى قَوْمًا يَزْعُمُونَ أَنْ لاَ قَدَرَ، فَقَالَ: مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِمَّنْ يُصَلِّي إِلَى الْقِبْلَةِ، قُلْنَا نَعَمْ مِمَّنْ يُصَلِّي إِلَى الْقِبْلَةِ، قَالَ: فَغَضِبَ حتَّى وَدِدْت أَنِّي لَمْ أَكُنْ سَأَلْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: إذَا لَقِيت أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ مِنْهُمْ بَرِيءٌ وَأَنَّهُمْ مِنْهُ بُرَآءُ، ثُمَّ

قَالَ: إِنْ شِئْتَ حَدَّثْتُك، عَنْ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، فقلت: أَجَلْ فَقَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، فَأَتَاهُ رَجُلٌ جَيِّدُ الثِّيَابِ طَيِّبُ الرِّيحِ حَسَنُ الْوَجْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا الإِسْلامُ، قَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: تُقِيمُ الصَّلاةَ وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ وَتَصُومُ رَمَضَانَ وَتَحُجُّ الْبَيْتَ؛ **وَتَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ**، قَالَ: صَدَقْت، فَمَا الإِيمَانُ، قَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَبِالْقَدَرِ كُلِّهِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، قَالَ: صَدَقْت، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: عَلَيَّ بِالرَّجُلِ، قَالَ: فَقُمْنَا بِأَجْمَعِنَا فَلَمْ نَقْدِرْ عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم: هَذَا جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرُ دِينَكُمْ]؛ ولا خوف إلا من اختلاط عطاء بن السائب، فإن محمد بن فضيل سمع منه قبل وبعد الاختلاط، ولكن لا خوف هاهنا خاصة فقد جاء أيضاً من طريق شَرِيك بن عبد الله القاضي، وهو قديم السماع من عطاء:

ـــ كذا أخرجه الإمام النسائي في سننه الكبرى (ج3/ص447/ح5883) بزيادة ألفاظ: [أنبأ أبو داود قال حدثنا يزيد بن هارون قال أنبأ شريك عن الركين بن الربيع عن يحيى بن يعمر؛ وعن عطاء بن السائب (عن محارب بن دثار) عن بن بريدة قال: حججنا واعتمرنا ثم قدمنا المدينة فأتينا بن عمر فسألناه فقلنا يا أبا عبد الرحمن إنا نغزو في هذه الأرض فنلقى قوما يقولون لا قدر فأعرض بوجهه عنا ثم قال إذا لقيت أولئك فاعلم أن عبد الله بن عمر منهم بريء فإنهم منه براء ثم قال بينا نحن عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إذ جاء رجل حسن الوجه حسن الشارة طيب الريح قال فعجبنا لحسن وجهه وشارته وطيب ريحه فسلم على النبي، صلى الله عليه وسلم، ثم قام فقال أدنو يا رسول الله قال نعم قال فدنا ثم قام قال فعجبنا لتوقيره النبي، صلى الله عليه وسلم، ثم قال أأدنو يا رسول الله قال فدنا حتى وضع فخذه على فخذ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ورجله على رجله ثم قال يا رسول الله ما الإيمان قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث من بعد الموت والحساب والقدر خيره وشره وحلوه ومره قال صدقت قال فتعجبنا لقوله لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، صدقت ثم قال يا رسول الله ما الإسلام قال تشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت؛ **وتغتسل من الجنابة**؛ قال صدقت قال فتعجبنا لتصديقه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثم قال يا رسول الله ما الإحسان قال تخشى الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك قال صدقت قال فتعجبنا لتصديقه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثم انكفأ راجعا فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، علي بالرجل فطلبناه فلم نجده فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، هذا جبريل جاء ليعلمكم أمر دينكم وما أتاني قط إلا عرفته إلا في صورته هذه]؛

ـــ وأخرجه الإمام البيهقي في سننه الكبرى (ج4/ص349/ح8537) بأتم لفظ: [أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله بن بشران العدل ببغداد أنبأ أبو جعفر محمد بن عمرو بن البختري الرزاز حدثنا محمد بن عبيد الله بن يزيد حدثنا يونس بن محمد حدثنا معتمر هو بن سليمان عن أبيه عن يحيى بن يعمر قال قلت لابن عمر يا أبا عبد الرحمن إن قوما يزعمون أن ليس قدر قال فهل عندنا منهم أحد قال قلت لا قال فأبلغهم عني إذا لقيتهم أن بن عمر بريء إلى الله منكم وأنتم برءاء منه سمعت عمر بن الخطاب رضي

الله عنه يقول بينما نحن جلوس عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إذ جاء رجل عليه سحناء سفر وليس من أهل البلد يتخطى حتى ورك بين يدي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كما يجلس أحدنا في الصلاة ثم وضع يده على ركبتي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال يا محمد ما الإسلام قال أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله؛ وأن تقيم الصلاة؛ وتؤتي الزكاة؛ وتحج البيت وتعتمر؛ **وتغتسل من الجنابة وتتم الوضوء**؛ وتصوم رمضان قال فإن قلت هذا فأنا مسلم قال نعم قال صدقت؛... وذكر الحديث]، ثم قال الإمام البيهقي: (رواه مسلم في الصحيح عن حجاج بن الشاعر عن يونس بن محمد إلا أنه لم يسق متنه)؛ وكذا أخرجه الإمام الدارقطني في سننه (ج2/ص283/ح207)؛ وابن خزيمة في صحيحه (ج1/ص4/ح1): [حدثنا أبو يعقوب يوسف بن واضح الهاشمي حدثنا المعتمر بن سليمان به]؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ج1/ص399/ح173 من طريق ابن خزيمة؛

قلت: (**الغسل من الجنابة**) ثابت من عدة طرق، بدون أدنى شبهة، مع أن هذه لم ترد في طريق الإمام مسلم؛ ونص في اللفظ التام صراحة على ركن (**الطهارة**)، المتمثلة في حدها الأدنى: (**وتغتسل من الجنابة وتتم الوضوء**) لأنه شرط ضروري لصحة (الصلاة)، فكأنه ركن قائم بذاته، وأصل ذلك وتصديقه في كتاب الله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾، (المائدة؛ 5 : 6).

* وجاء في معجم الطبراني [مشكولا (13405/7/14)]: [حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بن بَهَانٍ الْعَسْكَرِيُّ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بن عُثْمَانَ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن الْحُسَيْنِ بن مُكْرَمٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بن حَمَّادٍ سَجَّادَةُ، قَالا: حَدَّثَنَا الْمُطَّلِبُ بن زِيَادٍ الثَّقَفِيُّ، عَنْ مَنْصُورِ بن الْمُعْتَمِرِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّا نُسَافِرُ فَنَلْقَى أَقْوَامًا يَقُولُونَ لا قَدَرَ، قَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ مِنْهُمْ بَرِيءٌ، كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ طَيِّبُ الرِّيحِ نَقِيُّ الثَّوْبِ، فَقَالَ: السَّلامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، أَدْنُو مِنْكَ؟ قَالَ: ادْنُهْ، فَدَنَا دَنْوَةً، قَالَ ذَلِكَ مِرَارًا، حَتَّى اصْطَكَّتَا رُكْبَتَاهُ رُكْبَتَيِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الإِسْلامُ؟ قَالَ: شَهَادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، **وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ**، قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَأَنَا مُسْلِمٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَمَا الإِيمَانُ؟ قَالَ: الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْجَنَّةِ، وَالنَّارِ، وَالْقِيَامَةِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَأَنَا مُؤْمِنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: صَدَقْتَ، فَمَا الإِحْسَانُ؟ قَالَ: تَعْبُدُ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ كُنْتَ لا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ، قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَأَنَا مُحْسِنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: صَدَقْتَ، قُلْنَا مَا رَأَيْنَا رَجُلا أَحْسَنَ وَجْهًا، وَلا أَطْيَبَ رِيحًا، وَلا أَشَدَّ تَوْقِيرًا لِلنَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، وَقَوْلُهُ لِلنَّبِيِّ، صلى الله عليه

وسلم: صَدَقْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: عَلَيَّ بِالرَّجُلِ، فَقُمْنَا وَقُمْتُ أَنَا عَلَى طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الْمَدِينَةِ فَلَمْ نَرَ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: هَلْ تَدْرُونَ مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: هَذَا جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلامُ يُعَلِّمُكُمْ مَنَاسِكَ دِينِكُمْ، مَا أَتَانِي فِي صُورَةٍ قَطُّ إِلا عَرَفْتُهُ إِلا هَذِهِ الصُّورَةَ]؛

ـــ وهو في الأربعون لابن المقرئ (ص: 57/8): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَدْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَاهِلِيُّ الْبَغْدَادِيُّ بِمِصْرَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَّادٍ سَجَّادَةُ، حَدَّثَنَا الْمُطَّلِبُ بْنُ زِيَادٍ الثَّقَفِيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّا نُسَافِرُ، فَمَرَرْنَا بِأَقْوَامٍ يَقُولُونَ: لَا قَدَرَ،... فساقه كما سبق]؛

❋ وجاء في مسند الإمام أحمد [مخرجا (2924/94/5)] بإسناد صحيح عن عبد الله بن العباس: [حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ، حَدَّثَنَا شَهْرٌ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، قال: جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مَجْلِسًا لَهُ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ، فَجَلَسَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَاضِعًا كَفَّيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَدِّثْنِي مَا الْإِسْلامُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «الْإِسْلامُ أَنْ تُسْلِمَ وَجْهَكَ لِلَّهِ، وَتَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَقَدْ أَسْلَمْتُ؟ قَالَ: «إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ، فَقَدْ أَسْلَمْتَ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَحَدِّثْنِي مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْمَلائِكَةِ، وَالْكِتَابِ، وَالنَّبِيِّينَ، وَتُؤْمِنَ بِالْمَوْتِ، وَبِالْحَيَاةِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَتُؤْمِنَ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالْحِسَابِ، وَالْمِيزَانِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَقَدْ آمَنْتُ؟ قَالَ: «إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ آمَنْتَ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَدِّثْنِي مَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْمَلَ لِلَّهِ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَرَهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَحَدِّثْنِي مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «سُبْحَانَ اللَّهِ فِي خَمْسٍ مِنَ الغَيْبِ لَا يَعْلَمُهُنَّ إلا هُوَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾، (لقمان: 34)، وَلَكِنْ إِنْ شِئْتَ حَدَّثْتُكَ بِمَعَالِمَ لَهَا دُونَ ذَلِكَ»، قَالَ: أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَحَدِّثْنِي. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «إِذَا رَأَيْتَ الْأَمَةَ وَلَدَتْ رَبَّتَهَا أَوْ رَبَّهَا، وَرَأَيْتَ أَصْحَابَ الشَّاءِ تَطَاوَلُوا بِالْبُنْيَانِ، وَرَأَيْتَ الْحُفَاةَ الْجِيَاعَ الْعَالَةَ كَانُوا رُؤوسَ النَّاسِ، فَذَلِكَ مِنْ مَعَالِمِ السَّاعَةِ وَأَشْرَاطِهَا». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ أَصْحَابُ الشَّاءِ وَالْحُفَاةُ الْجِيَاعُ الْعَالَةُ؟ قَالَ: «الْعَرَبُ»]؛

ـــ وهو في إتحاف الخيرة المهرة (34/83/1): [وَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ فَصِيلٍ، حَدَّثَنَا سَيَّارٌ أَبُو الْحَكَمِ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ الله، صلى الله عليه وسلم، قَاعِدٌ فِي النَّاسِ، إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ يَتَخَطَّى النَّاسَ، حَتَّى وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم،... فساقه بنحو ما سلف؛ ثم قَالَ: فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ حَتَّى

تَوَارَى، قَالَ: عَلَيَّ الرَّجُلُ، فَطُلِبَ فَلَمْ يُوجَدْ، فَقَالَ رَسُولُ الله، صلى الله عليه وسلم: «هَذَا جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ لِيُعَلِّمَكُمْ دِينَكُمْ، وَمَا أَتَانِي فِي صُورَةٍ إِلاَّ عَرَفْتُهُ فِيهَا غَيْرَ مَرَّتِهِ هَذِهِ»]

ـــ وهو في أمالي ابن بشران (2/407/851، بترقيم الشاملة آليا): [أخبرنا أبو محمد عبد الخالق بن الحسن المعدل، حدثنا أبو سعيد عبد الله بن الحسن الحراني، حدثنا عاصم بن علي، به]؛

وحديث جبريل إنّما هو في الحقيقة شرحٌ لمكوّنات الإسلام ومركّباته، ولمركّبات الإيمان وموضوعاته، والإحسان، أي تبيان لأساسها، وتوضيح لماهيتها، وذكر لبعض أركانها، وليس هو في الحقيقة ترتيب، أو تحديد للمراتب، أو الدّرجات. إلاّ أنّ التّرتيب يستفاد من نصوص شرعيّة أخرى، متواترة من الكتاب والسنّة، تفيد أنّ الإنسان يكون «**مسلماً**» عنده، لا محالة **أصل** الإيمان، **وأصل** الإحسان، ولكنّه لا يستحق أن يسمّى «**مؤمناً**»، أو «**محسناً**»، هكذا على الإطلاق بدون قيد مناسب. ثمّ تزداد معرفته، ويزداد إيمانه، وتشتدّ مراقبته لله عزّ وجلّ، فيقوم **بجميع** الواجبات، ويترك **جميع** المحرّمات فيستحقّ أن يسمّى «**مؤمناً**» بإطلاق. ثمّ يضرب بسهم وافر من المستحبّات، والتّباعد عن المكروهات، والاستغناء عن فضول المباحات، لقوة إيمانه وشدّة مراقبته لله عزّ وجلّ، فهو يعبُد الله «**كأنّه يراه**»، فإذا بلغ تلك المرتبة استحقّ أن يسمّى «**محسناً**» هكذا بإطلاق. فكل محسن مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وليس العكس بإطلاق، ولكنّ العكس صحيح بقيود وضوابط!

والموضوع شائك عسير يتعلّق بحقيقة «**الإيمان**»، وأحوال النّفوس البشريّة المعقّدة، وحدود الكفر وضوابطه. فلعلنا نوفّي الموضوع بعض حقّه في رسالتنا الموسومة بــ «**حقيقة الإيمان، وضوابط الكفر**»، وهي ما زالت تحت الإعداد.

❇فصل: أساس الإسلام، وأركانه، وأهم شرائعه، وأسهمه

ومع أن كتابنا هذا إنما هو معني فقط بــ(أساس الإسلام) وحقيقة التوحيد، أي بمعنى شهادة (**أن لا إله إلاّ الله، وأن محمداً رسول الله**) إلا أنه يحسن الكلام – ولو باختصار – عما اعتاد الناس تسميته (أركان الإسلام) الخمسة، لتصحيح بعض الأخطاء، وبيان بعض الإشكالات. ولفظة (**ركن**) نفسها لم تأت في نص شرعي، وإنما استعملها الفقهاء انطلاقاً من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب، رضي الله عنهما:

❇ كما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج1/ص12/ح8) عن عبد الله بن عمر بن الخطاب: [حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ **شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ** وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَصَوْمِ رَمَضَانَ]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ج1/ص45/ح16، ج1/ص46/ح16؛ والنسائي في سننه ج8/ص108/ح5001؛ وابن حبان في

صحيحه (ج4/ص295/ح1446)، و(ج1/ص375/ح158)، وعقب الإمام أبو حاتم بن حبان **تعقيباً في غاية الأهمية**، فقال: (هذان خبران خرج خطابهما على **حسب الحال** لأنه، صلى الله عليه وسلم، ذكر الإيمان ثم عده أربع خصال ثم ذكر الإسلام وعده خمس خصال وهذا ما نقول في كتبنا بأن العرب تذكر الشيء في لغتها بعدد معلوم ولا تريد بذكرها ذلك العدد نفيا عما وراءه ولم يرد بقوله، صلى الله عليه وسلم، إن الإيمان لا يكون إلا ما عد في خبر بن عباس لأنه ذكر، صلى الله عليه وسلم، في غير خبر أشياء كثيرة من الإيمان ليست في خبر بن عمر ولا بن عباس اللذين ذكرناهما)؛ وابن خزيمة في صحيحه ج1/ص159/ح308، ج1/ص160/ح309، ج3/ص187/ح1880، ج4/ص128/ح2505؛ والترمذي في سننه ج5/ص6/ح2609؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج2/ص120/ح6015، ج2/ص143/ح6301؛ والحميدي في مسنده ج2/ص308/ح703؛ والطبراني في معجمه الكبير ج12/ص309/ح13203، ج12/ص412/ح13518؛ والنسائي في سننه الكبرى ج6/ص531/ح11732؛ والطبراني في مسند الشاميين ج2/ص283/ح1347؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج1/ص358/ح1561، ج4/ص81/ح7013، ج4/ص199/ح7680؛ والإمام أبو يعلى في مسنده ج10/ص166/ح5788؛ وعبد بن حميد في مسنده ج1/ص261/ح823؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج6/ص230/ح0، ج6/ص230/ح6264، ج7/ص34/ح6770؛ وغيرهم؛

❋ وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج4/ص1641/ح4243) بأتم من ذلك، ولكنه موقوف: [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَتَاهُ رَجُلَانِ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَقَالَا إِنَّ النَّاسَ صَنَعُوا وَأَنْتَ ابْنُ عُمَرَ وَصَاحِبُ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فَمَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَخْرُجَ فَقَالَ يَمْنَعُنِي أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ دَمَ أَخِي فَقَالَا أَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ فَقَالَ قَاتَلْنَا حَتَّى لَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ وَكَانَ الدِّينُ لِلَّهِ وَأَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِغَيْرِ اللَّهِ]؛ [وَزَادَ عُثْمَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي فُلَانٌ وَحَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو الْمَعَافِرِيِّ أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ تَحُجَّ عَامًا وَتَعْتَمِرَ عَامًا وَتَتْرُكَ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقَدْ عَلِمْتَ مَا رَغَّبَ اللَّهُ فِيهِ قَالَ يَا ابْنَ أَخِي بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ **إِيمَانٍ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ** وَالصَّلَاةِ الْخَمْسِ وَصِيَامِ رَمَضَانَ وَأَدَاءِ الزَّكَاةِ وَحَجِّ الْبَيْتِ قَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَا تَسْمَعُ مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾، ﴿قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، قَالَ: فَعَلْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَكَانَ الْإِسْلَامُ قَلِيلًا فَكَانَ الرَّجُلُ يُفْتَنُ فِي دِينِهِ إِمَّا قَتَلُوهُ وَإِمَّا يُعَذِّبُونَهُ حَتَّى كَثُرَ الْإِسْلَامُ فَلَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ قَالَ فَمَا قَوْلُكَ فِي عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ قَالَ أَمَّا عُثْمَانُ فَكَأَنَّ اللَّهَ عَفَا عَنْهُ وَأَمَّا أَنْتُمْ فَكَرِهْتُمْ أَنْ تَعْفُوا عَنْهُ وَأَمَّا عَلِيٌّ فَابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَخَتَنُهُ وَأَشَارَ بِيَدِهِ فَقَالَ هَذَا بَيْتُهُ حَيْثُ تَرَوْنَ]؛

ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص26/ح4798) موقوفاً أيضاً: [حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ بِشْرٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَحَجِّ الْبَيْتِ وَصَوْمِ رَمَضَانَ قَالَ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ الْجِهَادُ حَسَنٌ هَكَذَا حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم]؛

قلت: وللحديث طرق كثيرة جداً، في قصص مختلفة، ومناسبات متعددة. وأكثر الطرق لا تذكر سماعاً صريحاً لابن عمر من النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وإنما هي: (قال: قال رسول الله... إلخ)، أو (عن النبي قال... إلخ)، أو (حدثنا رسول الله... إلخ) وهذا مما يقوي القول بأنه استنباط لابن عمر من حديث جبريل الشهير الذي أخذه عبد الله بن عمر بن الخطاب من أبيه عمر لأنه لم يشهد الواقعة. وعلى كل حال فهو كالمتواتر عن بن عمر، رواه جمع من ثقات التابعين.

❋ وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص363/ح19240) نحوه عن جرير بن عبد الله: [حَدَّثَنَا هَاشِمُ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ جَرِيرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: (بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ، شَهَادَةِ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَإِقَامِ الصَّلاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ]؛ وأخرجه الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج2/ص326/ح2363)؛ والإمام أبو يعلى في مسنده (ج13/ص490/ح7502)؛ وغيرهم؛

ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص364/ح19246): [حَدَّثَنَا مَكِّيٌّ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَوْدِيُّ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَحَجِّ الْبَيْتِ وَصِيَامِ رَمَضَانَ]؛ وأخرجه الإمام الطبراني في معجمه الكبير ج2/ص326/ح2364؛ والإمام أبو يعلى في مسنده ج13/ص497/ح7507؛ وغيرهم؛

ـــ وأخرجه الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج2/ص327/ح2368): [حدثنا الحسن بن عليل الغزي حدثنا أبو كريب حدثنا معاوية بن هشام حدثنا شيبان عن جابر عن الشعبي عن جرير قال بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصيام رمضان]؛

ـــ وأخرجه الإمام الطبراني في معجمه الصغير (ج2/ص61/ح782): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمَّادٍ أَبُو بِشْرٍ الدُّولَابِيُّ، بِمِصْرَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ، عَنْ عَطَّافٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ]؛ وقال الإمام الطبراني: (لَمْ يَرْوِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبٍ إِلَّا أَشْعَثُ وَسَوْرَةُ بْنُ الْحَكَمِ الْقَاضِي).

قلت: وها هنا أيضاً اختلفت الطرق عن جرير بن عبد الله: فمنها الموقوف، ومنها المعنعن، ومنها ما يصرح بالسماع، فلعله، أيضاً، اجتهاد من جرير بن عبد الله البجلي، رضي الله عنه.

* وأما ما أخرج الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج12/ص174/ح12800): [حدثنا أبو يزيد القراطيسي حدثنا أسد بن موسى حدثنا مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن زيد عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن بن عباس رضي الله عنهما ولا أعلمه إلا رفعه إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، قال بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله والصلاة وصيام رمضان **فمن ترك واحدة منهن كان كافرا حلال الدم**]، **فإفك باطل، سنداً ومتناً**، وهو من أفاعيل مؤمل بن إسماعيل، وهو ليس بثقة.

فكل هذه الروايات تمثل الإسلام بالبناء المشيد، ولا تستخدم لفظة (ركن) أصلاً، وهذا أدق وأولى فليست (الشهادة) ركنا من أركان (بناء) الإسلام، بل هي أهم من ذلك وأخطر: فهي قاعدة الإسلام الصلبة، وهي (**أساس**) الإسلام، الذي يقوم عليه كافة الأركان والأعمدة. بل قد جاءت نصوص تجعل (الإسلام) هو (الشهادة) نفسها، ونصوص أخرى تجعل (الإسلام) هو (الإيمان)، وسنسوق طرفاً منها قريباً.

وستبين أيضاً من تلك النصوص، التي سنسوقها قريباً، بلا شك ولا شبهة، أن (أركان الإسلام) أكثر عددا من الخمسة المشهورة. والغريب أن ملاحظة الإمام أبي حاتم محمد بن حبان، التي سلف إيرادها، وهي: (هذان خبران خرج خطابهما على حسب الحال لأنه، صلى الله عليه وسلم، ذكر الإيمان ثم عده أربع خصال ثم ذكر الإسلام وعده خمس خصال وهذا ما نقول في كتبنا بأن العرب تذكر الشيء في لغتها بعدد معلوم ولا تريد بذكرها ذلك العدد نفيا عما وراءه ولم يرد بقوله، صلى الله عليه وسلم، إن الإيمان لا يكون إلا ما عد في خبر بن عباس لأنه ذكر، صلى الله عليه وسلم، في غير خبر أشياء كثيرة من **الإيمان** ليست في خبر بن عمر ولا بن عباس اللذين ذكرناهما)، لم تلق تطبيقاً على (خصال الإسلام)، لا من الإمام ابن حبان نفسه، ولا من غيره، مع أن الحال ها هنا لا يختلف كثيراً عن (خصال الإيمان):

* فقد أخرج الإمام الترمذي في سننه (ج5/ص148/ح2863): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ أَنَّ أَبَا سَلَّامٍ حَدَّثَهُ أَنَّ الْحَارِثَ الْأَشْعَرِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ يَعْمَلَ بِهَا وَيَأْمُرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهَا وَإِنَّهُ كَادَ أَنْ يُبْطِئَ بِهَا فَقَالَ عِيسَى إِنَّ اللَّهَ أَمَرَكَ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ لِتَعْمَلَ بِهَا وَتَأْمُرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهَا فَإِمَّا أَنْ تَأْمُرَهُمْ وَإِمَّا أَنْ آمُرَهُمْ فَقَالَ يَحْيَى أَخْشَى إِنْ سَبَقْتَنِي بِهَا أَنْ يُخْسَفَ بِي أَوْ أُعَذَّبَ فَجَمَعَ النَّاسَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَامْتَلَأَ الْمَسْجِدُ وَتَعَدَّوْا عَلَى الشُّرَفِ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ أَعْمَلَ بِهِنَّ وَآمُرَكُمْ أَنْ تَعْمَلُوا بِهِنَّ أَوَّلُهُنَّ **أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**، وَإِنَّ مَثَلَ مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ خَالِصِ مَالِهِ بِذَهَبٍ أَوْ وَرِقٍ فَقَالَ هَذِهِ دَارِي وَهَذَا عَمَلِي فَاعْمَلْ وَأَدِّ إِلَيَّ فَكَانَ يَعْمَلُ وَيُؤَدِّي إِلَى غَيْرِ سَيِّدِهِ فَأَيُّكُمْ يَرْضَى أَنْ يَكُونَ عَبْدُهُ كَذَلِكَ؛ وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَكُمْ بِالصَّلَاةِ فَإِذَا صَلَّيْتُمْ فَلَا تَلْتَفِتُوا فَإِنَّ اللَّهَ يَنْصِبُ وَجْهَهُ لِوَجْهِ عَبْدِهِ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ؛ وَآمُرُكُمْ بِالصِّيَامِ فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ فِي عِصَابَةٍ مَعَهُ صُرَّةٌ فِيهَا مِسْكٌ فَكُلُّهُمْ يَعْجَبُ أَوْ

يُعْجِبُهُ رِيحُهَا وَإِنَّ رِيحَ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ؛ وَآمُرُكُمْ بِالصَّدَقَةِ فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَسَرَهُ الْعَدُوُّ فَأَوْثَقُوا يَدَهُ إِلَى عُنُقِهِ وَقَدَّمُوهُ لِيَضْرِبُوا عُنُقَهُ فَقَالَ أَنَا أَفْدِيهِ مِنْكُمْ بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فَفَدَى نَفْسَهُ مِنْهُمْ؛ وَآمُرُكُمْ أَنْ تَذْكُرُوا اللَّهَ فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ خَرَجَ الْعَدُوُّ فِي أَثَرِهِ سِرَاعًا حَتَّى إِذَا أَتَى عَلَى حِصْنٍ حَصِينٍ فَأَحْرَزَ نَفْسَهُ مِنْهُمْ كَذَلِكَ الْعَبْدُ لَا يُحْرِزُ نَفْسَهُ مِنْ الشَّيْطَانِ إِلَّا بِذِكْرِ اللَّهِ)؛ قَالَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم: (وَأَنَا آمُرُكُمْ بِخَمْسٍ، اللَّهُ أَمَرَنِي بِهِنَّ: السَّمْعُ؛ وَالطَّاعَةُ؛ وَالْجِهَادُ؛ وَالْهِجْرَةُ؛ وَالْجَمَاعَةُ: فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ، إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ؛ وَمَنْ ادَّعَى دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهُ مِنْ جُثَا جَهَنَّمَ!)؛ فَقَالَ رَجُلٌ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ؟!)؛ قَالَ: (وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ: فَادْعُوا بِدَعْوَى اللَّهِ الَّذِي سَمَّاكُمْ **<u>الْمُسْلِمِينَ الْمُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللَّهِ</u>**)]؛ وقال الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، رضي الله عنه: [هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ: (الْحَارِثُ الْأَشْعَرِيُّ لَهُ صُحْبَةٌ وَلَهُ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ)؛ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ عَنْ أَبِي سَلَّامٍ عَنْ الْحَارِثِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ وَأَبُو سَلَّامٍ الْحَبَشِيُّ اسْمُهُ مَمْطُورٌ وَقَدْ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ]؛ محمد بن إسماعيل، هو أبو عبد الله البخاري، إمام الدنيا، صاحب الصحيح؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج14/ص128/ح6233؛ وابن خزيمة في صحيحه ج1/ص244/ح483، ج2/ص65/ح930، ج3/ص196/ح1895؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج4/ص130/ح17209، ج4/ص202/ح17833؛ والحاكم في مستدركه ج1/ص204/ح405، ج1/ص205/ح406، ج1/ص362/ح863، ج1/ص583/ح1534؛والطيالسي في مسنده ج1/ص159/ح1161؛ والطبراني في معجمه الكبير ج3/ص287/ح3427، ج3/ص287/ح3428، ج3/ص289/ح3430؛ والطبراني في مسند الشاميين ج4/ص112/ح2870؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج2/ص282/ح3348؛ والإمام أبو يعلى في مسنده ج3/ص143/ح1571؛ وغيرهم؛

ـــ وأخرج الإمام النسائي في سننه الكبرى (ج 5/ص272/ح8866)، (ج6/ص412/ح11349) الفقرة الأخيرة فقط: [أخبرنا هشام بن عمار قال حدثنا محمد بن شعيب قال أخبرني معاوية بن سلام أن أخاه زيد بن سلام أخبره عن جده أبي سلام أنه أخبره قال أخبرني الحارث الأشعري عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (**<u>من دعا بدعوى جاهلية فإنه من جثى جهنم</u>**!)، فقال رجل: (يا رسول الله وإن صام وصلى؟!)، قال: (نعم وإن صام وصلى - فادعوا بدعوة الله التي سماكم الله بها: **<u>المسلمين</u>**، **<u>المؤمنين</u>**، **<u>عباد الله</u>**)]؛

<u>قلت</u>: وليس في هذه ذكر للحج، وجاء بدلاً منه (ذكر الله)؛ وفيه زيادة خمس أخر: (السَّمْعُ؛ وَالطَّاعَةُ؛ وَالْجِهَادُ؛ وَالْهِجْرَةُ؛ وَالْجَمَاعَةُ)؛

* وجاء في مصنف ابن أبي شيبة (235) (30946/6/11) بإسناد في غاية الصحة: [حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ أَتَوْا النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: مَنِ الْوَفْدُ، أَوْ مَنِ الْقَوْمُ، قَالُوا: رَبِيعَةُ، قَالَ: مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ، أَوْ بِالْوَفْدِ غَيْرَ خَزَايَا، وَلا نَدَامَى، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إنَّا نَأْتِيك مِنْ شُقَّةٍ بَعِيدَةٍ، وَإِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيَّ مِنْ كُفَّارِ مُضَرَ، وَإِنَّا لاَ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيَك إلاَّ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ فَصْلٍ نُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، قَالَ: فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: أَمَرَهُمْ بِالإِيمَانِ بِاللهِ وَحْدَهُ، وَقَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللهِ، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: شَهَادَةُ أَنْ لاَ إلَهَ إلاَّ اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ وَإِقَامُ الصَّلاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وَصَوْمُ رَمَضَانَ، **وَأَنْ تُعْطُوا الْخُمُسَ مِنَ الْمَغْنَمِ**، فَقَالَ: احْفَظُوهُ وَأَخْبِرُوا بِهِ مَنْ وَرَاءَكُمْ]؛

قلت: وهذا لا ذكر للحج فيه، والأرجح أنه كان قبل فرضيته لأن عبد القيس قديمة الإسلام؛ وفيه زيادة (**إعطاء الخمس من المغنم**)؛

* وجاء في مصنف ابن أبي شيبة (235) (30953/8/11): [حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: السَّلاَمُ عَلَيْك يَا غُلاَمَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: وَعَلَيْك، فَقَالَ: إنِّي رَجُلٌ مِنْ أَخْوَالِكَ مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ وَأَنَا رَسُولُ قَوْمِي إلَيْك وَوَافِدُهُمْ وَأَنَا سَائِلُك فَمُشْتَدَّةٌ مَسْأَلَتِي إياك، وَمُنَاشِدُك فَمُشْتَدَّةٌ مُنَاشَدَتِي إيَّاكَ، قَالَ: خُذْ يَا أَخَا بَنِي سَعْدٍ، قَالَ: مَنْ خَلَقَك وَهُوَ خَالِقُ مَنْ قَبْلَك وَهُوَ خَالِقُ مَنْ بَعْدَكَ؟ قَالَ: اللَّهُ، قَالَ: نَشَدْتُك بِذَلِكَ أَهُوَ أَرْسَلَك؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَالأَرْضِينَ السَّبْعَ وَأَجْرَى بَيْنَهُنَّ الرِّزْقَ؟ قَالَ: اللَّهُ، قَالَ: نَشَدْتُك بِذَلِكَ أَهُوَ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّا وَجَدْنَا فِي كِتَابِكَ وَأَمَرَتْنَا رُسُلُك أَنْ نُصَلِّيَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ لِمَوَاقِيتِهَا فَنَشَدْتُك بِذَلِكَ أَهُوَ أَمَرَك بِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّا وَجَدْنَا فِي كِتَابِكَ وَأَمَرَتْنَا رُسُلُك أَنْ نَأْخُذَ مِنْ حَوَاشِي أَمْوَالِنَا فَنَرُدَّهَا عَلَى فُقَرَائِنَا فَنَشَدْتُك بِذَلِكَ أَهُوَ أَمَرَك بِذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا الْخَامِسَةُ فَلَسْت سَائلك عنها، وَلا أَرَبَ لِي فِيهَا، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: أَمَا وَالَّذِي بَعَثَك بِالْحَقِّ لأَعْمَلَنَّ بِهَا وَمَنْ أَطَاعَنِي مِنْ قَوْمِي، ثُمَّ رَجَعَ فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَئِنْ صَدَقَ لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ]؛

قلت: وهذا وافد بني سعد بن بكر، أخوال النبي من الرضاعة، قدم المدينة متأخراً جداً، في السنة التاسعة أو العاشرة، وقد فرض الحج والصيام. ومع ذلك فلا ذكر لهما فيه؛

* وقد جاء في مصنف ابن أبي شيبة (235) (30950/7/11): [حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ النَّزَّالِ يُحَدِّثُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَلَمَّا رَأَيْته خَالِيًا قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ، فقَالَ: بَخٍ، لَقَدْ سَأَلْت عَنْ عَظِيمٍ، وَهُوَ يَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: تُقِيمُ الصَّلاةَ الْمَكْتُوبَةَ وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ وَتَلْقَى اللَّهَ لاَ تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، أَوَلا أَدُلُّك عَلَى رَأْسِ الأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ؟ **أَمَّا رَأْسُ الأَمْرِ فَالإِسْلام** مَنْ أَسْلَمَ سَلِمَ، وَأَمَّا عمُوده فَالصَّلاة، وَأَمَّا ذِرْوَته وَسَنَامه فَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ]؛

ــــ وهو في مصنف ابن أبي شيبة (235) (11/8/30951): [حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شبيب، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، غَزْوَةَ تَبُوكَ... ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ]؛

قلت: وهذا في أواخر السنة التاسعة، وقد فرض الحج والصيام. ومع ذلك فلا ذكر لهما فيه. وفيه النص على أن (**الْجِهَادَ ذِرْوَةُ سَنَامِ الدِّينِ**) ؛

* وأخرج الإمام الطيالسي في مسنده (ج1/ص55/ح413) من كلام حذيفة، بإسناد في غاية الصحة، على شرط الشيخين: [حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت صلة بن زفر يحدث عن حذيفة قال: (الإِسْلاَمُ ثَمَانِيَةُ أَسْهُمٍ: الإِسْلاَمُ سَهْمٌ، وَالصَّلاَةُ سَهْمٌ، وَالزَّكَاةُ سَهْمٌ، وَالْحَجُّ سَهْمٌ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ سَهْمٌ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ سَهْمٌ، وَالأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ سَهْمٌ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ سَهْمٌ، وَقَد خَابَ مَنْ لاَ سَهْمَ لَهُ)]؛ ثم قال الإمام الطيالسي: (وذكروا أن غير شعبة يرفعه)؛

قلت: قوله: (الإسلام سهم) يعني: (شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله سهم) كما بينته رواية الإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج3/ص125/ح5011): [عن معمر والثوري عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر عن حذيفة قال: (بني الاسلام على ثمانية أسهم شهادة أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم شهر رمضان والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد خاب من لا سهم له)]؛ وهو في موضع آخر من مصنف عبد الرزاق (ج5/ص173/ح9280) وإن كان قد سقط (سهم الجهاد) منه هناك؛ وكذلك أخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج4/ص230/ح19561)، و(ج6/ص158/ح30313).

ــــ وأخرجه الإمام أبو يعلى في مسنده (ج1/ص400/ح523): [حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ حَبِيبٍ - أَخُو حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ - عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ الله عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: الإِسْلاَمُ ثَمَانِيَةُ أَسْهُمٍ: الإِسْلاَمُ سَهْمٌ، وَالصَّلاَةُ سَهْمٌ، وَالزَّكَاةُ سَهْمٌ، وَالْحَجُّ سَهْمٌ، وَالْجِهَادُ سَهْمٌ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ سَهْمٌ، وَالأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ سَهْمٌ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ سَهْمٌ، وَخَابَ مَنْ لاَ سَهْمَ لَهُ]؛ وهو الحديث السابق إلا أن حبيب بن حبيب الزيات، وهو ضعيف الحديث، وهم في إسناده فجعله عن الحارث عن علي مرفوعاً؛ وربما كان الخلل من سويد بن سعيد فإنه كبر فقارب المائة عام، وعمي، فصار يتلقن.

ــــ وهو في السنة لأبي بكر بن الخلال (4/138/1575، بترقيم الشاملة آليا): [حدثنا أبو عبد الله، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا أبي، وإسرائيل، وعلي بن صالح، عن أبي إسحاق، عن صلة بن زفر العبسي، عن حذيفة، قال: «الإسلام ثمانية أسهم: الإسلام سهم، والصلاة سهم، والزكاة سهم، والحج سهم، ورمضان سهم، والجهاد سهم، والأمر بالمعروف سهم، والنهي عن المنكر سهم، وقد خاب من لا سهم له»]

ــــ وفي مسند البزار [كاملا من 1 - 14 مفهرسا (1/446/2927)]: [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التُّسْتَرِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَطَاءٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا

أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: الإِسْلامُ ثَمَانِيَةُ أَسْهُمٍ الإِسْلامُ سَهْمٌ، وَالصَّلاةُ سَهْمٌ، وَالزَّكَاةُ سَهْمٌ، وَحَجُّ الْبَيْتِ سَهْمٌ، وَالصِّيَامُ سَهْمٌ، وَالأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ سَهْمٌ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ سَهْمٌ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ سَهْمٌ، وَقَدْ خَابَ مَنْ لاَ سَهْمَ لَهُ؛ (2928) - وَأَخْبَرَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرَ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: الإِسْلامُ ثَمَانِيَةُ أَسْهُمٍ ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ وَلَمْ يُسْنِدْهُ]، ثم قال البزار: (وَهَذَا الْحَدِيثُ لاَ نَعْلَمُ أَسْنَدَهُ (يعني: رفعه) إِلاَّ يَزِيدُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ)

* وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص344/ح11958)، وفي معجمه الأوسط (ج8/ص39/ح7893) بإسناد حسن عن عبد الله بن عباس، رضي الله عنه: [حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، حدثنا حَامِدُ بْنُ آدَمَ، حدثنا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، حدثنا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قال: قال رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: (**الْإِسْلَامُ عَشَرَةُ أَسْهُمٍ، وَقَدْ خَابَ مَنْ لَا سَهْمَ لَهُ**: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَهِيَ الْمِلَّةُ، وَالثَّانِيَةُ الصَّلَاةُ وَهِيَ الْفِطْرَةُ، وَالثَّالِثَةُ الزَّكَاةُ وَهِيَ الطَّهُورُ، وَالرَّابِعَةُ الصَّوْمُ وَهِيَ الْجُنَّةُ، وَالْخَامِسَةُ الْحَجُّ وَهِيَ الشَّرِيعَةُ، وَالسَّادِسَةُ الْجِهَادُ وَهِيَ الْعُرْوَةُ، وَالسَّابِعَةُ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَهُوَ الْوَفَاءُ، وَالثَّامِنَةُ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهِيَ الْحُجَّةُ، وَالتَّاسِعَةُ الْجَمَاعَةُ وَهِيَ الْأُلْفَةُ، وَالْعَاشِرَةُ الطَّاعَةُ وَهِيَ الْعِصْمَةُ)]؛ ثم قال في الأوسط: (لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدَيثَ عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ إِلَّا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، تَفَرَّدَ بِهِ: حَامِدُ بْنُ آدَمَ)؛

قلت: حامد بن آدم بن مسلم الأزدي التِلِيَاني المروزي مختلف فيه، قال ابن عدي: (ولم أر في حديثه إذا روى عن ثقة شيئا منكرا وإنما يؤتى ذلك إذا حدث عن ضعيف)؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (رُبمَا أَخطَأ)؛ وقال الخليلي في الإرشاد: (حَامِدُ بْنُ آدَمَ الْمَرْوَزِيُّ ثِقَةٌ، رَوَى عَنْهُ شُيُوخُ مَرْوَ مُحَمَّدُ بْنُ حَمْدَوَيْهِ أَبُو رَجَا، وَغَيْرُهُ، سَمِعَ أَبَا غَانِمٍ يُونُسَ بْنَ نَافِعٍ، وَغَيْرَهُ)؛ ولكن اتهمه بعضهم بالكذب. والذي ترجح لدينا أنها تهمة ظالمة، كما هو مفصل في موضع آخر؛ وفي الجمل الشارحة، مثل قوله عن الشهادتين: (وهي الملة) إلى قوله عن الطاعة: (وهي العصمة) شيء من الغرابة، ولعلها مندرجة من كلام ابن عباس أو ممن دونه من الرواة. وأما المتن فهو مصدق لكلام حذيفة، مع زيادة اثنتين: (**الجماعة**، **والطاعة**)، وهذه موافقة لحديث الحارث الأشعري، وكلها في القرآن، وتصدقها الأحاديث المتواترة؛

* وأخرج الإمام الطبراني في مسند الشاميين (ج1/ص243/ح429) بإسناد رجاله رجال الصحيح عن أبي هريرة، رضي الله عنه: [حدثنا محمد بن عمرو بن خالد الحراني حدثنا أبي عن عيسى بن يونس عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (إن للإسلام صوى ومنارا كمنار الطريق من ذلك: **أن يعبد الله لا يشرك به شيئا**، وتقام الصلاة، وتؤتى الزكاة، ويحج البيت، ويصام رمضان، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتسليمك على أهل بيتك إذا دخلت عليهم، وتسليمك على بني آدم إذا لقيتهم فإن ردوا عليك ردت عليهم الملائكة وإن لم يردوا عليك ردت

عليك الملائكة ولعنتهم أو سكتت عنهم؛ ومن انتقص منهن شيئا فهو سهم من الإسلام تركه؛ ومن نبذهن فقد ولى الإسلام ظهره)]

ــــ وهو في تعظيم قدرة الصلاة لمحمد بن نصر المروزي (1/411/405): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حدثنا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حدثنا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ لِلْإِسْلَامِ صُوًى وَمَنَارًا كَمَنَارِ الطَّرِيقِ، مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَسْلِيمُكَ عَلَى بَنِي آدَمَ إِذَا لَقِيتَهُمْ، فَإِنْ رَدُّوا عَلَيْكَ رَدَّتْ عَلَيْكَ وَعَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ، وَإِنْ لَمْ يَرُدُّوا عَلَيْكَ رَدَّتْ عَلَيْكَ الْمَلَائِكَةُ، وَلَعَنَتْهُمْ أَوْ سَكَتَتْ عَنْهُمْ، وَتَسْلِيمُكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ، فَمَنِ انْتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا فَهُوَ سَهْمٌ مِنَ الْإِسْلَامِ تَرَكَهُ، وَمَنْ تَرَكَهُنَّ فَقَدْ نَبَذَ الْإِسْلَامَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ»]؛

ــــ وأخرجه الإمام الحاكم في مستدركه (ج1/ص70/ح53): [حدثنا أبو بكر بن إسحاق حدثنا عبيد بن عبد الواحد حدثنا محمد بن أبي السري حدثنا الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (الإسلام أن تعبد الله لا تشرك به شيئا وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتسليمك على أهلك؛ فمن انتقص شيئا منهن فهو سهم من الإسلام يدعه ومن تركهن كلهن فقد ولى الإسلام ظهره)]؛ ثم قال الإمام الحاكم: (هذا الحديث مثل الأول في الاستقامة)؛ قلت: لا خوف من تدليس الوليد بن مسلم، بشهادة طريق مسند الشاميين (ج1/ص243/ح429)؛ وقد سقطت الجملة الخطيرة: (وتسليمك على بني آدم إذا لقيتهم فإن ردوا عليك ردت عليهم الملائكة وإن لم يردوا عليك ردت عليك الملائكة ولعنتهم أو سكتت عنهم)، أو اختصرها أحد الرواة جهلاً منه بعظم فضلها، وجزيل أجرها؛

ــــ وهو في الأمر بالمعروف لعبد الغني المقدسي (ص: 11/9): [أخبرنا أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم السلفي الأصبهاني بالإسكندرية وأبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان ببغداد قالا: أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا الطريثيثي أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الحافظ أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن العباس إجازة أخبرنا سعيد بن محمد بن الراحبان حدثنا نصر بن داود بن طوق قال: قال أبو عبيد حدثنيه يحيى بن سعيد القطان عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان **<u>عن رجل</u>** عن أبي هريرة، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: (إن للإسلام صوى ومنارا كمنار الطريق منها أن تؤمنوا بالله ولا تشرك به شيئا وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت وأن تسلم على أهلك إذا دخلت عليهم وأن تسلم على القوم إذا مررت بهم فمن ترك شيئا من ذلك فقد ترك سهما من الإسلام ومن نبذ ذلك فقد ولى الإسلام ظهره)]؛ ثم قال عبد الغني: (رواه الطبري الحافظ في كتاب السنة كذلك)؛

ــــ وهو في الإيمان للقاسم بن سلام (ص: 3/5، بترقيم الشاملة آليا): [وَمِنَ التِّسْعِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ لِلْإِسْلَامِ صُوًى وَمَنَارًا كَمَنَارِ الطَّرِيقِ» - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: صُوًى: هِيَ مَا غَلُظَ وَارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ، وَاحِدَتُهَا صُوَّةٌ - «مِنْهَا: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَإِقَامَةُ

الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأَنْ تُسَلِّمَ عَلَى أَهْلِكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ تُسَلِّمَ عَلَى الْقَوْمِ إِذَا مَرَرْتَ بِهِمْ، فَمَنْ تَرَكَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَقَدْ تَرَكَ سَهْمًا مِنَ الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَرَكَهُنَّ فَقَدْ وَلَّى الْإِسْلَامَ ظَهْرَهُ»]؛ ثم قال أبو عبيد: (حَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْعَطَّارُ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم)، كذا (الْعَطَّارُ) في الأصل، وإنما هو (القَطَّان): يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّان، الإمام القدوة، والحافظ الثبت المتقن الحجة، رضي الله عنه؛ وعقب قائلاً: (فَظَنَّ الْجَاهِلُونَ بِوُجُوهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّهَا مُتَنَاقِضَةٌ لِاخْتِلَافِ الْعَدَدِ مِنْهَا، وَهِيَ بِحَمْدِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ بَعِيدَةٌ عَلَى التَّنَاقُضِ، وَإِنَّمَا وُجُوهُهَا مَا أَعْلَمْتُكَ مِنْ نُزُولِ الْفَرَائِضِ بِالْإِيمَانِ مُتَفَرِّقًا، فَكُلَّمَا نَزَلَتْ وَاحِدَةٌ أَلْحَقَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، عَدَدَهَا بِالْإِيمَانِ، ثُمَّ كُلَّمَا جَدَّدَ اللَّهُ لَهُ مِنْهَا أُخْرَى زَادَهَا فِي الْعَدَدِ، حَتَّى جَاوَزَ ذَلِكَ السَّبْعِينَ كَلِمَةً)

ــــ وهو من كلام خالد بن معدان في أمالي ابن بشران (2/57/525، بترقيم الشاملة آليا): [وَأَخْبَرَنَا جَعْفَرٌ، أنبا جَعْفَرٌ، حدثنا أَبُو عُبَيْدٍ، حدثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، قَالَ: «إِنَّ لِلْإِسْلَامِ صُوًى وَمَنَارًا كَمَنَارِ الطَّرِيقِ، فَمِنْهَا أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأَنْ تُسَلِّمَ عَلَى أَهْلِكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ تُسَلِّمَ عَلَى قَوْمٍ إِذَا مَرَرْتَ بِهِمْ، فَمَنْ تَرَكَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَقَدْ تَرَكَ سَهْمًا مِنَ الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَرَكَهُنَّ فَقَدْ وَلَّى لِلْإِسْلَامِ ظَهْرَهُ»]؛

قلت:

أولاً: ظهر من رواية أبي عبيد وعبد الغني المقدسي أن خالد بن معدان إنما أخذه من رجل مجهول عن أبي هريرة، فإن كان ذلك الرجل صادقاً، وحفظ كما ينبغي فالإسناد صحيح؛ أما المتن فهو غاية في الاستقامة، لأنه إنما ذكر هذه الخصال فقط باعتبارها مناراً، كالمنارة التي يتميز بها المسجد، أو التي يراها البحارة فيعرفون موقعهم من صخور الساحل، و(صُوَىً)، وهي الأعلام المنصوبة من الحجارة في المفازة المجهولة، وهي علامات يستدل بها على الطريق، واحدتها (صُوَّةٌ) كقُوَّة؛ وتسمَّى أيضاً: (الرجوم) أو (الرجام)، وواحدتها (رِجْم): أراد أنَّ للإسلام مظاهر وأعلاماً يعرف وجوده بها: منها ما هو أركان، وربما كان بعضها ليس، بالضرورة، كذلك؛

وثانياً: أن تعقيب الإمام ابن حبان أكثر وجاهة من مقولة الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام: فتنوع الأعداد عند الكلام عن أركان وأسهم وإمارات الإسلام؛ وعن أركان وشعب الأيمان؛ وما فضل به النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على غيره من الأنبياء؛ وذكر الكبائر؛ وما شابه ذلك: إنما هو لمناسبة المقام، ومراعاة حال السامعين في كل حالة بعينها، وعدم الإكثار من العدد لتسهيل الحفظ والاستيعاب بصفة عامة.

❋ وأخرج الإمام الطبراني في مسند الشاميين للطبراني (3/140/1954): [حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله

عليه وسلم، قَالَ: «إِنَّ لِلْإِسْلَامِ صُوًى وَعَلَامَاتٍ كَمَنَارِ الطَّرِيقِ، فَرَأْسُهَا وَجَمَالُهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَتَمَامُ الْوضُوءِ، وَالْحُكْمُ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَطَاعَةُ وِلَاةِ الْأَمْرِ، وَتَسْلِيمُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَتَسْلِيمُكُمْ إِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتَكُمْ، وَتَسْلِيمُكُمْ عَلَى بَنِي آدَمَ إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ»]؛ وعقَّب حمدي بن عبد المجيد السلفي في تحقيقه (نشر مؤسسة الرسالة - بيروت) قائلاً: [ورواه ابن دوست في الأمالي (2/118) من طريق عبد الله بن صالح عن معاوية به وهو متابع لما هنا فهو بهذين الطريقين حسن]؛ وجاء هنا (وَجَمَالُهَا)، ولعله تصحيف لأن أكثر المصادر تقول: (وَجِمَاعُهَا)؛

قلت: تحسين حمدي بن عبد المجيد السلفي بمجموع الطريقين ليس بحسن، لأن معضلة الانقطاع بين أبي الزاهرية حدير بن كريب وأبي الدرداء ما زالت قائمة، ولكن يجوز تحسين هذا بشهادة حديث أبي هريرة فكل منهما يشهد للآخر، والاختلاف في بعض (الصوى والعلامات) بين الإثنين يقوي الترجيح بأن الرجل المجهول بين أبي الزاهرية وأبي الدرداء راوية آخر، وليس هو الرجل المجهول في حديث أبي هريرة؛

* وجاء في مصنف ابن أبي شيبة (235) (30948/7/11): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، قَالَ عُمَرُ: عُرَى الإِيمَانِ أَرْبَعٌ: الصَّلاةُ وَالزَّكَاةُ وَالْجِهَادُ وَالأَمَانَةُ]؛

* وجاء في معجم الطبراني مشكولا (13603/35/15): [حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بن مُحَمَّدِ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بن مَالِكٍ الْخَوَارِزْمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بن أَبِي الْمُسَاوِرِ، حَدَّثَنِي عَامِرٌ الشَّعْبِيُّ، قَالَ: قَدِمَ عَدِيُّ بن حَاتِمٍ الطَّائِيُّ الْكُوفَةَ، فَأَتَيْتُهُ فِي أُنَاسٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، فَقُلْنَا لَهُ حَدِّثْنَا بِحَدِيثٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: بُعِثَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، بِالنُّبُوَّةِ، وَلا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْعَرَبِ كَانَ أَشَدَّ لَهُ بُغْضًا، وَلا أَشَدَّ لَهُ كَرَاهِيَةً مِنِّي، حَتَّى لَحِقْتُ بِالرُّومِ، فَتَنَصَّرْتُ فِيهِمْ، فَلَمَّا بَلَغَنِي مَا يَدْعُو إِلَيْهِ مِنَ الأَخْلاقِ الْحَسَنَةِ، وَمَا قَدِ اجْتَمَعَ إِلَيْهِ مِنَ النَّاسِ ارْتَحَلْتُ حَتَّى أَتَيْتُهُ، فَوَقَفْتُ عَلَيْهِ، وَعِنْدَهُ صُهَيْبٌ وَبِلالٌ وَسَلْمَانُ، فَقَالَ: (يَا عَدِيُّ بن حَاتِمٍ، أَسْلِمْ تَسْلَمْ)، فَقُلْتُ: أَخْ أَخْ، فَأَنَخْتُ، وَجَلَسْتُ، وَأَلْزَقْتُ رُكْبَتِي بِرُكْبَتِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الإِسْلامُ؟ قَالَ: (**تُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَمَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ**؛ يَا عَدِيُّ بن حَاتِمٍ: لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُفْتَحَ خَزَائِنُ كِسْرَى وَقَيْصَرَ؛ يَا عَدِيُّ بن حَاتِمٍ: لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَأْتِيَ الظَّعِينَةُ مِنَ الْحِيرَةِ، وَلَمْ يَكُنْ يَوْمِئِذٍ كُوفَةُ، حَتَّى تَطُوفَ بِهَذِهِ الْكَعْبَةِ بِغَيْرِ خَفِيرٍ، يَا عَدِيُّ بن حَاتِمٍ، لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطُوفَ جِرَابُ الْمَالِ، فَتَطُوفَ بِهِ وَلا تَجِدُ لَهُ أَحَدًا يَقْبَلُهُ، فَتَضْرِبَ بِهِ الأَرْضَ، فَتَقُولَ: لَيْتَكَ لَمْ تَكُنْ، لَيْتَكَ كُنْتَ تُرَابًا)]؛

وهناك غير هذا كثير جداً. وعامة الطرق تقول: (شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله)؛ وبعضها قد يختصر فيقول فقط: (شهادة أن لا إله إلا الله)؛ وربما قالها البعض بالمعنى: (أن يوحد الله)، أو (أن

يعبد الله ويكفر بما دونه؛)؛ أو عبر عنها بالإيمان: (إيمان بالله ورسوله) هكذا مجملاً، أو مفصلاً: (**تُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَمَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ**):

❋ كما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج1/ص45/ح16): [حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني حدثنا أبو خالد يعني سليمان بن حيان الأحمر عن أبي مالك الأشجعي عن سعد بن عبيدة عن بن عمر عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال بني الإسلام على خمسة على **أن يوحد الله** وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان والحج فقال رجل الحج وصيام رمضان قال لا صيام رمضان والحج هكذا سمعته من رسول الله، صلى الله عليه وسلم]؛

ـــ وكما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج1/ص45/ح16): [وحدثنا سهل بن عثمان العسكري حدثنا يحيى بن زكريا حدثنا سعد بن طارق قال حدثني سعد بن عبيدة السلمي عن بن عمر عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال بني الإسلام على خمس على **أن يعبد الله ويكفر بما دونه** وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان].

وكان الأولى في هذا المبحث – مبحث أركان الإسلام – أن يتخذ القرآن منطلقاً، ثم تساق السنن الصحاح التي هي حينئذ – ضرورة ولا بد – مفسرة لمجمل القرآن، وربما كان هناك مزيد بيان بتقييد مطلقه، وتخصيص عامه، ولكن ذلك – للأسف الشديد - هُجِر بعد عهد الخلفاء الراشدين، عنما بدأ عصر (**التأويل**) والمراوغة بتولي معاوية بن أبي سفيان للخلافة، واستفحل ذلك على أيدي المنافقين من فقهاء السلاطين: يشب عليه الصغير، ويموت عليه الكبير. ثم تراكم التأويل وتحجر حتى دفن تحته الإسلام المنَزَّل: فلا غرابة أن تأتي بعد ذلك عصور (**التبديل**)، على استحياء أول الأمر، ثم في زماننا هذا بالأساليب الوقحة الصريحة. ولكن هذا مبحث آخر يتطلب الكتب والمجلدات، فلعلنا نكتفي ها هنا بمسألة واحدة:

❋ يقول الحق، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (36) وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ (37) وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ **وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ** وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (38) وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ (39) وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (40) وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ (41) إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (42) وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (43)﴾، (الشورى؛ 42 : 36-43)؛ وهذا من القرآن المكي.

ـــ وهذا مؤيد بأمره، جل جلاله، وسما مقامه، لنبيه بعد كارثة أحد في المدينة: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ **وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ** فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾، (آل عمران؛ 3 ؛ 159).

فذكر (**الشورى**) بعد إقامة الصلاة، وقبل النفقة الواجبة (وهي تشمل الزكاة، وإعطاء الخمس من المغنم، وجميع النفقات الواجبة) يوجب أن تكون (**الشورى**) من أركان الإسلام كالصلاة والزكاة ولا

فرق: فما لنا لا نجدها معدودة في الأركان؟! بل ولا حتى في الواجبات؛ بل لعلك تجد الصولات والجولات، وتسويد الصفحات في مناقشة (**الشورى**): أهي معلمة فقط أو ملزمة – سبحان الله!

فالخلاصة إذاً: أن **أساس الإسلام** هو: : (شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله)؛ أو باختصار فيقال فقط: (شهادة أن لا إله إلا الله)؛ وربما بالمعنى: (أن يوحد الله)، أو (أن يعبد الله ويكفر بما دونه)؛ وقد يعبر عنه بالإيمان: (**إيمان بالله ورسوله**) هكذا مجملاً، أو مفصلاً: (**إِيمَانٌ بِاللَّهِ، وَمَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَإِيمَانٌ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ**)؛

وأما **أركانه** فهي أكثر من الخمسة المشهورة، بل هي فوق العشرة: الصلاة بشروطها ومن أهمها الطهارة؛ والزكاة؛ وإعطاء الخمس من المغنم؛ والحج (ودخلت فيه العمرة)؛ وصيام رمضان؛ والجهاد في سبيل الله (وهو ذروة سنام الإسلام)؛ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (وأهمه: أمر الحكام الظلمة ونهيهم، وهو أفضل أنواع الجهاد: فهو إذاً: ذروة الذروة من سنام الإسلام)؛ والهجرة؛ والشورى؛ والجماعة؛ والسمع والطاعة لولاة الأمر الشرعيين؛ والسلام على أهلك إذا دخلت عليهم؛ والسلام على بني آدم إذا مررت بهم.

ولا يستقيم بنيان، أو يدوم، إلا باجتناب هوادمه:
فأشد الهوادم: **نواقض الإسلام** لأنها تنسفه من أساسه، فلا يبقى منه شيئاً أصلاً: وكلها من أصناف الشرك والكفر، وسنفصل الكلام عنها في هذا الكتاب تفصيلاً؛

وبعدها **الموبقات**: ترك ركن من الأركان: ترك الصلاة، ومنع الزكاة، وأكل خمس المغنم، ... إلخ؛ وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق؛ وأكل مال اليتيم؛ وأكل الربا؛ وأكل المال العام وهو الغلول؛ والتولي يوم الزحف؛ وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات؛ و(الارتداد أعرابياً بعد الهجرة)، وهو الانخلاع من الولاية والتابعية الإسلامية؛ وعقوق الوالدين؛ واليمين الغموس الفاجرة ومنها شهادة الزور؛ واليأس من روح الله؛ والقنوط من رحمة الله؛ ونكث البيعة؛ والخروج بالسيف على الجماعة؛ والزنا بحليلة الجار أو بالمحارم؛

وهناك بعد هذا ذنوب كبائر أخرى، دون هذه، وخطرها عظيم، نسأل الله العافية، ونعوذ به من أفعال أهل النار، دار البوار.

الباب الثاني: ماهيّة الوحي و(الذِّكْر المُنَزَّل)

❄فصل: الوحي هو القرآن والسّنّة

قد يظنّ بعض النّاس أنّ الوحي هو القرآن فقط، وهذا خطأ فادح، وغلط جسيم، بل ضلال كبير يؤول، لا محالة، إلى الكفر والخروج من الإسلام. والحقّ أنّ الوحي نوعان:

النّوع الأوّل: وحي لفظيّ متلوّ، هو القرآن العظيم في هذه الرّسالة الخاتمة، وما كتبه الربّ، جلّ جلاله، في الألواح لموسى، وغير ذلك من الكتب والصّحف الأولى، وهو الأقلّ، وبعضه قد يكون معجزاً بلفظه كالقرآن العظيم، والبعض الآخر ليس كذلك، وبعضه قد يكون متعبّداً بتلاوته، كالقرآن العظيم، وبعضه ليس بالضّرورة كذلك، وبعضه تكفّل الله بحفظه، كالقرآن العظيم، وبعضه اسْتُحْفِظه النّبيّون والربّانيّون والأحبار، كصحف موسى، وبعضه ما زال بأيدينا، كالقرآن العظيم، وبعضه ضاع ولم يصلنا منه شيء كصحف إبراهيم، وهكذا.

والنّوع الآخر: وهو الأعمّ، والأكثر مقداراً وعدداً: وحي بالمعنى، وليس ضرورة باللّفظ، غير متلو، وهو، في هذه الرسالة الخاتمة، السّنّة النّبويّة الشّريفة: قولاً، بما في ذلك الأحاديث القدسيّة، وإشارة وفعلاً وتقريراً، وأكثر الكتب الأولى (أسفار العهد القديم والعهد الجديد) ما هي إلاّ من هذا النّوع: أقوال الأنبياء، وأفعالهم، وأقاريرهم، وسيرتهم، وأحوال شعوبهم زمن النّبوّة. فأسفار العهد القديم والعهد الجديد أشبه بكتب السّيرة والسّنن عند المسلمين، بما في ذلك الأحاديث القدسيّة، وليست هي شبيهة بالقرآن العظيم، باستثناء فقرات قليلة، وقطع محدودة.

فأما القرآن المجيد فهو كلام الله المنزّل على سيّدنا محمّد، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، بعين لفظه وأحرفه، كما هو مكتوب في المصاحف بين الدفّتين، محفوظ في الصّدور، متلوٌّ بالألسنة، مسجّل في الأشرطة، وغيرها من وسائل الحفظ والنّقل. والقرآن العظيم كذلك معجز بلفظه، متعبّد بتلاوته. وهو منقول عنه، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، كتابة ومشافهة، نقل تواتر، نقل الكافّة عن الكافّة، المفيّد للعلم القطعي الضّروري للنّاس جميعاً، مسلمهم وكافرهم، بأنّه هكذا بعينه، كلمةً كلمةً، وحرفاً حرفاً، وحركة حركةً، الذّي جاء به محمّد بن عبد الله بن عبد المطّلب الهاشمي القرشي العدناني العربي، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله.

وأما السّنّة النّبويّة، التّي هي أقوال النّبي، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، ومنها الإشارة، وأفعاله وتقريراته، فهي كذلك وحي من الله تعالى بالمعنى، عبّر عنه رسول الله، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، بألفاظه هو أو (إشارته: القائمة مقام اللّفظ)؛ وكذلك بفعله، لأن الله عصمه عن فعل قبيح؛ أو بإقراره، أي بسكوته على أمر مَّا، إذا رآه أو بلغه خبره، سكوتاً يدلّ على الإقرار أو الرّضا، كما سنبرهن عليه

ونفصّله فوراً، إن شاء الله.

وإذا أردنا الاحتياط التّام، والدّقّة المتناهية، فالواجب أن نقول: (**أنّ السنّة النّبويّة ليست هي بعينها وحي من الله، وإنما هي صياغة وتعبير نبوي معصوم عن وحي جاءه من الله**)، فليست هي (**عين وحي الله**)، بخلاف القرآن المتلوّ. وإذا تساهلنا في التّعبير بعد الآن فقلنا مثلاً: أن السّنّة النّبويّة وحي من الله أيضاً، اختصاراً للكلام، واعتماداً على فطنة القارئ الكريم، فالمقصود هو هذا التّعريف الدّقيق الذي أسلفنا، وبالله التّوفيق.

فأمّا قول الأنبياء البلاغي عن الله، القطعي الدّلالة على كونه بلاغاً من عند الله على وجه التكليف والإلزام، على النّحو الذي لا يحتمل التّأويل، فذلك يستحيل أن يكون خطأً أو كذباً، فوراً وللوهلة الأولى، بالضّرورة العقليّة الموجبة لـ(**عصمة الأنبياء في التّبليغ عن الله على وجه التكليف والإلزام**)، وإلاّ فقدت النّبوّة معناها، بل يصبح عدمها خيراً من وجودها. ولا يجوز أن يكون خطأً أو سهواً لاستحالة تصحيحه، لأنّ التّصحيح يقبل الطّعن فيه باحتمال الخطأ والسّهو في هذا التّصحيح نفسه، وهكذا يتسلسل الأمر إلى غير حد، ولا نهاية، فلا تقوم لله حجة على عباده، وهذا محال لأن لله الحجة البالغة القاطعة ولا بد: لا يغالبه غالب، ولا يفلت منه هارب؛ ومحال أن يستحق العباد من الله الذم أو العقوبة في الدنيا أو الآخرة أو كليهما إلا بعد قيام الحجة اليقينية، القاطعة للعذر، التي لا حيلة في دفعها، على وجود التكليف والإلزام، وإلا كان الله ظالماً، تعالى وتقدس عن ذلك، فهو الذي حرم الظلم على نفسه أزلاً وأبداً: فتفقد النّبوّة معناها، وتصبح لغواً وعبثاً، وتنهار العصمة، حاشا لله، ثم حاشا لله.

ومن أمثلة (**البلاغ على وجه التكليف والإلزام**): قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (هذا اللّفظ قرآن منزّل من عند الله لتصدقوا خبره، وتعملوا بأوامر ونواهيه، وليس هو من كلامي)، وكقول موسى: (هذه الألواح كتبها الله فيها أمركم ونهيكم)، وكقول أي نبيّ من الأنبياء: إنّ الله فرض كذا، وحرّم كيت، وأنّ الله أعدّ النار لمن فعل كيت وكيت، أو أن الله أوحى إليَّ أن أبلّغكم كذا وكذا؛

لذلك وجب أن تكون الأقوال النّبويّة (البلاغيّة عن الله)، أي المُصرِّحةُ بالبلاغ عن الله تصريحا قطعي الدلالة على كونها بلاغاً، تصريحاً مباشراً لا يحتمل الشّك في كونها من عند الله: كقول النبي: (هكذا قال الله)، أو قوله: (هذه فريضة ربكم)؛ صدقاً وحقاً، لا خطأ فيها، ولا نسيان يتطرّق إليها، من الوهلة الأولى فوراً، ومن غير قيد أو شرط مطلقاً، بالضّرورة العقلية المفاهيمية المطلقة.

وعلى كل حال فإن ضرورة العقل توجب بالنسبة لمن نصبه الله نبياً، ولو على وجه المنة والاصطفاء، ولم

يكلف ببلاغ، أو إيصال رسالة، أنه لا بد أن يكون عالماً علم يقين، لا يتزعزع، أنه نبي، وأن الله اصطنعه لنفسه واصطفاه ونصبه نبياً؛ وكذلك أن الذي اصطفاه هو (الله)، الذي لا إله إلا هو، الواحد الأحد، الحي القيوم، فاطر السموات والأرض، رب العالمين: فعال لما يريد، وهو على كل شيء قدير، يخلق ما يشاء ويختار، وهو بكل شيء عليم؛ وذلك بإعلام الله له بذلك؛ وإلا لكان ذلك من الله بمثابة كأنه يقول: (نبأتك ولم أنبؤك)، أو كأنه يقول: (نبأتك ولا أعلمك من أنا)؛ وهذا كله تناقض وتخليط وجنون، يتنزه عنه عقلاء البشر، فكيف برب العالمين؟!

وكذلك هو الحال، من باب أولى، بالنسبة للنبي المكلف بالتّبليغ عن الله على وجه التكليف والإلزام فإنه لا يتصور أن يعرف بنفسه إلى من أمر بإبلاغهم إلا بهذه الصفة، كأن يقول، مثلاً: (أنا نبي من أنبياء الله، وهو قد أمرني أن أخبركم بكيت وكذا)، أو كلاما نحو هذا مختصراً أو مطولاً، فلا يمكن أن يقدم نفسه على أنه مجرد فيلسوف أو مفكر أو ناصح. فمن المحال الممتنع إذاً إلا أن يكون صادقاً في نظر نفسه، كما هو صادق في حقيقة الأمر؛ أو بلفظ آخر: من المحال الممتنع أن لا يكون عالماً علم يقين، لا يتزعزع، أنه نبي؛ وأنه مكلف بإبلاغ قوم كذا وكذا بكيت وكيت؛ وأن الذي نبأه وكلَّفه بالبلاغ هو (الله)، الذي لا إله إلا هو، الواحد الأحد، الحي القيوم، فاطر السموات والأرض، رب العالمين، فعال لما يريد، وهو على كل شيء قدير، يخلق ما يشاء ويختار، وهو بكل شيء عليم.

وهذا اليقين الذي لا يتزعزع هو صنف من أصناف الحالة الأولى من أحوال النفس المتيقِّنة التي ذكرها الإمام الغزالي في المستصفى (ص: 35): [أما اليقين فشرحه: أن النفس إذا أذعنت للتصديق بقضية من القضايا وسكنت إليها فلها ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يتيقن ويقطع به؛ وينضاف إليه قطع ثان: وهو أن يقطع بأن قطعها به صحيح ويتيقن بأن يقينها فيه لا يمكن أن يكون به سهو ولا غلط ولا التباس فلا يجوز الغلط في يقينها الأول ولا في يقينها الثاني ويكون صحة يقينها الثاني كصحة يقينها الأول بل تكون مطمئنة آمنة من الخطأ بل حيث لو حكى لها عن نبي من الأنبياء أنه أقام معجزة وادعى ما يناقضها فلا تتوقف في تكذيب الناقل بل تقطع بأنه كاذب أو تقطع بأن القائل ليس بنبي وأن ما ظن من معجزة فهي مخرقة؛ وبالجملة فلا يؤثر هذا في تشكيكها بل تضحك من قائله وناقله. وإن خطر ببالها إمكان أن يكون الله قد أطلع نبيا على سر به انكشف له نقيض اعتقادها فليس اعتقادها يقينا مثاله قولنا الثلاثة أقل من الستة وشخص واحد لا يكون في مكانين والشيء الواحد لا يكون قديما حادثا موجودا معدوما ساكنا متحركا في حالة واحدة.

الحالة الثانية: أن تصدق بها تصديقا جزما لا تتمارى فيه ولا تشعر بنقيضها البتة ولو أشعرت بنقيضها تعسر إذعانها للإصغاء إليه ولكنها لو ثبتت وأصغت وحكى لها نقيض معتقدها عمن هو أعلم الناس عندها كنبي أو صديق أورث ذلك فيها توقفا. ولنسم هذا الجنس **اعتقادا جازما** وهو أكثر اعتقادات عوام المسلمين واليهود والنصارى في معتقداتهم وأديانهم بل اعتقاد أكثر المتكلمين في نصرة

مذاهبهم بطريق الأدلة فإنهم قبلوا المذهب والدليل جميعا بحسن الظن في الصبا فوقع عليه نشؤهم فإن المستقل بالنظر الذي يستوي ميله في نظره إلى الكفر والإسلام عزيز.

الحالة الثالثة: أن يكون لها سكون إلى الشيء والتصديق به وهي تشعر بنقيضه أو لا تشعر لكن لو أشعرت به لم ينفر طبعها عن قبوله وهذا يسمى ظنا وله درجات في الميل إلى الزيادة والنقصان لا تحصى فمن سمع من عدل شيئا سكنت إليه نفسه فإن انضاف إليه ثان زاد السكون وإن انضاف إليه ثالث زاد السكون والقوة فإن انضافت إليه تجربة لصدقهم على الخصوص زادت القوة فإن انضافت إليه قرينة كما إذا أخبروا عن أمر مخوف وقد اصفرت وجوههم واضطربت أحوالهم زاد الظن وهكذا لا يزال يترقى قليلا، قليلا إلى أن ينقلب الظن علما عند الانتهاء إلى حد التواتر. والمحدثون يسمون أكثر هذه الأحوال علما ويقينا حتى يطلقوا القول بأن الأخبار التي تشتمل عليها الصحاح توجب العلم والعمل وكافة الخلق إلا آحاد المحققين يسمون الحالة الثانية يقينا ولا يميزون بين الحالة الثانية والأولى والحق أن اليقين هو الأول والثاني مظنة الغلط فإذا ألفت برهانا من مقدمات يقينية على الذوق الأول وراعيت صورة تأليفه على الشروط الماضية فالنتيجة ضرورية يقينية يجوز الثقة بها هذا بيان نفس اليقين]، **انتهى نص الإمام الغزالي، وحري بالقارئ أن يراجعه مراراً، وتكراراً.**

ولا نبالي كيف ينشأ هذا العلم اليقيني الجازم في نفس النبي:

(1)- فقد يخلق الله في نفسه مباشرة يقينا جازماً بحيث لا يجد النبي في نفسه قدرة على تكذيب ذلك؛ والنبي في نفس الوقت إنسان راشد عاقل يعلم أن نبوته، أو نبوة غيره، ليست ضرورة عقلية بديهية، تعلم على الفور بالاضطرار (كالعلم الضروري البديهي أن الموجود المعين إما أن يكون واجباً أو ممكنا، ومحال أن يجتمع هذان النقيضان فيكون واجباً ممكناً في آن واحد، ومحال أن يرتفعا فلا يكون واجباً ولا ممكناً): فالضرورة التي يجدها في نفسه إذاً أمر خارق للعادة، حتماً ولا بد، فلا يمكن إلا أن تكون من إيجاد كائن فاعلٍ بالاختيار، كلي القدرة، فوق الطبيعة، أي من الله عز وجل؛

(2)- أو بإجراء معجزة خارقة للطبيعة على يديه، أو أمامه؛ وهو يعلم بالضرورة الحسية والوجدان الباطني أنها ليست من فعل نفسه، ولا من مقدوراتها، وبالبرهان العقلي السليم أنها خارقة للطبيعة، فلا يمكن إلا أن تكون من إيجاد كائن فاعلٍ بالاختيار، كلي القدرة، ، فوق الطبيعة، أي من الله عز وجل: وهذا هو الذي وقع لموسى، صلوات الله وسلامه عليه، عندما نودي في البقعة المباركة من الشجرة المشتعلة، ولكنها لا تحترق؛

(3)- وبالبرهان العقلي السليم من غير معجزة مادية، وهذا هو أرقى الأنواع، وهو الذي وقع لنبينا محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعد مقابلته لجبريل في غار حراء، فقد أدرك بضرورة الحس والتجربة الباطنية، وتجاربه ومعلوماته السابقة، أنه لم يكن متخيلاً أو حالماً، وأيقن أنه التقى بكائن روحاني، وحفظ ما قاله الكائن، ولكنه لم يتصور أنه أهل لنبوة، أو مصطفى لرسالة: فخشي أن يكون زائر الغار كائن شيطاني. حتى عرضته خديجة، رضوان الله وسلامه عليها، على ورقة بن نوفل، رضي

الله عنه، وهو من علماء الكتب القديمة. وورقة بن نوفل، رضي الله عنه، يعرف محمداً جيداً منذ طفولته، ويعلم يقيناً أن محمداً أمي، كعامة أهل مكة، لم يقرأ الكتب القديمة، ولا جالس أحداً من أحبارها، ولم يسبق له الاهتمام بذلك أصلاً، وما سبق له قط أن سأل ورقة، أو غيره، عن شيء من تلك الكتب، ولا علم له بما فيها: فأدرك ورقة بن نوفل، رضي الله عنه، على الفور أن الزائر هو قطعاً جبريل، صلوات الله عليه، فأيقن وآمن هو فوراً، واندفعت جميع الشكوك والمخاوف التي انتابت النبي، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم. ثم توالت بعد ذلك الآيات المعرفية (كالقرآن)، والخوارق المادية، وهي لا تعد ولا تحصى.

وبهذا نكون قد أتممنا البرهنة على ما ذكرنا مرسلاً – من غير برهان – في باب سابق حيث زعمنا أنه إذا تلفّظ النّبي، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، بما يفيد أنه يظنّ شيئاً، علمنا أن هذا **قطعاً** من عند نفسه، بموجب الطبّيعة البشريّة، فلا يكون حجّة، لأن الظّن لا يغني من الحقِّ شيئاً، ولأنّه بشر يخطئ ويصيب، بصفته البشرية، بخلاف الحقّ، الذي هو صوابٌ أبداً؛ وكذلك إذا هم بفعل وتردد ولم يفعل لأن (**الهم والتردد**) في الأفعال كـ(**الظن**) في الأقوال والآراء، سواء بسواء؛ وهذا، أيضاً، هو الحال تماماً في ما قام الدليل القاطع على أنه ليس من الوحي، وإنما هو من عند نفسه: كقبوله أو رفضه لشهادة المتخاصمين في مجلس القضاء، أو بلاغات المخبرين، وسيأتي مزيد تفصيل لهذا في موضعه في باب يأتي، بإذن الله.

وظهر أيضاً بيقين عدم وجود عذر لأولئك الذين تركوا (تأبير النخل)، الذي علموا فائدته علم يقين من التجربة، لظنّ مجرّد، لأن اليقين لا يزول بالظّن، حتى ولو كان ظنًّا من رسول الله الخاتم، **لأن الوحي إنّما يأتي بالعلم اليقيني والحقّ القطعي الثّابت من عند الله**، الذي تقوم به الحجة القاطعة على من بلغه. ومن المحال الممتنع أن يبلغه النبي المأمور بالبلاغ إلا وهو – أي النبي – قد علِمَ، قبل ذلك، عِلْم يقين لا يتزعزع أنه وحي من الله؛ وفهم المعنى فهما محكماً صحيحا لا يتطرق إليه اشتباه، وأدرك المقصود إدراكاً يقينياً معصوماً لا يشوبه شك.

وأما البلاغ على وجه المنة والإعلام فلا يلزم بالضرورة العقلية أن يكون معصوماً، لأنه لا يترتب عليه حساب أو عقاب، وإن كان الأصل فيه أنه حق وصدق، مثال ذلك: إخبار يوسف، صلوات الله عليه، لملك مصر بتأويل رؤياه العجيبة، هذا طبعاً فقط إذا سلمنا بأمور، منها:

أولاً: أن يوسف، صلوات الله عليه، لم يكن قد نبيء بعد، أو كان فقط قد اصطفي نبياً في خاصة نفسه، حينئذ، ولم يرسل بعد أو يؤمر ببلاغ،

وثانياً: أن تأويله للرؤيا كان بوحي، وليس باجتهاد.

❄فصل: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾:

ولكن ماذا عن أقوال النّبيّ غير الصّريحة في البلاغ عن الله، كقوله: «**مهر البغيّ خبيث**»، وقوله: «**الحجّ عرفة**»، ونحوه مما لا يحصى، وإشارته، وأفعاله، وأقاريره؟! هل هي تعبير عن وحي معصوم من الله؟!

أم هي مجرّد اجتهاد، ووجهة نظر للنّبيّ، وتعبير عن ذوقه وميله؟!

الحقّ أنّ كلّ ذلك، بالنّسبة لنبينا محمّد، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، في أقلّ تقدير، وربما كذلك للأنبياء السّابقين، وحي معصوم من عند الله، لا يتطرّق إليه كذب، أو خطأ، أو نسيان، بالأدلّة اليقينيّة التّالية:
* قال تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى (1) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى (2) **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى** (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (4) عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى (5)﴾، (النّجم؛ 53: 1 – 5). ونحن نعلم ضرورة أنّه، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، قد نطق بأشياء كثيرة جدًّا، لا تكاد تحصى، من أمور الدّين، سوى القرآن، فلو لم يكن ذلك وحي من الله كذلك، لكان القرآن كاذباً في هذه المقولة، ولوجب ضرورة أن يكون من عند غير الله، وهذا خلاف ما فرضناه من ثبوت النّبوّة، وقيام قواطع الأدلّة عليها (كما سيأتي في موضعه) المتضمنّة كون القرآن حينئذ ضرورة من عند الله، أو لكان الله كاذباً في هذه الآية من القرآن، وهذا محال لا يجوز على الله، تبارك الله وتقدّس وتعالى عن ذلك علوًّا كبيراً!!

وقد يقول قائل: إنّما عنى القرآن فقط بلفظة «**ينطق**»، لا غير!
فنقول: كذبت وأفِكت، ليست هذه لغة العرب، فالقرآن «**يتلى**». والعرب تقول: «**تلى**» محمّد القرآن، و«**جاء**» محمّد بالقرآن، و«**نزل**» القرآن على محمّد، وما سمعناها تقول قط: نطق محمّد «**قرآناً**». والنّطق هو مطلق الكلام والتحدُّث، وقول الفلاسفة في تعريف الإنسان: (الإنسان: حيوان ناطق)، إي متّصف بــ(**النُّاطقيّة**)، وهي القدرة على الكلام والحديث.

وهذا هو كذلك الحقّ اليقينيّ بشهادة القرآن نفسه، وخير ما يفسّر به القرآن: القرآن نفسه، وكفى بالقرآن شهيداً. وذلك في مثل قوله، تباركت أسماؤه: ﴿قَالَ: بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا **يَنطِقُونَ**﴾، (الأنبياء؛ 21: 63)، أي يتكلّمون، ولا علاقة لهذا النّطق بالقرآن، أو بكلام الله: لا تلاوة ولا ترتيلاً ولا علماً. وقوله: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ **تَنطِقُونَ**﴾، (الذاريات؛ 51: 23)، أي تتكلّمون أو تقدرون على الكلام، كما هو معلوم لكم بالإدراك والاستبطان الحسّي المباشر، معشر المخاطَبين المعاندين.

وكذلك قوله، جلّ جلاله، رواية لكلام سليمان، صلوات الله وسلامه عليه: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا **مَنطِقَ** الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شيء إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾، (النّمل؛ 16: 27). أي (لغة الطّير)، وكيفيّة تعبيرها عن نفسها، وليس هذا من جنس (**منطق**) البشر أصلاً، ولا علاقة له بالقرآن، أو بكلام الله، مطلقاً. وقوله، جلّ جلاله، وسمى مقامه: ﴿وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا **أَنطَقَنَا** اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شيء وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، (فصّلت؛ 41: 21) وغير ذلك في مواضع عدّة من القرآن بمعنًى واحد فقط، وهو: الكلام والتّحدث، فقط لا غير.

على أنَّ السّياق يبطل قولكم، فلو كان المقصود هو القرآن فقط لكان الأصحّ والأفصح أن يقول: (تلى عليه، أو تلاه، شديد القوى)، أو كلاماً مثل هذا، لأنّ القرآن نصّ لفظيّ يتلى بعينه، ويلقّن، ولما قال: ﴿علَّمه شديد القوى﴾.

نعم: لا شكّ أنّ النّبي، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، قد عُلِّم القرآن قطعاً، ولا جدال، وهذا أزيد من مجرّد تلقّي لفظ القرآن حروفاً وأصواتاً فقط. على أنّ لفظة (**علّمه**) أعمّ من أن تُقال فقط علّمه القرآن. فهو، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، بأبي هو وأمّي، قد عُلِّم القرآن، وعُلِّم أشياء أخرى كثيرة غير القرآن، ومن زعم غير ذلك فعليه البرهان!

ثمّ من أين لكم أن تحكموا أن لفظة «**قرآن**» لا تعني فقط سورة البقرة وآل عمران، وآية كيت وكيت، أو فقط آيات الأحكام، وليس كل ما هو بين الدّفتين في المصحف المعروف؟! فإن جاز أن تكون لفظة «**ينطق**» إنّما تعني «**يتلو قرآناً**» فقط، وليست هي على عمومها وإطلاقها، كما تُوجبه اللّغة العربيّة ضرورةً، هكذا تحكُّماً من غير برهان، فجوِّزوا كذلك أن تكون لفظة «**قرآن**» ليست هي على إطلاقها وعمومها لكل ما بين الدّفتين، وإلاّ فأنتم كاذبون متناقضون، متحكّمون بالهوى والباطل.

* وقال، جلّ مِن قائل: ﴿قُلْ إِنَّمَا **أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ** وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاء إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾، (الأنبياء؛ 21: 45)، وهذه صيغة حَصْرٍ، يعني لا أُنذركم إلاّ بالوحي، لا غير، وقد كان صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم يُنذر بكلام كثير من لفظه، أي من غير القرآن، ويتوعّد بالنّار على ذنوب مختلفة، ويحذّر من ترك واجبات كثيرة، ويسنّ شرائع مختلفة، إلى غير ذلك من أنواع البلاغ والنّذارة. فإن لم يكن ذلك نوع من الوحي من عند الله، لكان القرآن أيضاً كاذباً في هذه المقولة ولوجب، ضرورة، أن يكون من عند غير الله، وهذا خلاف ما فرضناه من ثبوت النّبوّة، وقيام قواطع الأدلّة عليها (كما سيأتي في موضعه) المتضمّنة كون القرآن، حينئذ، ضرورةً من عند الله، أو لكان الله كاذباً في هذه الآية من القرآن، وهذا محال لا يجوز على الله، تبارك الله وتعالى عن ذلك علوًّا كبيراً!!

ومن زعم أن الوحي ها هنا إنما هو القرآن فقط فقد أفك وكذب، وصادر على المطلوب، وكابر في المعلوم ضرورة من السيرة والتاريخ. بل هو مكذّب للقرآن نفسه الذي سمّى، مثلاً، ما أُلْقِيَ في نفس أم موسى، صلوات الله وسلامه عليها وعلى ولدها، وحياً، ونحن نعلم ضرورة أنه لم يكن قرآناً، ولا من جنسه أو لغته أصلاً. وسوف نتكلّم قريباً عن (**الوحي**) وأصنافه، إن شاء الله، تبارك وتعالى.

وهو، مع ذلك، قد نسب العيّ والعجز عن التّعبير الصّحيح إلى الله، تباركت أسماؤه. فهل في العالم أيسر من جملة: (إنّما أنذركم بالقرآن) أو (إنّما أنذركم بالكتاب)؟! فلمّا لم تأت الآية هكذا، أيقنّا بكذب

وتناقض من زعم أن المقصود بلفظة «**الوحي**» ها هنا هو «**القرآن**» فقط، لا غير، لا سيما أنّه، جلّ جلاله، وسما مقامه يقول: ﴿**قُلْ: أَيُّ شيء أَكْبَرُ شَهَادَةً؟! قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ، وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ، أَإِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى؟! قُلْ: لا أَشْهَدُ، قُلْ: إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ**﴾، (الأنعام؛ 6: 19)، فنصّ هاهنا صراحةً على القرآن، وأنّ بعض مقاصد تنزيله هو النّذارة، في صيغة لا تفيد الحصر، فللقرآن مقاصد أخرى، غير النّذارة، كالبشارة، والتّذكير، والحثّ على التّفكير والتعقّل، والخبر الصادق عن الله، والتّشريع، وغير ذلك كثير.

وكذلك النّذارة منها القرآن، وقد تكون بغير القرآن، فما زال خطباء الجمعة ينذرون ويحذّرون بكلامهم، وكذلك الشّعراء بشعرهم، وهذا إنذار باجتهاد علماء، وشعر شعراء، وليس بالوحي، وربما كان مستنبطاً من الوحي، وربما كان الاستنباط صحيحاً أو خطأً، وفوق ذلك وقبله: نبيّ الله الخاتم بالوحي، كما هو في الآية الكريمة موضع درسنا: ﴿قُلْ إِنَّمَا **أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ** وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاء إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾، (الأنبياء؛ 21: 45)!

❇فصل: ﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ﴾:

❇ قال، تباركت أسماؤه: ﴿**مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ**؛ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً﴾، (النّساء؛ 4: 80)، وقال: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللّهِ**؛ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللّهَ تَوَّاباً رَّحِيماً﴾، (النّساء؛ 4: 64)، وغيرها آيات كثيرة أمر فيها ربّ العزّة، تباركت أسماؤه، بطاعة النّبي، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، طاعة مطلقة من غير قيد أو شرط؛ وجعل طاعة الرسول شرطاً للهداية، ومعصيته مفضية إلى الضّلالة، مع آيات أخرى تَوَعَّد فيه من يعصيه أو يعصي رسله، على حدّ سواء ولا فرق، بنار جهنّم خالدين فيها أبداً، كما هو مثلاً:

ـــ في قوله، تباركت أسماؤه: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ **وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ** يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ❇ **وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ** وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾، (النساء؛ 4: 14)،

ـــ وقوله: ﴿إِلَّا بَلاغاً مِنَ اللَّهِ وَرِسَالاتِهِ؛ **وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً**﴾، (الجــنّ؛ 72: 23)،

ـــ وقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ؛ **وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ، وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَاباً أَلِيماً**﴾، (الفتح؛ 48: 17)،

ـــ وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ؛ **وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِيناً**﴾، (الأحزاب؛ 33: 36)،

ـــ وقوله: ﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ؛ **وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً**﴾، (الأحزاب؛ 33: 71).

ــــ وقوله: ﴿قُلْ **أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ، **وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا**، وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾، (النّور؛ 24: 54).

ــــ وقوله: ﴿**وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا** فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾، (المائدة؛ 5: 92).

ــــ وقوله: ﴿**وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾، (التّغابن؛ 64: 12).

ــــ وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا **أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ**﴾، (محمد؛ 47: 33).

ــــ وجعل تبارك وتعالى نفسه ورسوله المرجع المطلق عند النّزاع، بخلاف أولي الأمر، الذين تحصل منازعتهم، وتجوز مراجعتهم، فقضى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا **أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** وَأُولِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شيء فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ٱلآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾، (النّساء؛ 4: 59).

ــــ بل ها هو ربّنا، تباركت أسماؤه، يفرد طاعة الرّسول بنفسها، من غير ذكر نفسه المقدّسة أصلاً، ويجعلها شرطاً للأمل في الرّحمة: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ **وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، (النّور؛ 24: 56).

ــــ كما أكّد كلّ ذلك بأن جعل، جلّ ذكره، اتّباع النّبي شرطاً لحصول محبّته، التي هي أعلى الأماني، والإعراض عن اتّباع الرسول، والتّولي عن طاعته، من أصناف الكفر، فقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ **فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ** وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قُلْ **أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ**﴾، (آل عمران؛ 3: 32).

ــــ ثمّ زاد هذا بياناً بقوله، تعالى ذكره: ﴿**وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ**؛ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾، (النور؛ 24: 52)، فجعل الخشية والتّقوى لله وحده، أما الطّاعة فهي لله ورسوله، وقد تمّ عطف لفظ «**الرّسول**» على لفظ «**الجلالة**» على نحو يشعر بتساوي المرتبة فيما يتعلّق بوجوب الطّاعة فقط، مع التباين المطلق بين الله، الحيّ القيوم، (واجب الوجود)، الأوّل الأزلي القديم بغير ابتداء، والآخِرُ الحيّ الباقي بغير موت أو فناء أو انتهاء، بينه وبين الرّسول، المخلوق (ممكن الوجود) الحادث الفاني.

كما أنكر جلّ جلاله، وسما مقامه، على من أراد أن يفرّق بين الله ورسله، أو من حاول المراوغة بادّعاء الإيمان ببعض والكفر ببعض، وأغلق في وجهه أبواب الفرار، حيث قال: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً * أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقّاً وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُهِيناً**﴾، (النّساء؛ 4: 150 ــــ 151).

فبيّن، جلّ وعلا، أنّ طاعة الرّسل إنّما هي بإذن الله، وأنّها طاعةٌ لله، بل هي **مُطابقة لطّاعة الله**، وأنّها

في نفس المرتبة، مرتبة طاعة الله، كما هو بيِّن عطف لفظ «**الرسول**» على لفظ «**الجلالة**» على نحو يشعر بتساوي المرتبة في الحجيّة والإلزام.

وزاد ذلك بياناً وتأكيداً إذ أكَّد ربّ العزّة، جلّ جلاله وسما مقامه، أنّه لا يقبل بتاتاً التّفرقة بينه وبين رسله، لأنّهم منفردون بالبلاغ عن الله، معصومون بعصمة الله، فكلّ محاولات «**دقّ الإسفين**» بين الله وأحدٍ من رسله فاشلة لا محالة، وهي كفر بحقّ، مفضي بصاحبه إلى الخسارة واللّعنة الأبدية، والعذاب المهين في النّار السرمدية!

ومعلوم بضرورة الحسّ، والعقل، والشّرع: أن الرّسول مخلوق لله، وأن ذاته مغايرة لذات الله: فليس هو عين الله، ولا ذاته ذات الله، ولا إرادته إرادة الله في أصل التّكوين، أو في مراتب الوجود، فلزم ضرورة أن تكون سنّته تبليغاً معصوماً عن الله، أي وحياً يقينياً بالمعنى، أو ربما باللّفظ، من الله، على أن نستحضر دوماً: **أن السنّة النّبوية ليست هي بعينها ــ أي: بعين ألفاظها ــ وحي من الله، وإنّما هي صياغة وتعبير نبويّ معصوم عن وحي جاء من الله.**

ولو جاز أن يكون شيء من ذلك من ذات النّبي، من غير وحي معصوم من الله، لفقدت الرّسالة معناها، وبطل الاحتجاج بها، ولم تقم لله على عباده حجّة، ولا لزمتهم منه شريعة، خلافاً لنصوص القرآن الأخرى المتضافرة، فيتناقض القرآن، ويكون من عند غير الله، حاشا لله، ثم حاشا لله، وهذا خلاف ما فرضناه من ثبوت النّبوّة، وقيام قواطع الأدلّة عليها (كما سيأتي في موضعه) المتضمّنة كون القرآن، حينئذ، ضرورة من عند الله، أو لكان الله كاذباً في هذه الآية من القرآن، وهذا محال لا يجوز على الله، تبارك الله وتعالى عن ذلك عُلوًّا كبيراً!!

❄فصل: أنواع الوحي الإلاهي:

وقد يقول قائل: لعلّ النّبي المرسل إنّما أمر بذلك الأمر المُعيّن أو نهى عنه بموجب ما فطر عليه، أو تركّب منه بدنه، من الخصائص الضّرورية، والمعطيات الوراثية؟!

فنقول: فكان ماذا؟! هذا وحي أيضاً، لأنّه ما كان سيكون على هذه الصّفة المخصوصة بحيث لا يقبل ذوقه، ولا يطمئن عقله إلاّ إلى مراد الله الحقيقي، كما هو معلوم على حقيقته في «**علم**» الله، إلا بعلم سابق، وترتيب مقدّر، وخلق بإرادة الله، وفق مشيئة الله، تشكّل في بنية النبي بالتّقدير التّكويني القدري، الذي جاء، في هذه الحالة المخصوصة، لذلك الإنسان المخصوص، موافقاً لمراد الله الدّيني التّشريعي من بعثة هذا النّبي المرسل، بحيث يكون النّبي المرسل جاهزاً للتبليغ بلاغاً معصوماً عن مراد الله.

ولا يقولنّ قائل: لا تجوز تسمية هذا ومثله وحياً؟!

فنقول: كذبْت وأَفِكْت، هكذا سمَّاه الله جلّ جلاله عندما قال: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾، (النحل؛ 16: 68)، وبالضّرورة نعلم أن ذلك الوحي إنّما هو بجعل الله لصفات النّحل، كما هي مغروسة في المورِّثات والصّبغيات، على نحو معيّن ترتّب عليه أنّها تتّخذ من الجبال والشّجر والمعروشات بيوتاً بكيفيّة معيّنة، وذلك بالقطع ليس قرآنا يتلى، ولا حصل بنزول ملك، أو رؤية في منام، أو نفث في الروع.

فالوحي الإلاهي إذاً أنواع كثيرة: بداية بما هو مغروس في المورِّثات في أصل الخِلقة وتكوينها، وصعوداً إلى هذا القرآن المجيد الذي هو الكلام الإلاهي المنزّل بلفظه وأحرفه، المعجز في نظمه، المتعبّد بتلاوته. وبينهما أنواع كثيرة: النّفث في الرّوْع، وحصول علم ضروري في النّفس من غير تعلّم، والرّؤيا الصّادقة، وتمثّل الرسول الملائكي للرسول البشري ومخاطبته له مشافهة، ونزول صحف وألواح مكتوبة من السّماء مباشرة، وغير ذلك ممّا شاء الله من الأنواع. **<u>كل ذلك وحي</u>**، وكل ذلك معصوم في حقّ الأنبياء المرسلين، لا يتطرّق إليه كذب، أو خطأ أو نسيان، وإلاّ لما كان للنّبوّة معنى، ولما وجد فرق بين النّبيّ المرسل والعالم المجتهد.

❊فصل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾:

❊ وقال جلّ جلاله، وسما مقامه: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ؛ **<u>وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا</u>**، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾، (الحشر؛ 59: 7). وهذا أمر جازم، متبوع بالوعيد المؤكّد الشّديد، يقطع بوجوب أخذ كل ما أتى به النّبي، بدون استثناء، لأنّ (**ما**) من صيغ العموم، وبدون قيد أو شرط، لورود الأمر مطلقاً غير مقيّد أو مشروط.

ومعلوم بضرورة التاريخ أنّ النّبي، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، لم يأت بذهب ولا فضّة، ولم يكن تاجراً يجلب البضائع إلى الأسواق، ولا هو ملك مستبدّ متسلّط يوزع الأعطيات والمنح والمناصب والإقطاعيات على محسوبيه. كلاّ، والله: لم يأت بشيء من ذلك إلا بقليل لا يذكر، عرضاً وعلى نحو ثانوي، وإنّما أتى بما لا يحصى من الأخبار عن الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وأحوال السّاعة وأشراطها، وأنباء النّبيين وأممهم السّابقة، وأتى بالموعظة بشتّى أشكالها من الخطب والقصص وضرب الأمثال، وغير ذلك من فنون الموعظة، وأتى بكثير من الأوامر والنّواهي، والتّوجيه والنّصح والإرشاد، وتلفّظ بأصناف من الحكمة البالغة، والمثل السّائر.

كل ذلك أتى به نبيّ الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، فأخذه فريضة لازمة لا هوادة فيها، بنصّ القرآن: كلّ صنف بحسبه:

(1)- فأخذ الخبر يكون بتصديقه تصديقاً جازماً، والإقرار به ظاهراً وباطناً، والاستسلام له، والتديّن به، أي التّقرّب من الله، وطلب رضوانه، بذلك الاستسلام والإقرار والتّصديق؛
(2)- وأخذ الأمر يكون بطاعته والامتثال له، في حدود الطّاقة والاستطاعة؛
(3)- وأخذ النّهي يكون بالارتداع عمّا نهي عنه، إلاّ في أحوال الإكراه والضّرورة؛
(4)- وأخذ غير ذلك بحسبه أيضاً، فإذا أقطعك أرضاً فخذها وتملّكها حلالاً طيباً، هنيئاً مريئاً، وإذا أعطى غيرك ولم يعطك، فافرح بذلك لذلك المحظوظ، واغبطه ولا تحسده عليه، ولا يخطرنّ ببالك أنّ ذلك كان محاباة أو ظلماً، حاشا لله.

وكلّ ذلك حقّ من عند الله، لأنّه من المحال الممتنع أن يأمر الله بتصديق الخبر الكاذب، أو طاعة أمر لم يأمر به هو، تعالى ذكره، أو الامتناع عن شيء لم ينه عنه هو، جلّ جلاله، أو أخذ إقطاعية أو أعطية بغير حقّ، معاذ الله. فقوله، جلّ جلاله، وسما مقامه: ﴿وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، هو ضرورة بعض ما اشتمل عليه قوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾، فهو من باب عطف الخاص على العام، والجزء على الكلّ. فهذا التّكرار جاء للتّأكيد على مقاصد تشريعيّة وبلاغيّة منها:
(1)- أهمية الانتهاء والارتداع عمّا نهى عنه نبيّ الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، بدون اشتراط القدرة والاستطاعة، لأن الانتهاء عن المنهيات في العادة موقف سلبي، أي هو عدم فعل، وهذا مقدور لكل أحد؛
(2)- إبطال أي شبهة بأن قوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾، قد يعني شيئاً آخر غير الأخبار والأوامر والنّواهي، أو قد تعني النّص القرآني فحسب. أو الأعطيات من الغنائم والزّكوات وأموال الدّولة، ولّما كانت النّواهي قد ذكرت مستقلّة على وجه التّصريح، لزم أن تكون جملة ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾، شاملة للنّواهي، وما هو من جنسها، مما يصلح أن يقال عنه أنّ الرّسول أتى به، أي شاملة للأخبار والأوامر، وكذلك ربّما لغير ذلك.

وجملة ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ هي بداهة، وبطبيعة الحال، شاملة للنص القرآني، من باب أولى: فإذا قال الرّسول: هذا قرآن، قلنا: سمعاً وطاعة، وأخذناه قرآناً، وأثبتناه في المصحف، بين الدّفتين، وإذا قال: هذه الآية التي كانت قرآناً، قد رفعها الله، ونسخ لفظها، فأخرجوها من المصحف، ولا تتلوها من بعد اليوم أبداً، قلنا: سمعاً، وطاعة، وشطبنا عليها من المصحف، فليس أخذ القرآن منه ابتداءً أولى من نسخ بعض لفظه انتهاءً: **وهكذا أبداً: <u>ما أتانا الرسول أخذناه، وما نهانا عنه اجتنبناه</u>.**

❇فصل: ﴿<u>إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى</u>﴾:

❇ وقال، جلّ من قائل: ﴿قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ اللّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ <u>إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ</u> قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلاَ تَتَفَكَّرُونَ﴾، (الأنعام؛ 6: 50)، وقال: ﴿وَإِذَا تُتْلَى

عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لاَ يَرْجُونَ لِقَاءنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَـذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاء نَفْسِي **إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى** إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾، (يونس؛ 10: 15)، وقال: ﴿قُلْ: مَا كُنتُ بِدْعاً مِّنْ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ **إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى** إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾،(الأحقاف؛ 46: 9)؛

﴿**إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى**﴾ وهذه صيغة حصر كذلك، يعني لا أتّبع إلاّ الوحي، لا غير، والاتّباع يكون بالأقوال والأفعال، وإن كان استخدامه في الأفعال أكثر وأوضح. وقد كان، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، يفعل أفعالاً كثيرة لم يَرِد لها ذكر في القرآن أصلاً، كتقبيله لنسائه ومباشرته لهن وهو صائم (إلاّ الجماع في الفرج)، وكذلك فعله نحو هذا معهن وهنّ في حالة الحيض: يفعل كل شيء إلا الجماع في الفرج، وكان أيضاً يقول أقوالاً كثيرة من لفظه، أي من غير القرآن، فإن لم يكن ذلك نوع من الوحي من عند الله، لكان القرآن أيضاً كاذباً في هذه المقولة، ولوجب ضرورة أن يكون من عند غير الله، وهذا خلاف ما فرضناه من ثبوت النّبوة، وقيام قواطع الأدلة عليها (كما سيأتي في موضعه) المتضمنّة كون القرآن حينئذ ضرورة من عند الله، أو لكان الله كاذباً في هذه الآية من القرآن، وهذا محال لا يجوز على الله، تبارك الله وتعالى عن ذلك علواً كبيراً!!

وقد أسلفنا بيان **استحالة** كون لفظة «**الوحي**» مرادفة للفظة «**القرآن**»، بحيث يكون كل وحي قرآناً، هذا محال كما سبق إيضاحه. على أن جملة (إن أتّبع إلا القرآن) لا تقلّ حسناً أو بلاغة عن قوله تعالى: ﴿**إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى**﴾، فإذ لم ترد هكذا علمنا يقيناً أنّ الله أراد بجملة: ﴿**مَا يُوحَى**﴾، شيئاً آخر غير «**القرآن**» فقط.

ولّما كان القرآن، ضرورة، من جملة ما يصدق عليه ﴿ما يوحى إلي﴾، جاز أن يكون هناك وحي غير القرآن، زيادة على القرآن.

❊فصل: محمد، رسول الله ﴿أسوة حسنة﴾، هكذا مطلقاً، من غير قيد أو شرط:

❊ قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ **أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً﴾، (الأحزاب؛ 33: 21)، هكذا على الإطلاق، بدون قيد أو شرط، ولكنّه قال في حقّ إمام الحنفاء، وسيد الأتقياء إبراهيم الخليل، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ **أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاء مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاء أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ؛ **إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ:** لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾، (الممتحنة؛ 60: 4)، فجعله أسوة حسنة فقط في موضوع «**البراءة**» من قومه إذ أصرّوا على الكفر، وجاهروا بالعداوة ومحاولات القتل، وحتّى هذه

«**الأسوة الحسنة**» المخصوصة لم تأت من غير قيد ولا شرط، بل استثني منها استغفار إبراهيم لأبيه!

مع أنه جلّ وعلا ذكر له في استغفاره لأبيه عذراً وجيهاً مقبولاً، وأثنى عليه في التوقّف عن الاستغفار، بعد انقطاع العذر، قال تباركت أسماؤه: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾، (التّوبة؛ 9: 114)، ومع ذلك فقد استثنى الحق، تبارك وتعالى، من حسن الأسوة، والاقتداء بإبراهيم، استغفاره لأبيه، وقد كان محسناً معذوراً فيه، وايم الله، وما فعل حراماً، ولا ارتكب معصية، وإنّما خالف الأولى، لا غير، قاصداً الخير، قائماً بفريضة برّ والده، وكان تصرّفه على الإباحة والرّخصة الأصلية، ولم يكن أمر بعد بخلاف ذلك، ثم امتنع من ذلك عندما جاءه الأمر صريحاً!

وعلى الضدّ التّام من ذلك لم يرد في الكتاب العزيز، ولا حرف واحد، يدل على استثناء إمام النّبيّين، وسيّد المرسلين، خليل رب العالمين، محمد بن عبد الله، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، المصطفى المختار، من حسن الائتساء به، أو وجوب الاقتداء بهديه، فثبت قطعاً ضرورة أنّه: **الأسوة الحسنة، والقدوة المعصومة، مطلقاً، ومن غير قيد أو شرط، في كلّ قوله وفعله، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم**!
فمجموع هذين النّصين الشّريفين، المقدَّسَيْن المرفوعَيْن: ﴿**إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ**﴾، (الأنعام؛ 6: 50)، (يونس؛ 10: 15)، (الأحقاف؛ 46: 9)؛ و﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ **أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً﴾، (الأحزاب؛ 33: 21)، مع تأكيدها بقوله، جلّ ذكره: ﴿قُلْ إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ **فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ** وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قُلْ **أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ**﴾، (آل عمران؛ 3: 32)، يوجب أن تكون أفعاله وحياً معصوماً، صالحة أن تكون أسوة حسنة، بدون قيد أو شرط.

غير أنّ طبيعة الفعل، وكونه عادة ليس في درجة القول من البيان والقطعيّة توجب فقط أنّ: (**ما يفعله النّبي، عليه وعلى اله الصّلاة والسّلام، يستحيل أن يكون حراماً على أمّته، إلاّ ما ثبت بالبرهان القاطع أنّه من خصوصيّاته**)، لذلك يجوز لهم الائتساء به بفعل مثل ما فعل من غير حرج ولا نكير. إلاّ أنّ الفعل المجرّد لا يدلّ على وجوب ولا استحباب أو إباحة مجرّدة، إلاّ بقرينة تبيّن ذلك. ولكن لا يتصور أنه، عليه وعلى اله الصّلاة والسّلام، يفعل مكروها إلاّ ومعه قرينة تبيّن أنّه إنّما فعله لبيان عدم المؤاخذة على الفعل، وإن كان التّرك أولى، هذا بعض ما يقتضيه كونه (**أسوة حسنة**).

وكذلك، لما أسلفنا قريباً، وبضرورة الحسّ والعقل، يجب أن يكون: (**التّرك إنّما هو برهان قاطع فقط على عدم وجوب الفعل المتروك على أمّته**)، ثم لا بد من قرينة لبيان الحرمة، أو الكراهيّة أو الإباحة المحضة. ولكن لا يتصور أنّه، عليه وعلى اله الصّلاة والسّلام، يترك مستحباً إلاّ ومعه قرينة تبيّن أنّه إنّما

تركه لبيان عدم المؤاخذة على التّرك، وإن كان الفعل أولى، أو حتى لا يشقّ على أمّته، أو لاعتبارات أخرى ستأتي في فصل مستقل، إن شاء الله تعالى. هذا بعض ما يقتضيه كونه (**أسوة حسنة**).

فمن المحال الممتنع أن يفعل النّبي، عليه وعلى اله الصّلاة والسّلام، ما هو حرام على أمّته، أو أن يترك ما هو واجب على أمّته، من غير بيان يقيني، قاطع للعذر، بأنه مستثنى من ذلك أو أن ذلك من خصوصيّاته، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام. ولكن يجوز أن يفعل ما هو خلاف الأولى في حق أمّته من ترك مستحبّ أو فعل مكروه فيكون هذا «**ذنباً**» فيما بينه وبين الله، مع كونه ليس كذلك في حقّ غيره من أفراد أمّته. وإن شئت فلك أن تقول بلفظ آخر أنه من الجائز عقلاً وشرعاً أن يكون الله، جلّ جلاله وسما مقامه، قد فرض عليه **خاصّة** أموراً لم تفرض على أمّته، بل هي لهم مستحبّة أو مباحة فقط، وحرّم عليه **خاصّة** أشياء لم تحرّم على أمّته، بل هي لهم في عداد المكروه أو المباح المحض.

❊فصل: تحرير معنى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾:

هذا الذي قلناه في الفقرة السابقة هو المعنى الوحيد الممكن الذي تنسجم به النّصوص المحكمة آنفة الذّكر، وما هو من بابها، الموجبة قطعاً لعصمة أقواله وأفعاله، مع بعض النّصوص المتشابهة، التي أشكلت على بعض النّاس، وفي مقدّمتها، قوله، جلّ ذكره: ﴿**لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ**، وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطاً مُسْتَقِيماً﴾، (الفتح؛ 48: 2)، وكذلك عتاب الله له في إعراضه عن الأعمى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى ❊ أَن جَاءهُ الْأَعْمَى﴾، (عبس؛ 80:1: 2)، وعتابه، جلّ جلاله: ﴿عَفَا اللّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾، (التوبة؛ 9: 43)، وما جرى مجرى ذلك، وهو – على كلّ حال ـــ قليل جدًّا، كلّه كما بيناّه آنفاً، وكما تبيّنه وتشهد به الأحاديث التّالية:

❊ كما جاء في «**صحيح مسلم**»، (ج4/ص2075/ح2702) بإسناد صحيح عن الأغر المزني، رضي الله عنه: [حدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد وأبو الربيع العتكي جميعا عن حماد قال يحيى أخبرنا حمّاد بن زيد عن ثابت عن أبي بردة عن الأغر المزني، وكانت له صحبة، أنّ رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، قال: «**إنّه ليغان على قلبي وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة**»]، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ج1/ص218/ح621)؛ وأبو داود في سننه (ج2/ص85/ح1515)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص211/ح17880 ـــ ح17883)، (ج4/ص260/ح18317 ـــ ح18320)، (ج4/ص260/ح18318)، (ج5/ص411/ح23535)؛ والطيالسي في مسنده (ج1/ص167/ح1202)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج1/ص301/ح882 ـــ ح889)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج6/ص116/ح10276 ـــ ح10281)؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني (ج2/ص357/ح1127)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص52/ح13119)؛ وعبد بن حميد في مسنده (ج1/ص142/ح363 ـــ ح364)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج6/ص57/ح29444)، (ج6/ص57/ح29448)؛ ولعله عند غيرهم، بأسانيد صحاح وحسان.

ـــ وهو كذلك في «**صحيح ابن حبان**»، (ج3/ص210/ح929)، (ج3/ص212/ح931)، وقال الشّيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح)، وعقَّب الإمام أبو حاتم بن حبّان، في محاولة **فاشلة** لحل الإشكالية، قائلاً: [قوله، صلى الله عليه وسلم: إنّه ليغان على قلبي يريد به: يرد عليه الكرب من ضيق الصدر مما كان يتفكّر فيه، صلّى الله عليه وسلّم، بأمر اشتغاله كان بطاعة أو اهتمامه بما لم يعلم من الأحكام قبل نزولها كأنّه كان يعدّ، صلّى الله عليه وسلّم، عدم علمه بمكّة بما في سورة البقرة من الأحكام قبل إنزال الله إيّاها بالمدينة، ذنبا؛ فكان يغان على قلبه لذلك حتى كان يستغفر الله كل يوم مائة مرّة لا أنّه كان يغان على قلبه من ذنب يذنبه كأمّته، صلّى الله عليه وسلّم].

* وجاء في «**المعجم الكبير**»، (ج1/ص302/ح890): [حدّثنا محمّد بن محمّد الجذوعي القاضي قال: سمعت العبّاس بن الوليد النّرسي يقول: (سألت أبا عبيدة معمر بن المثنّى عن تفسير قوله: «**إنّه ليغان على قلبي**»، فلم يفسّره لي، وسألت الأصمعي عنه فلم يفسّره]

قلت: رحم الله الإمامين الورِعين: أبا عبيدة مَعْمَر بن المُثَنَّى، وعبد الملك بن قُرَيْب الأصْمَعي إذ امتنعا عن الكلام بغير علم. ولكننا نقول: الـ«**غين**» هو السّحاب الرقيق الذي يستر ذات الشّمس دون ستر ضوئها، بخلاف الـ«**غيم**» الذي هو السّحاب الكثيف، فكأنّه، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، يستغفر الله من أدنى أحوال غفلة القلب، ومعلوم أن ذلك ليس ذنباً في حق أمّته.

* وجاء أيضاً في «**سنن أبي داود**» بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر بن الخطّاب، رضي الله عنهما، (ج2/ص85/ح1516): [حدّثنا الحسن بن علي حدّثنا أبو أسامة عن مالك بن مِغْوَل عن محمد بن سوقة عن نافع عن بن عمر قال: (إن كنا لنعُدّ لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، في المجلس الواحد مائة مرة: «**رب اغفر لي، وتب علي إنك أنت التّواب الرّحيم**»]، وقال الألباني: **صحيح**، وقد أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ج1/ص217/ح618)؛ وابن حبان في صحيحه (ج3/ص207/ح927)؛ والتّرمذي في سننه (ج5/ص495/ح3434)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص21/ح4726)، (ج2/ص84/ح5564)؛ والطيالسي في مسنده (ج1/ص262/ح1938)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج12/ص416/ح13532)؛ والنّسائي في سننه الكبرى (ج6/ص119/ح10292)، (ج6/ص119/ح10294)؛ وعبد بن حميد في مسنده (ج1/ص251/ح786)؛ والطّبراني في معجمه الأوسط (ج6/ص231/ح6267)، وفي غيرها: أكثرهم من طريق نافع عن ابن عمر، وبعضهم من طريق مجاهد أو أبي الفضل عن ابن عمر.

* وأخرج الإمام أحمد بن حنبل بإسناد صحيح في مسنده (ج2/ص282/ح7780) عن أبي هريرة، رضي الله عنه: [حدّثنا عبد الرزّاق قال معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النّبي، صلّى الله عليه وسلّم، قال: «**إني لأستغفر الله في اليوم أكثر من سبعين مرّة وأتوب إليه**»]؛ وأخرجه أيضاً

الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص450/ح9806)؛ وابن حبّان في صحيحه (ج3/ص205/ح925)؛ وابن ماجه في سننه (ج2/ص1254/ح3815)، وقال الألباني: (حسن صحيح)؛ والنّسائي في سننه الكبرى (ج6/ص114/ح10265)، (ج6/ص114/ح10268 ــ ح10273)، (ج6/ص460/ح11495)؛ والحارث/الهيثمي في مسنده (الزّوائد) (ج2/ص974/ح1079)؛ وغيرهم.

ــ وهو في «**المعجم الصغير**»، (ج1/ص152/ح232)، من طريق نادرة: [حدثنا إبراهيم بن محمد الغزالي البصري المعدّل حدثنا خلّاد بن أسلم المروزي حدّثنا النّضر بن شميل أنبأنا حمّاد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم: «**إنّي لأستغفر الله في اليوم وأتوب إليه في كل يوم مائة مرّة**»]، وقال الإمام الطبراني: (لم يَرْوه عن عاصم إلا حمّاد بن سلمة تفرّد به النّضر)، قلت: فكان ماذا، هاذان كلاهما ثقة مأمون، حجّة إمام.

ــ وهو في «**شرح معاني الآثار**» من طريق نادرة أخرى: [حدّثنا بن أبي داود قال حدّثنا خطّاب بن عثمان وحيوة بن شريح قالا حدّثنا بقيّة بن الوليد عن الزّبيدي عن الزّهري عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة أنه كان يقول: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**إني لأتوب في اليوم مائة مرّة**»، وقال أنس إنّما قال: «**سبعين مرّة**»]

* وأخرج ابن حبّان في صحيحه (ج3/ص204/ح924) عن أنس بن مالك، رضي الله عنه: [أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدّثنا هريم بن عبد الأعلى قال حدّثنا معتمر بن سليمان قال سمعت أبي يقول حدّثنا قتادة عن أنس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**إني لأتوب في اليوم سبعين مرّة**)]. هذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ وأخرجه الإمام النّسائي في سننه الكبرى (ج6/ص114/ح10266 ــ ح10267)؛ وأبو يعلى في مسنده ج5/ص311/ح2934، ح2989)؛ وغيرهم.

* وأخرج الإمام ابن ماجه في سننه (ج2/ص1254/ح3816) عن أبي موسى الأشعري، رضي الله عنه: [حدّثنا علي بن محمّد حدّثنا وكيع عن مغيرة بن أبي الحرّ عن سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم: (**إنّي لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم سبعين مرّة**)]، وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص410/ح19687)؛ قلت: هذا إسناد حسن بسبب المغيرة بن أبي الحرّ الكندي، فهو صدوق إلا أنّه ربّما وهم، ولكنّه توبع كما هو عند الإمام النّسائي في سننه الكبرى (ج6/ص115/ح10274)، فالحديث صحيح.

* وجاء أيضاً في «**السّنن الكبرى**»، (ج6/ص118/ح10286)، للإمام النّسائي عن حذيفة بن اليمان العبسي، رضي الله عنه: [أخبرنا عبد الحميد بن محمّد حدّثنا مخلد حدّثنا سفيان عن أبي إسحاق عن أبي

المغيرة عن حذيفة قال أتيت النّبي، صلّى الله عليه وسلّم، فقلت: (**أحرقني لساني**)؛ وذكر من ذرابته على أهله)؛ قال: (أين أنت من الاستغفار؟! **إنّي لأستغفر الله في اليوم وأتوب إليه مائة مرّة**)].

❋ وجاء أيضاً في «**السنن الكبرى**»، للإمام النسائي، في موضع آخر، (ج6/ص117/ح10284): [أخبرنا قتيبة بن سعيد حدّثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن أبي المغيرة قال: قال حذيفة شكوت إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ذرب لساني فقال: «**أين أنت من الاستغفار؟! إنّي لأستغفر الله كلّ يوم مائة مرّة**»]، وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج7/ص173/ح35078)، (ج6/ص56/ح29441)؛ ولعله عند غيرهم.

❋ وأخرج الإمام النّسائي في سننه الكبرى (ج6/ص31/ح9933) عن رجل من الأنصار، رضي الله عنهم بإسناد جيّد: [أخبرني إبراهيم بن يعقوب قال حدّثني عبد الله بن الرّبيع (خراساني بالمصيصة) قال: حدّثنا عبّاد بن العوّام عن حصين عن هلال بن يساف عن زاذان **عن رجل من الأنصار** نسي اسمه انّه رأى النّبي، صلّى الله عليه وسلّم، صلّى ركعتي الضّحى فلمّا جلس سمعته يقول: (**رب اعفر لي وتب عليّ إنّك أنت التّواب الرّحيم**)، حتّى بلغ مائة مرّة]؛ وهو بنحوه في سنن الإمام النّسائي الكبرى (ج6/ص31/ح9932). قلت: عبد الله بن الرّبيع الخراساني، هو أبو عبد الرّحمن عبد الله بن محمّد بن الرّبيع العائذي الكرماني الخراساني، نزل بالمصيصة مرابطاً في سبيل الله، ثقة مأمون من العاشرة (كبار تبع الأتباع).

هذا نقلُ تواترٍ: فثبت بذلك قولنا بلا شبهة: أنّ «**ذنوب**» النّبي، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، ليست هي ارتكاب ما هو «**حرام**» على «**أمتّه**»، وإنّما هي كلها من باب خلاف الأولى لأمته: ترك مستحبّ شرعه الله مستحبًّا لأمّته (فلعله واجب في حقه هو فقط)، أو فَعَل مكروه مما كره الله لأمته (فلعله حرام في حقه هو فقط). ومن المحال الممتنع شرعاً وعقلاً أن تكون ترك «**واجب، أوجبه الله على أمّته**»، أو فعل «**حرام، حرَّمه الله على أمّته**»، من غير بيان يقيني قاطع للعذر!

❋فصل: هل يفعل النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ما نَهَى عنه ناسياً؟!

بقيت مسألة واحدة، وهي أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ربما نهى عن فعل (كَنهْيه، مثلاً، عن استقبال القبلة أو استدبارها ببول أو غائط) ثم رُئِيَ **بعد ذلك** يفعله (كبوله مستدبراً القبلة، مستقبلاً بيت المقدس) فقال أقوام من الأصوليين والفقهاء: لعله فعل ذلك ناسياً، ولم يكن متعمداً، لأنه قطعاً من البشر، وليس هو بمعصوم من النّسيان، فلا يُعتدّ بفعله، وإنما الحُجة في قوله السابق.

قلت: هذا خطأ: بل الأولى أن يقال أن فعله (**بيان**) لكون النهي السابق إنما كان لكراهية الفعل، لا لتحريمه، أو هو (**نسخ**) للحُرمة إذا كان النهي السابق قد جاء مقرونا بما يجعلنا نقطع بأنه نهي

للتحريم، وليس للكراهية فحسب. هذا هو الحق لأمور، منها:

أوّلاً: أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كان في الغاية من النباهة واتقاد الذهن وقوة الذاكرة، كما هو معلوم من ضرورة التاريخ، يقر به المؤمن والكافر. فمن كان هذا حاله فلا تجوز نسبة النسيان إليه في أي واقعة معينة إلا ببرهان. تماماً كما هو الحال مع ثقات الرواة: لا يجوز أن ينسب إليهم الخطأ والنسيان في رواية بعينها إلا ببرهان، أما الاحتجاج **بمُجرّد الإمكان العقلي** فغير جائز، وإلا اختلت موازين الرواية والشهادة والتاريخ.

ثانياً: أن الله، جلّ جلاله، قال: ﴿**سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسَى * إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى**﴾، (الأعلى؛ 87: 6:7). قوله: ﴿**إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ**﴾: تقدير الكلام إذًا: سنقرئك فلا تنسى شيئاً من القرآن مطلقا، إلا أن يشاء الله أن ينسيك شيئاً منه، فيكون هذا نسخاً ورفعاً لذلك اللفظ من القرآن بعينه، (وهو ضرورة نسخ لكل ما في ذلك اللفظ من أحكام أيضاً، إلا إذا جاء برهان بخلاف ذلك). ويشهد بصحة هذا التقدير قوله، جل وعز: ﴿**مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شيء قَدِيرٌ**﴾، **(البقرة؛ 2:106)**:

ـــ فإن كان الكلام هنا فقط عن نص القرآن، كما هو المتبادر إلى الذهن من لفظة: ﴿**سَنُقْرِئُكَ**﴾ فبها ونعمت: فإن كان إنساءُ الله نبيه نصًّا من نصوص القرآن العظيم، المنزّل بلفظه، المتعبّد بتلاوته، المعجز بنَظمه ومعانيه، نسخًا لذلك النص مع كافة أحكامه، على عُلوّ مرتبة القرآن وقُدسيته، **فمن باب أولى**: يكون إنساؤه شيئاً من السنة، كنهيه عن استقبال القبلة أو استدبارها ببول أو غائط وبوله، بعد ذلك، مستدبراً القبلة، مستقبلاً بيت المقدس، نسخاً للنهي، وما شاكل؛

ـــ وإن كانت لفظة: ﴿**سَنُقْرِئُكَ**﴾ تعني (الدّرس والتعليم)، فتكون حينئذ شاملة لجميع الوحي، قرآناً وسنّة، كما هو في مثل قوله، تعالى وتقدس: ﴿**ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ**﴾، **(آل عمران؛ 3:58)**، حيث أثبتنا أن الذّكر الحكيم يشمل القرآن والسنّة، ومع ذلك استخدِمتْ لفظة ﴿**نَتْلُوهُ**﴾، تغليباً للقرآن، وتعظيماً لمكانته العالية، أو لأن المعنى اللغوي في الأصل هو: (التتابع شيئاً بعد شيء) و(الموالاة لشيء بعد الشيء)؛ إن كان الأمر كذلك فالحجة واضحة بذاتها، ولا حاجة للبرهنة **(من باب أولى)**؛

ثالثاً: أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وإن كان بشراً ينسى كسائر البشر، إلا أنه نبيّ مُرسل مكلَّف بالبلاغ، أما البيان فقد تكفَّل الله، جل جلاله وسما مقامه، به إذ قال: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾، وقال: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيداً عَلَى هَؤُلاءِ **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شيء** وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾، وقال: ﴿هَذَا **بَيَانٌ** لِلنَّاسِ وَهُدىً وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾. فوجب ضرورة أن يُذَكِّر الله نبيَّه بوحي مباشر (كما أخبره جبريل بوجود أذى في نعاله وهو يصلي فيها فخلعها، ولم يخبره قبل – وهو، جل جلاله، يعلم ـــ ذلك ليسنَّ هذا الحكم الجديد)، أو أن يلهم بعض صحابته بتذكيره (كما وقع عندما نسي فصلى الظهر اثنتين بدلاً من أربعة، فبيَّن لهم الله بفعله وقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كيفية معالجة السّهو في الصلاة – وعندما نسي آية في

الصلاة الجهرية ذكَّره أحد أصحابه بعد الفراغ من الصلاة، فأرشده، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إلى الفتح على الإمام) أو أن ينبّه هو أصحابه إلى احتمال نسيانه قبل فعل معين أو حالة معينة ويرشدهم، سلفا، إلى التصرّف الصحيح (كما قال يوماً لأصحابه قبيل الصلاة: إذا نسيتُ فليسبح الرجال ولتصفق النساء، أو كما قال، عليه وعلى آله الصلاة والسلام).

قلت: بل لو زعم زاعم أنّه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إنما ينسى أو ينسَّى ليسُنّ لأمته لما كان بعيداً عن الصواب، وقد جاءت رواية بذلك، بلاغاً، في موطأ الإمام مالك، نصُّها: (**إني لأنْسَى أو أُنَسَّى لأَسُنَّ لكم**). هذه واحدة من بضع روايات في الموطأ – قيل أنها أربع ـــ لم توجد موصولة قط، رغم البحث والتقصي الشديد؛ كما أنها ابتليت بالقراءة الخاطئة، حيث ظنها أكثر الناس: (**إني لا أنْسَى**)، وهو خطأ محض، يرده سياقها نفسه، وترده أخبار سجود السّهو المتواترة المشهورة.

❃فصل: محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ﴾

❃ قال، تبارك وتعالى، مجيباً موسى، صلى الله عليه وسلم، عندما اعتذر عن قومه، وطلب الصفح والمغفرة، بعد أن أخذتهم الرجفة: ﴿وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَـذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَـا إِلَيْكَ؛ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاء وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شيء فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَـاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ (156) الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ، **يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ، وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ، وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ**، فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (157) قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِـي وَيُمِيتُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (158)﴾، (الأعراف؛ 7: 156 – 158). وهذه البشارة بالنبي الأمي، الذي يساوي موسى في الدرجة (أو يزيد)، والذي سيقيمه الله لبني إسرائيل (وغيرهم) من بني إخوانهم (أي من نسل إسماعيل، أخي إسحاق، جد بني إسرائيل)، ما زالت محفوظة في سفر التثنية (18:18)، أحد أسفار التوراة، حفظتها العناية الإلاهية من يد التحريف والعبث والتزوير التي طالت أكثر الكتب الأولى، وإليك ذلك النص، كما هو في الترجمة الرسمية المعتمدة بأحرفه:

❃ كما هي في (**سفر التثنية**): [**الوعد بنبي بعد موسى**:

(15) ـــ سَيُقِيمُ الرَّبُّ فِيكُمْ نَبِيّاً مِثْلِي مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَهُ تَسْمَعُونَ،

(16) ـــ فَقَدِ اسْتَجَابَ الرَّبُّ إِلَهُكُمْ مَا طَلَبْتُمْ مِنْهُ فِي حُورِيبَ فِي يَوْمِ الاجْتِمَاعِ عِنْدَمَا قُلْتُمْ: لاَ نَعُودُ نَسْمَعُ صَوْتَ الرَّبِّ إِلَهِنَا، وَلاَ نَرَى النَّارَ الْعَظِيمَةَ أَيْضاً لِئَلاَّ نَمُوتَ.

(17) ـــ فَقَالَ لِيَ الرَّبُّ: لَقَدْ أَصَابُوا فِي مَا تَكَلَّمُوا.

(18) ـــ لِهَذَا أُقِيمُ لَهُمْ **نَبِيّاً مِنْ بَيْنِ إِخْوَتِهِمْ** مِثْلَكَ، وَأَضَعُ كَلاَمِي فِي فَمِهِ، فَيُخَاطِبُهُمْ بِكُلِّ مَا آمُرُهُ بِهِ.

(19) ــــ فَيَكُونُ أَنَّ كُلَّ مَنْ يَعْصَى كَلاَمِي الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِهِ بِاسْمِي، فَأَنَا أُحَاسِبُهُ.
(20) ــــ وَأَمَّا النَّبِيُّ الَّذِي يَتَجَبَّرُ فَيَنْطِقُ بِاسْمِي بِمَا لَمْ آمُرْهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، أَوْ يَتَنَبَّأُ بِاسمِ آلِهَةٍ أُخْرَى، فَإِنَّهُ حَتْماً يَمُوتُ.
(21) ــــ وَإِنْ سَأَلْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ: كَيْفَ نُمَيِّزُ الْكَلاَمَ الَّذِي لَمْ يَصْدُرْ عَنِ الرَّبِّ؟
(22) ــــ فَإِنَّ كُلَّ مَا يَتَنَبَّأُ بِهِ النَّبِيُّ بِاسْمِ الرَّبِّ وَلاَ يَتَحَقَّقُ يَكُونُ ادِّعَاءً مِنْهُ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ الرَّبُّ، بَلْ بِطُغْيَانٍ تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ فَلاَ تَخَفْ مِنْهُ.
.................................]، انتهى نص سفر التثنية بأحرفه.

لاحظ أن موسى، صلوات الله وسلامه عليه، كان يأمل أن يقيم الله لبني إسرائيل نبياً مثله من **أنفسهم**، أي من بني إسرائيل، فقال: [سَيُقِيمُ الرَّبُّ فِيكُمْ نَبِيّاً مِثْلِي **مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ**، لَهُ تَسْمَعُونَ]، ولكن النص ينسب إلى الله جل جلاله القول: [لِهَذَا أُقِيمُ لَهُمْ نَبِيّاً مِنْ بَيْنِ **إِخْوَتِهِمْ** مِثْلَكَ]، من إخوتهم، وليس من أنفسهم: هذا إذا سلمنا أن عبارة (مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) هي محفوظةً حقاً من كلام موسى، وليست من إدراج الكذابين أو الواهمين، لأنها تبدو قلقة، لا طعم لها في السياق!!

فلندع (**سفر التثنية**) وشأنه، ولنعد إلى الآيات المكرمات المحفوظات من هذا الوحي الخاتم العظيم، فنجد أن الله قد نص فيها صراحة على أنه، أي الرسول النبي الأميّ، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله: ﴿**يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ**﴾، هكذا بإطلاق: ينهى عن «**المنكر**»، أي عن جنس المنكر، أي عن كل فرد من أفراد المنكر. لذلك وجب أن ينكر، صلى الله عليه وعلى آله وبارك وسلم تسليماً، كل منكر يراه أو بلغه، بقول، أو إشارة واضحة تدل على الإنكار، لا تحتمل الشك، أو فعل مبيّن، يدل على الإنكار، ولا يحتمل الشك. فإن أقر أمراً وجب ضرورة أنه ليس بمنكر، أي ليس بحرام. ثم يعرف هل هو: مكروه، أو مباح محض، أو مستحب مندوب، أو فريضة واجبة من بيان آخر زائد على مجرد الإقرار، ولكنه قطعاً ليس بحرام على أمتّه، ولا هو من الباطل. فعلمنا بذلك يقيناً أنه لا يسكت على باطل أو حرام، ولا يقر إلا حقاً، وإلا كان قول الله كاذباً، ووعده خائساً، تعالى الله عن ذلك علوَّاً كبيراً!

كما قال تقدست أسماؤه: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ: بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ **يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ** إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾، (المائدة؛ 5: 67). وقد ثبت أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، صرف الحراس، ولم يعد يُحْرَس بعد ذلك، ولم يكن له بواب، حتى لحق بالرفيق الأعلى، إذ عصمه الله أن يطاله أحد بسوء:

* كما جاء في «**المستدرك على الصحيحين**»، (ج2/ص343/ح3221): [حدثنا عبد الصمد بن علي البزاز ببغداد أنبأ أحمد بن محمد بن عيسى القاضي حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا الحارث بن عبيد حدثنا معبد الجريري عن عبد الله بن شقيق عن عائشة رضي الله تعالى عنها، قالت: كان النبي، صلى الله عليه وسلم، يحرس حتى نزلت هذه الآية: ﴿**وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ**﴾، فأخرج النبي، صلى الله عليه

وسلم، رأسه من القبة فقال لهم: [«**أيها الناس انصرفوا فقد عصمني الله**»]، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الذهبي في التلخيص: (صحيح)؛ وهو كما قالا، لا سيما بالشواهد والمتابعات، كما هو مفصّل في الملحق. وهو أيضاً في الترمذي (ج5/ص252/ح3046)، وحسّنه الألباني؛ وفي «**سنن البيهقي الكبرى**»، (ج9/ص8/ح17508)؛ وفي **دلائل النبوة للبيهقي** (ج2/ص57/ح489)؛ وفي تفسير ابن أبي حاتم (ج5/ص34/ح6650)؛ وفي «**الطبقات الكبرى**»، (171/1)؛ وفي غيرها.

* وما جاء في تفسير الطبري ـــ (ج10/ص469/ح12274) مرسلاً، بإسناد صحيح إلى منتهاه (أي إلى عبد الله بن شقيق): [حدثني يعقوب بن إبراهيم وابن وكيع قالا حدثنا ابن علية، عن الجُريريّ، عن عبد الله بن شقيق، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان يعتقِبه ناسٌ من أصحابه، فلما نزلت: ﴿والله يعصمك من الناس﴾، خرج فقال: (يا أيها الناس، الحقوا بملاحِقِكم، فإنّ الله قد عصمني من الناس)]. قلت: هذا كلام عبد الله بن شقيق وروايته للواقعة، وليس هو ما رواه من لفظ عائشة، رضي الله عنها، وروايتها، كما يظهر من التأمل الدقيق في الألفاظ والسياق، وقد روى سعيد بن إياس الجُرَيْري هاتين الروايتين المستقلتين، فالتبس الأمر على بعض الأئمة، وظنوا ذلك اضطراباً في الإسناد، ولذلك استغرب الإمام الترمذي الحديث المرفوع المتصل فقال: (هذا حديث غريب وروى بعضهم هذا الحديث عن الجريري عن بن شقيق قال: كان النبي، صلى الله عليه وسلم، يحرس ولم يذكروا فيه عن عائشة)، وليس كذلك: بل هذا خبر، وذاك خبر آخر. وهو بنحوه في تاريخ المدينة (301/1) مرسلاً، بإسناد صحيح إلى منتهاه: [حدثنا حبان بن هلال قال، حدثنا عبد الاعلى (بن عبد الاعلى) السامي قال، حدثنا سعيد الجريري،... إلخ]؛

* وما جاء في تفسير الطبري (ج10/ص468/ح12273) مرسلاً، بإسناد حسن صحيح إلى منتهاه (أي إلى سعيد بن جبير): [حدثنا هناد وابن وكيع قالا: حدثنا جرير، عن ثعلبة، عن جعفر، عن سعيد بن جبير قال: لما نزلت: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس﴾، قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (لا تحرسوني، إنّ ربّي قد عَصَمني)]؛

* وما جاء في تاريخ المدينة (ج1/ص301) مرسلاً، بإسناد صحيح إلى منتهاه (أي إلى محمد بن كعب القرظي): [حدثنا عثمان بن عبد الوهاب قال: حدثنا مروان بن معاوية، عن عاصم بن محمد بن زيد، عن محمد بن كعب القرظي قال: أمر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالحرس، فنزلت: ﴿والله يعصمك من الناس﴾، فترك الحرس]؛

* وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص257/ح11663) حديثاً آخر: [حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بن غَيْلانَ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ الْحِمَّانِيُّ، عَنِ النَّضْرِ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ،

قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يُحْرَسُ، فَكَانَ يُرْسِلُ مَعَهُ عَمُّهُ (**أَبُو طَالِبٍ**) كُلَّ يَوْمٍ رِجَالا مِنْ بني هَاشِمٍ يَحْرُسُونَهُ، حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾، فَأَرَادَ عَمُّهُ أَنْ يُرْسِلَ مَعَهُ مَنْ يَحْرُسُهُ، فَقَالَ: يَا عَمِّ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ عَصَمَنِي مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ]؛ قلت: ذكر أبي طالب وهم من بعض الرواة (لعله من النضر أبي عمر، فهو ضعيف)، فالأرجح أنه العباس، إن كان للقصة أصل، أو سقطت على الراوية جملة (ثم كان يحرس أيضاً في المدينة حتى نزلت)، أو نحواً من ذلك، كما تشهد الرواية التالية:

* التي أخرجها الإمام الطبراني في معجمه الأوسط (ج4/ص22/ح3510)، وفي معجمه الصغير (ج1/ص255/ح418): [حدثنا حمد بن محمد بن حمد أبو نصر الكاتب قال حدثنا كردوس بن محمد الواسطي قال حدثنا معلى بن عبد الرحمن عن فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال كان العباس عمّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فيمن يحرسه فلما نزلت هذه الآية يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس ترك رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الحرس]؛ وقال الإمام الطبراني: (لم يروه عن فضيل إلا المعلى ولا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد).

فإن كان محمّد رسول الله، ونحن نشهد أنه رسول الله حقاً وصدقاً، فأي شيء يجعله يسكت على فعل حرام، أو ترك واجب، فلا ينكر ويبين؛ وقد عصمه ربه، وحرسه من كافة الخلق، فلا يصل إليه أحد بأذى؟! وهل يمتنع أكثر الناس من الصدْع بالحق إلا لخوفهم من الأذى؟! فازددنا بذلك علماً وإيماناً ويقيناً أنه لا يسكت على فعل حرام، أو ترك واجب.

ونسارع بالتنبيه أن ذلك إنما هو فقط في السكوت على (الأفعال)، أي الأفعال التكليفية الاختيارية، التي يجوز أن توصف بالحِل والحُرمة؛ ولا علاقة لهذا بالسكوت على (الأقوال) التي يستحيل حساً وعقلاً أن توصف بالحِل والحُرمة، وإنما توصف فقط بأنها حق وصدق، أو كذب وباطل؛ ففي مثل هذا لا يكون السكوت إقراراً، ولا يجوز أن يفهم على أنه **تصديق أو تكذيب**، كما سنبينه في موضعه بعد قليل.

❄فصل: استقلال السنة بالتشريع:

على أن هناك العديد من الأحكام العينية إنما ثبتت بالسُنة فقط لحظة تشريعها، ولكن القرآن العظيم أشار إليها في مناسبة أخرى، ونص على كونها من تشريع الله، أو على كونها ملزمة بنفس درجة إلزامية ما جاء نصاً في القرآن، أو نحو ذلك، فمن ذلك:

(1) استقبال القبلة الأولى (ونحن نعلم بالضرورة من التاريخ أنها كانت «**بيت المقدس**»، ولكن هذا لا يهم ها هنا) لم يرد في القرآن مطلقاً النص بتشريعها، وإنما كان ذلك بأمر النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ولكن كونها كانت قبلة ملزمة لا بد من استقبالها، وأن ذلك بجعل الله لها كذلك، جاء في معرض

الكلام عن نسخها، وفرض استقبال المسجد الحرام بدلاً منها، حيث قال، تباركت أسماؤه: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً وَمَا **جَعَلْنَا** الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾، (البقرة؛ 2: 143). والآية نص صريح على أن القبلة الأولى إنما كانت بــ(جعل من الله).

(2) توبيخ الله، جل جلاله، للمؤمنين على انصرافهم عن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، حال إلقائه خطبة الجمعة واقفاً، يدل دلالة قاطعة على أنهم لم يفعلوا مباحاً، لأن المباح لا توبيخ عليه، فلا بد أنهم ارتكبوا حراماً. مع أنه لم يرد في القرآن ذكر للجمعة مطلقاً قبل ذلك، فإيجابها أو استحبابها إنما كان ضرورة بالسُنة، وليس بنص القرآن. نعم جاء القرآن بتأكيد وجوبها في نفس السياق من القرآن التي تضمنت التوبيخ، إلا أن الأمر الأول كان سابقاً، بالقطع، على نزول تلك القطعة من القرآن.

ومعلوم كذلك أن الأذان كان يستعمل للنداء للجمعة، وكذلك لغيرها من صلوات الجماعة، قبل نزول الآيات، وقد أشير إليه فيها على أنه الطريقة المستقرة المشروعة، فمتى نودي للجمعة، وجب السعي إليها وترك البيع: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِماً قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾، (الجمعة؛ 62: 9 – 11).

(3) وبعد الكارثة التي أصابت المسلمين في معركة أحد، وانسحاب الجيش القرشي، ثم ندم أبي سفيان، زعيم قريش، على أنه انسحب قبل الإجهاز على المسلمين، وتفكيره بإعادة الكرة عليهم لاستئصالهم، بعد تلك الكارثة استنفر النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، المسلمين رغم مصابهم وجراحاتهم لمطاردة الجيش القرشي، وقطع المسلمون بالفعل مسافة لا بأس بها، فبلغت الأنباء لأبي سفيان، ودب في قلبه الرعب، وآثر العودة إلى مكة، وعاد المسلمون سالمين من غير قتال ولا جراحات جديدة. وقد أثنى الله على أولئك الذين استجابوا للنفير بالرغم من إصابتهم، فقال: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ * الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾، (آل عمران؛ 3: 171 – 172)، فجعلهم مستجيبين لله والرسول، مع أن الاستنفار إنما كان بكلام من النبي، ولم ينزل به قرآن، ولا حرف واحد.

(4) وعندما تضجّر بعض المنافقين من كيفية توزيع النبي للزكاة، وتكلموا في النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ولمزُوه وعابُوه، أنزل الله فضيحتهم، فقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ * وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا **آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ** وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾، (التّوبة؛ 9: 58 – 59)، وهذا نص صريح أنَّ ما أعطاهم النبي، إن كان أعطاهم شيئاً، هو حقهم المشروع كما هو مراد الله، جل جلاله، وعطيّته، لذلك قال: ﴿مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾، فعطيّة النبي إذاً هي عطيّة الله، مع أننا نعلم ضرورة أنه

لم ينزل بها قبل ذلك قرآن، فهي إذا بنيت على وحي غير القرآن.

(5) وقال جل جلاله: ﴿وإذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثاً فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ، فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾، (التّحريم؛ 66: 3)، وليس في القرآن، ولا حرف واحد، من ذلك الحديث الخاص الذي أعلم الله نبيه به. هذا برهان قاطع على أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قد جاءه وحي من الله، غير القرآن، ولو في هذه الحالة الخاصة.

(6) وقال تباركت أسماؤه: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى * عَبْداً إِذَا صَلَّى * أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى﴾، (العلق؛ 96: 9 – 11)، في سورة مكية قديمة، آياتها الأولى هي أو ما نزل من القرآن، على القول الصحيح المشهور، وفيها البرهان القاطع على أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كان يصلي، فأنكر عليه بعض رؤوس الكفر من قريش صلاته التي لم يعهدوها. فالصلاة كانت إذاً مشروعة، وجوباً أو استحباباً، كصلاتنا هذه اليوم، أو بصورة أولى منسوخة، قبل نزول هذه الآيات، وهي من أول ما نزل، وليس في الآيات قبلها ذكر الصلاة أصلاً، فوجب أن يكون ابتداءُ تشريعِ الصلاة، وهي عمود الدِّين، بالسنّة، أي بوحي خارج القرآن، ثم تتابع القرآن، وتواترت السنّة بعد ذلك بتأكيد وجوبها، وتعظيم شأنها، وتفصيل أحكامها، واستكمال شرائعها. ولعل تلك الصلاة التي نهى رأس الكفر أبو جهل عمرو بن هشام عنها كانت مستحبّة، وذلك قبل فريضة الصلاة يوم المعراج!

(7) وقبيل وقعة بدر الكبرى أمر الله رسوله بالخروج، بالرغم من كراهية بعض المؤمنين الشديدة لذلك، وتخوّفهم من مغبّة مصادمة قريش، الدولة الأعظم آنذاك في جزيرة العرب، لا سيما بعد ورود أخبار بخروج الجيش القرشي، فامتن الله عليهم بالوعد بالظفر بالقافلة أو بالجيش القرشي. كل ذلك وحي خارج القرآن، وليس في القرآن منه حرف واحد، ثم أرَّخَه الله بعد نهاية المعركة في نص القرآن، حيث قال، تقدست أسماؤه: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ * يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ * وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ﴾، (لأنفال؛ 8: 5 – 7).

(8) وأمر النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أصحابه في مكة صراحة أن يكفّوا أيديهم، وحرّم عليهم القتال، ثم نسخ ذلك بعد الهجرة، وأذن لهم بالقتال. وأرخ القرآن لذلك النهي المنسوخ بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ **كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ** وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا: رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ؛ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾، (النّساء؛ 4: 77).

فثبت من البراهين آنفة الذكر ثبوتاً قطعياً، من نصوص القرآن وحده، وبضرورات الحس والعقل، بدون اعتماد أي نص من السنّة، إلا من بعض نصوص السنّة التي أوردناها على وجه المتابعة والاستئناس، وليس على وجه البرهنة والاستدلال، حتى لا نقع في (**الدور**) والمصادرة على المطلوب، أنه، عليه وعلى آله

الصلاة والسلام، معصوم في التبليغ عن الله في أقواله وأفعاله وإقراراته: كل ذلك وحي معصوم من عند الله. أي أن (**السنّة النبوية**)، وهي مجموع أقواله وأفعاله وإقراراته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وحي معصوم من عند الله، أو بلفظ أدق: **أن السنّة النبوية إنما هي صياغة وتعبير نبوي معصوم عن وحي جاءه من عند الله، وإن كانت ليست ألفاظها بعينها وحي من الله.**

على أن القرآن نفسه قد نصَّ، فوق ذلك، نصاً صريحاً قاطعاً على أن الله أنزل على محمّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أشياء أخرى غير القرآن، المنزل بلفظه، المتعبد بتلاوته، المعجز بنَظْمه، كما سيأتي في الفصول التالية قريباً، إن شاء الله. وليس ثمة شيء يصلح أن يكون وحياً خارج نص القرآن إلا السنّة النبوية الشريفة.

فثبت بكل ذلك ثبوتاً قطعياً، يكفر مُنكره، ويخرج من الإسلام بجَحْده، أن الوحي الذي أنزل على محمّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ليس هو فقط نَصُّ القرآن المجيد، كما هو موجود في المصحف بين الدفّتين، الذي هو كلام الله المنزل بلفظه وأحرفه، المتعبد بتلاوته، المعجز بنَظمه، بل هو شامل لسنّته الشريفة، التي هي مجموع أقواله وأفعاله وأقاريره، بأبي هو وأمي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

والوحي، لا فرق بين قرآن وسنّة، في درجة واحدة من الإلزامية والحجيّة، فقوله، تباركت أسماؤه: ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم﴾، يعني تعاطي التجارة في مواسم الحج، أو قوله: ﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد﴾، حجة قاطعة ملزمة إلى يوم القيامة الكبرى، تماماً كقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: [«**لا وصية لوارث**»] أو قوله في تحديد الحد الأعلى للوصية: [«**الثلث، والثلث كثير**»]، حُجّة قاطعة ملزمة أيضاً إلى يوم القيامة الكبرى، وذلك بغض النظر عن كون المثالين الأوليين وحياً باللفظ، وقرآناً يُتلى في الصلاة، من كلام الحي القيوم، واجب الوجود، خالق البشر، والأخرى من لفظ النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، المحتاج الفاني، وهو بشر مخلوق.

نعم، وبدون أدنى شك أن فضل القرآن على كلام المخلوقين هو كفضل الله على خلقه: فهو المنجى من كل ضلالة، والمخرج من كل فتنة. هو كتاب الله العزيز الذي ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾: فيه نبأ ما كان قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم؛ وهو الفصل ليس بالهزل؛ من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، والنور المبين، وهو الصراط المستقيم. هو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق على كثرة الرد. لا تنقضي عِبره، ولا تفنى عجائبه. هو الذي لم تنته الجن إذ سمعته حتى قالوا: ﴿**إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآناً عَجَباً * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَداً**﴾؛

من قال به صدق، ومن عمل به أُجِر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدِي إلى صراط مستقيم. هو الشفاء النافع: عصمة لمن تمسك به، ونجاة لمن اتّبعه، لا يزيغ فيُستعتب، ولا يعوج فيقوَّم. من تلاه أُجَر على تلاوته بكل حرف عشر حسنات، أما إني لا أقول: ألف لام ميم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف.

فالفضل العظيم الذي يستحقه القرآن الحكيم، وقُدسيته الخاصة، وارتفاع مكانته على مرتبة السنّة من حيث كونه كلام الله المنزل بلفظه وأحرفه، المتعبد بتلاوته، المعجز بنظمه، كل ذلك، وهو حق قطعي يقيني، لا شك فيه:

ـــ قضية مستقلة، تمام الاستقلال، عن كون الوحي، قرآناً وسنّة، مرتبة واحدة من حيث الحجيّة والإلزامية؛

ـــ وهاتان قضيتان مستقلتان عن جواز نسخ القرآن بالسنة أو عدم جواز ذلك؛

ـــ هذه قضايا مختلفة متباينة، لا يجوز خلط بعضها ببعض، وإلا حصل الخلل الجسيم، بل الضلال البعيد، الذي، أي الضلال البعيد، هو الكفر، عياذاً بالله تبارك وتعالى!

فالقول بأن الوحي أو التنزيل هو القرآن فقط، وهو وحده وحي الله الملزم، وهو وحده الحجة فقط، وأن السنّة ليست وحياً (أو بلفظ أدق: ليست تعبيراً نبوياً معصوما عن وحي ملزم من الله)، فليست هي حجة ملزمة: القول بهذا: تكذيب للقرآن يتناقض كل المناقضة مع ورود القرآن من عند الله، وهو من ثم من أقوال الكفر، يكفر قائله، ويخرج من الإسلام باعتقاده، إن كان صح له عقد الإسلام من قبل، إلا من تلفظ بشيء من ذلك تحت إكراه ملجئ، أو من عذر بجهل أو تأويل أو غير ذلك من موانع تكفير المعين المعروفة.

❊فصل: البرهنة على أن (الحكمة) و(الذِّكر) تنزيل آخر، غير نص القرآن:

نصَّ الله، تبارك وتعالى، على أنه أنزل على نبيّه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، (**الحِكْمَة**)، فقال: ﴿**وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شيء وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً**﴾، (النّساء؛ 4 : 113). هذه ثلاثة أشياء: أنزل الله على نبيّه الكتاب، وفيه حكمة وعلم كثير، فتعلَّم ذلك كله. والمقصود بالكتاب ها هنا: نص القرآن، في أقل تقدير. وأنزل عليه الحكمة، وهي شيء أوسع من مجرّد نصوص القرآن، لأنها معان ومفاهيم صاغها النّبي بأقواله وأفعاله وأقاريره، فتعلّمها كذلك. وعطف الحكمة على الكتاب هو من باب عطف الكل على الجزء، والعام على الخاص. ولا يجوز أن تكون الحكمة هي عين الكتاب لأن عطف الشيء على عين ذاته محال، لا يجوز عقلاً ولا حسًّا ولا لغةً.

كما علَّمه ربه فوق ذلك أشياء كثيرة لم يكن يعلمها: من أهمها الكتاب، ثم الحكمة، ثم أمور أخرى مثل لهجات بعض القبائل، ومنطق بعض الحيوانات كذلك البعير الذي اشتكى إليه صاحبه، وغير ذلك مما لا

يعلمه إلا الله.

وهذه (**الحِكْمَة**) المذكورة في الآية قطعاً وحي منزّل، وإذ هي غير القرآن، فهي بالضّرورة (السنّة النبوية الشريفة)، كما سلف تحريره، وكما تشهد به آية سورة الطلاق في بلاغة رائعة: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَاباً شَدِيداً فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً * رَسُولاً يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً﴾، (الطلاق؛ 65: 10 – 11)، وسنفصّل الكلام قريباً عن هذه الآية المباركة عند كلامنا عن الذّكر، بإذن الله تعالى.

ـــ وقال، جل جلاله: ﴿**ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُوماً مَدْحُوراً**﴾، (الاسراء؛ 17: 39). فهذا نصّ قاطع على أن الآداب والأحكام الشاملة المذكورة قبل هذه الآية بعض من الحكمة المنزَّلة، التي أوحاها الله إلى أبي القاسم، محمد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله. **فهي من الحكمة**، وهي بوصفها من آي الكتاب، تدل دلالة قاطعة على أن بعض الكِتاب من الحكمة. ولكن الكِتاب كله حكيم، بضرورة الحس والعقل والشّرع، قال، تباركت أسماؤه: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾، (يونس؛ 10: 1)، وقال مقسماً مؤكداً: ﴿يّــس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾، (يّــس؛ 36: 1 – 2)، وبيّن أنه عليٌّ حكيم محفوظ في (أمّ الكتاب): ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾، (الزخرف؛ 43: 4).

إذاً الكتاب كله من الحكمة المنزَّلة. ومحال عقلاً وشرعاً أن تكون الحكمة المنزّلة على محمد هي فقط نصّ القرآن العظيم، كما أسلفنا، فالقرآن العظيم كله من الحكمة المنزَّلة على محمد، وهو بعض الحكمة المنزَّلة على محمد حقيقة، فليس هو كل الحكمة المنزَّلة على محمد، بل هناك أشياء أخرى من (**الحِكْمَة**) المنزلة غير نص القرآن.

ـــ وقال، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُواً وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شيء عَلِيمٌ**﴾، (البقرة؛ 2: 231). ونحن لم يتنزّل علينا شيء مباشرة، وإنما جاء التنزيل إلى محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أولاً ثم أخذناه منه بعد ذلك. والنّكتة من ذكر التنزيل كأنه علينا مباشرة، هو أنه مُلزم لنا كأنه نزّل علينا مباشرة. وهو كله ملزم، شاف كاف: كتاباً وحكمة، قرآناً وسنة.

ـــ وأمر الله أمّهات المؤمنين بأن يقرن في بيوتهن، وأثقل عليهن الحجاب، ليتفرغن لدراسة وحفظ وفهم ما يُتلى في بيوتهن من آيات الله، وكذلك لدراسة وفهم وحفظ الحكمة التي يتلقينها من النّبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، حيث قال، جل جلاله: ﴿**وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ**

اللَّهَ كَانَ لَطِيفاً خَبِيراً﴾، (الأحزاب، 33: 34).

ــ وقد امتنّ الله على المؤمنين قائلاً: **﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾**، **(آل عمران؛ 3:164)، وقال أيضاً:** **﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾**، (البقرة؛ 2: 151)، وقال: **﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾**، (الجمعة، 62: 2). وقد جاء هذا استجابة لدعوة إبراهيم وإسماعيل: **﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾**، (البقرة؛ 2: 129).

فليس هو، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مجرّد آلة تسجيل، أو حامل بريد، يتلو آيات الله، ويا لها من مهمة عظيمة، ولكنه أيضاً يربّي ويهذّب ويصفّي ويزكّي، وهو مع ذلك معلّم: يعلّم أمّته الكتاب والحكمة. والمقصود بالكتاب هنا: القرآن العظيم، وربما كان المقصود (الكتابة) أي يمحو أميّتهم، ويجعلهم أمة علوم ودراسات وأبحاث، بعد أن كانوا أميين جهلاء، وكل ذلك حق، وكله قد أنجزه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، على أتم وجه.

ــ وليس محمد بدعاً من الرّسل في هذا، بل هذا هو شأن الأنبياء السابقين: آتاهم الله كتباً وحكمة: **﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾**، (آل عمران؛ 3: 81). وقد خصّ القرآن العظيم الوجيه المقرّب، المسيح بن مريم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والدته، بذكر مثل هذا عنه، في عدة مواضع فقال: **﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ﴾**، (آل عمران؛ 3: 48)، وقال: **﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَى وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرائيلَ عَنْكَ إِذْ جِئْتَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾**، (المائدة؛ 5: 110). وكذلك آل إبراهيم: **﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكاً عَظِيماً﴾**، (النساء، 4: 54).

فثبت يقيناً، بلا شبهة، أنّ هناك وحي منزّل غير نص القرآن العظيم، هو (**الحِكْمَة**)، وهو بعينه (**السنّة النبوية**) الشريفة، بغير زيادة ولا نقصان. وأن (**الحِكْمَة**) وحي مُلزم، وحُجّة قاطعة، كالقرآن العظيم، سواءً بسواء.

❄فصل: معاني لفظة (الذّكر):

أما مادّة (ذَكَرَ)، ومشتقاتها، فقد وردت في القرآن العظيم، في معان عدة، من أهمها:

المعنى الأول: الكلام عن الشيء، والتحدّث عنه، والإشارة إليه، (وضد ذلك هو الإهمال والإعراض). والمصدر هو (**ذِكْر**). ومنه قولهم: (ذَكَرك فلان بخير)، وذلك في مثل قوله تعالى ذكره:

ـــ ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا **اذْكُرْنِي** عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾، (يوسف؛ 12: 42).

ـــ ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْراً وَإِذَا **ذَكَرْتَ** رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْا عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُوراً﴾، (الاسراء؛ 17: 46).

ـــ ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ **تَذْكُرُ** يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾، (يوسف؛ 12: 85).

ـــ ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتىً **يَذْكُرُهُمْ** يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾، (الانبياء؛ 21: 60)

ـــ ﴿**وَاذْكُرْ** فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَاناً شَرْقِيّاً﴾، (مريم؛ 19: 16)

ـــ ﴿قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلا تَسْأَلْنِي عَنْ شيء حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ **ذِكْراً**﴾،(الكهف؛ 18: 70)

ـــ ﴿وَيَسْأَلونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ **ذِكْراً**﴾، (الكهف؛ 18: 83)

ـــ ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ **وَذُكِرَ** فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ: فَأَوْلَى لَهُمْ﴾، (محمد؛ 47: 20)

ومن هذا النوع الأول: (**ذِكْر** اللّهِ) خاصة، بمعنى: ترديد اسمه والثناء عليه (بالتسبيح والتكبير والتهليل والدعاء، وشتى أصناف الذّكر). والمصدر هو (**ذِكْر**)، وهذا كثير جداً في القرآن:

ـــ ﴿**فَاذْكُرُونِي** أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلا تَكْفُرُونِ﴾، (البقرة؛ 2: 152).

ـــ ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزاً **وَاذْكُرْ** رَبَّكَ كَثِيراً وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾، (آل عمران؛ 3: 41)؛

ـــ ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ؛ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ **يُذْكَرُ** فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً؛ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾، (الحج؛ 22: 40)؛

ـــ ﴿**وَاذْكُرُوا** اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾، (البقرة؛ 2: 203)؛

ـــ ﴿يَسْأَلونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ **وَاذْكُرُوا** اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾، (المائدة؛ 5: 4)؛

ـــ ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ **ذِكْرِ** رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾، (صّ؛ 38: 32)؛

ـــ ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ **وَالذَّاكِرِينَ** اللَّهَ كَثِيراً **وَالذَّاكِرَاتِ** أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾،

(الأحزاب؛ 33: 35).
ـــ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسَعَوْا إِلَى **ذِكْرِ** اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، (الجمعة؛ 62: 9).

المعنى الثاني: ضد النّسيان، وهو حضور الشيء في الذهن. والمصدر هو (**ذِكْر**)، أو (**الذِّكْرَى**)، أو (**تَذَكُّر**)، وذلك في مثل قوله تعالى ذكره:
ـــ ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ **أَذْكُرَهُ** وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَباً﴾، (الكهف؛ 18: 63)؛
ـــ ﴿**فَسَتَذْكُرُونَ** مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾، (غافر؛ 40: 44)؛
ـــ ﴿أَوَلا **يَذْكُرُ** الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئاً﴾، (مريم؛ 19: 67)؛
ـــ ﴿وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ **يَتَذَكَّرُ** الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ **الذِّكْرَى**﴾، (الفجر؛ 89: 23)؛

المعنى الثالث: الحفظ والدراسة لاستحضار الشيء في الذهن وفهمه مستقبلاً، (وضد ذلك هو الإهمال، وعدم الدرس)، ومنه لفظة (المذاكرة، بمعنى مراجعة الدرس لتثبيت فهمه وحفظه، عادة من قبل شخصين أو أكثر، لأنها بصيغة المفاعلة) وذلك في مثل قوله تعالى ذكره:
ـــ ﴿**وَاذْكُرْنَ** مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفاً خَبِيراً﴾، (الأحزاب؛ 33: 34)، أي ادرسن وافهمن واحفظن ما يُتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة، أي من القرآن والسنّة، (لتبليغه بعد ذلك إلى الأمّة، وتعليمهم إياه).
ـــ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ، **وَاذْكُرُوا** مَا فِيهِ، لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، (البقرة؛ 2: 63)، وكذلك: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ، **وَاذْكُرُوا** مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، (لأعراف؛ 7: 171)، يعني: ادرسوا وافهموا واحفظوا ما آتيناكم.
ـــ ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ **لِلذِّكْرِ** فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾، (القمر؛ 54: 17، 22، 32، 40). أي: ولقد يسّرنا القرآن للدراسة والفهم والحفظ، فهل من دارس؟!

المعنى الرابع: السّمعة الطيبة والشهرة الحسنة، (لأن المشهور يتردد اسمه على ألسنة الناس، ويكون أقرب من غيره إلى أذهانهم). والمصدر هو (**ذِكْر**)، وذلك في مثل قوله تعالى ذكره:
ـــ ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ **ذِكْرَكَ**﴾، (الشرح؛ 94: 4)
ـــ ﴿وَإِنَّهُ **لَذِكْرٌ** لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾، (الزخرف؛ 43: 44)، عند من فسّرها بأن هذا الدّين رفعة وشهرة حميدة لك ولقومك، بعد أن كانوا خاملين لا تعرفهم الأمم الأخرى، ولا تبالي بهم؛
ـــ ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي **الذِّكْرِ**﴾، (صّ؛ 38: 1)، عند من فسّرها بالقرآن ذي الشهرة، والمكانة الرفيعة: أي أُقسم وأؤكد بالقرآن ذي المكانة الرفيعة والشهرة الحميدة، وهذا هو أرجح تفاسيرها، خلافاً لمن قال: أقسم وأؤكد بالقرآن ذي العلوم والمعارف التي تستحق أن تحفظ وتدرس وتفهم، وإن كان هذا التفسير

محتملاً أيضاً.

المعنى الخامس: الذّكر المنزَّل، وهو نوع من الوحي نزل من عند الله وهو بلفظة (**ذِكْر**) بعينها، لأنه يستحق أن (يذكر) أي أن: يحفظ ويدرس، وأن يستحضر دوماً في الأذهان. ولأنه يُذكّر الناس بعلاقتهم بالله، وبالقصد من وجودهم، والآخرة وبما ينتظرهم فيها من حساب ثم ثواب وعقاب، ولأنه يمتلئ بذكر الله والثناء عليه. والمصدر هو (**ذِكْر**). وهذا المعنى هو الذي يهمنا ها هنا، وذلك في مثل قوله تعالى ذكره:

ــــ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ **الذِّكْرِ** إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ * بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ **الذِّكْرَ** لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، (النحل؛ 16: 44)، وكذلك: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ **الذِّكْرِ** إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾، (الانبياء؛ 21: 7). أي: فسألوا العلماء المطلعين على (الوحي المنزل)، كما هو موجود، مثلاً، في الكتب السابقة. ومن المحال الممتنع أن يكون المقصود (أهل القرآن)، لأنهم أصلاً يطعنون في نبوة محمّد، صلى الله عليه وسلم، لكونه بشر، فأمروا بسؤال أهل الكتب الأولى عن الأنبياء السابقين: هل كانوا من الملائكة، أم كانوا بشراً؟!

أما الفقرة الثانية، من الآية الثانية، وهي: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ **الذِّكْرَ** لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، فلها نقاش مستفيض في فصل خاص مع قوله، جل جلاله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا **الذِّكْرَ** وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، (الحجر، 15: 9)؛

ــــ ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَآبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا **الذِّكْرَ** وَكَانُوا قَوْماً بُوراً﴾، (الفرقان؛ 25: 18). أي: حتى نسوا (الوحي المنزّل) وأهملوه وأعرضوا عنه. و(الوحي المنزّل) هنا هو كل ما أنزله الله على مر العصور، كما يوجبه السياق، وليس فقط ما أنزل على محمّد، ومن باب أولى ليس هو فقط (نص القرآن)؛

ــــ ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ **الذِّكْرِ** بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولاً﴾، (الفرقان؛ 25: 29). وهذه كسابقتها تعني (الوحي المنزّل) على الرسول، الذي لم يتبعه هذا الضال الهالك عندما ناح على نفسه، وعضّ على يده. وهذا حال كل ظالم لم يتخذ مع (الرسول) سبيلاً، وليس هو فقط حال من لم يتخذ مع (الرسول محمّد) سبيلاً.

ــــ ﴿إِنَّمَا تُنْذِرُ مَنِ اتَّبَعَ **الذِّكْرَ** وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ﴾، (يّـس؛ 36: 11)، وهذه كذلك كسابقتها تعني من اتبع (الوحي المنزّل)، إلا أنها مخصوصة بمحمّد، صلى الله عليه وسلم، كما هو بيّن من السياق؛

ــــ ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ **الذِّكْرِ** أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾، (الانبياء، 21: 105). فهذا (**الذِّكْرِ**) شيء سابق على الزّبور، وأكثر المفسرين على أنه (اللوح المحفوظ)، الذي هو كناية عن علم الله أو تقديره السابق. فيكون تقدير الكلام حينئذ: لقد سبق في علمنا وتقديرنا: ﴿أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾، وذلك قبل أن نكتب ذلك في الزبور (وهو اسم جنس للكتب المنزّلة عامة، أو كتاب داود، سلام الله، عليه خاصة). وقال بعض المفسرين أن (**الذِّكْرِ**) إنما قصد بها التوراة. ومهما يكن الأمر

فإن (**الذِّكْرِ**) هنا قطعاً شيء آخر غير (نص القرآن).

ــ ﴿وَهَذَا **ذِكْرٌ** مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ﴾، (الانبياء؛ 21: 50). يحتمل أن يكون المقصود: (وهذا القرآن ذكر مبارك)، كما يتبادر إلى الذهن، لأن القرآن ذكر مبارك، ولا جدال. ويحتمل أن يكون: (وهذا الوحي ذكر مبارك)، أو (هذه الرسالة ذكر مبارك)، لأن الوحي ذكر مبارك، ولا ريب، وهذا هو الأولى بالصواب لأنه جاء تعقيباً على إتيان موسى وهارون (الفرقان، وضياءً، وذكراً للمتقين) فناسب الذّكر أن يكون مجمل الوحي الذي أنزل على محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وكل ذلك حق، لا شك فيه؛

ــ ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ **وَالذِّكْرِ** الْحَكِيمِ﴾، (آل عمران؛ 3: 58). وتقدير الكلام هنا هو، على الأرجح: (تلك الآيات السابقة التي تحكي خبر اصطفاء آل عمران، ومولد يحيى بن زكريا، صلوات الله وسلامه عليهما، ومجمل قصة عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، هي بعض ما نتلوه عليك من الآيات، وبعض ما نتلوه عليك من الذّكر الحكيم)، فيكون عطف (الآيات) المتلوّة على (الذّكر الحكيم) من باب عطف البعض على الكل، وعطف الخاص على العام تعظيماً لتلك الآيات المخصوصة، ورفعاً لقدرها، ولأسباب بلاغية وبيانية أخرى لا تخفى، بدلاً من أن يقول فقط: (ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ من **الذِّكْرِ** الْحَكِيمِ). فيكون الذّكر الحكيم من أسماء القرآن، بقرينة لفظة (نَتْلُوهُ)، ويكون الكلام هنا فقط عن القرآن. ومع ذلك فلا يترتب على هذا مطلقاً أن الذّكر هو القرآن فقط.

ولكن يحتمل أن يكون التقدير: (بعض ما نتلوه عليك من الآيات، وهو بعض ما أوحينا إليك من الذّكر الحكيم)، فيكون الذّكر الحكيم هو مجمل الوحي، متلواً أو غير متلو. وذلك بقرينة استخدام القرآن للفظة (الذّكر) للتعبير عن الوحي عموماً، وبقرينة أن نزول الآيات كان بعد مناظرة نصارى نجران، ودعوة لهم إلى المباهلة. ومعلوم ضرورة أن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، جادلهم جدالاً طويلاً أكثره من كلامه وألفاظه، ولم يكتف بأن يقرأ عليهم بعض آي القرآن.

فحتى هذه الآية ليست قطعية في كون الذّكر الحكيم هو القرآن فقط، وإن كان هذا راجحاً. ولا شك أن القرآن ذكر، ولا شك أنه حكيم، وأنه يستحق أن يسمَّى بــ(**الذِّكْرِ الْحَكِيمِ**)، قطعاً ولا جدال، ولكن السؤال هو: هل الذّكر الحكيم هو القرآن حصراً بحيث لا يجوز أن يسمَّى غيره هكذا: (**الذِّكْرِ الْحَكِيمِ**)؟!

ــ ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا **بِالذِّكْرِ** لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾، (فصّلت؛ 41: 41). و(**الذِّكْرِ**) ها هنا إما أن يكون من أسماء القرآن، الذي هو أيضاً (كتاب عزيز). ولكن قد يكون (**الذِّكْرِ**) اسماً لكل (الوحي المنزّل)، وهذا الوحي المنزّل أيضاً كله حق محفوظ، فهو إذاً (كتاب عزيز) لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو تنزيل من حكيم حميد. وليس هذا الكتاب بالضرورة هو (القرآن)، ولا هو بالضرورة مكتوب في قراطيس أو صحف أرضية، كما قد يتوهّم البعض؛

ــ ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ **ذِكْرٌ** مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنْذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، (لأعراف؛ 7: 63). وكذلك: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ **ذِكْرٌ** مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنْذِرَكُمْ وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، (لأعراف؛ 7: 69). ولا يشك عاقل أن شبه الجملة: (**ذِكْرٌ** مِنْ رَبِّكُمْ) تعني (وحي من ربكم) أو (رسالة من ربكم)، ولا علاقة لها بنص

القرآن أصلاً، لأن الكلام هنا عن قوم نوح وقوم هود.

أما قوله: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ **ذِكْرٍ** مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾، (الانبياء؛ 21: 2)، وكذلك: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ **ذِكْرٍ** مِنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾، (الشعراء، 26: 5) فهي بالضرورة موجّهة إلى كفار قريش، وليس إلى الأمم السابقة، تستنكر عليهم إعراضهم عن كل وحي جديد، أو بلاغ جديد. وهذا البلاغ أو الوحي قد يكون قطعة من القرآن، وقد يكون غير ذلك، وكل ذلك (**ذِكْرٍ** مِنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ). مثال ذلك: سؤاله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بعد أن اعتلى الصفا، ونادى بطون قريش بطناً، بطناً: «أكنتم مصدّقي إن أخبرتكم أن جيشاً وراء هذا الجبل؟!»، أو كما قال، ثم تحذيرهم من عذاب شديد، فقال بعضهم: (تباً لك سائر اليوم: ألهذا دعوتنا؟!)، وأعرضوا وكفروا. والسيرة طافحة بمثل هذا؛

ـــ وكذلك قوله، تباركت أسماؤه: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا **ذِكْرٌ** لِلْعَالَمِينَ﴾، (صّ؛ 38: 87)، يحتمل أن تكون الإشارة بــ(هذا) إلى القرآن، كما يحتمل أن تكون إلى الوحي والرسالة جملة، وهذا أولى بالسياق. وأيضاً: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا **الذِّكْرَ** وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ * وَمَا هُوَ إِلَّا **ذِكْرٌ** لِلْعَالَمِينَ﴾، (القلم، 68: 51 ـــ 52)، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن فقط يتلو القرآن، كأنه شريط مسجّل، ولم يكن القوم يتهمونه بالجنون فقط إذا تَلَى القرآن. ومثلها: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا **ذِكْرٌ** لِلْعَالَمِينَ﴾، (التكوير، 81: 27)، وإن كان الأرجح ها هنا أن الإشارة إلى القرآن فقط، لأن السياق يؤكد أنه: ﴿قول رسول كريم * ذي قوة عند ذي العرش مكين﴾، ويؤكد: ﴿وما هو بقول شيطان رجيم﴾. ولا شك أن القرآن ذكر للعالمين، كما أنه لا شك أن القرآن ليس هو وحده (الذّكر) أو (ذكر للعالمين).

ـــ أما قوله، تقدّست صفاته: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ **الذِّكْرُ** إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾، (الحجر؛ 15: 6)، وكذلك: ﴿أَأُنْزِلَ عَلَيْهِ **الذِّكْرُ** مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ **ذِكْرِي** بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾، (صّ؛ 38: 8)، ومثلها: ﴿أَأُلْقِيَ **الذِّكْرُ** عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾، (القمر؛ 54: 25)، فيحتمل أن يكون المراد هو القرآن فقط، كما يتبادر إلى الذهن، ويحتمل أن يكون المقصود الرسالة كلها والوحي كله، وهذا هو الأولى ها هنا والأصح، لأنهم لم يكذبوا فقط كون القرآن من عند الله، وصدقوا النبي، عليه الصلاة والسلام في كل ما سواه، بل هم قد كذّبوا بنبوّته جملة.

ـــ أما قوله، جل وعز: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ، إِنْ هُوَ إِلَّا **ذِكْرٌ** وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾، (يّـس؛ 36: 69)، فيحتاج إلى تأمُّل ونظر، فالظاهر أن تقدير الكلام هو: (إن هو إلا ذِكْر، وإن هو إلا قرآن مبين). أي: أن القرآن الذي ظننتم أنه من جنس الشعر، ليس كذلك لأن محمّداً ليس بشاعر، ولا ينبغي أن يكون شاعراً، ولم يعلّمه ربه الشعر أصلاً، بل هو ذكر أي وحي في محتواه، وقرآن بليغ مبيّن في صياغته. فالكلام هنا عن القرآن: عن جوهر معانيه، وعن صياغته. ويحتمل أن يكون عطف القرآن المبين على الذّكر من باب عطف الخاص على العام بمعنى: أن محمّداً ليس بشاعر، ولم يأت بشعر، وإنما جاء بوحي من عند الله، وبعض هذا الوحي الذي جاء به هو هذا (القرآن المبين)، الذي هو وحي متلو معجز، منزّل بلفظه وأحرفه، قد يلتبس على بعض الناس فيظنه نظماً شعرياً، ويظن قائله شاعراً؛

ـــ أما قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَاباً شَدِيداً فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ **ذِكْراً** * رَسُولاً يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً﴾، (الطلاق؛ 65: 10 – 11)، فهو أوضح آي القرآن دلالة على أن الذّكر المنزّل ليس هو القرآن فقط، بل هو أوسع منه: هو، هذا الرسول الذي يتلو آيات الله مبيّنات. ولكننا نعلم بضرورة الحس والعقل أن الرسول مخلوق نشأ في الأرض، ولم ينزل بذاته ولحمه ودمه من السماء، فوجب، بالضرورة، أن يكون المنزّل غير ذات الرسول، أي غير صورة اللحم والدم، وإنما ذكرت (ذات الرسول) لأغراض بلاغية، منها: أن الوحي ليس هو الآيات المتلوّة فقط، فكأنه كله منزَّل بشحمه، ولحمه، وعظمه، ودمه، وأقواله وأفعاله، وأقاريره،.. إلخ. فوجب البحث عن ذلك، أي تحرير أي شيء من (**الرسول**) يستحق أن يكون منزّلاً. وقد أسلفنا تفصيل ذلك ببراهين من القرآن نفسه بأنه أقوال الرسول، وأفعاله، وتقريراته، على النّحو الذي فصّلناه آنفاً.

فثبت مما سلف ثبوتاً قطعياً لا شك فيه أن لفظة (الذّكر) أو (الذّكر المنزّل) أو (ذكر من عند الله) تعنى الوحي عموماً، وليست هي مرادفة للقرآن العظيم، ولا هي فقط من أسماء القرآن المجيد، وإن كان (الذّكر) و(الذّكر الحكيم)، بلا شك، من أسماء القرآن، وصفاته.

وسقطت بذلك شبهة القرآنيين بأن الذّكر المنزّل، وهو أيضاً الذّكر المحفوظ، إنما هو القرآن فقط، وأن السنّة ليست منزّلة، وليست هي من ثم حُجّة مُلزمة كالقرآن سواءً بسواء، وظهر تحكمهم بالباطل، وتناقضهم، وأنهم في الحقيقة مكذّبون للقرآن، مستخفّين به، وهم الذين يدعون الإيمان به وتعظيمه. والحق أنهم أهل مزاج وهوى، وبعضهم أهل نفاق وزندقة: يجادلون بالكتاب لنقض الكتاب، وهدم الإسلام: فلله الأمر من قبل ومن بعد.

❄فصل: شهادة السنّة على نفسها بالحجيّة

ولما كنّا قد أثبتنا بالبراهين القاطعة فيما سلف أن السنّة النبوية، وحي معصوم، أو بلفظ أدق: **أن السنّة النبوية ليست هي بعينها وحي من الله، وإنما هي صياغة وتعبير نبوي معصوم عن وحي جاء من الله**. كما أثبتنا أنها، أي السنّة النبوية، في نفس مرتبة الحجية كالقرآن، سواءً بسواء، وذلك بضرورات الحس والعقل، وبراهين القرآن، فقط من غير استخدام لنصوص السنّة نفسها، حتى لا نقع في الدور والمصادرة على المطلوب (وما أوردنا من نصوص السنّة إنما هو من باب الشواهد والاستئناس، وليس من باب الإثبات والبرهنة ... وحقاً على القارئ أن لا يسلم بذلك، بل عليه المراجعة المدققة بنفسه).
وإذ قد تمَّت البرهنة فعلاً على أن السنّة وحي معصوم، فلم تعد نصوصها مجرد شواهد ومتابعات تصلح للاستئناس فقط، بل قد أصبحت السنّة بذاتها برهاناً، وأصبح الاحتجاج بها جائزاً، بما في ذلك الاحتجاج

بها لنفسها وعلى نفسها، لأنها إن كانت وحياً معصوما لم يجز أن تكون متناقضة، بل لا بد أن تكون متّسقة خالية من التناقض عموماً، ومتّسقة مؤكدة لكونها وحياً ملزماً معصوماً، في المقام الأول، وعلى وجه الخصوص (وذلك طبعاً بشرط ثبوت صحة نسبتها إلى النبي، عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتمّ التسليم، ثبوتاً قطعياً يقينياً يتجاوز كل **شك ممكن**، أو ثبوتا ظنياً، بغلبة ظن قوي راجح يتجاوز كل **شك معقول**)، فمن ذلك:

* ما أخرج الإمام الحاكم في مستدركه (ج2/ص406/ح3417) عن عقبة بن عامر الجهني، رضي الله عنه: [أخبرني أبو بكر إسماعيل بن محمّد الفقيه بالري حدثنا أبو حاتم الرازي حدثني أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي حدثني عبد الله بن وهب حدثنا مالك بن خير الزيادي عن أبي قبيل عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (سيهلك من أمتي أهل الكتاب وأهل اللبن!)؛ قال عقبة: (ما أهل الكتاب يا رسول الله؟!)؛ قال: (قوم يتعلّمون كتاب الله يجادلون به الذين آمنوا!)؛ قال: فقلت: (ما أهل اللبن يا رسول الله؟!)؛ قال: (قوم يتّبعون الشهوات ويضيّعون الصلوات!)]؛ ثم قال الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)؛ قلت: وهو كما قال، كما سنفصّله في الملحق؛ وجاء مزيد بيان لـ(أهل اللّبن): (أناس يحبون اللّبن: فيخرجون من الجماعات ويتركون الجُمعات)، كما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص146/ح17356)؛ أو: (يحبّون اللبن فيدعون الجماعات والجُمع ويبدون)، كما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص155/ح17451)، والإمام أبو يعلى في مسنده (ج3/ص286/ح1746)؛ وتجده بنحو ما سلف من الألفاظ عند الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج17/ص296/ح815 - 817)؛ والإمام البخاري في خلق أفعال العباد (ج1/ص118)؛ وربما غيرهم.

فهذا الحديث، وهو صحيح ثابت، يدل على هلاك من تأوَّل القرآن على غير تأويله، وجادل به المؤمنين. وتأويل القرآن على وجهه إنما يعرف من طريق النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقط، مبلغاً ذلك البلاغ المعصوم عن الله، الذي تكفّل هو، جل وعز، ببيانه البيان الشافي اليقيني الملزم، لا غير، أليس هو، تباركت أسماؤه، الذي وعد، ووعده الحق: ﴿**فإذا قرأناه فاتبع قرآنه * ثم إن علينا بيانه**﴾، (القيامة؛ 75: 18 ـــ 19)، و﴿**ومن أوفى بعهده من الله؟!**﴾، (التوبة؛ 9: 111)؟!

* وأخرج الترمذي في سننه (ج5/ص199/ح2950) عن بن عباس، رضي الله تعالى عنهما: [حدثنا محمود بن غيلان حدثنا بشر بن السري حدثنا سفيان عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن بن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار)]، وقال أبو عيسى: (هذا حديث حسن صحيح)؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص233/ح2069)، (ج1/ص269/ح2429)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج5/ص31/ح8084)، و(ج5/ص31/ح8085)؛ وأبو يعلى، والشهاب القضاعي، وغيرهم. والعلم اليقيني بالقرآن إنما يكون من طريق النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا غير، كما أسلفنا.

❋ وأخرج الإمام النّسائي في سننه (ج3/ص188/ح1578) بإسناد صحيح: [أخبرنا عتبة بن عبد الله قال: أنبأنا بن المبارك عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول في خطبته: يحمد الله ويثني عليه بما هو أهله، ثم يقول: «من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلله فلا هادي له. **إن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار!**»، ثم يقول: «**بعثت أنا والساعة كهاتين**»، وكان إذا ذكر الساعة احمرت وجنتاه، وعلا صوته، واشتد غضبه، كأنه نذير جيش يقول: صبّحكم مسّاكم، ثم قال: «من ترك مالا فلأهله، ومن ترك دينا أو ضياعا فإلي أو علي وأنا أولى بالمؤمنين»]، وأخرج مثله الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص311/ح14373)، و(ج3/ص319/ح14471)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج1/ص550/ح1786)، و(ج3/ص450/ح5892)؛ وابن خزيمة في صحيحه (ج3/ص144/ح1785)؛ وغيرهم. وجاء مثله من كلام عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، بأصح الأسانيد.

❋ وعن طلحة بن نضيلة، رضي الله عنه، قال: قيل لرسول الله في عام سنة: (سعِّر لنا، يا رسول الله!)، فقال: «**لا يسألني الله عن سنّة أحدثتها فيكم، لم يأمرني بها؛** ولكن اسألوا الله من فضله!». وهذا حديث صحيح، كما هو مبرهن عليه في الملحق، مؤكد لما أسلفناه من كونه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، **لا يأمر بشيء، ولا ينهي عن شيء من عند نفسه، وإنما يبلّغ فقط عن ربه، جل وعز، في كل صغيرة وكبيرة**. والحديث رواه ابن أبي عاصم في «**الآحاد والمثاني**»، والبيهقي في «**المدخل**»، والطبراني من طرق، والنصر المقدسي في كتاب «**الحُجّة**»، وابن قانع، وابن السكن، وغيرهم.

❋ وعن عائشة قالت: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**ستة لعنتهم، لعنهم الله، وكل نبي مجاب: المكذب بقدر الله؛ والزائد في كتاب الله؛ والمتسلّط بالجبروت يذل من أعز الله، ويعز من أذل الله؛ والمستحل لحُرَم الله؛ والمستحل من عترتي ما حرّم الله؛ والتارك لسنّتي**»، حديث صحيح، أخرجه الحاكم، (ج1/ص91/ح102)، وقال: (هذا حديث صحيح، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه)، واضطرب فيه الذهبي فوافق الحاكم على تصحيحه في موضع، وسكت في موضع، واعترض في موضع ثالث، ثم أخرجه في «**الكبائر**»، بعد أن استكمل طلبه للعلم، ونضجت شخصيته العلمية، رحمه الله، وقال: (**إسناده صحيح**)، وهو الحق كما سنبيّنه في الملحق! وجاء من طرق حسان عن الأئمة زين العابدين علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، رضوان الله وسلامه عليهم، وأخرجه الحاكم في مواضع أخرى من مستدركه (ج2/ص572/ح3940)، و(ج2/ص572/ح3941)، و(ج4/ص101/ح7011)؛ والترمذي في سننه (ج4/ص457/ح2154)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ج13/ص61/ح5749)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج3/ص127/ح2883)؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج2/ص186/ح1667)؛ وغيرهم. وله متابعة عند الطبراني في معجمه الكبير

(ج17/ص43/ح89)، عن عمرو بن سعواء اليافعي، رضي الله عنه، ولكنه زاد سابعاً: «**والمستأثر بالفيء**».
والحديث حجة قاطعة على أن ترك السنّة من أكبر الكبائر الموبقة الشنيعة: في مرتبة واحدة مع الزيادة في كتاب الله، واستحلال محرمات الله، وكل ذلك كفر وشرك بالله، على طرف نقيض من الإسلام، والإيمان، والتوحيد.

❋ وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يكتب عن رسول الله، في مجالسه، مباشرة، فانتهره رجال من قريش فقالوا: (تكتب عن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وإنما هو بشر يغضب كما يغضب البشر؟!). قال عبد الله: فأتيت رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقلت: (إن قريشاً تقول كذا وكذا)! فأومأ إلى شفتيه الشريفتين فقال: «**والذي نفسي بيده! ما يخرج مما بينهما إلا الحق! فاكتب!**». هذا حديث صحيح، أخرجه الحاكم في مستدركه (ج1/ص186/ح357)،وصححه، ووافقه الذهبي، وهذا لفظه من طريق عبد الواحد بن قيس عن عبد الله بن عمرو. وأخرج نحوه من طريق ثانية، هي طريق يوسف بن ماهك عنه بإسناد صحيح كذلك، وهي نفس الطريق الصحيحة الثانية التي أخرجها أحمد في مسنده؛ وهناك طرق أخرى صحاح وحسان عن غير هذين التابعين الثقتين: فهذا نقل تواتر عن عبد الله بن عمرو بن العاص. فالنبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إذاً معصوم من أن يقول إلا الحق في حالتي الغضب والرضا، على حد سواء. وهو كذلك في حالتي الجد والمداعبة، على حد سواء، كما سيأتي فوراً:

❋ عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «**إني لا أقول إلا حقا!**»، قال بعض أصحابه: (فإنك تداعبنا، يا رسول الله؟!)، فقال: «**إني لا أقول إلا حقا**». هذا حديث صحيح، أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص340/ح8462)، و(ج2/ص360/ح8708)؛ وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ج1/ص102/ح265)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص248/ح20962 – 20963)؛ والترمذي في سننه (ج4/ص357/ح1990)، وقال: (هذا حديث حسن صحيح)؛ وغيرهم. وقد أثبتنا صحته في الملحق.

❋ وأخرج أبو داود في سننه (ج3/ص170/ح3050)، عن العرباض بن سارية السلمي، رضي الله عنه، بإسناد جيد قوي، تقوم به الحجة بذاته، صححه الإمام الحجة علي بن حزم الأندلسي، وحسّنه الألباني، وهو صحيح يقيناً، ولا شك، بشواهده ومتابعاته، كما سيأتي. قال العرباض بن سارية السلمي، رضي الله عنه: [نزلنا مع النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، خيبر، ومعه من معه من أصحابه، وكان صاحب خيبر رجلاً مارداً منكراً، فأقبل إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: (يا محمّد! ألكم أن تذبحوا حُمُرنا، وتأكلوا ثمرنا، وتضربوا نساءنا؟!!)، فغضب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وقال: «يا ابن

عوف! اركب فرسك ثم نادي: إن الجنة لا تحل إلا لمؤمن، وأن اجتمعوا للصلاة!»، قال: فاجتمعوا للصلاة، فصلى بهم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ثم قام خطيباً فقال: «**أيحسب أحدكم (وفي رواية: لا أجد أحدكم) متكئاً على أريكته قد يظن أن الله لم يحرم شيئاً إلا ما في القرآن؟!! ألا وإني، والله، قد أمرت، ووعظت، ونهيت عن أشياء: إنها مثل هذا القرآن، أو أكثر!** وإن الله، عز وجل، لم يحل لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب، إلا بإذن، ولا ضرب نسائهم، ولا أكل ثمارهم، إذا أعطوكم الذي عليهم»]؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج18/ص258/ح645)؛ وفي مسند الشاميين (ج1/ص401/ح695)؛ وفي معجمه الأوسط (ج7/ص184/ح7226)؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني (ج3/ص46/ح1336)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج9/ص204/ح18508)؛ وغيرهم.

تأمل هذا الحديث الجميل الجليل، الذي هو من دلائل نبوته، بأبي هو وأمي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم:

ـــ ففي الأول نادى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الناس بأن الجنة حرام على الكفار، ولن يدخلها إلا مؤمن، فليحذر لذلك كل أمرئ لنفسه، وليفتش عن صدق إيمانه!

ـــ ودعاهم إلى الاجتماع للصلاة، ولما خطبهم نبَّه على أن الله، عز وجل، حلل، وحرم، ووعظ، ونهى عن أشياء كثيرة على لسانه هو، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في خارج القرآن، ولم ترد في القرآن، وأنها في الحجية كالقرآن، سواءً بسواء، وأنها في العدد مثل القرآن، أو حتى أكثر.

ـــ وبعد هذه القاعدة الكبرى، أصّل قاعدة صغرى: الحرمة الكاملة لكرامة، وأعراض، ودماء، وأموال، وبيوت أهل الذمة، مثل حرمة المسلمين سواءً بسواء، ما داموا يخضعون لنظام الإسلام، ويدفعون ما عليهم من خراج، وجزيه، ونحوه. وهذا بيان لقوله تعالى: ﴿حتى يؤتوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾، (التوبة؛ 9:29). فلفظة «**صاغرون**» في الآية الكريمة ها هنا: لا تعني الإذلال والمهانة، وانتقاص الحرمة والكرامة، وهو معنى جائز لهذه اللفظة في لغة العرب، كما قال رب العزة، جلت قدرته، لإبليس اللعين: ﴿... فاخرج، إنك من **الصاغرين**﴾، (الأعراف؛ 7: 13)، وهو ما قال به بعض أئمة الفقه الأعلام، من أمثال الإمام الأعظم أبي حنيفة، وإنما تعني: خاضعون، أي ما داموا يخضعون لنظام الإسلام، ويدفعون ما عليهم من خراج وجزيه ونحوه، ولولا هذا البيان المعصوم القاطع، لوجب علينا فهم «**صاغرون**» بكل ما تقتضيه في لغة العرب، أو البقاء في حيرة من أمرنا: ماذا نرجح: وهذه ورطة لا أدري كيف يخرج منها «**القرآنيون**»؟!

ـــ ويؤيد ما قلناه عن (الحرمة الكاملة لكرامة، وأعراض، ودماء، وأموال، وبيوت أهل الذمة، مثل حرمة المسلمين سواءً بسواء) ما جاء في كتابه، صلوات الله عليه وعلى آله، لأهل نجران: [(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ): هَذَا مَا كَتَبَ مُحَمَّدٌ النَّبِيُّ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، لِنَجْرَانَ إِذْ كَانَ عَلَيْهِمْ حُكْمُهُ: فِي كُلِّ ثَمَرَةٍ وَكُلِّ صَفْرَاءَ وَبَيْضَاءَ وَسَوْدَاءَ وَرَقِيقٍ، وَأَفْضَلَ عَلَيْهِمْ، وَتَرَكَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى أَلْفَيْ حُلَّةٍ مِنْ حُلَلِ الْأَوَاقِي فِي كُلِّ رَجَبٍ أَلْفُ حُلَّةٍ، وَفِي كُلِّ صَفَرٍ أَلْفُ حُلَّةٍ، وَمَعَ كُلِّ حُلَّةٍ أُوقِيَّةٌ مِنَ الْفِضَّةِ فَمَا زَادَتْ عَلَى الْخَرَاجِ أَوْ

نَقَصَتْ عَنِ الْأَوَاقِي فَبِالْحِسَابِ، وَمَا قَضَوْا مِنْ دُرُوعٍ أَوْ خَيْلٍ أَوْ رِكَابٍ أَوْ عُرُوضٍ أُخِذَ مِنْهُمْ بِالْحِسَابِ، وَعَلَى نَجْرَانَ مُؤْنَةُ رُسُلِي، وَمُتْعَتُهُمْ مَا بَيْنَ عِشْرِينَ يَوْمًا فَدُونَهُ، وَلَا تُحْبَسُ رُسُلِي فَوْقَ شَهْرٍ، وَعَلَيْهِمْ عَارِيَةٌ ثَلَاثِينَ دِرْعًا وَثَلَاثِينَ فَرَسًا وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا إِذَا كَانَ كَيْدٌ وَمَعَرَّةٌ، وَمَا هَلَكَ مِمَّا أَعَارُوا رُسُلِي مِنْ دُرُوعٍ أَوْ خَيْلٍ أَوْ رِكَابٍ فَهُوَ ضَمَانٌ عَلَى رُسُلِي حَتَّى يؤَدُّوهُ إِلَيْهِمْ، وَلِنَجْرَانَ وَحَاشِيَتِهَا جِوَارُ اللهِ وَذِمَّةُ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَمِلَّتِهِمْ وَأَرْضِيهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَغَائِبِهِمْ وَشَاهِدِهِمْ وَعَشِيرَتِهِمْ وَبِيَعِهِمْ وَأَنْ لَا يُغَيِّرُوا مِمَّا كَانُوا عليه وَلَا يُغَيَّرُ حَقٌّ مِنْ حُقُوقِهِمْ وَلَا مِلَّتِهِمْ، وَلَا يغيّروا أسقف من اسقفيته وَلَا رَاهِبٌ مِنْ رَهْبَانِيَّتِهِ، وَلَا وَاقِهًا مِنْ وُقَيْهَاهُ (الوَاقِه: ولي العهد بلغتهم؛ يعني: الوصي أو ناظر الوقف، فتكون الجملة: (وَلَا وَاقِفًا عَنْ وَقْفَانِيَّتِهِ) كما هو نص الطبقات الكبرى عبارة بالمعني مع تقصير واضح)، وكلما تَحْتَ أَيْدِيهِمْ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ **دِنْيَةٌ**؛ وَلَا دَمُ جَاهِلِيَّةٍ؛ وَلَا يُحْشَرُونَ؛ وَلَا يُعْشَرُونَ؛ وَلَا يَطَأُ أَرْضَهُمْ جَيْشٌ، وَمَنْ سَأَلَ فِيهِمْ حَقًّا فَبَيْنَهُمُ النِّصْفُ غَيْرَ ظَالِمِينَ وَلَا مَظْلُومِينَ بِنَجْرَانَ، وَمَنْ أَكَلَ رِبًا مِنْ ذِي قَبَلٍ فَذِمَّتِي مِنْهُ بَرِيئَةٌ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ رَجُلٌ بِظُلْمِ آخَرَ، وَعَلَى مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ جِوَارُ اللهِ عَزَّ وجل وذمة مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، أَبَدًا حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ، مَا نَصَحُوا وَأَصْلَحُوا فِيمَا عَلَيْهِمْ غَيْرَ مُثْقَلِينَ بِظُلْمٍ): شَهِدَ أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ، وَغَيْلَانُ بْنُ عَمْرٍو، وَمَالِكُ بْنُ عَوْفٍ مِنْ بَنِي نَصْرٍ، وَالْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ الْحَنْظَلِيُّ، وَالْمُغِيرَةُ، وَكَتَبَ]، كذا جاء في دلائل النبوة للبيهقي [محققا (5/385)] مشكولاً؛ وهو بعينه في دلائل النبوة للبيهقي (5/485/2126، بترقيم الشاملة آليا) غير مشكول؛

❋ وأخرج أبو داود في سننه (ج4/ص200/ح4605)، كذلك عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «**لا ألفين أحدَكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري، مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا ندري! ما وجدنا في كتاب الله اتّبعناه**». هذا حديث صحيح، غاية في الصحة. وأخرجه الحميدي في مسنده (ج1/ص252/ح551)؛ وابن ماجه في سننه (ج1/ص7/ح13)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج4/ص209/ح0)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج1/ص316/ح934)، و(ج1/ص327/ح975)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص76/ح13219)؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج8/ص292/ح8671)؛ أخرجه الترمذي في سننه (ج5/ص38/ح2663)، وقال: (حديث حسن صحيح)؛ والحاكم في مستدركه (ج1/ص191/ح368) بأسانيد صحاح من طريق سفيان بن عيينة، وآخر من طريق مالك، وثالث من طريق الليث بن سعد، وكفاك بهذه الأسانيد قوة، وقال: (وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)؛ وغيرهم. فهو في غاية الصحة، لا سيما مع الشواهد السابقة والتالية.

❋ أخرج الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص284/ح670) بأسانيد في غاية الصِّحة: [حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي حدثنا علي بن عياش الحمصي (ح) وحدثنا أبو زيد أحمد بن عبد الرحيم بن زيد الحوطي حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع قالا: حدثنا حريز بن عثمان (ح) وحدثنا الحسين بن إسحاق التستري حدثنا علي بن بحر حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا حريز بن عثمان عن عبد

الرحمن بن أبي عوف عن المقدام بن معدي كرب قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**أوتيت الكتاب ومثله؛ ألا يوشك شبعان على أريكته يقول عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه**: ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي؛ ولا كل ذي ناب من السباع؛ ولا لقطة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها؛ ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه)]؛ وأخرجه الإمام أبو داود في سننه (ج4/ص200/ح4604)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص131/ح17213)؛ والطبراني في مسند الشاميين (ج2/ص137/ح1061)؛ والأشيب في جزئه (ج1/ص74/ح50)؛ وغيرهم.

❋ وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص283/ح669) بإسناد حسن لذاته، صحيح بالمتابعات الآنفة: [حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي والحسين بن إسحاق التستري قالا: حدثنا هشام بن عمار حدثنا يحيى بن حمزة حدثني محمّد بن الوليد الزبيدي عن مروان بن رؤبة عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي عن المقدام بن معدي كرب أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (**أوتيت الكتاب وما يعدله؛ يوشك شبعان على أريكته يقول بيننا وبينكم هذا الكتاب فما كان فيه من حلال أحللناه، وما كان فيه من حرام حرّمناه؛ ألا وإنه ليس كذلك: لا يحلّ ذو ناب من السِّباع، ولا الحمار الأهلي، ولا اللقطة من المعاهد إلا أن يستغني عنها، وأيما رجل ضاف قوما ولم يقروه فعليهم أن يغصبهم بمثل قراه**)]؛ وأخرجه الإمام ابن حبان في صحيحه (ج1/ص190/ح12)، (ج1/ص212/ح12)؛ وأبو داود في سننه (ج3/ص355/ح3804)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج4/ص209/ح0)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص282/ح667)؛ والدارقطني في سننه (ج4/ص287/ح59)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج9/ص332/ح1925)؛ وغيرهم.

❋ وأخرج الإمام الحاكم في مستدركه (ج1/ص191/ح371): [فأخبرناه أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي حدثنا عبد الله بن صالح أن معاوية بن صالح أخبره وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثنا عبد الرحمن وهو بن مهدي حدثنا معاوية بن صالح حدثني الحسن بن جابر أنه سمع المقدام بن معد يكرب الكندي صاحب النبي، صلى الله عليه وسلم، يقول: حرَّم النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أشياء يوم خيبر، منها الحمار الأهلي، وغيره، فقال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**يوشك أن يقعد الرجل منكم على أريكته يحدَّث بحديثي فيقول: (بيني وبينكم كتاب الله: فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه). وإن ما حرّم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كما حرّم الله!**»]؛ وهذا حديث صحيح على شرط الإمام مسلم، أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص132/ح17233)؛ والترمذي في سننه (ج5/ص38/ح2664)؛ وابن ماجه في سننه (ج1/ص6/ح12)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص275/ح649)،

و(ج20/ص275/ح650)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص76/ح13220)، و(ج9/ص332/ح19252)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج5/ص122/ح24330)؛ والدارمي في سننه (ج1/ص153/ح586)؛ وغيرهم. وصححه الألباني ونسبه كذلك إلى عباس الترقفي في «**حديثه**»، وعدّد طرقاً كثيرة له صحاح وحسان.

❋ وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لا أعرفن أحداً منكم أتاه عني حديث، وهو متكئ في أريكته، فيقول: اتل عليّ به قرآناً!**»، أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص367/ح8787) بإسناد فيه إمام المغازي أبو معشر السندي، وهو صدوق فيه ضعف، وهو عند ابن ماجه، (ج1/ص10/ح21)، من طريق أخرى مستقلة، لكنها أضعف. فلعل أصل الحديث عن أبي هريرة، ومنه هذا الجزء من الحديث، يُحَسَّن بمجموعهما، وبالشواهد السابقة.

❋ وجاء في المراسيل لأبي داود (ج2/ص360/534): [حدثنا عبد السلام بن عتيق الدمشقي حدثنا أبو مسهر حدثني خالد بن زيد حدثني هشام بن الغاز عن مكحول قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**آتاني الله القرآن ومن الحكمة مثليه**)]

❋ وجاء في المراسيل لأبي داود (ج1/ص360/535): [حدثنا عدي بن حماد أخبرنا الليث عن ابن عجلان عن أبي سعيد مولى ابن كريز عن الحسن البصري أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (من أحدث حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل؛ قالوا: (وما الحدث يا رسول الله؟!)؛ قال: (**بدعة بغير سنّة**؛ مثلة بغير حد؛ نهبة بغير حق)]

❋ وجاء في المراسيل لأبي داود (ج2/ص361/536): [حدثنا محمد بن المثنى حدثنا روح بن عبادة حدثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية قال: (كان جبريل عليه السلام ينزل على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالسنّة كما ينزل عليه بالقرآن ويعلّمه إياها كما يعلّمه القرآن)]، وأخرجه الدارمي، (ج1/ص153/588)، عن محمد بن كثير عن الأوزاعي.

فهذا إذاً كأنه نقل تواتر، شهد عليه كل من: العرباض بن سارية السلمي، وأبو رافع، والمقدام بن معدي كرب الكندي، وأبو هريرة، رضي الله عنهم، أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قد أوتيَ «**القرآن، ومثله معه**»، كما هو لفظ بعض طرق الحديث أو أنه: «**قد أمر، ووعظ، ونهى عن أشياء: إنها مثل هذا القرآن، أو أكثر!**»، أو «**إن ما حرّم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كما حرّم الله!**»، ونحو ذلك من المعاني المتواترة المتطابقة.

❋ وعن الحسن البصري قال: [بينما عمران بن حصين، رضي الله عنه، يحدث عن سنّة نبينا، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، إذ قال رجل: يا أبا نجيد حدثنا بالقرآن، فقال له عمران: **أنت وأصحابك يقرؤون القرآن، أكنت محدّثي عن الصلاة، وما فيها، وحدودها؟! أكنت محدثي عن الزكاة في الذّهب، والإبل، والبقر، وأصناف المال؟! ولكن قد شهدتُ وغبتَ! ثم قال: فرض علينا رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الزكاة كذا، وكذا! وقال الرجل: أحييتني أحياك الله!**] وقال الحسن البصري، رحمه الله: [فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين]، هذا كذلك أثر صحيح، أخرجه الحاكم في مستدركه (ج1/ص192/ح372) وقال صحيح الإسناد؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج18/ص166/ح369).

❋ وأخرجه أبو داود في سننه (ج2/ص95/ح1561) من طريق ثانية، من زاوية أخرى طريفة: [حدثنا محمد بن بشار حدثني محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا صرد بن أبي المنازل قال: سمعت حبيبا المالكي قال: قال رجل لعمران بن حصين: يا أبا نجيد إنكم لتحدّثوننا بأحاديث ما نجد لها أصلا في القرآن! فغضب عمران وقال للرجل: أوجدتم في كل أربعين درهما درهم ومن كل كذا وكذا شاة شاة ومن كل كذا وكذا بعيرا كذا وكذا؟ أوجدتم هذا في القرآن؟ قال: لا، قال: فعن من أخذتم هذا؟ أخذتموه عنا وأخذناه عن نبي الله، صلى الله عليه وسلم، وذكر أشياء نحو هذا]؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج18/ص220/ح547) بتمام لفظه: [حدثنا يحيى بن زكريا الساجي وأحمد بن زهير التستري قالا: حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا صرد بن أبي المبارك قال: سمعت حبيب بن أبي فضالة المكي قال: لمّا بني هذا المسجد، مسجد الجامع، كان عمران بن حصين جالساً فذكروا عنده الشفاعة فقال رجل من القوم: (يا أبا نجيد: إنكم لتحدّثونا بأحاديث **ما نجد لها أصلا في القرآن**!)؛ فغضب عمران بن حصين وقال للرجل: قرأت القرآن؟ قال: نعم، قال: وجدت فيه صلاة المغرب ثلاثا وصلاة العشاء أربعا وصلاة الغداة ركعتين والأولى أربعا والعصر أربعا؟ قال: لا، قال: فعمّن أخذتم هذا الشأن؟ ألستم أخذتموه عنا وأخذناه عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟ أوجدتم في كل أربعين درهما درهم وفي كل كذا وكذا شاة وفي كل كذا وكذا بعير كذا أوجدتم في القرآن؟ قال: لا، قال: فعمّن أخذتم هذا؟ أخذناه عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأخذتموه عنا؟ قال: فهل وجدتم في القرآن وليطوفوا بالبيت العتيق؟ وجدتم هذا: طوفوا سبعا واركعوا ركعتين خلف المقام؟ أوجدتم هذا في القرآن عمن أخذتموه؟ ألستم أخذتموه عنا وأخذناه عن نبي الله، صلى الله عليه وسلم؟ أوجدتم في القرآن: لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام؟ قال: لا، قال: إني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام)، أسمعتم الله يقول لأقوام في كتابه: ما سلككم في سقر، قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين حتى بلغ فما تنفعهم شفاعة الشافعين]

قلت: قد أحسن الإمام الحسن البصري: وهل يُتصور فقه من غير سنّة سيد ولد آدم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهديه؟! ومن كان في شك من ذلك فلينظر في «**فقه**» الخوارج المعروفين بإهمالهم للسنّة، وما

اشتهروا به من غلوّ شنيع، وانحراف بغيض، ومن أراد الاستزادة فعليه بأقوال «**القرآنيين**» منكري السنّة، وهي أقول مضحكة، بالغة من السُّخف والتهافت غاية النهاية، تشبه أحياناً أقوال السكارى والمجانين!

* وقال الإمام الطبراني في «**المعجم الكبير**»، (ج3/ص85/ح2737): [حدثنا أحمد بن النضر العسكري حدثنا أحمد بن النعمان الفراء المصيصي حدثنا عبد الرحمن بن عثمان الحاطبي عن أبيه عن عبد الله بن محمد الجهني عن عبد الله بن الحسن بن علي عن أبيه قال: صعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المنبر يوم غزوة تبوك فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «**أيها الناس إني والله ما أمركم إلا بما أمركم الله به، ولا أنهاكم إلا عمّا نهاكم الله عنه،** فأجملوا في الطلب! فوالذي نفس أبي القاسم بيده إن أحدكم ليطلبه رزقه كما يطلبه أجله فإن تعسر عليكم شيء منه فاطلبوه بطاعة الله عز وجل»]، وهذا ليس فيه جديد، وإنما هو زيادة شرح وبسط لنصوص القرآن آنفة الذكر، وهو عين قولنا: **أنه، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، لا يأمر إلا بما أمر الله به، ولا ينهى إلا عما نهى الله عنه، ولا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى**.

* وأخرج الإمام البيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص75/ح13217): [أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق وأبو بكر بن الحسن قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبأ الربيع بن سليمان أنبأ الشافعي أنبأ عبد الوهاب الثقفي قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول حدثني بن أبي مليكة أن عبيد بن عمير الليثي حدثه أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أمر أبا بكر رضي الله عنه أن يصلي بالناس فذكر الحديث إلى أن قال فمكث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مكانه وجلس إلى جنب الحجر يحذر الفتن وقال: (**إني والله لا يمسك الناس علي بشيء: إلا أني لا أُحلّ إلا ما أحلّ الله في كتابه ولا أُحرّم إلا ما حرّم الله في كتابه**)]؛

ـــ وهو أيضاً في «**الطبقات الكبرى**»، (ج2/ص256): [أخبرنا محمد بن عمر حدثني سليمان بن بلال وعاصم بن عمر عن يحيى بن سعيد عن بن أبي مليكة عن عبيد بن عمير قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في مرضه الذي توفي فيه: «**أيها الناس والله لا تمسكون علي بشيء: إني لا أُحلّ إلا ما أحلّ الله، ولا أحرّم إلا ما حرّم الله**. يا فاطمة بنت رسول الله، يا صفية عمة رسول الله: اعملا لما عند الله: إني لا أغني عنكما من الله شيئا»]؛ قلت: وهذا مرسل، والصحيح أنه عن عائشة، كما هو في الرواية التالية:

* فقد أخرج الإمام محمّد بن سعد في «**الطبقات الكبرى**»، (ج2/ص256): [أخبرنا محمد بن عمر حدثني سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمّد عن عائشة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال في مرضه الذي توفي فيه: «**أيها الناس لا تعلّقوا علي بواحدة: ما أحللت إلا ما أحلّ الله، وما حرّمت إلا ما حرّم الله**»]

* وأخرج الإمام الحاكم في مستدركه (ج2/ص5/ح2136): [أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِلْحَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**لَيْسَ مِنْ عَمَلٍ يُقَرِّبُ إِلَى الْجَنَّةِ، إِلَّا قَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَلَا عَمَلٌ يُقَرِّبُ إِلَى النَّارِ، إِلَّا قَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ**؛ لَا يَسْتَبْطِئَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ رِزْقَهُ أَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَلْقَى فِي رُوعِي أَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ لَنْ يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَسْتَكْمِلَ رِزْقَهُ، فَاتَّقُوا اللَّهَ أَيُّهَا النَّاسُ، وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، فَإِنِ اسْتَبْطَأَ أَحَدٌ مِنْكُمْ رِزْقَهُ، فَلَا يَطْلُبْهُ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُنَالُ فَضْلُهُ بِمَعْصِيَةٍ»]

ــــ وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنّفه (ج7/ص79/ح34332) من طريق ثانية: [حدثنا محمد بن بشر قال: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الملك بن عمير قال: أُخبرت أن ابن مسعود قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (أيها الناس **إنه ليس من شيء يقرّبكم إلى الجنّة ويبعدكم من النار إلا قد أمرتكم به وليس شيء يقرّبكم من النار ويبعدكم من الجنّة إلا قد نهيتكم عنه**؛ وإن الروح الأمين نفث في روعي أنه ليس من نفس تموت حتى تستوفي رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب ولا يحملكم استبطاء الرزق على أن تطلبوه بمعاصي الله، فانه لا ينال ما عنده إلا بطاعته)]

ــــ وهو في تفسير البغوي [إحياء التراث (3/566/1638)]: [أَخْبَرَنَا أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمُظَفَّرِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الْفَقِيهُ أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْرِ بْنُ حَمْدُوَيْهِ الْمُطَّوِّعِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُوَجِّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عمرو أَخْبَرَنَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ هُوَ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا زُبَيْدُ الْيَامِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، أَنَّهُ قَالَ: «**أَيُّهَا النَّاسُ لَيْسَ مِنْ شيء يُقَرِّبُكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيُبَاعِدُكُمْ مِنَ النَّارِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَلَيْسَ شيء يُقَرِّبُكُمْ إِلَى النَّارِ وَيُبَاعِدُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ**؛ وَإِنَّ الرُّوحَ الْأَمِينَ قَدْ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَفْسٍ تَمُوتُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ رِزْقَهَا، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ وَلَا يَحْمِلَنَّكُمُ اسْتِبْطَاءُ الرِّزْقِ أَنْ تَطْلُبُوهُ بِمَعَاصِي اللَّهِ فَإِنَّهُ لَا يُدْرَكُ مَا عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِطَاعَتِهِ». وَقَالَ هُشَيْمٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عن زبيد اليامي عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ]، وبعينه في شرح السنة للبغوي (14/303/4111).

* وجاء في مسند الشافعي [ترتيب سنجر (4/64/1798)]: [أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ (هو: الدراوردي)، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «**مَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَكُمُ اللَّهُ بِهِ إلا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَلا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا نَهَاكُمُ اللَّهُ عَنْهُ إلا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ**؛ وَإِنَّ الرُّوحَ الأَمِينَ قَدْ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّهُ لَيْسَ تَمُوتُ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ رِزْقَهَا فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ». أَخْرَجَهُ مِنْ كِتَابِ الرِّسَالَةِ]؛ وهو في الأسماء والصفات للبيهقي (1/499/427): [أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدِ بْنُ أَبِي عَمْرٍو، فِي آخَرِينَ قَالُوا: حدثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أنا الشَّافِعِيُّ، به]، وبعينه في السنن الكبرى للبيهقي (7/121/13443)؛ وغيرها.

فهذا مؤيد لما سبقه من كون أمره ونهيه ليس إلا أمر ونهي من الله، لا غير. **وفيه زيادة فائدة**: أنه أكمل البلاغ عن الله، فما بقي خير من واجب أو مستحب إلا أمر به، ولا شر من حرام إلا نهى عنه، فلا يجوز أن يكون فاته شيء، ولا يجوز أن يستدرك عليه شيء. وهذا الإسناد مرسل، وهو صحيح إلى منتهاه، شاهد لما سبق من الروايات، فتعتضد به تلك الروايات، وتثبت صحتها.

❋ وجاء في «**سنن ابن ماجه**»، (ج1/ص15/ح42)، بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرِ بْنِ ذَكْوَانَ الدِّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَلَاءِ (يَعْنِي ابْنَ زَبْرٍ) قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي الْمُطَاعِ، قَالَ: سَمِعْتُ الْعِرْبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ، يَقُولُ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، وَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَعَظْتَنَا مَوْعِظَةً مُوَدِّعٍ، فَاعْهَدْ إِلَيْنَا بِعَهْدٍ، فَقَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، وَسَتَرَوْنَ مِنْ بَعْدِي اخْتِلَافًا شَدِيدًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْأُمُورَ الْمُحْدَثَاتِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»]؛ وأخرجه الترمذي في سننه (ج5/ص45/ح2676) وقال: حسن صحيح؛ وابن ماجه في سننه (ج1/ص17/ح43)، و(ج1/ص17/ح44)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص126/ح17182)، و(ج4/ص126/ح17184)، و(ج4/ص127/ح17186 ــ 17187)؛ والحاكم في مستدركه (ج1/ص175/ح329)، و(ج1/ص176/ح331)، و(ج1/ص177/ح333) ثم قال الإمام الحاكم: (وقد استقصيت في تصحيح هذا الحديث بعض الاستقصاء على ما أدّى إليه اجتهادي، وكتب فيه كما قال إمام أئمة الحديث شعبة في حديث عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر لما طلبه بالبصرة والكوفة والمدينة ومكة ثم عاد الحديث إلى شهر بن حوشب فتركه ثم قال شعبة لإن يصح لي مثل هذا عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان أحب إلي من والدي وولدي والناس أجمعين، **وقد صح هذا الحديث والحمد لله**، وصلى الله على محمد وآله أجمعين)؛ وأخرجه الدارمي في سننه (ج1/ص58/ح95)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص114/ح20125)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج18/ص246/ح617 ــ 618)، و(ج18/ص248/ح622 ــ 624)، و(ج18/ص257/ح642)؛ والطبراني في مسند الشاميين (ج1/ص254/ح437)، و(ج1/ص402/ح697)، و(ج1/ص446/ح786)، و(ج2/ص198/ح1180)، و(ج2/ص299/ح1379)؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج1/ص28/ح66)؛ وغيرهم. ولكن تجنب الإمامان البخاري ومسلم إخراجه في الصحيحين.

فها هو، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، يأمر بالتمسك بسنّته، والعض عليها بالنواجذ، ويغلظ الوعيد على من أحدث في الدّين، وابتدع فيه، بأنه على طريق ضلالة تُرْدِي صاحبها في نار جهنم. وسنّته، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، هي أقواله، وأفعاله، وتقريراته، كما برهنا عليه

آنفاً، لا يجوز أن تكون غير ذلك.

أما سنّة الخلفاء الراشدين المهديين، فهي: هديهم العام المبني على إرجاعهم كل شيء إلى القرآن والسنّة، لا غير، والتزامهم بأحكام الله في كل حال: في الحرب والسلم، والعسر واليسر، والغنى والفقر. وفي العدل في القضية، والقسمة بالسوية. وفي جمع المال من حقه، وصرفه في مستحقه. وفي إقامة حدود الله على القريب والبعيد، والعدوّ والصديق. ومن أهم ذلك:

(1) ــــ الخضوع التام للشرع، والإقرار المطلق بسيادته، فيكون السيد الحاكم في الحقيقة هو الشرع، وليس الإنسان؛

(2) ــــ استلام السلطة ببيعة صحيحة من المسلمين عن رضا واختيار، وليس اغتصاباً بقوة السلاح على طريقة قطّاع الطرق، ولا بالوراثة على طريقة الملوك المستبدّين أدعياء (الحق الإلاهي)، أو طريقة مُلاّك مزارع البقر؛

(3) ــــ الإقرار بــ(**سلطان الأمة**) فلا يتصرفون في الشأن العام إلا تصرف الوكيل عن الأمة، فالسلطة عندهم مسؤولية والتزام، وعبء ثقيل يدعون الله أن يخرجهم منه سالمين؛ خلافاً للملوك الذين يتصرفون في السلطة تصرف المالك في ملكه الخاص، فهي حق لهم ومتاع يتمنون الاستمتاع به إلى الأبد.

هذه هي سنّة (**سنّة الخلفاء الراشدين المهديين**) التي يجب التمسك بها، وليست هي كسنّته، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، التي هي **جميع أقواله وأفعاله وإقراراته**، لأنه نبي معصوم، وهم بشر يخطؤون ويصيبون، وينسون ويتذكّرون، وتكون منهم المعاصي والذنوب، وقد اختلفت أحكامهم في المسألة الواحدة بما يستحيل شرعاً وعقلاً أن يكون حقاً كله.

بل قد جاء عن بعض الصحابة، وكبار التابعين، استخدام لفظة (**كتاب الله المنزّل**) في موارد نعلم علما يقينا قاطعاً، أنها ليست من نص القرآن، ولا هي مما جاء في الكتب القديمة، فلا مفر من اعتبارها نصوصاً من السنّة الشريفة، فمن ذلك:

❋ ما أخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج7/ص530/ح37742) بإسناد صحيح: [حدثنا عبيد الله عن شيبان عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو قال: (إنا لنجد **في كتاب الله المنزّل** صنفين في النار: قوم يكونون في آخر الزمان معهم سياط كأنها أذناب البقر يضربون بها الناس على غير جرم: لا يدخلون بطونهم إلا خبيثا؛ ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها)]؛ وبالقطع نعلم أن هذا لا وجود له في نص القرآن، ولا في شيء من الكتب القديمة، وهو ثابت في السنّة الشريفة:

ــــ حيث أخرجه مسلم في صحيحه (ج3/ص1681/ح2128)، (ج4/ص2193/ح2128) بلفظ: [حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله

عليه وسلم: (صنفان من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا)]؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج16/ص503/ح7461؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج2/ص356/ح8650، ج2/ص440/ح9678، ج5/ص250/ح22204؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج2/ص234/ح3077؛ وأبو يعلى في مسنده ج12/ص47/ح6690؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج2/ص225/ح1811؛ وغيرهم.

ــــ وأخرج الطبراني في معجمه الكبير (ج8/ص257/ح8000)، وفي معجمه الأوسط (ج5/ص257/ح5251) بعضه، فقال: [حدثنا محمد بن يعقوب بن سورة البغدادي حدثنا أبو الوليد الطيالسي (ح) وحدثنا أحمد بن علي الأبار البغدادي حدثنا علي بن عثمان اللاحقي قالا: حدثنا عبد الله بن بجير القيسي عن سيار الشامي عن أبي أمامة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (يخرج من هذه الأمة قوم معهم سياط كأنها أذناب البقر يغدون في سخط الله ويروحون في غضبه)].

ــــ وأخرج الطبراني في معجمه الكبير (ج22/ص371/ح928) بعضه الآخر: [حدثنا محمد بن الحسين بن مكرم حدثنا إبراهيم بن المستمر العروقي حدثنا عمرو بن عاصم حدثنا حماد بن زيد المنقري حدثنا مخلد بن عقبة بن شرحبيل عن أبي شقرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (إذا رأيتم اللاتي ألقين على رؤوسهن مثل أسنمة البقر فأعلموهن أنه لا يقبل لهن صلاة)].

* وما أخرجه الإمام الحاكم في المستدرك على الصحيحين (ج4/ص577/ح8618): [وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ الْمُقْرِئُ، وَبَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَا: حدثنا أَبُو قِلَابَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حدثنا أَبِي، حدثنا حُسَيْنُ بْنُ ذَكْوَانَ الْمُعَلِّمُ، حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيُّ، أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ رَبِيعَةَ الْعَنَزِيَّ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ حَجَّ مَرَّةً فِي إِمْرَةِ مُعَاوِيَةَ وَمَعَهُ الْمُنْتَصِرُ بْنُ الْحَارِثِ الضَّبِّيُّ فِي عِصَابَةٍ مِنْ قُرَّاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، قَالَ: فَلَمَّا قَضَوْا نُسُكَهُمْ، قَالُوا: وَاللَّهِ لَا نَرْجِعُ إِلَى الْبَصْرَةِ حَتَّى نَلْقَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، مَرْضِيًّا، يُحَدِّثُنَا بِحَدِيثٍ يُسْتَظْرَفُ نُحَدِّثُ بِهِ أَصْحَابَنَا إِذَا رَجَعْنَا إِلَيْهِمْ، قَالَ: فَلَمْ نَزَلْ نَسْأَلُ حَتَّى حَدَّثَنَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَازِلٌ بِأَسْفَلِ مَكَّةَ، فَعَمَدْنَا إِلَيْهِ، فَإِذَا نَحْنُ بِثِقَلٍ عَظِيمٍ يَرْتَحِلُونَ ثَلَاثَ مِائَةِ رَاحِلَةٍ، مِنْهَا مِائَةُ رَاحِلَةٍ وَمِائَتَا زَامِلَةٍ، فَقُلْنَا: لِمَنْ هَذَا الثِّقَلُ؟ قَالُوا: لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَقُلْنَا: أَكُلُّ هَذَا لَهُ؟ وَكُنَّا نُحَدَّثُ أَنَّهُ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ تَوَاضُعًا، قَالَ: فَقَالُوا: مِمَّنْ أَنْتُمْ؟ فَقُلْنَا: مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، قَالَ: فَقَالُوا: الْعَيْبُ مِنْكُمْ حَقٌّ يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، أَمَّا هَذه الْمِائَةُ رَاحِلَةٍ فَلِإِخْوَانِهِ يَحْمِلُهُمْ عَلَيْهَا، وَأَمَّا الْمِائَتَا زَامِلَةٍ فَلِمَنْ نَزَلَ عَلَيْهِ مِنَ النَّاسِ، قَالَ: فَقُلْنَا: دُلُّونَا عَلَيْهِ، فَقَالُوا: إِنَّهُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا نَطْلُبُهُ حَتَّى وَجَدْنَاهُ فِي دُبُرِ الْكَعْبَةِ جَالِسًا فَإِذَا هُوَ قَصِيرٌ أَرْمَصُ أَصْلَعُ بَيْنَ بُرْدَيْنِ وَعِمَامَةٍ، لَيْسَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ، قَدْ عَلَّقَ نَعْلَيْهِ فِي شِمَالِهِ، فَقُلْنَا: يَا عَبْدَ اللَّهِ إِنَّكَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، فَحَدِّثْنَا حَدِيثًا يَنْفَعُنَا اللَّهُ تَعَالَى بِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ، قَالَ: فَقَالَ لَنَا: وَمَنْ أَنْتُمْ؟ قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ: لَا تَسْأَلْ مَنْ نَحْنُ، حَدِّثْنَا غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، قَالَ: فَقَالَ: مَا أَنَا بِمُحَدِّثُكُمْ شَيْئًا حَتَّى تُخْبِرُونِي مَنْ أَنْتُمْ، قُلْنَا: وَدِدْنَا أَنَّكَ لَمْ

تُنْقِذْنَا وَأَعْفَيْتَنَا وَحَدَّثْتَنَا بَعْضَ الَّذِي نَسْأَلُكَ عَنْهُ، قَالَ: فَقَالَ: وَاللَّهِ لا أُحَدِّثُكُمْ حَتَّى تُخْبِرُونِي مِنْ أَيِّ الْأَمْصَارِ أَنْتُمْ؟ قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْنَاهُ حَلَفَ وَلَجَّ قُلْنَا: فَإِنَّا نَاسٌ مِنَ الْعِرَاقِ، قَالَ: فَقَالَ: أُفٍّ لَكُمْ كُلُّكُمْ يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، إِنَّكُمْ تَكْذِبُونَ وَتُكَذِّبُونَ وَتَسْخَرُونَ، قَالَ: فَلَمَّا بَلَغَ إِلَى السُّخْرَى وَجَدْنَا مِنْ ذَلِكَ وَجْدًا شَدِيدًا، قَالَ: فَقُلْنَا مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَسْخَرَ مِنْ مِثْلِكَ، أَمَّا قَوْلُكَ الْكَذِبَ فَوَاللَّهِ لَقَدْ فَشَا فِي النَّاسِ الْكَذِبُ وَفِينَا، وَأَمَّا التَّكْذِيبُ فَوَاللَّهِ إِنَّا لَنَسْمَعُ الْحَدِيثَ لَمْ نَسْمَعْ بِهِ مِنْ أَحَدٍ نَثِقُ بِهِ فَإِذًا نَكَادُ نُكَذِّبُ بِهِ، وَأَمَّا قَوْلُكَ السُّخْرَى فَإِنَّ أَحَدًا لَا يَسْخَرُ بِمِثْلِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَوَاللَّهِ إِنَّكَ الْيَوْمَ لِسَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ فِيمَا نَعْلَمُ نَحْنُ، إِنَّكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، وَلَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّكَ قَرَأْتَ الْقُرْآنَ عَلَى مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ قُرَشِيٌّ أَبَرُّ بِوَالِدَيْهِ مِنْكَ، وَإِنَّكَ كُنْتَ أَحْسَنَ النَّاسِ عَيْنًا، فَأَفْسَدَ عَيْنَيْكَ الْبُكَاءُ، ثُمَّ لَقَدْ قَرَأْتَ الْكُتُبَ كُلَّهَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَمَا أَحَدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ عِلْمًا فِي أَنْفُسِنَا، وَمَا نَعْلَمُ بَقِيَ مِنَ الْعَرَبِ رَجُلٌ كَانَ يَرْغَبُ عَنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ مِصْرِهِ حَتَّى يَدْخُلَ إِلَى مِصْرٍ آخَرَ يَبْتَغِي الْعِلْمَ عِنْدَ رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ غَيْرُكَ، فَحَدِّثْنَا غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، فَقَالَ: مَا أَنَا بِمُحَدِّثُكُمْ حَتَّى تُعْطُونِي مَوْثِقًا أَلَّا تُكَذِّبُونِي وَلَا تَكْذِبُونَ عَلَيَّ وَلَا تَسْخَرُونَ، قَالَ: فَقُلْنَا: خُذْ عَلَيْنَا مَا شِئتَ مِنْ مَوَاثِيقَ، فَقَالَ: عَلَيْكُمْ عَهْدُ اللَّهِ وَمَوَاثِيقُهُ أَنْ لَا تُكَذِّبُونِي وَلَا تَكْذِبُونَ عَلَيَّ وَلَا تَسْخَرُونَ لِمَا أُحَدِّثُكُمْ، قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ عَلَيْنَا ذَاكَ، قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْكُمْ كَفِيلٌ وَوَكِيلٌ، فَقُلْنَا: نَعَمْ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَالَ عِنْدَ ذَاكَ: أَمَا وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ، وَالْبَلَدِ الْحَرَامِ، وَالْيَوْمِ الْحَرَامِ، وَالشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَلَقَدْ اسْتَسْمَنْتُ الْيَمِينَ أَلَيْسَ هَكَذَا؟ قُلْنَا: نَعَمْ قَدِ اجْتَهَدْتَ، قَالَ: «لَيُوشِكَنَّ بَنُو قَنْطُورَاءَ بْنِ كَرْكَرَيٍّ خُنْسُ الْأُنُوفِ صِغَارُ الْأَعْيُنِ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ **فِي كِتَابِ اللَّهِ الْمُنَزَّلِ**، أَنْ يَسُوقُونَكُمْ مِنْ خُرَاسَانَ وَسِجِسْتَانَ سِيَاقًا عَنِيفًا، قَوْمٌ يُوفُونَ اللِّمَمَ، وَيَنْتَعِلُونَ الشَّعْرَ، وَيَحْتَجِزُونَ السُّيُوفَ عَلَى أَوْسَاطِهِمْ حَتَّى يَنْزِلُوا الْأَيْلَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «وَكَمِ الْأَيْلَةُ مِنَ الْبَصْرَةِ؟» قُلْنَا: أَرْبَعُ فَرَاسِخَ، قَالَ: «ثُمَّ يَعْقِدُونَ بِكُلِّ نَخْلَةٍ مِنْ نَخْلِ دِجْلَةَ رَأْسَ فَرَسٍ، ثُمَّ يُرْسِلُونَ إِلَى أَهْلِ الْبَصْرَةِ أَنِ اخْرُجُوا مِنْهَا قَبْلَ أَنْ نَنْزِلَ عَلَيْكُمْ، فَيَخْرُجُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ مِنَ الْبَصْرَةِ، فَيَلْحَقُ لَاحِقٌ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَيَلْحَقُ آخَرُونَ بِالْمَدِينَةِ، وَيُلْحَقُ آخَرُونَ بِمَكَّةَ، وَيَلْحَقُ آخَرُونَ بِالْأَعْرَابِ»، قَالَ: «فَيَنْزِلُونَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةً، ثُمَّ يُرْسِلُونَ إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ أَنِ اخْرُجُوا مِنْهَا قَبْلَ أَنْ نَنْزِلَ عَلَيْكُمْ، فَيَخْرُجُ أَهْلُ الْكُوفَةِ مِنْهَا فَيَلْحَقُ لَاحِقٌ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَلَاحِقٌ بِالْمَدِينَةِ، وَآخَرُونَ بِمَكَّةَ، وَآخَرُونَ بِالْأَعْرَابِ، فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ مِنَ الْمُصَلِّينَ إِلَّا قَتِيلًا أَوْ أَسِيرًا يَحْكُمُونَ فِي دَمِهِ مَا شَاءُوا»، قَالَ: فَانْصَرَفْنَا عَنْهُ وَقَدْ سَاءَنَا الَّذِي حَدَّثَنَا، فَمَشَيْنَا مِنْ عِنْدِهِ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ الْمُنْتَصِرُ بْنُ الْحَارِثِ الضَّبِّيُّ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو قَدْ حَدَّثْتَنَا فَطَعَنْتَنَا، فَإِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ يُدْرِكُهُ مِنَّا، فَحَدَّثَنَا هَلْ بَيْنَ يَدَيْ ذَلِكَ عَلَامَةٌ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: «لَا تَعْدَمْ عَقْلَكَ، نَعَمْ بَيْنَ يَدَيْ ذَلِكَ أَمَارَةٌ»، قَالَ الْمُنْتَصِرُ بْنُ الْحَارِثِ: وَمَا الْأَمَارَةُ؟ قَالَ: «الْأَمَارَةُ الْعَلَامَةُ»، قَالَ: «وَمَا تِلْكَ الْعَلَامَةُ؟» قَالَ: «هِيَ إِمَارَةُ الصِّبْيَانِ، فَإِذَا رَأَيْتَ إِمَارَةَ الصِّبْيَانِ قَدْ طَبَّقَتِ الْأَرْضَ اعْلَمْ أَنَّ الَّذِي أُحَدِّثُكَ قَدْ جَاءَ»، قَالَ: فَانْصَرَفَ عَنْهُ الْمُنْتَصِرُ فَمَشَى قَرِيبًا مِنْ غَلْوَةٍ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ، قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ: عَلَامَ تُؤْذِي هَذَا الشَّيْخَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَنْتَهِي حَتَّى يُبَيِّنَ لِي فَلَمَّا رَجَعَ إِلَيْهِ بَيَّنَهُ]؛ ثم قال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَلَى

شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ»، ووافقه الذهبي، فقال: (على شرط مسلم).

* وجاء في مصنف ابن أبي شيبة (34176/56/7) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ فَإِذَا عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَكَعْبُ الْأَحْبَارِ يَتَحَدَّثُونَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، قَالَ فَقَالَ عُبَادَةُ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جُمِعَ النَّاسُ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَيَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ وَيَسْمَعُهُمُ الدَّاعِي وَيَقُولُ اللَّهُ: ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ﴾ [المرسلات: 39] الْيَوْمَ لَا يَنْجُو مِنِّي جَبَّارٌ عَنِيدٌ وَلَا شَيْطَانٌ مَرِيدٌ، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: (**إِنَّا نَجِدُ فِي الْكِتَابِ**): أَنَّهُ يَخْرُجُ يَوْمَئِذٍ عُنُقٌ مِنَ النَّارِ فَيَنْطَلِقُ مُعَنِّقًا حَتَّى إِذَا كَانَ بَيْنَ ظَهْرَانِي النَّاسِ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى ثَلَاثَةٍ، أَنَا أَعْرَفُ بِهِمْ مِنَ الْوَالِدِ بِوَلَدِهِ وَمِنَ الْأَخِ بِأَخِيهِ، لَا يُغْنِيهِمْ مِنِّي وِزْرٌ وَلَا تُخْفِيهِمْ مِنِّي خَافِيَةٌ: الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ، وَكُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ، وَكُلُّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ، قَالَ: فَيَنْطَوِي عَلَيْهِمْ فَيَقْذِفُهُمْ فِي النَّارِ قَبْلَ الْحِسَابِ بِأَرْبَعِينَ (قَالَ حُصَيْنٌ: إِمَّا أَرْبَعِينَ عَامًا أَوْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا)، قَالَ: وَيَهْرَعُ قَوْمٌ إِلَى الْجَنَّةِ فَتَقُولُ لَهُمُ الْمَلَائِكَةُ: قِفُوا لِلْحِسَابِ، قَالَ: فَيَقُولُونَ: وَاللَّهِ مَا كَانَتْ لَنَا أَمْوَالٌ وَمَا كُنَّا بِعُمَّالٍ، قَالَ: فَيَقُولُ اللَّهُ: صَدَقَ عِبَادِي أَنَا أَحَقُّ مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ، ادْخُلُوا الْجَنَّةَ، قَالَ: فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْحِسَابِ بِأَرْبَعِينَ إِمَّا قَالَ عَامًا وَإِمَّا يَوْمًا)]؛ وهو في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (387/8): [وَأخرج سعيد بن مَنْصُور وَابْن أبي شيبَة وَابْن الْمُنْذر عَن أبي عبد الله الجدلي]؛ وهو في تفسير ابن أبي حاتم - محققا (19092/3393/10): [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ الطَّرِيفِيُّ الْأَوْدِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ بنحوه إلى قوله: فَتَنْطَوِي عَلَيْهِمْ فَتَقْذَفُ بِهِمْ في النار قبل الحساب بأربعين سنة]، وفيه سقط وتصحيف قبيح.
وليس ذكر (عنق من النار) في نص القرآن، ولا في شيء من الكتب الأولى التي بأيدي الناس، وإنما هو في الحديث النبوي الشريف، ومداره على عطية بن سعد الكوفي، وليس بالقوي، عن أبي سعيد الخدري عن نبي الله، صلى الله عليه وسلم، انه قال: (يخرج عنق من النار يتكلم يقول: وكلت اليوم بثلاثة: بكل جبار؛ وبمن جعل مع الله الها آخر؛ وبمن قتل نفسا بغير نفس فينطوي عليهم فيقذفهم في غمرات جهنم)؛ كذا أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص40/ح11372): [حدثنا معاوية بن هشام حدثنا شيبان عن فراس عن عطية عن أبي سعيد]

فثبت بمجموع الأدلة المذكورة أعلاه، يقيناً، وبغيره من البراهين القاطعة الكثيرة المتضافرة، التي يكفر منكرها، ويخرج من الإسلام بجحدها، أن السنّة النبوية الشريفة وحي من الله في مقام القرآن في حجيتها وإلزاميتها، سواءً بسواء، وإنما تميز نص القرآن بأنه وحي الله المتلو، أي أنه كلام الله بلفظه، جل وعلا، وبعجز الجن والإنس أن يأتوا بمثله، وبالتعبد بتلاوته.

فحجية السنّة النبوية الشريفة، وإلزاميتها لجميع الثقلين إلى يوم القيامة هو جوهر شهادة: **(أنّ محمداً**

رسول الله)، لا يشك في ذلك إلا كافر خبيث ملعون، لا علاقة له بالإسلام، ولا نصيب له من الإيمان، أو جاهل مركّب، حماره أعلم منه وأعقل، كجمهور «**القرآنيين**»، ومن سلك مسلكهم من البغال والحمير، والمخبولين، والحمقى والمغفلين!

❄فصل: تلخيص لبعض ما يجوز على الأنبياء، وما لا يجوز عليهم

ولعله من المناسب هنا، بناءً على ما سبق، تلخيص ما يجوز للأنبياء، وبخاصة نبينا محمد، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، وما لا يجوز من جوانب القصور الإنساني الطبيعي:

(1)- يجوز عليه، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، ما يجوز على سائر البشر من ظهور العدو وانتصاره عليهم، والتعرض للأذى، والإهانة، والتعذيب، والسجن، والإخراج من الوطن، وقطع الأطراف، والقتل، وغيره. وقد وقع كثير من ذلك عياناً، ومقتل يحيى بن زكريا، صلوات الله وسلامه عليهما، إرضاءً لعاهرة، مشهور معروف! وعصم بعض الأنبياء من ذلك: مثل موسى وهارون، صلوات الله وسلامه عليهما، من أول أمرهما، ونبينا محمد، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، في أواخر العهد المدني عندما عُصِم أخيراً من الناس: فصرف الحرس، وكان قبل ذلك يُحْرَس، وقد تعرّض قبل ذلك للأذى فرجمه سفلة ثقيف بالحجارة حتى أدموه، وألقى سفهاء قريش على ظهره الشريف القذر، وشج رأسه، وكسرت رباعيته يوم أحد، إلى غير ذلك من أنواع الأذى، قبل عصمته من الناس!

(2)- ويجوز عليه، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، ما يجوز على سائر البشر من المرض في البدن بكل أنواعه، خفيفاً أو شديداً، منفّراً أو غير منفّر، إلا ما يمنّ الله على بعضهم بالسلامة منه، كأمن نبينا محمّد، صلوات الله وسلامه عليه، أن يصاب بذات الجنب، ونحوه. بل لعل ابتلاء الأنبياء بالوعك والألم أشد، حتى يقتدى بهم، ويتسلى بمصابهم أشد المبتلين. أما مرض العقل أو النفس فلا يجوز عليهم، لأن ذلك يقتضي «**رفع القلم**» وسقوط التكليف، ولأن النبوة تقتضي، ضرورة، سلامة العقل والنفس، بل وكمالهما!

(3)- ويجوز عليه، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، بداهة، سائر المصائب الكونية من فقد الأهل والأحبة، وذهاب الأموال، وضيق ذات اليد، بل والفقر، وقلة الناصر، وخذلان الأهل والعشيرة، بل لعل ابتلائهم بذلك أشد من ابتلاء غيرهم به، فيكون في ذلك العزاء لأهل البلاء من غيرهم، والقدوة في الصبر الجميل بِمَثَلِهم.

(4)- ويجوز عليه، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، إدراك الواقع المحسوس مباشرة، أو المنقول إليهم رواية، على خلاف حقيقته، التي هو عليها في نفسه، بكل سبب ممكن يحدث به ذلك عند سائر البشر:

(أ)- كخداع حواس، أو تخييل بشعوذة، أو خفة يد أو سحر: ﴿**فخيل إليه من سحرهم أنها تسعى**﴾، وكذلك لمرض بدني يفسد ذوق الطعام، أو الاحساس بالحر والبرد؛

(ب)- أو لكذب الرواة أو خطئهم، وكذلك الشهود في مجلس القضاء، أو تزوير الوثائق، أو بسبب

الأيمان الكاذبة، وغيره. أو لعدم وجود البيّنات الازمة لإثبات الحق، مع ثبوته في نفس الأمر في علم الله، وما شاكل ذلك:

فهذا أفضل رسل الله، خاتمة أنبياء الله، المعصوم بعصمة الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، لم يعصم من أن يخدع بكذب كاذب، أو يحكم بالظاهر بناءً على شهادة فاجر، أو حسن بيان محاجج جدلي ماهر:

❋ لما ثبت من قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ (وفي رواية: ألحن) من بعض، فأحسب أنه صدق، فأقضي له بذلك! فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو فليتركها**»، كما هو في حديث غاية في الصحة، أخرجه البخاري، وهذا لفظه، والإمام مالك، وأحمد، وأبو داود وغيرهم بأسانيد غاية في الصحة، تقوم بها الحجة اليقينية القاطعة. وهذا الحديث يؤكد عدة حقائق في غاية الأهمية أن الباطل قد يحسن صاحبه عرضه، والتدليل عليه، حتى ينخدع به المعصوم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، نفسه، فمن باب أولى قد يحصل بلا شك لمن هو دونه من الناس. **ولعلنا نفصّل هذه المسألة الهامة، بل هي في غاية الأهمية، وبعض ما يترتب عليها، في فصل مستقل لاحق.**

لذلك كان إخبار الأنبياء عن أمور «**الدنيا**»، أي الواقع المحسوس، خواصه العامة، وحوادثه العينية، كإخبار سائر البشر محتملاً للصواب والخطأ، لا سيما ما كان بصيغة الشك أو الظن: كقوله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، عن تأبير النخل: «**ما أظن ذلك يغني شيئاً**» أو «**لو لم يفعلوا لصلح**»، ونحوه. وكثير مما يسميه الناس زوراً وبهتاناً: «**الطب النبوي**»، ونحوه. وهذا الباب يحتاج إلى تدقيق واحتياط شديد حتى لا ينسبَ إلى الوحي ما ليس منه، فيكون كذباً، وقولاً على الله بغير علم، وهو جريمة شنعاء؛ ولا يخرج منه ما هو منه، فيضيعَ علم صحيح، وخير كثير.

(5)- ويجوز عليه، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، ترك الأنسب من المباحات، واختيار غيره، وكله مباح محض، كاختيار موقع معين للقتال، أو اسلوب إداري معين، أو استخدام آلة دون آلة أخرى، وغيره أنسب لتحقيق الغرض، وقد يوفق أهل الخبرة من غيرهم إلى ما هو أنسب، فيرجع النبي إلي قولهم، ويترك اختيار نفسه، كما كان من الحباب بن المنذر في موقعة بدر الكبرى، وكلامه المشهور عن تغيير موقع الجيش. ولا شك أن النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، يبذل الجهد، ويستفرغ الوسع، كسائر عقلاء البشر، بل أشد، للوصول إلى الأنسب في ذلك، وقد يسمّي بعض الناس ذلك اجتهاداً، وهو كذلك بلا شك لغة، وليس هو الاجتهاد بالمعنى الأصولي الاصطلاحي، الذي لا يجوز على النبي، كما سيأتي.

(6)- قد يقع منه، ومن إخوانه من الأنبياء السابقين، ما هو خلاف الأولى شرعاً، أي فعل ما هو مكروه شرعاً، أو ترك ما هو مستحب شرعاً، لأسباب منها:

(أ)- لبيان الحكم التشريعي، بعد ورود نهي، أي أنه مكروه: يثاب تاركه، ولا يعاقب فاعله، وليس حراماً. وكذلك بالمثل بالنسبة للمستحبات، ولا يكون ذلك كله إلا بوحي من الله، معصوم.

وحكمة ذلك، والله أعلم، أن من البشر أصنافاً من أهل الغلو والتنطّع لا يقنعهم إلا البيان العملي مقروناً بالبيان اللفظي، كما أن ثمة أنواع من الأحكام لا يكتمل بيانها إلا بالفعل، لا باللفظ.

(ب)- لغلبة جانب الرحمة، كفعل النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، في مسألة أسرى بدر.

(ج)- أو لغلبة جانب الحرص على مصلحة الدعوة، وإيصالها إلى أهل المنعة والقوّة، كفعله في قصة ﴿عبس، وتولَّى﴾.

(د)- أو لغلبة جانب الرفق والتيسير واللين مع أصحابه، كفعله في قصة ﴿عفا الله عنك لم أذنت لهم﴾.

هذه الأنواع: **(ب)** و**(ج)** و**(د)**، وكذلك:

(1)- ما قد يقوم بنفسه الشريفة من الهمّ بغير الحق.

(2)- والدعاء على من لا يستحق على عادة العرب، كقول: عقرى، حلقى، ثكلته أمه، تربت يداه، ونحوه؛

هذه الأنواع لعلها هي التي أتى العتاب من الله في بعضها، وسمّاها الله في حق نبيه «**ذنوباً**»، ثم تفضل الله بالغفران الشامل لما تقدم منها وما تأخر، أخيراً، بعد الحديبية، إذ قال: ﴿**إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً * ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر، ويتم نعمته عليك، ويهديك صراطاً مستقيماً * وينصرك الله نصراً عزيزاً**﴾.

لا يقال هذه ليست ذنوباً، وإنما هي مكروهات، يثاب تاركها، ولا يعاقب فاعلها، لا يقال ذلك لأن هذا هو حكمها بالنسبة لأمّته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أما هو فمفترض عليه تركها، كما افترض عليه قيام الليل من دون أمّته، وخصوصيات أخرى. وهذا هو موضع الشبهة التي أسلفنا الإشارة إليه، والذي ظن بعض الحمقى أنه يوجب وقوع الصغائر منه، بل والكبائر كما زعم من لا عقل له من الخوارج كذي الخويصرة التميمي، وأشباهه من الملاعين الهلكى. ولكن المغبون من كانت دابته، التي يركبها، أقل منه جفاءً، وأكبر منه عقلاً، وأكثر منه لله ذكراً، وأبلغ منه تعظيما لمقام الألوهية السامي الرفيع، ومقامات الأنبياء والرسل الكرام، كل بما جعل الله له من خصوصية وتفضيل!

(7)- ولا يجوز على النبي محمد، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، أن يفعل حراماً، صغيرة كان أو كبيرة، ولا أن يترك واجباً، صغيراً كان أو كبيراً البتة، إلا أن يكون من خصوصياته، شريطة ورود برهان قاطع للعذر على تلك الخصوصية. بل إنّ فعله برهان يقيني قاطع على عدم الحرمة، ونحتاج إلى بيان آخر لمعرفة كونه مكروهاً، أو مباحاً، أو مستحباً، أو واجباً، كما أسلفنا؛ وتركه برهان يقيني قاطع على عدم الوجوب، ونحتاج إلى بيان زائد لمعرفة كونه مستحباً، أو مباحاً، أو مكروهاً، أو محرّماً. ولم يظهر لنا

برهان عقلي أو شرعي لهذا بالنسبة لإخوانه من الأنبياء السابقين، بل لعل قصة يونس، وإباقه إلى الفلك، و(الإباق) معصية قطعاً، بل الأرجح أنه من الكبائر، تثبت أن الأمر بالنسبة لهم ليس هو كما كان بالنسبة لمحمّد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله. فلا معنى لما تجده عند بعض الناس من تكذيب ورد فوري لبعض أخبار ومرويات الكتب القديمة لأنها بزعمهم تتناقض مع عصمة الأنبياء.

(8)- كما لا يجوز أن يكون خبره، في غير «**أمور الدنيا**»، إذا جاء بصيغة القطع والجزم، وليس بلفظ يشعر بالظن، إلا حقاً، وكذلك خبره عن الأمم السابقة، والوقائع الماضية، من غيرة رواية أو إسناد أو شهادة من غيره ينقلها هو، لا بد أن يكون حقاً جاء به الوحي؛ وكذلك المستقبل الذي لم يقع بعد، فهو غيب محض، لا يعلمه ذاتياً إلا الله، ولا يُعْلَم إلا بتعليم من الله، وإلا جاز أن يتطرق الخلل، كذباً كان أو خطأً، إلى الوحي، فتسقط حُجّة الله على العباد، وتفقد الرسالة معناها، ويصبح عدمها ووجودها سواء.

(9)- وكذلك قوله الإنشائي، بالأمر والنهي، لا يكون إلا وحياً، لأنه لا ينطق عن الهوى، ولا يُنذر إلا بالوحي، فلو جاز أن يكون أي واحد من أمره ونهيه من عند نفسه، وليس من عند الله، جاز ذلك في الكل، وفقدت الرسالة معناها، وأصبح كلام الله كذباً. ولم يثبت بدليل قاطع من الوحي، أو بضرورة من حس أو عقل، أن الأمر بالنسبة لسائر الأنبياء كذلك، فليس الأمر ها هنا كما كان بالنسبة لمحمّد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله. فلا معنى لما تجده عند بعض الناس من مقولات وتفريعات تشعر بخلاف ذلك.

(10)- كما لا يجوز عليه أن يسكت على منكر، لأنه مأمور بالبلاغ، والأمر بكل معروف، والنهي عن كل منكر، لذلك كان سكوته عن أي فعل، إقرارٌ لذلك الفعل ضرورة، فلا يكون حراماً البتة، ثم نحتاج إلى بيان آخر زائد لمعرفة كونه مكروهاً، أو مباحاً، أو مستحباً، أو واجباً. ولم يثبت بدليل قاطع من الوحي، أو بضرورة من حس أو عقل، أن الأمر بالنسبة لسائر الأنبياء كذلك، فليس ها هنا أيضاً كما كان بالنسبة لمحمّد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله. فلا معنى لما تجده عند بعض الناس من مقولات وتفريعات تشعر بخلاف ذلك.

(11)- ولا يجوز على خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، (**الاجتهاد**)، بالمعنى التخصصي الفني عند علماء أصول الفقه، وهو: (**بذل الجهد، واستفراغ الوسع في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية**)، لأنه هو – بذاته - الذكر المنزل، وهو النص، بمعنى أنه صاحب النص: قوله نص، وفعله نص، وإقراره نص. فهو المشرِّع، أي الذي ينشئ الأحكام إنشاءً، بوحي الله وعصمته، وغيره يستنبطها استنباطاً: ومن بديهيات أصول الفقه أنه (**لا اجتهاد مع النص**). أما الاجتهاد بالمعنى اللغوي العام (**بذل الجهد، واستفراغ الوسع للوصول إلى الصواب في أمر من**

الأمور): فلا شك أنه سيد المجتهدين، وإمام المحسنين المخلصين، عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته المخلصين المجاهدين، صلوات وتسليمات وتبريكات من الله رب العالمين. ومع مرتبته الرفيعة تلك، فهو فيها ليس بمعصوم:

ـــ فقد يجتهد في قضية مناوراتية (تكتيكية) كاختيار أفضل موقع للقتال، وتكون هناك مواقع أفضل: كما وقع في بدر؛

ـــ وقد يجتهد في قضية مخططاتية (استراتيجية) كالتحقق من وقوع (**إثخان**) معتبر في قريش، بعد هزيمتها في بدر، فظن الإثخان قد وقع بالفعل: فترك قتل الأسرى، وانتقل إلى الفداء، والمنة. وكان، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قد اعتمد في هذا على نظر الأغلبية من أهل الخبرة من أصحابه؛ ولكن بعض هؤلاء دلَّس، فلم يشيروا على نبيهم كما ينبغي، طمعاً في مال الفدية: فنزل العذاب، ثم ارتفع بدعاء النبي، وقبوله بالمعاوضة: بضع وسبعين يقتلون شهداء مستقبلاً كفارة عن بضع وسبعين أسير من قريش الذين تمت مفاداتهم. وقد بقي التوبيخ على هذه الزلة القبيحة قرآناً يتلى إلى يوم القيامة. ولعلنا نفصل حقيقة ما وقع في (**بدر**) في فصل ملحق بهذا الباب عند خاتمته؛

ـــ والأصل فيه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، في مجالس القضاء، أنه يجتهد في إدراك الواقع موضع النزاع اعتماداً على تحرير بعض أطراف النزاع لقضيتهم، وحسن عرضهم لحجتهم، وعلى أقوال الشهود، وغير ذلك من المستندات، والقرائن: وقد أنذر هو نفسه، بأبي هو وأمي، بإمكانية وقوع الخطأ في هذا، وحذر أن هذا لا يغير من الحقوق شيئاً، كما هو في علم الله، ولا ينجي من معاقبة الله لمن أخذ حق أخيه، وهو يعلم؛

ـــ وقد يجتهد في تقدير الضرر كما فعل عندما هم بالنهي عن الغيلة شفقة على الولد: فعصمه الله من ذلك وألهمه سنة جديدة: التأمل في أحوال فارس والروم الذين لم تضر الغيلة أبنائهم، ثم ألهمه أن يخبرنا بذلك: كما هو في الخبر الصحيح، وهو بأيدينا من الذكر المحفوظ إلى يوم القيامة؛

ـــ وقد يجتهد في غير ذلك بما لا يخفى على من قرأ السنن والسيرة والمغازي قراءة مدققة؛

❄فصل: هل يجوز أن ينخدع النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بشهادة كاذب؟!

أسلفنا القول قريباً أنه يجوز على خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، إدراك الواقع المحسوس مباشرة، أو المنقول إليهم رواية، على خلاف حقيقته، التي هو عليها في نفسه، لكذب الرواة أو خطئهم، وكذلك الشهود في مجلس القضاء، أو تزوير الوثائق، أو بسبب الأيمان الكاذبة، أو لإحسان طرف تصوير قضيته وتحريرها حتى تظهر كأنها الحق، أو لعدم وجود البينات الازمة لإثبات الحق، مع ثبوته في نفس الأمر في علم الله، وما شاكل ذلك.

البرهان اليقيني القاطع على ذلك: أن أفضل رسل الله، خاتمة أنبياء الله، المعصوم بعصمة الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، لم يعصم من أن ينخدع بنفاق منافق، أو بكذب كاذب، أو

يحكم بالظاهر بناءً على شهادة فاجر، أو حسن بيان محاجج جدلي ماهر:

* فقد قال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شيء وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً﴾، (النساء؛ 4 :113)؛ في القصة الشهيرة حين أراد طعمة بن أبيرق، وهو رجل من منافقة الأنصار – كان قد سرق متاعاً أو جحد وديعة كانت عنده – إلصاق التهمة برجل يهودي بريء، ففضحه الله جل جلاله، إلى آخر الأبد.

* كما جاء في تفسير الطبري [جامع البيان ط هجر (7/457 – 470)]: [يَعْنِي جَلَّ ثَنَاؤُهُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105] إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ الْكِتَابَ، يَعْنِي الْقُرْآنَ ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: 105] لِتَقْضِيَ بَيْنَ النَّاسِ، فَتَفْصِلَ بَيْنَهُمْ ﴿بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105] يَعْنِي: بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِهِ ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: 105] يَقُولُ: " وَلَا تَكُنْ لِمَنْ خَانَ مُسْلِمًا أَوْ مُعَاهَدًا فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ، خَصِيمًا تُخَاصِمُ عَنْهُ، وَتَدْفَعُ عَنْهُ مِنْ طَالَبَهُ بِحَقِّهِ الَّذِي خَانَهُ فِيهِ. ﴿وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ﴾ [النساء: 106] يَا مُحَمَّدُ وَسَلْهُ أَنْ يَصْفَحَ لَكَ عَنْ عُقُوبَةِ ذَنْبِكَ فِي مُخَاصَمَتِكَ عَنِ الْخَائِنِ مَنْ خَانَ مَالًا لِغَيْرِهِ ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: 23] يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ يَصْفَحُ عَنْ ذُنُوبِ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ بِتَرْكِهِ عُقُوبَتَهُمْ عَلَيْهَا، إِذَا اسْتَغْفَرُوهُ مِنْهَا، رَحِيمًا بِهِمْ، فَافْعَلْ ذَلِكَ أَنْتَ يَا مُحَمَّدُ، يَغْفِرِ اللَّهُ لَكَ مَا سَلَفَ مِنْ خُصُومَتِكَ عَنْ هَذَا الْخَائِنِ. وَقَدْ قِيلَ إِنَّ النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، لَمْ يَكُنْ خَاصَمَ عَنِ الْخَائِنِ، وَلَكِنَّهُ هَمَّ بِذَلِكَ، فَأَمَرَهُ اللَّهُ بِالِاسْتِغْفَارِ مِمَّا هَمَّ بِهِ مِنْ ذَلِكَ».

وَذُكِرَ أَنَّ الْخَائِنِينَ الَّذِينَ عَاتَبَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ نَبِيَّهُ، صلى الله عليه وسلم، فِي خُصُومَتِهِ عَنْهُمْ بَنُو أُبَيْرِقٍ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي خِيَانَتِهِ الَّتِي كَانَتْ مِنْهُ فَوَصَفَهُ اللَّهُ بِهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَتْ سَرِقَةً سَرَقَهَا ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ:

ـــ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عِيسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِ اللَّهِ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ فِي طُعْمَةَ بْنِ أُبَيْرِقٍ وَدِرْعِهِ مِنْ حَدِيدٍ الَّتِي سَرَقَ، وَقَالَ أَصْحَابُهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِلنَّبِيِّ: اعْذُرْهُ فِي النَّاسِ بِلِسَانِكَ. ورَمَوْا بِالدِّرْعِ رَجُلًا مِنْ يَهُودَ بَرِيئًا

ـــ حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حُذَيْفَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شِبْلٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، نَحْوَهُ

ـــ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي شُعَيْبٍ أَبُو مُسْلِمٍ الْحَرَّانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ بَيْتٍ مِنَّا يُقَالَ لَهُمْ بَنُو أُبَيْرِقٍ: بِشْرٌ وَبَشِيرٌ وَمُبَشِّرٌ، وَكَانَ بُشَيْرٌ رَجُلًا مُنَافِقًا، وَكَانَ يَقُولُ الشِّعْرَ يَهْجُو بِهِ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ يَنْحِلُهُ إِلَى بَعْضِ الْعَرَبِ، ثُمَّ يَقُولُ: قَالَ فُلَانٌ كَذَا، وَقَالَ فُلَانٌ كَذَا، فَإِذَا سَمِعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، ذَلِكَ الشِّعْرَ، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَقُولُ هَذَا الشِّعْرَ إِلَّا هَذَا الْخَبِيثُ، فَقَالَ:

[من البحر الكامل]: **أَوَ كُلَّمَا قَالَ الرِّجَالُ قَصِيدَةً ... أَضِمُوا وَقَالُوا ابْنُ الْأُبَيْرِقِ قَالَهَا**

قَالَ: وَكَانُوا أَهْلَ بَيْتِ فَاقَةٍ وَحَاجَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، وَكَانَ النَّاسُ إِنَّمَا طَعَامُهُمْ بِالْمَدِينَةِ التَّمْرُ وَالشَّعِيرُ، وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ لَهُ يَسَارٌ فَقَدِمَتْ ضَافِطَةٌ مِنَ الشَّامِ بِالدَّرْمَكِ ابْتَاعَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ، فَخَصَّ بِهِ نَفْسَهُ، فَأَمَّا الْعِيَالُ: فَإِنَّمَا طَعَامُهُمُ التَّمْرُ وَالشَّعِيرُ. فقَدِمَتْ ضَافِطَةٌ مِنَ الشَّامِ، فَابْتَاعَ عَمِّي رِفَاعَةُ بْنُ زَيْدٍ حِمْلًا مِنَ الدَّرْمَكِ، فَجَعَلَهُ فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ، وَفِي الْمَشْرُبَةِ سِلَاحٌ لَهُ: دِرْعَانِ وَسَيْفَاهُمَا وَمَا يُصْلِحُهُمَا. فعُدِيَ عَلَيْهِ مِنْ تَحْتِ اللَّيْلِ، فَنُقِبَتِ الْمَشْرُبَةُ، وَأُخِذَ الطَّعَامُ وَالسِّلَاحُ. فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَانِي عَمِّي رِفَاعَةُ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي تَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ عُدِيَ عَلَيْنَا فِي لَيْلَتِنَا هَذِهِ، فَنُقِبَتْ مَشْرُبَتُنَا، فَذُهِبَ بِسِلَاحِنَا وَطَعَامِنَا. قَالَ: فَتَجَسَّسْنَا فِي الدَّارِ وَسَأَلْنَا، فَقِيلَ لَنَا: قَدْ رَأَيْنَا بَنِي أُبَيْرِقٍ اسْتَوْقَدُوا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ، وَلَا نَرَى فِيمَا نَرَاهُ إِلَّا عَلَى بَعْضِ طَعَامِكُمْ. قَالَ: وَقَدْ كَانَ بَنُو أُبَيْرِقٍ قَالُوا وَنَحْنُ نَسْأَلُ فِي الدَّارِ: وَاللَّهِ مَا نَرَى صَاحِبَكُمْ إِلَّا لَبِيدَ بْنَ سَهْمٍ، رَجُلٌ مِنَّا لَهُ صَلَاحٌ وَإِسْلَامٌ، فَلَمَّا سَمِعَ بِذَلِكَ لَبِيدٌ اخْتَرَطَ سَيْفَهُ، ثُمَّ أَتَى بَنِي أُبَيْرِقٍ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَيُخَالِطَنَّكُمْ هَذَا السَّيْفُ أَوْ لَتُبَيِّنُنَّ هَذِهِ السَّرِقَةَ. قَالُوا: إِلَيْكَ عَنَّا أَيُّهَا الرَّجُلُ، فَوَاللَّهِ مَا أَنْتَ بِصَاحِبِهَا. فسَأَلْنَا فِي الدَّارِ حَتَّى لَمْ نَشُكَّ أَنَّهُمْ أَصْحَابُهَا، فَقَالَ عَمِّي: يَا ابْنَ أَخِي، لَوْ أَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَذَكَرْتَ ذَلِكَ لَهُ. قَالَ قَتَادَةُ: فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَهْلَ بَيْتٍ مِنَّا أَهْلُ جَفَاءٍ، عَمَدُوا إِلَى عَمِّي رِفَاعَةَ فَنَقَبُوا مَشْرُبَةً لَهُ، وَأَخَذُوا سِلَاحَهُ وَطَعَامَهُ، فَلْيَرُدُّوا عَلَيْنَا سِلَاحَنَا، فَأَمَّا الطَّعَامُ فَلَا حَاجَةَ لَنَا فِيه. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «سَأَنْظُرُ فِي ذَلِكَ» فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ بَنُو أُبَيْرِقٍ أَتَوْا رَجُلًا مِنْهُمْ يُقَالَ لَهُ أُسَيْرُ بْنُ عُرْوَةَ، فَكَلَّمُوهُ فِي ذَلِكَ، وَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ قَتَادَةَ بْنَ النُّعْمَانِ وَعَمَّهُ عَمَدُوا إِلَى أَهْلِ بَيْتٍ مِنَّا أَهْلِ إِسْلَامٍ وَصَلَاحٍ يَرْمُونَهُمْ بِالسَّرِقَةِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَا ثَبَتٍ. قَالَ قَتَادَةُ: فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَكَلَّمْتُهُ، فَقَالَ: «عَمَدْتَ إِلَى أَهْلِ بَيْتٍ ذُكِرَ مِنْهُمْ إِسْلَامٌ وَصَلَاحٌ تَرْمِيهُمْ بِالسَّرِقَةِ عَلَى غَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَا ثَبَتٍ» قَالَ: فَرَجَعْتُ وَلَوَدِدْتُ أَنِّي خَرَجْتُ مِنْ بَعْضِ مَالِي وَلَمْ أُكَلِّمْ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فِي ذَلِكَ. فأَتَيْتُ عَمِّي رِفَاعَةَ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي مَا صَنَعْتَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. فَلَمْ نَلْبَثْ أَنْ نَزَلَ الْقُرْآنُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: 105] يَعْنِي: بَنِي أُبَيْرِقٍ ﴿وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ﴾ [النساء: 106] أَيْ مِمَّا قُلْتَ لِقَتَادَةَ ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [النساء: 107] أَيْ بَنِي أُبَيْرِقٍ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ﴾ [النساء: 107] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: 110] أَيْ أَنَّهُمْ إِنِ يَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ يَغْفِرْ لَهُمْ ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا﴾ [النساء: 111] وَإِثْمًا مُبِينًا قَوْلُهُمْ لِلَبِيدٍ ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ [النساء: 113] يَعْنِي أُسَيْرًا وَأَصْحَابَهُ ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شيء وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: 113] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 74] فَلَمَّا نَزَلَ الْقُرْآنُ أَتِي رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، بِالسِّلَاحِ، فَرَدَّهُ إِلَى رِفَاعَةَ. قَالَ قَتَادَةُ: فَلَمَّا أَتَيْتُ عَمِّي بِالسِّلَاحِ وَكَانَ شَيْخًا قَدْ عَسَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، [ص: 462] وَكُنْتُ أَرَى إِسْلَامَهُ

مَدْخُولًا؛ فَلَمَّا أَتَيْتُهُ بِالسِّلَاحِ، قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، هُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. قَالَ: فَعَرَفْتُ أَنَّ إِسْلَامَهُ كَانَ صَحِيحًا. فَلَمَّا نَزَلَ الْقُرْآنُ لَحِقَ بَشِيرٌ بِالْمُشْرِكِينَ فَنَزَلَ عَلَى سُلَافَةَ بِنْتِ سَعْدِ بْنِ سَهْلٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ﴾ [النساء: 115] الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا﴾ [النساء: 116] بَعِيدًا فَلَمَّا نَزَلَ عَلَى سُلَافَةَ رَمَاهَا حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ بِأَبْيَاتٍ مِنْ شِعْرٍ، فَأَخَذَتْ رَحْلَهُ فَوَضَعَتْهُ عَلَى رَأْسِهَا ثُمَّ خَرَجَتْ فَرَمَتْهُ بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَتْ: أَهْدَيْتَ إِلَيَّ شِعْرَ حَسَّانَ، مَا كُنْتَ تَأْتِينِي بِخَيْرٍ.

ـــ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105] يَقُولُ: " بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَيَّنَ لَكَ ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: 105] فَقَرَأَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا﴾ [النساء: 107] ذِكِرَ لَنَا أَنَّ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ أُنْزِلَتْ فِي شَأْنِ طُعْمَةَ بْنِ أُبَيْرِقٍ وَفِيمَا هَمَّ بِهِ نَبِيُّ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مِنْ عُذْرِهِ، وَبَيَّنَ اللَّهُ شَأْنَ طُعْمَةَ بْنِ أُبَيْرِقٍ، وَوَعَظَ نَبِيَّهُ، صلى الله عليه وسلم، وَحَذَّرَهُ أَنْ يَكُونَ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا. وَكَانَ طُعْمَةُ بْنُ أُبَيْرِقٍ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، ثُمَّ أَحَدَ بَنِي ظَفَرٍ، سَرَقَ دِرْعًا لِعَمِّهِ كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَهُ، ثُمَّ قَذَفَهَا عَلَى يَهُودِيٍّ كَانَ يَغْشَاهُمْ، يُقَالُ لَهُ زَيْدُ بْنُ السَّمِينِ، فَجَاءَ الْيَهُودِيُّ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، [ص: 463] يَهْتِفُ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَوْمُهُ بَنُو ظَفَرٍ جَاءُوا إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، لِيَعْذِرُوا صَاحِبَهُمْ، وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَدْ هَمَّ بِعُذْرِهِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ فِي شَأْنِهِ مَا أَنْزَلَ، فَقَالَ: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [النساء: 107] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ يَعْنِي بِذَلِكَ قَوْمَهُ ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: 112] وَكَانَ طُعْمَةُ قَذَفَ بِهَا بَرِيئًا. فَلَمَّا بَيَّنَ اللَّهُ شَأْنَ طُعْمَةَ نَافَقَ وَلَحِقَ بِالْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي شَأْنِهِ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 115]

ـــ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حدثني أَبِي قَالَ: حدثني عَمِّي، قَالَ: حدثني أَبِي عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: 105] وَذَلِكَ أَنَّ نَفَرًا مِنَ الْأَنْصَارِ غَزَوْا مَعَ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ، فَسُرِقَتْ دِرْعٌ لِأَحَدِهِمْ، فَأَظَنَّ بِهَا رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَتَى صَاحِبُ الدِّرْعِ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: إِنَّ طُعْمَةَ بْنَ أُبَيْرِقٍ سَرَقَ دِرْعِي. فأُتِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا رَأَى السَّارِقُ ذَلِكَ، عَمَدَ إِلَيْهَا فَأَلْقَاهَا فِي بَيْتِ رَجُلٍ بَرِيءٍ، وَقَالَ لِنَفَرٍ مِنْ عَشِيرَتِهِ: إِنِّي قَدْ غَيَّبْتُ الدِّرْعَ وَأَلْقَيْتُهَا فِي بَيْتِ فُلَانٍ، وَسَتُوجَدُ عِنْدَهُ. فَانْطَلَقُوا إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، لَيْلًا، فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّ صَاحِبَنَا بَرِيءٌ، وَإِنَّ سَارِقَ الدِّرْعِ فُلَانٌ، وَقَدْ أَحَطْنَا بِذَلِكَ عِلْمًا، فَاعْذُرْ صَاحِبَنَا عَلَى رُءُوسِ النَّاسِ وَجَادِلْ عَنْهُ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَعْصِمْهُ اللَّهُ بِكَ يَهْلِكْ. فقَامَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَبَرَّأَهُ وَعَذَرَهُ عَلَى رُءُوسِ النَّاسِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: 105] يَقُولُ: (احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فِي الْكِتَابِ ﴿وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا وَلَا

تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [النساء: 107] الْآيَةُ، ثُمَّ قَالَ لِلَّذِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، لَيْلًا: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: 108] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَمْ مَنْ يَكُونِ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء: 109] يَعْنِي الَّذِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مُسْتَخْفِينَ بِالْكَذِبِ. ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا﴾ [النساء: 112] وَإِثْمًا مُبِينًا يَعْنِي: السَّارِقَ وَالَّذِينَ يُجَادِلُونَ عَنِ السَّارِقِ).

ـــ حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105] الْآيَةُ. قَالَ: كَانَ رَجُلٌ سَرَقَ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، وَطَرَحَهُ عَلَى يَهُودِيٍّ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: وَاللَّهِ مَا سَرَقْتُهَا يَا أَبَا الْقَاسِمِ، وَلَكِنْ طُرِحَتْ عَلَيَّ. وَكَانَ لِلرَّجُلِ الَّذِي سَرَقَ جِيرَانٌ يُبَرِّئُونَهُ وَيَطْرَحُونَهُ عَلَى الْيَهُودِيِّ وَيَقُولُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا الْيَهُودِيَّ الْخَبِيثَ يَكْفُرُ بِاللَّهِ وَبِمَا جِئْتَ بِهِ. قَالَ: حَتَّى مَالَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم، بِبَعْضِ الْقَوْلِ، فَعَاتَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ﴾ [النساء: 106] بِمَا قُلْتَ لِهَذَا الْيَهُودِيِّ ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: 23] ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى جِيرَانِهِ فَقَالَ ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ: ﴿أَمَّنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ قَالَ: " ثُمَّ عَرَضَ التَّوْبَةَ فَقَالَ: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [النساء: 110] فَمَا أَدْخَلَكُمْ أَنْتُمْ أَيُّهَا النَّاسُ عَلَى خَطِيئَةِ هَذَا تَكَلَّمُونَ دُونَهُ؟ ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا﴾ [النساء: 111] وَإِنْ كَانَ مُشْرِكًا ﴿فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: 112] فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى﴾ [النساء: 115] قَالَ: " أَبَى أَنْ يَقْبَلَ التَّوْبَةَ الَّتِي عَرَضَ اللَّهُ لَهُ، وَخَرَجَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ، فَنَقَبَ بَيْتًا لِيَسْرِقَهُ، فَهَدَمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَتَلَهُ؛ فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى﴾ [النساء: 115] فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ: ﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 97] وَيُقَالُ: هُوَ طُعْمَةُ بْنُ أُبَيْرِقٍ، وَكَانَ نَازِلًا فِي بَنِي ظَفَرٍ.

<u>وَقَالَ آخَرُونَ</u>: بَلِ الْخِيَانَةُ الَّتِي وَصَفَ اللَّهُ بِهَا مَنْ وَصَفَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: 105] جُحُودُهُ وَدِيعَةً كَانَ أُودِعَهَا، ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ:

ـــ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُفَضَّلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: 105] قَالَ: (أَمَّا ﴿مَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾: فَمَا أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْكَ؛ قَالَ: نَزَلَتْ فِي طُعْمَةَ بْنِ أُبَيْرِقٍ، وَاسْتَوْدَعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ دِرْعًا، فَانْطَلَقَ بِهَا إِلَى دَارِهِ، فَحَفَرَ لَهَا الْيَهُودِيُّ ثُمَّ دَفَنَهَا، فَخَالَفَ إِلَيْهَا طُعْمَةُ فَاحْتَفَرَ عَنْهَا، فَأَخَذَهَا. فَلَمَّا جَاءَ الْيَهُودِيُّ يَطْلُبُ دِرْعَهُ كَافَرَهُ عَنْهَا، فَانْطَلَقَ إِلَى نَاسٍ مِنَ الْيَهُودِ مِنْ عَشِيرَتِهِ، فَقَالَ: انْطَلِقُوا مَعِي، فَإِنِّي أَعْرِفُ وَضْعَ الدِّرْعِ. فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ طُعْمَةُ أَخَذَ الدِّرْعَ فَأَلْقَاهَا فِي دَارِ أَبِي مُلَيْلٍ الْأَنْصَارِيِّ، فَلَمَّا جَاءَتِ الْيَهُودُ تَطْلُبُ الدِّرْعَ فَلَمَّا تَقْدِرْ عَلَيْهَا، وَقَعَ بِهِ طُعْمَةُ وَأُنَاسٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَسَبُّوهُ، وَقَالَ أَتُخَوِّنُونَنِي؟ فَانْطَلَقُوا يَطْلُبُونَهَا فِي دَارِهِ، فَأَشْرَفُوا عَلَى بَيْتِ أَبِي مُلَيْلٍ، فَإِذَا هُمْ بِالدِّرْعِ، وَقَالَ طُعْمَةُ: أَخَذَهَا أَبُو مُلَيْلٍ.

وجَادَلَتِ الْأَنْصَارُ دُونَ طُعْمَةَ وَقَالَ لَهُمْ: انْطَلِقُوا مَعِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقُولُوا لَهُ يَنْضَحُ عَنِّي وَيُكَذِّبُ حُجَّةَ الْيَهُودِيِّ، فَإِنِّي إِنْ أُكَذَّبْ كَذَبَ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ الْيَهُودِيُّ. فأَتَاهُ أُنَاسٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَادِلْ عَنْ طُعْمَةَ وَأَكْذِبِ الْيَهُودِيَّ. فهَمَّ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، أَنْ يَفْعَلَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ﴾ [النساء: 106] مِمَّا أَرَدْتَ ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا﴾ [النساء: 106] ثُمَّ ذَكَرَ الْأَنْصَارَ وَمُجَادَلَتَهُمْ عَنْهُ، فَقَالَ: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: 108] يَقُولُ: " يَقُولُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ثُمَّ دَعَا إِلَى التَّوْبَةِ، فَقَالَ: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: 110] ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَهُ حِينَ قَالَ: أَخَذَهَا أَبُو مُلَيْلٍ، فَقَالَ: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [النساء: 111]، ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا﴾ [النساء: 112] وَإِثْمًا مُبِينًا ثُمَّ ذَكَرَ الْأَنْصَارَ وَإِتْيَانَهُمْ إِيَّاهُ أَنْ يَنْضَحَ عَنْ صَاحِبِهِمْ وَيُجَادِلَ عَنْهُ فَقَوْلُهُ: ﴿لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شيء وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: 113] يَقُولُ: " النُّبُوَّةَ. ثُمَّ ذَكَرَ مُنَاجَاتِهِمْ فِيمَا يُرِيدُونَ أَنْ يكْذِبُوا عَنْ طُعْمَةَ، فَقَالَ: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ﴾ [النساء: 114] إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ فَلَمَّا فَضَحَ اللَّهُ طُعْمَةَ بِالْمَدِينَةِ بِالْقُرْآنِ، هَرَبَ حَتَّى أَتَى مَكَّةَ، فَكَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ. ونَزَلَ عَلَى الْحَجَّاجِ بْنِ عِلَاطٍ السُّلَمِيِّ، فَنَقَبَ بَيْتَ الْحَجَّاجِ فَأَرَادَ أَنْ يَسْرِقَهُ، فَسَمِعَ الْحَجَّاجُ خَشْخَشَةً فِي بَيْتِهِ وَقَعْقَعَةَ جُلُودٍ كَانَتْ عِنْدَهُ، فَنَظَرَ فَإِذَا هُوَ بِطُعْمَةَ، فَقَالَ: ضَيْفِي وَابْنُ عَمِّي وَأَرَدْتَ أَنْ تَسْرِقَنِي؟. فأَخْرَجَهُ فَمَاتَ بِحَرَّةِ بَنِي سُلَيْمٍ كَافِرًا، وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ﴾ [النساء: 115] الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ [ص: 468] لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى إِلَى: ﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 97])

ـــ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ، قَالَ: حدثني حَجَّاجُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: اسْتَوْدَعَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ طُعْمَةَ بْنَ أُبَيْرِقٍ مَشْرُبَةً لَهُ فِيهَا دِرْعٌ، وَخَرَجَ فَغَابَ. فَلَمَّا قَدِمَ الْأَنْصَارِيُّ فتَحَ مَشْرُبَتَهُ فَلَمْ يَجِدِ الدِّرْعَ، فَسَأَلَ عَنْهَا طُعْمَةَ بْنَ أُبَيْرِقٍ، فَرَمَى بِهَا رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ يُقَالَ لَهُ زَيْدُ بْنُ السَّمِينِ. فتَعَلَّقَ صَاحِبُ الدِّرْعِ بِطُعْمَةَ فِي دِرْعِهِ؛ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَوْمُهُ أَتَوُا النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، فَكَلَّمُوهُ لِيَدْرَأَ عَنْهُ فَهَمَّ بِذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [النساء: 106] يَعْنِي طُعْمَةَ بْنَ أُبَيْرِقٍ وَقَوْمَهُ ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمَّنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ مُحَمَّدٌ، صلى الله عليه وسلم، وَقَوْمُ طُعْمَةَ ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: 110] مُحَمَّدٌ وَطُعْمَةُ وَقَوْمُهُ، قَالَ: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [النساء: 111] الْآيَةُ، طُعْمَةُ ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا﴾ [النساء: 112] يَعْنِي: زَيْدَ بْنَ السَّمِينِ ﴿فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء:

112] طُعْمَةُ بْنُ أُبَيْرِقٍ ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ﴾ [النساء: 113] يَا مُحَمَّدُ ﴿لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شيء﴾ [النساء: 113] قَوْمُ طُعْمَةَ بْنِ أُبَيْرِقٍ ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: 113] مُحَمَّدٌ، صلى الله عليه وسلم، ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ﴾ [النساء: 114] حَتَّى تَنْقَضِيَ الْآيَةُ لِلنَّاسِ عَامَّةً ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: 115] الْآيَةُ. قَالَ: لَمَّا نَزَلَ الْقُرْآنُ فِي طُعْمَةَ بْنِ أُبَيْرِقٍ لَحِقَ بِقُرَيْشٍ وَرَجَعَ فِي دِينِهِ، ثُمَّ عَدَا عَلَى مَشْرُبَةٍ لِلْحَجَّاجِ بْنِ عِلَاطٍ الْبَهْزِيِّ ثُمَّ السُّلَمِيِّ حَلِيفٍ لِبَنِي عَبْدِ الدَّارِ، فَنَقَبَهَا، فَسَقَطَ عَلَيْهِ حَجَرٌ فَلَحِجَ. فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْرَجُوهُ مِنْ مَكَّةَ، فَخَرَجَ فَلَقِيَ رَكْبًا مِنْ بُهَرَاءَ مِنْ قُضَاعَةَ، فَعَرَضَ لَهُمْ، فَقَالَ: ابْنُ سَبِيلٍ مُنْقَطِعٌ بِهِ. فحَمَلُوهُ حَتَّى إِذَا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ عَدَا عَلَيْهِمْ فَسَرَقَهُمْ، ثُمَّ انْطَلَقَ فَرَجَعُوا فِي طَلَبِهِ فَأَدْرَكُوهُ، فَقَذَفُوهُ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى مَاتَ. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَهَذِهِ الْآيَاتُ كُلُّهَا فِيهِ نَزَلَتْ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48] أُنْزِلَتْ فِي طُعْمَةَ بْنِ أُبَيْرِقٍ، يَقُولُونَ: إِنَّهُ رَمَى بِالدِّرْعِ فِي دَارِ أَبِي مُلَيْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزْرَجِيِّ، فَلَمَّا نَزَلَ الْقُرْآنُ لَحِقَ بِقُرَيْشٍ، فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ.

ـــ حُدِّثْتُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْفَرَجِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ سَلْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ الضَّحَّاكَ، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105] يَقُولُ: (بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْكَ وَأَرَاكَهُ فِي كِتَابِهِ. ونَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ اسْتُودِعَ دِرْعًا فَجَحَدَ صَاحِبَهَا، فَخَوَّنَهُ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِ نَبِيِّ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَغَضِبَ لَهُ قَوْمُهُ، وَأَتَوْا نَبِيَّ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَقَالُوا: خَوَّنُوا صَاحِبَنَا وَهُوَ أَمِينٌ مُسْلِمٌ، فَاعْذُرْهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَازْجُرْ عَنْهُ. فقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ فَعَذَرَهُ وَكَذَّبَ عَنْهُ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ بَرِيءٌ وَأَنَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ بَيَانَ ذَلِكَ فَقَالَ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء: 109] فَبَيَّنَ اللَّهُ خِيَانَتَهُ. فلَحِقَ بِالْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَنزَلَ فِيهِ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى﴾ [النساء: 115] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 97] " قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَأَوْلَى التَّأْوِيلَيْنِ فِي ذَلِكَ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الْآيَةِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: كَانَتْ خِيَانَتُهُ الَّتِي وَصَفَهُ اللَّهُ بِهَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ جُحُودُهُ مَا أُودِعَ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ مَعَانِي الْخِيَانَاتِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؛ وَتَوْجِيهُ تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ إِلَى الْأَشْهَرِ مِنْ مَعَانِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَا وُجِدَ إِلَيْهِ سَبِيلٌ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ]؛ **انتهى** كلام الإمام الكبير أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، الذي سقناه بطوله لما فيه من العلوم والحكم.

فأقول: قد كان الأولى أن يعتمد الطبري القصة المسندة المتصلة عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن أبيه، عن جده، قتادة بن النعمان، وهو شاهد العيان للواقعة التي كانت لعمه وفي قومه، بدلاً من المراسيل والمنقطعات، التي تبين أن الجريمة كانت في حقيقتها (سرقة)؛ وأما تسمية الله لهؤلاء القوم بـ(الخائنين) فليس لأنهم جحدوا الوديعة، والجاحد إنما هو واحد فقط منهم، وإنما كان ذلك لأنهم كذبوا على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فـ(الصدق أمانة، والكذب خيانة)، كما قال أبو بكر الصديق، رضوان الله وسلامه عليه؛ والكذب عليه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أشنع وأقبح، وهو من الكبائر الموبقة؛ والكذب

بقصد تضليله نقض للميثاق الذي واثقوا الله به عندما قالوا: (نشهد أن محمداً رسول الله)، ونقض الميثاق غدر وخيانة.

وبغضّ النظر عن الاختلاف في التفاصيل، فإن المحصّلة – فيما يتعلق بموضوعنا – واحدة، وهي: أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، **انخدع، بالفعل، بمزاعم ذلك المنافق، ودفاع قومه عنه، وقام بأعمال وتصرفات**، ثم قام الله، جل جلاله، بعد ذلك بمدة، بفضح الخونة، وتبيان حقيقة المسألة، **تكرّماً وفضلاً، وليس لأن ذلك من متطلبات العصمة، أو مقتضيات النبوة والرسالة، وإلا لما وقع ذلك أصلاً.**

ولنا ملاحظة واحدة، تتعلق بفن الإسناد، هي أن إسناد الطبري: (حدثنا الحسن بن أحمد بن أبي شعيب أبو مسلم الحراني قال: حدثنا محمد بن سلمة قال: حدثنا محمّد بن إسحق **عن** عاصم بن عمر بن قتادة عن أبيه عن جده قتادة بن النعمان) وفيه عنعنة محمد بن إسحق، إلا أنه في الحقيقة متّصل صحيح لأن محمّد بن إسحق معروف بالسماع عن عاصم بن عمر بن قتادة، مكثر عنه، وقد صرّح بالسماع ها هنا خاصة كما هو في الطريق الأخرى عند الحاكم، وفيها زوائد مفيدة، فإليك سياقها:

* فقد أخرجها الحاكم في مستدركه (ج4/ص426/ح8164): [حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا أحمد بن عبد الجبار حدثنا يونس بن بكير حدثني محمد بن إسحاق حدثني عاصم بن عمرو بن قتادة عن أبيه عن جده قتادة بن النعمان رضى الله تعالى عنه قال كان بنو أبيرق رهط من بني ظفر وكانوا ثلاثة بشير وبشر ومبشر وكان بشير يكنى أبا طعمة وكان شاعرا وكان منافقا وكان يقول الشعر يهجو به أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثم يقول قاله فلان فإذا بلغهم ذلك قالوا كذب عدو الله ما قاله إلا هو فقال:

أو كلما قال الرجال قصيدة * ضموا إلي بأن أبيرق قالها**

متخطمين كأنني أخشاهم * جدع الإله أنوفهم فأبانها**

وكانوا أهل فقر وحاجة في الجاهلية والإسلام وكان عمي رفاعة بن زيد رجلا موسرا أدركه الإسلام فوالله إن كنت لأرى أن في إسلامه شيئا وكان إذا كان له يسار فقدمت عليه هذه الضافطة من السدم تحمل الدرمك ابتاع لنفسه ما يحل به فأما العيال فكان يقيتهم الشعير فقدمت ضافطة وهم الأنباط تحمل درمكا فابتاع رفاعة حملين من شعير فجعلهما في علية له وكان في عليته درعان له وما يصلحهما من آلتهما فطرقه بشير من الليل فخرق العلية من ظهرها فأخذ الطعام ثم أخذ السلاح فلما أصبح عمي بعث إلي فأتيته فقال أغير علينا هذه الليلة فذهب بطعامنا وسلاحنا فقال بشير وإخوته والله ما صاحب متاعكم إلا لبيد بن سهل لرجل منا كان ذا حسب وصلاح فلما بلغه قال أصلت والله بالسيف ثم قال أي بني الأبيرق وأنا أسرق فوالله ليخالطنكم هذا السيف أو لتبينن من صاحب هذه السرقة فقالوا انصرف عنا فوالله إنك لبرئ من هذه السرقة فقال كلا وقد زعمتم ثم سألنا في الدار وتجسسنا حتى قيل لنا والله

لقد استوقد بنو أبيرق الليلة وما نراه إلا على طعامكم فما زلنا حتى كدنا نستيقن أنهم أصحابه فجئت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فكلمته فيهم فقلت يا رسول الله إن أهل بيت منا أهل جفاء وسفه غدوا على عمي فخرقوا علية له من ظهرها فغدوا على طعام وسلاح فأما الطعام فلا حاجة لنا فيه وأما السلاح فليرده علينا فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سأنظر في ذلك وكان لهم بن عم يقال له أسير بن عروة فجمع رجال قومه ثم أتى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال إن رفاعة بن زيد وابن أخيه قتادة بن النعمان قد عمدا إلى أهل بيت منا أهل حسب وشرف وصلاح يأبنونهم بالقبيح ويأبنونهم بالسرقة بغير بينة ولا شهادة فوضع عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بلسانه ما شاء ثم انصرف وجئت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وكلمته فجبهني جبها شديدا وقال بئس ما صنعت وبئس ما مشيت فيه عمدت إلى أهل بيت منكم، أهل حسب وصلاح ترميهم بالسرقة وتأبنهم فيها بغير بينة ولا تثبت فسمعت من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ما أكره فانصرفت عنه ولوددت أني خرجت من مالي ولم أكلمه فلما أن رجعت إلى الدار أرسل إلي عمي يا بن أخي ما صنعت فقلت والله لوددت أني خرجت من مالي ولم أكلم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فيه وأيم الله لا أعود إليه أبدا فقال الله المستعان فنزل القرآن: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما﴾ أي طعمة بن أبيرق فقرأ حتى بلغ ﴿ثم يرم به بريئا﴾ أي لبيد بن سهل ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم أن يضلوك يعني أسير بن عروة وأصحابه ثم قال ﴿لا خير في كثير من نجواهم﴾ إلى قوله ﴿ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ أي كان ذنبه دون الشرك فلما نزل القرآن هرب فلحق بمكة وبعث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلي الدرعين وأداتهما فردهما على رفاعة قال قتادة فلما جئته بهما وما معهما قال يا بن أخي هما في سبيل الله عز وجل فرجوت أن عمي حسن إسلامه وكان ظني به غير ذلك. وخرج بن أبيرق حتى نزل على سلامة بنت سعد بن سهل أخت بني عمرو بن عوف وكانت عند طلحة بن أبي طلحة بمكة فوقع برسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأصحابه يشتمهم فرماه حسان بن ثابت بأبيات فقال:

أيا سارق الدرعين إن كنت ذاكرا * بذي كرم بين الرجال أوادعه**

وقد أنزلته بنت سعد فأصبحت * ينازعها جلد استه وتنازعه**

فهلا أسيرا جئت جارك راغبا * إليه ولم تعمد له فتدافعه**

ظننتم بأن يخفى الذي قد فعلتم * وفيكم نبي عنده الوحي واضعه**

فلولا رجال منكم تشتمونهم * بذاك لقد حلت عليه طوالعه**

فإن تذكروا كعبا إلى ما نسبتم * فهل من أديم ليس فيه أكارعه**

وجدتهم يرجونكم قد علمتم * كما الغيث يرجيه السمين وتابعه**

فلما بلغها شعر حسان أخذت رحل أبيرق فوضعته على رأسها حتى قذفته بالأبطح ثم حلقت وسلقت وخرقت وحلفت: إن بت في بيتي ليلة سوداء أهديت لي شعر حسان بن ثابت ما كنت لتنزل علي بخير. فلما أخرجته لحق بالطائف فدخل بيتا ليس فيه أحد فوقع عليه فقتله فجعلت قريش تقول والله لا يفارق

محمدا أحد من أصحابه فيه خير]، ثم قال الإمام الحاكم، رحمه الله: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)، وهو كما قال.

ـــ وقد أخرجه الإمام الترمذي في سننه (ج5/ص247/ح3036) بلفظ وطريق الطبري: [حدثنا الحسن بن أحمد بن أبي شعيب أبو مسلم الحراني حدثنا محمد بن سلمة الحراني حدثنا محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن أبيه عن جده قتادة بن النعمان قال كان أهل بيت منا يقال لهم بنو أبيرق]؛ وكذلك الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج19/ص12/ح15): [حدثنا أبو شعيب عبد الله بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب حدثني أبي حدثنا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن أبيه عن جده قتادة بن النعمان قاله]

ـــ وهو في تاريخ المدينة لابن شبة (2/408): [حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي شُعَيْبٍ السَّمَرْقَنْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ قَالَه]؛

ـــ وهو في الجليس الصالح والأنيس الناصح (ص: 226، بترقيم الشاملة آليا): [حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، سنة ثماني عشرة وثلاثمائة، قال: حدثنا أبو مسلم الحسن بن أحمد الحراني ببغداد سنة ثمان وأربعين ومائتين، قال: حدثنا محمد بن سلمة الحراني، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن قتادة، عن أبيه، عن جده قتادة بن النعمان، قاله]؛

ـــ وفي أنساب الأشراف (1/120، بترقيم الشاملة آليا): [وروي عن محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمرو بن قتادة الظفري، عن أبيه عن جده قتادة بن النعمان بن زيد بن عامر بن سواد بن ظفر قاله]؛

ـــ وهو في تاريخ دمشق لابن عساكر (49/270): [أخبرنا أبو غالب أحمد وأبو عبد الله يحيى أنبأنا الحسن قالا أنبأنا أبو سعد محمد ابن الحسين بن أحمد الفقيه أنبأنا أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن بن العباس المخلص حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد حدثنا أبو مسلم الحسن بن أحمد الحراني حدثنا محمد ابن سلمة الحراني حدثنا محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن أبيه عن جده قتادة بن النعمان قاله].

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ، **لا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ**: سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾، (التوبة؛ 9:101). وهذا شهادة من الله بأن في المدينة المنورة نفسها منافقون، مردوا على النفاق، والنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا يعلم أعيانهم، وذلك يقتضي ضرورة أنه يحسبهم مؤمنين صادقين، منخدعاً بظاهرهم وأيمانهم الكاذبة: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾، (المنافقون؛ 63: 1). ونسارع فنقول أن هذا لا يعني ضرورة أنه لم يكن يعلم، بإعلام الوحي له في أحوال مخصوصة، بعض أشخاص المنافقين، كما توهّم الإمام أبو محمد علي بن حزم.

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾، (الحجرات؛ 49: 6). وسبب نزول الآيات متواتر مشهور، جاءت به روايات عدة، منها:

* ما أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج3/ص274/ح3395) بإسناد جيد: [حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني محمد بن أبي عتاب أبو بكر الأعين (ح) وحدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي حدثنا عبد الله بن الحكم بن أبي زياد القطواني (ح) وحدثنا محمد بن أحمد الحمال الأصبهاني حدثنا محمد بن عيسى الزجاج قالوا: أخبرنا محمد بن سابق حدثنا عيسى بن دينار المؤذن حدثني أبي أنه سمع الحارث بن ضرار الخزاعي يقول: قدمت على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فدعاني إلى الإسلام فدخلت فيه وأقررت به، ودعاني إلى الزكاة فأقررت بها فقلت: يا رسول الله أرجع إلى قومي فأدعوهم إلى الإسلام وأداء الزكاة فمن استجاب لي منهم جمعت زكاته؛ فترسل، يا رسول الله، رسولا لأبان كذا وكذا يأتيك ما جمعت من الزكاة، فلما جمع الحارث الزكاة ممن استجاب له وبلغ الأبان الذي أراد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن يبعث إليه، احتبس عليه الرسول فلم يأته، فظن الحارث أنه قد حدث فيه سخط من الله ومن رسوله، صلى الله عليه وسلم، فدعا سروات قومه فقال لهم: إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان وقّت لي وقتا يرسل إلي رسوله ليقبض ما كان عندي من الزكاة، وليس من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الخلف، لا أرى حبس رسوله إلا من سخطة كانت، فانطلقوا فنأتي رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ وبعث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الوليد بن عقبة إلى الحارث ليقبض ما كان عنده مما جمع من الزكاة، فلما ان سار الوليد حتى بلغ بعض الطريق فَرَقَ، فرجع فأتى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله إن الحارث منعني الزكاة وأراد قتلي؛ **فضرب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، البعث إلى الحارث**؛ وأقبل الحارث بأصحابه حتى إذا استقبل البعث وفصل من المدينة لقيهم الحارث، قالوا: هذا الحارث، فلما غشيهم قال لهم: إلى من بُعثتم؟ قالوا: إليك، قال: ولم؟ قالوا: إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان بعث الوليد بن عقبة فرجع فزعم أنك منعت الزكاة وأردت قتله، فقال: لا والذي بعث محمداً، صلى الله عليه وسلم، بالحق ما رأيته ولا أتاني، وما أقبلت إلا حين احتبس علي رسولا خشية أن يكون سخطة من الله ومن رسوله عليه السلام، فنزلت الحجرات: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾**، إلى هذا المكان: **﴿فضلا من الله ونعمة والله عليم حكيم﴾**]؛ أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص279/ح18482): [حدثنا محمد بن سابق بتمامه سنداً ومتناً]. قلت: وها هنا أيضاً صدَّق رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عامله الكاذب، الوليد بن عقبة، وأرسل الجيوش، وكادت أن تكون كارثة، ولكن الله سلَّم.

* وقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2627/ح6762): [حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني عروة بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة قالت: سمع النبي،

صلى الله عليه وسلم، جلبة خصام عند بابه فخرج عليهم فقال: «**إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضاً أن يكون أبلغ من بعض، أقضي له بذلك، وأحسب أنه صادق! فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليدعها**»]؛ وهذا إسناد في غاية الصحة.
وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه في مواضع عدة؛ كما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في مواضع عدة؛ والنسائي في سننه في مواضع عدة؛ والترمذي في سننه؛ وابن ماجه في سننه؛ وأبو داود في سننه في مواضع عدة؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده في مواضع كثيرة؛ ومالك في الموطأ؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار في مواضع عدة؛ والحميدي في مسنده؛ والطبراني في معجمه الكبير في مواضع كثيرة؛ والنسائي في سننه الكبرى في مواضع كثيرة؛ والدارقطني في سننه في عدة مواضع؛ والطبراني في مسند الشاميين في مواضع عدة؛ والحارث/الهيثمي في مسنده (الزوائد)؛ والبيهقي في سننه في مواضع كثيرة؛ وأبو يعلى في مسنده في مواضع كثيرة؛ وابن الجارود في المنتقى في مواضع عدة؛ والشافعي في مسنده في مواضع عدة؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنّفه في مواضع عدة؛ والطبراني في معجمه الأوسط في مواضع عدة؛ وغيرهم بأسانيد أغلبها في غاية الصحة، تقوم بها الحجة اليقينية القاطعة.

وهذا الحديث يؤكد عدة حقائق في غاية الأهمية: من أهمها أن الادعاء الباطل قد يحسن صاحبه عرضه، والتدليل عليه، حتى ينخدع به المعصوم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، نفسه، فيحكم له بغير حقه، في مجلس قضاء معتبر محترم، يحكم فيه في الدماء والأعراض والأموال؛ **فمن باب أولى**: قد يحصل بلا شك لمن هو دونه من أمثال ابن عباس، وغيره من الصحابة، رضي الله عنهم؛ في مجالس الدرس والمذاكرة.

وكنا قد نشرنا بعض هذا الفصل في أحد ساحات النقاش بالشبكة العنكبوتية الدولية، فاستشكله (حمار وهابي) من الأغبياء المتعالمين من أدعياء «**السلفية**» مُسائلاً كيف يكون الرد إذا (قال لك الزنادقة: ما دام أن نبيكم يخدع بكذب كاذب، فما المانع أن تكون القصص التي قصّها علينا خارج القرآن عن الأمم السابقة كلها انخدع فيها بكذب كاذب. وما دام أنه ينخدع بكذب الكاذبين، وما دام أن الباطل قد يحسن عرضه له والتدليل عليه، فما المانع أن يكون كثير مما حسّنه لكم قد انخدع فيه ورآه حسنا؟).
نقول: ما ذكر هذا المتعالم من كلام الزنادقة (ونرجو الله أن لا يكون هو منهم) فليس بجديد، فقد قالت قريش إنما يعلمه بشر، وذلك قبل تلفظه، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، بذلك الحديث، وقالها المستشرقون، وقالوا أحياناً ما هو أفظع منها. ونبوة محمّد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ثبتت بقواطع الأدلة، ومنها هذا القرآن المعجز (وهو بين أيدينا وليس هو مثل معجزات الأنبياء السابقين التي ذهبت أعيانها)، وشقّ له القمر، وتواتر عنه سقاء وإطعام المئين بمُدٍّ أو صاع من طعام لا يكفي بضعة أنفس، وتواتر الخبر بحنين الجذع إليه، وقلب مجرى التاريخ وحطَّم أتباعه أكبر الإمبراطوريات وأنشؤوا أكبر دولة في التاريخ في خلال جيل واحد فقط، وأخبر بمغيبات المستقبل: من انتصار الروم بعد هزيمتهم المدمّرة الساحقة، وموت عمه أبي لهب على الكفر، وامتناع اليهود عن تمنّي الموت، إلى هجمة المغول

الشرسة على أمّته، وتجمّع اليهود في فلسطين حيث سيذبحون قريباً بإذن الله وتوفيقه، وغير ذلك من مئات الأدلة القاطعة.

فهو نبي الله، المبلّغ عن الله البلاغ المعصوم، قبل أن يتلفظ حتى بكلمة واحدة خارج القرآن العظيم، عليه وعلى اله الصلاة والسلام.

ثم ثبت بالأدلة اليقينية القاطعة: من ضرورات الحس والعقل، ونصوص القرآن أنه معصوم في قوله عن الكذب والخطأ، وفي فعله عن ارتكاب الحرام. وثبت كذلك أن الذّكر الذي انزل عليه (والذّكر هو القرآن والسنّة كلاهما) محفوظ بحفظ الله.

ثم ثبت عنه ثبوتاً تقوم به الحُجّة أنه قال: «**إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ (وفي رواية: ألحن) من بعض، فأحسب أنه صدق، فأقضي له بذلك! فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو فليتركها**»

فقلنا نحن: صدق الله، وصدق رسوله، فلا يتعارض تصديق النبي في مجلس قضاء لبعض من أحسن عرضه حجته، أو أجاد إخفاء كذبته، مع كونه معصوماً في التبليغ عن الله.

فيا لله، ويا للمسلمين: متى كان إخبار شخص مترافع في مجلس القضاء عن ملكيته لبعير أو حمار، أو حتى لأرض زراعية، إخباراً أو بلاغاً عن الله من هذا الشخص؟! ومتى كان تصديق النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، له أو تكذيبه إياه ذا علاقة بوحي الله أو بلاغاً عن الله؟!

يا لله، ويا للمسلمين: متى كان أبو القاسم، خاتمة الأنبياء، المعصوم بعصمة الله، بأبي هو وأمي، يأخذ البلاغ عن الله من أحد من الناس، حتى يرد أصلاً سؤال هذا «**المتعالم الدعي**» عندما قال: (فما المانع أن يكون كثير مما حسنه لكم قد انخدع فيه ورآه حسنا)؟!

ثم قال «**المتعالم الدعي**»: [واعلم أن الحديث التي جئت به لكي تدلل على أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قد يخدع بكذب كاذب ليس كما فهمته أنت، بل الحديث خاص في باب القضاء كما هو صريح لفظه. وفرق بين القضاء وبين الإخبار عن الله عز وجل في مقام التشريع أو تفسير كتاب الله، وكلام ابن عباس من هذه البابة. والقاضي إنما يقضي بما تدل عليه البينات والأيمان، ولو كانت مخالفة للواقع إذ هو مطالب بما تدل عليه البينات أو يتقحمه الخصم من الأيمان. بل ذهب أكثر العلماء إلى أن القاضي يقضي حسب البينات والأيمان ولو كان يعلم بنفسه أن الحق بخلاف ما قضى به. وانظر في المسألة بدائع الصنائع (7/7) والتمهيد (219/22) وروضة الطالبين (156/11) والمغني (53/9)]

فأقول ما شاء الله كان: ما علاقة خصوصية هذا بباب القضاء بالموضوع أصلا؟! القضية هي: هل يجوز أصلاً أن ينخدع النبي بكلام من أحسن عرض حجته، أو أجاد إخفاء كذبته، أم لا يجوز عليه أصلاً بوصفه نبياً معصوماً. وكون الحديث عن القضاء أشد وأنكى: فالانخداع بالكذب أو الحجة المزوقة في

مجلس القضاء أفظع وأشنع: فها هنا حقوق مالية، وفروج، وأعراض، ودماء معرضة للخطر.

وها هو، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بأبي هو وأمي، قد أدى الأمانة، وبلّغ الرسالة، وحذر وأنذر أن ليس بعده معصوم من تصديق من أحسن عرض حجته، أو أجاد إخفاء كذبته في مجلس قضاء ينظر فيه في حقوق مالية، وفروج، وأعراض، ودماء، فمن باب أولى إذاً جاز أن ينخدع الإمام الحجة الثقة المأمون، والحبر البحر، بخرافة اللات الذي كان يلت السويق للحجاج، إذ كانت العرب تتداولها في مجالسها، وتكثر من ترديدها. ولو طالبهم ابن عباس بالقسم لأقسموا أنهم سمعوا ذلك من أباءهم عن أجدادهم، فأي شيء يثبت بمثل هذا السماع، أو بمثل هذه الأيمان، وما شابه من القيل والقال؟! هذا إن صح أصلاً أن الرواية ثابتة عنه بذلك، وهي لا تثبت كما سيأتي في مكانه المناسب عند مناقشة أساطير (**اللات**).

أما كلام هذا (**المتعالم**) الفارغ عما ذهب إليه أكثر العلماء، بزعمه، أن القاضي يقضي حسب البينات والأيمان ولو كان يعلم بنفسه أن الحق بخلاف ما قضى به، فلا علاقة له بالموضوع، ولا محصول منه، وهو قضية شائكة، والقول كما ذكره هكذا لا محصول من ورائه، **بل الأرجح أنه خطأ**، والمسألة تحتاج على كل حال إلى تفصيل، وتفريع: فليست أقضية الحدود عامة، وأقضية الزنا والأعراض خاصة، من جنس الحكم في شاة أو بعير، وليس البينات كلها من نوع واحد أو درجة واحدة. ولكن من تسطَّح فكره، وتضائل عقله من أمثال ذلك «**الحمار الغبي، المتعالم الدعي**» ربما ظن ذلك، وقد كان الأولى به، وبأمثاله من الغلاة المارقين، مقلدة الفرقة الوهابية، المنتسبين زوراً وبهتاناً إلى (السلف)، أولاً أن يطلب العلم طلباً جاداً.

فـ(**حكم القاضي بعلمه**) لا علاقة له بموضوعنا هذا من قريب أو بعيد، إلا إذا كان ذلك المتعالم الدعي يزعم أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يعلم كذب الشهود، إن كذبوا، ويكشف تزوير المزورين، ولكنه فقط يحكم بالظاهر، ثم زاد **فكذب علينا** وقال: «**إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ (وفي رواية: ألحن) من بعض، فأحسب أنه صدق، فأقضي له بذلك! فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو فليتركها**»؛ بدلاً من أن يقول، مثلاً: (**لقد عصمني الله أن يجوز علي كذبكم، أو تنطلي علي حسن مرافعتكم، ولكن سيكون بعدي من يخدع ويضلل، فإن حكم أحدهم بخلاف الحق فإنما هي قطعة من النار فلا تأخذوها**)، أو نحو ذلك.

فيلزمه إذا على مقدمته الكاذبة الخبيثة الملعونة أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كاذب مخادع: حاشاه، ثم حاشاه، ثم حاشاه. فحسب صاحبنا «**المتعالم الدعي**» هذا الإلزام: وهو الكفر والشرك، قطعاً ولا جدال. فيا ليته فكر، مرة وثانية وثالثة، قبل أن يفتح فاه بمثل ذلك اللغو الخطير، بل الإفك العظيم.

نعم: هناك مخرج لا أحسبه يبعد كثيراً عن الكفر والزندقة، وهو رد هذا الحديث، وهذا لا يتأتى بطريقة مطردة منضبطة إلا برد كل أخبار الآحاد جملة، واللحاق ببعض غلاة المعتزلة، فيلزمه أن يرد رواية (**اللاتُّ**)، الذي كان يلت السويق للحجاج من باب أولى، وهي التي استمات صاحبنا في الدفاع عن صحتها، أي عن مطابقتها للواقع التاريخي، لأنها توافق ما اعتقده هو من الإفك والباطل، اتباعاً للبدعة الشنعاء التي بنت عليها الفرقة الوهابية دينها. وحتى لو صفا له هذا في هذا الحديث، بل وفي جميع نصوص السنة غير المتواترة: فما العمل مع القرآن، وهو منقول نقل تواتر، بنقل الكواف عن مثلهم، ومنه آيات سورة النّساء، وآيات سورة التّوبة، وآيات سورة الحجرات؛ ماذا نفعل بها: أنحُكُّها من المصحف؟!

أو يلزم صاحبنا «**المتعالم الدعي**» أن يتناقض فيصحح أحاديث ويرفض أخرى، بلا خطام أو زمام. والظاهر أن هذا هو مذهبه، ومذهب أمثاله من الوهابيين، أدعياء «**السلفية**»، وإن أنكروا ذلك أشد الإنكار: فهم مبتدعة منحرفون، غلاة مارقون، أصحاب هوى متلاعبون: ما وافق الهوى من الأحاديث صحيح، ومن القراءات متواتر، وما لم يكن على (**المزاج**) ففيه نظر، وكر وفر، واستشهاد بكلام (**أكثر العلماء**)، و(**ما ذهب إليه الجمهور**)، وأقوال (**السلف الصالح**)، ويصبح حينئذ (**قول الصحابي حجة**) بقدرة قادر، ناهيك بـ(**سد الذرائع**)، و(**دفع أكبر المفسدتين، وتحصيل أعظم المصلحتين أو المنفعتين**)، و(**احتمال أدنى المصيبتين؟!**)، وغير ذلك من الدجل والهراء.

❊فصل: هل سكوت النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعدم تعقيبه على ما يقال في حضرته تصديق لمقولة القائل؟!

أسلفنا إقامة البرهان القاطع على أن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ليس معصوما من الانخداع بشهادة كاذب، أو حُجّة محاجج ماهر، فيقبلها بحيث يترتّب على ذلك إصدار حكم قضائي أو إعلان الحرب وإعداد الجيوش؛ **فمن باب أولى**: لا يكون سكوته، وامتناعه عن التّعقيب أو التّعليق، على مقولة قائل دليلاً على التصديق أو التكذيب من حيث الأصل والمبدأ.
نعم: إذا تلفظ قائل في حضرته بمقولة **تناقض ما أمره الله بإبلاغه إلى الناس من الأخبار** فلا شك أن يغضب وينكر ذلك أشد الإنكار لأن القول بذلك في حقيقته كفر في نفس الأمر (وربما كان القائل معذوراً بجهل، أو نسيان أو تأويل، أو بغيره من موانع تكفير المعيَّن)، وليس فقط لأنه خطأ في ذاته، بل لأنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بعث معلماً داعياً إلى الإيمان، وليس معلماً للفلسفة أو التاريخ أو عجائب غيب الدنيا والآخرة، وإن كان قد جاء بسهم وافر من كل ذلك.

ولعلنا نضرب لذلك مثالاً **نموذجياً صارخاً**، حتى تتضح المسألة وضوحاً تاماً، فتصبح كأنها ملموسة باليد أو مرئية بالعين، وليس فقط مدرَكة بالبصيرة والعقل:

❋ أخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج4/ص2244/ح2929) بإسناد في غاية الصِّحة: [حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري حدثنا أبي حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن محمد بن المنكدر قال: رأيت جابر بن عبد الله يحلف بالله أن بن صائد الدجال فقلت: أتحلف بالله؟ قال: إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي، صلى الله عليه وسلم، فلم ينكره النبي، صلى الله عليه وسلم]؛ وأخرجه الإمام أبو داود في سننه (ج4/ص121/ح4331) بعينه سنداً ومتناً؛ وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2677/ح6922) بنزول: [حدثنا حماد بن حميد حدثنا عبيد الله بن معاذ بعينه]؛ وغيرهم.

فهذا جابر بن عبد الله يسمع عمر يحلف بحضرة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على أن (عبد الله بن صائد هو الدجال)؛ والنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا ينكر تلك (**المقولة**)، فيظن أن هذا من جنس إقراره لبعض (**الأفعال**) التي قد تُفعل بحضرته. وقد روي مثل هذا عن عبد الله بن مسعود، وأبي سعيد الخدري، وغيرهما من الصحابة، رضوان الله وسلامه عليهم. وتابعهم على هذا **الخطأ** بعض التابعين، وأتباع التابعين، ثم علماء أجلاء حتى يومنا هذا. وترتّب على ذلك ما لا يكاد ينحصر من الإشكالات والتناقضات مع النصوص الأخرى.

نعم: قد يستنبط من هذا الخبر: **إباحة الحلف لمن كان مستيقناً لما يقوله، فلا إثم عليه في ذلك، وإن كان المحلوف عليه باطلاً في نفس الأمر**، كما قاله بعض الفقهاء. ولا نبالي في هذه الحالة أكانت يمين عمر هذه قبل قول النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، رافضاً الإذن لعمر بقتل عبد الله بن صائد (أو عبد الله بن صيَّاد) قائلاً: (إن يكنه فلن تسلّط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله)، وهو قطعاً الأرجح، أو بعد تلك.

ولكن حتى هذه، أي: (**إباحة الحلف لمن كان مستيقناً لما يقوله، فلا إثم عليه في ذلك، وإن كان المحلوف عليه باطلاً في نفس الأمر**) إنما ثبت بنصوص قطعية أخرى، وبضرورة الحس والعقل، كما ثبت بنصوص قطعية أخرى، يعلمها كل أحد، حرمة الكذب المتعمّد، وأن الحلف عليه من الكبائر المهلكة، فقد كان المُخلّفون من منافقي المدينة ومن الأعراب يعتذرون للنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بأعذار مكذوبة، ويطلبون منه أن يستغفر لهم، فيقبل ذلك منهم، ويستغفر لهم، مع علمه بكذب بعضهم، وشكّه في صدق بعضهم، وما قال لأحد من هؤلاء في وجهه قط: (كذبت)، وذلك لأنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم:

(1)ــــ لم يؤمر بهتك أستار الناس، أو شقّ صدورهم والتنقيب عن قلوبهم؛ ولا أُذِن له أن يتجسس عليهم؛

(2)ــــ ولأنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بشرٌ مخلوق، لا يعلم من الغيب إلا ما أعلمه الله به: إما لأنه من متطلبات إبلاغ الرسالة، أو تفضلاً من الله ونعمةً له ولأمته.

هذا بحمد الله واضح بين، ولعلنا نزيده وضوحاً بذكر ما جاء عن أبي نملة الأنصاري، رضي الله عنه:

❋ كما هو في «**صحيح ابن حبان**»، (ج14/ص151/ح6257): [أخبرنا بن قتيبة قال: حدثنا حرملة قال حدثنا بن وهب قال: أخبرنا يونس عن بن شهاب أن نملة بن أبي نملة الأنصاري حدثه أن أبا نملة أخبره أنه بينما هو جالس عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، جاء رجل من اليهود فقال: (**هل تكلم هذه الجنازة؟!**)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**الله أعلم**»، فقال اليهودي: (**أنا أشهد أنها تتكلم!**)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**ما حدّثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله: فإن كان حقا لم تكذبوهم، وإن كان باطلا لم تصدقوهم**»، وقال: «**قاتل الله اليهود: لقد أوتوا علماً**»]. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده قوي. وقد أخرجه أبو داود في سننه (ج3/ص318/ح3644)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص136/ح17264)؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني (ج4/ص142/ح2121))؛ والإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج6/ص111/ح10160)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج22/ص350/ح874 ــ ح879)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج2/ص10/ح2071)؛ وغيرهم، والحديث صحيح، لا سيما بمتابعة الرواية التالية.

ولعل هذه القصة قد جاءت أيضاً عن عامر بن ربيعة، رضي الله عنه:

❋ كما هي في «**المستدرك على الصحيحين**»، (ج3/ص404/ح5538): [أخبرناه أبو الفضل الفقيه حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي أخبرنا عبد الله بن عبد الجبار بحمص حدثنا الحارث بن عبيدة حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة قال: كنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فمر بجنازة فقال رجل من اليهود: (يا محمد تكلم هذه الجنازة؟!)، فسكت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال اليهودي: (أنا أشهد أنها تكلم!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**إذا حدثكم أهل الكتاب حديثا فقولوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله**»]؛ ثم قال الحاكم: (هذا حديث يعرف بالحارث بن عبيدة الرهاوي عن الزهري وقد كتبناه في آخر نسخة ليونس بن يزيد عن الزهري: حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمّد، بنيسابور، حدثنا القاسم بن عبد الله بن مهدي، حدثنا عمي، حدثنا رجل، (قد سماه أبو القاسم بن مبرور)، حدثنا زيد بن يونس، عن يزيد، عن الزهري، قال: قال سالم: إن عبد الله بن عمر، قال: حين وضعت جنازة رافع بن خديج وذكر الحديث). قلت: الحارث بن عبيدة الرهاوي ليس بالقوي؛ وفي الإسناد – على الأرجح ــ سقط:

ــ لأن الإسناد عند الطبراني في **مسند الشاميين** (ج3/ص48/ح1784) ينص: [حدثنا عثمان بن خالد بن عمرو السلفي حدثنا عبد الجبار الخبائري حدثنا الحارث بن عبيدة **حدثنا بقية بن الوليد عن الزبيدي** عن الزهري عن سالم بن عمر عن عامر بن ربيعة، بنحوه].

ــ ولأن الإسناد في (**معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني**) (ج14/ص394/ح4591) ينص: [حدثنا أبو إسحاق بن حمزة، حدثنا أحمد بن خالد بن عمرو السلفي، حدثنا أبي، حدثنا الحارث بن عبيدة، **حدثني الزبيدي**، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن عامر بن ربيعة، بنحوه].

فها هو نبي الله الخاتم يمتنع عن التعليق على كلام اليهودي، فلا يصدّق ولا يكذّب، مكتفياً بالقول: «**الله أعلم**»، مرشداً إلى الموقف المعرفي الصحيح، الذي لا يحل لمسلم، بل ولعاقل، غيره: (**لا تصدّقوهم ولا تكذّبوهم وقولوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله: فإن كان حقا لم تكذّبوهم، وإن كان باطلا لم تصدّقوهم**)، مع تأكيده بأنهم قد أوتوا علماً قد يدعو للتعجب: «**قاتل الله اليهود: لقد أوتوا علماً**».

❄فصل: الذّكر، ليس هو فقط القرآن، بل السنّة ذكر أيضاً

سبق التنبيه والبرهنة على أن لفظة «**الذِّكْر المنَزَّل**» إنما تطلق على مجموع الوحي المنزّل، أي على القرآن والسنّة، على وجه الإجمال. كما أثبتنا أن الزعم بأن الذّكر هو نص القرآن فقط، زعمٌ مجرد، ومصادرة على المطلوب، من غير برهان. بل إن البرهان قد قام على خلاف ذلك، لا سيما أن (**الحِكْمَة**) المنزّلة وحي آخر غير الكتاب المتلو المنزّل، كما ثبت بالأدلة اليقينية أعلاه.

ولكن بقي بسط الكلام وتفصيله في معنى قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، (النحل؛ 16:44)، لا سيما إذا قرنت بقوله، تقدست أسماؤه: ﴿إن علينا جمعه وقرآنه ❄ فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ❄ ثم إن علينا **بيانه**﴾، (القيامة؛ 75: 17 ــ 19) للتعرّف بدقة على ماهية (**الذِكْر المنَزَّل**) تعرّفاً دقيقاً منضبطاً.

نقرر أولاً أن الآية الأولى نص يقيني قاطع على أن هناك تنزيلين:

(1) التنزيل الأول، الأسبق في الزمن: (**ما نزل من قبل إلى الناس عامة**)، فهو في أيدي الناس، بغض النظر عن كيفية وصوله إليهم.

(2) التنزيل الثاني، اللاحق زمنياً، المسمَّى بــ(**الِذْكر**). هذا (**الذِكْر المنَزَّل**) هو الذي أنزل على نبي الله الخاتم وحده خاصة، وليس إلى عموم الناس ابتداءً، ليقوم هو بعد ذلك، استناداً إلى هذا الذّكر المعصوم، المنزّل إليه خاصة، بعملية الــ(**بيان**) لــ(**ما نزل من قبل إلى الناس عامة**). هذا (**الذِّكر**) ليس هو بذاته (**بيان**)، ولكنه (**المادة الخام**) التي يصوغها النبي بياناً.

ولكن ما هو (**التنزيل**) الأول الأسبق، الموصوف بأنه (**ما نزل من قبل إلى الناس عامة**)؟ وما هي حقيقته؟!

هذا الذي (**نزل من قبل إلى الناس عامة**) هو بالقطع:

(1) تنزيل ووحي معصوم من الله؛

(2) يحتاج كله أو بعضه إلى بيان وإيضاح؛

(3) من الوظائف المهمة لهذا (**الذِّكْر المنَزَّل**)، وهو الوحي الثاني اللاحق، أن يكون (**المادة الخام**) التي يستند إليها النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، في بيانه لذلك التنزيل الأول: (**ما نزل من قبل إلى الناس عامة**). وقد يكون لهذا (**الذِكْر المنَزَّل**) وظائف أخرى، فليس في الكلام صيغة حصر، أو ما يدل على الحصر.

الحد الأدنى الذي يمكن تصوره لهذا الذي (**نزل من قبل إلى الناس عامة**)، وهو أقل ما يمكن أن يقال عنه: ﴿ما نزل إليهم﴾، هو القرآن المجيد ضرورة، وهو المتبادر لأول وهلة من ظاهر الآية، ولأنه المقصود في المقام الأول، عادة، عند إطلاق لفظة «**التنزيل**» ومشتقاتها. كما أنه وحي بلفظه وأحرفه، يتلقاه الناس من فم النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، مباشرة فور تلاوته، ويتساوون معه في حفظه وترتيله، فكأنه نزّل إليهم مباشرة، من غير واسطة، أو كأنه نزل مكتوباً في قرطاس، أو منقوشاً على ألواح، لذلك استحق أن يقال عنه أنه: ﴿نزل إليهم﴾، بخلاف الذّكر، الذي أنزل خاصة على محمد النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، فيقوم النبي بعملية (**البيان**) التي تجعله صالحاً لتلقي الناس، ولو لم يقم النبي بذلك (**البيان**) لبقي (**الذِّكْر المنَزَّل**) مادة خام، ولما عرف الناس بوجود هذا (**الذِّكْر المنَزَّل**) أصلاً، ولما اطّلعوا عليه مطلقاً.

فإن كان الأمر كذلك، وبناءً على هذا الحد الأدنى، فلا شك حينئذ أن الكتاب العزيز، أو بلفظ أدق، بعض آي القرآن العظيم، بحاجة إلى البيان، وهذا ثابت ليس بهذه الآية فقط، بل أيضاً ضرورة بقوله، تعالى ذكره: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا **بَيَانَهُ**﴾، (القيامة؛ 75: 17 – 19). وهذه الآية الكريمة تتحدث فقط عن القرآن، ولا شيء غير القرآن. فالقرآن، أو بعضه، قطعاً بحاجة إلى بيان. وهي تشهد كذلك بأن الله، جل جلاله، ألزم نفسه المقدسة بـ(**البيان**)، إلا أن البيان يأتي عادة متراخياً، بعد مدة من الزمن، كما تدل عليه لفظة (**ثم**) في قوله، جل جلاله: ﴿ **ثُمَّ** إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾، ولكن هذا البيان لا يتأخر أبداً عن وقت الحاجة إليه، وإلا لفقد معناه وفائدته، وانقلب وعد الله بالبيان خائساً، معاذ الله.

على أن حاجة القرآن العظيم، أو بلفظ أدق، بعض آي القرآن العظيم للبيان، معلومة كذلك بضرورة الحس والعقل لمن تصفّح القرآن مجرد تصفّح، وقرأ ألفاظه، وجمله. مثل هذا التصفّح يظهر فوراً أن فيه، أي في القرآن، إجمالاً كثيراً يحتاج إلي تفسير وتفصيل، وعمومات قد تحتاج إلى تخصيص، وإطلاقات قد تحتاج إلى تقييد، ومواطن يسيرة من المشتبه تحتاج إلى تأويل، وغير ذلك من أنواع البيان اللازم، لا سيما الأحكام التي تحتاج إلى بيان عملي، لأن البيان القولي يطول جداً على نحو يخلّ ببلاغة القرآن لو جاء ذلك البيان الضروري قرآناً، أي، كلاماً ملفوظاً.

ومن أمثلة افتقار القرآن إلى بيان، بإقرار القرآن نفسه، وبضرورة الحس والعقل: الصلاة المكتوبة، التي هي عمود الدين، لم يرد لشعائرها كبير تفصيل يذكر، في حين أن الوضوء، وهو الشعيرة المفروضة لتحقيق الطهارة الشعائرية التعبدية، التي لا تصحّ الصلاة إلا بها، جاء مفصلاً تفصيلاً كافياً يستطيع به أي إنسان أداؤه على وجهه المطلوب. فمن المستبعد جداً أن لا تكون أحكام الصلاة على نفس الدرجة من التفصيل لأحكام الوضوء، أو لعلها أكثر. ومع ذلك لم يرد ذلك التفصيل اللازم في القرآن، فتولته السنّة، لأن بيان أحكام الصلاة يتطلب في أكثره الأسوة العملية، ويصعب الإتيان به بمجرد الكلام

الملفوظ، إلا بإسهاب وتطويل، وبسط كلام، لا يتناسب مع بلاغة القرآن، وحسن نظمه، أي مع كون القرآن معجزاً.

وأكثر تفاصيل أحكام الصلاة المكتوبة، وأركانها المهمة، التي بينتها السنّة، التي هي وحي معصوم كنا أسلفنا البرهنة عليه، قد نُقلت إلينا نقل تواتر، نقل الكواف عن الكواف، بحيث تقوم بهذا النّقل الحجة اليقينية القاطعة. وهذه الحجة القاطعة على المهم من أحكام الصلاة، هو في نفس الوقت حُجّة قاطعة على أن تلك السنن من (**الذِّكْر المنَزَّل**) ضرورة، أو بلفظ أدق: بيان وصياغة وتعبير نبوي معصوم لهذا (**الذِّكْر المنَزَّل**)، لأن من أهم وظائف (**الذِّكْر المنَزَّل**) أنه به يُبين النبي الخاتم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، للناس ما سبق تنزيله إليهم.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: الزكاة، التي أوجبها الله في كل مال، والتي هي ركن من أركان الإسلام. وهي ليست شعيرة تعبدية خالصةً له تبارك وتعالى فحسب، بل هي كذلك حق للسائل والمحروم، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ **حَقٌّ مَّعْلُومٌ** * لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾، (المعارج؛ 70: 24 – 25)، فتيقنا أنها واجبة في كل مال، وقال: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ؛ **وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ**؛ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾، (الأنعام؛ 6: 141)، فعلمنا أن ما يُحصد يؤدى حقه فور حصاده، ولكننا لم نعلم هل هو فور تمام الحصاد؟ أم هو حصاد كل يوم بيومه؟! من باب أولى لم نعلم ما هي مواقيت ومقادير زكاة الأموال الأخرى!

وقال تعالى مجده: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، (التّوبة؛ 9: 60)، فعلمنا الأصناف المستحقة، ولم نعلم كيف توزع بينهم، ولا من له صلاحية ذلك: هل يتولَّى ذلك الأفراد؟ أم تقوم به الدولة؟! ولا يوجد في القرآن بيان ذلك، فوجب ضرورة أن يكون بيان ذلك في السنّة الشريفة، وإلا كان خبر الله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، كاذباً، ووعده: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا **بَيَانَهُ**﴾، مخلفاً، خائساً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

على أن الله، جل جلاله، إنما تكفل ببيان ما ينزل من القرآن بعد جمعه وتلاوته، عندما ترد الحاجة إلى البيان، كما هو بيِّن من استخدام لفظة (**ثم**) المفيدة للترتيب مع التراخي، وكما هو معلوم بالضرورة من التاريخ: أن القطعة من القرآن تنزل، فيتلوها النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ويلقيها على عدد من الحفاظ تقوم بهم الحُجّة اليقينية القاطعة، ويدعو من تيسّر لكتابتها، وكل ذلك يستغرق وقتاً، ثم يكون البيان عند الحاجة، لا سيما إذا كان بيان كيفية عملية، كشعائر الصلاة مثلاً.

كل هذه الخصائص لـ(**نص القرآن**) هي في جوهرها على النقيض من خصائص ذلك (**الذِّكْر المنَزَّل**) الذي أنزل على محمّد ليكون هو (المادة الخام) التي يستخدمها النبي في عملية (البيان)، فالخصائص القرآنية تختلف عن خصائص (**الذِّكْر المنَزَّل**) اختلافاً جذرياً:

(1)- فالقرآن العظيم في حاجة إلى البيان، الذي يكون في العادة متراخياً، عند وقت الحاجة، كما أسلفنا تفصيله، أما (**الذِّكْر المنَزَّل**) فهو المادة الخام التي تنزل على النبي، عند الحاجة، ليبين بها من فوره، ما يحتاج إلى بيان مما سبق نزوله من (**نص القرآن**).

(2)- (**نص القرآن**) وحي عام إلى الناس «**مباشرة**». **نعم**: هو ينزل أولاً على النبي، ثم يأخذه الناس منه، إلا أن دور النبي، أول الأمر، يقتصر على التلفُظ به، وتلاوته، فقط، لا غير، ثم يأخذ منه الناس ذلك اللفظ فوراً، ويكتبونه في ما تيسر من الألواح والرقاع. فالحال لا تختلف كثيراً عن كونه كأنه نزل إلى الناس جميعاً مباشرة مكتوباً في قرطاس، أو منقوشاً على ألواح، أو مسجلاً على أشرطة مغنطيسية، أو ما شابه. وذلك بخلاف (**الذِّكْر المنَزَّل**)، الذي هو (مادة خام) يستخدمها النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، للبيان بأقواله وأفعاله وأقاريره.

هذه الفروق الجوهرية توجب أن يكون (**الذِّكْر المنَزَّل**)، ليكون (**مادة خاماً**) يصاغ منها البيان النبوي، شيئاً آخر غير نص القرآن المجيد. فمن المحال الممتنع أن يكون هذا القسم من (**الذِّكْر المنَزَّل**) هو **عينه** نص القرآن العظيم فقط.

ولكن «**الذِّكْر المنَزَّل**» نوع آخر من الوحي والتنزيل من عند الله، ولا شيء يصلح أصلاً أن يكون وحياً منزلاً، يتنزل على الرسول خاصة، ثم يأخذه الناس منه بياناً: أقوالاً وأفعالاً وأقارير، إلا السنّة النبوية الشريفة، أو بلفظ أدق: السنّة النبوية التي جاءت بياناً لتلك الفئة من نصوص القرآن، التي تحتاج إلى بيان.

ولكن الحق أن السنّة النبوية كلها ما هي إلا بيان لنص القرآن، لأن البيان ليس هو فقط تخصيص العام، وتقييد المطلق، وتفصيل جزئيات حكم معين، كما قد يتبادر إلى بعض الأذهان الكليلة، لا سيما أذهان (**القرآنيين**) المختلة، بل هو أوسع من ذلك بكثير: فتفسير المجمل كذلك: بيان، وتأويل المتشابه كذلك بيان.

وكل السنّة ما هي إلا تفسير لما أجمل الله، تباركت أسماؤه، في مثل قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شيء فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾، (النّساء؛ 4: 59)، وقوله: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ؛

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾، (الحشر؛ 59: 7)، وقوله: ﴿... قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شيء فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾، (الأعراف؛ 7: 156 ــ 158).

ولكن القرآن نص على أن القرآن العظيم ذكر كذلك، وسماه (الذّكر الحكيم)، ووصف أنواعاً أخرى من الوحي بأنها ذِكر. لذلك وجب أن تكون لفظة (**الذِّكْر المنَزَّل**) أو (**الذِّكْر**) في مقام الكلام عن الوحي عموماً، من غير تخصيص لبيان أو غيره، شاملة لكل الوحي، وبالأخص: القرآن والسنّة.
ولا يجوز أن يكون «**الذّكر**» هو القرآن فقط، بل لا بد أن يشمل وحياً غير القرآن، كما أسلفنا البرهنة عليه.

إذاً ثبت قطعاً أن «**الذّكر**» المنزّل ليس هو القرآن فحسب، فهو القرآن والسنّة، أو بلفظ أدق: القرآن وبعض السنّة. ولكن إذا كان بعض السنّة ذكراً، فكلها من «**الذّكر**» لا محالة، لأنها كلها وحي معصوم، وهي صنف واحد، وفي مرتبة واحدة من حيث الإلزام والحجية.

ولكن القول بالحد الأدنى الذي يمكن تصوُّره لهذا الذي (**نزل من قبل إلى الناس عامة**)، كما سبق ذكره، تحكّم لا يجوز، لأن عبارة بــ﴿ما نزل إليهم﴾ تحتمل أن تشمل كل وحي سبق نزوله حتى تلك اللحظة المعيّنة، وهو مع ذلك ما زال مفتقراً إلى (**البيان**). هذا الوحي السابق إذاً هو ضرورة إما:
(1)- آي من القرآن العظيم، تحتاج إلى بيان، وقد جاء وقت الحاجة لبيانها، كما سبق شرحه.
(2)- حكمة وسنن سابقة، مازالت تفتقر إلى بيان، أو مزيد بيان، قد جاء وقته، وهي مع ذلك مما تلقّاه الناس، فحفظوه ودرسوه وتذاكروه، فصلح أن يقال عنها أنها من: ﴿ما نزل إليهم﴾، لأنها قد وصلت إليهم، وهي بأيديهم فعلاً.

فلا بد حينئذ أن يكون البيان النبوي لهذا الذي (**نزل من قبل إلى الناس عامة**) بوحي جديد ينْضمّ إلى ما سبق نزوله قبل ذلك، لا فرق بين قرآن أو سنّة، وهكذا شيئاً فشيئاً، حتى يكتمل الوحي كله، فيصبح بيناً كاملاً لا يحتاج إلى وحي جديد لبيان أي شيء منه، وذلك قبيل وفاة خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله.

والبيان النبوي هو ضرورة:
(1) أقوال النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ومنها الإشارة؛
(2) وأفعاله؛
(3) وتقريراته؛
أي أنه السنّة النبوية، من غير زيادة، ولا نقصان، كما أسلفنا. فالسنّة النبوية إذاً من (**الذّكر**) المنزّل، ضرورة ولا بد.

إذاً وجب، على كل حال، وبموجب أي من الفرضيّتين، أن يكون «**الذّكر المنزّل**» شاملاً لكل من القرآن والسنّة، ضرورة، ولا يجوز أن يكون أكثر منهما أو أكبر لأنه ما ثمة وحي منزّل إلا هذين: القرآن والسنّة، فلا بد أن يكون «**الذّكر المنزّل**» هو بالضبط الوحي كله، أي القرآن والسنّة، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان.

فلفظة «**الذِّكْر المُنَزَّل**» إذا أطلقت هكذا معرّفة بالألف واللام، في سياق الكلام عن التنزيل أو الوحي، لا بد أن تشمل السنّة لا محالة. فقولنا أن السنّة مبيّنة للقرآن حق، وقولنا أن القرآن والسنّة يبيّن بعضها بعضاً حق كذلك، وقولنا أن «**الذّكر المنزَّل**»، الذي هو القرآن والسنّة، يبيّن بعضه بعضاً، وأنه كاف شاف للبيان والبلاغ وإقامة حُجة الله على العباد، إلى يوم القيامة الكبرى، حق كذلك. وكل ذلك حق يترتب بعضه على بعض ضرورة.

وقد يزعم بعض من يتسمّون بـ«**القرآنيين**» أن البيان إنما يكون بقرآن جديد فقط، وليس لغير القرآن دخل في ذلك، **فنقول: كذبتم وأفكتم، لأن:**
(1)– ما نزل من القرآن مفتقر لبيان، وهذا البيان هو بضرورة الحس والعقل ليس ذات تلك القطعة من القرآن، لأن الله تكفّل به وأثبته متراخياً في الزمن عن القطعة التي نزلت.
(2)– لو كان بيان القرآن إنما يكون حصرًا بالقرآن، لزم أن يكون: القرآن بعد اكتمال وحيه، كما هو الآن بأيدينا، بيّنًا بذاته، لا يحتاج إلى بيان. وهذه مكابرة للحس والعقل، كما أقمنا عليه قواطع البراهين آنفاً، ويكفيك من ذلك مثال (الصلاة المكتوبة).
(3)– إن لفظة ﴿**بيانه**﴾، معرفة بالإضافة، واللفظ يكون معرّفاً للعهد أو للجنس، وهو ها هنا تعريف يفيد الجنس ضرورة، لأننا لم نعلم بعد، عند نزول هذه الآية ذاتها، ما هو البيان المعهود المتفق عليه، فلا يجوز أن يكون التعريف ها هنا للعهد.

فالله، جل جلاله، قد تكفّل إذاً بجنس البيان الشامل لكل أفراده التي يمكن تصورها:
(أ)– من نص قرآن آخر، يأتي لاحقاً. هذا بيان ضروري واجب، لا يكتمل الدّين إلا به.

(ب)- أو من وحي آخر، يترجمه النبي إلى (**بيان**) بأفعاله وأقواله (ومنها الإشارة) وأقاريره، وما هذا إلا السنّة النبوية الشريفة، التي هي أفعال النبي وأقواله وأقاريره. وهذا أيضاً بيان ضروري واجب، لا يكتمل الدين إلا به.

(ج)- أو حتى ما قد يستجدّ في المستقبل من العلوم والمخترعات الهندسية، والاكتشافات الأثرية التي فيها بيان جديد، لم يكن معروفاً من قبل، أو مزيد بيان، لبعض آي القرآن. مثال الأخير، قوله تعالى: ﴿خلق الإنسان من علق﴾، فهمها العربي الفصيح عند نزول القرآن أن الإنسان خلق من شيء كالعلق، أو من شيء يلتصق ويتعلق، وكان في هذا كفاية له، لم يحتج لغيرها في زمنه، ثم قال المفسرون الأوائل أن العلق قطعة متجمدة من الدم تكون في الرحم، تشبه دويبة «**العلق**» بعد امتصاصها لدم ضحيتها، ومن ثم انتفاخها، في محاولة منهم لفهم ذلك على ضوء العلوم الطبية الدارجة في أزمانهم، ثم جاء تمام بيانه الحقيقي من علم الأجنة الحديث.

وهذا النوع الثالث من البيان، مع كونه بياناً، إلا أنه ليس من الوحي أو الذّكر المنزّل، إنما هو بيان إضافي مستحب، امتن الله به على عباده، وليس هو مما هو ضروري لكمال «**الدّين**»، لأن الدّين كُمُل قبيل وفاة خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، وإن كان مفيّداً لمزيد برهنة على صحة و«**حَقَّانِيَّة**» الدّين، مضافاً إلى ما سبقه من البينات والآيات والبراهين القاطعة، التي قامت بها الحُجة على كل حال. هذا البيان فضل من الله، ومنحة إضافية، كما قال جل جلاله: ﴿**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شيء شَهِيدٌ**﴾، (فصّلت؛ 41: 53).

فالزعم بأن البيان إنما يكون بقرآن جديد فقط، لا غير، زعمٌ مجرّد، وتحكّم بالباطل، ومكابرة لضرورة التاريخ، ومعاندة للمحسوسات والمعقولات، وتكذيب للقرآن، وتخصيص لما جاء عاماً، من غير برهان، وهذا لا يجوز، بنص القرآن: ﴿**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾: فـ(**الذِّكْر المنزَّل**) هو بضرورة الحس والعقل، وبشهادة القرآن نفسه، هو القرآن والسنّة، من غير زيادة، ولا نقصان.

ويشهد لما أسلفنا ذكره، وهو أن:

(1)- الوحي المعصوم، ليس هو فقط القرآن، بل السنّة وحي معصوم أيضاً، أو بلفظ أدق: أن السنّة النبوية ليست هي بـ(عين ألفاظها) وحي من الله، وإنما هي صياغة وتعبير نبوي معصوم عن وحي جاء من الله.

(2)- وأن (الذِّكْر المنزَّل) ليس هو فقط القرآن، بل هو القرآن والسنّة، وإن السنّة مبيّنة للقرآن؛ يشهد لذلك، ويؤكده، ويفصله، نصوص كثيرة متضافرة من السنّة النبوية نفسها، وقد سلف طرف منها، وسيأتي بإذن الله مزيد.

وما أسلفنا البرهنة عليه ليس بجديد، إلا أننا فصّلنا، ولعلنا استوعبنا، في حين أن الأئمة السابقين أجملوا لأنهم أدركوها بداهته بالفطرة، وشهد لذلك الإجماع، كما هو في كلام الإمام الحجّة الكبير أبي محمد علي بن حزم، حيث يقول في الإحكام في أصول الأحكام (1/121 – 123): [قال علي: وهذا حين نأخذ إن شاء الله تعالى في إيراد البراهين على أن خبر الواحد العدل المتّصل إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في أحكام الشريعة يوجب العلم ولا يجوز فيه البتة الكذب ولا الوهم، فنقول وبالله تعالى التوفيق قال الله عز وجل عن نبيه، صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ وقال تعالى آمرا لنبيه عليه الصلاة والسلام أن يقول: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ فصح أن كلام رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كله في الدّين: **<u>وحي من عند الله عز وجل لا شك في ذلك ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند الله تعالى فهو ذكر منزّل</u>**؛ فالوحي كله محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين، وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون ألا يضيع منه وألا يحرّف منه شيء أبدا تحريفا لا يأتي البيان ببطلانه، إذ لو جاز غير ذلك لكان كلام الله تعالى كذبا وضمانه خائسا وهذا لا يخطر ببال ذي مسكة عقل، فوجب أن الذي أتانا به محمّد، صلى الله عليه وسلم، محفوظ بتولي الله تعالى حفظه مبلّغ كما هو إلى كل ما طلبه مما يأتي أبدا إلى انقضاء الدنيا، قال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شيء أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾، فإذ ذلك كذلك فبالضروري ندري أنه لا سبيل البتة إلى ضياع شيء قاله رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الدّين، ولا سبيل البتة إلى أن يختلط به باطل موضوع اختلاطا لا يتميز عن أحد من الناس بيقين، إذ لو جاز ذلك لكان الذّكر غير محفوظ ولكان قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ كذبا ووعدا مخلفا، وهذا لا يقوله مسلم، فإن قال قائل إنما عنى تعالى بذلك القرآن وحده فهو الذي ضمن تعالى حفظه لا سائر الوحي الذي ليس قرآنا، قلنا له وبالله تعالى التوفيق: هذه دعوى كاذبة مجردة من البرهان وتخصيص للذّكر بلا دليل وما كان هكذا فهو باطل لقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ فصحّ أن لا برهان له على دعواه فليس بصادق فيها؛ **<u>والذّكر اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيه، صلى الله عليه وسلم، من قرآن أو من سنّة وحي يبين بها القرآن</u>**؛ وأيضا فإن الله تعالى يقول: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ فصحّ أنه عليه السلام مأمور ببيان القرآن للناس، وفي القرآن مجمل كثير كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك مما لا نعلم ما ألزمنا الله تعالى فيه بلفظه لكن بيان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فإذا كان بيانه عليه السلام لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه فقد بطل الانتفاع بنص القرآن، فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه، فإذا لم ندر صحيح مراد الله تعالى منها فما أخطأ فيه المخطئ أو تعمّد فيه الكذب الكاذب، ومعاذ الله من هذا،

وأيضا نقول لمن قال إن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغا إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، لا يوجب العلم وإنما يجوز فيه الكذب والوهم وأنه غير مضمون الحفظ: أخبرونا، هل يمكن عندكم أن تكون شريعة فرض أو تحريم أتى بها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ومات وهي باقية لازمة للمسلمين غير منسوخة فجُهلت حتى لا يعملها علم يقين أحد من أهل الإسلام في العالم أبدا؟ وهل يمكن عندكم أن يكون حكمٌ موضوعٌ بالكذب أو بخطأ بالوهم قد جاز ومضى واختلط بأحكام الشريعة اختلاطا لا يجوز أن يميزه أحد من أهل الإسلام في العالم أبدا أم لا يمكن عندكم شيء من هذين الوجهين؟

فإن قالوا: لا يمكنان أبدا، بل قد أمِنّا ذلك، صاروا إلى قولنا وقطعوا أن كل خبر رواه الثقة عن الثقة مُسندا إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الديانة فإنه حق قد قاله عليه السلام كما هو، وأنه **يوجب العلم ونقطع بصحّته ولا يجوز أن يختلط به خبر موضوع أو موهوم فيه لم يقله رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قط اختلاطا لا يتميز فيه الباطل من الحق أبدا**. وإن قالوا بل كل ذلك ممكن كانوا قد حكموا بأن الدين دين الإسلام قد فسد وبطل أكثره واختلط ما أمر الله تعالى به، مع ما لم يأمر به اختلاطا لا يميزه أحد أبدا وأنهم لا يدرون أبدا ما أمرهم به الله تعالى مما لم يأمرهم به ولا ما وضعه الكاذبون والمستخفون مما جاء به رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلا بالظن الذي هو أكذب الحديث، والذي لا يغني من الحق شيئا، وهذا انسلاخ من الإسلام وهدم للدين وتشكيك في الشرائع]، **انتهى كلام أبي محمد**؛

فأنت ترى أن أكثر كلام الإمام أبي محمد علي بن حزم، قدَّس الله سرّه، إنما هو في (ثبوت السنّة) أي في (حجّية خبر الآحاد)؛ أما كون السنّة في ذاتها وحي، وكون الوحي كله (ذكر مُنَزَّل) فهو عنده من البديهيات التي أجمع عليها أهل اللغة وأهل الشريعة؛ فلعلنا الآن إذاً نتفرغ لقضيّة (**حفظ الذّكر**)، والله الموفق.

❄فصل: الذّكر، قرآناً وسنّة، محفوظ

أسلفنا أن القرآن هو كلام الله المنزّل على سيدنا محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعين لفظه، كما هو مكتوب في المصاحف، محفوظ في الصدور، متلو بالألسنة، مسجل في الأشرطة، وغيرها من وسائل الحفظ والنقل، منقول عنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كتابة ومشافهة نقل تواتر، نقل الكافة عن الكافة، المفيد للعلم القطعي الضروري للناس جميعاً، مسلمهم وكافرهم. وقد حاول الزنادقة قديماً، ورؤوس الكفر الدجاجلة من أدعياء العلم، من «**المستشرقين**»، ودعاة التنصير والتغريب حديثاً، على مدى قرون متطاولة، الطعن في ثبوت القرآن ففشلوا وارتدوا خائبين، واستقرّ القول عند الناس جميعاً، مسلمهم وكافرهم، أنه هكذا جاء من محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هكذا كما هو بين الدفتين، فلله الحمد والمنة!

وإنما بقي الذين كفروا في مرية من مجيئه من عند الله، ولكنهم لا يشكّون لحظة في أنه ثابت عن محمّد

صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بكامله كما هو بين الدفتين! ولو أنصفوا وتدبروا لعلموا أنه من عند الله: ﴿... وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾؛ ولو كانوا جادين في تكذيبهم لقبلوا التحدِّي: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾، ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۞ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾.

فلما عجزوا عن قبول التحدي، بالرغم من التقريع الشديد، والذم العظيم، علمنا أنهم كاذبون مكابرون، أعمت بصائرهم العصبيات القبلية، والعنصرية، والقومية، أو تقليد الآباء والأجداد، أو حب الدنيا، وما فيها من الشهوات والمصالح والرئاسات، أو الكسل والإقبال على الدنيا مع الإعراض التام عن الآخرة. وسترى في هذه الرسالة، على صغرها، ومحدودية موضوعها، العديد من دلائل النبوة، وأنوار الهداية إلى صدق نبوة سيد ولد آدم، محمّد بن عبد الله الهاشمي العربي الأمي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم وبارك. كما أننا سنناقش هذا ببعض التفصيل في الفصل المعنون: (**براهين أن محمّداً رسول الله**)، وسيأتي بعد فصول قليلة، إن شاء الله.

فالحق أن ما بين الدفتين، المسمى قرآناً، هو كلام الله يقيناً. والحق أن الله تكفل، في الكتاب العزيز، بحفظ «**الذّكر**» كله. قال تباركت أسماؤه: **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾**، (الحجر؛ 15: 9) وذلك في الدرجة العليا من التأكيد، الذي تسمح به اللغة العربية!

فأما نص القرآن، الموجود بأيدينا بين الدفتين، ومنه آية «**الحفظ**» المذكورة آنفاً، فقد ثبت حفظه بالأدلة الحسية والعقلية القاطعة، لكونه نقل إلينا نقل تواتر، نقل الكافة عن الكافة، لفظاً لفظاً، وحرفاً حرفاً، وحركة حركة، بما يحدث علم اليقين الضروري أنه هكذا تلقي عن محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وذلك بوصفه (وثيقة) تاريخية مكتوبة، وبغض النظر عن كونه من عند الله أو ليس من عند الله.

فإذا كانت هذه الآية، آية «**الحفظ**» المذكورة آنفاً، ليست فقط من كلام محمّد، بل هي من عند الله، ونحن نؤمن ونشهد أنها من عند الله، لقيام البراهين القاطعة والأدلة الملزمة القاهرة على ذلك، أي على نبوة سيدنا محمّد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، كما سيأتي لمحة لبعضه في الباب المخصوص لـ(**أدلة التوحيد**)، فإذا كان الأمر كذلك، لزم ضرورة أن يكون ما بين دفتي المصحف كله محفوظاً، وأنه ليس بعض القرآن، وإنما هو كل القرآن، لم يفقد منه شيء، ولا حتى حرف واحد أو حركة واحدة، ولا حُرِّف منه شيء ولا زيد فيه شيء، ولا حتى لفظة واحدة أو حرف واحد، وإلا كان وعد الله بحفظه كاذبا خائساً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً!

ولكن هذا ليس هو كل ما تثبته آية الحفظ! فقد تكفل الله بحفظ «**الذّكر**» كله. وقد أقمنا البرهان القاطع، من القرآن نفسه، على أن السنّة النبوية الشريفة قسم من أقسام الذّكر، فهي قسيمة القرآن، ومثيلته في الحُجية، وهي أكثر منه في العدد والبيان كما يدل واقعها، وشهادتها على نفسها، كما أسلفنا!
وأيضا فإن السنّة النبوية الشريفة، كما نعلم من الاستقراء ضرورة، وبشهادة القرآن نفسه، مبينة للقرآن، أي أنها مفسرة لمجمل القرآن، مخصّصة لعموماته، مقيّدة لإطلاقاته. فإذا كان الحال هكذا، وهو كذلك يقيناً، فما الفائدة من حفظ القرآن وحده؟! ولو لم تكن السنّة، التي هي الحكمة، وهي تمام الذّكر، محفوظة كذلك، وكان الوحي المتلو، أي القرآن، هو وحده المحفوظ، لما تمت بذلك نعمة، ولا حسنت به منة، ولا قامت لله على عباده حُجّة، وكان حفظه مع ضياع بيانه، كضياع عينه سواء بسواء، ولا فرق.

ولكن السنّة النبوية الشريفة، وإن كان بعضها متواتراً يفيد القطع واليقين بذاته، إلا أن أكثرها إنما نقل في العادة برواية الآحاد، وهذه بذاتها ليست قطعيّة من حيث هي. كما أن كتب السنّة والسيرة تحتوي نقولاً وأخباراً منسوبة إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا يشك عاقل أنها مكذوبة موضوعة. فما معنى كون السنّة (**محفوظة**) إذاً، أليست هذه مُكابرة للمحسوسات، ولضرورات العقل؟!

لا شك أن السنّة (باستثناء أشياء يسيرة نقلت أو رويت بالتواتر) لم تنقل إلينا نقل تواتر، نقل الكواف عن الكواف، كلمة كلمة، وحرفاً، حرفاً، فلا يمكن أن يكون حفظها من جنس حفظ القرآن، أي لا يمكن أن تكون محفوظةً خبراً خبراً، وواقعة واقعة، وحديثاً حديثاً.

ولمَّا كان حفظ كل شيء بحسبه، وبما يتناسب مع طبيعته:
إذاً: وجب أن تكون السنّة النبوية الشريفة محفوظة، وهي محفوظة قطعاً بموجب الأدلة اليقينية آنفة الذّكر، بكيفية مغايرة لحفظ القرآن. فالواجب هو التعرّف على هذه الطريقة، وتوصيفها وصفاً دقيقاً.

ومن زاوية أخرى فإن الواقع التاريخي، المعلوم لنا بالضرورة، يثبت أيضاً أن السنّة بمجملها إنما نقلت هكذا: روايات آحاد مسلسلة إلى منتهاها، مع التحقيق والتمحيص الذي قام به علماء الحديث، ولم تنقل بغير هذه الكيفية أصلاً (باستثناء أشياء يسيرة نقلت أو رويت بالتواتر)، وجب أن تكون هذه الكيفية هي التي أختارها الله، تباركت أسماؤه، لحفظ السنّة، بوصفها بعض الذّكر. الذي تكفّل هو بحفظه.
وبما أن الله، جل جلاله، قد تكفل بحفظ الذّكر، ومنه السنّة، وهو في نفس الوقت قد أذن بتقديره الكوني أن تنقل السنّة على النحو آنف التفصيل فهذا يقتضي ضرورة أنه، جل جلاله، قد تكفّل بفضح من كذب على النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، ولو مرة واحدة، وضَمِن تيسير الأمارات والقرائن التي تكشف، لا محالة، وهْمَ الواهمين في الرواية، وأخطاء المخطئين في الحديث من مخالفة غيره من الثقات،

وهذا هو الشذوذ، أو بقوادح خفية، تسمى العلل، أصَّلها أهل الصنعة بتوفيق الله ومنّته، فأسّسوا علما كاملاً ضخماً متكاملاً، تفردت به الأمة المحمّدية. هذا من ناحية الرواية.
وكذلك من ناحية (الدراية) بنقد المتون، وإبطال الروايات التي تناقض المعلوم يقيناً من القرآن أو السنّة المتواترة، أو ضرورات الحس والعقل، وقد بدأ علماء الأمة ببعض هذا، وإن كان قليلاً، وصرف الله همتهم، وجل جهدهم، لما يمكن إنجازه في عصورهم من نقد الأسانيد. وهذا أيضاً من (حفظ الذكر) لأن نقد المتون قد يحتاج إلى علوم ومعارف لم تكتمل بعد، بل هي تتغير وتتطور، لذلك بقي المجال مفتوحاً لمزيد من الدرس والتمحيص، بل لمعظم الدرس والتمحيص.

وسوف ترى في ثنايا هذا الكتاب، وفي الملحق المخصص لدراسة الأسانيد، نماذج قليلة لدِقة هذا العلم الشريف وكيفية تطبيقه، ودرجة الحيطة في التصحيح والتضعيف ونقد الرجال، التي قد تصل إلى حد التّقعر والغلو أحياناً!

ولما كان حفظ كل شيء بحسبه، وبما يتناسب مع طبيعته، وجب أن تكون السنّة النبوية الشريفة محفوظة فقط بجملتها إلى يوم القيامة بالكيفية والتفصيل التالي:
(1)- فلا يجوز أن يضيع منها شيء فلا نجده أبداً، فإذا لم تكن الرواية في هذا المسند وذاك المصنف، وجدناها في ثنايا تلك السيرة أو ذاك الكتاب؛
(2)- ولا يجوز أن يدخل فيها ما ليس منها على نحو لا يتبين أو لا يتميز أبداً. فإذا اغترّ هذا العالم بحديث أو رواية أو قصة باطلة من السيرة، لم يغتر بها غيره، بل اكتشف الأمر، ونبّه عليه غيره من أهل العلم؛
(3)- ولا يجوز أن يحفظ المنسوخ أو المجمل أو العام أو المطلق، ويضيع الناسخ أو المفسِّر أو المخصِّص أو المقيِّد!
(4)- وليست السنّة محصورة في كتب السنن والمسانيد والموطئات والجوامع، وإن كان أكثرها هناك.
(5)- وليس ما هو في أي كتاب من كتب السنّة هو السنّة محضة، بل كتب السنّة والسيرة تضم أقوالاً للعلماء، وألفاظاً اندرجت على الرواة، وربما أحاديث موضوعة. فمن زعم أن كل حرف في كتاب كيت وكيت، غير القرآن، هو من عند الله، فهو كذاب أشر أو كافر ملعون!

فلا يقولن قائل إذاً: إن الثقة ليس بمعصوم من الكذب والوهم والخطأ، فلا بد من نقل التواتر فحسب، الذي تقتضي ضرورة العقل التسليم بثبوته، لا يقولن ذلك قائل، لأن الله قد تكفّل بحفظ الذّكر، مع أمره بقبول رواية الآحاد الثقات، وهذا يقتضي ضرورة أنه، جل جلاله، قد تكفّل بفضح من كذب على النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، ولو مرة واحدة، وضمن تيسير الأمارات والقرائن التي تكشف، لا محالة، وهم الواهمين في الرواية، وأخطاء المخطئين في الحديث سنداً أو متناً، كما أسلفنا.

ولما كانت أدلة القرآن القاطعة، والسنّة المتواترة قد برهنت على وجوب قبول خبر الثقة الواحد في البلاغ، والنذارة والشهادة والبيان، وبيّنت أن هذه هي كيفية الشهادة وتلقي العلم، ورواية السنّة إلى يوم القيامة، كما انعقد عليه إجماع الصحابة المتيقن، كما فصّله العلماء في كتب علوم التوحيد، وعلوم أصول الفقه، وعلوم الحديث. ولما كان الله جل جلاله، مع تكفّله بحفظ السنّة، قد أذن بتقديره الكوني، أن تُنقل بالجملة بروايات الآحاد:

لذلك: وجب شرعاً قبول ما رواه الثقات الآحاد، بعضهم عن بعض متصلاَ، ما دام ذلك النقل سليماً من العلل والقوادح، ومن الشذوذ المنكر في الإسناد أو المتن، حسب قواعد وضوابط ذلك العلم الشريف. فلا يحل ردّ خبر الآحاد الصحيح إلا ببرهان. ومن ردّ خبر الآحاد الصحيح بغير حجة ولا برهان فهو آثم فاسق لأنه متبع للهوى، وربما وصل إلى الكفر، والبراءة من الإسلام، عياذاً بالله.

فالسنّة النبوية، في **جملتها**، محفوظة لا شك بالكيفية وعلى البيان والتفصيل المذكور أعلاه، كما دلت عليه الأدلة اليقينية المذكورة آنفاً، وغيرها مما أفاض العلماء في بسطه وبيانه وتأصيله في مواضعه. وهي تتمثل في الأحاديث الثابتة الصحاح والحسان، وهي حُجّة يقينية قاطعة كالقرآن، والسنّة المتواترة، سواء بسواء!

واللغة العربية محفوظة كذلك كحفظ الذّكر، أو أشد، لأنها وإن كانت في ذاتها ليست من (**الوحي**) أو (**الذِّكْر المنزَّل**) لأنها ليست منزلة تنزيل القرآن والسنّة، إلا أنها شرط ضروري لفهم الذّكر، أي فهم القرآن والسنّة. فالقرآن والسنّة لا تفهم ولا قيمة لها بدون العربية، لذلك لا يُتصور أن يكون الذّكر محفوظاً بدون حفظ اللغة العربية. إذًا لا بد من الجزم بأن الله قد تكفل بحفظ اللغة العربية أيضاً عندما تكفل بحفظ الذّكر. فاللغة العربية، نحواً وصرفاً ولغة وبياناً وبديعاً وبلاغة، محفوظة كحفظ القرآن والسنّة أو أشد.

وهذا هو الذي وقع تاريخياً بالفعل، وهو موضع إجماع المسلمين وغيرهم. وحتى غلاة المستشرقين والمنصرين، من أمثال جولدتسيهر وشاخت، الذين زعموا أن السنّة النبوية المتضمنة للأحكام كلها زائفة موضوعة، مع أنهم تناقضوا وقبلوا المغازي والسير، لم يصدر منهم أي شيء يطعن في حفظ اللغة العربية، ولو فعلوا لافتضح أمرهم، ولصنّفهم الناس على الفور في عداد المجانين والمعتوهين، وهو، وايم الله، على كل حال، التصنيف الحق اللائق بهم، والمناسب لهم ولأمثالهم من الكفرة الخبثاء المتعالمين.

❄فصل ملحق: لمحة خاطفة عن تدوين السنّة

ولعلنا نلمّح تلميحاً مختصراً سريعاً إلى الكيفية التي تم بها تدوين السنّة الشريفة، وذلك لأن الكثير من عوام الناس، بل من خواصهم، وكذلك أدعياء «**العلم**» من المستشرقين، ومقلدتهم من «**القرآنيين**»، ظنوا

أن استخدام لفظ (**التحديث**) في أغلب طرق الحديث النبوي، أي قول المحدّث: «**حدّثنا**» أو «**حدّثني**»، يدل أو يقتضي أن تكون السنّة النبوية إنما نقلت مشافهة، من غير كتابة ولا تدوين، حتى بدأ تدوينها في القرن الهجري الثالث بمصنفات البخاري ومسلم، وبقية مصنفي الكتب الستة (التي يسمونها: **الكتب الرسمية المعتمدة** (Canonical Books))، ومن جاء بعدهم من المصنفين.

وهذا القول الباطل قد يفهم على وجهين:

الوجه الأول: ولعله هو مقصد الحذاق والمدققين من المستشرقين، ألا وهو: عدم وجود **كتب معتمدة** يتداولها الناس مكتوبة، بحيث تعتبر منقولة نقل تواتر منذ اللحظة التي تم (**الاعتماد الرسمي**) فيها. وهذا إنما هو قياس على مزاعم أحبار اليهود أن لديهم روايات ونقول شفوية (Oral Tradition) عن موسى، صلوات الله وسلامه عليه، زيادة على ما هو مكتوب في أسفار العهد القديم المعتمدة (وأسفار العهد القديم هذه عندهم إلهامية معصومة، كتبت تحت العناية الإلاهية، بزعمهم!)؛ وهذه الروايات بزعمهم هي أساس ما أصلوه في (التلمود)، وغيره من أسفار الأحبار؛ وكذلك يقول آباء الكنائس النصرانية الأوائل أن لديهم بعض النقول الشفوية (Oral Tradition) خارج أسفار العهد الجديد المعتمدة (وهذه، أي: أسفار العهد الجديد، أيضاً عندهم إلهامية معصومة). فلفظة: شفوية (Oral Tradition)، لا تعني عدم الكتابة من حيث هي، وإنما تعني فقط عدم وجود تلك المرويات في **كتب رسمية معتمدة يتداولها الكافة**؛

الوجه الثاني: وهو قول جهلة العوام من الصحفيين، وأشباه العوام من «**القرآنيين**»، وبعض المصابين بالمرض النفسي أو الشلل العقلي من المستشرقين، ومفاده: أن السنة بمجملها إنما رويت مشافهة محضة حتى القرن الهجري الثالث، ما كتبت قط، وربما استشهدوا بروايات تزعم النهي عن كتابة السنن أصلاً.

ولكن هذا كله وهمٌ، لا حقيقة له أصلاً، بل الصحيح أن «**الحفظ**» كتابة بدأ في العهد النبوي الشريف: فهناك صحائف للعديد من الصحابة سيأتي ذكر بعض مشاهيرهم بعد قليل، بل لو قال قائل أن كل صحابي، باستثناء الشاذ النادر، كانت له صحيفته الخاصة من الأحاديث التي كان يحفظها، والتي كان يدرسها ويراجعها، كما يراجع مصحف القرآن، لما كان بعيداً عن الصواب:

❋ فقد جاء في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: 378) بإسناد حسن: [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْمَرْوَزِيُّ، حدثنا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، حدثنا إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَأَنَا مَعَهُمْ وَأَنَا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»؛ فَلَمَّا خَرَجَ الْقَوْمُ قُلْتُ لَهُمْ: كَيْفَ تُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَقَدْ سَمِعْتُمْ مَا

قَالَ، وَأَنْتُمْ تَنْهَمِكُونَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم،؟ قَالَ: فَضَحِكُوا، وَقَالُوا: (يَا ابْنَ أَخِينَا، إِنَّ كُلَّ مَا سَمِعْنَا مِنْهُ فَهُوَ عِنْدَنَا فِي **كِتَابٍ**)]؛

قلت: محمد بن يحيى المروزي هو في الأرجح محمد بن يحيى بن سليمان المروزي، أبو بكر الوراق، نزيل بغداد، صاحب أبي عبيد، **ثقة**، من الحادية عشرة، من شيوخ الإمام النسائي، مات سنة 298 هـ، كذا في تقريب التهذيب (ج1/ص512/ن6385)؛ وقد يكون محمد بن يحيى بن خالد المروزي، أبو يحيى المَشْعَراني، **ثقة** أيضاً، كما في تقريب التهذيب (ج1/ص512/ت6383)؛ ولكن الجمهور على تضعيف إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي؛ ولكن قال الإمام البخاري، جبل الحفظ، إمام الدنيا، ورأس الاعتدال في ضعفاء البخاري (ج1/ص17/ت21): (يتكلمون في حفظه، يكتب حديثه)؛ وقال مرة أخرى: (يهم في الشيء بعد الشيء الا أنه **صدوق**)؛ وقال يعقوب بن شيبة: (**لا بأس به**: وحديثه مضطرب جداً)؛ وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي الحافظ: (صالح)؛ كل ذلك من تهذيب التهذيب (ج1/ص222/ت479)؛ ؛ وسبر ابن حبان حديثه فقال في الثقات (ج6/ص45/ت6652): (يخطئ ويهم؛ قد أدخلنا إسحاق بن يحيى هذا في الضعفاء لما كان فيه من الايهام **ثم سبرت أخباره** فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه ويحتج بما وافق الثقات بعد أن استخرنا الله تعالى فيه).

وهذا الخبر، آنف الذكر، يظهر دوافع عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنه، إلى كتابة صحيفته المشهورة التي كان يسميها «**الصادقة**»، والتي اشتملت على أكثر من ألف حديث سمعها من النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مباشرة، وكتبها فوراً. وكان يحافظ على صحيفته، «**الصادقة**»، أشد المحافظة في صندوق مغلق، لا يخرجها إلا للمراجعة أو الإملاء على التلاميذ؛ وكان عبد الله يملي الحديث على تلاميذه بصفة منتظمة، وقد نقل عنه تلميذه حسين بن شفي بن ماتع الأصبحي في مصر كتابين، أحدهما فيه أقضية النبي، صلى الله عليه وسلم: «قَضَى فِي كَذَا بِكَذَا، وَقَالَ كَذَا فِي كَذَا»، والآخَرُ: «مَا يَكُونُ مِنَ الأَحْدَاثِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ»؛ وقد ورث أبناؤه وحفدته تلك الصحيفة؛ وقد **سبق قبل عدة فصول** ذكر اعتراض قريش على كتابته، ومشاورته للنبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، في الموضوع وإقراره له على كتابة كل ما يسمع؛ وإليك هذه الأخبار الطريفة، زيادة في البيان والبرهان:

※ فقد جاء في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: 366): [حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَنَّامٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «مَا يُرَغِّبُنِي فِي الْحَيَاةِ إِلَّا خَصْلَتَانِ: الْوَهْطُ، وَ**الصَّادِقَةُ**: صَحِيفَةٌ كُنْتُ **اسْتَأْذَنْتُ** رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، أَنْ أَكْتُبَهَا عَنْهُ فَكَتَبْتُهَا وَهِيَ **الصَّادِقَةُ**»]

※ وجاء أيضاً في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: 367): [حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ جُبَيْرٍ الْوَاسِطِيُّ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الْعَطَّارُ، حدثنا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، حدثنا إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: رَأَيْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو صَحِيفَةً، فَذَهَبْتُ أَتَنَاوَلُهَا فَقَالَ: (مَهْ يَا غُلَامَ بَنِي

مَخْزُومٍ)؛ قُلْتُ: (مَا كُنْتُ تَمْنَعُنِي شَيْئًا)، قَالَ: (هَذِهِ **الصَّادِقَةُ**، فِيهَا مَا **سَمِعْتُهُ** مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، **لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِيهَا أَحَدٌ**)]

❋ وجاء أيضاً في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: 368): [حَدَّثَنَا الْحَضْرَمِيُّ، حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، حدثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «مَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، أَكْثَرُ حَدِيثًا مِنِّي، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، إِلَّا **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو**، **فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ**، وَأَنَا لَا أَكْتُبُ»]
ـــ وجاء أيضاً في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: 369): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حدثنا أَبُو الْخَطَّابِ، حدثنا عَبْدُ الْأَعْلَى، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كُنْتُ أَعِي بِقَلْبِي، وَكَانَ هُوَ يَعِي بِقَلْبِهِ، **وَيَكْتُبُ بِيَدِهِ**» يَعْنِي: **عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو**]

❋ واشتهر الحبر البحر عبد الله بن العباس، رضوان الله وسلامه عليهما، بالدأب في طلب العلم وكتابته، وكان بعد وفاة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يسأل الصحابة ويكتب عنهم، وعندما توفي ابن عباس ظهرت كتبه، وكانت حمل بعير، حفظها مولاه كريب، وهو الثقة المأمون، وفقاً لما جاء في الطبقات الكبرى [ط دار صادر (5/293)] بإسناد صحيح: [أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: (وَضَعَ عِنْدَنَا كُرَيْبٌ حِمْلَ بَعِيرٍ أَوْ عِدْلَ بَعِيرٍ مِنْ كُتُبِ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: فَكَانَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ إِذَا أَرَادَ الْكِتَابَ كَتَبَ إِلَيْهِ: ابْعَثْ إِلَيَّ بِصَحِيفَةِ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: فَيَنْسُخُهَا، فَيَبْعَثُ إِلَيْهِ بِإِحْدَاهِمَا)]؛ وهو بعينه في التاريخ الكبير [تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث (2/200/2402)]؛ وهو في تقييد العلم للخطيب البغدادي (ص: 136): [أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ رَزْقَوَيْهِ، أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّقَّاقُ، حَدَّثَنَا حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ]؛ وفي المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص: 421/773): [وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو، حَدَّثَنَا حَنْبَلٌ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ].
ـــ بل كانت نسخ كتب عبد الله بن العباس مشهورة **متداولة في أيدي الناس أثناء حياته**، يقرؤونها عليه، كما جاء في ضعيف سنن الترمذي (ص: 562/42): [حدثنا سويد بن نصر، حدثنا علي بن الحسين بن واقد، عن أبي عصمة، عن يزيد النحوي، عن عكرمة: أن نفرا قدموا على ابن عباس من أهل الطائف، **بكتب من كتبه**، فجعل يقرأ عليهم، فيقدم، ويؤخر، فقال: إني بليت بهذه المصيبة (أي اصابته بضعف البصر، ثم عمي آخر عمره، رضي الله عنه)، فاقرؤوا علي، فإن إقراري به كقراءتي عليكم].

فهذه كتب عبد الله بن العباس الكثيرة، ولا يعقل أنها خلو من الأحاديث النبوية، بل لا بد أن الأحاديث كانت هي عمودها الفقري. فكتب عبد الله بن العباس (المتوفى سنة 68 هـ) هذه كانت معتمدة منه

شخصياً، وأيضاً معتمدة مقبولة من الجمهور، ومتداولة متواترة في أيدي المئات إن لم يكن الألوف منهم، حوالي سنة 65 هـ، على أبعد تقدير. وانقراض تلك النسخ كلها، بحيث لم تصلنا ولا واحدة منها اليوم، لا يطعن في وجود المئات، أو الألاف، منها آنذاك، لا سيما أن العصور المتأخرة اكتفت بالمدونات الموسعة، التي استوعبت مرويات السنة والسيرة النبوية الموجودة في كتب الجيل الأول استيعاباً تاماً، وتفوقت عليها في حسن الخط والتنقيط والتأليف، وخفة الوزن، ورخص الثمن.

❊ وكانت لعبد الله بن مسعود كتب ورثها أبناؤه وتلاميذه فقد رُوِيَ عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ مَعْنٍ قَالَ: «أَخْرَجَ إِلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ كِتَابًا وَحَلَفَ لِي: إِنَّهُ خَطُّ أَبِيهِ بِيَدِهِ»

❊ وهناك صحائف عدة أملاها أبو القاسم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، لغير واحد من ولاته عند تنصيبهم حكاما أو قضاة أو جُبَاةً للزكاة في البعيد من المناطق، تشمل عادة أحكام الزكاة وتفاصيل مقاديرها، والحدود والديات والجنايات، مع وصايا أخرى، وأحكام عامة وتكاليف وتوجيهات معينة فمن ذلك:

ـــ صحيفة عمرو بن حزم الأنصاري، رضي الله عنه، الذي استعمله النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، على نجران؛

ـــ وكتاب العلاء بن الحضرمي عندما بعثه إلى المنذر بن ساوي، فقال العلاء: (فاكتب لي يا رسول الله كتابا يكون معي)، فكتب له رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فرائض الإبل والبقر والغنم والحرث والذهب والفضة على وجهها؛

ـــ وكتاب وائل بن حُجْر بن سعد بن مسروق، أبي هنيدة الحضرمي الكندي، وكان من ملوك اليمن؛ كتبه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لقوم وائل بن حجر في حضرموت، فيه المعالم الكبرى، والخطوط العريضة، للإسلام، وبعض أنصبة الزكاة، وحد الزنا، وتحريم الخمر، وكل مسكر حرام؛

ـــ وعندما عجز أبو شاة، وهو رجل من أهل اليمن، أن يحفظ عن ظهر قلب خطبة النبي العصماء التي ألقاها يوم الفتح المكي المجيد، اشتكى ذلك إلى سيدي أبي القاسم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، فأمر الحفاظ المتقنين الأثبات، الذين كانوا يحفّون به، ولا يغادرون رفقته، بأن يكتبوا لأبي شاة، فهذه صحيفة أبي شاه.

ـــ وصحيفة أنس بن مالك، رضي الله عنه، عندما استعمله خليفة رسول الله أبو بكر على زكوات البحرين، وهي نسخة من صحيفة استملاها أبو بكر من النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، وكانت ممهورة بالختم النبوي الشريف؛ وغيرها: صحف وكتب ورسائل كثيرة.

❊ كما كان لأنس بن مالك، رضي الله عنه، كتب أخرى فيها أحاديث كتبها عن النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، مباشرة ثم عرضها عليه؛ و«**العرض**»، أو: «**المعارضة**»، على الشيخ هو: القراءة لما تمت

كتابته من حديث الشيخ أو إملائه، على الشيخ نفسه، للتأكد من صحة التلقي ودقة الإملاء:

❋ فقد جاء في تاريخ واسط (ص: 63) بإسناد جيد: [حدثنا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَزْيَدٍ، قَالَ: حدثنا أَبُو شُعَيْبٍ (وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ شَابُورَ الدِّمَشْقِيُّ)، قَالَ: حدثنا عُتْبَةُ بْنُ أَبِي الْحَكِيمِ عَنْ هُبَيْرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (وَهُوَ أَبُو عُمَرَ بْنُ هُبَيْرَةَ) قَالَ: كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ إِذَا حَدَّثَ وَكَثُرَ عليه الناس جاء يكتب فَأَلْقَاهَا، ثُمَّ قَالَ: (هَذِهِ أَحَادِيثُ **سَمِعْتُهَا** مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، **وَكَتَبْتُهَا** عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، **وعرضتها** عليه)]؛ وهو باختصار طفيف في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: 367): [حَدَّثَنَا الْحَضْرَمِيُّ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَنَانٍ الْحِمْصِيُّ، حدثنا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ هُبَيْرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنَّا إِذَا أَكْثَرْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَلْقَى إِلَيْنَا مِخْلَاةً فَقَالَ: «هَذِهِ أَحَادِيثٌ **كَتَبْتُهَا** عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم»]؛ وقد ثبت هذا عند الإمام البخاري عن هبيرة بن عبد الرحمن فجزم بنسبته إليه في التاريخ الكبير (ج8/ص240/ت2858): [هبيرة بن عبد الرحمن **قال**: (كنا إذا أكثرنا على أنس ألقى إلينا سجلا فقال: (هذه أحاديث **كتبتها** عن النبي، صلى الله عليه وسلم، ثم **عرضتها** عليه)))]، كذا من غير إسناد.

ـــ وهو في المستدرك على الصحيحين للحاكم (3/664/6452): [حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَنْبَأَ الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَزِيدٍ الْبَيْرُوتِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ شَابُورٍ، حَدَّثَنِي عُتْبَةُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ مَعْبَدِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ: كُنَّا إِذَا أَكْثَرْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَ إِلَيْنَا مَجَالَّاً عِنْدَهُ، فَقَالَ: «هَذِهِ **سَمِعْتُهَا** مِنَ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، **فَكَتَبْتُهَا وَعَرَضْتُهَا عَلَيْهِ**»]؛ قلت: كذا جاء: (مَعْبَدِ بْنِ هِلَالٍ) فإن لم يكن وهماً، فلعل عتبة بن حكيم سمعه من كليهما: هُبَيْرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، و مَعْبَدِ بْنِ هِلَالٍ؛ وعلى كل حال لا معنى لقول الذهبي: (الحديث منكر) بعد تصحيح البخاري.

❋ وهناك صحيفة إمام الهدى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رضوان الله وسلامه عليه، التي كان يحافظ عليها معلّقةً في قائم سيفه. وهي شاملة لأحكام الزكاة، وقواعد دستورية أخرى مهمة، وبعض أحكام «**صحيفة المدينة**» الدستورية الشهيرة، كما هو محرر في بحثنا المنشور المعنون: «**صحيفة المدينة الدستورية**»؛ وكان عنده كتاب شامل للصدقات، فقد رُوِيَ عَنْ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ: محمد بن علي بن أبي طالب (توفي 81 هـ) قَالَ: أَرْسَلَنِي أَبِي، قَالَ: «خُذْ هَذَا الكِتَابَ، فَاذْهَبْ بِهِ إِلَى عُثْمَانَ، فَإِنَّ فِيهِ أَمْرَ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، بِالصَّدَقَةِ».

❋ وفي بحثنا المنشور المعنون: «**صحيفة المدينة الدستورية**»؛ أيضاً تحرير وإثبات لصحة نقل «**صحيفة المدينة**»، تلك الوثيقة الدستورية، خطيرة الشأن، نفسها.

❋ وعندما عاد حافظ الإسلام وراويته الأول أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر، رضي الله عنه، من البحرين، التي كان فيها قائما ببعض أعمال الولاية ومعاوناً لواليها العلاء بن الحضرمي، إلى المدينة في أول خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فما كان من هذا إلا أن اشتد في محاسبته، فضربه وصادر

ماله، إلا ما كان عطاءً ثابتاً، كما أثبتناه في الملحق في الفصل المعنون: (**فصل: ضرب أبي هريرة، وانتزاع ماله**)، فاعتزل أبو هريرة الأعمال العامة، فلم يقبل من عمر بعد ذلك عملاً، وأقبل على تعلم الكتابة والقراءة حتى أتقنها، وحفظ القرآن، وكتب محفوظاته عن النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، ولعلها تنوف على أربعة آلاف حديث. ثم خصص جزءً من كل ليلة لمراجعتها، وتثبيت حفظها، حتى توفاه الله. وقد وردت روايات متعدّدة تفيد مراجعته لها عند شكّه في بعض المحفوظ، وهي وقائع نادرة جداً لتمتعه، رضي الله عنه، بحافظة جبارة. هذه كتابة مبكرة جداً في حدود عشر سنوات من تاريخ السماع مباشرة، من المستمع المتلقي نفسه.

* وصحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري، رضي الله عنه، معروفة مشهورة وكانت تحتوي نحواً من خمسمائة حديث نبوي شريف. إلا أننا لا نعلم هل كتبها من في النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، مباشرة فور السماع والمشافهة، كما فعل أنس بن مالك، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وهذا هو القوي الراجح لأن هذه هي عادة الأنصار، أم كتبها بعد وفاة النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، كما فعل أبو هريرة؛ وذكر أن له أيضاً كتاباً آخر عن الحج، يسميه البعض: (المنسك الصغير)، والظاهر أنه الحديث الطويل المشهور، كما هو في صحيح الإمام مسلم.

وصحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري (المتوفى سنة 78 هــ، أو حواليها)، تماماً مثل كتب عبد الله بن العباس، كانت معتمدة منه شخصياً، وأيضاً معتمدة مقبولة من الجمهور، ومتداولة متواترة في أيدي المئات إن لم يكن الألوف منهم، حوالي سنة 70 هــ، على أبعد تقدير. وقد استوعبت مدونات الأجيال التالية جميع أحاديث صحيفة جابر بن عبد الله، فلا يستغرب انقراض تلك النسخ كلها، بحيث لم تصلنا ولا واحدة منها اليوم، ولا يطعن هذا في وجود المئات، أو الألاف، من نسخ تلك الصحيفة آنذاك، كما سلف بيانه عند الكلام عن كتب ابن عباس.

وهناك صحف وكتب أخرى، منها: فقد كان عند الصحابي سعد بن عبادة الأنصاري كتاب أو كتب فيها طائفة من أحاديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ وروي الإمام البخاري أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أبي أوفى، الذي كان يكتب الأحاديث بيده، وكان الناس يقرءون عليه ما جمعه بخطه. وكان عند أبي رافع مولى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كتاب فيه استفتاح الصلاة، دفعه إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، أحد فقهاء المدينة السبعة. وكان عند أسماء بنت عُميس كتاب جمعت فيه بعض أحاديثه، صلى الله عليه وسلم. ولما مات محمد بن مسلمة الأنصاري، وُجِدَ في ذؤابة سيفه كتاب: (بسم الله الرحمن الرحيم، سمعت النبي، صلى الله عليه وسلم، يقول: «إِنَّ لِرَبِّكُمْ فِي بَقِيَّةِ دَهْرِكُمْ نَفَحَاتٌ فَتَعَرَّضُوا لَهُ، ...»). وكتبت سُبيعة الأسلمية إلى عبد الله بن عتبة تروي عن النبي،

صلى الله عليه وسلم، أنه أمرها بالنكاح بعد قليل من وفاة زوجها بعدما وضعت؛ وغير هذه كثير.

هذا بعض ما كتب من الحديث النبوي الشريف فوراً أو بعد مدّة يسيرة من السماع المباشر، وهو قسم كبير من الحديث النبوي الشريف، لعله يستوعب عامة ما هو في أيدينا من المتون، وهو بالقطع فوق النصف، بكثير، مما هو في أيدينا الآن.

نعم، كان الغالب على عهد كبار الصحابة هو الحفظ والنقل مشافهة من كتبهم وصحائفهم ومجلاتهم الخاصة، التي لم تنشر على الملأ، وهذا هو الحال بالنسبة للمخضرمين، الذين فاتهم شرف الصحبة، ولكنهم أدركوا الجاهلية والإسلام، وكذلك حال الطبقة الأولى من الرواة بعد الصحابة أي كبار التابعين. كما كان يكثر في هذه الطبقة التحديث في المناسبات، والتعليق على النوازل، والفتوى، والقضاء، بالإضافة إلى حلقات الدرس، وجلسات العلم المخصصة لرواية الحديث النبوي الشريف التي بدأت في ذلك الزمن الباكر، في زمن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، نفسه، كما يشهد لذلك كتابة عبد الله بن عمرو بن العاصي؛ وتناوب عمر بن الخطاب مع أخيه الأنصاري حضور حلقة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: هذا يحضر يوماً ثم يذاكر صاحبه في مساء ذلك اليوم بما تعلَّم في نهاره، وذاك كذلك اليوم التالي، وهكذا على التبادل دواليك؛ ثم حلقات كل من عبد الله بن العباس وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص، وغيرهم.

ولكن حلقات الدرس، وجلسات التحديث المخصوصة، وكتابة الحديث في مذكرات خاصة، يكتب كل عالم وطالب علم لنفسه، وإملاء الشيخ على التلاميذ، أو قراءة تلميذ جيد الإلقاء، جهوري الصوت من مذكرة الشيخ، والشيخ يتابع ما يقرأ في نسخته، أو من ذاكرته، وبقية الحضور يكتبون، كل ذلك أصبح السمة الغالبة في طبقة أوساط التابعين وصغارهم. بل إن المكتبة الخاصة لبعض كبار المحدثين كانت تنقل معه على عدة أباعر، كما هو مشهور عن الإمام محمد بن شهاب الزهري، وهو من طبقة صغار التابعين (وهي الطبقة التي أدركت بعض من تأخرت وفاته من صغار الصحابة)، حيث كان هذا يراجع كتبه دوما إذا خلى بنفسه، حتى تضجّرت زوجه من ذلك، وقالت ما معناه أن تلك الكتب أشد عليها من الضرائر، أو كلاماً هذا معناه.

* واعتنى بعض الولاة والوجهاء بذلك، فها هو عبد العزيز بن مروان يجمع قسطاً كبيرا من الأحاديث، كما هو في الطبقات الكبرى [ط العلمية (7/311/3833)]: [(كَثِيرُ بْنُ مُرَّةَ الْحَضْرَمِيُّ، ويكنى أبا شجرة. وكان ثقة): قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سعد قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب أَنَّ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ مَرْوَانَ كَتَبَ إِلَى كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الْحَضْرَمِيِّ. وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ بِحِمْصَ سَبْعِينَ بَدْرِيًّا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، (قَالَ لَيْثٌ: وَكَانَ يُسَمِّي الْجُنْدَ الْمُقَدَّمَ). قَالَ: **فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَكْتُبَ إِلَيْهِ**

بِمَا سَمِعَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مِنْ أَحَادِيثِهِمْ، إلا حديث أبي هريرة فإنه عندنا]، وهذا كان قطعاً قبل سنة 85 هـ، التي توفي فيها عبد العزيز بن مروان.

❋ كما أن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز بن مروان، رضي الله عنه، وهو نفسه خليفة راشد وراوية ثقة مأمون، بدأ عملية كتابة وجمع للحديث بطريقة رسمية، وخاصة حديث عمرة بنت عبد الرحمن، راوية أم المؤمنين عائشة، وأمر قاضي المدينة أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، (وهو حفيد عمرو بن حزم الذي كان عامل النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، على نجران)، وهو من سادات التابعين: إمام فقيه ومحدّث ثقة، بمباشرة ذلك بنفسه، وذلك في العام 100 هـ، أو حواليه؛ والأرجح أنه ورث مجموعة جده.

❋ وقد وجد العلامة المحقق محمد حميد الله، رحمه الله، حديثاً (حوالي 1965 م) نسخة فريدة من صحيفة تلميذ أبي هريرة التابعي همام بن منبه بن كامل الأبناوي، وهي مشهورة لها ذكر في مصنفات الأوائل ورواياتهم، جمع فيه همام مسموعاته من أبي هريرة (138 حديث). ومحتويات الصحيفة موجودة بكاملها في مسند الإمام أحمد بن حنبل بسنده الصحيح إلى همام بن منبه، ونص المسند يكاد يتطابق حرفيا مع نص الصحيفة، التي يمكن تأريخ انتشارها حوالي سنة 115 هـ، تقريباً.

❋ كما حقق العلامة المحقق محمد حميد الله، رحمه الله، حديثاً (حوالي 1985 م) نسخة من كتاب (السرد والفرد في صحائف الأخبار، ونسخها المنقولة عن سيد المرسلين) للإمام الحافظ أبي الخير رضي الدين أحمد بن اسماعيل بن يوسف الطلقاني القزويني (توفي حوالي: 590 هـ = 1194 م). والكتاب مجموعة من الصحائف الأولى، كل واحدة بمفردها، يرويها أبو الخير بسنده، وهذه دلالة قاطعة على أن نسخها كانت بأيدي الناس، ولا شك أن أصولها كانت في مكتبة الخلافة ببغداد التي دمرها المغول. ومن الصحف المشمولة: صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة؛ وصحيفة كلثوم بن محمد عن أبي هريرة؛ وصحيفة عبد الرزاق عن أبي هريرة؛ وصحيفة حميد الطويل عن أنس؛ وصحيفة خراش عن أنس؛ وصحيفة آل البيت عن علي؛ وصحيفة الأشج عن علي؛ وصحيفة عبد الرزاق عن ابن عمر؛ وصحيفة جويرية بن أسماء عن ابن عمر؛ وغيرها.

ثم بنت الطبقات التالية، طبقات كبار الأتباع وأوساطهم، على هذا الأسلوب وعمقته فأصبحت الرواية علماً «**أكاديمياً**»، وأصبحت لجلسات التحديث والإملاء آداب وإجراءات، وتسجيل للحضور، وحصول على التواقيع،... إلخ. وقلّت الرواية العفوية، ولم يعد يعتدّ بما يرويه الوعاظ، والقصاص، وخطباء الجمعة إلا إذا كانت مسندة من محدّث راسخ القدم، وهذا قليل جداً على كل حال.

ومع أواخر القرن الهجري الأول وبداية القرن الهجري الثاني انتشرت صناعة الورق في العالم الإسلامي من موطنها الأصلي في سمرقند، التي أخذ أهلها ذلك من قبل من أهل الصين. وما كاد ثلث القرن الثاني ينصرم، وأمر الدولة العباسية يستتب، إلا وصناعة الورق بجودة عالية وأثمان معقولة قد انتشرت في كل مكان، وأصبح نشر الكتب وبيعها على الجمهور بأسعار مقبولة من أوساط الناس أمراً عادياً، وانتشرت بالفعل كتب الأنساب والشعر والأدب والعربية، وكتابات الأدباء من أمثال ابن المقفع، وترجمات كليلة ودمنة، وغيرها من الأدب الفارسي والهندي. وهكذا نشأت مهنة «**الورّاق**»، وهو الذي يوظف جهازاً كاملاً من النساخ والمراجعين يقوم بنسخ الكتب بأعداد وفيرة، تعرض للبيع على العامة. أي أن «**الورّاق**» في الاصطلاح القديم هو «**الطابع** و**الناشر**» في اللفظ الحديث.

لكن علماء الحديث لم يرحّبوا بذلك لأن ما ينتجه «**الورّاق**»، على جودته، وقلة أغلاط النساخ فيه، لا يصل في الوثاقة إلى مرتبة ما يتلقاه التلميذ من شيخه إما إملاءً أو عرضاً، فخشوا أن تضيع أصول الرواية المنضبطة المسندة المتشددة، وتنتشر النسخ المحرّفة أو المزوّرة، كما حدث عند أهل الكتابين السابقين، اليهود والنصارى. ولكن أبا جعفر المنصور لم يقتنع بذلك وأصر على أن من حق عوام المسلمين، من غير المتفرغين لعلوم الحديث، الحق في الاطلاع على الحديث النبوي، واقتناء كتبه في مكتباتهم الخاصة. أما طلبة العلم فأمامهم المحدثون المعتبرون يتلقون منهم مباشرة، أو يصححون ما اشتروه من نسخ الوراقين بالقراءة أو العرض على علماء الحديث المسندِين.
قلت: وقد أصاب أمير المؤمنين أبو جعفر في ذلك فإن الرواية المسندة المنضبطة استمرت لعدة قرون بعد ذلك، واستمر جمع السنن فجاءت بعد **موجة النشر الأولى**، التي يقع فيها جامع معمر بن راشد، وما أَلَّفه ابن جريج، والأوزاعي، وسعيد بن أبي عروبة، والسفيانان: سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، والحمَّادان: حماد بن زيد بن درهم وحماد بن سلمة بن دينار، وأبو حنيفة، ومغازي ابن إسحاق، ويمكن تأريخها حول عام 143 هــ، وكذلك موطأ الإمام مالك، وبعض هذه الكتب، مثل جامع معمر بن راشد وموطأ مالك، موجود في أيدينا اليوم، كما جاء في تاريخ الخلفاء للسيوطي (ج1/ص261): [قال الذهبي: (في سنة ثلاث وأربعين شرع علماء الإسلام في هذا العصر في تدوين الحديث والفقه والتفسير فصنف ابن جريج بمكة ومالك الموطأ بالمدينة والأوزاعي بالشام وابن أبي عروبة وحماد بن سلمة وغيرهما بالبصرة ومعمر باليمن وسفيان الثوري بالكوفة وصنف ابن إسحاق المغازي وصنف أبو حنيفة رحمه الله الفقه والرأي؛ ثم بعد يسير صنف هشيم والليث وابن لهيعة ثم ابن المبارك وأبو يوسف وابن وهب؛ وكثر تدوين العلم وتبويبه ودونت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس. وقبل هذا العصر كان الأئمة يتكلمون من حفظهم أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة)].

ثم جاءت موجة ثانية: فيها مصنّف عبد الرزاق، وسنن الحميدي، ومسند الطيالسي، ومؤلفات الواقدي، وغيرهم، وهي حوالي العام 190 هــ: وعامة هذه الكتب موجودة في أيدينا اليوم؛

وموجة ثالثة: اشتملت على المسانيد والجوامع الكبرى: مسند أحمد بن حنبل، ومسند إسحاق بن راهويه، ومصنف بن أبي شيبة، وسنن سعيد بن منصور، وطبقات بن سعد، وغيرهم، ولعلنا نؤرخها حوالي 220 هــ: وعامة هذه أيضاً موجود في أيدينا اليوم؛

وفي موجة رابعة: حوالي العام 255 هــ ، جاءت الصِّحاح المباركة: البخاري ومسلم، ومعهما سنن الدارمي؛ وبعدهما بقليل سنن أبي داود، والترمذي، وابن ماجه، ومسند بقي بن مخلد في الأندلس، ثم مسانيد أبي يعلى والبزار، وسنن النسائي: وكل هذه أيضاً موجود في أيدينا اليوم، باستثناء مسند بقي بن مخلد، الذي ما زال مفقوداً؛

بهذا نضج جمع الحديث النبوي ونشره، فلم يعد ثمّ ما يستدرك إلا قليلاً، ولكن الجمع والتدوين استمر **في الموجة الخامسة:** معاجم الطبراني، ثم صحيح ابن حبان. فسنن الدارقطني، فمستدرك الحاكم، وكتب الرجال التي تكثر من ذكر مروياتهم بأسانيدها مثل «**الكامل في الضعفاء**» للإمام ابن عدي، وغيرها. وأكثر هذه الكتب والمصنفات قد انتشر في الآفاق، وكثرت نسخه حتى أصبح منقولاً نقل تواتر لا تضرّ معه أغلاط النساخ، لأنها، بدون شك، ممكنة التصحيح، ولا تزوير المزورين، لأنها مفضوحة لا محالة: فهي إذا كتب معتمدة ((**Canonical Books**)).

ومع ذلك بقيت أحاديث يسيرة، وطرق أخرى لأحاديث معلومة لا تجدها إلا في ثنايا الموجات التالية من كتب الفقه وأصوله، وكتب الحديث، وكتب التواريخ ونقد الرجال، ومن أهم تلك المصادر: «**السنن الكبرى**» للإمام البيهقي؛ و«**الإحكام في أصول الأحكام**»، و«**المحلى**» وكلاهما للإمام المتقن الحجة أبي محمد علي بن حزم، و«**تاريخ بغداد**» للإمام الكبير الخطيب البغدادي، وغيرها. ولعل ذلك كله تم في حدود 450 هــ .

واستمرت رواية الحديث بعد ذلك برواية كتبه في جلسات الإملاء والتحديث حتى القرن التاسع الهجري في جميع أنحاء العالم الإسلامي تقريباً، وما زال بعض ذلك متصلاً بأسانيده في الديار الهندية، وفي المغرب الأقصى إلى ساعة كتابة هذه السطور.

وفي هذه الأيام، في عصرنا هذا، تم إدخال أكثر تلك الكتب القيمة في الحاسوب، هذا حفظ جديد، وإن كانت بعض تلك النصوص ليست على أعلى درجات النظافة، ولم تستند بعد على أفضل المخطوطات، إلا أن ذلك سيكون إن شاء الله، في القريب من مستقبل الأيام، شيئاً فشيئاً، بجهود طلبة العلم، والمحقّقين من الباحثين، الذين انتخبهم الله لهذا الشأن.

وخلافاً لما يظنه بعض الجُهّال، وبخاصة من أدعياء (السلفية العلمية) الذين اقتصر علمهم على تقليد الحافظ بن حجر العسقلاني، فإن حال السيرة النبوية، لا سيما العهد المدني منها الذي حفل بالمغازي، هو كحال الحديث أو أفضل، فقد بدأ التصنيف فيها، غالباً تحت مسمًّى «**المغازي**» مبكراً، قبل التصنيف في السنن والمسانيد بمدة طويلة، ونشر هذا كذلك على عامة الناس مبكراً. هذا هو الواقع التاريخي، المطابق لما عرف به عوام الناس من حب السير والقصص والتواريخ، وتفضيلهم ذلك على الأسلوب العلمي «**الجاف**» الذي تتسم به كتب السنن والمسانيد. بل إن عقد حلقات مخصوصة لـ«**المغازي**» بدأ مبكراً في عهد الخلفاء الراشدين، لشحذ همم الجنود، وتحريض المؤمنين على الجهاد، وكانت تلك الحلقات تسمَّى حلقات «**القصّ**»، يتحدث فيها «**القصّاص**».

وقد ألفت كتب مستقلة في «**المغازي**» في عهد مبكر، فمن ذلك «**مغازي عروة**» من تأليف الإمام التابعي الكبير عروة بن الزبير بن العوام، رضي الله عنهما، المتوفى في أواخر القرن الهجري الأول، وهي مروية من عدة طرق. وقد طبعت مؤخراً بعناية فضيلة الشيخ المحدث العلامة محمد مصطفى الأعظمي، حفظه الله، طبعة جيدة مقارِنة لبعض طرق روايتها: فـ«**مغازي عروة**» إذا من الكتب الرسمية المعتمدة (**Canonical Books**).

وكذلك ألف الإمام التابعي أبان بن عثمان بن عفان، رضي الله عنهما، في «**المغازي**»، ولكنه أخطأ خطأً عظيما بعرضها على الطاغية المجرم الوليد بن عبد الملك بن مروان، لعنه الله، الذي استنكر ما فيها من الحقائق «**المسيئة**» لبني أمية، فأمر بتمزيقها! ولم تتجه همة أبان بن عثمان بعد تلك الصدمة لإعادة كتابتها مرة أخرى، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وهناك أيضاً كتاب المغازي للتابعي الكبير وهب بن منبه بن كامل الأبناوي (المتوفي سنت 110هـ)، الأخ الأكبر لهمام بن منبه، وقد تم العثور مؤخراً على قطعة من مخطوطة هذا الكتاب، وجدها المستشرق بيكر (C.N. Becker)، فيما نقل عنه المستشرق هوروفيتس، في مجموعة أوراق البردي للمستشرق شُت رينهاردت (Shott– Reinhardt) المحفوظة الآن في مكتبة هايدلبرج بألمانيا: فهذه إذا من الكتب الرسمية المعتمدة (**Canonical Books**)).

ولا شك أن غير هؤلاء كثير قد ألَّف في «**المغازي**» وصنّف، كما فعل الإمام الكبير محمد بن شهاب الزهري (المتوفى سنة 124 هـ)، بعد تلك الطبقة مباشرة، ثم نهض إمام المغازي والسير محمد بن إسحاق بن يسار، المتوفى 150 هــ، فألف سيرته الشاملة الكبيرة فجمع وأوعى، ولكنه ضمنها ما هبّ ودبّ، وكثير منه غير ثابت، ثم اختصرها وهذّبها الإمام اللغوي الشهير بن هشام فأصبحت «**سيرة بن هشام**» تكاد تكون علما على «**السيرة النبوية**» أو مرادفة للفظة «**السيرة**» إذا أطلقت هكذا من غير تفصيل أو زيادة

بيان، ولا شك أنها إذا من الكتب الرسمية المعتمدة (**Canonical Books**)).

وما زال التأليف والتنقيح والمراجعة للسيرة النبوية مستمرة حتى يومنا هذا، حتى كتب الشيخ صفي الرحمن المباركفوري، حفظه الله وأثابه، في زماننا هذا سيرته المحققة الرائعة: «**الرحيق المختوم**»، التي حصلت بحق على الجوائز العالمية، وترجمت إلى اللغات الكثيرة، فلله الحمد والمنة.

وقد يقول قائل: فلم لا يحتج بجزئيات «**السيرة**» في قضايا التشريع والعقيدة، مع كونها تعطي صورة تاريخية صحيحة في الجملة؟! وجواب ذلك أن طريقة التأليف التاريخي ترغم المؤلف، عادة، على حذف الأسانيد، وتركيب الروايات المختلفة في سياق واحد متماسك: هذا ينتج تأريخا وقصصا جيداً، أي صورة كلية صحيحة، لكنه لا يحدث يقيناً بثبوت جزئية معينة على النّحو الذي تقوم به الحجة، وتطمئن إليه النفس. لذلك قال علماء الحديث، بطريقتهم الصارمة المتشددة: السير والتاريخ لا أصل لها، وهم لا يقصدون إلا أن مفرداتها لا تثبت كل مفردة بعينها، على نحو تقوم به الحجة في العقيدة والتّشريع. تماما كما أن أقوال الصحف وروايات محطات الإذاعة والتلفاز، وإن كانت ربما أعطت صورة الحدث العامة، إلا أنها لا تقبل عادة في الترافع القضائي، بل لا بد من شهود العيان، والأدلة المادية المحسوسة، والوثائق المعتبرة أو الرسمية، وصمود كل ذلك للنقد، والاستجواب «**التقاطعي**» (**cross examination**)، والخلوّ من المعارضة، وإلا فلا. وأمور العقيدة والشريعة هي قطعاً، بلا شك، أهم من ملكية منزل أو ثبوت دَين في ذمة، والتشدد فيها أولى وأوجب!

هذه لمحة خاطفة، في أسلوب أشبه بالبرقيات، وإلا فإن تفصيل ذلك يحتاج إلى المجلدات، ويكفي من ذلك الرسالة التاريخية القيمة التي حصل بها فضيلة والدنا الشيخ المحدث العلامة الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، حفظه الله، على درجة الدكتوراه من جامعة «**كامبريدج**» في بريطانيا، أتى فيها على بنيان «**المستشرقين**» من القواعد، فخرّ عليهم السقف من فوقهم، فمزّق مزاعمهم، وأبطل نظرياتهم، ومزق دعاويهم الكاذبة تمزيقاً، بل طحن دعاويهم وافتراءاتهم طحناً، فلله الحمد والمنة.

وليس هذا فحسب، بل إن أكثر المنصفين من المستشرقين قد تراجعوا عن مقولات «جولدتسيهر» و«شاخت» السخيفة الساقطة. وما زالت الأبحاث الرصينة والمؤلفات تتوالى بتقوية السنّة عموماً، والتأكيد على ثبوتها في الجملة بأدلة أكاديمية بحتة، من غير إحالة إلى البرهان العقائدي الذي ذكرنا أعلاه. وكلما تطاول الزمن لم تزل الأدلة على صدق القرآن، وأنه من عند الله تتوالى تترا، كما وعد الله، جل جلاله، وسما مقامه، بذلك عندما قال قولاً كريماً: ﴿**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شيء شَهِيدٌ * أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شيء مُحِيطٌ**﴾، (**فصّلت؛ 41: 53 ــ 54**). نعم، لقد وقع هذا في زمن قريش وبعدها، وفي زمننا هذا،

ولا يزال يتحقق شيئاً بعد شيء، يوماً بعد يوم إلى يوم، القيامة الكبرى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شيء شَهِيدٌ﴾؟! (فصلت؛ 41: 53).

❁فصل ملحق: عوقبوا بما صنعوا يوم بدر

يقول الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (67) لَّوْلاَ كِتَابٌ مِّنَ اللّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (68) فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلاَلاً طَيِّباً وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (69)﴾، (الأنفال؛ 8: 67 - 69)؛ وهذا سياق تام، في قضية مغايرة، ومستقلة عما سبقها، وما يأتي بعدها من آيات الذكر الحكيم.

❁ وجاء في تفسير الطبري [جامع البيان ط هجر (276/11)]: [الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: 68] يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ لِأَهْلِ بَدْرٍ الَّذِينَ غَنِمُوا وَأَخَذُوا مِنَ الْأَسْرَى الْفِدَاءَ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] يَقُولُ: لَوْلَا قَضَاءٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَكُمْ أَهْلَ بَدْرٍ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ بِأَنَّ اللَّهَ مُحِلٌّ لَكُمُ الْغَنِيمَةَ، وَأَنَّ اللَّهَ قَضَى فِيمَا قَضَى أَنَّهُ لَا يُضِلُّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ، وَأَنَّهُ لَا يُعَذِّبُ أَحَدًا شَهِدَ الْمَشْهَدَ الَّذِي شَهِدْتُمُوهُ بِبَدْرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، نَاصِرًا دِيْنَ اللَّهِ، لَنَالَكُمْ مِنَ اللَّهِ بِأَخْذِكُمُ الْغَنِيمَةَ وَالْفِدَاءَ عَذَابٌ عَظِيمٌ. وَبِنَحْوِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ:

ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حدثنا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، قَالَ: حدثنا عَوْفٌ، عَنِ الْحَسَنِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] الْآيَةُ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ كَانَ مُطْعِمُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْغَنِيمَةَ، وَإِنَّهُمْ أَخَذُوا الْفِدَاءَ مِنْ أُسَارَى بَدْرٍ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرُوا بِهِ. قَالَ: فَعَابَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ أَحَلَّهُ اللَّهُ

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيعٍ، قَالَ: حدثنا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ عَوْفٍ، عَنِ [ص: 277] الْحَسَنِ، فِي قَوْلِ اللَّهِ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] الْآيَةَ، وَذَلِكَ يَوْمَ بَدْرٍ، أَخَذَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، الْمَغَانِمَ وَالْأُسَارَى قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرُوا بِهِ، وَكَانَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ كَتَبَ فِي أُمِّ الْكِتَابِ: الْمَغَانِمُ وَالْأُسَارَى حَلَالٌ لِمُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَلَّهُ لِأُمَّةٍ قَبْلَهُمْ. وَأَخَذُوا الْمَغَانِمَ، وَأَسَرُوا الْأُسَارَى قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] يَعْنِي فِي الْكِتَابِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْمَغَانِمَ وَالْأُسَارَى حَلَالٌ لَكُمْ ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: 68]

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حدثني أَبِي، قَالَ: حدثني عَمِّي، قَالَ: حدثني أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] الْآيَةَ، وَكَانَتِ الْغَنَائِمُ قَبْلَ أَنْ يُبْعَثَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم، فِي الْأُمَمِ إِذَا أَصَابُوا مَغْنَمًا جَعَلُوهُ لِلْقُرْبَانِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَأْكُلُوا مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، حَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ نَبِيٍّ وَعَلَى أُمَّتِهِ، فَكَانُوا لَا يَأْكُلُونَ مِنْهُ وَلَا يَغُلُّونَ مِنْهُ وَلَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا إِلَّا عَذَّبَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ. وَكَانَ اللَّهُ حَرَّمَهُ عَلَيْهِمْ تَحْرِيمًا شَدِيدًا، فَلَمْ يُحِلَّهُ لِنَبِيٍّ إِلَّا لِمُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم.. وَكَانَ قَدْ سَبَقَ مِنَ اللَّهِ فِي قَضَائِهِ أَنَّ الْمَغْنَمَ لَهُ وَلِأُمَّتِهِ حَلَالٌ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ يَوْمَ بَدْرٍ فِي أَخْذِ الْفِدَاءِ مِنَ الْأُسَارَى: ﴿لَوْلَا

كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: 68]

حَدَّثَنَا ابْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: حدثنا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْحَسَنِ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] قَالَ: إِنَّ اللَّهَ كَانَ مُعْطِي هَذِهِ الْأُمَّةِ الْغَنِيمَةَ، وَفَعَلُوا الَّذِي فَعَلُوا قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ الْغَنِيمَةُ

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ ثَوْرٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، قَالَ: قَالَ الْأَعْمَشُ، فِي قَوْلِهِ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] قَالَ: سَبَقَ مِنَ اللَّهِ أَنْ أَحَلَّ لَهُمُ الْغَنِيمَةَ

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بَشِيرِ بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدًا، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: 68] قَالَ: يَعْنِي: لَوْلَا أَنَّهُ سَبَقَ فِي عِلْمِي أَنِّي سَأُحِلُّ الْغَنَائِمَ، لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ مِنَ الْأُسَارَى عَذَابٌ عَظِيمٌ

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حدثنا جَابِرُ بْنُ نُوحٍ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، بِنَحْوِهِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «مَا أُحِلَّتِ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ سُودِ الرؤوس مِنْ قَبْلِكُمْ، كَانَتْ تَنْزِلُ نَارٌ مِنَ السَّمَاءِ وَتَأْكُلُهَا»، حَتَّى كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ، فَوَقَعَ النَّاسُ فِي الْغَنَائِمِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ﴾ [الأنفال: 68] حَتَّى بَلَغَ ﴿حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: 168] حَدَّثَنَا ابْنُ وَكِيعٍ قَالَ: حدثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، بِنَحْوِهِ، قَالَ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ أَسْرَعَ النَّاسُ فِي الْغَنَائِمِ

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حدثنا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبِيدَةَ، قَالَ: أَسَرَ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ سَبْعِينَ وَقَتَلُوا سَبْعِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «اخْتَارُوا أَنْ تَأْخُذُوا مِنْهُمُ الْفِدَاءَ فَتَقْوَوْا بِهِ عَلَى عَدُوِّكُمْ، وَإِنْ قَبِلْتُمُوهُ قُتِلَ مِنْكُمْ سَبْعُونَ، أَوْ تَقْتُلُوهُمْ» فَقَالُوا: بَلْ نَأْخُذُ الْفِدْيَةَ مِنْهُمْ، وَقُتِلَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ. قَالَ عُبَيْدَةُ: وَطَلَبُوا الْخَيْرَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حدثنا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبِيدَةَ، قَالَ: كَانَ فِدَاءُ أُسَارَى بَدْرٍ: مِائَةَ أُوقِيَّةٍ، وَالْأُوقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَمِنَ الدَّنَانِيرِ: سِتَّةُ دَنَانِيرَ

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: حدثنا ابْنُ عُلَيَّةَ، قَالَ: حدثنا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، أَنَّهُ قَالَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «إِنْ شِئْتُمْ قَتَلْتُمُوهُمْ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَادَيْتُمُوهُمْ وَاسْتُشْهِدَ مِنْكُمْ بِعِدَّتِهِمْ» فَقَالُوا: بَلَى، نَأْخُذُ الْفِدَاءَ فَنَسْتَمْتِعُ بِهِ وَيُسْتَشْهَدُ مِنَّا بِعِدَّتِهِمْ

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطُّوسِيُّ، قَالَ: حدثنا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، قَالَ: حدثنا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حدثنا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: أَمَرَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَتْلِ الْأُسَارَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: 68]

حُدِّثْتُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْفَرَجِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُعَاذٍ، قَالَ: حدثنا عُبَيْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، [ص: 280] قَالَ: سَمِعْتُ الضَّحَّاكَ، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] قَالَ: كَانَ الْمَغْنَمُ مُحَرَّمًا عَلَى كُلِّ نَبِيٍّ وَأُمَّتِهِ، وَكَانُوا إِذَا غَنِمُوا يَجْعَلُونَ الْمَغْنَمَ لِلَّهِ قُرْبَانًا تَأْكُلُهُ النَّارُ، وَكَانَ سَبَقَ فِي قَضَاءِ اللَّهِ وَعِلْمِهِ أَنْ يُحِلَّ الْمَغْنَمَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ

حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حدثنا جَرِيرٌ، عَنْ عَطَاءٍ، فِي قَوْلِ اللَّهِ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ﴾ [الأنفال: 68] قَالَ: كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنْ تَحِلَّ لَهُمُ الْغَنَائِمُ، فَقَالَ: لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ بِأَنَّهُ أَحَلَّ لَكُمُ الْغَنَائِمَ، لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ وَقَالَ آخَرُونَ: مَعْنَى ذَلِكَ: لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لِأَهْلِ بَدْرٍ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ لَمَسَّهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ

ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ سَعِيدٍ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] قَالَ: لِأَهْلِ بَدْرٍ مِنَ السَّعَادَةِ

حَدَّثَنَا ابْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: حدثنا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ وَرْقَاءَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] لِأَهْلِ بَدْرٍ مَشْهَدَهُمْ

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ ثَوْرٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الْحَسَنِ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] قَالَ: سَبَقَ مِنَ اللَّهِ خَيْرٌ لِأَهْلِ بَدْرٍ

حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: حدثنا يَزِيدُ، قَالَ: حدثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: 68] كَانَ سَبَقَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ خَيْرٌ، وَأَحَلَّ لَهُمُ الْغَنَائِمَ

حَدَّثَنِي الْحَارِثُ، قَالَ: حدثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ، قَالَ: حدثنا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] قَالَ: سَبَقَ أَنْ لَا يُعَذِّبَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حدثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: حدثنا عِيسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] لِأَهْلِ بَدْرٍ وَمَشْهَدِهِمْ إِيَّاهُ

حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: 68] لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ مِنَ الْغَنَائِمِ يَوْمَ بَدْرٍ قَبْلَ أَنْ أُحِلَّهَا لَكُمْ فَقَالَ: سَبَقَ مِنَ اللَّهِ الْعَفْوُ عَنْهُمْ، وَالرَّحْمَةُ لَهُمْ، سَبَقَ أَنْ لَا يُعَذِّبَ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَذِّبُ رَسُولَهُ وَمَنْ آمَنَ بِهِ وَهَاجَرَ مَعَهُ وَنَصَرَهُ وَقَالَ آخَرُونَ: مَعْنَى ذَلِكَ: لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ أَنْ لَا يُؤَاخِذَ أَحَدًا بِفِعْلٍ أَتَاهُ عَلَى جَهَالَةٍ، لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ

ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: حدثنا الْحُسَيْنُ، قَالَ: حدثني حَجَّاجٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَوْلُهُ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] لِأَهْلِ بَدْرٍ وَمَشْهَدِهِمْ إِيَّاهُ، قَالَ: كِتَابٌ سَبَقَ لِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا [ص: 282] يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: 115] سَبَقَ ذَلِكَ وَسَبَقَ أَنْ لَا يُؤَاخِذَ قَوْمًا فَعَلُوا شَيْئًا بِجَهَالَةٍ. ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ﴾ [الأنفال: 68]

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِيمَا أَخَذْتُمْ مِمَّا أَسَرْتُمْ. ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ﴾ [الأنفال: 69]

حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حدثنا سَلَمَةُ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: «عَاتَبَهُ فِي الْأُسَارَى وَأَخْذِ الْغَنَائِمِ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَأْكُلُ مَغْنَمًا مِنْ عَدُوٍّ لَهُ»

حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حدثنا سَلَمَةُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حدثني أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَأُحِلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِنَبِيٍّ كَانَ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، خَمْسٌ لَمْ

يُؤْتَهُنَّ نَبِيٌّ كَانَ قَبْلِيقَالَ مُحَمَّدٌ: فَقَالَ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ﴾ [الأنفال: 67] أَيْ قَبْلَكَ ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى﴾ [الأنفال: 67] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ﴾ [الأنفال: 68] أَيْ مِنَ الْأُسَارَى وَالْمَغَانِمِ. ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: 68] أَيْ لَوْلَا أَنَّهُ سَبَقَ مِنِّي أَنْ لَا أُعَذِّبَ إِلَّا بَعْدَ النَّهْيِ وَلَمْ أَكُنْ نَهَيْتُكُمْ لَعَذَّبْتُكُمْ فِيمَا صَنَعْتُمْ، ثُمَّ أَحَلَّهَا لَهُ وَلَهُمْ رَحْمَةً وَنِعْمَةً وَعَائِدَةً مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَأَوْلَى الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ مَا قَدْ بَيَّنَّاهُ قَبْلُ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] خَبَرٌ عَامٌّ غَيْرُ مَحْصُورٍ عَلَى مَعْنًى دُونَ مَعْنًى. وَكُلُّ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي ذَكَرْتُهَا عَمَّنْ ذَكَرْتُ مِمَّا قَدْ سَبَقَ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَنَّهُ لَا يُؤَاخِذُ بشيء مِنْهَا هَذِهِ الْأُمَّةَ، وَذَلِكَ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمِلٍ بِجَهَالَةٍ، وَإِحْلَالِ الْغَنِيمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ لِأَهْلِ بَدْرٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا كَتَبَ لَهُمْ. وَإِذْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لِأَنْ يُخَصَّ مِنْ ذَلِكَ مَعْنًى دُونَ مَعْنًى، وَقَدْ عَمَّ اللَّهُ الْخَبَرَ بِكُلِّ ذَلِكَ بِغَيْرِ دَلَالَةٍ تُوجِبُ صِحَّةَ الْقَوْلِ بِخُصُوصِهِ:

حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ: لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَحَدٌ مِمَّنْ نُصِرَ إِلَّا أَحَبَّ الْغَنَائِمَ إِلَّا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، جَعَلَ لَا يَلْقَى أَسِيرًا إِلَّا ضَرَبَ عُنُقَهُ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا وَلِلْغَنَائِمِ، نَحْنُ قَوْمٌ نُجَاهِدُ فِي دِينِ اللَّهِ حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: لَوْ عُذِّبْنَا فِي هَذَا الْأَمْرِ يَا عُمَرُ مَا نَجَا غَيْرُكَ. قَالَ اللَّهُ: لَا تَعُودُوا تَسْتَحِلُّونَ قَبْلَ أَنْ أُحِلَّ لَكُمْ

حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حدثنا سَلَمَةُ، قَالَ: قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] الْآيَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «لَوْ نَزَلَ عَذَابٌ مِنَ السَّمَاءِ لَمْ يَنْجُ مِنْهُ إِلَّا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ» لِقَوْلِهِ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ كَانَ الْإِثْخَانُ فِي الْقَتْلِ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ اسْتِبْقَاءِ الرِّجَالِ]، انتهى نص الإمام الطبري الذي تهرب من **الإشكاليات العقدية والأصولية والفقهية** لكل قول، وزعم أن كل المعاني مقصودة؛

* وجاء في تفسير الزمخشري [الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (2/236)]: [وروى الواقدي في المغازي من طريق يحيى ابن أبى كثير. عن على. قال «أتى جبريل النبي، صلى الله عليه وسلم، يوم بدر فخيره في الأسرى. أن يضرب أعناقهم. أو يأخذ منهم الفداء ويستشهد منكم في قابل عدتهم. الحديث مع ضعفه وهو منقطع]؛ قلت: ولكن أسانيد القصة المشابهة في الطبري جياد، وسيأتي المزيد؛

* وجاء في تفسير ابن عطية [المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (2/553)]: [وذكر عبد بن حميد بسنده أن جبريل نزل على النبي، صلى الله عليه وسلم، بتخيير الناس هكذا]؛

* وجاء في تفسير ابن كثير [ت سلامة (4/89)]: [وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ هِشَامٍ - هُوَ ابْنُ حَسَّانَ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ جِبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، يَوْمَ بَدْرٍ فَقَالَ: خَيِّرْ أَصْحَابَكَ فِي الْأَسَارَى: إِنْ شَاءُوا الْفِدَاءَ، وإن شاؤوا الْقَتْلَ عَلَى أَنْ يُقْتَلَ مِنْهُمْ مُقْبِلًا مِثْلَهُمْ. قَالُوا: الْفِدَاءُ وَيُقْتَلُ مِنَّا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ

الثَّوْرِيِّ، به؛ وهذا حديث غريب جداً]؛ قلت: ولا معنى لاستغراب ابن كثير، فهذا من أصح أسانيد الدنيا، وقد جاء نحوه عن أكثر من صحابي؛

* وجاء في تفسير ابن كثير [ت سلامة (4/90)]: [وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فِي أُسَارَى يَوْمِ بَدْرٍ: (إِنْ شِئْتُمْ قَتَلْتُمُوهُمْ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَادَيْتُمُوهُمْ وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِالْفِدَاءِ، وَاسْتَشْهَدَ مِنْكُمْ بِعِدَّتِهِمْ). قَالَ: فَكَانَ آخِرُ السَّبْعِينَ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ، قُتِلَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]؛ وقد رواه الحاكم في المستدرك (2/140) والبيهقي في دلائل النبوة (3/139) من طريق إبراهيم بن عرعرة قال: أخبرنا أزهر، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عُبَيْدَةَ، عن علي به، وقال ابن عرعرة: (رددت هذا على أزهر فأبى إلا أن يقول: عبيدة عن علي)؛ وصححه الحاكم وقال: (على شرط الشيخين)؛ قلت: وهو صحيح، بل غاية في الصحة، كما قال. و(عبِيدَة)، غير مصغر، هو أبو عمرو وأبو مسلم بن عمرو (ويقال بن قيس بن عمرو) السَّلْماني الكوفي؛ وليس هو أبو عُبَيْدَةَ عامر بن عبد الله بن مسعود، لذلك أراد إبراهيم بن عرعرة التأكد، وسيأتي حديث أبي عُبَيْدَةَ عامر بن عبد الله بن مسعود عن أبيه؛

* وجاء في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (4/106): [وَأخرج الْحَاكِم وَصَححهُ وَابْن مرْدَوَيْه وَالْبَيْهَقِيّ فِي سنَنه عَن عَليّ رَضِي الله عَنهُ قَالَ: قَالَ رَسُول الله، صلى الله عليه وسلم، للأسارى يَوْم بدر إِن شِئْتُم فاقتلوهم وَإِن شِئْتُم فاديتم وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِالْفِدَاءِ وَاسْتشْهدَ مِنْكُم بِعدَّتِهِمْ فَكَانَ آخر السّبْعين ثَابت بن قيس رَضِي الله عَنهُ اسْتشْهد يَوْم الْيَمَامَة. وَأخرج عبد الرَّزَّاق فِي الْمُصَنّف وَابْن أبي شيبَة عَن أبي عُبَيْدَة رَضِي الله عَنهُ قَالَ نزل جِبْرِيل عَلَيْهِ السَّلَام على النَّبِي يَوْم بدر فَقَالَ: إِن رَبك يُخْبِرك إِن شِئْت أَن تقتل هَؤُلَاءِ الْأُسَارَى وان شِئْت أَن تفادي بهم وَيقتل من أَصْحَابك مثلهم فَاسْتَشَارَ أَصْحَابه فَقَالُوا: نفاديهم فنقوى بهم وَيكرم الله بِالشَّهَادَةِ من يَشَاء]

* وجاء في تفسير المنار (4/185): [وَرُوِيَ عَنْ عِكْرِمَةَ وَيُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ مَا حَصَلَ يَوْمَ أُحُدٍ مِنَ الْمُصِيبَةِ كَانَ عِقَابًا عَلَى أَخْذِ الْفِدَاءِ عَنْ أَسْرَى بَدْرٍ الَّذِي عَاتَبَ اللهُ عَلَيْهِ نَبِيَّهُ بِقَوْلِهِ: مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ،... إِلَخْ. وَقَوَّوْهُ بِمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَالنَّسَائِيُّ عَنْ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – قَالَ: (جَاءَ جِبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، – فَقَالَ لَهُ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللهَ – تَعَالَى – قَدْ كَرِهَ مَا صَنَعَ قَوْمُكَ فِي أَخْذِهِمُ الْأُسَارَى، وَقَدْ أَمَرَكَ أَنْ تُخَيِّرَهُمْ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: أَنْ يُقَدَّمُوا فَتُضْرَبَ أَعْنَاقُهُمْ، وَبَيْنَ أَنْ يَأْخُذُوا الْفِدَاءَ عَلَى أَنْ يُقْتَلَ مِنْهُمْ عِدَّتُهُمْ قَالَ: فَدَعَا رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، – النَّاسَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُمْ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ عَشَائِرُنَا وَإِخْوَانُنَا نَأْخُذُ فِدَاءَهُمْ، فَنَتَقَوَّى بِهِ عَلَى قِتَالِ عَدُوِّنَا وَيَسْتَشْهِدُ مِنَّا عِدَّتُهُمْ فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا نَكْرَهُ قَالَ: فَقُتِلَ مِنْهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ سَبْعُونَ رَجُلًا عِدَّةُ أُسَارَى أَهْلِ بَدْرٍ. وَأَقُولُ مَا أَرَى أَنَّ هَذَا يَصِحُّ عَنْ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْمَعْقُولِ وَكَيْفَ يَصِحُّ وَالْمَأْثُورُ أَنَّ أَخْذَ الْفِدَاءِ كَانَ مِنْ رَأْيِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، – وَرَأْيِ

أَبِي بَكْرٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَحَاشَا لَهُمْ أَنْ يَرْضَيَا بِأَخْذِ مَالٍ يُعَاقَبُونَ عَلَيْهِ بِقَتْلِ سَبْعِينَ مُؤْمِنًا!! وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا بَحْثُ كَوْنِ الْعُقُوبَاتِ آثَارًا طَبِيعِيَّةً لِلْأَعْمَالِ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِ مَنْ شَاءَ]

* ولكن أخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص30/ح208)، (ج1/ص33/ح221)؛ وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج7/ص357/ح36684)، (ج6/ص75/ح29583)؛ وهذا لفظ أحمد: [حَدَّثَنَا أَبُو نُوحٍ قُرَادٌ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا سِمَاكٌ الْحَنَفِيُّ أَبُو زُمَيْلٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ، قَالَ: نَظَرَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم، إِلَى أَصْحَابِهِ وَهُمْ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَنَيِّفٌ، وَنَظَرَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ فَإِذَا هُمْ أَلْفٌ وَزِيَادَةٌ، فَاسْتَقْبَلَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم، الْقِبْلَةَ، ثُمَّ مَدَّ يَدَيهُ وَعَلَيْهِ رِدَاؤُهُ وَإِزَارُهُ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي؟ اللَّهُمَّ أَنْجِزْ مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ إِنْ تُهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فَلا تُعْبَدْ فِي الْأَرْضِ أَبَدًا»، قَالَ: فَمَا زَالَ يَسْتَغِيثُ رَبَّهُ وَيَدْعُوهُ حَتَّى سَقَطَ رِدَاؤُهُ، فَأَتَاهُ أَبُو بَكْرٍ فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَرَدَّاهُ ثُمَّ الْتَزَمَهُ مِنْ وَرَائِهِ ثُمَّ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، كَذَاكَ مُنَاشَدَتُكَ رَبَّكَ، فَإِنَّهُ سَيُنْجِزُ لَكَ مَا وَعَدَكَ. وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: 9]. فَلَمَّا كَانَ يَوْمُئِذٍ، وَالْتَقَوْا فَهَزَمَ اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ، فَقُتِلَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ رَجُلًا، وَأُسِرَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ رَجُلًا، فَاسْتَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، أَبَا بَكْرٍ وَعَلِيًّا وَعُمَرَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ هَؤُلَاءِ بَنُو الْعَمِّ، وَالْعَشِيرَةُ وَالْإِخْوَانُ، فَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمُ الْفِدَاءَ، فَيَكُونُ مَا أَخَذْنَا مِنْهُمْ قُوَّةً لَنَا عَلَى الْكُفَّارِ، وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ فَيَكُونُونَ لَنَا عَضُدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «مَا تَرَى يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟» فَقَالَ: قُلْتُ: وَاللَّهِ مَا أَرَى مَا رَأَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنْ تُمَكِّنَنِي مِنْ فُلَانٍ – قَرِيبٍ لِعُمَرَ – فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، وَتُمَكِّنَ عَلِيًّا مِنْ عَقِيلٍ فَيَضْرِبَ عُنُقَهُ، وَتُمَكِّنَ حَمْزَةَ مِنْ فُلَانٍ أَخِيهِ فَيَضْرِبَ [ص: 346] عُنُقَهُ، حَتَّى يَعْلَمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي قُلُوبِنَا هَوَادَةٌ لِلْمُشْرِكِينَ، هَؤُلَاءِ صَنَادِيدُهُمْ وَأَئِمَّتُهُمْ وَقَادَتُهُمْ. فَهَوِيَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَلَمْ يَهْوَ مَا قُلْتُ، فَأَخَذَ مِنْهُمُ الْفِدَاءَ. فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ، قَالَ عُمَرُ: غَدَوْتُ إِلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فَإِذَا هُوَ قَاعِدٌ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَإِذَا هُمَا يَبْكِيَانِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي مَاذَا يُبْكِيكَ أَنْتَ وَصَاحِبَكَ؟ فَإِنْ وَجَدْتُ بُكَاءً بَكَيْتُ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءً تَبَاكَيْتُ لِبُكَائِكُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم: «الَّذِي عَرَضَ عَلَيَّ أَصْحَابُكَ مِنَ الْفِدَاءِ، وَلَقَدْ عُرِضَ عَلَيَّ عَذَابُكُمْ أَدْنَى مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ» – لِشَجَرَةٍ قَرِيبَةٍ – وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: 67] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ﴾ [الأنفال: 68] مِنَ الْفِدَاءِ، ثُمَّ أُحِلَّ لَهُمُ الْغَنَائِمُ. **فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ عُوقِبُوا بِمَا صَنَعُوا يَوْمَ بَدْرٍ مِنْ أَخْذِهِمُ الْفِدَاءَ**، فَقُتِلَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ، وَفَرَّ أَصْحَابُ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ، وَهُشِمَتِ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ، وَسَالَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ﴾ [آل عمران: 165] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شيء قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: 165] **بِأَخْذِكُمُ الْفِدَاءَ**]؛ وهو في مسند عمر بن الخطاب ليعقوب بن شيبة (ص: 30/15، بترقيم الشاملة آليا): [حدثنا محمد، قال: حدثنا جدي، قال: حدثناه عبد الله بن محمد، قال: حدثنا قراد أبو نوح، بعينه]؛ وفي حلية الأولياء

لأبي نعيم (1/45): [حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي حدثنا أبو نوح قراد، بعينه]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج3/ص1386/ح1763): [حدثنا هناد بن السري حدثنا بن المبارك عن عكرمة بن عمار حدثني سماك الحنفي قال سمعت بن عباس يقول حدثني عمر بن الخطاب قال لما كان يوم بدر (ح) وحدثنا زهير بن حرب واللفظ له حدثنا عمر بن يونس الحنفي حدثنا عكرمة بن عمار حدثني أبو زميل هو سماك الحنفي حدثني عبد الله بن عباس قال حدثني عمر بن الخطاب قاله بنحوه]؛ وابن حبان في صحيحه (ج11/ص117/ح4793): [أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى قال حدثنا أبو خيثمة قال حدثنا عمر بن يونس بتمامه سنداً ومتناً]؛ وعبد بن حميد في مسنده (ج1/ص42/ح31): [أخبرنا عمر بن يونس اليمامي قاله بتمامه سنداً ومتناً]؛ والترمذي في سننه (ج5/ص270/ح3081): [حدثنا محمد بن بشار حدثنا عمر بن يونس اليمامي بتمامه سنداً ومتناً]، وقال أبو عيسى: (هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه من حديث عمر إلا من حديث عكرمة بن عمار عن أبي زميل وأبو زميل اسمه سماك الحنفي وإنما كان هذا يوم بدر)؛

* وجاء بعض الخبر في تفسير ابن أبي حاتم [محققا (5/1730/9150)]: [حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ الْبَصْرِيُّ حدثنا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ حدثنا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ حدثنا أَبُو زُمَيْلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ حدثنا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَذَكَرَ طَائِفَةً مِنَ الْحَدِيثِ قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَمَّا أَسَرُوا الأُسَارَى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يَا أَبَا بَكْرٍ وَعَلِيٍّ وَعُمَرَ، مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلاءِ الأُسَارَى؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ بَنُو الْعَمِّ وَالْعَشِيرَةِ أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً فَتَكُونَ لَنَا قُوَّةٌ عَلَى الْكُفَّارِ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمُ إِلَى الإِسْلامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: مَا تَرَى يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ قَالَ: قُلْتُ لَا وَاللَّهِ مَا أَرَى الَّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنْ تُمَكِّنَّا مِنْهُمْ فَنَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ، تُمَكِّنُ عَلِيًّا مِنْ عَقِيلٍ فَيَضْرِبَ عُنُقَهُ وَتُمَكِّنِّي مِنْ فُلانٍ نَسِيبٍ لِعُمَرَ فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ فَإِنَّ هَؤُلاءِ أَئِمَّةُ الْكُفْرِ وَصَنَادِيدُهَا وَقَادَتُهَا فَهَوَى رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَلَمْ يَهْوَ مَا قُلْتُ. فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ جِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَأَبِي بَكْرٍ قَاعِدَيْنِ يَبْكِيَانِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي مِنْ أَيِّ شيء تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ؟ فَإِنْ وَجَدْتُ بُكَاءً بَكَيْتُ وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءً تَبَاكَيْتُ لِبُكَائِكُمَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: أَبْكِي لِلَّذِي عَرَضَ عَلِيَّ أَصْحَابُكَ مِنْ أَخْذِهِمُ الْفِدَاءَ لَقَدْ عُرِضَ عَلِيَّ عَذَابُكُمْ أَدْنَى مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، شَجَرَةٍ قُرَيْبَةٍ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأرض﴾، ٱلآيَةَ]

* وجاء في تفسير ابن أبي حاتم [محققا (5/1730/9151)]: [حَدَّثَنَا أَبِي حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حدثنا جَرِيرٌ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قال: لما كان يوم بدر وجيء بِالأُسَارَى، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: مَا تَقُولُونَ فِي هَؤُلاءِ الأُسَارَى؟ فَقَالَ أبو بكر: يا رسول الله قومك وصلك اسْتَبْقِهِمْ وَاسْتَأْنِهِمْ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْرَجُوكَ وَكَذَّبُوكَ فَاضْرِبْ أَعْنَاقَهُمْ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أنضر وَادِيًا كَثِيرَ الْحَطَبِ فَأَدْخِلْهُمْ، فِيهِ

ثُمَّ أَضْرِمْهُ عَلَيْهِمْ نَارًا فَقَالَ الْعَبَّاسُ وَهُوَ فِي الأَسْرَى تسمع ما يقولون قطعتك رَحِمَكَ، فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، لَمْ يُجِبْهُمْ شَيْئًا فَقَالَ نَاسٌ: يَأْخُذُ بِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَقَالَ نَاسٌ: يَأْخُذُ بِقَوْلِ عُمَرَ وَقَالَ نَاسٌ: يَأْخُذُ بِقَوْلِ ابْنِ رَوَاحَةَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيُلَيِّنُ قُلُوبَ رِجَالٍ فِيهِ حَتَّى تَكُونَ أَلْيَنَ مِنَ اللِّينِ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيُشَدِّدُ قُلُوبَ رِجَالٍ فِيهِ حَتَّى تَكُونَ أَشَدَّ مِنَ الْحِجَارَةِ وَإِنَّ مَثَلَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ كَمَثَلِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ وَمَثَلَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ كَمَثَلِ عِيسَى قَالَ: ﴿إِنَّ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾؛ وَمَثَلَكَ يَا عُمَرُ كَمَثَلِ نُوحٍ قَالَ: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا * إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلا يَلِدُوا إلا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾، وَمَثَلَكَ يَا عُمَرُ كَمَثَلِ مُوسَى قَالَ: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ﴾؛ أَنْتُمْ عَالَةٌ فَلا يَنْفَلِتَنَّ مِنْهُمْ أَحَدٌ إلا بِفِدَاءٍ أَوْ ضَرْبَةِ عُنُقٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إلا سُهَيْلُ بْنُ بَيْضَاءَ فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَذْكُرُ الإِسْلامَ، فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَمَا رَأَيْتُنِي فِي يَوْمٍ أَخْوَفُ أَنْ يَقَعَ عَلِيَّ حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ مِنِّي حَتَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، إلا سُهَيْلُ بْنُ بَيْضَاءَ فَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِقَوْلِ عُمَرَ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ إِلَى آخِرِ الآيَاتِ]؛ وهو – باختصار – في تاريخ مدينة دمشق (9455/80/98): [أخبرنا أبو الحسن علي بن المسلم الفقيه حدثنا أبو محمد عبد العزيز بن أحمد إملاء أخبرنا أبو الحسن محمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن مخلد حدثنا أبو جعفر محمد بن عمرو البختري الرزاز إملاء حدثنا عبد الملك بن محمد الرقاشي حدثنا يحيى بن حماد حدثنا أبو عوانة عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يوم بدر لأبي بكر وعمر: (مثلك يا أبا بكر في الملائكة مثل ميكائيل ومثلك يا عمر في الملائكة مثل جبريل)]؛

❋ ولكن جاء في تفسير الرازي [مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (511/15 – 513)]: [ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: لَوْلا كِتابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيما أَخَذْتُمْ عَذابٌ عَظِيمٌ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ كَثُرَ أَقَاوِيلُ النَّاسِ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْكِتَابِ السَّابِقِ. وَنَحْنُ نَذْكُرُهَا وَنَذْكُرُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَبَاحِثِ:

فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَقَتَادَةَ لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ يَا مُحَمَّدُ بِحِلِّ الْغَنَائِمِ لَكَ وَلِأُمَّتِكَ، لَمَسَّكُمُ الْعَذَابُ. **<u>وَهُوَ مُشْكِلٌ</u>**: لِأَنَّ تَحْلِيلَ الْغَنَائِمِ وَالْفِدَاءَ هَلْ كَانَ حَاصِلًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، أَوْ مَا كَانَ حَاصِلًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ؟ فَإِنْ كَانَ التَّحْلِيلُ وَالْإِذْنُ حَاصِلًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ امْتَنَعَ إِنْزَالُ الْعَذَابِ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّ مَا كَانَ مَأْذُونًا فِيهِ مِنْ قَبْلُ لَمْ يَحْصُلِ الْعِقَابُ عَلَى فِعْلِهِ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْإِذْنَ مَا كَانَ حَاصِلًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ حراماً فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَقْصَى مَا فِي الْبَابِ أَنَّهُ كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ سَيَحْكُمُ بِحِلِّهِ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا يَقْدَحُ فِي كَوْنِهِ حَرَامًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ كَوْنَهُ بِحَيْثُ سَيَصِيرُ حَلَالًا بَعْدَ ذَلِكَ يُوجِبُ تَخْفِيفَ الْعِقَابِ. قُلْنَا: فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ امْتَنَعَ إِنْزَالُ الْعِقَابِ بِسَبَبِهِ، وَذَلِكَ يَمْنَعُ مِنَ التَّخْوِيفِ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْعِقَابِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: لَوْلا كِتابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ أَنِّي لَا أُعَذِّبُ إِلَّا بَعْدَ النَّهْيِ لَعَذَّبْتُكُمْ فِيمَا صَنَعْتُمْ، وَأَنَّهُ تَعَالَى مَا نَهَاهُمْ عَنْ أَخْذِ الْفِدَاءِ، وَهَذَا أَيْضًا ضَعِيفٌ لِأَنَّا نَقُولُ حَاصِلُ هَذَا الْقَوْلِ أَنَّهُ مَا وُجِدَ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ يُوجِبُ حُرْمَةَ ذَلِكَ الْفِدَاءِ، فَهَلْ حَصَلَ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ يَقْتَضِي حُرْمَتَهُ أَمْ لَا؟ فَإِنْ قُلْنَا حَصَلَ، فَيَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ بَيَّنَ تَحْرِيمَهُ بِوَاسِطَةِ ذَلِكَ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ تَعَالَى لَمْ يُبَيِّنْ تِلْكَ الْحُرْمَةَ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَقْلِ وَلَا فِي الشَّرْعِ مَا يَقْتَضِي الْمَنْعَ، فَحِينَئِذٍ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُ حَاصِلًا، وَإِلَّا لَكَانَ ذَلِكَ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَنْعُ حَاصِلًا كَانَ الْإِذْنُ حَاصِلًا، وَإِذَا كَانَ الْإِذْنُ حَاصِلًا، فَكَيْفَ يُمْكِنُ تَرْتِيبُ الْعِقَابِ عَلَى فِعْلِهِ؟

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: قَالَ قَوْمٌ قَدْ سَبَقَ حُكْمُ اللَّهِ بِأَنَّهُ لَا يُعَذِّبُ أَحَدًا مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، وَهَذَا أَيْضًا مُشْكِلٌ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمْ مَا مُنِعُوا عَنِ الْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي وَالزِّنَا وَالْخَمْرِ وَمَا هُدِّدُوا بِتَرْتِيبِ الْعِقَابِ عَلَى هَذِهِ الْقَبَائِحِ، وَذَلِكَ يُوجِبُ سُقُوطَ التَّكَالِيفِ عَنْهُمْ وَلَا يَقُولُهُ عاقل. وأيضاً فلو صاروا كَذَلِكَ، فَكَيْفَ آخَذَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ بِعَيْنِهِ فِي تِلْكَ الْوَاقِعَةِ بِعَيْنِهَا، وَكَيْفَ وَجَّهَ عَلَيْهِمْ هَذَا الْعِقَابَ الْقَوِيَّ؟

وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ: لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ فِي أَنَّ مَنْ أَتَى ذَنْبًا بِجَهَالَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يُؤَاخِذُهُ بِهِ لَمَسَّهُمُ الْعَذَابُ، وَهَذَا مِنْ جِنْسِ مَا سَبَقَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ النَّاسَ قَدْ أَكْثَرُوا فِيهِ، وَالْمُعْتَمَدُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ نَقُولَ: أَمَّا عَلَى قَوْلِنَا: فَنَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ يَعْفُوَ اللَّه عَنِ الْكَبَائِرِ. فَقَوْلُهُ: لَوْلا كِتابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ مَعْنَاهُ لَوْلَا أَنَّهُ تَعَالَى حَكَمَ فِي الْأَزَلِ بِالْعَفْوِ عَنْ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ لَمَسَّهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ [الْأَنْعَامِ: 54] وَمِنْ قَوْلِهِ: «سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي». وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ فَهُمْ لَا يُجَوِّزُونَ الْعَفْوَ عَنِ الْكَبَائِرِ، فَكَانَ مَعْنَاهُ لَوْلا كِتابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ فِي أَنَّ مَنِ احْتَرَزَ عَنِ الْكَبَائِرِ صَارَتْ صَغَائِرُهُ مَغْفُورَةً وَإِلَّا لَمَسَّهُمْ عَذابٌ عَظِيمٌ، وَهَذَا الْحُكْمُ وَإِنْ كَانَ ثَابِتًا فِي حَقِّ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا أَنَّ طَاعَاتِ أَهْلِ بَدْرٍ كَانَتْ عَظِيمَةً وَهُوَ قَبُولُهُمُ الْإِسْلَامَ، وَانْقِيَادُهُمْ لِمُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، وَإِقْدَامُهُمْ عَلَى مُقَاتَلَةِ الْكُفَّارِ مِنْ غَيْرِ سِلَاحٍ وَأُهْبَةٍ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الثَّوَابَ الَّذِي اسْتَحَقُّوهُ عَلَى هَذِهِ الطَّاعَاتِ كَانَ أَزْيَدَ مِنَ الْعِقَابِ الَّذِي اسْتَحَقُّوهُ عَلَى هَذَا الذَّنْبِ، فَلَا جَرَمَ صَارَ هَذَا الذَّنْبُ مَغْفُورًا، وَلَوْ قَدَّرْنَا صُدُورَ هَذَا الذَّنْبِ مِنْ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ لَمَا صَارَ مَغْفُورًا، فَبِسَبَبِ هَذَا الْقَدْرِ مِنَ التَّفَاوُتِ حَصَلَ لِأَهْلِ بَدْرٍ هَذَا الِاخْتِصَاصُ.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلالًا طَيِّباً رُوِيَ أَنَّهُمْ أَمْسَكُوا عَنِ الْغَنَائِمِ وَلَمْ يَمُدُّوا أَيْدِيَهُمْ إِلَيْهَا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ. وَقِيلَ هُوَ إِبَاحَةُ الْفِدَاءِ. فَإِنْ قِيلَ: مَا مَعْنَى الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ: فَكُلُوا. قُلْنَا التَّقْدِيرُ: قَدْ أَبَحْتُ لَكُمُ الْغَنَائِمَ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلالًا نُصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَغْنُومِ أَوْ صِفَةٍ لِلْمَصْدَرِ، أَيْ أَكْلًا حَلَالًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَالْمَعْنَى: وَاتَّقُوا اللَّه فَلَا تُقْدِمُوا عَلَى الْمَعَاصِي بَعْدَ ذلك، واعلموا أن اللَّه غفور ما أَقْدَمْتُمْ عَلَيْهِ فِي الْمَاضِي مِنَ الزَّلَّةِ، رَحِيمٌ ما أَتَيْتُمْ مِنَ الْجُرْمِ وَالْمَعْصِيَةِ، فَقَوْلُهُ: وَاتَّقُوا اللَّهَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ. وَقَوْلُهُ: إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ إشارة إلى الحالة الماضية]، انتهى نص الإمام الرازي فتدبره بكل دقة، لترى **حجم الإشكاليات والتناقض** في جميع الأقوال آنفة الذكر!

قلت: حل الإشكاليات كلها يتم على النحو التالي:

أولاً: أذن بالقتال في سورة الحج، التي هي – في القوي الأرجح – أول سورة نزلت في المدينة، بل لعل بعضها نزل في طريق الهجرة؛

ثانياً: نزلت سورة محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو بعضها، قبل بدر. وفيها النص صراحة: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ (1) وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ (2) ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ (3) فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ (4) سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ (5) وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ (6) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ (7) وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ (8) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ (9) أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا (10) ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ (11) إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ (12) وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ (13)﴾. وهذا نص لا يعقل إلا أن يكون من أوائل ما نزل بالمدينة، بعد الإذن بالقتال مباشرة، وحتى قبل فرض القتال في سورة البقرة. أما ما تجده منسوباً إلى عبد الله بن العباس من ترتيب النزول وأزمنته فأكثره باطل سنداً، على ما في الروايات المختلفة من تناقض في المتون؛

ثالثاً: استشارة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لأصحابه كانت ولا بد عن (**الإثخان**): هل تحقق أو لا. وبالرغم من اختصار الروايات إلا أنه من البديهي أن تكون الاستشارة، في المقام الأول، للأنصار، لأنهم هم أهل العدد الأكبر، ولأنهم هم أهل الخبرة بالحروب المدمرة، فهم قد خرجوا البارحة من حرب بعاث، التي كادت أن تفنيهم. أما المهاجرون فهم من قريش وأحلافها ومواليها: عهدهم بالحروب بعيد؛

رابعاً: مالت الأغلبية لاقتراح (أخذ الفداء)، وقد مثلهم أبو بكر، ولعله دار عليهم لاستطلاع رأيهم. وقد كان ذلك رغبة في المال، وليس عن قناعة قلبية بأن (**الإثخان**) الواجب قد تم. هذا ما يرشد إليه قوله، تعالي ذكره: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ **تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا**﴾، بكل دقة، يعني: أنتم تعلمون أن النبي مأمور بالإثخان، ولكنكم رغبتم في مال الفدية (وهو مال جسيم: مائة أوقية = 4000 درهم = 600 دينار لكل رأس!)، فكتمتم قناعتكم بعدم تحقق (**الإثخان**)، ودلَّستم على نبيكم بالاحتجاج بمثل: (هؤلاء بنو العم والعشيرة والإخوان)، أو (نأخذ منهم الفدية فيكون ما أخذنا منهم قوة

لنا على الكفار)، أو (عسى الله أن يهديهم فيكونون لنا عضداً)، ونحو ذلك: كل ذلك حسن جميل، ولكنه ليس هو موضوع المشورة. ولا أشك أن بعضهم، وفي مقدمتهم، أبا بكر إنما قالوا ذلك عن قناعة قلبية لطيبة نفوسهم، ورقة قلوبهم؛

خامساً: عندما نزل العذاب حتى بلغ الشجرة القريبة، ابتهل النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، إلى ربه فخير بين عذاب فوري، أو سبعين يقتلون مستقبلاً بدلاً من السبعين الذين تقرر أخذ الفدية عنهم. وأكاد أجزم بأنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ألحَّ على ربه أن يكون قتلهم شهادة: فأستجيب له ذلك، فكان ذلك في غزوة أحد. أما القول بأن التخيير كان بين (قتل الأسرى) أو (المفاداة، واستشهاد عدتهم من الرجال)، وأنه خير أصحابه بذلك، فما أحسبه إلا من أوهام الرواة: أخبر النبي عن العقوبة على أخذ (الفداء) وعدم قتل الأسرى بأنها: كذا وكذا، فظن بعض الرواة أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، خُيِّرَ هكذا، ثم خَيَّرَ هكذا. ولو أن الصحابة الحاضرين – وهم مئات – خيروا لسارت بذلك الركبان، ولنقل لنا نقل تواتر. فالصحيح أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هو فقط الذي خير، وأبلغ فقط نفراً محدوداً من الصحابة: رفقاً بأصحابه، وجبراً لخاطرهم؛

فالخلاصة إذاً:

أولاً: أنه ليس في الآيات كلام عن حل الغنائم أو حرمتها أصلاً: فنسخ حرمتها في الشرائع السابقة، وثبوت حلها سنبرهن عليه في الباب الآتي بالأدلة اليقينية. وإنما يدور الكلام حول (**الإثخان**) الذي لا بد من تحققه – حسب رأي وتقدير أهل الخبرة – وإلا فلا يجوز أخذ الفداء؛

ثانياً: الحكم الشرعي: ﴿**فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ؛ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ: فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا**﴾، ثابت بين معلوم قبل الواقعة. ومن المحال الممتنع أن تنزل عقوبة إلا على معصية: ومن قال خلاف ذلك فقد أساء الظن بالله أقبح إساءة، وما قدر الله حق قدره: فليس هناك أصلاً اجتهاد بالمعنى الاصطلاحي الفني في أصول الفقه: (**استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية**)، لا من النبي، ولا من غيره؛

ثالثاً: أن التدليس إنما وقع من الصحابة، فاستحقوا العقوبة والتوبيخ. أما النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فلم يقع منه إلا أتم الإحسان. وما أصابه يوم أحد إنما هو رفعة لدرجته، وزيادة في مثوبته، وإن كان فيه إيلام وعقوبة لأصحابه لشدة محبتهم له، واستماتتهم في دفع الأذى عنه؛

رابعاً: الغنيمة المخصوصة التي تحققت بأخذ الفدية كانت أموال معصية محرمة بلا شك، ولكن الله، جل جلاله، وسما مقامه، رخص فيها استثناءً، حيث قال: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلاَلاً طَيِّباً وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، (الأنفال؛ 8: 69)، يعني مال الفدية، مع بقاء عقوبة من نوع آخر، أنفذها الله يوم معركة أحد.

الباب الثالث: قضايا أصولية وعقدية مهمة

❄فصل: مُحَمَّد رسول الله وخاتم النبيين، لا نبي بعده ولا رسول

❋ قال الله، جل ذكره، وتقدست أسماؤه: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّد أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾، (الأحزاب: 33: 40).

ومعنى الآية أوضح من الشمس لذلك اختصره الإمام الطبري في «**تفسيره**»، (278/20)، اختصاراً: [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّد أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾، يقول تعالى ذكره ما كان أيها الناس مُحَمَّد أبا زيد بن حارثة ولا أبا أحد من رجالكم الذين لم يلده مُحَمَّد فيحرم عليه نكاح زوجته بعد فراقه إياها، ولكنه رسول الله، وخاتم النبيين، الذي ختم النبوة فطبع عليها، فلا تفتح لأحد بعده إلى قيام الساعة، وكان الله بكل شيء من أعمالكم ومقالكم وغير ذلك ذا علم لا يخفى عليه شيء. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل ذكر من قال ذلك:

ـــ حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة قوله ما كان مُحَمَّد أبا أحد من رجالكم قال: نزلت في زيد إنه لم يكن بابنه ولعمري ولقد ولد له ذكور إنه لأبو القاسم وإبراهيم والطيب والمطهر ولكن رسول الله وخاتم النبيين أي آخرهم وكان الله بكل شيء عليما

ـــ حدثني مُحَمَّد بن عمارة قال: حدثنا علي بن قادم قال: حدثنا سفيان عن نسير بن ذعلوق عن علي بن الحسين في قوله: ما كان مُحَمَّد أبا أحد من رجالكم قال: نزلت في زيد بن حارثة والنصب في رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بمعنى تكرير كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والرفع بمعنى الاستئناف، ولكن هو رسول الله والقراءة النصب عندنا. واختلفت القراء في قراءة قوله: وخاتم النبيين، فقرأ ذلك قراء الأمصار سوى الحسن وعاصم بكسر التاء من خاتم النبيين، بمعنى أنه ختم النبيين، ذكر أن ذلك في قراءة عبد الله ولكن نبيا ختم النبيين، فذلك دليل على صحة قراءة من قرأه بكسر التاء، بمعنى أنه الذي ختم الأنبياء، صلى الله عليه وسلم وعليهم. وقرأ ذلك فيما يذكر الحسن وعاصم خاتم النبيين بفتح التاء، بمعنى أنه آخر النبيين، كما قرأ مختوم خاتمه مسك بمعنى آخره مسك من قرأ ذلك].

ولم يكن يخطر للطبري على بال، ولا على بال غيره من علماء تلك العصور السالفة، أن ينشأ نقاش حول معنى لفظة: «**خاتم**»، لأن لها معنى واحداً لا غير، ألا وهو: الطبع والإغلاق والإقفال والإنهاء وما تؤول إليه الأمور في العاقبة، أي في أواخرها، ونحو ذلك، لا تعرف العرب لها معنىً سواه.

ومادة «**ختم**» الثلاثية قد استخدمها القرآن، في غير هذا المكان، في سبع مواضع إليكها بترتيب المصحف، والقرآن خير ما يفسّره القرآن:

(**1**) قال الله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ... الآية﴾، (البقرة: 2: 7).

(2) وقال، جل ذكره: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ **وَخَتَمَ** عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ ... الآية﴾، (الأنعام: 6: 46).
(3) وقال، تقدست أسماؤه: ﴿الْيَوْمَ **نَخْتِمُ** عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ ... الآية﴾، (يس: 36: 65).
(4) وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَإِ اللَّهُ **يَخْتِمْ** عَلَى قَلْبِكَ ... الآية﴾، (الشورى: 42: 24).
(5) وقال: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ **وَخَتَمَ** عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً ... الآية﴾، (الجاثية: 45: 23).
(6) وقال: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ **مَخْتُومٍ**﴾، (المطففين: 83: 25).
(7) وقال: ﴿**خِتَامُهُ** مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾، (المطففين: 83: 26).

والإمام الطبري حجة في اللغة، وهو من علمائها المبرّزين، مع إمامته في التفسير، والحديث، وكونه مجتهداً مطلقاً. وقد أفاض في مناقشة لفظة «**ختم**»، عند مجيئها المرة الأولى بترتيب المصحف، فذكر المعنى اللغوي الوحيد باختصار، ثم أطال في مناقشة مسائل: «الهدى والضلال»، و«طغيان الذنوب على القلب» ... إلخ، فقال:

* بخصوص الآية الأولى في «**تفسيره**»، (1/258): [القول في تأويل قوله جل ثناؤه: ﴿**خَتَمَ** اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾، وأصل الختم **الطبع** والخاتم هو **الطابع** يقال: منه ختمت الكتاب إذا طبعته، فإن قال لنا قائل: وكيف يختم على القلوب وإنما الختم طبع على الأوعية والظروف والغلف؟ قيل: فإن قلوب العباد أوعية لما أودعت من العلوم، وظروف لما جعل فيها من المعارف بالأمور. فمعنى الختم عليها وعلى الأسماع التي بها تدرك المسموعات ومن قِبَلها يوصل إلى معرفة حقائق الأنباء عن المغيبات نظير معنى الختم على سائر الأوعية والظروف. فإن قال: فهل لذلك من صفة تصفها لنا فنفهمها، أهي مثل الختم الذي يعرف لما ظهر للأبصار أم هي بخلاف ذلك؟ قيل: قد اختلف أهل التأويل في صفة ذلك وسنخبر بصفته بعد ذكرنا قولهم:

فحدثني عيسى بن عثمان بن عيسى الرملي قال: حدثنا يحيى بن عيسى عن الأعمش قال: أرانا مجاهد بيده فقال: كانوا يرون أن القلب في مثل هذا، يعني الكف، فإذا أذنب العبد ذنبا ضم منه، وقال بإصبعه الخنصر هكذا، فإذا أذنب ضم وقال بإصبع أخرى، فإذا أذنب ضم وقال بإصبع أخرى هكذا، حتى ضم اصابعه كلها، قال: ثم يطبع عليه بطابع، قال مجاهد، وكانوا يرون أن ذلك الرّين.

حدثنا أبو كريب قال: حدثنا وكيع عن الأعمش عن مجاهد قال: القلب مثل الكف فإذا أذنب ذنبا قبض أصبعا حتى يقبض أصابعه كلها، وكان أصحابنا يرون أنه الرّان.

حدثنا القاسم بن الحسن قال: حدثنا الحسين بن داود قال: حدثني حجاج قال: حدثنا ابن جريج قال: قال مجاهد: نُبئت أن الذنوب على القلب تحف به من نواحيه حتى تلتقي عليه، فالتقاؤها عليه الطبع، والطبع الختم. قال ابن جريج: الختم، الختم على القلب والسمع.

حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين حدثني حجاج عن ابن جريج قال: حدثني عبد الله بن كثير أنه سمع

مجاهدا يقول: الران أيسر من الطبع، والطبع أيسر من الاقفال، والإقفال أشد ذلك كله ... إلخ].

* أما بخصوص الآية الثانية فقد قال في «**تفسير الطبري**»، (11/365): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ **وَخَتَمَ** عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾، يقول تعالى ذكره لنبيه مُحَمَّد، صلى الله عليه وسلم، قل يا مُحَمَّد لهؤلاء العادلين بي الأوثان والأصنام المكذبين بك: أرأيتم أيها المشركون بالله غيره إن أصمّكم الله فذهب بأسماعكم وأعماكم فذهب بأبصاركم وختم على قلوبكم **فطبع** عليها حتى لا تفقهوا قولا ولا تبصروا حجة ولا تفهموا مفهوما، أي إله غير الله الذي له عبادة كل عابد يأتيكم به يقول يرد عليكم ما ذهب الله به منكم من الأسماع والأبصار والأفهام؟... إلخ]. فأنت ترى أنه لم يخصّص للفظة «**ختم**» إلا نصف جملة عابرة، فاكتفى في تفسيرها بلفظة مرادفة هي: «**طبع**»، وهي في الواقع أشد إذ أنها: **طبع مع إنهاء بعد إقفال وإغلاق.**

* وبخصوص الآية الثالثة قال في «**تفسير الطبري**»، (20/544): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ **نَخْتِمُ** عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، يعني تعالى ذكره بقوله: اليوم نختم على أفواههم، اليوم **نطبع** على أفواه المشركين، وذلك يوم القيامة، وتكلّمنا أيديهم بما عملوا في الدنيا من معاصي الله وتشهد أرجلهم... إلخ]. وهذا كسابقه في الاختصار.

* أما بخصوص الآية الرابعة فقد قال في «**تفسير الطبري**»، (21/531): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَإِ اللَّهُ **يَخْتِمْ** عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾، يقول تعالى ذكره: أم يقول هؤلاء المشركون بالله افترى مُحَمَّد على الله كذبا فجاء بهذا الذي يتلوه علينا اختلاقا من قبل نفسه، وقوله: فإن يشاء الله يا محمد يطبع على قلبك فتنس هذا القرآن الذي أنزل إليك... إلخ].

* أما بخصوص الآية الخامسة وهي: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ **وَخَتَمَ** عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾، فقد قال في «**تفسير الطبري**»، (22/76): [وقوله: وختم على سمعه وقلبه، يقول تعالى ذكره: وطبع على سمعه أن يسمع مواعظ الله وآي كتابه فيعتبر بها ويتدبرها ويتفكر فيها فيعقل ما فيها من النور والبيان والهدى، وقوله: وقلبه، يقول وطبع أيضا على قلبه فلا يعقل به شيئا ولا يعي به حقا].

* وبخصوص الآيتين الأخيرتين السادسة والسابعة فقد أطال في «**تفسير الطبري**» لوقوع الاختلاف بين المفسرين فقال، (24/295): [وقوله: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ **مَخْتُومٍ**﴾، يقول يسقى هؤلاء الأبرار من خمر صرف لا غش فيها، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل]، وبعد أن ذكر نحو عشرة أسانيد، كلها متفق على أن الرحيق هي «**الخمر**»، قال: [وأما قوله: ﴿**مَخْتُومٍ** * **خِتَامُهُ** مِسْكٌ﴾، فإن أهل التأويل اختلفوا في تأويله، فقال بعضهم: معنى ذلك ممزوج مخلوط مزاجه وخلطه مسك. ذكر من قال ذلك:

حدثنا ابن حميد قال: حدثنا مهران عن سفيان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن يزيد بن معاوية وعلقمة عن عبد الله بن مسعود، ختامه مسك قال: ليس بخاتم، ولكن خلط.

حدثنا ابن بشار قال: حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن قالا: حدثنا سفيان عن أشعث بن سليم عن يزيد بن معاوية عن علقمة عن عبد الله بن مسعود، ختامه مسك، قال: أما إنه ليس بالخاتم الذي يختم، أما سمعتم المرأة من نسائكم تقول طيب كذا وكذا خلطه مسك.

حدثني محمد بن عبيد المحاربي قال: حدثنا أيوب عن أشعث بن أبي الشعثاء عمن ذكره عن علقمة في قوله: ختامه مسك، قال: خلطه مسك.

حدثنا أبو كريب قال: حدثنا وكيع عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله، مختوم، قال: ممزوج ختامه مسك، قال: طعمه وريحه.

قال: حدثنا وكيع عن أبيه عن أشعث بن أبي الشعثاء عن يزيد بن معاوية عن علقمة، ختامه مسك، قال: طعمه وريحه مسك؛

وقال آخرون: بل معنى ذلك أن آخر شرابهم يختم بمسك يجعل فيه. ذكر من قال ذلك:

حدثني علي قال: حدثنا أبو صالح قال: حدثني معاوية عن علي عن ابن عباس قوله: رحيق مختوم ختامه مسك، يقول: الخمر ختم بالمسك.

حدثني محمد بن سعد قال: حدثني أبي قال: حدثني عمي قال: حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس، ختامه مسك، قال: طيب الله لهم الخمر، فكان آخر شيء جُعل فيها، حتى تُختم، المسك.

حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة، ختامه مسك، قال: عاقبته مسك، قوم تمزج لهم بالكافور وتختم بالمسك.

حدثنا ابن عبد الأعلى قال: حدثنا ابن ثور عن معمر عن قتادة، ختامه مسك، قال: عاقبته مسك.

حدثت عن الحسين قال: سمعت أبا معاذ يقول: حدثنا عبيد قال: سمعت الضحاك يقول في قوله: ختامه مسك، قال: طيّب الله لهم الخمر فوجدوا فيها في آخر شيء منها ريح المسك.

حدثنا ابن عبد الأعلى قال: حدثنا حاتم بن وردان قال: حدثنا أبو حمزة عن إبراهيم والحسن في هذه الآية: ختامه مسك، قال: عاقبته مسك.

حدثنا ابن حميد قال: حدثنا يحيى بن واضح قال: حدثنا أبو حمزة عن جابر عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي الدرداء: ختامه مسك، فالشراب أبيض مثل الفضة يختمون به شرابهم، ولو أن رجلا من أهل الدنيا أدخل أصبعه فيه ثم أخرجها لم يبق ذو روح إلا وجد طيبها.

وقال آخرون عني بقوله: مختوم مطين، ختامه مسك طينه: مسك. ذكر من قال ذلك:

حدثني محمد بن عمرو قال: حدثنا أبو عاصم قال: حدثنا عيسى وحدثني الحرث قال: حدثنا الحسن قال: حدثنا ورقاء جميعا عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قوله: مختوم ختامه مسك، قال: طينه مسك.

حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد في قوله مختوم: الخمر ختامه مسك، ختامه عند الله مسك، وختامها اليوم في الدنيا طين.

وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب قول من قال معنى ذلك: **آخره وعاقبته مسك أي هي طيبة الريح إن ريحها في آخر شربهم يختم لها بريح المسك**. وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال في ذلك بالصحة

لأنه لا وجه للختم في كلام العرب إلا: **الطبع والفراغ، كقولهم ختم فلان القرآن إذا أتى على آخره**، فإذا كان لا وجه للطبع على شراب أهل الجنة يُفهم، إذا كان شرابهم جاريا جري الماء في الأنهار ولم يكن معتقا في الدنان، فيطيّن عليها وتختم، تَعيّن أن الصحيح من ذلك الوجه الآخر، **وهو العاقبة والمشروب آخراً وهو الذي ختم به الشراب**. **وأما الختم بمعنى المزج فلا نعلمه مسموعا من كلام العرب**]، انتهى النص المنقول من «**تفسير الطبري**».

وأنت ترى أن الطبري يحب الاستطراد والتطويل كلما سنحت له الفرصة، ومع ذلك لم يجد لهذه اللفظة: «**ختم**» إلا معنى «**طبع عليه**»، أو «**أغلقه**»، أو «**أنهاه**» أو «**فرغ منه**»، ولم يجد غير ذلك مطلقاً في كلام العرب، لذلك رجح في الآيات الأخيرة أن معنى: ﴿**خِتَامُهُ** مِسْكٌ﴾ يعني عاقبته ونهايته التي يصير إليها مسكاً طيباً، لا كخمر الدنيا، التي تفوح رائحة كريهة من فم شاربها. وهذا المعنى اليتيم هو الوحيد الذي ذكره صاحب «**مختار الصحاح**»، كما يظهر من نصه التالي:

* وفي «**مختار الصحاح**»، (83/1)، عند مادة **(خ ت م)**: [خَتَم الشيء من باب ضرب، فهو مَخْتُومٌ ومُخَتَّم، شُدّد للمبالغة، وخَتَمَ الله له بخير، وختم القرآن: بلغ آخره، واخْتَتَمَ الشيء ضد افتتحه، والخَاتَمُ، بفتح التاء وكسرها، والخَيْتامُ، والخَاتَامُ، كله بمعنى، والجمع الخَوَاتِيمُ، وتَخَتَّمَ: لبس الخاتم. وخاتِمةُ الشيء: آخره. ومُحَمَّد، صلى الله عليه وسلم، خاتم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والخِتَامُ: الطين الذي يختم به. وقوله تعالى: ﴿خِتَامُهُ مِسْكٌ﴾، أي آخره، لأن آخر ما يجدونه رائحة المسك].

نعم، هناك لفظة «**تَخَتَّم**» بمعنى لبس الخاتم، ولكن الخاتم إنما سمِّيَ كذلك لأنه كان في الأصل يستخدم للطبع على الظروف والرسائل التي يبعث بها الملوك، فيغلقونها بالشمع الأحمر، ثم يطبعون بالخاتم عليها، فلا يفتح إلا بكسر الخاتم، ولا يمكن العبث بمحتوياته، إلا وانكشف ذلك وظهر. ثم أصبحت الخواتم بعد ذلك زينة، تلبس في الأصابع، وإن كان بعضها ما زال يستخدم للتواقيع وإغلاق الظروف، في بقاع كثيرة، خصوصاً في البادية، بل وبعض الحاضرة، في جزيرة العرب، حتى يومنا هذا.

ويكفيك من هذا كله تفسير روح الله، وكلمته، السيد الوجيه المقرب المسيح عيسى بن مريم، عليه وعلى والدته أزكى الصلاة وأتم التسليم، لهذه اللفظة، يوم القيامة: **(أرأيتم لو كان متاع في وعاء قد ختم عليه هل كان يقدر على ما في الوعاء حتى يفض الخاتم؟! فيقولون: لا، قال: فإن مُحَمَّداً، صلى الله عليه وسلم، خاتم النبيين)**» كما أخبرنا بذلك رسول الله، مُحَمَّد، خاتم النبيين، عليه وعلى آله الصلاة والسلام:

* **كما جاء في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»**، (ج3/ص247/ح13615)، **بأصح إسناد تقوم به الحُجة في الدّين كما تقوم به الحُجة في اللغة**: [حدثنا عفان حدثنا حماد بن سلمة حدثنا ثابت عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «يطول يوم القيامة على الناس فيقول بعضهم لبعض

انطلقوا بنا إلى آدم أبي البشر فيشفع لنا إلى ربنا، عز وجل، فليقض بيننا، فيأتون آدم فيقولون: يا آدم أنت الذي خلقك الله بيده وأسكنك جنته فاشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا، فيقول: إني لست هناكم ولكن ائتوا نوحا رأس النبيين، فيأتونه فيقولون: يا نوح اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا، فيقول: إني لست هناكم ولكن ائتوا إبراهيم خليل الله عز وجل، فيأتونه فيقولون: يا إبراهيم اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا، فيقول: إني لست هناكم ولكن ائتوا موسى الذي اصطفاه الله، عز وجل، برسالاته وبكلامه، قال: فيأتونه فيقولون: يا موسى اشفع لنا إلى ربك، عز وجل، فليقض بيننا، فيقول إني لست هناكم ولكن ائتوا عيسى روح الله وكلمته، فيأتون عيسى فيقولون: يا عيسى اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا، فيقول: إني لست هناكم ولكن ائتوا مُحَمَّدا، صلى الله عليه وسلم، **فإنه خاتم النبيين،** فإنه قد حضر اليوم وقد غُفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيقول عيسى: **(أرأيتم لو كان متاع في وعاء قد ختم عليه، هل كان يقدر على ما في الوعاء حتى يفض الخاتم؟! فيقولون: لا، قال: فإن مُحَمَّداً، صلى الله عليه وسلم، خاتم النبيين)**»، قال: فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «فيأتوني فيقولون: يا مُحَمَّد اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا، قال: فأقول: نعم، فآتي باب الجنة فآخذ بحلقة الباب فاستفتح فيقال: من أنت؟ فأقول: محمد، فيفتح لي فأخر ساجدا فاحمد ربي، عز وجل، بمحامد لم يحمده بها أحد كان قبلي ولا يحمده بها أحد كان بعدي، فيقول: ارفع رأسك وقل يسمع منك وسل تعطه واشفع تشفّع، فيقول: أي رب أمّتي – أمّتي، فيقال: أخرج من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان، قال: فأخرجهم ثم أخر ساجدا فاحمده بمحامد لم يحمده بها أحد كان قبلي ولا يحمده بها أحد كان بعدي، فيقال لي: ارفع رأسك وسل تعطه واشفع تشفّع، فأقول أي رب أمّتي – أمّتي، فيقال: أخرج من كان في قلبه مثقال برة من إيمان، قال: فأُخرجهم، قال: ثم أخر ساجدا فأقول مثل ذلك، فيقال: من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، قال: فأخرجهم»].

❊ وجاء في مسند الحارث كما هو عند الهيثمي في (الزوائد) (ج2/ص1012/ح1135) من طريق ثانية، بإسناد لا بأس به: [حدثنا العباس بن الفضل حدثنا حماد بن سلمة حدثني علي بن زيد عن أبي نضرة عن بن عباس قال: خطب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: إذا كان يوم القيامة طال على الناس الحساب] فساق الحديث بنحوه إلى أن قال: [ولكن ائتوا عيسى فإنه يشفع لكم إلى ربكم فيأتونه فيقولون: أنت روح الله وكلمته فاشفع لنا إلى ربك فليحاسبنا فقد طال علينا الحساب، فيقول: (إني لست هناك: إني عُبدت من دون الله؛ **ولكن أرأيتم لو كان متاع في وعاء عليه خاتم ثم كان يوصل الى ذلك المتاع حتى يفك الخاتم، فأتوا محمدا، صلى الله عليه وسلم، فإنه خاتم النبيين)**؛.. إلخ]

ونحن كذلك نقول: صدق الله، وصدق رسله، آمنا بالله ورسله، نشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، خاتم الأنبياء والمرسلين، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وروح منه، وكلمته ألقاها إلى مريم، الصديقة العذراء البتول، وأن الجنّة حق، وأن النار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور.

كفرنا وتبرأنا من مسيلمة العربي الحنفي الكذاب، والأسود العنسي العربي اليمني الكذاب، والبهاء الفارسي الكذاب، والقادياني الهندي الكذاب، وغيرهم من الكذابين الدجالين: **﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللّهِ كَذِباً أَوْ قَالَ: أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنَزلَ اللّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلآئِكَةُ بَاسِطُواْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُواْ أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾**، (الأنعام؛ 6: 93).

ومن هذا يتبين يقيناً، لا شك فيه، أن لفظة: «**خاتم النبيين**» لا يمكن أن تعني إلا أنه آخرهم، بل هي أقوى من ذلك في الدلالة: فكأن النبوة وعاء أغلق وطبع عليه، فلا يخرج منه أحد، ولا يدخله أحد، إلى قيام الساعة الكبرى. فنبوة الأنبياء السابقين ثابتة لا تزول إلى أبد الأبد، فلا يتصور زوال تلك الصفة عنهم أبداً، ومُحَمَّد آخرهم، ولا تزول عنه هذه الصفة إلى أبد الأبد، وليس بعده نبي جديد يأتي إلى أبد الأبد. وليس من معانيها أنه شاهد على نبوتهم فحسب، وهو والله كذلك، ولا أنه مصدّق لهم، وهو والله كذلك، ولا أنه تشريف لهم، وهو والله كذلك، لأن لفظة «**ختم**» لا ترد في العربية بشيء من ذلك مطلقاً. وتلك المعاني إنما ثبتت له، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، من نصوص أخرى غير هذه.

ففي الآية وحدها الدليل اليقيني القاطع، الذي يكفر منكره، بأن مُحَمَّداً، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، هو آخر النبيين وخاتمهم، لا نبي بعده ولا رسول، فمن ادّعى ذلك بعده فهو دجال كاذب، لا فرق بين مسيلمة الحنفي العربي العدناني الكذاب، ولا الأسود العنسي العربي القحطاني الكذاب، ولا «**البهاء**» العجمي الفارسي الكذاب، ولا غلام أحمد القادياني العجمي الهندي الكذاب، ولا غيرهم ممن سلف، أو سيأتي في مستقبل الأيام، بما في ذلك عدو الله وعدو رسله، مسيح الضلالة: المسيح الدجال الأكبر، وهو لم يأت بعد عند كتابة هذه السطور. كلّهم كذَب، أو سيكذب، على الله، وكلّهم عدو لله، وكلّهم عليه لعنة، ومقت، وسخط، وغضب من الله.

أما الأنبياء السابقون، ومنهم سيدنا المسيح عيسى بن مريم، مسيح الله المهدي، سيد الوجاهة والمجد، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، فهم في «**وعاء**» النبوة، وإن شئت فقل: في «**سجل**» الأنبياء، قبل الختم عليه وإغلاقه، وكل واحد منهم نبي كما كان، وهو نبي الآن، ولو عاد إلى الدنيا فهو نبي كما كان، نبوته قديمة سابقة على ختم النبوات، وليست هي جديدة حادثة بعد ذلك.

ولما كانت شرائعهم قد نسخت، وأممهم بوصفها أمم رسالة قد انقرضت، كما سيأتي بيانه وإقامة البراهين القاطعة عليه قريباً، فإن من عاد منهم سيعود، لا محالة فرداً من أفراد هذه الأمة المُحَمَّدية الخاتمة، ولا يسعه إلا أن يتبع الرسالة الآخرة، ويطبق الشريعة المُحَمَّدية الخاتمة، كما سيكون الحال عند عودة سيدنا المسيح عيسى بن مريم، عليه وعلى والدته صلوات وتسليمات وتبريكات من الله. هذا هو

الحق الذي قامت عليه قواطع الأدلة، وهو الذي لا يجوز اعتقاد غيره لمن آمن بالله واليوم الآخر، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين.

ولكن الله، جلّت قدرته، علم أن هناك من يجادل ويكابر، فألهم نبيه الخاتم، مُحَمَّد بن عبد الله الهاشمي العربي، عليه وعلى آله أتم صلاة وأزكى تسليم، مزيد إيضاح وبيان، بأنواع متباينة من الألفاظ والتعبيرات، فمن ذلك قوله: «**لا نبي بعدي**»، أو قوله: «**وإني خاتم الأنبياء لا نبي بعدي**»، أو قوله: «**ليس بعدي نبي**، أو قوله: «**إني آخر الأنبياء وأنتم آخر الأمم**»، أو قوله: «**لا نبي بعدي ولا أمة بعدكم**»، أو قوله، أن له أسماء، منها: «**العاقب، أي الذي ليس بعده نبي**»، أو قوله: «**إني آخر الأنبياء، وإن مسجدي آخر المساجد**»، أو قوله: «**بعثت أنا والساعة هكذا وأشار بأصبعيه**»، وحديث الشفاعة الكبرى، وقد مضى ما يقوله سيدي المسيح بن مريم يومئذ، ويقول الناس: «**يا مُحَمَّد أنت رسول الله خاتم الأنبياء، غفر الله لك ذنبك، ما تقدم منه وما تأخر: اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه؟! ألا ترى إلى ما قد بلغنا؟!**»، وحديث البيت الذي اكتمل، إلا من موضع لبنة، وتساؤل الناس عن ذلك، فقال: «**فأنا اللّبنة وأنا خاتم النبيين**»، وتأكيده أن النبوة قد انقطعت، ولم يبق إلا المبشرات، وهي الرؤيا الصالحة، فقال: «**لم يبق من النبوة إلا المبشرات**»، وغيرها من الثابت عنه بأصح الأسانيد عن كل من: أبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وأسماء بنت عميس، وأم المؤمنين أم سلمة، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وثوبان، وحذيفة بن اليمان، وفاطمة بنت قيس، وأبي أمامة الباهلي، وعبد الله بن عمرو بن العاصي، وجبير بن مطعم، وأنس بن مالك، وابن عباس، وأبي الطفيل، وعائشة أم المؤمنين، وأم كرز الكعبية، وعبد الله بن أبي أوفى، وعبد الله بن مسعود، والعرباض بن سارية السلمي، وعقبة بن عامر، وجابر بن عبد الله، رضوان الله وسلامه عليهم جميعاً، بأصح ما تكون الأسانيد، كل إسناد منه حجة بمفرده، فكيف بمجموعها؟! وقد جاء أيضاً عن غيرهم: سهل بن سعد، ومحمد بن عدي بن كعب، والنعمان بن بشير.

كما جاء ذلك كله في مناسبات متباينة متعددة، يستحيل عقلاً أن يكون هناك تواطؤ على افترائها، وهذا أقوى تواتر في الدنيا وأوضحه، لا يشك فيه إلا من ارتفع عنه القلم، ولحق بالمعتوهين والمجانين. وقد سردنا النصوص بأسانيدها، مع دراسة بعض تلك الأسانيد عند اللزوم، في رسلتنا المسمَّاة: «**ختم النبوة**»، وحررناها تحريراً، فلله الحمد والمنّة.

وإجماع الصحابة على ختم النبوة، أي أن مُحَمَّداً هو آخر الأنبياء والمرسلين، لا نبي بعده ولا رسول، وقتالهم أشد القتال لمن ادعاها، فأقام سلطاناً، وسل السيف لفرضها، معلوم بضرورة من التاريخ، يقر به كل مسلم وكافر، ولم ينقل عن أحد منهم قط، ولا حتى في رواية مكذوبة، أنه سأل متنبئاً عن برهان أو دليل، لأن البرهان القاطع قد قام على كذبه، لحظة تفوُّهه بذلك البهتان العظيم، هذا إجماع متيقَّن، لا

يوجد في العالم إجماع أصح منه، لا عند المسلمين ولا عند غيرهم، بل تناقله عوام المسلمين مشافهة خلفاً عن سلف، يتناقلونه نقل كواف عن سلفهم، فلا يحتاجون فيه إلى مراجعة عالم، أو تصفح كتاب، أو مناقشة أسانيد.

❄فصل: تفضيله، صلوات الله عليه وعلى آله، وعلى جميع النبيين

لقد فضّل الله، جل ذكره، رسوله النبي الأمي الخاتم، بأبي هو وأمي، على جميع الأنبياء السابقين، وميّزه عليهم فخصّه بخصال لم تكن لأحد منهم:

ــ **ختم به النبيون:** فلا نبي بعده ولا رسول إلى يوم القيامة، وقد حررنا هذا في فصل سابق، وأشبعناه بحثاً في رسالة خاصة.

ــ وجعلت له الأرض مسجداً وطهوراً، فحيث ما أدركت الصلاة أحداً من أمته فثم مسجده، وثم طهوره، وكانت الأمم السابقة لا تصلي إلا في معابد وصوامع وكنائس وبيع مجهزة مخصوصة.

ــ ونصره بالرعب على مسيرة شهر من حواليه، ولا زالت أمّته تستمتع ببعض هذه المزية حتى في أضعف عصورها، والرعب والهلع يدب في قلوب الجيوش اللجبة التي تمتلك الأسلحة النووية إذا قابلوا في ميدان المعركة حفنة من «**الإرهابيين**»، كما يسمونهم، مع كونهم لا يمتلكون إلا السلاح الخفيف.

ــ وأحل الله له ولأمته الغنائم يتموّلونها ويتقوَّون بها، وكانت الأمم السابقة تقدمها قرابين فتحرقها.

ــ وخصّه بالشفاعة العظمى لجميع الخلائق في مقام يحمده فيه الأولون والآخرون.

ــ ويعقد له لواء الحمد يوم القيامة فيكون النبيون من آدم ومن بعده تحت لوائه.

ــ وأعطي دعوة مستجابة فجعلها الشفاعة لأمته يوم القيامة في حين تعجَّل الأنبياء السابقون، صلوات الله وسلامه عليهم، دعوتهم في الدنيا.

ــ وأعطي جوامع الكلم: فيقول الجملة الواحدة التي تحتوي المعاني والأحكام الكثيرة، واختصر له الكلام اختصاراً، فلا فضول ولا هذر.

ــ **وأرسل إلى الناس كافة، بل إلى الجن والإنس، وكان النبيون قبله يرسلون إلى قومهم أو قريتهم خاصة لا يتجاوزونها.**

إلى غير ذلك من خصائصه العظمى ومراتبه العليا ومقاماته السامية الكريمة، التي جعلته إمام الأنبياء، وأفضل المرسلين، عليه وعلى آله من الله أعظم الصلوات وأكثر البركات وأتم التسليم، بأبي هو وأمي.

وأما كونه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، رسول الله إلى الناس جميعا، أحمرهم وأسودهم، فمعلوم علم يقين لا يتطرق إليه الشك بالدليل القاطع ثبوتاً ودلالة:

❋ فقد قال، تعالى ذكره، وجل جلاله: ﴿**قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِـي وَيُمِيتُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**﴾، (الأعراف؛ 7: 158).

❋ وقال، جل وعز: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾، (سبأ؛ 34: 28).

❋ وأخرج البخاري في الصحيح، (ج4/ص1701/ح4364)، بأقوى الأسانيد: [حدثنا عبد الله حدثنا سليمان بن عبد الرحمن وموسى بن هارون قالا: حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر حدثني بسر بن عبيد الله حدثني أبو إدريس الخولاني قال: سمعت أبا الدرداء رضي الله عنه يقول: كانت بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما محاورة، فأغضب أبو بكر عمر، فانصرف عنه عمر مغضبا فأتبعه أبو بكر يسأله أن يستغفر له فلم يفعل حتى أغلق بابه في وجهه، فأقبل أبو بكر إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال أبو الدرداء: ونحن عنده، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أما صاحبكم هذا فقد غامر- أي غاضب- وحاقد. قال: وندم عمر على ما كان منه فأقبل حتى سلم وجلس إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، وقص على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الخبر قال أبو الدرداء، فغضب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وجعل أبو بكر يقول: والله يا رسول الله لأنا كنت أظلم، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: هل أنتم تاركو لي صاحبي؟ إني قلت: «**يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدقت**»]؛ وأخرجه البخاري في صحيحه (ج3/ص1339/ح3461)؛ والإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة (ج1/ص241/ح297)، (ج1/ص349/ح502)؛ والطبراني في مسند الشاميين (ج2/ص208/ح1199)، (ج1/ص448/ح789)؛ والطبراني في المعجم الكبير (ج12/ص372/ح13383)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص236/ح20884)؛ وغيرهم.

كل هذا معلوم من الدّين بالضرورة، بل هو معلوم لأكثر الكفار أيضاً أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ادعى ذلك لنفسه، وكتب إلى الملوك والجبابرة يدعوهم إلى طاعته واتباعه. هذه حقيقة واضحة، وبديهية تاريخية لا يتطرق إليها الشك، ولو ذهبنا نستقصي مفرداتها لملأنا المجلدات.

ولكن قد يقول قائل: لعل هناك أنبياء، من عصور ما قبل الكتابة والتاريخ، لم يصلنا خبرهم، أرسلوا إلى الناس كافة. نعم، هذا بعيد جداً أن يقع ولا يصلنا، وأن يكون ولا يخبرنا به القرآن، أو الكتب المنزّلة السابقة، فضلاً عن مناقضته لحركة التاريخ، والتسلسل الطبيعي للأحداث، ولكنه ليس بمستحيل، ولا هو على الله بعزيز.

فنقول: نعم، ولكنه في غاية البعد، وحتى آدم إنما كان مبعوثاً لأهل بيته، وهم مع كونهم كل الإنسانية آنذاك، إلا أنهم ما كانوا كل الإنسانية بشمولها حتى ينقرض الجنس البشري، وتقوم الساعة، فلا يصح أن يقال أنه مرسل إلى الناس كافة، ولكنه مرسل إلى قومه فقط، الذين كانت الإنسانية منحصرة فيهم **مؤقتاً**.

ولكن ثبت عن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، **بنقل التواتر** أنه **فُضِّل على النبيين بهذه الخصلة، وخُص بها، فوجب ضرورة أنها لم تكن لأحد من قبله أبداً**، فمن ذلك:

❋ ما أشار إليه الإمام الطبري في تفسيره، «**تفسير الطبري**»، (5/378): [القول في تأويل قوله تعالى:

﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾، يعني تعالى ذكره بقوله تلك الرسل الذين قص الله قصصهم في هذه السورة، كموسى بن عمران وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وشمويل وداود وسائر من ذكر نبأهم في هذه السورة، يقول تعالى ذكره هؤلاء رسلي فضلت بعضهم على بعض، فكلمت بعضهم والذي كلمته منهم موسى، صلى الله عليه وسلم، ورفعت بعضهم درجات على بعض بالكرامة ورفعة المنزلة كما حدثني محمد بن عمرو قال: حدثنا أبو عاصم قال: حدثنا عيسى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قول الله تعالى ذكره: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، قال: يقول منهم من كلم الله ورفع بعضهم على بعض درجات: (يقول كلم الله موسى، **وأرسل محمدًا إلى الناس كافة**). حدثني المثنى قال: حدثنا أبو حذيفة قال: حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد بنحوه. ومما يدل على صحة ما قلنا في ذلك قول النبي، صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا، **لم يعطهن أحد قبلي**: **بعثت إلى الأحمر والأسود** ونصرت بالرعب، فإن العدو ليرعب مني على مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد كان قبلي، وقيل لي سل تعطه فاختبأتها شفاعة لأمتي، فهي نائلة منكم إن شاء الله من لا يشرك بالله شيئا»]

* وفي تفسير الطبري: [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾، يقول تعالى ذكره لنبيه محمد، صلى الله عليه وسلم، قل يا محمد للناس كلهم إني رسول الله إليكم جميعا، لا إلى بعضكم دون بعض كما كان من قبلي من الرسل مرسلا إلى بعض الناس دون بعض، فمن كان منهم أرسل كذلك، **فإن رسالتي ليست إلى بعضكم دون بعض ولكنها إلى جميعكم**]

* وفي تفسير الطبري أيضاً، (13/170): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾، يقول تعالى ذكره وما أرسلناك يا محمد إلى هؤلاء المشركين بالله من قومك خاصة ولكنا أرسلناك كافة للناس أجمعين، العرب منهم والعجم والأحمر والأسود، بشيرا من أطاعك ونذيرا من كذبك ولكن أكثر الناس لا يعلمون، أن الله أرسلك كذلك إلى جميع البشر وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.

ذكر من قال ذلك: حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة قوله: وما أرسلناك إلا كافة للناس، قال: أرسل الله محمدا إلى العرب والعجم فأكرمهم على الله أطوعهم له، ذكر لنا أن نبي الله، صلى الله عليه وسلم، قال: أنا سابق العرب وصهيب سابق الروم وبلال سابق الحبشة وسلمان سابق فارس].

* ومن ذلك ما جاء في «**صحيح البخاري**»، (ج1/ص128/ح328)، عن جابر بن عبد الله: [حدثنا محمد بن سنان قال: حدثنا هشيم (ح) قال: وحدثني سعيد بن النضر قال: أخبرنا هشيم قال: أخبرنا

سيار قال: حدثنا يزيد هو بن صهيب الفقير قال: أخبرنا جابر بن عبد الله أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «أعطيت خمسا، **لم يعطهن أحد قبلي**: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي المغانم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، **وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة**»]

ـــ وهو في «**صحيح مسلم**»، (ج1/ص371/ح521)، بلفظ: [«**كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى كل أحمر وأسود**، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وجعلت لي الأرض طيبة طهورا ومسجدا فأيما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان، ونصرت بالرعب بين يدي مسيرة شهر، وأعطيت الشفاعة»]. وحديث جابر في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم بأصح الأسانيد، كما هو في الملحق.

❋ كما جاء مثله في «**صحيح مسلم**»، (ج1/ص371/ح523)، عن أبي هريرة: [حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالوا: حدثنا إسماعيل وهو بن جعفر عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «**فضلت على الأنبياء بست**: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا، **وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون**»]، وهذا كذلك في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم بأصح الأسانيد، كما هو في الملحق.

❋ وفي **مسند البزار البحر الزخار** (ج14/ص393/ح8133): [كَتَبَ إِلَيَّ حَمْزَة بن مالك يخبر أَن عمه سفيان بن حمزة حدثه عن كثير بن زيد، عَن الوليد بن رباح، عَن أَبِي هُرَيرة، عَن النَّبِيّ، صلى الله عليه وسلم، قال: فضلت بخصال ست لم يعطهن أحد قبلي: غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ وَلَمْ تُحَلَّ لأَحَدٍ قَبْلِي، وجعلت أمتي خير الأمم، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهوراً، وأعطيت الكوثر، ونصرت بالرعب، والذي نفسي بيده إن صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فمن دونه]، وقال الهيثمي في «**مجمع الزوائد**»: (رواه البزار وإسناده جيد)، قلت: بحثت عنه فوجدته أيضاً بنحو لفظه في مسند السراج (1/117/491): [حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري حدثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني أخي عن سليمان عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة]؛ وكذلك في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي) ـــ (4/8/1170): [أخبرنا عيسى بن علي، أخبرنا عبد الله بن محمد البغوي، قال: حدثنا حمزة بن مالك الأسلمي قال: حدثنا عمي سفيان بن حمزة عن: (ح) وأخبرنا عبيد الله بن أحمد، ومحمد بن الحسين الفارسي قالا: أخبرنا الحسين بن إسماعيل قال: حدثنا حمزة بن مالك قال: حدثنا عمي قال: حدثنا كثير يعني ابن زيد، عن الوليد هو ابن رباح، عن أبي هريرة)، قلت: هذه أسانيد جياد، وقد صحَّح الإمام البخاري حديث: (إن المرأة تجير على المسلمين) عندما سأله الإمام الترمذي فقال: (هذا حديث صحيح، وكثير بن زيد قد سمع من الوليد بن رباح، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة، وهو مقارب الحديث).

❋ وفي «**صحيح ابن حبان**»، (ج14/ص376/ح6462)، عن أبي ذر: [أخبرنا إسحاق بن إبراهيم

ببست حدثنا حماد بن يحيى بن حماد بالبصرة حدثنا أبي حدثنا أبو عوانة عن سليمان عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: **بعثت إلى الأحمر والأسود**، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، ونصرت بالرعب فيرعب العدو من مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا، وقيل لي سل تعطه واختبأت دعوتي شفاعة لأمتي في القيامة وهي نائلة إن شاء الله لمن لم يشرك بالله شيئا»]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (حديث صحيح).

ــــ وهو في «**المستدرك على الصحيحين**»، (ج2/ص460/ح3587)، مطولاً: [حدثنا أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضي حدثنا محمد بن جرير الفقيه حدثنا أبو كريب سمعت أبا أسامة وسئل عن قول الله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾، فقال حدثنا الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر رضي الله عنه قال: طلبت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ليلة فوجدته قائما يصلي فأطال الصلاة ثم قال: «أوتيت الليلة خمسا، **لم يؤتها نبي قبلي**: **أرسلت إلى الأحمر والأسود** (قال مجاهد: الإنس والجن)، ونصرت بالرعب فيرعب العدو وهو على مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وقيل لي سل تعطه فاختبأتها شفاعة لأمتي فهي نائلة من لم يشرك بالله شيئا»]. وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة إنما أخرجا ألفاظا من الحديث متفرقة). قلت: هو من أصح أحاديث الدنيا كأنه متواتر عن الأعمش، على شرط الشيخين، بل هو فوق شرطهما. وتجده أيضاً عند الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص145/ح21337)، (ج5/ص148/ح21352)، (ج5/ص162/ح21472)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج6/ص304/ح31650)؛ والدارمي في سننه (ج2/ص295/ح2467)؛ والحارث في مسنده عند الهيثمي في (الزوائد) (ج2/ص877/ح942)؛ وغيرهم.

* وجاء هذا عن أبي موسى الأشعري في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، (ج4/ص416/ح19750): [حدثنا حسين بن محمد حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا: **بعثت إلى الأحمر والأسود**، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا وأحلت لي الغنائم ولم تحل لمن كان قبلي، ونصرت بالرعب شهرا، وأعطيت الشفاعة وليس من نبى الا وقد سأل شفاعة وإني أخبأت شفاعتي ثم جعلتها لمن مات من أمتي لم يشرك بالله شيئا»]، وقال الهيثمي: (رواه أحمد متصلا ومرسلا، والطبراني، ورجاله رجال الصحيح). قلت: وإسنادنا هذا ها هنا إسناد صحيح، وتجده أيضاً عند الإمام أبي بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج6/ص304/ح31645).

* وهو في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، (ج5/ص248/ح22190)، عن أبي أمامة بإسناد صحيح: [حدثنا محمد بن أبي عدى عن سليمان يعنى التيمي عن سيار عن أبي أمامة ان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «فضلني ربي على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (أو قال على الأمم) بأربع»، قال:

«**أرسلت إلى الناس كافة**، وجعلت الأرض كلها لي ولأمتي مسجدا وطهورا فأينما أدركت رجلا من أمتي الصلاة فعنده مسجده وعنده طهوره، ونصرت بالرعب مسيرة شهر يقذفه في قلوب أعدائي، وأحل لنا الغنائم»]، وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج1/ص222/ح999)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج8/ص239/ح7931)، (ج8/ص257/ح8001).

* وهو في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**» عن ابن عباس، (ج1/ص301/ح2742): [حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا يزيد عن مقسم عن بن عباس ان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي، ولا أقولهن فخراً: **بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود**، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأعطيت الشفاعة فأخّرتها لأمتي فهي لمن لا يشرك بالله شيئا»]؛ وقال أحمد أيضا، (ج1/ص250/ح2256): [حدثنا على بن عاصم عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم ومجاهد عن بن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي ولا أقوله فخرا: **بعثت إلى كل أحمر وأسود فليس من أحمر ولا أسود يدخل في أمتي الا كان منهم**، وجعلت لي الأرض مسجدا]؛ وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج6/ص303/ح31643)؛ وعبد بن حميد في مسنده (ج1/ص216/ح643). قلت: يزيد هو ابن أبي زياد: فيه ضعف يسير، قد أكثر عنه أحمد، وحسن حديثه بعض الأئمة كالهيثمي حيث قال في «**مجمع الزوائد**»: (رجال أحمد رجال الصحيح غير يزيد بن أبي زياد وهو حسن الحديث)، وجوَّد ابن كثير هذا الإسناد في تفسيره، وبقية رجاله ثقات، فلعله يقوى ويصبح حسناً صحيحاً، تقوم به الحجة بشهادة الروايات الأخرى عن ابن عباس، ومنها الآتية:

* كما أخرجها الطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص61/ح11047): [حدثنا عبدان بن أحمد حدثنا عبد الله بن حماد بن نمير حدثنا حصين بن نمير حدثنا بن أبي ليلى عن الحكم عن مجاهد عن بن عباس عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي: **أرسلت إلى الأحمر والأسود وكان النبي يرسل إلى خاصة**، ونصرت بالرعب حتى إن العدو ليخافوني من مسيرة شهر أو شهرين، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لمن قبلي، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وقيل لي سل تعطه فادخرت دعوتي شفاعة لأمتي فهي نائلة إن شاء الله لمن مات لا يشرك بالله شيئا].

ـــ وكما أخرجها الطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص73/ح11085): [حدثنا سلمة بن إبراهيم بن يحيى بن سلمة بن كهيل حدثني أبي عن أبيه عن جده عن سلمة بن كهيل عن مجاهد عن بن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أعطيت خمسا لم يعطها نبي قبلي: **بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود وإنما كان النبي، صلى الله عليه وسلم، يبعث إلى قومه**، ونصرت بالرعب يرعب مني عدوي على مسيرة شهر، وأعطيت المغنم، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأعطيت الشفاعة فأخرتها لأمتي يوم القيامة].

ـــ وكما هو في «**سنن البيهقي الكبرى**»، (ج2/ص433/ح4064): [أنبأ أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا الحسن بن علي بن عفان حدثنا عبيد الله بن موسى حدثنا سالم أبو حماد عن السدي عن عكرمة عن بن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي من الأنبياء: جعلت لي الأرض طهورا ومسجدا ولم يكن نبي من الأنبياء يصلي حتى يبلغ محرابه، وأعطيت الرعب مسيرة شهر يكون بيني وبين المشركين مسيرة شهر فيقذف الله الرعب في قلوبهم، **وكان النبي يبعث إلى خاصة قومه وبعثت أنا إلى الجن والإنس**، وكانت الأنبياء يعزلون الخمس فتجئ النار فتأكله وأمرت أنا أن أقسمها في فقراء أمتي، ولم يبق نبي إلا أعطى سؤله وأخرت شفاعتي لأمتي»]

ـــ وأخرج بعضه الطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص64/ح11056): [حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي حدثنا عبد الرحمن بن الفضل بن موفق حدثنا أبي حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن مجاهد عن بن عباس قال: نصر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالرعب مسيرة شهرين على عدوه].

❊ وأخرج الحاكم في مستدركه (ج2/ص381/ح3335) أثراً آخر عن بن عباس رضي الله عنهما: [أخبرنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري حدثنا محمد بن عبد السلام حدثنا إسحاق بن إبراهيم أنبأ يزيد بن أبي حكيم حدثنا الحكم بن أبان قال: سمعت عكرمة يقول: قال بن عباس رضي الله عنهما: إن الله فضّل محمدا، صلى الله عليه وسلم، على أهل السماء وفضّله على أهل الأرض، قالوا: يا بن عباس فبما فضّله الله على أهل السماء؟ قال: قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾، وقال لمحمد، صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ❊ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾، الآية؛ قالوا: فبما فضّله الله على أهل الأرض؟ قال: إن الله عز وجل يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾، الآية، وقال لمحمد، صلى الله عليه وسلم: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾**، **فأرسله إلى الجن والإنس**]؛ ثم عقَّب الإمام الحاكم قائلاً: (هذا حديث صحيح الإسناد فإن الحكم بن أبان قد احتج به جماعة من أئمة الإسلام ولم يخرجه الشيخان)؛ وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ج5/ص96/ح2705)؛ والدارمي في سننه (ج1/ص39/ح46).

❊ وفي «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، (ج2/ص222/ح7068)، حديث آخر عن عبد الله بن عمرو بن العاص: [حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا بكر بن مضر عن بن الهاد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عام غزوة تبوك قام من الليل يصلي فاجتمع وراءه رجال من أصحابه يحرسونه حتى إذا صلى وانصرف إليهم فقال لهم: «لقد أعطيت الليلة خمسا ما أعطيهن أحد قبلي: **أما أنا فأرسلت إلى الناس كلهم عامة، وكان من قبلي إنما يرسل إلى قومه**، ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر لُملئ مني رعبا، وأحلت لي الغنائم آكلها وكان من قبلي يعظمون أكلها كانوا يحرقونها، وجعلت لي الأرض مساجد وطهورا أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت وكان من قبلي يعظمون ذلك إنما كانوا يصلون في كنائسهم وبيعهم، والخامسة هي ما هي؟!

قيل لي سل فإن كل نبي قد سأل! فاخرت مسألتي إلى يوم القيامة فهي لكم، ولمن شهد أن لا إله إلا الله»]؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج1/ص223/ح1000)؛ وغيرهم.

❋ وفي «**مجمع الزوائد**» حديث آخر عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه: [عن أبي سعيد قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطها نبي قبلي: **بعثت إلى الأحمر والأسود وإنما كان النبي يبعث إلى قومه**، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأطعمت المغنم ولم يطعمه أحد كان قبلي، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا، وليس من نبي إلا وقد أعطي دعوة فتعجلها وإني أخرت دعوتي شفاعة لأمتي وهي بالغة إن شاء الله من مات لا يشرك بالله شيئا»]، وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن). قلت الإسناد هو كما في «**الطبراني الأوسط**»،(ج7/ص257/ح7439): (حدثنا محمد بن أبان أخبرنا إبراهيم بن سويد الجذوعي حدثنا عامر بن مدرك حدثنا فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد).

❋ وفي «**صحيح ابن حبان**»، (ج14/ص309/ح6399)، عن عوف بن مالك: [أخبرنا أبو يعلى حدثنا هارون بن عبد الله الحمال حدثنا بن أبي فديك عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عباس بن عبد الرحمن بن ميناء الأشجعي عن عوف بن مالك عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «أعطيت أربعا لم يعطهن أحد كان قبلنا وسألت ربي الخامسة فأعطانيها: **كان النبي يبعث إلى قريته ولا يعدوها وبعثت كافة إلى الناس**، وأرهب منا عدونا مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض طهورا ومساجد، وأحل لنا الخمس ولم يحل لأحد كان قبلنا، وسألت ربي الخامسة فسألته أن لا يلقاه عبد من أمتي يوحده إلا أدخله الجنة فأعطانيها»]. قلت: عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب ليس بالقوي، وعباس بن عبد الرحمن بن ميناء الأشجعي، قال الحافظ: (مقبول)، فقط!!

❋ وهو عن السائب بن يزيد في «**المعجم الكبير**»،(ج7/ص154/ح6674): [حدثنا الحسين بن إسحاق التستري حدثنا هشام بن عمار حدثنا يحيى بن حمزة حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن يزيد بن خصيفة أنه أخبره عن السائب بن يزيد قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «فضلت على الأنبياء بخمس: **بعثت إلى الناس كافة**، وادخرت شفاعتي لأمتي، ونصرت بالرعب شهرا أمامي وشهرا خلفي، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي»]. قلت: ولكن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة متروك متهم.

❋ قد اعتنى بذلك أيضاً المفسرون ففي «**تفسير ابن كثير**»: [وقد ثبت في الصحيحين عن جابر بن عبد الله أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وأحلت لي الغنائم وأعطيت الشفاعة **وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة**. وقال الإمام أحمد حدثنا محمد بن أبي عدي عن

سليمان التيمي عن سيار عن أبي أمامة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: فضلني الله على الأنبياء- أو قال على الأمم- بأربع: **أرسلت إلى الناس كافة**، وجعلت لي الأرض كلها ولأمتي مسجدا وطهورا فأينما أدركت رجلا من أمتي الصلاة فعنده مسجده وطهوره، ونصرت بالرعب مسيرة شهر يقذف في قلوب أعدائي، وأحلت لي الغنائم»، ورواه الترمذي من حديث سليمان التيمي عن سيار القرشي الأموي مولاهم الدمشقي سكن البصرة عن أبي أمامة صدى بن عجلان رضي الله عنه به وقال: حسن صحيح وقال سعيد بن منصور: أنبأنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن أبا يونس حدثه عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: نصرت بالرعب على العدو. ورواه مسلم من حديث ابن وهب وقال الإمام أحمد: حدثنا حسين بن محمد حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه أبي موسى قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أعطيت خمسا **بعثت إلى الأحمر والأسود**، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لمن كان قبلي، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأعطيت الشفاعة وليس من نبي إلا وقد سأل الشفاعة وإني قد اختبأت شفاعتي لمن مات لا يشرك بالله شيئا. تفرد به أحمد وروى العوفي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب﴾، قال: قذف الله في قلب أبي سفيان الرعب فرجع إلى مكة، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: إن أبا سفيان قد أصاب منكم طرفا وقد رجع وقذف الله في قلبه الرعب. ورواه ابن أبي حاتم].

* وفي «**تفسير ابن كثير**»: [قال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾، والآيات في هذا كثيرة كما أن الأحاديث في هذا أكثر من أن تحصر وهو **معلوم من دين الإسلام ضرورة أنه صلوات الله وسلامه عليه رسول الله إلى الناس كلهم.**
قال البخاري رحمه الله في تفسير هذه الآية حدثنا عبد الله حدثنا سليمان بن عبد الرحمن وموسى بن هارون قالا: حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر حدثني بسر بن عبيد الله حدثني أبو إدريس الخولاني قال: سمعت أبا الدرداء رضي الله عنه يقول: كانت بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما محاورة فأغضب أبو بكر عمر فانصرف عنه عمر مغضبا فأتبعه أبو بكر يسأله أن يستغفر له فلم يفعل حتى أغلق بابه في وجهه، فأقبل أبو بكر إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال أبو الدرداء: ونحن عنده، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أما صاحبكم هذا فقد غامر- أي غاضب- وحاقد. قال: وندم عمر على ما كان منه فأقبل حتى سلم وجلس إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، وقص على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الخبر، قال أبو الدرداء: فغضب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وجعل أبو بكر يقول: والله يا رسول الله لأنا كنت أظلم، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: هل أنتم تاركو لي صاحبي؟ إني قلت: «**يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا فقلتم: كذبت وقال أبو بكر: صدقت**»، انفرد به البخاري وقال الإمام أحمد حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي ولا أقوله فخرا، بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود، ونصرت بالرعب مسيرة شهر،

وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأعطيت الشفاعة فأخرتها لأمتي يوم القيامة فهي لمن لا يشرك بالله شيئا. إسناده جيد ولم يخرجوه، وقال الإمام أحمد أيضا: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا بكر بن مضر عن ابن الهاد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عام غزوة تبوك قام من الليل يصلي فاجتمع وراءه رجال من أصحابه يحرسونه حتى إذا صلى انصرف إليهم فقال لهم: «لقد أعطيت الليلة خمسا ما أعطيهن أحد قبلي: **أما أنا فأرسلت إلى الناس كلهم عامة وكان من قبلي إنما يرسل إلى قومه**، ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر لملىء مني رعبا، وأحلت لي الغنائم أكلها وكان من قبلي يعظمون أكلها كانوا يحرقونها، وجعلت الأرض مسجدا وطهورا أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت وكان من قبلي يعظمون ذلك إنما كانوا يصلون في بيعهم وكنائسهم، والخامسة هي ماهي! قيل لي: سل، فإن كل نبي قد سأل، فأخرت مسألتي إلى يوم القيامة فهي لكم ولمن شهد أن لا إله إلا الله»، إسناد جيد قوي ولم يخرجوه وقال أيضا: حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: من سمع بي من أمتي أو يهودي أو نصراني فلم يؤمن بي لم يدخل الجنة. وهذا الحديث في صحيح مسلم من وجه آخر عن أبي موسى قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي رجل من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار»، وقال الإمام أحمد: حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا أبو يونس وهو سليم بن جبير عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي أو نصراني ثم يموت ولا يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار»، تفرد به أحمد، وقال الإمام أحمد: حدثنا حسين بن محمد حدثنا إسرائيل عن أبي أسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أعطيت خمسا: بعثت إلى الأحمر والأسود، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لمن كان قبلي، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأعطيت الشفاعة وليس من نبي إلا وقد سأل الشفاعة وإني قد اختبأت شفاعتي ثم جعلتها لمن مات من أمتي لم يشرك بالله شيئا. وهذا إسناد صحيح ولم أرهم خرّجوه والله أعلم. وله مثله من حديث ابن عمر بسند جيد أيضا وهذا الحديث ثابت في الصحيحين، أيضا من حديث جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل: وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه وبعثت إلى الناس عامة].

* وفي «**تفسير ابن كثير**»: [... عن عكرمة قال: سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول: إن الله تعالى فضّل محمدا، صلى الله عليه وسلم، على أهل السماء وعلى الأنبياء، قالوا: يا ابن عباس فيم فضله على الأنبياء؟ قال رضي الله عنه: إن الله تعالى قال: وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم. وقال

للنبي، صلى الله عليه وسلم: وما أرسلناك إلا كافة للناس، فأرسله الله تعالى إلى الجن والإنس. وهذا الذي قاله ابن عباس رضي الله عنهما قد ثبت في الصحيحين رفعه عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ويبعث إلى الناس عامة. وفي الصحيح أيضا أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: بعثت إلى الأسود والأحمر. قال مجاهد: يعني الجن والإنس، وقال غيره: يعني العرب والعجم والكل صحيح]

فهذه أسانيد صحاح إلى: جابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وأبي ذر الغفاري أصدق خلق الله لهجة، والحبر البحر الثقة المأمون الإمام عبد الله بن عباس، والحافظ المتقن كاتب الحديث النبوي عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي موسى عامر بن قيس الأشعري، وأبي أمامة صُدَي بن عجلان الباهلي، رضي الله عنهم جميعاً، قد شحنت بها الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات والمعاجم، بل وكتب التفسير والأدب والعربية، تقوم بها الحجة اليقينية القاطعة، التي لا ينكرها إلا معتوه مجنون رفع عنه القلم وخرج عن التكليف، أو كافر مكابر ملعون خرج عن الإسلام، مع روايات أخرى عنهم وعن غيرهم من الصحابة ضربنا عنها الذّكر صفحاً خشية التطويل، على كونه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: (**أرسل إلى الناس كافة وفضل بذلك وخص به، فلم يرسل قبله نبي ولا رسول إلا إلى قومه أو قريته خاصة)**.

نعم: وايم الله إنها لفضيلة عظمى تنضم إلى غيرها من فضائل سيدي أبي القاسم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، تنقطع دونها الأعناق؛ وتبتهج القلوب بذكرها، وتُشَنَّف الآذان بسماعها، كما تتعطر بذكرها المجالس، ولكن ليس ذلك كل شيء، بل قبل ذلك وفوق ذلك: **هذه عقائد أساسية مهمة، يجب الإيمان بها، ويكفر منكرها، ويترتب عليها أمور عقدية وفكرية وتشريعية في غاية الأهمية** نتفرغ لها الآن.

❄فصل: نسخ الشرائع السابقة ببعثته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، نسخاً نهائياً تاماً مطلقاً

ثبت بالدليل القاطع، الذي يكفر منكره، أن الأنبياء السابقين إنما أرسلوا إلى أمم مخصوصة، أو قرى مخصوصة. كما ثبت أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أرسل إلى الناس كافة، وأن الناس كافة هم أمته. هذا لا يكون ولا يتشكّل في عقل مع فرضية أن الأمم السابقة ما زالت موجودة الآن، فلا بد أن تكون قد انقرضت وزالت بوصفها أمة رسالة مخاطبة من نبي معيّن، وأصبحت من ثم جزء من الأمة المُحَمَّدية. أي أنها فقدت صفتها الأممية، وشخصيتها المعنوية، وعادت مجرد أفراد وجماعات وقبائل وشعوب تندرج تحت الأمة المُحَمَّدية، أعني أمة الدعوة المُحَمَّدية.

وبذلك تكون دعوات الأنبياء السابقين غير ذات موضوع لأنها موجهة إلى معدوم، فليس هناك في الدنيا

مكلّف بشريعة موسى، وإنما هناك أفراد وقبائل من بني إسرائيل، أما أمّة موسى، بوصفها أمّة رسالة، فقد ذهبت وانقرضت؛ ولا بشريعة عيسى كذلك، ولا غيرهما. ولكن الرسالات السابقة تحتوي أمر الله ونهيه، فهل سقط ذلك كله، وأصبح غير ذي معنى؟! حاشا لله، السيّد المطلق الكامل السيادة، أن يتهافت أمره أو أن تسقط أحكامه إلا بفعله هو، جل ذكره. لذلك وجب أن يكون جل وعلا قد نسخ جميع الشرائع السابقة بمجرّد بعثة مُحَمَّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إلى الناس كافة.

فقوله تعالى لُمحَمَّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، نصبتك نبياً رسولاً إلى الناس كافة، قال معه، ضرورة: لقد حكمت برفع الخطاب في جميع الرسائل السابقة لأنها موجهة إلى معدوم، ونسخت جميع الشرائع السابقة، وأبطلت جميع أحكامها، فلم يعد واجبها واجباً، ولا حرامها حراماً، ولا حلالها حلالاً؛ إلا ما يحيل العقل نسخه كالأخبار لأنها لا تقبل النسخ أصلاً، وما أجمعت عليه الشرائع، وقام البرهان على استحالة نسخه: كالفضائل، وسيأتي تغصيل لبعض ذلك في فصول متأخرة.

فالأنبياء السابقون، إذًا، شرائعهم منسوخة، **لا يحل تطبيقها، بل ويحرم اتباعها**، فضلاً عن كونهم لم يرسلوا لنا أصلاً، ولم يخاطبونا بشيء أبداً، فلا تُلزمنا إذًا شريعتهم مطلقاً. ليس هذا فحسب، بل يحرم علينا اتباع أي شيء من شرائعهم لأنها منسوخة، والأخذ بالمنسوخ وترك الناسخ جريمة كبرى، وتعقيب على الله في حكمه، وتمرّد على ربوبيته وسيادته، فمن المحال الممتنع، إذُا، أن يكون (**شرع من قبلنا شرع لنا**)!

وما يوجد في شريعتنا من مشابهة، أو حتى مطابقة، لبعض أحكام الشرائع السابقة هو تشريع جديد، وليس هو إقرار لشرع سابق، حاشا لله، كيف وقد نسخ الشرع السابق أوّلاً بكامله، بحلاله وحرامه، حلوه ومره، ثم شرع هذا بعد ذلك؟!
ويتضح كذلك بطلان كون (**شرع من قبلنا شرع لنا**)، بالإضافة إلى البرهان القطعي الضروري آنف الذّكر، من أدنى تأمل لكون مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعث للبشرية كافة، بل للجن والإنس. فأتباعه من بني البشر أمّة واحدة تشمل شتى شعوب الأرض وقبائلها، وهي بوصفها أمّة واحدة لها شرعة واحدة، أما الانبياء السابقون فكان كل واحد منهم يبعث في شعوب أو قبائل أو قرى مخصوصة، ولكل واحد منهم شرعة ومنهاجا، يختلف عن شرعة غيره ومنهاجه ولو في حكم واحد، فمن زعم أن تلك الشرائع شرع لنا لزمه:
(1)- تطبيقها جميعاً في نفس الوقت من نفس الجهة والاعتبار، أي الجمع بين المتناقضات، وهو مستحيل عقلاً وشرعاً.
(2)- أو جعل كل شريعة مخصوصة بأمة معيّنة تسري الآن على تلك الأمّة فقط، ولا تسري على غيرها من بني البشر، فمن حق الياباني أو الصيني أن يقول: هذا تشريع لبني إسرائيل، وهو غير ملزم لي زمن

موسى نفسه، فكيف يكون ملزماً لي اليوم بعد بعثة مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم؟! وهذا محال شرعاً لمناقضته لعالمية الرسالة المُحَمَّدية، ووحدة الأمة المُحَمَّدية، وكلا الأمرين ثبت بالأدلة اليقينية القاطعة، بل هو معلوم من الإسلام بالضرورة، عند العوام والخواص، والمسلمين والكفار على حد سواء، كما أسلفنا. فهذا برهان قطعي ضروري ثاني.

وحاول قوم أن يفلتوا من الإشكالية فقالوا: إنما يكون شرع من قبلنا شرعاً لنا إذا ذكر في القرآن أو السنّة. فنقول: هذا لا يغني عنكم شيئاً، لأن ذكره في الوحيين لا يخرج عن حالتين:

1. أن يكون يفهم منها أنه إنما هو خبر مجرّد فقط. والخبر ليس أمراً ولا نهياً.
2. أو أن يذكر بصيغة يفهم منها مخاطبتنا به، فهذا شرع جديد مستأنف مطابق للشريعة السابقة بحذافيرها.

وهذا إنما أصبح شرعاً لنا لا بمجرد كونه كان شريعة سابقة، ولا بمجرد إخبار الوحيين عن ذلك بأنه كان كذلك، ولكن لمجيء النص بتشريعه، **أي لأننا خوطبنا به**. فهو إذاً شريعة جديدة جاء الأمر بها الآن، وهي مطابقة لشريعة سابقة ذهبت ونسخت وانتهى أمرها.

فلا يجوز أن يقال أن شرع من قبلنا شرع لنا، ولكن يقال: هذه شريعة جديدة، مستأنفة لنا، مطابقة لشريعة منسوخة سابقة: فصارت بذلك شرعاً لنا، وهذا ممكن عقلاً وشرعاً، ولا غبار عليه.

* وقال الإمام الحجة أبو مُحَمَّد علي بن حزم الأندلسي في «**المُحلى**»: [مسألة: (**ولا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا**)، قال عز وجل: ﴿**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا**﴾، حدثنا أحمد بن مُحَمَّد بن الجسور حدثنا وهب بن مسرة حدثنا مُحَمَّد بن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا هشيم أخبرنا سيار عن يزيد الفقير أخبرنا جابر بن عبد الله أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة **وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة**. فإذا صح أن الأنبياء عليهم السلام لم يبعث أحد منهم إلا إلى قومه خاصة فقد صح أن شرائعهم لم تلزم إلا من بعثوا إليه فقط، وإذا لم يبعثوا إلينا فلم يخاطبونا قط بشيء، ولا أمرونا ولا نهونا. ولو أمرونا ونهونا وخاطبونا لما كان لنبينا، صلى الله عليه وسلم، فضيلة عليهم في هذا الباب. ومن قال بهذا فقد كذّب هذا الحديث وأبطل هذه الفضيلة التي خصه الله تعالى بها، فإذًا قد صح أنهم عليهم السلام لم يخاطبونا بشيء، فقد صح يقينا أن شرائعهم لا تُلزمنا أصلا وبالله تعالى التوفيق]، **انتهى كلام أبي مُحَمَّد**.

فنقول: بخٍ، بخْ: هنيئاً لك أبا مُحَمَّد هذا الفهم العميق، والفكر الموفق، الذي هو، بحمد الله، عين قولنا، الذي نقرره كالتالي:

قاعدة هامة: نُسِخَت الشرائع السابقة كلها جميعاً ببعثة سيدنا خاتم النبيين مُحَمَّد بن عبد الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، نسخاً نهائياً فورياً كاملاً مطلقاً، لذلك: لا يجوز تطبيقها، ولا يحل اتباعها أصلاً.

فكل ما جاء به من الأحكام بعد نزول: ﴿**إقرأ**﴾ فما هو إلا شرع جديد مستأنف، حتى ولو تشابه أو تطابق مع شريعة سابقة، فحقيقته أنه، لا محالة، جديد مستأنف. ولا يجوز مطلقاً أن يقال أنه «**إقرار**» للشرع السابق، لأن ما نسخ، ضرورة، قد بطل وذهب وانتهى، وأصبح معدوماً لا وجود له، ولو لطرفة عين، فعودته بعد ذلك إنشاء لشرع جديد، وليس إقراراً لشرع سابق موجود ما زال سارياً. والذّكر الحكيم، قرآناً وسنّة، مملوء، بحمد الله، بالشواهد على قولنا هذا، فكلام الله ورسوله لا يتناقض أو يتعارض: ﴿**أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ؟! وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً**﴾، (النّساء، 4: 82). فمن تلك الشواهد:

* قوله، تعالى ذكره، وعز سلطانه: ﴿**أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**﴾، (المائدة، 5: 48).

المهيمن، وهو من أسماء الله الحسنى، ذكرت في تفسيره معاني الشهيد والمؤتمن، والأمين، والرقيب الحافظ، ولكنه على التحقيق في المقام الأول: **المسيطر المتحكم، ذي السلطان القاهر، والأمر النافذ**، ثم في المقام الثاني: **القائم بالأمر، المتولي لشؤون الحكم، ورعاية الشؤون**.

ـــ وقد حاول الإمام الحافظ ابن حجر تلخيص الأقوال وتحريرها في «**فتح الباري**»، حيث قال: [قوله المهيمن، القرآن أمين على كل كتاب قبله. أورد بن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن بن عباس في قوله تعالى: ومهيمنا عليه، قال: القرآن أمين على كل كتاب كان قبله، وروى عبد بن حميد من طريق أربدة التميمي عن بن عباس في قوله تعالى: ومهيمنا عليه، قال: مؤتمنا عليه، وقال بن قتيبة وتبعه جماعة: مهيمنا مفيعل من أيمن، قلبت همزته هاء وقد أنكر ذلك ثعلب فبالغ حتى نسب قائله إلى الكفر لأن المهيمن من الأسماء الحسنى وأسماء الله تعالى لا تصغّر. والحق أنه أصل بنفسه ليس مبدلا من شيء، وأصل الهيمنة الحفظ والارتقاب، تقول هيمن فلان على فلان إذا صار رقيبا عليه فهو مهيمن، قال أبو عبيدة: لم يجيء في كلام العرب على هذا البناء إلا أربعة ألفاظ: مبيطر ومسيطر ومهيمن ومبيقر].

ـــ وقال الحافظ في موضع آخر من «**فتح الباري**»: [قال البيهقي: (هذا شرح قول أهل التفسير في المهيمن انه الأمين، ثم ساق من طريق التيمي عن بن عباس في قوله: مهيمنا عليه، قال: مؤتمنا، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن بن عباس: المهيمن الأمين، ومن طريق مجاهد قال: المهيمن الشاهد، وقيل:

المهيمن الرقيب على الشيء والحافظ له، وقيل: الهيمنة القيام على الشيء، قال الشاعر:

الا ان خير الناس بعد نبيه ❊❊❊ مهيمنه التاليه في العرف والنكر

يريد القائم على الناس بعده بالرعاية لهم) انتهى. ويصح ان يريد الأمين عليهم فيوافق ما تقدم].
قلت: قد أصاب البيهقي ها هنا في تفسيره للفظة «**المهيمن**» بـ«**القائم على الناس بالرعاية لهم**»، فلا يستفاد من بيت الشعر المذكور إلا هذا، وقد تُفهم بمعنى الحاكم المسيطر، أما الشهيد فلا، وأما المؤتمن فنعم، ولكن ليس من اللفظ نفسه، وإنما من مستلزمات معانيه شرعاً وعقلاً أن الحاكم القائم بالشؤون مؤتمن عليها، أو هكذا ينبغي أن يكون، وإلا كان خائناً مجرماً.

ويشبه هذا ما جاء في «**لسان العرب**»: [وفي حديث عكرمة: (كان علي، عليه السلام، أعلم بالمهيمنات)، أي القضايا من الهيمنة، وهي القيام على الشيء، جعل الفعل لها هو لأربابها القوامين بالأمور]. وأما الإمام الطبري فقد طوَّل جداً في هذا ولم يأت، خلافاً لعوائده الجميلة، بجديد في تفسيره.

ولكن الإمام ابن كثير كان أسعد حظاً في تفسيره لهذه اللفظة إذ قال: [قوله تعالى: ﴿ومهيمناً عليه﴾، قال سفيان الثوري وغيره، عن أبي إسحاق، عن التميمي، عن ابن عباس: أي مؤتمناً عليه. وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: المهيمن الأمين، قال: القرآن أمين على كل كتاب قبله. ورواه عن عكرمة وسعيد بن جبير ومجاهد ومُحَمَّد بن كعب وعطية والحسن وقتادة وعطاء الخراساني والسدي وابن زيد نحو ذلك، وقال ابن جرير: القرآن أمين على الكتب المتقدمة قبله، فما وافقه منها فهو حق، وما خالفه منها فهو باطل، وعن الوالبي عن ابن عباس «**ومهيمناً**» أي شهيداً، وكذا قال مجاهد وقتادة والسدي. وقال العوفي عن ابن عباس: «**ومهيمنا**» أي **حاكماً** على ما قبله من الكتب، وهذه الأقوال كلها متقاربة المعنى، فإن اسم المهيمن يتضمن هذا كله، فهو: **أمين وشاهد وحاكم على كل كتاب قبله**، جعل الله هذا الكتاب العظيم الذي أنزله آخر الكتب وخاتمها أشملها وأعظمها وأكملها حيث جمع فيه محاسن ما قبله، وزاده من الكمالات ما ليس في غيره، فلهذا جعله شاهداً وأميناً وحاكماً عليها كلها، وتكفل تعالى بحفظه بنفسه الكريمة، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾]، انتهى كلام ابن كثير، وهو كلام جيد موفق؛ ولكن الأكثرية من المفسرين، للأسف الشديد، على تقليد ابن عباس في تفسيره للفظة «**المهيمن**» بـ«**الشهيد**»، ثم «**المؤتمن**» أو «**الأمين**»، التي لا تنسجم مع السياق إلا قليلاً، بخلاف الحاكم أو القائم ونحوها. وهذا هو عيب التقليد، والتكاسل عن الاجتهاد والتفكير المستقل.

وقد وجدنا في تاريخ الطبري في قصة مقتل أبي شريح الخزاعي ومعاقبة قتلته أبيات من الشعر ممتعة، تصلح كشواهد لغوية، [تاريخ الرسل والملوك (2/439)]: [... فكتب فيهم إلى عثمان فكتب إليه في قتلهم فقتلهم على باب القصر في الرحبة، وقال في ذلك عمرو بن عاصم التميمي:

لا تأكلوا أبدا جيرانكم سرفا ❊❊❊ أهل الزعارة في ملك ابن عفان

وقال أيضا:

إن ابن عفان الذي جربتموا * فطم اللصوص بمحكم الفرقان**
ما زال يعمل بالكتاب مهيمنا * في كل عنق منهم وبنان]**

ويظهر من الأبيات معنى التحكم، بل البطش والسيطرة في لفظة: (**مهيمن**). كما جاء في «**الإصابة في تمييز الصحابة**» أثناء ترجمة الفارعة بنت أبي الصلت، رضي الله عنها، أخت أمية بن أبي الصلت الشاعر المشهور، هذه الأبيات من قصيدة له:

لك الحمد والنعماء والفضل ربنا ** ولا شيء أعلى منك جَدا وأمجد**
مليك على عرش السماء مهيمن ** لعزته تعنو الوجوه وتسجد**

قلت: لا معنى لــ«**مهيمن**» هاهنا إلا **المتحكم المسيطر، ذي السلطان القاهر، والتصرف النافذ**. وهذا هو الذي شاع على ألسِنة الناس خاصة وعامة في القرون الأخيرة، فإذا قيل «**الهيمنة الأجنبية**» فهم منها كل سامع معنى «**الغلبة والتسلط أو الاستعمار الأجنبي**» لا غير، وهو الصواب والحمد لله. **وهذا هو الذي ندين الله به: أن «المهيمن» هو المسيطر المتحكم القاهر، ذي السلطان النافذ، لا غير**.

ولعل هذا أيضاً هو المعنى البديل المعقول للفظة: ﴿**قَيِّماً**﴾، كما هي في فواتح سورة الكهف المباركة:

* فقد جاء في أضواء البيان [للعلامة المعاصر محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي - موافق للمطبوع (3/193)]: [وقوله في هذه الآية الكريمة: ﴿**قَيِّماً**﴾ أي مستقيماً لا ميل فيه ولا زيغ. وما ذكره هنا من كونه ﴿قَيِّماً﴾ لا ميل فيه ولا زيغ - بينه أيضاً في مواضع أخر، كقوله ﴿لَمْ يَكُنِ الذين كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الكتاب والمشركين مُنفَكِّينَ حتى تَأْتِيَهُمُ البينة رَسُولٌ مِّنَ الله يَتْلُو صُحُفاً مُّطَهَّرَةً فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ [البينة: 1 - 3]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هذا القرآن يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9] الآية، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ هذا القرآن أَن يفترى مِن دُونِ الله ولكن تَصْدِيقَ الذي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الكتاب لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ العالمين﴾ [يونس: 37]. وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حَدِيثاً يفترى ولكن تَصْدِيقَ الذي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: 111]؛ وقوله ﴿الم ذَلِكَ الكتاب لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 1 - 2]، وقوله ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: 1] وقوله: ﴿ولكن جَعَلْنَاهُ نُوراً نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: 52]؛ إلى غير ذلك من الآيات. وهذا الذي فسرنا به قوله تعالى ﴿قَيِّماً﴾ هو قو الجمهور وهو الظاهر. وعليه فهو تأكيد في المعنى لقوله ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا﴾ لأنه قد يكون الشيء مستقيماً في الظاهر وهو لا يخلو من اعوجاج في حقيقة الأمر. ولذا جمع تعالى، بين نفي العوج وإثبات الاستقامة. وفي قوله «**قيماً**» وجهان آخران من التفسير:

الأول - أن معنى كونه «**قَيِّمًا**» أنه قيم على ما قبله من الكتب السماوية، اي **مهيمن** عليه وعلى هذا التفسير فالآية كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ الكتاب بالحق مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الكتاب وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ﴾

[المائدة: 84]، الآية. ولأجل **هيمنته** على ما قبله من الكتب قال تعالى: ﴿إِنَّ هذا القرآن يَقُصُّ على بني إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الذي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: 76] الآية. وقال ﴿قُلْ فَأْتُواْ بالتوراة فاتلوها إن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: 93] وقال ﴿يَا أَهْلَ الكتاب قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيراً مِّمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الكتاب﴾ [المائدة: 15] الآية.

الوجه الثاني – أن معنى كونه «قيماً»: أنه قيم بمصالح الخلق الدينية والدنيوية. وهذا الوجه في الحقيقية يستلزمه الوجه الأول]؛

ولا يكون القرآن «**مهيمناً**» أي حاكما ومتسلطاً ومتغلباً ومسيطراً على الكتب السابقة، إلا إذا كان ناسخاً لها، لا يتصور، عقلاً أو شرعاً، في أوامر الله ونواهيه غير ذلك، لأنها كلها مرتبة واحدة، ذات حرمة وقدسية واحدة، فإذا هيمن أحدها وتحكم في آخر، فهو ناسخ وذاك منسوخ بالضرورة، ومحال أن يكون الحال غير هذا، ولا يتصور في العقل إلا هذا، فهذا برهان ثالث على كون الشرائع السابقة منسوخة كلها، وعلى كوننا غير مخاطبين بها أصلاً، وأن (**شرع من قبلنا شرع لنا**) مقولة باطلة، بل **إفك عظيم**، أي هو على التحقيق: **من مقولات الكفر**، لا يحل التفوه به مطلقاً بعد هذا البيان.

* ومن الأدلة على نسخ جميع الشرائع السابقة، والبطلان المطلق لمقولة: (**شرع من قبلنا شرع لنا**) قوله، جل جلاله، وتقدَّست أسماؤه: ﴿**ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ**﴾، (الجاثـية؛ 45: 18)، فهو، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، على شريعة خاصة مستقلة، تختلف عن الشرائع السابقة، أوحيت إليه من أول أمره في مكة، لأن سورة الجاثـية مكية إجماعاً، لذلك ما سأل أهل الكتاب عن شيء من الهدى أو الأحكام قط، بل نهى عن ذلك أشد النهي، كما سيأتي قريباً. ولعل بعض الناس، وبخاصة اليهود، تسخّطوا من ذلك، فأعلمهم الله، بعد ذلك في المدينة، أن سنته المطّردة الثابتة هي: جعل كل أمة على شريعة، وكل شريعة هي، في وقت شرعها وللقوم الذين شرعت لهم، شريعة الله، والعمل بها طاعة لله. فالمهم هو المسارعة إلى الأعمال الصالحة، والمسابقة إلى الخيرات، فإذا نسخت كانت الشريعة الجديدة هي شريعة الله، تجب طاعتها، ولا تحل مخالفتها، كما نبَّه جل جلاله، وسما مقامه، إذ قال: ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ: لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**﴾، (المائدة؛ 5: 48)، وسورة المائدة من أواخر ما نزل في المدينة إجماعاً.

* ومن الأدلة على نسخ جميع الشرائع السابقة، والبطلان المطلق للمقولة الكاذبة الباطلة: (**شرع من قبلنا شرع لنا**)، قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه**

وتركتموني لضللتم»، كما سنشبعه نقاشاً في الفصل المقبل. وموسى نبي ورسول معصوم، لا يحل له مخالفة أمر الله. فمن المحال الممتنع أن لا يسعه إلا متابعة مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بمعصية الله الذي أوحى إليه بشريعة معلومة مستقلة، فوجب ضرورة أن تكون شريعته منسوخة عن آخرها، بحيث لو بعث حياً لم يجز له إلا اتباع مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وإلا كان عاصياً آثماً، حاشاه. فهذا كذلك برهان رابع على كون الشرائع السابقة منسوخة كلها، وعلى كوننا غير مخاطبين بها أصلاً، وأن (**شرع من قبلنا شرع لنا**) مقولة باطلة، لا يحل التفوه بها.

وقد استشكل بعضهم كيف يكون اتباع موسى، وهو نبي مرسل، طاعته طاعة لله، ضلالاً؟! والحق أنه ليس ثمة إشكالية، لأن قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتم**» تقدير امتناع لامتناع، فلو حصل المحال الممتنع، وتحققت عودة موسى لدار التكليف حياً، لما عاد إلا فرداً من أفراد الأمة المُحَمَّدية، ملزما باتباع مُحَمَّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: وهكذا، حرفاً بحرف، سيكون حال كلمة الله وروحه المسيح عيسى بن مريم، عند عودته إلى الدنيا في أواخر الزمن.

وقد حاول الإمام أبو الفرج، نور الدين ابن برهان الدين، علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، (المتوفى: 1044هـ) حلًّا آخر للإشكالية المزعومة، لا نحسبه حلاً موفقاً، فقال في السيرة الحلبية - إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون- (330/1): [فاعلم أنه، صلى الله عليه وسلم، مرسل لجميع الأنبياء وأممهم على تقدير وجوده في زمنهم، لأن الله تعالى أخذ عليهم وعلى أممهم الميثاق على الإيمان به ونصرته مع بقائهم على نبوتهم ورسالتهم إلى أممهم، فنبوته ورسالته أعم وأشمل، وتكون شريعته في تلك الأوقات بالنسبة إلى أولئك الأمم ما جاءت به أنبياؤهم، لأن الأحكام والشرائع تختلف باختلاف الأشخاص والأوقات، قاله السبكي، أي فجميع الأنبياء وأممهم من جملة أمته، صلى الله عليه وسلم، فقد قال، صلى الله عليه وسلم، لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: «والذي نفسي بيده لو أن موسى عليه الصلاة والسلام كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني»].

* ومن القرائن القوية على نسخ جميع الشرائع السابقة، والبطلان المطلق للمقولة الكاذبة؛ (**شرع من قبلنا شرع لنا**)، إمامته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، للأنبياء يوم أسريَ به إلى بيت الله المقدس، حيث بعث له الأنبياء السابقين، فتدافعوا من يتقدم، ثم قدموه أو قدمه جبريل أمامهم، فأمَّهم في الصلاة. يترتب على ذلك ضرورة أن صلواتهم قد نسخت، لأنهم صلوا بصلاته، والصلاة عمود الدين، فغيرها نسخ من باب أولى. فهذا برهان خامس على كون الشرائع السابقة منسوخة كلها، وعلى كوننا غير مخاطبين بها أصلاً، وأن (**شرع من قبلنا شرع لنا**) مقولة باطلة لا يحل التفوه بها بعد هذا البيان أبداً.

ـــ وقد ثبتت قصة إمامته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، للأنبياء بما جاء في «**صحيح مسلم**»،

(ج1/ص156/ح172)، حيث قال الإمام مسلم: [وحدثني زهير بن حرب حدثنا حجين بن المثنى حدثنا عبد العزيز وهو بن أبي سلمة عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لقد رأيتني في الحجر وقريش تسألني عن مسراي فسألتني عن أشياء من بيت المقدس لم أثبتها، فكربت كربة ما كربت مثله قط»، قال: «فرفعه الله لي أنظر إليه ما يسألوني عن شيء إلا أنبأتهم به، وقد رأيتني في جماعة من الأنبياء فإذا موسى قائم يصلي فإذا رجل ضَرْب جعد كأنه من رجال شنوءة، وإذا عيسى بن مريم عليه السلام قائم يصلي أقرب الناس به شبها عروة بن
مسعود الثقفي، وإذا إبراهيم عليه السلام قائم يصلي أشبه الناس به صاحبكم يعني نفسه، **فحانت الصلاة فأممتهم**، فلما فرغت من الصلاة قال قائل: (يا مُحَمَّد هذا مالك صاحب النار فسلم عليه!)، فالتفت إليه فبدأني بالسلام]؛ وهو في «**السنن الكبرى**» للإمام النسائي: [أخبرنا مُحَمَّد بن رافع قال: حدثنا حجين بن المثنى قال: حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة بعينه إلى منتهاه سنداً ومتناً]

* وفي «**سنن النسائي**»، (ج1/ص221/ح450)، من حديث طويل: [أخبرنا عمرو بن هشام قال: حدثنا مخلد عن سعيد بن عبد العزيز قال: حدثنا يزيد بن أبي مالك قال: حدثنا أنس بن مالك أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: أتيت بدابة فوق الحمار ودون البغل، خطوها عند منتهى طرفها، فركبت ومعي جبريل عليه السلام فسرت»] إلى أن قال: [«ثم دخلت بيت المقدس فجمع لي الأنبياء عليهم السلام **<u>فقدمني جبريل حتى أممتهم</u>**، ثم صعد بي إلى السماء الدنيا،...الحديث»]؛ وهو بنحوه في الطبراني في معجمه الكبير (ج10/ص70/ح9976)؛ والطبراني في مسند الشاميين (ج1/ص196/ح341)؛ وأخرج نحوه أبو يعلى في مسنده (ج8/ص451/ح5036)؛ والحارث/الهيثمي في مسنده (الزوائد) (ج1/ص167/ح22)؛ وغيرهم.

* وأخرج الطبراني في معجمه الأوسط (ج4/ص165/ح3879) حديثاً طويلاً: [حدثنا علي بن سعيد الرازي قال: حدثنا الحسين بن عيسى بن ميسرة الرازي قال: حدثنا هارون بن المغيرة قال: حدثنا عنبسة بن سعيد عن ابن ابي ليلى عن اخيه عيسى عن ابيه عبد الرحمن بن ابي ليلى أن جبريل أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، بالبراق فحمله بين يديه وجعل يسير به]؛ فساق الحديث حتى قال: [حتى أتينا بيت المقدس فإذا هو بنفر جلوس فقالوا حين أبصروه مرحبا بمُحَمَّد النبي الأمي وإذا في النفر الجلوس شيخ فقال محمد، صلى الله عليه وسلم: من هذا؟ قال: أبوك ابراهيم، ثم سأله فقال: من هذا؟ قال: موسى، ثم سأله من هذا قال: هذا عيسى ابن مريم، **<u>ثم اقيمت الصلاة فتدافعوا حتى قدّموا مُحَمَّدا، صلى الله عليه وسلم</u>**،...إلخ]؛ قلت: ابن ابي ليلى، وهو محمد بن عبد الرحمن ين أبي ليلى، سيء الحفظ جداً، وهو مع هذا مرسل. قال الهيثمي في الزوائد: (رواه الطبراني في الأوسط هكذا مرسلاً، وقال: لا يروى عن ابن أبي ليلى إلا بهذا الإسناد، مع الإرسال فيه مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف). ولكن جاء في

«**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» ذكر لرواية أخرى: [وفي حديث أبي امامة عند الطبراني في الأوسط: ثم اقيمت الصلاة فتدافعوا حتى قدّموا مُحَمَّداً]؛ والظاهر أن هذا وهم من الحافظ، رحمه الله.
ـــ ولكن جاء في الدر المنثور(6/200): [وأخرج الطبراني في الأوسط وابن مردويه من طريق مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن أبيه عبد الرحمن، عن **أبيه أبي ليلى**: أن جبريل عليه السلام،... إلخ]، فلعل ابن مردويه أخرجه موصولاً، والله أعلم وأحكم.

ملاحظة ختامية هامة: ولعلنا تلاحظ ها هنا في خاتمة هذا الفصل أن قريشاً خاصة، والعرب الحجازية والنجدية، ومعظمهم عدنانية، كانوا على شريعة إسماعيل مع ابتداع وتحريف وتبديل؛ فسكوت النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عليها، أو تطبيقه لها يصح أن يقال أنه أعاد تشريعها، فصارت سارية مؤقتا إلى أن نسخ الله ما شاء منها شيئاً فشيئاً. ومن أمثال ذلك: كانت ولاية النكاح ولاية سلطة وإجبار، وكانت البنت بمثابة الأمة المملوكة لأبيها، ثم نسخ ذلك؛ وكانت النساء لا ترث، ثم نسخ ذلك؛ وكان الولد – ذكراً أو أنثى – بمثابة المملوك لأبيه، ثم نسخ ذلك؛ وكان تزويج الصغار سائغاً، ثم نسخ ذلك، وكان إشراك النساء في القتال معرة وفضيحة، ثم نسخ ذلك؛ ... وغير ذلك كثير، وقد غاب بعض ذلك حتى عن أئمة الفقه.

❄فصل: «لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتم»

❄ قال، عليه وعلى آله الصلاة والتبريكات والسلام: «**لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتم**»، كما ثبت عن عبد الله بن ثابت وغيره: جاء عمر إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: (يا رسول الله إني مررت بأخ لي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة بالعربية، لنزداد به علما الى علمنا، أحب أن أعرضها عليك)، فتغير وجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وغضب حتى احمرت عيناه، قال: فقلت لعمر: (مسخ الله عقلك! أما ترى ما بوجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟!)، وقال أبو بكر: (ثكلتك الثواكل! ما ترى بوجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم،؟!)، وقالت الأنصار: (يا معشر الأنصار: السلاح، السلاح؛ غضب نبيكم، صلى الله عليه وسلم)، فجاءوا حتى أحدقوا بمنبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال عمر: (رضيت بالله ربا وبالإسلام دينا وبمُحَمَّد، صلى الله عليه وسلم، [رسولاً] نبيا)، قال: فسري عنه، ثم قال: «**أمتهوّكون فيها يا بن الخطاب، والذي نفسي بيده، إني أوتيت جوامع الكلم وخواتمه، واختصر لي الحديث اختصارا، ولقد جئتكم بها بيضاء نقية، فلا تهوَّكوا، ولا يغرنكم المتهوّكون! لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا، فإنكم إما أن تُصدقوا بباطل، أو تُكذبوا بحق، والذي نفسي بيده لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتم عن سواء السبيل ضلالاً بعيداً، والذي نفسي بيده لو أن موسى، صلى الله عليه وسلم، كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني، إني حظكم من النبيين، وأنتم حظي من الأمم**»، ثم نزل عن المنبر]. وقد أثبتنا صحة هذا الحديث بطوله في الملحق.

وقد ثبتت لفظة: «**لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء**» من طرق أخرى بمفردها، عن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، كما هو مبرهن عليه في الملحق أيضاً.

وقد جاءت لفظة: «**ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم**» من طرق أخرى بمفردها، عن العديد من الصحابة، فمن ذلك ما جاء عن أبي نملة الأنصاري، رضي الله عنه:

❋ كما هي في «**صحيح ابن حبان**»، (ج14/ص151/ح6257): [أخبرنا بن قتيبة قال: حدثنا حرملة قال: حدثنا بن وهب قال: أخبرنا يونس عن بن شهاب أن نملة بن أبي نملة الأنصاري حدثه أن أبا نملة أخبره أنه بينما هو جالس عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، جاء رجل من اليهود فقال: هل تكلم هذه الجنازة؟ فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**الله أعلم**»، فقال اليهودي: (أنا أشهد أنها تتكلم)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله: فإن كان حقا لم تكذّبوهم، وإن كان باطلا لم تصدّقوهم**»، وقال: «**قاتل الله اليهود، لقد أوتوا علماً**»]. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده قوي. وقد أخرجه أبو داود في سننه (ج3/ص318/ح3644)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص136/ح17264)؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني (ج4/ص142/ح2121))؛ والإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج6/ص111/ح10160)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج22/ص350/ح874-ح879)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج2/ص10/ح2071)؛ وغيرهم.

ولعلها جاءت أيضاً عن عامر بن ربيعة، رضي الله عنه:

❋ في «**المستدرك على الصحيحين**»،(ج3/ص404/ح5538): [أخبرناه أبو الفضل الفقيه حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي أخبرنا عبد الله بن عبد الجبار بحمص حدثنا الحارث بن عبيدة حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة قال: كنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فمر بجنازة فقال رجل من اليهود: (يا مُحَمَّد تكلم هذه الجنازة؟!)، فسكت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال اليهودي: (أنا أشهد أنها تكلم)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**إذا حدثكم أهل الكتاب حديثا فقولوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله**»]؛ ثم قال الحاكم: (هذا حديث يعرف بالحارث بن عبيدة الرهاوي عن الزهري وقد كتبناه في آخر نسخة ليونس عن يزيد عن الزهري: حدثنا أبو القاسم عبد الله بن مُحَمَّد بنيسابور، حدثنا القاسم بن عبد الله بن مهدي، حدثنا عمي، حدثنا رجل، (قد سماه أبو القاسم بن مبرور)، حدثنا زيد بن يونس، عن يزيد، عن الزهري، قال: قال سالم: إن عبد الله بن عمر قال: حين وضعت جنازة رافع بن خديج ... وذكر الحديث). قلت: الحارث بن عبيدة الرهاوي ليس بالقوي؛ وفي الإسناد – على الأرجح ـ سقط:

ـــ لأن الإسناد عند الطبراني في **مسند الشاميين** (ج3/ص48/ح1784) ينص: [حدثنا عثمان بن خالد بن عمرو السلفي حدثنا عبد الجبار الخبائري حدثنا الحارث بن عبيدة **حدثنا بقية بن الوليد عن الزبيدي** عن الزهري عن سالم بن عمر عن عامر بن ربيعة، بنحوه].

ـــ ولأن الإسناد في (**معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني**) (ج14/ص394/ح4591) ينص: [حدثنا أبو إسحاق بن حمزة، حدثنا أحمد بن خالد بن عمرو السلفي، حدثنا أبي، حدثنا الحارث بن عبيدة، **حدثني الزبيدي**، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن عامر بن ربيعة، بنحوه].

أما لفظة: «**حدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**»، التي كثيراً ما أُسيء فهمها، فقد جاءت عن عدد من الصحابة بأصح الأسانيد، **منها ما جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص**، رضي الله عنه، كما:

❋ هو في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، (ج2/ص214/ح7006): [حدثنا أبو المغيرة حدثنا الأوزاعي حدثني حسان بن عطية قال: أقبل أبو كبشة السلولي ونحن في المسجد فقام إليه مكحول وابن أبي زكريا وأبو بحرية فقال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «**بلّغوا عني ولو آية، وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**»]. هذا في غاية الصحة، مسلسل بالثقات المصرحين بالتحديث، وهو كذلك عند أحمد من طرق أخرى صحيحة، وعند البخاري، والدارمي، وابن حبان، وفي مسند الشافعي، ومسند الحميدي، والطبراني الصغير، وشرح معاني الآثار، ومواضع متعددة من «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، وغيرهم.

❋ **وما جاء عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه**، كما هو في «**السنن الكبرى**»، (ج3/ص431/ح5848): [أنبأ الفضل بن العباس بن إبراهيم قال: حدثنا عفان قال: حدثنا همام قال: حدثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدّثوا عني ولا تكذبوا عليّ**»]. هذا صحيح جداً، وهو كذلك في مسند أحمد من عدة طرق صحاح.

❋ **وما جاء عن أبي هريرة، رضي الله عنه**، كما أخرجه أبو داود في سننه (ج3/ص322/ح3662) بإسناد جيد على شرط الإمام مسلم: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا علي بن مسهر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**)]؛ وأخرجه أيضاً الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص474/ح10134)، (ج2/ص502/ح10536)؛ والحميدي في مسنده (ج2/ص492/ح1165)؛ وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج5/ص318/ح26485)؛ وغيرهم.

❋ **وما جاء عن جابر بن عبد الله**، رضي الله عنه، كما هو في «**مسند عبد بن حميد**»، (ج1/ص350/ح1156): [حدثني بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن الربيع بن سعد عن بن سابط عن

جابر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**تحدثوا عن بني إسرائيل فإنه كانت فيهم الأعاجيب**»، ثم أنشأ يحدث قال: «خرجت طائفة منهم فأتوا مقبرة من مقابرهم فقالوا: لو صلينا ركعتين فدعونا الله عز وجل يخرج لنا بعض الأموات يخبرنا عن الموت، قال: ففعلوا، فبينا هم كذلك إذ طلع رجل رأسه من قبر، بين عينيه أثر السجود فقال: يا هؤلاء ما أردتم إلي؟! فوالله لقد مت منذ مائة سنة فما سكنت عني حرارة الموت حتى كان الآن فادعوا الله أن يعيدني كما كنت»]؛ وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج5/ص318/ح26486) باختصار بدون ذكر القصة؛ وهو بطوله في فوائد تمام (217/218/1) من غير طريق بن أبي شيبة؛ وكذلك في ذيل تاريخ بغداد (129/4) من غير الطريقين السابقين.

وهذا إسناد صحيح، رجاله رجال الصحيح ما عدا الربيع بن سعد الجعفي، وهو ثقة مقل، جهله الأكثرون، ووثّقه كل من عرفه، ومنهم: يحيى بن معين [تاريخ ابن معين رواية الدوري (72/1)]؛ ويعقوب بن سفيان [المعرفة والتاريخ (274/3)]؛ وابن حبان؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به؛ ومن المتأخرين: الهيثمي صراحة، وابن كثير ضمناً، وجهله الذهبي والحافظ؛ كما هو مفصل في الملحق!

ولإزالة سوء الفهم الذي كثيراً ما أحاط بهذه الأحاديث نبدأ باستعراض أقوال الأئمة السابقين حول الموضوع التي يمثلها أحسن تمثيل ما قاله الإمام الحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني:

❋ حيث قال في «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**»: [والذي يظهر أن كراهية ذلك للتنزيه لا للتحريم، والأولى في هذه المسألة التفرقة بين من لم يتمكن ويصر من الراسخين في الإيمان فلا يجوز له النظر في شيء من ذلك، بخلاف الراسخ فيجوز له ولا سيما عند الاحتياج الى الرد على المخالف، ويدل على ذلك نقل الأئمة قديما وحديثا من التوراة وإلزامهم اليهود بالتصديق بمُحَمَّد، صلى الله عليه وسلم، بما يستخرجونه من كتابهم، ولولا اعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوه وتواردوا عليه. وأما استدلاله للتحريم بما ورد من الغضب ودعواه أنه لو لم يكن معصية ما غضب منه، فهو معترض بأنه قد يغضب من فعل المكروه ومن فعل ما هو خلاف الأولى إذا صدر ممن لا يليق منه ذلك كغضبه من تطويل معاذ صلاة الصبح بالقراءة، وقد يغضب ممن يقع منه تقصير في فهم الأمر الواضح مثل الذي سأل عن لقطة الإبل، وقد تقدم في كتاب العلم، الغضب في الموعظة ومضى في كتاب الأدب ما يجوز من الغضب]، **انتهى كلام الحافظ**. وقال في موضع آخر: [قوله وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، أي لا ضيق عليكم في الحديث عنهم لأنه كان تقدم منه، صلى الله عليه وسلم، الزجر عن الأخذ عنهم والنظر في كتبهم ثم حصل التوسع في ذلك، وكأن النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار. وقيل معنى قوله لا حرج، لا تضيق صدوركم بما تسمعونه عنهم من الأعاجيب، فإن ذلك وقع لهم كثيرا. وقيل لا حرج في أن لا تحدّثوا عنهم لأن قوله أولا حدثوا صيغة أمر تقتضي الوجوب، فأشار إلى عدم الوجوب وأن الأمر فيه للإباحة بقوله ولا حرج أي في ترك التحديث عنهم. وقيل المراد رفع الحرج عن حاكي ذلك لما في أخبارهم

من الألفاظ الشنيعة نحو قولهم: اذهب أنت وربك فقاتلا، وقولهم: اجعل لنا إلها. وقيل المراد ببني إسرائيل أولاد إسرائيل نفسه وهم أولاد يعقوب، والمراد حدّثوا عنهم بقصتهم مع أخيهم يوسف، وهذا أبعد الأوجه. وقال مالك: المراد جواز التحدث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما علم كذبه فلا. وقيل المعنى حدّثوا عنهم بمثل ما ورد في القرآن والحديث الصحيح. وقيل المراد جواز التحدث عنهم بأي صورة وقعت من انقطاع أو بلاغ لتعذّر الاتصال في التحدث عنهم، بخلاف الأحكام الإسلامية، فإن الأصل في التحدث بها الاتصال، ولا يتعذر ذلك لقرب العهد. وقال الشافعي: من المعلوم أن النبي، صلى الله عليه وسلم، لا يجيز التحدث بالكذب، فالمعنى حدّثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوّزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم، وهو نظير قوله إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدّقوهم ولا تكذّبوهم ولم يرد الإذن ولا المنع من التحدث بما يقطع بصدقه]، انتهت القطعة الثانية من كلام الحافظ.

قلت: رحم الله الحافظ، لقد اختلط عليه، وعلى الكثير من العلماء غيره، حكم ثلاثة أقضية متباينة، فجعلها قضية واحدة، كما يظهر من الدراسة المدققة التالية:

القضية الأولى: سؤال أهل الكتاب، أو غيرهم من الكفار، عن شيء من «**الدين**» طلباً للعلم والهدى **(لاحظ قول عمر: لنزداد علماً إلى علمنا)** وهذا محرّم تحريماً قطعياً لا شك فيه بقرينة أنه، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، غضب غضباً شديداً حتى احمرت عيناه من فعل عمر، حتى صاح به عبد الله بن ثابت: (مسخ الله عقلك! أما ترى ما بوجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم)، وصاح به أبو بكر: (ثكلتك الثواكل ما ترى بوجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم،؟!)، وتنادت الأنصار إلى السلاح، وهذا لا يكون إلا في العظائم. وقد علَّل النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ذلك بأمور عدة تختلف حسب مرتبتها في الأهمية، وهي:

الاعتبار الأول: أن ما في أيدي أهل الكتاب السابق من الكتب والروايات محرّف غُيرت ألفاظه، وأُدخل فيه ما ليس منه، قد اختلط فيه الحق والباطل، والصدق والكذب على وجه لا يمكن التمييز، من داخله، بين أجزائه على وجه متيقن أبداً، كما أنه ناقص لحذف أشياء منه عمداً أو لضياعها. فما هو بأيديهم مظلم ملوَّث، لا تقوم به حجة، ولا تبرأ به ذمة. أما ما أتى به مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فهو منير نقي، وهو شاف كاف (لاحظ قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: **إني أوتيت جوامع الكلم وخواتمه، واختصر لي الحديث اختصارا، ولقد جئتكم بها بيضاء نقية**) قد تكفل الله بحفظه بحيث يبقى إلى يوم القيامة نقياً تقوم به الحجة وتبرأ به الذمة. فكيف يسوغ للعاقل طالب الحق أن يترك المنبع النقي الصافي ويتجه إلى المشوب الملوَّث؟! نعم: قد يعذر من لم يجد إلا الملوَّث إذا شرب منه مضطرًا، كحال المؤمنين بالكتب السابقة قبل بعثته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أما بعد بعثته فلا؛

الاعتبار الثاني: وهو أهم من سابقه وأخطر، أن أهل الكتاب السابق لما سبق ذكره من تحريف الكتب وضياعها، ولانتشار الفسق والنفاق في أحبارهم وكهنتهم ورهبانهم، الذين يحرفون الكلم الثابت الصحيح عن مواضعه، ويتأوّلون الكتاب على غير تأويله، ويجعلون الكتاب قراطيس يُبدون بعضها

ويُخفون كثيراً، ويبقون الكتاب بلغات ميتة بائدة لا يحسنها جمهور الناس ليحتكروا تفسيره، ويتسلطوا على العامة بمعرفته، ولمداهنتهم للسلاطين، وأكلهم أموال الناس بالباطل، أنهم لذلك كله ضلال بعيدون عن الهدى، **ومن كان ضالاً بنفسه لا ينتظر منه أن يهدي غيره، ولا يجوز أن يوثق بفتواه، ولا أن يعتدّ برأيه**.

وعلم «**الدين**» إنما يؤخذ فقط عن أهل الهداية والاستقامة، لا عن أهل الغواية والضلالة (لاحظ قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: **فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا**). وهذا يصح كذلك، ومن باب أولى، حتى على **منافقة القراء من هذه الأمة المُحَمَّدية، لا سيما فقهاء السلاطين، أخزاهم الله، ولعنهم وأبادهم**، بالرغم من حفظ الذّكر وسلامته من التحريف والضياع في ذاته، وبالرغم من حفظهم هم للكتب والمتون والشروح، كالحمار يحمل أسفاراً، لأنهم لم يرفعوا بها رأساً، فلا يجوز أيضاً سؤالهم، ولا طلب الهدي منهم وهم قد ضلوا.

الاعتبار الثالث: وهو الاعتبار الأهم والأخطر: أن الكتب السابقة حتى ولو قدرنا جدلاً، وتنزلاً في الاحتجاج، أنها كانت محفوظة حرفاً حرفاً، بل وحركة حركة، وصوتا صوتا، كحفظ القرآن عند المسلمين، وحتى لو سلمنا جدلاً بأن حملتها من الكهنة والأحبار والرهبان ثقات مأمونون، لا يحرّفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في آيات الله، ولا يكتمون شيئاً مما أنزل الله، ويبلّغون عن الله ولا يخشون أحداً إلا الله، أي أنهم بحق (**علماء**)، وليسوا فقط (**قراء**)، وأنهم بحق ورثة للأنبياء، لو فرضنا ذلك كله جدلاً لم تعد مصدر هداية: لأنها نسخت كلها من أولها إلى آخرها، كبيرها وصغيرها. بل لو أن موسى، وهو من أعظم رسل الله السابقين مكانة، وأكثرهم تشريعاً، بعث حياً اليوم للزمه اتباع النبي مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من غير قيد أو شرط.

ولمَّا كان موسى، صلى الله عليه وسلم، رسولاً نبياً معصوماً لا يجوز له أن يخالف شيئا من أوامر الله ونواهيه التي أوحاها إليه من قبل، لزم ضرورة أن يكون كل ما أوحي إليه منسوخا كله، دقه وجله فور بعثة مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. ولو تبع الناس موسى، وتركو مُحَمَّداً لضلوا ضلالاً بعيداً، أي لكفروا، لأن الضلال البعيد لا يطلق إلا على الكفر.

فمن لحظة نزلت: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ**﴾، على الصحيح، أو على أبعد تقدير لحظة نزول قوله، تباركت أسماؤه: ﴿**قُلْ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**﴾، (الأعراف؛ 7: 158)، نسخت جميع الشرائع السابقة كلها جميعاً، وعاد الأمر أنف كيوم خوطب آدم وزوجه: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾، بل كحالهما قبل ذلك الخطاب. فلم يكن ثم صلاة ولا زكاة ولا صيام، وما ثمة تكليف حتى جاء ذلك الأمر الواحد اليتيم. لذلك كان الحق الذي لا ريب فيه أن (**شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا**)، كما أقمنا عليه قواطع الأدلة فيما سبق.

نعم: لقد قال بخلاف ذلك بعض أهل العلم، وهو خطأ منكر فادح، وزلة جسيمة شنعاء من زلات العلماء، نسأل الله أن يغفرها لهم، ونعوذ بالله من شرها.

وأما حمل الحافظ ابن حجر، رحمه الله، غضب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، الشديد على الكراهية فحسب فهو عجيب، **وهو من زلات العلماء الشنيعة**، أعاذنا الله من شرها. وأعجب منه القياس على تأنيب معاذ، رضي الله عنه، على إطالته الصلاة. وكان الأولى به، سامحه الله وعفا عنه، أن يحكم بحرمة تطويل الإمام لصلاة الفرض فوق طاقة المأمومين، وهو الحق إن شاء الله تعالى، بدلاً من تنكيس القضية، والذهاب إلى مقالته الساقطة العجيبة. وأما غضب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على من سأل عن ضوال الإبل فالأرجح، والله أعلم، أنه استشعر من السائل محاولة المراوغة لاستحلال أخذها أو ركوبها على الأقل، كما يظهر من تتبع ألفاظ الحديث، فاشتد غضبه لا من مجرد السؤال، ولكن من ما ظهر من مقاصد السائل ونيته الملتوية، وهي نية محرمة خبيثة، يستحق صاحبها الذم والتوبيخ، وأن يعنَّف ويغضب عليه.

القضية الثانية: وهي غير الأولى، ومباينة لها، تتعلق بالموقف من إخبار أهل الكتاب لنا بشيء من أمور «**الدين**»، كأخبار الغيب، وأحوال القيامة، وصفات الله وأسمائه، وذلك عندما يتطوعون هم بتقديم الخبر، غير مسبوق بسؤال منا، لأن سؤالهم عن ذلك غير جائز كما أسلفنا. ففي مثل هذه الأحوال يوجب العقل التوقف في كل مقولة لم يقم عليها أو على ضدها برهان، لأن الإثبات والنفي كلاهما أحكام تفتقر إلى البرهان. وحتى لو كانت تلك المقولات مستندة على كتبهم ورواياتهم، مستنبطة استنباطا صحيحاً من النصوص التي في أيديهم، فلا يجوز إلا التوقف في أمرها لأن نصوصهم غير ثابته، ولم يقم البرهان القاطع على حجيتها. هذا هو الموقف «**المعرفي**» العقلي السليم، والتعامل المنصف، من كل قضية لم تتم بعدُ البرهنة عليها: التوقف والامتناع عن النفي أو الإثبات. ثم جاء الشرع المطهّر فأوجب هذا الموقف «**المعرفي**» السليم على المؤمنين بالرسالة المُحَمَّدية، فأصبح هو كذلك **الحكم الشرعي الملزم**، لأن خلاف ذلك يفضي إلى التصديق بباطل، وهو أمر محرّم شنيع، أقل مراتبه التخريف والسفاهة، وربما وصل إلى درجة الكفر والضلالة، أو التكذيب بحق، وهو كسابقه في الشناعة.
وهذا الموقف هو كذلك الواجب على من عصى الله ورسوله وبدأهم بالسؤال، فالوقوع في المعصية أولاً بسؤالهم لا يبرر الوقوع في المعصية تالياً بتكذيبهم أو تصديقهم من غير برهان. نعم، هذا هو الواجب على كل حال تجاه تحديثهم لنا عن أي شأن من شؤون «**الدين**»، سواء كان هذا ابتداءً وتبرعاً منهم، أو رداً على سؤال منا، بغض النظر عن إثم السائل من عدمه.

القضية الثالثة: التحديث «**عنهم**»، أي رواية أخبارهم، وما حدث في تاريخهم الطويل من الفتن والحروب، والارتقاء والانحطاط، والنصر والهزيمة، وصلاح الحكام وفسادهم، وإحسان الأحبار

وانحرافهم، وكذلك الأعاجيب التي كانت فيهم، كل ذلك لأخذ العبرة والموعظة، ولفهم حركة التاريخ، وسنن الأمم والدول والمجتمعات، لا سيما وأن بني إسرائيل كانوا أمة رسالة ودعوة. ويدخل في ذلك، بل هو الأولى بالتقديم لأنه كالمدخل لما سبق: دراسة كتبهم ومروياتهم لغربلة المتناقض والمكذوب، واستجلاء الراجح والصحيح، لا سيما إذا دعم ذلك بدراسة آثارهم، وأطلال مدنهم، وما رواه مؤرخو الشعوب الأخرى عنهم، إلى غير ذلك من آليّات البحث التاريخي. ومن البديهي أنه لا يجوز، كما أسلفنا في القضايا السابقة، أخذ مروياتهم، أو مرويات غيرهم، موضع التسليم، بل لا بد من التوقف فيها أولاً، ثم فحصها وتمييزها ثانياً. فإن ثبت أو ترجّح شيء من ذلك جاز بعدئذ التحدث عنهم به، ولا حرج، لأخذ العبرة منه.

ولكن الفهم الخاطئ السقيم للأحاديث المذكورة أعلاه، حتى من قبل بعض الأكابر، كما يظهر مثلاً في كلام الإمام الحافظ الحجة ابن حجر، أدى إلى انتكاس القضايا في أذهان المسلمين. نعم، قلّ أن يوجد من المسلمين من سأل أهل الكتاب طالباً الهدى من عندهم، ولكن كثر من طلب الهدى من كتب الفلاسفة، وهم شرّ من أهل الكتاب، وأبعد عن الهدى والوحي، ظاناً أنها مباحث عقلية، مهملاً للكتاب والسنّة. والحق أنها أسوأ حالاً من كتب بني إسرائيل: فما هي إلا فرضيات خيالية، ومباحث خرافية، إلا أقل القليل.

وانتشر التصديق لمرويات أهل الكتابين وأخذها قضية مسلمة خاصة في كتب التفاسير، بل وجد من حاول تأويل النصوص القرآنية لتتوافق مع الخرافات العبرانية: **سبحان الله هذا بهتان عظيم!**

وفي المقابل قلَّت الأبحاث النقدية الموضوعية لكتبهم. نعم، قام الإمام الفحل أبو محمد علي بن حزم الأندلسي، فيما نعلم، بأول دراسة موضوعية في تاريخ البشرية لكتب أهل الكتابين في «**الفِصَل بين الملل والنحل**»، ولكن لم يتبعه كثير من علماء المسلمين بل أهملوا الموضوع إهمالاً، إلا الإمام ابن تيمية في «**الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**»، وإن كان لم يبلغ مرتبة أبي محمد علي بن حزم في النقد والتدقيق، ولم يأت من غيرهما إلا أشياء يسيرة أخرى، لا تسمن ولا تغني من جوع، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وما ذكرناه آنفاً، مع كونه الحق بأدلته، ليس بدعاً من القول، فقد سبقنا إليه، في جوهره، الإمام الحبر البحر عبد الله بن عباس، رضوان الله وسلامه عليهما:

❋ فيما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2735/ح7084): [حدثنا علي بن عبد الله حدثنا حاتم بن وردان حدثنا أيوب عن عكرمة عن بن عباس رضي الله عنهما قال: (كيف تسألون أهل الكتاب عن كتبهم وعندكم كتاب الله أقرب الكتب عهدا بالله، تقرؤونه محضا لم يُشَبْ؟!)]

* وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2680/ح6929) بلفظ أتم عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن بن عباس: [حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم أخبرنا بن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن بن عباس قال: (كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل على رسول الله أحدث (وفي رواية: أحدث الأخبار بالله)؛ تقرؤونه محضا لم يُشَبْ؛ وقد حدّثكم أن أهل الكتاب بدّلوا كتاب الله وغيّروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا؛ ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟! لا والله ما رأينا منهم رجلا يسألكم عن الذي أنزل عليكم!)]؛ وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه في مواضع أخرى: (ج2/ص954/ح2539)، و(ج6/ص2736/ح7085)؛ والحاكم في مستدركه (ج2/ص289/ح3041)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج8/ص249/ح16904)، (ج10/ص163/ح20400)؛ وغيرهم.

فهذا يقوي مذهب من أخذ في التشكيك والطعن في أكثر النقولات المنسوبة إليه، وما أكثرها، والتي تفوح منها رائحة الأخذ من أهل الكتاب

*فصل: النهي عن كثرة السؤال

اشتد نهي الله ورسوله عن كثرة السؤال، والتردد على رسول الله بالمسائل والفرضيات، والتقعر والتعمق في الجدليات، لا فرق في ذلك بين سؤال الرجل المطعون في نسبه: من هو أبي؟! وسؤال الأعرابي الأحمق عن الحج: أهو في كل عام. ولقد ثبت ذلك بالبرهان القاطع، والحجة اليقينية المُلزمة بذلك كما هي في الآيات والأحاديث التالية:

* قال الحق، جل جلاله، وتباركت أسماؤه: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾**، (المائدة: 5: 101)، وإليك جماع قول أئمة التفسير:

* **فقد جاء في «تفسير الطبري»**: [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾، ذكر أن هذه الآية أنزلت على رسول الله بسبب مسائل كان يسألها إياه أقوام امتحانا له أحيانا، واستهزاء أحيانا، فيقول له بعضهم: من أبي؟!، ويقول له بعضهم إذا ضلت ناقته: أين ناقتي؟! فقال لهم تعالى ذكره: لا تسألوا عن أشياء من ذلك (كمسألة عبد الله بن حذافة إياه من أبوه)، إن تبد لكم تسؤكم، يقول إن أبدينا لكم حقيقة ما تسألون عنه ساءكم إبداؤها وإظهارها، وبنحو الذي قلنا في ذلك تظاهرت الأخبار عن أصحاب رسول الله. ذكر الرواية بذلك]. ثم استعرض الطبري نحواً من عشر روايات أكثرها صحاح بذلك المعنى المذكور، وهي في الملحق مع كامل نص الإمام الطبري.

* واستأنف الإمام: [وقال آخرون: نزلت هذه الآية على رسول الله من أجل مسألة سائل سأله عن شيء في أمر الحج. ذكر من قال ذلك] وذكر كذلك نحواً من ثمانية طرق، أكثرها صحاح، وهي كذلك في الملحق مع كامل النص.

* ثم قال: [وقال آخرون: بل نزلت هذه الآية من أجل أنهم سألوا رسول الله عن البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي. ذكر من قال ذلك] ثم ذكر روايتين، لا غير.

* ثم قال الإمام الطبري: [**وأولى الأقوال بالصواب في ذلك قول من قال: نزلت هذه الآية من أجل إكثار السائلين رسول الله المسائل، كمسألة ابن حذافة إياه من أبوه، ومسألة سائله إذ قال: إن الله فرض عليكم الحج، أفي كل عام؟ وما أشبه ذلك من المسائل لتظاهر الأخبار بذلك عن الصحابة والتابعين وعامة أهل التأويل.**

وأما القول الذي رواه مجاهد عن ابن عباس فقول **غير بعيد** من الصواب، ولكن الأخبار المتظاهرة عن الصحابة والتابعين بخلافه، وكرهنا القول به من أجل ذلك على أنه غير مستنكر أن تكون المسألة عن البحيرة والسائبة والوصيلة والحام كانت فيما سألوا النبي عنه من المسائل التي كره الله لهم السؤال عنها، كما كره الله لهم المسألة عن الحج أكل عام هو أم عاما واحدا، وكما كره لعبد الله بن حذافة مسألته عن أبيه، فنزلت الآية بالنهي عن المسائل لها، فأخبر كل مخبر منهم ببعض ما نزلت الآية من أجله وأجل غيره. وهذا القول أولى الأقوال في ذلك عندي بالصحة، لأن مخارج الأخبار بجميع المعاني التي ذكرت صحاح، فتوجيهها إلى الصواب من وجودها أولى]،

وقد ذكرنا نص كلام الطبري بكامله في الملحق، وكذلك تفسير ما جاء بعده من آيات لعلاقته بالموضوع، فليراجع هناك.

* **وفي تفسير ابن كثير نحو ما قال الطبري مختصراً مع زيادات موفقة مفيدة:** [نهى الله تعالى المؤمنين في هذه الآية الكريمة عن كثرة سؤال النبي، صلى الله عليه وسلم، عن الأشياء قبل كونها كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ﴾، أي وإن تسألوا عن تفصيلها بعد نزولها تُبين لكم، ولا تسألوا عن الشيء قبل كونه فلعله أن يحرم من أجل تلك المسألة، ولهذا جاء في الصحيح: «إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته»، ولما سئل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الرجل يجد مع امرأته رجلا، فإن تكلم: تكلم بأمر عظيم، وإن سكت: سكت على مثل ذلك، فكره رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المسائل وعابها؛ ثم أنزل الله حكم الملاعنة. ولهذا ثبت في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان ينهى عن قيل وقال وإضاعة المال وكثرة السؤال، وفي صحيح مسلم: ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإن نهيتكم عن شيء فاجتنبوه. وهذا إنما قاله بعد ما أخبرهم أن الله كتب عليهم الحج فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت عنه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثلاثا ثم قال عليه السلام: لا، ولو قلت نعم لوجبت، ولو وجبت لما استطعتم، ثم قال: ذروني ما تركتم ... الحديث. ولهذا قال أنس بن مالك: (**نهينا أن نسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن شيء، فكان يعجبنا أن يأتي الرجل**

من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع).

وقال الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده: أخبرنا أبو كريب أخبرنا إسحاق بن سليمان عن أبي سنان عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب قال: **(إن كان ليأتي علي السنة أريد أن أسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الشيء فأتهيب منه، وإن كنا لنتمنى الأعراب).**

وقال البزار: أخبرنا مُحَمَّد بن المثنى أخبرنا ابن فضيل عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: ما رأيت قوما خيرا من أصحاب مُحَمَّد، صلى الله عليه وسلم، ما سألوه إلا عن اثنتي عشرة مسألة كلها في القرآن: يسألونك عن الخمر والميسر، ويسألونك عن الشهر الحرام، ويسألونك عن اليتامى، يعني هذا وأشباهه. وقوله تعالى: أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل، أي بل تريدون أو هي على بابها في الاستفهام، وهو إنكاري، وهو يعم المؤمنين والكافرين، فإنه عليه الصلاة والسلام رسول الله إلى الجميع كما قال تعالى: يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم، قال محمد بن إسحاق: حدثني محمد بن أبي محمد عن عكرمة أو سعيد عن ابن عباس قال: قال رافع بن حريملة أو وهب بن زيد: يا مُحَمَّد، ائتنا بكتاب تنزله علينا من السماء نقرؤه، وفجر لنا أنهارا نتبعك ونصدقك، فأنزل الله من قولهم: أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل. وقال أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية في قوله تعالى أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل قال: قال رجل يا رسول الله لو كانت كفارتنا ككفارات بني إسرائيل! فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: اللهم لا نبغيها – ثلاثا – ما أعطاكم الله خير مما أعطى بني إسرائيل، كانت بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم الخطيئة وجدها مكتوبة على بابه وكفارتها، فإن كفرها كانت له خزيا في الدنيا، وإن لم يكفرها كانت له خزيا في الآخرة، فما أعطاكم الله خير مما أعطى بني إسرائيل، قال: ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما، وقال: الصلوات الخمس من الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن، وقال: من همَّ بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه وإن عملها كتبت سيئة واحدة، ومن همَّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة واحدة، وان عملها كتبت له عشر أمثالها، ولا يهلك على الله إلا هالك، فأنزل الله: أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل. وقال مجاهد: أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل أن يريهم الله جهرة، قال: سألت قريش مُحَمَّدا، صلى الله عليه وسلم، ان يجعل لهم الصفا ذهبا، قال: نعم، وهو لكم كالمائدة لبني إسرائيل، فأبوا ورجعوا. وعن السدي وقتادة نحو هذا والله أعلم. والمراد أن الله ذم من سأل الرسول، صلى الله عليه وسلم، عن شيء على وجه التعنّت والاقتراح، كما سألت بنو إسرائيل موسى عليه السلام تعنتا وتكذيبا وعنادا، قال الله تعالى: ومن يتبدل الكفر بالإيمان، أي: ومن يشتر الكفر بالإيمان، فقد ضل سواء السبيل أي: فقد خرج عن الطريق المستقيم إلى الجهل والضلال، وهكذا حال الذين عدلوا عن تصديق الأنبياء، واتباعهم، والانقياد لهم إلى مخالفتهم وتكذيبهم والاقتراح عليهم بالأسئلة التي لا يحتاجون إليها على وجه التعنت والكفر، كما قال تعالى: ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار جهنم يصلونها

وبئس القرار، وقال أبو العالية: يتبدل الشدة بالرخاء،...، الآيات]، **انتهى كلام الإمام بن كثير، وقد أحسن فيه وأجاد.**

وأنت ترى مما سلف من أقوال الإمامين، وما أوردا من أدلة تحدث بمجموعها **علماً قطعياً، لا محيص من الإقرار بصحته**، على قولنا أن الآية، كما هو منطوقها، عامة في كل المسائل، لا فرق في ذلك بين سؤال الرجل متعنتاً: من هو أبي؟! أو: أين أبي في الجنة أو النار؟! وسؤال الأعرابي الجاهل عن الحج: أهو في كل عام؟!

ولاستكمال البرهان القاطع على ذلك، ولزيادة إيضاح المسألة بكافة أبعادها، نورد أهم الروايات الصحيحة في هذا الموضوع مع أسانيدها، مبتدئين بحديث أبي هريرة، رضي الله عنه:
* ففي «**صحيح مسلم**»، (ج4/ص1830/ح1337): [حدثني حرملة بن يحيى التجيبي أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب قالا: كان أبو هريرة يحدث أنه سمع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم**»]. وهو في أكثر الصحاح، والسنن والمعاجم والمسانيد بأصح الأسانيد كما هو مفصل في الملحق.

* وفي «**الجامع الصحيح المختصر**» للإمام البخاري، (ج6/ص2658/ح6858): [حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**دعوني ما تركتكم، إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»]. هذا الإسناد صحيح كالشمس، بل هو «السلسلة الذهبية» من أسانيد أبي هريرة، كما يقال، وإن كنا نعتقد أن بن شهاب الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة أصح وأقوى!
ـــ وهو في «**صحيح مسلم**»، (ج2/ص975/ح1337)، مع قصة: [وحدثني زهير بن حرب حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا الربيع بن مسلم القرشي عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: (أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا!)؛ فقال رجل: (أكل عام يا رسول الله؟!) فسكت حتى قالها ثلاثا، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (لو قلت نعم لوجبت، ولما استطعتم) ثم قال: (**ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه**)]
ـــ وفي «**صحيح ابن حبان**»، (ج5/ص465/ح2106)، زيادة مفيدة جيدة بإسناد قوي تقوم به الحجة، وتعليق جيد من الإمام أبي حاتم بن حبان البستي: [أخبرنا عمر بن مُحَمَّد الهمداني قال: حدثنا

عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد قال: حدثني أبي عن جدي عن مُحَمَّد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به. قال بن عجلان: حدثني زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وزاد فيه: «**وما أخبرتكم أنه من عند الله فهو الذي لا شك فيه**»]؛ ثم قال أبو حاتم، رضي الله تعالى عنه: (في هذا الخبر بيان واضح: أن النواهي عن المصطفى، صلى الله عليه وسلم، كلها على الحتم والإيجاب حتى تقوم الدلالة على ندبيتها، وأن أوامره، صلى الله عليه وسلم، بحسب الطاقة والوسع على الإيجاب حتى تقوم الدلالة على ندبيتها، قال الله جل وعلا: وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا، ثم نفى الإيمان عن من لم يحكّم رسوله فيما شجر بينهم من حيث لا يجدوا في أنفسهم مما قضى وحكم حرجا ويسلموا لله ولرسوله، صلى الله عليه وسلم، تسليما بترك الآراء المعكوسة، والمقايسات المنكوسة فقال: فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده قوي على شرط مسلم).

ولم ينفرد أبو هريرة بهذا المعنى، بل قد جاء في هذا الموضوع، من زاوية أخرى، عن سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه، كما هو:

❋ في «**الجامع الصحيح المختصر**» للإمام البخاري، (ج6/ص2658/ح6859): [حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا سعيد حدثني عقيل عن بن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته**»]

ـــ هو وفي «**صحيح مسلم**»، (ج4/ص1831/ح2358)، بلفظ: «**إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم عليهم من أجل مسألته**»؛ ثم قال مسلم: [حدثناه أبو بكر بن أبي شيبة وابن أبي عمر قالا: حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري (ح) وحدثنا مُحَمَّد بن عباد حدثنا سفيان (قال: أحفظه كما أحفظ بسم الله الرحمن الرحيم) عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن أمر لم يحرم فحرم على الناس من أجل مسألته**»]

ويزيد حديث النواس بن سمعان، وهو صحيح كذلك، هذه القضية وضوحاً، حيث جاء:

❋ في «**صحيح مسلم**»، (ج4/ص1980/ح2553): [حدثني هارون بن سعيد الأيلي حدثنا عبد الله بن وهب حدثني معاوية يعنى بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن نواس بن سمعان قال: (**أقمت مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالمدينة سنة ما يمنعني من الهجرة إلا المسألة، كان أحدنا إذا هاجر لم يسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن شيء**، قال: فسألته عن البر والإثم فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في نفسك وكرهت

أن يطلع عليه الناس»).

وهناك حديث أبي ثعلبة الخشني، وهو قوي متصل صحيح، في نفس الموضوع:

❊ كما أخرجه الإمام ابن حزم في «**الإحكام في أصول الأحكام**»: [حدثنا أحمد بن قاسم حدثنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم حدثنا جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا بكر بن حماد أخبرنا حفص بن غياث عن داود بن أبي هند عن مكحول عن أبي ثعلبة الخشني قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء، من غير نسيان لها: رحمة لكم، فلا تبحثوا عنها!**»] كذا في عامة الطرق وأقواها: (**وسكت عن أشياء،**)، وربما جاء: (**وعفا عن أشياء،**)، أو: (**وترك أشياء،**)؛ وقد حكم الإمام أبو محمد علي بن حزم بصحة هذا الحديث، فوفق وأجاد؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص12/ح19509) أيضاً من طريق حفص بن غياث موقوفاً، ووقفه خطأ من راوية ضعيف، والصحيح من طريق حفص بن غياث هو المرفوع قطعاً، كما هو في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (2934/416/12)؛

ـــ وهو في «**المستدرك على الصحيحين**»، (ج4/ص129/ح7114)، بلفظ: [حدثني علي بن عيسى حدثنا محمد بن عمرو الحرشي حدثنا القعنبي حدثنا علي بن مسهر عن داود بن أبي هند عن مكحول عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**إن الله حد حدوداً فلا تعتدوها، وفرض لكم فرائض فلا تضيعوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وترك أشياء، من غير نسيان من ربكم ولكن رحمة منه لكم، فاقبلوها ولا تبحثوا فيها!**»]؛ وأخرجه كذلك مرفوعاً الدارقطني في سننه (ج4/ص183/ح42) من طريق إسحاق الأزرق؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج22/ص223/ح589)، وكذا في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (2934/416/12)، من طريق عبد الرحيم بن سليمان مرفوعاً؛ وجاء مرفوعاً في مجالس من أمالي أبي عبد الله بن منده (ص: 10، بترقيم الشاملة آليا/9) ، وكذلك في معجم ابن عساكر (1232/965/2)، من طريق يزيد بن هارون؛ وهو في الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (24/8) من طريق محمد بن فضيل مرفوعاً؛ وهو في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (17/9) من طريق أبي بكر بن محمد مرفوعاً؛ وهو في الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (16/2) من طريق زهير بن إسحاق مرفوعاً؛ **فثبت رفعه بلا شبهة، كما رجح ذلك الإمام الدارقطني**. أما ما زعمه الكثيرون من إرساله، وأن الإمام مكحول لم يسمع من أبي ثعلبة الخشني، رضي الله عنه، فزعم باطل شنيع كما تجده محرراً في بحثنا المعنون: (**مراسيل مكحول المزعومة**)، مع دراسة وافية لسيرة الإمام التابعي الكبير مكحول، رضي الله عنه، لا تجدها في غير ذلك الموضع، بحمد الله وتوفيقه، لا أله ألا هو، عليه نتوكل، وبه نتأيد؛ فلعلنا نلحقها في آخر هذا الكتاب.

وجاء نحو هذا عن أبي الدرداء، رضي الله عنه:

❋ كما هو عند الإمام الحاكم في مستدركه (ج2/ص407/ح3419): [أخبرنا أبو جعفر محمد بن علي الشيباني حدثنا أحمد بن حازم الغفاري حدثنا أبو نعيم حدثنا عاصم بن رجاء بن حيوة عن أبيه عن أبي الدرداء رضي الله عنه رفع الحديث قال: (**ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عافية، فاقبلوا من الله العافية: فإن الله لم يكن نسيا**)، ثم تلا هذه الآية: ﴿**وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّاً**﴾ (مريم؛ 19: 64)]، وعقَّب الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي؛ وأخرجه الدارقطني في سننه (ج2/ص137/ح12)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص12/ح19508)؛ وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (ج3/ص209/ح2102)؛ وغيرهم؛ وقد نسبه الحافظ في «الفتح» إلي البزار والحاكم، بلفظ مختلف مع زيادات، فقال: [ما أخرجه البزار وقال: (**سنده صالح**)، **وصححه الحاكم**... إلخ]. قلت: هذا إسناد حسن جيد (بسبب عاصم بن رجاء بن حيوة)، ولكن الحديث حسن صحيح بالمتابعات والشواهد، كما هو مفصل في الملحق.

وجاء نحو هذا عن عمير بن قتادة الجندعي الليثي، رضي الله عنه، من طريق محتملة، لا بأس بها:

❋ كما هي في «**المستدرك على الصحيحين**»، (ج3/ص726/ح6628): [حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح حدثنا عمرو بن خالد الحراني حدثنا محمد بن سلمة الحراني عن بكر بن خنيس عن أبي بدر عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبيه عن جده قال: (كانت في نفسي مسألة قد احزنتني لم اسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عنها ولم اسمع أحدا يسأله عنها فكنت أتحيّنه، فدخلت ذات يوم وهو يتوضأ، فوافقته على حالين كنت أحب أن أوافقه عليهما: وجدته فارغاً، طيب النفس، فقلت: يا رسول الله ائذن لي فأسألك؛ قال: (نعم: سل عما بدا لك)؛ قلت: يا رسول الله: ما الإيمان؟!، قال: (السماحة والصبر)؛ قلت: (وأي المؤمنين افضلهم إيماناً)، قال: (احسنهم خلقاً)؛ قلت: (فأي المسلمين أفضل إسلاماً)، قال: (من سلم المسلمون من يده ولسانه)؛ قلت: (أي الجهاد أفضل؟!)، فطأطأ رأسه فصمت طويلا حتى خفت أن اكون قد شققت عليه، وتمنيت أن لم أكن سألته، وقد سمعته بالأمس يقول: (**إن أعظم الناس في المسلمين جرما لمن سأل عن شيء لم يحرم عليهم فحرم من أجل مسألته**)؛ فقلت: (أعوذ بالله من غضب الله، وغضب رسوله)؛ فرفع رأسه فقال: (كيف قلت؟!)، قلت: (أي الجهاد أفضل؟!)، قال: (**كلمة عدل عند امام جائر**)]؛ بخٍ، بخ لك يا عمير بن قتادة، أخا بني ليث، على هذه الأسئلة العظيمة الموفقة، وهنيئاً لك سماع البيان النبوي الشافي الكافي من الشفتين الشريفتين المعصومتين مباشرة، من غير واسطة.

وجاء نحو هذا عن سلمان الفارسي، رضي الله عنه:

❋ كما أخرجه الترمذي في سننه (ج4/ص220/ح1726): [حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري حدثنا سيف بن هارون البرجمي عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان قال: سئل رسول الله، صلى الله

عليه وسلم، عن السمن والجبن والفراء فقال: (**الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه**)]؛ وقال الإمام أبو عيسى الترمذي: (وفي الباب عن المغيرة؛ وهذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه؛ وروى سفيان وغيره عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان قوله: وكأن الحديث الموقوف أصح؛ وسألت البخاري عن هذا الحديث فقال: (ما أراه محفوظا: روى سفيان عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان موقوفا)؛ قال البخاري: (وسيف بن هارون مقارب الحديث؛ وسيف بن مُحَمَّد عن عاصم ذاهب الحديث). وأخرجه ابن ماجه في سننه (ج2/ص1117/ح3367)؛ والحاكم في مستدركه (ج4/ص129/ح7115)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج6/ص250/ح6124)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص12/ح19507).

قلت: سيف بن هارون البرجمي ثقة عابد، أخطأ من ضعفه خطأً فاحشاً، وقد تابعه الإمام الحجة سفيان بن عينة على رفع الحديث؛ كما جاء الحديث من عدة طرق عن أبي عبد الله الجدلي عن سلمان مرفوعاً، فالحديث ثابت صحيح مرفوعاً، بلا شبهة؛ كما سنشبعه درساً في الملحق، إن شاء الله تعالى.

وجاء نحو هذا من كلام عبد الله بن العباس، رضي الله عنهما:

❊ كما أخرجه الإمام الحاكم في مستدركه (ج4/ص128/ح7113): [أخبرني علي بن محمد بن دحيم الشيباني بالكوفة حدثنا أحمد بن حازم الغفاري حدثنا أبو نعيم حدثنا مُحَمَّد بن شريك المكي عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن بن عباس رضي الله عنهما قال: (كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقذرا فبعث الله تعالى نبيه، صلى الله عليه وسلم، وأنزل كتابه وأحل حلاله، وحرم حرامه: **فما أحل فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو**) وتلا هذه الآية: ﴿**قُلْ لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾، (الأنعام؛ 6: 145)]؛ وأخرجه أبو داود في سننه (ج3/ص355/ح3800)؛ وعقَّب الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)؛ قلت: هو كذلك، بل هو في غاية الصحة.

وجاء نحو هذا من كلام التابعي الكبير عبيد بن عمير:

❊ كما أخرجه الإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج4/ص534/ح8767) بإسناد صحيح: [عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سمع عبيد بن عمير يقول: (**أحل الله حلاله وحرم حرامه فما أحل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو**)]

ـــ وهو في تفسير الطبري (ج11/ص114/ح12814) بإسناد صحيح: [حدثنا هناد قال، حدثنا ابن أبي زائدة قال، أخبرنا ابن جريج، عن عطاء قال: كان عبيد بن عمير يقول: (إن الله تعالى أحلّ وحرَّم، فما أحلّ فاستحلُّوه، وما حرَّم فاجتنبوه، وترك من ذلك أشياء لم يحلها ولم يحرمها، فذلك عفو من الله عفاه. ثم يتلو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾]

ـــ وأيضاً في تفسير الطبري (ج11/ص114/ح54) بإسناد صحيح، في غاية الصحة: [حدثنا ابن المثنى قال: حدثنا الضحاك قال: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني عطاء، عن عبيد بن عمير أنه كان يقول: (إنّ الله حرّم وأحلَّ)؛ ثم ذكر نحوه]

وكان غضب خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، على من يسأل عن مثل هذه الأمور شديداً، كما جاء عن أبي قتادة الأنصاري، رضي الله تعالى عنه:

❋ كما جاء في «**صحيح مسلم**»، (ج2/ص820/ح1162): [حدثنا مُحَمَّد بن المثنى ومُحَمَّد بن بشار واللفظ لابن المثنى قالا حدثنا مُحَمَّد بن جعفر حدثنا شعبة عن غيلان بن جرير سمع عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة الأنصاري، رضي الله تعالى عنه، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سئل عن صومه قال: **فغضب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال عمر، رضي الله تعالى عنه: (رضينا بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمُحَمَّد رسولا، وببيعتنا بيعة!)**، قال: فسُئِل عن صيام الدهر فقال: «لا صام ولا أفطر، (أو: ما صام وما أفطر)»، قال: (فسئل عن صوم يومين وإفطار يوم) قال: «ومن يطيق ذلك؟!»، قال: (وسئل عن صوم يوم وإفطار يومين)، قال: «ليت أن الله قوانا لذلك!»، قال: (وسئل عن صوم يوم وإفطار يوم)، قال: «ذاك صوم أخي داود عليه السلام»، قال: (وسئل عن صوم يوم الإثنين)، قال: «ذاك يوم ولدت فيه، ويوم بعثت، (أو أنزل علي فيه)»، قال فقال: «صوم ثلاثة من كل شهر، ورمضان إلى رمضان: صوم الدهر»، قال: (وسئل عن صوم يوم عرفة)، فقال: «يكفّر السنة الماضية والباقية»، قال: (وسئل عن صوم يوم عاشوراء)، فقال: «يكفر السنة الماضية»]، وهو في **صحيح مسلم**» من عدة طرق (ج2/ص819 ـــ ص820/ح1162)، وهو أيضاً مختصراً ومطولاً في «**المجتبى من السنن**» للإمام النسائي، وفي «**السنن الكبرى**» له، وكذلك في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**» من عدة طرق وفي «**صحيح ابن خزيمة**»، كما أنه في «**المستدرك على الصحيحين**»، وفي غيرها بأصح الأسانيد.

ـــ وهو في «**سنن البيهقي الكبرى**»، (ج4/ص286/ح8182)، بمجموعة أسانيد من غير طريق شعبة: [أخبرنا أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن بن فورك أنبأ عبد الله بن جعفر حدثنا يونس بن حبيب حدثنا أبو داود حدثنا حماد بن زيد وهشام ومهدي قال حماد ومهدي عن غيلان بن جرير وقال هشام عن قتادة عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة رضي الله تعالى عنه، أن أعرابيا سأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن صومه: **فغضب حتى عرف ذلك في وجهه، فقام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال: رضينا بالله ربا وبالإسلام دينا وبك نبيا، أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله، فلم يزل عمر رضي الله تعالى عنه يردد ذلك حتى سكن**، ثم ساق الحديث بطوله إلى منتهاه بنحو حديث الإمام مسلم]، وقال الإمام البيهقي: (رواه مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى وغيره عن حماد بن زيد ومن وجه آخر عن مهدي بن ميمون)؛ وأخرجه أيضاً أبو داود في سننه (ج2/ص322/ح2425).

ـــ وهو في «**صحيح ابن حبان**»، (ج8/ص402/ح3639)، مع تعقيب جيد موفق من الإمام أبي حاتم

بن حبان: [أخبرنا أبو يعلى حدثنا خلف بن هشام البزار حدثنا حماد بن زيد عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد عن أبي قتادة به بطوله إلى قوله: «**وددت انى طوقت ذاك**»]، وقال أبو حاتم: (لم يكن غضب النبي، صلى الله عليه وسلم، من أجل مسألة هذا السائل عن كيفية الصوم وإنما كان غضبه، صلى الله عليه وسلم، لأن السائل سأله قال: يا نبي الله كيف تصوم، قال فكره النبي، صلى الله عليه وسلم، استخباره عن كيفية صومه: **مخافة ان لو أخبره يعجز عن اتيان مثله، أو خشي، صلى الله عليه وسلم، على السائل وأمّته جميعا ان يفرض عليهم ذلك فيعجزوا عنه**)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم).

❋ وسبق في خلال كلام ابن كثير، الذي أوردناه آنفاً حديث البراء بن عازب، رضي الله عنه، بإسناد جيد، حيث قال ابن كثير: [وقال الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده: أخبرنا أبو كريب أخبرنا إسحاق بن سليمان عن أبي سنان عن أبي إسحاق عن البراء ابن عازب قال: **(إن كان ليأتي علي السنة أريد أن أسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الشيء فأتهيب منه، وإن كنا لنتمنى الأعراب)**]؛
ــــ ثم وجدناه في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للإمام أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (1/239/349): [قال (يعني: أَبُا يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ): وَحَدَّثَنَا أبو كريب، حَدَّثَنَا إسحاق بن سليمان، عن أبي سنان، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب قال: (إن كان ليأتي عليَّ السنة أريد أن أسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن شيء فأتهيب منه، وإن كنا لنتمنى الأعراب)].

❋ وقال الإمام أبو داود، (ج2/ص122/ح1646): [حدثنا قتيبة قال: حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن بكر بن سوادة عن مسلم بن مخشي عن ابن الفراسي أن الفراسي قال لرسول الله، صلى الله عليه وسلم: (أسألُ يا رسول الله؟!)، قال: «**<u>لا، وإن كنت سائلا، لا بد، فاسأل الصالحين</u>**»]، وأخرجه بعينه الإمام النسائي في سننه، (ج5/ص95/ح2587)، وايضاً بعينه في سننه الكبرى (ج2/ص50/ح2368)، إلا أنه قال: (أخبرنا قتيبة)، وكذلك الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل، (ج4/ص334/ح18965)؛ إلا أنه قال: [حدثنا أبي حدثنا قتيبة بن سعيد، (قال أبو عبد الرحمن وكتب به إلي قتيبة بن سعيد: كتبت إليك بخطي، وختمت الكتاب بخاتمي، ونقشه: الله ولي سعيد رحمه الله، وهو خاتم أبي) حدثنا ليث بن سعد به بعينه]؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج 1/ص336/ح1004) فقال: [حَدَّثَنَا مُطَّلِبُ بْنُ شُعَيْبٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ مَخْشِيٍّ، عَنِ ابْنِ الْفِرَاسِيِّ، أَنَّ أَبَاهُ الْفِرَاسِيَّ، أَتَى النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَسْأَلُ؟ قَالَ: «لَا، وَإِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ سَائِلًا، فَسَلِ الصَّالِحِينَ»]؛ وهو في «**تهذيب الكمال**» خلال ترجمة (مسلم بن مخشي المدلجي، أبو معاوية المصري) من طريق الطبراني.

ــــ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج4/ص197/ح7667) من طريق أخرى: [وأخبرنا أبو طاهر الفقيه أنبأ علي بن إبراهيم بن معاوية النيسابوري حدثنا مُحَمَّد بن مسلم بن وارة حدثني مُحَمَّد بن موسى بن أعين قال: وجدت في كتاب أبي عن عمرو بن الحارث عن بكر عن مسلم بن مخشى أن الفراسي حدثه عن أبيه بنحوه].

❋ ولقد لخّص الحافظ أكثر الروايات في هذا الخصوص تلخيصاً جيداً في «**فتح الباري**» فقال: [قوله باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلّف ما لا يعنيه وقوله تعالى: لا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم، كأنه يريد ان يستدل بالآية على المدعى من الكراهة وهو مصير منه الى ترجيح بعض ما جاء في تفسيرها، وقد ذكرت الاختلاف في سبب نزولها في تفسير سورة المائدة وترجيح بن المنير أنه في كثرة المسائل عما كان وعما لم يكن، وصنيع البخاري يقتضيه والأحاديث التي ساقها في الباب تؤيده، وقد اشتد إنكار جماعة من الفقهاء ذلك منهم القاضي أبو بكر بن العربي فقال: اعتقد قومٌ من الغافلين منع السؤال عن النوازل الى ان تقع تعلقا بهذه الآية، وليس كذلك لأنها مصرحة بأن المنهي عنه ما تقع المسئلة في جوابه، ومسائل النوازل ليست كذلك. انتهى. وهو كما قال، لأن ظاهرها اختصاص ذلك بزمان نزول الوحي ويؤيده حديث سعد الذي صدَّر به المصنف الباب من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته، فان مثل ذلك قد أمن وقوعه، ويدخل في معنى حديث سعد ما أخرجه البزار وقال: سنده صالح وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء رفعه: «**ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته فان الله لم يكن ينسى شيئا**»، ثم تلا هذه الآية: ﴿وما كان ربك نسيا﴾. وأخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة رفعه: «**إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها**»، وله شاهد من حديث سلمان أخرجه الترمذي وآخر من حديث بن عباس أخرجه أبو داود، وقد أخرج مسلم وأصله في البخاري كما تقدم في كتاب العلم من طريق ثابت عن أنس قال: (**كنا نهينا أن نسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن شيء وكان يعجبنا ان يجيء الرجل الغافل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع**)، فذكر الحديث، ومضى في قصة اللعان من حديث بن عمر فكره رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المسائل وعابها. ولمسلم عن النواس بن سمعان قال: أقمت مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سنة بالمدينة ما يمنعني من الهجرة الا المسألة، كان أحدنا إذا هاجر لم يسأل النبي، صلى الله عليه وسلم، ومراده انه قدم وافدا، فاستمر بتلك الصورة ليحصل المسائل خشية أن يخرج من صفة الوفد الى استمرار الإقامة، فيصير مهاجرا فيمتنع عليه السؤال. وفيه إشارة الى ان المخاطب بالنهي عن السؤال غير الأعراب وفودا كانوا أو غيرهم. وأخرج أحمد عن أبي امامة قال: لما نزلت يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء .. الآية، كنا قد اتقينا أن نسأله، صلى الله عليه وسلم، فأتينا أعرابيا فرشوناه بردا وقلنا سل النبي، صلى الله عليه وسلم. ولأبي يعلى عن البراء ان كان ليأتي علي السنة أريد أن أسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الشيء فأتهيب، وان كنا لنتمنى الأعراب، أي قدومهم ليسألوا فيسمعوهم أجوبة سؤالات

الأعراب فيستفيدوها].

فأحاديث الباب إذاً ثابتة ثبوتاً قطعياً لا يرقى إليه شك، توجب العلم القاطع، وإذا انضمت إلى الآية، بعموم لفظها، والروايات الواردة عن بن عباس وغيره، في تفسيرها، أصبح الموضوع وهو نهي الله ورسوله المغلظ عن كثرة السؤال بشتى أنواعه، والتردد والاختلاف على النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والإغراق في التفريع والجدليات، وكذلك السؤال عن أشياء معينة: لا فرق في ذلك بين سؤال الرجل المطعون في نسبه: من هو أبي؟! وسؤال الأحمق المتعنت عن أبيه: في الجنة هو أم في النار، وسؤال الأعرابي الجاهل عن الحج: أهو في كل عام، وغير ذلك؛ أصبح النهي عن ذلك ثابتاً ثبوتاً قطعياً.

نعم: لقد جاء كل ذلك على نحو قطعي، ثبوتاً ودلالة، يكفر منكره، ويخرج من الإسلام بجحده. وهو بذلك يصلح أن يكون **أصلاً ترد إليه الفروع**، وتستنبط منه الكليات في العقيدة وأصول الفقه وقواعد الأحكام، فلله الحمد والمنة على حفظه للذكر، قرآناً وسنة.

بقيت مسألة واحدة، وهي أننا لو تصفحنا أي كتاب من كتب الحديث المعتمدة، كالبخاري مثلاً، لوجدنا فيها العديد من الروايات الدالة على أن بعضهم سأل بعض الأسئلة، فهذا يعارض ما ذكرتم أعلاه من النهي عن السؤال؟!

فنقول: فكان ماذا؟! ومن زعم أن القوم كانوا معصومين، لا يقعون في مخالفات شرعية. وإذا تصفحت البخاري فستجد أيضاً العديد من الروايات المشتملة على معاقبة الزناة واللصوص، وجلد من قذف محصنة، وتوبيخ النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لمن اغتاب أخاه أو لمن اغتابت أختها، وقد أوردنا أعلاه أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قد غضب من بعض الأسئلة واستنكرها، وأن الآية الكريمة جاءت في واقعة من تلك الوقائع، هذا **أولاً**.

وثانياً: أن أكثر تلك الأسئلة إنما جاءت من الأعراب وأهل الآفاق، ومن أعضاء الوفود، وهؤلاء لهم رخصة شرعية واضحة بذلك، لأن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كان يسألهم، لا سيما عند قرب رحيلهم: «**هل بقيت لكم من حاجة**»، أو كلاماً نحو هذا. ولا شك أن هذا يشمل السؤال عما قد يكون مجهولاً عندهم، أو غامضاً في أذهانهم. لاحظ قول بعض الصحابة: **(كنا نهينا أن نسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن شيء وكان يعجبنا ان يجيء الرجل الغافل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع)!**

وثالثاً: أن النهي المغلَّظ إنما جاء عن السؤال عما لم يحرم، أي لم يأت فيه نص بعينه، فهو إذاً على الحل الأصلي، كما سنفصله قريباً. والسؤال يدل على سوء ظن السائل بالله، وأنه ربما غفل عن شيء، أو نسي شيئاً، أو فاته شيء، أو أن نبيه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قد كتم شيئاً أو أهمل شيئاً، وهذا كله محال وكفر صريح. وقد تؤدي هذه الوقاحة، وهذا الظن السيء، إلى مجيء حكم بالتحريم عقوبة لكافة

الأمة. أما السؤال عن تفصيل حكم قد جاء، أو بيان دقيقة من دقائق حكم قد شرع، أو تفاصيل عبادة أو نسك سبق تشريعه فليس هو من هذا الباب أصلاً.

❄فصل: الأصل في الأشياء، أعياناً وأفعالاً وأقوالاً، الإباحة

لا بد من الوصول إلى الحق في هذه المسألة الخطيرة، (مسألة: ما هو الأصل في الأشياء والأفعال والأقوال: أهو الحرمة، أو الإباحة أم ماذا؟ وماذا كان الواجب على الناس أثناء تتابع نزول الوحي فيما لم يرد فيه نص آنذاك؟!).

ومن جانب آخر فقد كنا قد برهنا بالأدلة اليقينية القاطعة على أمور منها:

(1)- أننا لسنا مخاطبين بشرائع الأنبياء السابقين أصلاً، فضلاً عن كونها نسخت من أولها إلى آخرها نسخاً فورياً نهائياً مطلقاً بمجرد مجيء الوحي إلى نبينا مُحَمَّد، رسول الله وخاتم النبيين؛

(2)- وعلى رود النهي المغلّظ عن كثرة السؤال، بشتى أنواعه، والتردد والاختلاف على النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والإغراق في التفريع والجدليات؛

يضاف إلى ذلك: علمنا الضروري من مرويات الحديث والسيرة؛ وكتب التاريخ والتفسير، بل ومن نصوص القرآن تصريحاً أو تلميحاً:

(3)- بأنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، تلقَّى الوحي والتشريعات منجّمًا على مدار بضع وعشرين عاماً، فلم ينزّل عليه كتاب شامل أول الأمر جملة واحدة؛

(4)- أن النبي، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، وصحابته كانوا في العادة يتعاطون البيوع والمهن، ويتزوجون ويسافرون، ويتطببون ويمارسون كافة شؤون الحياة، على عوائد العرب، من غير تكلف سؤال، أو انتظار وحي.

فنقول، وبالله التوفيق:

أولا: قبل البعثة النبوية الشريفة، لا حكم قبل ورود الشرع، فليس حكم الأشياء والأفعال والأقوال هو الإباحة كما يتوهم البعض، لأن الإباحة حكم شرعي لا يعرف إلا بخطاب الشارع، فكيف يكون الحكم موجوداً قبل مجيء الخطاب المنشئ له؟! هذا خلف وتناقض مستحيل. والناس يفعلون ما يشاؤون وفق عقولهم، أو أهوائهم ومصالحهم حتى تأتيهم رسالة الله: هذه حالة **عدم التشريع الإلاهي**، وليست حالة **التشريع الإلاهي بالإباحة**، وشتان بين الأمرين، وبُعد ما بينهما كما بعدت السماء عن الأرض، لا يخفى على عالم أو عاقل، ولكن أنَّى فهمُ ذلك للتافهين والسطحيين؟!

ثانياً: أثناء مجيء الوحي، فور بزوغ شمس الرسالة المُحَمَّدية، أصبح كل من بلغته الرسالة مكلفاً، لأنه إنما خلق للعبودية، أي للسمع والطاعة لأوامر الله ونواهيه، لأن العبودية لله هي: منتهى الذل والخضوع والطاعة والتسليم المبنية على المحبة والتعظيم لأنه الإله الحق الواحد الأحد؛ وليست هي ركوع وسجود،

وقيام وقعود، وطواف وسعي: فالسؤال ها هنا: هل يوجد هناك حكم عام يرجع إليه في كل شيء وفعل حتى يرد عليه نسخ أو تغيير، أم أن ذلك غير موجود؟!

وجواب ذلك يستنبط من الآية الكريمة والأحاديث المتواترة الشريفة، التي فصلنا ذكرها أعلاه، المشددة في النهي عن كثرة السؤال، وعن أنواع معينة من السؤال، فقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**ذروني ما تركتكم**»، لا يحتمل إلا معنىً واحد: افعلوا ما شئتم، وقولوا ما شئتم، واعتقدوا ما شئتم، وفكروا في ما شئتم، فهو حلال لكم، وانتفعوا بكافة الأشياء فهي خلقت حلالاً طاهرة لكم، تنتفعون بها بكل وجه ممكن، وكل فائدة متخيّلة؛ وأوفوا بعقودكم، والتزموا بعهودكم، وداوموا على أعرافكم، واستمروا على أنكحتكم ومواريثكم، حتى أكون أنا الذي أفصّل لكم الحرام (والمكروه) أو الواجب (والمستحب) أو أحكم بخلاف ذلك.

هذا هو المعنى ضرورة وإلا كان النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، مقراً لهم على فعل الحرام، وترك الواجبات، والتمادي في العقود والشروط الفاسدات، فلم يعد مبلغاً عن الله، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، هذه صفة المتنبئ الكاذب، وليس النبي الصادق. حاشا لأبي القاسم، رسول الله، وخاتم النبيين، عليه وعلى آله الصلاة والسلام والتبريكات من الله، حاشاه ثم حاشاه!

هذا ما تقتضيه ضرورة العقل والشرع، مع كونه جاء مصرحاً به صراحة ونصاً في مثل:

(1)- حديث أبي الدرداء رفعه: «**ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته فان الله لم يكن ينسى شيئا**»، ثم تلا هذه الآية: ﴿وما كان ربك نسيا﴾. وحديث أبي ثعلبة الخشني، الذي جاء فيه: «... **وسكت عن أشياء من غير نسيان لها رحمة لكم فلا تبحثوا عنها!**». و«**العافية**» ها هنا هي عافية بعد ورود الشرع، وهذه هي الإباحة والحل المطلق بالضرورة، بخلاف «**العافية**» قبل ورود الشرع فهي «**فراغ تشريعي**»، لا يترتب عليه حساب أو عقاب، لأن الحساب والعقاب لا يكون إلا بعد بلوغ الشرائع، وقيام الحجة.

(2)- قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته**»، يعني ضرورة أن ذلك الشيء الذي اعتدى المعتدي الأثيم بالسؤال عنه كان ضرورة حلالاً قبل السؤال الغبي الآثم الذي تسبب في التحريم، وهذا يقتضي ضرورة أن كل ما لم يأت من الله ورسوله عنه نص بتحريم (أو بإيجاب) فهو ضرورة على الحل والإباحة المطلقة، ومحال أن يكون الأمر غير ذلك. فليس إذاً ثمة فراغ تشريعي منذ نزول قوله تعالى: ﴿إقرأ﴾، وحتى نزول الشرائع الجديدة المفصلة. فكأن الله قال للناس حينئذ: افعلوا ما شئتم قد عفوت لكم عن كل شيء، وأذنت لكم في كل فعل، حتى أفصل لكم الحرام والواجب، وأبين المستحب من المكروه، وحتى ذلك الحين فكل شيء حلال وعفو، لطفاً ورحمة بكم، لا عن غفلة أو نسيان من ربكم؛ فلا تختلفوا إلى نبيكم، وتكثروا السؤال والتعنّت على ربكم، فتذوقوا وبال أمركم. أو بلفظ آخر: **ما أنتم عليه فهو حلال، حتى إشعار آخر. وما أنتم عليه**

من العقود والأنكحة والالتزامات والعادات والتقاليد صحيح ملزم نافذ حتى إشعار آخر.

(3)- ما نقل بالتواتر، وعلم بالضرورة من التاريخ والسير، أن النبي، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، وصحابته كانوا في العادة يتعاطون البيوع، والمهن، ويتزوجون، ويسافرون، ويتطببون، ويمارسون كافة شؤون الحياة، على عوائد العرب، من غير تكلف سؤال، أو انتظار وحي، إلا في الشاذ النادر. فهذا يقتضي أنهم كانوا يعتقدون أن الأصل في الأشياء والأفعال الإباحة، وأن الإباحة هي الحكم الأصلي العام.

نعم: هنا قد يستنكر مستنكر: فيستمر صاحب بيت الدعارة، مثلاً، في تشغيله وجني الأموال من مهور البغايا، حتى يأتي الوحي بنص صريح في تحريمه؟!

قلنا: فكان ماذا؟! مال حلال حتى يأتي تحريمه من صاحب السيادة، تقدّست ذاته وتباركت أسماؤه، فيصبح حينئذ حراماً، وليس قبل ذلك.

ولعلهم يقولون: أين العقول السليمة والفطر المستقيمة؟! فنقول: دعونا من عقولكم المختلة التي تسمّونها «**سليمة**»، وفطركم الممسوخة التي تسمّوُنها «**مستقيمة**»؛ خالق العقول والفطر أعرف بها، فدعوه لها، فإذا شاء أخذها في الاعتبار إذا شرّع، تلطفاً ورحمة، وإن شاء أهمل ذلك، تعبداً وابتلاءً. فالأولى بكم، يا قوم، أن تقبلوا على ما خلقتم له: **أن تعبدوا الله مخلصين له الدين، منيبين إليه، لا أن تعقّبوا على ربكم، أو تقدّموا بين يدي رسولكم!!**

على أن عرب الشمال العدنانية، ومن نزل منازلها من القبائل القحطانية مثل جرهم، إنما كانت في الأصل، قبل الإسلام، على الحنيفية الإبراهيمية السهلة السمحة، وعلى شريعة إسماعيل، لحوالي الألفين من السنين، ثم وقع ابتداع في الدين، واستيراد للأصنام، وبعض تغيير في الشريعة الإسماعيلية، قبل مجيء محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بقرون قليلة؛ فلم تكن ثمة حاجة إلا إلى إصلاح الاعتقاد باقتلاع الشرك من جذوره، ومحو القليل من البدع والإحداثات في الأعراف والتشريعات، ونسخ اليسير من الشريعة الإسماعيلية الذي لا يصلح للبشرية عامة ولا يفي بحاجتها إلى يوم القيامة.

وعلى كل حال: فقد قال جمهور العلماء: إن الأصل في الأشياء هو الحل، لأن الله امتن على الناس فقال: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾، وغيرها من الآيات كثير طيب، ولا تكون هذه منّة بحق إلا إذا كانت الأشياء والمنافع كلها مباحة، إلا ما جاء نص بتحريمه، وكل الأشياء طاهرة، إلا ما جاء النص بنجاستها.

فنقول: هذا برهان ضروري وحُجة قاطعة نزيده تفصيلاً فنقول: كل ما خلق في الكون من الأشياء، الأعيان بذاتها وكذلك منافعها، هو:

أولا: مباح للإنسان؛

وثانياً: طاهر من الناحية الشعائرية التعبدية؛
لا فرق بين غاز كالهواء والبخار، ولا سائل كالماء والعصير، ولبن ذوات الأثداء، والدماء، ولا صلب كالحديد والنحاس والتراب والصخور، ولا فرق بين بسيط متجانس كالماء والهواء، وخليط معقّد مركّب كالطين والتربة الزراعية؛ ولا فرق بين الميت كالصخور والجبال، والحي كالدواب والطيور، كل ذلك مما خلقه الله في الكون، ومباح طاهر للإنسان الانتفاع بالعين بما يترتب عليه زوالها وفنائها كذبح الشاة، وأكل الرغيف، أو التمتع بمنفعة كركوب الدابة وشمّ الوردة والنظر إلى جمال الجبال والسهول، إلا ما جاء نص باستثنائه من ذلك بإخراجه من الحل إلى الحرمة فيصبح حراماً، أو بإخراجه من الطهارة إلى النجاسة فيصبح نجساً، أو كليهما معاً. فالحل والطهارة مفهومان متغايران. فحرمة الشيء لا تعني نجاسته ضرورة، ونجاسته لا تعني حرمة الانتفاع به، كذلك بالضرورة.

وقالت قلة من العلماء: الأفعال غير الأشياء، والإنسان وأفعاله ليست داخلة فيما سبق نقاشه لأن الله، جل شأنه، امتن على الإنسان بتسليطه على سائر الكائنات وتمكينه من منفعتها، ونحن نعلم بضرورة الحس والعقل أن الممتن عليه، وهو الإنسان من حيث كونه إنساناً، غير الممتن به، وهو سائر ما في الكون من أشياء. فلا يصلح البرهان السابق على حل الأشياء وطهارتها برهاناً على أن الأصل في أفعال الإنسان هو الحل. بل إن الإنسان إنما خلق للعبودية: أي لطاعة أوامر الله ونواهيه مطلقاً، فلا يجوز أن يتصرف بشيء أو أن يُقدم على فعل إلا بإذن الله التشريعي.

فنقول: هذا قول جيد مؤصل، وتفريق عميق دقيق بين الأفعال، أفعال الإنسان الاختيارية لأنها وحدها محل النظر هنا، والأشياء الأخرى المخلوقة في الكون، المباينة للإنسان. كما أن الحق الذي لا شك فيه أن الإنسان إنما خلق للعبودية لا غير، قال، تقدست أسماؤه: **﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾**، (الذريات؛ 51:56)، لأن العبودية لله هي: منتهى الطاعة والتسليم والذلة والخضوع لله، جل جلاله، عن رضا واختيار، المبنية على الإقرار له بـ(**الحاكمية**)، أي بحقه الذاتي في الأمر والنهي، حقاً مطلقاً من غير قيد أو شرط، (إلا ما أوجبه أو حرمه على نفسه، أو شرطه عليها)، وهذا الإقرار إنما هو ذروة سنام التعبير عن اعتقاد راسخ، ويقين جازم، وإيمان مطلق بأنّ الله هو الإله الحق، الواحد الأحد، واجب الوجود، الحي القيُّوم، الأول الأزلي القديم، بغير ابتداء، الآخر الأبدي الباقي، من غير انتهاء: فعَّال لما يريد، يخلق ما يشاء ويختار، لا يسأل عمّا يفعل، ويحكم ما يريد، لا معقب لحكمه، وهو سريع الحساب؛ وليست (العبودية لله) ركوع وسجود، وقيام وقعود، وصيام وحج، معاذ الله: هذه ما هي إلا شعائر وأفعال تعبدية. هذه هي (العبودية لله)، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان، كما سنشبعه بحثاً في هذه الرسالة.

كل ما سلف حق، ولكنه كله لا علاقة له بكون الأصل في الأشياء الإباحة أم لا، ولا بكون الأصل في الأفعال

الإباحة أم لا، لأن الإباحة حكم شرعي: فطاعة الله في الإباحة لا تختلف عن طاعته في الالتزام بالواجب أو في تحريم الحرام. فإذا حكم الله أن الأصل في الأشياء الإباحة فهذا حكمه الذي لا يجور تجاوزه، ولكان التسليم بذلك ولذلك هي العبودية التي خلق الإنسان لأجلها، وأمر بها؛ ولو حكم فيها بالحرمة لكان ذاك حكمه الذي لا يجوز تعديه، ولكانت هذه هي العبودية التي خلق الإنسان لأجلها وأمر بها، ولا فرق.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرهُ﴾، (الزلزلة؛ 99: 7)، وما جاء مجراه، كذلك لا علاقه له بالموضوع، وإنما هو كناية عن شمول المحاسبة والجزاء، من ثواب وعقاب، لكل عمل مهما صغر. والخير هو ما حكم الله أنه خير، والشر ما ذمه الله وسماه شراً، وليس غير ذلك مطلقاً. فما علاقة هذا بالحكم الأصلي على الأفعال أو الأشياء؟! لا علاقة لذلك مطلقاً. وكذلك، سواءً بسواء، قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾، (ق؛ 50: 18)، وما جرى مجراه، لا علاقه له بالموضوع، وإنما هو كناية عن شدة المراقبة، وعظم المسؤولية، وعن شمول المحاسبة والجزاء، من ثواب وعقاب، لكل قول كشمولها لكل فعل.

فنحن إنما نبحث ها هنا عن حكم الله، أي نريد تطبيق العبودية لله، التي هي التسليم لحكم الله لا غير، بغض النظر عن ماهية هذا الحكم: هل هو مثلاً تحريم ألبان الإبل، كما كان على بني إسرائيل، أو إباحتها كما هو لنا في هذه الشريعة المطهرة الخاتمة. إذاً لا مندوحة عن البحث في المسألة من غير هذا المنطلق.

ومن زاوية أخرى فنلاحظ:

(أ) ـــ أن ما ثبت من كون الأصل في الأشياء الإباحة يقتضي ضرورة أن كل الأفعال المتعلقة بتلك الأشياء مباحة كذلك، وإلا فقدت تلك الإباحة معناها. فكون الشاة حلالاً يعني جواز ذبحها وسلخها، ودبغ جلدها، وبيعها وشرائها، ودفنها، وإذابة شحمها، والاستصباح بذلك الشحم أو صنع الصابون منه، وهكذا مما لا يعد ولا يحصى من الأفعال الإنسانية المتعلقة بعين الشاة أو منفعتها. هذا قسم كبير من الأفعال الإنسانية صار ضرورة مباحاً في الأصل، حتى يرد الدليل بخلاف ذلك، كورود الأدلة بتحريم تعذيب الحيوان، أو وسمه بالنار في وجهه، بل ولعنة من فعل ذلك؛

(ب) ـــ أن الله، جل ذكره، قد امتن على الإنسان أيضاً بالسمع والبصر والفؤاد، وبالقلب، وبالأعين والآذان، أي بالعقل ومداخله من آلات الحس، وباللسان والشفتين، والنفس وما ألهمها من فجور وتقوى، أي بالإرادة والمشيئة والاختيار، وبأنه خلق في أحسن تقويم، تماماً كما امتن عليه [أنه خلق له ما في السموات والأرض هبة منه]، **فلزم من ذلك هنا، ضرورة، كما لزم هناك**: أن جميع الأفعال الناشئة من ذلك مباحة في الأصل حتى يأتي النص بخلاف ذلك: فاللسان والشفتان، ومن ورائهما النفس والعقل (الفؤاد والقلب)، هما آلة النطق والكلام وإنشاء الأصوات. لذلك وجب ضرورة أن يكون كل ما يخرج من اللسان والشفتين من أصوات كالصفير والهمهمة والتمتمة والصراخ والبكاء والنواح والعويل والنطق

والكلام وشتى الأصوات، ما كان منها حسناً، أي موافقاً للطبع الإنساني، كتغريد البلابل والغناء، أو قبيحاً كنهيق الحمير، مباحاً حتى يأتي النص بخلافه، وكذلك سائر الكلام والنطق، بغض النظر عن مضمونه ومحتواه، لا فرق بين شتم أو غيبة أو نميمة أو تنابز بالألقاب أو وصف للخيل أو تشبيب بالنساء أو وصف للجماع، حتى يأتي النص بخلاف ذلك. فأي فعل أو كلام يخرج عن هذا؟! وقد أسلفنا أن قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾، (ق؛ 50: 18)، وما جرى مجراه، كذلك لا علاقه له بالموضوع، وإنما هو كناية عن شدة المراقبة، وعظم المسؤولية، وعن شمول المحاسبة والجزاء، من ثواب وعقاب، لكل قول كشمولها لكل فعل؛

(ج) ـــ أن النهي المغلّظ عن السؤال، الذي أثبتنا قطعيته فيما سلف، يقتضي ضرورة إباحة كل شيء وكل فعل، حتى يأتي النص بخلاف ذلك، لا يجوز أن يكون غير ذلك. والإنسان لا يخلو من فعاليات وأنشطة طوال حياته، فإذا قيل له لا تسأل، ولا تراجع حتى يكون الشارع، تبارك وتعالى، هو الذي يبادر بالأمر أو النهي، وجب ضرورة أن يكون معنى هذا: افعل ما شئت، فهو مباح لك، وأوف بما التزمت به من عقود ومعاملات، حتى يأتيك من الشارع أمر بخلاف ذلك. لا سيما أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قال تصريحاً لا تلميحاً: «**دعوني ما تركتكم، إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»، فهل يعقل من المعصوم بعصمة الله، المبلغ البلاغ التام المبين عن الله، أن يأمر الناس أن يتركوه حتى يكون هو الذي يبدأهم، تاركاً لهم يقعون في الحرام ويتركون الواجبات؟! حاشا لله، ثم حاشا لله، وقال: «**إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين، فحرم عليهم من أجل مسألته**»، قطعي الدلالة على أن الشيء المسؤول عنه عدواناً وتكلفاً وظلماً، كان مباحاً قبل السؤال المتعنت الغبي الذي أدى إلى التحريم، ولفظة «**شيء**» هنا على معناها اللغوي تشمل كل شيء: الأعيان والصفات والأفعال. وقال بصراحة ووضوح أكثر: «**إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وسكت عن كثير من غير نسيان فلا تتكلفوها رحمة من الله فاقبلوها**»، فهل بعد هذا البيان بيان؟! وهل ثمة إلا الغلو والعناد والتكلف الممقوت من حمار بليد، أو كافر عنيد؟!

(د) ـــ أن الله، تباركت أسماؤه، صرّح بأنه فصّل لنا ما حرم علينا: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ، إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيراً لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾، (الأنعام؛ 6: 119)، فالحرام قد فصّل كله، أي جاء مصرحاً به، مبيناً تفصيله وكذلك الواجب، لأن ترك الواجب إثم وحرام. وقد عاتب الله، بل وبَّخ وشجب، في هذه الآية من امتنع عن بعض المأكولات خوفاً من حرام لم يأت تفصيله، فدل ذلك ضرورة على أن كل شيء، الأعيان والأفعال، حلال على الإجمال حتى يأتي تفصيلٌ يحرّم أو يوجب شيئاً؛

(هـ) ـــ أن الله، جل جلاله، وسما مقامه، قد نص على أن الأصل فيما رزقه العباد إنما هو الحل، حيث قال، جل وعز: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ

(136) وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ (137) وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَامٌ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءً عَلَيْهِ سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ (138) وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ (139) قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ، **وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ: افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ**، قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ (140)﴾، (الأنعام؛ 6 : 136-140). وقد أكد ذلك نبيه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فيما رواه عن ربه في الحديث القدسي: ﴿**كل مال نحلته عبادي حلال**؛ واني خلقت عبادي حنفاء كلهم؛ وإنهم اتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، **وحرمت عليهم ما احللت لهم**، وامرتهم ان يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا﴾، فهم الشياطين الأكبر يتجه إلى (تحريم الحلال) بالتأويلات الكاذبة: (الورع)، و(الاحتياط)، و(درء المفاسد مقدم على جلب المصالح)، ثم يستفحل الخلل حتى يبلغ درجة الهوس و(**الغلو في الدين**) المؤدي إلى الهلاك: فيضيق الناس ذرعا من الدين والمتدينين؛ ويخرجون من دين الله أفواجاً، وينتشر الكفر والإلحاد، كما نراه الآن نهاراً جهاراً، عياذاً بالله.

* والحديث القدسي آنف الذكر قد أخرجه الإمام الطيالسي في مسنده (ج1/ص146/ح1079): [حدثنا هشام عن قتادة عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشخير عن عياض بن حمار المجاشعي ان نبي الله، صلى الله عليه وسلم، قال ذات يوم في خطبته: (ألا إن ربي أمرني ان اعلمكم ما جهلتم، مما علمني يومي هذا: ﴿**كل مال نحلته عبادي حلال؛ واني خلقت عبادي حنفاء كلهم؛ وإنهم اتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما احللت لهم، وامرتهم ان يشركوا بي ما لم انزل به سلطانا**﴾. وان الله عز وجل نظر الى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم الا بقايا من أهل الكتاب، فقال: ﴿يا محمد إنما بعثتك لأبتليك وابتلى بك وانزلت عليك كتابا لا يغسله الماء تقرؤه نائما ويقظانا﴾؛ وان ربي عز وجل أمرني ان أحرق قريشا فقلت يا رب إذا يثلغوا رأسي فيدعونه خبزة؛ فقال: ﴿استخرجهم كما استخرجوك، واغزهم كما يغزونك، وأنفق فسننفق عليك، وابعث جيشا نبعث خمسة أمثاله، وقاتل بمن أطاعك من عصاك﴾. وقال: أهل الجنة ثلاثة: ذو سلطان مقتصد متصدق موفق؛ ورجل رحيم رقيق القلب لكل ذي قربى ومسلم؛ ورجل فقير عفيف متصدق. وأهل النار خمسة: الضعيف الذي لا زبر له الذين هم فيكم تبعا ولا يبتغون أهلا ولا مالا؛ والخائن الذي لا يخفى له طمع وان دق الا خانه؛ ورجل لا يصبح ولا يمسي الا وهو يخادعك عن أهلك ومالك؛ وذكر البخل والكذب والشنظير الفحاش]؛ ثم قال الإمام أبو داود الطيالسي: [فحدثنا همام قال كنا عند قتادة فذكرنا هذا الحديث فقال يونس الهدادى وما كان فينا أحدا أحفظ منه: (إن قتادة لم يسمع هذا الحديث من مُطَرِّف!)، قال: فعبنا عليه ذلك، قال: (فاسألوه!)، فهبناه، قال وجاء اعرابي، فقلنا للأعرابي: (سل قتادة عن خطبة النبي، صلى الله عليه وسلم، عن حديث عياض بن حمار: أسمعه من مُطَرِّف؟!)، فقال

الأعرابي: (أبا الخطاب: أخبرني عن خطبة النبي، صلى الله عليه وسلم، يعنى حديث عياض، سمعته من مُطَرِّف؟!)، فغضب، وقال: (حدثنيه ثلاثة عنه: حدثنيه يزيد اخوه بن عبد الله بن الشخير، وحدثنيه العلاء بن زياد العدوى عنه)، وذكر ثالثا لم يحفظه همام]؛ قلت: أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير، أخو مُطَرِّف، ثقة من رجال الشيخين والجماعة؛ وأبو نصر العلاء بن زياد بن مطر بن شريح العدوى البصري، ثقة عابد مقل؛ وقد سمعه قتادة من غير هذين، جاءت تسمية أحدهم في طرق أخرى: (جابر بن يزيد)، **فهذا إسناد متصل صحيح على شرط الشيخين، تقوم به الحجة القاطعة**، لا سيما بشهادة طرقه الأخرى من غير طريق قتادة. ويونس الهدادي المذكور عرضاً هو أبو الفرات يونس بن أبي الفرات الإسكاف القرشي؛ ثقة مقل من رجال البخاري؛

ـــ وأخرجه بنحوه الإمام مسلم في صحيحه (ج4/ص2197/ح2865) من طريق هشام الدستوائي عن قتادة؛ وكذلك الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص162/ح17519)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج9/ص20/ح17572)، (ج10/ص87/ح19948)؛

ـــ وأخرجه بنحوه الإمام ابن حبان في صحيحه (ج2/ص425/ح653) من طريق همام بن يحيى مصرحاً فيه بالسماع بدون قصة الأعرابي، وزاد فيه بعد ذكر (الضعيف الذين هم فيكم تبع لا يبغون أهلا ولا مالا)، فقال له رجل: (يا أبا عبد الله: أمن الموالي هو أو من العرب؟!)، قال: (هو التابعة يكون للرجل فيصيب من حرمته (أو: من خدمه) سفاحا غير نكاح)؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج17/ص361/ح992)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص266/ح18366)، وذكر قصة الأعرابي مختصرة، إلا أنه قال: (حدثني أربعة عن مُطَرِّف فسمى ثلاثة الذي قلت لكم)؛ قلت: لا غرابة في ذلك لأن كان همام ربما حدث من حفظه فتذكر ها هنا ثلاثة، ونسي الرابع.

ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص163/ح17525) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة: [حدثنا عبد الوهاب اخبرنا سعيد عن قتادة عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشخير عن عياض بن حمار ان نبي الله، صلى الله عليه وسلم، قال في خطبته ذا يوم ان الله عز وجل أمرني ان أعلمكم **فذكر الحديث**، الا انه قال الذين هم فيكم تبعا لا يبغون أهلا وذكر الكذب والبخل قال سعيد قال مُطَرِّف (عن قتادة) الشنظير: الفاحش] وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص266/ح18364) من طريق معمر بن راشد عن قتادة: [حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن قتادة عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشخير عن عياض بن حمار المجاشعي رفع الحديث قال: قال النبي، صلى الله عليه وسلم، ان الله عز وجل أمرني ان أعلمكم ما جهلتم مما علمني يومى هذا وانه قال: ان كل مال نحلته عبادي فهو لهم حلال، فذكر نحو حديث هشام عن قتادة وقال وأهل النار خمسة الضعيف الذي لا زبر له الذين هم فيكم تبع لا يبتغون أهلا ولا مالا]؛ وأخرجه كذلك الطبراني في معجمه الكبير (ج17/ص359/ح987)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج5/ص26/ح8070).

ـــ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج4/ص2199/ح2865) من طريق مطر بن طهمان السلمي الوراق عن قتادة: [وحدثني أبو عمار حسين بن حريث حدثنا الفضل بن موسى عن الحسين عن مطر حدثني

قتادة عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشخير عن عياض بن حمار أخي بنى مجاشع قال قام فينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ذات يوم خطيبا فقال إن الله أمرني، **وساق الحديث بمثل حديث هشام عن قتادة وزاد فيه**: (**وإن الله أوحى إلي أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغي أحد على أحد**)؛ وقال في حديثه: (وهم فيكم تبعا لا يبغون أهلا ولا مالا)، فقلت: (فيكون ذلك يا أبا عبد الله؟!)، قال: (نعم، والله: لقد أدركتهم في الجاهلية وإن الرجل ليرعى على الحي ما به إلا وليدتهم يطؤها)]؛ وابن حبان في صحيحه (ج16/ص526/ح7482)؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج10/ص234/ح20872).

❊ ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص266/ح18365) عن الحسن البصري عن مُطَرِّف: [حدثنا روح حدثنا عوف عن حكيم الأثرم عن الحسن قال: حدثني مُطَرِّف بن عبد الله حدثني عياض بن حمار المجاشعي قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في خطبة خطبها قال ان الله عز وجل أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني يومي هذا **وان كل مال نحلته عبادي فهو لهم حلال** فذكر الحديث]؛ وابن حبان في صحيحه (ج2/ص427/ح654)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج17/ص363/ح996)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج5/ص27/ح8071). قلت: حكيم الأثرم البصري، ليس بالقوي، والظاهر أنه حفظ ها هنا.

❊ ـــ وأخرجه الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج17/ص362/ح995)، وفي معجمه الأوسط (ج3/ص206/ح2933)، بإسناد صحيح، عن أبي قلابة عن مُطَرِّف: [حدثنا إبراهيم بن نائلة الأصبهاني حدثنا محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي العلاء مُطَرِّف عن عياض بن حمار عن النبي، صلى الله عليه وسلم، خطب فقال في خطبته ان الله أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني في يومي هذا: ﴿**إن كل ما نحلته عبادي حلال**، وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وانهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا﴾. ثم ان الله عز وجل نظر الى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم الا بقايا من أهل الكتاب وقال: ﴿إنما بعثتك لأبتليك وأبتلي بك وأنزلت عليك كتابا لا يغسله الماء تقرؤه نائما ويقظانا﴾. وان الله أمرني أن آتي قريشا فقلت يا رب إذا يثلغوا رأسي فيدعوه خبزة فقال: ﴿استخرجهم كما استخرجوك واغزهم نغزك وأنفق فسينفق عليك وابعث جيشا أبعث معه خمسة مثله من الملائكة﴾، وذكر الحديث]؛ ثم قال الإمام الطبراني: (لم يروه عن خالد الحذاء إلا عبدالوهاب ولا رواه عن عبدالوهاب إلا المُقَدَّمي)؛ قلت: كل هؤلاء ثقات مشاهير، من رجال الشيخين والجمهور؛ وإبراهيم بن نائلة الأصبهاني ثقة مكثر، وهو: إبراهيم بن محمد بن الحارث بن ميمون الأصبهاني، النايلي الملقب: أَبْرَجَة، ونائلة أمه.

وما أصلناه آنفاً هو كذلك، بحمد الله، فهم جابر بن عبد الله الأنصاري، ومعه كثير من الصحابة، الذين عبّر هو عنهم بضمير الجمع: في لفظة: (**كنا**)، عندما قال: (**كنا نعزل والقرآن ينزل**) أو (**كنا نعزل على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، والقرآن ينزل**)، كما هو في الصحيحين، وفي رواية مسلم: زاد إسحاق قال سفيان: (**لو كان شيئا ينهى عنه لنهانا عنه القرآن**)؛

❊ ولكن قال الحافظ في «**فتح الباري**»: [وشرحه بن دقيق العيد على ما وقع في العمدة فقال: استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ويمكن أن يكون استدل بتقرير الرسول لكنه مشروط بعلمه بذلك.. انتهى. ويكفي في علمه به قول الصحابي أنه فعله في عهده، والمسألة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث، وهي أن الصحابي إذا أضافه الى زمن النبي، صلى الله عليه وسلم، كان له حكم الرفع عند الأكثر، لأن الظاهر أن النبي، صلى الله عليه وسلم، اطلع على ذلك وأقره لتوفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام؛ وإذا لم يضفه فله حكم الرفع عند قوم، وهذا من الأول، فإن جابرا صرح بوقوعه في عهده، صلى الله عليه وسلم، وقد وردت عدة طرق تصرّح باطلاعه على ذلك، والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابرا أو سفيان أراد بنزول القرآن ما يقرأ أعم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوحي إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فكأنه يقول فعلناه في زمن التشريع، ولو كان حراما لم نقر عليه. وإلى ذلك يشير قول بن عمر: كنا نتقي الكلام والانبساط إلى نسائنا هيبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، فلما مات النبي، صلى الله عليه وسلم، تكلمنا وانبسطنا.. أخرجه البخاري].

قلت: قول من قال: (**استدلال جابر بالتقرير من الله غريب**)، لا شيء، بل استغراب الإمام الحافظ، رضي الله عنه، هو الغريب حقاً، أليس الله قد أحاط بكل شيء علماً؟! وهل كان بيان النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، من عند نفسه؟! حاشا لله، ثم حاشا لله، بل هو من عند الله، والله هو المتكفل بذلك: ﴿**ثم إن علينا بيانه**﴾، أما حديث ابن عمر، وهو موافق لجابر في المعنى، فهو التالي بنصه:

❊ كما أخرجه الإمام البخاري في «**الجامع الصحيح**»، (ج2/ص122/ح1646): [حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: (**كنا نتقي الكلام والانبساط إلى نسائنا، هيبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، فلما مات النبي، صلى الله عليه وسلم، تكلمنا وانبسطنا**)]، هذا من أصح أسانيد الدنيا، ومن أكثرها علوَّاً. وأخرجه ابن ماجه، فقال: حدثنا مُحَمَّد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان به، وكذلك أحمد في «**المسند**»: حدثنا عبد الرحمن عن سفيان به.

وكان النبي، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، يبتدرهم بأمور لم تكن تخطر لهم على بال، بل بعضها لم يره هو وإنما أخبره بها الوحي فقط، كوصيته لوفد عبد القيس ألا ينتبذوا في ظروف وأوعية معينة منه: «الدباء، والنقير، والمحنتم، والمزفت» فتعجّبوا من معرفته لبعضها مع أنها مجهولة لأهل مكة والمدينة، ولا يعرفها سوى أهل اليمامة، كما جاء:

* في «**صحيح مسلم**»، (ج1/ص50/ح18): [حدثني مُحَمَّد بن بكار البصري حدثنا أبو عاصم عن بن جريج (ح) وحدثني مُحَمَّد بن رافع، واللفظ له، حدثنا عبد الرزاق أخبرنا بن جريح قال: أخبرني أبو قزعة أن أبا نضرة أخبره (وحسنا أخبرهما) أن أبا سعيد الخدري أخبره: أن وفد عبد القيس لما أتوا نبي الله، صلى الله عليه وسلم، قالوا: (يا نبي الله جعلنا الله فداءك، ماذا يصلح لنا من الأشربة؟!)، فقال: «**لا تشربوا في النقير!**»، قالوا: **(يا نبي الله، جعلنا الله فداءك، أو تدري ما النقير؟!)**، قال: «**نعم، الجذع ينقر وسطه؛ ولا في الدباء، ولا في الحنتمة، وعليكم بالموكى**»].

ـــ وهو في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، (ج3/ص57/ح11561): [حدثنا عبد الرزاق وروح قالا: حدثنا بن جريج أخبرني أبو قزعة به بعينه]. قلت: هذا في غاية الصحة، وقد صرّح ابن جريج بالتحديث. أما قول: (وحسناً أخبرهما) فهو انقلاب لفظي، والصحيح: (وحسنا أخبره)، أي أن حسناً أخبر أبا قزعة كما يظهر جلياً من رواية «**شرح معاني الآثار**»، (ج4/ص226/ح0): [حدثنا علي قال: حدثنا الحجاج عن بن جريج قال: أخبرني أبو قزعة أن أبا نضرة وحسنا **أخبراه** أن أبا سعيد الخدري أخبرهما به]

* وجاء مطولاً في «**صحيح مسلم**» (ج1/ص49/ح18)، من طريق أخرى، فيها كامل القصة: [حدثنا يحيى بن أيوب حدثنا ابن علية حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: حدثنا من لقي الوفد الذين قدموا على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من عبد القيس قال سعيد: وذكر قتادة أبا نضرة عن أبي سعيد الخدري في حديثه هذا أن أناسا من عبد القيس قدموا على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقالوا: (يا نبي الله: إنا حي من ربيعة، وبيننا وبينك كفّار مضر، ولا نقدر عليك إلا في أشهر الحرم فمرنا بأمر نأمر به من وراءنا وندخل به الجنة إذا نحن أخذنا به!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «آمركم بأربع وأنهاكم عن أربع: اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان وأعطوا الخمس من الغنائم؛ وأنهاكم عن أربع: عن الدباء والحنتم والمزفت والنقير»، قالوا: (**يا نبي الله ما علمك بالنقير؟!**)، قال: «**بلى، جذع تنقرونه فتقذفون فيه من القطيعاء**» (قال سعيد: أو قال من التمر) ثم تصبون فيه من الماء حتى إذا سكن غليانه شربتموه حتى إن أحدكم، أو إن أحدهم، ليضرب ابن عمه بالسيف»، قال: (وفي القوم رجل أصابته جراحة كذلك، قال: وكنت أخبِّؤها حياء من رسول الله، صلى الله عليه وسلم)، فقلت: (ففيم نشرب يا رسول الله؟!)، قال: «في أسقية الأدم التي يلاث على أفواهها»، قالوا: (يا رسول الله إن أرضنا كثيرة الجرذان، ولا تبقى بها أسقية الأدم؟!)، فقال نبي الله، صلى الله عليه وسلم: «**وإن أكلتها الجرذان، وإن أكلتها الجرذان، وإن أكلتها الجرذان**»، قال: وقال نبي الله، صلى الله عليه وسلم، لأشج عبد القيس: إن فيك لخصلتين يحبهما الله، الحلم والأناة»]. وعقَّب الإمام مسلم فقال: [حدثني مُحَمَّد بن المثنى وابن بشار قالا: حدثنا ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة قال: حدثني غير واحد لقي ذاك الوفد، وذكر أبا نضرة عن أبي سعيد الخدري أن وفد عبد القيس لما قدموا على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بمثل حديث ابن علية، غير أن فيه: وتذيفون فيه من القطيعاء أو التمر والماء، ولم يقل: (قال سعيد: أو قال من التمر)]. قلت: هو أيضاً في «مسند أحمد»،

(ج3/ص23/ح11191): [حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن أبي عروبة حدثنا قتادة عمن لقي الوفد وذكر أبا نضرة عن أبي سعيد بنحوه].

❊ وهذا «**النقير**» إنما كان معروفاً في اليمامة فقط، لا يعرفه أهل الحجاز كما هو في «**سنن البيهقي الكبرى**»، (ج8/ص309/ح17256): [حدثنا أبو بكر بن فورك أنبأ عبد الله بن جعفر حدثنا يونس بن حبيب حدثنا أبو داود حدثنا عيينة بن عبد الرحمن بن جوشن حدثني أبي قال: كان أبو بكرة ينتبذ له في جرة فقدم أبو برزة من غيبة كان غابها فنزل بمنزل أبي بكرة قبل أن يأتي منزله فذكر الحديث في إنكار ما نبذ له في جرة، وقوله لامرأته: وددت إنك جعلتيه في سقاء، وأن أبا بكرة حين جاء قال: قد عرفنا الذي نهينا عنه، نهينا عن الدباء والنقير والحنتم والمزفت، فإما الدباء فإنا معشر ثقيف بالطائف كنا نأخذ الدباء فنخرط فيها عناقيد العنب ثم ندفنها ثم نتركها حتى تهدر ثم تموت. وأما النقير فإن أهل اليمامة كانوا ينقرون أصل النخلة فيشدخون فيه الرطب والبسر ثم يدعونه حتى يهدر ثم يموت. وأما الحنتم فجرار كان يحمل إلينا فيها الخمر، وأما المزفت فهي هذه الأوعية التي فيها هذا الزفت)، وقال البيهقي معقباً: (كذا روي عن أبي بكرة وقد قال جماعة من أهل العلم أن المعنى في النهي عن الانتباذ في هذه الأوعية أن النبيذ فيها يكون أسرع إلى الفساد والاشتداد حتى يصير مسكرا وهو في الأسقية أبعد منه، ثم وردت الرخصة في الأوعية كلها إذا لم يشربوا مسكرا، والله أعلم)؛ وأخرجه الطيالسي في مسنده (ج1/ص120/ح882).

وقد فاجئهم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، في مناسبة أخرى، ومن غير سابق إنذار، بسؤال محرج وهو:

❊ كما جاء في «**مسند أحمد**»، (ج6/ص457/ح27624): [حدثنا عبد الصمد قال: حدثنا حفص السراج قال: سمعت شهرا يقول: حدثتني أسماء بنت يزيد أنها كانت عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والرجال والنساء قعود عنده فقال: «**لعل رجلا يقول ما يفعل بأهله، ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها؟!**»، فأرم القوم فقلت: (إي والله يا رسول الله إنهن ليقلن وإنهم ليفعلون!)، قال: «**فلا تفعلوا، فإنما ذلك مثل الشيطان لقي شيطانة في طريق فغشيها والناس ينظرون**»]؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج24/ص163/ح414). هذا خبر صحيح، نعم: شهر بن حوشب ثقة صدوق، وحاله أحسن بكثير مما زعمه الحافظ في التقريب: (صدوق، كثير الإرسال والأوهام)، وقد صرح هاهنا بالتحديث وهو معروف بإكثار الرواية عن مولاته أسماء بنت يزيد، رضي الله عنها، فهذا الإسناد حسن قوي بذاته، ولا شك. ويشهد أيضاً لكونه حفظ ها هنا الحديث التالي من طريق مستقلة تماما عن أبي هريرة، لا يتصور فيها تواطؤ على الكذب، ولا وقوع الخطأ مصادفة:

❊ كما هو في «**مسند الإمام أحمد**» عن أبي هريرة، (ج2/ص540/ح10990): [حدثنا إسماعيل بن

إبراهيم عن سعيد الجريري عن أبي نضرة عن رجل من الطفاوة قال: نزلت على أبي هريرة، قال: ولم أدرك من صحابة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، رجلا أشد تشميرا ولا أقوم على ضيف منه؛ فبينما أنا عنده وهو على سرير له وأسفل منه جارية له سوداء ومعه كيس فيه حصى ونوى، يقول: سبحان الله سبحان الله، حتى إذا أنفذ ما في الكيس ألقاه إليها فجمعته فجعلته في الكيس ثم دفعته إليه فقال لي: ألا أحدثك عني وعن رسول الله، صلى الله عليه وسلم! قلت: بلى، قال: فإني بينما أنا أوعك في مسجد المدينة إذ دخل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المسجد فقال: «**من أحس الفتى الدوسي، من أحس الفتى الدوسي**»، فقال له قائل: هو ذاك يوعك في جانب المسجد حيث ترى يا رسول الله، فجاء فوضع يده علي وقال لي معروفا فقمت، فانطلق حتى قام في مقامه الذي يصلي فيه ومعه يومئذ صفان من رجال وصف من نساء، أو صفان من نساء وصف من رجال، فأقبل عليهم فقال: إن أنساني الشيطان شيئا من صلاتي فليسبح القوم وليصفق النساء، فصلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولم ينس من صلاته شيئا. فلما سلم أقبل عليهم بوجهه فقال: «**مجالسكم: هل منكم إذا أتى أهله أغلق بابه وأرخى ستره ثم يخرج فيحدث فيقول: فعلت بأهلي كذا وفعلت بأهلي كذا؟!**»، فسكتوا، فأقبل على النساء فقال: «**هل منكن من تحدّث؟!**»، فجثت فتاة كعاب على إحدى ركبتيها وتطاولت ليراها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ويسمع كلامها فقالت: (إي والله: إنهم ليحدّثون، وإنهن ليحدّثن!)، فقال: «**هل تدرون ما مثل من فعل ذلك؟! إن مثل من فعل ذلك مثل شيطان وشيطانة لقي أحدهما صاحبه بالسكّة قضى حاجته منها والناس ينظرون إليه**»، ثم قال: ألا لا يفضينّ رجل إلى رجل، ولا امرأة إلى امرأة إلا إلى ولد أو والد– قال: وذكر ثالثة فنسيتها– ألا إن طيب الرجل ما وجد ريحه ولم يظهر لونه، ألا إن طيب النساء ما ظهر لونه ولم يوجد ريحه»)]؛ وأخرجه أبو داود في سننه (ج2/ص254/ح2174)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص194/ح13876)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنّفه (ج2/ص161/ح7661)، (ج4/ص39/ح17560)، وغيرهم. وقال الألباني في تعليقاته على سنن أبي داود: (ضعيف). قلت: نعم أصاب شكلياً لجهالة الطفاوي، إن لم تثبت صحبته، ولكن لا خوف من اختلاط الجريري، لتعدد الرواة عنه: إسماعيل بن إبراهيم (ابن علية)، وبشر، وحماد بن زيد، وكذلك يزيد بن زريع كما هو عند البيهقي، وكلهم حجة إمام، ومنهم من سمع من الجريري قبل الاختلاط.

قلت: فيه رجل مجهول من الطفاوة (وقد قيل أن له صحبة)، وبقيته ثقات مشاهير. وهذه الفتاة، لله درها، هي بلا شك، أسماء بنت يزيد بن السكن، رضي الله عنها، راوية الحديث السابق، فثبت حديثها ذاك يقيناً، وظهر صدق ودقة الرجل الطفاوي، رضي الله عنه، مع أن هناك ما يدل على أنه كان صحابياً، والحمد لله رب العالمين.

ولا نشك أن من استقصى السنن لواجدٌ لكثير من مثل هذا، أي من ابتدار نبي الله لهم، من غير سؤال سابق منهم، بل وربما من غير مناسبة تقتضي ذلك، ولا من سابق اطلاع لنبي الله على شيء من شأنهم، بل بوحي من الله يأتيه فجأة، وهو عين قولنا: **(أن إقرار القرآن لما كان زمن الوحي، كإقرار النبي لما**

رآه وسمعه، ولا فرق). بل إن الأول أقوى، وأعلى مرتبة، وهو الأصل، وهو الأعم والأكثر.

وعلى كل حال لا يضرنا من هو القائل: (**لو كان شيئاً ينهى عنه لنهانا عنه القرآن**)، لأنه هو الحق بأدلته التي سلفت. أما قوله: (**والقرآن ينزل**)، يعني ضرورة زمن نزول الوحي، لا فرق بين قرآن وسنّة، كما أسلفنا، وكما هو واضح كالشمس من براهيننا السابقة على حجية السنّة وكونها وحياً وذكراً، كما هو أيضاً بيِّن من مقالة عبد الله بن عمر: (**كنا نتقي الكلام والانبساط إلى نسائنا هيبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، فلما مات النبي، صلى الله عليه وسلم، تكلمنا وانبسطنا**)، ونحن نعلم ضرورة أنه، عليه الصلاة والسلام، لم يكن يدخل على حريمهم، أو يتجسس على خصوصياتهم في غرف نومهم، وما يفعلون وكيف يتحدثون مع أزواجهم في فُرشهم.

<u>ثالثاً</u>: بعد وفاة النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: نحن نعلم يقيناً أن الدين قد اكتمل، بمعنى أن كل أوامر الله ونواهيه قد بلغتنا قبل وفاة النبي، صلوات الله وتسليماته وتبريكاته عليه وعلى آله، كاملة مفصّلة مبيّنة واضحة لا شك فيها، كما قال، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك**». وقد تكفل الله بحفظ الذّكر قرآنا وسنّة، نعم، ولغة عربية كذلك، لأنها من لوازم «**الذّكر**»، ولا يفهم «**الذّكر**» إلا بها، إلى قيام الساعة، لأنه عليه وعلى آله الصلاة والسلام، هو أخر الأنبياء والمرسلين، ليس بعده نبوة ولا رسالة، ولا يُتصور بعده نسخ ولا تشريع جديد، إلا ممن بدل الشرائع، واستبدل الكفر بالإيمان، وضل عن سواء السبيل، وأبى إلا أن يحتجز قراراً بئيساً في نار جهنّم، والعياذ بالله.
فإذاً بعد وفاته عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أصبح الواجب على الناس عامة، والعلماء المجتهدين والمتبوعين منهم خاصة، الرجوع إلى النصوص الشرعية فقط لاستنباط الهدى منه، والأخبار الصحيحة والأحكام الملزمة، **أي أن السؤال أصبح واجباً في كل شيء، وعن كل شيء، لأنه قد جاء من الله حكم في كل شيء، ولا يخرج عن حكمه أي شيء.**

غير أن <u>السؤال لا بد أن يكون سؤالاً صحيحاً</u>: أي أن يكون سؤالاً عن <u>دليل حرمة الشيء أو وجوبه، أو عن استحبابه أو كراهيته بذاته</u>، ولا يكون مطلقاً عن الإباحة لأنها هي الأصل الثابت العام المطلق، بالأدلة الثابتة اليقينية العامة المذكورة أعلاه، ولا تحتاج إلى دليل جزئي أو تفصيلي غير ذلك إطلاقاً.
قلنا: يكون السؤال الصحيح عن دليل حرمة الشيء أو وجوبه، وعن استحبابه أو كراهيته بذاته، وقلنا: «**<u>بذاته</u>**»، احتياطاً من كون الإنسان قد يثاب على فعل المباح إذا أراد التقوّي به على الواجبات والمستحبات، أو التمرس بمباعدة المكروهات والمحرمات، أو فعله بــ«**وعي**»، وهو حاضر الذهن، منتبه القلب على كونه قد أباحه الله، مستسلماً لحكم الله، أو فرحاً مسروراً برخصة الله، أو لغير ذلك من الاعتبارات الجميلة،

التي جاءت بها الأدلة. ولكن الحق الذي لا ريب فيه أن الثواب ليس على ذات الفعل ها هنا وإنما هو على **نية التقوِّي به للطاعات أو على ذكره لله، وإدراكه للصلة به أثناء العمل، أوغير ذلك من الاعتبارات**، وكل ذلك غير **(ذات)** العمل من حيث هو عمل مجرّد.

فلا يجوز، مثلاً، أن يقال أن المباح انقلب بذلك مستحباً، لأنه ليس كذلك في ذاته، وإنما كان الثواب على أمور أخرى صاحبته، فلا يجوز خلط هذا بهذا، وإلا اختلت مقاييس الشرع، واختلط الحابل بالنابل. لذلك يحتاج المستحب لذاته، وهو الذي يثاب فاعله ولا يؤاخذ تاركه، والمكروه لذاته وهو الذي يثاب تاركه ولا يعاقب فاعله، يحتاجان كلاهما إلى دليل مستقل لأنهما خلاف الإباحة الأصلية المطلقة، وما كان هكذا فلا بد له من دليل، وإلا كان قولاً على الله بغير علم، وشرعاً من الدين ما لم يأذن به الله، أي إحداثاً وابتداعاً في الدين؛ هذه هي طريق الهلكة، المُفضية إلى الكفر والضلال البعيد. ولعلنا نفرد موضوع النية، وتأثيرها على الثواب والعقاب، في فصل مستقل، هو: (**فصل: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»**)، وسيأتي بعد هذا قريباً إن شاء الله.

وليس ما أصّلناه آنفاً ببدعٍ من القول، بل قد قال به أو ببعضه مشاهير الأئمة، فقال الإمام الحافظ الحجة أبو محمد علي بن حزم، قدس الله سره، في «**الإحكام**»: [فإن قالوا: فأرونا جمع النوازل منصوصا عليها! قلنا: لو عجزنا عن ذلك لما كان عجزنا حجة على الله تعالى ولا على رسوله، صلى الله عليه وسلم، إذ لم ندع لكم الواحد، فالواحد منه الإحاطة بجميع الفتن، لكن حسبنا أننا نقطع بأن الله تعالى بيّن لنا كل ما يقع من أحكام الدين إلى يوم القيامة، فكيف ونحن نأتيكم بنص واحد فيه كل نازلة وقعت أو تقع إلى يوم القيامة! وهو الخبر الصحيح الذي ذكرناه قبلُ بإسناده، وهو قوله، صلى الله عليه وسلم: «**دعوني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه**»، فصح نصا أنّ ما لم يقل فيه النبي، صلى الله عليه وسلم، فليس واجبا لأنه لم يأمر به، وليس حراما لأنه لم ينه عنه، فبقي ضرورة أنه مباح. فمن ادّعى أنه حرام مكلف أن يأتي فيه بنهي من النبي، صلى الله عليه وسلم، فإن جاء سمعنا وأطعنا وإلا فقوله باطل. ومن ادعى فيه إيجابا كلف أن يأتي فيه بأمر من النبي، صلى الله عليه وسلم، فإن جاء به سمعنا وأطعنا وإن لم يأت به فقوله باطل. وصح بهذا النص أن كل ما أمر به، صلى الله عليه وسلم، فهو فرض علينا إلا ما لم نستطع من ذلك، وأنّ كل ما نهانا عنه فحرام حاشا ما بيّنه، صلى الله عليه وسلم، أنه مكروه أو ندب فقط، فلم يبق في الدّين حكم إلا وهو ههنا منصوص جملة]؛
ثم استطرد قائلاً: [فأي شيء بقي بعد هذا؟ وهل في العالم نازلة تخرج من أن يقول قائل هذا واجب؟ فنقول له: إن أتيت على إيجابه بنص من القرآن أو بكلام صحيح عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أو إجماع فسمعا وطاعة وهو واجب، ومن أبى عن إيجابه حينئذ فهو كافر، وإن لم يأت على إيجابه بنص ولا إجماع فإنه كاذب وذلك القول ليس بواجب. أو يقول: قال هذا حرام، فنقول له: إن أتيت على النهي

عنه بنص أو إجماع فهو حرام وسمعا وطاعة، ومن أراد استباحته حينئذ فهو آثم كاذب عاص، وإن لم تأت على النهي عنه بنص ولا إجماع فأنت كاذب وذلك الشيء ليس حراما. فهل في العالم حكم يخرج عن هذا؟! فصح أن النص مستوعب لكل حكم يقع أو وقع إلى يوم القيامة، ولا سبيل إلى نازلة تخرج عن هذه الأحكام الثلاثة وبالله تعالى التوفيق.

ثم قد جاءت الأحاديث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بمثل ما جاءت به هذه الآيات كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمذاني حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد البلخي حدثنا محمد بن يوسف حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا إسماعيل هو ابن أبي أويس حدثنا مالك بن أنس عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (دعوني ما تركتكم، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم). قال أبو مُحَمَّد: فهذا حديث جامع لكل ما ذكرنا بيّنَ فيه، صلى الله عليه وسلم، أنه إذا نهى عن شيء فواجب أن يجتنب، وأنه إذا أمر بأمر فواجب أن يؤتى منه حيث بلغت الاستطاعة، وأنّ ما لم ينه عنه ولا أمر به فواجب ألا يبحث عنه في حياته، صلى الله عليه وسلم، وإذ هذه صفته ففرض على كل مسلم ألا يحرمه ولا يوجبه، وإذا لم يكن حراما ولا واجبا فهو مباح ضرورة، إذ لا قسم إلا هذه الأقسام الثلاثة. فإذا بطل منها اثنان وجب الثالث، ولا بد ضرورة، وهذه قضية النص وقضية السمع وقضية العقل التي لا يفهم العقل غيرها إلا الضلال والكهانة والسخافة التي يدعيها أصحاب القياس أنهم يفهمون من الوطء الأكل ومن الثمر الجلوز ومن قطع السرقة مقدار الصداق، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

<u>ثم نعكس عليهم سؤالهم فنقول لهم إذا جوّزتم وجود نوازل لا حكم لها في قرآن ولا سنّة، فقولوا لنا ماذا تصنعون فيها، فهذا لازم لكم وليس يلزمنا، لأن هذا عندنا باطل معدوم لا سبيل إلى وجوده أبدا. فأخبرونا إذا وجدتم تلك النوازل، أتتركون الحكم فيها؟ فليس هذا قولكم، أم تحكمون فيها ولا سبيل إلى قسم ثالث. فإن حكمتم فيها فأخبرونا عن حكمكم فيها، أبحكم الله تعالى وحكم رسوله، صلى الله عليه وسلم، حكمتم فيها؟ فإن قلتم نعم، قلنا قد تناقضتم لأنكم قلتم ليس فيها نص بحكم الله تعالى ولا لرسوله، صلى الله عليه وسلم، وقد كذّب آخرُ قولكم أوّلُهُ. وإن قلتم بغير حكم الله تعالى أو بغير حكم رسوله، صلى الله عليه وسلم، نحن برآء إلى الله تعالى من كل حكم في الدين لم يحكم به الله عز وجل، وفي هذا كفاية لمن عقل فوضح لنا وبطل ما سواه، والحمد لله رب العالمين.</u>

وبهذا جاءت الأحاديث كلها مؤكدة متناصرة، كما حدثنا حمام بن أحمد حدثنا عبد الله بن إبراهيم حدثنا أبو زيد المروزي حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن زيد المقرئ حدثنا سعيد حدثنا عقيل عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته)؛ فنص، صلى الله عليه وسلم، كما تسمع أن كل ما لم يأت به تحريم من الله تعالى فهو غير محرم.

وهكذا أخبر، صلى الله عليه وسلم، في الواجب أيضا، كما حدثنا عبد الله بن يوسف بن نامي حدثنا أحمد

بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن مُحَمَّد الفقيه الأشقر حدثنا أحمد بن علي القلانسي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب حدثنا يزيد بن هارون حدثنا الربيع بن مسلم القرشي عن مُحَمَّد بن زياد عن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: (أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا)، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثا، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (لو قلتُ نعم لوجبت ولما استطعتم- ثم قال- ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه).

قال أبو مُحَمَّد: فنصّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، على أنّ ما لم يوجبه فهو غير واجب، وما أوجبه بأمره فواجب ما أستطيع منه، وأنّ ما لم يحرمه فهو حلال وأنّ ما نهى عنه فهو حرام، فأين للقياس مدخل والنصوص قد استوعبت كل ما اختلف الناس فيه وكل نازلة تنزل إلى يوم القيامة باسمها! وبالله تعالى التوفيق. وقال تعالى: ﴿أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به لله؟! ولولا كلمة الفصل لقضي بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم﴾]. **انتهى كلام الإمام الحافظ الحجة أبي محمد علي بن حزم الأندلسي، قدَّس الله سِرَّه، فتدبره، وأعد قراءته، مراراً وتكراراً، حتى تستوعبه وتعطيه حقه من الفهم والتذوّق.**

وأنت ترى أن هذا في مجمله هو عين قولنا، وهو: (**أن الأصل في الأشياء والأفعال والأقوال والعقائد والأفكار: الإباحة، وكذلك في العقود والشروط: الإباحة والصحة، لذلك فإن الأصل هو الالتزام بالعقود التي تم عقدها، والشروط التي تم الاتفاق عليها لأنها انعقدت صحيحة؛ وكذلك الأصل في الأشياء والأعيان والمواد: الطهارة**).

ونزيد هذا وضوحاً وتفصيلاً بأن نقول، أن قولنا: **(الأصل في الأشياء والأفعال والأقوال والعقائد والأفكار الإباحة)** يقتضي ضرورة خلوّها، في الأصل، من الأحكام «**الوضعية**»، فلا يكون شيء منها سبباً، أو شرطاً، أو رخصة أو عزيمة، أو مبطلاً أو مصححاً لشيء آخر، أو غير ذلك من الأحكام الوضعية، إلا ببرهان، وكذلك هو الشأن في الحوادث الواقعة في الكون، مثل طلوع الشمس، ونزول المطر، وخسوف القمر، حتي يجئ النص بخلاف ذلك.

❄فصل: هل الأصل في (العبادات) الحظر؟!

بقيت مسألة واحدة مهمة، في غاية الأهمية والخطورة، وهي قولهم: (**أن الأصل في العبادات الحظر، حتي يأتي بها دليل**)، التي جعلها البعض قاعدة كلية. **فنقول: هذه جملة لا معنى لها**، يفترض القائلون بها أن هناك أفعالاً تستحق أن تصنَّف من (**العبادات**) بذاتها من حيث كونها أفعالاً مجرّدة ، وهذا غير صحيح، بل هو خطأ قاتل شنيع، كما سنبرهن عليه في الأبواب والفصول التالية، لا

سيما في الباب المسمَّى: (**التوحيد: ماهيته، وحقيقته**)، على وجه الإجمال، والباب المسمَّى: (**ماهية التقديس والشعائر التعبدية**)، على التفصيل، إن شاء الله. وإنما جرت عادة الناس أن يطلقوا هذه التسمية (**عبادات**) على الأفعال والأقوال والمعتقدات التي يراد بها التقرب ممن يعتقد فيه، أو تنسب إليه، الألوهية، فـ(**العبادات**) هي إذاً: [**أفعال وشعائر معينة (وأقارير وتسليمات بأقوال ومعتقدات) تتعلق أو تُوَجَّه إلى من تُعْتَقَد فيه، أو تنسب إليه، الألوهية: للتقرب إليه وطلب رضاه ومحبته والزلفى إليه، أو لإظهار التعظيم والإجلال، أو للتعبير عن الرهبة والخشية، أو استدرار عطفه وبره وإنعامه، أو الاستعانة به في دفع ضر أو جلب منفعة؛ أو اتقاء ضرره أو السلامة من شره، ونحو ذلك**]؛ وواحدة (**العبادات**) يقال لها (**عبادة**)؛ أما (**العبادة**)، المعرفة بالألف واللام، أو بالإضافة، مثل (**عبادة** الله)، أو بالجملة التامة: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا **لِيَعْبُدُونِ**﴾، (الذاريات؛ 51 : 56)؛ فهي شيء آخر، سيأتي بيان حقيقته في الأبواب المقبلة، بما لا مزيد عليه، بإذن الله.

فإذا تقدم إنسان بشعائر تعبدية إلى (**إله**)، أي إلى من يعتقد فيه الألوهية، فهو قطعاً يعتقد أن المعبود يحب تلك الشعائر ويرضاها، بحيث يحصل المقصود من القرب والأنس؛ أو دفع ضر، والسلامة من شر؛ أو جلب منفعة؛ وما شاكل ذلك. فهو يعتقد، استحباب ذلك (**الإله**)، أو حتى إيجابه، لأفعاله وشعائره تلك ضرورة ولا بد.

أما بالنسبة لأهل الإسلام، بعد بزوغ شمس الرسالة المُحَمَّدية، فإن الحكم على فعل بأنه مستحب أو واجب، يعني أن حكمه هو خلاف الإباحة المحضة الأصلية، المقطوع بها، لا يجوز إلا ببرهان. فالصحيح إذاً أن الله، جل جلاله، لا يجوز أن يتقرب إليه إلا بما جعله هو مستحباً أو واجباً، أي الصحيح هو: (**أن الله، جل جلاله، لا يعبد إلا بما شرع**)، أو بلفظ أدق: (**أن الله، جل جلاله، لا يتقرب إليه إلا بما شرع**)، أو أحسن من هذا وذاك: (**أن الإيجاب والاستحباب لا تثبت إلا بالدليل الشرعي**)، وهذه **القاعدة الصحيحة** ليست شيئاً جديداً، وإنما هي تطبيق وتفريع ضروري لقاعدتنا: [**أن الأصل في الأشياء والأفعال والأقوال الإباحة، وكذلك في العقود والشروط الإباحة والصحة، والأصل هو الالتزام بالعقود التي تم عقدها، والشروط التي تم الاتفاق عليها**].
هذا هو ما قامت عليه قواطع الأدلة اليقينية، فلا يجوز اعتقاد غيره، ولا العمل به، لمن آمن بالله واليوم الآخر، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين.

❄فصل: هل ما (تركه) النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، تركناه؛ وهل هناك سنّة تَرْكِيّة؟!

سبق أن ذكرنا قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، الصحيح الثابت: «**ذروني (أو: دعوني) ما تركتكم: فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم؛ فإذا أمرتكم بشيء**

فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه؛ وما أخبرتكم أنه من عند الله فهو الذي لا شك فيه». وقوله: «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم**». وقوله: «**إن الله حد حدودا فلا تعتدوها، وفرض لكم فرائض فلا تضيعوها، وحرّم أشياء فلا تنتهكوها؛ وترك أشياء، من غير نسيان من ربكم ولكن رحمة منه لكم، فاقبلوها ولا تبحثوا فيها!**». وقوله: «**إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته**». وقوله: «**ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عافية؛ فاقبلوا من الله العافية فإن الله لم يكن نسِيًّا**».

ولعلنا نلاحظ:

(1) ـ أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وهو أفصح العرب، المعصوم بعصمة الله، الذي أوتي جوامع الكلم، واختصر له الكلام اختصاراً، ما كان ليعجزه أن يقول: (**وما تركته فاتركوه**)، بل على العكس من ذلك قال: «... **وترك أشياء، من غير نسيان من ربكم ولكن رحمة منه لكم، فاقبلوها ولا تبحثوا فيها!**»، فأصرّ قوم على عدم قبولها، وعاندوا فسوّدوا الصفحات، بل المجلدات، في مباحث سقيمة عنها؛

(2) ـ أن (**الترك**) المجرّد عدمٌ محض، والعدم لا يصلح حجة لشيء، أو بلفظ آخر: إن (**الترك**) المجرّد من القرائن إنما هو عدم فعل، والعدم لا شيء، أي أنه ليس بشيء، ولا يصلح دليلاً لشيء، فلا يوجد في العالم إذاً ما يسمّونه: «**سنّة تركية**» أصلاً؛

(3) ـ إن (**التّرك**) المجرّد هو الضد التام المقابل لـ(**الفعل**) المجرّد؛ وقد أثبتنا فيما مضى بالأدلة اليقينية أن فعل النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، المجرّد عن أي قرينة، حجة قاطعة على أن ما فعله **ليس حراماً** على أمّته (إلا ما قام البرهان على أنه من خصوصياته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام)، ثم لا بد من قرائن أو أدلة مستقلة تبرهن على أن ذلك **الفعل** واجب أو مستحب أو مباح أو حتى مكروه؛ **فوجب لذلك بالضرورة العقلية المترتبة على المضادة والتقابل التام**: أن يكون (**التّرك**) المجرّد برهاناً فقط على أن المتروك **ليس واجباً** (إلا ما قام البرهان على أنه من خصوصياته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام)، ثم لا بد من قرائن أو أدلة مستقلة تبرهن على أن ذلك **المتروك** حرام أو مكروه أو مباح أو حتى مستحب؛ حيث أسلفنا في الباب السابق عند دراسة بعض ما يقتضيه كونه (**أسوة حسنة**)نصاً: (**فمن المحال الممتنع أن يفعل النّبي، عليه وعلى اله الصّلاة والسّلام، ما هو حرام على أمّته، أو أن يترك ما هو واجب على أمّته، من غير بيان يقيني، قاطع للعذر، بأنه مستثنى من ذلك أو أن ذلك من خصوصيّاته، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام)**؛

(4) ـ أن (**التّرك**) المجرّد، الذي هو في جوهره ترك الفعل، أقرب وأشبه ما يكون إلى (**الإقرار**) المجرّد، الذي هو (**ترك القول**). والإقرار يترتب عليه الحكم بالإباحة المطلقة للمسكوت عنه، كما تقتضيه ضرورة الحس والعقل، وأدلة الشرع التي أسلفناها؛ والقوم يزعمون أنهم أهل نظر وتدبّر، وأقيسة وترجيحات، وأشباه ونظائر، ويسخرون من الظاهرية منكري القياس، بل لعلهم ينسبونهم إلى الابتداع، فكيف يسوغ لذي عقل أن يزعم أن (**التّرك**) المجرّد يقتضي الكراهية أو التحريم؟!

(5) ـ أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ربما ترك بعض الأفعال المستحبّة **عمداً** لاعتبارات سنذكر بعضها الآن، إن شاء الله:

※ - ※ الاعتبار الأول للترك النبوي: كان نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، قد يترك بعض الشعائر التعبدية المستحبة **خشية أن تفرض على الناس فيعجزوا عنها**، وقد علله الإمام ابن خزيمة كما جاء في صحيحه: (باب ذكر علة قد كان النبي، صلى الله عليه وسلم، يترك لها بعض أعمال التطوع وإن كان يحث عليها وهي خشية أن يفرض عليهم ذلك الفعل مع استحبابه، صلى الله عليه وسلم، ما خفف على الناس من الفرائض)، وهو ما ثبت بأصح الأسانيد كما جاء:

※ في «**الجامع الصحيح المختصر**» للبخاري، (ج1/ص313/ح882)، و(ج2/ص708/ح1908): [حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن بن شهاب أخبرني عروة أن عائشة، رضي الله تعالى عنها، أخبرته أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس فتحدثوا فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدثوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فصلى فصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال: «**أما بعد فإنه لم يخْفَ عليّ مكانكم ولكني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها**»، فتوفي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والأمر على ذلك]. وقال البخاري: (تابعه يونس)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج1/ص525/ح761) بمتابعة يونس التي أشار إليها البخاري؛ وابن حبان في صحيحه (ج6/ص286/ح2544)، و(ج6/ص285/ح2543) وزاد: (ثم كذلك كان في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر حتى جمعهم عمر بن الخطاب على أُبَيّ بن كعب فقام بهم في رمضان وكان ذلك أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج6/ص169/ح25401)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج2/ص86/ح2503)؛ وابن راهويه في مسنده (ج2/ص305/ح827)؛ والإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج4/ص265/ح7747)؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج2/ص6/ح1043) وقال فيه: (**فصاح الناس وقرعوا بابه، فلم يخرج**)؛ وغيرهم.

ـــ وأخرجه البيهقي مطولا من نفس الطريق في (**سنن البيهقي الكبرى**) فساقه بنحو من حديث البخاري، إلا أنه أكمل قائلاً بعد قوله «**فتعجزوا عنها**» ذاكراً لما حدث زمان عمر بن الخطاب، رضوان

الله وسلامه عليه: [وكان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة أمر فيه فيقول: (من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه)، فتوفي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والأمر على ذلك ثم كان الأمر على ذلك خلافة أبي بكر وصدرا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما. قال عروة: وأخبرني عبد الرحمن بن عبد القاري- وكان من عمال عمر رضي الله تعالى عنه وكان يعمل مع عبد الله بن الأرقم على بيت مال المسلمين- أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه خرج ليلة في رمضان فخرج معه عبد الرحمن فطاف في المسجد، وأهل المسجد أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، قال عمر رضي الله تعالى عنه: والله لا أظن لو جمعناهم على قارئ واحد لكان أمثل، فعزم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه على أن يجمعهم على قارئ واحد، فأمر أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه أن يقوم بهم في رمضان، فخرج عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه والناس يصلون بصلاة قارئ لهم ومعه عبد الرحمن بن عبد القاري، فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: نِعْمَ البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون- يريد آخر الليل - وكان الناس يقومون في أوّله]، ثم قال البيهقي: (رواه البخاري في الصحيح عن بن بكير دون حديث عبد الرحمن بن عبد القاري وإنما أخرج حديث عبد الرحمن عن حديث مالك عن الزهري).

فحديث عائشة، أم المؤمنين، رضوان الله وسلامه عليها، من أصح أحاديث الدنيا، تقوم به الحجة القاطعة، ويجب التديّن به.

<u>وقد جاء هذا في نفس الواقعة، أو واقعة مشابهة، من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه:</u>

❋ كما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص199/ح13087) بإسناد صحيح: [حدثنا يزيد (هو ابن هارون) أخبرنا حميد (هو الطويل) عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان ذات ليلة يصلي في حجرته، فجاء أناس من أصحابه فصلوا بصلاته، فخفف ثم دخل البيت ثم خرج، ففعل ذلك مرارا كل ذلك يصلي وينصرف، فلما أصبح قالوا: (يا رسول الله: صلينا معك البارحة ونحن نحب ان تمدّ في صلاتك!)، فقال: (قد علمت بمكانكم، **<u>وعمدا فعلت ذلك</u>**)]. وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج3/ص103/ح12024)؛ وعبد بن حميد في مسنده (ج1/ص413/ح1409)؛ وأبو يعلى في مسنده (ج6/ص401/ح3755)، و(ج6/ص461/ح3859)، ز(ج8/ص223/ح4788)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج3/ص110/ح5021)، و(ج3/ص110/ح5023)؛ وغيرهم.

❋ وقد أخرج البخاري في صحيحه (ج1/ص256/ح696) مثل حديث أنس، ولكن عن عمرة عن عائشة: [حدثنا محمد قال: أخبرنا عبدة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة قالت: كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يصلي من الليل في حجرته وجدار الحجرة قصير فرأى الناس شخص النبي، صلى الله عليه وسلم، فقام أناس يصلون بصلاته فأصبحوا فتحدثوا بذلك، فقام ليلة الثانية فقام معه

أناس يصلون بصلاته صنعوا ذلك ليلتين أو ثلاثا، حتى إذا كان بعد ذلك جلس رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فلم يخرج فلما أصبح ذكر ذلك الناس، فقال: إني خشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل]؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج3/ص110/ح5021) وغيرهما.

وقد جاء هذا المعنى في نفس الواقعة، أو واقعة مشابهة، كذلك عن زيد بن ثابت، رضي الله عنه، بأصح الأسانيد وأقواها:

❊ كما هو في «**صحيح البخاري**»، (ج6/ص2659/ح6860): [حدثنا إسحاق أخبرنا عفان حدثنا وهيب حدثنا موسى بن عقبة سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن النبي، صلى الله عليه وسلم، اتخذ حجرة في المسجد من حصير، فصلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فيها ليالي حتى اجتمع إليه ناس؛ ثم فقدوا صوته ليلة، فظنوا أنه قد نام، فجعل بعضهم يتنحنح ليخرج إليهم فقال: (**ما زال بكم الذي رأيت من صنيعكم حتى خشيت أن يكتب عليكم، ولو كتب عليكم ما قمتم به**، فصلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة)]؛ وأخرجه البخاري في موضع آخر من صحيحه (ج1/ص256/ح698)؛وأخرجه مسلم في صحيحه (ج1/ص540/ح781)؛ والنسائي في سننه (ج3/ص198/ح1599)؛ وابن حبان في صحيحه (ج6/ص239/ح2491)؛ وأبو داود في سننه (ج1/ص274/ح1044)، و(ج2/ص69/ح1447)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص182/ح21622)، و(ج5/ص187/ح21675)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج1/ص350)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج5/ص144/ح4892)، و(ج5/ص144/ح4893)، و(ج5/ص144/ح4895) إلا أنه أفاد: (**فتنحنحوا، وحصبوا الباب، ورفعوا أصواتهم**؛ فخرج إليهم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، **مغضبا**)، و(ج5/ص145/ح4896)؛ والطبراني في معجمه الصغير (ج1/ص329/ح544)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج2/ص494/ح4382)؛ وعبد بن حميد في مسنده (ج1/ص110/ح250)؛ وغيرهم، بعضهم مختصراً، وبعضهم بزيادات صحاح يظهر منها أن منهم من (**تنحنح**) ورفع صوته، بل ومنهم من (**حصب**) الباب تنبيها له، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على وجودهم، فأهملهم حتى الصباح ثم كلمهم **غاضباً**، بنحو ما جاء آنفاً. ولعل (**حصب**) الباب هذا هو الذي ظنته عائشة، رضوان الله وسلامه عليها، قرعاً، أو بعضهم فعل هذا وبعضهم فعل ذاك!

❊ – ❊ **الاعتبار الثاني:** كان نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، قد يترك بعض الشعائر التعبدية والطاعات التي ثبتت فضيلتها **حتى لا يشق على المسلمين**، رفقاً بهم، بل كان، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، وهو نعم الأسوة، وخير القدوة، يترك الخروج للجهاد، وهو أحب شيء في الدنيا إليه، لكي لا يشق على أمّته، أو يحرجهم، كما يظهر مما ثبت عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «تضمن الله لمن خرج في سبيله، لا يخرجه إلا جهاداً في سبيلي، وإيماناً

بي، وتصديقاً برسلي، فهو علي ضامن أن أدخله الجنة، أو أرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه نائلاً ما نال من أجر أو غنيمة! والذي نفس مُحَمَّد بيده، ما من كلْم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة كهيئته حين كلم: لونه لون دم، وريحه مسك! والذي نفس مُحَمَّد بيده: **لولا أن يشق** على المسلمين ما قعدت خلاف سرية تغزو في سبيل الله أبداً، ولكن لا أجد سعة فأحملهم، ولا يجدون سعة، **ويشق عليهم (وفي رواية: لا تطيب أنفسهم)** أن يتخلّفوا عني، والذي نفس مُحَمَّد بيده: لوددت أني أغزو في سبيل الله فأقتل، ثم أغزو فأقتل، ثم أغزو فأقتل»، قلت: هذا حديث غاية في الصحة، من أصح أحاديث الدنيا، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج3/ص1495/ح1876) فقال: [وحدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن عمارة وهو بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قاله]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج3/ص1497/ح1876)، و(ج3/ص1498/ح1876)؛ والبخاري في صحيحه (ج1/ص22/ح36)؛ وابن حبان في صحيحه (ج11/ص39/ح4736)؛ وابن ماجه في سننه (ج2/ص920/ح2753)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص231/ح7157)، و(ج2/ص384/ح8970)؛ وابن راهويه في مسنده (ج1/ص226/ح182)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج9/ص39/ح17669)، (ج9/ص157/ح18265)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج4/ص202/ح19316)؛ وغيرهم.

فها هو، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، يتخلف عن السرايا، مع أن الخروج في كل واحدة منها، أحب شيء إليه في الدنيا، وقد صرح هو بذلك ونص عليه، وأخبرنا به.

❋ - ❋ الاعتبار الثالث: وقد نص هو، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، على أن أفضل الصيام صيام داود، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً. ومع ذلك فلم ينقل عنه قط أنه كان يصوم هكذا، فلم ترك الفاضل وعمل بالمفضول؟! **لا ندري، لأنه لم يبين لنا**. ونعلم يقيناً أنه لو كان بيان ذلك من الدّين، الذي تكفّل الله ووعد ببيانه، وأخبرنا بكماله، لو كان الأمر كذلك لبينه لنا، حاشا لله ورسوله من الوعد الخائس، والخبر الكاذب.

فظهر بذلك أن كونه، عليه وعلى اله الصلاة والسلام أفضل رسل الله، وأكرم الخلق على الله، لا يقتضي ضرورة:

(1) ـ أن كل فعل من أفعاله، وكل عبادة من عباداته، جاءت على أفضل الصور لتلك العبادة المعينة أو ذاك الفعل المخصوص المعين. والكمال والفضل على الإجمال، لا يعني الكمال والفضل في كل جزئية متخيَّلة، إلا في حق الله العزيز الحكيم.

(2) ـ أن غيره من الأنبياء قد يفضُله بجزئية معينة، أو خصوصية معينة. فمما لا شك فيه أن موسى قد اصطفي على الناس، بل على الأنبياء، بتكليم الله له تكليماً مباشراً؛ وعيسى بن مريم كلمة الله، وروح منه، وذاته الطاهرة الشريفة معجزة بنفسها.

وأفضلية بلال وأبي ذر على معاذ بن جبل لا يجوز أن يكون فيها شبهة، وليس أي واحد منهما بأعلم من معاذ بتفاصيل الحرام والحلال!

وأكثر الصحابة، لا سيما البدريين والأُحُديين والشجريين، أفضل من عبد الله بن عباس، وهو أعلى منهم مرتبة في العلم، وهو ترجمان القرآن والحبر البحر، بل كان رضي الله عنه يقرئ السابقين الأولين البدريين من أمثال عبد الرحمن بن عوف القرآن!

وأفضلية قرن الصحابة في الجملة على سائر قرون الأمة، بل وعلى سائر قرون بني آدم، لا تعني ضرورة أنهم فعلوا كل فضيلة وكل حسنة إلى يوم القيامة، وكل زعم خلاف ذلك شطحات وتعميمات نظرية، ومزاعم عاطفية، أو أكاذيب محضة، لا تصمد للبرهان.

❊ – ❊ الاعتبار الرابع: ما سبق أن قررناه بأتم بيان وأبلغ تفصيل أن الأصل في الأشياء، أعياناً وأفعالاً، الإباحة؛ وأنه، عليه وعلى آله أزكى صلاة وأتم تسليم، قد اشتد نهيه عن كثرة السؤال، والتردد عليه في الأقضية، مما قد يفضي إلى الهلكة، وأخبرهم أنه هو سيبادرهم بأمر الله ونهيه: ﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا**﴾. وقد أثبتنا بذلك أن تركه التعقيب على فعل، أو القيام بعمل يقتضي، ضرورة، إباحة ذلك لا غير. بل قد قال، عليه وعلى آله أزكى صلاة وأتم تسليم، صراحة: «**دعوني ما تركتكم، إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم؛ فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**».

وقد يترك النبي بعض العمل لاعتبارات أخرى لا نعلمها. وعلى كل حال فالترك عدم فعل، والعدم لا يصلح دليلاً على شيء مطلقاً، لأنه «**لا شيء**»، كما بينّاه أول هذا المبحث.

نعم، سوف يسارع القوم قائلين: لقد ظلمتمونا بنسبة هذا القول إلينا، فنحن ما قلنا قط أن الترك المجرد شيء أو حجة، وإنما قلنا: الحجة أن يترك النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، الفعل غير الجِبِلي، مع قيام المقتضى وانتفاء المانع، وغير ذلك من التأصيل والضوابط.

فنقول: رغم كراهيتنا للتطويل، وأسلوب الرد، والقيل والقال، فلعلنا ها هنا لأهمية هذه المسألة الأصولية الخطيرة، وللأمانة العلمية، نقتبس لك هذا النص (بتمام طوله وأحرفه، ما عدا التنسيق والإخراج وعلامات التنقيط فأكثرها من عندنا) لفصل كامل من كتاب: (معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة؛ الطبعة الخامسة، 1427 هـ) للدكتور مُحَمَّد بنْ حسَيْن بن حَسنْ الجيزاني، كما هو في المكتبة

الإلكترونية الشاملة. وقد اخترنا هذا الكتاب لأن أصله، كما جاء فيه (ج1/ص2): [أصل هذا الكتاب: رسالة (**دكتوراه**) نوقشت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وقد تكونت لجنة المناقشة من أصحاب الفضيلة: د. عمر بن عبد العزيز أستاذ أصول الفقه بقسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى بمكة المكرمة مشرفاً؛ د. علي بن عباس الحكمي رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عضواً؛ د. أحمد محمود عبد الوهاب أستاذ أصول الفقه بقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عضواً. وقد أجيزت مع **مرتبة الشرف الأولى**، وكان ذلك في 1415/1/25 هـ]؛ فهو إذا رسالة (**مشْيخية**)، وهو ما يسمى باللاتينية: (**دكتوراه**)، ينتظر من كاتبها التمكن من مادته، والإتيان بجديد فيها، أو هكذا هو العرف العالمي هذه الأيام. كما أنها تصنيف حديث معاصر يتوقع أن يكون كاتبه قد استوعب وهضم انتاج العلماء السابقين مقدماً لنا، ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ﴾، زبدته: ﴿لَبَناً خَالِصاً سَائِغاً لِلشَّارِبِينَ﴾. والآن إلى النص الموعود:

❊ **بداية النص المنقول** (ج1/ص123 ـــ 130): [خامسًا: حجيّة تركه، صلى الله عليه وسلم: والمقصود بالترك: تركه، صلى الله عليه وسلم، فعل أمر من الأمور. وهو نوعان بالنسبة لنقل الصحابة رضي الله عنهم له:

(1) ـ التصريح بأنه، صلى الله عليه وسلم، ترك كذا وكذا ولم يفعله، كقول الصحابي في صلاة العيد: (إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، صلى العيد بلا أذان ولا إقامة).

(2) ـ عدم نقل الصحابة للفعل الذي لو فعله، صلى الله عليه وسلم، لتوفرت هممهم ودواعيهم أو أكثرهم أو واحدٍ منهم على نقله للأمة، فحيث لم ينقله واحد منهم البتة ولا حّدث به في مجمع أبدًا عُلم أنه لم يكن. وذلك كتركه، صلى الله عليه وسلم، التلفظ بالنية عند دخوله في الصلاة، وتركه الدعاء بعد الصلاة مستقبل المأمومين وهم يؤمنون على دعائه، بعد الصبح والعصر أو في جميع الصلوات.

وتركه، صلى الله عليه وسلم، لفعل من الأفعال يكون حجّة، فيجب ترك ما ترك، كما يجب ما فعل بشرطين:

الشرط الأول: أن يوجد السبب المقتضي لهذا الفعل في عهده، صلى الله عليه وسلم، وأن تقوم الحاجة إلى فعله، فإذا كان الحال كذلك وتركه، صلى الله عليه وسلم، ولم يفعله كان تركه لهذا الفعل سنّة يجب الأخذ بها ومتابعته في ترك هذا الفعل. أما إن انتفى المقتضي ولم يوجد السبب الموجب لهذا الفعل فإن ترك النبي، صلى الله عليه وسلم، حينئذ لا يكون سنّة؛ لأن تركه كان بسبب عدم وجود المقتضي، إذ لو وجد المقتضي لفعله، صلى الله عليه وسلم، وذلك كتركه، صلى الله عليه وسلم، قتال مانعي الزكاة فقط؛ إذ إن هذا الترك كان لعدم وجود السبب وعدم قيام المقتضي، فلما فعل أبو بكر رضي الله عنه ذلك وقاتل مانعي الزكاة فقط، لم يكن مخالفًا لسنّة رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

أما ما أحدثه بعض الأمراء من الأذان للعيدين فإن هذا من البدع؛ لأن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ترك ذلك مع وجود ما يعتقد فاعل ذلك أنه مقتضٍ، فإنه، صلى الله عليه وسلم، لما أمر بالأذان في الجمعة

وصلى العيدين بلا أذان ولا إقامة كان ترك الأذان فيهما سنّة، فليس لأحد أن يزيد في ذلك، بل الزيادة في ذلك كالزيادة في أعداد الصلوات أو أعداد الركعات.

ومثل ذلك ما حدثت الحاجة إليه بتفريط الناس، كتقديم الخطبة على الصلاة في العيدين، فإنه قد فعل ذلك بعض الأمراء واعتذر بأن الناس قد صاروا ينفضون قبل سماع الخطبة، وكانوا على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لا ينفضون حتى يسمعوا، أو أكثرهم.

ولا يكفي أن يترك، صلى الله عليه وسلم، الفعل مع وجود المقتضي لا مع انتفائه، بل لا بد من:

شرط ثانٍ وهو: انتفاء الموانع وعدم العوارض؛ لأنه، صلى الله عليه وسلم، قد يترك فعلاً من الأفعال مع وجود المقتضي له بسبب وجود مانع يمنع من فعله.

وذلك كتركه، صلى الله عليه وسلم، قيام رمضان مع أصحابه في جماعة بعد ليالٍ، وعلل ذلك بخشيته أن يُفرض عليهم، فلما كان في عهد عمر رضي الله عنه جمعهم على قارئ واحد، ولم يكن هذا الاجتماع بهذه الهيئة مخالفًا لسنّة رسول الله، صلى الله عليه وسلم،. وهكذا جَمْع القرآن، فإن المانع من جمعه كان على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن الوحي لا يزال ينزل فيغير الله ما يشاء ويُحكم ما يريد، فلو جُمع في مصحف واحد لتعسر أو تعذر تغييره كل وقت، فلما استقر القرآن بموته أمن الناس من زيادة القرآن ونقصه.

أما تركه، صلى الله عليه وسلم، للأذان في العيدين فلم يكن لوجود مانع، لذا كان هذا الترك سنّة نبوية يجب اتباعه فيها عليه الصلاة والسلام.

وخلاصة القول: أن تركه، صلى الله عليه وسلم، لا يخلو من ثلاث حالات.

الحالة الأولى: أن يترك، صلى الله عليه وسلم، الفعل لعدم وجود المقتضي له، وذلك كتركه قتال مانعي الزكاة، فهذا الترك لا يكون سنّة، بل إذا قام المقتضي ووجد كان فعل ما تركه، صلى الله عليه وسلم، مشروعًا غير مخالف لسنّته، كقتال أبي بكر رضي الله عنه لمانعي الزكاة، بل إن هذا العمل يكون من سنّته لأنه عمل بمقتضى سنّته، صلى الله عليه وسلم.

الحالة الثانية: أن يترك، صلى الله عليه وسلم، الفعل مع وجود المقتضي له بسبب قيام مانع، كتركه، صلى الله عليه وسلم، فيما بعد قيام رمضان جماعة، بسبب خشيته أن يُكتب على أمته؛ فهذا الترك لا يكون سنّة، بل إذا زال المانع بموته، صلى الله عليه وسلم، كان فعل ما تركه، صلى الله عليه وسلم، مشروعًا غير مخالف لسنّته كما فعل عمر رضي الله عنه في جمعه للناس على إمام واحد في صلاة التراويح، بل إن هذا العمل من سنّته، صلى الله عليه وسلم، لأنه عمل بمقتضاها.

الحالة الثالثة: أن يترك، صلى الله عليه وسلم، الفعل مع وجود المقتضي له وانتفاء الموانع فيكون تركه، صلى الله عليه وسلم، والحالة كذلك سنّة، كتركه، صلى الله عليه وسلم، الأذان لصلاة العيدين.

وهذا القسم من سنّته، صلى الله عليه وسلم، وهو السنّة التركية أصل عظيم وقاعدة جليلة، به تحفظ أحكام الشريعة ويوصد به باب الابتداع في الدين.

قال ابن القيم: (فإن تركه، صلى الله عليه وسلم، سنّة كما أن فعله سنّة، فإذا استحببنا فعل ما تركه، كان نظير استحبابنا ترك ما فعله، ولا فرق. فإن قيل: من أين لكم أنه لم يفعله، وعدم النقل لا يستلزم نقل العدم؟ فهذا سؤال بعيدُ جدًا عن معرفة هديه وسنّته وما كان عليه، ولو صح هذا السؤال وقبل لاستحب لنا مستحب الأذان للتراويح، وقال: من أين لكم أنه لم ينقل؟ واستحب لنا مستحب آخر الغسل لكل صلاة، وقال: من أين لكم أنه لم ينقل؟...... وانفتح باب البدعة، وقال كل من دعا إلى بدعة: من أين لكم أن هذا لم ينقل؟).

وتجدر الإشارة إلى أن سنّة الترك مبنية على مقدمات ثابتة راسخة:

المقدمة الأولى: كمال هذه الشريعة واستغناؤها التام عن زيادات المبتدعين واستدراكات المستدركين، فقد أتم الله هذا الدين فلا ينقصه أبدا، ورضيه فلا يسخطه أبدًا.

ومن الأدلة على هذه المقدمة قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾ [المائدة: 3].

وقوله، صلى الله عليه وسلم، «وايم الله لقد تركتكم على مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء».

المقدمة الثانية: بيانه، صلى الله عليه وسلم، لهذا الدين وقيامه بواجب التبليغ خير قيام، فلم يترك أمرا من أمور هذا الدين صغيرًا كان أو كبيرًا إلا وبلغه لأمته.

ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: 67]، وقد امتثل، صلى الله عليه وسلم، لهذا الأمر وقام به أتم القيام.

وقد شهدت له أمّته بإبلاغ الرسالة وأداء الأمانة واستنطقهم بذلك في أعظم المحافل، في خطبته يوم حجة الوداع.

المقدمة الثالثة: حفظ الله لهذا الدين وصيانته من الضياع، فهيأ الله له من الأسباب والعوامل التي يسرت نقله وبقاءه حتى يومنا هذا وإلى الأبد إن شاء الله، ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]، والواقع المشاهد يصدق ذلك، فإن الله قد حفظ كتابه وسنّة نبيه، صلى الله عليه وسلم، ووفق علماء المسلمين إلى قواعد مصطلح الحديث، وأصول الفقه، وقواعد اللغة العربية] **انتهى النص المنقول بأحرفه** (ما عدا التنسيق والإخراج وعلامات التنقيط فأكثرها من عندنا).

وإليك تعقيباتنا:

(1) ـ **التعقيب الأول:** ما ذكره في الأسطر الثمانية الأولى (أو نحو ذلك) حول كيفية رواية الصحابة لــ(التّرك) على أهميتها لا علاقة لها بموضوع (**الحجيّة**)، وإنما ينبغي أن تدرس في باب (**الذّكر وحفظه**). وحيث أن الله قد تكفَّل بحفظ الذّكر، فلا شك أن **كل ترك يحتج به في الدين**، **(إن كان هناك شيء من هذا الجنس أصلاً)**، قد تم حفظه بضمانة الله، جل جلاله. ولا نبالي بأي طريقة كان ذلك، فلا معنى من محاولة تعداد الأنواع والأصناف. وكل ترك ليس بحجة في الدين فليس هو من الذّكر

المحفوظ، ولا نبالي أبلغنا أم لم يبلغنا. فالبحث الرئيس ينبغي أن يكون: **هل الترك، كله أو بعضه، حجّة؟ وإن كان بعضه فحسب، فما هي الشروط الموضوعية التي يعرف بها هذا البعض فيتميز، ولا يختلط بغيره؟!**

(2) ـ **التعقيب الثاني:** ثم قفز المؤلف، من غير سابق إنذار، فزعم: (**وتركه، صلى الله عليه وسلم، لفعل من الأفعال يكون حجة، فيجب ترك ما ترك، كما يجب ما فعل، بشرطين**)... ثم قلنا لا بأس: لعله أراد أن يصوغ القاعدة العامة أولاً، ثم يقيم البراهين عليها. ولعلنا نلاحظ أن جملة: (**كما يجب ما فعل)** قلقة هكذا، ولعل صوابها: (**كما يجب (فِعْل) ما فَعَل)**؛ فإن كان هذا هو المقصود فهو من أبطل الباطل، كما سلف أعلاه، لأن أفعاله، صلوات الله عليه وعلى آله، إنما هي للإتساء، وليست للوجوب!

(3) ـ **التعقيب الثالث:** ثم انتقل الدكتور محمد بن حسين الجيزاني إلى محاولة تبرير الشرط الأول، وهو: (وجود السبب المقتضي لهذا الفعل في عهده، صلى الله عليه وسلم، وأن تقوم الحاجة إلى فعله)، ولم يأت بضرورة حس أو عقل، ولا بنص من الوحي المنزّل، أي من الكتاب والسنّة لأنهما هما فقط الوحي المنزّل، وإنما **حاول التخلص من عبء البرهان بضرب بعض الأمثلة:**

المثال الأول: تركه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قتال مانعي الزكاة.

قلت: وهذا جهل مجرّد، فقد أعد النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، البعوث لقتال خزاعة، عندما افترى عليها الفاسق فريته المعروفة، ولكن الله، جل جلاله تلطف وفضح الكاذب الفاسق إلى يوم القيامة. وقد يقول قائل: فلم لم يستشهد أبو بكر بذلك على عمر عندما احتدم الجدال حول هذا؟! فنقول: فكان ماذا؟ نسياه، أو لم يخطر لهما في تلك الساعة على بال أنه حجة فاصلة في المسألة. ومن زاوية أخرى فإن أعيان الحوادث والنوازل لا تتناهى حتى نهاية الدنيا، فلابد إذاً من تنزيل أحكام الله على كل نازلة بالاجتهاد الصحيح لها، فليس هذا من باب السنّة والبدعة، وإنما هو من باب الاجتهاد.

المثال الثاني: تركه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، الأذان للعيدين؛ فيكون ما أحدثه بعض الأمراء من الأذان للعيدين بحق من البدع.

فنقول: هذا غير مسلم لكم هكذا على إطلاقه:

فأولاً: المدينة كانت صغيرة للغاية، ونبأ العيد لا يخفى على أحد، لا سيما أنهم كانوا يحرصون على حضور الصلوات، ودروس العلم معه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. فإن لم يستطع أهل بيت الحضور كلهم، تناوبوا الحضور كما كان عمر يفعل مع أخيه الأنصاري؛ فلا توجد حاجة أصلاً للتأذين للعيدين.

وثانياً: الأذان ما هو إلا إشعار بدخول وقت الصلاة، ودعوة الناس لها، لذلك تداول المسلمون وتشاوروا، ونبي الله الخاتم بين أظهرهم، بل هو مشارك في المداولات قطعاً ولا شك، شأن النداء للصلاة باعتباره أمراً **وسائلياً عادياً** حتى اتفقوا فعلاً على استخدام ناقوس كناقوس النصارى، ولولا تلك الرؤيا المباركة لكانت النواقيس تدق اليوم في مآذن المسلمين. كما أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كان كثيراً ما يأمر

رجلاً بأن ينادي: الصلاة جامعة (ولا ندري أكان هذا بهذا اللفظ بعينه، أو بألفاظ الأذان) لكل اجتماع طارئ في غير وقت الصلاة.

ولكن غياب شخصية النبي المركزية، واتساع المدينة النبوية المنورة، والأمصار الكبرى الأخرى أنشأ واقعاً جديداً، له متطلبات وحاجات ومقتضيات جديدة. وسؤالنا للدكتور محمد بن حسين الجيزاني: ما بالك تهربت من مناقشة أذان الجمعة الأول الذي أحدثه أمير المؤمنين عثمان بن عفان؟! نعم: عثمان مؤتمن على الدين، ولا يُظنّ به تعمُّد الابتداع أو الإحداث في الدين، بخلاف جبابرة بني أمية، ولكن الدّين قد اكتمل قبيل وفاة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والابتداع في الدين هو نفس الشيء: لا فرق بين كونه بحسن نية وشبهة دليل، كما يقتضيه حسن الظن بأمير المؤمنين ذي النورين عثمان بن عفان، رضوان الله وسلامه عليه؛ أو بسوء نية وجدال منافق واعتذاره بشبهة.

على أن قول الدكتور محمد بن حسين الجيزاني أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ترك التأذين للعيدين لعدم وجود المقتضى لذلك رجم بالغيب، وقول على الله بلا علم. أما نحن فنقول أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ترك ولم يخبرنا لِمَ ترك، وقد نُهينا عن التكلف، وكثرة السؤال، وقيل وقال، وأن نقْفوا ما ليس لنا به علم؛ ونهينا عن مسلك أهل الزيغ الذين يتبعون المتشابه بدلاً من رده إلى المحكم.

<u>والمحكم المقطوع به في هذه القضية، وهو الحق اليقيني، هو</u>: أنه من المحال الممتنع أن **<u>يترك</u>** نبي الله المعصوم الخاتم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ما هو **<u>واجب</u>** على أمّته (إلا أن يكون ذلك من خصوصياته التي قام عليها البرهان القاطع)، ويحتاج كل ما سوى ذلك من الحكم بالاستحباب أو الإباحة أو الكراهية أو التحريم إلى دليل مستقل غير مجرّد (**<u>التّرك</u>**)، تماماً كما أنه من المحال الممتنع أن **<u>يفعل</u>** نبي الله المعصوم الخاتم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ما هو **<u>حرام</u>** على أمّته (إلا أن يكون ذلك من خصوصياته التي قام عليه البرهان)، ويحتاج كل ما سوى ذلك من إيجاب، أو استحباب أو إباحة أو كراهية إلى دليل مستقل غير مجرّد (**<u>الفعل</u>**)، كما أقمنا عليه قواطع الأدلة فيما سلف.

(4) ـ **<u>التعقيب الرابع:</u>** عندما تكلم الدكتور محمد بن حسين الجيزاني عن الشرط الثاني وهو (انتفاء الموانع) خلط كتخليطه عند مناقشة الشرط الأول، بل أشدّ. فهناك موانع أخرى لم يتطرق إليها، وقد فصلنا بعضها أعلاه. وهناك أمور امتنع، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عن فعلها، مع أفضليتها على ما سواها، كصيام يوم وإفطار يوم، ولم يبين لنا المانع أصلاً.

أما مثال جمع القرآن فهو خطأ شنيع: فقد كان عنده، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مصحفه الخاص (الذي وهبه لعثمان بن أبي العاص الثقفي عندما أمَّره على الطائف؛ ولا نستبعد أنه استكتب مصحفاً آخر بعد ذلك)، وعند كل واحد من أكابر حفاظ القرآن، من أمثال: علي بن أبي طالب، وأبي بن كعب،

وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وأم ورقة الشهيدة، مصحفه الخاص؛ وقد تكفل الله بجمعه وقرآنه، على كل حال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾، (القيامة؛ 75: 17). أما ما اقترحه عمر أيام الردة فهو كتابة **مصحف إمام رسمي معتمد**، متمحضاً للثابت من القرآن في العرضة الأخيرة، مجردً من تعليقات الكتبة وشروحهم، ليس فيه شيء من القرآن المنسوخ تلاوته أصلاً، **يكون مرجعاً للأمة كافة**.

(5) ـ **التعقيب الخامس:** بعد هذه التخاليط والوساوس اتحفنا الدكتور محمد بن حسين الجيزاني بنص منقول من الإمام ابن القيم جاء على نحو يشعر بأنه البرهان المنشود في المسألة، مظهراً لنا عجزه عن إيراد آية أو حديث تلمِّح ولو تلميحاً (ناهيك بالبرهنة) على مقولته. والفقرة الأولى من كلام الإمام ابن القيم تقول: (**فإن تركُه، صلى الله عليه وسلم، سنّة كما أن فِعله سنّة، فإذا استحببنا فعل ما تركه، كان نظير استحبابنا ترك ما فعله، ولا فرق**)، فرجعنا إلى الأصل، وهو: (**إعلام الموقعين عن رب العالمين**) وله طبعات عديدة، أمامي الآن منها واحدة بعينها (دراسة وتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ونشر: مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة؛ 1388هـ/1968م) كما هي في المكتبة الإلكترونية الشاملة؛ (ج2/ص460)، وكذلك عندما كرر نحو هذا الكلام في (ج17/ص97)، وما قبلها وما بعدها؛ لعلنا نجد برهنة أو استدلالاً، أو حتى شبهة دليل، لهذا القول المرسل، فلم نجد إلا سيلاً من الأمثلة على بعض ما تركه النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أما الاستدلال أو البرهنة، فلا.

فمقولة الإمام ابن القيم إذاً إنما هي قول مرسل، وزعم مجرّد لا برهان عليه. وحتى لو كان ابن القيم إماماً معصوماً (على مذهب الرافضة) لما صلح قوله حجة لصاحبنا، لأنه ينص فقط على: **عدم استحباب فعل ما تركه النبي**، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، فقط لا غير. وبضرورة الشرع، المبنية على ضرورة الحس والعقل، نعلم أن ما لم يكن مستحباً (والواجب مستحب أيضاً، إلا أنه آكد) فهو: مباح أو مكروه أو حرام؛ فأنى لك البرهان على مرادك، وهو **الحرمة** التي زعمت؟!
أما الفقرة التالية من نص الإمام ابن القيم، التي جاء فيه: (فإن قيل: من أين لكم أنه لم يفعله، وعدم النقل لا يستلزم نقل العدم؟... إلخ)؛ فقد أسلفنا في التعقيب الأول بيان أن ذلك ليس في موضوع (**حجية الترك**)، وإنما هو من باب (**حفظ الذّكر**)، فليراجع. والغريب أن ابن القيم ناقش هذه الجزئية قبل ذلك باستفاضة، فعودته إليها يشعر بأن في الموضوع خللاً، فلعله أحس – لا شعورياً – أن في الاستدلال خللاً ما، فأراد تقوية استدلاله بتكرير المقولة: وهيهات، هيهات، أن تثبت مقولة بمجرد تكرارها!

ومن الواضح أن الإمام ابن القيم يريد سد باب ما أسماه بـ(البدع)، لاحظ **قوله:** [واستحب لنا مستحب آخر الغسل لكل صلاة، وقال: من أين لكم أنه لم ينقل؟...... وانفتح باب البدعة، وقال كل من دعا إلى بدعة: من أين لكم أن هذا لم ينقل؟]، **انتهى**؛ **فنقول**: جواب ذلك يكون بأن زعم الاستحباب للغسل عند كل صلاة يحتاج إلى برهان مستقل، لأنه إخراج للغسل من كونه **مباحاً** في أي وقت يشاؤه الإنسان إلى

جعله مستحباً، وهذا لا يمكن أن يكون من الدين الواجب اللازم إلى يوم القيامة إلا ببرهان، ولا يمكن أن يكون البرهان قد ضاع لأن الذكر محفوظ: فلا معنى لذكر هذا، وما شابهه، في البحث عن (**ترك النبي**).

(6) ـ **التعقيب السادس:** واستشعر صاحبنا الدكتور محمد بن حسين الجيزاني أن كل ما أسلفه ما هو إلا مزاعم مرسلة وأمثلة ناقصة، عارية عن البرهان والاستدلال الحقيقي، فأحال إحالة مجملة غامضة إلى (**مقدمات ثابتة راسخة**)، كما هو نص كلامه. نعم: ما ذكر من المقدمات راسخ متين، وقد ذكر لكل واحدة نصاً أو نصوصاً معصومة تؤيده؛ **وكله عليه لا له:**

(أ) ـ فكمال بيان الله للقرآن، وتمام أداء النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، للرسالة، مع ما أوتي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من الفصاحة وجوامع الكلم يجعلنا نستغرب كيف قال: «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم**»؛ وقال: «**إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته**»؛ وقال: «**ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكتُّ عنه فهو عافية؛ فاقبلوا من الله العافية فإن الله لم يكن نسيا**»؛ وقال: «**ذروني (أو: دعوني) ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم؛ فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه، وما أخبرتكم أنه من عند الله فهو الذي لا شك فيه**»؛ بل قال صراحة: «**إن الله حد حدودا فلا تعتدوها، وفرض لكم فرائض فلا تضيعوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وترك أشياء من غير نسيان من ربكم ولكن رحمة منه لكم فاقبلوها ولا تبحثوا فيها!**»؛

قال كل ذلك، ومع ذلك لم يقل قط: (**وما فعلته فافعلوه، وما تركته فاتركوه**)، وهي قاعدتكم المزعومة المكذوبة... فهلا راجعتم أنفسكم، واستيقنتم أن ربكم، قد أحاط بكل شيء علماً، وأنه، جل جلاله وسما مقامه، ما كان نسياً؟!

(ب) ـ كمال الدين وحفظه يمنع ضرورة من استحداث قاعدة كلية لم يقم عليها البرهان القاطع من أدلة الدين نفسه. بل إن الابتداع باستحداث (قاعدة كلية) أشنع وأقبح، بصفة عامة، من الابتداع باستحداث مسألة جزئية. وهذا ما فعلتموه أنتم بالضبط باستحداثكم القاعدة الكلية: (**ترك النبي حجّة**) من غير برهان ضروري قاطع للعذر. فأنتم، معشر القائلين بما يسمّى: (السنة التركية)، إذاً مبتدعون، بل أنتم من رؤوس الابتداع، **وواقعكم يثبت بدون أدنى شبهة أنكم غلاة مارقون، مِن عِندكم خرج حشدٌ كبير من (البدع) المهلكة، وإليكم تعود.**

وأحسب أن في هذا كفاية، وحسبك من شر سماعه؛ خضنا بين الفرث والدم آملين أن نفوز بإناء مملوء بلبن خالص سائغ للشاربين... فانتهينا بوعاء فارغ، وجوع لم يشبع، وعطش لم ينطفئ. فيا ضيعة الإسلام، ويا حسرتاه على المسلمين أن يتخرج أبناؤهم بهذا النوع من الرسائل (**المشيخية**) مع **مرتبة الشرف الأولى!**

فالحق المقطوع به إذاً هو: أن ترك النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، سكوت وإقرار، فما تركه إنما هو على الإباحة الأصلية المطلقة. فلا صحة لقول الوهابيين المبتَدِع الخبيث: (ما تركه النبي تركناه)، بل ما تركه النبي استحللناه: فإن شئنا تركناه وإن شئنا فعلناه: ومعاذ الله أن نقول بكراهيته، أو حتى حرمته، إلا ببرهان يقوم على خلاف ذلك.

غير أن الغلاة المارقين من هواة التبديع والتكفير، من الفرقة الوهابية وغيرها، يمارسون أنواعاً من الإرهاب الفكري فتجد أحدهم يقول: كيف تفعل ما لم يفعله النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو صحابته؟! فإذا سمع السامع من العوام أو صغار طلبة العلم ذكر النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأصحابه انقدح في أنفسهم من التعظيم والإجلال ما يدفعهم إلى التسليم، أو في أقل الأحوال يمنعهم من المعارضة، فيفلت المجادل بالباطل بدعواه المكذوبة الداحضة، وسفسطته الساقطة المتناقضة.

وتوجيه الضربة القاضية إلى هؤلاء الغلاة المارقين، الدجاجلة الكذابين، سهل ميسور، وذلك بسؤاله: أليس الحكم الأصلي في الأشياء: أعياناً وأفعالاً وعقوداً وشروطاً هو الإباحة المطلقة، كما قامت عليه قواطع الأدلة؟! فكيف جعلت ذلك الشيء المعين محل جدالنا الآن حراماً أو مكروهاً؟! وهل خان النبي، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، الأمانة عندما قال: «**دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»، أو عندما قال: «**إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وسكت عن كثير من غير نسيان فلا تتكلفوها رحمة من الله، فاقبلوها**»، أو عندما قال: «**إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم عليهم من أجل مسألته**»، بل قال نصاً: (**دعوني ما تركتكم**)، وما قال قط: (**ما تركته فاتركوه**)؟!

وهذا أيضاً ليس بدعاً من القول فقد قاله الإمام الحجة الكبير أبو محمد علي بن حزم، رضي الله عنه، في الإحكام في أصول الأحكام (4/56): [ما ذكرنا من الائتساء به عليه السلام في أفعاله وأما من قال نطلب الدليل فإن وجدنا دليلا على وجوب الفعل صرنا إليه وإن لم نجد دليلا حملنا الأفعال على الائتساء فقط فهي نفس قولنا إلا أننا نحملها على الائتساء أبدا ما لم نجد دليلا على الوجوب فإن وجدناه صرنا إليه وبالله تعالى التوفيق قال أبو محمد وأما الشيء يراه عليه السلام أو يبلغه أو يسمعه فلا ينكره ولا يأمر به فمباح لأن الله عز وجل وصفه عليه السلام فقال ﴿لذين يتبعون لرسول لنبي لأمي لذي يجدونه مكتوبا عندهم في لتوراة ولإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن لمنكر ويحل لهم لطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم ولأغلال لتي كانت عليهم فلذين آمنوا به وعزروه ونصروه وتبعوا لنور لذي أنزل معه أولئك هم لمفلحون﴾ فلو كان ذلك الشيء منكرا لنهى عنه عليه السلام بلا شك فلما لم ينه عنه لم

يكن منكرا فهو مباح المباح معروف وما عرفه عليه السلام فهو معروف ولا معروف إلا ما عرف ولا منكر إلا ما أنكر فمن ذلك غناء الجاريتين في بيته وهو عليه السلام يسمع ولا ينكر فأنكر ذلك أبو بكر فأنكر النبي، صلى الله عليه وسلم، على أبي بكر إنكاره فصح بذلك ما ذكرنا نصا ووجب الإنكار على كل ما أنكر ما علمه عليه السلام فأقره ومن ذلك زفن السودان فنهاهم عمر فأنكر عليه السلام على عمر إنكاره عليهم ومن ذلك اللعب التي رأى عليه السلام عند عائشة وفيها فرس ذو أجنحة مع نهيه عليه السلام عن الصور فكان ذلك إذا مستثنى مما نهى عنه ومثل إنكاره عليه السلام الصور في الستر مع إباحته لذلك إذا كان رقما في ثوب واستثناءه إياه من جملة ما نهى عنه من الصور فلما قطعت عائشة الستر وسادتين اتكأ عليه السلام عليهما ولم ينكرهما فصح من ذلك أن المعلق من الثياب التي فيها الصور مكروه ليس حراما ولا مستحبا لكن من تركها أجر ومن استعملها لم يأثم واختار ههنا عليه السلام الأفضل واختاره لعائشة وفاطمة رضي الله عنهما وصح بذلك أن الثياب التي فيها الصور وإذا كانت وسائد فذلك حسن مباح ولا مستحب لا نكرهه أصلا بل نحبه وكذلك الشيء إذا تركه عليه السلام ولم ينه عنه ولا أمر به فهو عندنا مباح مكروه ومن تركه أجر ومن فعله لم يأثم ولم يؤجر كمن أكل متكئا ومن استمع زمارة الراعي فلو كان ذلك حراما لما أباحه عليه السلام لغيره ولو كان مستحبا لفعله عليه السلام فلما تركه كارها له كرهناه ولم نحرمه فإن قال قائل فقد ناموا بحضرة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثم صلوا ولم يأمرهم بإعادة الوضوء وأنتم لا ترون ذلك قيل له وبالله التوفيق ما روى أحد قط أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، رآهم نياما ولا أعلم أنهم ناموا وإنما جاء الحديث أنه عليه السلام أبطأ بالعشاء الآخرة حتى نام الناس وسمع لهم غطيط وصاح عمر نام النساء والصبيان فالحديث كما تسمع بين في أنهم ناموا وهو عليه السلام غائب غير حاضر وإنما أعلمه عمر بنوم النساء والصبيان وهذان الصنفان ليس عليهم حضور الصلاة في الجماعة فرضا وأيضا فمن أين للمحتج بهذا أن يقول ناموا قعودا نوما قليلا بلا أن يرد ذلك في الحديث ولعل فيهم من نام مستندا إلى صاحبه أو إلى الحائط أو مضطجعا نوما طويلا ما يدري من لم يحضر نومهم كيف كان نومهم ومثل هذا من الدعاوى لا يستجيزها ذو دين متهم بالصدق فلما صح أنه عليه السلام كان غائبا ولم يأتنا نص في أنه عليه السلام علم نومهم وصح أمره عليه السلام في حديث صفوان بن عسال المرادي بالوضوء من النوم جملة لزمنا ألا نزول عما أمرنا لأمر لا ندري أعلمه عليه السلام أم لم يعلمه ولو صح عندنا أنه عليه السلام علم أنهم ناموا وأقرهم على ذلك لقلنا به ولأسقطنا الوضوء عمن نام جملة على أي حال نام ولو صح في ذلك الخبر أن عمر قال نام الناس لما كان لهم فيه متعلق لأنه كان يكون معناه نام الناس الذين ينتظرونه عليه السلام وكيف وكل طائفة منهم تخالف هذا الخبر لأنهم يخصون بعض أحوال النوم دون بعض وليس بيننا في الخبر أصلا فإن قال قائل أيجوز أن يخفى ذلك على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قيل له نعم كما جاز عندكم معاشر الشافعيين والمالكيين والحنفيين قول جابر كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله على أن بيع أمهات الأولاد أشهر من نوم قوم في الليل والقوم في عوزة من المصابيح بركن المسجد وكما يقول المالكيون إنه خفي عليه ذبح آل أبي بكر الفرس وأكلهم إياه بالمدينة وهذا أشيع من نوم قوم في ركن المسجد لقلة

الخيل عندهم بالمدينة في أيامه، صلى الله عليه وسلم، ولشدة العيش عندهم وقلة الإدام وشدة امتزاج أهل بيت أبي بكر مع النبي، صلى الله عليه وسلم، ومجاورتهم له فكيف يخفى عليه أنهم ذبحوا فرسا فأكلوه ولا يخفى عليه نوم قوم في ركن المسجد وهو غائب عنهم ولو صح أنه عليه السلام كان حاضرا في المسجد لأمكن أن يختفي نوم من في ركن المسجد عنه فكيف وقد صح أنه عليه السلام كان غائبا عنهم مع أن تخصيص نومهم بأنهم كانوا قعودا لا مستندين ولا مضطجعين ولا متكئين كذب من أقدم عليه وبالله التوفيق]؛ **انتهى النص النفيس**، فتأمله بدقة: مع عدم موافقتنا له في بعض الجزئيات كنقض النوم للوضوء، ونحوه.

وبذلك تبطل حجة كل من أبطل عملاً، أو زعم أنه بدعة، لمجرد أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم وبارك، لم يفعله. وشر من ذلك، وأقبح وأشنع، وأولى بالبطلان، من أصدر نفس الأحكام لأن الصحابة، رضوان الله وسلامه عليهم، لم تفعله. كيف؟ وأقوالهم الصريحة، وأفعالهم الظاهرة، وإقراراتهم ليست بحجة، فكيف يكون تركهم، الذي هو عدمُ محضُ، حجة؟! فمن زعم شيئاً من ذلك فهو والله: المبتدع الضال، الغالي المارق، أو السطحي التافه، أو الجاهل المركّب، أو لعله، عياذاً بالله، الكافر المكابر العنيد.

❄فصل: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى)

إن استحقاق الثواب والثناء من الله على أي عمل من أعمال الإنسان منوط بالنية، وكذلك استحقاق العقاب والذم من الله. فمن أراد إصابة الصيد بسلاح ناري، فأخطأه، وأصاب إنساناً فقتله، فهو قاتل خطأً، لأنه المباشر أو المتسبب في القتل، ولكنه لم يرد إصابة ذلك الإنسان، فهو بالقطع ليس آثماً كإثم القاتل عمداً، وليس فعله، وإن كان قتلاً على الحقيقة، من باب القتل العمد من صدر ولا ورد. هذا مدرك بالحس والعقل، وعليه جمهور العقلاء، وقد أكده الشرع وزاد فيه ووسعه:

❄ حيث قال، جل جلاله: ﴿مَنْ كَانَ **يُرِيدُ** الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلاهَا مَذْمُوماً مَدْحُوراً ❄ وَمَنْ **أَرَادَ** الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُوراً﴾، (الاسراء؛ 17: 18 ــــ 19)

❄ وقال، تباركت أسماؤه: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ **مُخْلِصِينَ** لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾. (لأعراف؛ 7: 29)

❄ وقال، تعالى ذكره: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ **مُخْلِصِينَ** لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾، (غافر:14)

❄ وقال، جل وعز: ﴿هُوَ الْحَيُّ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ **مُخْلِصِينَ** لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، (غافر؛ 40: 65)

❄ وقال، تباركت أسماؤه: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ **مُخْلِصِينَ** لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾، (البينة؛ 98: 5)

* وقال، تعالى ذكره: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾، (التوبة؛ 9: 46)

* وقوله، عليه وعلى اله الصلاة والسلام: «**إنما الأعمال بالنيات (وفي رواية: بالنية) وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه**»، حديث صحيح، من أصح أحاديث الدنيا، أجمع الأئمة على صحته، وأجمعت الأمة على تلقّيه بالقبول، وأخرجه الشيخان، والجماعة، وأحمد، وابن حبان، وابن خزيمة، والنسائي في «**السنن الكبرى**»، وهو أيضاً في «**سنن البيهقي الكبرى**»، و«**المعجم الأوسط**» للطبراني، و«**سنن الدارقطني**»، وفي «**مسند أبي داود الطيالسي**»، و«مسند الحميدي»، و«**المنتقى من السنن المسندة**» لابن الجارود، و«**مسند الشهاب**»، و«**شرح معاني الآثار**»، وغيرها، بعشرات بالأسانيد الصحيحة عن العشرات من أصحاب يحيى بن سعيد الأنصاري، عنه، عن مُحَمَّد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه. وجاء في «**تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير**»: (قال الحافظ أبو سعيد مُحَمَّد بن علي الخشاب: رواه عن يحيى بن سعيد نحو من مائتين وخمسين إنسانا؛ وقال الحافظ أبو موسى: سمعت عبد الجليل بن أحمد في المذاكرة يقول: قال أبو إسماعيل الهروي عبد الله بن مُحَمَّد الأنصاري: كتبت هذا الحديث عن سبعمائة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد. قلت: تتبعته من الكتب والأجزاء حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقا)، وروي من طريق الإمام مالك، إلا أنه لم يخرجه في الموطأ، وأخرجه، سوى مالك، كل أصحاب الكتب المعتمدة.

وروى نحو هذا المعنى بأسانيد مختلفة الدرجة عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وأبي سعيد الخدري وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وأنس بن مالك وأبي هريرة وعتبة بن عبد السلمي وهلال بن سويد وعبادة بن الصامت وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وأبي ذر وعتبة بن مسلم ومعاوية بن أبي سفيان، **فالمعنى متواتر مقطوع بثبوته**، مشهود عليه بآي القرآن، وضرورات الحس والعقل.

* وجاء في «**صحيح مسلم**»، (ج1/ص117/ح128)، من طريق الأعرج عن أبي هريرة: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم واللفظ لأبي بكر قال إسحاق: أخبرنا سفيان وقال الآخران: حدثنا بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «قال الله عز وجل: ﴿**إذا هم عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها سيئة، وإذا هم بحسنة فلم يعملها فاكتبوها حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشراً**﴾»]؛ وهو عند البخاري (ج6/ص2725/ح7062)؛ وفي «**صحيح ابن حبان**»، (ج2/ص105/ح380)، بنحوه، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح)؛ وأخرجه كذلك أحمد، (ج2/ص242/ح7294)؛ والترمذي، (ج5/ص265/ح3073)، وغيرهم.

* وجاء في «**صحيح ابن حبان**»، (ج1/ص118/ح130)، من طريق مُحَمَّد بن سيرين عن أبي هريرة: [أخبرنا عبد الله بن مُحَمَّد الأزدي قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا النضر بن شميل قال: حدثنا هشام عن محمد عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الله، جل وعلا، قال: ﴿من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبتها بعشر أمثالها إلى سبع مائة؛ وإن هم بسيئة فلم يعملها لم أكتب عليه، فإن عملها كتبتها عليه سيئة واحدة﴾]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط الشيخين)، وهو كما قال، وهو أيضاً في «**صحيح مسلم**»، وفي «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**» من عدة طرق غاية في الصحة، وفي «**مسند الشاميين**».

* وجاء في «**صحيح ابن حبان**»، (ج2/ص107/ح383)، من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة: [أخبرنا الفضل بن الحباب قال: حدثنا القعنبي قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: قال الله تبارك وتعالى: ﴿إذا هم عبدي بالحسنة فلم يعملها كتبتها له حسنة، فإن عملها كتبتها له عشر حسنات، وإن هم عبدي بسيئة ولم يعملها لم أكتبها عليه، فإن عملها كتبتها واحدة﴾]، وعقّب الإمام أبو حاتم بن حبان، رضي الله تعالى عنه، قائلاً: [قوله جل وعلا: (إذا هم عبدي)، أراد به إذا عزم فسمى العزم همّا، لأن العزم نهاية الهم، والعرب في لغتها تطلق اسم البداءة على النهاية واسم النهاية على البداءة؛ لأن الهمّ لا يكتب على المرء لأنه خاطر لا حكم له، ويحتمل أن يكون الله يكتب لمن همّ بالحسنة الحسنة، وإن لم يعزم عليه ولا عمله لفضل الإسلام، فتوفيق الله العبد للإسلام فضل تفضل به عليه، وكتابته ما همّ به من الحسنات ولمّا يعملها فضل، وكتابته ما هم به من السيئات ولمّا يعملها، لو كتبها لكان عدلا وفضله قد سبق عدله كما أن رحمته سبقت غضبه؛ فمن فضله ورحمته ما لم يكتب على صبيان المسلمين ما يعملون من سيئة قبل البلوغ، وكتب لهم ما يعملونه من حسنة كذلك هذا ولا فرق]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم)، وهو كما قال.

* وجاء في «**صحيفة همام بن منبه**»، (ج1/ص42/ح53)، من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة: [وقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: قال الله تعالى: ﴿إذا تحدث عبدي بأن يعمل حسنة فأنا أكتبها له حسنة ما لم يعملها فإذا عملها فأنا أكتبها له بعشر أمثالها؛ وإذا تحدث بأن يعمل سيئة فأنا أغفرها ما لم يعملها فإذا عملها فأنا أكتبها له بمثلها﴾]

* وجاء في «**سنن الترمذي**»، من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: [حدثنا عمران بن موسى القزاز حدثنا عبد الوارث بن سعيد حدثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إن ربكم يقول: ﴿كل حسنة بعشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف، والصوم لي وأنا أجزي به، الصوم جنة من النار، ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، وإن جهل على

أحدكم جاهل وهو صائم فليقل إني صائم﴾»]، وقال الإمام أبو عيسى الترمذي: (وفي الباب عن معاذ بن جبل وسهل بن سعد وكعب بن عجرة وسلامة بن قيصر وبشير بن الخصاصية، واسم بشير زحم بن معبد، والخصاصية هي أمه)، وقال أبو عيسى: (وحديث أبي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه)، وقال الألباني: (صحيح)، وهو عند أحمد من طرق،

قلت: ليس علي بن زيد بن جُدْعان بذاك القوي، ولكن هذا يصح بشواهده، كما أنه قد توبع ببعض اللفظ مختصراً.

ـــ كما هو في «**المعجم الأوسط**»،(ج2/ص266/ح1942): [حدثنا أحمد بن محمد بن نافع قال: حدثنا أحمد بن صالح قال: حدثنا عبد الله بن وهب قال: أخبرني عمرو عن بكير عن بن المسيب عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «كل حسنة يعملها بن آدم بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام هو لي وأنا أجزي به»]؛ وبنحوه عند النسائي في سننه (ج4/ص165/ح2219)؛ وعند غيرهم، وقال الإمام الطبراني: (لم يروه عن بكير إلا عمرو). قلت: فكان ماذا؟! كل هؤلاء ثقات أثبات.

❋ وجاء في «**مسند إسحاق بن راهويه**»، (ج1/ص265/ح234)، من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن أبي هريرة: [أخبرنا جرير عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «من همّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت عشرا؛ ومن همّ بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه، فإن عملها كتبت سيئة»]، لا خوف إلا من اختلاط عطاء بن السائب، فإن كان هذا قبل اختلاطه فهو إسناد صحيح.

❋ وجاء في «**المعجم الأوسط**»، (ج4/ص345/ح4390)، من طريق عبد الله بن الفضل عن أبي هريرة: [حدثنا عبد الله بن مُحَمَّد بن عزيز الموصلي حدثنا غسان بن الربيع حدثنا بن ثوبان عن عبد الله بن الفضل عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «إن الله، تبارك وتعالى، يقول: ﴿إذا همّ عبدي بسيئة فلم يعملها فلا تكتبوها، وإن عملها فاكتبوها واحدة، وإن تركها من أجلي فاكتبوها حسنة؛ وإذا هم بحسنة فلم يعملها فاكتبوها حسنة، وإن عملها فاكتبوها بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف﴾»]؛ وهو بعينه في «**مسند الشاميين**»، (ج1/ص88/ح123).

قلت: فهذا نقل تواتر مقطوع بصحته عن أبي هريرة، لأنه من رواية الأعرج عنه، وكذلك مُحَمَّد بن سيرين، والعلاء، وهمام بن منبه، وسعيد بن المسيب، وأبي عبد الرحمن السلمي، وعبد الله بن الفضل، وكلهم ثقات أثبات، وربما غيرهم.

❋ وجاء حديث آخر في «**صحيح مسلم**» عن ثابت البناني عن أنس بن مالك، (ج1/ص1451/ح162): [حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا حماد بن سلمة حدثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «**أتيت بالبراق، وهو دابة أبيض طويل فوق الحمار ودون البغل يضع**

حافره عند منتهى طرفه»]، فساق حديث الإسراء والمعراج بطوله، ونصح موسى صلوات الله وسلامه عليه لنبينا مُحَمَّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بمراجعة ربه في عدد الصلوات، حتى قال: [«فلم أزل ارجع بين ربي تبارك وتعالى وبين موسى عليه السلام حتى قال: «يا مُحَمَّد: إنهن خمس صلوات كل يوم وليلة لكل صلاة عشر فذلك خمسون صلاة؛ ومن همّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشرا؛ ومن همّ بسيئة فلم يعملها لم تكتب شيئا، فإن عملها كتبت سيئة واحدة» قال: «فنزلت حتى انتهيت إلى موسى، صلى الله عليه وسلم، فأخبرته فقال: (ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقلت: «**قد رجعت إلى ربي حتى استحييت منه**»]؛ وجاء هذا بنحوه مطولاً، وكذلك مختصراً في «**مسند أبي يعلى**»، (ج6/ص171/ح3451)، بلفظ: [حدثنا شيبان حدثنا حماد عن ثابت عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (من همّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشرا، ومن همّ بسيئة فلم يعملها لم يكتب عليه شيء، فإن عملها كتبت له سيئة واحدة)] وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده صحيح)، وهو كما قال، وهو على شرط مسلم كما ترى.
ـــ وجاءت متابعة لذلك في «**مسند الحارث ـــ زوائد الهيثمي**»، (ج2/ص951/ح1050): [حدثنا يعلى حدثني عبد الحكم عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «**من همّ بحسنة فعملها كتبت له عشر حسنات، فان لم يعملها كتبت له حسنة واحدة، ومن همّ بسيئة فعملها كتبت عليه سيئة واحدة فان لم يعملها لم يكتب عليه شيء**»].

❋ وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص155/ح21414) بإسناد في غاية الصحة عن أبي ذر الغفاري، رضي الله عنه: [حدثنا عفان حدثنا أبو عوانة عن عاصم عن المعرور بن سويد عن أبي ذر قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الصادق المصدوق يقول: (قال الله عز وجل: ﴿**الحسنة عشر أو أزيد والسيئة واحدة أو اغفرها؛ فمن لقيني لا يشرك بي شيئا بقراب الأرض خطيئة جعلت له مثلها مغفرة**﴾)]
ـــ وهو في «**المعجم الصغير**»، (ج1/ص303/ح502)، عن صعصعة بن معاوية عن أبي ذر رضي الله تعالى عنهما: [حدثنا صدقة بن مُحَمَّد بن خروف المصري حدثنا هشام بن مُحَمَّد السدوسي حدثنا مُحَمَّد بن أبي عدي حدثنا أشعث بن عبد الملك عن الحسن عن صعصعة بن معاوية عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**من همّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشر أمثالها إلى سبع مائة وسبع أمثالها، ومن همّ بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه، فإن عملها كتبت عليه سيئة أو يمحها الله عز وجل**»]، وقال الإمام الطبراني: (لم يروه عن الحسن إلا أشعث)؛ قلت: وهذا لا يضر: أشعث بن عبد الملك ثقة من رجال البخاري وروى له الجمهور.
ـــ وأخرجه الطيالسي في مسنده (ج1/ص62/ح464) بتمام لفظه بأصح إسناد: [حدثنا شعبة عن واصل عن المعرور بن سويد عن أبي ذر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (قال ربكم عز وجل: ﴿الحسنة بعشر والسيئة بواحدة وأغفرها، ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي لقيته بقراب

الأرض مغفرة؛ ومن همّ بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة، ومن همّ بسيئة فلم يعملها لم يكتب عليه شيء، ومن تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا، ومن تقرب مني ذراعا تقربت منه باعا﴾)]، ثم قال الإمام أبو داود الطيالسي: (لم يرفعه شعبة عن واصل ورفعه الناس عن الأعمش عن المعرور). قلت: ورفعه غير الأعمش من الأئمة، كما سبق بعضه.

فهذه الأحاديث الصحاح آنفة الذكر تبرهن ليس فقط أن مدار ثواب الأعمال (ومنها الأقوال والأقارير بالاعتقادات) وعقابها على النية فحسب، بل هي برهان على **أن النية، بمفردها من غير عمل، تستقل باستحقاق الثواب**، وإن كان الله، جل جلاله، قد تفضّل بالتجاوز عن العقاب، رحمة وفضلاً، ولو فعل لكان عدلاً، لا إله إلا هو، عليه نتوكل وبه نتأيد.

بل قد جاء ما هو أحسن من هذا: (**من همّ بسيئة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة**)، وهذا يضاف إلى محو السيئات تفضلاً من الله ونعمة، ووعد الله بغفرانها مع التوبة على كل حال، تباركت ربنا ما أكرمك وأرحمك، حقاً: (**لا يهلك على الله إلا هالك**)، كما ثبت:

❊ فيما أخرجه الإمام البخاري في «**الجامع الصحيح المختصر**»، (ج5/ص2381/ح6126)، عن بن عباس، رضي الله تعالى عنهما: [حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا جعد أبو عثمان حدثنا أبو رجاء العطاردي عن بن عباس، رضي الله تعالى عنهما، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، فيما يروي عن ربه، عز وجل، قال: قال: «إن الله كتب الحسنات والسيئات، ثم بيّن ذلك: فمن همّ بحسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو همّ بها وعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات، إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة؛ **ومن همّ بسيئة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة**، فإن هو همّ بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة»]، وأخرجه مسلم، والدارمي، وأحمد من طرق، والطبراني في «**المعجم الكبير**».

ـــ وأخرجه أيضاً الإمام النسائي في «**السنن الكبرى**»، (ج4/ص396/ح7670): [أخبرنا قتيبة بن سعيد قال: حدثنا جعفر عن الجعد أبي عثمان قال: حدثنا أبو رجاء العطاردي عن بن عباس عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى: «**إن ربكم رحيم: من همّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشرا إلى سبعمائة إلى أضعاف كثيرة، ومن همّ بسيئة ولم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت واحدة أو يمحاها الله، ولا يهلك على الله إلا هالك**»]، وهو بنحوه في «**مسند عبد بن حميد**»، (ج1/ص236/ح716).

❊ وجاء في «**صحيح ابن حبان**»، (ج14/ص45/ح6171)، حديث عجيب آخر عن خريم بن فاتك الأسدي، رضي الله عنه: [أخبرنا الحسن بن سفيان قال: حدثنا مُحَمَّد بن بشار قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا شيبان النحوي قال: حدثنا الركين بن الربيع عن أبيه عن عمه (وهو يسير بن عميلة) عن خريم بن

فاتك الأسدي قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «الناس أربعة، والأعمال ستة: موجبتان، ومثل بمثل، وحسنة بعشر أمثالها، وحسنة بسبع مائة ضعف؛ والناس موسع عليه في الدنيا والآخرة، وموسع عليه في الدنيا مقتور عليه في الآخرة، ومقتور عليه في الدنيا موسع عليه في الآخرة، ومقتور عليه في الدنيا والآخرة، وشقي في الدنيا وشقي في الآخرة؛ والموجبتان: من قال: لا إله إلا الله أو قال: مؤمنا بالله دخل الجنة، ومن مات وهو يشرك بالله دخل النار، ومن همّ بحسنة فعملها كتبت له عشرة أمثالها، ومن همّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، ومن همّ بسيئة فلم يعملها كتبت له حسنة، ومن همّ بسيئة فعملها كتبت له سيئة واحدة، غير مضاعفة، ومن أنفق نفقة فاضلة في سبيل الله فبسبع مائة ضعف»]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح)، وهو بنحوه مع اختلاف يسير في ترتيب الفقرات في «**المستدرك على الصحيحين**»، ومن عدة طرق في «**المعجم الكبير**»، وكذلك في «**الآحاد والمثاني**».

❋ وجاء في «**مسند الشهاب**»، (ج1/ص235/ح369)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنه: [أخبرنا عبد الرحمن بن عمر المعدل أنبأنا أبو الفضل يحيى بن الربيع حدثنا عبد السلام بن مُحَمَّد الأموي حدثنا سعيد بن كثير بن عفير حدثنا بن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «**من همّ بذنب ثم تركه كانت له حسنة، ومن همّ بذنب ثم عمله ثم استغفر الله منه غفر له**»]، وهذا وإن لم يصح بذاته، فهو حسن صحيح بشواهده.

وهناك نصوص كثيرة مؤيدة لمقولتنا آنفة الذّكر، آلا وهي: (**<u>إن النية بمفردها، من غير عمل، تستقل باستحقاق الثواب</u>**)، نكتفي ببعضها، فمن ذلك:

❋ ما أخرج الإمام مسلم، (ج3/ص1517/ح1909)، من حديث سهل بن حنيف أنه، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، قال: «**من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وان مات على فراشه**»

❋ وما أخرجه أيضاً الإمام مسلم، (ج34/ص1518/ح1910)، عن أبي هريرة مرفوعا: «**من مات ولم يغز ولم يحدث به نفسه مات على شعبة من النفاق**».

❋ **<u>وقد استشكل بعض من لا فقه له ذلك وظنه معارض</u>**، مثلاً، بما أخرجه الإمام البخاري في «**الجامع الصحيح المختصر**»، (ج1/ص20/ح31): [حدثنا عبد الرحمن بن المبارك حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب ويونس عن الحسن عن الأحنف بن قيس قال: (ذهبت لأنصر هذا الرجل، فلقيني أبو بكرة فقال: (أين تريد؟!)، قلت: (أنصر هذا الرجل!)، قال: (ارجع فإني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار!»، فقلت: (يا رسول الله: هذا القاتل، فما بال المقتول؟!)، قال: «**إنه كان حريصا على قتل صاحبه**»]، وكذلك رواه هشام بن حسان، ومعلى بن زياد، والمبارك بن فضالة، عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم،

وهذا إسناد في غاية الصحة والاتصال، بأتم لفظ وأوجزه، وأخرجه الإمام البخاري في «**الصحيح**» من طرق أخرى (ج6/ص2520/ح6481)، و(ج6/ص2595/ح6672)، وقال عقب بعضها: (ورواه معمر عن أيوب ورواه بكار بن عبد العزيز عن أبيه عن أبي بكرة وقال غندر: حدثنا شعبة عن منصور عن ربعي بن حراش عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرفعه سفيان عن منصور)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه ج4/ص2214/ح2888؛ والنسائي في سننه ج7/ص125/ح4120، ج7/ص125/ح4122، ج7/ص125/ح4123، ج7/ص126/ح4124؛ وابن حبان في صحيحه ج13/ص275/ح5945، ج13/ص320/ح5981؛ وأبو داود في سننه ج4/ص103/ح4268؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص43/ح20456، ج5/ص51/ح20537، ج5/ص51/ح20538؛ والنسائي في سننه الكبرى ج2/ص316/ح3585، ج2/ص316/ح3587، ج2/ص316/ح3588؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني ج3/ص208/ح1563، ج3/ص208/ح1564؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج8/ص190/ح16569، ج8/ص190/ح16570، ج8/ص190/ح16571؛ وغيرهم.

ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص41/ح20440) بإسناد صحيح: [حدثنا مُحَمَّد بن جعفر حدثنا شعبة عن منصور عن ربعي بن حراش عن أبي بكرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، إنه قال: إذا المسلمان حمل أحدهما على صاحبه السلاح فهما على طرف جهنم، فإذا قتل أحدهما صاحبه دخلاها جميعا]؛ وأخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (ج2/ص1312/ح3965)؛ وغيرهم.

قلت: مما لا شك فيه أن الأحنف بن قيس، رضي الله عنه، كان مصيباً في حمله السلاح لنصرة الإمام الحق، إمام الهدى، أمير المؤمنين، علي بن أبي طالب، سلام الله عليه، على الفئة الباغية، الداعية إلى النار، التي ثبت بغيها، وتوجب قتالها حتى تفيء إلى أمر الله، وكان أبو بكرة مخطئاً في تنزيل حديث رسول الله على تلك الواقعة، ولكن الله لم يكلفنا قط قبول رأي أبي بكرة، وهو معروف بقلة فقهه، بل وليس هو بالمتقن في روايته، وإنما كلفنا فقط قبول روايته إذا لم ينفرد بها، لما في تمييزه وحفظه وضبطه من كلام؛ وفي هذه القضية بالذات لم ينفرد:

❋ فقد أخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص418/ح19766) بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري: [حدثنا يزيد قال أخبرنا سعيد عن قتادة عن الحسن عن أبي موسى عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: إذا المسلمان توجها بسيفهما فقتل أحدهما صاحبه فهما في النار، قيل: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه أراد قتل صاحبه]؛ وأيضاً (ج5/ص47/ح20490) بإسناد صحيح: [حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة عن الحسن عن أبي بكرة بنحوه]؛ وأخرجه الإمام النسائي في سننه ج7/ص125/ح4119، ج7/ص125/ح4121؛ وفي سننه الكبرى ج2/ص315/ح3584، ج2/ص316/ح3586؛ وابن ماجه في سننه ج2/ص1311/ح3964؛ وغيرهم.

ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص410/ح19691) بإسناد صحيح: [حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا سليمان عن الحسن عن أبي موسى عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فهما في النار، قيل: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه أراد قتل صاحبه)]؛ وأخرجه الإمام النسائي في سننه ج7/ص124/ح4118؛ وفي سننه الكبرى ج2/ص315/ح3583؛ وعبد بن حميد في مسنده ج1/ص192/ح543؛ وابن ماجه في سننه ج2/ص1311/ح3964؛ وغيرهم.

ـــ وأخرجه الإمام النسائي في سننه الكبرى (ج2/ص316/ح3589) بإسناد صحيح: [أخبرنا مجاهد بن موسى قال: حدثنا إسماعيل وهو بن علية عن يونس عن الحسن عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فالقاتل والمقتول في النار)، قال رجل: (يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟!)، قال: (إنه أراد قتل صاحبه)]

* وأخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (ج2/ص1311/ح3963): [حدثنا سويد بن سعيد حدثنا مبارك بن سحيم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (ما من مسلمين التقيا بأسيافهما إلا كان القاتل والمقتول في النار)]؛ ولكن مبارك بن سحيم منكر الحديث متروك.

أما بخصوص موضوعنا فليس ثمة تعارض ها هنا، فالمقتول لم يرد قتل صاحبه ثم ترك تلك الإرادة وعاد إلى منزله حتى يستحق ثواب الحسنة الكاملة الموعود، كلا بل هو خرج من الإرادة إلى الفعل، فخرج من بيته، واستل سيفه من غمده، ثم أهوى به إلى صاحبه يريد قتله، إلا أن الأجل سبقه فكان هو المقتول، ولولا ذلك لكان هو القاتل. ومن ضعف فقهه إلى درجة عدم إدراك مثل هذه البديهيات فالأولى به أن يترك الفقه واستنباط الأحكام لأهلها، وليبحث عن مهنة يستطيع أن يبدع ويحسن فيها، فإن الله كتب الإحسان على كل شيء، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه ** وجاوزه إلى ما تستطيع**

فثبت إذاً ثبوتاً قطعياً، يقيناً بلا شبهة: أن الإنسان قد يثاب على النية المجردة، كما أشار إليه القرآن، وفصلته الأحاديث، فمن باب أولى أن يثاب على فعل المباح المحض، إذا صحبته نية صالحة، أو نباهة ذهن، وحضور قلب، وذكر لله سبحانه وتعالى، بأي وجه من الوجوه الحسنة الجميلة: كالتقوِّي به على الواجبات والمستحبات، أو التمرّس بمباعدة المكروهات والمحرمات، أو فعله بـ«**وعي**»، وهو حاضر الذهن، منتبه القلب على كونه قد أباحه الله، مستسلماً لحكم الله، أو فرحاً مسروراً برخصة الله، أو لغير ذلك من الاعتبارات الجميلة التي جاءت بها الأدلة.

فالثواب إذاً على تلك النية، وذلك الذّكر القلبي، وليس على الفعل المباح من حيث هو فعل مجرد مباح بذاته. فالمباح لذاته، أي الذي لا يستحق فاعلة مثوبة ولا عقوبة، محال أن ينقلب إلى مستحب، وإلا اختلت موازين الشريعة، واختلط الحابل بالنابل، معاذ الله.

والاستدلال الذي ذكرناه أعلاه، وما يشبهه وما هو من جنسه، هو الاستدلال الصحيح، وليس ما زلّت به أقدام بعض الأكابر، من أمثال الإمام النووي، رضي الله عنه ورفع درجته، حيث قال في شرحه على صحيح مسلم: (**وفي هذا دليل على أن المباحات تصير طاعات، بالنيات الصادقات**) مستشهداً بقوله، عليه وعلى اله الصلاة والسلام: «**وفي بُضْع أحدكم صدقة**». فاستدلال الإمام النووي قطعاً استدلال باطل، ذلك أن قوله، عليه وعلى اله الصلاة والسلام: «**وفي بضع أحدكم صدقة**»، وكذلك قوله: «**فكذلك فافعلوا فإنه من أماثل أعمالكم إتيان الحلال**»، نصوص قاطعة بأن «**الجماع**» مستحب لذاته، يثاب فاعله، فليس هو إذاً مباح محض، لا يثاب فاعله ولا يأثم، فكيف جعله الإمام النووي، رحمه الله، مباحاً محضاً، كما يفهم من جملته، واشترط من ثمّ وجود نية معينة لاستحقاق الثواب؟! بل إن الإمام أبا مُحَمَّد علي بن حزم فهم الأمر في قوله، تعالى ذكره: ﴿**فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ**﴾، أنه للوجوب، فجعل الجماع، ولو مرة واحدة في كل طهر، فريضة، وليس فقط مباحاً أو مستحباً، وهذا أولى بالصواب!!

ثم أين ذكر النية في الحديث حتى يقال أن فيه دليلاً على أن الفعل المباح «**ينقلب**» بالنية الحسنة إلى مستحب، ومن ثم طاعة؟! ثم إن استخدام لفظة طاعة ها هنا ليس بجيد، ولعل الإمام النووي قصد: المستحبات، وإلا فإن عمل المباح طاعة، وترك الحرام طاعة، والقيام بالفرض طاعة، لأن «**الطاعة: هي طاعة التشريع**»: فالالتزام بحكم الله وشرعه هو الطاعة، لا فرق بين تحريم الحرام وتحليل المباح، وإيجاب الواجب وجعل كذا شرطاً لكذا، وهذا سبباً لذاك، واعتماد كذا وكذا رخصة، وذاك عزيمة، وهلم جراً.

لذلك نؤكد ونكرر ونشدد: أنه لا يجوز، ولا بحال من الأحوال، أن يقال أن المباح انقلب بـ«**النية الحسنة**» مستحباً، لأنه ليس كذلك في ذاته، وإنما كان الثواب على أمور أخرى صاحبته، فلا يجوز خلط هذا بهذا، وإلا اختلت مقاييس الشرع، واختلط الحابل بالنابل.

ولذلك يحتاج المستحب لذاته، وهو الذي يستحق فاعله الثواب والثناء من الله، ولا يستحق تاركه مؤاخذة أو ذماً أو عقوبة من الله، والمكروه لذاته وهو الذي يستحق تاركه الثواب والثناء من الله، ولا يستحق فاعله مؤاخذة أو ذماً أو عقوبة من الله، يحتاجان كلاهما إلى دليل مستقل لأنهما خلاف الإباحة المحضة المطلقة الأصلية، وما كان هكذا فلا بد له من دليل، وإلا كان قولاً على الله بغير علم، وشرعاً من الدين ما

لم يأذن به الله، أي إحداثاً وابتداعاً في الدين؛ هذه هي طريق الهلكة، المفضية إلى الكفر والضلال البعيد.

❄فصل: الإسلام دين كامل

إن جميع أفعال العباد الاختيارية هي محلّ الحكم الشرعي، لا يخرج شيء منها عن ذلك، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيداً عَلَى هَؤُلاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**﴾، (النحل؛ 16: 89)، وقوله، تباركت أسماؤه: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً**﴾، (النساء؛ 4: 59)، وقوله، جل وعز: ﴿**وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**﴾، (الشورى؛ 42: 10)، ومعلوم بضرورة الحس والعقل أن الناس قد اختلفوا في كل شيء، وتنازعوا في كل شيء، حاشا ضروريات وأوَّليات الحس والعقل عند العقلاء، وحتى هذه خالف فيها السفسطائيون.. والمجانين! فوجب، يقيناً، رد كل شيء وقع فيه خلاف وتنازع إلى حكم الله.

والرد ﴿**إلى الله والرسول**﴾ لا بد، ضرورة، أن يكون فيه رفع الخلاف، كل خلاف، وفض النزاع، كل نزاع، وإلا كان أمر الله كذباً وتضليلاً، بإحالته عند النزاع إلى من ليس لديه فض النزاع، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً! لذلك لا بد من القطع والجزم بأن الكتاب والسنّة فيهما فصل كل خلاف، وفض كل نزاع، لا يشك في ذلك إلا جاهل مركب دابته أفقه منه وأعقل، أو كافر خبيث!

ثم وجدناه، سبحانه وتعالى، أحال، في الوحي، أي في الكتاب والسنّة، ما كان من شؤون «**الدنيا**»، أي خواص العالم المحسوس وطبائعه، من جنس تأبير النخل: أي علوم الفيزياء والكيمياء والفلك وطبقات الأرض، وحرف الطب والزراعة والصناعة والهندسة، ونحوها، إلى الناس، أي إلى الحس والتجربة والنظر والعقل، إحالة عامة، على وجه الإجمال: مراقبةً وتجربةً ودرساً وتنظيراً، وانتفاعاً وتطبيقاً. واستأثر بما سوى ذلك، وهو ضرورة من «**الدين**»، أي الشريعة العامة، والطراز المعين من العيش، لنفسه، وبالأخص ما كان من الخبر عن ذاته العظيمة المقدسة، وملائكته الأطهار، واليوم الآخر، ونحوه، ومن الحكم على أفعال العباد، بالحل والحرمة والوجوب، وعلى أخلاقهم بالحسن أو القبح، ونحوه.

وقد استغرقت الشريعة المطهرة الخاتمة كل أفعال العباد بأحكامها على أكمل وجه، لما ذكرناه، ولقوله تعالى: ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**

﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلامَ دِيناً فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، (المائدة؛ 5: 3)، مؤكداً، في آخرها، في تناسب بديع، على أحكام الاضطرار المتعلقة بالمحرمات من الطعام، التي سبق نزولها في أوائل الوحي المكي: **﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾**، (المائدة؛ 5: 3). فالدين قد كمُل، وهو الإسلام لا دين غيره، وليس غيره إلا الجاهلية والكفر، والنعمة قد تمت، ليس وراءها إلا النقص، ثم المصائب والنقم، في معصية الله ومخالفة أمره، وعدم التقيد بشرعه، ثم بعد ذلك، في الآخرة، النار الأبدية واللعنة السرمدية!

والالتزام بالأحكام الشرعية هو القصد من خلق الإنسان، وهو معنى الوجود الإنساني، قال تعالى: **﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾**، (الذاريات؛ 51: 56)، وعبادة الله هي: منتهى الطاعة والتسليم والذلة والخضوع لله، جل جلاله، عن رضا واختيار، المبنية على الإقرار له بـ(**الحاكمية**)، أي بحقه الذاتي في الأمر والنهي، حقاً مطلقاً من غير قيد أو شرط، (إلا ما أوجبه أو حرمه على نفسه، أو شرطه عليها)، وهذا الإقرار إنما هو ذروة سنام التعبير عن اعتقاد راسخ، ويقين جازم، وإيمان مطلق بأنّ الله هو الإله الحق، الواحد الأحد، واجب الوجود، الحي القيُّوم، الأول الأزلي القديم، بغير ابتداء، الآخر الأبدي الباقي، من غير انتهاء: فعَّال لما يريد، يخلق ما يشاء ويختار، لا يسأل عمّا يفعل، ويحكم ما يريد، لا معقب لحكمه، وهو سريع الحساب؛ وليست (عبادة لله) ركوع وسجود، وقيام وقعود، وصيام وحج، معاذ الله: هذه ما هي إلا شعائر وأفعال تعبدية؛ أو بلفظ آخر: (عبادة لله) هي الالتزام بكل أمر ونهي، كما سنفصّله بما لا مزيد عليه، إن شاء الله تعالى، في هذا الكتاب!

وقد أوجبت الشريعة الكاملة أعمالاً، هي «**الفرائض**» أو «**الواجبات**»، لا تسقط إلا «**بعدم القدرة**»، أو برخصة شرعية منصوص عليها لتلك الفريضة بعينها، كالصيام في السفر، حتى ولو كان سفراً غير شاق، مع بقاء وجوبه على من ابتلي بعمل بدني شاق، مشقته قد تفوق مشقة السفر على ظهر الراحلة بكثير، ما دام قادراً!

وحرمت أعمالاً، هي «**المحرمات**»، لا يرخص لأحد فيها إلا برخصة منصوص عليها شرعاً، كالرخصة في الكذب في مواطن معدودة، جاء النص بها. وكذلك في أحوال الضرورة والإكراه الملجيء، أي الأحوال المؤدية إلى الموت يقيناً، أو تلف الأعضاء، أو الأذى بالتعذيب والضرب الشديد.

وحتى أحوال الضرورة هذه لا تبيح للإنسان قتل غيره، أو اتلاف أعضائه، فليست نفس المكره المضطر أعلى مرتبة أو أولى بالصيانة من نفس الغير. والضرورة، والإكراه الملجيء بالتهديد بالقتل المؤكد، لا يبيح للمسلم أن ينصر الكفار الحربيين على قتال المسلمين وقتلهم لأن جمهور العلماء، بل لعله إجماعهم، على أن المكره على القتل ليس له أن يفعل ذلك، لأن نفسه ليست أولى من نفوس الآخرين

بالصيانة والحفظ، هذا بيّن واضح، وإليك كلام جيد للإمام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، رحمه الله:

❋ حيث قال الإمام في «**الفتاوى الكبرى**»، (ج4/ص351): [...، **فلا ريب أن هذا يجب عليه إذا أكره على الحضور أن لا يقاتل وإن قتله المسلمون كما لو أكرهه الكفار على حضور صفهم ليقاتل المسلمين، وكما لو أكره رجل رجلا على قتل مسلم معصوم، فإنه لا يجوز له قتله باتفاق المسلمين، وإن أكرهه بالقتل فإنه ليس حفظ نفسه بقتل ذلك المعصوم أولى من العكس.** فليس له أن يظلم غيره فيقتله لئلا يقتل هو، بل إذا فعل ذلك كان القود على المكره والمكره جميعا عند أكثر العلماء كأحمد ومالك والشافعي في أحد قوليه وفي الآخر الجواب يجب القود على المكره فقط كقول أبي حنيفة ومحمد وقيل القود على المكره المباشر كما روي ذلك عن زفر وأبو يوسف يوجب الضمان بالدية بدل القود ولم يوجبه]، أنتهى كلام ابن تيمية، وقد كرر نحوا من هذا الكلام في موضع آخر من «**مجموع الفتاوى**»، (ج28/ص540).

❋ وله في «**كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه**»، (ج28/ص537) كلام جيد من زاوية أخرى: [...، بل قد أمر النبي المكره فى قتال الفتنة بكسر سيفه وليس له أن يقاتل، وإن قتل، كما فى صحيح مسلم عن أبى بكرة قال: قال رسول الله: أنها ستكون فتن ألا ثم تكون فتن ألا ثم تكون فتن القاعد فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي، ألا فإذا نزلت أو وقعت فمن كان له إبل فليلحق بإبله ومن كانت له غنم فليلحق بغنمه ومن كانت له أرض فليلحق بأرضه، قال: فقال رجل: يا رسول الله أرأيت من لم يكن له إبل ولا غنم ولا أرض؟ قال: يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج إن استطاع النجاة اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت، فقال رجل: يا رسول الله أرأيت أن أكرهت حتى ينطلق بي إلى إحدى الصفين أو إحدى الفئتين فيضربني رجل بسيفه أو بسهمه فيقتلني! قال: يبوء بإثمه وإثمك ويكون من أصحاب النار]

هذان نصان في غاية الجودة من كلام الإمام ابن تيمية، فتأمله حق تأمله، وراجعه مراراً: فليته فرَّغ نفسه للفقه، وترك تقاسيم التوحيد لأهلها الذين عرفوا الجاهلية، وحقيقة شرك أهلها؛ لو فعل لاجتنب تلك الزلة الشنعاء بالقسمة الثلاثية المشؤومة، بل الملعونة، التي أصبحت في يد محمد بن عبد الوهاب، رأس الخوارج الأزارقة المعاصرين، سيفاً مسلولاً يقطر بالدماء المعصومة، فأصبحت وبالاً على الإسلام وأهله!

وهناك أفعال، وهي، بحمد الله وتيسيره، أكثر أفعال العباد، ترك للمكلف الخيار فيها، إن شاء فعل وإن شاء ترك. وربما كان الفعل في بعضها أولى، وهي «**المستحبات**». وقد يكون الترك في بعضها أولى، وهي «**المكروهات**». وربما تعادل الطرفان، وهي «**المباحات**». والمكلف يفعل المباحات أو يتركها، باختياره، على ما يظهر له في كل حالة ووضع من منفعة أو مصلحة، فيقوم بصفقة «**مباحة**»، ويترك أخرى «**مباحة**» لما ظهر له من كثرة ربح الأولى، وقلة الثانية، ويتجنب ثالثة «**مباحة**» خشية الخسارة!

فالنظر في المصالح والمنافع، وبضدها المفاسد والمضار، إنما يرد إذا كان أصل الفعل مباحاً، لا غير. فلا بد من دراسة لمشروعية الفعل، أيّ فعل، والوصول إلى حكم الله فيه أولا. فإذا ثبت أنه مما خُيِّر المكلف فيه، ورد حينئذ، وحينئذ فقط، النظر في المصالح والمنافع، وما يقابلها من مفاسد ومضار.

وعلى هذا فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يترك واجباً، بغير رخصة شرعية، أو لعدم قدرة، أو يرتكب حراماً، من غير إكراه ملجئ، بدعوى درء المفسدة، أو جلب المصلحة، مهما عظمت. فليس في ما أوجب الله مفسدة، مطلقاً، ولا في ما حرمه مصلحة، مطلقاً!

وكل ما يقال بخلاف ذلك ما هو إلا وسوسة من الشيطان، وطعن في الشريعة الكاملة، وترك لما خلقنا من أجله، وهو: «العبودية»، أي الطاعة والالتزام بالأحكام الشرعية، وإقبال على ما كفيناه، وهو: الأرزاق، والمعايش، و«المصالح»، بل ولا حتى النصر أو التمكين.

فنحن لم نكلف بالنصر والتمكين لأنهما من أفعال المولى، جل وعلا، وإنما كلفنا بالجهاد، وبالحكم بما أنزل الله حال التمكين. وكذلك كلفنا الله بالدعوة إليه على بصيرة، والعمل على نشر الدعوة، والعمل على إظهار الدين، ولم يكلفنا قط بـ«**انتشار الدين**» أو بـ«**ظهور الدين**»، فهذه من أفعال الله تبارك وتعالى، وتدبيره للأمر، وتصرفه الإلاهي في الكون، وتلك من أفعال العباد الاختيارية التي هي موضع التكليف!

والنصوص الشرعية، أي نصوص الوحي، أي الكتاب والسنّة، كافية بحمد الله، لجميع الوقائع، من يوم وفاة النبي، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه، إلى آخر الأبد. لا يقال أن الوقائع والأحداث والمستجدات غير متناهية، والنصوص متناهية! لا يقال هذا: لأن الوقائع غير المتناهية هي الوقائع العينية، والأحداث المشخصة، أما أصناف الوقائع، وأجناس الأحداث فهي نهائية محدودة تشملها النصوص على الكفاية، والتمام والكمال. فصلاة زيد، غير صلاة عمرو، وهكذا إلى ما لا نهاية، ولكن جنس الصلاة واحد، أو أجناس قليلة محصورة، قد استوعبتها النصوص، وهكذا:
❋ فقد أخرج ابن ماجه، (ج1/ص115/ح316)، بإسناد غاية في الصحة، عن سلمان الفارسي، رضي الله عنه، قال: قال له بعض المشركين، وهم يستهزؤون به: (إني أرى صاحبكم يعلّمكم كل شيء حتى الخراءة؟!)، قال: (**أجل: أمرنا أن لا نستقبل القبلة، ولا نستنجي بأيماننا، ولا نكتفي بدون ثلاثة أحجار، ليس فيها رجيع ولا عظم**)، وفي لفظ لأحمد، (ج5/ص437/ح23753، ح23756)، بإسناد غاية في الصحة: قال رجل: (إني لأرى صاحبكم يعلمكم كيف تصنعون حتى إنه ليعلمكم إذا أتى أحدكم الغائط؟!)، قال: قلت: (نعم، أجل، **ولو سخرت**: إنه ليعلمنا كيف يأتي أحدنا الغائط، وإنه ينهانا أن

يستقبل أحدنا القبلة، وأن يستدبرها، وأن يستنجي أحدنا بيمينه، وأن يتمسح أحدنا برجيع ولا عظم، وأن يستنجي بأقل من ثلاثة أحجار). وقد أخرج مثله، من غير ذكر الاستهزاء، بأسانيد صحاح، الأئمة: مسلم، والترمذي، والنسائي، وأحمد وغيرهم.
تأمل هذا المشرك العنيد، بل الحمار البليد، وتعجب من رباطة جأش سلمان، وحسن جوابه، وعظيم أدبه، وحسن تعامله وتجمله، وما تضمنه الجواب من أحكام وآداب.

فإذا كان كلام سلمان الفارسي، رضوان الله وسلامه عليه، حقاً، ونحن نشهد بالله الذي لا إله إلا هو أنه حق: فكيف يسوغ لمن يزعم أنه يؤمن بالله واليوم الآخر أن يزعم أن الشريعة فيها «**مناطق فراغ**»، أو «**ثغرات**»، أو أن هناك ما لم يأت به نص؟! ثم يذهب لملئه بالهوى والابتداع الذي يسمّونه بالأسماء الجميلة، أي بغير اسمه القبيح، لتضليل الناس. ومن هذه الأسماء الجميلة المضللة: (**فهم السلف الصالح**)، (**سد الذرائع**)، (**جلب المصالح، ودرء المفاسد**)، (**تسكين الدهماء، وإسكات الرعاع**)، (**سيرة العقلاء**)، أو (**خشية الفتنة**)، التي هي «**الحجة**» المحببة إلى قلوب الخونة من فقهاء السلاطين، أخزاهم الله وأبعدهم، ولعنهم وأبادهم: ﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾.

* وأخرج الطبراني بإسناد صحيح، (ج2/ص155/ح1647)، عن أبي ذر، رضي الله تعالى عنه: [حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقري حدثنا سفيان بن عيينة عن فطر عن أبي الطفيل عن أبي ذر قال: تركنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وما طائر يقلب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكر لنا منه علماً؛ قال: فقال، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله: «**ما بقي شيء يقرّب من الجنة، ويباعد من النار، إلا وقد بُيِّنَ لكم**»]. هذا حديث صحيح، قد برهنا على صحته في الملحق، مؤيد لما ذكرنا من كمال الدين، وتمام النعمة.
ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص154/ح21399): [حدثنا بن نمير حدثنا الأعمش عن منذر حدثنا أشياخ من التيم قالوا قال أبو ذر لقد تركنا محمد، صلى الله عليه وسلم، وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا أذكرنا منه علما]؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص162/ح21477؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص65/ح479؛ وغيرهم.

* وجاء في «**الجامع الصحيح المختصر للإمام البخاري**»، (ج6/ص2435/ح6230): [حدثنا موسى بن مسعود حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال: (لقد خطبنا النبي، صلى الله عليه وسلم، خطبة: **ما ترك فيها شيئا إلى قيام الساعة إلا ذكره**؛ علمه من علمه وجهله من جهله. إن كنت لأرى الشيء قد نسيت فأعرفه كما يعرف الرجل إذا غاب عنه فرآه فعرفه!)]؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج15/ص6/ح6636؛ وأبو داود في سننه ج4/ص94/ح4240؛ والإمام **أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص389/ح23357؛ وغيرهم.**

❋ وأخرج مسلم في صحيحه (ج4/ص2217/ح2891): [حدثني حرملة بن يحيى التجيبي أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب أن أبا إدريس الخولاني كان يقول قال حذيفة بن اليمان والله إني لأعلم الناس بكل فتنة هي كائنة فيما بيني وبين الساعة وما بي إلا أن يكون رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أسر إلي في ذلك شيئا لم يحدثه غيري ولكن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال وهو يحدث مجلسا أنا فيه عن الفتن فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهو يعد الفتن منهن ثلاث لا يكدن يذرن شيئا ومنهن فتن كرياح الصيف ومنها صغار ومنها كبار قال حذيفة فذهب أولئك الرهط كلهم غيري]

ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص388/ح23339): [حدثنا يعقوب حدثنا أبي عن صالح يعنى بن كيسان عن بن شهاب قال: قال أبو إدريس عائذ الله بن عبد الله الخولاني سمعت حذيفة بن اليمان يقول والله إني لأعلم الناس بكل فتنة هي كائنة فيما بيني وبين الساعة وما ذلك أن يكون رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حدثني من ذلك شيئا أسره إلى لم يكن حدث به غيري ولكن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال وهو يحدث مجلسا أنا فيه سئل عن الفتن وهو يعد الفتن فيهن ثلاث لا يذرن شيئا منهن كرياح الصيف منها صغار ومنها كبار قال حذيفة فذهب أولئك الرهط كلهم غيري]؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص407/ح23507؛ والحاكم في مستدركه ج4/ص518/ح8454؛ وغيرهم.

❋ وأخرج الإمام الترمذي في سننه (ج4/ص485/ح2191): [حدثنا عمران بن موسى القزاز البصري حدثنا حماد بن زيد حدثنا علي بن زيد بن جدعان القرشي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال صلى بنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يوما صلاة العصر بنهار ثم قام خطيبا فلم يدع شيئا يكون إلى قيام الساعة إلا أخبرنا به حفظه من حفظه ونسيه من نسيه وكان فيما قال إن الدنيا حلوة خضرة وإن الله مستخلفكم فيها فناظر كيف تعملون ألا فاتقوا الدنيا واتقوا النساء وكان فيما قال ألا لا يمنعن رجلا هيبة الناس أن يقول بحق إذا علمه قال فبكى أبو سعيد فقال قد والله رأينا أشياء فهبنا فكان فيما قال ألا إنه ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة بقدر غدرته ولا غدرة أعظم من غدرة إمام عامة يركز لواؤه عند أسته فكان فيما حفظنا يومئذ ألا إن بني آدم خلقوا على طبقات شتى؛... إلخ]؛ **والحميدي في مسنده ج2/ص332/ح752**؛ وأبو يعلى في مسنده ج2/ص354/ح1101؛ وغيرهم.

ـــ وأخرجه الإمام الطبراني في معجمه الأوسط (ج4/ص140/ح3817): [حدثنا علي بن سعيد الرازي قال حدثنا اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة المروزي قال حدثنا علي بن الحسين بن واقد قال حدثني ابي عن عطاء بن ميسرة ان ابا نضرة حدثه عن أبي سعيد الخدري ان نبي الله، صلى الله عليه وسلم، صلى بهم العصر ثم قام فيهم خطيبا فقال في خطبته: (ألا إن الدنيا خضرة حلوة وإن الله مستخلفكم فيها فناظر كيف تعملون ألا فاتقوا الدنيا واتقوا النساء ألا إن لكل غادر لواء يوم القيامة بقدر غدرته عند

استه ألا وان اكبر الغدر غدر امير عامة ألا وإن الغضب جمرة توقد على قلب ابن ادم ألا ترون اليه حين يغضب كيف تحمر عيناه وتنتفخ اوداجه فمن وجد من ذلك شيئا فكان قائما فليجلس ومن كان جالسا فليلزق بالأرض وان الناس في الغضب على منازل رجل سريع الغضب سريع الفيء فذلك لا عليه ولا له ورجل بطيء الغضب بطي الفي فذلك لا عليه ولا له ورجل بطيء الغضب سريع الفي فذلك له ورجل سريع الغضب بطيء الفيء فذلك عليه ألا إن ابن ادم خلق على اطوار يخلق العبد مؤمنا ويعيش مؤمنا ويموت مؤمنا ويخلق العبد كافرا ويعيش كافرا ويموت كافرا ويخلق مؤمنا ويعيش مؤمنا ويموت كافرا ويخلق كافرا ويعيش كافرا ويموت مؤمنا وذكر أن الناس في الطلب على منازل يكون الرجل اذا طلب اشتد واذا طلب قضى فتلك بتلك ويكون الرجل اذا طلب حبس واذا طلب أخذ فتلك بتلك ويكون الرجل اذا طلب حبس واخذ واذا طلب قضى فهو خير له ويكون الرجل اذا طلب يحبس واذا طلب لوى فهو شر له الا هل عسى احدكم أن يرى منكرا فلا يغيره الا وانه قد مضى بين ايديكم تسع وستون امة وانتم توفون سبعين الا وان ما مضى من الدنيا فيما بقي كما مضى من يومكم هذا فيما بقي وذلك حين اصفرت الشمس وتغيب]

* وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص441/ح1077): [حدثنا الحسين بن إسحاق التستري حدثنا الحسن بن أبي السري العسقلاني حدثنا مكي بن إبراهيم حدثنا هاشم بن هاشم عن عمرو بن إبراهيم بن محمد عن محمد بن كعب القرظي عن المغيرة قال قام فينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مقاما فأخبرنا بما يكون في أمته إلى يوم القيامة وعاه من وعاه ونسبه من نسبه]

* وأخرج الإمام أبو يعلى في مسنده (ج9/ص46/ح5109): [حدثنا محمد بن أبي بكر حدثنا يحيى عن فطر بن خليفة عن عطاء قال: قال أبو الدرداء لقد تركنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وما في السماء طير يطير بجناحه إلا ذكرنا منه علما]

فلا صحة إذن لما تورط فيه جهلة المنتسبين إلى الفرقة الوهابية، والمتسمّين زوراً وبهتانا بـ«**السلفية**»، من أن الدّين كان ناقصاً حتى استكمل فهمه الصحيح السلف الصالح من القرون الثلاثة الفاضلة، أو حتى من الصحابة، أو حتى من الخلفاء الراشدين، وهم يقولون ذلك تلميحاً، بضحالة وسطحية، وتفاهة فكر، كما هي عادة القوم، للأسف الشديد، من معاداة الفكر، ونبذ التعقُّل والعقل، والإيغال في تفاهة النظر والرأي.

نعم: هم يقولون هذا من غير تحرير للمسألة، ولا دراسة متعمقة لها، لا تصريحاً بُني على فكر عميق، لأن التصريح بذلك بعد تحرير المسألة (**كفر**) صريح، و(**ردة**) مجردة. وهم بقولهم: القرآن والسنّة **بفهم السلف الصالح** يحكمون لا محالة بنقص الدين، وعدم كمال البيان، ولا بتمام النعمة عند وفاة النبي، صلوات ربي وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، فكأن النبي لم يفهم، أو فهم ولم يبين، معاذ الله.

كما أنهم يطعنون في ختم النبوة، وعالمية الرسالة من حيث لا يشعرون، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، فما أعظم تلبيس إبليس؟!

بل القرآن والسنّة ميسرة للذكر، مفهومة لكل من أراد تدبرها، ونفر للتفقه فيها كما أمر الله في سورة التوبة، لا فرق بين «**سلف صالح**»، و«**خلف طالح**»!

أما الكسالى والسطحيون الذين أبوا أن ينفروا للتفقّه في الكتاب والسنّة كما أمرهم الله، وأخلدوا إلى راحة التقليد و«**اتباع السلف الصالح**»، أما هؤلاء فلن يفقهوا ما أنزل الله على وجهه، وسيبقون متخبطين بين قال فلان، ورد عليه فلتان، وإن قلتم قلنا، ولنا أحمد بن حنبل، ولكم مالك بن أنس: وهكذا في دوامة لا تنتهي من الأقوال المتباينة، والمزاعم المتناقضة. وسترى في هذه الرسالة القصيرة الكثير من ذلك، ليس فقط من قصور الفهم وإساءته، بل من الأغلاط الشنيعة الفاحشة، والزلات المدمرة المهلكة!

وأكثر أدعياء «**السلفية**» هؤلاء جهلة عوام، يتبعون مشايخ ليسوا بأحسن منهم كثيراً في العلم اتباع الدواب لقائدها. وهم في الجملة لا يعرفون أقوال «**السلف**» واختلافهم، ويندر أن تجد منهم من تصفح «**مصنف ابن أبي شيبة**»، أو «**سنن سعيد بن منصور**»، مجرد تصفح، ناهيك بالدراسة المتأنية، دع عنك «**مصنف عبد الرزاق**» أو حتى «**الأوسط**» لابن المنذر، ولكنهم يجيدون المزاعم الكاذبة، والدعاوى العريضة، كشأن كل غبي جاهل، وعادة كل سطحي تافه.

ونحن إنما اطلنا الكلام على الغلاة المارقين من «**أدعياء السلفية**» هؤلاء، واستطلنا في عرضهم، لأنهم أكثر خلق الله (تزكية للنفس): فهم «**أهل العقيدة الصافية الصحيحة**»، وغيرهم مبتدع ضال، أو مرتد كافر. فهم: «**الفرقة الناجية**»، و«**الطائفة المنصورة**»، كذا بزعمهم العريض، وادعائهم المجرد ، وغيرهم هالك أو معذب. فهم، بدون شك، من الخوارج الغالية المارقة الهالكة، وما أحقهم بأوفر نصيب من قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**من قال هلك الناس، فهو أهلكهم**».

كما أنه لا صحة، كذلك، لما تورط فيه بعض الإسلاميين المعاصرين، وكذلك قلة من القدامى، من الزعم بوجود «**فراغ تشريعي**» يملؤه الناس بـ«**العقل**»، أو «**الاستحسان**»، أو «**المصالح المرسلة**»، أو «**قياس الشبه**»، أو «**سيرة العقلاء**»، أو بمراعاة «**روح التشريع ومقاصده**»! ولا صحة لقول من قال أن الوحي فصَّل في العقائد، والعبادات، وأجمل في المعاملات!

ويكفي لإبطال هذا **الوهم الخطير، الذي يؤول إلى الكفر، لا محالة**، حديث سلمان السالف الذكر في ما

يتعلق بالطهارة وآداب الخلاء، أما فيما يتعلق بالمعاملات فيكفي إحصاء البيوع المنصوص على فسادها وحرمتها، وهي نيف وأربعون نوعاً، بعضها نادر جداً، لا يكاد يعرف! فأين الإجمال يا أهل الإنصاف؟! ثم حتى لو لم يذكر إلا صنفاً واحداً من البيوع فحرمه، كان ذلك بذاته دليلاً على أن البيوع سواه مباحة حلال، كما أصّلناه في الفصول السابقة، لا سيما مع قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾، فأين الفراغ التشريعي إذاً؟! وهل كل هذه المزاعم الساقطة إلا أساطير الرخ والعنقاء، وأكاذيب عوج بن عنق؟!

ولكن الحق هو ما نص عليه الإمام الحجة مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، رضي الله عنه، حين قال في «**الرسالة**»: [**فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها!**]. نعم، صدقت يا أبا عبد الله! هذه حقيقة يقينية ثابتة: جهل ذلك من جهله، أو علمه من علمه. وقد فصّل ذلك وأصّله الإمام الحجة أبو مُحَمَّد علي بن حزم، رفع الله درجته، في كلامه الذي نقلناه آنفاً قبل عدة صفحات، حيث دحض أقوال المخالفين دحضاً، فطحنها ومزقها تمزيقاً!

وهذه الأقوال الخبيثة الملعونة إنما تصدر من:

(1) ـــ أقوام كفرة من أهل النفاق الاعتقادي، يبطنون الكفر، ويظهرون الإسلام، ويريدون مزج الشريعة بالكفر، تدريجياً وبطريقة حذرة، حتى إذا فسدت أذواق الناس، وتبلدت أحاسيسهم، أماطوا اللثام، ثم نزعوا الثياب، ومشوا عرايا مظهرين **العورة المغلظة**، أي أظهروا **الكفر البواح**. وقد كثر هذا في عصرنا هذا (أواخر القرن الهجري الرابع عشر، وأوائل الخامس عشر الحالي)، وهم في أغلبيتهم من الحكام والمتنفذين؛

(2) ـــ أو من قوم فسقة كسالى، أعيتهم السنن أن يحفظوها، أو أن يراجعوها في مصادرها، وقصرت هممهم عن تمييز صحيحها من سقيمها، وتكاسلوا عن بذل الجهد، واستفراغ الوسع في تدبر معانيها واستنباط الحكمة والهدى منها؛

(3) ـــ أو من مقلدة جامدين، جهلة مبتدعين، ظلاميين متخلفين، أحالوا عقولهم، التي كرمهم الله بها، إلى التقاعد، ونصبوا لأنفسهم أحباراً ورهباناً، يلقبونهم: بـ(الأئمة الأعلام)، فجعلوهم في مرتبة القداسة: **أرباباً من دون الله**، يتبعونهم اتباع الدواب العجماء لقادتها: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، (التوبة؛ 9 : 31)!

نعم: نحن لا ننكر أنه قد زلّت القدم ببعض العلماء المخلصين الأكابر: فقاس بعضهم الشريعة الإلاهية الكاملة على الشرائع الوضعية الناقصة، المملوءة، ضرورة، بالثغرات، والتي تحتاج إلى ترقيع ثقوبها، وملء ثغراتها بـ«**روح التشريع**»، و«**الاستحسان**»، و«**سيرة العقلاء**»، و«**المصالح المرسلة**»، و«**سد الذرائع**»، وغيره من الفضائح والمخازي، والدجل والهراء!

والعالم المخلص الورع، أياً كانت مرتبته، لا يجوز أن يتابع على زلته، ولكن يستعاذ بالله منها، ويتضرع إلى الله أن يغفرها له، كما نفعل الآن سائلين الله لجميع علماء الأمة المخلصين الأثبات الذين أخطؤوا في هذا الباب، مجتهدين طالبين للحق بعد استفراغ الجهد، وبذل الوسع، من الله المسامحة عن الخطأ والعفو والغفران، وعلى بذلهم الوسع جزيل الثواب والرحمة والرضوان، لا إله إلا هو الرحمن الرحيم؛ أما فقهاء السلاطين الخونة، والحكام الجبابرة الظلمة الفسقة، فلا رحمهم الله، ولا غفر لهم، بل عليهم من الله لعنة وغضب وسخط، وتعساً لهم، وأضل أعمالهم.

❄فصل: مُحَمَّد، صلى اله عليه وعلى آله وسلم: ﴿يحل لهم الطيبات، ويحرم عليهم الخبائث﴾

❄ قال الله، سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، (لأعراف؛ 7: 157).

❄ وقال، تعالى ذكره: ﴿يَسْأَلونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾، (المائدة؛ 5: 4)

❄ وقال، جل جلاله: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْأِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، (المائدة؛ 5: 5)

❄ وكذلك قال، تقدست أسماؤه: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيراً﴾، (النساء؛ 4: 160).

قوله، جل جلاله وسمى مقامه: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾، حجة قاطعة أن مفهوم (الحلال) مغاير لمفهوم (الطيب)، ومفهوم (الحرام) مغاير لمفهوم (الخبيث) وإلا لكانت الآية تقول: (وَيُحِلُّ لَهُمُ <u>الحلال</u> وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ <u>الحرام</u>) وهو لغو تحصيل حاصل، أو كلام فارغ يتنزه عنه عقلاء العِبَاد المخلوقين، فكيف برب العباد، الخلاق العليم؟!

ونسارع فنبيّن أن قولنا عن شيء أنه (**<u>طيب</u>**) في ذاته، أو لاعتبارات ومتعلقات لتلك الذات، أو (**<u>خبيث</u>**) في ذاته، أو لاعتبارات ومتعلقات لتلك الذات، يعني أنه كذلك في إطار هذا الكون، الذي هو مخلوق، حادث، وممكن من الممكنات، وليس واجب الوجود، ولا هو ضروري، وإنما هو هكذا بجعل الله له، جعلاً تكوينياً قدرياً، وتقديره إياه، تقديراً كونياً، هكذا وفق الإرادة الإلاهية الكونية القدرية الحرة الطليقة المتعالية على

كل قيد أو شرط. فليس وراء الله سلطة، ولا فوقه حاكم، بل هو العلي الأعلى، والحكيم الأحكم، وهو الأول والآخر، والظاهر والباطن، وهو بكل شيء عليم. فالطيب إنما هو كذلك بجعل الله له كذلك، في إطار كون ممكن معين، لا لأمر ذاتي ضروري، أو لضرورة مفاهيمية مطلقة. والخبيث كذلك: فالخبيث إنما هو كذلك بجعل الله له كذلك، لا لأمر ذاتي ضروري، فالمرجع هو الله في كل شأن تكويني قدري، ولو شاء الله أن يكون الحال على غير ما هي عليه الآن لكان.

والحلال هو ما أحله الله، أي جعل الانتفاع به متروكاً للمكلف: إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، من غير ملامة عليه، ولا ذم أو توبيخ. فالحلال هو: ما أحله الله بحكمه الديني التشريعي؛ وكذلك الحرام هو: ما حرمه الله بحكمه الديني التشريعي، حرفاً بحرف، فالمرجع هو الله في كل شأن تشريعي ديني. **فالله جل جلاله هو الأول والآخر، وهو المرجع وإليه المنتهى، وهو كذلك الآخر: فليس وراء الله غاية، بل هو غاية الغايات وهو منتهى النهايات!**

وهذه الآيات البينات المباركات، المرفوعات المطهرات، بيان ساطع، وبرهان يقيني قاطع، على الحقائق التالية:

(1) ـــ **الحقيقة الأولى:** أن مفهوم «**الطيّب**» مغاير لمفهوم «**الحلال**»، وهو مستقل عنه تمام الاستقلال. فالطيب إنما كان طيباً لأن الإرادة الإلاهية الكونية القدرية جعلته هكذا، والحلال إنما كان حلالاً لأن الإرادة الإلاهية التشريعية الدينية حكمت به هكذا. وكذلك مفهوم «**الخبيث**»، و«**الحرام**» متغايران مستقلان عن بعضهما تمام الاستقلال، كما أسلفناه بالنسبة لمفهوم «**الطيب**» و«**الحلال**» حرفاً بحرف!

(2) ـــ **الحقيقة الثانية:** أن الله، جل جلاه، بوصفه الرب كامل الربوبية، والسيد التام السيادة، قد يحرم بعض الطيبات، قد يحل بعض الخبائث (وكذلك سواء بسواء قد يحل بعض الفواحش، كما سيأتي بيانه قريباً). فكون الشيء طيباً في ذاته، كما هو معلوم لله تعالى، أو خبيثاً في ذاته، كما هو معلوم لله تعالى، على أهمية ذلك، هو في مراتب الاعتبار دون اتصاف الله بالربوبية والسيادة، وأقل مرتبة من حقه أن يحكم، شرعاً، بما يشاء ويختار: فيحرم الطيبات، ويحل الخبائث إن شاء، ولا معقب على حكمه: ﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾؛

فمهما شرع رب العزة، جل جلاله، أو حكم، فإن حكمه وشرعه نهائي مطلق، فوق كل مراجعة، ولا يجوز أن يخضع لأي مساءلة، بل طاعته مطلقاً، بدون قيد أو شرط فريضة شرعية مطلقة، وهي قبل ذلك ضرورة عقلية ملزمة.

(3) ـــ **الحقيقة الثالثة:** أن هذه الأمة الخاتمة مرحومة، وقد خُصّت بنبيّ خاتم: من خصائصه الكبرى،

وفضائله العظمى أن امتنّ الله عليه **بإباحة كل طيب، وتحريم كل خبيث**، خلافاً للأمم السابقة التي ضربت عليه الآصار، ووضعت في أعناقها الأغلال، فحرّمت عليها طيبات كانت حلالاً قبل ذلك، وهي حلال بعد ذلك في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، كما هو بنص القرآن، وحرّمت على هذه الأمة المرحومة خبائث كانت مباحة في الشرائع السابقة، كالخمر مثلاً.

وقد قام البرهان اليقيني القاطع على أن الإسلام دين كامل، قد استوعبت نصوصه، بحمد الله، أحكام كل شيء، أي كل الأعيان والأفعال، إلى يوم القيامة، من غير حاجة إلى بحث في حقيقة العين أو الفعل: هل هو طيب أو خبيث؟!

بل الحق أن ما ثبت بالنصوص، في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، من الأعيان والمنافع، أنه حلال فهو طيب لا محالة، وما ثبت أنه حرام فهو خبيث لا محالة، وذلك بضمانة الله، جل جلاله لذلك. أي أننا نشهد بشهادة الله أن كل ما أحل الله من المنافع والأعيان، في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، فهو طيب في ذاته، وكل ما حرّمه، في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، من ذلك فهو خبيث في ذاته. فالبحث في كون الأعيان والمنافع (وربما بعض الأفعال والأقوال) طيبة أو خبيثة في ذاتها، وما هي ماهية الخبث أو الطيّبة، وما هي جزئياتها ومركباتها، ومدى ارتباط ذلك بالنِّسب والمتعلقات، والظروف والملابسات، على أهميته من الناحية المعرفية والفلسفية، ليس له كبير أهمية أو قيمة من الناحية التشريعية، مع رجحان كونه في ذاته مستحيلاً إلا لمن أحاط بكل شيء علماً، وهو الله العزيز الحكيم.

وحتى لو سلمنا بإمكانية تلك المباحث، من حيث المبدأ، فإن واقع التشريع الإنساني، وما نشاهده عند كافة الأمم والشعوب من سن التشريعات، ثم فشلها بعد سنين أو عقود، أو حتى قرون، وإلغائها وسن غيرها، يجبرنا على أن الاعتقاد أن ذلك لا يتحقق، لعسره وشدة غموضه، إلا مع مرور الأزمنة وتعاقب أجيال من الدارسين والمفكرين، والسياسيين والمشرّعين، وبكلفة ومشقة ضخمة، وتجارب خطرة فاشلة، لا تتناسب في أغلب الأحيان مع صغر النتيجة وهزالها.

وحتى لو سلمنا جدلاً أن العقل الإنساني قادر، من حيث المبدأ، على استجلاء خواص الشيء المدروس، وعلاقته بغيره من الأشياء في الكون، وما يترتب عليه من المصالح والمنافع واللذَّات والمتعة، في العاجل والآجل، فهو من ثم قادر على الوصول إلى حكم «**عقلاني**» بأن هذا الشيء طيب أو خبيث، وحتى لو سلمنا جدلاً أن ذلك في غاية اليسر والسهولة، حتى لو سلمنا بكل ذلك جدلاً، فلا محصول يرجى من ذلك، باستثناء المتعة العقلية المحضة في معالجة تلك المباحث المعقدة المتشابكة.

أما الحكم الشرعي فقد ثبت قبل ذلك بالنص الشرعي، ولا يجوز إلا أن يكون ثبوته إلا بالنص الشرعي،

لأن الإيمان والإسلام هو الرد لله ورسوله، كما مضى، وكما سنشبعه برهنة في كتابنا هذا: (**التوحيد: أساس الإسلام، وحقيقة التوحيد**)، ومحال أن يكون غير ذلك.

وما قلناه آنفاً عن «**الخبائث**» ينطبق حرفاً بحرف على «**الفواحش**»، فكون الشيء فاحشة أمر ذاتي فيه لا علاقة له بورود الشرائع. و«**الفاحشة**» هي مجاوزة الشيء، أو الفعل، لحده اللائق به، وهو مفهوم يستخدم عادة في تصنيف الأفعال والأقوال، وكذلك العلاقات والنسب والنظم المجردة، وكذلك الأمور الوضعية والاتفاقية، ولا تحضرني الآن، ولا حالة واحدة، استخدم فيه لوصف عين أو منفعة، وإنما توصف المنافع والأعيان بــ«**الخبث**» وليس بــ«**الفحش**».

ونؤكد فنقول أن قولنا عن شيء أو فعل أنه «**فاحشة**»، في ذاته، أو لاعتبارات ومتعلقات لتلك الذات، إنما هو هكذا بجعل الله له، جعلاً تكوينياً قدرياً، وتقديره إياه، تقديراً كونياً، هكذا وفق الإرادة الإلاهية الكونية القدرية الحرة الطليقة المتعالية على كل قيد أو شرط، في إطار كون ممكن معين، لا لأمر ذاتي ضروري.

وقد حرّم الله «**الفواحش**» ما ظهر منها، وما بطن في هذه الشريعة الخاتمة، تماماً كما حرّم «**الخبائث**»، وذلك بدلالة الآيات التالية:

* قال، جل جلاله وسما مقامه: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ «الْفَوَاحِشَ» مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثم وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ**﴾، (لأعراف؛ 7: 33)؛

* وقال، عز وجل: ﴿**قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ: أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلا تَقْرَبُوا «الْفَوَاحِشَ» مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾، (الأنعام؛ 6: 151).

فنص جل جلاله على أنه، في هذه الشريعة المباركة الخاتمة في أقل تقدير، قد حرّم جنس الفواحش، أي الفواحش كلها، ما ظهر منها وما بطن، فصار الأمر بالنسبة لــ«**الفواحش**» من الأقوال والأفعال، وكذلك العلاقات والنسب والنظم المجردة، وكذلك الأمور الوضعية والاتفاقية، كمثيله بالنسبة لــ«**الخبائث**» من الأعيان والمنافع تماماً، حرفاً بحرف، فما قلناه آنفاً عن «**الخبائث**» ينطبق ها هنا بأحرفه عن «**الفواحش**»، فلا نطيل بإعادته، وبالله التوفيق.

وقد رخص الله للأمم السابقة في «**خبائث**» و«**فواحش**» عادت وبالاً عليها، كما هو بين من إحلال

«**الخمر**» لهم، التي هي أم الخبائث، ومن مشروعية «**الملكية الوراثية**» لبني إسرائيل، وهو نظام خبيث ملعون فاحش، ألحّ القوم عليه، وترددوا إلى نبيهم مطالبين بعناد به، ولعله كان مفتاح هلاك بني إسرائيل ودمارهم، كما هو مفصل في كتابنا: (**الحاكمية، وسيادة الشرع**)، على نحو هو تصديق لقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم**»:

❋ كما جاء في «**الجامع الصحيح المختصر**» للإمام البخاري، (ج6/ص2658/ح6558): [حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**دعوني ما تركتكم: إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»]، هذا الإسناد صحيح كالشمس، بل هو «**السلسلة الذهبية**» من أسانيد أبي هريرة. وهو في «**صحيح مسلم**» بلفظ: «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم**»، وأيضاً في «**صحيح مسلم**» بلفظ آخر: «**ذروني ما تركتكم، (وفي حديث همام: ما تُرِكْتم) فإنما هلك من كان قبلكم**»، كما أنه في أكثر الصحاح، والسنن والمعاجم والمسانيد بأصح الأسانيد.

ونسارع ها هنا إلى التأكيد كذلك على أمرين:

أولاً: أن الله تكفَّل فقط في هذه الشريعة المباركة الخاتمة بتحريم الفواحش والخبائث، أما في الشرائع السابقة فليس الأمر كذلك، فيجوز أن تكون بعض الفواحش والخبائث مكروهة فقط، أو مباحة محضة من غير كراهية، وذلك لأن الله هو السيد المطلق السيادة، كما أسلفنا.

وثانياً: أن (الفاحشة) لا يجوز أن يكون مأموراً بها من الله جل جلاله، لا أمر أيجاب، ولا على وجه الاستحباب، لأن المستحب مأمور به أيضاً، ولا مأذوناً بها على وجه (**التفضل**)، أو (**التكريم**) أو (**المِنَّة**)، وذلك لأن الله جل جلاله، قد حرّم ذلك على نفسه، أزلاً وأبداً. أي أن ذلك لا يقع من الله بموجب «**القداسة**»: و«**القداسة**» هي: السلامة من كل عيب ونقص، والتعالي فوق كل خسة ودناءة، وذلك هو مقتضى قوله، جل جلاله، وسمى مقامه: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**﴾، وسنفصل الكلام عن هذه الحقيقة المهمة في فصل لاحق بعنوان: (﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**﴾).

وثالثاً: أن (**الخبيث**) لا يجوز أن يكون شيء من الأفعال المتعلقة به مستحباً أو واجباً أو (**فضيلة**)؛ ولا حتى مباحاً مأذوناً بها على وجه (**التفضل**)، أو (**التكريم**) أو (**المِنَّة**)، ولا بحال من الأحوال؛ وذلك أيضاً بموجب «**القداسة**»: تماماً كما أن (**الفاحشة**) لا يجوز أن يكون مأموراً بها، لا أمر أيجاب، ولا على وجه الاستحباب، ولا مأذوناً بها على وجه (**التفضل**)، أو (**التكريم**) أو (**المِنَّة**)، كما ستأتي البرهنة عليه قريباً في الفصل المعنون: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**﴾.

نعم: (**الخبيث**) لا يجوز بتاتاً أن يكون مباحاً مأذوناً بها على وجه (**التفضل**)، أو (**التكريم**) أو (**المِنَّة**).

ونزيد هذا إيضاحاً فنقول: لا شك أن ما يصل إلى المخلوقات من (رزق)، وما يقع في أيديهم، أو يسلطون عليه، من (ملك)، إنما هو رزق وعطاء وتمليك من الله، جل جلاله، ومن خلقه وتقديره، وبإذنه التكويني القدري، ضرورة ولا بد: لا فرق بين خبيث وطيب، وفاحشة وغيرها. غير أنه من المحال الممتنع أن يسمي الله رزقه أو أعطيته لبعض خلقه (**فضيلة**) أو (**فضلاً**) أو (**كرامة**) أو (**مِنَّة**) إلا ما كان (**طيباً**)، ومن المحال الممتنع أن يكون (**فاحشة**): فإن اللئيم الساقط هو الذي يتفضل بـ(**الخبيث**)، أو يكرم بـ(**الفحش**): تعالى الله ربنا الملك القدوس السلام، الكريم المنان؛

ونزيد ما سلف من القواعد العامة، والمفاهيم الكلية، إيضاحاً بتطبيقه على بعض الأمثلة مبتدئين بمثال «**لحم الخنزير**»، الذي ثبت بالنصوص الشرعية القاطعة أنه حرام، فالأمر بالنسبة لـ«**لحم الخنزير**» لا يخرج عن واحد من الاحتمالات التالية:

(1) أن يعتقد الإنسان حرمته لأن الله حرّمه، فيكون بذلك مسلماً مؤمناً، راداً إلى الله ورسوله. ولا يضر في ذلك إن اعتقد:

(أ) أنه حرم لخبث ذاتي فيه، تفضلاً من الله ونعمة، ولطفاً ورحمة بعباده حيث كفاهم مؤنة البحث والتنقيب، وأعطاهم النتيجة سهلة ميسورة. وهذا هو الواجب اعتقاده لأهل الإسلام في هذه الرسالة الخاتمة لما ذكرناه أعلاه.

(ب) أنه حرم ابتلاءً وتعبداً محضاً، أو تشديداً وعقوبة، أو تأديباً وتهذيباً وتدريباً على معالي الأمور، أو لغير ذلك مما هو معلوم لله، أو لمحض التعبد وممارسة الرب جل وعلا لحق الربوبية ومرتبة السيادة، مع كونه من الناحية الحسية والطبية طيباً في ذاته، بل لعله من أطيب اللحوم وأشهاها. وهذا قول جيد، ومعتقد لا بأس به لأتباع الشرائع السابقة، ولمن لم يعلم ببرهاننا أعلاه من أهل الإسلام، وهو قول الفيلسوف اليهودي فيلو الإسكندراني، الذي كان معاصراً للسيد المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته.

(2) أن يعتقد الإنسان عدم جواز أكله لأنه خبيث في ذاته، والعقل يوجب على العاقل تجنب الخبيث والضار. هذا هو ما ينتظر من العقلاء قبل مجيء الرسالة، وقيام الحجة، أما بعد مجيء الرسالة، وتمام البيان، وقيام الحجة، فهذا معتقد كفر يخرج صاحبه من الملة، لأنه قبول لتشريع العقل، أي جعل العقل رباً وسيداً وإلاهاً من دون الله، أو قبول حكمه بغير إذن من الله، وهو على كل حال عدم رد إلى الله ورسوله، وهذا هو الشرك، شرك الكفر، المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة. فالمتورط في شيء من ذلك مشرك كافر، خارج عن الإسلام، إلا من عذر بجهل أو تأويل أو إكراه، ونحوه من موانع تكفير المعين. ويزداد هذا القول فحشاً، وكفراً على كفر، إذا جعل التحريم على الله واجباً بموجب حكم العقل عليه بأنه «**خبيث**» لأسباب منها:

(أ)- لأن في ذلك إيجاب وتحريم على الله ما لم يوجبه أو يحرّمه على نفسه، وهذا مناقض عقلاً للألوهية ومن أخص خصائصها: السيادة العليا، والمرجعية النهائية،

(ب)- ولأنه تكذيب صريح لنص القرآن القاطع بأن تحريم بعض الطيبات قد وقع فعلاً في شرائع سماوية سابقة، جاء بها الوحي، وكانت هي الدّين الحق قبل نسخها. فهذا اتهام لله بمخالفة الحق الذي كان واجباً عليه وفق هذا الزعم الداحض الباطل، ومن ثم الوقوع ضرورة في الباطل والعدوان والظلم، وهذا أقبح من سابقه، لأنه منتهى الكفر وهدم العقل، أو هو طعن في ورود القرآن من عند الله، وهذا كفر أيضاً، وخروج عن الإسلام.

غير أن الأمر يختلف اختلافاً تاماً إذا جاء **النص الشرعي في هذه الشريعة المباركة الخاتمة** واصفاً لشيء، عيناً كان أو فعلاً، بأنه «**خبيث**»، فحينئذ لا بد من القطع، في هذه الشريعة المُحَمَّدية الخاتمة في أقل تقدير، بأنه حرام، إلا إذا جاء بيان بأن ذلك لاعتبار مخصوص، أو بقيود معينة، كما جاء بالنسبة للثوم، والبصل، وغيرها من المأكولات ذات الرائحة المنتنة، حيث وصفها الشارع بالخبث، إلا أنه أبان أيضاً أن ذلك لاعتبار الرائحة الكريهة فقط:

❋ حيث جاء في «**صحيح مسلم**»، (ج1/ص395/ح565): [وحدثني عمرو الناقد حدثنا إسماعيل بن علية عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: لم نعد أن فتحت خيبر فوقعنا أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في تلك البقلة: الثوم، والناس جياع فأكلنا منها أكلا شديدا ثم رحنا إلى المسجد فوجد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الريح، فقال: «من أكل من هذه الشجرة «**الخبيثة**» شيئا فلا يقربنا في المسجد»، فقال الناس: (**حَرُمَتْ، حَرُمَتْ)**، فبلغ ذاك النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: «**أيها الناس: إنه ليس بي تحريم ما أحل الله لي، ولكنها شجرة أكره ريحها!**»]، وهو أيضاً في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، كما أنه في «**سنن البيهقي الكبرى**»

ـــ وهو في «**صحيح ابن خزيمة**»، (ج3/ص85/ح1667): [أخبرنا أبو طاهر حدثنا أبو بكر حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد الجريري (ح) وحدثنا أبو هاشم زياد بن أيوب حدثنا إسماعيل حدثنا سعيد الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد قاله بمثل حديث مسلم]، ثم قال ابن خزيمة: (هذا حديث أبي هاشم، وزاد أبو موسى في آخر حديثه: «**وإنه يأتينني من الملائكة فأكره أن يشموا ريحها**»)

❋ وفي «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، (ج4/ص19/ح16292): [حدثنا عبد الملك بن عمرو قال: حدثنا خالد بن ميسرة حدثنا معاوية بن قرة عن أبيه قال: نهى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن هاتين الشجرتين «**الخبيثتين**» وقال: «**من أكلهما فلا يقربن مسجدنا!**»، وقال: «ان كنتم لا بد آكليهما فأميتموهما طبخاً»، قال يعنى البصل والثوم]، وهو في «**السنن الكبرى للنسائي**»، كما أنه أيضاً في «**شرح معاني الآثار**».

ففي ما سلف وصف النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعض الأشجار بأنها خبيثة، ففهم الصحابة

ذلك **على الفور، وللوهلة الأولى، كما هو الواجب المحتوم القطعي، الذي لا يجوز خلافه، على أنه تحريم لها،** غير أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بين لهم أن هذا الوصف بـ«**الخبث**» في هذه الحالة إنما هو لنتن رائحتها، وهو «**خبث**» في جانب محدود من جوانبها، لم يؤد إلى تحريمها، **وإنما فقط لتحريم إتيان المساجد حتى تزول رائحتها (وربما كان هذا التحريم مخصوصاً بالمسجد النبوي فقط إبّان حياته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لمكانة وحرمة ملائكة الوحي، كما قال بعض الفقهاء)**، كما أنه أرشد إلى إماتة الرائحة بالمبالغة في طبخها. ولما كان النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، له علاقة خاصة بجبريل وملائكة الوحي، صلوات الله وسلامه عليهم، كانت الكراهية في حقه أشد، كما سلف، وكما يظهر من الأحاديث التالية:

* كما جاء في «**صحيح مسلم**»، (ج1/ص394/ح564)، بمزيد بيان: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا كثير بن هشام عن هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر قال: نهى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن أكل البصل والكراث فغلبتنا الحاجة فأكلنا منها فقال: «**من أكل من هذه الشجرة المنتنة فلا يقربن مسجدنا، فإن الملائكة تأذى مما يتأذى منه الإنس**»]، وهو بنحوه في «**صحيح ابن حبان**»، وهو أيضاً في «**مسند الإمام أحمد**»، وفي «**سنن البيهقي الكبرى**»، وهو في «**مسند أبي يعلى**»، وقال الشيخ حسين أسد: (رجاله رجال الصحيح).

* وفي «**صحيح مسلم**»، (ج1/ص394/ح564)، ما يشير أن الامتناع عن أكلها من خصوصياته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: [وحدثني أبو الطاهر وحرملة قالا: أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب قال: حدثني عطاء بن أبي رباح أن جابر بن عبد الله قال، (وفي رواية حرملة وزعم) أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «**من أكل ثوما أو بصلا فليعتزلنا أو ليعتزل مسجدنا وليقعد في بيته**»، وإنه أتي بقدر فيه خضروات من بقول فوجد لها ريحا فسأل فأخبر بما فيها من البقول فقال: قربوها إلى بعض أصحابه فلما رآه كره أكلها قال: «**كل: فإني أناجي من لا تناجي**»]، وفي «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**» شطره الأول إلى قوله: «وليقعد في بيته»، وهو أيضاً في «**صحيح ابن خزيمة**» بنحو حديث أحمد، وكذلك في «**المعجم الصغير للطبراني**».

* وفي «**صحيح ابن خزيمة**»، (ج3/ص85/ح1669): [أخبرنا أبو طاهر حدثنا أبو بكر حدثنا يونس بن عبد الأعلى حدثنا بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن بكر بن سوادة ان أبا النجيب مولى عبد الله بن سعد حدثه ان أبا سعيد الخدري حدثه انه ذكر عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الثوم والبصل والكراث وقيل: يا رسول الله وأشد ذلك كله الثوم أفتحرّمه؟ فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**كلوه، ومن أكله منكم فلا يقرب هذا المسجد حتى يذهب ريحه منه**»]، وهو أيضاً في «**سنن البيهقي الكبرى**».

* وفي «**السنن الكبرى للنسائي**»، (ج1/ص260/ح787): [أنبأ مُحَمَّد بن المثنى قال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا هشام قال: حدثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة أن عمر بن الخطاب قال: (إنكم أيها الناس تأكلون من شجرتين ما أراهما إلا خبيثتين هذا البصل والثوم، لقد رأيت نبي الله، صلى الله عليه وسلم، إذا وجد ريحهما من الرجل أمر به فأخرج إلى البقيع، فمن أكلهما فليمتهما طبخا)]، وهو في «**السنن الكبرى للنسائي**»: [أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك قال: حدثنا شبابة بن سوار قال: حدثنا شعبة عن قتادة به إلى منتهاه]، وهو في «**مسند الحميدي**» بنحوه.

* وفي «**شرح معاني الآثار**»، (ج4/ص238): [حدثنا فهد قال: حدثنا أبو غسان قال: حدثنا قيس عن أبي إسحاق عن شريك بن حنبل عن علي عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**من أكل هذه البقلة فلا يقربنا، أو يؤذينا في مساجدنا**»]، وعقَّب الإمام الطحاوي قائلاً: (فكره قوم أكل البقول ذوات الريح أصلا واحتجوا في ذلك بهذه الآثار، وخالفهم في ذلك آخرون وقالوا: إنما نهى النبي، صلى الله عليه وسلم، عن أكلها لا لأنها حرام ولكن لئلا يؤذي بريحها من يحضر معه المسجد، وقد جاء في ذلك آثار أخر ما قد دلّ على ذلك).

وبخلاف موضوع الثوم والبصل، وعلى الضد منه، فإن التحريم لعمل قوم لوط تحريم قاطع، بدلالة قوله تعالى: ﴿وَلُوطاً آتَيْنَاهُ حُكْماً وَعِلْماً وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبَائِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَاسِقِينَ﴾، (الانبياء؛ 21: 74). ورأس تلك الخبائث إتيان الرجال شهوة من دون النساء، كما يظهر يقيناً من الآيات الكريمة التالية:

* حيث قال، تباركت أسماؤه: ﴿وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ * إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ﴾، (لأعراف؛ 7: 80 ــ 81).

* وقال، جل جلاله وسمى مقامه: ﴿وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ * أَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾، (النمل؛ 27: 54 ــ 55).

* وحيث قال، تعالى ذكره: ﴿أَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ، وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ، وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ، فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، (العنكبوت؛ 29: 29).

* وقال، عز وجل: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾، (الشعراء؛ 26: 165 ــ 166).

فلو لم تأت إلا آيات العنكبوت والشعراء لما ثبت بها تحريم في هذه الشريعة الخاتمة لأنها تكون حينئذ، ضرورة ولا بد، كما برهنا عليه في كتابنا هذا: (**كتاب التوحيد: أساس الإسلام، وحقيقة التوحيد**)، شريعة منسوخة لا يحل اتباعها. ولكن تصنيف «**عمل قوم لوط**» الذي أنكره عليهم نبيهم لوط، صلوات

الله عليه، أشد الإنكار، ودعاهم إلى تركه، تصنيفه بأنه «**خبيث**»، أي أنه «**خبيث**» بذاته قبل ورود الشرع بخطاب يتعلق به، وهو إتيان الذكران شهوة من دون النساء، مع ما ذكرنا أعلاه من القواعد اليقينية، يوجب القطع بأنه محرّم أيضاً في هذه الشريعة الخاتمة، وحتى قيام الساعة الكبرى في آخر الزمن. ويزداد هذا وضوحاً بدلالة آيات الأعراف والنمل حيث وصف إتيان الرجال شهوة من دون النساء بأنه «**فاحشة**»، فهو محرّم أيضاً حرمة قطعية بموجب كونه «**فاحشة**». وقد انعقد الإجماع اليقيني من الصحابة، ومن بعدهم من أهل الإسلام، على حرمة «**عمل قوم لوط**»، وقد جاءت في ذلك أحاديث ليس هذا موضع ذكرها.

ونسارع فنكرر ونؤكد مرة أخرى في الختام: أن كون بعض الأشياء: أعياناً، وأقوالاً، وأفعالاً تستحق أن تسمَّى خبائث أو أن بعض الأفعال والأقوال، والعلاقات والنسب والنظم المجردة، وكذلك بعض الأمور الوضعية والاتفاقية فواحش لأمور ذاتية فيها، أو لاعتبارات ومتعلقات لتلك الذات، إنما هو بجعل الله لها كذلك بتقديره التكويني في إطار كون معيَّن، فليس من ذلك شيء ضروري بالضرورة العقلية أو المفاهيمية المطلقة، التي يستحيل خرقها، لأن الكون بأكمله بنظامه الأساسي، وشروطه الابتدائية ممكن، مخلوق، حادث؛ وهو هكذا بجعل الله له بأمره التكويني القدري. وهناك أكوان ممكنة لا خبث فيها، ولا فواحش (مثال ذلك: الجنة التي هي دار السلام)، وهناك أكوان أخرى ممكنة لا تصلح لحياة كائنات مكلفة أو حتى حية أصلاً، وهكذا أبداً. كل ذلك ممكن ولن يخرج ممكن الوجود إلى الوجود فعلياً إلا بجعل الله وخلقه، وبإذن الله التكويني القدري: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾!

نعم: هناك مقولات قليلة فاحشة، إن صح التعبير، (أي: متجاوزة للحد) في كل الأكوان الممكنة، لكونها تتناقض مع الضرورات العقلية المطلقة وفي مقدمتها كون الباري، جل وعلا، تباركت أسماؤه، وسمى مقامه، هو **الواحد الأحد، الحي القيوم، الحق المبين، القدوس السلام**: كالقول بأن لله شريكاً، أو انه اتخذ صاحبة وولداً، أو أنه ليس على كل شيء قدير، أو القول أنه ما أحاط بكل شيء علماً، أو الزعم بأنه يكذب، أو أنه يظلم ويعتدى، أو أنه يخلف الميعاد، حاشا لله، تعالى ربنا وتقدس: كل ذلك فحش وإيذاء وشتيمة لله، جل جلاله، وسما مقامه:

* أخرج البخاري في صحيحه (ج4/ص1903/ح4691): [حدثنا إسحاق بن منصور قال وحدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: ﴿كذبني بن آدم ولم يكن له ذلك، **وشتمني** ولم يكن له ذلك: أما تكذيبه إياي أن يقول إني لن أعيده كما بدأته، وأما شتمه إياي أن يقول اتخذ الله ولدا وأنا الصمد الذي لم ألد ولم أولد ولم يكن لي كفؤا أحد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد﴾: كفؤا وكفيئا وكفاء واحد]؛ وهو في صحيفة همام بن منبه (ج1/ص56/ح106)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ج3/ص129/ح848)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص318/ح8204)؛ وغيرهم.

ــــ وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج3/ص1166/ح3021): [حدثني عبد الله بن أبي شيبة عن أبي أحمد عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال النبي أراه قال: ﴿يشتمني بن آدم وما ينبغي له أن **يشتمني**؛ ويكذبني وما ينبغي له: أما شتمه فقوله إن لي ولدا؛ وأما تكذيبه فقوله ليس يعيدني كما بدأني﴾]؛ و أخرجه البخاري في صحيحه (ج4/ص1903/ح4690)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص394/ح9103)؛ والنسائي في سننه (ج4/ص112/ح2078)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج1/ص666/ح2205)، و(ج6/ص409/ح11338)، و(ج4/ص395/ح7667)؛ وابن حبان في صحيحه (ج1/ص501/ح267)، ثم عقَّب قائلاً: [قوله، صلى الله عليه وسلم، أوليس أول خلق بأهون علي من إعادته فيه البيان الواضح أن الصفات التي توقع النقص على من وجدت فيه غير جائز إضافة مثلها إلى الله جل وعلا إذ القياس كان يوجب أن يطلق بدل هذه اللفظة بأهون علي بأصعب علي فتنكب لفظة التصعيب إذ هي من ألفاظ النقص وأبدلت بلفظ التهوين الذي لا يشوبه ذلك]؛ وغيرهم.
ــــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص351/ح8595) بإسناد جيد: [حدثنا حسن حدثنا بن لهيعة حدثنا أبو يونس عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال ان الله عز وجل قال: ﴿كذبني عبدي ولم يكن له ليكذبني؛ **وشتمني** عبدي ولم يكن له شتمي: فأما تكذيبه إياي فيقول لن يعيدني كالذي بدأني وليس آخر الخلق أهون على ان أعيده من أوله فقد كذبني ان قالها؛ واما شتمه إياي فيقول اتخذ الله ولدا انا الله أحد الصمد لم ألد﴾]

❋ وأخرج الإمام لبخاري في صحيحه (ج4/ص1629/ح4212): [حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن عبد الله بن أبي حسين حدثنا نافع بن جبير عن بن عباس عن النبي قال: قال الله: ﴿كذبني بن آدم ولم يكن له ذلك؛ **وشتمني** ولم يكن له ذلك: فأما تكذيبه إياي فزعم أني لا أقدر أن أعيده كما كان؛ وأما شتمه إياي فقوله لي ولد فسبحاني أن أتخذ صاحبة أو ولدا﴾]؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج10/ص309/ح10751)؛ والطبراني في مسند الشاميين (ج4/ص139/ح2941)؛ وغيرهم.

فهذه المقولات، آنفة الذكر، كاذبة باطلة في كل الأكوان، فاحشة في كل الأكوان، لكونها تتناقض مع كون الرب، جل جلاله وسما مقامه، هو الواحد الأحد، واجب الوجود، الحي القيوم، الحق المبين، القدوس السلام: فمن رابع المستحيلات أن يكون مأموراً بها في أي شريعة متخيلة، في أي كون ممكن، معاذ الله!

وطريق النجاة في هذا الكون الذي نحن الآن فيه، أثناء هذه الحياة الدنيا، على هذه الأرض التي نعيش فوقها، بعد مجيء سيدي أبي القاسم مُحَمَّد بن عبد الله، عبد الله ورسوله، النبي الأمي خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، بعد مجيئه بهذه الرسالة الخاتمة، طريق النجاة هو: الرد إلى النصوص الشرعية، أي إلى نصوص الكتاب والسنّة، فقط لا غير، لأنها هي وحدها النصوص الشرعية، والبحث فيها، للتوصل إلى حكم الله في كل مسألة: فالنصوص الشرعية هي «**سفينة نوح**»، من

ركبها سلم ونجا، ومن تخلف عنها غرق وهلك، مهما خادع نفسه فتوّهم أنه قادر على مصارعة الأمواج المتلاطمة، والإفلات من الطوفان الكاسح، باللجوء إلى رؤوس الجبال.

على أن الرد إلى الله ورسوله، أي إلى النصوص الشرعية ضرورة، هو الإسلام والإيمان والإحسان، وهو جوهر «**العبودية**» التي خلق الإنس والجن لها. فحتى لو كان البحث العقلي في ماهية الأشياء، أعياناً، وأفعالاً، وأقوالاً لمعرفة كونها «**طيبة**»، أو لكونها «**خبيثة**» أو «**فاحشة**»، حتى لو كان هذا ممكناً، بل وفي غاية اليسر والسهولة، لما جاز ذلك في حق من يطلب الوصول إلى الحكم الشرعي، لأن ذلك ليس رداً إلى الله ورسوله، وإن كان جائزاً في إطار الدرس الموضوعي، أو البحث الفلسفي، لمعرفة طبائع الأشياء وماهياتها، أو لغير ذلك من المقاصد والأهداف الواجبة أو المستحبة أو المباحة، **ولكنه لا يجوز مطلقاً بقصد معرفة حكم الله فيها، إلا فيما أذن الله به، وفي الحدود وبالقيود التي شرعها**.

وعلى ذلك فلا محصول من الجدل البيزنطي العقيم: هل التحسين والتقبيح، عقلي محض، أو شرعي محض، أو كلاهما بتركيبة معينة، أو ترتيب معين. نقول: هذا قد يكون مبحثاً فكرياً فلسفياً، أو شرعياً محترماً، ولكنه نظري محض، ليس ورائه عمل، وليس هو من باب السنّة والبدعة من صدر ولا ورد، كما زعم بعض مرضى العقول والنفوس من (المهووسين)، من المعتزلة، أدعياء العقلانية، قديماً؛ أو من الغلاة المارقين، أدعياء السلفية، أعداء العقل والفكر، حديثاً؛ المعجبين بأنفسهم وعقيدتهم «**الصحيحة**»، المزكّين لأنفسهم الشاهدين لها بأنهم وحدهم «**الفرقة الناجية**» و«**الطائفة المنصورة**»، القائلين بلسان حالهم، إن لم يكن، بكل وقاحة، بلسان مقالهم: (لن يدخل الجنّة إلا من كان سلفياً)، فنقول لهم: ﴿**تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾، (البقرة؛ 2: 111 ــ 112)!

ونحن إنما أمرنا فقط: ﴿**اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ**﴾، وقيل لنا قطعاً: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾، وفي هذا كما أسلفنا الكفاية التامة المطلقة لكل حكم من الأحكام إلى يوم القيامة الكبرى، **ولسنا نبالي**: أكان ما جاء النص بحسنه معقولاً أو غير معقول، ممكناً أن يدرك بالعقل مستقلاً أو غير ممكن، أو مدركاً بالعقل ثم الشرع، أو بالشرع ثم بالعقل، أو بالشرع والعقل في آن واحد، أو بالشرع فقط.

هذا هو الحق الذي يجب اعتقاده، ولا يجوز العمل بغيره لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين.

❃فصل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾.

أسلفنا قريباً أنه من الجائز أن يأذن الله ببعض «**الفواحش**» و«**الخبائث**»، وأن يحرّم بعض «**الطيّبات**»، كما وقع فعلاً في الشرائع السابقة، ولكن من المحال الممتنع أن يأمر بـ«**الفاحشة**» أصلاً، أي أن يجعلها فريضة واجبة، أو مندوبة مستحبة، أو مأذوناً بها على وجه (**التفضل**)، أو (**التكريم**) أو (**المِنَّة**)، لا في شريعة سابقة، ولا في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، ومن باب أولى. ليس في هذا الكون، ولا في غيره من الأكوان الممكنة، التي يوجد فيها ما يستحق أن يسمَّى فاحشة أصلاً:

البرهان القاطع على ذلك: أن الله، تباركت أسماؤه، وتعالى ذكره، قال: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا؛ قُلْ: **إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**، أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾، (لأعراف؛ 8:28)، فهذا خبر يقيني صادق، أزلاً وأبداً، لا يتصور في العقل ما يناقضه، ولا يمكن نسخه لأن الأخبار لا تنسخ: (**أنه، جل جلاله، لا يأمر بالفحشاء**)، ولم يأمر بها قط في سابق الأزمنة، ولا في شيء من الأكوان الممكنة. وقال، جل وعز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَداً وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، (النور؛ 24 :21)، ومن المحال الممتنع أن يأمر الله بما يأمر به إبليس، رأس الخبث والفحش والكفر والشر، عدو الله!

وقد أسلفنا أن الحكم العقلي على الأعيان بالخبث والطيبة قد يكون في غاية الصعوبة، وهو ها هنا كذلك بالنسبة لما هو مستحق أن يسمَّى «**فاحشة**». بل لعل الحكم على فعل أو قول، وكذلك الحكم على العلاقات والنسب والنظم المجردة، وعلى الأمور الوضعية والاتفاقية، بأنه «**فاحشة**» بموجب العقل، إن سلمنا جدلاً بأنه ممكن من حيث المبدأ، أكثر صعوبة وعسراً من الحكم على شيء بأنه «**خبيث**»، لأنه يتطلب النظر في دوافع الفعل وبواعثه، وماهية الفعل نفسه، ومن ماذا يتركب، وبماذا يرتبط، ثم النظر فيما يترتب عليه من أشياء وأفعال وحوادث في مستقبل الزمن، لا تكاد تنحصر في هذا الكون الفسيح المترامي الأطراف، ربما النظر في ذلك كله وعواقبه إلى آخر الدهر!

فمن رابع المستحيلات إذاً أن يثبت بنص الشرع، (أو بضرورة الحس والعقل مع استبعادنا أن يكون ذلك مدركاً بالحس، أو نظر العقل، منفردين)، أن فعلاً من الأفعال فاحشة من حيث هو، ثم يأتي من الله أمر بفعله وجوباً، أو حتى استحباباً، لأن المستحب مأمور بفعله، وإن كان الأمر به ليس جازماً، وليس على تاركه حرج أو ملامة، إلا أنه مأمور به؛ أو أن يأتي ترخيصاً بفعله على وجه (**التفضل**)، أو (**التكريم**) أو (**المِنَّة**). ومن المحال الممتنع أن يأمر الله بفعل، أو يأذن بفعل على وجه (**التفضل**)، أو (**التكريم**) أو (**المِنَّة**) ثم يظهر بعد ذلك أن ذلك الفعل كان فاحشة.

إذاً: من المحال الممتنع أن يأمر الله بفعل فاحشة، أمر وجوب أو استحباب، أو أن يأذن بفعلها على وجه (**التفضل**)، أو (**التكريم**) أو (**المِنَّة**) في هذا الكون أو في أي كون ممكن آخر يوجد فيه مفهوم (الفاحشة)؛ وذلك لتعالي الله، جل جلاله، وترفعه على ذلك بموجب الألوهية والقداسة، ولتحريمه ذلك على نفسه أزلاً وأبداً، فأصبح ملحقاً بالمحالات العقلية المطلقة، وإن لم يكن منها.

ونسارع إلى التنبيه بأن التقابل بين «**الخبيث**» و«**الطيب**» في الأعيان والمنافع الموجب لها بأحكام «**الحرام**» و«**الحلال**»، في هذه الشريعة الخاتمة المباركة، وكذلك البرهان الملزم الذي أقمناه على أن الأصل في الأشياء، لا سيما الأعيان والمنافع، هو الإباحة، مما يترتب عليه ضرورة أن «**الشيء**» المعين لا بد أن يكون خبيثاً أو طيباً، لا محالة؛ هذا التقابل ليس له ما يماثله فيما يتعلق بمفهوم «**الفاحشة**» مطلقاً.

نعم: قد تكفل الله، في هذه الشريعة الخاتمة المباركة، بتحريم كل (**فاحشة**)، هذا حق. ولكن ما ليس بفاحشة من الأقوال والأفعال، وكذلك العلاقات والنسب والنظم المجردة، وكذلك الأمور الوضعية والاتفاقية، قد يكون واجباً، أو مستحباً، أو مباحاً، أو مكروهاً، أو حتى حراماً؛ وقد يكون أمراً وضعياً يدخل تحت مفاهيم الشرط أو السبب أو المانع أو الرخصة أو العزيمة، وغير ذلك من الأحكام الوضعية. فكون الشيء (خصوصاً الأقوال والأفعال) ليس فاحشة، ومن ثم ليس باطلاً محرماً، لا يوجب له حكماً معيناً، لا فرق بين كون الحكم تكليفياً كالوجوب أو الاستحباب أو الإباحة أو الكراهة أو حتى التحريم؛ أو كونه حكما وضعياً كجعله شرطاً، أو سبباً، أو مانعاً أو رخصة أو عزيمة أو الحكم عليه بالصحة أو الفساد أو البطلان، ونحو ذلك. كل ذلك يحكم الله فيه بما يشاء وفق الحكمة الإلاهية، والتفرد بالسيادة والربوبية والحاكمية.

وحتى لا يبقى كلامنا عامًّاً مجرداً يصعب استيعابه، يحسن بنا أن نتأمّل مثلاً فردياً معيناً ألا وهو كشف المرأة البالغة للعورة المغلظة، أي السوأتين، لغير حليلها، وهو من المحرمات المعلومة من الدين الإسلامي بالضرورة، لأنها من المقطوع بثبوته بأدلة القرآن والسنّة المتواترة، وإجماع أهل الإسلام المتيقن، المقطوع به.

فكشف المرأة للعورة المغلظة «**حرام**» مقطوع بحرمته، (بغض النظر عن مرتبة الحرمة: أهو من الصغائر المحرمة، أم من كبائر الذنوب)، وهو أيضاً بذلك «**فاحشة**» بالضرورة الشرعية بموجب كونه «**حراماً**». البرهان على ذلك ظاهر من قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿قُلْ **إِنَّمَا** حَرَّمَ رَبِّيَ «**الْفَوَاحِشَ**» مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ والإثم وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾، (لأعراف؛ 7:33).
فهذه قسمة حاصرة تبين أن المحرمات أربعة أصناف رئيسية:

(أ) القول على الله بغير علم، وهو أشنعها، ولا يكون إلا في الأقوال والمعتقدات. وليس كشف العورة من جنس الأقوال والمعتقدات، فليس هو من هذا الباب قطعاً.

(ب) الشرك بالله، شرك الاعتقاد الذي هو شرك الكفر، وذلك بأن يجعل مع الله إلاهاً آخر، وشرك العمل، والشرك الخفي، كالرياء ونحوه، وليس كشف العورة من الشرك الاعتقادي أو العملي في صدر ولا ورد، فليس هو إذاً من هذا الصنف بلا شك ولا جدال.

(ج) وليس هو إثم وعدوان وبغي على حقوق الآخرين، كما هو بيّن، نعم، كشف العورة قد يكون فيه إزعاج لبعض الناس، وإثارة للبعض الآخر، وربما متعة لصنف ثالث، ولكن لا يقول أحد في العالم أنه بغي وظلم للآخرين، كسفك الدماء وأخذ الأموال وأكلها بالباطل، وضرب الظهور والأبشار، وانتهاك العرض والحرمة بالقذف والسباب، ونقض العهود والمواثيق، وما شابه ذلك،

(د) فلزم ضرورة أن يكون من الصنف الرابع، وهو «**الفواحش**»، بالمعنى الضيق، وهو بداهة من الفواحش الظاهرة، نقول: الفواحش بالمعنى الضيق، لأن الإثم والبغي والعدوان هو أيضاً تجاوز للحد اللائق، فهو إذاً فحش وإسراف بالمعنى الواسع، وكذلك الشرك بالله هو اعتداء على حق الله في أن يعبد وحده لا شريك له، واعتداء على العقل والصدق بالكذب في زعم وجود شريك للباري، وهو ادعاء لوجود المحال الممتنع، فالشرك إذاً فحش وإسراف بالمعنى الواسع، والقول على الله بغير علم أوغل في الإسراف والفحش، وفي الظلم والعدوان على حق الله، وعلى العقل الذي هو مناط التكليف.

فلو قال قائل: كل المحرمات فواحش، بهذا المعنى الواسع، لكان مصيباً. فعلى هذا تكون إضافة الأصناف الثلاثة الأخيرة في الآية من باب إضافة الخاص إلى العام.

كما نلاحظ أن الترتيب للأصناف الأربعة الرئيسة في الآية الكريمة هو ترتيب تصاعدي للصنف العام، بمعنى: أن أقبح أنواع الفواحش بالمعنى الضيق (عمل قوم لوط مثلاً) لا تصل في الإثم إلى درجة أعلى أنواع البغي والعدوان (القتل، وانتهاك الأعراض بالاغتصاب وقذف المحصنات)، وهذه بدورها ليست في الشر بمرتبة من جعل مع الله إله آخر، وهذه وإن كانت كذباً وإفكاً وقولاً على الله بغير علم، إلا أنها ليست في مرتبة من اتهم الله بالظلم أو السفه أو بمخالفة الحق، كما فعل إبليس، لعنه الله. هذا مبحث لطيف، ولكن ليست هذه الرسالة المختصرة مكانه.

وما قلناه آنفاً ظاهر ومؤيد أيضاً بقوله، عز وجل: ﴿**قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلا تَقْرَبُوا «الْفَوَاحِشَ» مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾، (الأنعام؛ 6: 151).

وقد يستشكل ذلك البعض معترضين عليه بأن الله، جل جلاله، قد أمر في سابق الأزمنة إبراهيم عليه

وعلى آله الصلاة والسلام، بذبح ابنه، وقتل الإنسان، إلا في عقوبة شرعية، أو في حرب عادلة مشروعة، أو دفاعاً عن النفس ضد عدو صائل لا يندفع شره إلا بالقتل، جريمة شنعاء، وفاحشة منكرة. فعلى هذا يكون الله، تعالى وتقدس، قد أمر بفاحشة واحدة على أقل تقدير؟!

ولكن هذا اعتراض باطل، بني على مقدمات فاسدة، لأن النفوس كلها، نفوس بني آدم وغيرهم من ذوات الأرواح، ملك لله، له أن يتصرف بها كما يشاء، وهو السيد التام السيادة، والمالك صاحب الحق المطلق. فليس قتل الإنسان نفسه تقرباً إلى الله، أو قتل غيره تقرباً إلى الله، فاحشة مطلقاً، إلا عند الدنيويين و«**العلمانيين**»، الذين يزعمون أن الإنسان ليس عبداً مملوكاً لله، فهو سيد نفسه، ورب نفسه، ومالك نفسه، وإله نفسه، وهذا يتناقض كلية مع «**التوحيد**»، الذي جاء به نبي الإسلام، مُحَمَّد بن عبد الله، خاتمة أنبياء ورسل الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، فهو معتقد كفر، يتناقض مع الإسلام كل المناقضة، وهو قبل ذلك يتناقض مع العقل.

ومن ناحية أخرى فإن قتل الإنسان لنفسه منهي عنه، إلا في إطار عملية استشهادية مشروعة، أو قتل غيره، إلا في جهاد مشروع، أو في حالة المدافعة للصائل المعتدي الذي لا يندفع شره وعدوانه إلا بالقتل، أو في عقوبة شرعية بعد حكم قضائي معتبر.
وأي قتل سوى ذلك هو إما:
(1)- فاحشة منكرة، بل ظلم واعتداء على حق المخلوق، وملكية الخالق، فهو حرام لهذه الاعتبارات، كما هو بين من الآية الكريمة.
(2)- أو قولا على الله بغير علم في حالة من قتل نفسه أو قتل غيره لمحض التقرب إلى الله، كما تذبح الأضاحي والهدي والقرابين ونحوه، لأن الله، تقدست أسماؤه، نسخ ذلك الأمر الذي أمر به إبراهيم، وفدى إسماعيل بذبح عظيم. ثم لم يأمر بشيء من ذلك في الشرائع اللاحقة، لا لأنه، جل وعلا، ليس أهلاً أن يتقرب إليه بالقرابين البشرية، بل تفضلاً منه ورحمة، وتلطفاً ورفقاً: لا إله إلا هو، ما أكرمه وأرحمه!
فمن فعل ذلك فقد ارتكب حراماً بقوله على الله بغير علم، وهو مبتدع في الدين، إذ جعل فعله قربة إلى الله، مع أن الله جل جلاله لم يجعله قربة مشروعة، وهذا أحد، بل أهم اعتبارات التحريم، كما هو بين من الآية الكريمة.

الباب الرابع: التوحيد: تعريفه، وبراهينه

❄ فصل: «توحيد الله» هو «عبادة الله ومعرفته»

التوحيد مصدر من وحَّد ـــ بتشديد الحاء المهملة ـــ وهو يعني واحدًا من أمرين:

أولا: جَمَعَ الأشياء المتفرقة وجعلها وحدة، فنقول أن الزعيم الفلاني جاء إلى قبائل وكيانات متنافرة فوحدها في كيان واحد توحيداً.

ثانيا: إدراك الشيء الواحد أو الوحدة أو الوحدانية والإقرار بذلك فيقال: وحَّدت الله توحيدًا، أي أدركت أنه واحد، وأقررت بذلك، وهذا المعنى هو المقصود هنا.

❋ قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ **وَحْدَهُ** وَلَّوْا عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا﴾، (الاسراء؛ 17: 46).

❋ وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ **وَحْدَهُ** اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾، (الزمر؛ 39: 45).

❋ وقال تعالى: ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ **وَحْدَهُ** كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾، (غافر؛ 40: 40).

❋ وعن طارق بن أشيم ـــ رضى الله عنهما ـــ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: «من **وحّد** الله، وكفر بما يعبد من دونه، حرُمَ ماله ودمه، وحسابه على الله عز وجل»، حديث صحيح، أخرجه مسلم، واحمد.

❋ وعن ابن عمر ـــ رضى الله عنهما ـــ عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «بُنِى الإسلام على خمس: على أن **يُوحَّد** الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان»، حديث صحيح، أخرجه مسلم.

❋ وفي الحديث الطويل الصحيح عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما في سياق حجة الوداع: «فأَهَلّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، **بـ«التوحيد»**. أخرجه مسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد، وعبد بن حميد، وغيرهم.

❋ وعن ابن عباس ـــ رضى الله عنهما ـــ أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما بعث معاذًا إلى اليمن قال له: «إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه أن **يُوحِّدوا** الله تعالى»، حديث صحيح، أخرجه البخاري واللفظ له، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد، وغيره. وقد جاء حديث ابن عباس هذا من طرق صحاح بألفاظ متباينة تستحق دراسة مفصلة:

❋ فقد أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج2/ص529/ح1389): [حدثنا أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع حدثنا روح بن القاسم عن إسماعيل بن أمية عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن بن عباس أن رسول الله لما بعث معاذا على اليمن قال إنك تقدم على قوم أهل كتاب **فليكن أول**

ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم فإذا فعلوا فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة من أموالهم وترد على فقرائهم فإذا أطاعوا بها فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس]؛ وابن حبان في صحيحه (ج1/ص371/ح156)، و(ج6/ص178/ح2419): [أخبرنا الحسن بن سفيان الشيباني قال حدثنا أمية بن بسطام قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا روح بن القاسم عن إسماعيل بن أمية عن يحيى بن عبد الله بن صيفي به]؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج4/ص101/ح7095): [أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرني أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه حدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد والحسن بن سفيان قالا حدثنا أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع حدثنا روح بن القاسم عن إسماعيل بن أمية عن يحيى بن عبد الله بن صيفي]؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص426/ح12207): [حدثنا أحمد بن علي الأبار والحسين بن إسحاق التستري قالا حدثنا أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن إسماعيل بن أمية عن يحيى بن عبد الله بن صيفي به؛ إلا أنه قال: (فإذا عرفوا **ذلك**)، بدلا من قوله: (**فإذا عرفوا الله**)]

❊ وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2685/ح6937): [(حدثنا أبو عاصم حدثنا زكريا بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن بن عباس رضي الله عنهما أن النبي، صلى الله عليه وسلم، بعث معاذا إلى اليمن) وحدثني عبد الله بن أبي الأسود حدثنا الفضل بن العلاء حدثنا إسماعيل بن أمية عن يحيى بن عبد الله بن محمد بن صيفي أنه سمع أبا معبد مولى بن عباس يقول سمعت بن عباس يقول لما بعث النبي، صلى الله عليه وسلم، معاذ بن جبل إلى نحو أهل اليمن قال له إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إلى أن **يوحدوا الله تعالى فإذا عرفوا ذلك** فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم فإذا صلوا فأخبرهم أن الله افترض عليهم زكاة في أموالهم تؤخذ من غنيهم فترد على فقيرهم فإذا أقروا بذلك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس]؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص2/ح12891): [أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن علي المقري أنبأ الحسن بن محمد بن إسحاق الإسفرائيني حدثنا يوسف بن يعقوب حدثنا محمد بن أبي بكر حدثنا الفضل بن العلاء حدثنا إسماعيل بن أمية عن يحيى بن عبد الله بن محمد بن صيفي أنه سمع أبا معبد يقول سمعت بن عباس رضي الله عنهما يقول لما بعث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، معاذ بن جبل نحو اليمن فقال إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب **فليكن أول ما تدعوهم أن يوحدوا الله عز وجل فإذا عرفوا ذلك** فأخبرهم أن الله عز وجل قد افترض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم فإذا صلوا فأخبرهم أن الله عز وجل قد افترض عليهم زكاة في أموالهم تؤخذ من غنيهم فترد على فقيرهم فإذا أقروا بذلك فخذ منهم وتوق كرائم أموالهم]، وقال البيهقي: (رواه البخاري في الصحيح عن عبد الله بن أبي الأسود عن الفضل بن العلاء؛ وأخرجه مسلم من وجه آخر عن إسماعيل)

* ويؤيد هذا اللفظ الأخير ما أخرج الإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج5/ص215/ح9420) من طريق مستقلة، على ضعفها بسبب اختلاط المثنى بن الصباح: [عبدالرزاق عن المثنى بن الصباح عن طاووس قال سمعته يقول أوصى النبي، صلى الله عليه وسلم، معاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن فقال إنك ستأتي على ناس من أهل الكتاب **فادعهم إلى التوحيد** فإن أقروا بذلك فقل إن الله قد فرض عليكم خمس صلوات بالليل والنهار فإن أقروا بذلك فقل إن الله قد فرض عليكم صيام شهر في إثني عشر شهرا فإن اقروا بذلك فقل إن الله قد فرض عليكم زكاة في أموالكم تؤخذ من أغنيائكم فإن أقروا بذلك فخذ من أموالهم واجتنب كرائم أموالهم وإياك ودعوة المظلوم فإنه لا حجاب لها دوني]

* وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج2/ص544/ح1425): [حدثنا محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا زكريا بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد مولى بن عباس عن بن عباس قال: قال رسول الله لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن إنك ستأتي قوما أهل كتاب فإذا جئتهم فادعهم إلى **أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله** فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينه وبين الله حجاب]؛ والبخاري في صحيحه (ج4/ص1580/ح4090): [حدثني حبان أخبرنا عبد الله عن زكريا بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي به]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج1/ص51/ح19): [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب وإسحاق بن إبراهيم جميعا عن وكيع قال أبو بكر حدثنا وكيع عن زكريا بن إسحاق قال حدثني يحيى بن عبد الله بن صيفي به]؛ والنسائي في سننه (ج5/ص4/ح2435)، وفي سننه الكبرى (ج2/ص5/ح2215): [أخبرنا محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي عن المعافى عن زكريا بن إسحاق المكي قال حدثنا يحيى بن عبد الله بن صيفي به]؛ وابن حبان في صحيحه (ج11/ص476/ح5081): [أخبرنا الحسن بن سفيان من كتابه قال حدثنا إسحاق بن منصور الكوسج قال حدثنا أبو عاصم قال حدثنا زكريا بن إسحاق قال حدثنا يحيى بن عبد الله بن صيفي به]؛ وابن خزيمة في صحيحه (ج4/ص23/ح2275): [حدثنا محمد بن بشار وعبد الله بن إسحاق الجوهري وهذا حديث بندار قالا حدثنا أبو عاصم حدثنا زكريا بن إسحاق حدثني يحيى بن عبد الله بن صيفي به]؛ والترمذي في سننه (ج3/ص22/ح625): [حدثنا أبو كريب حدثنا وكيع حدثنا زكريا بن إسحاق المكي حدثنا يحيى بن عبد الله بن صيفي]؛ وابن ماجه في سننه (ج1/ص568/ح1783): [حدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع بن الجراح حدثنا زكريا بن إسحاق المكي عن يحيى بن عبد الله بن صيفي به]؛ والإمام أبو داود في سننه (ج2/ص105/ح1584): [حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا وكيع حدثنا زكريا بن إسحاق المكي عن يحيى بن عبد الله بن صيفي]؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص233/ح2071): [حدثنا وكيع حدثنا زكريا بن إسحاق المكي عن يحيى بن عبد الله بن صيفي]؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج4/ص96/ح7068): [أخبرنا أبو عبد الله الحافظ

حدثنا أبو العباس القاسم بن القاسم السياري بمرو حدثنا أبو الموجه حدثنا عبدان أنبأ عبد الله أنبأ زكريا بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي به]؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج7/ص7/ح12907): [أخبرنا أبو عمرو محمد بن عبد الله الأديب أنبأ أبو بكر الإسماعيلي أخبرني الحسن بن سفيان حدثنا حبان أنبأ عبد الله عن زكريا بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي به] ؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص9/ح12915): [أخبرنا أبو صالح بن أبي طاهر العنبري أنبأ جدي يحيى بن منصور القاضي حدثنا أحمد بن سلمة حدثنا إسحاق بن إبراهيم أنبأ وكيع حدثنا زكريا بن إسحاق المكي عن يحيى بن عبد الله بن صيفي به]؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج2/ص353/ح9831): [حدثنا وكيع قال حدثنا زكريا بن إسحاق المكي قال حدثني يحيى بن عبد الله بن صيفي به]

فأقول: زكريا بن إسحاق المكي، ثقة بلا شك، ولكنه لا يسامي إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص المكي، فهذا أثبت وأقوى. وروح بن القاسم ، ثقة حافظ مشهور، فوق الصدوق الفضل بن العلاء، بمراحل: فلفظة: (**فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله**)، هي الأولى بالتقديم، ولعلها هي أصل اللفظ النبوي الشريف، ثم رواها الفضل بن العلاء بالمعنى، فقال: (**فليكن أول ما تدعوهم أن يوحدوا الله عز وجل فإذا عرفوا ذلك**)، وكذلك فعل طاووس أو المثنى بن الصباح. وأما زكريا بن إسحاق المكي فقد ترجمها بما يقابلها ضرورة: (**أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله**).

وأيا ما كان الأمر فهو حجة قاطعة أن السلف من طبقة صغار التابعين (خامسة ابن حجر، وكذلك السادسة الذين لم يدركوا الصحابة) من أمثال: يحيى بن عبد الله بن صيفي، وإسماعيل بن أمية، وروح بن القاسم، وزكريا بن إسحاق، ومن جاء بعدهم من المحدثين المصنفين، كانوا لا يفرقون بين الجمل آنفة الذكر، فكلها عندهم بمعنى واحد: (**فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله**) = (**فليكن أول ما تدعوهم أن يوحدوا الله عز وجل فإذا عرفوا ذلك**) = (**أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله**).

ولكن الحق أن هذه المعادلات أو المساوات أقدم من ذلك بكثير: ففي الفصل المعنون (مـــراتـب الـدّيـن) من الباب الأول ذكرنا حديث جبريل المشهور برواية أبي هريرة، كما هو عند البخاري ومسلم وعامة الأئمة، وفيه الإجابة عن سؤاله عن الإسلام: «**لاَ تُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا**؛ وَتُقِيمُ الصَّلاَةَ؛... إلخ»؛ وفي لفظ للبخاري: «**تعبد الله ولا تشرك به**؛ وتقيم الصلاة؛... إلخ»؛ وفي رواية لمسلم بأتم لفظ: «**تعبد الله ولا تشرك به شيئا**؛ وتقيم الصلاة المكتوبة؛... إلخ»، وهي كذا بأتم لفظ في صحيح ابن خزيمة، وعند جهور الأئمة المصنفين.

وأما في حديث جبريل برواية عبد الله بن عمر بن الخطاب سماعاً من أبيه، وقد أخرجه مسلم، وجمع من الأئمة، ولم يخرجه البخاري، فقد جاءت الإجابة عن نفس السؤال: «**أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاّ الله وَأَنّ مُحَمّدا رَسُولُ اللّهِ**؛ وَتُقِيمَ الصّلاَةَ:... إلخ»، وهو كذا، أو بنحوه في عامة الطرق.
وكذلك جاءت الإجابة في رواية عبد الله بن العباس لحديث جبريل: «**أَنْ تُسْلِمَ وَجْهَكَ لِلَّهِ، وَتَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ**».

فإن كان جبريل، صلوات الله عليه، جاء أكثر من مرة، فبها ونعمت: ويكون تنوع الألفاظ من نبي الله الخاتم المعصوم، عليه وعلى آله أزكى الصلوات وأتم التسليم. وإن كانت مرة واحدة فتنوع الألفاظ من اجتهاد الصحابة. وأولى الألفاظ بالصحة لفظ أبي هريرة لأنه أحفظ، وأدق في تأدية الألفاظ، ولاتفاق الشيخين على إخراج الحديث؛ ولأن عبد الله بن عمر لم يحضر الواقعة، وكذلك ابن عباس، لم يحضرها في الأرجح، وإنما أخذها من كبار من حضرها من الصحابة.

وهذا يقتضي، ضرورةً، أن المعنى التام لجملة: «**تعبد الله ولا تشرك به شيئا**» مطابق للمعنى التام لجملة: «**أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاّ الله وَأَنّ مُحَمّدا رَسُولُ اللّهِ**»، أو: «أَنْ تُسْلِمَ وَجْهَكَ لِلَّهِ، وَتَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»

وفي الفصل المعنون (أساس الإسلام، وأركانه، وأهم شرائعه، وأسهمه) من نفس الباب الأول، ذكرنا أحاديث كثيرة، من أهمها حديث: (بني الإسلام على خمس)، وعامة طرقه تقول: (شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله)، أو بالمعنى: (**إيمان بالله ورسوله**)؛ وبعضها قد يختصر فيقول فقط: (**شهادة أن لا إله إلا الله**)؛ وربما قالها البعض بالمعنى: (**أن يوحد الله**)، أو (**أن يعبد الله ويكفر بما دونه**):

❋ كما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج1/ص45/ح16): [حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني حدثنا أبو خالد يعني سليمان بن حيان الأحمر عن أبي مالك الأشجعي عن سعد بن عبيدة عن بن عمر عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال بني الإسلام على خمسة على **أن يوحد الله** وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان والحج فقال رجل الحج وصيام رمضان قال لا صيام رمضان والحج هكذا سمعته من رسول الله، صلى الله عليه وسلم]؛

❋ وكما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج1/ص45/ح16): [وحدثنا سهل بن عثمان العسكري حدثنا يحيى بن زكريا حدثنا سعد بن طارق قال حدثني سعد بن عبيدة السلمي عن بن عمر عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال بني الإسلام على خمس على **أن يعبد الله ويكفر بما دونه** وإقام الصلاة وإيتاء

الزكاة وحج البيت وصوم رمضان].

وجاءت أحاديث أخرى مؤيدة للجمل الأخرى:

* فقد أخرج الإمام الترمذي في سننه (ج5/ص148/ح2863): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ أَنَّ أَبَا سَلَّامٍ حَدَّثَهُ أَنَّ الْحَارِثَ الْأَشْعَرِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ يَعْمَلَ بِهَا وَيَأْمُرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهَا وَإِنَّهُ كَادَ أَنْ يُبْطِئَ بِهَا فَقَالَ عِيسَى إِنَّ اللَّهَ أَمَرَكَ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ لِتَعْمَلَ بِهَا وَتَأْمُرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهَا فَإِمَّا أَنْ تَأْمُرَهُمْ وَإِمَّا أَنْ آمُرَهُمْ فَقَالَ يَحْيَى أَخْشَى إِنْ سَبَقْتَنِي بِهَا أَنْ يُخْسَفَ بِي أَوْ أُعَذَّبَ فَجَمَعَ النَّاسَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَامْتَلَأَ الْمَسْجِدُ وَتَعَدَّوْا عَلَى الشُّرَفِ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ أَعْمَلَ بِهِنَّ وَآمُرَكُمْ أَنْ تَعْمَلُوا بِهِنَّ أَوَّلُهُنَّ **أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**، وَإِنَّ مَثَلَ مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ خَالِصِ مَالِهِ بِذَهَبٍ أَوْ وَرِقٍ فَقَالَ هَذِهِ دَارِي وَهَذَا عَمَلِي فَاعْمَلْ وَأَدِّ إِلَيَّ فَكَانَ يَعْمَلُ وَيُؤَدِّي إِلَى غَيْرِ سَيِّدِهِ فَأَيُّكُمْ يَرْضَى أَنْ يَكُونَ عَبْدُهُ كَذَلِكَ؛ وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَكُمْ بِالصَّلَاةِ؛... إلخ]؛

* وقد جاء في مصنف ابن أبي شيبة (235) (30950/7/11): [حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ النَّزَّالِ يُحَدِّثُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَلَمَّا رَأَيْته خَالِيًا قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ، فقَالَ: بَخٍ، لَقَدْ سَأَلْت عَنْ عَظِيمٍ، وَهُوَ يَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: تُقِيمُ الصَّلاةَ الْمَكْتُوبَةَ وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، **وَتَلْقَى اللَّهَ لاَ تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا**، أَوَلا أَدُلُّك عَلَى رَأْسِ الأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ؟ **أَمَّا رَأْسُ الأَمْرِ فَالإِسْلام** مَنْ أَسْلَمَ سَلِمَ، وَأَمَّا عَمُوده فَالصَّلاة، وَأَمَّا ذِرْوَته وَسَنَامه فَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ]؛

* وأخرج الإمام الطبراني في مسند الشاميين (ج1/ص243/ح429) بإسناد رجاله رجال الصحيح عن أبي هريرة، رضي الله عنه: [حدثنا محمد بن عمرو بن خالد الحراني حدثنا أبي عن عيسى بن يونس عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (إن للإسلام صوى ومنارا كمنار الطريق من ذلك: **أن يعبد الله لا يشرك به شيئا**، وتقام الصلاة، وتؤتى الزكاة، ويحج البيت، ويصام رمضان، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتسليمك على أهل بيتك إذا دخلت عليهم، وتسليمك على بني آدم إذا لقيتهم فإن ردوا عليك ردت عليهم الملائكة وإن لم يردوا عليك ردت عليك الملائكة ولعنتهم أو سكتت عنهم؛ ومن انتقص منهن شيئا فهو سهم من الإسلام تركه؛ ومن نبذهن فقد ولى الإسلام ظهره)]

فثبت ثبوتاً يكاد يصل إلى درجة القطع واليقين أن تنوع الألفاظ والعبارات، مع تطابق المعنى التام للجمل الواردة فيها، إنما هو من نبي الله الخاتم المعصوم، عليه وعلى آله أزكى الصلوات وأتم التسليم.
وبهذا تحصلنا على تطابق المعنى التام للجمل الآتية، بالرغم من تباين ألفاظها: «**أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاّ الله وَأَنّ مُحَمّدا رَسُولُ اللّهِ**» = «**أَنْ تُسْلِمَ وَجْهَكَ لِلَّهِ، وَتَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ**» = «**تعبد الله ولا تشرك به شيئا**» = «**تعبد الله وتكفر بما دونه**» = «**توحد الله**» = «(**أن تُحَقِّقَ**) **عبادة الله، ومعرفة الله**».

واللفظ في رواية بن عباس، وهو: («**أَنْ تُسْلِمَ وَجْهَكَ لِلَّهِ، وَتَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ** ») فيه تكرار وتوكيد؛ فشبه الجملة: (**وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ**) في قوله: (**وَتَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ**) ليس فيها ما يزيد أصلاً على (**وَتَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ**) وإنما هي للتوكيد. وكذلك جملة: (**أَنْ تُسْلِمَ وَجْهَكَ لِلَّهِ**) تكرار للتوكيد بلفظ وأسلوب آخر لجمل: (**وَتَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ**). وحتى لفظة (**عَبْدُهُ**) إنما هي توكيد: فبمجرد ثبوت (لا إله ألا الله)، ثبت أن كل ما سوى الله عبد مملوك له ضرورة.

وبهذا تصح (المعادلة)، أو المساواة، التالية:

«**تَشْهَدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاّ الله وَأَنّ مُحَمّدا رَسُولُ اللّهِ**» = «**توحد الله**» = «**تعبد الله، ولا تشرك به شيئا**» = «**تعبد الله وتكفر بما دونه**» = «**تعبد الله، وتعرف الله**»

ويمكن تلخيص جوهرها أيضاً في صورة (المعادلة)، أو المساواة، التالية:

(م1)- شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله = عبادة الله ومعرفته = عبادة الله والكفر بما دونه = عبادة الله غير مشرك به شيئا = توحيد الله

وسنقيم في الباب الآتي **البراهين القاطعة** على صحة هذه (**المعادلة**) الهامة الخطيرة، بحيث تصبح حينئذ – بعد بلوغها مرتبة القطع واليقين – أصلاً ترد إليه الفروع، وتؤسس عليه قضايا الإيمان والكفر؛ وإن كنا – قبل بلوغها مرتبة القطع واليقين – ربما استأنسنا بها مجرد استئناس.

ومهما يكن الحال ففي هذه النصوص ما يكفي للاستدلال على أن لفظة (**التوحيد**) لفظ شرعي، وأنه مكافئ للشهادتين فلا فرق بين قولك: «**توحيد الله**»؛ أو قولك: «**شهادة أن لا اله إلا الله، وأن مُحَمَّداً رسول الله**»؛ **أو قولك:** «**عبادة الله**»؛ أو قولك: «**عبادة الله، والكفر بمن دونه**»؛ أو قولك: «**عبادة الله، ومعرفة الله**»؛ أو قولك: «**عبادة الله غير مشرك به شيئاً**».

❄ فصل: براهين «لا اله إلا الله»

كتابنا هذا هو في الأصل لأهل الإسلام، وهم الذين صدَّقوا تصديقاً جازما، وآمنوا إيماناً خالصاً أنه: «**لا اله إلا الله، وأن مُحَمَّداً رسول الله**». وكل واحد من هؤلاء قامت عنده البراهين اليقينية على صحة معتقده هذا، ولا نظن أحداً يكون في العالم يعتقد شيئاً اعتقاداً جازما إلا بدليل اقتنع هو به، حتى ولو كان في نفس الأمر باطلاً. لذلك لا نطيل في مناقشة البراهين على وجود الله، سبحانه وتعالى، ووحدانيته، وعلى صدق نبوة مُحَمَّد بن عبد الله، عليه وعلى اله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، ونحيل في كل ذلك على كتابنا: «**طريق الإيمان**»، وهو ما زال تحت الإعداد، ونقتصر ها هنا على مناقشة مختصرة محدودة.

البرهان اليقيني القاطع على صحة «لا اله إلا الله»: أن الإنسان من لحظة وعيه على نفسه، ووعيه على العالم المحيط به، يدرك ضرورة، وعلى الفور للوهلة الأولى، أن له بداية، لم يكن موجوداً قبلها، وكذلك والديه، ووالدَي والديه. وهذا ينطبق على كل الأشياء المحيطة به، كلها جدت بعد أن لم تكن موجودة، مها طال زمن وجودها وبقائها. ويشاهد موت الأقارب والأحبة، ويعالج مشكلة الموت والبِلَى والفناء، لا يستطيع منها هروباً.

ثم يرتقي الإنسان في مدارج الفكر والتجريد، فيدرك أن كل ما يمكن تعقّله من الموجودات هو بالضرورة إما محتاج لغيره في وجوده، أي أن وجوده ليس من ذاته، ولا هو مكتف بنفسه، قائم بذاته، مستقل عن غيره، وهذا يستحيل أن ينشأ من العدم من غير سبب أو علة كافية، فلا بد له إذاً من مُوجِد. هذا النوع من الموجودات يسمَّى: «**ممكن الوجود**»، أو، بلفظ مختصر، «**الممكن**» لأنه ليس مستحيلاً، وإلا لم يوجد أصلاً، ولكان مجرّد تقدير ذهني لا غير.
والصنف الآخر: هو ما كان قائماً بذاته، مستقلاً بها عن غيرها، لا يحتاج في وجوده إلى غيره مطلقاً، ولا بأي صورة من الصور، أو بأي اعتبار من الاعتبارات، وهذا هو «**واجب الوجود**»، **أو** «**القيُّوم**»، لأن وجوده وجب له من نفسه بنفسه، لا من غيره. ولا يوجد غير هاذان الصنفان مطلقاً.

أما «**مستحيل الوجود**» فهو تقدير وفرض ذهني لا غير، وليس هو من الموجودات أصلاً، ولا هو كائن أصلاً، فهو من «**أشياء**» الذهن وفرضياته، لا من أشياء الواقع.

فإذا تقرر هذا علمنا ضرورة أن بين الأشياء الموجودة حقيقة، أي خارج الذهن، لابد أن يكون بينها «**واجب وجود**» واحد على الأقل، لأن الممكن يحتاج إلى غيره لكي يوجد، ولا بد، وإلا لم يظهر في الوجود أصلاً. فكل ممكن الوجود مشروط بغيره، معلول له، وهذه العلة إما أن تكون كافية بذاتها، مستقلة بذاتها، غنية بذاتها، خالقة موجدة محدثة لغيرها، وهذا هو «**القيوم**» أو «**واجب الوجود**» الذي نبحث عنه، وإما أن تكون ممكنة، فالبحث فيها إذاً كالبحث في سابقتها، فلا بد لسلسلة العلل والمعلولات من علة

أو سبب أول: هو واجب الوجود ضرورة؛ أو يدور الأمر بحيث يكون (أ) مثلاً علة (ب)، وفي نفس الوقت يكون (ب) علة (أ)، وهذا يقتضي أن يكون (أ) موجوداً ومعدوماً في نفس الوقت، من نفس الجهة، ونفس الاعتبار، وهذا «**دور قَبْلي**» مستحيل، وكذلك بالنسبة لــ(ب)؛ أو يتسلسل الأمر إلى غير حد ونهاية، وهو مستحيل.

فائدة هامة عن (الدور)، وأنواعه: [يقول الفلاسفة والمناطقة: (الدور هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر). والدور ينقسم إلى نوعين رئيسين: (الدور القبلي السبقي)، و(الدور المَعِيُّ الاقتراني). يقول الإمام ابن تيمية في مواضع عدة (الصفدية 12/1، درء التعارض 143/3، منهاج السنة 438/1): (والدور نوعان: أحدهما الدور القبلي السبقي، فهذا ممتنع باتفاق العقلاء، مثل أن يقال: لا يكون هذا إلا بعد ذاك، ولا يكون ذاك إلا بعد هذا؛ فهذا ممتنع باتفاق العقلاء، ونفس تصوره يكفي في العلم بامتناعه؛ فإن الشيء لا يكون قبل كونه، ولا يتأخر كونه عن كونه؛ وأما الدور المعي الاقتراني، مثل أن يقال: لا يكون هذا إلا مع ذاك، لا قبله ولا بعده، فهذا جائز، كما إذا قيل: لا تكون الأبوة إلا مع البنوة)]، **انتهى**.

فالمحال الممتنع هو (**دور التقدم**)، أي: الدور القبلي السبقي؛ وهو توقّف الشيء على ما يتوقف عليه، لاستلزام تقدم الشيء على نفسه، فيكون موجوداً ومعدوماً في نفس الوقت ومن جميع الزوايا والاعتبارات؛ وأوضح مثال له: قول القائل: أن الكائن (أ) خلق الكائن (ب)، وهذا يقتضي ضرورة أن (أ) خالق وموجود وسابق لــ(ب) المخلوق، وفي نفس الوقت أن الكائن (ب) خلق الكائن (أ)، وهذا يقتضي ضرورة أن (ب) خالق وموجود وسابق لــ(أ) المخلوق، فتحصَّل أن (أ) موجود ومعدوم، وخالق ومخلوق، في نفس الوقت ومن جميع الاعتبارات، وهذا هو الجمع بين النقيضين، وهو محال ممتنع؛ وكذلك الأمر، حرفاً بحرف، بالنسبة لــ(ب).

وأما (**دور المعية**) فليس بمحال، بل جائز واقع، لأنه لا يقتضي إلا حصول الشيئين معا في الخارج، أو في الذهن؛ ومن أوضح أمثلته أنه لا يُتصور والد إلا إذا كان له ولد، ولا ولد إلا وله والد في نفس الوقت؛ وهذا يكون عادة لأن الشيئين في الحقيقة فرع من أصل ثالث: فمفهوم (التولّد)، مثلاً، يقتضي خروج شيء من شيء أو انبثاق شيء من شيء؛ فالأصل الذي يكون منه الخروج أو الانبثاق يسمَّى: (والد)، والشي الخارج أو المنبثِق هو (الولد) أو (المولود).

وكل ما لوجوده بداية فهو ممكن ضرورة، لأنه مسبوق بالعدم، إما بالزمان أو في رتبة الوجود. ومجرد التصفح لجميع موجودات هذا الكون المادي الفسيح، التي يقع عليها الحس مباشرة، أو التي يُسْتدل على وجودها من مقدمات حسية وبراهين رياضية ملزمة، كلها ذات بداية، ولها مهما طال الأمد نهاية، حتى الشموس والنجوم، وهي أجرام في غاية الضخامة، ذات أعمار طويلة جداً، ثبت بالرصد المباشر

والاستدلال الحسابي اليقيني أنها تفقد ملايين الأطنان كل ثانية من كتلتها، ولا بد، ولو بعد آلاف الملايين من السنين، أن تستهلك مادتها وتنتهي، هذا إذا لم تنفجر أو تنهار قبل ذلك، كما هو مشاهد في مجرتنا وفي غيرها من المجرات، حيث يرصد علماء الفلك هذه الظواهر يومياً ثم يقوموا بنشر نتائج الرصد على الكافة.

وعلماء الفلك هؤلاء ينتمون إلى دول وأمم وأعراق وأديان ومذاهب سياسية مختلفة، وهم (مجتمع علمي منضبط): جمع غفير، من أعراق وشعوب وأمم مختلفة، وينتمون لأديان وعقائد متناقضة؛ جمع متناقض الشخصيات والأهواء والمشارب: فيستحيل تواطؤهم على الكذب عمداً، أو وقوعهم في نفس الخطأ مصادفة.

فوجب أن يكون لهذا الكون موجداً، يختلف في ذاته وصفاته عن مادة العالم، وصنف العالم. وهو ضرورة خارج إطار الزمان والمكان لأن الزمان والمكان صفة من صفات هذا العالم المحسوس، كما دل عليه نظر حذاق الفلاسفة والمتكلمين في الماضي، وضرورات العلم التجريبي، وبراهينه الرياضية في زمننا الحاضر.

وقد جاء الكتاب العزيز بهذا البرهان في صورة أخرى تضمنها قوله، تباركت أسماؤه، وسمى مقامه: **﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ * أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ﴾**، **(الطور؛ 52: 35 – 36)**.

فهذه سلسلة من الأسئلة الاستنكارية: إذا لم يكن الله هو الذي خلقك، وخلق السماوات والأرض من حولك:

(1) – فهل خلقت من غير شيء، أي هل جئت من العدم المحض؟! هذا محال ممتنع!

(2) – فلعلك أنت الذي خلقت نفسك، أي كنت ضرورة موجوداً قبل أن توجد؟! وهذا أوغل في الاستحالة والبطلان!

(3) – هل خلقت أنت السماوات والأرض؟! طبعاً لا!

(4) – فهل جاء الكون من العدم المحض؟! هذا مستحيل كذلك!

(5) – ومحال أن يكون الكون خلق نفسه، تماماً بنفس الحجة التي أبطلنا بها خلقك لنفسك!

ونزيد ذلك بسطاً بصياغته على شكل حوار:
أنت تعلم أنك حادث وجدت بعد أن لم تكن، فإما أن تكون وجدت من العدم المحض، أو أن يكون شيئاً آخر قد أوجدك؟!

ومن المستحيل أن تكون جئت من العدم المحض، إذاً لا بد لك من مُوجد!
هذا المُوجد أما أن يكون أنت أو غيرك.
ومن المستحيل أن تكون أنت الذي أوجدت نفسك، أي كنت ضرورة موجوداً قبل أن توجد؟! هذا أوغل في البطلان!
إذاً لا بد أن يكون مُوجدك غيرك، ضرورة.
هذا الغير إما أن يكون محتاجاً إلى مُوجد، أو أن لا يكون.
لا يجوز أن يكون مثلك محتاجاً لأن ما قلناه عنك ينطبق عليه تماماً.
إذاً لا بد أن يكون المُوجد خالقاً قيوماً، أي قائما بذاته، غنياً بنفسه غير محتاج إلى مُوجد أصلاً: وهذا هو الله العزيز الحكيم!

وقال الإمام أبو مُحَمَّد علي بن حزم من زاوية أخرى طريفة: [إن العالم بكل ما فيه ذو زمان لم ينفك عنه قط، ولا يتوهم ولا يمكن أن يخلو العالم عن زمان. ومعنى الزمان هو مدة بقاء الجسم متحركا أو ساكنا، ومدة وجود العرض في الجسم، وإذا الزمان مدة كما ذكرنا فهو عدد معدود ويزيد بمروره ودوامه، والزيادة لا تكون البتة إلا في ذي مبدأ ونهاية من أوله إلى ما زاد فيه. والعدد أيضا ذو مبدأ ولا بد، والزمان مركب بلا شك من أجزائه، وكل جزء من أجزاء الزمان فهو بيقين ذو نهاية من أوله ومنتهاه. والكل ليس هو شيئا غير أجزائه، وأجزاؤه كلها ذات مبدأ، فهو كله ذو مبدأ ضرورة. فلما كان الزمان لا بد له من مبدأ ضرورة، وكان العالم كله لا ينفك عن زمان، والزمان ذو مبدأ، فما لم يتقدم ذا المبدأ فهو ذو مبدأ ولا بد. فالعالم كله جوهره وعرضه ذو مبدأ، وإذ هو ذو مبدأ فهو محدث، والمحدث يقتضي محدثا ضرورة، إذ لا يتوهم أصلا ولا يمكن محدث إلا وله محدث. فالعالم كله مخلوق وله خالق لم يزل. وهو ملك كل ما خلق، فهو إله كل ما خلق ومخترعه لا إله إلا هو]، **انتهى نص كلام أبي مُحَمَّد**، وفيه اختصار، فإن عسر عليك فخذ ورقة وقلماً، وأعد كتابته مفصلاً مطولاً، مع ضرب الأمثال العملية، حتى تستوعبه، مع ملاحظة أن المحدث هو بالضرورة «**ممكن الوجود**»، ومحال أن يكون «**واجب الوجود**» وإلا لما كان لوجوده بداية، ومن المحال أن يكون مستحيلاً، لأنه موجود في الواقع خارج الذهن فعلياً الآن.

على أن العلوم الرياضية والفيزيائية قد بلغت الآن شأواً بعيداً، وأصبحت لدينا نظريات تفصيلية عن البنية الأساسية للكون: حقوله (**Fields**)، وجسيماته (**Particles**)، وقواه الأساسية (**Forces**). كما أن لدينا وصفاً جيداً لتطور الكون من لحظاته الأولى: لحظة الانفجار العظيم. كل ذلك صمد للنقد، ومحاولة الإبطال والتزييف، صموداً جيداً، وتطابق مع التجربة المحكومة، والرصد المتقن، والحساب الرياضي، بل وكذلك التطبيق الهندسي الذي نستمتع به يومياً، إلى أبعد الحدود.

نعم، نحن لا ننكر أن هذه النظريات ما زالت تخضع لمزيد من التنقيح والتطوير إلا أنها، جميعها وكذلك

كل تنقيحاتها وتعميماتها وتطويراتها وصورها المستقبلية المتخيلة، عجزت عن حل مشكلة الشروط الابتدائية، ومن المحال أن تحلها لأنها، بالضرورة، في صورة معادلات تفاضلية جزئية، لا يمكن حلها إلا بوضع شروط ابتدائية، أو شروط حدية.

وذلك لأن المعادلات الرياضية التي تصف بنية الكون، وعلاقة مركباته بعضها ببعض، **ليست ضرورية أو مكتفية بذاتها لإيجاد حلولها**، بل تحتاج إلى تحديد شروط ابتدائية أو حدية، وقيم أولية لبعض النسب والمتغيرات الحرة. وهذه النسب والقيم والشروط «**حرة**» بحق، أي أنها مستقلة عن القوانين، والمعادلات الواصفة للكون وأجزائه، مغايرة لها في الماهية؛ فلا القوانين والمعادلات تحدد تلك القيم، ولا القيم تحدد أو تفرض قوانين ومعادلات بعينها، فهما شيئان متغايران، ومفهومان مستقلان تمام الاستقلال.

هذه الشروط والنسب والقيم الابتدائية لا بد أن تكون محددة معينة عند لحظة البدء نفسها، ثم يتطور الكون بعد ذلك بموجب قوانينه على النحو الذي حددته تلك الشروط الابتدائية. كما أن الرصد التجريبي، والدرس الفيزيائي، والحساب والتحليل الرياضي، قد أثبتت أن حال الكون الآن يتعلق بـ«**حسن**» اختيار تلك الشروط والقيم الابتدائية، وأن تغييراً طفيفاً في بعضها، ولو بجزء من مائة مليون، مليون، مليون، كاف لإنتاج كون ميت مقفر، لا حياة فيه مطلقاً.

ولما كانت القوانين والمعادلات لا تحدد تلك الشروط والقيم والنسب الابتدائية، بل هي مستقلة عنها تمام الاستقلال، كما أسلفنا، ولما كانت تلك الشروط الابتدائية «**ضرورية التحقق عند لحظة الابتداء**»، أي لا بد أن تكون معينة محددة موجودة، لحظة «**الصفر**» بعينها، وليست هي من جنس تلك القيم والمعطيات والمتغيرات الأخرى التي تنشأ بعد لحظة «**الصفر**»، ثم تتطور وتتغير أثناء مسيرة الكون وتطوره: فكيف إذاً نفسر أننا موجودون الآن هنا ندرس ونتأمل؟! ومن الذي حدد القيم الابتدائية هكذا بحيث ينتهي الحال إلى ما هو عليه الآن: أرض تزخر بالأحياء، وإنسان منتصب القامة، مرفوع الرأس إلى السماء، يفكر ويتكلم ويتفلسف ويسعى إلى غزو الفضاء؟!

سيقول الملحدون: هكذا بفعل الصدفة، من دون فعل فاعل، أو ترجيح مرجح. فنقول: هذا كلام فارغ، وهراء محض، فلفظة الصدفة مجرد **وصف لحال**، وليست تفسيراً أو برهاناً على شيء، وهي تعني:

(1)- إما من غير فاعل أو مرجح أو علة أصلاً، وهذه سفسطة وبهلوانيات لفظية، فبدلا من القول الصريح: (بدون فاعل أو مرجح)، أي: (بفعل لا شيء)، أو بلفظ آخر: بفعل (العدم المحض)؛ قالوا تدليساً: (بفعل الصدفة): وهذا ليس تفسيراً، وإنما هو هروب من التفسير، وهو هدم لمبدأ العلة الكافية، الذي قام عليه بنيان العقل، وبنيت عليه جميع العلوم والمعارف. فإن كنتم رضيتم لأنفسكم بهدم العقل،

أي بالجنون، فهنيئاً لكم، أما نحن فمستمسكون بالعقل، الذي هو من أكبر نعم الله علينا، لا نرضى به بديلاً؛

(2)- أو: أن هناك أفراد كثيرون من نفس النوع أو الجنس تشترك في الكثير من الصفات، وتخضع في الجملة لنفس القوانين، ولكن لكل فرد منها ظروفه التي تتفاوت في مدى معين، ويمكن جمعها ذهنيا في مجموعة أو زمرة متميزة (Set)، لها خواص معينة، وهذا المجموعات أو الزمرة المتميزة هي التي يدرسها علم الإحصاء الرياضي، وكذلك نظرية الاحتمالات، ويسميها حينئذ (حقل احتمالات أو فضاء احتمالات)، (Probability Space or Probability Field)، ويخضعها لدراسة علمية رياضية محترمة صارمة. فإذا التقطنا أحد هذه الأفراد فلا غرابة أن تكون القيمة محل الدرس بذلك القدر الذي وجدناه، بنسب معينة أو احتمال معين، وفق أصول رياضية منضبطة، وليس بالفوضى والمزاج والمزاعم المجردة. وهذا لا ينطبق على هذا الكون فما ثمة إلا هذا الكون الواحد فقط، هذا الذي نرصده.

ولم يخْف علينا أن بعضكم، معشر الملحدين، يزعم أن هناك عدد غير متناه من الأكوان، (The multiple universe theory of Alan Guth)، طبعاً نحن لا نراها ولا نحسها، يتحقق في كل واحد منها بعض تلك القيم الابتدائية بمحض الصدفة. فنقول: نعم، وفي أحدها كوكب فيه قرود تكتب الشعر على آلة كاتبة انبثقت من الصخر مباشرة، وفي كون آخر قرآن، كقرآننا هنا، محفور في الصخر بفعل الرياح وعوامل التعرية هناك؟! أما نحن فلا نتعاطى المخدرات والعقاقير المهلوسة، فتناولوها أنتم وزودونا بمزيد من الخيالات الشاطحة، والكوابيس المزعجة.

وهذا – على كونه هلوسة وتخريفاً محضاً – لا يحل الإشكالية:

(أ)- لأن القيم الابتدائية لكوننا هذا ما هي إلا **نقطة واحدة محددة بالضبط** في فضاء احتمالات لا نهائي النقاط، بحيث لا يقبل عدد نقاطه الترقيم (uncountable infinity)، وتحقق نقطة واحدة محددة بالضبط احتماله يساوي صفراً، أي أنه مستحيل، إلا إذا افترضنا دالة توزيع غاية في الشذوذ والخصوصية: فأبرزوا دالة التوزيع هذه لنا، وبينوا لنا بالبرهان الحسي العلمي الضروري، أو الحساب الرياضي اليقيني أنها ضرورية بذاتها، مكتفية بذاتها، ليس فيها أي شيء من الإمكان: فهي لا تحتاج إلى تحديد شروط ابتدائية أو حدية، وقيم أولية لبعض النسب والمتغيرات الحرة... وإلا لتسلسل الأمر إلى لا حد ولا غاية ولا نهاية؛

(ب)- ولأن نظرية الاحتمالات والإحصاء الرياضي إنما هي نظرية **وصفية** ودراسة لخواص (حقل احتمالات أو فضاء احتمالات)، (Probability Space or Probability Field)، معيَّن، يفترض أنه أمامنا موجود مُعْطَى، وليست هي نظرية **تفسيرية** لنشأة (حقل احتمالات أو فضاء احتمالات) محل الدرس من أين أتى، وكيف تكون؛ أو للبرهنة على أنه (واجب الوجود)، مكتف بذاته، لا يحتاج لتفسير من خارجها؛

(ج)- ولأن فرضية عدد لا متناهي من الأكوان، عددها فوق الترقيم (uncountable infinity)، كل واحد منها ممكن الوجود، وليس واجب الوجود، لا تحل إشكالية استحالة أن مجموعها ليس واجب وجود، وإنما هو ممكن ولا بد: وذلك لأن الممكنات مهما تفاعلت وتركبت لا تصبح ضرورية واجبة أصلاً، بل إن الممكن المركب أضعف وأحرى أن لا يكون واجب وجود **لاحتياجه إلى التركيب** بالإضافة إلى إمكان ومحدودية وضعف كل مركبة على حدة، مثال ذلك في الحسيّات: قطعة الصلب المسبوكة، المصبوبة من قالب واحد، أمتن وأقوي من مثيلتها التي صنعت من قطعتين تم تركيبهما باللحام، أو ربطهما بالبراغي؛ وإن كانت الممكنات محل البحث مستقلة عن بعضها البعض تمام الاستقلال، ولا يتفاعل بعضها مع بعض، ولا يؤثر بعضها على البعض مطلقاً، فكثرتها أو قلتها، وجمعها ذهنيا في مجموعة، أو عدم جمعها، لا يؤثر بضرورة العقل على حقيقة الإمكان؛

وهناك في داخل هذا الكون الذي نعيش فيه عجائب وغرائب أخرى تجعل فرضيات الملحدين أوغل في الجنون أو الهلوسة أو «**السكر**»، وما ثمة تفسير محترم معتبر، شامل لكل الظواهر، متسق خال من التناقض، إلا أن لهذا الكون خالقاً، فاعلاً بالمشيئة والاختيار الحر، حدد الشروط الابتدائية، وأخرجه من ثم إلى الوجود، قال: **كن، فكان!**

وهذا الخالق، الذي خلق هذا الكون الذي نحن فيه الآن، فاعل مختار، أي فاعل بالمشيئة والإرادة الحرة الطليقة، المتعالية على كل قيد أو شرط؛ وهذا يقتضي ضرورة، كما أسلفنا، أنه يدرك نفسه، ويعلم بها، ويعلم كافة الضرورات والكليات العقلية والمنطقية والرياضية، ويعلم حقائق كل الممكنات، ويحيط بها علماً، ويختار منها ما يشاء من العوالم والكائنات الممكنة، ويعلم علماً قطعياً يقينياً شاملاً محيطاً أن هذه الشروط الابتدائية المعينة تنتج ذلك الكون المعيّن، ثم يخرجه من العدم بالكيفية والشروط الابتدائية التي يختار، فهو: ﴿**يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ**﴾.

❃ فصل: واجب الوجود لا يمكن إلا أن يكون واحداً

واجب الوجود لا يمكن إلا أن يكون واحداً، لأنه لو كان هناك ثمة اثنان «**واجبان الوجود**» لزم أن يتميز أحدهما عن الآخر ولو في صفة واحدة أو اعتبار واحد على أقل تقدير وإلا كانا متطابقين لا تمايز بينهما مطلقاً، ولا يمكن الإشارة إلى أحدهما دون الإشارة إلى الآخر، ولا التعبير عن أحدهما دون التعبير عن الآخر، ولا الكلام عن أحدهما، دون الكلام عن الآخر، أي لكانا شيئاً واحداً، وهذا مناقض لمفهوم الإثنينية أصلاً، فيكون المشار إليه واحداً هو اثنين، في نفس الوقت، ومن نفس الجهة، ومن نفس الاعتبار، ويكون المشار اليهما اثنان هما واحد، في نفس الوقت، ومن نفس الجهة، ومن نفس الاعتبار، وهذا تناقض، وخُلْف مستحيل.

فإذاً لا بد من اختلافهما في صفة أو اعتبار واحد على الأقل. وهذه الصفة أو الاعتبار لا تخلو أن تكون ضرورية لمن قامت به منهما، بموجب «**وجوب الوجود**»، وهي من ضرورات وجوده، لا يعقل أن يكون واجباً إلا بها، بتلك الكيفية وعلى ذلك النحو، فيكون الآخر الذي يفتقد هذه الصفة ليس واجباً لأنه فقد إحدى ضروريات الوجود، التي يقتضيها كونه «**واجب الوجود**»، فعاد ممكناً، وليس هو بواجب، فتحصل لنا «**واجب وجود**» واحد فقط لا اثنان، وهو المطلوب إثباته.

أو تكون تلك الصفة ليست ضرورية لوجوده، لا يحتاج إليها لتحقيق كونه واجب الوجود، فتكون بالضرورة غيره، لأن وجوده واجب، هكذا محضاً، لا تشوبه شائبة إمكان، ولا بأي اعتبار من الاعتبارات، لأن هذا هو معنى «**وجوب الوجود**»، هذه ضرورة عقلية مفاهيمية مطلقة. ولكن هذا مستحيل لأن «**واجب الوجود**» لا يحتاج إلى غيره مطلقاً، وإلا جعلناه واجباً ممكناً في آن واحد، وهذا تناقض مستحيل، بل هو شر من ذلك لأننا جعلنا الواجب محتاجاً للمكن، وهذا هو هدم كل عقل، بل هو انتكاس العقل، وانعكاس المفاهيم، ومسخ كل فطرة، وكل ذوق، وهو الجنون المحض، والهوس الخالص.

فتحصل ضرورة أن مفهوم «**وجوب الوجود**» لا يمكن أن ينطبق إلا على كائن واحد، لا غير، على أقصى تقدير، ولا يجوز أن ينطبق على اثنين فصاعداً. وقد برهنا من قبل أنه لا بد من وجود «**واجب وجود**» واحد على الأقل، وإلا استحال أن يكون هناك كون أو موجودات البتة، بما فيها كاتب هذه السطور وقارئها، خلافاً لضرورة الحس والعقل والوجدان والإدراك المباشر.

إذاً هناك «**واجب وجود**» واحد فقط لا غير، لا أكثر، ولا أقل، من غير زيادة ولا نقصان، ويستحيل خلاف ذلك؛ هذه هي (**الواحدية**) المطلقة لواجب الوجود، و(**الواحد**) هو ضرورة: **الله، لا إله إلا هو العزيز الحكيم.**

هذه (**الواحدية**) أو (**الفردانية**) الذاتية لواجب الوجود، (**واحدية**) أو (**فردانية**) مطلقة بمعنى أنه ليس فرداً من نوع تتعدد أفراده (ومن باب أولى ليس هو من أفراد نوع ينتمي لجنس تتعدد أنواعه). وليس هو (**واحد**)، (**فرد**) بالذات فقط، بل متفرد بصفاته ليس في الوجود من يماثله أو يكافئه في أي واحدة منها، ولو حتى في جانب واحد، أو اعتبار واحد، بأي نوع من (المماثلة) أو (المكافئة) مطلقاً. هذه هي (**الواحدية**) المطلقة لواجب الوجود، وهي بعض ما شمله التنزيل المعجز: ﴿قُلْ: هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * **وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ**﴾، (الإخلاص؛ 112 : 1-4).

❄ فصل: واجب الوجود لا يمكن إلا أن يكون بسيطاً، غير مركب

وواجب الوجود لا يمكن إلا أن يكون بسيطاً، غير مركب من أجزاء أو أعضاء أو ذوات مستقلة قابلة

للانفصال أصلاً، وهذا ما يعبر عنه المتكلمون والفلاسفة بقولهم: (واجب الوجود واحد في ذاته)؛ مثال ذلك من المعقولات، ولله المثل الأعلى: النقطة الهندسية الرياضية المثالية: بسيطة، لا يتخيل أو يتصور أو يتعقل أن تقبل التجزئة أو الانقسام؛

برهان قولنا: (**واجب الوجود واحد في ذاته**): أننا لو فرضنا، جدلاً، أن (واجب الوجود) يقبل التبعيض، أي أنه مركب من ذاتين، أي: من جزئين، كل واحد منهما يمكن أن يكون، ولو من حيث المبدأ، ذاتاً مستقلة، فلا مناص من أحد الأقسام الثلاثة التالية:

الأول: أن الذاتين واجبتين كل على حدة، وهذا محال:

(1)- لاستحالة وجود أكثر من واجب وجود واحد، كما أسلفنا قريباً؛

(2)- وحتى لو قدرنا هذا المحال الممتنع لما كان للتركيب معنى أصلاً لأن كل واحد منهما واجب بذاته، مستغن عن غيره، لا حاجة لذاته مطلقاً إلى أي إضافة أو تكميل من خارجها أو من غيرها؛

الثاني: أن يكون أحدهما، ولنسمه (الأول)، واجباً، والآخر ممكناً، فهذا محال أيضاً لأنه ليس للتركيب معنى أصلاً لأن (الأول) واجب بذاته، مستغن عن غيره، فلا يحتاج إلى غيره مطلقاً، ومن باب أولى لا حاجة لذاته مطلقاً إلى أي إضافة أو تكميل من خارجها أو من غيرها، بل هذا أوغل في الاستحالة من القسم السابق لأن التركيب يقتضي احتياج الواجب للمكن، وهذا أقبح في ميزان العقل من احتياج الواجب إلى الواجب: وهذا هو هدم كل عقل، بل هو غاية انتكاس العقل، وانعكاس المفاهيم، ومسخ كل فطرة وذوق، وهو الجنون المحض، والهوس الخالص؛

الثالث: أن الذاتين ممكنتين كل على حدة: وهذا محال كما أسلفنا قريباً لأن الممكنات مهما تركبت لا تصبح ضرورية واجبة أصلاً، بل إن الممكن المركب أضعف وأحرى أن لا يكون واجب وجود **لاحتياجه إلى التركيب** بالإضافة إلى إمكان وضعف كل مركبة على حدة، وإن شئت فقل: إن المركب محتاج إلى اجزائه وإلى فاعل يركبها ويؤلف بينها، والمحتاج لا يكون واجب الوجود؛ مثال ذلك في الحسيِّات: قطعة الصلب المسبوكة، المصبوبة من قالب واحد، أمتن وأقوي من مثيلتها التي صنعت من قطعتين تم تركيبهما باللحام، أو ربطهما بالبراغي؛

وهذا البرهان ينطبق أيضاً على التركيب العقلي، تماماً كما انطبق على التركيب الحقيقي، فلا يجوز أن يكون واجب الوجود مركبا من (وجود) و(ماهية)، فهو وجود محض، لا ماهية له: فإن سألت (ما هو؟!)، كان الجواب: هو، هو الكائن واجب الوجود الواحد الأحد؛ ولا يمكن أن يكون الجواب: هو من نوع كذا، أم صنف كيت، أو جنس كذا!

أما التركيب من ذات وصفة، إن صح تسميته تركيباً، فليس ممنوعاً بهذا البرهان لأن الصفة يستحيل إلا أن تكون قائمة بالموصوف، فليست هي (ذات) أصلاً، وإلا لما كانت (صفة) أصلاً، فليس ثمة انفكاك

يتعقل، وما ثمة قابلية انفكاك أصلاً، ومن المحال الممتنع أن يكون هناك انفكاك أصلاً بالضرورة المفاهيمية المطلقة التي يقتضيها معنى لفظة: (صفة).

هذه هي (**الأحدية**) المطلقة لواجب الوجود، و(**الأحد**) هو ضرورة: **الله، لا إله إلا هو العزيز الحكيم.** وهذا بعض ما شمله التنزيل المعجز: ﴿قُلْ: **هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ۞ اللَّهُ الصَّمَدُ ۞ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۞ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾، (الإخلاص؛ 112 : 1-4).

و(**الصَّمَد**)، ومثله في اللغة: (الصَّمَت)، هو الْمُصْمَت، **الذي لا جوف له**؛ هذا مفهوم أو معنى مأخوذ منتزع من الحسيات. وفي ما سواها: هو ما ليس فيه خلاء أو نقص أو عدم: أي ما ليس فيه نقص من مادته أو جوهره أو عنصره أو صفته؛ وبضرورة الحس والعقل نعلم أن قضيب الفولاذ المصمت أمتن وأقوى وأعصى على الكسر من أنبوب الفولاذ (والأنبوب قضيب أجوف) الذي يماثله مادة وطولاً وقُطْراً، وكل ما قل التجويف، زادت القوة والمتانة؛ وحتى أقل الأعراب ثقافة، وأبسطهم تفكيراً، يدرك: أن العصا المصمتة أمتن من البوصة أو الخيزرانة الجوفاء.

فواجب الوجود إذاً صمد مطلق، وجود واجب كامل خالص محض، ليس فيه شيء من التجويف أو الفراغ أو العدم أو الخلل أو النقص، قوي متين ليس لقوته ومتانته نهاية أو حد: **فالله، لا إله إلا هو، هو الصمد، وهو القوي المتين.**

۞ فصل: طرائق بعض الأئمة في إثبات أن (واجب الوجود لا يمكن إلا أن يكون واحداً بسيطاً، غير مركب)

۞ قال الإمام العبقري الحجة الكبير أبو مُحَمَّد علي بن حزم، رضي الله عنه، من زاوية أخرى، بعضها يشبه ما قلنا آنفاً، وإن كانت مجملة، وبعضها مختلف: [هو الله لا إله إلا هو، وأنه تعالى واحد لم يزل ولا يزال، برهان ذلك أنه لما صحّ ضرورة أن العالم كله مخلوق وأن له خالقا، وجب أن لو كان الخالق أكثر من واحد أن يكون قد حصرهما العدد، وكل معدود فذو نهاية كما ذكرنا وكل ذي نهاية فمحدث. وأيضا فكل اثنين فهما غيران، وكل غيرين ففيهما أو في أحدهما معنى ما صار به غير الآخر، فعلى هذا كان يكون أحدهما ولا بد مركبا من ذاته ومما غاير به الآخر. وإذا كان مركبا فهو مخلوق مدبر، فبطل كل ذلك وعاد الأمر إلى وجوب أنه واحد ولا بد، وأنه بخلاف خلقه من جميع الوجوه، والخلق كثير محدث. فصح أنه تعالى بخلاف ذلك، وأنه واحد لم يزل، إذ لو لم يكن كذلك لكان من جملة العالم، تعالى الله عن ذلك. قال تعالى: **﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾**، وقال تعالى: **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾**]، انتهى كلام الإمام الكبير أبي مُحَمَّد علي بن حزم.

* وقال الإمام الحجة الكبير الفخر الرازي في تفسيره [مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (20/219)]: [(سورة النحل (16): الآيات 51 الى 55): ﴿وَقالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّما هُوَ إِلهٌ واحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ (51) وَلَهُ مَا فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ واصِباً أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ (52) وَما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ (53) ثُمَّ إِذا كَشَفَ الضُّرَّ عَنْكُمْ إِذا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ (54) لِيَكْفُرُوا بِما آتَيْناهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ (55)﴾. اعْلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا بَيَّنَ فِي ٱلآيَةِ ٱلْأُولَى أَنَّ كُلَّ مَا سِوَى اللَّهِ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ عَالَمِ ٱلْأَرْوَاحِ أَوْ مِنْ عَالَمِ ٱلْأَجْسَامِ، فَهُوَ مُنْقَادٌ خَاضِعٌ لِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَكِبْرِيَائِهِ، أَتْبَعَهُ فِي هَذِهِ ٱلآيَةِ بِالنَّهْيِ عَنِ الشِّرْكِ وَبِالْأَمْرِ بِأَنَّ كُلَّ مَا سِوَاهُ فَهُوَ مُلْكُهُ وَمِلْكُهُ وَأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنِ الْكُلِّ فَقَالَ: لَا تَتَّخِذُوا إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّما هُوَ إِلهٌ واحِدٌ وَفِي ٱلآيَةِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْإِلَهَيْنِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَا اثْنَيْنِ، فَمَا الْفَائِدَةُ فِي قَوْلِهِ: إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ.

وَجَوَابُهُ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: قَالَ صَاحِبُ «النَّظْمِ»: فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا تَتَّخِذُوا اثْنَيْنِ إِلَهَيْنِ.

وَثَانِيهَا: وَهُوَ الْأَقْرَبُ عِنْدِي: أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مُسْتَنْكَرًا مُسْتَقْبَحًا، فَمَنْ أَرَادَ الْمُبَالَغَةَ فِي التَّنْفِيرِ عَنْهُ عَبَّرَ عَنْهُ بِعِبَارَاتٍ كَثِيرَةٍ لِيَصِيرَ تَوَالِي تِلْكَ الْعِبَارَاتِ سَبَبًا لِوُقُوفِ الْعَقْلِ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْقُبْحِ. إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَالْقَوْلُ بِوُجُودِ الْإِلَهَيْنِ قَوْلٌ مُسْتَقْبَحٌ فِي الْعُقُولِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى فَإِنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُقَلَاءِ لَمْ يَقُلْ بِوُجُودِ إِلَهَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي الْوُجُوبِ وَالْقِدَمِ وَصِفَاتِ الْكَمَالِ، فَقَوْلُهُ: لَا تَتَّخِذُوا إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ الْمَقْصُودُ مِنْ تَكْرِيرِهِ تَأْكِيدُ التَّنْفِيرِ عَنْهُ وَتَكْمِيلُ وُقُوفِ الْعَقْلِ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْقُبْحِ.

وَثَالِثُهَا: أَنَّ قَوْلَهُ: إِلهَيْنِ لَفْظٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى أَمْرَيْنِ: ثُبُوتِ الْإِلَهِ وَثُبُوتِ التَّعَدُّدِ، فَإِذَا قِيلَ: لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ لَمْ يُعْرَفْ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ أَنَّ النَّهْيَ وَقَعَ عَنْ إِثْبَاتِ الْإِلَهِ أَوْ عَنْ إِثْبَاتِ التَّعَدُّدِ أَوْ عَنْ مَجْمُوعِهِمَا. فَلَمَّا قَالَ: لَا تَتَّخِذُوا إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ ثَبَتَ أَنَّ قَوْلَهُ: لَا تَتَّخِذُوا إِلهَيْنِ نَهْيٌ عَنْ إِثْبَاتِ التَّعَدُّدِ فَقَطْ.

وَرَابِعُهَا: أَنَّ **الْإِثْنَيْنِيَّةَ مُنَافِيَةٌ لِلْإِلَهِيَّةِ**، وَتَقْرِيرُهُ مِنْ وُجُوهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّا لَوْ فَرَضْنَا مَوْجُودَيْنِ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاجِبًا لِذَاتِهِ لَكَانَا مُشْتَرِكَيْنِ فِي الْوُجُوبِ الذَّاتِيِّ وَمُتَبَايِنَيْنِ بِالتَّعَيُّنِ، وَمَا بِهِ الْمُشَارَكَةُ غَيْرُ مَا بِهِ الْمُبَايَنَةُ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُرَكَّبٌ مِنْ جُزْأَيْنِ، وَكُلُّ مُرَكَّبٍ فَهُوَ مُمْكِنٌ، فَثَبَتَ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ وَاجِبَ الْوُجُودِ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ يَنْفِي القول بكونهما واجبي الوجود.

الثاني: أَنَّا لَوْ فَرَضْنَا إِلَهَيْنِ وَحَاوَلَ أَحَدُهُمَا تَحْرِيكَ جِسْمٍ وَالْآخَرُ تَسْكِينَهُ امْتَنَعَ كَوْنُ أَحَدِهِمَا أَوْلَى بِالْفِعْلِ مِنَ الثَّانِي، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ الْوَاحِدَةَ وَالسُّكُونَ الْوَاحِدَ لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ أَصْلًا وَلَا التَّفَاوُتَ أَصْلًا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ امْتَنَعَ أَنْ تَكُونَ الْقُدْرَةُ عَلَى أَحَدِهِمَا أَكْمَلَ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الثَّانِي، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا امْتَنَعَ كَوْنُ إِحْدَى الْقُدْرَتَيْنِ أَوْلَى بِالتَّأْثِيرِ مِنَ الثَّانِيَةِ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِمَّا أَنْ يَحْصُلَ مُرَادُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَهُوَ مُحَالٌ، أَوْ لَا يَحْصُلَ مُرَادُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَهُوَ مُحَالٌ أَوْ لَا يَحْصُلَ مُرَادُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَتَّةَ. فَحِينَئِذٍ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَاجِزًا وَالْعَاجِزُ لَا يَكُونُ إِلَهًا. فَثَبَتَ أَنَّ كَوْنَهُمَا اثْنَيْنِ يَنْفِي كَوْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَهًا.

الثَّالِثُ: أَنَّا لَوْ فَرَضْنَا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَقْدِرَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَنْ يَسْتُرَ مُلْكَهُ عَنِ الْآخَرِ أَوْ لَا يَقْدِرَ، فَإِنْ قَدَرَ ذَاكَ إِلَهٌ وَالْآخَرُ ضَعِيفٌ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَهُوَ ضَعِيفٌ،

وَالرَّابِعُ: وَهُوَ أَنَّ أَحَدَهُمَا إِمَّا أَنْ يَقْوَى عَلَى مُخَالَفَةِ ٱلْآخَرِ، أَوْ لَا يَقْوَى عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَقْوَ عَلَيْهِ فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ قَوِيَ عَلَيْهِ فَذَاكَ ٱلْآخَرُ إِنْ لَمْ يَقْوَ عَلَى الدَّفْعِ فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ قَوِيَ عَلَيْهِ فَٱلْأَوَّلُ ٱلْمَغْلُوبُ ضَعِيفٌ. **فَثَبَتَ أَنِ الإِثْنَيْنِيَّةَ وَالْإِلَهِيَّةَ مُتَضَادَّتَانِ**.

فَقَوْلُهُ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ الْمَقْصُودُ مِنْهُ التَّنْبِيهُ عَلَى حُصُولِ الْمُنَافَاةِ وَالْمُضَادَّةِ بَيْنَ الْإِلَهِيَّةِ وَبَيْنَ الإِثْنَيْنِيَّةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ هَذَا الْكَلَامَ قَالَ: إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ واحِدٌ وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَمَّا دَلَّتِ الدَّلَائِلُ السَّابِقَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْعَالَمِ مِنَ الْإِلَهِ، وَثَبَتَ أَنَّ الْقَوْلَ بِوُجُودِ الْإِلَهَيْنِ مُحَالٌ، ثَبَتَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الْوَاحِدُ ٱلْأَحَدُ الْحَقُّ الصَّمَدُ]، **انتهى كلام الإمام الكبير فخر الدين الرازي**.

فأنت ترى أن الإمام الرازي ذكر ببعض الاختصار ما أسلفناه أعلاه من البرهنة القاطعة على الوحدانية ببرهان (**استحالة الإثنينية والتركيب على واجب الوجود**)، وهو كاف شاف، لا يستند إلى أي مقدمات إلا إلى مفهوم وجوب الوجود فقط؛ وزاد على ذلك بأن ذكر، ببعض البسط، بعض الجوانب الرئيسة لبرهان آخر على الوحدانية يسمَّى: (**برهان التمانع**)، وهو الذي يذكر عادة عند تفسير قوله، جل جلاله، وسما مقامه: **﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾**، (المؤمنون؛ 23: 91)، وسنعود إلى بسطه واستكماله في أحد الفصول التالية، لبس فقط في البرهنة على الوحدانية، بل لأهميته القصوى في تعريف لفظة (**إله**).

❄ فصل: الله، جل جلاله: ﴿لم يلد ولم يولد﴾

أقمنا من قبل البرهان القاطع على أن مفهوم «**وجوب الوجود**» لا يمكن أن ينطبق إلا على كائن واحد، فقط لا غير، ولا يجوز أن ينطبق على اثنين فصاعداً. وهذا «**الكائن**» له أسماء وصفات ونعوت تعبّر عن معاني ومفاهيم تتعلق به، أي بذاته، وهي قائمة بهذه الذات، مرتبطة بها ارتباطاً حتمياً، ويستحيل أن تنفكّ عنها، لأن ذلك لو جاز لعاد «**ممكناً**» ولو في اعتبار واحد، أو موضوع واحد، أو صفة واحدة، أو نعت واحد، وهذا مناقض لمفهوم «**واجب الوجود**» الذي يقتضي أنه واجب، ضروري في ذاته وصفاته وارتباطاتهما من كل وجه، وفي كل اعتبار، أزلاً وأبداً، بغض الزمن عن الزمان والمكان، أو في جميع الأزمنة، إن جاز، أصلاً، التعبير عنه بمفاهيم الزمان.

وهذا «**الكائن**» يستحيل أيضاً أن يكون مركّبا من أبعاض، أي من جزئين فصاعداً، يقبلان الانفصال بحيث يمكن أن يكون كل جزء ذاتاً مستقلة قائمة بنفسها، كما هو حال الجوارح عند الانسان، إذ يجوز أن تقطع يده وتدفن، ويبقى هو بعدها حياً لمدة طويلة، ولو على قصور ونقص. هذا ظاهر الاستحالة في حق «**واجب الوجود**» كما أقمنا عليه البرهان القاطع آنفاً في الفصل المعنون: (واجب الوجود لا يمكن إلا أن يكون بسيطاً، غير مركب).

ولعلنا نسترجع ذلك، ونزيده شرحاً ووضوحاً لأهميته القصوى فنقول: إن وجود جزء من (واجب الوجود) يقبل الانفصال يعني أن فيه شيء من معاني الإمكان؛ فيمكن أن يوجد بذلك الجزء، ويجوز أن يبقى بعد انفصاله، وهذا يعني أحد أمرين:

الأول: أن ذلك الجزء ليس ضرورياً لوجوده، وأن ذاته تقبل الزيادة والنقصان، وجاز أن يقتطع بعضه، أو أن يقتطع نصفه، أو أن يزول كله، وهذا مناقض لمعنى «**وجوب الوجود**»، أي أنه «**واجب**» و«**ممكن**» في نفس الوقت، في آن واحد، من نفس الجهة والاعتبار، وهذا من ثم مستحيل.

الثاني: أنه كامل، قائم بذاته، غني بذاته غنىً مطلقاً من دون ذلك الجزء، فيكون ذلك الجزء ليس منه أي ليس بعضاً، وهو بعضٌ في نفس الوقت، ومن نفس الاعتبار، وهذا كذلك جمع بين النقيضين، وهو كذلك محال.

ولا يقال: لعله مركب من ذاتين مستقلتين، كل منهما كانت بمفردها ذات كاملة «**واجبة الوجود**»، ثم قررت الاندماج واختارته، وهذا محال أيضاً من عدة وجوه:

أولها: لأننا أثبتنا أن «**وجوب الوجود**» لا ينطبق إلا على ذات واحدة فقط، لا على اثنين فصاعداً، فما ثمة ذاتان واجبتان في الوجود أصلاً، فمن أين أتت الذات الواجبة الثانية التي تركبت مع الأولى؟!

وثانيها: أنه مع تقدير ذلك المحال، والتسليم جدلاً بتعدد الكائنات «**الواجبة**» لا يبقى للتركيب معنى لأن كل واحد منها قد بلغ غاية النهاية من الكمال المطلق، فلن يزيده التركيب كمالاً، فلا معنى له إذاً على الإطلاق، بل إن التركيب يلزم كل واحد منهما بأخذ الآخر في الاعتبار، أي مراعاة «**خاطره**»، والقيام بحق «**الألفة والصحبة**»، ولو في معنى واحد، أو فعل واحد، وهذا «**تحديد**»، و«**تقييد**»، وهو من ثم نقص، وليس كمالاً، فيعود كل واحد منهما ناقصاً؛ فيالها من صفقة «**خاسرة**»، مع كونها أوغل في الاستحالة، لأنها بنيت على مقدمات مستحيلة!

وأوغل في الاستحالة أن يكون مركباً من ذات واجبة وأخرى أو أخريات ممكنة، لأن الواجب لا يحتاج الممكن، وهو قائم بذاته، مكتمل بذاته، فليس ثمة تركيب أصلاً، وهذا يناقض مفهوم كونه مركباً، الذي افترضناه في البداية جدلاً.

فواجب الوجود إذاً ضرورة «**أحد صمد**»، بكل معاني الأحدية والصمدية، أي أنه ذات واحدة «**بسيطة**» غير مركبة، لا تقبل التبعيض ولا التجزئة بأي معنىً من المعاني مطلقاً، أزلاً وأبداً. فهو لم يتركب أصلاً من عدة ذوات «**واجبة**» موجودة من قبل، ولا يتفكك أو يتجزأ أو يتبعّض إلى ذوات متعددة منفصلة، يقوم كل منها مستقلاً بنفسه، أيا كان نوع هذه الذوات الناشئة من التفكك: واجبة أم ممكنة. هذا كله محال، ولا يجوز على «**واجب الوجود**» الأزلي الأبدي مطلقاً.

كما يظهر من ذلك استحالة أن يكون «**واجب الوجود**» **والداً**، لأن القول بأن أحد الكائنات، ولنسمه «**ب**» مولود من آخر «**أ**» يقتضي أن يكون جزءٌ من «**أ**» قد انفصل منه فتكون منه «**ب**» إما:

(1) ـــ بـ«**الانقسام**» فوراً، كما هو الحال في بعض الأحياء البسيطة، التي تتكاثر بالانقسام فتنقسم الخلية الأم إلى خليتين ابنتين، وتبدأ هاتان في النمو إلى تمام حجمهما، وهكذا دواليك. أما الأم فهي على التحقيق، تزول تماماً وتنعدم. ولا داعي لإطالة القول أن ذلك على «**واجب الوجود**» محال، فهو لا يتبعض ولا يفنى.

ثم على فرض المحال فإن «**المولود**» الناتج كان بعد أن لم يكن، فهو مسبوق بالعدم إما بمقاييس الزمان أو في رتبة الوجود، وهذا يعني أنه ليس «**واجباً**»، فهو إذن ليس من جنس «**والده**»، بل هو من جنس «**المخلوقات**»، و«**الحادثات**» و«**الممكنات**». والمولود، ولا بد، من جنس والده، إلا أن يكون «**ولد حرام**»، عياذاً بالله، أي ليس ولداً أصلاً لمن نسب إليه، وإنما هي نسبة مكذوبة!

فإن وجدنا بين الكائنات من نشأ هكذا فهو في الحقيقة مخلوق «**ممكن الوجود**» قطعاً. ومن عبّر عنه بلفظ التبرعم، أو الولادة، أو الانبثاق، أو غيرها من الألفاظ فقد غلط غلطاً فادحاً، وأساء إساءة منكرة إلى العقل ومفاهيمه، واللغات ومصطلحاتها، وضل ضلالاً بعيداً.

(2) ـــ بـ«**التبرعم**»، كما هو الحال بالنسبة لكثير من الطحالب والفطريات، بل وبعض النباتات الراقية. وذلك يتم بانفصال جزء من «**الوالد**»، مع بقاء الوالد على حاله أو بنقص طفيف، ونمو الجزء المنفصل إلى كائن من نوع الوالد في مدة مناسبة له. وهذا محال أيضاً، فـ«**واجب الوجود**» يستحيل عليه الانقسام والتجزئة، كما اسلفنا. أما «**المولود**» فحاله كحال المولود في القسم السابق، ما هو إلا «**مخلوق**» أسيء التعبير عنه إساءة بالغة.

(3) ـــ بـ«**التزاوج**»، كما هو الحال بالنسبة للحيوانات وبعض النباتات الراقية. في هذه الحالة يشترك والدان في انتاج «**المولود**»، فينفصل من الأب «**لقاح**» يتحد مع «**بويضة**» أو «**بذرة**» من الأم. هذا أوغل في الاستحالة من سوابقه، فما ثمّ في الوجود إلا واجب واحد، فمن أين جاء الطرف الآخر في هذه الزيجة العجيبة؟! ولعل أحد الطرفين «**ممكن**» مخلوق، والآخر «**واجب وجود**»؟! فتحصل جميع المحالات التي أسلفنا بالنسبة لـ«**واجب الوجود**» منهما، وزيادة محالات تتعلق باندماج أو اتحاد «**الواجب**» في «**الممكن**»، أو حتى حلوله فيه، تحتاج إلى بعض تفصيل ونظر مستقل، لذا سنتطرق إليها قريباً، إن شاء الله.

(4) ـــ أو بأي طريقة أخرى، حقيقية لها انموذج واقعي موجود في العالم أو مقدّرة متخيّلة في الذهن؛

وهذه، مهما كانت، لا بد من أن تتضمّن انفصال جزء من «**واجب الوجود**»، وإلا كان التعبير بالولادة تخليطاً وعبثاً. وكل تجزئة وتبعّض، على كل حال، محال لا يجوز على «**واجب الوجود**». أو تقتضي مشاركة ذات أخرى في «**وجوب الوجود**»، على أي نحو من الأنحاء، وهذا كما برهنا محال أيضاً، فما ثم إلا «**واجب وجود**» واحد فقط، لا غير، من غير زيادة ولا نقصان.

وما فصّلناه آنفاً بالنسبة لــ«**التولّد**» من الله، ينطبق حرفياً على القول بأن الكائن الفلاني «**انبثق**» عن الله، أو «**انبثق**» من الله، أو «**فاض**» عن الله، أو «**فاض**» من الله، وما شابه، لأن كل ذلك يتضمَّن، ضرورة، مفهوم خروج شيء من شيء، أو تولد شيء من شيء، كما «**ينبثق**» الماء من الصخر، و«**يفيض**» السائل من الوعاء، ونحوه، وكل ذلك محال في حق «**واجب الوجود**»، إلا أن يكون إساءة تعبير عن «**خلق**» كائن مستقل، بائن عن خالقه، وما عدا ذلك فهو باطل ومحال: فكل ذلك محال من حيث هو بغضّ النظر عن مفاهيم الزمان والمكان، فــ«**التولّد**» من الله محال سواء كان التولّد الآن، أو في الماضي، أو قبل جميع الأزمنة والدهور. بل إن جعل ذلك قبل الأزمنة والدهور، كما هو في «**الأمانة**» النيقية (<u>**Nicene creed**</u>)، التي يؤمن بها جمهور النصارى المثلّثين المبتدعين الضُلاّل، يزيد المشكلة تعقيداً، ويضيف محالات أخرى إلى ما برهنا عليه آنفاً من التناقضات والمستحيلات.

وربما اعترض بعض المؤمنين بــ«**الأمانة**» النيقية (<u>**Nicene creed**</u>) قائلين: لم تنصفونا لأن قولنا بــ(التولد)، وبــ(الفيض) فيه شيء من الكناية والمجاز، وإنما نقصد شيئاً يشبه (استنباط) قضية منطقية أو عقلية أو رياضية، تسمى حينئذ (النتيجة)، من قضية أخرى، وتسمى حينئذ (المقدمة)، كما هو في المثال المعين التالي: إذا كان لدينا مثلث قائم الزاوية في مستوى أُقليدي، فتمكن البرهنة على أن مربع الوتر يساوي مجموع مربعي الضلعين الآخرين المجاورين، وهو ما يسمَّى بنظرية فيثاغورس؛ وعليه فيجوز أن نقول: فيثاغورية المثلث (أي كون مربع أحد الأضلاع يساوي مجموع مربعي الضلعين الآخرين) <u>**انبثقت**</u> أو <u>**تولدت**</u> من قائمية المثلث، ولو بضرب من المجاز.

فنقول، <u>**أولاً**</u>: لسنا ننكر أن الخطباء والأدباء والشعراء لا يجدون مندوحة من استخدام شيء من أساليب البلاغة، وضروب المجاز، لإثارة خيال الإنسان، وتحريك عاطفته، وحفز إرادته؛ وهذا أمر ضروري لأن الإنسان ليس عقلاً خالصاً، وإنما هو كائن مركب معقد: فيه العقل والتفكير، وفيه العواطف والمشاعر (أي ما يسمَّى: القلب)، وهو فاعل بالإرادة والاختيار. ولكن العاطفة والإرادة خيل شُمْس جياد إذا لم تضبط بلجام (العقل) فإنها تجمح بصاحبها، ولا بد، إلى الهاوية: هاوية من السفسطة والغواية، فالضلالة والظلم: ﴿**وَالشُّعَرَاء يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيراً وَانتَصَرُوا مِن بَعْدِ مَا ظُلِمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ**﴾، (الشعراء؛ 26 : 224–227)؛

وثانياً: إن العقل الإنساني، على محدوديته، قد وهبه الله قدرة فذة على التقدير الذهني للمستحيلات، والقدرة على التعبير عنها في اللغة بجمل وعبارات صحيحة في ميزان قواعد النحو والصرف، وربما أمكن تذوق جمالها الأدبي، وقد تبدوا كأنها جمل ومقولات يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب:

(أ)- وهي إما في الحقيقة فارغة المحتوى، مثل القول: (روح الإنسان خضراء اللون)، لأن الروح ليست من الماديات التي تسري عليه مفاهيم الألوان أصلاً، والصواب في هذه الحالة أن يقال: هذا كلام فارغ: فالروح لا تسري عليها مفاهيم الألوان مطلقاً، لأنك لو قلت: روح الإنسان ليست خضراء اللون، فلربما وهم واهم أنها حمراء مثلاً؛

(ب)- أو قد تبدوا كأنها جمل ومقولات يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وهي في الحقيقة تقدير ذهني لبعض المستحيلات؛ مثال ذلك قول القائل لحبيبته: (غلبني إليك الوله والشوق، فتدحرجت من أسفل إلى فوق)، لأن مفهوم (التدحرج) يتضمن **ضرورة** التحول من فوق إلى أسفل!

فإذا تذكرنا هذه البديهيات واستحضرناها في الذهن سنجد أن المثال المذكور، ألا وهو: [فيثاغورية المثلث **انبثقت** أو **تولَّدت** من قائمية المثلث]، مجازاً بدلاً من القول: [فيثاغورية المثلث **تُسْتَنْبط** من قائمية المثلث] أنموذج باطل لأسباب منها:

(أ)- أن الولادة فعل أصيل للوالد (أباً كان أو أماً) ينتج منه الولد (ابناً كان أو بنتاً)، وبهذا الفعل أصبح الوالد والداً، ولو لم يكن الفعل فعله لما استحق أن يكون هذا هو اسمه؛ في حين أن (الاستنباط) هو فعل العقل وليس من أفعال المقدمة (وهي هنا: قائمية المثلث) أو النتيجة (وهي هنا: فيثاغورية المثلث)، بل هاتان شيئان موجودان – في مثالنا على أقل تقدير – كمفهومين عن المثلث (أو صفتين للمثلث أو اعتبارين للمثلث) مستقلين ساكنين لا فعالية لهما، ولا نشاط؛ والعقل، وهو شيء ثالث غيرهما، هو النشط الفعال: فإن كانت هناك ولادة أصلاً فالعقل أولى بأن تنسب إليه؛

(ب)- أن (الولادة) لها اتجاه واحد، فالوالد هو الفاعل، وهو الذي يلد، والمولود هو المفعول به، وهو الذي يولد: فمن المحال الممتنع أن ينعكس اتجاهها فتكون من الابن إلى الأب؛ اما علاقة الاستنباط فتقبل الانعكاس: ففي مثالنا خاصة من الممكن جداً أن نجعل المقدمة هي (فيثاغورية المثلث)، ثم نستنبط منها النتيجة (قائمية المثلث)، ولو بشيء من العسر والصعوبة.

والحق أن (فيثاغورية المثلث)، و(قائمية المثلث) صفات أو اعتبارات لصنف معين من المثلثات، إما أن توجدان في آن، أو تنعدمان في آن: فلم تلد أولاهما ثانيتهما، ولا الثانية ولدت الأولى؛ والعقل النهائي النظري هو الذي يحتاج إلى ربط هذه بتلك، وتلك بهذه، في عملية (الاستنباط)؛ أما العقل الانهائي المطلق فتنكشفان له في آن، فيعلمها، ويعلم تكافؤهما، على الفور علماً يقينياً مطلقاً.

استطراد هام: أما صفات واجب الوجود، كالعلم والقدرة والإرادة والحياة، وهي أشياء مختلفة، فمفهوم

العلم قطعاً ليس هو مفهوم القدرة، ومفهوم الإرادة، ضرورة، ليس هو مفهوم العلم، وهلمّ جراً؛ هذه الصفات ليست أبعاضاً أو أجزاءً بالمعنى المبيّن أعلاه، فهي ليست ذوات مستقلة قابلة للانفصال، فليست هي جارحة يمكن أن تنفصل وتقطع كيد الإنسان مثلاً، وإنما هي معان تقوم بالذات المناسبة لها. وتفكيكها إلي أشياء مستقلة، أو مفاهيم مستقلة، وكذلك الكلام عن الذات «**المجرّدة**» من كل صفاتها بوصفها شيئاً، كل ذلك إنما هو في «**التقدير الذهني**» لتسهيل دراستها، والتمكين من البحث في موضوعها، وترتيب ذلك وتبويبه: كل ذلك تقدير ذهني، أو إشارة لغوية، كما يقدر الذهن (المستحيلات).
وكذلك القول بأن الصفات هي غير الذات، أي أن الصفات المقدّرة أشياءً مستقلة في الذهن هي غير الذات المحضة المجردة من صفاتها مقدّرة في الذهن. كل هذه الأقوال والتعبيرات، وما شابهها، إنما هي فيما يتعلق بالتقدير الذهني، أو الفرض الجدلي، لتسهيل الدراسة والبحث.

أما في الواقع الموجود، أي خارج الذهن، فإن الصفة الموجودة في الخارج قائمة بالذات الحقيقية، المتّصفة بتلك الصفة الموجودة في الخارج، مرتبطة بها، لا تستطيع عنها فكاكاً، فلا يقال أن الصفة غير الذات، بإجماع جميع العقلاء والنظّار والباحثين، قولاً واحداً؛ وقال جمهور الفلاسفة والمتكلمين والنظّار: لا يقال أنها «**عين الذات**»، ولكن قالت جماعة من حذاقهم أنها «**عين الذات**» الموجودة في الخارج، وذلك فقط في حق «**واجب الوجود**»، وهي ليست عين الذات في حق «**ممكن الوجود**».
فنقول: هذه مباحث فلسفية ثانوية، وليست هي مباحث شرعية، فهي من ثمّ لا تعنينا، ولا يترتب عليها كفر ولا إيمان، ولا زيادة تَقْوى أو يقين، ولا تُقرّب قيد أنملة من رب العالمين، خلافاً لمزاعم الغلاة المارقين من رجالات الفرقة الوهابية، الذين يدعون (السلفية) زوراً وبهتاناً، و(السلفية) منهم براء؛ أو بعض الغلاة المهووسين من النظّار والمتكلمين.

وأما كون (الله)، جل جلاله، لم يولد فبديهي من التعريف، لأن لفظ الجلالة لا يطلق إلا على الإله واجب الوجود الأزلي:
* وقد جاء في أضواء البيان [موافق للمطبوع (152/9)]: [وقد تمدح سبحانه في قوله: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَم يَكُنْ لَّهُ شَرِيكٌ فِى الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾. أما أنه لم يولد. فلم يدع أحد عليه ذلك. لأنه ممتنع عقلاً، بدليل المانعة المعروف وهو كالآتي: لو توقف وجوده سبحانه على أن يولد لكان في وجوده محتاجاً إلى من يوجده، ثم يكون من يلده في حاجة إلى والد، وهكذا يأتي الدور والتسلسل وهذا باطل. وكذلك فإن الحاجة إلى الولد بنفيها معنى الصمدية المتقدم ذكره، ولو كان له والد لكان الوالد أسبق وأحق، تعالى الله عن ذلك.
وقد يقال: من جانب المانعة العقلية لو افترض على حد قوله: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَاْ أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾. فنقول على هذا الافتراض: لو كان له ولد فما مبدأ وجود هذا الولد وما مصيره؟ فإن كان حادثاً فمتى حدوثه؟ وإن كان قديماً تعدد القدم، وهذا ممنوع. ثم إن كان باقياً تعدد البقاء، وإن كان

منتهياً فمتى انتهاؤه؟ وإذا كان مآله إلى الانتهاء فما الحاجة إلى إيجاده مع عدم الحاجة إليه، فانتفى اتخاذ الولد عقلاً ونقلاً، كما انتفت الولادة كذلك عقلاً ونقلاً.

وقد أورد بعض المفسرين سؤالاً في هذه الآية، وهو: لماذا قدم نفي الولد على نفي الولادة؟ مع أن الأصل في المشاهد أن يولد ثم يلد؟. وأجاب بأنه من تقديم الأهم لأنه رد على النصارى في قولهم: عيسى ابن اللَّه، وعلى اليهود في قولهم: ﴿عزيز ابن اللَّه﴾، وعلى قول المشركين: **الملائكة بنات الله**، ولأنه لم يدع أحد أنه سبحانه مولود لأحد، فكانت دعواهم الولد للَّه **فرية عظمى**. ا هـ. كما قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا﴾. وقوله: ﴿وَقَالُواْ اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدّاً تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدّاً أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَداً﴾. فلشناعة هذه الفرية قدم ذكرها، ثم الرد على عدم إمكانها بقوله: ﴿وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَداً إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِى الرَّحْمَنِ عَبْداً﴾. وقد قدمنا دليل المنع عقلاً ونقلاً]، انتهى كلام الشنقيطي.

❄ فصل: نسبة (الولد) إلى الله من أبشع الكفر

قد سبق قبل عدة أسطر إيرادنا لكلام العلامة الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي كما جاء نصاً في أضواء البيان [موافق للمطبوع (152/9)]: [وقد أورد بعض المفسرين سؤالاً في هذه الآية، وهو: لماذا قدم نفي الولد على نفي الولادة؟ مع أن الأصل في المشاهد أن يولد ثم يلد؟. وأجاب بأنه من تقديم الأهم لأنه رد على النصارى في قولهم: عيسى ابن اللَّه، وعلى اليهود في قولهم: ﴿عزيز ابن اللَّه﴾، وعلى قول المشركين: الملائكة بنات الله، ولأنه لم يدع أحد أنه سبحانه مولود لأحد، فكانت دعواهم الولد للَّه **فرية عظمى**. ا هـ. كما قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا﴾. وقوله: ﴿وَقَالُواْ اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدّاً تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدّاً أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَداً﴾. **فلشناعة هذه الفرية** قدم ذكرها، ثم الرد على عدم إمكانها بقوله: ﴿وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَداً إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِى الرَّحْمَنِ عَبْداً﴾]، انتهى كلام الشنقيطي.

❄ وقد جاء في تفسير جامع البيان للطبري (257/18): [يقول تعالى ذكره: وقال هؤلاء الكافرون بالله: ﴿اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾؛ ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا﴾، يقول تعالى ذكره للقائلين ذلك من خلقه: لقد جئتم أيها الناس **شيئا عظيما من القول منكراً**. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل]؛ ثم ساق بضع روايات متطابقة؛ ثم قال: [وفي الإدّ لغات ثلاث، يقال: لقد جئت شيئا إدّا، بكسر الألف، وأدّا بفتح الألف، وآدا بفتح الألف ومدّها، على مثال مادّ فاعل. وقرأ قرّاء الأمصار: إدّا، وبها نقرأ، وقد ذكر عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه قرأ ذلك بفتح الألف، ولا أرى قراءته كذلك لخلافها قراءة قرّاء الأمصار، والعرب تقول لكلّ أمر عظيم: إدّ، وإمر، ونُكر؛ ومنه قوله الراجز: (قَدْ لَقِيَ الأَعْدَاءُ مِنِّي نُكْرَا... دَاهِيَةٌ دَهْياءَ إِدًّا إِمْرَا)؛ ومنه قول الآخر: (فِي لَهَثٍ منهُ وَحَثْلٍ إِدًّا)]؛

* وجاء في تفسير اللباب لابن عادل [أبي حفص عمر بن على ابن عادل الدمشقي الحنبلي – (المتوفى بعد سنة 880 هـ) - (ص: 3394)]: [فصل: واعلم أنَّ المثبتين لله تعالى الولد ثلاث طوائف: الأولى: كفار العرب الذين قالوا: الملائكة بناتُ الله. الثانية: النصارى قالوا: المسيحُ ابن الله. الثالثة: اليهود، حيث قالوا: العزير ابنُ الله. واعلم أنَّ **إثبات الولد لله كفرٌ عظيمٌ**، وتقدَّم الكلام على ذلك في سورة الأنعام في قوله: ﴿وَخَرَقُواْ لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: 100] وسيأتي تمامه – إن شاء الله تعالى – في سورة مريم]؛

* وجاء في أضواء البيان [موافق للمطبوع (3/157)]: [وقوله في هذه الآية الكريمة: ﴿إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيمًا﴾، بين فيه أن ادعاء الأولاد لله سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً **أمر عظيم جداً. وقد بين شدة عظمه** بقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ اتَّخَذَ الرَّحْمَانُ وَلَداً لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدًّا تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَانِ وَلَداً وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَانِ أَن يَتَّخِذَ وَلَداً إِن كُلُّ مَن فِى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَانِ عَبْداً لَقَدْ أَحْصَاهُم وَعَدَّهُمْ عَدًّا وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً﴾، فالمشركون قبحهم الله جعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً، ثم ادعوا أنهم **بنات الله**، ثم عبدوهم. فاقترفوا الجريمة العظمى في المقامات الثلاث]؛

* وجاء في أحكام القرآن لابن العربي (5/347): [الْآيَةُ الْخَامِسَةُ: قَوْله تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾. فِيهَا مَسْأَلَتَانِ: الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ: **لَقَدْ كَادَ أَعْدَاءُ اللَّهِ أَنْ يُقِيمُوا عَلَيْنَا السَّاعَةَ** بِقَوْلِهِمْ هَذَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا إنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾.
وَصَدَقَ، فَإِنَّهُ **قَوْلٌ عَظِيمٌ** سَبَقَ الْقَضَاءَ وَالْقَدْرَ، وَلَوْلَا أَنَّ الْبَارِئَ لَا يَضَعُهُ كُفْرُ الْكَافِرِ، وَلَا يَرْفَعُهُ إيمَانُ الْمُؤْمِنِ، وَلَا يَزِيدُ هَذَا فِي مُلْكِهِ، كَمَا لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِهِ، مَا جَرَى شَيْءٌ مِنْ هَذَا عَلَى الْأَلْسِنَةِ، وَلَكِنَّهُ الْقُدُّوسُ الْحَكِيمُ الْحَلِيمُ، فَلَمْ يُبَالِ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَا يَقُولُهُ الْمُبْطِلُونَ]، انتهى كلام ابن العربي؛

ونسبة الولد إلى الله قول على الله بغير علم: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ **وَلَدًا** سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا **أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾، (يونس؛ 10: 68)؛ و(القول على الله بغير علم) هو أشد أصناف المحرمات حرمة، لقوله، جل جلاله وسما مقامه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ والإثم وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً، وَأَنْ «**تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ**»﴾، (لأعراف؛ 7: 33): فلا عجب أن يكون (القول على الله بغير علم) هو مطلب الشيطان الأسمى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ (168) إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ **تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**

(169)﴾ (البقرة؛ 2: 168، 169).

وقد وبخ الله نوحاً، فقال: ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ **مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**: إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾، (هود؛ 11: 46) لمجرد ظنه أن ابنه من أهله المشمولين بالوعد الحسن؛ وقد حذر الله نبيه، وجميع المخاطبين، تحذيراً عاما: ﴿وَلَا تَقْفُ **مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ** إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾، (الإسراء؛ 17: 36): فكيف بالقول على الله بغير علم؟!

بل إن نسبة الولد إلى الله أقبح وأشنع، فهي ليست فقط من (القول على الله بغير علم)، بل هي: كذب على الله، ومكابرة لبراهين العقل، وقد جعل الله تعالى الكذب عليه من أشد الكفر، فقال: ﴿فَمَنْ **أَظْلَمُ** مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ﴾، (الزمر؛ 39: 32)، ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ﴾، (الزمر؛ 39: 60).

ونسبة الولد إلى الله ليست فقط كذب على الله، ومكابرة لبراهين العقل، بل هي زيادة على ذلك فحش وإيذاء وشتيمة لله، جل جلاله، وسما مقامه:

❋ أخرج البخاري في صحيحه (ج4/ص1903/ح4691): [حدثنا إسحاق بن منصور قال وحدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: ﴿كذبني بن آدم ولم يكن له ذلك، **وشتمني** ولم يكن له ذلك: أما تكذيبه إياي أن يقول إني لن أعيده كما بدأته، وأما شتمه إياي أن يقول اتخذ الله ولدا وأنا الصمد الذي لم ألد ولم أولد ولم يكن لي كفؤا أحد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد﴾: كفؤا وكفيئا وكفاء واحد]؛ وهو في صحيفة همام بن منبه (ج1/ص56/ح106)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ج3/ص129/ح848)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص318/ح8204)؛ وغيرهم؛

ـــ وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج3/ص1166/ح3021): [حدثني عبد الله بن أبي شيبة عن أبي أحمد عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال النبي أراه قال: ﴿**يشتمني** بن آدم وما ينبغي له أن **يشتمني**؛ ويكذبني وما ينبغي له: أما شتمه فقوله إن لي ولدا؛ وأما تكذيبه فقوله ليس يعيدني كما بدأني﴾]؛ وأخرجه البخاري في صحيحه (ج4/ص1903/ح4690)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص394/ح9103)؛ والنسائي في سننه (ج4/ص112/ح2078)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج1/ص666/ح2205)، و(ج6/ص409/ح11338)، و(ج4/ص395/ح7667)؛ وابن حبان في صحيحه (ج1/ص501/ح267)؛ وغيرهم.

ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص351/ح8595) بإسناد جيد: [حدثنا حسن حدثنا بن لهيعة حدثنا أبو يونس عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال ان الله عز وجل قال: ﴿كذبني عبدي ولم يكن له ليكذبني؛ و**شتمني** عبدي ولم يكن له شتمي: فأما تكذيبه إياي فيقول لن

يعيدني كالذي بدأني وليس آخر الخلق أهون على ان أعيده من أوله فقد كذبني ان قالها؛ واما شتمه إياي فيقول اتخذ الله ولدا انا الله أحد الصمد لم ألد﴾]؛

⁕ وأخرج الإمام لبخاري في صحيحه (ج4/ص1629/ح4212): [حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن عبد الله بن أبي حسين حدثنا نافع بن جبير عن بن عباس عن النبي قال: قال الله: ﴿كذبني بن آدم ولم يكن له ذلك؛ و**شتمني** ولم يكن له ذلك: فأما تكذيبه إياي فزعم أني لا أقدر أن أعيده كما كان؛ وأما شتمه إياي فقوله لي ولد فسبحاني أن أتخذ صاحبة أو ولدا﴾]؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج10/ص309/ح10751)؛ والطبراني في مسند الشاميين (ج4/ص139/ح2941)؛ وغيرهم.

قلت: حديث البخاري يدل على أن أشدَّ ما كان المشركون يتطاولون به على الله، تبارك وتعالى، هو شكُّهم في قدرته على البعث، تكذيباً لإخباره به، ونسبتُهم إليه الولد. والقرآنُ يصدق هذا: فإنه كرَّر نفيَ الولد في نحو من عشرين موضع، سنأتي بها نصاً في مواضعها، وكرر تقرير البعث في مواضع كثيرة جداً. وقد أدرك هذه العلامة المحقق عبد الرحمن المعلمي اليماني، رحمه الله، فقد قال في كتابه (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل) – (3/360): [وحديث البخاري يدل على أن أشد ما كان المشركون يعتدون فيه في حق الله تبارك وتعالى هو شكهم في قدرته على البعث، وقد أخبر به؛ **ونسبتهم إليه الولد**، والقرآن يؤيد ذلك فإنه كرر تثبيت البعث ونفي الولد في مواضع كثيرة].

ومع ذلك فقد ضرب الإمام ابن تيمية صفحاً عن كل النصوص المستفيضة المتضافرة، والروايات المتواترة، التي سنسوقها قريباً، القاطعة بأن مشركي العرب اعتقدوا أن الملائكة بنات، وأنهم إنما عبدوها لذلك، وليس لأمر آخر؛ وانغمس في أبحاث عن الأموات والقبور، والرمال والصخور، وتبعته الفرقة الوهابية اتباع الدواب لقائدها، إلا قليلاً من العقلاء من أمثال المعلمي:
⁕ فقد جاء في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (11/443): [فأما شركهم في الألوهية، فكان عندهم مرتبطًا بدعوى الولد، كما هو بيِّنٌ من عدة آيات. وقد أوضحتُ ذلك في كتاب "العبادة". وتبيَّن لي أن أولَ ما سرى إلى العرب نسبةُ الولد إليه تعالى كانوا يقولون: (الملائكة بنات الله)]، انتهى؛ كذا قال فأحسن وأجاد؛ إلا أنه لم يستطع من خلفيته الوهابية إفلاتاً حين قال: (شركهم في الألوهية)، وهو إنما يعني: (شركهم في العبادة)؛ ثم زعم: [يقولون: (الملائكة بنات الله)، على معنى أنهم مقرَّبون إليه. ولم يقولوا: أبناء الله، خشية إيهام أن يكونوا نظراءه، فقالوا: بنات الله؛ لأن الإناث عندهم ضعيفات، وليس لهن ميراث من آبائهن. ثم طال الزمان فصار أخلافهم يقولون: بنات الله، ولا يحققون المعنى، ولم يكونوا يُثبتون أن لله عزَّ وجلَّ صاحبةً،... إلخ]، وسنعود إلى هذه الخيالات والتخاريص بالإبطال التام لاقتلاعه من جذوره، بإذن الله، في مواضعه قريباً.

❄ فصل: بطلان الحلول والاتحاد

قول القائل إن صفات الله سبحانه وتعالى، ومن ذلك معاني أسماء الله الحسنى، صارت أوصافا لغيره من الموجودات، وهذا «**الغير**» هو من ثمّ بالضرورة عبد مخلوق، لأن «**واجب الوجود**» هو كائن واحد فقط، لا غير، من غير زيادة ولا نقصان، وهو الله تبارك وتعالى، كما أشبعناه برهاناً وتفصيلاً. هذا القول لا يخلو إما أن يعني به:

(1) عين تلك الصفات.

(2) أو مثلها.

فإن عنى به عينها، وهو القسم الرئيس الأول، فلا بد إما أن يكون:

(1.أ): بطريق انتقال الصفات من الرب إلى العبد.

(1.ب): أو من غير انتقال.

فإن لم يكن بالانتقال فلا يخلو إما أن يكون:

(1.ب.1): باتحاد ذات العبد بذات الرب حتى يكون هو هو، فتكون صفاته.

(1.ب.2): وإما أن يكون بطريق الحلول، فهذه أقسام ثلاثة وهي: الانتقال والاتحاد والحلول.

وإن عنى به مثلها فلا بد أن يكون المعنى به:

(2.أ): مثلها مطلقا من كل وجه.

(2.ب): وإما أنه عنى به مثلها من حيث الاسم والمشاركة في التعليق بعموم الصفات دون خواص المعاني، فهذان قسمان متفرعان من القسم الرئيس الثاني.

فهذه خمسة أقسام الصحيح الممكن منها قسم واحد، وهو المرقوم (2.ب)، أي أن يثبت للمخلوق من هذه الصفات أمور تناسبها على الجملة وتشاركها في الاسم، ولكن لا تماثلها مماثلة تامة.

وأما القسم الثاني، المرقوم (2.أ)، وهو أن يثبت له أمثالها على التحقيق فمحال، فإن من جملته أن يكون للمخلوق علم محيط بجميع المعلومات حتى لا يعزب عنه ذرة في الأرض ولا في السموات، أو أن تكون له حياة كاملة مطلقة، لا يتطرق إليها الموت، ولا يدركها الفوْت، أو أن يكون له قدرة واحدة تشمل جميع المخلوقات حتى يكون هو بها خالق الأرض والسموات وما بينهما. وكيف يتصور هذا لغير الله تعالى!؟ وكيف يكون العبد خالق السموات والأرض وما بينها، وهو من جملة ما بينهما!؟ فكيف يكون خالق نفسه!؟ ثم إن ثبتت هذه الصفات لعبدين، يكون كل واحد منهما خالق صاحبه؛ فيكون كل واحد خالقا لمن خلقه. وكيف يتصف مخلوق ممكن حادث محدود بصفة، على النحو والكيفية والدرجة التي اتصف بها واجب الوجود الأزلي الانهائي المطلق، على ذلك النحو وبتلك الدرجة، بسبب كونه واجباً!؟ وكيف تحمل ذات «**محدودة**» صفة غير محدودة؟! كل ذلك ترهات ومحالات، بل جنون وهوس.

وأما القسم الثالث، المرقوم (1.أ)، وهو انتقال عين صفات الألوهية، فهو أيضا محال لأن الصفات يستحيل مفارقتها للموصوفات؛ وهذا لا يختص بالذات الواجبة القديمة، أي ذات الله تبارك وتعالى فحسب، بل لا يُتصور أن ينتقل عين علم زيد إلى عمرو، بل لا قيام للصفات إلا بخصوص الموصوفات. ولأن الانتقال يوجب فراغ المنتقل عنه، فيوجب أن تتعرّى الذات عن تلك الصفة التي انتقلت عنها، فلا تعود صفتها، ولا تجوز نسبتها إليها. وهذا في حق واجب الوجود، القديم الأزلي، محال مطلقاً، ومناقِضة لمفهوم «**وجوب الوجود**» من أساسه، كما يترتب على انتقال صفات الألوهية أن يتعرى عن الألوهية، فلا يعود لا رباً ولا إلاهاً، وهذا ظاهرُ الاستحالة.

وأما القسم الرابع، المرقوم (1.ب.1)، وهو الاتحاد، فذلك أيضا أظهر بطلانا، لأننا إذا تأملنا وتفكرنا بدقة وعناية، وتعقّلنا بعمق واستنارة، وأدركنا ذاتين مستقلتين: زيداً وحده وعمرا وحده، ثم قيل إن زيدا صار عمروا واتحد به؛ فلا يخلو، عند الاتحاد، إما أن يكون كلاهما موجودين أو كلاهما معدومين، أو زيد موجودا وعمرو معدوما أو بالعكس، ولا يمكن قسم وراء هذه الأربعة.
فإن كانا موجودان فلم يصر عين أحدهما عين الآخر، بل عين كل واحد منهما موجودة وإنما الغاية أن يتّحد مكانهما أو محلهما، وذلك لا يعني الاتحاد؛ فإن العلم والإرادة والقدرة قد تجتمع في ذات واحدة ولا تتباين محالُّها، ولا تكون القدرة هي العلم، ولا يكون العلم هو الإرادة، بل يبقى كل شيء من هذه الأشياء مستقلاً مختلفاً عن الآخر، ولا يكون قد اتحد البعض بالبعض، بل هذا اجتماع يمكن إلغائه بالتفريق والتمييز، ولو بالتفريق والتمييز العقلي. وقد يكون خلطاً أو مزجاً، كما يحصل من مزج الماء والكحول، أو من مزيج الهيدروكاربونات الذي يتكون منه سائل النفط (البترول)، وهذه المركبات يمكن الحصول عليها من المزيج بالتقطير أو الإذابة، كما حال الملح في ماء البحر، ويسمَّى الناتج محلولاً؛ ويمكن الحصول على أجزائه بالتبخير أو الترسيب. وكل ذلك ليس اتحاداً، ولا يجوز أن يسمَّى اتحاداً على التحقيق، وإن كابر مكابر وسمَّى ذلك اتحاداً فهو عابث بالألفاظ، لا يصِحّ معه حوار حتى يحدد معاني ألفاظه التي يستخدمها.

وإن كانا معدومان فما اتحدا بل عدما، ولعل الحادث شيء ثالث، أي ذات ثالثة غير زيد وعمرو الذين بدأنا بهما؛ وكما هو الحاصل في اتحادٍ بين دولتين فتنعدما، ولا يبقى لهما وجود مستقل في الموقف الدولي، وينشأ من ثم كيان جديد، وربما تحولت كل من الدولتين السابقتين إلى ولاية في الكيان الجديد، فيصبح لدينا دولة جديدة في الموقف الدولي، وولايتان تابعتان لها، لا وجود لهما في الموقف الدولي، ولا تتعاملان مباشرة مع الدول المستقلة الأخرى. وهذا أيضاً هو الحاصل في التفاعلات الكيمياوية، فإذا حرقنا غاز الهيدروجين في الهواء، مثلاً، انعدم ذلك الهيدروجين وذهب، وانعدم معه مقدار من غاز الأكسجين، ونشأت مادة جديدة هي الماء، وهو من السوائل، وهو غير غاز الهيدروجين أو غاز الأكسجين، ولا يمكن الحصول على الغازين مرة ثانية إلا **بإعدام الماء**، وتحليله كيمياوياً أو كهربائياً إلى الغازين

الذين نشأ منهما ابتداءً.

وكل هذا في حق واجب الوجود الأزلي محال مطلقاً، فهو واجب باقي أبداً لا يفنى.

وإن كان أحدهما معدوما والآخر موجودا فلا اتحاد، إذ لا يتحد موجود بمعدوم، كما لو ابتلعت دولةٌ دولةً أخرى، وأزالتها بالكلية من الوجود بوصفها كياناً مستقلاً، هذا «**ابتلاع**» وليس «**اتحاد**». وهذا محال في حق واجب الوجود الأزلي، فهو باقي لا يفنى، ومحال أن يفنى، فلا يمكن أن يكون هو الذي انعدم؛ وهو كامل بذاته، ضروري بذاته، مكتف بذاته، فلا يحتاج إلى ابتلاع غيره، فلم «**الابتلاع**» إذاً؟! والابتلاع يؤدي إلى نشوء ذات جديدة مركبة من الذات الأصلية مضافا إليها كل أو بعض ما ابتلع، وهذا التركيب محال في حق «**واجب الوجود**» كما أسلفنا، فلا يمكن هذا أيضاً.

فاتحاد واجب الوجود الأزلي بغيره من الممكنات في غاية الاستحالة، لأن انعدام واجب الوجود الأزلي مستحيل، وتحوله إلى ممكن مستحيل، وتحول الممكن إلى واجب مستحيل، ونشوء شيء ليس بواجب ولا ممكن مستحيل أيضاَ، واحتياج الواجب الأزلي لغيره، بحيث يتحد به من أجل ذلك، محال أيضاً. وإذا فني الممكن فقد ذهب وانتهى وليس ثمة اتحاد إذاً، وبقي الأزلي واجب الوجود فقط، وخالصاً من كل شائبة، ليس هذا «**اتحادٌ**»، بل هو «**إفناءٌ**» للمكن المخلوق، و«**إعدامٌ**» له بالكامل!

ونسارع بالقول: لم يخف علينا أن الكنائس غير الخلقيدونية التي كانت قديماً، عند الانشقاق بعد مجمع خلقدونية، تضم الكنيسة القبطية (ومعها الحبشية)، وكنيسة أنطاكية ، وكنيسة أورشليم، وكنائس آسيا الصغرى (عدا القسطنطينية)، وتضم حالياً الكنائس الشقيقة للكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وهي الكنائس الحبشية والإريترية والسريانية والهندية والأرمنية، سوف تحتج، وتزعم أنها ظلت متمسكة بقرارات المجامع الأولى ومعتقدات أثناسيوس وكيرلس وديسقوروس في (طبيعة واحدة للمسيح أي: اتحاد اللاهوت بالناسوت بغير اختلاط ولا امتزاج ولا تغيير)، وليس هذا هو الاتحاد الذي أبطلناه آنفاً!

<u>**فنقول**</u>: هذه الصياغة أدهى وأمر، نعم: هي صحيحة لغوياً، تتكون من مبتدأ (اتحاد اللاهوت بالناسوت في المسيح) وخبر ("هو" بغير اختلاط ولا امتزاج ولا تغيير)، تماماً كالصحة اللغوية لجملة: (هذه الدائرة مربعة)؛ ولكنها إما متناقضة ذاتياً كقولك: (اتحاد هو ليس اتحاداً)، أو فارغة المعنى كقولك: (اتحاد هو أبراكادابرا) ولا ندري ما هو (أبراكادابرا) أصلاً.

وقول الكنائس المشرقية بالطبيعة الواحدة للمسيح، التي هي قد نشأت ضرورةً من (اتحاد اللاهوت بالناسوت في المسيح) لا بد منه حتى يكون للفداء والخلاص معنى، كما هو في الأمانة «**النيقية**»: [أؤمن

بإله واحد أبٍ ضابط الكل. خالق السماء والأرض. وكل ما يُرى وما لا يُرى. وبربٍّ واحد يسوع المسيح. ابن الله الوحيد. المولود من الأب قبل كل الدهور. نور من نور. إله حق. من إله حق. مولود غير مخلوق. مساوٍ للأب في الجوهر. الذي به كان كل شيء. **الذي من أجلنا نحن البشر، ومن أجل خلاصنا، نزل من السماء. وتجسد من الروح القدس ومن مريم العذراء وتأنس. وصلب عنا على عهد بيلاطس البنطي. وتألم وقبر وقام في اليوم الثالث على ما في الكتب**. وصعد إلى السماء. وجلس عن يمين الأب. وأيضاً يأتي بمجد ليدين الأحياء والأموات. الذي لا فناء لملكه]، وقد ألحق بها في مجمع القسطنطينية المسكوني الثاني: [وبالروح القدس الرب المحيي. **المنبثق من الأب**. الذي هو مع الأب والابن. مسجود له وممجد. الناطق بالأنبياء. وبكنيسة واحدة جامعة مقدسة رسولية. وأعترف بمعمودية واحدة لمغفرة الخطايا. وأترجى قيامة الموتى والحياة في الدهر الآتي. آمين]، وربما أضافت بعض الكنائس الغربية الإبن في جملة انبثاق الروح القدس: (**المنبثق من الأب والأبن**): فإذا بطلت الطبيعة الواحدة، أي بطل الاتحاد، فقد الخلاص معناه، ولم يعد للصلب معنى أصلاً، إلا بهدم ألوهية المسيح فيكون استشهاداً فقط، كما حصل ليحيى بن زكريا، سلام الله عليه.

وقد هربت الكنائس الخلقدونية التي كانت تضم قديما كنيسة رومية، وكنيسة القسطنطينية، وحديثاً عامة الكنائس الغربية إلى القول بأن للمسيح طبيعتين ومشيئتين، وهذا ينسجم مع (**الحلول**)، فلا يتطلب اتحاداً، تخلصاً من (**الاتحاد**)، وتناقضاته المستحيلة، ولوازمه المرعبة. وسنرى قريباً هل أفلح القوم في التخلص من المحالات والتناقض؟

وأما (**الحلول**)، وهو القسم الخامس فمحال أيضاً، ووجه استحالة الحلول لا يفهم إلا بعد فهم دقيق لمعنى الحلول، فإن المعاني المفردة إذا لم تدرك بطريق التصوّر، ولو على نحو مجمل، لم يمكن أن يفهم نفيها أو إثباتها؛ فمن لا يدري معنى الحلول فمن أين يدري أن حلول الخالق في المخلوق، أو حلول واجب الوجود في ممكن الوجود، ممكن أو مستحيل؟!

المفهوم من الحلول أمران، أحدهما:

الأمر الأول: النسبة التي بين الجسم الممتد، الذي تسري عليه مفاهيم «**المكان**»، أي الذي له طول وعرض وارتفاع، وبين مكانه الذي يكون فيه، وذلك لا يكون إلا بين جسمين ممتدين تسري عليهما مقولات «**المكان**»، فحقيقة الحلول إنما هي أن يحصل جسم أو متحيز في شيء أو على شيء فيسمى الحاصل حالا، والمحصول فيه يسمى محلا، وتسمى النسبة بينهما حلولا. فالبريء عن معنى الجسمية يستحيل في حقه ذلك، لأنه لا تنطبق عليه مفاهيم «**المكان**» أصلاً. ومن ذلك ضرب النصارى المثل بـ«**حلول**» الماء في الزجاجة، فواقع ذلك أن الزجاجة جوفاء، فيها فراغ داخلي يملؤه الهواء، فإذا صب فيها الماء طرد الهواء واحتل الماء مكانه، أما الزجاجة فهي كما كانت لم يطرأ عليها تغيير. فالماء لم يحل في الزجاجة، وإنما هو حل مكان الهواء في التجويف الذي حدّدته بنية الزجاجة، لأنها صنعت جوفاء لهذا الغرض، أي لتكون

وعاءً. وحلول «**ذات**» الله في مكان بهذا المعنى محال، لأنه، جل وعلا، على الصحيح: لا تسري عليه مفاهيم الزمان والمكان: فليس هو (في مكان) أصلاً؛ ولو فرضنا الأخرى، جدلاً، وأنها تسري عليه، لم يجز أن يكون محدوداً محصوراً في «**وعاء**» مادي محدود، بخلاف السوائل، ومنها الماء، التي تحتاج إلى الأوعية لحفظها، وتحديد شكلها وقوامها، بل هو حينئذ ضرورة: (في كل مكان)؛ هذا بالنسبة للذات الإلاهية.

أما الصفات فهي قائمة بذواتها، لا تنفصل عنها ضرورة، ما دامت موجودة، وما دامت الذات تستحق تلك الصفة أو النعت، وهذا في حق الذات الإلاهية أوكد، لأنه، جل وعلا، واجب الوجود، لا تنفك ذاته عن صفاته، ولا صفاته عن ذاته، أزلاً وأبداً، وهو مستحقّ لتلك الصفات دوماً وسرمداً، فأنى لصفته أن تنفصل وتَبِين عنه، فكيف تحل صفته في مخلوق، بدون أن يحل هو بـ«**ذاته**» في ذلك المخلوق؟!

ولو فرضنا المستحيل، أي أن الصفة تنفصل عن الموصوف، وأن واجب الوجود يعرى منها ويفتقدها، فينفصل عنه «**العلم**»، أو «**الحكمة**»، مثلاً، فيعود جاهلاً، أو سفيهاً، تعالى عن ذلك، لزمنا محال آخر أن «**صفة**» بلغت غاية النهاية في كمالها المتصور لمفهومها، أي أنها لا نهائية حلت في مخلوق محدود نهائي: لا نهائي حل و«**حُشِر**» في نهائي، أي أن المحدود النهائي أصبح قادراً على حمل غير المحدود الانهائي؛ فهو إذا أكثر أو أكبر أو أقدر من المطلق اللانهائي، ولو من زاوية واحدة، أو اعتبار واحد: ولا بأس حينئذ أن يصبح الجزء أكبر من الكل. أو لعل الصفة لم تنفصل عن الموصوف الأول، بل قامت في نفس الوقت والزمن، ومن نفس الاعتبار بذاتين متباينتين، ومرحباً بمستشفى الأمراض العقلية؟!

<u>والأمر الثاني المفهوم من الحلول:</u> النسبة التي بين الصفة والموصوف، فإن الصفة يكون قوامها بالموصوف، فقد يعبر عنه بأنها، أي الصفة، حالّة في الموصوف، على وجه التساهل والتجاوز في التعبير في حق الأعراض والصفات، فيقال: (حل العرض في محلّه)، ومعناه صار المحل متصفا به، وصار العرض قائما به وموجودا فيه، أو: (حلت الصفة في محلّها)، ومعناه صار المحل متصفا بها، وصارت الصفة قائمة به وموجودة فيه، أو ما شاكل ذلك من العبارات؛ ولكن الأدق والأولى أن يقال: (إن الصفة محلُّها الموصوف)، لأنها هكذا دائماً وأبداً، ما دامت موجودة.

أما ما كان قوامه بنفسه، فذلك محال في حقه. فإن كل ما قوامه بنفسه يستحيل أن يحل فيما قوامه بنفسه إلا بطريق المجاورة الواقعة بين الأجسام، كما أسلفناه قريباً، فلا يُتصور الحلول بين عبدين مخلوقين، فكيف يتصور بين العبد والرب؟! فدع عنك ذكر الرب تعالى وتقدس في هذا المعرض أصلاً. فكيف يتصور أن يقال: إن الرب تبارك وتعالى حل في العبد أو العبد حل في الرب، تعالى رب الأرباب عن قول الظالمين علواً كبيرا.

ولقد حاول النصارى عبر العصور الخروج من إشكاليات الحلول والاتحاد بالقول بـ«**ظهور اللاهوت على الناسوت**»، أو «**ظهور اللاهوت في الناسوت**»، وربما عبّروا عن ذلك بـ«**الفيض**»، وغير ذلك من العبارات الغامضة، التي لا مفهوم لها؛ فقد حاولوا التمثيل لذلك على أوجه متعددة:

* ـــ فمنهم من قال: مثاله ما ينطبع في الأجسام الصقيلة من الأشياء التي تقابلها، أي كظهور الشيء في المرآة. وربما سمَّوا ذلك «**ظهوراً**» أو «**فيضاً**».

هذا تجلٍّ أو ارتسام صورة، وليس هو حلول أو اتحاد؛ فصاحب الصورة، أمام المرآة، بائن منفصل عنها، فهو لم يتّحد بها ولا هو في داخلها. بل هناك ذاتان مستقلتان: الشخص صاحب الصورة، والعاكس أو المرآة. ولو ضرب إنسان المرآة فصدعها أو حطمها فلن يصل شيء من ذلك إلى الشخص صاحب الصورة مطلقاً، ولا يقول أنه تصدع أو تألم أو زال لزوال صورته إذا تحطمت المرآة. فلا يقال ولا يعقل أن المرآة أصبحت شخصاً، ولا الشخص أصبح مرآةً، ولو قال هذا أحد، لزُجّ به في مستشفى الأمراض العقلية. والخالق، جل وعلا، يتجلّى في جميع مخلوقاته بهذا المعنى، فكلها مظهر للقدرة الإلاهية العليّة، ولكن إدراك ذلك يحتاج إلى فكر مستنير عميق، وحس مرهف دقيق. وهو يتجلى في أنبيائه وأوليائه؛ ففيهم تتجلى الهداية والنعمة الإلاهية، وللسيد المسيح، بأبي هو وأمي، من ذلك أوفى نصيب، وليس هو الوحيد في ذلك، فما معنى تخصيصه به؟!

وجسد عيسى بن مريم، صلوات الله عليه، ليس مرآةً، ولا هو من جنسها، و«**الكلمة**» لم تتجلى فيه تجلي الصورة في المرآة، وإلا لصعق وذهل، وآمن قسراً كل من رآه. هذا كله لم يحصل، بل خانه واحد من أقرب التلاميذ، لقاء ثمن بخس، دراهم معدودة، كما هو في مرويات القوم؛

* ـــ ومنهم من قال: مثاله الطابع المنقوش إذا اتصل بشمع وما يضاهيه، فيظهر نقش الطابع عليه، وإن لم يحل فيه شيء من الطابع.

وهذا ليس من مثال المرآة ببعيد، فالختم أو الطابع لم يحل في الشمع أو اندمج معه، بل بقي الختم موجوداً مستقلاً، كما كان قبل استخدامه، لم يطرأ علية تغير مطلقاً؛ والشمع موجود مستقل بعد ختمه بالختم، إلا أنه ارتسمت فيه «صورة» الخاتم، كما هو الحال في المرآة، إلا أنها صورة، نشأت من تشكل وزحزحة الشمع تحت ضغط الختم، وهي ثابتة تبقى بعد إعادة الختم إلى صندوق حفظه، لا كصورة المرآة التي تزول إذا زال «**الشخص**» من أمامها. فالشمع، هكذا صرفاً خالصاً، هو المتغير فقط. فإذا فهمنا «**فيض اللاهوت على الناسوت**»، أو «**ظهور اللاهوت في الناسوت**»، هكذا فلا بأس ويتحصل منه ارتقاء «**الناسوت**» في مراتب «**الناسوت**» الأعلى منطبعاً بطبعة إلاهية، أو منصبغاً بصبغة ربانية: فهذا من باب النبوة والاصطفاء، ولا علاقة له بحلول أو اتحاد؛

* ـــ ومنهم من قال: معنى ظهور اللاهوت على المسيح كمعنى استواء الإله على العرش عند الإسلاميين.

وهذا كذلك لا مفهوم له، ولا علاقه له بالحلول أو الاتحاد أو التجسد، لأن الاستواء، مهما اختلف فيه أهل الإسلام، لم يتحول به العرش إلى كائن إلاهي أو نصف إلاهي، ولم يتجسد فيه الإله ولا حل فيه، ولا به اتحد. ثم إن القول باستواء الله على العرش ليس قصراً على أهل الإسلام فهم يقولون كذلك بأن (**الأب**) مستو على «**العرش السماوي**»، وأن «**المسيح الإبن**» صعد بعد صلبه ثم قيامته، فقعد على يمين «**الأب**» فوق العرش الإلهي، ولكنهم لا يقولون أن العرش كائن «**إلهي**»، فمن أين جاؤوا بهذا التمثيل؟!

* ــــ وربما يعبّرون عن الاتحاد بالتدرع، كأنهم أخذوا ذلك من لفظ الدرع، يشيرون إلى أن «**اللاهوت اتخذ ناسوت المسيح درعا**». وهذا يشبه مثال «الزجاجة» أو «الوعاء» آنف الذكر، لأن الدرع «**وعاء**» لمن ارتداه، يحيط به من كل أو بعض جوانبه، ويفصله عن الخارج، وقد فصّلنا القول في هذا آنفاً. مع أن في هذه اللفظة، ألا وهي «**التدرّع**»، شيء من قلة الأدب، فكأن «**اللاهوت**» يحتاج درعاً لحمايته، وهو محال.

* ــــ ومنهم من قال: (إن «**الكلمة**» خالطت جسم المسيح ومازجته امتزاج الخمر باللبن).

وهذا مثال لا محصول منه، لأن «**الكلمة**» عندهم «**أقنوم**» من أقانيم الثالوث، وأحسن ما يقال عن هذا هو: أن «**الكلمة**» إنما هي كناية عن «**العلم الإلاهي**»، والعلم الإلاهي ليس بجسد ولا جوهر ولا هو ذات مستقلة، فمحال، كما أسلفنا، أن ينفصل عن الموصوف به، جل وعلا، فيعود الرب جاهلاً، بل يصبح كالأموات لا يعلم شيئاً، ولا يدرك شيئاً، بما في ذلك ذاته المقدّسة، أي أنه يصبح كالميت أو يموت بالفعل!

وحتى لو قدّرنا ذلك المحال، وزعمنا أن الكلمة خالطت جسد المسيح وامتزجت به امتزاجاً حقيقياً تاماً، بحيث نشأ كائن جديد، ليس هو «**الكلمة**» فقط، ولا هو «**الجسد**» فقط، لوقعنا في محالات وتناقضات لا تنتهي؛ ماذا حدث لــ«**الكلمة**» الأصلية؟! هل فنيت؟ هذا محال لأنها واجبة الوجود أزلية، وفق الفرضية التي زعمناها في البداية، هل طرأ عليها تغير جوهري في ماهيتها؟ هذا محال لأنها واجبة الوجود، فكل صفاتها لازمة لها بالضرورة لا تنفك عنها. فالكلمة إذا محال أن تكون تغيرت أو اتّحدت، فما ثم اتحاد إذا ولا امتزاج؛ أما الجسد فأمره أهون، فلعله فني وذهب، وبقيت صورة خيالية يراها الناس، ولكن ليس لها وجود حقيقي. فالمسيح، إذا، إله خالص، ليس فيه «**ناسوت**» قط، فإن كان كذلك، فعلى من وقع الصلب، والتعذيب، ومن هو المُتألم المُعاني؟!

* ــــ ومنهم من قال: إن الكلمة، التي هي عندهم كائن أزلي وأقنوم إلهي، **انقلبت** لحماً ودماً.

أما هذا فخيال شاطح جامح، بل هو خيال مريض لا معنى له، ولا محصول من ورائه؛ فالأزلي الواجب محال أن ينقلب إلى أي شيء آخر، ومن باب أولى: محال أن ينقلب إلى محدود حادث مركب نهائي. فإن جاز ذلك، فخروج العالم إلى الوجود من غير خالق مُوجد أولى وأقرب إلى العقل.

* ــــ ومنهم من أثبت «**الاتحاد**»، ولكنه قال: (لا يُسأل عنه ولا يُكيّف) لأنه (سر إلاهي).

فأما هؤلاء فقد كفونا، بحمد الله، مؤنة الرد عليهم، لأنهم اعترفوا بجهلهم، ولكن يبقى السؤال: كيف أثبتم

ذلك للمسيح وأنتم لا تعرفون عنه شيئاً مطلقاً؟! لا بد أن في أذهانكم تصوراً أو مفهوماً، أو تعريفاً لـ«**الاتحاد**»، ولو بشكل مجمل؛ ولا بد أنه يمكنكم التعبير عنه، ولو بشكل مشوّش غامض ناقص، وإلا فلم أثبتموه للمسيح إذاً؟!

هذه مذاهب المشتهرين من طوائفهم، وأما اختلاف آحادهم وعوامهم فلا يكاد ينضبط ولا يرتبط، وهو أوغل في التخليط والخيال.

وحتى لو سلمنا – جدلاً – بحلول اللاهوت في الناسوت بأي معنى من المعاني (كالزيت في الزجاجة؛ أو الجني في من به مس؛ أما سريان الروح في الجسد فلا يصلح نموذجاً لأنه ينتج طبيعتين بإرادة واحدة)، وما يترتب عليه من طبيعتين ومشيئتين ضرورة، لبطل الفداء والخلاص لأنه مرتبط ارتباطاً حتمياً بصلب المسيح وتألمه كما هو في الأمانة «**النيقية**»: [**وصلب عنا على عهد بيلاطس البُنطي. وتألم وقبر وقام في اليوم الثالث على ما في الكتب**]، لأن الصلب والألم والموت وقع لا محالة فقط على الناسوت، أما اللاهوت فمحال أن يصيبه ضرر أو نقص أو أذى، ومن ثم فمن المحال أن يحس أو ينفعل بألم ونحوه، لأن ذلك (أي الإحساس بالألم) في الحيوانات المخلوقة إنما هو إنذار بوجود مرض أو أذى وضرر ليتخذ الحيوانات إجراءً مناسباً: كالهروب من النار، أو حك مكان القرصة، أو التداوي من المرض. والإحساس في الحيوانات **كمال نسبي** بالمقارنة مع النباتات والجوامد إلا أنه كمال مشروط بوجود نقص، بل نقائص:

ـــ **قابلية للتضرر**، وهذا نقص في (**الصمدية**) و(**المتانة**)،

ـــ و**حاجة إلى المباشرة والتحسس**، وهذا نقص في (**العلم**): فلا يرد أصلاً في حق الإله: الواحد الأحد، الحكيم العليم، القوي المتين.

وإذا بطل الحلول والانتقال والاتحاد والاتصاف بأمثال صفات الله سبحانه وتعالى، على سبيل الحقيقة، لم يبق لقول القائل: **(أن العبد اتصف بصفات الرب)**، أو (**أن صفات الرب انتقلت أو تمثّلت في العبد**)، أو (**أن الألوهية تجلّت في فلان**)، أو (**أن الألوهية تجسّدت في فلان**)، أو **(أن فلان تجسّدت فيه الألوهية)**، أو ما شابه، معنى صحيحاً إلا ما أشرنا إليه، ألا وهو: (**أن يثبت للمخلوق من هذه الصفات أمور تناسبها على الجملة وتشاركها في الاسم ولكن لا تماثلها مماثلة تامة**). وحتى مقولة بولس الطرسوسي عن المسيح أنه: (**تجسّدت فيه الألوهية الكاملة**) على ما فيه من مبالغة شاطحة جامحة في الإطراء والتمجيد، لا بد من تأويلها بنحو مناسب.

فما أسلفتاه يمنع من إطلاق القول بأن معاني أسماء الله تعالى تصير أوصافا للعبد، إلا على نوع من التقييد لدفع ما قد يطرأ من الإيهام، وإلا فمطلق هذا اللفظ موهم، وربما يكون فيه نوع من التوسع

والاستعارة والمجاز، فإن معاني الأسماء هي صفات الله تعالى، وصفاته لا تصير صفة لغيره ولكن معناه أنه يحصل له ما يناسب تلك الأوصاف، كما يقال: فلان حصل علم أستاذه، مع أن «**عين**» علم الأستاذ لا يحصل للتلميذ، بل يحصل له «**مثل**» علمه، أو «**نسخة**»، من علمه.

ولعل هذا سبب غلط جمهور النصارى المثلثين، أتباع بولص الطرسوسي، حيث رأوا تلك المعاني الكاملة والصفات الباهرة في ذات المسيح عيسى بن مريم، الوجيه المقرب، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، والمعجزات الخارقة التي فعلها، فقالوا: هو الإله؛ بل هو غلط من ينظر إلى مرآة قد انطبعت فيها صورة متلونة بتلونه، فيظن أن تلك الصورة هي صورة المرآة، وأن ذلك اللون لون المرآة ... وهيهات، بل المرآة في ذاتها لا لون لها، وشأنها قبول صور الألوان على وجه يتخايل إلى الناظرين إلى ظاهر الأمور أن ذلك صورة المرآة، حتى إن الطفل الصغير إذا رأى إنسانا في المرآة ظن أن الإنسان في داخل المرآة، أو ورائها حقيقة، بل قد يحصل هذا للكبير المجرب في مواقف معينة، لا سيما إذا أخذ على غرة ولم ينتبه لوجود المرآة.

وكل ما ذكرناه آنفاً في هذا الفصل المخصص لإبطال الحلول والاتحاد إنما هو – في جوهره - نقل من كلام الإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي (المتوفى: 671 هـ) في كتابه القيم "الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام" [(ص: 127، وما بعدها) - تحقيق د. أحمد حجازي السقا - ونشر دار التراث العربي - القاهرة ، 1398]، بعد تهذيب وتنقيح واسع. ثم اكتشفت أن الأمام شمس الدين بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي إنما هو ناقل – ببعض تصرف - لكلام الإمام أبي حامد الغزالي أثناء مناقشته لحديث: (تخلقوا بأخلاق الله تعالى) في ختام الفصل الأول من كتابه القيم المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى (ص: 150)، فأثاب الله الإمامين ورحمهما.

ولكن بقيت شبهة واحدة يستخدمها القائلون بأن لله ولداً، أو أنه حل في فلان، أو أن الله أو بعض الله أو كلمة الله قد انقلبت لحماً ودماً، وهي أن القول باستحالة ذلك يعني تقييد قدرة الله، فلا يعود الله: ﴿**على كل شيء قدير**﴾.

❄ فصل: هل تتعلق القدرة الإلاهية بالمستحيلات المنطقية أو العقلية؟!

الحق، الذي لا ينبغي أن تكون فيه أدنى شبهة، هو: **أن القدرة الإلاهية إنما تتعلق بالممكنات العقلية والمنطقية فقط، ولا تتعلق بالمستحيلات المنطقية أو العقلية أصلاً.**

فأما المستحيل عادة أو طبيعة، أي وفق العادة الجارية أو وفق قانون الطبيعة، كانقلاب العصا حية على

الفور، فليس هو من المستحيلات العقلية أو المنطقية، أو الممنوعات بالضرورة المفاهيمية المطلقة، لأن العصا ممكنة، وهي موجودة الآن وقد بدأ وجودها بعد عدم، وهناك في الواقع المُشاهد عُصِيّ كثيرة، والحيّة ممكنة، وهي موجودة الآن، وقد بدأ وجودها بعد عدم، وهناك في الواقع المحسوس حيّات كثيرة، وانعدام العصا أو الحية وتحولهما إلى (لا شيء) أمر ممكن، وكذلك نشوء العصا أو الحية من (لا شيء) أمر ممكن أيضاً، والكون كله قد نشأ من (لا شيء) في بدايته، مهما طالت سلسلة الأسباب والمسببات بين تلك البداية وبين هذه اللحظة الآنية.

فثبت إذاً أن انقلاب العصا حية، وعودة الحية عصاً ممكن عقلاً، فهو مقدور لله، وقد وقع ذلك فعلاً لموسى بن عمران، صلوات الله وسلامه عليه وعلى أخيه هارون، وإن كان ذلك **محالاً في العادة**، أي وفق قانون الطبيعة، ولكنه ممكن عقلاً، فليس هو من المحالات العقلية المنطقية.

أما القول بأن القدرة الإلاهية تتعلق بالمحالات العقلية، فيجوز لله، من ثمّ، أن يتخذ ولداً حقيقياً ذي عنصر وجوهر إلاهي، ويجوز للكلمة الإلاهية أن تنقلب لحماً ودماً. القول بذلك ونحوه يفضي إلى جعل الله، تعالى وتقدس، باطلاً؛ فيجوز أن ينقلب من واجب وجود إلى ممكن، فالأولى أن يُحكم بأنه معدوم، ونشوء الكون من لا شيء، بغير خالق، أهون من ذلك وأسهل قبولاً. وبهذا ينهدم العقل، وتبطل اللغات والشرائع، عياذاً بالله.

وهذا المبحث في حقيقة القدرة والإرادة والمشيئة والأمر من أخطر مباحث العقيدة، لذلك زلّت فيه الأقدام واحتارت فيه الأفهام. فالقدرة لا تتعلق بالواجب لذاته، أي واجب الوجود، ولا بالمستحيل لذاته؛ لأنها إن تعلقت بوجود الواجب لزم تحصيل الحاصل، وهذا لغو لا معنى له، وإن تعلقت بعدمه، لزم انقلاب حقيقة الواجب، وحقيقته لا تقبل العدم أصلاً بالضرورة المفاهيمية المطلقة، لأن انعدام واجب الوجود محال مطلقاً.

والقدرة أيضاً لا تتعلق بالمستحيل، لأنها ان تعلقت بالمستحيل لإعدامه، لزم تحصيل الحاصل أيضا، وهو هراء لا معنى له. وان تعلقت به لإيجاده، لزم انقلاب حقيقة المستحيل لذاته، وحقيقته لا تقبل الوجود أصلاً، بالضرورة المفاهيمية المطلقة؛ فلزم ضرورة أن **القدرة لا تتعلق إلا بالممكن**.

والله، جل جلاله وسما مقامه، هو الحق المبين، الذي قد أحاط بكل شيء علماً، القدوس المنُزه عن كل عيب ونقص؛ فمن المحال الممتنع أن تتجه مشيئته وإرادته أصلاً إلى الباطل، لذلك لا يمكن أن تتجه المشيئة والإرادة لا إلى الواجب بذاته، ولا إلى المستحيل لذاته.

بناءً على هذا فان القدرة والإرادة كلاهما لا تتعلقان بالمستحيل لذاته ولا بالواجب بذاته، ولا يلزم من عدم تعلقهما بالواجبات والمستحيلات نسبة العجز والقصور إليهما، وإنما يلزم ذلك فقط فيما يمكن أن تتعلق به القدرة والإرادة؛ وليس هذا هو الحال ها هنا، لأن القدرة لم تتعلق به أصلاً، ولا المشيئة اتجهت إليه ابتداءً.

ولا شك أن هذه المسألة قد أعضلت بالكثير من المفكرين والفلاسفة والمتكلمين والنظَّار، فها هو الإمام الحجة الكبير أبو محمد على بن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل [طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة (22/3)] يقول: [قَالَ أَبُو مُحَمَّد: وَقد أجَاب فِي هَذِه الْمَسْأَلَة عبد الله بن أَحْمد الكعبي الْبَلْخِي أحد رُؤَسَاء الْأَصْلَح من المعتزلة بِأَن قَالَ إننا لَا نَخْتَلِف فِي أَن الله عز وَجل قَادر على تسكين المتحرك وتحريك السَّاكِن وَلَيْسَ يُوصف بِالْقُدْرَةِ على أَن يَجعله سَاكِنا متحركاً مَعًا. قَالَ أَبُو مُحَمَّد: وَلَيْسَ كَمَا قَالَ الْجَاهِل الملحد فِيمَا وصف الله تَعَالَى بِهِ بل الله تَعَالَى قَادر على أَن يَجْعَل الشَّيْء سَاكِنا متحركاً مَعًا فِي وَقت وَاحِد من وَجه وَاحِد وَلَكِن كَلَام الْبَلْخِي هَذَا لَازم لمن الْتزم هَذِه **الْكَفْرَة الصلعاء** من أَن الله تَعَالَى **لَا يُوصف بِالْقُدْرَةِ على الْمحَال** وَيُقَال لَهُم لم لَا يُوصف بِالْقُدْرَةِ على ذَلِك لِأَن لَهُ قدرَة على ذَلِك وَلَا يُوصف بهَا أم لِأَنَّهُ لَا قدرَة لَهُ على ذَلِك وَلَا محيد لَهُم عَن هَذَا]، فيبالغ، رحمه الله، مبالغة شنعاء فاحشة، جاعلاً ذلك (**كَفْرَةً صلعاء**)!

فنجيب أبا محمد قائلين: إساءة عبد الله بن أَحْمد الكعبي الْبَلْخِي للعبارة، لا تعني بالضرورة بطلان حقيقة قوله، الذي لم يعبر عنه كما ينبغي. وكذلك رد أبي محمد بقسمته الثنائية: إما أن نقول: (لَهُ قدرَة على ذَلِك وَلَا يُوصف بهَا)، أو: (لَا قدرَة لَهُ على ذَلِك) فيه سفسطة، ومصادرة على المطلوب، لأن النص الشرعي اليقيني المقطوع به هو: ﴿إن الله على كل شيء قدير﴾، فالجواب هو أن (المحال ليس شيئاً من الأشياء أصلاً)، فالقدرة الإلاهية الشاملة المطلقة لا تتعلق بالمحال أصلاً، فالحق إذا هو: أن (لَهُ قدرَة، لا تتعلق بالمحال): فلا صحة للزعم بأنه لا محيد عن الثنائية: (لَهُ قدرَة على المحال)، أو: (لَا قدرَة لَهُ على المحال).

ولا شك كذلك أن الكثير من الناس، من أهل الإسلام، يتخوّف من النص على ما قلناه، وهو: (**أن القدرة الإلاهية إنما تتعلق بالممكنات العقلية والمنطقية فقط، ولا تتعلق بالمحالات العقلية أو المنطقية**)، وذلك تعظيماً لله، وتأدباً معه.

فنقول: أحسنت وأجدت إذ التزمت الأدب عند الكلام عن الرب، جل جلاله، وتقدست أسماؤه، ولكن لا تخافوا، فقد جاء هذا من كلام الله نصاً، حيث قال، تعالى ذكره: ﴿**لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً لاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ: سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾، **(الزمر؛ 39 : 4)**: **فهذا تقدير امتناع لامتناع من أوضح ما يكون**: فلو فرض المحال جدلاً أن الله يشتهي الولد، ويريد أن يتخذ ولداً، تعالى

وتقدس عن تلك الشهوات والإرادات، لما كان في الإمكان أكثر من أن «**يصطفي**» من مخلوقاته ما يشاء اصطفاءً خاصاً، فقط لا غير. وهذا (الاصطفاء) الخاص ربما سماه البعض – مجازاً – بـ«**التبني**» هو وحده الممكن، وما سواه فمحال ممتنع:

(أ)- ولد للصُلْب فمحال؛

(ب)- وتبني كائنا إلاهيا آخر فيصبح ولداً متبنىً فمحال أيضاً؛ إذْ ما ثمّ إلا كائن إلاهي واحد، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان، هو الله العزيز الحكيم؛

(ج)- وتبني مخلوقاً تبنياً حقيقياً، فينقلب المخلوق إلى كائن إلاهي فخيال شاطح جامح، وهو محال أيضاً.

وهذا هو قولنا الذي سلف، حرفاً بحرف. فالحمد لله الذي أنزل الذكر، قرآناً وسنّة، شفاءً لما في الصدور، وهدىً ورحمة لقوم يوقنون.

هذا هو الهدى والنور الذي أنزله الله على خاتمة أنبياء الله، مُحَمَّد بن عبد الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، يبين أيضاً: أن الله، جل جلاله، لا يشتهي الولد أصلاً ولا يريده، ومن ثمّ فهو لا «**يتبنى**» مطلقاً، فلا يجوز أن يوصف إنسان من البشر في الأرض، أو ملك من ملائكة السماء، أو أي مخلوق آخر بأنه «**ابن**» الله، أو «**بنت**» الله. لذلك فإن القول بأن المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، ابن الله، حتى بمعنى «**التبني**» هذا، باطل؛ ومن قال به بعد نزول القرآن فهو كافر لأنه مُكذب لله تعالى.

غير أن طوائف من النصارى من أتباع آريوس، وبولس الشمشاطي، وكذلك أغلب اليهود المتنصرين الأوائل، قد قالوا بذلك قديماً. وهم بذلك مخطئون، إلا أنهم ليسوا كفاراً ولا مشركين، إن شاء الله تعالى، لأن الكتب الأولى لم تذكر من هذا شيئاً، بل قد جاءت ألفاظ في الكتب القديمة يفهم منها «**التبني**» بمعنى «**الاصطفاء**» الخاص، فهم إذاً مؤمنون موحدون، لم يكذبوا لله خبراً، ولم يجعلوا لله شريكاً، ولم ينسبوا له ولداً «**حقيقياً**»، أي من طبيعة أو عنصر إلاهي، مساوياً لأبيه في الجوهر، كما فعل المثلثون، وغيرهم من فرق الشرك والكفر، كما سيأتي تفصيله.

وحتى من قال بــ«**البنوّة**» الحقيقية، وهي مقولة شرك وكفر بذاتها، كثير منهم قد يكون معذوراً بجهل أو تأويل، أو بعض موانع التكفير المعروفة، وذلك قبل بزوغ شمس الرسالة المُحَمَّدية، وانبلاج نور الحجة الرسالية. فإلى الله ينبغي تفويض أمرهم، كما سيقول السيد المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، نفسه يوم القيامة: ﴿**إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾، وهكذا نقول؛ والثانية، أي المغفرة، نرجو، ولن يهلك على الله إلا هالك!

ولقد كان المفروض أن يكفي إنكار ألوهية المسيح بحمل مقولة بولس الطرسوسي عن المسيح أنه: (**تجسّدت فيه الألوهية الكاملة**) على المجاز، لا سيما أن الرجل كان يصرح ويصيح (أن الإله واحد)، وما قال قط عن المسيح أنه (إله)، ولكنه خلع عليه فقط لقب: (kyrios) باليونانية، (رب) أو (سيد)، و(رب) لقب يخاطب به الملوك وكبار السادة الإقطاعيين، ويخاطِب به الرقيق المماليك أسيادهم قديماً وحديثاً؛ كما أكثر من تسميته: (ابن الله)، التي يمكن أن تحمل على التبني والاصطفاء؛ كان المفروض أن يكفي ذلك لحل جميع إشكاليات طبيعة المسيح. وإذا تحققت بشرية المسيح فلا حاجة للقول بألوهية روح القدس أصلاً؛ وإذا تقرر هذا فلا حاجة للتثليث أصلاً. ولكن مسيرة التاريخ لم تسر هكذا للأسف الشديد وتطور الأمر على يد الفلاسفة والمتكلمين النصارى إلى نظرية متكاملة عن (تثليث) في غاية الغموض والتعقيد الفلسفي، تحتاج إلى نقد فلسفي منضبط لاستكمال البرهان العقلي على التوحيد. ولكننا بعد مراجعة موضوع (الثليث) لاستيعاب كل الأقوال والتنظيرات تبين أنه يطول جداً بحيث لا يكفيه مجرد فصل من فصول هذا الباب، بل لا بد من بحث مستقل، مع أنه ضئيل الأهمية، قليل المحصول، كما أسلفنا: فلعلنا نلحقه بهذا الكتاب، أو نخرجه بحثاً مستقلاً، إن شاء الله.

❄ فصل استطرادي: معنى الآية ﴿قُلْ: إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾

المعنى الصحيح، كما أسلفنا، هو: [قل (يا محمد): لو كان لله ولد – كما تزعمون – لكنت أنا الأسبق إلى عبادته، فلا حاجة لكم إلى المزايدة بالباطل؛ ولكن زعمكم باطل لأن الله منزه عن النقائص: ﴿سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾، (الزخرف؛ 43: 81)، فوجود ولد لله محال ممتنع]؛ وهذا أيضاً هو الذي رجحه الإمام الطبري في تفسيره جامع البيان [ت شاكر (21/651)]: [فالذي هو أشبه المعنيين بها الشرط. وإذ كان ذلك كذلك، فبينة صحة ما نقول من أن معنى الكلام: قل يا محمد لمشركي قومك **الزاعمين أن الملائكة بنات الله**: إن كان للرحمن ولد فأنا أول عابديه بذلك منكم، ولكنه لا ولد له، فأنا أعبده بأنه لا ولد له، ولا ينبغي أن يكون له. وإذا وجه الكلام إلى ما قلنا من هذا الوجه لم يكن على وجه الشكّ، ولكن على **وجه الإلطاف من الكلام وحسن الخطاب**، كما قال جلّ ثناؤه: ﴿قُلِ اللَّهُ: وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾. وقد علم أن الحقّ معه، وأن مخالفيه في الضلال المبين]؛ وذلك بعد أن عدد أقوالاً أخرى للسلف غير هذه ذكرها بأسانيدها التي لا نبالي بصحتها من عدمه؛ وقد ضربنا عنها صفحاً لأنها ستأتي في الكلام النفيس القيم للإمام الرازي مع بيان تهافتها وسقوطها.

❄ فقد جاء في تفسير الرازي [مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (27/645)]: [الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: اعْلَمْ أَنَّ النَّاسَ ظَنُّوا أَنَّ قَوْلَهُ قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ لَوْ أَجْرَيْنَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي وُقُوعَ الشَّكِّ فِي إِثْبَاتِ وَلَدٍ لِلَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ مُحَالٌ فَلَا جَرَمَ افْتَقَرُوا إِلَى تَأْوِيلِ الْآيَةِ، وَعِنْدِي أَنَّهُ لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَلَيْسَ فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ مَا يُوجِبُ الْعُدُولَ عَنِ الظَّاهِرِ، **وَتَقْرِيرُهُ**: أَنَّ قَوْلَهُ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ وَالْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ مُرَكَّبَةٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ خَبَرِيَّتَيْنِ أَدْخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا حَرْفَ الشَّرْطِ

وَعَلَى الْأُخْرَى حَرْفَ الْجَزَاءِ فَحَصَلَ بِمَجْمُوعِهِمَا قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَمِثَالُهُ هَذِهِ الْآيَةُ فَإِنَّ قَوْلَهُ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ قَضِيَّةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: قَوْلُهُ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ، وَالثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ ثُمَّ أَدْخَلَ حَرْفَ الشَّرْطِ وَهُوَ لَفْظَةُ إِنَّ عَلَى الْقَضِيَّةِ الْأُولَى وَحَرْفَ الْجَزَاءِ وَهُوَ الْفَاءُ عَلَى الْقَضِيَّةِ الثَّانِيَةِ فَحَصَلَ من مجموعهما قضية الأولى واحدة، وهو الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ، إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَنَقُولُ: **الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ لَا تُفِيدُ إِلَّا كَوْنَ الشَّرْطِ مُسْتَلْزِمًا للجزاء، وليس فيه إِشْعَارٌ بِكَوْنِ الشَّرْطِ حَقًّا أَوْ بَاطِلًا أَوْ بِكَوْنِ الْجَزَاءِ حَقًّا أَوْ بَاطِلًا**، بَلْ نَقُولُ الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ الْحَقَّةُ قَدْ تَكُونُ مُرَكَّبَةً مِنْ قضيتين حقيتين أَوْ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ بَاطِلَتَيْنِ أَوْ مِنْ شَرْطٍ بَاطِلٍ وَجَزَاءٍ حَقٍّ أَوْ مِنْ شَرْطٍ حَقٍّ وَجَزَاءٍ بَاطِلٍ، فَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ الْحَقَّةُ مُرَكَّبَةً مِنْ شَرْطٍ حَقٍّ وَجَزَاءٍ بَاطِلٍ فَهَذَا مُحَالٌ. وَلْنُبَيِّنْ أَمْثَالَ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ:

فَإِذَا قُلْنَا إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ حَيَوَانًا فَالْإِنْسَانُ جِسْمٌ فَهَذِهِ شَرْطِيَّةٌ حَقَّةٌ وهي مركبة من قضيتين حقيتين، إِحْدَاهُمَا قَوْلُنَا الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، وَالثَّانِيَةُ قَوْلُنَا الْإِنْسَانُ جِسْمٌ؛

وَإِذَا قُلْنَا إِنْ كَانَتِ الْخَمْسَةُ زَوْجًا كَانَتْ مُنْقَسِمَةً بِمُتَسَاوِيَيْنِ فَهَذِهِ شَرْطِيَّةٌ حَقَّةٌ لَكِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ قَوْلِنَا الْخَمْسَةُ زَوْجٌ، وَمِنْ قَوْلِنَا الْخَمْسَةُ مُنْقَسِمَةٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ وَهُمَا بَاطِلَانِ، وَكَوْنُهُمَا بَاطِلَيْنِ لَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْتِلْزَامُ أَحَدِهِمَا للآخر حقا، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ **الْقَضِيَّةَ الشَّرْطِيَّةَ لَا تُفِيدُ إِلَّا مُجَرَّدَ الِاسْتِلْزَامِ**؛

وَإِذَا قُلْنَا إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ حَجَرًا فَهُوَ جِسْمٌ، فَهَذَا جِسْمٌ، فَهَذَا أَيْضًا حَقٌّ لَكِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ شَرْطٍ بَاطِلٍ وَهُوَ قَوْلُنَا الْإِنْسَانُ حَجَرٌ، وَمِنْ جُزْءٍ حَقٍّ وَهُوَ قَوْلُنَا الْإِنْسَانُ جِسْمٌ، وَإِنَّمَا جَازَ هَذَا لِأَنَّ الْبَاطِلَ قَدْ يَكُونُ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ فرض وقوعه وقوع حق، فإنا فَرَضْنَا كَوْنَ الْإِنْسَانِ حَجَرًا وَجَبَ كَوْنُهُ جِسْمًا فهذا شرط باطل يستلزم جزءا حَقًّا.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ: وَهُوَ تَرْكِيبُ قَضِيَّةٍ شَرْطِيَّةٍ حَقَّةٍ مِنْ شَرْطٍ حَقٍّ وَجَزَاءٍ بَاطِلٍ، فَهَذَا مُحَالٌ، لِأَنَّ هَذَا التَّرْكِيبَ يَلْزَمُ مِنْهُ كَوْنُ الْحَقِّ مُسْتَلْزِمًا لِلْبَاطِلِ وَذَلِكَ مُحَالٌ بِخِلَافِ الْقِسْمِ الثَّالِثِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ كَوْنُ الْبَاطِلِ مُسْتَلْزِمًا لِلْحَقِّ وَذَلِكَ لَيْسَ بِمُحَالٍ؛

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا الْأَصْلَ فَلْنَرْجِعْ إِلَى الْآيَةِ فَنَقُولُ قَوْلُهُ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ حَقَّةٌ مِنْ شَرْطٍ بَاطِلٍ وَمِنْ جَزَاءٍ بَاطِلٍ لِأَنَّ قَوْلَنَا كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ بَاطِلٌ، وَقَوْلَنَا أَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ لِذَلِكَ الْوَلَدِ بَاطِلٌ أَيْضًا إِلَّا أَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ كَوْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَاطِلًا لَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْتِلْزَامُ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ حَقًّا كَمَا ضَرَبْنَا مِنَ الْمِثَالِ فِي قَوْلِنَا إِنْ كَانَتِ الْخَمْسَةُ زَوْجًا كَانَتْ مُنْقَسِمَةً بِمُتَسَاوِيَيْنِ، فَثَبَتَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا امْتِنَاعَ فِي إِجْرَائِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ لِذَلِكَ الْوَلَدِ، فَإِنَّ السُّلْطَانَ إِذَا كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَكَمَا يَجِبُ عَلَى عَبْدِهِ أَنْ يَخْدِمَهُ فَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْدِمَ وَلَدَهُ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ هَذَا التَّرْكِيبَ لَا يَدُلُّ عَلَى الِاعْتِرَافِ بِإِثْبَاتِ وَلَدٍ أَمْ لَا. وَمِمَّا يَقْرُبُ مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتا [الْأَنْبِيَاءِ: 22] فَهَذَا الْكَلَامُ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ وَالشَّرْطُ هُوَ قَوْلُنَا فِيهِما آلِهَةٌ وَالْجَزَاءُ هُوَ قولنا لَفَسَدَتا فَالشَّرْطُ فِي نَفْسِهِ بَاطِلٌ وَالْجَزَاءُ أَيْضًا بَاطِلٌ لِأَنَّ الْحَقَّ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمَا آلِهَةٌ، وَكَلِمَةُ لَوْ تُفِيدُ انْتِفَاءَ الشَّيْءِ بِانْتِفَاءِ غَيْرِهِ لِأَنَّهُمَا مَا فَسَدَتَا ثُمَّ مَعَ كَوْنِ الشَّرْطِ بَاطِلًا وَكَوْنِ الْجَزَاءِ بَاطِلًا كَانَ اسْتِلْزَامُ

ذَلِكَ الشَّرْطِ لهذا الجزاء حقا فكذا هاهنا؛

فإن قالوا الفرق أن هاهنا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الشَّرْطِيَّةَ بِصِيغَةِ لَوْ فَقَالَ: لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ وَكَلِمَةُ لَوْ تُفِيدُ انْتِفَاءَ الشَّيْءِ لِانْتِفَاءِ غَيْرِهِ، وَأَمَّا فِي الْآيَةِ الَّتِي نَحْنُ فِي تَفْسِيرِهَا إِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى كَلِمَةَ إِنْ وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ لَا تُفِيدُ انْتِفَاءَ الشَّيْءِ لِانْتِفَاءِ غَيْرِهِ، بَلْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ تُفِيدُ الشَّكَّ فِي أَنَّهُ هَلْ حَصَلَ الشَّرْطُ أَمْ لَا، وَحُصُولُ هَذَا الشَّكِّ لِلرَّسُولِ غَيْرُ مُمْكِنٍ، قُلْنَا الْفَرْقُ الَّذِي ذَكَرْتُمْ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّ مَقْصُودَنَا بَيَانُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ من كون الشرطية صادقة كون جزءيها صَادِقَتَيْنِ أَوْ كَاذِبَتَيْنِ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ أَمَّا قَوْلُهُ إِنَّ لَفْظَةَ إِنْ تُفِيدُ حُصُولَ الشَّرْطِ هَلْ حَصَلَ أَمْ لَا، قُلْنَا هَذَا مَمْنُوعٌ فَإِنَّ حَرْفَ إِنْ حَرْفُ الشَّرْطِ وَحَرْفُ الشَّرْطِ لَا يُفِيدُ إِلَّا كَوْنَ الشَّرْطِ مُسْتَلْزِمًا لِلْجَزَاءِ، وَأَمَّا بَيَانُ أَنَّ ذَلِكَ الشَّرْطَ مَعْلُومُ الْوُقُوعِ أَوْ مَشْكُوكُ الْوُقُوعِ، فَاللَّفْظُ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَيْهِ الْبَتَّةَ، فَظَهَرَ مِنَ الْمَبَاحِثِ الَّتِي لَخَّصْنَاهَا **أن الكلام هاهنا مُمْكِنُ الْإِجْرَاءِ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ وَأَنَّهُ لَا حَاجَةَ فِيهِ الْبَتَّةَ إِلَى التَّأْوِيلِ**، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: قُلْ يَا مُحَمَّدُ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ لِذَلِكَ الْوَلَدِ وَأَنَا أَوَّلُ الْخَادِمِينَ لَهُ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ بَيَانُ أَنِّي لَا أُنْكِرُ وَلَدَهُ لِأَجْلِ الْعِنَادِ وَالْمُنَازَعَةِ فَإِنَّ بِتَقْدِيرِ أَنْ يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ هَذَا الْوَلَدِ كُنْتُ مُقِرًّا بِهِ مُعْتَرِفًا بِوُجُوبِ خِدْمَتِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ هَذَا الْوَلَدُ وَلَمْ يَقُمِ الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِهِ الْبَتَّةَ، فَكَيْفَ أَقُولُ بِهِ؟ بَلِ الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ قَائِمٌ عَلَى عَدَمِهِ فَكَيْفَ أَقُولُ بِهِ وَكَيْفَ أَعْتَرِفُ بِوُجُودِهِ؟ وَهَذَا الْكَلَامُ ظَاهِرٌ كَامِلٌ لَا حَاجَةَ بِهِ الْبَتَّةَ إِلَى التَّأْوِيلِ وَالْعُدُولِ عَنِ الظَّاهِرِ، فَهَذَا مَا عِنْدِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَنُقِلَ عَنِ السُّدِّيِّ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ حَمْلُ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى ظَاهِرِهَا مُمْكِنٌ وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّأْوِيلِ، وَالتَّقْرِيرُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي قَالَهُ هُوَ الْحَقُّ، أَمَّا الْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ من التأويل فَقَدْ ذَكَرُوا وُجُوهًا:

الْأَوَّلُ: قَالَ الْوَاحِدِيُّ كَثُرَتِ الْوُجُوهُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ، وَالْأَقْوَى أَنْ يُقَالَ الْمَعْنَى إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فِي زَعْمِكُمْ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ أَيِ الْمُوَحِّدِينَ لِلَّهِ الْمُكَذِّبِينَ لِقَوْلِكُمْ بِإِضَافَةِ الْوَلَدِ إِلَيْهِ،

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: إِنْ يَثْبُتْ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَأَنَا أَوَّلُ الْمُنْكِرِينَ لَهُ أَوْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ إِنْ يثبت لكم ادعاء أن لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا فَأَنَا أَوَّلُ الْمُنْكِرِينَ لَهُ، وَالْأَوَّلُ: بَاطِلٌ لِأَنَّ ثُبُوتَ الشَّيْءِ فِي نَفْسِهِ لَا يَقْتَضِي كَوْنَ الرَّسُولِ مُنْكِرًا لَهُ، لِأَنَّ قَوْلَهُ إِنْ كَانَ الشَّيْءُ ثَابِتًا فِي نَفْسِهِ فَأَنَا أَوَّلُ الْمُنْكِرِينَ يَقْتَضِي إِصْرَارَهُ عَلَى الْكَذِبِ وَالْجَهْلِ وَذَلِكَ لَا يَلِيقُ بِالرَّسُولِ، وَالثَّانِي: أَيْضًا بَاطِلٌ لِأَنَّهُمْ سَوَاءٌ أَثْبَتُوا لِلَّهِ وَلَدًا أَوْ لَمْ يُثْبِتُوهُ لَهُ فَالرَّسُولُ مُنْكِرٌ لِذَلِكَ الْوَلَدِ، فَلَمْ يَكُنْ لِزَعْمِهِمْ تَأْثِيرٌ فِي كَوْنِ الرَّسُولِ مُنْكِرًا لِذَلِكَ الْوَلَدِ فَلَمْ يَصْلُحْ جَعْلُ زَعْمِهِمْ إِثْبَاتَ الْوَلَدِ مُؤَثِّرًا فِي كَوْنِ الرَّسُولِ مُنْكِرًا لِلْوَلَدِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: قَالُوا مَعْنَاهُ: إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ الْآنِفِينَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ مِنْ عَبِدَ يَعْبَدُ إِذَا اشْتَدَّتْ أَنَفَتُهُ فَهُوَ عَبِدٌ وَعَابِدٌ، وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ (عبدين).

واعلم أن السؤال المذكور قائم هاهنا لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ: إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَأَنَا أَوَّلُ الْآنِفِينَ مِنَ الْإِقْرَارِ بِهِ، فَهَذَا يَقْتَضِي الْإِصْرَارَ عَلَى الْجَهْلِ وَالْكَذِبِ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فِي زَعْمِكُمْ وَاعْتِقَادِكُمْ فَأَنَا أَوَّلُ الْآنِفِينَ، فَهَذَا التَّعْلِيقُ فَاسِدٌ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَنَفَةَ حَاصِلَةٌ سَوَاءٌ حَصَلَ ذَلِكَ الزَّعْمُ وَالِاعْتِقَادُ أَوْ لَمْ يَحْصُلْ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ هَذَا التَّعْلِيقُ جَائِزًا.

وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ: قَالَ بعضهم إن كلمة إن هاهنا هِيَ النَّافِيَةُ وَالتَّقْدِيرُ مَا كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْمُوَحِّدِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ لَا وَلَدَ لَهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْتِزَامَ هَذِهِ الْوُجُوهِ الْبَعِيدَةِ إِنَّمَا يَكُونُ لِلضَّرُورَةِ، **وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ الْبَتَّةَ فَلَمْ يَجُزِ الْمَصِيرُ إِلَيْهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ**]، **انتهى كلام الإمام الرازي**؛

فنقول أولاً: لم يطل الإمام الرازي في الرد على الوجه الثالث لأن جعل (إن) بمعنى: (ما) تأويل بعيد جداً لا أعلمه معهوداً في كلام العرب، بل لعله كذب عليهم: فلا يصار إليه، إن جاز ذلك أصلاً، إلا لضرورة ملجئة.

ونقول ثانياً: تأمل في هذا الفكر العميق المستنير الذي ما وصل إليه الإمام الرازي إلا لأنه قد تمرس في العلوم المنطق والكلام؛ تأمله جيداً لتعلم الحق، ليس فقط في قضيتنا الجزئية، بل أيضاً في حقيقة الأقوال الوهابية المخذولة الخائبة: (علم الكلام جهل، وجهل الكلام علم)، و(من تمنطق فقد تزندق): نعوذ بك اللهم من الخذلان، ونسألك، بأسمائك الحسنى، وصفاتك العلى، أن تمتعنا بعقولنا بكل ملكاتها عامة، وبإتقان علوم المنطق والفلسفة والكلام خاصة؛ وأن تمتعنا بكل قواتنا، وحواسنا، وأسماعنا، وأبصارنا، أبداً ما أحييتنا!

فالصحيح أنَّ (إِنْ) في هذه الآية شرطية، وعدل عن استخدام (لو) المفيدة لتقدير امتناع لامتناع إلى (إن) لأسباب بلاغية ذكر الإمام الطبري بعضها. وليست الآية، في تمام سياقها إذا ضمت للتي تليها، من المتشابه، كما وهم بعضهم فذهب إلى التأويلات البعيدة الساقطة الفاسدة: بل هي من القطعي المحكم، الذي ترد إليه الظنيات والمتشابهات. والآية ترشد بدقة أن (ولد الصلب) من جنس أبيه، لا محالة: فإن كان الأب إلاها، مستحقاً للعبادة، فالابن كذلك ضرورة، ولا عجب أن تأتي آية التمانع هكذا: ﴿**مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾، (المؤمنون؛ 23: 91): فتنفى البنوة أولاً في الآية، إبطالاً للجنس الإلاهي، ثم يساق برهان التمانع إبطالاً لتعدد الآلهة المستقلين: فيتم إبطال تعدد الآلهة، أيا ما كان نوعها، إبطالاً تاماً مطلقاً.

والآية أيضاً، بما أرشدت إليه أهل العقول المستنيرة، من أمثال الإمام الفخر الرازي، حول حقيقة القضايا الشرطية، بأسهل عبارة، وأوجز بيان، من معالم إعجاز هذا الكتاب العظيم، حقاً: ﴿**قُل: لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً**﴾، (الإسراء؛ 17 : 88).

❄ فصل: أفعال الله وأحكامه لا تعلّل، بل هو يفعل ما يشاء ويختار، ويحكم ما يريد

أفعال الله، جل جلاله، لا تعلّل، فهو: ﴿**فعَّالٌ لما يُريد**﴾، (البروج؛ 85: 16)، ﴿**إِنَّ الله يَحْكُمُ مَا يُرِيد**﴾، (المائدة؛ 4: 1)، ﴿**وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾، (القصص؛ 28: 68)، ﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾، (الأنبياء؛ 21: 23).

فهو، جل جلاله وسما مقامه، خالق فاعل آمر حاكم بالمشيئة والإرادة الحرة الطليقة من كل قيد ولا شرط، إلا ما قيّد هو به نفسه أو اشترطه على نفسه أو أوجبه على نفسه، ليس وراءه أو فوقه سلطة تلزمه، لا يغالبه غالب، ولا يفلت منه هارب.

هذا وحده هو الذي يفهم ضرورة من نصوص القرآن القطعية ثبوتاً، والقطعية دلالة بمجموعها، وتفسير بعضها ببعض، وكذلك من السنّة النبوية، وهي بمجموعها قطعية ثبوتاً ودلالة كذلك: فالله سبحانه وتعالى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، (القصص؛ 28: 68)، أي أنه خالق بالإرادة الحرة المطلقة، المتعالية على كل قيد أو شرط، **لا لعلة أو ضرورة أوجبت عليه ذلك**. هذه ضرورة عقلية، أكدها الوحي، ويستحيل عقلاً غير ذلك:

⁕ فقد قال الإمام الحجة أبو مُحَمَّد علي بن حزم في المحلى بالآثار [ط دار الفكر – بيروت؛ (23/1)]: [(مَسْأَلَة فِي بَيَان أَنْ اللَّه خلق كُلّ شَيْء لِغَيْرِ عِلَّة وبرهان ذَلِكَ) – 4 – مَسْأَلَةٌ: وَأَنَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ لِغَيْرِ عِلَّةٍ أَوْجَبَتْ عَلَيْهِ أَنْ يَخْلُقَ. بُرْهَانُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ شَيْئًا مِمَّا فَعَلَ لِعِلَّةٍ لَكَانَتْ تِلْكَ الْعِلَّةُ إمَّا لَمْ تَزَلْ مَعَهُ وَإِمَّا مَخْلُوقَةً مُحْدَثَةً وَلَا سَبِيلَ إلَى قِسْمٍ ثَالِثٍ، فَلَوْ كَانَتْ لَمْ تَزَلْ مَعَهُ لَوَجَبَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئَانِ مُمْتَنِعَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَعَهُ تَعَالَى غَيْرَهُ لَمْ يَزَلْ، فَكَانَ يُبْطِلُ التَّوْحِيدَ الَّذِي قَدْ أَبَنَّا بُرْهَانَهُ آنِفًا؛

وَالثَّانِي: أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ إذْ كَانَتْ عِلَّةُ الْخَلْقِ لَمْ تَزَلْ أَنْ يَكُونَ الْخَلْقُ لَمْ يَزَلْ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ لَا تُفَارِقُ الْمَعْلُولَ، وَلَوْ فَارَقَتْهُ لَمْ تَكُنْ عِلَّةً لَهُ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا آنِفًا بُرْهَانَ وُجُوبِ حُدُوثِ الْعَالَمِ كُلِّهِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ كَانَتْ هَهُنَا عِلَّةٌ مُوجِبَةٌ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ مَا فَعَلَ لَكَانَ مُضْطَرًّا مَطْبُوعًا أَوْ مُدَبَّرًا مَقْهُورًا لِتِلْكَ الْعِلَّةِ، وَهَذَا خُرُوجٌ عَنْ الْإِلَهِيَّةِ، وَلَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ مُحْدَثَةً لَكَانَتْ وَلَا بُدَّ إمَّا مَخْلُوقَةً لَهُ تَعَالَى وَإِمَّا غَيْرَ مَخْلُوقَةٍ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَخْلُوقَةٍ فَقَدْ أَوْضَحْنَا آنِفًا وُجُوبَ كَوْنِ كُلِّ شَيْءٍ مُحْدَثٍ مَخْلُوقًا، فَبَطَلَ هَذَا الْقِسْمُ. وَإِنْ كَانَتْ مَخْلُوقَةً وَجَبَ وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَخْلُوقَةً لِعِلَّةٍ أُخْرَى أَوْ لِغَيْرِ عِلَّةٍ، فَإِنْ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مَخْلُوقَةً لِعِلَّةٍ أُخْرَى وَجَبَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْعِلَّةِ الثَّانِيَةِ وَهَكَذَا أَبَدًا، وَهَذَا يُوجِبُ وُجُوبَ مُحْدِثِينَ لَا نِهَايَةَ لِعَدَدِهِمْ. وَهَذَا بَاطِلٌ لِمَا ذَكَرْنَا آنِفًا وَبِأَنَّ كُلَّ مَا خَرَجَ إلَى الْفِعْلِ فَقَدْ حَصَرَهُ الْعَدَدُ ضَرُورَةً بِمِسَاحَتِهِ أَوْ بِزَمَانِهِ وَلَا بُدَّ، وَكُلُّ مَا حَصَرَهُ الْعَدَدُ فَهُوَ مُتَنَاهٍ. فَبَطَلَ هَذَا الْقِسْمُ أَيْضًا وَصَحَّ مَا قُلْنَاهُ وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ.

وَإِنْ قَالُوا: بَلْ خُلِقَتْ الْعِلَّةُ لَا لِعِلَّةٍ. سَأَلُوا: مِنْ أَيْنَ وَجَبَ أَنْ يَخْلُقَ الْأَشْيَاءَ لِعِلَّةٍ وَيَخْلُقَ الْعِلَّةَ لَا لِعِلَّةٍ؟ وَلَا سَبِيلَ إلَى دَلِيلٍ]، **انتهى كلام أبي مُحَمَّد نصاً، إلا من بعض علامات الترقيم**.

قلت: كلام أبي مُحَمَّد تضمَّن براهين ضرورية لا مزيد عليها، وإن كانت مختصرة، فتدبَّرها بدقة. **ونحن نزيدها، ها هنا، إيضاحاً وبياناً فنقول:** أن من زعم أن لأفعال الله وأقضيته (التكوينية القدرية) أو لأوامره وأحكامه وأقضيته (التشريعية الدينية) علل، (والعلل ضرورية موجبة) قيل لهم: أخبرونا عن أي واحدة من هذه العلل الضرورية الموجبة التي تزعمون:

(1) ــ أهي من فعل غيره أو حكم غيره أو قضاء غيره أو أمر غيره؟!

(2) ــ أم ليس من فعله أو حكمه أو قضائه أو أمره تعالى، وليس من فعل غيره ولا من حكمه ولا من قضائه ولا من أمره؟!

(3) ــ أم من فعل الله تعالى وحكمه وأمره وقضائه؟!

ومن المحال الممتنع أن يجدوا قسماً رابعاً أصلاً!

فإن قالوا مِنْ فعل غير الله، أو من حكم غيره، جعلوا ههنا خالقا غيره، وحاكماً غيره، وهذا شرك مجرد وكفر صريح، بل هو أشنع من ذلك. جعلوا فعل ذلك الفاعل، أو حكم ذلك الحاكم، موجبا على الله تعالى أن يفعل ما فعل وأن يحكم بما حكم به، فليس مع الله شركاء فحسب، بل منهم من هو أعلى منه مرتبة، وأشد قوة، وأسمى مقاماً!

وإن قالوا ليست من فعله ولا من فعل غيره، لزمهم أن في الوجود أشياء قديمة لم تزل، لا فاعل لها؛ أو أنهم في هذا الحاكمون على الله تعالى بها، وهم الذين يحللون ويحرمون ويقضون على الباري عز وجل، وهذا كذلك كفر وشرك مجرد، وهو في غاية التناقض:

(أ) ــ لأن تعدد واجبي الوجود القدماء محال، كما قام عليه البرهان، وأن واجب الوجود الأول الأزلي القديم من غير ابتداء واحد فقط لا غير،

(ب) ــ وعلى فرض تعدد القدماء (وهو مستحيل) جدلاً، فإن تسلط بعضهم على بعض محال، وعلو بعضهم على بعض محال، وحكم بعضهم على بعض محال، لأنهم في مرتبة واحدة ضرورة.

(ج) ــ وخروج شيء إلى الوجود مع تمانع القدماء وتساويهم في مراتب القدرة والسيادة والعلو والحاكمية محال أيضاً، لأن كل واحد يقدر على منع الآخر، وكل واحد منهم يقدر على إبطال فعل الآخر (كما هو مشبع تفصيلاً في مناقشة برهان التمانع)، فإن كان الأمر كذلك: فمن أين جاءت هذه الممكنات التي لا تحصى في هذا الكون الفسيح؟!

فمذهب منكري الصانع، من الدهريين والماديين، أمثل من هذا وأعدل، وأقل تناقضاً، لأنهم يقولون بقديم واحد هو الطبيعة الخلاقة الفعالة بالضرورة، لا بالاختيار، وهذا إنما يتناقض فقط مع الواقع، أي مع حالة الكون المحسوس المشاهد، كما هو اليوم، ولا يستلزم ذلك البحر المتلاطم من التناقضات والمستحيلات!

فإن رجعوا إلى الحق، وقالوا: بل هي من فعل الله عز وجل وحكمه، وحده لا شريك له؛ قلنا لهم أخبرونا عن أي علة من تلك العلل، ولعلنا نفرض علة واحدة معينة، نجعلها نصب أعيننا، وموضع نظرنا وبحثنا، هذه العلة المعينة موضع الدرس:

(أ) ـــ أفعلها الله تعالى أو حكم بها لعلة أخرى؟!

(ب) ـــ أو فعلها وحكم بها لغير علة أصلاً؟!

فإن أصابوا الحق وقالوا: بل فعلها الله تعالى، أو حكم بها لغير علة أصلاً، تركوا مقولتهم الشنعاء، وأقروا أنه، تبارك وتعالى، يفعل الأشياء لا لعلة، من حيث المبدأ.

وإن قالوا بل فعَل الأشياء الثانوية أو حكَم الأحكام الثانوية لعلة، أما الأوليّات، وهي العلل نفسها، فهي هكذا بدون علة، قيل لهم: ما الذي أوجب أن تكون الأفعال والأحكام الثواني لعلل، وتكون الأفعال والأحكام الأول، التي هي علل تلك الأفعال والأحكام الثواني، لا لعلل؟! وهذا تحكّم بلا دليل، ودعوى ساقطة لا برهان عليها؛ إلا أنه أمر ممكن في ذاته، لا تناقض فيه، فإذا جاء من الله خبر بذلك نأخذ به، ونتوقَّف عنده. وعلى كل حال فهذا هدم لقاعدتهم الأصلية: أنه، جل جلاله وسما مقامه، لا يفعل أو يحكم مطلقاً إلا لعلة!

وإن قالوا بل فعلها الله تعالى، أو حكم بها لعلل أخر، سئلوا عن هذه العلل أيضا كما سئلوا عن التي قبلها، وهكذا أبدا إلى غير حد، ولا نهاية. فلا بد لهم، بالضرورة العقلية المطلقة، من أحد أمرين، لا ثالث لهما:

(أ) ـــ إما أن يصلوا إلى أفعال وأحكام ما، فيقولون إنه فعلها لغير علة، فيكونون بذلك تاركين لقولهم المكذوب الباطل: (إنه، تعالى ذكره، لا يفعل شيئا، أو يحكم ويأمر بشي، إلا لعلة)، فيكون الرب، جل جلاله وسمى مقامه، لا يفعل أو يحكم أو يأمر أو يقضي بشيء لعلة في التحليل النهائي، وإن كان ربما جعل شيئاً علة لشيء، أو شيئاً سبباً لشيء، في النظر المتوسط، أو المراتب المتوسطة، مهما كثرت هذه الوسائط، أما في التحليل والنظر النهائي، فلا!

(ب) ـــ أو يقولون بمفعولات وأحكام وأوامر وأقضية لا بداية لها، مع ترتّب بعضها على بعض بالعلية أو السببية الضرورية، وهذا تسلسل في العلل والمعلولات، وهو مستحيل بإجماع العقلاء، لأنه هدم للعقل، وتحطيم له، وهو مع هذا كفر وخروج عن الإسلام بإجماع الأمة. **فقبّح الله قولاً يؤول إلى المستحيل الممتنع عقلاً، وإلى الكفر المناقض للشريعة من كل وجه!!**

فهذا هو البرهان الضروري الذي لا انفكاك عنه على صحة قولنا: (**إن الله، تعالى وتقدَّس، يفعل ما يشاء ويختار، ويحكم ما يريد، لا لعلة أوجبت عليه ذلك الفعل أو الحكم أصلا، ولا بوجه من الوجوه، على وجه الابتداء في التحليل والنظر النهائي: بل هو الحر المطلق، إن شاء فعل وحكم، وإن شاء لم يفعل ولم يحكم**)، وبطلان غيره من الأقوال المتناقضة.

فواجب الوجود، وهو كائن واحد فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان، ليس جماداً ميتاً، ولا هو قوة خارقة ميتة عمياء صماء تخلق بالضرورة وهي لا تعي ما تفعل، كما هو الحال بالنسبة لـ(**الطبيعة**) الخلاقة بالاضطرار كما يقول الملحدون، فهذا كله محال كما سلف؛ وإنما هو فاعل مختار، أي فاعل بالمشيئة والإرادة الحرة الطليقة المتعالية على كل قيد أو شرط، وهذا يقتضي ضرورة أنه: **يدرك نفسه، ويعلم بها، ويعلم علما يقينياً شاملاً محيطاً بحقائق كل الضروريات، وبكل الممكنات**، ويختار منها ما يشاء من العوالم والكائنات الممكنة، ثم يخرجه من العدم بالكيفية والشروط الابتدائية التي يختارها هو، فهو: ﴿**يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾، (القصص؛ 28: 68).

والكائن الموصوف بالعلم والإدراك وبالمشيئة والإرادة والفعل الاختياري، يسمّى **حياً**؛ وواجب الوجود ضرورة، له من معاني «**الحياة**» أكمل معانيها، ومنتهى غايتها، حياة أزلية أبدية دائمة، لا يتصور في حقها موت ولا ذهول، ولا سِنة ولا نوم، ولا ضعف أو مرض أو قصور؛ فالله هو «**الحي**»، وهو واجب الوجود، قائم بذاته، غني بذاته عن غيره، وهذا هو: «**القيُّوم**»: فهو: ﴿**الله لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ**﴾، جل جلاله، وسمى مقامه، وتباركت أسماؤه، وتقدست صفاته: حقاً وصدقاً. أزلاً وأبداً.

❄ فصل: القدر خيره وشره من الله تعالى

أسلفنا أن العالم كله، بما في ذلك الكون المرئي وغيره من الأكوان غير المرئية، والأكوان القديمة التي بادت وذهبت قبل كوننا هذا، إن كان ذلك قد وقع أصلاً، والأكوان التي ستأتي وليست هي موجودة الآن بعد، أي كل الممكنات، أي كل الكائنات والموجودات، باستثناء الله الحي القيوم واجب الوجود الواحد الأحد، إنما خلقها الله، ووضع نظامها، وقدر مقاديرها، وحدد شروطها الابتدائية المحدِّدة لمسار تطورها، وعلم على التفصيل والإجمال ما سيكون واقعاً فيها أو ما يمكن أن يقع فيها، وأذن بوقوع ذلك كله، ولو لم يأذن بوقوعه وخروجه إلى الوجود لما خرج إلى الوجود فعلاً، ضرورة ولا بد بحكم العقل، لا محيص من التسليم لها، فليس ثمة إلاهين اثنين، أحدهما طيب، يخلق الخير، والآخر خبيث، يخلق الشر: كلا، إنما هو إله واحد، خالق كل شيء، ومليكه، صاحب القهر والهيمنة والسيادة النهائية العليا: لا يغالبه غالب، ولا يفلت نه هارب. وهكذا جاء الشرع آمراً بالإيمان والتسليم بـ(**القدر خيره وشره من الله تعالى**).

ومن حق قائل أن يقول: **خيره، فهمناها، وعلى العين والرأس، ولكن شره؟!**

نعم، وشره: بغض النظر عن كون الإنسان قد يحكم على أمور حكماً خاطئاً أو نسبياً بأنها شر من وجهة النظر الإنسانية المحدودة، لأنها مؤلمة مثلاً، كافتراس أسد كاسر لإنسان، وهي ليست كذلك، أي ليست شراً، أو ليست شراً بإطلاق، بل هي بعض ما يقتضيه تناسق نظام الكون، واطراد قواعده.

وقد يكون ما يسميه الإنسان شراً، هو شر بحق، كمعصية أمر الله، من بعض المخلوقين، المتمتعين بالعقل والإدراك والتمييز، الذين منَّ الله عليهم بحرية الإرادة والاختيار، وهي حرية حقيقية، فهم فاعلون بالاختيار في داخل هذا الكون، وفي إطار نظامه. فبدلاً من شكر المنعم بطاعته، والإحسان إلى خليقته، انقلب هذا الإنسان إلى خصيم مُبين، فعصى وتمرّد، وأجرم وتجبّر، ونشر الفساد والدمار، وأهلك الحرث والنسل، هذا شر قطعاً! وما كان هذا ليقع ويخرج إلى الوجود إلا بإذن الله ومشيئته، بالرغم من كراهية الله لذلك وسخطه على فاعله؛ ومن المحال، عقلاً وشرعاً، أن يكون غير ذلك.

وقد يقول قائل هذا ثمن زهيد في مقابل نعمة العقل والتمييز والإرادة الحرة، وهو مترتّب عليها ضرورة. فمن المحال أن يتمتع مخلوق بالعقل والتمييز والإرادة الحرة، ثم يمنع من اختيار ما يريد، مع تحمله لكافة مسؤوليته.

فنقول: نعم، ولكن هذا لا يفسر لم وقع اختيار الله على كون كهذا، فلولا خلق كوناً من الآلات المجبرة، أو الملائكة المعصومة المسخّرة المسيّرة؟! والجواب: لأن الله، جل جلاله وتباركت أسماؤه، **هكذا هو، كما هو في نفسه هو:** ﴿**لا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ**﴾. وأنت تفهم ذلك وتتعقله، ولكنك لن تدرك ذلك إدراك إحاطة واستيعاب إلا إذا أحطت به علماً، وهذا محال.

فليس لك إذاً إلا القبول والتسليم، بضرورة العقل، قبل ورود الشرع؛ فكما سلمت بأنه موجود، وأنه الأزلي الأول واجب الوجود، فكذلك سلم بهذه، أي أن: (**القدر خيره وشره من الله تعالى**)، وأنه: ﴿**لا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ**﴾.

فإذا بلغت هاهنا فتوقَّف وأمسك: فليس فوق الله مرجعية، ولا لفعله مسائلة، ولا لقضائه تعقيب أو مراجعة، لأنه هو غاية الغاية، ونهاية النهاية: ﴿**لا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ**﴾. وهبك أردت أن تراجع أو تعقِّب أو تقاضي أو تحاكم، فإلى من يا ترى؟!

(1) ـــ إلى واجب وجود آخر يعلو عليه أو يساويه في المرتبة؟! ولكن ما ثمة في الوجود واجب غيره، فاستحال هذا!!

(2) ـــ أو إلى عقلك، أو عقول جمهور العقلاء من المخلوقين؛ فهذا العقل من خلق الله، والعقل نهائي ممكن، دون الله في المرتبة، فكيف يحكم الأسفل على الأعلى؟!

ولو تواقحت وحكمت بعقلك الأدنى أن ما تسميه شراً غير مقبول، وأنه ظلم وتجاوز من الله، تعالى الله عن ذلك، فكذلك عقلك ليس بموثوق به؛ فلعله مختل في أصل خلقته، فكما أنك جوَّزت أن الله، تعالى وتقدس، قد ظلم، فكذلك يجوز أن يكون قد تلاعب وعبث: فخلق عقلك آلة مختلة، لا تصلح للحكم، فبعض أحكامها مناقض للحق. بل إن الحق والصدق لم يعد لهما معنى أصلاً، وكذلك الخير والشر: فمرحباً بك في مصحة الأمراض العقلية!!

(3) ـــ أم إلى «**عقله**»، أي علمه وإدراكه المحيط بكل شيء؟! هذا تحاكم حسن جميل، ولكنه وقع فعلاً، وفرغ منه؛ ولولا أنه، تبارك وتعالى، قد حكم (من قبل أن تخلق أنت أصلاً، وتأت مجادلاً محاججاً) أن هذا الكون حسن جميل، (من "وجهة نظره" هو طبعاً، وبالضرورة، تعالى وتقدس)، وأهل أن يخلق هكذا، بهذه الصفة، لولا ذلك لما خلقه أصلاً، ولما كنت أنت ها هنا تجادل وتسأل، وتطلب التحكيم. فمجرد وجودك اليوم ها هنا، وتساؤلك وجدالك، هو «**عينه**» جواب سؤالك، والحكم الفيصل في قضيتك!

فمشكلة القدر، كما ترى أيها الإنسان المجادل، أي مشكلة وجود ما يسمَّى بـ«**الشر**» في العالم، أو بلفظ أعم: لماذا العالم هكذا على هذه الصفة، وليس على غيرها، مع كون ذلك ممكن من الممكنات، وليس من الضروريات: بحر ليس له قرار، ولا يدرك له غوار، إلا لمن استوعب ادركاً، وأحاط علماً بذات الواحد القهار، الملك الجبار، وليس علم ذلك، علماً شاملاً، وادراكه، وإدراك إحاطة واستيعاب كامل، ليس ذلك ممكناً (إن سلمنا أصلاً أنه ممكن، وليس من المحالات العقلية والمنطقية) إلا لكائن واحد فقط: هو الله الحي القيوم، العزيز الغفار: **إذاً توقَّف وأمسك، وسلّم واستسلم!!**

فهذا إذاً هو الحل **العقلاني الوحيد** لمشكلة القدر: أن تعلم علماً قاطعاً، وتوقن يقيناً جازماً بأن القدر خيره وشره من الله تعالي: فليس ثمة إلاهين اثنين: إنما هو إله واحد، خالق كل شيء. وليس هذا هو الواجب عقلاً فحسب، بل هو المتعين شرعا: فقد جاء الشرع آمراً أمراً جازماً بالإيمان والتسليم بــ(**القدر خيره وشره من الله تعالى**)، فتعلم: (**أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك**)، فجعله من أركان الإيمان، من مات غير مؤمن به، بعد بلوغ الرسالة، وقيام الحجة، كان من أهل النار يوم القيامة: ﴿**إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ * يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ * إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ * وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ**﴾، (القمر؛ 54 : 47-50).

وربما ظن بعض الناس أن (الإلحاد)، أي إنكار وجود الله، الحي القيوم، العليم الحكيم، الخالق بالمشيئة والاختيار، ونسبة كل الموجودات إلى الطبيعة الميتة الصماء العمياء، الفاعلة بالضرورة، هو الحل الأمثل لمشكلة (القدر). فنقول: بغض النظر من قيام قواطع الأدلة على وجود الله، الحي القيوم، العليم الحكيم، الخالق بالمشيئة والاختيار، التي سبق ذكرها، والتي ستأتي في الكلام عن النبوات، بغض النظر عن كل ذلك، فلا راحة لكم – معشر الملحدين – في هذا الحل (العاطفي الخيالي)، الذي ربما صلُح لدغدغة مشاعر بعض السطحيين السذج من الناس: فها هو الكون، كما هو في واقعه ضرورة، بما فيه من (شرور) و(مصائب)، وهو - بزعمكم - كالبحر المتلاطم من الحوادث من الأزل إلى الأبد: وما أنت أيها الإنسان المعاني من مشكلة (القدر)، أي: مشكلة الخير والشر، إلا (فقاعة) في خضم هذا البحر المتلاطم بالأمواج العاتية في مسرح الزمان والمكان: مسرحية هائلة لا معنى لها، وليس لها بداية أو انتهاء: فاستمتع إن شئت بحياة محدودة مملوءة بالمنغصات، مع اليأس المطلق من أي خلاص أو خلود؛ أو أغرق بؤسك

وهمومك في الخمور والمخدرات؛ أو انتحر: فياله من حل كئيب!

وأما المؤمنون بالله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره من الله تعالى فلهم من الثقة بحكمة الله، وحسن اختياره، ما يجلب طمأنينة النفس، وراحة البال: حياة طيبة في الدنيا؛ مع أعظم الرجاء في حياة أبدية، وسعادة سرمدية، في رياض الأنوار، ومرابع الأُنس، وحضائر القُدْس: ﴿**فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ * فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ**﴾، (القمر؛ 54 : 54-55)؛ وكان، جل جلاله، وسما مقامه، قد قال قبيلها، في تناسق بديع: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ (47) يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ (48) إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (49) وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ (50) وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ (51) وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ (52) وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ (53)﴾، (القمر؛ 54 : 47 – 53)!

❄ فصل: برهان (التمانع)

برهان (**التمانع**) هو برهان الوحدانية المستند إلى قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾، (المؤمنون؛ 23: 91)، فإليك بسطه:

قال الإمام أبو العباس أحمد بن تيمية، ليس نصاً وإنما بتهذيب وتصرف، وتصرف، وتركيب من مراجع متعددة: [لو قدَّر قديمان أو واجبان، كلٌّ منهما إنما صار قادرًا بإقدار الآخر كان هذا ممتنعًا في ضرورة العقل، وكان مستلزمًا للدور القبلي، وهو محال ممتنع بضرورة العقل وإجماع العقلاء، وذلك بأن هذا لا يكون قادرًا حتى يجعله ذاك قادرًا، وذاك لا يكون قادرًا حتى يجعله هذا قادرًا، فلا يكون كلّ واحدٍ منهما قادرًا، فإنّ كون القادر قادرًا في نفسه هو سابقٌ لكونه يجعل غيره قادرًا، فمن ليس بقادرٍ في نفسه يمتنع أن يجعل غيره قادرًا، فالامتناع يعلم من جهتين: من جهة بطلان الدور القبلي؛ ومن جهة أن من ليس بقادرٍ يمتنع أن يجعل غيره قادراً.. فعلمنا مما سلف ضرورة أنّ واجب الوجود لا بد أن يكون قادرًا بنفسه، أي أن قدرته ذاتية، فلا تكون قدرته مستفادةً من غيره أصلاً، وأن تكون تامة مطلقة تتعلق بكل مقدور، وإلا لكان في **الإمكان** استكمالها والزيادة فيها، وهذا **الإمكان** مناقض لمفهوم وجوب الوجود.

وحينئذٍ فإذا قدّر قادران، كل واحد منهما تام القدرة الذاتية، مستقل عن الآخر، أي باختصار: إذا قدر إلاهان (لأن (الإله) بحق: هو الكائن ذاتي القدرة، تام القدرة الذاتية، الفاعل بالمشيئة والاختيار بكامل الحرية، المستقل عن الغير تمام الاستقلال)، كان اجتماعهما على فعل المفعول الواحد ممتنعًا لذاته بصريح العقل واتفاق العقلاء، فإن فعل أحدهما له يوجب استقلاله فيمتنع أن يكون له شريك فضلًا عن أن يكون هناك فاعلٌ آخر مستقلّ،

ولهذا كان من المعلوم عند العقلاء بصريح العقل أنه يمتنع اجتماع مؤثرين تامين على أثرٍ واحد، وإن شئت قلت: يمتنع اجتماع علتين تامتين على معلولٍ واحد، وإن ظن خلاف ذلك فهي علة واحدة عُبِّرَ عنها بجمل مختلفة فحصل التوهم أنهما علتان، أو كلتاهما ليست بالتامة، فكل واحدة إنما هي جزء علة أو علة ناقصة، والعلة التامة اجتماعهما فقط: وذلك لأنّ العلتين التامتين إذا اجتمعتا لم يَجُزْ أن يقال: إن الحكم الواحد ثبت بكلٍّ منهما حال الاجتماع على سبيل الاستقلال. وذلك لأن استقلال العلة بالحكم هو ثبوته بها دون غيرها، فإذا قيل: (ثبت بهذه دون غيرها، وثبت بتلك دون غيرها؛ كان ذلك جمعًا بين النقيضين، وكان التقدير، أي حقيقة الكلام هو: (ثبت بهذه ولم يثبت بها، وثبت بتلك ولم يثبت بها)؛ فكان ذلك جمعًا بين إثبات التعليل بكلٍّ منهما، وبين نفي التعليل عن كلٍّ منهما. وهذا معنى ما يقال: إن تعليله بكل منهما على سبيل الاستقلال ينفي ثبوته بواحدة منهما، وما أفضى إثباته إلى نفيه كان باطلًا؛ لأنه متناقض ذاتياً.

وإذا كان كذلك فإذا قدِّر الإلهان امتنع استقلال كلٍّ منهما بفعل الشيءِ المعين واحد، بل إذا فعل أحدهما شيئًا كان الآخر فاعلًا لشيءٍ آخر، وهذا تحقيق قوله تعالى: ﴿**إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ**﴾.

وأيضًا فإذا كانا قادرين، فإن أمكن أحدهما أن يفعل بدون الآخر، أمكن أن يريد ضد مراد الآخر: فيلزم التمانع فإنه إن وجد مرادهما لزم اجتماع الضدين، وإن لم يوجد مراد واحدٍ منهما لزم عجزهما جميعًا، ولزم خُلُوُّ المحل من أحد المتقابلين المتضادين اللذين لا يخلو الجسم عنهما، مثل أن يريد أحدهما إحياء جسمٍ ويريد الآخر إماتته، أو يريد تحريكه ويريد الآخر تسكينه، ونحو ذلك.

وإن قيل لا يمكن لأحدهما أن يفعل بدون الآخر فيجب اتفاقهما في الفعل، فنقول هذا يحتمل عدة معاني:
الأول: أن يكون بمعنى أنه إذا فعل أحدهما شيئًا لم يعارضه الآخر فيه، أي أن لكل واحد منهما إرادة حرة مستقلة: لم يكن واحدٌ منهما قادرًا إلا بشرط تمكين الآخر له والإمساك عن معارضته، وهذا يستلزم ألّا يكون واحدٌ منهما قادرٌ بنفسه، وهو ممتنعٌ كما تقدم.
والثاني: أن تكون مراداتهم متطابقة، وهذا محال على البديهة من ذاتين مستقلتين، إلا لأمر خارج عن ذاتهما أوجب عليهم ذلك، كهروب جماعة من البشر في اتجاه واحد من نار أحاطت بهم ولم تترك لهم إلا منفذاً واحداً، وهذا محال في حق الإله لأنه تام القدرة ذاتياً على وجه الاستقلال، فتحصل أن كلا منهما مجبور عاجز. وربما قيل: بل هما أقنومان (أي: أصلان أو شخصان) مريدان متحابان تمام الحب، متفقان في الإرادة تمام الاتفاق، في ذات واحدة، هي الإله الواحد، فهذا لا ينافي التوحيد، ولا يتعلق به هذا البرهان: فنقول نعم: ولكن تعدد الأشخاص أو الأقانيم أو الأوجه في ذات واحدة واجبة الوجود، محال ممتنع لضرورات أخرى، كما هو مفصل في موضعه، وقد أشبعناه فيما مضى، بحمد الله؛
والثالث: إن فسر الاتفاق في الفعل بمعنى الاشتراك، وهذا متصور في فرعين:

(1)- الاشتراك في الفعل: فالاشتراك في المفعول الواحد بمعنى أن كلًّا منهما مستقلٌ بالمفعول ممتنعٌ كما تقدم.

(2)- والاشتراك بمعنى أن هذا له فعلٌ ومفعولٌ غير فعلِ هذا ومفعولِه يوجب أن يذهب كل إله بما خلق، والعالم المشاهد المحسوس مرتبطٌ بعضه ببعض ارتباطًا، ويحتاج بعضه إلى بعض احتياجًا يمتنع معه أن يكون بعضه مفعولًا لواحدٍ وبعضُه مفعولًا لآخر]، **انتهى نص ابن تيمية المنقح، وهو كلام ابن تيمية بمعناه، مع تهذيب وتصرف.**

وربما ظن إنسان أن البرهان الآنف لا يمنع تعدد الآلهة بحيث يكون لكل إله مخلوقاته وعوالمه ومملكته الخاصة المستقلة تمام الاستقلال أي أن (ذهاب كل إلهٍ بما خلق)، ينجي من ورطة: (أن يعلو بعضهم على بعض)، ولكن الأمر ليس كذلك لأن (ذهاب الإله بما خلق) فعل من الممكنات، فلا بد أن يكون مقدوراً لكل واحد منهم، ويمكن أن تتعلق به إرادة كل واحد منهم: تركاً وفعلاً ومنعاً لغيره من فعله. فلو أراد أحد الآلهة خلق مملكة مستقلة فمن الممكن أن يريد الآخر منعه، فإما أن يحتاج أحدهم لإذن الثاني، فهو عاجز تابع، وليس بمستقل، أو يعجز الثاني عن منعه، فهو إذا عاجز ليس بتام القدرة، أو يحصل التمانع، تماماً كما هو موضح أعلاه؛ ولا يقال: يجب اتفاقهما، لأن ذلك مبرهن على بطلانه أعلاه، حرفاً بحرف، عند قولنا: (لا يمكن لأحدهما أن يفعل بدون الآخر فيجب اتفاقهما في الفعل) بمعانيه الثلاثة المفصلة أعلاه: الأول، والثاني، والثالث في فرعه رقم (1)، أما الفرع رقم (2) فلا يرد ها هنا أصلاً.

فتحصل أنه إذا قُدِّرَ إلاهان لزم أن يذهب كل إلهٍ بما خلق، ولزم أيضاً في نفس الوقت أن يعلو بعضهم على بعض، ضرورة عقلية مطلقة ولا بد، كما قال جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾، (المؤمنون؛ 23: 91)، فقال: ﴿**وَلَعَلَا**﴾، ولم يقل: ﴿**أَوْ لَعَلَا**﴾؛ فذهاب كل إلهٍ بما خلق لأن مفعول هذا غير مفعول هذا، وعلو بعضهم على بعضٍ لأن كونهما قادرين يوجب أن كلًّا منهما غنيٌّ في قدرته عن الآخر، وأنه يمكنه أن يفعل بدونه، فيمتنع أن يفعلا شيئًا سواء كانا متفقين لامتناع صدور الفعل الواحد عن فاعلين، أو كانا مختلفين لأن ذلك يستلزم التمانع فيكون كل منهما مانعًا للآخر، فلا بد أن يكون أحدهما هو القادر دون الآخر، فيكون القادر هو القاهر للآخر فيعلو عليه، كما قال تعالى: ﴿لَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾: فحتى لو ذهب كل إلهٍ بما خلق فإن علو بعضهم على بعض واقع لا محالة.

ما سلف هو في جوهره، وحتى بأكثر ألفاظه وعباراته، ما قاله الإمام ابن تيمية في مجموع الفتاوي (32/2 - 37)، (170/20 - 183)، ومواضع أخرى بتهذيب وإضافات وتصرف واسع، وخاصة باستعمالنا للفظة (**إله**)، بدلاً من لفظة (**رب**) التي أكثر الشيخ من استخدامها، **مخالفاً، بل مصادماً، بذلك نص الآية الصريح** في محاولة فاشلة لتطبيق تعريفه الخاطئ لـ(**الربوبية**) ولـ(**الألوهية**)،

ولإعمال قسمته الثلاثية الباطلة الشنيعة، كما وسيأتي بيان أخطائه الفادحة، بل المهلكة القاتلة، في تلك التعريفات، وإبطال قسمته، في هذه الرسالة بما لا مزيد عليه، إن شاء الله تعالى، في أبوابه المخصوصة، إلا أنه لا يعنينا ها هنا، ولا يضر صحة برهاننا.

وقد فطن الإمام الرازي، وهو مسبوق في هذه النقطة بالإمام الماتريدي، لشبهة قد ترد بأن أحد الآلهة ربما أراد ستر أحد مخلوقاته، أو كل مملكته، بحيث لا يعلم بها الآخر، فلا ترد مسألة التمانع أصلاً، ورد عليها بأن القادر على ستر مملكته هو الإله الكلي القدرة، الكلي العلم، والآخر عاجز، وإن تساوت قدرتهما على الفعل والإدراك والعلم لزم التمانع، لا محالة.

والحق أن ما قاله الإمام ابن تيمية آنفا إنما هو تقصير في حق الآية الكريمة، حيث يقول، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ؛ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾، (المؤمنون؛ 23: 91)؛ فماذا عن الفقرة الأولى: ﴿**مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ**﴾؟!

لا شك أن (ولد) الإله من جنس والده، ببديهية العقل وضرورته، فهو إله، ولا بد؛ وهذا إما أن يكون:
(1)– ليست له إرادة أصلاً، أو إن كان ذا إرادة فإرادته تبع لأبيه تبعية مطلقة، وليست مستقلة أصلاً؛ وكذلك الأمر بالنسبة للخلق: ليس له خالقية أصلاً، أو إن كانت له خالقية فخالقيته تبع لأبيه تبعية مطلقة، وليست مستقلة أصلاً، بل لعله (آلة) الخلق كقول النصارى أن المسيح الابن هو **الكلمة** التي يخلق **بها** الأب؛ فهذا النوع من الولد إذاً بلغ غاية النهاية من الخضوع لأبيه، وغاية النهاية من الألفة والمحبة والانسجام المتبادل مع أبيه: فلا يمكن أن يكون له تأثير مستقل في المخلوقات مطلقاً يمكن أن يستدل بها على وجوده؛ ولا يتصور وقوع (**تمانع**) يستدل به على عدم وجوده؛ وقد مضت البرهنة على استحالة وجود هذا الصنف أصلاً، **ولكن لو قدرنا المحال تنزلاً في الجدل**: لم يبق إلا الخبر الصادق على وجوده: وها هو الخبر الصادق من (الأب المحب)، المفترى عليه، تنكر وجود مثل هذا (الابن المحبوب) المزعوم أصلاً؛
(2)– وإما أن تكون له إرادة ذاتية مستقلة، وخلق ذاتي مستقل، وقدرة ذاتية مستقلة: فالتمانع ولا بد، كما هو في الفقرة الثانية: ﴿**إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ**﴾، وقد سبق بيانه.

ولكن الحق أن الآية فيها زيادة على ما أسلفنا، فقوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ**﴾، بدلا من أن يقول: (مَا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً)، و(**مِن**) ها هنا للجنس، وليست للتبعيض: فهذه بلاغة رائعة تقتضي أنه ما اتخذ أي شيء يمكن اعتباره من جنس الولد، فيكون مستحقاً لمسمى (الولد) في لغة العرب؛ وهذا يبطل حتى الولد بالتبني مجازاً، الذي لا يعرف عدم وجوده إلا بالخبر من الله، بخلاف ولد

الصلب، مثلاً، الذي علم استحالة وجوده بالبرهان العقلي: ﴿قُلْ: هُوَ اللَّهُ **أَحَدٌ** * اللَّهُ **الصَّمَدُ** * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾، (الإخلاص؛ 112 : 1-4)؛ وأكده خبر الله الصادق ها هنا.

وكذلك حال (**مِنْ**) التي يسميها النحاة زائدة، في قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**مَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ**﴾، لها مقاصد بلاغية مهمة تقتضي أنه ليس مع الله شيء فيه أي اعتبار من اعتبارات (الألوهية)، مهما كان جزئياً أو محدوداً، بحيث يمكن اعتباره مستحقاً لمسمى (الإله) في لغة العرب زمن نزول القرآن.

❄ فصل: آية (الفساد)

لا شك أن ضرورة العقل تمنع أن يكون (الإله) بحق إلا قديماً أزلياً، ومع ذلك فقد وجدت أنواع من الشرك تنسب بعض الألوهية لما هو حادث، وليس بقديم، وهو مكابرة للعقل، ومع ذلك أبطلها القرآن بحجج مستقلة في آية (**الفساد**)، وإليك بسط ذلك الآن:

وآية (الفساد)، وهي قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ **لَفَسَدَتا** فَسُبْحانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾؛ وإليك الآية الكريم في سياقها التام، بل وآيات سابقة ولاحقة خارج السياق: ﴿وَما خَلَقْنَا السَّماءَ وَالْأَرْضَ وَما بَيْنَهُما لاعِبِينَ (16) لَوْ أَرَدْنا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْواً لاتَّخَذْناهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فاعِلِينَ (17) بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْباطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذا هُوَ زاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ (18) وَلَهُ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ (19) يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ لا يَفْتُرُونَ (20) أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ (21) **لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتا فَسُبْحانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ** (22) لا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ (23) أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هاتُوا بُرْهانَكُمْ هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ (24) وَما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ (25) وَقالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمنُ وَلَداً سُبْحانَهُ بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُونَ (26) لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ (27) يَعْلَمُ ما بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَما خَلْفَهُمْ وَلا يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ (28) وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلهٌ مِنْ دُونِهِ فَذلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ (29)﴾، (الأنبياء؛ 21: 16 - 29).

وحتى نعطي هذه الآية الكريمة حقها، مع إبطال فهم الإمام ابن تيمية لها، وإبطال شغب وسخافات مقلدته من أمثال ابن أبي العز الحنفي في شرحه على الطحاوية، لا بد لنا من لمحة للواقع التاريخي عند نزول القرآن فيما يتعلق بمواقف الناس وأقولهم في مشكلة (القدر)، التي هي حصراً: كيف يوجد شر في العالم مع أن الخالق هو الطيب الطاهر القدوس السلام؟!

كانت مشكلة (القدر) هذه هي مشكلة المشاكل منذ ظهور المجوسية الأولى وانتصار الدولة الفارسية الكردية الأولى أيام كورش الأكبر، وذلك قبل الإسلام بأكثر من ألف عام. وانتشر الجدل حول (القدر) في جميع أنحاء العالم القديم، وشارك فيه اليهود والفلاسفة اليونان، ثم متكلمة النصارى الذين أجهدوا أنفسهم في فهم (صلب المسيح) وهل فداءً للبشرية وتخليصاً لها من براثن الشيطان، أو هو كفارة للخطيئة الموروثة المزعومة التي جلبت الموت والدمار إلى العالم، وهي أيضاً من أفاعيل الشيطان... إلخ، واستمر الجدل الساخن حتى مجيء الإسلام. هذه حقيقة تاريخية مقطوع بثبوتها: تجدها في كتب أهل الإسلام، وأهل الكتاب، والكتب الفارسية المجوسية، واليونانية الوثنية، ومداولات الفلاسفة؛ وكذلك في النقوش والآثار.

وطبعاً حسم الإسلام هذه القضية، وألهم الله نبيه أن يجعل الإيمان بالقدر، الذي هو ضرورة فصل من فصول الإيمان بالله، بابا سادساً مستقلاً في حديث جبريل الشهير، مما يشعر بالأهمية القصوى لهذه الإشكالية.

والآن إلى الآيات الكريمات، نتلو ونفسر: الآيات الثلاث الأولى: ﴿وَما خَلَقْنَا السَّماءَ وَالْأَرْضَ وَما بَيْنَهُما لاعِبِينَ... إلى قوله: وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ (18)﴾ خارج السياق بالمعنى الضيق، وإن كانت تمهيداً ضرورياً للتأكيد على أن حال الكون _ كما هو عليه الآن – ليس لهواً، وعبثاً، وإنما هو موافق للحكمة؛ قوله: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ (19) يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ لا يَفْتُرُونَ (20)﴾ تأكيد على أن كل من (فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ) عبيد مملوكون له، ثم خص من عنده في السماء، وهم الملائكة أو الروحانيون أو النورانيون بأنهم – خلافاً لمزاعم المشركين – شاهدين لله بالألوهية، ولأنفسهم بالعبودية، مستسلمين، راضين، فرحين، غير مكرهين: (يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ لا يَفْتُرُونَ)، فهم عبيد إذاً وليسوا كائنات إلاهية. والجدير بالذكر أن السماء في عرف أهل ذلك العصر هي مكان الكمال والخير والبراءة من الفساد. وبعد إنجاز أمر السماء، وثبوت خلوها إلا من كائن إلاهي واحد: هو المعبر عنه بلفظ الجلالة: (**الله**)، باتفاق الجميع، توجه إلى شأن الأرض: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا **آلِهَةً** مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ (21)﴾، ولم يقل (**أرباباً**) على طريقة ابن تيمية المبتدعَة الشنيعة، فهؤلاء، في الأرجح، (ظلاميون)، أو (شرانيون)، إن صح التعبير، من جنس الجن والشياطين، ولا بد؛ ولعل آلهة حصين الخزاعي، والد عمران بن حصين، الستة الأرضية من هذا الصنف. والجن والشياطين هم إبليس أو أهريمن ومن تولد منه ولا بد. وهو عدو الله المضاد لله من كل وجه، المتمرد عليه، المراغم له، الذي يخلق الشر والأمراض ويتسبب في العدوى بزعمهم. فإن كان كذلك فلا بد أن يكون كلي القدرة، أو لا نهائي القدرة، وإلا لما استطاع أن يغلب الله في كبيرة أو صغيرة أصلاً: لأن النهائي بالنسبة لما هو لا نهائي: لا شيء، أو صفر إذا تكلمنا بلغة الرياضيات.
وإبليس هذا:

(أ)- إما أن يكون قديماً أزلياً، فلا يمكن أن توجد أكوان أصلاً كما برهنت عليه آية المانعة، وليس هذا الصنف هو المقصود ها هنا؛

(ب)- أو أن يكون حادثاً بعد خلق السموات والأرض أول الأمر على وجه الإحكام والكمال، كما هو قول الثنوية المجوس الذين أسوق أحد أساطيرهم للتندر: (أن الله لما فرغ من الخلق، نظر إليه وأعجبه، تفكر: هل يوجد من ينازعه ملكه، ويفسد هذا الكون المحكم، فتحولت الفكرة الخبيثة شيطاناً مريداً، شراً مطلقاً محضاً، لا معنى لوجوده إلا أن يفسد على الله أمره، وينازعه في ملكه)، فإن كان إبليس (أو: أهريمن) هذا محدثاً، وليس بقديم، فهو إذا من النوع الثاني فلا معنى لإفساده لبعض شؤون الأرض فقط، بل هو مفسد لجميع الخلائق: السماوات والأرض وما فيها؛ ولكن الواقع أن السموات، بإقراركم، على أقل تقدير، ليس فيها فساد: إذاً بطل قولكم أن في الأرض آلهة ذات قدرة وقهر كما زعمتم؛ وثبت أن وجود ما تسمونه شراً في العالم - بغض النظر عن كونه شراً بحق، أو مجرد تقويم إنساني قاصر لنظام الكون – إنما هو بعلم الله وتقديره وخلقه وإذنه الكوني، ضرورة ولا بد. وليس لكم أن تسألوا الله: لم خلق العالم هكذا، لأنه: ﴿لا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾، لأنه تبارك وتعالي هو الحق المبين، وعلمه هو العالم الشامل، فمسائلته أو التعقيب عليه تؤدي إلى هدم العقل، وانعدامه فلا يعود ثمة عقل أو جنون، ولا فرق بين كلام وسكوت، ولا مسائلة أو تسليم؛ وقد أشبعنا هذا في كتابنا هذا، في الفصل المعنون: (**القدر: خيره وشره من الله تعالى**) فليراجع.

وبقية الآيات غنية بحمد الله عن البيان، ولكننا نلاحظ على نفي الولد، مرة أخرى، عن الله بتاتاً: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ﴾، وفي نفس الوقت إبطال أن تكون الملائكة، أو أحد من الأنبياء كعيسى مثلاً، ولداً لله أصلا: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾، ولو فرضنا جدلاً أن منهم من زعم ذلك، أو أنه إله من دون الله بأي اعتبار كان، كما فعل إبليس مثلاً، فإنه كذاب مفتر ظالم، مصيره إلى لعنة الله وناره: ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِّن دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾: وهذا التفسير لآية (الفساد) هو الوحيد، فيما نعلم، الذي يبين مناسبة الآية العجيبة: ﴿لا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾، للسياق؛ وكل الأقوال الأخرى تجعلها مقحمة، كأنها لا علاقة لها بالموضوع، وهو ما تأباه بلاغة القرآن المعجز.

ولم يصب ابن تيمية في شيء يتعلق بهذه الآية إلا قوله: (قال: لفسدتا، ولم يقل لعدمتا)، أما بقية كلامه فهو إما صواب لا جدال فيه، ولكن لا علاقة له بالآية، أو باطل كما أسلفنا، وكما سيأتي:

* حيث قال في جامع الرسائل لابن تيمية [رشاد سالم (2/200)]: [والإلهية الْمَذْكُورَة فِي كتاب الله هِيَ الْعِبَادَة والتأله وَمن لَوَازِم ذَلِك أَن يكون هُوَ الرب الْخَالِق وَأما مَا يَظُنّهُ طوائف من أهل الْكَلَام أَن الألوهية هِيَ نفس الربوبية وَأَن مَا ذكر فِي الْقُرْآن من نفي إِلَه آخر والأمثال المضروبة الْبَيِّنَة فالمقصود بِهِ نفي رب يشركهُ فِي خلق الْعَالم كَمَا هُوَ عَادَتهم فِي كتب الْكَلَام فَهَذَا قُصُور وتقصير مِنْهُم فِي فهم الْقُرْآن وَمَا فِيهِ

من الْحجَج والأمثال أَتَوا فِيهِ من جِهَة أَن مبلغ علمهمْ هُوَ مَا سلكوه من الطَّرِيقَة الكلامية فاعتقدوا أَن المقصودين وَاحِد وَلَيْسَ كَذَلِك]، **أتوقف هنا وأعلق**: لقد أقمنا الأدلة اليقينية على أن الربوبية، بتعريفها اللغوي والقرآني الصحيح، إنما هي بعض الألوهية، إذا عرفت التعريف القرآني الصحيح (وتجد الرهان مفصلاً مبسوطاً في مواضعه في الأبواب الآتية)؛ وأما ما أسماه ابن تيمية: (الألوهية) فإنما اسمه في الحقيقة (المعبودية)، وفعل ابن تيمية قلب للحقائق، وتحريف خطير للكلم عن مواضعه، وإلحاد في آيات الله، وهو في حقيقته من أقوال الكفر؛

ثم قال: [بل الْقُرْآن يَنْفِي أَن يعبد غير الله أَو أَن يَتَّخِذهُ إِلَهًا فَيُحِبهُ ويخضع لَهُ محبَّة الْإِلَه وخضوعه كَمَا بيّنت ذَلِك عَامَّة آيَات الْقُرْآن مثل قَوْله تَعَالَى وَمن النَّاس من يتَّخذ من دون الله أندادا وَلِهَذَا قَالَ الْخَلِيل لَا أحب الآفلين]؛ **أتوقف هنا وأعلق**: هذا هراء محض، وما معنى عبارة: (محبَّة الْإِلَه)، أليس هذا يوجب تعريف الإله أولا تعريفاً مستقلاً عن مفهم (الحب)، وإلا دار التعريف وتسلسل إلى لا نهاية؟

ثم قال: [وَمن الْمَعْلُوم أَن كل حَيّ فَلهُ إِرَادَة وَعمل بِحَسبِهِ وكل متحرك فَأصل حركته الْمحبَّة والإرادة وَلَا صَلَاح للموجودات إِلَّا أَن يكون كَمَال محبتها وحركتها لله تَعَالَى كَمَا لَا وجود لَهَا إِلَّا أَن يبدعها الله]؛ **أتوقف هنا وأعلق**: هذا حق ولكن محله كتب الرقائق والمواعظ، ولا يفيدنا شيئاً في معرفة ماهية الإيمان والكفر أو الشرك والتوحيد؛

ثم قال: [وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى لَو كَانَ فيهمَا آلِهَة إِلَّا الله لفسدتا **وَلم يقل لعدمتا** إِذْ هُوَ قَادر على أَن يبقيها على وجهة الْفساد لَكِن لَا يُمكن أَن تكون صَالِحَة إِلَّا أَن يعبد الله وَحده لَا شريك لَهُ فَإِن صَلَاح الْحَيّ إِنَّمَا هُوَ صَلَاح مَقْصُوده وَمرَاده وَصَلَاح الْأَعْمَال والحركات بصلاح إرادتها ونياتها]؛ **أتوقف هنا وأعلق تعليقاً ختامياً**: ليس في هذا من الصواب إلا جملة: (لفسدتا **وَلم يقل لعدمتا**)، وإن كان الأدق أن يقال: (لفسدتا **وَلم يقل: لبقيتا معدومتين، ولما وجدتا أصلاً**)، والباقي ما هو إلا كلام مرسل، فيه بعض الحق، ولكن لا علاقة له بالآية لا من قريب ولا من بعيد، كما أوضحناه آنفاً. وابن أبي العز الحنفي في شرحه للطحاوية لم يأت بجديد، بلا ردد كلام ابن تيمية في جوهره ترديد الببغاء.

ولا شك أن عبادة غير الله، إن كانت عبادة بحق، وهي مسبوقة باعتقاد شيء من الألوهية (ومنها الربوبية، كما سيأتي – بإذن الله – مفصلا بما لا مزيد عليه في الأبواب الآتية) في غير الله، تدل على فساد دماغ صاحبها، وقلة عقله، وانحراف فكره، ويترتب على ذلك – وفق سنن الله المطردة، ونظام الكون المستقر – وبخلق الله وتقديره وإذنه الكوني – فساد لأحوال المشرك، وربما ظهور فساد نسبي في البر والبحر ﴿بما كسبت أيدي الناس﴾... أما أن تفسد السماوات والأرض، كما هو نص الآية، فحاشا لله، وكلا وألف كلا: بل الحق المقطوع به هو:

❊ قول موسى، نبي الله الصادق، في كتاب الله الصادق: ﴿إن تكفروا أنتم ومن في الأرض جميعاً فإن الله لغني حميد﴾؛

* وما رواه النبي الصادق عن ربه: (يا عبادي: إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني؛ يا عبادي: لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئا؛ يا عبادي: لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد ما نقص ذلك من ملكي شيئا)، كما هو في صحيح مسلم.

فآية (الفساد) مكملة ومؤيدة لآية (التمانع) وكلاهما مثبت للصحة اليقينية لتعريف (**الإله**) على النحو الآتي: [**الإله هو:**

(أ)- إما أن يكون ذلك الكائن الفاعل بالمشيئة والاختيار الحر حرية تامة مطلقة، بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال: فهو، مثلاً، الذي يخلق؛ وهو الذي يعلو على غيره ويقهر، فلا ينافس ولا يقهر: فلا يغالبه غالب، ولا يفلت منه هارب؛

(ب)- أو: هو ذلك الكائن المتولد من إله آخر، فهو إذاً فرد من أفراد (النوع الإلاهي) أو (الجنس الإلاهي)]؛

وبضرورة العقل ندرك:

(أ)- أنه لا بد أن تنتهي سلسلة التولد إلى كائن لم يولد، وهو حينئذ، بالضرورة، من النوع الأول؛

(ب)- وأنه لا فرق في هذا التعريف بين إله قديم أو إله حادث. فهذا يشمل كل آلهة وخرافات المشركين؛

(ج)- أن كل هذه الاعتبارات التي ورد ذكرها في تعريف (**الإله**) أمور وجودية متعلقة بذات ذلك الكائن وصفاته وأفعاله، ولا علاقة لها أصلاً بوجود أو عدم وجود كائنات أخرى تخضع وتتذلل، أو تحب وتتقرب وتتودد، أو تعظم وترهب، أو تستشفع وتتوسط، أو تطلب جلب المنافع ودفع المضار، أو تسجد وتركع وتخشع أو تصفق وترقص، أو توقد الشموع وتطلق البخور، أو تقدم الذبائح والقرابين والنذور لهذا (**الكائن**) الذي أطلقنا عليه لفظة (**إله**).

وكل إنسان يدرك، بالحس الداخلي، أي بالوجدان والاستبطان، وبالتأمل في ذاته، إدراكاً يقينياً، راسخاً لا يتزعزع، أن قدرته على الفعل ليست مستقلة عن الغير تمام الاستقلال؛ كما يدرك إدراكاً يقينياً، راسخاً لا يتزعزع، أنه، وإن كان فاعلاً بالاختيار، إلا انه ليس تام الحرية، مطلق المشيئة والاختيار، من غير قيد أو شرط خارج عن ذاته. وكذلك يدرك إدراكاً يقينياً، راسخاً لا يتزعزع، بأول الحس والتجربة، وبضرورة العقل، أن هذا هو الحال بالنسبة لسائر الأشياء المحسوسة الملموسة في الكون. فلا يوجد في (**الطبيعة**) كائن ينطبق عليه تعريف (**الإله**)، كما سلف قريباً. فـ(**الإله**)، إن وجد، إذاً إنما هو كائن (**فوق الطبيعة**).

والظاهر أن السلف من المفسرين فهموا آية (الفساد) على الفطرة، فلم يرد منهم كبير كلام عنها؛ ولكنها أعضلت بالإمام الطبري فزعم أن (فسدتا) إنما هي مجاز لـ(أهل السماء والأرض)، هكذا زعماً مرسلاً من غير برهان معتبر لإخراج الكلام عن حقيقته إلى المجاز:

❋ حيث جاء في تفسير الطبري [جامع البيان ط هجر (246/16)]: [الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: 22] يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: لَوْ كَانَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ آلِهَةٌ تَصْلُحُ لَهُمُ الْعِبَادَةُ سِوَى اللَّهِ الَّذِي هُوَ خَالِقُ الْأَشْيَاءِ، وَلَهُ الْعِبَادَةُ وَالْأُلُوهَةُ الَّتِي لَا تَصْلُحُ إِلَّا لَهُ ﴿لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22] يَقُولُ: لَفَسَدَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: 22] يَقُولُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: فَتَنْزِيهٌ لِلَّهِ، وَتَبْرِئَةٌ لَهُ مِمَّا يَفْتَرِي بِهِ عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ بِهِ مِنَ الْكَذِبِ. كَمَا: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: حدثنا يَزِيدُ، قَالَ: حدثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: 22] يُسَبِّحُ نَفْسَهُ إِذْ قِيلَ عَلَيْهِ الْبُهْتَانُ]؛ انتهى كلام الطبري؛

❋ وجاء في تفسير ابن أبي حاتم [محققا (13633/2449/8)] كلام قتادة فقط، وبدون إسناد: [عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ: أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الأَرْضِ يَعْنِي مما اتخذوا مِنَ الحجارة والخشب. وفي قوله: لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلا اللَّهُ قَالَ: لو كَانَ معهما آلهة إلا الله لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ يسبح نفسه تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا قِيلَ عليه البهتان]؛

وجمهور المفسرين بعد ذلك على أنها من باب (**<u>التمانع</u>**)، حتى جاء الإمام ابن تيمية بزلته الشنعاء، وبدعته النكراء:

❋ فقد جاء في لطائف الإشارات [تفسير القشيري (497/2)]: [أخبر أنّ كلّ أمر يناط بجماعة لا يجرى على النظام إذ **<u>ينشأ بينهم النزاع والخلاف</u>**. ولمّا كانت أمور العالم في الترتيب منسّقة فقد دلّ ذلك على أنها حاصلة بتقدير مدبّر حكيم فالسماء في علوّها تدور على النظام أفلاكها، وليس لها عمد لإمساكها، والأرض مستقرة بأقطارها على ترتيب تعاقيب ليلها ونهارها. والشمس والقمر والنجوم السائرة تدور في بروج، ورقعة السماء تتسع من غير فروج.. ذلك لتقدير العزيز العليم علامة، وعلى وحدانيته دلالة]

❋ وجاء في تفسير السمعاني (374/3): [وَمَعْنَاهُ: لَو كَانَ فيهمَا آلِهَة وَالله (أَيْضا) لفسدتا، وَمعنى الْفساد فِي السَّمَاء وَالْأَرْض إِذا كَانَ الْإِلَه اثْنَيْنِ، هُوَ فَسَاد التَّدْبِير وَعدم انتظام الْأُمُور **<u>بِوُقُوع الْمُنَازعَة والمضادة</u>**، وَهُوَ أَيْضا معنى قَوْله تَعَالَى: ﴿ولعلا بَعضهم على بعض﴾. وَقَوله: ﴿فسبحان الله رب الْعَرْش عَمَّا يصفونَ﴾ نزه نَفسه عَمَّا يصفه بِهِ الْمُشْركُونَ من الشَّرِيك وَالْولد].

وإليك نقول متعددة عن ابن تيمية حتى لا نتهم بأننا ظلمنا الرجل، أو تقولنا عليه بالباطل:

❋ جاء في جامع المسائل لابن تيمية [عزير شمس (174/6)]: [فقد تبين **<u>بالقياس العقلي</u>** امتناعُ أن يكون معبودٌ إلا الله، كما امتنع أن يكون رب إلا الله، وهذا قصد بقوله: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آَلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ

لَفَسَدَتَا) قصد نفي إله سواه. ولهذا قيل: (لَفَسَدَتَا) وهذا يتضمنُ نَفْيَ رب غيره. والمتكلمون قَصَّروا في معنى الآية من وجهين:

أحدهما: من جهة ظنهم أنه إنما معناها نفي تعدُّدِ الأرباب فقط، كما أقاموا هم الدليل على ذلك.

والثاني: ظنهم أن دليل ذلك هو ما ذكروه من التمانع، وليس كذلك، فإن التمانع يوجب عدم الفعل، والتقدير أن الفعل قد وُجد، ثم الاشتراك في الفعل يوجب العجز فيهما، **والقرآن إنما أخبر بفسادهما، لم يخبر بعدمهما**، والفساد يكون عن الإرادات الفاسدة، وهو ضد الصلاح الذي يكون عن الإرادات الصالحة، والله قد أمر بالصلاح ونهى عن الفساد في غير آية] **انتهى كلام ابن تيمية؛**

ـــ قلت: ولم يكتف ابن تيمية بزلته الفادحة في فهم الآية بحيث أفسد معناها تماماً، وأخرجها من سياقها، بل زاد بأن اتهم المتكلمين بالتقصير، كذا ، بكل جرأة، بل وقاحة، مع أنه هو في الحقيقة المقصر المبتدع المخطئ!

* وجاء في مجموع الفتاوى (2/443): [وَمَعْلُومٌ أَنَّ الَّذِينَ خَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَالَّذِينَ قَالُوا: وَلَدَ اللَّهُ؛ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ وَالَّذِينَ قَالُوا: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ وَعُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ: لَمْ يُرِدْ عُقَلَاؤُهُمْ وِلَادَةً حِسِّيَّةً مِنْ جِنْسِ وِلَادَةِ الْحَيَوَانِ بِانْفِصَالِ جُزْءٍ مِنْ ذَكَرِهِ فِي أُنْثَاهُ يَكُونُ مِنْهُ الْوَلَدُ. فَإِنَّ النَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مُتَّفِقُونَ عَلَى نَفْيِ ذَلِكَ **وَكَذَلِكَ مُشْرِكُو الْعَرَبِ مَا أَظُنُّ عُقَلَاؤُهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ ذَلِكَ** وَإِنَّمَا وَصَفُوا الْوِلَادَةَ الْعَقْلِيَّةَ الرُّوحَانِيَّةَ مِثْلَ مَا يَقُولُهُ النَّصَارَى: إنَّ الْجَوْهَرَ الَّذِي هُوَ اللَّهُ مِنْ وَجْهٍ وَهُوَ الْكَلِمَةُ مِنْ وَجْهٍ تَدَرَّعَتْ بِإِنْسَانٍ مَخْلُوقٍ مِنْ مَرْيَمَ فَيَقُولُونَ تَدَرَّعَ اللَّاهُوتُ بِالنَّاسُوتِ فَظَاهِرُهُ - وَهُوَ الدِّرْعُ وَالْقَمِيصُ - بَشَرٌ وَبَاطِنُهُ - وَهُوَ الْمُتَدَرِّعُ - لَاهُوتٌ هُوَ الِابْنُ الَّذِي هُوَ الْكَلِمَةُ لِتَوَلُّدِ هَذَا مِنْ الْأَبِ الَّذِي هُوَ جَوْهَرُ الْوُجُودِ.

فَهَذِهِ الْبُنُوَّةُ مُرَكَّبَةٌ عِنْدَهُمْ مِنْ أَصْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْجَوْهَرَ الَّذِي هُوَ الْكَلِمَةُ تُولَدُ مِنْ الْجَوْهَرِ الَّذِي هُوَ الْأَبُ كَتَوَلُّدِ الْعِلْمِ وَالْقَوْلِ مِنْ الْعَالِمِ الْقَائِلِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا الْجَوْهَرَ اتَّحَدَ بِالْمَسِيحِ وَتَدَرَّعَ بِهِ وَذَلِكَ الْجَوْهَرُ هُوَ الْأَبُ مِنْ وَجْهٍ وَهُوَ الِابْنُ مِنْ وَجْهٍ. فَلِهَذَا حَكَى اللَّهُ عَنْهُمْ تَارَةً أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ. وَتَارَةً أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَأَمَّا حِكَايَتُهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: إنْ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ فَالْمُفَسِّرُونَ يَقُولُونَ: اللَّهُ وَالْمَسِيحُ وَأُمُّهُ كَمَا قَالَ: ﴿يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ وَلِهَذَا قَالَ فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ أَيْ غَايَةُ الْمَسِيحِ الرِّسَالَةُ وَغَايَةُ أُمِّهِ: الصديقية لَا يَبْلُغَانِ إلَى اللَّاهُوتِيَّةِ؛ فَهَذَا حُجَّةُ هَذَا. وَهُوَ ظَاهِرٌ. **وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْأَقَانِيمُ الثَّلَاثَةُ وَهِيَ الْأَبُ وَالِابْنُ وَرُوحُ الْقُدُسِ وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ.** فَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أَيْ مُبْدِعُهُمَا كَمَا ذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْبَقَرَةِ؛ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُمَا بَدِيعَةٌ سَمَاوَاتُهُ وَأَرْضُهُ كَمَا

تَحْتَمِلُهُ الْعَرَبِيَّةُ لَوْلَا السِّيَاقُ. لِأَنَّ الْمَقْصُودَ نَفْيُ مَا زَعَمُوهُ مَنْ خَرْقِ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ لَهُ وَمِنْ كَوْنِهِ اتَّخَذَ وَلَدًا] **انتهى كلام ابن تيمية؛**

ـــ قلت: قوله: (**وَكَذَلِكَ مُشْرِكُو الْعَرَبِ مَا أَظُنُّ عُقَلَاؤُهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ ذَلِكَ**) لتعلم مدى ضحالة علمه بشرك العرب، مع أنه قال في اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (157/2): [ومن أراد أن يعلم كيف كانت أحوال المشركين في عبادة أوثانهم، ويعرف حقيقة الشرك الذي ذمه الله، وأنواعه، حتى يتبين له تأويل القرآن، ويعرف ما كرهه الله ورسوله، فلينظر سيرة النبي، صلى الله عليه وسلم، وأحوال العرب في زمانه، وما ذكره **الأزرقي** في **أخبار مكة**، وغيره من العلماء]، فليته هو نفسه التزم بذلك، وسترى ذلك مفصلاً عياناً في الباب المخصص لشرك العرب؛ وأما قوله: (**وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْأَقَانِيمُ الثَّلَاثَةُ وَهِيَ الْأَبُ وَالِابْنُ وَرُوحُ الْقُدُسِ وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ.**) فيوجب الشك حتى في دقة معرفته لأقوال النصارى!!!

❊ وجاء في الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (36/6): [وَإِذَا كَانَ لَا بُدَّ لِلنَّفْسِ مِنْ مُرَادٍ مَحْبُوبٍ لِذَاتِهِ لَا تَصْلُحُ إِلَّا بِهِ، وَلَا تَكْمُلُ إِلَّا بِهِ، وَذَلِكَ هُوَ إِلَهُهَا، فَلَيْسَ لَهَا إِلَهٌ يَكُونُ بِهِ صَلَاحًا إِلَّا اللَّهَ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، [الأنبياء: 22]، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِلْإِنْسَانِ فَقَطْ بَلْ لِلْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ فَإِنَّهُمْ كُلَّهَمْ أَحْيَاءٌ عُقَلَاءُ نَاطِقُونَ، لَهُمْ عِلْمٌ وَعَمَلٌ اخْتِيَارِيٌّ، وَلَا صَلَاحَ لَهُمْ إِلَّا بِمُرَادِهِمُ الْمَحْبُوبُ لِذَاتِهِ، وَهُوَ مَعْبُودُهُمْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْبُودًا مَحْبُوبًا لِنَفْسِهِ إِلَّا اللَّهُ، فَلَوْ كَانَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا. فَلِهَذَا كَانَ دِينُ جَمِيعِ الرُّسُلِ عِبَادَةَ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ]، **انتهى كلام ابن تيمية؛**

❊ وجاء في جامع المسائل لابن تيمية [عزير شمس (87/6)]: [(فصل في التوحيد): قال الله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ (22))، قد كتبنا فيما تقدم قواعد تتعلق بذلك في توحيد الربوبية، وفي توحيد الإلهية، وفي أنه كما يمتنع أن يكون للخلق رَبان، يمتنع أن يكون له إلهان، وتكلمنا على العللِ والأسباب الفاعلية والغائية، وما يتعلق بقوله: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5)) وفي أن جميع الحركات ناشئة عن المحبة التي هي حقيقة العبادة، وبسطنا الكلام في هذه المواضع بسطًا شريفا نافعا كاشفًا، ولله الحمد]، **انتهى كلام ابن تيمية؛**

❊ وجاء في جامع المسائل لابن تيمية [عزير شمس (126/6)]: [كما قال تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)، ولم يقل: عُدِمَتا، إذْ لو جاز أن يشرع أن تكون المخلوقات آلهة مقصودة معبودة لذواتها لزم من ذلك تجويز عبادة كل شيء، وتجويز كل فعل وكل قصد، وذلك مستلزمٌ فساد السموات والأرض، قال الله تعالى: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ)، فإذا لم يكن الدين لله فتكون حركات

العباد لغير الله، كانت الفتنة والفساد، فالصلاح أن تكون الحركات لله، والفساد أن تكون لغير الله، وهذا – والله أعلم – من أحسن الأمور، لكنه يحتاج إلى بسط وإكمال]، **انتهى كلام ابن تيمية؛**

* وجاء في درء تعارض العقل والنقل (369/9): [ولهذا قال تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: 22]، فلم يقل: لو كان فيهما إلهان، بل المقدر آلهة غير الإله المعلوم أنه إله، فإنه لم ينازع أحد في أن الله إله حق، وإنما نازعوا هل يتخذ غيره إلهاً مع كونه مملوكاً له؟ ولهذا قال: ﴿ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم﴾ [الروم: 28]. وقال تعالى: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾ [الزمر: 3]. وقال: ﴿أم اتخذوا من دون الله شفعاء قل أو لو كانوا لا يملكون شيئا ولا يعقلون * قل لله الشفاعة جميعا له ملك السماوات والأرض ثم إليه ترجعون * وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة وإذا ذكر الذين من دونه إذا هم يستبشرون﴾ [الزمر: 43 – 45]، وقد بسط الكلام على هذا في موضعه]، **انتهى كلام ابن تيمية؛**

* وجاء في مجموع الفتاوى (24/1): [﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ فَإِنَّ قِوَامَهُمَا بِأَنْ تَأَلَّهَ الْإِلَهَ الْحَقُّ فَلَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ غَيْرُ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ إلَهًا حَقًّا؛ إذْ اللَّهُ لَا سَمِيَّ لَهُ وَلَا مِثْلَ لَهُ؛ فَكَانَتْ تَفْسُدُ لِانْتِفَاءِ مَا بِهِ صَلَاحُهَا، هَذَا مِنْ جِهَةِ الْإِلَهِيَّةِ. وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الرُّبُوبِيَّةِ فَشَيْءٌ آخَرُ؛ كَمَا نُقَرِّرُهُ فِي مَوْضِعِهِ]، **انتهى كلام ابن تيمية؛**
* وجاء في مجموع الفتاوى (55/1): [فَإِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ مُحْتَاجًا إلَى جَلْبِ مَا يَنْفَعُهُ وَدَفْعِ مَا يَضُرُّهُ وَنَفْسُهُ مُرِيدَةٌ دَائِمًا وَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُرَادٍ يَكُونُ غَايَةَ مَطْلُوبِهَا لِتَسْكُنَ إلَيْهِ وَتَطْمَئِنَّ بِهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ إلَّا لِلَّهِ وَحْدَهُ؛ فَلَا تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ إلَّا بِهِ وَلَا تَسْكُنُ النُّفُوسُ إلَّا إلَيْهِ و﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ فَكُلُّ مَأْلُوهٍ سِوَاهُ يَحْصُلُ بِهِ الْفَسَادُ وَلَا يَحْصُلُ صَلَاحُ الْقُلُوبِ إلَّا بِعِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ]، **انتهى كلام ابن تيمية؛**

* وجاء في مجموع الفتاوى (607/10): [بَلْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحَبَّ شَيْءٌ مِنْ الْمَوْجُودَاتِ لِذَاتِهِ إلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ فَكُلُّ مَحْبُوبٍ فِي الْعَالَمِ إنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُحَبَّ لِغَيْرِهِ لَا لِذَاتِهِ وَالرَّبُّ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُحَبَّ لِنَفْسِهِ وَهَذَا مِنْ مَعَانِي إلَهِيَّتِهِ و﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ فَإِنَّ مَحَبَّةَ الشَّيْءِ لِذَاتِهِ شِرْكٌ فَلَا يُحَبُّ لِذَاتِهِ إلَّا اللَّهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ إلَهِيَّتِهِ فَلَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ إلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ وَكُلُّ مَحْبُوبٍ سِوَاهُ إنْ لَمْ يُحَبَّ لِأَجْلِهِ أَوْ لِمَا يُحَبُّ لِأَجْلِهِ فَمَحَبَّتُهُ فَاسِدَةٌ]، **انتهى كلام ابن تيمية؛**
وله أقوال مماثلة في مواضع كثيرة جداً، وفيما مضي كفاية، وإلا لطال الأمر جداً: وكلها إما صواب، ولكن لا علاقة له بالآية، وإما خطأ وتلبيس.

❃ فصل: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذاً لَّابْتَغَوْاْ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً﴾

ولعلنا نختم دراستنا لآية (**التمانع**)، وآية (**الفساد**)، بدراسة قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذاً لَّابْتَغَوْاْ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً**﴾، (الإسراء؛ 17: 42)، فقد جاء في تفسير السمعاني (وهو: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، المتوفى: 489هـ)، (3/243): [وَقَوله: ﴿كَمَا يَقُولُونَ إِذا لابتغوا إِلَى ذِي الْعَرْش سَبِيلا﴾ فِيهِ قَولَانِ: أَحدهمَا: إِذا لطلبوا إِلَى ذِي الْعَرْش سَبِيلا بالتقرب إِلَيْهِ، وَالْآخر: وَهُوَ الْأَصَح إِذا لابتغوا إِلَى ذِي الْعَرْش سَبِيلا بالمفازة والمغالبة وَطلب الْملك، وَهَذَا مثل قَوْله تَعَالَى: ﴿لَو كَانَ فيهمَا آلِهَة إِلَّا الله لفسدتا﴾]

❃ وجاء في أضواء البيان [موافق للمطبوع (3/158)]: [قرأ جمهور القراء ﴿كما تقولون﴾ بتاء الخطاب. وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم ﴿كما يقولون﴾ بياء الغيبة. وفي معنى هذه الآية الكريمة وجهان من التفسير، كلاهما حق ويشهد له قرآن. وقد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك: أن الآية قد يكون فيها وجهان كلاهما حق، وكلاهما يشهد له قرآن فنذكر الجميع لأنه كله حق.

الأول من الوجهين المذكورين أن معنى الآية الكريمة: لو كان مع الله آلهة أخرى كما يزعم الكفار لابتغوا أي الآلهة المزعومة أي لطلبوا إلى ذي العرش أي إلى الله سبيلاً أي إلى مغالبته وإزالة ملكه، لأنهم إذاً يكونون شركاءه كما يفعل الملوك بعضهم مع بعض. سبحان الله وتعالى عن ذلك علواً كبيراً. وهذا القول في معنى الآية هو الظاهر عندي، وهو المتبادر من معنى الآية الكريمة. ومن الآيات الشاهدة لهذا المعنى قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلاَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ وهذا المعنى في الآية مروي عن ابن عباس، وسعيد بن جبير، وأبي علي الفارسي، والنقاش، وأبي منصور، وغيره من المتكلمين.

الوجه الثاني في معنى الآية الكريمة: أن المعنى ﴿لابْتَغَوْاْ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً﴾، أي طريقاً ووسيلة تقربهم إليه لاعترافهم بفضله. ويدل لهذا المعنى قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾. ويروى هذا القول عن قتادة. واقتصر عليه ابن كثير في تفسيره.

ولا شك أن المعنى الظاهر المتبادر من الآية بحسب اللغة العربية هو القول الأول، لأن في الآية فرض المحال، والمحال المفروض الذي هو وجود آلهة مع الله مشاركة له لا يظهر معه أنها تتقرب إليه، بل تنازعه لو كانت وجودة، ولكنها معدومة مستحيلة الوجود. والعلم عند الله تعالى]؛

وإليك، أولاً، السياق بتمامه حتى تتضح لك الصورة: قال، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ **وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلآئِكَةِ إِنَاثاً** إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً (40) وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَـذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُواْ

وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلاَّ نُفُوراً (41) قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذاً لاَّبْتَغَوْاْ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً (42) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّاً كَبِيراً (43) تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدَهِ وَلَـكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيماً غَفُوراً (44)﴾، (الإسراء؛ 17: 40-44)، وهو ينكر عليهم صراحة، وبكل قوة، افتراءهم وإفكهم القائل بأن الملائكة كائنات إلاهية مؤنثة، وأنهن بنات الله (كما سيأتي مفصلاً في الباب المخصص لشرك العرب).

قلت: لا عجب أن يجمع رجالات الفرقة الوهابية الغالية المارقة على القول بأنها للتقرب والزلفى، وليس بالمغالبة والمنازعة، لظنهم موافقته لباطلهم، مع كونه مرجوحاً. والحق أنه باطل قطعاً، ولا جدال، بالبراهين التالية:

أولاً: لأنه يفضي لإبطال حجة الله على المشركين، أو بعضهم، القائلين عن آلهتهم: ﴿ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾، فلهم أن يقولوا: هذا هو عين قولنا: آلهتنا كانت، وما زالت، تتقرب إلى ذي العرش، وتبحث عن كل سبيل توصل إليه: وصول الخضوع والاستعطاف والتقرب، طالبة الوصول إلى مرضاته؛ ونحن نتقرب بتقربهم: فهي إذا موجودة حقيقة، وبطل التوحيد: عياذا بالله!

وثانياً: أنه قول شذ به قتادة من السلف الأول، وقد جاء خلافه عن ابن عباس وسعيد بن جبير، وهم أقدم وأعلم بالعربية والقرآن، ثم هو كالإجماع من المتأخرين، وبالأخص من المتكلمين؛

وثالثاً: كلام الله لا يتناقض، فلا بد أن تنسجم هذه الآية مع آية (**التمانع**)، وآية (**الفساد**) اللتان تحتمان أن تكون الآلهة إما:

(أ)- من صنف **(الذي يخلق بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال؛ وهو الذي يعلوا على غيره ويقهر، بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، فلا ينافس ولا يقهر)**، وهو مع هذا قديم: فلا بد من التمانع في جميع أحوال الاتفاق والاختلاف؛

(ب)- أو أن يكون حادثاً، وهو مع ذلك، إما كلي القدرة، أو لا نهائي القدرة، عدواً لله، مضاداً لله من كل وجه، متمرداً عليه، مراغماً له، يفسد على الله أمره؛ أو له قدرة تساوي قدرة الله، ولو على بعض الأفعال فقط، كأن يقدر على الاختفاء من الله، وأن يعجزه هرباً. فلا يرد ها هنا إلا التمانع أصلاً، ولا معنى لابتغاء السبيل إلى ذي العرش على وجه التقرب أصلاً؛

(ج)- أو هو ذلك الكائن المتولد من إله آخر، فهو إذاً فرد من أفراد (النوع الإلاهي) أو (الجنس الإلاهي)، وهذا لا يمكن أن تكون له قدرة مستقلة على الخلق، أو علو وقهر مستقل، أو إرادة واختيار مستقل وإلا فالتمانع والتنازع، لا محالة. فلم يعد إلا أن خَلْقَه خَلْقُ والده، إن كان يخلق أصلاً، وإرادته إرادة والده، إن كانت له إرادة أصلاً: فهما قد بلغا النهاية في القرب حتى كأنهما وجهان لشيء واحد: فهذا النوع لا يمكن أن يكون مقصوداً ها هنا، لأنه (كأنه هو بعينه ذو العرش: فهو واصل تمام الوصول وغايته) عند ذي العرش بالفعل فمن المحال أن يكون أصلاً ممن (يبتغي إلى ذي العرش سبيلاً)؛ وإبطال

كونه موجوداً قد تم ببراهين أخرى، منها الآية السابقة لهذه في نفس السياق: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلآئِكَةِ إِنَاثاً إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً (40)﴾، (الإسراء؛ 17: 40).

وعلى كل حال فإن كل ما سبق إنما هو مجرد لمحة خاطفة في أهم المباحث المتعلقة بتوحيد الرب، جل جلاله وسما مقامه، على وجه الإجمال والاختصار. أما بسط الكلام في هذا فيحتاج المجلدات، وله موضع غير هذا. نسأل الله فسحة في الأجل، وصحة في البدن لمحاولته، لا إله إلا هو، عليه نتوكل، وبه نستعين.

ولكن قبل أن نتفرغ للمحة مختصرة مركزة عن براهين شهادة أن: «مُحَمَّداً رسول الله»، يحسن بنا ابطال شبهة شيطانية مفادها أن نص القرآن يلمح إلى إمكانية قيام البرهان على وجود إله آخر مع الله، عياذاً بالله.

❃ فصل: تحرير معنى قوله، تعالى وتقدس: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾؛ ﴿وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾؛ ونحوها

ربما تبادر إلى الذهن – للوهلة الأولى – أن قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ... وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ لا يحرم (الشرك)، إذا جاء به من الله سلطان؛ وقوله: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ يعني إمكانية قيام البرهان على وجود إله آخر مع الله، عياذاً بالله. نعم: قد يتبادر إلى الذهن خصوصاً عند من غلبت عليه العجمة فلم يستوعب تفنن العرب في كلامها، الذي بلغ فيه كتاب الله، الذي جاء بلسان عربي مبين، غاية النهاية في فنون البلاغة والبديع والبيان: فلا بد من بحث مدقق لجلاء هذا الوهم الخطير، واقتلاع هذه الشبهة الشيطانية من جذورها.

ولعل خير ما نبتدئ به هذا البحث هو تدبر فواتح سورة الكهف المباركة، حيث قال الحق، تقدست ذاته، وتباركت أسماؤه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا (1) قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا (2) مَاكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا (3) وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا (4) مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾، (الكهف؛ 18: 1 – 5):

❃ فقد جاء في تفسير الكشاف عن حقائق التزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (2/658): [﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾، (أي بالولد أو باتخاذه، يعني أنّ قولهم هذا لم يصدر عن علم ولكن عن جهل مفرط وتقليد للآباء، وقد اشتملته آباؤهم من الشيطان وتسويله. فإن قلت: اتخاذ الله ولداً في نفسه محال، فكيف قيل: ما لهم به من علم؟ قلت: معناه ما لهم به من علم؛ لأنه ليس مما يعلم لاستحالته، وانتفاء العلم بالشيء إمّا للجهل بالطريق الموصل إليه، وإما لأنه في نفسه محال لا يستقيم تعلق العلم به]؛

❊ وجاء في تفسير الرازي [مفاتيح الغيب – (10/156، بترقيم الشاملة آليا)]: [في الآية مسائل: المسألة الأولى: اعلم أن قوله تعالى: ﴿وَيُنْذِرَ الذين قَالُواْ اتخذ الله وَلَدًا﴾ معطوف على قوله: ﴿لِّيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: 2] والمعطوف يجب كونه مغايراً للمعطوف عليه فالأول عام في حق كل من استحق العذاب. والثاني خاص بمن أثبت لله ولداً، وعادة القرآن جارية بأنه إذا ذكر قضية كلية عطف عليها بعض جزئياتها تنبيهاً على كونه أعظم جزئيات ذلك الكلي كقوله تعالى: ﴿وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وميكال﴾ [البقرة: 98] فكذا ههنا العطف يدل على أن أقبح أنواع الكفر والمعصية إثبات الولد لله تعالى.
المسألة الثانية: الذين أثبتوا الولد لله تعالى ثلاث طوائف. أحدها: كفار العرب الذين قالوا: الملائكة بنات الله. وثانيها: النصارى حيث قالوا: المسيح ابن الله. وثالثها: اليهود الذين قالوا: عزيز ابن الله؛ والكلام في أن إثبات الولد لله كفر عظيم ويلزم منه محالات عظيمة قد ذكرناه في سورة الأنعام في تفسير قوله تعالى: ﴿وَخَرَقُواْ لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: 100] وتمامه مذكور في سورة مريم، ثم إنه تعالى أنكر على القائلين بإثبات الولد لله تعالى من وجهين. الأول: قوله: ﴿مَّا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلاَ لآبائهم﴾ فإن قيل اتخاذ الله ولداً محال في نفسه فكيف قيل ﴿ما لهم به من علم﴾؟ قلنا: انتفاء العلم بالشيء قد يكون للجهل بالطريق الموصل إليه؛ وقد يكون لأنه في نفسه محال لا يمكن تعلق العلم به. ونظيره قوله: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ الله إِلَهَا ءاخَرَ لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ [المؤمنون: 117] واعلم أن نفاة القياس تمسكوا بهذه الآية فقالوا: هذه الآية تدل على أن القول في الدين بغير علم باطل، والقول بالقياس الظني قول في الدين بغير علم فيكون باطلاً وتمام تقريره مذكور في قوله: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: 36] وقوله: ﴿وَلاَ لآبائهم﴾ أي ولا أحد من أسلافهم، وهذا مبالغة في كون تلك المقالة باطلة فاسدة. النوع الثاني: مما ذكره الله في إبطاله قوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾،... إلخ]، حتى قال: [البحث الرابع: قوله: ﴿تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ يدل على أن هذا الكلام مستكره جداً عند العقل؛ كأنه يقول: هذا الذي يقولونه لا يحكم به عقلهم وفكرهم ألبتة لكونه في غاية الفساد والبطلان، فكأنه شيء يجري به لسانهم على سبيل التقليد، لأنهم مع أنها قولهم عقولهم وفكرهم تأباها وتنفر عنها ثم قال تعالى: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا﴾ ومعناه ظاهر، واعلم أن الناس قد اختلفوا في حقيقة الكذب. فعندنا: أنه الخبر الذي لا يطابق المخبر عنه سواء اعتقد المخبر أنه مطابق أم لا؟ ومن الناس من قال شرط كونه كذباً أن لا يطابق المخبر عنه مع علم قائله بأنه غير مطابق، وهذا القيد عندنا باطل، والدليل عليه هذه الآية فإنه تعالى وصف قولهم بإثبات الولد لله بكونه كذباً، مع أن الكثير منهم يقول ذلك، ولا يعلم كونه باطلاً، فعلمنا أن كل خبر لا يطابق المخبر عنه فهو كذب سواء علم القائل بكونه مطابقاً أو لم يعلم]؛
ـــ وتكرر بعض هذا بحوه في تفسير اللباب لابن عادل [أبي حفص عمر بن على ابن عادل الدمشقي الحنبلي – (المتوفى بعد سنة 880 هـ) – (ص: 3394)]، فكأنه نقل من الرازي: [فصل واعلم أنَّ المثبتين لله تعالى الولد ثلاث طوائف: الأولى: كفار العرب الذين قالوا: الملائكة بناتُ الله. الثانية: النصارى قالوا: المسيحُ ابن الله. الثالثة: اليهود، حيث قالوا: العزير ابنُ الله. واعلم أنَّ إثبات الولد لله كفرٌ عظيمٌ، وتقدَّم الكلام على ذلك في سورة الأنعام في قوله: ﴿وَخَرَقُواْ لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: 100] وسيأتي

تمامه – إن شاء الله تعالى – في سورة مريم؛ لأنَّه تعالى أنكر على القائلين بإثبات الولد من وجهين: الأول: قوله: ﴿مَّا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلاَ لآبَائِهِمْ﴾. فإن قيل: اتخاذ الله تعالى الولد محالٌ في نفسه، فكيف قيل: ﴿مَّا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الزخرف: 20]؟. فالجوابُ: أنَّ انتفاء العلم بالشيء قد يكون للجهل بالطريق الموصل إليه؛ وقد يكون لأنَّه في نفسه محالٌ، لا يمكن تعلق العلم به، ونظيره قوله: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾، (المؤمنون: 117)]؛

ـــ وكذلك في تفسير السراج المنير للشربيني [السراج المنير في الاعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني – (المتوفى: 977 هـ) - (272/2)]: [﴿وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولداً﴾ معطوف على قوله تعالى: ﴿لينذر بأساً شديداً من لدنه﴾ والمعطوف يجب كونه مغايراً للمعطوف عليه، فالأوّل عام في حق كل كافر، والثاني خاص بمن أثبت لله ولداً. وعادة القرآن جارية بأنه إذا ذكر قضية كلية عطف عليها بعض جزئياتها تنبيهاً على كونه أعظم جزئيات ذلك الكلي كقوله تعالى: ﴿وملائكته ورسله وجبريل وميكال﴾ (البقرة، 98) فكذا ههنا هذا العطف يدل على أنّ أقبح أنواع الكفر إثبات الولد لله تعالى. تنبيه: الذين أثبتوا لله ولداً ثلاث طوائف الأولى: كفار العرب الذين قالوا الملائكة بنات الله. الثانية: النصارى الذين قالوا المسيح ابن الله. الثالثة: اليهود الذين قالوا عزير ابن الله. ثم إنه تعالى أنكر على القائلين ذلك من وجهين الأوّل: قوله تعالى: ﴿ما لهم به﴾، أي: القول. ﴿من علم﴾، أي: أصلاً لأنه مما لا يمكن أن يتعلق العلم به لأنه لا وجود له ولا يمكن وجوده، ثم قرّر تعالى هذا المعنى وأكده بقوله: ﴿ولا لآبائهم﴾ الذين يغتبطون بتقليدهم في الدين حتى في هذا الذي لا يتخيله عاقل ولو أخطؤوا في تصرف دنيوي لم يتبعوهم فيه. فإن قيل: اتخاذ الله ولداً محال في نفسه فكيف قيل ما لهم به من علم؟ أجيب: بأن انتفاء العلم بالشيء قد يكن للجهل بالطريق الموصل إليه وقد لا يكون لأنه في نفسه محال لا يمكن تعلق العلم به، ونظيره قوله تعالى: ﴿ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له به﴾ (المؤمنين، 117)]؛

فأقول: كلام الرازي جيد في جملته، إلا أن قوله: (الذين أثبتوا الولد لله تعالى ثلاث طوائف. أحدها: كفار العرب الذين قالوا: الملائكة بنات الله. وثانيها: النصارى حيث قالوا: المسيح ابن الله. وثالثها: اليهود الذين قالوا: عزيز ابن الله)، ففيه تساهل، إلا أن يكون قصد من خاطبهم القرآن على وجه الابتداء. والحق أن معظم شرك العالم، لا فرق بين الهنود والبابليين والمصريين القدامى واليونان والرومان وغيرهم، يعود إلى نسبة الولد إلى الله، أو بلفظ أعم وأدق: أن الألوهية نوع تتعدد أفراده، أو حتى جنس تتعدد أنواعه.

وقد فطن لهذه الشيخ عبد الرحمن بن سعدي، بالرغم من انتسابه للفرقة الوهابية، فقال: [منه: قوله تعالى في الإنكار على من جعل مع الله إلهاً آخر، وإبطال زعمه الكاذب **الذي هو أساس الوثنية**: أن هؤلاء الأولياء والآلهة **أبناء الله**؛ لأنهم النور الذي انبثق منه تجسدوا بشراً ثم عادوا إلى النورانية، فيقول: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلاَ لآبَائِهِمْ﴾]، ولكنه للأسف الشديد لم يرفع بها رأساً، ولم يسأل نفسه: هل هذا معتقد

من تنبزهم فرقته المارقة بلقب (**القبوريين**)؟! لم يرفع بها رأساً، ذلك لأن خلفيته الوهابية قصمت عنقه، فلم يعد يستطيع رفع رأسه، كما سيظهر مستقبلاً في العديد من نقولنا عنه.

وأما الجملة المهمة الخطيرة: (انتفاء العلم بالشيء قد يكون للجهل بالطريق الموصل إليه؛ وقد يكون لأنه في نفسه محال لا يمكن تعلق العلم به)، كما هي عند الزمخشري والرازي، فهي ضرورة عقلية تنبع من التعريف الصحيح لـ(العلم)؛ وهي واسعة الانتشار في مصنفات القدامى، بعد عصر الإمام الطبري، والمتأخرين، مثال ذلك ما جاء في تفسير الخازن [تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن - (4/191)]: [فإن قلت اتخاذ الله ولداً في نفسه محال فكيف قيل ما لهم به من علم. قلت: انتفاء العلم يكون للجهل بالطريق الموصل إليه؛ وقد يكون في نفسه محالاً لا يستقيم تعلق العلم به].

وأما الطبري، ومن سبقه، ففهموها على الفطرة بدون تقعيد منطقي أو تنظير فلسفي:
❋ فقد جاء في تفسير جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (17/595): [كما حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق: ﴿وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ن يعني قريشا في قولهم: إنما نعبد الملائكة، وهنّ بنات الله، وقوله: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾، يقول: ما لقائلي هذا القول، يعني قولهم ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ن ﴿بِهِ﴾: يعني بالله من علم، والهاء في قوله (بِهِ) من ذكر الله]، قلت: واستنكر الطبري هذا فقال بعدها فوراً: [وإنما معنى الكلام: ما لهؤلاء القائلين هذا القول بالله إنه لا يجوز أن يكون له ولد من علم، فلجهلهم بالله وعظمته قالوا ذلك]؛
ـــ وتبعه في بعض ذلك القرطبي، رغم كونه من المتأخرين، في تفسيره الجامع لأحكام القرآن (10/353): [قوله تعالى: - ﴿وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً﴾ وهم اليهود، قالوا عزير ابن الله، والنصارى قالوا المسيح ابن الله، وقريش قالت الملائكة بنات الله. فالإنذار في أول السورة عام، وهذا خاص فيمن قال لله ولد]؛
ـــ وكذلك في تفسير ابن كثير (5/135): [﴿وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ قال ابن إسحاق: وهم مشركو العرب في قولهم: نحن نعبد الملائكة، وهم بنات الله]؛

ولعلنا نقوم بمزيد تحرير، وتحسين صياغة، للجملة المهمة الخطيرة:
قاعدة معرفية مهمة: (انتفاء العلم بوجود الشيء قد يكون للجهل بالطريق الموصل إلى العلم؛ وقد يكون لأن الشيء معدوم لا يمكن تعلق العلم به، لأنه ما كان موجوداً، أو غير موجود فعلاً، أو في نفسه محال لا يمكن أن يكون موجوداً أصلاً).
فأما زيادتنا: (لأنه ما كان موجوداً، أو غير موجود فعلاً)، فمستندها قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ: أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا

لَا يَعْلَمُ **فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، (يونس؛ 10: 18): فذكر السموات والأرض يرجح أن الكلام إنما هو منصب على (عن عدم وجودها فعلاً) عند ورود هذا الخطاب. وأما كونها مستحيلة الوجود أصلاً، فلا يمكن أن تكون موجودة في السموات والأرض، ولا في غيرها من الأكوان فحق ببراهين إضافية. وعلى كل حال، فقوله، جل ذكره: ﴿أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ **فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ**﴾: إنما هو من أعلى درجات نفى الشريك، فحاكم بلدة ربما قال: (أنا لا أعلم أن للبلدة حاكما غيرى)، مبالغة في النفي؛ ومن هذا الباب أيضاً، قوله، تعالى مجده: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ **بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ** أَمْ بِظَاهِرٍ مِنَ الْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾، (الرعد؛ 13: 33)، والله أعلم.

وقد تطرق العلامة المعاصر محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي لهذه القضية الخطيرة بنحو ما تطرق إليها الإمام الرازي، مع زيادات قيمة تستحق التدبر والتأمل:

* فقد جاء في أضواء البيان [موافق للمطبوع (3/197)]: [﴿وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا (4) مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا (5)﴾: - وهذا من عطف الخاص على العام، لأنه قوله ﴿لِّيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: 2] شامل للذين قالوا اتخذ الله ولداً، ولغيرهم من سائر الكفار. وقد تقرر في فن المعاني: أن عطف الخاص على العام - إذا كان الخاص يمتاز عن سائر أفراد العام بصفات حسنة أو قبيحة - من الإطناب المقبول، تنزيلاً للتغاير في الصفات منزلة التغاير في الذوات. ومثاله في الممتاز عن سائر أفراد العام بصفات حسنة قوله تعالى: ﴿وملائكته وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: 98] الآية، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النبيين مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: 7]. ومثاله في الممتاز بصفات قبيحة الآية التي نحن بصددها، فإن ﴿الذين قالوا اتخذ الله ولداً﴾ امتازوا عن غيرهم بفرية شنعاء. ولذا ساغ عطفهم على اللفظ الشامل لهم ولغيرهم. والآيات الدالة على شدة عظم فريتهم كثيرة جداً. كقوله هنا: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: 5] الآية، وكقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ اتخذ الرحمن وَلَداً لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدّاً تَكَادُ السماوات يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأرض وَتَخِرُّ الجبال هَدّاً أَن دَعَوْا للرحمن وَلَداً وَمَا يَنبَغِي للرحمن أَن يَتَّخِذَ وَلَداً﴾ [مريم: 88 - 92]، وقوله: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بالبنين واتخذ مِنَ الملائكة إِنَاثاً إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً﴾ [الإسراء: 40] والآيات بمثل هذا كثيرة معلومة. وقد قدمنا أن القرآن بين أن الذين نسبوا لله سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً ثلاثة أصناف من الناس: اليهود، والنصارى، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ اليهود عُزَيْرٌ ابن الله وَقَالَتْ النصارى المسيح ابن الله ذلك قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ﴾، [التوبة: 30] الآية. والصنف الثالث مشركو العرب. كما قال تعالى عنهم: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ البنات سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: 57]، والآيات بنحوها كثيرة معلومة. وقوله تعالى في هذه الآية الكريمة: ﴿مَّا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلاَ لآبَائِهِمْ﴾ يعني أن ما نسبوه له جلَّ وعلا من اتخاذ الولد لا علم لهم به. لأنه مستحيل. والآية تدل دلالة واضحة على أن **نفي الفعل لا يدل على إمكانه**. ومن الآيات الدالة على ذلك قوله تعالى ﴿وَمَا ظَلَمُونَا ولكن كانوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة:

57] لأن ظلمهم لربنا وحصول العلم لهم باتخاذه الولد - كل ذلك مستحيل عقلاً. فنفيه لا يدل على إمكانه. ومن هذا القبيل قول المنطقيين: **السالبة لا تقتضى وجود الموضوع**، كما بيناه في غير هذا الموضع. وما نفاه عنهم وعن آبائهم من العلم باتخاذه الولد سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً - بينه في مواضع أخر، كقوله: ﴿وَخَرَقُواْ لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وتعالى عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: 100]، وقوله في آبائهم: ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: 104] إلى غير ذلك من الآيات. وقوله في هذه الآية الكريمة: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ يعني أن ما قالوه بأفواههم من أن الله اتخذ ولداً امر كبير عظيم. كما بينا الآيات الدالة على عظمه آنفاً]؛ وفي مواضع أخرى منها: أضواء البيان [موافق للمطبوع (2/221)]؛

وهنا تساهل الشنقيطي، رحمه الله، أشد من تساهل الرازي لأنه معاصر، وكان بإمكانه الاطلاع على علوم الآثار، وعلوم السلالات البشرية، وعلوم الأديان المعاصرة التي لم تكن متاحة للإمام الرازي في زمنه، فقال: (وقد قدمنا أن القرآن بين أن الذين نسبوا لله سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً ثلاثة أصناف من الناس: اليهود، والنصارى، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ اليهود عُزَيْرٌ ابن الله وَقَالَتْ النصارى المسيح ابن الله ذلك قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ﴾، [التوبة: 30] الآية. والصنف الثالث مشركو العرب. كما قال تعالى عنهم: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ البنات سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: 57]، والآيات بنحوها كثيرة معلومة)، والحق أن معظم شرك العالم، لا فرق بين الهنود والبابليين والمصريين القدامى واليونان والرومان وغيرهم، يعود إلى اعتقاد (أن الألوهية نوع تتعدد أفراده، أو حتى جنس تتعدد أنواعه)، ونسبة الولد إلى (الله)، ما هي إلا حالة خاصة لأولئك الذين يعترفون بإله مركزي واحد: (الله).

وزاد، رحمه الله، الموضوع مناقشة وتفصيلا في كتابه القيم (دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب):
❋ فقد جاء في دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص: 47): [الرَّابِعُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ أَنَّهُمْ لَمْ يُوَفَّقُوا لِلتَّوْبَةِ النَّصُوحِ حَتَّى تُقْبَلَ مِنْهُمْ، وَيَدُلُّ لِهَذَا الْوَجْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾، [4\ 137]. فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَدَمَ غُفْرَانِهِ لَهُمْ لِعَدَمِ تَوْفِيقِهِمْ لِلتَّوْبَةِ وَالْهُدَى. كَقَوْلِهِ: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ [4\168]. وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ الْآيَةَ [10\96]. وَنَظِيرُ الْآيَةِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ [74\48]، أَيْ لَا شَفَاعَةَ لَهُمْ أَصْلًا حَتَّى تَنْفَعَهُمْ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ الْآيَةَ [23\117]. لِأَنَّ الْإِلَهَ الْآخَرَ لَا يُمْكِنُ وُجُودُهُ أَصْلًا، حَتَّى يَقُومَ عَلَيْهِ بُرْهَانٌ أَوْ لَا يَقُومَ عَلَيْهِ. قَالَ مُقَيِّدُهُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ: مِثْلُ هَذَا الْوَجْهِ الْأَخِيرِ هُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ النُّظَّارِ، بِقَوْلِهِمُ السَّالِبَةُ: (**لَا تَقْتَضِي بِوُجُودِ الْمَوْضُوعِ**)، وَإِيضَاحُهُ أَنَّ الْقَضِيَّةَ السَّالِبَةَ عِنْدَهُمْ صَادِقَةٌ فِي صُورَتَيْنِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا عَدَمُ اتِّصَافِ الْمَوْضُوعِ بِالْمَحْمُولِ وَعَدَمُ اتِّصَافِهِ بِهِ يَتَحَقَّقُ فِي صُورَتَيْنِ:

الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ الْمَوْضُوعُ مَوْجُودًا إِلَّا أَنَّ الْمَحْمُولَ مُنْتَفٍ عَنْهُ، كَقَوْلِكَ: لَيْسَ الْإِنْسَانُ بِحَجَرٍ، فَالْإِنْسَانُ مَوْجُودٌ وَالْحَجَرِيَّةُ مُنْتَفِيَةٌ عَنْهُ.
وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ الْمَوْضُوعُ مِنْ أَصْلِهِ مَعْدُومًا لِأَنَّهُ إِذَا عَدِمَ تَحَقَّقَ عَدَمُ اتِّصَافِهِ بِالْمَحْمُولِ الْمَوْجُودِيِّ، لِأَنَّ الْعَدَمَ لَا يَتَّصِفُ بِالْوُجُودِ كَقَوْلِكَ: لَا نَظِيرَ لِلَّهِ يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ، فَإِنَّ الْمَوْضُوعَ الَّذِي هُوَ النَّظِيرُ لَيْسَ مُسْتَحِيلًا مِنْ أَصْلِهِ، وَإِذَا تَحَقَّقَ عَدَمُهُ تَحَقَّقَ انْتِفَاءُ اتِّصَافِهِ بِاسْتِحْقَاقِ الْعِبَادَةِ ضَرُورَةً.
وَهَذَا النَّوْعُ مِنْ أَسَالِيبِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمِنْ شَوَاهِدِهِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ: (عَلَى لَاحِبٍ لَا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ *** إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ النُّبَاطِيُّ جَرْجَرَا)، لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى لَاحِبٍ لَا مَنَارَ لَهُ أَصْلًا حَتَّى يُهْتَدَى بِهِ. وَقَوْلُ الْآخَرِ: (لَا تُفْزِعُ الْأَرْنَبَ أَهْوَالُهَا *** وَلَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرْ)، لِأَنَّهُ يَصِفُ فَلَاةً بِأَنَّهَا لَيْسَ فِيهَا أَرَانِبُ وَلَا ضِبَابٌ حَتَّى تُفْزِعَ أَهْوَالُهَا الْأَرْنَبَ، أَوْ يَنْجَحِرَ فِيهَا الضَّبُّ أَيْ يَدْخُلُ الْجُحْرَ أَوْ يَتَّخِذُهُ، وَقَدْ أَوْضَحْتُ مَسْأَلَةَ أَنَّ السَّالِبَةَ لَا تَقْتَضِي وُجُودَ الْمَوْضُوعِ فِي أُرْجُوزَتِي فِي الْمَنْطِقِ فِي مَبْحَثِ انْحِرَافِ السُّوَرِ، وَأَوْضَحْتُ فِيهَا أَيْضًا فِي مَبْحَثِ التَّحْصِيلِ وَالْعُدُولِ أَنَّ مِنَ الْمُوجِبَاتِ مَا لَا يَقْتَضِي وُجُودَ الْمَوْضُوعِ نَحْوَ: ((بَحْرٌ مِنْ زِئْبَقٍ) (مُمْكِنٌ))، وَ((الْمُسْتَحِيلُ) (مَعْدُومٌ))، فَإِنَّهَا مُوجِبَتَانِ وَمَوْضُوعُ كُلٍّ مِنْهُمَا مَعْدُومٌ، وَحَرَّرْنَا هُنَاكَ التَّفْصِيلَ فِيمَا يَقْتَضِي وُجُودَ الْمَوْضُوعِ وَمَا لَا يَقْتَضِيهِ]؛

وإليك الآن المزيد من التفصيل، وأقوال الأئمة، بالنسبة لقوله، جل جلاله: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ **لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ** فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾، (المؤمنون؛ 23: 117)؛ ومن بابها، وفي معناها: قوله، تعالى ذكره: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ **إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ** بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، (يونس؛ 10: 68)؛

* فقد جاء في أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن (5/377): [﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ **لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ** فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ (117)﴾: (البرهان): الدليل الذي لا يترك في الحق لبساً، وقوله: لا برهان له به كقوله ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ الله مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً﴾ [الحج: 71] الآية. والسلطان: هو الحجة الواضحة وهو بمعنى: البرهان وقوله في هذه الآية الكريمة ﴿فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ﴾ قد بين أن حسابه الذي عند ربه، لا فلاح له فيه بقوله بعده ﴿إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكافرون﴾ وأعظم الكافرين كفراً هو من يدعو مع الله إلهاً آخر، لا برهان له به، ونفي الفلاح عنه يدل على هلاكه وأنه من أهل النار، وقد حذر الله من دعاء إله معه في آيات كثيرة كقوله: ﴿وَلاَ تَجْعَلُواْ مَعَ الله إلها آخَرَ إِنِّي لَكُمْ مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الذاريات: 51] وقوله: ﴿وَلاَ تَدْعُ مَعَ الله إلها آخَرَ لاَ إله إِلاَّ هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ لَهُ الحكم وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: 88] وقوله تعالى: ﴿لاَّ تَجْعَل مَعَ الله إلها آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَّخْذُولاً﴾ [الإسراء: 22] والآيات بمثل ذلك كثيرة جداً، ولا خلاف بين أهل العلم أن قوله هنا: ﴿لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ لا مفهوم مخالفة له، فلا يصح لأحد أن يقول: أما من عبد معه إلهاً آخر له برهان به فلا مانع من ذلك، لاستحالة وجود برهان على عبادة إله آخر معه، بل البراهين القطعية المتواترة، دالة على أنه هو

المعبود وحده جل وعلا ولا يمكن أن يوجد دليل على عبادة غيره ألبتة. وقد تقرر في فن الأصول أن من موانع اعتبار مفهوم المخالفة، كون تخصيص الوصف بالذكر لموافقته للواقع فيرد النص ذاكراً لوصف الموافق للواقع ليطبق عليه الحكم، فتخصيصه بالذكر إذاً ليس لإخراج المفهوم عن حكم المنطوق، بل لتخصيص الوصف بالذكر لموافقته للواقع. ومن أمثلته في القرآن هذه الآية لأن قوله: ﴿لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ وصف مطابق للواقع، لأنهم يدعون معه غيره بلا برهان، فذكر الوصف لموافقته الواقع، لا لإخراج المفهوم عن حكم المنطوق. (. -. -) وإلى هذا أشار في مراقي السعود في ذكره موانع اعتبار مفهوم المخالفة بقوله: أو امتنان أو وفاق الواقع *** والجهل والتأكيد عند السامع]؛

* وجاء في أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن (3/291)، وهو في نسخة الشاملة الموافقة للمطبوع (3/216): [﴿هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ - قوله تعالى: ﴿هؤلاء قَوْمُنَا اتخذوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّوْلاَ يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ﴾. «لولا» في هذه الآية الكريمة للتخصيص، وهو الطلب بحث وشدة. والمراد بهذا الطلب التعجيز، لأنه من المعلوم أنه لا يقدر أحد أن يأتي بسلطان بين على جواز عبادة غير الله تعالى. والمراد بالسلطان البين: الحجة الواضحة. وما ذكره جل وعلى في هذه الآية الكريمة: من تعجيزهم عن الإتيان بحجة على شركهم وكفرهم وإبطال حجة المشركين على شركهم - جاء موضحاً في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظن وَإِنْ أَنتُمْ إَلاَّ تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: 148]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ الله أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ الأرض أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السماوات ائتوني بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هاذآ أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأحقاف: 4]، وقوله تعالى منكراً عليهم: ﴿أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَاباً مِّن قَبْلِهِ فَهُم بِهِ مُسْتَمْسِكُونَ﴾ [الزخرف: 21]، وقوله جل وعلا: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَاناً فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُواْ بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: 35]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ الذين تَدْعُونَ مِن دُونِ الله أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ الأرض أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السماوات أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَاباً فَهُمْ على بَيِّنَةٍ مِّنْهُ بَلْ إِن يَعِدُ الظالمون بَعْضُهُم بَعْضاً إِلاَّ غُرُوراً﴾ [فاطر: 40]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ الله إِلَهَا آخَرَ لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكافرون﴾ [المؤمنون: 117]، والآيات الدالة على أن المشركين لا مستند لهم في شركهم إلا تقليد آبائهم الضالين كثيرة جداً]؛

* وجاء في أحكام القرآن للجصاص (3/109): [قال الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات قال أبو بكر الذي اقتضته هذه الآية إباحة نكاح الإماء المؤمنات عند عدم الطول إلى الحرائر المؤمنات لأنه لا خلاف أن المراد بالمحصنات ههنا الحرائر وليس فيها حظر لغيرهن لأن تخصيص هذه الحال بذكر الإباحة فيها لا يدل على حظر ما عداها؛ كقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق لا دلالة فيه على إباحة القتل عند زوال هذه الحال؛ وقوله تعالى ولا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة لا يدل على إباحته إذا لم يكن أضعافا مضاعفة؛ وقوله تعالى: ﴿ومن يدع مع الله إلها آخر لا برهان له به﴾، ليس بدلالة على أن أحدنا يجوز أن يقوم له برهان على

صحة القول بأن مع الله إلها آخر، تعالى الله عن ذلك: وقد بينا ذلك في اصول الفقه فإذا ليس في قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا الآية إلا إباحة نكاح الإماء لمن كانت هذه حاله ولا دلالة فيه على حكم من وجد طولا إلى الحرة لا بحظر ولا إباحة]؛

* وجاء في القواعد الحسان في تفسير القرآن (ص: 71): [(القاعدة السادسة والعشرون: الأحكام في الآيات المقيدة): - الأصل: أن الآيات التي فيها قيود لا تثبت أحكامها إلا بوجود تلك القيود، إلا في آيات يسيرة. وهذه قاعدة لطيفة. فإن الله متى رتب في كتابه حكماً على شيء، وقيده بقيد، أو شرط لذلك شرطاً، تعلق الحكم به على ذلك الوصف، الذي وصفه الله تعالى. وهذا في القرآن لا حصر له. وإنما المقصود ذكر المستثنى من هذا الأصل الذي يقول كثير من المفسرين - إذا تكلموا عليها -: هذا قيد غير مراد. ففي هذه العبارة نظر؛ فإن كل لفظة في كتاب الله فإن الله أرادها لما فيها من فائدة، وقد تظهر للمخاطب وقد تخفى. وإنما مرادهم بقولهم [غير مراد] ثبوت الحكم لها. فاعلم أن الله تعالى يذكر الأحكام الشرعية من أصول وفروع، ويذكر أعلى حالة لها ليبرزها لعباده، وليظهر لهم حسنها، إن كانت مأموراً بها، أو قبحها إن كانت منهياً عنها. وعند تأمل هذه الآيات التي بهذا الصدد يظهر لك هذا منها عياناً. فمنها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ لا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ [المؤمنون: 117] ومن المعلوم أن من دعا مع الله إلهاً آخر فإنه كافر، وأنه ليس له برهان مطلقاً. وإنما قيدها الله بهذا القيد بياناً لشناعة الشرك والمشرك وأن الشرك ليس له دليل شرعي، ولا عقلي قطعاً، والمشرك ليس بيده ما يُسوِّغ له شيئاً من ذلك. ففائدة هذا القيد: التشنيع البليغ على المشركين من المعاندة ومخالفة البراهين الشرعية والعقلية، وأنه ليس بأيديهم إلا أغراض نفسية ومقاصد سيئة، وأنهم لو التفتوا أدنى التفات لعرفوا أن ما هم عليه لا يستجيزه من له أدنى إيمان ولا معقول]؛

* وجاء في الدر المصون في علم الكتاب المكنون (ص: 4331): [قوله: ﴿وَمَن يَدْعُ﴾: شرطٌ. وفي جوابِه وجهان أصحُّهما: أنه قوله "فإنما حِسابُه" وعلى هذا ففي الجملة المتقدمة وهي قولُه: ﴿لاَ بُرْهَانَ لَهُ﴾ وجهان، أحدُهما: أنها صفةٌ لـ"إلهاً" وهو صفةٌ لازمةٌ. أي: لا يكون الإِلَهُ المَدْعُوُّ من دون اللهِ إلاَّ كذا، فليس لها مفهومٌ لفسادِ المعنى. ومثلُه: ﴿وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ لا يُفْهم أَنَّ ثَمَّ إلَهاً آخرَ مَدْعُوَّاً من دونِ اللهِ له برهان، وأن ثَمَّ طائراً يطير بغير جناحيه. الثاني: أنها جملةٌ اعتراضٍ بين الشرطِ وجوابِه. وإلى الوجهين أشار الزمخشري بقولِه: (وهي صفةٌ لازمةٌ كقوله: (يَطير بجناحيه)، جيء بها للتوكيد لا أَنْ يكونَ في الآلهة ما يجوز أَنْ يقومَ عليه بُرْهانٌ). ويجوز أَنْ يكونَ اعتراضاً بين الشرطِ والجزاءِ كقولك: (مَنْ أحسن إلى زيدٍ ـ لا أحقَّ بالإِحسان منه ـ فاللهُ مُثيبُه).
الثاني: من الوجهين الأولين: أنَّ جوابَ الشرطِ "قولُه لا بُرْهانَ له به" كأنه فَرَّ مِنْ مفهومِ الصفةِ لِما يلزمُ مِنْ فسادِه فَوَقَعَ في شيءٍ لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةِ شعرٍ، وهو حَذْفُ فاءِ الجزاءِ من الجملةِ الاسميةِ، كقوله:
3432ـ مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ: اللهُ يَشْكُرُها *...............البيت.

وقد تقدَّم تخريجُ كونِ (لا برهانَ له) على الصفةِ. ولا إشكال؛ لأنها صفةٌ لازمةٌ، أو على أنها جملةٌ اعتراضٍ]، **انتهى نص الدر المصون**؛

فأقول: أصل صدر البيت هو: (مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ **فـ**اللهُ يَشْكُرُها)، ثم حذفت الفاء لضرورة الشعر. وإليك تحرير الوجوه، وتقدير الكلام مبسوطاً في كل حالة ذكرها - على وجه الاختصار - صاحب (الدر المصون):

الأول: (الصفة اللازمة)، فيكون تقدير الكلام: (ومَن يَدْعُ مع الله إلهاً آخر، الذي صفته الضرورية اللازمة له أنه لا بُرهان له، فإنما حِسابُه عند ربه)؛ وهذا هو الوجه الثاني الذي جاء في تفسير الماوردي النكت والعيون (69/4): [قوله: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلهاً آخَرَ لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾، فيه وجهان: (. -. -).
الثاني: أن هذه صفة الإله الذي يدعى من دون الله أن لا برهان له]، والغرض البلاغي هنا هو التأكيد؛

الثاني: (الاعتراض)، فيكون تقدير الكلام: (ومَن يَدْعُ - ولا بُرهان له لاستحالة وجود برهان - مع الله إلهاً آخر، فإنما حِسابُه عند ربه)؛ وهذا هو الوجه الأول الذي جاء في تفسير الماوردي النكت والعيون (69/4): [قوله: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلهاً آخَرَ لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾، فيه وجهان: أحدهما: معناه ليس له برهان ولا صحة بأن مع الله إلهاً آخر]، والغرض البلاغي هنا هو المبالغة في بيان حال الداعي القبيح، والتشنيع عليه؛

الثالث: (جواب الشرط، مع حذف الفاء)، فيكون تقدير الكلام أنه جملتان: (ومَن يَدْعُ مع الله إلهاً آخر، فلا بُرهان له به)؛ (ومَن يَدْعُ مع الله إلهاً آخر، فإنما حِسابُه عند ربه)، ثم حذف الشرط المكرر، وحذفت الفاء الأولى لثقلها اكتفاء بالثانية. والغرض البلاغي هنا اختصار الجملتين في واحدة، مع بيان حال الداعي القبيح، والتشنيع عليه؛

وأما بخصوص قوله، تعالى ذكره: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ **مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا** وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾، (آل عمران؛ 3: 151)؛ وقوله: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، (الأنعام، 6: 81)؛ وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، (الأعراف؛ 7: 33)؛ وقوله: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ (70) قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾، (الأعراف؛ 7: 70، 71)؛ وقوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾، (يوسف؛ 12: 40)؛ وقوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾، (الحج؛

22: 71)؛ وقوله: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾،[(لروم؛ 30: 35)؛ وقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾، (النجم؛ 53: 23)؛ وما شابهها:

❋ فقد جاء في مفاتيح الغيب للرازي [ترقيم الشاملة موافق للمطبوع (28/9)]: [المسألة الثانية: قوله مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً يوهم أن فيه سلطانا إلا أن الله تعالى ما أنزله وما أظهره إلا أن الجواب عنه: (أنه لو كان لأنزل الله به سلطانا فلما لم ينزل به سلطاناً وجب عدمه) وحاصل الكلام فيه ما يقوله المتكلمون أن هذا مما لا دليل علي فلم يجز إثباته ومنهم من يبالغ فيقول لا دليل عليه فيجب نفيه ومنهم من احتج بهذا الحرف على وحدانية الصانع فقال لا سبيل إلى اثبات الصانع إلا باحتياج المحدثات اليه ويكفي في دفع هذه الحاجة اثبات الصانع الواحد فما زاد عليه لا سبيل إلى اثباته فلم يجز اثباته.

المسألة الثالثة: هذه الآية دالة على فساد التقليد وذلك لأن الآية دالة على أن الشرك لا دليل عليه فوجب أن يكون القول به باطلا وهذا إنما يصح إذا كان القول بإثبات ما لا دليل على ثبوته يكون باطلا فيلزم فساد القول بالتقليد]؛

فأقول: قول الرازي: (أنه لو كان لأنزل الله به سلطانا فلما لم ينزل به سلطاناً وجب عدمه) فيه اختصار شديد، وبعض التقصير، والأولى أن يقال: (أنه لو كان ثمة سلطان في هذه القضية الكبرى، التي هي أم القضايا التي أرسل بها الرسل، ونزلت بها الكتب، لأنزل الله به سلطانا مع كل نبي مرسل، وخاصة في القرآن الذي أنزله ﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾، فلما لم ينزل به سلطاناً: وجب عدمه)

❋ وجاء في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (62/3): [وما مصدرية: أي بسبب إشراكهم بالله آلهة لم ينزل بإشراكها حجة ولا برهاناً، وتسليط النفي على الإنزال، والمقصود: نفي السلطان، أي آلهة لا سلطان في إشراكها، فينزل نحو قوله: (على لاحب لا يهتدى بمناره)، أي لا منار له فيهتدى به؛ وقوله: (ولا ترى الضب بها ينجحر)، أي لا ينجحر الضب فيرى بها. والمرادُ نفي السلطان والنزول معاً]؛

❋ وجاء نحو هذا بعبارة أخرى في التحرير والتنوير ـ الطبعة التونسية (126/4): [﴿ما لم ينزل به سلطانا﴾: أي ما لا سلطان له. والسلطان: الحجّة والبرهان لأنَّه يتسلّط على النّفس، ونُفي تنزيله وأريد نَفْيُ وجوده، لأنّه لو كان لنَزّل أي لأوْحى الله به إلى النَّاس، لأنّ الله لم يكتم النَّاسَ الإرشادَ إلى ما يجب عليهم من اعتقاد على ألْسنةِ الرسل، فالتنزيل إمَّا بمعنى الوحي، وإمَّا بمعنى نصب الأدلَّة عليهم كقولهم: (نزلت الحكمة على ألْسنة العرب وعقول الفرس وأيدي الصّين) ولمَّا كان الحقّ لا يعدو هذين الحالين: لأنَّه إمَّا أن يعلم بالوحي، أو بالأمارات، كان نفي تنزيل السلطان على الإشراك كناية عن نفي السلطان نفسه، كقول الشاعر الّذي لا يعرف اسمه: لا تُفْزع الأرْنَبَ أهوالُهَا ❋❋❋ ولا تَرَى الضبّ بها يَنْجَحِرْ]؛

❋ ولكن جاء في تفسير الألوسي (263/3، بترقيم الشاملة آليا): [﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ﴾ أي بإشراكه، وقيل:

بعبادته، وما نكرة موصوفة أو موصولة اسمية وليست مصدرية ﴿سلطانا﴾ أي حجة، والإتيان بها للإشارة بأن المتبع في باب التوحيد هو البرهان السماوي دون الآراء والأهواء الباطلة، وسميت بذلك لأنه بها يتقوى على الخصم ويتسلط عليه، والنون زائدة، وقيل: أصلية، وذكر عدم إنزال الحجة مع استحالة تحققها من باب انتفاء المقيد لانتفاء قيده اللازم أي لا حجة حتى ينزلها، فهو على حد قوله في وصف مفازة: (لا يفزع الأرنب أهوالها *** ولا ترى الضب بها ينجحر)؛ إذ المراد لا ضب بها حتى ينجحر. فالمراد نفيهما جميعاً. وهذا كقولهم: السالبة لا تقتضي وجود الموضوع. وما ذكرنا من استحالة تحقق الحجة على الاشراك يكاد يكون معلوماً من الدين بالضرورة أما في الاشراك بالربوبية فظاهر إذ كيف يأمر الله سبحانه باعتقاد أن خالق العالم اثنان مشتركان في وجوب الوجود والاتصاف بكل كمال، وأما الاشراك في الألوهية الذي عليه أكثر المشركين في عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فلأنه يفضي إلى الأمر باعتقاد أشياء خلاف الواقع مما كان المشركون يعتقدونه في أصنامهم وقد ردّه عليهم، فقول عصام الملة: (ونحن نقول الحجة على الاشراك تحت قدرته تعالى لو شاء أنزلها إذ لو أمر بإشراك الأصنام به في العبادة لوجبت العبادة) لا أراه إلا حلا لعصام الدين لأن لا إله إلا الله المخاطب بها الثنوية والوثنية تأبى إمكان ذلك كما لا يخفى على من اطلع على معنى هذه الكلمة الطيبة رزقنا الله تعالى الموت عليها ولا جعلنا ممن أشركوا بالله تعالى ما لم ينزل به سلطاناً]؛

فأقول: قول الألوسي: (الأمر باعتقاد أشياء خلاف الواقع مما كان المشركون يعتقدونه في أصنامهم وقد ردّه عليهم)، كلام ضعيف، ليس فيه التفصيل الواجب في هذا المقام الخطير، وهو نفسه قد قال بقوة في موضع آخر من تفسيره (283/3، بترقيم الشاملة آليا): [﴿بالله مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ﴾ أي بوجوده ﴿سلطانا﴾ أي حجة إذ لا حجة على وجوده حتى ينزلها **لتحقق عدمه بحسب ذاته**].

فأما قول عصام الملة: (ونحن نقول الحجة على الاشراك تحت قدرته تعالى لو شاء أنزلها إذ لو أمر بإشراك الأصنام به في العبادة لوجبت العبادة) فكلام فارغ لا معنى له:

ـــ لأن المشركين ما عبدوا الأصنام إلا لاعتقادهم (الألوهية)، أيا ما كان تعريفها، في الأصنام، أو استحقاق (العبادة)، أيا ما كان تعريفها، لها؛

ـــ والله قد شهد لنفسه أنه لا إله إلا هو، وأنه وحده المستحق لــ(العبادة) – وهو أمر بتلك الشهادة وشدد في الأمر بها؛

ـــ و(الشرك) هو حصراً أن تجعل مع الله إلاها آخر أو أن تعبد غير الله، بنص القرآن وبالإجماع المتيقن من أهل الإسلام وغيرهم:

* فلو أمر الله، تعالى وتقدس، بعبادة الأصنام لكان في الحقيقة قائلاً: (أطيعوني بأن تكذبوني) – (وأطيعوني بأن تعصوني): وهذا كلام لا يصدر عن المجانين، عياذاً بالله، فكيف برب العالمين؟!

ومثل كلام عصام الملة في السقوط قول أبي محمد علي بن حزم: (وَهَذَا فِي غَايَة الْفساد لِأَن الله تَعَالَى لَو

أمرنَا بذلك لم يكن عوداً فِي مِلَّة الْكفْر بل كَانَ يكون ثَابتا على الْإِيمَان وتزايداً فِيهِ) رداً على قول المعتزلة كما هو في الفصل في الملل والأهواء والنحل (83/3): [وَقَالَ تَعَالَى مثنياً على قوم ومصدقاً لَهُم فِي قَوْلهم ﴿قد افترينا على الله كذبا إِن عدنا فِي ملتكم بعد إِذْ نجانا الله مِنْهَا وَمَا يكون لنا أَن نعود فِيهَا إِلَّا أَن يَشَاء الله رَبنَا﴾ فَقَالَ النَّبِيُّونَ عَلَيْهِم الصَّلَاة وَالسَّلَام واتباعهم قَول الْحق الَّذِي شهد الله عز وَجل بتصديقه أَنهم إِنَّمَا خلصوا من الْكفْر بِأَن الله تَعَالَى نجاهم مِنْهُ وَلم ينج الْكَافرين مِنْهُ وَأَن الله تَعَالَى إِن شَاءَ ان يعودوا فِي الْكفْر عَادوا فِيهِ فصح يَقِينا أَنه تَعَالَى شَاءَ ذَلِك مِمَّن عَاد فِي الْكفْر وَقد قَالَت الْمُعْتَزلَة فِي هَذِه الْآيَة معنى هَذَا: (إِلَّا ان يَأْمُرنَا الله بتعظيم الْأَصْنَام كَمَا أمرنَا بتعظيم الْحجر الْأسود والكعبة)؛ قَالَ أَبُو مُحَمَّد وَهَذَا فِي غَايَة الْفساد لِأَن الله تَعَالَى لَو أمرنَا بذلك لم يكن عوداً فِي مِلَّة الْكفْر بل كَانَ يكون ثَابتا على الْإِيمَان وتزايداً فِيهِ]؛

فأقول: هذا قول نشأ حالة ذهول وغياب للعقل بسبب اللجاج في الخصومة؛ والجواب الصحيح أن الحجر الأسود والكعبة ليست أصناما، وحتى مشركو العرب كانوا يدركون ذلك ويعظمونها ولا يعبدونها، وأما تعظيم الْأَصْنَام فهو (عبادة): فالرد على المعتزلة يكون بمثل ردنا على عصام الملة؛ وليس بجملة أبي محمد علي بن حزم التي هي زلة شنعاء، إن لم نكن ((**كَفْرَةً صلعاء**))!

❄ فصل: براهين شهادة أن: «مُحَمَّداً رسول الله»

إن كل ما غاب عنا، أي ما لم يقع عليه حسنا مباشرة، أو كان قبلنا، فلا يمكن أن يُعرف إلا بالخبر عنه. وخبر التواتر يوجب العلم الضروري، ولا بد؛ ولو دَخَلَتْ في نقل التواتر داخلةٌ أو شك، لوجب أن يدخل الشك: هل كان قبلنا خلق من بني آدم أم لا؟ إذ لم نعرف كون الخلق موجودا قبلنا بهذه الصفة إلا بالخبر المتواتر، ومن شك في هذا هدم العقل ولحق بالمجانين، ولم يعد يحسن معه خطاب أو حوار أو كلام.

والتواتر هو نقل عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، بحيث يكون المنتهى مما يقع عليه الحس، أي مما يمكن أن يكون السامع لخبره ناقلاً له من جملة الناقلين، لو كان حضره فشهده ببصره أو سمعه أو كليهما. أما إجماع الجمع الغفير على معتقد أو رأي فلا قيمة له، وهو ليس بتواتر يثبت به شيء، وكذلك إجماعهم على ضروريات العقل ليس بتواتر، وإن كانت ضروريات العقل هي المرجع والحكم النهائي في كل معرفة، ولكنه ليس بتواتر، ولا من جنسه، وإن كان أعلى منه في القيمة المعرفية؛ إنما التواتر هو النقل الموصوف أعلاه المنتهي إلى الحس، أي إلى «**الشهادة**» بالسمع أو البصر أو بكليهما، وربما بغيرهما من الحواس، لا غير.

وبنقل التواتر المذكور، ثبت أن قوما من الناس أتوا أهل زمانهم يزعمون أن الله تعالى، خالق الخلق، أوحى إليهم يأمرهم بإنذار قومهم بأوامر ألزمهم الله تعالى إياها، فسئلوا برهانا على صحة ما قالوا، فأتوا

بأعمال هي خلاف لطبائع ما في العالم لا يمكن البتة في العقل أن يقدر عليها مخلوق، حاشا خالقها الذي ابتدعها كما شاء:

ـــ كقلب عصا حية تسعى.

ـــ وشق البحر لشعب عظيم جازوا فيه وغرق من اتبعهم، وهم جيش كبير عليه ملك جبار.

ـــ وكإحياء ميت قد صح موته يقيناً بعد موته بأيام عديدة، وفي أكثر الأحيان يكون قد دب فيه العفن المتقدم، أو يكون قد تطاول عليه الزمن حتى عاد عظاماً نخرة.

ـــ وكإبراء أكمه ولد أعمى فارتد بصيراً على الفور.

ـــ وكناقة حية من لحم ودم تأكل وتشرب وتُحلب خرجت من صخرة صمَّاء ميتة.

ـــ وكإنسان رمي في النار المتأججة فلم يحترق.

ـــ وكإشباع مئات من الناس من صاع شعير.

ـــ وكنبعان الماء من بين أصابع إنسان حتى روي العسكر كله.

فثبت ضرورة أن الله تعالى شهد لهم بما أظهر على أيديهم بصحة ما أتوا به عنه، وأنه تعالى صدّقهم فيما قالوه.

وثبوت النبوة والرسالة لإنسان يعني أن من أرسله هو الله، خالق الكون والإنسان والحياة، وأن هذا الشخص نبي صادق، وأنه مؤيد بتلك البينات من الذي أرسله؛ **فثبوت النبوة والرسالة يثبت فوراً، وللوهلة الأولى، وجود المرسل، فهو إذاً يغني عن البراهين المستقلة على وجود الخالق تبارك وتعالى**: أي أن براهين النبوة والرسالة هي في نفس الوقت، وعلى الفور للوهلة الأولى، أدلة على وجود المُرسل، تبارك وتعالى، فلا حاجة لما ذكرناه من البراهين العقلية المحضة، آنفة الذكر، على وجود الخالق تبارك وتعالى، إذ أن براهين النبوة تُجزئ عنها.

فما قد يقدّمه بعض الفلاسفة من استشكالات على تلك البراهين العقلية، تتعلق أكثرها بإشكالية حدود تعقّل وتصور الزمان والمكان، لا يضر شيئاً، إذ أن النبوة والرسالة تبرهن برهاناً قاطعاً على وجود المرسل، وتخبر عن أهم صفاته، من غير أن ترد عليها تلك الإشكاليات. فالحمد لله الذي أقام صنوفاً مختلفة من البراهين على وجوده ووحدانيته وألوهيته وربوبيته، لا إله إلا هو، عليه نتوكل، وبه نتأيد!

ومُحَمَّد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي العربي، هو رسول الله إلى جميع الإنس والجن كافرهم ومؤمنهم، بالبراهين القطعية الكثيرة، ومنها:

❄ معجزة القرآن:

وهي أهم معجزاته وأعلاها، أنه أتى بهذا القرآن المنقول إلينا بأتم ما يكون من نقل التواتر، المحفوظ حرفاً، حرفاً، بل حركة، حركة، مع كيفية ترتيله والتغني به، وأنه دعا من خالفه إلى أن يأتوا بمثله متحدياً لهم، ساخراً منهم، في أسلوب كله تقريع وتوبيخ، فعجزوا كلهم عن ذلك، وهذا التعجيز لجميع العرب عن أن يأتوا بمثله أولهم عن آخرهم موجود في نص القرآن في مواضع عديدة، بل إن التحدي على الإتيان بمثله كان لكل الجن والإنس، ثم قطع أنهم لا يستطيعون ذلك ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ومعيناً، وقد عجزوا عن ذلك، وما زالوا عاجزين، وسيبقون عاجزين إلى يوم القيامة.

ولا يهم ماهية هذا الإعجاز: أهو لأمر ذاتي في القرآن، أي لأنه معجز بذاته، أو بـ«**الصرفة**» أي لأن الله صرفهم، وأحبط عزيمتهم، وأفشل إرادتهم، فكلا الأمرين خارق لنظام الكون، لا يمكن أن يكون مقدوراً إلا لكائن فوق الطبيعة (Supernatural). وعلى كل حال فالتحدي بالقرآن قد تمّ، وعجْزُ العرب وغيرهم قد ثبت، هذه حقيقة تاريخية ثابتة.

نعم: لقد قامت الحجة واكتمل البرهان، لا سيما وأن العرب الأقحاح الذين يتكلمون اللسان العربي الفصيح على السليقة قد انقرضوا في أواسط القرن الهجري الرابع، أي الميلادي العاشر، ولم يبق من يتكلم باللسان العربي الفصيح، وهو محفوظ في بطون الكتب كما يعرفه العلماء المتخصصون، إلا بعد تكلّف وتعليم، وليس أحد منهم حجة على العربية الفصحى، فلا يقبل حكمه في القرآن: لا بالقول أنه معجز، ولا بالقول أنه ليس بمعجز من الناحية اللغوية البلاغية المحضة.

وأما التحدي بالقرآن من ناحية معانيه، وما فيه من إبداع أدبي وبلاغي، وما تميز به من تصوير فني، وإخراج قصصي مسرحي، وما فيه من إخبار صادق عن الأمم السابقة، وما فيه من معجزات علمية، وخُلُوه من التناقض، وتأثيره المذهل في النفوس حتى في ترجماته، إلى لغات أخرى، التي غالباً ما تكون ركيكة هزيلة؛ فهذا التحدي ما زال قائماً إلى اليوم، وسيبقى قائماً إلى أبد الأبد. قال، جل وعز، عن هذا القرآن نفسه: ﴿**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾، (**فصلت؛ 41: 53**)، أي أن القرآن حق من عند الله، أو أن ما جاء به مُحَمَّد حق من عند الله، وكل ذلك متلازم يقتضي بعضه بعضاً.

❄ وجاء نحو ما ذكرنا بالنسبة لإعجاز القرآن – مع زيادة نسط وتفصيل - في تفسير الإمام الفخر الرازي (1/389، بترقيم الشاملة آليا) عند الكلام على آية التحدي: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (23) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ (24)﴾، (البقرة؛ 2 : 23-24)، حيث

قال الإمام المتكلم الكبير: [(الكلام في النبوة في الآية مسائل): المسألة الأولى: اعلم أنه سبحانه وتعالى لما أقام الدلائل القاهرة على إثبات الصانع وأبطل القول بالشريك عقبه بما يدل على النبوة، وذلك يدل على فساد قول التعليمية الذين جعلوا معرفة الله مستفادة من معرفة الرسول، وقول الحشوية الذين يقولون لا تحصل معرفة الله إلا من القرآن والأخبار، ولما كانت نبوة محمد، صلى الله عليه وسلم، مبنية على كون القرآن معجزاً أقام الدلالة على كونه معجزاً. واعلم أن كونه معجزاً يمكن بيانه من طريقين:

الأول: أن يقال إن هذا القرآن لا يخلو حاله من أحد وجوه ثلاثة: إما أن يكون مساوياً لسائر كلام الفصحاء، أو زائداً على سائر كلام الفصحاء بقدر لا ينقض العادة أو زائداً عليه بقدر ينقض، والقسمان الأولان باطلان فتعين الثالث، وإنما قلنا إنهما باطلان، لأنه لو كان كذلك لكان من الواجب أن يأتوا بمثل سورة منه إما مجتمعين أو منفردين، فإن وقع التنازع وحصل الخوف من عدم القبول فالشهود والحكام يزيلون الشبهة، وذلك نهاية في الاحتجاج لأنهم كانوا في معرفة اللغة والاطلاع على قوانين الفصاحة في الغاية. وكانوا في محبة إبطال أمره في الغاية حتى بذلوا النفوس والأموال وارتكبوا ضروب المهالك والمحن، وكانوا في الحمية والأنفة على حد لا يقبلون الحق فكيف الباطل، وكل ذلك يوجب الاتيان بما يقدح في قوله والمعارضة أقوى القوادح، فلما لم يأتوا بها علمنا عجزهم عنها فثبت أن القرآن لا يماثل قولهم، وأن التفاوت بينه وبين كلامهم ليس تفاوتاً معتاداً فهو إذن تفاوت ناقض للعادة فوجب أن يكون معجزاً، فهذا هو المراد من تقرير هذه الدلالة فظهر أنه سبحانه كما لم يكتف في معرفة التوحيد بالتقليد فكذا في معرفة النبوة لم يكتف بالتقليد؛ واعلم أنه قد اجتمع في القرآن وجوه كثيرة تقتضي نقصان فصاحته، ومع ذلك فإنه في الفصاحة بلغ النهاية التي لا غاية لها وراءها فدل ذلك على كونه معجزاً:

أحدها: أن فصاحة العرب أكثرها في وصف مشاهدات مثل وصف بعير أو فرس أو جارية أو ملك أو ضربة أو طعنة أو وصف حرب أو وصف غارة وليس في القرآن من هذه الأشياء شيء فكان يجب أن لا تحصل فيه الألفاظ الفصيحة التي اتفقت العرب عليها في كلامهم؛

وثانيها: أنه تعالى راعى فيه طريقة الصدق وتنزه عن الكذب في جميعه وكل شاعر ترك الكذب والتزم الصدق نزل شعره ولم يكن جيداً ألا ترى أن لبيد بن ربيعة وحسان بن ثابت لما أسلما نزل شعرهما. ولم يكن شعرهما الإسلامي في الجودة كشعرهما الجاهلي وأن الله تعالى مع ما تنزه عن الكذب والمجازفة جاء بالقرآن فصيحاً كما ترى.

وثالثها: أن الكلام الفصيح والشعر الفصيح إنما يتفق في القصيدة في البيت والبيتين. والباقي لا يكون كذلك، وليس كذلك القرآن لأنه كله فصيح بحيث يعجز الخلق عنه كما عجزوا عن جملته.

ورابعها: أن كل من قال شعراً فصيحاً في وصف شيء فإنه إذا كرره لم يكن كلامه الثاني في وصف ذلك الشيء بمنزلة كلامه الأول. وفي القرآن التكرار الكثير ومع ذلك كل واحد منها في نهاية الفصاحة ولم يظهر التفاوت أصلاً.

وخامساً: أنه اقتصر على إيجاب العبادات وتحريم القبائح والحث على مكارم الأخلاق وترك الدنيا واختيار الآخرة، وأمثال هذه الكلمات توجب تقليل الفصاحة.

وسادسها: أنهم قالوا إن شعر أمرئ القيس يحسن عند الطرب وذكر النساء وصفة الخيل. وشعر النابغة عند الخوف، وشعر الأعشى عند الطلب ووصف الخمر، وشعر زهير عند الرغبة والرجاء، وبالجملة فكل شاعر يحسن كلامه في فن فإنه يضعف كلامه في غير ذلك الفن، أما القرآن فإنه جاء فصيحاً في كل الفنون على غاية الفصاحة، ألا ترى أنه سبحانه وتعالى قال في الترغيب: ﴿فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: 17] وقال تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأنفس وَتَلَذُّ الأعين﴾ (الزخرف 71) وقال في الترهيب: ﴿أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ البر﴾ [الإسراء: 68] وقال: ﴿ءأمنتم مَّن فِي السماء أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأرض فَإِذَا هِيَ تَمُورُ أَمْ أَمِنتُمْ﴾ [الملك: 16، 17] الآية وقال: ﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [إبراهيم: 15] إلى قوله: ﴿ويأتيه الموت من كل مكان﴾ [إبراهيم: 17] وقال في الزجر ما لا يبلغه وهم البشر وهو قوله: ﴿فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾ [العنكبوت: 40] إلى قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ أَغْرَقْنَا﴾ [العنكبوت: 40] وقال في الوعظ ما لا مزيد عليه ﴿أَفَرَأَيْتَ إِن متعناهم سِنِينَ﴾ [الشعراء: 205] وقال في الإلهيات: ﴿الله يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أنثى مَا تَغِيضُ الأرحام وَمَا تَزْدَادُ﴾ [الرعد: 8] إلى آخره.

وسابعها: أن القرآن أصل العلوم كلها فعلم الكلام كله في القرآن، وعلم الفقه كله مأخوذ من القرآن، وكذا علم أصول الفقه. وعلم النحو واللغة، وعلم الزهد في الدنيا وأخبار الآخرة، واستعمال مكارم الأخلاق، ومن تأمل «كتابنا في دلائل الإعجاز» علم أن القرآن قد بلغ في جميع وجوه الفصاحة إلى النهاية القصوى؛

الطريق الثاني: أن نقول: القرآن لا يخلوا إما أن يقال إنه كان بالغاً في الفصاحة إلى حد الإعجاز، أو لم يكن كذلك فإن كان الأول ثبت أنه معجز. وإن كان الثاني كانت المعارضة على هذا التقدير ممكنة **فعدم إتيانهم بالمعارضة مع كون المعارضة ممكنة ومع توفر دواعيهم على الإتيان بها أمر خارق العادة** فكان ذلك معجزاً فثبت أن القرآن معجز على جميع الوجوه وهذا الطريق عندنا أقرب إلى الصواب]، انتهى كلام الإمام الرازي.

ولعلنا نؤكد حقيقة أساسية هامة، وهي أن خلو القرآن من التناقض جاء في صورة تحدي للخصوم بأن يتدبروه بكل دقة بقصد إثبات تناقضه، أي بقصد إبطاله، ثم قال متحدياً: لن تجدوا أبد الدهر فيه شيء من ذلك، لأنه من عند الله، كما قال رب العزة والجلال، تباركت أسماؤه: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾، (النساء؛ 4: 82)؛ وقال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (23) **فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا، وَلَنْ تَفْعَلُوا**: فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ (24)﴾، (البقرة؛ 2: 23، 24)؛ وقال: ﴿قُلْ: **لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا** (88) وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا (89)﴾، (الإسراء؛ 17: 88 – 90).

فقوله، جل جلاله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾، (النساء؛ 4: 82)، إنما هو تحد صارخ، ودعوة صريحة **للنقد والتمحيص، وليست دعوة للتسليم من غير برهان**، وهي تقرير لمبدأ «**الإبطال والتزييف**»: أي أن كل ما لم يصمد للفحص والتدقيق، ومحاولة التزييف، فهو خلو من البرهان، وهو من ثم باطل، ومدعيه كاذب، حتى لو أصاب الحقيقة بالصدفة: ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، (**النمل؛ 27: 64**)، وهذه آية مكية، وكذلك: ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، (**البقرة؛ 2: 111**)، وهذه مدنية. فالحقيقة، وإن كانت في ذاتها ثمينة مطلوبة، إلا أنها لا تصمد في ذهن المؤمن بها، ولا تنتج فكراً مستنيراً أو عملاً فعالاً بحقٍّ إلا إذا كانت قد قامت على البرهان، وإلا عصفت بها الرياح. ومن قبل بدعوى، مستيقناً بها، جازماً بصحتها، بغير برهان، فهو متقوّل بغير دليل، حتى ولو كانت المقولة صحيحة صادقة في ذاتها، وهو من ثمّ كاذب: لأن من لم يأت بالبرهان كاذب: ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾: أي إن كنت صادقاً فأرني برهانك، وإلا فأنت كاذب، لأنه ليس ثمة إلا صادق أو كاذب، لا ثالث لهما!

وقوله، تعالى ذكره: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾، (فصلت؛ 41 : 53)، إذا تدبرته مع ما أسلفناه دعوة صريحة للنظر في الآفاق، وفي ذات الإنسان، للبحث عما يُثبت بطلان القرآن، من قِبلِ من يزعم أنه ليس من عند الله، لأن الله الذي أنزل القرآن وعد أنه سيأتي بمزيد أدلة على صدق القرآن، شيئاً فشيئاً، في العالم المحسوس، في الآفاق وفي أنفسنا، وقد تحقق من ذلك الكثير، فمثلاً:

ــ ذكر القرآن العظيم العديد من الأمور المتعلقة بتشكّل الجنين وتطوره، وبعضها يستحيل الوصول إليه بمجرد التشريح المعتاد، بل هو بحاجة إلى استخدام المجاهر وآليات حديثة أخرى. وقد جمع أكثر ذلك بعض الدارسين وترجموه بكل دقة ثم عرضوه، كما هو الواجب عقلاً وشرعاً، على أهل الاختصاص من أساتذة علم الأجنة، ومنهم: الأستاذ الدكتور "كيث مور"، أستاذ علم الأجنة في جامعة "تورونتو" بكندا، فدهش الرجل من دقة تلك المعلومات، وقام بإجراء تعديلات على الطبعة الثانية من أحد كتبه، وقام بإظهار ذلك على الملأ، في الإذاعة والتلفاز، وحظي ذلك بتغطية في الصحافة التي خرج بعضها بعناوين مثل: (أشياء مدهشة وجدت في كتاب عتيق):

(SURPRISING THINGS FOUND IN ANCIENT BOOK)

ــ نص القرآن على أن الأحياء خلقت كلها «**من**» الماء. ليس هذا هو القول بأن الكائنات الحية «**تحتاج**» الماء، كما هو معروف لكل أحد منذ أقدم الأزمنة، وإنما هو أنها مكونة في جوهرها من الماء، وأن الماء مكون أساسي لها. وهذا إنما ثبت حديثاً من دراسة جميع الخلايا الحية دراسة مجهرية فثبت أن الزلال الخلوي يحتوي على 80% من الماء، وأن وظائف الحياة المعروفة كلها تتعذر إلا في الوسط المائي. كما ثبت ان الحياة إنما بدأت على الأرض أول أمرها في الوسط المائي، ثم نشئت الكائنات البرية بعد ذلك بدهور طويلة.

* ومن معجزاته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أنه شُقّ له القمر قال الله عز وجل: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ * وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ * وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ * وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ * حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾، ورآه الكثير منهم عيانا. وقد استشكل أقوام أن ذلك ما رؤي إلا في مكة وما حولها، لم يره غيرهم، فأين بقية سكان الأرض، على كثرتهم.

فنقول:

(1)- حادثة انشقاق القمر إنما استغرقت ثوان قليلة، ورآها أهل مكة، ومن حولهم، وهم المخاطبين بها لا غيرهم. وقد أثبتنا في بحث مستقل أن ذلك كان في مكة المكرمة نفسها ليلاً، وقت الفجر، قبيل طلوع الشمس، والقمر قد اكتمل بدراً. وقد كان القمر قد غرب، وطلعت الشمس فعلاً على كل البلاد التي تقع إلى الشرق من وسط الجزيرة العربية: فأهل العراق، وأهل كل بلد إلى الشرق من العراق حتى الصين واليابان، مرورا بالهند: كل هؤلاء يستحيل عليهم رؤية الواقعة أصلاً. وهذه البلاد هي المتحضرة آنذاك، والمعروفة بعنايتها ، بمراقبة السماء، وبالأرصاد الفلكية، وتسجيل ظواهرها؛

(2)- وأما البلاد الواقعة غرباً من مكة كعامة بلاد أفريقيا، باستثناء مصر والحبشة، فهي بلاد غير متحضرة، لا تعرف بأرصاد فلكية، ولا عناية لأهلها بهذا الشأن، بل لا توجد لها لغات مكتوبة؛ وأما مصر، والحبشة وأسيا الصغرى وأوروبا فقد وقعت – قبل ذلك - منذ بضعة قرون تحت سيطرة الكنائس النصرانية المتصارعة، وهجمات البرابرة، فدخلت في ظلمات القرون الوسطى: فأقفلت المراصد، وحرقت المكتبات، وطورد الفلاسفة والعلماء؛

(3)- ولو تابعنا نشرة الأحوال الجوية في التلفاز لأدركنا أن قارات بأكملها قد تغطيها السحب إلا بقاعاً قليلة مرات عديدة في السَّنة. فلعل البلاد الواقعة غرباً من مكة، في جانبنا هذا من الكرة الأرضية، فكانت تغطيها السحب؛ لا سيما أن الأرجح أن الواقعة كانت في أوائل فصل الشتاء.

(4)- والواقعة كانت ليلاً والغالبية العظمى من الناس نيام؛ والقلة النادرة المستيقظة لأرق أو مرض أو عبادة كالرهبان في أديرتهم مثلاً، والناس تكون عادة تحت السقف في البيوت والأديرة والكهوف، ولها ما يشغلها عن النظر إلى السماء. وما لم يتعمد الإنسان رفع رأسه إلى السماء متفحصاً، فإنه لا يمكنه رؤية تلك الحادثة أو إدراكها حيثما كانت السماء صحواً.

(5)- ويحتمل أن قلةً شاذة من الناس رأت الواقعة فلم تجرؤ على الكلام عنها خشية أن تكذَّب أو تتهم في عقولها، فالحدث إنما دام ثوان معدودة.

وأما من زعم أن هذا سيكون عند، أو قبيل، القيامة الكبرى فما أصاب، بل هو أفحش في الخطأ، ونصُّ الآية قطعي على أنهم رأوا الآية وأعرضوا واتهموا مُحَمَّداً بالسحر، فلِم المكابرة والتكلف إذاً؟! على أنه قد جاءت روايات صحيحة، في البخاري وغيره، عن نفر من الصحابة بوقوع ذلك في مكة، ولنا بحث مستقل في هذا فليراجع.

* ودعا اليهود إلى تمني الموت إن كانوا صادقين في زعمهم أنهم أبناء الله وأحباؤه، وأنهم «**شعب الله المختار**» من دون الناس، وأن الجَنة لهم وحدهم محجوزة مرتّبة، وأخبرهم أنهم لا يتمنونه أبداً لكذبهم وسوء عملهم، فعجزوا كلهم جهاراً عن تمني الموت، ولزمتهم الفضيحة إلى آخر الأبد.

* ودعا النصارى، نصارى نجران، إلى مباهلته لحسم الخلاف حول طبيعة السيد المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والدته، ووصفهم بالكذب والكفر، وتوعّدهم بالنار، فأبوا كلهم وقبلوا أن يخضعوا لسلطانه، وأن يدفعوا الجزية وهم صاغرون، من غير كر ولا فر ولا قتال، ولزمتهم الفضيحة كذلك إلى آخر الدهر: وقد ارتحل (القديس) فرانسيسكو الأسيزي من إيطالياً إلى مصر – في محاولة لغسل عار تلك الهزيمة – مطالباً من مشايخ الأزهر مباهلتهم، فأجابه هؤلاء بأن (المباهلة) الآن، مهما كانت نتيجتها، لا يمكن أن تغير من حقيقة ما وقع تاريخياً قبل ستة قرون، فهي إذاً لا معنى لها.

* وقطع على أن عمّه، أبا لهب بن عبد المطلب، وزوجه أم جميل من أهل النار في سورة تتلى إلى اليوم، وإلى الأبد، وبقي عمه بعد نزول السورة أعواماً في ضلاله وغيه حتى مات على الكفر وعلى معاداة مُحَمَّد، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله. وكان أسهل شيء في الدنيا عليه أن يتقدم إليه معلناً التوبة والرغبة في اتباعه، فيظهر بذلك تناقضه، فلا يستطيع مُحَمَّد محو السورة أو إنكارها من غير أن يفتضح، ولا هو بمستطيع الإفلات من مضمونها، وهو قطعي الدلالة لا محيص عنه، ولكن ذلك كله لم يحصل، مع أن أولياء أبي لهب من المشركين كان فيهم الدهاة، ورجال المناورة، ومن اعتاد دبلوماسية الملوك، مثل عمرو بن العاص، ولكنهم كلهم أعماهم الله عن هذه المناورة السهلة البسيطة، بالرغم من استماتتهم في البحث عما يبطل نبوته، وتآمرهم ليل نهار عليه وعلى دعوته وأصحابه، وتواطؤهم على تعذيبهم، وسجنهم وحصارهم، ومصادرة أموالهم، وقتلهم وإخراجهم.

* وجاء في القرآن العظيم أن الفرعون الذي غرق في مطاردة بني إسرائيل نُجِّي ببدنه: ﴿لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً﴾، وهو أمر لم تذكره كتب بني إسرائيل، الذين شهدوا الواقعة، بل ذكروا أنه قد غرق وجيشه فقط، ثم انقطعت أخبار مصر عنهم بعد ذلك. وبالفعل وجدت أجسام جميع الفراعنة الذين كانوا قبل وبعد ذلك الزمن محنطة محفوظة، لم يفقد منهم أحد مطلقاً. وهذا سبّب إشكالات كبيرة لعلماء الآثار المحاولين التحقق من صدق «**العهد القديم**»، وروايات بني إسرائيل. وهذه آية كبرى لمُحَمَّد بن عبد الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، تقوم بها وحدها الحجة اليقينية على نبوته.

* وأخبر في القرآن العظيم، والنص موجود فيه يقرأ حتى هذه الساعة، أن الروم الذين غلبهم الفرس وألحقوا بهم هزيمة نكراء، أوشكت أن تبيد دولتهم، وحاصروهم في عاصمتهم القسطنطينية، أخبر أنهم ستكون لهم كرة أخرى ينتصرون فيها على الفرس.

وقد كانت قريش الوثنية فرحت بهزيمة الروم، وهم أهل كتاب، على يد الفرس، وهم وثنيون يؤمنون بإلهين متحاربين متخاصمين: إله النور وإله الظلمة، وقالت قريش متفائلة ما معناه: (كما أن الفرس هزموا الروم، أهل الكتاب، ويوشكون على استئصالهم، فنحن كذلك سوف نستأصل مُحَمَّداً وأتباعه)، وكانت هزيمة الروم على يد الفرس هزيمة ساحقة في موقعة أنطاكية الشهيرة عام 613م، ثم استولى الفرس على عامة بلاد الشام، وأخذوا بيت المقدس، وأسروا (الصليب الأكبر) في أواخر 614م. فجاء القرآن مكذباً لفأل قريش، مخبراً أن الوضع سينقلب إلى ضده في بضع سنين. وقد قامر أبو بكر الصديق، رضوان الله وسلامه عليه، أحد المشركين على أن الروم سوف ينتصرون بعد ثلاث سنين وأخبر النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بذلك فسأله: «**ما البضع في لسان قومك؟!**»، فقال: (من ثلاث إلى تسع)، فأمره بالزيادة في الرهان مقابل الزيادة في المدة، ففعل أبو بكر، وانعقد الرهان على تسع سنين، وربح الرهان، بانتصار الروم عام 622م، وذلك قبل مجيء الحُكم بتحريم القمار والمراهنة، وهذه الأحداث مذكورة في (**تاريخ الدولة البيزنطية**) للمؤرخ الروسي «**أوستروجورسكي**»، وهو كذلك عند المؤرخ الإنجليزي الشهير «**جيبون**» في موسوعته العظيمة: (**انحدار وسقوط الامبراطورية الرومانية**)؛ وغيرها من المراجع التاريخية.

* وجاءت في القرآن بعض الأخبار عن الأمم السابقة التي لا وجود لها أصلاً في كتب أهل الكتابين السابقين، كما أنها لم تكن معلومة للمؤرخين والأخباريين زمن نزول القرآن:

ــ ذكر القرآن أن أحد وزراء فرعون، أو لعله أحد رجالات الدولة الفرعونية القياديين، كان يسمّى، أو يلقب، بــ«**هامان**»، وذلك في نصوص القرآن التالية:

(1) ﴿**وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ**﴾، (غافر؛ 40: 36)؛

(2) ﴿**وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَلْ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ**﴾، (القصص؛ 28: 38)؛

(3) ﴿**وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ**﴾، (القصص؛ 28: 6)؛

(4) ﴿**فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ**﴾، (القصص؛ 28: 8)؛

(5) ﴿**وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانُوا سَابِقِينَ**﴾، (العنكبوت؛ 29: 39)؛

(6) ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ * إِلَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ**﴾، (غافر؛ 40: 23 – 24).

وقد أشكلت هذه الإشارة على كثيرين ممن يزعم أن مُحَمَّداً، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إنما اقتبس معلوماته التاريخية من الكتب المتقدّمة. ولكن الكتب الأولى لا تذكر هذا الإسم عند الكلام عن موسى

وفرعون.

نعم: هناك هامان آخر، ولكن هذا كان وزيراً لأحد ملوك بابل، بعد الأسر البابلي لبني إسرائيل؛ لذلك سارع بعض المستشرقين والمنصّرين بالقول أن مُحَمَّداً اختلطت عليه الأمور، فنقل هذا الوزير إلى قصة موسى، وهي متقدمة على الأسر البابلي بما يقارب الألف عام.

إلا أن الحقّ هو أن لفظة «**هامان**» لفظة فرعونية، وجدت هكذا بعينها منقوشة على حجر رشيد الشهير، الذي كان المفتاح لفك رموز الكتابة الهيروغليفية، وليس هذا فحسب بل أنه موصوف بكونه (رئيس عمال المحاجر، وقطع الصخور)، أي ما يشبه (وزير الأشغال العامة) في العرف الحديث؛ فهو إذاً المسؤول عن المشاريع المعمارية الضخمة للدولة الفرعونية، تماماً كما هو في النص القرآني آنف الذكر.

بل إن هناك في الآيات مؤشرات أخرى، من أهمها أن ذلك الـ«**هامان**» المعين، الموجود في زمن فرعون موسى، كان يلعب دوراً سياسياً بارزاً، يشبه دور رئيس الوزراء أو الوزير الأول، ولا يتناسب عادة مع منصب (وزير الأشغال العامة) في الأحوال العادية. لذلك لا بد أن يكون ذلك العهد عهد منشئات ضخمة، وأعمال معمارية كبيرة، بحيث كان تأثير (وزير الأشغال العامة) كبيراً وبارزاً على نحو ملفت للنظر، أو كان رئيس الوزراء يحتفظ لنفسه بهذه «**الحقيبة**» المهمة. هذا يتناسب جيداً مع كون زمن موسى هو، في الأرجح، أيام تحتمس الثالث، (اسمه الملكي: من-خبر-رع)، (1450 ق.م)، الفرعون الأسطورة، سادس فراعنة الأسرة الثامنة عشر، ويعتبر أعظم حكام مصر وأحد أقوى الاباطرة في التاريخ، حيث أسس أول إمبراطورية مصرية في ذلك الوقت؛

ــ وجاء في نص القرآن: ﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ * إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ * الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلادِ**﴾، (الفجر؛ 89: 6 – 8).

هذا النص يجعلنا نقطع بأن (**إرم**) هذه مدينة مهمّة، لعلها عاصمة دولة (**عاد**) أو أهم مدنها، وأنها عديمة النظير في الدنيا آنذاك. كما أن نصوص القرآن الأخرى التي تذكر الأنبياء بترتيبهم الزمني تجعلنا نقطع أن قوم عاد، وكذلك ثمود، كانوا سابقين على زمن موسى وهارون، بل على زمن إبراهيم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بمدة طويلة.

وقد بقي ذكر القرآن لمدينة (**إرم**) هذه هو الذكر الوحيد لها، ولم يوجد لها ذكر أو أثر في أي مرجع أو أثر تاريخي آخر، حتى وردت إشارة إليها في أحد الألواح المكتوبة بالخط المسماري، التي كانت ضمن مجموعة تزيد على خمسة عشر ألف لوحة مسمارية تشكل أكبر أرشيف تم اكتشافه على الإطلاق، ويعود هذا الأرشيف إلى الألفية الثالثة (قبل المسيح). وقد تم اكتشاف تلك «**المكتبة**» في أطلال قصر دُمِّر في القرن الثالث والعشرين قبل الميلاد. (راجع مجلة الجمعية القومية الجغرافية، ديسمبر 1978م).

فمن أين أتى مُحَمَّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بذكر هذه المدينة التي دمرت في الماضي السحيق، قبل مولده بحوالي ثلاثة آلاف عام، ولم يعد لها ذكر؟! وحتى مع التسليم جدلاً أنها كانت من ضمن أساطير العرب، فكيف وثق بوجودها أصلاً وذكرها في القرآن؟!

ويزداد ذكر (**إرم**) في القرآن غرابة أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، لم يرِدْ عنه أن كان يذكر شيئاً من أساطير العرب إلا على وجه التكذيب والإنكار؛ حتى روي أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كان يقف بنسبه الشريف عند عدنان، ويكتفي بالنص على أن عدنان من ولد إسماعيل بدون ذكر سلسلة نسب فوق ذلك، ثم يقول: «**كذب النسّابون**»، فكيف جزم ها هنا بوجود (**إرم**)، بل وذكرها في القرآن؟!

❋ وجاء في القرآن الكثير من أخبار الأمم السابقة على نحو يشبه، ولكنه لا يتطابق مع الكتب القديمة، بل وأحياناً على خلاف جوهري لما في كتب أهل الكتابين السابقين:

ـــ فمن ذلك رفعه لشأن سليمان الذي يتهمه اليهود بالرِّدة والكفر والسحر، وأكثرهم على أنه في أحسن أحواله ملك حكيم، وليس بنبي، فمن أين أتى مُحَمَّد بهذا؟! لو كان متنبِّئاً كاذباً ماكراً لما أدخل نفسه في هذه الورطات من غير ضرورة أو سبب موجب. ولو كان مُوسْوساً مغلوباً على عقله، يعتقد في نفسه النبوة لعاطفة جامحة، أو لخيال مريض، فما هي دوافعه؟! أو دوافع «**عقله الباطن**» المزعومة، في التحمس لسليمان ووصفه بالنبوة، ومصادمة ما هو مشهور عند عامة اليهود، ويعتقده حتى صغار الأطفال فيه من السحر وتنصيب الأوثان؛ وليس بينه وبين سليمان قرابة، أو مودة أو أي علاقة مصلحية من قريب أو بعيد، بل بينهما فوق ألف وخمسمائة عام، وهما من شعبين مختلفين، يكره كل منهما الآخر ويحتقره.

ـــ وكذلك تبرئة هارون، صلوات الله عليه، من مزاعم اليهود، كما هي في العهد القديم، أنه هو الذي صنع «**العجل الذهبي**»، فكيف جاء هذا كله؟ وما هي دوافعه؟ ولماذا خالف ما وصل إلى علمه من أهل الكتاب، إن كان قد تعلم منهم؟!، كما يزعم مكذّبوه في جميع العصور، وبخاصة من المستشرقين «**المتعالمين**».

ـــ وفي قصة يوسف وإخوته، خالف في نقاط مهمة ما جاء في «**العهد القديم**»، كما هو في أيدي اليهود والنصارى. فمثلاً ينص «**العهد القديم**» على أن إخوة يوسف باعوه لقافلة من «**الإسماعيليين**». ولكن القرآن ينص على أنهم لم يباشروا ذلك بأنفسهم، وإنما ألقوه في الجب آملين أن يلتقطه بعض السيارة، أي أحد القوافل التي تعبر بانتظام؛ ولعلّهم رصدوا في الأفق قافلة مقبلة من بعيد فألقوه حينئذ. ومهما كان الأمر فإن قصة العهد القديم غير معقولة، وتفوح منها رائحة الكذب. فبنو إسماعيل، وهو الأخ الأكبر لإسحاق، الجد الأول المباشر ليوسف وإخوته، لا يمكن أن تتكاثر أعدادهم في تلك المدة القصيرة بحيث يمكن أن تتكون منهم قافلة تتجه إلى مصر للتجارة، تستحق أن تسمَّى قافلة من «**الإسماعيليين**»، لا سيما وأنهم كانوا في أعماق الجزيرة العربية. هذه أكذوبة متأخرة، بعد أن أصبح الإسماعيليون أمة كبيرة، لها قوافل منظّمة، وكانت بينهم وبين بني إسرائيل مناوشات وعداوات وحروب، فقام بعض

المتأخرين من كذبة بني إسرائيل بوضع تلك الأكذوبة لإظهارهم بصورة سيئة، على عوائد أساطين الدعاية الكذّابين، عندما يخوضون الحروب المعنوية، وحرب الدعاية؛ فما دام إخوة يوسف، بنو يعقوب بن إسحاق، سلام الله عليهما، سقطوا تلك السقطة الشنيعة، وقاموا بذلك العمل القبيح في حق أخيهم يوسف، فلِم لا نشرك بني إسماعيل معهم، حتى يصبح الجميع في القبح والإجرام سواء؟!

سيقول المستشرقون والمنصّرون، كعادتهم طبعاً، هذا من نباهة مُحَمَّد وعبقريّته! فيا لله للعجب من هذا الرجل:

ـــ فهو تارة عبقري فذ، وفيلسوف كبير، وسياسي ماهر يتعمّد الكذب ويتقنه، وكان يتظاهر بالأمية والعامية؛ **هذه** «**فضيحة**». ولهذا قلّ من يقول بها اليوم، فحياة مُحَمَّد من أولها إلى آخرها تظهر أنه كان على يقين راسخ وإيمان جازم لا يتزعزع، بأنه نبي مرسل؛

ـــ وهو أخرى جاهل أبله يغلط في البديهيات، حتى فاته أن هارون هو صانع العجل الذهبي، وأنه لم يكن في زمن موسى من يسمَّى (سامري)، وأن (الصلب) عقوبة رومانية لم توجد في العالم قط، فكيف صلب فرعون السحرة؟! ولما كان قد درس على أهل الكتب السابقة فهو، ضرورة، تلميذ «**خائب**»، تكثر غلطاته حتى في البديهيات؛

ـــ وهو تارة درس على أحبار النصارى واليهود وحفظ، لذلك روى عنهم بدقّة كبيرة، ولكنه ما أتى بكبير جديد، وإنما هو يجترّ ما أبدعوه اجتراراً؛

ـــ بل لعله أسقف نصراني، متمكن في علوم النصرانية، تمرّد على الكنيسة واتبع المبتدع «**آريوس**»، الذي ينكر ألوهية المسيح؛

والمعضلة، بل «**الفضيحة**»، في هذه الحالة أعظم، لأن ذلك يتناقض مع النقل التاريخي المقطوع به، أنه كان أمياً، ولم تكن له أي علاقة مطلقاً بكنائس النصارى أو أحبار اليهود، كما يتناقض مع عدم وجود نص قرآني، أو حديث صحيح ثابت، يشبه أن يكون منقولاً، ولو بتصرف، من القصص الموجودة في الكتب الأولى، أو يقترب من أسلوب سردها.

ـــ بل لعله متطرف متحمّس مهووس، يريد إصلاح المجتمع المكي «**البورجوازي**» الفاسد، فغلبه عقله الباطن، فاعتقد في نفسه النبوة اعتقاداً جازماً، فهو مخلص في ادعائه، ولكنه مغلوب على عقله،

ـــ طبعاً قلّ اليوم جداً من يقول أن الشيطان هو الذي أوحى لمُحَمَّد بالقرآن. هذا الكلام «**عيب**»، ولا يوافق عقلية العصر الحديث، التي تنكر الجن والعفاريت والشياطين!

ولكن لا بأس: فما أحسن هذا «**الشيطان**» الذي يوحي بمثل هذا القرآن المملوء بالمواعظ والحكم، والأمر بالعدل والإحسان، وصلة الأرحام، والرحمة باليتيم والمسكين والضعيف؟! وأي «**شيطان**» عجيب هذا الذي يعلم غيوب المستقبل، ومطويات الماضي؟!

ولعلّ القوم يُتحفوننا قريباً بنظرية جديدة لتفسير «**الظاهرة المُحَمَّدية**». وعلى كل حال فلا خير في أي

تفسير لا يكون:

(1)- «**شاملاً**» يفسر جميع جوانب «**الظاهرة المُحَمَّدية**»، بدون استثناء؛

(2)- مع كونه «**متناسقاً**»، أي خالياً من التناقض.

❈ براهين أخرى نقلت نقل التواتر، خارج النص القرآني

ما سبق ذكره من البراهين مذكور كله في نص القرآن، وهناك براهين كثيرة أخرى نقلت نقل التواتر، خارج النص القرآني، منها:

❈ حن الجذع إذ فقده حنينا سمعه كل من حضره، وهم جموع كثيرة،

❈ ونبع لهم الماء من بين أصابعه الشريفة في أكثر من واقعة، وفي مناسبات عديدة، فسقى به الجيش الكبير، وتوضئوا، واغتسل بعضهم، وتزوَّدوا.

❈ وأطعم مئات من الناس من طعام قليل لا يكفي العشرة، مثل صاع شعير وجدي، فأكلوا حتى شبعوا، وزادت فضلة. وقد حدث هذا كذلك في مناسبات عديدة.

❈ وأذعن ملوك اليمن والبحرين وعمان لأمره، للآيات التي صحت عندهم عنه، فنزلوا عن مُلكهم كلهم طوعا، دون رهبة أصلا ولا خوفا من أن يغزوهم ولا برغبة رغّبهم بها، بل كان فقيرا يتيما. وكان هناك قوم يدّعون النبوة كصاحب صنعاء وكصاحب اليمامة، كلاهما أقوى جيشا وأوسع منه بلادا، فما التفت لهم أحد غير قومهما، وكان هو أضعفهم جندا وأضعفهم بلدا وأبعدهم من بلاد الملوك داراً.

❈ ودعا العرب ــــ وهم شعب عنصري متغطرس متمرد لا يعترف بسلطة مركزية، ويأنف من الطاعة والانضباط، ويحتقر الشعوب الأخرى ــــ إلى إقامة الصلاة وأداء الزكاة والتخلي عن الفخر والتجبّر والتزام التواضع والصبر للقصاص في النفس فما دونها من كل حقير أو رفيع، والسمع والطاعة للولاة الشرعيين؛ وتقديم أهل العلم والفضل، حتى ولو كانوا من العبيد السود، دون أن يكون معه مال ولا عشيرة تنصره. بل إن قبيلته كانت هي الأولى والأسبق لتكذيبه، ومطاردة أتباعه وتعذيبهم، حتى فرّوا بجلودهم إلى النجاشي في الحبشة، وكان من رؤوس المكذّبين عمُّه وبنو عمومته. بل اتبعه كل من اتبعه مذعنا لما بهرهم من آياته ولم يأخذ قط بلدة عنوة وغلبة إلا خيبر ومكة فقط.

❈ وتنبأ بكثير من الأحداث المستقبلية، ذاكراً لبعض جزئياتها بدقّة وتفصيل، وليس على عادة الكُهان في الكلام الغامض، والعموميات التي تكاد تنطبق على كل واقعة. وقد تحقق الكثير مما أخبر به أو أنذر، وما زال الكثير في مطويات المستقبل ورحم الغيب.

بعض تلك النبوءات تحقق في حياته، وبعضه بعد وفاته بمُدد متفاوتة، ولعلنا نستقصي ذلك في كتابنا «**طريق الإيمان**»، إن شاء الله تعالى، إلا أننا نكتفي ها هنا ببعض تلك النبوءات المفصلة التي تحققت بعده بزمن طويل، بعد أن تمّ تدوين كتب الحديث، ونقلها بالتواتر عن مؤلفيها، وانتشارها في الآفاق بحيث يستحيل العبث بها، أو إدراج شيء فيها من خارجها، يعني بعد أن أصبحت كتب الحديث كتباً قانونية معتمدة (canonical books)؛ وقد تمّ كل ذلك قبل تحقق تلك النبوءات.

وإنما بالغْنا في هذا الاحتياط إبطالاً لكل اعتراضات بعض المكابرين، الذين ربما زعموا أن تلك الروايات إنما افتريت ووضعت ثم أدخلت في الكتب **بعد وقوع الأحداث، لا قبلها**، ثم نسبها بعض «**الأتقياء**» إلى نبيهم لإثبات نبوته، وتكثير البراهين على صدقه: فهذا محال بموجب ما أسلفنا، بل الحق الذي لا شبهة فيه أن بأيدينا نسخاً أصلية قديمة جداً لأهم كتب الحديث كانت قد كتبت، وكانت موجودة بالفعل، قطعاً ويقيناً، قبل تحقق النبوءات موضع البحث.

وإليك بعض تلك النبوءات الصادقة التي تحققت قبل كتابة هذه السطور، وبعد تكامل تدوين كتب الحديث وانتشارها في الآفاق، بحيث يستحيل العبث بها أو تزويرها، أي بعد 450 هـ تقريباً، الموافقة لعام 1050 م.

❄ من دلائل نبوته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قوله: «لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى»

وجاء في بعض الروايات زيادة تفصيل أن ذلك في واد من «**حرة بني سليم**»، جنوب شرق المدينة المنورة، اسمه «**حبس سيل**». وقد حاولنا استيعاب تلك الأحاديث المتعددة بطرقها المختلفة عن كل من أبي هريرة، وعاصم بن عدي الأنصاري، وبشير السلمي، رضي الله عنهم، في بحث مستقل. كما أننا نجد هذه الروايات في كتب نقلت نقل تواتر عن مؤلفيها: «**صحيح البخاري**»، و«**صحيح مسلم**»، و«**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، و«**صحيح ابن حبان**»، و«**المعجم الكبير**»، و«**المستدرك على الصحيحين**»، وغيرها. وهذه الكتب قد انتشرت في الآفاق، وتجاوزت نسخها الألوف، بل مئات الألوف، مما يجعل العبث بها كلها في آن واحد من المستحيلات؛ نقل تواتر يُحدث علماً يقينياً بصدور تلك النبوءة عن أبي القاسم، رسول الله وخاتم النبيين، عليه وعلى آله أتم الصلاة وأكمل التسليم؛ ولعلنا نلخص بحثنا المذكور في ما يلي:

❄ أخرج البخاري في صحيحه (ج6/ص2605/ح6701): [حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال سعيد بن المسيب أخبرني أبو هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (**لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى**)]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ج4/ص2228/ح2902؛ وابن حبان في صحيحه ج15/ص254/ح6839؛ والحاكم في مستدركه

ج4/ص491/ح8369؛ وقد رواه أبضا عقيل بن خالد، وغيره، عن الزهري.

* وجاء في المستدرك على الصحيحين للحاكم (4/489/8367): [أَخْبَرْنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ الْقَاضِي، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَوْفِيُّ، حدثنا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسٍ، أَنْبَأَ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عَنْ رَافِعِ بْنِ بِشْرٍ السُّلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (تَخْرُجُ نَارٌ مِنْ **حَبْسِ سَيْلٍ** تَسِيرُ بِسَيْرٍ بَطِيئَةٍ، تَكْمُنُ بِاللَّيْلِ وَتَسِيرُ بِالنَّهَارِ، تَغْدُو وَتَرُوحُ، يُقَالُ: غَدَتِ النَّارُ أَيُّهَا النَّاسُ فَاغْدُوا، قَالَتِ النَّارُ أَيُّهَا النَّاسُ فَقِيلُوا، رَاحَتِ النَّارُ أَيُّهَا النَّاسُ فَرُوحُوا، مَنْ أَدْرَكَتْهُ أَكَلَتْهُ)]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص443/ح15696): [حدثنا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ به]؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ج15/ص255/ح6840)؛ والحاكم في مستدركه (ج4/ص490/ح8367)؛ وأبو يعلى في مسنده (ج2/ص234/ح934)؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني (ج3/ص98/ح1414)؛ وهو في معجم الصحابة للبغوي [في ترجمة (بشير (ويقال: بِشْر ويقال: بُسْر) السلمي) - (1/300/196)]؛

ـــ وطرفه في التاريخ الكبير للبخاري [بحواشي محمود خليل (2/131/1943)]: [(بُشير، السلَميّ، حِجازيّ) - قَالَ لَنَا أَبو عَاصِمٍ: أَخبرني عَبد الْحَمِيدِ، سَمِعَ عِيسَى بْنَ عَلِيٍّ، عَنْ رَافِعِ بْنِ بُشَيرٍ السلَميّ، عَنْ أَبيه، عَن النبيِّ، صلى الله عليه وسلم،: تَخرُجُ نارٌ مِن **حُبْسِ سَيْلٍ**]؛ وهو في معرفة الصحابة لأبي نعيم (1/404/1209؛ وجاء في سؤالات ابن الجنيد (ص: 318/184): [ذكر ليحيى بن معين وأنا شاهد حديث عن عبد الحميد بن جعفر: (تخرج نار من حبس سيل)، فقال: «رواه عثمان بن عمر، فقال كذا، ورواه أبو عاصم، ورواه علي بن ثابت»، فقال يحيى: «علي بن ثابت أثبت هؤلاء وأكيس»]؛

* وجاء في المستدرك على الصحيحين للحاكم (4/490/8368): [فَحَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ الْأَسْفَاطِيُّ، حدثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنَا عَبَايَةُ بْنُ بَكْرِ بْنِ أَبِي لَيْلَى الْمُزَنِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَمِّعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْبَدَّاحِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: سَأَلَنَا رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، حِدْثَانَ مَا قَدِمَ، فَقَالَ: «أَيْنَ **حَبْسُ سَيْلٍ**؟» قُلْنَا: لَا نَدْرِي، فَمَرَّ بِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، فَقُلْتُ: مِنْ أَيْنَ جِئْتَ؟ فَقَالَ: مِنْ حَبْسِ سَيْلٍ، فَدَعَوْتُ بِنَعْلَيَّ، فَانْحَدَرْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَأَلْتَنَا عَنْ حَبْسِ سَيْلٍ، وَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَنَا بِهِ عَلْمٌ، وَإِنَّهُ مَرَّ بِي هَذَا الرَّجُلُ فَسَأَلْتُهُ، فَزَعَمَ أَنَّ بِهِ أَهْلُهُ، فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «أَيْنَ أَهْلُكَ؟» قَالَ: بِحَبْسِ سَيْلٍ، فَقَالَ: «**أَخِّرْ أَهْلَكَ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ مِنْهُ نَارٌ تُضِيءُ أَعْنَاقَ الْإِبِلِ بِبُصْرَى**»]، وقال الإمام الحاكم: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ)؛

* وجاء في معجم البلدان لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ) (2/213): [حُبْسٌ: بالضم ثم السكون، والسين مهملة، والحبس، بالضم، جمع الحبيس، يقع

على كل شيء وقفه صاحبه وقفا محرما، قال الزمخشري: الحُبْس، بالضم، جبل لبني مُرَّةَ، وقال غيره: الحُبْس بين حرّة بني سليم والسوارقية، وفي حديث عبد الله بن حبشيّ: تخرج نار من حبس سيل، قال أبو الفتح نصر: حّبْس سيل، ورواه بالفتح، إحدى حرّتي بني سليم، وهما حرّتان بينهما فضاء كلتاهما أقل من ميلين]

فيتحصل من قراءة النصوص، قراءة صحيحة: أن حرة المدينة الشرقية [وتسمى أيضاً: (حرة بين سليم)، أو (حرة واقم) أو (حرة بني قريظة) أو (زهرة)؛ وهي الطرف الشمالي لحرة رهط الكبيرة) تظهر كأنها تنقسم إلى حرتين: (**الحِذْرِيَةُ**)، الملاصقة للمدينة، ثم بعد فضاء ليس بالواسع، أو هو وادٍ (لعله وادي أحيليين الذي دمره الصهير البركاني، فذهب وانقرض): (**حّبْس سيل**). وكان الطريق إلى السوارقية (وتسمَّى اليوم: السويريقية) تخرج شرقاً من المدينة النبوية الشريفة حتى تتجاوز الحرة الأولى (**الحِذْرِيَةُ**)، والأرض الفضاء، ثم تتيامن متجهة جنوباً بحذاء الجانب الشرقي لحرة (**حّبْس سيل**)، ثم تلتقي بالطريق المعبدة الحديثة المتجهة إلى مهد الذهب والسويريقية.

وقد ظهرت هذه النار بالفعل، وكانت مقدمتها زلزلة عظيمة مساء يوم الثلاثاء، ليلة الأربعاء، بعد صلاة العشاء، 03/جمادى الثانية/654 هـ، الموافق 27/يونيو/1256م (يوليانية = 04/يوليو/1256م جريجورية)؛ ودوّن المؤرخون والمؤلفون أخبارها، ووصفوهاً وصفاً حياً دقيقاً يثير الإعجاب، يتبين منه أنها ثورة بركانية دامت عدة أشهر، وتدفّقت في أثنائه كمية كبيرة من الصهير والحمم (قدرها بعض الباحثين المعاصرين بنحو نصف كيلومتر مكعب) والغبار والغازات، انبجست من صدع طوله حوالي ميل وربع الميل، إلا أن التدفق تركز حول ست نقاط خلَّفت ستة من مخاريط الرماد (scoria cones)، أبرزها جبل الملساء (وربما قيل بالتصغير: المليساء). وقد سار الصهير شمالاً مسافة لا يستهان بها في الوادي أو الأرض الفضاء (وادي أحيليين)، حتى لامس حرم المدينة المنورة، ثم انحرف شرقاً.

ولعل أبا الحسن نور الدين علي بن عبد الله بن أحمد الحسني الشافعي السمهودي (المتوفى: 911هـ) هو من أكثر المؤرخين استيعاباً لأخبار تلك النار في تاريخه القيم: (وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى)، لا سيما وأنه قد أكثر النقل من كتاب خاص بهذه الحادثة من تأليف الإمام الزاهد، والمؤرخ المدقق الثقة قطب الدين محمد بن أحمد بن علي بن محمد بن الحسن بن عبد الله بن ميمون القسطلاني، التوزري الأصل، المصري ثم المكي:
❊ فقد جاء في وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى (1/115 - 121): [وكان ابتداء الزلزلة بالمدينة الشريفة مستهلّ جمادى الآخرة أو آخر جمادى الأولى سنة أربع وخمسين وستمائة، لكنها كانت خفيفة لم يدركها بعضهم مع تكررها بعد ذلك، واشتدت في يوم الثلاثاء على ما حكاه القطب القسطلاني، وظهرت ظهورا عظيما اشترك في إدراكه العام والخاص، ثم لما كان ليلة الأربعاء ثالث الشهر أو رابعه في الثلث الأخير من

الليل حدث بالمدينة زلزلة عظيمة أشفق الناس منها، وانزعجت القلوب لهيبتها، واستمرت تزلزل بقية الليل، واستمرت إلى يوم الجمعة ولها دوي أعظم من الرعد، فتموج الأرض، وتتحرك الجدارات، حتى وقع في يوم واحد دون ليله **ثمانية عشر حركة** على ما حكاه القسطلاني. وقال القرطبي: (قد خرجت نار بالحجاز بالمدينة، وكان بدؤها زلزلة عظيمة في ليلة الأربعاء بعد العتمة الثالث من جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين وستمائة، واستمرت إلى ضحى النهار يوم الجمعة فسكنت، وظهرت بقريظة بطرف الحرة، ترى في صفة البلد العظيم، عليها سور محيط عليه شراريف وأبراج ومآذن، وترى رجال يقودونها، لا تمر على جبل إلا دكته وأذابته، ويخرج من مجموع ذلك مثل النهر أحمر وأزرق له دوي كدوي الرعد، يأخذ الصخور بين يديه، وينتهي إلى محط الركب العراقي، واجتمع من ذلك ردم صار كالجبل العظيم، فانتهت النار إلى قرب المدينة، **ومع ذلك فكان يأتي المدينة نسيم بارد**، وشوهد لهذه النار غليان كغليان البحر، وقال لي بعض أصحابنا: رأيتها صاعدة في الهواء من نحو خمسة أيام، وسمعت أنها رئيت من مكة ومن جبال بصرى)، اه. (وفي) كتاب الشريف سنان قاضي المدينة الشريفة وغيره: (أن في ليلة الأربعاء ثالث جمادى الآخرة حدث بالمدينة في الثلث الأخير من الليل زلزلة عظيمة أشفقنا منها وباتت في تلك الليلة تزلزل، ثم استمرت تزلزل كل يوم وليلة مقدار عشر مرات - وفي كتاب بعضهم أربع عشرة مرة - قال: والله لقد زلزلت مرة ونحن حول الحجرة فاضطرب لها المنبر إلى أن سمعنا منه صوتا للحديد الذي فيه، واضطربت قناديل الحرم الشريف، زاد القاشاني: ثم في اليوم الثالث - وهو يوم الجمعة - زلزلت الأرض زلزلة عظيمة، إلى أن اضطربت منائر المسجد، وسمع لسقف المسجد صرير عظيم، قال القطب: فلما كان يوم الجمعة نصف النهار ظهرت تلك النار، **فثار من محل ظهورها في الجو دخان متراكم غشى الأفق سواده، فلما تراكمت الظلمات وأقبل الليل سطع شعاع النار**، فظهرت مثل المدينة العظيمة في جهة المشرق]؛ ثم ذكر فزع الناس، ومسارعتهم – أمراء وعامة – إلى التوبة، ورد المظالم، وأحاطتهم بالحجرة النبوية الشريفة كاشفين رؤوسهم مقرّين بذنوبهم مبتهلين مستجيرين بنبيهم، صلى الله عليه وسلم، حتى النساء والصغار، فلم يبق أحد في النخل إلا جاء إلى الحرم الشريف، ثم قال: [فصرف الله تعالى عنهم تلك النار العظيمة ذات الشمال، ونجوا من الأوجال، فسارت تلك النار من مخرجها وسالت ببحر عظيم من النار، وأخذت في وادي أحيليين وأهل المدينة يشاهدونها من دورهم كأنها عندهم، ومالت من مخرجها إلى جهة الشمال واستمرت مدة ثلاثة أشهر على ما ذكره المؤرخون. وذكر القطب القسطلاني في كتاب أفرده لهذه النار، وهو ممن أدركها، لكنه كان بمكة فلم يشاهدها: (أن ابتداءها يوم الجمعة السادس من شهر جمادى الآخرة، وأنها دامت إلى يوم الأحد السابع والعشرين من رجب، ثم خمدت، فجملة ما أقامت اثنان وخمسون يوما، لكنه ذكر بعد ذلك أنها أقامت منطفية أياما، ثم ظهرت، قال: وهي كذلك تسكن مرة وتظهر أخرى؛ فهي لا يؤمن عودها، وإن طفئ وقودها)، انتهى؛ فكأن ما ذكره المؤرخون من المدة باعتبار انقطاعها بالكلية، وطالت مدتها ليشتهر أمرها فينزجر بها عامة الخلق ويشهدوا من عظمها عنوان النار التي أنذرهم بها حبيب الحق. وذكر القسطلاني عمن يثق به: (أن أمير المدينة أرسل عدة من الفرسان إلى هذه النار للإتيان بخبرها، فلم

تجسر الخيل على القرب منها، فترجل أصحابها وقربوا منها، فذكروا أنها ترمي بشرر كالقصر، ولم يظفروا بجلية أمرها، فجرد عزمه للإحاطة بخبرها، فذكر أنه وصل منها إلى قدر غلوتين بالحجر ولم يستطع أن يجاوز موقفه من حرارة الأرض وأحجار كالمسامير تحتها نار سارية ومقابله ما يتصاعد من اللهب، فعاين **نارا كالجبال الراسيات، والتلال المجتمعة السائرات، تقذف بزبد الأحجار كالبحار المتلاطمة الأمواج، وعقد لهيبها في الأفق قتاما حتى ظن الظان أن الشمس والقمر كسفا** إذ سلبا بهجة الإشراق في الآفاق، ولولا كفاية الله كفتها لأكلت ما تقدم عليه من الحيوان والنبات والحجر)، انتهى]؛ وذكر أقوالاً أخرى لجمال الدين المطري، كأنها خرافات أو أكاذيب، ثم قال: [قلت: وذكر القسطلاني أن هذه النار لم تزل مارة على سبيلها حتى اتصلت بالحرة ووادي الشظاة، وهي تسحق ما والاها، وتذيب ما لاقاها من الشجر الأخضر والحصى من قوة اللظى، وأن طرفها الشرقي أخذ بين الجبال فحالت دونه ثم وقفت، وأن طرفها الشامي – وهو الذي يلي الحرم – اتصل بجبل يقال له وعيرة على قرب من شرقي جبل أحد، ومضت في الشظاة الذي في طرفه وادي حمزة رضي الله عنه، ثم استمرت حتى استقرت تجاه حرم النبي، صلى الله عليه وسلم، فطفئت، قال: وأخبرني شخص أعتمد عليه أنه عاين حجرا ضخما من حجارة الحرة كان بعضه خارجا عن حد الحرم، فعلقت بما خرج منه، فلما وصلت إلى ما دخل منه في الحرم طفئت وخمدت، انتهى. وهذا أولى بالاعتماد من كلام المطري؛ لأن المطري لم يدرك هذه النار وإن أدرك من أدركها، بخلاف القطب فإنه أدركها، واعتنى بجمع أخبارها، وأفردها بالتصنيف، ولم يقف عليه المطري، وهذا أبلغ في الإعجاز، حيث **لم تدخل هذه النار حرمه الشريف**؛ إذ هي للإنذار والتخويف وهو نبي الرحمة، صلى الله عليه وسلم. وقد نقل أبو شامة عن مشاهدة كتاب القاضي سنان الحسيني أن سيل النار انحدر مع وادي الشظاة حتى حاذى جبل أحد، وكادت النار تقارب حرة العريض وخاف الناس منها خوفا عظيما، ثم سكن قتيرها الذي يلي المدينة، وطفئت مما يلي العريض بقدرة الله تعالى، فرجعت تسير في الشرق، وهو مؤيد لما ذكره القطب، ومشاهدة آثارها اليوم تقضي بذلك. قال المطري: (وأخبرني بعض من أدركها من النساء أنهن كن يغزلن على ضوئها بالليل على أسطحة البيوت بالمدينة الشريفة). وقال القسطلاني: (إن ضوئها استوى على ما بطن من القيعان، وظهر من القلاع، حتى كأن الحرم النبوي عليه الشمس مشرقة، وجملة أماكن المدينة بأنوارها محدقة، ودام على ذلك لهبها حتى تأثر له النيران، **وصار نور الشمس على الأرض تعتريه صفرة، ولونها من تصاعد الالتهاب يعتريه حمرة، والقمر كأنه قد كسف من اضمحلال نوره**)، قال: (وأخبرني جمع ممن توجه للزيارة على طريق المشيان أنهم شاهدوا ضوئها على ثلاثة مراحل للمجدّ، وآخرون أنهم شاهدوها من جبال ساية). قلت: نقل أبو شامة عن مشاهدة كتاب الشريف سنان قاضي المدينة أن هذه النار رئيت من مكة ومن الفلاة جميعها، ورآها أهل ينبع. قال أبو شامة: وأخبرني بعض من أثق به ممن شاهدها بالمدينة أنه بلغه أنه **كتب بتيماء على ضوئها الكتب**. وقال المجد: **والشمس والقمر في المدة التي ظهرت بها ما يطلعان إلا كاسفين**. قال أبو شامة: (وظهر عندنا بدمشق أثر ذلك الكسوف من ضعف النور على الحيطان، وكنا حيارى من سبب ذلك، إلى أن بلغنا الخبر عن هذه النار)، وكل من ذكر هذه

النار يقول في آخر كلامه: وعجائب هذه النار وعظمتها يكلّ عن وصفها البنان والأقلام، وتجل عن أن يحيط بشرحها البيان والكلام؛ فظهر بظهورها **معجزة للنبي، صلى الله عليه وسلم، لوقوع ما أخبر به وهي هذه النار؛ إذ لم تظهر من زمنه، صلى الله عليه وسلم، قبلها ولا بعدها نار مثلها**.

وقال القسطلاني: (إن جاء من أخبر برؤيتها ببصرى فلا كلام، وإلا فيحتمل أن يكون ذكر ذلك في الحديث على وجه المبالغة في ظهورها، وأنها بحيث ترى، وقد جاء من أخبر أنه أبصرها بتيماء، وبصرى منها مثل ما هي من المدينة في البعد). قلت: قد تقدم عن القرطبي أنه بلغه أنها رئيت من جبال بصرى، وصرح الشيخ عماد الدين بن كثير بما يقتضي أنه أضاءت من هذه النار أعناق الإبل ببصرى، فقال: (أخبرني قاضي القضاة صدر الدين الحنفي قال: أخبرني والدي الشيخ صفي الدين مدرس مدرسة بصرى أنه أخبره غير واحد من الأعراب صبيحة الليلة التي ظهرت فيها هذه النار ممن كان يحاضره ببلد بصرى أنهم رأوا صفحات أعناق إبلهم في ضوء تلك النار، فقد تحقق بذلك أنها الموعود بها). قال المؤرخون: وكان ظهور هذه النار من صدر واد يقال له وادي الأحيليين وقال البدر بن فرحون: إنها سالت في وادي أحيليين، وموضعها شرقي المدينة على طريق السوارقية مسيرة من الصبح إلى الظهر. قال القطب القسطلاني: ظهرت في جهة المشرق على مرحلة متوسطة من المدينة في موضع يقال له قارع الهيلاء على قرب من مساكن قريظة شرقي قباء، فهي بين قريظة وموضع يقال له أحيليين، فثارت من هذا القاع، ثم امتدت فيه آخذة في الشرق إلى قريب من أحيليين، ثم عرجت واستقبلت الشام سائلة إلى أن وصلت إلى موضع يقال له قرين الأرنب بقرب من أحد، فوقفت وانطفت وانصرفت، انتهى.

قال المؤرخون: واستمرت هذه النار مدة ظهورها تأكل الأحجار والجبال، وتسيل سيلا ذريعا في واد يكون **طوله مقدار أربعة فراسخ وعرضه أربعة أميال وعمقه قامة ونصف**، وهي تجري على وجه الأرض والصخر يذوب حتى يبقى مثل الآنك، فإذا خمد اسودّ بعد أن كان أحمر، ولم يزل يجتمع من هذه الحجارة المذابة في آخر الوادي عند منتهى الحرة حتى قطعت في وسط وادي الشظاة إلى جهة جبل وعيرة، فسدت الوادي المذكور بسد عظيم من الحجر المسبوك بالنار ولا كسد ذي القرنين، يعجز عن وصفه الواصف، ولا مسلك لإنسان فيه ولا دابة. قلت: وهذا من فوائد إرسال هذه النار؛ فإن تلك الجهة كثيرا ما يطرق منها المفسدون لكثرة الأعراب بها؛ فصار السلوك إلى المدينة متعسّرا عليهم جدّا. قال القسطلاني: أخبرني جمع ممن أركن إلى قولهم إن النار تركت على الأرض من الحجر ارتفاع رمح طويل على الأرض الأصلية.

قال المؤرّخون: وانقطع وادي الشظاة بسبب ذلك، وصار السيل إذا سال ينحبس خلف السد المذكور حتى يصير بحرا مد البصر عرضا وطولا، فانخرق من تحته في سنة تسعين وستمائة لتكاثر الماء من خلفه، فجرى في الوادي المذكور سنتين كاملتين، أما السنة الأولى فكان قد ملأ ما بين جانبي الوادي، وأما الثانية فدون ذلك، ثم انخرق مرة أخرى في العشر الأول بعد السبعمائة فجرى سنة كاملة أو أزيد، ثم انخرق في سنة أربع وثلاثين وسبعمائة وكان ذلك بعد تواتر أمطار عظيمة في الحجاز، فكثر الماء وعلا من جانبي السد ومن دونه مما يلي جبل وعيرة وتلك النواحي، فجاء سيل طام لا يوصف، ولو زاد مقدار ذراع في

الارتفاع وصل إلى المدينة، وكان أهل المدينة يقفون خارج باب البقيع على التل الذي هناك فيشاهدونه ويسمعون خريرا توجل القلوب دونه، فسبحان القادر على ما يشاء!]

❋ وكرر الإمام الذهبي بعض الشهادات آنفة الذكر، وأضاف أخري، مع تعقيبات جيدة موفقة، في موسوعته العظيمة: تاريخ الإسلام [ت بشار (660/14)]: [(سنة أربع وخمسين وستمائة – ظهور النار بالمدينة): قال أَبُو شامة: (جاء إلى دمشق كُتُبٌ من المدينة بخروج نارٍ عندهم فِي خامس جُمادى الآخرة، وكُتِبت الكُتب فِي خامس رجب، والنار بحالها بعدُ، ووصلت إلينا الكُتُب فِي شعبان، فاخبرني مَن أثق به ممن شاهدها بالمدينة أنه بلغة أنه كُتب بتَيماء على ضوئها الكُتُب، قال: وكنا فِي بيوتنا بالمدينة تلك الليالي، وكأنَّ فِي دار كلّ واحدٍ سراجًا. ولم يكن لها حَرَّ ولا لفحٌ على عِظَمِها، إنما كانت آية. قال أَبُو شامة: وهذه صورة ما وقفتُ عليه من الكُتُب: لما كانت ليلة الأربعاء ثالث جمادي الآخرة ظهر بالمدينة دَوِيٌّ عظيم ثم زلزلةٌ عظيمة فكانت ساعةً بعد ساعه إلى خامس الشَّهر، فظهرت نارٌ عظيمة فِي الحَرّة قريبًا من قُريظة نبصرها من دُورنا من داخل المدينة كأنها عندنا، وسالت أودية منها إلى وادي شظا مسيل الماء، وقد سدّت مسيل شظا وما عاد يسيل، والله لقد طلعنا جماعةٌ نُبصرها فإذا الجبال تسيل نيرانا، وقد سَدّت الحرَّة طريق الحاج العراقي، فسارت إلى أنْ وصلت إلى الحرَّة، فوقفت ورجعت تسير فِي الشرق يخرج من وسطها مُهود وجبال نار تأكل الحجارة، فيها أُنموذج ما أخبر الله: ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ﴾. وقد أكلت الأرض. ولها الآن شهر وهي فِي زيادة، وقد عادت إلى الحرار فِي قُريظة طريق الحاج إلى بُحيرة العراقي كلها نيران تشتعل نبصرها فِي الليل من المدينة كأنها مشاعل، وأما أمُّ النيران الكبيرة فهي جبال نيران حُمر، وما أقدر أصف هذه النار﴾.

ومن كتاب آخر: (ظهر فِي شرقي المدينة نارٌ عظيمة بينها وبين المدينة نصف يوم انفجرت من الأرض، وسال منها وادٍ من نار حتى حاذت جبل أُحُد، ثم وقفت. ولا ندري ماذا نفعل. ووقت ظهورها دخل أهلُ المدينة إلى نبيهم، صلى الله عليه وسلم، مستغفرين تائبين إلى ربّهم).

وفي كتاب آخر: (في أول جُمادى الآخرة ظهر بالمدينة صوت كالرعد البعيد، فبقي يومين، وفي ثالث الشهر تعقبه زلزال فتقيم ثلاثة أيّام، يقع فِي اليوم والليلة أربع عشرة زلزلة. فلما كان يوم خامسة انبجست الأرض من الحرَّة بنارٍ عظيمة يكون قدرها مثل مَسْجِدَ رَسُول اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وهي برأي العين من المدينة تُشاهد، وهي ترمي بشَرَر كالقصر. وهي بموضع يقال له أحلين، وقد سال من هذه النار وادٍ يكون مِقداره أربعة فراسخ، وعرضه أربعة أميال، وعُمقه قامةٌ ونصف، وهو يجري على وجه الأرض وتخرج منه أمهاد وجبال صغار، ويسير على وجه الأرض، وهو صخر يذوب حتّى يبقى مثل الآنك، فإذا خمد صار أسود، وقبْل الخمود لونه أحمر، وقد حصل إقلاعٌ عن المعاصي وتقرُّبٌ بالطاعات. وخرج أمير المدينة عن مظالم كثيرة). ومن كتاب قاضي المدينة سِنان الحُسينيّ يقول فِي التاريخ: (لقد واللهِ زُلزِلت مرة ونحن حول الحُجْرة النَّبوية، فاضطرب بها المِنبر والقناديل. ثم طلع في رأس أحيلين نارٌ عظيمة مثل المدينة العظّيَمة، وما بانت لنا إلا ليلة السبت وأشفقنا منها، وطلعتُ إلى الأمير وكلمته وقلت: قد أحاط بنا

العذاب، ارجعْ إلى الله. فأعتقَ كل مماليكه وردّ على جماعةٍ أموالهم. فلما فعل ذلك قلت: اهبط معنا إلى النَّبِيّ، صلى الله عليه وسلم، فهبط وبتنا ليلة السّبت، النّاسُ جميعُهم والنّسوانُ وأولادُهم، وما بقي أحدٌ لا فِي النَّخل ولا فِي المدينة إلا عند النَّبِيّ، صلى الله عليه وسلم، وأشفقنا منها، وظهر ضوؤها إلى أن أُبصرت من مكة، ومن الفَلاة جميعها. ثم سال منها نهرٌ من نارٍ، وأخذ في وادي أُحيلين وسد الطريق، ثم طلع إلى بحرة الحاج، وهو بحرُ نارٍ يجري وفوقه حرَّة تسير إلى أن قطعت وادي الشَّظاة، وما عاد يجيء فِي الوادي سيْلٌ قط لأنَّها حرة، تجيء قامتين وثلث عُلُوُّها. واللهِ يا أخي إن عيشتنا اليوم مكدَّرة، والمدينة قد تاب أهلُها ولا بقي يُسمع فيها ربابٌ ولا دُف ولا شُرْب. وتمّت تسير إلى أن سدت بعض طريق الحاج، وكان في الودي إلينا منها قَتِير، وخفنا أن تجيئنا، واجتمع الناس وباتوا عند النَّبِيّ، صلى الله عليه وسلم، ليلة الجمعة وقد طُفِئ قَتِيُرها الَّذِي يلِينا بقُدرة الله، وإلى الساعة ما نَقَصَتْ بل ترمي مثل الجمال حجارةً من نار، ولها دوِيّ، ما تدعنا نرقد ولا نأكل ولا نشرب، وما أقدِر أصِف لك عظَمَها ولا ما فيها من الأهوال. وأبصرها أهلُ ينبُع، ونَدَبوا قاضيهم ابنَ أسعد، وجاء وغدا إليها، وما أصبح يقدر يصفُها من عِظمها، وكتب يوم خامس رجب، والشمس والقمر من يوم طلعت ما يطلعان إلا كاسِفين). ومن كتاب آخر من بعض بني الفاشاني يقول: (جرى عندنا أمرٌ عظيم. إلى أن قال في النّار: ظهر دخان عظيم في السماء ينعقد حتى يبقى كالسحاب الأبيض إلى آخر النهار ظهر للنّار ألسُنٌ تصَّعَّد فِي الهواء حمراء كأنها العَلَقة، وعظُمت ففزع الناس إلى المسجد، وابتهلوا إلى الله، وغطَّت حُمرةُ النار السماءَ كلَّها حتى بقي الناس فِي مثل ضوء القمر، وأيقنا بالعذاب. وصعِد القاضي والفقيه إلى الأمير يعِظُونه فطرح المكس، وأعتق رقيقه كلَّهم، ورد علينا كلَّ ما لنا تحت يده، وعلى غيرنا، وبقيت كذلك أيّامًا، ثمّ سالت في وادي أُحلين تتحدر مع الوادي إلى الشَّظاة، حتى لحِق سَيَلانُها ببَحْرة الحاج، والحجارةُ معها تتحرَّك وتسير حتى كادت تقارب حرَّة العِراض، ثمَّ سَكَنتْ ووقفت أيامًا، ثم عاد يخرج منها ترمي بحجارة من خلفها وأمامها حتى بَنَتْ جبلين خلفَها وأمامها، وما بقي يخرج منها من بين الجبلين، لسانٌ لها أيامًا. ثمّ إنّها عظُمت الآن وشبَاها إلى الآن، وهي تتقد كأعظم ما يكون، ولها كل يوم صوتٌ عظيمٌ من آخر الليل إلى ضَحْوة، والشمس والقمر كأنهما منكسفان إلى الآن، وكتب هذا ولها شهر).

قلت: **أمر هذه النار متواتر**، وهي مما أخبر به المصطفى صلوات الله عليه وسلامه حيث يقول: (لا تقوم الساعة حتى تخرج نارٌ من أرض الحجاز تُضيء لها أعناق الإبل بِبُصرى)، وقد حكى غيرُ واحدٍ ممن كان بِبُصْرى فِي الليل ورأى أعناق الإبل فِي ضوئها]، **انتهى كلام الإمام الذهبي**؛

فأقول معقباً:

أولاً: قول القطب القسطلاني، رحمه الله: (إن جاء من أخبر برؤيتها ببصرى فلا كلام، وإلا فيحتمل أن يكون ذكر ذلك في الحديث على وجه المبالغة في ظهورها، وأنها بحيث ترى، وقد جاء من أخبر أنه أبصرها بتيماء، وبصرى منها مثل ما هي من المدينة في البعد) يدلك على دقة الثقات من علماء المسلمين، وأمانتهم في النقل؛

وثانياً: قول المؤرخين عن الصهير أنه ملأ وادياً (**طوله مقدار أربعة فراسخ وعرضه أربعة أميال وعمقه قامة ونصف**)، يدل أيضاً على دقتهم وأمانتهم لأن القامة أربعة أذرع = 4 ❋ 45 سم = 180 سم = 1.8 م؛ والفرسخ = ثلاثة أميال بحرية = 1852 ❋ 3 = 5556 متراً: فهذا يقتضب أن حجم ذلك الصهير كان = 4 ❋ 5556 م ❋ 4 ❋ 1852 م ❋ 2.7 م = 444515558.4 متر مكعب = 0.44 كلم مكعب؛ وهذا قريب من التقديرات الجيولوجية المعاصرة.

ومع كل هذه الأهوال فإن تلك الثورة البركانية ما كانت إلا متوسطة أو دون المتوسطة، ويصنفها الجيولوجيون على أنها من الدرجة الرابعة (Volcanic Explosivity Index= VEI 4) في أقصى تقدير، وربما قال بعضهم أنها من الدرجة الثالثة فقط (VEI 3)، على مقياس شدة البراكين الذي ينتظم ثمان درجات.

وقد درس بعض الباحثين المعاصرين، من علماء طبقات الأرض (الجيولوجيا)، الصخور التي تكونت من تلك الثورة البركانية، وقدَّروا حجمها، وتثبتوا من أعمارها، فلعلك تتأكد بنفسك من بعض ذلك في المراجع التالية:

(1) Sindi، H.O.; **The Geochemical – Geophysical aspects of the tectonism in the Arabian Shield.**

Workshop on the "Geophysics and its tectonic implications in the Arabian peninsula and the Red Sea region" held in 25 – 31 October 1986، at the Department of Geology، Faculty of Science، Sana،a University، Sana،a، Yemen Arab Republic.

Bulletin of the Faculty of Science (Special volume)، Sana،a University، Sana،a، Yemen Arab Republic. 1987.

(2) Sindi، H.O.; **Geochemical Evolution and Basement Tectonism of the Arabian – Nubian Dome.**

Proceeding of the "Ninth international Conference on Basement Tectonics" held at the Australian National University، Geology Department، A.C.T.S.، Canberra، Australia، July/1 – 7/1990.

International Basement Tectonic Association Incorporated، Publication No. 7، (Applied Geophysics، Inc)، M. J. Rickard، et al. (eds)، Salt Lake city، Utah، U.S.A; and Kluwer Academic Publishers; Printed in Netherlands. p. 161 – 168، 1992.

(3) Sindi، H.O.; **The Geology and Geochemistry of the Red Sea، Saudi Arabia، and**

its relation to the Pacific region.

Proceeding of the "Fifth International conference and exhibition of the Circum – Pacific council for Energy and Mineral resources Transactions"، convened at the Hilton Hawaiian Village، Honolulu، Hawaii، U.S.A. on July 29 – August 3، 1990.

Gerald P. Salisbury and Alice C. Salisbury (eds)، cosponsored by the American Association of Petroleum Geologists (A.A.P.G)، Gulf Publishing Company، Houston، Texas، U.S.A، p. 411 – 420، 1996.

(4) Victor E. Camp; Peter R. Hooper; M. John Roobol; D. L. White: The Madinah eruption، Saudi Arabia: Magma mixing and simultaneous extrusion of three basaltic chemical types

Bulletin of Volcanology 1986 Vol: 49: 489 – 508. DOI: 10.1007/BF01245475

❄ فصل: من دلائل نبوته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: إخباره أن أمته سوف تقاتل (الترك)

تكلمت الأحاديث عن قوم فطس الأنوف، صغار العيون ذلفها، حمر الوجوه، كأن وجوههم «**المجان المطرقة**»، وهذا وصف دقيق للشعوب التركمانية المغولية الصينية، بل قد جاء التصريح بأنهم هم «**الترك**». وقد أكدت الروايات أن ذلك سيكون في هجمات كبرى ثلاث مرات في أقل تقدير، وربما أكثر، لأن هذه السلالة البشرية سوف تشكل القوام الأكبر لجنود المسيح الدجال، فهذه هجمة كبرى، وبعضهم هم يأجوج ومأجوج، وهؤلاء لهم هجمة كبرى بُعيْد القضاء على الدجال، لعنه الله، بمدة قليلة، لعلها انتقاماً لهزيمته، والقضاء عليه.

ولكن النصوص ذكرت هجمات كبرى لا علاقة لها بواقعة الدجال، أو بهجمة يأجوج ومأجوج، إذ هم من كل حدب ينسلون. وقد صورت الروايات بعض ما يكون في الهجمات من مآسي مفزعة:

❄ الهجمة، أو موجة الهجمات، الأولى:

ــ «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين، حمر الوجوه، ذلف الأنوف، كأن وجوههم المجان المطرقة؛ ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر».

ــ «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوزا وكرمان من الأعاجم، حمر الوجوه فطس الأنوف صغار الأعين، وجوههم المجان المطرقة نعالهم الشعر».

ــ «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين، عراض الوجوه، كأن أعينهم حدق الجراد، كأن وجوههم المجان المطرقة، ينتعلون الشعر ويتّخذون الدرق: حتى يربطوا خيولهم بالنخل»

ــ «يجيء قوم صغار العيون عراض الوجوه كأن وجوههم الحجف، فيلحقون أهل الإسلام بمنابت الشيح، كأني أنظر إليهم وقد ربطوا خيولهم بسواري المسجد»،

ـــ «**إن أمتي يسوقها قوم عراض الوجوه، صغار الأعين، كأن وجوههم الحجف، ثلاث مرار حتى يلحقوهم بجزيرة العرب؛ أما الساقة الأولى فينجو من هرب منهم، وأما الثانية فيهلك بعض وينجوا بعض، وأما الثالثة فيصطلون كلهم من بقي منهم**»، قالوا: (يا نبي الله: من هم؟!)، قال: «**هم الترك**»، قال: «**أما والذي نفسي بيده، ليربطن خيولهم إلى سواري مساجد المسلمين**».

ـــ وقال أبو هريرة: (**ليسوقنهم حمرا غضابا كأنما وجوههم المجان المطرقة، حتى يلحقوا ذا الزرع بزرعه وذا الضرع بضرعه**).

ـــ وقال عبد الله بن عمرو بن العاصي: (**ليوشكن بنو قنطوراء بن كركري، خنس الأنوف صغار الأعين، كأن وجوههم المجان المطرقة، في كتاب الله المنزل، أن يسوقونكم من خراسان وسجستان سياقا عنيفا. قوم يوفون اللّمم وينتعلون الشعر، ويحتجزون السيوف على أوساطهم، حتى ينزلوا الأيلة**)، ثم قال: (**وكم الأيلة من البصرة؟!**)، قلنا: (**أربع فراسخ!**)، قال: (**ثم يعقدون بكل نخلة من نخل دجلة رأس فرس!**)

ـــ وقال شداد بن معقل: قال عبد الله: (يوشك أن لا تأخذوا من الكوفة نقدا ولا درهما!)، قلت: (وكيف يا عبد الله بن مسعود؟!)، قال: (**يجيء قوم كأن وجوههم المجان المطرقة، حتى يربطوا خيولهم على السواد، فيجلوكم إلى منابت الشيح، حتى يكون البعير والزاد أحب إلى أحدكم من القصر من قصوركم هذه**).

ـــ وقال الربيع بن ناجذ عن ابن مسعود قال: (**يأتيكم قوم من قبل المشرق، عراض الوجوه صغار العيون كأنما ثقبت أعينهم في الصخر، كأن وجوههم المجان المطرقة، حتى يوثقوا خيولهم بشط الفرات**).

ـــ وقال ابو هريرة: «**أعينهم كالودع ووجوههم كالحجف، لهم وقعة بين الدجلة والفرات، ووقعة بمرج حمار، ووقعة بدجلة، حتى يكون الجواز أول النهار بمائة دينار للعبور إلى الشام، ثم يزيد آخر النهار**»

ـــ وقال حذيفة لأهل الكوفة: (**ليخرجنكم منها قوم صغار الأعين، فطس الأنف، كأن وجوههم المجان المطرقة، ينتعلون الشعر، يربطون خيولهم بنخل جوخا، ويشربون من فرض الفرات**).

ـــ وفي «**شرح سنن ابن ماجه**»: [قال النووي: (وقد وجد في زماننا هكذا، وفي رواية حمر الوجوه أي بيض الوجوه مشوبة بحمرة، وهذه كلها معجزات لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقد وجد قتال هؤلاء الترك بجميع صفاتهم التي ذكرها، صلى الله عليه وسلم، صغار الاعين حمر الوجوه ذلف الانوف عراض الوجوه كأن وجوههم المجان المطرقة، ينتعلون الشعر. فوجدوا بهن الصفات كلها في زماننا، وقاتلهم المسلمون مرات وقاتلهم الآن، ونسأل الله الكريم إحسان العاقبة للمسلمين في أمرهم وأمر غيرهم وسائر أحوالهم، وادامة اللطف بهم والحماية، وصلى الله على رسوله الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو الا وحي يوحى)].

ـــ وفي «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**»: [ثم جاءت الطامة الكبرى،...، فكان خروج جنكزخان

بعد الستمائة فأسعرت بهم الدنيا نارا خصوصا المشرق بأسره، حتى لم يبق بلد منه حتى دخله شرهم، ثم كان خراب بغداد، وقتل الخليفة المستعصم، آخر خلفائهم، على أيديهم في سنة ست وخمسين وستمائة، ثم لم تزل بقاياهم يخربون إلى أن كان آخرهم اللنك ومعناه الأعرج، واسمه تَمُر (بفتح المثناة وضم الميم، وربما أشبعت: تَمُّر)؛ فطرق الديار الشامية وعاث فيها، وحرق دمشق حتى صارت خاوية على عروشها، ودخل الروم والهند وما بين ذلك، وطالت مدّته إلى أن أخذه الله، وتفرق بنوه البلاد، وظهر بجميع ما أوردته مصداق قوله، صلى الله عليه وسلم، إن بني قنطورا أول من سلب أمتي ملكهم، وهو حديث أخرجه الطبراني من حديث معاوية، والمراد ببني قنطورا: الترك].

وفي الملحق سرد لأكثر الطرق والروايات، ومصادرها من الكتب والمؤلفات، فلتراجع هناك.

❋ ثم هجمة عدو الله الأعور، المسيح الدجال:

ـــ «إن الدجال يخرج من أرض بالمشرق يقال لها خراسان، يتبعه أقوام كأن وجوههم المجان المطرقة».

ـــ «يهبط الدجال خوز وكرمان في ثمانين ألفا ينتعلون الشعر ويلبسون الطيالسة كأن وجوههم المجان المطرقة».

ـــ «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوزا وكرمان من الأعاجم، حمر الوجوه فطس الأنوف صغار الأعين وجوههم المجان المطرقة نعالهم الشعر».

وتفصيل أخبار هذه الهجمة تجده في كتب أشراط الساعة، والمراجع المتخصصة لدراستها، ودراسة غيرها من المصائب والفتن، وأكثر ذلك لم يأت بعد، وهذه الهجمة، قطعاً، لم تأت بعد، فراجعها هناك.

❋ فهجمة يأجوج ومأجوج:

ـــ «إنكم تقولون لا عدو، وإنكم لا تزالون تقاتلون عدوا حتى يأتي يأجوج ومأجوج، عراض الوجوه، صغار العيون، شهب الشعاف، من كل حدب ينسلون، كأن وجوههم المجان المطرقة».

وتفصيل أخبار هذه الهجمة تجده أيضاً في كتب أشراط الساعة، وهي، قطعاً، لم تأت بعد، فراجعها أيضاً هناك.

❄ فصل: من دلائل نبوته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: التنبؤ بالهواتف المحمولة، (وما هو من جنسها)

ومن دلائل نبوته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أنه ذكر بعض أشراط الساعة، ومنها كلام السباع للإنس، بلفظ: (لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُكَلِّمَ السِّبَاعُ الْإِنْسَ)، لاحظ استخدام اسم الجنس: (السِّبَاعُ)، و(الْإِنْسَ) مما يشعر بكفاية حدوث واقعة واحدة من هذا الأمر الخارق للعادة الطبيعية، حتى يصدق الخبر؛ وقد وقع بعض ذلك في عهده فعلاً، وهناك روايات عن وقوع ذلك بعد عهده، وبذلك تكون هذه النبوءة قد تحققت، وانتهى أمرها، وفرغ منها، مع بقاء احتمال وقوع مثل هذا في الحاضر والمستقبل، ولكن ليس هذا هو موضوعنا. وجاء عنه بالإضافة إلى ذلك في نفس الحديث الثابت الصحيح:

ـــ أنه قال: («صَدَقَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُكَلِّمَ السِّبَاعُ الْإِنْسَ؛ **وَيُكَلِّمَ الرَّجُلَ عَذَبَةُ سَوْطِهِ، وَشِرَاكُ نَعْلِهِ، وَيُخْبِرَهُ فَخِذُهُ بِمَا أَحْدَثَ أَهْلُهُ بَعْدَهُ**»)؛ أو:

ـــ أنه قال: («**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ أَحَدُكُمْ مِنْ أَهْلِهِ، فَتُخْبِرَهُ نَعْلُهُ أَوْ سَوْطُهُ أَوْ عَصَاهُ بِمَا أَحْدَثَ أَهْلُهُ بَعْدَهُ**»)؛ أو:

ـــ أنه قال: («**وَيُكَلِّمَ الرَّجُلُ نَعْلَهُ، وَعَذَبَةَ سَوْطِهِ، وَيُخْبِرَهُ فَخِذُهُ بِحَدِيثِ أَهْلِهِ بَعْدَهُ**»)؛ أو:

ـــ أنه قال: («**وَتُكَلِّمَ الرَّجُلَ عِلَاقَةَ سَوْطِهِ، وَشِرَاكُ نَعْلِهِ، وَيُخْبِرُهُ بِمَا أَحْدَثَ أَهْلُهُ بَعْدَهُ**»)؛ أو:

ـــ أنه قال: («**يُخْبِرَهُ سَوْطُهُ أَوْ عَصَاهُ أَوْ نَعْلُهُ بِمَا أَحْدَثَ أَهْلُهُ مِنْ بَعْدِهِ**»)؛ أو:

ـــ أنه قال: («**فَتُخْبِرُهُ نَعْلُهُ، أَوْ سَوْطُهُ، أَوْ عَصَاهُ بِمَا أَحْدَثَ أَهْلُهُ بَعْدَهُ**»)؛ أو:

ـــ أنه قال: («**يُوشِكُ الرَّجُلُ إِذَا غَابَ عَنْ أَهْلِهِ أَنْ يُحَدِّثَهُ مِثْلُ عَذْبَةِ سَوْطِهِ بِمَا صَنَعُوا بَعْدَهُ**»)؛

فالدنيا إذاً لن تنتهي حتى يوجد شيء أو جهاز، أو توجد أشياء وأجهزة:

(1) – يكلمها الإنسان، وتكلمه، تماماً مثل كلام البشر الناطقين بلغتهم، ولبعضهم البعض، وتخبره بما صنع أهله في غيابه، **وذلك بصفة يومية روتينية اعتيادية**؛

(2) – وهذا الشيء أو هذا الجهاز، أو هذه الأشياء والأجهزة، يمكن التمثيل لها بأشياء من **المعهود عند أهل المدينة النبوية الشريفة أثناء مخاطبتهم بهذا الكلام**، وهي من أجناس متعددة:

الجنس الأوَّل: ما يصنع من الجلود ويكن أن يقال أن الإنسان يلبسه أو يرتديه، كالنعل. وهذا الجنس يشمل بداهة شتى أنواع الأحذية، والأخفاف؛ ويشمل أيضاً: الأحزمة والمناطق الجلدية، وغيرها، وكانت نادرة آنذاك، ولكن أدى تطور الصناعات الجلدية وانخفاض أسعار منتوجاتها إلى سعة انتشارها بحيث أصبحت يستخدمها كل أحد؛ ويشمل هذا بداهة مثيلاتها مما يصنع حديثاً من الجلود التركيبية (الصناعية)، ومن الألياف الكثيفة، عالية المتانة (Kevlar)، وغيرها؛

الجنس الثاني: ما يحمله الإنسان لحاجته اليومية عند خروجه من بيته لبعض شأنه كالعصا والسوط وعلاقته، وهي أبرز ما كان يحمله الرجل في المدينة النبوية الشريفة آنذاك. وقد تطور هذا مع ازدياد تعقيدات الحياة المدنية فأصبح يشمل الحقائب المتعلقة بالأحزمة والمناطق (وقد يكون منها ما هو جزء من بنية الحزام أو المنطقة، فيكون من الجنسين الأول والثاني في نفس الوقت)؛ ومحافظ النقود وأكياسها؛ والحقائب المحمولة باليد أو المعلقة على الكتف؛ بل وفي كثير من الأحيان: حقائب الظهر؛

الجنس الثالث: الفخذ، وقد يكون مقصوداً بذاته، أو يكون المقصود جهته، وقد يكون مثالاً لما يشبهه في الوظيفة كالعضد مثلاً وإن كنت استبعد ذلك؛ والأرجح عندي أن **الجهة هي المقصودة في المقام الأول**: فيكون المقصود بــ(الفخذ) هو: الحقائب المتدلية بحذاء الفخذ، وهي المعلقة بالأحزمة والمناطق، لا فرق بين المستقل منها، وما هو جزء من بنية الحزام أو المنطقة؛

وعلى هذا فتكون الحقائب المتدلية بحذاء الفخذ، التي هي جزء من بنية الحزام أو المنطقة، من أوضح الأمثلة على الأجناس الثلاثة في آن واحد؛ وقريب منها الحقائب المستقلة بذاتها، المعلقة بالحزام أو المنطقة،

فتتدلَّى بحذاء الفخذ.

ولا يحتاج القارئ الفطن إلى أي عبقرية ليدرك أن هذا قد تحقق حوالي 1990م بكل دقة في الهواتف الخلوية المحمولة، وبخاصة في أوائل عهدها حتى حوالي 2005، قبل ظهور الهواتف الذكية، وانضمام الحاسوبات المحمولة واللوحية، وغيرها إلى تلك الأجهزة التي تحقق النبوءة. ولعلنا نلاحظ أموراً عدة:

(1) – أن ذكر (**الأهل**) ليس حصراً، وإنما هو لأن لأهل الإنسان وبيته خصوصية بديهية، فإذا أمكن لجهاز محمول معه أن يخبره بما حدث في بيته، **فمن باب أولى** أن يكون من الممكن وصول أخبار من مكان عمله، وربما غير ذلك من الأماكن التي ليست بخصوصية البيت؛

(2) – أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قد نسب الإخبار أو التكلم إلى الجهاز، في مثل قوله: «**يُخْبِرَهُ سَوْطُهُ أَوْ عَصَاهُ أَوْ نَعْلُهُ**»، وهذا أعم من نسبة الإخبار أو التكلم إلى الأهل؛ فيجوز أن يكون مصدر الخبر جهاز رقابة مماثل في بيته أو مقر عمله؛

(3) – أن الإخبار، وإن كان أكثره في معهود البشر إنما يكون كلاماً ملفوظاً بصوت: قد يكون بإشارات ورموز صوتية أو مكتوبة كما هو في أجهزة النداء (Pager)، وهي قد سبقت الهواتف المحمولة ببضع سنين، والتي قد تطالب بسرعة الاتصال بوسيلة أخرى أو العودة إلى المنزل أو مقر العمل، أو قد تنذر بخلل في أجهزة المنزل أو دخول لصوص إلى بيت خال؛ وقد يكون الإخبار أيضاً بكتابة نص، وهذا قد تحقق في الرسائل المكتوبة التي تنقلها الهواتف المحمولة (SMS)؛ وقد يكون الإخبار بنقل الصورة والصوت (Video) كما نشاهد أوائله في أيامنا هذه بواسطة الهواتف الذكية، الحاسوبات المحمولة واللوحية، وكثير من الناس يراقب بيته الخالي من بعيد وقد أدى ذلك بالفعل إلى القبض على بعض اللصوص حال تلبسهم بالجريمة. وقد فصلنا الكلام عن هذه النبوءة في بحث مستقل منشور، فليراجع.

❄ فصل: من دلائل نبوته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: إسلام أهل اليمن، وتحديد قبلة مسجد صنعاء القديم بدقة متناهية

❄ جاء في تاريخ الطبري [تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري (2/654)]: [حَدَّثَنَا ابْنُ حميد، قال: حَدَّثَنَا سلمة، عن محمد بن إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَبِيبٍ، قَالَ: وَبَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ سَعْدِ بْنِ سَهْمٍ، إِلَى كِسْرَى بْنِ هُرْمُزَ مَلِكُ فَارِسٍ وَكَتَبَ مَعَهُ: (بِسْمِ الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس، سلام على من اتَّبَعَ الْهُدَى، وَآمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَشَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَدْعُوكَ بِدُعَاءِ اللَّهِ، فَإِنِّي أَنَا رَسُولُ اللَّهِ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً لأُنْذِرَ مَنْ كانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكافِرِينَ، فَأَسْلَمَ تَسْلَمْ، فَإِنْ أَبَيْتَ، فَإِنَّ إِثْمَ الْمَجُوسِ عَلَيْكَ)؛ فَلَمَّا قَرَأَهُ مَزَّقَهُ، وَقَالَ: يَكْتُبُ إِلَيَّ هَذَا وَهُوَ عَبْدِي!

ـــ حَدَّثَنَا ابن حميد، قال: حَدَّثَنَا سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أَبِي بَكْرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ قَدِمَ بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، عَلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ شَقَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله: (مُزِّقَ مُلْكُهُ!)، حِينَ بَلَغَهُ أَنَّهُ شَقَّ كِتَابَهُ.

ـــ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ قَالَ: ثُمَّ كَتَبَ كِسْرَى إِلَى بَاذَانَ، وَهُوَ عَلَى الْيَمَنِ: أَنِ ابْعَثْ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بِالْحِجَازِ رَجُلَيْنِ مِنْ عِنْدِكَ جَلْدَيْنِ، فَلْيَأْتِيَانِي بِهِ، فَبَعَثَ بَاذَانَ قَهْرَمَانَهُ وَهُوَ بَابَوَيْهِ – وَكَانَ كَاتِبًا حَاسِبًا بِكِتَابِ فَارِسَ – وَبَعَثَ مَعَهُ رَجُلا مِنَ الْفُرْسِ يُقَالُ لَهُ خرخسرهُ، وَكَتَبَ معهما الى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يَأْمُرُهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مَعَهُمَا إِلَى كِسْرَى، وَقَالَ لِبَابَوَيْهِ: ائْتِ بَلَدَ هَذَا الرَّجُلِ، وَكَلِّمْهُ وَأْتِنِي بِخَبَرِهِ، فَخَرَجَا حَتَّى قَدِمَا الطَّائِفَ فَوَجَدَا رِجَالا مِنْ قُرَيْشٍ بِنَخْبٍ مِنْ أَرْضِ الطَّائِفِ فَسَأَلاهُمْ عَنْهُ، فَقَالُوا: هُوَ بِالْمَدِينَةِ، وَاسْتَبْشَرُوا بِهِمَا وَفَرِحُوا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَبْشِرُوا فَقَدْ نَصَبَ لَهُ كِسْرَى مَلِكُ الْمُلُوكِ، كُفِيتُمُ الرَّجُلَ! فَخَرَجَا حَتَّى قدما على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فكلمه بابويه، فقال: (ان شاهانشاه مَلِكَ الْمُلُوكِ كِسْرَى، قَدْ كَتَبَ إِلَى الْمَلِكِ بَاذَانَ، يَأْمُرُهُ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْكَ مَنْ يَأْتِيهِ بِكَ، وَقَدْ بَعَثَنِي إِلَيْكَ لِتَنْطَلِقَ مَعِي، فَإِنْ فَعَلْتَ كَتَبَ فِيكَ إِلَى مَلِكِ الْمُلُوكِ يَنْفَعُكَ وَيَكُفُّهُ عَنْكَ، وَإِنْ أَبَيْتَ فَهُوَ مَنْ قَدْ عَلِمْتَ! فَهُوَ مُهْلِكُكَ وَمُهْلِكُ قَوْمِكَ، وَمُخَرِّبُ بِلادِكَ، ودخلا على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وَقَدْ حَلَقَا لِحَاهُمَا، وَأَعْفَيَا شَوَارِبَهُمَا، فَكَرِهَ النَّظَرَ إليهما، ثم أَقْبَلَ عَلَيْهِمَا فَقَالَ: وَيْلَكُمَا! مَنْ أَمَرَكُمَا بِهَذَا؟ قَالا: أَمَرَنَا بِهَذَا رَبُّنَا – يَعْنِيَانِ كِسْرَى؛ فَقَالَ رسول الله: لَكِنَّ رَبِّي قَدْ أَمَرَنِي بِإِعْفَاءِ لِحْيَتِي وَقَصِّ شَارِبِي. ثُمَّ قَالَ لَهُمَا: ارْجِعَا حَتَّى تَأْتِيَانِي غدا، واتى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الْخَبَرُ مِنَ السَّمَاءِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ سَلَّطَ عَلَى كِسْرَى ابْنَهُ شِيرَوَيْهِ، فَقَتَلَهُ فِي شَهْرِ كَذَا وَكَذَا لَيْلَةَ كَذَا وَكَذَا مِنَ اللَّيْلِ، بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ، سَلَّطَ عَلَيْهِ ابْنَهُ شِيرَوَيْهِ فَقَتَلَهُ.

ـــ قَالَ الواقدي: قَتَلَ شِيرَوَيْهِ أَبَاهُ كِسْرَى لَيْلَةَ الثُّلاثَاءِ لِعَشْرِ لَيَالٍ مَضَيْنَ مِنْ جُمَادَى الأُولَى مِنْ سَنَةِ سَبْعٍ لِسِتِّ سَاعَاتٍ مَضَتْ مِنْهَا.

ـــ رَجَعَ الْحَدِيثُ إِلَى حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ: فَدَعَاهُمَا فَأَخْبَرَهُمَا، فَقَالا: (هَلْ تَدْرِي مَا تَقُولُ! إِنَّا قَدْ نَقِمْنَا عَلَيْكَ مَا هُوَ أَيْسَرُ مِنْ هَذَا، أَفَنَكْتُبُ هَذَا عَنْكَ، وَنُخْبِرُهُ الْمَلِكَ! قَالَ: نَعَمْ، أَخْبِرَاهُ ذَلِكَ عَنِّي، وَقُولا لَهُ: إِنَّ دِينِي وَسُلْطَانِي سَيَبْلُغُ مَا بَلَغَ مُلْكُ كِسْرَى، وَيَنْتَهِي إِلَى مُنْتَهَى الْخُفِّ وَالْحَافِرِ، وَقُولا لَهُ: إِنَّكَ إِنْ أَسْلَمْتَ أَعْطَيْتُكَ مَا تَحْتَ يَدَيْكَ، وَمَلَّكْتُكَ عَلَى قَوْمِكَ مِنَ الأَبْنَاءِ، ثُمَّ أَعْطَى خرخسرهَ مِنْطَقَةً فِيهَا ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ، كَانَ أَهْدَاهَا لَهُ بَعْضُ الْمُلُوكِ). فَخَرَجَا مِنْ عِنْدِهِ حَتَّى قَدِمَا عَلَى بَاذَانَ، فَأَخْبَرَاهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا هَذَا بِكَلامِ مَلِكٍ، وَإِنِّي لأَرَى الرَّجُلَ نَبِيًّا كَمَا يَقُولُ، وَلْنَنْظُرَنَّ مَا قَدْ قَالَ، فَلَئِنْ كَانَ هَذَا حَقًّا مَا فِيهِ كَلامٌ، إِنَّهُ لَنَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَسَنَرَى فِيهِ رَأْيَنَا. فَلَمْ يَنْشَبْ بَاذَانَ أَنْ قَدِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ شِيرَوَيْهِ، أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي قَدْ قَتَلْتُ كِسْرَى، وَلَمْ أَقْتُلْهُ إِلا غَضَبًا لِفَارِسَ لِمَا كَانَ اسْتَحَلَّ مِنْ قَتْلِ أَشْرَافِهِمْ وَتَجْمِيرِهِمْ فِي ثُغُورِهِمْ، فَإِذَا جَاءَكَ كِتَابِي هَذَا فَخُذْ لِي الطَّاعَةَ مِمَّنْ قِبَلَكَ، وَانْظُرِ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ كِسْرَى كَتَبَ فِيهِ إِلَيْكَ فَلا تُهِجْهُ حَتَّى يَأْتِيَكَ أَمْرِي فِيهِ. فَلَمَّا انْتَهَى كِتَابُ شِيرَوَيْهِ إِلَى بَاذَانَ قَالَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَرَسُولٌ فَأَسْلَمَ وَأَسْلَمَتِ الأَبْنَاءُ مَعَهُ مِنْ فَارِسَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ بِالْيَمَنِ، فَكَانَتْ حمير تقول لِخرخسرهَ: ذُو الْمُعْجِزَةِ،

لِلْمِنْطَقَةِ الَّتِي أَعْطَاهُ إِيَّاهَا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، - وَالْمِنْطَقَةُ بِلِسَانِ حِمْيَرَ الْمُعْجِزَةُ - فَبَنُوهُ الْيَوْمَ يُنْسَبُونَ إِلَيْهَا خرخسرهَ ذُو الْمُعْجِزَةِ. وَقَدْ قَالَ بَابُوَيْهِ لِبَاذَانَ: مَا كَلَّمْتُ رَجُلا قَطُّ أَهْيَبَ عِنْدِي مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ بَاذَانُ: هَلْ مَعَهُ شُرَطٌ؟ قَالَ: لا]، انتهى نص الطبري.

ـــ ولا خوف من ضعف ابن حميد، فقد جاء في تفسير ابن المنذر (565/237/1): [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، قَبْلَ وَفَاتِهِ قَدْ فَرَّقَ رِجَالا مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى مُلُوكِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ دُعَاةً إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا بَيْنَ الْحُدَيْبِيَةِ، وَوَفَاتِهِ، صلى الله عليه وسلم. قَالَ محمد بْن إِسْحَاق: حَدَّثَنِي يزيد بْن أبي حبيب المصري، أَنَّهُ وجد كتابا فِيهِ تسمية من بعث رَسُول اللهِ، صلى الله عليه وسلم، إِلَى ملوك النَّاس، وَمَا قَالَ لأصحابه حين بعثهم، فبعث بِهِ إلي ابْن شهاب الزهري مع ثقة مِنْ أَهْلِ بلده، فعرفه فِي الْكِتَاب]، فساق الخبر كما سبق عند الطبري؛ إلى أن قال: [وبعث عَبْد اللهِ بْن حذافة بْن قيس بْن عدي بْن سعيد بْن سهم إِلَى كسرى بْن هرمز ملك فارس، وكتب معه فَلَمَّا قرأه شقه]، فساق الخبر كما سبق عند الطبري.

❋ جاء في دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (ص: 241/348): [حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: حدثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ قَالَ: حدثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، بَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى فَلَمَّا قَرَأَهُ مَزَّقَهُ؛ (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَحَسِبْتُ أَنَّ ابْنَ الْمُسَيِّبِ قَالَ: دَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، أَنْ يُمَزَّقُوا كُلَّ مُمَزَّقٍ)؛ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: وَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ سَعْدِ بْنِ سَهْمٍ إِلَى كِسْرَى بْنِ هُرْمُزَ مَلِكِ فَارِسَ وَكَتَبَ مَعَهُ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ إِلَى كِسْرَى عَظِيمِ فَارِسَ سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى وَآمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَشَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ اللَّهِ فَإِنِّي أَنَا رَسُولُ اللَّهِ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً؛ لِأُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ فَأَسْلِمْ تَسْلَمْ، فَإِنْ أَبَيْتَ فَإِنَّ إِثْمَ الْمَجُوسِ عَلَيْكَ)، فَلَمَّا قُرِئَ كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، شَقَّقَهُ وَقَالَ: يَكْتُبُ إِلَيَّ بِهَذَا الْكِتَابَ وَهُوَ عَبْدِي. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: فَبَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (مَزَّقَ اللَّهُ مُلْكَهُ)، حِينَ بَلَغَهُ أَنَّهُ شَقَّ كِتَابَهُ ثُمَّ كَتَبَ كِسْرَى إِلَى بَاذَانَ وَهُوَ عَلَى الْيَمَنِ ابْعَثْ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بِالْحِجَازِ مِنْ عِنْدِكَ رَجُلَيْنِ جَلْدَيْنِ فَلْيَأْتِيَانِي بِهِ، فَبَعَثَ بَاذَانُ قَهْرَمَانَهُ وَهُوَ أَبَابوه وَكَانَ كَاتِبًا حَاسِبًا بِكِتَابِ مَلِكِ فَارِسَ وَبَعَثَ مَعَهُ بِرَجُلٍ مِنَ الْفُرْسِ خَرْخِسْرُو وَكَتَبَ مَعَهُمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يَأْمُرُهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مَعَهُ إِلَى كِسْرَى وَقَالَ لِأَبَابوه: وَيْلَكَ انْظُرْ مَا الرَّجُلُ؟ وَكَلِّمْهُ وَائْتِنِي بِخَبَرِهِ فَخَرَجَا حَتَّى قَدِمَا الطَّائِفَ فَوَجَدُوا رِجَالًا بِنَدْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ أَرْضِ الطَّائِفِ فَسَأَلُوهُمْ عَنْهُ فَقَالُوا: هُوَ بِالْمَدِينَةِ؛ وَاسْتَبْشَرُوا بِهِمَا وَفَرِحُوا وَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَبْشِرُوا فَقَدْ نَصَبَ لَهُ كِسْرَى مَلِكُ الْمُلُوكِ وَكُفِيتُمُ الرَّجُلَ فَخَرَجَا حَتَّى قَدِمَا إِلَى الْمَدِينَةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَكَلَّمَهُ أبابوه وَقَالَ: إِنَّ شَاهَانْ شَاهَ مَلِكَ الْمُلُوكِ كِسْرَى كَتَبَ إِلَى الْمَلِكِ بَاذَانَ يَأْمُرُهُ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْكَ مَنْ يَأْتِيهِ

بِكَ وَقَدْ بَعَثَنِي إِلَيْكَ لِتَنْطَلِقَ مَعِي فَإِنْ فَعَلْتَ كَتَبَ فِيكَ إِلَى مَلِكِ الْمُلُوكِ بِكِتَابٍ يَنْفَعُكَ وَيَكُفُّ بِهِ عَنْكَ وَإِنْ أَبَيْتَ فَهُوَ مَنْ قَدْ عَلِمْتَ وَهُوَ مُهْلِكُكَ وَمُهْلِكُ قَوْمِكَ وَمُخَرِّبُ بِلَادِكَ وَقَدْ دَخَلَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَقَدْ حَلَقَا لِحَاهُمَا وَأَعْفَيَا شَوَارِبَهُمَا فَكَرِهَ النَّظَرَ إِلَيْهِمَا وَقَالَ: وَيْلَكُمَا مَنْ أَمَرَكُمَا بِهَذَا؟ قَالَا: أَمَرَنَا بِهَذَا رَبُّنَا يَعْنِيَانِ كِسْرَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: لَكِنَّ رَبِّي قَدْ أَمَرَنِي بِإِعْفَاءِ لِحْيَتِي وَقَصِّ شَارِبِي. ثُمَّ قَالَ لَهُمَا: ارْجِعَا حَتَّى تَأْتِيَانِي غَدًا وَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، الْخَبَرُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ سَلَّطَ عَلَى كِسْرَى ابْنَهُ شِيرَوَيْهِ فَقَتَلَهُ فِي شَهْرِ كَذَا وَكَذَا فِي لَيْلَةِ كَذَا وَكَذَا لِعِدَّةٍ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ فَلَمَّا أَعْلَمَهُمَا الرَّسُولُ بِذَلِكَ قَالَا: (هَلْ تَدْرِي مَا تَقُولُ قَدْ نَقِمْنَا مِنْكَ مَا هُوَ يَسِيرٌ أَيْسَرُ مِنْ هَذَا فَنَكْتُبُ بِهَذَا عَنْكَ وَنُخْبِرُ الْمَلِكَ)، قَالَ: (نَعَمْ أَخْبِرَاهُ ذَلِكَ عَنِّي وَقُولَا لَهُ: إِنَّ دِينِي وَسُلْطَانِي سَيَبْلُغُ مَا بَلَغَ مُلْكُ كِسْرَى وَيَنْتَهِي إِلَى مُنْتَهَى الْخُفِّ وَالْحَافِرِ)، وَقُولَا لَهُ: (إِنَّكَ إِنْ أَسْلَمْتَ أَعْطَيْتُكَ مَا تَحْتَ يَدَيْكَ وَمَلَّكْتُكَ عَلَى قَوْمِكَ مِنَ الْأَبْنَاءِ). ثُمَّ أَعْطَى خَرْخِسْرُو مِنْطَقَةً فِيهَا ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ كَانَ أَهْدَاهَا لَهُ بَعْضُ الْمُلُوكِ فَخَرَجَا مِنْ عِنْدِهِ حَتَّى قَدِمَا عَلَى بَاذَانَ وَأَخْبَرَاهُ الْخَبَرَ فَقَالَ: (وَاللَّهِ مَا هَذَا بِكَلَامِ مَلِكٍ وَإِنِّي لَأَرَى هَذَا الرَّجُلَ نَبِيًّا كَمَا يَقُولُ وَلَنَنْظُرَنَّ مَا قَدْ قَالَ فَلَئِنْ كَانَ مَا قَالَ حَقًّا مَا فِيهِ كَلَامٌ أَنَّهُ لَنَبِيٌّ مُرْسَلٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَسَنَرَى فِيهِ رَأْيَنَا)؛ فَلَمْ يَنْشَبْ بَاذَانُ إِذْ قَدِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ شِيرَوَيْهِ: (أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي قَدْ قَتَلْتُ كِسْرَى وَلَمْ أَقْتُلْهُ إِلَّا غَضَبًا لِفَارِسَ لِمَا كَانَ قَدِ اسْتَحَلَّ مِنْ قَتْلِ أَشْرَافِهِمْ وَتَجْمِيرِ بُعُوثِهِمْ فَإِذَا جَاءَكَ كِتَابِي هَذَا فَخُذْ لِيَ الطَّاعَةَ مِمَّنْ قِبَلَكَ وَانْظُرِ الرَّجُلَ الَّذِي كَتَبَ إِلَيْكَ كِسْرَى فِيهِ فَلَا تُهَيِّجْهُ حَتَّى يَأْتِيَكَ أَمْرِي)؛ فَلَمَّا انْتَهَى كِتَابُ شِيرَوَيْهِ إِلَى بَاذَانَ قَالَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلُ لَرَسُولٌ فَأَسْلَمَ وَأَسْلَمَتِ الْأَبْنَاءُ مِنْ فَارِسَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ بِالْيَمَنِ فَكَانَتْ حِمْيَرُ تَقُولُ لِخَرْخِسْرُو ذُو الْمَعْجَزَةِ – (لِلْمِنْطَقَةُ الَّتِي أَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَالْمِنْطَقَةُ بِلِسَانِ حِمْيَرَ الْمُعْجِزَةُ) – فَبَنُوهُ الْيَوْمَ يُنْسَبُونَ إِلَيْهَا خَرْخِسْرُو ذُو الْمَعْجَزَةِ. وَقَدْ كَانَ قَالَ أَبَابوه لِبَاذَانَ: مَا كَلَّمْتُ رَجُلًا أَهْيَبَ عِنْدِي مِنْهُ فَقَالَ لَهُ بَاذَانُ: هَلْ مَعَهُ شُرَطٌ؟ قَالَ: لَا]

* وجاء في الطبقات الكبرى [ط دار صادر (1/259)]: [(أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْأَسْلَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ (المتكلم هو: مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ): وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ رِفَاعَةَ؛ قَالَ (المتكلم هو: مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ): وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ (المتكلم هو: مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ): وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، عَنْ جَدَّتِهِ الشِّفَاءِ؛ قَالَ (المتكلم هو: مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ): وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ؛ قَالَ (المتكلم هو: مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ): وَحَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، عَنْ أَهْلِهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، (دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي حَدِيثِ بَعْضٍ)، قَالُوا: وَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ السَّهْمِيَّ وَهُوَ أَحَدُ السِّتَّةِ إِلَى كِسْرَى يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَكَتَبَ مَعَهُ كِتَابًا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَدَفَعْتُ إِلَيْهِ كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقُرِئَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَخَذَهُ فَمَزَّقَهُ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ

اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «اللَّهُمَّ مَزِّقْ مُلْكَهُ». وَكَتَبَ كِسْرَى إِلَى بَاذَانَ عَامِلِهِ عَلَى الْيَمَنِ أَنِ ابْعَثْ مِنْ عِنْدِكَ رَجُلَيْنِ جَلْدَيْنِ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بِالْحِجَازِ فَلْيَأْتِيَانِي بِخَبَرِهِ، فَبَعَثَ بَاذَانُ قَهْرَمَانَهُ وَرَجُلًا آخَرَ، وَكَتَبَ مَعَهُمَا كِتَابًا فَقَدِمَا الْمَدِينَةَ فَدَفَعَا كِتَابَ بَاذَانَ إِلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَدَعَاهُمَا إِلَى الْإِسْلَامِ وَفَرَائِصُهُمَا تُرْعَدُ، وَقَالَ: «ارْجِعَا عَنِّي يَوْمَكُمَا هَذَا حَتَّى تَأْتِيَانِي الْغَدَ فَأُخْبِرَكُمَا بِمَا أُرِيدُ» فَجَاءَاهُ مِنَ الْغَدِ، فَقَالَ لَهُمَا: «أَبْلِغَا صَاحِبَكُمَا أَنَّ رَبِّي قَدْ قَتَلَ رَبَّهُ كِسْرَى فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ لِسَبْعِ سَاعَاتٍ مَضَتْ مِنْهَا»، (وَهِيَ لَيْلَةُ الثُّلَاثَاءِ لِعَشْرِ لَيَالٍ مَضَيْنَ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ سَبْعٍ): «وَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى سَلَّطَ عَلَيْهِ ابْنَهُ شِيرَوَيْهِ فَقَتَلَهُ» فَرَجَعَا إِلَى بَاذَانَ بِذَلِكَ فَأَسْلَمَ هُوَ وَالْأَبْنَاءُ الَّذِينَ بِالْيَمَنِ]؛ وهو في تاريخ دمشق لابن عساكر (27/356): [أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي أنا الحسن بن علي أنا أبو عمر بن حيوية أنا أحمد بن معروف أنا الحارث بن أبي أسامة أنا محمد بن سعد أنا محمد بن عمر الأسلمي بتمامه سنداً ومتناً].

* وجاء في سيرة ابن هشام [ت السقا (1/69)]: [فَبَلَغَنِي عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: كَتَبَ كِسْرَى إلَى بَاذَانَ: أَنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ خَرَجَ بِمَكَّةَ، يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فسر إِلَيْهِ فاستنبه، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا فَابْعَثْ إلَيَّ بِرَأْسِهِ. فَبَعَثَ بَاذَانُ بِكِتَابِ كِسْرَى إلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَكَتَبَ إلَيْهِ رَسُول الله، صلى الله عليه وسلم: إنَّ اللَّهَ قَدْ وَعَدَنِي أَنْ يُقْتَلَ كِسْرَى فِي يَوْمِ كَذَا مِنْ شَهْرِ كَذَا. فَلَمَّا أَتَى بَاذَانَ الْكِتَابُ تَوَقَّفَ لِيَنْظُرَ، وَقَالَ: إنْ كَانَ نَبِيًّا فَسَيَكُونُ مَا قَالَ. فَقَتَلَ اللَّهُ كِسْرَى فِي الْيَوْمِ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: قُتِلَ عَلَى يَدَيْ ابْنِهِ شِيرَوَيْهِ، وَقَالَ خَالِدُ بْنُ حِقٍّ الشَّيْبَانِيُّ:

وَكِسْرَى إذْ تَقَسَّمَهُ بَنُوهُ * بِأَسْيَافٍ كَمَا اُقْتُسِمَ اللَّحَامُ**

تَمَخَّضَتْ الْمَنُونُ لَهُ بِيَوْمٍ * أَنَّى وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تِمَامُ**

(إسْلَامُ بَاذَانَ): قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ بَاذَانَ بَعَثَ بِإِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِ مَنْ مَعَهُ مِنْ الْفُرْسِ إلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم. فَقَالَتْ الرُّسُلُ مِنْ الْفُرْسِ لِرَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: إلَى مَنْ نَحْنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنْتُمْ مِنَّا وَإِلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ]؛ ونجد النص بعينه منقولاً في عمدة القاري شرح صحيح البخاري (2/28)؛ وفي ما لا يحصى من الكتب.

* وجاء في البداية والنهاية [ط إحياء التراث (4/306)]: [وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن عبد القاري أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَامَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ خَطِيبًا فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَتَشَهَّدَ ثُمَّ قَالَ: " أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَ بَعْضَكُمْ إِلَى مُلُوكِ الْأَعَاجِمِ فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيَّ كَمَا اخْتَلَفَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى عِيسَى بن مريم " فقال المهاجرون: يارسول الله إنَّا لا نختلف عليك في شئ أَبَدًا فَمُرْنَا وَابْعَثْنَا، فَبَعَثَ شُجَاعَ بْنَ وَهْبٍ إِلَى كِسْرَى فَأَمَرَ كِسْرَى بِإِيوَانِهِ أَنْ يُزَيَّنَ ثُمَّ أَذِنَ لِعُظَمَاءِ فَارِسَ، ثُمَّ أَذِنَ لِشُجَاعِ بْنِ وَهْبٍ، فَلَمَّا أَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ أَمَرَ كِسْرَى بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، أَنْ يُقْبَضَ مِنْهُ، فَقَالَ شُجَاعُ بْنُ وَهْبٍ: لَا حَتَّى أَدْفَعَهُ أَنَا إِلَيْكَ كَمَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه

وسلم، فَقَالَ كِسْرَى: ادْنُهْ فَدَنَا فَنَاوَلَهُ الْكِتَابَ ثُمَّ دَعَا كَاتِبًا لَهُ مِنْ أَهْلِ الْحِيرَةِ فَقَرَأَهُ فَإِذَا فِيهِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى كِسْرَى عَظِيمِ فَارِسَ. قَالَ: فَأَغْضَبَهُ حِينَ بَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، بِنَفْسِهِ وَصَاحَ وَغَضِبَ وَمَزَّقَ الْكِتَابَ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ بِشُجَاعِ بْنِ وَهْبٍ فَأُخْرِجَ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَعَدَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ثُمَّ سَارَ ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ مَا أُبَالِي عَلَى أَيِّ الطَّرِيقَيْنِ أَكُونُ إِذْ أَدَّيْتُ كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم. قَالَ: وَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ كِسْرَى سَوْرَةُ غَضَبِهِ بَعَثَ إِلَى شُجَاعٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ فَالْتُمِسَ فَلَمْ يُوجَدْ، فَطُلِبَ إِلَى الْحِيرَةِ فَسَبَقَ، فَلَمَّا قَدِمَ شُجَاعٌ عَلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، أَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِ كِسْرَى وَتَمْزِيقِهِ لِكِتَابِ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، (مَزَّقَ كِسْرَى مُلْكَهُ).
وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أبي بكر عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ مَزَّقَهُ، فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (مُزِّقَ مُلْكُهُ)]؛ وهو السيرة النبوية لابن كثير (3/507).

❋ وجاء في مصنف ابن أبي شيبة [ط السلفية (14/337/37781)]: [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَدَّادٍ، قَالَ: كَتَبَ كِسْرَى إِلَى بَاذَامَ: إِنِّي نُبِّئْتُ أَنَّ رَجُلاً يَقُولُ شَيْئًا لاَ أَدْرِي مَا هُوَ، فَأَرْسِلْ إِلَيْهِ، فَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ، وَلاَ يَكُنْ مِنَ النَّاسِ فِي شَيْءٍ، وَإِلاَّ فَلْيُوَاعِدْنِي مَوْعِدًا أَلْقَاهُ بِهِ، قَالَ: فَأَرْسَلَ بَاذَامُ إِلَى رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، رَجُلَيْنِ حَالِقِي لِحَاهُمَا، مُرْسِلِي شَوَارِبِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: مَا يَحْمِلُكُمَا عَلَى هَذَا؟ قَالَ: فَقَالاَ لَهُ: يَأْمُرُنَا بِهِ الَّذِي يَزْعُمُونَ أَنَّهُ رَبُّهُمْ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: لَكِنَّا نُخَالِفُ سُنَّتَكُمْ، نَجُزُّ هَذَا، وَنُرْسِلُ هَذَا. قَالَ: فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ طَوِيلُ الشَّارِبِ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، أَنْ يَجُزَّهُمَا. قَالَ: فَتَرَكَهُمَا بِضْعًا وَعِشْرِينَ يَوْمًا، ثُمَّ قَالَ: اذْهَبَا إِلَى الَّذِي تَزْعُمُونَ أَنَّهُ رَبُّكُمَا، فَأَخْبِرَاهُ أَنَّ رَبِّي قَتَلَ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ رَبُّهُ، قَالاَ: مَتَى؟ قَالَ: الْيَوْمَ، قَالَ: فَذَهَبَا إِلَى بَاذَامَ فَأَخْبَرَاهُ الْخَبَرَ، قَالَ: فَكَتَبَ إِلَى كِسْرَى، فَوَجَدُوا الْيَوْمَ هُوَ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ كِسْرَى]

❋ وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص243/ح2184)، و[ط 2 الرسالة (4/69/2184)]، بإسناد صحيح على شرط الشيخين: [حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْهَاشِمِيُّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ وَابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَيَعْقُوبُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى قَالَ فَدَفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ يَدْفَعُهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى قَالَ يَعْقُوبُ فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى فَلَمَّا قَرَأَهُ مَزَّقَهُ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَحَسِبْتُ ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، بِأَنْ يُمَزَّقُوا كُلَّ مُمَزَّقٍ]؛ وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه ج1/ص36/ح64، ج3/ص1074/ح2781، ج4/ص1610/ح4162، ج6/ص2651/ح6836؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص305/ح2781؛ والنسائي في سننه الكبرى ج3/ص436/ح5859،

ج5/ص266/ح8846؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج9/ص177/ح18387؛ والبخاري في خلق أفعال العباد ج1/ص104؛ وهو في مسند أبي عوانة (4/271/6729م)؛ وشرح مشكل الآثار (1/448/515)، و(1/448/516)؛ وحديث أبي الفضل الزهري (ص: 133/68)؛ وشرح السنة للبغوي (12/279/3317)؛ والأموال للقاسم بن سلام (ص: 31/57)؛ الطبقات الكبرى [ط العلمية (4/144)، و[ط دار صادر (4/189)]، و[مكتبة الخانجي (4/177/5336)؛ وغيرهم.

❊ وأخرج الإمام البيهقي في سننه الكبرى (ج9/ص179/ح18389): [أخبرنا أبو عبد الله الحافظ حدثنا أبو العباس محمد بن بعقوب حدثنا أحمد بن عبد الجبار حدثنا يونس بن بكير عن بن عون عن عمير بن إسحاق قال كتب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلى كسرى وقيصر فأما قيصر فوضعه وأما كسرى فمزقه فبلغ ذلك رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال أما هؤلاء فيمزقون وأما هؤلاء فستكون لهم بقية قال الشافعي رحمه الله ووعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الناس فتح فارس والشام]

❊ وجاء في مصنف ابن أبي شيبة [ط السلفية (14/338/37782)]: [حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ الأَسْلَمِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، يَقُولُ: كَتَبَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ وَالنَّجَاشِيِّ: أَمَّا بَعْدُ، ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ، أَلاَ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ، وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾. قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: (فَمَزَّقَ كِسْرَى الْكِتَابَ وَلَمْ يَنْظُرْ فِيهِ)، قَالَ نَبِيُّ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: (مُزِّقَ وَمُزِّقَتْ أُمَّتُهُ)، فَأَمَّا النَّجَاشِيُّ فَآمَنَ، وَآمَنَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ، وَأَرْسَلَ إِلَى رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، يُهْدِيهِ حُلَّةً، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: (اُتْرُكُوهُ مَا تَرَكَكُمْ). وَأَمَّا قَيْصَرُ؛ فَقَرَأَ كِتَابَ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: هَذَا كِتَابٌ لَمْ أَسْمَعْ بِهِ بَعْدَ سُلَيْمَانَ النَّبِيِّ: ﴿بسم الله الرَّحْمَنِ الرحيم﴾، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى أَبِي سُفْيَانَ **وَالْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ**، وَكَانَا تَاجِرَيْنِ بِأَرْضِهِ، فَسَأَلَهُمَا عَنْ بَعْضِ شَأْنِ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، وَسَأَلَهُمَا مَنْ تَبِعَهُ، فَقَالاَ: تَبِعَهُ النِّسَاءُ وَضَعَفَةُ النَّاسِ، فَقَالَ: أَرَأَيْتُمَا الَّذِينَ يَدْخُلُونَ مَعَهُ يَرْجِعُونَ؟ قَالاَ: لاَ، قَالَ: هُوَ نَبِيٌّ، لَيَمْلِكَنَّ مَا تَحْتَ قَدَمِي، لَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَقَبَّلْتُ قَدَمَيْهِ]

فالقصة ثابتة في جوهرها، كما ترى، ثبوتاً يقينياً بنقل التواتر، لا ينكرها إلا مكابر وقح؛ إلا أن أهل السير والأخباريين لم يضبطوا التواريخ كما ينبغي، ولا عجب: فلم يكن هناك تقويم معلوم متفق عليه عند العرب، وحتى بعد اعتماد سنة الهجرة النبوية الشريفة بداية للتاريخ واعتبار المحرم هو أول شهور السنة، بقيت قلة من المؤرخين لا تحتسب السنة التي وقعت فيها الهجرة كسنة أولى، فكأنها سنة الصفر: وعليه تكون غزوة بدر في السنة الأولى، وأحد في الثانية، والأحزاب في الرابعة، وهكذا؛ بالإضافة إلى مشكلة النسيء، والتلاعب في أسماء الشهور عند العرب؛ واستخدام اليهود، وكذلك السريان، لنظام شمسي قمري مزدوج معقد؛ فقول الواقدي عن مقتل كسرى أبرويز: (وَهِيَ لَيْلَةُ الثُّلاثَاءِ لِعَشْرِ لَيَالٍ مَضَيْنَ مِنْ جُمَادَى

ٱلْأُولَى سَنَةَ سَبْعٍ)، وتبعه السهيلي في الروض الأنف [ت السلامي (185/1)]: [وَكَانَ مَقْتَلُ كِسْرَى حِينَ قَتَلَهُ بَنُوهُ لَيْلَةَ الثّلَاثَاءِ لِعَشْرٍ مِنْ جُمَادَى ٱلْأُولَى سَنَةَ سَبْعٍ مِنْ الْهِجْرَةِ وَأَسْلَمَ بَاذَانُ بِالْيَمَنِ فِي سَنَةِ عَشْرٍ]: اجتهاد لا يعتد به. والصحيح ما ضبط في النقوش، والعملات المسكوكة، وفي السجلات الإمبراطورية الفارسية والبيزنطية حيث سجل مقتله يوم الأحد 28 فبراير 628م (بالتقويم اليولياني)، الموافق 16 شوال 6 هـ (بالتقويم الهجري القمري المعمول به اليوم). ويترتب على ذلك ضرورة أن الرسل الستة إنما أرسلوا إلى ملوك العرب والعجم في أوائل السنة السادسة الهجرية، بعد انصراف الأحزاب – وهو قول مروي معروف، قد ذكره إمام المغازي محمد بن إسحاق – وليس في أوائل السابعة الهجرية، مرجع النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من الحديبية، كما هو المشهور.

ومما لا شك فيه أن قباد شيرويه (الكسرى الجديد ابن كسرى أبرويز) كتب فور جلوسه على العرش إلى ولاته وقواده، فخطابه وصل باذان في أوائل ذي القعدة، فأسلم باذان، وأبناء فارس (الأبناء) وجمع غفير من أهل اليمن من فورهم، وبعثوا بذلك في ساعته إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فأرسل إليهم وبر بن يُحنَّس الخزاعي، رضي الله عنه، فوراً في نفس السنة السادسة، في أيامها الأخيرة، بتوجيهات دقيقة لإنشاء المسجد الجامع بصنعاء، وتحديد قبلته:

❋ فقد قال الحافظ الرازي في كتابه (تاريخ صنعاء) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندما أرسل وبر بن يحنس إلى صنعاء في العام السادس الهجري قال له: (ادعهم إلى الإيمان فإن اطاعوا لك به فاشرع الصلاة فإذا أطاعوا لك بها فمر ببناء المسجد لهم في بستان باذان من الصخرة التي في أصل غُمْدَان واستقبل به الجبل الذي يقال له ضين)؛ وزاد الحافظ الرازي في موضع آخر: [جاء في كتاب النبي، صلى الله عليه وسلم، إلى وبر (يبني حائط باذان مسجداً ويجعله من **الصخرة** إلى موضع جدره)]؛ وقال الحافظ الرازي أيضاً: [فلما ألقى اليهم وبر هذه الصفة في المسجد من النبي، صلى الله عليه وسلم: قدِم أبان بن سعيد فأسس المسجد على هذه الصفة في بستان باذان في أصل الصخرة واستقبل به ضيناً]؛

❋ وجاء تأكيد فقرة من ذلك في المعجم الأوسط (831/253/1): [حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ قَالَ: حدثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرْعَرَةَ قَالَ: حدثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الذِّمَارِيُّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بُزْرَجَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ رُمَّانَةَ قَالَ: قَالَ وَبَرُ بْنُ يُحَنَّسَ الْخُزَاعِيُّ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «إِذَا بَنَيْتَ مَسْجِدَ صَنْعَاءَ، فَاجْعَلْهُ عَنْ يَمِينِ جَبَلٍ، يُقَالُ لَهُ: ضِينَ»]، ثم قال: (لَا يَرْوِي هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ وَبَرِ بْنِ يُحَنَّسَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: عَبْدُ الْمَلِكِ الذِّمَارِيُّ)، إلا أن الأصل يقول: وَبَرِ بْنِ عِيسَى بدلاً من وَبَرِ بْنِ يُحَنَّسَ، وهو تصحيف. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (12/2): (رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي ٱلْأَوْسَطِ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ)؛

قلت: هو حسن الإسناد كما قال، إلا انه اختصار سيء مخل لكلام طويل، مثل: («إِذَا بَنَيْتَ مَسْجِدَ صَنْعَاءَ، فَاجْعَلْهُ [بصفة كذا وكذا] مستقبلاً الجَبَلِ، الذي يُقَالُ لَهُ: ضِينَ»؛ قال وبر: (فها هو الآن في صنعاء عَنْ يَمِينِ جَبَلٍ ضِينَ، مستقبلاً له))

قول العرب: (الموضع الفلاني **يمين** المكان الفلاني) يعني في (**الجنوب**) منه، وذلك لأن الشرق – مطلع الشمس وما يصاحبها من دفء ونور – هو الاتجاه الأصلي الأساس عندهم. غير أنهم بالنسبة للأودية والأنهار يجعلون الاتجاه الأصلي الأساس أعلى الوادي: حيث ينزل المطر، ومنه الماء والحياة والخير: فبالنسبة لنهر النيل، مثلاً، يكون الشاطئ الغربي (حيث الجيزة والأهرامات) هو الشاطئ الأيمن، وبالعكس من ذلك تماماً: أنهار دجلة والفرات والأردن: شاطئها الأيمن هو الشرقي.

❋ وذكر الحافظ الرازي في كتابه (تاريخ صنعاء) رواية أخرى: [روي عن بعضهم قال: وجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فروة بن مسيك المرادي إلى صنعاء ومخاليفها وحضرموت، وأمره أن يبني مسجد صنعاء ما بين **القلعة** الململمة **الخضراء** إلى غُمْدَان، فبناه]؛ كذا: (**القلعة**) وإنما هي صخرة: فهذه لعلها لغة لأهل اليمن؛ أو هي تصحيف لـ(جلمد)، أو: (جلمدة)، مثل: (جلمود)، وهو الصخرة الضخمة الصلبة.

قلت: هذا خلاف الروايات المشهورة عند جمهور المؤرخين الدالة على كون وبر بن يُحَنَّس، رضي الله عنه، هو المؤسس للمسجد في سنة ستة؛ كما أن فروة بن مسيك المرادي، رضي الله عنه، إنما أسلم في الثامنة أو التاسعة، وأقام في المدينة مدة يطلب العلم، وجاء اليمن في التاسعة أو العاشرة، وكانت له صولات وجولات مع الأسود العنسي الكذاب، وغيره من المرتدين، ولا يحضرني الآن أنه بعث لحضرموت. فإن كان لهذا أصل فلعله: [وجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فروة بن مسيك المرادي إلى صنعاء ومخاليفها، وأمره أن يجدد (أو يوسع) مسجد صنعاء (الذي بناه وبر بن يحنس) بين **الجلمدة** الململمة **الخضراء** إلى غُمْدَان]

ومسجد صنعاء هذا الذي أسسه وبر بن يُحنَّس الخزاعي، رضي الله عنه، ما زال موجوداً ولم تكان مساحته عند تأسيسه آنذاك واسعة، بل كان مربع الشكل، طول ضلعه اثنا عشر متراً تقريباً، وفي أساساته بعض أحجار يرجح أنها أخذت من أنقاض قصر غُمْدَان. وقد أخضع للعديد من أعمال التوسعة وإعادة البناء والترميم، إلا أن أهل اليمن حرصوا أشد الحرص على المحافظة على حدود ومحراب المسجد الأصلي القديم الذي بناه الصحابي الجليل وبر بن يُحنَّس في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبتوجيهاته إلى يومنا هذا: فجعلوا لحدوده دعامتين مميزتين إحداهما تسمى المنقورة، وقد نقش عليها الاسم: (المنقورة) في الجانب الأيمن للمسجد الأصلي القديم؛ والثانية تمسى المسمورة، وقد نقش عليها الاسم: (المسمورة) وهي في الجانب الأيسر للمسجد الأصلي القديم. وهاتان البقعتان المحددتان بدعامتي المسمورة والمنقورة موجودة محددة معلومة، علم يقين، طوال التاريخ الإسلامي لليمن وإلى يومنا هذا في مؤخرة الجامع الكبير بصنعاء، وكذلك موقع المحراب القديم، والصخرة (الململمة) التي جاء ذكرها في كلام الحافظ الرازي. والجدير بالذكر ان التكوين المعماري للجامع الكبير بأبعاده الحالية ينطبق تقريباً على شكل الجامع الذي كان الخليفة الاموي الوليد بن عبد الملك (86 – 96 هـ) قد امر ببنائه. فمنذ ذلك

العهد لم تحصل توسعة يعتد بها وإنما هي أعمال منشئات داخلية، كإنشاء الأروقة والمآذن والقباب وغير ذلك من المنشئات كالمبنى المكعب المقبب الكائن في الفناء والذي خطط له ان يكون مستودعاً لمخطوطات القرآن الكريم ولزيوت الاستصباح (وهو تبرع من الوالي العثماني سنان باشا عام 1016هـ)، وأعمال تجديد وترميم وإعادة تأهيل وتأثيث بعد بعض السيول الجارفة.

ولم يقتصر حرص أهل اليمن الشديد على المحافظة على آثار مسجد وبر بن يُحنَّس الخزاعي، رضي الله عنه، فقط؛ بل شمل أيضاً المصاحف والمخطوطات القديمة التي حافظوا عليها في صناديقها، ومخازنها العلوية (كتلك التي تكون على هيئة السرداب تحت سقوف الغرف مباشرة؛ ويسميها أهل الحجاز في زمننا هذا: دُقيسي). وربما تم البناء والتجديد والتجصيص حول تلك المخازن فغابت عن الأنظار لمئات السنين حتى وجد علماء الآثار بعضها في أيامنا هذه: كنوز أثرية لا تقدر بمال: منها مصحفان من أقدم مصاحف الدنيا تعود إلى القرن الهجري الأول كتبت على رقوق، اكتشف أحدهما في أواخر 2011م، وهو شبه تام، وفي حالة ممتازة؛ ومخطوطات أخرى ثمينة؛ وغير ذلك. وبالإضافة إلى ذلك فإن مكتبة الجامع تضم امهات الكتب في العلوم الشرعية، ومخطوطات اسلامية نادرة: فمكتبة الجامع الكبير هي أحد كنوز التراث الاسلامي الاصيل المنتشر في ربوع العالم الإسلامية، بل وفي كل أنحاء الدنيا.

وفي سنة 2006م اكتشف مجموعة من الباحثين بقيادة فضيلة الشيخ عبد المجيد الزنداني أن الخط الجيوديسي (والخط الجيوديسي هو أقصر خط على سطح الأرض المنحنية) بين الصخرة (الململمة) ومركز الكعبة المشرفة يمر، ضرورة، ولا بد بقمة جبل (ضين). وكان ذلك باستخدام برنامج جوجل إيرث الذي يستند إلى خرائط وصور الأقمار الصناعية، ويعتمد في حساباته الإهليلجي المعياري العالمي (WGS 84).
فما ذكره الحافظ الرازي هو إذاً تحديد واضح متناهي الدقة لما ينبغي أن تكون عليه قبلة المسجد. هذا والنبي، صلى الله عليه وسلم، لم يجاوز جنوب الطائف في حياته مطلقاً: فهو لم يصل اليمن، ولم ير في حياته صنعاء، ولا جبل ضين، ولا بستان باذان، ولا قصر غُمْدَان، ولم تكن هناك يومئذ خريطة معتبرة، ولا بوصلة ولا أقمار صناعية، ولم تكن كروية الأرض معلومة متفق عليها عند الفلاسفة وعلماء الطبيعيات، دع عنك أن شكل الأرض إنما هو إهليلجي دوراني (Geoid)، كما هو معلوم اليوم، (وحتى هذا إنما هو تقريب بدقة عالية) ولم يكن علم القياسات الأرضية الحديث (Geodesy) قد نشأ بعد، ولا حتى بعد ذلك بألف سنة.

وكما أن دهشة اكتشاف أرشيميدس لقوانين الطفو جعلته يخرج من الحمام عارياً وهو يهتف: وجدتها، وجدتها؛ فلا لوم على فضيلة الشيخ عبد المجيد الزنداني وزملائه أن تستحوذ دهشة اكتشاف هذه الآية الباهرة على قلوبهم فسارعوا، قبل استكمال البحث بسد ثغراته وإشباع جميع جوانبه درساً ونقداً، إلى

نشرها بعناوين مثيرة في صورة فيديو اشتهر، وطبق الآفاق، منها: الاقمار الصناعية تشهد أن محمدا رسول الله:

http://www.youtube.com/watch?v=Qr_QvV2B5JQ

لذلك استخرنا الله في تفصيل الكلام عن هذه النبوءة، وإشباعها درساً ونقداً، مع إبطال الاعتراضات والشبهات التي أثارها (اللادينيون العرب) في موقعهم؛ وتلك التي أثارها أعداء الإسلام في موقعهم (http://wikiislam.net/wiki/Google_Earth_proves_Islam)، وهو أمر يطول جداً، في بحث مستقل منشور، فليراجع.

حقاً، وصدقاً، قطعاً ويقيناً: لا يمكن تفسير كل ذلك تفسيراً متماسكاً مقنعاً معقولاً:

(1)- أي تفسيراً «**شاملاً**» لكل تلك الحقائق آنفة الذكر،

(2)- و«**متناسقاً**»، أي خالياً من أي تناقض؛

لا سبيل إلى ذلك مطلقاً إلا بتصديق ما جاء في القرآن العظيم: ﴿**قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**﴾، **(لأعراف؛ 7: 158)**، وقال تعالى: ﴿**يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْأِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ**﴾، **(الأنعام؛ 6: 130)**، وقال: ﴿**يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾، **(لأعراف؛ 7: 35)**، وقال تعالى: ﴿**قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآناً عَجَباً * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَداً**﴾، إلى قوله: ﴿**وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَداً * وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَباً**﴾، **(الجن؛ 72: 1 - 15)**، وقال تعالى: ﴿**وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾، **(آل عمران؛ 3: 85)**.

مما سبق يظهر يقيناً أن النبوة بعامة حق، وأن نبوة مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي العدناني العربي الأمِّي، حق لا يشك فيها إلا من مسخ الله عقله، وغلبت عليه شقوته، فأبى إلا أن يحتجز قراراً بئيساً في نار جهنم، حيث التعاسة الأبدية، واللعنة السرمدية، بدلاً من السعادة والمسرّة الأبدية في دار السلام: ﴿**... فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ * فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ**﴾، **(القمر؛ 54: 54 - 55)**.

هذا هو، على الاختصار الشديد، البرهان العقلي على «**التوحيد**» الإسلامي، أي على «**شهادة أن لا اله إلا الله، وأن مُحَمَّداً رسول الله**»، أما إشباع ذلك بحثاً، مع تمام الرد على الماديين، والوضعيين المنطقيين،

والطبائعيين، وكذلك المبتدعة الكفرة الضُلّال من اليهود والنصارى، وغيرهم من فِرق الكفر والضلالة، فذلك يتطلب كتاباً مستقلاً، نسأل الله فسحة في العمر، وسعة في الوقت والصحة والمال لإنجازه، لا إله إلا هو عليه نتوكل، وبه نتأيد، وإليه ننيب.

الباب الخامس: الواقع التاريخي لشرك العرب

نحسب أننا قدمنا في الأبواب السابقة صورة واضحة، وإن كانت مختصرة، للقواعد الكلية والأصول اليقينية والبراهين القطعية لدين الإسلام، **دين الله**، حيث قال، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (18) **إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ**؛ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ (19) فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ (20)﴾، (آل عمران؛ 3: 18 – 20)؛ وهو الدين الذي **رضيه** لعباده، حيث قال، تعالى مجده: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ: الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ، وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي، **وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا** فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، (المائدة؛ 5: 3)؛ وأنذر أنه **لن يقبل** غيره أبد الدهر، حيث قال تباركت أسماؤه، وتقدست صفاته: ﴿قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ (84) وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا **فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ**، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ (85)﴾، (آل عمران؛ 3: 84، 85).

ولكن الإنسان لمحدوديته لا يعطى النعمة حقها حتى يرى النقمة، ولا الحياة حتى يرى الموت، ولا الصحة حتى يرى المرض، لذلك فلن تجد أحداً أصدق إيمانا، وأبر قلباً، وأعمق علما، من أصحاب محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولا عجب فقد كانوا أمواتاً بالكفر، عاشوا الجاهلية، وجربوها، وعرفوها حق معرفتها، فأحياهم الله بالإسلام. وهم قد عاشروا تنزيل كتاب الله على الوقائع والأحداث، بلسان عربي مبين، ففهموه فهما عميقاً مستنيراً، فلا عجب أن يزلزلوا الإمبراطوريات، ويغيروا مسار التاريخ.

ولا شك أن هذه لن تكون لأحد بعدهم بتلك الدرجة العالية: فليس الخبر كالمعاينة، وقراءة التاريخ، ليس كمعاشرة الأحداث، والعيش في زمانها. ومع ذلك فإن معرفة السيرة النبوية، والواقع التاريخي للعرب قبيل البعثة النبوية له فوائد جمة، منها:

(1)- الاعتراف بنعمة الله الكبرى علينا بإرسال هذا النبي الأمي تالياً لآيات الله مبينات لإخراج الناس من الظلمات إلى النور، ومعلما للكتاب والحكمة، ومزكيا لمن آمن به وتبعه؛

(2)- معرفة محاسن الإسلام عند رؤية التناقض التام، والبون الشاسع بين الإسلام وما يقوم عليه من البراهين اليقينية، والفكر العميق المستنير، وما ينتجه من حضارة إنسانية راقية، وبين الشرك والجاهلية

وظنونها وخرافاتها وضحالة فكرها، وما تنتجه من انحطاط وتقاتل ووحشية؛
(3)- إحسان فهم كتاب الله بمعرفة أحوال القوم الذين مخاطبهم، وحقيقة الوقائع التي تنزل عليها؛

هذا بالنسبة للسيرة النبوية، والواقع التاريخي للعرب قبيل البعثة النبوية بشموليته، وأما بالنسبة لجزئية (الواقع التاريخي لشرك العرب) الذي أهمل الناس دراسته إهمالاً شديداً، فقد ظهرت الأهمية القصوى لمعرفته عندما تراكمت الأخطاء في فهم كتاب الله عبر القرون لتبلغ ذروتها في شبهات الفرقة الوهابية المتراكمة، ومزاعمها الشاطحة الكاذبة عن حقيقة شرك العرب التي بنت عليه الفرقة توحيدها المبتور الممسوخ المشوه، وإسلامها الدموي المتوحش.

ولا شك أن في كتاب الله، الذي جاء ﴿**تبياناً لكل شيء**﴾، الكفاية، وفوق الكفاية، وهو الغنية لطالب الحق، بشرط يُقْرَأ قراءة فهم وهضم واستيعاب، بتدبر عميق، وفكر مستنير، وليس قراءة الذين (**يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم**)، و(**يعبدون ويدأبون: يعجبون الناس، وتعجبهم أنفسهم**)، و(**يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم**)؛ فتكون النتيجة الحتمية لرفضهم التدبر والفكر، وعجبهم بالنفس وتزكيتها، أنهم: (**يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء**)، و(**يمرقون من الدين كمروق السهم من الرمية ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى نضيه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى قذذه فلا يوجد فيه شيء سبق الفرث والدم**)، (**يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان**)، كما نراه هذه الأيام عيانا في العصابة الإجرامية الدموية التي تسمي نفسه (داعش) - لذلك قال الناصح المشفق، عليه وعلى آله أتم الصلوات والتسليمات والتبريكات من الله: (**أينما لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإن في قتلهم أجرًا عند اللّه لمن قتلهم يوم القيامة**).

هذه الحاجة، بل الضرورة الملحة، إلى التدبر العميق والفكر المستنير لكشف شبهات الفرقة الوهابية، ودحض مزاعمها الخيالية الجامحة عن حقيقة شرك العرب، التي بنت عليه الفرقة دينها المبتدع، ألجأتنا إلى مراجعة كتب التفسير والحديث والسيرة والتاريخ، وغيرها، بحثاً ما قد يكون في أثناء نصوصها من بقايا (الآثار)، و(الأطلال)، و(الحفريات) التاريخية، التي قد تثري القضايا المطروحة، وتزيدها وضوحاً. لا سيما أن الإمام ابن تيمية، مرجع الفرقة الوهابية، وقطبها الأعظم، قد قال في اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (157/2): [ومن أراد أن يعلم كيف كانت أحوال المشركين في عبادة أوثانهم، ويعرف حقيقة الشرك الذي ذمه الله، وأنواعه، حتى يتبين له تأويل القرآن، ويعرف ما كرهه الله ورسوله، فلينظر سيرة النبي، صلى الله عليه وسلم، وأحوال العرب في زمانه، وما ذكره **الأزرقي** في **أخبار مكة**، وغيره من العلماء]، كذا قال نصاً. وسترى – أخي القارئ الكريم – بنفسك أنه أمر بالبر، ونسي نفسه، للأسف الشديد؛ أو كما قال الشاعر:

يا أيها الرجل المعلم غيره * هلا لنفسك كان ذا التعليم**
تصف الدواء لذي السقام وذي الضنى * كيما يصح به وأنت سقيم**

وفي أيامنا هذه أصبح (التوحيد)، و(الإسلام)، الوهابي المبتور الممسوخ المشوه من أهم أسباب انتشار الإلحاد في بلاد المسلمين عامة، وبلاد الحرمين خاصة، حيث أصبحت نسبة الملحدين مقاربة لمثيلتها في بلجيكا العلمانية حالياً، النصرانية قديماً، عياذا بالله. يضاف إلى ذلك خروج جماعات غالية مارقة، دموية متوحشة من رحم هذه المدرسة الخبيثة تفننت في قطع الرؤوس وبتر الأطراف، وتنفير الناس من الحنيفية السهلة السمحة، دين الله الحق. لذلك وجدنا أنفسنا مضطرين لإلحاق هذا الباب المتخصص في الدراسة التاريخية في قسم أصول الدين وقواعده، وإن كان هو في ذاته ليس كذلك.

فلعلنا الآن نتفرغ لبسط الكلام عن حقيقة شرك العرب، على أن نلاحظ، **أولاً**: وبكل دقة وعناية، عند قراءة النصوص، أن العرب العدنانية شعب أمي، لا كتاب له، ثقافته شفوية، ينتشر في عامتهم الجهل بدقائق أساطيرهم وخرافاتهم. ولم يعرف العرب أدب الملاحم، الذي حفظت به الأمم الأخرى أساطير نشأة الكون، وأخبار آلهتها، وحروب أبطالها.

وعلينا أن نلاحظ **ثانياً**: أنه الرغم من مكانة مكة المركزية، ومن دور قريش – وقبلها جرهم ثم خزاعة – القيادي، فهم ليسوا أمة واحدة، بل هم قبائل متنافرة، لا يعرفون دولة أو سلطة مركزية، يعشقون التمرد والفوضى والصعلكة: فلا غرابة في وجود التناقض والارتباك في عقائد القبائل المختلفة.

وعلينا أن نلاحظ أيضاً، **ثالثاً**: وبدقة، أن ذاكرة الإخباريين لم تتمكن من حفظ تفاصيل تلك العقائد الجاهلية، لعدم وجود كتابة أو حتى خط معتمد أصلاً؛ أو أن الأخباريين المسلمين تركوا روايتها اشمئزازاً منها لمعارضتها للإسلام فتجد بعضهم إذا اضطر إلى ذكر شيء منها فعل ذلك باقتضاب شديد، مشفوعاً بذم المشركين ولعنهم، وتنزيه الله وتقديسه، في مثل قول الإمام التابعي الكبير قَتَادَةَ: (جَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ بَنَاتَ اللهِ مِنَ الْجِنِّ، **وَكَذَبَ أَعْدَاءُ اللهِ**)؛ أو لأنها كانت في نظرهم مجرد خرافات تتعلق بالأصنام، التي أبيدت ومحيت، فأصبحت غير ذات موضوع وقد تجاوزها الزمن، فلم يروا حاجة للاهتمام بها، ولولا ورود ذكرها مقتضبا في القرآن، فلربما صرنا في جهل تام بأمر تلك العقائد الجاهلية والعبادات المنبنية عليها:

* فقد جاء في المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (12/286): [ويفهم من القرآن الكريم أيضًا أن من العرب من كان يعبد الجن: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾. وذكر "ابن الكلبي" أن "بني مليح" من خزاعة رهط طلحة الطلحات، كانوا ممن تعبد الجن من الجاهليين. ويزعمون أن الجن تتراءى لهم. وفيهم نزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ

أَمْثَالُكُمْ﴾. وذكر أن قبائل من العرب عبدت الجن، أو صنفا من الملائكة يقال لهم الجن. ويقولون هم بنات الله، فأنزل الله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾. وليس لدى المفسرين أو أهل الأخبار علم واضح عن كيفية اعتقاد بعض العرب بألوهية الجن وبمصاهرتها للآلهة أو الإله. وما ورد عن ذلك في القرآن، مجمل. والظاهر أن ذاكرة الإخباريين لم تتمكن من حفظ تفاصيل هذه العقيدة والعقائد المماثلة الأخرى، ولا بد وأن تكون لها أسطورة قديمة، يظهر أنها ماتت قبل الإسلام، أو أن المسلمين تركوا روايتها لمعارضتها للإسلام ولأنها كانت في نظرهم خرافة تتعلق بأصنام، فلم يروا الاهتمام بها، وتركوها، ولولا ورود ذكرها مقتضبا في القرآن، فلربما صرنا في جهل تام بأمر تلك العبادة. ويرى (نولدكه) أن الجاهليين لم يتعبدوا للجن، ولم يتخذوها آلهة على نحو ما نفهم من معنى الآلهة، وأن (عبد الجن)، وإن دل على التعبد للجن، إلا أن هذه التسمية لا تدل حتما على عبادة للجن]؛

قلت: وأما زعم المستشرق (نولدكه) أن الجاهليين لم يتعبدوا للجن، ولم يتخذوها آلهة على نحو ما نفهم من معنى الآلهة، فدليل على قلة علمه – كما سيتضح قريباً – بحقيقة معتقد العرب الجاهليين في الجن؛ وعدم فهمه لمعنى (الألوهية) القرآني – كما أسلفنا بيان أصوله في الأبواب السابقة، وسنزيده بياناً في الأبواب الآتية، ولا لوم عليه فهو كافر، شاهد على نفسه بالكفر، مصرح به، لا يؤمن بالقرآن؛ ومع ذلك فهو أعمق علماً، وأصح فهماً، من الفرقة الوهابية المبتدعة المارقة، التي تستحق أشد اللوم لاتخاذها ﴿هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾، (الفرقان؛ 25: 30)، مع زعمها الكاذب الإيمان به، وتعظيمه!

❄ فصل: قول الله، جل جلاله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾.

⁕ قال الإمام البخاري في «**الجامع الصحيح المختصر**»، (12/445/11): [باب ذِكْرِ الْجِنِّ وَثَوَابِهِمْ وَعِقَابِهِمْ. لِقَوْلِه: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِى﴾، إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾. (بَخْسًا) نَقْصًا. **قَالَ مُجَاهِدٌ**: (﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قَالَ كُفَّارُ قُرَيْشٍ: **(الْمَلاَئِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ، وَأُمَّهَاتُهُمْ بَنَاتُ سَرَوَاتِ الْجِنِّ)**. قَالَ اللَّهُ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ سَتُحْضَرُ لِلْحِسَابِ)]

ـــ وكرره الإمام البخاري في موضع آخر من «**الجامع الصحيح المختصر**»: [باب تفسير سورة الصافات. وقال مجاهد: ﴿ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قال كفار قريش: **(الملائكة بنات الله وأمهاتهم بنات سروات الجن!)]**؛ قلت: تعليق البخاري بصيغة الجزم (**قَالَ مُجَاهِدٌ**) يشعر بصحة الأثر عنده، والحق أنه في غاية الصحة، كما يظهر من النقول التالية:

ـــ فقد قال الإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني في «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**»، (79/10): [قَوْلُهُ: (بَابُ ذِكْر الْجِنّ وَثَوَابهمْ وَعِقَابهمْ) أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجَمَة إِلَى إِثْبَات وُجُود الْجِنّ وَإِلَى كَوْنهمْ مُكَلَّفِينَ... إلخ]؛ في كلام طويل، إلى قوله: [قَوْلُهُ: (وَقَالَ مُجَاهِد: وَجَعَلُوا بَيْنه وَبَيْن الْجِنَّة نَسَبًا

إِلَخْ)، **وَصَلَهُ الْفِرْيَابِيُّ مِنْ طَرِيق اِبْن أَبِي نَجِيح عَنْ مُجَاهِد بِهِ**؛ وَفِيهِ: (فَقَالَ أَبُو بَكْر: مِمَّنْ أُمَّهَاتهمْ؟ قَالُوا: بَنَات سَرَوَات الْجِنّ إِلَخْ): وَفِيهِ: (قَالَ عَلِمَتْ الْجِنّ أَنَّهُمْ سَيَحْضُرُونَ لِلْحِسَابِ)، قُلْت: وَهَذَا الْكَلَام الْأَخِير هُوَ الْمُتَعَلِّق بِالتَّرْجَمَةِ، وَسَرَوَات بِفَتْحِ الْمُهْمَلَة وَالرَّاء جَمْع سَرِيَّة بِتَخْفِيفِ الرَّاء أَيْ شَرِيفَة]؛ قلت: وهاهنا يجزم الحافظ بصحة وصله من طريق الفريابي، وسيأتي إسناد الفريابي، وهو صحيح على شرط البخاري، فوراً، إن شاء الله؛

ــــ كما جاء في تعليق التعليق، (304/2): [قال الفريابي: حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح في قوله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قال: (كفار قريش قالوا: الملائكة بنات الله، قال أبو بكر: فمن أمهاتهم؟ قالوا: بنات سروات الجن)؛ ولقد علمت الجنة إنهم لمحضرون الصافات قال علمت الجنة إنهم سيحضرون للحساب]

❋ وجاء في «**تفسير مجاهد**»، (1419/460/3)؛ وأيضاً في طبعة دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر - (ص: 571): [أخبرنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حدثنا إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: حدثنا آدَمُ، قَالَ: حدثنا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ [الصافات: 158] قَالَ: (قَالَتْ كُفَّارُ قُرَيْشٍ: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَمَنْ أُمَّهَاتُهُمْ؟ قَالُوا: بَنَاتُ سَرَوَاتِ الْجِنِّ؛ فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [الصافات: 158] يَقُولُ: «إِنَّهَا سَتَحْضُرُ الْحِسَابَ، وَالْجِنَّةُ هِيَ الْمَلَائِكَةُ»)]؛

ــــ وهو في تفسير ابن أبي حاتم - محققا (18303/3231/10)، بدون إسناد: [عَنْ مُجَاهِدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا قَالَ: قَالَ كُفَّارُ قُرَيْشٍ: الْمَلائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: فَمَنْ أُمَّهَاتُهُمْ؟ فَقَالُوا: بَنَاتُ سَرَوَاتِ الْجِنِّ. فَقَالَ اللَّهُ: وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ يَقُولُ: إِنَّهَا سَتَحْضُرُ الْحِسَابَ، قَالَ: وَالْجِنَّةُ الْمَلائِكَةُ]؛

ــــ وهو في (**شعب الإيمان للبيهقي**)، (134/153/1 ــــ 135)، حيث قال الإمام البيهقي، رحمه الله تعالى: [وقد أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في تفسير هذه الآية، أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن القاضي، حدثنا إبراهيم بن الحسين، حدثنا آدم، فساقه بعينه]؛ ثم قال الإمام البيهقي رحمه الله تعالى: [وَرُوِّينَا، عنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ قَالَ: (جَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ بَنَاتَ اللهِ مِنَ الْجِنِّ، وَكَذَبَ أَعْدَاءُ اللهِ)، وَعَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ قَالَ: (قَالَتِ الْيَهُودُ إِنَّ اللهَ صَاهَرَ الْجِنَّ، فَخَرَجَتِ الْمَلَائِكَةُ)، وروينا عن الكلبي أنه قال: «يقول ذلك لقولهم الملائكة بنات الله»، يقول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾، محضرون النار الذين قالوا الملائكة بنات الله، قال: ويقال: نزلت هذه الآية في **الزنادقة**، وذلك أنهم قالوا: خلق الله الناس والدواب والأنعام، فقال إبليس: لأخلقن خلقا أضرهم به، فخلق الحيّات والعقارب والسباع، فذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قالوا: هو إبليس، أخزاه الله، تعالى الله عما يشركون» أخبرناه أبو عبد الرحمن الدهان، أخبرنا الحسين بن محمّد بن هارون، أخبرنا أحمد بن محمّد بن نصر، حدثنا يوسف بن بلال، حدثنا محمّد بن مروان، عن الكلبي فذكره)]

قلت: إبراهيم هو: إبراهيم بن الحسين بن علي الهمذاني، ثقة؛ وعبد الرحمن هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن الحسن بن أحمد بن محمّد بن عبيد بن عبد الملك الهمذاني، تكلموا في سماعه من إبراهيم لقوله: (حدثنا)، فقيل إنما هي فقط وجادة في كتاب؛ وهذا كله لا يضر لأن الرواية صحيحة، غاية في الصحة، وقد ثبتت من طريق الفريابي، وتعليق البخاري مجزوما به، وغيرهما، وسيأتي طرف من ذلك فوراً.

* وقد جاء وصله أيضاً من عدة طرق، كلها صحاح، وكذلك أقوال أخرى وجيهة في تأويل الآية، في «**تفسير الطبري**»، (120/21 ــ 121): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ * سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * إِلا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ**﴾؛ يقول تعالى ذكره: وجعل هؤلاء المشركون بين الله وبين الجِنّة نسبا.

واختلف أهل التأويل في معنى (**النسب**) الذي أخبر الله عنهم أنهم جعلوه لله تعالى، **فقال بعضهم**: هو أنهم ــ أعداء الله ــ قالوا: **إن الله وإبليس أخوان**. ذكر من قال ذلك:

ــ حدثني محمّد بن سعد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني عمي، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، قوله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قال: زعم أعداء الله أنه تبارك وتعالى وإبليس أخوان.

وقال آخرون: هو أنهم قالوا: الملائكة بنات الله، وقالوا: الجِنّة هي الملائكة. ذكر من قال ذلك:

ــ حدثني محمّد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى; (ح) وحدثني الحارث، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا ورقاء جميعا عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قال: قال كفار قريش: (**الملائكة بنات الله**)، فسأل أبو بكر: (**مَنْ أمهاتهنّ؟**)، فقالوا: (**بنات سَرَوات الجنّ**)، يحسبون أنهم خلقوا مما خُلق منه إبليس.

ــ حدثنا عمرو بن يحيى بن عمران بن عفرة، قال: حدثنا عمرو بن سعيد الأبح، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، في قوله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قالت اليهود: إن الله تبارك وتعالى **تزوّج إلى الجنّ، فخرج منهما الملائكة**، قال: سبحانه: سبّح نفسه.

ــ حدثنا محمّد، قال: حدثنا أحمد، قال: حدثنا أسباط، عن السديّ، في قوله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ قال: **الجنة، الملائكة؛ قالوا: هنّ بنات الله**.

ــ وحدثني الحارث، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا ورقاء جميعاً عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾: **الملائكة**]؛ **انتهى كلام الإمام الطبري**؛

* وجاء في (**تفسير القرآن لعبد الرزاق الصنعاني**)، (2474/15/6): [عبد الرزاق عن معمر، عن قتادة، في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قالوا: صاهر إلى الجن، والملائكة من الجن، فلذلك قال: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ يقول: جعلوا **الملائكة بنات الله من الجن**؛ وكذبوا أعداء الله: ﴿سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونْ﴾، قال: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونْ﴾، قال قتادة: محضرون في النار، ﴿إِلاَّ عِبَادَ اللهِ الْمُخْلَصِينْ﴾، قال: «فهذه ثنيا الله من الجن والإنس»].

* وجاء في تفسير ابن أبي حاتم - محققا (10/3231/18302): [عَنْ قَتَادَةَ رَضِيَ اللهُ، عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: فَاسْتَفْتِهِمْ قَالَ: فَسَلْهُمْ يَعْنِي مُشْرِكِي قُرَيْشٍ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ قَالَ: لِأَنَّهُمْ قَالُوا: لِلَّهِ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ، وَقَالُوا: **إِنَّ الْمَلائِكَةَ إِنَاثٌ** فَقَالَ: أَمْ خَلَقْنَا الْمَلائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ كَذَلِكَ أَلا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُون،َاصطفى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ فَكَيْفَ يَجْعَلُ لَكُمُ الْبَنِينَ، **وَلِنَفْسِهِ الْبَنَاتِ** مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ إِنَّ هَذَا لَحُكْمٌ جَائِرٌ أَفَلا تَذَكَّرُونَ أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ أَيْ عُذْرٌ مُبِينٌ فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ أَيْ بِعُذْرِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا؛ قَالَ: **زَعَمَ أَعْدَاءُ اللَّهِ أَنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ هُوَ وَإِبْلِيسُ إِخْوَانٌ**]

* وجاء في تفسير ابن أبي حاتم - محققا (10/3231/18304): [عَنْ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللهُ، عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا قَالَ: قَالُوا: **صَاهَرَ إِلَى كِرَامِ الْجِنِّ**]

* وجاء في تفسير أبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (المتوفى: 150هـ)، (3/621): [فَاسْتَفْتِهِمْ يقول للنبي، صلى الله عليه وسلم، - فاسأل كفار مكة منهم النضر بن الحارث أَلِرَبِّكَ الْبَناتُ يعني الملائكة وَلَهُمُ الْبَنُونَ. فسألهم النبي، صلى الله عليه وسلم، - في الطور والنجم - وذلك أن جهينة وبني سلمة عبدوا الملائكة وزعموا أن حيا من الملائكة يُقَالُ لهم الجن منهم إبليس أن الله - عز وجل - اتخذهم بنات لنفسه، فقال لهم أبو بكر الصديق: (**فمن أمهاتهم؟!**)، قالوا: (**سروات الجن**)؛ يقول الله - عز وجل -: أَمْ خَلَقْنَا الْمَلائِكَةَ إِناثاً وَهُمْ شاهِدُونَ].

* وحاول الإمام الماوردي في (**النكت والعيون**) (3/477) التلخيص وجمع كافَّة الأقوال: [قوله عز وجل: ﴿**وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا**﴾ فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه إشراك الشيطان في عبادة الله تعالى فهو النسب الذي جعلوه، قاله الحسن.

الثاني: هو قول يهود أصبهان أن الله تعالى صاهر الجن فكانت الملائكة من بينهم، قاله قتادة.

الثالث: هو قول الزنادقة: إن الله تعالى وإبليس أخوان، وأن النور والخير والحيوان النافع من خلق الله، والظلمة والشر والحيوان الضار من خلق إبليس، قاله الكلبي وعطية العوفي.

الرابع: هو قول المشركين، إن الملائكة بنات الله فقال لهم أبو بكر: فمن أمهاتهم؟ قالوا: بنات سروات الجن، قاله مجاهد.

وفي **تسمية الملائكة على هذا الوجه جنّة** ثلاثة أوجه:

أحدها: أنهم بطن من بطون الملائكة يقال لهم الجِنّة، قاله مجاهد.

الثاني: لأنهم على الجنان، قاله أبو صالح.

الثالث: لاستتارهم عن العيون كالجن المستخفين.

قوله عز وجل: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ﴾، (الصافات:158). وفي **الْجِنَّةِ** قولان: أحدهما أنهم الملائكة،

قاله السدي؛ الثاني أنهم الجن، قاله مجاهد]؛ **انتهى كلام الإمام الماوردي**.

* ولكن جاء **فصل الخطاب** في [(**تفسير الرازي**) ــ (13/153 ــ 154)]: [﴿**فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ * أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ * فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ * سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ**﴾. وفيه مسائل:

المسألة الأولى: اعلم أنه تعالى لما ذكر أقاصيص الأنبياء عليهم السلام عاد إلى شرح مذاهب المشركين وبيان قبحها وسخافتها، ومن جملة أقوالهم الباطلة أنهم أثبتوا الأولاد لله سبحانه وتعالى، ثم زعموا أنها من جنس الإناث لا من جنس الذكور فقال: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونْ﴾ وهذا معطوف على قوله في أول السورة: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقاً ممن خَلَقْنَا﴾ [الصافات: 11] وذلك لأنه تعالى أمر رسوله، صلى الله عليه وسلم، باستفتاء قريش عن وجة إنكار البعث أولاً، ثم ساق الكلام موصولاً بعضه ببعض، إلى أن أمره بأن يستفتيهم في أنهم لِمَ أثبتوا لله سبحانه البنات ولأنفسهم البنين، ونقل الواحدي عن المفسرين أنهم قالوا: إن قريشاً وأجناس العرب، جهينة وبني سلمة وخزاعة وبني مليح، قالوا: الملائكة بنات الله، واعلم أن هذا الكلام يشتمل على أمرين:

أحدهما: إثبات البنات لله وذلك باطل لأن العرب كانوا يستنكفون من البنت، والشيء الذي يستنكف المخلوق منه كيف يمكن إثباته للخالق؟!

والثاني: إثبات أن الملائكة إناث، وهذا أيضاً باطل لأن طريق العلم إما الحس وإما الخبر وإما النظر، أما الحس فمفقود ههنا، لأنهم ما شهدوا كيفية تخليق الله الملائكة وهو المراد من قوله: ﴿أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونْ﴾؛ وأما الخبر فمفقود أيضاً، لأن الخبر إنما يفيد العلم إذا علم كونه صدقاً قطعاً، وهؤلاء الذين يخبرون عن هذا الحكم كذابون أفاكون، لم يدل على صدقهم لا دلالة ولا أمارة، وهو المراد من قوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونْ﴾: وأما النظر فمفقود، وبيانه من وجهين:

الأول: أن دليل العقل من إسناد الأخس إلى الأفضل، فإن كان حكم العقل معتبراً في هذا الباب كان قولكم باطلاً.

والوجه الثاني: أن نترك الاستدلال على فساد مذهبهم، بل نطالبهم بإثبات الدليل الدال على صحة مذهبهم، فإذا لم يجدوا ذلك الدليل، فضده يظهر أنه لم يوجد ما يدل على صحة قولهم؛ وهذا هو المراد من قوله: ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ * فَأْتُواْ بِكِتَابِكُمْ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينْ﴾. فثبت بما ذكرنا أن القول الذي ذهبوا إليه لم يدل على صحته، لا الحس ولا الخبر ولا النظر، فكان المصير إليه باطلاً قطعاً، واعلم أنه

تعالى لما طالبهم بما يدل على صحة مذهبهم دل ذلك على **أن التقليد باطل، وأن الدين لا يصح إلا بالدليل**.

المسألة الثانية: قوله: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينْ﴾ قراءة العامة بفتح الهمزة وقطعها من ﴿اصطفى﴾، ثم بحذف ألف الوصل، وهو استفهام توبيخ وتقريع، كقوله تعالى: ﴿أَمِ اتخذ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: 16] وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ البَنَاتُ وَلَكُمُ البَنُونْ﴾ [الطور: 39] وقوله تعالى: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأُنْثَى﴾ [النجم: 21] وكما أن هذه المواضع كلها استفهام، فكذلك في هذه الآية، وقرأ نافع في بعض الروايات: ﴿لكاذبون * اصطفى﴾ موصولة بغير استفهام، وإذا ابتدأ كسر الهمزة على وجه الخبر والتقدير اصطفى البنات في زعمهم كقوله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ العَزِيزُ الكَرِيمْ﴾ [الدخان: 49] في زعمه واعتقاده.

ثم قال تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجِنَّة نَسَباً﴾ واختلفوا في المراد بالجِنَّة على وجوه:

الأول: قال مقاتل: أثبتوا نسباً بين الله تعالى وبين الملائكة حين زعموا أنهم بنات الله، وعلى هذا القول فالجِنَّة هم الملائكة، سموا جناً لاجتنانهم عن الأبصار أو لأنهم خزّان الجنَّة، وأقول: **هذا القول عندي مشكل**، لأنه تعالى أبطل قولهم الملائكة بنات الله، ثم عطف عليه قوله: ﴿وَجَعَلُواْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجنة نَسَباً﴾، والعطف يقتضي كون المعطوف مغايراً للمعطوف عليه، **فوجب** أن يكون المراد من هذه الآية غير ما تقدم.

الثاني: قال: مجاهد قالت كفار قريش: الملائكة بنات الله، فقال لهم أبو بكرالصديق: فمن أمهاتهم؟ قالوا: سروات الجن، وهذا أيضاً عندي بعيد، **لأن المصاهرة لا تسمى نسباً**.

والثالث: روينا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَاء الجِن﴾ [الأنعام: 100] أن قوماً من الزنادقة يقولون: الله وإبليس أخوان، فالله الخير الكريم وإبليس هو الأخ الشرير الخسيس، فقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجنة نَسَباً﴾، المراد منه هذا المذهب، **وعندي أن هذا القول أقرب الأقاويل**. وهو مذهب المجوس القائلين بـ(**يزدان**) و(**أَهْرُمُنْ**)، وهو المسمى بـ(**إبليس**) في شرعنا، ثم اختلفوا، فالأكثرون منهم على أن (**أَهْرُمُنْ**) محدث، ولهم في كيفية حدوثه أقوال عجيبة؛ والأقلون منهم قالوا: إنه قديم أزلي، وعلى القولين فقد اتفقوا على أنه **شريك لله في تدبير هذا العالم**، فخيرات هذا العالم من الله تعالى، وشروره من إبليس فهذا شرح ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما]؛ **انتهى كلام الإمام الفخر الرازي**.

قلت: **كلام الإمام الفخر الرازي في غاية الوجاهة والمتانة**:

(1) ـــ لأنه مناسب لسياق الآيات الكريمات؛

(2) ـــ ولأن القول بأن: (الملائكة بنات الله، وأمهاتهم: سروات الجن) يفيد المصاهرة إلى الجن، والأصل أن المصاهرة غير النسب؛

(3) ـــ ولأن القول بأن ذلك هو قولهم: (الملائكة بنات الله)، مع القول في نفس الوقت أن الملائكة صنف

من الجن، لأن أمهاتهن من الجن، أو لـ(اجتنانهم)، أي لأنهم مستترون عن الأبصار، لا تراهم العين،على كونه محتملاً، إلا أن السياق يدفعه لسبق الرد على قولهم أن الملائكة بنات الله واستنكاره، وكذلك فإن حقّه أن يقال في مثل هذه الحالة: (وجعلوا بين الملائكة وبين الجِنّة **نسباً**).

فلم يبق إلا قول الثنوية والمجوس (الزنادقة): إن الله تعالى وإبليس أخوان، من أصل أو نسب أو جنس أو جوهر إلاهي واحد، انقسم إلى شعبتين: فالله تعالى هو الحر الكريم، ومنه تولدت الملائكة، فهم حزبه وعسكره، فهذه شعبة (**الخير والنور**)؛ وإبليس هو الأخ الشرير اللئيم، ومنه تولدت الجن والشياطين، فهم حزب إبليس وعسكره، فهذه شعبة (**الشر والظلمة**).

وبما أننا لا نملك تفصيلاً معتبراً لـ(قصة الخلق) عند العرب، فليس بمستطاعنا تحديد ماهية (إبليس) هذا، وكيفية نشوئه، إن كان حادثاً. وكونه حادثاً هو الذي يجب ترجيحه بقوة لأن كافة الآيات القرآنية، والنصوص التاريخية توجب القطع بأن عامة العرب العدنانية تعترف بـ(الله) إلاها مركزيا أعلى.

وعلى كل حال فإن الإمام الرازي ما حرر هذه المسألة هذا التحرير الحسن إلا لأنه قد تمرس في العلوم المنطق والكلام. فتأمل هذا جيداً لتعلم الحكم الصحيح على الأقوال الوهابية المخذولة الخائبة: (علم الكلام جهل، وجهل الكلام علم)، و(من تمنطق فقد تزندق): نعوذ بك اللهم من الخذلان، ونسألك، بأسمائك الحسنى، وصفاتك العلى، أن تمن علينا بإتقان علوم المنطق والفلسفة والكلام والرياضيات والطبيعيات؛ وأن تمتعنا بكل قواتنا، وعقولنا، وأسماعنا، وأبصارنا، وسائر حواسنا، أبداً ما أحييتنا!

فإذا أضفنا إلى ذلك روايتي الكلبي وعطية العوفي، عند الطبري وغيره، على ما فيهما وفي الأسانيد إليهما من كلام، إلا أن العقل يحيل أن تكون بكل جزئياتها اختراعاً مجرداً، وكذباً محضاً، بدون أصل أو جذر تاريخي، **فلا بد من الجزم بأن بعض العرب، كان لديها شرك في (الذات)، أو بلفظ أدق: في الجنس الإلاهي: أي أن الألوهية جنس تتعدد أنواعه، وكل نوع تتعدد أفراده؛ وشرك في (الخالقية)؛ وشرك في (التصرف والتدبير)**، إذ كانت تذهب إلى قول الثنوية المجوس (الزنادقة): إن الله تعالى وإبليس أخوان، من أصل أو نسب أو جنس أو جوهر إلاهي واحد، انقسم إلى شعبتين: فالله تعالى هو الحر الكريم، خالق السموات والأرض، وما فيهما من خير؛ ومنه تولدت الملائكة، فهم حزبه وعسكره، فهذه شعبة (**الخير والنور**)؛ وإبليس هو الأخ الشرير اللئيم، خالق الشر والأمراض والفساد، ومنه تولدت الجن والشياطين، فهم حزب إبليس وعسكره، فهذه شعبة (**الشر والظلمة**)، حتى وإن كان معتقدهم هذا ساذجاً مشوشاً، وليس في درجة التعقيد والتنظير والتقعر الموجود لدى الفرس. وقد ذكر الأخباريون نحو هذا:

❋ جاء في نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب (ص: 76): [وقال ابن قتيبة: كانت النصرانية في ربيعة

وغسان وبعض قضاعة؛ وكانت اليهودية في حمير وكنانة وبني الحارث بن كعب وكندة؛ وكانت **المجوسية** في تميم: منهم زرارة بن عدس وابنه حاجب والأقرع بن حابس؛ وكانت **الزندقة** في قريش وأخذوها من أهل الحيرة].

❋ وجاء في المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (286/12): [ويفهم من القرآن الكريم أيضًا أن من العرب من كان يعبد الجن: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾. وذكر "ابن الكلبي" أن "بني مليح" من خزاعة رهط طلحة الطلحات، كانوا ممن تعبد الجن من الجاهليين. ويزعمون أن الجن تتراءى لهم. وفيهم نزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾. وذكر أن قبائل من العرب عبدت الجن، أو صنفا من الملائكة يقال لهم الجن. ويقولون هم بنات الله، فأنزل الله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾. وليس لدى المفسرين أو أهل الأخبار علم واضح عن كيفية اعتقاد بعض العرب بألوهية الجن وبمصاهرتها للآلهة أو الإله. وما ورد عن ذلك في القرآن، مجمل. والظاهر أن ذاكرة الإخباريين لم تتمكن من حفظ تفاصيل هذه العقيدة والعقائد المماثلة الأخرى، ولا بد وأن تكون لها أسطورة قديمة، يظهر أنها ماتت قبل الإسلام، أو أن المسلمين تركوا روايتها لمعارضتها للإسلام ولأنها كانت في نظرهم خرافة تتعلق بأصنام، فلم يروا الاهتمام بها، وتركوها، ولولا ورود ذكرها مقتضبا في القرآن، فلربما صرنا في جهل تام بأمر تلك العبادة. ويرى "نولدكه" أن الجاهليين لم يتعبدوا للجن، ولم يتخذوها آلهة على نحو ما نفهم من معنى الآلهة، وأن "عبد الجن"، وإن دل على التعبد للجن، إلا أن هذه التسمية لا تدل حتما على عبادة للجن]، انتهى، وقد سبق تعليقنا على هذه قريباً.

ومهما يكن الأمر، فإن هذه الدقائق لا تهمنا ها هنا، ولعلك تراجع ذلك مفصلاً في كتب التفسير، خصوصاً مناقشة الإمام الفخر الرازي لمواضيع الجن والملائكة، وأصل إبليس، كما تجدها مثلاً في تفسير الرازي، (495/1 ــ 496)، وتفسير الرازي، (405/6)، وغيرها. وإنما المهم، المقطوع بثبوته: (**أن بعض العرب، كان لديها شرك في الجنس الإلاهي؛ وشرك في (الخالقية)؛ وشرك في (التصرف والتدبير)**)، ضرورة ولا بد.

❋ فصل: قول كفار قريش: (الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ).

❋ وأما ما جاء في «**تفسير مجاهد**»، (1419/460/3) بأسانيد صحاح، غاية في الصحة، إلى مجاهد: [عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ [الصافات: 158] قَالَ: ((قَالَتْ كُفَّارُ قُرَيْشٍ: (الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)، فَقَالَ لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَمَنْ أُمَّهَاتُهُمْ؟)، قَالُوا: (بَنَاتُ سَرَوَاتِ الْجِنِّ)؛ فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [الصافات: 158] يَقُولُ: «إِنَّهَا سَتَحْضُرُ الْحِسَابَ، وَالْجِنَّةُ هِيَ الْمَلَائِكَةُ»))]، مع كونه مرسلاً عن أبي بكر، رضوان الله وسلامه عليه،

ففيه تأكيد لما تواتر من قولهم: (الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)، مع زيادة بيان لماهية (الأمهات) المزعومة لتلك البنات المقدسة: (بَنَاتُ سَرَوَاتِ الْجِنِّ).

وليس في هذه الزيادة: (**بَنَاتُ سَرَوَاتِ الْجِنِّ**)، ما قد توهمه البعض أنه يناقض أو يشكك في الخبر التالي:

❋ فقد جاء تفسير ابن أبي حاتم [محققا (18505/3283/10)]: [عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ الْمَخْرَمِيِّ أَنَّ قُرَيْشًا قَالَتْ: قَيِّضُوا لِكُلِّ رَجُلٍ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ يَأْخُذُهُ، فَقَيَّضُوا لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ فَأَتَاهُ وَهُوَ فِي الْقَوْمِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِلامَ تَدْعُونِي؟ قَالَ: أَدْعُوكَ إِلَى عِبَادَةِ اللاتِ وَالْعُزَّى! قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَمَا اللاتُ؟ قَالَ: (رَبُّنَا) قَالَ: وَمَا الْعُزَّى؟ قَالَ: بَنَاتُ اللَّهِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَمَنْ أُمُّهُمْ؟ فَسَكَتَ طَلْحَةُ، فَلَمْ يُجِبْهُ. فَقَالَ طَلْحَةُ لِأَصْحَابِهِ: أَجِيبُوا الرَّجُلَ، فَسَكَتَ الْقَوْمُ، فَقَالَ طَلْحَةُ: قُمْ يَا أَبَا بَكْرٍ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا ٱلْآيَةَ]؛ وكذا بأحرفه في الدر المنثور – (377/7)؛ وفي لباب النزول ـ جلال الدين السيوطي – (180/1)؛ وفي التفسير المنير للزحيلي – (154/25)؛ وغيرها؛ كذا في هذه النسخة، بدون إسناد: (الْمَخْرَمِيِّ)، وإنما هو (الْمَخْزومِيِّ)، وهذه من النساخ؛ و(مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ)، وهذا وهم أو تصحيف قديم من ابن أبي حاتم أو شيخه، لأن الصحيح في جميع المصادر الأخرى إنما هو: (مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ)؛ وكذلك (رَبُّنَا) وهم أو تصحيف قديم من ابن أبي حاتم أو شيخه لأن (اللات) أنثى قطعا ويقيناً، كما ستتم البرهنة عليه في قصل لاحق من هذا الباب: فالصحيح إذاً هو: (رَبَّتُنَا)؛ وكذلك قول طلحة: (بَنَاتُ اللَّهِ)، فصحته: (بِنْتُ اللَّهِ)، أو (مِنْ بَنَاتِ اللَّهِ)، ولا بد؛

❋ فالنص التام المعتمد الصحيح هو إذاً: [عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ الْمَخْزومِيِّ أَنَّ قُرَيْشًا قَالَتْ: قَيِّضُوا لِكُلِّ رَجُلٍ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ يَأْخُذُهُ، فَقَيَّضُوا لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ فَأَتَاهُ وَهُوَ فِي الْقَوْمِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِلامَ تَدْعُونِي؟)، قَالَ: (أَدْعُوكَ إِلَى عِبَادَةِ اللاتِ وَالْعُزَّى!)، قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَمَا اللاتُ؟)، قَالَ: (رَبَّتُنَا)، قَال: (وَمَا الْعُزَّى؟)، قَالَ: (بِنْتُ اللَّهِ)، أو: (مِنْ بَنَاتِ اللَّهِ). قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَمَنْ أُمُّهُمْ؟) فَسَكَتَ طَلْحَةُ، فَلَمْ يُجِبْهُ. فَقَالَ طَلْحَةُ لِأَصْحَابِهِ: أَجِيبُوا الرَّجُلَ، فَسَكَتَ الْقَوْمُ، فَقَالَ طَلْحَةُ: قُمْ يَا أَبَا بَكْرٍ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا... ٱلْآيَةَ﴾]؛

وأما الأسانيد، وكلها جياد إلى منتهاها (مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ الْمَخْزُومِيِّ)، فتعرف من النقول التالية:

ـــ جاء في أنساب الأشراف للبلاذري (119/10): [وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ الْبَصْرِيُّ، حدثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أنبأ دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ الْمَخْزُومِيِّ أَنَّ قُرَيْشًا قَالَتْ قَيِّضُوا لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ وَلِيَّهُ لِيَأْخُذَهُ، فَقَيَّضُوا لأَبِي بَكْرٍ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَأَتَاهُ وَهُوَ فِي قَوْمِهِ أَوْ قَالَ فِي الْقَوْمِ فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ قُمْ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِلَى أَيِّ شَيْءٍ تَدْعُونِي؟ قَالَ: أَدْعُوكَ إِلَى اللاتِ وَالْعُزَّى فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا اللاتُ وَالْعُزَّى؟ قَالَ: بَنَاتُ اللَّهِ. قَالَ: فَمَنْ أَبُوهُمَا؟ فَسَكَتَ طَلْحَةُ فَلَمْ يُجِبْهُ وَقَالَ لأَصْحَابِهِ: أَجِيبُوهُ

فَأُسْكِتَ الْقَوْمُ، فَقَالَ طَلْحَةُ: قُمْ يَا أَبَا بَكْرٍ فَإِنِّي أَشْهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلا اللَّه وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قرين﴾]؛ وما جاء في الأصل: (فَمَنْ أَبُوهُمَا؟) خطأ بين، وإنما هو: (فَمَنْ أُمُّهُمَا؟)، ضرورة ولا بد؛

ـــ وجاء في عيون الأخبار (2/216): [حدّثني محمد بن عبد العزيز قال: حدّثنا أبو سلمة عن حمّاد بن سلمة قال: أخبرنا داود بن أبي هند عن محمد بن عبّاد المخزوميّ أنّ قريشا قالت: قيّضوا لأبي بكر رجلا يأخذه، فقيّضوا له طلحة بن عبيد الله؛ فأتاه وهو في القوم فقال: يا أبا بكر، قم إليّ؛ قال: إلام تدعوني؟ قال: أدعوك إلى عبادة اللّات والعزّى؛ قال أبو بكر: من اللّات؟ قال بنات الله، قال: فمن أمّهم؟ فسكت طلحة وقال لأصحابه: أجيبوا صاحبكم، فسكتوا؛ فقال طلحة: قم يا أبا بكر، فإني أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أنّ محمدا رسول الله؛ فأخذ أبو بكر بيده فأتى به النبيّ، صلى الله عليه وسلم، فأسلم]؛ وهنا خلط أحد الرواة، أو وهم الناسخ فقفز جملة: [قَالَ: (رَبَّتُنَا)، قَالَ: (وَمَا الْعُزَّى؟)]؛ وتجده منسوباً إلى عيون الأخبار في الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء (7/521/802/7261)؛ قلت: محمد بن عبد العزيز هو ابن أبي رِزْمة، ثقة، كما في تقريب التهذيب (ج1/ص547/ت6092)؛ وأبو سلمة هو منصور بن سلمة بن عبد العزيز الخزاعي البغدادي، ثقة ثبت حافظ، كما في تقريب التهذيب (ج1/ص493/ت6901)؛ ومُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ الْمَخْزُومِيِّ، تابعي ثقة مشهور، من طبقة الإمام مجاهد بن جبر.

فسكوت طلحة ومن معه، وعجزهم عن إجابة سؤال أبي بكر المحرج: (فَمَنْ أُمُّهُمْ؟)، دليل على ما أسلفنا ذكره من جهل عامتهم بدقائق أساطيرهم وخرافاتهم، أو وجود التناقض والارتباك في عقائد القبائل المختلفة: فثقيف المختصة بتعظيم (اللات)، وكذلك جهور قبائل العرب العدنانية، ربما كانوا يعتقدون أن (الات) هي صاحبة الله، وأم الملائكة، وهو القول القديم الذي أخذوه من الكلدانيين والبابليين، كما سياتي بما لا مزيد عليه في فصل لاحق؛ في حين أن غلاة المعظمين لــ(العزي) من قريش يجعلونها هي الأم، في حين أن (اللات) و(مناة) ابنتيها:

❋ فقد جاء عن (العزى) في كتاب الأصنام لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي – (2/1): [وكان الذي اتخذ العزى ظالم بن أسعد. كانت بوادٍ من نخلة الشآمية، يقال له حراض، بإزاء الغمير، عن يمين المصعد إلى العراق من مكة. وذلك فوق ذات عرقٍ إلى البستان بتسعة أميال. فبنى عليها بساً، يريد بيتا. وكانوا يسمعون فيه الصوت. وكانت العرب وقريش تسمى بها عبد العزى. وكانت **أعظم الأصنام** عند قريش. وكانوا يزورونها ويهدون لها ويتقربون عندها بالذبح]؛

❋ وجاء في كتاب الأصنام لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي – (2/1): [وكانت قريش تخصها **بالإعظام**. فلذلك يقول زيد بن عمرو بن نفيل: وكان قد تأله في الجاهلية وترك عبادتها وعبادة غيرها من الأصنام:

تركت اللات والعزى جميعاً ❋❋❋ كذلك يفعل الجلد الصبور.

فلا العزى أدين ولا ابنتيها * ولا صنمي بني غنمٍ أزور.**
ولا هبلاً أزور وكان رباً * لنا في الدهر إذ حلمي صغير**

وكان سدنة العزى بنو شيبان بن جابر بن مرة بن عبس بن رفاعة بن الحارث ابن عتيبة بن سليم بن منصور من بني سليم. وكان آخر من سدنها منهم دبية ابن حرمى السلمي. ..إلخ]؛ **انتهى كلام أبي المنذر**.

والظاهر أن قريشاً قد وعت الدرس فلقنت عامتهم الإجابة التي وردت في رواية مجاهد: (بَنَاتُ سَرَوَاتِ الْجِنِّ)، بدون تحديد لاسم معين في محاولة يائسة للخروج من الورطة القبيحة.

وأما النص الذي تجده في فتح القدير للشوكاني – (407/6): [وقد أخرج ابن أبي حاتم عن محمد بن عثمان المخزومي أن قريشاً قالت: قيضوا لكل رجل من أصحاب محمد رجلاً يأخذه، فقيضوا لأبي بكر طلحة بن عبيد الله، فأتاه، وهو في القوم، فقال أبو بكر: إلاّم تدعوني؟ قال: أدعوك إلى عبادة اللات، والعزّى. قال أبو بكر: وما اللات؟ قال: أولاد الله. قال: وما العزّى. قال: بنات الله. قال أبو بكر: فمن أمهم؟ فسكت طلحة، فلم يجبه، فقال لأصحابه: أجيبوا الرجل، فسكت القوم، فقال طلحة: قم يا أبا بكر أشهد أن لا إله إلاّ الله وأن محمداً رسول الله، فأنزل الله: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرحمن﴾ الآية] ففيه **خطأ فاحش** في قولهم عن (اللات): (أولاد الله)، أو (من أولاد الله)، ولم نجده في مرجع أقدم من فتح القدير للشوكاني: فأرجو الله أن لا يكون هذا تحريفاً متعمداً لجعل (اللات) مذكراً، ولو بالكذب والمراوغة، عياذاً بالله! ثم طار بهذا الإفك بعض رجالات الفرقة الوهابية، كما هو مثلاً في الأنوار الساطعات لعبد العزيز السلمان – (481/2)، وأيضاً في إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى: 1403هـ) – (86/9).

واغتر به حتى خصوم الفرقة الوهابية الألداء من الشيعة الاثني عشرية فنجد في كتاب (الخلل الوهابي في فهم التوحيد القرآني) – (25/5): [نعم: يظهر من الخبر الذي رواه ابن أبي حاتم عن محمد بن عثمان المخزومي أنهم اعتقدوا **بذكورة** بعضها، قال: (إن قريشا قيضوا لكل رجل من أصحاب محمد رجلا يأخذه، فقيضوا لأبي بكر طلحة بن عبيد الله، فأتاه وهو في القوم، فقال أبو بكر: إلام تدعوني؟ قال: ادعوك إلى عبادة اللات والعزى، قال أبو بكر: وما اللات؟ قال: **أولاد** الله، قال: وما العزى، قال: بنات الله... "، ويؤيد ذلك قوله تعالى (وَخَرَقُواْ لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ) الأنعام/100]، كذا نقلاً عن فتح القدير للشوكاني!

ولاحظ أيضاًن بكل دقة، واقبض عليه بيد من حديد، أن (**العزى**) عند قريش من جنس (**الجن**)، بل هي من (**سروات الجن**)، وهي (**صاحبة الله**)، تعالى وتقدس، وأن (**اللات**) و(**مناة**) بناتها من جنس

(**الملائكة**)، وأنهن (**بنات الله**)؛ وهي، أي ، في نفس الوقت: (**صنم**)، بل (كانت **أعظم الأصنام** عند قريش)، كما هو نصاً عند أبي المنذر هشام بن محمد الكلبي.

❄ فصل: قول الله، جل جلاله: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾

❋ جاء في «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**»: [... قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا﴾: (الا الموات حجراً أو مدراً أو ما أشبه ذلك والمراد بالموات ضد الحيوان)، وقال غيره: (قيل لها إناث لأنهم سموها مناة واللات والعزى وإساف ونائلة ونحو ذلك)، وعن الحسن البصري: لم يكن حي من أحياء العرب الا ولهم صنم يعبدونه يسمى أنثى بني فلان! **وسيأتي في الصافات حكاية عنهم أنهم كانوا يقولون الملائكة بنات الله، تعالى الله عن ذلك**، وفي رواية عبد الله بن أحمد في مسند أبيه عن أبي بن كعب في هذه الآية قال: (مع كل صنم جنية)، ورواته ثقات].

❋ وجاء في (**تفسير ابن أبي حاتم**) في قَوْلِهِ، تَعَالَى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾، (4/1067/5970): [حَدَّثَنَا أَبِي، حدثنا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ، أَنْبَأَ الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، أَنْبَأَ الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، ﴿**إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا**﴾، قال: (**مَعَ كُلِّ صَنَمٍ جِنِّيَّةٌ**)؛ وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ، نَحْوُ ذَلِكَ]؛ قلت: هذا إسناد قوي صحيح، رجاله ثقات مشاهير أخرج لهم الشيخان والجمهور، إلا الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، فهو (صدوق له أوهام) إذا سلمنا بتصنيف الحافظ، والصحيح أنه ثقة صدوق، وإنما وقعت عنده مناكير وروايات مضطربة فقط من رواية أبي جعفر الرازي عنه، وليست هذه منها، وبذلك جزم الإمام أبو حاتم بن حبان في مشاهير الأمصار (ج1/ص126/ت987)، فقال: [الربيع بن أنس بن زياد البكري سكن مرو سمع أنس بن مالك وكان راوية لأبى العالية **وكل** ما في أخباره من المناكير إنما هي من جهة أبى جعفر الرازي]؛ وقد أخرج له أحمد، والدارمي، والترمذي وابن ماجه؛

ـــ وهو في زوائد مسند أحمد [ط الرسالة (35/154/21231)]: [حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنَا هَدِيَّةُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾، قَالَ: (**مَعَ كُلِّ صَنَمٍ جِنِّيَّةٌ**)]؛ وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده حسن)؛ قلت: بل هو خير من ذلك: قوي يحتج به؛ وهو في الأحاديث المختارة [المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما (3/362/1157)]: [أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ الْمُبَارَكُ بْنُ أَبِي الْمَعَالِي بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ بِالْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ مِنْ بَغْدَادَ قُلْتُ لَهُ أَخْبَرَكُمْ هِبَةُ اللَّهِ بْنُ الْحُصَيْنِ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنْتَ تَسْمَعُ أخبرنا الْحَسَنُ بْنُ الْمَذْهَب أخبرنا أَبُو بكر الْقطيعِي حدثنا عبد الله بن أَحْمد حَدثنِي هَدِيَّة بن عبد الْوَهَّاب به]؛

ـــ وجاء بعينه، بدون إسناد، في زاد المسير في علم التفسير (1/473): [وقال أُبيُّ بن كعب: مع كل صنم جنيّة]؛

* وجاء نحوه، بدون إسناد، في زاد المسير في علم التفسير (1/473) عن ابن عباس: [قال ابن عباس: (**في كل صنم شيطان يتراءى للسدنة فيكلمهم**)]؛

ـــ وكذا ذكره ابن تيمية في النبوات (2/1020): [وقال ابن عباس: (في كل صنم شيطان، يتراءى للسدنة فتكلمهم)]، وفي مجموع الفتاوى (27/360): [قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِي كُلِّ صَنَمٍ شَيْطَانٌ يَتَرَاءَى لِلسَّدَنَةِ وَيُكَلِّمُهُمْ. وَقَالَ أبي بْنُ كَعْبٍ: مَعَ كُلِّ صَنَمٍ جِنِّيَّةٌ]، وفي مواضع كثيرة غيرها؛

ـــ وهو بدون إسناد في تفسير البغوي [لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: 510هـ) - إحياء التراث (1/702)]: [قَوْلُهُ تَعَالَى: إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِناثاً، نَزَلَتْ فِي أَهْلِ مَكَّةَ، أَيْ: مَا يَعْبُدُونَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَقالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي [غَافِرٍ: 60] أَيْ: اعْبُدُونِي، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبادَتِي [غَافِرٍ: 60]، قَوْلُهُ: مِنْ دُونِهِ أَيْ: مِنْ دُونِ اللَّهِ، إِلَّا إِناثاً أَرَادَ بِالْإِنَاثِ الْأَوْثَانَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَهَا بَاسِمِ **الْإِنَاثِ**، فَيَقُولُونَ: اللَّاتَ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ، وَكَانُوا يَقُولُونَ لِصَنَمِ كُلِّ قَبِيلَةٍ: **أُنْثَى** بَنِي فُلَانٍ فَكَانَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ **شَيْطَانٌ يَتَرَاءَى لِلسَّدَنَةِ وَالْكَهَنَةِ وَيكلمهم**]؛

ـــ وأيضاً في مختصر تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل (1/185): [**وَلِكُلِّ صَنَمٍ شَيْطَانٌ، يُعَبِّرُ عَنْهُ، فَيَغْتَرُّ بِهِ النَّاسُ**]

ـــ وأيضاً في تفسير الرازي [مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (11/221)]: [قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: **كَانَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَوْثَانِ شَيْطَانٌ يَتَرَاءَى لِلسَّدَنَةِ يُكَلِّمُهُمْ**]

* وجاء في (**تفسير ابن أبي حاتم**) في تفسير قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا**﴾، (4/358/6009): [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، حدثنا أَبِي حَمَّادٌ، حدثنا مِهْرَانُ، عَنْ سُفْيَانَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ يَدْعُونَ إِلا شَيْطَانًا﴾، قال: (**لَيْسَ مِنْ صَنَمٍ إِلا فِيهِ شَيْطَانٌ**)].

* وجاء في (**تفسير ابن أبي حاتم**) في تفسير قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾، (4/358/6007): [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، حدثنا مُوسَى بْنُ هَارُونَ يَعْنِي الدُّولابِيَّ، حدثنا مَرْوَانُ، عَنْ جُوَيْبِرٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿**إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا**﴾، قال الْمُشْرِكُونَ: (إِنَّ الْمَلائِكَةَ **بَنَاتُ** اللَّهِ، وَإِنَّمَا نَعْبُدُهُمْ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى)، قَالَ: (اتَّخَذُوا أَرْبَابًا؛ **وَصَوَّرُهُنَّ صُوَرُ الْجَوَارِي فَحَلُّوا وَقَلَّدُوا**، وَقَالُوا: هَؤُلاءِ يُشْبِهْنَ بَنَاتِ اللَّهِ الَّذِينَ نَعْبُدُهُمْ، يَعْنُونَ الْمَلائِكَةَ)].

* وجاء في (**تفسير الطبري**)، (9/207 ـــ 211): [القول في تأويل قوله: ﴿**إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا**

إِنَاثًا﴾؛ قال أبو جعفر: اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك. فقال **بعضهم**: معنى ذلك: إن يدعون من دونه إلا اللات والعزى وَمناة، فسماهن الله ﴿إناثًا﴾، بتسمية المشركين إياهنّ بتسمية الإناث. ذكر من قال ذلك:

10430 ــــ حدثني يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا هشيم قال: أخبرنا حصين عن أبي مالك في قوله: **﴿وَإِنْ يَدْعُونَ إلا شَيْطَانًا﴾**، قال: **اللات والعزى ومناة، كلها مؤنث**.

10431 ــــ حدثني المثنى قال، حدثنا عمرو بن عون قال، حدثنا هشيم، عن حصين، عن أبي مالك بنحوه؛ إلا أنه قال: **كلهنَّ مؤنث**.

10432 ــــ حدثنا محمد بن الحسين قال: حدثنا أحمد بن مفضل قال: حدثنا أسباط، عن السدي: **﴿وَإِنْ يَدْعُونَ إلا شَيْطَانًا﴾**، يقول: يسمونهم **﴿إناثًا﴾**: لاتٌ ومَنَاة وعُزَّى.

10433 ــــ حدثني يونس قال، أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد في قوله: **﴿إن يدعون من دونه إلا إناثًا﴾**، قال: آلهتهم، اللات والعزى ويَسَاف، ونائلة، إناث، يدعونهم من دون الله. وقرأ: **﴿وَإِنْ يَدْعُونَ إلا شَيْطَانًا﴾**.

وقال آخرون: معنى ذلك: إن يدعون من دونه إلا مَواتًا لا رُوح فيه؛ ذكر من قال ذلك:

10434 ــــ حدثني المثنى قال: حدثنا عبد الله بن صالح قال: حدثني معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قوله: ﴿وَإِنْ يَدْعُونَ إلا شَيْطَانًا﴾، يقول: مَيْتًا.

10435 ــــ حدثنا بشر بن معاذ قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد، عن قتادة: **﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾**، أي: إلا ميتًا لا رُوح فيه.

10436 ــــ حدثني المثنى قال، حدثنا الحجاج قال، حدثنا مبارك بن فضالة، عن الحسن: **﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾**، قال: و﴿الإناث﴾ كل شيء ميت ليس فيه روح، خشبة يابسة أو حجر يابس، قال الله تعالى: ﴿وإن يدعون إلا شيطانًا مريدًا﴾؛ إلى قوله: ﴿فليبتكن آذان الأنعام﴾.

وقال آخرون: عنى بذلك أن المشركين كانوا يقولون: (الملائكة بنات الله)؛ ذكر من قال ذلك:

10437 ــــ حدثني يحيى بن أبي طالب قال: أخبرنا يزيد قال: أخبرنا جويبر، عن الضحاك في قوله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾، قال: الملائكة، يزعمون أنهم بنات الله.

وقال آخرون: معنى ذلك: إن أهل الأوثان كانوا يسمون أوثانهم: ﴿إناثًا﴾، فأنزل الله ذلك كذلك؛ ذكر من قال ذلك:

10438 ــــ حدثنا سفيان بن وكيع قال، حدثنا يزيد بن هارون، عن نوح بن قيس، عن أبي رجاء، عن الحسن قال: كان لكل حي من أحياء العرب صنم كانوا يعبدونها، يسمونها: (أنثى بني فلان)، فأنزل الله: **﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾**.

10439 ــــ حدثني المثنى قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا نوح بن قيس قال: حدثنا محمّد بن سيف أبو رجاء الحُدَّاني قال: سمعت الحسن يقول: كان لكل حي من العرب، فذكر نحوه.

وقال آخرون: ﴿الإناث﴾ في هذا الموضع، الأوثان؛ ذكر من قال ذلك:

10440 ـــ حدثني محمّد بن عمرو قال، حدثنا أبو عاصم، عن عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قوله: ﴿إناثًا﴾ قال: أوثانًا.

10441 ـــ حدثني المثنى قال: حدثنا أبو حذيفة قال: حدثنا شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، مثله.

10442 ـــ حدثنا سفيان قال، حدثنا أبو أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: كان في مصحف عائشة: **﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا أَوْثَانًا﴾**.

قال أبو جعفر: روي عن ابن عباس أنه كان يقرؤها: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا أُثُنًا﴾؛ بمعنى جمع (وثن) فكأنه جمع (وثنا) (وثنا)، ثم قلب الواو همزة مضمومة، كما قيل: (ما أحسن هذه الأُجُوه)، بمعنى الوجوه؛ وكما قيل: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾، [سورة المرسلات: 11]، بمعنى: وُقِّتت.

وذكر عن بعضهم أنه كان يقرأ ذلك: **﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا أُنُثًا﴾**؛ كأنه أراد جمع (الإناث) فجمعها (أنثا)، كما تجمع (الثمار) (ثُمُرًا).

قال أبو جعفر: والقراءة التي لا نستجيز القراءة بغيرها، قراءة من قرأ: **﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾**، بمعنى جمع (أنثى)، لأنها كذلك في **مصاحف المسلمين، ولإجماع الحجة على قراءة ذلك كذلك**. قال أبو جعفر: وأولى التأويلات التي ذكرت بتأويل ذلك، إذ كان الصواب عندنا من القراءة ما وصفت، تأويل من قال: **عنى بذلك الآلهة التي كان مشركو العرب يعبدونها من دون الله ويسمونها الإناث من الأسماء، كاللات والعُزَّى ونائلة ومناة، وما أشبه ذلك**. وإنما قلنا ذلك أولى بتأويل الآية، لأن الأظهر من معاني **(الإناث)** في كلام العرب، ما عُرِّف بالتأنيث دون غيره. فإذ كان ذلك كذلك، فالواجب توجيه تأويله إلى الأشهر من معانيه]؛ انتهى كلام الإمام الطبري، وقد استوعب، أو كاد، وأحسن وأجاد. لاحظ أيضا فطنته ودقته، رحمه الله، عندما عدَّد فقال: (**كاللات والعُزَّى ونائلة ومناة**)، فلم يخطيء كما فعل ابن زيد عنما قال: (آلهتهم، اللات والعزى **ويَسَاف**، ونائلة، إناث، يدعونهم من دون الله) فأقحم (يساف) أو (أساف) بينها، وهو قطعاً ذكر، وليس بأنثى!

* وعُدِّدَت الأقوال المختلفة، باختصار، مع ذكر أغلب مراجعها، بدون إسناد، في [(**الدر المنثور**) ـــ (248/3)]: [أخرج عبد الله بن أحمد في زوائد المسند وابن المنذر وابن أبي حاتم والضياء في المختارة عن أبي بن كعب ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾ قال: **مع كل صنم جنية**. وأخرج عبد وابن جرير وابن المنذر عن أبي مالك في قوله ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾ قال: **اللات والعزى ومنات، كلها مؤنث**. وأخرج ابن جرير عن السدي ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾ يقول: **يسمونهم إناثاً: لات ومنات وعزى**.

وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾ قال: **موتى**. وأخرج عبد بن حُمَيْد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن الحسن في الآية قال: **الإناث، كل شيء ميت ليس فيه روح، مثل الخشبة اليابسة، ومثل الحجر اليابس**. وأخرج عبد بن حُمَيْد وابن جرير عن قتادة قال ﴿إلا إناثاً﴾ قال: **ميتاً لا روح فيه**.

وأخرج سعيد بن منصور وابن جرير وابن المنذر عن الحسن قال: **كان لكل حي من أحياء العرب صنم يعبدونها يسمونها انثى بني فلان**، فأنزل الله ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾.

وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم عن الضحاك في قوله ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾ قال المشركون: (إن الملائكة بنات الله، وإنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى). قال: (اتخذوا أرباباً **وصوروهن صور الجواري، فحلَّوا وقلَّدوا وقالوا: هؤلاء يشبهن بنات الله الذي نعبده، يعنون الملائكة**).

وأخرج عبد بن حُمَيْد عن الكلبي أن ابن عباس كان يقرأ هذا الحرف «إن يدعون من دونه إلا أنثى وإن يدعون إلا شيطاناً مريداً» قال: **مع كل صنم شيطانة**.

وأخرج عبد بن حُمَيْد وابن جرير وابن المنذر عن مجاهد في قوله ﴿إلا إناثاً﴾ قال: إلا أوثاناً. وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن الأنباري في المصاحف عن عائشة أنها كانت تقرأ «إن يدعون من دونه إلا أوثاناً» ولفظ ابن جرير كان في مصحف عائشة ﴿إن يدعون من دونه إلا أوثاناً﴾. وأخرج الخطيب في تاريخه عن عائشة قالت: قرأ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، «إن يدعون من دونه إلا أنثى»]، كذا نصاً من (**الدر المنثور**).

* وجاء في (**تفسير ابن كثير**)، (414/2)؛ عند تفسير قوله، جل وعلا: **﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾**: [قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا محمود بن غَيْلان، أنبأنا الفضل بن موسى، أخبرنا الحسين بن واقد، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾ قال: **مع كل صنم جنيَّة**.

ـــ وحدثنا أبي، حدثنا محمد بن سلمة الباهلي، عن عبد العزيز بن محمد، عن هشام ـــ يعني ابن عروة ـــ عن أبيه عن عائشة: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾ قالت: أوثانا.

ـــ وروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وعروة بن الزبير، ومجاهد، وأبي مالك، والسدي، ومقاتل بن حيان نحو ذلك.

ـــ وقال جُوَيْبر عن الضحاك في قوله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾ قال المشركون: إن الملائكة بنات الله، وإنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى، قال: اتخذوها أربابا وصوروهن صور الجواري، فحلوا، وقلدوا، وقالوا: هؤلاء يُشْبِهن بنات الله الذي نعبده، يعنون الملائكة.

وهذا التفسير شبيه بقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاتَ وَالْعُزَّى. وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأخْرَى. أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأنْثَى. تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى. إِنْ هِيَ إلا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنزلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: 19 ـــ 23]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا؛ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: 19]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ. سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: 158، 159]. وقال علي بن أبي طلحة والضحاك، عن ابن عباس: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾ قال: يعني موتى. وقال مبارك ـــ يعني ابن فَضَالة ـــ عن الحسن: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾ قال الحسن: الإناث كل شيء ميت ليس فيه روح،

إما خشبة يابسة وإما حجر يابس. ورواه ابن أبي حاتم وابن جرير، وهو **غريب**]، كذا بأحرفه من (**تفسير ابن كثير**).

قلت: قول الإمام ابن كثير: (**غريب**) تعقيباً على تفسير (الإناث) بالموات، أي: (كل شيء ميت ليس فيه روح) إنما هو من عظيم أدبه، وعفة لسانه؛ وإلا فحق مثل هذا القول بأن يوصف بأنه (**باطل منكر شنيع**) لا يعرف له مستند من كتاب الله، أو سنة رسول الله، أو كلام العرب الفصحاء، أو قول صاحب، أو شهادة حس، أو رواية تاريخ، أو نتاج نظر سليم!

والخلاصة أن الحق، الذي يجب القطع به، وأن يضرب عرض الحائط بما سواه، هو:

أولاً: ما قاله الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: **(والقراءة التي لا نستجيز القراءة بغيرها، قراءة من قرأ: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا﴾، بمعنى جمع (أنثى)، لأنها كذلك في مصاحف المسلمين، ولإجماع الحجة على قراءة ذلك كذلك)**؛

وثانياً: أن المقصود بلفظة ﴿إِنَاثًا﴾ في الآية الكريمة هو: (**الآلهة التي كان مشركو العرب يعبدونها من دون الله ويسمونها الإناث من الأسماء، كاللات والعُزَّى ونائلة ومناة، وما أشبه ذلك**)، وذلك: (لأن الأظهر من معاني **(الإناث)** في كلام العرب، ما عُرِّف بالتأنيث دون غيره. فإذ كان ذلك كذلك، فالواجب توجيه تأويله إلى الأشهر من معانيه) كما قاله الإمام أبو جعفر.

❄ فصل: مَعَ كُلِّ صَنَمٍ جِنِّيَّةٌ (أو: شيطانة)

أما ما ذكر من قولهم: (**مَعَ كُلِّ صَنَمٍ جِنِّيَّةٌ**) أو (**فِي كُلِّ صَنَمٍ شَيْطَانٌ يَتَرَاءَى لِلسَّدَنَةِ وَيُكَلِّمُهُمْ**) أو (**مع كل صنم شيطانة**) في تأويل قوله، جل جلاله: **﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾**، فهو زيادة تفصيل لا يدل عليه أو يوجبه سياق الآية أصلاً، فلا بد أن يكون له أصل تاريخي من معتقدات العرب كما يظهر مما سبق:

❊ حيث جاء في (**تفسير ابن أبي حاتم**) فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾، (4/1067/5970): [حَدَّثَنَا أَبِي، حدثنا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ، أَنْبَأَ الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، أَنْبَأَ الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، **﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا﴾**، قال: (**مَعَ كُلِّ صَنَمٍ جِنِّيَّةٌ**)؛ وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ، نَحْوُ ذَلِكَ]؛ وقلنا: هذا إسناد قوي صحيح، تقوم به الحجة؛

ـــ وهو في زوائد مسند أحمد [ط الرسالة (35/154/21231): [حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنَا هَدِيَّةُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾، قَالَ: (مَعَ كُلِّ صَنَمٍ جِنِّيَّةٌ)]؛

ـــ وهو في الأحاديث المختارة [المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في

صحيحيهما (1157/362/3)]: [أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ الْمُبَارَكُ بْنُ أَبِي الْمَعَالِي بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ بِالْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ مِنْ بَغْدَادَ قُلْتُ لَهُ أَخْبَرَكُمْ هِبَةُ اللَّهِ بْنُ الْحُصَيْنِ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنْتَ تَسْمَعُ أخبرنا الْحَسَنُ بْنُ الْمَذْهَب أخبرنا أَبُو بكر الْقطيعِي حدثنا عبد الله بن أَحْمد حَدثنِي هَدِيَّة بن عبد الْوَهَّاب به]؛

ـــ وهو بدون إسناد في زاد المسير في علم التفسير (473/1): [قال ابن عباس: في كل صنم شيطان يتراءى للسدنة فيكلمهم. وقال أُبيُّ بن كعب: مع كل صنم جنيّة]؛

ـــ وهو بدون إسناد في تفسير البغوي [لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: 510هـ) - إحياء التراث (702/1)]: [قَوْلُهُ تَعَالَى: إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِناثاً، نَزَلَتْ فِي أَهْلِ مَكَّةَ، أَيْ: مَا يَعْبُدُونَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَقالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي [غَافِرٍ: 60] أَيْ: اعْبُدُونِي، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبادَتِي [غَافِرٍ: 60]، قَوْلُهُ: مِنْ دُونِهِ أَيْ: مِنْ دُونِ اللَّهِ، إِلَّا إِناثاً أَرَادَ بِالْإِنَاثِ الْأَوْثَانَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَهَا بَاسِمِ الْإِنَاثِ، فَيَقُولُونَ: اللَّاتَ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ، وَكَانُوا يَقُولُونَ لِصَنَمِ كُلِّ قَبِيلَةٍ: أُنْثَى بَنِي فُلَانٍ فَكَانَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ شَيْطَانٌ يَتَرَاءَى لِلسَّدَنَةِ وَالْكَهَنَةَ ويكلمهم]؛

ـــ وأيضاً في مختصر تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل (185/1): [وَلِكُلِّ صَنَمٍ شَيْطَانٌ، يُعَبِّرُ عَنْهُ، فَيَغْتَرُّ بِهِ النَّاسُ]؛

ـــ وأيضاً في تفسير الرازي [مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (221/11)]: [قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: كَانَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَوْثَانِ شَيْطَانٌ يَتَرَاءَى لِلسَّدَنَةِ يُكَلِّمُهُمْ]؛

ـــ وكذا ذكره ابن تيمية في النبوات (1020/2): [وقال ابن عباس: (في كل صنم **شيطان**، تتراءى للسدنة فتكلمهم)]، وفي مجموع الفتاوى (360/27): [قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِي كُلِّ صَنَمٍ **شَيْطَانٌ** يَتَرَاءَى لِلسَّدَنَةِ وَيُكَلِّمُهُمْ. وَقَالَ أبي بْنُ كَعْبٍ: مَعَ كُلِّ صَنَمٍ **جِنِّيَّةٌ**]، وفي مواضع كثيرة غيرها؛

* وجاء في (**تفسير ابن أبي حاتم**) في تفسير قَوْلُهُ تَعَالَى: **﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾**، (6009/358/4): [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، حدثنا أَبِي حَمَّادٌ، حدثنا مِهْرَانُ، عَنْ سُفْيَانَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ يَدْعُونَ إِلا شَيْطَانًا﴾، قال: (**لَيْسَ مِنْ صَنَمٍ إِلا فِيهِ شَيْطَانٌ**)].

ويكان أن يكون هذا أمراً مسلما عند جميع أهل التواريخ، فقد قال زكريا بن محمد بن محمود القزويني (المتوفى: 682هـ) في آثار البلاد وأخبار العباد:

* حيث جاء في آثار البلاد وأخبار العباد (ص: 98): [بها (يعني: الطائف) حجر اللات تحت منارة مسجدها، وهو صخرة كان في قديم الزمان يجلس عليه رجل يلت السويق للحجيج، فلما مات قال عمرو بن لحي: إنه لم يمت لكن دخل في هذه الصخرة! وأمر قومه بعبادة تلك الصخرة، وكان في اللات والعزى **شيطانان** يكلمان الناس، فاتخذت ثقيف اللات طاغوتاً وبنت لها بيتاً وعظمته وطافت به، وهي صخرة بيضاء مربعة، فلما أسلمت ثقيف بعث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أبا سفيان بن حرب ومغيرة بن شعبة فهدماه، والحجر اليوم تحت منارة مسجد الطائف]؛

فإذا أضفنا إلى ذلك الدلالة المستنبطة من مجموع الروايات التالية:

❊ حيث أخرج الإمام النسائي في سننه الكبرى (ج6/ص474/ح11547): [أخبرنا علي بن المنذر قال: حدثنا بن فضيل قال: حدثنا الوليد بن جميع عن أبي الطفيل قال: لما فتح رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مكة بعث خالد بن الوليد إلى نخلة، وكانت بها العزى، فأتاها خالد، وكانت على ثلاث سمرات، فقطع السمرات وهدم البيت الذي كان عليها ثم أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، فأخبره فقال: (**ارجع فإنك لم تصنع شيئا**)، فرجع خالد فلما أبصرت به السدنة وهم حجبتها أمعنوا في الجبل وهم يقولون يا عزى، فأتاها خالد فإذا هي **امرأة عريانة ناشرة شعرها** تحتفن التراب على رأسها فعممها بالسيف حتى قتلها، ثم رجع إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فأخبره فقال: (**تلك العزى**)]؛ وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ج2/ص197/ح902): [حدثنا أبو كُرَيْب حدثنا محمد بن فضيل بعينه]. وقد أعلَّه بعضهم بالوليد بن عبد الله بن جميع، وإن روى له مسلم، ووثقه غير واحد، فقد قال الحاكم: (لو لم يذكره مسلم في صحيحه لكان أولى)، وقال ابن حبان: فحش تفرده، فبطل الاحتجاج به؛ وقال العقيلي: في حديثه اضطراب، فالرجل قد لا يكون حجة قاطعة، ولكنه قد توبع، كما سيأتي.

❊ فقد جاء نحو هذا في (**مغازي الواقدي**) ــ (1/873) من طريق مستقلة، تمام الاستقلال، إلا أنها مرسلة: [**شَأْنُ هَدْمِ الْعُزّى**: قَالَ حَدّثَنِي عَبْدُ اللّهِ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو الْهُذَلِيّ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللّهِ، صلى الله عليه وسلم، مَكّةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِعَشْرِ لَيَالٍ بَقِينَ مِنْ رَمَضَانَ، فَبَثّ السّرَايَا فِي كُلّ وَجْهٍ أَمَرَهُمْ أَنْ يُغِيرُوا عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْإِسْلَامِ. فَخَرَجَ هِشَامُ بْنُ الْعَاصِ فِي مِائَتَيْنِ قِبَلَ يَلَمْلَمَ، وَخَرَجَ خَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ فِي ثَلَثِمِائَةٍ قِبَلَ عُرَنَةَ. وَبَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إلَى الْعُزّى يَهْدِمُهَا، فَخَرَجَ خَالِدٌ فِي ثَلَاثِينَ فَارِسًا مِنْ أَصْحَابِهِ حَتّى انْتَهَى إلَيْهَا وَهَدَمَهَا. ثُمّ رَجَعَ إلَى النّبِيّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: **هَدَمْتَ**؟ قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ، صلى الله عليه وسلم: (**هَلْ رَأَيْت شَيْئًا مَا**؟) قَالَ: لَا. قَالَ: (**فَإِنّك لَمْ تَهْدِمْهَا، فَارْجِعْ إلَيْهَا فَاهْدِمْهَا**). فَرَجَعَ خَالِدٌ وَهُوَ مُتَغَيّظٌ، فَلَمّا انْتَهَى إلَيْهَا جَرّدَ سَيْفَهُ فَخَرَجَتْ إلَيْهِ **امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ عُرْيَانَةٌ نَاشِرَةُ الرّأْسِ** فَجَعَلَ السّادِنُ يَصِيحُ بِهَا. قَالَ خَالِدٌ: (وَأَخَذَنِي اقْشِعْرَارٌ فِي ظَهْرِي)، فَجَعَلَ يَصِيحُ:

أَيَا عُزّ شُدّي شَدّةً لَا تُكَذّبِي * عَلَى خَالِدٍ أَلْقِي الْقِنَاعَ وَشَمّرِي**

أَيَا عُزّ إنْ لَمْ تَقْتُلِي الْمَرْءَ خَالِدًا * فَبُوئِي بِذَنْبٍ عَاجِلٍ أَوْ تَنَصّرِي**

قَالَ: وَأَقْبَلَ خَالِدٌ بِالسّيْفِ إلَيْهَا وَهُوَ يَقُولُ:

يَا عُزّ كُفْرَانَك لَا سُبْحَانَك * إنّي وَجَدْت اللّهَ قَدْ أَهَانَك**

قَالَ: فَضَرَبَهَا بِالسّيْفِ فَجَزّلَهَا بِاثْنَيْنِ ثُمّ رَجَعَ إلَى رَسُولِ اللّهِ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: (**نَعَمْ تِلْكَ الْعُزّى وَقَدْ يَئِسَتْ أَنْ تُعْبَدَ بِبِلَادِكُمْ أَبَدًا**). ثُمّ قَالَ خَالِدٌ: (أَيْ رَسُولَ اللّهِ، الْحَمْدُ لِلّهِ الّذِي أَكْرَمَنَا وَأَنْقَذَنَا مِنْ الْهَلَكَةِ، إنّي كُنْت أَرَى أَبِي يَأْتِي إلَى الْعُزّى بِحِتْرِهِ مِائَةً مِنْ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ فَيَذْبَحُهَا لِلْعُزّى، وَيُقِيمُ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمّ يَنْصَرِفُ إلَيْنَا مَسْرُورًا، فَنَظَرْت إلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ أَبِي، وَذَلِكَ الرّأْيُ الّذِي كَانَ يُعَاشُ فِي فَضْلِهِ كَيْفَ خُدِعَ

حَتّى صَارَ يَذْبَحُ لِحَجَرٍ لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يَضُرّ وَلَا يَنْفَعُ). فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ، صلى الله عليه وسلم: (**إنّ هَذَا الْأَمْرَ إلَى اللّهِ فَمَنْ يَسّرهُ لِلْهُدَى تَيَسّرَ وَمَنْ يَسّرهُ لِلضّلَالَةِ كَانَ فِيهَا**)]؛ وذكره ابن سعد في «**الطبقات الكبرى**» (2/110 ــ 111) بدون إسناد؛ والظاهر أنه من طريق شيخه الواقدي؛ وهو في (**أخبار مكة للأزرقي**) ــ (1/175/146) من طريق الواقدي: [حدثني جدي، عن محمد بن إدريس، عن الواقدي، عن عبد الله بن يزيد، عن سعيد بن عمرو الهذلي] فساقه بتمامه.

* وجاء في (**تاريخ دمشق**) ــ (16/231)، من طريق أخرى مستقلة، تمام الاستقلال، إلا أنها مرسلة أيضاً: [أخبرنا أبو محمّد عبد الكريم بن حمزة أخبرنا أبو بكر الخطيب أخبرنا أبو الحسين بن بشران أخبرنا أبو علي بن صفوان أخبرنا أبو بكر بن أبي الدنيا حدثني أبي حدثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن قتادة أن النبي، صلى الله عليه وسلم، بعث خالد بن الوليد إلى العزى وكانت لهوازن وكانت سدنتها بنو سليم فقال: **انطلق فإنه يخرج عليك امرأة شديدة السواد طويلة الشعر عظيمة الثديين قصيرة**، قال: فقالوا يحرضونها:

يا عز شدي شدة لا شوى لها * على خالد ألقي الخمار وشمري**

فإنك ألا تقتل المرء خالدا * تبوء بذنب عاجل وتنصري**

فشد عليها أبو سليمان خالد فضربها فقتلها وجاء إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: **يا خالد ما صنعت**؟ قال: قتلتها، قال: **ذهبت العزى فلا عزى بعد اليوم**]؛

* وجاءت متابعة أخرى في كتاب الأصنام لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي – (1/2): [(حدثنا العنزي أبو علي، قال: حدثنا علي بن الصباح) قال: أخبرنا أبو المنذر، قال: حدثني أبى عن أبى صالح عن ابن عباس، قال: كانت العزى **شيطانةً** تأتي ثلاث سمراتٍ ببطن نخلة. فلما افتتح النبي، صلى الله عليه وسلم، مكة، بعث خالد بن الوليد، فقال له: إيت بطن نخلة، فإنك تجد ثلاث سمراتٍ، فاعضد الأولى! فأتاها فعضدها. فلما جاء إليه، عليه السلام، قال: هل رأيت شيئاً؟ قال: لا. قال: فاعضد الثانية! فأتاها فعضدها. ثم أتى النبي، عليه السلام، فقال: هل رأيت شيئا؟ قال: لا. قال: فاعضد الثالثة! فأتاها. فإذا هو بحبشية نافشةٍ شعرها، واضعةٍ يديها على عاتقها، تصرف بأنيابها، وخلفها دبية بن حرمى الشيباني ثم السلمي، وكان سادنها. فلما نظر إلى خالدٍ قال:

أعزاء، شدى شدةً لا تكذبي *** على خالدٍ! ألقى الخمار وشمرى!

فإنك إلا تقتلى اليوم خالداً *** تبوئى بذل عاجلاً وتنصرى.

فقال خالد:

يا عز كفرانك لا سبحانك! *** إنى رأيت الله قد أهانك!

ثم ضربها ففلق رأسها، فإذا هي حممة. ثم عضد الشجرة، وقتل دبية السادن. ثم أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، فأخبره. فقال: تلك العزى، ولا عزى بعدها للعرب! أما إنها لن تعبد بعد اليوم!»]؛ وهذا إسناد ساقط، محمّد بن السائب متّهم واه، أبو صالح ليس بالقوي، ولكنه قرن ها هنا بعكرمة.

ـــ وأخرج ابن مردويه طرفها كما هو في «**تخريج الكشاف**» ـــ (423/4): [«أن رسول اللّه، صلى الله عليه وسلم، بعث خالد بن الوليد إلى العزى ليهدمها]؛

❋ وجاء عن (العزى) في كتاب الأصنام لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي – (2/1): [وكان الذي اتخذ العزى ظالم بن أسعد. كانت بوادٍ من نخلة الشآمية، يقال له حراض، بإزاء الغمير، عن يمين المصعد إلى العراق من مكة. وذلك فوق ذات عرقٍ إلى البستان بتسعة أميال. فبنى عليها بساً، يريد بيتا. **وكانوا يسمعون فيه الصوت**. وكانت العرب وقريش تسمى بها عبد العزى. وكانت أعظم الأصنام عند قريش. وكانوا يزورونها ويهدون لها ويتقربون عندها بالذبح]

وهناك قصص وروايات أخرى مناسبة لموضوع هذا الفصل، منها:

❋ فقد جاءت قصة أخرى غير السابقة في (**الطبقات الكبرى لابن سعد**) ـــ (147/2): [قالوا: بعث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حين فتح مكة سعد بن زيد الأشهلي إلى (**مناة**)، وكانت بالمشلل للأوس والخزرج وغسان، فلما كان يوم الفتح بعث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سعد بن زيد الأشهلي يهدمها فخرج في عشرين فارسا حتى انتهى إليها وعليها سادن، فقال السادن: ما تريد؟ قال: هدم مناة! قال: أنت وذاك! فأقبل سعد يمشي إليها وتخرج إليه **امرأة عريانة سوداء ثائرة الرأس** تدعو بالويل وتضرب صدرها، فقال السادن: مناة دونك بعض غضباتك! ويضربها سعد بن زيد الأشهلي وقتلها ويقبل إلى الصنم معه أصحابه فهدموه ولم يجدوا في خزانتها شيئا وانصرف راجعا إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وكان ذلك لست بقين من شهر رمضان]؛ كذا نسبةً إلى أهل الأخبار من غير إسناد.

❋ وجاء في تحرير المقال في موازنة الأعمال وحكم غير المكلفين في العقبى والمآل [لأَبِي طالب وأَبِي المجد عقيل بن عطية بن أبي أحمد جعفر بن محمد بن عطية القضاعي الأندلسيّ الطّرطوشيّ، ثُمّ المَرّاكُشيّ (المتوفى: 608هـ) – (473/2)]: [وذكر وثيمة أيضا عن عثمان قال: حدثني محمد بن السائب عن أبي صالح عن ابن عباس أن رجلا فيمن مضى كان يقعد على صخرة لثقيف فيبيع السمن للحاج إذا مروا فيلت سويقهم، وكان ذا غنم وسمن فسميت الصخرة اللات فمات، فلما فقده الناس قال عمرو بن لحي: (إن ربكم كان اللات)، فدخل في جوف الصخرة **شيطان** يكلمهم]

❋ وجاء في تحرير المقال في موازنة الأعمال وحكم غير المكلفين في العقبى والمآل [لأَبِي طالب وأَبِي المجد عقيل بن عطية بن أبي أحمد جعفر بن محمد بن عطية القضاعي الأندلسيّ الطّرطوشيّ، ثُمّ المَرّاكُشيّ

(المتوفى: 608هـ) - (473/2)]: [وكانت العزى وهي سمرات ثلاث، وهي على خمس فراسخ من مكة، وكان أول من دعا إلى عبادتها عمرو بن ربيعة والحارث بن كعب فقال لهم عمرو بن ربيعة: إن ربكم اللات يتصيف بالطائف لَبرد الطائف، ويشتُو بالعزى التي بتهامة لحر تهامة، وكان في كل واحد منهما **شيطانة**. قال عثمان: أخبرني محمد بن السائب أن اللات والعزى ومناة كان **في كل واحد منهم شيطانة** تتراءى للسدنة، وهم الحجبة، تُكلمهم، قال: وكانت بنو نصر وجشم وسعد بن بكر وهم عَجُزُ هوازن يعبدون العزى]

قلت: الأمر بالنسبة لقصة هدم (**العزَّى**)، وما يسمع في معبدها من (**الأصوات**)، وما شابه ذلك من الروايات، لا يخرج، بالضرورة العقلية، عن أحد الاحتمالات الثلاثة التالية حصراً:
الاحتمال الأول: أن يكون ذلك قد وقع فعلاً، وقد ظهرت لخالد بن الوليد، رضي الله عنه، (**امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ عُرْيَانَةٌ نَاشِرَةُ الرَّأْسِ**)، فقتلها خالد؛ وتلك المرأة إنما هي: **تجسد أو مظهر لكائن شيطاني**، هو الذي يسترق السمع من السماوات، ويمكن السدنة من السحر والكهانة، التي اشتهر بها هؤلاء. هذا من الممكنات العقلية، وإن كان خلاف السنن الطبيعية، فيكون حينئذ **معجزة وآية** لنبينا محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، **وكرامة** لأبي سليمان خالد بن الوليد، رضي الله عنه.

الاحتمال الثاني: أن يكون ذلك قد وقع فعلاً، وقد ظهرت لخالد بن الوليد، رضي الله عنه، (**امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ عُرْيَانَةٌ نَاشِرَةُ الرَّأْسِ**)، فقتلها خالد؛ وتلك المرأة إنما هي **من نساء بني آدم**، ولعلها أمة سوداء قوية البنية، شديدة القوة، ثائرة الشعر، جهورية الصوت، ترعب من يراها. هذه المرأة أمة يمتلكها بعض السدنة وهي متواطئة مع سيدها، تسكن قبواً مخفياً، أو كهفاً، أو تجويفاً في داخل الأشجار أو الصخور أو التماثيل الضخمة. هذه المرأة المختبئة هي التي تخاطب عبدة الوثن من داخل الصنم أو الشجرة أو النصب أو الوثن بالتكهنات والتهويلات والتكليفات، فيظن أولئك الحمقى أن (**الإلاهة**) تكلمهم مجيبة لأسئلتهم أو مطيبة لخواطرهم. هذا لا يستغرب لأن تعاطي سدنة الأوثان للشعوذة، والحيل، والتخييلات لتضليل بسطاء الناس داء عضال، وهو أمر مشهور عند جميع الأمم والشعوب، وعلى مدار كافة الأزمنة: وحسبك أن تسافر إلى الهند اليوم، لترى هذا بنفسك – إذا طوَّلت الإقامة، وأحسنت التدقيق والنظر، وتلطَّفت في معاشرة القوم والتعرف على أحوالهم – عياناً جهاراً، وليس رواية وسماعاً.

الاحتمال الثالث: أن لا يكون ذلك قد وقع أصلاً، وإنما انخدع بعض الرواة بأكاذيب الكفار والمنافقين، وأساطير جهلة العوام. وحتى لو كان هذا هو الحال فمن المحال أن تكون تلك القصص اختراعاً محضاً من الرواة أصله خيال وعدم محض، لا يعود أصلاً إلى جذر تاريخي من معتقدات العرب وأساطيرهم.

فمهما كان الحال فإن ذلك يدل على أن اعتقاد مشركي العرب كان قطعاً هكذا: **أن الأصنام والأنصاب**

والأشجار والأحجار والمعابد وكافة أصناف الأوثان ما هي إلا أبدان أو مساكن أو مظاهر أو رموز لذلك الكائن غير المادي، أو الفوق-طبيعي (علوياً ملائكياً كان أو سفلياً شيطانياً أو جنياً بين بين): وهو الكائن الإلاهي الذي يعبدونه، أي يعظمونه ويحبونه؛ ويطيعون أمره ونهيه؛ ويرجون خيره ونفعه؛ أو يرهبونه ويخافونه ويتقون شره وبطشه.

❄ فصل: هَذَا الْإِلَهُ: (اللَّهُ)، الَّذِي تدعوا إِلَيْهِ، مَا هُوَ: مِنْ ذَهَبٍ هُوَ؟! أَوْ فِضَّةٍ؟!

❊ جاء في ذم الكلام وأهله (4/97/631): [أَخْبَرَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا زَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا مُحَمَّد ابْن الْمُسَيَّبِ أَخْبَرَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي سَارَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: (أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، رَجُلًا إِلَى فِرْعَوْنَ مِنْ فَرَاعِنَةِ الْأَرْضِ فَقَالَ اذْهَبْ فَادْعُهُ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ أَعْتَا مِنْ ذَلِكَ قَالَ اذْهَبْ إِلَيْهِ فَادْعُهُ قَالَ فَأَتَاهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يَدْعُوكَ قَالَ: (أَرَسُولُ اللَّهِ؟! وَمَا (اللَّهُ)؟! أَمِنْ ذَهَبٍ هُوَ؟! أَمْ مِنْ فِضَّةٍ هُوَ؟! أَمِنْ نُحَاسٍ هُوَ؟!)، فَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ أَعْتَا مِنْ ذَلِكَ وَأَخْبَرَ النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، بِمَا قال: قال فَارْجِعْ إِلَيْهِ فَادْعُهُ فَرَجَعَ فَأَعَادَ عَلَيْهِ الْمَقَالَةَ الْأُولَى فَرَدَّ عَلَيْهِ مِثْلَ الْجَوَابِ فَأَتَى النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ ارْجِعْ إِلَيْهِ فَادْعُهُ فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَبَيْنَمَا هُمَا كَذَلِكَ إِذْ جَاءَتْ سَحَابَةٌ فَرَعَدَتْ فَنَزَلَتْ صَاعِقَةٌ فَأَذْهَبَتْ بِقِحْفِ رَأْسِهِ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾، (الرعد؛ 13:13)]؛ وأخرج أبو يعلى في مسنده (ج6/ص183/ح3468): [حدثنا إسحاق حدثنا علي بن أبي سارة حدثنا ثابت عن أنس بنحوه]؛ وتجده في إتحاف الخيرة المهرة (5741/73/6) منسوباً لأبي يعلى؛ وأخرجه النسائي في سننه الكبرى (ج6/ص371/ح11259): [أخبرنا عمرو بن منصور حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال: حدثني علي بن أبي سارة به]؛ وهو في ذم الكلام وأهله (4/97/631): [أَخْبَرَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا زَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا مُحَمَّد ابْن الْمُسَيَّبِ أَخْبَرَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي سَارَةَ بتمامه]؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج3/ص96/ح2602): [حدثنا أبو مسلم قال: حدثنا عبدالله بن عبدالوهاب الحجبي قال: حدثنا علي بن أبي سارة به]، ثم عقَّب الإمام الطبراني قائلاً: (لم يرو هذا الحديث عن ثابت إلا علي بن أبي سارة)، قلت: وهم، رضي الله عنه، في ذلك، وسيأتي فوراً.

❊ فقد جاء في ذم الكلام وأهله (4/96/630) بأتم لفظ، وأنظف نص: [أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ بُشْرَى أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَصْبَهَانِيُّ حَدَّثَنَا بن يَحْيَى بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الزِّبْرِقَانِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا دَيْلَمُ بْنُ غَزْوَانَ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: (أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مَرَّةً رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى رَأْسٍ مِنْ رُؤُوسِ الْمُشْرِكِينَ يَدْعُوهُ إِلَى اللَّهِ فَقَالَ لَهُ الْمُشْرِكُ: (هَذَا الْإِلَهُ: (**اللَّهُ**)، الَّذِي تدعوا إِلَيْهِ، مَا هُوَ: مِنْ ذَهَبٍ هُوَ؟! أَوْ فِضَّةٍ؟!)،

قَالَ فَتَعَاظَمَ فِي صَدْرِهِ فَانْتَهَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ بعثتني إِلَى رَجُلٍ سَمِعْتُ مِنْهُ مَقَالَةً إِنَّهُ لَيَتَكَابَدُنِي أَنْ أَقُولَهَا فَقَالَ لَهُ ارْجِعْ إِلَيْهِ فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ فَرَجَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا زَادَنِيَ عَلَى مَا قَالَ لِي فَقَالَ ارْجِعْ إِلَيْهِ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ صَاعِقَةً مِنَ السَّمَاءِ فَأَهْلَكَتْهُ وَرَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، لَا يَدْرِي، فَانْتَهَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ صَاحِبَكَ بَعْدَكَ فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ**﴾، (الرعد؛ 13:13)]؛

ـــ وهو في الأسماء والصفات للبيهقي (605/37/2): [أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدِ بْنُ أَبِي عَمْرٍو، حدثنا أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ، حدثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا دَيْلَمُ بْنُ غَزْوَانَ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى رَأْسٍ مِنْ رُؤُوسِ الْمُشْرِكِينَ يَدْعُوهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ لَهُ الْمُشْرِكُ: هَذَا الْإِلَهُ الَّذِي تَدْعُو إِلَيْهِ مَا هُوَ؟ مِنْ ذَهَبٍ هُوَ أَمْ مِنْ فِضَّةٍ؟ قَالَ: فَتَعَاظَمَ مَقَالَةُ الْمُشْرِكِ فِي صَدْرِ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَانْتَهَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَقَدْ بَعَثْتَنِي إِلَى رَجُلٍ سَمِعْتُ مِنْهُ مَقَالَةً لَهُ لَيَتَّكَادُنِي أَنْ أَقُولَهَا، قَالَ لَهُ: «ارْجِعْ إِلَيْهِ». فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَرَجَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا زَادَنِي عَلَى مَا قَالَ لِي. قَالَ: «ارْجِعْ إِلَيْهِ». فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ. قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ صَاعِقَةً مِنَ السَّمَاءِ فَأَهْلَكَتْهُ، وَرَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، لَا يَدْرِي، فَانْتَهَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَهْلَكَ صَاحِبَكَ بَعْدَكَ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾]؛

ـــ وهو في [(**كشف الأستار**) ـــ (ج3/ص54)]: [حدثنا عبدة بن عبد الله، أنبأنا يزيد بن هَارُون، حدثنا **دَيْلَم بن غَزوَان**، حدثنا ثَابت، عَن أنس قَالَه بنحوه]، ثم قال البزار: (ديلم بصْري صالح). قلت: بل هو صدوق، صحيح الحديث. وقال الهيثمي في [(**مجمع الزوائد**) ـــ (ج7/ص42)]: [ورجال البزار رجال الصحيح غير ديلم بن غزوان وهو ثقة؛ وفي رجال أبي يعلى والطبراني: علي بن أبي سارة وهو ضعيف]؛ قلت: قد رواه أبو يعلى من الطريقين كما ترى: والحديث صحيح على كل حال؛

ـــ والحديث – من طريق أبي غالب ديلم بن غزوان العبدي البصري البراء ـــ في [(**الأحكام الكبرى**) ـــ (133/4)] منسوباً إلى البزار بعينه؛ وأخرجه ابن أبي عاصم في [(كتاب السنة) ـــ (ج1/ص304)]، فقال: [حدثني محمّد بن أبي بكر المقدمي حدثنا ديلم بن غزوان به]؛ وأخرجه الإمام أبو يعلى (أحمد بن علي بن المثنى) (ج6/ص87/ح3341)، فقال: [حدثنا محمّد بن أبي بكر وغيره قالوا: حدثنا ديلم بن غزوان به].

* وجاء في ذم الكلام وأهله (4/105/635): [أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خُزَيْمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْد حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحُمَيْد عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: (جَاءَ يهُودِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ رَبُّكَ أَمِنْ لُؤْلُؤٍ هُوَ قَالَ فَأَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ صَاعِقَةً فَقَتَلَتْهُ وَنَزَلَتْ: ﴿وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيد الْمحَال﴾]

* وجاء في (**تفسير ابن كثير**) ــ (5/394): [وقال ابن أبي حاتم: (حدثنا عمرو بن سلم البصري، حدثنا عمرو بن المحرم أبو قتادة، حدثنا المعمر، حدثنا أبو كعب المكي قال: قال خبيث من خُبثاء قريش: أخبرنا عن ربكم، من ذهب هو، أو من فضة هو، أو من نحاس هو؟ فقعقعت السماء قعقعة (والقعقعة في كلام العرب: الرعد) فإذا قِحْف رأسه ساقط بين يديه). وقال ليث بن أبي سليم، عن مجاهد: جاء يهودي فقال: يا محمّد، أخبرنا عن ربك: من أي شيء هو؟ من در أم من ياقوت؟ قال: فجاءت صاعقة فأخذته].

* وكما جاء في (**الدر المنثور**) ــ (5/492): [وأخرج الحكيم الترمذي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم، عن مجاهد ــ رضي الله عنه ــ قال: جاء رجل إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: أخبرني عن ربك، من ذهب هو، أم من لؤلؤ، أم ياقوت؟ فجاءه صاعقة فأخذته، فأنزل الله ﴿وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ﴾ الآية. وأخرج ابن جرير عن علي ــ رضي الله عنه ــ قال: جاء رجل إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: يا محمّد حدثني عن إلهك هذا الذي تدعو إليه أياقوت هو؟ أذهب هو؟ أم ما هو؟... فنزلت على السائل صاعقة فأحرقته. فأنزل الله تعالى ﴿وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ﴾].

فمجموع النصوص آنفة الذكر، على اختلاف جزئياتها، لا تدع مجالاً للشك أن العرب، أو بعض العرب، كانت لا تتصور إلاها إلا ممثلاً بصنم، لذلك سأل سائلهم: (هَذَا الْإِلَهُ: (**اللَّهُ**)، الَّذِي تدعوا إِلَيْه، مَا هُوَ: مِنْ ذَهَبٍ هُوَ؟! أَوْ فِضَّةٍ؟!)؛ ويزداد هذا تأكيداً بالدراسة المدققة لقصة (ذات أنواط) وستأتي إن شاء الله.

وكذلك كان حال بني إسرائيل، أو بعضهم، عندما خرجوا من مصر: لا يتصورون إلاها إلا ممثلاً بصنم، لذلك أرادوا أن يتخذوا صنماً لله تعالى وتقدس، كما سنفصله في فصل قادم، بإذن الله.

❄ فصل: ماهية الأوثان والأصنام

حررنا في فصل سابق أن اعتقاد مشركي العرب كان قطعاً هكذا: **أن الأصنام والأنصاب والأشجار والأحجار والمعابد وكافة أصناف الأوثان ما هي إلا أبدان أو مساكن أو مظاهر أو رموز لذلك الكائن غير المادي، أو الفوق-طبيعي (علوياً ملائكياً كان أو سفلياً شيطانياً أو جنياً بين بين): وهو الكائن الإلاهي الذي يعبدونه، أي يعظمونه ويحبونه ويطيعون أمره ونهيه، ويرجون**

خيره ونفعه، أو يرهبونه ويخافونه ويتقون شره وبطشه.

فإذا كان الأمر كذلك، وهو كذلك قطعاً، لا محالة، فقد آن الآوان لتحرير ماهية الأصنام والأوثان؛ وسيأتي المزيد من الإيضاح والتأكيد والبرهنة والتفصيل في الفصول الآتية، وكذلك في قصة إبراهيم مع قومه، وستأتي في بابها، إن شاء الله.

ولعلنا، أيضاً، نستذكر ها هنا ما سبقت سياقته في فصول سابقة من هذا الباب عامة، وخصوصاً:
❋ ما جاء في (**تفسير ابن أبي حاتم**) في تفسير قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾، (4/358/6007): [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، حدثنا مُوسَى بْنُ هَارُونَ يَعْنِي الدُّولابِيَّ، حدثنا مَرْوَانُ، عَنْ جُوَيْبِرٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿**إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا**﴾، قال الْمُشْرِكُونَ: (إِنَّ الْمَلائِكَةَ **بَنَاتُ** اللَّهِ، وَإِنَّمَا نَعْبُدُهُمْ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى)، قَالَ: (اتَّخِذُوا أَرْبَابًا؛ **وَصُوَرُهُنَّ صُوَرُ الْجَوَارِي فَحَلُّوا وَقَلَّدُوا**، وَقَالُوا: هَؤُلاءِ **يُشْبِهْنَ** بَنَاتِ اللَّهِ الَّذِينَ نَعْبُدُهُمْ، يَعْنُونَ الْمَلائِكَةَ)].

❋ وما قلناه نصاً: [لاحظ أيضاًن بكل دقة، **واقبض عليه بيد من حديد**، أن (**العزى**) عند قريش من جنس (**الجن**)، بل هي من (**سروات الجن**)، وهي (**صاحبة الله**)، تعالى وتقدس، وأن (**اللات**) و(**مناة**) بناتها من جنس (**الملائكة**)، وأنهن (**بنات الله**)؛ وهي، أي ، في نفس الوقت (**صنم**)، بل (كانت **أعظم الأصنام** عند قريش)، كما هو نصاً عند أبي المنذر هشام بن محمد الكلبي]

وإذا أضفنا إلى ذلك تلخيصاً نقدياً لأقاويل شتى أمم المشركين بدئاً بأبناء عمومة العرب من البابليين والأشوريين الذين نمتلك قدراً لا بأس بحجمه من النصوص المعبرة عن معتقداتهم، وكذلك آثار معابدهم وأصنامهم وأوثانهم؛ ثم لأساطير مشركي اليونان والرومان، وهي مادة ضخمة محفوظة متوفرة بأيدينا، كما تمتلئ متاحف العالم بآثار معابدهم وأصنامهم وأوثانهم، لا سيما أنهم معاصرون – في الجملة – للعرب قبل الإسلام، ومنهم استورد العرب أصنامهم، كما سيأتي في موضعه: فذا فعلنا ذلك بدقة وعناية، واستبعدنا التفاصيل الثانوية، وركزنا الأمور المشتركة الجوهرية: فسنجد لا محالة أن الأوثان تنقسم إلى ثلاثة أصناف رئيسة:
الصنف الأول من الأوثان، وهو أهمها: **أصنام (وأوثان خاصة)**، وأما (**الأصنام**): فهي في الغالبية العظمى من الأحوال: تصاوير وتماثيل منحوتة من حجر، أو خشب، أو مسبوكة من معدن، أو غير ذلك، على صورة إنسان، أو حيوان، أو كائن متخيل مركَّب، بعضه إنسان وبعضه حيوان، فيكون الجسد جسد أسد مثلاً، والرأس رأس آدمي، أو الجسد جسد إنسان والرأس رأس نسر مثلاً، أو بعضه من حيوان والبعض من حيوان آخر كالخيول المجنحة؛ فكل صنم تمثال، وليس كل تمثال صنم؛ (وكل صنم وثن، وليس كل وثن صنم).

والأصنام هذه ترتبط عادة – في ذهن الوثني المشرك ـــ بالكائن الإلاهي الذي تمثله ارتباطاً متيناً محكماً:

(1)ـــ فكأن الكائن الإلاهي **متّحد بها**، فهما شيء واحد، ذو طبيعة واحدة؛

(2)ـــ أو هو مقيم **حالٌّ فيها** بصفة دائمية، فهو بمثابة الروح، والصنم هو البدن أو الجسد؛

(3)ـــ وربما أعتقد المشرك فقط أنها **صالحة لحلول الكائن الإلاهي**، فهو **يحل فيها، أي: يسكنها**، في بعض الأحايين دون بعض، لا سيما عند ممارسة بعض الطقوس، أو تقديم بعض الشعائر، أو ترتيل بعض الترانيم؛

(4)ـــ وربما اعتقد الوثني أنها **(عضو) اتصال** لا بد منها للاتصال بـ(الكائن الإلاهي)، فهي بمثابة الأذن أو العين للإنسان، فهي بعض البدن، أو عضو من أعضاء البدن؛

(5)ـــ أو اعتقد فقط أنها **قناة تواصل، أو آلة اتصال ضرورية، لا يمكن التواصل مع الكائن الإلاهي إلا بها**، تماماً كجهاز الهاتف أو اللاسلكي للتواصل عبر البحار والقارات بالنسبة لبني الإنسان.

هذا على وجه الإجمال، أما التفصيل فهو متعذر عموما، لأن عقائد عوام المشركين في هذا غامضة مشوشة متناقضة. وهذا الارتباط من المتانة والقوة بحيث لا تجد العامي من المشركين يكاد يفرق بين الكائن الإلاهي وبين الصنم المثل له، فيقول مثلاً: ﴿نَعْبُدُ **أَصْنَاماً** فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾، (الشعراء؛ 26: 71)، كما حكى القرآن عن قوم إبراهيم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم؛ أو كما حكى القرآن عن بني إسرائيل: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى **أَصْنَامٍ** لَهُمْ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا **إِلَهاً** كَمَا لَهُمْ **آلِهَةٌ** قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾، (لأعراف؛ 7: 138)، فكأن (**الصنم**) عندهم هو (**الإله**) بعينه، وهذا مما تلقنوه من عبدة الوثن المصريين، وكذلك كان يفكر السامري: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَذَا **إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ** مُوسَى فَنَسِيَ﴾، (طــه؛ 20: 88): (يعني أن هذا صنم مناسب لإله موسى وإلهكم، فلا حاجة لموسى أن يذهب إلى الجبل لميقات ربه، ولكنه – أي موسى – نسي هذه الحقيقة، أو غفل عنها، أو أهملها عمداً، فغادركم متوجها إلى الجبل، وكان حقه أن يكون ها هنا معكم).

وأما (**الوثن الخاص**)، أو (**الوثن الصنمي**): فينشأ من اعتقاد الوثني ـــ في بعض الأحوال– في شيء طبيعي: جبل أو كهف أو شجرة أو صخرة ارتباطاً بكائن إلهي من جنس أحد الأنواع الارتباط الخمسة التي سلف تقريرها قريباً (اتحاد ـــ حلول دائمي ـــ حلول مؤقت – عضو بدن ـــ آلة اتصال) فيكتسب ذلك الشيء خصائص ووظائف صنمية، حتى ولو لم يسمَّى صنماً، مع كون ذلك الشيء وثناً بدون شك أو ريب: فهو (**وثن خاص**)، أي (**وثن ذو خصائص صنمية**)، ولعلنا نختصر فنسميه: (**وثن صنمي**).

ولعل من ذلك ما قاله الله، تبارك وتعالى، رواية لقول إبراهيم وهو يدعو قومه أوّل الأمر: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ **أَوْثَانًا** وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾، (العنكبوت؛ 29: 17)، ثم قال كذلك رواية لقول إبراهيم قبيل هجرته بعد أن أنجاه الله من النار: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ **أَوْثَانًا** مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

﴿ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾، (العنكبوت؛ 25: 29)، ومعلوم أن قوم إبراهيم كانوا يعبدون آلهة، أكثرها أرواح أو عقول أو نفوس كوكبية سماوية، كما ألمح إليه القرآن، وثبت بالنقل التاريخي المتواتر، ودراسة الحفريات والآثار. وهذه الآلهة تمثلها – في الغالبية العظمى من الأحوال ـــ أصنام، كما سيأتي في بابه، باعترافهم، وكان أبوه من كبار سدنتها ونُحَّاتِها؛ وربما كان من بينها أوثان ذات خصائص صنمية.

ولقد استقر هذا منذ قديم الزمان حتى ساغ أن يقال: (عبد الصنم الفلاني)، أو (عبد الوثن الفلاني)، **وهو في حقيقته مجاز واختصار للكلام، بدلاً من قولك**: (عبد إلاهاً هو المسمَّى به الصنم أو الوثن الفلاني؛ أو عبد إلاهاً يرمز إليه أو يمثله أو ينوب عنه أو يقوم مقامه الصنم أو الوثن الفلاني)؛ واستخدمه القرآن حكاية عن إبراهيم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِناً وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ **نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ**﴾، (ابراهيم؛ 14: 35). بل بلغ الأمر ببعض المشركين أن عجزوا عن تصور إلاه لا صنم له، أو لا يوجد له تجسد مادي أصلاً، فسأل بعضهم عن الله تبارك وتعالى: (**أمن ذهب هو، أمن فضة هو؟!**). أما خواص المشركين وحذاقهم وفلاسفتهم فيتبرؤون من هذا ويقولون: (إن الصنم إنما هو رمز للإله، وقِبْلَة لتوجيه الشعائر والدعاء)، بل إن بعضهم يقول: (إن الآلهة ما هي إلا مظاهر ومسميات لإله واحد)، ولكن مقدرة العوام على التفكير المجرد، بزعمهم، محدودة، فالمصلحة الاجتماعية والسياسية تقتضي تركهم وشأنهم.

أما كون المعبود حقيقة هو الكائن الإلاهي، علوياً سماوياً أو سفلياً أرضياً، نافعاً خيراً محضاً ملائكياً، أو ضاراً شريراً محضاً شيطانياً، أو جِنِّيّاً بين بين، فيه خير وشر؛ ذلك الكائن الإلاهي المتّحد أو الحال أو الساكن في الصنم، أو الذي يتم التواصل معه بواسطة الصنم أو الوثن، وليس **ذات مادة التمثال أو الصورة** وهي من حجر، أو خشب أو ذهب أو غيره من المواد، فهذا هو الذي ينبغي القطع به، بضرورة الحس والعقل، ولا بد: فمن المحال الممتنع أن يدعو إنسان عاقل مادة صماء عمياء ميتة، وهو يعتقد يقيناً أنها كذلك: أي مادة صماء عمياء ميتة فحسب: فلا بد أن يكون هناك – في مخيلة الداعي – شيء آخر وراء ذلك. بل وحتى لو وجدنا أحد نزلاء مصحة عقلية ينغمس في حوار مع حذائه، أو قلمه، لجزمنا بأنه – لخلل في دماغه – يتوهم انه يسمع منه كلاماً، ويدير معه حواراً؛ فالمسكين يعيش في عالم خيالي من صنع دماغه المختل.

وحتى الحيوان والطير إنما يهرب من (الفزاعة)، مثلاً، لضعف تمييزه وظنها أنها شخص من بني آدم، الذين يخشى شرهم، ولو أدركت أنها مجرد (خرقة) على صورة آدمي معلقة على خشبة لما اهتمت بها، تماماً كما أن الحيوان والطير لا يبالي – في العادة – بشجرة تتمايل، أو غصن يتحرك في مهب الريح!

وقد كاد الإمام الفخر الرازي أن يحرر حقيقة الأصنام في تفسيره العظيم:

❋ حيث جاء في تفسير الرازي [مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (26/421)]: [الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَّافِ» قُرِئَ الدِّينُ بِالرَّفْعِ، ثُمَّ قَالَ وَحَقُّ مَنْ رَفَعَهُ أَنْ يَقْرَأَ مُخْلَصًا بِفَتْحِ اللَّامِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ [النِّسَاءِ: 146] حَتَّى يُطَابِقَ قَوْلَهُ: أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخالِصُ وَالْخَالِصُ وَالْمُخْلَصُ وَاحِدٌ إِلَّا أَنَّهُ وَصَفَ الدِّينَ بِصِفَةِ صَاحِبِهِ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ كَقَوْلِهِمْ شِعْرُ شَاعِرٍ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا بَيَّنَ أَنَّ رَأْسَ الْعِبَادَاتِ وَرَئِيسَهَا الْإِخْلَاصُ فِي التَّوْحِيدِ أَرْدَفَهُ بِذَمِّ طَرِيقَةِ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونا إِلَى اللَّهِ زُلْفى﴾: وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ يَقُولُونَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَخَبَرُ الَّذِينَ مَحْذُوفٌ وَهُوَ قَوْلُهُ يَقُولُونَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونا إِلَى اللَّهِ زُلْفى عَائِدٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ الَّتِي عُبِدَتْ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَهِيَ قِسْمَانِ الْعُقَلَاءُ وَغَيْرُ الْعُقَلَاءِ، أَمَّا الْعُقَلَاءُ فهو أن قوما عبدوا المسيح وعزيرا وَالْمَلَائِكَةَ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَعْبُدُونَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ وَيَعْتَقِدُونَ فِيهَا أَنَّهَا أَحْيَاءٌ عَاقِلَةٌ نَاطِقَةٌ، وَأَمَّا الْأَشْيَاءُ الَّتِي عُبِدَتْ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مَوْصُوفَةً بِالْحَيَاةِ وَالْعَقْلِ فَهِيَ الْأَصْنَامُ، إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَنَقُولُ الْكَلَامُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْكُفَّارُ لَائِقٌ بِالْعُقَلَاءِ، أَمَّا بِغَيْرِ الْعُقَلَاءِ فَلَا يَلِيقُ، وَبَيَانُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ الْأَوَّلُ: أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: مَا نَعْبُدُهُمْ ضَمِيرٌ لِلْعُقَلَاءِ فَلَا يَلِيقُ بِالْأَصْنَامِ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَعْتَقِدَ أُولَئِكَ الكفار في المسيح والعزيز والملائكة أن يشفعوا لهم عند الله، أما يبعد من العاقل أن يعتقد في الأصنام والجمادات أَنَّهَا تُقَرِّبُهُ إِلَى اللَّهِ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَمُرَادُهُمْ أَنَّ عِبَادَتَهُمْ لَهَا تُقَرِّبُهُمْ إِلَى اللَّهِ، ويمكن أن يقال: **<u>إن العاقل لا يعبد الصَّنَمَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَشَبٌ أَوْ حَجَرٌ، وَإِنَّمَا يَعْبُدُونَهُ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهَا تَمَاثِيلُ الْكَوَاكِبِ أَوْ تَمَاثِيلُ الْأَرْوَاحِ السَّمَاوِيَّةِ، أَوْ تَمَاثِيلُ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ الَّذِينَ مَضَوْا، وَيَكُونُ مَقْصُودُهُمْ مِنْ عِبَادَتِهَا تَوْجِيهُ تِلْكَ الْعِبَادَاتِ إِلَى تِلْكَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي جَعَلُوا هَذِهِ التَّمَاثِيلَ صُوَرًا لَهَا</u>**. وَحَاصِلُ الْكَلَامِ لِعُبَّادِ الْأَصْنَامِ أَنْ قَالُوا إِنَّ الْإِلَهَ الْأَعْظَمَ أَجَلُّ مِنْ أَنْ يَعْبُدَهُ الْبَشَرُ لَكِنَّ اللَّائِقَ بِالْبَشَرِ أَنْ يَشْتَغِلُوا بِعِبَادَةِ الْأَكَابِرِ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مِثْلَ الْكَوَاكِبِ وَمِثْلَ الْأَرْوَاحِ السَّمَاوِيَّةِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَشْتَغِلُ بِعِبَادَةِ الْإِلَهِ الْأَكْبَرِ، فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونا إِلَى اللَّهِ زُلْفى]، انتهى كلام الرازي نصاً؛

قوله: (**<u>إن العاقل لا يعبد الصَّنَمَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَشَبٌ أَوْ حَجَرٌ، وَإِنَّمَا يَعْبُدُونَهُ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهَا تَمَاثِيلُ... إلخ</u>**) هو عين الصواب، الذي لا شك فيه، وإن كان تفصيل الأشياء الممثل لها تنقصه الدقة، وكان حقه أن يقول: (**<u>لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهَا تَمَاثِيلُ لكائنات إلاهية: كالْكَوَاكِبِ أَوْ تَمَاثِيلُ الملائكة، وغيرها من الْأَرْوَاحِ السَّمَاوِيَّةِ المتولدة من الآلهة، أَوْ تَمَاثِيلُ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ الَّذِينَ غلوا فيهم فنسبت لهم خصائص إلاهية؛ أو إله الشر، وما تولد منه من الجن والمردة، ونحو ذلك</u>**).

ومقصد الإمام الرازي بلفظة: (**<u>العاقل</u>**) ها هنا إنما هو من لديه الحد الأدنى من العقل بحيث يصلح أن يوجه إليه خطاب التكليف من البشر البالغين، خلافاً للصغير، والمجنون؛ وليس قصده العاقل الراشد المفكر فحسب.

وأما حكايته لكلام عبدة الأصنام: (إِنَّ الْإِلَهَ الْأَعْظَمَ أَجَلُّ مِنْ أَنْ يَعْبُدَهُ الْبَشَرُ لَكِنَّ اللَّائِقَ بِالْبَشَرِ أَنْ يَشْتَغِلُوا بِعِبَادَةِ الْأَكَابِرِ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مِثْلَ الْكَوَاكِبِ وَمِثْلَ الْأَرْوَاحِ السَّمَاوِيَّةِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَشْتَغِلُ بِعِبَادَةِ الْإِلَهِ الْأَكْبَرِ) فعليه مأخذان:

مأخذ كبير جسيم: زعمه على لسانهم: (عِبَادَةِ الْأَكَابِرِ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ) متناقض ذاتياً، لأن الأكابر لا يمكن أن يقال عنهم أنهم (يعبدوا) أصلاً إلا إذا سبق ذلك اعتقاد بألوهيتهم: فمن المحال عبادة الأنبياء بوصفهم أنبياء فقط: فالمسيح إنما عبد لأنه كائن إلاهي: فهو – في معتقد عابديه – ابن الله، أو هو الله، أو ثالث ثلاثة؛ وكذلك من المحال عبادة الملائكة بوصفها ملائكة فقط: والملائكة إنما عبدت لأنها كائنات إلاهية: فهي – في معتقد عابديها بنات أو أبناء الله. فكونهم (الْأَكَابِرِ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ) هو كذا في حقيقة الأمر، ومعتقد الرازي، ومعتقد سائر أهل الإسلام؛ وليس هو كذلك في معتقد عابديها: فانتبه، واحذر من (**خداع البصيرة**) الماكر هذا، الذي يجعلك تظن تطابق معتقدك مع معتقد الآخرين لمجرد تطابق الأسماء أو المصطلحات، أو تشابهها!!؛

ومأخذ صغير فرعي: أن مسوغ عبادتها ليس هكذا، فقط، كما ذكر: (اللَّائِقَ بِالْبَشَرِ أَنْ يَشْتَغِلُوا بِعِبَادَةِ الْأَكَابِرِ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مِثْلَ الْكَوَاكِبِ وَمِثْلَ الْأَرْوَاحِ السَّمَاوِيَّةِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَشْتَغِلُ بِعِبَادَةِ الْإِلَهِ الْأَكْبَرِ) – بل هناك مسوغات أخرى في أذهان المشركين المختلة، منها:

(أ) – أن كبير الآلهة ووالدها يفرح بعبادة ولده، ويثيب عليها، فهي، من حيث هي، وفي نفس الوقت وذاته، عبادة له، وقربى إليه، ولا بد؛

(ب) – أن لأولاد كبير الآلهة عند أبيهم مكانة سامية، وشفاعة لا تحتاج، قطعاً، إلى استئذان (وهي شفاعة من المستبعد جداً أن ترد): فحسب البشر عبادة الأبناء لحصول المقصود؛

(ج) – أن كبير الآلهة ووالدها بعيد متكبر متعالي، لا يتوصل إليه إلا بالوسائط (ولا يستغرب أن يعتقد المشركون أن هذا التعالي والتسامي السمج المزعوم صفة كمال، لا بد من نسبتها إلى الإله الأكبر)؛

(د) – أن كبير الآلهة ووالدها عاجز لا يفعل ولا يخلق إلا بالوسائط، أو لا يعلم ويسمع إلا بالوسائط (ولا يستغرب أن يعتقد المشركون هذه: إما لأنها – بزعمهم – أيضاً صفة كمال، لا بد من نسبتها إلى الإله الأكبر، حتى لا يتلطخ، أو يتدنس بمعالجة شؤون عالم الذنوب والدنس والفساد؛ أو لعجزهم عن تصور حقيقة الخلق من عدم، وضرورة القول بها).

وقد اقترب الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي من هذا جداً عند كلامه عن أصنام العرب فقال في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (2/500): [والمقصود أنهم إنما عظَّموا الأصنام على أنها تماثيل أو تذاكر للإناث الوهميَّات التي هي في زعمهم بنات الله عزَّ وجلَّ، وهي عندهم الملائكة، فلم يعتقدوا في الأصنام ذاتها نفعًا ولا ضرًّا، وإنما يعتقدون أنَّ تعظيمها ينفع من حيث هو تعظيم للأشخاص التي جُعِلَتْ تماثيل أو تذاكر لهم]؛

فأقول: هذا كلام جيد، وإنما يعاب عليه عدم تمييزه بين (الصنم) و(التمثال) بدقة وصرامة، وفق المعادلة:

(الصنم) = (التمثال) + (علاقة الارتباط المحكم بكائن إلاهي، والنيابة عنه)

وعليه فقوله، رحمه الله: (فلم يعتقدوا في **الأصنام** ذاتها نفعًا ولا ضرًّا) هكذا غير دقيق، والواجب أن يقال: (فلم يعتقدوا في **التماثيل** ذاتها نفعًا ولا ضرًّا)؛ وكذلك قوله: (وإنما يعتقدون أنَّ تعظيمها (يعني: الأصنام) **ينفع من حيث هو** تعظيم للأشخاص ...) أيضاً هكذا غير دقيق، والواجب أن يقال: (وإنما يعتقدون أنَّ تعظيمها (يعني: الأصنام) **هو بذاته** تعظيم للأشخاص ...)؛
ولذلك كان قوله ملخصاً لمعتقد المشركين في الأصنام بعيداً عن الدقة كما جاء في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (2/511): [(خلاصة اعتقاد المشركين في الأصنام): أنها تماثيل وتذاكر للملائكة، وقد يكون فيها تمثال أو تذكار لله عزَّ وجلَّ كما تقدَّم، وأنها أنفسها لا تضرُّ ولا تنفع، وإنما هي ذريعة إلى عبادة مَنْ جُعِلَتْ تمثالًا أو تذكارًا له]؛ والأدق أن يقال: [أنها تماثيل وتذاكر للملائكة، وقد يكون فيها تمثال أو تذكار لله عزَّ وجلَّ كما تقدَّم، وأن تماثيلها لا تضرُّ ولا تنفع؛ وعبادتها هي بعينها عبادة مَنْ جُعِلَتْ تمثالًا أو تذكارًا له].

الصنف الثاني من الأوثان: **أوثان عامة**: وهي إما:
(1) - معابد: خصصت للإلهة، لها حجاب وسدنة، وتكون فيها عادة: أصنام وتصاوير، وحولها في العادة: منطقة محظورة بمثابة حرم؛
(2) - أو **حرم**: وهو مجرد قطعة من الأرض محظورة موقوفة لبعض الآلهة، ولكن لا وجود لمعبد فيها؛
(3) - أو **أنصاب**: وهي مباني من الحجر، أو منحوتات لغير ذوات الأرواح، أو مذابح مبنية، ومحاريب مشيدة، أو أعمدة منفردة، تستخدم عادة لتقديم الذبائح والقرابين، ونصب الرايات، وربما طرحت عليها الذبائح والقرابين، أو علقت عليها، ليأخذ منها من شاء ما شاء، لذلك قال تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾. وتكون عادة في رؤوس التلال، تنحر عندها القرابين، أو على قوارع الطريق، يتمسح بها المارة، وقد يكون النصب مجرد أحجار مرصوصة، أو دكة مشيدة، وقد يكون فيه صنم، أو وثن خاص، وقد لا يكون، ولا بد أن يتميز بهيئة خاصة معلومة؛ أو بنقوش وطلاسم ورموز معينة؛ أو رايات وأعلام مخصوصة؛
(4) - عيد مكاني: وهو قطعة من الأرض لا معبد فيه، تقام فيها الاحتفالات أو تعقد فيها الأسواق والاجتماعات (عادة في أوقات مخصوصة تتكرر وتعود) فهي إذاً مواضع أعياد أهل الشرك، وأسواقهم التي تقام للطواغيت. أما أسواق التجارة والأدب كسوق عكاظ في الجاهلية، فهي ليست أوثاناً

لأنها لم تؤسس تعظيماً لشيء من الطواغيت؛ وهكذا بما قد لا ينحصر؛ كل ما سلف أعمال إنشائية من صنع الإنسان؛

(5) – وقد يكون الوثن شيئاً طبيعياً، وليس من صنع الإنسان:

(أ)- صخرة طبيعية: يزعم أن أحد الآلهة جلس عليها، أو ولد عنها، أو سكن جوارها، أو غير ذلك من آثار وأفعال الآلهة، وهذا وثن عام؛ (أما إذا كان اعتقاد المشرك إنما هو أن (**الكائن الإلاهي**) دخل فيها، أو اتحد بها، فهذا **وثن خاص**؛ كالصفاة الطويلة المنقوشة بالطائف التي كانت ترمز إلى اللات التي تعبدها ثقيف، وسيأتي الكلام عنها باستفاضة)؛

(ب)- شجرة: يزعم أن أحد الآلهة استظل تحتها، أو ولد تحتها، وما شاكل، كالشجرة التي كانت بنخلة (بين الطائف ومكة) وعليها بناء وأستار وهي تمثل «**العزَّى**» التي تعظمها قريش. وقد تحاط الصخور والأشجار بحرم، وربما تطورت وكثر روادها فأصبح لها سدنة وحجاب. وكذلك الأشجار والصخور في حرم كل معبد، أو في المناطق المحضورة، لها قدسية ورمزية خاصة؛ وهكذا بما قد لا ينحصر، وكل ذلك وثن عام؛ (أما الشجرة التي هي قناة اتصال تأتي من خلالها (البركة الإلاهية)، كـ(ذات أنواط) التي كانت تعبد من دون الله، فهي وثن خاص، أي: وثن صنمي).

الصنف الثالث من الأوثان: **أوثان رمزية**: وهي التي ليس لها علاقة مباشرة بالآلهة، وإنما هي رمز أو شعار لعقيدة شرك أو كفر. أظهر مثال لذلك:

(الصليب)، لأنه يعظم ويعلق لكونه يرمز لعقيدة كفر وشرك ألا وهي: **التضحية** بابن الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، لخلاص البشرية من «**الخطيئة الموروثة**» المزعومة المكذوبة؛ والصليب وثن، ذلك بنص قول رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لعدي بن حاتم الطائي عندما دخل عليه وفي عنقه صليب من ذهب فقال له: «يا عدي، اطرح عنك هذا (**الوثن**)». و«**الصليب**» بالقطع لا يعبد، بل يعلق ويعظم فقط؛

و(**نار المجوس**) التي ترمز إلى إله النور والخير (يَزْدَانْ)؛

و(**الرايات**) التي ترمز لعقيدة شرك وكفر، كأن يرسم عليها صنم لإله، أو يكتب عليها ثناء أو دعاء وثني، أو تحتوي رمزاً آخر لعقيدة شرك وكفر كالصليب؛

أو (**المطرقة والمنجل**) التي ترمز إلى المادية الجدلية وهي عقيدة كفر وإلحاد؛

أو (**الصليب المعكوف**) الذي يرمز للقومية العنصرية المنتنة، وهي عقيدة كفر أخرى؛

أما نار (**إله النار**) عند الهنادكة في الهند، وهي التي يطاف حولها سبعاً عند عقد النكاح في ملتهم، فهي أكثر من مجرد رمز، بل هي: وثن صنمي **يعبد، بالمعنى الذي ذكرناه عند الأصنام والأوثان الصنمية تحت الصنف الأول**، توجه إليه الصلوات والشعائر التعبدية لـ(**حلول**) إله النار فيها أثناء مراسيم عقد

النكاح تلك، أو بوصفها نائباً عن (**إله النار**) بأي معنى من المعاني المعتبرة؛

وأما أعلام البلاد والقبائل ووحدات الجيوش فهي في الأصل ليست أوثاناً، إلا إذا كان بها رمز لشرك أو كفر.

أما الأعياد، وواحده عيد: ما يعتاد مجيئه وقصده: من مكان وزمان. والعيد مأخوذ من المعاودة، والاعتياد.
فإذا كان اسما للمكان فهو المكان الذى بقصد الاجتماع فيه وانتيابه للعبادة، أو لغيرها، بكيفية متكررة مرتبة، وأسلوب معين مخصوص. والأعياد الوثنية المكانية هي مواضع أعياد أهل الشرك، وأسواقهم الموسمية التي تقام للطواغيت، وهي بذاتها (وثن) رجس، يجب اجتنابه. أما أسواق التجارة والأدب كسوق عكاظ في الجاهلية، فهي ليست أوثاناً لأنها لم تؤسس تعظيماً لشيء من الطواغيت، كما أسلفنا، وقد أخرج الإمام أبو داود في سننه (ج3/ص238/ح3313) بإسناد في غاية الصحة: [حدثنا داود بن رشيد حدثنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني أبو قلابة قال: حدثني ثابت بن الضحاك قال: نذر رجل على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن ينحر إبل ببوانة فأتى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: إني نذرت أن أنحر إبلا ببوانة فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟ قالوا: لا، قال: هل كان فيها **عيد من أعيادهم؟** قالوا: لا، قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أوف بنذرك فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك بن آدم]؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج2/ص76/ح1341)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص83/ح19926).؛ وبالضد من ذلك فإن المسجد الحرام، ومنى، ومزدلفة، وعرفة، والمشاعر، جعلها الله تعالى عيداً للحنفاء، ومثابة وحرماً آمناً، كما جعل أيام التعبد فيها عيداً.

وأما إذا كان اسما للزمان، فواضح، وهو الذي يتبادر إلى الذهن عند سماع لفظة: (**عيد**)، وقد أخرج أبو داود في سننه (ج2/ص320/ح2419) بإسناد صحيح على شرط مسلم: [حدثنا الحسن بن علي حدثنا وهب حدثنا موسى بن علي (ح) وحدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن موسى بن علي والإخبار في حديث وهب قال: سمعت أبي أنه سمع عقبة بن عامر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق **عيدنا** أهل الإسلام؛ وهي أيام أكل وشرب)]؛ وأخرجه النسائي في سننه (ج5/ص252/ح3004)؛ وابن حبان في صحيحه (ج8/ص369/ح3603)؛ وابن خزيمة في صحيحه (ج3/ص292/ح2100)؛ والترمذي في سننه (ج3/ص144/ح773)؛ والحاكم في مستدركه (ج1/ص600/ح1586)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج2/ص420/ح3995)، و(ج2/ص463/ح4181(؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج4/ص298/ح8245)؛ وغيرهم.

وكان للمشركين أعياد زمانية ومكانية. فلما جاء الله بالإسلام أبطلها، وعوض الحنفاء منها عيد الفطر، وعيد النحر، وأيام منى، كما عوّضهم عن أعياد المشركين المكانية بالكعبة البيت الحرام، وعرفة، ومنى، والمشاعر.

فـ«**الوثن**»: إذاً هو عموماً كل رمز للشرك أو الكفر من الأصنام، والأنصاب، والأشجار والأحجار، والصلبان، والرايات، ومزارات الطواغيت ومعابدهم، والأعياد، سواءً كان معبوداً (كالأصنام والأوثان الخاصة ذات الصبغة الصنمية) أم لم يعبد، وهو على أي حال رجس يجب اجتنابه، كما قال تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ* حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾، (الحج؛ 22: 30 ــ 31).

وقد يقول قائل: (فما معنى جملة: «**عبدة الصليب**»، التي تطلق على النصارى كثيراً؛ وكذلك جملة «**عبدة النار**»، التي تطلق على الثنوية المجوس كثيراً؟!)، فنقول: أين جاء هذا اللفظ عن الله ورسوله؟! أما ما يستخدمه الناس من الأساليب «**الخطابية**»، و«**الدعائية**»، و«**التنابز بالألقاب**» مع خصومهم فليس من شأننا، ولا هو مما يعنينا، وإنما تعنينا فقط نصوص الوحي، أي نصوص الكتاب والسنّة، لأنهما الوحي المعصوم، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان.

وربما اعترض القوم بما:
* جاء في دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (ص: 354/245): [حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَرَجٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ الدُّورِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ وَفْدَ نَجْرَانَ مِنَ النَّصَارَى قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَهُمْ أَرْبَعَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَشْرَافِهِمْ مِنْهُمُ السَّيِّدُ وَهُوَ الْكَبِيرُ وَالْعَاقِبُ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَهُ وَصَاحِبُ رَأْيِهِمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، لَهُمَا: أَسْلِمَا قَالَا: قَدْ أَسْلَمْنَا قَالَ: مَا أَسْلَمْتُمَا قَالَا: بَلَى قَدْ أَسْلَمْنَا قَبْلَكَ قَالَ: كَذَبْتُمَا مَنَعَكُمَا مِنَ الْإِسْلَامِ ثَلَاثٌ فِيكُمَا: **عِبَادَتُكُمَا** الصَّلِيبِ وَأَكْلُكُمَا الْخِنْزِيرَ وَزَعْمُكُمَا أَنَّ لِلَّهِ وَلَدًا وَنَزَلَ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾، (آل عمران؛ 3: 59)، فَلَمَّا قَرَأَهَا عَلَيْهِمْ قَالُوا: مَا نَعْرِفُ مَا تَقُولُ وَنَزَلَ: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾، (آل عمران؛ 3: 61)، مِنَ الْقُرْآنِ ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾، (آل عمران؛ 3: 61)، الْآيَةَ ﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ﴾، (آل عمران؛ 3: 61)، يَقُولُ: نَجْتَهِدُ فِي الدُّعَاءِ أَنَّ الَّذِيَ جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ هُوَ الْحَقُّ هُوَ الْعَدْلُ وَأَنَّ الَّذِي تَقُولُونَ هُوَ الْبَاطِلُ وَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَرَنِي إِنْ لَمْ تَقْبَلُوا هَذَا أَنْ أُبَاهِلَكُمْ قَالُوا: يَا أَبَا الْقَاسِمِ بَلْ نَرْجِعُ فَنَنْظُرُ فِي أَمْرِنَا ثُمَّ نَأْتِيكَ قَالَ: فَخَلَا بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ وَتَصَادَقُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ فَقَالَ السَّيِّدُ لِلْعَاقِبِ: قَدْ وَاللَّهِ عَلِمْتُمْ أَنَّ الرَّجُلَ لَنَبِيٌّ مُرْسَلٌ وَلَئِنْ لَاعَنْتُمُوهُ إِنَّهُ لَاسْتِئْصَالُكُمْ وَمَا لَاعَنَ قَوْمٌ نَبِيًّا قَطُّ فَبَقِيَ كَبِيرُهُمْ وَلَا نَبَتَ صَغِيرُهُمْ فَإِنْ أَنْتُمْ لَمْ تَتَّبِعُوهُ وَأَبَيْتُمْ إِلَّا إِلْفَ دِينِكُمْ فَوَادِعُوهُ وَارْجِعُوا إِلَى

بِلَادِكُمْ وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، خَرَجَ بِنَفَرٍ مِنْ أَهْلِهِ فَجَاءَ عَبْدُ الْمَسِيحِ بِابْنِهِ وَابْنِ أَخِيهِ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَمَعَهُ عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: إِنْ أَنَا دَعَوْتُ فَأَمِّنُوا أَنْتُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُلَاعِنُوهُ وَصَالَحُوهُ عَلَى الْجِزْيَةِ فَقَالُوا: يَا أَبَا الْقَاسِمِ نَرْجِعُ إِلَى دِينِنَا وَنَدَعُكَ وَدِينَكَ وَابْعَثْ مَعَنَا رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَقْضِي بَيْنَنَا وَيَكُونُ عِنْدَنَا عَدْلًا فِيمَا بَيْنَنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: ائْتُونِي الْعَشِيَّةَ أَبْعَثْ مَعَكُمُ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ فَنَظَرَ حَتَّى رَأَى أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ فَدَعَاهُ فَقَالَ: اذْهَبْ مَعَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ فَاقْضِ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ]، انتهى؛

فنقول: صحة هذه القصة في مجملها لا تعني صحة كل لفظ أو جزئية من جزئياتها، لا سيما أن هذا الإسناد: (مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ) من أضعف الأسانيد. والأثبت الأصح هو التالي:

❋ جاء في دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (ص: 353/244): [حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ الْمَكِّيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْغَلَابِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مِهْرَانَ الْخَصَّافُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: (قَدِمَ عَلَى النبي، صلى الله عليه وسلم، الْعَاقِبُ وَالطَّيِّبُ، فَدَعَاهُمَا إِلَى الْإِسْلَامِ فَقَالَا: أَسْلَمْنَا يَا مُحَمَّدُ قَبْلَكَ، قَالَ: «كَذَبْتُمَا، إِنْ شِئْتُمَا أَخْبَرْتُكُمَا مَا يَمْنَعُكُمَا مِنَ الْإِسْلَامِ» قَالُوا: فَهَاتِ أَنْبِئْنَا. قَالَ: «**حُبُّ** الصَّلِيبِ، وَشُرْبُ الْخَمْرِ، وَأَكْلُ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ» قَالَ جَابِرٌ: فَدَعَاهُمَا إِلَى الْمُلَاعَنَةِ فَوَاعَدَاهُ عَلَى أَنْ يُغَادِيَاهُ بِالْغَدَاةِ فَغَدَا رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِمَا فَأَبَيَا أَنْ يُجِيبَاهُ وَأَقَرَّا لَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ لَوْ فَعَلَا لَأَمْطَرَ الْوَادِي عَلَيْهِمَا نَارًا. قَالَ جَابِرٌ: فِيهِمْ نَزَلَتْ: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾،(آل عمران؛ 3: 61). قَالَ الشَّعْبِيُّ: قَالَ جَابِرٌ: ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾، (آل عمران؛ 3: 61): رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَعَلِيٌّ، و﴿أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾، (آل عمران؛ 3: 61): الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ، ﴿وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾، (آل عمران؛ 3: 61): فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ]، انتهى؛

وحتى لو جاءت ألفاظ من مثل «**عبدة الصليب**» بأسانيد محتملة، فالأولى حملها على تصرفات الرواة؛ ثم حملها على المجاز بمعنى: (أهل الدين الذي يعظم الصليب بوصفه رمزاً مركزياً في عقيدتهم)، كما يقال: (عبد الدرهم والدينار).

و**أهل الأوثان**، ويقال كذلك، **عبدة الأوثان**، هم المشركون من غير أهل الكتاب، تقال في مقابلة أهل الكتاب، فقد ثبت أنه، صلى الله عليه وسلم: [مر بمجلس فيه عبد الله بن أبي بن سلول، وذلك قبل أن يسلم عبد الله بن أبي، فإذا في المجلس أخلاط من المسلمين والمشركين **عبدة الأوثان** واليهود، وفي المجلس عبد الله بن رواحة فلما غشيت المجلس عجاجة الدابة خمر عبد الله بن أبي أنفه بردائه ثم قال: (لا تغبروا علينا!)، فسلم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عليهم]؛ كما أخرجه البخاري في صحيحه (ج4/ص1663/ح4290) بطوله مع تمام القصة بإسناد في غاية الصحة؛ وأخرجه في مواضع أخرى

مطولاً ومختصراً، وكذلك في الأدب المفرد (ج1/ص379/ح1108)؛ ومسلم في صحيحه (ج3/ص1424/ح1798)؛ وأخرجه جمهور الأئمة. وقد وردت نسبة أهل الكتاب، ونسبة بعض أقوالهم وأفعالهم، إلى الشرك، وتسمية بعض رموزهم كالصليب بالوثن، ولكن لم يرد قط تسميتهم: «**أهل وثن**»، فليلاحظ بكل دقة!

نقول: لقد خفيت بعض هذه الحقائق حتى على المتخصصين في علوم التاريخ والآثار، لأنهم لم يقوموا بمحاولة جادة محايدة لاستقراء كامل، فلم يستوعبوا **كافَّة** النصوص والآثار، ولم يستطيعوا التجرد والانفلات من معتقداتهم وتصوراتهم الذاتية فسقطوا فريسة لنوع من أنواع خداع البصيرة الذي أسلفنا ذكره، فمثلاَ:

❋ جاء في (**المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**)، (3342/1): [ويجب ان ننتبه إلى ان الكتابات الجاهلية وكذلك أخبار أهل الأخبار، قد نص على اسم الإلهة الشمس، فدعوها باسمها، اي الشمس. أما القمر، فلا نجد لاسمه الخاص ذكراً يتناسب مع مقامه. نعم ذكر بـ(شهر) و(سين) في النصوص العربية الجنوبية. و(شهر) القصر في العربيات الجنوبية، ولا زال الناس يسمونه بهذه التسمية في جنوبي جزيرة العرب. لكننا نجد أسماءه المأخوذة من النعوت، اي من صفاته تطغى عليه. فهو (**ود**) في الغالب في النصوص المعينية. ويظن من لا علم عميق له بالعربيات الجنوبية، انه اسم إلهَ خاص، بينما هو اسم من أسماء عديدة للإله القمر عند شعب مَعِين، وهو (المقه)، اي المنير والنور عند السبئيين اي صفة للشر. وهكذا قل عن باقي أسمائه، فهي صفات له في الغالب، لا اسم علم خاص به، كما في حالة الشمس. ونحن نجد هذه الظاهرة في روايات أهل الأخبار أيضاً. فبينما تنص أخبار أهل الأخبار على تعبد بعض العرب للشمس، وعلى مخاطبتهم لها بـ(الالاهة) وبـ(لاهة)، وعلى تعبد بعضهم لزحل أو للمشتري أو لغيرهما من الأجرام السماوية كما تحدثت عن ذلك في موضع آخر، لا نجد للقمر ذكراً في أخبار أهل الأخبار. فلم يشيروا إلى اسمه ولا إلى تعبد الجاهليين له، حتى ليذهب الظن بعد تتبع جميع ما ورد في تلك الأخبار واستقصاءها استقصاءً تاماً ان الجاهليين لم يعرفوا عبادة القمر. **والظاهر أن أهل الأخبار كانوا في جهل من عبادة الجاهليين للقمر**، بسبب ما شاهدوه من تعبد أهل مكة وغيرهم وكذلك القبائل إلى الأصنام وتقربهم اليها، وقولهم انها تقربهم إلى الله، وبسبب نص القرآن الكريم على تعبد الجاهليين وتقربهم للأصنام والأوثان. فذهبوا إلى أنهم كانوا مجرد عبدة أوثان، ولم يفطنوا إلى أنهم **اتخذوا الأصنام واسطة وشفيعة للالهة التي هي أجرام سماوية في الأصل**]، انتهى؛

فنقول: قوله: (**اتخذوا الأصنام واسطة وشفيعة للالهة التي هي أجرام سماوية في الأصل**) خطأ واضح فاضح، لأن الأصنام – أو بلفظ أدق: التماثيل - في ذاتها مادة ميتة لا تسمع ولا تبصر ولا تعقل: فكيف تتوسط أو تشفع؟! بل الأصنام والأوثان كلها كانت إما نائبة أو قائمة مقام الآلهة، أو بمثابة البدن أو المسكن للآلهة، أو آلية اتصال بمثابة العين والأذن للآلهة، التي كان بعضها، وليس كلها، كائنات

سماوية: أرواح وعقول ونفوس كوكبية، وربما تمت مساواتها ببعض الأجرام السماوية. وهذه الآلهة، أو الكائنات الفوق-طبيعية: كائنات (مشخصة) تسمع وتبصر وتدرك وتعقل، لها قدرة وإرادة واختيار، وهذه بدورها ربما كانت هي الشفيع والوسيط للإله الأعلى، كبير الآلهة، رأس الهرم الإلاهي، الذي هو (الله)، تبارك وتعالى وتقدس عن هذه القبائح، عند العرب، وغيرهم من الأمم الوثنية التي يوجد لديها إله مركزي أعلى؛ علما بأنه توجد فئة أخرى من الأمم الوثنية لديها ثنائي أو ثلاثي من الآلهة المركزية؛ وفئة ثالثة ليس لديها إله مركزي أصلاً.

فإذا كان هذا هو حال المتخصصين في علوم التاريخ والآثار من المعاصرين مع تقدم العلوم، وتطور مباحث الآثار، وعلم السلالات البشرية، فلا لوم إذاً على القدماء إذا تخبطوا:
❊ فقد جاء، مثلاً، في النهاية في غريب الحديث والأثر (3/56): [(صَنَمَ): قَدْ تَكَرَّرَ فِيهِ ذكرُ «الصَّنَم والأَصْنَام» وَهُوَ مَا اتُّخِذ إِلَهًا مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى. وَقِيلَ هُوَ مَا كَانَ لَهُ جسْمٌ أَوْ صورةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ جسمٌ أَوْ صورةٌ فَهُوَ وثَنٌ]، انتهى؛

❊ وجاء في لسان العرب (12/349): [صنم: الصَّنَمُ: معروفٌ واحدُ الأَصْنامِ، يقال: إِنَّهُ معرَّب شَمَنْ، وَهُوَ الوَثَن؛ قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: وَهُوَ يُنْحَتُ مِنْ خَشَبٍ ويُصَاغُ مِنْ فِضَّةٍ ونُحاسٍ، وَالْجَمْعُ أَصنام، وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي الْحَدِيثِ ذكرُ الصَّنَمِ والأَصنام، وَهُوَ مَا اتُّخِذَ إِلهاً مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَقِيلَ: هُوَ مَا كَانَ لَهُ جسمٌ أَو صُورَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ جِسْمٌ أَو صُورَةٌ فَهُوَ وَثَن. وَرَوَى أَبو الْعَبَّاسِ عَنِ ابْنِ الأَعرابي: الصَّنَمَةُ والنَّصَمةُ الصُّورةُ الَّتِي تُعْبَد. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنامَ﴾؛ قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: مَا تَخِذُوهُ مِنْ آلهةٍ فَكَانَ غيرَ صُورةٍ فَهُوَ وَثَنٌ، فَإِذَا كَانَ لَهُ صُورَةٌ فَهُوَ صَنَمٌ، وَقِيلَ: الْفَرْقُ بَيْنَ الوَثَن والصنمِ أَن الوَثَنَ مَا كَانَ لَهُ جُثَّة مِنْ خَشَبٍ أَو حَجرٍ أَو فِضَّةٍ يُنْحَت ويُعْبَد، وَالصَّنَمُ الصُّورَةُ بِلَا جُثَّةٍ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ جَعَلَ الوَثَنَ المنصوبَ صَنَمًا، وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ أَنه قَالَ: لَمْ يَكُنْ حيٌّ مِنْ أَحْياءِ الْعَرَبِ إِلَّا وَلَهَا صنمٌ يَعْبُدُونَهَا يُسَمُّونَهَا أُنثى بَنِي فُلَانٍ؛ وَمِنْهُ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِناثاً﴾؛ والإِناث كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ مِثْلُ الخَشبة وَالْحِجَارَةِ]، انتهى؛

❊ وجاء في تاج العروس (32/524): [الصَّنَم: وَاحِدُ الأَصْنام، وَقد تَكَرَّر ذِكْرُه فِي القُرآنِ والحَدِيث. وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ: هُوَ (الوَثَنُ)، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهما مُتَرادِفَان. وفَرَّق بَيْنَهُما هِشامٌ الكَلْبِيُّ فِي كِتابِ الأَصْنام لَهُ بِأَنَّ المَعْمُولَ من الخَشَبِ أَو الذَّهَبِ والفِضَّة أَو غَيْرِها من جَوَاهِرِ الأَرْضِ صَنَم، وَإِذا كَانَ من حِجارةٍ فَهُوَ وَثَنٌ. وَقَالَ أبنُ سِيدَه: هُوَ يُنْحَت من خَشَب، ويُصاغُ من فِضَّةٍ ونُحاسٍ. وذَكَر الفِهْرِيّ أَنّ الصَّنَم مَا كَانَ لَهُ صُورَة جُعِلت تِمْثالاً. والوَثَنُ مَا لَا صُورَة لَهُ. قُلْتُ: وَهُوَ قَولُ أبنِ عَرَفَة، وَقيل: إِن الوَثَنَ مَا كَانَ لَهُ جُثَّةٌ من خَشَب أَو حَجَر أَو فِضَّة يُنْحَت و(يُعْبَد)، والصَّنَم الصُّورَة بِلَا جُثَّة. وَقيل: الصَّنمُ: مَا كَانَ على صُورَة خِلْقَة البَشَر. والوَثَن: مَا كَانَ على غَيْرِها. كَذَا فِي شَرْح الدَّلائل. وَقَالَ آخَرُون: مَا كَانَ لَهُ جِسْم أَو صُورَة

فصَنَمٌ، فَإِن لم يَكُن لَهُ جِسْمٌ أَو صُورَةٌ فَهُوَ وَثَنٌ. وَقيل: الصَّنم من حِجَارة أَو غَيْرِها. والوَثَن: مَا كَانَ صخرةً مُجَسَّمة. وَقد يُطْلَق الوَثَنُ على الصَّلِيب، وعَلى كل مَا يَشْغَل عَن اللهِ تَعالَى: (وعَلى هَذَا الوَجْه قَالَ إبراهيمُ عَلَيْه السَّلام: ﴿واجنبني وَبني أَن نعْبد ٱلْأَصْنَام﴾؛ لأنَّه عَلَيْهِ السَّلام مَعَ تَحَقُّقِه بِمَعْرِفَة الله عَزَّ وَجَلَّ واْطّلاعه على حِكْمَتِه لم يَكُنْ مِمَّن يَخافُ عِبادةَ تِلكَ الجُثَث الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونها، فَكَأَنَّه قَالَ: اْجْنُبْنِي عَن الاْشْتِغَالِ بِمَا يَصْرِفُني عَنْكَ)، قَالَه الرَّاغِب]، انتهى؛

وحتى ترى حجم الخلل المرعب: تأمل، مثلاً، قول الراغب: [وَقد يُطْلَق الوَثَنُ على الصَّلِيب، وعَلى كل مَا يَشْغَل عَن اللهِ تَعالَى: (وعَلى هَذَا الوَجْه قَالَ إبراهيمُ عَلَيْه السَّلام: ﴿واجنبني وَبني أَن نعْبد ٱلْأَصْنَام﴾؛ لأنَّه عَلَيْهِ السَّلام مَعَ تَحَقُّقِه بِمَعْرِفَة الله عَزَّ وَجَلَّ واْطّلاعه على حِكْمَتِه **لم يَكُنْ مِمَّن يَخافُ عِبادةَ تِلكَ الجُثَث** الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونها، فَكَأَنَّه قَالَ: اْجْنُبْنِي عَن الاْشْتِغَالِ بِمَا يَصْرِفُني عَنْكَ)، قَالَه الرَّاغِب]: الأصنام التي انغمس أهل ذلك الزمن في تعظيمها وتقديسها وعبادتها، والقتال حتى الموت في سبيلها، مجرد جثث هامدة **في معتقدهم**، ومع ذلك عبدوها ... اضحك بصوت مرتفع حتى تستلقي!

ولكن اللوم، كل اللوم، ينبغي أن يوجه إلى الإسلاميين المعاصرين الذين جمدوا على اجترار مقولات القدامى، كأن الزمن توقف عند أيام ابن القيم وابن تيمية، ضاربين صفحاً عن ما أنجزته الأبحاث المعاصرة في مجالات علوم الآثار والسلالات البشرية والتاريخ، على ما فيها من قصور وفرضيات مسبقة وإسقاطات نفسية، وما قدمه علماء السلالات البشرية (Anthropology)، بل وكذلك أدباء الرحلات الحديثة، من أخبار مفصلة عن عادات ومعتقدات الشعوب الوثنية، على عجرها وبجرها. وإليك هذا النموذج المؤسف:

❋ جاء في الوسطية في القرآن الكريم للدكتور عَلي مَحَّمد محمد الصَّلاَّبي (ص: 197): [وشاعت بين البشرية عبادة الأصنام، إما بوصفها **تماثيل للملائكة**، وإما بوصفها **تماثيل للأجداد**، وإما **لذاتها**، وكانت الكعبة التي بنيت لعبادة الله وحده، تعج بالأصنام، إذ كانت تحتوى على ثلاثمائة وستين صنمًا. غير الأصنام الكبرى في جهات متفرقة. ومما يدل على أن اللات والعزى ومناة كانت تماثيل للملائكة ما جاء في القرآن الكريم في سورة النجم]، انتهى كلام الصَّلاَّبي، كذا بأحرفه؛

فأقول:

ـــ والله، الذي لا إله إلا هو، ما وجدت قط أصنام بوصفها (تماثيل للملائكة)، على النحو المتبادر إلى أذهان أهل الإسلام عند الكلام عن (الملائكة) أنهم: ﴿ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ (26) لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ (27) يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ (28) وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ (29)﴾، (الأنبياء؛ 21 : 26– 29)، وأنهم: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ (19) يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ (20)﴾ ، (الأنبياء؛ 21 : 19– 20)، وإنما وجدت أصنام بوصفها (تماثيل للملائكة، التي هي كائنات

إلاهية، من جنس إلاهي: أبناء وبنات للإله الأكبر، أو لأحد كبار الآلهة، وربما إخوة، وأخوات؛ وزوجات وصاحبات من قبيلة إلاهية أخرى؛ أو زوجات وصاحبات من أصل بشري فتمت ترقيتهن إلى الألوهية)؛

ـــ ووالله، الذي لا إله إلا هو، ما وجدت عند العرب، ولا عند عامة الشعوب الأخرى، قط أصنام بوصفها (تماثيل للأجداد)؛ وإنما وجدت عند قلة من الشعوب– كأهل الصين – أصنام بوصفها (تماثيل للأجداد) – إن كان شيء من ذلك موجود أصلاً – الذين ارتقوا بعد موتهم فأصبحوا كائنات إلاهية، أياً ما كانت آلية هذا الارتقاء: حلول، أو اتحاد، أو تطور وارتقاء (على طريقة داروين!)، أو انقلاب في الذات، أو ما شاءت العقول الخرافية المختلة أن تتخيله؛

ـــ ووالله، الذي لا إله إلا هو، ما عبدت أصنام قط (**لذاتها**)، يعني لكونها مجرد (تماثيل)، كما يظهر من السياق على نحو لا يمكن إنكاره، فهذا محال لا يوجد في العالم قط، ولا عند المعتوهين، ولا حتى عند الدواب؛ وكل الأصنام إنما هي (تماثيل لكائنات إلاهية، ترتبط بها ارتباطا محكما، وتنوب عنها نيابة تامة) من غير زيادة ولا نقصان.

ولكن الساحة المعاصرة لم تخل – بحمد الله – من نماذج مشرقة، لا سيما ممن لم تفسد زلات ابن تيمية وأكاذيب الوهابية أدمغتهم:

❋ فقد جاء في (**ظلال القرآن**) للإمام الشهيد سيد قطب (3037/5): [﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ ما نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونا إِلَى اللَّهِ زُلْفى. إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي ما هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ. إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ هُوَ كاذِبٌ كَفَّارٌ﴾. فلقد كانوا يعلنون أن الله خالقهم وخالق السماوات والأرض. ولكنهم لم يكونوا يسيرون مع منطق الفطرة في إفراد الخالق إذن بالعبادة، وفي إخلاص الدين لله بلا شريك. إنما كانوا يبتدعون أسطورة بنوة الملائكة لله سبحانه. ثم يصوغون للملائكة تماثيل يعبدونها فيها. ثم يزعمون أن عبادتهم لتماثيل الملائكة – وهي التي دعوها آلهة أمثال اللات والعزى ومناة – ليست عبادة لها في ذاتها إنما هي زلفى وقربى لله. كي تشفع لهم عنده، وتقربهم منه! وهو انحراف عن بساطة الفطرة واستقامتها، إلى هذا التعقيد والتخريف. فلا الملائكة بنات الله. ولا الأصنام تماثيل للملائكة. ولا الله – سبحانه – يرضى بهذا الانحراف. ولا هو يقبل فيهم شفاعة. ولا هو يقربهم إليه عن هذا الطريق! وإن البشرية لتنحرف عن منطق الفطرة كلما انحرفت عن التوحيد الخالص البسيط الذي جاء به الإسلام وجاءت به العقيدة الإلهية الواحدة مع كل رسول]، كذا حرفياً من (**ظلال القرآن**)؛

فأقول: هذا نص في غاية الجودة، ومع ذلك فعليه استدراكات طفيفة:

ـــ فقد كان الأولى أن يقال: (يعتقدون أن الملائكة بنات الله)، بدلاً من قوله: (يظنون أن الملائكة بنات الله)، فما كان القوم ليقاتلوا حتى الموت من أجل مجرد (ظن)؛

ـــ وكان الأولى والأدق أن يقال: (عبادتهم للملائكة)، أو: (عبادتهم لأصنام الملائكة)، بدلاً من قوله: (عبادتهم لتماثيل الملائكة)، فهذا قد يوهم أن العبادة للتماثيل، وليس للملائكة، فالمعبود حقيقة هو الملائكة، وما الصنم إلا نائب عن الكائن الإلهي. وأما (التمثال) فهو منحوتة فنية محضة؛

ـــ وملاحظة تاريخية عابرة على قوله: (يبتدعون أسطورة بنوة الملائكة لله) لا يصح تاريخياً، وإنما هي أساطير مستوردة، كما سيأتي في فصل مستقل، نقحت وطورت بما يوافق البيئة المحلية؛
ـــ وأما قوله، رضي الله عنه: (ليست عبادة لها في ذاتها إنما هي زلفى وقربى لله)، فهو زلة قلم أو لسان: لأنهم قطعاً اعتقدوا ألوهية الملائكة (بوصفها بنات الله) فعبدوها لذاتها، بإقرارهم بذلك صراحة، وبدون مواربة: ﴿مَا **نَعْبُدُهُمْ** إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، (الزمر؛ 39 : 3)، ومبررهم أن ذلك محبوب لله (والد الآلهة وكبيرها)، فهذه العبادة، إذاً:

أولاً: هي بذاتها زلفى وقربى إلى الله نفسه لأنه يحب ويثيب من يعبد بناته الحبيبات المقربات؛

وثانياً: حافز للملائكة، التي هي بنات الله في معتقدهم، أن تتوسط وتشفع لهم عند الله، الإله الوالد الأكبر.

ومع أن الإمام الشهيد أحسن وأجاد في النص الذي أسلفنا، إلا أنه لم يفطن لكون (**العبادات**) لا توجد ولا يمكن تصورها إلا إذا كانت مسبوقة باعتقاد الألوهية، كما سنشبعه بحثاً، في الأبواب القادمة، فأردف بالنص (الوهابي) المؤسف التالي، فأوشك أن يهدم ما بنى:

* حيث قال في ظلال القرآن (5/3037): [وإنا لنرى اليوم في كل مكان **عبادة للقديسين والأولياء** تشبه عبادة العرب الأولين للملائكة - أو تماثيل الملائكة - تقربا إلى الله - بزعمهم - وطلبا لشفاعتهم عنده. وهو سبحانه يحدد الطريق إليه. طريق التوحيد الخالص الذي لا يتلبس بوساطة أو شفاعة على هذا النحو الأسطوري العجيب! «إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ هُوَ كاذِبٌ كَفَّارٌ»]، انتهى كذا بأحرفه.

فجعل مجرد مشابهة ظاهر وقصد الفعل كافية في تصنيف تلك الأفعال على أنها (عبادة)، وهذا باطل محال. والواجب هو معرفة ما هو المعتقد في (القديسين والأولياء) الذي بني عليه الفعل: أهو معتقد يجعلهم كائنات إلاهية، من أي نوع كان (عنصر إلاهي؛ خلق أو تدبير أو تصرف على وجه الاستقلال؛ إجارة على الله وشفاعة بدون استئذان؛ تمرد على الله وإعجازه هرباً؛ حق في التشريع؛ ... إلخ)، فتكون الأفعال آنذاك (**عبادة**)، وإلا فلا: فهي، إذاً توقير أو تكريم، أو ما شابه ذلك، فقط لا غير!

❄ فصل: ماهية (عجل) بني إسرائيل

أسلفنا أن بني إسرائيل، أو بعضهم، عندما خرجوا من مصر كانوا لا يتصورون إلاها إلا ممثلاً بصنم، لذلك أرادوا أن يتخذوا صنماً لله تعالى وتقدس. فلا صحة لما قاله الشيخ عبد العزيز بن باز: (ومن ذلك قصة بني إسرائيل مع السامري حينما وضع لهم من حليهم عجلاً **ليعبدوه من دون الله** فزين لهم الشيطان عبادته مع ظهور بطلانها)، وذلك في الفتوى التي أملاها الشيخ، أواسط سنة 1402 هـ، الموافق وسط 1982م، المعنونة: (حكم الإسلام في إحياء الآثار)، وهي موجودة في موقعه.

فنقول: هذا كذب محض، وهراء مجرد، فما قال الله قط عن بني إسرائيل أنهم (**عبدوا العجل من دون الله**)، بل تكلم فقط عن: (**اتخاذ العجل**):

❋ فقد قال، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ **اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ** مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَالِمُونَ﴾، (البقرة؛ 2: 51)؛

❋ وقال، جل جلاله، وتقدست أسماؤه: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ **بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ** فَتُوبُواْ إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾، (البقرة؛ 2: 54)؛

❋ وقال، تعالى ذكره: ﴿وَلَقَدْ جَاءكُم مُّوسَى بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ **اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ** مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَالِمُونَ﴾، (البقرة؛ 2: 92)؛

❋ وقال، جل ثناؤه، وتقدست أسماؤه: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُواْ مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُواْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا **وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ** قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾، (البقرة، 2: 93)

❋ وقال، تعالى ذكره: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِّنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُواْ مُوسَى أَكْبَرَ مِن ذَلِكَ فَقَالُواْ أَرِنَا اللّهِ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ **اتَّخَذُواْ الْعِجْلَ** مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَلِكَ وَآتَيْنَا مُوسَى سُلْطَاناً مُّبِيناً﴾، (النساء؛ 4: 153)؛

❋ وقال، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ **اتَّخَذُواْ الْعِجْلَ** سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾، (الأعراف: 152)؛

فهم **ما عبدوا العجل قط من دون الله**، كما أفحش الشيخ عبد العزيز بن باز: ولا عجب، فهذه مبلغه من العلم، ودرجته في قراءة نص القرآن. فالرجل، وهو المولود من رحم الفرقة الوهابية، لا يستطيع إفلاتاً من هديها: (**يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم**)، و(**يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم: يمرقون من الدين كمروق السهم من الرمية؛** ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينطر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى نضيه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى قذذه فلا يوجد فيه شيء سبق الفرث والدم)، (**يعبدون ويدأبون: يعجبون الناس، وتعجبهم أنفسهم**)، فتكون النتيجة الحتمية لرفضهم التدبر والفكر، وعجبهم بالنفس وتزكيتها أنهم: (**يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان**)، و(**يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء**)، لذلك قال الناصح المشفق، عليه وعلى آله أتم الصلوات والتسليمات والتبريكات من الله: (أينما لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإن في قتلهم أجرًا عند اللّه لمن قتلهم يوم القيامة)؛ وهو، أي: الشيخ عبد العزيز بن باز، هو واحد من الوهابيين الذين يفتون بتكفير من قال أن الشمس ثابتة، والأرض هي التي تدور حولها، كما تدور حول نفسها، ناسياً تلك السوأة الصلعاء، والفضيحة الشنعاء، إلى كتاب الله: (**يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء**)؛ نعوذ بالله من الخذلان، ونسأله الستر والعافية في الدنيا والآخرة.

فما هي إذاً حقيقة العجل (أو بلفظ أدق: التمثال أو الصنم على صورة العجل)؟

إليك الجواب، من فوق سبع سموات:

❋ فقد قال، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ **فَقَالُوا: هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى** فَنَسِيَ﴾، (طه؛ 20: 88)؛

فهم إذا اعتقدوا أن العجل (أو بلفظ أدق: التمثال أو الصنم على صورة العجل) هو (صنم) الله، تعالى وتقدس، الذي هو إلههم، وإله موسى، وليس هو إله آخر أو معبود آخر **من دون الله**، فوفق معتقدهم ذاك: لم تكن ثمة حاجة لموسى أن يذهب إلى الجبل لميقات ربه، ولكنه – أي موسى – نسي هذه الحقيقة، أو غفل عنها، أو جهلها، فأخطأ، فغادركم متوجها إلى الجبل، وكان حقه أن يكون ها هنا معهم، مشاركاً في العكوف على العجل الذهبي. وهناك مزيد نقاش وإيضاح لقولنا هذا في خلال دراستنا لمسألة (**ذات أنواط**)، فلتراجع في الفصل المخصص لها. و(**الصنم**)، عند عُبَّاده، يقوم مقام الإله الممثل له بالتمثال، وينوب عنه نيابة تامة، كما فصلناه في كتابنا هذا: ((أساس الإسلام، وحقيقة التوحيد)) عندما تكلمنا في فصل سابق عن أنواع الأوثان.

وبهذه القراءة المتعمقة المستنيرة لكتاب الله، والنضرة المدققة في واقع الأصنام، تنحل أيضاً الإشكالية في فهم قوله، جل جلاله، وتقدست أسماؤه: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرائيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى **أَصْنَامٍ** لَهُمْ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا **إِلَهاً** كَمَا لَهُمْ **آلِهَةٌ** قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ❋ إِنَّ هَـؤُلاء مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾، (الأعراف؛7: 138-139)، فهم يريدون أن يصنع لهم موسى صنماً يكون (قائممقام) عن الله، تعالى وتقدس. وليس هذا من مبتكرات محمد بن عبد الله المسعري، كاتب هذه السطور، ولا هو من أقوال (العصرانيين)، أو (العقلانيين)، بل هو قول قديم، وإنما منَّ الله علينا بتحريره، وضبطه، حتى تبلور:

❋ فقد جاء في تفسير البغوي [إحياء التراث (2/227)]: [قَالَ قَتَادَةُ: كَانَ أُولَئِكَ الْقَوْمُ مِنْ لَخْمٍ وَكَانُوا نُزُولًا بِالرِّقَّةِ، فَقَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ، قالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنا إِلهاً، أَيْ: مِثَالًا نَعْبُدُهُ كَما لَهُمْ آلِهَةٌ، **وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ شَكًّا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي وَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ**، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ اجْعَلْ لَنَا شَيْئًا نُعَظِّمُهُ وَنَتَقَرَّبُ بِتَعْظِيمِهِ إلى الله وَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ الدِّيَانَةَ وَكَانَ ذَلِكَ لِشِدَّةِ جَهْلِهِمْ. قالَ مُوسَى: إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ، عَظَمَةَ اللَّهِ]؛

ـــ ووافقه صاحب تفسير الخازن [لباب التأويل في معاني التنزيل (2/243)]: [قال البغوي رحمه الله: ولم يكن ذلك شكا من بني إسرائيل في وحدانية الله تعالى وإنما معناه اجعل لنا شيئا نعظمه ونتقرب بتعظيمه إلى الله تعالى وظنوا أن ذلك لا يضر الديانة وكان ذلك لشدة جهلهم]؛

❋ وجاء نحوه في تفسير أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (المتوفى: 875هـ) [الجواهر الحسان في تفسير القرآن (3/72)]: [وقال ابن جُرَيْج: كانت تماثيلَ بقرٍ من حجارةٍ وعيدانٍ

ونحوها، وذلك كان أَوَّل فتنةِ العِجْل، وقولهُم: **اجْعَلْ لَنا إِلهاً كَما لَهُمْ آلِهَةٌ، يظهر منه استحسانهم لِمَا رَأَوْه من تلك الآلهة بجهلهم فأرادوا أنْ يكون ذلك في شَرْع موسى، وفي جملة ما يُتقرَّبُ به إلى اللَّه، وإلاَّ فبعيدٌ أن يقولوا لموسَى: اجعل لنا صنماً نُفْرِدُهُ بالعبادة، ونَكْفُر بربِّك**؛ وعلى هذا الذي قلت يقع التشابه الذي نصّه النبيّ، صلى الله عليه وسلم، في قَوْلِ أَبي واقِدٍ اللَّيْثِّي اجعل لَنَا، يَا رَسُولَ اللَّه، ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذات أنواط، فأنكره النبيّ، صلى الله عليه وسلم، وَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَر! قُلْتُمْ واللَّهَ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ اجْعَلْ لَنا إِلهاً كَما لَهُمْ آلِهَةٌ: لَتَّتبعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ»، الحديث، ولم يقصد أبو واقدٍ بمقالته فساداً]، انتهى كلام الثعالبي، رحمه الله، إلا أنه اضطرب بعض الشيء لعدم وضوح معاني (**الصنم**) وعلاقته بـ(**الإله**) في ذهنه، فأردف قائلاً: [وقال بعضُ الناسَ كان ذلك من بني إسرائيل كفراً، ولفظةً «**الإله**» تقتضي ذلك، وهذا محتملٌ، وما ذكرتُهُ أولاً أصحُّ، واللَّه أعلم. قلتُ: وقولهم: هذا إِلهُكُمْ وَإِلهُ مُوسى، وجواب موسى هنا يقوِّي الاحتمال الثاني، نعم: الَّذي يجب أن يعتقد أنَّ مِثْلَ هذه المقالاتِ إنما صدرت من أشرارهم وقريبي العَهْد بالكُفْر] انتهى كلامه.

❋ وجاء في تفسير القاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام **بن عطية** الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)) [المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (447/2)]: [قال القاضي أبو محمد: والظاهر من مقالة بني إسرائيل لموسى: اجْعَلْ لَنا إِلهاً كَما لَهُمْ آلِهَةٌ أنهم استحسنوا ما رأوه من آلهة أولئك القوم فأرادوا أن يكون ذلك في شرع موسى وفي جملة ما يتقرب به إلى الله، وإلا فبعيد أن يقولوا لموسى: اجعل لنا صنما نفرده بالعبادة ونكفر بربك، فعرفهم موسى أن هذا جهل منهم إذ سألوا أمرا حراما فيه الإشراك في العبادة؛ **ومنه يتطرق إلى إفراد الأصنام بالعبادة والكفر بالله عز وجل**، وعلى هذا الذي قلت يقع التشابه الذي قصه النبي، صلى الله عليه وسلم، في قول أبي واقد الليثي له في غزوة حنين إذ مروا على دوح سدرة خضراء عظيمة: اجعل لنا يا رسول الله ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، وكانت ذات أنواط سرحة لبعض المشركين يعلقون بها أسلحتهم ولها يوم يجتمعون إليها فيه، فأراد أبو واقد وغيره أن يشرع ذلك رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الإسلام، فرأى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أنها ذريعة إلى عبادة تلك السرحة، فأنكره وقال: «الله أكبر قلتم والله كما قالت بنو إسرائيل اجْعَلْ لَنا إِلهاً كَما لَهُمْ آلِهَةٌ لتتبعن سنن من قبلكم». قال القاضي أبو محمد: ولم يقصد أبو واقد بمقالته فسادا، وقال بعض الناس كان ذلك من بني إسرائيل كفرا ولفظة الإله تقتضي ذلك، وهذا محتمل، وما ذكرته أولا أصح عندي والله تعالى أعلم]؛

أقول: أضرت بالقاضي أبي محمد أصوله المالكية في (سد الذرائع)، و(مآلات الأعمال)، وغيره من الظنون والأوهام التي لا تقوم على دليل قطعي، فقال: (**ومنه يتطرق إلى إفراد الأصنام بالعبادة والكفر بالله عز وجل**)، وأما قوله: (أمرا حراما فيه الإشراك في العبادة) فخطأ محض، فما ثمة إشراك أصلاً، لا في العبادة، ولا في غيرها، وإنما هو التحريم المغلظ لاتخاذ صنم لله، وهو من أعمال الكفر، واعتقاد إمكانية تمثيل الله بصنم يقتضي ضرورة: **تشبيه الله بخلقه**، وهذا، ضرورة ولا بد، من معتقدات

الكفر؛ وهو – أي: **تشبيه الله بخلقه، ونسبة النقص إليه** – في التحليل النهائي أصل كل شرك وكفر في العالم.

وربما أشكلت الآية التالية مباشرة: ﴿**قَالَ**: أَغَيْرَ اللّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَـهاً وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾، (الأعراف؛ 7: 140)، على بعض الأذهان الكليلة، وبخاصة أذهان الذين (**يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم**)، فظن أن هذا مناقض لما أصلناه: **أنهم ما أرادوا قط إلاها غير الله**، وإنما فقط أرادوا صنماً أو تمثيلاً حسياً (ينوب) عن الله، تماماً كما هو الحال بالنسبة للأصنام ونيابتها عن الإلهة التي تقوم هذه الأصنام مقامها.

فنقول، بعون الله وتوفيقه: هذا كله وهم وخطأ لأن رد موسى، صلى الله عليه وسلم، على قولهم: ﴿اجْعَلْ لَنَا **إِلَهاً** كَمَا لَهُمْ **آلِهَةٌ**﴾، هو حصراً: ﴿**إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ * إِنَّ هَـؤُلاء مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ**﴾، وبهذا انتهى الرد التام: ولا أشك أن موسى، صلى الله عليه وسلم، أوضح لهم بالتفصيل الوافي، بلغة مبسطة مناسبة لحالهم، أن الإله الحق واحد أحد فرد، وليس هو فرد من نوع، ولا نوع من جنس، ليس له مثال أو شبيه مطلقاً، فمن المحال الممتنع أن يكون له صورة أو تمثال. كيف وهو لم يكن له اسم علم معروف آنذاك، حتى نحته الله لهم نحتاً: («**إِهْيِهْ أَشِرْ إِهْيِهْ**»)، أو («**يهوه**»): كما سنورده، مع بمزيد بيان، في باب لاحق، نقلاً عن العهد القديم: (فَقَالَ مُوسَى لِلّهِ: «هَا أَنَا آتِي إِلَى بَنِي إِسْرائيلَ وَأَقُولُ لَهُمْ: إلهُ آبَائِكُمْ أَرْسَلَنِي إِلَيْكُمْ. فَقَالُوا لِي: مَا اسْمُهُ؟ مَا أَقُولُ لَهُمْ؟» * فَقَالَ اللّهُ لِمُوسَى: («**إِهْيِهْ أَشِرْ إِهْيِهْ**»)، وَقَالَ: «كَذَا تَقُولُ لِبَنِي إِسْرائيلَ: («**إِهْيِهْ**») أَرْسَلَنِي إِلَيْكُمْ. وَقَالَ بَعْدُ اللّهُ لِمُوسَى: كَذَا تَقُولُ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: («**يهوه**») إلهُ آبَائِكُمْ إلهُ إِبْرَاهِيمَ إِلَهُ إِسْحَاقَ وَإِلهُ يَعْقُوبَ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكُمْ. هذا اسْمِي إِلَى الأَبَدِ، وَهذا ذِكْرِي إِلَى دَوْرٍ فَدَوْرٍ».)

ثم رأى موسى، صلى الله عليه وسلم، بعد أن فرغ من الرد أن يعلمهم من صفات الله، وما ينبغي له، وما لا ينبغي، فانتقل إلى أسلوب جديد، ونوع لهم المقال، (في نفس المجلس، أو في مجلس آخر)، بدلالة استفتاح الله جل جلاله لخبره عن ذلك الكلام الجديد المستأنف بلفظة: (قال)، وهي تعني ها هنا: أضاف قائلاً: ﴿**قَالَ**: أَغَيْرَ اللّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَـهاً وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾، فكأنه يقول: (بعد أن فرغ من المقالة الأولى الطويلة، استفتح كلاماً جديداً، فقال)؛ فلعله أخبرهم أنه لو استجاب لطلبهم وصنع لهم صنما، لكان هذا الصنم بالضرورة تمثالاً **لشيء آخر غير الله**، الذي يعرفونه من قبل حين سمَّى نفسه لهم من قبل: («**إِهْيِهْ أَشِرْ إِهْيِهْ**»)، أو («**يهوه**») على وجه الاختصار؛ وهم يعلمون جيداً أنه هو الذي فضلهم على العالمين، وشق لهم البحر، فنجاهم من فرعون وجنوده، وأغرق عدوهم أجمعين، **وذلك لاستحالة تمثيل الله، ومشابهته لخلقه**. ويقوي هذا التخريج أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عندما استشهد بهذه الآيات في قصة (**ذات أنواط**)، لم يتجاوز قوله تعالى ذكره: ﴿**إِنَّكُمْ قَوْمٌ**

تَجْهَلُونَ﴾، وقال بعدها فوراً: (**لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**)، أو كما قال، صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وبهذه أيضاً تنحل إشكالية (**ذات الأنواط**)، التي عقَّب الشيخ عبد العزيز بن باز عليها بقوله: (وثبت في جامع الترمذي وغيره بإسناد صحيح عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال: (خرجنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلى حنين ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، فمررنا بسدرة، فقلنا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال، صلى الله عليه وسلم، الله: ((أكبر إنها السنن قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة، لتركبن سنن من كان قبلكم))، شبه قولهم: اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، بقول بني إسرائيل: اجعل لنا إلها كما لهم آلهة، فدل ذلك على أن **الاعتبار بالمعاني والمقاصد لا بمجرد الألفاظ**)

فنقول: نعم العبرة بالمعاني، وليس بالألفاظ، ولكنكم لم تفهموا المعنى أصلاً، كما أنكم لم تحرروا الألفاظ: فأنى لكم الصواب؟! وفي هذا الموضوع الخطير قرأتم كتاب الله قراءة سطحية، فلم تهضموه وتتمثلوه: أي أنكم قطعاً ممن (**يقرؤون القرآن لا يجواز تراقيهم**)، كما ثبت في صفة الخوارج الغلاة المارقين عن نبي الله الخاتم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بنقل التواتر، فتكون النتيجة الحتمية: (يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم: **يمرقون من الدين كمروق السهم من الرمية**؛ ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينطر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى نضيه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى قذذه فلا يوجد فيه شيء سبق الفرث والدم)، و(**يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء**)؛ نعوذ بالله، مرة بعد مرة، من الخذلان، ونسأله الستر والعافية في الدنيا والآخرة.

والحق أن حديث (**ذات أنواط**) لم يكن أسعد حظاً، عند أصحابنا هؤلاء الذين (**يقرؤون القرآن لا يجواز تراقيهم**)، لا من ناحية الفهم، ولا من ناحية تتبع طرق الحديث لتحصيل أتم الألفاظ، وهو أمر لا بد منه حتى نعرف الواقعة بدقة على حقيقتها، وهو أمر يطول، لذلك جعلناه في فصل مستقل، فليراجع.

❄ فصل: قصة ذات أنواط

❄ أخرج الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج3/ص244/ح3291) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حدثنا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ **مَالِكٍ**، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ الدُّؤَلِيِّ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، إِلَى حُنَيْنٍ وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، ولِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا، ويَنُوطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ يُقَالُ لَهَا ذَاتُ أَنْوَاطٍ. قَالَ: فَمَرَرْنَا بِالسِّدْرَةِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: (اللهُ أَكْبَرُ،

إِنَّهَا السُّنَنُ، قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾، (الأعراف؛ 7: 138)، لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ)]؛

ـــ وهو في السنة للمروزي (ص: 17/39) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءِ بْنُ عُبَيْدٍ الضَّبْعِيُّ، عَنْ جُوَيْرِيَّةَ، عَنْ **مَالِكٍ**، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ الدَّيْلِيِّ، **حَدَّثَهُ** عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، إِلَى حُنَيْنٍ وَنَحْنُ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ قَالَ: وَكَانَتْ لِلْكُفَّارِ سِدْرَةٌ يَعْكِفُونَ عِنْدَهَا وَيَنُوطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ يُقَالُ لَهَا ذَاتُ أَنْوَاطٍ، قَالَ: فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةٍ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: " إِنَّهَا السُّنَنُ اللَّهُ أَكْبَرُ، قُلْتُمْ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ، قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾، (الأعراف؛ 7: 138)، لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ)]

ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص218/ح21952) بإسناد صحيح، إلا أنه لم يذكر نصه، وإنما قال: [حدثنا أبو إسحاق بن سليمان حدثنا مالك بن أنس عن الزهري عن سنان بن أبى سنان الدؤلي عن أبى واقد الليثي قال خرجنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلى حنين فذكر معنى حديث مَعْمَر ومَعْمَر أتم حديثا]؛

ـــ وهو في معرفة الصحابة لأبي نعيم (2/759/2021) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنْبَأَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ مَعْمَرٌ، (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبِ بْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، (ح) وحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمْدَانَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا طَالُوتُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، كُلُّهُمْ قَالَ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ الدِّيلِيِّ، عَن أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، إِلَى حُنَيْنٍ وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ وَنَحْنُ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ)، وَلِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا، وَيَنُوطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ، قَالَ: **فَمَرَرْنَا بِالسِّدْرَةِ** فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: «اللهُ أَكْبَرُ إِنَّهَا السُّنَنُ، قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾»، قَالَ: «إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ، لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»]، وقال أبو نعيم: (**السِّيَاقُ لِمَالِكٍ**، وَلَمْ يَذْكُرْ مَعْمَرٌ، وَلَا ابْنُ إِسْحَاقَ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ).

قلت: فهذا حديث مالك. والإسناد صحيح على شرط الشيخين بإجماع النقاد.

❋ وأخرجه الإمام الحميدي في مسنده (ج2/ص375/ح848) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ**، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، لَمَّا خَرَجَ إِلَى حُنَيْنٍ مَرَّ بِشَجَرَةٍ يُقَالُ لَهَا ذَاتُ أَنْوَاطٍ، يُعَلِّقُ الْمُشْرِكُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم: (اللَّهُ أَكْبَرُ، هَذَا كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾، (الأعراف؛ 7: 138)، لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ)]؛ وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج7/ص479/ح37375): [حدثنا ابن عيينة به]؛ وأبو يعلى في مسنده (ج3/ص31/ح1441): [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة به]؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج3/ص244/ح3292): [حدثنا بشر بن موسى حدثنا الحميدي حدثنا سفيان به]؛ وهو في تفسير ابن أبي حاتم [محققا (5/1553/8906)]: [حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ الْوَاسِطِيُّ قَالا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، به]؛

ـــ وأخرجه الإمام الترمذي في سننه (ج4/ص476/ح2180) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، لَمَّا خَرَجَ إِلَى حُنَيْنٍ مَرَّ بِشَجَرَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ يُعَلِّقُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم: (سُبْحَانَ اللَّهِ هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾، (الأعراف؛ 7: 138)، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ)]، ثم قال أبو عيسى: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ اسْمُهُ الحَارِثُ بْنُ عَوْفٍ وَفِي البَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ)؛

ـــ وهو في تفسير الطبري [جامع البيان ت شاكر (13/81/15056)] بإسناد صحيح: [حدثنا الحسن بن يحيى قال، أخبرنا عبد الرزاق قال، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن سنان بن أبي سنان، عن واقد الليثي]؛ وفي تفسير الطبري [جامع البيان ت شاكر (13/81/15055)]: [حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال، حدثنا محمد بن ثور، عن معمر، عن الزهري: أن أبا واقد الليثي قاله]، كذا بإسقاط سنان بن أبي سنان، وهو قطعاً، وهم وخطأ بدلالة كل الطرق السابقة

ـــ وهو في تفسير ابن أبي حاتم ـــ محققا (5/1553/8906) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ الْوَاسِطِيُّ قَالا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، به]

ـــ وهو في السنن المأثورة للشافعي (ص338/400) بإسناد صحيح: [وَسَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، يُحَدِّثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: مَرَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، بِشَجَرَةٍ يُعَلِّقُ بِهَا الْمُشْرِكُونَ أَسْلِحَتَهُمْ يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: " هَذَا كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمُ آلِهَةٌ﴾ [الْأَعْرَاف: 138]

ـــ وهو في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (1/139/204 ـــ 205) بإسناد صحيح: [أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ زِيَادٍ النَّيْسَابُورِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَكِّيُّ بْنُ عَبْدَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، (ح) وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُبَشِّرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ به]

ـــ وهو في معرفة السنن والآثار (1/186/329) بإسناد صحيح: [أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ

مُحَمَّدٍ الْفَقِيهُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو النَّضْرِ الْإِسْفِرَائِينِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرِ بْنُ سَلَامَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُزَنِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ سَمِعْتُ سُفْيَانَ يُحَدِّثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ

ـــ وهو في مسند أبي يعلى الموصلي (3/30/1441) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، به]؛

ـــ وهو في دلائل النبوة للبيهقي محققا (5/125) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ الْأَصْبَهَانِيُّ إِمْلَاءً، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو سَعِيدٍ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الْبَصْرِيُّ بِمَكَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، به]

ـــ وهو في معجم الصحابة لابن قانع (1/172) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ به]

ـــ وهو في ذم الكلام وأهله (3/109/458) بإسناد صحيح: [أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شَافِعُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَةَ بِمِصْرَ حَدَّثَنَا الْمُزَنِيُّ حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ يحدث به]

<u>قلت</u>: فهذا حديث سفيان بن عيينة. والإسناد صحيح على شرط الشيخين بإجماع النقاد.

❋ وأخرجه الإمام أبو داود الطيالسي في مسنده (ج1/ص191/ح1346) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا **<u>إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ</u>** قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ الدُّؤَلِيِّ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، بِحُنَيْنٍ وَنَحْنُ **<u>حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ</u>** فَمَرَرْنَا عَلَى شَجَرَةٍ يَضَعُ الْمُشْرِكُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ فَقَالَ: (اللَّهُ أَكْبَرُ قُلْتُمْ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾، (الأعراف؛ 7: 138))، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «إِنَّكُمْ سَتَرْكَبُونَ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»]؛

ـــ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج3/ص245/ح3294): [حدثنا الحسين بن إسحاق التستري حدثنا يحيى الحماني حدثنا إبراهيم بن سعد به]؛

ـــ وهو في السنة لابن أبي عاصم (1/37/76) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ، يَقُولُه]

<u>قلت</u>: فهذا حديث إبراهيم بن سعد. والإسناد صحيح على شرط الشيخين بإجماع النقاد.

❋ وأخرجه الإمام أبو حاتم بن حبان في صحيحه (ج15/ص95/ح6702): [أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سِنَانَ بْنَ أَبِي سِنَانٍ الدُّؤَلِيَّ ـــ وهم حلفاء بني الديل – أخبر أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ ـــ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، -: لَمَّا افْتَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ مَكَّةَ، خَرَجَ بِنَا مَعَهُ قِبَلَ هَوَازِنَ، حَتَّى مَرَرْنَا عَلَى سِدْرَةِ الْكُفَّارِ: سِدْرَةٌ يَعْكِفُونَ حَوْلَهَا، وَيَدْعُونَهَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ

أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: (اللَّهُ أَكْبَرُ، إِنَّهَا السُّنَنُ، هَذَا كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلهة﴾، قال: ﴿إنكم قوم تجهلون﴾)، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: (إنكم لتركبن سنن من قبلكم)]؛

<u>قلت</u>: فهذا حديث يونس. والإسناد صحيح على شرط الشيخين بإجماع النقاد. فهؤلاء الأربعة الأئمة، وهم من رجالات الطبقة الأولى في الزهري: مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وهما من أثبت الناس في الزهري، وابراهيم بن سعد ويونس؛ كلهم يقولون أنهم مروا على (ذات أنواط) **<u>بعينها</u>**، فقالوا ما قالوا!

❋ وجاء في جامع معمر بن راشد (20763/369/11) بإسناد صحيح: [(أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ:) أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ الدِّيلِيِّ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَبْلَ حُنَيْنٍ فَمَرَرْنَا بِالسِّدْرَةِ، فَقُلْنَا: أَيْ رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا هَذِهِ ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لِلْكُفَّارِ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، وَكَانَ الْكُفَّارُ يَنُوطُونَ سِلَاحَهُمْ بِسِدْرَةٍ، وَيَعْكُفُونَ حَوْلَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُ أَكْبَرُ، هَذَا كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾، (الأعراف؛ 7: 138)، إِنَّكُمْ تَرْكَبُونَ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ»]؛ وهو بعينه في تفسير عبد الرزاق (931/88/2): [عَنْ مَعْمَرٍ]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص218/ح21950): [حدثنا عبد الرزاق أخبرنا **<u>مَعْمَر</u>** به]؛ وأخرجه الإمام النسائي في سننه الكبرى (ج6/ص346/ح11185): [أخبرنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق به]؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج3/ص244/ح3290): [حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا عبد الرزاق به]؛ وهو في تفسير الطبري [جامع البيان ت شاكر (15055/81/13)]: [حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال، حدثنا محمد بن ثور، عن معمر]؛

ـــ وهو في تفسير عبد الرزاق (931/88/2) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، قِبَلَ حُنَيْنٍ فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا هَذِهِ ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لِلْكُفَّارِ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، وَكَانَ الْكُفَّارُ يَنُوطُونَ سِلَاحَهُمْ بِسِدْرَةٍ، وَيَعْكُفُونَ حَوْلَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم: (اللَّهُ أَكْبَرُ، هَذَا كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلَهَةٌ﴾، (الأعراف؛ 7: 138)، إِنَّكُمْ تَرْكَبُونَ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ)]

ـــ وهو في السنن الكبرى للنسائي (11121/100/10) بإسناد صحيح: [أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ به]

ـــ وهو في الإبانة الكبرى لابن بطة (710/568/2): [حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ الرَّيَّانِ السَّبْتِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَبُو يَعْقُوبَ الدَّبْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ به]

ـــ وهو في مغازي الواقدي (890/3) بإسناد صحيح: [حَدّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزّهْرِيّ، عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ الدّيلِيّ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللّيْثِيّ ـــ وَهُوَ الْحَارِثُ بْنُ مَالِكٍ ـــ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، إلَى حُنَيْنٍ، وَكَانَتْ لِكُفّارِ قُرَيْشٍ وَمَنْ سِوَاهُمْ مِنْ الْعَرَبِ شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ خَضْرَاءُ يُقَالُ لَهَا ذَاتُ

أَنْوَاطٍ، يَأْتُونَهَا كُلَّ سَنَةٍ يُعَلِّقُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ، وَيَذْبَحُونَ عِنْدَهَا، يَعْكُفُونَ عَلَيْهَا يَوْمًا. قَالَ: فَرَأَيْنَا يَوْمًا، وَنَحْنُ نَسِيرُ مَعَ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، شجرة عظيمة خضراء، فسترتنا مِنْ جَانِبِ الطَّرِيقِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: اللهُ أَكْبَرُ! اللهُ أَكْبَرُ! قُلْتُمْ وَالّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: اجْعَلْ لَنا إِلهاً كَما لَهُمْ آلِهَةٌ قالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ إنّهَا لِلسّنَنِ، سَنَنِ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ]

ـــ وهو في تفسير البغوي ـــ إحياء التراث (2/227/939) بإسناد صحيح: [أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ الطَّاهِرِيُّ أَخْبَرَنَا جَدِّي أَبُو سَهْلٍ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَزَّازُ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْعُذَافِرِيُّ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، به]

ـــ وهو في أخبار مكة للأزرقي (1/129): [حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْوَاقِدِيِّ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ الْبَصْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ الدِّيلِيِّ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ وَهُوَ الْحَارِثُ بْنُ مَالِكٍ – قَالَهُ]

قلت: فهذا حديث مَعْمَر بن راشد. والإسناد صحيح على شرط الشيخين بإجماع النقاد.

* وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص218/ح21947)، أو في [ط الرسالة (36/225/21897)]: [حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي **عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ**، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ الدُّؤَلِيِّ ثُمَّ الْجُنْدَعِيِّ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ: أَنَّهُمْ خَرَجُوا عَنْ مَكَّةَ مَعَ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، إِلَى حُنَيْنٍ، قَالَ: وَكَانَ لِلْكُفَّارِ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا، وَيُعَلِّقُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ، يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ، قَالَ: فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةٍ خَضْرَاءَ عَظِيمَةٍ، قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: (قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾)]؛ وهو في تفسير الطبري [جامع البيان ت شاكر (13/82/15058)]: [حدثني المثنى قال، حدثنا ابن صالح قال، حدثني الليث قال، حدثني عقيل، عن ابن شهاب قال، أخبرني سنان بن أبي سنان الديلي، عن أبي واقد الليثي به]؛

قلت: فهذا حديث عُقَيْل بن خالد. والإسناد صحيح على شرط الشيخين بإجماع النقاد.

* وجاء في سيرة ابن هشام [ت السقا (2/442)]: [قَالَ ابْنُ إسْحَاقَ: **وَحَدَّثَنِي** ابْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ، عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ الدُّؤَلِيِّ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، **أَنَّ** الْحَارِثَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، إلَى حُنَيْنٍ وَنَحْنُ حَدِيثُو عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ: فَسِرْنَا مَعَهُ إلَى حُنَيْنٍ، قَالَ: وَكَانَتْ كُفَّارُ قُرَيْشٍ وَمَنْ سِوَاهُمْ مِنْ الْعَرَبِ لَهُمْ شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ خَضْرَاءُ، يُقَالُ لَهَا ذَاتُ أَنْوَاطٍ، يَأْتُونَهَا كُلَّ سَنَةٍ، فَيُعَلِّقُونَ أَسْلِحَتَهُمْ عَلَيْهَا، وَيَذْبَحُونَ عِنْدَهَا، وَيَعْكُفُونَ عَلَيْهَا يَوْمًا. قَالَ: فَرَأَيْنَا وَنَحْنُ نَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، سِدْرَةً خَضْرَاءَ عَظِيمَةً، قَالَ: فَتَنَادَيْنَا مِنْ جَنَبَاتِ الطَّرِيقِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: اللَّهُ أَكْبَرُ، قُلْتُمْ، وَالَّذِي

نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى لِمُوسَى: «اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ، قَالَ: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾. إِنَّهَا السُّنَنُ، لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»]؛ وأخرجه الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج3/ص244/ح3293): [حدثنا المقدام بن داود حدثنا أسد بن موسى حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة حدثنا **بن إسحاق حدثني** الزهري عن سنان بن أبي سنان الليثي ثم الجندعي عن أبي واقد الليثي قاله]؛ وهو في تفسير الطبري [جامع البيان ت شاكر (15057/82/13)]: [حدثني المثنى قال، حدثنا الحجاج قال، حدثنا حماد، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن سنان بن أبي سنان، عن أبي واقد الليثي، عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، نحوه]؛ وله: (**أَنَّ** الْحَارِثَ بْنَ مَالِكٍ) تصحيف قطعاً، وإنما هو: (**وهوَ** الْحَارِثَ بْنَ مَالِكٍ)، أو: (**واسمه** الْحَارِثَ بْنَ مَالِكٍ)

ـــ وهو في دلائل النبوة للبيهقي مخرجا (124/5): [أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، وَأَبُو بَكْرٍ الْقَاضِي، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ به]

قلت: فهذا محمد بن إسحاق سماعاً من الزهري، فالإسناد متصل صحيح.

فهؤلاء الثلاثة الأئمة: مَعْمَر بن راشد، وعُقَيْل بن خالد، وهما من أثبت الناس في الزهري؛ ومحمد بن إسحاق سماعاً من الزهري؛ كلهم يقولون فقط أنهم مروا على (سدرة خضراء عظيمة)، قد تكون هي ذات أنواط، وقد لا تكون، فتذكروا (ذات أنواط)، فقالوا ما قالوا؛ ونسارع فنقول: ليس في هذه الروايات **ما ينفي أو يثبت** أنهم مروا على (ذات أنواط) **بعينها**!

فنقول: المثبت مقدم على النافي، وذكر المرور على (ذات أنواط) **بعينها**، زيادة أربعة من كبار الثقات الأثبات، فلا محيص من قبولها، بل هو نقل تواتر عن الزهري. والأسانيد أكثرها صحاح على شرط الشيخين؛

ولكن لعل الرواية التالية المستقلة، على ما في إسنادها من مقال - بسبب الكلام في كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني – توضح الصورة بصفة نهائية:

❋ فقد أخرج الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم في تفسيره [محققا (8910/1554/5)]: [حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، عَامَ الْفَتْحِ وَنَحْنُ أَلْفٌ وَنَيِّفٌ فَفَتَحَ اللَّهُ لَهُ مَكَّةَ وَحُنَيْنَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بَيْنَ حُنَيْنٍ وَالطَّائِفِ أَرْضُ شَجَرٍ، مِنْ سِدْرَةٍ كَانَ يُنَاطُهَا السِّلاحُ فَسُمِّيَتْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، **وَكَانَتْ تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ**، فَلَمَّا رَآهَا رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، صَرَفَ عَنْهَا فِي يَوْمٍ صَائِفٍ إِلَى ظِلٍّ هُوَ أَدْنَى مِنْهَا، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ: اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: (أَنَّهَا السُّنَنُ؛ قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ كَمَا قالت بنوا

إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾؛ فَقَالَ: ﴿أَغْيَرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فضلكم على الْعَالَمِينَ﴾]؛ وأخرجه الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج17/ص21/ح27): [حَدَّثَنَا مَسْعَدَةُ بْنُ سَعْدٍ الْعَطَّارُ، حدثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حدثنا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَه بعينه]؛

فراوية عمرو بن عوف المزني، رضي الله عنه، وهو من السابقين الأولين ممن صلى إلى القبلتين، وهي موافقة، بل تكاد أن تكون مطابقة للروايات الصحاح آنفة الذكر، وليس في متنها ما يعاب إلا:

(1)ــ ما أخطأ به بعض الرواة أو النساخ إذ قال: (وَنَحْنُ أَلْفُ وَنَيِّفٌ)، وقد كانوا فوق العشرة آلاف، وهذا خطأ أو تصحيف يسير تجد مثله في أصح الصحاح؛ وربما قصد فقط: (وَنَحْنُ أَلْفُ وَنَيِّفٌ) منم قبيلته مزينة، فلا يكون خطأً أصلاً؛

(2)ــ قوله: فَقَالَ: ﴿أَغْيَرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فضلكم على الْعَالَمِينَ﴾، والصحيح أنه بلغ فقط: ﴿إنكم قوم تجهلون﴾، كما هو عند مالك، ويونس؛ وما ترجحه عوائد النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، في البلاغة بتحري جوامع الكلم، واختصار الكلام: وهذا سبق ذهن وإدراج يسير تجد مثله في أصح الصحاح؛

وتندفع كل شبهة حول ثبوت الواقعة، وتصل إلى درجة المتواتر المفيد للقطع واليقين بالرواية المختصرة التالية، من مرجع مستقل، وطريق مستقلة تمام الاستقلال:

❋ كما جاءت في مغازي الواقدي (3/891): [حَدّثَنِي ابْنُ أَبِي حَبِيبَةَ، عَنْ داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَتْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ شَجَرَةً عَظِيمَةً، أَهْلُ الْجَاهِلِيّةِ يَذْبَحُونَ **بِهَا** وَيَعْكُفُونَ عَلَيْهَا يَوْمًا، وَكَانَ مَنْ حَجّ مِنْهُمْ وَضَعَ رِدَاءَهُ عِنْدَهَا، وَيَدْخُلُ بِغَيْرِ رِدَاءٍ تَعْظِيمًا لَهَا، فَلَمّا مَرّ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، (ـ.ـ.) إلَى حُنَيْنٍ قَالَ لَهُ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فِيهِمْ الْحَارِثُ بْنُ مَالِكٍ: يَا رَسُولَ اللهِ: اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ. فَكَبّرَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، ثلاثا، وقال: هكذا فَعَلَ قَوْمُ مُوسَى بِمُوسَى]، كذا في الأصل: (**بِهَا**)، وهو تصحيف بَيِّن، والصحيح: (**لَهَا**)؛ (ـ.ـ.) سقط في الأصل لعل صوابه: (بها وهو في طريقه)

فهذه الروايات، توجب بمجموعها القطع بالقصة في جوهرها:

(1) ــأنهم مروا على ذات أنواط **بعينها**؛

(2) ــأنهم قالوا ما قالوا؛ وأجابهم النبي بما ورد؛

(3) ــأن القائلين، أو أكثرهم، كانوا (**حَدَيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ**)، ولا نبالي: هل كان أبو واقد الليثي نفسه من القائلين، أو أنه استخدم لفظة: (قلنا) لأن عامة القائلين من قبيلته، وليس هو من القائلين لأنه قديم الإسلام، قد شهد بدراً، فيما يقال؛ ولا نبالي أن يكون عدد القائلين ثلاثة أو ثلاثة آلاف؛

وزادتنا رواية عمرو بن عوف المزني، رضي الله عنه:

(4) ــ أن ذلك بعد الفتح المكي المجيد، والنصر المؤزر على هوازن، في الطريق بين حنين والطائف، والنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الطريق إلى ثقيف في الطائف لتأديبها على مشاركة هوازن في عدوانها وحربها لله ورسله، وكانت ثقيف قد أوعبت في نصرتها لهوازن. فالنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هو سيد تلك المنطقة، المتغلب عليها: صاحب السلطان النافذ، والسيف المسلول، بعد نصره المؤزر. وهذا أمر تاريخي، ذو قيمة ثانوية: فحتى لو كان هذا في الطريق إلى حنين قبل المعركة، فهو في منطقة سلطان مكة، التي غلب عليها، وفتحها، **وهدم معابد أوثانها**: فالنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هو أيضاً سيد تلك المنطقة، المتغلب عليها: صاحب السلطان النافذ، والسيف المسلول؛

(5) ــ أن تلك السدرة (ذات أنواط) كانت: **تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ**، هكذا نصاً في خبر عمرو بن عوف المزني، رضي الله عنه؛

(6) ــ أنه لم يقطع (**ذات أنواط**)، ولا أمر بقطعها، فهو فقط تجنبها، فلم يستظل بها، مع كونها أعظم سدرة في تلك الأرض، وأمدها ظلاً، واستظل بسدرة كبيرة أخرى، إلا أنها دون (**ذات أنواط**) في الحجم واتساع الظل؛

أما علة عدم قطع (**ذات أنواط**)، بالرغم من كونها، قطعاً ولا جدال: **وثن صنمي، يعبد من دون الله**: **فالذي يظهر لي**: إنما هو لأنها في جوهرها: شجرة، أي: شيء طبيعي، وليست شيئاً مصطنعاً، من إحداث البشر كمعبد العزى بنخلة، وهو بناء على سمرة، أو سمرات كبار، أي هو سرادق أو فسطاط أو صيوان، أكثره من الوبر، وربما كان بعضه من الحجر، فلا يمكن إزالة البناء إلا بقطع شجرات السمر، أو حرقها؛ أو معبد اللات في الطائف الذي كان بناءً له أستار، تشبهاً بالكعبة، فوق **صخرة بيضاء منقوشة** مربعة، وحوله فناء بمثابة (حرم)، كما جاء في تفسير ابن كثير [ط العلمية (422/7)]: [وَكَانَتِ اللَّاتُ **صَخْرَةً بَيْضَاءَ مَنْقُوشَةً** وَعَلَيْهَا بَيْتٌ بِالطَّائِفِ، لَهُ أَسْتَارٌ وَسَدَنَةٌ وَحَوْلَهُ فِنَاءٌ مُعَظَّمٌ عِنْدَ أَهْلِ الطَّائِفِ، وَهُمْ ثَقِيفٌ وَمَنْ تَابَعَهَا، يَفْتَخِرُونَ بِهَا عَلَى مَنْ عَدَاهُمْ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ بَعْدَ قُرَيْشٍ]؛ فتمت إزالة البناء، وإبطال (الحرم)، على نحو قريب من الذي:

* جاء في تاريخ المدينة لابن شبة (2/501 – 505): [حَدَّثَنَا الْحِزَامِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَقْبَلَ وَفْدُ ثَقِيفٍ بَعْدَ قَتْلِ عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ بَضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا هُمْ أَشْرَافُ ثَقِيفٍ، فِيهِمْ كِنَانَةُ بْنُ عَبْدِ يَالِيلَ، وَهُوَ رَأْسُهُمْ يَوْمَئِذٍ وَفِيهِمْ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ بْنِ بِشْرٍ وَهُوَ أَصْغَرُ الْوَفْدِ، حَتَّى قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يُرِيدُونَ الصُّلْحَ وَالْقَضِيَّةَ]، فساق خبراً طويلاً، حتى بلغ قصة هدم اللات، فقال: [ثُمَّ قَدِمَتْ عَلَيْهِمْ رُسُلُ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، أَمِيرُهُمْ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَفِيهِمُ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَمَدُوا إِلَى اللَّاتِ فَهَدَمُوهَا، وَقَدِ اسْتَكَفَّتْ ثَقِيفٌ الرِّجَالُ مِنْهُمْ وَالنِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ حَتَّى خَرَجَ الْعَوَاتِقُ مِنَ الْحِجَالِ، لَا تَرَى عَامَّةُ ثَقِيفٍ أَنَّهَا

مَهْدُومَةٌ، وَيَظُنُّونَ أَنَّهَا مُمْتَنِعَةٌ، فَقَامَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخَذَ الْكَرْزَنَ (وهو: المعول) وَقَالَ: لَأُضْحِكَنَّكُمْ مِنْ ثَقِيفٍ، فَضَرَبَ بِالْكَرْزَنِ ثُمَّ سَقَطَ يَرْتَكِضُ، فَارْتَجَّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ بِصَيْحَةٍ وَاحِدَةٍ قَالُوا: أَبْعَدَ اللَّهُ الْمُغِيرَةَ، قَدْ قَتَلَتْهُ **الرَّبَّةُ**، حِينَ رَأَوْهُ سَاقِطًا، وَقَالُوا: مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيَتَقَرَّبْ وَلْيَجْتَهِدْ عَلَى هَدْمِهَا، فَوَاللَّهِ لَا يُسْتَطَاعُ أَبَدًا، فَوَثَبَ الْمُغِيرَةُ فَقَالَ: قَبَّحَكُمُ اللَّهُ يَا مَعْشَرَ ثَقِيفٍ، إِنَّمَا هِيَ لَكَاعٌ حِجَارَةٌ وَمَدَرٌ، اقْبَلُوا عَافِيَةَ اللَّهِ وَاعْبُدُوهُ، ثُمَّ ضَرَبَ الْبَابَ فَكَسَرَهُ ثُمَّ عَلَا عَلَى سُورِهَا وَعَلَا الرِّجَالُ مَعَهُ، فَمَا زَالُوا يَهْدِمُونَهَا حَجَرًا حَجَرًا حَتَّى سَوَّوْهَا بِالْأَرْضِ، وَجَعَلَ صَاحِبُ الْمَفَاتِيحِ يَقُولُ: لَيَغْضَبَنَّ الْأَسَاسُ وَلَيُخْسَفَنَّ بِهِمْ، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ الْمُغِيرَةُ قَالَ: يَا خَالِدُ، دَعْنِي أَحْفِرُ أَسَاسَهَا، فَحَفَرُوهُ حَتَّى أَخْرَجُوا تُرَابَهَا، وَانْتَزَعُوا حُلِيَّهَا، وَأَخَذُوا ثِيَابَهَا، فَبُهِتَتْ ثَقِيفٌ،...إلخ]؛

* وإليك السياق في مغازي الواقدي (3/970): [وَخَرَجَ أَبُو سُفْيَانَ وَالْمُغِيرَةُ وَأَصْحَابُهُمَا لِهَدْمِ **الرّبّةِ**، فَلَمّا دَنَوْا مِنْ الطّائِفِ قَالَ لِأَبِي سُفْيَانَ: تَقَدّمْ فَادْخُلْ لِأَمْرِ النّبِيّ، صلى الله عليه وسلم. فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: بَلْ تَقَدّمْ أَنْتَ عَلَى قَوْمِك! فَتَقَدّمَ الْمُغِيرَةُ، وَأَقَامَ أَبُو سُفْيَانَ بِمَالِهِ ذِي الْهَرْمِ، وَدَخَلَ الْمُغِيرَةُ فِي بِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا يَهْدِمُونَ **الرّبّةَ**. فَلَمّا نَزَلُوا بِالطّائِفِ نَزَلُوا عِشَاءً فَبَاتُوا، ثُمّ غَدَوْا عَلَى **الرّبّةِ** يَهْدِمُونَهَا. فَقَالَ الْمُغِيرَةُ لِأَصْحَابِهِ الّذِينَ قَدِمُوا مَعَهُ: لَأُضْحِكَنّكُمْ الْيَوْمَ مِنْ ثَقِيفٍ. فَأَخَذَ الْمِعْوَلَ وَاسْتَوَى عَلَى رَأْسِ **الرّبّةِ** وَمَعَهُ الْمِعْوَلُ، وَقَامَ، وَقَامَ قَوْمُهُ بَنُو مُعَتّبٍ دُونَهُ، مَعَهُمْ السّلَاحُ مَخَافَةَ أَنْ يُصَابَ كَمَا فُعِلَ بِعَمّهِ عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ. وَجَاءَ أَبُو سُفْيَانَ وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ: كَلّا! زَعَمْت تُقَدّمُنِي أَنْتَ إلَى الطّاغِيَةِ، تُرَانِي لَوْ قُمْت أهدمها كانت بنو معتّب تقوم دُونِي؟ قَالَ الْمُغِيرَةُ: إنّ الْقَوْمَ قَدْ وَاضَعُوهُمْ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَقْدَمَ، فَأَحَبّوا الْأَمْنَ عَلَى الْخَوْفِ. وَقَدْ خَرَجَ نِسَاءُ ثَقِيفٍ حُسّرًا يَبْكِينَ عَلَى الطّاغِيَةِ، وَالْعَبِيدُ، وَالصّبْيَانُ، وَالرّجَالُ مُنْكَشِفُونَ، وَالْأَبْكَارُ خَرَجْنَ. فَلَمّا ضَرَبَ الْمُغِيرَةُ ضَرْبَةً بِالْمِعْوَلِ سَقَطَ مَغْشِيّا عَلَيْهِ يَرْتَكِضُ، فَصَاحَ أَهْلُ الطّائِفِ صَيْحَةً وَاحِدَةً: كَلّا! زَعَمْتُمْ أَنّ **الرّبّةَ** لَا تَمْتَنِعُ، بَلَى وَاَللهِ لَتَمْتَنِعَنّ! وَأَقَامَ الْمُغِيرَةُ مَلِيّا وَهُوَ عَلَى حَالِهِ تِلْكَ، ثُمّ اسْتَوَى جَالِسًا فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ ثَقِيفٍ، كَانَتْ الْعَرَبُ تَقُولُ: مَا مِنْ حَيّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ أَعْقَلُ مِنْ ثَقِيفٍ، وَمَا مِنْ حَيّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ أَحْمَقُ مِنْكُمْ! وَيْحَكُمْ، وَمَا اللّاتُ وَالْعُزّى، وَمَا **الرّبّةُ**؟ حَجَرٌ مِثْلُ هَذَا الْحَجَرِ، لَا يَدْرِي من عبده ومن لم يعبده! ويحكم، أتسمع اللّاتُ أَوْ تُبْصِرُ أَوْ تَنْفَعُ أَوْ تَضُرّ؟ ثُمّ هَدَمَهَا وَهَدَمَ النّاسُ مَعَهُ، فَجَعَلَ السّادِنُ يَقُولُ - وَكَانَتْ سَدَنَةَ اللّاتِ مِنْ ثَقِيفٍ بَنُو الْعِجْلَانِ بْنِ عَتّابِ بْنِ مَالِكٍ، وَصَاحِبُهَا مِنْهُمْ عَتّابُ بْنُ مَالِكِ بْنِ كَعْبٍ ثُمّ بَنُوهُ بَعْدَهُ - يَقُولُ: سَتَرَوْنَ إذَا انْتَهَى إلَى أَسَاسِهَا، يَغْضَبُ الْأَسَاسُ غَضَبًا يَخْسِفُ بِهِمْ. فَلَمّا سَمِعَ بِذَلِكَ الْمُغِيرَةُ وَلِيَ حَفْرَ الْأَسَاسِ حَتّى بَلَغَ نِصْفَ قَامَةٍ، وَانْتَهَى إلَى الْغَبْغَبِ خِزَانَتِهَا، وَانْتَزَعُوا حِلْيَتَهَا وَكُسْوَتَهَا وَمَا فِيهَا مِنْ طِيبٍ وَمِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضّةٍ]؛

فأقول: في سياق الواقدي ذكر أبي سفيان بن حرب بدلاً من خالد بن الوليد، وفروق أخرى توجب القطع أنه عن غير الزهري؛ كذا في السياقين بتفصيل كبير، مع عدم ورود حرف واحد عن **الصخرة البيضاء المنقوشة**؛ فمن المحال الممتنع أن تكون قد كسرت، أو حُكَّتْ، أو أرادوا ذلك وعجزوا عنه، ولا

يرد عن ذلك حرف واحد في هذا الخبر الطويل، أو غيره من الأخبار المشابهة، بغض النظر عن درجة ثبوتها. ويقال أنها (أي: **الصخرة البيضاء المنقوشة**) ما زالت تحت المنارة القديمة لمسجد عبد الله بن العباس؛ وعلة عدم كسرها أو حكها، والله أعلم أنها في جوهرها: صخرة طبيعية، وما بها من نقوش من إحداث البشر ثانوي طارئ، لا يعتد به، فلا يوجب كسراً أو حكاً: فلعلها تستخرج يوماً من الأيام ويتم تصوير وقراءة نقوشها.

فحقيقة (ذات أنواط)، وقصتها، هي:
أولاً: أنها كانت (**تعبد من دون الله**)، أي أنها كانت **وثناً صنمياً**؛ فليست القضية قضية تبرك فقط، كما شطح الخيال بالبعض. وهي في الأرجح (**وثن صنمي**) لـ(**اللات**)، إذا كانت في منطقة الطائف بعد وقعة حنين ؛ أو (**وثن صنمي**) لـ(**العزى**)، إذا كانت في منطقة مكة قبل وقعة حنين؛

ثانياً: أن قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: (قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾)، على حقيقته: تشبيه **لجوهر** قولهم الذي هو (**اتخاذ وثن صنمي لله**، تصلنا من خلاله بركة الله) بجوهر قول بني إسرائيل: (**اتخاذ صنم لله**، تصل عبادتنا من خلاله إلى الله)؛ فليس هو مبالغة مجازية، وليس هو تشبيه لبعض جوانب قولهم ببعض جوانب قول بني إسرائيل، ومن زعم خلاف ذلك فعليه البرهان؛

ثالثاً: أن مقولة: (**اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ**)؛ تماماً كمقولة: (**اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ**)، مقولة كفر: يكفر قائلها إن لم تقم به أحد موانع تكفير المعين المعروفة كالجهل أو التأويل؛ والحال هنا قد يكون مزيجاً من الجهل والتأويل.

فليس الحال كما زعمه أبو عبد الله المصري، أحد طلبة العلم، الذي جمع من الكتب والنت بحثاً أسماه: (كشف الأغلاط في فهم قضية ذات أنواط) من سـلسـلـة الدفاع عن الصحابة (6). وكنت قد فرحت عندما وجدت البحث، وقمت بإنزاله، أملاً أن يكفيني كل، أو بعض المؤونة، فكانت خيبة الأمل كبيرة:
فأولاً: نصب المؤلف نفسه للدفاع عن الصحابة، كأنهم بحاجة إلى دفاعه، أو كأنه استلم وكالة شرعية من أبي واقد الليثي، رضي الله عنه، من وراء البرزخ؛ وحتى لو افترضنا أن لذلك مسوغات وجيهة، فليس هذا جوهر القضية في هذه القصة؛
ثانياً: أن المؤلف قرأ النصوص وفي نفسه **رأي وهوى مسبق قد اختاره هو**، ألا وهو أنه (لا يوجد عذر بالجهل في الكفر)؛ فهو يلوي أعناق النصوص ليقودها إلى رغبته، بدلاً من أن يستسلم للنصوص المنزلة المعصومة حتى تقوده إلى حقائقها، كما هو حال المؤمنين بحق: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا

قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ **الْخِيَرَةُ** مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً﴾، (الأحزاب؛ 33 : 36).

ولسنا نظلم الرجل، فإليك نص قوله: [**احتج من يقول بالعذر بالجهل في جميع المسائل بهذا الحديث من أن الصحابة قد ارتكبوا شركا وعذرهم النبي صلي الله عليه وسلم بالجهل ولم يكفرهم، وجعلوا ذلك دليلاً علي أن من فعل الشرك الأكبر جاهلاً لا يكفر، وساق المحتج ببعض النصوص للعلماء ليدعم بها فهمه للحديث ستأتيك في مواضعها وتأتيك الإجابة منها. الجواب علي هذه المعارضة من وجهين**]

وإليك ردود أبي عبد الله المصري: [**الوجه الأول: أقول وبالله التوفيق**: إن الذين طلبوا **المشابهة في البدعة** كانوا حدثاء عهد بالكفر، وطلبوا ولم يفعلوا، وقد نص العلماء على أنهم طلبوا مجرد المشابهة في أن تكون لهم شجرة ينوطون بها السلاح **يستمدون بها وليس منها النصر بسبب ما ينزل من البركة عليها من قبل الله جل جلاله. ولذلك سألوا النبي، صلى الله عليه وسلم، ذلك فقالوا: "اجعل لنا ذات أنواط"، فهم لم يدَّعوا فيها هذا من قبل نفوسهم ولكن أرادوا أن يكون ذلك من الله عن طريق نبيه ومصطفاه، صلى الله عليه وسلم، وكما قلت من قبل: يستمدون بها النصر وليس منها كما** في الحديث الصحيح (مطرنا بنوء كذا) أي: بسبب النجم لا به، لأن القول مطرنا بسبب النجم **فهذا يكون ابتداع وشرك أصغر. فهم طلبوا النصر بها، ولكن المحذور الذي وقعوا فيه هو مشابهتهم للمشركين فقطع النبي، صلى الله عليه وسلم، مادة المشابهة من جذرها، وقال: "قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل (اجعل لنا إلها كما لهم آلهة)**]، انتهى كلام أبي عبد الله المصري.

فنقول: من أين لك أنهم فقط: (طلبوا **المشابهة في البدعة**)، وهم قد قالوا صراحة، وبدون مواربة: (**اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ**)، ومعتقد المشركين في ذات أنواط معروف صراحة أو بالقرائن، لا سيما من تصريح رواية، وإن كان فيها بعض الضعف، عن (**ذات أنواط**) أنها: (**تعبد من دون الله**)؛ وتمثيل النبي لقولهم بقول بني إسرائيل، وهو قول كفري صريح؛ واعتذار أبي واقد عن نفسه أو قومه، أو كليهما بأنهم كانوا (**حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ**)؟!

ولا يغني عنك شيئاً القول: [وقد نص العلماء على أنهم طلبوا مجرد المشابهة في أن تكون لهم شجرة ينوطون بها السلاح **يستمدون بها وليس منها النصر بسبب ما ينزل من البركة عليها من قبل الله جل جلاله**]، فمن حقنا أن نسأل هؤلاء (العلماء)، وسنأتي بنماذج من أقوالهم قريباً: من أين لكم هذا، وخاصة من أين جئتم بقولكم المفصل هذا: (**يستمدون بها، وليس منها، النصر بسبب ما**

ينزل من البركة عليها من قبل الله جل جلاله)، على أن قولكم: (**منها**) لا معنى له أصلاً لأنهم لم يكونوا يعتقدون أن البركة من ذات الشجرة، بوصفها شجرة، فهذا محال لا يعتقده حتى نزلاء المصحات العقلية؛ وإنما لأنها **وثن صنمي** ينوب عن اللات أو العزى أو غيرها من الكائنات الإلاهية العلوية الملائكية أو السفلية الشيطانية أو الأرضية الجنية بين بين، وحينئذ لا فرق أن يكون الاستمداد منها أو بها، وكل هذه البهلوانيات اللفظية لا تقدم ولا تأخر: لأنه لا معنى لها، ولا محصول يرجى من ورائها؛

والغريب أن أبا محمد المصري الذي جعل قول المعصوم، أفصح العرب، الذي أوتي جوامع الكلم، واختصر له الكلام اختصاراً، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: (**اللهُ أَكْبَرِ**: إِنَّهَا السُّنَنُ، قُلْتُمْ، **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ**، كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ: ﴿**اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ**﴾)، مجرد مشابهة في البدعة، صارفاً القول عن ظاهره وحقيقته من غير برهان، وإنما بشبهات عارضة، وأقوال علماء، لم يحرروا المسألة، وما كان ينبغي له أن يعبأ بقولهم، وهو نفسه يقول بعد أسطر قليلة: (والقوم اللذين سألوا الرسول ذات أنواط لم يطلبوا الشرك الأكبر يقيناً **لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة** بلا نزاع بين العلماء)؛

فأقول: أي بيان بربكم أوضح من: (قُلْتُمْ، **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ**، كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ: ﴿**اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ**﴾)؟!

ثم ضرب أبو عبد الله المصري مثلاً آخر، فقال: [**كما** في الحديث الصحيح (مطرنا بنوء كذا) أي: بسبب النجم لا به، لأن القول مطرنا بسبب النجم **فهذا يكون ابتداع وشرك أصغر** ومن قال: إن النجم هو الذي أنزل المطر فهذا شرك أكبر بالله في ربوبيته]؛ فاخترع ألفاظ (**ابتداع**)، و(**شرك أصغر**) من خياله، ولا مستند لها في الأحاديث أصلاً، وهي نحو سبعة أو ثمانية أحاديث، أكثرها صحاح، وليست حديثاً واحداً كما يظهر من كلامه: عن زيد بن خالد الجهني، وأبي هريرة بنقل التواتر عنه، وعبد الله بن العباس، وأبي سعيد الخدري، وأبي مالك الأشعري، وأبي الدرداء، وعمرو بن عوف المزني، رضي الله عنهم، ومعاوية الليثي، ولا يدرى من هو، وعلي بن أبي طالب، رضوان الله وسلامه عليه، وإن كان الأرجح أنه موقوف عليه، قد حاولنا تقصيها، مع الاختصار، تجدها في الفصل المعنون: (تقصي أحاديث: (**مطرنا بنوء كذا**))؛ ولم ترد فيها لفظة أو سياق يدل على: (البدعة) أصلاً، وإنما ورد فقط:

(1) (الكفر) ويقابله في أكثر الروايات لفظاً (الإيمان)، وإن كانت السياقات ترجح أن الكفر ها هنا هو (**كفر النعمة**) المقابل لـ(**الشكر**)؛ وجاءت رواية صحيحة مصرحة بلفظة: (الشكر) عند الإمام مسلم: (أصبح من الناس **شاكر** ومنهم **كافر**)؛

(2) (**من الجاهلية**)، أو (**من أمر الجاهلية**)، نحو ذلك، فالأمر قديم، درج عليه الناس واعتادوه حتى كاد أن يكون الإفلات منه متعذراً: وهذا هو الضد التام لـ(**البدعة**)، وهي الأمر الجديد المحدث: فمن أين أتى أبو عبد الله المصري بلفظة (**البدعة**) ها هنا؛

(3) لم ترد لفظة (**الشرك**) مطلقاً، إلا في رواية عن رجل يقال له: (معاوية الليثي) ليس له إلا هذا الحديث الواحد، ولم يرو عنه سوى نصر بن عاصم الليثي، وهذا لا يكفي لرفع الجهالة عنه، ومن باب أولى لا يكفي لتوثيقه، أو معرفة درجته في الحفظ، وتشدده أو تساهله في الرواية بالمعنى؛ ولم يصرح نصر بن عاصم بأنه صحابي، ولبس في نص الحديث ما يوجب ترجيح سماعه من النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لأن الرواية تأتي تارة (**معنعنة**): (**عن** النبي، صلى الله عليه وسلم، قال) كذا عند البخاري وهو من أحرص خلق الله على تحصيل ألفاظ السماع؛ وتارة (**مأنأنة**): (عن معاوية الليثي **أن** رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال)، وتارة أخرى (**معلَّقة**): (عن معاوية الليثي **قال: قال** رسول الله)؛ فهذا المثال، الذي ضربه أبو عبد الله المصري، غير موفق، بل هو حجة عليه، ودحض لمزاعمه.

بقي قوله: (ومن قال: إن النجم هو الذي أنزل المطر فهذا شرك أكبر بالله في ربوبيته) ولا أشك أن مقصده سليم، ولكن صياغته في غاية السوء والغموض، وكان الواجب أن يقول: (إن النجم هو الذي ينزل المطر بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال)، أو (أن النجم هو الذي ينزل المطر بغير علم وتقدير وإذن من الله)، أو (أن الله **يحتاج** وساطة أو معونة النجم لإنزال المطر، كما يحتاج الملوك للمعاونين والوزراء)، أو ما شاكل ذلك، إن أراد التفصيل؛ أو أن يجمل فيقول: (من اعتقد في النجم شيء من الألوهية، ونسب إليه إنزال المطر، فهذا شرك أكبر)، ولا حاجة للقول: (شرك أكبر بالله في ربوبيته) لأنه قد يكون في جوهره شركاً في الذات أو الأسماء والصفات، فضلاً على أنه في الغالب يقصد قسمة ابن تيمية الثلاثية الباطلة المشؤومة، وسنشبع هذا تأصيلاً في كتابنا هذا: (**كتاب التوحيد: أساس الإسلام، وحقيقة التوحيد**)، فليراجع في مواطنه. وبقية البحث: (كشف الأغلاط في فهم قضية ذات أنواط) لا يخرج كثيراً عما أسلفناه: دوامة من المشتبهات، من غير رد إلى المحكمات!

وإنما طولنا مع أبي عبد الله المصري لأنه، جزاه الله خيراً، اجتهد، وأتعب نفسه في جمع بحث كامل أسماه: (كشف الأغلاط في فهم قضية ذات أنواط)، قاصداً الخير، مريداً للمسارعة إليه، بلا شك، فجزاه الله خيراً؛ ولكن خلفيته الوهابية جنت عليه: فقصمت ظهره – كما قصمت ظهور المعلمي وصالح آل الشيخ، وغيرهم كثير، من قبل – فلم يعد بمستطاعه حتى الزحف، أي: المشي على بطنه، دع عنك المسارعة في السعي، أو المسابقة إلى الحقائق.

وإليك النماذج الموعودة من أقوال (العلماء)، مع تعليقات مختصرة، من غير إطالة مناقشة، لترى حجم التخبط المخيف:

* جاء في الحوادث والبدع لأبي بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي الفهري الأندلسي الطرطوشي المالكي (المتوفى: 520هـ) (ص: 39): [فانظروا – رحمكم الله – أينما وجدتم سدرة أو شجرة يقصدها الناس ويعظمون من شأنها ويرجون البرء والشفاء من قبلها وينوطون بها المسامير والخرق؛ فهي ذات أنواط؛ فاقطعوها]؛

فنقول: كذا يكون التأسي الحسن بسيدي أبي القاسم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، الذي بين وعلم، ولم يقطع الشجرة؛ أما صاحبنا هذا فهو مشغول عن تثقيف العوام وتعليمهم بالمهم الخطير: قطع الشجر: فكأنه يقول بلسان حاله للنبي: (اقطع الشجرة يا محمد، فما أراك قمت بالواجب الأهم). وسؤالنا ها هنا ما الفرق بين حال هذا وحال ذي الخويصرة الهالك الخاسر؟!

* وجاء في اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (2/157): [ولما كان للمشركين شجرة يعلقون عليها أسلحتهم، ويسمونها ذات أنواط، فقال بعض الناس: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط، كما لهم ذات أنواط. فقال: «الله أكبر، قلتم كما قال قوم موسى: اجعل لنا إلها كما لهم آلهة، إنها السنن لتركبن سنن من كان قبلكم». فأنكر النبي، صلى الله عليه وسلم، **مجرد مشابهتهم** للكفار في اتخاذ شجرة يعكفون عليها، معلقين عليها سلاحهم. فكيف بما هو أعظم من ذلك من مشابهتهم المشركين، أو هو الشرك بعينه؟ فمن قصد بقعة يرجو الخير بقصدها، ولم تستحب الشريعة ذلك، فهو من المنكرات، وبعضه أشد من بعض، سواء كانت البقعة شجرة أو عين ماء أو قناة جارية، أو جبلا، أو مغارة، وسواء قصدها ليصلي عندها، أو ليدعو عندها، أو ليقرأ عندها، أو ليذكر الله سبحانه عندها، أو ليتنسك عندها، بحيث يخص تلك البقعة بنوع من العبادة التي لم يشرع تخصيص تلك البقعة به لا عينا ولا نوعا. وأقبح من ذلك أن ينذر لتلك البقعة دهنا لتنور به، ويقال: إنها تقبل النذر، كما يقول بعض الضالين. فإن هذا النذر نذر معصية باتفاق العلماء، ولا يجوز الوفاء به، بل عليه كفارة عند كثير من أهل العلم، منهم أحمد في المشهور عنه، وعنه رواية هي قول أبي حنيفة والشافعي وغيرهما: أنه يستغفر الله من هذا النذر، ولا شيء عليه، والمسألة معروفة]؛

قول الإمام ابن تيمية: (فأنكر النبي، صلى الله عليه وسلم، **مجرد مشابهتهم** للكفار في اتخاذ شجرة يعكفون عليها، معلقين عليها سلاحهم)، كذا: (**مجرد مشابهتهم**)، مزاعم مرسلة، وأقاويل مجردة، لا برهان عليها، ولا يعجز عن الإتيان بها أحد: فما أسهل الادعاء، وأعسر البرهان. ثم هم لم يباشروا بأنفسهم (اتخاذ شجرة يعكفون عليها، معلقين عليها سلاحهم) أصلاً، وإنما طلبوا من النبي أن **يجعل لهم ذلك: تماماً كقوم موسى**. ثم ما هي حقيقة المعتقد، وجوهر التصور (اتخاذ شجرة يعكف عليها، وتعلق عليها الأسلحة)، فقد يكون معتقداً كفرياً شركياً في غاية الخطورة. ثم بعد هذه الأخطاء الجسيمة، فرع فقال: [فمن قصد بقعة يرجو الخير بقصدها، ولم تستحب الشريعة ذلك، فهو من المنكرات، وبعضه أشد من بعض... إلخ]، فإذا كان الأصل فاسداً، أو غير محرر، فالنتائج لا شك كذلك: مرتبكة متناقضة، ولكن ليس هذا موضع هذه المباحث الثانوية.

* وقال الشاطبي في (الاعتصام ج2 ص 245 – 246)، في معرض إتباع الأمم السابقة خاصة أهل الكتاب في بدعهم: [فقوله، صلى الله عليه وسلم: (حتى تأخذ أمتي بما أخذ القرون من قبلها) يدل على أنها تأخذ بمثل ما أخذوا به إلا أنه لا يتعين في الإتباع لهم أعيان بدعهم، بل قد تتبعها في أعيانها وتتبعها في أشباهها، فالذي يدل على الأول قوله: (لتتبعن سنن من كان قبلكم) الحديث فإنه قال فيه: (حتى لو دخلوا في جحر ضب خرب لاتبعتموهم). والذي يدل على الثاني قوله: (فقلنا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط، فقال عليه السلام: هذا كما قالت بنو إسرائيل: اجعل لنا إلهاً) الحديث. فإن اتخاذ ذات أنواط يشبه اتخاذ الآلهة من دون الله لا أنه هو بنفسه، فلذلك لا يلزم الاعتبار بالمنصوص عليه ما لم ينص عليه مثله من كل وجه والله أعلم]؛

فنقول: من هاهنا نشأ الخطأ: لأن الموضوع في الأساس، عند الوهلة الأولى، ليس هو (اتخاذ الآلهة من دون الله)، وإنما (اتخاذ صنم أو وثن صنمي لله)، ولما كان اتخاذ صنم لله، واجب الوجود الأحد، الواحد الصمد، محال، فيترتب على ذلك بالضرورة العقلية أن الصنم المتخذ ينوب، إن قدرنا أنه ينوب أو يقوم مقام شيء أصلاً، ضرورة، عن شيء آخر، غير الله؛

* وأوغل في الخطأ قول المارق بن عبد الوهاب بعد أن ساق الحديث في (كتاب التوحيد باب من تبرك بشجر أو حجر ونحوهما): [فيه مسائل: المسألة الثالثة: – كونهم لم يفعلوا؛...؛ المسألة الحادية عشر: أن الشرك فيه: أكبر وأصغر لأنهم لم يرتدوا بهذا]؛

فنقول: **نعم**، ورب الكعبة:

(1)– لم يرتدوا لأنهم معذورون بجهل أو تأويل، وليس لأن مقولتهم ليست من مقولات الكفر؛

(2)– وقوله: (كونهم لم يفعلوا) كلام فارغ، وإنما العبرة بالاعتقاد الذي عبرت عنه المقولة، فإن كانت المقولة مقولة كفر، فالفعل المترتب عليها، إن كان ثمة فعل، إنما هو فقط (زيادة في الكفر)، والكفر قد حصل وفرغ منه بالمقولة نفسها، أي بالمعتقد نفسه؛

* وجاء في الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني (321/1): [فهؤلاء إنما طلبوا أن يجعل لهم شجرة ينوطون بها أسلحتهم كما كانت الجاهلية تفعل ذلك، ولم يكن من قصدهم أن يعبدوا تلك الشجرة أو يطلبوا منها ما يطلبه القبوريون من أهل القبور، فأخبرهم – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ – أن ذلك بمنزلة الشرك الصريح، وأنه بمنزلة طلب آلهة غير الله]؛

فنقول: إناطة السلاح بالشجرة إذا كان مبنياً على اعتقاد شيء من الصنمية أو الألوهية في الشجرة عبادة للشجرة، أي بلفظ أدق: عبادة للكائن الإلاهي الذي تمثله الشجرة؛ فلا معنى لقوله: (ولم يكن من قصدهم أن يعبدوا تلك الشجرة أو يطلبوا منها ما يطلبه القبوريون من أهل القبور)، لأن العبادة لا بد أن تكون مسبوقة باعتقاد تنبني عليه؛ ولكن الإمام الشوكاني ممن سقط في فخ القسمة الثلاثية

وتعريفها الباطل للعبادة، وتبع بن عبد الوهاب في هوسه القبوري، ففسد عقله، واختل نظره: فصار يتخبط: فلا يجد حيلة، ولا يهتدي سبيلاً.

* وجاء في الكلمات النافعة في المكفرات الواقعة (ص: 349): [فإذا كان اتخاذ الشجرة لتعليق الأسلحة والعكوف حولها اتخاذ إله مع الله، وهم لا يعبدونها ولا يسألونها، فما الظن بالعكوف حول القبر ودعائه والدعاء عنده والدعاء به؟ وأي نسبة للفتنة بشجرة إلى الفتنة بالقبر لو كان أهل الشرك والبدع يعلمون؟]؛
فنقول: أسلفنا أن (اتخاذ الشجرة لتعليق الأسلحة والعكوف) عبادة للشجرة (مجازاً بمعنى عبادة الإله الذي تمثله الشجرة)، إذا كان مسبوقاً باعتقاد معين يتضمن نسبة شيء من الألوهية أو الصنمية إليها، فلا معنى لقوله: (وهم لا يعبدونها ولا يسألونها)، فكأنه يقول: إنهم لا يعبدونها، حالة عبادتهم لها ... وحسبك بهذا تناقضاً.

ونقول: والقوم ما كانوا يريدون عبادة غير الله أصلاً، وإنما ظنوا جواز اتخاذ صنم أو وثن صنمي (كالشجرة) لله تبارك وتعالي، وهذا محال في حق الله تعالى. يشهد لقولنا هذا، ويقويه: أنه ما ورد قط جدال أو استفتاء لما كان يفعل بالكعبة قبل الإسلام من كسوة، أو إهداء تحف وآثار، أو تقديم عطور وبخور، أو غسلها وتطييبها في المناسبات، والتعلق بأستارها فراراً من القتل أو تضرعاً في الدعاء، واستقبالها في الصلوات... إلخ: كل ذلك كان عبادة لله، وتقرباً إليه، أقره الإسلام، لأن الكعبة من مشاعر الله، وليست صنما لله، باتفاق الجاهليين والإسلاميين. وقد فهم الناس ما قاله عبد الله بن العباس، رضوان الله وسلامه عليهما: (الحجر الأسود يمين الله في الأرض يصافح بها عباده) فهماً سليماً، ولم يستشكله إلا أهل البلادة.

والخلاصة: لعل في هذا كفاية، وإلا طال الأمر جداً من غير كبير محصول، ومهما اختلف الناس في ماهية (**ذات أنواط**) هذه، إلا أن المقطوع به كذلك أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، لم يقطعها، ولا أمر بقطعها، بل قد روي عنه لعن من قطع سدر الفلاة: وهذه صفعة قوية على الأقفية الغبية لرجالات الفرقة الوهابية، وبصقة في وجوههم، والله أعلم وأحكم.

❄ فصل: انسب لنا ربك

* جاء في مسند أحمد [ط الرسالة (21219/143/35)]؛ وفي النسخة المخرجة (21219/143/35): [حَدَّثَنَا أَبُو سَعْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُيَسَّرٍ الصَّاغَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم: (يَا مُحَمَّدُ، انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ * وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا

أَحَدٌ﴾]؛ وهو بعينه في تفسير ابن أبي حاتم [محققا (10/3474/19532)]؛ وأخرجه غيرهما جمع من الأئمة هكذا مختصراً؛

ــــ وهو في الكنى والأسماء للدولابي (2/578/1034): [قَالَ: وَأَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ فِيمَا قَرَأَ عَلَيْنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُيَسِّرٍ أَبُو سَعْدٍ الصَّاغَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ انْسِبْ لَنَا رَبَّكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ إِلَى آخِرِهَا]

* وجاء في السنة لابن أبي عاصم ومعها ظلال الجنة للألباني (1/297/663): [حدثنا أَبُو كَامِلٍ الْفُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَعْدٍ الْخُرَاسَانِيُّ حدثنا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم: انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ قال فالصمد: الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ لأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يَلِدُ أَوْ يولد إلا سيموت. وليس شيء يَمُوتُ إلا يُورَثُ وَإِنَّ اللَّهَ لا يَمُوتُ وَلا يُورَثُ. وَلَمْ يكن له كفوا أحدا قَالَ لَيْسَ لَهُ شَبِيهٌ وَلا مثل ولا عديل]

ــــ وفي كتاب التوحيد لابن خزيمة (1/95) بلفظ: [حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَمَحْمُودُ بْنُ خِدَاشٍ، قَالَ: حدثنا أَبُو سَعْدٍ الصَّاغَانِيُّ، قَالَ: حدثنا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، أَنَّ الْمُشْرِكِينَ، قَالُوا: لِرَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، (انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ؟!)، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَبِيهٌ، وَلَا عَدْلٌ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ " وَقَالَ مَحْمُودُ بْنُ خِدَاشٍ فِي حَدِيثِهِ: (﴿الصَّمَدُ، لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ﴾، لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُولَدُ إِلَّا سَيَمُوتُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ يَمُوتُ إِلَّا سَيُورَثُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمُوتُ وَلَا يُورَثُ)، وَالْبَاقِي مِثْلُ لَفْظِ أَحْمَدَ بْنِ مَنِيعٍ، سَوَاءً]

ــــ وهو في أمالي ابن بشران [الجزء الثاني (ص: 266/1481)]: [أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ الْحَسَنِ الْمُعَدِّلُ، حدثنا أَبُو شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ، حدثنا أَبُو سَعْدٍ الصَّاغَانِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ مُيَسِّرِ بْنِ سِينَانٍ الْجُعْفِيُّ، فساقه بتمامه]

ــــ وهو في أسباب النزول [ت زغلول (ص: 500/880)] بلفظ: [أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمِهْرَجَانِيُّ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّاهِدُ حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ بِنْتِ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا جَدِّي أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَعْدٍ الصَّغَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: أَنَّ (الْمُشْرِكِينَ) قَالُوا لرسول اللَّه، صلى الله عليه وسلم: (انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ؟!)، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾، قَالَ: فَالصَّمَدُ: الَّذِي ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُولَدُ إِلَّا سَيَمُوتُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ يَمُوتُ إِلَّا سَيُورَثُ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَمُوتُ وَلَا يُورَثُ. ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، قَالَ: لَمْ يَكُنْ لَهُ شَبِيهٌ وَلَا عِدْلٌ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ]

ــــ وهو في الأسماء والصفات للبيهقي (2/39/607): [أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، حدثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاغَانِيُّ، حدثنا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حدثنا أَبُو سَعْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُيَسَّرٍ الصَّاغَانِيُّ، فساقه بتمامه]

ــــ وهو في الثاني عشر من المشيخة البغدادية لأبي طاهر السلفي (ص29/ح1000): [أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو الْمَعَالِي ثَابِتُ بْنُ بُنْدَارِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُقْرِئُ، بِقِرَاءَةِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الأَنْمَاطِيِّ، فِي شَعْبَانَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ، فِي جَامِعِ الْمَنْصُورِ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْخَلالُ الْحَافِظُ، بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، حدثنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْوَرَّاقُ، حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حدثنا جَدِّي أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُيَسَّرٍ أَبُو سَعْدٍ الصَّاغَانِيُّ،]

قلت: ورواه غير أَبِي سَعْدٍ مُحَمَّدِ بْنِ مُيَسَّرٍ الصَّاغَانِيُّ الضرير من غير ذكر لأبي بن كعب فتخوف بعض الناس أن يكون أبا سعد، لكونه ضريراً لا كتاب له، وإنما اعتماده على حفظه، لم يحفظ كما ينبغي، ولكنه قد **توبع متابعة تامة** على ذكر أبي بن كعب ورفعه، وعلى نص الحديث بتمامه:

❋ فقد أخرجه الإمام الحاكم في **مستدركه** (ج 2/ص589/ح3987): [أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْحَافِظُ، وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ**، حدثنا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ الْمُشْرِكِينَ، قَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾. قال: الصمد: الذي لم يلد، ﴿وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُولَدُ إِلَّا سَيَمُوتُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ يَمُوتُ إِلَّا سَيُورَثُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمُوتُ وَلَا يُورَثُ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ قَالَ: لَمْ يَكُنْ لَهُ شَبِيهٌ، وَلَا عَدْلٌ وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)]؛ ثم عقَّب الإمام الحاكم قائلاً: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)؛ ووافقه الذهبي، وحسنه الحافظ (فتح الباري 356/13)؛ وقال الألباني، في (صحيح سنن الترمذي ــــ ح2680): [حسن دون قوله: (والصمد الذي... إلخ)]؛

ــــ وهو في الأسماء والصفات للبيهقي (1/92/50) بزيادات وتعقيب مفيد: [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، إِمْلَاءً: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْحَافِظُ وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ قَالَا: حدثنا الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَضْلِ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، حدثنا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا: يَا مُحَمَّدُ انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾، قَالَ: الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُولَدُ إِلَّا سَيَمُوتُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ يَمُوتُ إِلَّا سَيُورَثُ، وَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يَمُوتُ وَلَا يُورَثُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، لَمْ يَكُنْ لَهُ شَبِيهٌ وَلَا عَدْلٌ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾]؛ قال البيهقي: (كَذَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ جَعَلَ قَوْلَهُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، تَفْسِيرًا لِلصَّمَدِ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: الصَّمَدُ الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ، وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ فِي آخَرِينَ، فَيَكُونُ هَذَا الِاسْمُ مُلْحَقًا بِهَذَا الْبَابِ، وَمَنْ ذَهَبَ فِي تَفْسِيرِهِ إِلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الِاشْتِقَاقُ أَلْحَقَهُ بِالْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ وَمِنْهَا «الْعَظِيمُ» قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾، وَذَكَرْنَاهُ فِي خَبَرِ الْأَسَامِي)؛

قلت: الأرجح أن الجمل التفسيرية مدرجة، وليست في أصل الحديث؛ ولا يصح هذا الإسناد بذاته (بسبب أبي جعفر الرازي)، وهو حسن قوي إن شاء الله، ولكنه يصح بمتابعاته وشواهده، وهي كثيرة جداً، وسيأتي طرف منها قريباً.

وقد أعل بعضهم الحديث:

❊ بما جاء في التاريخ الأوسط (2/280/2603): [قَالَ مُحَمَّد بن ميسر أَبُو سعد الصَّاغَانِي الضَّرِير سمع هِشَام بن عُرْوَة وَأَبا جَعْفَر الرَّازِيّ **فِيهِ اضْطِرَاب**]، وبين الإمام البخاري هذا الاضطراب المزعوم في التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (1/245/778): [مُحَمَّد بْن ميسر أَبُو سعد الصغاني الضرير سَمِعَ هشام بْن عروة وأبا جَعْفَر الرازي، **فِيهِ اضطراب**، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَر عَنِ الربيع عَنْ أَبِي العالية عَنْ أَبِي: قَالُوا للنبي، صلى الله عليه وسلم، انسب لنا ربك، فنزلت (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)، وقَالَ عمار حَدَّثَنَا عَبْد اللَّه بْن أَبِي جَعْفَر عَنْ أَبِيه عَنِ الربيع عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، **مرسل**]، قلت: كذا أسنده عبد الله بن أبي جعفر الرازي إلى الربيع فقط؛

❊ وبما جاء في سنن الترمذي [ت شاكر (5/452/3365)]: [حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ، أَنَّ النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، ذَكَرَ آلِهَتَهُمْ فَقَالُوا: انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ. قَالَ: فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ بِهَذِهِ السُّورَةِ: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعْدٍ. وَأَبُو سَعْدٍ اسْمُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ مُيَسَّرٍ، وَأَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ اسْمُهُ: عِيسَى، وَأَبُو العَالِيَةِ اسْمُهُ: رُفَيْعٌ وَكَانَ عَبْدًا أَعْتَقَتْهُ امْرَأَةٌ سَائِبَةً]؛

❊ وجاء في ميزان الاعتدال لذهبي – (3/35): [وقال أبو النضر هاشم: حدثنا أبو جعفر، عن الربيع، عن أبى العالية مرسلا]

❊ وجاء في جامع البيان لأبي جعفر الطبري – (26/485/29615): [حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا مهران، عن أبي جعفر، عن الربيع، عن أبي العالية قل هو الله أحد الله الصمد قال: قال ذلك قادة الاحزاب: انسب لنا ربك، فأتاه جبريل بهذه]؛ ولكن ابن حميد ضعيف، متكلم فيه، ومهران بن أبي عمر العطار الرازي ليس في الذروة من الاتقان والتثبت؛

ـــ فأما عبد الله بن أبي جعفر الرازي (واسم أبي جعفر عيسى بن ماهان) فلا تنهض مخالفته للقدح في محمد بن سابق، ولا حتى في أبي سعد الصاغاني، فكيف باجتماعهما، لا سيما أنه أيضاً خالف عبيد الله بن موسى، وأبا النضر هاشم بن القاسم، ومهران بن أبي عمر العطار الرازي الذين بلغوا في الإسناد إلى أبي العالية. وقد جاء في تهذيب الكمال (ج14/ص385/ت3208): [قال عبد العزيز بن سلام سمعت محمد بن حميد يقول عبد الله بن أبي جعفر كان فاسقا سمعت منه عشرة آلاف حديث فرميت بها وقال عبد العزيز أيضا سمعت علي بن مهران يقول سمعت عبد الله بن أبي جعفر يقول طابق من لحم أحب إلي من فلان وقال أبو زرعة وأبو حاتم ثقة زاد أبو حاتم صدوق وقال أبو أحمد بن عدي وبعض حديثه مما لا يتابع عليه وذكره بن حبان في كتاب الثقات]؛ وجاء نحو هذا وزيادة في تهذيب التهذيب

(ج5/ص500/154): [وذكره بن حبان في الثقات قلت وقال يعتبر حديثه **<u>من غير روايته عن أبيه</u>**؛ وقال الساجي فيه ضعف؛ ورأيت في نسخة معتمدة من كامل بن عدي أخبرنا الحسن بن سفيان حدثنا عبد العزيز بن سلام سمعت محمد بن حميد يقول قال عبد الله بن أبي جعفر: (كان عمار بن ياسر فاسقاً)]؛

ــــ وأما عبيد الله بن موسى فلا شك أنه ثقة عابد من أهل الثبت، وخاصة في إسرائيل، ومن أهل التدقيق في ألفاظ التحديث، إلا أن كافة رواياته عن أبي جعفر الرازي إنما جاءت بلفظ الإخبار أو التحديث، إلا هذا الحديث الذي جاء معنعناً، وآخر في تفسير جامع البيان في تأويل القرآن (8/382/9553): [حدثنا أحمد بن حازم قال، حدثنا عبيد الله بن موسى، **<u>عن</u>** أبي جعفر الرازي، عن زيد بن أسلم، عن ابن يسار، عن ابن عباس: (ولا جنبًا إلا عابري سبيل)، قال: (لا تقرب المسجد إلا أن يكون طريقك فيه، فتمرّ مارًّا ولا تجلس)]؛ نعم: هناك روايتان أخريان بالعنعنة إلا أنها من رواية سفيان بن وكيع عن عبيد الله بن موسى، وليس بالقوي الذي يعتد به. فالواجب ها هنا هو الحذر والتخوف من وجود واسطة بين عبيد الله بن موسى وأبي جعفر الرازي، وقد تكون هذه الواسطة هي مهران بن أبي عمر العطار الرازي أو عبد الله بن أبي جعفر الرازي نفسه، وقد سبق الكلام قريباً عنه. فلا تنهض رواية عبيد الله بن موسى هذه لترجيح الإرسال، ولا يجوز اعتماد قول الإمام الترمذي: (وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعْدٍ) لأنه ما لاحظ عنعنة عبيد الله بن موسى، ولم يعلم بمتابعة محمد بن سابق.

ــــ فلم يبق سوى مخالفة أبي النضر هاشم بن القاسم، ولم نجدها حتى الآن في أي أصل من الأصول والأجزاء، وإنما هي فقط عند الذهبي في ميزان الاعتدال، فإن ثبتت دل هذا على أن الاضطراب من أبي جعفر الرازي لسوء حفظه، وقلة إتقانه.

وكل ما سلف يوجب القطع بثبوت الحديث مرسلاً، إلا أن الرفع هو الأرجح والأثبت بالشواهد وامتابعات التي توجب القطع بصحة الحديث مرفوعاً:

❋ فقد جاء في السنة لعبد الله بن أحمد (2/508/1185): [حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حدثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُجَالِدٍ، حدثنا مُجَالِدٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾، إِلَى آخِرِهَا]

ــــ وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط (ج6/ص25/ح5687): [حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال حدثنا سريج بن يونس قال حدثنا إسماعيل بن مجالد عن مجالد عن الشعبي عن جابر قال: قالوا يا رسول الله انسب لنا ربك فنزلت قل هو الله أحد إلى آخرها]

ــــ وهو في أسباب النزول [ت زغلول (ص: 500/881)]: [أَخْبَرَنَا أَبُو مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ السَّرَّاجُ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، أَخْبَرَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُجَالِدٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ. فَنَزَلَتْ: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ إِلَى آخِرِهَا).

ــــ وهو في الأسماء والصفات للبيهقي (2/39/608): [وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، حدثنا أَبُو الْعَبَّاسِ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حدثنا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حدثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُجَالِدٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ، لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾]

قلت: هذه أسانيد حسنة جياد، بل لو قلنا صحاح تقوم بها الحجة لما أبعدنا:

ــــ مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني، مات سنة 143 هــ، أو بعدها بقليل؛ أجحف الحافظ إجحافاً شديداً عندما قال في التقريب: (**ليس بالقوي**) متبعا في ذلك الإمام يحيى بن معين، ولم يُفَصِّل أو يميز: بل هو ثقة قوي في نفسه، جيد الكتاب، وإنما ضعف بآخرة وصار يقبل التلقين: كذا كان حاله عندما أدركه الإمام يحيى بن سعيد القطان وطبقته ممن بدؤوا الطلب أيام بني العباس، ومع ذلك لم يتركه الإمام يحيى بن سعيد القطان. أما الأئمة القدامى من أمثال شعبة والثوري وحماد بن زيد وهشيم بن بشير فقد قبلوه ووثقوه ورووا عنه. ويمكن استقراء هذا بقراءة مدققة لما جاء في الجرح والتعديل (ج8/ص361/ت1653)، وكذا لما قاله العجلي في معرفة الثقات (ج2/ص264/ت1685): [مجالد بن سعيد، كوفي، **جائز الحديث: حسن الحديث**؛ إلا أن عبد الرحمن بن مهدى كان يقول: (أشعث بن سوار أقوى منه)، والناس لا يتابعونه على هذا: كان مجالد أرفع من أشعث بن سوار. وقال يحيى بن سعيد: (كان مجالد يلقن الحديث إذا لقن)، وقد رآه وسمع منه. **صالح الكتاب**: يروى عن قيس بن أبي حازم والشعبي]، والله أعلم؛

ــــ إسماعيل بن مجالد بن سعيد الهمداني، هنا أنصف الحافظ فقال: (صدوق يخطئ)، ولو قال: (ثقة يخطئ)، لكان أحسن فهو أحق بذلك من عمرو بن أبي عمرو صاحب حديث البهيمة، وقد أخرج له البخاري في الصحيح والترمذي وغيرهما؛ وقد كتب عنه الإمام يحيى بن معين، وقال: (لا بأس به)، وقال مرة: (ثقة). وسماعه من أبيه مجالد قديم في أيام هشام بن عبد الملك لأنه قد سمع سماك بن حرب، وأبا إسحاق السبيعي، وغيرهم ممن مات قبل 130 هــ، فلعله ولد 105 هــ، أو قبلها، ومات بعد 180 هــ؛ ولعله أيضاً قد ورث كتب أبيه، وهي كتب حسنة جياد، كما سلف ذكره؛

* وجاء في الأسماء والصفات للبيهقي (2/38/606): [أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدَانَ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ الصَّفَّارُ، حدثنا مَخْلَدُ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى يَعْنِي الْحَرَشِيَّ، حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى، حدثنا دَاوُدُ يَعْنِي ابْنَ أَبِي هِنْدَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ الْيَهُودَ، جَاءَتِ النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، مِنْهُمْ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ وَحُيَيُّ بْنُ أَخْطَبَ، فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، صِفْ لَنَا رَبَّكَ الَّذِي بَعَثَكَ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ، لَمْ يَلِدْ﴾، فَيَخْرُجُ مِنْهُ ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾، فَيَخْرُجُ مِنْ شَيْءٍ، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، وَلَا شَبَهٌ. فَقَالَ: «هَذِهِ صِفَةُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ وَتَقَدَّسَ عُلُوًّا كَبِيرًا»]؛

ــــ وهو في تفسير ابن أبي حاتم – محققا (10/3474/19534) مختصراً: [عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا إِنَّ الْيَهُودَ جَاءَتِ النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، مِنْهُمْ كَعْبُ بْنُ الأشرف وحي بْنُ أَخْطَبَ فَقَالُوا: يَا

مُحَمَّدُ صِفْ لَنَا رَبَّكَ الَّذِي بَعَثَكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ فَيَخْرجُ مِنْهُ الْوَلَدُ وَلَمْ يُولَدْ فَيُخْرَجُ مِنْ شَيْءٍ].

* وجاء في ذم الكلام وأهله (4/105/634): [أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْقُوبَ الْحَافِظُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بن عبد الله ابْن الْحُسَيْنِ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الصَّرَّامَ يَقُولُ سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّنُوخِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: (أَنَّ الْيَهُودَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، مَا نَسَبُهُ رَبُّكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿قل هُوَ الله أحد﴾ إِلَى آخرهَا]

* وجاء في تفسير مجاهد (ص: 760): [أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حدثنا إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: حدثنا آدَمُ، قَالَ: حدثنا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، قَالَ: حدثنا الْأَعْمَشُ، وَعَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: قَالَتْ قُرَيْشٌ لِلنَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ السُّورَةَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ انْسُبْنِي إِلَى هَذَا]؛

ــــ وهو في العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني (1/375/89): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَنْدَهْ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَتْ قُرَيْشٌ لِلنَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم: انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، «يَا مُحَمَّدُ، انْسُبْنِي إِلَى هَذَا»]

* وجاء في تفسير ابن أبي حاتم [محققا (10/3474/19533)]: [عَنْ مُحَمَّدُ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلامٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ سَلامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِأَحْبَارِ الْيَهُودِ: إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أُحْدِثَ بِمَسْجِدِ أَبِينَا إِبْرَاهِيمَ عَهْدًا، فَانْطَلَقَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ لَهُ: أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلامٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَدْنُ، فَدَنَا مِنْهُ، فَقَالَ: أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ أَمَا تَجِدُنِي فِي التَّوْرَاةِ رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ لَهُ انْعَتْ لَنَا رَبَّكَ، فَجَاءَ جِبْرِيلُ فَقَالَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، فَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ ابْنُ سَلامٍ أَشْهَدُ إِنَّ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَأَشَهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَكَتَمَ إِسْلامَهُ]؛

ــــ وهو في السنة لابن أبي عاصم ومعها ظلال الجنة للألباني (1/298/664): [حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفَّى حدثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ يُوسُفَ بْنِ عبد الله بْنِ سَلامٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عبد الله بْنَ سَلامٍ قَالَ لأَحْبَارِ الْيَهُودِ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُحْدِثَ بِمَسْجِدِ أَبِينَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ عَهْدًا قَالَ فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (أنت عبد الله بْنُ سَلامٍ)، قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: فَانْعَتْ لَنَا رَبَّكَ؟ قَالَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ وَقَرَأَهُ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم]؛

ــــ وهو في دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (ص: 355/246) بأتم لفظ: [حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفَّى قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ

بْنِ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ قَالَ لِأَحْبَارِ الْيَهُودِ: إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أُجَدِّدَ بِمَسْجِدِ أَبِينَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ عَهْدًا فَانْطَلَقَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ بِمَكَّةَ فَوَافَاهُمْ وَقَدِ انْصَرَفُوا مِنَ الْحَجِّ فَوَجَدَ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، بِمِنًى وَالنَّاسُ حَوْلَهُ فَقَامَ مَعَ النَّاسِ فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: ادْنُ فَدَنَوْتُ مِنْهُ فَقَالَ: (أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ أَمَا تَجِدُنِي فِي التَّوْرَاةِ رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقُلْتُ لَهُ: انْعَتْ رَبَّنَا قَالَ: فَجَاءَ جِبْرَئِيلُ حَتَّى وَقَفَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ لَهُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾، إِلَى آخِرِهَا فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ ابْنُ سَلَامٍ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ثُمَّ انْصَرَفَ ابْنُ سَلَامٍ إِلَى الْمَدِينَةِ فَكَتَمَ إِسْلَامَهُ فَلَمَّا هَاجَرَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، إِلَى الْمَدِينَةِ وَأَنَا فَوْقَ نَخْلَةٍ لِي أَجُدُّهَا فَأَلْقَيْتُ نَفْسِي فَقَالَتْ أُمِّي: لِلَّهِ أَنْتَ لَوْ كَانَ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ مَا كَانَ تَمَّ لَكَ أَنْ تُلْقِيَ نَفْسَكَ مِنْ أَعْلَى النَّخْلَةِ فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأَنَا أَسَرُّ بِقُدُومِ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مِنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ إِذَا بُعِثَ]؛

وقال الألباني: (إسناده ضعيف ورجاله موثقون إلا أن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام لم يرو عنه غير ابنه محمد ولم يوثقه غير ابن حبان ثم إنه لم يلق جده عبد الله بن سلام)؛ وقال أيضاً: (والحديث أخرجه الطبراني في "الكبير" 2/218/4: حدثنا عبد الله بن أحمد قال حدثنا محمد بن مصفى به. وقال الهيثمي 147/7: رواه الطبراني ورجاله ثقات إلا أن حمزة لم يدرك جده عبد الله بن سلام).

* وجاء في ذم الكلام وأهله (632/99/4): [أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمد ابْن أَيُّوبَ حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ الدِّمْيَاطِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الثَّقَفِيُّ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ وَعَنْ جُوَيْبِرٍ عَنِ الضَّحَّاكِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (أَنَّ وَفْدَ نَجْرَانَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، سَبْعَةُ أَسَاقِفَةٍ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ مِنْهُمْ الْعَاقِبُ، وَالسَّيِّدُ مِنْ مَذْحَجَ، فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، صِفْ لَنَا رَبَّكَ أمن زبرجد أم من يَاقوت أَمْ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ رَبِّي لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ كَانَ بَانَ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَلَمْ تَكُنِ الْأَشْيَاءُ مِنْهُ) فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فَقَالَ هَذَا أَنْتَ وَاحِدٌ وَهَذَا وَاحِدٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ كُلُّ أَحَدٍ يَمُوتُ إِلَّا هُوَ)؛ قَالُوا زِدْنَا فِي الصِّفَةِ فَأَنْزَلَ ﴿الله الصَّمد﴾ فَقَالُوا وَمَا الصَّمَدُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: (السَّيِّدُ الَّذِي يُصْمَدُ إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِجِ كَقَوْلِهِ ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضر فإليه تجأرون﴾ يُرِيدُ إِلَيْهِ تَسْتَغِيثُونَ قَالُوا زِدْنَا فِي الصِّفَةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿لَمْ يلد﴾ كَمَا وَلَدَتْ مَرْيَمُ ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ كَمَا وُلِدَ عِيسَى ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كفوا أحد﴾ يُرِيدُ نَظِيرًا مِنْ خَلْقِهِ فَأَنْكَرُوا ذَلِكَ وَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يُلَاعِنَهُمْ فَأَجَابُوهُ إِلَى ذَلِكَ وَقَالُوا أَخِّرْنَا ثَلَاثًا يَوْمَ الرَّابِعِ نُلَاعِنُكَ فَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى لَا تُلَاعِنُوهُ فَإِنَّهُ نَبِي يُسْتَجَاب لَهُ فِيكُم]، أورد الواحدي فِي أَسبَاب النُّزُول وَالْبَغوِيّ نَحوه بِمَعْنَاهُ مُخْتَصرا عَن الضَّحَّاك وَغَيره؛ وهو في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (60/196/1): [أَخْبَرَنَا صَاعِدُ بْنُ سَيَّارِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيُّ الْبُوشَنْجِيُّ، قَدِمَ عَلَيْنَا، أَخْبَرَنَا

الْإِمَامُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ الْهَرَوِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ، بتمامه باختصار]

* وجاء حديث آخر عند الطبراني في معجمه الأوسط (ج1/ص223/ح732): [حدثنا أحمد قال: حدثنا عبد الرحمن بن نافع درخت قال: حدثنا علي بن ثابت عن الوازع بن نافع عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله: إن لكل شيء نسبة وإن نسبة الله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾]؛ ثم عقّب الإمام الطبراني: (لا يروى هذا الحديث عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الرحمن بن نافع)؛ قلت: ليس تفرد أبي زياد عبد الرحمن بن نافع المخزومي الأعور بقادح، ولكن الوازع بن نافع كثير الوهم والخطأ.
* وجاء في **تفسير الطبري**، (24/687 ــ 688): [القول في تأويل قوله جل ثناؤه وتقدّست أسماؤه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، ذُكر أن المشركين سألوا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن **نسب ربّ العزّة**، فأنزل الله هذه السورة جوابا لهم. وقال بعضهم: بل نزلت من أجل أن اليهود سألوه، فقالوا له: هذا الله خلق الخلق، فمن خلق الله؟ فأُنزلت جوابا لهم.
ذكر من قال: أنزلت جوابا للمشركين الذين سألوه أن ينسب لهم الربّ تبارك وتعالى.
ــ حدثنا أحمد بن منيع المَرْوَزِي ومحمود بن خداش الطالَقاني، قالا: حدثنا أبو سعد الصغاني، قال: حدثنا أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب قال: قال المشركون للنبيّ، صلى الله عليه وسلم: انسُب لنا ربك، فأنزل الله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ * أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾.
ــ حدثنا ابن حُمَيْد، قال: حدثنا يحيى بن واضح، قال: حدثنا الحسين، عن يزيد، عن عكرمة، قال: إن المشركين قالوا: يا رسول الله أخبرنا عن ربك، صف لنا ربك ما هو، ومن أي شيء هو؟ فأنزل الله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ * أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾، إلى آخر السورة.
ــ حدثنا ابن حُمَيْد، قال: حدثنا مهران، عن أبي جعفر، عن الربيع، عن أبي العالية: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ * أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾، قال: قال ذلك قتادة الأحزاب: انسُب لنا ربك، فأتاه جبريل بهذه.
ــ حدثني محمّد بن عوف، قال: حدثنا سريج، قال: حدثنا إسماعيل بن مجالد، عن مجالد، عن الشعبي، عن جابر قال: قال المشركون: انسُب لنا ربك، فأنزل الله ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ * أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾.
ذكر من قال: نزل ذلك من أجل مسألة اليهود
ــ حدثنا ابن حُمَيْد، قال: حدثنا سلمة، قال: حدثني ابن إسحاق، عن محمّد، عن سعيد، قال: أتى رهط من اليهود النبي، صلى الله عليه وسلم، فقالوا: يا محمّد هذا الله خلق الخلق، فمن خلقه؟ فغضب النبيّ، صلى الله عليه وسلم، حتى انتُقِع لونه، ثم ساورهم غضبا لربه، فجاءه جبريل عليه السلام فسكنه، وقال: اخفض عليك جناحك يا محمّد، وجاءه من الله جواب ما سألوه عنه. قال: يقول الله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾؛ فلما تلا عليهم النبي، صلى الله عليه وسلم، قالوا: صف لنا ربك كيف خلقه، وكيف عضده، وكيف ذراعه، فغضب النبيّ، صلى الله عليه وسلم، أشدّ من غضبه الأول، وساورهم غضبا، فأتاه جبريل فقال له مثل مقالته، وأتاه بجواب ما سألوه عنه: ﴿وَمَا

قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

ـــ حدثنا ابن حُمَيْد، قال: حدثنا مهران، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، قال: جاء ناس من اليهود إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقالوا: أنسب لنا ربك، فنزلت: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ * أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾، حتى ختم السورة.

فتأويل الكلام، إذا كان الأمر على ما وصفنا: قل يا محمّد لهؤلاء السائليك عن نسب ربك وصفته، ومَن خَلقه: الربّ الذي سألتموني عنه، هو الله الذي له عبادة كل شيء، لا تنبغي العبادة إلا له، ولا تصلح لشيء سواه]؛ **انتهى كلام الإمام الطبري**.

وربما استشكل البعض تنوع وتعدد (أسباب النزول) في الروايات السابقة، تماماً مثل الإشكالية التي ذكرها الإمام ابن كثير [في السيرة النبوية لابن كثير - (79/3)] بعد ذكر الروايات في نزول الآيات الكريمات: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾، [النحل آية 126] إِلَى: قَوْلِهِ ﴿يَمْكُرُونَ﴾، فقال رحمه الله: ((قلت: هذه الآية مكية، وقصة أحد بعد الهجرة بثلاث سنين، فكيف يلتئم هذا؟! فالله أعلم)).

فنقول: ليست ثمة إشكالية حقيقية، حيث قد قلنا في غير موضع من كتبنا (مثلاً عند مناقشة قوله، جل جلاله، وسمى مقامه: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً * وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيّاً وَلا نَصِيراً * إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً * سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ وَيَكُفُّوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَاناً مُبِيناً﴾، (النساء؛ 4: 88 - 91)): [ولعل خير ما يلقي الضوء على معنى هذه الآيات الكريمات معرفة أسباب النزول، وماهية الواقعة التي نزل يعالجها القرآن. ولكننا نسارع إلى التنبيه على أن ما يرد في أسباب نزول أي آية من آي الكتاب العزيز من أحاديث وروايات، إن صحت، إنما يرشد فقط إلى تفصيلات ما ورد في الآية، ويلقي الضوء على معاني جملها فتزداد وضوحاً، ولكنه لا يغير موضوعها، ولا معاني جملها حسب مدلولات اللغة والشرع، ولا يلغي أن العبرة بعموم اللفظ، على ظاهره وعمومه وإطلاقه، لا بخصوص سبب النزول، فليس سبب النزول بمخصص أو مقيد أو مؤوِّل، وإنما يكون التخصيص والتقييد والتأويل، (والتأويل هو: صرف النص عن ظاهره)، من نص آخر، أو ضرورة حس أو عقل، لا غير.

كما أنه ليس من المستنكر أن تتعدد الروايات وتتنوع الوقائع في أسباب نزول آية معينة. نعم: لا شك أن الآية أو المجموعة من الآيات تنزل للمرة الأولى في واقعة معينة، فيلقيها النبي، صلى الله عليه وعلى آله

وسلم، على عدد تقوم به الحجة من (القراء) المتفرغين لحفظ القرآن، ويمليها فوراً على من حضره من الكتبة، فتكتب على ما تيسر من العسب واللخاف والجريد والألواح والأدم والرقوق. ثم يتم نقلها بعد ذلك بمدة قصيرة أو طويلة إلى الصحف المعتمدة عند الجلوس لـ(تأليف القرآن). ثم يعرض كل ذلك ويراجع على جبريل في كل رمضان. فإذا جاءت رواية موثقة بأن الآية نزلت وكتبت أو أمليت، علمنا من ذلك أنها النزلة الأولى. كما أن انطباق الآية، أو المجموعة من الآيات، عند نزولها أول مرة على الواقع يكون انطباقاً تاماً لجميع جملها وجزئياتها. فإذا وجدنا مثل هذا الانطباق التام رجحنا أن هذا هو النزول الأول. ثم قد تأتي مناسبة أخرى، فتقع واقعة، أو يسأل النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عن أمر، فيحكم فيه النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بحكم معين ويتلو الآية، فبظن بعض من حضره تلك الساعة، ممن لم يكن يحفظها، أنها نزلت لتوها، لا سيما إذا سكت النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ينتظر الوحي، ثم أخذته الشدة المعروفة التي كانت تعتريه غالباً عند نزول الوحي، فيظن من حضره حينئذ أن ما يتلوه بعد انكشاف الشدة، شدة نزول الوحي، قد نزل لتوه، مع أنه نزل قديماً، وإنما جاء الوحي الجديد يرشد إلى تطبيقه على هذه الواقعة أيضاً. وفي الغالب يكون انطباق الآية، أو المجموعة من الآيات، على هذا الواقع الجديد انطباقاً جزئياً لأحد أو بعض جملها، التي حصل بها الاستشهاد. فليس من المستنكر إذاً أن ترد روايات صحاح تذكر وقائع متعددة سبباً للنزول، كما أسلفنا]، انتهى نصنا المنقول. فآية المعاقبة بالمثل مكية قطعاً، ثم أنزلت مرة أخرى في واقعة أحد، أو تليت حينئذ للتذكير، ومرة ثالثة بعد الفتح المكي المجيد، وهكذا، فلله الحمد والمنة.

فمجموع النصوص آنفة الذكر، على اختلاف جزئياتها، إذاً لا يدع مجالاً للشك أن العرب كانت تعتقد أن (**الألوهية**)، أو (**الربوبية**)، أو سمها ما شئت: **جنس تتعدد أنواعه، وكل نوع تكثر أفراده**؛ بحيث يتصور أن يُطَالَب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (أنسب لنا ربك)!

❄ فصل: قول الله، جل جلاله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾

من المقطوع به أن نسبة الولد إلى الله داء عضال قد فشا في شتى طوائف الشرك، وكذلك عامة النصارى، وفئام من اليهود، وقد أبطله الله، جل جلاله، بشتى صنوف الحجج العقلية والنقلية، واشتد نكيره له في آيات كثيرة، منها الآية موضوع فصلنا هذا: **﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ * بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾**، (الأنعام؛ 6: 100 ــ 101)، وآيات أخر في أزيد من عشرين موضع، منها:

ــ ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ

وَاحِدٌ؛ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ؛ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً﴾، (النساء؛ 4: 171)؛

ـــ ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ * مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾، (مريم؛ 19: 34 ــ 35)؛ فهذه الآية وسابقتها في المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله عليه وعلى والدته، خاصة.

ـــ ﴿وَقَالُوا: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً، سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾، (البقرة؛ 2: 116)؛

ـــ ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ، فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيراً﴾، (الاسراء؛ 17: 111).

ـــ ﴿قَالُوا: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً، سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾، (يونس؛ 10: 68)؛

ـــ ﴿وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً﴾، (الكهف؛ 18: 4).

ـــ ﴿وَقَالُوا: اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدّاً * تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدّاً * أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَداً * وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً * إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً﴾، (مريم؛ 19: 89 ــ 93)؛

ـــ ﴿وَقَالُوا: اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً، سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾، (الانبياء؛ 21: 26)؛

ـــ ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ، وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾، (المؤمنون؛ 23: 91)؛

ـــ ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾، (الفرقان؛ 25: 2)؛

ـــ ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾، (الزخرف؛ 43: 81).

ـــ ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً لاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾، (الزمر؛ 39: 4)؛ فهذه الآية، والتسع السابقة، عامة في كل من نسب إلى الله جنس الولد: النصارى القائلين بتولد المسيح من الله وبانبثاق الروح القدس من الله؛ ومشركي العرب القائلين: (الملائكة بنات الله)؛ والفلاسفة القائلين بـ(تولُّد) أو بـ(فيض) أو بـ(انبثاق) العقول والنفوس من (العقل الأول) دفعة واحدة، أو درجة بعد درجة، بواسطة أو بدونها.

ـــ ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِنَاثاً إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً﴾، (الاسراء؛ 17: 40)؛

ـــ ﴿أَمْ خَلَقْنَا الْمَلائِكَةَ إِنَاثاً وَهُمْ شَاهِدُونَ * أَلا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾، (الصافات؛ 37: 150 ــ 152)؛

ـــ ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾، (الزخرف؛ 43: 16)؛

ـــ ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾، (الزخرف؛ 43: 19)؛

ـــ ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلا وَلَداً﴾، (الجـن؛ 72: 3)؛ وهذه الأربع كأنها في مشركي العرب القائلين: (الملائكة بنات الله)، وأمهاتهم: (بنات سروات الجن).
وقد سبق الكلام مفصلاً عن قوله، جل جلاله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثاً وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَاناً مَرِيداً﴾، (النساء؛ 4: 117)؛ وقوله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَباً وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾، (الصافات؛ 37:158).

ومن العجيب أن الإمام ابن تيمية قل أن يورد هذه الآيات عند (استقرائه التام) المزعوم لتأسيس قسمته الثلاثية المكذوبة الساقطة: «**توحيد الربوبية**»، «**توحيد الألوهية**»، و«**توحيد الأسماء والصفات**»؛ فلعل هذه الآيات سقطت من مصحفه؟!

طبعاً سيسارع مقلدة ابن تيمية قائلين: لقد بهتُّم الإمام، فها هو يقول نصا: [وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَغَيْرِهِ مِنْ الْقُرْآنِ مِنْ الْأَسْرَارِ وَبَيَانِ الْأَدِلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ عَلَى الْمَطَالِبِ الدِّينِيَّةِ مَا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ وَإِنَّمَا الْغَرَضُ التَّنْبِيهُ. **وَكَذَلِكَ مَا اسْتَعْمَلَهُ سُبْحَانَهُ فِي تَنْزِيهِهِ وَتَقْدِيسِهِ** عَمَّا أَضَافُوهُ إلَيْهِ مِنْ الْوِلَادَةِ سَوَاءٌ سَمَّوْهَا حِسِّيَّةً أَوْ عَقْلِيَّةً كَمَا تَزْعُمُهُ النَّصَارَى مِنْ تَوَلُّدِ الْكَلِمَةِ – الَّتِي جَعَلُوهَا جَوْهَرَ الِابْنِ – مِنْهُ وَكَمَا تَزْعُمُهُ الْفَلَاسِفَةُ الصَّابِئُونَ مِنْ تَوَلُّدِ الْعُقُولِ الْعَشَرَةِ وَالنُّفُوسِ الْفَلَكِيَّةِ التِّسْعَةِ: الَّتِي هُمْ مُضْطَرِبُونَ فِيهَا هَلْ هِيَ جَوَاهِرُ أَوْ أَعْرَاضٌ؟ وَقَدْ يَجْعَلُونَ الْعُقُولَ بِمَنْزِلَةِ الذُّكُورِ، وَالنُّفُوسَ بِمَنْزِلَةِ الْإِنَاثِ وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ آبَاءَهُمْ وأمهاتهم وَآلِهَتَهُمْ وَأَرْبَابَهُمْ الْقَرِيبَةَ، وَعِلْمُهُمْ بِالنُّفُوسِ أَظْهَرُ لِوُجُودِ الْحَرَكَةِ الدَّوْرِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْحَرَكَةِ الْإِرَادِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى النَّفْسِ الْمُحَرِّكَةِ لَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْعَلُونَ النَّفْسَ الْفَلَكِيَّةَ عَرَضًا لَا جَوْهَرًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ وَذَلِكَ شَبِيهٌ بِقَوْلِ مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ: الَّذِينَ جَعَلُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ. قَالَ تَعَالَى ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾ وَقَالَ تَعَالَى ﴿أَلَا إنَّهُمْ مِنْ إفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾ ﴿وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ وَكَانُوا يَقُولُونَ الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ كَمَا يَزْعُمُ هَؤُلَاءِ: أَنَّ الْعُقُولَ أَوْ الْعُقُولَ وَالنُّفُوسَ (هِيَ الْمَلَائِكَةُ) وَهِيَ مُتَوَلِّدَةٌ عَنْ اللَّهِ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ ﴿يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ إلَى قَوْلِهِ ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ﴾ وَقَالَ تَعَالَى ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ ﴿أَوَمَنْ يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾. وَقَالَ تَعَالَى ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾ إلَى قَوْلِهِ ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى﴾ ﴿تِلْكَ إذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ أَيْ جَائِرَةٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ. فَبَيَّنَ سُبْحَانَهُ أَنَّ الرَّبَّ الْخَالِقَ أَوْلَى بِأَنْ يُنَزَّهُ عَنْ الْأُمُورِ النَّاقِصَةِ مِنْكُمْ فَكَيْفَ تَجْعَلُونَ لَهُ مَا تَكْرَهُونَ أَنْ يَكُونَ لَكُمْ وَتَسْتَخِفُّونَ مِنْ إضَافَتِهِ إلَيْكُمْ

مَعَ أَنَّهُ وَاقِعٌ لَا مَحَالَةَ وَلَا تُنَزِّهُونَهُ عَنْ ذَلِكَ وَتَنْفُونَهُ عَنْهُ، **وَهُوَ أَحَقُّ بِنَفْيِ الْمَكْرُوهَاتِ الْمُنْقِصَاتِ مِنْكُمْ**]، كذا بأحرفه في مجموع الفتاوى [ت بن قاسم - ط مجمع الملك فهد (3/301)]؛ والفتاوى الكبرى لابن تيمية [ط المعرفة (1/127)]؛ مجموع الفتاوى [ت الباز والجزار (3/301 - 302)]؛ وتجد النص بنحوه في درء تعارض العقل والنقل (1/35)؛ وفي رسالة في أصول الدين (ص: 13)؛ وربما غيرها من مؤلفات الشيخ، وكتب مقلدته.

فنقول: قد علمنا بذلك، وإنما قلنا: (فلعل هذه الآيات سقطت من مصحفه)، من باب السخرية حيث أنه لم يرفع بها رأساً، ولم يستفد منها تعريفاً صحيحا للفظة: (**إله**)، ولم يربط ذلك بـ(**العبادة**) التي العرب تصرفها للملائكة (ومنها: اللات، والعزى، ومناة)، وأنها، أي: (**العبادة**)، إنما كانت لاعتقادهم (**الجنس**)، أو (**العنصرية**) الإلاهية فيها، المرتبطة ارتباطا حتمياً بنسبة النقص إلى الله سبحانه وتعالى. فمقصده ها هنا فقط هو (التنزيه والتقديس)، والكلام العقيم عن (الْعُقُولِ الْعَشَرَةِ وَالنُّفُوسِ الْفَلَكِيَّةِ التِّسْعَةِ: الَّتِي هُمْ مُضْطَرِبُونَ فِيهَا هَلْ هِيَ جَوَاهِرُ أَوْ أَعْرَاضٌ). وأما (**التوحيد**) فكأنه موضوع مستقل، لا علاقة له بـ(**تَنْزِيهِهِ وَتَقْدِيسِهِ**) لأنه قال بعدها مباشرة، من غير فاصل: [وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي **التَّوْحِيدِ**: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ أَيْ كَخِيفَةِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا كَمَا فِي قَوْلِهِ ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ وَفِي قَوْلِهِ ﴿لَوْلَا إذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ وَفِي قَوْلِهِ ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ وَفِي قَوْلِهِ ﴿فَتُوبُوا إلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ وَفِي قَوْلِهِ ﴿وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ إلَى قَوْلِهِ ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ فَإِنَّ الْمُرَادَ فِي هَذَا كُلِّهِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ. فَبَيَّنَ سُبْحَانَهُ أَنَّ الْمَخْلُوقَ لَا يَكُونُ مَمْلُوكُهُ شَرِيكَهُ فِيمَا لَهُ حَتَّى يَخَافَ مَمْلُوكَهُ كَمَا يَخَافُ نَظِيرُهُ بَلْ تَمْتَنِعُونَ أَنْ يَكُونَ الْمَمْلُوكُ لَكُمْ نَظِيرًا فَكَيْفَ تَرْضَوْنَ لِي أَنْ تَجْعَلُوا مَا هُوَ **مَخْلُوقِي وَمَمْلُوكِي شَرِيكًا لِي**: يُدْعَى وَيُعْبَدُ - كَمَا أُدْعَى وَأُعْبَدَ - كَمَا كَانُوا يَقُولُونَ فِي تَلْبِيَتِهِمْ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَك إلَّا شَرِيكًا هُوَ لَك تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ - وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ عَظِيمٌ جِدًّا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ]؛ كذا نصاً بأحرفه في مجموع الفتاوى [ت الباز والجزار (3/302)]؛

فأقول: والله، الذي لا إله إلا هو، ما جعل مشركو العرب لله شريكا يدعى، ويعبد، وهم في نفس الوقت يعتقدون أنه (مخلوق مربوب) أصلاً كما تخيل الإمام، قدوة الأنام. وإنما جعلوا معه آلهة أخرى: إما من جنسه وعنصره، متولدة منه، كالملائكة؛ أو مخلوقة له، ولكنها تمردت عليه: فاختبأت منه، وأعجزته هرباً، كالجن؛ أو حادثة بطريقة غامضة رغم إرادته، تفسد عليه أمره، كإله الشر الحادث عند بعض المجوس، وكإبليس عند عامة العرب في الأرجح؛ وإما مستقلة عنه غير مخلوقة له أصلاً كإله الشر القديم عند عامة المجوس وبعض العرب.

ثم أقول: أليس (**تَنْزِيهِهِ وَتَقْدِيسِهِ**) ركن جوهري في ما أسماه الإمام أبو العباس أحمد بن تيمية: (توحيد الأسماء والصفات)، فما باله ها هنا ذكر (**التوحيد**)، هكذا معرفاً بالألف واللام، بعد (**تَنْزِيهِهِ وَتَقْدِيسِهِ**)، مشعراً بأن هذا غير ذاك؟! أم أن ما يسميه الإمام، قدوة الأنام: (توحيد الأسماء والصفات) إنما يستخدم في المباحث الثانوية العقيمة حول الأسماء والصفات، وللإرهاب الفكري ضد أهل الإسلام

من الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والأباضية والشيعة، الذين فهموا (**التوحيد**)، بما في ذلك (توحيد الأسماء والصفات) خيراً من فهمه؟!

وأزيد: أليس نسبة الولد إلى الله، جل جلاله، من أشد وأقبح ما وقع من الكفر والشرك من كفرة بني آدم كما فصلناه في باب سابق، في فصل مستقل بعنوان: (**نسبة (الولد) إلى الله من أبشع الكفر**): فماله لم يرفع بذلك رأساً؟!

* وقد جاء في (**تفسير الطبري**) ــ (7/11 ــ 10): [القول في تأويل قوله: ﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ**﴾؛ قال أبو جعفر: يعني بذلك جل ثناؤه: وجعل هؤلاء العادلون بربهم الآلهةَ والأندادَ لله شركاء، الجن، كما قال جل ثناؤه: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، [سورة الصافات: 158]. وفي الجن وجهان من النصب، أحدهما: أن يكون تفسيرًا للشركاء؛ والآخر: أن يكون معنى الكلام؛ وجعلوا لله الجن شركاء، وهو خالقهم.

واختلفوا في قراءة قوله: ﴿وخلقهم﴾؛ فقرأته قراء الأمصار: (وَخَلَقَهُمْ)، على معنى أن الله خلقهم، منفردًا بخلقه إياهم. وذكر عن يحيى بن يعمر ما يلي:

13680 ــ حدثني به أحمد بن يوسف قال: حدثنا القاسم بن سلام قال: حدثنا حجاج، عن هارون، عن واصل مولى أبي عيينة، عن يحيى بن عقيل، عن يحيى بن يعمر: أنه قال: ﴿شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلْقَهُمْ﴾ بجزم ﴿اللام﴾ بمعنى أنهم قالوا: إنّ الجنّ شركاء لله في خلقه إيّانا.

قال أبو جعفر: وأوْلى القراءتين بالصواب، قراءة من قرأ ذلك: (وَخَلَقَهُمْ)، **لإجماع الحجة من القرأة عليها**.

وأما قوله: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، فإنه يعني بقوله: (خرقوا) اختلقوا؛ يقال: (اختلق فلان على فلان كذبًا) و(اخترقه)، إذا افتعله وافتراه. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل. ذكر من قال ذلك:

13681 ــ حدثني المثنى قال: حدثنا أبو صالح قال: حدثني معاوية، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، يعني أنهم **تخرَّصوا**.

13682 ــ حدثني محمّد بن سعد قال: حدثني أبي قال: حدثني عمي قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس قوله: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، قال: **جعلوا** له بنين وبنات بغير علم.

13683 ــ حدثني محمّد بن عمرو قال: حدثنا أبو عاصم قال: حدثنا عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، قال: **كذبوا**.

13684 ــ حدثني المثنى قال: حدثنا أبو حذيفة قال: حدثنا شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، مثله.

13685 ــ حدثنا بشر قال، حدثنا يزيد قال، حدثنا سعيد، عن قتادة قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ كذبوا ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾، عما يكذبون. أما العرب فجعلوا له البنات، ولهم ما يشتهون من الغلمان؛ وأما اليهود فجعلوا بينه وبين الجِنّة نسبًا ولقد علمت الجِنّة أنهم لمحضرُون.

13686 ــــ حدثنا محمّد بن عبد الأعلى قال: حدثنا محمّد بن ثور، عن معمر، عن قتادة: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ قال: خرصوا له بنين وبنات.

13687 ــــ حدثني محمّد بن الحسين قال: حدثنا أحمد بن المفضل قال: حدثنا أسباط، عن السدي: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، يقول: قطعوا له بنين وبنات. قالت العرب: (**الملائكة بنات الله**)، وقالت اليهود والنصارى: (**المسيح وعزير أبناء الله**).

13688 ــــ حدثني يونس قال، أخبرنا ابن وهب، قال، قال ابن زيد في قوله: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، قال: ﴿خرقوا﴾، كذبوا، لم يكن لله بنون ولا بنات؛ قالت النصارى: المسيح ابن الله؛ وقال المشركون: **الملائكة بنات الله**؛ فكلٌّ خرقوا الكذب، ﴿وخرقوا﴾، اختلقوا.

13689 ــــ حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين قال: حدثني حجاج، عن ابن جريج قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾، قال: قول **الزنادقة**: ﴿وخرقوا له﴾، قال ابن جريج، قال مجاهد: ﴿خرقوا﴾، كذبوا.

13690 ــــ حدثنا ابن وكيع قال: حدثنا أبو أسامة، عن جويبر، عن الضحاك: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ﴾، قال: وصفوا له.

13691 ــــ حدثنا عمران بن موسى قال: حدثنا عبد الوارث، عن أبي عمرو: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ﴾، قال: تفسيرها: وكذبوا.

قال أبو جعفر: فتأويل الكلام إذاً: وجعلوا لله الجنَّ شركاءَ في عبادتهم إياه، وهو المنفرد بخلقهم بغير شريك ولا معين ولا ظهير ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ﴾، يقول: وتخرَّصوا لله كذبًا، فافتعلوا له بنين وبنات بغير علم منهم بحقيقة ما يقولون، ولكن جهلا بالله وبعظمته، وأنه لا ينبعي لمن كان إلهًا أن يكون له بنون وبنات ولا صاحبة، ولا أن يشركه في خلقه شريك]، **انتهى**؛

فأقول: أيا ما قرأنا: ﴿وَخَلْقَهُمْ﴾، أو قرأنا: ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾:

أولاً: في القراءة الشاذة ﴿وَخَلْقَهُمْ﴾، فالجن شركاء لله في الخلق، خلق الإنسان وغيره، فهم مشاركون في الخلق: وهذا شرك صريح في (**الخالقية**)؛

ثانياً: أو قرأنا: ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾، فهذا تقرير من الله يبين فيه، ويؤكد، حقيقة الجن أنهم من جملة خلقه، وهذا لا يتناسب مع فصاحة القرآن وبلاغته إلا إذا كان المخاطبون يعتقدون أن الجن غير مخلوقين لله، فسارع فوراً بتكذيبهم لتصحيح الاعتقاد. وإذا كان الجن غير مخلوقين لله، في معتقد بعض مشركي العرب، وهم في نفس الوقت شركاء له، فلا يخرج الأمر عن واحدة من الآتي:

(أ)- أنهم غير مخلوقين أصلا: فهم إذا من جنس إلاهي: آلهة أزلية أصيلة؛ أو هم أولاد لله؛ أو أولاد لإله آخر (إبليس مثلاً في قول الزنادقة وعامة المجوس): وهذا شرك في الذات، أو بلفظ أدق: شرك في (الجنس الإلاهي)، من أقبح ما يكون؛

(ب)- أو أنهم مخلوقون لخالق آخر: وهذا شرك صريح في (**الخالقية**)؛

(ج)- أو أنهم حادثون بدون خالق أو محدِث، بطريقة غامضة رغم إرادة الله، يفسدون

على الله أمره، كإله الشر الحادث عند بعض المجوس: وهذا شرك صريح في التصرف والتدبير، وشرك غير مباشر في (**الخالقية**) لأنه يناقض كون الله خالق كل شيء؛

* وجاء في (**تفسير الطبري**)، (15/145 ــ 146): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾؛ قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: قال هؤلاء المشركون بالله من قومك، يا محمّد: ﴿اتخذ الله ولدًا﴾، وذلك قولهم: (**الملائكة بنات الله**). يقول الله منزهًا نفسه عما قالوا وافتروا عليه من ذلك: ﴿سبحان الله﴾، تنزيهًا لله عما قالوا وادَّعوا على ربهم؛ ﴿هو الغني﴾ يقول: الله غنيٌّ عن خلقه جميعًا، فلا حاجة به إلى ولد، لأن الولد إنما يَطْلُبه من يطلبه، ليكون عونًا له في حياته وذكرًا له بعد وفاته، والله عن كل ذلك غنيٌّ، فلا حاجة به إلى معين يعينه على تدبيره، ولا يَبيدُ فيكون به حاجة إلى خلف بعده؛ (له ما في السموات وما في الأرض)، يقول تعالى ذكره: لله ما في السموات وما في الأرض مِلْكًا، والملائكةُ عباده وملكه، فكيف يكون عبد الرجل وملكه له ولدًا؟ يقول: أفلا تعقلون أيها القوم خطأ ما تقولون؟ ﴿إن عندكم من سلطان بهذا﴾، يقول: ما عندكم أيها القوم، **بما تقولون وتدّعون من أن الملائكة بنات الله**، من حجة تحتجون بها، وهي السلطان؟ أتقولون على الله قولا لا تعلمون حقيقته وصحته، وتضيفون إليه ما لا يجوز إضافته إليه، جهلا منكم بما تقولون، بغير حجة ولا برهان؟]، **انتهى**؛

* وجاء في (**تفسير الطبري**) ــ (17/231): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ﴾. يقول تعالى ذكره: ويجعل هؤلاء المشركون لله ما يكرهونه لأنفسهم. ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ﴾، يقول: وتقول ألسنتهم الكذب وتفتريه، أن لهم الحسنى، فأن في موضع نصب، لأنها ترجمة عن الكذب. وتأويل الكلام: ويجعلون لله ما يكرهونه لأنفسهم، ويزعمون أن لهم الحسنى، الذي يكرهونه لأنفسهم. البنات يجعلونهن لله تعالى، **وزعموا أن الملائكة بنات الله**. وأما الحُسنى التي جعلوها لأنفسهم فالذكور من الأولاد، وذلك أنهم كانوا يئدون الإناث من أولادهم، ويستبقون الذكور منهم، ويقولون: لنا الذكور ولله البنات، وهو نحو قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾؛ وبنحو الذي قلنا في ذلك، قال أهل التأويل]، **انتهى**؛

* وجاء في (**تفسير الطبري**) ــ (17/452 ــ 453): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلا عَظِيمًا﴾. يقول تعالى ذكره للذين قالوا من مشركي العرب: **الملائكة بنات الله**؛ ﴿أفأصْفاكُمْ﴾، أيها الناس، ﴿رَبُّكُمْ بالبَنِينَ﴾، يقول: أفخصكّم ربكم بالذكور من الأولاد ﴿وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِنَاثًا﴾ وأنتم لا ترضونهن لأنفسكم، بل تئدونهن وتقتلونهن، فجعلتم لله ما لا ترضونه لأنفسكم: ﴿إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلا عَظِيمًا﴾ يقول تعالى ذكره لهؤلاء المشركين

الذين قالوا من الفرية على الله ما ذكرنا: إنكم أيها الناس لتقولون بقيلكم: (**الملائكة بنات الله**)، قولا عظيما، وتفترون على الله فرية منكم. وكان قتادة يقول في ذلك ما حدثنا محمّد، قال: حدثنا محمّد بن ثور، عن معمر، عن قتادة: ﴿وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِنَاثًا﴾ قال: قالت اليهود: **الملائكة بنات الله**]، **انتهى؛**

* وجاء في (**تفسير الطبري**) ــ (17/595 ــ 596): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلا لآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلا كَذِبًا﴾، والصواب من القراءة في ذلك عندي، قراءة من قرأ: ﴿كَبُرَتْ كَلِمةً﴾، نصباً، **لإجماع الحجة من القراء عليها**، فتأويل الكلام: عَظُمت الكلمة كلمة تخرج من أفواه هؤلاء القوم الذين قالوا: **اتخذ الله ولدا**، **والملائكة بنات الله**. كما حدثنا ابن حُمَيْد، قال: حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق: ﴿كَبُرَتْ كَلِمةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾، قولهم: (**إن الملائكة بنات الله**)، وقوله: ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلا كَذِبًا﴾، يقول عز ذكره: ما يقول هؤلاء القائلون اتخذ الله ولدا بقيلهم ذلك إلا كذبا وفرية افتروها على الله]، **انتهى؛**

* وجاء في (**تفسير الطبري**) ــ (19/65 ــ 66): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (90) مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ (91) عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (92)﴾. يقول: ما الأمر كما يزعم هؤلاء المشركون بالله، من أن **الملائكة بنات الله**، وأن الآلهة والأصنام ألهة دون الله]، **انتهى؛**

* وجاء في (**تفسير الطبري**) ــ (19/236): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾؛ ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾، يقول: تكذيبا لمن أضاف إليه الولد، وقال: **الملائكة بنات الله**، ما اتخذ الذي نزل الفرقان على عبده ولدا، فمن أضاف إليه ولدا فقد كذب وافترى على ربه، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ يقول تكذيبا لمن كان يضيف الألوهة إلى الأصنام ويعبدها من دون الله من مشركي العرب، ويقول في تلبيته: (**لبيك لا شريك لك، إلا شريكا هو لك تملكه وما ملك**)، كذب قائلو هذا القول، ما كان لله من شريك في مُلكه وسلطانه، فيصلح أن يعبد من دونه]، **انتهى؛**

* وجاء في (**تفسير الطبري**) ــ (21/117 ــ 118): [﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ * أَمْ خَلَقْنَا الْمَلائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ * أَلا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾. وقوله (فَاسْتَفْتِهِمْ) يقول تعالى ذكره لنبيه محمّد، صلى الله عليه وسلم: سل يا محمّد مشركي قومك من قريش. كما حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد، عن قتادة: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾، يعني مشركي قريش.

حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد، في قوله: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾ قال: سلهم، وقرأ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ﴾، قال: يسألونك.

حدثنا محمّد، قال: حدثنا أحمد قال: حدثنا أسباط، عن السديّ ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ﴾ يقول: يا محمّد سلهم.

وقوله: ﴿أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾: ذكر أن مشركي قريش كانوا يقولون: (**الملائكة بنات الله**)، **وكانوا يعبدونها**، فقال الله لنبيه محمّد عليه الصلاة والسلام: سلهم، وقل لهم: ألربي البنات ولكم البنون؟. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل. ذكر من قال ذلك:

ــ حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، ﴿أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾؟ لأنهم قالوا: يعني مشركي قريش: **لله البنات**، ولهم البنون.

ــ حدثنا محمّد بن الحسين، قال: حدثنا أحمد بن المفضل، قال: حدثنا أسباط، عن السديّ، في قوله: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾، قال: **كانوا يعبدون الملائكة**.

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾. يعني تعالى ذكره: أم شهد هؤلاء القائلون من المشركين: (**الملائكة بنات الله**)، خلقي الملائكة وأنا أخلقهم إناثا، فشهدوا هذه الشهادة، ووصفوا الملائكة بأنها إناث. وقوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ﴾، يقول تعالى ذكره: ألا إن هؤلاء المشركين من كذبهم ﴿لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾، في قيلهم ذلك]، **انتهى**؛

* وجاء تفصيل ونقاش جيد في (**تفسير الرازي**) ــ (6/405): [﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ**﴾؛ في الآية مسائل:

المسألة الأولى: اعلم أنه تعالى لما ذكر هذه البراهين الخمسة من دلائل العالم الأسفل والعالم الأعلى على ثبوت الإلهية، وكمال القدرة والرحمة. ذكر بعد ذلك أن من الناس من أثبت لله شركاء، واعلم أن هذه المسألة قد تقدم ذكرها إلا أن المذكور ههنا غير ما تقدم ذكره وذلك لأن الذين أثبتوا الشريك لله فرق وطوائف.

فالطائفة الأولى: عبدة الأصنام، فهم يقولون: الأصنام شركاء لله في العبودية، ولكنهم معترفون بأن هذه الأصنام لا قدرة لها على الخلق والإيجاد والتكوين.

والطائفة الثانية: من المشركين الذين يقولون: مدبر هذا العالم هو الكواكب، وهؤلاء فريقان منهم من يقول: إنها واجبة الوجود لذاتها، ومنهم من يقول: إنها ممكنة الوجود لذواتها محدثة، وخالقها هو الله تعالى، إلا أنه سبحانه فوض تدبير هذا العالم الأسفل إليها، وهؤلاء هم الذين حكى الله عنهم أن الخليل، صلى الله عليه وسلم، ناظرهم بقوله: ﴿لا أُحِبُّ الآفلين﴾ وشرح هذا الدليل قد مضى.

والطائفة الثالثة: من المشركين الذين قالوا: لجملة هذا العالم بما فيه من السموات والأرضين إلهان، أحدهما فاعل الخير. والثاني فاعل الشر، والمقصود من هذه الآية حكاية مذهب هؤلاء فهذا تقرير نظم الآية والتنبيه على ما فيها من الفوائد. فروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قوله تعالى:

﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَاء الجن﴾ نزلت في الزنادقة الذين قالوا: إن الله وإبليس أخوان، فالله تعالى خالق الناس والدواب والأنعام والخيرات، وإبليس خالق السباع والحيات والعقارب والشرور.

واعلم أن هذا القول الذي ذكره ابن عباس أحسن الوجوه المذكورة في هذه الآية، وذلك لأن بهذا الوجه يحصل لهذه الآية مزيد فائدة مغايرة لما سبق ذكره في الآيات المتقدمة، قال ابن عباس: والذي يقوي هذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجنة نَسَباً﴾ [الصافات: 158] وإنما وصف بكونه من الجن لأن لفظ الجن مشتق من الاستتار، والملائكة والروحانيون لا يرون بالعيون فصارت كأنها مستترة من العيون، فبهذا التأويل أطلق لفظ الجن عليها، وأقول: هذا مذهب المجوس، وإنما قال ابن عباس: هذا قول الزنادقة، لأن المجوس يلقبون بالزنادقة، لأن الكتاب الذي زعم زرادشت أنه نزل عليه من عند الله مسمى بــ(**الزند**)، والمنسوب إليه يسمى (**زندي**). ثم عرب فقيل (**زنديق**). ثم جمع فقيل (زنادقة).

واعلم أن المجوس قالوا: كل ما في هذا العالم من الخيرات فهو من (يزدان) وجميع ما فيه من الشرور فهو من (أَهْرُمُنْ)، وهو المسمى بإبليس في شرعنا، ثم اختلفوا فالأكثرون منهم على أن (أَهْرُمُنْ) محدث، ولهم في كيفية حدوثه أقوال عجيبة، والأقلّون منهم قالوا: إنه قديم أزلي؛ وعلى القولين فقد اتفقوا على أنه شريك لله في تدبير هذا العالم، فخيرات هذا العالم من الله تعالى وشروره من إبليس. فهذا شرح ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما]؛ **انتهى كلام الإمام الرازي**.

ولنا ملاحظة واستدراك على كلام الرازي، على جودته، عن طوائف المشركين حيث قال: [**فالطائفة الأولى**: عبدة الأصنام، فهم يقولون: الأصنام شركاء لله في العبودية، ولكنهم معترفون بأن هذه الأصنام لا قدرة لها على الخلق والإيجاد والتكوين]؛ **فهذا كلام مشكل غامض** لأن القضية ليست هي حصراً: (قدرة على الخلق والإيجاد والتكوين)، فأين ذكر (النسب) أو (الجنس) أو (النوع) الإلاهي الذي ترتب عليه كون (الأصنام شركاء لله في العبودية)؟! وقد أسلفنا أن الأصنام، أي التماثيل، رموز أو قنوات اتصال أو مساكن أو أبدان لكائنات إلاهية، بعضها سماوي علوي ملائكي، وبعضها أرضي سفلي شيطاني. فلعل بعض هذه الكائنات الإلاهية السماوية العلوية من جنس الكواكب (أو بلفظ أدق: العقول أو الأرواح أو النفوس الكوكبية)، فيدخل هذا في الصنف الثاني؛ وبعضها نوع آخر سماوي، وليس كوكبياً، وهذا نوع لا يدخل في صنفه الثاني، بل هو صنف مستقل. ثم إن الأرواح الأرضية السفلية ينبغي أن يكون لها تصنيف أو تصنيفات مستقلة: أرواح أرضية طيبة خيرة ملائكية، وأخرى أرضية خبيثة شريرة شيطانية، وربما أخري: بين بين. على أن نفيه لقدرة ما أسماه بــ(الأصنام) على الخلق والإيجاد والتكوين ليس صحيحاً هكذا على إطلاقه، كما سبق وسيأتي، لأنه قطعاً يعني الكائنات الإلاهية التي تمثلها الأصنام (بوصفها: رموز أو قنوات اتصال أو مساكن أو أبدان للكائنات الإلاهية)؛ وليس فقط المادة التي صنع منها الصنم.

والأرجح عندي أن غموض عبارة الرازي آنفة الذكر إنما هي سبق ذهن لأنه كاد أن يحرر حقيقة الأصنام في موضع آخر من تفسيره العظيم كما سقناه في مناقشتنا لأنواع الأوثان؛ أو لعلها كتبت قديماً قبل هذا

التحرير الجيد. وقد وقع هذا منه في مسائل عديدة تدل على أنه كان دائم المدارسة والمراجعة والتنقيح والتحقيق، رحمه الله. وإليك النص الذي كاد أن يحرر فيه حقيقة الأصنام، نسوقه – لأهميته – مرة أخرى:

* فقد جاء في تفسير الرازي [مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (421/26)]: [الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَّافِ» قُرِئَ الدِّينُ بِالرَّفْعِ، ثُمَّ قَالَ وَحَقُّ مَنْ رَفَعَهُ أَنْ يَقْرَأَ مُخْلَصًا بِفَتْحِ اللَّامِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ [النِّسَاءِ: 146] حَتَّى يُطَابِقَ قَوْلَهُ: أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخالِصُ وَالْخَالِصُ وَالْمُخْلَصُ وَاحِدٌ إِلَّا أَنَّهُ وَصَفَ الدِّينَ بِصِفَةِ صَاحِبِهِ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ كَقَوْلِهِمْ شِعْرُ شَاعِرٍ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا بَيَّنَ أَنَّ رَأْسَ الْعِبَادَاتِ وَرَئِيسَهَا الْإِخْلَاصُ فِي التَّوْحِيدِ أَرْدَفَهُ بِذَمِّ طَرِيقَةِ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونا إِلَى اللَّهِ زُلْفى﴾: وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ يَقُولُونَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَخَبَرُ الَّذِينَ مَحْذُوفٌ وَهُوَ قَوْلُهُ يَقُولُونَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونا إِلَى اللَّهِ زُلْفى عَائِدٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ الَّتِي عُبِدَتْ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَهِيَ قِسْمَانِ الْعُقَلَاءُ وَغَيْرُ الْعُقَلَاءِ، أَمَّا الْعُقَلَاءُ فهو أن قوما عبدوا المسيح وعزيرا وَالْمَلَائِكَةَ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَعْبُدُونَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ وَيَعْتَقِدُونَ فِيهَا أَنَّهَا أَحْيَاءٌ عَاقِلَةٌ نَاطِقَةٌ، وَأَمَّا الْأَشْيَاءُ الَّتِي عُبِدَتْ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مَوْصُوفَةً بِالْحَيَاةِ وَالْعَقْلِ فَهِيَ الْأَصْنَامُ، إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَنَقُولُ الْكَلَامُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْكُفَّارُ لَائِقٌ بِالْعُقَلَاءِ، أَمَّا بِغَيْرِ الْعُقَلَاءِ فَلَا يَلِيقُ، وَبَيَانُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ الْأَوَّلُ: أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: مَا نَعْبُدُهُمْ ضَمِيرٌ لِلْعُقَلَاءِ فَلَا يَلِيقُ بِالْأَصْنَامِ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَعْتَقِدَ أُولَئِكَ الكفار في المسيح والعزيز والملائكة أن يشفعوا لهم عند الله، أما يبعد من العاقل أن يعتقد في الأصنام والجمادات أَنَّهَا تُقَرِّبُهُ إِلَى اللَّهِ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَمُرَادُهُمْ أَنَّ عِبَادَتَهُمْ لَهَا تُقَرِّبُهُمْ إِلَى اللَّهِ، ويمكن أن يقال: **إن العاقل لا يعبد الصَّنَمَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَشَبٌ أَوْ حَجَرٌ، وَإِنَّمَا يَعْبُدُونَهُ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهَا تَمَاثِيلُ الْكَوَاكِبِ أَوْ تَمَاثِيلُ الْأَرْوَاحِ السَّمَاوِيَّةِ، أَوْ تَمَاثِيلُ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ الَّذِينَ مَضَوْا، وَيَكُونُ مَقْصُودُهُمْ مِنْ عِبَادَتِهَا تَوْجِيهُ تِلْكَ الْعِبَادَاتِ إِلَى تِلْكَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي جَعَلُوا هَذِهِ التَّمَاثِيلَ صُوَرًا لَهَا**. وَحَاصِلُ الْكَلَامِ لِعُبَّادِ الْأَصْنَامِ أَنْ قَالُوا إِنَّ الْإِلَهَ الْأَعْظَمَ أَجَلُّ مِنْ أَنْ يَعْبُدَهُ الْبَشَرُ لَكِنَّ اللَّائِقَ بِالْبَشَرِ أَنْ يَشْتَغِلُوا بِعِبَادَةِ الْأَكَابِرِ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مِثْلَ الْكَوَاكِبِ وَمِثْلَ الْأَرْوَاحِ السَّمَاوِيَّةِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَشْتَغِلُ بِعِبَادَةِ الْإِلَهِ الْأَكْبَرِ، فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونا إِلَى اللَّهِ زُلْفى]، انتهى؛ وقد سبق أن عقبنا عليه تعقيباً مفصلاً فيه أمور في غاية الأهمية، فراجعه.

* وأما العلامة المحقق عبد الرحمن المعلمي اليماني، رحمه الله، فقد كان قد اقترب من الحق، أو كاد، في كتابه (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل) - (360/3)، حيث قال: [وحديث البخاري يدل على أن أشد ما كان المشركون يعتدون فيه في حق الله تبارك وتعالى هو شكهم في قدرته على البعث، وقد أخبر به؛ **ونسبتهم إليه الولد**، والقرآن يؤيد ذلك فإنه كرر تثبيت البعث ونفي الولد في مواضع كثيرة، **فأما شركهم في الألوهية فكان عندهم مرتبطاً بدعوى الولد** كما هو بين من عدة آيات، وقد أوضحت ذلك

في كتاب (العبادة) وتبين لي أن أول ما سرى إلى العرب نسبته إليه تعالى كانوا يقولون: الملائكة بنات الله، على معنى أنهم مقربون إليه، ولم يقولوا: أبناء الله، خشية إيهام أن يكونوا نظراءه فقالوا: بنات الله، لأن الإناث عندهم ضعيفات، وليس لهن ميراث من آبائهن، ثم طال الزمان فصار أخلافهم يقولون: بنات الله، ولا يحققون المعنى، ولم يكونوا يثبتون أن الله عز وجل صاحبة، ولذلك يقولون: احتج عليهم القرآن بقوله: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾. فدل هذا على أن انتفاء الصاحبة أمر مسلم، وفي قصة إسلام طلحة أنه جاء وجماعة معه إلى أبي بكر، فقال: أدعوك إلى عبادة اللات والعزى، فقال أبو بكر: واللات والعزى؟ فقال طلحة: بنات الله، فقال أبو بكر: ومن أمهم؟ فأسكت طلحة، ثم قال أبو لأصحابه: أجيبوا الرجل، فأسكتوا، فأسلم طلحة. فأما قول الله عز وجل: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبا﴾، فالمراد بالجنة هاهنا: الملائكة، والمعنى أنهم جعلوا الملائكة بنات له، وما روي أنهم كانوا يقولون إن أمهاتهم بنات سروات الجن، ولم يصح، ولو صح لكان الظاهر أنهم اخترعوا هذا بعد قصة طلحة، واللات والعزى ومناة كانت عندهم أسماء لتلك الإناث التي زعموا أنها بنات الله، ثم جعلوا لتلك الإناث تماثيل وسموها بأسمائها، كما جرت به عادة المشركين في أصنامهم، بل عادة الناس جميعاً في إطلاقهم على التمثال والصورة اسم من يرون أن ذلك تمثال أو صورة له. وبهذا التحقيق يتضح معنى آيات النجم، وقد أوضحت ذلك في كتاب (العبادة) بما يثلج الصدر. والحمد لله. والمقصود هنا أن الذي يظهر من الآثار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما صارح المشركين بإبطال قولهم في الإناث التي يجعلونها آلهة من دون الله، يزعمون أنها الملائكة، وأنها بنات الله، ويمثلون التماثيل بأسمائها ويعظمونها تعظيماً لها، وصارحهم بتنزيه الله عن الولد، قالوا: أنسُب لنا ربك، طمعاً منهم أن يجيبهم بما يستخرجون منه شبهة يشدون بها قولهم، فأنزل الله تعالى هذه السورة]، **انتهى كلام المعلمي، رحمه الله**.

فنقول: بالرغم من اقتراب المعلمي من الحق كثيراً إلا أن خلفيته الوهابية أضرت به ضررا بالغاً:

ــ فقوله: [كانوا يقولون: الملائكة بنات الله، على معنى: **أنهم مقربون إليه**، ولم يقولوا: أبناء الله، خشية إيهام أن يكونوا نظراءه فقالوا: بنات الله، لأن الإناث عندهم ضعيفات، وليس لهن ميراث من آبائهن، ثم طال الزمان فصار أخلافهم يقولون: بنات الله، ولا يحققون المعنى]، فرضية خيالية، لا تدعمها الوقائع التاريخية؛ ولا يجوز أن تصرف لفظة: (بنت)، أو (ابن) عن معنى البنوة الحقيقي (بنوة الصلب، أو التبني الحقيقي كما سلف بيانه) إلا ببرهان، وإلا فستختل مقاييس اللغة والعقل؛ وستأتي أمثلة كثيرة على ذلك؛

ــ وقوله: [احتج عليهم القرآن بقوله: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾. **فدل هذا على أن انتفاء الصاحبة أمر مسلم**، وفي قصة إسلام طلحة ... إلخ] ليس بصحيح، كما سلف في فصل سابق، وسيأتي مزيد، وليس في لفظ تقريره، جل جلاله: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾ ما يشعر أصلاً بتسليمهم بذلك من عدمه؛ بل الأولى أنهم يعتقدون أن له صاحبة، تماماً كما كانوا يعتقدون أن له ولداً. وقد شهد القرآن بذلك: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا (1) يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا (2) وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ **صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا** (3) وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى

اللَّهِ شَطَطًا (4) وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ **الْإِنْسُ وَالْجِنُّ** عَلَى اللَّهِ كَذِبًا (5) وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا (6) وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا (7) ﴾، (الجن؛ 72: 1 – 8)، فهذه أكاذيب الإنس والجن على الله تعالى مجده؛

ـــ وقوله: [وما روي أنهم كانوا يقولون إن أمهاتهم بنات سروات الجن ، **ولم يصح**]، لا مبرر له لأنه إسناد هذه: (بنات سروات الجن) ليس بدون إسناد قصة طلحة، بل هو أقوى وأجود، وقد سبق نقاش هذا؛ ولكن قوله: [ولو صح لكان الظاهر أنهم اخترعوا هذا بعد قصة طلحة] قارب الصواب، مع اعتراضنا على لفظة: (اخترعوا)، فالأصح أنهم وعوا الدرس من إسلام طلحة، وخطورة أسئلة أبي بكر المحرجة، فسارعوا إلى تلقين الجهال من عامتهم بالجواب (الصحيح) الذي نحسب أنه كان مستقراً معلوماً عن خواصهم وسدنتهم وكهنتهم.

قلت: لعل في هذه النقول كفاية، وفوق الكفاية، وإلا طال الأمر جداً، ولتعب القاريء وكلَّ وملَّ. والخلاصة هي: أن العرب كانت تعتقد أن (**الملائكة بنات الله**) وأنها إنما عبدتها لذلك، أي لكونها من هذا النسب الإلاهي الرفيع، **قولاً واحداً من جميع المفسرين من السلف**؛ وليس هناك ذكر للصالحين أو القبور، أو غير ذلك من أكاذيب ووساوس الدعوة الوهابية المخبولة، وخيالها الجامح المارق.

❄ فصل: حقيقة شرك العرب

مما سلف من الروايات المتباينة المتواترة يتبين:

أولاً: تأكيد ما أسلفنا ذكره أن عامة الأصنام إنما هي، في معتقد عابديها، **قطعاً ولا بدّ**، رموز أو قنوات اتصال أو مساكن أو أبدان للكائنات الإلاهية، تقوم مقامها، وتنوب عنها: منها ما هو سماوي علوي: ملائكي أو كوكبي، ومنها ما هو أرضي سفلي: ملائكي طيب طاهر، أو شيطاني شرير خبيث (وربما كان هناك صنف جني وسط معتدل، بين بين: فيه خير وشر)؛

ثانياً: أن هذه الكائنات الإلاهية، في معتقد عابديها، لها **مشاركة معتبرة** في الخلق والتكوين؛ أو في التصرف والتدبير والتقدير (وخاصة في النفع والضر)؛ أو في الأمر والنهي والتشريع: في بعض ذلك أو في كل ذلك؛

ثالثاً: قريش خاصة (وقسم كبير من مشركي العرب العدنانية) كانوا يعتقدون:

(1) ـــ أن **(الملائكة بنات الله وأمهاتهم بنات سروات الجن!)**، ولعل «**اللات**» واحدة من **(بنات سروات الجن)** هؤلاء، كما سيأتي قريباً في الفصل المخصص لها، والمعنون: (**ما هي حقيقة «اللات»؟!**)!

(2) ـــ أن لله نسباً، وأنه ينتمي إلى قبيلة كثيرة الأفراد، لذلك طالبت قريش النبي بإيضاح

معتقده في «**ماهية**» الله، فنزلت سورة الإخلاص، التي ثبت أنها تعدل ثلث القرآن، ولا عجب: فـ«**النسب**» الإلهي أهل لتلك المكانة الرفيعة!

(3) ــ أن بعض العرب كان قد عجز عن أن يتصور **إلاهاً** بدون **صنم** مناسب، يمثله وينوب عنه، لذلك سألوا عن الله، جل جلاله: أمن ذهب هو، أمن فضة هو، ... إلخ: يقصدون: الصنم الممثل له، وإلا فإن جمهورهم يعتقد أن (الله) كائن سماوي فوق الطبيعة، بعيد متعالي. قال حصين الخزاعي، والد عمران بن حصين، رضي الله عنهما، قبل إسلامه: (سَبْعَةً: سِتَّةً فِي الأَرْضِ وَوَاحِدًا فِي السَّمَاءِ)، إجابة للنبي عنما سأله: («يَا حُصَيْنُ كَمْ تَعْبُدُ اليَوْمَ إِلَهًا؟»)، كذا جاء في سنن الترمذي [ت شاكر (3483/519/5)]. فهذا (**الواحد**) الذي في (**السماء**) هو (**الله**) العزيز الحكيم بدون أدنى شك!

رابعاً: أن بعض العرب (من تميم، والقبائل النازلة في أطراف العراق)، كانوا قد اعتنقوا المجوسية؛ ورجال متفرقون من قريش (قيل: أن أبا سفيان بن حرب كان منهم) كانوا **ثنوية زنادقة، يؤمنون بإلاهين اثنين: النور والظلمة**؛ فقد جاء – على سبيل المثال – في نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب (ص: 76): [وقال ابن قتيبة: كانت النصرانية في ربيعة وغسان وبعض قضاعة؛ وكانت اليهودية في حمير وكنانة وبني الحارث بن كعب وكندة؛ وكانت المجوسية في تميم منهم زرارة بن عدس وابنه حاجب والأقرع بن حابس؛ وكانت الزندقة في قريش وأخذوها من أهل الحيرة].

هذا كله مع كون وثنية العرب كانت وثنية ساذجة، منحطة المستوى، قليلة المحتوى الفكري، لا تجاري أو تقارب ما كان لدى الشعوب المجاورة من تعقيد فكري، وتنطع فلسفي؛ ولكنها بالقطع ليست خلوا من أي مضمون فكري أو عقدي كما بالغ الأستاذ محمد إبراهيم الفيومي (المتوفى: 1427هـ) في مقدمة كتابه تاريخ الفكر الديني الجاهلي (ص: 8): [أما الوثنية المنتشرة في العرب فإنها كانت وثنية ساذجة ليس لها مضمون فكري]، ولعله إنما قصد المضمون الفكر الفلسفي المدرسي الممنهج.

فلا صحة مطلقاً، إذاً، لما يقال أنهم لم يكن لديهم شرك اعتقادي في «**الذات**»، أي في «**النوع أو الجنس الإلاهي**» وأنه يجوز فيه التعدد؛ أو شرك في «**الأسماء والصفات**»؛ أو شرك في «**الربوبية**»، أياً ما كان تعريفها، بل هذا هو **عين شركهم وحقيقته**، لا غير، وعليه ترتّب الإشراك في العبادات والحكم والتشريع، وليس العكس، **كما زلت القدم بالإمام أبي العباس أحمد بن تيمية، تلك الزلة المهلكة الشنعاء، التي تحولت بيد الأزرقي المارق بن عبد الوهاب ومقلدته إلى سيف صارم مسلول، مسلول على أهل الإسلام فقط: يقتل أهل الإسلام المسالمين، ويدع أهل الأوثان المعتدين المحاربين.**

فليتَّعِظ كل مسلم، بل كل عاقل من مثل هذا، وليعوّد نفسه على المراجعة والتدقيق، والنقد والتمحيص، مع الرد إلى الله ورسوله، ولا تهولنه أقوال الرجال: فإن الرجال يُعْرَفون بالحق، وليس الحق يعرف

بالرجال، وإنما يعرف الحق بالبرهان.

ومن أراد التوسع وإشباع المطالعة في تفاصيل عقائد العرب، وأساطيرهم، وخرافاتهم، وأصنامهم، وما إلى ذلك فليرجع إلى المجلد السادس من كتاب «**تاريخ العرب**» للدكتور جواد علي، فقد خصص أكثره لذلك، فجمع وأوعى. وأكثر ذلك لا يهمنا، إلا أنه من المهم معرفة كيف تسرّب الشرك إلى عرب الشمال، أبناء إسماعيل بن إبراهيم، صلوات الله عليهما وعلى آلهما، بعد أن كانوا قروناً طويلة على التوحيد. هذا ما سنعالجه في الفصول المقبلة بإذن الله، ولكن بعد فصل استطرادي قصير عن (**الصابئين**).

ولما سمعت بصدور كتاب بعنوان (الشرك في القديم والحديث) سارعت إلى اقتنائه أملاً في أن أجد فيه ضالتي لمعرفة (**حقيقة**) شرك العرب، ولكن خيبة الأمل كانت كبيرة. وهذا الكتاب: (الشرك في القديم والحديث) لأبي بكر محمد زكريا، طباعة ونشر مكتبة الرشيد في مدينة الرياض، سنة 1422 هـ، الموافقة 2001 م، أصله رسالة ماجستير أو دكتوراه. وهو كتاب كبير من ثلاثة أجزاء في قرابة 1700 صفحة، ويحتوي كمية هائلة من النقولات إلا أنه سلَّم بصحة القسمة الثلاثية الوهابية المشؤومة، كأنها نزلت من فوق سبع سموات، فبقي يتخبط مع الذين ﴿لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلاً﴾. ولا يحل للقارئ الكريم أن يقبل قولي من غير بينة، فعليه أن يقرأ الكتاب بنفسه، ويفكر بعقله، ويقرر بنفسه.

❄ فصل استطرادي: من هم «**الصابئون**»؟!

❄ جاء في تبيين الحقائق، شرح كنز الدقائق لعثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: 743 هـ) (وعليه حاشية الشلبي) (2/110): [قَالَ ــ رَحِمَهُ اللَّهُ ــ (وَالصَّابِئَةِ) أَيْ حِلُّ تَزَوُّجِ الصَّابِئَةِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: (لَا يَجُوزُ نِكَاحُهَا، وَهَذَا الْخِلَافُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمْ عَبَدَةُ الْأَوْثَانِ أَمْ لَا فَعِنْدَهُمَا هُمْ عَبَدَةُ الْأَوْثَانِ، فَإِنَّهُمْ يَعْبُدُونَ النُّجُومَ)، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَيْسُوا بِعَبَدَةِ الْأَوْثَانِ، **وَإِنَّمَا يُعَظِّمُونَ النُّجُومَ كَتَعْظِيمِ الْمُسْلِمِ الْكَعْبَةَ**، فَإِنْ كَانَ كَمَا فَسَّرهُ أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ وَإِنْ كَانَ كَمَا فَسَّرَاهُ لَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ وَقِيلَ: فِيهِمْ الطَّائِفَتَانِ. وَقِيلَ: هُمْ صِنْفٌ مِنْ النَّصَارَى يَقْرَؤُنَّ الزَّبُورَ، وَهُمْ الَّذِينَ يُظْهِرُونَ مِنْ اعْتِقَادِهِمْ، وَهُمْ بِنَفْسِهِمْ يَعْتَقِدُونَ الْكَوَاكِبَ آلِهَةً وَيُضْمِرُونَ ذَلِكَ، وَلَا يَسْتَجِيزُونَ إظْهَارَ مَا يَعْتَقِدُونَ الْبَتَّةَ فَبَنَى أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى مَا يُظْهِرُونَ، وَبَنَيَا عَلَى مَا يُضْمِرُونَ. وَقَالَ السُّدِّيَّ: هُمْ طَائِفَةٌ مِنْ الْيَهُودِ كَالسَّامِرَةِ، وَقَالَ قَتَادَةُ وَمُقَاتِلٌ: هُمْ قَوْمٌ يُقِرُّونَ بِاَللَّهِ وَيَعْبُدُونَ الْمَلَائِكَةَ وَيُصَلُّونَ إلَى الْكَعْبَةِ، أَخَذُوا مِنْ كُلِّ دِينٍ شَيْئًا، وَقَدْ أُخْتُلِفَ فِيهِمْ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَلَوْ أَوْرَدْنَاهُ لَطَالَ الْكَلَامُ فِيهِ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي مُنَاكَحَتِهِمْ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا نَشَأَ الْخِلَافُ مَبْنِيًّا عَلَى اشْتِبَاهِ مَذَاهِبِهِمْ فَكُلٌّ أَجَابَ بِمَا عِنْدَهُ مِنْ أَحْوَالِهِمْ].

❄ وجاء في حاشيه الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي المسمَّى عنايه القاضي وكفاية الراضي (2/171): [وفي كتب الفروع اختلف في تفسير الصابئة فعندهما: هم عبدة الأوثان وأنهم يعبدون

النجوم؛ **وعند أبي حنيفة، رحمه الله: ليسوا بعبدة أوثان وإنما يعظمون النجوم كما تعظم الكعبة**، وعليه بني الاختلاف في النكاح].

* وجاء في تفسير الألوسي، روح المعاني (279/1): [وَالصَّابِئِينَ هم قوم مدار مذهبهم على التعصب للروحانيين واتخاذهم وسائط، ولما لم يتيسر لهم التقرب إليها بأعيانها والتلقي منها بذواتها: فزعت جماعة منهم إلى هياكلها، فصابئة الروم مفزعها السيارات، وصابئة الهند مفزعها الثوابت؛ وجماعة نزلوا عن الهياكل إلى الأشخاص التي لا تسمع ولا تبصر ولا تغني عن أحد شيئا. فالفرقة الأولى هم عبدة الكواكب، والثانية هم عبدة الأصنام وكل من هاتين الفرقتين أصناف شتى مختلفون في الاعتقادات والتعبدات، **والإمام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول: إنهم ليسوا بعبدة أوثان وإنما يعظمون النجوم كما تعظم الكعبة**، وقيل: هم قوم **موحدون** يعتقدون تأثير النجوم ويقرون ببعض الأنبياء كيحيى عليه السلام، وقيل: إنهم يقرون بالله تعالى ويقرؤون الزبور ويعبدون الملائكة ويصلون إلى الكعبة، وقيل: إلى مهب الجنوب، وقد أخذوا من كل دين شيئا، وفي جواز مناكحتهم وأكل ذبائحهم كلام للفقهاء يطلب في محله].

* وجاء في [تاريخ الفكر الديني الجاهلي لمحمّد إبراهيم الفيومي (المتوفى: 1427هـ) ـــ دار الفكر العربي ـــ الطبعة الرابعة 1415هـ ـــ 1994]؛ (ص:273): [أما الإسلام: فأطلقها على صنف ذي عقيدة، **أخطأت تنزيه الله**، فوسطت الكواكب بينها وبينه، إذ الكواكب في عرفهم تحتوي على النور الإلهي. وبعضهم عبد الملائكة لخاصتها الروحانية، وكان ذلك اجتهادا منهم أو توجيها من بعض حكمائهم. يقول أبو حنيفة: إنهم ليسوا بعبدة أوثان، وإنما يعظمون النجوم كما تعظم الكعبة. وقيل: هم قوم موحدون يعتقدون تأثيرهم النجوم ويقرون ببعض الأنبياء كيحيى. ولعل هذا النص ظاهر الوضع والانتحال، لأنهم يقولون بالوسائط الروحانية ولا يقولون بوسيط بشري مثل وساطة الأنبياء، وهذا من أهم عقائدهم التي صادمهم فيها القرآن، ويمكن حمله على صنف معين، صابئة المنديا أي: الذين اتبعوا يوحنا المعمدان وخرجوا على تعاليم اليهود وهذا ما ذهبت إليه دوائر المعارف الأجنبية واختارته، لكن المصادر الإسلامية عدتهم فرقة من فرقهم. **أما نص أبي حنيفة فإن القرآن يؤيده؛ لأنه عدهم وسطا بين اليهود والنصارى**. ويورد الطبري نصا عن ابن وهب، **يؤكد ما ورد عن أبي حنيفة**، يقول: الصابئون ليس لهم عمل ولا كتاب ولا نبي إلا قول: "لا إله إلا الله". فهم قوم يعظمون الكواكب بناء على تفسيرين: **الأول**: أن خالق العالم الله، إلا أنه أمر بتعظيم هذه الأجرام؛ **الثاني**: أنه خلق الأفلاك والكواكب وفوض التدبير إليها، فيجب على البشر تعظيمها، لأنها هي المدبرة لهذا العالم].

* وجاء في أيضاً في تاريخ الفكر الديني الجاهلي [لمحمّد إبراهيم الفيومي (المتوفى: 1427هـ) ـــ دار الفكر العربي ـــ الطبعة الرابعة 1415هـ ـــ 1994]؛ (ص:276 ـــ 282): [أقسام الصابئة: أولا ـــ

الصابئة الأولى أو صابئة الحنفاء: أصل فكر الصابئة الأولى من جهة نظرنا: القول باحتياجها في معرفة الله، ومعرفة طاعته وأوامره وأحكامه، إلى متوسط، والتي يقال عنها أنها تنسب إلى "هرمس" و"أنماثاذيمون" على ما تذهب إليه مصادر الإسلاميين.

والحنفاء: هم الذين اتبعوا ملة إبراهيم، وعندما يرتبط الاصطلاحان بعضهما ببعض يصبح المعنى الاصطلاحي مغايرًا لكل من الاصطلاحين على حدة، وينفرد بمعنى جديد وسوف نتتبع معالمه؛ فالصابئة كانوا يرون في الوسيط وجوب روحانيته، وذلك لزكاء الروحانيات وطهارتها، وقربها من رب الأرباب، وروحانية الوسيط يرون فيها أنها تتنافى مع الجسماني، فجسمانية الوسيط تجعله بشرًا مثلنا، يحتاج مثل ما نحتاج إليه من أكل وشرب ويماثلنا في المادة والصورة. عبر عن هذا المعنى الفكري القرآن فقال عنهم حاكيا: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ﴾، (المؤمنون؛ 21: 34).

فهم يرون: أن بشرية الوسيط تتنافى مع وساطته وعدم الجمع بينها وبين النبوة، فبشريته تحجبه عن الاتصال بالله، يبنون ذلك على أصل فكري لديهم يقول: إن أصل وجود العالم يتقدس أن يتوسط بينه وبين عالم الأرض بشر من الأرض أو النفس الإنسانية، لتغلبها في عالم الرذائل والشهوات وإنما يتقرب إليه وسيط من القوى الروحانية المفارقة للمادية قالوا عنها: هي آلهتنا وأربابنا ووسائلنا إلى حجتنا وبهم يتقرب إلى الله وهي المدبرة للكواكب.

ثم قالوا ـــ من وجهة نظرهم: إن الكواكب الفلكية هي هياكل هذه الروحانيات، وإن نسبة الروحانيات إليها في التدبير لها نسبة الأنفس الإنسانية إلى أبدانها، وأن لكل روحاني هيكلا يخصه ولكل هيكل فلكا يكون فيه:

ـــ فهم يومنون بالله.

ـــ ويؤمنون بالوسيط من العالم العلوي مثل: النيرات الشفافية نورها وروحانيتها، فهم يقدسونها دون العبادة.

ـــ ينكرون: أن النبوة تجامع البشرية.

وهؤلاء هم الذين قال فيهم أبو حنيفة: إنهم ليسوا بعبدة أوثان إنما يعظمون النجوم كما تعظم الكعبة، وقول أبي حنيفة: يلقى مزيدا من الفهم للوسيط حيث يجعل تعظيمهم للنجوم ليس تعظيم عبادة إنما تعظيم تقديس كما تعظم الكعبة.

لكن ابن كثير قال: اختار الرازي أن الصابئين قوم يعبدون الكواكب بمعنى أن الله جعلها قبلة للعبادة والدعاء، أو بمعنى أن الله فوض لها تدبير أمر هذا العالم.

ثم قال: وهذا القول المنسوب إلى الحرانانيين الذين جاءهم إبراهيم رادًّا عليهم ومبطلا لقولهم.

قال ابن كثير: قال القرطبي: والذي تحصل من مذهبهم فيما ذكر بعض العلماء أنهم موحدون ويعتقدون تأثير النجوم وأنها فاعلة، ويبدو أن ما اختاره الرازي وما حصله القرطبي متعلق بنوع معين هم الكلدانيون. وما قاله أبو حنيفة يصدق على أتباع "هرمس".

ويرجع تقديسهم الكواكب لما يقررونه عن "روحانية الوسيط" فلما وجدوا في النيرات ونورها شفافية الروحانيات قدسوها، كما نقدس الكعبة أو كما نقدس الرسل تقديسا دون العبادة.

يقول الألوسي: إنهم قوم موحدون يعتقدون تأثير النجوم. فهؤلاء هم الصابئة الأولى أو صابئة الحنفاء قال فيهم الألوسي: صابئة الحنفاء شاركوا أهل الإسلام في الحنيفية. منهم هلال بن محسن الصابئ صاحب الديوان الإنشائي والرسائل. وأبو إسحاق الصابئ كان صابئا وعرض عليه عز الدولة أن يسلم فامتنع، وقيل بذل له ألف دينار على أن يأكل الفول فلم يفعل؛ والصابئون يحرمون الفول والحمام.

يقول الدكتور زكي مبارك: ولكن حرصه على دينه لم يحل بينه وبين التحلي بأكرم الخصال في رعاية الإسلام، فقد كان يصوم رمضان مساعدة وموافقة للمسلمين، وحسن عشرة منه لهم ويحفظ القرآن حفظا يدور على طرف لسانه وسن قلمه.

حتى إنه لما مات بكاه الشريف الرضي في قصيدته، واستكثر الناس عليه في دينه وجاهه، أن يبكي رجلا صابئا بمثل هذا الشعر الحزين ولكنه أجاب بأنه إنما بكاه لفضله.

نأخذ على الدكتور زكي مبارك قوله: مساعدة وموافقة للمسلمين وحسن عشرة منه لهم؛ قد يكون هذا التعليل راجعا إلى حفظه للقرآن، وقد يكون حفظ القرآن راجعا إلى حرصه على الأدب لا على الدين الإسلامي، أما صومه رمضان فهذا يرجع إلى شريعة الصابئة الحنيفية.

وأما تحليه بأكرم الخصال فهم قوم يخرجون على رذائل الخصال ودناءة الطبع إلى كريم السجايا وطهارة الطوايا. راجع قول الألوسي السابق في تسميتهم صائبين، فإسحاق الصابئ فاضلا فما ظنه الدكتور زكي مبارك فيه وحمله على محمل حسن عشرة منه للإسلام والمسلمين، وهو في واقع الأمر شريعة صابئية كما قدمنا، وأما بكاء الشريف عليه فإنما هو كما قال: "بكاء لفضله".

ونرجع فنقول: أما تسميتهم صابئة حنفاء فمردّ ذلك في نظرنا إلى أنهم وافقوا الحنيفية من حيث العقيدة في التوحيد، ومن حيث الشريعة في بعض مبادئها، لذلك صح تسميتهم بحنفاء. وفارقوا الحنيفية في إنكارهم أن يكون الوسيط "النبي" بشريًّا. وقولهم: بوسائط الكواكب لروحانيتها ونورانيتها. فيقول الألوسي: ولهذا لم تكن الصابئة من الأمم المستقلة التي لها كتاب ونبي، وإن كانوا من أهل دعوة الرسل، فما من أمة إلا ولها نبي قد أقام حججه وقطع عنها حجتها؛ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وتكون حجته عليهم. فلكونهم من قوم إبراهيم وأخذوا ببعض دينه، وأعرضوا عن جانب منه أطلق عليهم "صابئة حنفاء" أي فيهم جانب من الفكر الصابئ، وجانب من الدين الحنفي.

فالصابئة الأولى: كان منهم الصابئة الحنفاء، بيد أننا بعد التعرض لشرح تسميتهم نضيف بعض تمايز رأيناه تمايزا مهما هو:

أن الصابئة الأولى: هي التي نشأت بعيدة عن الجزيرة العربية.

ويذكر عن بعض الباحثين: "إن الصابئة الذين ورد ذكرهم في القرآن سكنوا بلاد العرب ومصر قبل الإسلام، وقبل النصرانية، واليهودية، وقد انقرضوا وعفت أخبارهم فأصبح من المتعذر علينا بيان معتقدهم بالتفصيل".

وصابئة الحنفاء يكونون هم الذين خرجوا من الحنفية العربية إلى تعاليم الصابئة التي وفدت إلى الجزيرة العربية واعتنقتها "سبأ الحميرية"، ومن هنا أصبحت صابئية الحنفاء مذهبا عربيا له مكوناته الفكرية التي من أهمها إنكار بشرية الرسول مع بقائهم على روحانياتهم وبقايا من دين إبراهيم، كذلك يفيد واقع تسميتهم أنهم جوزوا بفكرهم العقلي الجمع بين دينهم ومذهبهم الصابئ؛ أي الأخذ ببعض مبادئ الوحي ــ مذهبهم الوحي ــ ومع بعض مبادئهم الوضعية ــ نحلتهم البشرية ــ ويذكر البيروني أنه كانت لهم أصنام وهياكل كما يذكر حكاية أن الكعبة وأصنامها كانت لهم]، **انتهى النص الطويل المنقول من (تاريخ الفكر الديني الجاهلي).**

❋ وجاء في تاريخ الفكر الديني الجاهلي (ص:276)، في الهامش: [ولعل أحسن من توسع في هذا البحث وبيَّن الفرق الصابئية مستندا إلى العقل والنقل هو ابن الإمام أبو الحسن على بن محمّد المكنّى بأبي علي بن سالم التغلبي الفقيه الأصولي الملقب سيف الدين الآمدي المتوفى عام 631 هــ؛ فقد ذكر في كتاب خطي له يدعى (كتاب أبكار الأفكار)، حقق بعضه د. أحمد المهدي. أن أشهر فرق هذه الجماعة أربع وهي:
الفرقة الأولى: أصحاب الرُّوحانيات: وقد يقال ذلك بالرفع أخذا من الروح وهو جوهر. وقد يقال بالنصب وهو حالة خاصة به. وقد زعم هؤلاء أن أصل وجود العالم يتقدس عن سمات الحدث وهو أجلّ وأعلى من أن يتوصل إلى جلاله بالعبودية له والخدمة من السفليات وذوات الأنفس المنغمسة في عالم الرذائل والشهوات، وإنما يتقرب إليه بالمتوسطات بينه وبين السفليات وهي أمور روحانية مقدسة عن المواد الجُرْمَانيةــ نسبة إلى الجرم ــ والقوى الجسمانية والحركات المكانية والتغيرات الزمانية في جوار رب العالمين. وهم مجبولون على تقديسه وتمجيده وتعظيمه دائما وسرمدا. قالوا: وهم آلهتنا وأربابنا ووسائلنا إلى حاجاتنا وبهم يُتقرب إلى الله تعالى.
وهي المدبّرة للكواكب الفلكية والمديرة لها على التناسب المخصوص، حيث يتبعها انفعالات في العناصر السفلية وحركات بعضها إلى بعض وانفعال بعضها من بعض عند الاختلاط والامتزاج المفضي إلى التركيب الموجب؛ لتنوع المركبات إلى أنواع المعادن والنباتات والحيوانات وتصريف موجودات الأعيان من حال إلى حال ومن شأن إلى شأن، إلى غير ذلك من الآثار العلوية والسفلية.
وزعموا أن الكواكب الفلكية هي هياكل هذه الروحانيات وأن نسبة الروحانيات إليها في التقدير لها والتدوير، نسبة الأنفس الإنسانية إلى أبدانها وأن لكل روحاني هيكلا يخصه ولكل هيكل فلكًا يكون فيه.
وزعموا أن المعرف لهم "غارميون وهرمس" اللذان هما أصل علم الهيئة وصناعة النجامة. وهرمس هو أول من قسم البروج ووضع أسماءها وأسماء الكواكب السيارة ورتبها في بيوتها وبيّن الشرف والوبال والأوج والحضيض والمناظر والتثليث والتسديس والتربيع والمقابلة والمقارنة والرجوع والاستقامة والميل والتعديل، واستقل باستخراج أكثر الكواكب وأحوالها، وقيل إن غارميون هو شيث وهرمس وهو إدريس "عليه السلام".

الفرقة الثانية: أصحاب الهياكل: أنهم قالوا: إذا كان لا بد للإنسان من متوسط فلا بد من أن يكون ذلك المتوسط كما نشاهده ونراه حتى نتقرب إليه، والروحانيات ليست كذلك، فلا بد من متوسط بينها وبين الإنسان، وأقرب ما إليها هياكلها؛ فهي الإله والأرباب المعبودة والله تعالى رب الأرباب وإليه التوسل والتقرب، فإن التقرب إليه هو تقرب إلى الروحانيات التي هي كالأرواح بالنسبة إليها، ولا جرم أنهم دعوا إلى عبادة الكواكب السبعة السيارة، ثم أخذوا في تعريفها وتعريف أحوالها بالنسبة إلى طبائعها وبيوتها ومنازلها ومطالعها ومغاربها واتصالاتها ونسبتها إلى الأماكن والأزمان والليالي والساعات وما دونها إلى غير ذلك، ثم تقربوا إلى كل هيكل وسألوه بما يناسبه من الدعوات فيما يناسبه من الأماكن والأزمان واللباس الخاص به، وبالخاتم المطبوع على صورته، والهياكل عندهم أحياء ناطقة بحياة الروحانيات التي هي أرواحها، ومتصرفة فيها.

ومنهم من جعل هيكل الشمس رب الهياكل والأرباب، وهذه الهياكل هي المدبرة لكل ما في عالم الكون والفساد على ما سلف في تعريف مذهب الفريق الأول، وربما احتجوا على وجود هذه المدبرات وأنها أحياء ناطقة بأن حدوث العالم؛ إذ الكلام فيه إما أن يكون مستندا إلى حادث أو قديم، ولا جائز أن يكون مستندا إلى حادث، إذ الكلام فيه كالكلام في الأول، والتسلسل والدور محالان، فلم يبقَ إلا أن يكون مستندا إلى ما في نفسه قديم، وذلك القديم إما أن يكون موجبا لذاته أو بالاختيار. فإن كان الأول فإما أن يكون كل ما لا بد منه في إيجاد الحوادث متحققا معه، أو أنه متوقف على تجدد، فإن كان الأول فيلزم قدم المعلوم والقدم علته وشرطه، وإن كان الثاني فالكلام في تحديد ذلك الأمر كالكلام في الأول، وهو تسلسل، فلم يبقَ إلا أن يكون فاعلا مختارا، وليس في عالم الكون والفساد فاعل قديم مختار إلا الأفلاك والكواكب؛ ولذلك حكموا بأنها أحياء ناطقة.

الفرقة الثالثة: أصحاب الأشخاص: وهؤلاء زعموا أنه إذا كان لا بد من متوسط مرئي والكواكب وإن كانت مرئية إلا أنها قد تُرى في وقت دون وقت؛ لطلوعها وأفولها وظهورها وصفائها نهارا، فدعت الحاجة إلى وجود أشخاص مشاهدة نصب أعيينا، تكون لنا وسيلة إلى الهياكل التي هي وسيلة إلى الروحانيات، التي هي وسيلة إلى الله تعالى، فاتخذوا بذلك **أصناما وصورا** على صور الهياكل السبعة، كل صنم من جسم مشارك في طبيعته لطبيعة ذلك الكوكب، فدعوه وسألوه بما يناسب ذلك الكوكب في الوقت والمكان واللبس والتختم، بما يناسبه والتحيز المناسب له، على حسب ما يفعله أرباب الهياكل، لا أنها هي المعبودة على الحقيقة. وهذا هو الأشبه بسبب اتخاذ الأصنام.

ويحتمل أن يكون اتخاذ الأصنام بالنسبة إلى غير هذه الفرقة وتعظيمها، لاتخاذها قبلة لعبادتها أو لأنها على صورة بعض من كان يعتقد فيه النبوة والولاية تعظيما له؛ أو لأن القدماء أرباب الهياكل والأصنام وعلماءهم ركبوا فراغ طلاسم ووضعوها فيها، وأمروهم بتعظيمها، لتبقى محفوظة بها، وإلا فالاعتقاد الألوهية فيما اتخذوه من صور من الأخشاب والأحجار وكونه خالقا لمن صوره ومبدعا لما وجده قبل وجوده من العالم العلوي والسفلي. ومما لا يستجيزه عقل عاقل بل البداهة برده وإبطاله، وإن كان وقع ذلك معتقدا لبعض الرعاع ومن لا خلاق له من العوام منه، فلا يلتفت إليه ولا معول عليه.

الفرقة الرابعة: الحلولية: وقد سماها ابن بطوطة وغيره من ثقات المؤرخين بالحرنانية، وهو الأصح عندنا وزعموا أن الإله المعبود واحد في ذاته، أبدع أجرام الأفلاك وما فيها من الكواكب، وجعل الكواكب مدبرة لما في العالم السفلي؛ فالكواكب آباء أحياء ناطقة، والعناصر أمهات، وما تؤديه الآباء للأمهات تقبلها بأرحامها فتحمل عند ذلك المواليد، وهي المركبات. والإله تعالى يظهر في الكواكب السبعة ويتشخص بأشخاصها من غير تعدد في ذاته؛ وقد يظهر أيضا في الأشخاص الأرضية الخيرة الفاضلة، وهي ما كان من المواليد، وقد يتركب من صفوة العناصر دون كدرها واختص بالمزاج القابل لظهور الرب تعالى فيه، إما بذاته وإما بصفة من صفات ذاته على قدر استعداد مزاج ذلك الشخص، وزعموا أن الله يتعالى عن خلق الشرور والقبائح والأشياء الخسيسة الدنيئة كالحشرات الأرضية ونحوها بل هي واقعة ضرورة اتصالات الكواكب سعادة ونحوسة واجتماعات العناصر صفوة وكدرة. وزعموا أيضا أنه على رأس ستة وثلاثين ألف وسنة أربعمائة وخمس وعشرين سنة يحدث روحاني على رأس الدور الآخر وكذا إلى ما يتناهى، وأن الثواب والعقاب على أفعال الخير والشر كل دور واقع لكن في الدور الذي بعده في هذه الدار لا غيرها. [الصابئة: قديما وحديثا، للسيد عبد الرازق الحسيني، تقديم أحمد زكي باشا ط 1 1925 المطبعة الرحمانية ــ مصر، ص17] **انتهى النص الطويل المنقول من (تاريخ الفكر الديني الجاهلي)**؛ ثم قال المؤلف معقباً: (أعطانا نسخة منه زميلنا الدكتور مصلح بيومي).

* وجاء في تفسير الرازي، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (3/536): [وَثَالِثُهَا: وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَنَّهُمْ قَوْمٌ يَعْبُدُونَ الْكَوَاكِبَ، ثُمَّ لَهُمْ قَوْلَانِ. **الْأَوَّلُ**: أَنَّ خَالِقَ الْعَالَمِ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ، إِلَّا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَمَرَ بِتَعْظِيمِ هَذِهِ الْكَوَاكِبِ وَاتِّخَاذِهَا قِبْلَةً لِلصَّلَاةِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّعْظِيمِ. **وَالثَّانِي**: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ خَلَقَ الْأَفْلَاكَ وَالْكَوَاكِبَ، ثُمَّ إِنَّ الْكَوَاكِبَ هِيَ الْمُدَبِّرَةُ لِمَا فِي هَذَا الْعَالَمِ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَالصِّحَّةِ وَالْمَرَضِ، وَالْخَالِقَةُ لَهَا، فَيَجِبُ عَلَى الْبَشَرِ تَعْظِيمُهَا لِأَنَّهَا هِيَ الْآلِهَةُ الْمُدَبِّرَةُ لِهَذَا الْعَالَمِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَعْبُدُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ؛ وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الْقَوْلُ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْكِلْدَانِيِّينَ الَّذِينَ جَاءَهُمْ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَادًّا عَلَيْهِمْ وَمُبْطِلًا لِقَوْلِهِمْ].

* وقال أبو حيان الأندلسي (هو: أثير الدين عبد الله محمّد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الغرناطي الجبائي الشهير بأبي حيان المولود في 654 والمتوفَّى بالقاهرة 745هــ) عن الصابئة في تفسيره البحر المحيط (1/539): [وقيل: قوم يعبدون الكواكب ثم لهم قولان: **أحدهما**: أن الله هو خالق العالم إلا أنه أمر بتعظيم الكواكب واتخاذها قبلة للصلاة والتعظيم والدعاء. **والثاني**: أنه تعالى خالق الأفلاك والكواكب، ثم إن الكواكب هي المدبرة لما في هذا العالم من الخير والشر والصحة والمرض. فيجب على البشر تعظيمها، لأنها هي الآلهة المدبرة لهذا العالم، ثم أنها تعبد الله؛ وهذا المذهب هو المنسوب للذين جاءهم إبراهيم عليه السلام رادا عليهم]؛ قلت: وهذا كما ترى هو قول الرازي نصاً.

وفي الخاتمة: **أولاً**: أكثر الأقوال التي يذكرها الإسلاميون – خصوصاً السيف الآمدي – يبدوا أنها أقوال المتكلمين والمتفلسفين من أهل (حران) والرها وجينديسابور، الذي أخذ منهم علماء المسلمين الكثير عن

تاريخ العراق القديم، وطرفاً من علوم المنطق والفلسفة والطب. فهذه أقوال فلسفية متأخرة، نشأت بعد مراجعة وتنظير وتقعيد للأقوال البدائية القديمة، وليست هي أقوال أهل العراق القدامى من السومريين والكدانيين والبابليين والأشوريين.

وثانياً: من العسير، بالرغم من هذه النصوص المتعددة المتنافرة، الوصول إلي رأي قاطع في (**الصابئين**) الذين عناهم الله، جل وعز، بقوله: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾، (البقرة؛ 2 : 62)؛ وبقوله: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾، (المائدة؛ 5: 69)؛ وبقوله: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾، (الحج؛ 20 : 17).

ولكن الملفت للنظر على كل حال هو: أن الإمام أبا حنيفة رأى جواز نكاح نسائهم لأنهم (**لَيْسُوا بِعَبَدَةِ الْأَوْثَانِ، وَإِنَّمَا يُعَظِّمُونَ النُّجُومَ كَتَعْظِيمِ الْمُسْلِمِ الْكَعْبَةَ**)، بالرغم من كل المظاهر والشعائر التي قد يظن البعض، وبخاصة المهووسين من منسوبي الفرقة الوهابية، أنها **عبادات**. نعم: خالفه تلميذاه، أبو يوسف ومحمّد بن الحسن، في الحكم، لأنهما رجحا أن يكون ذلك بناءً على اعتقادهم ألوهية الكواكب، وليس لمجرد الأفعال التقديسية، فهم عبدة وثن إذاً؛ ولكنهم كانوا موافقين له في كونهم (أهل الكواكب).

ولا شك أن الإمام أبا حنيفة مقدم على تلميذيه في جميع الاعتبارات، فهو من القرون الثلاثة الفاضلة (والأرجح أنه من القرن الثاني، قرن التابعين، إذ أنه رأى أنس بن مالك في صغره، وروى عنه)، وهو أفقه، وأصلب ديناً، كما أنه عرف بمناظرة طوائف كثيرة من الملاحدة والمشركين، بخلاف تلميذيه؛ ومن باب أولى هو مقدم على الإمام ابن تيمية، وبن عبد الوهاب ومقلدتهما، بل هو أعلى من هؤلاء بألف درجة، إن شاء الله تعالى.

كما أن القرآن حجة قاطعة مع أبي حنيفة، بشرط إن يكون القرآن قد أراد بالصابئين صنفاً من أهل الكواكب، وهو قول معتبر، وليس فرقة من اليهود أو النصارى، ولكن كل هذه الأقوال ليست باليقينية المقطوع بها، وفيها نزاع كبير.

ثم استدركنا أن رفع لفظة: (**الصَّابِئُونَ**)، في قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾، (المائدة؛ 5: 69)، إنما هو على الابتداء، وهذا يكاد أن يوجب القطع بأن تقدير الكلام هو: (...**وَالَّذِينَ هَادُوا– وَمنهم الصَّابِئُونَ – وَالنَّصَارَى**...)، أو: (...**وَالَّذِينَ هَادُوا– وَالصَّابِئُونَ**

فرقة منهم - وَالنَّصَارَى.ـ.ـ.): فهم فرقة من اليهود إذاً.

فلعل الصابئين إنما كانوا أتباع يحيى بن زكريا، صلوات الله عليهما، الذين فروا من بطش الرومان، وعملائهم من ملوك وأحبار اليهود الخونة، الذين قتلوا يحيى بن زكريا، وقتلوا – في ظن أنفسهم – المسيح عيسى بن مريم، إلى بلاد العراق، حيث تقطن جموع غفيرة من اليهود منذ أيام الأسر البابلي، وبخاصة في الحيرة، مستفيدين من تسامح الدولة الساسانية الديني، وعدائها السياسي للرومان، والله أعلم.

والذي يظهر لي أيضاً – والله أعلم –أن هؤلاء الصابئين الأصليين الموحدين قد انقرضوا، أو قلت أعدادهم جداً، بعد الفتح الإسلامي للعراق لدخولهم في الإسلام أفواجاً، فاغتنم بقايا الوثنيين هذه الفرصة الذهبية وانتحلوا (الصابئية)، وتسموا بها، لإيهام المسلمين أنهم من أهل الكتاب، وليستمعوا بمزايا أهل الكتاب، وكان ذلك في (حران) خاصة، كما تلمح إليه بعض المصادر التاريخية.

فلعل رجالات وكهنة وفلاسفة وثنيي ((حران)) حرصوا على أن يقدموا أنفسهم للمسلمين على أنهم يعظمون الكواكب، ويتخذونها قبلة في الصلاة والدعاء، كتعظيم المسلمين للكعبة، فراجت هذه أول الأمر، وانطلت حتى على الإمام الأكبر أبي حنيفة النعمان، رضي الله عنه: ولا لوم عليه لأن الناس يعاملون بما يظهرون من أقوال، وبما يصدر عنهم من أفعال. ثم انكشفت حقيقتهم لتلميذيه الأئمة: قاضي القضاة أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي، وأبي عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي، فقالا ما قالا. فالإمام أبو حنيفة مصيب، والإمامان أبو يوسف وأبو عبد الله مصيبان، لأن الواقع المحكوم عليه مختلف: والجميع متفقون على أن مجرد تقديم شعائر التعظيم لا قيمة له، وإنما العبرة بحقيقة محتوي وجوهر المعتقد فقط!

❄ فصل: كيف تركت العرب العدنانية دين إسماعيل؟!

لا شك أن تفسير ذلك التحول الخطير، تحول العرب من توحيد الحنيفية الإبراهيمية، إلى الشرك والكفر، كان مما أقض مضاجع المفكرين والمؤرخين، وشغل بالهم منذ عهود مبكرة، بل إن أوائل ذلك بدأت في عهد الصحابة، رضي الله عنهم، فمن تلك المحاولات:

* **المحاولة الأولى**: وتتلخص في ما أخرجه البخاري بإسناد ظاهره الصحة عن ابن عباس قال: [كان اللات رجلاً يلتّ السويق للحاج]، وسنفصل الكلام عن هذه الرواية، تفصيلاً تاماً مبرهنين على بطلانها، قريباً بإذن الله؛

* وأخرج ابن جرير بسنده عن مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿أفرأيتم الات والعزى﴾، (النجم؛ 53:19) أنه قال: [كان يلتّ لهم السويق فمات، فعكفوا على قبره]؛

ـــ وأخرجه ابن أبي حاتم عنه بلفظ: [كان يلت السويق على الحجر، فلا يشرب منه أحد إلا سمن، فعبدوه]؛

ـــ وأخرجه سعيد بن منصور لفظاً آخر هو: [كان يلت لهم السويق، فيطعم من يمر من الناس، فلما مات عبدوه، وقالوا: هو اللات]،

فأقول: هذا إذا صح هكذا: **أولاً** عن ابن عباس؛

وثانياً: إذا صح أنه إنما أراد بهذه القصة بيان **كيفية بدء الشرك عند العرب، وأن اللات لم تكن موجودة معروفة قبل ذلك**،

وكل ذلك باطل بيقين، وسنشبعه بياناً في فصل مستقل: فهذه، وغيرها من الروايات المشابهة، وهي لا تخرج عن هذا المعنى، كلها موقوفة، ليس منها حرف واحد مرفوع إلى النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، فليست هي من الوحي، ولا حجة فيها، بل ما هي إلا خرافات عربية، وأساطير شعبية، كما سنقيمن عليه البرهان اليقيني القاطع، في فصل خاص، والحمد لله رب العالمين، فسقطت هذه المحاولة، وتمزقت، وانتهى أمرها، وفرغ منها.

❋ وجاءت **محاولة ثانية، فاشلة** في «**السيرة النبوية**»، (ج1/ص203): [قال ابن اسحاق: ويزعمون أن أول ما كانت عبادة الحجارة في بني إسماعيل أنه كان لا يظعن من مكة ظاعن منهم حين ضاقت عليهم والتمسوا الفسح في البلاد إلا حمل معه حجرا من حجارة الحرم تعظيما للحرم فحيثما نزلوا وضعوه فطافوا به كطوافهم بالكعبة حتى سلخ ذلك بهم الى ان كانوا يعبدون ما استحسنوا من الحجارة وأعجبهم، حتى خلف الخلوف ونسوا ما كانوا عليه واستبدلوا بدين إبراهيم واسماعيل غيره، فعبدوا الأوثان وصاروا الى ما كانت عليه الأمم قبلهم من الضلالات وفيهم على ذلك بقايا من عهد إبراهيم يتمسكون بها من تعظيم البيت والطواف به والحج والعمرة والوقوف على عرفة والمزدلفة وهدي البدن والإهلال بالحج والعمرة، مع إدخالهم فيه ما ليس منه؛ فكانت كنانة وقريش إذا أهلوا قالوا: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك) فيوحدونه بالتلبية ثم يدخلون معه أصنامهم ويجعلون ملكها بيده يقول الله تبارك وتعالى لمحمّد، صلى الله عليه وسلم: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾، أي ما يوحدونني لمعرفة حقي إلا جعلوا معي شريكا في خلقي].

وهذا مشكل للغاية:

(1)ـــ لأننا سوف نرى قريباً أن العرب كانت تسمي أولادها بأسماد وثنية مثل: زيد اللات، وتيم اللات، وزيد مناة، وعبد مناة، وغيرها قبل مجيء النبي، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، بأكثر من اثني عشرة جيلاً. والعرب العدنانية، عرب الشمال، أمة أمية لا تكتب ولا تحسب، ونقل الأخبار لا يعتمد عليه إن كان مشافهة محضة إلا عبر عدد قليل من الأجيال (ثلاثة أو أربعة أجيال فقط، على أكثر تقدير). فلا يمكن الاعتداد بهذا «**الزعم**»، كما سمَّاه الإمام محمّد بن إسحاق، ولا بحال من الأحوال؛

(2)ـــ كما أن تعظيم الكعبة قديم قدم إسماعيل بن إبراهيم، عليهما وعلى آلهما الصلاة والسلام، وهما قبل زمن النبي محمّد، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، بأكثر من سبعين جيلاً، فكيف تأخر الانحراف إلى قبل نحو من خمسة عشر جيلاً، ثم ظهر **فجأة**، حيث انتشرت التسمية بالأسماء الوثنية؟!

وليس ما سلف مشكل فحسب، بل هو في الحقيقة زعم باطل، لأن الصحيح، وهو الحق اليقيني، الذي لا ريب فيه، ما ثبت عنه، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، بأصح الأسانيد، بل بنقل التواتر، أنه قال: «**رَأَيْت عَمْرَو بْنَ لُحَيِّ بْنِ قَمْعَةَ بْنِ خِنْدِف يَجُرّ قُصْبَهُ فِي النّارِ**»، وأنه قال عنه: «**إنّهُ كَانَ أَوّلَ مَنْ غَيّرَ دِينَ إسْمَاعِيلَ فَنَصَبَ الْأَوْثَانَ وَبَحّرَ الْبَحِيرَةَ وَسَيّبَ السّائِبَةَ وَوَصَلَ الْوَصِيلَةَ وَحَمَى الْحَامِي**»:

❋ فقد أخرج الإمام البيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص10/ح19493) بأصح أسانيد الدنيا عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: [أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو طاهر الفقيه وأبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي وأبو سعيد بن أبي عمرو قالوا: حدثنا أبو العباس محمّد بن يعقوب أنبأ محمّد بن عبد الله بن عبد الحكم أنبأ أبي وشعيب قالا: أنبأ الليث عن بن الهاد عن بن شهاب عن بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (**رأيت عمرو بن عامر الخزاعي يجر قصبه في النار كان أول من سيب السوائب**)؛ قال سعيد: (السائبة التي تسيب فلا يحمل عليها شيء؛ والبحيرة التي يمنع درها للطواغيت فلا يحلبها أحد؛ والوصيلة الناقة البكر تبكر في أول نتاج الإبل بأنثى ثم تثني بعد بأنثى فكانوا يسيبونها للطواغيت يدعونها الوصيلة إن وصلت إحداهما بالأخرى؛ والحام فحل الإبل يضرب العشر من الإبل فإذا قضى ضرابه جدعوه للطواغيت فأعفوه من الحمل فلم يحملوا عليه شيئا فسموه الحام)]؛ ثم قال الإمام البيهقي: (أخرجاه في الصحيح من حديث صالح بن كيسان وغيره عن بن شهاب؛ قال البخاري ورواه بن الهاد)؛ وأخرجه البخاري في صحيحه (ج4/ص1691/ح4347)؛

ـــ وأخرجه الإمام البيهقي في سننه الكبرى (ج6/ص163/ح11694): [أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: أخبرني (ح) وأنبأ أبو سعيد بن أبي عمرو حدثنا أبو محمّد أحمد بن عبد الله المزني حدثنا علي بن محمّد بن عيسى حدثنا أبو اليمان أخبرني شعيب عن الزهري قال: سمعت سعيد بن المسيب يقوله بنحوه بتمامه]؛ ثم قال الإمام البيهقي: (رواه البخاري في الصحيح عن أبي اليمان)؛ وأخرجه البخاري في صحيحه (ج3/ص1297/ح3333)؛ ومسلم في صحيحه (ج4/ص2192/ح2856)؛ وابن حبان في صحيحه (ج14/ص156/ح6260)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص366/ح8773)، و(ج2/ص275/ح7696)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج6/ص338/ح11156)؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج8/ص329/ح8774)؛ وربما غيرهم؛

ـــ وهو في الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (1/57/16، بترقيم الشاملة آليا): [حدثني أبو مسلم غالب بن علي، أخبرنا محمد بن عبد الله الأبهري، بإفادة ابن بكير، حدثنا بكر بن محمد بن العلا،

حدثنا أحمد بن مضارب الكلبي، حدثنا أبي، عن محمد بن عمر، عن سليمان بن بلال، حدثنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن، قال: سمعت ذاك الفتى مالكا، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «رأيت عمرو بن لحي يجر قصبه في النار وهو أول من سيب السوائب»)؛ قال سليمان بن بلال: حدثني به مالك، عن الزهري، ويحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب؛ قال محمد بن عمر: ثم سمعته من مالك]؛

قلت: وهذا الكسوف هو قطعاً كسوف يوم الإثنين 29 شوال 10 هـ، الموافق: 27 يناير 632 م (يوليانية) الذي بدأ بعد طلوع الشمس، وبلغ غايته بعد ساعة وربع الساعة، وانتهي بعد ثلاث ساعات إلا ربعاً، على التقريب. فهذا هو يوم موت إبراهيم بن محمد، صلوات الله على والده، وعليه وعلى آلهما: مات صباحاً، ودفن ثم كسفت الشمس.

❋ وأخرج مسلم في صحيحه (ج4/ص2191/ح2856) من طريق أبي صالح عن أبي هريرة: [حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: **(رأيت عمرو بن لُحَيٍّ بن قمعة بن خِنْدِف أبا بني كعب هؤلاء يجر قصبه في النار)**]؛ وأخرج البخاري في صحيحه (ج3/ص1297/ح3332) بعضه: [حدثني إسحاق بن إبراهيم حدثنا يحيى بن آدم أخبرنا إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله قال: عمرو بن لُحَيٍّ بن قمعة بن خِنْدِف أبو خزاعة]

ـــ وهو في سيرة ابن هشام (76/1) بإسناد في غاية الصحة: [قَالَ ابْنُ إسْحَاقَ: وَحَدّثَنِي مُحَمّدُ بْنُ إبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التّيْمِيّ أَنّ أَبَا صَالِحٍ السّمّانِ حَدّثَهُ أَنّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ (قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَاسْمُ أَبِي هُرَيْرَةَ. عَبْدُ اللّهِ بْنُ عَامِرٍ، وَيُقَالُ اسْمُهُ عَبْدُ الرّحْمَنِ بْنُ صَخْرٍ) يَقُولُ: سَمِعْت رَسُولَ اللّهِ، صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ لِأَكْثَمَ بْنِ [أبي] الْجَوْنِ الْخُزَاعِيّ: (يَا أَكْثَمُ: **رَأَيْت عَمْرَو بْنَ لُحَيٍّ بْنِ قَمْعَةَ بْنِ خِنْدِف يَجُرّ قُصْبَهُ فِي النّارِ فَمَا رَأَيْت رَجُلًا أَشْبَهَ بِرَجُلِ مِنْك بِهِ وَلَا بِك مِنْهُ**). فَقَالَ أَكْثَمُ: (عَسَى أَنْ يَضُرّنِي شَبَهُهُ يَا رَسُولَ اللّهِ؟!)، قَالَ: (لَا، إنّك مُؤْمِنٌ وَهُوَ كَافِرٌ: **إنّهُ كَانَ أَوّلَ مَنْ غَيّرَ دِينَ إسْمَاعِيلَ فَنَصَبَ الْأَوْثَانَ وَبَحَرَ الْبَحِيرَةَ وَسَيّبَ السّائِبَةَ وَوَصَلَ الْوَصِيلَةَ وَحَمَى الْحَامِي**)]؛ وبعينه هو في الروض الأنف (164/1)؛ وهو في السيرة النبوية لابن كثير (65/1) بعينه أيضاً، ثم قال الإمام ابن كثير: [ليس في الكتب من هذا الوجه. وقد رواه ابن جرير عن هناد عن عبدة، عن محمّد بن عمرو، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بنحوه أو مثله، وليس في الكتب أيضا]؛ قلت: بل طريق أبي سلمة عن أبي هريرة في كتب الحديث، وستأتي؛ كما رواه ابن جرير من الطريق السابقة:

ـــ فهو في تفسير الطبري (117/11 – 12820/120): [حدثنا هناد بن السري قال: حدثنا يونس بن بكير قال: حدثنا محمّد بن إسحاق قال: حدثني محمّد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قاله، بعينه]

ـــ وجاء في الإنباه على قبائل الرواة (ص:19، بترقيم الشاملة آليا): [حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال:

حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا الفضل بن غانم، قال: حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن محمّد بن إبراهيم بن الحارث التيمي: أن أبا صالح حدَثه أنه سمع أبا هريرةِ يقول: سمعت رسول الله، يقول لأكثم، فذكر الحديث. وذكر مصعب الزبيري حديث أبي هريرة هذا دون إسناد، ثم قال: وما قال رسول الله، فهو الحق، إن كان قاله]؛

ـــ وهو – مختصراً – في مسند البزار [كاملا من 1 – 14 مفهرسا (2/473/8914)]: [وبه (يعني الإسناد السابق: حَدَّثنا عَبد الله بن شَبِيب حَدَّثنا إسحاق بن مُحَمد حَدَّثنا مُحَمد بن جعفر بن أبي كثير، عَن زَيد بن أسلم، عَن أبي صالح، عَن أبي هُرَيرة) عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (أول من سيب السوائب ونصب النصب وغير عهد أبي إبراهيم عَمْرو بن لحي لقد رأيته في النار يجر قصبة)]؛

<u>قلت</u>: أكثم بن أبي الجون (واسمه عبد العزى) بن منقذ بن ربيعة ابن أصرم بن ضبيس بن حرام بن حبشية بن سلول بن كعب بن عمرو بن لُحَيٍّ، أبو معبد الخزاعي؛ صحابي، وهو الذي مر النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مع أبي بكر أثناء الهجرة على خيمته، وهو غائب، فضيفتهما زوجه أم معبد، وهو عم الصحابي الجليل سليمان بن صرد بن أبي الجون.

❋ وأخرجه الإمام الحاكم في مستدركه (ج4/ص647/ح8789) من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة: [أخبرني عبد الرحمن بن أبي الوزير حدثنا أبو حاتم الرازي حدثنا محمّد بن عبد الله الأنصاري حدثنا محمّد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (عرضت علي النار **<u>فرأيت فيها عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خندف، أبو عمرو، وهو يجر قصبه في النار؛ وهو أول من سيب السوائب؛ وغير عهد إبراهيم عليه السلام؛ وأشبه من رأيت به أكثم بن أبي الجون</u>**)؛ قال: فقال أكثم: (يا رسول الله: يضرني شبهه؟!)؛ قال: (لا: إنك مسلم، وإنه كافر)]؛ ثم قال الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)؛ وهو كما قال؛ وأخرجه الإمام ابن حبان في صحيحه (ج16/ص536/ح7490): [أخبرنا عبد الله بن محمّد الأزدي قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا الفضل بن موسى حدثنا محمّد بن عمرو حدثنا أبو سلمة عن أبى هريرة بنحوه إلى منتهاه]؛ وأبو يعلى في مسنده (ج10/ص505/ح6121): [حدثنا أبو موسى حدثنا محمّد بن عبد الله الأنصاري حدثنا محمّد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بنحوه إلى منتهاه]؛ وفي تفسير الطبري (11/117 – 12822/120): [حدثنا هناد قال: حدثنا عَبْدة، عن محمّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قاله بنحوه إلى منتهاه]؛ وغيرهم.

❋ وهو في تفسير مجاهد (1/368/363 ، بترقيم الشاملة آليا): [أنبأ عبد الرحمن، قال: حدثنا إبراهيم، قال: حدثنا آدم، قال: حدثنا أبو معشر، عن محمد بن قيس، عن أبي هريرة، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: أبو معشر، وحدثنا سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «إن أول من أله الإله، وسيب السيوب، وبحر البحاير، وغير دين إبراهيم عليه السلام، عمرو

بن لحي بن قمعة بن خندف»، قال النبي، صلى الله عليه وسلم: فرأيته يجر قصبه في النار يتأذى به أهل النار، صنماه على ظهره، وناقتان كان سيبهما، ثم استعملهما يعضانه بأفواههما، ويطآنه بأخفافهما، أشبه ولده به أكثم بن أبي الجون، فقال أكثم: يا رسول الله: أيضرني ذلك شيئا؟ قال: «لا، أنت رجل مؤمن، وهو كافر»]؛

فالحديث مروي عن أبي هريرة بأصح الأسانيد من طريق أثبت رواته وأجلهم مرتبة، الأئمة: سعيد بن المسيب، وأبي صالح ذكوان، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف؛ وكلك ربما من طريق كحكد بن قيس: فهذا نقل تواتر عن أبي هريرة.

※ وأخرجه البخاري في صحيحه (ج4/ص1691/ح4348) من طريق عروة عن عائشة: [حدثني محمّد بن أبي يعقوب أبو عبد الله الكرماني حدثنا حسان بن إبراهيم حدثنا يونس عن الزهري عن عروة أن عائشة قالت: قال رسول الله: (**رأيت جهنم يحطم بعضها بعضا ورأيت عمرا يجر قصبه وهو أول من سيب السوائب**)]؛ وأخرجه البخاري في صحيحه (ج1/ص406/ح1154) في موضع آخر: [حدثنا محمّد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة به، مع زيادات]؛ أخرجه مسلم في صحيحه (ج2/ص620/ح901) بتمام طوله: [حدثني حرملة بن يحيى أخبرني بن وهب أخبرني يونس (ح) وحدثني أبو الطاهر ومحمّد بن سلمة المرادي قالا: حدثنا بن وهب عن يونس عن بن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي، صلى الله عليه وسلم، قالت: خسفت الشمس في حياة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فخرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلى المسجد فقام وكبّر وصفّ الناس وراءه فاقترأ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قراءة طويلة ثم كبر فركع ركوعا طويلا ثم رفع رأسه فقال: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد، ثم قام فاقترأ قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى ثم كبر فركع ركوعا طويلا هو أدنى من الركوع الأول ثم قال: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد، ثم سجد (ولم يذكر أبو الطاهر ثم سجد) ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك حتى استكمل أربع ركعات وأربع سجدات وانجلت الشمس قبل أن ينصرف؛ ثم قام فخطب الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا حياته، فإذا رأيتموها فافزعوا للصلاة، وقال أيضا: فصلوا حتى يفرج الله عنكم، وقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: رأيت في مقامي هذا كل شيء وُعدتم، حتى لقد رأيتني أريد أن آخذ قطفا من الجنة حين رأيتموني جعلت أقدم (وقال المرادي أتقدم)، ولقد رأيت جهنم يحطم بعضها بعضا حين رأيتموني تأخرت **ورأيت فيها بن لُحَيٍّ وهو الذي سيب السوائب** (وانتهى حديث أبي الطاهر عند قوله فافزعوا للصلاة ولم يذكر ما بعده)]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج2/ص619 ــ 620/ح901) من عدة طرق؛ والنسائي في سننه (ج3/ص132/ح1472)؛ وفي سننه الكبرى (ج1/ص571/ح1857)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج2/ص265/ح3246) بطوله، ثم قال: (رواه البخاري في الصحيح عن محمّد بن مقاتل عن عبد الله بن المبارك وأخرجه مسلم من حديث بن وهب عن يونس)، والبيهقي في سننه الكبرى

(ج3/ص341/ح6166) ثم قال: (رواه مسلم في الصحيح عن محمّد بن سلمة).

❋ وأخرج الإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج3/ص99/ح4926): [عبد الرزاق عن ابن جريج قال: سمعت عطاء يقول: سمعت عبيد بن عمير يقول: أخبرني من أصدق (فظننت أنه يريد عائشة أنها قالت): كسفت الشمس على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقام بالناس قياما شديدا يقوم بالناس ثم يركع ويقوم ثم يركع ويقوم ثم يركع، فركع ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات يركع الثالثة ثم يسجد، فلم ينصرف حتى تجلت الشمس وحتى أن رجالا يومئذ لغشى عليهم حتى أن سجال الماء ليصب عليهم مما قام بهم، ويقول إذا ركع: الله أكبر، وإذا رفع: سمع الله لمن حمده، ثم قام فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إن الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ولكنها آيتان من آيات الله يخوفكم بهما، فإذا كسفهما فافزعوا إلى ذكر الله حتى ينجلي؛ (وزيد على عطاء في هذه الخطبة: ولكنه ربما مات الخيار بأطراف من الارض فأذاعت بذلك الجن فكان لذلك القتر)؛ قال: **فأخبرني غير عبيد يقول**: قال: عرضت الجنة والنار على النبي، صلى الله عليه وسلم، وهو في صلاته يوم كسفت الشمس فتأخر عن مصلاه وراءه حتى أن الناس ليركب بعضهم على بعض ويقول أي رب وأنا أي رب وأنا، ثم عاد يسير حتى رجع في مصلاه فرأى إذ عرضت عليه النار: **أبا خزاعة عمرو بن لُحَيٍّ في النار يجر قصبه**؛ قال: وكانوا زعموا يسرق الحاج بمحجن له ويقول أي رب لا أسرق إنما يسرق محجني؛ قال: وصاحبة الهرة امرأة ربطتها فلم تطعمها ولم ترسلها ولم تسقها فتأكل وتشرب حتى ماتت هزالا؛ وإذا رجع عرضت عليه الجنة فذهب يمشي حتى رجع في مصلاه ثم قال: أردت أن آخذ منها قطفا لأريكموه فلم يقدر. قال ابن جريج: وقال الحسن: فزع النبي، صلى الله عليه وسلم، يومئذ حتى أنه يجر رداءه، قال عبد الرزاق: أذاعت يعني اخبرت الجن بعضها بعضا، ويعني القترة الحمرة التي تكون في القمر، والذي يجر قصبه يعني حشاه]؛ قلت خلَّط الراوية المبهم (أو من دونه من الرواة) بين عمرو بن لُحَيٍّ، وصاحب المحجن الذي كان يسرق الحاج، وهو رجل آخر، وهما غير المدلجي الذي بحَّر البحائر. وأما حديث عبيد بن عمير إلى قوله: (فافزعوا إلى ذكر الله حتى ينجلى)، فصحيح متصل أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج2/ص621/ح901)؛ وغيره من الأئمة.

❋ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص353/ح14842) بإسناد حسن عن جابر: [حدثنا زكريا أنبأنا عبيد الله؛ وحسين بن محمّد قال: حدثنا عبيد الله، عن عبد الله بن محمّد بن عقيل عن جابر قال بينما نحن مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في صفوفنا في الصلاة صلاة الظهر أو العصر فإذا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يتناول شيئا ثم تأخر فتأخر الناس، فلما قضى الصلاة قال له أُبي بن كعب: شيئا صنعته في الصلاة لم تكن تصنعه، قال: عرضت علي الجنة بما فيها من الزهرة والنضرة فتناولت منها قطفا من عنب لآتيكم به فحيل بيني وبينه ولو أتيتكم به لآكل منه من بين السماء والأرض لا ينقصونه شيئا، ثم عرضت علي النار فلما وجدت سفعها تأخرت عنها وأكثر من رأيت فيها النساء

اللاتي إن ائتمن أفشين وإن يسئلن بخلن وإن يسألن الحفن، قال حسين: وإن أعطين لم يشكرن؛ **ورأيت فيها لُحَيٍّ بن عمرو يجر قصبه في النار وأشبه من رأيت به معبد بن أكثم الكعبي**؛ قال معبد يا رسول الله أيُخشى علي من شبهه، وهو والدي، فقال: لا أنت مؤمن وهو كافر)؛ قال حسين: (وكان أول من حمل العرب على عبادة الأوثان)؛ قال حسين: (تأخرت عنها ولولا ذلك لغشيتكم)]؛ وقد انقلبت الأسماء على بعض الرواة، وإنما هو: عمرو بن لُحَيٍّ، وأبو معبد أكثم بن أبي الجون الخزاعي ثم الكعبي. وكذلك وهم راوية فجعلها (صلاة الظهر أو العصر)، وإنما هي (صلاة كسوف)؛

ـــ وتجده أيضاً من حديث زكريا بن عدي عند عبد بن حُمَيْد في مسنده (ج1/ص317/ح1036): [حدثني زكريا بن عدي حدثنا عبيد الله بن عمرو عن عبد الله بن محمّد بن عقيل عن جابر بنحوه وتمام طوله]؛

ـــ وأخرجه الحاكم في مستدركه (ج4/ص647/ح8788) بنحوه وتمام طوله، إلا أنه قال: [أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان حدثنا هلال بن العلاء الرقي حدثنا أبي حدثنا عبيد الله بن عمرو عن عبد الله بن محمّد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه رضي الله عنه؛... فساقه]؛ ثم قال الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

قلت: هو الحديث السابق عن جابر، غلط فيه العلاء بن هلال بن عمرو بن هلال بن أبي عطية الباهلي الرقي، وهو والد هلال بن العلاء الرقي، فجعله عن أبي بن كعب؛ وهذا العلاء بن هلال بن عمرو ضعيف يقلب الأسانيد ويغير الأسماء، لا يجوز الاحتجاج به بحال، كما قال الإمام ابن حبان.

ولكن الحديث، حديث جابر، صحيح بشهادة الصحاح الأخرى، وبالمتابعات التالية:

ـــ فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج2/ص622/ح904): [وحدثني يعقوب بن إبراهيم الدورقي حدثنا إسماعيل بن علية عن هشام الدستوائي قال: حدثنا أبو الزبير عن جابر بن عبد الله قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في يوم شديد الحر فصلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بأصحابه فأطال القيام حتى جعلوا يخرون، ثم ركع فأطال ثم رفع فأطال ثم ركع فأطال ثم رفع فأطال ثم سجد سجدتين ثم قام فصنع نحوا من ذاك، فكانت أربع ركعات وأربع سجدات، ثم قال: إنه عرض علي كل شيء تولجونه، فعرضت علي الجنة حتى لو تناولت منها قطفا أخذته ـــ أو قال: تناولت منها قطفا ـــ فقصرت يدي عنه، وعرضت علي النار فرأيت فيها امرأة من بني إسرائيل تُعذب في هرة لها ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض، ورأيت **أبا ثمامة عمرو بن مالك يجر قصبه في النار**؛ وإنهم كانوا يقولون إن الشمس والقمر لا يخسفان إلا لموت عظيم، وإنهما آيتان من آيات الله يريكموهما فإذا خسفا فصلوا حتى تنجلي]؛ وبنحوه أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (ج2/ص316/ح1381)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص374/ح15060)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج3/ص324/ح6107)؛ وغيرهم.

قوله: (عمرو بن مالك) من أوهام الرواة، وإنما هو عمرو بن عامر، كما سنحرره قريباً، إن شاء الله؛

وكذلك قوله: (امرأة من بني إسرائيل)، وإنما هي من حمير.

* وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص446/ح4258) عن عبد الله بن مسعود: [حدثنا عبد الله قال: قرأت على أبي حدثك عمرو بن مجمع حدثنا إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (**ان أول من سيب السوائب وعبد الأصنام أبو خزاعة عمرو بن عامر**: وأني رأيته يجر أمعاءه في النار)]؛

قلت: أبو المنذر عمرو بن مجمع بن يزيد بن أبي سليمان السكوني الكندي الكوفي، ثم البغدادي، الأرجح أنه صدوق، ولكنه كثير الخطأ؛ إبراهيم الهجري شيخ صالح وإنما عابوا عليه فقط أنه رفع بعض آثار عبد الله بن مسعود، وهذا الحديث قطعاً ليس منها، فلذلك نستخير الله فنقول بحسن الإسناد لذاته، وصحة الحديث عن عبد الله بن مسعود.

* وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص245/ح18167) عن المغيرة بن شعبة: [حدثنا عبد الله قال: وجدت في كتاب أبي بخط يده: حدثني عبد المتعال بن عبد الوهاب حدثنا يحيى بن سعيد الأموي حدثنا المجالد عن عامر قال: كسفت الشمس ضحوة حتى اشتدت ظلمتها فقام المغيرة بن شعبة فصلى بالناس فقام قدر ما يقرأ سورة من المثاني ثم ركع مثل ذلك ثم رفع رأسه ثم ركع مثل ذلك ثم رفع رأسه فقام مثل ذلك ثم ركع الثانية مثل ذلك، ثم ان الشمس تجلت فسجد ثم قام قدر ما يقرا سورة ثم ركع وسجد، ثم انصرف فصعد المنبر فقال: إن الشمس كسفت يوم توفي إبراهيم بن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقام رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد وإنما هما آيتان من آيات الله عز وجل، فإذا انكسف واحد منهما فافزعوا إلى الصلاة، ثم نزل فحدث ان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان في الصلاة فجعل ينفخ بين يديه ثم إنه مد يده كأنه يتناول شيئا فلما انصرف قال: (ان النار أدنيت مني حتى نفخت حرها عن وجهي، فرأيت فيها صاحب المحجن، **والذي بحر البحيرة**، وصاحبة حمير صاحبة الهرة)]؛ يحيى بن سعيد الأموي كوفي ولد سنة 114 هـ، فسماعه من مجالد بن سعيد قديم، عندما كان مجالد قوياً، فهذا إسناد من الحسن المرتفع، والأرجح أنه صحيح. وهذا الكسوف الذي رآه أهل الكوفة هو – والله أعلم – كسوف يوم الأربعاء 24 جمادى الثانية 47 هـ، الموافق: 25 أغسطس 667 م (يوليانية) الذي كاد أن يكون كلياً، بدأ مع طلوع الشمس، وبلغ غايته بعد ساعة، وانتهي بعد ساعتين تقريباً.

* وأخرج الطبراني في معجمه الكبير (ج10/ص328/ح10808) عن بن عباس: [حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي حدثنا هشام بن عمار حدثنا عبد الله بن يزيد البكري عن بن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن بن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**أول من غير دين إبراهيم عليه السلام**: عمرو بن لُحَيٍّ بن قمعة بن خِنْدِف أبو خزاعة)]؛ وهو بعينه في معجمه الأوسط (ج1/ص72/ح201)؛

ثم عقَّب الإمام الطبراني قائلاً: (لم يرو هذا الحديث عن صالح مولى التوأمة إلا بن أبي ذئب ولا عن بن أبي ذئب إلا عبد الله بن يزيد البكري تفرد به هشام بن عمار)؛ سماع ابن أبي ذئب من صالح مولى التوأمة جيد قديم قبل اختلاطه؛ ولكن البلاء، إن وجد، فهو من عبد الله بن يزيد البكري لأنه ضعيف الحديث؛ (وليس هو أبو هلال عبد الله بن يزيد السعدي البكري فهذا ثقة قديم من طبقة شيوخ ابن أبي ذئب، يروي عن سعيد بن المسيب)؛ ولكن لعله حفظ ها هنا، وقد يثبت الحديث عن بن عباس بالشواهد السابقة والتالية؛ وبالمتابعات التالية؛ وبمراسيل جياد كأنها عنه:

ـــ فقد جاءت متابعة في أخبار مكة للأزرقي (1/152/128، بترقيم الشاملة آليا): [حدثنا جدي، قال: حدثنا سعيد بن سالم، عن عثمان بن ساج، قال: أخبرني ابن جريج، قال: قال عكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «رأيت عمرو بن لحي يجر قصبه - يعني أمعاءه - في النار، على رأسه فروة»، فقال له رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «من في النار؟». فقال: من بيني وبينك من الأمم. وقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «هو **أول** من جعل البحيرة والسائبة والوصيلة، والحام، ونصب الأوثان حول الكعبة، وغير الحنيفية دين إبراهيم عليه السلام»]؛

ـــ وجاءت متابعة في الأصنام لهشام بن محمّد بن السائب الكلبي (ص:11، بترقيم الشاملة آليا): [قال هشام: فحدثنا الكلبى عن أبي صالح عن ابن عباس قال: قال النبي، عليه السلام: (رفعت لي النار فرأيت عمراً رجلاً قصيراً أحمر أزرق يجر قصبه في النار. قلت: من هذا؟ قيل: هذا عمرو بن لُحَيٍّ، **أول من بحر البحيرة، ووصل الوصيلة، وسيب السائبة، وحمى الحامي، وغير دين إبراهيم، ودعا العرب إلى عبادة الأوثان**). قال النبي، صلى الله عليه وسلم: (أشبه بنيه به قطن بن عبد العزى. فوثب قطن فقال: يا رسول الله! أيضُرني شبهه شيئا؟ قال: لا، أنت مسلم وهو كافر). وقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (ورفع لي الدجال، فإذا رجل أعور، آدم، جعد. وأشبه بني عمرو به أكثم بن عبد العزى). فقام أكثم فقال: (يا رسول الله! هل يضُرني شبهي إياه شيئاً؟ قال: لا، أنت مسلم وهو كافر)]؛ وهي متابعة لا يفرح بها كثيراً، لأن محمّد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس من أضعف الأسانيد؛ كما خلَّط فيها أحد الرواة تخليطاً شديداً بين عبد العزى بن قطن، رجل هلك في الجاهلية، الذي يشبه الدجال، وأكثم بن أبي الجون، الذي يشبه عمرو بن لُحَيٍّ، وهو الذي تسائل مشفقاً عن ضرر الشبه. كما أضاف من خياله الجامح صحابياً لم يخلق قط سمَّاه: قطن بن عبد العزى، وجعله يتسائل مشفقاً عن ضرر الشبه أيضاً(؟!).

ـــ وقال الحافظ في «**الفتح**»: [.... وروى الطبراني من حديث بن عباس، رفعه: «أول من غير دين إبراهيم عمرو بن لحي بن قمعه بن خندف أبو خزاعة»، وذكر الفاكهي من طريق عكرمة نحوه مرسلاً، وفيه: فقال المقداد: (يا رسول الله من عمرو بن لحي؟!)، قال: «أبو هؤلاء الحي من خزاعة!»].

* وجاءت مرسلة جيدة أخرجها الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج7/ص256/ح35830)؛ وفي طبعة أخرى (235) (14/92/36980): [حَدَّثَنَا الْفَضْلُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: (قَدْ عَرَفْت أَوَّلَ النَّاسِ بَحَرَ الْبَحَائِرَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي مُدْلِجٍ كَانَتْ لَهُ

نَاقَتَانِ فَجَدَعَ آذَانَهُمَا وَحَرَّمَ أَلْبَانَهَا وَظُهُورَهُمَا، وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ وَإِيَّاهُمَا فِي النَّارِ تَخْبِطَانِهِ بِأَخْفَافِهِمَا وَتَقْضِمَانِهِ بِأَفْوَاهِهِمَا؛ وَلَقَدْ عَرَفْت **أَوَّلَ النَّاسِ** سَيَّبَ السَّوَائِبَ وَنَصَبَ النُّصُبَ وَغَيَّرَ عَهْدَ إبْرَاهِيمَ عَمْرُو بْنُ لُحَي، وَلَقَدْ رَأَيْته يَجُرُّ قَصَبَهُ فِي النَّارِ يُؤْذِي أَهْلَ النَّارِ جَرُّ قَصَبِهِ]؛

ـــ وهو في تفسير الطبري (117/11 – 12824/120): [حدثنا الحسن بن يحيى قال: أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن زيد بن أسلم قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (إني لأعرف **أوّل من سيب السوائب، وأوّل من غيَّر عهد إبراهيم**! قالوا: من هو، يا رسول الله؟ قال: **عمرو بن لُحَيّ أخو بني كعب، لقد رأيته يجرّ قُصْبه في النار، يؤذي ريحه أهل النار**؛ وإني لأعرف أوّل من بحر البحائر! قالوا: من هو، يا رسول الله؟ قال: رجل من بني مدلج، كانت له ناقتان، فجدع آذانهما، وحرّم ألبانهما، ثم شرب ألبانهما بعدَ ذلك، فلقد رأيته في النار هو، وهما يعضّانه بأفواههما، ويخبطانه بأخفافهما)]؛

ـــ وبعضه في تفسير الطبري (117/11 – 12821/120): [حدثنا هناد قال: حدثنا يونس قال: حدثني هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: قد عرفت أوّلَ من بَحَر البحائر، رجلٌ من مُدْلج كانت له ناقتان، فجدَع آذانهما، وحرّم ألبانهما وظهورَهما، وقال: هاتان لله! ثم احتاج إليهما، فشرب ألبانهما، وركب ظهورهما. قال: فلقد رأيته في النار يؤذِي أهل النار ريح قُصْبه]؛

ـــ وهو في أحكام القرآن لابن العربي (371/3): [وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ وَغَيْرُهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: ﴿أَوَّلُ مَنْ نَصَبَ النُّصُبَ، وَسَيَّبَ السَّوَائِبَ، وَغَيَّرَ عَهْدَ إبْرَاهِيمَ عَمْرُو بْنِ لُحَيٍّ؛ وَلَقَدْ رَأَيْته يَجُرُّ قُصْبَهُ فِي النَّارِ، يُؤْذِي أَهْلَ النَّارِ بِرِيحِهِ﴾]؛

قلت: لعل أصله عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس؛ كما هو في حديث البخاري: حيث أخرج البخاري في صحيحه (ج1/ص166/ح421): [حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال: انخسفت الشمس فصلى رسول الله ثم قال: (أريت النار فلم أر منظرا كاليوم قط أفظع)]، فيثبت بها حديث ابن عباس. ولكن هذا ليس قطعياً، فما زال احتمال كونه عَن أبي صالح، عَن أبي هُرَيرة، قائما:

❊ حيث جاء في مسند البزار [كاملا من 1 – 14 مفهرسا (8914/473/2)]: [وبه (يعني الإسناد السابق: حَدَّثنا عَبد الله بن شَبِيب حَدَّثنا إسحاق بن مُحَمد حَدَّثنا مُحَمد بن جعفر بن أبي كثير، عَن زَيد بن أسلم، عَن أبي صالح، عَن أبي هُرَيرة) عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (**أول** من سيب السوائب، ونصب النصب، وغير عهد أبي إبراهيم: عَمْرو بن لحي؛ لقد رأيته في النار يجر قصبة)].

وجاءت مراسيل جياد أخرى، منها:

❊ ما جاء في سيرة ابن هشام (76/1): [قَالَ ابْنُ إسْحَاقَ: وَحَدّثَنِي عَبْدُ اللّهِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حُدّثْت أَنّ رَسُولَ اللّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (**رَأَيْت عَمْرَو بْنَ لُحَيٍّ**

يَجُرّ قُصْبَهُ فِي النَّارِ؛ فَسَأَلْته عَمَّنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ مِنْ النَّاسِ فَقَالَ هَلَكُوا)]؛

⁕ وأخرج ابن حنبل في فضائل الصحابة (ج2/ص833/ح1524): [حدثنا عبد الله بن يزيد قال: حدثنا سعيد يعني بن أبي أيوب قال: حدثني عبد الله بن خالد عن عبد الله بن الحارث بن هشام المخزومي أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (لا تسبوا مُضَر فإنه كان على دين إبراهيم؛ **وإن أول من غير دين إبراهيم لعمرو بن لُحَيٍّ بن قمعة بن خِنْدِف**، وقال: رأيته يجر قصبه في النار)]؛ عبد الله بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي من كبار التابعين، ولد على عهد النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قيل أن روايته عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مرسلة؛ وعبد الله بن خالد، هو الوابصي، ليس بالمشهور، ولكن يشهد لصحة الحديث الشواهد السابقة، وكذلك الشواهد والمتابعات اللاحقة:

ــ كما جاء في فتح الباري لابن حجر (10/293): [وَرَوَى اِبْن حَبِيب فِي تَارِيخه عَنْ اِبْن عَبَّاس قَالَ: (مَاتَ عَدْنَان وَأَبُوهُ وَابْنه مَعْد وَرَبِيعَة وَمُضَر وَقَيْس وَتَمِيم وَأَسَد وَضَبَّة عَلَى الْإِسْلَام عَلَى مِلَّة إِبْرَاهِيم)؛ وَرَوَى الزُّبَيْر بْن بَكَّار مِنْ وَجْه آخَر عَنْ اِبْن عَبَّاس: (لَا تَسُبُّوا مُضَر وَلَا رَبِيعَة فَإِنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ)، وَلِابْنِ سَعْد مِنْ مُرْسَل عَبْد اللَّه بْن خَالِد رَفَعَهُ: (لَا تَسُبُّوا مُضَر فَإِنَّهُ كَانَ قَدْ أَسْلَمَ)].

ــ وجاء أيضاً في فتح الباري لابن حجر (11/168): [قَوْله: (اِبْن عَدْنَان) بِوَزْنِ فَعْلَان مِنْ الْعَدْن تَقُول عَدَنَ: أَقَامَ، وَقَدْ رَوَى أَبُو جَعْفَر بْن حَبِيب فِي تَارِيخه (الْمُحَبَّر) مِنْ حَدِيث اِبْن عَبَّاس قَالَ: (كَانَ عَدْنَان وَمَعَدّ وَرَبِيعَة وَمُضَر وَخُزَيْمَة وَأَسَد عَلَى مِلَّة إِبْرَاهِيم، فَلَا تَذْكُرُوهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ)؛ وَرَوَى الزُّبَيْر بْن بَكَّار مِنْ وَجْه آخَر مَرْفُوعًا: (لَا تَسُبُّوا مُضَر وَلَا رَبِيعَة فَإِنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ)، وَلَهُ شَاهِد عِنْد اِبْن حَبِيب مِنْ مُرْسَل سَعِيد بْن الْمُسَيِّب].

ــ وهو في عمدة القاري شرح صحيح البخاري (24/9، بترقيم الشاملة آليا) مع ذكر إسناد ابن حبيب: [وقال ابن حبيب: حدثنا أبو جعفر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: (مات أدد والد عدنان وعدنان ومعد وربيعة ومُضَر وقيس عيلان وتيم وأسد وضبة على الإسلام على ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام فلا تذكروهم إلا كما يذكر به المسلمون)؛ وعن سعيد بن المسيب أن رسول الله قال: (لا تسبوا مُضَر فإنه كان مسلما على ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام)؛ وعند الزبير بن بكار من حديث ميمون بن مهران عن ابن عباس يرفعه: (لا تسبوا مُضَر ولا ربيعة فإنهما كانا مسلمين)].

ــ وفي سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (1/291) تجويد بعض الأسانيد آنفة الذكر: [وروى ابن حبيب بسند جيد عن سعيد بن المسيب مرسلا أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (لا تسبوا مُضَر فإنه كان على ملة إبراهيم)، ورواه الزبير والبلاذري بسند جيد عن الحسن مرسلا مثله، ورواه البلاذري عن عبيد الله بن خالد مرسلا نحوه. وروى ابن حبيب **بسند جيد** عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: (مات أدد والد عدنان، وعدنان، ومعد، وربيعة، ومضر، وقيس عيلان وتيم وأسد وضبة وخزيمة على الإسلام على ملة إبراهيم، صلى الله عليه وسلم)].

ــ وجاء في معجم ابن عساكر (1/300/612): [أخبرنا عبد الباقي بن الحسين بن إبراهيم أبو الحسين

النجاد المعروف أبوه بكتيلة بقراءتي عليه ببغداد أنبأنا أبو جعفر محمّد بن أحمد بن محمّد بن عمر بن المسلمة الرفيلي قراءة عليه أنبأنا أبو طاهر محمّد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن المخلص أنبأنا أبو عبد الله أحمد بن سليمان بن داود بن محمّد الطوسي قال: حدثني الزبير بن أبي بكر بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير حدثني أبو المكرم عقبة بن المكرم الضبي قال: حدثني محمّد بن زياد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (لا تسبوا مُضَر وربيعة فإنهما كانا مسلمين ولا تسبوا قسا فإنه كان مسلماً)].

ـــ وجاء في المناقب المزيدية في اخبار الملوك الاسدية لأبي البقاء الحلي (ص:92، بترقيم الشاملة آليا): [وأخبرنا الحسن بن محمّد أجازة عن أبيه عن أحمد بن عبدون عن أبي طالب الانباري عن أبي بشر أحمد بن أبراهيم العمي عن أحمد بن عمرو الزيبقي عن عبد الله بن المكرم الضبي عن محمّد بن زياد عن الميمون بن مهران عن أبن العباس رضي الله عنه. قال: قال رسول الله (لا تسبوا مُضَر وربيعة، ولا تسبوا قساً فأنه كان مسلماً)]؛ عبد الله بن المكرم الضبي تصحيف، وإنما هو أبو نعيم عقبة بن المكرم الضبي الكوفي، أخباري ثقة.

ـــ وجاء كذلك في المنتظم لابن الجوزي (1/106، بترقيم الشاملة آليا): [وأنبأنا الحسين بن محمّد الدياس، قال: أخبرنا أبو جعفر بن المسلمة، قال: أخبرنا أبو طاهر المخلص، قال: أخبرنا أحمد بن سليمان الطوسي، قال: حدثنا الزبير بن بكار، قال: حدثني عقبة المكرم، قال: حدثني محمّد بن زياد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (لا تسبوا مُضَر وربيعة فإنهما كانا مسلمين)]؛ ولكن محمّد بن زياد اليشكري الطحان، هو الميموني، ضعيف جدا، متروك، اتهموه بالكذب، ولكن لعله صدق وحفظ ها هنا.

ـــ وجاء في الحاوي للفتاوي للسيوطي (3/323 ـــ 324): [فأخرجه أبو بكر محمّد بن خلف بن حيان المعروف بوكيع في كتاب (الغرر من الأخبار) قال: حدثنا إسحاق بن داود بن عيسى المروزي حدثنا أبو يعقوب الشعراني حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي حدثنا عثمان بن فايد عن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن إسماعيل بن محمّد بن سعد بن أبي وقاص عن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (لا تسبوا ربيعة ولا مُضَر فإنهما كانا مسلمين)؛ واخرج بسنده عن عائشة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (لا تسبوا تميما وضبة فإنهما كانا مسلمين)؛ وأخرج بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (لا تسبوا قساً فإنه كان مسلما)]؛ قلت: وعثمان بن فائد ضعيف متهم، لا يجوز الاحتجاج به، ولكن لعله حفظ وصدق ها هنا.

قلت: عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خِنْدِف، هو: عمرو بن عامر بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن إلياس بن مُضَر بن نزار بن معد بن عدنان؛ وخِنْدِف جدته، إمرأة إلياس، ينسب إليها عامة ولد إلياس؛ وقد اشتهر بنسبته إلى جده لُحَيٍّ، فيقال: عمرو بن لُحَيٍّ، فالظاهر أن أباه عامراً كان خامل الذكر، فأسقطه الناس من سلسلة النسب، ويكتفي الناس بذلك: عمرو بن لُحَيٍّ، لأنه لم يوجد في العالم إنسان آخر، يعتد به، بهذا الإسم.

وهو أيضاً: عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر، لما مات أبوه عامر خلف على إمرأته – والدة عمرٍ هذا – ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر، وتبنَّى عمراً؛ فهو إذاً بالتبني: عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو (مزيقياء) بن عامر (ماء السماء) بن حارثة (الغطريف) بن امرىء القيس (البطريق) بن مازن (وهو جماع غسان) بن الأزد (واسمه درا) بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، هكذا زعم النسابون، فالله أعلم.

فالنسب الأول بالولادة، فهو عدناني صليبة، والنسب الآخر بالتبني، فهو قحطاني تبنياً وحلفاً، وكان هذا كثيراً في العرب، وأكثر منه النسب بمجرد الحلف والولاء؛ وكان عمرو بن لُحَيٍّ هذا يكنَّى: أبا ثمامة.

وآباء القبائل المذكورون في حديث ابن عباس عند أبي جعفر بن حبيب، وبعضهم عند غيره عن صحابة آخرين، وهم: أدد والد عدنان، وعدنان، ومعد، وربيعة، ومضر، وقيس عيلان، وتميم (أو: تيم)، وأسد، وضبة، كلهم أقدم من عمرو بن لُحَيٍّ، فهم كانوا قطعاً على ملة إبراهيم؛ وإنما يستفاد فوق هذا من الأحاديث (وهي يشد بعضها بعضاً) تزكيةً لهم بأعيانهم، وأنهم ماتوا على خير وإسلام، فلله الحمد والمنة.

وأما قس، فالظاهر الأرجح أنه قس بن ساعدة الإيادي أسقف عمان، الخطيب الشهير، فقد توفي قبيل بعثة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. وتدل خطبه على أنه كان مثل ورقة بن نوفل، فيرجى لهما الخير، إن شاء الله تعالى؛ وإن كان (قس) تصحيفاً لــ(قيس)، فهو قيس عيلان بن مضر، الجد الأعلى لشعبة مضر الثانية الكبرى، والله أعلم.

وعلى كل حال فإن قصة عمرو بن لُحَيٍّ، كما ترى، وأنه أَوَّلُ من غير عهد إبراهيم وإسماعيل، صلوات الله وسلامه عليهما وعلى آلهما، ثابتة يقيناً بالتواتر، وهي مشهورة عند العلماء، ويذكرها بعضهم بصيغة الجزم من غير إسناد، كما هو في ترجمة الإمام الشهيد أحمد بن نصر الخزاعي في «**تاريخ بغداد**»، وفي «**تهذيب الكمال**».

وعمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خِنْدِف هذا كان زعيماً لخزاعة قادهم في حروب مريرة ضد (جرهم) حكام مكة، وسدنة البيت، منذ أيام إسماعيل، حتى غلبهم على الحرم، وأجلاهم عنه، فأصبح سيد مكة، وسادن البيت الحرام، غير منازع. والظاهر أنه كان يدعي الكهانة، والاتصال بالجن، والمعرفة بالروحانيات، وأمور الدين. وكان ذا ثروة هائلة حتى قيل أنه فقأ عين عشرين بعيراً، فصارت العادة أن يفقأ عين الفحل من الإبل إذا بلغت الإبل ألفًا، حماية للألف من أعين الحاسدين بزعمهم الخرافي الفاسد. فإذا بلغت ألفين، فقئت العين الأخرى، وهكذا؛ وهذا يقتضي أنه كان يمتلك عشرين ألف بعير، وزيادة. وقيل أنه كان يطعم

الناس، ويكسو في الموسم، فربما نحر في الموسم عشرة آلاف بدنة، وكسا عشرة آلاف حلة، فبلغ من السؤدد والرياسة ما لم يبلغه عربي قبله، ولا بعده حتى جاء الإسلام، وحتى أن العرب جعلته (**ربًّا**): **لا يبتدع لهم بدعة إلا اتخذوها شرعة**؛ كما أن قصاص العرب حاكوا حوله الخرافات والأساطير. وقد نسب إليه كلام طويل. وزُعم له عمر مديد، وأرجع عصره إلى أيام (العماليق) وإلى أيام (سابور ذي الأكتاف). وذكروا أنه كان ملكًا على الحجاز، وكان كبير الذكر في أيامه، إلى غير ذلك من قصص أخرى أخرجته من عالم الواقع إلى عالم القصص والأساطير؛ [راجع مثلاً: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (79/11))].

ولعل تغيير التلبية الإبراهيمية بدعة من بدع عمرو بن لُحَيٍّ هذا:
❋ فقد جاء في المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (80/11): [وكان (عمرو بن لُحَيٍّ) كاهنًا على ما يذكره أهل الأخبار، وهو من (خزاعة)، التي انخزعت من اليمن. ثبت حكمه على مكة، بعد أن انتزع الحكم من جرهم، وغلب قومه عليها، فصاروا يطيعونه ويتبعون ما يضعه لهم. وقد نسبوا إليه وضع بقية الأصنام، مثل اللات وإساف ونائلة، فهو على رأي أهل الأخبار مؤسس هذه الأصنام التي بقيت إلى أيام النبي، والتي حطمت بأمره عام الفتح، وباستيلاء المسلمين على المواضع الأخرى. وذكر **أهل الأخبار** أن (عمرو بن لُحَيٍّ) كان أول من غير تلبية (إبراهيم). وكانت: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك، لبيك)، فجعلها: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما لك)، وقد كان (إبليس) قد ظهر له في صورة شيخ نجدي على بعير أصهب، فسايره ساعة، ثم لبى إبليس، فلبى (عمرو) تلبيته حتى خدعه. فلباها الناس على ذلك].
ـــ ولعل هذه الروايات الأخبارية هي التي عناها أنس بن مالك، رضي الله عنه، كما هو في مسند البزار [كاملا من 1 – 14 مفهرسا (7188/340/2)]: [حَدَّثنا أبو كامل وهلال بن يحيى، حَدَّثنا أبو عَوَانة، عَن قَتادة، عَن أَنَسٍ، قال: كان الناس بعد إسماعيل على الإسلام، فكان الشيطان يحدث الناس بالشيء، يريد أن يردهم عن الإسلام، حتى أدخل عليهم في التلبية: (لبيك اللهم لبيك ❋ لبيك لا شريك لك ❋ إلا شريكاً هو لك ❋ تملكه وما ملك)، قال: فما زال، حتى أخرجهم عن الإسلام إلى الشرك]؛ وهو في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد [محقق (5362/283/3)]؛ ثم قال الهيثمي: (رواه البزار ورجاله رجال الصحيح).
قلت: أستبعد أن يكون هذا هو أول الشرك، لأن عبارة: (إلا شريكاً هو لك ❋ تملكه وما ملك) توجب أن يكون هناك (شريك)، أو (شركاء) معروفون من قبل، حاضرون في الذهن؛ وإنما يراد بإدخالهم في التلبية إشراكهم في مناسك الحج؛ وإلا فهم شركاء معروفون معتبرون قبل ذلك.

وإليك أفاعيل بعض هذا الشيطان المفتون، وفق مزاعم الأخباريين:
❋ فقد جاء في أخبار مكة للأزرقي (923/125/3، بترقيم الشاملة آليا): [حدثني جدي، حدثنا سعيد بن سالم، عن عثمان بن ساج، قال: أخبرني محمد بن إسحاق، أن عمرو بن لحي، نصب بمنى سبعة أصنام،

نصب صنما على القرين الذي بين مسجد منى والجمرة الأولى على بعض الطريق، ونصب على الجمرة الأولى صنما، وعلى المدعا صنما، وعلى الجمرة الوسطى صنما، ونصب على شفير الوادي صنما، وفوق الجمرة العظمى صنما، وعلى الجمرة العظمى صنما، وقسم عليهن حصى الجمار إحدى وعشرين حصاة، يرمى كل وثن منها بثلاث حصيات، ويقال للوثن حين يرمى: أنت أكبر من فلان – الصنم الذي يرمى قبله]؛

ــــ وهو في أخبار مكة للفاكهي (2626/217/7، بترقيم الشاملة آليا): [حدثنا عبد الله بن عمران المخزومي قال: حدثنا سعيد بن سالم، عن عثمان بن ساج قال: أخبرني محمد بن إسحاق، «أن عمرو بن لحي، نصب بمنى سبعة أصنام ونصب صنما على القرين الذي بين مسجد منى والجمرة الأولى على بعض الطريق، ونصب على الجمرة الأولى صنما وعلى المدعى صنما وعلى الجمرة الوسطى صنما، ونصب على شفير الوادي فوق الجمرة العظيمة صنما، وعلى الجمرة العظمى صنما، وقسم عليهن حصى الجمرات إحدى وعشرون حصاة يرمي كل وثن بثلاث حصيات، ويقال للوثن حين يرمى أنت أكبر من فلان الصنم الذي يرمى قبله»]؛

❋ وجاء في أخبار مكة للأزرقي (140/167/1، بترقيم الشاملة آليا): [حدثنا أبو الوليد قال: حدثني جدي، قال: حدثنا سعيد بن سالم القداح، عن عثمان بن ساج، قال: أخبرني ابن إسحاق، قال: «نصب عمرو بن لحي الخلصة بأسفل مكة، فكانوا يلبسونها القلائد، ويهدون إليها الشعير والحنطة، ويصبون عليها اللبن، ويذبحون لها، ويعلقون عليها بيض النعام، ونصب على الصفا صنما يقال له نهيك مجاود الريح، ونصب على المروة صنما يقال له مطعم الطير»]

ــــ وبعضه في أخبار مكة للفاكهي (1392/91/4، بترقيم الشاملة آليا): [حدثنا عبد الله بن عمران قال: حدثنا سعيد بن سالم القداح قال: قال عثمان بن ساج: أخبرني محمد بن إسحاق، «أن عمرو بن لحي نصب على الصفا صنما يقال له نهيك مجاود الريح، ونصب على المروة صنما يقال له مطعم الطير»]؛

❋ وجاء في أخبار مكة للأزرقي (144/173/1، بترقيم الشاملة آليا): [حدثني جدي، قال: حدثنا سعيد بن سالم، عن عثمان بن ساج، قال: أخبرنا محمد بن إسحاق، أن عمرو بن لحي اتخذ العزى بنخلة، فكانوا إذا فرغوا من حجهم وطوافهم بالكعبة لم يحلوا حتى يأتوا العزى، فيطوفون بها، ويحلون عندها، ويعكفون عندها يوما، وكانت لخزاعة. وكانت قريش وبنو كنانة كلها يعظم العزى مع خزاعة وجميع مضر، وكان سدنتها الذين يحجبونها بنو شيبان من بني سليم حلفاء بني هاشم]؛

❋ وجاء في أخبار مكة للأزرقي (141/169/1، بترقيم الشاملة آليا): [حدثنا أبو الوليد قال: حدثني جدي، قال: حدثنا سعيد بن سالم، عن عثمان بن ساج، قال: أخبرني محمد بن إسحاق «أن عمرو بن لحي، نصب مناة على ساحل البحر مما يلي قديدا، وهي التي كانت للأزد وغسان، يحجونها ويعظمونها،

فإذا طافوا بالبيت وأفاضوا من عرفات وفرغوا من منى، لم يحلقوا إلا عند مناة، وكانوا يهلون لها، ومن أهل لها لم يطف بين الصفا والمروة؛ لمكان الصنمين اللذين عليهما: نهيك مجاود الريح، ومطعم الطير، فكان هذا الحي من الأنصار يهلون بمناة، وكانوا إذا أهلوا بحج أو عمرة لم يظل أحدا منهم سقف بيت حتى يفرغ من حجته أو عمرته، وكان الرجل إذا أحرم لم يدخل بيته، وإن كانت له فيه حاجة تسور من ظهر بيته؛ لأن لا يجن رتاج الباب رأسه، فلما جاء الله بالإسلام، وهدم أمر الجاهلية، أنزل الله تعالى في ذلك: ﴿وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى﴾. قال: وكانت مناة للأوس والخزرج وغسان من الأزد ومن دان بدينهم من أهل يثرب وأهل الشام، وكانت على ساحل البحر من ناحية المشلل بقديد»]؛

وقد جاء في بعض الروايات أنه رأى تلك الأصنام في الشام، فأعجبته، فاستوردها، ولعل منها أساف ونائلة:

* جاء في (**الأصنام لهشام بن محمَّدٍ الكلبي**)، (ص:1، بترقيم الشاملة آليا): [وكانت أم عمرو بن لحي، فهيرة بنت عامر عمرو بن الحارث بن عمرو الجرهمي، ويقال: قمعة بنت مضاض الجرهمي. وكان الحارث هو الذي يلي أمر الكعبة. فلما بلغ عمرو بن لُحَيٍّ، نازعه في الولاية، وقاتل جرهما ببني إسماعيل. فظفر بهم وأجلاهم عن الكعبة. ونفاهم من بلاد مكة، وتولى حجابة البيت بعدهم. ثم إنه مرض مرضاً شديداً، فقيل له: إن بالبلقاء من الشام حمةً إن أتيتها، برأت. فأتاها فاستحم بها، فبرأ. ووجد أهلها يعبدون الأصنام، فقال: ما هذه؟ فقالوا نستسقي بها المطر ونستنصر بها على العدو. فسألهم أن يعطوه منها، ففعلوا فقدم بها مكة ونصبها حول الكعبة].

* وجاء في (**المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**)، (78/11): [وفي رواية أخرى عن (ابن الكلبي) كذلك، وهي في كتابه الأصنام، ترجع أيضًا عبادة الأصنام إلى عمرو بن لحي، غير أنها تروي الخبر في صيغة أخرى، فتقول: (وكان عمرو بن لحي، وهو ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر بن حارثة بن ثعلبة بن امرئ القيس بن مازن بن الأزد، وهو أبو خزاعة. وأمه فهيرة بنت الحارث، ويقال: إنها كانت بنت الحارث بن مضاض الجرهمي، وكان كاهنًا. وكان قد غلب على مكة وأخرج منها جرهمًا، وتولى سدانتها. وكان له رئي من الجن، وكان يكنى أبا ثمامة، فقال له: أجب أبا ثمامة، فقال: لبيك من تهامة، فقال له: ارحل بلا ملالة (أو: عجل بالمسير والظعن من تهامة)، بالسعد والسلامة، قال له: جير ولا إقامة، قال: (ائت صف جدة، تجد فيها أصناماً معدة، فأورد بها تهامة، ولا تهب، ثم ادع العرب قاطبة إلى عبادتها تُجب). فأتى شط جدة، فاستثارها، ثم حملها حتى ورد تهامة، وحضر الحج، فدعا العرب إلى عبادتها قاطبة. فأجابه عوف بن عذرة بن زيد اللآت بن رفيدة بن ثور بن كلب بن وبرة بن تغلب بن حلون بن عمران بن الحاف بن قضاعة، فدفع إليه ودًّا. فحمله إلى وادي القرى، فأقره بدومة الجندل. وسمى ابنه عبد ود. فهو أول من سُمي به، وهو أول من سُمي عبد ود، ثم سمت العرب به بعد. فهذه

الرواية هي على شاكلة الرواية الأولى في منشإ عبادة الأصنام بين العرب قبل الإسلام بحسب رأي الأخباريين بالطبع، سوى اختلافها عنها في المكان الذي أخذت الأصنام منه. فهنا (جدة) على ساحل البحر الأحمر، وهناك البلقاء من أعمال الشام. والموضعان، وإن كانا يختلفان موقعًا، يتفقان في شيء واحد هو وقوعهما على حد مقصود، يرده الأجانب منذ القديم للإتجار. فهل يعني هذا **استيراد تلك الأصنام من الخارج**، من بلاد الشأم أو من مصر، وأنها كانت من عمل أهل الشام أو أهل مصر أو من عمل الروم أو الرومان؟ وتذكر رواية أخرى أن (عمرو بن لحي) إنما جاء بالصنم (هبل)، من (هيت) بالعراق حتى وضعه في الكعبة]؛ **انتهى بتصرف طفيف**، وإصلاح لبعض جمل الروايات كما هي في مصادرها الأصلية.

ولا أستبعد أن يكون عمرو بن لحي قد أصيب بـ(صدمة حضارية) عندما ذهب للتطبب في بلاد الشام، التي كانت آنذاك تحت السيطرة الرومانية. وكانت الحضارة الرومانية، والثقافة الإغريقية، وعلوم الطب، وفنون العمارة والنحت قد بلغت ذروتها. وكان الرومان، وعامة شعوب بلاد الشام، يدينون بالوثنية. وأما اليهود، أبناء عمومة العرب، الذين يدينون بالتوحيد، فقد تم إخضاعهم وإذلالهم من قبل الرومان. وإذا صح قولنا أن الرجل كان قد سيطر على مكة في منصف القرن الميلادي الثاني (حوالي 140 م)، كما سنحرره بعد قليل، فلا شك أنه قد سمع بهدم الهيكل بعد هزيمة اليهود في ثورة 70م، والمذابح اليشعة التي أوقعها الرومان باليهود في ثورة (بار كوخبا) حوالي 130م، التي هزموا أيضاً فيها هزيمة نكراء، وحرم عليهم الرومان بعدها دخول بيت المقدس، وبعثروهم في البلاد. ولا يبعد أن يكون قد وقف بنفسه على الأطلال، ورأى بعيني رأسه آثار الدمار: فأصيب عالمه الفكري بزلازال شديد.

أحسب أن الرجل قد عجز أن يستوعب كيف يتفوق الوثنيون هذا التفوق الساحق، حضارياً وعسكرياً، على أهل التوحيد، فدخل في دوامة من الشكوك والظنون حتى وسوست له نفسه القلقة المعذبة، أو رفقته من شياطين الجن، أن هؤلاء المتحضرين المتفوقين قد اطلعوا – بالنظر أو بالكشف والإلهام – على حقائق جديدة عن (الملائكة)، تلك الكائنات السماوية الروحانية التي يؤمن العرب الأميون البدائيون المتخلفون بوجودها في دينهم الإسماعيلي، ولا يعلمون عنها إلا أقل القليل. الحقيقة الجديدة هي: أن (الملائكة) هي أبناء وبنات الله، وكل إليهم التصرف والتدبير في الكون، كل في اختصاصه، إذ لا يليق بالملك أن يولي أعماله للسوقة، وأولاده (بالصلب أو التبني الحقيقي) موجودون متوافرون. فهم إذا (**آلهة**) تستحق العبادة، وأبوهم يفرح بعبادتهم، ويثيب عليها، بالإضافة للمنفعة العظيمة الحاصلة من شفاعتهم ووساطتهم. وهذه (الآلهة) لا بأس بتمثيلها بمنحوتات وتصاوير، كما تفعل الأمم الراقية!

بهذه النظرية الجديدة، والتماثيل الفنية الرائعة، لم يجد عمرو بن لحي، سادن مكة الأعظم، وزعيم العرب الأوحد، لا سيما إذا أحال إلى الكشف والمنامات والإلهامات التي اشتهر بها؛ لم يجد كبير صعوبة في إقناع العرب العدنانيين الطيبين البسطاء بـ(تطوير) دينهم (الساذج) لكي يلحقوا بركب الحضارة!

فالتحول من التوحيد إلى الشرك جاء **فجأة، على وجه الطفرة**، بفعالية رجل داعية واحد: عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خِنْدِف، الذي كان هو الشيطان المفتون الملعون الذي دعى إلى الشرك، وروّج له، فانحسر التوحيد، وبُدِّل دين إبراهيم، في جيل واحد؛ حتى جاء إمام الهدى، ومصباح الدجى، سيدي أبو القاسم محمّد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، فاقتلع الشرك من جذوره، ومحى الله به الكفر، وأظهر مِلَّة الحق: الحنيفية الإبراهيمية السهلة السمحة، **كذلك طفرة في جيل واحد**، فلله الحمد والمنة، لا إله إلا هو، ولا رب سواه، عليه نتوكل، وبه نتأيد.

وهذا هو قولنا، وما تؤكده المصادر التاريخية المتضافرة، وكله يبطل الخرافات والأساطير، من مثل:

(1)– هراء «**اللات**» الذي كان يلت السويق للحجاج، ذلك «**السويق**» المعجز العجيب الذي يسمِّن الناس من فورهم(؟؟!!)؛

(2)– ويبطل غيره من خرافات «**أساف**»، و«**نائلة**»، اللذين زنيا في الكعبة فمسخا تماثيلاً، غيرها من الخرافات الشاطحة، والأساطير الشعبية المكذوبة؛

(3)– وينقض «**مزاعم**» الطواف حول أحجار الكعبة، التي «**تطوَّرت**» إلى آلهة فيما بعد، بل وينسفها نسفاً؛

فلا يمكن أن يقول بشيء مما سلف من الأساطير إلا **جاهل معذور بجهله، أو كافر بنبوة سيدنا محمد** خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله!

وهذا الشيطان المفتون، عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خِنْدِف، لم يخترع تلك الآلهة من خياله المحض، ولا هو الذي نحت أصنامها، وإنما هو ناقل مقتبس من الشعوب المجاورة، حتى لو سلمنا جدلاً بأن له رفقة من شياطين الجن وسوست له ببعض ذلك أو دلَّته إلى مواقع بعض الأصنام المدفونة، والأوثان الأثرية القديمة المهجورة، فهذه الأوثان والأصنام تعود قطعاً إلى شعوب مجاورة ورثت بعضها، مثل ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر، من شعوب قديمة سابقة. وعليه فإن معتقدات الشعوب المجاورة لجزيرة العرب، وخرافاتها، وشعائرها، تعطينا صورة تقريبية لمثيل ذلك عند العرب.

وعمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خِنْدِف ليس قديماً موغلاً في القدم كما يظهر من القراءة المتأنية للأنساب التالية:

❊ فقد جاء في «**الثقات**»: [دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة بن زيد بن امرئ القيس بن الخزرج بن عامر بن بكر بن عامر بن عوف بن بكر بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة الكلبي كان يشبه بجبريل عليه السلام بعثه النبي، صلى الله عليه وسلم، رسولا إلى قيصر سكن مصر فمات في ولاية معاوية

بن أبى سفيان]، فبين دحية، رضي الله عنه، وبين زيد اللات (بن رفيدة بن ثور بن كلب) 13 عشر أباً.

ـــ وكما جاء في «**الثقات**»: [أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل بن كعب بن عبد العزى بن يزيد بن امرئ القيس بن النعمان بن عامر بن عبد ود بن كنانة بن عوف بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب بن وبرة بن ثعلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة مولى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كنيته أبو زيد وقد قيل أبو محمّد. ويقال: أبو زيد توفى بعد أن قتل عثمان بن عفان ونقش خاتمه حِب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قبض رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهو بن عشرين سنة وكان قد نزل وادى القرى، وأمه أم أيمن اسمها بركة مولاة رسول الله، صلى الله عليه وسلم]، فبين أسامة بن زيد، الحِب بن الحب، رضوان الله وسلامه عليهما، وبين زيد اللات (بن رفيدة بن ثور بن كلب) 12 أباً.

ـــ وجاء في «**الإصابة في تمييز الصحابة**»: [امرؤ القيس بن عدي بن أوس بن جابر بن كعب بن عليم بن هبل بن عبد الله بن كنانة بن بكر بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب الكلبي له إدراك ذكره بن الكلبي قال: وقد أمره عمر بن الخطاب على من أسلم بالشام من قضاعة وخطب إليه علي ومعه ابناه حسن وحسين فزوجهم بناته، وفي بنته الرباب يقول الحسين بن علي وكان له منها ابنته سكينة: **لعمرك إنني لأحب دارا تكون بها سكينة والرباب]**؛ قلت: فبين الصحابي امرؤ القيس بن عدي، رضي الله عنه، وبين زيد اللات (بن رفيدة بن ثور بن كلب) 11 أباً.

ـــ وجاء في «**الطبقات الكبرى**»: [محمّد بن السائب الكلبي بن بشر بن عمرو بن الحارث بن عبد الحارث بن عبد العزى بن امرئ القيس بن عامر بن النعمان بن عامر بن عبد ود بن كنانة بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب، ويكنى محمّد بن السائب الكلبي أبا النضر وكان جده بشر بن عمرو وبنوه السائب وعبيد وعبد الرحمن شهدوا الجمل مع علي بن أبي طالب عليه السلام، وقتل السائب بن بشر مع مصعب بن الزبير]، فبين بشر بن عمرو، وهو من جيل الصحابة، وبين زيد اللات (بن رفيدة بن ثور بن كلب) 12 أباً.

❋ وجاء في «**الجزء المتمم لطبقات ابن سعد**»، (30/1)، عند الكلام عن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان: [وأمه ميسون بنت بحدل بن أنيف بن دلجة بن قنافة بن عدي بن زهير بن حارثة بن جناب بن ذهل بن عبد الله بن كنانة بن بكر بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب]؛ فبين جده لأمه بحدل (وهو من جيل الصحابة) وبين زيد اللات (بن رفيدة بن ثور بن كلب) 13 أباً.

❋ وجاء في «**السيرة النبوية**»، (ج:1 ص:237): [فأم العباس وضرار: نُتَيْلَة بنت جَنَاب بن كليب بن مالك (بن عبد مناف) بن عمرو بن عامر بن زيد مناة بن عامر، وهو الضحيان بن سعد بن الخزرج بن تيم اللات بن النمر بن قاسط بن هنب بن أفصى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار، ويقال أفصى بن دعمي بن جديلة]، فبين العباس، رضي الله عنه، وبين تيم اللات بن النمر بن قاسط، 10 أو 11 أباً (من جهة أمه).

فالعرب كانت تسمي (**زيد اللات**)، و(**تيم اللات**) قبل النبي، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، بحوالي اثني عشر جيلاً على أقل تقدير، على فرض أن سلاسل النسب صحيحة لا حذف فيها.

ولكن الأحوط أن يقال أن الأسماء الستة الأولى في أي من سلاسل النسب تلك صحيحة بعينها، لا حذف فيها، فهذه ستة أجيال. وأما الستة التي فوقها فيحتمل أن يكون فيها بعض الحذف والاختصار، أي أنها في الحقيقة والأصل لتسعة أسماء، حذف ثلثها لقلة شهرتهم، فلعل عدد الأجيال الكلي إنما هو في الحقيقة حوالي 16؛ وهذا يعادل 500 سنة تقريباً، فعمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خِنْدِف كان بالقطع موجوداً قبل ذلك، فلعله كان في أوائل القرن الميلادي الثاني. وهذا ينسجم أيضاً مع كون قريش بقيادة قصي بن كلاب إنما سيطرت على مكة، وطردت خزاعة منها حوالي 440م. وخزاعة كانت حكمت مكة حوالي ثلاثمائة سنة بعد أن هزمت جرهم وأجلتها حوالي 140م.

❋ وجاءت ملاحظة مبتكرة طريفة في كتاب الأصنام لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي – (2/1): [ثم اتخذوا العزى: وهي **أحدث** من اللات ومناة. وذلك أني سمعت العرب سمت بهما قبل العزى:

— تميم بن مر سمى ابنه زيد مناة بن تميم بن مر بن أد بن طابخة.
— وعبد مناة بن أد.
— وباسم اللات سمى ثعلبة بن عكابة ابنه تيم اللات.
— وتيم اللات بن رفيدة بن ثور.
— وزيد اللات بن رفيدة بن ثور بن وبرة بن مر بن أد بن طابخة.
— وتيم اللات بن النمر بن قاسط.
— وعبد العزى بن كعب بن سعد ابن زيد مناة بن تميم.
— تميم بن مر سمى ابنه زيد مناة بن تميم بن مر بن أد بن طابخة.
— وعبد مناة بن أد.
— وباسم اللات سمى ثعلبة بن عكابة ابنه تيم اللات.
— وتيم اللات بن رفيدة بن ثور.
— وزيد اللات بن رفيدة بن ثور بن وبرة بن مر بن أد بن طابخة.
— وتيم اللات بن النمر بن قاسط.
— وعبد العزى بن كعب بن سعد ابن زيد مناة بن تميم.

فهي أحدث من الأولين، وعبد العزى بن كعب من أقدم ما سمت به العرب، وكان الذي اتخذ العزى ظالم بن أسعد، وكانت بواد من نخلة الشامية يقال له حراض، بإزاء الغمير عن يمين المصعد إلى العراق من مكة، وذلك فوق ذات عرق إلى البستان بتسعة أميال، فبنى عليها بسا يريد بيتا، وكانوا يسمعون فيه

الصوت، وكانت العرب وقريش تسمي بها عبد العزى، وكانت أعظم الأصنام عند قريش، وكانوا يزورونها ويهدون لها ويتقربون عندها بالذبائح]؛

ـــ وهو في «**معجم البلدان**»، (ج:4 ص:116 وما بعدها): [العُزَّى، بضم أوله، في قوله تعالى: ﴿أفرأيتم اللات والعزى﴾، اللات صنم كان لثقيف، والعزى سمرة كانت لغطفان يعبدونها، وكانوا بنوا عليها بيتا وأقاموا لها سدنة، فبعث النبي، صلى الله عليه وسلم، خالد بن الوليد إليها فهدم البيت وأحرق السمرة. والعزى تأنيث الأعز مثل الكبرى، والأعز بمعنى العزيز والعزى بمعنى العزيزة. وقال ابن حبيب: العزى شجرة كانت بنخلة عندها وثن تعبده غطفان وسدنتها من بني صرمة بن مرة، قال أبو منذر: بعد ذكر مناة واللات ثم اتخذوا العزى؛ فساقه نصاً]

ـــ وقد جاء نحو هذا في فتح الباري لابن حجر (612/8) بشيء من التلخيص: [قَالَ هِشَامُ بْنُ الْكَلْبِيِّ: كَانَتْ مَنَاةٌ أَقْدَمُ مِنَ اللَّاتِ، فَهَدَمَهَا عَلِيٌّ عَامَ الْفَتْحِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم،؛ وَكَانَتِ اللَّاتُ أَحْدَثُ مِنْ مَنَاةَ، فَهَدَمَهَا الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، لِمَا أَسْلَمَتْ ثَقِيفٌ؛ وَكَانَتِ الْعُزَّى أَحْدَثُ مِنَ اللَّاتِ، وَكَانَ الَّذِي اتَّخَذَهَا ظَالِمُ بْنُ سَعْدٍ بِوَادِي نَخْلَةَ فَوْقَ ذَاتِ عِرْقٍ، فَهَدَمَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، عَامَ الْفَتْحِ].

قلت: قول أبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي: [تميم بن مر **سمَّى** ابنه زيد مناة بن تميم بن مر بن أد بن طابخة]، فيه شيء من التجاوز لأن الأرجح أن تميماً مات على الإسلام – كما سلف قريباً على ضعف الرواية – فيبعد أن يكون زيد مناة ابناً لتميم صلبية وإنما هو: زيد مناة بن فلان بن تميم، واختصر أهل النسب بحذف (فلان)، وربما كان هناك أكثر من فلان، لقلة شهرتهم؛ وهذا كثير جداً في سلاسل الأنساب.

ونسارع فنقول أن كل ما سلف إنما يتعلق في جوهره فقط بعرب الشمال، ولد إسماعيل، ومن كانوا يجاورونهم من القبائل غير الإسماعيلية مثل جرهم في قديم الأزمنة، والموحدين المؤمنين، أتباع نبي الله صالح، من بقايا ثمود، وبقايا مدين، وربما بعض المؤمنين من أتباع هود، بقايا عاد، وإن كانت ديارهم في الأرجح يمانية، وليست في شمال الجزيرة العربية. وحديثاً: خزاعة، وبطون من قضاعة وكلب وبلي وطي، ومن نزل في تلك الديار العربية الشمالية.

أما عرب الجنوب، العرب اليمانية القحطانية، وكذلك الأنباط في العراق والشام، فالظاهر أنهم كانوا أكثر مدنية، وكانوا أهل مدن وقرى وزراعة وصناعة وتجارة، قل أن يوجد فيهم بدو رحَّل، من رعاء الإبل، كما هو غالب حال عرب شمال جزيرة العرب، كما كانوا أهل خط وكتابة ونقوش وتماثيل. هؤلاء بقوا فيما يظهر على الشرك في الجملة، كما تشهد بذلك قصة ملكة سبأ، التي أسلمت على يد سليمان بن دواد، عليهما الصلاة والسلام. وتاريخ الجنوب معروف في الجملة فقد فشت اليهودية والتوحيد في اليمن تدريجياً، ولكن بقيت أقليات وثنية هنا وهناك، ثم جاءت النصرانية، وأخبار أصحاب الأخدود، وصراع

الحبشة وملوك اليمن، ثم الفرس والحبشة، موجودة في كتب التاريخ، فلا نطيل بذكرها.

❄ فصل: ما هي حقيقة «اللات»؟!

وحتى تعلم أهمية هذا المبحث (**حقيقة «اللات»**)، وعلاقته بالتوحيد، نسوق إليك هذا النص الخطير:

* ما جاء في «**مؤلفات الشيخ الإمام محمّد بن عبد الوهاب**»، (ج: 1 ص: 146) بتمام سياقه: [فإذا تدبرت هذا الأمر العظيم وعرفت أن الكفار يقرون بهذا كله **لله وحده لا شريك له** وأنهم إنما اعتقدوا في آلهتهم لطلب الشفاعة والتقرب إلى الله كما قال تعالى: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾، فإذا تبين لك هذا وعرفته معرفة جيدة بقي للمشركين حجة أخرى وهي أنهم يقولون هذا حق ولكن الكفار يعتقدون في الأصنام، **فالجواب القاطع**: أن يقال لهم إن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وسلم، منهم من يعتقد في الأصنام؛ **ومنهم من يعتقد في قبر رجل صالح مثل اللات**؛ ومنهم من يعتقد في الصالحين وهم الذين ذكر الله في قوله عز وجل: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه﴾، يقول تعالى هؤلاء الذين يدعونهم الكفار ويدّعون محبتهم قوم صالحون يفعلون طاعة الله ومع هذا راجون خائفون فإذا تحققت أن العلي الأعلى تبارك وتعالى ذكر في كتابه أنهم يعتقدون في الصالحين وأنهم لم يريدوا إلا الشفاعة عند الله والتقرب إليه بالاعتقاد في الصالحين وعرفت أن محمّدا، صلى الله عليه وسلم، لم يفرق بين من اعتقد في الأصنام **ومن اعتقد في الصالحين** بل قاتلهم كلهم وحكم بكفرهم]، **انتهى بأحرفه**؛

لاحظ – بكل دقة وعناية – الزعم المكذوب الجامح: (أن الكفار يقرون بهذا كله **لله وحده لا شريك له**). وأما ربطه (**الاعتقاد في قبر رجل صالح**) بـ(**اللات**)، وجعله حجة **قاطعة** في المسألة، فيدلنا على أن حسم موضوع (**حقيقة «اللات»**) ليس فقط من المواضيع المهمة، بل هو قضية إسلام أو كفر، أي: قضية حياة أو موت!

ولا شك أن خير ما نبتدئ به لمعرفة حقيقة «**اللات**» هو الكتاب العزيز، الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾، حيث ورد ذكر «**اللات**» مرة واحدة فقط في سورة النجم:

* حيث قال الله، جل جلاله، وسمى مقامه: ﴿**وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى (1) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى (2) وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (4) عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى (5) ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (6) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى (7) ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى (8) فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى (9) فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى (10) مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى (11) أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى (12) وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى (13) عِندَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى (14) عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى (15) إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى (16) مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى (17) لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى (18)**﴾، (النجم، 53: 1 – 18)؛ **ثم قال:**

﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى (19) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى (20) أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى (21) تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى (22) إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى (23) أَمْ لِلْإِنسَانِ مَا تَمَنَّى (24) فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى (25) وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَى (26) إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَى (27) وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً (28) فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّى عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (29) ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى (30)﴾، (النجم، 53: 19 ــ 30)؛ **ثم قال:** ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى (31) الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى (32) أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى (33) وَأَعْطَى قَلِيلاً وَأَكْدَى (34) أَعِندَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى (35) أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى (36) وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى (37) أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى (38) وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (39) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى (40) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاء الْأَوْفَى (41) وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنتَهَى (42) وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى (43) وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا (44) وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى (45) مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى (46) وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى (47) وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى (48) وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى (49) وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الْأُولَى (50) وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى (51) وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَى (52) وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى (53) فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى (54) فَبِأَيِّ آلَاء رَبِّكَ تَتَمَارَى (55) هَذَا نَذِيرٌ مِّنَ النُّذُرِ الْأُولَى (56) أَزِفَتْ الْآزِفَةُ (57) لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ (58) أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ (59) وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ (60) وَأَنتُمْ سَامِدُونَ (61) فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا (62)﴾، (النجم، 53: 31 – 62)؛

نعم: هذه هي السورة كاملة. فأما الآيات الأولى حتى الثامنة عشر فسياق واحد مستقل لتأكيد عصمة النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، في كل جوانبها: فهو لا ينطق عن الهوى، ولا يزيغ بصره فيرى غير الحقيقة، ولا تخطر الشكوك والوساوس على قلبه. وليس في هذا السياق أي ذكر للملائكة، أو غيرها من الكائنات (السماوية)، اللهم إلا إشارة إلى جبريل، صلوات الله وسلامه عليه، في قوله تعالى أول السورة: ﴿علَّمه شديد القوى﴾، وقد قيل أنها إشارة إلى الرب جل وعلا. وجبريل، ليس معروفاً لقريش ولا لمن جاورها من العرب، وهم المخاطبون بهذا في المقام الأول. وأيا ما كانت حقيقة (شديد القوى) هذا فقد جاء الكلام عنه بضمير المذكر (هو). وليس في هذا السياق شيء مؤنث، ولو مجازاً، إلا: (سدرة المنتهى)، و(جنة المأوى)، وكلاهما من عالم الغيب، وعامة المخاطبين لم يسمعوا بها من قبل، أو هم منكرون لوجودها. ومن المقطوع به أنهم لم يكونوا يعتقدون فيها شيئاً من الألوهية أو الربوبية إطلاقاً، ولم يكونوا ينسبونها إلى الله نِسْبَة ولادة، أو نِسْبَة مصاهرة، أو نِسْبَة صحبة وزواج، أو غير ذلك من النسب التي تقتضي المشاركة في النوع أو الجنس الإلاهي: فهي – قطعاً – ليست من معبوداتهم أصلاً.

وأما الآيات من التاسعة عشر وحتى الثلاثين فموضوع جديد مستأنف، وسياق مستقل يتحدث، بصفة أساسية، عن كائنات ثلاثة هي: (اللات، والعزى، ومناة): فـ﴿الأنثى﴾ أو (الإناث) المنسوبة إلى الله، جل وعز، في قوله: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى﴾، نِسْبَة (مخصوصة) لا يمكن أن تكون عائدة على شيء غير (اللات، والعزى، ومناة الثالثة الأخرى). فلا يوجد من أول السورة، إلى الآية محل البحث شيء يصلح أصلاً أن تشير هذه الجملة إليه، إلا هذه الكائنات الثلاثة: (اللات، والعزى، ومناة الثالثة)، فهذه الثلاث بالقطع إناث، ومن المحال الممتنع أن يكون شيء غير ذلك.

وبما أن نسبة الإناث إلى الله خلقاً وأيجاداً، أي نسبة عبودية (تماما كنسبة الذكور)، أمر بديهي يقيني، متفق عليه بين القرآن وخصومه، وليس فيه أصلاً ما يعاب أو يستنكر: فمن المحال إذاً ان يكون هذا النوع من النسبة هو المقصود ها هنا: فوجب أن تكون هذه النِسْبَة **المخصوصة**، المستنكرة في هذه الآيات، ضرورة ولا بد، نسبة تقتضي المشاركة في (الألوهية) بمعنى من المعاني: كالمشاركة في النوع أو الجنس الإلاهي؛ أو المشاركة، في الخلق والتصرف والتدبير، أو في بعض الخلق والتصرف والتدبير، على وجه الاستقلال، أي على وجه الشراكة الحقيقية.

ثم شنع عليهم هذه القسمة الجائرة: ﴿تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾، كما أتى، وسيأتي بعض تفصيله. وأردف ببيان حقيقة هذه الإناث الثلاثة بأنها خيالات مجردة، بنيت على ظنون وأماني وأهواء نفس، لا وجود لها في الواقع بتاتاً: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى (23) أَمْ لِلْإِنسَانِ مَا تَمَنَّى (24) فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى (25)﴾.

ثم قال، جل جلاله، وسمى مقامه: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَى (26) إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَى (27) وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً (28)﴾: فأكد بعد ذلك أن في السماوات ملائكة كثيرين لا شفاعة أصلاً لهم إلا بإذن الله. وأن هذه الملائكة ليست إناثاً كما ظن الكافرون بالآخرة. فذكر التأنيث يوجب القطع بأن معتقد المخاطبين، الكافرين بالآخرة، في هذه الكائنات الثلاثة: (اللات، والعزى، ومناة) أنها إناث، وأن لها (**نسبة مخصوصة**) إلى الله، تعالى وتقدس، تقتضي اعتبارها كائنات إلاهية؛ وأنها، أو بعضها: ملائكة، ولهذه شفاعة نافعة مقبولة، لا تحتاج إلى استئذان، وحري بها أن لا ترد، وإلا لما كان تقرير الله خلاف ذلك مناسباً للسياق.

وبقية الآيات من قوله، تعالى وتقدس: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا بِمَا

عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾ إلى آخر السورة سياق أو سياقات جديدة، لا علاقة لها بموضوعنا أصلاً.

فهذه (اللات، والعزى، ومناة) كانت العرب العدنانية، أو بعضها، تعتقد إما:

(1) ـــ أنها ملائكة، وأنها بنات الله، سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيرا، فتكون «**اللات**» إحدى بنات الله. وهم على كل حال يكرهون أن يكون الولد بنتاً، ومع ذلك طابت أنفسهم بجعل ولد الله إناثاً، بدلاً من الذكور، الذين يفضلونهم، لذلك جاء التوبيخ: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى * تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾. وحتى على قول قريش، المبالغة في تعظيم «**العُزَّي**»، التي هي (بنت الله)، وأم «**اللات**» و«**مناة**» عندهم، تكون «**اللات**» (حفيدة الله)، فهي أيضاً إحدى (بنات الله)؛

(2) ـــ أو: أن «**اللات**» هي صاحبة الله، وهي من جنس الجن، فتكون من **(بنات سروات الجن)**. والجن عندهم قبيلة من الملائكة، أو العكس: الملائكة قبيلة من الجن: فقد جاء في بعض الروايات أنهم كانوا يعتقدون أنه، تعالى وتقدس، صاهر إلى الجن أو إلى إبليس خاصة، تعالى الله عن ذلك، فولدت له العزَّى ومناة: فهاتان بنات الله من جنس الملائكة. وحتى لوكانت (**اللات**) في الأصل ليست من جنس الملائكة، فإنها قد أدخلت فيهم بــ(**الترقية**)، ولا بد، بعد أن أصبحت (**صاحبة**) الله، تعالى وتقدّس عن ذلك. وهم كذلك يحتقرون المرأة، ويكرهون أن تكون الزوجة شريكاً في الأمر، ولا يأذنون للنساء بالقيادة أو الزعامة، كعضوية دار الندوة المكية مثلاً، بل إن المرأة عندهم بمثابة الأمة المملوكة: تجبر على النكاح، ولا ترث شيئاً أصلاً، بل يرثها أبناء الزوج كما يرثون البهيمة؛ ولكنهم جعلوا (**صاحبة**) الله، تعالى وتقدّس، مشاركة له في المقام والمرتبة الإلاهية، شريكة في الملك والتدبير شراكة حقيقية. وهذا كذلك أهل للتوبيخ: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى * تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾. وعلى هذا الاحتمال الثاني تكون (**اللات**) عندهم إلاهة أنثى هي (**صاحبة**) الله، تعالى وتقدّس عن ذلك، في حين أن العزّى ومناة ابنتان له، وهذا هو قول ثقيف، المعظمة لـ(**اللات**). **وهذا القول الثاني هو الصحيح المنسجم** مع ترجيح أئمة التفسير أن اللات تأنيث لفظ الجلالة، أو بتعبير أدق: أن لفظة (اَللّات)، بمعنى (الإلاهة) [وكذلك (اليلات) و(إيلات) في أكثر اللغات السامية]، وهذه بدون شك تأنيث لفظة (إيل)، وهي بمعنى (الإله)، وهو ما استنبطه علماء الآثار من النقوش والحفريات، خصوصاً الكلدانية والبابلية منها، وسيأتي المزيد في موضعه بعد قليل.

وكون (**اللات**) أنثى أمر مقطوع به، مجمع عليه في جمهور الروايات التي أسلفنا إيرادها في هذا الباب: فهو قول زيد بن عمرو بن نفيل كما جاء في كتاب الأصنام لهشام بن محمد الكلبي، وهو قول أبي مالك، والسدي، وابن زيد، والضحاك، محمد بن السائب الكلبي؛ وهو المصرح به مراراً وتكراراً في قصة هدم المغيرة بن شعبة لمعبدها في الطائف كما هي في تاريخ المدينة لابن شبة عن الزهري، ومن غير طريق الزهري في مغازي الواقدي. وهو قول أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، عندما شتم عروة بن مسعود

الثقفي عندما أغضبه، فقال أبو بكر له: (**امصص ببظر اللات: أنحن نفر عنه وندعه؟!**)، كما جاء بأصح الأسانيد:

* فقد قال الإمام البخاري في «**الجامع الصحيح المختصر**»: [حدثني عبد الله بن محمّد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر قال: أخبرني الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه قالا: خرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، زمن الحديبية حتى كانوا ببعض الطريق]، فساق حديث الحديبية الطويل حتى ذكر مجيء عروة بن مسعود لمفاوضة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: [فجعل يكلم النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم، نحوا من قوله لبديل فقال عروة عند ذلك: (أي محمّد: أرأيت إن استأصلت أمر قومك هل سمعت بأحد من العرب اجتاح أهله قبلك، وإن تكن الأخرى فإني والله لأرى وجوها وإني لأرى أشوابا من الناس خليقا أن يفروا ويدعوك!)، فقال له أبو بكر: (**امصص ببظر اللات: أنحن نفر عنه وندعه؟!**)، فقال: (من ذا؟!)، قالوا: (أبو بكر!)، قال: (أما والذي نفسي بيده لولا يد كانت لك عندي لم أجزك بها لأجبتك!)،..؛ الحديث]، وهو من عدة طرق في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، وفي «**سنن البيهقي الكبرى**»، وفي «**مسند أبي يعلى**» مختصراً، وفي غيرها.

* وجاء في «**تفسير الطبري**»، (ج 27، ص 58 وما بعدها): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿**أفرأيتم اللات والعزى * ومناة الثالثة الأخرى * ألكم الذكر وله الأنثى * تلك إذا قسمة ضيزى**﴾، يقول تعالى ذكره: أفرأيتم أيها المشركون اللاّت، **وهي من الله**، ألحقت فيه التاء فأنثت، كما قيل عمرو للذكر وللأنثى عمرة، وكما قيل للذكر عباس ثم قيل للأنثى عباسة، فكذلك سمى المشركون أوثانهم بأسماء الله تعالى ذكره وتقدست أسماؤه فقالوا من الله اللاّت، ومن العزيز العزى، وزعموا أنهن بنات الله تعالى الله عما يقولون وافتروا، فقال جل ثناؤه لهم: أفرأيتم أيها الزاعمون أن اللات والعزى ومناة الثالثة بنات الله؟ ألكم الذكر؟ يقول: أتختارون لأنفسكم الذكر من الأولاد وتكرهون لها الأنثى، وتجعلون له الأنثى التي لا ترضونها لأنفسكم ولكنكم تقتلونها كراهة منكم لهن؟!

واختلفت القراء في قراءة قوله اللاّت فقرأته عامة قراء الأمصار بتخفيف التاء على المعنى الذي وصفت. وذكر أن اللاّت بيت كان بنخلة تعبده قريش، وقال بعضهم كان بالطائف، ذكر من قال ذلك:

ـــ حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة، أفرأيتم اللات والعزى، أما اللات فكان بالطائف.

ـــ حدثني يونس قال: أخبرنا بن وهب قال: قال بن زيد في قوله أفرأيتم اللاّت والعزى قال: اللاّت بيت كان بنخلة تعبده قريش.

وقرأ ذلك بن عباس ومجاهد وأبو صالح اللاتَّ بتشديد التاء، وجعلوه صفة للوثن الذي عبدوه وقالوا: (كان رجلا يلت السويق للحاج، فلما مات عكفوا على قبره فعبدوه)، ذكر الخبر بذلك عمن قاله:

ـــ حدثنا بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن قال: حدثنا سفيان عن منصور عن مجاهد، أفرأيتم اللات

والعزى، قال: (كان يلت السويق للحاج فعُكِف على قبره).

ـــ حدثنا مؤمل قال: حدثنا سفيان عن منصور عن مجاهد، أفرأيتم اللات، قال: اللات كان يلت السويق للحاج.

ـــ حدثنا بن حُمَيْد قال: حدثنا مهران عن سفيان عن منصور عن مجاهد، اللات، قال: كان يلت السويق فمات فعكفوا على قبره.

ـــ حدثنا بن حُمَيْد قال حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد في قوله اللات قال رجل يلت للمشركين السويق فمات فعكفوا على قبره.

ـــ حدثنا أحمد بن هشام قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي صالح في قوله: اللات، قال: اللات الذي كان يقوم على آلهتهم، يلت لهم السويق وكان بالطائف.

ـــ حدثني أحمد بن يوسف قال: حدثنا أبو عبيد قال: حدثنا عبد الرحمن عن أبي الأشهب عن أبي الجوزاء عن بن عباس قال: (كان يلت السويق للحاج).

وأولى القراءتين بالصواب عندنا في ذلك قراءة من قرأه بتخفيف التاء، على المعنى الذي وصفت لقارئه كذلك **لإجماع الحجة من قراء الأمصار عليه**.

وأما العزى فإن أهل التأويل اختلفوا فيها، فقال بعضهم: كان شجرات يعبدونها.

ذكر من قال ذلك:

ـــ حدثنا بن بشار قال: حدثنا مؤمل قال: حدثنا سفيان عن منصور عن مجاهد، والعزى، قال: العزى شجيرات.

وقال آخرون: كانت العزى حجرا أبيض. ذكر من قال ذلك:

ـــ حدثنا بن حُمَيْد قال: حدثنا يعقوب عن جعفر عن سعيد بن جبير قال: العزى حجر أبيض.

وقال آخرون كان بيتا بالطائف تعبده ثقيف. ذكر من قال ذلك:

ـــ حدثني يونس قال: أخبرنا بن وهب قال: قال بن زيد في قوله والعزى، قال: العزى بيت بالطائف تعبده ثقيف.

وقال آخرون بل كانت ببطن نخلة. ذكر من قال ذلك:

ـــ حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة، ومناة الثالثة الأخرى، قال: أما مناة فكانت بقديد آلهة كانوا يعبدونها، يعني اللات والعزى ومناة.

ـــ حدثني يونس قال: أخبرنا بن وهب قال: قال بن زيد في قوله ومناة الثالثة الأخرى، قال: مناة بيت كان بالمشلل يعبده بنو كعب.

واختلف أهل العربية في وجه الوقف على اللات ومناة، فكان بعض نحويي البصرة يقول: إذا سكت قلت اللات وكذلك مناة تقول منات، وقال بعضهم: اللات فجعله من اللت الذي يلت، ولغة للعرب يسكتون على ما فيه الهاء بالتاء، يقولون: رأيت طلحت، وكل شيء مكتوب بالهاء فإنها تقف عليه بالتاء نحو نعمة ربك وشجرة، وكان بعض نحويي الكوفة يقف على اللات بالهاء أفرأيتم اللاه، وكان غيره منهم يقول الاختيار

في كل ما لم يضف أن يكون بالهاء: ﴿رحمة من ربي﴾، و﴿وشجرة تخرج﴾، وما كان مضافا فجائزا بالهاء والتاء. فالتاء للإضافة والهاء لأنه يفرد ويوقف عليه دون الثاني، وهذا القول الثالث أفشى اللغات وأكثرها في العرب، وإن كان للأخرى وجه معروف.
وكان بعض أهل المعرفة بكلام العرب من أهل البصرة يقول: اللات والعزى ومناة الثالثة أصنام من حجارة كانت في جوف الكعبة يعبدونها]، **انتهى كلام الإمام الطبري بتصرف طفيف جداً.**

فأنت تلاحظ أن الإمام الطبري قد اعتصم بالحق اليقيني الثابت ألا وهو: (**إجماع الحجة من قراء الأمصار على قراءة اللات بالتاء المخففة**)، خلافاً القراءة الشاذة، المنسوبة لابن عباس ، والذي تبعه عليها نفر قليل؛ والأظهر أن هذه النسبة لابن عباس مكذوبة باطلة. والقرآن لا تثبت قراءاته إلا بالنقل المتواتر أو الإجماع المتيقن، المنقول نقل تواتر ولا بد، فقط لا غير. فهو لم ينخدع بتلك القصص الخرافية عن «**اللات**»، الذي كان بزعمهم رجلاً (كان يلت السويق)... إلخ.

وقد اعترض على هذا «**متعالم دعي**»، من أغبياء الوهابية، خضنا معه نقاشاً حول هذه المسألة في الشبكة العنكبوتية، فزعم تواتر القراءة بتشديد التاء، مستشهداً بطريق اللهبي عن البزي عن ابن كثير، وكذلك برواية رويس عن يعقوب، كما هو في الملحق.
فنقول: هذا غير صحيح فتواتر القراءات، كل واحدة بمفردها على حدة، أمر مختلف فيه، كما يظهر من كلام الإمام الطبري، وأبي شامة، ومخالفة ابن الجزري لهما. والظاهر أن الأمر يحتاج إلى تفصيل، وقد فصلنا بعض هذا في الملحق. وعلى كل حال فرواية اللهبي عن البزي لا تثبت شيئاً لأن الإمام البزي، سامحه الله، عرف بالشذوذ ومخالفة الجمهور، وقد تراجع هو نفسه عن بعض ذلك، كما هو مبرهن عليه أيضاً في الملحق. وأما يعقوب، وهو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي (المتوفى 205هـ)، من المتأخرين من طبقة صغرى أتباع التابعين، فلم يعرف بالتزامه بالتواتر، خلافاً لشيخه التابعي أبي عمرو بن العلاء (المتوفى 154هـ) الذي كان لا يقرأ إلا بما ثبت عنده عن الكافة، أي بنقل التواتر أو بالإجماع.

أما بالنسبة لموضوعنا وهو (**اللاّت**) هل هي بالتشديد أو التخفيف، فنقول، وبالله التوفيق، أنه من المقطوع به أنه إنما وردت هاتان القراءتان، ولم يرد غيرها مطلقاً:
(1)ــ فمن المحال الممتنع أن تكونا كلاهما باطلتين، هذا خلاف النقل المتواتر، والحجة اليقينية القاطعة في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾، وهذه مقولة كفر، يكفر قائلها بها، ويخرج من الإسلام، إلا إذا قام به بعينه مانع من موانع تكفير المعيَّن!
(2)ــ كذلك محال ممتنع أن تكون الرواية بالتخفيف باطلة، لأنها قطعاً بمفردها متواترة، فهي إجماع السبعة، بما فيهم ابن كثير فهي المشهورة عنه، ما عدا طريق اللهبي عن البزي عن ابن كثير: وهي لا شيء: قراءة شاذة باطلة، كما أسلفنا قريباً، والأرجح أنه لم يأخذها من ابن كثير أصلاً؛ وإجماع العشرة

ما عدا يعقوب برواية رويس، والسلف قاطبة ما عدا بن عباس ومجاهد وأبو صالح، وربما بعض تلامذة ابن عباس أو تلامذة تلامذتهم، وكلهم في الحقيقة متبعون في هذه القراءة لابن عباس، فيما يقال، كما هو عند الطبري حيث قال: [واختلفت القراء في قراءة قوله «**اللات**»، **فقرأته عامة قراء الأمصار بتخفيف التاء على المعنى الذي وصفت**، (.ـ.ـ.)، وقرأ ذلك بن عباس ومجاهد وأبو صالح اللاتَّ بتشديد التاء]. فعليها (أي: الرواية بالتخفيف) **إجماع الحجة من القراء**، قديماً وحديثاً، كما نص عليه الإمام الطبري في «**تفسير الطبري**»، (ج 27، ص 58 وما بعدها): [وأولى القراءتين بالصواب عندنا في ذلك قراءة من قرأه بتخفيف التاء على المعنى الذي وصفت لقارئه كذلك **لإجماع الحجة من قراء الأمصار عليه**]؛ والإجماع المذكور ها هنا ليس إجماعاً على رأي أو قضية نظرية، وإنما هو إجماع على نقل، أي على قضية روائية نصِّية، فهو إذا من أعلى أنواع نقل التواتر. والإمام الطبري إمام كبير، ومجتهد مطلق، وهو رأس في التفسير والقراءات، فلا بد من حمل قوله ذلك محمل الجد، **فهو إذا يعتقد أن من قرأ بالتشديد لا تقوم به حجة**، ونحن لا نزعم أن ذلك أمر **مقطوع به، يكفر منكره**، وإنما هو أمر اجتهادي، ولكن سعة علم الطبري، وإمامته في القراءات والتفسير تعطي قوله أهمية خاصة، وهو أولى بالتقديم على الأئمة المتأخرين من أمثال أبي شامة، والجزري، والسبكي. فالقراءة بالتاء المخففة هي قرآن قطعاً، لا يشك في ذلك إلا كافر، وليس كذلك بالنسبة للمثَّقَّلة. والأمر أوضح وأبين من أن يحتاج إلى تطويل الكلام لذلك ضرب الحافظ عن ذلك صفحا مكتفياً بقوله في فتح الباري لابن حجر (8/612): [**وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِالتَّخْفِيفِ**؛ وَقد روى التَّشْدِيد عَن قِرَاءَة بن عَبَّاس وَجَمَاعَة من أَتْبَاعه؛ وَرويت عَن بن كَثِيرٍ أَيْضًا، **وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ التَّخْفِيفُ** كَالْجُمْهُورِ]، انتهى كلام ابن كثير؛ ولعلنا نلاحظ قوله: (**وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ التَّخْفِيفُ** كَالْجُمْهُورِ)، وهو يقوي قولنا بأن نسبة (التقيل) لابن كَثِيرٍ مكذوبة باطلة.

* وقد حاول الإمام ابن كثير التأليف بين الأقوال المتباينة بعض الشيء، إلا أنه لم يأت بكبير جديد، خلافاً لعوائده الجميلة، حيث جاء في «**تفسير ابن كثير**»، (ج: 4 ص: 254 وما بعدها): [يقول تعالى مقرعا للمشركين في عبادتهم الأصنام والأنداد والأوثان واتخاذهم لها البيوت مضاهاة للكعبة التي بناها خليل الرحمن عليه السلام: ﴿أفرأيتم اللات... الآيات﴾، وكانت اللات صخرة بيضاء منقوشة عليها بيت بالطائف له أستار وسدنة وحوله فناء معظم عن أهل الطائف، وهم ثقيف ومن تابعها، يفتخرون بها على من عداهم من أحياء العرب بعد قريش. قال ابن جرير: (وكانوا قد اشتقوا عدا من اسم الله فقالوا: اللات، يعنون مؤنثة منه، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا). وحكي عن ابن عباس ومجاهد والربيع بن أنس أنهم قرؤوا اللاتَّ، بتشديد التاء، وفسروه بأنه كان رجلا يلت للحجيج في الجاهلية السويق، فلما مات عكفوا على قبره فعبدوه. وقال البخاري: حدثنا مسلم – هو ابن إبراهيم – حدثنا أبو الأشهب حدثنا أبو الجوزاء عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله: اللات والعزى، قال: كان اللات رجلا يلت السويق سويق الحاج. قال ابن جرير: وكذا العزى من العزيز، وكانت شجرة عليها بناء وأستار بنخلة، وهي بين مكة والطائف، كانت قريش يعظمونها، كما قال أبو سفيان يوم أحد: لنا العزى ولا عزى لكم، فقال

رسول الله، صلى الله عليه وسلم: **قولوا الله مولانا ولا مولى لكم**.

وروى البخاري من حديث الزهري عن حُمَيْد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: **من حلف فقال في حلفه واللات والعزى فليقل لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه تعالى أقامرك فليتصدق**؛ فهذا محمول على من سبق لسانه في ذلك، كما كانت ألسنتهم قد اعتادته من زمن الجاهلية، كما قال النسائي في اليوم والليلة: أخبرنا أحمد بن بكار حدثنا عبد الحُمَيْد بن محمّد قالا: حدثنا مخلد حدثنا يونس عن أبيه حدثني مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: حلفت باللات والعزى فقال لي أصحابي: بئس ما قلت، قلت هجرا، فأتيت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فذكرت ذلك له فقال: **قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، وانفث عن شمالك ثلاثا وتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثم لا تعد**]، ثم تكلم الإمام ابن كثير عن العزى ومناة، حتى قال: [قال ابن إسحاق وكانت اللات لثقيف بالطائف، وكان سدنتها وحجابها بني معتب، قلت: وقد بعث إليها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المغيرة بن شعبة وأبا سفيان صخر بن حرب فهدماها وجعلا مكانها مسجدا بالطائف]؛ **انتهى نص «تفسير ابن كثير»**.

❋ وجاء نحو ما سبق في «**فتح القدير**»، (ج: 5 ص: 107 وما بعدها) للإمام الشوكاني، **مع إضافات ولمحات جيدة**: [أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى: لما قص الله سبحانه هذه الأقاصيص قال للمشركين موبخا لهم ومقرعا: أفرأيتم! أي أخبروني عن الآلهة التي تعبدونها من دون الله، هل لها قدرة توصف بها وهل أوحت إليكم شيئا كما أوحى الله إلى محمّد أم هي جمادات لا تعقل ولا تنفع؟! ثم ذكر هذه الأصنام الثلاثة التي اشتهرت في العرب وعظم اعتقادهم فيها وقال الواحدي وغيره: وكانوا يشتقون لها أسماء من أسماء الله تعالى، فقالوا من الله اللات ومن العزيز العزى، وهي تأنيث الأعز بمعنى العزيزة، ومناة من منى الله الشيء إذا قدره.

قرأ الجمهور اللات، بتخفيف التاء: فقيل هو مأخوذ من أسم الله سبحانه كما تقدم. **وقيل أصله لات يليت فالتاء أصلية**، وقيل: **هي زائدة، وأصله لوى يلوي**، لأنهم كانوا يلوون أعناقهم إليها أو يلتوون عليها ويطوفون بها.

واختلف القراء هل يوقف عليها بالتاء أو بالهاء! فوقف عليها الجمهور بالتاء، ووقف عليها الكسائي بالهاء، واختار الزجاج الفراء الوقف بالتاء لاتباع رسم المصحف، فإنها تكتب بالتاء؛ وقرأ أبن عباس وأبن الزبير ومجاهد ومنصور بن المعتمر وأبو الجوزاء وأبو صالح وحُمَيْد (اللاتّ) بتشديد التاء، ورويت هذه القراءة عن ابن كثير، فقيل: هو أسم رجل كان يلت السويق ويطعمه الحاج فلما مات عكفوا على قبره يعبدونه، فهو أسم فاعل في الأصل غلب على هذا الرجل. قال مجاهد: كان رجلا في رأس جبل وسمنها حيسا ويطعم الحاج وكان ببطن نخلة، فلما مات عبدوه. وقال الكلبي: كان رجلا من ثقيف له صرمة غنم، وقيل: إنه عامر بن الظرب العدواني وكان هذا الصنم لثقيف وفيه يقول الشاعر:

لا تنصروا اللات إن الله مهلكها ❋❋❋ وكيف ينصركم من ليس ينتصر

قال في الصحاح: واللات أسم صنم لثقيف، وكان بالطائف، وبعض العرب يقف عليها بالتاء وبعضهم بالهاء]، ثم تكلم الإمام الشوكاني عن العزى ومناة، حتى قال: [قوله: الثالثة الأخرى، هذا وصف لمناة وصفها بأنها ثالثة وبأنها أخرى، والثالثة لا تكون إلا أخرى. قال أبو البقاء: فالوصف بالأخرى للتأكيد، وقد استشكل وصف الثالثة بالأخرى، والعرب إنما تصف به الثانية؛ فقال الخليل: إنما قال ذلك لوفاق رؤوس الآي، كقوله مآرب أخرى. وقال الحسين بن الفضل: فيه تقديم وتأخير، والتقدير أفرأيتم اللات والعزى الأخرى ومناة الثالثة. وقيل: إن وصفها بالأخرى لقصد التعظيم، لأنها كانت عند المشركين عظيمة. وقيل: إن ذلك للتحقير والذم، وإن المراد المتأخرة الوضيعة كما في قوله: قالت أخراهم لأولاهم، أي: وضعاؤهم لرؤسائهم، ثم كرر سبحانه توبيخهم وتقريعهم بمقالة شنعاء قالوها فقال: ﴿ألكم الذكر وله الأنثى﴾، أي كيف تجعلون لله ما تكرهون من الإناث وتجعلون لأنفسكم ما تحبون من الذكور!؟ وقيل وذلك قولهم إن الملائكة بنات الله، وقيل: المراد كيف تجعلون اللات والعزى ومناة وهي إناث في زعمكم شركاء الله، ومن شأنهم أن يحتقروا الإناث]، انتهى **نص الشوكاني**، رحمه الله، إلا من ترتيب السطور، وعلامات الترقيم فبعضها من اجتهادنا.

* وجاء تلخيص مقتضب في تفسير الماوردي [النكت والعيون (5/397)]: [أما اللات فقد كان الأعمش يشددها، وسائر القراء على تخفيفها، فمن خففها فلهم فيها قولان: أحدهما: أنه كان صنماً بالطائف زعموا أن صاحبه كان يلت عليه السويق لأصحابه، قاله السدي. الثاني: أنه صخرة يلت عليها السويق بين مكة والطائف، قاله عكرمة. وأما من شددها فلهم فيها قولان: أحدهما: أنه كان رجلاً يلت السويق على الحجر فلا يشرب منه أحد إلا سمن معبوده، ثم مات فقلبوه على قبره، قاله ابن عباس، ومجاهد. الثاني: أنه كان رجلاً يقوم على آلهتهم ويلت لهم السويق بالطائف قاله السدي]؛

وبتأمل أقوال المفسرين أعلاه لعلي أعقب، فأقول:

أولاً: هذه الأقوال عن «**اللات**» وما هيتها ومكانها، التي يبدو لأول وهلة أنها متباينة متنافرة، ليست كذلك في الحقيقة، لأن ما سماه القدامى: «**اللات**» إنما هو أحد دور عبادتها، أو بعض النصب الوثنية المتعلقة بها، أو بعض الأصنام الممثلة لها أو النائبة عنه، فلا يستغرب أن يكون معبد «**اللات**» الرئيس في الطائف، ثم تكون لها معابد في أماكن أخرى، وفي مكة على الخصوص، ولا شك أن تلك المعابد تضم بعض أصنامها وأنصابها وأوثانها وأشجارها في داخل بناء المعبد أو في فنائه، وقد يكون بعض ذلك أشجار وصخور في «**الحرم**» المخصص والمحيط بذلك المعبد أو النصب، ومن المستبعد أن لا يكون ثمة صنم لـ«**اللات**» في جوف الكعبة، التي كانت تضم مئات الأصنام. وما قلناه عن اللات ينطبق حرفاً بحرف على «**مناة**»، أو «**العزّى**»، و«**ود**»، و«**سواع**»، و«**يغوث**»، و«**يعوق**»، و«**نسر**»، وغيرها من الطواغيت، إلا أن المعبد أو المشهد الرئيس سيكون عادة في مكان آخر، فمعبد «**مناة**» الرئيس كان على الأرجح في «**المشلل**»، وهكذا.

وثانياً: استشكال لفظة (الأخرى)، التي تعني، عادة، الثانية، مع كون مناة هي ثالثة الآلهة المذكورة، ومحاولة حل الإشكالية بمراعاة الفواصل ليست مقنعة. وبعد طول تأمل نقول: إن في الكلام المحكم العزيز حذفاً واختصاراً تقديره: ﴿أرأيتم اللات (الإلاهة الأولى في الرتبة، وهي الأم)، والعزى (الإلاهة الثانية في الرتبة، ابنتها الأولى)، ومناة (الإلاهة) الثالثة (في الرتبة، وهي ابنتها) الأخرى﴾؛ فالله أعلم.

وثالثاً: الوقوف على لفظة «**اللات**» بالهاء، بدلاً من التاء الذي هو الأنسب لرسم المصحف، يؤكد بطلان القراءة بتشديد التاء في لفظة «**اللات**». وقد نسبه الشوكاني للكسائي الكوفي، وجعله الطبري عن بعض نحويي الكوفة من غير تسمية. وجاء في تاج العروس (75/5): [الكسائيّ يقف عِنْد اللَّت بالهَاءِ، قَالَ أَبو إسحاق: وَهَذَا قِيَاس، والأَجْوَدُ اتّباعُ المُصْحَفِ، والوقوفُ عَلَيْهَا بالتّاءِ، قَالَ أَبو مَنْصُور: وَقَول الكسائيّ يوقَفُ عَلَيْهَا بالهاءِ **يَدُلّ على أَنه لم يَجْعَلْها من اللَّتِّ**، وَكَانَ المُشْرِكونَ الَّذين عبَدُوها عَارَضوا باسْمِها اسمَ الله، تَعالى الله عُلُوًّا كَبِيراً عَن إِفْكِهم ومُعارَضتِهم وإِلْحَادِهم فِي اسْمه العَظيم. قلت: وعَلى قراءَةِ التَّخْفِيف قولٌ آخر حَكَاهُ أَهل الاشْتِقَاق، وَهُوَ أَن يكون اللَّاتُ فَعْلَة من لَوَى؛ لأَنَّهم كَانُوا يَلْوُونَ عَليْها، أَي يَطُوفُون بهَا، قَالَ شَيخنَا: وَبِه صَدع البيضاويّ تَبَعاً للزمخشريّ]

ورابعاً: يجب أن نلاحظ بكل دقة عدم ورود ذكر قبر أو قبور عند الكلام عن تلك الآلهة، وأصنامها، وأوثانها، ومعابدها، وسدنتها، وكهنتها، وأساطيرها، إلا في القصة الخرافية الباطلة عن «**اللات**»، الذي كان يلت السويق، وذلك في رواية مجاهد فقط حيث يقول: (كان يلتّ لهم السويق فمات، فعكفوا على **قبره**)، كما سيأتي قريباً بتفصيل مشبع، ومع ذلك فلم يرد ذكر لذلك القبر المزعوم في غير هذه القصة، ولم يرد قط أن بيوت الطواغيت كانت فيها قبور أصلاً. نعم كانت فيها أشجار، وستور، ورايات، وصخور منقوشة، كالصخرة البيضاء الطويلة المنقوشة في الطائف، وأنصاب تعلق عليها الذبائح، ولكن ما ورد ذكر قبر قط.

وخامساً: لا بد من الحكم القاطع ببطلان القراءة بتشديد التاء في لفظة «**اللاتّ**» إلا إذا وجدنا وجها من العربية يجعلها مؤنثاً. لأن جعل «**اللاتّ**»، بتشديد التاء، بمعنى: (اللاتت: رجل يلت السويق)، كما ورد في أكثر الروايات عند المفسرين أعلاه، يتناقض مع نصوص القرآن القطعية الدالة على كون اللات، والعزى، ومناة الثالثة الأخرى، ثلاثة آلهة إناث، من جنس الملائكة، ويتناقض أيضاً مع النصوص المتواترة، التي أوردناها أو أشرنا إليه أعلاه.

وقد بحثا في أكثر المراجع، وفحصنا عامة الروايات، ودققنا في أوجه اللغة العربية: فلم نجد لـ«**اللاتّ**»، بتشديد التاء، معنى أو وجهاً إلا هذا: «**اللاتّ**» أو بلغة أهل نجد «**اللاتِت**» رجل يلت السويق. وعليه فلا بد من الحكم القاطع ببطلان القراءة بتشديد التاء في لفظة «**اللاتّ**»، ورد الروايات القاضية بخلاف ذلك

دراية، إن لم نبطلها رواية، وهذا ما سنفرغ له الآن، إن شاء الله تعالي.

وأما بالنسبة للروايات: فلا شك أن ما ورد عن ترجمان القرآن، الحبر البحر، الإمام عبد الله بن العباس، رضوان الله وسلامه عليهما، وعن الثقات من تلاميذه، هو أول ما ينبغي تناوله بالفحص والتدقيق، فمن ذلك:

❊ **الأثر الأول**: أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (4859/141/6): [حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبُو الأَشْهَبِ، **حَدَّثَنَا** أَبُو الجَوْزَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِي قَوْلِهِ: ﴿اللَّاتَ وَالعُزَّى﴾، (النجم: 19)، «كَانَ اللَّاتُ رَجُلًا يَلُتُّ سَوِيقَ الحَاجِّ»]، هكذا فقط: (كان اللات رجلاً يلتّ السويق للحاج)، من غير ذكر **لموت أو قبر**، أو غير ذلك مطلقا؛

ـــ وهو كذلك في موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (197/1): [حدثنا يحيى حدثنا أبو الأشهب، حدثنا أبو الجوزاء... ذكرت له قول من قال: **أبو الأشهب لم يلق أبا الجوزاء**]،

❊ وجاء في «**تفسير الطبري**»، (ج 27، ص 58 وما بعدها): [حدثني أحمد بن يوسف قال: حدثنا أبو عبيد قال: حدثنا عبد الرحمن عن أبي الأشهب **عن** أبي الجوزاء عن بن عباس قال: (كان يلت السويق للحاج)]

❊ وجاء في مجموع الفتاوى لابن تيمية (357/27): [وَقَالَ (يعني: عَبْدُ بْنُ حميد فِي تَفْسِيرِهِ): حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُد عَنْ أَبِي الْأَشْهَبِ **عَنْ** أَبِي الْجَوْزَاءِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: (**اللَّاتُ**) رَجُلٌ يَلُتُّ السَّوِيقَ لِلْحُجَّاجِ]؛

فنقول: أبو الأشهب هذا هو: جعفر بن حيان العطاردي البصري، ثقة إجماعاً، ولكن **إمكانية سماعه من أبي الجوزاء في غاية البعد**، لأن أبا الجوزاء استشهد بالجماجم سنة 83 هـ، وولادة أي الأشهب لا يمكن أن تكون قبل سنة 70 هـ، فقد جاء في مسند ابن الجعد (ص: 3148/459): [حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ «أَبُو الْأَشْهَبِ وُلِدَ عَامَ الْحُفْرَةِ»]؛ وأيضاً في تهذيب التهذيب (135/88/2): [قال الأصمعي عن أبي الأشهب ولدت عام الحفرة سنة 70 هـ، أو 71 هـ]؛ وقد عاصر أنس بن مالك في البصرة بضع وعشرين سنة، ولم يرو عنه شيئاً يعتد به؛ وجاء في تهذيب التهذيب (135/88/2): [وقال بن أبي خيثمة حدثنا موسى بن إسماعيل قال كان حماد بن زيد يقول: (لم يسمع أبو الأشهب من أبي الجوزاء)]، وحماد بن زيد من أئمة البصرة الأثبات المتقنين لا يتصور أنه يجزم بهذا إلا لأنه علمه من أبي الأشهب نفسه: فأنى لأبي الأشعب الرواية عن أبي الجوزاء؟! فالأرجح أن أبا الأشهب ما سمع شيئاً قط من أبي الجوزاء، فلفظة: (حدثنا) عند البخاري **وهم** من أبي الأشهب، أو **تدليس من نوع عجيب:**

❊ فقد جاء موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (197/1): [قال عبد الله: حدثني أبي، عن عبد الرحمن بن مهدي. قال: كنا إذا وقفنا أبا الأشهب، نقول له: قل: سمعت الحسن، يقول: سمعت الحسن، **أو غيره**. «العلل» (396)]؛

❋ وجاء أيضاً في موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (1/197): [قال عبد الله: حدثني أبي. قال: حدثنا عفان. قال: حدثنا أبو الأشهب. قال: حدثنا خليد العصري. قال أبو جزي: أين لقيت خليداً؟ قال: **لا أدري**. «العلل» (2070 و2452 و5280)]؛

❋ ورواه الأئمة عبد الرحمن بن مهدي (كما هو عند الطبري)، وأبو داود الطيالسي (كما ذكره ابن تيمية عن عبد بن حميد في تفسيره)، كلاهما معنعناً. وهما لا شك أنهما أولى بالتقديم من مسلم بن إبراهيم، على فضله ووثاقته. لا سيما:

(أ) – أن مسلم بن إبراهيم أصغر منهما بنحو من عشرين سنة، وأقدم سماع له حديث واحد من عبد الله بن عون المتوفى 151 هـ؛ فسماعه من أبي الأشهب بعد 150 هـ، ولا بد، وأبو الأشهب شيخ ضرير يعتمد على حفظه، وقد تجاوز آنذاك الثمانين وهي سن لا تؤمن فيها الذاكرة؛

(ب) – وأن في مسلم بن إبراهيم طيبة وسلامة، بخلاف عبد الرحمن بن مهدي الذي كان متبعاً لشعبة في التشديد على الشيوخ، وإيقافهم، ومسائلتهم عن سماعاتهم.

❋ واللفظ المنسوب لابن عباس عند البخاري مناقض للفظ أبي الجوزاء الصحيح (وسياتي فوراً). ومن المستبعد جداً أن يخالف أبو الجوزاء، الذي لزم الصحابي عبد الله بن العباس حوالي عشر سنوات سأله فيها عن كل آي القرآن، شيخه الصحابي الجليل؛

فنقول: فحديث الإمام البخاري منقطع، وقد سقط عن مرتبة الاحتجاج. ولا لوم على البخاري في إخراجه لأنه وصله هكذا مصرحا فيه بالسماع، ولم تبلغه العلل التي ذكرنا: فسبحان من وسع كل شيء علماً.

وحتى لو فرضنا، جدلاً، ثبوته عن ابن عباس فلا بن أن نلاحظ بكل دقة في كلامه المزعوم (وكله موقوف عليه، ليس فيه حرف مرفوع):

(1)ــ أنه ليس فيه تصنيف للرجل بأنه صالح أو طالح؛

(2)ــ وليس فيه أصلاً ذكر لـ(الحجر) الذي كان يلت عليه السويق، كما زعمت روايات أخرى [بيان عن ماهية ذلك (الحجر) الذي كان يلت عليه السويق العجيب، الذي يسمن من شربه الناس لفورهم(!)، فإن صحت الرواية عن ابن عباس؛ فلعله الصخرة الطويلة المنقوشة التي كانت بالطائف في معبد اللات، وسيأتي عنها مزيد بيان]؛

(3)ــ وليس فيه ذكر **لموت أو قبر**؛

(4)ــ وليس فيه بيان لماهية (الحاج) في القصة: هل هم حجاج بيت الله الحرام، أم هم الحاج إلى (معبد اللات) أو إلى غيرها من الطواغيت.

❋ **الأثر الثاني**: وهو في مجموع الفتاوى لابن تيمية (27/357): [وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ قَالَ: (**اللَّاتُ**) حَجَرٌ كَانَ يُلَتُّ السَّوِيقُ عَلَيْهِ فَسُمِّيَ: (**اللَّاتُ**)]؛

هكذا موقوفاً على أبي الجوزاء؛ وسليمان بن حرب وحماد بن زيد من أحفظ وأثبت الأئمة، وعمرو بن مالك النكري هو راوية أبي الجوزاء المعتمد، ثقة، فالإسناد صحيح، تقوم به الحجة بدون أدنى شك. فهذا إذاً من كلام أبي الجوزاء، وهو كان قد جاور ابن عباس وعائشة، أم المؤمنين، في المدينة اثني عشر سنة سألهما فيها عن كل آية في القرآن.

ـــ وقريب من هذا ما جاء في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (2/294): [قال أبو الفتح: روينا عن قطرب: كان رجل بسوق عكاظ يلت السويق والسمن عند صخرة، فإذا باع السويق والسمن صب على الصخرة، ثم يلت. فلما مات ذلك الرجل عبدت ثقيف تلك الصخرة، إعظاما لذلك الرجل صاحب السويق]

لاحظ بكل دقة في كلام أبي الجوزاء (وكله موقوف عليه، ليس فيه حرف مرفوع، ولا ذكر لابن عباس، ولا لعائشة، ولا ممن أخذه ممن أدرك الجاهلية):

(1)ـــ أنه فيه كون (**اللات**) ليس رجلاً أصلاً: فلا هو صالح، ولا هو طالح؛ بل هو أو هي: صخرة أو حجر؛

(2)ـــ ومن باب أولي: عدم ورود ذكر لموت أو قبر، (فكأن مجاهداً هو المتفرد بذكر ذلك، وهو – أي مجاهد – لم ينسبه قط لابن عباس، كما سيأتي)؛

(3) ـــ وأنه لا ينسجم مع كلام مجاهد وأبي صالح، فلا بد من كونه عن غيرهم، وغير شيوخهم؛ ولا ينسجم مع كلام المنسوب لابن عباس عند البخاري، مما يقوي الحكم ببطلان رواية البخاري وانقطاعها؛

فـ(**اللات**) عند أبي الجوزاء إذاً حجر أو صخرة، كانوا يلتون عليه السويق في قديم الأزمنة. والظاهر عندي، إن كان للقصة أصل: أن ذلك السويق كان إما ضيافة لزوار الإلاهة (**اللات**)، أو هدياً يشتريه الزوار لتقديمه قرباناً لـ(**الربة**)، كما كان أهل الطائف يسمونها. ومع تطاول الزمن اتسع معبد الإلاهة (**اللات**)، وأدخلت الصخرة في حرمه وتوقف (لتُّ) السويق عليها، ثم أصبحت الصخرة وثنا صنميا لـ(**اللات**)، وسميت باسمها، إلا أن أهل الأجيال اللاحقة، أو بعضهم، ظن أن التسمية إنما جاءت اشتقاقاً من لفظة (لتَّ). وعليه فتكون قراءة (اللاتُّ) مثقلةً، اجتهاداً غير موفق لمن قبل بهذه القصة، ولا يحدث أي مناقضة للقرآن.

⁕ **الأثر الثالث**: جاء في «**تفسير الطبري**»، (ج 27، ص 58 وما بعدها) بإسناد في غاية الصحة عن مجاهد: [حدثنا بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن قال: حدثنا سفيان عن منصور عن مجاهد، أفرأيتم اللات والعزى، قال: (كان يلت السويق للحاج فعُكِف على قبره)]؛

ـــ وجاء أيضاً في «**تفسير الطبري**»، (ج 27، ص 58 وما بعدها)بإسناد صحيح: [حدثنا مؤمل قال: حدثنا سفيان عن منصور عن مجاهد، أفرأيتم اللات، قال: (اللات كان يلت السويق للحاج)]؛

ـــ وهو في مجموع الفتاوى (27/357) بإسناد صحيح: [وَقَالَ عَبْدُ بْنُ حميد فِي تَفْسِيرِهِ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَلُتُّ السَّوِيقَ فَمَاتَ فَاتَّخِذَ قَبْرُهُ مُصَلًّى]

ـــ وجاء أيضاً في «**تفسير الطبري**»، (ج 27، ص 58 وما بعدها): [حدثنا بن حُمَيْد قال: حدثنا مهران عن سفيان عن منصور عن مجاهد، اللات، قال: كان يلت السويق فمات فعكفوا على قبره]، ولكن بن حُمَيْد فيه الكلام المعروف؛

ـــ وجاء أيضاً في «**تفسير الطبري**»، (ج 27، ص 58 وما بعدها): [حدثنا بن حُمَيْد قال حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد في قوله اللات قال: (رجل يلت للمشركين السويق فمات فعكفوا على قبره)]، وفيه بن حُمَيْد أيضاً؛

ـــ وجاء في مجموع الفتاوى (27/357): [وَرُوِيَ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: كَانَ مُجَاهِدٌ يَقْرَأُ (اللَّاتَّ) مُثَقَّلَةً وَيَقُولُ: كَانَ رَجُلٌ يَلُتُّ السَّوِيقَ عَلَى صَخْرَةٍ فِي طَرِيقِ الطَّائِفِ وَيُطْعِمُهُ النَّاسَ فَمَاتَ فَقُبِرَ فَعَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ]

فلعلنا نلاحظ ها هنا بكل دقة في كلام مجاهد (وكله موقوف عليه، ليس فيه حرف مرفوع، ولا ذكر لابن عباس، ولا ممن أخذه ممن أدرك الجاهلية):

(1)ـــ أنه ليس فيه تصنيف للرجل بأنه صالح، صاحب كرامات؛ أو أنه طالح ذو أحوال شيطانية؛

(2)ـــ وليس فيه بيان لماهية (المارة) في القصة: أهم حجاج بيت الله الحرام؛ أم هم الحاج إلى (معبد اللات) أو لغيره من الطواغيت؛ أو إذا قبلنا رواية بن حُمَيْد، وهي مؤيدة بروايات أخرى سنسوقها قريباً: كل (المارة) بغض النظر عن وجهته، ولعلهم من (المشركين)؛

(3)ـــ وأنه زادنا قولهم: (**<u>هو اللات</u>**)؛ وهي عبارة ليست بالقطعية في دلالتها:

<u>**(أ)**ـــ</u> فيحتمل أن مجاهداً قصد أنهم اخترعوا إلاهاً جديداً، وهو المسمَّى بـ(اللات)؛

<u>**(ب)**ـــ</u> أو أن اللات (كائن إلاهي) موجود من قبل، ولكنه حل أو اتحد أو تجسد في ذلك الرجل بحيث يصلح أن يقال عنه: (**<u>هو اللات</u>**)؛

<u>وإليك بعض المتابعات لأثر مجاهد:</u>

ـــ فقد أخرج سعيد بن منصور لفظاً آخر هو: [كان يلت لهم السويق، فيطعم من يمرّ من الناس، فلما **<u>مات</u>** عبدوه، وقالوا: هو اللاّت]، وهذا أيضاً موقوف على مجاهد، وفيه ذكر إطعام (من يمرّ من الناس)، لا فرق بين حاج وغيره؛

ـــ وجاء عن مجاهد: (كان اللاّت رجلا في الجاهلية، وكان له غنم، فكان يسلو من رسلها، ويأخذ من زبيب الطائف والأقط، فيجعل منه حيسا، فيطعم من يمر من الناس، فلما **<u>مات</u>** عبدوه وقالوا: هو اللاّت)؛ وكان يقرأ اللاّت مشددة، رواه سعيد بن منصور والفاكهي؛

ـــ وهو في أخبار مكة للفاكهي (75/143/5) بدون إسناد: [عَن مُجَاهِد قَالَ كَانَ رجل فِي الْجَاهِلِيَّة على صَخْرَة بِالطَّائِف وَعَلَيْهَا لَهُ غنم فَكَانَ يسلوا من رسلها وَيَأْخُذ من زبيب الطَّائِف والأقط فَيجْعَل مِنْهُ حَيْسًا وَيطْعم من يمر بِهِ من النَّاس فَلَمَّا **مَاتَ** عبدوه]؛

ـــ وفي تفسير الألوسي [روح المعاني (55/14)]: [وأخرج الفاكهي عنه أنه لما مات قال لهم عمرو بن لحي: إنه لم يمت ولكنه دخل الصخرة فعبدوها وبنوا عليها بيتا، وأخرج ابن المنذر عن ابن جريج أنه قال: كان رجل من ثقيف يلت السويق بالزيت فلما توفي جعلوا قبره وثنا، وزعم الناس أنه عامر بن الظرب أحد عدوان]

قلت: ليس فيها أمر جوهري جديد، وإنما هي تأكيد لما ثبت بالإسناد الصحيح، وتقوية لما ذكره الطبري عن بن حُمَيْد أن الإطعام كان لعموم المارة، الذين هم من المشركين، فالضاهر أن بن حُمَيْد ها هنا قد صدق وأدى كما ينبغي.

❋ **الأثر الرابع**: جاء في تفسير الطبري [جامع البيان ط هجر (48/22)] بإسناد ظاهره الصحة إلى أبي صالح: [حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، فِي قَوْلِهِ: «**اللَّاتَّ**» قَالَ: (**اللَّاتُّ**: الَّذِي كَانَ يَقُومُ عَلَى آلِهَتِهِمْ، يَلُتُّ لَهُمُ السَّوِيقَ، وَكَانَ بِالطَّائِفِ)]؛

ـــ وهو في مجموع الفتاوى لابن تيمية (357/27): [وَقَالَ (يعني: عَبْدُ بْنُ حميد فِي تَفْسِيرِهِ أو سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ): حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إسْرَائِيلَ عَنْ السدي عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: (**اللَّاتُ**) الَّذِي كَانَ يَقُومُ عَلَى آلِهَتِهِمْ وَكَانَ يَلُتُّ لَهُمْ السَّوِيقَ]

قلت: أبو عبد الله أحمد بن هشام بن بهرام المدائني ثقة، ولكن كل من الإمام عبد بن حميد أو الإمام سليمان بن حرب بن بجيل أوثق وأثبت، وزيادة الثقة مقبولة، فلا بد من ترجيح وجود السدي في الإسناد، فالإسناد حسن لذاته، من الحسن المرتفع القريب من الصحيح، إلى أبي صالح باذام مولى أم هانئ؛ وأبو صالح باذام مولى أم هانئ نفسه لم يتركه أو يتهمه أحد، وإنما عابوا عليه التدليس الفاحش عن ابن عباس، وهو قد أخذ قطعاً عن مولاته أم هانئ بنت أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وغيرهم من الصحابة وكبار التابعين، فمعرفته لأخبار الجاهلية من نوع معرفة مجاهد وأبي الجوزاء، وحقنا أن نعتبر بروايته لذلك كاعتبارنا برواية مجاهد وأبي الجوزاء.

لاحظ بكل دقة في كلام أبي صالح (وكله موقوف عليه، ليس فيه حرف مرفوع، ولا ذكر لابن عباس، ولا ممن أخذه ممن أدرك الجاهلية):

(1)ـــ أنه فيه **الجزم** بتصنيف الرجل بأنه ليس بصالح، بل هو طالح: سادن للآلهة، مشرك كافر؛

(2)ـــ وأنه منسجم تمام الانسجام مع كلام مجاهد، ولكنه مناقض لكلم أبي الجوزاء للوهلة الأولى؛

(3)ـــ عدم ورود ذكر لموت أو قبر: فكأن مجاهداً هو المتفرد بذكر (القبر)، وهو – أي مجاهد – لم ينسبه قط لابن عباس.

هذا مجمل أحسن ما ورد؛ وقد جاءت رواية أخرى عن ابن عباس فيها زيادات منكرة، ولا ينبغي أن يكون هناك أدنى شك في ردها دراية لنكارة متنها:

❋ **الأثر الخامس**: جاء في فتح الباري لابن حجر (612/8): [وَأَخْرَجَ بن أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الجوزاء عَن بن عَبَّاسٍ وَلَفْظُهُ فِيهِ زِيَادَةٌ: (كَانَ يَلُتُّ السَّوِيقَ عَلَى الْحَجَرِ **فَلَا يَشْرَبُ مِنْهُ أَحَدٌ إِلَّا سَمِنَ** فَعَبَدُوهُ)]؛

ــ وجاء في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (653/7): [وَأخرج ابْن أبي حَاتِم وَابْن مرْدَوَيْه عَن ابْن عَبَّاس قَالَ: كَانَ اللات يلت السويق على الْحَاج فَلَا يشرب مِنْهُ أحدا إِلَّا سمن فعبدوه]؛

ــ وهو في تفسير الألوسي [روح المعاني (55/14)]: [وأخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه عن ابن عباس أنه كان يلت السويق على الحجر فلا يشرب منه أحد إلا سمن فعبدوه]؛

ــ وجاء في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (294/2): [قال أبو حاتم: كان رجل يلت لهم السويق، فإذا شرب منه أحد سمن، فعبدوا ذلك الرجل]؛ كذا: (أبو حاتم)، وإنما هو: ابن أبي حاتم؛

قلت: ولم أجد أصلها عند بن أبي حاتم. وكل من جاء بعد الحافظ ينسبها إلى فتح الباري؛ وتجدها أحياناً منسوبة أيضاً لابن مردويه من غير ذكر للإسناد.

ونكارة المتن لا تحتاج إلى تدليل: فأي سويق هذا الذي يشربه الحجاج فيسمنون منه، بعد حسوات قليلة أو شرب أيام يسيرة؟! وهل في التخريف والشطح أوغل من ذلك؟! وأما الإسناد: فبين الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم وعمرو بن مالك النكري، مفاوز مهلكة: رجلان أو أكثر، ضرورة ولا بد. ولعلي أرجم بالغيب فأقول: أحد هؤلاء إما راوية ضعيف مغفل خلط شرقاً بغرب، أو كذاب أشر، عليه من الله ما يستحق.

وقد جاءت روايات أخرى فيها زيادات معتبرة، وقصص أخرى، وإن كانت أسانيدها ليست بذاك:

❋ ذكر الأخباريون قصصاً جاء طرف منها في شرح السيرة للسهيلي، المسمَّى: الروض الأنف (166/1): [وَكَانَ عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ حِينَ غَلَبَتْ خُزَاعَةُ عَلَى الْبَيْتِ، وَنَفَتْ جُرْهُمُ عَنْ مَكّةَ، قَدْ جَعَلَتْهُ الْعَرَبُ رَبّا لَا يَبْتَدِعُ لَهُمْ بِدْعَةً إلّا اتّخَذُوهَا شِرْعَةً لِأَنّهُ كَانَ يُطْعِمُ النّاسَ وَيَكْسُو فِي الْمَوْسِمِ فَرُبّمَا نَحَرَ فِي الْمَوْسِمِ عَشَرَةَ آلَافِ بَدَنَةٍ وَكَسَا عَشَرَةَ آلَافِ حُلّةٍ حَتّى قِيلَ: **إنّهُ اللّاتِي الّذِي، يَلُتّ السّوِيقَ لِلْحَجِيجِ عَلَى صَخْرَةٍ مَعْرُوفَةٍ تُسَمّى: صَخْرَةَ اللّاتِي**]؛

ــ ويؤيد ذلك ما جاء في مجموع الفتاوى لابن تيمية (357/27): [وَقَالَ (يعني: عَبْدُ بْنُ حميد فِي تَفْسِيرِهِ أو سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ): حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إسْرَائِيلَ عَنْ السدي عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: (**اللَّاتُ**) الَّذِي كَانَ يَقُومُ عَلَى آلِهَتِهِمْ وَكَانَ يَلُتُّ لَهُمْ السَّوِيقَ]؛ وأيضاً ما جاء في تفسير الطبري [جامع البيان ط هجر (48/22)]: [حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، فِي قَوْلِهِ: «اللَّاتَّ» قَالَ: (اللَّاتُّ: الَّذِي كَانَ يَقُومُ عَلَى آلِهَتِهِمْ، يَلُتُّ لَهُمُ السَّوِيقَ، وَكَانَ بِالطَّائِفِ)]؛

فـ(**اللات**) إذاً ليس برجل صالح، وإنما هو سادن من سدنة الآلهة، مشرك كافر، بل لعله رأس السدنة، المشركين الكفرة: عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خِنْدِف؛ وعمرو بن لُحَيٍّ ذلك الرجل الخطير، الذي أسهبنا القول عنه آنفا في الفصل السابق؛

❊ وجاءت قصة أخرى في شرح السيرة للسهيلي، المسمَّى: الروض الأنف (166/1): [وَيُقَالُ: **إنّ الّذِي يَلُتّ كَانَ مِنْ ثَقِيفٍ، فَلَمّا مَاتَ قَالَ لَهُمْ عَمْرٌو: إنّهُ لَمْ يَمُتْ وَلَكِنْ دَخَلَ فِي الصّخْرَةِ ثُمّ أَمَرَهُمْ بِعِبَادَتِهَا، وَأَنْ يَبْنُوا عَلَيْهَا بَيْتًا يُسَمّى: اللّاتِي**]؛

ــ وهو في أخبار مكة للفاكهي (76/143/5) بدون إسناد: [عَن ابْن عَبَّاس رَضِي الله عَنهُ أَن اللات لما مات قَالَ لَهُم عَمْرو بن لحي إِنَّه لم يمت وَلكنه دخل الصَّخْرَة فعبدوها وبنوا عَلَيْهَا وبنوا عَلَيْهَا بَيْتا وَكَانَت اللات بِالطَّائِف]؛

ــ وهي في تفسير الألوسي [روح المعاني (55/14)]: [وأخرج الفاكهي عنه **أنه لما مات قال لهم عمرو بن لحي: إنه لم يمت ولكنه دخل الصخرة، فعبدوها وبنوا عليها بيتا**. وأخرج ابن المنذر عن ابن جريج أنه قال: كان رجل من ثقيف يلت السويق بالزيت، فلما توفي جعلوا قبره وحدثنا، وزعم الناس أنه عامر بن الظرب أحد عدوان، وقيل غير ذلك]؛

ــ وهو في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (653/7): [وَأخرج ابْن الْمُنْذر عَن ابْن جريج فِي قَوْله ﴿أَفَرَأَيْتُم اللات﴾ قَالَ: كَانَ رجل من ثَقِيف يلت السويق بالزيت فَلَمَّا توفّي جعلُوا قَبره ودثناً وَزعم النَّاس أَنه عَامر بن الظرب]

ــ وجاء نحو هذا، مع بعض التعقيب، أيضاً في المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (81/11): [وإذا أخذنا برأي ابن الكلبي من أن عمرو بن لُحَيٍّ قال للناس: (إن ربكم كان قد دخل في هذا الحجر)، أو أن الرجل الذي كان عند الصخرة لم يمت، ولكن دخل فيها أو أن روح ميت حلت فيها، ونظرنا إلى رأيه هذا بشيء من الجد، فلا يستبعد أن يشير هذا الرأي إلى ما يسمى بــ(الفتيشزم) **fetichism** أي عبادة الأحجار في اصطلاح علماء الأديان. ويعنون بها: **عبادة الأرواح التي يزعم المتعبدون لها أنها حالة في تلك الأحجار**، وخاصة الأحجار الغريبة التي لم تصقلها الأيدي، بل عبدت على هيئتها وخلقتها في الطبيعة، وهي من العبادات المنحطة بالنسبة إلى عبادة الصور والتماثيل والأصنام]؛

فنقول: فعلى هذا يكون عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خِنْدِف هو الذي اخترع لهم قصة دخول ذلك الرجل، في الصخرة بعد فقدانه بدون أثر، أو موته وفقدان بدنه، ولعله برر ذلك بأن الربة (**اللات**)، اصطفته لتفانيه في عبادتها وخدمة زوارها، وحلت فيه، أو اتحدت به، فأصبح هو (**اللات**)؛ أو لعله برر ذلك بأنه إنما كان تجسداً لـ(**اللات**)، التي هي إلاهة من أصل سفلي أرضي شيطاني، مكثت بين أظهر البشر فوق الأرض حينا، متنكرة في هيئة رجل، ثم عادت إلى الأرض، مقرها الأصلي. وليس أي من هذه التبريرات، على كل حال، ببعيد على عبدة الوثن، فما أكثر خرافاتهم ورموزهم وتشاؤمهم وطيرتهم.

ولا يقولن قائل إن العرب الإسماعيلية لم تكن على هذه الدرجة من التفلسف والتنطع، والخوض في مسائل الحلول والاتحاد والتجسد، فنقول: وهل قلنا أنهم اخترعوا ذلك؟ حسبهم استيراد مثل هذه الأفكار، وتبسيطها، وتنقيحها بما يناسب البيئة المحلية، تماماً كما استورد عمرو بن لُحَيٍّ الخزاعي الأصنام (كما سلف ذكر نتف منه)، لا سيما أن الطائف كانت منذ القدم مدينة مسورة، على درجة من التحضر والتمدن، وقد ارتحل بعض أبنائها، من أمثال الحارث بن كَلَدَة، لدراسة الطب والفلسفة وأخبار ملوك فارس والروم في الحيرة وغيرها.

فـ(**اللات**) وفق هذه الرواية إذاً إنما هو سادن من سدنة الآلهة، مشرك كافر. ولا أستبعد أن يكون ذلك الرجل – إن كان له وجود تاريخي أصلاً – قد كسب محبة الناس، وانتشر ذكره، ولعله عامر بن الظرب العدواني الشهير، كما زعمت بعض الروايات الأخبارية، فخشي عمرو بن لُحَيٍّ من منافسته، فتخلص منه بطريقة ماكرة، ثم اخترع لهم تلك الأكذوبة الخبيثة. فإن صح هذا فلا علاقة له بموضوع: «**اتخاذ القبور مساجد**»، أو ما تسميه الفرقة الوهابية المخبولة: «**عبادة القبور**»؛ لأنهم إنما عكفوا عليه لأنه – في اعتقادهم – كائن إلاهي: [هو (**اللات**)]. **ولعل هذا هو أعدل الأقوال، وأجمعها لـ(الحفريات التاريخية) جمعاً معقولاً متناسقاً،**

وقد اضطر الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي، وهو محسوب من الوهابيين، مُعَظَّم عندهم، إلى مناقضة المارق بن عبد الوهاب، وإلى القول بنحو مما قلنا:
* حيث جاء في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (2/508): [قد يكون عَمْرُو بن لُحَيًّ قال لهم: إنَّ تلك الصخرة مباركة لأنها كانت بقرب الأصنام وكان يلتُّ عليها السويق للحاجَّ، ثم إنها ابتلعت صاحبها مع أنَّ وصف ذلك السادن وهو لفظ اللات مشدَّدًا يقارب اسم أحد الملائكة اللات مخفَّفة، اختلق لهم عَمرو هذا الاسم مروَّجًا لصحته بأنه مشتقٌّ من لفظ الجلالة كما ذكره الواحدي وغيره، فينبغي أن تُجعل تذكارًا لهذا المَلَك وتُسمَّى باسمه اللات]، وذكر احتمالات أخرى، ثم قال: [وفي القصَّة **تخليط شديد** فراجِعْ]؛

وقريب منه القول الذي اختاره زكريا بن محمد بن محمود القزويني (المتوفى: 682هـ) في آثار البلاد وأخبار العباد:
* حيث جاء في آثار البلاد وأخبار العباد (ص: 98): [بها (يعني: الطائف) حجر اللات تحت منارة مسجدها، وهو صخرة كان في قديم الزمان يجلس عليه رجل يلت السويق للحجيج، فلما مات قال عمرو بن لحي: إنه لم يمت لكن دخل في هذه الصخرة! وأمر قومه بعبادة تلك الصخرة، وكان في اللات والعزى **شيطانان** يكلمان الناس، فاتخذت ثقيف اللات طاغوتاً وبنت لها بيتاً وعظمته وطافت به، وهي صخرة

بيضاء مربعة، فلما أسلمت ثقيف بعث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أبا سفيان بن حرب ومغيرة بن شعبة فهدماه، والحجر اليوم تحت منارة مسجد الطائف]؛

وأما تصنيف الدكتور جواد علي لذلك على أنه من [(الفتيشزم) fetichism] أي عبادة الأحجار في اصطلاح علماء الأديان. ويعنون بها: **عبادة الأرواح التي يزعم المتعبدون لها أنها حالة في تلك الأحجار**]، فغلط بيِّن، نشأ من عدم الجمع بين النصوص، وعدم قراءتها بدقة، إذ أن قراءة جملة: (إن ربكم كان قد دخل في هذا الحجر) توجب القطع بأن دخول ذلك الرجل، أو روحه، في الصخرة إنما هو دخول أو حلول (كائن إلاهي)، وليس مجرد أي (**روح**) لميت، فأصبحت الصخرة بذلك (وثناً خاصاً)، أي: وثن له خصائص صنمية.

على أن من أسماهم الدكتور جواد علي (علماء الأديان)، لا **يعتد بهم في تحرير عقائد أهل الأديان المختلفة**، وتصنيفها إلى بدائية ومتطورة، فبالرغم من أنهم أتعبوا أنفسهم في جمع (مادة وصفية) و(معلومات رصدية) ضخمة، إلا أنهم عند التحليل والتقعيد ينطلقون من إسقاطات نفسية مسبقة، أوحت لهم بخيالات فاسدة، وفرضيات لا أساس لها، بالمضادة للمنهج العلمي السليم.

وقد حاول الإمام ابن حجر استيعاب الأقوال المتباينة بعض الشيء، من غير كبير ترجيح أو مناقشة، إلا أنه جزم بأن (**اللَّاتَ غَيْرُ عَمْرِو بْنِ لُحَيٍّ**)، وكأنه اختار القول بأنه الذي أفتى: (**إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ وَلَكِنَّهُ دَخَلَ الصَّخْرَةَ فَعَبَدُوهَا وَبَنَوْا عَلَيْهَا بَيْتًا**)، وذكر تفاصيل أخرى، بعضها مهم، كما تجده في فتح الباري لابن حجر (612/8): [وَأَخْرَجَ بن أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الجوزاء عَن بن عَبَّاسٍ وَلَفْظُهُ فِيهِ زِيَادَةٌ كَانَ يَلُتُّ السَّوِيقَ عَلَى الْحَجَرِ فَلَا يَشْرَبُ مِنْهُ أَحَدٌ إِلَّا سَمِنَ فَعَبَدُوهُ وَاخْتُلِفَ فِي اسْمِ هَذَا الرَّجُلِ فَرَوَى الْفَاكِهِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ قَالَ: (كَانَ رَجُلٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى صَخْرَةٍ بِالطَّائِفِ وَعَلَيْهَا لَهُ غَنَمٌ فَكَانَ يَسْلُو مِنْ رَسَلِهَا وَيَأْخُذُ مِنْ زَبِيبِ الطَّائِفِ وَالْأَقِطِ فَيَجْعَلُ مِنْهُ حَيْسًا وَيُطْعِمُ مَنْ يَمُرُّ بِهِ مِنَ النَّاسِ فَلَمَّا مَاتَ عَبَدُوهُ). وَكَانَ مُجَاهِدٌ يَقْرَأُ اللَّاتَّ مُشَدَّدَةً، وَمن طَرِيق بن جُرَيْجٍ نَحْوَهُ قَالَ: (وَزَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ عَامِرُ بْنُ الظَّرِبِ) انْتَهَى. وَهُوَ بِفَتْحِ الظَّاءِ الْمُشَالَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ ثُمَّ مُوَحَّدَةٌ وَهُوَ الْعُدْوَانِيُّ بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الدَّالِ وَكَانَ حَكَمَ الْعَرَبِ فِي زَمَانِهِ وَفِيهِ يَقُولُ شَاعِرُهُمْ وَمِنَّا حَكَمٌ يَقْضِي وَلَا يُنْقَضُ مَا يَقْضِي. وَحَكَى السُّهَيْلِيُّ أَنَّهُ عَمْرُو بْنُ لُحَيِّ بْنِ قَمَعَةَ بْنِ إِلْيَاسَ بْنِ مُضَرَ قَالَ: (وَيُقَالُ هُوَ عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ وَهُوَ رَبِيعَةُ بْنُ حَارِثَةَ وَهُوَ وَالِدُ خُزَاعَةَ)، انْتَهَى. وَحَرَّفَ بَعْضُ الشُّرَّاحِ كَلَامَ السُّهَيْلِيِّ وَظَنَّ أَنَّ رَبِيعَةَ بْنَ حَارِثَةَ قَوْلٌ آخَرُ فِي اسْمِ اللَّاتِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا رَبِيعَةُ بْنُ حَارِثَةَ اسْمُ لُحَيٍّ فِيمَا قِيلَ. **وَالصَّحِيحُ أَنَّ اللَّاتَ غَيْرُ عَمْرِو بْنِ لُحَيٍّ**؛ فَقَدْ أَخْرَجَ الْفَاكِهِيُّ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَن بن عَبَّاسٍ **أَنَّ اللَّاتَ لَمَّا مَاتَ قَالَ لَهُمْ عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ وَلَكِنَّهُ دَخَلَ الصَّخْرَةَ فَعَبَدُوهَا وَبَنَوْا عَلَيْهَا بَيْتًا**. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي مَنَاقِبِ قُرَيْشٍ أَنَّ عَمْرَو بْنَ لُحَيٍّ هُوَ الَّذِي حَمَلَ الْعَرَبَ عَلَى عِبَادَةِ الْأَصْنَام **وَهُوَ يُؤَيِّد هَذِه**

الرِّوَايَة. وَحكى بن الْكَلْبِيِّ أَنَّ اسْمَهُ صِرْمَةُ بْنُ غَنْمٍ وَكَانَتِ اللَّاتُ بِالطَّائِفِ وَقِيلَ بِنَخْلَةَ وَقِيلَ بِعُكَاظٍ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْفَاكِهِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ مقسم عَن بن عَبَّاسٍ قَالَ هِشَامُ بْنُ الْكَلْبِيِّ كَانَتْ مَنَاةُ أَقْدَمَ مِنَ اللَّاتِ فَهَدَمَهَا عَلِيٌّ عَامَ الْفَتْحِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، وَكَانَتِ اللَّاتُ أَحْدَثُ مِنْ مَنَاةَ فَهَدَمَهَا الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، لِمَا أَسْلَمَتْ ثَقِيفٌ وَكَانَتِ الْعُزَّى أَحْدَثُ مِنَ اللَّاتِ وَكَانَ الَّذِي اتَّخَذَهَا ظَالِمُ بْنُ سَعْدٍ بِوَادِي نَخْلَةَ فَوْقَ ذَاتِ عِرْقٍ فَهَدَمَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، عَامَ الْفَتْحِ]، انتهى كلام الحافظ.

أما الإمام ابن تيمية، وهو عند الوهابيين: شيخ الإسلام، وقدوة الأنام، المرجع الأعلى والقطب الأعظم، الذي شهد له العدو والصديق أنه من (أذكياء العالم): فإليك غاية ما لديه من التحرير والتدقيق، والتقعيد والتفريع، كما هو بأحرفه في مجموع الفتاوى (27/358)؛ وأترك لك التعقيب، أو الضحك بصوت مرتفع، إن شئت: [وَقَدْ قَرَأَ طَائِفَةٌ مِنْ السَّلَفِ اللَّاتَّ بِتَشْدِيدِ التَّاءِ. وَقِيلَ إنَّهَا اسْمٌ مَعْدُولٌ عَنْ عَنْ اسْمِ اللَّهِ. قَالَ الخطابي: الْمُشْرِكُونَ يَتَعَاطَوْنَ اللَّهَ اسْمًا لِبَعْضِ أَصْنَامِهِمْ فَصَرَفَهُ اللَّهُ إلَى اللَّاتِ صِيَانَةً لِهَذَا الِاسْمِ وَذَبًّا عَنْهُ. قُلْت: وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ وَالْقِرَاءَتَيْنِ فَإِنَّهُ كَانَ رَجُلٌ يَلُتُّ السَّوِيقَ عَلَى حَجَرٍ وَعَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ وَسَمُّوهُ بِهَذَا الِاسْمِ وَخَفَّفُوهُ وَقَصَدُوا أَنْ يَقُولُوا هُوَ الْإِلَهُ كَمَا كَانُوا يُسَمُّونَ الْأَصْنَامَ آلِهَةً فَاجْتَمَعَ فِي الِاسْمِ هَذَا وَهَذَا. وَكَانَتْ (اللَّاتُ) لِأَهْلِ الطَّائِفِ وَكَانُوا يُسَمُّونَهَا (الرَّبَّةَ)]؛ كذا: (**وَلَا مُنَافَاةَ** بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ وَالْقِرَاءَتَيْنِ!!).

ونكرر أننا ندين الله بأن عبد الله بن العباس، رضي الله عنهما، لم يرد منه شيء من تلك الروايات، ولا تلفظ بشيء من جملها. وحتى لو سلمنا **جدلاً** بثبوت أبشعها عنه: (كَانَ يَلُتُّ السَّوِيقَ عَلَى الْحَجَرِ فَلَا يَشْرَبُ مِنْهُ أَحَدٌ إِلَّا سَمِنَ فَعَبَدُوهُ) عنه بنقل التواتر، فنقول: فكان ماذا: نعم، الإمام الحبر البحر عبد الله بن عباس، رضي الله عنهما، هو والله ترجمان القرآن، وهو والله من آل البيت الطاهر، الذين حرمت عليهم الصدقة، تكريماً وتنزيهاً، وهو والله الإمام الثبت الحجة، والثقة الصادق المأمون، ولكنه ما قال قط أنه شهد هذا الرجل «**اللاّت**» الأسطوري، ولا شرب أو أكل من ذلك السويق العجيب الخرافي بنفسه. ولا هو زعم أن مشيخته من كبار الصحابة الثقات، ذوي الأسنان العالية، حضر ذلك أو شهده أو طعم سويقه بأنفسهم.

وأصح الروايات عنه لا تذكر موتاً أو قبراً، فلا علاقة لها بالقبور، والروايات الأخرى فيه كلام غامض عن (دخول الرجل في الصخرة، وأنه لم يمت،... إلخ). وأما الرواية بذكر (الموت) و(القبر) فهي فقط عن الإمام الحجة، الصادق المأمون، مجاهد بن جبر، وما جاء عنه قط أنه وقف على قبر ذلك الرجل العجيب ولا سمعه ممن وقف على قبره. وهو – أي الإمام مجاهد بن جبر ـــ مولود في الإسلام، ولم يذكر لنا من أي صحابي أو مخضرم أخذ هذا، حتى نقول أنه يخبرنا بمعتقد أهل الجاهلية في أقل تقدير؛ وكذلك

الحال بالنسبة لأبي صالح مولى أم هانئ؛ ولأبي الجوزاء.

فلم يبق إذاً إلا احتمال واحد: أنه مما تداولته العرب من أخبارها، ومروياتها وأساطيرها، وكل ذلك لا حجة فيه مطلقاً، لا سيما أن رواة ذلك إنما هم من العرب الأميين الجهلة، المشركين الفجرة، المتغطرسين العنصريين، المعروفين بالكبر، والتفاخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والتنابز بالألقاب، ومع ذلك فلا نستبعد أن يكون لهذه القصص أصل تاريخي ضاع في غمار الخرافات والأساطير، أو تشنيع القبائل بعضها على بعض في صراعها على المراكز القيادية والموارد الاقتصادية. ولعلنا وجدنا في بعض النصوص (حفريات) يمكن بها استجلاء بعض ملامح ذلك الأصل التاريخي.

ولا يقولن قائل: إن ابن عباس، رضوان الله وسلامه عليهما، وكذلك مجاهد بن جبر وأبو الجوزاء وأبو صالح، رضي الله عنهم، إنما رووا القصة بأسلوب المصدق لها، الموقن بوقوعها. وهما إنما روياها كذلك لاعتقادهما بصحتها. فنقول: هذا حق، خاصة بالنسبة للحبر البحر عبد الله بن العباس، وهو الصادق البر الأمين، ولكن من قال لكم أنه معصوم أن ينخدع بخرافة عربية، أو أكذوبة إسرائيلية، أو أن يقع فريسة كذب الكذابين، أو خداع المخادعين أو شهادة زور من فجرة كاذبين؛ وكذلك من باب أولى: مجاهد بن جبر أو أبو الجوزاء أو أبو صالح؟!

بل إن خاتمة رسل الله، المعصوم بعصمة الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، لم يُعصم من أن يُخدع بكذب كاذب، أو يحكم بالظاهر بناءً على شهادة فاجر، أو حسن بيان محاجج ماهر، كما فصلناه في موضع سابق بأدلته القطعية اليقينية، التي يكفر منكرها، ويخرج من الإسلام بجحدها. فإن كان ذلك كذلك، وهو الحق اليقيني المقطوع به، كما سلف في موضعه، فمن باب أولى أن ينخدع ابن عباس، وغيره من أكابر الصحابة وصغارهم، بمثل هذه الروايات.

وعلى كل حال فهذا، وغيرها من الروايات المشابهة، صحيحة كانت إلى منتهاها، أو دون ذلك، وكلها لا تخرج عن هذا المعنى، كلها موقوفة، ليس منها حرف واحد مرفوع إلى النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، **فهي قطعاً ليست من الوحي، ولا حجة فيها**، بل ما هي إلا خرافات عربية، وأساطير شعبية، كما أكملنا إقامة البرهان القاطع عليه قبل قليل؛ وليست هي من الذكر المحفوظ الذي ضمنا وصوله إلينا سالماً، في الجملة، من أوهام الرواة، أو من الاختصارات المخلة. فحتى لو كان لو كان هناك جذر تاريخي لقصة سادن (**اللات**) الذي اختفى، أو أخفاه عمرو بن لُحَيٍّ الخزاعي، ثم اخترع لهم اسطورة دخوله الصخرة، فإن المقطوع به أن (**اللات**) كانت معبودة لهم من قبل، معروفة عندهم بوصفها أنثى، كائن إلاهي، إما علوي سماوي من جنس الملائكة بنات الله؛ أو سفلي أرضي من سروات الجن بنات إبليس. والحق أن (**اللات**) معروفة منذ أقدم الأزمنة.

نعم: قد دلت الأبحاث الحديثة في علوم الآثار والنقوش؛ والكتابات التاريخية عند الشعوب الأخرى، من أن «**اللات**» كانت معروفة عند كثير من الشعوب السامية منذ آلاف السنين قبل البعثة المحمدية، باسمها هذا بعينه، أو باختلاف طفيف تقتضيه ضرورة النطق بلغات أخرى. فالثابت أن لفظة «**اللات**» العربية أصلها «**إيلات**» السامية التي هي تأنيث لفظ «**إيل**» في أكثر اللغات السامية، وهو ما يقابل «**إلْ**» أو «**إله**» في العربية، الذي تحول بعد تحليته بأداة التعريف إلى لفظ الجلالة «**الله**» في اللغة العربية. وقد وجدت لفظة «**إيلات**» في الكلدانية، وهي لغة سامية قديمة، يتكلم بها أهل العراق قبل زمن إبراهيم، أي قبل أن تخلق الشعوب العربية المستعربة أصلاً. ومن هنا تظهر متانة ووجاهة كلام الإمام ابن جرير الطبري الذي قال فيه أن (اللات من الله)، لأن الظاهر أن ذلك القول اللغوي كان مشهوراً منتشراً عند اللغويين والمفسرين، فلم يجد الطبري ضرورة لذكر إسناد، فهو عن الجمهور، وليس من عند نفسه، وهو كذلك مشهور معلوم عن العبرانيين والسريانيين. وكذلك الحال بالنسبة لـ«**مناة**»، ولعلها إلاهة الموت (المنية) والقدر، كانت معروفة منذ أزمنة قديمة، وهي إلاهة أنثى، وبعض اللغات السامية يؤنث بالتاء المفتوحة: (**منات**)، كما هو في «**اللات**»، وبعضها بالتاء المربوطة، كما هو الأشهر في هذا اللسان العربي المبين؛ وبعضها يقول: (**منوت**) أو (**منوتو**).

ومن أبرز الكتابات التاريخية ما كتبه المؤرخ اليوناني الشهير (**هيرودوتس**)، الذي يعتبره البعض مؤسس علم التاريخ، وكانت ولادته حوالي عام 490 قبل الميلاد، أي قبل أكثر من ألف عام من البعثة النبوية المشرفة. وقد طوَّف(**هيرودوتس**) العالم القديمن وكتب تواريخه المشهورة، مسجلا مشاهداته حيث ذكر أن من آلهة العرب إلاهة أنثى أسمها: (**Alilat**): فنصوص هيرودوتس **توجب القطع** بأن ثمة إلاهة أنثى تسمى: (**اليلات**) كانت معروفة معبودة عند العرب الأنباط (نزلاء العراق والشام).

كما أن هناك نقوش مسمارية تبرهن أن (**اللات**) أو (**إلَّلات**) كانت معروفة للكلدانيين، قوم إبراهيم، قبل أيام إبراهيم، أي قبل (**هيرودوتس**) بأكثر من ألف وخمسمائة سنة؛ وإليك تلخيص بعض التفاصيل، من غير استيعاب أو مبالغة في التطويل:

❊ ففي الموقع الإلكتروني المذكور أدناه نجد (دليل الآلهة) الذي يذكر أن (**إيلات**) إلاهة أنثى سامية، وأن اسمها تأنيث لاسم (**إيل**)، واعتبرت أخيراً **صاحبة** لكبير الآلهة (**إيل**). وتعتبر هي بعينها الإلاهة السامية (**اللات**)، أو (**عشيرة**) بذاتها؛

Guide to the Gods 1.0

http://religion.mrugala.net/Divers/Anglais/Gofam.htm

❋ وفي موقع آخر يهتم بدراسة آثار الكنعانيين، وبالأخص ما تم اكتشافه في أنقاض مدينة (أوجاريت) العائدة إلى **القرن العاشر قبل المسيح**، ورد تحت عنوان [عطيرة، أو عشيرة، أو عشتروت، سيدة البحر، «**إيلات**» (يعني: (الإلاهة)، أو (الربة))] النص التالي: [**قرينة** (إيل) المحبة، وهي الحامية والحريصة على أطفالها السّبعين، المعروفين بالآلهة الفاضلة، فهي لهم الأمّ والمربّية. ولأبنائها، باستثناء (بعل) في أول الأمر، حضرة و«**بلاط**» إلهي سماوي. وهي تكثر من ارتياد شواطئ البحار]؛ فـ(**اللات**) هي (**عشيرة**)، أو عشتار أو عشتروت، أو (Asherah, Athirat, Atirat, Asertu, Ashtart or Astarte; Ilat, Il-lat)، بذاتها في أساطير الكنعانيين؛

alt.mythology Canaanite/Ugaritic Mythology FAQ، ver. 1.1

http://pubpages.unh.edu/~cbsiren/canaanite_faq.html

http://www.religiousforums.com/forum/middle-eastern-dir/14870-canaanite-ugaritic-mythology-primary-gods.html

Athirat (Asherah، Ashtartian ، _the Lady of the Sea، Elat ، _ the goddess): [El's loving consort and is protective of her seventy children who may also be known as the gracious gods، to whom she is both mother and nursemaid. Her sons، unlike Baal initially، all have godly courts. She frequents the ocean shore]

❋ وكانت هناك إلاهة تسمى: (**اللاتو**) تمثل فصل الصيف عند البابليين القدماء؛

❋ وفي بعض الأساطير تكون (**عشيرة**)، أو عشتار أو عشتروت أو عطيرة أو (Istar, Estar, Ishara, Ish-hara, Astar, Atar, Attar, Athar, Ath-tar)، ومن ألقابها العجيبة: (البغي السماوية)، و(عاهرة بابل)؛ إلاهة الحب والإنجاب والخصوبة؛ ويقال أنه ليست هذه هي (**اللات**) بعينها، وإنما هي أختها الصغرى: ولعل هذا هو الأشهر عند الساميين الشرقيين: السومريين والأكاديين والكلدانيين والبابليين والأشوريين، ففي نفس الموقع آنف الذكر نجد (إلاهة) أخرى في منطقة الرافدين (العراق) أسمها (**إلَّلات**)، (بتشديد اللام = Ellat) تختص بالعالم السفلي (عالم المردة أو الجن أو الشياطين؟!)، أو (جهنم؟!)؛ وإن كانت أكثر شهرة تحت اسمها البديل: إيريشكيجال (**Ereshkigal**)، ملكة العالم السفلي عند السومريين (وهم قبل إبراهيم، وأقدم من **القرن العشرين قبل المسيح**)؛

(إلّلات) السومرية، إلاهة العالم السفلي (إيريشكيجال)	(اللات) البابلية القديمة (ولعل الصورة لأختها عشتروت؟!)
	

❋ والظاهر أن اليونان قد استوردوا آلهتهم – أو بعضها – من شمال العراق والشام (بواسطة شرق أسيا الصغرى – تركيا حالياً)، فإننا نجد في الأساطير اليونانية: (**ليتو**) ــــ باليونانية: [Λητώ، ليتو]؛ أو [Λατώ، لاتو]. وهي ابنة العملاقين كويوس وفيبه. وتنص الأساطير الأولمبية أن كبير الآلهة زيوس فتن بجمالها الباهر فضاجعها، وأولدها إلهين: **أبولو**، ابناً؛ **وأرتيميس** (**ديانا**)، بنتاً، في قصص ومغامرات، تصلح للإخراج السينمائي، ويطول ذكرها.

وقد حرف الرومان اسمها إلى: **لاتونا** (Latona)؛ فلعله من المعقول أن تفترض أن (**ليتو**) أو (**لاتونا**) ما هي إلا (**اللات**)، وإن كان تم تطوير الخرافة بما يوافق البيئة اليونانية، كما هو مذهب الوثنيين في جميع

أنحاء العالم. ومما يقوي هذه الفرضية: أن الأساطير والخرافات اليونانية تزعم أن (**ليتو**) ولدت بجزيرة كوس مقابل منطقة بودروم في تركيا، أي أنها آسيوية الأصل؛ وأن لها أختاً اسمها (Asteria)، وهو لفظ يشبه: (Astar) المستخدم لـ(**عشتار**)، أو (**عشتروت**)، أخت (**اللات**) في عرف الساميين الشرقيين: السومريين والأكاديين والكلدانيين والبابليين والأشوريين؛

(**ليتو**) تستقبل (**أبولو**) و(**أرتيميس**) (رسم على مِزْهَرِيَّة)	(**أبولو**) يقتل (**تيتيوس**) دفاعاً عن (**ليتو**) (رسم على مِزْهَرِيَّة)
	

* والظاهر أيضاً أن (**اللات**) هي أيضاً بعينها الإلاهة: (**لاتي**) التي كان يعبدها الرومان، أو بعض الرومان، وبخاصة أولئك الذين نزلوا الجزر البريطانية، وكانت تعتبر **الإلهة الأم**؛ وقد وجد نقش يؤكد ذلك باللاتينية في القرية الإنجليزية (**Burgh by Sands**)، بالقرب من مدينة كارليل قرب الحدود الاسكتلندية. يقول هذا النقش: (**DEO LATI LUCVIS VRSEI**)، أي: (وقف (أو هَدْيٌ مخَصَّص) لعبادة الالهة (**لاتي**)).

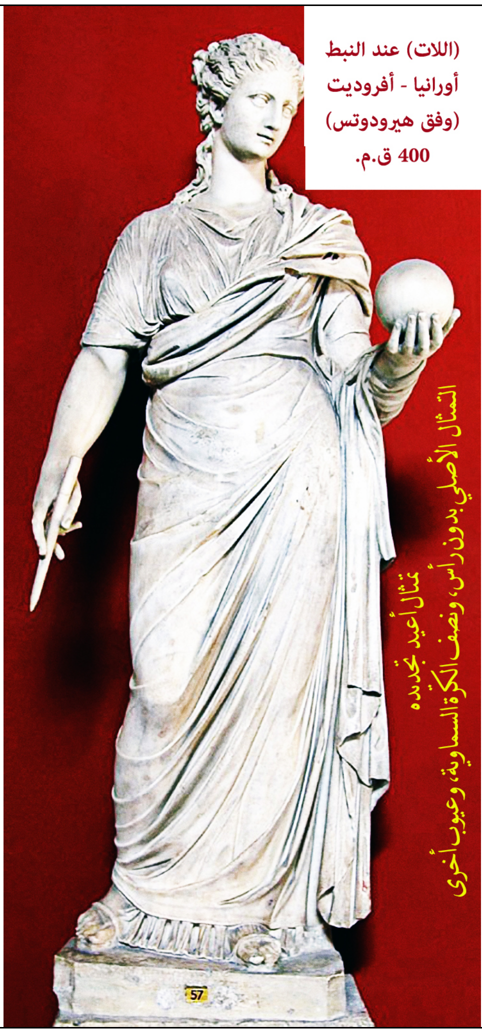
* وجاء في (**المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**)، (232/11): [واللات من الآلهة المعبودة عند النبط أيضاً، وقد ورد اسمها في نصوص (الحجر) و(صلخد) و(تدمر) وهي من مواضع النبط. وهو (هـ ـ ل ت)، (هـ ـــ لت)، (ها – لت) في النصوص الصفوية، ومعناها (**اللات**)؛ لأن (الهاء) حرف تعريف في اللهجة الصفوية. وقد ذكر أكثر من ستين مرة في الكتابات الصفوية. **وهو أكثر آلهة الصفويين ورودًا في نصوصهم، ويدل ذلك على شيوع عبادته بينهم**]

* وجاء في (**المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**)، (233/11): [ويذكر الباحثون أن النبط عدوا **اللات أمًّا للآلهة**، وهي في نظر (روبرتسن سمث) الإلهة الأم لمدينة (بطر) وتقابل الإلهة (**Artemis**)

عند أهل قرطاجة. وقد عبدت اللات في تدمر، وفي أرض (مدين) عند اللحيانيين. وقد وصف (أبيفانيوس) (**Epiphanius**) معبد الإلهة اللات في مدينة (بطرا)، فذكر أنه معبد الأم العذراء (**Mother Virgin**) كما أنها كانت معبودة عند أهل (الوسة) (الوس) (**Elusa**) كذلك. ويظهر أن عبادتها كانت قد انتقلت من النبط ومن القبائل العربية الشمالية إلى أهل الحجاز. وصنم اللات، هو (أليلات) (أللات) (**Alilat = Alelat**) المذكور في تأريخ (**هيرودوتس**) ذكر أنه من آلهة العرب الشهيرة والتسمية عربية النجار، وقد غيرت تغييرًا طفيفًا، اقتضته طبيعة اللغة اليونانية، فذكره (**هيرودوتس**) على النحور المذكور. **فهذا الصنم إذن هو أول صنم عربي يرد اسمه في نص مؤرخ يوناني**. وهو يقابل الإلهة (**Minerva**) أي (أثينة) (**Athene**) عند اليونان. وقد ذهب بعض المستشرقين إلى أن (اللات) تمثل (الشمس)، وهي أنثى أي إلهة، أما (رينه ديسو) فيرى أنها لا تمثل الشمس، وإنما تمثل كوكب (**الزهرة**)، وخطأ رأي من يقول إن اللات الشمس. وقد انتهت إلينا أسماء رجال أضيفت إلى اللات، مثل: (تيم اللات)، و(زيد اللات)، و(عائذ اللات، و(شيع اللات). و(شكم اللات)، و(وهب اللات) وما شاكل ذلك من أسماء. ومما يلفت النظر أننا لم نلاحظ ورود اسم (عبد اللات) بين أسماء الجاهليين]. **انتهى كلام الدكتور جواد علي نصاً**.

فأقول: هذا نص جيد، ولكن لنا عليه استدراكات طفيفة:
فأولاً: ورد (**عبد اللات**)، وإن كان نادراً، كما هو في المعجم الكبير للطبراني (ج22/ص394/ح979): [عن أبي معاوية بن **عبد اللات** (من نمر الأزد)، رضي الله عنه، سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (الأمانة في الأزد، والحياء في قريش)]؛

وثانياً: قول الدكتور جواد علي: [وهو يقابل الإله (**Minerva**) أي (أثينة) (**Athene**) عند اليونان]، فليس هو القول القديم، قول هيرودوتس، كما قد يوهمه السياق، وإنما هو (تطور) متأخر عند الأنباط، وبخاصة أهل مملكة تدمر (Palmyra)، والرومان الذين سيطروا على بلاد الشام قبيل ولادة المسيح بن مريم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والدته، وهي عند رومان الشام مطابقة لـ(**Minerva**)، إلهة الحكمة والفنون. وقد وجد علماء الآثار أطلال معبد لها في تدمر، وبعض التماثيل. التي تعود إلى سنة 150 م، أو نحوها.

(اللات)، عند أهل تدمر = مينرفا/أثينا	(اللات) النبطية = أورانيا أفروديت
وفق جواد علي ومراجعه	وفق هيرودوتس
	

والمؤرخ اليوناني الشهير (**هيرودوتس**)، ولد حوالي عام 490 قبل الميلاد، أي قبل أكثر من ألف عام من البعثة النبوية المشرفة، في مدينة هالكارناسوس (**Halcarnassus**) الواقعة في آسيا الصغرى (تركيا حالياً)، وطوف العالم القديم وكتب تواريخه المشهورة، مسجلا مشاهداته. وإليك نصوصه اليونانية الذي أشار إليها الدكتور جواد علي آنفاً، كما هو مترجم إلى الإنجليزية، بنشر دار بنجوين:

[(The Histories): published by Penguin (2003)، Translation and Introduction by Aubrey De Selincourt]

Book 1، p. 61

[The following are certain Persian customs which i can describe from personal knowledge. The erection of statues، temples، and altars is not an accepted practice

amongst them، and anyone who does such a thin is considered a fool، because، presumably، the Persian religion is not anthropomorphic like the Greek. Zeus، in their system is the whole circle of the heavens، and they sacrifice to him from the tops of mountains. They also worship the sun، moon، and earth، fire، water، and winds، which are their only original deities: it was later that they learned from the Assyrians and Arabians the cult of Uranian Aphrodite. The Assyrian name for Aphrodite is Mylitta، the Arabian Alilat، the Persian Mitra]

Book 3، p. 173

[The only gods the Arabs recognise are Dionysus and Urania; the way they cut their hair – all around in a circle، with the temples shaved is، they say، in imitation of Dionysus. Dionysus in their language is Orotalt، and Urania Alilat]

قلت: نص هيرودوتس **يوجب القطع** بأن ثمة إلاهة أنثى تسمى: (**اللات**) كانت معروفة معبودة عند عرب الشام (الأنباط)، بغض النظر عن قوله بأنها هي التي يسميها اليونان: (**Urania Aphrodite**)، إلاهة الحب السماوي، أو إلهة الفلك والتنجيم، أو غيرها.

وعلى كل حال فكون (**اللات والعزى ومناة**) آلهة مؤنثة مقطوع به من نص القرآن لا محيص عنه، وكذلك كونها شريكة لله، معبودة من دون الله، وهذا وحده هو الذي يعنينا، بغض النظر عن اعتقاد العرب فيها كونها من الملائكة، أو كونها بنات الله، أو أن أحدها (**صاحبة**) الله، تعالى وتقدس؛ أو كونها تمثل السماء، أو الشمس، أو كوكب الزهرة، أو أنها سيدة العالم السفلي، أو غير ذلك، كل تلك التفاصيل لا تعنينا هنا.

فكيف تحولت «**اللات**» وهي إما أحد «**بنات الله**»، وهي أنثى، وهي كائن إلاهي سماوي، من نفس نوع وجوهر ونسب أبيها، تعالى الله وتقدس عن ذلك، أو هي: «**صاحبة الله**»، وهي أنثى أيضاً، وهي كائن إلاهي من جنس سادات الجن والشياطين، إلى رجل ذكر، من أهل الأرض يتكون من لحم ودم، كان يلت السويق للحجاج؟! وأي سويق هذا الذي يشربه الحجاج فيسمنون منه، بعد حسوات قليلة أو شرب أيام يسيرة؟! وهل في التخريف والشطح أوغل من ذلك؟!

وهل يجوز أن يبقى أحد في العالم متوهماً كون (**اللات**) اختراع عربي محض، ليس له سابقة تاريخية في العالم أصلاً، وأنه: (رجل ذكر، كان يلت السويق للحجاج)، بل أشنع من ذلك: (رجل صالح، من أولياء الله الصالحين)؟!

وإليك نموذج آخر من فساد الأدمغة الذي تسبب فيه (الهوس القبوري) عند رجالات الفرقة الوهابية:
❊ جاء في موسوعة الرد على الصوفية (257/116): [وفي صحيح البخاري (برقم4859) عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله (واللات والعزى): (كان اللات رجلاً يلت سويق الحاج) إهـ. وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس أيضاً: (كان يلتُّ السويق على الحجر فلا يشرب منه أحد إلا سمن، فعبدوه). **وهذه من كراماته رحمه الله فهو رجل صالح بشهادة صحابة رسول الله كما في هذا الحديث**. وروى الفاكهي عن ابن عباس: (أن اللات لما مات قال لهم عمرو بن لحي: إنه لم يمت ولكنه دخل الصخرة فعبدوها وبنوا عليها بيتاً)، وكان اللات بالطائف./انظر فتح الباري8/787/. ثم صُرفت **لهؤلاء الأولياء الصالحين رحمهم الله ورضي عنهم** أنواع العبادات من دعاء وتوكل ورهبة ورغبة وخشية بالغيب وحلف ونذر وذبح وتوسل وطواف بتماثيلهم ورموزهم من قبور ومقامات ومزارات وأنصاب وغيرها] انتهى؛ وأترك لك التعقيب بالحوقلة؛ أو الضحك بصوت مرتفع حتى تستلقي؛ أو ما شئت!!!

ونجحت الفرقة الوهابية الغالية المارقة ليس فقط في إرهاب أهل الإسلام وقتلهم بالسيف، بل أرهبتهم فكرياً حتى أحال علماء ديوبند الأحناف في الهند، وهم بزعمهم أهل الفقه والنظر والتدقيق، عقولهم إلى التقاعد، ورفعوا الراية البيضاء، فقال قائلهم: [أقول: بالنسبة إلى مشركي العرب في الجزيرة وكونهم **قبورية** فالأمر **أوضح وأشهر من أن يبرهن عليه ويذكر**؛ فإنهم كانوا قبورية يعبدون القبور وأهلها، فقد صرح الإمام محمود الآلوسي (1170هـ): أن ((اللات)) كان رجلًا من ثقيف يلت السويق بالزيت؛ فلما توفي جعلوا قبره وثنًا، وأنه كان يلت السويق على الحجر؛ فلا يشرب منه أحد إلا سمن، فعبدوه، وعبدوا ذلك الحجر إجلالًا]، كذا نصاً بأحرفه من كتاب جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (411/1): فإنا لله وإنا إليه راجعون!!!

وأحسب أن في ما سلف كفاية، وفوق الكفاية، **لإبطال الزعم المهلك الخطير** الذي تورط فيه الأزرقي المارق بن عبد الوهاب، مؤسس الفرقة الوهابية الغالية المارقة، ونسفه من أساسه، عندما قال: (**فالجواب القاطع أن يقال لهم: إن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وسلم، منهم من يعتقد في الأصنام ومنهم من يعتقد في قبر رجل صالح مثل اللات**)، كما هو في «**مؤلفات الشيخ الإمام محمّد بن عبد الوهاب**»، (ج: 1 ص: 146)، وقد استفتحنا هذا الفصل بإيراده تاماً.

بل الحق أن القول بأن (**اللات**) التي ذكرها القرآن إنما هو (**رجل صالح**)، اعتقدوا في قبره؛ ليس فقط أكذوبة وتخريفاً وقولاً باطلاً فحسب، بل هو تكذيب صريح للقرآن، فهو، ضرورة ولا بد، من **أقوال الكفر**، عياذاً بالله.

❄ فصل: كيف ترك البشر التوحيد الأول؟!

في فصل سابق أقمنا البرهان اليقيني القاطع على أن العرب إنما تركوا دين إسماعيل بفعالية رجل واحد، شيطان من شياطين الإنس، هو عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خِنْدِف، لعنه الله. وأثبتنا أن أساطير «**اللاتَّ**»، الذي كان يلت السويق، وأحجار الكعبة التي كان يطاف بها، لا تستحق حتى أن تروى إلا على وجه التكذيب والتعجب، أو الطرائف والنكت لتلطيف مجالس السمر. فإن كان كل ذلك ترهات وأباطيل، إلا المرفوع إلى خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، وهو تاريخ قريب، قبيل البعثة النبوية الشريفة بعدة قرون فقط، فكيف تكون القيمة العلمية لما روي عن كيفية نشأة الوثنية في قوم نوح، أو قبلهم، بعد التوحيد الأول لآدم، صلوات الله عليه، وولده؟!

ومع ذلك فقد كانت هناك محاولات، تنسب كالعادة، وفي الغالب كذباً وزوراً، إلى الإمام العبقري عبد الله بن العباس، رضوان الله وسلامه عليهما. ولا عجب: فالرجل هو الحبر البحر، ترجمان القرآن: عبقري جهبذ، منحه الله عقلية فذَّة لا تتوقف عن التساؤل والبحث والتنقيب، وكل ذلك خير وبركة للأمة، بشرط أن يقوم من يأتي بعده بواجب الدرس والتمحيص، والمراجعة والتدقيق:

أولا: للكشف عن صحة تلك النسب المزعومة، فالكثير منها باطل لا تحل نسبته لترجمان القرآن وابن عم رسول الله، رضوان الله وسلامه عليه؛

وثانياً: لدراسة المعاني والمقولات دراسة نقدية بفكر عميق مستنير، والتأكد من كونها في حكم المرفوع قطعاً وبيقين، أم لا؛ أما التسليم فهو إنما يكون لله ورسوله، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان.

❄ ولعل خير ما نبتدئ به، كالمعتاد وهو الواجب دائماً وأبداً، هو قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَاراً (21) وَمَكَرُوا مَكْراً كُبَّاراً (22) وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّاً وَلَا سُوَاعاً وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً (23) وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيراً وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالاً (24)**﴾، (نوح؛ 71: 21 – 24).

❄ فقد جاء في تفسير الطبري جامع البيان [ت شاكر (23/639)]: [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا (23) وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلا ضَلالا (24)﴾: يقول تعالى ذكره مخبرا عن إخبار نوح، عن قومه: (وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) كان هؤلاء نفرًا من بني آدم فيما ذُكر عن آلهة القوم التي كانوا يعبدونها.

وكان من خبرهم فيما بلغنا: ما حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا مهران، عن سفيان، عن موسى، عن محمد بن قيس (وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) قال: كانوا قومًا صالحين من بنى آدم، وكان لهم أتباع يقتدون بهم، فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم: لو صوّرناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم،

فصوّروهم، فلما ماتوا، وجاء آخرون دبّ إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم يُسقون المطر فعبدوهم.

حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا مهران، عن سفيان، عن أبيه، عن عكرِمة، قال: كان بين آدم ونوح عشرة قرون، كلهم على الإسلام.

وقال آخرون: هذه أسماء أصنام قوم نوح. ذكر من قال ذلك:

حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، قوله: (لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) قال: كان ودّ لهذا الحيّ من كَلْب بدومة الجَندل، وكانت سُواع لهذيل برياط، وكان يغوث لبني غُطَيف من مُراد بالجُرْف من سبَأ، وكان يعوق لهمدان ببلخع، وكان نسر لذي كلاع من حِمْير؛ قال: وكانت هذه الآلهة يعبدها قوم نوح، ثم اتخذها العرب بعد ذلك. والله ما عدا خشبة أو طينة أو حجرًا.

حدثنا ابن عبد الأعلى، قال: حدثنا ابن ثور، عن معمر، عن قتادة (لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) قال: كانت آلهة يعبدها قوم نوح، ثم عبدتها العرب بعد ذلك، قال: فكان ودّ لكلب بدومة الجندل، وكان سُواعٌ لهُذَيل، وكان يغوث لبني عطيف من مراد بالجُرف، وكان يعوق لهمْدان، وكان نَسْر لذي الكُلاع من حِمْير.

حدثني عليّ، قال: حدثنا أبو صالح، قال: حدثني معاوية، عن عليّ، عن ابن عباس، قوله: (لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) قال: هذه أصنام كانت تُعبد في زمان نوح.

حُدثت عن الحسين، قال: سمعت أبا معاذ يقول: حدثنا عبيد، قال: سمعت الضحاك يقول في قوله: (وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) قال: هذه أصنام، وكانت تُعبد في زمان نوح.

حُدثت عن الحسين، قال: سمعت أبا معاذ يقول: حدثنا عبيد، قال: سمعت الضحاك يقول في قوله: (وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) هي آلهة كانت تكون باليمن.

حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد، في قوله: (وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) قال: هذه آلهتهم التي يعبدون.

واختلفت القرّاء في قراءة قوله: (وُدًّا) فقرأته عامة قرّاء المدينة (وُدًّا) بضم الواو، وقرأته عامة قرّاء الكوفة والبصرة: (وَدًّا) بفتح الواو. والصواب من القول في ذلك عندنا أنهما قراءتان معروفتان في قرّاء الأمصار، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب.

وقوله: (وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا) يقول تعالى ذكره مخبرا عن قيل نوح: وقد ضلّ بعبادة هذه الأصنام التي أُحدثت على صور هؤلاء النفر المسمينَ في هذا الموضع كثير من الناس **فنُسِب الضّلال إذ ضلّ بها عابدوها إلى أنها المُضِلة**]؛ انتهى نص الإمام الطبري.

* وجاء نحو ما سبق، مع زيادة طرق وروايات، في تفسير البغوي [إحياء التراث (157/5)]: [وَقالُوا. لَهُمْ لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ، أَيْ لَا تَتْرُكُوا عِبَادَتَهَا، وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا، قَرَأَ أهل المدينة [وُدًّا] بِضَمِّ الْوَاوِ وَالْبَاقُونَ

بِفَتْحِهَا، وَلا سُواعاً وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً، هَذِهِ أَسْمَاءُ آلِهَتِهِمْ. **قَالَ** مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ: هَذِهِ أَسْمَاءُ قَوْمٍ صَالِحِينَ كَانُوا بَيْنَ آدَمَ وَنُوحٍ، فَلَمَّا مَاتُوا كَانَ لَهُمْ أَتْبَاعٌ يقتدون بهم ويأخذون بعدهم مأخذهم فِي الْعِبَادَةِ فَجَاءَهُمْ إِبْلِيسُ وَقَالَ لَهُمْ: لَوْ صَوَّرْتُمْ صُوَرَهُمْ كَانَ أَنْشَطَ لَكُمْ وَأَشْوَقَ إِلَى الْعِبَادَةِ، فَفَعَلُوا ثُمَّ نَشَأَ قَوْمٌ بَعْدَهُمْ فَقَالَ لَهُمْ إِبْلِيسُ: إِنَّ الَّذِينَ مَنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَهُمْ فَعَبَدُوهُمْ، فَابْتِدَاءُ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ كَانَ مِنْ ذَلِكَ وَسُمِّيَتْ تِلْكَ الصُّوَرُ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهُمْ صَوَّرُوهَا عَلَى صُوَرِ أُولَئِكَ الْقَوْمِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

«2272» أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِيحِيُّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّعِيمِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حدثنا إِبْرَاهِيمُ بن موسى حدثنا هِشَامٌ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ وَقَالَ عَطَاءٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: صَارَتِ الْأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ تُعْبَدُ فِي قَوْمِ نُوحٍ تُعْبَدُ فِي الْعَرَبِ بَعْدَهُ، أَمَّا وَدٌّ فَكَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الْجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ فَكَانَتْ لِهُذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغُوثُ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ ثُمَّ لِبَنِي غَطِيفٍ بِالْجَرْفِ عِنْدَ سَبَإٍ، وَأَمَّا يَعُوقُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمْيَرَ لِآلِ ذي الكلاع. وهذه أَسْمَاءَ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إلى قومهم أن انصبوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ فِيهَا أَنْصَابًا وَسَمَّوْهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ وَنُسِخَ الْعِلْمُ عُبِدَتْ. وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ تِلْكَ الْأَوْثَانَ دَفَنَهَا الطُّوفَانُ وَطَمَّهَا التُّرَابُ، فَلَمْ تَزَلْ مَدْفُونَةً حَتَّى أَخْرَجَهَا الشَّيْطَانُ لِمُشْرِكِي الْعَرَبِ، وَكَانَتْ لِلْعَرَبِ أَصْنَامٌ أُخَرُ، فَاللَّاتُ كَانَتْ لِثَقِيفٍ، وَالْعُزَّى لِسُلَيْمٍ وَغَطَفَانَ وَجَشْمٍ، وَمَنَاةُ لِقَدِيدٍ، وَإِسَافُ وَنَائِلَةُ وَهُبَلُ لِأَهْلِ مَكَّةَ]، انتهى؛ قلت: لعلنا نلاحظ أن البغوي، وهو من أئمة الحديث المعتبرين، قد ذكر كلام محمد بن كعب القرضي تعليقاً، بصيغة الجزم: (**قَالَ** مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ)، مما يشعر بثبوته وصحته عنده؛

❋ وأيضاً في تفسير الثعلبي [الكشف والبيان عن تفسير القرآن (10/46)]: [أخبرني الحسين قال: حدّثنا عبد الله بن يوسف، قال: حدّثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، قال: حدّثنا محمد بن بكار بن المرقان، قال: حدّثنا أبو معشر عن يزيد بن زياد عن محمد بن كعب، قال: كان لآدم عليه السلام خمس بنين: ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر، وكانوا عبادا فمات رجل منهم فحزنوا عليه حزنا شديدا، فجاءهم الشيطان، فقال: هل لكم أن أصور لكم في قبلتكم مثله إذا نظرتم إليه ذكرتموه، قالوا: نكره أن يجعل في قبلتنا شيئا نصلي إليه، قال: فأجعله في مؤخّر المسجد. قالوا: نعم فصوره لهم من صفر ورصاص، ثمّ مات آخر فصوّره لهم، ثمّ مات آخر فصوّره لهم، قال: فنقصت الأشياء كما ينقصون اليوم وأقاموا على ذلك ما شاء الله، ثمّ تركوا عبادة الله سبحانه فأتاهم الشيطان فقال: ما لكم لا تعبدون شيئا، قالوا: من نعبد؟ قال: **هذه آلهتكم وآلهة آبائكم: ألا ترونها مصوّرة في مصلّاكم**، قال: فعبدوها من دون الله عزّ وجل، حتّى بعث الله عزّ وجلّ نوحا فدعاهم إلى عبادة الله سبحانه، فقالوا: لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ إلى قوله سبحانه وتعالى: وَنَسْراً.

وروى سفيان عن موسى عن محمد بن قيس، ﴿وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُواعاً وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً﴾، قال: كانوا قوما صالحين بين آدم ونوح (عليهما السلام)، وكان لهم أتباع يقتدون بهم، فلما ماتوا، قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم: لو صوّرناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم، فصوّروهم،

فلمّا ماتوا وجاء آخرون دبّ إليهم إبليس فقال: إنّما كانوا **يعبدونهم وبهم يسقون** المطر فعبدوهم. قال ابن عباس: كان نوح يحرس جسد آدم على جبل بالهند، يحول بين الكافرين وبين أن يطوفوا بقبره، فقال لهم الشيطان: إنّ هؤلاء يفخرون عليكم فيزعمون أنّهم بنو آدم دونكم وإنّما هو جسد وأنا أصور لكم مثله تطوفون به، فنحت خمسة أصنام وحملهم على عبادتها وهي ودّ وسواع ويغوث ويعوق ونسر، فلما كان أيام الغرق دفن الطوفان تلك الأوثان وطمّها التراب، فلم تزل مدفونة حتّى أخرجها الشيطان لمشركي العرب، فاتخذت قضاعة ودّا فعبدوها بدومة الجندل، ثمّ توارثه بنوه الأكابر فالأكابر حتّى صارت إلى كلب فجاء الإسلام وهو عندهم، وأخذ أعلى وأنعم وهما من طيئ يغوث فذهبوا به إلى مراد فعبدوه زمانا، ثمّ إن بني ناجية أرادوا أن ينزعوه من أعلى وأنعم، ففروا به إلى الحصين أخي بني الحرث بن كعب، وأما يعوق فكان لكهلان، ثمّ توارثه بنوه الأكبر فالأكبر، حتّى صار إلى همدان، وأما نسر فكان لخثعم يعبدونه، وأما سواع فكان لآل ذي الكلاع يعبدونه]، انتهى؛

* وضرب أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى: 373هـ) في تفسيره بحر العلوم (501/3) صفحاً عن كيفية نشأة تلك الآلهة، فقال: [وَقالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ يعني: قال بعضهم لبعض: ويقال: قال الرؤساء للسفلة: لا تذرن، يعني: لا تتركوا عبادة آلهتكم. وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُواعاً وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً، فهذه أسماء الأصنام التي كانوا يعبدونها يعني: لا تتركوا عبادة هذه الأصنام – قرأ نافع وُدّاً بضم الواو، والباقون بالنصب، ومعناهما واحد. وهو اسم الصنم، وقال قتادة: هذه الآلهة كان يعبدها قوم نوح، ثم عبدها العرب بعد ذلك. وقال القتبي الود صنم، ومنه كانت العرب تسمى «عبد ود»، وكذلك تسمي «عبد يغوث». ثم قال: وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيراً يعني: هذه الأصنام أضلوا كثيراً من الناس، يعني: ضلوا بهن كثيراً من الناس، كقوله: إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كثيراً من الناس. ثم قال: وَلا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلالًا يعني: خساراً وغبناً]، انتهى؛

فخلاصة الكلام عند الطبري، والجمهور، وهو ما اتفقت عليه الروايات التي ساقها، أن (وَدًّا وَسُوَاعًا وَيَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) كانت **آلهة** لقوم نوح، ثم صارت إلى بعض قبائل العرب. فأما كونها **آلهة** لبعض العرب، تمثلها **أصنام** معلومة، فأمر يقيني مقطوع به من مرويات المفسرين والأخباريين المتواترة، ومن النصوص المنقوشة في آثار سبأ ومعين وحمير وثمود واللحيانيين. وأما كون آلهة قوم نوح كانت ممثلة بأصنام فأمر محتمل، ولم تجمع عليه النقول. فتقدير الكلام في الآيات إذاً هو: [وَقَالُوا (بعضهم لبعض، وخاصة الكبراء والسادة لعامتهم) لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ (بالأخص أكابر الآلهة) وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا * و(قال نوح): قد ضل الكثيرون بعبادة تلك الآلهة، وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ (وبخاصة الكبراء والسادة) إِلَّا ضَلَالاً]؛ ويكون ذكر الخاص بعد العام من باب التأكيد كما هو في النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام لأحمد محمد بن علي بن محمد الكَرَجي القصَّاب (المتوفى: نحو 360هـ)، (422/4): [دليل على أن في كلام العرب تأكيدًا، كما ذكرناه في غير موضع من هذا الكتاب، إذ ليس يخلو

الود والسواع ويغوث ويعوق والنسر من أن يكونوا تفسيرًا للآلهة المجملة، أو يكونوا غيرها. فإن كانو تفسيرًا لها فقد أكد الكلام بـ (وَلَا تَذَرُنَّ) الثاني. وإن كانوا غيرها فقد أكد الكلام بها نفسها]، انتهى.

ونلاحظ أيضاً أن البعض من مفسري السلف قد ضرب صفحا عن كيفية نشأة تلك الآلهة أو الأصنام عند قوم نوح، فعل ذلك: قتادة، والضحاك، وابن زيد، وعليّ بن طلحة في روايته عن ابن عباس؛ والبعض الآخر تكلم في ذلك بأقوال مختلفة، فعل ذلك: محمد بن كعب القرضي، ومحمد بن قيس، وابن عباس في رواية البخاري.

فأما ما يتعلق بالإضلال فهناك أربعة أقوال، قول الطبري، كما سلف:

❋ وجاء في تفسير البغوي [إحياء التراث (5/158)] قول آخر لمقاتل: [وَقَالَ مُقَاتِلٌ: أَضَلَّ كُبَرَاؤُهُمْ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ]؛ وهو اختيار ابن جزي في تفسيره [التسهيل لعلوم التنزيل (2/416)]: [وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيراً **الضمير للرؤساء** من قوم نوح، والمعنى أضلوا كثيرا من أتباعهم، وهذا من كلام نوح عليه السلام، وكذلك لا تزد الظالمين إلا ضلالا من كلامه، وهو دعاء عليهم]، انتهى؛

❋ وجاء في زاد المسير في علم التفسير لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، (4/344): [قوله عزّ وجلّ: وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيراً فيه قولان: **أحدهما**: **وقد أضلت الأصنام كثيراً من الناس، أي: ضلوا بسببها**. **والثاني**: **وقد أضلَّ الكبراء كثيراً من الناس**]؛ وكذا في تفسير الرازي [مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (30/658)]: [وَاعْلَمْ أَنَّ نُوحًا لَمَّا حَكَى عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا لِأَتْبَاعِهِمْ: لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ قَالَ: وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيراً فِيهِ وَجْهَانِ: الْأَوَّلُ: أُولَئِكَ الرُّؤَسَاءُ قد أضلوا كثيرا قبل هؤلاء الموصين بأن يتمسكوا بِعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَلَيْسَ هَذَا أَوَّلَ مَرَّةٍ اشْتَغَلُوا بِالْإِضْلَالِ الثَّانِي: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ عَائِدًا إِلَى الْأَصْنَامِ، كَقَوْلِهِ: إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ [إِبْرَاهِيمَ: 36] وَأَجْرَى الْأَصْنَامَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَجْرَى الْآدَمِيِّينَ كَقَوْلِهِ: أَلَهُمْ أَرْجُلٌ [الْأَعْرَافِ]]؛ وتفسير البيضاوي [أنوار التنزيل وأسرار التأويل (5/250)]: [وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيراً الضمير للرؤساء أو للأصنام كقوله: إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً. وَلا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلالًا]؛ والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، (10/287): [وَقَدْ أَضَلُّوا: أَيِ الرُّؤَسَاءُ الْمَتْبُوعُونَ، كَثِيراً: مِنْ أَتْبَاعِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ، وَهَذَا إِخْبَارٌ مِنْ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهُمْ بِمَا جَرَى عَلَى أَيْدِيهِمْ مِنَ الضَّلَالِ. وَقَالَ الْحَسَنُ: وَقَدْ أَضَلُّوا: أَيِ الْأَصْنَامُ، عَادَ الضَّمِيرُ عَلَيْهَا كَمَا يَعُودُ عَلَى الْعُقَلَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ **وَيُحَسِّنُهُ عَوْدُهُ عَلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ، وَلَكِنْ عَوْدُهُ عَلَى الرُّؤَسَاءِ أَظْهَرُ، إِذْ هُمُ الْمُحَدَّثُ عَنْهُمْ وَالْمَعْنَى فِيهِمْ أَمْكَنُ**]، انتهى؛

❋ وزادنا ابن عطية قولاً **ثالثاً** في تفسيره المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (5/376): [وقوله: وَقَدْ

أَضَلُّوا كَثِيراً هو إخبار نوح عنهم، وهو منقطع مما حكاه عنهم. والمعنى: **وقد أضل هؤلاء القائلون كثيرا من الناس الأتباع والعوام**، ثم دعا عليهم إلى الله تعالى بأن لا يزيدهم إلا ضلالا، وذكر الظَّالِمِينَ لتعم الدعوة كل من جرى مجراهم. وقال الحسن في كتاب النقاش: أراد بقوله وَقَدْ أَضَلُّوا، الأصنام المذكورة وعبر عنها بضمير من يعقل من حيث يعاملها جمهور أهلها معاملة من يعقل، ويسند إليها أفعال العقل]، انتهى؛

❋ وهناك تأويل بعيد **رابع** كما هو في تفسير الماتريدي [تأويلات أهل السنة (235/10)]: [ثم الأصنام لا يتحقق منها الإضلال، ولكن معنى الإضافة هاهنا هو أنها أنشئت على هيئة لو كانت تلك الهيئة ممن يضل لأضل، وهو كما قلنا في تأويل قوله، عَزَّ وَجَلَّ: (وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا)]، انتهى؛

وقول الطبري في هذه الأسماء الخمسة (ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر)، بأنها آلهة لقوم نوح هو قول الجمهور، **وليس هذا إجماعاً**، فقد جاء **قول ثاني** قديم يجعلها فقط أصناماً للعرب، ولا علاقة لها أصلاً بقوم نوح أو زمن نوح من قريب أو بعيد:
❋ كما جاء في تفسير القرطبي (307/18): [﴿وقالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُواعاً وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً (23) وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيراً وَلا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلاَّ ضَلالاً (24)﴾. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ: هِيَ أَصْنَامٌ وَصُوَرٌ، كَانَ قَوْمُ نُوحٍ يَعْبُدُونَهَا ثُمَّ عَبَدَتْهَا الْعَرَبُ. **وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ. وَقِيلَ**: إِنَّهَا لِلْعَرَبِ لَمْ يَعْبُدْهَا غَيْرُهُمْ. وَكَانَتْ أَكْبَرَ أَصْنَامِهِمْ وَأَعْظَمَهَا عِنْدَهُمْ، فَلِذَلِكَ خَصُّوهَا بِالذِّكْرِ بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ. وَيَكُونُ مَعْنَى الْكَلَامِ كَمَا قَالَ قَوْمُ نُوحٍ لِأَتْبَاعِهِمْ: لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ قَالَتِ الْعَرَبُ لِأَوْلَادِهِمْ وَقَوْمِهِمْ: لَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا، ثُمَّ عَادَ بِالذِّكْرِ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى قَوْمِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، الْكَلَامُ كُلُّهُ مَنْسُوقٌ فِي قَوْمِ نُوحٍ]، انتهى؛

❋ وهو أيضاً في تفسير الماوردي، وهو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، [النكت والعيون (104/6)]: [وفي هذه الأصنام قولان: أحدهما: أنها كانت للعرب لم يعبدها غيرهم ويكون معنى الكلام: كما قال قوم نوح لأتباعهم لا تذرن آلهتكم، قالت العرب مثلهم لأولادهم وقومهم لا تذرنّ وداً ولا سُواعاً ولا يغوث ويعوق ونسراً، ثم عاد الذكر بعد ذلك إلى قوم نوح]، انتهى؛

❋ واستشكله ابن عاشور في التحرير والتنوير (209/29) فحاول الخروج من المأزق قائلاً: [وَلَقَدِ اضْطَرَّ هَذَا بَعْضَ الْمُفَسِّرِينَ إِلَى تَأْوِيلِ نَظْمِ الْآيَةِ بِأَنَّ مُعَادَ ضَمِيرِ قالُوا إِلَى مُشْرِكِي الْعَرَبِ، وَأَنَّ ذِكْرَ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ قِصَّةِ نُوحٍ بِقَصْدِ التَّنْظِيرِ، أَيْ قَالَ الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: لَا تذرنّ ءالهتكم وَدًّا وَسُوَاعًا وَيَغُوثَ وَيَعُوقُ وَنَسْرًا كَمَا قَالَ قَوْمُ نُوحٍ لِأَتْبَاعِهِمْ لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ، ثُمَّ عَادَ بِالذِّكْرِ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى قَوْمِ نُوحٍ، وَهُوَ

تَكَلُّفٌ بَيِّنٌ وَتَفْكِيكٌ لِأَجْزَاءِ نَظْمِ الْكَلَامِ. فَالْأَحْسَنُ مَا رَآهُ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ وَمَا نُرِيدُهُ بَيَانًا: أَنَّ أَصْنَامَ قَوْمِ نُوحٍ قَدْ دُثِرَتْ وَغَمَرَهَا الطُّوفَانُ وَأَنَّ أَسْمَاءَهَا بَقِيَتْ مَحْفُوظَةً عِنْدَ الَّذِينَ نَجَوْا مَعَ نُوحٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَكَانُوا يَذْكُرُونَهَا وَيَعِظُونَ نَاشِئَتَهُمْ بِمَا حَلَّ بِأَسْلَافِهِمْ مِنْ جَرَّاءِ عِبَادَةِ تِلْكَ الْأَصْنَامِ، فَبَقِيَتْ تِلْكَ الْأَسْمَاءُ يَتَحَدَّثُ بِهَا الْعَرَبُ الْأَقْدَمُونَ فِي أَثَارَاتِ عِلْمِهِمْ وَأَخْبَارِهِمْ، فَجَاءَ عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ الْخُزَاعِيُّ الَّذِي أَعَادَ لِلْعَرَبِ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ فَسَمَّى لَهُمُ الْأَصْنَامَ بِتِلْكَ الْأَسْمَاءِ وَغَيْرِهَا فَلَا حَاجَةَ بِالْمُفَسِّرِ إِلَى التَّطَوُّحِ إِلَى صِفَاتِ الْأَصْنَامِ الَّتِي كَانَتْ لَهَا هَذِهِ الْأَسْمَاءُ عِنْدَ الْعَرَبِ وَلَا إِلَى ذِكْرِ تَعْيِينِ الْقَبَائِلِ الَّتِي عَبَدَتْ مُسَمَّيَاتِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ]

قلت: استشكال ابن عاشور، والحل الذي اقترحه، له وجاهة، ولكنه لا يحسم النزاع لأنه من الممكن جداً أن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كان في بعض مواسم الحج يدعو بعض الحجيج من أهل اليمن، المعظمين لهذه الأصنام الخمسة: فدعاهم إلى توحيد الله، مذكراً لهم بأنهم من نسل نوح، وذكر لهم معاناة جدهم مع المشركين من قومه، وبأخص الأكابر والرؤساء، وكيف كانوا يتواصون بالتمسك بآلهتهم؛ فأجابه أهل اليمن بأقبح جواب، وقالوا: (ونحن نتواصى بالتمسك بود وسواع ويغوث ويعوق ونسر، لا نتركها أبداً، ولا نؤمن بك أبداً)، أو كلاماً يشبه هذا، فنزلت سورة نوح آنذاك فوراً، فتلاها عليهم.

قلت: وقد فتح الله علينا **<u>بقول ثالث</u>** متوسط، ما نظن أحداً سبقنا إليه، مفاده أن هؤلاء الخمسة كانوا أعظم كبراء قوم نوح ورؤوسهم، فتقدير الكلام في الآيات على هذا القول هو إذاً: [وَقَالُوا (بعضهم لبعض، وخاصة الكبراء والسادة لعامتهم) لا تَذَرُنَّ (عبادة) آلِهَتَكُمْ (لعبادة إله نوح الواحد)؛ وَلا تَذَرُنَّ (طاعة رؤسائكم وأكابركم) وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا (وإلا لترأس نوح عليكم) * (قال نوح): وقد أضل هؤلاء الرؤساء والأكابر (وبخاصة الخمسة آنفي الذكر) الكثيرين، وَلَا تَزِدِ (اللهم) الظَّالِمِينَ (وبخاصة الكبراء والسادة الخمسة) إِلَّا ضَلَالاً]، فهذا، بحمد الله، أحسن وأنسب للسياق، ويحسم مسألة نسبة الإضلال حسما حسناً، ويعود الضمير في (أضلوا) إلى أقرب مذكور، وهو الأصل الذي لا تجوز مخالفته إلا ببرهان؛ فالكلام كله منسق عن قوم نوح لا غير: عن آلهتهم وكبرائهم؛ ويزيد في المعاني التي تضمنتها الآية، وهو أنسب لبلاغة القرآن المعجز، من غير لجوء إلى دعوى الإطناب، وعطف الخاص على العام. وفي هذا القول أيضاً مزيد فوائد، منها:

<u>**(1) -**</u> أن آلهة العرب، أو بعض العرب، الممثلة بالأصنام الخمسة المعلومة، تعود في الأصل إلى أسماء رؤساء جبابرة متكبرين من قوم نوح، لا قي منهم نوح، سلام الله عليه، شتى صنوف السخرية والاضطهاد. وهذا تلميح للباحث الناقد بأن يجتهد في معرفة ذلك التطور التاريخي العجيب، ولعلنا نعود لشيء من هذا قريباً، أو في مقام آخر؛

<u>**(2) -**</u> أن الأسماء المذكورة عربية البناء، ويمكن تصور اشتقاقها من المواد الثلاثية: (ودد، سوع، غوث، عوق، نسر)، وهي مستعملة في العربية المعاصرة باستثناء (سوع): فلغة قوم نوح عربية قديمة بائدة، لعلها (**أم**) أو (**جدة**) اللغات السامية المعروفة؛

والآن إلى الحديث المنسوب لترجمان القرآن عبد الله بن العباس، رضوان الله وسلامه عيهما:

❊ جاء في صحيح البخاري (4920/160/6): [حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَقَالَ عَطَاءٌ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «صَارَتِ الأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي العَرَبِ بَعْدُ أَمَّا وَدٌّ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ كَانَتْ لِهُذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغُوثُ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ، ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجَوْفِ، عِنْدَ سَبَإٍ، وَأَمَّا يَعُوقُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمْيَرَ لِآلِ ذِي الكَلاَعِ، أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ، أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ **وَتَنَسَّخَ العِلْمُ** عُبِدَتْ»]؛

ـــ وهو في أخبار مكة للفاكهي (71/141/5): [عَن مُحَمَّد بن ثَوْر عَن ابْن جريج عَن عَطاء عَن ابْن عَبَّاس رَضِي الله عَنْهُمَا قَالَ صَارَت الْأَوْثَان الَّتِي كَانَت فِي قوم نوح فِي الْعَرَب بعد أما ود فَكَانَت لكَلْب بدومة الجندل وَأما سواع فَكَانَت لهذيل وَأما يَغُوث فَكَانَت لمراد ثمَّ بنى غطيف بالجوف عِنْد سبأ وَأما يعوق فَكَانَت لهمدان وَأما نسر فَكَانَت لحمير لآل ذِي كلاع: أَسمَاء رجال صالحين من قوم نوح فَلَمَّا هَلَكُوا أوحى الشَّيْطَان إِلَى قَومهمْ أَن انصبوا إِلَى مجَالِسهمْ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أنصابا وسموها بِأَسْمَائِهِمْ فَفَعَلُوا فَلم تعبد حَتَّى إذا هلك أُولَئِكَ وتنسخ الْعلم عبدت]، انتهى؛

❊ ولكن جاء في تفسير عبد الرزاق (3341/349/3): [عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُواعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: 23] قَالَ: «كَانَتْ آلِهَةً يَعْبُدُهَا قَوْمُ نُوحٍ، ثُمَّ كَانَتِ الْعَرَبُ تَعْبُدُهَا بَعْدُ فَكَانَ وَدًّا لِكُلَيْبٍ بِدَوْمَةَ الْجَنْدَلِ، وَكَانَ سُوَاعٌ لِهُذَيْلٍ، وَكَانَ يَغُوثُ لِبَنِي غُطَيْفٍ مِنْ مُرَادِ بِالْجَرْفِ، وَكَانَ يَعُوقُ لِهَمْدَانَ، وَكَانَ نَسْرٌ لِذِي الْكَلَاعِ مِنْ حِمْيَرٍ»]، انتهى؛ ولم يزد قتادة على ذلك؛ ثم أضاف عبد الرزاق بعد ذلك فوراً: [عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «صَارَتِ الْأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ» ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ قَتَادَةَ]، انتهى؛

ـــ وجاء في الجمع بين الصحيحين (84/2): [أخرجه أَبُو مَسْعُود فِي تَرْجَمَة عَطاء بن أبي رَبَاح، ثمَّ قَالَ: إِن حجاج بن مُحَمَّد وَعبد الرَّزَّاق روياه عَن ابْن جريج فَقَالَا: عَن **عَطاء الْخُرَاسَانِي**. وَقد ذكر أَبُو بكر البرقاني عَن الْإِسْمَاعِيلِيّ نَحْو ذَلِك، وَحَكَاهُ عَن عَليّ بن الْمَدِينِيّ. وَالله أعلم]، انتهى؛

والحق أن هذا الأثر لا يثبت حتى عن ابن عباس، لانقطاعه في موضعين، فقد أخرجه البخاري كما سلف فقال: (عطاء)، هكذا غير منسوب؛ وأخرجه عبد الرزاق هذا الأثر في تفسيره فصرح أنه (عطاء الخراساني) عن ابن عباس؛ وجمهور الأئمة على أن البخاري قد وهم فظن عطاء أنه عطاء بن أبي رباح، والصحيح أنه عطاء الخراساني، كما هو في مصنف عبد الرزاق، وقد تابعه حجاج بن محمد الأعور، وكلاهما أثبت من قاضي صنعاء هشام بن يوسف الأبناوي في ابن جريج؛

على أن هشاماً نفسه صرح أيضاً بأنه عطاء الخراساني حيث قال الإمام علي بن المديني في العلل: [سمعت هشام بن يوسف قال: قال لي ابن جريج: سألت عطاء عن التفسير من البقرة وآل عمران؟ فقال: اعفني

من هذا. قال هشام: فكان بعد إذا قال: عطاء، عن ابن عباس قال الخراساني. قال هشام: فكتبنا ما كتبنا، ثم مللنا. قال علي: يعني كتبنا (ما كتبنا) أنه عطاء الخراساني. قال علي بن المديني: وإنما كتبت هذه القصة لأن محمد بن ثور كان يجعلها: عطاء، عن ابن عباس فظن الذين حملوها عنه أنه عطاء بن أبي رباح]، كما تجده في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (5/90)؛ وتهذيب التهذيب (ج7/ص190/395)؛ ومراجع كثيرة غيرها.

فلا لوم على الإمام ابن جريج، ولا على الإمام البخاري، وإنما يلام هشام بن يوسف وصحبه، ومنهم من محمد بن ثور، على أنهم ملوا وتكاسلوا عن كتابة الاسم منسوباً: (عطاء الخراساني)، فاختصروه إلى: (عطاء)، وكان الواجب ذكر النسبة تامة عند التحديث، وإلا فهو تدليس الشيوخ، سهواً أو عمداً.

وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس، وأيضاً ابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني، وإنما أخذ كتابه من ابنه عثمان بن عطاء فنظر فيه، وكان ابن جريج لا يرى بأساً أن يقول: أخبرنا في المناولة والكتابة. وذكر صالح بن أحمد بن حنبل في «**العلل**» عن علي بن المديني قال: سألت يحي بن سعيد القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيف، فقلت: إنه يقول أخبرنا، قال: لا شيء، إنما هو كتاب دفعه إليه!
قلت: بل هو شر من ذلك، وإنما دفعه ابنه عثمان بن عطاء الخراساني إليه، وهذا الابن متكلم فيه، وليس بذاك الثقة القوي، وما ندري هل عبث في كتاب أبيه، وما نعلم منهجية عطاء الخراساني في تأليف كتابه، ولا درجة الكتاب من الترتيب والتبويب، ولا القيد والشكل والتنقيط، وهو نفسه، أي عطاء بن أبي مسلم الخراساني، رحمه الله، على فضله وعبادته وجهاده، مع ذلك ليس من أئمة التثبت والإتقان: يرسل ويدلّس، وهذا مقطوع به، مجمع عليه من الأئمة، وقيل أيضاً أنه يهم!

وزعم الحافظ بأن هذا الحديث بخصوصه، وآخر بنفس الإسناد، عند البخاري، يحتمل أن يكون عن عطاء بن أبي رباح حيث قال، مثلاً، في تهذيب التهذيب (ج7/ص190/395) رداً على المزي: [قلت أورد المؤلف من سياق هذا أن عطاء المذكور في الحديثين هو الخراساني وأن الوهم تم على البخاري في تخريجهما لأن عطاء الخراساني لم يسمع من بن عباس وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني فيكون الحديثان منقطعين في موضعين والبخاري أخرجهما لظنه أنه بن أبي رباح وليس ذلك بقاطع في أن البخاري أخرج لعطاء الخراساني بل هو أمر مظنون ثم أنه ما المانع أن يكون بن جريج سمع هذين الحديثين من عطاء بن أبي رباح خاصة في موضع آخر غير التفسير دون ما عداهما من التفسير فإن ثبوتهما في تفسير عطاء الخرساني لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضا هذا أمر واضح بل هو **المتعين** ولا ينبغي الحكم على البخاري بالوهم بمجرد هذا الاحتمال لا سيما والعلة في هذا محكية عن شيخه علي بن المديني فالأظهر بل **المحقق** أنه كان مطلعا على هذه العلة ولولا ذلك لأخرج

في التفسير جملة من هذه النسخة ولم يقتصر على هذين الحديثين خاصة والله أعلم ولا سيما أن البخاري قد ذكر عطاء الخراساني في الضعفاء]

فنقول: ما هذه إلا مغالطات ومكابرة: فالحافظ المزي إنما ذكر الحديثين في سياق ترجمة (عطاء الخراساني) في تهذيب الكمال لأنهما قطعاً له، ونص أيضاً أن البخاري إنما أخرجهما لاعتقاده أنهما عن (عطاء بن أبي رباح)، فلا معنى لقول الحافظ: (وليس ذلك بقاطع في أن البخاري أخرج لعطاء الخراساني)، (ولا سيما أن البخاري قد ذكر عطاء الخراساني في الضعفاء)؛

وأما قوله: (ثم أنه ما المانع أن يكون بن جريج سمع هذين الحديثين من عطاء بن أبي رباح خاصة في **موضع آخر غير التفسير** دون ما عداهما من التفسير فإن ثبوتهما في تفسير عطاء الخرساني لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضا هذا أمر واضح بل هو **المتعين**)،

فنقول: نعم: ليس هذا من المحالات العقلية، ولكن المهم هو: هل وقع ذلك فعلياً، وهذا أمر روائي لا يثبت أو يرجح إلا برواية تصلح للاعتبار: فأين تلك الرواية؟! لا سيما أن شهادة هشام بن يوسف توجب الترجيح بأن ما لدى ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح في التفسير إنما هو فقط في سورتي البقرة وآل عمران على أكثر تقدير؛ وليس في سورة نوح ما قد يهتم به الفقيه – وعطاء بن أبي رباح فقيه في المقام الأول، وليس هو من رجال التفسير – حتى يقال لعل هذا عرض في **موضع آخر غير التفسير**، ونلاحظ أيضاً المبالغة الممجوجة في لفظة: (**المتعين**)؛

وأما قوله: (لا سيما والعلة في هذا محكية عن شيخه علي بن المديني فالأظهر بل **المحقق** أنه كان مطلعا على هذه العلة) مكابرة أخرى، فليس ثمة ضرورة عقلية أو شرعية توجب أن يكون البخاري محيطاً بكل ما يعلمه علي بن المديني في العلل، بل لعل علي بن المديني إنما ألف كتابه بآخرة بعد أن استكمل البخاري رحلاته في طلب العلم، فلم يسمعه منه البخاري، ونلاحظ مرة أخرى المبالغة الفاحشة في لفظة: (**المحقق**)؛

وأما قوله: (ولولا ذلك لأخرج في التفسير جملة من هذه النسخة) إلزام للبخاري بما لم يلتزم، وهو قد سمَّى كتابه: (الجامع الصحيح المختصر)؛ وكتاب التفسير من صحيح البخاري ليس تفسيراً شاملاً، وإنما هو مختصر جداً: للآية بعد الآية: فلو أن الحافظ استعرضها واحدة بعد الأخرى فلربما وجد أن تلك النسخة ليس فيها ما يفيد في غير ذينك الموضعين، أو أن البخاري رجح تفسيراً آخر من خارج تلك النسخة.

❋ وردد الإمام الحافظ بن حجر نحو هذا مختصراً في فتح الباري (8/668): [وَإِلَّا فَكَيْفَ يَخْفَى عَلَى الْبُخَارِيِّ ذَلِكَ مَعَ تَشَدُّدِهِ فِي شَرْطِ الِاتِّصَالِ وَاعْتِمَادِهِ غَالِبًا فِي الْعِلَلِ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ شَيْخِهِ وَهُوَ الَّذِي

نَبَّهَ عَلَى هَذِهِ الْقِصَّةِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يُكْثِرْ مِنْ تَخْرِيجِ هَذِهِ النُّسْخَةِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَوْضِعَيْنِ هَذَا وَآخَرَ فِي النِّكَاحِ وَلَوْ كَانَ خَفِيَ عَلَيْهِ لَاسْتَكْثَرَ مِنْ إِخْرَاجِهَا لِأَنَّ ظَاهِرَهَا أَنَّهَا عَلَى شَرْطِهِ]؛ وقد كفانا الإمام العيني في عمدة القاري شرح صحيح البخاري (262/19) مؤونة الرد، فأجاب قائلاً: [وَقيل: فِي معاضدة البُخَارِيّ فِي هَذَا، إِنَّه بِخُصُوصِهِ عِنْد ابْن جريج عَن عَطاء الْخُرَاسَانِي، وَعَن عَطاء بن أبي رَبَاح جَمِيعًا وَلَا يخفى على البُخَارِيّ ذَلِك مَعَ تشدده فِي شَرط الِاتِّصَال واعتماده عَلَيْه، وَيُؤَيّد هَذَا إِنَّه لم يكثر من تَخْرِيج هَذَا وَإِنَّمَا ذكره بِهَذَا الْإِسْنَاد فِي موضِعين هَذَا وَالْآخر فِي النِّكَاح، وَلَو كَانَ يخفى عَلَيْهِ ذَلِك لاستكثر من إِخْرَاجه لِأَن ظَاهره على شَرطه. انْتهى. قلت: **فِيهِ نظر لَا يخفى لِأَن تشدده فِي شَرط الِاتِّصَال لَا يسْتَلْزم عدم الخفاء عَلَيْهِ أصلا**: فسبحان من لَا يخفى عَلَيْهِ شَيْء]

ومما يقوي القول ببطلان كون عطاء المذكور في أثر البخاري هو عطاء بن أبي رباح، ويؤكد الحكم ببطلان الأثر وانقطاعه، وأن ابن عباس بريء من عهدته، الأمور الإضافية التالية:

(1)- نكارة الجملة: (أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ) وعدم ملائمتها لدقة ابن عباس وفصاحته، وحفظ عطاء بن أبي رباح وإتقانه؛ وكان الأولى أن تكون، مثلاً: (أسماء رجال صالحين كانوا قبل نوح) أو (أسماء رجال صالحين من أصحاب الأنبياء كانوا قبل نوح) كما هي في طريق أخرى لنفس الحديث، وإن كانت ضعيفة أو باطلة، سنستعرضها بعد قليل. وكذلك فإن كل القصص والروايات المشابهة الأخرى تتكلم عن: (رجال أو أصنام بعد آدم، أو من ولد آدم)، أو: (رجال أو أصنام قبل نوح). وقد استشكل ذلك القدماء والمحدثون على حد سواء، فقد استشكل الشيخ محمد بن عثيمين، (المتوفى في 15 شوال 1421 هـ، الموافق 11 يناير 2001)، ذلك في شرحه لكشف الشبهات (ص 25) هذا قائلاً: [وهذا التفسير فيه إشكال؛ حيث يقول رضي الله عنه (هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح)، وظاهر القرآن أنها قبل نوح]؛ ثم ذكر الآية، وقال: [فظاهر الآية أن قوم نوح كانوا يعبدونهم، وأنه نهاهم عن ذلك. فسياق الآية يدل على ما ذكره ابن عباس إلا أن ظاهر السياق أن هؤلاء القوم الصالحين كانوا قبل نوح عليه السلام. والله أعلم]؛

والردود على هذا الاستشكال سقيمة في العادة، مفادها الهروب من الحقيقة إلى المجاز لأنه يجوز أن يقال في الرجل أو الرجال من قوم فلان، وإن كانوا قبله، كما زعمه المدعو (أبو عمر السمرقندي) رداً على استشكال المدعو (أبي الوليد) في أرشيف ملتقى أهل الحديث [1 (48/18)]: [ليس ثَمَّة إشكال - والله أعلم - بين الآية والأثر؛ لأنه قد يكون الرجل أو الرجال من قوم فلان، وإن كانوا قبله. فالأثر كما نقلته عن ابن عباس يقول فيه رضي الله عنه: "هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح". ففي الأثر قال: (من قوم نوح)، ولم يقل (قبل نوح)]. والغريب أن (أبا الوليد) نفسه أشار إلى انقطاع الحديث، فقال هناك: [ملحوظة: هذا الأثر معلول بالانقطاع بين عطاء وابن عباس؛ لأن عطاءً المذكور هو الخراساني على الصحيح، وكذلك ابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني، وإنما أخذه من ابن عطاء وهو

عثمان، وقد تكلف ابن حجر، رحمه الله تعالى، في دفع هذه العلة **بما لا يوافق عليه**. أنظر فتح الباري 8/(كتاب التفسير، باب: (وداً ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق))]، فأحسن وأجاد؛ وقال بعدها، رداً على من تساءل عن إخراج البخاري للأثر بالرغم من انقطاعه: [الأخ محمد الأمين، وفقه الله: تقول: ((لماذا أخرجه البخاري في صحيحه إن كان منقطعاً وقد كان يكفيه التعليق؟)). أقول: أخرجه البخاري لأنه يرى صحته!! وتقول: ((لكن الإشكال في الأثر هو هل أخذه ابن عباس من الإسرائيليات أم لا؟ فهذا لا يمكننا الجزم به والله أعلم)). أقول: ربما تعني أن هذا الأثر مروي عن محمد بن كعب بنحوه كما ذكره السيوطي في الدر المنثور؛ فإن كان كذلك، فقد يكون محمد هو الذي أخذ من ابن عباس، **وهذا الاحتمال أقوى** - وإن كنت قلت هذا لأمر غيره فأفصح عنه بارك الله فيك - وما رأيك في ما نقله ابن حجر عن ابن المديني ويحيى القطان؛ تحت هذا الحديث؟؟]، فأساء إلى نفسه إساءة بالغة: فالحديث لا يثبت أصلاً عن ابن عباس، بل قد يكون مكذوباً عليه، ومع ذلك فكون محمد بن كعب القرضي هو الذي أخذه من ابن عباس، هو(**الاحتمال الأقوى**): وطبعاً لم يجب المدعو (محمد الأمين) على تساؤل (أبي الوليد) الأخير، ولم يثب غيره إلى الميدان؛ ثم تحول القوم لمناقشة (متى يكون دعاء الاستخارة)، إذا صح ترتيب الأرشيف في المكتبة الشاملة!!!

حقاً: إن رجالات الفرقة الوهابية قد أحالوا عقولهم على التقاعد **برفضهم** الفكر والتدبر، ونسبتهم القداسة والعصمة لابن تيمية و بن عبد الوهاب، فهم بحق: (**روافض السنة**)!

(2) - رواية عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس: [قوله: (لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) قال: (هذه أصنام كانت تُعبد في زمان نوح)]، فقط لا غير ولم يزد، كما جاء في تفسير الطبري جامع البيان [ت شاكر (23/639)]: [حدثني عليّ، قال: حدثنا أبو صالح، قال: حدثني معاوية، عن عليّ، عن ابن عباس، به]؛ وهو في الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور (4/540): [أخرج الطبري بسنده **الحسن** عن علي بن أبي طلحه عن ابن عباس،... إلخ]. وجمهور الأئمة على تحسين هذا الإسناد، بالرغم من انقطاعه، لأن علي بن أبي طلحه، وإن لم يسمع من ابن عباس، فهو إنما يروي عن مجاهد والقاسم بن محمد عنه؛ كما هو في جامع التحصيل (ص: 240/ت542): [قال دحيم لم يسمع التفسير من بن عباس وقال أبو حاتم علي بن أبي طلحة عن بن عباس مرسل **إنما يروي عن مجاهد والقاسم بن محمد**. وذكر شيخنا المزي في التهذيب أنه روى عن كعب بن مالك وأن ذلك أيضا مرسل]. فعدم رواية علي بن أبي طلحه لقصة الرجال الصالحين من قوم نوح (أو: قبل نوح)، واقتصاره على جملة: (هذه أصنام كانت تُعبد في زمان نوح) فقط في تفسيره الكبير، قرينة قوية على ما أسلفنا من بطلان كون عطاء المذكور في أثر البخاري هو عطاء بن أبي رباح، ويؤكد الحكم ببطلان الأثر وانقطاعه، وأن ابن عباس بريء من عهدته؛

(3) - ما قلناه عن رواية عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس ينطبق حرفاً بحرف على روايات الضحاك بن

مزاحم، وهو معروف بأخذ التفسير من ابن عباس إما مباشرة أو من سعيد بن جبير عندما جاء الري، وهي: (هذه أصنام، وكانت تُعبد في زمان نوح)، وقوله: (هي آلهة كانت تكون باليمن)، كما هي في تفسير الطبري جامع البيان [ت شاكر (23/639)]؛

(4) - وجاء في إتحاف الزائر وإطراف المقيم للسائر لأبي اليمن ابن عساكر (ص: 67): [أخبرنا الحسن بن محمد قراءة رحمه الله، حدثنا أبو طاهر الحافظ، أخبرنا محمد بن عبد الواحد بن عبد العزيز، أخبرنا محمد بن علي بن عمرو، أخبرنا محمد بن يعقوب بن إسحاق، حدثنا أحمد بن محمد بن عمر، حدثنا العباس بن عبد الله، حدثنا أبو المغيرة، حدثنا إسماعيل بن عياش، حدثني ابن جريج، عن عكرمة، عن ابن عباس، رضي الله عنهما، في قول الله عز وجل: ﴿ولا تذرن وداً ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق ونسرا﴾، قال: هذه أسماء رجال صالحين من أصحاب الأنبياء كانوا قبل نوح. قال: فلما أن هلكوا؛ أوحى الشياطين إلى أوليائهم: انصبوا في مجالسهم أنصاباً وسموها بأسمائهم تذكرونهم بها. قال: ففعلوا، فلم تعبد حتى هلك أولئك، فلما هلك أولئك ودرس العلم، عبدت. قال: فأما ((ود)) فكانت لكلب بدومة الجندل، وأما ((سواع)) فكانت لهذيل، وأما ((يغوث)) فكانت لمراد، ثم لبني غطيف بالجوف عند سبأ، وأما ((يعوق)) فكانت لهمدان، وأما ((نسر)) فكانت لحمير، ثم لآل ذي كلاع]
إسماعيل بن عياش ثقة في الشاميين (وكذلك في الكوفيين على الأرجح)، ولكن حديثه عن الحجازيين – وهذا منها – مضطرب لا تقوم به حجة. ولكن الظاهر ها هنا أنه قد حفظ ها هنا جيداً: فالمتن مطابق لمتن البخاري، إلا أنه جعل فقرة البخاري الثانية (أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ... إلخ) هي الأولى، وجعل الأولى ثانيةً، وحذف جملة: (صَارَتِ الأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي العَرَبِ بَعْدُ) إذ لم تعد لها حاجة أصلاً؛ واستبدل (الشَّيْطَانُ) بـ(الشياطين)، ولا فرق في المعنى مطلقاً؛ واستبدل (قَوْمِهِمْ) بـ(أوليائهم)، وهذه أولى وأدق؛ واستبدل (لِحِمْيَرَ لِآلِ ذِي الكَلاَعِ) بـ(لحمير، ثم لآل ذي كلاع)، وهذه أيضاً أولى وأدق لأن الصنم كان لحمير من أقدم العصور ثم توارثوه حتى انتهت سدانته إلى آل ذي الكلاع، وهم بطن قريب من حمير؛ واستبدل (أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ) بـ(أسماء رجال صالحين من أصحاب الأنبياء كانوا قبل نوح)، وهذه أيضاً أحسن وأدق، وبها تزول تماماً إشكالية المتن المذكورة آنفاً: فهذا المتن، في الجملة أجود وأدق، من متن البخاري بمراحل.

ولكن ابن جريج، وهو من الأئمة الثقات الحفاظ الأعلام، لم يلق عكرمة، ولم يسمع منه شيئاً كما هو في جامع التحصيل (ج1/ص229/ت472): [ذكر بن المديني أنه لم يلق أحدا من الصحابة وقال أيضا لم يسمع بن جريج من المطلب بن عبد الله بن حنطب كان يأخذ أحاديثه من بن أبي يحيى عنه وذكر بن المديني أيضا أصحاب بن عباس ثم قال ولم يلق يعني بن جريج منهم جابر بن زيد ولا عكرمة ولا سعيد بن جبير وقال بن الجنيد سألت يحيى بن معين سمع بن جريج من مجاهد قال في حرف أو حرفين في القراءة لم يسمع غير ذلك وكذلك قال البرديجي وغيره،... إلخ]؛ وهو، أي ابن جريج، مدلس، قبيح

التدليس، كما قال الإمام الدارقطني: (شر التدليس تدليس بن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس الا فيما سمعه من مجروح)، فلا بد من القطع بأن ابن جريج أخذه من رجل (**مجهول مجروح**). وعليه فالراجح جداً أن يكون حديث البخاري إنما هو عن عطاء الخراساني، الذي أخذه من ذلك (**المجهول المجروح**) نفسه، ووثق به، فصدقه، وأرسله عن ابن عباس، أو هو من أفاعيل عثمان بن عطاء الخراساني الذي أدرجه في كتاب أبيه.

هذا إذا سلم إسناد أبي اليمن ابن عساكر إلى إسماعيل بن عياش، وهو لا يسلم لأن محمد بن يعقوب بن إسحاق هو محمد بن يعقوب بن إسحاق الخصيب، المترجم له في تاريخ بغداد (ج3/ص391/1509): [(محمد بن يعقوب بن إسحاق الخصيب): حدث عن أخيه احمد وعن احمد بن محمد بن عمر اليمامي روى عنه أبو حفص بن شاهين]، معروف بالرواية عن احمد بن محمد بن عمر بن يونس الحنفي اليمامي، نزيل بغداد: وهذا له مناكير وعجائب، وهو متهم بوضع الحديث وسرقته، كما هو في تاريخ بغداد (ج5/ص65/2438)؛ وفي طبقات أصفهان (ج3/ص75/258)؛ وفي لسان الميزان (ج1/ص282/838)؛ وفي الكشف الحثيث (ج1/ص59/102): فليس من المستبعد أن يكون قد سرق متن البخاري وركب عليه هذا الإسناد، و(حسّن) المتن، ومع ذلك لم يجرؤ على إلصاقه بعطاء بن أبي رباح، فجعله عن عكرمة، فلم يزد الخبر إلا بطلاناً وسقوطاً، ولا عجب فقد قال الذي هو على كل شيء قدير، وقد أحاط بكل شيء علما، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾، (الحجر؛ 15: 9).

ومهما يكن الأمر فلا عيب على الإمام البخاري، وهو من هو: هو بحق جبل الحفظ، وإمام الدنيا؛ لا عيب عليه أن يخطئ ويهم لأنه ليس بالمعصوم، فله عشرات الأوهام في كتاب التاريخ الكبير، أوردها الإمام الخطيب البغدادي في كتابه [موضح أوهام الجمع والتفريق (12/1)]، حيث رد على بعض السفهاء من أدعياء العلم الذين ينكرون مثل هذه الأبحاث والتحقيقات بكلام متين، نسوقه لنفاسته:

* قَالَ الْخَطِيب رَحمَه الله: [فِي كتاب التَّارِيخ الَّذِي صنفه أَبُو عبد الله مُحَمَّد ابْن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ نَظَائِر كَثِيرَة لما ذكره أَبُو الْحسن الدَّارَقُطْنِيّ عَنهُ من جعله الِاثْنَيْنِ وَاحِدًا وَالْوَاحد اثْنَيْنِ وَأَكْثَر وَنحن ذاكرون مِنْهَا بِمَشِيئَة الله تَعَالَى مَا وضح قاصده وَقرب منا على تَصْدِيق دعوانا فِي ذَلِك شَاهده ومتبعوه بِمَا يشاكله من أَوْهَام الْأَئِمَّة سوى البُخَارِيّ فِي هَذَا النَّوْع وَنَذْكُر فِيهِ مَا اخْتلف الْعلمَاء فِيهِ وأيهم أقرب إِلَى الصَّوَاب فِيمَا يَدعِيهِ ثمَّ نشرع فِيمَا لَهُ رسمنا هَذَا الْكتاب ونجعله مُلَخصا على نسق وَاحِد الْحُرُوف الْمرتبَة والأبواب. **وَلَعَلَّ بعض من ينظر فِيمَا سطرناه وَيقف على مَا لكتابنا هَذَا ضمناه يلْحق سيء الظَّن بِنَا وَيرى أَنا عمدنا لِلطَّعْنِ على من تقدمنا وَإِظْهَار الْعَيْب لكبراء شُيُوخنَا وعلماء سلفنا** وأنى يكون ذَلِك وبهم ذكرنَا وبشعاع ضيائهم تبصرنا وباقتفائنا وَاضح رسومهم تميزنا وبسلوك سبيلهم عَن الهمج تحيزنا وَمَا مثلهم ومثلنا إِلَّا مَا ذكر أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء فِيمَا أَخْبَرَنَا أَبُو الْحسن عَليّ بن

أَحْمَد بن عمر الْمُقْرِئ أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِر عبد الْوَاحِد بن عمر بن مُحَمَّد بن أبي هَاشم حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن الْعَبَّاس اليزيدي حَدَّثَنَا الرياشي عَن الْأَصْمَعِي قَالَ: قَالَ أَبُو عَمْرو مَا نَحن فِيمَن مضى إِلَّا كبقل فِي أُصُول نخل طوال. وَلما جعل الله تَعَالَى فِي الْخلق أعلامًا وَنصب لكل قوم إِمَامًا لزم المهتدين بمبين أنوارهم والقائمين بِالْحَقِّ فِي اقتفاء آثَارهم مِمَّن رزق الْبَحْث والفهم **وإنعام النّظر فِي الْعلم بَيَان مَا أهملوا وتسديد مَا أغفلوا إِذْ لم يَكُونُوا معصومين من الزلل وَلَا آمِنين من مقارفة الْخَطَأ والخطل وَذَلِكَ حق الْعَالم على المتعلم وواجب على التَّالِي للمتقدم** وَعَسَى أَن يضح الْعذر لنا عِنْد من وقف على كتَابنَا الْمُصَنّف فِي تَارِيخ مَدِينَة السَّلَام وأخبار محدثيها وَذكر قطانها الْعلمَاء من غير أَهلهَا وواردها فَإنَّا قد أوردنا فِيهِ من مَنَاقِب البُخَارِيّ وفضائله مَا يَنْفِي عَنَّا الظنة فِي بَابه والتهمة فِي إصلاحنا بعض سقطات كِتَابه إِن شَاءَ الله تَعَالَى]، انتهى.

والمفروض أن يتوقف البحث ها هنا وأن يضرب بهذه المنقطعات والمراسيل والبلايا والأكاذيب عرض الحائط، ولكننا لبيان فساد أدمغة رجالات الفرقة الوهابية، وإفلاسها الفكري، الذي أدى إلى ضلالها العقدي، فالغلو في الدين والمروق منه، ثم الخروج بالسيف على أهل الإسلام؛ لبيان ذلك: نفترض، جدلاً، ثبوت هذا عن ابن عباس، بل نفترض ثبوته عنه بنقل التواتر.

فنقول: حتى في هذه الحالة لا تقوم به حجة. لأن الصحابي ليس معصوما في رأيه، ولا قوله، ولا عمله؛ لا فرق بين التفسير وغيره؛ ولا معنى لقول القائل: قوله في التفسير في حكم المرفوع إذا لم يعارضه صحابي آخر؛ فنقول: هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين. وفي هذه القصة بالذات جاءت روايات أخرى موافقة لهذا في بعض الجزئيات، ومخالفة في أخرى، وفي بعضها زوائد كثيرة عن نفر من علماء التابعين مثل عروة بن الزبير، محمّد بن قيس، وعبيد بن عمير، وعكرمة، والضحاك، ومحمد الباقر، وقتادة، ثم ابن إسحاق، وغيرهم، سقنا طرفاً منها، وسيأتي المزيد قريباً.

فهذا، ونحوه، يرجح أن الناس كانوا يتداولون تلك المرويات التي أخذت من أخباري العرب أو أحبار أهل الكتاب أو قصاص النبط، فسمع بها ابن عباس من مصادر متعددة متباينة، ولما طال الزمن ظن أن لها أصلاً صحيحاً هو ما انتخبه من تلك الروايات، وصاغه بأحسن عبارة وأدقها، كما يفعل المؤرخ المدقق، ولا عجب فهو الحبر البحر، والعلامة العبقري، ثم صرح بذلك في آخر عمره وقد ذهب كبار الصحابة وعلماؤهم، وأمهات المؤمنين، وكبار المخضرمين، ولم يبق إلا أمثال: عبد الله بن عمر، أنس بن مالك، وليسوا من أئمة التفسير، فلم يعترض أحد.

فحتى لو سلمنا بقول الجمهور، وهو أن تلك كانت أسماء آلهة لقوم نوح، أي قبل ما يزيد على أربعة آلاف عام قبل البعثة المحمّدية، أو ربما أكثر من ذلك بكثير. وتوارثها العرب، وغيرهم من الشعوب الساميَّة، حتى انتهت إلى القبائل المذكورة، وأكثرها قبائل يمانية، في أثر ابن عباس، وربما إلى غيرها، كما هو معلوم

من نص القرآن، وصحاح الحديث والسير، وبالضرورة من علوم التاريخ والآثار. ولكن كيف نشأت تلك المعتقدات في ذلك الزمن السحيق؟ هذا محال أن يعرف إلا بالنقل الصحيح، وما ثمة نقل صحيح، أو يعرف بالوحي، وما ثمة وحي، وأثر ابن عباس ليس بمرفوع حتى يقال أنه من الوحي، وما هي إلا إسرائيليات، أو أساطير عربية، أو خرافات نبطية شعبية، ونحوها. وأقد أحسن الإمام قتادة بأن ذكر هذا، ولم يزد عليه حرفاً؛ أي أنه اكتفي بمضمون الفقرة الأولى من حديث ابن عباس: [«صَارَتِ الأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي العَرَبِ بَعْدُ أَمَّا وَدٌّ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ كَانَتْ لِهُذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغُوثُ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ، ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجَوْفِ، عِنْدَ سَبَإٍ، وَأَمَّا يَعُوقُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمْيَرَ لِآلِ ذِي الكَلَاعِ»]؛ وكذلك فعل الضحاك، وابن زيد، وعليّ بن طلحة في روايته عن ابن عباس.

<u>والمفروض أن يتوقف البحث ها هنا أيضاً، وأن يضرب بهذه الإسرائيليات، والأساطير والخرافات، عرض الحائط</u>، ولكننا لمزيد بيان افساد أدمغة رجالات الفرقة الوهابية، وإفلاسها الفكري، الذي أدى إلى ضلالها العقدي، فالغلو في الدين والمروق منه، ثم الخروج بالسيف على أهل الإسلام: نفترض، **<u>جدلاً</u>**، مجيء هذا من الوحي المنزل المعصوم، ونتعامل معه كأنه نص قرآن منزل، أو لفظ حديث نبوي منقول بالتواتر. أعني بذلك الفقرة الثانية من حديث ابن عباس التي ضرب عنها الإمام قتادة صفحاً، وهي: [«أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ، أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، **<u>فَلَمْ تُعْبَدْ</u>**؛ حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ **<u>وَتَنَسَّخَ العِلْمُ</u>**: عُبِدَتْ»]؛ أو بلفظها (المحسَّن): [هذه أسماء رجال صالحين من أصحاب الأنبياء كانوا قبل نوح. قال: فلما أن هلكوا؛ أوحى الشياطين إلى أوليائهم: انصبوا في مجالسهم أنصاباً وسموها بأسمائهم تذكرونهم بها. قال: ففعلوا، **<u>فلم تعبد</u>**، حتى هلك أولئك، فلما هلك أولئك **<u>ودرس العلم</u>**، عبدت].

وهذا يقتضي أن نزعم، ظناً ورجماً بالغيب، أن ابن عباس سمع قصة (الرجال الصالحين) بألفاظ متباينة، في مناسبات مختلفة، من النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فوعى جوهرها، وعبر عنه بأدق عبارة وأخصرها، وأضاف إليها ما هو مشاهد بالحس، ومعلوم بالتواتر من أماكن عبادة تلك الأصنام، والقبائل المعظمة لها؛ ثم تورع من نسبتها إليه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لأنها ليست هكذا من لفظه: فإن جوزنا لأنفسنا هذه الجرأة الجامحة فلا بد من ملاحظة الروايات الأخرى المشابهة، والأخذ بما جاء فيها من زيادات شارحة، ولو على وجه الاستئناس، وإليك طرفاً مما لم يسبق ذكره:

❋ فقد جاء في تفسير ابن أبي حاتم [محققا (18997/3375/10)]: [حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ عَنْ أَبِي الْمُطَهَّرِ قَالَ: ذَكَرُوا عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَزِيدَ بْنَ الْمَهَلَّبِ قَالَ: فَلَمَّا انْفَتَلَ مِنْ صَلاتِهِ قَالَ: ذَكَرْتُمْ يَزِيدَ بْنَ الْمُهَلَّبِ أَمَا إِنَّهُ قُتِلَ فِي أَوَّلِ أَرْضٍ عُبِدَ فِيهَا غَيْرُ اللَّهِ قَالَ: ثُمَّ ذَكَرَ وَدًّا – قَالَ: وَكَانَ وَدٌّ رَجُلًا مُسْلِمًا وَكَانَ مُحَبَّبًا فِي قَوْمِهِ، فلما مات **<u>عَسْكَرُوا حَوْلَ قَبْرِهِ</u>**

فِي أَرْضِ بَابِلَ وَجَزِعُوا عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى إِبْلِيسُ جَزَعَهُمْ عَلَيْهِ تَشَبَّهَ فِي صُورَةِ إِنْسَانٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي أَرَى جَزَعَكُمْ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ، فَهَلْ لَكُمْ أَنْ أصور لكم مثله فيكون في ناديكم فتذكرونه؟ قَالُوا: نَعَمْ. فَصَوَّرَ لَهُمْ مِثْلَهُ، قَالَ: وَوَضَعُوهُ فِي نَادِيهِمْ وَجَعَلُوا يَذْكُرُونَهُ، فَلَمَّا رَأَى مَا بِهِمْ مِنْ ذِكْرِهِ قَالَ: هَلْ لَكُمْ أَنْ أَجْعَلَ فِي مَنْزِلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ تِمْثَالًا مثله، فيكون له في بيته فتذكرونه؟ قَالُوا: نَعَمْ: فَمَثَّلَ لِكُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ تِمْثَالًا مِثْلَهُ، فَأَقْبَلُوا فَجَعَلُوا يَذْكُرُونَهُ بِهِ، قَالَ: وَأَدْرَكَ أَبْنَاؤُهُمْ فَجَعَلُوا يَرَوْنَ مَا يَصْنَعُونَ بِهِ وَتَنَاسَلُوا **وَدَرَسَ أَمْرُ ذِكْرِهِمْ إِيَّاهُ**، حَتَّى اتَّخَذُوهُ إِلَهًا يَعْبُدُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلادُ أَوْلادِهِمْ، فَكَانَ أول ما عبد غير الله: الضم الَّذِي سَمَّوْهُ وَدًّا]؛ وهو في «**تفسير ابن كثير**»، (ج: 4 ص: 427 وما بعدها): [وقال ابن أبي حاتم: ... فساقه بعينه]؛ وهو بنحوه في «**الدر المنثور**»، (ج: 8 ص: 294): [وأخرج عبد بن حُمَيْد عن أبي مطهر قاله بنحوه]؛

قلت: وهذه أسطورة مختلفة عن سابقاتها، نعم فيها: [عسكروا حول **قبره**، (أو: اعتكفوا حول **قبره**)، في أرض بابل وجزعوا عليه]، وذلك في أول الأمر فقط حال جزعهم، ولم يترتب على ذلك أي تغير في معتقدات القوم أو عبادتهم، فلا علاقة لها بموضوع «**اتخاذ القبور مساجد**»، أو «**العكوف على القبور**»، الذي هو (**بعبع**) الفرقة الوهابية الرهيب، وإنما هي تتعلق باتخاذ الصور لأولئك المعظمين المحبوبين، وكانت الصور في ناديهم، ثم في بيت كل رجل منهم، وليس على قبورهم، التي اندرست وذهبت.

* وجاء في تفسير البغوي [إحياء التراث (157/5)]: [**قَالَ** مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ: هَذِهِ أَسْمَاءُ قَوْمٍ صَالِحِينَ كَانُوا بَيْنَ آدَمَ وَنُوحٍ، فَلَمَّا مَاتُوا كَانَ لَهُمْ أَتْبَاعٌ يقتدون بهم ويأخذون بعدهم مأخذهم فِي الْعِبَادَةِ فَجَاءَهُمْ إِبْلِيسُ وَقَالَ لَهُمْ: لَوْ صَوَّرْتُمْ صُوَرَهُمْ كَانَ أَنْشَطَ لَكُمْ وَأَشْوَقَ إِلَى الْعِبَادَةِ، فَفَعَلُوا ثُمَّ نَشَأَ قَوْمٌ بَعْدَهُمْ فَقَالَ لَهُمْ إِبْلِيسُ: إِنَّ الَّذِينَ مَنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَهُمْ فَعَبَدُوهُمْ]، انتهى.

* وجاء في «**الدر المنثور**»، (ج: 8 ص: 293): [وأخرج عبد بن حُمَيْد عن محمّد بن كعب رضي الله عنه في قوله: ﴿ولا يغوث ويعوق ونسرا وقد أضلوا كثيرا﴾، قال كانوا قوما صالحين بين آدم ونوح، فنشأ قوم بعدهم يأخذون كأخذهم في العبادة فقال لهم ابليس: لو صورتم صورهم فكنتم تنظرون إليهم، فصوروا ثم ماتوا فنشأ قوم بعدهم فقال لهم ابليس: إن الذين كانوا من قبلكم **كانوا يعبدوها**]، انتهى.

* وفي «**الدر المنثور**»، (ج: 8 ص: 293): [وأخرج أبو الشيخ في العظمة عن محمّد بن كعب القرظي قال: كان لآدم خمسة بنين ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر فكانوا عبادا فمات رجل منهم فحزنوا عليه حزنا شديدا فجاءهم الشيطان فقال: حزنتم على صاحبكم هذا؟ قالوا: (نعم)، قال: هل لكم أن أصور لكم مثله في قبلتكم إذا نظرتم إليه ذكرتموه؟ قالوا: (لا، نكره أن تجعل لنا في قبلتنا شيئا نصلي إليه)، فأجعله في مؤخر المسجد؟ قالوا: (نعم)، فصوره لهم حتى مات خمستهم فصور صورهم في مؤخر المسجد، **وأخرج الأشياء**، حتى تركوا عبادة الله وعبدوا هؤلاء فبعث الله نوحا]، انتهى.

قلت: عبارة: (**وأخرج الأشياء**): لا معنى لها، فهي تحريف أو تصحيف، مع حذف، ولا بد. ولعل أصلها: (**وأدرك الأبناء وتناسلوا**)؛ كما هو بنحو هذا في الروايات الأخرى.

وهاتان قصتان مختلفتان عن محمّد بن كعب القرظي، وفي الثانية تفاصيل كأنها من رواية شاهد عيان كان في ذلك المجلس عندما جاءهم إبليس زائراً(؟!!). ولا علاقة لهذه «**الأسطورة**» الخرافية بموضوع «**اتخاذ القبور مساجد**»، أو «**العكوف على القبور**»، وإنما هي تتعلق باتخاذ الصور لأولئك المعظمين المحبوبين، وكانت الصور في مؤخرة مساجدهم، لأن القوم كرهوا اتخاذ شيء في القِبْلة المزعومة، التي لم يتحفنا الراوية ـــ سامحه الله– بمزيد علم عنها: هل كانت مكة، أو بيت المقدس، أو نحو الشرق، أو القطب الشمالي؟!

❋ وجاء في «**الدر المنثور**»، (ج: 8 ص: 293): [وأخرج الفاكهي عن عبيد الله بن عبيد بن عمير قال: أول ما حدثت الأصنام على عهد نوح، وكانت الأبناء تبر الآباء، فمات رجل منهم فجزع عليه فجعل لا يصبر عنه فاتخذ مثالا على صورته، فكلما اشتاق إليه نظره ثم مات ففعل به كما فعل، ثم تتابعوا على ذلك فمات الآباء فقال الأبناء: ما اتخذ هذه آباؤنا إلا أنها **كانت آلهتهم فعبدوها**]، انتهى.
قلت: وهذه محاولة مختلفة لتفسير نشوء الوثنية، ولا علاقة لها بموضوع «**اتخاذ القبور مساجد**»، أو «**العكوف على القبور**»، وإنما هي تتعلق باتخاذ الصور للأسلاف، كما هي عادة أهل الصين اليوم، وكانت الصور على الأرجح في بيوتهم، وليس هناك ما يدل أنها كانت على قبورهم، ولا في مساجدهم أو معابدهم، فلا علاقة لهذا أصلاً بموضوع: «**اتخاذ القبور مساجد**»، أو «**العكوف على القبور**»، الذي تروى هذه الأساطير أثناء مناقشته.

❋ وقد سبق ذكر ما جاء في «**تفسير الطبري**»، جامع البيان [ت شاكر (23/639)]: [حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا مهران، عن سفيان، عن موسى، عن محمد بن قيس (وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) قال: كانوا قومًا صالحين من بنى آدم، وكان لهم أتباع يقتدون بهم، فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم: لو صوّرناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم، فصوّروهم، فلما ماتوا، وجاء آخرون دبّ إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا **يعبدونهم، وبهم يُسقون المطر**: فعبدوهم]، انتهى.
قلت: هذه أهون شيئاً ما، فما ثمة تحديد أجيال، ولا زعم بأنهم من ولد آدم صليبة مباشرة، ولا ذكر لــ«**زيارة**» إبليس في صورة آدمي، وإنما هي مجرد «**وسوسة**» منه!! ولا ذكر في القصة للقبور أصلاً، وإن كانت الصور والتماثيل جوهرية في الموضوع، ولكن بوصفها وسيلة فقط، مع أنه لم يرد في القصة أين كانت تلك الصور، وإن كان السياق يشير إلى أنها في البيوت. والمصيبة هنا هي في تغير (**الاعتقاد**): (إنما كانوا **يعبدونهم، وبهم يُسقون المطر**)، وليست في الصور ذاتها، ومن باب أولى ليست في القبور.

* وجاءت **رواية فريدة** في الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والثلاثة الخلفاء لأبي الربيع سليمان بن موسى بن سالم بن حسان الكلاعي الحميري (المتوفى: 634هـ)، (64/1): [وذكر الواقدي بإسناد له عن أبى هريرة أن أول ما عبدت الأصنام في زمن نوح عليه السلام، وأن ودا وسواعا ويغوث ويعوق ونسرا كانوا رجالا صالحين من قوم نوح، أهل عبادة وفضل، فماتوا، فوجد عليهم أهلوهم وتوحش الناس لفقدهم، فقال لهم رجل: ألا أصورهم لكم صورا من خشب فتنظرون إليهم وتسكنون إلى رؤيتهم؟ قالوا: بلى إن قدرت، قال: أنا أقدر على تصويرهم، ولا أقدر أن أنفخ الروح فيهم. فجاء بالصور كهيئتهم أحياء، فأخذ أهل كل بيت صورة صاحبهم فوضعوها في منزلهم ينظرون إليها، فأذهب ذلك بعض حزنهم. فكانوا على ذلك ما شاء الله، حتى هلك ذلك القرن، ثم خلف قرن آخر ثم ثالث بعده فكانوا على ما كان عليه القرن الأول حتى هلكوا. ثم خلف القرن الرابع، فقالوا: لو أنا عبدنا هؤلاء لقربونا إلى الله وشفعوا لنا عنده، ولا يزيدونا إلا خيرا إنما نريد ما يقربنا منه، فعبدوها حتى هلكوا، وعبدها من بعدهم. فلما غرقت الأرض زمن نوح عليه السلام، غرقت تلك الأصنام، فمكثت ما شاء الله أن تمكث، ثم استخرجها عمرو بن لحى ففرقها في القبائل]، انتهى.

فأقول: ليس في هذه الرواية ذكر لإبليس أصلاً. وهي مناقضة لجميع الروايات في نسبة هذا القول العجيب: (لو أنا عبدنا هؤلاء لقربونا إلى الله وشفعوا لنا عنده، ولا يزيدونا إلا خيرا إنما نريد ما يقربنا منه). ولا حاجة إلى القول أن مثل هذا الكلام المفصل لا يقبل إلا من شاهد عيان متقن ثقة: وما ثمة شاهد تروى عنه بإسناد متصل، أو من الوحي: وما ثمة وحي. وغايتها أن تكون ظناً خيالياً من اجتهاد أبي هريرة – إذا صح الإسناد إليه – قياساً لدافعهم على داوافع أمثالهم من عرب زمانه: أقيسة فاسدة، وخيالات جامحة.

فبناءً على سبق من النصوص نلاحظ:

أن أول الأمر: تعظيم ومحبة للصالحين والأسلاف، فاغتنم الشيطان الفرصة ليوسوس للخلف أن ينصبوا في مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصاباً (لعلها تماثيل على صورهم)، ووقع القوم في المصيدة وفعلوا ذلك؛ ولكنهم لم يعبدوها. وهذا يعني عندنا، وفق تعريفنا الصحيح للعبادة: أنهم لم يعتقدوا فيها شيئاً من الألوهية (ومنها الربوبية) أصلاً؛ ولا نبالي أكانوا يركعون أو يسجدون أو يتمسحون بهم، أو لا؛ ويعني عند الفرقة الوهابية أنهم ما كانوا يركعون أو يسجدون أو يتمسحون بهم، فلعل ذلك كان مستساغاً في شريعتهم؛ فلعلهم كانوا فقط يخاطبون تلك الأنصاب قائلين: (السلام عليك أيها الرجل الصالح)، ونحو ذلك؛

وثانياً: **(تنسَّخ العلم)** أو **(درس العلم)**: و(العلم) المقصود هنا هو (العلم) بحقيقة تلك الأنصاب، وليس هو (علم الفرائض)، ولا (علم تربية الدواجن): فها هنا جهل تام مطبق بحقيقة تلك الأنصاب (أو التماثيل والتصاوير) فلم يعد يدرى ما هي أصلاً، وهو ما تنص عليه صراحة الرواية عن الإمام أبي

جعفر محمد الباقر: (**ودرس أمر ذكرهم إياه**)، وإنما يعرفها الناس فقط بأسمائها كأسماء أعلام مجردة، ولعل الأسماء كانت منقوشة على قواعد النصب، على فرض أن البشرية كانت تعرف الكتابة آنذاك؛

ثم ثالثاً: (**عبدت**): وهذا يعني عندنا، وفق تعريفنا الصحيح للعبادة: أنهم اعتقدوا فيها شيئاً من الألوهية (ومنها الربوبية من دون الله؛ أو الندية لله)، **كاعتقاد أن الله، أو (بعض) الله، قد حل فيهم أو اتحد، أو أنهم يتصرفون في الكون على وجه الاستقلال، أو أنه بهم، أي بقدرتهم الاذاتية المستقاة، ينزل المطر**: وهذا كفر، وهو شرك اعتقادي مكفِّر. ثم يكون صرف الشعائر التعبدية لهم قليل الأهمية بذاته، وإن كان زيادة في الكفر، **فما هو إلا مظهر عملي لذلك الاعتقاد الكفري، وليس هو أمراً يمكن تصوره مستقلاً عن الاعتقاد المسبق الذي بني عليه**، كما هو مصرح به في رواية عبيد الله بن عبيد بن عمير: (ما اتخذ هذه آباؤنا إلا أنها **كانت آلهتهم فعبدوها**): فهذا اعتقاد ترتب عليه عبادات وشعائر.

وهذا يعني عند الفرقة الوهابية: أنهم بدأوا يركعون أو يسجدون أو يوقدون الشموع، أو يطلقوا المجامر بالبخور، أو يتمسحون بهم، وما شاكل ذلك؛ كل ذلك لأنصاب **لا يدرى ما هي أصلاً**، وإنما تعرف بأسماء أعلام، لا تدرى ما حقيقة مسمياتها، وبالقطع لا علاقة لها برجال صالحين من السلف أصلاً: لأن هذا درس ونسي ولم يعد أحد يذكره؟! وحسبك بهذا برهاناً على فساد أدمغة رجالات الفرقة الوهابية!

فليس في النصوص، ولا حرف واحد، تستنبط منه مزاعم الإمام ابن تيمية الجامحة كما هي في مجموع الفتاوى (167/1): [وَهَذَا كَانَ أَوَّلَ أَسْبَابِ الشِّرْكِ فِي قَوْمِ نُوحٍ وَعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ فِي النَّاسِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَانَ بَيْنَ آدَمَ وَنُوحٍ عَشَرَةُ قُرُونٍ كُلُّهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ ثُمَّ ظَهَرَ الشِّرْكُ **بِسَبَبِ تَعْظِيمِ قُبُورِ صَالِحِيهِمْ**]؛ وأيضاً في مجموع الفتاوى (321/1): [قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ السَّلَفِ: هَؤُلَاءِ كَانُوا قَوْمًا صَالِحِينَ فِي قَوْمِ نُوحٍ فَلَمَّا مَاتُوا **عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ** فَلَمَّا طَالَ عَلَيْهِمْ الْأَمَدُ عَبَدُوهُم].

ونسارع فنقول: معاذ الله أن يكون الشيخ ابن تيمية قد تعمد هذا، لأنه **كذب محض، وإفك مجرد**؛ وإنما هو عمى البصيرة الناشئ من الهوى، الذي أسلفنا الإشارة إليه مراراً وتكراراً، الذي جعله يقرأ النصوص منكسة: فيرى فيها، ما ليس منها؛ ويغمض العين عما هو فيها فلا يراه أصلاً؛ ثم تبعته الفرقة الوهابية اتباع الدواب العجماوات لقائدها.

وإليك مزيد من القصص الخرافية المكذوبة المتناقضة:

❋ حيث جاء في تفسير ابن كثير [ت سلامة (235/8)]: [وَرَوَى الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَرْجَمَةِ شِيثَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ بِشْرٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي جُويبر وَمُقَاتِلٌ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ

قَالَ: وُلِدَ لِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَرْبَعُونَ وَلَدًا، عِشْرُونَ غُلَامًا وَعِشْرُونَ جَارِيَةً، فَكَانَ مِمَّنْ عَاشَ مِنْهُمْ: هَابِيلُ، وَقَابِيلُ، وَصَالِحٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ – وَالَّذِي كَانَ سَمَّاهُ عَبْدَ الْحَارِثِ – ووَدّ، وَكَانَ وَدّ يُقَالُ لَهُ "شِيثَ" وَيُقَالُ لَهُ: "هِبَةُ اللَّهِ" وَكَانَ إِخْوَتُهُ قَدْ سَوّدوه، وَوُلِدَ لَهُ سَوَاع وَيَغُوثُ وَيَعُوق وَنَسْرٌ]، انتهى.

قلت: ما شاء الله كان: يختلف الرواة في أسماء أبناء النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهل الطاهر هو نفسه الطيب، وهل هما مجرد لقبان لعبد الله، أو غير ذلك؟! ولكننا «**نعلم**» أن ود هو شيت ويقال له هبة الله؛ وسواع ويغوث ويعوق ونسر أبناء لــ«**ود**»، ومن عاش منهم، ومن مات في صغره؟!

* وجاء في تفسير ابن كثير [ت سلامة (8/235)]: [وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَر الدّوريُّ، حَدَّثَنِي أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمُؤَدَّبُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ هُرمز عَنْ أَبِي حزْرَة، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: اشْتَكَى آدَمُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعِنْدَهُ بَنُوهُ: وَدٌّ، وَيَغُوثُ، وَيَعُوقُ وَسُوَاعٌ، وَنَسْرٌ – قَالَ وَكَانَ وَدّ أكَبرهم وَأَبَرَّهُمْ بِهِ]، انتهى. وهي كذلك في «**الدر المنثور**»؛ وها هنا أصبح سواع ويغوث ويعوق ونسر أخوة لــ«**ود**»، هكذا بقدرة قادر، وليسوا أبنائه!

وقد تطورت هذه الخرافات إلى قصص مطولة، تصلح للإخراج السينمائي، لا سيما في مرويات الشيعة، وما كان في مستواها من كتب أهل الأسمار والطرائف والأغاني، وإليك نموذج واحد من ذلك (للمتعة الأدبية والتسلية فقط، أو للإنتاج السينمائي!):

* جاء في «**سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**» **لعبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي (المتوفى: 1111هــ)**، (1/35، بترقيم الشاملة آليا): [وقد روينا عن محمّد بن موسى المتوكل، عن عبد الله بن جعفر، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محجوب، عن محمّد بن النعمان الأحول، عن يزيد بن معاوية، قال: سمعت أبا جعفر يقول في مسجد النبي، صلى الله عليه وسلم: إن إبليس اللعين أول ما صور صورة على مثال آدم ليفتن به الناس ويضلهم عن عبادة الله تعالى، وكان ود في ولد قابيل، وكان خليفة قابيل على ولده وعلى من بحضرتهم في سفح الجبل يعظمونه ويسودونه، فلما أن مات، جزع عليه إخوته وخلف عليهم أنبأنا يقال له سواع، فلم يغن غناء أبيه منهم، فأتاهم إبليس في صورة شيخ، فقال: قد بلغني ما أصبتم به من موت ود عظيمكم، فهل لكم أن أصور لكم على مثال ود صورةً تستريحون إليها وتأنسون بها؟ فقالوا: افعل، فعمد الخبيث إلى الآنك، فأذابه حتى صار مثل الماء، ثم صور لهم صورة مثل ود في بيته، فتدافعوا على الصورة يلثمونها ويضعون خدودهم عليها ويسجدون إليها. وأحب سواع أن يكون التعظيم والسجود له، فوثب على صورة ود، فحكها حتى لم يدع منها شيئاً، وهموا بقتل سواع فوعظهم، وقال: أنا أقوم لكم بما كان يقوم به ود، وأنا ابنه، فإن قتلتموني لم يكن لكم رئيس، فمالوا إلى سواع بالتعظيم والطاعة، ثم لم يلبث سواع أن مات، وخلف أنبأنا يقال له: يغوث، فجزعوا على سواع، فأتاهم إبليس، وقال: أنا الذي صورت لكم صورة ود، فهل لكم أن أجعل لكم مثل سواع على وجه لا يستطيع أحد أن يغيره؟ قالوا: فافعل، فعمد إلى عود من شجر الخلاف، فنجره

ونصبه لهم في منزل سواع، وإنما سمى ذلك العود خلافاً؛ لأن إبليس عمل منه صورة سواع على خلافة صورة ود، فسجدوا له وعظموه، وقالوا ليغوث: ما نأمنك على هذا الصنم أن تكيده كما كاد أبوك مثال ود، فوضعوا على البيت حراساً وحجاباً، ثم كانوا يأتون الصنم في يوم واحد، ويعظمونه أشد مما كانوا يعظمون سواعاً، فلما رآى ذلك يغوث، قتل الحراس والحجاب ليلاً، وجعل الصنم رميماً، فلما بلغهم ذلك أقبلوا ليقتلوه، فتوارى منهم، فطلبوه، ورأسوه، وعظموه ثم مات وخلف أنبأنا يقال له: يعوق، فأتاهم إبليس فقال: قد بلغني موت يغوث، وأنا جاعل لكم مثاله في شيء لا يقدر أحد أن يغيره، قالوا: فافعل، فعمد الخبيث إلى حجر جزع أبيض، فنقره بالحديد حتى صور لهم مثال يغوث، فعظموه أشد مما مضى، وبنوا عليه بيتاً من الحجر، وتبايعوا ألا يفتحوا باب ذلك البيت إلا في رأس كل سنة وسميت البيعة حينئذ؛ لأنهم تبايعوا وتعاقدوا عليه؛ فاشتد ذلك على يعوق، فعمد إلى ريطة وحلفاء، فألقاها في الحائط بالنار ليلاً فأصبح القوم وقد احترق البيت والصنم والحرس وارفض الصنم ملقى، فجزعوا، وهموا بقتل يعوق، فقال لهم: إن قتلتم رئيسكم، فسدت أموركم، فلم يلبث أن مات يعوق، وخلف أنبأنا يقال له: نسر، فأتاهم إبليس فقال لهم: بلغني موت عظيمكم، فأنا جاعل لكم مثال يعوق في شيء لا يبلى، فقالوا: افعل، فعمد إلى الذهب وأوقد عليه النار حتى صار كالماء، وعمل مثالاً من الطين على صورة يعوق، ثم أفرغ الذهب فيه، ثم نصبه لهم في ديرهم، واشتد ذلك على نسر، ولم يقدر على دخول ذلك الدير، فانحاز عنهم في قرية قريبة من إخوته يعبدون نسراً والآخرون يعبدون الصنم، حتى مات نسر، وظهرت نبوة إدريس ـــ عليه السلام ـــ فبلغه حال القوم، وأنهم يعبدون صنماً على مثال يعوق، وأن نسراً كان يعبد من دون الله، فسار إليهم بمن معه حتى نزل مدينة نسر وهم فيها، وهزمهم وقتل من قتل وهرب من هرب، فتفرقوا في البلاد، وأمر بالصنم فحمل وألقى في البحر، فاتخذت كل فرقة منهم صنماً، وسموها بأسمائها، فلم يزالوا بعد ذلك قرناً بعد قرن لا يعرفون إلا تلك الأسماء.

ثم ظهرت نبوة نوح ـــ عليه السلام ـــ فدعاهم إلى عبادة الله تعالى وحده، وترك ما كانوا يعبدون من الأصنام، فقال بعضهم: ﴿لاَ تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلاَ تَذَرُنَّ وَدّاً وَلاَ سُوَاعاً وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً﴾. فعلى هذا كانت ـــ بسبب أولاد قابيل، لعنه الله ـــ عبادة الأصنام.

وفي العلل: أن أصل عبادة النيران قابيل ـــ لعنه الله ـــ فإنه لما لم يتقبل الله منه قربانه، أتاه إبليس، وقال له: إنما قبلت النار قربان أخيك؛ لأنه يعبدها، فقال: وأنا أعبد ناراً أخرى، فبنى بيوت النار، ولم يرث منه ولده إلا عبادة النيران. وهو أول من بنى للنار البيوت]؛ **انتهى النص المنقول**.

هذه القصص المتناقضة، والخرافات المتباينة، والخيالات الشاطحة، تظهر لك حقيقة هذه الأقوال، وأنها مجرد أساطير شعبية، وخرافات عربية أو نبطية أو سريانية أو إسرائيلية. وقد تنزه عنها نفر من المفسرين من أمثال قتادة، والضحاك، وابن زيد؛ وهو القول الصحيح عن ابن عباس، الذي لا يحل الجزم بغيره أصلاً.

❄ فصل: كيف انتقلت أوثان قوم نوح المزعومة إلى العرب؟!

وطبعاً لم يهدأ للأخباريين بال حتى وجدوا قصصاً تفسر كيف انتقلت هذه الأوثان إلى العرب:
❋ حيث جاء في (**المنمق في أخبار قريش**)، لأبي جعفر محمّد بن حبيب بن أمية البغدادي (المتوفى: 245 هـ)، (ص 94): [قال: وكان عمرو بن ربيعة وهو خزاعة كاهناً له رئي من الجن، وكان عمرو يكنى أبا ثمامة، فأتاه رئيه فقال: فقال: أجب أبا ثمامة، فقال: لبيك من تهامة، فقال له: ارحل بلا ملالة (أو: عجل بالمسير والظعن من تهامة)، بالسعد والسلامة، قال له: جير ولا إقامة، قال: (ائت صف جدة، تجد فيها أصناماً معدة، فأورد بها تهامة، ولا تهب، ثم ادع العرب قاطبة إلى عبادتها تُجب). فأتى عمرو ساحل جدة فوجد بها ودا وسواعا ويغوث ويعوق ونسرا وهي الأصنام التي عبدت على عهد إدريس ونوح عليهما السلام، **ثم إن الطوفان طرحها هناك فسفى عليها الرمل فواراها**، واستثارها عمرو وحملها إلى تهامة وحضر الموسم فدعا العرب إلى عبادتها فأجابوه. فأخذ عوف بن كنانة بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة بن كلب وداً، فنصبه بدومة الجندل، وكان لقضاعة؛ وأخذ الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة سواعا، فكان برهاط، تعبده مضر؛ وأخذ أنعم بن عمرو المرادي يغوث، فكان بأكمة من اليمن يقال لها مذحج، تعبده مذحج ومن والاها؛ وأخذ مالك بن مرثد بن جشم بن حاشد بن جشم بن خيران بن نوف بن همدان يعوق، فكان بقرية يقال لها خيوان، تعبده همدان ومن والاها؛ وأخذ معد يكرب أحد حمير وأحد ذي رعين نسرا، فكان بموضع من أرض سبأ يقال له بلخع، تعبده حمير ومن والاها].

❋ وجاء في أخبار مكة للفاكهي (68/139/5): [عَن ابْن الْكَلْبِيّ قَالَ: كَانَ لعَمْرو بن ربيعَة رئي من الْجِنّ فَأَتَاهُ فَقَالَ أجب أَبَا ثُمَامَة وادخل بِلَا ملامة ثمَّ أئت سيف جدة تَجِد بهَا أصناما معدة ثمَّ أوردهَا تهَامَة وَلَا تهب ثمَّ ادْع الْعَرَب إِلَى عبادتها تجب. قَالَ فَأَتى عَمْرو سَاحل جدة فَوجدَ بهَا ودا وسواعا ويغوث ويعوق ونسرا وَهِي الْأَصْنَام الَّتِي عبدت على عهد نوح وَإِدْرِيس ثمَّ إن الطوفان طرحها هُنَاكَ فسقى عَلَيْهَا الرمل فاستثارها عَمْرو وَخرج بهَا إِلَى تهَامَة وَحضر الْمَوْسِم فَدَعَا إِلَى عبادتها فَأُجِيب]؛
أقول: عَمْرو بن ربيعَة هُوَ عَمْرو بن لحي؛

❋ ولكن جاء في تفسير السراج المنير (ص: 4907): [ورُوي عن ابن عباس أنّ نوحاً عليه السلام كان يحرس جسد آدم عليه السلام على جبل الهند فيمنع الكافرين أن يطوفوا بقبره، فقال لهم الشيطان: إنّ هؤلاء يفخرون عليكم ويزعمون أنهم بنو آدم دونكم وإنما هو جسد وأنا أصوّر لكم مثله تطوفون به، فصوّر لهم هذه الأصنام الخمسة وحملهم على عبادتها، فلما كان أيام الطوفان دفنها الطين والتراب والماء فلم تزل مدفونة حتى أخرجها الشيطان لمشركي العرب، وكان للعرب أصنام أخر، فاللات كانت لقديد وإساف ونائلة، وهبل كانت لأهل مكة، وكان إساف حيال الحجر الأسود، ونائلة حيال الركن اليماني، وكان هبل في جوف الكعبة].

ولك أن تختار ما شئت من الأساطير والخرافات. وطبعاً بني هذا، وغيره، على **مقدمات باطلة**، منها: أن الطوفان أغرق الدنيا كلها، فلم يبق أحد يتوارث الأصنام توارثاً طبيعياً، فاحتاج الأمر إلى (**شياطين الجن**) لحفز أوليائهم من الكهان من (**شياطين الإنس**) للحفر عن الأصنام المدفونة، ودعوة الناس إلى عبادتها. وهناك غير هذا من الخرافات والأساطير التي لا نهاية لها، ولا خطام ولا زمام: **فالله أعلم بذلك كله، وحسبك من شر سماعه**: وإليك حل سقيم آخر لهذه الإشكالية الموهومة:

❊ فقد جاء في تفسير القاسمي [محاسن التأويل (9/325)]: [**الأول** ــ قال الرازي: في انتقالها عن قوم نوح إلى العرب. إشكال، لأن الدنيا قد خربت في زمان الطوفان، فكيف بقيت تلك الأصنام، وكيف انتقلت إلى العرب. ولا يمكن أن يقال إن نوحا عليه السلام وضعها في السفينة وأمسكها، لأنه عليه السلام إنما جاء لنفيها وكسرها، فكيف يمكن أن يقال إنه وضعها في السفينة سعيا منه في حفظها؟ انتهى كلامه.

ونحن نقول: إن جوابه بديهي، وهو أن انتقالها إلى العرب بواسطة نقل أحوال قوم نوح وأبنائهم وعوائدهم، على ألسنة الرحل والسّمار، لأن سيرة القرن المتقدم في العصر المتأخر، وسنة الخالف أن يؤرخ السالف. وجلي أن النفس أميل إلى الجهل منها إلى العلم، لا سيما إذ زين له المنكر بصفة تميل إليها، فتكون ألصق به. وهكذا كان بعد انقراض العلم وحملته، أن حدث ما حدث من عبادتها، كما أشارت إليه رواية ابن عباس عند البخاري: حتى إذا هلك أولئك، وتنسّخ العلم، عبدت. وعجيب من الرازيّ أن لا يجد مخرجا من سؤاله، وهو على طرف الثّمام.

الثاني ــ قال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري): حكى الواقدي قال: كان (ود) على صورة رجل، و(سواع) على صورة امرأة و(يغوث) على صورة أسد، و(يعوق) على صورة فرس، و(نسر) على صورة طائر. وهذا شاذ، والمشهور أنهم كانوا على صورة البشر، وهو مقتضى ما تقدم من الآثار في سبب عبادتها. انتهى.

الثالث ــ قال ابن القيّم في (إغاثة اللهفان) أول ما كاد به الشيطان عبّاد الأصنام، من جهة العكوف على القبور، وتصاوير أهلها، ليتذكروهم بها، كما قص الله سبحانه قصصهم في كتابه فقال: وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ.. الآية. ثم قال: وتلاعب الشيطان بالمشركين في عبادة الأصنام له أسباب عديدة، تلاعب بكل قوم على قدر عقولهم: فطائفة دعاهم إلى عبادتها من جهة تعظيم الموتى الذين صوروا تلك الأصنام على صورهم، كما تقدم عن قوم نوح عليه السلام، ولهذا لعن النبيّ، صلى الله عليه وسلم، المتخذين على القبور المساجد السرج، ونهى عن الصلاة إلى القبور، وسأل ربه سبحانه أن لا يجعل قبره وحدثنا يعبد، ونهى أمته أن يتخذوا قبره عيدا]، انتهى.

❊ وجاء في تفسير السراج المنير (ص: 4907): [وقال الماوردي: أما ودّ فهو أوّل صنم معبود فسمي ودًّا لودّهم له وكان بعد قوم نوح لكلب بدومة الجندل في قول ابن عباس وعطاء، وأمّا سواع فكان لهذيل بساحل البحر في قولهم. وقال الرازي: وسواع لهمدان. وأمّا يغوث فكان لغطيف من مراد بالجوف من سبأ في قول قتادة. وقال المهدوي: لمراد ثم لغطفان. وقال أبو عثمان النهدي: رأيت يغوث وكان من

رصاص، وكانوا يحملونه على جمل أجرد ويسيرونه معهم ولا ينيخونه حتى يبرك بنفسه فإذا برك نزلوا، وقالوا: قد رضي لكم المنزل، وأمّا يعوق فكان لهمدان، وقيل: لمراد، وأمّا نسر فكان لذي الكلاع من حمير في قول قتادة ومقاتل. وقال الواقدي: كان ود على صورة رجل، وسواع على صورة امرأة، ويغوث على صورة أسد، ويعوق على صورة فرس، ونسر على صورة نسر من الطير. **قال البقاعي**: (ولا يعارض هذا أنهم صور لناس صالحين، لأنّ تصويرهم لهم يمكن أن يكون منتزعاً من معانيهم، فكان ودّ للكامل في الرجولية، وكان سواع امرأة كاملة في العبادة، وكان يغوث شجاعاً، وكان يعوق سابقاً قوياً، وكان نسر عظيماً طويل العمر) ا.هـ]، انتهى.

❋ وجاء في التحرير والتنوير (ص: 4578): [قال أبو عثمان النهدي: (رأيت يغوث (صنما) من رصاص وكانوا يحملونه على جمل أحرد (بالحاء المهملة أي يخبط بيديه إذا مشى) ويسيرون معه ولا يهيجونه حتى يكون هو الذي يبرك، فإذا برك نزلوا وقالوا: قد رضي لكم المنزل، فيضربون عليه بناء ينزلون حوله). وكان يغوث على صورة أسد. وكان لهمدان صنم اسمه (يعوق) وهو على صورة فرس؛ وكان لكهلان من سبأ ثم توارثه بنوه حتى صار إلى همدان. وكان لحمير ولذي الكلاع منهم صنم اسمه (نسر) على صورة النسر من الطير]، انتهى؛

ـــ وجاء تخريج كلام أبي عثمان النهدي في الدر المنثور (8/293): [وأخرج عبد بن حُمَيْد وابن المنذر وابن مردويه عن أبي عثمان قال: رأيت يغوث صنما من رصاص يحمل على جمل أجرد فإذا برك قالوا: قد رضي ربكم هذا المنزل]، انتهى؛

ـــ وهو في معرفة الصحابة لأبي نعيم (4/1869/4705): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ (يحيى بن) زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عَاصِمٍ (هو: الأَحْوَلُ)، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، قَالَ: رَأَيْتُ يَغُوثَ صَنَمًا مِنْ رَصَاصٍ، يُحْمَلُ عَلَى جَمَلٍ أَجْرَدَ، فَإِذَا بَرَكَ الْجَمَلُ، قَالُوا: قَدْ رَضِيَ لَكُمْ رَبُّكُمْ هَذَا الْمَنْزِلَ]، انتهى؛

ـــ وهو في معجم الصحابة للبغوي (4/494/1951): [حدثنا ابن أبي شيبة حدثنا أبو داود الحفري حدثنا يحيى بن زكريا عن عاصم عن أبي عثمان، قال: رأيت يغوث صنما من رصاص يحمل على جمل أجرد فإذا بلغ واديا فبرك فنزل فيه قالوا: قد رضي لكم ربكم هذا الوادي]، انتهى؛

ـــ وأيضاً في تاريخ دمشق لابن عساكر (35/471): [قال (يعني: عيسى بن علي؛ وصدر الإسناد: أخبرناه عاليا أبو القاسم بن السمرقندي أخبرنا أبو الحسين بن النقور أخبرنا عيسى بن علي) وأخبرنا عبد الله بن محمد (هو: البغوي) حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا أبو داود الحفري حدثنا يحيى بن زكريا عن عاصم عن أبي عثمان النهدي قال رأيت يغوث صنما من رصاص يحمل على جمل أجرد فإذا بلغ واديا فبرك فيه قالوا قد رضي لكم ربكم هذا الوادي]، انتهى.

❋ ولكن جاء في تاريخ دمشق لابن عساكر (35/472): [قرأت على ابي القاسم زاهر بن طاهر عن أبي

عثمان الصابوني أخبرنا أبو العباس محمد بن احمد بن محمد السليطي أخبرنا أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن الحافظ حدثنا احمد بن حفص وعبد الله بن محمد الفراء وقطن بن ابراهيم قالوا: أخبرنا حفص حدثني ابراهيم عن عاصم الأحول عن أبي عثمان انه قال أسلمت في حياة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وقد حججت بيغوث وكان صنما من رصاص لقضاعة، **تمثال امرأة**، وعبدت ذا الخلصة، ودورت الأدورة: ثم ائتنفت الإسلام]، انتهى؛

قلت: فيغوث إذاً هو الصنم الذي على **صورة امرأة**، فلعل سواع هو الذي كان على **صورة الأسد**، وانقلب الأمر على الواقدي، أو على من رواه عنه؛ ووقوع مثل هذا الانقلاب كثير حتى في صحاح الأخبار، وهو لا يوجب رد الخبر أو تكذيبه بجملته؛ بل **إن مجموع الخبرين يكاد يوجب القطع** بأن أصنام ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر كانت على صور: رجل، أو امرأة، أو أسد، أو فرس، أو نسر (على صورة الطير المعروف)، بهذا الترتيب أو غيره.

قلت: كلام البقاعي له وجاهته، فلا يجوز رفضه بالكلية: فالتشبيه بالحيوانات، والرمز للمعاني بصور الحيوانات، أمر معروف في أدبيات كافة الأمم والشعوب؛ فكون الأصنام المذكورة على تلك الصفة، أو غيرها بترتيب آخر، لا يمنع من كونها في الأصل لرجال صالحين في الأزمنة السحيقة، تماماً كأنه لا يمنع أن تكون للعقول الموجودة في أفلاك سماوية، أو لأرواح علوية ملائكية، أو لبعض المعاني والروحانيات المجردة، أو لغير ذلك.

ومن ناحية أخرى: فتباين الصور: ود على صورة رجل، وسواع على صورة امرأة، ويغوث على صورة أسد، ويعوق على صورة فرس، ونسر على صورة نسر من الطير (وقد روي ترتيب غير ذلك: يغوث على صورة امرأة)، **يؤكد بطلان القول** بأن أصل تلك الأصنام (أو بلفظ أدق: الآلهة التي تمثلها تلك الأصنام) كانوا في الأصل رجالاً صالحين من بني آدم، حتى مع تعدد المعاني، لأن المعروف عند الساميين والمصريين القدامى، أنهم في العادة إذا أرادوا إبراز معنى من المعاني كالشجاعة والملك وشدة البطش والصولة لأحد من البشر، أو الآلهة، هو تمثيل ذلك بصنم بعضه أسد وبعضه بشر: الرأس رأس إنسان، والبدن بدن أسد (كتمثال أبي الهول في مصر الذي هو في الأرجح تمثال للملك خوفو، صاحب الهرم الأكبر)، فاعتراض أبو حيان التوحيدي الأندلسي في تفسير البحر المحيط (335/8): [وقيل: كان ود على صورة رجل، وسواع على صورة امرأة، ويغوث على صورة أسد، ويعوق على صورة فرس، ونسر على صورة نسر، وهذا منافٍ لما تقدم من أنهم صوروا صور ناس صالحين]، لا يقل وجاهة عن كلام البقاعي، بل لعله هو الأرجح والأقوى.

على أن الحفريات والآثار والنقوش الحميرية دلت مؤخراً على أن حمير كانت تعرف (**وداً**) كذلك، وتربط بينه وبين إله القمر! فهذه الآلهة، في أزمانها المتأخرة، أكثر ارتباطاً بالكواكب والأفلاك منها برجال

صالحين. وإذا ثبت أن نوحاً، عليه الصلاة والسلام كان في شمال العراق (وهو أمر راجح، ولكنه لم يتيقن بعد) فأهل العراق القديم كانوا عبدة نجوم وأفلاك وأرواح علوية، والله أعلم. وهناك قول آخر، مفاده أن نوحاً إنما ارسل إلى شعب يقطن على الساحل الجنوبي من البحر الأسود أيام كان بحيرة عذبة، معزولة عن بحار العالم، قبل نحو خمسة آلاف عام من البعثة النبوية الشريفة. ومن ناحية أخرى فإن الأساطير والخرافات تتطور وتنقح عبر التاريخ، وخاصة إذا اقتبسها شعب من شعب آخر فيتم الجمع والتنسيق بين المقولات بما يوافق البيئة الجديدة، وفي الغالب يتم (تحريف) الأسماء بما يتناسب مع صوتيات وقواعد اللغة الجديدة: فالقضية كلها غارقة في الظلمات الدامسة للتاريخ القديم، ومطويات الغيب البعيد.

ولكن جاء اعتراض ملفت للنظر في فتح الباري لابن حجر (8/669): [مُحَصَّلُ مَا قِيلَ فِي هَذِهِ ٱلْأَصْنَامِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ وَالثَّانِي أَنَّهَا كَانَتْ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ إِلَى آخِرِ الْقِصَّةِ قُلْتُ بَلْ مَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ وَقِصَّةُ الصَّالِحِينَ كَانَتْ مُبْتَدَأُ عِبَادَةِ قَوْمِ نُوحٍ هَذِهِ ٱلْأَصْنَامَ ثُمَّ تَبِعَهُمْ مَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ فَلَمْ تُعْبَدْ حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ وَتَنَسَّخَ الْعِلْمُ كَذَا لَهُمْ وَلِأَبِي ذَرٍّ وَالْكُشْمِيهَنِيِّ وَنُسِخَ الْعِلْمُ أَيْ عِلْمُ تِلْكَ الصُّوَرِ بِخُصُوصِهَا وَأَخْرَجَ الْفَاكِهِيُّ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ أَوَّلُ مَا حَدَثَتِ ٱلْأَصْنَامُ عَلَى عَهْدِ نُوحٍ وَكَانَتِ ٱلْأَبْنَاءُ تَبَرُّ ٱلْآبَاءَ فَمَاتَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَجَزِعَ عَلَيْهِ فَجَعَلَ لَا يَصْبِرُ عَنْهُ فَاتَّخَذَ مِثَالًا عَلَى صُورَتِهِ فَكُلَّمَا اشْتَاقَ إِلَيْهِ نَظَرَهُ ثُمَّ مَاتَ فَفُعِلَ بِهِ كَمَا فُعِلَ حَتَّى تَتَابَعُوا عَلَى ذَلِكَ فَمَاتَ ٱلْآبَاءُ فَقَالَ ٱلْأَبْنَاءُ مَا اتَّخَذَ آبَاؤُنَا هَذِهِ إِلَّا أَنَّهَا كَانَتْ آلِهَتَهُمْ فَعَبَدُوهَا. وَحَكَى الْوَاقِدِيُّ قَالَ: (كَانَ وَدٌّ عَلَى صُورَةِ رَجُلٍ وَسُوَاعٌ عَلَى صُورَةِ امْرَأَةٍ وَيَغُوثُ عَلَى صُورَةِ أَسَدٍ وَيَعُوقُ عَلَى صُورَةِ فَرَسٍ وَنَسْرٌ عَلَى صُورَةِ طَائِرٍ)؛ **وَهَذَا شَاذٌّ**: وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى صُورَةِ الْبَشَرِ وَهُوَ **مُقْتَضَى** مَا تَقَدَّمَ مِنَ ٱلْآثَارِ فِي سَبَبِ عِبَادَتِهَا وَاللَّهُ أعلم]، انتهى؛

فنقول: أما هذا الاعتراض من الحافظ **فلا مكان له من الإعراب** لأن الواقدي إنما ذكر ما علمه من **أشكال** تلك الأصنام، سواء كان ذلك من مشاهدته هو: وهو معروف بسعة الرحلة، والوقوف بنفسه على المعالم والآثار، وقراءة النقوش والوثائق التاريخية الأصلية، أو مما وصله رواية ممن شاهدها عياناً من أهل الجاهلية، كأبي عثمان النهدي، مثلاً؛ والعهد قريب: فإن بين الواقدي ومن شهد الجاهلية جيلين أو ثلاثة فقط، كما أنه لا دافع له ولا مصلحة في الكذب، إن كان كذاباً وقد أعاذه الله من ذلك، في هذه الجزئية التاريخية الأثرية (الميتة)، عديمة الأهمية سياسياً ودينياً؛ فلا يجوز أن تعارض هذه الرواية المعتبرة بـ(**مقتضى**) روايات خرافية متناقضة منقطعة عن أحداث يزعم أنها وقعت قبل آلاف السنين.

وإليك بعض ما جاء عن هذه الآلهة الخمسة بدون استقصاء أو كبير رجوع للمصادر القديمة، مع بعض التعليقات اليسيرة:

* فقد جاء في المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (256/11): [و(ود) على وصف (ابن الكلبي) له في كتابه الأصنام: (تمثال رجل كأعظم ما يكون من الرجال قد ذبر عليه حلتان، متزر بحلة، مرتد بأخرى، عليه سيف قد تقلده، وقد تنكب قوسًا، وبين يديه حربة فيها لواء، ووفضة فيها نبل). وقد أخذ ابن الكلبي وصفه هذا لود من أبيه عن مالك بن حارثة الأجداري. ومالك بن حارثة الأجداري، هو من بني عامر الأجدار، وهم سدنة (ود). وزعم ابن الكلبي أن أباه محمد بن السائب الكلبي حدثه عن مالك بن حارثة أنه قال له: إنه رأى (وداً)، وأن أباه كان يبعثه، وهو صغير. باللبن إليه، فيقول: اسقه إلهك، فيشربه مالك، فيعود وقد شرب اللبن. أما أبوه فيظن أنه قد أعطى (وداً) إياه]؛

ـــ وجاء في المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (256/11): [وذكر (جارية بن أصرم الأجداري)، من بني عامر بن عوف، المعروف بعامر الأجدار، أنه رأى (وداً) بدومة الجندل في صورة رجل. وورد أن من عبدة (ود) بعض تميم، وطيء، والخزرج، وهذيل، ولخم]؛

* وجاء في المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (257/11): [أما (سواع) فكان موضعه برهاط، من أرض ينبع. وذكر أنه كان صنمًا على صورة امرأة، وهو صنم هذيل وينسب ابن الكلبي انتشار عبادته - كعادته - إلى عمرو بن لحي، فذكر أن مضر بن نزار أجابت عمرو بن لحي، فدفع إلى رجل من هذيل (يقال له الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر) (سواعاً)، فكان بأرض يقال لها رهاط من بطن نخلة، يعبده من يليه من مضر. وذكر (ابن حبيب) أنه كان بـــ(نعمان)، وأنه عبدته: بنو كنانة، وهذيل، ومزينة، وعمرو بن قيس بن عيلان. وكان سدنته بنو صاهلة من هذيل. وفي رواية أن عبدة (سواع) هم آل ذي الكلاع. وذكر (اليعقوبي) أنه كان لكنانة. وفي رواية أخرى يرجع سندها إلى (ابن الكلبي) كذلك، تزعم أن (سواعاً) صنم كان برهاط من أرض ينبع، وينبع عرض من أعراض المدينة. وكانت سدنته بنو لحيان. ثم تقول إنه لم يسمع بورود اسم هذا الصنم في شعر هذيل، إنما بورود اسمه في شعر رجل من اليمن. وورد في رواية أخرى أن (سواعاً) صنم من أصنام همدان]؛

ـــ وجاء في المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (259/11): [وقال (ابن الكلبي) أنه لم يسمع بذكره في أشعار هذيل. وقد قال رجل من العرب:

تراهم حول قيلهم عكوفًا * كم عكفت هذيل على (سواع)**

يظل جنابه برهاط صرعى * عتائر من ذخائر كل راع]؛**

ـــ وجاء في المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (259/11): [ونسب بعض أهل الأخبار هدم الصنم (سواع) إلى (غاوي بن ظالم السلمي)، (غاوي بن عبد العزى) ذكروا أن هذا الصنم كان (لبني سليم بن منصور)، فبينما هو عند الصنم، إذ أقبل ثعلبان يشتدان حتى تسنماه، فبالا عليه فقال: (أرب يبول الثعلبان برأسه *** لقد ذل من بالت عليه الثعالب)؛ ثم قال: يا معشر سليم؟ لا والله هذا الصنم لا يضر ولا ينفع ولا يعطي ولا يمنع! فكسره ولحق بالنبي عام الفتح. فقال النبي، صلى الله عليه وسلم، ما

اسمك؟ فقال: غاوي بن عبد العزى. فقال: بل أنت راشد بن عبد ربه. وعقد له على قومه. وقيل إن هذه الحادثة إنما وقعت لعباس بن مرداس السلمى، وقيل لأبي ذر الغفاري]؛

ـــ وجاء في المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (258/11): [وفي السنة الثامنة من الهجرة هدم (**سواع**)، وكان الذي هدمه عمرو بن العاص، فلما انتهى إلى الصنم، قال له السادن: ما تريد: قال: هدم (**سواع**)، قال: (لا تطيق تهدمه)، قال له عمرو بن العاص: أنت على الباطل بعد. فهدمه عمرو، ولم يجد في خزانته شيئًا، ثم قال للسادن: كيف رأيت، قال: أسلمت، والله]؛

قلت: معتقد السادن – قبل أن يسلم – أن الإله (**سواع**) يمنع معابده وأوثانه بقوته الذاتية، فلا يمكن هدمها!

❋ وجاء في المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (261/11): [ويظهر من غربلة هذه الروايات أن الصنم (**يغوث**) كان في جرش أو على مرتفع قريب من هذه المدينة. أما سدنته، فكانوا من بني أنعم بن أعلى من طيء، وكانوا في جرش. وفي حوالى سنة 623، أي السنة التي وقعت فيها معركة بدر، حدث نزاع على الصنم: أراد بنو مراد أن يكون الصنم فيهم وسدانته لهم، وأراد بنو أنعم الاحتفاظ بحقهم فيه. فهرب بنو أنعم بصنمهم إلى بني الحارث (يعني: الحارثبن كعب في نجران)، واحتفظوا به بعد أن وقعت الهزيمة في مراد. وفي الحرب التي وقعت بين (بني أنعم) و(غطيف) حمل عبدة (**يغوث**) صنمهم معهم وحاربوا، مستمدين منه العون والمدد. وفي ذلك يقول الشعر:

وسار بنا يغوث إلى مراد ❋❋❋ فناجوناهم قبل الصباح

ويظهر أن (بني أنعم)، وسائر عبدة هذا الصنم، كانوا يحملون صنمهم معهم في غالب الأحوال عند قتالهم القبائل الأخرى. ولا يستبعد أن تكون لاسم هذا الصنم علاقة بفكرة المتعبدين له عنه، بمعنى أن المتعبدين له كانوا يرون أنه يغيثهم ويساعدهم. وقد ظن بعض الباحثين أنه يمثل الإله الأسد. وأنه كان (طوطم) قبيلة مذحج، يدافع عنها ويذب عن القبيلة التي تستغيث به، على نحو ما فعله الإسرائيليون من استغاثتهم بـ(حية النحاس) المسماة (نحشتان) Nehushtan 5، التي كانت (طوطمًا) في الأصل على رأي (سمث). ونجد بين أسماء الجاهليين عددًا من الرجال سموا بـ(عبد يغوث)، منهم: من كان في مذحج، ومنهم من كان في قريش، ومنهم من كان في هوازن. وقد كان قائد بني الحارث بن كعب على تميم في معركة (الكُلاب) عبد يغوث، كما كان لدريد بن الصمة أخ اسمه (عبد يغوث). ومن مذحج: (عبد يغوث) بن وقاص بن صلاءة الحارثي، الذي قتلته (التيم) يوم الكُلاب الثاني. ومن بني زهرة: عبد يغوث بن وهب، وعبيد يغوث، وأمهما صفية بنت هشام بن عبد مناف. ويدل ذلك على أن عبادته كانت معروفة بين مذحج وأهل جرش وقريش وهوازن، وقبائل أخرى مثل تغلب]؛

قلت: وأما كلام (سمث) وغيره عن (طوطم) فنموذج على ما أسلفنا ذكره أن (علماء الأديان) الغربيين لا يعتد بهم في تحرير عقائد أهل الأديان المختلفة، وتصنيفها إلى بدائية ومتطورة، لأنهم عند التحليل والتقعيد ينطلقون من إسقاطات نفسية مسبقة، أوحت لهم بخيالات فاسدة، وفرضيات لا أساس لها،

بالمضادة للمنهج العلمي السليم، فبالرغم من أنهم أفنوا أعمارهم، وأتعبوا أنفسهم في جمع (مادة وصفية) و(معلومات رصدية) ضخمة.

* وجاء في المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (262/11): [و(**يعوق**) أيضًا في جملة هذه الأصنام التي فرقها عمرو بن لحي على القبائل. لقد سلمه عمرو إلى مالك بن مرثد بن جشم بن حاشد بن جشم بن خيوان بن نوف بن همدان فوضعه في موضع خيوان، حيث عبدته همدان وخولان ومن والاها من قبائل، وكان في أرحب. وذكر (ياقوت الحموي) أن ابن الكلبي قال: (واتخذت خيوان (**يعوق**)، وكان بقرية لهم يقال لها خيوان من صنعاء على ليلتين مما يلي مكة، ولم أسمع لها ولا لغيرها شعرًا فيه. وأظن ذلك لأنهم قربوا من صنعاء واختلطوا بحمير، فدانوا معهم باليهودية أيام تهود ذي نواس، فتهودوا معه). ونسب (الطبرسي) عبادة (**يعوق**) إلى كهلان، وذكر أنهم توارثوه كابرًا عن كابر، حتى صار إلى همدان. وذكر في رواية أخرى أن يعوق اسم صنم كان لكنانة. (...) وهناك بيت ينسب إلى مالك بن نبط الهمداني الملقب بذي المعشار، وهو من بني خارف أو من يام بن أصي، هذا نصه:

يَرِيشُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَيَبْرِي * وَلَا يَبْرِي يَعُوقُ وَلَا يَرِيشُ]؛**

فأقول: قال أهل الأدب والعربية: (تقول العرب: فلان يريش ويبري، إذا كان عنده نفع، وأصله أن يبري السهم ويصنعه، ثم يجعل له ريشاً حتى ينتفع به: فضربوا ذلك مثلاً لمن عنده خير ونفع)؛ ولكن كلام مالك بن نبط الهمداني، رضي الله عنه، أعمق من ذلك: فهو يعني الخلق والتقدير والتصرف، وهذا يدل على أنه، وعموم همدان، كانوا يعتقدون – قبل إسلامهم – أن (**يعوق**) يخلق ويقدر ويتصرف في العالم.

* وجاء في المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (263/11): [وأما (**نسر**) فكان من نصيب حمير، أعطاه عمرو بن لحي قيل ذي رعين المسمى (معد يكرب) فوضعه في موضع بلخع من أرض سبأ، فتعبدت له حمير إلى أيام ذي نواس، فتهودت معه، وتركت هذا الصنم. وكان عباد نسر آل ذي الكلاع من حمير على رواية من الروايات. وذكر (محمد بن حبيب)، أن حمير تنسكت لنسر، وعظمته ودانت له، وكان في غُمدان قصر ملك اليمن. وذكر اليعقوبي أنه كان لحمير وهمدان منصوبًا بصنعاء. ونسر هو (نشر) Nasher في العبرانية. وهو صنم من أصنام اللحيانيين كذلك، ويجب أن يكون من أصنام العرب الشماليين لورود اسمه في الموارد العبرانية والسريانية على أنه اسم إله عربي. وأشير في التلمود إلى صنم ذكر أن العرب كانوا يعبدونه اسمه (نشرا) Neshra و(نشرا) هو (**نسر**) وقد ورد اسم الصنم (**نسر**) عند السبئيين كذلك، وكان من الآلهة المعبودة عند كثير من الساميين وقد عبد خاصة في جزيرة العرب. ولم يشر ابن الكلبي إلى صورة الصنم نسر، ولكننا نستطيع أن نقول استنادًا إلى هذه التسمية أنه كان على هيئة الطائر المسمى باسمه، وقد وجدت أصنام على صورة نسر منحوتة على الصخور خاصة في أعالي الحجاز. ويؤيد هذا الرأي رواية ذكرها الطبرسي في أشكال الأصنام، أسندها إلى الواقدي، قال فيها: (كان

ود على صورة رجل، وسواع على صورة امرأة، ويغوث على صورة أسد، ويعوق على صورة فرس، ونسر على صورة نسر من الطير)]؛

قلت: وإله الأشوريين الرئيس هو (نسر) فيما يبدو، ولكنهم يسمونه (أشور)، وأصنامه على هيئة رجل برأس وأجنحة نسر، فالله أعلم.

وفي الختام: فإن المتيقن المقطوع به هو إذاً فقط، لا غير: أن وداً، وسواعاً، ويغوث ويعوق ونسر كانت آلهة لبعض قبائل العرب؛ وأنها كانت موجودة على عهد النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، معبودة من تلك القبائل التي سمَّاها أهل الأخبار.

وكل ما عدا ذلك: ما هي إلا وساوس وأساطير وخرافات، لا يثبت بها شيء، ولا تقوم بها حجة. فمن اعتمد شيئاً من ذلك، وبنى عليه دينه فلا يلومن إلا نفسه؛ وإليك النموذج التالي للعظة والعبرة:

❋ يقول عبد القادر بن حبيب الله السندي، وهو (**قزم**) من أقزام الفرقة الوهابية، يعمل مدرساً بمعهد الحرم المكي، في مقاله المعنون: (الضوء القرآني على كتابة العلوي حول النبهاني)، وهو منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (484/12، بترقيم الشاملة آليا)، وأيضاً في أرشيف ملتقى أهل الحديث - 3 (475/36): [قلت: الآية التي ساقها النبهاني من سورة الأحقاف وهي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾ إنّ هذه الآية نزلت بمكة تصف حال المشركين الذين كانوا يعبدون الأصنام، وهي اللاّت، والعزى، والهبل، وغيرها من الأصنام، والآية تحكي قصة حال المشركين، وعن سفاهة عقولهم، وفساد فطرتهم إذ كانوا يدعون من دون الله تعالى هذه الأصنام، وإن كانت عبادتهم، ودعاؤهم **لم تكن مقصودة لها، لأنهم اتخذوها علامات، وشعائر لأصحابها، لكي يتصوروا وجودهم عن طريق هذه الأجسام الحجرية عند الدعاء والاستغاثة بهم**، ولقد أخرج الإمام البخاري في الصحيح، وكذا ابن المنذر وابن مردويه في تفسيرهما عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: "صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العربِ بعدُ، أمَّا ود فكانت لكلب بدومة الجندل، وأما سُواع فكانت لهذيل، وأما يغوث فكانت لمراد، ثم لبني عطيف بالجرف عند سبأ، وأما يعوق فكانت لهمدان، وأما نسر فكانت لحمير لآل ذي الكلاع، أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابا، وسموها بأسمائهم ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عبدت". قلت فهذه الرواية الصحيحة تزيل **شبهة قوية** تمسك بها النبهاني، ومن سار على منهجه من **الأقزام** بأن قريشاً كانت تعبد الأصنام الحجرية معتقدة فيها الخير والشر، والأمر ليس كذلك، **وإنما كانت تعبد مسمّياتها** كما تشير إليه هذه الرواية. ولقد شرح هذه الرواية الحافظ في الفتح شرحا مفصلا، وردّ على الواقدي في زعمه إذ قال: (كان ودّ على صورة رجل، وسواع على صورة امرأة، ويغوث على صورة أسد، ويعوق على صورة فرس، ونسر على صورة طائر)، ثم قال الحافظ: (وهذا شاذ والمشهور أنهم كانوا على صورة البشر، وهو مقتضى ما تقدم من الآثار في سبب عبادتها والله أعلم). قلت: الذي حكم عليه

بالشذوذ فهو منكر؛ لأن الواقدي متهم بالكذب فلا عبرة بروايته، وأما أصنام قريش فمنها: **اللات، والعزى، والهبل، وأساف، ونائلة، فهي أيضا أسماء لرجال صالحين**. قال الإمام ابن الأثير في النهاية: (وفي حديث مجاهد في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ وَالْعُزَّى﴾ قال: (كان رجل يلت السويق لهم)، يريد أن أصله (اللاّت) بالتشديد؛ لأن الصنم سمي باسم الذي كان يلتّ السويق عند الأصنام، أي يخلطه فخُفِّفَ، وجعل اسما للصنم). وقد أخرج البخاري في الصحيح بإسناد عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في قوله تعالى: ﴿اللاَّتَ وَالْعُزَّى﴾: (كان اللات رجلا يلتّ السويق للحاج)، وقال الحافظ في الفتح: (وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس: - ولفظه فيه زيادة – (كان يلتّ السويق على الحجر، فلا يشرب منه أحد إلا سمن، فعبدوه)، واختلف في اسم هذا الرجل، فروى الفاكهي من طريق مجاهد قال: (كان رجل في الجاهلية على صخرة بالطائف، وعليها له غنم، فكان يسلو من رسلها، ويأخذ من زبيب الطائف والأقط فيجعل منه حيسا، ويطعم من يمر به من الناس، فلما مات عبدوه)، ثم قال الحافظ: (فقد أخرج الفاكهي من وجه آخر عن ابن عباس: (أن اللات لما مات قال لهم عمرو بن لحي: إنه لم يمت، ولكنه دخل الصخرة فعبدوها، وبنوا عليها بيتا)، وقد تقدم في مناقب قريش أن عمرو بن لحي هو الذي حمل العرب على عبادة الأصنام). قلت: **وهكذا سائر الأصنام التي عبدت من دون الله تعالى كانت هي علامات وشعائر فقط، وإنما العبادة كانت لمسمياتها**: كما روى لك حبر الأمة، وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما. وقد عرف الإمام ابن الأثير – وهو إمام في اللغة – الصنم بقوله: (قد تكرّر فيه الصنم والأصنام: وهو ما اتخذ إلها من دون الله تعالى، وقيل: هو ما كان له جسم أو صورة، فإن لم يكن له جسم أو صورة فهو وثن)]؛ **انتهي النص المنقول بأحرفه، إلا من علمات الترقيم فهي من اجتهادنا**.

وأسارع بالقول **أولاً** بأن وصفنا لهذا الرجل بـ(**القزم**) إنما هو معاقبة له بمثل ما اعتدى به على خصومه لما وصفهم بـ(**الأقزام**)؛

ونقول **ثانياً**: أرأيت فساد الدماغ الذي تسببت فيه المقولات المتناقضة المخبولة للفرقة الوهابية، واعتمادها الخرافات والأساطير؟!: فهو، نفسه، ينقل عن الإمام ابن الأثير نصاً: (لأن الصنم سمي باسم الذي كان **يلتّ السويق عند الأصنام**)؛ فالقوم إذاً مشركون هالكون، عبدة وثن، الرجل إذاً سادن وثن، مشرك كافر، ولكن (**القزم**) العبقري عبد القادر بن حبيب الله السندي ما زال مصراً على أنه: (**رجل صالح**): أنعم بهذا الصلاح وأكرم!

وهبنا أنا عذرناه في موضوع (**اللات**) لأنه اغتر بالرواية المختصرة، المنسوبة – كذباً وزوراً – لابن عباس ، فصدقها واكتفى بها، وأغلق عيناه عما سواها، حتى ضمرت عيناه وأصبحت عضواً أثرياً(!!)؛ فمن أين أتى بأن: **(العزى، والهبل، وأساف، ونائلة، فهي أيضا أسماء لرجال صالحين)**:

(1) – فالعزى، ونائلة، إناث قطعهاً، فلا يمكن أن تكونا (**أسماء لرجال صالحين**)؛ لا بأس: فلنضرب أيضاً عن هذا صفحاً، فلعله إنما أراد: (**أسماء لرجال صالحين، ونساء صالحات**)، فجاء بالكلام مختصراً؛

(2) – لم ترد رواية إسلامية عن (**هبل**) أصلاً: ما هو، ومن أين أتى، وإن كانت النقوش في أطلال وحفريات البتراء (**Petra**) – جنوب الأردن – تشير إلى كونه زوج (**مناة**)؛ وهناك زعم آخر أنه إله القمر؛ وأما (**أساف، ونائلة**) فالرواية الأخبارية الخرافية المشهورة المتداولة أنهما **عاشقان زنيا في الكعبة، فمسخهما الله تماثيل حجارة**: أنعم بهذا الصلاح وأكرم!

وهو مع كل هذا التخبط لا يجد مناصاً من أن يقترب شيئاً ما من الحق يقوله: (**وهكذا سائر الأصنام التي عبدت من دون الله تعالى كانت هي علامات وشعائر فقط، وإنما العبادة كانت لمسمياتها**)؛ على ما في هذا التعبير من ركاكة لأن الأصنام ليست مجرد (**علامات وشعائر**)، بل هي أكثر من ذلك، فهي نائبة عن (**مسماها**)، أي عن الكائن الإلاهي الذي تحمل اسمه مرتبطة به ارتباطاً محكماً متينا كما أسلفنا.

وإليك نموذج آخر للضر الجسيم الذي الحقته هذه الخرافات حتى بعقول المحققين من العلماء:
❋ فقد جاء في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (2/444): [والحاصل أنهم كانوا يعظِّمون الأصنام تقربًا إلى الله عزَّ وجلَّ لاعتقاد أن الله تعالى أمر بتعظيمها بناء على أنهم رأوا أسلافهم يعظمونها تقربًا إلى الله عزَّ وجلَّ، وزعمهم أن أسلافهم لم يكونوا ليفعلوا ذلك إلا عن بينة، وإما على سبيل الاحترام للأشخاص الذين جُعِلت الأصنام تماثيل لهم اعتقادًا بأن احترامَ تماثيلهم احترامٌ لهم، واحترامهم يرضيهم فيقربوا المحترم إلى الله عزَّ وجلَّ، لقربهم منه لما عرفوا به من الصلاح والخير. وهذا الاحتمال الثاني هو الأقرب والله أعلم، وهو الذي علّل به أهل العلم عبادة الأصنام كما يأتي نقل كلامهم. بقي أن في القصة أن الآباء الأولين هم الذين اتخذوا التماثيل ليتذكروا بها أولئك الموتى، وأن الذين عبدوها إنما هم الخلف، فماذا كان يصنع بها الأولون؟ أقول: في القصة أنهم إنما صنعوها لتذكر إيمانهم إذا رأوا التمثال ذكروا صاحبه وما كان عليه من الخير والصلاح وكثرة العبادة، فيبعثهم تذكره على النشاط في عبادة الله عزَّ وجلَّ، كما أن أحدنا ينظر في سيرة أحد صالحينا كسلمان الفارسي وأبي الدرداء وكالربيع بن خثيم وداود الطائي فينشِّطه ذلك لفعل الخير. وقد يُقال: إنَّ هذا في نفسه خيرٌ ومعونةٌ على الخير إذا صرفنا النظر عن التصوير واتِّخاذ الصور، ولا سيَّما وقد تحرَّزوا عن جَعْل التمثال في القبلة، ولكن الشيطان لا يحب الخير ولا يعين عليه، وإنما قصد أن يكون ذلك ذريعة لإضلال خَلَفِهم حيث رقَّاهم من مجرَّد التذكُّر إلى التبرك والعبادة]؛

❋ وجاء في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (2/446): [هذا ما يتعلق باعتقاد

قوم نوح، وخلاصته: أنهم اعتقدوا أن تعظيم تماثيل الرجال الصالحين دين يقرَّب إلى الله عزَّ وجلَّ، فأما ما كانوا يعملون فلم أجد فيه نصًّا. والله أعلم]، انتهى؛

فنقول: كيف اعتقدوا (أنها لرجال صالحين) بعد أن (تنسخ العلم) فلم يعد يدرى ماهية التماثيل أصلاً؟!

وأين وجد الشيخ الفاضل ذكر (التقرب) إلى الله أصلاً في تلك النقول الخرافية؟! إنما جاء فقط قول إبليس المزعوم: (إنهم كانوا يعبدونها)، أو: (أنها كانت آلهتهم)، أو: (سيقون بها المطر)، وليس في هذا لا ذكر لله، جل جلاله؛ ومن باب أولى: لا يوجد ذكر (للتقرب إليه).

نعم: جاءت رواية فريدة: (لو أنا عبدنا هؤلاء لقربونا إلى الله وشفعوا لنا عنده، ولا يزيدونا إلا خيرا إنما نريد ما يقربنا منه). وقد قلنا معقبين عليه: [ولا حاجة إلى القول أن مثل هذا الكلام المفصل لا يقبل إلا من شاهد عيان متقن ثقة: وما ثمة شاهد تروى عنه بإسناد متصل، أو من الوحي: وما ثمة وحي. وغايتها أن تكون ظناً خيالياً من اجتهاد أبي هريرة – إذا صح الإسناد إليه – قياساً لدافعهم على دوافع أمثالهم من عرب زمانه]. والمعلمي لم يطلع على هذه الرواية، وإلا لأشار إليها، فهو أيضاً متخيل لهذا الدافع: خيالات جامحة، وأقيسة فاسدة؛ وحتى النصوص الخرافية الباطلة لم تقرأ قراءة صحيحة: فإنا لله وإنا إليه راجعون.

❄ فصل: هل كان مشركو العرب مقرين بما يسمِّيه ابن تيمية (توحيد الربوبية)؟!

لسنا هنا بصدد إثبات خطأ الإمام ابن تيمية في إقحام (**الخالقية**)، خطأً تحت عنوان: «**توحيد الربوبية**» وهو خطأ ثانوي على كل حال. وهو قد أصاب في إدخال «**التّدبير**» و«**التصرف**» تحت عنوان «**الربوبية**». ولكن المشكلة الكبرى بحق تكمن في الخطأ القاتل في تعريف (**الألوهية**)، والإهمال الفظيع لـ(**توحيد الذات**)، أي لقوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ**؛ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، (المؤمنون؛ 23: 91)؛ وفي الزعم المنكر الشنيع بأن مشركي العرب كانوا مقرين – في الجملة – بما أسماه هو (**توحيد الربوبية**)، ومع ذلك لم يدخلهم ذلك في الإسلام. فهل كان مشركو العرب كذلك حقاً مقرين بما أسماه هو (**توحيد الربوبية**)؟!

والحق أن ميثاق الفطرة: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ**﴾، (الأعراف؛ 7 : 172). وسؤال القبر: (من **ربك** ... إلخ). تكفي لنسف الأكذوبة الوقحة أن (**كُفّار قريش وكُفّار العرب كانوا مقرِّين بتوحيد الرّبوبيّة**).

ولكن القوم لهم شبهات تستند إلى عدة آيات في كتاب الله قرؤوها كعاتهم قراءة منكوسة، لأنهم ممن (**يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم**)، (**يعبدون ويدأبون: يعجبون الناس، وتعجبهم أنفسهم**)؛

و(**يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء**)، فتكون النتيجة الحتمية لرفضهم التدبر والفكر، وعجبهم بالنفس وتزكيتها، أنهم: (**يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان**)، كما نراه هذه الأيام عيانا في هذه العصابات الإجرامية الدموية المختلفة؛ لذلك قال الناصح المشفق، عليه وعلى آله أتم الصلوات والتسليمات والتبريكات من الله: (**أينما لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإن في قتلهم أجرًا عند اللّه لمن قتلهم يوم القيامة**).

لعل خير ما نبدأ به لمعرفة من أين جاءت الأكذوبة الوقحة أن (**كُفّار قريش وكُفّار العرب كانوا مقرِّين بتوحيد الرّبوبيّة**)، ولاستجلاء **أصل الخطأ ومنشئه**: هو تفسير الإمام الطبري لقوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾، (البقرة؛ 2: 22):

❋ حيث جاء في تفسير الطبري (ج1/ص368 ــ 373): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ - قال أبو جعفر: والأنداد جمع نِدّ، والنِّدّ: العِدْلُ والمِثل، كما قال حسان بن ثابت:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنِدٍّ؟........ فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ

يعني بقوله: (ولستَ له بند)، لست له بمثْلٍ ولا عِدْلٍ. وكل شيء كان نظيرًا لشيء وله شبيهًا فهو له ند.

480 ــ كما حدثنا بشر بن مُعاذ، قال: حدثنا يزيد، عن سعيد، عن قتادة: ﴿**فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا**﴾، أي عُدَلاء.

481 ــ حدثني المثنى، قال: حدثني أبو حُذيفة، قال: حدثنا شِبل، عن ابن أبي نَجيح، عن مجاهد: ﴿**فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا**﴾، أي عُدَلاء.

482 ــ حدثني موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو، قال: حدثنا أسباط، عن السُّدّيّ، في خبر ذكره، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس ــ وعن مُرَّة، عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم: ﴿**فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا**﴾، قال: **أكفاءً من الرجال تطيعونهم في معصية الله**.

483 ــ حدثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قول الله: ﴿**فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا**﴾، قال: الأنداد، الآلهة التي جعلوها معه، **وجعلوا لها مثل ما جعلوا له**.

484 ــ حُدِّثت عن المنجاب، قال: حدثنا بِشر، عن أبي رَوْق، عن الضحاك، عن ابن عباس، في قوله: ﴿**فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا**﴾، قال: أشباهًا.

485 ــ حدثني محمّد بن سنان، قال: حدثنا أبو عاصم، عن شَبيب، عن عكرمة: ﴿**فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا**﴾، أن تقولوا: **لولا كلبنا لَدَخل علينا اللصّ الدارَ، لولا كلبنا صَاح في الدار، ونحو ذلك**.

فنهاهم الله تعالى أن يُشركوا به شيئًا، وأن يعبدوا غيره، أو **يتخذوا له نِدًّا وَعِدلا في الطاعة**، فقال: كما لا شريك لي في خلقكم، وفي رزقكم الذي أرزقكم وملكي إياكم، ونعمي التي أنعمتها عليكم، فكذلك فأفردوا لِيَ الطاعة، وأخلصُوا لِيَ العبادة، ولا تجعلوا لي شريكًا ونِدًّا من خلقي؛ فإنكم تعلمون أن كلّ نعمةٍ عليكم فمنِّي.

القول في تأويل قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، اختلف أهل التأويل في الذين عُنُوا بهذه الآية: فقال بعضهم: عَنَى بها جميع المشركين من مُشركي العرب وأهل الكتاب. وقال بعضهم: عنى بذَلك أهلَ الكتابين، أهلَ التوراة والإنجيل.

ذكر من قال: عنى بها جميعَ عبَدَة الأوثان من العرب وكفار أهل الكتابين:

486 ـــ حدثنا محمّد بن حُمَيْد، قال: حدثنا سلمة بن الفضل، عن محمّد بن إسحاق، عن محمّد بن أبي محمّد مولى زيد بن ثابت، عن عكرمة، أو عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: نَزَل ذلك في الفريقين جميعًا من الكفار والمنافقين. وإنما عَنى تعالى ذكره بقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا للهِ أَنْدَادًا﴾، أي لا تشركوا بالله غيرَه من الأنداد التي لا تَنفع ولا تضرّ، وأنتم تعلمون أنه لا ربّ لكم يرزقكم غيره، وقد علمتم أن الذي يدعوكم إليه الرسول من توحيده هو الحق لا شك فيه.

487 ـــ حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، عن سعيد، عن قتادة في قوله: ﴿وأنتمْ تعلمون﴾، أي تعلمون أنّ الله خَلقكم وخلق السموات والأرض، ثم تجعلون له أندادًا.

ذكر من قال: عُني بذلك **أهلُ الكتابين**:

488 ـــ حدثنا أبو كُرَيْب، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن رجل، عن مجاهد: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا للهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، أنه إله واحدٌ في التوراة والإنجيل.

489 ـــ حدثني المثنى بن إبراهيم، قال: حدثنا قَبيصة، قال: حدثنا سفيان، عن مجاهد، مثله.

490 ـــ حدثني المثنى، قال: حدثنا أبو حُذيفة، قال: حدثنا شِبْل، عن ابن أبي نَجيح، عن مجاهد: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، يقول: وأنتم تعلمون أنّه لا ندّ له في التوراة والإنجيل.

قال أبو جعفر: وأحسِب أن الذي دَعا مجاهدًا إلى هذا التأويل، وإضافة ذلك إلى أنه خطاب لأهل التوراة والإنجيل دُون غيرهم ـــ **الظنُّ منه بالعرب أنها لم تكن تعلم أنّ اللهَ خالقها ورازقها، بجحودها وحدانيةَ ربِّها**، وإشراكها معه في العبادة غيره. وإنّ ذلك لَقولٌ!

ولكنّ الله جلّ ثناؤه قد أخبرَ في كتابه عنها أنها كانت **تُقر بوحدانيته**، غير أنها كانت تُشرك في عبادته ما كانت تُشرك فيها، فقال جل ثناؤه: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، [سورة الزخرف: 87]، وقال: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ﴾، [سورة يونس: 31]؛ فالذي هو أولى بتأويل قوله: ﴿وأنتم تعلمون﴾ ـــ إذْ كان ما كان عند العرب من العلم **بوحدانِيَّة** الله، وأنه مُبدعُ الخلق وخالقهم ورازقهم، نظيرَ الذي كان من ذلك عند أهل الكتابين، ولم يكن في الآية دلالة على أنّ الله جل ثناؤه عني بقوله: ﴿وأنتم تعلمون﴾، أحدَ الحزبين، بل مُخرَج الخطاب بذلك عامٌّ للناس كافةً لهم، لأنه تحدَّى الناس كلهم بقوله: ﴿يا أيها الناس اعبدُوا ربَّكم﴾، ـــ أن يكون تأويلُهُ ما قاله ابنُ عباس وقتادة، من أنه يعني بذلك كل مكلف، عالم بوحدانية الله، **وأنه لا شريكَ له في خلقه**، يُشرِك معه في عبادته غيره، كائنًا من كان من الناس، عربيًّا كان أو أعجميًّا، كاتبًا أو أميًّا، وإن كان الخطابُ لكفار أهل الكتابِ الذين كانوا حَواليْ دَار هجرة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأهل النفاق منهم، وممن بينَ

ظَهرانيهم ممّن كان مشركًا فانتقل إلى النفاق بمقدَم رسول الله، صلى الله عليه وسلم]؛ **انتهى النص المنقول من تفسير الإمام أبي جعفر، رضي الله عنه.**

تأمَّل قول الإمام أبي جعفر: [وأحسِب أن الذي دَعا مجاهدًا إلى هذا التأويل، وإضافة ذلك إلى أنه خطاب لأهل التوراة والإنجيل دُون غيرهم ــــ الظنُّ منه بالعرب أنها لم تكن تعلم أنّ اللهَ خالقها ورازقها، بجحودها وحدانيةَ ربِّها، وإشراكها معه في العبادة غيره. وإنّ ذلك لَقولٌ! ولكنّ الله جلّ ثناؤه قد أخبرَ في كتابه عنها أنها كانت **تُقر بوحدانيته**، غير أنها كانت تُشرك في عبادته ما كانت تُشرك فيها،... إلخ]؛ **انتهى كلام الطبري نصاً؛**

فأقول: تأمَّل هذا بكل دقة وعناية لترى **كيف نشأ الخلل** في أوَّل الأمر. نعم: كانت قريش، وأكثر قبائل العرب العدنانية تعلم أنّ (اللهَ)، وهو الإله المركزي الأعلى، خالقها ورازقها، والمتصرف في المهم والخطير من أمورها، والمنقذ من أهوال البر والبحر، (ولعل ذلك فقط بوصفه كبير الآلهة ورئيسها ووالدها)، ولكنها تشبهه بالمخلوقات، وتنسب إليه صفات النقص والاحتياج في بعض الاعتبارات، أو تعتقد فيه البواطيل والمحالات بما يتناقض مع كونه واجب الوجود، الحق المبين، الأزلي الأبدي، القديم من غير ابتداء، الدائم من غير انتهاء، فتخرق له بنين وبنات؛ وتنكر قدرته على البعث والنشور، وتعتقد أن ثمة كائنات – كالجن والشياطين، مثلاً ــــ تفسد عليه أمره، وتفلت من قبضته، وتعجزه هرباً؛ وتجعل له أنداداً ولو في جزئية واحدة أو اعتبار واحد، فتجعل من ثم معه آلهة أخرى: فتجحد وحدانيته باعتقاد بعض معاني الألوهية في غيره، فترتب على ذلك أنها تشرك معه غيره في العبادة. هذا حق مقطوع به كما أخبر الله، جل جلاله في القرآن، وكما هو معلوم علم يقين بالنقل التاريخي المتواتر، وقد أسلفنا تفصيل لدقائق ذلك في هذا الباب: (**الواقع التاريخي لشرك العرب**).

ولكن من أين جاء الإمام أبو جعفر، رضي الله عنه، بجملة: (أنها كانت **تُقر بوحدانيته**)؟! هذا خطأ محض، بل هو: هراء مجرد، وما نص الله جل جلاله في القرآن على ذلك قط، وإنما جاء فقط، مع ذكر السياق تاماً قدر المستطاع:

* ما قاله الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ * فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ * هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ * **قُلْ: مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ** * فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ * كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * قُلْ: هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ *

قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾، (يونس؛ 10: 28 – 36)؛

لاحظ بكل دقة: أنه بالرغم من إقرارهم بأنه يرزق ﴿**مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**﴾، وأنه ﴿**يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ**﴾، وأنه ﴿**يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ**﴾، وأنه ﴿**يُدَبِّرُ الْأَمْرَ**﴾؛ بالرغم من كل تلك الأقارير فإنهم في ظنون وتردد وشك: هل لله شريك ﴿**يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ**﴾، أو ﴿**يَهْدِي لِلْحَقِّ**﴾؛

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ * وَهُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ * وَهُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ وَلَهُ اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ * بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ * قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ * **قُلْ: لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ: مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ * بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ** * عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، (المؤمنون؛ 23: 79 – 93)؛

لاحظ ها هنا أنهم منكرون للبعث والنشور: إما لتكذيبهم النبي في إخبارهم بهذا، أو – وهو الأرجح الذي يكاد السياق يجعله قطعياً – أو لاعتقادهم **عدم قدرة الله** على ذلك، وهذا بالرغم من الأقارير الطويلة العريضة التي جاءت بعد هذا مباشرة، وعقب، جل وعز، بآية (الممانعة) المبطلة لكافة أنواع الآلهة، وبخاصة المنكرة لنسبة الولد إليه، تعالى وتقدس، بما يشعر أن أهل تلك الأقارير، أو بعضهم، ممن ينسب إليه، تباركت أسماؤه، الولد؛

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ** * اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ** * وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ * فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ **إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ** * لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ

وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ * وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ * وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾، (العنكبوت؛ 29: 61 – 70)؛

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**<u>وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ</u>** * لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ * وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * مَا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ * أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ * أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ لِيُرِيَكُمْ مِنْ آيَاتِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ * وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ * يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ * إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾، (لقمان؛ 31: 26 ــــ 35)؛

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ * وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ * **<u>وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ</u> قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ** * قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ * إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنِ اهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ * اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ * **أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ: أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ * قُلْ: لِلَّهِ <u>الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا</u> لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ** * وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ * قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ * وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ مِنْ سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ * وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا

كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ * فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ * فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ هَؤُلَاءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ * أَوَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾، (الزمر؛ 39: 37 – 53)؛

لاحظ ها هنا أنهم يعتقدون (ملكية) شفعائهم للشفاعة: فأقل أحوالها أنها لا تحتاج لاستئذان، وإلا لما كانت مملوكة لهم أصلاً. ولو كان الأمر خلاف ذلك لما كان لأمره، تعالى، لنبيه أن يقول: ﴿**لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾، كبير معنى، ولاستطاعوا إفحام النبي بأن يقولوا، مثلاً: (وهل أنكرنا أن لله ملك السمات والأرض؛ وأن جميع الشفاعات ملكه). وأما أمره، تعالى، لنبيه أن يقول: ﴿**أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ**﴾ فهو إنما هو لإعلامهم بحقيقة (**الشفعاء**) في نفس الأمر: أنهم لا وجود لهم أصلاً، وإنما توجد فقط تماثيل يزعم أنها تمثلهم: هذه هي حقيقة الأمر، وليس هذا هو معتقد المشركين في (**الشفعاء**)، كما قد يظن من فسد دماغه. وعلى كل حال: فمن المحال أن يكون لـ(**الشفعاء**) ملكية حقيقية للشفاعة من غير وجود نوع ملكية كونية حقيقية، ولو في جزئية من الكون محدودة، أو مساواة في الشرف لله تعالى بالكينونة من (جنس إلاهي): لا يعقل أو يتصور إلا هذا!!

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ** * الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ * وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ * لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ * وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ * **وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ** * **أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ** * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * أَوَمَنْ يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ * وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ * وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾، (الزخرف؛ 43: 10 – 21)؛

ولعلنا نلاحظ ها هنا خاصة بعد تعقيب طويل على إقرارهم **ببعض خالقيته**، أنه قال: ﴿**وَجَعَلُوْا لَهٗ مِنْ عِبَادِهٖ جُزْءًا اِنَّ الْاِنْسَانَ لَكَفُوْرٌ مُّبِيْنٌ * اَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنٰتٍ وَّاَصْفٰىكُمْ بِالْبَنِيْنَ * وَاِذَا بُشِّرَ اَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمٰنِ مَثَلاً ظَلَّ وَجْهُهٗ مُسْوَدًّا وَّهُوَ كَظِيْمٌ * اَوَمَنْ يُّنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِيْنٍ * وَجَعَلُوا الْمَلٰئِكَةَ الَّذِيْنَ هُمْ عِبٰدُ الرَّحْمٰنِ اِنَاثًا اَشَهِدُوْا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ**

شَهَادَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُوْنَ * وَقَالُوْا لَوْ شَآءَ الرَّحْمٰنُ مَا عَبَدْنٰهُمْ مَا لَهُمْ بِذٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ اِنْ هُمْ اِلَّا يَخْرُصُوْنَ﴾، (الزخرف؛ 43: 16 – 21)؛

فهؤلاء الذين **نسبوا إليه الولد** هم بالضرورة المِقرون بأنه خالق السماوات والأرض العزيز العليم، لأن ضمير الفاعلين (وتقديره: هم) في لفظة (**وَجَعَلُوْا**) لا يمكن أن يعود إلى شيء سبقه إلا إلى ضمير الفاعلين (وتقديره: هم) في لفظة (**لَيَقُوْلُنَّ**)، ومن المحال الممتنع أن يكون غير ذلك: فلا تناقض في عقول المشركين (إن كانت لهم عقول أصلاً) بين نسبة الولد إلى الله، والإقرار بأنه خالق السماوات والأرض، وأنه العزيز العليم.

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ** * سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ * فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ * وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ * وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * **وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ** إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ** * وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ * فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾، (الزخرف؛ 43: 82 – 90).

لاحظ مرة أخرى ها هنا: أنهم يعتقدون ملكية آلهتم للشفاعة، وقد سبقت مناقشتها.

فهذه عشرة أقارير، بعضها مركب من عدة أقاويل، في سبعة مواضع وسياقات مختلفة، من ست سور مكية من سور القرآن العظيم. لاحظ أن الله جل جلاله ذكر في كل سياق مزيد مقولات عن الله وصفاته وأفعاله، وما ينبغي له، إما تقديماً قبل تقريرهم، أو تعقيباً بعد تقريرهم، أو كليهما. كل تلك الزيادات هي، بالضرورة، مما جهله أو شك فيه أو أنكره المخاطبون كما تقتضيه ضرورة السياق، وبلاغة القرآن المعجز العظيم.

وقد لاحظنا خاصة في الموضع الأول من سورة الزخرف، (الزخرف؛ 43: 10 – 21)، بعد تعقيب طويل على إقرارهم **ببعض خالقيته**، أنه، جل جلاله، وسما مقامه، قال: ﴿وَجَعَلُوْا لَهٗ مِنْ عِبَادِهٖ جُزْءًا اِنَّ الْاِنْسَانَ لَكَفُوْرٌ مُّبِيْنٌ * **اَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنٰتٍ وَّاَصْفٰكُمْ بِالْبَنِيْنَ** * وَاِذَا بُشِّرَ اَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهٗ مُسْوَدًّا وَّهُوَ كَظِيْمٌ * اَوَمَنْ يُّنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِيْنٍ * وَجَعَلُوا الْمَلٰئِكَةَ الَّذِيْنَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ اِنَاثًا اَشَهِدُوْا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُوْنَ * وَقَالُوْا لَوْ شَآءَ الرَّحْمٰنُ مَا عَبَدْنٰهُمْ مَا لَهُمْ بِذٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ اِنْ هُمْ اِلَّا يَخْرُصُوْنَ﴾، **(الزخرف؛ 43: 16 – 21)**. فهؤلاء الذين **نسبوا إليه الولد** هم بالضرورة المِقرون بأنه خالق السماوات والأرض العزيز العليم، لأن ضمير

الفاعلين (وتقديره: هم) في لفظة (**وَجَعَلُوْا**) لا يمكن أن يعود إلى شيء سبقه إلا إلى ضمير الفاعلين (وتقديره: هم) في لفظة (**لَيَقُوْلُنَّ**)، ومن المحال الممتنع أن يكون غير ذلك: فلا تناقض في عقول المشركين (إن كانت لهم عقول أصلاً) بين نسبة الولد إلى الله، والإقرار بأنه خالق السماوات والأرض، وأنه العزيز العليم.

فهم، أو بعضهم، إذاً مُقِرّ فقط بأن: الله هو الذي خلق السماوات والأرض، وخلقهم، وهو الذي سخَّر الشمس والقمر؛

وهم، أو بعضهم، مقر فقط: بأنه هو الذي ينزل الماء من السماء فيحيي به الأرض من بعد موتها؛

وهم، أو بعضهم، مقر فقط: بأنه هو مالك الأرض ومن فيها، وهو رب السماوات السبع، وهو رب العرش العظيم، بل بيده ملكوت كل شيء، وجواره أعلى وأمتن جوار، فهو يجير ولا يجار عليه، أي هو يحفظ وينصر ويمنع من شاء ممن شاء، ولا يحفظ أو ينصر أو يمنع أحد منه أحدا شاء أن يهلكه أو يعذبه؛

وهم، أو بعضهم، مقر فقط: بأنه هو الذي يرزقهم من السماء والأرض، وله ملكية السمع والأبصار، وهو يخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي؛

ومن المحال الممتنع أن يكون كلهم مقرين بكل ذلك في نفس الوقت: لأن ذلك أورده القرآن في سياقات مختلفة، وسور متباينة، في مجادلة لطوائف مختلفة؛ بل إن بعض تلك الأقارير يتناقض مع بعضها أحياناً؛ فلابد أن يكون بعضهم مقراً ببعض جزئيات من ذلك، وآخرون مقرين بجزئيات أخرى من ذلك، وهكذا، وهكذا.

كل هذا إقرار وإيمان، ولكنه ليس بالضرورة توحيد وإسلام: لأنه إيمان ناقص، مازجه شرك اعتقادي، مناقض لأصل الإسلام وحقيقة التوحيد، كما قال الله، جل جلاله، نصاً بأحرفه: ﴿**وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ**﴾، (يوسف؛ 12: 106)، صدق الله: ومن أصدق من الله قيلاً؛ وكما أبانه الإمام الطبري نفسه في تفسيره، كما سنورده نصاً بعد قليل.

فإقرارهم، مثلاً، بأنه هو الذي **يرزق من السماء والأرض**، هذا الإقرار في هذه القضية المعينة الجزئية:

(1)- لا يعني ضرورة أنهم يعتقدون أنه **وحده المتفرد بذلك**، بل لعلهم يعتقدون أن هناك رازقين آخرين مستقلين عنه ينافسونه على رزق العباد، وربما كان هو الرازق الأكبر، تماماً كما تتنافس الشركات التجارية على الأسواق؛

(2)- ولا يعني ضرورة أنهم يعتقدون أنه **وحده المتفرد بذلك، القائم به، بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال**، بل يجوز أنهم يعتقدون حاجته إلى معين على ذلك، أو واسطة في تنفيذ ذلك، قياساً على الملوك

من المخلوقين؛

(3)- ولا يترتب عليه ضرورة أنهم يعتقدون أن ملكه يخلو من بعض المجرمين المشاغبين، أو الثوار المتمردين، الذين يعجزونه هرباً إلى رؤوس الجبال وأعماق الأودية (كما هو معتقد بعضهم في الجن، بنص القرآن نفسه، وقد سبق نقاش قصير لهذا المعتقد)، وهم الذين يرزقون أنفسهم وأتباعهم، ولهم خزائنهم وأرزاقهم وتموينهم؛

(4)- وحتى لو سلمنا جدلاً بأن الآية تقضي باعتقادهم أنه هو الذي يرزق من السماء والأرض **منفرداً بذلك، وحده لا شريك له، على وجه الاستقلال، في هذا الخصوص**، خلافاً لما يقتضيه سياق الكلام كما هو في اللسان العربي الذي خوطبنا به في القرآن، فليس فيها أي كلام عن غير ذلك من الخصائص الإلاهية، والصفات الصمدانية، فيجوز أنهم كانوا يعتقدون أن له شركاء في أمور أخرى مثل:

(4.أ) وجود إله آخر يخلق الشر، ويتسبب في الأمراض والعدوى، ويفسد على الله أمره، ولا قدرة لله عليه كاعتقاد الثنوية الزنادقة في إله الشر، الذي لا يرزق، ولا يملك السمع والأبصار، ولا يحيي ويميت، ولكنه يتمرد على الله، فيستعصي عليه ويفسد عليه أمره، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، أو أن هناك قوى كونية غامضة تخرج عن سيطرة الله: كالعدوى، والغول، ونحو ذلك؛

(4.ب) أو أن في الوجود إله آخر، له عالم وكون آخر، مستقل تماماً عن كوننا هذا، فهو لا يتدخل في كوننا أصلاً، ولكنه بموجب كونه إلاهاً أهل لأن يعظم ويحترم، وإن كان لا يطلب منه شيء، ولا يأتي منه ضر ولا نفع، لأنه بعيد عن كوننا هذا، له مملكته «**الأجنبية**» المستقلة، لا يعنيه أمرنا، ولا يتدخل في شؤون مملكة إلهنا «**المحلية**»، فلا بد لله من (**مداهنته**)، أو (**مجاملته**)، والأخذ بـ«**خاطره**»، والتعامل معه بـ(**دبلوماسية**)، حتى لا تقع الحرب والمواجهة معه!

(4.ج) أو **أن لله بنين وبنات من عنصر أو جوهر إلهي**، ولكن لا تصرّف لهم، فلا يرزُقون، ولا يتملّكون، ولا يشرِّعون، ولكن مكانتهم عند أبيهم عالية، ومحبّته لهم عظيمة، فهم مدللون، وهن مدللات، تماماً كأبناء الملوك المستبدين وبناتهم، فيشفعون عنده شفاعة لا تُرد، ولا تحتاج إلى استئذان. فهو يفرح بوساطتهم، ويثيب من عبدهم، تعالى الله عن ذلك كذلك علواً كبيراً: وهذه هي **الطامة الكبرى** التي شحن الله القرآن بذكرها في عشرات المواضع، واشتد نكيره على أهلها؛ ومع ذلك ضرب عنها الإمام ابن تيمية صفحاً، وأهملها إهمالاً تاماً عند كلامه عن شرك العرب، وقلدته الفرقة الوهابية في ذلك تقليد القردة؛

(4.د) أن لهم، أي للمشركين، أو لملوكهم، أو لكبرائهم، أو دار (ندوتهم) أو (برلمانهم) السيادة والحاكمية، أي حق التشريع، تشريعاً ملزماً للكافة تجب عليهم طاعته؛

وقد يقول قائل: سلمنا بهذا في مثل قوله، جل جلاله: ﴿**قُلْ مَنْ يَّرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَآءِ وَالْاَرْضِ اَمَّنْ يَّمْلِكُ السَّمْعَ وَالْاَبْصَارَ وَمَنْ يُّخْرِجُ الْحَـيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَـيِّ وَمَنْ يُّدَبِّرُ الْاَمْرَ فَسَيَـقُوْلُوْنَ الله**﴾؛ ولكن كيف يكون هذا في مثل قول الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**وَلإِنْ سَاَلْتَهُمْ**

مَّنْ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ لَيَقُوْلُنَّ اللهُ﴾، وقوله: ﴿وَلَئِنْ سَاَلْـتَهُمْ مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُوْلُنَّ اللهُ﴾، أليس هذا مستلزما للتوحيد؛ أو في الأقل: ما يسميه ابن تيمية والوهابيون (**توحيد الربوبية**)؟!

فنقول: كلا، وألف كلا. فإقرارهم، أو إقرار بعضهم، مثلاً، بأنه هو الذي **خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ، وخَلَقَهُمْ، أي: خلق البشر المخاطبين**، هذا الإقرار في هذه القضية المعينة الجزئية:

(5)- لا يعني ضرورة أنهم يعتقدون أنه **وحده المتفرّد بالخلق على وجه الإطلاق، لكل المخلوقات**، بل لعل هناك خالق، أو خالقون آخرون مستقلون عنه يخلقون بعض الأشياء، كاعتقاد الثنوية والمجوس في إله الشر الذي لم يخلق السموات والأرض، ولا يرزق، ولا يملك السمع والأبصار، ولا يحيي، ولكنه يخلق الشر، ويتسبب في الأمراض والعدوى، ولعله هو الذي يميت، فلا قدرة لله عليه، فهو يتمرد على الله، فيستعصي عليه ويفسد عليه أمره، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً؛ أو أن مادة الكون الخام (الهيولي عند بعض فلاسفة اليونان) قديمة غير مخلوقة، ولكن الله هو الذي شكّلها وصوّرها، فخلق منها السماوات والأرض والبشر.

(6)- ولا يعني ضرورة أنه **وحده المتفرد بذلك، القائم به، بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال**، بل يجوز أنهم يعتقدون حاجته إلى معين على ذلك، أو واسطة في تنفيذ ذلك، قياساً على الصناع من المخلوقين.

(7)- وحتى لو سلمنا جدلاً بأن الآية تنص على إقرارهم بأنه هو الذي **خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ، وما فيهن، وسائر المخلوقات، بخيرها وشرها، متفرداً بذلك، وحده لا شريك له في هذا الخصوص، من العدم المحض ابتداءً، بقدرته الذاتية على وجه الاستقلال**، فليس فيها أي كلام عن غير ذلك من الأسماء والصفات والأفعال الإلاهية، فيجوز أنهم يعتقدون أن له شركاء في أمور أخرى مثل:

(8.أ)- أن في الوجود إله آخر، له عالم وكون آخر، مستقل تماماً عن كوننا هذا، فهو لا يتدخل في كوننا أصلاً، ولكنه بموجب كونه إلاهاً أهل لأن يُعظم ويُحترم، وإن كان لا يُطلب منه شيء، ولا يأتي منه ضر ولا نفع، لأنه بعيد عن كوننا هذا، له مملكته «**الأجنبية**» المستقلة، لا يعنيه أمرنا، ولا يتدخل في شؤون مملكة إلهنا «**المحلية**»، فلا بد لله من (**مداهنته**)، أو (**مجاملته**)، والأخذ بـ«**خاطره**»!

(8.ب)- أنه وإن تفرد بالخلق والإيجاد، ولكنه "**ملَّ وسئم**" أو "**تعب**" أو "**تقاعد**" أو "**نام**" بعد ذلك، فأدار ضهره للعالم، فلم يعد يبالي به، وأعرض عنه بالكلية، وفوَّض التدبير، والتصرف، والرزق، والأمر والنهي، وغيرها من التصرفات، لغيره يقوم بها مستقلاً برأيه، ممضياً لها باجتهاده. وهذا – مثلاً ـــ هو قول بعض الهندوس في كبير الآلهة (**براهما**)، وقول بعضهم من عبدة الإلهة (**دورجا**): أن (**الجبار**) الذي لا صورة له، ولا تعرف حقيقته، خلق الربة (**دورجا**) أولاً، ثم فوض إليها خلق العالم.

(8.ج)- أو **أن لله بنين وبنات من عنصر أو جوهر إلهي**، ولكن لا تصرّف لهم، فلا يخلُقون، ولا يرزُقون، ولا يتملّكون، ولا يُشرّعون، ولكن مكانتهم عند أبيهم عالية، ومحبته لهم عظيمة، فهم

مدللون، وهن مدللات، تماماً كأبناء الملوك المستبدين وبناتهم، فيشفعون عنده **شفاعة لا ترد، ولا تحتاج إلى استئذان**. فهو يفرح بوساطتهم، ويثيب من عبدهم، تعالى الله عن ذلك كذلك علواً كبـيراً.

قلت: وهذه، كما أسلفنا، هي **الطامة الكبرى** التي شحن الله القرآن بذكرها، واشتدّ نكيره على أهلها، وبخاصة في سياق سورة الزخرف، كما أسلفنا.

(8. د)- أن لهم، أي للمشركين، أو لملوكهم، أو لكبرائهم، أو دار ندوتهم، أو برلمانهم، السيادة والحاكمية، أي حق التشريع، تشريعاً ملزماً للكافة تجب عليهم طاعته.

ولعلنا نلاحظ أيضاً أن بعض السياقات القرآنية التي سردنا أعلاه إنما هي في مجادلة منكري البعث والنشور، لاعتقادهم بمحدودية قدرة الله؛ وليست في جدال عن **الوحدانية بمعناها الضيق**، بمعنى تعدد الذوات الإلاهية، ولكنها – قطعا – تدخل تحت عنوان (توحيد الأسماء والصفات).

كل تلك الأقارير التي أوردنا هي قطعاً بخلاف إقرار أهل الإسلام فيما يتعلق بالخلق مثلاً: فالله عندهم خالق كل شيء بقدرته الذاتية على وجه الاستقلال، فلا حاجة له من معين أو شريك أو وزير، لا فرق بين سماوات وأرض، موت أو حياة، خير أو شر، وكل ذلك يعود أصله إلى العدم. وكل ما قد يُنْسَب إلى غيره من خلق، أو إنشاء، أو تكوين، أو تصوير، فإنما هو بقدرة حادثة نهائية مخلوقة لله، وبإقدار الله وتمكينه، وبإذنه التكويني القدري، وليس على وجه الابتداء أو الاستقلال. ومن المحال الممتنع أن يقع في الكون شيء إلا بإذن الله وتقديره التكويني القدري، فكل ما في الكون من مقادير، أو ربط أسباب بمسببات إنما هو بتقدير الله وجعله، وفق مشيئته وإرادته، وليس لضرورة أوجبت ذلك عليه. وهو هو على حاله من الكمال والجلال والجمال المطلق، قبل الخلق وبعده: لا يزيد ملكه ولا ينقص، ولا يدركه عجز أو تعب أو ملل. ناهيك إقرار أهل الإسلام بما سوى ذلك من صفات الكمال والجمال والجلال، وحاكميته، تعالى وتقدّس، وسيادته المطلقة، أي: أحقّيته، جل وعلا، في التشريع منفرداً، ﴿وَلاَ يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾: فأين هذا من أقارير المشركين السطحية التافهة المحدودة، وعقائدهم السخيفة الباطلة المتناقضة: وكيف يسوغ تسميته (توحيداً)؟!

ولن يجد القارئ اللبيب أي صعوبة في مناقشة المعتقدات والأقارير الأخرى، وتبيان أنها لا تقتضي بالضرورة الإيمان الخالص والتوحيد الصحيح، ولا حتى بعضه، أو قسماً منه.

وهذا هو الحال كذلك لو سلّمنا **جدلاً** بالمحال الممتنع الباطل بأن **جميعهم مقرون بكل الأقارير العشرة التي ذكرت في القرآن في المواضع والسياقات السبعة المتباينة**، كما أشرنا إليه أعلاه. فحتى هذا لا يقتضي بالضرورة الإيمان الصحيح والتوحيد الخالص، ولا حتى بعضه، أو قسماً منه؛ بل قد يمازجها أنواع مختلفة من الشرك، وخاصة:

(1) ـــ أن لله بنين وبنات من عنصر أو جوهر إلهي: لا تصرّف لهم، فلا يخلُقون، ولا يرزُقون، ولا يتملّكون، ولا يُشرّعون، ولكن مكانتهم عند أبيهم عالية، ومحبته لهم عظيمة، فهم مدللون، وهن مدللات، تماماً كأبناء الملوك المستبدين وبناتهم، فيشفعون عنده **لا تحتاج إلى استئذان، شفاعة يبعد أن ترد**. فهو يفرح بوساطتهم، ويثيب من عبدهم، تعالى الله عن ذلك كذلك علواً كبـيراً. وهذه، كما أسلفنا، ونؤكده ها هنا: هي **الطامة الكبرى** التي شحن الله القرآن بذكرها في عشرات المواضع، واشتد نكيره على أهلها؛ ومع ذلك ضرب عنها الإمام ابن تيمية صفحاً، **وأهملها إهمالاً تاماً** عتد كلامه عن شرك العرب، وتبعته الفرقة الوهابية في ذلك اتباع الدواب لقائدها؛

(2) – أن الله، تعالى وتقدس، ليس سالماً من العيوب والنقائص، فليس هو القدوس السلام، فيمكن أن تكون قدرته محدودة: فهو يعجز عن إحياء الموتى للبعث والنشور، ويعجز عن مردة الجن والشياطين؛ ويمكن أن يكون علمه وإدراكه محدود: فهو لا يعلم خفايا النفوس، ولا يبصر في الظلام؛

(3) ـــ أن لغيره حقاً يشاركه به في الحكم، والأمر والنهي؛ أي بلفظ آخر أن ربما كان (**له كل الخلق**)، ولكن (**ليس له كل الأمر**)، بالمحادة والمضادة لقوله جل جلاله، وسما مقامه: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ؛ **أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ**؛ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾، (الأعراف؛ 7: 54).

(4)ـــ أو **أن هناك كائن إلهي آخر**، له عالمه الآخر المستقل عن عالمنا وسمائنا وأرضنا (لعله العالم السفلي تحت أرضنا هذه).

وهناك أيضاً ملمح مهم نبهني إليه الشيخ يوسف بن مروان، جزاه الله خيراً، وهو أن بعض الآيات جاء بلفظ: (**لَيَقُولُنَّ**)، مما يوجب القطع بأن هذا هو قولهم ومعتقدهم الآن، ساعة السؤال؛ في حين أن لفظة: (**فَسَيَـقُوْلُوْنَ**)، تفيد الاستقبال فيحتمل أنهم سيقولون ذلك بعد المجادلة وإقامة الحجة، أو بعد الدرس والتمحيص والمراجعة، إذا أنصفوا وتعقلوا. وقد ضربت عن هذه الدقائق صفحاً، وتعاملت مع جميع المقولات على أنها هي قطعاً أقوالهم المعبرة عن اعتقادهم الجازم، ويقينهم الراسخ، إقفالاً لأبواب الجدل والمماحكة مع هؤلاء المتخلفين فكرياً ممن (**يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم**)، و(**يعبدون ويدأبون: يعجبون الناس، وتعجبهم أنفسهم**)، و(**يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم**)؛ فتكون النتيجة الحتمية لرفضهم التدبر والفكر، وعجبهم بالنفس وتزكيتها، أنهم: (**يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء**)، و(**يمرقون من الدين كمروق السهم من الرمية ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى نضيه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى قذذه فلا يوجد فيه شيء سبق الفرث والدم**)، (**يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان**)، كما نراه هذه الأيام عيانا في العصابة الإجرامية الدموية التي تسمي نفسها (داعش) – الدولة الإجرامية في العراق والشام – لذلك قال الناصح المشفق، عليه وعلى آله أتم الصلوات

والتسليمات والتبريكات من الله: (**أينما لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإن في قتلهم أجرًا عند اللّه لمن قتلهم يوم القيامة**).

عودة إلى معتقدات المشركين، فنقول: صدق الله، إذ يقول: ﴿**وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ**﴾. فتسمية مثل هذه الأقارير المحدودة، في بعض الاعتبارات المخصوصة، (**توحيداً**)، سواءٌ صنفناه (**توحيد ربوبية**) أو غير ذلك من المسميات: **خطأ محض**، **وإفك مجرد**، في نفس الأمر؛ **وهو بدعة نكراء** إذا اتخذ هذا ديناً، كما فعلته الفرقة الوهابية، فهو إذاً: **بدعة نكراء، وجريمة شنعاء، وجناية كبرى** على (**التوحيد**) و(**الإسلام**)، وصفعة في وجه أهله.

وإليك هذه النماذج البشعة للإفك الوهابي العظيم:
* فقد جاء في كشف الشبهات لابن عبدالوهاب (ص: 1): [فبعث الله محمدا، صلى الله عليه وسلم، يجدد لهم دين أبيهم إبراهيم - عليه السلام - ويخبرهم أن هذا التقرب والاعتقاد محض حق لله لا يصلحُ منه شيء لا لملك مقرب ولا لنبي مرسل فضلا عن غيرهما. وإلا فهؤلاء المشركون يشهدون أن الله هو الخالق وحده **لا شريك له**، وأنه لا يرزق إلا هو، ولا يحيي ولا يميت إلا هو ولا يدبر الأمر إلا هو، وأن جميع السماوات ومن فيهن، والأرضين السبع ومن فيهن **كلهم عبيده** وتحت تصرفه وقهره]؛ وبأحرفه في الدرر السنية في الأجوبة النجدية [1 - 3 (31/1)]؛ وفي الدرر السنية في الأجوبة النجدية [الرقمية (68/1)]؛ وبنحوه في مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (9/7)؛ وغيرها مما لا يعد ولا يحصى من كتب الفرقة المارقة؛

* وجاء في كشف الشبهات (ص: 6): [وهذا التوحيد هو معنى قولك (لا إله إلا الله) فإن الإله عندهم هو الذي يقصد لأجل هذه الأمور سواء كان ملكا، أو نبيا، أو وليًّا، أو شجرة، أو قبرا، أو جنيا لم يريدوا أن الإله هو الخالق الرازق المدبر، فإنهم يعلمون أن ذلك لله وحده كما قدمت لك. وإنما يعنون بالإله ما يعني المشركون في زماننا بلفظ (السيد) فأتاهم النبي، صلى الله عليه وسلم، يدعوهم إلى كلمة التوحيد وهي (لا إله إلا الله) والمراد من هذه الكلمة معناها لا مجرد لفظها. والكفار الجهال يعلمون أن مراد النبي، صلى الله عليه وسلم، بهذه الكلمة هو (إفراد الله تعالى) بالتعلق و(الكفر) بما يعبد من دونه والبراءة منه، فإنه لما قال، صلى الله عليه وسلم، - قولوا (لا إله إلا الله) قالوا ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: 5]. فإذا عرفت أن جهال الكفار يعرفون ذلك، فالعجب ممن يدعي الإسلام وهو لا يعرف من تفسير هذه الكلمة ما عرفه جهال الكفرة، بل يظن أن ذلك هو التلفظ بحروفها من غير اعتقاد القلب لشيء من المعاني]؛

* وجاء في كشف الشبهات (ص: 3): [فإذا أردت الدليل على أن هؤلاء الذين قاتلهم رسول الله، صلى الله

عليه وسلم، - يشهدون بهذا، فاقرأ قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: 31]. وقوله ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: 84 - 89] وغير ذلك من الآيات. فإذا تحققت أنهم مقرون بهذا ولم يدخلهم في التوحيد الذي دعاهم إليه رسول الله، صلى الله عليه وسلم،. وعرفت أن التوحيد الذي جحدوا هو توحيد العبادة الذي يسميه المشركون في زماننا (الاعتقاد). كما كانوا **يدعون الله سبحانه وتعالى ليلا ونهارا**، ثم منهم من يدعو الملائكة لأجل صلاحهم وقربهم من الله ليشفعوا له أو يدعو رجلا صالحا مثل اللات، أو نبيا مثل عيسى. وعرفت أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قاتلهم على هذا الشرك ودعاهم إلى إخلاص العبادة لله وحده، كما قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: 18]، وقال: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾ [الرعد: 14]. وتحققت أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قاتلهم ليكون الدعاء كله لله، والنذر كله لله، والاستغاثة كلها بالله، وجميع أنواع العبادات كلها لله. وعرفت أن **إقرارهم بتوحيد الربوبية** لم يدخلهم في الإسلام، وأن قصدهم الملائكة، والأنبياء، والأولياء، يريدون شفاعتهم والتقرب إلى الله بذلك هو الذي أحل دماءهم وأموالهم. عرفت حينئذ التوحيد الذي دعت إليه الرسل وأبى عن الإقرار به المشركون] انتهى؛

فأقول: أرأيت الثناء العاطر على (المشركين) في مقابل سل السيف على (القبوريين)؟!

وأقول: وقد كذب بن عبد الوهاب الأزرقي المارق:

(1)- فوالله الذي لا إله إلا هو ما أحل دماءهم وأموالهم إلا المحاربة والعدوان؛

(2)- والله الذي لا إله إلا هو ما أقروا قط **بتوحيد الربوبية**، أيا ما كان تعريفه؛

وإليك الآن ما جاء في تفسير الطبري، **وهو في غاية الأهمية**، في تأويل قوله تعالى: **﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾**:

* فقد جاء في تفسير الطبري (16/286 ـــ 288): [قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: وما يُقِرُّ أكثر هؤلاء الذين وصَفَ عز وجل صفتهم بقوله: **﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾**، بالله أنه خالقه ورازقه وخالق كل شيء، **﴿إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾**، في **عبادتهم الأوثان والأصنام، واتخاذهم من دونه أربابًا، وزعمهم أنَّ له ولدًا**، تعالى الله عما يقولون. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل. ذكر من قال ذلك:

19954 ـــ حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا عمران بن عيينة، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: **﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾**، قال: من إيمانهم، إذا قيل لهم: مَن خلق السماء؟ ومن خلق الأرض؟ ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله. وهم مشركون.

19955 ــ حدثنا هناد، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن سِمَاك، عن عكرمة، في قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قال: تسألهم: مَن خلقهم؟ ومن خلق السماوات والأرض، فيقولون: الله. فذلك إيمانهم بالله، وهم **يعبدون** غيره.

19956 ــ حدثنا أبو كُرَيْب، قال: حدثنا وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر، وعكرمة: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قالا يعلمون أنه ربُّهم، وأنه خلقهم، وهم **يشركون** به.

19957 ــ حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا أبي، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر، وعكرمة، بنحوه.

19958 ــ .... قال: حدثنا ابن نمير، عن نضر، عن عكرمة: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قال: من إيمانهم إذا قيل لهم: من خلق السماوات؟ قالوا: الله. وإذا سئلوا: من خلقهم؟ قالوا: الله. وهم **يشركون** به بَعْدُ.

19959 ــ .... قال: حدثنا أبو نعيم، عن الفضل بن يزيد الثمالي، عن عكرمة، قال: هو قول الله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، [سورة لقمان: 25/سورة الزمر:38]. فإذا سئلوا عن الله وعن صفته، **وصفوه بغير صفته، وجعلوا له ولدًا، وأشركوا به**.

19960 ــ حدثنا الحسن بن محمّد، قال: حدثنا شبابة، قال: حدثنا ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، إيمانهم قولهم: الله خالقُنا، ويرزقنا ويميتنا.

19961 ــ حدثني محمّد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، فإيمانهم قولُهم: الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا.

19962 ــ حدثني المثنى، قال: أخبرنا أبو حذيفة، قال: حدثنا شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، إيمانُهم قولهم: الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا، فهذا إيمان مع **شرك عبادتهم غيره**.

19963 ــ .... قال، حدثنا إسحاق، قال: حدثنا عبد الله، عن ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قال: إيمانهم قولهم: الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا.

19964 ــ حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا هانئ بن سعيد وأبو معاوية، عن حجاج، عن القاسم، عن مجاهد، قال: يقولون: (الله ربنا، وهو يرزقنا)، وهم **يشركون** به بعدُ.

19965 ــ حدثنا القاسم، قال: حدثنا الحسين، قال: حدثني حجاج، عن ابن جريج، عن مجاهد، قال: إيمانهم قولُهم: الله خالقنا، ويرزقنا ويميتنا.

19966 ــ .... قال: حدثنا الحسين، قال: حدثنا أبو تميلة، عن أبي حمزة، عن جابر، عن عكرمة، ومجاهد، وعامر: أنهم قالوا في هذه الآية: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قال: ليس أحد إلا وهو يعلم أن الله خلقه وخلق السموات والأرض، فهذا إيمانهم، **ويكفرون بما سوى ذلك**.

19967 ــــ حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، في إيمانهم هذا. إنك لست تلقى أحدًا منهم إلا أنبأك أن الله ربه، وهو الذي خلقه ورزقه، وهو **مشرك في عبادته**.

19968 ــــ حدثنا محمّد بن عبد الأعلى، قال: حدثنا محمّد بن ثور، عن معمر، عن قتادة: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قال: لا تسأل أحدًا من المشركين: مَنْ رَبُّك؟ إلا قال: ربِّيَ الله! وهو يشرك في ذلك.

19969 ــــ حدثني محمّد بن سعد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني عمي، قال: حدثني أبي عن أبيه، عن ابن عباس، قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، يعني النصارى، يقول: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، [سورة لقمان: 25/سورة الزمر:38]، ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [سورة الزخرف: 87]، ولئن سألتهم من يرزقكم من السماء والأرض؟ ليقولن: الله. وهم مع ذلك **يشركون به، ويعبدون غيره، ويسجدون للأنداد دونه**.

19970 ــــ حدثني المثنى، قال: أخبرنا عمرو بن عون، قال: أخبرنا هشيم، عن جويبر، عن الضحاك، قال: كانوا **يشركون به في تلبيتهم**.

19971 ــــ حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا ابن نمير، عن عبد الملك، عن عطاء: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قال: يعلمون أن الله ربهم، وهم **يشركون** به بعدُ.

19972 ــــ حدثني المثنى، قال: حدثنا عمرو بن عون، قال: أخبرنا هشيم، عن عبد الملك، عن عطاء، في قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قال: يعلمون أن الله خالقهم ورازقهم، وهم **يشركون** به.

19973 ــــ حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: سمعت ابن زيد يقول: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قال: ليس أحدٌ يعبد مع الله غيره إلا وهو مؤمن بالله، ويعرف أن الله ربه، وأن الله خالقه ورازقه، وهو يشرك به. ألا ترى كيف قال إبراهيم: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الأقْدَمُونَ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إلا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾، [سورة الشعراء: 75 ــــ 77]؟ قد عرف أنهم يعبدون رب العالمين مع ما يعبدون. قال: فليس أحد يشرك به إلا وهو مؤمن به. ألا ترى كيف كانت العرب تلبِّي تقول: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك، إلا شريك هو لك، تملكه وما ملك)؟ المشركون كانوا يقولون هذا]، **انتهى نص كلام الإمام الطبري**.

وأنت ترى أن الإمام الطبري إنما ذكر في كلامه آنفاً **تفسيراً وحيداً مبنياً على إجماع السلف على معنى واحد**، أن لدى المشركين **بعض** إقرار وإيمان، ولكنهم مع ذلك مشركون. ومن السلف من أجمل كل الإجمال مكتفياً هكذا بلفظة (**مشركون**)، ومنهم من فصَّل بعض التفصيل، وأبان، ولو بشكل محدود، فقال مثلاً: فهذا إيمانهم (أي علمهم بأن الله خلقهم وخلق السموات والأرض)، **ويكفرون بما**

سوى ذلك؛ أو قال: فإذا سُئلوا عن الله وعن صفته، **وصفوه بغير صفته، وجعلوا له ولداً، وأشركوا به**.

وحتى قولهم: (وهم **يعبدون** غيره)، أو (مع شرك **عبادتهم** غيره)، أو (وهو مشرك في **عبادته**)، أو (وهم مع ذلك يشركون به، **ويعبدون** غيره، ويسجدون للأنداد دونه)، أو (**يشركون به في تلبيتهم**)، وما شابهه، ينبغي أن يحمل، ضرورة لما سنقرره في الأبواب والفصول الآتية، على أنهم إنما قصدوا بلفظة (**عبادة**) المعنى الصحيح: أفعالاً وأقوالاً مبنية على اعتقاد مخصوص: ألا وهو اعتقاد الألوهية، (ومنها الربوبية من دون الله، أو الندية لله)، وليس أفعالاً مجردة كما أفحشت الفرقة الوهابية.

وما قال أحد من السلف قط: أنهم كانوا موحدين، أو أن عندهم توحيد كذا وكذا؛ ومن باب أولى لا يُشْتَمُّ من أقوالهم أدنى رائحة للقسمة الثلاثية المشؤومة: «**توحيد الربوبية**»، و«**توحيد الألوهية**»، و«**توحيد الأسماء والصفات**»!

ولعلنا نؤكد ها هنا مرة أخرى سريعاً أن الله، تبارك وتعالي، عصم السلف من القرون الثلاثة الفاضلة، جميعاً من استخدام لفظة (**توحيد**) أو (**انفراد**) أو عبارة (**وحده لا شريك له**) في هذا المضمار، فلم يزل أحد منهم، ولا حتى هذه الزلة اللفظية، التي زلَّ قلم الإمام الطبري بها، ولعله أول من جاءت منه هذه الفلتة الشنعاء. هذه العصمة (عصمة السلف من القرون الثلاثة الفاضلة) من فضل الله ونعمته على الإسلام وأهله؛ وهي بصقة في وجه الفرقة الوهابية، وتكذيب لمزاعمها الباطلة، وصفعة أخرى على أقفية رجالاتها الأغبياء.

لاحظ أيضاً أننا – كما هو الواجب شرعاً وعقلاً ـــ فسرنا الآيات على ظواهرها، وعمومها، وإطلاقها كما يقتضيه كلام العرب، وما جاء في غير تلك المواضع من القرآن، والسنّة الصحيحة، والتاريخ المتواتر. إلا أن بعض المفسرين من السلف، وغيرهم، قد تعسّر عليه فهم الآيات كما ينبغي، لأنه توهّم أو سبق إلى ذهنه أن أقارير المشركين المذكورة في الآيات مطابقة **لإقراره هو أو غيره من علماء الإسلام بكل دقائقه وتفصيله، وبما بما يترتب عليه من الضرورات العقلية**؛ وهذا خطأ فاحش، وزلل جسيم منشؤه ذاك النوع الماكر من (**خداع البصيرة**)، الذي سبق التحذير منه مراراً، والذي يحتاج إلى تدقيق ومراجعة، بل و(**مجاهدة نفس**) شديدة للتغلب عليه.

لذلك تخلص بعضهم من الإشكالية بنسبة تلك الأقارير – أو بعضها وما شابهها ـــ لأهل الكتاب فقط، كما فعل الإمام التابعي الجليل مجاهد بن جبر، وهو قول لا بأس به. وقد رد عليه الإمام الطبري رداً بليغاً إلا أنه **زلّت به القدم زلة شنعاء** عندما استخدم جملة (**تُقِر بوحدانيته**)، كما أسلفنا إيراده. ولو أن

الإمام الطبري، رضي الله عنه، اعتصم، كعوائده الجميلة، بما جاء في تفسيره هو (أي: تفسير الإمام الطبري نفسه) في تأويل قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ (286/16 ــ 288) بما **أجمع عليه السلف من تفسيرها**، كما أسلفناه قريباً، لهدي إلى صراط مستقيم؛ ولكن لكل جواد كبوة، ولكل صارم نبوة، وجلَّ من لا يسهو، و﴿لا تَأْخُذهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾، ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾؛ فسبحان ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الْأَرْضِ وَلا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرِ﴾، سبحانه وبحمده، تعالى وتقدّس، حقاً وصدقاً، أزلاً وأبداً.

وهناك محاولة أخرى، أحسبها فاشلة مردودة، لربط هذه الآيات بميثاق الفطرة في قوله تعالى وتقدس: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾، (لأعراف؛ 7:172)، أو بالإسلام كرها بموجب العبودية الكونية كما هو قوله تعالى وتقدس: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾، (آل عمران؛ 3:83)، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَظِلالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾، (الرعد؛ 13:15)؛ كما تجده مثلاً في تفسير الثوري (152/78/1): [سفيان عن بن جريج وغيره عن مجاهد في قوله: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً﴾، قال: هي كقوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾]؛ هذا تكلف بعيد جداً، فلا نطيل في الرد عليه.

وحاول الإمام القرطبي الخروج من (المأزق الموهوم) محاولة ثالثة، مختلفة، لطيفة لا باس بها، مفادها أن في الآيات حذف لأغراض بلاغية، تقديره: (**إن أنصفوا** أقروا وقالوا: الله، فإذا أقروا خُصِمُوا، وظهر تناقضهم، وإن لم ينصفوا خُصِمُوا بحجج وأدلة أخرى)، أو نحو ذلك، إن صح فهمي لما جاء في تفسير القرطبي (335/8) حيث قال الإمام القرطبي نصاً: [قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾، المراد بمساق هذا الكلام الرد على المشركين وتقرير الحجة عليهم، **فمن اعترف منهم فالحجة ظاهرة عليهم، ومن لم يعترف فيقرر عليه أن هذه السموات والارض لا بد لهما من خالق، ولا يتمارى في هذا عاقل. وهذا قريب من مرتبة الضرورة**. ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ أي بالمطر. ﴿وَالْأَرْضِ﴾ بالنبات. ﴿أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ﴾ أي من جعلهما وخلقهما لكم. ﴿وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ أي النبات من الارض، والانسان من النطفة، والسنبلة من الحبة، والطير من البيضة، والمؤمن من الكافر. ﴿وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾ أي يقدره ويقضيه. ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ لانهم كانوا يعتقدون **أن الخالق هو الله، أو فسيقولون هو الله إن فكروا وأنصفوا**؛ (فقل) لهم يا محمّد: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ أي أفلا تخافون عقابه ونقمته في الدنيا والآخرة]؛ انتهى كلام الإمام القرطبي.

قلت: هذا قول جيد، له وجاهته، خصوصاً في الآيات التي جاءت بلفظة: (**فَسَيَـقُوْلُوْنَ**)، وفيه بعد وخفاء بالنسبة لتلك التي جاءت بلفظ: (**لَيَقُولُنَّ**). وعلى كل حال فإن قولنا أولى، فليس ثمة (**إشكالية**) أو (**مأزق**) إلا عند من لم يجمع كافة النصوص، ويلاحظ جميع الأدلة والبراهين، وظن أن المشركين عامة، ومشركي العرب خاصة، **أهل فكر منطقي ونظر فلسفي، وترتيب للنتائج على المقدمات،** مع أنهم في الحقيقة كالأنعام، بل هم أضل من الأنعام سبيلاً؛ ونحسب أننا أنجزنا من ذلك ما تيسر، بفضل الله ونعمته.

ولكن الطامة الكبرى، وقاصمة الظهر، ومصيبة الأبد، بحق هي ما تورط فيه المتأخرون – وفي مقدمتهم الإمام أبو العباس أحمد بن تيمية – عندما زعموا أن مشركي العرب كانوا مقرين بما أسموه هو (**توحيد الربوبية**)، ولو في الجملة، بل غلا بعض المتأخرين من أتباع الدعوة الوهابية فقال من الكلام ما يفهم منه أن (**توحيد الربوبية**) عند مشركي العرب كان كاملاً غير منقوص، وأن من أسموهم بـ(**القبوريين**) من المنتسبين إلى الإسلام أفحش شركاً، وأعظم كفراً، من مشركي قريش، وإليك هذا الأنموذج البشع الشنيع:

❋ كما جاء في «**مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب**»، (ج:1 ص:146): [فإذا تدبرت هذا الأمر العظيم وعرفت أن الكفار يقرون بهذا كله لله **وحده لا شريك له** وأنهم إنما اعتقدوا في آلهتهم لطلب الشفاعة والتقرب إلى الله كما قال تعالى: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾، فإذا تبين لك هذا وعرفته معرفة جيدة بقي للمشركين حجة أخرى وهي أنهم يقولون هذا حق ولكن الكفار يعتقدون في الأصنام، **فالجواب القاطع** أن يقال لهم إن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وسلم، منهم من يعتقد في الأصنام، ومنهم من يعتقد في **قبر رجل صالح مثل اللات ومنهم من يعتقد في الصالحين**، وهم الذين ذكر الله في قوله عز وجل: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه﴾، يقول تعالى هؤلاء الذين يدعونهم الكفار ويدعون محبتهم قوم صالحون يفعلون طاعة الله، ومع هذا راجون خائفون. فإذا تحققت أن العلي الأعلى تبارك وتعالى ذكر في كتابه أنهم يعتقدون في الصالحين وأنهم لم يريدوا إلا الشفاعة عند الله والتقرب إليه بالاعتقاد في الصالحين، وعرفت أن محمداً، صلى الله عليه وسلم، لم يفرق بين من اعتقد في الأصنام ومن اعتقد في الصالحين بل قاتلهم كلهم وحكم بكفرهم]، **انتهى الإفك العظيم بأحرفه**.

هذه الأقوال السطحية السقيمة الساقطة، وما شاكلها، هي والله الطامة الكبرى، قاصمة الظهر، وفضيحة الأبد. ويكفي لبيان بطلان قولهم، ونسْفِه من أساسه، وتمزيقه وطحنه طحناً، بالإضافة لما سلف من تفصيل في هذا الباب، وبخاصة نسف للخرافات حول (اللات)، وهو بذاته كاف واف، إن شاء الله تعالى؛ ولعلنا ها هنا نكتفي سؤال هؤلاء المخذولين: ألستم جعلتم التوحيد، بزعمكم، ثلاثة أقسام رئيسة: (توحيد ربوبية)، (توحيد ألوهية)، و(توحيد أسماء وصفات)؛ فأين ذهب (توحيد الأسماء

والصفات) عند النظر في حال مشركي العرب، وما لنا لا نكاد نجدكم تذكرونه ولو بحرف واحد في هذا المقام؟! نعم: كتبكم ورسائلكم وفتواكم مملوءة بذكر (توحيد الأسماء والصفات) عندما يكون أداة من أدوات (الإرهاب الفكري) ضد بعض أهل الإسلام، الذين لا شك في إسلامهم، من الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والأباضية والشيعة، وغيرهم، الذين فهموا التوحيد أفضل من فهمكم، وخدموا الإسلام والمسلمين أعظم الخدمات، ولم يتورط أحد منهم في تكفير أهل الإسلام، وسل السيف عليهم، كما فعلتم؛ أما مشركو العرب فقد أمِنوا غزوكم وحربكم؛ فلعل مشركي العرب لم يكن عندهم شرك في (الأسماء والصفات) كبراءتهم التامة من (شرك الربوبية) بزعمكم؟!

وإليك أنموذج آخر كمثال على التخبط الخطير – وهو من جنس آخر غير التخبط الوهابي - في فهم الآيات كما نجده في (**<u>أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل</u>**) [لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ) - (ص: 186)]: [فإن قيل: قوله تعالى: (قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ... الآية) يدل على أنهم معترفون بأن الله تعالى هو الخالق والرازق والمدبر **<u>لجميع</u>** المخلوقات، فكيف يعترفون بذلك كله ثم يعبدون الأصنام؟ قلنا: كانوا في عبادة الأصنام يتأولون عبادة الله، فطائفة كانت تقول نحن لا نتأهل لعبادة الله تعالى بغير واسطة لعظمته وجلاله ونقصنا وحقارتنا، فجعلوا **<u>الأصنام وسائط</u>**، كما قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾. وطائفة كانت تقول نتخذ أصناماً على هيئة الملآئكة ونعبدها، لتشفع لنا الملآئكة عند الله، وطائفة كانت تقول الأصنام قبلة لنا في عبادة الله، كما أن الكعبة قبلة في عبادته، **<u>وطائفة وهي الأكثر</u>** كانت تقول على كل صنم شيطان موكل به من عند الله تعالى، فمن عبد الصنم حق عبادته قضى الشيطان حوائجه على وفق مراده بأمر الله، ومن قصر في عبادة الصنم أصابه الشيطان بنكبة بأمر الله، فكل الطوائف من عبدة الأصنام كانوا يعتقدون بعبادتهم الأصنام عبادة الله والتقرب إليه، ولكن بطرق مختلفة]، **<u>انتهى كلام محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي</u>**.

وإليك تعقيبنا: لاحظ قوله: (أنهم معترفون بأن الله تعالى هو الخالق والرازق والمدبر **<u>لجميع</u>** المخلوقات) حيث قرأ الآيات وفق (معتقده) هو، وليس وفق ما يقوله نصها، كما هو في ذاته، لا كما (تخيله) من معانيها؛ أو بلفظ آخر: حاول قيادة النص إلى ما تصوره بخياله، بدلاً من أن يسلم قياده للنص المعصوم المنزل: هذا هو ذلك النوع الماكر من (**<u>خداع البصيرة</u>**) الذي سبقت الإشارة إليه غير مرة؛ فلا عجب أن يتخبط، ولا يهتدي سبيلاً:

فأما **<u>الطائفة الأولى</u>**، الذين جعلوا **<u>الأصنام وسائط</u>**، بزعمه، فهي وهم لا وجود له على التحقيق، لأن الأصنام ما هي إلا تماثيل أو أشياء تنوب عن أو ترتبط ارتباطاً محكماً بكائن إلهي من جنس أحد أنواع النيابة أو الارتباط الخمسة (اتحاد ـــ حلول دائمي ـــ حلول مؤقت – عضو بدن ـــ آلة اتصال) التي

سنقوم بتقريرها قريباً: فالكلام يجب أن يكون عن ذلك (الكائن الإلاهي)، وهو في الغالب من نوع الملائكة، والمسوغ لاتخاذ الوسيط هو:

(1)- أن الوسيط ولد من أولاد الله، فهو كائن ذي (**جنس إلاهي**)، مستحق للعبادة بذاته بموجب (**النسب أو الجنس الإلاهي**) السامي الرفيع، وهو أيضاً محبب لوالده: يفرح الوالد ويرضى على من توسط بولده؛ وهذا هو على التحقيق قول بعض العرب الزاعمين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾؛

(2)- أن الله ليس (**كلي العلم**)، فهو لا يعلم بأحوال العباد، فهو بحاجة إلى من يباشر رفع الحوائج إليه؛ وهذا نقص في العلم ينافي كمال الألوهية، وإن كان المشركون ربما زعموا، كذباً وزوراً، أن ذلك لعظمته وجلاله ونقصنا وحقارتنا، من باب التعالي على عالم الفساد، أو ربما احتج فلاسفتهم بأن العلم بالجزئيات من أحوال العباد يقتضي أن تقوم بذاته الحوادث، وهو منزه عن ذلك بزعمهم الفاسد: فأصبح قوة عمياء صماء لا تعي شيئاً، أو لا تعي غير نفسها: وهذ هو قول القائلين بالعقول أو النفوس الفلكية السبعة أو العشرة، وكثير من الفلاسفة!

(3)- أن الله ليس (**كلي القدرة**)، فهو يحتاج إلى معاونين ووزراء؛ وهذا هو – في الأرجح – قول جماهير العوام والبسطاء من المشركين، من العرب والعجم؛

(4)- أو أنه بغض النظر عن كونه (**كلي العلم**) أو (**كلي القدرة**)، يخلق عبثاً ولهواً، ثم يدير ظهره للخلق ويهملهم إهمالاً تاماً، وهو متعال متكبر، فلا يمكن الوصول إليه إلا بواسطة. وهذه الواسطة محال أن تكون من جملة الخلق، لأنه ضرورة متعال عليهم كلهم جميعاً، لا يبالي بأحد منهم أصلاً، فهي إذا كائن إلاهي ولا بد، فلا (**عيب**) على الله في التعامل معه، لأنه من نفس (**الطبقة**)؛

وربما وجد غيرنا (مسوغات) أخرى لاتخاذ (الوسيط) كلها توجب القول بتعدد الذوات الإلاهية؛ أو نسبة العجز والاحتياج والنقص إلى الله؛ أو نسبة العبث واللامبالاة وعدم العناية إليه: وإن حاول المشركون التخلص بأكذوبة: (**عظمة الله وجلاله**، ونقصنا وحقارتنا) أو بأكذوبة: ﴿**مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى**﴾؛

وأما **الطائفة الثانية** فإنما هي بعض الطائفة الأولى. قد أوردنا في هذا الباب الأدلة القطعية اليقينية أن معتقد مشركي العرب في الملائكة أنها (بنات الله)، وعامة الأصنام العربية إنما هي تماثيل لها؛

و**الطائفة الثالثة** القائلة: (الأصنام قبلة لنا في عبادة الله): فأما هذه فلا أحسب أنها وجدت بين العرب، وإنما هو قول بعض المتفلسفين من متأخرة المشركين إذا ناظرهم أهل الإسلام؛ وهذه **أكذوبة سمجة**: لتعدد الأصنام وأشخاصها وأسمائها وأوصافها، فلو كانت قبلة لله لأقروا جميعاً – عوامهم وخواصهم – بأنها (تماثيل) لله الواحد، ولأصبحت القضية: هل يجوز عقلاً أن يكون لله الواحد، واجب الوجود الأزلي،

البالغ نهاية النهاية من الكمال والجلال والجمال (تمثال) أصلاً؛ وما هو مسوغ تعدد أشكال التماثيل وأسمائها؛ ومن أوجب جعلها قبلة بدلاً من استقبال القطب الشمالي، مثلاً؛ وهل جاء وحي من عند الله بهذا أصلاً؟! ولا محيص لهم من الإقرار بأنه من ابتداعهم وتشريعهم لأنفسهم، فهم إذا قد جعلوا أنفسهم أو أسلافهم أو كهنتهم **أرباباً مشرعين من دون الله:** فهم، إذا، غير مقرين لله بــ(**الحاكمية**).
ولعل هؤلاء بعض من يصدق عليهم الخبر الصادق: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ (22) ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ: **وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ** (23) انظُرْ كَيْفَ كَذَبُواْ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ (24)﴾، (الأنعام؛ 6: 22-24)؛

وأما **الطائفة الرابعة** القائلة: (في كل صنم **شيطان** موكل به من عند الله تعالى، فمن عبد الصنم حق عبادته قضى الشيطان حوائجه على وفق مراده بأمر الله، ... إلخ)، فلا أظنها وجدت في العالم قط، وإنما اخترعها الشيخ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي من خياله الجامح، لسماعه بالروايات القائلة: (مع كل صنم جنية)، و(وفي كل صنم شيطان يكلمهم)، ونحوها. وزاد في الفحش بأن جعلها **الأكثر** عدداً. والمقولة نفسها سقيمة متناقضة، يصعب التصور بأنها تشكلت في عقل سوي:

(1) لأنه من المحال الممتنع أن تكون تلك الشياطين مرسلة من عند الله، بأمر الله؛ وفاعل ذلك، ولا بد، إنما هو (الشيطان الأكبر) أو إبليس الأباليس، وليس هو الله الحق المبين، الملك القدوس السلام؛

(2) ولا يمكن الخروج من الورطة بتعديل المقولة إلى: (في كل صنم **ملاك** موكل به من عند الله تعالى، ... إلخ) لأن هذا مناقض للنقول التاريخية المتضافرة، ولما سيأتي في الجزئيات التالية؛

(3) قوله: (**عبد** الصنم حق عبادته) إن كان يقصد الأفعال المجردة: ركوع وسجود للصنم، وقيام وقعود أمامه ، وتقديم ذبائح وقرابين له، وإهداء عطور وشموع، وما شاكل ذلك؛ غير مسبوقة باعتقاد شيء من الألوهية أو الربوبية من دون الله أو الندية لله، ولو في اعتبار واحد، في ذلك الصنم بذاته؛ إن كان هذا قصده فهو خطأ فاحش في التعبير، فليست هذه عبادة للصنم أصلاً، بل هي:

(أ)- إن كانت بأمر الله، عبادة لله: تماماً كسجود الملائكة لآدم كان طاعة لأمر الله، الإله الحق المبين: فإن كان هذا هو مقصد الشيخ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، فالقوم ليسوا مشركين مذمومين، وهذا تكذيب مجرد للقرآن؛

(ب)- وإن كانت بأمر غير الله (كالأسلاف أو الكهنة أو الرؤساء)، فهي اتخاذ لأولئك أرباباً مشرعين من دون الله: **وهذا شرك في (الحاكمية)**؛

(4) وإن كان يقصد بالمقولة: (**عبد** الصنم حق عبادته)، (**العبادة**) حقاً، المعرفة بالألف واللام، بتعريفها الصحيح، فهذا يقتضي أن الله أمرهم أن يعتقدوا (أن في الأصنام شيء من الألوهية) مع أنها في نفس الوقت في حقيقة الأمر: مخلوقة مربوبة لا تملك شيئاً إلا بتمليك

الله، ولا تقدر على شيء إلا بإقدار الله، ولا تتصرف أو تفعل شيئاً إلا بإذن وتقديره الكوني، أي بلفظ آخر: (أنه ليس فيها شيء من الألوهية البتة)؛ وهذا محال على الله، الملك الحق المبين: لأنه تضليل وكذب وإخبار بخلاف الواقع: هذه صفة الشيطان، وليست صفة الرحمن!

وهذه المناقشة آنفاً، وسيأتي المزيد، تظهر لك بجلاء بطلان ما جاء في معارج القبول [بشرح سلم الوصول (401/2)]: [وَعُبَّادُ الْأَوْثَانِ يُقِرُّونَ بِهَا لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَيُقِرُّونَ بِأَنَّ أَوْثَانَهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَخْلُوقَةٌ، لَا تَمْلِكُ لِأَنْفُسِهَا وَلَا لِعَابِدِيهَا ضُرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا، وَلَا تَسْمَعُ وَلَا تُبْصِرُ وَلَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَيْئًا، وَيُقِرُّونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ **الْمُتَفَرِّدُ** بِالْخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَالضُّرِّ وَالنَّفْعِ وَالتَّقْدِيرِ وَالتَّدْبِيرِ وَأَنْوَاعِ التَّصَرُّفَاتِ، لَيْسَ إِلَيْهِمْ وَلَا إِلَى أَوْثَانِهِمْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، بَلْ هُوَ الْخَالِقُ وَمَا عَدَاهُ مَخْلُوقٌ، وَهُوَ الرَّبُّ وَمَا عَدَاهُ مَرْبُوبٌ]؛ انتهى؛

فنقول: هذا كله ما هو إلا أكاذيب سمجة، ومزاعم مخبولة:

(أ)- (عُبَّادُ الْأَوْثَانِ يُقِرُّونَ بِأَنَّ أَوْثَانَهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَخْلُوقَةٌ، لَا تَمْلِكُ لِأَنْفُسِهَا وَلَا لِعَابِدِيهَا ضُرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا، وَلَا تَسْمَعُ وَلَا تُبْصِرُ وَلَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَيْئًا):- وهم مع ذلك (يعبدونها)، أي يعظمونها ويطلبون منها جلب المنافع، ودفع المضار: نعم هذا الذي لا يتشكل في أذهان المجانين، ولا حتى الدواب، يمكن أن يتشكل في أدمغة الوهابيين التي أفسدها المذهب الوهابي فساداً لا يرجى بعده صلاح: فأصبح القوم عاجزين عن التفرقة بين حال الأوثان في **(حقيقة الأمر)** كما هو في علم الله الذي أخبرنا الله به في كتبه، وحاجج به رسله المشركين (كما سيأتي نموذج له في قصة إبراهيم) في باب مستقل، وبين (**معتقد**) عبدة الأوثان في أوثانهم: هذه: **بلادة فكر، وفساد دماغ**، وليس هو من جنس ذاك النوع الماكر من (**خداع البصيرة**)؛

(ب)- (عُبَّادُ الْأَوْثَانِ يُقِرُّونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ **الْمُتَفَرِّدُ** بِالْخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَالضُّرِّ وَالنَّفْعِ وَالتَّقْدِيرِ وَالتَّدْبِيرِ وَأَنْوَاعِ التَّصَرُّفَاتِ، لَيْسَ إِلَيْهِمْ وَلَا إِلَى أَوْثَانِهِمْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، بَلْ هُوَ الْخَالِقُ وَمَا عَدَاهُ مَخْلُوقٌ، وَهُوَ الرَّبُّ وَمَا عَدَاهُ مَرْبُوبٌ):- وهذا كذب محض نشأ من القراءة المنكسة المبتورة للآيات المشهورة: ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ**﴾، ﴿**فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ** ...﴾، ﴿**لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** ...﴾، وقد أشبعناها مناقشة وبحثاً ها هنا؛ وهذا قد نشأ أيضاً من الجهل المرعب لحقيقة شرك العرب، وقد سلف بسط الكلام فيه؛

ـــ ثم بنى صاحب معارج القبول على هذا الباطل قصوراً في الهواء: [غَيْرَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا لَهُ مِنْ خَلْقِهِ شُرَكَاءَ سَوَّوْهُمْ بِهِ فِي اسْتِحْقَاقِ الْعِبَادَةِ وَأَنْكَرُوا أَنْ يَكُونَ تَفَرَّدَ بِهَا، وَقَالُوا لِمَنْ قَالَ لَهُمْ: قُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾، فَأَلْزَمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا أَقَرُّوا بِهِ مِنَ التَّفَرُّدِ بِالرُّبُوبِيَّةِ أَنْ يَعْمَلُوا بِمُقْتَضَى ذَلِكَ، وَيَلْتَزِمُوا لَازِمَهُ مِنْ تَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ وَأَنْ يَكْفُرُوا بِمَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ كَمَا أَقَرُّوا

بِعَجْزِهِمْ وَعَدَمِ اتِّصَافِهِمْ بِشَيْءٍ يَسْتَحِقُّونَ بِهِ الْعِبَادَةَ، بَلْ هُمْ أَقَلُّ وَأَذَلُّ وَأَحْقَرُ وَأَعْجَزُ عَنْ أَنْ يَخْلُقُوا ذبابا أو أن يَسْتَنْقِذُوا مِنْهُ شَيْئًا سَلَبَهُ]؛

ــ ثم أفحش في التخريف والخيالات المخبولة، فقال: [وَمَنْ تَدَبَّرَ هَذِهِ ٱلْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَا وَمَا فِي مَعْنَاهَا حَقَّ التَّدَبُّرِ، عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ عُبَّادَ ٱلْأَوْثَانِ مُقِرُّونَ **بِتَوْحِيدِ** الرُّبُوبِيَّةِ وَشَاهِدُونَ **بِتَفَرُّدِ** اللَّهِ بِذَلِكَ، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ تَعَالَى فِي الْإِلَهِيَّةِ حَيْثُ عَبَدُوا مَعَهُ غَيْرَهُ، هَذَا فِي الظَّاهِرِ وَإِلَّا فَأَنْوَاعُ التَّوْحِيدِ مُتَلَازِمَةٌ، مَنْ أَشْرَكَ غَيْرَ اللَّهِ مَعَهُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا فَقَدْ أَشْرَكَ فِيمَا عَدَاهُ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَيَانُهُ فِي بَيَانِ الشِّرْكِ. وَمِمَّا يُقَدِّرُ ذَلِكَ غَايَةَ التَّقْدِيرِ حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ، صلى الله عليه وسلم، - قَالَ لِأَبِيهِ حُصَيْنٍ قَبْلَ إِسْلَامِهِ: (كَمْ تَعْبُدُ الْيَوْمَ مِنْ إِلَهٍ)؟ قَالَ: سَبْعَةَ آلِهَةٍ: سِتَّةً فِي ٱلْأَرْضِ وَوَاحِدًا فِي السَّمَاءِ. قَالَ، صلى الله عليه وسلم: (فَمَنْ تُعِدُّ لِرَغْبَتِكَ وَرَهْبَتِكَ)؟ قَالَ: الَّذِي فِي السَّمَاءِ. وَتَقَدَّمَ أَيْضًا فِي هَذِهِ ٱلْآيَةِ أَنَّهُمْ إِنَّمَا كَانَ شِرْكُهُمْ بِاللَّهِ فِي إِلَهِيَّتِهِ فِي حَالَةِ الرَّخَاءِ، وَأَمَّا فِي الشِّدَّةِ فَكَانُوا يُخْلِصُونَ الدِّينَ لِلَّهِ؛ لِعِلْمِهِمْ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى كَشْفِ مَا هُمْ فِيهِ غَيْرُهُ، وَأَنَّ آلِهَتَهُمْ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ وَلَا تَسْتَطِيعُ شَيْئًا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ، لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الْعَنْكَبُوت: 65 – 66]، وَمَا فِي مَعَانِيهَا مِنَ ٱلْآيَاتِ مِمَّا ذَكَرْنَا وَمِمَّا لَمْ نَذْكُرْ. وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الرُّبُوبِيَّةَ وَالْإِلَهِيَّةَ مُتَلَازِمَانِ لَا يَنْفَكُّ نَوْعٌ مِنْهُمَا عَنِ ٱلْآخَرِ، وَأَنَّ **تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ لَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ إِلَّا مُكَابَرَةً كَفِرْعَوْنَ وَنُمْرُودَ، وَالثَّنَوِيَّةِ الَّذِينَ اعْتَقَدُوا لِلْوُجُودِ خَالِقَيْنِ اثْنَيْنِ**، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ وَالْجَاحِدُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا].

فأقول: لا أدري ما أعلق على هذا الكلام الذي يشبه كلام المجانين!!

فلعلي أكتفي – ها هنا - بالتعقيب على أكذوبتهم التقليدية: [وَتَقَدَّمَ أَيْضًا فِي هَذِهِ ٱلْآيَةِ أَنَّهُمْ إِنَّمَا كَانَ شِرْكُهُمْ بِاللَّهِ فِي إِلَهِيَّتِهِ فِي حَالَةِ الرَّخَاءِ، وَأَمَّا فِي الشِّدَّةِ فَكَانُوا يُخْلِصُونَ الدِّينَ لِلَّهِ؛ لِعِلْمِهِمْ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى كَشْفِ مَا هُمْ فِيهِ غَيْرُهُ، وَأَنَّ آلِهَتَهُمْ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ وَلَا تَسْتَطِيعُ شَيْئًا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ، لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾]؛ فأسأل هذا العبقري: إذا كانوا **هم أنفسهم يعتقدون** أن آلهتهم (لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ وَلَا تَسْتَطِيعُ شَيْئًا) أصلاً، فلأي شيء تنادى وتدعى ويستغاث وستعاذ بها في البر، بعد الرجوع من البحر، وفي أحوال الرخاء، بعد انتهاء الشدائد؟! وقد قلنا قبل بضعة أسطر نصاً رداً على زعمه: (عُبَّادُ ٱلْأَوْثَانِ يُقِرُّونَ بِأَنَّ أَوْثَانَهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَخْلُوقَةٌ، لَا تَمْلِكُ لِأَنْفُسِهَا وَلَا لِعَابِدِيهَا ضُرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا، وَلَا تَسْمَعُ وَلَا تُبْصِرُ وَلَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَيْئًا)، فقلنا: [وهم مع ذلك (يعبدونها)، أي يعظمونها ويطلبون منها جلب المنافع، ودفع المضار: نعم هذا الذي لا يتشكل في أذهان المجانين، ولا حتى الدواب، يمكن أن يتشكل في أدمغة الوهابيين التي أفسدها المذهب الوهابي فساداً لا يرجى بعده صلاح: فأصبح القوم عاجزين عن التفرقة بين حال الأوثان في **(حقيقة الأمر)** كما هو في علم الله الذي أخبرنا الله به في كتبه، وحاجج به رسله المشركين (كما سيأتي نموذج له في قصة إبراهيم) في باب مستقل، وبين (**معتقد**) عبدة الأوثان في أوثانهم: هذه بلادة فكر، وفساد دماغ]؛

إذاً كيف نفهم قوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾؟! وكيف نفهم إعداد حصين الخزاعي الذي في السماء (لِرَغْبَتِه وَرَهْبَتِه)؟!

الأمر أوضح من الشمس: (الله)، تعالى وتقدس، هو عندهم فقط الإله المركزي الأعلى، وليس هو الإله الأوحد: فهو مدخر للشدائد، ولكبير الأمور، بصفة عامة: والآية ترجح أنه في معتقد العرب، (أو بعض العرب لأن السياق هنا خطاب لقريش، أهل الحرم الآمن)، فهو المختص بالبحر: فهو إله البحر عندهم، لا مشارك له فيه، كما أنه إله السماء، المنفرد بها. فالآية برهان على شركهم في التصرف والتدبير، وليس العكس، كما ظن هذا الأحمق، وكذلك حديث حصين الخزاعي، حرفاً بحرف.

※ ومما سلف يتبين لك أيضاً بكل سهولة بطلان ما جاء في شرح الطحاوية [ت الأرناؤوط (1/29)]: [وَلَمْ يَكُونُوا يَعْتَقِدُونَ فِي الْأَصْنَامِ أَنَّهَا مُشَارِكَةٌ لِلَّهِ فِي خَلْقِ الْعَالَمِ، بَلْ كَانَ حَالُهُمْ فِيهَا كَحَالِ أَمْثَالِهِمْ مِنْ مُشْرِكِي الْأُمَمِ مِنَ الْهِنْدِ وَالتُّرْكِ وَالْبَرْبَرِ وَغَيْرِهِمْ، تَارَةً يَعْتَقِدُونَ أَنَّ هَذِهِ تَمَاثِيلُ قَوْمٍ صَالِحِينَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَيَتَّخِذُونَهُمْ شُفَعَاءَ، وَيَتَوَسَّلُونَ بِهِمْ إِلَى اللَّهِ، وَهَذَا كَانَ أَصْلَ شِرْكِ الْعَرَبِ، قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ قَوْمِ نُوحٍ. ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾، (نُوحٍ: 71: 23)، وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَكُتُبِ التَّفْسِيرِ، وَقَصَصِ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهَا، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ، أَنَّ هَذِهِ أَسْمَاءُ قَوْمٍ صَالِحِينَ فِي قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا مَاتُوا عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ، فَعَبَدُوهُمْ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ بِعَيْنِهَا صَارَتْ إِلَى قَبَائِلِ الْعَرَبِ، ذَكَرَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَبِيلَةً قَبِيلَةً]، انتهى نصاً؛

فأقول: هذه هي جناية الدعوة الوهابية في رفضها للفكر العميق، وبنائها العقيدة على الأساطير والخرافات، مع ترك أدلة الوحي الصحيحة، كما سلف مجملاً، ومفصلاً في هذا الباب المخصص للواقع التاريخي لشرك العرب. ولكن صاحب شرح الطحاوية، عاد **<u>فتناقض أقبح التناقض</u>**:

※ حيث قال في شرح الطحاوية نفسها [ت الأرناؤوط (1/38)] بعد بضع صفحات: [وَلَمَّا كَانَ الشِّرْكُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ مَعْلُومَ الِامْتِنَاعِ عِنْدَ النَّاسِ كُلِّهِمْ، بِاعْتِبَارِ إِثْبَاتِ خَالِقَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ بَعْضُ الْمُشْرِكِينَ إِلَى أَنَّ **<u>ثَمَّ خَالِقًا خَلَقَ بَعْضَ الْعَالَمِ</u>**، كَمَا يَقُولُهُ الثَّنَوِيَّةُ فِي الظُّلْمَةِ، وَكَمَا يَقُولُهُ الْقَدَرِيَّةُ فِي أَفْعَالِ الْحَيَوَانِ، وَكَمَا يَقُولُهُ الْفَلَاسِفَةُ الدَّهْرِيَّةُ فِي حَرَكَةِ الْأَفْلَاكِ أَوْ حَرَكَاتِ النُّفُوسِ، أَوِ الْأَجْسَامِ الطَّبِيعِيَّةِ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يُثْبِتُونَ أُمُورًا مُحْدَثَةً بِدُونِ إِحْدَاثِ اللَّهِ إِيَّاهَا، فَهُمْ **<u>مُشْرِكُونَ فِي بَعْضِ الرُّبُوبِيَّةِ</u>**، وَكَثِيرٌ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ قَدْ يَظُنُّ فِي آلِهَتِهِ شَيْئًا مِنْ نَفْعٍ أَوْ ضُرٍّ، **<u>بِدُونِ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ ذَلِكَ</u>**]؛

<u>فأقول لشارح الطحاوية:</u>

<u>أولاً</u>: قولك: (الشِّرْكُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ مَعْلُومَ الِامْتِنَاعِ عِنْدَ النَّاسِ كُلِّهِمْ، بِاعْتِبَارِ إِثْبَاتِ خَالِقَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ) صحيح، ولكن ليس هذا فقط هو الشرك في (الربوبية)، لا على تعريفنا، وسياتي مستقبلاً، ولا على تعريف إمامكم ابن تيمية، على عجره وبجره؛

ثانياً: النفع والضر أفعال لا بد لها من فاعل، وهذا الفاعل إن كان مخلوقاً، فلا بد له من خالق، وأنت أقررت أنهم يعتقدون (**بِدُونِ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ ذَلِكَ**)، فهي إذاً من خلق تلك الآلهة، ولا بد؛ وإن لم يكن مخلوقاً، فماذا هو إذاً؟! لا بد أن يكون إلهاً خلاقاً. وأيًّا ما كان الأمر، فقد نقضت بنفسك زعمك أن العرب لم يكن لديهم شرك في (الربوبية)، بمعنى (الخالقية)، الذي كنت أنت – وعامة رجالات الفرقة الوهابية – تصرون عليه بكل عناد ومكابرة، وتلجُّون فيه بعتو نفور.

فالحقيقة اليقينية هي إذاً: أن الآيات الشهيرة كلها، آيات (**لَيَقُولُنَّ اللَّهُ**) و(**سَيَـقُوْلُوْنَ اللَّهُ**)، التي أوردناها في أول هذا الفصل، إنما هي جدال عقلي بالتي هي أحسن، ومناظرة متقنة: جاءت لبيان تناقض المشركين، وسخافة عقولهم، إذ يقرون لله بالأقارير المذكورة، ولعلهم مؤمنون بذلك مصدقون به تصديقاً جازماً، وهم مع ذلك مقرون لغيره بشيء من صفات الألوهية، وخصائص الربوبية، ومن ثم مشركون لله في عبادة أولئك الأغيار بناءً على هذا الاعتقاد الشركي الكفري المتناقض الفاسد: فإيمانهم إيمان منقوص باطل، لا يخرج صاحبه من الكفر إلى الإسلام، ولا ينفع في الآخرة، لأنه امتزج بشرك اعتقادي: فعدم هذا الإيمان السقيم ووجوده سواء، بل عدمه خير من وجوده لسلامة ذلك من التناقض.

فليس في الآيات أصلاً تقرير لتوحيد ربوبية (أيا ما كان تعريفه)، ولا لتوحيد خالقية، ولا لتوحيد ألوهية، (أيا ما كان تعريفها)، ولا لتوحيد ذات وأسماء وصفات، ولا لتوحيد حاكمية، ولا لأي نوع من أنواع التوحيد شئت. وما كان ينبغي لهذا أن يخفى على أحد بشرط القراءة الفكرية المتعمقة، المستنيرة بنصوص القرآن والسنة الصحيحة الثابتة، وحقائق التاريخ القطعية المتواترة؛ لهذا اختصر الشيخ محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ) الكلام فأصاب وأجاد حيث قال في التحرير والتنوير (21/ 179): [﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، (لُقْمَان؛ 31 : 25)؛ عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةِ: ﴿وَإِذا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنا عَلَيْهِ آباءَنا﴾، (لُقْمَان؛ 31 : 21) بِاعْتِبَارِ أَنَّ مَا وَجَدُوا عَلَيْهِ آبَاءَهُمْ هُوَ الْإِشْرَاكُ مَعَ اللَّهِ فِي الْإِلَهِيَّةِ، وَإِنْ سَأَلَهُمْ سَائِلٌ: مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقُولُوا خَلَقَهُنَّ اللَّهُ، وَذَلِكَ **تَسْخِيفٌ لِعُقُولِهِمُ** الَّتِي تَجْمَعُ بَيْنَ **الْإِقْرَارِ لِلَّهِ بِالْخَلْقِ وَبَيْنَ اعْتِقَادِ إِلَهِيَّةِ** غَيْرِهِ. وَالْمُرَادُ بِالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ: مَا يَشْمَلُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ وَمِنْ بَيْنِ ذَلِكَ حِجَارَةُ الْأَصْنَامِ، وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهَا فِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ. وَعَبَّرَ هُنَا بِــ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾، وَفِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ بِــ﴿ لَا يَعْقِلُونَ﴾ تَفَنُّنًا فِي الْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْقِصَّتَيْنِ مَعَ اتِّحَادِ الْمَعْنى]، **انتهى**.

ولنا تعقيب قصير على قوله: [وَعَبَّرَ هُنَا بِــ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾، وَفِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ بِــ﴿ لَا يَعْقِلُونَ﴾ تَفَنُّنًا فِي الْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْقِصَّتَيْنِ مَعَ اتِّحَادِ الْمَعْنى]، فنقول: هذا غير صحيح لأن التعبير بــ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ في قوله، جل جلاله، وسما مقامه: [﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ

أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، (لُقْمَان؛ 31 : 25) تنبيه على أن إقرارهم هذا إنما هو إقرار سطحي ببعض ما تقتضيه جملة: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾، من غير **علم** بجميع مفردات المعنى وما يقتضيه اللفظ، أو من غير اعتقاد جازم لكل أو بعض ذلك؛ لأن (العلم) هو: الاعتقاد الجازم المطابق لواقعه؛ فهم إذا على التحقيق **جهلة** بالمعني التام للجملة: (خلق الله السماوات والأرض)، فهم **﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾**.

وأما سياق سورة العنكبوت، (العنكبوت؛ 29: 61 ـــ 70)، حيث قال الله، جل جلاله، وسما مقامه: **﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ * اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ * وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ * فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ * لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ * وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ * وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾**، فهو متضمن لأقاويل مختلفة لو تم **تعقلها تعقلاً صحيحاً بربطها ببعضها البعض**، مع الانطلاق من الضرورات العقلية، والمعطيات الحسية المتيقنة لأنتجت علما تاماً، وتوحيداً خالصاً، ولكن القوم: **﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾**.

وقد وقع الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي عند دراسته شرك أمم شتى فريسة لنفس النوع الماكر من (**خداع البصيرة**)، الذي يجعلك تظن تطابق معتقدك مع معتقد الآخرين لمجرد تطابق الأسماء أو المصطلحات، أو تشابهها، فوقع في أخطاء فكرية فادحة، مشابهة لما سلف كشفه من أخطاء الوهابيين عند دراسة آيات: ﴿**لَيَقُولُنَّ اللَّهُ**﴾، و﴿**فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ**﴾، التي درسناها باستفاضة أعلاه.

ولما كان بعض ذلك الأخطاء الفادحة، وخاصة حال قوم هود وقوم صالح، وهم من أسلاف العرب، مناسباً لموضوع هذا الفصلن حسن إيراده ها هنا:

* فقد جاء في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (2/446): [وأما قوم هود وقوم صالح فقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ (13) إِذْ جَاءَتْهُمُ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً فَإِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [فصلت: 13 - 14]، فقوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ ظاهره أنهم كانوا يعبدون الله في الجملة ولكنهم يشركون به، وابتداء الرسل بهذا يدلّ أن المرسَل إليهم لم يكونوا يجحدون وجود الله

عزَّ وجلَّ، بل قولهم: ﴿لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً﴾، نصٌّ في أنهم كانوا يعترفون بربوبية الله عزَّ وجلَّ **وأنه لا رب غيره**، ويعترفون بوجود الملائكة عليهم السلام، وفي القصص التاريخية ما يوافق هذا المعنى]:

فأقول: **أولاً**: على نفس النسق قوم نوح، أيضاً، فقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ (23) فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ (24)﴾، (المؤمنون؛23: 23 – 25)؛

وثانياً: ليس في نصوص الآيات – تماماً كما في آيات: ﴿**لَيَقُولُنَّ اللَّهُ**﴾، و﴿**فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ**﴾، التي درسناها باستفاضة آنفاً – إلا أنهم كانوا يعتقدون:

(أ) – بوجود إله مركزي أعلى (لعله والد الآلهة، أو كبيرها) هو ذاك الذي أشاروا إليه بلفظة: (ربنا). ولعلنا نلاحظ فوراً، بالنسبة لعاد وثمود، أنهم لم يستخدموا اسم الجلالة (الله)، الذي استخدمه الأنبياء ها هنا؛

(ب) – وأن لديه ملائكة (كائنات روحانية أو سماوية)، تصلح أن تنزل رسلاً، لا يدري ماهية معتقدهم فيها من ناحية الأصل: قد تكون أبناء، وبنات للصلب مولودة أو منبثقة عن (ربهم)؛ وقد تكون أبناء، وبنات متبناة تبنياً حقيقياً؛ وقد تكن خدماً وعبيداً حادثة مخلوقة مربوبة؛ ولا يدري ماهية معتقدهم فيها من ناحية الصفة: أرواح أو عقول أو نفوس، كوكبية أو غير كوكبية؛

(ج) – وأنهم يرون استحالة إرسال الله لرسول بشري أصلاً: لذلك قطعوا بكذب رسولهم، وكفروا به؛

وانكارهم لبشرية الله يوجب القطع بأنهم إما كانوا يعتقدون:

(1) – أن (الله)، أو: (ربهم)، لا يتصور منه بعث رسول بشري أصلاً، لأنه لا يعلم بالجزئيات في الأرض، عالم الشرور والفساد: وهذا نقص في العلم؛

(2) – أو أنه إنما خلق العالم، أو لا يقدر على الخلق، إلا بواسطة الروحانيين، فلا بد من وساطة الروحانيين: وهذا نقص في القدرة؛

(3) – أو لعله عليم قادر، ولكنه بعيد متعال، متكبر متباعد: لا يصل منه وإليه شيء إلا بواسطة الروحانيين، الذين هم، حينئذ ضرورة، من طبقته وجنسه الإلاهي، فلا عيب عليه في التعامل معهم؛

وربما كانت هناك اعتبارات أخرى تجعل الرسول البشري محالاً. وهذه الوسائط لها، ضرورة، ولا بد مشاركة في الخلق والتصرف والتدبير الكوني، بل وحتى في التشريع. فمن البديهي إذا عندهم: ضرورة اتخاذ الرسل من (الملائكة)، الذين هم نوع خاص من الوسائط الروحانية.

فلا معنى إذاً لعبارة المعلمي: (**وأنه لا رب غيره**): هذه خيالات ومزاعم مرسلة، يراد بها – باللف والدوران والمراوغة – جعل معتقداتهم مطابقة لمعتقدات من يسمونهم (القبوريين) في الأولياء والأنبياء: وهيهات، هيهات.

وإليك البرهان على تهمتنا الخطيرة هذه:

❋ فقد جاء في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (2/446): [وقال الله تعالى: ﴿قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ (53) إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾ [هود: 53 – 54]. ففي هذا أنهم كانوا يعتقدون في آلهتهم القدرة على الضرر ويلحق به النفع، وهو بقرينة ما تقدَّم يدلُّ أنهم يعتقدون لتلك الآلهة قدرة منحها الله عزَّ وجلَّ إيَّاها، فهي تتصرَّف فيها بحسب إرادتها كما يتصرَّف الإنسان بالقدرة التي مُنِحها بحسب إرادته]؛

فأقول: قوله: (بقرينة ما تقدَّم)، يعني جملته: (نصٌّ في أنهم كانوا يعترفون بربوبية الله عزَّ وجلَّ **وأنه لا رب غيره**). وهذه قد ثبت بطلانها، فوقع قوله: (قدرة منحها الله عزَّ وجلَّ إيَّاها، فهي تتصرَّف فيها بحسب إرادتها كما يتصرَّف الإنسان بالقدرة التي مُنِحها بحسب إرادته) باطلاً. والخلاصة أنه ليس ثمة دليل على أنها قدرة ممنوحة من الله أصلاً: فقد تكون قدرة ضرورية لذواتهم ذات الجنس الإلاهي لأنهم أولاد الله؛ وعلى فرض كونها كذلك فليس هناك دليل على كونهم يتصرفون فيها على وجه العادة فقط، بل الأرجح أنهم كانوا يتصرفون فيها على وجه الاستقلال لما ذكرناه من مشاركتهم المعتبرة في مشاركة في الخلق والتصرف والتدبير الكوني!

❋ وكذلك وقع باطلاً ما جاء في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (2/447): [قد تقدَّم أنَّ الآية قوله تعالى: ﴿أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا﴾ تدلُّ أنَّ تلك الأشخاص لا وجود لها، فكأنهم كانوا ينعتونها بنعوت لا تنطبق على الملائكة كما نعتت قريش آلهتها بأنهم بنات الله، تعالى الله عن ذلك، ولعلَّهم كانوا يزعمون الأنبياء عليهم السلام بتلك الصفة التي تخيَّلوها كما هو شأن قريش، وكذلك المصريُّون القدماء على ما يأتي. وجاء في الآثار أنهم كان لهم أصنام، فإذا صحَّ هذا فإنَّ تلك الأصنام كانوا يتخذونها تماثيل لتلك الأشخاص، كما هو حال جميع المشركين، كما مرَّ في قوم نوح، وكما يأتي في غيرهم. ويدلُّ عليه هنا أن الله عزَّ وجلَّ أخبر عن مجادلة هودٍ لقومه في الأشخاص المتخيّلة أعني قوله: ﴿أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾، ولم يذكر شأن الأصنام لأنها إنما كانت تبعًا لتلك الأشخاص، والله أعلم.

خلاصة اعتقادهم: يعتقدون وجود أشخاص علوية ينعتونها بنعوت لا تنطبق على الملائكة، ويقولون: إنها تتصرَّف في الكون بقدرة ممنوحة لها من الله عزَّ وجلَّ، ولا تفعل إلا ما يرضاه، وإنها تقرَّب إليه، ويظهر أنهم كانوا يَدْعون تلك الأشخاص ويتضرَّعون إليها ويسألون منها حوائجهم، ويعتقدون أن ذلك

من الدَّين الذي يرضاه الله عزَّ وجلَّ، وإذا صحَّ ما جاء في الآثار فيضاف إلى هذا أنهم كانوا يعتقدون أن تعظيم الأصنام يقرِّب إلى أولئك الأشخاص الذين هي تماثيل لهم، وأنَّ ذلك من الدَّين الذي يقرِّب إلى الله عزَّ وجلَّ]، انتهى؛

فأقول: بغض النظر عن الخلل في عبارة: (تعظيم الأصنام يقرِّب إلى أولئك الأشخاص الذين هي تماثيل لهم)، التي ينبغي إصلاحها، كما فعلنا في السابق مراراً، بحيث تصبح: (تعظيم الأصنام هو بذاته تعظيم لأولئك الأشخاص الذين هي تماثيل لهم)، فإن العبارات الأخرى: (تتصرَّف في الكون بقدرة ممنوحة لها من الله عزَّ وجلَّ، ولا تفعل إلا ما يرضاه)، وكذلك: (ويعتقدون أن ذلك من الدَّين الذي يرضاه الله عزَّ وجلَّ) فرضيات خيالية لا وجود لها في النص القرآني، بل وبعضها يتناقض، ضرورة، مع ما يترتب على المعنى الصحيح للنصوص التي سبقت دراستها: فهذه ما هي إلا المحاولة اليائسة لجعلهم مثل (القبوريين)، كما نبزتهم الفرقة الوهابية.

ومسارع بالقول أن الشيخ المعلمي، رحمه الله، كان أورع وأفضل من أن يكون قد تعمد هذا – كذا نحسبه، والله حسيبه – ولكنه عمى البصيرة الذي يعاني منه كل من أصيب بفيروس الغلو والهوس الوهابي: فإنا لله، وإنا إليه راجعون.

القسم الثاني:
التوحيد – القواعد والأصول

الباب السادس: التوحيد: ماهيته، وحقيقته

أسلفنا أن معنى (لا إله إلاّ الله) هو: لا شيء يتمتّع بصفات «**الألوهيّة**»، أي بالقدرة الذاتية، **المستقلّة** استقلالاً مطلقاً عن الغير، على الفعل، وبخاصة على أفعال الخلق من عدم؛ والتّصوير، والتّكوين، والتّدبير؛ والعلو والقهر؛ والأمر والنّهي، فعلاً بالاختيار والإرادة الذاتية المستقلة، الحرة الطليقة، المنزّهة عن كلّ قيد أو شرط، وليس فعلاً بالضرورة أو الاضطرار؛ لا شيء يتّصف بذلك إلاّ الله؛ وبما تقتضيه ضرورة العقل في حق (**الإله**) الحق من الاتصاف بـ«**القيّوميّة**» أي «**وجوب الوجود**»، أي القيام بالنّفس والغنى عن الغير؛ و(**الأحدية**) فلا يتبعض أو ينقسم أو يلد؛ و(**الصمدية**) فلا جوف ولا ثغرات أو خلل أو نقص، بل متانة وكمال مطلق؛ و(**العلم الكلي**) الشامل المحيط لما كان، وما يكون، وما يمكن أن يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون؛ و(**القدرة الكلية**) التي تتعلق بكل الممكنات؛ لا شيء يتّصف بشيء من ذلك إلاّ الله؛ وإن نسب بعض ذلك إلى غيره، فكذب وإفك، وخيال باطل ووهم، خلاف الواقع والحقيقة.

فالشّهادة، إذًا، هي إثبات **كل** خصائص (**الألوهية**) لله تعالى مجده، وتقدست أسماؤه؛ مع نفي لأي شيء من اعتبارات (**الألوهية**) عن غير الله نفياً باتًّا قاطعاً مطلقاً: فلا بُدّ من رفض كلّ «**إله**»، (أو كل «**نِدٍّ**» من دون الله، أو كلّ «**رب من دون الله**»)، والبراءة منه: أي (الكفر) به: وهذا هو (الكفر بالطاغوت).

وأثبتنا في الأبواب السابقة ثبوتاً يكاد يصل إلى درجة القطع واليقين تطابق المعنى التام للجمل الآتية، بالرغم من تباين ألفاظها: «**أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاّ الله وَأَنّ مُحَمّدا رَسُولُ اللّهِ**» = «**أَنْ تُسْلِمَ وَجْهَكَ لِلَّهِ، وَتَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ**» = «**تعبد الله ولا تشرك به شيئا**» = «**تعبد الله وتكفر بما دونه**» = «**توحد الله**» = «(**أن تُحَقِّقَ**) **عبادة الله، ومعرفة الله**»؛ وذلك بإقامة البرهان أن تنوع الألفاظ والعبارات، مع تطابق المعنى التام للجمل الواردة فيها، إنما هو من نبي الله الخاتم المعصوم، عليه وعلى آله أزكى الصلوات وأتم التسليم.

❄ فصل: أقسام (أو أنواع) التوحيد

التوحيد الإسلامي في حقيقته شيء واحد بسيط، ألا وهو: (شهادة أن لا إله إلاّ الله)، أي: **إثبات كل** خصائص (**الألوهية**) لله تعالى مجده، وتقدست أسماؤه؛ مع **نفي لأي شيء** من اعتبارات (**الألوهية**) عن غير الله نفياً باتًّا قاطعاً مطلقاً.

ولكن خرافات المشركين متعددة متداخلة مركبة، وهي مع ذلك مضطربة متناقضة، لذلك ربما احتاج أهل العلم إلى تقسم التوحيد إلى أقسام أو أنواع لمعالجة أنواع الشرك المختلفة، ولإخراج الناس من (ظلمات)

الشرك إلى (نور) التوحيد. وعليه فلعلنا نقسم التوحيد إلى الأنواع التالية:

1. **توحيد الذاتية الإلهيّة**، وربما أسماه البعض: **توحيد (الإِنِّيَّة)؛**

2. **توحيد الخالقيّة** (الخلق، والتكوين، والتصوير، والإيجاد من عدم)؛

3. **توحيد الربوبية:**

(أ)- توحيد الملك والتدبير والتصرف التكويني.

(ب)- توحيد الحاكمية والتشريع (= توحيد الملك والتدبير والتصرف التشريعي)؛

وقد يقول قائل: ما لكم أعرضتم عن القسمة الثلاثية الشهيرة: «**توحيد الربوبية**»، و«**توحيد الألوهية**»، و«**توحيد الأسماء والصفات**»؟! لا سيما أنها هي التي سارت بها الركبان، وساهمت الدولارات النفطية السعودية في تسويقها ونشرها بين الناس، وسلَّم لها أكثر الناس على أنها الحق اليقيني المبين، الذي بني، بزعمهم، على (استقراء) واسع لنصوص القرآن والسنة، وأقوال سلف الأمة، فأصبحت كأنها من البديهيات، أو كأنها نزلت من فوق سبع سماوات؛ اقرأ مثلاً:

❋ في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (2/1): [السؤال الأول من الفتوى رقم (8943): س1: ما هي أنواع التوحيد مع تعريف كل منها؟

ج1: أنواع التوحيد ثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الإلهية، وتوحيد الأسماء والصفات، فتوحيد الربوبية: هو إفراد الله تعالى بالخلق والرزق والإحياء والإماتة وسائر أنواع التصريف والتدبير لملكوت السموات والأرض، وإفراده تعالى بالحكم والتشريع بإرسال الرسل وإنزال الكتب، قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾؛ وتوحيد الألوهية: هو إفراد الله تعالى بالعبادة فلا يعبد غيره، ولا يدعى سواه، ولا يستغاث ولا يستعان إلا به، ولا ينذر ولا يذبح ولا ينحر إلا له، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾﴿لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾، وقال: ﴿فصل لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾، وتوحيد الأسماء والصفات: هو وصف الله تعالى وتسميته بما وصف وسمى به نفسه وبما وصفه وسماه به رسوله، صلى الله عليه وسلم، في الأحاديث الصحيحة، وإثبات ذلك له من غير تشبيه ولا تمثيل ومن غير تأويل ولا تعطيل، ﴿ليس كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾]، **انتهى**.

❋ ونجد، أيضاً، في فتاوى نور على الدرب النصية (13/1): [كيف يحقق المسلم التوحيد؟ فأجاب رحمه الله تعالى: يحقق التوحيد بإخلاص شهادة **أن لا إله إلا الله، أي لا معبود بحق إلا الله** عز وجل، فكل ما عبد من دون الله فهو باطل، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾. ويحقق التوحيد – وهو توحيد الاتباع – بالتزام سنة النبي، صلى الله عليه وسلم، ألا يحيد عنها يميناً ولا شمالاً، وألا يتقدمها إقبالاً، ولا يتأخر عنها إدباراً]، **انتهى كلا الشيخ عبد العزيز بن باز**، وفيه النص صراحة على المعادلة أو المساواة:

(❋)- (الإله) = **(المعبود)** بحق.

❋ ونجد، أيضاً، في إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد لصالح بن فوزان الفوزان (243/3): [قول الشيخ رحمه الله: (بابُ مَنْ جَحَد شيئاً من الأسماء والصّفات)، أي: ما حكمُه؟، وما دليل ذلك؟. ومناسبة الباب: أنه لَمّا كان التّوحيد ثلاثة أنواع: توحيد الرُّبوبية، وتوحيد الأُلوهيّة، وتوحيد الأسماء والصّفات، وكان غالبُ هذا الكتاب في النّوع الثّاني وهو توحيد العبادة، لأن فيه الخُصومة بين الرُّسل والأُمم، وهو الذي كثُرُ ذكره في القرآن الكريم وتقريرُه والدّعوة إليه، فهو الأساس، وهو معنى شهادة أن لا إله إلاّ الله، وهو الذي خلق الله الخلْق من أجله كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ(56)﴾. وأما النّوع الأوّل وهو توحيد الرّبوبيّة: فهذا أكثرُ الأُمم مقرّة به، خصوصاً الذين كانوا في وقت نُزول القرآن من **كُفّار قريش وكُفّار العرب كانوا مقرِّين بتوحيد الرّبوبيّة**، فهم يعتقدون أنّ الله هو الخالق الرّازق، المحيي، المميت، المدبِّر يعترفون بذلك كما جاءت آياتٌ في القرآن الكريم تبيّن ذلك: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ(9)﴾، ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (86) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾، ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ(88) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾، هذا شيءٌ متقرِّر، ولكنّه لا يُدخِلُ في الإسلام، فمن أقرّ به واقتصر عليه ولم يقرّ بالنوع الثّاني وهو توحيد العبادة، ويأت به فإنه لا يكون مسلِماً ولو أقرّ بتوحيد الرّبوبيّة. أمّا النوع الثّالث: وهو توحيد الأسماء والصّفات، فهو في الحقيقة داخل في توحيد الربوبية. ومن أجل هذا؛ بعض العلماء يُجمِل ويجعل التوحيد نوعان: توحيدٌ في المعرفة والإثبات، وهو توحيد الرّبوبية والأسماء والصّفات وهو التوحيد العلمي. وتوحيد في الطّلب والقصد وهو التوحيد الطَّلَبي العملي، وهو توحيد الأُلوهيّة]؛ **انتهى كلام صالح الفوزان**، وهو من أئمة الوهابيين، وعضو (هيئة كبار العلماء) في ما يسمى المملكة العربية السعودية، وفيه النص صراحة على أمور، منها:

(1) – توحيد الأُلوهيّة = توحيد العبادة – وهذا لا يستقيم إلا بقبول المعادلة أو المساواة: **(الإله)** = **(المعبود)**؛

(2) – كُفّار قريش وكُفّار العرب كانوا مقرِّين بتوحيد الرّبوبيّة، فهم يعتقدون أنّ الله هو الخالق الرّازق، المحيي، المميت، المدبِّر: فهذا التوحيد لا يكفي للدخول في الإسلام؛

❋ ونجد، التأكيد الجازم، مرة بعد مرة، بأن «**توحيد الربوبية**» لا يكفي للدخول في الإسلام في شرح العقيدة الطحاوية – عبدالعزيز الراجحي (ص: 7): [نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ: أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ.

ثانيا: الإيمان بربوبية الله واعتقاد أن الله هو الرب وغيره مربوب، فهو الرب هو رب العباد وغيره مربوب كما قال سبحانه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (2)﴾ هو رب العالمين، وكل ما سوى الله عالم، والله تعالى رب هؤلاء العالم، وغيره مربوب.

ثالثا: إثبات أن الله هو الخالق وغيره مخلوق، كما قال سبحانه: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾.

رابعا: اعتقاد أو إثبات أن الله هو المالك وغيره مملوك، فهو مالك كل شيء وغيره مملوك. خامسا: اعتقاد وإثبات أن الله هو المدبر وغيره مدبَّر، فهو مدبر الخلق وهو المحيي وهو المميت وهو الرازق وهو الرزاق، وهو منزل المطر، مسبب الأسباب، يحيي ويميت، ويعز ويذل، ويخفض ويرفع، ويقبض ويبسط، فهو مدبِّر سبحانه وغيره مدبَّر.

بهذا يكون الإنسان وحد الله في ربوبيته، أثبت وجود الله واعتقد أن الله واجب الوجود لذاته، وأثبت ربوبية الله واعتقد أنه هو الرب وغيره مربوب، وأثبت أن الله هو الخالق وغيره المخلوق، وأثبت أن الله هو المالك وغيره المملوك، وأثبت أن الله هو المدبِّر وغيره المدبر، **ومع ذلك لا يكفي هذا التوحيد في الإيمان والنجاة من النار، ولا يكون الإنسان مسلما بهذا التوحيد**. **هذا النوع من التوحيد أقر به الكفار، مشركو قريش**. قال الله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾؛ ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ يقول سبحانه: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (84) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (85)﴾ ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (86) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ (87)﴾ ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (88) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ (89)﴾ ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ (31)﴾. **إذن هذا النوع من التوحيد أقر به كفار قريش، ومع ذلك لم يدخلوا في الإسلام**، بل قاتلهم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، واستحل دماءهم وأموالهم؛ لأنهم لم يأتوا بلازمه وهو توحيد الألوهية والعبادة.

الثاني: توحيد الأسماء والصفات، وهو الإيمان والإقرار بأسماء الله الحسنى وصفاته العلا التي ثبتت بالكتاب والسنة، والإيمان بها وإثباتها لله على ما يليق بجلاله وعظمته من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل. والأسماء والصفات توقيفية ليس لأحد أن يخترع لله أسماء وصفات من عند نفسه، بل الأسماء والصفات توقيفية، ما ثبت بالكتاب والسنة أنه اسم لله أو وصف أثبتناه له، وما لم يثبت بالكتاب والسنة نتوقف لا نثبته، فلا بد من الإيمان والإقرار والعلم بما لله من الأسماء والصفات على الوجه اللائق بالله عز وجل من غير تكييف ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل. **وهذا النوع أيضا من التوحيد أقر به كفار قريش**، كانوا يقرون، كان المشركون يقرون بجنس هذا النوع، ولم يوجد عندهم منهم إنكار لشيء من الأسماء والصفات إلا في اسم الرحمن خاصة، فأنزل الله ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾. ولما أمر النبي، صلى الله عليه وسلم، أن يكتب الكتاب في صلح الحديبية وقال للكاتب: (اكتب بسم الله الرحمن الرحيم. قال سهيل الذي صالح النبي، صلى الله عليه وسلم، بالمشركين: اكتب باسمك اللهم، فإننا لا نعرف الرحمن ولا الرحيم). قال الحافظ ابن كثير – رحمه الله –: والظاهر أن إنكارهم لاسم الرحمن إنما هو من باب التعنت والعناد، وإلا فقد وجد في أشعار الجاهلية ما يثبت اسم الرحمن لله

عز وجل كما قال الشاعر: (وما يشأ الرحمن يعقد ويطلق)، فإنكارهم للرحمن من باب التعنت والعناد، ولم يعرف عنهم إنكار شيء منها من الأسماء إلا في اسم الرحمن خاصة، وهذا النوع من التوحيد وهو توحيد الأسماء والصفات لا يكفي بالإيمان والإسلام، ولا يدخل الإنسان في الإسلام حتى يقر بلازمه، وهو توحيد الألوهية والعبادة. يعني هذا النوع من التوحيد وهو توحيد الأسماء والصفات كالنوع السابق كتوحيد الربوبية لا يكفي في كون الإنسان مسلما مؤمنا موحدا، ولكن في نجاته من النار ودخول الجنة حتى يوحد الله في ألوهيته.

النوع الثالث: توحيد الألوهية والعبادة، وهو توحيد الله بأفعال العباد.

النوع الأول: وهو توحيد الربوبية توحيد الله بأفعال الرب، الخلق والرزق والإماتة والإحياء هذه أفعال الله، فأنت توحد الله بأفعاله هو، توحيد الله بأفعاله، توحيد الربوبية توحيد الله بأفعاله.

أما توحيد الألوهية فهو توحيد الله بأفعال العباد بأفعالك أنت أيها الإنسان من صلاة وزكاة وصوم وحج وبر للوالدين وصلة للرحم، هذه أفعالك أنت وأمر بمعروف ونهي عن منكر وكف نفسك عن المحرمات تتقرب بها إلى الله، توحد الله بها بأن تتقرب إلى الله، وتخلصها لله، وتريد بها وجه الله والدار الآخرة، هذا هو توحيد العبادة.

وتوحيد العبادة هو أول دعوة الرسل وآخرها، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله، وهو أول دعوة الرسل وآخرها كما أخبر الله تعالى عن الأنبياء. قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ وقال سبحانه: ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ (25)﴾.

هذا التوحيد توحيد الألوهية هو أول الدين وآخره، وظاهره وباطنه، وأول دعوة الرسل وآخرها، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله، وأول ما يدخل به المسلم في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا كما قال النبي، صلى الله عليه وسلم، في الحديث الصحيح: (من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة). وهذا التوحيد لأجله خلق الله الخليقة، ولأجله أرسل الله الرسل، ولأجله أنزل الله الكتب، ولأجله قام سوق الجهاد، ولأجله حقت الحاقة، ولأجله وقعت الواقعة، ولأجله انقسم الناس إلى شقي وسعيد، إلى كفار ومؤمنين، وهذا التوحيد هو الغاية المحبوبة لله والمرضية له، هو الغاية المحبوبة لله، والغاية التي ترضي الله عز وجل هذا التوحيد. وهذا التوحيد هو الذي وقعت فيه الخصومة بين الأنبياء والرسل في قديم الدهر وحديثه، الأنبياء والرسل إنما نازعهم وخاصمهم مخاصمة منهم في هذا التوحيد، بخلاف توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات فهما توحيدان فطريان قد أقر بهما جميع الخلق إلا من شذ، إلا بعض الطوائف التي شذت وانتكست فطرتها، وعميت بصيرتها. وإلا فجميع الخلائق يقرون بتوحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، والنزاع والخصومة بين الأنبياء والرسل في

هذا التوحيد، وهو توحيد الألوهية والعبادة، والتوحيد توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات هما الوسيلة والغاية تفيد العبادة والألوهية.

توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات أن تعرف ربك، وتعلم ربك بأسمائه وصفاته وأفعاله فإذا عرفت ربك عبدته، وتقربت إليه، وأخلصت العبادة له، فتوحيد الربوبية والأسماء والصفات أن تعلم ربك بأسمائه، وتعرف ربك بأسمائه وصفاته وأفعاله، تعرف معبودك ثم تعبده وتخلص له العبادة.

ومن العلماء من قسم التوحيد إلى قسمين، كشيخ الإسلام وابن القيم قالوا: التوحيد ينقسم إلى قسمين، وهذا التقسيم بالنسبة إلى الخبر والإنشاء، بالنسبة إلى الخبر والإنشاء قالوا: ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: توحيد في المعرفة والإثبات.

والقسم الثاني: توحيد في الطلب والقصد، توحيد في المعرفة والإثبات وهذا يشمل توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، يقال له توحيد في المعرفة والإثبات، ويقال له التوحيد القولي، ويقال له التوحيد الاعتقادي، ويقال له التوحيد العلمي الخبري.

والثاني: توحيد الإرادة والطلب وهو توحيد العبادة.

قال العلماء: إن التوحيد الأول وهو التوحيد في المعرفة والإثبات كما ذكر العلامة ابن القيم – رحمه الله – وغيره هو إثبات حقيقة ذات الرب وأسمائه وصفاته وأفعاله، وإثبات عموم قضائه وقدره وحكمته، وقد أفصح القرآن عن هذا النوع كل الإفصاح، كما في أول سورة الحديد، وسورة طه، وآخر سورة الحشر، وأول سورة الم تنزيل السجدة، وسورة الإخلاص بكمالها. وكما في قوله – سبحانه وتعالى –: ﴿قُولُوا آَمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ (136)﴾]؛ **انتهى كلام عبدالعزيز الراجحي**، وهو من أقطاب الوهابية المعاصرين، وقد زادنا أن:

(1) – توحيد الأُلوهيّة = توحيد العبادة = توحيد الله بأفعال العباد (بأفعالك أنت أيها الإنسان (من صلاة وزكاة وصوم وحج وبر للوالدين وصلة للرحم، هذه أفعالك أنت وأمر بمعروف ونهي عن منكر وكف نفسك عن المحرمات تتقرب بها إلى الله، توحد الله بها بأن تتقرب إلى الله، وتخلصها لله، وتريد بها وجه الله والدار الآخرة، هذا هو توحيد العبادة)؛

(2) – كفار قريش كانوا مقرين بــ«**توحيد الأسماء والصفات**»، باستثناء شغب محدود، من باب المكابرة والعناد، حول اسم (الرحمن)!!

(3) – **توحيد الألوهية هو أول الدين وآخره، وظاهره وباطنه، وأول دعوة الرسل وآخرها**، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله، وأول ما يدخل به المسلم في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا؛

* ونجد، أيضاً، في "الانتصار لأهل السنة والحديث في رد أباطيل حسن المالكي"، لعبد المحسن بن حمد العباد البدر (ص: 181) تأكيد لما سلف، وزيادة الزعم بأنه بني على (الاستقراء) الواسع لنصوص

الكتاب والسنَّة: [أقسام التوحيد عند أهل السنَّة ثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات. فتوحيد الألوهية: توحيد الله بأفعال العباد، كالدعاء والاستغاثة والاستعاذة والذبح والنذر وغيرها من أنواع العبادة، كلُّها يجب على العباد أن يخصُّوا الله تعالى بها، وأن لا يجعلوا له فيها شريكاً. وتوحيد الربوبية: هو توحيد الله بأفعاله، كالخلق والرَّزق والإحياء والإماتة والتصرف في الكون، وغير ذلك من أفعال الله التي هو مختصٌّ بها، لا شريك له فيها. وتوحيد الأسماء والصفات: هو إثبات ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله من الأسماء والصفات على وجه يليق بكمال الله وجلاله، من غير تمثيل أو تكييف، ومن غير تحريف أو تعطيل. وهذا التقسيم لأنواع التوحيد **<u>عُرف بالاستقراء</u>** من نصوص الكتاب والسنَّة، ويتَّضح ذلك بأوَّل سورة في القرآن وآخر سورة؛ فإنَّ كلاً منهما مشتملةٌ على أنواع التوحيد الثلاثة.

فأمَّا سورة الفاتحة، فإنَّ الآيَةَ الأولى منها، وهي ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ مشتملةٌ على هذه الأنواع، فإنَّ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فيها توحيد الألوهية؛ لأنَّ إضافةَ الحمد إليه من العباد عبادةٌ، وفي ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إثباتُ توحيد الربوبيَّة، والعالَمون هم كلُّ مَن سوى الله؛ فإنَّه ليس في الوجود إلاَّ خالق ومخلوق، والله الخالق وكلُّ مَن سواه مخلوق، و(الله) و(الربُّ) اسمان لله. وقوله: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ مشتملٌ على توحيد الأسماء والصفات، و﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ اسمان من أسماء الله يدلَّان على صفة من صفات الله، وهي الرحمة، وأسماءُ الله كلُّها مشتَقَّةٌ، وليس فيها اسمٌ جامد، وكلُّ اسم من الأسماء يدلُّ على صفة من صفاته. وقوله: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فيه إثبات توحيد الربوبية. وقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فيه إثبات توحيد الألوهية. وقوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فيه إثبات توحيد الألوهية. وأمَّا سورة الناس فقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ فيه إثبات أنواع التوحيد الثلاثة؛ فإنَّ الاستعاذة بالله من توحيد الألوهية. و﴿بِرَبِّ النَّاسِ﴾ فيه إثبات توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، وهو مثل قول الله عزَّ وجلَّ في أول سورة الفاتحة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. وقوله: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ فيه إثبات الربوبية والأسماء والصفات. و﴿إِلَهِ النَّاسِ﴾ فيه إثبات الألوهية والأسماء والصفات. وللابن عبد الرزاق ـ حفظه الله ووفقه لكلِّ خير ـ في ذلك رسالة مفيدة بعنوان: ((القول السديد في الردِّ على من أنكر تقسيم التوحيد))]؛ انتهى كلام عبد المحسن بن حمد العباد البدر، وفيه التأكيد على أن هذا التقسيم الثلاثي للتوحيد إنما (**<u>عُرف بالاستقراء</u>**)؛

* وإليك كلام ابنه عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر في القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد (ص: 16): [قال الكاتب (حسن بن علي السقاف) ص 3: (فهذا جزء لطيف ومنار منيف أثبت فيه إبطال التثليث في تقسيم التوحيد إلى توحيد ألوهية وتوحيد ربوبية وتوحيد أسماء وصفات ...). قلت: إنَّ التثليث عقيدة نصرانية خبيثة تقوم على أساس جعل الآلهة ثلاثة وهم: الأب والابن وروح القدس، وقد كفَّرهم الله بها في محكم تنزيله حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الذِينَ قَالُوا إَنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَنَّ الذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ أَفَلاَ يَتُوبُونَ إِلَى اللهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾. أما تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية

وتوحيد الأسماء والصفات، أو إلى قسمين: توحيد معرفة وإثبات وهو توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، وتوحيد إرادة وطلب وهو توحيد الألوهية، **فهذه عقيدة المسلمين قاطبة**، المؤمنين بكتاب الله وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم، **سوى المبتدعة الضُّلاَّل**. والمراد بتوحيد الربوبية: الاعتقاد الجازم بأنَّ الله وحده الخالق الرازق المحيي المميت المدبر لشئون خلقه كلها لا شريك له في ذلك. والمراد بتوحيد الألوهية: إفراد الله وحده بالخضوع والذل والمحبة والخشوع وسائر أنواع العبادة لا شريك له. والمراد بتوحيد الأسماء والصفات: الإيمان الجازم بأسماء الله وصفاته الواردة في الكتاب والسنة، وإثباتها دون تحريف أو تعطيل أو تكييف أو تمثيل]؛ **انتهى كلام عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر**، وفيه تأكيد بأن القسمة الثلاثية – كما تقدمها الفرقة الوهابية – هي عقيدة المسلمين قاطبة، سوى المبتدعة الضُّلاَّل(!!).

ولعل فيما أوردنا من نصوص أئمة الفرقة الوهابية – بأحرفها، وبكل دقة – كفاية لبيان حقيقة أقوالهم، لذلك نقول: وبالله التوفيق: هذه القسمة الثلاثية للتوحيد إلى: «**توحيد الربوبية**»، و«**توحيد الألوهية**»، و«**توحيد الأسماء والصفات**»، قسمة سقيمة ساقطة، بل مضللة خطيرة، لذلك قررنا هجرها البتّة، لأنها:

(1)– مغلوطة باطلة، لعدم مجانسة مضمونها لمعاني الألفاظ المستخدمة فيها، لا في اللغة العربية الفصحى التي نزل بها القرآن، ولا في العرف الشرعي الذي هو دوماً مقدّم على العرف اللغوي؛ وفيما يخص (**الألوهية**) فإنها تستلزم أن يكون (**الإله**) هو (**المعبود**)، ضرورة ولا بد؛ وهذا من أقوال الكفر، والعياذ بالله، كما سيأتي البرهنة عليه بقواطع الأدلة بعد قليل، بإذن الله؛

(2)– ومضللة كاذبة لأنها لا تصف واقع شرك العرب على حقيقته، بل تكابر وتزعم أن العرب لم يكن لديهم – في الجملة – شرك في الربوبية، وهو إنكار لما علم بضرورة التواتر من التاريخ، وهذا هوس وجنون؛ ويوجب معاندة القرآن، وتكذيبه: وهذا كفر أيضاً؛

(3)– ومنكوسة حيث يتم تقديم الربوبية على الألوهية لأن الربوبية تستلزم الألوهية بزعمهم، وليس العكس؛

(4)– وغير منضبطة، لتداخل أقسامها؛

(5)– ولا مانعة حاصرة، لإدخالها في (**التوحيد**) ما ليس منه؛

(6)– ولا جامعة لخروج أقسام مهمة من (**التوحيد**) منها؛

(7)– ولِما ترتّب عليها من الإفك العظيم بتكفير أهل الإسلام، والإثم الجسيم بسل السيف عليهم، وسفك دمائهم؛ ولِما ترتّب عليها من إشكالات أخرى، لا تكاد تنحصر.

ويتضح تماماً أصل خلل القسمة الثلاثية، وبطلانها اليقيني، إذا استقرأنا معاني اللفظين: «**رب**»، و«**إله**»، كما جاءت في الكتاب العزيز، وكما استخدمها العرب الفُصحاء زمن نزول القرآن، الذي نزل

بلسانهم.

❄ فصل: معنى لفظة (رب)

أما «**الرب**» فهو لفظ يأتي في العربية بمعنيين:

(1) السيد، أي المتصرّف المدبّر، الآمر النّاهي، الحاكم المشرّع. وهذا يتحقق في الفروع التالية:

(أ) السيّد المطاع: وهو أهم المعاني الفرعية. يقول الجوهري في «**الصحاح**»، (ج1؛ ص 130): [والعرب تقول: ربَّيت القوم، أي كنت فوقهم].

(ب) المتصرّف، المدبّر، راعي الشؤون، ومصلح الأحوال. قال الإمام العلامة المحدّث أحمد بن فارس في «**معجم مقاييس اللغة**»، (ج2؛ ص 381): [الرب: المصلح للشيء، يقال: رب فلان ضيعته، إذا قام على إصلاحه]

(ج) **المربّي**: قال الراغب الأصفهاني في «**مفردات غريب القرآن**»، (ص 184): [الرب في الأصل التربية، وهو إنشاد الشيء حالاً فحالاً إلى حد التمام، يقال: ربه، ورباه، وربيبه]. قلت: هذا، إن صح أصلاً، كأنه فرع ثانوي وحالة خاصة للفرع السابق.

(د) المَلِك: قاله الأزهري في تفسير قوله تعالى: ﴿اذْكُرنِي عِنْدَ رَبِّك﴾، (يوسف؛ 12:42)، كما هو في «**تهذيب اللغة**»، (ج15؛ ص 176). قلت: **هذا غريب، وليس بمقنع**، بل هو ها هنا بمعنى السيّد المطاع، لا غير. وهذا السيّد المطاع هها هنا ربما كان ملك مصر آنذاك، فهو – بلا شك- سيد مصر المطاع، كما هو زعم أكثر المفسرين، وربما كان رجلاً من (الملأ)، أي: من عِلْية القوم. ولو كانت لفظة يوسف الأصلية هي بمعنى «**ملك**»، لما نقلها الله جل جلاله إلى العربية إلا هكذا، لا سيما وأن لفظة «**ملك**» قد كثر استخدامها في القرآن، وقد أطلقت في هذه السورة نفسها على ملك مصر بعينه!

(2) المالك: أي مالك العين أو الشيء ملكية تعطيه حق التّصرف في العين باستهلاكها، كأكل الخبز، أو لحم الشاة بعد ذبحها، أو التمتع بمنفعتها كركوب الدابة، وكذلك حق البيع أو الهبة أو التأجير للعين أو المنفعة بحسبها. فالمالك له، بموجب المِلْكِية، حقوق (التّصرف)، و(التدبير)، و(الرعاية)؛ فالمالك إذاً ضرورة: متصرّف مدبّر.

وهذا الذي فعله الأزهري بتفسير (رب) بمعنى (الملك) من العيوب التي تجدها في كتب اللغة، وقد فطن الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي لذلك حيث جاء في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني [جمع الشاملة – (755/3)]: [ونُقِلَ عن بعض السلف تفسيرُ الدعاء في بعض ذلك بالعبادة، وكاد المفسِّرون المتأخَّرون يطبقون عليه، وفيه نظر؛ فإنه لا يُعرَف في اللغة. ولهذا لم يذكره كثيرٌ من أهل اللغة، حتى الذين يتعرَّضون للمجاز – كصاحب القاموس وصاحب الأساس وصاحب المصباح، بل لم يذكره الراغب – مع أن كتابه موضوع لغريب القرآن، ومَن ذكره – كصاحب اللسان – فإنما ذكره تفسيرًا لبعض الكلمات القرآنيَّة، وهذا من أشدِّ العيوب في كتب اللغة؛ يعمِدون إلى

بعض الكلمات التي جاءت في القرآن وفسَّرها بعض السلف بشيءٍ أو فهموه هم من القرائن فيثبتون ذلك (**لغةً**)، مع أن السلف كانوا يتسامحون في التعبير؛ ثقةً بفهم السامع، فربمَّا فسَّروا الكلمة بلازمها، أو ببعض ما يدخل تحت عمومها، أو غير ذلك مما تدلُّ عليه في الجملة – كما نبَّه عليه المحقِّقون، ولذلك أكثر الاختلاف عنهم. وأما ما يفهمونه من القرائن فلعلَّهم يكونون مخطئين، فلا ينبغي أن يجزموا بأن ذلك (**لغةٌ**)؛ لأن الناظر في كتب اللغة إذا رأى مثلاً: (الحَرْد: المنع)، يأخذ هذا على أنه نقلٌ يقينيٌّ، ولا يكاد يخطر بباله أن قائل ذلك إنما فهم من الآية، وفي هذا ما فيه].

فلفظة «**الرب**» أبلغ في الدلالة وأقوى من لفظتي «**السيد**»، و«**المالك**»، مع كونها مرادفةً لهما في مجمل المعاني. والرب أو السيّد هو كذلك ضرورةً: الآمر الناهي، وإلا لم يكن مالكاً متصرفاً مدبراً. هذا معلوم بالضرورة من لغة العرب، ومن دين الإسلام ونصوصه، في مثل قول الله تعالى حاكياً كلام يوسف لصاحبي السجن: ﴿أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي **رَبَّهُ** خَمْرًا﴾، (يوسف؛ 12: 41)، أي سيده، صاحب السلطان عليه، أو مالكه، ملك يمين؛ ومن المحال الممتنع أن يكون المقصود: خالقه، أو معبوده، أي: الذي تُصرف له الشعائر التعبدية؛ وهذا المعنى هو بعينه في قوله تعالى في نفس السورة حاكياً كلام يوسف مرة أخرى: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ **رَبِّكَ**﴾، (يوسف؛ 12: 42)، وليس كما زعم الأزهري، ومرة ثالثة: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَى **رَبِّكَ** فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾، (يوسف؛ 12: 50). وهذا المعنى هو كذلك المتداول في لسان العرب، فيقول قائلهم: ربُّ البيت، وربّةُ البيت.
وهذا المعنى نفسه هو المقصود من قوله تعالى في حق الأحبار والرهبان: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ **أَرْبَابًا** مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾، (التوبة؛ 9: 31). أي سادة يشرّعون ويطاعون، كما سنفصله في موضعه بعد قليل، مع أنه معلوم من ضرورة النقل التاريخي ومشاهدة الواقع الحالي أنهم لم تُصرف لهم شعائر تعبدية، أي الأحبار والرهبان؛ أما المسيح بن مريم، عليه وعلى والدته أتم الصلاة وأزكى التسليم، فهو عندهم بخلاف ذلك «**رب**»، و«**إله**» تام الألوهية، لأنه هو الله، أو ابن الله أو ثالث ثلاثة هم: الله، ثلاثة في واحد وواحد في ثلاثة، تُصرف له (العبادات) ويُتقرب إليه بالشعائر والقرابين والأعمال الصالحة.

وقد جاء النص الشرعي ينهى العبد المملوك أن يقول لمالكه: «**ربّي**»، أو لمالكته: «**ربّتي**»، وليقل بدلاً من ذلك: «**سيدي**، و«**سيدتي**»، وبنهي المالك عن مقولة: «**عبدي**»، و«**أمتي**» واستبدالها بألفاظ: «**فتاي**، و«**فتاتي**»، تأدباً مع الله، جل وعلا، وبحيث ينحصر استخدام لفظة: «**رب**» في حق الله، جل وعز، كما هو الحال في الأغلبية الساحقة من آيات الكتاب العزيز، في قريب من ألف موضع. وهذا النهي، الذي هو في الأرجح للكراهية، وليس نهي تحريم، إنما هو متعلق بالآداب والأحكام الشرعية، ولا علاقة له بقضايا الإيمان والكفر، والتوحيد والشرك.

هذا يكاد أن يكون من البديهيات عند أهل الإسلام، باستثناء الغلاة المارقين من الوهابيين، ومن لف لفهم من المصابين بالشلل العقلي، فها هو الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي يسخر من أحد جهلة الأغبياء من النصارى فيقول: [وأما قوله: (وتدبيره في ربوبيته)، فالظاهر من لفظ التدبير السابق منه إلى الفهم أنه عبارة عن التفكر النفسي والتقدير الذهني؛ والباري سبحانه متعال عن التدبير الذي هو التفكّر والتقدير، فإنه لا يُتصور إلا في حق من جهل شيئا فأراد أن يستعمل فكره في تحصيل العلم به؛ والجهل على الله محال، فالتدبير بمعنى الفكر عليه محال. فإن أراد السائل بكلامه غير هذا، فلا بد من بيانه وإيضاح برهانه. وأما الربوبية فلفظ مشتق من لفظ الرب؛ والرب في مستعمل كلام العرب له معنيان مستعملان، أحدهما: **السيد**؛ والثاني: **المالك**. فإن أراد به المعنى الأول الذي يرجع إلى السؤدد والشرف فهو خطأ، من حيث أن سؤدده واجب له، فلا يحتاج في تحصيله إلى سبب من تدبير ولا مقتضى تفكير. ومقتضى كلامه ومفهومه أنه دبر في ربوبيته وأوجدها عن تدبيره لنفسه، وهذا جهل بواح وكفر صراح؛ وإن أراد به المعنى الثاني، الذي يرجع معناه إلى الملك، فلا يستقيم أيضا على ظاهر كلامه؛ فإنه يكون معنى كلامه أنه دبر في ملكه وأوجده عن التدبير الذي هو روية وتفكير، ويتعالى عن ذلك الخالق القدير المنزّه عن خواطر النفس وهواجس الضمير. ثم لما فرغ هذا السائل من خطبته الغراء، البديعة الإنشاء، التي من وقف عليها علم أنه عن المعارف مصروف، وأنه لا يفهم المعاني ولا يحسن كتابة الحروف؛ شرع في طريقة الجدال وكيفية الاستدلال، فكأنه في نظم مقولاته الطوسي، وفي آداب جدله البروي، ولعمر الله، لو كان هذا السائل عاقلا لستر عواره ولم يبد غارة]؛ كما هو في كتابه المعنون بـ(**الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام، وإظهار محاسن الإسلام**)، (1/53 – 54)؛ (دار التراث العربي – القاهرة، 1398؛ تحقيق: د. أحمد حجازي السقا).

فالخلاصة إذاً: أن لفظة (الرب) في مستعمل كلام العرب لها معنيان مستعملان، أحدهما: **السيد**؛ والثاني: **المالك**؛ وذلك بإجماع أهل اللغة، وإنما شذ الإمام العلامة المحدّث أحمد بن فارس في «**معجم مقاييس اللغة**»، (ج2؛ ص 381)، عندما قال: [الراء والباء يدل على أصول: للأول: إصلاح الشيء، والقيام عليه: فالرب: المالك، **والخالق، والصاحب**]، فليس ذكر (**الخالق**) بمسلَّم له أصلاً، وقد شذ به من بين أئمة اللغة، ولم يذكر (**السيد**) أصلاً. وأما ذكر (**الصاحب**) فكلام غامض، لأن الصاحب قد تعني في الغالب: أصحاب وأصدقاء الإنسان، ورفقاء السفر، ونحو ذلك؛ ولا علاقة لهذا بموضوع بحثنا؛ وقد تعني (المالك) كقولك: صاحب الدابة، أي مالكها، فهذا شملته لفظة: (مالك)، وقد سبق ذكرها بوضوح، فلا حاجة لإرباك المعنى بلفظ غامض، متعدد المعاني. وقد تعني: فاعل الفعلة، كقولنا: أصحاب الجنة، أي نزلاؤها المقيمون فيها؛ أو الموصوف بصفة، كقولنا: صاحب الجلالة، أي: الموصوف بالجلالة، فلعل الإمام ابن فارس أوَّل عبارة ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ **رَبِّ الْعِزَّةِ** عَمَّا يَصِفُونَ﴾ بمعنى (صاحب العزة)، أي: الموصوف بالعزة، فاستنبط منها: رب = صاحب؛ وإن كان الأرجح عندي أنها اختصار لعبارة: (الرب، الموصوف بالعزة) كما يقويه السياق. وفعل الإمام العلامة المحدّث أحمد بن فارس هاهنا يشبه الذي فعله

الأزهري بتفسير (رب) بمعنى (الملك)، وقد أسلفنا البيان بأن هذا من أشد العيوب التي تجدها في كتب اللغة.

نعم: ها هنا أصاب الإمام ابن تيمية في إدخال «**التّدبير**» و«**التصرف**» تحت عنوان: «**الربوبية**»، لأن مفاهيم التصرف والتدبير، فرع لمفاهيم «**السيادة**» و«**التملّك**»، وهي بالضرورة بعضها، كما أسلفناه عند مناقشة مفهوم «**الرب**» أعلاه.

وأما مفاهيم **الخلق والصنع والاختراع والابداع** مباينة، بضرورة الحس واللغة والعقل، لمفاهيم **الملك والسيادة**: فالمقاول الذي يبني لك بيتاً تسليم المفتاح هو (صانع) أو (بنَّاء) البيت، وليس هو مالكه ولا سيده، وأنت مالك البيت وسيده ولم تصنع منه شيئاً؛ وسيارتك التويوتا كورونا ملكك وأنت سيدها ومالكها، وأما صانعها ففريق من العمال في اليابان. وأما إذا كنت أنت نجاراً ماهراً وصنعت لحظ نفسك كرسياً من خشب فإنك تكون مالك الكرسي وسيده، لا بشرائه من غيرك، ولكن بحكم كونك صانعه. وقد فطن لهذه الإمام الشهيد سيد قطب، رضي الله عنه، حينما قال في ظلال القرآن (5/160، بترقيم الشاملة آليا): [فأما إبراهيم فهو مستيقن واثق عارف بربه، متمثل له في خاطره وفكره، يقولها كلمة المؤمن المطمئن لإيمانه: ﴿قال: بل ربكم رب السماوات والأرض الذي فطرهن، وأنا على ذلكم من الشاهدين﴾. فهو رب واحد. رب الناس ورب السماوات والأرض. **ربوبيته ناشئة عن كونه الخالق**. فهما صفتان لا تنفكان: ﴿بل ربكم رب السماوات والأرض الذي فطرهن﴾]

فمفهوم (الصانع) إذاً، ومثله تماماً (الخالق)، و(المبدع)، و(الفاطر)، مستقل ومغاير لمفاهيم (السيد) أو (المالك): فلا معنى إذاً لإقحام (الخالقية) في (الربوبية) أصلاً، كما زلَّت القدم بالإمام ابن تيمية، مدفوعاً برغبته الجامحة في تسفيه قول المتكلمين أن (**الخالقية**) هي أخص خصائص (**الإلاهية**)؛ وتبعه على ذلك محمد بن عبد الوهاب، وفرقته الوهابية، اتباع الدواب لقائدها.

هذه بديهيات لغوية وعقلية، ومع ذلك عجزت الفرقة الوهابية عن إدراكها، ولا عجب لأن رجالاتها ممن (**يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم**)، و(**يعبدون ويدأبون: يعجبون الناس، وتعجبهم أنفسهم**)، و(**يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم**)؛ وقد قال قائلهم: (علم الكلام جهل، وجهل الكلام علم)، وقال الآخر: (من تمنطق فقد تزندق)، عياذاً بالله تعالى؛ فتكون النتيجة الحتمية لرفضهم التدبر والفكر، وعجبهم بالنفس وتزكيتها، أنهم: (**يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء**)، و(**يمرقون من الدين كمروق السهم من الرمية ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينطر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى نضيه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى قذذه فلا يوجد فيه شيء سبق الفرث والدم**)، (**يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان**)، كما نراه هذه الأيام عيانا في العصابة الإجرامية الدموية التي تسمي نفسه (داعش) – لذلك قال الناصح المشفق، عليه

وعلى آله أتم الصلوات والتسليمات والتبريكات من الله: (**أينما لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإن في قتلهم أجرًا عند اللّه لمن قتلهم يوم القيامة**).

❄ فصل: الأصل اللغوي للفظة (إله)

وأما لفظة: «**إله**»، كذا هي في رسم المصحف وعند كتابة الشهادة (لا إله إلا الله)، وإن كانت تنطق: «**إلاه**»؛ وقريب منها «**إلٌّ**»، في العربية، وكذلك في اللغات السامية الأخرى، الآرامية السريانية، وغيرهما، لفظة: «**إيل**»، الذي تتركب منه أسماء مثل: إسرائيل، وإسرافيل، وميكائيل، وجبرائيل، وعزرائيل، وعمانوئيل، وعزازيل، وغيرها؛ وفي العبرانية: (**إلوه**)، أو (**إيلوه**)، وكذلك صيغة الجمع: (**إلوهيم**)، أو (**إيلوهيم**): وهو إما جمع حقيقي بمعنى: آلهة متعددة، أو جمع تعظيم كما هو الغالب في أسفار العهد القديم.

والظاهر أن قدماء العبرانيين كانوا يتساهلون في المعنى فيطلقون (إيلوه)، و(إيلوهيم) أحياناً على السيد المتسلط المسيطر، أو على السيد الموقر ذي المكانة العالية، بالإضافة إلى الاستخدام الرئيس للكائنات الإلاهية، أي: الكائنات (**فوق الطبيعة**). ومن أمثلة ذلك وصف موسى بأنه (**إيلوهيم**) لفرعون في (سفر الخروج؛ 7: 1)، وكذلك لهارون في (سفر الخروج؛ 4: 16)، كذا نصاً حرفياً في الأصل العبراني، وقد اقتربت منه الترجمة المشهورة: (فَقَالَ الرَّبُّ لِمُوسَى: «أَنَا جَعَلْتُكَ **كَإِلَهٍ** لِفِرْعَوْنَ، وَهَرُونُ أَخُوكَ يَكُونُ كَنَبِيٍّ لَكَ »)، (خر؛ 7: 1)؛ («فَيُخَاطِبُ هُوَ الشَّعْبَ عَنْكَ؛ وَيَكُونُ لَكَ بِمَثَابَةِ فَمٍ؛ وَأَنْتَ تَكُونُ لَهُ بِمَثَابَةِ **إِلَهٍ**».)، (خر؛ 4: 16). وهو بنحو ذلك في مواضع أخرى.

ولفظ الجلالة: (**الله**)، وهو في العربية والآرامية مشتق في الأرجح من الإله، بالتعريف؛ ثم تداولته الألسنة حتى صار كأنه لفظ أصلي جامد غير مشتق؛ وأصبح علماً على الذات الإلاهية المقدسة، الجليلة المعظمة، إلاه إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، ويعقوب؛ وإله الوحي والنبيين من بني إسرائيل، وإله الوحي والنبيين من غير بني إسرائيل، تقدّست ذاته، وتباركت أسماؤه؛ ولعل ذلك كان كالتالي: الأصل هو: (**إلاه**)؛ ثم أدخلت الألف واللام للتعريف: (**الإلاه**)؛ ثم حذفت الألف المهموزة للتسهيل: (**الِلاه**)؛ ثم استسهلوا الإدغام الكبير بتسكين اللام الأولى: (**الْلاه**)، وبهذا أصبحت اللام الأولى أصلية، ونسي أن أصلها الألف واللام للتعريف؛ ثم استثقلوا ألف المد بعد الإدغام، فاختلسوها: (**الله**)، جل جلاله، وسما مقامه.

وبالرغم من وضوح هذا وبداهته، فهناك أقوال أخرى مضطربة متناقضة، منها:

❄ ما جاء في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (102/1): [واختلفوا في هذا الاسم: **هل هو مشتق**، أو موضوع للذات علم؟. فذهب إلى **الأول** كثير من أهل العلم. واختلفوا في اشتقاقه وأصله؛ فروى سيبويه عن الخليل أن أصله إِلَاه، مثل فِعَال؛ فأدخلت الألف واللام بدلا عن الهمزة. قال سيبويه: مثل الناس أصله

أناس. وقيل: أصل الكلمة "لاه" وعليه دخلت الألف واللام للتعظيم، وهذا اختيار سيبويه. وأنشد:

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب ... عني ولا أنت دياني فتخزوني

كذا الرواية: فتخزوني، بالخاء المعجمة ومعناه: تسوسني.

وقال الكسائي والفراء: معنى "بسم الله" بسم الإله؛ فحذفوا الهمزة وأدغموا اللام الأولى في الثانية فصارتا لاما مشددة]]، **انتهى**؛

قلت: اختيار الخليل هو الصحيح، وهو أن الأصل هو: (**إلاه**)؛ فأدخلت الألف واللام بدلا عن الهمزة على النحو المبين أعلاه قريباً. وأما اختيار سيبويه فليس بمقنع، ولا يعطي الألف المهموزة الأولى من لفظة (إيل) أو (إيلوه)، وما شابه ذلك، حقها، وهي ثابتة في كل اللغات السامية.

❊ وصحة اختيار الخليل مؤيد بما جاء في المخصص ـ لابن سيده الأندلسي [موافقا للمطبوع (216/5)]: [(الله) الأصل في قولك الله الأَلَهُ حذفت الهمزة وجعلت الألف واللام **عوضاً لازماً** وصار الاسم بذلك كالعَلَم هذا مذهب سيبويه وحُذَّاقُ النحويين؛ وقيل: (الاله هو المستحق للعبادة)، وقيل: (هو القادر على ما تَحِقُّ به العبادةُ)؛ ومن زعم أن معنى إله معنى معبود فقد أخطأ وشهد بخطئه القرآن وشريعةُ الإسلام: لأن جميع ذلك مُقِرٌ بأن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا شك أن الأصنام كانت معبودةً في الجاهلية على الحقيقة إذا عبدوه وليس بإلهٍ لهم فقد تبين أن الإلَهَ هو الذي تَحِقُّ له العبادةُ وتجب. وقيل في اسم (الله) أنه علم ليس أصلُه الاله على ما بينا أوّلاً وهو خطأ من وجهين: **أحدهما**: أن كُلَّ اسمٍ عَلَمٍ فلا بُدَّ من أن يكون له أَصلٌ نُقِلَ منه أو غُيِّرَ عنه؛ **والآخَرُ**: أن أسماءَ اللهِ كُلَّها صِفَاتٌ، إلا (**شيءٌ**)، فإنه صَحَّ له عز وجل من حيثُ كان أَعَمَّ العمومِ؛ لا يجوز أن يكون له اسم على جهة التلقيب والأسماءُ الأعلامُ إنما أجراها أهلُ اللغة على ذلك فَسَمُّوا بكَلْبٍ وقِردٍ ومازِنٍ وظالِم لأنهم ذهبوا به مذهبَ التلقيب لا مذهبَ الوصفِ]؛ انتهى كلام ابن سيده الأندلسي نصاً.

❊ وأما ما جاء في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (103/1): [وزعم بعضهم أن الأصل فيه "الهاء" التي هي الكناية عن الغائب، وذلك أنهم أثبتوه موجوداً في فطر عقولهم فأشاروا إليه بحرف الكناية عن الغائب، وذلك أنهم أثبتوه موجوداً في فطر عقولهم فأشاروا إليه بحرف الكناية ثم زيدت فيه لام الملك إذ قد علموا أنه خالق الأشياء ومالكها فصار "له" ثم زيدت فيه الألف واللام تعظيماً وتفخيماً]، انتهى؛

فأقول: الأرجح أن هذا خيال جامح، أشبه ما يكون بشطحات متفلسفة الصوفية. ولعله أيضاً يعود إلى ما جاء في العهد القديم، في الترجمة المشهورة: (فَقَالَ مُوسَى لِلهِ: «حِينَمَا أُقْبِلُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ إِلَهَ آبَائِكُمْ قَدْ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ وَسَأَلُونِي: مَا اسْمُهُ؟ فَمَاذَا أَقُولُ لَهُمْ؟»❊ فَأَجَابَهُ اللهُ : «أَهْيَهِ الَّذِي أَهْيَهْ» (وَمَعْنَاهُ أَنَا الْكَائِنُ الدَّائِمُ). وَأَضَافَ: «هَكَذَا تَقُولُ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: «أَهْيَهْ (أَنَا الْكَائِنُ)، هُوَ الَّذِي أَرْسَلَنِي إِلَيْكُمْ»❊ وَقَالَ أَيْضاً لِمُوسَى: «هَكَذَا تَقُولُ لِشَعْبِ إِسْرَائِيلَ: إِنَّ الرَّبَّ «الكَائِنَ» إِلَهَ آبَائِكُمْ، إِلَهَ

إبْرَاهِيمَ وَإِسْحقَ وَيَعْقُوبَ قَدْ أَرْسَلَنِي إِلَيْكُمْ. هَذَا هُوَ اسْمِي إِلَى الأَبَدِ، وَهُوَ الاسْمُ الَّذِي أُدْعَى بِهِ مِنْ جِيلٍ إلى جِيلٍ»)، (سفر خروج؛ 3: 13–15). وظاهر من هذا أن النص العبراني الأصلي، وهو: «**إهْيِهْ أشِرْ إهْيِهْ**»، إذا لفظ على الصحيح، قد أعضل بالمترجمين: فقالوا ها هنا في الترجمة المشهورة: [«أَهْيَهِ الَّذِي أَهْيَهْ» (وَمَعْنَاهُ أَنَا الْكَائِنُ الدَّائِمُ)].

وإليك ترجمة بديلة لكامل النص تتجنب ترجمة الألفاظ والجمل المشكلة: (فَقَالَ مُوسَى للّهِ: «هَا أَنَا آتِي إلَى بَنِي إسْرائيلَ وَأَقُولُ لَهُمْ: إلهُ آبَائكُمْ أَرْسَلَنِي إلَيْكُمْ، فَقَالُوا لِي: مَا اسْمُهُ؟ مَا أَقُولُ لَهُمْ؟» * فَقَالَ اللّهُ لِمُوسَى: («**إهْيِهْ أشِرْ إهْيِهْ**»)، وَقَالَ: «كَذَا تَقُولُ لِبَنِي إسْرائيلَ: («**إهْيِهْ**») أَرْسَلَنِي إلَيْكُمْ. وَقَالَ بَعْدُ اللّهُ لِمُوسَى: كَذَا تَقُولُ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: («**يهوه**») إلهُ آبَائِكُمْ إلهُ إبْرَاهِيمَ إِلَهُ إِسْحَاقَ وَإلهُ يَعْقُوبَ، أَرْسَلَنِي إلَيْكُمْ. هذا اسْمِي إلَى الأَبَدِ، وَهذا ذِكْرِي إلَى دَوْرٍ فَدَوْرٍ».). لاحظ أن («**يهوه**») لم يتم تشكيلها لأنها، على الأرجح، في حقيقتها أربعة أحرف، والذي ينبغي أن تلفظ كالحروف المقطعة: (ياء، هاء، واو، هاء – وبالحرف العبري: יהוה)، ولكن اليهود لا يستجيزون التلفظ به، بل يقولون: (أَدُونَايْ) = (الرَّبّ، رَبِّي) خلال الصّلاة أو خلال الدروس الدينيّة، أو يُلفظ (هَــشِمْ) (= الاسم) في سائر الحالات الأخرى؛ وإنما كان (سراً) يسمح للكاهن الأعظم أن يتلفظ به، فقط مرة واحدة في السنة، في معبد بيت المقدس، وبعد دمار المعبد، وانقراض الكهنة، أصبحت كيفية التلفظ به مجهولة.

وإليك تراجم أخرى مختلفة لهذه العبارة الخطيرة: «**إهْيِهْ أشِرْ إهْيِهْ**»؛ ففي ترجمة الآباء اليسوعيين: (أنا هو مَن هو)؛ وتقول الترجمة العربية المشتركة: (أنا هو الذى هو)؛ ولكن الأقرب إلى الأصل اللغوي العبراني: [(أنا) أكُونُ الّذِي (أنا) أكُونُ]، كذا بصيغة المتكلِّم؛ إما بصيغة الغائب (المتكلَّم عنه)، فهي: [(هو) يكُونُ الّذِي (هو) يكُونُ]؛ أو بتعبير متفلسفة الصوفية: (هو الذي هو)، أو باختصار: (هو هو): وتعني أن صفة (الله) الأخص هي: الكون، أو الكينونة، أي الوجود، في الماضي منذ قديم الأزل، والكائن في الحاضر، والّذي يكون في المستقبل إلى أبد الأبد. وقد كان هذا معلوما لبعض علماء المسلمين قديما حيث جاء في هامش لسان العرب لابن منظور (13/506): [قوله: (وقولهم: (هيا شراهيا، معناه يا حي يا قيوم بالعبرانية))؛ مثله في التهذيب؛ والذي في التكملة ما نصه: قال الصاغاني: (هذا غلط وليس هذا اللفظ من هذا التركيب في شيء أعني تركيب (شَرَهَ)، وبعضهم يقول آهيا شراهيا مثل عاهيا وكل ذلك تصحيف وتحريف وإنما هو إِهْيَا بكسر الهمزة وسكون الهاء وأَشَرْ بالتحريك وسكون الراء وبعده إِهْيَا، مثل الأَول؛ وَهُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ جَلَّ ذكره، ومعنى (إِهْيَا أَشِرْ إِهْيَا) **الأزلي الذي لم يزل**، هكذا أقرأنيه حبر من أحبار اليهود بعَدَن أَبْيَن))]؛

وعلى كل حال: إن صح ما جاء عن الله في العهد القديم، وسلم من وقوع التبديل والتحريف، وإن لم يسلم – بشهادة القرآن والعقل والتاريخ – من الحذف والاختصار المخل، وهذا هو القوي الراجح في هذا

الموضوع المخصوص كما تدل عليه كافة القرائن، فهو حجة قاطعة على أنه لم يكن في لغة العبرانيين القدامى اسم علم لله، جل جلاله، فنحت الله لهم هذا الاسم: («**يهوه**») نحتاً. وهذا يؤكده أيضاً نص التوراة (العهد القديم)، حيث جاء في سفر الخروج، (الفصل 6: 2–3): [فَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى وَقَالَ لَهُ: ﴿أَنَا يهوه. وَتَرَاءَيْتُ لإِبْراهيمَ ولإِسْحاقَ وَلِيَعْقُوبَ بِـ(**الإِلَهِ شَدَّايْ**)، وَبِاسْمِي (**يهوه**) لَمْ أُعْرَفْ عِنْدَهُمْ﴾]؛ وجاء أيضاً في سفر التكوين (الفصل 17: 1): [وَكَانَ إِبْراهِيمُ ابْنَ تِسْعِينَ سَنَةً وَتِسْعِ سِنِينَ. فَتَرَاءَى (**يهوه**) لإِبْراهِيمَ وَقَالَ لَهُ: ﴿أَنَا (إِلْ شَدَّيْ)، تَمَشَّ أَمَامِي وَكُنْ وَرِعًا!﴾]، (إِلْ شَدَّيْ) تلفظ: بالمدّ (إِيلْ شَدَّايْ)، أي بالعربية: (الإله الشديد).

وهذا كله لم يعد بذي موضوع، بعد أن ارتضى الله، جل جلاله وسما مقامه، لنفسه المقدسة لفظ الجلالة: (**الله**) في اللغة العربية، وكذلك في الآرامية الغربية التي تسمى أيضاً: السريانية، التي كان لغة تخاطب العامة أيام السيد المسيح بن مريم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والدته. وهكذا ترجم الله، جل جلاله وسما مقامه، بنفسه المعنى الصحيح لعبارة: («**إِهْيِهْ أَشِرْ إِهْيِهْ**») إلى العربية فقال في خطابه لموسى: ﴿**إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا**: فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾، (طه؛ 20: 14).

* وما جاء في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (1/103): [**القول الثاني**: ذهب إليه جماعة من العلماء أيضاً منهم الشافعي وأبو المعالي والخطابي والغزالي والمفضل وغيرهم، وروي عن الخليل وسيبويه: أن الألف واللام لازمة له لا يجوز حذفهما منه. قال الخطابي: والدليل على أن الألف واللام من بنية هذا الاسم، ولم يدخلا للتعريف: دخول حرف النداء عليه؛ كقولك: يا الله، وحروف النداء لا تجتمع مع الألف واللام للتعريف؛ ألا ترى أنك لا تقول: يا الرحمن ولا يا الرحيم، كما تقول: يا الله، فدل على أنهما من بنية الاسم. والله أعلم]، انتهى؛
قلت: قوله (**القول الثاني**)، يعني: **عدم الاشتقاق**؛ وهو، في الأرجح، باطل، وحجة الإمام الخطابي لا معنى لها لأن كون الألف واللام لازمة للفظ الجلالة، لا يجوز حذفهما الآن منه، لا يمنع أن تكون في الأصل اللغوي القديم كذلك، ثم حذفت بعض الحروف، وأدغمت أخرى، فأصبح كأنه جامد غير مشتق، كما بيناه أعلاه.

كما يوجد في العربية فعل: «**يَتَأَلَّه**» بمعنى يعظم الشعائر، أو يَتَعَبَّد، وهو كذلك على وزنه:
* وقد جاء في سيرة ابن هشام (2/308) بإسناد متصل صحيح: [قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: حَدّثَنِي مُحَمّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شِهَابٍ الزّهْرِيّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزّبَيْرِ عَنْ مِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ أَنّهُمَا حَدّثَاهُ قَالَا: خَرَجَ رَسُولُ اللّهِ، صلى الله عليه وسلم، عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ يُرِيدُ زِيَارَةَ الْبَيْتِ لَا يُرِيدُ قِتَالًا؛ (فساق خبر الحديبية الطويل حتى بلغ): ثُمّ بَعَثُوا إلَيْهِ الْحُلَيْسَ بْنَ عَلْقَمَةَ أَوْ ابْنَ زَبّانَ وَكَانَ يَوْمَئِذٍ سَيّدَ الْأَحَابِيشِ، وَهُوَ أَحَدُ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ كِنَانَةَ؛ فَلَمّا رَآهُ رَسُولُ اللّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ إنّ هَذَا مِنْ

قَوْمٍ **يَتَأَلَّهُونَ** فَابْعَثُوا الْهَدْيَ فِي وَجْهِهِ حَتَّى يَرَاهُ فَلَمَّا رَأَى الْهَدْيَ يَسِيلُ عَلَيْهِ مِنْ عُرْضِ الْوَادِي فِي قَلَائِدِهِ وَقَدْ أَكَلَ أَوْبَارَهُ مِنْ طُولِ الْحَبْسِ عَنْ مَحِلِّهِ رَجَعَ إِلَى قُرَيْشٍ، وَلَمْ يَصِلْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، إِعْظَامًا لَمَا رَأَى؛... إلخ]؛ وهو في مسند أحمد (18910/212/31): [حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ شِهَابٍ،... فساقه بتمام سنده ومتنه]؛ وهو في تفسير ابن كثير (347/7)؛ وفي الكشف والبيان للنيسابوري (58/9)؛ وفي تفسير البغوي (316/7)؛ وغيرها من كتب التاريخ، والسيرة، والتفسير، والأدب؛

❊ وجاء في معجم ابن الأعرابي (1260/264/3، بترقيم الشاملة آليا) بإسناد صحيح: [حدثنا ابن عامر، حدثنا ابن الأصبهاني، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو، أو ابن أبي مليكة، عن ابن الزبير، وعبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس، قالا: كانت عكاظ ومجنة أسواقا في الجاهلية، فكانوا **يتألهون** مناة فنزلت: ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم﴾، (البقرة؛ 2: 198)، في مواسم الحج]؛

والظاهر أن «**يَتَأَلَّه**» مشتق من الأصل الثلاثي: «**أ ل هـ**»:

❊ وما جاء في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (103/1): [وروي عن الضحاك أنه قال: إنما سمي "الله" إلها، لأن الخلق **يتألهون** إليه في حوائجهم، ويتضرعون إليه عند شدائدهم. وذكر عن الخليل بن أحمد أنه قال: لأن الخلق **يألَهون** إليه "بنصب اللام"، و**يألِهون** أيضا "بكسرها" وهما لغتان]؛

❊ وما جاء في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (103/1): [وقيل: هو مشتق من **أَلِهَ** الرجل: إذا تَعَبَّدَ. و**تَأَلَّهَ:** إذا تَنَسَّكَ؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَذَرَكَ وإلَهَتك﴾، (الأعراف؛ 7: 127)، على هذه القراءة؛ فإن ابن عباس وغيره قالوا: وعبادتك]؛

هذا من حيث اللفظ، وأصله، وقرابته من ألفاظ مماثلة في اللغات السامية الأخرى: كل ذلك، وغيره من المباحث اللغوية، قليل الجدوى، ضئيل المحصول، (خلافاً للفظة: رب)، لاضطرابها وتناقض بعضها؛ ولأنها لا تبين لنا المعنى أو المعاني التي كانت تنقدح في أذهان العرب الفصحاء الأقحاح، أيام نزول القرآن، عند تلفظهم أو سماعهم لهذه اللفظة: (**إلاه**).

وإليك – إضافة لما سبق من التخاليط والوساوس – بعض النماذج لقلة جدوى لتلك المباحث اللغوية العقيمة:

❊ ما جاء في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (102/1): [ثم قيل: هو مشتق من "**وله**" إذا تحير؛ والوله: ذهاب العقل. يقال: رجل واله وامرأة والهة وواله، وماء موله: أرسل في الصحارى. فالله سبحانه تتحير الألباب وتذهب في حقائق صفاته والفكر في معرفته. فعلى هذا أصل "إلاه" "ولاه" وأن الهمزة مبدلة من واو كما أبدلت في إشاح ووشاح، وإسادة ووسادة؛ وروي عن الخليل]؛

❊ وما جاء في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (103/1): [وقيل: إنه مشتق من الارتفاع؛ فكانت العرب تقول لكل شيء مرتفع: **لاهاً**، فكانوا يقولون إذا طلعت الشمس: لاهت]؛

⁕ وما قاله العلامة ابن منظور في لسان العرب (ج1/ص196): [**أله**: الإله: الله - عز وجل - وكل ما اتخذ من دونه معبودا إله عند متخذه، والجمع آلهة. والآلهة: الأصنام، سموا بذلك لاعتقادهم أن العبادة تحق لها]؛

❄ فصل: استجلاء المعنى القرآني للفظة (إلاه)

وأما المعنى أو المعاني التي كانت تنقدح في أذهان العرب الفصحاء الأقحاح، أيام نزول القرآن، عند تلفظهم أو سماعهم لهذه اللفظة: (**إلاه**): فهو وحده المقصود في النصوص الشرعية، نصوص الكتاب والسنة لأنها هي وحدها النصوص الشرعية. فالمهم إذا هو هذا المعنى فقط، وهو بحمد الله قد أوضحه الكتاب العزيز، في مواضع عدة، منها:

⁕ قال تباركت أسماؤه: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾، (الأنعام؛ 6: 46)، فالإله هو الشيء، أو الكائن **القادر على الإتيان بالسمع والبصر، بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال**، عُبِدَ أو لم يُعْبَد: أي بغض النظر عن أفعال العباد، بل وبغض النظر عن وجودهم أصلاً.

⁕ وفي سورة القصص: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾، (القصص؛ 28: 71)، فالإله هو الشيء، أو الكائن **القادر على الإتيان بالضياء بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال**، عُبد أو لم يُعبد.
وتستمر الآيات التالية فتنص على أن الإله هو الشيء، أو الكائن **الذي يأتي بالليل والنهار، بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال**، عُبِدَ أو لم يُعْبَد: أي بغض النظر عن أفعال العباد، بل وبغض النظر عن وجودهم أصلاً.

⁕ **والإله هو السيّد التّام السّيادة، والرب المطاع طاعة مطلقة، أي: الذي له حق التشريع في جوهره على وجه الابتداء**، كما قال فرعون متوعداً لموسى: ﴿قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ **إِلَهًا** غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾، (الشعراء؛ 26: 29): هذا على التأويل الصحيح، وهناك أقوال أخرى كثيرة مضطربة؛

⁕ **والإله هو الشيء، أو الكائن ذو المنعة التامة، فلا يضام. فيجير على غيره، جواراً تاماً مطلقاً، فلا يُنقض جواره، ولا تُخفر ذمته، ويَشْفَع من غير استئذان فلا تُرد شفاعته، عُبِدَ أو لم يُعْبَد: أي بغض النظر عن أفعال العباد، بل وبغض النظر عن وجودهم أصلاً**: ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ وَلَا هُمْ مِنَّا يُصْحَبُونَ﴾، (الأنبياء؛ 21: 43)، وقال تعالى في سورة يس: ﴿أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ﴾، (يس؛ 36: 23).

⁕ **والإله هو الشيء، أو الكائن الذي يحيي الموتى، فيخرجهم للبعث والنشور، بقدرته الذاتية،**

على وجه الاستقلال، عُبِدَ أو لم يُعْبَد: أي بغض النظر عن أفعال العباد، بل وعن وجودهم، قال تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ﴾، (الأنبياء؛ 21: 21).

هكذا على وجه الإجمال، ونجد مع في مواضع كثيرة من الكتاب العزيز في سياقات مماثلة: صفات وأفعال معينة يستحق من اتصف بها أو من فعلها أن يسمَّى (**إلهاً**)، وحينئذ يمكن أن يتصور أن **تطلب منه المغفرة والعفو والرحمة، أو الوساطة والشفاعة؛ أو الاستغاثة والاستعاذة والنصرة؛ أو جلب نفع ودفع ضر**؛ أو أن **تقدم له الشعائر والنسائك**؛ أو توجه له الأقوال، وتصرف له الأفعال المعبرة عن الأحوال القلبية، والانفعالات النفسية، من مثل: **التقديس والتعظيم والإجلال؛ والذلة والخضوع والتسليم؛ والحب والود واستشعار القرب والأنس؛ والرجاء والأمل والرغبة؛ والثقة والتوكل؛ والخشية والخوف والرهبة**؛ ويكون كل ذلك: **تبعاً لكونه إلهاً**، أي متصفاً بصفات معينة، وحينئذ، وحينئذ فقط، يجوز أن نسميها: (**عبادة**)، وإلا فلا؛ كما سنفصله ونبوبه في أبوابه قريباً إن شاء الله تعالى.

ولكن الحجة اليقينية القاطعة ، التي قد تغنيك عن كل ما سبق، تجدها في عدة مواضع أو قضايا قرآنية، منها:

❋ ـــ ❋ **الحجة اليقينية القاطعة الأولى:**

(أ)- في قوله، جل جلاله، وحسبك به: فهو أصدق القائلين: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ (59) أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا **أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ** بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ (60) أَمَّن جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَاراً وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَاراً وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزاً **أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ** بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (61) أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ **أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ** قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ (62) أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ **أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ** تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ (63) أَمَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ **أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ** قُلْ: **هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ** (64)﴾، (النمل؛ 27 : 59-64)، **فالإله هو القادر على الخلق، وخاصة خلق السماوات والأرض، على وجه الاستقلال، عُبد أو لم يُعبد؛ المنزّل الماء من السماء، منبتاً حدائق ذات بهجة بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، عُبِدَ أو لم يُعْبَد: أي بغض النظر عن أفعال العباد، بل وعن وجودهم**. وتستمر الآيات التالية معدّدة صفات الإله، التي يستحق بها أن يكون إلاها، على وجه التفصيل: خلق الأرض برواسيها وأنهارها وجعلها قراراً صالحة للحياة؛ إجابة المضطر إذا دعاه؛ وكشف السوء؛ استخلاف الإنسان في الأرض؛ الهداية في ظلمات البر والبحر؛ وإرسال الرياح بالمطر؛ بدء الخلق ثم إعادته... إلخ، إلخ، كل ذلك بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، عُبِدَ أو لم يُعْبَد: أي بغض النظر عن أفعال العباد، بل وبغض النظر عن وجودهم أصلاً: **فلا معنى**

لمطالبتهم أصلاً بالبرهان على وجود تلك الصفات لدى آلهتهم المزعومة بقوله: ﴿أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾، إن لم يكن المخاطبون، أو بعضهم، مؤمنين باتصاف آلهتهم بكل تلك الصفات، أو ببعضها على أقل تقدير؛ وإلا لأجاب القوم، أو بعضهم، جواباً **مسكتاً مفحماً**: (ما قلنا هذا قط، فلم تطالبنا بالبرهان؟!): ومعاذ الله أن يكون في الوجود من يسكت الله، أو يفحم الله، أو يقيم الحجة على الله؛

(ب)- ويمكننا تكرار نحو هذا البرهان حرفاً بحرف في آية (**الفساد**)، التي سبقت دراسة بعض ما فيها من العلوم والحكم؛ وهي بتمام سياقها: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ (16) لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْواً لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إِن كُنَّا فَاعِلِينَ (17) بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ (18) وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ (19) يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ (20) أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِّنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ (21) لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ (22) لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ (23) أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ **آلِهَةً** قُلْ **هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ**؛ هَذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ (24) وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ (25) وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ (26) لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ (27) يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ (28) وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي **إِلَهٌ** مِّن دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ (29)﴾، (الأنبياء؛ 21: 16 – 29). **فلا معنى ها هنا أيضاً لمطالبتهم أصلاً بالبرهان** على وجود تلك الصفات لدى آلهتهم المزعومة بقوله: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً؟! قُلْ: **هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ**؛﴾، إن لم يكن المخاطبون، أو بعضهم، مؤمنين باتصاف آلهتهم بكل تلك الصفات، أو ببعضها على أقل تقدير؛ وإلا لأجاب القوم، أو بعضهم، جواباً **مسكتاً مفحماً**: (ما قلنا هذا قط، فلم تطالبنا بالبرهان؟!): ومعاذ الله أن يكون في الوجود من يسكت الله، أو يفحم الله، أو يقيم الحجة على الله. ثم سارع بإبطال نسبة (الولد) إليه، تعالى وتقدس، دحضاً لأي محاولة للفرار إلى أن آلهتهم مجرد (أولاد) لله، و ليس لها شيء من الخلق أو التصرف والتدبير الذي سبقت المحاجة حوله؛

(ج)- ويمكننا تكرار ما سلف، أو نحوه، حرفاً بحرف في قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (68) وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ (69) وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (70) قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَداً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ **مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ** يَأْتِيكُم بِضِيَاء أَفَلَا تَسْمَعُونَ (71) قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَداً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ **مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ** يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ (72) وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (73) وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ (74) وَنَزَعْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً فَقُلْنَا **هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ** فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ (75)﴾، (القصص؛ 28:

68 – 75). **فلا معنى ها هنا أيضاً لمطالبتهم أصلاً بالبرهان** على وجود تلك الصفات لدى آلهتهم المزعومة إن لم يكن المخاطبون، أو بعضهم، مؤمنين باتصاف آلهتهم بكل تلك الصفات، أو ببعضها على أقل تقدير؛ وإلا لأجاب القوم، أو بعضهم، بنفس الجواب **المسكت المفحم**، معاذ الله!

(د) – ويمكننا تكرار ما سلف، أو قريباً منه، في قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ (8) خَالِدِينَ فِيهَا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (9) خَلَقَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ (10) هَذَا خَلْقُ اللَّهِ: **فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ**؛ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (11)﴾، (لقمان؛ 31: 8 – 11).. **فأيضاً لا معنى ها هنا أصلاً لمطالبتهم:** ﴿**فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ**﴾، إن لم يكن المخاطبون مؤمنين بأن بعض المخلوقات إنما هي من خلق بعض آلهتهم، وليست من خلق الله، وإلا لأجاب القوم، بجواب مسكت مفحم، قائلين: (ما قلنا قط أن آلهتنا قد خلقت سيئاً على الإطلاق)، ومعاذ الله أن يكون في الوجود من يسكت الله، أو يفحم الله، أو يقيم الحجة على الله؛

* ــــ * **الحجة اليقينية القاطعة الثانية**: في (**آية التمانع**)، واستكمال براهينها، ودلالاتها في (**آية الفساد**)، التي أسلفنا دراستها باستفاضة عند مناقشة برهان (**التمانع**)، وهي قوله، جل وعز: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، (المؤمنون؛ 23: 91)، فالإله إذاً هو، كما حررناه في باب سابق:

(أ)– إما أن يكون ذلك الكائن الفاعل بالمشيئة والاختيار الحر حرية تامة مطلقة، بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال: فهو الذي يخلق؛ وهو الذي يعلو على غيره ويقهر، فلا ينافس ولا يقهر، ويجير، ولا يجار عليه؛ وهو الذي لا يدركه طالب، ولا يفلت منه هارب؛

(ب)– أو: هو ذلك الكائن المتولد من كائن إلاهي، فهو إذاً فرد من أفراد (النوع الإلاهي) أو (الجنس الإلاهي).

وكل هذه الاعتبارات أمور وجودية متعلقة بذات ذلك الكائن وصفاته وأفعاله، ولا علاقة لها أصلاً بوجود أو عدم وجود كائنات أخرى تخضع وتتذلل، أو تحب وتتقرب وتتودد، أو تقدس وتعظم، وتخشى وتخاف وترهب، أو تستشفع وتتوسط، أو تسجد وتركع، أو تصفق وترقص، أو توقد الشموع وتطلق البخور، أو تقدم الذبائح والقرابين والنذور لهذا (**الكائن**) الذي أطلقنا عليه لفظة (**إلاه**).

فالمعنى الصحيح إذاً للفظة (**إلاه**) في جوهره هو أن [(**الإله**) هو الكائن الفاعل بالمشيئة المطلقة والاختيار الحر، ذو القدرة الذاتية على الفعل المستقل عن الغير تمام الاستقلال (ومن أخص تلك الأفعال: الخلق والقهر، ولكنها ليست محصورة في هذه)؛ أو هو الكائن المتولد من كائن إلاهي: فهو إذاً فرد من أفراد

(النوع الإلاهي) أو (الجنس الإلاهي)]؛ أو بلفظ آخر، فيه شيء من التساهل: (**الإله**) هو كائن (**فوق الطبيعة**).

ونسارع فنذكر بأن (**برهان التمانع**) الذي أسلفنا إيراده في كتابنا إنما هو في جوهره ما قاله الإمام ابن تيمية في مجموع الفتاوي (2/32 – 37)، (20/170 – 183)، ومواضع أخرى بتهذيب وإضافات وتصرف واسع، ولكن باستعمال لفظة (إلاه) بدلاً من لفظة (رب) التي أكثر الشيخ من استخدامها في نصه، **مخالفاً، بل مراغماً، بذلك لنص الآية الصريح**، من مثل قوله:

(1)– (فإذا قدِّر (**ربان**) امتنع استقلال)، بدلاً من اللفظ الصحيح: فإذا قدِّر **إلاهان** امتنع استقلال كما هو في صلب البرهان على النحو الذي أوردناه، وقد سلف نصه في باب سابق؛

(2)– (فَإِذَا قُدِّرَ (**رَبَّانِ**) مُتَعَاوِنَانِ لَا يَفْعَلُ أَحَدُهُمَا حَتَّى يُعِينَهُ ٱلْآخَرُ) كما هو في منهاج السنة النبوية (2/182)، بل تمت عنونة ذلك الفصل، ولعل ذلك من أفاعيل المحقق أو الناشر، بكل **وقاحة**: [امتناع وجود **ربين** للعالم] كما هو في منهاج السنة النبوية (2/180)؛

(3)– (فَتَبَيَّنَ امْتِنَاعُ كَوْنِ الْعَالَمِ لَهُ **رَبَّانِ**) كما هو في منهاج السنة النبوية (2/182)؛

(4)– (فَلَوْ كَانَ مَخْلُوقٌ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَمَيِّزًا عَنْ مَخْلُوقِ ٱلْآخَرِ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ **إِلَٰهٍ** بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾) كما هو في منهاج السنة النبوية (3/312)؛

(5)– (وَهَذِهِ الْوُجُوهُ وَغَيْرُهَا مِمَّا يُبَيِّنُ امْتِنَاعَ **رَبَّيْنِ** كُلٌّ مِنْهُمَا مُعَاوِنٌ لِلْآخَرِ أَوْ كُلٌّ مِنْهُمَا مَانِعٌ لِلْآخَرِ)، كما هو في منهاج السنة النبوية (3/310)؛

وكل ذلك مراغمة لنص القرآن الذي جاء بلفظة (**إله**)، ولم يستخدم في تلك السياقات لفظة (**رب**) أصلاً؛ كل ذلك في محاولة فاشلة لتطبيق تعريفه الخاطئ لـ(**الربوبية**) ولـ(**الألوهية**)، ولإعمال قسمته الثلاثية الباطلة، علاوة على اضطراره للإكثار جداً من استخدام لفظة (**قادر**) خلال بسطه للبرهان آنف الذكر، بما يوجب اعتبار (**القدرة**)، وخاصة: (**القدرة على الخلق**) عنصر جوهري لما ينبغي فهمه تحت لفظة (**إلاه**)، ضرورة ولا بد، خلافاً لتعريفه الباطل لـ(**الألوهية**)؛ كما وسيأتي بيان أخطائه الفاحشة المهلكة في تلك التعريفات، التي **تؤول إلى الكفر**، لا محالة؛ وإبطال قسمته، وقلعها من جذورها، بل ونسفها من أساسها، في كتابنا هذا: (كتاب التوحيد: أساس الإسلام، وحقيقة التوحيد) بما لا مزيد عليه، إن شاء الله تعالى.

ولكننا نسارع أيضاً فنقول: استخدام الإمام ابن تيمية في مجموع الفتاوي (2/32 – 37)، (20/170 – 183)، ومواضع أخرى، للفظة (**رب**) بدلاً من لفظة (**إلاه**) في هذا المقام، أعني: (برهان التمانع) المبني على (**آية التمانع**)، لا يتصور وقوعه من الشيخ عمداً، معاذ الله، ولكن زلَّت به القدم في حالة مؤقتة من الذهول وغياب العقل، أو من عمى البصيرة، وإلا كان هذا في الحقيقة تعقيباً على الله، جل جلاله، وسما

مقامه، بل وتخطئة له، كأنه يقول لله: [صحح عبارتك: فإنك قد أخطأت في استعمال لفظة (إلاه) وكان عليك أن تستخدم لفظة (رب)]، **وهذا كفر مجرد صريح**.

بل لو حكمنا مستشرقاً كافراً لا يؤمن بنبوة محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ويزعم أن القرآن من تأليف محمد، لحكم، ولا بد، إن كانت عنده ذرة من علم أو عقل أو إنصاف، بأن لفظة (**إلاه**) أولى بالتقديم في تعبيرها عن المعاني التي أسلفنا، من لفظة (**رب**) لأن محمداً عربي أصيل صليبة، مكي المولد والمنشأ: ومنطقة مكة، ومنها الطائف، وما نزل فيها من قبائل كنانة وخزاعة وثقيف وسعد بن بكر هي سُرَّة الفصاحة ومعدنها؛ فالعربية القرآنية الفصحى هي لغته الأم، تلقاها على الفطرة من أفواه قومه من قريش وبني سعد بن بكر من هوازن، وقد كانوا أفصح الفصحاء؛ في حين أن ابن تيمية حراني المولد، كردي الأصل في الأرجح، لغته الأم عامية أهل الشام، وإنما تعلم العربية القرآنية الفصحى بتكلف من الكتب والشيوخ، كما هو حالنا جميعاً بعد فساد اللسان العربي؛ ومحمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، نشأ في بيئة وثنية يرى الأصنام والأوثان في البيوت، وفي المسجد الحرام ليل نهار، ويسمع كلام القوم وقصصهم وأساطيرهم الوثنية كل يوم، بل كان عمه أبو لهب من سدنة الآلهة، ويشهد الوثنيات الصريحة في موسم الحج؛ في حين أن ابن تيمية نشأ في بيئة إسلامية فاضلة، في بيت علم حنبلي متميز، ما رأى في نشأته وثناً أو صنما قط، وما خالط في صباه عابد وثن أبداً؛ فأنَّى لابن تيمية أن يستوعب المعاني التي قصدها العرب الأقحاح أيام نزول القرآن من استخدام لفظة (**إلاه**)؛ وأنَّى له أن يعرف ماهية (**الأصنام**)؛ وأنى له أن يحرق حقيقة (**شرك العرب**)؟!

ومهما جوزنا للباحث أن يضع ما يشاء من المصطلحات، إذ لا مشاحة في الاصطلاح، فلا يجوز أن نجوز له الافتئات على اللغة واغتصابها، وانتهاك عرضها، خصوصاً اللغة العربية التي هي لغة الذكر المنزل المحفوظ. فمهما عرفنا (**الألوهية**) فلا يجوز أبداً، ولا بحال من الأحوال، أن تخلو من:

ـــ إما: (الفاعلية الذاتية، بالمشيئة المستقلة والاختيار الحر، على وجه الاستقلال التام) عامة؛ ومن أخص ذلك: (الخالقية على وجه الاستقلال التام)، و(العلو والقهر على وجه الاستقلال التام)؛

ـــ أو: (التولد) من كائن إلاهي آخر، أي: الانتماء إلى**(النوع الإلاهي) أو (الجنس الإلاهي)**؛

وإلا كانت إبطالاً لآية التمانع الكريمة، وتحريفاً للكلم عن مواضعه، وإلحاداً في آيات الله، **يؤول إلى الكفر، لا محالة، ضرورة ولا بد**، عياذاً بالله.

*** ـــ * وهناك حجة يقينية ثالثة، نجدها في قصة إبراهيم مع قومه:**

ولكن الحق أن في قصة إبراهيم مع قومه من العلوم والحكم أكثر بكثير من مجرد تأكيد لتعريف (الألوهية)، أو مزيد جلاء لماهية (الأصنام)، أو بيان لحقيقة الشرك، الذي أفادتنا به الأدلة القرآنية آنفة الذكر، وفي مقدمتها آية (التمانع)، وفيها بمفردها الكفاية، وفوق الكفاية. فالأولى دراسة قصة إبراهيم

دراسة مستقلة، وستأتي إن شاء الله.

❄ فصل: إذاً، ما هو (الإله)؟!

لعلنا هنا نكرر ونؤكد بعض الحقائق اليقينية التي استنبطناها في الفصل السابق المعنون (استجلاء المعنى القرآني للفظة (إلاه)):

الحقيقة الأولى: أن مفهوم (**الألوهية**) لا يجوز أبداً، ولا بحال من الأحوال، أن يخلو من:

ــــ إما: (الفاعلية الذاتية، بالمشيئة الطليقة والاختيار الحر، على وجه الاستقلال التام) عامة، ومن أخص ذلك: (الخالقية الذاتية بالمشيئة والاختيار الحر، على وجه الاستقلال التام)، و(العلو والقهر الذاتي، بالمشيئة والاختيار الحر، على وجه الاستقلال التام). و(الفاعلية الذاتية) اسم مختصر لـ(القدرة الذاتية على الفعل)؛

ــــ أو: (التولد) من كائن إلاهي آخر، أي: الانتماء إلى **(النوع الإلاهي) أو (الجنس الإلاهي)**؛

الحقيقة الثانية: من المقطوع به أيضاً، بالأدلة اليقينية آنفة الذكر، التي يخرج الإنسان من الإسلام، بل ومن العقل، بجحدها، أن مفهوم (**الألوهية**) إنما هو تعبير عن صفات ذاتية لذلك الكائن المسمى (**إلاه**)، بغض النظر عن وجود كائنات أخرى، وفعالياتها، وعلاقتها بالكائن محل البحث، أو عدم وجودها: بحيث يخلو تعريفه بوجه خاص من أي إشارة ظاهرة أو ضمنية لأفعال المخلوقين، أيا ما كانت تسميتها، بل وحتى عن وجود تلك المخلوقات أصلاً. فـ(**الألوهية**) تتضمن صفات واعتبارات **ذاتية** للكائن محل البحث: فإن كان أزلياً فهو (**إلاه**) في الأزل، وهو (**إلاه**) ما دام موجوداً؛ وإن كان متولداً أو حادثاً فهو (**إلاه**) من لحظة تولده أو حدوثه، وهو (**إلاه**) ما دام موجوداً؛ ولا علاقة لشيء من ذلك بأفعال العباد أصلاً؛

الحقيقة الثالثة: (**الألوهية**) إذا عرفت تعريفا قرآنياً صحيحاً؛ (وهو بالضرورة تعريف مستقل تمام الاستقلال عن أفعال المخلوقين، أيا ما كانت تسمية أو تصنيف تلك الأفعال، بل وحتى عن وجود تلك المخلوقات أصلاً)؛ سابقة في الرتبة المفاهيمية، ضرورة ولا بد، على تعريف (**العبادة**). فمفهوم (**الألوهية**) هو الأصل والأساس، وهو الأسبق في مراتب العقل والفكر على مفهوم (**العبادة**). فلا مندوحة لمفهوم (**العبادة**) إذاً، بضرورة الحس والعقل، من أن يكون:

(أ)- إما مبنياً على مفهوم (**الألوهية**)، تابعاً له، متعلقاً به: وهذا هو الحق اليقيني الذي سنقيم عليه قواطع الأدلة؛

(ب)- أو أن يكون مستقلا عن مفهوم (الألوهية)، تمام الاستقلال: وهذا محال عقلاً وشرعاً لأنه يقتضي أموراً شنيعة منها: أن (عبادة غير الله) لا تكون شركاً إلا إذا كان ذلك (الغير) إلاهاً، وإلا فلا: وهذا في غاية الشناعة والتناقض، ومصادمة الفطرة، وإجماع العقلاء، كما سيتضح تماماً فيما يلي.

فالمسلك الواجب في تعريف (**الإله**) إذاً هو، ضرورة ولا بد، أن يقال: [(**الإله**) هو الكائن ذو القدرة الذاتية على الفعل بالمشيئة الحرة والاختيار المطلق، المستقل عن الغير تمام الاستقلال (ومن أخص تلك الأفعال: الخلق والقهر)؛ أو هو الكائن المتولد من (**إله**) آخر فهو فرد من أفراد (النوع الإلاهي) أو (الجنس الإلاهي)]: وهذا هو تعريفنا المنضبط، الذي يخلو خلواً تاماً من لفظة (**العبادة**)، أو أي فعل من أفعال المخلوقين، كما سلف تحريره.

ويتأكد هذا بمراجعة الباب المخصص لـ(لواقع التاريخي لشرك العرب) لترى أن جميع آلهة مشركي العرب إنما هي – في التحليل النهائي – من هذين النوعين: الغالبية العظمى من ولد الله (بنات وأبناء)؛ وقلة منها من النوع الآخر (الفاعلين على وجه الاستقلال التام)، كإله الشر (لا فرق بين قديم وحادث) عند الثنوية من مجوس وزنادقة. والحق أن الحال كذلك – أو قريباً منه – عند جميع المشركين قديماً وحديثاً: فراجع ذلك وادرسه بنفسك إن شئت.

ومع ذلك فقد أصر البعض على الإقحام المتكلَّف السقيم للفظة (**العبادة**) في التعريف كما فعل الإمام الرازي حيث قال: [**الإله هو القادر على ما إذا فعله كان مستحقاً لـ(العبادة)**]:

❋ كما جاء في تفسير الرازي (1/144، بترقيم الشاملة آليا): [(الفرع الرابع): من الناس من قال: الإله ليس عبارة عن المعبود، بل الإله هو الذي يستحق أن يكون معبوداً، وهذا القول أيضاً يرد عليه أن لا يكون إلهاً للجمادات والبهائم والأطفال والمجانين، وأن لا يكون إلهاً في الأزل، ومنهم من قال: إنه **القادر على أفعال لو فعلها لاستحق العبادة ممن يصح صدور العبادة عنه**، واعلم أنا إن فسرنا الإله بالتفسيرين الأولين لم يكن إلهاً في الأزل، ولو فسرناه بالتفسير الثالث كان إلهاً في الأزل]؛

❋ وتجده أيضاً في تفسير الرازي (3/445، بترقيم الشاملة آليا): [(المسألة الثانية): قال بعضهم: الإله هو المعبود، وهو خطأ لوجهين الأول: أنه تعالى كان إلها في الأزل، وما كان معبوداً والثاني: أنه تعالى أثبت معبوداً سواه في القرآن بقوله ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ﴾ [الأنبياء: 98] بل: **الإله هو القادر على ما إذا فعله كان مستحقاً للعبادة**]؛

وكذلك أصر على ذلك الإمام بن سيده الأندلسي، ولفظه: [**الإله هو القادر على ما تَحِقُّ به (العبادةُ)**]:

❋ فقد جاء في المخصص ـ لابن سيده الأندلسي [موافقا للمطبوع (5/216)]: [(الله) الأصل في قولك الله الألَهُ حذفت الهمزة وجعلت الألف واللام عوضاً لازماً وصار الاسم بذلك كالعَلَم هذا مذهب سيبويه وحُذَّاقُ النحويين؛ وقيل: (الاله هو المستحق للعبادة)، وقيل: (**هو القادر على ما تَحِقُّ به العبادةُ**)؛ ومن زعم أن **معنى إله معنى معبود فقد أخطأ وشهد بخطئه القرآن وشريعةُ الإسلام**: لأن جميع ذلك مُقِرٌ بأن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا شك أن الأصنام كانت معبودةً في الجاهلية على الحقيقة إذا عبدوه وليس بإلٍه لهم فقد تبين أن الإلَهَ هو الذي تِحِقُّ له العبادةُ وتجب.]، انتهى كلام ابن سيده

الأندلسي نصاً.

ومسلك الإمامين الرازي، وابن سيده الأندلسي قد يكون مسلكاً محتملاً، ولكن فيه عيوب جوهرية وشكلية، تجعله، في الحقيقة، تعريفاً معيباً، حتى لو سلمنا بأنه من التعريفات، أو الأقوال الشارحة، أصلاً:

※ــــ لأنه مبتور ناقص، من جانبين:

الأول: أن (استحقاق العبادة) قد لا يكون متعلقاً فقط بـ(القدرة على أفعال معينة)، وإنما أيضاً بـ(الاتصاف بصفات معينة)؛ بل قد يكون متعلقاً فقط بصفات معينة، من غير وجود أي فاعلية كما هو الحال، عادة، بالنسبة للكائنات المتولدة من إله، أي: الكائنات من نوع أو جنس إلاهي؛

والثاني: أنه ليس بجامع، وإن كان مانعاً: لخروج نوع مهم خطير من الآلهة، أو المعبودات، منه: ألا وهي الكائنات من نوع أو جنس إلاهي، أي: المتولدة من كائن إلاهي، كما سلف بيانه قريباً؛

※ــــ ولأنه قبيح منكوس: إذ يعرف البسيط الواضح القريب بالمعقد الغامض البعيد، والأصل أن يكون (**التعريف**) خلاف ذلك، وإلا فهو (تجهيل)، وليس بتعريف: ذلك لأن مفهوم (**الألوهية**) يتضمن مفاهيم (القدرة)، و(المشيئة)، و(الاختيار الحر الطليق)، و(الفعل)، و(الاستقلال)، وكلها مفاهيم بسيطة أساسية، مدركة ببداهة الفطرة بالحس الداخلي، أي الاستبطان، وضرورة العقل؛ في حين أن أفعال العباد معقدة مركبة: فالسجود لكائن معين مثلاً، لا يمكن تصور وقوعه:

(1): من غير (**مُعْتَقَد**) أو (**صورة ذهنية**) عن المسجود له عند الساجد؛

و(2): وجود أحوال قلبية وانفعاليات نفسية عند الساجد تجاه ذلك الكائن، عند رؤيته، أو لقائه، أو استحضاره في الذهن: كالحب، أو التعظيم، أو الخوف من شره وبطشه، تكون هي (**الدافع**) للسجود؛

و(3): (**اتجاه النية، وانعقاد الإرادة**) لفعل السجود تعبيراً عن تلك الأحوال القلبية والانفعالات النفسية عند الساجد؛

ثم (4): **تحرك العضلات** وأعضاء بدن الساجد لاتخاذ **هيئة السجود المعروفة**؛

※ــــ ولأنه غامض من جانبين:

أولاً: لأن (**العبادة**) لم يتم تعريفها قبل هذا بوضوح، مع وجود الخطر الجسيم أن يشتمل تعريفها على ذكر لـ(**الإله**)، صراحة أو ضمناً: فإن وقع هذا فهو (**دور قبلي**) يؤذن ببطلان التعريف، ضرورة ولا بد؛

وثانياً: ولم يتم ذكر أو إيضاح لتلك (الأفعال) التي يقدر (**الإله**) على فعلها، فإن فعل استحق العبادة، ومن باب أولى لم تذكر تلك الصفات – إن وجدت – التي يكون اتصاف (**الإله**) بها من مسوغات (استحقاق العبادة).

ولعلنا نحسن عبارة الرازي بعض الشيء فنقول: (**الإله هو: الكائن المتصف بما به يكون مستحقاً لـ(العبادة)، أو القادر على ما إذا فعله كان مستحقاً لها**)؛ أو بأسلوب ابن سيده مختصراً: (**الإله هو: الكائن المتصف بما، أو القادر على ما تُسْتَحَقُّ به (العبادة)**). وهذه العبارة تشمل الاتصاف بصفات (إلاهية) ومنها الكينونة من نوع أو جنس أو عنصر أو نسب إلاهي: فهذه العبارة المحسنة أفضل بكثير من عبارتي الرازي وابن سيده، ولكنها ما زالت قبيحة لتعلقها بـ(**العبادة**)، ولاحتوائها على لفظها؛ ولن نستخدمها إلا في حالة الاضطرار وعلى مضض.

وكذلك أصر الإمام ابن تيمية على الإقحام المتكلف السقيم للفظة (**العبادة**) في تعريفه: [(**الْإِلَهِيَّةُ**) تَتَضَمَّنُ كَمَالَ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَحِكْمَتِهِ، فَفِيهَا إثْبَاتُ إحْسَانِهِ إلَى الْعِبَادِ فَإِنَّ (الْإِلَهَ) هُوَ الْمَأْلُوهُ، وَالْمَأْلُوهُ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ، وَكَوْنُهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ **يُعْبَدَ** هُوَ: **بِمَا اتَّصَفَ بِهِ مِنْ الصِّفَاتِ الَّتِي تَسْتَلْزِمُ** أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَحْبُوبُ غَايَةَ الْحُبِّ، الْمَخْضُوعِ لَهُ غَايَةَ الْخُضُوعِ؛ وَالْعِبَادَةُ تَتَضَمَّنُ غَايَةَ الْحُبِّ بِغَايَةِ الذُّلِّ]، كما جاء نصاً في مجموع الفتاوى [الرقمية (10/249)].

والحق أن كلام ابن تيمية آنف الذكر ليس تعريفاً: فلا هو تعريف لـ(**الإله**)، ولا هو تعريف لـ(**العبادة**)، وإنما هو قول مرسل يذكر بعض جوانب (الشيء) الذي يراد تعريفه تقريباً للأذهان: فهو في أحسن محامله (رسم) ناقص، فقط لا غير: ومن جعله تعريفاً سقط إما في هاوية (الدور)، أي: سقط في التناقض؛ أو سقط في هاوية (الكفر)، كما سنرى في حينه؛

فـ(**الإله**) – عند الرازي وابن سيده وابن تيمية ومن سلك مسلكهم - هو إذاً ذلك الكائن الذي يعتقد اتصافه بصفات معينة (ومن ذلك القدرة على أفعال معينة)، تجعله، عند من اعتقد ذلك فيه، **مستحقاً بنفسه استحقاقاً ذاتياً** للأقوال والأفعال المظهرة والمعبرة عن (**التعظيم والتوقير، والتذلل والخضوع، والسمع والطاعة؛ أو الثقة والتوكل؛ أو الخشية والرهبة؛ أو المحبة، والأنس والقرب؛ أو الفقر والحاجة؛ ونحو ذلك**)، أو للأقوال والأفعال التي تطلب (**جلب منفعة أو دفع مضرة**).

والحق المتيقن أن الإصرار على إدخال لفظة (**العبادة**) في تعريف الإله لا توجبه نصوص الشرع، ولا ضرورة حس أو عقل. ووجود هذا الترابط المحكم بين الإثنين في أذهان الناس إنما هو لأن كل فرد منا منذ طفولته، والبشرية كلها منذ نشأتها درجت على إطلاق مسمى (**العبادة**) على جنس ما يصرف للآلهة، أي للكائنات (**فوق الطبيعية**)، من أقوال وأفعال للتعبير عن ما يقوم بالقلب من الأحوال القلبية، وما ينقدح في النفس من الانفعالات النفسية: كالتعظيم والإجلال، والحب، والخوف والرجاء، والرغبة والرهبة، والثقة

والتوكل؛ وما شابه ذلك. وقد ترسخ هذا **التراَبط الاتفاقي** في النفوس، وأخذه الولد من الوالد عبر تعاقب الأجيال لآلاف السنين:

(أ)- حتى توهمت الأغلبية الساحقة من البشر أن هناك (ترابط منطقي)، أو (تلازم)، أو (اقتران) **يوجب** ذكر (**العبادة**) عند تعريف (**الاله**)؛

(ب)- وحتى وقع الكثيرون، ومنهم علماء أكابر، مناطقة فحول، نظار حذاق، كالرازي وابن تيمية، في الدور الخفي، إن لم يكن الدور الجلي، من حيث لا يشعرون.

والحق المتيقن أيضاً أن بأيدينا تعريف لــ(**الإله**)، وهو الذي سلف إيراده: يخلو من أي إشارة إلى أي مخلوق، بل إلى أي كائن آخر أصلاً، وليس فيه، مطلقاً، ذكر لأي فعل من أفعال الكائنات الأخرى. وهو الذي استنبطناه في الفصول السابقة من آية (**التمانع**)، وغيرها: فهو تعريف قرآني صحيح، مستقل تمام الاستقلال عن أفعال المخلوقين، أيا ما كانت تسمية الأفعال وماهيتها، بل وحتى عن وجود تلك المخلوقات أصلاً.

وتعريفنا هو أيضاً تعريف منطقي فلسفي سليم، يشارك في الشهادة بأن القرآن حق من عند الله؛ وقد تمت صياغته في آية (**التمانع**)، بأفصح وأبلغ وأوجز وأيسر عبارة: فالأولى أن يلتزم به، وأن يضرب بأقوال الرازي وابن سيده وابن تيمية، ومن كان على طريقتهم، أو سلك مسلكهم، عرض الحائط. ومفاده: [(**الإله**) هو الكائن الفاعل بالاختيار الحر، والمشيئة الطليقة، ذو القدرة الذاتية على الفعل المستقل عن الغير تمام الاستقلال (ومن أخص تلك الأفعال: الخلق والقهر)؛ أو هو الكائن المتولد من إله آخر، فهو إذاً: فرد من أفراد (النوع الإلاهي) أو (الجنس الإلاهي)]؛ ولا فرق في هذا كله بين قديم وحادث؛ ولا علاقة لهذا أصلاً بكونه يعبد أو لا يعبد؛ ولا بوجود عابدين من عدم وجودهم؛

❄ فصل: ابطال المقولة الكاذبة: (الإله هو المعبود)، ونسفها من أساسها

القول بأن **(الإله هو المعبود)**، يقتضي أن (الألوهية) ليست من صفات الله، وأنه، تعالى وتقدس، لم يكن **(إلاها)** في الأزل، وهي أقوال كفرية شنيعة أيضاً:

❄ فقد جاء في تفسير الرازي (1/144، بترقيم الشاملة آليا): [(الفرع الثالث): من الناس من طعن في قول من يقول: الإله هو المعبود من وجوه: الأول: أن الأوثان عبدت مع أنها ليست آلهة. الثاني: أنه تعالى إله الجمادات والبهائم، مع أن صدور العبادة منها محال. الثالث: أنه تعالى إله المجانين والأطفال، مع أنه لا تصدر العبادة عنها. الرابع: **أن المعبود ليس له بكونه معبوداً صفة**؛ لأنه لا معنى لكونه معبوداً إلا أنه مذكور بذكر ذلك الإنسان، ومعلوم بعلمه، ومراد خدمته بإرادته، وعلى هذا التقدير: **فلا تكون الإلهية صفة لله تعالى**. الخامس: يلزم أن يقال: **إنه تعالى ما كان إلهاً في الأزل**]؛

❄ وجاء في تفسير الرازي (1/143، بترقيم الشاملة آليا): [(المسألة الثانية): الذين قالوا: إنه اسم مشتق

ذكروا فيه فروعاً: الفرع الأول: أن الإله هو المعبود، سواء عبد بحق أو بباطل، ثم غلب في عرف الشرع على المعبود بالحق، وعلى هذا التفسير **لا يكون إلهاً في الأزل**. واعلم أنه تعالى هو المستحق للعبادة، وذلك لأنه تعالى هو المنعم بجميع النعم أصولها وفروعها، وذلك لأن الموجود إما واجب وإما ممكن، والواجب واحد وهو الله تعالى، وما سواه ممكن، والممكن لا يوجب إلا بالمرجح، فكل الممكنات إنما وجدت بإيجاده وتكوينه إما ابتداء وإما بواسطة، فجميع ما حصل للعبد من أقسام النعم لم يحصل إلا من الله، فثبت أن غاية الأنعام صادرة من الله والعبادة غاية التعظيم فإذا ثبت هذا فنقول: إن غاية التعظيم لا يليق إلا لمن صدرت عنه غاية الإنعام فثبت أن المستحق للعبودية ليس إلا الله تعالى]؛

* وجاء في المخصص ـ لابن سيده الأندلسي [موافقا للمطبوع (216/5)]: [(الله) الأصل في قولك الله الأَلَهُ حذفت الهمزة وجعلت الألف واللام عوضاً لازماً وصار الاسم بذلك كالعَلَم هذا مذهب سيبويه وحُذَّاقُ النحويين؛ وقيل: (الاله هو المستحق للعبادة)، وقيل: (هو القادر على ما تَحِقُّ به العبادةُ)؛ **ومن زعم أن معنى إله معنى معبود فقد أخطأ وشهد بخطئه القرآن وشريعةُ الإسلام**: لأن جميع ذلك مُقِرٌ بأن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا شك أن الأصنام كانت معبودةً في الجاهلية على الحقيقة إذا عبدوه وليس بإلهٍ لهم فقد تبين أن الإِلَهَ هو الذي تَحِقُّ له العبادةُ وتجب.]، انتهى كلام ابن سيده الأندلسي نصاً.

والقول بأن **(الإله هو المعبود)**، **يقتضي** أيضاً، ضرورة ولا بد، أمورا شنيعة أخرى، منها: أن شهادة الحق: (لا إله إلا الله) تعني:

ــــ إما أن **كل معبود** هو الله، أو بعض الله، أو (صنم) لله: معاذ الله، تعالى الله عن ذلك وتقدس. وهذا من أشنع أصناف الكفر، وهو قول أعتى غلاة الصوفية المتفلسفين، والحذاق من فلاسفة المشركين، القائلين بوحدة الوجود، أو الاتحاد العام، أو الحلول العام؛

ــــ أو: أن (الله) غير موجود، وكذلك سائر المعبودات، والأفعال والأقوال التي يسميها الناس (عبادة)، لتخلفهم وجهلهم، وعدم انعتاقهم من الأفكار التي ورثوها من عصور السحر والخرافة، أفعال وأقوال فارغة المعنى إنما هي فقط رياضة بدنية، أو معالجة نفسانية، أو بهلوانيات ذهنية للتسلية، لا غير: وهذا هو قول الملحدين الكفار؛

وهذا كله من الوضوح والضرورة بحيث لم يفت الأكابر: فهذا مرجع الوهابيين وإمامهم ابن تيمية، الذي اتخذوه رباً لا يبتدع لهم بدعة إلا جعلوها ديناً، يقول في معرض منازلته للجهمية والمعتزلة، نصاً: [والمعتزلة قد تحتج بها على ما يدعونه من التوحيد والعدل والحكمة ولا حجة فيها لهم، لكن فيها حجة عليهم، وعلى خصومهم الجبرية أتباع الجهم بن صفوان؛ الذين يقولون: كل ما يمكن فعله فهو عدل، وينفون الحكمة، فيقولون: يفعل لا لحكمة، فلا حجة فيها لهم؛ فإنه أخبر أنه لا إله إلا هو، وليس في ذلك

نفى الصفات، وهم يسمون نفى الصفات توحيدا، بل **الإله هو المستحق للعبادة**، والعبادة لا تكون إلا مع محبة المعبود]، كذا بأحرفه من تفسير ابن تيمية (3/116)، وأيضا بعينه في مجموع فتاوى ابن تيمية (التفسير) (2/497).

ونحن لا ننكر أن كلام ابن تيمية في هذا مضطرب، مثل غيره من الأئمة، لوقوعهم – لا شعورياً – في أنواع من (الدور) الخفي، الذي ألمحنا إليه سلفاً، وكما سيظهر شيئاً فشيئاً؛ ولكن ما ذكرناه عنه هو الأقوى والأرجح، لا سيما مع الترجيح المنضبط عند التعارض، وإيراد النصوص بتمامها في سياقها (خلافا لعادة الوهابيين الخبيثة في بتر النصوص، ونزعها من سياقها، وتحريفها عن مواضعها)، فمثلاً:

❊ جاء في الإيمان لابن تيمية (1/85)؛ وهو مطبوع أيضاً باسم الإيمان الكبير لأبن تيمية (ص: 48): [وقوله في سياق الآية: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾، (الصافات: 35)، ولا ريب أنها تتناول الشركين: الأصغر والأكبر، وتتناول أيضًا من استكبر عما أمره اللّه به من طاعته، فإن ذلك من تحقيق قول: لا إله إلا اللّه؛ **فإن الإله هو المستحق للعبادة**، فكل ما يعبد به اللّه فهو من تمام تأله العباد له، فمن استكبر عن بعض عبادته سامعًا مطيعًا في ذلك لغيره، لم يحقق قول: لا إله إلا اللّه، في هذا المقام]؛

❊ وجاء في الفتاوى الكبرى لابن تيمية (7/378): [فَإِنَّ (**الْإِلَه**)، هُوَ **الْمَعْبُودُ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ**. وَ(**الرَّبُّ**) هُوَ الَّذِي يَرُبُّ عَبْدَهُ فَيُدَبِّرُهُ]؛

❊ وجاء في مجموع الفتاوى [الرقمية (10/249)]: [فَقَوْلُهُ: ﴿لَا إلَهَ إلَّا أَنْتَ﴾ فِيهِ إثْبَاتُ انْفِرَادِهِ بِـ(**الْإِلَهِيَّةِ**)، وَ(**الْإِلَهِيَّةُ**) تَتَضَمَّنُ كَمَالَ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَحِكْمَتِهِ، فَفِيهَا إثْبَاتُ إحْسَانِهِ إلَى الْعِبَادِ **فَإِنَّ (الْإِلَهَ) هُوَ الْمَأْلُوهُ، وَالْمَأْلُوهُ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ**، وَكَوْنُهُ **يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ هُوَ بِمَا اتَّصَفَ بِهِ مِنْ الصِّفَاتِ الَّتِي تَسْتَلْزِمُ** أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَحْبُوبُ غَايَةَ الْحُبِّ، الْمَخْضُوعِ لَهُ غَايَةَ الْخُضُوعِ؛ وَالْعِبَادَةُ تَتَضَمَّنُ غَايَةَ الْحُبِّ بِغَايَةِ الذُّلِّ]؛ وهو بعينه في إقامة الدليل على إبطال التحليل (5/359)؛ ومنقولاً بأحرفه فيما لا يعد ولا يحصى من كتب الفرقة الوهابية، ولكن القوم قد فسدت أدمغتهم، إن كانت لهم أدمغة أصلاً: فهم ينقلون ولا يعقلون!

❊ وجاء قريب من ذلك في كتاب (الشهادتان معناهما وما تستلزمه كل منهما)، (ص: 10): [وقال شيخ الإسلام: الإله هو المعبود المطاع. وقال أيضا في لا إله إلا الله: إثبات انفراده بالإلهية، والإلهية تتضمن كمال علمه وقدرته ورحمته وحكمته؛ ففيها إثبات إحسانه إلى العباد، فإن **الإله هو المألوه، والمألوه هو الذي يستحق أن يعبد**، وكونه يستحق أن يعبد هو بما اتصف به من الصفات التي تستلزم أن يكون هو المحبوب غاية الحب، المخضوع له غاية الخضوع. وقال ابن القيم - رحمه الله: الإله هو الذي تألهه القلوب محبة وإجلالا، وإنابة وإكراما وتعظيما وذلا وخضوعا، وخوفا ورجاء وتوكلا]

* وجاء في تفسير الرازي (1/84، بترقيم الشاملة آليا): [(النكتة الحادية عشرة): إنما قال: (أعوذ بالله) ولم يذكر اسماً آخر، بل ذكر قوله (**الله**) لأن هذا الاسم أبلغ في كونه زاجراً عن المعاصي من سائر الأسماء والصفات لأن **الإله هو المستحق للعبادة**، ولا يكون كذلك إلا إذا كان قادراً عليماً حكيماً فقوله: (أعوذ بالله) جار مجرى أن يقول أعوذ بالقادر العليم الحكيم، وهذه الصفات هي النهاية في الزجر، وذلك لأن السارق يعلم قدرة السلطان وقد يسرق ماله، لأن السارق عالم بأن ذلك السلطان وإن كان قادراً إلا أنه غير عالم، فالقدرة وحدها غير كافية في الزجر، بل لا بدّ معها من العلم، وأيضاً فالقدرة والعلم لا يكفيان في حصول الزجر، لأن الملك إذا رأى منكراً إلا أنه لا ينهى عن المنكر لم يكن حضوره مانعاً منه، أما إذا حصلت القدرة وحصل العلم وحصلت الحكمة المانعة من القبائح فههنا يحصل الزجر الكامل؛ فإذا قال العبد (أعوذ بالله) فكأنه قال: أعوذ بالقادر العليم الحكيم الذي لا يرضى بشيء من المنكرات فلا جرم يحصل الزجر التام]، انتهي بحروفه: فتأمل وتذوق هذا الكلام المتين.

* وجاء في [ترجمة الشيخ حافظ أحمد حكمي (9/416)]: [فمعنى لا إله إلا الله **لا معبود بحق إلا الله**: لا إله نافيا جميع ما يعبد من دون الله فلا يستحق أن يعبد إلا الله مثبتا العبادة لله فهو الإله الحق المستحق للعبادة فتقدير خبر لا المحذوف بحق هو الذي جاءت به نصوص الكتاب والسنة كما سنوردها إن شاء الله. وأما تقديره بموجود فيفهم منه الاتحاد: فإن **الإله هو المعبود** فإذا قيل لا معبود موجود إلا الله لزم منه أن كل معبود عبد بحق أو باطل هو الله فيكون ما عبده المشركون من الشمس والقمر والنجوم والأشجار والأحجار والملائكة والأنبياء والأولياء وغير ذلك هي الله فيكون ذلك كله توحيدا فما عبد على هذا التقدير إلا الله إذ هي هو وهذا والعياذ بالله أعظم الكفر وأقبحه على الإطلاق وفيه إبطال لرسالات جميع الرسل وكفر بجميع الكتب وجحود لجميع الشرائع وتكذيب بكل ذلك وتزكية لكل كافر من أن يكون كافرا إذ كل ما عبده من المخلوقات هو الله فلم يكن عندهم مشركا بل موحدا تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علوا كبيرا]؛ انتهي: فنقول: هذا الكلام يقتضي ضرورة، ولا بد، أنه يقول، ضمناً وإن لم يكن تصريحاً، بالمعادلات التامة: (لا **إله** إلا الله) = (لا **معبود بحق** إلا الله): فإذاً: (**إله**) = (**معبود بحق**)؛ والشيخ حافظ أحمد حكمي معدود في أقطاب الوهابيين في القرن الرابع عشر الهجري.

* وهذا، فيما يظهر، مذهب (إمامهم) المعاصر عبد العزيز بن عبد الله بن باز، سامحه الله، لأنه اكتفى بإيراد كلام ابن تيمية حيث قال في مجموع الفتاوى له (6/216): [قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: الإله هو المعبود المطاع **فإن الإله هو المألوه، والمألوه هو الذي يستحق أن يعبد**، وكونه **يستحق أن يعبد هو بما اتصف به من الصفات التي تستلزم أن يكون هو**: المحبوب غاية الحب المخضوع له غاية الخضوع). وقال: (فإن الإله هو المحبوب المعبود الذي تألهه القلوب بحبها وتخضع له وتذل له وتخافه وترجوه وتنيب إليه في شدائدها وتدعوه في مهماتها وتتوكل عليه في مصالحها وتلجأ إليه وتطمئن بذكره وتسكن إلى حبه، وليس ذلك إلا لله وحده، ولهذا كانت لا إله إلا الله أصدق الكلام، وكان أهلها أهل

الله وحزبه، والمنكرون لها أعداءه وأهل غضبه ونقمته، فإذا صحت صح بها كل مسألة وحال وذوق، وإذا لم يصححها العبد فالفساد لازم له في علومه وأعماله)].

والنصوص آنفة الذكر، وبخاصة نصوص الإمام ابن تيمية، ومن سبقه من الأئمة كالرازي وابن سيده، تبطل التعريف الوهابي المتداول لـ(الإله)، وهو: (**الإله هو المعبود**)، كما تبطل الزعم أنه كذلك (**بإجماع** أهل العلم): هذه أكذوبة صلعاء، وزعم وقح، بل هو من **الإفك العظيم**:
❊ قال محمد بن عبد الوهاب في رسالته في (كلمة لا إله إلا الله)، بإعداد موقع روح الإسلام (28/8): [فاعلم أن الإله هو المعبود؛ هذا هو تفسير هذه اللفظة **بإجماع أهل العلم**، فمن عبد شيئا فقد اتخذه إلها من دون الله، وجميع ذلك باطل، إلا إله واحد وهو الله وحده تبارك وتعالى علوا كبيرا]، **انتهى**؛

❊ وجاء أيضاً في [عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي (461/1)]: [ثم قال الشيخ يخاطب بعض من يراسلهم: (فتفكر رحمك الله في هذا، واسأل عن معنى الإله كما تسأل عن معنى الخالق والرازق، واعلم أن معنى الإله هو المعبود، وهذا هو **تفسير هذه اللفظة بإجماع أهل العلم**، فمن عبد شيئا؛ فقد اتخذه إلها من دون الله، وجميع ذلك باطل؛ إلا إله واحد، وهو الله تبارك وتعالى علوا كبيرا]، **انتهى**؛

❊ وجاء في بالدرر السنية في الأجوبة النجدية [1 – 3 (71/2)]: [واعلم: أن معنى **الإله، هو: المعبود**؛ هذا هو تفسير هذه اللفظة، **بإجماع** أهل العلم، فمن عبد شيئاً، فقد اتخذه إلهاً من دون الله، وجميع ذلك باطل، إلا إله واحد، وهو: الله وحده، تبارك وتعالى، علوا كبيراً]، **انتهى**؛

❊ وجاء في مجموع مؤلفات تاريخ الرافضة (266/46): [**وهو إجماع منهم أن الإله هو المعبود** خلافاً لما يعتقده عباد القبور وأشباههم في معنى الإله، أنه الخالق أو القادر على الاختراع أو نحو هذه العبارات]، **انتهى**؛

❊ وتجد في (بيان كلمة التوحيد والرد على الكشميري عبد المحمود)، لعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (المتوفى: 1285هـ)، [مطبوع ضمن الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الرابع، القسم الأول، (ص: 349): [**وكذلك النحاة وجميع العلماء من المفسرين وغيرهم أجمعوا قاطبة** على أن **الإله هو المعبود**، وأن العبادة حق لله لا يجوز أن يصرف منها شيء لغير الله كائنا ما كان، وأن المنفي في كلمة الإخلاص كل ما كان يعبد من دون الله من بشر أو ملك أو شجر أو حجر أو غير ذلك]، **انتهى**؛ قلت: وها هنا ردد عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب أكاذيب جده عن (**الإجماع**) بأسلوب أشنع وأوقح: سبحان الله: هذا بهتان عظيم؛ ومن أشبه جده فما ظلم!

❋ وقال صالح بن عبد العزيز آل الشيخ (5/8): [هذه وصية الله جل وعلا لجميع المرسلين ولجميع الناس، (لا تعبدوا إلا الله) **مساوية** لـ(لا إله إلا الله)، **فصار بالمطابقة الإله هو المعبود**، والإلهة هي العبادة، لا إله إلا الله يعني لا معبود إلا الله، يعني لا تعبدوا إلا الله المشركون يفهمون اللغة ويفهمون معاني الكلام في زمن النبوة، فلما قال لهم قولوا لا إله إلا الله؛ دعاهم إلى لا إله إلا الله علموا أن المعنى أن يدعوا جميع الآلهة وأن لا يتوجهوا **بنوع من أفعالهم** إلى شيء من تلك الآلهة]؛

قلت: كلام صالح بن عبد العزيز آل الشيخ عن (المساواة) أو (المعادلة) بين جملتين من جمل القرآن مسلك فريد، ما أظن أحداً سبقه به. ولكنه قد أخطأ ها هنا ووصل إلى نتيجة باطلة كما سنبينه في فصل مستقل عن هذه، وغيرها، من (**المعادلات**) القرآنية الخطيرة.

وحتى الأزرقي المارق بن عبد الوهاب نفسه قد أدرك **بعض هذا**، ولكن الجهل المركب، أو الهوى والعناد، أو كلاهما، أعماه، فلم يكمل المسيرة، ونكص على عقبيه، ولا عجب: فهو غال مارق معاند، قد اعتد برأيه فاعتبره الحق اليقيني المطلق، وأعجبته نفسه فزكاها وجعلها أفضل أهل زمانه، ونسب بقيتهم إلى الشرك والكفر، فلم يبق في العالم موحداً غيره:

❋ فقد قال بن عبد الوهاب: [إذا عرفت أن معنى (الله) هو الإله، وعرفت أن الإله هو المعبود، ثم دعوت الله أو ذبحت له أو نذرت له فقد عرفت أنه الله، فإن دعوت مخلوقاً طيباً أو خبيثاً، أو ذبحت له أو نذرت له **فقد زعمت أنه هو الله**، فمن عرف أنه قد جعل شمسان أو تاجا برهة من عمره **هو الله**، عرف ما عرفت بنو إسرائيل لما عبدوا العجل، فلما تبين لهم ارتاعوا، وقالوا ما ذكر الله عنهم: ﴿ولما سقط في أيديهم ورأوا أنهم قد ضلوا قالوا لَئِنْ لم يرحمنا ربنا ويغفر بنا لنكونن من الخسرين﴾، (الأعراف؛ الآية: 149)]، أنتهى، كذا بأحرفه من كشف الشبهات لمحمد بن عبدالوهاب (4/16)؛

❋ وجاء في تفسير سور الفاتحة والإخلاص والمعوذتين لمحمد بن عبدالوهاب (ص: 5): [إذا عرفت أن معنى الله هو الإله، وعرفت أن **الإله هو المعبود**، ثم دعوت الله أو ذبحت له أو نذرت له فقد عرفت أنه الله، فإن دعوت مخلوقاً طيباً أو خبيثاً، أو ذبحت له أو نذرت له فقد **زعمت: أنه هو الله**]

ولا غرابة أن ينكص الأزرقي المارق بن عبد الوهاب على عقبيه، فيضل الطريق: فالرجل مفلس تمام الإفلاس في العلوم الآلية كفقه اللغة، والرياضيات، والمنطق، (لأن لسان حاله، إن لم يكن صريح مقاله، يقول: **من تمنطق فقد تزندق**، عياذاً بالله!)؛ وكذلك علوم الكلام والجدل والمناظرة، (لأن لسان حاله، إن لم يكن صريح مقاله، يقول: **علم الكلام جهل، وجهل الكلام علم**، نسأل الله العافية!)؛ أما علوم الفلسفة فهي عنده وعند فرقته المبتدعة الضالة المارقة: رجس من عمل الشيطان كالسحر والتنجيم والكيمياء، عياذاً بالله(!!!).

فلا مفر إذاً من إلقاء هذا التعريف المزعوم: (**الإله هو المعبود**) في مزابل التاريخ، فليس هو من (الأقاويل الشارحة)، أو (التعاريف) المنضبطة من صدر ولا ورد لأنه في حقيقته من **أقوال الكفر**، وهذا حق أياً ما كان تعريف (**العبادة**)، إذ يكفي فحسب أن تكون من أقوال وأفعال العباد الظاهرة أو الباطنة، بغض النظر عن تفصيل ذلك.

فعبارة: (**الإله هو المعبود**)، ما هي – في أحسن أحوالها – إلا قول مرسل:

(أ)- يذكر بعض متعلقات الألوهية ومقتضياتها، فقط لا غير؛

(ب)- أو يشير إلى الأصل اللغوي، أو ما شابه؛

(ج)- أو هو – في أحسن الأحوال – من باب التأكيد – كما هو في الكلام النبوي المعصوم؛ وسنسوق أمثلة بعد هذا فوراً.

مثال لما ذكرنا من (التأكيد): قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، لحصين، والد عمران بن الحصين الخزاعي: (كم **تعبد** اليوم **إلها**)، فأجابه حصين فقط بذكر عددها: (**سبعة**: ستا في الأرض وواحدا في السماء)، كأن السؤال كان بلفظ: (كم عدد آلهتك؟!)، أو (ما عدد معبوداتك؟!)؛ ولكن لفظ النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أفصح وأدفع لأي توهم أن لفظة (إله) ربما كانت متعددة المعاني عند قوم حصين، كما هو الحال بالنسبة للفظة (رب) عند عامة العرب. والظاهر أن هذا كان عند العرب قليلاً، بخلاف بني إسرائيل الذين كانوا يتساهلون في المعنى فيطلقون (إيلوه)، و(إيلوهيم) أحياناً على السيد المتسلط المسيطر، أو على السيد الموقر ذي المكانة العالية، بالإضافة إلى الاستخدام الرئيس للكائنات (**فوق الطبيعة**). ومن أمثلة ذلك وصف موسى بأنه (**إيلوهيم**) لفرعون في (سفر الخروج؛ 7: 1)، وكذلك لهارون في (سفر الخروج؛ 4: 16)، وقد سبق إيراد تلك النصوص، وغيرها كما هي في لغتهم العبرانية.

❋ وحديث الحصين الخزاعي قد أخرجه الإمام الترمذي في سننه (ج5/ص520/ح3483) بإسناد حسن: [حدثنا أحمد بن منيع حدثنا أبو معاوية عن شبيب بن شيبة عن الحسن البصري عن عمران بن حصين قال: قال النبي، صلى الله عليه وسلم، لأبي: (يا حصين: كم تعبد اليوم إلها؟!)، قال أبي: (سبعة: ستا في الأرض وواحدا في السماء)؛ قال: (فأيهم تعد لرغبتك ورهبتك؟!)، قال: (الذي في السماء!)؛ قال: (يا حصين: أما إنك لو أسلمت علمتك كلمتين تنفعانك!). قال: فلما أسلم حصين، قال: (يا رسول الله: علمني الكلمتين اللتين وعدتني!)، فقال: (قل: اللهم ألهمني رشدي، وأعذني من شر نفسي!)]، وقال أبو عيسى: (هذا حديث غريب؛ وقد روي هذا الحديث عن عمران بن حصين من غير هذا الوجه)، قلت: وهو صحيح بطرقه، وشبيب بن شيبة هو التميمي المنقري، أبو معمر البصري، الخطيب البليغ، والاخباري الصدوق، كما هو في تقريب التهذيب (ج1/ص263/2740)؛ والحديث أخرجه أيضاً الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج18/ص174/ح396)؛ وفي معجمه الأوسط (ج2/ص281)؛ والإمام البخاري في خلق أفعال العباد (ج1/ص43)؛ وغيرهم؛

ومثال آخر، في موضوع آخر: أخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2480/ح6365)؛ والإمام مسلم في صحيحه (ج3/ص1234/ح1615): [حدثنا أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع عن روح عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن بن عباس عن النبي قال ألحقوا الفرائض بأهلها فما تركت الفرائض فلأولى **رجل ذكر**]، لفظهما واحد إلا أن مسلم قال: (روح بن القاسم)؛ وأخرجه البخاري في صحيحه ج6/ص2476/ح6351، ج6/ص2477/ح6354، ج6/ص2478/ح6356؛ ومسلم في صحيحه ج3/ص1233/ح1615؛ وابن حبان في صحيحه ج13/ص389/ح6028، ج13/ص390/ح6029، ج13/ص390/ح6030؛ والترمذي في سننه ج4/ص419/ح2098؛ وابن ماجه في سننه ج2/ص915/ح2740؛ والإمام أبو داود في سننه ج3/ص123/ح2898؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص292/ح2657، ج1/ص313/ح2862، ج1/ص325/ح2995؛ والحاكم في مستدركه ج4/ص375/ح7973، ج4/ص376/ح7977؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص340/ح2609؛ والطبراني في معجمه الكبير ج11/ص19/ح10901، ج11/ص19/ح10902، ج11/ص20/ح10903، ج11/ص20/ح10904؛ والنسائي في سننه الكبرى ج4/ص71/ح6331، ج4/ص72/ح6332؛ والدارقطني في سننه ج4/ص70/ح10، ج4/ص71/ح11، ج4/ص71/ح12، ج4/ص72/ح14، ج4/ص72/ح15؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج6/ص234/ح12115، ج6/ص234/ح12116، ج6/ص238/ح12151، ج6/ص239/ح12156، ج6/ص258/ح12270، ج10/ص306/ح21299؛ والإمام أبو يعلى في مسنده ج4/ص259/ح2371؛ وابن الجارود في المنتقى ج1/ص240/ح955؛ والدارمي في سننه ج2/ص465/ح2987؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج2/ص46/ح1196)؛ وغيرهم.

قول النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: (**رجل ذكر**) إنما هو للتأكيد، لأن بعض العرب ربما استخدم لفظة رجل بمعنى (إنسان) أو (آدمي) أو (شخص)، أي فيما يقابل (الملائكة) أو (الجن)، كما قال صناجة العرب، أعشى قيس: (اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِالوَفَاءِ وَبِالعَدْلِ وَوَلَّى المَلاَمَةَ **الرَّجُلاَ**)، يعني الإنسان: ذكراً كان أو أنثى؛ وإن كان هذا نادراً، بعكس اللغات الأوروبية التي يكثر فيها هذا.

❄ فصل: هل (الإله) هو (المعبود بحق)؟!

وأما قول الشيخ حافظ أحمد حكمي: (**إله**) = (**معبود بحق**)؛ وقول ابن تيمية: ((**الْإِلَه**)، هُوَ **الْمَعْبُودُ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ**)، كما جاء في الفتاوى الكبرى لابن تيمية (7/378): [فَإِنَّ (**الْإِلَه**)، هُوَ **الْمَعْبُودُ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ**. ... إلخ]؛ وإن أمكن به الإفلات من شناعة استلزام كلمة التوحيد: (لا إله إلا الله) للحلول أو الاتحاد العام أو وحدة الوجود:

(1)- إلا أنها لا تحل إشكالية أن (**الله**) جل جلاله لا يكون بها إلاها في الأزل، ولا تكون الألوهية صفة له أصلاً، ولا معنى لتسميته بـ(**الإله**) مطلقاً: وهذا كفر صريح؛

(2)- ويترتب عليها أيضاً تكذيب القرآن، ووصمه بالتناقض، لأنه سمَّى بعض معبودات المشركين

(آلهة)، مع كونها معبودة بالباطل: وهذا كفر مجرد صريح. وهذا أيضاً حق أياً ما كان تعريف (**العبادة**)، إذ يكفي فحسب أن تكون من أقوال وأفعال العباد الظاهرة أو الباطنة، بغض النظر عن تفصيل ذلك.

❄ فصل: هل (الإله) هو (المستحق للعبادة)؟!

وقد يقول قائل: لعل قول الرازي الثاني، وقول ابن تيمية: (**الإله هو المستحق للعبادة**) إذاً يحل الإشكالية، فلنتأمل أولاً ما يلي:

❋ حيث جاء في تفسير الرازي (1/144، بترقيم الشاملة آليا): [(الفرع الرابع): من الناس من قال: الإله ليس عبارة عن المعبود، بل **الإله هو الذي يستحق أن يكون معبوداً**، وهذا القول أيضاً يرد عليه أن لا يكون إلهاً للجمادات والبهائم والأطفال والمجانين، **وأن لا يكون إلهاً في الأزل**، ومنهم من قال: إنه **القادر على أفعال لو فعلها لاستحق العبادة ممن يصح صدور العبادة عنه**، واعلم أنا إن فسرنا الإله بالتفسيرين الأولين لم يكن إلهاً في الأزل، ولو فسرناه بالتفسير الثالث كان إلهاً في الأزل]؛

فنقول: الإمام الرازي يعني بالتفسير الأول: (الإله عبارة عن المعبود)؛ وبالثاني: (**الإله هو الذي يستحق أن يكون معبوداً**)، أما تفسيره الثالث، الذي استقر عليه، فهو: (**القادر على أفعال لو فعلها لاستحق العبادة ممن يصح صدور العبادة عنه**)، وقد ذكرنا قصور وعيوب هذا (التعريف) الأعرج في فصل سابق.

❋ وجاء في تفسير الرازي (3/445، بترقيم الشاملة آليا): [(المسألة الثانية): قال بعضهم: الإله هو المعبود، وهو خطأ لوجهين الأول: أنه تعالى كان إلها في الأزل، وما كان معبوداً والثاني: أنه تعالى أثبت معبوداً سواه في القرآن بقوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ﴾ [الأنبياء: 98]؛ بل: **الإله هو القادر على ما إذا فعله كان مستحقاً للعبادة**]؛

❋ وجاء في المخصص ـ لابن سيده الأندلسي [موافقا للمطبوع (5/216)]: [(الله) الأصل في قولك الله الأَلَهُ حذفت الهمزة وجعلت الألف واللام عوضاً لازماً وصار الاسم بذلك كالعَلَم هذا مذهب سيبويه وحُذَّاقُ النحويين؛ وقيل: (الاله هو المستحق للعبادة)، وقيل: (**هو القادر على ما تَحِقُّ به العبادةُ**)؛ ومن زعم أن **معنى إله معنى معبود فقد أخطأ وشهد بخطئه القرآن وشريعةُ الإسلام**: لأن جميع ذلك مُقِرٌّ بأن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا شك أن الأصنام كانت معبودةً في الجاهلية على الحقيقة إذا عبدوه وليس بإلهٍ لهم فقد تبين أن الإلَهَ هو الذي تَحِقُّ له العبادةُ وتجب.]، انتهى كلام ابن سيده الأندلسي نصاً.

فتعريف (الإله) إذاً بالجملة: (**الإله هو المستحق للعبادة**)، أو: (**الإله هو الذي يستحق أن يكون معبوداً**)، أو ما شابه باطل، لأنه يترتب عليه، ضرورة ولا بد:

أولاً: أن لا يكون الله، تعالى وتقدس، إلاهاً في **الأزل**، معاذ الله: وهذا – في حقيقته أيضاً – من **أقوال الكفر**، كما سلف مراراً؛

ثانياً: أن لا يكون **الآن** إلهاً للجمادات والبهائم والأطفال والمجانين لاستحالة صدور (العبادة) منهم أصلاً، أيا ما كان تعريف (العبادة) أو تفصيل جزئياتها. والأطفال والمجانين من بني آدم، فهم قطعاً بعض (الناس)، فيقع قول الحق، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿قُلْ: أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ۞ مَلِكِ النَّاسِ ۞ **إِلَهِ النَّاسِ**﴾، (الناس؛ 114 : 1–3)، كذبا وباطلاً، معاذ الله: وهذا أيضاً كفر صريح؛

❄ فصل: ما هي (العِبَادة)؟!

ولا مندوحة لنا بعد الكلام المفصل عن مفهوم (**الألوهية**)، من التعريج ها هنا – ولو على نحو مختصر، على مفهوم (**العبادة**)، المعرفة بالألف واللام، أو المعرفة بالإضافة كقولك: (عبادة الله) أو (عبادة العُزَّى)، أي (**العبادة**) في جوهرها من حيث هي. وهذه المعالجة المختصرة ضرورية ها هنا لوجود ذلك الترابط الذهني الوثيق بين المفهومين: مفهوم (**الألوهية**)، ومفهوم (**العبادة**). وأما المناقشة المفصلة لشعائر التدين، ولأفعال النسك والتقرب والتقديس، التي اصطلح الفقهاء على تسميتها (**عبادات**)، وواحدتها (**عبادة**) بصيغة التنكير، وهي تسمية سيئة، غير موفقة، فلها باب مستقل.

فأما لغة: فـ(**العبادة**) مصدر من عبد يعبد عِبَادة، وهى من باب كتب يكتب كِتَابة، وتعني في أصلها اللغوي: التذلل والخضوع والانقياد والطاعة، ومنه قولنا: طريق معبَّد، أي مذلَّل ممهَّد، وكذلك قولنا: فلان عبد لفلان أي مملوك له ملك يمين، فهو خاضع لتصرفه وأمره وتدبيره. فالأصل اللغوي، إذاً هو: (**التذلل والخضوع والانقياد والطاعة**).

وهذا الأصل اللغوي، الذي يتضمن معاني الخضوع والاستسلام ونحوها، هو وحده المقصود في مثل قولنا: فلان عبْد مملوك لفلان، فلا علاقة لذلك بالشرك والتوحيد بمعناها الشرعي، وإن كان الشرع كره استخدام لفظة عبْد وأمة في حق المماليك، ملك يمين، وأرشد إلى استبدالها بلفظ: فتى وفتاة، كما سيأتي في محله. وهذا المعنى كما هو في أصله اللغوي المحض كذلك هو المقصود في مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «**تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة، إلخ،...**.» وهذا من البلاغة النبوية الرائعة، إذ شبَّه من غلبه حب المال والمتاع بالعبد المملوك الذليل الذي لا يملك من أمره شيئاً ولا يستطيع الخروج من سلطان سيده، ولا علاقة لهذا بالشرك والتوحيد محل بحثنا في هذا الباب، وإن كان مَنْ هذا حاله مستحقاً للذم والعقوبة من الله، ولكن من المقطوع به أن هذا ليس من باب عبد اللات أو عبد العزى أو عبد مناة.

والأصل اللغوي هذا قليل المحصول، عديم الجدوى، في بحثنا – تماماً كما كان الأصل اللغوي للفظة:

(**إلاه**) قليل المحصول، عديم الجدوى – إذا أردنا الوصول لمعرفة معنى (**العبادة**) الذي فهمه، بالبديهة على الفطرة، العرب الفصحاء، زمن نزول القرآن، قبل فساد اللسان العربي، وشيوع اللحن، وقبل تشويش اصطلاحات الفقهاء والمتكلمين على المعني الفطري الأصلي؛ وذلك عند كلامهم عن الآلهة والأرباب، والدين والتدين، في مثل قولهم: (مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى)، و(أهل الطائف يعبدون اللات)، وقولهم: (النصارى يعبدون المسيح)؛ وفهمه أيضاً، بالبديهة على الفطرة، الصحابة والتابعون، في مثل ما رُوِيَ عن ابن عباس مرفوعاً: (مُدْمِنُ الخمر إن مات لقي الله **كعابد وَثَنٍ**).

ولقد كان العربي المشرك يقري الضيف، وينحر لهم الأنعام، ويسمي ذلك (قرى) و(ضيافة)، ولكنه لا يسمي ذلك (**عبادة**)، ولكنه على العكس من ذلك يسمي نحر الأنعام لله أو لغيره من الطواغيت (مثل اللات والعزى ومناة) (**عبادة**)، وليس هذا فقط عرف العرب الاقحاح زمن نزول القرآن، بل هو كذلك عرف جميع الأمم والشعوب حتى وقتنا الحاضر. وكذلك كان العربي الفصيح يفرق بين القيام تعظيمًا لرئيس القبيلة، وبين القيام تعظيماً لبعض آلهته، فيسمي الثاني (**عبادة**)، ولا يسمي الأول كذلك. وهذا هو في الحقيقة شأن البشر عامة، وليس العرب الأقحاح الفصحاء فقط. وكان العرب عامة، وقريش خاصة، يعظمون الكعبة والحجر الأسود، وما ورد قط أنهم سموها (**آلهة**).

وهذا المعني الفطري الأصلي المستعمل عند الكلام عن الآلهة والأرباب، والدين والتدين، هو، ضرورة، المعنى الوحيد الذي استعمله القرآن في ما لا يعد ولا يحصى من الآيات، من مثل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا **لِيَعْبُدُونِ**﴾، (الذاريات؛ 51: 56)؛ و﴿مَا **تَعْبُدُونَ** مِن دُونِهِ إِلاَّ أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَآؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ **أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ** ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾، (يوسف؛ 12 : 40)؛ و﴿وَقَضَى رَبُّكَ **أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ** وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً﴾، (الإسراء؛ 17 : 23)؛ ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاء إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا **تَعْبُدُونَ** مِن بَعْدِي قَالُواْ **نَعْبُدُ** إِلَـهَكَ وَإِلَـهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَـهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾، (البقرة؛ 2: 133)؛ ﴿قُلْ **أَتَعْبُدُونَ** مِن دُونِ اللّهِ مَا لاَ يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلاَ نَفْعاً وَاللّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾، (المائدة؛ 5: 76)؛ ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ* إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا **تَعْبُدُونَ*** قَالُوا **نَعْبُدُ** أَصْنَاماً فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ (الشعراء؛ 26: 69 – 71)؛ وغيرها كثير جداً.

وأزيد فأقول موضحاً: بحثنا ها هنا في هذا الباب فقط في مفهوم «**العبادة**» بالمعنى الفطري الأصلي؛ المستعمل عند الكلام عن الآلهة والأرباب، والدين والتدين؛ وهو الذي يؤدي صرفه لغير الله إلى الكفر والشرك الأكبر، المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة. فنحن لا نبحث في مثل:

(1) – قول الشعراء والأدباء وأهل الغناء والطرب: (فلان يحب فلانة لدرجة العبادة)، على قبح هذا

التعبير؛

(2) – وليس بحثنا في حب المال الذي يجعل الإنسان «**عبداً**» له، ومن ثم مستحقاً للذم، وليس بالضرورة مستحقاً لمسمى الشرك والكفر، كما هو في البلاغة النبوية الرائعة: «**تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم... إلخ**»، وزاد حال هذا المغبون بياناً، فقال، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**إن أعطي رضي، وإن منع سخط**»، ثم ختم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، داعياً عليه بقلة التوفيق: «**تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش**»، هذا دعاء لا يشبه من قريب أو بعيد ما يستحقه أهل الشرك والكفر، وليس حاله كما وصف من أحوال أهل الشرك والكفر.

وكون الأصل اللغوي قليل المحصول، عديم الجدوى، بل قد يكون اعتباره مضراً في بحثنا يظهر أتم ظهور بملاحظة كون الألفاظ المقابلة للفظ (**العبادة**) العربي، في اللغات الأخرى، قد تعود إلى أصل لغوي مغاير في المعنى لذلك الجذر الثلاثي العربي (**ع ب د**). فلفظة: (Worship) في الإنجليزية، مثلاً، تعود إلى أصل يفيد معاني (التكريم) أو (التوقير):

Worship: (transitive) to show profound religious devotion and respect to; adore or venerate (God or any person or thing considered divine) – [Old English worðscip, wurðscip (Anglian), weorðscipe (West Saxon) "condition of being worthy, honor, renown," from weorð "worthy" (see worth) + -scipe (see -ship). Sense of "**reverence paid to a supernatural or divine being**" is first recorded c.1300. The original sense is preserved in the title worshipful (c.1300).

وقد بقي هذا الأصل اللغوي محفوظاً في مخاطبة أهل اسكوتلندا لعمدة البلدة أو رئيس القرية بلقب: (المكرم)، أو (الموقر): (worshipful) حتى اليوم.

ومن زاوية أخرى: فإنه مما لا شك فيه – عند الكلام عن الدين والتدين، والآلهة والأرباب، والتقرب والتقديس، وما شابه ذلك – أن للفظة: (**العبادة**)، أو ما يساويها أو يعادلها في اللغات الأخرى، معنى معلوم من اللغة، مدرك فطرياً بضرورة الحس والعقل، لا محالة، قبل ورود الشرائع، ولو في جوهره على نحو إجمالي؛ وإلا كان قول جميع الرسل لأقوامهم: ﴿أَلاّ **تعبدوا** إلاّ الله﴾، لغواً، عديم المعنى:

ـــ في مثل قوله، تعالى مجده: ﴿الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ۞ **أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ اللّهَ** إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ۞ وَأَنِ اسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَاعاً حَسَناً إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾، (هود؛ 11: 1 – 3)؛

ـــ وقوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ۞ **أَن لاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ اللّهَ** إِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ۞ فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلاَّ بَشَراً مِّثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾، (هود؛ 11:25 – 27)؛

ـــ وقوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِّثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ* إِذْ جَاءتْهُمُ الرُّسُلُ مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ **أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ** قَالُوا لَوْ شَاء رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً فَإِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ﴾، (فصلت؛ 41: 13 – 14)؛

ـــ وقوله، تعالى ذكره: ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ النُّذُرُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ **أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ** إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ* قَالُوا **أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ آلِهَتِنَا** فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ* قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْماً تَجْهَلُونَ﴾، (الأحقاف؛ 46: 21 – 23).

وكون لفظة: (**العبادة**) لها معنى معلوم من اللغة، مدرك فطرياً بضرورة الحس والعقل، لا محالة، قبل ورود الشرائع، أمر يقيني، مقطوع به، وإلا لقال الأقوام، فوراً وعلى البديهة: ما هذه اللفظة: (**تعبدوا**)، هذه لا نعرفها أصلا. ولكن الواقع الحسي، والتواتر التاريخي، ونصوص القرآن القاطعة تبين أنهم فهموها، وعرفوا المطلوب على الفور، وسارع أكثرهم بالاستنكار والاحتجاج: ﴿قَالُوا **أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ آلِهَتِنَا** فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، (الأحقاف؛ 46: 22)؛ ﴿قَالُواْ يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ **وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ** وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾، (هود؛ 11: 53)؛ ﴿**أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ!**﴾ ، (ص؛ 38: 5)؛ وما شابه.

فصيغة جواب القوم يدل على أنهم فهموا فوراً، وعلى البديهة، أن مقولة الأنبياء، عليهم السلام، لأقوامهم: ﴿**أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ**﴾، تعني في الحقيقة، بالإسهاب الممل: [صدِّقونا: أن جميع آلهتكم – إلا الله – ما هي إلا كائنات خرافية من صنع الخيال، لا وجود لها في الواقع؛ وإن كان لبعضها وجود ما، فليست هي على الصفة المكذوبة المتخيلة التي تعتقدون؛ فأرفضوا هذه الأكاذيب كلها رفضاً باتاً، وأقروا بالحق المتيقن: (أنه لا إله إلا الله)، واستسلموا لهذا الإله الحق]، أو بشيء من الاختصار: [لا تنسبوا شيئاً من الألوهية لغير الله البتة]؛ أو: [اشهدوا شهادة الحق: (لا إله إلا الله)]؛ فعرفت الأقوام أنها الطامة الكبرى، والنقيض التام، والهدم الكامل لعقائدهم الموروثة، لأنها تقتضي بطلان آلهتهم، إذ لا وجود لها أصلاً بذاتها، أو بتلك الصفات المنسوبة إليه، مما يوجب تركها، بل رفضها والبراءة منها، أي: الكفر بها!

فـ(**عبادة شيء**) إذاً ما هي في جوهرها وحقيقتها إلا: (**نسبة شيء من الألوهية لذلك الشيء**)؛ أو بلفظ أعم: (**العبادة**) ما هي إلا (**نسبة الألوهية**)، إن صح فهمنا لصيغة تكذيب الأقوام لأنبيائهم، وصح تقديرنا لكلام الأنبياء لقومهم، وهو القوي الراجح. ولكن البلوغ بهذا إلى درجة القطع واليقين، حتى لا تبقى أي شبهة أو إشكالية، يحتاج إلي مزيد من الأدلة الإضافية، وإلى استكمال صقل وبلورة لبعض ما سبق إيراده، وهذا ما سيتم إنجازه في الفصول القادمة، بإذن الله.

فليس (معنى **العبادة** مشتبهٌ جدًّا) كما زلَّت القدم بالعلامة المعاصر عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني، زلة شنعاء حين قال في مقدمة كتابه (رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله): [فإني تدبَّرت الخلاف المستطير بين الأمَّة في القرون المتأخِّرة في شأن الاستعانة بالصالحين الموتى، وتعظيم قبورهم ومشاهدهم، وتعظيم بعض المشايخ الأحياء، وزَعْم بعض الأمَّة في كثيرٍ من ذلك أنه شركٌ، وبعضِها أنه بدعةٌ، وبعضِها أنه من الحقِّ، ورأيتُ كثيرًا من الناس قد وقعوا في تعظيم الكواكب والروحانيِّين والجنِّ بما يطول شرحه، وبعضه موجودٌ في كتب التنجيم والتعزيم كـ(شمس المعارف) وغيره، وعلمتُ أن مسلمًا من المسلمين لا يُقْدِمُ على ما يعلم أنه شركٌ، ولا على تكفير مَن يعلمُ أنه غير كافرٍ، ولكنه وقع الاختلاف في حقيقة الشرك، فنظرتُ في حقيقة الشرك؛ فإذا هو – بالاتِّفاق –: اتِّخاذ غير الله عزَّ وجلَّ إلهًا من دونه، أو عبادة غير الله عزَّ وجلَّ، فاتَّجه النظرُ إلى معنى الإله والعبادة؛ فإذا فيه اشتباهٌ شديدٌ؛ فإنَّ المعروف في تفسير (إله) قولهم: **(معبود)، أو: (معبود بحق)**، **ومعنى العبادة مشتبهٌ جدًّا** – كما ستراه إن شاء الله تعالى، فعلمتُ أن ذلك الاشتباه هو سبب الخلاف، وإذا الخطر أشدُّ مما يُظَنُّ؛ لأن الجهل بمعنى (إله) يلزمه الجهل بمعنى كلمة التوحيد: (لا إله إلا الله)، وهي أساس الإسلام وأساس جميع الشرائع الحقَّة من قبل، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾، (الأنبياء: 25)]، **انتهى**؛ كذا بأحرفه نقلا من آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني في المكتبة الشاملة (3/2)؛

ـــ وكان قد قال في مقدمة كتابه (نخب الفوائد من الأصول والقواعد): [جمعتُ رسالة في تحقيق معنى العبادة، ومعنى الإله: لينكشف بذلك معنى كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) ويتضح ما يكون تأليهًا وعبادةً لغير الله تعالى وشركًا به ممَّا ليس كذلك، وحاولتُ استيفاء النظر في ذلك]، **انتهى**؛ كذا بأحرفه نقلا من المكتبة الشاملة – آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني في المكتبة الشاملة (م 2 – 14/3)؛

ـــ ثم قال في موضع آخر: [فطريق البحث أن ننظر فيما كان هؤلاء القوم **يعتقدونه** في تلك الأشياء وما كانوا **يعظِّمونها** به، فإذا تبيَّن لنا ذلك علمنا أنَّ ذلك الاعتقاد والتعظيم هو التأليه والعبادة]، **انتهى**؛ كذا بأحرفه نقلا من آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني في المكتبة الشاملة (م 2 – 25/3).

ـــ وإنه لمن المؤسف أن يستسلم هذا الرجل الفاضل، والعلامة المحقق، للأكاذيب الوهابية التي جعلت (**العبادة**) هي الأصل، و(**الألوهية**) تبعاً لها، فانطلق من التفاسير الكاذبة الباطلة: (**الإله هو المعبود**)، أو (**الإله هو المعبود بحق**). ولا عجب حينئذ أن يتخبط فيرى أن (**معنى العبادة مشتبهٌ جدًّا**) لوقوعه مراراً وتكراراً في (**الدور**) الخفي، وأن يجد نفسه مضطراً إلى تحديد حقيقة الشرك الذي وقعت فيه الأمم السابقة، والوقوف على أحوال أقوام الرسل الذين بعثهم الله تعالى؛ لأن الله سبحانه ينسب إليهم الشرك في عبادته في كل موطن، فأخذ يؤصل ويفرع، ويدرس ويناقش – على مدى حوالي 600 صفحة من كتابه

(رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله) - لمغالبة هذا (**الاشتباه**) المزعوم، ولا همة له إلا المسارعة إلى الخيرات؛ ولكن خلفيته الوهابية الخبيثة قصمت ظهره، فلم يستطع إلا زحفاً، وتسببت في وقوعه في أخطاء فادحة سبق ذكر طرف منها في الأبواب السابقة، وستأتي أخرى: فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ولا شك أن الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني قد فطن من أول الأمر إلى خطورة (الدور) في تعريف (الإله)، ونص على ذلك بنفسه، لذلك حاول الفرار منه بطريقة عجيبة: ألا وهي الزعم بأن لفظة (إله) تنطبق على نوعين متباينين: الأول، هو: (المعبود)، والثاني، هو: (المعبود بحق)، ولكننا سنرى قريباً – بإذن الله، في فصل مستقل- أنه لم ينجح في الإفلات من الدور.

❄ فصل: (معادلات) قرآنية خطيرة الشأن

سبق أن أوردنا في الفصل المعنون (الأدلة على مشروعية لفظة «التوحيد») من الباب الرابع حشداً من الأحاديث الصحاح والحسان، من مثل حديث جبريل الشهير، وحديث (بني الإسلام على خمس)، ووصيته، عليه وعلى آله أزكى الصلوات وأتم التسليم، لمعاذ بن جبل عندما بعثه إلى اليمن، وغيرها طيب كثير. وقد أثبتنا هناك ثبوتاً يكاد يصل إلى درجة القطع واليقين أن تنوع الألفاظ والعبارات، مع تطابق المعنى التام للجمل الواردة فيها، إنما هو من نبي الله الخاتم المعصوم، عليه وعلى آله أزكى الصلوات وأتم التسليم.
وقد تحصلنا هناك على (المعادلة) الآتية، المعبرة عن التطابق التام لمعنى للجمل الواردة فيها، بالرغم من تباين ألفاظها:

(م1)- شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله = عبادة الله ومعرفته = عبادة الله والكفر بما دونه = عبادة الله غير مشرك به شيئا = توحيد الله

وباستطاعتنا الوصول إلى المزيد من الحقائق اليقينية، بالإضافة إلى تأكيد صحة المعادلة آنفة الذكر حتى نصل بها إلى درجة القطع واليقين الجازم، بقراءة كتاب الله حق قراءته قراءة مدققة. وقراءة كتاب الله حق قراءته لا تكون إلا إذا كانت قراءة هضم واستيعاب، بفكر عميق مستنير، من غير إخراج جملة أو آية من سياقها التام، أو تحريف الكلم عن مواضعه، أو إلحاد في آياته، أو ضرب آياته بعضها ببعض، مع رد ما تشابه منه إلى محكمه. فإذا فعلنا بعض ذلك، أي قرأنا كتاب الله حق قراءته قراءة مدققة، وبخاصة الآيات الآتية، وهي:

— ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتْ النُّذُرُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ **أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ** إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾، (الأحقاف؛ 46 : 21)، فهذه هي الترجمة المعصومة لمقولة هود، صلوات الله وسلامه عليه؛ وربما لمقولة الرسل من قبله لعاد، والرسل إلى الأمم المجاورة لعاد؛

— ﴿ فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ (13) إِذْ جَاءَتْهُمُ الرُّسُلُ مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ **أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ** قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً فَإِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾، (فصلت؛

41 :13- 14)، وهذه لهود وصالح، وربما لجميع الرسل إلى عاد وثمود قبلهما، وربما للرسل إلى الأمم المجاورة من حولهم؛

— ﴿مَا **تَعْبُدُونَ** مِن دُونِهِ إِلاَّ أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَآؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ **أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ** ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾، (يوسف؛ 12 : 40)، وهذه هي أيضاً الترجمة المعصومة لمقولة يوسف، صلوات الله وسلامه عليه ؛

— ﴿**أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ اللّهَ** إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾، (هود؛ 11 : 2)، وهذا خطاب لأمة محمد، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، وهم كافة الإنس والجن إلى يوم القيامة؛

— ﴿وَقَضَى رَبُّكَ **أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ** وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً﴾، (الإسراء؛ 17 : 23)؛ وهذا كسابقه: خطاب لأمة محمد، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله؛

من هذه الآيات الكريمات، وهي مكية كلها، يجب القطع بأن هوداً وصالحاً، ومعهما جمع من الرسل إلى أسلاف عاد وثمود، والأمم المجاورة لكل منهما؛ وكذلك يوسف ومحمداً، صلوات الله وسلامه عليهم، قد خاطبوا أقوامهم، كل بلسان قومه، **بخطاب جامع** لا يمكن نقله إلى العربية ترجمة متقنة تامة معصومة إلا بهذه العبارة: ﴿**أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ**﴾. وأما ما قد يأتي أحياناً، وليس دوماً، مذكوراً عن بعض الرسل من مزيد أوامر ونواهي، وتشريعات وآداب، فإنما هو ضرورة ولا بد بعض ما شمله الأمر بــ(عبادة الله)، فهو من باب عطف البيان، أو عطف الخاص على العام.

وفي نفس الوقت فقد عبر القرآن عن نفس **الخطاب الجامع**: ﴿**لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ**﴾، **بعينه**، بعبارة **ثانية**، وهي: ﴿**اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾، في مواضع عدة، كلها نزلت بمكة، منها:

— ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ **اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ** إِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾، (الأعراف؛ 7: 59): فهذه هي الترجمة المتقنة المعصومة لمقولة نوح، صلوات الله وسلامه عليه، من لسان قوم نوح إلى العربية القرآنية الفصحى؛ والمترجم هو الذي أحاط بكل شيء علما؛

— ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً قَالَ يَا قَوْمِ **اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ** أَفَلاَ تَتَّقُونَ﴾، (الأعراف؛ 7: 65)، وهذه هي الترجمة المعصومة لمقولة هود، صلوات الله وسلامه عليه؛

— ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَا قَوْمِ **اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ** قَدْ جَاءتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَـذِهِ نَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللّهِ وَلاَ تَمَسُّوهَا بِسُوَءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، (الأعراف؛ 7: 73)، وهذه هي الترجمة المعصومة لمقولة صالح، صلوات الله وسلامه عليه؛

— ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً قَالَ يَا قَوْمِ **اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ** قَدْ جَاءتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُواْ الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، (الأعراف؛ 7: 85)، وهذه هي الترجمة المعصومة لمقولة شعيب، صلوات الله وسلامه

عليه؛

ـــ ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً قَالَ يَا قَوْمِ **اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ** إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ مُفْتَرُونَ﴾، (هود؛ 11: 50) ، وهذه هي، مرة ثانية، الترجمة المعصومة لمقولة هود، صلوات الله وسلامه عليه؛

ـــ ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَا قَوْمِ **اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ** هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾، (هود؛ 11: 61)، وهذه هي، مرة ثانية، الترجمة المعصومة لمقولة صالح، صلوات الله وسلامه عليه؛

ـــ ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً قَالَ يَا قَوْمِ **اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ** وَلاَ تَنقُصُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّيَ أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾، (هود؛ 11: 84)، وهذه هي، مرة ثانية، الترجمة المعصومة لمقولة شعيب، صلوات الله وسلامه عليه؛

ـــ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾، ﴿المؤمنون؛ 23: 23)، وهذه هي، مرة ثالثة، الترجمة المعصومة لمقولة نوح، صلوات الله وسلامه عليه؛

ـــ ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ أَنِ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾، (المؤمنون؛ 23: 32)، وهذه هي الترجمة المعصومة لمقولة أحد الرسل، صلوات الله وسلامه عليهم، ولم يسمه لنا القرآن؛

وفي نفس الوقت فقد عبر القرآن عن نفس **الخطاب الجامع**: ﴿**لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ**﴾، **بعينه**، بعبارة **ثالثة**، وهي: ﴿**أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ**﴾ بأتم لفظ وأكمله، كما يظهر من تأمل الآيتين المكيتين:

ـــ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ **أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ**﴾، (الأنبياء؛ 21: 25)، وهذه أيضاً **قطعاً** لجميع الرسل، ومنهم موسى، صلوات الله وسلامه عليه، الذي خوطب بها خاصة:

ـــ ﴿**إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي** وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾، (طه؛ 20: 14)؛

وكون هذه الصياغة هي الأتم والأكمل يظهر بجلاء من كونها هي التي خاطب الله بها موسى عندما ناداه من شاطئ الوادي الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة، فعرفه بذاته المقدسة، وباسمه الذي ارتضاه لنفسه، وأمره بجماع الأمر كله.

وفي نفس الوقت فقد عبر القرآن عن نفس **الخطاب الجامع**، **بعينه**، بعبارة **رابعة**، وهي: ﴿**اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ**﴾، كما يظهر من الخطاب الموجه **قطعاً** لجميع الرسل وأممهم، بدون استثناء:

ـــ ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي **كُلِّ** أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ **اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ** فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾، (النحل؛ 16: 36)؛

وفي نفس الوقت فقد عبر القرآن عن نفس **الخطاب الجامع**: ﴿**لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ**﴾، **بعينه**، بعبارة **خامسة**، وهي: ﴿**اعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً**﴾، كما يظهر من تأمل الآيتين:

ـــ **الأولى**: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ **أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ** وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا

فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً﴾، (الإسراء؛ 17 : 23)، وهذه مكية؛

ــ **والثانية**: ﴿**وَاعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً** وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً﴾، (النساء؛ 4: 36)، وهذه مدنية؛

ــ **ويؤكد ذلك**: ما اشترطه خاتمة أنبياء الله، محمد بن عبد الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، على الأنصار يوم بيعة العقبة: (أَشْتَرِطُ لِرَبِّي عَزَّ وَجَلَّ: **أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**؛ وَلِنَفْسِي أَنْ تَمْنَعُونِي مِمَّا تَمْنَعُونَ مِنْهُ أَنْفُسَكُمْ وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَكُمْ):

* كما جاء في دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (ج1/ص264/ح221)؛ وكذلك في الطبعة المشكولة (ص:226/301)، في خبر طويل جامع: [حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الْهَيْثَمِ قَالَ: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الْعَوَّامِ حَدَّثَنِي أَبِي حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «لَمَّا اشْتَدَّ الْمُشْرِكُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، ...]، فساق الخبر الطويل الجامع حتى بلغ الحوار مع الأنصار بحضور العباس، وما قاله الأنصار، التي ختمها خطيبهم بقوله: [(يَا رَسُولَ اللَّهِ: خُذْ لِنَفْسِكَ مَا شِئْتَ وَاشْتَرِطْ لِرَبِّكَ مَا شِئْتَ!)، فَقَالَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم: (أَشْتَرِطُ لِرَبِّي عَزَّ وَجَلَّ **أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**؛ ... إلخ)]؛ وبعضه في معرفة الصحابة لأبي نعيم (1/280/927)؛

* وهو في الشريعة للآجري (4/1660/1142) في خبر جامع آخر، من طريق أخرى: [وَحَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَكَّارٍ الْقَافِلَائِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَصْبَغِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَامِلٍ الْأَسَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا عُلْوَانُ بْنُ دَاوُدَ الْبَجَلِيُّ، عَنِ اللَّيْثِيِّ يَعْنِي: أَبَا الْمُصَبِّحِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ قَالَ: لَمَّا اشْتَدَّ الْمُشْرِكُونَ عَلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، بِمَكَّةَ قَالَ لِعَمِّهِ الْعَبَّاسِ: «يَا عَمِّ امْضِ إِلَى عُكَاظَ، فَأَرِنِي مَنَازِلَ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ؛ ...]، فساق الخبر الطويل الجامع حتى بلغ الحوار مع الأنصار بحضور العباس، ثم المشارطة: [«أَشْتَرِطُ لِرَبِّي عَزَّ وَجَلَّ: **أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**؛ وَلِنَفْسِي أَنْ تَمْنَعُونِي مِمَّا تَمْنَعُونَ مِنْهُ أَنْفُسَكُمْ وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَكُمْ»؛ الحديث]؛

* وهو في دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (ج1/ص265/ح222)؛ وكذلك في الطبعة المشكولة (ص:227/306)، من طريق مستقلة ثالثة: [حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: (لَمَّا حَضَرَ الْمَوْسِمُ حَجَّ نَفَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ مِنْهُمْ مُعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ وَأَسْعَدُ بْنُ زُرَارَةَ وَمِنْ بَنِي زُرَيْقٍ رَافِعُ بْنُ مَالِكٍ وَذَكْوَانُ بْنُ عَبْدِ قَيْسٍ وَمِنْ بَنِي غَنْمِ بْنِ عَوْفٍ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَعْلَبَةَ وَمِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ أَبُو الْهَيْثَمِ بْنُ التَّيْهَانِ وَمِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ عُوَيْمُ بْنُ سَاعِدَةَ فَأَتَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله

عليه وسلم، ... إلخ فَلَمَّا حَدَّثَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، بِالَّذِي خَصَّهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ مِنَ النُّبُوَّةِ وَالْكَرَامَةِ وَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَإِلَى أَنْ يُبَايِعُوهُ وَيَمْنَعُوهُ مِمَّا يَمْنَعُونَ مِنْهُ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ أَجَابُوا وَصَدَّقُوا وَقَالُوا: اشْتَرِطْ لِرَبِّكَ وَلِنَفْسِكَ مَا شِئْتَ، قَالَ: «أَشْتَرِطُ لِرَبِّي: **أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْبُدُوهُ**؛ وَأَشْتَرِطُ لِنَفْسِي أَنْ تَمْنَعُونِي مِمَّا تَمْنَعُونَ مِنْهُ أَنْفُسَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ»]؛

❋ وهو في دلائل النبوة للبيهقي (713/318/2، بترقيم الشاملة آليا)، وفي النسخة المحققة (453/2) من طريق مستقلة رابعة: [أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ الْفَضْلِ الْقَطَّانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَتَّابٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْجَوْهَرِيُّ، قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَمِّهِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ (ح) وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، عَنِ ابْنِ فُلَيْحٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَعْقُوبُ قَالَ وَذَكَرَ حَسَّانَ بْنَ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِهِ، عَنِ ابْنِ عَتَّابٍ، قَالَ: «ثُمَّ حَجَّ الْعَامَ الْمُقْبِلَ مِنَ الْأَنْصَارِ سَبْعُونَ رَجُلًا مِنْهُمْ أَرْبَعُونَ رَجُلًا مِنْ ذَوِي أَسْنَانِهِمْ، وَثَلَاثُونَ مِنْ شَبَابِهِمْ أَصْغَرُهُمْ؛ ... إلخ وَقَالُوا: اشْتَرِطْ عَلَيْنَا لِرَبِّكَ عَزَّ وَجَلَّ وَلِنَفْسَكَ مَا شِئْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وآله وَسَلَّمَ: (أَشْتَرِطُ لِرَبِّي: **أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**؛ وَأَشْتَرِطُ لِنَفْسِي أَنْ تَمْنَعُونِي مِمَّا تَمْنَعُونَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ)»]؛

قلت: كأن أحد الرواة اختصر فقال فقط: (أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) باعتبار أن ذلك يشمل الجملة (أَنْ تَعْبُدُوهُ) ضرورة ولا بد، وهذا مسلك صحيح، كما سيتبين قريباً.

فهذه براهين قرآنية يقينية على تكافؤ المعنى التام للعبارات القرآنية التالية: ﴿**أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ**﴾ = ﴿**اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾ = ﴿**إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أنا: فَاعْبُدُون**﴾ = ﴿**اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ**﴾ = ﴿**اعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً**﴾.

ولعلنا أولاً نسارع بالتنبيه على أن العبارة الأولى خطاب إنشاء محض، لا خبر فيه؛ وكذلك الرابعة والخامسة خطاب إنشاء محض لأن كلاَ منهما مركب من خطابين كليهما خطاب إنشاء محض. وأما العبارة الثانية فمركبة من إنشاء وخبر، وإن كانت بكليتها المركبة إنشاءً محضاً؛ وكذلك العبارة الثالثة سواء: لذلك لا بد إن أردنا التعامل مع جزئياتها أو مركباتها في (معادلة)، فلا بد من تحويلها صيغ (الخبر) فيها إلى صيغة (إنشاء) مناسب.

فأما ضرورة تحويل صيغ (الخبر) إلى صيغ (إنشاء)، أو بالعكس لأي كلام يراد دراسته، واستنباط معادلات أو مساوات منه، فلأن اتحاد الجنس لطرفي أي معادلة أو مساواة شرط ضروري لصحتها، كما يعلمه طلبة المدارس الابتدائية: فلا معنى للمعادلة التالية: (عشرة من الغنم = بعير واحد) أصلاً،

لاختلاف الجنسين؛ بخلاف المعادلة: (ثمن عشرة من الغنم بالريال في سوق الطائف اليوم = ثمن بعير واحد بالريال في سوق الطائف اليوم)، وهي صحيحة الصياغة مبدئياً، لا غبار عليها: فيمكن حينئذ التوجه إلى سوق الطائف للتأكد من صحتها فعلياً؛ وكذلك المعادلة: (وزن اللحم الصافي لعشرة من الغنم بالكيلوجرام = وزن اللحم الصافي لبعير واحد بالكيلوجرام).

وبهذا يتبين أن المساواة أو (**المعادلة**) التي ذكرها صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، وهي: (لا تعبدوا إلا الله) = (لا إله إلا الله) في كلامه، الذي سبق إيراده بتمامه (5/8): [هذه وصية الله جل وعلا لجميع المرسلين ولجميع الناس، (لا تعبدوا إلا الله) **مساوية** لـ(لا إله إلا الله)، **فصار بالمطابقة الإله هو المعبود**، والإلهة هي العبادة ... إلخ]؛ **باطلة** قطعاً، برهان ذلك:

أولاً: لفظة: (لا تعبدوا) عبارة عن نهي للمخاطب عن القيام بأعمال معينة: فهي خطاب إنشاء، في حين أن لفظة (لا إله) نفي لوجود كائن من نوع معين: فهي خطاب إخبار: وأي خطاب الإنشاء لا يمكن أن يكون مساوياً لأي خطاب إخبار مطلقاً، فهما جنسان مختلفان. فلا يمكن إذا أن نستنبط منها أي (**مطابقة**) أصلاً، كما زعم صالح بن عبد العزيز آل الشيخ. و(لا إله إلا الله) خبر يقيني صادق أزلاً وأبداً، كما هو حاصل في العلم الإلاهي القديم، منكشف لله، جل جلاله، وسما مقامه، منذ الأزل، دائم بدوام الملك الحي القيوم إلى أبد الأبد؛ فليس هو (عين) وصية الله الأولى للمرسلين، ولمن أرسلوا إليهم: فالوصية هي إذاً قطعاً: (اشهدوا أن لا إله إلا الله)، أو (قولوا: لا إله إلا الله)؛

وثانياً: قول القائل: (أَشْهَدُ ألا إله إلا الله) عبارة عن شهادة قائلها على انفراد الله بالألوهية، أي: على اعتقاده الجازم أن الإله واحد، هو الإله الحق المسمى في العربية: (الله)؛ فموضوع الشهادة والاعتقاد خبر محض عن انفراد (الله) بالألوهية، حقاً وصدقاً، أزلاً وأبداً؛ وليس فيها ذكر للعباد أصلاً، ولا لشيء من أفعالهم الظاهرة أو الباطنة (اللهم إلا حضور الشاهد نفسه، وإقراره بها، وخضوعه وتسليمه لمضمونها)؛ و(شهادة أن لا إله إلا الله) هي أيضاً الركن الأول من أركان الإسلام: فكان الواجب أن تتخذ هي الأصل، ونقطة الانطلاق، فتكون (**الألوهية**) هي المعرفة المعلومة، أو التي تحتاج إلى تعريف، أولاً، وقبل كل شيء، ثم يترتب على ذلك:

— تعريف (**العبادة**)، إن كان تعريفها مبنياً على تعريف (**الألوهية**)؛

— أو التعامل مع (**العبادة**)، إن كان لها تعريف مستقل عن مفهوم (**الألوهية**) تمام الاستقلال؛

هذا هو المسلك الصحيح، وليس العكس.

وثالثاً: فبما أن جملة: (لا تعبدوا إلا الله)، نهي، وهو إنشاء، بخلاف (لا إله إلا الله)، فهي خبر؛ فالواجب توحيد الجنس، مثلاً بتحويل الخبر (لا إله إلا الله) إلى الأمر: (اشهدوا ألا إله إلا الله). فالمعادلة ينبغي أن تكون: (لا تعبدوا إلا الله) = (اشهدوا ألا إله إلا الله). وحتى هذه فهي مشوهة مبتورة، لا يعتد بها لأنها، ليست مأخوذة من نص القرآن اليقيني القاطع؛ بخلاف (**المعادلة**) القرآنية الصحيحة: (**أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ اللّهَ**) = (**أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ**) كما سنفصل الكلام عنها بعد قليل. وعلى كل حال فهذا

مسلك فريد لصالح بن عبد العزيز آل الشيخ، لا أظن أحداً سبقه به، أراد به أن يسعى مسابقاً إلى الخيرات، ولكن خلفيته الوهابية الخبيثة قصمت ظهره، فلم يستطع إلا زحفاً، تماما كما وقع للشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني.

فلعلنا إذاً نعود إلى العبارات القرآنية اليقينية المحفوظة، التي أوردناها قريباً: فإذا حولنا الجملة **الثالثة**: ﴿**إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أنا: فَاعْبُدُونِ**﴾ إلى ضمير الغائب أصبحت: [**إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله: فَاعْبُدُوه**] = [**اعْبُدُوا الله لِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله**]؛

وإذا أهملنا، مؤقتاً، علاقة الترتيب المعبر عنه بلفظة (**لِأَنَّهُ**) تحصلنا على أن ﴿**إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أنا: فَاعْبُدُونِ**﴾ تشمل أمرين: [**(اعْبُدُوا الله)**] + [**(اشهدوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله)**]؛

لاحظ أن الخطاب الأصلي: ﴿**إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أنا: فَاعْبُدُونِ**﴾، خطاب (إنشاء)، لذلك فأننا بإهمالنا لعلاقة الترتيب اضطررنا إلى تحويل خطاب (الخبر): ﴿**إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أنا**﴾، إلى خطاب إنشاء: (**اعلموا، وأقروا، وسلِّموا بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله**)، أو باختصار: (**اشهدوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله**)، بحيث يستقيم الكلام، وتقديره: [**(اشهدوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله)**، ثم **بناءً عليه**: **(اعْبُدُوا الله)**]؛ وتصبح مركباته من جنس واحد بحيث يمكن التعامل السليم بها في المعادلات أو المساوات التي نريد استنباطها.

ولكن علاقة الترتيب أو التعليل المعبر عنها بـ(**الفاء**) أو بلفظة: (**لِأَنَّهُ**) لا يجوز إهمالها إهمالاً تاماً، إذا أردنا الوصول إلى فهم متكامل صحيح. ومن ناحية أخرى فإن المطلوب فقط هو مجرد العلم بعلاقة الترتيب هذه، كأنه يقول: [اعلموا أن (**عبادة الله**) مرتبة، بالضرورة، على الشهادة].

والأرجح أن العلم بذلك فطري ضروري مستقر في النفوس، فكانه في الحقيقة إنما يُذَكِّر به، فالأصح أن تقدير الكلام إنما هو: [**تذكروا وأقروا** ما استقر في فطركم من العلم اليقيني بأن (**عبادة الله**) مرتبة، بالضرورة، على الشهادة]، وهذا التذكير إنما هو لتوضيح المفاهيم ولتصحيح مسار الفكر والتعقل؛ ولإيصاد الباب إيصاداً محكما في مواجهة الوساوس والأوهام، كتلك التي تورطت فيها الفرقة الوهابية.

فالجملة **الثالثة**: ﴿**إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أنا: فَاعْبُدُونِ**﴾ إذاً يمكن تبسيطها إلى معادلة وتذكير إضافي:
المعادلة: ﴿**إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أنا: فَاعْبُدُونِ**﴾ = [**(اعْبُدُوا الله)**] + [**(اشهدوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله)**]؛
والتذكير: [**تذكروا وأقروا** ما استقر في فطركم من العلم اليقيني بأن (**عبادة الله**) مرتبة، بالضرورة، على الشهادة لله بالوحدانية]

وأما الجملة **الثانية**: ﴿**اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾ فتقديرها: [**اعْبُدُوا الله لِأَنَّهُ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُ اللَّهِ**]؛ وإذا كررنا مع الجملة **الثانية**: ﴿**اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾ما فعلناه آنفاً بالجملة الثالثة، حرفاً بحرف، وصلنا إلى المعادلة المبسطة التالية:

المعادلة: ﴿**اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾= [**(اعْبُدُوا الله)**] + [**(اشهدوا أَنَّهُ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُ اللَّهِ)**]؛

والتذكير: [**تذكروا وأقروا** ما استقر في فطركم من العلم اليقيني بأن (**عبادة الله**) مرتبة، بالضرورة، على الشهادة]

ومن تطابق الخطابين الثاني والثالث نتحصل، ضرورة، على أن [**مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُ اللَّهِ**] = [**لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**]؛ أو بلفظ آخر أن لفظة (**لكم**) لا تغير من حقيقة الألوهية شيئاً، لأنها صفة ذاتية للإله: فإن ثبت أن كائنا ما هو إله لقوم، ثبت أنه إله بصفته الذاتية، فهو إذاً إله لكل شيء في الوجود؛ والعكس صحيح: فالإله الحق هو إله بصفته الذاتية لكل الأقوام، بل لكل الموجودات، بل بغض النظر عن وجود غيره أصلاً.

وليس في هذا جديد، وإنما هو مزيد تأكيد لم سبق تقريره، وهو أن مفهوم **(الألوهية)** إنما هو تعبير عن صفات ذاتية لذلك الكائن المسمى **(إلاه)**، بغض النظر عن وجود كائنات أخرى، وفعالياتها، وعلاقتها بالكائن محل البحث، أو عدم وجودها: بحيث يخلو تعريفه بوجه خاص من أي إشارة ظاهرة أو ضمنية لأفعال المخلوقين، أيا ما كانت تسميتها، بل وحتى عن وجود تلك المخلوقات أصلاً. فـ**(الألوهية)** تتضمن صفات واعتبارات **ذاتية** للكائن محل البحث: فإن كان أزلياً فهو **(إلاه)** في الأزل، وهو **(إلاه)** ما دام موجوداً؛ وإن كان متولداً أو حادثاً فهو **(إلاه)** من لحظة تولده أو حدوثه، وهو **(إلاه)** ما دام موجوداً.

فالمعادلات الأربع الأخيرة إذاً تقول: [**(اعْبُدُوا اللَّهَ)** + [**(اشهدوا أَنَّهُ) مَا مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُ الله)**] = [**(اعْبُدُوا الله)** + **(اشهدوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله)**] = [**(اعْبُدُواْ اللّهَ)** + **(اجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ)**] = [**(اعْبُدُواْ اللّهَ)** + **(لاَ تُشْرِكُواْ بِالله شَيْئاً)**] ؛

ويتنج منها، ضرورة ولا بد: [**((اشهدوا أَنَّهُ) مَا مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُ الله)**] = [**(اشهدوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله)**] = **(اجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ)**] = [**(لاَ تُشْرِكُواْ بِالله شَيْئاً)**]؛

ولكن الجمل: [**(اشهدوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله)**، و**((اشهدوا أَنَّهُ) مَا مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُ الله)**؛ متكافئة وهي بعينها: **(لا تجعلوا مع الله إله آخر)** أو **(لا تنسبوا شيئاً من الألوهية لغير الله)**؛ وهذه مساوية تماماً للجملة: **(اجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ)**] = **(لاَ تُشْرِكُواْ بِالله شَيْئاً)**.

وهذا كله يوجب ضرورة القطع بأن (**الشرك بالله**)، شرك الكفر، الشرك الأكبر المناقض للإسلام كل

المناقضة، المخرج من الملة الإسلامية لمن كان قد دخل فيها من قبل، هو **حصراً**: (**أن تجعل مع الله إلاهاً آخر**)، كما هو مؤيد ومؤكد بنص القرآن: ﴿**لاَّ تَجْعَل مَعَ اللّهِ إِلَـهاً آخَرَ** فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَّخْذُولاً﴾، (الإسراء؛ 17: 22)، وبتأكيده، مرة أخرى: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ، **وَلاَ تَجْعَلْ مَعَ اللّهِ إِلَهاً آخَرَ** فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُوماً مَّدْحُوراً﴾، (الإسراء؛ 17: 39)، وتأكيد بيان عاقبته المرعبة: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ **كُلَّ** كَفَّارٍ عَنِيدٍ* مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ* **الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ** فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ* قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ وَلَكِن كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾، (ق؛ 50: 24 – 27).

وهذا أيضاً هو الذي فهمه سلف الأمة من كبار الصحابة العرب الأقحاح، كما أخرج البخاري في «**الأدب المفرد**» عن معقل بن يسار قال: انطلقت مع أبي بكر، رضي الله عنه، إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: «يا أبا بكر! للشرك فيكم أخفى من دبيب النمل». فقال أبو بكر: **(وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!)**، فقال النبي، صلى الله عليه وعلى اله وسلم: «والذي نفسي بيده، للشرك أخفى من دبيب النمل، ألا أدلك على شيء إذا فعلته ذهب قليله وكثيره؟!»، قال: «قل: اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم»؛ كذا أخرجه الإمام البخاري في الأدب المفرد (ج1/ص250/ح716): [حدثنا عباس النرسي قال: حدثنا عبد الواحد قال: حدثنا ليث قال: أخبرني رجل من أهل البصرة قال: سمعت معقل بن يسار يقوله].

فقول أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، وهو عربي قرشي فصيح، بل هو في الذروة من الفصاحة، أوَّل الأمر: **(وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!)**، هكذا **حصراً**، هو عين قولنا الذي فصلناه أعلاه، إذ لم يتشكل في ذهنه للشرك معنى، إطلاقاً، إلا في **اتخاذ** إله آخر مع الله، أي في نسبة شيء من الألوهية إلى غير الله. وأما قوله صلى الله عليه وعلى اله وسلم: «**والذي نفسي بيده، للشرك أخفى من دبيب النمل،... إلخ**»، فهو **اصطلاح شرعي جديد**، على نحو لم يكن معروفاً للعرب حتى تلك اللحظة، بل ولم يكن معروفاً لأبي بكر وكافة الصحابة في عهدهم المكي إبان نزول الآيات والجمل محل درسنا هذا: فأعطى أفعالاً وإرادات مسمَّى (الشرك)، وصنفها «**شركاً عملياً**»، وجعلها إثما وحراماً غير مخرج من الملة، مع كونها ليست في صدر ولا ورد من شرك الكفر، المناقض للشهادتين، أي للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة، المردي بمن مات عليه، من غير توبة، بعد بلوغ الرسالة وقيام الحجة، في النار الأبدية، واللعنة السرمدية.

وليس هذا (الشرك الخفي)، أو (الشرك العملي)، أو (الشرك الأصغر)، الذي أُنشّأ إنشاءً باصطلاح الشارع، وليس في أصل اللغة، هو موضوع بحثنا ها هنا في هذا الباب، بل له أبواب أخرى ستأتي، فنحن نبحث فقط، لا غير، في المعنى الأصلي الذي فهمه العرب الأقحاح، مؤمنهم وكافرهم، أيام نزول القرآن عند كلامهم عن الآلهة والعبادة والتقديس قبل ورود هذا الاصطلاح الشرعي الجديد.

وهذا كذلك هو الذي فهمه سلف الأمة من صغار الصحابة العرب الأقحاح، بشهادة عبد الله بن عمر بن الخطاب، رضوان الله وسلامه عليهما، عندما سأله رجل (من الخوارج، الغلاة المارقين، فيما يظهر) فَقَالَ: [يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (**مَا الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ؟**)]، قَالَ: «**أَنْ تَجْعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ**»، فَقَالَ أَيْضًا: [يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (**مَا الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ؟**)]، قَالَ: «**أَنْ تَتَّخِذَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا**»، فَقَالَ أَيْضًا: [يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (**مَا الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ؟**)]، فَقَالَ: «أُحَرِّجُ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ مُسْلِمًا لَمَا خَرَجْتَ عَنِّي»، فَخَرَجَ الرَّجُلُ، وَغَضِبَ ابْنُ عُمَرَ غَضَبًا شَدِيدًا؛ كما تجدها في مصنف الإمام عبد الرزاق الصنعاني (4364/538/2): [عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ يَزِيدَ الرِّشْكِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مِجْلَزٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (**مَا الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ؟**)، قَالَ: «**أَنْ تَجْعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ**»، فَقَالَ أَيْضًا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (**مَا الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ؟**)، قَالَ: «**أَنْ تَتَّخِذَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا**»، فَقَالَ أَيْضًا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (**مَا الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ؟**)، فَقَالَ: «أُحَرِّجُ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ مُسْلِمًا لَمَا خَرَجْتَ عَنِّي»، فَخَرَجَ الرَّجُلُ، وَغَضِبَ ابْنُ عُمَرَ غَضَبًا شَدِيدًا؛ قَالَ: فَقُمْتُ لَمَّا رَأَيْتُ مِنْ شِدَّةِ غَضَبِهِ لِأَخْرُجَ، فَضَرَبَ بِيَدِي عَلَى رُكْبَتِي فَقَالَ: «اجْلِسْ؛ فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ لَا تَكُونَ مِنْهُمْ» قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، آتِي الْمَدِينَةَ طَالِبَ حَاجَةٍ، فَأُقِيمُ بِهَا السَّبْعَةَ الْأَشْهُرَ وَالثَّمَانِيَةَ الْأَشْهُرَ، كَيْفَ أُصَلِّي؟ قَالَ: «صَلِّ رَكْعَتَيْنِ، رَكْعَتَيْنِ»].

وأما العبارة **الأولى**: ﴿**أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ**﴾ فقد تبدوا مشكلة – للوهلة الأولى – لأنها في ظاهرها إنما هي فقط نهي جازم قاطع عن عبادة أي شيء غير الله، هكذا مطلقاً بدون استثناء أي شيء غير الله البتة. فهذا يبدوا إذاً كأنه نهي محض، ليس فيه أمر أصلاً، لأن ظاهر هذا القول ﴿**أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ**﴾، كما يبدو، للوهلة الأولى، هو: [لا تعبدوا أي شيء مطلقاً، إلا الله (فلا أنهاكم عن عبادته؛ ولا آمركم بها)].

ولكن هذا الذي يظهر للوهلة الأولى من لفظ الكلام وهم، لأن المخاطبين، لا يتصور أصلاً قبولهم للخطاب: [لا تعبدوا أي شيء، غير الله، مطلقاً] أصلاً، وإمكانية التزامهم بهذا النهي مطلقاً، إلا إذا:

(أ)– كانوا قد أقروا وسلموا واستسلموا لله بـ(**الإِنِّيَّة**)، أي بـ(**الإلهية**)، أي أن الآمر إله حق موجود خالق (وهو الله، جل جلاله)؛

(ب)– وقد أقروا وسلموا واستسلموا له بـ(القداسة)، فهو لا يكذب، ولا يظلم أزلاً وأبداً؛

(ج)– وكانوا قد أقروا وسلموا واستسلموا له بـ(**الحاكمية**)، أي: بـ(**السيادة**) المطلقة العليا النهائية، أي: بحقه الذاتي في الأمر والنهي، حقاً مطلقاً من غير قيد أو شرط، إلا ما أوجبه أو حرمه على نفسه، أو شرطه عليها؛

فتقدير الجملة ﴿**أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ**﴾ هو في الحقيقة بالتطويل الممل: [قد علمتم بضرورة العقل، أن الله موجود، وأنه إله حق خالق فعال لما يريد، وأن له الحق الذاتي في الأمر والنهي، حقاً مطلقاً من غير قيد أو شرط، إلا ما أوجبه على نفسه، أو شرطه عليها؛ وذلك إنما هو لأنه الإله الحق: فالإقرار بذلك والتسليم له حسن واجب بالعقل؛ وهو الذي حرم على نفسه الكذب أزلاً وأبداً: فالتصديق الجازم واليقين القاطع

بصدق خبره: واجب بالعقل؛ وقد أرسلني إليكم لتذكيركم بما وجب عقلاً، ولأبلغكم أنه قد فرض وأوجب ذلك عليكم شرعاً، بمعنى أنه يطلب منكم الإقرار والتسليم والاستسلام لكل ذلك، بحيث يستحق من فعله من الله الثناء والمثوبة، ومن لم يفعل استحق من الله الذم والعقوبة؛ وهو ينهاكم عن عبادة أي شيء، غير الله، نهياً باتاً مطلقاً]. فإذا تقرر هذا، واتضح بدون شبهة في الأذهان، جاز لنا أن نعود لاختصار هذا الكلام الطويل، فيكون التقدير الصحيح لقوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾. مختصراً: [أقروا وسلموا واستسلموا لله بالحاكمية، ولا تعبدوا شيئاً غير الله مطلقاً].

والحق أن قول القائل: (أقروا وسلموا واستسلموا لله بالحاكمية) إنما هو صياغة أخرى لقوله: (أطيعوا الله)؛ وذلك لأن قوله تعالى: ﴿أطيعوا الله﴾، في مواضع كثيرة من القرآن، وإن جاء على صيغة الأمر، إلا أنه ليس أمراً حقيقياً، وإلا لقال قائل: كيف أعرف أن طاعة الله واجبة؟! أهو بأمر سابق منه؟! فهذا يحتاج إلى أمر سابق آخر منه، وهكذا بدون حد، ولا إلى نهاية: وهو محال. والحق أن هذا اللفظ يتضمن خبرين، فكأنه، جل جلاله، وسما مقامه، قال:

(1)– قد علمتم بضرورة العقل أن طاعتي، طاعة مطلقة بدون قيد أو شرط، واجبة عقلاً، حسنة عقلاً، كما هو لائق بالعقلاء، وها أنا أذكركم بذلك؛

(2)– وها أنا أعلمكم أني، علاوة على ذلك، أطلب منكم تلك الطاعة، وسأحاسبكم عليها، وسيكون:

(أ)– ثواب على الطاعة من السعادة المطلقة، والنعيم الدائم، والملذات الأبدية، التي يطلبها كل عاقل: وهذا في حقيقته (وعد) ناجز لا محالة: قد أوجب الله على نفسه إنفاذه، فلا يجوز لله أن يخلفه؛

(ب)– أو: عقاب على المعصية، لا محيص عنه، ولا إفلات منه، في نار أبدية، وتعاسة سرمدية، ينبغي على كل عاقل التشمير للإفلات منها.

وبذلك نتحصل، تماما كما كان الحال في الخطابين الثاني والثالث، على المعادلة التالية، مع وجود تذكير مناسب سابق للخطاب ضرورة، فلا حاجة للتصريح به:

المعادلة: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ = [أقروا وسلموا واستسلموا لله بالحاكمية] + [لا تعبدوا شيئاً غير الله مطلقاً]،

أو، بلفظ آخر: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ = [أطيعوا الله] + [لا تعبدوا شيئاً غير الله مطلقاً]؛

والتذكير: [**تذكروا وأقروا** بما استقر في فطركم من (الشهادة لله بالحاكمية)، أو: (وجوب طاعة الله)]

ولعلنا الآن نعود لاستكمال البحث في حقيقة (**الشرك بالله**) بتأمل الموعظة الحكيمة المباركة للرجل الحكيم، حيث قال، تباركت أسماؤه: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ (12) وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ: **لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ**، **إِنَّ**

الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ (13) وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ (14) وَإِن جَاهَدَاكَ عَلى أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفاً وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (15) يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ (16) يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (17) وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ (18) وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ (19)﴾، (لقمان؛ 31: 12 – 19).

وبمقارنة هذه الوصية الجامعة الحكيمة بأحد موارد العبارة الأولى: (**أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ اللَّهَ**) كما جاءت في قوله، تباركت أسماؤه: ﴿لاَّ تَجْعَل مَعَ اللّهِ إِلَـهاً آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَّخْذُولاً (22) وَقَضَى رَبُّكَ **أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ** وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾، فعدد أحكاما عديدة وأمر بأخلاق حميدة، إلى قوله، جل جلاله، مكررا ومؤكداً: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ **وَلاَ تَجْعَلْ مَعَ اللّهِ إِلَهاً آخَرَ: فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُوماً مَّدْحُوراً** (39)﴾، (الإسراء؛ 17: 22 – 39)؛ فإنه لا يسعنا – بالرغم من تفاوت بعض الآداب والجزئيات – من أن نحكم بأن قول الرجل الحكيم: (**لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ**) مطابق في جوهره لأمر الله: (لا تعبد إلا الله).
أي أننا تحصلنا على المعادلة: ﴿**لَّا تَعْبُدْ إِلَّا اللَّهَ**﴾ = ﴿**لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ**﴾.

وتزداد هذه المعادلة: ﴿**لَّا تَعْبُدْ إِلَّا اللَّهَ**﴾ = ﴿**لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ**﴾، متانة ووضوحا بملاحظة أن سياق سورة الإسراء بمفرده يقول: ﴿**لاَّ تَجْعَل مَعَ اللّهِ إِلَـهاً آخَرَ**: فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَّخْذُولاً (22) وَقَضَى رَبُّكَ **أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ** وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾، فبدأ بالنهي عن الشرك: ﴿**لاَّ تَجْعَل مَعَ اللّهِ إِلَـهاً آخَرَ** فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَّخْذُولاً﴾ (والشرك هو حصراً، كما أسلفنا قريباً: أن تجعل مع الله إلاهاً آخر)، ثم أكد نفس المعنى الكلي، ولكن بلفظ آخر، بقوله: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ **أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ**﴾، ثم ختم سياق الوصية الشاملة بالنهي مجدداً عن الشرك، فقال مكررا ومؤكداً: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ **وَلاَ تَجْعَلْ مَعَ اللّهِ إِلَهاً آخَرَ: فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُوماً مَّدْحُوراً** (39)﴾.

والآن بمستطاعنا، بنفس الأسلوب، وبتكرار نفس المناقشة التي أنجزناها آنفا عند دراسة **الخطاب الجامع الأول**: ﴿**أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ**﴾، البرهنة على صحة المعادلة التالية:
﴿**لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ**﴾ = [أَقِرْ وسلم واستسلم لله بالحاكمية] + [**لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ** شيئاً على الإطلاق]
أو: ﴿**لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ**﴾ = [أَطِعِ الله] + [**لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ** شيئاً على الإطلاق]

ولكن: ﴿**لَّا تَعْبُدْ إِلَّا اللَّهَ**﴾ = [أقر وسلم واستسلم لله بالحاكمية] + [لا تعبد شيئاً غير الله مطلقاً] = ﴿**لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ**﴾ = [اشهد لله بالحاكمية] + [**لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ** شيئاً على الإطلاق]

إذاً: فإن المعادلة التالية حق، لا ريب فيه:

[لا تعبد شيئاً غير الله مطلقاً] = [**لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ** شيئاً على الإطلاق]

ويترتب على ذلك، ضرورة ولا بد:

(م2) – (الشرك بالله) = (عبادة غير الله) = (أن تجعل مع الله إلاهاً آخر) = (نسبة شيء من الألوهية لغير الله)؛

وهذه يمكن أيضاً كتابتها على النحو التالي:

(م2)– (عبادة غير الله) = (نسبة شيء من الألوهية لغير الله) = (أن تجعل مع الله إلاهاً آخر) = (الشرك بالله)؛

وسوف تتأكد صحة هذه المعادلات، مرة بعد مرة، ببراهين مستقلة يأتي بعضها في خلال دراسة (قصة إبراهيم مع قومه)، قريباً، بإذن الله.

ولنعد الآن مرة أخرى إلى الخطاب **الثاني**: ﴿**اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾ لمزيد من تحرير معناه، وقد وجدنا أنه يقتضي :

﴿**اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾ = [**اعْبُدُوا اللَّهَ**] + [اشهدوا أنه (**مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**)] = [(**اعْبُدُوا اللَّهَ**) + [(اشهدوا أَنَّهُ) **مَا مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُ الله**)] = [(**اعْبُدُوا الله**) + **(اشهدوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله)**] = [(**اعْبُدُواْ اللّهَ**) + **(اجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ)**] = [(**اعْبُدُواْ اللّهَ**) + **(لاَ تُشْرِكُواْ بِالله شَيْئاً)**]؛

أو، على وجه الخصوص:

﴿**اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾ = [(**اعْبُدُواْ اللّهَ**) + **(لاَ تُشْرِكُواْ بِالله شَيْئاً)**]؛

والخطاب **الأول** كان قد أنتج:

﴿**أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ**﴾ = [أقروا وسلموا واستسلموا لله بالحاكمية] + [لا تعبدوا شيئاً غير الله مطلقاً]

أو: ﴿**أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ**﴾ = [أطيعوا الله] + [لا تعبدوا شيئاً غير الله مطلقاً]

ولكننا كنا قد أثبتنا المعادلة (م2)، وإليك أحد صورها:

[لا تعبد شيئاً غير الله (مطلقاً)] = [لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ شيئاً (على الإطلاق)]

لذلك فإن الخطاب **الأول** يمكن إعادة صياغة نتيجته كالتالي:

﴿**أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ**﴾ = [أقروا وسلموا واستسلموا لله بالحاكمية] + [**لَا تُشْرِكوا بِاللَّهِ** شيئاً على الإطلاق]

أو: ﴿**أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ**﴾ = [أطيعوا الله] + [**لَا تُشْرِكوا بِاللَّهِ** شيئاً على الإطلاق]

فإذاً نحصل من تطابق الخطابين الأول والثاني على المعادلة الآتية:

(م3)- (اعْبُدُواْ اللّهَ) = [أقروا وسلموا واستسلموا لله بالحاكمية] = [أطيعوا الله]

وهذه يمكن أيضاً كتابتها على النحو التالي:

(م3)- (عبادة الله) = (الشهادة بالحاكمية لله) = (طاعة الله)

ولكن (الشهادة بالحاكمية لله) هي بعينها (الإقرار والتسليم بأن الله هو (**الرب**)، أي هو: السيد الأعلى، ذو سلطة الأمر والنهي النهائية العليا، والاستسلام له بدون قيد أو شرط)، فهذا في غاية الانسجام مع ميثاق الفطرة: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾، (الأعراف؛ 7 : 172)، وكذلك مع أول وأهم سؤال من أسئلة القبر بعد الموت: (**من ربك؟!**). فلا يمكن أن نتكلم عن (**عبادة الله**) إلا إذا شهدنا لله بالحاكمية التي هي ذروة سنام الربوبية، والربوبية هي العمود الفقري للألوهية؛ أي إذا أقررنا لله بـ(**كل الألوهية**)؛ وبالضد من ذلك فإن الشرك بالله، الذي هو عبادة غير الله، يتحقق بنسبة أدنى شيء من الألوهية، أي بنسبة (**بعض الألوهية**) لغير الله، ولو فقط في اعتبار واحد منها.

❄ فصل: تحرير معنى (العِبَادة)

وقد آن الآن أوان تحرير معنى (**العِبَادة**): فـ(**العبادة**) لـ(كائن) إنما هي، بحق، حصراً: (**نسبة شيء من الألوهية**) لذلك (الكائن). هذا يقين مقطوع به، توجبه المعادلات التي سبق إيرادها، والبرهنة عليها، ومنها:

(م2)- [عبادة غير الله] = [نسبة شيء من الألوهية لغير الله]؛

وهذا أيضاً ما أدركه عامة السلف بفطرتهم السليمة، من غير برهان تفصيلي، كما سبق تحريره، إذ كانوا يعتقدون المساواة أو المعادلة التي أوردناها هناك:

عبادة الله = توحيد الله = شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله

وعليه فإن (**نسبة شيء من الألوهية لكائن**) هي (**العبادة لذلك الكائن**)، ضرورة ولا بد، حتى لو لم يصرف له أو يوجه إليه أي فعل آخر أصلاً: وهذا هو الذي يسميه بعض الوهابيون: (**عبادة اعتقادية**)، وهو تعبير ليس بدقيق: فالأولى أن يهجر، لأنه يوهم بأن هناك أفعال تستحق أن تسمَّى (**عبادة**) مع أنها لا علاقة لها بالاعتقاد. والحق، إذاً، أنه لا يمكن أصلاً إدخال فعل، يوجه إلى كائن، أو يصرف أو يتعلق بكائن ما، في جملة (**العبادات**)، أي الأفعال التعبدية، لذلك الكائن ، إلا إذا كان مسبوقاً بـ(**نسبة**) شيء من الألوهية لذلك الكائن، ومبنياً على ذلك (الاعتقاد)، أو تلك (النسبة)، وأي مسبوقاً بتلك (**العبادة لذلك**

الكائن) آنفة الذكر، ومبنياً عليها، ضرورة ولا بد.
بل لعلنا نبالغ في التفريع، فنقول: أن تسميه أي حال من أحوال القلب، كـ(**الأنس**)؛ أو انفعال من انفعالات النفس، كـ(**الرهبة**)؛ أو انفعال من انفعالات البدن كـ(**اقشعرار الجلود**)؛ أو أي فعل معين من الأفعال الإنسانية الاختيارية، كـ(**السجود**)؛ أو أي قول من الأقوال: كـ(**المديح**)، و(**الثناء**)؛ عبادة لـ(كائن) ما، إنما هو مجاز واختصار للقول بأنه نشأ من أو بني على (**العبادة**) بحق، ألا وهي: (**نسبة شيء من الألوهية** لذلك الكائن المعين).

وعليه أيضاً: فإن (**الألوهية**) سابقة في مراتب الوجود على (**العبادة**)، قطعاً ولا بد، إن كان ثمة إلاه أصلاً، وهو بالضرورة (الله) العزيز الحكيم. وأما المنكرون لوجود (الله)، القائلين بأزلية الكون، وبـ(الطبيعة) الأزلية الميتة العمياء الصماء البكماء، التي لا تعلم شيئاً، ولا تدرك نفسها، الفعالة الخلاقة بالاضطرار: فهذه (الطبيعة)، وإن كانت بزعمهم واجبة الوجود أزلية قديمة، قطعاً، لا تتصف بـ(**الألوهية**)، ولا تستحق أن تسمى: (**إلاه**)، أصلاً؛ فيلزمهم أن القول بأن العبادة؛ أي عقائد وأفعال العباد، وهي (موجودة) فعلاً، سابقة في الوجود على (الإله)، الذي هو مجرد (خرافة) ذهنية أنشأتها تلك العقائد والأفعال: تماماً كقول الفرقة الوهابية، الذي سلف لنا ابطاله واقتلاعه من جذوره، والذي هو في جوهره: [أن الإنسان بأفعاله التعبدية لـ(شيء) يجعل ذلك (الشيء) إلاها]: فهنيئاً للفريقين: ﴿**قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَاناً وَأَضْعَفُ جُنداً * وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ مَّرَدّاً**﴾، (مريم؛ 19: 75-76)!

وعليه فتكون (**العبادات**) هي تلك الأقوال والأفعال المتعلقة بمن، أو الموجهة إلى من، أو المصروفة لمن يعتقد أنه كائن إلاهي، أي: لمن يعتقد فيه شيء من (**الألوهية**)؛ وهي خاصة تلك الأقوال والأفعال المظهرة أو المعبرة عن (**التذلل والخضوع والاستسلام، والسمع والطاعة، والتعظيم والتوقير، والثقة والتوكل؛ أو الخشية والرهبة؛ أو المحبة، والأنس والقرب؛ أو الفقر والحاجة، ونحو ذلك**)، أو الأقوال والأفعال التي تطلب من كائن إلاهي (**جلب منفعة أو دفع مضرة**). فما يسميه الناس (**عبادات**)، أو (**شعائر**)، أو (**مناسك**) ليس هو عين، أو ذات (**العبادة**)، وإنما هو تعبير أو إظهار أو تطبيق لها.

ويترتب أيضاً على كل ما سلف، ضرورة ولا بد، أن من صرف شيئاً من (**العبادات**)، بشرط تعريفها التعريف الصحيح، لغير الله فهو مشرك كافر ولا بد، لأن من فعل شيئاً من ذلك ففعله مسبوق، ضرورة ولا بد، باعتقاد كفري شركي. وما يقوم به المشرك من أفعال، أو يتلفظ به من أقوال، إنما هو تعبير وإظهار وتطبيق لذلك الشرك والكفر، وليس هو **عين** الشرك والكفر: فهو إذاً (زيادة في الكفر) فقط،

كالنسيء تماماً؛

فلا معنى أصلاً لتساؤلات منسوبي الفرقة الوهابية بلهفة: [ما حكم من صرف شيئاً من (**العبادة**) لغير الله؟!]، هذا سؤال لا يتصور صدوره إلا ممن يعتقد وجود قائمة حصرية لأفعال مجردة تستحق أن تسمى بذاتها (**عبادة**)، أو أن (**العبادات**) يمكن تعريفها تعريفاً مستقلاً عن تعريف (**الألوهية**)، أو بلفظ آخر:

(**التعريف الوهابي**): (**العبادة**) = مجموعة من (**العبادات**) = قائمة حصرية من (**العبادات**)؛

وهذا كله باطل، كما أسلفنا، وكما سيأتي المزيد ها هنا، وأيضاً في الباب المخصص لـ(**ماهية التقديس والشعائر التعبدية**). وبالرغم من وضوح ويقينية البراهين آنفة الذكر على بطلان الفهم الوهابي لـ(**العبادة**) إلا أننا سنبطل مقولاتهم التفريعية مقولة بعد مقولة على وجه التفصيل في الباب المخصص لـ(**ماهية التقديس والشعائر التعبدية**).

ووجب، ضرورة، ولا بد، بملاحظة كل ما سلف أن تكون الأحوال القلبية، والمشاعر والانفعالات النفسية، والأقوال والأفعال الإرادية المشمولة بلفظ (**العبادة**) هي فقط تلك التي تصرف أو توجه لمن يعتقد فيه شيء من الألوهية، أو تتعلق به.

ونزيد هذا تفصيلاً باستقراء جمع مما اعتاد البشر تسميته عبادة، وما يصاحب أفعالهم تلك عادة من النوايا والمقاصد، فنقول أن التعريف الصحيح لـ(**العبادات**)، هو ضرورة، ولا بد: [(**العبادات**) **هي: أحوال قلبية، ومشاعر وانفعالات نفسية، وأقوال وأفعال ظاهرة وباطنة، وشعائر معينة (والشعيرة: مجموعة من الأفعال والأقوال تم تركيبها بطريقة مخصوصة)، تعلقت بمن، أو وجهت إلى من، أو صرفت لمن يعتقد فيه شيء من (الألوهية): لإظهار التعظيم والتوقير والتقديس له؛ أو للتعبير عن الاستسلام والخضوع والذلة له؛ أو للتقرب إليه والأنس بحضرته وطلب رضاه ومحبته والزلفى إليه؛ أو لاستدرار عطفه وبره وإنعامه؛ أو الاستعانة به في دفع ضر أو جلب منفعة؛ أو لاتقاء غضبه ونقمته وعقوبته؛ وربما لاتقاء شره وضرره، ونحو ذلك**)].

هذا التعريف لمفهوم «**العبادة**»، بمعناها الاصطلاحي المخصوص، الذي يستعمله الناس عند كلامهم عن الدين والتدين، والآلهة والتقديس، وما شابه ذلك، هو إذاً، قطعاً ويقيناً، وحده الفهم الصحيح، المطابق للواقع، والذي توجبه نصوص القرآن المتضافرة. فحيثما وجدنا في القرآن حكاية عن الأنبياء: ﴿**أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ اللّهَ**﴾، أو: ﴿**اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾، أو: ﴿**إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا: فَاعْبُدُونِ**﴾؛ علمنا قطعاً

ويقينا أنها تقتضي، ضرورة ولا بد:

أولاً: أقروا وسلموا واستسلموا لله بـ(**الحاكمية**)، أي بحقه الذاتي في الأمر والنهي، حقاً مطلقاً من غير قيد أو شرط، إلا ما أوجبه أو حرمه على نفسه، أو شرطه عليها: فإذا أقررتم وسلمتم لله بـ(**الحاكمية**) التي هي ذروة سنام (**الربوبية**)، فقد أقررتم وسلمتم لله بـ(**كل الألوهية**)؛ لأن (**الربوبية**) هي العمود الفقري لـ(**الألوهية**)؛

وثانياً: (**لا تعتقدوا ألوهية غير الله**)، أو (**لا تنسبوا شيئاً من الألوهية لغير الله**)، لأن الشرك بالله، الذي هو عبادة غير الله، يتحقق بنسبة أدنى شيء من الألوهية، أي بنسبة (**بعض الألوهية**) لغير الله، ولو فقط في اعتبار واحد منها. فكل من نسبت إليه الألوهية إما أن يكون معدوماً لا وجود له إلا في خيال المشركين الضالين، أو هو موجود خارج الذهن، ولكن لا صحة لتلك النسبة إليه لأنها بهتان وإفك وزور؛

فـ(**عبادة الله**) لا معنى لها أصلاً، ولا يجوز إطلاق لفظها، إلا بنسبة (**كل الألوهية**) إليه، جل جلاله، وسما مقامه؛ ويكفي من ذلك النص على (**الحاكمية**) فقط، لأنها ذروة سنام (**الربوبية**)، و(**الربوبية**) هي العمود الفقري لـ(**الألوهية**)؛ ويترتب على ذلك ضرورة (**التوحيد**)، والبراءة من الشرك: فمن المحال الممتنع أن يكون المشرك عابداً لله، أو موحداً لله؛ ولكن يجوز أن يكون مؤمنا بوجود الله، أو مؤمناً ببعض ما ينبغي لله. وأما بالنسبة لـ(غير الله) فتكفي نسبة (بعض الألوهية) حتى يصح أن نتكلم عن (عبادة ذلك الغير)، وهي ممكنة مع الشرك: فالحمد لله الذي أنزل الكتاب ﴿**تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**﴾، (النحل؛ 16: 89).

وحسبك في هذا ما ثبت عن عدي بن حاتم ـــ رضى الله عنه ـــ أنه قال: [أتيت رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «يا عدي، اطرح هذا الوثن من عنقك!»، قال: فطرحته؛ وانتهيت إليه وهو يقرأ في سورة «**براءة**» فقرأ هذه الآية: ﴿**اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ**﴾، قال: قلت: (يا رسول الله، إنا لسنا **نعبدهم**!)، قال: «**أليس يحرّمون ما أحل الله فتحرّمونه؟ ويحلّون ما حرم الله فتحلّونه؟**»؛ قال: قلت: بلى، قال: «**فتلك عبادتهم**»]، رواه الطبري في «**التفسير**»، (16632/210/14)، حيث قال: [حدثنا أبو كريب وابن وكيع قالا: حدثنا مالك بن إسماعيل (ح) وحدثنا أحمد بن إسحاق قال: حدثنا أبو أحمد، جميعًا، عن عبد السلام بن حرب قال: حدثنا غطيف بن أعين، عن مصعب بن سعد، عن عدي بن حاتم قاله]، واللفظ لحديث الإمام أبي كريب محمّد بن العلاء الهمداني، وله طرق أخرى عند الطبري بطوله ومختصراً، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، (106/1/4)، من طريق مالك بن إسماعيل، بلفظه، كما رواه الطبراني في «**الكبير**»، والبيهقي في سننه، وكذلك الترمذي في سننه وقال: (هذا حديث حسن غريب)، كذا في بعض النسخ؛ والحق أنه صحيح، وقد أخرجه الإمام أبو محمد علي بن حزم وحكم بصحته، على تعنته وتشدده.

تأمَّل قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «أليس يحرّمون ما أحل الله **فتحرّمونه**؟ ويحلّون ما حرم الله **فتحلّونه**؟»: فلفظة (**فتحرّمونه**)، لا يمكن، ضرورة، أن تعني في هذا السياق أي شيء سوى: (**تعتقدون حرمته**)؛ وكذلك، سواء بسواء: (**فتحلّونه**) = (**تعتقدون حِلَّه**). وهذا الاعتقاد لا يتصور وجوده عند هؤلاء إلا لاعتقادهم أن الأحبار والرهبان لهم حق التحريم والتحليل، أي حق التشريع؛ أو بلفظ آخر: لنسبتهم (**الحاكمية**) (أو الربوبية، أو السيادة النهائية العليا، أو سمها ما شئت) إلى الأحبار والرهبان. ثم تأمل قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**فتلك عبادتهم**»: فنسبة (**الحاكمية**) إلى الأحبار والرهبان هي (**عين العبادة**) لهم.

ومن زاوية أخرى، فإن الحق أن مواقف الناس من العلاقة بين الأفعال التي يسمونها (**عبادات**) بهذا المعنى المخصوص الذي يقصدونه عند الكلام عن الآلهة والدين والتدين والتقديس، ومفهوم (**الإله**) لا يخرج حصراً، بالضرورة العقلية، بالقسمة المنطقية التامة الصارمة، عن واحد من المواقف الآتية:

(1) **الموقف الأول:** ـــ أن (**الألوهية**) لها تعريف مستقل، تمام الاستقلال، عن أفعال ومواقف الكائنات الأخرى: فمن اتصف بشيء من الألوهية صحت تسميته (**إله**). في حين أن «**العبادات**» إنما هي فقط تصنيف اصطلح الناس على إطلاقه على أي فعل من الأفعال، الظاهرة أو الباطنة، أو قول من الأقوال، أقوال القلب أو اللسان، التي تصرف لمن أو توجه إلى من، أو تتعلق بمن يعتقد أنه «**إله**»: لإظهار الاستسلام والخضوع والتذلل والسمع والطاعة، أو للتعبير عن التعظيم؛ أو لإظهار الخوف والخشية والرهبة؛ أو للتعبير عن الفقر والحاجة وطلب جلب منفعة أو دفع مضرة؛ أو للتعبير عن الود والمحبة وطلب الأنس والقربى، وما شابه ذلك.

فإذا كان هذا حقاً، وهو كذلك بقواطع البراهين التي أوردناها – وسيأتي المزيد، إن شاء الله – ترتب عليه، ضرورة، ولا بد: أنه لا يوجد قول ظاهر أو باطن، أو فعل ظاهر أو باطن، لا فرق بين سجود وركوع، وقيام أو انحناء أو قعود، أو سعي وركض؛ أو ذبح وتقديم قرابين، أو إيقاد شموع وإطلاق مجامر؛ أو حب وبغض، وتعظيم أو إرادة، ورغبة ورهبة، ورجاء أو خوف، أو نداء واستغاثة واستعاذة، أو غير ذلك؛ أو شعيرة مركبة من بعض ذلك؛ يمكن اعتباره أو تسميته: (**عبادة**)، أصلاً، إلا إذا كان متعلقاً، أو موجهاً إلى (**إله**). إما إذا تعلق نفس الفعل، أو وجه نفس الفعل إلى (شيء) آخر لا تعتقد فيه شيء من (**الألوهية**)، فليس ذلك (**عبادة**) أصلاً، ولا تجوز تسميته (**عبادة**) بتاتاً: ومن فعل ذلك فقد كذَّب القرآن، وكذب على الله، وأعظم الفرية؛

(2) **الموقف الثاني:** ـــ أن تصنف أفعال معينة، من حيث هي بوصفها أفعالاً مجردة، على أنها عبادة لذاتها، وبغض النظر عن مضمون التصور ومحتوى الاعتقاد عند فاعلها حول من تصرف له، أو توجه

إليه أو تتعلق به. وهذا هو حقيقة قول الفرقة الوهابية عند التحرير التام لأقوالها التي تتصف عادة بالسطحية والركاكة والغموض، وعدم الدقة، بل بالتخبط والتناقض، والسقوط في الدور الخفي، بل وفي الدور الجلي أحياناً.

وعلى هذا المسلك ينبني قول من قال، على سبيل المثال، لا الحصر:

(أ) – أن التحية العسكرية وتحية العلم، شرك كفري يخرج من الملة الإسلامية، لأنها تتضمن: **(الوقوف بسكون تام، وخشوع كامل، على هيئة مخصوصة)**، حتى ولو كان فاعلها يعتقد اعتقاداً جازماً، ويوقن يقيناً صادقاً أن أصحاب الرتبة العسكرية أو أن العلَم عبد مخلوق مربوب لا يملك من أمره شيئاً ولا يفعل ولا يتصرف إلا بإذن الله وتقديره ومشيئته، بل ويعتقد أن العلم مجرد خرقة من القماش ربطت على عود ليس فيها حياة ولا سمع ولا بصر، ولا تملك نفعاً ولا ضراً؛

(ب) – وكذلك قول من قال أن الاستغاثة بالنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، «**شرك أكبر**» بمجرد التلفظ به، بغض النظر عن معتقد المستغيث في النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، حتى لو كان يعتقد اعتقاداً جازماً أنه بشر مخلوق مربوب، لا يملك لنفسه ﴿ضَرّاً وَلَا نَفْعاً﴾، وَلَا يَمْلِك ﴿مَوْتاً وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُوراً﴾، إلا ما أعطاه الله إياه ومكنه، منه؛

(ج) – أو أن الطواف بقبر عبد القادر الجيلاني، أو أحمد البدوي، شرك كفري يخرج من الملة، بمجرد فعله، أي بمجرد الطواف من حيث هو فعل مجرد يشبه في ظاهره الطواف حول الكعبة مثلاً، بغض النظر عن معتقد الفاعل في عبد القادر الجيلاني، أو أحمد البدوي.

لذلك فإن العلاقة بين تعريف (**الألوهية**) وتعريف (**العبادة**) في هذا المسلك الثاني هو، ضرورة ولا بد، أن (**العبادة**) هي الأصل، وتعرف بأنها فعل كذا، وكذا، وكذا: فيتم تقديم قائمة بأفعال معينة تسمى (**عبادات**): فيكون (**الإله**) هو من تصرف له تلك الأفعال، أي باختصار: أن (**الإله هو المعبود**).

وهذا المسلك الثاني، وإن كان سالماً من الدور والتناقض الداخلي، إلا أنه باطل، وغير مسلَّم لأصحابه لقيام البرهان القاطع من النصوص الشرعية اليقينية، أي من نصوص الكتاب والسنّة، لأنها هي وحدها النصوص الشرعية؛ بل وقبل ذلك من ضرورات الحس والعقل واللغة، على ما يثبت يقيناً خلاف ذلك:

أولاً: كما بيناه ها هنا على وجه العموم، لأن القضية قد حسمت، فيما سلف، بدقة برهانية صارمة لصالح الاحتمال أو المسلك الأول في تعريف (**العبادات**)، ومن ذلك:

(أ)– أن مقولة (**الإله هو المعبود**) تقتضي ألا تكون (**الألوهية**) صفة لله، تعالى وتقدس، وأنه ما كان إلاها في الأزل: وهذا كفر مجرد صريح. ولا منجى لأهل هذا المسلك بمقولة: (**الإله هو المعبود بحق**)؛ أو (**الإله هو المستحق للعبادة**) لأنها تقتضي أيضاً أن الله، جل جلاله، ما كان إلاها في الأزل، وهذا أيضاً كفر مجرد صريح، وتقتضي تكذيب القرآن؛

(ب)- ولأن هذا المسلك الثاني ما هو في ذاته إلا مكابرة للمحسوسات، ومخالفة لإجماع العقلاء من أصحاب شتى اللغات، وتكذيباً **لترتيبه**، جل جلاله، وسما مقامه، للعبادة على الألوهية، في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي **إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ**﴾، (الأنبياء؛ 21: 25)؛ ولقوله: ﴿**إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي** وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾، (طه؛ 20: 14)؛

وثانياً: كما سنفصل بعضه، على وجه الخصوص، لكثير من الأفعال التي أسمتها الفرقة الوهابية، زوراً وبهتاناً، (**عبادات**)، فعلاً بعد فعل، في باب مستقل، وهو الباب المخصص لـ(**ماهية التقديس والشعائر التعبدية**).

(3) **الموقف الثالث**: ـــ إدخال (**الإله**) في تعريف (**العبادة**) كأن يقال مثلاً: (**العبادة**) هي كل ما يصرف لـ(**الإله**)؛ وفي نفس الوقت: إدخال (**العبادة**) في تعريف (**الإله**) كأن يقال مثلاً: (**الإله**) هو المعبود: فلا تعرف (**العبادة**) حتى يعرف (**الإله**)، وفي نفس الوقت لا يعرف (**الإله**) حتى تعرف (**العبادة**): هذا دور قبلي يؤدي إلى استحالة أي من التعريفين، فيبقى كل واحد منهما مجهولا غير معرَّف؛ وغاية ما يمكن الحصول عليه هو: [(**العبادة**) هي (**العبادة**)]، تحصيل حاصل فارغ لا معنى له، ولا محصول يرجى من ورائه؛ وكذلك، حرفاً بحرف: [(**الإله**) هو (**الإله**)]. وهذا الدور تجده، خفياً، في كلام الإمام ابن تيمية والشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني؛ وبكثرة في كلام رجالات الفرقة الوهابية، خفياً؛ وكذلك جلياً، ولا عجب فالقوم مفلسون تماما في العلوم الآلية، كعلوم اللغة، والمنطق، والرياضيات، وسائر العلوم العقلية.

(4) **الموقف الرابع**: ـــ فك الارتباط بين مفهوم (الإله) فيكون له تعريف مستقل عن أفعال العباد، وبين مفهوم (العبادة) بحيث تصنف أفعال معينة، من حيث هي بوصفها أفعالاً مجردة، على أنها عبادة لذاتها، وبغض النظر عن مضمون التصور ومحتوى الاعتقاد عند فاعلها حول من تصرف له، أو توجه إليه أو تتعلق به، تماماً كما هو في (**الموقف الثاني**). ويترتب على هذه، ضرورة ولا بد، أن (عبادة) غير الله لا تكون شركا إلا إذا كان ذلك (الغير) كائناً إلاهيا: وهذه مكابرة للحس والعقل ولفطرة واللغات، وتخطئة صريحة لتعبير القرآن، ونسبة العي والعجز عن صحيح العبارة إليه، أو التضليل والتلبيس للمخاطبين به، إذ جاء: ﴿ **أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ اللَّهَ**﴾، وكان حقه أن يقول: ﴿**أَلاَّ تَعْبُدُواْ إلهاً إِلاَّ اللَّه**﴾، عياذاً بالله. وهو أيضاً رد وتكذيب صريح للترتيب: ﴿**إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أنا: فَاعْبُدُونِ**﴾، وهذا لا يمكن إلا إذا كان القرآن ليس من عند الله: وحسبك بهذا كفراً. ولا أعلم أحداً في العالم اتخذ هذا الموقف، أو سلك هذا المسلك، هكذا صراحة وبون مواربة، وإنما هو فقط (الدور)، خفياً كان أو جلياً، المذكور تحت (**الموقف الثالث**).

ومن كل ما سلف يظهر لك بجلاء ضلال الفرقة الوهابية الغالية المارقة إذ صنَّفت أفعالاً على أنها (**عبادات**)، بوصفها أفعالاً مجردة، أو مسبوقة **باعتقاد ما** حول الضر والنفع، أو الشفاعة والبركة، أو التقرب والزلفى، وبغض النظر عن وجود أو عدم وجود **ذلك الاعتقاد المخصوص،** إلا وهو اعتقاد شيء من (**الألوهية**)، بتعريفها القرآني الصحيح المنضبط، في المفعول لأجله أو به؛ وحكمت من ثم على الفاعلين بالشرك والكفر، والخروج من الإسلام بمجرد الفعل؛ وسلت عليهم السيف.

بل هي، أي: الفرقة الوهابية ، قد تواقحت فسمت هذا الإفك والكذب المبين، توحيداً: (توحيد العبادة)، ثم أكملت الجريمة بتسميته: (توحيد الألوهية) كما تجده مثلاً في إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد لصالح بن فوزان الفوزان (3/243): [... أنه لَمّا كان التّوحيد ثلاثة أنواع: توحيد الرُّبوبية، و**توحيد الأُلوهيّة**، وتوحيد الأسماء والصّفات، وكان غالبُ هذا الكتاب في النّوع الثّاني وهو **توحيد العبادة**، ...]؛
ـــ وأيضاً في شرح العقيدة الطحاوية لعبدالعزيز الراجحي (ص: 7): [أما **توحيد الألوهية** فهو توحيد الله بأفعال العباد: بأفعالك أنت أيها الإنسان من صلاة وزكاة وصوم وحج وبر للوالدين وصلة للرحم، هذه أفعالك أنت وأمر بمعروف ونهي عن منكر وكف نفسك عن المحرمات تتقرب بها إلى الله، توحد الله بها بأن تتقرب إلى الله، وتخلصها لله، وتريد بها وجه الله والدار الآخرة، هذا هو: **توحيد العبادة**]؛

في حين أن مؤلفي المعاجم الإنجليزية، مثلاً، كانوا أسعد حظاً، مع أنهم لم يسترشدوا بقرآن محفوظ منزل، فأدركوا الصواب هكذا على الفطرة، حين قال قائلهم معرفاً (**العبادة**): (شعور بالتعظيم يوجه لكائن إلاهي أو كائن فوق الطبيعة)؛ وقد أسلفنا إيرادها بلغتهم، ألا وهي:

(Sense of **reverence paid to a supernatural or divine being**)

فالواجب إذاً، شرعاً وعقلاً، أن نقطع ونجزم بأنه حيثما وردت لفظة (**عبادة**) أو مشتقاتها عند الكلام عن التوحيد والشرك، أو الإيمان والكفر، أو الأنداد والآلهة في القرآن أو السنة أو كلام السلف، وبخاصة من الصحابة لأنهم عاصروا التنزيل، وكانوا على الفطرة الأولى، وشهدوا عياناً شرك العرب؛ ثم من التابعين وأتباعهم من أهل الفصاحة قبل فساد اللسان العربي، فإنما هي تعني ما أسلفناه من أحوال قلبية، وانفعالات نفسية وبدنية، وأفعال وأقوال وشعائر مسبوقة **باعتقاد مخصوص،** إلا وهو اعتقاد، أو نسبة، شيء من (**الألوهية**) إلى من تعلق به الفعل، أو المفعول لأجله أو به، ولا يجوز غير ذلك البتة، وإلا وقعنا في التناقض، أو الدور الجلي أو الخفي؛ أو المكابرة في وصف الوقائع التاريخية المحسوسة؛ وانتهينا بتكذيب القرآن، والكفر الصريح، كما هو حال الفرقة الوهابية، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

❄ فصل: تناقضات تعاريف (الإله) و(العبادة) عند المعلمي

والآن قد جاء الموضع المناسب لبيان الخلل في تعريف (الإله) وتعريف (العبادة) عند الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني، رحمه الله:

❄ فقد جاء تعريف (الإله) في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (3/735): [(❄)- وأما الإله فهو المعبود، فَمَنْ عبد شيئًا فقد اتَّخذه إلهًا وإن لم يزعم أنه مستحقٌّ للعبادة، وذلك كالطامع في النفع الدنيويِّ ونحوه مما مرَّ؛

(❄)- ومن زعم في شيءٍ أنه مستحقٌّ للعبادة فقد عبده بهذا الزعم؛ لأنه يتضمَّن خضوعًا من شأنه أن يُطْلَب به نفعٌ غيبيٌّ، وبذلك جَعَله إلهًا، وهكذا مَن أثبت لشيءٍ تدبيرًا مستقلًّا بالخلق والرزق ونحوهما، فإن هذا التدبير هو مناط استحقاق العبادة، على ما مرَّ تحقيقه. وكذا مَن أثبت لشيءٍ أنه يشفع بلا إذنٍ وأن شفاعته لا تُرَدُّ البتَّة؛ لأن ذلك في معنى التدبير المستقلّ.

(❄)- فأما معنى (إله) في كلمة الشهادة فهو مستحق للعبادة، وإن شئت فقل: مَن يستقلُّ العقل الصريح بإدراك استحقاقه أن يُخْضَعَ له طلبًا للنفع الغيبيِّ. فالله تبارك وتعالى مستحق للعبادة يستقلُّ العقل الصريح بإدراك استحقاقه أن يُخْضَع له طلبًا للنفع الغيبيَّ، وكان المشركون يزعمون أن الأصنام وغيرها مما يعبدونه كذلك، ولم يكونوا يزعمون مثل ذلك في الكعبة والحجر الأسود؛ لأنهم كانوا يرون أن احترامهما إنما هو لأمر الله عزَّ وجلَّ، فلذلك لم يسمُّوا الكعبة إلهًا ولا أطلقوا على احترامهم لها عبادةً]، كذا نصاً من المكتبة الشاملة، باستثناء علامة [(❄)-] فهي من عندنا لتمييز فقرات النص الثلاث؛

❄ وقد جاء تعريف (العبادة) مطولاً في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (3/733): [وتحرير العبارة في تعريف العبادة أن يُقال: "خضوعٌ اختياريٌّ يُطْلَب به نفعٌ غيبيٌّ".

فقوله: (خضوعٌ) يتناول ما كان بالطاعة وما كان بالتعظيم.

وقوله: (اختياريٌّ) يخرج به المكره ونحوه، على ما يأتي تفصيله في الأعذار إن شاء الله تعالى.

وقوله: (يُطْلَب به) أي: مِن شأنه ذلك، فيدخل ما يكون الخاضع طالبًا بالفعل، بأن يكون له اعتقادٌ أو ظنٌّ أو احتمالٌ أن ذلك الخضوع سببٌ لنفعٍ غيبيٍّ أو يكون في حكم الطالب، بأن يكون المعهود في ذلك الفعل أنه يُطْلَب به نفعٌ غيبيٌّ، كالسجود للصنم وَفَعَلَه الخاضع عنادًا كما مرَّ في فرعون وقومه، أو خوفًا من ضررٍ لا يبلغ حدَّ الإكراه - كما مرَّ في أوائل الرسالة في المستضعفين الذي عرَّضوا أنفسهم لأن يُكْرَهوا على الكفر رغبةً عن الهجرة التي فيها خروجهم من بيوتهم وأموالهم وأهليهم، أو مداهنةً؛ لأنه أولى مما قبله، ويدلُّ عليه قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: 140]، أو طمعًا في نفعٍ دنيويًّ، كمَن يُجْعَلُ له مالٌ عظيمٌ على أن يسجد لصنمٍ، وهذا أولى من الخائف، أو هزلًا ولعبًا كما تدلُّ عليه آية الإكراه على ما تقدَّم أوائلَ الرسالة،

والفقهاء يثبتون الرِّدَّة بذلك.
وقوله: (نفعٌ) أُرِيد به ما يشمل دَفْعَ الضرر.
وقوله: (غيبيٌّ) قد تقدَّم تفسيره.
وهذا تعريف للعبادة من حيث هي، فإن أُرِيد تعريف عبادة الله عزَّ وجلَّ زِيد: (بسلطانٍ)، أو تعريفُ عبادة غيره، زِيد: (بغير سلطانٍ)، وقد يكون الفعل عبادةً لغير الله عزَّ وجلَّ، ولَكِن فاعله معذورٌ؛ فلا يُحْكَمُ عليه بالشرك، كما سيأتي إن شاء الله تعالى]، كذا نصاً؛
ـــ وهو باختصار حسن من المحقق (وأظنه الشيخ بكر أبو زيد، رحمه الله) في مقدمته كما هي في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (م 2 – 34/3): [وتحرير العبارة في تعريف العبادة أن يقال: خضوع اختياري يُطلَب به نفع غيبي، أي من شأنه أن يُطْلَب به نفع غيبي، سواء كان الخاضع طالبًا بالفعل بأن يكون له اعتقاد أو ظنّ واحتمال أن ذلك الخضوع سبب لنفع غيبي، أو يكون في حكم الطالب بأن يكون المعهود في ذلك الفعل أنه يُطلَب به نفع غيبي، كالسجود للصنم إذا فعله الخاضع عنادًا أو خوفًا من ضرر لا يبلغ به حدَّ الإكراه، أو مداهنةً، أو طمعًا في نفع دنيوي كمن يُجعَل له مال عظيم على أن يسجد لصنم، أو هزلًا ولعبًا". وهذا تعريف للعبادة من حيث هي، فإن أريد تعريف عبادة الله عز وجل زِيد: (بسلطان)، أو أريد تعريف عبادة غير الله زِيد: (بغير سلطان)]؛

❊ وقد جاء تفسير (النفعٌ الغيبيٌّ) في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (731/3): [والمراد بالنفع الغيبيِّ: ما كان على خلاف العادة المبنيَّة على الحِسِّ والمشاهدة]، كذا نصاً؛

فلعلنا نبدأ بالفقرة الثالثة من تعريف (الإله): [(❊)- فأما معنى (إله) في كلمة الشهادة فهو مستحق للعبادة، وإن شئت فقل: مَن يستقلُّ العقل الصريح بإدراك استحقاقه أن يُخْضَعَ له طلبًا للنفع الغيبيِّ. فالله تبارك وتعالى مستحق للعبادة يستقلُّ العقل الصريح بإدراك استحقاقه أن يُخْضَع له طلبًا للنفع الغيبيَّ ... إلخ]؛
<u>فنقول</u>: الواجب ها هنا أن تستبدل عبارة (مستحق للعبادة)، بعبارتنا المنقحة، ألا وهي: (الكائن المتصف بما، أو القادر على ما تُسْتَحَقُّ به (**<u>العبادة</u>**)). وهذ هو عين تعريفنا لـ(**<u>الإله</u>**) مترجما لأولئك اللذين يصرون على ذلك المسلك القبيح، ألا وهو: إقحام لفظة (**<u>العبادة</u>**) في التعريف؛ وقد سبق لنا انتقاد هذا مفصلاً، ولكن لا بأس بالتساهل هنا خروجا من الجدل والمحاككة وتهمة التنطع، بل سنبالغ في التساهل – اختصاراً للكلام، وتجنبا للعبارات المطولة العسيرة – فنقول: (مستحق للعبادة)، أو : (المعبود بحق)، بشرط أن نقبض، بيد من حديد، على المعنى الذي تتضمنه العبارة المطولة: (**الكائن المتصف بما، أو القادر على ما تُسْتَحَقُّ به** (**<u>العبادة</u>**)).

وضرورة هذا الاستبدال تتضح من أن الله، جل جلاله وسما مقامه: (**إله**)، أزلاً وأبداً، وهو (إله) الناس، وغيرهم من الكائنات، قطعاً ولا جدال، بضرورة الحس والعقل، ونص القرآن، وإجماع عقلاء بني آدم، بل ومجانينهم: وحتى الملحدين المنكرين لوجود الله، إنما أنكروا وجود (إله)، وما جادلوا قط في معنى (إله). والشهادة تثبت أن الله (إله)، وتنفي وجود إله سواه: فلو عرفنا (إله) بأنه (المعبود بحق) أو (مستحق العبادة) لنتج منها البواطيل والكفريات الشنيعة التي سبق تحريرها في فصول سابقة.

بل الشهادة يجب أن تفصل هكذا: [لا (إله) إلا الله] = [لا يوجد (إله) البتة، إلا واحداً هو الله] = [لا يوجد البتة (كائن هو المتصف بما، أو القادر على ما تُسْتَحَقُّ به (**العبادة**))، إلا واحداً هو الله]؛

إذا لدينا هذا النوع من (آلهة) الدرجة الممتازة: (المعبودة بحق)، بالتساهل في العبارة؛ وهي كلها – في حقيقة الأمر الذي قامت عليه قواطع الأدلة - إما معدومة لا وجود لها خارج أذهان المشركين المختلة، أو كائنات موجودة بالفعل أو كانت موجودة، ولكنها ليست بتلك الصفة التي يزعم المشركون؛ إلا واحداً هو (الله) العزيز الحكيم. ولا نبالي ها هنا ما هو تعريف العبادة مفصلاً، ويكفي ها هنا أن تكون (**العبادة**) قد عرفت تعريفاً صحيحاً على نحو ما.

والآن فلنعد إلى تعريف (**الإله**) كما هو في النص المنقول، فإذا بنا نجد الفقرة الثانية تقول: [(*)- ومن زعم في شيءٍ أنه مستحقٌّ للعبادة فقد عبده بهذا الزعم؛ لأنه يتضمَّن خضوعًا من شأنه أن يُطْلَب به نفعٌ غيبيٌّ، وبذلك جَعَله إلهًا، وهكذا مَن أثبت لشيءٍ تدبيرًا مستقلًّا بالخلق والرزق ونحوهما، فإن هذا التدبير هو مناط استحقاق العبادة، على ما مرَّ تحقيقه. وكذا مَن أثبت لشيءٍ أنه يشفع بلا إذنٍ وأن شفاعته لا تُرَدُّ البتَّة؛ لأن ذلك في معنى التدبير المستقلِّ]؛
فأقول: هذا في غاية الأهمية لأنه جعل مجرد (نسبة استحقاق العبادة لشيء)، أو (إثبات تدبيرًا مستقلًّا بالخلق والرزق ونحوهما لذلك الشيء)، أو (إثبات أن الشيء يشفع بلا إذنٍ وأن شفاعته لا تُرَدُّ البتَّة)، جعل **مجرد النسبة** عبادة لذلك الشيء، وهذا هو عين قولنا، أو بلفظ أدق بعض قولنا، وهو الحق بغض النظر عن تعريف العبادة تفصيلاً. ولكن المعلمي وقع في (**الدور**) من حيث لا يشعر عندما قال: (لأنه يتضمَّن خضوعًا من شأنه أن يُطْلَب به نفعٌ غيبيٌّ، وبذلك جَعَله إلهًا) لأن مجرد (نسبة استحقاق العبادة لشيء) هي عبادة لهذا الشيء، وهي التي يسميها الوهابيون (عبادة اعتقادية)، كما صرح هو قبل تلك الجملة مباشرة.

وكان الواجب إذاً أن يقول: (من زعم في شيءٍ أنه (**إله**) بمعنى أنه مستحقٌّ لـ(**الخضوع الاختياري، الذي يُطلَب به نفع غيبي**) فقد خضع له، حكماً إن لم يكن فعلا، فهو عابد له، أي: هو قد عبده)، بالعبارة المتساهلة؛ أو بالعبارة المتشددة: (من زعم في شيءٍ أنه (إله) بمعنى أنه المتصف بما، أو القادر

على ما يُسْتَحَقُّ به (**الخضوع الاختياري، الذي يُطلَب به نفع غيبي**)، فقد خضع له، حكماً إن لم يكن فعلا، فهو عابد له، أي: هو قد عبده)؛ بدلاً من العبارة المتناقضة: (من زعم في شيءٍ أنه مستحقٌّ للعبادة فقد عبده بهذا الزعم؛ لأنه يتضمَّن خضوعًا من شأنه أن يُطْلَب به نفعٌ غيبيٌّ، وبذلك جَعَله إلهًا) لأنه لا معنى لقوله: (وبذلك جَعَله إلهًا) لأنه بدأ بزعمه إلاها من هذا النوع المخصوص (الدرجة الممتازة)، ثم قام بفعل معين تجاه هذا الإله المزعوم، (وبذلك جَعَله إلهًا) بزعم المعلمي، وهذا يقتضي ضرورة أنه لم يكن إلاهاً قبل هذا الجعل الأخير: فالحاصل إذا هو التناقض: أن الشيء (كان إلها)، و(ما كان إلها) في نفس الوقت، ومن نفس الزاوية والاعتبار.

والذي يظهر لي أن هذا دور شكلي، نشأ من إساءة تركيب الجمل، وكان حقه تركيب جملتين مستقلتين بأن يقول: [(من زعم في شيءٍ أنه مستحقٌّ للعبادة فقد عبده بهذا الزعم: فهو قد جعل الشيء إلها، لأن الإله هو المستحق للعبادة.) + ((نسبة استحقاق العبادة لشيء) تتضمَّن، من حيث هي، خضوعًا من شأنه أن يُطْلَب به نفعٌ غيبيٌّ، فهي – أي النسبة بذاتها - عبادة)].

ومما لا شك فيه أن نسبة الألوهية لشيء هي عبادة لهذا الشيء، ضرورة ولا بد، وإلا لما كانت مجرد نسبة شيء من الألوهية لغير الله شركاً وكفراً، كما توجبه ضرورة لعقل، ونصوص القرآن، وإجماع أهل الإسلام المتيقن، الذي يقر به المعلمي. إذا فكون (مجرد نسبة شيء من الألوهية لغير الله شركاً وكفراً) **شرط ضروري** لصحة تعريف العبادة.

فأما في تعريفنا فلا إشكال لأن عندنا:

(م2)- (عبادة غير الله) = (نسبة شيء من الألوهية لغير الله) = (الشرك بالله)؛

وأما في تعريف المعلمي للعبادة بأنها: (**الخضوع الاختياري، الذي يُطلَب به نفع غيبي**) فليس هذا واضحاً بينا بذاته، لذلك وجد – سامحه الله - نفسه مضطراً إلى القول: (من زعم في شيءٍ أنه مستحقٌّ للعبادة فقد عبده بهذا الزعم؛ لأنه يتضمَّن خضوعًا من شأنه أن يُطْلَب به نفعٌ غيبيٌّ، وبذلك جَعَله إلهًا). وهذا مشكل جداً لأن النسبة المجردة لا تتضمن (خضوعا)، فيما يظهر لي على البديهة، وكذلك التصديق واليقين المجرد، كما يظهر من حال إبليس وآل فرعون؛ وإنما يكون الخضوع بعد الشهادة بالألوهية، لأن الشهادة تتضمن للإقرار والتسليم والاستسلام: فتعريف العلمي للعبادة فيه إشكال كبير، لأنه فيما يظهر لا يفي بالشرط الضروري، آنف الذكر: فهو لا ينطبق – بصيغته هذه – الآلهة من (الدرجة الممتازة): فهو تعريف غير جامع، ومن ثم باطل من هذه الزاوية.

ومن زاوية أخرى فقد أورد الشريف الدكتور حاتم العوني، حفظه الله، في موقعه الإلكتروني (فيسبوك) على تعريف المعلمي للعبادة اعتراضاً هاما، حيث قال: [لو خضع رجل لمخلوق، طالبا نجاة ابنه من أيدي اللصوص الذين يقفون أمامه، ويقبضون على ابنه، وليس أمرا غيبيا، لكنه خضع له على أن هذا المخلوق يتصرف في الكون بغير إذن الله تصرف الرب المالك المدبر: فلن يكون مشركا؛ لأنه لم يطلب أمرا غيبيا]؛ فأسارع أولا بالقول أن المعلمي قد حكم على هذا بأنه عبد هذا المخضوع له، وجعله إلاها من دون الله، بمجرد نسبة التصرف في الكون بغير إذن الله إليه، وأن الخاضع مشرك كافر، ولا بد. ولكن ليست هذه هي القضية، وإنما هي قضية صحة التعريف أو بطلانه: وبطلان التعريف بالنسبة لهذا النوع من آلهة (الدرجة الممتازة) أوضح من الشمس في رابعة النهار، لعدم وجود (النفع الغيبي).

ومهما يكن من أمر فإنه لا توجد حاجة أصلاً لتحديد تعريف معين للعبادة – بالنسبة للآلهة من (الدرجة الممتازة) – باستثناء ضرورة شمول تعريف العبادة لـ(نسبة استحقاق العبادة) بحيث تكون مجرد (النسبة) عبادة للمنسوب له، وتكون شركاً وكفراً إذا كانت لغير الله.

وهناك استشكال مهم حول جملته: [وهكذا مَن أثبت لشيءٍ تدبيرًا مستقلًّا بالخلق والرزق ونحوهما، فإن هذا التدبير هو مناط استحقاق العبادة، على ما مرَّ تحقيقه. وكذا مَن أثبت لشيءٍ أنه يشفع بلا إذنٍ وأن شفاعته لا تُرَدُّ البتَّة؛ لأن ذلك في معنى التدبير المستقلِّ]، إذ ليس فيه ذكر أخطر نوع من آلهة قريش، وغيرها من الأمم، وهي الكائنات من نسب أو نوع أو جنس إلاهي. وكان الأولى أن لا يقصر الجملة الأولى على التدبير بالخلق والرزق ونحوها، كأن يقول: (وهكذا مَن أثبت لشيءٍ فعلا بقدرته الذاتية على وجه الاستقلال، وخاصة الخلق والرزق والعلو والقهر والإدراك، وغيرها)؛ وكذلك أن يستوعب مزيداً من الأمثلة المهمة، التي وقع في أمثالها الشرك فعلاً: من أثبت لشيءٍ أنه يجير على الله، ويحمي من بطشته؛ ومن أثبت لشيءٍ أنه يختبئ من الله، أو يفلت منه، أو يعجزه هرباً؛ ومن أثبت لشيءٍ السيادة النهائية العليا فهو يشرع من عند نفسه، ويحكم لا معقب لحكمه: فتجب طاعته طاعة مطلقة؛ ... إلخ

ولكن ماذا عن الفقرة الأولى في تعريف (الإله) كما هو في النص المنقول: [(*)- وأما الإله فهو المعبود، فَمَنْ عبد شيئًا فقد اتَّخذه إلهًا وإن لم يزعم أنه مستحقٌّ للعبادة، وذلك كالطامع في النفع الدنيويِّ ونحوه مما مرَّ]:
فأما في تعريفنا لـ(الإله) ولـ(العبادة) فهذا النوع من الآلهة، آلهة (الدرجة الثانية) البائسة، محال لا وجود له. وأما لفظ المعلمي هذا: (وأما الإله فهو المعبود، فَمَنْ عبد شيئًا فقد اتَّخذه إلهًا وإن لم يزعم أنه مستحقٌّ للعبادة)، فمعضل للغاية:
(1)- جملة: (وإن لم يزعم أنه مستحقٌّ للعبادة) لا تصلح، والواجب أن يقال: (وإن زعم أنه **غير** مستحقٌّ للعبادة)؛ لأن أي شيء من الأشياء إما أن يكون (**غير** مستحقٌّ للعبادة)، أو (مستحقاً للعبادة) في

معتقد من يستحق خطاب التكليف، وهذا نقيضان، لا واسطة بينهما. و(المستحقون للعبادة)، وهم آلهة (الدرجة الممتازة) قد مضى الكلام عنهم، وهم غير هذا الصنف، فهم صنف مباين نستقل، بل وعلى النقيض من صنف آلهة (الدرجة الممتازة)؛

(2)- وحتى اللفظ المعدَّل: (مَنْ عبد شيئًا فقد اتَّخذه إلهًا، وإن زعم أن ذلك الشيء **غير** مستحقٌّ للعبادة) تصرف يصعب صدوره من العقلاء. نعم: قد يقول العاقل: (ابتسمت في وجهه مع علمي بأنه لا يستحق البشاشة، ولكن مداراةً ومجاملة)؛ وقول جبار من الجبابرة: (عاقبته مع علمي بأنه لم تثبت عليه التهمة، ولا هو يستحق العقوبة؛ ولكن لردع أهل الريب، والمحافظة على هيبة السلطة)؛ وما شابه، يتصور صدوره. أما أن يقول عاقل، وبخاصة من أهل الإسلام، الذين كتب لهم المعلمي كتابه عن شيء: (عبدته مع علمي بأنه غير مستحق للعبادة) فبعيد غاية البعد، لأن موضوع (**العبادة**) في غاية الخطورة لمن كان يؤمن بالآخرة، والجنة والنار: فهذه قضية حياة أو موت. فالأمر لا يخلو من أحد أمرين:

(أ)- أن يكون مقراً بأنه (**عبد** الشيء) فعلاً، ويكون كاذباً في زعمه أنه يعتقده (**غير** مستحقٌّ للعبادة)؛

(ب)- أن يكون صادقاً في زعمه أن الشيء (**غير** مستحقٌّ للعبادة)، ولكنه منكر لكون فعله (**عبادة**) أصلاً لذلك الشيء؛

فهناك تناقض و(دور) خفي أو جلي؛ لا يمكن الخروج منه إلا بملاحظة أن إقحام عبارة (استحقاق العبادة) هو أصل البلاء: فقد كان الواجب على المعلمي، إن كان ولا بد، أن يقول: [وأما الإله فهو المعبود، فَمَنْ عبد شيئًا فقد اتَّخذه إلهًا، بغض النظر عن معتقداته في ذلك الشيء: والعبادة هي (**الخضوع الاختياري، الذي يُطلَب به نفع غيبي**)]، ولا حاجة للتمثيل: (وذلك كالطامع في النفع الدنيويِّ ونحوه مما مرَّ) لأنه يشوش أكثر مما ينفع. والواجب أن يضيف وهذا ينطبق فقط على الآلهة التي لا يعتقد في أي منها أنه (الكائن المتصف بما، أو القادر على ما تُسْتَحَقُّ به (**العبادة**)) حتى لا يقع في التناقض فتفسد عليه الفقر الثانية والثالثة من تعريف العبادة كما سبق شرحه.

وبهذا التنقيح فلعلنا نكون قد خرجنا من (الدور)، ولكن هل استفدنا تعريفا منضبطا نافعاً؟! إليك أولاً هذا المثال الصارخ:

❋ فقد جاء في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (3/747): [فالحقُّ أن إطلاق علماء المذهب أن السجود للأبوين ونحوهما لا يكون ردَّةً محمولٌ على ما إذا سجد لهما غيرَ متديِّنٍ بالسجود ولا زاعمٍ أنه يفيده نفعًا غيبيًّا، بل سجد بجاذبٍ طَبَعِيٍّ أو عاديٍّ أو غرضٍ، كمَن يسجد لسلطانٍ ليؤمِّره أو يصلَه بمالٍ أو نحو ذلك، فهذا لا مشابهة فيه لسجود المشركين لآلهتهم (❋) كما لا يخفى، فأما مَن سجد لأبويه تديُّنًا يطلب به نفعًا غيبيًّا فهذا هو عمل المشركين سواءً]؛

ـــ وسارع المحقق بالتهميش قائلاً في نفس الصفحة: [(❋) سبق في تعريف العبادة (ص 733 – 734)

أنه لا يُشترط في السجود للصنم طلب نفعٍ غيبِيًّ، بل لو سجد له عِنادًا أو طمعًا في نفع دنيويًّ كمَن يُجْعَلُ له مال عظيم على أن يسجد لصنمٍ، ومثلُه إذا سجد له هزلاً ولعبًا كل ذلك **يرتدّ** به الشخص، والفقهاء يثبتون الردّة بذلك كما هو نصُّ كلامه. ويظهر أنَّ المؤلِّف لا ينظر إلى ذات السجود، بل إلى المسجود له، فيفرِّق بين الصنم الذي من شأن عابديه أن يطلبوا بذلك نفعًا غيبيًّا وبين المِلِكِ من بني آدم الذي لم تجر العادة بالسجود له طلبًا لنفعٍ غيبِيًّ، فَشَرَطَ في تكفير الساجد للمِلك أن يطلب بذلك نفعًا غيبيًّا ولم يشترط ذلك في السجود للصنم]؛

فأقول: **أولاً**: أرأيت الاضطراب والغموض، المنذر ببطلان التعريف، في هذا النص القصير:

(أ) – فتارة يكون (النفعِ الغيبِيًّ) مشروطاً، وأخرى لا حاجة لنا به، كما لاحظها المحقق، رحمه الله؛ والشريف الدكتور حاتم العوني، حفظه الله، وكلاهما مصيب محسن في هذا؛

(ب) – وما معنى: (غير متدين) في السجود للوالدين؛ وما هو (التدين): أليس هو (التعبد)؟! إن يكنه فقد دار الأمر، أو تسلسل إلى غير حد ولا نهاية؛ وإن لم يكنه: فما هو؟!

(ج) – وليس في تعريف المعلمي ذكر لخصائص (المعبود) أصلاً؛ فما بال (المسجود له) دخل من الباب الخلفي على حين غرة؛

(د) – وفي حالة (مَن سجد لأبويه تديُّنًا يطلب به نفعًا غيبيًّا) عجزت أن أجد مثالاً لأي (نفعٍ غيبِيًّ)، يؤدي طلبه إلى الشرك والكفر، ولم يتحفنا المعلمي بمثال في هذا أصلاً؟!

وثانياً: لا يظهر أن تعريف العبادة هكذا: (**الخضوع الاختياري، الذي يُطلَب به نفع غيبي**)؛ لا يظهر أنه يفي بالشرط الضروري الذي ذكرناه أعلاه، ألا وهو: (إن مجرد نسبة شيء من الألوهية لغير الله تكون شركاً وكفراً)؛

ثالثاً: استخدام المبني للمجهول: (**يُطلَب به نفع غيبي**) يجعل التعريف تجهيلاً: فمن من هذا (**يُطلَب النفع الغيبي**) العجيب؟! أهو من المخضوع له، أو من الله، أو من شيء ثالث. المستقر في الفطر عند الكلام عن (العبادة)، والتدين، والآلهة، هكذا على البديهة:

(أ)– أن المعبود هو المخضوع له؛

(ب)– وأن النفع يطلب من المخضوع له؟!

رابعاً: الزيادة التي ذكرها: [فإن أُريد تعريف عبادة الله عزَّ وجلَّ زيد: (بسلطانٍ)، أو تعريفُ عبادة غيره، زِيد: (بغير سلطانٍ)]، بعد قوله: [وهذا تعريف للعبادة من حيث هي]، أمر مشكل للغاية: لأن المستقر في الفطر أن (المعبود = المخضوع له)، فإن تحرر هذا فلا يرد على عبادة الله قيد (بسلطانٍ)، إلا لتمييز العبادة الشرعية من البدعية لا غير، وإلا فكلها عبادة لله؛ وأما إذا كان الكلام عن العبادة لغير الله: فإن الفطر تنفر أشد النفور من القبول بأنه يجوز أن يكون ذلك بسلطان البتة، كما فصلناه عند مناقشة

معنى قوله، تعالى ذكره: ﴿وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾؛ ونحوها، في فصل قائم بذاته من الباب الرابع: والظاهر أن المعلمي متورط في تجويز أن ينزل الله بالشرك سلطاناً، عياذاً، بالله؛

خامساً: تعريف النفع الغيبي: (ما كان على خلاف العادة المبنيَّة على الحِسِّ والمشاهدة) فيه جهالة: فغيب زيد قد يكون شهادة لعمرو، ولكن المعلمي يريد إدخال الاستغاثة بالأموات في هذا، ولن يفلح كما سنراه في المناقشة التفصيلية في الباب المعنون (**ماهية التقديس والشعائر التعبدية**). وإنما (النفع الغيبي) بحق هو (ما يفعله فاعل بقدرته الذاتية على وجه الاستقلال): فهذا هو الخارق لنظام (الطبيعة)، بما في ذلك طبيعة الدنيا والآخرة، طبيعة الملائكة والجنة والنار: فهذا غيب لكل أحد من كائنات (الطبيعة)؛ ولا يقدر عليه إلا من طبع (الطبيعة)، الذي هو ضرورة فوق الطبيعة: فرجع الأمر إلى المعتقد في المخضوع له.

وأيضاً قد أورد الشريف الدكتور حاتم العوني، حفظه الله، في موقعه الإلكتروني (فيسبوك) على تعريف المعلمي للعبادة إشكالاً آخر، حيث قال: [على هذا التعريف: لو سجد رجل للمسيح عليه السلام (وكان السجود لغير الله جائزا في بني إسرائيل) وخضع له خضوع المؤمن بالله أمام روح الله وكلمته ورسوله على أن يحيي له ابنه، أو أن يخبره بغيب رزقه الماضي، أو أن يشفيه من العمى أو البرص الذي يعجز الخلق عن شفائه، ولو قبّل يد المسيح، واستجداه متذللا أن يفعل شيئا من ذلك: فقد عبد المسيح عليه السلام، وأشرك بالله تعالى! مع أن هذا الرجل ما زاد على آمن بما أخبرهم به المسيح عليه السلام نفسه: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾: وهذا يبين أنه **ليس كل** خضوع اختياري طلبا لأمر غيبي شركا!]؛

واعترض الأستاذ ماهر أمير قائلاً: [شيخ حاتم حفظكم الله: لو انكم قيدتم كلامه بالقيد الذي ذكره هو نفسه (بسلطان او بغير سلطان) لزال الخلل المتوهم. فالخضوع في الايرادين عبادة لله لأنه بسلطان ثبت به كون المخضوع لهما سببا لنفع غيبي. ناهيك عن كون الخضوع لهما ايضا مضبوط بسلطان والا كان غلوا بغير سلطان وبالتالي شركا. وقد اجاب المعلمي على ما يشبه ايرادكم كي لا يتصور هذا الخلل. وتعريفه لا يختلف عن تعريف غيره معنويا الا انه ادق. فالخضوع أو التذلل عبادة لغة وضبطه بطلب النفع الغيبي من لوازم تفرد الله به: فما رأيكم حفظكم الله]؛

فأجاب الشريف: [هو لم يقيده بالقيد الذي تذكره، وتعريفه للعبادة خال من هذا القيد تماما. أما القيد الذي تذكره فهو قيد لا لتعريف العبادة، وإنما هو تعريف العبادة التي تخص الله تعالى]؛

فعقب الأستاذ ماهر أمير قائلاً: [نعم صدقتم: ولكن هي محل البحث وهي العبادة **المحمودة** وضدها الشركية. فالبحث في نظري القاصر انما هو في: متى يكون الخضوع طلبا لنفع غيبي شركا ومتى يكون لله. وبالتالي يكون هذا القيد قد ازال الخلل المتوهم. ولا شك ان حضرتكم اطلعتم على ما اجاب به ايرادكم

صفحة 736. فهل لكم توجيه معين جعلكم لا ترتضونه وبالتالي صح ذكر الايراد الذي وضحه كخلل مع كونه بين وجه كونه خضوعا لله لا خلل فيه ولا شرك؟.. هذا ما فهمته من كلام المعلمي والله اعلم]؛ وبهذا انتهى الحوار حسب علمي، والله أعلم.

فأقول: الذي يجب القطع به:

(1) – أن هذا الرجل خضع للمسيح عليه السلام خضوعا متيقنا يريد به نفعاً غيبياً؛ وفاعل النفع ها هنا هو المسيح عليه السلام؛

(2) – أن الخضوع والتذلل عبادة، لغة: فالمخضوع له هو المعبود في هذه الحالة، لغة، ولا بد؛

فحتى لو قبلنا بقيود المعلمي، فلا يمكن أن نلغي الحقيقة الحسية الموضوعية وهي:

أن الرجل خضع للمسيح = أن الرجل عبد المسيح (وفق تعريف المعلمي).

فغاية ما يمكن أن يفيدنا (قيد) المعلمي أن عبادته للمسيح كانت (بسلطان)، فهي في نفس الوقت عبادة لله. وكونها عبادة لله، لا يلغي كونها عبادة للمسيح، اللهم إلا من استسهل التلاعب باللغويات، فانهار في هاوية القرمطة في السمعيات، والسفسطة في العقليات.

إذا تحصلنا: عبادة لله + عبادة للمسيح = شراكة بضرورة الحس والعقل = شرك

وأسارع بالقول بأنه (شرك) حلال زلال، بل محمود، لأن كلتي العبادتين محمودة: فإن كان هذا مقبولاً عند المعلمي والأستاذ ماهر أمير: فالحمد لله.

أما عندنا فنقول: هذا تعريف باطل لـ(العبادة)، وهذا المؤمن الذي خضع للمسيح، فسجد له، ومرغ وجهه في الأرض عند قدميه، طالباً ذاك النفع الغيبي، ما عبد المسيح قط: فـ(خضوعه طلباً لنفع غيبي) ليس عبادة، ولا يجوز أن يسمى عبادة: بل يحرم شرعاً أن يسمى (عبادة) لأنه يخرج لفظاً شرعياً عن معناه الشرعي، وهو من تحريف الكلم عن مواضعه، عياذاً بالله؛ ويخرج لفظاً من معناه اللغوي، وهذا انتهاك لعرض اللغة العربية، واغتصاب لها، يؤدي إلى إفساد فهم القرآن، الذي نزل بلسان عربي مبين.

كما أن الخضوع بذاته ليس عبادة الله: فالرجل ما خطر بباله – لحظة الفعل - التقرب إلى الله أصلاً، وإنما هو يريد إحياء ميته، أو شفاء مريضه، فقط لا غير. وهو قد عبد الله عندما شهد للمسيح بالرسالة (شاهداً بذلك لله بالحاكمية)، فأصبح مؤمناً عابداً موحداً، وليس بمشرك، بصفة دائمية، ولكن خضوعه ذاك، في تلك اللحظة، في ذاك المكان، إنما هو فعل مباح: لو شاء تركه لجاز له تركه؛ وليس (عبادة) لله، لأنه لم يقصد التقرب إلى الله بذلك الفعل المعين، ولم يحدث خضوعا إضافياً لله، مع كونه – بدون أدنى شك – في حالة خضوع دائم لله بموجب إيمانه؛ تماما كما لو أكل: إنما قصد إشباع الجوع، أو ذهب إلى الخلاء لأداء حق البدن بالتخلص من الأخبثين، لم يخرج من حالة الخضوع الدائم لله بموجب إيمانه.

فهذا كله موجب للضرب بتعريف المعلمي عرض الحائط، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وعلى كل حال: سوف نستكمل دراسة مثال (السجود) للوالدين، وكذلك للصنم، وغيرها، في الباب المعنون (**ماهية التقديس والشعائر التعبدية**) كما سنناقش – باستفاضة – أفعالاً كثيرة يسميها الوهابيون – زوراً وبهتاناً – عبادة، ويكفرون فاعلها. وسنستكمل البرهنة على بطلان تعاريف المعلمي، وكذلك عامة الوهابيين، لـ(**العبادة**)، فـ(**الإله**)، بدون أدنى شبهة، بإذن الله، عليه نتوكل، وبه نتأيد.

ولكن فكيف نشأ كل هذا الاضطراب المخيف؟! أصل البلاء أن الإمام ابن تيمية استنكر، بحق أو بباطل، أقوالاً وأفعالا (كالاستغاثة بالأولياء، والطواف بقبورهم) وأخذه الحماس الجامح، والحرص المرضي على الدين، وغاب عن ذهنه تحذير سيدي أبي القاسم محمد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، حين قال ناصحاً، مشفقاً: (وإياكم والغلو في الدين: فإنما أهلك من قبلكم الغلو في الدين)؛ فعمد إلى آيات نزلت في المشركين تصف أفعالاً لهم تشبه في ظاهرها أفعال من نبزهم بـ(القبوريين)، متناسياً أمر الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ؛ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ؛ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ؛ وَلَا **تَنَابَزُوا** بِالْأَلْقَابِ: بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، (الحجرات؛ 49: 11)؛ فجعل تلك الآيات في أهل الإسلام، تماماً كالخوارج الأول، لأنه قرأها قراءة سطحية، قراءة بدون فهم ولا هضم ولا استيعاب، وبدون تدبر عميق، أو فكر مستنير، قراءة الذين (**يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم**)، و(**يعبدون ويدأبون: يعجبون الناس، وتعجبهم أنفسهم**)، و(**يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم)**؛ مهملاً الواقع الذي نزلت فيه، ومن أهم مركباته: عقائد المشركين. وزاد الطين بلة أنه كان قليل البضاعة في معرفة واقع شرك العرب، بالرغم من تبجحه بخلاف ذلك حين قال في اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (2/157): [ومن أراد أن يعلم كيف كانت أحوال المشركين في عبادة أوثانهم، ويعرف حقيقة الشرك الذي ذمه الله، وأنواعه، حتى يتبين له تأويل القرآن، ويعرف ما كرهه الله ورسوله، فلينظر سيرة النبي، صلى الله عليه وسلم، وأحوال العرب في زمانه، وما كره **الأزرقي** في **أخبار مكة**، وغيره من العلماء].

والرجل في نفس الوقت – على الضد من الجاهل المركب بن عبد الوهاب - من أذكياء العالم، وحفاظ السنن، وله مشاركات معتبرة في علوم المنطق والكلام والتصوف، بل وإضافات فيها؛ مع مهارة خارقة في الجدل، وجرأة على الادعاءات العريضة، كجملته التقليدية: (هذا قول السلف)، بل وأشنع منه: (هذا مذهب النبي، صلى الله عليه وسلم) في عصر شاع فيه حفظ المتون والشروح، واجترار أقوال المتقدمين، وإقفال باب الاجتهاد؛ كما تميز عن أغلبية علماء عصره القابعين في أبراجهم العاجية بالمشاركة في الحياة العامة، ومواجهة الحكام، ومقاتلة المغول؛ فلم يجد من يوقفه عند حده: فخرج على الناس ببدعته في

تنكيس الألوهية والربوبية، والقسمة الثلاثية الملعونة الشنعاء: فلله الأمر من قبل ومن بعد!

❄ فصل: مزيد تحرير لعلاقة (الألوهية) بـ(الربوبية):

لعلنا نلخص ما سلف في نقاط رئيسة:

أولاً: يظهر بيقين: أن كل (**إله**) إنما هو (**رب**) وسيِّد، ضرورة ولا بد: إن لم يكن بالخلق والقهر والتملك، فبالنسب والحسب الشريف، والأصل الإلاهي السامي الرفيع. ولا يصح العكس: فليس كل (**رب**) (**إله**) لأن هناك سادة ومُلاّك وأرباب غير الله في الوجود حقيقة، إلا أن سيادتهم وملكهم وربوبيتهم محدودة مخلوقة، ليست مطلقة أزلية، ومكتسبة تابعة وليست ذاتية على وجه الاستقلال، وفرعية مشروطة بأقدار الله وإذنه الكوني أو الشرعي أو كليهما، وليست أصلية ذاتية. لذلك فلو قال قائل: (لا رب إلا الله)، أو (لا مالك إلا الله)، أو (لا سيد إلا الله)، لكان مخطئاً لو أطلقها هكذا، فلا بد من قيد مثل: (لا رب بذاته مستقلاً إلا الله)، أو (لا رب مطلق الربوبية إلا الله)، وهكذا، أو نحو ذلك، أو أن يكون المقام مبيناً للمقصود من السياق مثل قولنا كثيراً في هذا الكتاب عن الله، جل جلاله: (لا إله إلا هو، ولا رب سواه)، فهذا سياق يوجب أن الرب ها هنا هو الرب ذاتياً على وجه الاستقلال، أي هو، ضرورةً، الله العزيز الحكيم. فهناك سادات كثيرون، وملاك كثيرون، وأرباب كثيرون، ولكن ما ثمة إلا رب واحد ذاتي الربوبية والسيادة، كامل الربوبية مطلقها، على وجه الاستقلال، تباركت أسماؤه، وسمى مقامه.

نعم: وهناك أيضاً سادة ومُلاك وأرباب غير الله، توجد ذواتهم وأعيانهم في الوجود حقيقة، ولكنهم تجاوزوا حدِّهم فشرِّعوا بدون إذن من الله، فأصبحوا **طواغيت**؛ أو غلا فيهم أتباعهم فاتخذوهم مُشرّعين من دون الله، فاتخذوهم **أرباباً من دون الله**. وكل هؤلاء بلا شك قد جعلوا لله (**أنداداً**)، واتخذوا (**آلهة**) من دون الله: ولكن نسبتهم ذلك لأنفسهم، أو نسبة الأتباع ذلك لهم على أنه (**استحقاق**) كذب وباطل، لا وجود له إلا في أذهانهم أو أذهان أتباعهم المريضة. فبالرغم من ممارسة هؤلاء الطواغيت أو المتبوعين للتشريع من دون الله بالفعل، فذواتهم وتشريعاتهم موجودة خارج الأذهان في الكون حقيقة، إلا أن (**صلاحياتهم**) الكاذبة، و(**سيادتهم**) أو (**حقهم**) المزعوم لا وجود له: لا من مستحقاتهم الذاتية لأن ربوبيتهم ليست مطلقة، وليس ذاتية على وجه الاستقلال؛ ولا بتفويض من الله، الذي أكذب هذا بقوله: ﴿**ولا يشرك في حكمه أحداً**﴾، حقاًن وصدقاً: أزلاً، وأبداً.

فمفهوم (**الإلهية**)، أو (**الألوهية**)، بتعريفها القرآني الصحيح، هو الأعم، فهو يتضمن مفهوم (**الربوبية**): فإذا ذكرا في سياق واحد فلا بد من التفرقة؛ إما إذا أفرد ذكر (**الربوبية**) فالمعتاد عند الناس اعتبارها مساوية لـ(**الإلاهية**)، أو كما يقال: (**الإلهية**) و(**الربوبية**) إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا؛ وإن كان هذا التعبير ليس دقيقاً، والأولى أن يتجنب، لا سيما بعد إفساد الإمام ابن تيمية لهذين المفهومين إفساداً لا يكاد يرجى صلاح بعده: فإنا لله، وإنا إليه راجعون. فالربوبية إذا بعض الألوهية، بل هي عمودها الفقري، وعليها أخذ ميثاق الفطرة، وعنها يكون أول أسئلة القبر.

وثانياً: يظهر بيقين: أنه: (**لا إله إلا الله**)، هكذا مطلقاً، وبدون زيادة احتياط، فليس ثمة في الوجود إله قط إلا الله: أسماء: لا مسميات لها؛ أسماء: ما أنزل الله بها من سلطان. وكل من سمّاه الناس إلاهاً غير الله، فما هو إلا وهم وخرافة لا وجود لها إلا في أذهان زاعميها المريضة، وخيالاتهم الشاطحة، فهو من ثم (إله باطل)، من خرافات الذهن وتقديره، كما يقدر الذهن المستحيلات:

— لا وجود له أصلاً بعينه وذاته خارج التقدير الذهني؛

— وإن وجدت عينه وذاته في خارج الذهن، أو كانت موجودة يوماً ما؛ فليس هو، وما كان قط، بتلك الصفة أو الاعتبار أو الاستحقاق الذي به سُمِّيَ بموجبها (**إلاهاً**)؛

فلا معنى إذاً للجمل السقيمة: (لا معبود بحق إلا الله)؛ أو (لا إله يستحق العبادة إلا الله)؛ وما شاكلها، كما تجدها بكثرة في ترجمة الوهابيين المنكرة المتخبطة لشهادة الحق إلى اللغات الأجنبية.

وثالثاُ: يظهر بيقين: أن كون الله، جل جلالة، الرب التام الربوبية، السيد المطلق السيادة، المالك حق الملك وتمامه، إنما هو لأنه هو الحي القيوم، واجب الوجود القديم، الأزلي، الأبدي، الذي خلق من العدم: خلق لحظ نفسه، لا لغيره، فما ثمة (غير) قبل الخلق مطلقاً؛ فـ(**الخالقية**) هي أخص خصائص (**الإلاهية**)، كما أدركه علماء الكلام على الفطرة، مسترشدين بآي القرآن، وبآية (**التمانع**) خصوصاً، **وأجمعوا عليه**: قبل مجيء الإمام ابن تيمية **ببدعته الشنعاء**، ناسباً علماء الكلام إلى التقصير، ملصقاً لبدعته المنكرة بالسلف الكرام، وهم منها براء. وأما (**الربوبية**)، بمعناها القرآني الصحيح، فإنها إنما تترتب وتتفرع من (**الإلاهية**) بمعناها القرآني الصحيح، وليس العكس، كما زلت القدم بأبي العباس أحمد بن تيمية، تلك الزلة المهلكة الشنعاء: نعوذ بالله من «**زلات العلماء، وجدل المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين**».

ورابعاً: يظهر بيقين: أن الشهادة لله بـ(**الحاكمية**)، التي هي ذروة سنام الربوبية، هو حقيقة التوحيد، والتحقيق التام للعبودية التي خلق الإنس والجن لها. فإذا قال القائل: (ربي الله)، إذا قال ذلك، فقد أقر فوراً أنه عبد مطيع خاضع لله، عابد له، وأقر ضمناً أن إلهه الله، وحده لا شريك له، وأنه لا خالق إلا الله، ضرورة ولا بد. لذلك جاء ميثاق الفطرة هكذا: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ**﴾، (الأعراف؛ 7 : 172). وسؤال القبر سيكون أيضاً كذلك: (من **ربك** ... من نبيك ... ما دينك). فهذا وحده يكفي لنسف القسمة الثلاثية الشنعاء؛ ونسف الأكذوبة الوهابية الحقيرة: أن (**كُفّار قريش وكُفّار العرب كانوا مقرِّين بتوحيد الرّبوبيّة)**؛ وهو صفعة قوية في أقفية منسوبي الفرقة الوهابية الأغبياء!

وعلى كل حال فإن الإمام ابن تيمية نفسه **مضطرب متناقض** في هذا الباب: خذ مثلاً قوله: [فَقَوْلُهُ: ﴿لَا إلَهَ إلَّا أَنْتَ﴾ فِيهِ إثْبَاتُ انْفِرَادِهِ بِـ(**الْإِلَهِيَّةِ**)، وَ(**الْإِلَهِيَّةُ**) تَتَضَمَّنُ كَمَالَ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَحِكْمَتِهِ، فَفِيهَا إثْبَاتُ إحْسَانِهِ إلَى الْعِبَادِ **فَإِنَّ (الْإِلَهَ) هُوَ الْمَأْلُوهُ، وَالْمَأْلُوهُ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ، وَكَوْنُهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ هُوَ بِمَا اتَّصَفَ بِهِ مِنْ الصِّفَاتِ الَّتِي تَسْتَلْزِمُ** أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَحْبُوبُ غَايَةَ الْحُبِّ، الْمَخْضُوعِ لَهُ غَايَةَ الْخُضُوعِ؛ وَالْعِبَادَةُ تَتَضَمَّنُ غَايَةَ الْحُبِّ بِغَايَةِ الذُّلِّ]؛ كما جاء في مجموع الفتاوى [الرقمية (249/10)]؛ وهو بعينه في إقامة الدليل على إبطال التحليل (359/5)؛

فتعريف الإمام ابن تيمية المنكوس لــ(**الألوهية**) هو في حقيقته (سفسطة في العقليات وقرمطة في السمعيات)، وهذه هي عبارته المشهورة التي أكثر من استخدامها، كما استخدمها – بغير حق – لنبذ بعض الخصوم في مباحث الأسماء والصفات المتنطعة العقيمة: فعوقب بمثل ما رمى به الخصوم: (لا تظهر الشماتة في أخيك، فيعافيه الله ويبتليك)، نسأل الله الستر والعافية في الدنيا والآخرة.

فالقضية الجوهرية إنما هي أولاً تعريف (**الإله**) تعريفاً صحيحاً؛ ثم تعريف مصطلح: (**العبادة**) تعريفاً صحيحا، ثم ربط المفهومين ربطاً محكماً سليماً. وهذا لا يكون إلا باتخاذ القرآن إماماً، وطرح من سواه، وتدبره بفكر عميق مستنير، أي: بقراءته قراءة هضم واستيعاب: وليس كقراءة الخارجين من رحم الفرقة الوهابية، الذين: (**يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم**)، و(**يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يمرقون من الدين كمروق السهم من الرمية**)، (**يعبدون ويدأبون: يعجبون الناس، وتعجبهم أنفسهم**)، فتكون النتيجة الحتمية لرفضهم التدبر والفكر، وعجبهم بالنفس وتزكيتها أنهم: (**يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان**)، و(**يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء**)، لذلك قال الناصح المشفق، عليه وعلى آله أتم الصلوات والتسليمات والتبريكات من الله: (**أينما لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإن في قتلهم أجرًا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة**)؛ ومنهم من أفتى بتكفير من قال أن الشمس هي التي تدور حول الأرض، في حين أن الأرض ثابتة لا تدور حول نفسها، ناسباً تلك السوأة النكراء، والفضيحة الشنعاء، إلى كتاب الله: (**يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء**)؛ نعوذ بالله من الخذلان، ونسأله الستر والعافية في الدنيا والآخرة.

❄ فصل: مثال توضيحي لــ(عبادة) مخصوصة:

من اعتقد، مثلاً، أن الجن يستطيعون الاختباء من الله، أو أنهم يفلتون منه، ويعجزونه هرباً، (وذلك بغض النظر عن كونه يعتقد أنهم مخلوقون مربوبون لله، لا يملكون موتاً ولا حياة ولا نشوراً؛ أو كونه يعتقد أن لهم نسب مع الله) فهو بهذا المعتقد (على كونه متناقضاً في ذاته) قد نسب إلى الجن شيئاً من (**الألوهية**)، وهذه هي التسمية الصحيحة، أو من (**الندية لله**)، أو من (**الربوبية من دون الله**)، أو

سمها ما شئت: وهو بهذا مشرك كافر، ممن استحق دخول النار يوم القيامة إن كانت بلغته الرسالة، وقامت عليه الحجة؛ أو هو مرتد عن الإسلام إن كان قد صح له عقد الإسلام من قبل؛ ويترتب على ذلك، ضرورة، أن **خوفه** من الجن «**عبادة**»، حتى ولو كان خوفاً هزيلاً، وربما اعتقد أنه يستطيع مغالبتهم، أو مناورتهم، أو التلاعب بهم بالسحر والطلاسم والتعاويذ؛ وذلك على الضد التام من خوف المسلم المؤمن الموحد الفار من الأسد الصائل، مع أن الخوف قد يكون طاغياً على هذا، مستحوذاً عليه بحيث لم يعد في قلبه وعقله إلا الرعب والخوف، وربما أطلق ساقيه للريح وهو لا يبصر، قد أعماه الخوف، فتردى في هاوية ودقت عنقه، ومع ذلك فأنا أقسم بالله، وأشهد بشهادة الله، وأباهل على ذلك: أن خوفه الهالع هذا ليس «**عبادة**» للأسد، ومعاذ الله أن يكون قد جعل الأسد نداً لله، أو أن يكون اتخذ الأسد إله آخر مع الله؛ ومعاذ الله أن يموت مشركاً كافراً لو تردى قتيلاً في حفرة، بل نحتسب على الله أن يكون موته شهادة، تمحى به خطاياه، وترفع بها درجته يوم القيامة!

فمثال (عبادة الجن) هذا بمفرده يظهر لك أيضاً بطلان تعريف الإمام ابن تيمية لـ(**العبادة**)، بأنها: (غاية الذل مع غاية الحب)، وقد تورط أيضاً الدكتور عدنان إبراهيم في هذا التعريف الباطل بالرغم من رفضه القسمة الثلاثية المشؤومة، وهذا ما هو إلا هراء محض، وكلام فارغ:

❊ **خلله الجوهري الأكبر**: عدم ربطه بالمعتقد أصلاً، بالمراغمة لكتاب الله، ولضرورات الحس والعقل؛

❊ **وخلله الأوسط**: لفظة (غاية) ولا معنى لها ها هنا لأن الذل أو الحب أو الخوف ممن يعتقد فيه الألوهية عبادة، ولو كان هزيلاً، كما يظهر من مثال عبادة الجن آنفاً؛ وليس (الحب)، مثلاً، عبادة إذا لم يسبقه اعتقاد مخصوص، ولو أدى إلى تجول صاحبه في الأسواق يبكي لفراق محبوبه، كما كان زوج بريرة، رضي الله عنهما، يفعل زمن النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، من غير نكير منه عليه؛ أو انهيار أعصاب صاحبه واحتياجه للعلاج النفسي أو الروحي؛ أو حتى جنونه ودخوله مستشفى الأمراض العقلية؛

❊ **وخلله الأصغر**:

أولاً: أنه ليس بجامع، فأين الخوف والرجاء، وأين التوكل والثقة، وأين... وأين. ولا حاجة لنا أن نتساءل كيف يصدر هذا الهراء السخيف من ابن تيمية ذي العقلية الجبارة، الذي شهد له العدو والصديق أنه كان من أذكياء العالم؛ لأنها هكذا صفة غلبة الهوى على النفس التي تعمي البصيرة؛

وثانياً: أنه ليس بمانع، فإله الشر عند المجوس والثنوية ليس بمحبوب، بل مبغوض مكروه، ولكن يتذلل له، ويسجد ويركع؛ ويتملق، وتذبح له الذبائح، وتقدم له القرابين، إفلاتاً من شره وضرره؛ وهذه كلها (**عبادات**) قطعاً: بضرورة الحس والعقل، وإجماع الناس بلغاتهم المختلفة.

❄ فصل: ملاحظات ختامية حول القسمة الثلاثية المشؤومة

ثم لفت نظرنا أحد الإخوة، أثابهم الله، إلى زعم رجالات الفرقة الوهابية أن الإمام ابن تيمية قد سُبِق إلى

قسمته الثلاثية، فليس هو، بزعمهم، الذي ابتدعها، وإن كان هو الذي بالغ في تحريرها وتقريرها.

فنقول:

أولاً: لا نبالي إن كان مسبوقاً بها، أو أنه هو الذي اخترعها، إذ لا مشاحة في الاصطلاح، ولا عيب في التبويب والترتيب، والابتكار والتجديد للارتقاء بالعلوم والمعارف؛ وإنما نقمنا على الإمام ابن تيمية زلاته الشنعاء، وظلمه الفادح للخصوم؛

وثانياً: لا صحة للقول بأنه مسبوق بها في الواقع التاريخي:

* فقد قال أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن حمدان العُكْبري، المعروف بـ(ابن بَطة)، (المتوفى: 387هـ)، في الإبانة الكبرى (172/6): [لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ بِقَوْلِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ وَجَمِيعِ صِفَاتِهِ إِلَهًا وَاحِدًا، وَهَذِهِ صِفَاتُهُ قَدِيمَةٌ بِقِدَمِهِ، أَزَلِيَّةٌ بِأَزَلِيَّتِهِ، دَائِمَةٌ بِدَوَامِهِ، بَاقِيَةٌ بِبَقَائِهِ، لَمْ يَخْلُ رَبُّنَا مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَإِنَّمَا أَبْطَلَ الْجَهْمِيُّ صِفَاتِهِ يُرِيدُ بِذَلِكَ إِبْطَالَهُ. وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى الْخَلْقِ اعْتِقَادُهُ فِي إِثْبَاتِ الْإِيمَانِ بِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: **أَحَدُهَا**: أَنْ يَعْتَقِدَ الْعَبْدُ (**آنِيَّتَهُ**) لِيَكُونَ بِذَلِكَ مُبَايِنًا لِمَذْهَبِ أَهْلِ التَّعْطِيلِ الَّذِينَ لَا يُثْبِتُونَ صَانِعًا. **الثَّانِي**: أَنْ يَعْتَقِدَ (**وَحْدَانِيَّتَهُ**)، لِيَكُونَ مُبَايِنًا بِذَلِكَ مَذَاهِبَ أَهْلِ الشِّرْكِ الَّذِينَ أَقَرُّوا بِالصَّانِعِ وَأَشْرَكُوا مَعَهُ فِي الْعِبَادَةِ غَيْرَهُ. **وَالثَّالِثُ**: أَنْ يَعْتَقِدَهُ **مَوْصُوفًا بِالصِّفَاتِ** الَّتِي لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا بِهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحِكْمَةِ وَسَائِرِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، إِذْ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يُقِرُّ بِهِ وَيُوَحِّدُهُ بِالْقَوْلِ الْمُطْلَقِ قَدْ يُلْحِدُ فِي صِفَاتِهِ، فَيَكُونُ إِلْحَادُهُ فِي صِفَاتِهِ قَادِحًا فِي تَوْحِيدِهِ، وَلِأَنَّا نَجِدُ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ خَاطَبَ عِبَادَهُ بِدُعَائِهِمْ إِلَى اعْتِقَادِ كُلِّ وَاحِدَةٍ فِي هَذِهِ الثَّلَاثِ وَالْإِيمَانِ بِهَا، فَأَمَّا دُعَاؤُهُ إِيَّاهُمْ إِلَى الْإِقْرَارِ بِآنِيَّتِهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ، فَلَسْنَا نَذْكُرُ هَذَا هَاهُنَا لِطُولِهِ وَسَعَةِ الْكَلَامِ فِيهِ، وَلِأَنَّ الْجَهْمِيَّ يَدَّعِي لِنَفْسِهِ الْإِقْرَارَ بِهِمَا وَإِنْ كَانَ جَحْدُهُ لِلصِّفَاتِ قَدْ أَبْطَلَ دَعْوَاهُ لَهُمَا]؛

قلت: كذا مشكولاً: (آنِيَّتَهُ) في نص (المكتبة الشاملة)، والذي يظهر لي أنه قصد في الأصل: (إِنِّيَّتِهِ)، يعني: أنه موجود بوصفه الخالق الصانع، أي: وجود ذاته، فأعضلت بالناشر، كما أعضلت ببعض من استشهد بالنص فجعلها: (ربانيته)، هذا إذا أحسنا الظن ولم نتهمهم بالكذب والتحريف المتعمد، الذي يمارسه الكثيرون من أتباع الفرقة الوهابية!

نعم: هذا تقسيم ثلاثي، ليس للتوحيد، وإنما هو لـ(الإيمان بالله):

(1) – اعتقاد (إِنِّيَّتِهِ)، أي: توحيد ذاته: أي أنه موجود خلاق، خلافاً لمنكري الصانع؛

(2) – واعتقاد (وحدانيته) وأجملها فقط، قائلاً: (لِيَكُونَ مُبَايِنًا بِذَلِكَ مَذَاهِبَ أَهْلِ الشِّرْكِ الَّذِينَ أَقَرُّوا بِالصَّانِعِ وَأَشْرَكُوا مَعَهُ فِي الْعِبَادَةِ غَيْرَهُ)، ولم يفصل لأنه، وكافة أهل الإسلام في وقته بما فيهم خصومه ممن أسماهم الجهمية، غير معنيين بهذا البحث أصلاً، لأنهم كانوا مشغولين بالصراع حول الصفات، وبالإرهاب الفكري المتبادل؛

(3) – واعتقاد (بصفاته)، وهذا هو غرض كتابه، وميدان الكر والفر.

قلت: هذا التقسيم، على عيوبه، وسوء النية المبَيَّتة وراء تقريره، أعدل بكثير من تقسم الإمام ابن تيمية لأنه لم يبتدع معان باطلة لألفاظ (الألوهية) و(الربوبية) كما فعل الإمام ابن تيمية.

❋ كما ذكر بعض الوهابيين أن الإمام ابن منده (المتوفي سنة 395هـ) في كتابه (كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد)، كان قد عقد فيه: [أبواباً في توحيد الربوبية، مثل: بدء الخلق، وخلق العرش، وتقدير المقادير، وخلق السموات والأرض، وغير ذلك مما هو دليل على توحيد الربوبية. ثم ذكر أبواباً متعلقة بتوحيد الألوهية، مثل: الدعاء والذكر واسم الله الأعظم، وهو لفظ الجلالة، ثم ذكر أبواباً متعلقة بتوحيد الأسماء والصفات]، كذا نصاً من أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة (91/1)، بتأليف الأستاذ سعود بن عبد العزيز الخلف.
وهذا خيال محض من الأستاذ سعود بن عبد العزيز الخلف فليس في ترتيب الإمام ابن منده، وهو إنما بوبه أبواباً، ولم ينظم الأبواب في كتب أو أجزاء، فالأرجح أنه لم يقصد قسمة: لا ثنائية، ولا ثلاثية، ولا رباعية، ولا أكثر ولا أقل. وإنما رتب حسب تاريخ العالم وتسلسل الخلق، وفق وجهة نظره، والله أعلم.

❋ وزعم القوم، أعني منسوبي الفرقة الوهابية، أن الإمام قاضي القضاة أبا يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي، (المتوفى سنة 182هـ)، صاحب أبي حنيفة، رضي الله عنهما، قد أشار إلى قسمتهم الثلاثية حيث رواه عنه الإمام الحافظ قوام السنة أبو القاسم إسماعيل التيمي الأصبهاني، (المتوفى سنة 535هـ)، في كتابه (الحجة في بيان المحجة وشرح التوحيد ومذهب أهل السنة)، (122/1)، وجعله لأهميته في فصل مستقل بعنوان (فصل في النهي عن طلب كيفية صفات الله عز وجل): [أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرو عَبْدُ الْوَهَّابِ، أَخْبَرَنَا وَالِدِي، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ السّرخسِيّ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْبَلْخِيُّ، حدثنا بِشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ الْقَاضِي عَنْ أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي أَنَّهُ قَالَ: (لَيْسَ التَّوْحِيدُ بِالْقِيَاسِ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الآيَاتِ الَّتِي يَصِفُ بِهَا نَفْسَهُ أَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ قَوِيٌّ مَالِكٌ، وَلَمْ يَقُلْ إِنِّي قَادِرٌ عَالِمٌ لِعِلَّةٍ كَذَا أَقْدَرُ، وَلِسَبَبِ كَذَا أَعْلَمُ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى أَمْلِكُ، فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ فِي التَّوْحِيدِ، وَلا يُعْرَفُ إلا بِأَسْمَائِهِ وَلا يُوصَفُ إلا بِصِفَاتِهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّه عز وَجل فِي كِتَابه: ﴿يَا أَيهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قبلكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُون﴾ الْآيَات، وَقَالَ: ﴿أولم ينْظرُوا فِي ملكوت السَّمَاوَات وَالْأَرْض وَمَا خلق الله من شَيْء﴾ وَقَالَ: ﴿إِن فِي خلق السَّمَاوَات وَالْأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْر﴾ إِلَى قَوْله ﴿يعْقلُونَ﴾)، قَالَ أَبُو يُوسُفَ: (لَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى: انْظُرْ كَيْفَ أَنَا الْعَالِمُ، وَكَيْفَ أَنَا الْقَادِرُ وَكَيْفَ أَنَا الْخَالِقُ وَلَكِنْ قَالَ: انْظُرْ كَيْفَ خلقت، ثمَّ قَالَ: ﴿خَلقكُم ثمَّ يتوفاكم﴾ وَقَالَ: ﴿وَفِي أَنفسكُم أَفلا تبصرون﴾ أَيْ تَعَلَّمْ أَنَّ هَذِهِ الأَشْيَاءَ لَهَا رَبٌّ يقلبها وَيُبْدِئُهَا وَأَنَّهُ مُكَوِّنُ ذَلك (مثل) كونك، وَإِنَّمَا دَلَّ اللَّهُ خَلْقَهَ بِخَلْقِهِ لِيَعْرفُوا أَنَّ لَهُمْ رَبًّا يَعْبُدُوهُ وَيُطِيعُوهُ وَيُوَحِّدُوهُ وَلْيَعْلَمُوا أَنَّهُ مُكَوِّنُهُمْ لَا هُمْ كَانُوا، ثُمَّ سَمَّى فَقَالَ: أَنَا الرَّحْمَنُ وَأَنَا الرَّحِيمُ، وَأَنَا الْخَالِقُ، وَأَنَا الْقَادِرُ، وَأَنَا الْمَالِكُ، أَي هَذَا الَّذِي كونكم يُسمى الْمَالِكَ، الْقَادِرَ، اللَّه، الرَّحْمَنَ، الرَّحِيمَ بِهَا يُوصَفُ، ثُمَّ قَالَ أَبُو يُوسُفَ: (يُعْرَفُ اللَّهُ بِآيَاتِهِ وَبِخَلْقِهِ وَيُوصَفُ

بِصِفَاتِهِ وَيُسَمَّى بِأَسْمَائِهِ كَمَا وُصِفَ فِي كِتَابِهِ، وَبِمَا أَدَّى إِلَى الْخَلْقِ رَسُولُهُ)، ثُمَّ قَالَ أَبُو يُوسُفَ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَكَ، وَجَعَلَ فِيكَ آلاتٍ وَجَوَارِحَ، عَجَزَ بَعْضُ جَوَارِحِكَ عَنْ بَعْضٍ وَهُوَ يَنْقُلُكَ عَنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ لِتَعْرِفَ أَنَّ لَكَ رَبًّا كَوَّنَكَ، وَجَعَلَ نَفْسَكَ عَلَيْكَ حُجَّةً بِمَعْرِفَتِهِ تتعرف بِخَلْقِهِ، ثُمَّ وَصَفَ نَفْسَهُ فَقَالَ: أَنَا الرَّبُّ، وَأَنَا الرَّحْمَنُ، وَأَنَا اللَّهُ، وَأَنَا الْقَادِرُ، وَأَنَا الْمَالِكُ، فَهُوَ يُوصَفُ بِصِفَاتِهِ وَيُسَمَّى بِأَسْمَائِهِ قَالَ اللَّه: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاء الْحسنى﴾، وَقَالَ: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذين يلحدون فِي أَسْمَائِهِ﴾، وَقَالَ: ﴿لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَات وَالْأَرْض وَهُوَ الْعَزِيز الْحَكِيم﴾. فَقَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نُوَحِّدَهُ، وَلَيْسَ التَّوْحِيدُ بِالْقِيَاسِ لأَنَّ الْقِياسَ يَكُونُ فِي شَيْءٍ لَهُ شَبَهٌ وَمَثَلٌ، وَاللَّهُ لَا شبه لَهُ وَلا مثل: ﴿تبَارك الله أحسن الْخَالِقِينَ﴾، ثُمَّ قَالَ: (وَكَيْفَ يُدْرِكُ التَّوْحِيد بِالْقِيَاسِ، وَهُوَ خَالِقُ الْخَلْقِ بِخِلافِ الْخَلْقِ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَقَدْ أَمَرَكَ اللَّهُ أَنْ تُؤْمِنَ بِكُل مَا أَتَى بِهِ نبيه، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: ﴿قل يَا أَيهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ ملك السَّمَاوَات وَالأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّه وكلماته واتبعوه لَعَلَّكُمْ تهتدون﴾. فَقَدْ أَمَرَكَ اللَّهُ بِأَنْ تَكُونَ تَابِعًا سَامِعًا مُطِيعًا، وَلَوْ تَوَسَّعَ عَلَى الأُمَّةِ الْتِمَاس التَّوْحِيد ابْتِغَاءَ الإِيمَانِ بِرَأْيِهِ وَقِيَاسه وَهَوَاه إِذًا لَضَلُّوا، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحق أهواءهم لفسدت السَّمَاوَات وَالْأَرْض وَمن فِيهِنَّ﴾، فَافْهَمْ مَا فسر لَكَ]؛ وأخرجه الإمام ابن منده في كتابه (التوحيد): [أخبرنا محمد بن أبي جعفر السرخسي بتمامه سنداً ومتناً]؛ قلت: محمد بن سلمة البلخي فقيه حنفي معروف، ما أظن به بأس، وبشر بن الوليد الكندي ثقة فاضل، لم يصب من ضعفه.
قلت: والنص أمامك فاقرأه ما شئت من المرار من أوله إلى آخره؛ وإن شئت فاقرأه منكوساً من آخره إلى أوله: وأخبرني إن وجدت فيه قسمة ثلاثية أو خماسية!

* وزعم القوم، أعني منسوبي الفرقة الوهابية الكاذبة المارقة، أن الطبري، بل والحبر البحر، الصحابي الجليل، عبد الله بن العباس، رضوان الله وسلامه عليهما، سلف لهم في هذه التقاسيم الفاسدة، أو بعض جزئياتها؛ فنقول: قد أعاذهم الله من ذلك، وقد جاءت بعض أقوالهم، والنقولات عنهم في الباب المعنون: (**الواقع التاريخي لشرك العرب**)، فليراجع.

وحتى لو جاءت هذه التقاسيم الفاسدة، أو شيء من جزئياتها الباطلة، عن الحبر البحر عبد الله بن العباس، رضوان الله وسلامه عليهما، أو من دونه، لضربنا بها عرض الحائط، فليس أحد بعد كتاب الله، أو دون رسول الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، حجة. وقد سبق إبطالنا لتفسير عبد الله بن العباس، رضوان الله وسلامه عليهما، للفظة: (المهيمن) بأنها تعني: (الشهيد المؤتمن)، في حين أنه تعني حقيقة: (الحاكم المتسلط المسيطر).

* وزعم بعض القوم، من حذاق الفرقة الوهابية، أن القسمة المذكورة بنيت على استقراء تام لنصوص

الكتاب والسنة. ولما كان بعض هؤلاء، مثل الشيخ بكر أبو زيد، رحمه الله، قد عرف بالصدق والتدقيق، فالأرجح أنهم اغتروا بسوق الإمام ابن تيمية لعشرات الآيات، بل ربما مئاتها، وبعض الأحاديث، عند كلامه عن «**توحيد الربوبية**»، «**توحيد الألوهية**»، و«**توحيد الأسماء والصفات**»، وبخاصة عند تأكيده، بإصرار وعناد عجيب، على (أن مشركي العرب لم يكن عندهم شرك في الربوبية)، والظاهر أن ابن تيمية نفسه كان معتقداً لصحة مقالته، وأنه استقرأ واستوعب. فنقول: حسبك القراءة المستنيرة المدققة لما أسلفنا ذكره من آي الذكر الحكيم؛ ثم بعد ذلك الباب المعنون: (**الواقع التاريخي لشرك العرب**)، فراجعه لتعرف:

أولاً: أن ما فاته من آي الذكر الحكيم أكثر بكثير مما استشهد به، وكذلك فاتته جمهرة الأحاديث النبوية، والمرويات التاريخية؛

وثانياً: وحتى في الآيات المحدودة التي ساقها فأنه:

(أ)- لم يسق أكثر الآيات في سياقها التام، بل بترها من سياقها. وهذا هو فعل ﴿**الْمُقْتَسِمِينَ** (90) **الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ** (91)﴾، (الحجر؛ 15 : 90-91)، وهذا شنيع جداً؛

(ب)- وفهم بعض الألفاظ القرآنية وفق لغته هو ومصطلحات المتأخرين؛ والقرآن لم ينزل بلغتي أو لغتك أو لغات المتأخرين، وإنما نزل ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾، (الشعراء؛ 26: 195)، وهذا من فعل الذين ﴿**يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ** ﴾، (النساء؛ 4: 46)، وهو أيضاً شنيع جداً؛

(ج)- وتخيَّل في النصوص الْمُنَزَّلة ما ليس منها: جاعلا تصوراته القاصرة وخيالاته الجامحة الأصل القائد، والنصوص الْمُنَزَّلة هي التابع المقود: وهذا مضادة لأمر الله: ﴿المص (1) كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ (2) **اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ**، وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ (3) ﴾، (الأعراف؛ 7 : 1 – 4)؛ فارتكب أغلاطاً فادحة في فهمها، واستفحلت الأغلاط وفحشت بإهماله للأحاديث النبوية، والمرويات التاريخية، وعدم مراجعة مرويات السلف التفسيرية بعناية، ونقدها بدقة.

ولكن القوم، أعني منسوبي الفرقة الوهابية، يجيدون فنون الإرهاب الفكري، دفاعاً عن مقولاتهم الساقطة عندما تعوزهم الحجة والبرهان، بنسبتها إلى السلف، وقد نزه الله السلف عن أقاويلهم الكاذبة؛ فنقول لهم: جملكم المكرورة المملة: (وهذا مذهب السلف)، (وعليه السلف)، وشرها: (إجماع السلف): شِنْشِنَةٌ نعرفها من أخزم، لم تعد تنطلي حتى على الأميين من عوام المسلمين. ونقول لهم، كما قال الله، تباركت أسماؤه، لسلفهم من النصارى الغلاة الضالين: ﴿لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ وَلاَ تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقِّ﴾، و﴿ انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ ﴾!

❃ فصل: فتوى مضلّلة لما يسمى بـ«هيئة كبار العلماء» في ما يسمَّى بـ«السعودية»

لذلك – أي لكل ما سلف تحريره – فلا مكان لفتوى «**هيئة كبار العلماء**» في ما يسمَّى **بـ«السعودية»** التي نشرتها مجلة «**الهدي النبوي**» في عددها السابع، صفحة (25 – 26)، وذلك جواباً على سؤال المدعو «**د. صهيب حسن**» التالي:

سؤال: [بدأ بعض الناس – من الدعاة – يهتم بذكر توحيد الحاكمية، بالإضافة إلى أنواع التوحيد الثلاثة المعروفة. فهل هذا القسم الرابع يدخل في أحد الأنواع الثلاثة، أو لا يدخل، فنجعله قسماً مستقلاً حتى يجب أن نهتم به؟! ويقال أن الشيخ/محمد بن عبد الوهاب اهتم بتوحيد الألوهية في زمنه حيث رأى الناس يقصرون من هذه الناحية، والإمام أحمد في زمنه في توحيد الأسماء والصفات حيث رأى الناس يقصرون في التوحيد، في هذه الناحية، أما الآن فبدأ الناس يقصرون في توحيد الحاكمية؛ فلذلك يجب أن نهتم به، فما مدى صحة هذا القول؟!]. انتهى السؤال بحروفه، إلا علامات الترقيم والفواصل فهي من اجتهادنا، لتسهيل قراءة النص الركيك.

الجواب: [أنواع التوحيد ثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات، وليس هناك توحيد رابع. **والحكم بما أنزل الله يدخل في توحيد الألوهية**. وجعْل الحاكمية نوعاً مستقلاً من أنواع التوحيد **عمل مُحدَث** لم يقل به أحد من الأئمة فيما نعلم. لكن منهم من أجمل، وجعل التوحيد نوعين: توحيد في المعرفة والإثبات، وهو توحيد الربوبية والأسماء والصفات؛ وتوحيد في الطلب والقصد، وهو توحيد الألوهية. ومنهم من فصّل فجعل التوحيد ثلاثة أنواع كما سبق، والله أعلم.

ويجب الاهتمام بتوحيد الألوهية جميعه، ويُبدأ بالنهي عن الشرك لأنه أعظم الذنوب، ويحبط جميع الأعمال، وصاحبه مخلّد في النار. والأنبياء جميعهم يبدؤون بالأمر بعبادة الله والنهي عن الشرك. وقد أمرنا الله باتباع طريقهم، والسير على منهجهم في الدعوة وغيرها من أمور الدين.

والاهتمام بالتوحيد بأنواعه الثلاثة واجب في كل زمان لأن الشرك، وتعطيل الأسماء والصفات، لا يزالان موجودين بل يكثر وقوعهما، ويشتد خطرهما في آخر الزمان، ويخفى أمرهما على كثير من المسلمين، والدعاة إليها كثيرون ونشيطون. وليس وقوع الشرك مقصوراً على زمن الشيخ/محمد بن عبد الوهاب، ولا تعطيل الأسماء والصفات مقصوراً على زمن الإمام أحمد – رحمهما الله – كما ورد في السؤال، بل زاد خطرهما، وكثر وقوعهما في مجتمعات المسلمين اليوم. فهم بحاجة ماسة إلى من ينهى عن الوقوع فيهما، ويبين خطرهما، مع العلم بأن الاستقامة على امتثال أوامر الله، وترك نواهيه وتحكيم شريعته، كل ذلك داخل في تحقيق التوحيد والسلامة من الشرك، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم]، انتهى الجواب بحروفه، إلا علامات الترقيم والفواصل فهي من اجتهادنا. هذا هو جواب ما يسمَّى بـ «**هيئة كبار العلماء**»!

والمتأمل في هذا «**الجواب العبقري**» لا يجد أثارة من العلم، إلا قليلاً. فهناك:

(1)- تدليس وتلبيس، إن لم يكن تضليل متعمّد، في وصف التقسيم الآخر بأنه «**عمل محدث**»، يوهم القارئ أو السامع البسيط، بأنه بدعة من الناحية الشرعية، وهو بالقطع ليس كذلك، لأن كل التقاسيم المذكورة، بما فيها تقسيمنا في هذا الكتاب، مخترعة محدثة على كل حال. وهي اصطلاحات، لا مشاحة فيها، وإن كانت الدقة والمطابقة لواقعها مطلوبة، وإلا أصبحت عديمة الجدوى، قليلة النفع، بل تنقلب إلى مضرة.

وتخوفاتنا هذه ليست تهمة بالظنّة، وليست «**وسوسة**»، ولكنها حقيقة واقعة، حيث صرح ابن عثيمين، عضو «**هيئة كبار العلماء**» هذه نفسها، بأنه قول محدث، مبتدع، منكر، وأنه بدعة وضلالة، كما سيأتي بعد قليل!

(2)- الإصرار على القسمة الثلاثية بالرغم من قصورها ذاتياً، بل بطلانها، وكونها ذريعة لفقهاء السلاطين إلى إخراج ساداتهم وكبرائهم من فجَرة الحكام من حمِئة الشرك، ووصمة الكفر، وتعرّضها للنقد الموضوعي على مدى نصف القرن الفائت. والقوم أصحاب نظر وقياس بزعمهم، يجيدون التهويل والجعجعة عن «**سد الذرائع**»، وارتكاب أخف المفسدتين، وتفويت أدنى المصلحتين وما أشبه من الخزعبلات والهراء، فأين ذهب هذا كلّه؟!

(3)- والإشارة إلى «**الحكم بغير ما أنزل الله**» ليست رداً مناسباً للسؤال، لأن السؤال ليس هو عن «**الحكم بغير ما أنزل الله**»، الذي هو من أفعال العباد، وإنما هو عن توحيد **(الحاكمية)** التي هي من صفات الله وأفعاله، وحسبك بهذا (الجهل المركب) من (كبار العلماء)؛

(4)- وحتى الإشارة إلى «**الحكم بغير ما أنزل الله**» إنما هي إشارة عرضية ضعيفة، لا تسمن ولا تغني من جوع، وتفتح باب الكفر المهلك على مصراعيه، ذلك الكفر الشركي الأكبر، المردي في نار جهنم الأبدية، الموجب للعنة السرمدية، والمتمثل في تبديل الشرائع وفي الحكم بغير ما أنرل الله على مصراعيه، مع أن القوم يزعمون أنهم أهل «**قياس ونظر**»، و«**سد ذرائع**»، و«**جلب مصالح، ودرء مفاسد**»، وغيره من الدجل والهراء.

(5)- جهل مطبق بواقع الناس اليوم، وما يدور في مجالسهم من نقاش وجدال. فلا تكاد تجد أحداً في الدنيا يخوض في دقائق «**الأسماء والصفات**»، اللهم إلا أتباع الفرقة الوهابية، الذين يدّعون «**السلفية**» أنفسهم فقط، من أمثال السائل «**صهيب حسن**»، وهيئة كبار العلماء «**السعوديين**»، ومقلّديها، ومن لحق بهم من الجهلة والظلاميين والمبتدعة من سفلة الجاميين والمدخليين، وحزب الظلام والزور المسمى، زوراً وبهتاناً، بـ(حزب النور) في الديار المصرية، وكلاب أجهزة التجسس والنميمة (الاستخبارات والمباحث). أما كلام الناس فهو حول التشريع والحاكمية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وخيانات

حكام المسلمين للأمة، وتولّيهم للكفار، والمسيرات أو المظاهرات في بلد كيت وكيت، وما شابه ذلك.
أما «**وساوس**» «**خلق القرآن**»، وما قاله بشر المُرِيسي وغيره، و(هل النبي نور حقيقة أو مجاز)، فلا يتكلم عنها إلا بعض المهووسين من أدعياء «**السلفية**»، وكذلك أدعياء «**التحقيق والتصوف**» من «**الأحباش**»، ومن شابههم، والمجرمين القتلة من «**الجماعة الإجرامية المسلحة**» في الجزائر قديماً، وما يسمى دولة العراق والشام، (**داعش**)، و(بوكو حرام)، و(طالبان باكستان)، الإجرامية الدموية حديثاً؛ والغلاة المارقين، أعداء الله ورسوله وصحابته، المتسمين زوراً وبهتاناً «**جيش الصحابة**» في باكستان، ومن لفّ لفّهم من «**الغلاة المارقين**»، و«**الظلاميين**»، الذين يعيشون في ظلمات «**الماضي**»، أو في عوالم خيالية أخرى، لا تمت بصلة ولا سبب إلى واقع الدنيا المعاصر، وعالم الناس اليوم.

(6)– بل هناك جهل قبيح بحقيقة دعوة الأنبياء، إذ أن الظاهر أن أعضاء «**الهيئة**» يعتقدون أن الأنبياء كانوا يدعون الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له بالمعنى السطحي الساذج: قيام وقعود، وسجود، وذبح قرابين، وإيقاد شموع، ونحوه. وهذا كذب صريح على أنبياء الله المكرّمين، المطهرين المعصومين، يكفي لإبطاله مراجعة دعوة لوط، صلوات الله وسلامه عليه، أين هناك السجود والركوع؟! إنما كانت دعوته، في المقام الأول، إلى **ترك استحلال** الفواحش والمنكرات، ولم يرد فيها قط ذكر وثن أو صنم، أو آلهة يُسجد لها من دون الله، أو يستغاث بها، أو يستعاذ. بل لو زعم زاعم أن قوم لوط كانوا لا يرون ألوهية غير الله بالمعنى المحدود، كما تفهمه «**الهيئة**» المتخلفة عقلياً، لما كان بعيداً عن الصواب.

هذا إذاً هو فهم «**هيئة كبار العلماء**»، فيا له من فهم سخيف تافه، وفكر منحط بليد، وتعساً لـ«**علم**» هذا مبلغ حال «**كبار**» حملته!

ولكن هذا في الحقيقة أيضاً يثير الشك في «**الهيئة**» وأعضائها، ويرجح أنهم، أو بعضهم من فقهاء السلاطين الفسقة، الخونة السفلة. لا سيما إذا عرفنا سكوتهم المريب على تولي دولتهم، دولة آل سعود «**المباركة**»، على حد تعبير كبيرهم بن باز، للكفار، وتمكينهم من احتلال جزيرة العرب، وحصار العراق، وغيره من بلاد المسلمين، لتجويع المسلمين وإذلالهم، بل لإبادتهم والقضاء عليهم، ثم تواطؤهم على غزوه، أي غزو العراق مؤخراً، فافتراسه واحتلاله؛ كل ذلك مقروناً مع تبديل الشرائع، وسن أنظمة التابعية والجنسية «**السعودية**»، العنصرية النتنة الخبيثة، بل الكفرية الملعونة؛ والترخيص للبنوك الربوية الخبيثة؛ ومحاربة الدعوة الإسلامية الواعية المخلصة، ووصمها بالإرهاب أو الانحراف، أو الابتداع أو الغلو؛ ناهيك بعضوية المنظمات الكفرية الدولية، مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، وغيرها، إلى غير ذلك من الكفريات والفظائع، التي يشيب لها، والله، الوليد.

❄ فصل: فتوى أخرى شنيعة نكراء لـ«الشيخ» محمد الصالح العثيمين

وإذا كانت الفتوى آنفة الذكر لـ«**هيئة كبار العلماء**» ليس فيها كبير أثارة من علم، فالفتوى التالية لعضو نفس الهيئة «**الشيخ**» محمد الصالح العثيمين لا تصلح إلا أن توصف بأنها خزي وعار وفضيحة!

قال الشيخ في اللقاء رقم (150) من لقاء الباب المفتوح الأسبوعي، وهو مسجل على شريط كاسيت:
إجابة على السؤال «**الألمعي**»: [ما تقول، عفا الله عنك، فيمن أضاف للتوحيد قسماً رابعاً سماه (**توحيد الحاكمية**)؟!]؛

فكان الجواب «**العبقري**»: [...، نقول أنه ضال، وهو جاهل! لأن توحيد الحاكمية هو توحيد الله عز وجل: فالحاكم هو الله عز وجل! فإذا قلت التوحيد ثلاثة أنواع، كما قاله العلماء، توحيد الربوبية فإن **توحيد الحاكمية داخل في الربوبية**، لأن توحيد الربوبية هو توحيد الحكم والخلق والتدبير لله عز وجل!

وهذا قول محدث منكر! وكيف توحيد الحاكمية؟! ما يمكن أن توحد الحاكمية! هل معناه أن يكون حاكم الدنيا كلها واحداً، أم ماذا؟!

فهذا قول محدث، مبتدع، منكر ينكر على صاحبه، ويقال له: إن أردت الحكم، فالحكم لله وحده، **وهو داخل في توحيد الربوبية**، لأن الرب هو الخالق، المالك، المدبر للأمور كلها! فهذه بدعة وضلالة]. انتهى كلام الشيخ محمد الصالح العثيمين.

أرأيت هذا الهذر واللغو المضحك؟! نحن لا نتكلم عن ركاكة الأسلوب، وضعف اللغة، فهو متوقع في مثل هذا التسجيل الشفوي. وليس ابن عثيمين ممن لم يعرف بالدقة، وحسن التفريع، بل هو كذلك، يعرفه من قرأ دراسته وفتاواه في دقائق فقه «**الحيض والنفاس**»، و«**الدماء الطبيعية للنساء**». كلا، والله، إنها المجاملة والمداهنة للسلاطين الذين يحكمون بغير ما أنزل الله!

أرأيت الجهل المركب في قوله أن الرب هو الخالق، وقد بينا فيما سلف أن الرب هو السيد أو هو المالك، وهو من ثم الآمر الناهي، والحاكم المشرع، ولا علاقة لهذه المفاهيم بمفهوم (**الخلق**). فيا لله، ويا للمسلمين: كيف يسلم أقوام قيادهم لهذا الرجل، فيسألوه الفتيا، ويعظمون رأيه الفاسد إلى حد التقديس؟!

ثم أليس الحكم الشرعي هو أن يكون المسلمون أمة واحدة، لها ذمة واحدة، حربها واحدة، وسلمها واحدة، وأمانها واحد، ودولتها واحدة، وإمامها، الإمام الأعظم أو الخليفة، واحد؟! أليس كذلك؟!

أليست الحالة المثالية المطلوبة شرعاً هي حمل الإسلام إلى كافة بني آدم حتى يدخلوه، أو يخضعوا

لنظامه، تحت سلطان واحد؟! فأي غرابة في توحد المسلمين في كيان واحد، تحت حاكم واحد، لا سيما أنه هو الواجب الشرعي؟! وما القبيح في توحيد الدنيا كلها، عند الاستطاعة، تحت سلطان الإسلام الكامل العادل، فيهنأ المؤمن، ويستريح الكافر؟! إن ابن عثيمين يعلم ذلك بيقين، ولا يمكن أن يكون عن ذلك غافلاً، فلم الاستهزاء والسخرية إذن؟! ألا يخشى ابن عثيمين أن توبخه الملائكة عند موته: ﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ۞ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُم﴾، (التوبة؛ 9: 65 – 66)؟!

ويظهر لك بجلاء أيضاً تخبط القوم وتناقضهم، وفساد تقسيمهم للتوحيد إلى «**توحيد ربوبية**» و«**توحيد ألوهية**» من اختلافهم في تصنيف «**الحاكمية**»، التي لا يستطيعون لها إنكاراً، ولا منها فراراً، إلا بالكفر الصريح: فـ«**هيئة كبار العلماء**» في ما يسمَّى **بـ«السعودية»** تزعم أن «**الحاكمية**» فرع مما أسمته: «**توحيد الألوهية**»، إذ قالت نصاً: (**والحكم بما أنزل الله يدخل في توحيد الألوهية**)، في حين أن العضو المشهور البارز لنفس الهيئة «**الشيخ**» محمد الصالح العثيمين كان أحسن حالاً، حيث قال نصاً: (**فإن توحيد الحاكمية داخل في الربوبية**).

وتأمل أيضاً الفرق الشاسع بين ما سلف من تخاليط ابن عثيمين، ولغو وهذر هيئة كبار «**العلماء**»، وبين قول الإمام العلامة ابن قيم الجوزية:

❊ كما جاء في «**مدارج السالكين**»، (ج:2 ص:182): [وكثير من الناس يبتغي غيره حكما يتحاكم إليه ويخاصم إليه ويرضى بحكمه وهذه المقامات الثلاث هي أركان التوحيد: أن لا يتخذ سواه ربا، ولا إلها، **ولا غيره حكما**]، انتهى نصاً، حيث جعل (**الحاكمية**)، **وهي اتخاذ الله حكماً، وحده لا شريك له، وعدم الرضا بغيره حكماً، ركناً من أركان التوحيد**، وذلك بالرغم من خطأ ابن القيم الفادح في اتباعه لابن تيمية في تعريفاته الخاطئة للربوبية والألوهية.

ولكن صدق رسول الله، أبو القاسم محمّد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، حيث قال: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يترك عالما، اتخذ الناس رؤساء جهّالا، فسُئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلّوا وأضلّوا**»:

❊ كما أخرجه الإمام أحمد، (ج2/ص162/ح6511): [حدثني يحيى عن هشام أملاه علينا حدثني أبي سمعت عبد الله بن عمرو من فِيه إلى فِيِّ يقول: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقوله بعينه]، هذا من أصح أسانيد الدنيا، وهو مسلسل بصريح التحديث والإملاء هنا عند أحمد، وأخرجه أحمد بنحوه من طرق صحاح أخرى، وكذلك البخاري من عدة طرق صحاح بنحوه، واستوعب الإمام مسلم طرقه أو كاد فأخرجه من أكثر من عشرة طرق، وهو عند الترمذي، وابن ماجه، والدارمي بأصح الأسانيد، وعند غيرهم.

❋ ورواه الإمام البخاري في «**الصحيح**»، (ج6/ص2665/ح6877)، من طريق أخرى، مستقلة عن طريق الإمام أحمد تمام الاستقلال، من زاوية طريفة: [حدثنا سعيد بن تليد حدثني ابن وهب حدثني عبد الرحمن بن شريح وغيره عن أبي الأسود عن عروة قال: حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعته يقول: سمعت النبي، صلى الله عليه وسلم، يقوله (فساقه **بنحوه)**، فحدثت به عائشة زوج النبي، صلى الله عليه وسلم، ثم إن عبد الله بن عمرو حج بعد، فقالت: (يا ابن أختي، انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه الذي حدثتني عنه!)، فجئته فسألته فحدثني به كنحو ما حدثني، فأتيت عائشة فأخبرتها فعجبت فقالت: (**والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو!**)]، وهو كذلك بنحوه مع زيادات عند الإمام مسلم في «**الصحيح**».
ولعلنا لا نضيع الوقت في مناقشة هذا اللغو والهذر الصادر من أمثال «**هيئة كبار الجهلاء**»، أو لعلهم «**عملاء**» وليسوا فقط «**جهلاء**» أو «**سفهاء**»، في ما يسمَّى بـ«**السعودية**»، ولا رجالاتها من أمثال: محمد الصالح بن عثيمين، فقد بين لنا الناصح الأمين، المعصوم بعصمة الله، حقيقتهم في الحديث آنف الذكر.

نعم: لنضرب عنهم صفحاً فالوقت والعمر أثمن من هذا، والعودة إلى موضوعنا الرئيس أولى وأحرى، بمناقشة أقسام التوحيد الصحيحة، وما يتعلق بذلك من مباحث مهمة، نكتسب بها علما مفيداً، ثم عملاً صالحاً، تصلح به النفوس والقلوب والأحوال في الدنيا، ويقربنا إلى حضرة علّام الغيوب، فتحصل به السعادة الأبدية، والنجاة من النار السرمدية، بتوفيق الله ومَنِّه وكرمه، لا إله إلا هو، ولا رب سواه، عليه نتوكل، وبه نستعين!

الباب السابع: قصة إبراهيم مع قومه

إن خير ما نبتدئ به لتحرير هذه القصة، وما تحتويه من الحكم والعلوم المهمة الخطيرة هو دراسة **أول** شأن إبراهيم مفصلاً:

* حيث يقول الحق، تباركت أسماؤه: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ **أَتَتَّخِذُ أَصْنَاماً آلِهَةً** إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ (74) وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ **وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ** (75) فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً قَالَ هَـذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ (76) فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغاً قَالَ هَـذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ: (**لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ**) (77) فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـذَا رَبِّي هَـذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ (78) إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفاً وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (79) وَحَآجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلاَ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئاً وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً أَفَلاَ تَتَذَكَّرُونَ (80) وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (81) الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ (82) وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاء إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ (83)﴾، (الأنعام؛ 6: 74 – 83)؛

* وأما قول الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِه عَالِمِينَ (51) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ (52) قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءنَا لَهَا **عَابِدِينَ** (53) قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ (54) قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ (55) قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ وَأَنَا عَلَى ذَلِكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ (56) وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ (57) فَجَعَلَهُمْ جُذَاذاً إِلَّا كَبِيراً لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ (58) قَالُوا مَن فَعَلَ هَذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ (59) قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ (60) قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ (61) قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ (62) قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ (63) فَرَجَعُوا إِلَى أَنفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنتُمُ الظَّالِمُونَ (64) ثُمَّ نُكِسُوا عَلَى رُؤُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاء يَنطِقُونَ (65) قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْئاً وَلَا يَضُرُّكُمْ (66) أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (67) قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ (68) قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْداً وَسَلَاماً عَلَى إِبْرَاهِيمَ (69) وَأَرَادُوا بِهِ كَيْداً فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ (70) وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ (71)﴾، (الأنبياء؛ 21: 51 – 71)؛ فالآية الأولى فقط فيها ذكر إتيان إبراهيم رشده مبكراً، من غير تفصيل لما ترتب على ذلك أول الأمر، ثم قفزة زمنية هائلة إلى المواجهة الأخيرة مع قومه؛

فسياق سورة الأنبياء فيه إذاً ذكر أول شأن إبراهيم في بلدة مولده مجملاً، ثم قفزة هائلة إلى **المواجهة الأخيرة** مع أبيه وقومه؛ في حين أن سورة الأنعام تفصل ما ترتب على (الرشد) في **أول** المراحل. وكتاب الله يصدق بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً: لذلك فإن النظرة المدققة، والتدبر العميق المستنير، لما بسط في موضع وأجمل في آخر، يفيدنا بالتسلسل الصحيح للأحداث، واستخلاص المفيد من الحقائق والعبر:

أولاً: إبراهيم – الذي آتاه الله رشده – بدأ بـ(**الشك**) في دين أبيه وقومه، بل ترجح لديه أنهم على ضلال بيِّن، لأن أباه – الذي كانت معه هذه المصادمة الأولى – لم يكن لديه برهان على أن تلك الأصنام – التي إنما هي تماثيل حجرية في رأي العين للوهلة الأولى – تنوب بمعنى من المعاني، بزعمهم، عن الآلهة، التي هي كائنات سماوية. وكون آلهة قوم إبراهيم إنما هي الكواكب والنجوم والشمس والقمر يظهر بجلاء من تأمله لهذه، لا لغيرها، عندما بدأ النظر والتأمل. هذا ما تبرهن عليه الدراسات التاريخية والأثرية الحديثة بشكل قاطع؛ وقد كان هذا معلوما لعلماء المسلمين من قديم، وحديث:

* فقد جاء في فتح الباري لابن حجر (222/10): [قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ فِي (الْأَحْكَام) لَهُ: (كَانَ أَهْلُ بَابِلَ قَوْمًا صَابِئِينَ يَعْبُدُونَ الْكَوَاكِبَ السَّبْعَةَ وَيُسَمُّونَهَا آلِهَةً وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّهَا الْفَعَّالَةُ لِكُلِّ مَا فِي الْعَالَمِ وَعَمِلُوا أَوْثَانًا عَلَى أَسْمَائِهَا وَلِكُلِّ وَاحِدٍ هَيْكَلٌ فِيهِ صَنَمُهُ يَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ بِمَا يُوَافِقُهُ بِزَعْمِهِمْ مِنْ أَدْعِيَةٍ وَبَخُورٍ وَهُمُ الَّذِينَ بُعِثَ إِلَيْهِمْ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَانَتْ عُلُومُهُمْ أَحْكَامَ النُّجُومِ وَمَعَ ذَلِكَ فَكَانَ السَّحَرَةُ مِنْهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ سَائِرَ وُجُوهِ السِّحْرِ وَيَنْسُبُونَهَا إِلَى فِعْلِ الْكَوَاكِبِ لِئَلَّا يُبْحَثَ عَنْهَا وَيَنْكَشِفَ تَمْوِيهُهُمُ)، انْتَهَى]؛

* وجاء في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (453/2): [وقد قيل: إن قوم إبراهيم عليه السلام كانوا يعبدون التماثيل على أنها تماثيل أو تذاكر أو رموز للكواكب، واحتُجَّ له بقصَّة إبراهيم عليه السلام في الكواكب وقوله: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ وتعقيبه ذلك بقوله: ﴿يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: 78]، فدلَّ بذلك أن شركهم له علاقة بالكواكب. وقال بعد ذلك: ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾، فدلَّ هذا أنهم كانوا يخافون شركاءهم ويخوِّفون إبراهيم عليه السلام إيَّاهم، ويَبْعد هذا أو يَمْتَنِع في حق الأصنام؛ لأنهم كما تقدَّم اعترفوا أو كادوا بأنها لا تضرُّ ولا تنفع. ويشهد لهذا أنه قد عُرِف الآن من دين البابليِّين القدماء وهم الصابئة – وإلى أهل بابل بُعث إبراهيم عليه السلام – أنهم كانوا يؤلِّهون زُحَل والمشتري والمِرِّيخ والزُّهَرة وعُطارِد، وعندهم أن لزُحَل صورةً تُصَوَّر برأس إنسان وجناحي طائر، وللمِرِّيخ صورة أسد برأس إنسان وجناحي طائر، وقِس الباقي، ثمَّ يمثلون لها تماثيل بتلك الصور التي تخيَّلوها أي: بدن حيوان برأس إنسان وجناحي طائر، ويعبدون تلك التماثيل. ويؤيد أن هذا كان اعتقادَ قوم إبراهيم عليه السلام ما قد أخبر الله عزَّ وجلَّ عنه في قوله: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ (88) فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ (89)﴾، فإنه أوهمهم بنظره في النجوم أنه عرف من دلالتها أنه سيَسْقَم، فقوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ أراد به: إني سأسقم. وقرينة ذلك نظرُه في النجوم، وإيهامه

المذكور. وصدق عليه السلام في قوله: إنه سيَسْقَم؛ فإنَّ كلَّ إنسان مُعرَّضٌ لسقَم. وما ورد من أنه من المعاريض هو – والله أعلم – نظره في النجوم؛ فإنه أوهمهم أنه عرف من دلالتها أنه سَيَسْقَم، وهو لم يعرف منها ذلك، وإنما أوهمهم، فهذا الإيهام هو الذي من المعاريض، والله أعلم. وقد دلّت الآية على أن النظر في النجوم والاستدلال بها على ما سيحدث كان معروفًا عند القوم، ومن هنا – والله أعلم – ألَّهوها]؛
فأقول: أضرت بالشيخ المعلمي خلفيته الوهابية، وعدم تمييزه بين (التمثال) و(الصنم):

(1)– فالجملة: (يعبدون التماثيل على أنها تماثيل أو تذاكر أو رموز للكواكب)، خطأ أيضاً، وتصحيحها: (يعبدون **الأصنام** على أنها تماثيل تقوم مقام وترتبط ربطاً محكماً بالكواكب)؛

(2)– وقوله: (يَمْتَنِع في حق الأصنام؛ لأنهم كما تقدَّم اعترفوا أو كادوا بأنها لا تضرُّ ولا تنفع)، خطأ هكذا، وتصحيحها: (يَمْتَنِع في حق **التماثيل**؛ لأنهم كما تقدَّم اعترفوا أو كادوا بأنها لا تضرُّ ولا تنفع)، وسيأتي مزيد بيان قريباً، إن شاء الله؛

* وجاء في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (2/454): [(وعلى هذا الوجه فلماذا كانوا يؤلَّهون الكواكب؟): جاء في التفسير المذكور أيضًا أنهم كانوا يصفون المشتري: بـ(الرِّب العظيم، والملك، ومِلِك الآلهة، والإله المجيد، والقاضي، والقديم، وقاضي الآلهة، ورب الحروب، ومِلِك السماء، ورب الأبديَّة العظيم، ورب الكائنات، ورئيس الآلهة، وإله الآلهة). والمرِّيخ: بـ(إله الحرب والصيد، الرجل العظيم، البطل القدير، ملك الحرب، المهلك، جبَّار الآلهة). ومن صفاتهم للزُّهَرة: (ملكة الآلهة والآلهات). ولعطارد: (ربّ الأرباب الذي لا مثيل له). واستدلّ صاحب التفسير بهذه الأوصاف المتناقضة الظاهر بأنهم كانوا يصفونها على سبيل المبالغة في المدح.

أقول: وعلى كلِّ حال فوصفهم لتلك الكواكب صريحٌ في أنهم يعتقدون لها التدبير والتصرُّف، وبقي علينا أن نفهم بأيِّ كيفية تدبَّر وتتصرَّف في زعمهم؟ جاء في الملل والنحل للشهرستاني: ["فإن عندهم [أي الصابئة] أن الإبداع الخاص بالرَّبِّ تعالى هو اختراع الروحانيات ثم تفويض أمور العالم العلوي إليها والفعل الخاصّ بالروحانيات هو تحريك الهياكل (الكواكب) ثم تفويض العالم السفلي إليها، كمن يبني معْمَلة وينصب أركانًا للعمل من الفاعل والمادَّة والصورة وتفويض العمل إلى التلاميذ"]. وفي شرح المقاصد: [" (قال: وزعموا أن لكل فلك روحًا) يشير إلى ما ذهب إليه أصحاب الطِّلَّسمات من أن لكل فلك روحًا كليًّا يدبر أمره وتتشعب منه أرواح كثيرة، مثلًا للعرش – أعني الفلك الأعظم – روح يدبر أمره في جميع ما في جوفه يسمى بالنفس الكلية والروح الأعظم وتتشعب منه أرواح كثيرة متعلقة بأجزاء العرش وأطرافه، كما أن النفس الناطقة تدبر أمر بدن الإنسان ولها قوة طبيعية وحيوانية ونفسانية بحسب كل عضو، وعلى هذا يُحمل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا﴾ [النبأ: 38]، وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: 75]، وهكذا سائر الأفلاك. وأثبتوا لكلَّ درجة روحًا يظهر أثره عند حلول الشمس تلك الدرجة، وكذا لكل يوم من الأيام والساعات والبحار والجبال والمفاوز والعمران وأنواع النباتات والحيوانات وغير ذلك، على ما ورد في لسان الشرع

من ملَك الأرزاق وملَك الجبال وملَك البحار وملَك الأمطار وملَك الموت ونحو ذلك. وبالجملة فكما ثبت لكل من الأبدان البشرية نفس مدبرة فقد أثبتوا لكل نوع من الأنواع بل لكل صنف روحًا يدبّره يُسمَّى بالطباع التام لذلك النوع تحفظه من الآفات والمخافات وتظهر أثره في النوع ظهور أثر النفس الإنسانية في الشخص"]. أقول: الظاهر أنهم كانوا يعتقدون حياتها كما هو رأي الفلاسفة أنَّ للكواكب أنفسًا، وهل أرواح الكواكب عندهم من الملائكة أم غيرهم؟ الله أعلم]؛

فأقول: هذا لا بأس به في الجملة، ولكن لعلي أذكر بما قلناه في باب سابق في فصل مخصص عن (الصابئين) أن الوثنيين من متفلسفة أهل حران (وكذا جينديسابور والرها) قد خلعوا على أنفسهم لقب (الصابئين) خداعاً لأهل الإسلام، وللاستفادة من المعاملة الجيدة لأهل الكتاب. كما أن أقوالهم عن عقائد الكلدانيين إنما هي تطوير متفلسف للأقوال الأصلية؛ وربما حصل مزج بأقوال اليونان: فالأرجح – كما تدل عليه نصوص الكلدانيين أنفسهم وآثارهم، أنه لم يكن لديهم أصلاً إله مركزي أعلى وراء أو فوق الكواكب. والأرجح أن الكواكب عندهم أزلية غير مخلوقة. ويحتمل أن يكون المشتري هو رئيسها: رأس بين متساويين؛ وليس رباً فوق مخلوقين، مع أن هذا حال المشتري كما كان عند اليونانيين، وليس الكلدانيين: فليحرر.

❋ وكما جاء في تفسير الرازي [مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (3/536)]: [وَثَالِثُهَا: وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَنَّهُمْ قَوْمٌ يَعْبُدُونَ الْكَوَاكِبَ، ثُمَّ لَهُمْ قَوْلَانِ. **الْأَوَّلُ**: أَنَّ خَالِقَ الْعَالَمِ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ، إِلَّا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَمَرَ بِتَعْظِيمِ هَذِهِ الْكَوَاكِبِ وَاتِّخَاذِهَا قِبْلَةً لِلصَّلَاةِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّعْظِيمِ. **وَالثَّانِي**: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ خَلَقَ الْأَفْلَاكَ وَالْكَوَاكِبَ، ثُمَّ إِنَّ الْكَوَاكِبَ هِيَ الْمُدَبِّرَةُ لِمَا فِي هَذَا الْعَالَمِ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَالصِّحَّةِ وَالْمَرَضِ، وَالْخَالِقَةُ لَهَا، فَيَجِبُ عَلَى الْبَشَرِ تَعْظِيمُهَا لِأَنَّهَا هِيَ الْآلِهَةُ الْمُدَبِّرَةُ لِهَذَا الْعَالَمِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَعْبُدُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ؛ وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الْقَوْلُ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْكِلْدَانِيِّينَ الَّذِينَ جَاءَهُمْ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَادًّا عَلَيْهِمْ وَمُبْطِلًا لِقَوْلِهِمْ]، انتهى؛

فأقول: مع أن القول عن الكواكب (إِنَّهَا تَعْبُدُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ) فيه نظر، بل الأرجح انه أكذوبة باطلة من أكاذيب متفلسفة (حران) الوثنيين، كما سلف قبل أسطر، لأنه لم يثبت على نحو قاطع أن القوم كانوا يعرفون إلاها مركزيا ترجع إليه الآلهة الفرعية، إما بالولادة أو الخلق؛

وهذا (**الشك**) الإبراهيمي ليس هو شك اللاأدريين، أو شك المعرض عن طلب الحقيقة، غير المبالي بها؛ وإنما هو شك الباحث عن العلم واليقين، فإذا بلغ مرتبة من مراتب العلم اليقيني: طلب مرتبة فوقها، كما أخبرنا الله، جل جلاله، عنه حيث قال نصاً: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى: (**وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي**!)؛ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، (البقرة؛ 2 : 260). فهو مؤمن موقن لكنه يريد الارتقاء من مرتبة (علم اليقين) إلى مرتبة (عين اليقين). وقد عقَّب نبينا أبو القاسم محمد، خاتم النبيين، عليه وعلى آله صلوات وتبريكات وتسليمات من رب العالمين، قائلاً: (نحن أحق **بالشك** من

إبراهيم إذ قال رب أرني كيف تحيي الموتى قال أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي):

* كما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج3/ص1234/ح3192)، (ج4/ص1650/ح4263): [حدثنا أحمد بن صالح حدثنا بن وهب قال أخبرني يونس عن بن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله قال نحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال: ﴿رب أرني كيف تحيي الموتى قال أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي﴾؛ ويرحم الله لوطا لقد كان يأوي إلى ركن شديد؛ ولو لبثت في السجن طول ما لبث يوسف لأجبت الداعي]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج1/ص133/ح151)، (ج1/ص134/ح151)، (ج4/ص1840/ح151)؛ وابن حبان في صحيحه (ج14/ص92/ح6208)؛ وابن ماجه في سننه (ج2/ص1336/ح4026)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص326/ح8311)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج6/ص305/ح11050)، (ج6/ص369/ح11253)؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج8/ص342/ح8813)؛ وغيرهم.

وبطبيعة الحال لم يكن عند إبراهيم برهان على كون تلك الأجرام السماوية نفسها كائنات إلاهية؛ وإنما لدى أبيه وقومه فقط موروثات الآباء والأجداد، التي هي مجرد قصص ومزاعم مرسلة: فالإحالة إلى قول الغير، ممن لم يقم البرهان القاطع على عصمته، حجة داحضة، لا يقبلها إبراهيم الذي آتاه الله رشده: وهذا هو الذي ينبغي لكل راشد. و(الرشد) هو الاستعمال الصحيح للعقل السليم، وهو (العقلانية) بعينها. ومن لم يأت ببرهان على دعواه فهو كاذب، ومن اعتقد شيئاً اعتقاداً جازماً بغير برهان لديه فهو كاذب ضال: لذلك قال إبراهيم لأبيه: ﴿إِنِّي **أَرَاكَ** وَقَوْمَكَ فِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ﴾، حتى لو كانت الدعوى في ذاتها صواباً، ببراهين أخرى. وفي نفس الوقت ليس ثمة برهان على أن تلك الأجرام السماوية ليست كائنات إلاهية: فما هو الحق إذا، وما هو الصواب يا ترى؟! ؟!

هنا تتدارك عناية الله إبراهيم، وهو قد استحقها ببذله الوسع واستفراغ الجهد في استخدام عقله استخداماً صحيحاً، فألهمه النظر والرصد والمراقبة، ثم التأمل والتفكر في ملكوت السماوات والأرض، فلعل فيها ما يستحق أن يكون إلاها: وبخاصة هذه الأجرام السماوية، التي يزعم قومه أنه كائنات إلاهية: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، **وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ** (75) فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً قَالَ هَـذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ (76) فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغاً قَالَ هَـذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ: (**لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ**) (77) فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـذَا رَبِّي هَـذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ (78) إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفاً وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (79) وَحَآجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلاَ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئاً وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً أَفَلاَ تَتَذَكَّرُونَ (80) وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (81)﴾، (الأنعام؛ 6: 74 – 81). وهذا يوجب **القطع** بأمور مهمة منها:

(1) – أن هذا كان تأملاً واستدلالاً حقيقياً من إبراهيم، يريد بها الوصول إلى (حقيقة الألوهية) بالنظر

والتأمل؛ وليس هو جزئية من جزئيات مناظرته لقومه أصلاً:

(أ)– فقوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾، نص قاطع على أن ذلك التأمل إنما هو للتحول من الشك إلى اليقين: فهذا يقتضي، ضرورة ولا بد، أنه لم ينبأ بعد، وإنما جاءت النبوة والاصطفاء بعد ذلك. ولعلنا نذكر ها هنا بما أصلناه في الباب الثاني من هذا الكتاب، حيث قلنا: [وعلى كل حال فإن ضرورة العقل توجب بالنسبة لمن نصبه الله نبياً، ولو على وجه المنة والاصطفاء، ولم يكلف ببلاغ، أو إيصال رسالة، أنه لا بد أن يكون عالماً علم يقين، لا يتزعزع، أنه نبي، وأن الله اصطنعه لنفسه واصطفاه ونصبه نبياً؛ وكذلك أن الذي اصطفاه هو (**الله**)، الذي لا إله إلا هو، الواحد الأحد، الحي القيوم، فاطر السموات والأرض، رب العالمين: فعال لما يريد، وهو على كل شيء قدير، يخلق ما يشاء ويختار، وهو بكل شيء عليم؛ وذلك بإعلام الله له بذلك؛ وإلا لكان ذلك من الله بمثابة كأنه يقول: (نبأتك ولم أنبؤك)، أو كأنه يقول: (نبأتك ولا أعلمك من أنا)؛ وهذا كله تناقض وتخليط وجنون، يتنزه عنه عقلاء البشر، فكيف برب العالمين؟!]؛

(ب)– وقوله، جل جلاله، وسما مقامه، حكاية لكلام إبراهيم: ﴿(لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ)﴾، يقتضي أيضاً أن التأمل إنما هو طلب لليقين والهداية، وللخروج من الشك والضلالة. وهذه هي حجة الإمام الطبري كما جاء في تفسيره [جامع البيان في تأويل القرآن (485/11)]: [قال أبو جعفر: وفي خبر الله تعالى عن قيل إبراهيم حين أفل القمر: ﴿لئن لم يهدني ربّي لأكونن من القوم الضالين﴾، الدليلُ على خطأ هذه الأقوال التي قالها هؤلاء القوم، وأنّ الصوابَ من القول في ذلك، الإقرارُ بخبر الله تعالى الذي أخبر به عنه، والإعراض عما عداه]، وقد أصاب فيها، وأجاد؛ ومع ذلك اعترض عليه بعضهم بأن كلام إبراهيم ربما كان من باب (التواضع)، وإظهار الفقر والحاجة للهداية، المناسب لمقام الدعاء: وهذه شبهة باطلة يبطلها السياق نفسه، لأنه استمر – بعد ذلك – في بحثه ونظره متأملاً حال (الشمس)؛ ثم – بعد أن غربت الشمس – أعلن بأعلى صوت: (إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفاً وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)، كذا بكل ثقة، واعتزاز: فأين ذهب (التواضع)؟! ثم بدأ قومه في محاجته بعد إعلانه الخطير الصادم؛

(ج)– ثم أي مناظرة هذه التي تستمر ليالي وأيام؟!

فكون ذلك إنما كان تأملاً واستدلالاً حقيقياً من إبراهيم، هو الحق المقطوع به، وهو الذي ذهب إليه أكثر المفسرين، كما جاء في تفسير الجامع لأحكام القرآن أبو عبدالله القرطبي (296/11): [قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ﴾ قال الفراء: أي أعطيناه هداه. ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ أي من قبل النبوة؛ أي: وفقناه للنظر والاستدلال، لما جن عليه الليل فرأى النجم والشمس والقمر. وقيل: ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ أي من قبل موسى وهارون. والرشد على هذا النبوة. وعلى الأول **أكثر** أهل التفسير]، انتهى.

(2) – ويترتب على ما سلف، ضرورة، أن هذا كان في أول أمر إبراهيم عندما كان في بلده الأصلي (أور في

بلاد الكلدانيين)، وليس في (حرَّان)، بعد أن هاجر، كما هو الزعم الساقط لكثير من المفسرين؛

(3) – وأن الآلهة التي يعبدها قوم إبراهيم إنما هي، في مجملها وأصلها، كائنات (**علوية**) سماوية، لأن السماء هي مكان النقاء والدوام والانتظام عند الشعوب القديمة عامة، وأهل العراق خاصة. وهذا هو المقطوع به من علوم الآثار والتاريخ والحفريات كما أسلفنا، على كونه معلوماً من قديم، كما أسلفنا قريباً؛

(4) – وإن كان لقوم إبراهيم آلهة ثانوية (**سفلية**) شيطانية، أصلاً، فلعلها، في معتقدهم، كانت سماوية في الأصل ثم تمردت، فطردت من السماوات، واضطرت إلى الأرض السفلى: فهي فرع من أصل. فلا حاجة للتأمل في أحوالها تأملاً مستقلاً: إذا بطل الأصل، بطل الفرع؛ أو أنها أرضية الأصل فلا تحتاج إلى كبير تأمل يستحق الذكر لأن التغير والفساد في الأرض أوضح من أن يحتاج إلى طول نظر. وهذا هو أيضا المقطوع به من علوم الآثار والتاريخ والحفريات: فقد جاء الخبر عن (الإلاهة) انثى لهم يقال لها: (**إللات**)، أو (إيريشكيجال)، تحكم العالم السفلي، كما وجدت أصنام وتصاوير لـ(**إللات**) هذه، سبق إيراد بعض من هذا؛

(5) – وأن إبراهيم، مع حكمه على قومه بالضلال، لأنهم بنوا دينهم على التقليد واتباع الأسلاف، لم يعتبر قولهم بمجرد ذلك باطلاً: بل لا بد من النظر فيه لإبطاله، وفق المبدأ العام: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾، (سبأ؛ 24: 24)؛

(6) – وأخيراً: لا صحة للأكذوبة الأوروبية العنصرية بأن النظر الفلسفي بدأه اليونان: فها هو إبراهيم كما يصوره لنا القرآن: أول فلاسفة التاريخ، وهو إمامهم: فياله من إمام فيلسوف: أنعم به، وأكرم؛

ثانياً: إبراهيم – الذي وصل إلى اليقين بنظره وتأمله، ثم اصطفاه الله نبياً – بدأ دعوة قوموه بإثارة (**الشكِّ**) في دينهم، والتساؤل عن حقيقة هذه (**التماثيل**)، التي رفض إبراهيم أن يسميها (آلهة)، أو حتى (أصنام)، وما هو معنى عكوفهم عليها، وتعاطيهم تلك الممارسات الغريبة لها: من تحلية وتزيين وتطيب؛ وإيقاد شموع ومباخر؛ وقنوت وركوع وسجود؛ وصلوات وترانيم؛ وتصفيق وتصفير وتمايل ورقص؛ وقرع أجراس ودق طبول ونفخ قرون ومزامير؛ وربما طلب للمشورة واستقسام بأزلام؛ وربما تقديم قرابين وتلطيخ بالدماء؛... إلخ؛ وقد فطن لهذه الإمام الشهيد سيد قطب حينما قال في ظلال القرآن (160/5، بترقيم الشاملة آليا): [فكانت قولته هذه دليل رشده: سمى تلك الأحجار والخشب باسمها: ﴿هذه التماثيل﴾ ولم يقل: إنها آلهة، واستنكر أن يعكفوا عليها بالعبادة. وكلمة ﴿عاكفون﴾ تفيد الانكباب الدائم المستمر. وهم لا يقضون وقتهم كله في عبادتها. ولكنهم يتعلقون بها. فهو عكوف معنوي

لا زمني. وهو يسخف هذا التعلق ويبشعه بتصويرهم منكبين أبداً على هذه التماثيل! فكان جوابهم وحجتهم أن: ﴿قالوا: وجدنا آباءنا لها عابدين﴾! وهو جواب يدل على التحجر العقلي والنفسي داخل قوالب التقليد الميتة، في مقابل حرية الإيمان، وانطلاقه للنظر والتدبر، وتقويم الأشياء والأوضاع بقيمها الحقيقية لا التقليدية. فالإيمان بالله طلاقة وتحرر من القداسات الوهمية التقليدية، والوراثات المتحجرة التي لا تقوم على دليل]، **انتهى**؛

ثالثاً: أجاب أبوه والقوم: هذه ليست مجرد (**تماثيل**)، كما سماها إبراهيم، وإنما هي (**أصنام**)، وأنهم ورثوا عبادتها من آبائهم. وقد جاء تصريحهم بتسميتها **أصناماً**، وبأنهم **يعبدونها**، في قوله، جل وعز: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ (69) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ (70) قَالُوا **نَعْبُدُ أَصْنَاماً** فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ (71) قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ (72) أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ (73) قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ (74) قَالَ أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ (75) أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ (76) فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ (77) الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ (78) وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ (79) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ (80) وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ (81) وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ (82)﴾، (الشعراء؛ 26: 69 – 82): فهي، في معتقدهم، تماثيل (آلهة)، تقوم مقام (الآلهة) بمعنى من المعاني، وترتبط بالكائن الإلاهي الذي تنوب عنه ارتباطاً محكما يسوغ قول القائل: (أعبد هذا الصنم) اختصاراً مستحسنا مقبولاً، عند قائليه، بدلاً من قوله: (أعبد الإله الفلاني، الذي يمثله هذا صنم). وقد رأينا قبل قليل أن معظم تلك الآلهة عند قوم إبراهيم ما هي إلا كائنات علوية سماوية، تترائى للناس شمساً، وقمراً، وكواكب.

وقد عبر القرآن عن هذا المعنى الواحد، بعبارتين متباينتين، هما: (**أَتَتَّخِذُ أَصْنَاماً آلِهَةً**)، و(**نَعْبُدُ أَصْنَاماً**)؛ مما يوجب: المعادلات أو المساوات التالية:

(عبادة الصنم = اتخاذ الصنم إلاهاً = (نسبة شيء من الألوهية إلى الصنم

وبالاختصار المنضبط الصحيح:

(العبادة) = (نسبة شيء من الألوهية)

ويترتب على ذلك بالضرورة، إذا عرفنا (الشرك بالله) على أنه (عبادة غير الله):

(م2) – (الشرك بالله) = (عبادة غير الله) = (نسبة الألوهية لغير الله) = (أن تجعل مع الله إلاها آخر)؛

وأما إذا عرفنا (الشرك بالله) على أنه (أن تجعل مع الله إلاها آخر)، فيترتب على ذلك بالضرورة:
(**الشرك بالله**) = (**أن تجعل مع الله إلاها آخر**) = (**نسبة الألوهية لغير الله**) = (**عبادة غير الله**)؛

فأياما كان تعريفنا للشرك ابتداءً: فالنتيجة النهائية واحدة، ضرورة ولا بد: هي هذه المعادلة، أو المساواة، **(م2)**؛ وقد سبقت البرهنة على هذه (المعادلات) ببراهين مستقلة عن هذا تمام الاستقلال.

رابعاً: سألهم إبراهيم عن **البرهان** على ألوهية تلك الكائنات المزعومة: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ (72) أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾، (الشعراء؛ 26: 72 – 73). فأجاب القوم: برهاننا قول (السلف الصالح)، فأسلافنا هم أهل العلم الصحيح، والمعرفة التامة. وليس هذا **إقراراً** منهم بأن (**الآلهة**) لا تسمع ولا تستجيب، ولا تضر ولا تنفع، كما قد يظن من فسد دماغه من الوهابيين الأغبياء، ومن كان على شاكلتهم ممن تسطح فكره، أو فسد دماغه، خصوصاً عند القراءة **المنكوسة** لقوله تعالى مجده: ﴿قَالَ: بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا **فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ** (63) فَرَجَعُوا إِلَى أَنفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنتُمُ الظَّالِمُونَ (64) ثُمَّ نُكِسُوا عَلَى رُؤُوسِهِمْ: لَقَدْ عَلِمْتَ مَا **هَؤُلَاء يَنطِقُونَ** (65) قَالَ: أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْئاً وَلَا يَضُرُّكُمْ (66) أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (67) قَالُوا: حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ (68)﴾، (الأنبياء؛ 21: 63 – 68): فالذي لا ينطق، بإقرارهم جميعاً، وكما يعلم إبراهيم، هو هذه التماثيل الحجرية، التي تم تكسيرها إلا كبيرها، المشار إليها بـ﴿**هَؤُلَاء**﴾؛ وإبراهيم موقن ومصر – على ما قام عليه البرهان عنده كما ذكرنا آنفا، وكما سيأتي تفصيله في فصل مستقل قريباً– على القول بعدم وجود تلك (الآلهة) السماوية المتعالية أصلاً، فليس ثمة في الوجود أصلاً إلا تلك التماثيل الحجرية فقط، لذلك: ﴿قَالَ: أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْئاً وَلَا يَضُرُّكُمْ (66) أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾. وحيث ما وجدنا في القرآن كلاماً عن معبودات المشركين ينص على أنها لا تضر ولا تنفع، أو لا تسمع ولا ترى، أو أنها لا تفعل ولا تبطش، أو ما شاكل ذلك فهو تقرير من القرآن لـ(حقيقة الأمر) في ذاته كما هو في علم الله، أو حكاية لتقرير نبي أثناء محاجته لقومه؛ وليس هو رواية لـ(معتقد المشركين) كما هو في خيالهم المريض.

هذا هو الذي ينبغي القطع به، بضرورة الحس والعقل: فمن المحال الممتنع أن يدعو إنسان عاقل مادة صماء عمياء ميتة، وهو يعتقد يقيناً أنها كذلك: أي مادة صماء عمياء ميتة فحسب: فلا بد أن يكون هناك – في مخيلة الداعي – شيء آخر وراء ذلك. بل وحتى لو وجدنا أحد نزلاء مصحة عقلية ينغمس في حوار مع حذائه، أو قلمه، لجزمنا بأنه – لخلل في دماغه – يتوهم انه يسمع منه كلاماً، ويدير معه حواراً؛ فالمسكين يعيش في عالم خيالي من صنع دماغه المختل.

وحتى الحيوان والطير إنما يهرب من (الفزاعة)، مثلاً، لضعف تمييزه وظنها أنها شخص من بني آدم،

الذين يخشى شرهم، ولو أدركت أنها مجرد (خرقة) على صورة آدمي معلقة على خشبة لما بالى بها، تماماً كما أنه لا يبالي – في العادة – بشجرة تتمايل، أو غصن يتحرك في مهب الريح!

وقد كاد الإمام الفخر الرازي أن يحرر حقيقة الأصنام في تفسيره العظيم:

* حيث جاء في تفسير الرازي [مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (26/421)]: [الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَّافِ» قُرِئَ الدِّينُ بِالرَّفْعِ، ثُمَّ قَالَ وَحَقُّ مَنْ رَفَعَهُ أَنْ يَقْرَأَ مُخْلَصًا بِفَتْحِ اللَّامِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ [النِّسَاءِ: 146] حَتَّى يُطَابِقَ قَوْلَهُ: أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخالِصُ وَالْخَالِصُ وَالْمُخْلَصُ وَاحِدٌ إِلَّا أَنَّهُ وَصَفَ الدِّينَ بِصِفَةِ صَاحِبِهِ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ كَقَوْلِهِمْ شِعْرُ شَاعِرٍ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا بَيَّنَ أَنَّ رَأْسَ الْعِبَادَاتِ وَرَئِيسَهَا الْإِخْلَاصُ فِي التَّوْحِيدِ أَرْدَفَهُ بِذَمِّ طَرِيقَةِ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونا إِلَى اللَّهِ زُلْفى﴾: وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ يَقُولُونَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَخَبَرُ الَّذِينَ مَحْذُوفٌ وَهُوَ قَوْلُهُ يَقُولُونَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونا إِلَى اللَّهِ زُلْفى عَائِدٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ الَّتِي عُبِدَتْ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَهِيَ قِسْمَانِ الْعُقَلَاءُ وَغَيْرُ الْعُقَلَاءِ، أَمَّا الْعُقَلَاءُ فهو أن قوما عبدوا المسيح وعزيرا وَالْمَلَائِكَةَ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَعْبُدُونَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ وَيَعْتَقِدُونَ فِيهَا أَنَّهَا أَحْيَاءٌ عَاقِلَةٌ نَاطِقَةٌ، وَأَمَّا الْأَشْيَاءُ الَّتِي عُبِدَتْ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مَوْصُوفَةً بِالْحَيَاةِ وَالْعَقْلِ فَهِيَ الْأَصْنَامُ، إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَنَقُولُ الْكَلَامُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْكُفَّارُ لَائِقٌ بِالْعُقَلَاءِ، أَمَّا بِغَيْرِ الْعُقَلَاءِ فَلَا يَلِيقُ، وَبَيَانُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ الْأَوَّلُ: أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: مَا نَعْبُدُهُمْ ضَمِيرٌ لِلْعُقَلَاءِ فَلَا يَلِيقُ بِالْأَصْنَامِ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَعْتَقِدَ أُولَئِكَ الكفار في المسيح والعزيز والملائكة أن يشفعوا لهم عند الله، أما يبعد من العاقل أن يعتقد في الأصنام والجمادات أَنَّهَا تُقَرِّبُهُ إِلَى اللَّهِ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَمُرَادُهُمْ أَنَّ عِبَادَتَهُمْ لَهَا تُقَرِّبُهُمْ إِلَى اللَّهِ، ويمكن أن يقال: **إن العاقل لا يعبد الصَّنَمَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَشَبٌ أَوْ حَجَرٌ، وَإِنَّمَا يَعْبُدُونَهُ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهَا تَمَاثِيلُ الْكَوَاكِبِ أَوْ تَمَاثِيلُ الْأَرْوَاحِ السَّمَاوِيَّةِ، أَوْ تَمَاثِيلُ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ الَّذِينَ مَضَوْا، وَيَكُونُ مَقْصُودُهُمْ مِنْ عِبَادَتِهَا تَوْجِيهُ تِلْكَ الْعِبَادَاتِ إِلَى تِلْكَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي جَعَلُوا هَذِهِ التَّمَاثِيلَ صُوَرًا لَهَا**. وَحَاصِلُ الْكَلَامِ لِعُبَّادِ الْأَصْنَامِ أَنْ قَالُوا إِنَّ الْإِلَهَ الْأَعْظَمَ أَجَلُّ مِنْ أَنْ يَعْبُدَهُ الْبَشَرُ لَكِنَّ اللَّائِقَ بِالْبَشَرِ أَنْ يَشْتَغِلُوا بِعِبَادَةِ الْأَكَابِرِ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مِثْلَ الْكَوَاكِبِ وَمِثْلَ الْأَرْوَاحِ السَّمَاوِيَّةِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَشْتَغِلُ بِعِبَادَةِ الْإِلَهِ الْأَكْبَرِ، فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونا إِلَى اللَّهِ زُلْفى]، انتهى كلام الرازي نصاً؛

قوله: (**إن العاقل لا يعبد الصَّنَمَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَشَبٌ أَوْ حَجَرٌ، وَإِنَّمَا يَعْبُدُونَهُ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهَا تَمَاثِيلُ... إلخ**) هو عين الصواب، الذي لا شك فيه، وإن كان تفصيل الأشياء الممثل لها تنقصه الدقة، وكان حقه أن يقول: (**لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهَا تَمَاثِيلُ لكائنات إلاهية: كالْكَوَاكِبِ أَوْ تَمَاثِيلُ الملائكة، وغيرها من الْأَرْوَاحِ السَّمَاوِيَّةِ المتولدة من الآلهة، أَوْ تَمَاثِيلُ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ الَّذِينَ غلوا فيهم فنسبت لهم خصائص الإلاهية؛ أو إله الشر، وما تولد منه من الجن والمردة، ونحو ذلك**).

ومقصد الإمام الرازي بلفظة: (**العاقل**) ها هنا إنما هو من لديه الحد الأدنى من العقل بحيث يصلح أن يوجه إليه خطاب التكليف من البشر البالغين، خلافاً للصغير، والمجنون؛ وليس قصده العاقل الراشد المفكر فحسب.

وأما حكايته لكلام عبدة الأصنام: (إِنَّ الْإِلَهَ الْأَعْظَمَ أَجَلُّ مِنْ أَنْ يَعْبُدَهُ الْبَشَرُ لَكِنَّ اللَّائِقَ بِالْبَشَرِ أَنْ يَشْتَغِلُوا بِعِبَادَةِ الْأَكَابِرِ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مِثْلَ الْكَوَاكِبِ وَمِثْلَ الْأَرْوَاحِ السَّمَاوِيَّةِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَشْتَغِلُ بِعِبَادَةِ الْإِلَهِ الْأَكْبَرِ) فعليه مأخذان:

مأخذ كبير جسيم: زعمه على لسانهم: (عِبَادَةِ الْأَكَابِرِ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ) متناقض ذاتياً، لأن الأكابر لا يمكن أن يقال عنهم أنهم (يعبدوا) أصلاً إلا إذا سبق ذلك اعتقاد بألوهيتهم: فمن المحال عبادة الأنبياء بوصفهم أنبياء فقط، والملائكة بوصفها ملائكة فقط: فكونهم (الْأَكَابِرِ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ) هو كذا في حقيقة الأمر، ومعتقد الرازي، وسائر أهل الإسلام؛ وليس هو كذلك في معتقد عابديها: فانتبه!!؛

ومأخذ صغير فرعي: أن الأمر ليس هكذا فقط، بل هناك مسوغات أخرى في أذهان المشركين المختلة، منها:

(أ) – أن كبير الآلهة ووالدها يفرح بعبادة ولده، ويثيب عليها، فهي في نفس الوقت وذاته، عبادة له، وقربى إليه، ولا بد؛

(ب) – أن لأولاد كبير الآلهة ووالدها عند أبيهم مكانة سامية، وشفاعة لا ترد، ولا تحتاج إلى استئذان: فحسب البشر عبادة الأبناء لحصول المقصود؛

(ج) – أن كبير الآلهة ووالدها بعيد متكبر متعالي، لا يتوصل إليه إلا بالوسائط (ولا يستغرب أن يعتقد المشركون أن هذا التعالي والتسامي السمج المزعوم صفة كمال، لا بد من نسبتها إلى الإله الأكبر)؛

(د) – أن كبير الآلهة ووالدها عاجز لا يفعل ولا يخلق إلا بالوسائط (ولا يستغرب أن يعتقد المشركون أن هذه أيضاً صفة كمال، لا بد من نسبتها إلى الإله الأكبر، حتى لا يتلطخ، أو يتدنس بمعالجة شؤون عالم الذنوب والدنس والفساد).

هذا كله بالنسبة لإبراهيم، وأما أبوه وقومه فهم موقنون ومصرون على معتقدهم الباطل، الموروث من أسلافهم، وهو: وجود تلك (الآلهة) السماوية المتعالية، وأنها أهل للنصرة، لذلك: ﴿قَالُوا: حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا **آلِهَتَكُمْ** إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ﴾: فالنصرة للآلهة، التي كفر بها إبراهيم، وأنكر وجودها: فأهانها – في نظرهم – إهانة بالغة، وسبها سباً شنيعاً، وليست النصرة للتماثيل الحجرية المكسورة. وهذا الجدال، وتلك المواجهة، إنما جاءت متأخرة جداً بعد أحداث قصتنا؛ وقد هاجر إبراهيم بعدها، بعد أن أنجاه الله من النار، وترك وطنه؛

ومع وضوع وبداهته نجد العلامة المحقق عبد الرحمن بن يحيي المعلمي يصاب بعمى البصيرة لإصابته

بالفيروس الوهابي، حيث يقول:

❊ ما جاء في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (2/451): [والمقصود هنا هل في ذلك دلالة على أن قومه كانوا يعبدون الكوكب؟ فإن من المفسرين من قال ذلك، قال: وإنما كانت عبادتهم الأصنام. فالقوم ألَّهوا الأصنام وعبدوها ودعوها وجعلوها شركاء. وهل كانوا يعتقدون فيها ذواتها قدرة على النفع والضُّر؟

الظاهر عدم ذلك، فإنه لما سألهم الخليل عليه السلام: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ (72) أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ (73) قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: 72 – 74]، وظاهرٌ أنهم لو كانوا يعتقدون أنها تضرُّ وتنفع لما فرُّوا إلى الاعتصام بالتقليد، بل ربما يُفهم من تعبيرهم بـ (بل) تسليم أنها لا تسمع ولا تضر ولا تنفع. ويؤيد ذلك أن إبراهيم عليه السلام لما كسرها وهم غائبون، وأُخبروا بأنه سُمِع يذكرها من قبلُ، لم يَستبعدوا قدرته على تكسيرها. ولما قال لهم: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ (63) فَرَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ (64) ثُمَّ... لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء 63 – 65]. ثم لمّا قال لهم: ﴿أَفَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ عدلوا عن الجواب إلى أن: ﴿قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانْصُرُوا آلِهَتَكُمْ﴾. ويشهد لذلك أيضًا أن إبراهيم عليه السلام قال لأبيه: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: 42]، فلم يجبه أبوه بشيء كأن يقول: بل يغني عني، بل ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: 46]. إذن فلماذا كانوا يعبدونها؟]، انتهى؛

فأقول: أرأيت جناية (رفض الفكر) الوهابي على العقول؟! وكيف يصر القوم عليه لا شعورياً حتى لا ينهدم دينهم المبتدع الممسوخ؟! حقا إنه لم المؤسف أن يصاب هذا العلامة الفاضل بعمى البصيرة:

(1)– فهو عاجز عن التفريق بين (التمثال) و(الصنم):

(الصنم) = (التمثال) + (علاقة الارتباط المحكم بكائن إلاهي، والنيابة عنه)

(2)– ويعجز – وهو الحافظ لكتاب الله – عن معرفة إعجاز القرآن في اختصار القصص، واختصار رواية جدال الخصوم: إما لعدم أهميته، وإما تركا لتفصيله اعتمادا على فطنة القارئ، أو لاعتبارات أخرى. خذ مثلاً:

(أ)– قوله، تعالى مجده: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ (69) قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ (70) قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ (71)﴾، (البقرة؛ 2: 69)؛ فهل يشك عاقل أنهم خرجوا للبحث عن (بَقَرَةِ صَفْرَاءَ) أياماً وليالي حتى التبس عليهم الأمر، والقتيل مسجى بحاله: لم يتعفن أو ينتفخ؟! ثم بعد أن عادوا واشتكوا: (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا)، فأخبرهم أنها (لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا

تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ)، فخرجوا ينقبون في البلاد حتى وجدوا البقرة المنشودة فاشتروها بأغلى الأثمان، والقتيل مسجى بحاله: لم يتعفن أو ينتفخ: فهل جاء حرف من هذا في نص القرآن؟!

(ب)– قوله، جل جلاله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (22) وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ... الآية﴾، (يوسف؛ 12: 22–23)؛ فهل يشك عاقل أن امرأة العزيز قبلته كأنه ولدها، واهتمت به وبتنشئته؛ فلما كبر وظهر منه الحسن البارع، والرجولة التامة انقلبت مشاعرها من الأمومة إلى العشق والأنوثة. وبعد مدة لم تطق صبراً فبدأت تخطط وترتب، فانتهزت يوماً فرصة صفاء الجو، وغياب الزوج، الذي خلف يوسف ولم يصحبه ذلك اليوم، ودعت يوسف إلى مخدعها لمناقشة أمر من أمور البيت، وذهب يوصف ببراءة ما يراها إلا أمه، ففتحت الموضوع، وطارحته الغرام، ثم فغلقت الأبواب ... إلخ: فهل جاء حرف من هذا في نص القرآن؟!

والعجز عن التمييز بين (الصنم) و(التمثال) هو أيضاً منشأ التخاليط والوساوس التي تجدها في النص التالي، بالإضافة إلى القراءة المنكسة، وعدم ملاحظة إعجاز القرآن، وتفننه في الاختصار:

❋ فقد جاء في آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (2/452): [(إذن فلماذا كانوا يعبدونها؟): يظهر من جوابهم بقولهم: ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: 74]، مع ما تقدَّم أنهم إنما كانوا يعبدونها محافظة على عادتهم وعادة آبائهم أنفةً مِنْ أن يتركوا ذلك، كما روي عن بعض مشركي قريش أنهم تيقَّنوا بطلان ما هم عليه، ولكن شقَّ عليهم أن يعترفوا بأنهم كانوا هم وآباؤهم على ضلال. ويؤيِّده أن إبراهيم عليه السلام لما كسر الأصنام: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ (63) فَرَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنبياء: 63 – 64]، ففي هذا اعتراف بأن الأصنام لا تضرُّ ولا تنفع، وإنما نُكسوا على رؤوسهم لمجرد المحافظة على العادة فقط. ولو كانوا يعبدونها على أنها تماثيل لأشياء أُخر لانتقلوا في الموضعين – والله أعلم – إلى تلك الأشياء، بأن يقولوا: نحن لا نعبدها لذاتها وإنما نعبدها تعظيمًا للأشخاص التي هي تماثيل لهم مثلًا. وأيضًا، لو كانوا يعبدون التماثيل بهذا القصد لكانوا يعبدون تلك الأشخاص التي هي تماثيل لهم، وإذًا لجاء في محاجَّة إبراهيم عليه السلام ذِكْرُ ذلك كما جاء عن نبينا عليه الصلاة والسلام وغيره من الأنبياء، بحيث إن غالب ما جاء عن نبينا عليه الصلاة والسلام في القرآن لا يكاد يوجد فيه ذكر الأصنام، وإنما كلامه مع المشركين في الملائكة والبنات الخياليَّات]، انتهى كلام المعلمي: فإنا لله، وإنا إليه راجعون؛

خامساً: أن تكسير التماثيل ما كان إلا محاولة أخيرة (يائسة) من إبراهيم لإيقاظ قومه من غفلتهم بأسلوب الصدمة العنيفة لفتح باب الجدال للمرة الأخيرة: فليس كسر الصنم حجة على بطلان ألوهيته؛ ولا هزيمة المؤمنين الصادقين دليلاً على عدم وجود الله، أو برهاناً على خذلان الله لهم، كما قد ينقدح في بعض العقول الكسيحة العليلة. وكان ذلك بعد زمن طويل من المحاججة والمناظرة بالحجج الدامغة،

والبراهين القوية: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـذَا رَبِّي هَـذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ (78) إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفاً وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (79) وَحَآجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلاَ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئاً وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً أَفَلاَ تَتَذَكَّرُونَ (80) وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (81) الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ (82) وَتِلْكَ **حُجَّتُنَا** آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاء إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ (83)﴾، (الأنعام؛ 6: 78 – 83).

سادساً: مقولة إبراهيم: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، لا يتصور صدوره منه إلا لأنهم خوفوه بطش آلهتهم، ونقمتها: فهذه، إضافة لما سبق بيانه، حجة قاطعة على أنهم يعتقدون فيها الألوهية المشتملة على القدرة الذاتية على أفعال التدبير، والنفع والضر، على وجه الاستقلال.

❄ فصل: تحرير (الاستدلال) الإبراهيمي، واستنباط بعض لوازمه:

اتجه إبراهيم بعد **المواجهة الأولية** مع أبيه فوراً إلى تأمل الأجرام السماوية، ورصد أحوالها، لعله يجد بينها من يستحق أن يخبر عنه قائلاً: (هذا ربي)، أي هذا سيدي ومالكي صاحب الهيمنة العليا والأمر والنهي، وهذا لا يجوز عقلا إلا أن يكون هو الإله واجب الوجود الفاعل بالمشيئة والاختيار، ولا يمكن إلا أن يكون واحداً: فلعله هذا الكوكب، كما يزعم قومنا؟! فلما أفل تبين أنه:

(أ)– إما أن يكون فاعلاً بالاضطرار، وليس بالمشيئة والاختيار: فليس إلاهاً، ولا رباً؛

(ب)– أو أنه ممكن الوجود، وليس بواجب: لأن الواجب حاضر أزلا وأبداً: إن جاز أن يكون أصلاً في مكان، فهو لا بد في كل مكان: فمن المحال الممتنع أن يغيب؛

وكذلك القول في سائر الكواكب، فالقمر، ثم الشمس. فوصل إلى حقيقة قطعية مفادها أنه ليس من أجرام السماء من يستحق أن يخبر عنه قائلاً: (هذا ربي)، فلا بد أن تكون كلها مربوبة ممكنة محدثة مخلوقة، ومن باب أولى الأرض، ومن فيها: فالإمكان، والحدوث، والتحول والفساد أوضح فيها وأبين. فالرب إذاً هو ضرورة غير كل هذا، وهو ضرورة الذي **فطر**، أي **بدأ خلق**، السموات والأرض، ضرورة ولا بد.

وقد ألمح الشيخ محمد أبو زهرة لذلك في زهرة التفاسير (ص: 4881): [أكد سبحانه وتعالى ما اتاه لإبراهيم، بـ(اللام)، و(قد)، والرشد هو العلم والإدراك والنفاذ إلى الحقائق كما رأينا تعرفه لله تعالى في وسط الجهالة التي كانت غمامة على العقول منعتها من الإدراك السليم، وكيف تعرف في نجم فراه قد أفل، ثم في القمر فرآه أيضا أفل، ثم رأى الشمس بازغة، فقال هذا حتى انتهى إلى الوحد انية. هذا كله

رشد وإدراك سليم انتهى إلى الإدراك الكامل لمعنى الألوهية المنزهة عن المشابهة للحوادث في أفولها وظهورها، وفى فنائها وبقائها]، انتهى.

وأما الإمام أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي الشافعي، المعروف بالفخر الرازي، فقد فصل في ذلك في مواضع عدة من تفسيره العظيم (مفاتيح الغيب من القرآن الكريم):

❋ فقد جاء في تفسير الرازي (1/371، بترقيم الشاملة آليا): [المسألة الثالثة: اعلم أنه سبحانه أمر بعبادته والأمر بعبادته موقوف على معرفة وجوده، ولما لم يكن العلم بوجوده ضرورياً بل استدلالياً لا جرم أورد ههنا ما يدل على وجوده، واعلم أننا بينا في «الكتب العقلية» أن الطريق إلى إثباته سبحانه وتعالى إما الإمكان، وإما الحدوث. وإما مجموعهما، وكل ذلك إما في الجواهر أو في الأعراض، فيكون مجموع الطرق الدالة على وجوده سبحانه وتعالى ستة لا مزيد عليها]، ... حتى قال: [وثالثها: الاستدلال بحدوث الأجسام. وإليه الإشارة بقول إبراهيم عليه السلام: ﴿لا أُحِبُّ الآفلين﴾، (الأنعام؛ 6: 76)]، **انتهى كلام الفخر الرازي**؛ وليس هذا – في الأرجح – من باب (حدوث الأجسام)، بل هو في (الإمكان) أدخل، كما أدركه الرازي نفسه في مواضع أخرى؛

❋ وجاء في تفسير الرازي (3/230، بترقيم الشاملة آليا): [المسألة الثانية: أجمع المعتبرون من العقلاء على أنه سبحانه وتعالى منزه عن المجيء والذهاب ويدل عليه وجوه:

أحدها: ما ثبت في علم الأصول أن كل ما يصح عليه المجيء والذهاب لا ينفك عن الحركة والسكون، وهما محدثان، وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث، فيلزم أن كل ما يصح عليه المجيء والذهاب يجب أن يكون محدثاً مخلوقاً والإله القديم يستحيل أن يكون كذلك؛

وثانيها: أن كل ما يصح عليه الانتقال من مكان إلى مكان، فأما أن يكون في الصغر والحقارة كالجزء الذي لا يتجزأ وذلك باطل باتفاق العقلاء، وإما أن لا يكون كذلك بل يكون شيئاً كبيراً فيكون أحد جانبيه مغايراً للآخر فيكون مركباً من الأجزاء والأبعاض وكل ما كان مركباً، فإن ذلك المركب يكون مفتقراً في تحققه إلى تحقق كل واحد من أجزائه، وكل واحد من أجزائه غيره فكل مركب هو مفتقر إلى غيره وكل مفتقر إلى غيره فهو **ممكن لذاته**، وكل ممكن لذاته فهو محتاج في وجوده إلى المرجح والموجد، فكل ما كان كذلك فهو محدث مخلوق مسبوق بالعدم، والإله القديم يمتنع أن يكون كذلك؛

وثالثها: أن كل ما يصح عليه الانتقال من مكان إلى مكان فهو محدود ومتناه، فيكون مختصاً بمقدار معين، مع أنه كان **يجوز في العقل** وقوعه على مقدار أزيد منه أو أنقص فاختصاصه بذلك القدر المعين لا بد وأن يكون لترجيح مرجح، وتخصيص مخصص، وكل ما كان كذلك كان فعلاً لفاعل مختار، وكل ما كان كذلك فهو محدث مخلوق، فالإله القديم الأزلي يمتنع أن يكون كذلك؛

ورابعها: أنا متى جوزنا في الشيء الذي يصح عليه المجيء والذهاب أن يكون إلهاً قديماً أزلياً فحينئذ لا يمكننا أن نحكم بنفي الإلهية عن الشمس والقمر، وكان بعض الأذكياء من أصحابنا يقول: الشمس

والقمر لا عيب فيهما يمنع من القول بإلهيتهما سوى أنهم جسم يجوز عليه الغيبة والحضور، فمن جوز المجيء والذهاب على الله تعالى فلم لا يحكم بإلهية الشمس، وما الذي أوجب عليه الحكم بإثبات موجود آخر يزعم أنه إله؛

وخامسها: أن الله تعالى حكى عن الخليل عليه الصلاة والسلام أنه طعن في إلهية الكواكب والقمر والشمس بقوله: ﴿لا أُحِبُّ الأفلين﴾ [الأنعام: 76] ولا معنى للأفول إلا الغيبة والحضور فمن جوز الغيبة والحضور على الله تعالى فقد طعن في دليل الخليل عليه السلام وكذب الله في تصديق الخليل عليه السلام في ذلك)]، **انتهى كلام الفخر الرازي**؛

قلت: الحجة الأولى قد ترد عليها بعض الاعتراضات؛ وأما الثانية والثالثة فلا يمكن إيراد اعتراض معتبر عليها؛ وأما الرابعة فطريقة الرازي جعلتها حجة (خطابية)، وليست (برهانية)، مع كونها تعود إلى الثانية والثالثة، وربما إلى أكثر من ذلك، فهي (برهانية) في ذاتها؛

* وجاء أيضاً في تفسير الرازي (352/6، بترقيم الشاملة آليا): [المسألة السادسة: تفلسف الغزالي في بعض كتبه وحمل الكوكب على النفس الناطقة الحيوانية التي لكل كوكب، والقمر على النفس الناطقة التي لكل فلك، والشمس على العقل المجرد الذي لكل ذلك، وكان أبو علي بن سيناء يفسر الأفول **بالإمكان**، فزعم الغزالي أن المراد بأفولها إمكانها في نفسها، وزعم أن المراد من قوله: ﴿لا أُحِبُّ الأفلين﴾ أن هذه الأشياء بأسرها ممكنة الوجود لذواتها، وكل ممكن فلا بد له من مؤثر، ولا بد له من الانتهاء إلى واجب الوجود. واعلم أن هذا الكلام **لا بأس به**. إلا أنه يبعد حمل لفظ الآية عليه، ومن الناس من حمل الكوكب على الحس والقمر على الخيال والوهم، والشمس على العقل، والمراد أن هذه القوى المدركة الثلاثة قاصرة متناهية، ومدبر العالم مستول عليها قاهر لها، والله أعلم)]، **انتهى كلام الفخر الرازي**؛

قلت: القاصر، والمتناهي، والمحدود لا يمكن أن يكون واجب الوجود: فهو إذاً ممكن حادث مخلوق، ومن المحال أن يكون إلاهاً.

فهذا كله يوجب أيضاً القطع بأمور، منها:

(1) – أن ما في الكون من أسباب ومسببات، وطبائع وأنظمة، وأفعال بعد أفعال، وخلق بعد خلق، لا يحل إشكالية: (من ربي): لأن الإشكالية هي: من هو (**الفاطر**)، أي من هو الذي **بدأ الخلق**: وتصديق ذلك في أمر الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ **فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ** ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، (العنكبوت:: 20)؛ وقوله تعالى ذكره: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعْدَ اللّهِ حَقّاً إِنَّهُ **يَبْدَأُ الْخَلْقَ** ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ﴾، (يونس؛ 10: 4)؛ وأيضاً: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللّهُ **يَبْدَأُ الْخَلْقَ** ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾، (يونس؛ 10: 34)؛ وأيضا: ﴿أَمَّن **يَبْدَأُ الْخَلْقَ** ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾، (النمل؛ 27:

64)؛ وأيضاً: ﴿اللَّهُ **يَبْدَأُ الْخَلْقَ** ثُمَّ يُعِيدُهُ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، (الروم؛ 30: 11)؛ وأيضاً: ﴿وَهُوَ الَّذِي **يَبْدَأُ الْخَلْقَ** ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، (الروم؛ 30: 27)؛ وغيرها؟!

(2) – أن البرهان الكوني (الكوسمولوجي) على وجود الله ووحدانيته برهان صحيح؛

(3) – أن كل تأملات إبراهيم في ملكوت السموات والأرض إنما هي دراسة لقضايا خبرية لا يتصور، للوهلة الأولى، أن يتعلق بها إلا تصديقات ومعتقدات معينة: فقول إبراهيم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ لا يمكن إلا أن يكون:

(أ) – إني كافر بآلهتكم الأخرى، منكر لوجودها أصلاً، فما هي إلا خرافات وفرضيات في الأذهان، لا وجود لها خارج الذهن في الأعيان؛

(ب) – أو: إن كان لبعضها وجود ما خارج الذهن، فأنا منكر لألوهيتها، فليست هي على الصفة التي تزعمون:

فالشرك هو إذاً حصراً: (**أن تجعل مع الله إلاها آخر**)، كما سلف تقريره مراراً وتكراراً؛

(4) – وأنه مما لا شك فيه أن (الأصنام)، قطعاً ولا جدال، مشمولة ببراءة إبراهيم من جميع الآلهة إلا الله، وكفره بها: فآية (البراءة) إذا حجة إضافية قاطعة على أن الأصنام التي كان يعبدها قوم إبراهيم، ليست مجرد تماثيل حجرية، فهذه موجودة أمام الجميع، لا يجحد وجودها إلا مجنون؛ فما هي إذاً إلا نائبة تنوب عن، أو قائمة تقوم مقام تلك الكائنات السماوية: النجوم، والقمر، والشمس، وما شابهها أو كان من جنسها: فلعل الأصنام ما هي إلا رموز أو أجساد أو مساكن أو آلات اتصال مع الكائنات الإلاهية التي تمثلها تلك التماثيل الحجرية. وقد فصلنا الكلام عن الأوثان والأصنام في فصل كامل من باب سابق؛

(5) – بما إن الله هو (**الفاطر**)، أي أنه هو الذي **بدأ الخلق**، بما في ذلك خلق الإنسان، فعليه يكون الجدل البيزنطي العقيم حول (نظرية التطور)، و(أصل الإنسان) لا معنى له. وغاية ما في الأمر أن صحة (نظرية التطور)، إن ثبتت، إنما تثبت بطلان خرافات العهد القديم حول الكيفية المفصلة لخلق الإنسان، والتي تسرب بعضها إلى أهل الإسلام، وتبرهن برهاناً قاطعاً على وقوع التحريف والزيادة والكذب فيه؛ أو سوء الفهم، وركاكة الصياغة في أقل تقدير: فالحمد لله على ذلك؛

❄ فصل: شبهات واعتراضات على قصة إبراهيم

أسلفنا أعلاه أن قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ

وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ (75) فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً قَالَ هَـذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ (76) فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغاً قَالَ هَـذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ: (**لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ**) (77) فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـذَا رَبِّي هَـذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ (78) إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفاً وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (79) وَحَآجَّهُ قَوْمُهُ: ... الآية﴾، (الأنعام؛ 6: 75 – 80)، إنما كان تأملاً واستدلالاً حقيقياً من إبراهيم، وليس مناظرة أو محاجة لقومه أصلاً، وأن ذلك هو الحق المقطوع به. ومع ذلك فقد أُورِدَت شبهات على ذلك، من أهمها:

* ما جاء في دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص: 16): [قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلا نَصْرَانِيّاً وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفاً مُسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ الآية. هذه الآية الكريمة وأمثالها في القرآن تدل على أن إبراهيم – عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام – لم يكن مشركاً يوما؛ لأن نفي الكون الماضي في قوله: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ يدل على استغراق النفي لجميع الزمن الماضي كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ الآية، وقد جاء في موضع آخر ما يوهم خلاف ذلك وهو قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً قَالَ هَذَا رَبِّي.. فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغاً قَالَ هَذَا رَبِّي... فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ﴾ الآية، ومن ظنّ ربوبية غير الله فهو مشرك بالله كما دل عليه قول الله تعالى عن الكفار: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلا يَخْرُصُونَ﴾، والجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أنه مناظر لا ناظر ومقصوده التسليم الجدلي: أي هذا ربي على زعمكم الباطل، والمناظر قد يسلم المقدمة الباطلة تسليما جدليا ليفحم بذلك خصمه، فلو قال لهم إبراهيم في أول الأمر: الكوكب مخلوق لا يمكن أن يكون ربا، لقالوا له: كذبت، بل الكوكب ربٌ، ومما يدل لكونه مناظرا لا ناظر قوله تعالى: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ﴾ استدل به بن جرير على أنه غير مناظر من قوله تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ لا دليل فيه على التحقيق؛ لأن الرسل يقولون مثل ذلك تواضعا وإظهارا لالتجائهم إلى الله كقول إبراهيم: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الأَصْنَامَ﴾، وقوله هو وإسماعيل: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ الآية.

الوجه الثاني: أنّ الكلام على حذف همزة الاستفهام أي: (أهذا ربي؟)، وقد تقرر في علم النحو أن حذف همزة الاستفهام إذا دلّ المقام عليها جائز، وهو قياسي عند الأخفش مع (أم) ودونها، ذُكِر الجواب أم لا، فمن أمثلته دون (أم) ودون ذكر الجواب قول الكميت: (طربت وما شوقا إلى البيض أطرب *** ولا لعبا مني وذو شيب يلعب)، يعني: (أو ذو الشيب يلعب؟)؛ وقول أبي خراش الهذلي واسمه خويلد: (رفوني وقالوا يا خويلد لم ترع *** فقلت، وأنكرت الوجوه: هم هم)، يعني: (أهم هم؟!)، كما هو الصحيح، وجزم به الألوسي في تفسيره، وذكره ابن جرير عن جماعة، ويدل له قوله: (وأنكرت الوجوه)؛ ومن أمثلته دون (أم) مع ذكر الجواب قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي: (ثم قالوا تحبها قلت بهرا *** عدد النجم والحصى والتراب)، يعني: (أتحبُّها)، على القول الصحيح؛ وهو مع (أم) كثير جداً: ومن أمثلته قول الأسود

بن يعفر التميمي وأنشده سيبويه لذلك: (لعمرك ما أدري وإن كنت داريا *** شعيث بن سهم أو شعيث بن منقر)، يعني: (أشعيث بن سهم؟)؛ وقول بن أبي ربيعة المخزومي: (بدا لي منها معصم يوم جمرت *** وكف خضيب زينت ببنان)، (فوالله ما أدري وإني لحاسب *** بسبع رميت الجمر أم بثمان)، يعني (أبسبع؟)؛ وقول الأخطل: (كذبتك عينك أم رأيت بواسط *** غلس الظلام من الرباب خيالا)، يعني: (أكذبتك عينك؟)، كما نصّ سيبويه على جواز ذلك في بيت الأخطل، هذا وإن خالف الخليل زاعما أنّ (كذبتك) صيغة خبرية، وأنّ (أم) بمعنى (بل) ففي البيت على قول الخليل نوع من أنواع البديع المعنوي يسمى بالرجوع عند البلاغيين؛ وقول الخنساء: (قذى بعينيك أم بالعين عوار *** أم خلت إذا أقفرت من أهلها الدار)، تعني: (أقذى بعينيك؟)؛ وقول أحيحة بن الجلاح الأنصاري: (وما تدري وإن ذمرت سقبا *** لغيرك أم يكون لك الفصيل)، يعني: (ألغيرك؟)؛ وقول أمرئ القيس: (تروح من الحي أم تبتكر *** وماذا عليك بأن تنتظر)، يعني: (أتروح؟).

وعلى هذا القول فقرينة الاستفهام المحذوف علو مقام إبراهيم عن ظن ربوبية غير الله، وشهادة القرآن له بالبراءة من ذلك، والآية على هذا القول تشبه قراءة بن محيصن: (سواء عليهم أنذرتهم)، ونظيرها على هذا القول قوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا﴾ على أحد القولين، وقوله: ﴿فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾على أحد القولين.

وما ذكره بعض العلماء غير هذين الوجهين فهو راجع إليهما كالقول بإضمار القول أي يقول الكفار: هذا ربي، فإنه راجع إلى الوجه الأول، وما ذكره عن ابن إسحاق واختاره ابن جرير الطبري ونقله عن ابن عباس من أنّ إبراهيم كان ناظراً يظنُّ ربوبية الكوكب فهو ظاهر الضعف؛ لأن نصوص القرآن ترده كقوله: ﴿وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفاً مُسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، وقوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ﴾، وقد بيّن المحقق ابن كثير في تفسيره رد ما ذكره بن جرير بهذه النصوص القرآنية وأمثالها، والأحاديث الدالة على مقتضاها كقوله، صلى الله عليه وسلم: (كل مولود يولد على الفطرة) الحديث]، انتهى كلام الشيخ الإمام الشنقيطي؛

فأقول:

أولاً: قوله في الوجه الأول: (أنه مناظر لا ناظر ومقصوده التسليم الجدلي: أي هذا ربي على زعمكم الباطل) ليس بمقنع، لأن المناظر المجادل ممكن جداً أن يقول: (لنفترض أن هذا ربي)، و(لنفترض أنه ليس ربي) ولننظر: على أيها يقوم البرهان، كما هو نصاً في قوله تعالى مجده: ﴿وَإِنَّا **أَوْ** إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾، (سبأ؛ 34: 24)؛ وقال: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾، (فصلت؛ 41: 52)؛ وأيضاً: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَآمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، (الأحقاف؛ 46: 10)؛ ومن باب أولى فمن الممكن جداً للناظر المستدل، بل الواجب عليه، أن يقول: (لنفترض – جدلاً – أن

هذا ربي)، ثم يدرس ما يترتب على ذلك: وسياق الآيات يدل على هذا قطعياً، وإلا لما استمر إبراهيم في مراقبة النجم، ثم القمر، ثم الشمس، حتى أفل كل منهم؛

ثانياً: كون الكلام على حذف همزة الاستفهام أي: (أهذا ربي؟)، يمكن أيضاً صدوره من المناظر، ومن الناظر؛

إذاً: فتحصل من الوجهين أنه ليس من الضروري (أنّ إبراهيم كان ناظراً يظنُّ ربوبية الكوكب): بل من الممكن جداً أنه ناظر يفترض – جدلاً – ربوبية الكوكب، ثم يبحث عما يثبتها أو يزيفها.

ثالثاً: قول الشنقيطي: [ومن ظنّ ربوبية غير الله فهو مشرك بالله: كما دل عليه قول الله تعالى عن الكفار: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلا يَخْرُصُونَ﴾]، خطأ فادح لأن الحق – كما هو حاصل في علم الله – أن الشركاء الذين يدعوهم المشركون لا وجود لهم بذواتهم أو بتلك الصفة أصلاً خارج أذهان المشركين: فمن المحال أن يكون قد قام برهان على وجودهم بذواتهم أو بتلك الصفة مطلقاً. فاعتقاد المشركين فيهم، وإن كان جازماً، غير مطابق للواقع كما هو خارج الذهن: فهو ظن، وليس علماً. فـ(الظن) في الآية ها هنا مقابل (العلم)، وليس مقابل القطع واليقين. والشرك كما سلف مراراً إنما هو (أن تجعل مع الله إلاهاً آخر): أي أن تعتقد الألوهية في غير الله. وأما الظان، بمعنى الشاك، فلا يسمى مشركاً: بل هو شاك متردد فقط.

وعليه، فحتى لو سلمنا جدلاً بـ(أنّ إبراهيم كان ناظراً يظنُّ ربوبية الكوكب) فلا يترتب عليه أنه (كان مشركاً) آنذاك. فقول الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي: [﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ يدل على استغراق النفي لجميع الزمن الماضي] صحيح، وليس قطعياً، فقد يكون بمعنى: وما ينبغي له أن يكون من المشركين المستقسمين بالأزلام كما تزعم قريش، وإنما كان حنيفا مسلما؛ وكذلك في المواقع الأخرى حسب السياق. فالظاهر أن الشيخ نسي ما قاله هو نفسه في أضواء البيان [موافق للمطبوع (419/3)]: [اعلم أولاً أن لفظ (ما كان) يدل على النفي، فتارة يدل ذلك النفي من جهة المعنى على **الزجر والردع**، كقوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ** لأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَسُولِ اللَّهِ﴾. وتارة يدل على **التعجيز**، كقوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ **مَا كَانَ** لَكُمْ أَن تُنبِتُواْ شَجَرَهَا﴾. وتارة يدل على **التنزيه**، كقوله هنا: ﴿**مَا كَانَ** للَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾، وقد أعقبه بقوله: ﴿سُبْحَانَهُ﴾، (أي تنزيهاً له عن اتخاذ الولد وكل ما لا يليق بكماله وجلاله. فقوله: ﴿**مَا كَانَ للَّهِ**﴾، بمعنى: ما يصح ولا يتأتى ولا يتصور في حقه جل وعلا أن يتخذ ولداً، سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً. والآية كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنبَغِى لِلرَّحْمَانِ أَن يَتَّخِذَ وَلَداً﴾]؛

فحتى لو كان إبراهيم يظنُّ ربوبية الكوكب، وهو قد بلغ سن التكليف، لا سيما أنه ليس من المخاطبين بواسطة رسول سابق، لأنه جاء قطعاً على فترة من الرسل، ولعله لم يعلم بوجود رسل أصلاً إلا بعد أن جاء الوحي، وأخبره بالرسل السابقين (والمعاصرين، إن كان هناك رسل معاصرون عند أمم أخرى). وأما من لم يبلغ سن التكليف فهو على فطرة الإسلام الأولى فلا يسمَّى مشركاً البتة، وإن أُلْحِق بوالديه المشركَيْن في أحكام الدنيا.

❋ وأيضاً ما جاء في مفاتيح الغيب [ترقيم الشاملة موافق للمطبوع (39/13)]: [المسألة الثالثة: اعلم أن أكثر المفسرين ذكروا أن ملك ذلك الزمان رأى رؤيا وعبرها المعبرون بأنه يولد غلام ينازعه في ملكه فأمر ذلك الملك بذبح كل غلام يولد فحبلت أم إبراهيم به وما أظهرت حبلها للناس فلما جاءها الطلق ذهبت إلى كهف في جبل ووضعت إبراهيم وسدت الباب بحجر فجاء جبريل عليه السلام ووضع أصبعه في فمه فمصه فخرج منه رزقه وكان يتعهده جبريل عليه السلام فكانت الأم تأتيه أحياناً وترضعه وبقي على هذه الصفة حتى كبر وعقل وعرف أن له رباً فسأل الأم فقال لها من ربي فقالت أنا فقال ومن ربك قالت أبوك فقال للأب ومن ربك فقال ملك البلد فعرف إبراهيم عليه السلام جهلهما بربهما فنظر من باب ذلك الغار ليرى شيئاً يستدل به على وجود الرب سبحانه فرأى النجم الذي هو أضوأ النجوم في السماء فقال هذا ربي إلى آخر القصة.

ثم القائلون بهذا القول اختلفوا فمنهم من قال إن هذا كان بعد البلوغ وجريان قلم التكليف عليه ومنهم من قال إن هذا كان قبل البلوغ واتفق أكثر المحققين على فساد القول الأول واحتجوا عليه بوجوه

الحجة الأولى: أن القول بربوبية النجم كفر بالإجماع والكفر غير جائز بالإجماع على الأنبياء؛

الحجة الثانية: أن إبراهيم عليه السلام كان قد عرف ربه قبل هذه الواقعة بالدليل والدليل على صحة ما ذكرناه أنه تعالى أخبر عنه أنه قال قبل هذه الواقعة لأبيه آزر ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ءازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَاماً ءالِهَةً ... الآية﴾، (الأنعام 74)

الحجة الثالثة: أنه تعالى حكى عنه أنه دعا أباه إلى التوحيد وترك عبادة الأصنام بالرفق حيث قال لأبيه: ﴿يا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يَبْصِرُ وَلاَ يُغْنِى عَنكَ شَيْئاً (مريم 42) وحكى في هذا الموضع أنه دعا أباه إلى التوحيد وترك عبادة الأصنام بالكلام الخشن واللفظ الموحش ومن المعلوم أن من دعا غيره إلى الله تعالى فإنه يقدم الرفق على العنف واللين على الغلظ ولا يخوض في التعنيف والتغليظ إلا بعد المدة المديدة واليأس التام فدل هذا على أن هذه الواقعة إنما وقعت بعد أن دعا أباه إلى التوحيد مراراً وأطواراً ولا شك أنه إنما اشتغل بدعوة أبيه بعد فراغه من مهم نفسه فثبت أن هذه الواقعة إنما وقعت بعد أن عرف الله بمدة؛

الحجة الرابعة: أن هذه الواقعة إنما وقعت بعد أن أراه الله ملكوت السموات والأرض حتى رأى من فوق العرش والكرسي وما تحتهما إلى ما تحت الثرى ومن كان منصبه في الدين كذلك وعلمه بالله كذلك كيف يليق به أن يعتقد إلهية الكواكب]، انتهي كلام الإمام فخر الدين الرازي؛

فنقول: **أولاً**: القصة الطويلة التي أوردها الإمام فخر الدين الرازي قصة خرافية، لم يأت بها الوحي، ولم ترد برواية جمع من شهود العيان العدول الذين يستحيل تواطؤهم على الكذب عمداً، أو الخطأ مصادفة، أي: بنقل التواتر: فالواجب أن يضرب بها عرض الحائط. والأرجح عندي أن الإمام فخر الدين الرازي إنما أورد هذه الخرافة لبيان تناقضها، وليس لاعتمادها أو الاحتجاج بها؛

وثانياً: قول الإمام فخر الدين الرازي في حجته الأولى: [القول بربوبية النجم كفر بالإجماع؛ والكفر لا يجوز على الأنبياء بالاتفاق]، أخطاء متراكمة:

(أ) – نعم: القول – بمعنى (الاعتقاد) - بربوبية النجم كفر بالإجماع، ولكن إبراهيم ما كان معتقداً لربوبية النجم أصلاً؛

(ب) – لا معنى لجملة: (والكفر لا يجوز على الأنبياء بالاتفاق):

(1)– لأن هذا كان – ضرورة – قبل أن ينبأ إبراهيم؛

(ب)– والنبي قد ينسلخ من النبوة، فيكفر بذلك: فهو ليس نبياً حينئذ. وليس هذا محال عقلاً، ولكن لا بد أن يقيم الله البرهان اليقيني القاطع للعذر على ذلك حتى لا يختل البلاغ عن الله. وهذا هو الذي وقع في قصة بلعام بن باعوراء، إن صح أنه كان نبياً، إذ صرَّح هو بنفسه حال نبوته، وقبل انسلاخه، أنه لا يستطيع – عصبية لقومه - مواجهة موسى وقومه، والدعاء عليهم، وإلا باء بغضب من الله: فأخبر بالحق حال عصمته، وبين كيفية انتهاء النبوة والعصمة: ثم فعلها المجرم البائس!

وثالثاً: قوله في الحجة الثانية: [أن إبراهيم عليه السلام كان قد عرف ربه قبل هذه الواقعة بالدليل والدليل على صحة ما ذكرناه أنه تعالى أخبر عنه أنه قال قبل هذه الواقعة لأبيه آزر: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِابِيهِ ءازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَاماً ءالِهَةً ... الآية﴾، (الأنعام 74)]، خطأ أيضاً: فغاية ما تنص عليه الآية أنه رفض أن تكون (التماثيل) قائمة مقام الآلهة، فقط لا غير. أما وجود الآلهة السماوية المتعالية، أو عدم وجودها، ثم معرفة الرب الواحد، فهو أمر معلق على البحث والنظر، كما جاء بعد ذلك فوراً؛

ورابعاً: قوله في الحجة الثالثة: [أنه تعالى حكى عنه أنه دعا أباه إلى التوحيد وترك عبادة الأصنام بالرفق حيث قال لأبيه: ﴿يا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يَبْصِرُ وَلاَ يُغْنِى عَنكَ شَيْئاً (مريم 42) وحكى في هذا الموضع أنه دعا أباه إلى التوحيد وترك عبادة الأصنام بالكلام الخشن واللفظ الموحش ومن المعلوم]: زعم مجرد:

(أ) – فسياق سورة مريم: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا (41) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا (42) يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ

فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا (43) يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا (44) يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا (45) قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا (46) قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا (47) وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُو رَبِّي عَسَى أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا (48) فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا (49) وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا (50)﴾، (مريم؛ 20: 41 – 51): يدل على أن الحوار فيها متأخر جداً قبيل هجرة إبراهيم؛

(ب) – ليس في سياق سورة الأنعام كلام خشن، فقوله: ﴿إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ تقرير لواقع؛ أما الكلام الخشن فهو كقول موسى لفرعون: ﴿... لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَافِرْعَوْنُ **مَثْبُورًا**﴾، (الإسراء؛ 17: 102، 103)؛

(ج) – قوله: (والدعوة بالرفق مقدمة على الدعوة بالخشونة والغلظة)، زعم مجرد: نعم، هكذا أُمِر موسى أن يبدأ باللين. ولكننا لا ندري ما هو الشرع بالنسبة لغيره من الأنبياء: فدعوة نوح كانت تتقلب من السر إلى الجهر، ثم إلى السر؛ ومن الليل والنهار؛ ودعوة لوط كانت على نسق واحد من الخشونة واللين؛

خامساً: قوله في الحجة الرابعة: [هذه الواقعة إنما وقعت بعد أن أراه الله ملكوت السموات والأرض حتى رأى من فوق العرش والكرسي وما تحتهما إلى ما تحت الثرى ... إلخ]، كلام فارغ، بني على حديث خرافة، كما ذكرنا تحت أولاً، إلا أن يكون قصد الإمام فخر الدين الرازي بيان سخف وتناقض تلك الأساطير والخزعبلات التي تداولها المفسرون.

* واستمر الإمام الفخر الرازي قائلاً في مفاتيح الغيب [ترقيم الشاملة موافق للمطبوع (40/13)]:
[الحجة الخامسة: أن دلائل الحدوث في الأفلاك ظاهرة من خمسة عشر وجهاً وأكثر ومع هذه الوجوه الظاهرة كيف يليق بأقل العقلاء نصيباً من العقل والفهم أن يقول بربوبية الكواكب فضلاً عن أعقل العقلاء وأعلم العلماء؛

الحجة السادسة: أنه تعالى قال في صفة إبراهيم عليه السلام إِذْ جَاء رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ (الصافات 84) وأقل مراتب القلب السليم أن يكون سليماً عن الكفر؛ وأيضاً مدحه فقال وَلَقَدْ ءاتَيْنَا إِبْراهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ (الأنبياء 51) أي آتيناه رشده من قبل من أول زمان الفكرة وقوله وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ أي بطهارته وكماله؛ ونظيره قوله تعالى اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ (الأنعام 124)؛

الحجة السابعة: قوله وَكَذَلِكَ نُرِى إِبْراهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالأرْضَ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ أي وليكون بسبب تلك الإراءة من الموقنين؛ ثم قال بعده فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ الَّيْلُ والفاء تقتضي الترتيب فثبت أن هذه الواقعة إنما وقعت بعد أن صار إبراهيم من الموقنين العارفين بربه؛

الحجة الثامنة: أن هذه الواقعة إنما حصلت بسبب مناظرة إبراهيم عليه السلام مع قومه والدليل عليه أنه

تعالى لما ذكر هذه القصة قال وَتِلْكَ حُجَّتُنَا ءاتَيْنَاهَا إِبْراهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ ولم يقل على نفسه فعلم أن هذه المباحثة إنما جرت مع قومه لأجل أن يرشدهم إلى الإيمان والتوحيد لا لأجل أن إبراهيم كان يطلب الدين والمعرفة لنفسه؛

الحجة التاسعة: أن القوم يقولون إن إبراهيم عليه السلام إنما اشتغل بالنظر في الكواكب والقمر والشمس حال ما كان في الغار وهذا باطل لأنه لو كان الأمر كذلك فكيف يقول إِلَاهٌ واحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىء مّمَّا تُشْرِكُونَ مع أنه ما كان في الغار لا قوم ولا صنم؛

الحجة العاشرة: قال تعالى وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونّى في اللَّهِ وكيف يحاجونه وهم بعد ما رأوه وهو ما رآهم وهذا يدل على أنه عليه السلام إنما اشتغل بالنظر في الكواكب والقمر والشمس بعد أن خالط قومه ورآهم يعبدون الأصنام ودعوه إلى عبادتها فذكر قوله لا أُحِبُّ الأْفِلِينَ رداً عليهم وتنبيهاً لهم على فساد قولهم؛

الحجة الحادية عشر: أنه تعالى حكى عنه أنه قال للقوم وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ وهذا يدل على أن القوم كانوا خوفوه بالأصنام كما حكى عن قوم هود عليه السلام أنهم قالوا له إِن نَّقُولُ إِلاَّ اعْتَرَاكَ بَعْضُ ءالِهَتِنَا بِسُوء (هود 54) ومعلوم أن هذا الكلام لا يليق بالغار؛

الحجة الثانية عشرة: أن تلك الليلة كانت مسبوقة بالنهار ولا شك أن الشمس كانت طالعة في اليوم المتقدم ثم غربت فكان ينبغي أن يستدل بغروبها السابق على أنها لا تصلح للإلهية وإذا بطل بهذا الدليل صلاحية الشمس للإلهية بطل ذلك أيضاً في القمر والكوكب بطريق الأولى هذا إذا قلنا إن هذه الواقعة كان المقصود منها تحصيل المعرفة لنفسه أما إذا قلنا المقصود منها إلزام القوم وإلجاؤهم، فهذا السؤال غير وارد لأنه يمكن أن يقال أنه إنما اتفقت مكالمته مع القوم حال طلوع ذلك النجم ثم امتدت المناظرة إلى أن طلع القمر وطلعت الشمس بعده وعلى هذا التقدير فالسؤال غير وارد]، انتهي كلام الإمام فخر الدين الرازي؛

فنقول: **سادساً**: قول الإمام فخر الدين الرازي في حجته الخامسة: [أن دلائل الحدوث في الأفلاك ظاهرة من خمسة عشر وجهاً وأكثر ...إلخ، إلى أن قال: فضلاً عن أعقل العقلاء وأعلم العلماء]، تهويل لا معنى له: فإبراهيم كان بحق من أعقل العقلاء، راشداً يستعمل عقله لطلب (العلم)، فهو في أول الطلب: فلا يلزم أن يكون قد تحصل آنذاك على الـ(خمسة عشر وجهاً وأكثر) لإثبات حدوث الأفلاك، التي عرفها الرازي الذي جاء بعد إبراهيم بأكثر من ثلاث آلاف سنة تطورت وتراكمت فيها المعارف المنطقية والفلسفية والطبيعية والكلامية. ونحن نعلم بذلك علما قطعياً في زماننا هذا، بل ونحسب أعمار الأفلاك؛

سابعاً: قوله في حجته السادسة مبالغاً في مدح إبراهيم: [أنه تعالى قال في صفة إبراهيم عليه السلام إِذْ جَاء رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ (الصافات 84) وأقل مراتب القلب السليم أن يكون سليماً عن الكفر؛ وأيضاً مدحه فقال وَلَقَدْ ءاتَيْنَا إِبْراهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ (الأنبياء 51) أي آتيناه رشده من قبل من أول

زمان الفكرة وقوله: ﴿وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾، أي بطهارته وكماله؛ ...إلخ]، قليل المحصول: فقد بينا في ردنا على الشنقيطي أن إبراهيم ما كان مشركا قط، حيث قلنا، قبل قليل، نصاً: [حتى لو كان إبراهيم يظنُّ ربوبية الكوكب، وهو قد بلغ سن التكليف، لا سيما أنه ليس من المخاطبين بواسطة رسول سابق، لأنه جاء قطعاً على فترة من الرسل، ولعله لم يعلم بوجود رسل أصلاً إلا بعد أن جاء الوحي، وأخبره بالرسل السابقين (والمعاصرين، إن كان هناك رسل معاصرون عند أمم أخرى)]؛ وقول الرازي: [وقوله: ﴿وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾، أي بطهارته وكماله]، تحكم لا معنى له: فالله عالم بكافة أحوال إبراهيم، وليس فقط بطهارته وكماله؛ وفي هذا السياق: ﴿وَكُنَّا به عَالِمِينَ * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ فالقوي الراجح انه يعني: عالمين باستغرابه عكوف أبيه وقومه على تماثيل منحوتة؛

ثامناً: قوله في حجته السابعة: [...والفاء تقتضي الترتيب فثبت أن هذه الواقعة إنما وقعت بعد أن **صار** إبراهيم من الموقنين العارفين بربه]، فخطأ عجيب، يدل على غلبة العجمة على الإمام فخر الدين الرازي: لأن عبارة (**وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ**) إنما هي لبيان الغاية، وليست حدثاً يمكن ترتيبه زمنياً بعد سابقه، وقبل لاحقه. فلو كان هذا مراد الله لقال، مثلاً: (وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ **فأصبح** مِنَ الْمُوقِنِينَ (75) فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً ...)؛

تاسعاً: قوله في حجته الثامنة: [أن هذه الواقعة إنما حصلت بسبب مناظرة إبراهيم عليه السلام مع قومه والدليل عليه أنه تعالى لما ذكر هذه القصة قال وَتِلْكَ حُجَّتُنَا ءاتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ ولم يقل على نفسه فعلم أن هذه المباحثة إنما جرت مع قومه لأجل أن يرشدهم إلى الإيمان والتوحيد لا لأجل أن إبراهيم كان يطلب الدين والمعرفة لنفسه]، خطأ فادح آخر، نشأ من انتزاع النصوص من سياقها: تأمل قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**وَحَآجَّهُ** قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلاَ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئاً وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً أَفَلاَ تَتَذَكَّرُونَ (80) وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (81) الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ (82) وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ .. الآيات﴾، فهذا كلام مستأنف جديد، بعد انتهاء النظر والاستدلال، إما فوراً، أو بعد زمن طويل، والأرجح أن الله اصطفاه نبياً رسولاً آنذاك: فالحجة التي أوتيها إبراهيم على قومه هي، ضرورة، قوله: ﴿أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلاَ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئاً وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً أَفَلاَ تَتَذَكَّرُونَ * ... الآيات﴾، وليست هي دراسة أفول الأجرام السماوية، وإثبات بطلان ربوبيتها؛

عاشراً: الحجة التاسعة للإمام فخر الدين الرازي، وكذلك العاشرة والحادية عشر إنما هي لإبطال قصة الغار وبيان تناقضها؛

حادي عشر: ما أورده الإمام فخر الدين الرازي من الاعتراض على كون إبراهيم كان مستدلاً، حيث قال: [أن تلك الليلة كانت مسبوقة بالنهار ولا شك أن الشمس كانت طالعة في اليوم المتقدم ثم غربت فكان ينبغي أن يستدل بغروبها السابق على أنها لا تصلح للإلهية وإذا بطل بهذا الدليل صلاحية الشمس للإلهية بطل ذلك أيضاً في القمر والكوكب بطريق الأولى هذا إذا قلنا إن هذه الواقعة كان المقصود منها تحصيل المعرفة لنفسه] كان ربما صلح للاستدلال لو كان ترتيب الآلهة عند قوم إبراهيم هكذا: (الشمس، فالقمر ثم الكواكب)، كما هو في ذهن الرازي، وفق تفكيره المنطقي. ولكن الواقع التاريخي ينقض هذا: فالمريخ أو المشتري أو حتى زحل كان أكبر الآلهة عند الكلدانيين؛ والمشتري كان أكبرها عند اليونان والرومان. فلا عجب أن يبدأ إبراهيم بالنظر في (كبير الآلهة) المزعوم عند قومه أولاً: فليس في هذه الجزئية ما يرجح كونه مستدلاً ناظراً، أو مناظراً مجادلاً.

❋ واختتم الإمام الفخر الرازي قائلاً في مفاتيح الغيب [ترقيم الشاملة موافق للمطبوع (41/13)]: [فثبت بهذه الدلائل الظاهرة أنه لا يجوز أن يقال إن إبراهيم عليه السلام قال على سبيل الجزم هذا ربي وإذا بطل هذا بقي ههنا **احتمالان، الأول**: أن يقال هذا كلام إبراهيم عليه السلام بعد البلوغ ولكن ليس الغرض منه إثبات ربوبية الكوكب بل الغرض منه أحد أمور سبعة:

الأول: أن يقال إن إبراهيم عليه السلام لم يقل هذا ربي على سبيل الأخبار بل الغرض منه أنه كان يناظر عبدة الكوكب وكان مذهبهم أن الكوكب ربهم وإلههم فذكر إبراهيم عليه السلام ذلك القول الذي قالوه بلفظهم وعبارتهم حتى يرجع إليه فيبطله ومثاله أن الواحد منا إذا ناظر من يقول بقدم الجسم فيقول الجسم قديم فإذا كان كذلك فلم نراه ونشاهده مركباً متغيراً فهو إنما قال الجسم قديم إعادة لكلام الخصم حتى يلزم المحال عليه فكذا ههنا قال هَاذَا رَبّى والمقصود منه حكاية قول الخصم ثم ذكر عقيبه ما يدل على فساده وهو قوله لا أُحِبُّ الْافِلِينَ وهذا الوجه هو المتعمد في الجواب والدليل عليه أنه تعالى دل في أول الآية على هذه المناظرة بقوله تعالى وَتِلْكَ حُجَّتُنَا ءاتَيْنَاهَا إِبْراهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ؛

والوجه الثاني: في التأويل أن نقول قوله هَاذَا رَبّى معناه هذا ربي في زعمكم واعتقادكم ونظيره أن يقول الموحد للمجسم على سبيل الاستهزاء أن إلهه جسم محدود أي في زعمه واعتقاده قال تعالى وَانظُرْ إِلَى إِلاهِكَ الَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً (طه 97) وقال تعالى وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِىَ (القصص 62) وكان صلوات الله تعالى عليه يقول (يا إله الآلهة) والمراد أنه تعالى إله الآلهة في زعمهم وقال ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ (الدخان 49) أي عند نفسك؛

والوجه الثالث: في الجواب أن المراد منه الاستفهام على سبيل الإنكار إلا أنه أسقط حرف الاستفهام استغناء عنه لدلالة الكلام عليه؛

والوجه الرابع: أن يكون القول مضمراً فيه والتقدير قال يقولون هذا ربي وإضمار القول كثير كقوله تعالى وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا (البقرة 127) أي يقولون ربنا وقوله وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَى لِيُقَرّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى (الزمر 3) أي يقولون ما نعبدهم فكذا ههنا

التقدير إن إبراهيم عليه السلام قال لقومه يقولون هذا ربي أي هذا هو الذي يدبرني ويربيني؛

والوجه الخامس: أن يكون إبراهيم ذكر هذا الكلام على سبيل الاستهزاء كما يقال لذليل ساد قوماً هذا سيدكم على سبيل الاستهزاء؛

الوجه السادس: أنه، صلى الله عليه وسلم، أراد أن يبطل قولهم بربوبية الكواكب إلا أنه عليه السلام كان قد عرف من تقليدهم لأسلافهم وبعد طباعهم عن قبول الدلائل أنه لو صرح بالدعوة إلى الله تعالى لم يقبلوه ولم يلتفتوا إليه فمال إلى طريق به يستدرجهم إلى استماع الحجة وذلك بأن ذكر كلاماً يوهم كونه مساعداً لهم على مذهبهم بربوبية الكواكب مع أن قلبه صلوات الله عليه كان مطمئناً بالإيمان ومقصوده من ذلك أن يتمكن من ذكر الدليل على إبطاله وإفساده وأن يقبلوا قوله وتمام التقرير أنه لما يجد إلى الدعوة طريقاً سوى هذا الطريق وكان عليه السلام مأموراً بالدعوة إلى الله كان بمنزلة المكره على كلمة الكفر ومعلوم أن عند الإكراه يجوز إجراء كلمة الكفر على اللسان قال تعالى إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ (النحل 106) فإذا جاز ذكر كلمة الكفر لمصلحة بقاء شخص واحد فبأن يجوز إظهار كلمة الكفر لتخليص عالم من العقلاء عن الكفر والعقاب المؤبد كان ذلك أولى وأيضاً المكره على ترك الصلاة لو صلى حتى قتل استحق الأجر العظيم ثم إذا جاء وقت القتال مع الكفار وعلم أنه لو اشتغل بالصلاة انهزم عسكر الإسلام فههنا يجب عليه ترك الصلاة والاشتغال بالقتال حتى لو صلى وترك القتال أثم ولو ترك الصلاة وقاتل استحق الثواب بل نقول أن من كان في الصلاة فرأى طفلاً أو أعمى أشرف على غرق أو حرق وجب عليه قطع الصلاة لإنقاذ ذلك الطفل أو ذلك الأعمى عن ذلك البلاء فكذا ههنا أن إبراهيم عليه السلام تكلم بهذه الكلمة ليظهر من نفسه موافقة القوم حتى إذا أورد عليهم الدليل المبطل لقولهم كان قبولهم لذلك الدليل أتم وانتفاعهم باستماعه أكمل ومما يقوي هذا الوجه أنه تعالى حكى عنه مثل هذا الطريق في موضع آخر وهو قوله فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ فَقَالَ إِنّى سَقِيمٌ فَتَوَلَّوْاْ عَنْهُ مُدْبِرِينَ (الصافات 88 90) وذلك لأنهم كانوا يستدلون بعلم النجم على حصول الحوادث المستقبلة فوافقهم إبراهيم على هذا الطريق في الظاهر مع أنه كان بريئاً عنه في الباطن ومقصوده أن يتوسل بهذا الطريق إلى كسر الأصنام فإذا جازت الموافقة في الظاهر ههنا مع أنه كان بريئاً عنه في الباطن فلم لا يجوز أن يكون في مسألتنا كذلك.

وأيضاً المتكلمون قالوا إنه يصح من الله تعالى إظهار خوارق العادات على يد من يدعى الإلهية لأن صورة هذا المدعي وشكله يدل على كذبه فلا يحصل فيه التلبيس بسبب ظهور تلك الخوارق على يده ولكن لا يجوز إظهارها على يد من يدعي النبوة لأنه يوجب التلبيس فكذا ههنا وقوله هَاذَا رَبّى لا يوجب الضلال لأن دلائل بطلانه جلية وفي إظهاره هذه الكلمة منفعة عظيمة وهي استدراجهم لقبول الدليل فكان جائزاً والله أعلم

الوجه السابع: أن القوم لما دعوه إلى عبادة النجوم فكانوا في تلك المناظرة إلى أن طلع النجم الدري فقال إبراهيم عليه السلام هَاذَا رَبّى أي هذا هو الرب الذي تدعونني إليه ثم سكت زماناً حتى أفل ثم قال لا أُحِبُّ الاْفِلِينَ فهذا تمام تقرير هذه الأجوبة على الاحتمال الأول وهو أنه صلوات الله عليه ذكر هذا الكلام

بعد البلوغ

أما **الاحتمال الثاني**: وهو أنه ذكره قبل البلوغ وعند القرب منه فتقريره أنه تعالى كان قد خص إبراهيم بالعقل الكامل والقريحة الصافية فخطر بباله قبل بلوغه إثبات الصانع سبحانه فتفكر فرأى النجم فقال هَاذَا رَبِّى فلما شاهد حركته قال لا أُحِبُّ الْأَفِلِينَ ثم إنه تعالى أكمل بلوغه في أثناء هذا البحث فقال في الحال إِنِّى بَرِىءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ فهذا **الاحتمال لا بأس به**؛ وإن كان الاحتمال الأول أولى بالقبول لما ذكرنا من الدلائل الكثيرة على أن هذه المناظرة إنما جرت لإبراهيم عليه السلام وقت اشتغاله بدعوة القوم إلى التوحيد والله أعلم]، انتهي كلام الإمام فخر الدين الرازي؛

فنقول: **ختاماً**: لعل القارئ الكريم قد مل وكل من التطويل في الرد على دقائق كلام الإمام فخر الدين الرازي، فلنكتفي ها هنا بأنه فاته **احتمال ثالث**، وهو صحيح، لا بأس به، ألا وهو أن هذا النظر والاستدلال إنما كان من إبراهيم بعد البلوغ: فحتى لو كان إبراهيم، وهو قد بلغ سن التكليف، يظنُّ ربوبية الكوكب، من غير اعتقاد أو يقين، فلا بأس بذلك، لا سيما أنه ليس من المخاطبين بواسطة رسول سابق، لأنه جاء قطعاً على فترة من الرسل، ولعله لم يعلم بوجود رسل أصلاً إلا بعد أن جاءه الوحي، وأخبره بمن شاء الله أن يقصه عليه من أخبار الرسل السابقين (والمعاصرين، إن كان هناك رسل معاصرون عند أمم أخرى).

ولا شك أن في قصة إبراهيم كما هي الآيات السابقات من العلوم والحكم ومواضع النزاع والنظر أكثر بكثير من هذا الذي وصلنا إليه باليسير من التأمل المستعجل، فلعلنا نعود إليها في مقامات أخرى.

الباب الثامن: أقسام (أو أنواع) التوحيد

قررنا في باب سابق أن التوحيد الإسلامي في حقيقته شيء واحد بسيط، ألا وهو: (شهادة أن لا إله إلاّ الله)، أي: **إثبات كل** خصائص (**الألوهية**) لله تعالى مجده، وتقدست أسماؤه؛ مع **نفي لأي شيء** من اعتبارات (**الألوهية**) عن غير الله نفياً باتًّا قاطعاً مطلقاً.

ولكن خرافات المشركين متعددة متداخلة مركبة، وهي مع ذلك مضطربة متناقضة، لذلك ربما احتاج أهل العلم إلى تقسم التوحيد إلى أقسام أو أنواع لمعالجة أنواع الشرك المختلفة، ولإخراج الناس من (ظلمات الشرك الكثيرة المتداخلة، إلى (نور) التوحيد الواحد. وعليه فلعلنا نقسم التوحيد إلى الأنواع التالية:

1. **توحيد الذاتية الإلهيّة**، وربما أسماه البعض: **توحيد (الإِنِّيَّة)**؛
2. **توحيد الخالقيّة** (الخلق، والتكوين، والتصوير، والإيجاد من عدم)؛
3. **توحيد الربوبية:**
   - **(أ)- توحيد الملك والتدبير والتصرف التكويني (أو: الكوني).**
   - **(ب)- توحيد الحاكمية والتشريع (= توحيد الملك والتدبير والتصرف التشريعي)؛**

❄ فصل: تجويز أن تكون (الألوهية) جنساً تتعدد أفراده هو أصل شرك العالم

أسلفنا أن الاعتقاد بـ(**أن الألوهية، كالإنسانية، اسم جنس تتعدد أفراده ويجوز عليهم التناسل والتوالد، كما تختلف مراتب أولئك الأفراد ودرجاتهم. فهذا رئيس، وذاك مرؤوس، وهذا كبير، وذاك صغير، بل هذا ملك، وهذا سوقة، وهذا مالك حر، وذاك رقيق مملوك، كالبشر سواء بسواء**)، أسلفنا أن هذا هو اعتقاد جمهور بسطاء المشركين كالمصريين القدماء، واليونان، وأكثر مشركي العرب، وعوام الهنود، وغيرهم.

ونسبة الولد إلى الله داء عضال فشا في شتى طوائف الشرك، وكذلك عامة النصارى، وفئام من اليهود، وقد أبطله الله، جل جلاله، بشتى صنوف الحجج العقلية والنقلية، واشتد نكيره له في آيات كثيرة، منها قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ * بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾، (الأنعام؛ 6: 100 ــ 101)، وآيات أخر في أزيد من عشرين موضع، منها:

ــ ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ

وَاحِدٌ؛ **سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ**؛ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً﴾، (النساء؛ 4: 171)؛

ـــ ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ * مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾، (مريم؛ 19: 34 ـــ 35)؛ فهذه الآية وسابقتها في المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله عليه وعلى والدته، خاصة.

ـــ ﴿وَقَالُوا: **اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً**، سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾، (البقرة؛ 2: 116)؛

ـــ ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي **لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً**، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ، فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيراً﴾، (الاسراء؛ 17: 111).

ـــ ﴿قَالُوا: **اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً**، سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾، (يونس؛ 10: 68)؛

ـــ ﴿وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا: **اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً**﴾، (الكهف؛ 18: 4).

ـــ ﴿وَقَالُوا: **اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً** * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدّاً * تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدّاً * أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَداً * **وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً** * إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً﴾، (مريم؛ 19: 89 ـــ 93)؛

ـــ ﴿وَقَالُوا: **اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً**، سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾، (الانبياء؛ 21: 26)؛

ـــ ﴿**مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ**، وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾، (المؤمنون؛ 23: 91)؛

ـــ ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، **وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً**، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾، (الفرقان؛ 25: 2)؛

ـــ ﴿قُلْ **إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ** فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾، (الزخرف؛ 43: 81).

ـــ ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ **أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً** لاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾، (الزمر؛ 39: 4)؛ فهذه الآية، والتسع السابقة، عامة في كل من نسب إلى الله جنس الولد: النصارى القائلين بتولد المسيح من الله وبانبثاق الروح القدس من الله؛ ومشركي العرب القائلين: (الملائكة بنات الله)؛ والفلاسفة القائلين بـــ(تولُّد) أو بـــ(فيض) أو بـــ(انبثاق) العقول والنفوس من (العقل الأول) دفعة واحدة، أو درجة بعد درجة، بواسطة أو بدونها.

ـــ ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ **وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِنَاثاً** إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً﴾، (الاسراء؛ 17: 40)؛

ـــ ﴿أَمْ خَلَقْنَا الْمَلائِكَةَ إِنَاثاً وَهُمْ شَاهِدُونَ * أَلا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * **وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ**﴾، (الصافات؛ 37: 150 ـــ 152)؛

ـــ ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾، (الزخرف؛ 43: 16)؛

ــــ ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾، (الزخرف؛ 43: 19)؛

ــــ ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَباً وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾، (الصافات؛ 37: 158)؛

ــــ ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلا وَلَداً﴾، (الجـن؛ 72: 3)؛ وهذه الست كأنها في مشركي العرب القائلين: (الملائكة بنات الله)، وأمهاتهم: (بنات سروات الجن)، كما هو في الباب المخصص للواقع التاريخي لشرك العرب.

ومن العجيب أن الإمام ابن تيمية قل أن يورد هذه الآيات عند (استقرائه التام) المزعوم لتأسيس قسمته الثلاثية المكذوبة الساقطة: «**توحيد الربوبية**»، «**توحيد الألوهية**»، و«**توحيد الأسماء والصفات**»؛ فلعل هذه الآيات سقطت من مصحفه؟!

أما العرب العدنانية – عرب الشمال – وقريشا بالأخص، فقد كانت لهم جملة من الآلهة أكثرها إناث – كاللات والعزى ومناة وغيرها – يعتقدون أنها ملائكة، وأن الملائكة بنات الله، وربما اعتقدوا أن بين الله – تعالى عن ذلك – وبين الجن نسب ومصاهرة. ولكنهم لقرب عهدهم بالتوحيد، في ملة ابراهيم، يؤمنون بإله مركزي أعلى، هو الله، تبارك وتعالى: فكانوا ينسبون أكثر الخلق، والتصرف في الكون إلى الله تبارك وتعالى، كبير الآلهة، أو رئيس قبيلة الآلهة، أو والد الآلهة؛ أو بوصفه أكثر الآلهة اقتداراً، أو أكرمهم صفاتاً؛ كما هو ظاهر من مناقشة القرآن لهم، وإيقاعه إياهم في التناقض بسبب ذلك.

فهم كسائر عوام المشركين في شتى أنحاء الدنيا، إلا أن الله، تبارك وتقدس، الإله المركزي الأعلى: بوصفه رئيس الآلهة وكبيرهم، ووالد نفر منهم، أعظم مكانة، وأوسع سلطاناً مما تجده عند غيرهم من مشركي الأمم الأخرى التي يكون رئيس الآلهة، إن وجد أصلاً، أقل سلطة، وأضعف نفوذاً!

قلنا: (ينسبون **أكثر** الخلق، والتصرف في الكون إلى الله تبارك وتعالى)، وليس كل ذلك، أو التفرد به إلى الله، جل جلاله، كما أقمنا، عليه قواطع الأدلة في هذه الرسالة.

وقد أدى الفهم المبتور المتعجل لهذا، وعدم ملاحظة جميع النصوص والروايات والأخبار في نفس الوقت، مع الحدة في المناظرة التي قد تنحرف بالإنسان إلى المراء المذموم، المؤدي إلى غلبة الهوى وعمى البصيرة: أدى ذلك ببعض الأكابر، مثل الإمام ابن تيمية، رحمه الله، وقلده في ذلك الجاهل المركب، الخارجي المارق بن عبد الوهاب، إلى توهّم أنهم كانوا يقرّون بما أسماه ابن تيمية: «**توحيد الربوبية**»، الذي أساء أيضاً في تعريفه؛ وأن شركهم يقتصر على شرك في ما أسمياه، إفكاً وزورا: «**الألوهية**». هذه زلة مميتة شنعاء، وخطأ فادح جسيم أدى إلى تخليط كبير، وتقاسيم باطلة، ما أنزل الله بها من سلطان، وإرباك وقصور

في مفهوم «**العبودية**» التي إنما خلق الخلق لها، ومسخٌ وبترٌ لمفهوم «**التوحيد**»، الذي تحوّل إلى «**توحيد**» مبتور ممسوخ مشوه: مجموعة من مباحث ثانوية، بعضها طريف مضحك، عن «**التوسل**»، و(**سماع الأموات للأحياء**)؛ وبعضها مهووس شاطح: عن «**القباب**»، و«**القبور**»، و«**الأشجار**»، و«**الأحجار**»، و«**الرمال**»، و«**الآثار**»، و«**المزارات**»، و«**المقامات**»، ... إلخ، وإلى نتائج أخرى مخيفة مرعبة، من أشنعها نسبة جمهور أهل القبلة إلى الشرك والكفر، والخروج من الإسلام، وسل السيف عليهم، وسفك دمائهم، وهو من أفعال الكفر، لأن (**سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر**)؛ ذكرنا معظمها، وسنأتي على ذكر باقيها في مواضعه أولاً فأول، وما كتبنا هذه الرسالة إلا لإزالة هذه الالتباسات الجسيمة، والإشكالات الكبيرة، نسأل الله التوفيق، لا إله إلا هو: عليه نتوكل، وبه نتأيد.

❄ فصل: توحيد الذات:

«**توحيد الذات**» هو رأس أقسام التوحيد، وهو الاعتقاد الجازم بأن الله سبحانه وتعالى هو وحده واجب الوجود، الغنى بذاته؛ وهو الأول والآخر والظاهر والباطن؛ فهو وحده الأول، فليس قبله شيء، الأول الأزلي القديم، الموجود بغير ابتداء قبل جميع الأزمنة والدهور، وهو الآخر فليس بعده شيء؛ الآخر الدائم الباقي بغير انتهاء. لم يتولّد من شيء، ولا يتولّد منه شيء. ليس فرداً من نوع أو جنس: فلا يوجد نوع أو جنس إلهي: إنما هو كائن إلاهي واحد. فهو الحي القيوم، وهو الحق المبين، وهو «**كلي القدرة**» أي أنه على كل شيء قدير، وهو «**كلي العلم**» أي أنه بكل شيء عليم، يعلم ما كان، وما هو كائن، وما يمكن أن يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون. فعّال لما يريد، يفعل ما يشاء ويختار بالإرادة الحرة الطليقة، المنزهة عن كل قيد أو شرط، إلا ما أوجبه على نفسه، أو شرطه عليها؛ خلق كل شيء فقدره تقديرًا، رب كل شيء ومليكه. السيد المطلق السيادة، المتصرف في جميع الخلائق بالأمر والنهي، الموصوف بكل صفات الكمال والجمال والجلال، لا رب غيره ولا إله سواه.

وكل ذلك حق ثابت في ذاته، يجب التصديق به تصديقاً جازماً لا شك فيه، ولكن هذا لا يكفي، بل تجب إضافة الإقرار به، والتلفظ بذلك الإقرار، والتسليم، والاستسلام، أي: الالتزام بمقتضى ذلك، ليس فقط لأنه حق في ذاته، وهو وايم الله كذلك، بل **تدينا وتقرباً إلى الله**.

نعم، تجب إضافة ذلك كله، أي الإقرار به، والتلفظ بذلك الإقرار، والالتزام بمقتضى ذلك تديناً وتقرباً وتعبداً لله، حتى يتحوّل ذلك اليقين من مجرّد يقين، وتصديق جازم بمجموعة من الحقائق الخبرية، أو المقولات النظرية الفلسفية، أي: اعتقاد نظري، أو وجهة نظر فلسفية محضة، لا علاقة له بالدّين أو التدين، ولا قيمة لها في الآخرة، إلى إيمان ديني شرعي، أي إلى (**عبادة**): فتترتب على هذا الإيمان التزامات معينة، تحدّدها تلك العقيدة. وهذا الإيمان الديني الشرعي هو المطلوب، وهو الذي يعطي للوجود الإنساني معناه، فضلا عن كونه سبيل النجاة في الآخرة؛ وإلا فوجود عديم المعنى في حياة خاوية، ثم

سقوط في الهاوية: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ (10) نَارٌ حَامِيَةٌ (11)﴾، (القارعة؛101 : 10، 11)..

وكل ذلك ثابت بالضرورة، وبالبراهين العقلية والفطرية القاطعة، قبل ورود الشرع، ذكرنا منها طرفاً يسيراً في ما مضى، أي أنه قضية عقلية برهانية، لا شك فيها، ثم جاء الشرع مؤيداً ومذكرا بها، ومفصّلا لمعانيها، ومحوّلاً لها من مجرد تقرير لواقع، أي من مجرّد قضية وجودية فلسفية أو عقلية، أو ضرورة منطقية، إلى عقيدة دينية شرعية، يُتقرب إلى الله بالإيمان بها، والعمل بمقتضاها:

❊ وذلك في مثل قوله، تعالى، مفصلاً مبيناً: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ❊ اللَّهُ الصَّمَدُ ❊ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ❊ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ**﴾، (الإخلاص؛ 112: 1 – 4).

❊ وقوله: ﴿**هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾، (الحديد؛ 57: 3).

❊ وقوله: ﴿**اللّهُ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ**﴾، (آل عمران؛ 3: 2).

❊ وقوله، جل جلاله، آمراً موجباً: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ: آمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِيَ أَنزَلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ بِاللّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيداً**﴾، (النساء؛ 4: 136).

وكل أنواع التوحيد تتفرع في الحقيقة من هذا الأساس، وإنما جرى فصلها في أقسام متميزة، لتسهيل دراستها، ولوقوع أنواع متميزة من (**الشرك**) في كل قسم منها. وهذا التفريع، الذي هو الموضوع الرئيس لهذا الباب، لم ينشأ من قسمة متخيَّلة، أو تعريفات موهومة تستند إلى ألفاظ لم يتم تعريفها بدقة، أو مزاعم مرسلة مجردة عارية عن البرهان، ولكنه إنما نشأ:

أولاً: من استقراء آي الذّكر الحكيم، مدعومة بنصوص صحيحة ثابتة من السنّة النبوية الشريفة؛

وثانياً: من النظرة الفاحصة المدققة إلى عقائد العرب قبل الإسلام، وعقائد وأديان غيرهم من الأمم والشعوب في المرتبة الثانية، لا سيما زمن نزول القرآن الذي جاء مخاطباً لها، كما فصلناه من قبل، وسنفصّله في باقي هذه الرسالة إلى درجة الإشباع.

«**توحيد الذات**» هذا هو (**الذاتية**) أو (**الإنية**)، كما هو اصطلاح ابن بطة العكبري، الذي بهتته الفرقة الوهابية وزعمت أنه سلف لابن تيمية في القسمة الضيزى الثلاثية المشؤومة، أي: أن (**الإله**) موضع البحث موجود: واجب الوجود قيوم، واحد أحد: فهو ليس فرداً من (**نوع**) أو (**جنس**) إلاهي: فليس ثمة (**عنصر**) أو (**جوهر**) أو (**مادة**) أو (**نوع**) أو (**جنس**) أو (**قبيل**) إلاهي أصلاً: إنما هو إله واحد أحد، فرد صمد. وهو موصوف بالذي أسلفنا ذكره من الصفات.

ولكن ابن بطة العكبري في قسمته الثلاثية للإيمان (وليس للتوحيد: فانتبه) أدخل (**الخالقية**) في (**الإنية**):

ــ وذلك لأن (**الخالقية**) من أخص خصائص الألوهية؛

ــ ولأنه لم ينتبه لوجود معتقدات شركية تجعل لله ولداً، أي: بنين وبنات من (**عنصر**) أو (**جوهر**) إلاهي، ولكن ليست لهم خالقية مستقلة أصلاً.

ويناقض هذا القسم من التوحيد أنواع من الشرك الاعتقادي منها:

(أ)– اعتقاد تعدد الذوات الإلهية في مذاهب مختلفة منها الفلسفي المتنطّع المعقّد، ومنها العامي الساذج، ومن أمثلة ذلك:

ــ قول بعض الفلاسفة بتعدد القدماء، كقول أرسطو بقدم العالم وأزليته، مع قدم الله، وقول آخرين بقدم المادة الخام غير المصوّرة، المسماة بالهيولي؛ فهذا شرك في الذات حيث جعلوا مع الله ذوات قديمة، واجبة الوجود، غنية بذاتها، لم يخلقها الله تبارك وتعالى، بالرغم من قولهم أنه وحده (الإله) المستحق للعبادة فهم – بزعمهم – يجمعون بين شرك وتوحيد، شرك في الذات، وتوحيد في العبادة، فلم يقل أحد منهم قط، فيما نعلم، بأن «**الهيولي**» تستحق العبادة.

والحق أن زعمهم أنهم موحدون، أو موحدون في العبادة، باطل، لأن الأزلية، أو وجوب الوجود، أو القدم، أو سمها ما شئت، هي نسبة حصرية لله، تقتضيها كونه (**الإله**) الحق، المتفرد ببدء الخلق. فعليه، إذاً، تكون نسبة الأزلية إلى كائن غير الله، في حقيقتها نسبة شيء من لوازم (**الألوهية**) لذلك، أي: جعله مع الله إلاها آخر، أو بلفظ آخر: جعله نداً لله: وهذا هو (**الشرك**) بعينه. و(**عبادة الله**) محال أن تكون موجودة أصلاً مع (**الشرك**)، كما سبق إشباع البرهنة عليه: فكيف يقال أن ثمة (توحيد في العبادة)؟! معاذ الله: هذه سفسطة مفضوحة، لا تنطلي إلا على من تورط في التعريف الوهابي الباطل لـ(**العبادة**).

وهذا كما ترى قول فلسفي معقّد، ظاهر البطلان، كما بيناه في الباب الرابع، إذ ليس ثمة واجب وجود واحد فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان؛

ــ **القول بإلهين أزليين قديمين**: إله الخير (النور أو الله)، وإله الشر (الظلمة أو الشيطان) كما هو قول طائفة من الثنوية المجوس، فهذا كذلك شرك في الذات، وقد يرى بعضهم قصْر العبادة والمحبة على الأول، أي على إله الخير، وبُغض الثاني وعداوته والكفر به. وربما رأى بعضهم قصْر المحبة على الأول، وعبادة الإثنين فيعبد الأول ويحب، ويعبد الثاني، أي يتذلل له، ويخضع لاكتفاء شره، والسلامة من ضرره ونقمته، مع الكراهية والبغضاء، وهذا كما ترى قول فلسفي، ولكن كثيرًا من عوامهم يدركه ويعتقده، وهو قول باطل، لا شك في بطلانه، بالبراهين اليقينية آنفة الذكر، وبغيرها، وهو طيب كثير،

يحتاج إلى المؤلفات المستقلة، والأبحاث المتكاملة؛

ـــ الاعتقاد بأن الألوهية، كالإنسانية، اسم جنس تتعدد أفراده ويجوز عليهم التناسل والتوالد، كما تختلف مراتب أولئك الأفراد ودرجاتهم: فهذا رئيس، وذاك مرؤوس، وهذا كبير، وذاك صغير، بل هذا ملك، وذاك رقيق مملوك، كالبشر سواء بسواء. وليس القدم أو الأزلية متطلب ضروري لمفهوم الألوهية عند هؤلاء. فالآلهة عندهم تنشأ وتولد، بعد أن كانت معدومة، ولا يستغرب أن تفنى بعد ذلك؛ ومن باب أولى لا يشترط في الإله، عندهم، الكمال أو السلامة من النقص، بل إن نصيب بعض الآلهة من المخازي والفضائح كالزنا والسرقة، وغيرها، أكثر من غيرها!

وهذا هو اعتقاد جمهور بسطاء المشركين كالمصريين القدماء، واليونان، وأكثر مشركي العرب، وعوام الهنود، بل هو جوهر أكثر شرك العالم. ويجوز عند أكثر هؤلاء المشركين أن يتزاوج البشر والآلهة منتجين أنصاف آلهة أو عمالقة، كما تتزاوج الآلهة والجن منتجة الملائكة، إلى غير ذلك من العجائب والمخازي!!

كما تختلف الآلهة المزعومة في قدراتها واختصاصاتها: فهذا إله للشمس، وآخر للحرب، وثالث للبحر، وتلك للحب، وهذه للصيد، والثالثة للموت والفناء، وهذا ينبت الزرع، والآخر يحمي التجار، بل يوجد إله متخصص في رعاية اللصوص، إلى غير ذلك من الأقوال الساقطة المتناقضة المنكرة.

فلا يستغرب أن يهتف أحد مشركي العرب: **(لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)**، فهو يعتقد وجود آلهة أخرى، شركاء لله بمعنى أو آخر، وإن كانوا في مرتبة الرقيق المملوك مع كونهم من (**جنس**) أو (**قبيلة**) أو (**صنف**) الآلهة، وليس هو إقرار منه بأن الشريك المملوك مخلوق مربوب وليس من (**جنس**) الآلهة أصلاً، كما وهم من قرأ هذا النص، ولم يجمعه مع غيره من النصوص والمعلومات والأخبار المتضافرة فظن أن لفظة (**تملكه وما ملك**) تدل على اعتقاد القائل أن ذلك (**المملوك**) ليس إلاهاً، وإنما هو عبد مخلوق مربوب لا يملك لنفسه موتاً أو حياة أو نشوراً؛ بل لعله ميت مقبور، على قبره قبة أو ضريح مشيَّد: ومع ذلك فقد (**عبده**) القوم، وجعلوه من ثمّ شريكاً مع الله، كم شطح الخيال الجامح المريض بالفرقة الوهابية الغالية المارقة!

والحق أنه ليس في هذه العبارة بذاتها: (إلا **شريكاً** هو لك، **تملكه وما ملك**)، ما يدل على أنهم يعتقدون أن المملوك ليس من جنس المالك ولا نوعه، فليس فيه أنهم يعتقدون (أن المالك إله ورب وسيد، والمملوك هو بالضد من ذلك، ضرورة، عبد مخلوق مربوب لا يملك لنفسه موتاً أو حياة أو نشوراً)، كما سنشبعه بحثاً في فصل مستقل، يأتي قريباً، إن شاء الله. ومن زعم أن هذا هو قطعاً وحصراً قصد مشركي العرب،

ومعنى قولهم، كما هو زعم عامة مقلدة ابن تيمية، من قال ذلك فهو، بل شك، متبع للظن، متحكّم قائل بالكذب، لا سيما أن قوله جاء خلافاً لقرائن التاريخ المتضافرة ولما سبق إيراده من محكم الأدلة القرآنية؛ وجاء بالمراغمة والمضادة لنص العبارة ذاتها، الذي يقول: (إلا **شريكاً** هو لك)، وهو إقرار صريح بأن ذلك المنادى (**شريك**) لله، بمعنى من المعاني، ولا بد.

والغريب أن قوماً يستدلّون بهذا النص لنصرة باطلهم، ويحللون ألفاظه كأنه قرآن منزل، وهم بلا شك يعلمون أن المشركين هم في أسفل سافلين: في الحضيض، من تفاهة الفكر، وضحالة الفهم، وانعدام التدقيق، فكيف تصبح جملهم الموهمة، وألفاظهم المجملة، وعقولهم السطحية التافهة حجة؟! وكيف تهمل آيات الله البينات، التي أسلفنا دراستها في تمام سياقها في الأبواب السابقة؟! وكيف تضاع الأوقات والأعمار في مناقشة مقصود مشركي العرب من مثل هذا اللفظ السخيف؟!

(ب)- اعتقاد تعدد الأقانيم في ذات واحدة. وهذه أقوال معقدة متناقضة لا يقول بها إلا المتنطّعون من الفلاسفة ونحوهم من المتقعّرين الذين يحاولون الجمع بين توحيد الذات، وبين ما تورطوا فيه من شرك، فبدلاً من ترك الشرك كليةً والعودة إلى التوحيد إذا بهم يقعون في أقبح الأقوال وأكثرها تناقضًا فجعلوا الوحدة كثرة والكثرة وحدة، وهي مصادمة صريحة لضرورات العقل وبديهياته، كما نسبوا إلى الله عز وجل ما يتنزه عنه البشر ويعدونه جنونًا ومرضًا نفسيًا مثل «**انفصام الشخصية**» وتعددها، ومن أمثلة ذلك:

ـــ **تثليث النصارى**: أي قولهم أن الله آلهة ثلاثة، هي الأب والابن والروح القدس، ثلاثة أقانيم أو ثلاثة أوجه لذات واحدة، فهو واحد في ثلاثة أو ثلاثة في واحد. وقد عسر ذلك حتى على الحذاق من متكلميهم ونظارهم فقالوا أن «**الثالوث المبارك**» سر إلهي لا يدرك، ولا يتصور، ولا يفهم، وما علينا إلا الإيمان والتسليم!!

ونسارع فنقول أن استخدامنا لعبارة «**انفصام الشخصية**» ليس هو للتّشنيع أو الإهانة، بل قد استخدمه فيلسوف وأستاذ جامعي نموذجاً لتقريب مفهوم «**الثليث**»، أو لتقريب معضلة وجود طبيعتين ومشيئتين للسيد المسيح في ذات واحدة، إلى أذهان القراء؟!!

ـــ **تثليث البراهمة**: في قولهم أن الله الواحد له ثلاثة اوجه: «**براهما**» الخالق الموجد المكون، «**فيشنو**» المحيي الحافظ الرازق، إله الخير والرحمة، و«**شيفا**»/«**ماهِش**» المميت المدمّر، إله الموت والدمار. غير أن أقولهم مضطربة غامضة لا يدرى معها أهم ثلاث وجوه لذات واحدة، أم ثلاث ذوات مستقلة تولد بعضها من بعض؟!

ـــ ومن ذلك قول بعض الثنوية بالقوة الكونية الخالقة ذات الجانبين: الجانب الخيّر المضيء، والجانب الشرير المظلم. واحد في اثنين، واثنين في واحد، وهناك حملة يشبه أن تكون مدبرة منظمة تقوم بها بعض دور انتاج الأفلام السينمائية، وفئات من المخرجين لترويج هذه الخرافات بإلباسها لباساً عاطفياً، وزجها في النسق الكوني العام، كما هو في مسلسل «**حرب النجوم**»، **تعالى الله** عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

ولعل مقولة: (إن الله والشيطان وجهان لعملة واحدة) من هذا الباب، وهي مقولة منسوبة إلى الدكتور تركي الحمد، وهو من المقربين لكبراء آل سعود، الطواغيت الجبابرة، أهل السلطان المطلق في (دولة التوحيد)، التي نصر الله بها الحق وأهله، كما أفحش مفتيها عبد العزيز بن باز.

<u>**(ج)-**</u> تحول غير الإله الى إله بحلول إله فيه، أو باتحاده به: فتنشأ بذلك ذوات إلهية جديدة لم تكن موجوده من قبل، مثل اعتقاد <u>**قلة**</u> من ملاحدة «**الصوفية**» الكفار في سيدينا أبي القاسم محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وفي بعض «**أغواثهم**»، و«**أقطابهم**»؛ واعتقاد جمهور النصارى في المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله عليه وعلى والدته، الذي هو حلول الله، أو بلفظ أدق «**أقنوم**» الأبن، أو الكلمة، التي هي «**المسيح**» الإلهي، في جسد عيسى البشري، فتركب من ذلك عيسى المسيح، الذي هو بشر بوصفه عيسى المكون من لحم ودم، وكائن إلهي «**سماوي**»، الذي هو المسيح؛ وهذا كذلك هو، صراحة وبون مواربة، اعتقاد فرقة صغيرة بائدة من النصارى في والدته «**مريم**»، صلوات الله وسلامه عليها وعلى ابنها، وجمهور النصارى لا يقولون بذلك صراحة، وينكرون (ألوهية) مريم، مع كونهم يخلعون على مريم لقب (أم الله): فلا أدري كيف يستقيم هذا؟!.

وقد أقمنا في الباب الرابع قواطع الأدلة على استحالة أن يتخذ الله ولداً البتة؛ فليس في الإمكان أكثر من أن «**يصطفي**» من مخلوقاته ما يشاء اصطفاءً خاصاً، فقط لا غير. وهذا (الاصطفاء) الخاص ربما سماه البعض – مجازاً – بـ«**التبني**» هو وحده الممكن، وما سواه فمحال ممتنع:

<u>**(أ)-**</u> ولد للصُلْب فمحال؛

<u>**(ب)-**</u> وتبني كائنا إلاهيا آخر فيصبح ولداً متبنىً فمحال أيضاً؛ إذْ ما ثمّ إلا كائن إلاهي واحد، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان، هو الله العزيز الحكيم؛

<u>**(ج)-**</u> وتبني مخلوقاً تبنياً حقيقياً، فينقلب المخلوق إلى كائن إلاهي فخيال شاطح جامح، وهو محال أيضاً.

فـ(أمومة) مريم لله، حاشا لله، أو للمسيح، لا يمكن ولا بحال من الأحوال – بالتقابل المنطقي الضروري مع (البنوة) – أن تكون مجازاً إلا إذا قالوا أنها إنما ولدت عيسى البشري فقط، وإنما أصبح عيسى مسيحا

بعد ذلك (ربما عندما عمده يحيى؟!) بحلول أقنوم الإبن فيه، أو اتحاده به.

(د)- تحول غير الإله الى إله بـ(**الارتقاء**)، بغض النظر عن آلية هذا (**الارتقاء**). وإليك بعض النماذج العجيبة:

ـــ جاء في كتب البورانا الهندية (وهي متأخرة عن كتب الفيديا)، ما معناه: [كان هناك حكيم يدعى دورفاس، وكان صاحب (كرامات) مذهلة تحصَّل عليها بواسطة اليوغا وضبط النفس. ذهب الحكيم مرة إلى عالم الآلهة حاملاً إكليلاً من زهور ذات عبير أخَّاذ هديةً لـ(إندرا) ربِّ السماء. لكن الإله إندرا اكتفى بتعليقه بغير اكتراث على ناب فيله، بدون إبداء أيِّ إعجاب بهدية الحكيم أو تقدير لها. ثارت لذلك ثائرة الحكيم دورفاس، الذي كان معروفًا بحساسيته المفرطة، فلعن (إندرا)، والآلهة قاطبة. ومن ثَمَّ، فقد أصاب الوهنُ الآلهة تدريجيًّا، وتضاءلتْ قوتُها، حتى فقدتْ سيطرتها على العوالم الثلاثة. فوَجَدَ منافسوها من الشياطين الفرصة سانحة لبَسْطِ سلطانهم عليها. لاحظت الآلهة التغيير الحاصل، وهي مغلوبة على أمرها، حتى أحْكَمَ الشياطينُ سيطرتهم الاستبدادية على كلِّ المخلوقات الحية. ذهبت الآلهة إلى (براهما) طلبًا للنصح. فوجَّهها هذا إلى فيشنو ... إلخ]، انتهى بتصرف: فمن الواضح أن الحكيم دورفاس قادر على الذهاب إلى عالم الآلهة، وقادر على (لعن) الآلهة لعناً فعالاً مدمراً، فهو (**ند**) لها في هذا الخصوص، بل لعله فوقها: فهو إذا (**إله**) وفق تعريفنا؛

ـــ وجاء أيضاً ما مفاده: [أن الشيطانة ماهيشي مسختها الآلهة في صورة جاموسة، فانغمست في رياضة وعبادة قاسية حتى ألزمت (براهما) بأن يجعلها عصية على الموت، إلا على يد مولود ينجبه (فيشنو) من (شيفا) (وهي تعلم جيداً أنهما من جنس واحد فمن المحال أن ينجبا). اضطر براهما للإجابة. نفذت ماهيشي مخططها الانتقامي، وضمت الشياطين تحت لوائها، فهزمت الآلهة، وحكمت العالم. ذهبت الآلهة إلى الإله الكبير (فيشنو) والإله الكبير (شيفا) للحصول على المساعدة ضد الشيطانة ماهيشي. لكن فيشنو وشيفا اعترفا بعجزهما وعدم القدرة على الوقوف في وجه الشياطين الجبارة، دون أن يخفيا غضبهما المتأجج. ومن داخل غضبهما المشترك المتفجر كالبركان، انبثقت (وُلِدَت) الإلهة (دورجا) والتي تولت مسؤولية الدخول في الحرب ضد الشيطانة ماهيشي. ولكونها مجمع واتحاد القوى الغضبية المشتركة للإلهين الكبيرين، وربما الآلهة الأخرى التي كانت حاضرة، ولأنها ولدت وفق شرط براهما، استطاعت دورجا أن تقتل الآلاف من الشياطين، ثم استكمال مهمة القضاء على الشيطانة ماهيشي في حروب ومبارزات يطول سردها]، انتهى بتصرف؛ فمن الواضح أن ماهيشي قد هزمت الآلهة، وعجز عنها كل من الإله الكبير (فيشنو) والإله الكبير (شيفا) عن إيقافها عند حدها: فهي (**ند**) لهما: فهي إذا (**إله**) وفق تعريفنا؛

وآلية (**الارتقاء**) ها هنا في قصة الحكيم دورفاس هي التعبد وضبط النفس والرياضة، وبخاصة

رياضات اليوجا؛ و(الألوهية) ها هنا كسبية، يصل إليها من أجهد نفسه في الوصول إليها: وهذا لا يمكن تعقله إلا بتخيل (قوة سحرية لانهائية غامضة) تتغلل في كل شيء يمكن الاغتراف من معينها بالآليات المناسبة. ومن هذه الآليات أيضاً: الترانيم والتعاويذ المخصوصة؛ والطلاسم والنقوش السحرية: فلعل هذه (القوة السحرية اللانهائية الغامضة) هي كل ما بقي من الإله المركزي الأعلى، أعني: (الله)، أو الذي يسمونه هم: (براهمان) – و(براهمان) هذا ليس هو (براهما) فانتبه – الإله الأعظم الذي لا يمكن وصفه كما لا يمكن فهمه؛ الذي نسيه الناس بعد آلاف السنين من الشرك والسحر والشعوذة؟!

وكل هذه المعتقدات باطلة في ذاتها، لا وجود لواقع لها إلا في الأذهان المختلة، والعقول الخرافية للمؤمنين بها كما دلّت على ذلك البراهين اليقينية القاطعة أن واجب الوجود كائن واحد فقط، من غير زيادة ولا نقصان، فليس ثمة جنس أو نوع أو أمّة أو قبيلة من واجبات الوجود تتعدد أفرادها، بل هو واحد أحد فرد فقط، من غير زيادة ولا نقصان، كما أسلفنا برهانه عند ذكر أدلة التوحيد.

❄ فصل: حقيقة قول مشركي العرب: (لبيك لا شريك لك، ، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)

أسلفنا أنه لا يستغرب أن يهتف مشركو العرب قائلين: **(لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)**، لأن دائهم العضال هو (**التشبيه**): فهم يشبهون الألوهية بالإنسانية، ويشبهون الله بخلقه، ويعتقدون وجود آلهة أخرى، من «**عنصر**» أو «**نسب**» أو «**جنس**» إلاهي؛ وإن كانوا في مرتبة المملوك، وهذا يتصور، عند العرب، في حالتين:

الأولى: الرقيق المملوك، تماماً كما أن العبد الرقيق المملوك إنسان، وسيده الذي يملكه إنسان أيضاً؛ لا سيما عند من يعتقد أن جنس (الألوهية) يتحقق في نوعين أو قبيلتين: قبيلة الله، قبيلة الخير والنور، وقبيلة إبليس، قبيلة الشر والظلمة، بينهما حروب مستعرة، كر وفر، وأسْر واسترقاق. وقد سبق أن ذكرنا بعض أساطيرهم في باب مستقل؛

الثانية: الأولاد، بنين وبنات، وبخاصة البنات لأن عرف عامة الشعوب البدائية، وبخاصة ذات الأديان الوثنية هو أن الأب مالك لولده، وبالتبعية فهو مالك لأموالهم وكسبهم: له حق بيعهم، بل وقتلهم. وكان هذا هو العرف المستقر في الصين إلى عهد قريب. وما زالت قبائل أفريقيا الوثنية البدائية على ذلك: الرجل (يشتري) زوجة من أبيها بكذا وكذا رأس من البقر. بل ونجد بعض ذلك في الشرائع السماوية المنسوخة: فهذا حمو موسى ينكحه ابنته على أن يأجره ثماني حجج، وهذا (ثمن) ضخم لعله يقارب الألف دينار من الذهب، كأثمان خيرة الأرقاء المستعبدين: فليس هذا مهراً، ولا هو للمرأة نحلة خالصة، بل هو لأبيها. وكما نجد بعض ذلك في اليهودية. وكون ذلك عرف العرب قبل الإسلام، ينبغي أن يكون بديهيا. وقد كان هو الشرع الإسلامي أولاً ثم نسخ شيئاً فشيئاً، وتشهد له مفردات كثيرة، منها:

(1)– وأد البنات، بل أفحش بعضهم فرجز: (وأد البنات ❋❋❋ من المكرمات)؛

(2)– نذر عبد المطلب إذا رزق بعشر من الذكور أن ينحر عاشرهم، والقصة معروفة مشهورة؛

(3)– قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: (أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ)، كذا أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (2/769/2291): [حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي مَالًا وَوَلَدًا، وَإِنَّ أَبِي يُرِيدُ أَنْ يَجْتَاحَ مَالِي، فَقَالَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»]؛ وهو في المعجم الأوسط (7/19/6728): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زُرْعَةَ، حدثنا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حدثنا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حدثنا يُوسُفُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا وولدًا، وَإِنَّ أَبِي يُرِيدُ أَنْ يَجْتَاحَ مَالِي؟ فَقَالَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»]، ثم قال الطبراني: (لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُوسُفَ إِلَّا عِيسَى بْنُ يُونُسَ)؛ وأخرجه الطبراني مرة أخرى في معجمه الأوسط (ج4/ص31/ح3534): [حدثنا حبوش بن رزق الله المصري قال حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا عيسى بن يونس قاله]؛ وإسناد في ظاهره صحيح على شرط البخاري، وأعله بعضهم برواية آخرين – غير يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق – له مرسلاً (من غير ذكر جابر)؛ ولكن له شواهد من طرق أخرى حسان، واستنكره البعض فلم يلحظوا أنه ربما كان الأمر الأول قبل النسخ. ولكن الأرجح عندي أنه واقعة مخصوصة، وأن الأب لم يأخذ من مال وله إلا ما هو حقه من النفقة كما يظهر من الرواية المطولة الممتعة:

* فقد جاء في المعجم الصغير للطبراني (2/152/947)؛ وهو أيضاً في المعجم الأوسط (6/339/6570): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ الْبَرْذَعِيُّ، بِمِصْرَ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عُبَيْدُ بْنُ خَلَصَةَ بِمَعْرَةِ النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نَافِعٍ الْمَدَنِيُّ، عَنِ الْمُنْكَدِرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبِي أَخَذَ مَالِي، فَقَالَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم، لِلرَّجُلِ: اذْهَبْ فَأْتِنِي بِأَبِيكَ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُقْرِئُكَ السَّلامَ، وَيَقُولُ: إِذَا جَاءَكَ الشَّيْخُ، فَسَلْهُ عَنْ شَيْءٍ قَالَهُ فِي نَفْسِهِ مَا سَمِعَتْهُ أُذُنَاهُ، فَلَمَّا جَاءَ الشَّيْخُ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم: مَا بَالُ ابْنِكَ يَشْكُوكَ، أَتُرِيدُ أَنْ تَأْخُذَ مَالَهُ؟

فَقَالَ: سَلْهُ يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ أَنْفَقْتُهُ إِلَّا عَلَى عَمَّاتِهِ أَوْ خَالاتِهِ أَوْ عَلَى نَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم: إِيهِ، دَعْنَا مِنْ هَذَا أَخْبِرْنَا عَنْ شَيْءٍ قُلْتَهُ فِي نَفْسِكَ مَا سَمِعَتْهُ أُذُنَاكَ، فَقَالَ الشَّيْخُ: وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، مَا يَزَالُ اللهُ يَزِيدُنَا بِكَ يَقِيناً، لَقَدْ قُلْتُ فِي نَفْسِي شَيْئًا مَا سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ، فَقَالَ: قُلْ: وَأَنَا أَسْمَعُ، قَالَ: قُلْتُ:

غَذَوْتُكَ مَوْلُودًا وَمُنْتُكَ يَافِعًا *** تُعَلُّ بِمَا أَجْنِي عَلَيْكَ وَتَنْهَلُ
إِذَا لَيْلَةٌ ضَافَتْكَ بِالسُّقْمِ لَمْ أَبِتْ *** لِسُقْمِكَ إِلَّا سَاهِرًا أَتَمَلْمَلُ
كَأَنِّي أَنَا الْمَطْرُوقُ دُونَكَ بِالَّذِي *** طُرِقْتَ بِهِ دُونِي فَعَيْنَايَ تَهْمُلُ
تَخَافُ الرَّدَى نَفْسِي عَلَيْكَ وَإِنَّهَا *** لَتَعْلَمُ أَنَّ الْمَوْتَ وَقْتٌ مُؤَجَّلُ
فَلَمَّا بَلَغْتَ السِّنَّ وَالْغَايَةَ الَّتِي *** إِلَيْهَا مَدَى مَا فِيكَ كُنْتُ أُؤَمِّلُ

جَعَلْتَ جَزَائِي غِلْظَةً وَفَظَاظَةً *** كَأَنَّكَ أَنْتَ الْمُنْعِمُ الْمُتَفَضِّلُ
فَلَيْتَكَ إِذْ لَمْ تَرْعَ حَقَّ أُبُوَّتِي *** فَعَلْتَ كَمَا الْجَارُ الْمُجَاوِرُ يَفْعَلُ
تَرَاهُ مُعَدًّا لِلْخِلافِ كَأَنَّهُ *** بِرَدٍّ عَلَى أَهْلِ الصَّوَابِ مُوَكَّلُ

قَالَ: فَحِينَئِذٍ أَخَذَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم، بِتَلابِيبِ ابْنِهِ، وَقَالَ: (أَنْتَ وَمَالُكَ لأَبِيكَ)]، وقال الإمام الطبراني: (لا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، إِلَّا بِهَذَا التَّمَامِ وَالشِّعْرِ، إِلَّا بِهَذَا الإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ عُبَيْدُ بْنُ خَلَصَةَ)؛

وعلى كل حال فكل هؤلاء الشركاء المملوكين، الذين يصح عند المشرك العربي أن يقول في حقهم: (**تملكه وما ملك**) فيهم، وفق معتقده، شيء من الألوهية، ولو في جانب واحد، أو اعتبار:

(1)– إما لأنهم، ولأنهن أبناء وبنات (**الله**)، أي من **العنصر أو الجوهر أو النسب الإلهي الخير المنير**، وهذا من أهم الاعتبارات وأبرزها وأشهرها. ولعله هو المشار إليه في قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ (3) لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ **وَلَدًا** لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ (4)﴾، (الزمر؛ 39 : 3 – 5)، وسنعود لهذه **الآية الخطيرة** بالدرس المفصل في فصل مستقل؛

(2)– أو لأنهم ولأنهن أبناء وبنات (**إبليس**)، أي من **العنصر أو الجوهر أو النسب الإلهي الشرير المظلم**؛ وقد تم أسرهم واسترقاقهم في بعض الحروب والمواجهات بين الخير والشر؛

(3)– أو لأنهم مخلوقات حادثة شريرة، مملوكة لله، في الأصل وعند الابتداء، ملكية حقيقية، ولكنها تتمرد عليه، ويمكنها الإباق، أي الإفلات من الله وإعجازه هرباً، كما هو معتقد كثير من العرب في الجن. ولعل المشار إليهم في قوله، جل جلاله: ﴿ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ **تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ** كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، (الروم؛ 30 : 28)، من هذا النوع!

و**اعتقاد وجود هذه الاعتبارات الإلاهية في كائن معين**، عند المؤمن بها، أي **اعتقاد الألوهية في ذلك الكائن المعين**، هو **علة** الاستعانة والاستنصار والاستغاثة والاستعاذة به، وطلب جلب النفع، كالمطر والخصب والولد، أو دفع الضر من فقر ومرض وقحط، وتملقه بالشعائر: قيام وقعود، وركوع وسجود، وذبح القرابين، وإيقاد المشاعل والشموع، والإهداء إلى معابدهم، والنفقة على سدنته، والاحتفال به وبأعياده بالهتاف، والغناء، والتصفيق، والرقص؛ وليس شيئاً من تلك الأفعال هو الذي جعله (**إله**)، بل هو، عند المؤمن به، قبل ذلك وبدونه: (**إله**) بذاته وخصائصه. فكل تلك الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة ما هي إلا ثمرة لذلك الاعتقاد، وعبارة عنه. فليست القضية فقط هي المشاركة في (الملك)، أو

(الربوبية)، أيا ما كان تعريفها، بل (**الكينونة من عنصر أو جوهر أو نسب إلهي**) أسبق وأهم وأخطر:

❋ فلذلك لا صحة لما جاء في درء تعارض العقل والنقل (9/369): [ولهذا قال تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: 22]، فلم يقل: لو كان فيهما إلهان، بل المقدر آلهة غير الإله المعلوم أنه إله، فإنه لم ينازع أحد في أن الله إله حق، وإنما نازعوا هل يتخذ غيره إلهاً مع كونه مملوكاً له؟ ولهذا قال: ﴿ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم﴾ [الروم: 28]. وقال تعالى: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾ [الزمر: 3]. وقال: ﴿أم اتخذوا من دون الله شفعاء قل أو لو كانوا لا يملكون شيئا ولا يعقلون ❋ قل لله الشفاعة جميعا له ملك السماوات والأرض ثم إليه ترجعون ❋ وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة وإذا ذكر الذين من دونه إذا هم يستبشرون﴾ [الزمر: 43 – 45]، وقد بسط الكلام على هذا في موضعه]، انتهى كلام ابن تيمية. فهذه الجمل حجج عقلية على بطلان أقوال المشركين، وليست هي مجرد نقل لكلامهم، ولا هي نقل لما استندوا عليه من المقدمات الخرافية، كما زلَّت القدم بالإمام ابن تيمية تلك الزلة الشنعاء؛

❋ ولذلك أيضاً كان ما جاء في تفسير ابن كثير [ت سلامة (6/294)]: [فَكَمَا أَنَّهُ الْوَاحِدُ فِي **مُلْكِهِ** فَلْيَكُنِ الْوَاحِدَ فِي عِبَادَتِهِ، وَكَثِيرًا مَا يُقَرِّرُ تَعَالَى مَقَامَ الْإِلَهِيَّةِ بِالِاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ. وَقَدْ كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَعْتَرِفُونَ بِذَلِكَ، كَمَا كَانُوا يَقُولُونَ فِي تَلْبِيَتِهِمْ: (لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ)]، انتهى كلام ابن كثير؛

وقد جاء كلام ابن كثير ناقصاً مبتوراً، يفتح أبواب الضلالة. وكان حقه أن يقول: (فهو الْوَاحِدُ الأحد فِي ذاته، المنفرد بالكمال المطلق في صفاته وأفعاله، ومنها: خلقه، ومُلْكِهِ، وتصرفه، وتدبيره، وأمره التكويني، وحكمه التشريعي، على وجه الاستقلال: فليشهد له بذلك)؛

❋ وأما بقية الكلام الذي جاء في تفسير ابن كثير [ت سلامة (6/294): [وَكَثِيرًا مَا يُقَرِّرُ تَعَالَى مَقَامَ الْإِلَهِيَّةِ بِالِاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ. وَقَدْ كَانَ الْمُشْرِكُونَ **يَعْتَرِفُونَ** بِذَلِكَ، كَمَا كَانُوا يَقُولُونَ فِي تَلْبِيَتِهِمْ: (لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ)]، انتهى كلام ابن كثير؛ فهو في **حقيقته كلام فارغ**، لا صحة لأكثره، ولا محصول يرجى من ورائه: فما كونوا موحدين لله في الربوبية، أيا ما كان تعريفها، كما سلف في الباب المخصص للواقع التاريخي لشرك العرب. ولا عجب: فمن قلد الإمام ابن تيمية في قسمته الثلاثية المشؤومة لا بد أن يسقط على أم رأسه في الهاوية: سفسطة مظلمة متناقضة خاوية!

* ومن الخيال المحض أيضاً، الذي لا يرجع إلى واقع تاريخي، ما جاء في تفسير ابن كثير [ط العلمية (383/4)]: [فَإِنَّهُ لَا يُشَابِهُهُ شَيْءٌ، وَلَا يُمَاثِلُهُ وَلَا نِدَّ لَهُ وَلَا عَدْلَ لَهُ وَلَا وَزِيرَ لَهُ وَلَا وَلَدَ وَلَا صَاحِبَةَ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا وَإِنَّمَا عَبَدَ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ مَعَهُ آلِهَةً هم معترفون **أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لَهُ**، عَبِيدٌ لَهُ، كَمَا كَانُوا يَقُولُونَ فِي تَلْبِيَتِهِمْ: (لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ)]، انتهى كلام ابن كثير؛ فنقول: أين وجد الإمام ابن كثير في نص قولهم: (لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ)، أو من مرويات تاريخهم، أنهم: (معترفون **أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لَهُ**)، لا سيما وأن القرآن قد ذكر في عشرات المواضع أنهم ينسبون إليه الولد، والولد، إذا كان ولداً للصلب بحق: بعض أبيه، ومن جنس أبيه، مولود من أبيه، وليس مخلوقاً لأبيه؟!

* وتجد نفس الخطأ في التحرير والتنوير (334/1): [وَالْمَعْنَى لَا تُثْبِتُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا تَجْعَلُونَهَا جَعْلًا وَهِيَ لَيْسَتْ أَنْدَادًا وَسَمَّاهَا أَنْدَادًا تَعْرِيضًا بِزَعْمِهِمْ لِأَنَّ حَالَ الْعَرَبِ فِي عِبَادَتِهِمْ لَهَا كَحَالِ مَنْ يُسَوِّي بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَهَا وَإِنْ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ إِنَّ الْآلِهَةَ شُفَعَاءُ وَيَقُولُونَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ، **وَجَعَلُوا اللَّهَ خَالِقَ الْآلِهَةِ** فَقَالُوا فِي التَّلْبِيَةِ: «لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ»]؛ ثم زاد الخطأ فحشاً بقوله: [لَكِنَّهُمْ لَمَّا عَبَدُوهَا وَنَسُوا بِعِبَادَتِهَا وَالسَّعْيِ إِلَيْهَا وَالنُّذُورِ عِنْدَهَا وَإِقَامَةِ الْمَوَاسِمِ حَوْلَهَا عِبَادَةَ اللَّهِ، أَصْبَحَ عَمَلُهُمْ عَمَلَ مَنْ يَعْتَقِدُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْفِعْلِ لَا بِالْقَوْلِ. وَفِي ذَلِكَ مَعْنًى مِنَ التَّعْرِيضِ بِهِمْ وَرَمْيِهِمْ بِاضْطِرَابِ الْحَالِ وَمُنَاقَضَةِ الْأَقْوَالِ لِلْأَفْعَالِ]؛

فأقول: سبحان الله: أين وجد الإمام ابن عاشور في نص أقوالهم أو من مرويات تاريخهم، أنهم: (**جَعَلُوا اللَّهَ خَالِقَ الْآلِهَةِ**)، لا سيما وأن القرآن قد ذكر في عشرات المواضع أنهم ينسبون إليه الولد؛ ولأن الشرك يحصل بمجرد اعتقاد شيء من الألوهية في غير الله، فيكون الغير نداً لله، أي في نفس المرتبة، وإن لم يكن تام المساواة لله حتى في ذلك الاعتبار المخصوص نفسه فقط، ناهيك بغيره؛ فلا معني لقول الطاهر بن عاشور: (**وَنَسُوا** بِعِبَادَتِهَا وَالسَّعْيِ إِلَيْهَا وَالنُّذُورِ عِنْدَهَا وَإِقَامَةِ الْمَوَاسِمِ حَوْلَهَا **عِبَادَةَ اللَّهِ**)، وأيضاً لا معنى لقوله: (أَصْبَحَ عَمَلُهُمْ عَمَلَ مَنْ يَعْتَقِدُ **التَّسْوِيَةَ** بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى)، نعم: هذه الجمل لا معنى لها، ولا محصول يرجى من ورائها، فضلاً عن كونها لا تمثل الواقع التاريخي أصلاً، إلا في بعض الأحوال الشاذة النادرة.

* وكيف جاز للأستاذ محمد إبراهيم الفيومي (المتوفى: 1427هـ) أن يقول: [فكانت كنانة وقريش إذا أهلوا قالوا: (لبيك اللهم لا شريك لك إلا شريكًا هو لك، تملكه وما ملك)، فيوحدونه بالتلبية ثم يدخلون معه أصنامهم ويجعلون ملكها بيده بقول الله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾؛ أي: ما **يوحدونني لمعرفة حقي** إلا جعلوا معي شريكًا من **خلقي**]؛ كذا نصاً بأحرفه في تاريخ الفكر الديني

الجاهلي (ص: 466)؛ بدلاً من القول الصحيح: (ما **يؤمن** أكثرهم **ببعض حقي**، إلا وهو متخذ إلاهاً أو نداً أو شريكاً من دوني)

ومهما راجعت أقوال القوم فلن تجد إلا هذا:

(1)– الزعم بأن لفظة: (تملكه) تعني بالضرورة: (أنك خلقته، وتملكه ملكية تامة، وتهيمن عليه هيمنة كلية)؛ وهي كذلك بالضرورة في حق (الله) إذا عرف معرفة صحيحة في الإيمان الحق؛ وليست كذلك في إيمان المشركين المنقوص، ومعرفتهم وتصوراتهم المبتورة المشوهة، كما سلفت البرهنة عليه، وسيأتي المزيد؛

(2)– المكابرة الوقحة بالتأكيد على الإفك والزور الزاعم (أن مشركي العرب كانوا مقرين بما يسمونه: (توحيد الربوبية)، أياً ما كان تعريفه)؛ كما سلفت البرهنة على بطلانه، وسيأتي المزيد؛

(3)– أو مبتكرات خيالية لا جدوى منها، ولا علاقة لها بالموضوع أصلاً: مثل كلام الطاهر بن عاشور عن **نسيان**(؟!) عبادة الله: (**وَنَسُوا** بِعِبَادَتِهَا وَالسَّعْيِ إِلَيْهَا وَالنُّذُورِ عِنْدَهَا وَإِقَامَةِ الْمَوَاسِمِ حَوْلَهَا **عِبَادَةَ اللَّهِ**)، أو التسوية التامة بالله: (أَصْبَحَ عَمَلُهُمْ عَمَلَ مَنْ يَعْتَقِدُ **التَّسْوِيَةَ** بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى).

❄ فصل: توحيد الخالقية:

(توحيد الخالقية) هو الاعتقاد الجازم بأن الله وحده هو القادر على الخلق والتكوين والايجاد من عدم حقيقةً، **وليس لغير الله شيء من ذلك على وجه الاستقلال بقدرته الذاتية**، وإنما يكون، إن وُجد، فيما أودعه الله فيه من قدرة محدودة مخلوقة، وبإذنه سبحانه وتعالى وتقديره وتمكينه.

وكل ذلك، كذلك، ثابت بالضرورة، وبالبراهين العقلية والفطرية، قبل ورود الشرع، ثم جاء الشرع مؤيداً، ومُذكرا بها، ومفصّلا لمعانيها فيما لا يُعد ولا يحصى من النصوص، منها:

❋ ما قاله، تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ**﴾، (سورة الانعام؛ 6: 1).

❋ وقال: ﴿**بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾، (الانعام؛ 6: 101).

❋ وقال: ﴿**مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾، (المؤمنون؛ 23: 91).

* وقال، تقدست أسماؤه، نافياً أن يكون غيره قد خلق شيئاً، فيكون بذلك له شريكاً: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ: اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾، (الرعد؛ 13: 16).

وقد جرت عادة المسلمين في الامتناع عن استخدام لفظة «**الخلق**»، ومشتقّاتها، إلا في حق الله، تبارك وتعالى. فتجدهم ينفرون أشد النفور من استخدام اللفظة في حق غير الله، في مثل جملة: (عقلية خلاقة)، فيقولون مثلاً: (عقلية مبدعة)، هذا أدب جيد، وعادة حميدة، لا بأس من الاستمرار عليها ورعايتها، وإن كان خلاف ذلك ليس حراماً، لأن نسبة الخلق لغير الله جائزة، كما قال جل جلاله عن السيد المسيح بن مريم، صلوات الله وتسليماته وتبريكاته عليه وعلى والدته: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي﴾، ومحال على الله أن يستخدم عبارة باطلة، مع علمنا ضرورة أن خلق المسيح من الطين كهيئة الطير، أي تشكيله هكذا، ليس كخلق الله للحياة في الطير بعد نفخ المسيح في الطير، فهذا خلق، وهذا خلق، وشتان بين هذا وهذا!!

وكون الله، تقدّست ذاته، وتباركت أسماؤه، وسما مقامه، خالقاً، هو بعض معنى كونه: «**إلاهاً**»، ولا علاقة مباشرة له من الناحية المفاهيمية بكونه «**رباً**»، وهذا يبطل صحة تعريف الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية لما أسماه بــ«**توحيد الربوبية**»، لأنه أدخل فيه «**الخلق**» في أول القائمة، وهذا باطل، كما أسلفنا عند مناقشة لفظة: «**رب**».

ولما كان مفهوم «**الخلق**» لا يدخل في مفهوم «**الربوبية**»، إلا بإقحام وتكلّف مصطنع، فقد وقعت من ثمّ قسمة شيخ الإسلام ابن تيمية للتوحيد باطلة عرجاء من هذا الاعتبار، فلا حول ولا قوة إلا بالله!

بل الصحيح أن الله إنما خلق الخلق من العدم لمعرفته ولشكره ولعبادته، فهو خلقهم لحظ نفسه، فما ثمة غيره إله، واجب الوجود غيره، يستحق أن يخلق له، أو أن ينقل ربوبيته (أي: ملكيته وسيادته) إليه؛ وما ثمة إله، واجب الوجود غيره، له خلقه، ومن ثم مملكته المستقلة، فنتج ضرورة أن جميع المخلوقات ملكه وعبيده: فهو ربهم، وهو رب العالمين، لأنه خلقهم: فربوبيته فرع ونتيجة ضرورية لخالقيته، وليس العكس.

ويتناقض مع هذا القسم من التوحيد أنواع من الشرك الإعتقادي منها:

(أ)- القول بخلق الشر من قبل إله الشر، بقدرته الذاتية، أو على وجه الاستقلال، أو بالمعاندة لله، أي رغما عن الله، تعالى وتقدَّس، وبخلاف مراده، كما يقوله عامة الثنوية المجوس، سواء قال بعضهم بقدم إله الشر، فجمعوا بين شرك الذات، السابق بيانه، وشرك الخلق والتكوين؛ أو قالوا أن إله الشر حادث، ليس أزلياً ولا قديماً، فيكون هذا شركًا في الخلق والتكوين فحسب. وكلا القولين محكي عن طائفة منهم.

(ب)– القول باشتراك أكثر من إله في خلق أجزاء مختلفة من العالم، كلٌّ مستقل في خلقه، غني عمن سواه، كقول أكثر المشركين البدائيين، ومنهم مشركو اليونان؛ فهذا إله البحر، وذلك إله الشمس،.. إلخ.
(ج)– القول بالطبيعة الخالقة التي أوجدت الأشياء بخاصيتها الذاتية على وجه الضرورة التي يستحيل خرقها أو تجاوزها، وهو قول طائفة من الفلاسفة والطبائعيين، والقائلون بذلك ينكرون، بالضرورة، معجزات الانبياء، وأكثرهم أيضاً ملحد ينكر وجود الله.

(د)– القول بأن هناك كائنات حادثة بدون إذن الله، أو رغما على الله. مثال ذلك: إله الشر الحادث عند المجوس في القصة التي سبق إيرادها، ومفادها: (أن الله لما فرغ من الخلق، نظر إليه وأعجبه، تفكر: هل يوجد من ينازعه ملكه، ويفسد هذا الكون المحكم، فتحولت الفكرة الخبيثة شيطاناً مريداً، شراً مطلقاً محضاً، لا معنى لوجوده إلا أن يفسد على الله أمره، وينازعه في ملكه). فهذا فيما يبدو: خلق رغما عن الله، وبدون خالق، وهو أشتع وأشنع؛ وربما قيل: بل هو انبثاق أو ولادة من الفكرة الخبيثة، فيكون أيضاً شركاً في الذات. وعلى كل حال فهذا المثال قد بلغ غاية النهاية في جمع المحالات والمتناقضات في نسق واحد، عياذاً بالله.

غير أنه ينبغي أن يُعْلَمَ عِلماً يقينيًا، لا يتطرق إليه الشك، أن العبرة إنما هي **بحقيقة المعتقد وجوهر محتوى التصوّر**، بغض النظر عن الأسماء والألفاظ. فمن نَسَبَ إلى غير الله الخلق والإيجاد من عدم، على وجه الاستقلال – كما يفعل الثنوية المجوس بالنسبة لما يسمونه إله الشر «**أهريمن**» – فقد جعله متصفا ببعض صفات الألوهية؛ أي جعله مع الله إلهاً آخر، وذلك بغض النظر عن تسميته، سواء سماه إلهاً، أو سماه شيطاناً، أو سماه ملكاً، أو روحاً أو عقلاً فلكياً؛ أو سماه نفساً سفلياً أرضياً، أو غير ذلك؛ وكذلك بغض النظر عن فعل العبد المترتب على ذلك، هل هو تقديس ومحبة وتقرب وطاعة؟ أو هو كراهية ومعاداة وتباعد وعصيان. إذ العبرة، في هذا المقام، **بمحتوى وحقيقة المعتقد، وليس بالتسميات، ولا بأفعال العباد المترتبة على تلك المعتقدات**، فتلك لها اعتبار آخر، في مقام آخر، كما سيأتي في باقي هذه الرسالة.

❄ فصل: توحيد الملك والتدبير والتصرف التكويني:

(توحيد الملك والتدبير والتصرف التكويني) هو الاعتقاد الجازم بأن الله وحده مدبّر الأكوان، المتصرف فيها بذاته، **على وجه الاستقلال**، المقدّر لمقاديرها، فلا يقع فيها شيء إلا بعلمه وتقديره وإذنه، ولا يفعل فيها فاعل فعلاً إلا بإذن الله، بما وهب الله له من قدرة على الفعل، وبما ركّب فيه من المقادير والخصائص، وما طبعه عليه من الطبائع؛ كل ذلك على وجه التبعية بجعل الله وتقديره وعلمه السابق، لا على وجه الاستقلال بقدرة أو إرادة ذاتية. و**(توحيد الملك والتدبير والتصرف التكويني)** هو

بحق (**توحيد الربوبية**)، أو بلفظ أدق: (**توحيد الربوبية التكوينية**).

لقد كان الكثير من شرك العرب، وغيرهم من بسطاء المشركين، واقعاً في هذا الباب، لذلك جاء القرآن والسنّة بما لا يعد ولا يحصى من النصوص المؤكدة على هذا، كما ميز النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، الإيمان بالقدر خيره وشره من الله تعالى، في ركن مستقل من أركان الإيمان، لعلاقة ذلك المباشرة بهذا الموضوع:

❋ قال تعالى: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ**﴾، (يونس؛ 10: 3).

❋ وقال: ﴿**قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ**﴾، (يونس؛ 10: 31).

ومعلوم بضرورة الحس والعقل، وهو كذلك مؤكد مقطوع بثبوته بنصوص الشرع، أن الكون فيه سنن مطّردة، تترتب فيه الأسباب والمسببات على بعضها على نحو اعتيادي دائم؛ فالنار دائماً وأبداً تحرق الحطب الجاف، وماء المطر العذب ينبت الزرع، وهكذا. والكون مملوء، كذلك، بالكائنات ذات الإرادة والاختيار، التي تفعل وتتحرك، وتذهب وتجيء. كل ذلك ممكنات تترتّب على بعضها البعض ويستحيل عقلاً أن يكون ذلك لأمر ضروري ذاتي، لأنها في أصل خلقتها، أي في ذاتها، مخلوقة حادثة ممكنة وليست ضرورية أزلية واجبة، فكيف تكون صفاتها، وأفعالها، وأحوالها، وهي فرع من أصل، ضرورية أو واجبة؟! فلزم أن يكون ذلك كله بجعل الله، الحي القيوم، واجب الوجود بذاته، القديم الأول بغير ابتداء، الآخر بغير انتهاء.

فكل تلك الوقائع في الكون **ليست لأمر ضروري ذاتي، ولا هي على وجه الاستقلال**، بل بجعل الله، أي بعلمه وإرادته وخلقه وتدبيره، وإذنه الكوني، لا إله إلا هو، ولا رب سواه، عليه نتوكل، وبه نتأيد. وهذا هو معنى قولنا: (**القدر، خيره وشره، من الله تعالى**)، بالضبط، من غير زيادة ولا نقصان، وإن كان الناس ربما أدخلوا تحت عنوان: (**القضاء والقدر**) أشياء أخرى كثيرة غير هذا، تخبَّط فيها الباحثون، كثير منها متخيَّل وباطل، ولكن محل هذا رسالة مستقلة، ولا زالت تحت الإعداد.

فالضرورة الذاتية، أو الاستقلال في الفعل لا تكون إلا لإله، واعتقاد تحقق ذلك في غير الله، شرك بالله، يتناقض مع الإسلام كل المناقضة، ويخرج معتقده من الملة، إن كان من قبل قد دخل فيها، وصح عقده لها.

ويتناقض مع هذا القسم من التوحيد أنواع من الشرك الاعتقادي منها، على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر:
(أ) – قول بعض الصابئة وعبدة الكواكب أن الكواكب ـــ أو العقول، والنفوس، والأرواح الملائكية الموجودة فيها ـــ تعلم ما في العالم السفلي، وهي التي تتصرف فيه على وجه الاستقلال؛

(ب) – قول كثير من المشركين ـــ ومنهم مشركو العرب ـــ أن صغار الآلهة بما لهم من ذوات إلهية، وصلة نسب وقرابة مع كبار الآلهة، يتصرفون في بعض شؤون العابدين لهم إما مباشرة، أو بالشفاعة من غير استئذان، والوساطة التي لا ترد البتة عند كبار الآلهة؛

(ج) – قول بعض الفلاسفة «**الطبائعيين**» أن ترتيب الأسباب والمسببات على بعضها ترتيب ضروري، يستحيل خرقه، بحيث لا ينفك هذا عن هذا مطلقاً. هذا كذلك شرك اعتقادي يناقض الإسلام كل المناقضة، ويخرج من اعتنقه عن الملة، إن كان دخل في الملة قبل ذلك أصلاً. وهو يناقض الحق الذي دلت عليه الأدلة العقلية والشرعية اليقينية التي تبرهن على أن ترابط الأسباب والمسببات ليس بضروري، بل هو «**عادي**»، وهو «**جعلي**»، أو «**تقديري**»، أي بجعل الله لها كذلك، وإذنه بدوام ذلك واستمراره على وجه السنّة العادية، لا على وجه الضرورة العقلية أو المفاهيمية المطلقة، التي يستحيل خرقها.

(د) – ما ينسب إلى بعض غلاة «**القدريّة**» أن أفعال العباد الاختيارية لا تقع بإذن الله وتقديره، ثم يلتزمون في المناظرة بأنها تقع رغماً عن الله، وأنه، جل وعلا، ما كان قادراً على منعها، تعالى وتقدّس، أو نحو ذلك.

ونسارع في التنبيه على أن مقصد أكثر هؤلاء الموصوفين بـ(**غلاة القدريّة**) ليس بواضح، ولا نعلم قدرياً من أهل الإسلام قال بمثل هذا أو التزم به، إلا أنه لازم لأقوال بعض الغلاة منهم. ولعل هذا سبب تسمية بعض أئمة الحديث لهم: (**مجوس هذه الأمة**)، وهو تعبير يستخدمه الكثيرون، لا سيما إذا حِمِيتْ المناظرة واشتدّت، أو عند التراشق بالقول والتنابز بالألقاب، فتجمح العواطف، وتنحسر الحكمة، ويتراجع العقل، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. ونسارع بالتنبيه، على كل حال، أن لازم القول ليس قولاً، إلا إذا أقرّ به صاحبه والتزم؛ وإلزام القائل بما لم يلتزمه ظلم وعدوان، وهي طريقة أهل الجدل والمراء، بل أهل البدع والأهواء، ولكن تفصيل ذلك محله غير هذه الرسالة، والحمد لله رب العالمين.

والذي يظهر لنا أن غلاة «**القدريّة**» إنما أنكروا فقط أن يتعلق «**العلم الإلاهي السابق**» بنتيجة أفعال العباد الاختيارية في كل **حالة عينية**، مع إحاطة علم الله السابق **بكل الاحتمالات الممكن تحقّقها**،

وبإذنه بتحقّق أي منها عند انعقاد الإرادة من المخلوق المريد، وحدوث الفعل. فمِن المحال، عندهم، أن يقع شيء من ذلك بغير إذن الله، وهو القادر أزلاً وأبداً على منع ذلك، لا يغالبه غالب ولا يفلت منه هارب. فليس عندهم شرك في «**التصرّف والتدبير**»، ولا محل لنبزهم بجملة: **(مجوس هذه الأمة)**. ولكن تبقى إشكالية «**العلم الإلاهي السابق**»، أي: إشكالية «**القضاء**»، (وليست هذه البتة قضية «**القدر**» كما يخلط المخلطون، ويزعم الزاعمون، عندما يقولون: الإيمان بالقضاء والقدر). وهذا بحث عويص مهم خطير، في غاية الأهمية والخطورة، ليس هذا محله.

ما سلف إنما هي قائمة بأوضح وأشهر الأمثلة التي وقعت لنا، وربما وجد غيرنا الكثير من مثيلاتها، أو مزيداً من الأمثلة على جزئياتها، فأنواع الشرك وظلماته كثيرة متراكبة متشابكة، كظلمات بحر لجّي من فوقه موج من فوقه سحاب، ظلمات بعضها فوق بعض، والهدى والنور واحد مبين ساطع؛ وهو ما جاء به محمّد، رسول الله وخاتم النبيين، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، الملك الحق، والنور المبين، والحمد لله رب العالمين.

نعم: ها هنا أصاب الإمام ابن تيمية في إدخال «**التّدبير**» و«**التصرف**» تحت عنوان «**الربوبية**»، لأن مفاهيم التصرف والتدبير، فرع لمفاهيم «**السيادة**» و«**التملّك**»، وهي بالضرورة بعضها، كما أسلفناه عند مناقشة مفهوم «**الرب**».

غير أنه يجب أن يُعلم هنا كذلك، علماً يقينيًا لا يتطرق إليه الشك، أن العبرة هي بحقيقة المعتقد وجوهر محتوى التصور، بغض النظر عن الأسماء والألفاظ. فمن زعم:

(1)– أن لغير الله، عند الله، شفاعة لا ترد البتة، أو لا تحتاج الى استئذان مطلقاً؛

(2)– أو أن غير الله يتصرّف في الكون بغير إذن من الله، ولا مشيئة، ولا تقدير؛

(3)– أو أن غير الله له قدرة وتصرّف تضاهي قدرة الله، ولو في جزئية واحدة، أو اعتبار واحد، مثل:

(أ)– أن غير الله يجير على الله؛

(ب)– أو أن غير الله يستطيع الإفلات من «**قبضة**» الله، أي: أن غير الله خارج عن السيطرة الإلهية بحيث يستطيع الإفلات أو الهروب من الله تعالى فيعجزونه هرباً (كاعتقاد بعض جهلة العوام من الأفارقة وغيرهم، في الجن، والأرواح السفلية، والشيطانية)؛

(4)– أو أن الله لا يتصرف ويدبّر الخلائق مباشرة، بل «**يحتاج**» هو لنقص في (**قدرته**)، إلى واسطة بينه وبين الخلائق تدبّر نيابة عنه؛ أو «**تحتاج**» الخلائق بسبب (**لا مبالاته**)، والنقص في (**عنايته**)، أو (**لتعاليه**) و(**تباعده**)، إلى واسطة بينها وبينه، نيابة عنه، ترفع المطالب من أسفل إلى أعلى إليه، كقول عبدة النجوم، والعقول السبعة، أو العشرة، وغيرهم؛

(5)– أو أن غير الله يدبّر الخلائق، ويتصرف في أمرهم، **لأن الله إنما يعلم فقط الكليات**، ولا يعلم

أحوال العباد الجزئية، فتقوم العقول والنفوس الفلكية، أو الملائكة، أو الآلهة الثانوية، بمباشرة تدبير الكون، ضرورة ولا بد؛

(6)- أو أن غير الله يدبّر الخلائق، أو بعضها، لأن الله، مع كمال علمه وقدرته، أخرجها من ملكه، وملكها لغيره ملكية حقيقية: ففَوَّض إليه أمورها تفويضاً نهائياً مطلقاً لا يمكن التراجع فيه: يدبرها برأيه، ويقضي فيها بحكمه، ويمضيها بأمره، فهو ليس فقط سبب أو وسيلة أو آلة، ولكنه شريك في السيادة والملك شراكة حقيقية.

من زعم شيئاً من ذلك، فقد جعل ذلك الغير لله نداً، أي: جعل ذلك الغير متّصفًا ببعض صفات الألوهية، أي جعَله مع الله إلهًا آخر، وذلك بغض النّظر عن تسميته، سواء سماه إلهاً، أو سماه شفيعًا، أو وسيطاً، أو ملكاً، أو عقلاً فلكياً، أو روحاً نجمية، أو نفساً كوكبية، أو وليًا (من أولياء الله الصالحين)، أو قطباً، أو غوثاً، أو غير ذلك، إذ العبرة بمحتوى وحقيقة المعتقد، فقط لا غير، وليس بالتّسميات.

نعم: من زعم شيئاً من ذلك في غير الله، فقد جعل ذلك «**الغير**» إلهًا من دون الله، وهو بذلك مشرك كافر، قد ارتدّ عن الإسلام وخرج منه، إن كان قد صح له أصلاً عقد الإسلام من قبل. وذلك كله، بغض النظر عن الأسماء والألفاظ. وكذلك بصرف النظر عن فعل العبد المترتب على ذلك: هل هو تقديس ومحبة وتقرب وطاعة؟ أو هو كراهية ومعاداة وتباعد وعصيان، أو عدم اهتمام ولا مبالاة. إذ العبرة، دائماً وأبداً، **بمحتوى وحقيقة المعتقد، وليس بالتسميات والألفاظ، ولا بأفعال العباد المترتبة على تلك المعتقدات، كما أسلفنا، وكما سنشبعه أيضاً في بقية هذه الرسالة، بحثاً ومناقشة، وتأصيلاً وتفريعاً**.

❄ فصل: توحيد الحاكمية والتشريع (= توحيد الملك والتدبير والتصرف التشريعي):

توحيد الحاكمية والتشريع هو (توحيد الملك والتدبير والتصرف التشريعي)، أو بلفظ آخر هو (توحيد الربوبية التشريعية). وقد أسلفنا، مراراً وتكراراً، أن الإقرار والتسليم والاستسلام لله بـ(**الحاكمية**) هو ذروة سنام التوحيد، ومع ذلك فقد جهل حقيقته عامة أهل الكتب السابقة، كما يظهر جلياً من قصة عدي بن حاتم، رضي الله عنه، ولا يزال مجهولاً عند عامة الناس، بما فيهم أدعياء (التوحيد الخالص)، و(العقيدة السلفية الصحيحة) من الفرقة الوهابية، التي ألف أحد دعاتها كتباً عنونه: (القطبية هي الفتنة فاعرفوها): فتم أولاً شخصنة (**الحاكمية**)، وتسميتها بغير اسمها: (القطبية)، ثم شيطنة (**الحاكمية**) بجعلها (هي الفتنة)؛ تماما كما استحل قوم الخمر بأن سموها بغير اسمها: مصيدة قديمة من مصائد إبليس وتلبيسه!!

فموضوع (**الحاكمية**) في غاية الخطورة والأهمية، وفيه مباحث عميقة تحتاج إلى تفصيل، لذلك استخرنا

الله في إفرادها في باب مستقل، يأتي بعد هذا قريباً، بإذن الله.

❄ فصل ملحق: بعض ما يتعلق بالأسماء الحسنى

للإمام أبي حامد الغزالي رسالة قيمة كاملة في «**أسماء الله الحسنى**» سماها: «**المقصد الأسنى، في أسماء الله الحسنى**» نص فيها على أن الأسماء الحسنى، على كثرتها، ليست مترادفة، وأوجب أن يتضمن كل اسم منها معنىً لم يتضمنه غيره، ذلك لأن:

(الأفعال كثيرة والإضافات كثيرة والسلوب كثيرة، ويكاد يخرج جميع ذلك عن الحصر، ثم يمكن التركيب من مجموع صفتين أو صفة وإضافة، أو صفة وسلب، أو سلب وإضافة، ويوضع بإزائه اسم فتكثر الأسامي بذلك، وكان مجموعها يرجع إلى ما يدل منها على الذات، أو على الذات مع سلب، أو على الذات مع إضافة، أو على الذات مع سلب وإضافة، أو على واحد من الصفات، أو على صفة وسلب، أو على صفة وإضافة، أو على صفة فعل، أو على صفة فعل وإضافة، أو سلب. فهذه عشرة أقسام:

الأول: ما يدل على الذات كقولك: «**الله**»، ويقرب منه اسم «**الحق**» إذا أريد به الذات من حيث هي واجبة الوجود.

الثاني: ما يدل على الذات مع سلب مثل القدوس والسلام والغني والأحد ونظائره، فإن القدوس هو المسلوب عنه كل ما يخطر بالبال ويدخل في الوهم، والسلام هو المسلوب عنه العيوب، والغني هو المسلوب عنه الحاجة، والأحد هو المسلوب عنه النظير والقسمة.

الثالث: ما يرجع إلى الذات مع إضافة، كالعلي والعظيم والأول والآخر والظاهر والباطن ونظائره، فإن العلي هو الذات التي هي فوق سائر الذوات في المرتبة، فهي إضافة. والعظيم يدل على الذات من حيث تجاوز حدود الإدراكات، والأول هو السابق على الموجودات، والآخر هو الذي إليه مصير الموجودات، والظاهر هو الذات بالإضافة إلى دلالة العقل، والباطن هو الذات مضافة إلى إدراك الحس والوهم، وقس على هذا غيره.

الرابع: ما يرجع إلى الذات مع سلب وإضافة، كالملك والعزيز، فإن الملك يدل على ذات لا تحتاج إلى شيء ويحتاج إليه كل شيء، والعزيز هو الذي لا نظير له، وهو ما يصعب نيله والوصول إليه.

الخامس: ما يرجع إلى صفة كالعليم والقادر والحي والسميع والبصير.

السادس: ما يرجع إلى العلم مع إضافة، كالخبير والشهيد والحكيم والمُحصي، فإن الخبير يدل على العلم

مضافا إلى الأمور الباطنة، والشهيد يدل على العلم مضافا إلى ما يشاهد، والحكيم يدل على العلم مضافا إلى أشرف المعلومات، والمُحصي يدل على العلم من حيث يحيط بمعلومات محصورة معدودة التفصيل.

السابع: ما يرجع إلى القدرة مع زيادة إضافة، كالقهار والقوي والمقتدر والمتين، فإن القوة هي تمام القدرة والمتانة شدتها والقهر تأثيرها في المقدور بالغلبة.

الثامن: ما يرجع إلى الإرادة مع إضافة أو مع فعل، كالرحمن والرحيم والرؤوف والودود، فإن الرحمة ترجع إلى الإرادة مضافة إلى قضاء حاجة المحتاج الضعيف، والرأفة شدة الرحمة، وهي مبالغة في الرحمة، والود يرجع إلى الإرادة مضافا إلى الإحسان والإنعام، وفعل الرحيم يستدعي محتاجا، وفعل الودود لا يستدعي ذلك، بل الإنعام على سبيل الابتداء يرجع إلى الإرادة مضافا إلى الإحسان وقضاء حاجة الضعيف، وقد عرفت وجه ذلك فيما تقدم.

التاسع: ما يرجع إلى صفات الفعل كالخالق والبارئ والمصور والوهاب والرزاق والفتاح والقابض والباسط والخافض والرافع والمعز والمذل والعدل والمغيث والمجيب والواسع والباعث والمبدئ والمعيد والمحيي والمميت والمقدم والمؤخر والوالي والبر والتواب والمنتقم والمقسط والجامع والمانع والمغني والهادي ونظائره.

العاشر: ما يرجع إلى الدلالة على الفعل مع زيادة، كالمجيد والكريم واللطيف فإن المجيد يدل على سعة الإكرام مع شرف الذات، والكريم كذلك، واللطيف يدل على الرفق في الفعل)؛ **انتهى كلام الإمام الغزالي بتصرف يسير، وهو كلام جميل، فيه تحرير وتقسيم جيد**.

والكتاب فيه أبحاث أخرى مهمة وبراهين لإبطال الحلول والاتحاد سبق لنا الاقتباس الموسع منها فهو بحق أهل أن يقتنى ويقرأ قراءة استيعاب وهضم، والله أعلم.

❄ فصل: فضل التوحيد

❋ قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ **بِظُلْمٍ** أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾، (الانعام؛ 6: 82). وثبت بأصح الأسانيد أن ذلك قد شق على الصحابة الكرام فقالوا: (أينا لا يظلم نفسه؟!)، فبيّن لهم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. أن الظلم المقصود في الآية هو: **الشرك**، قائلاً: (ليس هو كما تظنون؛ إنما هو الشرك؛ كما قال لقمان لابنه)، وتلا قوله تعالى: ﴿وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه: يا بنى لا تشرك بالله، إن الشرك لظلم عظيم﴾؛ أخرجه البخاري في صحيحه ج1/ص21/ح32، ج3/ص1226/ح3181، ج3/ص1262/ح3245، ج3/ص1262/ح3246،

ج4/ص1694/ح4353، ج4/ص1793/ح4498، ج6/ص2535/ح6520، ج6/ص2542/ح6538؛ أخرجه مسلم في صحيحه ج1/ص115/ح124؛ وابن حبان في صحيحه ج1/ص488/ح253؛ والترمذي في سننه ج5/ص262/ح3067؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص378/ح3589، ج1/ص424/ح4031، ج1/ص444/ح4240؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص36/ح270؛ والنسائي في سننه الكبرى ج6/ص341/ح11166، ج6/ص427/ح11390؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج10/ص185/ح20531، ج10/ص185/ح20532؛ وأبو يعلى في مسنده ج9/ص93/ح5159؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج5/ص292/ح26213؛ وغيرهم. والظاهر أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، لم يحضر ذلك، ولم يعلمه، وعلمه أبي بن كعب، فقد أخرج الحاكم في مستدركه (ج3/ص345/ح5330): [حدثني علي بن حمشاذ العدل قال: أخبرني الحارث بن أبي أسامة أخبرنا روح بن عبادة حدثنا حماد بن زيد عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب أتى على هذه الآية ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلمٍ﴾، فأتى أبي بن كعب فسأله: أيُّنا لم يظلم؟ فقال له: يا أمير المؤمنين: إنما ذاك الشرك، أما سمعت قول لقمان لابنه: يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم].

* وقال تقدست أسماؤه مثنياً على إبراهيم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله: **﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾**، (النحل؛ 16: 120)، (المؤمنون؛ 23: 59)؛

ـــ وقال: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ **حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ** (67) إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ (68)﴾، (آل عمران؛ 3: 67، 68)؛

ـــ وقال: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ **دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ** (161) قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (162) لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ (163)﴾، (الأنعام؛ 6: 161 – 163)؛

ـــ وقال: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ **بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ** (135) قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ (136) ﴾، (البقرة؛ 2: 135 – 137)؛

الأمة: الإمام القدوة معلم الناس الخير، ولقد كان كذلك، صلوات الله عليه، عندما كان المسلم الوحيد في عصره؛ القانت: هو المداوم على الطاعة، الملازم لها؛ الحنيف: لغةً هو المائل أو المنحرف، وهو هنا المقبل على الله، المعرض المنحرف المائل عما سواه، لا يداهن في دين الله، ولا يبالي في طاعة الله بسخط أعداء الله، ليس على طريقة فقهاء السلاطين وأمثالهم من المفتونين، قاتلهم الله.

❋ وعن عبادة ابن الصامت قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن عيسى عبدالله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم، وروح منه، والجنة حق، والنار حق، **أدخله الله الجنة على ما كان من العمل**»، حديث صحيح، أخرجه البخاري في صحيحه (ج3/ص1267/ح3252): [حدثنا صدقة بن الفضل حدثنا الوليد عن الأوزاعي قال: حدثني عمير بن هانئ قال: حدثني جنادة بن أبي أمية عن عبادة رضي الله عنه عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قاله؛ قال الوليد: حدثني بن جابر عن عمير عن جنادة وزاد: (من أبواب الجنة الثمانية أيها شاء)]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ج1/ص57/ح28؛ وابن حبان في صحيحه ج1/ص438/ح207؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص314/ح22727؛ والنسائي في سننه الكبرى ج6/ص278/ح10969، ج6/ص278/ح10970، ج6/ص331/ح11132؛ والطبراني في مسند الشاميين ج1/ص316/ح555، وزاد: (وأن البعث حق)؛ وغيرهم.

❋ وفي حديث عتبان، المشهور، الصحيح: «**فإن الله حرّم على النار من قال لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله**»؛ وإليك الحديث بطوله، لما فيه من الأحكام والحكم، كما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج1/ص164/ح415): [حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيُّ، أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ – وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الأَنْصَارِ – أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَنْكَرْتُ بَصَرِي، وَأَنَا أُصَلِّي لِقَوْمِي، فَإِذَا كَانَتِ الأَمْطَارُ سَالَ الوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّيَ بِهِمْ، وَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَّكَ تَأْتِينِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي، فَأَتَّخِذَهُ مُصَلًّى، قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» قَالَ عِتْبَانُ: فَغَدَا رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَأَذِنْتُ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ البَيْتَ، ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ» قَالَ: فَأَشَرْتُ لَهُ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ البَيْتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَكَبَّرَ، فَقُمْنَا فَصَفَّنَا فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، قَالَ وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ، قَالَ: فَآبَ فِي البَيْتِ، رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذَوُو عَدَدٍ، فَاجْتَمَعُوا، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخَيْشِنِ (أَوِ ابْنُ الدُّخْشُنِ)؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُنَافِقٌ لاَ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «لاَ تَقُلْ ذَلِكَ، أَلاَ تَرَاهُ قَدْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»؛ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى المُنَافِقِينَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»؛ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ الحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الأَنْصَارِيَّ – وَهُوَ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ – وَهُوَ مِنْ سَرَاتِهِمْ، عَنْ حَدِيثِ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيِّ: «فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ»]؛ وأخرجه البخاري في صحيحه ج1/ص237/ح636، ج5/ص2063/ح5086؛ ومسلم في صحيحه ج1/ص456/ح33؛ والنسائي في سننه ج2/ص80/ح788، ج3/ص65/ح1327؛ وابن حبان في صحيحه ج1/ص460/ح223، ج4/ص492/ح1612، ج5/ص432/ح2075؛ وابن خزيمة

في صحيحه ج3/ص78/ح1653، ج3/ص87/ح1673؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص249/ح754؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج4/ص43/ح16527، ج4/ص44/ح16528، ج4/ص44/ح16529، ج5/ص450/ح23823؛ ومالك في الموطأ ج1/ص172/ح415؛ والطبراني في معجمه الكبير ج18/ص29/ح49، ج18/ص30/ح50، ج18/ص31/ح52؛ والنسائي في سننه الكبرى ج1/ص282/ح863؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني ج3/ص472/ح1931؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج3/ص53/ح4704، ج3/ص71/ح4804، ج3/ص87/ح4893، ج3/ص88/ح4895، ج10/ص124/ح20179؛ والشافعي في مسنده ج1/ص53؛ وغيرهم؛

* وقد سمعه أنس بن مالك من محمود بن الربيع الأنصاري فأعجبه، ثم لقي عتبان بن مالك حياً فسمعه منه، وأمر ابنه بكتابته، كما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج1/ص62/ح33): [حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا سليمان - يعني بن المغيرة - قال: حدثنا ثابت عن أنس بن مالك قال: حدثني محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك قال: قدمت المدينة فلقيت عتبان، فقلت: حديث بلغني عنك، قال: أصابني في بصري بعض الشيء، فبعثت إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أني أحب أن تأتيني فتصلي في منزلي فأتخذه مصلى قال: فأتى النبي، صلى الله عليه وسلم، ومن شاء الله من أصحابه، فدخل وهو يصلي في منزلي وأصحابه يتحدثون بينهم، ثم أسندوا عظم ذلك وكبره إلى مالك بن دخشم قالوا: ودوا أنه دعا عليه فهلك، وودوا أنه أصابه شر، فقضى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الصلاة، وقال: أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؟ قالوا: إنه يقول ذلك وما هو في قلبه، قال: لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فيدخل النار أو تطعمه. قال أنس فأعجبني هذا الحديث فقلت لابني اكتبه فكتبه]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج3/ص135/ح12407؛ والطبراني في معجمه الكبير ج18/ص26/ح43، ج18/ص26/ح44؛ وأبو يعلى في مسنده ج3/ص75/ح1505، ج3/ص76/ح1506، ج3/ص78/ح1507؛ وغيرهم.

* وجاء في كتاب التوحيد لابن خزيمة (2/787): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «**مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ**»]، وقال ابن خزيمة: (قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ أَسْأَلْ قَتَادَةَ أَسَمِعَهُ مِنْ أَنَسٍ أَوْ لَا؟)؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص229/ح22056): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ]؛ وهو في شعب الإيمان (1/96/7): [أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْمَشٍ الْفَقِيهُ، أخبرنا أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ [ص: 97] بْنِ يَحْيَى، حدثنا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي عِيسَى الدَّارَابَجَرْدِيُّ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ بْنِ الْبِرِنْدِ، حدثنا شُعْبَةُ]؛ وغيرهم؛ وقال الألباني: (إسناده صحيح على شرط الشيخين).

ولا خوف من تدليس قتادة ها هنا بشهادة ما أخرجه الطبراني في معجمه الصغير (ج2/ص35/ح733): [حدثنا عمرو بن محمد الرفاعي الأصفهاني حدثنا محمّد بن إبراهيم الحبراني حدثني أحمد بن علي بن الجارود الأصبهاني حدثنا إبراهيم بن عمرو بن حفص بن معدان قال: حدثنا بكر بن بكار حدثنا شعبة حدثنا عباس الكلبي أنه سمع أنس بن مالك يقول: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وآله وسلم: (من مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله دخل الجنة)]، وقال الطبراني: (لم يروه عن شعبة إلا بكر وشيخ آخر من أهل البصرة حنفي).

* وأخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج1/ص55/ح26): [حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ كِلاهُمَا عَنْ إِسْمَعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ عَنْ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ حُمْرَانَ عَنْ عُثْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: (**مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ**)]؛ (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ عَنْ الْوَلِيدِ أَبِي بِشْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ مِثْلَهُ سَوَاءً)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج1/ص431/ح201؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص65/ح464، ج1/ص69/ح498: والنسائي في سننه الكبرى ج6/ص274/ح10952، ج6/ص274/ح10953، ج6/ص274/ح10954؛ وعبد بن حميد في مسنده ج1/ص49/ح55؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج2/ص185/ح1663؛ وغيرهم.

* أخرج الحاكم في مستدركه (ج1/ص50/ح16): [حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْحَافِظُ إِمْلَاءً، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حدثنا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، حدثنا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، حدثنا هِصَّانُ بْنُ كَاهِلٍ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ كَاهِنٌ قَالَ: جَلَسْتُ مَجْلِسًا فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ وَلَا أَعْرِفُهُ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «**مَا عَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ تَمُوتُ لَا تُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، يَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى قَلْبٍ مُوقِنٍ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهَا**». قَالَ: فَقُلْتُ: (أَأَنْتَ سَمِعْتَ مِنْ مُعَاذٍ؟!)، فَعَنَّفَنِي الْقَوْمُ، فَقَالَ: (دَعُوهُ فَإِنَّهُ لَمْ يُسِيءِ الْقَوْلَ، نَعَمْ، أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَزَعَمَ مُعَاذٌ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم)]؛ ثم قال الحاكم: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَقَدْ تَدَاوَلَهُ الثِّقَاتُ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ جَمِيعًا بِهَذَا اللَّفْظِ، وَالَّذِي عِنْدِي – وَاللَّهُ أَعْلَمُ – أَنَّهُمَا أَهْمَلَاهُ لِهِصَّانَ بْنِ كَاهِلٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ كَاهِنٍ، فَإِنَّ الْمَعْرُوفَ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَدَوِيُّ فَقَطْ؛ وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ أَيْضًا وَقَدْ أَخْرَجَا جَمِيعًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الثِّقَاتِ لَا رَاوِيَ لَهُمْ إِلَّا وَاحِدٌ، فَيَلْزَمُهُمَا بِذَلِكَ إِخْرَاجُ مِثْلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛

ـــ وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ج1/ص434/ح203): [أخبرنا الفضل بن الحباب الجمحي قال: حدثنا مسدد بن مسرهد عن بن أبي عدي قال: حدثنا حجاج الصواف قال: أخبرني حميد بن هلال]؛

وأخرجه ابن ماجه في سننه (ج2/ص1248/ح3796): [حدثنا عبد الحميد بن بيان الواسطي حدثنا خالد بن عبد الله عن يونس عن حميد بن هلال]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص229/ح22051): [إسماعيل حدثنا يونس عن حميد بن هلال]؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص229/ح22053): [حدثنا محمّد بن عدى عن الحجاج يعنى بن أبي عثمان حدثني حميد بن هلال]؛ أخرجه النسائي في سننه الكبرى (ج6/ص278/ح10975): [أخبرنا زياد بن أيوب قال حدثنا بن علية قال: حدثنا يونس عن حميد بن هلال]؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج6/ص279/ح10977): [أخبرنا عمرو بن علي قال: حدثنا بن أبي عدي عن الحجاج الصواف قال: حدثني حميد بن هلال به]؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص45/ح71): [حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا عارم أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب والحجاج الصواف (ح) وحدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب عن حميد بن هلال]؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص46/ح72): [حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن يونس بن عبيد عن حميد بن هلال]؛ والحميدي في مسنده (ج1/ص182/ح370): [حدثنا محمّد بن الزبرقان الأهوازي أبو همام قال: حدثنا يونس بن عبيد عن حميد بن هلال]؛ وغيرهم، وقول الحاكم: (حدثنا بن أبي عدي عن حبيب بن الشهيد) وهم، وإنما هو: حدثنا بن أبي عدي عن الحجاج بن أبي عثمان الصواف؛

قلت: هصان بن كاهل قد روى عنه أيضاً الأسود بن عبد الرحمن العبدي، وقد أصاب الحاكم في تصحيحه، لا سيما بشهادة الطرق المستقلة الآتية:

ـــ فقد أخرج الطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص40/ح59) بإسناد صحيح: [حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا حجاج بن المنهال حدثنا سعيد بن زيد قال: سمعت عمرو بن دينار حدثنا جابر بن عبد الله الأنصاري قال: قال معاذ بن جبل في مرضه الذي توفي فيه: (لولا أن تتكلوا حدثتكم حديثا سمعته من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (**من مات وفي قلبه لا إله إلا الله موقنا دخل الجنة**)]؛ وأخرجه عبد بن حميد في مسنده (ج1/ص70/ح118): [حدثنا محمّد بن الفضل (هو أبو النعمان عارم) حدثنا سعيد بن زيد قال: سمعت عمرو بن دينار المكي به].

ـــ وأخرج الطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص111/ح219): [حدثنا عمرو بن إسحاق بن زبريق بن العلاء حدثنا محمّد بن إسماعيل بن عياش حدثنا أبي عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن مالك بن يخامر عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله يرجع ذاكم إلى قلب موقن دخل الجنة**)].

❋ وعن أبي سعيد الخدري، رضى الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «قال موسى عليه السلام: (يا رب علمني شيئًا أذكرك وأدعوك به!)، قال: ﴿قل يا موسى: لا اله إلا الله﴾، قال: (كل عبادك يقولون هذا!)، قال: ﴿قل لا إله إلا الله﴾، قال: (إنما أريد شيئا تخصني به)، قال: ﴿يا موسى: لو

أن السموات السبع وعامرهن، والأرضين السبع في كفة، ولا إله إلا الله في كفة، مالت بهن لا إله إلا الله﴾»، حديث حسن، أخرجه ابن حبان في صحيحه (ج14/ص103/ح6218): [أخبرنا بن سلم حدثنا حرملة بن يحيى حدثنا بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن دراجا حدثه عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري]؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج6/ص209/ح10670)، و(ج6/ص282/ح10980): [أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح في حديثه عن بن وهب]؛ وأبو يعلى في مسنده (ج2/ص528/ح1393)؛ والحاكم في مستدركه (ج1/ص710/ح1936): [أخبرنا أبو النضر محمد بن يوسف الفقيه حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي حدثنا أصبغ بن الفرج المصري أنبأ بن وهب]، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

❋ وأخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج4/ص2068/ح2687) بإسناد صحيح على شرط الشيخين: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن المعرور بن سويد عن أبي ذر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: يقول الله عز وجل: ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها وأزيد؛ ومن جاء بالسيئة فجزاؤه سيئة مثلها أو أغفر؛ ومن تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا، ومن تقرب منى ذراعا تقربت منه باعا ومن أتاني يمشي أتيته هرولة؛ **ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي شيئا لقيته بمثلها مغفرة**﴾؛ قال إبراهيم حدثنا الحسن بن بشر حدثنا وكيع بهذا الحديث]؛ وأخرجه مطولاً ومختصراً، بالفقرة موضع الاستشهاد، جمع من الأئمة منهم: ابن حبان في صحيحه (ج1/ص463/ح226): [أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى قال: حدثنا محمّد بن عباد المكي قال: حدثنا حماد بن إسماعيل عن شريك عن عبد العزيز بن رفيع عن المعرور بن سويد]؛ وابن ماجه في سننه ج2/ص1255/ح3821): [حدثنا علي بن محمّد حدثنا وكيع عن الأعمش]؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص147/ح21349): [حدثنا محمّد بن ثابت حدثنا إبراهيم بن طهمان عن منصور عن ربعي بن حراش عن المعرور بن سويد]، (وج5/ص148/ح21353): [حدثنا عفان حدثنا همام حدثنا عاصم عن المعرور بن سويد]، و(ج5/ص148/ح21359): [حدثنا عفان حدثنا حماد عن على بن زيد عن المعرور]؛ وغيرهم.

ـــ وهو عند الطيالسي في مسنده (ج1/ص63/ح464) بإسناد آخر على شرط الشيخين: [حدثنا شعبة عن واصل عن المعرور بن سويد عن أبي ذر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال ربكم عز وجل: ﴿الحسنة بعشر؛ والسيئة بواحدة وأغفرها؛ **ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي لقيته بقراب الأرض مغفرة**؛ ومن همّ بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة، ومن همّ بسيئة فلم يعملها لم يكتب عليه شيء؛ ومن تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا، ومن تقرب مني ذراعا تقربت منه باعاً]، ثم قال: (لم يرفعه شعبة عن واصل ورفعه الناس عن الأعمش عن المعرور).

ـــ وأخرجه ابن الجعد في مسنده (ج1/ص491/ح3423) بإسناد صحيح ثالث: [حدثنا علي بن الجعد أخبرنا عبد الحميد حدثني شهر حدثنا عبد الرحمن بن غنم أن أبا ذر حدثه عن رسول الله، صلى الله

عليه وسلم، قال: إن الله تعالى يقول: ﴿يا عبدي ما عبدتني ورجوتني فأنا غافر لك على ما فيك؛ **يا عبدي إن لقيتني بقراب الأرض خطيئة ما لم تشرك بي أتيتك بقرابها مغفرة**﴾]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص154/ح21406) مطولاً: [حدثنا هاشم بن القاسم حدثنا عبد الحميد حدثنا شهر حدثني بن غنم ان أبا ذر حدثه عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: إن الله عز وجل يقول: ﴿يا عبدي ما عبدتني ورجوتني فإني غافر لك على ما كان فيك؛ **ويا عبدي ان لقيتني بقراب الأرض خطيئة ما لم تشرك بي لقيتك بقرابها مغفرة**﴾؛ وقال أبو ذر: (ان الله عز وجل يقول: ﴿يا عبادي كلكم مذنب الا من أنا عافيته – فذكر نحوه الا انه قال – ذلك بأني جواد واجد ماجد إنما عطائي كلام﴾]؛

ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص167/ح21510) بإسناد صحيح رابع: [حدثنا عارم حدثنا مهدي بن ميمون حدثنا غيلان عن شهر بن حوشب عن معد يكرب عن أبي ذر عن النبي، صلى الله عليه وسلم، يرويه عن ربه قال: ﴿بن آدم: إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان فيك؛ **بن آدم: إن تلقني بقراب الأرض خطايا لقيتك بقرابها مغفرة بعد أن لا تشرك بي شيئا**؛ بن آدم، إنك إن تذنب حتى يبلغ ذنبك عنان السماء ثم تستغفرني أغفر لك ولا أبالي﴾]؛ وكذلك الدارمي في سننه (ج2/ص415/ح2788) بعينه؛

ـــ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص172/ح21544): [حدثنا همام حدثنا عامر الأحول عن شهر بن حوشب عن معد يكرب]؛ قلت: معد يكرب، لعله الهمداني الصحابي؛ أو هو الفارس المشهور المقدام بن معد يكرب؛ وهذه طريق محفوظة: روى شهر بن حوشب الحديث عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري وأملاه على عبد الحميد بن بهرام، ورواه عن معد يكرب هذا.

* وأخرج الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي في سننه (ج5/ص548/ح3540): [حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِسْحَاقَ الجَوْهَرِيُّ البَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ فَائِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ بَكْرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الْمُزَنِيَّ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ فِيكَ وَلاَ أُبَالِي؛ يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ، وَلاَ أُبَالِي؛ يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا ثُمَّ لَقِيتَنِي لاَ تُشْرِكُ بِي شَيْئًا لأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً﴾]؛ وقال أبو عيسى الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ)؛ وقد أخرجه ابن أبي الدنيا في حسن الظن بالله (ج1/ص44/ح32)؛ وفي حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (2/231)؛ وجامع العلوم والحكم [ت ماهر الفحل (3/1155/42)]؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج4/ص315/ح4305) وقال: (لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ إِلَّا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَلَا عَنْ سَعِيدٍ إِلَّا كَثِيرُ بْنُ فَائِدٍ، تَفَرَّدَ بِهِ: أَبُو عَاصِمٍ)، قلت: لم ينفرد به كثير بن فائد، فقد رواه أيضاً سلم بن قتيبة الباهلي كما هو في التاريخ الكبير للبخاري [بحواشي محمود خليل (3/496/1656)]؛ وصححه الألباني، وهو صحيح قطعاً، لأن كثير بن فائد قد توبع، لا سيما بشهادة ما سبق من الروايات،

وبملاحظة الطريق الصحيحة التالية:

ـــ كما جاءت في علل الحديث لابن أبي حاتم (5/150/1876): [وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُنِيبٍ العَدَنِيُّ، عَنْ قُرَيش بْنِ حَيَّانَ، عَنْ ثابتٍ البُنَانيِّ، عَنْ أنس، عن النبيِّ، صلى الله عليه وسلم، أنه قَالَ: إِنَّ رَبَّكُمْ يَقُولُ: ﴿يَا ابْنَ آدَمَ! مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي أَغْفِرُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ فِيكَ، يَا ابْنَ آدَمَ! لَوْ لَقِيتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطِيئَةً لَقِيتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً، ابْنَ آدَمَ! لَوْ عَمِلْتَ مِنَ الذُّنُوبِ حَتَّى تَبْلُغَ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي بَعْدَ أَلاَّ تُشْرِكَ بِي شَيئًا، أَغْفِرُ لَكَ وَلاَ أُبَالِي﴾؟ قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ]؛ قلت: رجال الإسناد كلهم ثقات عن آخرهم، والمتن في غاية الاستقامة، فلا معنى لقول أبي حاتم: (هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ)، وإن كان قصد التفرد والغرابة، فها هي رواية الترمذي تنفي ذلك، والحمد لله رب العالمين.

❋ وفي «**المعجم الكبير**»، (ج12/ص20/ح12346)، وفي «**المعجم الأوسط**»، (ج5/ص337/ح5483)، وفي «**المعجم الصغير**»، (ج2/ص82/ح820): [حدثنا محمّد بن عثمان بن أبي شيبة حدثنا إبراهيم بن إسحاق الصيني حدثنا قيس بن الربيع عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن بن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «قال الله عز وجل: ﴿بن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان فيك؛ **ولو أتيتني بقراب الأرض خطايا لقيتك على الأرض مغفرة ما لم تشرك بي، ولو بلغت خطاياك عنان السماء ثم استغفرتني لغفرت لك**﴾»]، ولكن هذا إسناد ضعيف بسبب إبراهيم بن إسحاق الصيني، لا تقوم به الحجة، ولكن لعله يثبت عن ابن عباس، رضي الله عنهما، لأن المتن مستقيم صحيح ثابت عن أبي ذر وأنس، رضي الله عنهما؛ وبشهادة الطريق القوية التالية:

ـــ فقد أخرج الحاكم في مستدركه (ج4/ص291/ح7676): [أخبرني بكر بن محمّد بن حمدان الصيرفي بمرو حدثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي حدثنا حفص بن عمر العدني حدثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن بن عباس رضي الله عنهما عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿من علم منكم أني ذو قدرة على مغفرة الذنوب غفرت له ولا أبالي، **ما لم يشرك بي شيئا**﴾]، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)؛ وأخرجه عبد بن حميد في مسنده (ج1/ص206/ح602): [حدثني إبراهيم بن الحكم بن أبان قال: حدثني أبي به]؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص241/ح11615): [حدثنا أبو شيخ محمّد بن الحسين بن عجلان الأصبهاني حدثنا سلمة بن شبيب حدثنا إبراهيم بن الحكم بن أبان به]؛ وغيرهم.

❋ وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص174/ح21562): [حدثنا سليمان بن داود أبو داود حدثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان حدثني أبي عن مكحول أن عمر بن نعيم حدثه عن أسامة بن سلمان أن أبا ذر حدثهم أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (**إن الله يقبل توبة عبده، أو يغفر لعبده ما لم يقع الحجاب**)، قالوا: (يا رسول الله وما الحجاب؟!)، قال: (**أن تموت النفس**

وهي مشركة)]؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج2/ص393/ح626، ج2/ص394/ح627، ج2/ص394/ح627؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص174/ح21563، ج5/ص174/ح21564؛ والطبراني في مسند الشاميين ج1/ص125/ح195؛ وابن الجعد في مسنده ج1/ص489/ح3402؛ والحاكم في مستدركه (ج4/ص286/ح7660) ثم قال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

* وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: [قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «إن الله يستخلص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً، كل سجل مثل هذا (وأشار من الأفق إلى الأفق)، ثم يقول: أتنكر من هذا شيئاً؟! أظلمك كتبتي الحافظون؟! فيقول: لا، يا رب! فيقول: ألك عذر؟! فيقول: لا، يا رب! فيقول: بلى، إن لك عندنا حسنة، وإنه لا ظلم اليوم! فيخرج بطاقة فيها: (**أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله**)، فيقول (الرجل): يا رب! ما هذه البطاقة، مع هذه السجلات؟! فقال (الرب): إنك لا تظلم! قال (أي النبي): «فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة! ولا يثقل مع اسم الله شيء!»] هذا حديث صحيح، أخرجه الحاكم في مستدركه (ج1/ص46/ح9) وقال: (هذا حديث صحيح لم يخرج في الصحيحين، وهو صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بأبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعامر بن يحيى مصري ثقة، والليث بن سعد إمام ويونس المؤدب ثقة متفق على إخراجه في الصحيحين)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج1/ص462/ح225؛ والترمذي في سننه (ج5/ص25/ح2639) وقال: حسن غريب.؛ وابن ماجه في سننه ج2/ص1438/ح4300؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج2/ص213/ح6994؛ والحاكم في مستدركه ج1/ص711/ح1937؛ وعبد بن حميد في مسنده ج1/ص136/ح339؛ والكناني في جزء البطاقة ج1/ص37/ح2؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج5/ص79/ح4725؛ وغيرهم.

❄ فصل: خطر الشرك بالله

* قال الله تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، ومن يشرك بالله فقد افترى إثمًا عظيمًا﴾، (النساء؛ 4: 48).

* وقال تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالاً بعيدًا﴾، (النساء؛ 4: 116).

* قال تعالى: ﴿حنفاء لله، غير مشركين به، ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء، فتخطفه الطير، أو تهوى به الريح في مكان سحيق﴾، (الحج؛ 22: 31).

* وقال تعالى: ﴿وإذ قال لقمان لا بنه وهو يعظه: يا بنى لا تشرك بالله، إن الشرك لظلم عظيم﴾ (لقمان؛ 31: 13).

* وقال تعالى: ﴿ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون﴾ (الانعام؛ 6: 88).

* وقال تعالى: ﴿ولقد أوحى اليك، وإلى الذين من قبلك، لئن أشركت ليحبطن عملك، ولتكونن من الخاسرين * بل الله فاعبد، وكن من الشاكرين﴾ (الزمر؛ 39: 65).

* وقال، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ * أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ * مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ * **الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ** فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ * قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ وَلَكِن كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾، (ق؛ 50: 24 – 27).

* وقال، تعالي ذكره: ﴿**لاَّ تَجْعَل مَعَ اللّهِ إِلَـهاً آخَرَ** فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَّخْذُولاً﴾، (الإسراء؛ 16: 22).

* وقال: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ **وَلاَ تَجْعَلْ مَعَ اللّهِ إِلَهاً آخَرَ** فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُوماً مَّدْحُوراً﴾، (الإسراء؛ 16: 39).

* وقال تعالى: ﴿ولا تكونن من المشركين﴾ (الانعام؛ 6: 14 – يونس؛ 10: 105 – القصص؛ 28: 87).

* وقال تعالى: ﴿منيبين إليه، واتقوه، وأقيموا الصلاة، ولا تكونوا من المشركين﴾ (الروم؛ 30: 31).

* وقال تعالى حاكياً قول عبده ورسوله السيد الوجيه المقرب عيسى بن مريم، مسيح الله المهدي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والدته: ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم؛ وقال المسيح: يا بني إسرائيل، اعبدوا الله ربي وربكم، إنه من يشرك بالله فقد حرّم الله عليه الجنة، ومأواه النار، وما للظالمين من أنصار!﴾، (المائدة؛ 5: 72).

* وعن جابر بن عبدالله ــــ رضى الله عنه ــــ قال: أتى، النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، رجل فقال: يا رسول الله، ما الموجبتان؟ فقال: «**من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار**»، حديث صحيح، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج1/ص94/ح93): [وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالا: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قاله]؛ وأخرجه من طرق مختلفة وبألفاظ مقاربة الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج3/ص325/ح14528، ج3/ص345/ح14753، ج3/ص374/ح15058؛ والطبراني في مسند الشاميين ج2/ص115/ح1020؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج7/ص44/ح13075؛ وأبو يعلى في مسنده ج4/ص188/ح2278؛ وعبد بن حميد في مسنده ج1/ص322/ح1060، ج1/ص323/ح1062؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج7/ص248/ح7410؛ وغيرهم.

* وأخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2460/ح6305) عن عبد الله بن مسعود: [حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال: قال رسول الله كلمة وقلت أخرى: (**من مات يجعل لله ندا أدخل النار**)؛ وقلت أخرى: من مات لا يجعل لله ندا أدخل الجنة]؛ وأخرجه الإمام ابن حبان في صحيحه (ج1/ص486/ح251)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص382/ح3625، ج1/ص443/ح4231، ج1/ص425/ح4038، ج1/ص425/ح4043.

* وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص346/ح19061) عن خريم بن فاتك: [حدثنا أبو النضر حدثنا المسعودي عن الركين بن الربيع عن أبيه عن خريم بن فاتك قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (الأعمال ستة والناس أربعة، فموجبتان، ومثل بمثل، والحسنة بعشرة أمثالها، والحسنة بسبعمائة؛ فأما الموجبتان من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، **ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار**؛ وأما مثل بمثل فمن همّ بحسنة حتى يشعرها قلبه ويعلم الله عز وجل ذلك منه كتبت له حسنة ومن عمل سيئة كتبت عليه سيئة، ومن عمل حسنة كتبت له بعشر أمثالها، ومن أنفق نفقة في سبيل الله فحسنة بسبعمائة؛ والناس أربعة: موسع عليه في الدنيا مقتور عليه في الآخرة، وموسع عليه في الآخرة مقتور عليه في الدنيا، وموسع عليه في الدنيا والآخرة ومقتور عليه في الدنيا والآخرة)]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص322/ح18920).

* وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الأوسط (ج1/ص265/ح865) عن بن عمر: [حدثنا أحمد قال: حدثنا سعيد بن سليمان قال: أخبرنا أبو عقيل قال: أخبرنا عمر بن محمّد عن عبد الله بن دينار عن بن عمر قال: قال رسول الله: (الأعمال سبعة: عملان منجيان وعملان بأمثالهما، وعمل بعشرة أمثاله وعمل بسبعمائة ضعف، وعمل لا يعلم ثواب عامله إلا الله؛ فأما المنجيان فمن لقي الله يعبده مخلصا لا يشرك به شيئا وجبت له الجنة، ومن لقي الله يشرك به شيئا وجبت له النار، ومن عمل سيئة جزي بها، ومن أراد أن يعمل حسنة فلم يعملها جزي مثلها، ومن عمل حسنة جزي عشرا، ومن أنفق ماله في سبيل الله ضعفت له نفقة: الدرهم بسبعمائة والدينار بسبعمائة، والصيام لا يعلم ثواب عامله إلا الله]، وقال الإمام الطبراني: (لا يرو هذا الحديث عن عبد الله بن دينار إلا عمر بن محمّد تفرد به أبو عقيل).

* وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الأوسط (ج5/ص369/ح5585) عن عمارة بن رؤيبة: [حدثنا محمّد بن عبدالله الحضرمي قال: حدثنا يحيى الحماني قال: حدثنا محمّد بن ابان عن ابي اسحاق عن عمارة بن رؤيبة قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: هما الموجبتان، من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار].

هذه الآيات والأحاديث الشريفة المعصومة ليست رخصة في ارتكاب المعاصي، والإدمان على الذنوب؛ كيف لا؟ والمعاصي والذنوب قد تستفحل بالإنسان حتى ينتكس قلبه، فيرتد منافقاً خالصاً، فيحبط عمله، أو تضعف بصيرته، فيعبث الشيطان بعقله فيكذب على الله، فيقول: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾، (البقرة؛ 2: 80)، كما قال ضُلاّل بني إسرائيل فأكذبهم الله، آمراً نبيه أن يقول: ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (80) بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (81) وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ

فِيهَا خَالِدُونَ (82)﴾، (البقرة؛ 2: 80 – 82)؛ أو قد يتبلّد حسّه، فلا ينكر المعصية والمنكر، ثم يتدرج إلى كراهة ما أنزل الله، أو السخرية والاستهزاء به، فيرتد كافراً فيحبط عمله. ولقد أحسن بعض العارفين عندما قال: (المعاصي بريد الكفر).

❄ فصل: فضل الدعوة إلى الإسلام والتوحيد

* قال الله تعالى: ﴿قُلْ: هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي؛ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، (يوسف؛ 12: 108).

* وقال تعالى آمراً نبيه بتلخيص دعوته في كلمات يسيرة: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمِنَ الْأَحْزَابِ مَنْ يُنْكِرُ بَعْضَهُ؛ قُلْ: إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ إِلَيْهِ أَدْعُو وَإِلَيْهِ مَآبِ (36) وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ (37)﴾، (الرعد؛ 13: 36-37).

* وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: (إنك ستأتي قوما أهل كتاب، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن **يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله**؛ فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة؛ فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم؛ فإن هم أطاعوا لك بذلك، فإياك وكرائم أموالهم؛ واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينه وبين الله حجاب)؛ حديث صحيح، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج2/ص544/ح1425): [حدثنا محمّد أخبرنا عبد الله أخبرنا زكريا بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد مولى بن عباس عن بن عباس رضي الله عنهما قاله]؛ وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه ج1/ص51/ح19؛ والبخاري في صحيحه ج2/ص529/ح1389، ج4/ص1580/ح4090؛ والنسائي في سننه ج5/ص4/ح2435؛ وابن حبان في صحيحه ج1/ص371/ح156، ج6/ص178/ح2419، ج11/ص476/ح5081؛ وابن خزيمة في صحيحه ج4/ص23/ح2275؛ والترمذي في سننه ج3/ص22/ح625؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص568/ح1783؛ وأبو داود في سننه ج2/ص105/ح1584؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص233/ح2071؛ والطبراني في معجمه الكبير ج11/ص426/ح12207؛ والنسائي في سننه الكبرى ج2/ص5/ح2215؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج4/ص96/ح7068، ج4/ص101/ح7095، ج7/ص2/ح12891، ج7/ص7/ح12907، ج7/ص9/ح12915؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج2/ص353/ح9831؛ والإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه ج5/ص215/ح9420؛ وغيرهم.

* وأخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج3/ص1077/ح2783): [حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد رضي الله عنه سمع النبي، صلى الله عليه وسلم، يقول يوم خيبر: لأعطين الراية رجلا يفتح الله على يديه، فقاموا يرجون لذلك أيهم يعطى، فغدوا وكلهم يرجو أن يعطى، فقال: أين علي؟ فقيل: يشتكي عينيه، فأمر فدعي له فبصق في عينيه فبرأ مكانه حتى كأنه لم يكن به شيء فقال: نقاتلهم حتى يكونوا مثلنا، فقال: على رسلك حتى تنزل بساحتهم؛ **ثم ادعهم إلى الإسلام وأخبرهم بما يجب عليهم، فوالله لأن يهدى بك رجل واحد خير لك من حمر النعم**]؛ وأخرجه البخاري في صحيحه ج3/ص1096/ح2847، ج3/ص1357/ح3498، ج4/ص1542/ح3973؛ ومسلم في صحيحه ج4/ص1872/ح2406؛ وابن حبان في صحيحه ج15/ص379/ح6932؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص333/ح22872؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ج3/ص207؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص320/ح2441؛ والطبراني في معجمه الكبير ج6/ص152/ح5818، ج6/ص167/ح5877، ج6/ص188/ح5950، ج6/ص198/ح5991؛ والنسائي في سننه الكبرى ج5/ص46/ح8149، ج5/ص173/ح8587؛ والإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة ج2/ص608/ح1037؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج9/ص107/ح18009؛ والإمام أبو يعلى في مسنده ج1/ص293/ح354، ج13/ص524/ح7527، ج13/ص524/ح7527، ج13/ص531/ح7537؛ وغيرهم. وهو حديث صحيح، غاية في الصحة، وفيه أكثر من آية من آيات نبوته صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

* وجاء في مغازي الواقدي (ص: 1079): [قَالَ (محمد بن عمر الواقدي): فَحَدّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ لَمّا وَجّهَهُ رَسُولُ اللّهِ، صلى الله عليه وسلم، (يعني: إلَى الْيَمَنِ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ عَشْرٍ)، قَالَ: (امْضِ وَلَا تَلْتَفِتْ)، فَقَالَ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ: (يَا رَسُولَ اللّهِ: كَيْفَ أَصْنَعُ؟)، قَالَ: (إذَا نَزَلْت بِسَاحَتِهِمْ فَلَا تُقَاتِلْهُمْ حَتّى يُقَاتِلُوك، فَإِنْ قَاتَلُوك فَلَا تُقَاتِلْهُمْ حَتّى يَقْتُلُوا مِنْكُمْ قَتِيلًا، فَإِنْ قَتَلُوا مِنْكُمْ قَتِيلًا: فَلَا تُقَاتِلْهُمْ، تَلَوّمْهُمْ، تُرِهِمْ أَنَاةً، ثُمّ تَقُولُ لَهُمْ: هَلْ لَكُمْ إلَى أَنْ تَقُولُوا: (لَا إلَهَ إلّا اللّهُ؟)، فَإِنْ قَالَوا: (نَعَمْ)، فَقُلْ: هَلْ لَكُمْ أَنْ تُصَلّوا؟ فَإِنْ قَالُوا: (نَعَمْ)، فَقُلْ: هَلْ لَكُمْ أَنْ تُخْرِجُوا مِنْ أَمْوَالِكُمْ صَدَقَةً تَرُدّونَهَا عَلَى فُقَرَائِكُمْ؟ فَإِنْ قَالُوا: (نَعَمْ)، فَلَا تَبْغِ مِنْهُمْ غَيْرَ ذَلِكَ. وَاَللّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللّهُ عَلَى يَدِك رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَك مِمّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشّمْسُ أَوْ غَرَبَتْ)]؛

نعم: هكذا تكون الدعوة إلى الله: على بصيرة؛ وبالحكمة والموعظة الحسنة؛ وحتى عند الاصطفاف للقتال: بالصبر وتحمل القتل والجراحات والأذى – كفعل إمام الهدى أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب، رضوان الله وسلامه عليه؛ ليس كفعل (داعش) المتوحشة الدموية المارقة: تقطع الرؤوس، وتبتر الأطراف، أخزاهم الله، وأبعدهم، وأبادهم!

الباب التاسع: توحيد التشريع والحاكمية

«**توحيد التشريع والحاكمية**»: هو الاعتقاد الجازم بأن لله وحده لا شريك له حق التشريع ابتداء واستقلالا؛ وسلطة الأمر والنهي الذاتية النهائية العليا، وهو المتفرد بالحكم، المستأثر به، فلا يفوضه لغيره أصلاً: لا إلى ملك مقرّب، أو نبي مرسل، وله وحده لا شريك له حق الطاعة لذاته، وليس لغيره أن يأمر وينهى، أو أن يستحق الطاعة إلا بإذنه، جل وعز، مع قيام الدليل الشرعي القاطع على وجود هذا الإذن، فهو وحده الحكم، لا حكم غيره.

فالله وحده هو الرب ذاتي الربوبية والسيادة، بموجب كونه، وحده، الإله الحق، ليس في الوجود إله غيره؛ فهو وحده المتصف بجميع صفات «**الألوهيّة**»، أي بالقدرة الذاتية على الفعل، **قدرةً مستقلّة** استقلالاً مطلقاً عن الغير: وبخاصة القدرة على أفعال الخلق من عدم؛ والتّصوير، والتّكوين، والتّدبير؛ والعلو والقهر، والأمر والنّهي، فعلاً بالاختيار والإرادة الذاتية المستقلة، الحرة الطليقة، المنزّهة عن كلّ قيد أو شرط، ليس فعلاً بالضرورة والاضطرار؛ وبما تقتضيه ضرورة العقل في حق (**الإله الحق**) من الاتصاف بــ«**القيّوميّة**» أي «**وجوب الوجود**»، أي القيام بالنّفس والغنى عن الغير؛ والعلم الكشفي الضروري الشامل المحيط لما كان، وما يكون، وما يمكن أن يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون.

وهو وحده واجب الوجود الأزلي الأبدي، الإله الواحد الأحد، هو الذي يحدد الحرام والحلال، والحسن والقبيح، والمصلحة والمفسدة، ويضع موازين الأخلاق والقيم. وهو صاحب الربوبية العليا، والسيادة النهائية، فلا توجد سلطة فوق سلطته، ولا مرجعية بعده، لا من عقل أو غيره. فهو: ﴿**يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ**﴾، (الرعد؛ 13: 41)، وهو: ﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾، (الأنبياء؛ 21: 23)!

ولعلنا نلاحظ ها هنا أن (**الحاكمية**)، أي انفراد الله بالتشريع، إنما هي **صفة استحقاق**، بخلاف (**الخالقية**)، مثلاً، أي اتصاف الله جل جلاله بالقدرة على الخلق من العدم، ذاتياً على وجه الاستقلال، التي هي **صفة وجود**. فلا يوجد خالق ذاتي القدرة على وجه الاستقلال إلا الله، وما نسب من ذلك لغيره تخريف وباطل، يوجد في الأذهان افتراضاً وتقديراً، كما يقدر الذهن المستحيلات، ولكن لا وجود له حقيقةً في الأعيان أصلاً. ولكن هناك في الواقع مشرعون كثيرون، موجودون في الواقع خارج الذهن، و**هم مشرعون على الحقيقة**، إلا أنهم متجاوزون لحدودهم، معتدون على حق الله في الانفراد بالتشريع، وهم بذلك (**طواغيت**) فجرة.

هذه الحقيقة يعبر عنها أحيانا بلفظ: «**توحيد الحاكمية**» أي أن حق الحكم والتشريع لله سبحانه وتعالى، منفرداً به، وحده لا شريك له، وربما عبر عنها بمبدأ: «**السيادة للشرع**» أي أن الشرع المنزل من

الله تعالى له السيادة النهائية، والهيمنة العليا على جميع تصرفات العباد. وهذا التعبير الثاني، أي «**سيادة الشرع**»، أفضل من الناحية العملية لأنه يبين **الكيفية العملية** لتحقيق هذا القسم من التوحيد ألا وهى: الرجوع إلى الوحي، أي الشرع المنزل، المتمثل في نصوص الكتاب والسنّة، وما دلّ عليه دلالة قاطعة من الأدلة التفصيلية الفرعية التبعية كالإجماع، والقياس المبني على علة شرعية، أي على علة منصوص عليها أو مستنبطة من النصوص استنباطاً صحيحاً، ونحو ذلك مما قامت عليه قواطع الأدلة.

❄ **فصل:** ما هو (**الحُكْم**)، وما معنى لفظة (**حَكَم**)؟!

الحُكْم عموماً هو نسبة شيء لشيء آخر:

فإذا قلنا: هذه الوردة جميلة أو زكية الرائحة، فإن هذا هو نسبة شيء هو (الجمال) أو (طيب الرائحة)، وهي مفاهيم أو (تصورات) ذوقية جمالية تدرك بالحس والذوق والعقل، إلى شيء آخر هو (الوردة)، وهو شيء مادي ملموس محسوس؛

وإذا قلنا: السرقة حرام، فنكون قد نسبنا (الحرمة)، وهي حكم شرعي يستنبط بطريقة معينة، إلى (السرقة)، وهي فعل إنساني محسوس، وليس بملموس؛

وإذا اعترف إنسان معين، فلنسمه: زيداً بن عمرو، بالسرقة عند قاض ذي صلاحية، في مجلس قضاء معتبر، وظهر للقاضي تحقق جميع الشروط، وانتفاء جميع الموانع فإنه (يحكم) بــ(قطع يده) بكيفية مخصوصة: فالقاضي نسب (وجوب قطع اليد) إلى هذا الإنسان المعين: (زيد بن عمرو). أما عملية القطع نفسها فربما قام بها جلاد، أو جراح متخصص سبق له قطع أيادي أخرى لأنها مصابة بالسرطان، ولعل ذلك إنما كان بقرار (أي: **حُكْم**) من مجموعة من الأطباء أهل الخبرة بضرورة القطع إنقاذاً لحياة المريض قبل انتشار السرطان؛

وقولنا: (الكذب قبيح)، حكم عقلي عملي، أي: حكم أخلاقي قِيَمي، ولكن قولنا: (الكذب حرام، إلا في ثلاثة أحوال)، حكم شرعي.

فلعلنا نلاحظ من الأمثلة السابقة، ومما شئت من غيرها، أن (**الحُكْم**) من جنس (**الأقاويل**) و(**الإقرارات**) و(**المعتقدات**)، وليس هو من **جنس الأفعال** أصلاً.

ومادة (**حَ كَ م**) تأتي في اللغة العربية، وكذا في القرآن، والسنّة بمعاني عدة، منها:

(**1**) وضع الأمور في مواضعها، وهي (**الحِكْمة**)، وفاعل ذلك أو المتصف به: (**حكيم**).

(**2**) إتقان الصنعة، وبلوغ الفعل إلى غايته، وهو (**الإحكام**)، وفاعل ذلك (**مُحْكِم**)، وربما أيضاً (**حكيم**).

(**3**) الحكم على أفعال الناس يوم القيامة، وتصفية نزاعاتهم بصفة نهائية أبدية. وهذا إنما هو لله وحده، والآيات في ذلك كثيرة مشهورة.

(**4**) الفتيا، وإبداء الرأي الذي يعتقد قائله صحته، أي الحكم على القضايا الدينية، والحسية، والعقلية،

والجمالية، والأخلاقية، وغيرها. فنحن (**نحكم**) ببطلان التناسخ، وبطلان التثليث، وقبح الكذب عقلاً، وحرمته شرعاً، إلا في أحوال قليلة منصوص عليها... إلخ. ومنه قوله، جل وعلا: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾.

(5) فض النزاع، والفصل في الخصومات، على وجه الإلزام. أي القضاء، وهو إحدى سلطات الدولة الرئيسية (السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية). ويسمى القاضي أيضاً (**حاكما**)، وما يتلفظ به: (**حُكْماً**).

(6) رعاية الشؤون، والإدارة، والتنفيذ، أي السلطة التنفيذية في الدولة، ويسمى القائم بذلك: (**حاكماً**)، كما قد يسمى (**والياً**)، أو (**ولي أمر**)، أو (**سلطاناً**). وقد شاع في العصور المتأخرة استخدام لفظ (**حكومة**) لقمة السلطة التنفيذية، أي لمجلس الوزراء، وكذلك بمعنى جهاز الحكم في الدولة، وهو إطلاق صحيح، كما سنبينه بعد قليل. وهناك إشكالات وفروق دقيقة بين من يستحق أن يسمَّى حاكمًا، أي صاحب قرار وسلطان، ومن هو إداري تنفيذي محض، وليس من أهل (**الحُكْم**)، ولكن ليس هذا موضوعنا ها هنا.

(7) التشريع وسن الدساتير والقوانين والأنظمة واللوائح، أي ما تقوم به السلطة التشريعية في الدولة. بل ويندرج تحت هذا الفرع السابع حتى وضع مبادئ الأخلاق والسلوك والآداب والأعراف الاجتماعية، لأنه في حقيقته تشريع وتحديد للقيم. وإن كانت السلطات الدنيوية في الدول والحكومات لا تمارس هذا عادة، وإنما قد يمارسه الناس بمجموعهم بوصفهم مجتمعا، أي جماعة تقوم بين أفرادها علاقات دائمية.

أما كون التنفيذ، أي رعاية الشؤون وسياسة الناس، نوعاً من أنواع الحكم، والمباشر لها يستحق أن يسمَّى حاكماً، بالرغم من أن كلام العرب، ونصوص الشرع جرت على استخدام لفظة: (ولاية الأمر)، أو (السلطان)، أو (السياسة)، أو حتى (المُلْك)، فيستفاد من قوله جل جلاله، وسما مقامه: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ **يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ** الَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللّهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَاء فَلاَ تَخْشَوُاْ النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلاَ تَشْتَرُواْ بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، (المائدة؛ 5 : 44)، فأنبياء بني إسرائيل – في عهدهم الأول – كانوا يحكمون؛ إذا ضم إلى قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: (كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثرون)، قالوا: (فما تأمرنا؟!)، قال: (فُوا ببيعة الأول فالأول، أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم)؛ أخرجه الأئمة: البخاري في صحيحه (ج3/ص1274/ح3268): [حدثني محمّد بن بشار حدثنا محمّد بن جعفر حدثنا شعبة عن فرات القزاز قال: سمعت أبا حازم قال: قاعدتُ أبا هريرة خمس سنين فسمعته يحدث عن النبي، قاله]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج3/ص1471/ح1842)؛ وابن حبان في صحيحه (ج10/ص420/ح4555)، (ج14/ص142/ح6249)؛ وابن ماجه في سننه (ج2/ص959/ح2871)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص297/ح7947)؛ وابن راهويه في

مسنده (ج1/ص257/ح222)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج8/ص145/ح16325)؛ وأبو يعلى في مسنده (ج11/ص76/ح6211)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج7/ص464/ح37260)؛ وغيرهم؛ فأنبياء بني إسرائيل – في عهدهم الأول – كانوا يسوسون، فالسائس إذاً حاكم، ولا بد. قلنا في عهدهم الأول قبل أن يطالبوا بالملكية الوراثية الملعونة التي انقلبت عليهم وبالاً كما فصلناه في غير هذا الموضع.

ويشهد أيضاً لكون التنفيذ والسياسة، أي (ولاية الأمر) أو (السلطان) من أنواع الحكم قوله تعالى مجده: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقاً مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، (البقرة؛ 2 : 188)، لأن الحكام ها هنا أعم من القضاة، إذ أن الناس كانوا – وما زالوا – يترافعون لولاة الأمور والمتنفذين أيضاً في شتى أنواع التنازع، وليس فقط إلى القضاة. على أن القضاء والتنفيذ ما كانا منفصلين في سابق الأزمنة، وإلى زمن نزول القرآن، وإنما جرى الفصل بينهما في الأزمنة الحديثة كأسلوب إجرائي دستوري لضمان استقلالية القضاء وحياديته، وإبعاده عن حلبة السياسة اليومية، وصراعات المصالح، التي ينغمس فيها المتنفذون في أغلب الأحايين.

فهذه المعاني، أو الأنواع، الأربعة الأخيرة آنفة الذكر، وهي: الفتيا، والقضاء، والتنفيذ، والتشريع، هي التي تعنينا في هذا البحث. وهي كذلك التي يجب حمل النصوص الشرعية عليها كلها، إلا إذا وردت قرينة مخصصة. فإذا قال عليه الصلاة والسلام: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران،... إلخ**» فلا يجوز أن يقال: هذا خاص بالقاضي، أو ولي الأمر ذي السلطان، بل هو عام لكل من طلب حكم الله في القضية لمعرفته مجرداً:

ـــ **(1)**- كالمجتهد والمفتي، فهذا حاكم؛ أو

ـــ **(2)**- لتطبيقه في نزاع كالقاضي، فهذا كذلك حاكم؛ أو

ـــ **(3)**- لرعاية الشؤون كالإمام:

(أ)- إما تنفيذاً في حالة أو أحوال عينية مشخصة، فهو بهذه الصفة حاكم؛

(ب)- وإما تشريعاً، أي: تبنياً لحكم شرعي في مسألة خلافية، وسنها نظاما عاما ملزما للكافة، وهو بهذه الصفة كذلك حاكم.

والاحتكام، أو التحاكم هو: طلب الحكم من أي نوع كان، من نوع: الفتيا، أو القضاء، أو التنفيذ، أو التشريع.

ولفظ (**الحاكميّة**) من الألفاظ المولّدة القائمة على غير مثال سابق في اللغة العربية، تماماً كألفاظ (**الخالقية**) و(**الرازقية**)، وأول من استخدمها في خطابه السياسي، المبني على العقيدة الإسلامية، هو

العلامة الشهير أبو الأعلى المودودي، رحمه الله، مؤسس (الجماعة الإسلامية) في الديار الهندية، ثم أخذها عنه الأستاذ الإمام الشهيد سيد قطب، فبثها في كتاباته كمَعْلَم من معالم العمل الإسلامي الذي جاد بنفسه في الدعوة إليه، والتركيز عليه، حتى نال الشهادة، وحظي بالكرامة، رضي الله عنه، ورفع درجته. فـ(**الحاكمية**) إذاً هي كون الله، جل جلاله، وسما مقامه، هو الحاكم، تماماً مثل (**الخالقية**) كون الله خالقاً، جل جلاله، وسما مقامه!

و«**شرك التشريع والحاكمية**» هو إذاً، بداهة، كل قول أو اعتقاد مناقض لـ«**توحيد التشريع والحاكمية**». هذا الشرك، أي «**شرك التشريع والحاكمية**»، هو الأكثر انتشارا في العالم الغربي اليوم لتبنيه «**الدنيوية**»، أو «**الزمنية**»، (**Secularism**) التي تسمّى خطأً: «**العلمانية**»، والتي تجعل حق التشريع للإنسان، والسيادة، بزعمها للشعب.

ولما كان العالم الغربي، الآن في هذا العصر، هو الأكثر تقدما في مجالات العلوم والتقنية، وهو المهيمن على مصائر الأمم والشعوب؛ وحضارته، ومعها ثقافته، هي السائدة، والمعتبرة مقياساً لجميع الحضارات والثقافات؛ ولسقوط العالم الإسلامي عن مرتبة الصدارة فكرياً وحضارياً وسياسياً، منذ عدة قرون، وانحطاطه انحطاطاً فظيعاً، حتى بلغ الحضيض بهدم آخر دول الخلافة الإسلامية في إسطنبول؛ ولهزيمة جماهير المسلمين، بل وخاصتهم، هزيمة نفسية منكرة، أمام الزحف الغربي؛ لذلك كله، انتشر هذا الفكر الوثني الشركي الكفري بين المسلمين، وبالأخص المثقفين منهم ثقافة غربية، فارتد الكثير منهم عن الإسلام، ونبذوا حضارته وثقافته، وأصبحوا كفاراً مرتدين «**لا دينيين**»، «**دنيويين**»، «**علمانيين**».

وعندما نقول: (**ارتد الكثير من مثقفي المسلمين عن الإسلام**) فنحن لا نقول ذلك على وجه المجاز، أو المبالغة لغرض من أغراض البلاغة والبديع، كلا والله، بل نعنيه بالمعنى الشرعي المحدد: ردة حقيقية عن الإسلام أصبحوا بها كفاراً مشركين، تركوا الملة، وفارقوا الجماعة والأمة.

هذه الردة العمياء، والخطر المميت، مع الأهمية الخاصة لمبدأ «**السيادة للشرع**» من الناحية الاعتقادية لكل فرد مسلم، ومن الناحية الدستورية للجماعة، أي للأمة والدولة الإسلامية، تحتم علينا إشباع القول فيه إشباعاً تاماً، ودحض الشبهات التي أثارها حوله أعداء الله من فقهاء السلاطين الخونة، عليهم سخط الله، ولعائنه متتابعة إلى يوم الدين، دحضاً نهائياً وكاملاً. كل ذلك لا تكفي فيه كتب التوحيد و(العقيدة) العامة، بل يحتاج إنجازه، إلى كتاب مستقل، هو كتابنا: (**الحاكمية، وسيادة الشرع**) الذي تفرغ لهذه المهمة باباً، باباً، وفصلاً فصلاً.

❄ فصل: مفهوم «السيادة»

كلمة السيادة، اصطلاح غربي، والمراد بها في الواقع من خلال استقراء وجهات نظر رجال القانون الوضعي، أنها: الممارس للإرادة والمسُيِر لها، في العلاقات جميعها، وحتى في الأشياء.

ومن هذا المنطلق، فإن أدق تعبير يصف واقع السيادة وفق هذا المفهوم، من وجهة نظر الشرع الإسلامي أنها: (**سلطة عُليا مطلقة، لها وحدها حق اصدار الحكم على الأشياء والأفعال**)، أو بلفظ آخر: (**سلطة أصلية، مطلقة، عامة، متفردة، غير محدودة، تهيمن على الأفراد والجماعات**)، فالمقصود بسيادة الأمة مثلاً، أن الأمة وحدها لها حق ممارسة الإرادة، والمسير لها في الحكم على الأشياء والأفعال، في صورة سن القوانين لتنظيم الحياة، وفق ما يمليه العقل.

وأياً كان الجدل القانوني أو الفقهي حول تعريف السيادة، فإن من المسلّم به أن هناك جملة من السمات والخصائص قد يتفق الجميع على تحقيقها في السيادة، وتمثل قاسماً مشتركاً بينهم جميعاً بخصوص نظرتهم إلى السيادة.

فالسيادة: إرادة عليا، تتميز بخصائص لا توجد في غيرها من الإرادات، وجماع هذه الخصائص أنها الإرادة التي تحدد نفسها بنفسها، فصاحب السيادة لا يمكن أن تلزمه إرادة أجنبية عنه بالتصرف على نحو معين، وهو لا يلتزم بالتصرف على نحو معين إلا إذا أراد هو ذلك. وهذا يعني أن هذه السلطة مطلقة لأنها لو لم تكن كذلك، فسوف تعتمد على إرادة أخرى تقوم بتحديدها، مما يتعارض مع ما تقرر لها من أنها سلطة أصلية، بمعنى أنها لا تتلقى هذه الخاصية من إرادة سابقة عليها أو من إرادة أعلى، فهي تتميز بالخصائص التالية:

❄ **الإطلاق:** فصاحب السيادة لا يفرض عليه قانون، بل القانون هو التعبير عن إرادته، وليس لإرادة أجنبية عنه أن تُلزِمه بالتصرف على نحو معين، لأنه لا توجد إرادة تساميه أو تساويه، إرادته آمره دائماً، وليس لأحد قبله حقوق، وعلاقته بغيره علاقة السيد بالعبد، أو المتبوع بالتابع، وعلى العبد أو التابع تنفيذ ما يصدر عنه من أوامر: ليس بسبب مضمونها أو فحواها، ولكن لأنها صادرة عن إرادة هي بطبيعتها أعلى من إرادتهم.

❄ **السمو:** فهي في مجالها إرادة تعلو جميع الإرادات، وسلطة تعلو كافة السلطات، لا توجد، فيما تنظمه من علاقات، سلطة أعلى منها ولا سلطة مساوية لها.

❄ **الوحدانية والتفرّد:** فلا يوجد على المجال الواحد إلا سيادة واحدة، إذ لو وجدت سيادتان على مجال واحد لفسدت أحواله. ووجه ذلك أنه لو صدر من كل منهما تكليف يناقض ما أصدرته الأخرى فلا يخلو الأمر من أحد هذه الأحوال:

(1) ــــ تنفيذ التكليفين معاً وهو محال.

(2) ــــ أو الامتناع عنهما معاً، وفي ذلك إبطال لسيادتهما معاً.

(3) ــــ أو إنفاذ واحد منهما فقط، فيكون صاحبه هو الأحق بالسيادة، وتبطل سيادة ما سواه.

ويمكن للقارئ الفطن استكمال البرهان استكمالاً تاماً إذا حذا حذو برهان (**التمانع**) على وحدانية الله، جل جلاله، كما أشبعناه تفصيلاً وتفريعاً في باب سابق.

❋ **الأصالة:** فهي قائمة بذاتها لم تتلق هذا العلو من إرادة سابقة عليها، أو من إرادة أعلى منها.

❋ **العصمة من الخطأ:** فنظرية السيادة تميل إلى اعتبار إرادة السيد إرادة مشروعة، وأن القانون يعد مطابقاً لقواعد الحق والعدل، لا لسبب إلا لأنه صادر عن إرادة السيد، ولذلك فإن هذه النظرية تنسب إلى السيد صفة العصمة من الخطأ.

هذه هي «**السيادة**»: فهي سلطة عليا آمرة:

❋ تفردت بالحكم فلا تشرك في حكمها أحداً، إرادتها هي القانون، وتوجيهاتها هي الشريعة المُلزمة.

❋ تفردت بالعلو، فلا تعرف سلطة أخرى تعلو عنها أو تساويها.

❋ قائمة بذاتها، فلم تكتسب سلطانها من إرادة أخرى.

❋ حقوقها مقدسة، لا تقبل التنازل ولا يسقطها التقادم.

❋ معصومة من الخطأ، فكل ما يصدر عنها هو الحق والعدل.

فهل يشك مسلم أن هذه الصفات لا تليق أصلاً إلا بالله عز وجل، وأن لفظة «السيادة» إنما تعني في الحقيقة بالضبط بعض ما تعنيه لفظة «الربوبية»؟!

وقد نص جمهور مفكري الإسلام من علماء الأصول وغيرهم، صراحة على كون السيادة محصورة في الشرع وحده حصراً تاماً مطلقاً. كما نص بعضهم أنه لا حكم قبل ورود الشرع، وأن العقل لا حكم له مطلقا. وهو الحق، الذي قامت عليه البراهين العقلية والشرعية اليقينية القاطعة، فلا يجوز اعتقاد غيره. ومن هؤلاء، من المتقدمين: ابن حزم، (راجع: «**الإحكام في أصول الأحكام**»، للإمام الحجة الكبير ابن حزم)، والآمدي، وأبو بكر المعروف بابن العربي، والأسنوي، والشوكاني، وابن القيم؛ ومن المعاصرين: الشيخ الإمام تقي الدين النبهاني، مؤسس حزب التحرير (راجع: «**الشخصية الإسلامية**»، الجزء الثالث، للشيخ الإمام تقي الدين النبهاني).

وقد سبق لنا إقامة قواطع الأدلة على توحيد التشريع والحاكمية، أي على كون «**السيادة النهائية العليا**» للشرع. ومع ذلك فهناك مزيد أدلة تزيد ثبوت هذا يقينية وقطعية، وتلقي المزيد من الضوء على تفاصيله وجزئياته العميقة.

❄ فصل: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾

نعم: لقد قامت الأدلة القطعية من القرآن، والسنّة، واجماع الصحابة، بل ومن العقل، على أن السيادة للشرع وحده مطلقاً. ففي القرآن نصوص كثيرة جداَ تدل على أن الشرع وحده هو صاحب السيادة المطلقة، في الكون والحياة والإنسان، فمن هذه النصوص:

❄ قال، تباركت أسماؤه، وتقدست صفاته، رواية لمقولة يوسف، المعصومة، الجامعة، المانعة: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ **إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ** ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾، (يوسف؛ 12: 40). فإن كان المقصود بجملة ﴿**أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ**﴾ معناها المحدود الضيق: [لا تصرفوا شيئاً من (العبادات)، أو الشعائر التعبدية، إلا لله]، كما يتوقع أن يكون الفهم البدائي المتخلف المحدود لصاحبي يوسف في السجن (وكذلك هو الفهم البدائي المنحط للفرقة الوهابية التي أحالت عقولها إلى التقاعد) للفظة (عبادة)، أنها مجموعة من الأفعال: ركوع، وسجود، وصلاة وصيام، ونصب محاريب، وتقديم ذبائح وقرابين، وإشعال شموع، وإطلاق مجامر وبخور، وتقديم صدقات ونذور، ونحوه، فهذه لا تصرف إلا لله وحده لا شريك له، ولا تصرف لغيره، لأنه أمر بذلك، بوصفه المتفرد بالحكم، أي بوصفه صاحب السيادة، المتفرد بها: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾، فعبادته بهذا المعنى الضيق، أي صرف تلك الشعائر والطقوس والأفعال التعبدية له، وتوحيده، أي قصر تلك الأفعال عليه، ليست أصلاً، بل هي فرع: لتفرده بالسيادة والحكم. ولو أمر بصرف شيء من تلك الأفعال لغيره، من حيث هي أفعال مجردة، لوجبت طاعته، وقد وقع بعض ذلك فعلاً حيث أمر الملائكة بالسجود لآدم.

فالطاعة هي الأصل، والأفعال والشعائر التعبدية، أو التي تسمّى تعبدية، وإفراد الله بها هو الفرع. فليس توجيه تلك الأفعال إليه، وإفراده بها بضرورة حس أو عقل، بل هو طاعة للأمر؛ ولو لم يصدر أمره بذلك لما وجب من ذلك شيء، ولو أمر بصرف شيء من ذلك لغيره، لوجبت طاعته، ولو أذن بصرف شيء من ذلك لغيره، لما حرم منه شيء. وحينئذ فلا تكون تلك الأفعال عبادة، ولا يجوز أصلاَ أن تسمَّى عبادة لذلك الغير، بل هي بالقطع شيء آخر: كأن يكون أمر أو أذن بالسجود لغيره، فهذا سجود تكريم أو تحية. هذا هو الحق الذي تدل عليه الآية، ولا يمكن فهم غير ذلك منها مطلقاً، كما فصّلناه في صلب كتابنا هذا، عن «**التوحيد: أساس الإسلام، وحقيقة التوحيد**»، فليراجع في مواضعه.

وإن كان المقصود بالعبادة معناها الشامل الواسع، ألا وهو: الطاعة، والاستسلام، والتذلل، والخضوع، فتكون جملة ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾:

أولاً: تفريع وتطبيق وبيان للجانب العملي التطبيقي لجملة: ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ**﴾، التي هي الجانب المعرفي النظري، لأن (الطاعة) هي رد الفعل الطبيعي، الذي يكاد أن يكون انعكاسياً آلياً، على اعتقاد: ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ**﴾؛

ثانياً: تحويل لوجوب طاعة الله، جل جلاله، من كونه **ضرورة عقلية مفاهيمية**، سابقة لكل أمر أو نهي، إلى **حكم شرعي يترتب على الالتزام به أو عدم الالتزام: حساب، ثم ثواب أو عقاب**.

فطاعة الله ليست فقط واجبة بضرورة العقل، حسنة بحكم العقل، بل هي كذلك واجبة بخطاب الشارع وسوف يترتب عليها ثناء من الله واستحقاق ثواب، أو ذم من الله واستحقاق عقاب.

فقوله تعالى: ﴿**أطيعوا الله**﴾، في مواضع كثيرة من القرآن، وإن جاء على صيغة الأمر، إلا أنه ليس أمراً حقيقياً، وإلا لقال قائل: كيف أعرف أن طاعة الله واجبة؟! ألأمر سابق منه؟! فهذا يحتاج إلى أمر سابق آخر منه، وهكذا إلى لا نهاية. والحق أن هذا اللفظ يتضمن خبرين، فكأنه، جل جلاله، وسما مقامه، قال:
(1)– قد علمتم بضرورة العقل أن طاعتي، طاعة مطلقة بدون قيد أو شرط، واجبة عقلاً، حسنة عقلاً، كما هو لائق بالعقلاء، وها أنا أذكركم بذلك؛
(2)– وها أنا أعلمكم أني، علاوة على ذلك، أطلب منكم تلك الطاعة، فأنا إنما خلقتكم لها، وسأحاسبكم عليها، وسيكون:
(أ)– ثناء ورضوان، وثواب على الطاعة من السعادة المطلقة، والنعيم الدائم، والملذات الأبدية، التي يطلبها كل عاقل؛
(ب)– ذم وتوبيخ، وعقاب على المعصية، لا محيص عنه، ولا إفلات منه، في نار أبدية، وتعاسة سرمدية، ينبغي على كل عاقل التشمير للإفلات منها.

فالحقيقة الأصلية العليا المطلقة هي تفرد الرب، جل جلاله، بالحكم، وانفراده بالسيادة، أي اتصافه: بـ(**الحاكمية**)؛ ويترتب على ذلك بضرورة الحس والعقل على كل عبد، أيقن ذلك وأقر بذلك، أي: أقر بـ(**الحاكمية**): إفراده بالعبادة بمعناها الشامل، أي بالتسليم والاستسلام؛ وإن شئت فقل بالطاعة والخضوع، لأن ذلك هو رأس العبودية، وجوهرها، وحقيقة معناها. ثم جاء الشرع فجعل ذلك واجباً شرعياً لا هوادة فيه، بل هو **رأس الواجبات وقطب رحاها**. وقد سبقت البرهنة على المعادلة الخطيرة:

(م3)– (عبادة الله) = (الشهادة بالحاكمية لله) = (طاعة الله)

فـ(عبادة الله) بالمعنى الواسع، ألا وهي: الطاعة والخضوع، المبنية على المحبة والتوقير والتعظيم؛ ترجع كلها إلى رأس ذلك وأصله: الإقرار والتسليم والاستسلام لله بـ(**الحاكمية**)، أو بلفظ آخر: الشهادة لله بـ(**الحاكمية**)؛ وهذه بدورها هي المظهر الطبيعي الوحيد المقبول والمعقول من العبد المخلوق تجاه الرب الخالق، أي تجاه الحقيقة الوجودية المطلقة العليا: ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ**﴾، أو إن شئت فقل: (**لا إله إلا الله**)، لا فرق بين تعبير وتعبير، إذ كل ذلك مترادف يبين بعضه بعضاً، ويترتب بعضه على بعض

بالضرورة العقلية والشرعية القاطعة.

* وقال الله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾، (الأنعام؛ 6: 57). وهذه صيغة حصر، فالحكم له وحده، لا شريك له، حصراً. وخبره، كما هو في قصصه، هو الحق المطابق للواقع يقيناً، وهو الذي يفصل في كل نزاع، ويحكم في كل خلاف، حكماً فصلاً نهائياً، لا تعقيب عليه، ولا مسائلة له: في الدنيا بتعريف الحلال والحرام، والخير والشر، وتحديد القيم الأخلاقية والمعنوية؛ وفي الاخرة بالفصل النهائي العادل المطلق بين العباد. كما أنه لا خير، ولا عدل، ولا حق إلا في حكمه، لا إله إلا هو، ولا رب سواه.

وهذه الأخبار الثلاثة:

(1) كون الحكم حصراً لله بدون ند أو شريك؛

(2) وكونه يقص الحق؛

(3) وكونه يفصل في كل نزاع، بل هو خير الفاصلين؛

أخبار صادقة أزلاً وأبداً عن الله تبارك وتعالى، يستحيل أن يتصور العقل خلافها، ولا يجوز أو يمكن نسخها، لأن الأخبار لا تنسخ.

ولعلنا نلاحظ أن الآية نصت على أن: (الحكم لله حصراً، بدون ند أو شريك) عندما قالت: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، وهو عين اللفظ المستخدم في سورة يوسف التي روت مقولة يوسف بن يعقوب، صلوات الله عليه وعلى والده، تلك المقولة الرائعة الجامعة المانعة، كما سبق إيراده ومناقشته؛ ولكن القصص الحق، والخبر الحق، قد يأتي من غيره. فالإخبار بالحق والصدق ليس محصوراً في الله، جل جلاله، بل قد يأتي من غيره. طبعاً ما يأتي من الغير من حق وصدق إنما هو محدود، منشؤه علم محدود مخلوق مكتسب، بخلاف علم الله الذاتي المطلق؛ فشتان بين خبر صادق، وخبر صادق، وبين علم وعلم!

وهناك غير الله من يفصل في الخلافات والمنازعات، ولكن شتان بين فاصل مخلوق حادث محدود نهائي، وفاصل أزلي أبدي لانهائي هو (خير الفاصلين)!

ولكن ما هي طبيعة كون (الحكم لله حصراً، بدون ند أو شريك)، أي ما هي ماهية هذا الحصر؟! أهو خبر عن واقع فعلي، أو إخبار عن استحقاق، أي إخبار عما ينبغي أن يكون، بغض النظر عما كان أو سيكون واقعاً فعلياً؟!

وبتأمل الواقع الحسي المعلوم بالمشاهدة المباشرة، والنقل التاريخي المقطوع بصحته، نجد أن الحكم (بكل معانيه الأربعة التي تعنينا ها هنا، والتي سبق ذكرها) قد وقع فعلاً من غير الله تبارك وتعالى، ويقع

كذلك الآن. فمن المحال الممتنع أن تكون هذه اللفظة: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ من عند الله خبراً صادقاً، وتكون في نفس الوقت إخباراً عما هو واقع فعلياً.

فاللفظة: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ إذاً هي، ضرورة، **إخبار عما ينبغي أن يكون**، وليس عما وقع بالفعل، أو هو واقع الآن، أو سيقع في مستقبل الأيام؛ وتقديرها هو إذاً: (**أن الحكم ينبغي أن يكون لله حصراً، بدون ند أو شريك، حتى لو وقع فعلاً خلاف ذلك**)، أو بلفظ آخر: (**إن الحكم من خصائص الله، وهو مما ينبغي أن يتفرد به، وحده لا شريك له، حتى لو وقع عدوان من غير الله على هذه الخصوصية الإلاهية**). ويترتب على ذلك أن من استأثر لنفسه بالحكم، ولو في مسألة واحدة، قد ارتكب جريمة الاعتداء على خصوصيات الذات الإلاهية، وتجاوز على حمى الربوبية والسيادة الربانية، أي: أنه جعل نفسه رباً وإلاهاً من دون الله، بغض النظر عن تصريحه بذلك، وجهره به، بأن يقول مثلاً: ﴿أنا ربكم الأعلى﴾، أو عدم تصريحه به.

فإن كان الأمر كذلك، وهو قطعاً كذلك إذا كان القرآن حقاً من عند الله، فإن من أقر له بذلك قد جعله رباً وإلاهاً من دون الله لا محالة، وهو بذلك مشرك كافر، قد ارتد عن الإسلام، إن كان قد صح له عقد الإسلام من قبل، ولا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى تحتاج اللفظة إلى تحرير من حيث معنى (**الحكم**) الذي هو مستحق قصراً لله جل جلاله: أهو كل المعاني الأربعة آنفة الذكر أم بعضها فقط؟!

وباستقراء آي الذكر الحكيم، والمتواتر من السنّة والسيرة النبوية، بل ومن أخبار الأنبياء السابقين، نجد أن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قد مارس (**الحكم**) بمعنى رعاية الشؤون، وبمعنى القضاء، وبمعنى الفتيا أي الإخبار عن الحكم من غير إلزام بقوة السلطان؛ ومارسه أصحابه، رضوان الله عليهم، بأمره، وتحت إشرافه، وكل ذلك كان قطعاً بأمر الله وإذنه، فمن المحال أن يكون في ذلك أدنى اعتداء أو تجاوز على حق الله في التفرد والاختصاص بالحكم.

لذلك وجب أن يكون (**الحكم**) الذي قصدته الآيات، وجعلته حصراً لله جل جلاله، إنما هو فقط: **التشريع في جوهره ومعانيه على وجه الابتداء والإنشاء**.

قلنا: (**في جوهره ومعانيه**) تحسباً لما قد ينقدح في بعض الأذهان الكليلة، والأفهام السطحية السقيمة، من الخلط بين (**التشريع في جوهره ومعانيه**) وبين التعبير عن التشريع، أو صياغة التشريع، أو التبليغ بالتشريع. ونزيد هذا وضوحاً بالتنبيه على أن أقوال النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وأفعاله

وأقاريره، وحي معصوم من عند الله. فالتشريع في جوهره ومعناه من الله حصراً، ولكن التعبير جاء بقول النبي ولفظه، أو بفعله، أو إقراره، وكل ذلك ضرورة هو من النبي، وليس هو من الله: هذا هو معنى قولنا أن السنّة وحي معصوم من الله، عبَّر عنه النبي بقوله أو فعله أو إقراره.

وكذلك كتب الفقهاء ما هي إلا محاولات مشكورة لصياغة التشريع الإلاهي في حدود اجتهاد وعلم مؤلفها. وإنما تختلف مصنفات الفقهاء عن نصوص السنّة النبوية من حيث كون هذه، أي السنّة النبوية، معصومة، وتلك ليست بالمعصومة، فلا ضمان لكون ما فيها من التشريع في جوهره ومعناه هو حقاً من عند الله، على مراد الله.

وكذلك يكون الأمر بالنسبة لما تسنه الدول من دساتير وقوانين ولوائح، فقد يكون ذلك مجرد تَبَنٍّ لتشريع إلاهي في جوهره، وإنما تمت صياغته في صورة دساتير ولوائح وقوانين، كما هو الحال في الدولة الإسلامية، التي هي إسلامية بحق، فيكون هذا في حقيقة الأمر من باب (**رعاية الشؤون**)، وليس (**تشريعاً على وجه الابتداء والإنشاء**)، ولا يكون من ثمَّ تعدياً على حق الله في التفرد بالحكم، حتى ولو لم تكن تلك التبنيات معصومة، كما هو مشبع بياناً في الباب المعنون: (**تبني الدولة للأحكام الشرعية**)، من كتابنا: (**الحاكمية، وسيادة الشرع**).

وقد يكون سن الدول والأمم للدساتير والقوانين واللوائح تشريعاً على وجه الإنشاء والابتداء، فيكون تعدياً على ربوبية الله وسيادته، وانتهاكاً لـ(**حرم**) الألوهية السامية الرفيعة، وفاعله (**طاغوت**) متكبر كافر، ملعون في الدنيا والآخرة. ويكون المقر له بذلك، أو المسلِّم له بذلك، مشركاً كافراً، ويكون النظام نفسه نظام كفر، وليس نظاماً إسلامياً.

ومما سلف بيانه يتضح عظم الجناية التي ارتكبها الخوارج الحرورية على دين الله عندما رفضوا التحكيم بين إمام الهدى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رضوان الله وسلامه عليه، ومعاوية بن أبي سفيان، بزعم أن ذلك مناقض لقوله جل جلاله: ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ**﴾، زاعمين أن علياً، وهو إمام الهدى، وباب مدينة العلم النبوي، قد (**حكَّم الرجال في دين الله**): هكذا تكون الأفهام الضحلة السقيمة، والعقول المنحطة البليدة، كما تراها في أيامنا هذه – عياناً – عند منسوبي الفرقة الوهابية!

* وقال الله تعالى، مؤكداً لما أسلفناه: ﴿... **أَلَا لَهُ الْحُكْمُ**؛ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ (الأنعام؛ 6: 62). وهذه صيغة حصر أخرى، لأن لفظة (**الحكم**) جاءت محلاة بألف ولام التعريف، فتشمل جنس الحكم، أي كل حكم. وقد تم تأكيد خصوصيته وتفرده، جل وعلا، بذلك بتقديم شبه الجملة الخبرية (**لـــه**) على المبتدأ، واستخدام آلة التأكيد: (**ألا**). ولكن الحاسبين كثيرون، وهو، جل جلاله، خيرهم وأحكمهم وأسرعهم.

* وقال الله تعالى: ﴿... أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ: تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأعراف؛ 7: 54). وهذه صيغة حصر أيضاً، كما سلف. فكما أنه هو وحده الخالق الرازق على وجه الحقيقة والابتداء والاستقلال، فهو وحده الآمر الناهي، أي أنه هو وحده السيد المتفرد بأحقية الحكم، أي: بأحقية التشريع، في جوهره ومعانيه، على وجه الابتداء والإنشاء.

* وقال الله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (الشورى؛ 42: 10). وليس هذا حصراً لأحقية الله في الحكم فقط فيما اختلف فيه الناس. بل هو الحاكم مطلقاً. والناس إنما أجمعوا فقط على ضروريات العقل الأولية، وهذه مغروسة في طبيعة العقل وبنيته، وإن شئت أن تقول هي جزء من العقل بوصفه عقلاً. والله جل جلاله هو الذي خلقه هكذا، بعد أن قضى وحكم، قضاءً تقديرياً كونياً، بأن يكون الحال هكذا. **فليس وراء الله شيء، بل هو الأول والآخر، والظاهر، والباطن، وإليه المنتهى!!**

* وقال: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ؛ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾، (الرعد؛ 13: 41). وكيف يتصور أن يكون في الوجود من يعقب على حكم الله؟! أليس هو الأول والآخر؟! أليس منه المبدأ؟! أليس إليه المنتهى؟! فلو اعترض معترض على حكم الله بدعوى مخالفته لـ«**العقل**»، بزعمه الكاذب الداحض، قيل له: ألست أدركت بالعقل أنك محدود: لست لانهائياً، ممكن الوجود: لست واجباً ضرورياً مستغنياً بذاتك، حادثاً: لست أولاً قديماً أزلياً، وأن عقلك من خلق الله، وليس عقلاً مستقلاً مطلقاً، وعلمك مكتسب حادث محدود، وليس ذاتياً مطلقاً أزلياً غير محدود؟!

فما عند الله من علم ذاتي مطلق، وإحاطة تامة بمخلوقاته، وقدرة شاملة على الإدراك والحكم تجعل حكمه ضرورة مقدم على حكمك.

فظنك أن حكم الله مناقض للعقل ظن باطل، وهو من «**خداع البصيرة**»، تماماً كـ«**خداع البصر**»، لا محالة، يبقى البصر منخدعاً مهما كررت النظر، ولكنك تدرك بدليل العقل وشهادته أن ذلك خداع ووهم. فكذلك ها هنا: يجب على العقل أن يحكم بأن ظنه ذلك باطل، وأنه وهم، لأن خلاف ذلك محال. ذلك «**خداع البصيرة**»، وهو من وساوس الشيطان، لأن الشيطان، لعنه الله، يعلم تماماً أنك محدود، وعندك قابلية الانخداع، فيقوم بلعبته، آملاً الإفلات بجريمته.

والعقل الإنساني، ذلك المخلوق الرائع، قادر، بإقدار الله له، وتكريمه إياه، على فضح هذه الوساوس الشيطانية، واكتشاف «**خداع البصيرة**»، فلله الحمد والمنة.

فأصل عقلك من عند الله خلقاً وإيجاداً وتركيباً، فكيف يعود الفرع على أصله بالإبطال؟! لأن الأصل إذا بطل، بطل كل ما تفرع منه، فبطلت أنت ووقع عقلك باطلاً، وانعدمت الثقة به أصلاً، فكيف تقبل

بحكمه ذلك المبني على «**خداع البصيرة**» ابتداءً؟! تماماً كذلك الأحمق السفيه الذي كان يجلس على فرع شجرة عالية باسقة، ثم أمر أحد المارة بقطع ساق تلك الشجرة نفسها، فسقط به الفرع، ودُقَّت عنقه: كيف يبقى الفرع، إذا ذهب الأصل؟!

* وقال، تباركت أسماؤه: ﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾، (الأنبياء؛ 21: 23). والسؤال تعقيب ومراجعة، وقد أثبتنا آنفاً أنه من المحال الممتنع أن يكون على حكم الله تعقيب، لأن ذلك يؤدي إلى انهيار العقل نفسه وتحطمه، وبطلان أحكامه، واستحالة النطق واللغات. فمن بلغ هذه الحالة «**المرضية**»، حالة السفسطة المطلقة، فليصبر حتى تزول، لأنها لا تدوم، وإلا فليمت، فيريح ويستريح!

* وقال الله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ؛ **وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا**﴾ (الكهف؛ 18: 26). فليس له الحكم والسيادة ذاتياً فحسب بموجب كونه «**واجب الوجود**» الأزلي بغير ابتداء، الأبدي بغير انتهاء، بل هو: (**لا يأذن لغيره، مطلقاً وبتاتاً، بمشاركته في الحكم، أي: في التشريع في جوهره ومعانيه على وجه الابتداء والإنشاء**).
ففي هذه الآية وحدها أبلغ رد على مزاعم «**العلمانية**»، التي تجعل «**الخلق**» لله، وتنكر أن يكون له الأمر. فهو، تقدست أسماؤه وسما مقامه، لا يشرك في حكمه وأمره ونهيه أحداً، ولم يفوض ذلك إلى أحد، ولم يأذن بشيء من ذلك لأحد.

هكذا قرأ الجمهور، وقرأ ابن عامر الشامي: ﴿ولا **تشرِكْ** في حكمه أحداً﴾، بصيغة النهي: لا **تشرِكْ** في حكم الله أحداً، أي لا تجعل لله شريكا في الحكم، وهذا بعض ما تضمنته قراءة الجمهور، التي هي، أي: قراءة الجمهور، قرآن متواتر مقطوع بصحته: فإن كان هو، تباركت أسماؤه، لا يشرك في حكمه أحداً، ولم يفوض شيئاً من الحكم إلى أحد، ولم يأذن في شيء من الحكم لأحد، فمن باب أولى لن يأذن لأحد أن يجعل له شريكاً في الحكم.

والحق أن أكثر العلمانيين، وبخاصة رؤوسهم، إنما يقولون ذلك سياسة ونفاقاً، وتضليلاً لعوام الناس، وإلا فأكثرهم ملحدون دهريون: ينكرون وجود الخالق، أو يشكُّون فيه، أو هم فيه متوقفون، ولكنهم أجبن من المجاهرة بذلك، والدعوة إليه صراحة، خوفا من نقمة الجماهير الساذجة، المؤمنة بوجود الله، واحتراساً من بطشتها!

❄ فصل: التشريع من دون الله طغيان، ومنازعة لله في الربوبية

* وقال الله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ **الدِّينِ** مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ (الشورى؛ 42: 21). ومعلوم أن المشركين الذين يعتقدون الألوهية في معبوداتهم، أي الذين جعلوا مع الله آلهة أخرى،

يعتقدون أن لتلك الآلهة، بالضرورة، حق السيادة، أي: حق الأمر والنهي، ولو في بعض الأمور. فمن المحال أن يكون هذا هو مقصود الآية الوحيد، لأنه تحصيل حاصل، حاشا لكلام الله عن مثل هذا الهذر واللغو الفارغ: فالآية إذاً، وهي استفهام استنكاري تنكر عليهم في الحقيقة أنهم قبلوا التشريع في الدين من عند غير الله، فجعلوهم، **بذلك القبول والإقرار**، شركاء له؛ حتى ولو لم يعتقدوا فيهم غير هذه الجزئية مطلقاً، وحتى لو أنكروا بكل شدة وحرارة أنهم جعلوهم شركاء مع الله، نظراً لعقليتهم البدائية، وبسبب نظرهم المحدود. وسيأتي نموذج لذلك في قصة عدي بن حاتم، رضي الله عنه.

فالتشريع من دون الله طغيان، وفاعله منازع لله في الربوبية، أي في السيادة والحاكمية، منصباً لنفسه رباً، ونداً، وإلهاً، وشريكاً، وحكماً من دون الله، بالضرورة لا محالة، مهما حاول التملص أو الدفاع عن نفسه. فمن شرع شيئاً من الدين من عند نفسه فقد جعل نفسه شريكاً لله سبحانه وتعالى، فهو إذاً قد تجاوز حده فأصبح من ثم طاغوتاً، متمرداً على الله في ربوبيته وحاكميته، منازعاً له في كبريائه وعظمته.

ومن أقر بحق التشريع لغير الله، أو قبل التشريع من غير الله، فقد جعل ذلك الغير شريكاً لله، واتخذه إلاهاً ورباً وحكماً من دون الله. وهو بذلك مشرك كافر قد ارتد عن الإسلام، إن كان قد صح له عقد الإسلام من قبل.

ونسارع فنؤكد ونذكر بأن (الدِّينِ)، ها هنا في هذه الآية، هو، قطعاً، **الشريعة العامة**، أي الطريق المعينة للعيش الشاملة للحضارة والثقافة، كما أسلفنا، وليس هو فقط أحكام الروحانيات والشعائر التعبدية والأخلاق.

❋ وقال، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾. (التوبة؛ 9: 31). وقد جاء في تفسير هذه الآية عن عدي بن حاتم ـــ رضى الله عنه ـــ قال: [أتيت رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «يا عدي، اطرح هذا الوثن من عنقك!»، قال: فطرحته؛ وانتهيت إليه وهو يقرأ في سورة «**براءة**» فقرأ هذه الآية: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قال: قلت: (يا رسول الله، إنا لسنا نعبدهم!)، قال: «أليس يحرّمون ما أحل الله فتحرّمونه؟ ويحلّون ما حرم الله فتحلّونه؟» قال قلت: بلى، قال: «فتلك عبادتهم»]، رواه الطبري في «**التفسير**»، (16632/210/14)، حيث قال: [حدثنا أبو كريب وابن وكيع قالا: حدثنا مالك بن إسماعيل (ح) وحدثنا أحمد بن إسحاق قال: حدثنا أبو أحمد، جميعًا، عن عبد السلام بن حرب قال: حدثنا غطيف بن أعين، عن مصعب بن سعد، عن عدي بن حاتم قاله]، واللفظ لحديث الإمام أبي كريب محمّد بن العلاء الهمداني، وله طرق أخرى عنده بطوله ومختصراً، وذكره البخاري في التاريخ الكبير،

(106/1/4)، من طريق مالك بن إسماعيل، بلفظه، كما رواه الطبراني في «**الكبير**»، والبيهقي في سننه، وكذلك الترمذي في سننه وقال: (هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث)، وجاء في بعض النسخ: (هذا حديث حسن غريب)، وأخرجه ابن حزم وحكم بصحته، على تعنته وتشدده.

ومن ضعَّف غطيف بن أعين، مثل الإمام الدارقطني، فقد أخطأ لأنه خلط بينه وبين روح بن غطيف بن أعين المتروك الساقط، وقد تابعه الإمام الحافظ ابن حجر على هذا الخطأ الشنيع. والحق أن هذا الإسناد حسن لذاته، ومتن الحديث نظيف مستقيم، موافق للواقع التاريخي المقطوع به، وهو على كل حال صحيح على شرط ابن حبان. فالحديث حسن تقوم به الحجة، كما فصلناه في الملحق. وهو صحيح قطعاً بشواهده التالية، ومنها:

ـ ما أخرج الطبري في «**التفسير**»، (16634/211/14)، بإسناد رجاله أئمة أثبات مشاهير من كلام حذيفة بن اليمان، رضي الله عنه: [حدثنا محمّد بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي البختري، عن حذيفة: أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، أكانوا يعبدونهم؟! قال: لا، (وفي رواية: أما إنهم لم يكونوا يصومون لهم، ولا يصلون لهم، ولكنهم) كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه]، والإسناد في غاية الصحة إن كان أبو البختري سمعه من حذيفة، وهذا هو الذي نرجحه، وهو الذي ينبغي القطع به ما لم يقم برهان على خلاف ذلك؛ أو أخذه من ثقات أصحاب حذيفة، وهو المتوقع من مثل أبي البختري في جلالته وإتقانه وتقدمه، لأن عامة شيوخه من الصحابة وكبار التابعين، وستجد تمام مناقشة سماع أبي البختري من حذيفة في الملحق، فليراجع.

وقد أخرج الطبري هذا الحديث بطوله من طرق عدة صحاح وحسان عن حبيب بن أبي ثابت، وروى مثله البيهقي، كما أخرجه الطبري من طريق أخرى عن حذيفة مختصراً بلفظ: (لم يعبدوهم، ولكنهم أطاعوهم في المعاصي!).

ـــ وأخرج الطبري بسنده عن ابن عباس في تفسير الآية، قال: (زينوا لهم طاعتهم).

ـــ وأخرج بسند آخر عن السدي، قال: قال عبد الله بن عباس: (لم يأمروهم أن **يسجدوا** لهم، ولكن أمروهم بمعصية الله فأطاعوهم، فسماهم الله بذلك أرباباً).

ـــ وأخرج بسنده عن الحسن البصري في تفسيرها، قال: (في الطاعة).

ـــ وأخرج بسنده عن الربيع بن أنس عن أبي العالية في تفسير هذه الآية، قال: قلت لأبي العالية: كيف كانت الربوبية التي كانت في بني إسرائيل؟! قال: ([لم يسبوا أحبارنا بشيء مضى] ما أمرونا به ائتمرنا، وما نهونا عنه انتهينا لقولهم، وهم يجدون في كتاب الله ما أمروا به وما نهوا عنه، فاستنصحوا الرجال، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم)؛ كذا بهذه الجملة الغامضة: [لم يسبوا أحبارنا بشيء مضى] في المخطوطة، ولعلها تحريف لجملة: (لن نسبق أحبارنا بشيء)، والله أعلم.

ولم يجد الإمام الطبري لهذه الجملة: ﴿أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ إلا تفسيراً واحداً **أجمع** عليه المفسرون السابقون، ولم يجد هو محيصاً عن القول به، ألا وهو: [﴿أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، يعني: سادةً لهم من دون الله، يطيعونهم في معاصي الله، فيحلون ما أحلُّوه لهم مما قد حرَّمه الله عليهم، ويحرِّمون ما يحرِّمونه عليهم مما قد أحلَّه الله لهم]؛ كما هو في تفسير الطبري (ج14/ص209).

تأمَّل قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «أليس يحرّمون ما أحل الله **فتحرّمونه**؟ ويحلّون ما حرم الله **فتحلّونه**؟»: فلفظة (**فتحرّمونه**)، لا يمكن، ضرورة، أن تعني في هذا السياق أي شيء سوى: (**تعتقدون حرمته**)؛ وكذلك، سواء بسواء: (**فتحلّونه**) = (**تعتقدون حِلَّه**). وهذا الاعتقاد لا يتصور وجوده عند هؤلاء إلا لاعتقادهم أن الأحبار والرهبان لهم حق التحريم والتحليل، أي حق التشريع؛ أو بلفظ آخر: لنسبتهم (**الحاكمية**) (أو الربوبية، أو السيادة النهائية العليا، أو سمها ما شئت) إلى الأحبار والرهبان. ثم تأمل قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**فتلك عبادتهم**»: فنسبة (**الحاكمية**) إلى الأحبار والرهبان هي عين (**العبادة**) لهم.

وقد فهم عدي، رضي الله عنه، (**العبادة**)، بالفهم البدائي المتخلف الذي يجعلها متطابقة مع (**العبادات**) (أي شعائر التذلل والخضوع، وأفعال التقديس المحض: من دعاء واستغاثة ونداء؛ وركوع، وسجود، وصلاة وصيام؛ ونصب محاريب؛ وتقديم ذبائح وقرابين؛ وإشعال شموع، وإطلاق مجامر وبخور؛ وتقديم صدقات ونذورا!)، تماما كفهم الفرقة الوهابية المتخلف لها بعد أربعة عشر قرنا من نزول القرآن. كذا كان فهم عدي، رضي الله عنه، فعلّمه النبي الأمي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أن نسبة (**الحاكمية**) للأحبار والرهبان، أي: الإقرار لهم بحق التشريع، إنما هو جعل لهم أرباباً لهم السيادة، وهذه هي (**العبادة**) لهم بحق؛ وإن شئت فقل: اعتقدوا أن لهم (**الحاكمية**)، لا أنهم صلوا لهم أو صاموا لهم، أو سجدوا لهم، أو ذبحوا لهم القرابين، أو طلبوا منهم جلب منفعة، أو دفع ضرر.

وأنت لو سألت الأحبار والرهبان: هل أنتم أرباب من دون الله لقفزوا فزعاً، وأنكروا عليك أشد الإنكار، واتّهموك بإشاعة قالة السوء عنهم، وتضليل الجماهير وتنفيرهم من مرجعيتهم، وقياداتهم الدينية. وكل ذلك لا يجدي، ولا يغني عنهم شيئاً: فهم بمنازعتهم الله في التشريع والحكم جعلوا أنفسهم أرباباً من دون الله في حقيقة الأمر، فأصبحوا طواغيت كفرة، أعداءً لله، يجب الكفر بهم ومفاصلتهم، مهما صاحوا واعتذروا واحتجوا، ومن أعطاهم هذا الحق فهو مشرك كافر، مهما اعتذر وبرر: فالقضية ليست قضية أسماء ومسميات وألفاظ، وإنما هي قضية حقائق الأقوال، وجوهر التصورات والمعتقدات.

وكذلك لا يجدي القوم شيئاً زعمهم أن الله فوَّض إليهم (حق التشريع)، كما يزعمون متأولين القول المنسوب إلى السيد المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، لشمعون

(بطرس): (أنت صخرتي الصلبة، وعليك سأقيم كنيستي: ما عقدته في الأرض فهو معقود في السماء، وما حللته في الأرض فهو محلول في السماء)، أو نحواً من هذا الكلام، على فرض ثبوته أصلاً. وغاية هذا الاعتذار أن يمنع تكفير القائلين بذلك بأعيانهم، لأنهم معذورون بالتأويل قبل مجيء الرسالة المحمّدية، مع بقاء المقولة نفسها، وفي ذاتها، من مقولات الكفر، ولا جدال.

فهذا الفهم هو قطعاً الفهم الصحيح، وهو نفسه فهم حذيفة رضي الله عنه لهذه الآية، وهو كذلك تفسير ابن عباس، والحسن البصري، وأبي العالية. لذلك قال الألوسي في التفسير: الأكثرون من المفسرين قالوا: (ليس المراد من الأرباب أنهم اعتقدوا أنهم آلهة العالم، بل المراد أنهم أطاعوهم في أوامرهم ونواهيهم). كما تشهد بذلك الآيات التالية أيضاً:

(1)- **الشاهد الأول:** قال. جل جلاله، وسما مقامه: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾، (آل عمران؛ 3: 64). ومعلوم بضرورة الحس من واقع الناس، وبخاصة من واقع أهل الكتاب، الآن، وكذلك بالمعلوم ضرورة من روايات التاريخ المتواترة عن سابق الأزمنة، أنهم لم يكونوا يعتقدون في أنفسهم، ولا في بعضهم (**الألوهية**) بمعنى: أنهم خالدون أبديون لا ينالهم الموت، أو أنهم من عنصر أو مادة أو جوهر إلاهي (كما هو معتقد النصارى المثلثين في المسيح بن مريم)،أو أنهم خالقون على وجه الاستقلال، أو أنهم مدبرون متصرفون في الأكوان من غير إذن الله ومشيئته، أو أنهم يفلتون من الله أو يعجزونه هرباً، أو ما شابه ذلك. فما هي إذاً (**الربوبية**) التي أُمِروا بعدم نسبتها بعضهم لبعض؟! هذه (**الربوبية**) هي إذاً، قطعاً، وحصراً: (**التسليم لهم بحق التشريع، في جوهره ومعانيه على وجه الابتداء والإنشاء، أي بـ«السيادة»، بحيث يكون لهم بناءً على ذلك، حق الطاعة**).

(2)- **الشاهد الثاني:** وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾(الأنعام؛ 6: 121)، أي إن **أطعتموهم واتبعتموهم** في تحليل الميتة، أصبحتم كفاراً مشركين بالله مقرين لغيره بحق السيادة والحاكمية والتشريع. وهذه الآية مكية بالإجماع، حيث كان الشرك لا يقال إلا على شرك الكفر، الشرك الأكبر، المخرج من الملة، والمناقض للإسلام كل المناقضة. وإنما جاءت أحكام الشرك الأصغر، والشرك الخفي، وآداب التوحيد من مثل النهي عن الحلف بالآباء، والنهي عن قول: (ما شاء الله، وشئت) ونحوه، في المدينة بلا خلاف.

ولما كان الشرك، شرك الكفر، الشرك الأكبر المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة الإسلامية لمن كان قد دخل فيها من قبل، هو حصراً: (**أن تجعل مع الله إلاهاً آخر**)، بنص القرآن: ﴿**لاَّ تَجْعَل مَعَ اللّهِ إِلَـهاً آخَرَ** فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَّخْذُولاً﴾، (الإسراء؛ 17: 22)، وتأكيده: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ

الْحِكْمَةِ، **وَلاَ تَجْعَلْ مَعَ اللّهِ إِلَهاً آخَرَ** فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُوماً مَّدْحُوراً﴾، (الإسراء؛ 17: 39)، وبيان عاقبته: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ * مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ * **الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ** فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ * قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ وَلَكِن كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾، (ق؛ 50: 24 – 27)؛ وبشهادة أبي بكر الصديق، رضوان الله وسلامه عليه، بحضرة النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: (**وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلاهاً آخر؟!**)؛ وشهادة عبد الله بن عمر، رضوان الله وسلامه عليهما، عندما سأله رجل (من الخوارج فيما يظهر) فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (**مَا الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ؟**)، قَالَ: «**أَنْ تَجْعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ**»، فَقَالَ أَيْضًا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (**مَا الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ؟**)، قَالَ: «**أَنْ تَتَّخِذَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا**»، فَقَالَ أَيْضًا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (**مَا الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ؟**)، فَقَالَ: «أُحَرِّجُ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ مُسْلِمًا لَمَا خَرَجْتَ عَنِّي»، فَخَرَجَ الرَّجُلُ، وَغَضِبَ ابْنُ عُمَرَ غَضَبًا شَدِيدًا؛

إذاً: لما كان «**المطيع**» في التحليل والتحريم مشركاً، شرك الكفر المخرج من الملة: فلا بد إذاً أن يكون «**المطاع**» قد اتُّخِذ رباً، وإلهاً من دون الله، أو نداً لله، ضرورة ولا بد، كما بينته أيضاً، على سبيل المثال، قصة عدي بن حاتم، وأظهرته بما لا خفاء فيه!

(3)– الشاهد الثالث: حيث قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ (البقرة؛ 2: 165). الأنداد: هم الرؤساء المتبعون، يطيعونهم في معاصي الله؛ قاله ابن عباس وابن مسعود والسدي عن ناس من أصحاب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كما جاء في تفسير الطبري (ج1/ص368 – 482/373) عند (القول في تأويل قوله تعالى: ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾): [حدثني موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو، قال: حدثنا أسباط، عن السُّدّيّ، في خبر ذكره، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس – وعن مُرَّة، عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم: ﴿**فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا**﴾، قال: **أكفاءً من الرجال تطيعونهم في معصية الله**]؛ فهذه الآية إذاً، بتفسير ابن عباس وابن مسعود والسدي عن ناس من أصحاب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ليست بعيدة في المعنى عن سابقتها. وهذا التفسير هو الصحيح، ولا بد، إذ أن السياق بتمامه يقول: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ **مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا** يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ (165) إِذْ **تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا** وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ (166) وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ (167)﴾، (البقرة؛ 2: 165 – 167).

وكما أسلفنا فالقضية ليست (**الطاعة المجردة**)، بل هي (**التسليم لهم بحق التشريع**) في جوهره ومعانيه على وجه الابتداء والإنشاء، أي بـ«**السيادة**»، أو بلفظ آخر: «**الربوبية**»، بحيث تكون لهم، بناءً

على ذلك، حق الطاعة؛

(4)– الشاهد الرابع: ولعل قوله، جل جلاله: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا **عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ** وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ * وَلا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ **أَرْبَاباً**: أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، (آل عمران؛ 3: 79–80)، من هذا الباب أيضاً، لأن الرب هو:

(1) السيد المطاع، الحاكم المشرع، الآمر الناهي، ذي (السيادة) النهائية العليا؛ أي الذي له **حق التشريع في جوهره ومعناه؛** إما لأنه:

(أ)– من جنس أو عنصر أو نسب إلاهي رفيع. وهذا محال: فليس في الوجود إلا كائن إلاهي واحد أحد؛

(ب)– أو مخلوق مربوب حادث، إلا أن الله قد فوض إليه (**الحاكمية**)، أي: جعل له (**السيادة**) **النهائية العليا**. وهذ كذب لم يقع قط لأن الله: ﴿**لَا يُشْرِكُ** فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ (الكهف؛ 18: 26)؛

(2) المتصرف، المدبر، راعي الشؤون، ومصلح الأحوال؛ وهذا محال: فليس في الوجود متصرف مدبر، يرعى الشؤون بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، إلا الله؛

(3) المالك: أي مالك العين أو الشيء، ملكية تعطيه حق التصرف في العين باستهلاكها كأكل الخبز، أو لحم الشاة بعد ذبحها، أو التمتع بمنفعتها كركوب الدابة، وكذلك حق البيع أو الهبة أو التأجير للعين أو المنفعة بحسبها؛ فالمالك له، بموجب الملكية، حقوق التصرف والتدبير والرعاية، فالمالك إذاً ضرورة: متصرف مدبر. وهذا محال: فليس ثمة في الوجود مالك ملكاً مستقلاً حقيقياً إلا الله.

فمن المحال الممتنع أن يصدر عن نبي صادق، معصوم بعصمة الله، أمر باعتقاد شيء من ذلك في الملائكة والنبيين لأن ذلك يستلزم ضرورة أن يخبر الله عنهم، أي عن الملائكة والنبيين، أنهم في حقيقة الأمر (**أرباب**) ببعض أو كل المعاني آنفة الذكر. ولكن الخبر بذلك يكون كذباً خلافاً للواقع. والله جل جلاله منزه عن الكذب بضرورة العقل، ونسبة الكذب إلى الله هدم للعقل، وكفر صريح بضرورة الشرع: فإن نسب ذلك لنبي صادق، فهو قطعاً كذب عليه؛ وإن ثبت قطعاً عن من يدعي النبوة فهو برهان يقيني على أنه دجال متنبئ كاذب

وعليه فإن تسميتنا محمّداً، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مشرعاً، أو موسى، صلى الله عليه وسلم، مشرعاً، وقولنا: الشريعة الموسوية أو الشريعة المحمّدية، إنما هو مجاز واختصار للقول؛ وحقيقة الأمر أنهما فقط مبلغان للتشريع، ونسبة التشريع إليهما، ولغيرهما من الرسل، إنما هي نسبة تبليغ وأداء، وليست نسبة إنشاء وابتداء.

(5)- الشاهد الخامس: وقال جل جلاله، وسما مقامه: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلاً﴾، (الفرقان؛ 25 :43)، ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾، (الجاثـية؛ 45 :23). هذا لا يتصوَّر، ولا يعقل إلا لأن هذا جعل رأيه وهواه مشرعاً وحاكماً، فالواجب عنده ما رآه هو واجباً، وليس ما نص الشرع المنزل على أنه واجب، وكذلك المستحب، والحلال، والمكروه، والحرام، كلها وفق عقله ورأيه، أو شهوته وهواه. فهو يعتبر نفسه أو عقله صاحب السيادة والحاكمية، فهو المشرع لنفسه، وهو الذي يعرّف الحسن والقبيح، والطيب والخبيث. فهو قد جعل هواه سيداً ورباً ذا سيادة وحاكمية، والسيادة والحاكمية من خصائص الألوهية واستحقاقاتها، بل هي أخص خصائص الألوهية، وذروة سنامها. فهذا إذاً هو، ضرورة، معنى اتخاذه إلهه هواه، وهو بذلك مشرك كافر، لم يدخل الإسلام قط، أو ارتد عنه بعد دخوله فيه. ولم نسمع عن إنسان، ولم يبلغنا قط خبر عن إنسان، ينصب لنفسه المحاريب، ويقدم لها الذبائح والقرابين، ويوقد لها الشموع، ويستقبل المرآة ثم ينحني لذاته بالركوع والسجود: فليس ثمة هاهنا (شعيرة) أو (عبادة) إلا (الطاعة)؛ فـ(**العبادة**) إذا ها هنا، هي ضرورة، نسبة (**استحقاق الطاعة**)، أي: (**الحاكمية**)، أو (**السيادة النهائية العليا**)؛ لأن (الإله) هو الكائن المعبود، في العادة.

(6)- الشاهد السادس: وقال جل وعز: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ * وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ * وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلاًّ كَثِيراً أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ﴾، (يّـس؛ 36 :60–62). هذا خطاب من الله، جل جلاله، وسما مقامه، خطاب توبيخ لبني آدم كافة، أولهم عن آخرهم، يوم القيامة، **بعد انكشاف الحجاب، وظهور الحقائق كما هي عياناً بعد أن كانت في غيب**. ونحن نعلم ضرورة أن جمهور بنى آدم لم يقدموا للشيطان شعائر تعبدية من سجود وركوع، ونصب محاريب، وتقديم الذبائح والقرابين، وإطلاق مجامر، وإيقاد شموع، وغير ذلك، بل إن منهم أعداداً لا يستهان بها تنكر الغيب جملة وتفصيلاً، بما في ذلك وجود الشيطان، أصلاً. كما نعلم ضرورة أن خطاب الله حق وصدق، أزلاً وأبداً، فوجب ضرورة أن تكون **العبادة هي الطاعة**: عبادة الشيطان هي طاعته، وعبادة الله هي طاعته. والمقصود بـ(**الطاعة**) هنا تلك المرتبطة ضرورة بنسبة (**الحاكمية**) أو (**السيادة النهائية العليا**).

❄ فصل: التحاكم إلى الطاغوت شرك وكفر

* قال تعالى مجده: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ **يَتَحَاكَمُوا** إِلَى الطَّاغُوتِ **وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ** وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾، (النساء؛ 4: 60).

ـــ جاء في تفسير الطبري [جامع البيان في تأويل القرآن (8/508/9891)]: [حدثني محمد بن المثنى قال، حدثنا عبد الوهاب قال، حدثنا داود، عن عامر في هذه الآية: ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا

بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت﴾، قال: كان بين رجل من اليهود ورجل من المنافقين خصومة، فكان المنافق يدعو إلى اليهود، لأنه يعلم أنهم يقبلون الرشوة، وكان اليهودي يدعو إلى المسلمين، لأنه يعلم أنهم لا يقبلون الرشوة. فاصطلحا أن يتحاكما إلى كاهن من جُهَيْنة، فأنزل الله فيه هذه الآية: ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك﴾ حتى بلغ ﴿ويسلموا تسليمًا﴾]؛

ــ وجاء في تفسير الطبري [جامع البيان في تأويل القرآن (9892/508/8)]: [حدثنا ابن المثنى قال، حدثنا عبد الأعلى قال، حدثنا داود، عن عامر في هذه الآية: ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك﴾، فذكر نحوه؛ وزاد فيه: فأنزل الله: ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك﴾، يعني المنافقين، ﴿وما أنزل من قبلك﴾، يعني اليهود، ﴿يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت﴾، يقول: إلى الكاهن، ﴿وقد أمروا أن يكفروا به﴾، أمر هذا في كتابه، وأمر هذا في كتابه، أن يكفر بالكاهن]؛

ــ وجاء في تفسير الطبري [جامع البيان في تأويل القرآن (9893/508/8)]: [حدثني يعقوب بن إبراهيم قال، حدثنا ابن علية، عن داود، عن الشعبي قال: كانت بين رجل ممن يزعم أنه مسلم، وبين رجل من اليهود، خصومة، فقال اليهودي: أحاكمك إلى أهل دينك، أو قال: إلى النبي، لأنه قد علم أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لا يأخذ الرشوة في الحكم، فاختلفا، فاتفقا على أن يأتيا كاهنًا في جهينة، قال: فنزلت: ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك﴾، يعنى: الذي من الأنصار، ﴿وما أنزل من قبلك﴾، يعني: اليهوديّ، ﴿يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت﴾، إلى الكاهن، ﴿وقد أمروا أن يكفروا به﴾، يعني: أمر هذا في كتابه، وأمر هذا في كتابه. وتلا: ﴿ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدًا﴾، وقرأ: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم﴾، إلى: ﴿ويسلموا تسليما﴾]؛

ــ وقال القرطبي: [روى يزيد بن زريع عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال: كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة، فدعا اليهوديُ المنافقَ إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، لأنه علم أنه لا يقبل الرشوة. ودعا المنافق اليهودي إلى حكامهم لأنه علم أنهم يأخذون الرشوة في أحكامهم فلما اجتمعا على أن يحكما كاهنا في جهينة، فأنزل الله تعالى في ذلك: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾،يعني المنافق، ﴿وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾، يعني اليهودي، ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾، إلى قوله: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، وقال الضحاك: دعا اليهودي المنافق إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، ودعاه المنافق إلى كعب بن الأشرف وهو «**الطاغوت**»]؛

قلت: هذه أسانيد قوية جياد إلى منتهاها، ولكنها مراسيل، ولا تقوم الحجة القاطعة بمرسل، وإنما نستأنس بها استئناساً، لا غير، وإن كانت مراسيل الشعبي قريبة من مرتبة الصحاح التي تصلح للاحتجاج.

ــ ولكن روى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: [كان بين رجل من المنافقين ــ يقال له بشر ــ وبين يهودي خصومة، فقال اليهودي: انطلق بنا إلى محمّد، وقال المنافق: بل إلى كعب بن الأشرف ــ وهو

الذي سماه الله «**الطاغوت**» أي ذو الطغيان ـ فأبى اليهودي أن يخاصمه إلا إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فلما رأى ذلك المنافق أتى معه إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقضى لليهودي. فلما خرجا قال المنافق: لا أرضى، انطلق بنا إلى أبي بكر، فحكم لليهودي فلم يرض، وقال: انطلق بنا إلى عمر فأقبلا على عمر فقال اليهودي: إنا صرنا إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثم إلى أبي بكر فلم يرض؛ فقال عمر للمنافق: أكذلك هو؟ قال: نعم. قال: رويدكما حتى أخرج إليكما. فدخل وأخذ السيف ثم ضرب به المنافق حتى برد، وقال: هكذا أقضي على من لم يرض بقضاء الله وقضاء رسوله، وهرب اليهودي، ونزلت الآية، وقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (أنت الفاروق). ونزل جبريل وقال: إن عمر فرّق بين الحق والباطل، فسمي الفاروق. وفي ذلك نزلت الآيات كلها إلى قوله: ﴿ويُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾]، قلت: هذه قصة **مكذوبة منكرة**، ولو وقعت لسارت بها الركبان، ولرواها الثقات الأثبات عن أمثالهم، بل لتناقلتها الكافة عن الكافة!

والكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، من أضعف أسانيد الدنيا، بل هو الكذب أو التدليس بعينه: فقد ثبت بالإسناد الصحيح عن الإمام الحافظ الحجة الكبير سفيان الثوري، وهو والله الثقة المأمون القدوة، أن الكلبي قال له: قال لي أبو صالح: (كل ما حدثتك عن بن عباس كذب، فلا تحدث به)، فإن كان الكلبي صادقاً في هذه الرواية فأبو صالح، لا شك، كذاب، كذب على ابن عباس، وإن كان الكلبي كاذباً مفترياً على أبي صالح فهو نفسه، والله المفتري الكاذب، الخليق بالترك والاطراح.

نعم: هناك احتمال ثالث: وهو أن كلاهما صادق، وإنما قصد أبو صالح بالكذب أنه دلَّس كل أو أكثرها مروياته عن ابن عباس بإسقاط الوسائط، لأن المرجح أنه لم يسمع من ابن عباس إلا شيئاً يسيراً. فعلى كل حال يكون هذا الإسناد: الكلبي عن أبي صالح، ساقطاً لا يحل الاحتجاج به، ولا روايته إلا على وجه التكذيب والتعجب، أو بيان سقوطه وتحذير الناس منه، كما هو فعلنا ها هنا!!

ـــ وقال ابن كثير، شارحاً للآية الكريمة: [هذا إنكار من الله عز وجل على من يدعي الإيمان بما أنزل الله على رسوله وعلى الأنبياء الأقدمين، وهو مع ذلك يريد أن يتحاكم في فصل الخصومات إلى غير كتاب الله وسنّة رسوله، كما ذكر في سبب نزول هذه الآية أنها في رجل من الأنصار ورجل من اليهود تخاصما فجعل اليهودي يقول بيني وبينك محمّد، وذاك يقول بيني وبينك كعب بن الأشرف. وقيل في جماعة من المنافقين ممن أظهروا الإسلام أرادوا أن يتحاكموا إلى حكام الجاهلية. وقيل غير ذلك، والآية أعم من ذلك كله فإنها ذامّة لمن عدل عن الكتاب والسنّة وتحاكموا إلى ما سواهما من الباطل وهو المراد بالطاغوت هنا ولهذا قال: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾، (النساء؛ 4: 61)، إلى آخرها].

❄ فصل: وجوب الرد إلى الله ورسوله، وطاعتهما طاعة مطلقة

والآيات في هذا أكثر من أن تحصى، ومنها:

❄ قوله، تعالى ذكره، وجل جلاله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (المائدة؛ 5: 48). فإذا كان هذا الكتاب المبارك الخاتم، مهيمناً وناسخاً، لما قبله من الشرائع، وهي في أصلها من عند الله، فمن باب أولى أن يكون مهيمناً على كل تشريع وحكم سواه.

❄ وقال تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، (البقرة؛ 2: 120).

❄ وقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (النور؛ 24: 51).

❄ وقال الله، تعالى ذكره: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾، (النساء؛ 4: 115).

❄ وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، (النور؛ 24: 63). قال الإمام أحمد: (عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون الى رأي سفيان، والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أتدري ما الفتنة؟، الفتنة الشرك، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك). وقد اشتهر قول ابن عباس: (يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وتقولون قال أبو بكر وعمر؟!)، وقد جاء بلفظ مختلف في أحكام القرآن للطحاوي (2/65/1249)، وهو بعينه في شرح معاني الآثار له (2/189/3589) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ الْمُرَادِيُّ الْمُؤَذِّنُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عُرْوَةَ، قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَضْلَلْتَ النَّاسَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ وَمَا ذَلِكَ يَا عُرْوَةُ؟ قَالَ: تُفْتِي النَّاسَ أَنَّهُمْ إِذَا طَافُوا بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلُّوا، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يَجِيئَانِ مُلَبِّيَيْنِ بِالْحَجِّ، فَلَا يَزَالَانِ مُحْرِمَيْنِ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (بِهَذَا ضَلَلْتُمْ، أُحَدِّثُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، وَتُحَدِّثُونِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ؟)، فَقَالَ عُرْوَةُ: (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، كَانَا أَعْلَمَ بِرَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، مِنْكَ)]؛ وهو من طريق ثانية بنحوه في المعجم الأوسط للطبراني (ج1/ص11/ح21)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (3/296): (رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن).

ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص337/ح3121) بلفظ ثالث: [حدثنا حجاج حدثنا شريك عن الأعمش عن الفضيل بن عمرو قال أراه عن سعيد بن جبير عن بن عباس قال: (تمتع النبي، صلى الله عليه وسلم)؛ فقال عروة بن الزبير: (نهى أبو بكر وعمر عن المتعة!)؛ فقال بن عباس: (ما يقول عروة؟!)، قال: يقول: (نهى أبو بكر وعمر عن المتعة!)، فقال بن عباس: (**أراهم سيهلكون، أقول قال النبي، صلى الله عليه وسلم، ويقول: نهى أبو بكر وعمر!**)]، وإسناده حسن؛ والكلام هنا عن متعة الحج، والحق مع ابن عباس؛ وكلام عروة آنفاً: (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، كَانَا أَعْلَمَ بِرَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، مِنْكَ) نموذج مؤسف لعقلية التقليد، ونبذ التفكير المستقل، الذي بدأ يتسرب إلى الأمة في ذلك الوقت المبكر؛ أو هي من عروة بن الزبير حمية وعصبية لأخيه عبد الله بن الزبير، الذي كان بينه وبين عبد الله بن العباس مخاشنة وشر، والعصبية ما هي إلا نخسة واستزلال من الشيطان.

* وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، (النساء؛ 4: 59).

* وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، (النساء؛ 4: 65).

* قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾، (النساء؛ 4: 105).

* قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾، (الأحزاب؛ 33: 36).
* وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، (الحجرات؛ 49: 1)

* وقال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، (المائدة؛ 5: 50).

* قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، (النساء؛ 4: 80).

* قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾، (آل عمران؛ 2: 31–32).

* قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾، (الحشر؛ 59: 7).

* وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾، (الجن؛ 72 : 23).

* وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾، (النساء؛ 4: 13-14).

❄ فصل: آيات الحكم: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾

* قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا: سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ؛ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً: أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ * إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدىً وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً، **وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ** * وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، **وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ** * وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ وَمُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدىً وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ * وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ، **وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ** * وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ * وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ * أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، (المائدة؛ 5: 41 – 50)، هذه هي آيات «**الحُكْم**» الشهيرة، من سورة المائدة. وقد وردت عدة أحاديث في أسباب نزولها، وآثار في فهمها، ومعنى لفظة «**الكافرون**» فيها، تحتاج إلى نقاش

مستفيض تجده في الباب المسمَّى: (**شبهات حول تكفير من لم يحكم بما أنزل الله**)، من كتابنا: (**الحاكمية، وسيادة الشرع**)، فليراجع هناك.

ولما كان الكلام هنا عن (**الحكم بما أنزل الله**)، بطل أن يكون المقصود بالحكم ما هو حصراً لله تبارك وتعالى، وهو (**التشريع في جوهره ومعانيه على وجه الابتداء والإنشاء**)، فهذا الحكم هو بعينه (**ما أنزل الله**)، ولزم أن يكون المقصود بلفظة (**الحكم**) ها هنا باقي المعاني الأربعة آنفة الذكر، وهي:
(1) ـــ **الفتيا**، أي إبداء الرأي الذي يعتقد قائله صحته من غير إلزام، أي الحكم على القضايا الدينية. فلا تجوز **الفتيا** إلا بما أنزل الله، ومن لم يفعل ذلك فقد كفر بالله!

(2) ـــ **القضاء**، أي فض النزاع، والفصل في الخصومات، على وجه الإلزام. وهو إحدى سلطات الدولة الرئيسية (السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية).ويسمى القاضي أيضاً (**حاكما**)، وما يتلفظ به: (**حُكْماً**). فلا يجوز **القضاء** إلا بما أنزل الله، ومن لم يفعل ذلك فقد كفر بالله!

(3) ـــ **رعاية الشؤون**، بالإدارة، والتنفيذ، أي السلطة التنفيذية في الدولة، ويسمى القائم بذلك: (**حاكماً**)، كما قد يسمى (**والياً**)، أو (**ولي أمر**)، أو (**سلطاناً**). وقد شاع في العصور المتأخرة استخدام لفظ (**حكومة**) لقمة السلطة التنفيذية، أي لمجلس الوزراء، وكذلك بمعنى جهاز الحكم في الدولة. فلا تجوز **رعاية الشؤون، بالإدارة، والتنفيذ** إلا بما أنزل الله، ومن لم يفعل ذلك فقد كفر بالله!

(4) ـــ **رعاية الشؤون**، **بتبني الأحكام**، وسن الدساتير، والقوانين، والأنظمة، واللوائح، أي ما تقوم به السلطة التشريعية في الدولة، ليس بمعنى التشريع في جوهره ومعانيه على وجه الابتداء والإنشاء، فهذا قد فرغ منه، وهو نفسه عين (**ما أنزل الله**)، ولكن بمعنى: الاجتهاد، ثم التبني، فصياغة الأنظمة بمراتبها المختلفة، ثم إعلامها للكافة، ونحو ذلك. فلا تجوز **رعاية الشؤون، بتبني الأحكام، وسن الدساتير، والقوانين، والأنظمة، واللوائح**، إلا بما أنزل الله، ومن لم يفعل ذلك فقد كفر بالله!

فليست لفظة (**الحكم**) في الآيات الكريمات مقصورة على معنى (**القضاء**) فقط، كما ظنه البعض، بل هي بكل معانيها وعمومها وإطلاقها، إلا إذا جاء برهان من الله على تخصيص أو تقييد، وما ثمة برهان على تخصيص أو تقييد، فيما أعلم، مطلقاً.

❋ وجاء في «**مسند أبي يعلى**»، (ج9/ص173/ح5266): [حدثني محمّد حدثنا عثمان بن عمر حدثنا فطر بن خليفة عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن مسروق قال: [كنت جالسا عند عبد الله، فقال له رجل: (ما السحت؟!)، قال: (الرشا!)، فقال: (في الحكم؟!)، قال: (ذاك الكفر!)، ثم قرأ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ

بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾]، وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده صحيح)، وهو كما قال، فالأثر عن ابن مسعود ثابت صحيح يقيناً، خصوصا مع المتابعات، والطرق، والشواهد المفصلة في الملحق، ومنها:

ــ ما أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج9/ص226/ح9098) بإسناد حسن: [حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا أبو نعيم حدثنا شريك عن السدي عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله أنه سئل عن السحت قال: الرشا، قيل: في الحكم؟ قال: ذاك الكفر].

ــ ما جاء في تفسير الطبري، (12061/357/10)، عند تفسير قوله، تبارك وتعالى: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ... ﴾ الآية، بإسناد صحيح عن مسروق وعلقة، كليهما: [حدثني يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا هشيم قال: أخبرنا عبد الملك بن أبي سليمان، عن سلمة بن كهيل، عن علقمة ومسروق أنهما سألا ابن مسعود عن الرشوة، فقال: من السحت. قال: فقالا أفي الحكم؟ قال: ذاك الكُفْر! ثم تلا هذه الآية: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾]؛ وهو في تفسير الطبري في موضع آخر: [حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين قال: حدثنا هشيم... بنحوه إلى منتهاه].

ــ قول مسروق، وفعله، كما هو مرويٌّ في «**الطبقات الكبرى**»، (81/6)، بإسناد صحيح: [أن مسروقا شفع لرجل بشفاعة فأهدى له جارية فغضب وقال: [لو علمت أن هذا في نفسك ما تكلمت فيها ولا أتكلم فيما بقي منها أبدا! سمعت عبد الله بن مسعود يقول: (من شفع شفاعة ليرد بها حقاً، أو يدفع بها ظلماً، فأهدي له، فقبل: فذلك السحت)، قالوا: ما كنا نرى السحت إلا الأخذ على الحكم؟! قال: (الأخذ على الحكم كفر!)]].

* وجاء مثل هذا عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، في الدعاء للطبراني (1987/310/5) بإسناد لا بأس به: [حدثنا أبو يزيد، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا يزيد بن عطاء، عن أبان، عن سعيد بن جبير، عن مسروق، أنه سأل عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، فقال: (يا أمير المؤمنين السحت: الرشوة في الحكم؟)، فقال: «**ويلك: ذلك كفر**»، قال: قلت: يا أمير المؤمنين فما السحت؟ قال: «أن تطلب الحاجة للرجل إلى ذي سلطان ثم تأكل ماله»]

❄ فصل: من هو المستحق لألقاب (الكفر)، و(الفسق)، و(الظلم)؛ ومتى يكون الاستحقاق؟!

ولا ينبغي أن نترك آيات (**الحكم**) للانتقال إلى موضوع آخر إلا بعد التنبيه على أن استحقاق ألقاب الكفر أو الظلم أو الفسق، (بعضها أو كلها، على اختلاف بين العلماء)، يحصل بمجرد ترك الحكم بما أنزل الله، ولو لم يحكم بغير ما أنزل الله، لأن الله، جل جلاله يقول: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله﴾. لا يقال أن ترك الحكم بما أنزل الله يستلزم ضرورة أن يحكم الحاكم بغير ما أنزل الله، كما يظهر ذلك بجلاء من مثال القاضي الذي تبين بيقين أن حكم الله في ذلك النزاع المعين الذي ينظر فيه هو «كذا وكذا»، بعد استكمال النظر في القضية، ووجوب النطق بالحكم فيها، ولكنه يمتنع عن النطق بالحكم عند تعيّنه،

بدافع من الهوى، حتى يمكّن طرف القضية الذي عليه الحق ـ من مال أو قصاص مثلاً ـ من إخفاء المال، أو الفرار من قبضة السلطان، أو يعزل، أي القاضي، نفسه عن القضية بعد تبيّن الحق له، وبعد توجب النطق بالحكم فيها، هروباً من النطق بالحق المخالف لشهوته وهواه. فمثل هذا القاضي قد ارتكب، بمجرد امتناعه عن النطق بالحكم، بعد توجّبه ولزومه له، جريمة ترك الحكم بما أنزل الله، فهو ﴿لم يحكم بما أنزل الله﴾ في تلك القضية العينية وأصبح مستحقاً لألقاب الكفر أو الظلم أو الفسق، (بعضها أو كلها على اختلاف بين العلماء)، مع أنه تهرب من النطق بالحكم، ولم يحكم بشيء أصلاً.

وقريب من هذا، بل هو شر منه، القاضي الذي تبين بيقين أن حكم الله في ذلك النزاع المعين الذي ينظر فيه هو «كذا وكذا»، أثناء النظر في القضية، بموجب واقع النزاع الذي تدل عليه الأدلة، فيقوم بالتلاعب بالأدلة بإخفاء بعضها، أو صرف النظر عنها، أو الطعن فيها بما لا يعتبر حتى يتغير الواقع تغيراً يمكنه من النطق بحكم آخر يوافق هواه. وهذا قليل في العادة عند القضاة، ويكثر جداً عند المتنفذين الذين يستطيعون تلفيق التهم للمعارضين والخصوم السياسيين، وترتيب شهود الزور، ثم البطش بهم بدعاوى الإرهاب والخروج والبغي وإثارة الفتنة، وما شابه ذلك.

ولعل هذا المثال وأضرابه هو الذي خطر في بال من قال: «**كفر دون كفر**»، أو من امتنع من إطلاق مسمَّى (**الكفر**) على هذا الفعل، واكتفى بأسماء الفسق والظلم، لشدة شبه هذا للذنوب والمعاصي الأخرى التي يرتكبها المسلم، مدفوعاً بشهوته من غير استحلال لحرام أو جحد لواجب أو تكذيب لله أو لرسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ومن غير استهزاء أو استخفاف أو كراهية أو إعراض تام عن الله ورسوله وآياته. ولكن من ناحية أخرى له شبه أقوى بمن امتنع عن التلفظ بكلمة التوحيد، مع وجود الاستطاعة المعتبرة، وعدم وجود إكراه ملجئ. وكفر هذا لا يشك فيه مسلم، وعليه إجماع العلماء. بل إن إقرار الكافر بنبوة سيدنا محمّد، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، وتلفظه بذلك (لا يدخله في الإسلام حتى يلتزم أحكام الإسلام)، هكذا حرفياً. قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في «**الفتح**»، بعد شرحه لحديث نُكُول العاقب والسيد، صاحبَيْ نجران، عن مباهلة رسول الله، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، وتكلمهما بما يفيد بإقرارهم بنبوته، ولكنهم لم يدخلوا في الإسلام، ولم يلتزموا – من حيث المبدأ – بالأحكام، فبقوا على كفرهم. وكذلك بدلالة إقرار بعض أحبار اليهود بنبوته، في أكثر من قصة ثابتة، مع بقائهم على يهوديتهم ورفضهم اتباعه، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله. ومعلوم أن هؤلاء كلهم إنما منعتهم شهوات الدنيا من حب رئاسة، وخوف مقاطعة الأهل والأحبة، وكسل عن الهجرة، وغيرها؛ كل ذلك لم يكن عذراً لهم، ولا مخرجاً لهم من الكفر. إذ لا عذر في شيء من ذلك، إلا إكراه ملجئ، أو عدم استطاعة بيقين، لا غير.

وهذا الحكم لا يقتصر على شهادة التوحيد فحسب، بل ينسحب على كل مقولة حق، ترتبط ارتباطا حتمياً

بالشهادة، فتكون بذلك من لوازمها. لا فرق بين قول إنسان: (لا إله إلا الله)، وقوله: (مريم بنت عمران، برأها الله من الفاحشة، وفضلها على نساء العالمين)، وقوله: (إن الله على كل شيء قدير، وإن الله قد أحاط بكل شيء علماً)، وقوله: (هذا هو حكم الله في هذه المسألة المعينة). كل ذلك تلفظ وإخبار بالحق الذي يعتقده المخبر، ويدين الله به. وكله يجب الإقرار به وإعلانه، والخضوع له والتسليم به، واتخاذه ديناً يدان الله به، حاشا حالة عدم الاستطاعة المعتبرة، أو إكراه ملجئ.

فإن كان هذا المثال، وفقط هذا المثال، فيه شبه من حال المذنب العاصي، ففيه كذلك شبه أقوى وقرابة أشد، من حال الكافر المعرض أو الجاحد أو المتكبر: فليحذر كل عاقل لنفسه!

كما يظهر ذلك أيضاً، على نحو مختلف، من مثال الرجل المسلم الذي ضبط في حالة سكر بيِّن، وأحضر هذا الرجل إلى القاضي الحاكم بالقانون الوضعي فأخلى سبيله ولم يحكم بشيء، لأنه بموجب القانون الوضعي لم يرتكب الرجل جريمة ولن يعاقب بشيء، بل ليس هناك ما يتوجب به النظر القضائي أصلاً. في حين أن الشرع يوجب إقامة حد شرب الخمر عليه، بجلده أربعين أو ثمانين جلدة، على اختلاف في المذاهب، وحسب اجتهاد الإمام أو القاضي.

وترك الحكم بما أنزل الله في هذا المثال، وما كان من جنسه وعلى منواله، لا علاقة له بغلبة الشهوة، والضعف أمام وساوس الشيطان، أو محاباة صديق أو قريب، وإنما هو **تطبيق لنظام كفري**، يتناقض مع الإسلام كل المناقضة. وهو، في أدنى مراتبه، إعراض عن الشرع وعدم مبالاة به؛ والإعراض عن الشرع كفر ينقل عن الملة. وقد يكون أنكر من ذلك وأقبح، فيكون شكاً في الشرع، أو تكذيباً للشرع، أو جحداً للشرع، أو استكباراً وإباءً ورفضاً للشرع (على طريقة إبليس، لعنه الله)، أو احتقاراً وسخريةً من الشرع، أو بغضاً وكراهيةً وعداوةً للشرع؛ وكل ذلك كفر بالشرع، وهو من أنواع الكفر الناقلة عن الملة. فهل يشك عاقل، في قلبه ذرة من إسلام وإيمان وتعظيم، وحب لله ولرسوله ولدينه، أن مثل هذا القاضي قد فارق الملة وبرئت منه الذمة؟!

أما لو ضبط رجل مسلم يسوق سيارته سكراناً في الشارع العام، فإن القاضي الوضعي سيحكم عليه بالحبس لمدة ستة أشهر مثلاً. فهنا ترك القاضي الحكم الشرعي وهو الجلد وبذلك لم يحكم بما أنزل الله. أما الحكم بالحبس لمدة ستة أشهر فقد يكون عقوبة تعزيرية، على مخالفة النظام العام بقيادة السيارة في حالة سكر، تطبق على كل مخالف، مسلما كان أو غير مسلم، فهذا لا بأس به، إذا كان قد سنَّه ولي أمر شرعي، أي حاكم يحكم بما أنزل الله، بالطريقة الشرعية وفق الإجراءات الدستورية المرعية.

وقد يكون الحكم بالحبس لمدة ستة أشهر عقوبة على شرب الخمر، من حيث هو شرب لمحرم، بديلاً عن

عقوبة الجلد (الهمجية كما يؤكد «**المتمدنون**»؟!) لا تطبق على غير المسلم لأن الخمر حلال في دينه، له شربها في إطار النظام العام، فتكون حينئذ حكماً بغير ما أنزل الله سبحانه وتعالى، ويكون القاضي قد ارتكب بذلك فعلين مكفّرين وليس فعلاً مكفرا واحدا واستحق كذلك، من باب أولى، أن يُسمّى كافرا وظالما وفاسقا، وهو بدون شك شرٌّ من مثيله في الأمثلة السابقة، وأوغل في الكفر، وأضلّ عن سواء السبيل!

وقريب من ذلك في الشر والإثم والكفر، طاعة المتشرعين بغير شرع الله، الحاكمين بغير ما أنزل الله لقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ أي إن **أطعتموهم واتبعتموهم** في تحليل الميتة، أصبحتم كفاراً مشركين بالله مقرين لغيره بحق السيادة والحاكمية والتشريع.

وهذه الآية، كما أسلفنا، مكية بالإجماع، حيث كان الشرك لا يقال إلا على شرك الكفر، الشرك الأكبر، المخرج من الملة، والمناقض للإسلام كل المناقضة. وإنما جاءت أحكام الشرك الأصغر، والشرك الخفي، وآداب التوحيد من مثل النهي عن الحلف بالآباء، والنهي عن قول: (ما شاء الله، وشئت)، ونحوه في المدينة، بلا خلاف، كما تفرّدت بها السنّة الشريفة فقط، وليست هي من معهود استخدام القرآن.
ولما كان «المطيع» في التحليل والتحريم مشركاً، شرك الكفر المخرج من الملة، فلا بد أن يكون «**المطاع**» رباً، وإلاهاً من دون الله، ضرورة، كما بيّنته قصة عدي بن حاتم، وأظهرته بما لا خفاء فيه!

وشرٌّ من كل ما سبق وأشنع، وأوغل في الكفر والشرك، من باب أولى، بداهة بلا شك أو جدال، السلطة التي تشرّع الدساتير والقوانين والأنظمة واللوائح المناقضة للشرع أو التي لم تستنبط استنباطاً شرعياً صحيحاً، فهذا فوق ذلك نوع آخر من الشرك، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاء شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، (الشورى؛ 42: 21). فالمشرّع، بمجرد قيامه بالتشريع، أصبح منازعاً لله في سيادته وربوبيته، منازعاً للعزيز الجبار المتكبر الذي قال، كما رواه عنه نبيه المعصوم الخاتم في الحديث القدسي: ﴿**العظمة إزاري، والكبرياء ردائي، فمن نازعني فيهما قصمته**﴾!!

هذا المشرّع يقول بلسان الحال، إن لم يكن صراحة بلسان المقال: (**أنا ربكم الأعلى**)، داعيا الناس إلى عبادته: عبادة طاعة واتباع، فيصبح بذلك من الطواغيت، بل من رؤوسها؛ ومن أقر له بذلك فقد جعله رباً وإلاهاً، وحكماً من دون الله، ومن ثم شريكاً لله سبحانه وتعالى. فويل لهؤلاء جميعاً من النقمة القاصمة المدمرة للعزيز الجبار!

❄ فصل: ما هي حقيقة القائلين بـ(كفر دون كفر)؟!

وكذلك لا ينبغي أن نترك آيات (**الحكم**) للانتقال إلى موضوع آخر إلا بعد التنبيه على إن أكثر القائلين بـ(**كفر دون كفر**) أو المقتصرين على ألقاب الفسق والظلم في حالة انعدام موجب إضافي للتكفير، كما شرحناه أعلاه، هم فيما يظهر من المدافعين عن الولاة والسلاطين الحاكمين بغير بما أنزل الله، وهم يحاولون إخراجهم من حمأة الردة والكفر، ويجادلون عنهم بالباطل في محاولة يائسة لتثبيت عروشهم، وتقرير شرعيتهم، وقفل الباب في وجه أي محاولة لخلعهم.

نعم: هناك قلة من العلماء المخلصين الذين يريدون الحق، ويتخوّفون من الحكم بالكفر، إلا ببرهان قاطع، قد قالت بمثل هذا؛ ولكن غالبية المجادلين، في عصرنا هذا، هم من النوع الأول: من فقهاء السلاطين الخونة. فإن كان كذلك، فنبشرهم بأن ذلك لا يغني عنهم شيئاً، وأن ولاية «**ساداتهم**» و«**كبرائهم**» من السلاطين ساقطة، ومنابذتهم بالسيف مشروعة على كل حال، بغض النظر عن (**كفر دون كفر**)، وبغض النظر عن استحقاق ألقاب (الفسق والظلم) فقط؛ وذلك لأن الله، تباركت أسماؤه، قد كفانا مؤنة ذلك عندما أنطق نبيه محمّدا، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، بفصل الخطاب في هذه المسألة، حين وجه أصحابه إلى عدم منازعة أولي الأمر: «**إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان**»:

❄ كما جاء في صحيح البخاري [م م (9/47/7055)]: [حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرٍو عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ دَخَلْنَا عَلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ مَرِيضٌ قُلْنَا أَصْلَحَكَ اللَّهُ حَدِّثْ بِحَدِيثٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِ سَمِعْتَهُ مِنْ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ دَعَانَا النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم، فَبَايَعْنَاهُ فَقَالَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةً عَلَيْنَا وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ: **إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنْ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**]؛

❄ وجاء في مسند أحمد [مخرجا (37/404/22737)]: [حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ ثَوْبَانَ لَعَلَّهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ هَانِئٍ حَدَّثَهُ: عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مِثْلَ ذَلِكَ قَالَ: «**مَا لَمْ يَأْمُرُوكَ بِإِثْمٍ بَوَاحًا**»]؛ وكان قد ساق قبله ما جاء في مسند أحمد [مخرجا (37/403/22735)]: [حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ هَانِئٍ أَنَّهُ حَدَّثَ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «عَلَيْكَ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ، وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ، وَلَا تُنَازِعِ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّ لَكَ»]؛ وأيضاً ما جاء في مسند أحمد [مخرجا (37/403/22736)]: [حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ حَيَّانَ أَبِي النَّضْرِ أَنَّهُ: سَمِعَهُ مِنْ جُنَادَةَ يُحَدِّثُهُ، عَنْ عُبَادَةَ بِمِثْلِهِ]؛

* وجاء في مسند الشاميين للطبراني (1/141/225): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيِّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ (ح) وَحَدَّثَنَا ابْنُ دُحَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ ثَوْبَانَ، حَدَّثَنِي عُمَيْرُ بْنُ هَانِئٍ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: (عَلَيْكَ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ، وَلَا تُنَازِعِ الْأَمْرَ أَهْلَهُ وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّهُ لَكَ)؛ قَالَ عُمَيْرٌ: فَحَدَّثَنِي خُضَيْرٌ أَوْ حُضَيْرٌ السُّلَمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، وَزَادَ «**إِلَّا أَنْ يَأْمُرَكَ بِإِثْمٍ بَوَاحًا عِنْدَكَ تَأْوِيلُهُ مِنَ الْكِتَابِ**» قَالَ: خُضَيْرٌ أَوْ حُضَيْرٌ قُلْتُ لِعُبَادَةَ: (فَإِنْ أَنَا أَطَعْتُهُ؟!)، قَالَ: (يُؤْخَذُ بِقَوَائِمِكَ فَتُلْقَى فِي النَّارِ، وَلْيَجِئْ هُوَ فَلْيُنْقِذْكَ!)]؛

* وجاء في صحيح ابن حبان [مخرجا (10/428/4566)]: [أَخْبَرَنَا الصُّوفِيُّ، بِبَغْدَادَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُدْرِكُ بْنُ سَعْدٍ الْفَزَارِيُّ أَبُو سَعْدٍ، عَنْ حَيَّانَ أَبِي النَّضْرِ، سَمِعَ جُنَادَةَ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ، سَمِعَ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «يَا عُبَادَةُ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ، قَالَ: «اسْمَعْ وَأَطِعْ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَكْرَهِكَ، وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ، وَإِنْ أَكَلُوا مَالَكَ، وَضَرَبُوا ظَهْرَكَ، **إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَعْصِيَةً لِلَّهِ بَوَاحًا**»].

كان الأمر هكذا أولاً في بيعة العقبة، عندما بايعوا النبي، عليه وعلى آله صلوات وتبريكات من الله، على نصرته كما ينصرون نسائهم وأبنائهم ولو بالحرب. ثم وسَّع النبي هذا، فنهى عن المنازعة، فقال: «**لا، ما أقاموا فيكم الصلاة**»؛ كما هو:

(1) – عن عوف بن مالك، رضي الله عنه، في «صحيح مسلم»، بأتم لفظ وأحسنه: [حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي أخبرنا عيسى بن يونس حدثنا الأوزاعي عن يزيد بن يزيد بن جابر عن رزيق بن حيان عن مسلم بن قرظة عن عوف بن مالك عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم، ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم**»، قيل: (**يا رسول الله: أفلا ننابذهم بالسيف؟!**)، فقال: «**لا ما أقاموا فيكم الصلاة. وإذا رأيتم من ولاتكم شيئا تكرهونه: فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يدا من طاعة!**»]؛

(2) – وعن أم المؤمنين، أم سلمة هند بنت أبي أمية المخزومية، رضوان الله وسلامه عليها:

(أ) – كما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج6/ص295/ح26571) بإسناد غاية في الصحة: [حَدَّثَنَا يَزِيدُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مُحْصِنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: «إِنَّهُ سَتَكُونُ أُمَرَاءُ تَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ أَنْكَرَ، فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ كَرِهَ، فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ»؛ قَالُوا: (يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟)؛ قَالَ: (**لَا، مَا صَلَّوْا لَكُمُ الْخَمْسَ**)]؛ وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ج12/ص416/ح6980): [حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ

هَارُونَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، بعينه وتمامه سنداً، ومتناً]؛ وقال الشيخ حسين سليم أسد: (إسناده صحيح)؛ وهو في «صحيح مسلم» باختصار مخل، للأسف الشديد، هكذا: (**لَا، مَا صَلَّوْا**)؛

(ب) – وكما أخرجه الإمام الطبراني في معجمه الأوسط (ج5/ص85/ح4745) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلْمٍ قَالَ: حدثنا زُنَيْجٌ أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُعَلَّى الرَّازِيُّ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنٍ الْأَسَدِيِّ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «إِنَّهُ سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أَئِمَّةٌ، تَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ أَوْ تَابَعَ». قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَلَا نَقْتُلُهُمْ؟ قَالَ: «**لَا، مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ**»]؛ ثم قال الإمام الطبراني: (لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُعَلَّى)؛ وهذا صحيح غاية، كما أقمنا عليه البرهان في الملحق.

(3) – وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، كما هو في مسند أحمد [مخرجا (17/321/11224)]: [حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا أَبِي، وَعَفَّانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْبَهِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «يَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِمُ الْقُلُوبُ، وَتَلِينُ لَهُمُ الْجُلُودُ، ثُمَّ يَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ تَشْمَئِزُّ مِنْهُمُ الْقُلُوبُ، وَتَقْشَعِرُّ مِنْهُمُ الْجُلُودُ» فَقَالَ رَجُلٌ: أَنُقَاتِلُهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «**لَا مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ**»]؛ وهو في السنة لابن أبي عاصم (2/512/1077)؛ وفي (تعظيم قدر الصلاة) لمحمد بن نصر المروزي (2/911/954)؛ وفي ترتيب الأمالي الخميسية للشجري (2/380/2831)؛ وربما غيرهم؛

(4) – وعن خباب بن الأرت، رضي الله عنه، كما هو في مسند البزار [البحر الزخار (6/61/2123)] بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالَ: حدثنا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قَالَ: حدثنا أَبُو يُونُسَ وَاسْمُهُ حَاتِمُ بْنُ أَبِي صَغِيرَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «تَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ يَكْذِبُونَ وَيَظْلِمُونَ فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ» قَالُوا: أَفَلَا نَقْتُلُهُمْ؟ قَالَ: «**لَا مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ**»]؛ وقال البزار: (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا عَنْ خَبَّابٍ إِلَّا هَذَا الطَّرِيقَ)؛

(5) – وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي، رضي الله عنه، كما هو في مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار (ص: 89/118): [حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بن يوسف حدثنا عمر بن المغيرة المصيصي حدثنا هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، مثله. كذا كان في نسخة شيخنا]، والحديث السابق هو برقم (117): حدثنا بكر بن سهل الدمياطي حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: (يَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ تَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ فَمَنْ أَنْكَرَ

فَقَدْ بَرِئَ وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ قَالُوا أَفَلا نَقْتُلُهُمْ قَالَ: (**لا مَا صَلُّوا لا مَا صَلُّوا**)]؛ وهو بعينه في الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء (4/388/3811)؛

(6) – وعن عقبة بن عامر، رضي الله عنه، كما هو في معجم الطبراني مشكولا (15/323/14225): [حدثنا مُحَمَّدُ بن يَحْيَى بن مِنْدَهٍ الأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بن يُونُسَ بن بُكَيْرٍ، عَنْ مُوسَى بن عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُقْبَةَ بن عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: (أَلا أُخْبِرُكُمْ بِخِيَارِ عُمَّالِكُمْ وَشِرَارِهِمْ؟)؛ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: (فَإِنَّ خِيَارَهُمْ لَكُمْ مَنْ تُحِبُّونَهُ وَيُحِبُّكُمْ وَتَدْعُونَ اللَّهَ لَهُمْ وَيَدْعُونَ اللَّهَ لَكُمْ، وَشِرَارُهُمْ شِرَارُهُمْ لَكُمْ مَنْ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَدْعُونَ اللَّهَ عَلَيْهِمْ وَيَدْعُونَ اللَّهَ عَلَيْكُمْ)؛ فَقَالُوا: أَفَلا نُقَاتِلُهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (**لا، دَعُوهُمْ مَا صَامُوا وَصَلَّوْا**)]؛ وهو في المعجم الأوسط (7/189/7238) بعينه ثم قال الإمام الطبراني: (لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ إِلَّا بَكْرُ بْنُ يُونُسَ، تَفَرَّدَ بِهِ: أَبُو كُرَيْبٍ، وَلَا يُرْوَى عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ)؛

(7) – وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، شاهد لبعضه، كما هو في صحيح ابن حبان [محققا (15/43/6660)] بإسناد صحيح على شرط الشيخين: [أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (سَيَكُونُ بَعْدِي خُلَفَاءُ يَعْمَلُونَ بِمَا يَعْلَمُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، ثُمَّ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلَفَاءُ يَعْمَلُونَ بِمَا لَا يَعْلَمُونَ، وَيَفْعَلُونَ مالا يؤمرون، فمن أنكر عليهم فقد بريء، (وَمَنْ أَمْسَكَ سَلِمَ)، ولكن من رضي وتابع)]؛

(8) – وعن عبد الله بن عباس، رضي الله تعالى عنهما، شاهد آخر، كما هو في مصنف الإمام أبي بكر بن أبي شيبة (ج7/ص530/ح37743): [حدثنا يحيى بن أبي بكير قال حدثنا الهياج بن بسطام الحنظلي قال حدثنا ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (إنها ستكون أمراء تعرفون وتنكرون: فمن ناوأهم نجا، ومن اعتزلهم سلم أو كاد، ومن خالطهم هلك)]؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص40/ح10973): [حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة حدثنا أبي حدثنا يحيى بن أبي بكير بتمامه، إلا أنه قال: (فمن نابذهم نجا)]؛

(9) – وعن عمر بن الخطاب، رضي الله تعالى عنه، شاهد آخر، كما هو في سنن الترمذي [ت بشار (4/98/2264)]: [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِخِيَارِ أُمَرَائِكُمْ وَشِرَارِهِمْ؟ خِيَارُهُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَتَدْعُونَ لَهُمْ وَيَدْعُونَ لَكُمْ، وَشِرَارُ أُمَرَائِكُمُ

الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ]؛ ثم قال الإمام الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، وَمُحَمَّدٌ يُضَعَّفُ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ).

وإقامة الصلاة ها هنا تعني إقامة الدين، كما يشهد لذلك ويقويه:

(1) – حديث أم الحصين، رضي الله عنها، في السمع والطاعة ولو لعبد حبشي مجدع ما دام يقودنا بكتاب الله، كما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج3/ص1468/ح1838): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ سَمِعْتُ جَدَّتِى تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، يَخْطُبُ فِى **حَجَّةِ الْوَدَاعِ** وَهُوَ يَقُولُ «**وَلَوِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا**»]، وأخرجه جمهور الأئمة بأصح أسانيد الدنيا؛

(2) – والحديث الخطير في الأمر **بقتال قريش، وإبادة خضراءها، إذا لم تستقم:**

(أ) – جاء عن ثوبان، رضي الله عنه، كما أخرجه الطبراني في معجمه الصغير (ج1/ص134/ح201) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُور الْمُعَدِّلُ الْأَصْبَهَانِيُّ الْمَدِينِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، (ومنصور)، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ ثَوْبَانَ قال: قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «**اسْتَقِيمُوا لِقُرَيْشٍ مَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا: فَضَعُوا سُيُوفَكُمْ عَلَى عَوَاتِقِكُمْ فَأَبِيدُوا خَضْرَاءَهُمْ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَكُونُوا حِينَئِذٍ زَارِعِينَ أَشْقِيَاءَ تَأْكُلُوا مِنْ كَدِّ أَيْدِيكُمْ**»]؛ وصحة هذا الإسناد بذاته، مع دحر كل المزاعم بضعفه، أو انقطاعه، أو نكارته، تجدها في الملحق؛

(ب) – وجاء عن أنس بن مالك، رضي الله عنه، كما هو في تاريخ واسط (ص: 63): [حدثنا أسلم، قال: حدثنا محمد بن عبد الملك، قال: حدثنا مُعَلَّى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حدثنا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَنَحْنُ فِي بَيْتٍ مُجْتَمِعُونَ»، فَنَهَانَا أَنْ نُوَسِّعَ لَهُ. فَقَالَ وَهُوَ قَائِمٌ: «**الأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ (ثلاثا): الا وَلِي عَلَيْكُمْ حَقٌّ وَلَهُمْ مِثْلُهُ: مَا اسْتُرْحِمُوا فَرَحِمُوا، وَعَاهَدُوا فَوَفَّوْا، وَحَكَمُوا فَعَدَلُوا؛ فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس جمعين**»]؛ وجاء بعد ذلك مباشرة في تاريخ واسط (ص: 63): [حدثنا أسلم، قال: حدثنا سعيد بن يحيى، قال: حدثنا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حدثنا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، (**وَزَادَ فِيهِ**: «لا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلا عَدْلاً؛ **فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا: فَضَعُوا سُيُوفَكُمْ عَلَى عَوَاتِقِكُمْ ثُمَّ أَبِيدُوا خَضْرَاءَهُمْ: وَلا تَكُونُوا حَرَّاثِينَ أَشْقِيَاءَ**»]؛

(ج) – وجاء عن أم هانئ بنت أبي طالب، رضي الله عنها؛ كما هو في السنة لأبي بكر بن الخلال (82/127/1): [قال (المتكلم هو مهنى): وَسَأَلْتُ أَحْمَدَ: عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَابِسٍ، يُحَدِّثُ عَنْهُ الْحِمَّانِيُّ، عَنْ أَبِي فَزَارَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مِثْلَ حَدِيثِ ثَوْبَانَ «اسْتَقِيمُوا لِقُرَيْشٍ»، فَقَالَ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، هُوَ مُنْكَرٌ]، وفي الملحق إثبات بطلان كلام الإمام

أحمد عندما قال: (لَيْسَ بِصَحِيحٍ، هُوَ مُنْكَرٌ)؛ والإسناد حسن، لا بأس به؛

(د) – وجاء عن النعمانَ ابنَ بَشِيرٍ، رضي الله عنهما، كما هو في المعجم الكبير للطبراني (141/118/21): [حدَّثنا محمدُ بنُ خالدٍ الراسبيُّ، حدثنا مُهلَّبُ بنُ العلاءِ، حدثنا شُعيبُ بنُ بَيَانٍ، حدثنا شعبةُ، قال: سمعتُ سِمَاكًا يقولُ: سمعتُ النعمانَ ابنَ بَشِيرٍ يقولُ: سَمِعتُ رسولَ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، يقولُ: «اسْتَقِيمُوا لِقُرَيْشٍ مَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَقِيمُوا لَكُمْ: **فَضَعُوا سُيُوفَكُمْ عَلَى عَوَاتِقِكُمْ فَأَبِيدُوا خَضْرَاءَهُمْ**»]؛

هذا بلاغ من الله، بلسان أفصح خلق الله، المعصوم بعصمة الله، الذي أوتيَ جوامع الكلم، ولكنه يحتاج إلى تفصيل ومناقشة مدققة، تستنير بكافة نصوص الوحيين: الكتاب والسنّة، من غير تحريف للكلم عن مواضعه، أو جعل القرآن «**عضين**»، أي أجزاء وتفاريق، أو ما هو شر من ذلك: إيمان ببعض وكفر ببعض، كما هي طريقة فقهاء السلاطين الملومين المخذولين. هذه المناقشة المستفيضة تحتاج إلى باب مستقل، هو المسمَّى: (**منابذة الحكام**) في كتابنا: **(الحاكمية، وسيادة الشرع)**، فليراجع!

على أن النص القرآني قد استخدم في حق «**من لم يحكم بما أنزل الله**» أسماء «**الكافر**»، أو «**الظالم**»، أو «**الفاسق**» كما استخدمها في مواطن أخرى سواء بسواء. ومن تلك المواطن قوله تعالى: ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾، (النساء؛ 4: 141)، القاطعة بسقوط ولاية الكافر على المؤمن، والحرمة القطعية المؤكدة الأبدية لإمامته على المسلمين، أو رئاسته لدولتهم، وذلك بإجماع المسلمين المتيقن على ذلك. ومن تلك المواطن قوله تعالى: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾، (البقرة؛ 2: 124)، المسقطة لولاية الفاسق، وهو القول الصحيح لجمهور العلماء، كما فصلناه في باب (**بطلان ولاية الفاسق**) من كتابنا: **(طاعة أولي الأمر، حدودها وقيودها)**؛ تجده هناك مفصلاً مشبعاً، وهو يطول جداً، لذلك سنلخصه على وجه الإجمال في فصل لاحق

والمقطوع به أن «**من لم يحكم بما أنزل الله**» كافر أو فاسق أو ظالم بيقين، بنص القرآن، وبالإجماع اليقيني القاطع، فولايته ساقطة بيقين كذلك، على وجه الإطلاق، بغض النظر عن أنه كان:

(1) – مستحقاً فقط لأسماء الظلم والفسق، وأسارع فأقول: هذا قول باطل، مخالف لإجماع الصحابة كما هو مبرهن عليه في الباب: (**شبهات حول تكفير من لم يحكم بما أنزل الله**)، في كتابنا: **(الحاكمية، وسيادة الشرع)**؛

(2) – مستحقاً لاسم «**الكفر**» مع كون كفره (كفراً دون كفر)، (وليس كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله)، أو (كفراً لا يخرج عن الملة)، إذا سلمنا جدلاً بصحة ذلك كله، مع أننا أبطلنا نسبة ذلك لإمام الهدى، ترجمان القرآن عبد الله بن عباس، في الباب المذكور؛

لذلك نقول لأعداء الله، فقهاء السلاطين: لا تفرحوا: إن حجتكم داحضة، وحدَّكم كليل، ولم تبق لكم شبهة أو دليل، فسارعوا إلى التوبة قبل الموت والرحيل، وهو رحيل إن لم تسبقه توبة، لا محالة سقوط على أم رؤوسكم في الهاوية: ﴿وما أدراك ما هيه ۞ نار حامية﴾، (القارعة؛ 101: 10 – 11).

وعلى كل حال فنحن نحيل إلى الباب المعنون بـ(**شبهات حول تكفير من لم يحكم بما أنزل الله**)، من كتابنا: (**الحاكمية وسيادة الشــرع**) لاستكمال دراسة هذه المسائل الشائكة.

❄ فصل: بطلان وسقوط ولاية الفاسق

۞ جاء عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «سيلي أموركم بعدي رجال يطفئون السنّة، ويعملون بالبدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها»، قلت: يا رسول الله! إن أدركتهم كيف أفعل؟ قال: «تسألني يا ابن أم عبد كيف تفعل؟ **لا طاعة لمن عصى الله**»، رواه ابن ماجه (في سننه ج2/ص956/ح2865)، واللفظ السابق له، وأحمد في مسنده (ج1/ص400/ح3790)، (ج1/ص409/ح3889)، والطبراني في الكبير (ج10/ص173/ح10361)، والبيهقي في سنن البيهقي الكبرى (ج3/ص124/ح5097).

ـــ وأما لفظ احمد فقد أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص399/ح3790): [حدثنا محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكريا عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إنه سيلي أمركم من بعدي رجال يطفؤون السنّة، ويحدثون بدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها»، قال بن مسعود: (يا رسول الله: كيف بي إذا أدركتهم؟!)، قال: «**ليس ـــ يا ابن أم عبد ـــ طاعة لمن عصى الله**، قالها ثلاث مرات»، وقال عبد الله بن احمد: وسمعت أنا من محمّد بن الصباح مثله]؛ ومن طريق محمّد بن الصباح اخرجه البيهقي في «**السنن الكبرى**»، (ج3/ص127/ح5119)، و«دلائل النبوة» بمثله؛ وهذا حديث صحيح تقوم به الحجة القاطعة، وقد صححه الشيخ أحمد شاكر، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة: (إسناده جيد على شرط مسلم)؛ ولن نناقش، ها هنا في هذ البحث، الأسانيد بالتفصيل، ونحيل في ذلك إلى الملحق الموسوم بـ «**دراسة الأسانيد**»، من كتابنا هذا، حيث أشبعنا فيها، بحمد الله، مراجعة أقوال العلماء، ونقد الأسانيد!

قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عبد الله بن مسعود هذا: «**لا طاعة لمن عصى الله**» قطعي الدلالة في سقوط طاعة «**من عصى الله**»، لأن:

(1) لفظة «**طاعة**» نكرة في سياق النفي تعمّ، بإجماع الأصوليين، كل أنواع الطاعة التي يشملها هذا اللفظ في اللغة العربية التي نزل بها القرآن، أي سقوط كل الطاعة، أي طاعة، في المعروف وغيره، في كبير الأمر وصغيره، إلا ما قام عليه الدليل الشرعي أنه مستثنى، كما هو مفصل في مواضعه.

(2) «**من عصى الله**» عامة في حق كل من عصى الله لأنها مصدَّرة بـ **[من]** الشرطية، وهي أبلغ صيغ العموم على الإطلاق كما حرره الأصوليون، وكما قاله الإمام ابن تيمية رحمه الله (**في مجموع الفتاوى:**

ج15 ص 82، وكذلك في ج24). ولولا ورود النصوص القطعية التي تستثني أهل الصغائر من غير المجاهرين من المؤاخذة، وتعد بالمغفرة العامة، وتكفير السيئات، حال اجتناب الكبائر، لولا ذلك لوجب صرفها حتى إلى أهل كل معصية، لا فرق بين صغيرة وكبيرة، وكذلك النصوص الدالة على قبول توبة التائبين، وعودتهم عدولاً، تقبل شهادتهم، وتجوز إمارتهم وولايتهم، بعد اتصافهم بالفسق، بل وحتى بالكفر!

فالنص إذن قطعي الدلالة على سقوط الطاعة لكل فاسق، أي سقوط ولايته بالضرورة، وليس هو في قصر الطاعة على المعروف في مثل قوله: «**إنما الطاعة في المعروف**»، أو مثل قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»، فتلك الأحاديث الصحيحة ونحوها، وهي متواترة، سنأتي بطرف منها قريباً أدناه، تحرم الطاعة في كل أمر بمعصية، أي أمر بفعل حرام، أو ترك واجب، بغض النظر عن حال الآمر: أهو إمام عدل، أم إمام جور، أو هو أمير ورِع، أو أمير فاسق، أو غير ذلك من الاعتبارات، بل هي صحيحة، واجبة التطبيق في حق الوالدين، والزوج، ونحوهم ممن له حق الطاعة، فكلها تحرم الطاعة في كل أمر معين جاء خلافاً «**للمعروف**»؛ أما حديثنا هذا يسقط حق الطاعة للفاسق، أي يبطل ولاية الفاسق، وشتان بين المسألتين، ولو كره «**منافقة القراء**»، أدعياء العلم، من فقهاء السلاطين!

❋ وأخرج الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائد مسند والده (ج 5/ص329/ح22838): [حدثنا عبد الله حدثنا سويد بن سعيد الهروي حدثنا يحيى بن سليم عن بن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة عن أبيه عبيد عن عبادة بن الصامت قال: سمعت أبا القاسم، صلى الله عليه وسلم، يقول: (سيلي أموركم من بعدي رجال يعرفونكم ما تنكرون، وينكرونكم ما تعرفون: **فلا طاعة لمن عصى الله تعالى**، فلا تعتلوا بربكم)]؛ وأخرجه، مطولاً ومختصراً، الإمام الحاكم في مستدركه (ج3/ص402/ح5528)، (ج3/ص402/ح5530)؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج3/ص190/ح2894)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج 5/ص325/ح22821)، وأبو بكر البزار، والعقيلي؛ وكذلك ابن أبي شيبة في مصنفه (ج7/ص526/ح37721)، من طريق أخرى مستقلة عن سابقاتها، في قصة مع عثمان بن عفان؛ ومن نفس طريق ابن أبي شيبة أخرجه كذلك البخاري في «**التاريخ الكبير**»، وأخرجه الحاكم في المستدرك (ج3/ص403/ح5531)؛ والشاشي في مسنده (ج3/ص223/ح1326)؛ وغيرهم.
وإسناد الإمام احمد حسن جيد بذاته، قوي، صالح للاحتجاج، بمتابعاته عند عبد الله بن أحمد في زوائده، والحافظ الشاشي في مسنده، والإمام الحافظ البزار في مسنده، والإمام الحاكم في «**مستدركه**» بأكثر من طريق. ومقالة عبادة بن الصامت، رضي الله عنه، والمناسبة التي روى فيها كلام النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، جاءت من طرق كثيرة، كما هو في الملحق؛ فالحديث، حديث عبادة، بن الصامت حسن صحيح، تقوم به الحجة، قطعاً، بشواهده ومتابعاته. وقد صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير،

وكذلك في سلسلة الاحاديث الصحيحة.

قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، في حديث عبادة بن الصامت هذا: «**لا طاعة لمن عصى الله عز وجل**» قطعي الدلالة كذلك في سقوط طاعة «**من عصى الله**»، أي سقوط ولاية الفاسق، وتحريم طاعته، كما ذكرناه سابقاً في حديث عبد الله بن مسعود، وحررناه في غير هذا الموضع.

ــ وقد جاء حديث عبادة بن الصامت، رضي الله عنه، بلفظ: [قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «سيكون أمراء من بعدى يأمرونكم بما تعرفون، ويعملون ما تنكرون، **فليس أولئك عليكم بأئمة**»]، رواه الطبراني بإسناد صحيح على شرط ابن حبان؛ وقال الهيثمي: (رواه الطبراني، وفيه الأعشى بن عبد الرحمن ولم اعرفه، وبقية رجاله ثقات)؛ قلت: الأعشى بن عبد الرحمن بن مكمَل يروي عن: الأزهر بن عبد الله عن عبادة بن الصامت وعثمان بن عفان. روى عنه: شريك بن أبي نمر؛ وترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ((2/339))، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا؛ وذكره ابن حبان في "الثقات" ((6/80))؛ وترجم له أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا في "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة" (2/437/1724).

وهذا الحديث قطعي الدلالة كذلك على بطلان إمامة الفاسق، بل هو أظهر وأبين في الدلالة على ذلك من الألفاظ السابقة!

* وجاء في مسند الإمام أحمد [مخرجا (20/441/13225)]: [حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ (بَصْرِيٌّ)، حَدَّثَنَا يَحْيَى (يَعْنِي ابْنَ أَبِي كَثِيرٍ)، قَالَ عَمْرُو بْنُ زُنَيْبٍ الْعَنْبَرِيُّ: إِنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ مُعَاذًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ لَا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِكَ، وَلَا يَأْخُذُونَ بِأَمْرِكَ، فَمَا تَأْمُرُ فِي أَمْرِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «**لَا طَاعَةَ لِمَنْ لَمْ يُطِعِ اللَّهَ**»]؛

ــ وبهذا الاسناد اخرجه أبو يعلى في مسنده (ج 7/ص102/ح4046)، حيث قال: [حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُنَيْبٍ، قَالَ: إِنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَدَّثَهُ، أَنَّ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ لاَ يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِكَ، وَلاَ يَأْخُذُونَ بِأَمْرِكَ، فَمَا تَأْمُرُنَا فِيهِمْ؟ قَالَ: (**لاَ طَاعَةَ لِمَنْ لَمْ يُطِعِ اللَّهَ**)]؛ وكذا منسوباً بعينه إلى أبي يعلى في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (2/313/2162)؛

ــ وهو في التاريخ الكبير للبخاري [بحواشي محمود خليل (6/332/2558)]: [(عَمرو بْن زَينَب) - قَالَ أَحْمَدُ بْنُ أَبي عَمرو: حدَّثنا أَبي، سَمِعَ إبراهيم، عَنْ حَجّاج بن حَجّاج، عن عَمرو ابن زَينَب، سَمِعَ أَنَسًا، رضي الله عَنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم: (**لاَ طاعَةَ لِمَن عَصَى الله**، عَزَّ وجَلَّ)]، كذا (زَينَب)، وهو تصحيف لــ(زُنَيْب)؛

ــ وهو في التاريخ الكبير للبخاري [بحواشي محمود خليل (6/332/2558)]: [(عَمرو بْن زَينَب) - وَقَالَ ابْن مَنصور: حدَّثنا عَبد الصَّمد، حدَّثنا حَرب، حدَّثنا يَحيى بْن أَبي كَثِير، حدَّثني عَمرو بْن زَينَب

العَنَبريّ، سَمِعَ أَنَسًا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم]،
ــــ وهو في التاريخ الكبير للبخاري [بحواشي محمود خليل (6/332/2558)]: [(عَمرو بْن زَينَب) - وَقَالَ ابن أَبي هَاشِمٍ: حدَّثنا ابْنُ عُلَيَّة، عَنْ عَلِيِّ بْن المُبارك، حدَّثنا يَحيى بْن أَبي كَثِير، سَمِعَ عَمرو بْن فُلان العَنَبريّ، حَدَّثَهُ، سَمِعَ أَنَسًا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم]؛
ــــ وهو في التاريخ الكبير للبخاري[بحواشي محمود خليل (6/332/2558)]: [(عَمرو بْن زَينَب) - وَقَالَ حَجّاج: حدَّثنا عَبد الصَّمد، حدَّثنا حَرب، حدَّثنا يَحيى، حدَّثنا عَمرو بْن زَينَب]؛

وذكر البخاري لعمرو بن زنيب في الكبير، وعدم ذكره في (الضعفاء الصغير) توثيق للرجل، كما لا يخفى على أهل هذا الفن، وذكره ابن حبان في الثقات (5/174/4432)؛ وهو في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (7/344/8396): [(عمرو بن زُنَيْب - يروي عن أنس بن مالك، روى عنه الحجاج بن الحجاج الأسلمي، وهو الذي يروي عنه يحيى بن أبي كثير ويقول: عمرو بن بلال الغنوي]؛ كذا في المطبوعة: (بن بلال الغنوي)، والصحيح: (بْن فُلان العَنَبَريّ)؛ وجاء في الجرح والتعديل (3/232/1290): [عمرو بن زنيب روى عن انس ان النبي، صلى الله عليه وسلم، قال لا طاعة لمن عصى الله عز وجل، واختلفوا فيه سمعت ابى يقول ذلك]، قوله: (واختلفوا فيه) يعني في اسمه، لأن بعضهم قال: (زبيب)، مثل زبيب العنب؛ وبعضهم قال: (زينب)، اسم امرأة؛ وقيل أيضاً في نسبته: الغنوي والغبري: فالحديث بهذا الإسناد حسن بذاته، صحيح على شرط ابن حبان، ومتنه نظيف مستقيم، فهو قطعاً صحيح، تقوم به الحجة، بشواهده، ومتابعاته، وقد صححه الألباني في «**صحيح الجامع الصغير**)؛ وقد فصلنا ذلك في الملحق.

قوله عليه الصلاة والسلام في حديثنا هذا: «**لا طاعة لمن لم يطع الله عز وجل**» قطعي الدلالة كذلك في سقوط طاعة «**من لم يطع الله**» أي سقوط ولاية الفاسق، وحرمة طاعته، كما هو الحال في حديث عبد الله بن مسعود، وعبادة بن الصامت.

* وعن ابى عِنَبَة الخولاني، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لا تحرجوا أمتي، (قالها ثلاث مرات)! اللهم من أمر أمتي بما لم تأمرهم به، **فإنهم منه في حل**». أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين (ج2/ص19/ح841)، والحارث/الهيثمي في مسنده (الزوائد) (ج2/ص639/ح610)، والخطيب في تاريخ بغداد، وابن عساكر في تاريخ دمشق، وهو حديث حسن، صحيح على شرط ابن حبان، قوي صحيح تقوم به الحجة بشهادة الأحاديث السابقة.

قوله عليه الصلاة والسلام: «**...، فأنهم منه في حل**» قطعي الدلالة كذلك في سقوط إمارة الفاسق، لأن المقصود هو أنهم في حل من طاعته، أو في حل من إمارته، أو في حل من بيعته، أو نحو ذلك مما لا يحتمل سوى سقوط الولاية، لأن الكلام متعلق بذات الأمير، الذي يعود إليه الضمير في «**منه**»، وليس هو عائد إلى

الأمر، كما هو في نحو قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**»، الذي سوف يأتي قريباً.

❋ وقال الإمام العقيلي في الضعفاء الكبير: [حدثنا جعفر بن أحمد بن عاصم الأنطاكي قال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا اسماعيل بن عياش، قال: حدثنا عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب عن شهر بن حوشب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: (إنه سيكون بعدي أمراء يعرفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون، **فلا طاعة لهم عليكم**»].

ـــ وأخرجه بنحوه الإمام الطبراني في مسند الشاميين (ج2/ص282/ح1344): [حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي حدثنا هشام بن عمار حدثنا إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله عن شهر بن حوشب عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (إنه كائن بعدي أمراء يعرفون فيكم ما تنكرون وينكرون ما تعرفون، **فلا طاعة لهم**)]؛ ولكن عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب، قال عنه في «التقريب»: (ضعيف، لم يروِ عنه غير اسماعيل بن عياش)، وهو كالمجمع على ضعفه من ناحية حفظه، ولكن المتن مستقيم تشهد له متون الأحاديث الثابتة السابقة، وكذلك جمهور نصوص الكتاب والسنّة، فلعل عبد العزيز بن عبيد الله قد حفظ ها هنا، فالحديث إذن حسن لغيره. وهو قطعي الدلالة كذلك في سقوط إمارة الفاسق.

❋ وجاء في التفسير من سنن سعيد بن منصور [مخرجا - (651/1286/4)] بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَلِمَاتٍ أَصَابَ فِيهِنَّ: «حَقٌّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنْ يُؤَدِّيَ الْأَمَانَةَ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَحَقٌّ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَسْمَعُوا لَهُ، وَأَنْ يُطِيعُوا، وَأَنْ يُجِيبُوا إِذَا دُعُوا»]؛ وهو في طبعة الشاملة لسنن سعيد بن منصور (620/285/2 ، بترقيم الشاملة آليا)؛ وهو في تفسير ابن المنذر (1922/763/2) من طريق سَعِيدٌ بن منصور بعينه؛ وفي مصنف ابن أبي شيبة (32532/418/6)؛ وفي مصنف ابن أبي شيبة (235) (33199/213/12)؛ وفي السنة لأبي بكر بن الخلال (51/57/1، بترقيم الشاملة آليا)؛ والأموال لابن زنجويه (31/74/1)؛ وتفسير الطبري [جامع البيان ت شاكر (9841/490/8)]؛ وتفسير ابن أبي حاتم (5557/217/4)؛ وتفسير ابن أبي حاتم [محققا (5520/986/3)]؛ وفي الاستذكار لابن عبد البر (298/7)؛ ولعله في غيرها.

ـــ وكذا بأحرفه في عامة كتب الإمامية، فهو – مثلاً – في ميزان الحكمة (232/1): [الإمام علي (عليه السلام): حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله، وأن يؤدي الأمانة، فإذا فعل: فحق على الناس أن يسمعوا له وأن يطيعوا وأن يجيبوا إذا دعوا]؛

ـــ وهو في مسند زيد بن علي (137/2) بإسناد آخر، وبلفظ فيه زيادات: [حدثني زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي (ع م) قال: (حق على الامام ان يحكم بما انزل الله وان يعدل في الرعية فإذا فعل ذلك:

فحق عليهم ان يسمعوا وان يطيعوا وان يجيبوا إذا دعوا؛ وايما امام لم يحكم بما انزل الله فلا طاعة له)]؛

قلت: مفهوم هذا أنه إنما يجب على الناس طاعة هذا الإمام محل النظر فقط إذا حكم بما أنزل الله، وأدى الأمانة: فإن لم يفعل فليس مستحقاً للطاعة (بشخصه)، وهذا يقتضي سقوط الولاية: فهذ إذاً هو فهم إمام الهدي، الخليفة الراشد، أمير المؤمنين، علي بن أبي طالب، رضوان الله وسلامه عليه.

❄ فصل: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»

أما أحاديث «**إنما الطاعة في المعروف**»، وكذلك: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»، وما هو في معناها فكثيرة متواترة، منها:

❋ ما أخرج أبو داود في سننه (ج3/ص40/ح2625) عن علي بن أبي طالب، رضوان الله وسلامه عليه: [حدثنا عمرو بن مرزوق أخبرنا شعبة عن زبيد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعث جيشاً وأمَّر عليهم رجلاً، وأمرهم أن يسمعوا ويطيعوا، فأجج ناراً وأمرهم أن يقتحموا فيها، فأبى قوم أن يدخلوها، وقالوا: (انما فررنا من النار). واراد قوم أن يدخلوها، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال: «لو دخلوها، أو دخلوا فيها، لم يزالوا فيها»، وقال: «**لا طاعة في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف**»، حديث صحيح، غاية في الصحة، أخرجه بنحوه الإمام البخاري في صحيحه ج4/ص1578/ح4085، ج6/ص2613/ح6726، ج6/ص2650/ح6830؛ ومسلم في صحيحه ج3/ص1469/ح1840، ج3/ص1470/ح1840؛ والنسائي في سننه ج7/ص160/ح4205؛ والنسائي في سننه الكبرى ج4/ص434/ح7828، ج5/ص221/ح8721؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص82/ح622، ج1/ص94/ح724، ج1/ص124/ح1018؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج8/ص156/ح16386؛ وأبو يعلى في مسنده ج1/ص309/ح378، ج1/ص455/ح611؛ وابن الجعد في مسنده ج1/ص140/ح894؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص17/ح109، إلا أن الطيالسي زاد: «**لا طاعة [لبشر] في معصية الله،... إلخ**».

❋ وأخرج البخاري في صحيحه (ج3/ص1080/ح2796) عن بن عمر رضي الله عنهما، بأصح أسانيد الدنيا: [حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله قال: حدثني نافع عن بن عمر رضي الله عنهما عن النبي، صلى الله عليه وسلم، وحدثني محمّد بن صباح حدثنا إسماعيل بن زكريا عن عبيد الله عن نافع عن بن عمر رضي الله عنهما عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بالمعصية، **فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**)]؛ وأخرجه البخاري في صحيحه ج6/ص2612/ح6725؛ ومسلم في صحيحه ج3/ص1469/ح1839؛ والنسائي في سننه ج7/ص160/ح4206؛ والترمذي في سننه ج4/ص210/ح1707؛ وابن ماجه في سننه

ج2/ص956/ح2864؛ وأبو داود في سننه ج3/ص41/ح2626؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج2/ص17/ح4668، ج2/ص142/ح6278؛ والنسائي في سننه الكبرى ج4/ص434/ح7829، ج5/ص221/ح8720؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج3/ص127/ح5117، ج8/ص156/ح16385؛ وعبد بن حميد في مسنده ج1/ص244/ح752؛ وابن الجارود في المنتقى ج1/ص260/ح1041؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج6/ص543/ح33707؛ وغيرهم؛ وأكثرهم ذكره بلفظ: (على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، **فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**).

* **و**أخرج ابن ماجه في سننه (ج2/ص955/ح2863) عن أبي سعيد الخدري: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هارون حدثنا محمّد بن عمرو عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعث علقمة بن مجزز على بعث، وأنا فيهم. فلما انتهى إلى رأس غزاته، أو كان ببعض الطريق، استأذنه طائفة من الجيش، فأذن لهم، وأمَّر عليهم، عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي، فكنت فيمن غزا معه. فلما كان ببعض الطريق أوقد القوم ناراً ليصطلوا أو ليصنعوا عليها صنيعاً: فقال عبد الله، وكانت فيه دعابة: (أليس لي عليكم السمع والطاعة؟) قالوا: (بلى). قال: (فما أنا بآمركم بشيء إلا صنعتموه؟) قالوا: (نعم). قال: (فأني أعزم عليكم إلا تواثبتم في هذه النار!). فقام ناس فتحجزوا، فلما ظن أنهم واثبون، قال: (أمسكوا على أنفسكم! فإنما كنت أمزح معكم!)، فلما قدمنا ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**من أمركم منهم بمعصية الله فلا تطيعوه**»]، حديث صحيح وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ج10/ص422/ح4558)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج6/ص543/ح33708)، (ج7/ص348/ح36632)؛ وغيرهم.

قلت: هذا يتعلق بالأمر، وليس بذات الأمير، فقوله: «**فلا تطيعوه**»»، يعني في ذلك الأمر المعين على كل حال، بغض النظر عن بقاء ولايته أو سقوطها، وهذا هو كذلك معنى الأحاديث التالية.

* أخرج تمام في «**الفوائد**» عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**طاعة الإمام حق على المرء المسلم، ما لم يأمر بمعصية الله عز وجل، فإذا أمر بمعصية الله، فلا طاعة له**»، وهذا حديث صحيح أيضاً، استوفينا دراسة إسناده في الملحق.

* وأخرج الإمام الحاكم في مستدركه (ج3/ص501/ح5870): [حدثنا الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق أخبرنا علي بن عبد العزيز حدثنا حجاج بن منهال أخبرنا حماد بن سلمة حدثنا حميد ويونس وحبيب بن الشهيد عن الحسن أن زيادا استعمل الحكم بن عمرو الغفاري على جيش فلقيه عمران بن حصين في دار الإمارة فيما بين الناس فقال له: (أتدري في ما جئتك؟! أما تذكر أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لما بلغه الذي قال له أميره قم فقع في النار فقام الرجل ليقع فيها فأدركه فأمسكه، فقال النبي، صلى الله

عليه وسلم، لو وقع فيها لدخل النار: **لا طاعة في معصية الله**)، قال الحكم: (بلى)، قال عمران: (إنما أردت أن أذكرك هذا الحديث)]؛ ثم قال الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وهو كما قال في غاية الصحة، لا سيما بالمتابعات والطرق الأخرى الصحيحة؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج18/ص150/ح324)، (ج18/ص171/ح385)، (ج3/ص211/ح3159)؛ وغيرهم.

ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص66/ح20672): [حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمّد قال: استعمل الحكم بن عمرو الغفاري على خراسان قال: فتمناه عمران بن حصين حتى قيل له: (يا أبا نجيد ألا ندعوه لك؟!)، قال: (لا)، فقام عمران بن حصين فلقيه بين الناس، قال: (تذكروا يوم قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: **لا طاعة لمخلوق في معصية الله**؟!)، قال: (نعم!)، قال عمران: (الله أكبر!)]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج4/ص432/ح19893، ج5/ص66/ح20675، ج5/ص67/ح20678؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص115/ح856؛ والطبراني في معجمه الكبير ج3/ص211/ح3160، ج18/ص184/ح432، ج18/ص184/ح433، ج18/ص185/ح434، ج18/ص185/ح438؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني ج2/ص263/ح1017؛ وغيرهم.

ـــ وأخرجه الإمام أبو داود الطيالسي في مسنده (ج1/ص114/ح850): [حدثنا شعبة عن قتادة سمع أبا مراية عن عمران بن حصين أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (**لا طاعة في معصية الله عز وجل**)]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج4/ص426/ح19837، ج4/ص427/ح19845، ج4/ص436/ح19918؛ والطبراني في معجمه الكبير ج18/ص229/ح570؛ وغيرهم.

ـــ فهذا نقل تواتر عن عمران بن حصين، رضي الله عنه؛ وقد نفع الله الحكم بن عمرو الغفاري، رضي الله عنه، بهذا التذكير حيث أخرج الحارث/الهيثمي في مسنده (الزوائد) (ج2/ص689/ح673): [حدثنا سعيد بن عامر عن هشام عن محمّد بن سيرين أن زيادا استعمل الحكم بن عمرو الغفاري على خراسان ففتح الله عليه فجاء كتاب زياد: (أما بعد فان أمير المؤمنين كتب أن يصطفى له الصفراء والبيضاء)، قال: فكتب اليه جاءني كتابك يذكر أن أمير المؤمنين كتب أن يصطفى له الصفراء والبيضاء، واني وجدت كتاب الله قبل كتاب أمير المؤمنين وإنه والله لو كانت السماوات والأرض على عبد ثم أتقى الله لجعل له منها مخرجا والسلام عليك ثم قال للناس: اغدوا على فيكم فقسمه بينهم].

* وأخرج الإمام النسائي في سننه (ج7/ص111/ح4077)، في سننه الكبرى (ج2/ص306/ح3540)، بإسناد صحيح: [أخبرني أبو داود قال: حدثنا عفان قال: حدثنا يزيد بن زريع قال: حدثنا يونس بن عبيد عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مطرف بن الشخير عن أبي برزة الأسلمي أنه قال: كنا عند أبي بكر الصديق فغضب على رجل من المسلمين فاشتد غضبه عليه جداً فلما رأيت ذلك قلت: يا خليفة رسول الله أضرب عنقه فلما ذكرت القتل أضرب عن ذلك الحديث أجمع إلى غير ذلك من النحو؛ فلما تفرقنا أرسل إلي فقال: (يا أبا برزة: ما قلت؟!)، ونسيت الذي قلت، قلت: (ذكرنيه!)، قال: (أما تذكر ما قلت؟!)،

قلت: (لا والله!)، قال: (أرأيت حين رأيتني غضبت على رجل فقلت أضرب عنقه يا خليفة رسول الله أما تذكر ذلك، أو كنت فاعلا ذلك؟!)، قلت: (نعم والله، والآن إن أمرتني فعلت!)، قال: (والله ما هي لأحد بعد محمّد، **صلى الله عليه وسلم**)]؛ وقال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي: (هذا الحديث أحسن الأحاديث وأجودها والله تعالى أعلم)؛ وأخرجه أبو داود في سننه ج4/ص130/ح4363؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص10/ح61؛ وأبو يعلى في مسنده ج1/ص83/ح79؛ وغيرهم.

ــــ وأخرجه الإمام النسائي في سننه (ج7/ص110/ح4075)، وفي سننه الكبرى (ج2/ص305/ح3538) مختصراً، مع تقصير في الإسناد: [أخبرنا معاوية بن صالح الأشعري قال: حدثنا عبد الله بن جعفر قال: حدثنا عبيد الله عن زيد عن عمرو بن مرة عن أبي نضرة عن أبي برزة قال: [غضب أبو بكر على رجل غضبا شديداً حتى تغير لونه. قلت: (يا خليفة رسول الله! والله، لئن أمرتني لأضربن عنقه!)، فكأنما صب عليه ماء بارد فذهب غضبه عن الرجل؛ قال: (ثكلتك أمك أبا برزة! **وإنها لم تكن لأحد بعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم!**)]. ولكن قال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي: (هذا خطأ: والصواب أبو نصر واسمه حميد بن هلال، خالفه شعبة)]؛ أخرجه النسائي في سننه ج7/ص110/ح4076؛ والنسائي في سننه الكبرى ج2/ص306/ح3539؛ وأبو يعلى في مسنده ج1/ص84/ح80؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج2/ص29/ح1129؛ وغيرهم.

ــــ وأخرجه الإمام الطيالسي في مسنده (ج1/ص3/ح4) مختصراً، من طريق أخرى بإسناد صحيح: [حدثنا شعبة عن توبة العنبري قال: سمعت أبا السوار العدوي يحدث عن أبي برزة قال: كنت عند أبي بكر رضي الله عنه وهو يوعد رجلا فأغلظ له فقلت ألا أضرب عنقه فقال أبو بكر: إنها ليست لأحد بعد النبي، صلى الله عليه وسلم]؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى ج7/ص60/ح13155؛ وأبو يعلى في مسنده ج1/ص84/ح82؛ وغيرهم.

ــــ وأخرجه الإمام الطبراني في معجمه الأوسط (ج5/ص307/ح5392) من طريق ثالثة: [حدثنا محمّد بن احمد بن أبي خيثمة قال: حدثنا محمد بن يوسف بن ابي معمر قال: حدثنا عبدالله بن محمّد بن المغيرة قال: حدثنا مالك بن مغول عن عمرو بن مرة عن ابي البختري عن ابي برزة الاسلمي قال: غضب ابو بكر رضى الله عنه على رجل فقلت: اضرب عنقه، فقال: ما كانت لاحد بعد محمّد، صلى الله عليه وسلم].

❊ وأخرج الحاكم في مستدركه (ج4/ص564/ح8584): [حدثنا أبو حفص أحمد بن حنبل الفقيه ببخارى حدثنا صالح بن محمّد بن حبيب الحافظ حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة قال: سمعت سفيان بن سعيد يقول: أنبأ الأعمش أنبأ أبو عمار عن صلة بن زفر عن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، قال: «**يكون عليكم أمراء يتركون من السنّة مثل هذا** (وأشار إلى أصل إصبعه، يريد التقليل)، **وإن تركتموهم جاؤوا بالطامة الكبرى! وإنها لم تكن أمة إلا كان أول ما يتركون من دينهم السنّة، وآخر ما يدعون الصلاة، ولولا أنهم يستحيون ما صلّوا**»، هذا حديث صحيح، وقال

الحاكم: (على شرط الشيخين، ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

ــــ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج9/ص299/ح9497): [حدثنا الحسين بن جعفر القتات حدثنا منجاب بن الحارث حدثنا علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي عمار عن صلة بن زفر عن عبد الله قال: (إنه سيكون أمراء يدعون من السنة مثل هذه، فإن تركتموها جعلوها مثل هذه، فإن تركتموها جاؤوا بالطامة الكبرى)]

والحديث، وإن كان ظاهره الوقف، إلا أنه في حكم المرفوع قطعاً، وإلا لكان عبد الله بن مسعود مدعياً للنبوة أو لعلم الغيب، حاشاه، وفيه الحث، صراحة، على الأخذ على يد الحكام عند أدنى انحراف، فلا يجوز تركه وشأنه، وإقراره على ولايته، وإلا فالطامة الكبرى. وصدق الله ورسوله: لما تقاعست الأمة عن ذلك:﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِا الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾، وأصابها في ماضيها، وحاضرها ما ترى بعيني رأسك، لا ما تسمعه رواية، أو يصلك بلاغاً، فحسب؛ والأمل في الله كبير أن لا تكون قد﴿بَاءَتْ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾، معاذ الله، معاذ الله، معاذ الله!

وهناك أحاديث أخرى، ولعل فيما أوردناه غنية، وفي هذه الأدلة تقييد للنصوص الأخرى المطلقة التي أمرت بطاعة الأمراء والحكام بإطلاق.

❄ فصل: مشروعية منازعة الحاكم بالسلاح

أما مشروعية منازعة الحاكم بالسلاح ، حال إظهاره الكفر البواح، أو تركه إقامة الصلاة، أي: إقامة الدين، فلها باب مستقل في كتابنا: (الحاكمية، وسيادة الشرع)، فلتراجع، ورأسها حديث (الكفر البواح):

❄ عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «بايعنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ــــ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله **<u>إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان</u>**، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم». حديث غاية في الصحة، مجمع على صحته، أخرجه البخاري، ومسلم، وأحمد، والطبراني، وغيرهم، من طرق كثيرة، تفيد القطع واليقين.

البواح: الظاهر، البادي، الذي لا خفاء فيه. من قولهم: باح بالشيء، يبوح به، بوحاً، وبواحاً، إذا أظهره، وأذاعه، وجاهر به. ووقع في رواية للطبراني: «**كفراً صراحاً**»، وهو بنفس المعنى.

ووقع في روايات أخرى صحاح: «**إلا أن يكون معصية الله بواحاً**»، أو «**ما لم يأمروك بإثم بواحاً**».

وقال النووي: (المراد بالكفر هنا المعصية، ومعنى الحديث: لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم، إلا أن تروا منهم منكراً محققا تعلمونه من قواعد الإسلام)، واستدرك عليه الحافظ في «**الفتح**»، عند شرح الحديث في «**كتاب الفتن**» من الجامع الصحيح، وأورد أقوالاً أخرى في الخروج على الحاكم، كما ناقش سقوط ولاية الفاسق، وقد أشبعنا ذلك بحمد الله بحثاً في كتابنا: «**طاعة أولي الأمر: حدودها وقيودها**»، وحررناه للغاية، ولله الحمد والمنة، فليراجع!

* وجاء حديث عبادة بن الصامت في «**مسند الشاميين**» من طريق أخرى بزيادات مفيدة: [حدثنا محمّد بن أبي زرعة الدمشقي حدثنا هشام بن عمار (ح) وحدثنا بن دحيم حدثنا أبي قالا: حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا بن ثوبان حدثني عمير بن هانئ عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «عليك بالسمع والطاعة في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرة عليك، ولا تنازع الأمر أهله، وإن رأيت أنه لك»، قال عمير: فحدثني خضير أو حضير السلمي أنه سمع من عبادة بن الصامت عن النبي، صلى الله عليه وسلم، وزاد: «إلا أن يأمرك بإثم بواحا عندك تأويله من الكتاب»، قال خضير أو حضير قلت لعبادة: (**فإن أنا أطعته؟!**)، قال: (**يؤخذ بقوائمك فتلقى في النار، وليجيء هو فلينقذك!**)]، قلت: هذا إسناد حسن جيد بذاته أيضاً، تقوم به الحجة، صحيح بشواهده ومتابعاته كما هي عند البخاري، ومسلم، وأحمد، وابن حبان وغيرهم. وخضير السلمي من كبار التابعين، ليس به بأس من ثقات ابن حبان، يروي عن عبادة بن الصامت وكعب الأحبار، وله ترجمة عند البخاري حيث سماه حضير السلمي، بالحاء المهملة.

فطاعة المخلوق في معصية الله إذاً جريمة كبرى، ومنكر عظيم (لما في ذلك من المفسدة الموبقة في الدارين أو أحدهما) كما قيل، والمطيع هنا له حكم الآمر فهما شريكان في الإثم، الذي ربما يصل إلى حد الردة والكفر، عياذاً بالله.

وهل فشا الضلال والفساد في الأرض إلا بمتابعة الضعفاء للكبراء والسادة؟ وسيتذكر هؤلاء الاتباع في الأخرة فساد هذه المتابعة العمياء، وأنهم مجرمون، كما روى الله حوارهم اليائس الأخير: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن نُّؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ * قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءكُم بَلْ كُنتُم مُّجْرِمِينَ * وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَندَاداً وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ﴾، (سبأ؛ 34: 31 – 34). ثم الحوار بعد صدور الحكم بدخول النار: ﴿وَبَرَزُواْ لِلّهِ جَمِيعاً فَقَالَ الضُّعَفَاء لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعاً فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللّهِ مِن شَيْءٍ قَالُواْ لَوْ هَدَانَا اللّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاء عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ * وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الأَمْرُ إِنَّ اللّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلاَّ أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلاَ تَلُومُونِي وَلُومُواْ أَنفُسَكُم مَّا أَنَاْ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، (إبراهيم؛ 14: 21–22)، كما حكى عنهم وهم يتقلبون، بعد ذلك، في نار الجحيم: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيراً * خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً لَّا يَجِدُونَ

وَلِيّاً وَلَا نَصِيراً * يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا * وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا * رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْناً كَبِيراً﴾، (الأحزاب؛ 33: 64–68).. بل لقد قال الشوكاني في فتح القدير: (والمراد بالسادة والكبراء: الرؤساء والقادة الذين كانوا يمتثلون أمرهم في الدنيا ويقتدون بهم، وفي هذا زجر عن التقليد شديد).

❄ فصل: الشرع مهيمن حتى على العلاقات الدولية

* لما وصل الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم إلى المدينة عقد مع اليهود اتفاقاً دولياً جاء فيه: «وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يُخَاف فساده فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمّد رسول الله».

* ولما تم ابرام عقد الصلح بين المسلمين والكفار يوم الحديبية تبين أن الرأي العام للمسلمين كان ضد هذا الصلح، لأنهم رأوا فيه اذلالاً لهم، فأظهروا الرفض لما قام به رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم. وقد عبر الفاروق عمر، رضي الله عنه، لرفض الأمة للصلح، حين وثب رضي الله عنه فأتى أبا بكر رضي الله عنه فقال: يا أبابكر أو ليس برسول الله؟ السنا بالمسلمين؟ أو ليسوا بالمشركين؟ قال: بلى، قال: فعلام نعطي الدنية في ديننا؟ فقال أبو بكر رضي الله عنه: الزم غرزه حيث كان فأني أشهد أنه رسول الله، فقال عمر: وأنا أشهد، ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال: يا رسول الله، أولسنا بالمسلمين؟ أو ليسوا بالمشركين؟ قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: بلى، قال: فعلام نعطي الدنية في ديننا؟ فقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**أنا عبد الله ورسوله، لن أخالف أمره ولن يضيعني**» كما رواه أصحاب الصحاح كالبخاري ومسلم، وغيرهما.

وقد كان موقف عمر رضي الله عنه أصدق تعبير عن معارضة الأمة لرسول الله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، لأنه قبل ــ وفق نظرة المسلمين إلى ظاهر عقد الصلح ــ شروطاً مذلة من أعداء الدولة الإسلامية.

وقد أكد المعارضة عملياً عدم استجابتهم لأمر رسول الله عليه وعلى آله الصلاة والسلام بالامتناع عن الذبح حين أمرهم بذلك، فغضب حتى شكا إلى زوجته، أم المؤمنين، أم سلمة، رضوان الله وسلامه عليها، فقالت: (يا رسول الله اخرج وانحر واحلق فإنهم متابعوك)، فخرج ونحر وحلق رأسه. فِعله هذا مع قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**أنا عبد الله ورسوله، لن أخالف أمره ولن يضيعني**» يؤكد أن اتفاقية «**الحديبية**» لم تكن من باب المعاهدات المباحة، التي أناط الشرع بالإمام أن يعقدها باجتهاده وفق المصلحة، وبمشورة الأمة، وموافقتها، وإنما كانت بأمر الله، وفق وحي خاص جاء بها، فلا يجوز القياس عليها، ولا التعاقد على مثلها، إلا بدليل وبرهان من غيرها!

❄ فصل: وجوه دلالة القرآن والسنة على حصر السيادة في الشرع مطلقاً.

ذكرنا أعلاه نصوصاً من كتاب الله قطعية الثبوت والدلالة لا مجال لإنكارها، كلها تصب في مقولة واحدة بكل جلاء، مفادها أن السيادة للشرع، لا للعقل؛ لله تبارك وتعالى، لا للإنسان.

وكما أرشد القرآن بنصوص كثيرة إلى أن السيادة للشرع، وليست للإنسان، ولا للشعب، ولا للعقل، فالسنّة أيضاً قد أرشدت إلى ذلك، عملاً وقولاً، كما ذكرنا طرفاً يسيرا من ذلك أعلاه. وطرق دلالة هذه الآيات والأحاديث على حصر السيادة في الشرع مطلقاً من عدة وجوه، سوف نشبعها، إن شاء الله، تفصيلاً في الفروع المستقلة الآتية.

❄ فرع: <u>الوجه الأول</u>: وجوب طاعة الله ورسوله مطلقاً.

وذلك واضح وضوح الشمس في رابعة النهار، بضرورة الحس والعقل فوجوب (**طاعة الله ورسوله مطلقاً**) هو (**حكم العقل**) الذي أكده الشرع، وزاد بأن جعله أيضاً (**حكم الشرع**) في مثل الآيات المستشهد بها أعلاه، مثل:

ـــ قوله، تباركت أسماؤه: ﴿**من يطع الرسول فقد أطاع الله**﴾، وقوله: ﴿**قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم**﴾، وقوله: ﴿**وما أتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا، واتقوا الله، إن الله شديد العقاب**﴾، مع الوعيد المرعب الرهيب على معصية الله ورسوله، في مثل:

ـــ قوله، تباركت أسماؤه: ﴿**ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبدا**﴾، وقوله: ﴿**تلك حدود الله، ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها، وذلك الفوز العظيم، ومن يعصى الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارًا خالدًا فيها وله عذابٌ مهين**﴾.

وهو كذلك مستفاد من آية الأمراء. بقوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول**﴾، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾ أمر، وقد تضمن النص قرينة جازمة مؤكدة بصرف الأمر إلى الوجوب القاطع، وذلك بالوعيد المغلظ الشديد، المذكور أعلاه، وكذلك بربط الطاعة بالإيمان بالله واليوم الآخر، مما يفيد أيضاً نفي الإيمان بمفهوم المخالفة عمن لا يطيع الله ولا رسوله بقوله تعالى: ﴿**إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر**﴾.

❄ يقول الإمام الشهيد سيد قطب، رضي الله عنه: [في هذا النص القصير بيّن الله سبحانه شرط الإيمان، ووحدة الإسلام، وقاعدة النظام الأساسي في الجماعة المسلمة، وقاعدة الحكم، ومصدر السلطان. وكلها تبدأ وتنتهي عند التلقي من الله وحده، والرجوع إليه فيما لم ينص عليه نصاً من جزئيات الحياة التي

تعرض في حياة الناس على مدى الأجيال، مما تختلف العقول والآراء والأفهام، ليكون هنالك الميزان الثابت الذي ترجع إليه العقول والآراء والأفهام ... إن الحاكمية لله وحده في حياة البشر ما جَلَّ منها وما دق،...، والله واجب الطاعة، فشريعته واجبة التنفيذ ...، والإيمان يتعلق ـــ وجوداً وعدماً ـــ بهذه الطاعة، وهذا التنفيذ ـــ بنص القرآن الكريم ـــ ﴿إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾].

❋ وقال الإمام ابن أبي العزّ الحنفي، رحمه الله، في «**شرح الطحاويّة**»، (ص:200)، في معرِض ذِكرِ ما يجب على الأمّة تجاه نبيّها، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: [فنوحّده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما نوحّد المرسِلَ بالعبادة والخضوع والذلّ والإنابة والتوكّل، فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرسِل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا نحاكم إلى غيره، ولا نرضى بحُكم غيره].
وآية الأمراء من آيات الأحكام التي تتعلق مباشرة بنظام الحكم، ذلك بأنها أمرت أيضاً بطاعة أولي الأمر، فالأمر بمطلق الطاعة يحتم بالضرورة عدم طاعة ما سوى ذلك، وطاعة الله لا تتحقق إلا بتنفيذ كل ما أمر به واجتناب كل ما نهى عنه، فيكون الشرع هو صاحب «**السيادة**»، أي: «**الربوبية**»، في الحياة، ولا سيادة لغيره مطلقاً.

❄ فرع: <u>الوجه الثاني</u>: لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق

لقد دلت النصوص المتواترة من الكتاب والسنّة على وجوب طاعة الحكام الشرعيين، وأن معصيتهم حرام، ولكن الطاعة، الواجب على الأمة التقيد بها، ليست طاعة مطلقة، إنما هي طاعة في حدود رسم الشارع دائرتها، وحدد شروطها وحدودها وقيودها، أي في حدود الشرع، كما فصلناه في كتابنا: «**طاعة أولي الأمر: حدودها وقيودها**».

وقد نصت آية الأمراء على وجوب الطاعة للحكام الشرعيين، بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾، (النساء؛ 4: 59). والطاعة أمر أساسي لوجود الانضباط في الدولة، ولصيانة وحدة الأمة. فالله سبحانه أمر بالطاعة، فيما يظهر، لأول وهلة، أنه طاعة مطلقة غير مقيدة، إلا أنه ألمح إلى إمكانية وقوع الخلاف والنزاع، وبيّن كيف يكون الرد في تلك الحالة. فطاعة أولي الأمر هذه ليست لذاتها، وإنما هي بناء على أمر الله بطاعتهم. فهي فرع لطاعة الله، وليست أصلاً.

ثم جاءت السنّة تؤكد ذلك وتأمر بالطاعة للحكام في أي حال من الأحوال، إلا أن يكون المأمور به معصية، فعن بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «**على المرء المسلم الطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**» فحدود الطاعة هي: الكتاب

والسنّة، فلا يحل لمؤمن طاعة حاكم في أمر خارج عنهما، وعن أبي عتبة الخولاني قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لا تحرجوا أمتي، ثلاث مرات. اللهم من أمر أمتي بما لم تأمرهم به فإنهم منه في حل**». فلا يجوز للحاكم أن يفرض على الأمة قانوناً لم يستنبط استنباطاً شرعياً صحيحاً، فضلاً عن كونه قانوناً من صنع البشر، وكذلك يحرم على الأمة طاعته في ذلك، إلى غير ذلك من القيود والشروط لطاعة الحكام، المفصلة في كتابنا «**طاعة أولي الأمر: حدودها، وقيودها**».

ولقد جاءت الآية الكريمة الآنفة الذكر وهي قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً**﴾، بأسلوب بديع معجز، وضع هذه الطاعة في مكانها اللائق بها، كما قاله الألوسي في روح المعاني: [وأعاد الفعل وإن كانت طاعة الرسول مقترنة بطاعة الله اعتناء بشأنه عليه الصلاة والسلام، وقطعاً لتوهم أنه لا يجب امتثال ما ليس في القرآن الكريم وإيذاناً بأنه له، صلى الله عليه وسلم، استقلالا بالطاعة لم يثبت لغيره، ومن ثم لم يعد في قوله سبحانه: ﴿وأولي الأمر منكم﴾ إيذاناً بأنهم لا استقلال لهم فيها استقلال الرسول، صلى الله عليه وسلم].

إذن فطاعة أولي الأمر تابعة لطاعة الله ورسوله، وليست مستقلة، أما الطاعة في المعصية فقد اتفق أهل العلم على أن الطاعة في المعصية لا تجوز كما ذكر النووي إجماعهم في شرحه لصحيح مسلم.

وأصل هذا الاتفاق ضرورة الشرع والعقل، لأن الطاعة الواجب على الأمة التقيد بها ليست طاعة مطلقة، إنما هي طاعة في حدود رسم الشارع دائرتها، أي في حدود الشرع، كما أسلفنا.

وطاعة أولي الأمر هذه كذلك ليست مستقلة بذاتها ولذاتها، وإنما هي بناء على أمر الله بطاعتهم. فهي فرع لطاعة الله، وليست أصلاً. وهي أدنى، بالضرورة، مرتبة من طاعة الله، التي هي الطاعة الأصلية العليا المطلقة. والضرورة الشرعية والعقلية تقتضي وجوب اندراج أوامر الجهة السفلى الفرعية تحت أوامر الجهة العليا الأصلية، فإن حصل تناقض نفذ أمر الجهة العليا الأصلية حتماً، وبطل أمر الجهة السفلى الفرعية، ضرورة ولا بد، وإلا حصل التناقض، وهو محال.

ونزيد هذا إيضاحاً بأن نقول:

لو أن الجهة العليا قالت: أطيعوا الجهة السفلى، حتى لو أمرتكم بمعصيتي، فإنها في حقيقة الأمر إذاً تقول: أطيعوني بأن تعصوني، في نفس الوقت من نفس الجهة في نفس الموضوع، وهذا محال. وإذا كانت الجهة العليا هي أعلى الجهات على الإطلاق، أي الله سبحانه وتعالى، الذي هو واجب الوجود الأزلي، الأول بغير ابتداء، والآخر بغير انتهاء، الحي القيوم، العلي الأعلى، إليه المنتهى، فليس فوقه مرجع، لأنه غاية الغاية، ونهاية النهاية، كانت الاستحالة أعظم وأفظع، لأن الله هو خالق العقول، ومبدع الفطر، ومعلم الأسماء والمفاهيم، فإذا جوزنا عليه مثل هذا التناقض، أصبحت ذاته وصفاته متناقضة، ومن باب أولى

كذلك مخلوقاته. فتنعدم الثقة بالعقل والحس، المخلوقين لله، ويتطرق الشك إلى مبادئ العقل الأولية الضرورية، فينهدم العقل ويتحطم، ويسقط التكليف، وتفقد اللغات معانيها، ويستحيل الفكر، وتنهدم الشريعة، وهذا هو الهوس المحض، والجنون الخالص، عياذاً بالله.

وكل نصوص الشريعة لا يجوز فهمها إلا هكذا، فإن تعذر فهم نص منقول على هذا الوجه، أو تأويله على وجه مناسب، فمن المحال أن يكون نقلاً صحيحاً، ولا بد من الحكم على ذلك النص بأنه مكذوب مفترى.

كل ما سلف يدل دلالة قاطعة على أن السيادة للشرع، وإلا جاز للحاكم فرض قوانين من غير الشرع، وألزم الأمة بطاعته لعموم الأدلة الواردة في وجوب الطاعة، لكن الإسلام حرم على المسلمين طاعة الحاكم إن هو أمر بمعصية، أي مخالفة شرعية في أمر جزئي معين في واقعة عينية، كما فعل علقمة بن مجزز، رضي الله عنه، عندما قال، مداعباً لأصحابه: (فأني أعزم عليكم إلا تواثبتم في هذه النار!)، فعقَّب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قائلاً: «**من أمركم منهم بمعصية الله فلا تطيعوه**»، ومن باب أولى تحرم الطاعة في ما هو شر من ذلك، وأفظع وأفحش: إذا شرَّع الحاكم بدون رد إلى الله ورسوله، أو بدّل الشريعة المنزلة بأن حرّم الحلال، أو أحلّ الحرام، أو أبطل الحدود.

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بل لقد ثبت بالتواتر، المفيد للعلم اليقيني القاطع، عند المسلم والكافر على حد سواء، أنه قال: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»، وكل ما سوى الله تبارك وتعالى مخلوق: فالإنسان مخلوق، والعامِّي مخلوق، والعالِم مخلوق، والشعب أفراداً وجماعات مخلوقين، فكلهم لا طاعة لهم في معصية الله الخالق تبارك وتعالى، فهذا الحديث الجليل الجميل وحده كاف لنسف فكرة الديمقراطية الليبرالية حول سيادة الأمة، وقلعها من جذورها، فيتحقق الفكر الوحيد الصائب، والحق اليقيني الثابت، في هذه المسألة مطلقاً. فيظل الحلال والحرام هما المقياس الوحيد للأعمال، فطالما أن الحاكم الشرعي لا يخرج في أوامره عن كتاب الله وسنّة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فإن طاعته فرض على جميع المسلمين.

ومع وضوح هذا وقطعيته فقد وجد من يدعي الإسلام، وفي نفس الوقت يصرح بخلاف ذلك، خذ – مثلاً – ما جاء في منهاج السنة النبوية (430/6): [وَأَيْضًا فَكَثِيرٌ مِنْ أَتْبَاعِ بَنِي أُمَيَّةَ – أَوْ أَكْثَرِهِمْ – كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ ٱلْإِمَامَ لَا حِسَابَ عَلَيْهِ وَلَا عَذَابَ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُؤَاخِذُهُمْ عَلَى مَا يُطِيعُونَ فِيهِ ٱلْإِمَامَ، بَلْ تَجِبُ عَلَيْهِمْ طَاعَةُ ٱلْإِمَامِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَاللَّهُ أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ. وَكَلَامُهُمْ فِي ذَلِكَ مَعْرُوفٌ كَثِيرٌ.
وَقَدْ أَرَادَ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَنْ يَسِيرَ بِسِيرَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَجَاءَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ شُيُوخِهِمْ، فَحَلَفُوا لَهُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، أَنَّهُ إِذَا وَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّاسِ إِمَامًا تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْهُ الْحَسَنَاتِ وَتَجَاوَزَ عَنْهُ السَّيِّئَاتِ.

وَلِهَذَا تَجِدُ فِي كَلَامِ كَثِيرٍ مِنْ كِبَارِهِمُ الْأَمْرَ بِطَاعَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ مُطْلَقًا، وَأَنَّ مَنْ أَطَاعَهُ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ. وَلِهَذَا كَانَ يُضْرَبُ بِهِمُ الْمَثَلُ، يُقَالُ: (**طَاعَةٌ شَامِيَّةٌ**)]

وكأن الإمام ابن تيمية يميل إلى الاعتذار لهم حيث قال بعد ذلك مباشرة: [وَحِينَئِذٍ فَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّ إِمَامَهُمْ لَا يَأْمُرُهُمْ إِلَّا بِمَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِهِ، وَلَيْسَ فِيهِمْ شِيعَةٌ، بَلْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يُبْغِضُ عَلِيًّا وَيَسُبُّهُ. وَمَنْ كَانَ اعْتِقَادُهُ أَنَّ كُلَّ مَا يَأْمُرُ الْإِمَامُ بِهِ فَإِنَّهُ مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَأَنَّهُ تَجِبُ طَاعَتُهُ، وَأَنَّ اللَّهَ يُثِيبُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَيُعَاقِبُهُ عَلَى تَرْكِهِ – لَمْ يَحْتَجْ مَعَ ذَلِكَ إِلَى مَعْصُومٍ غَيْرَ إِمَامِهِ]، كذا نصاً من منهاج السنة النبوية (6/430)؛ ثم أفحش بتفضيل هؤلاء على الشيعة القائلين بعصمة الأئمة(!!).

فأقول: هب أننا اعتذرنا عن عوامهم بالجهل المركب، الذي تدل روايات التاريخ على أن بعضهم بلغ فيه درجة الأنعام، بل لعلهم كانوا أضل سبيلاً؛ ولكن كيف بـ(شُيُوخِهِمْ)، الذين (حَلَفُوا لَهُ (يعني: يزيد بن عبد الملك بن مروان) بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، أَنَّهُ إِذَا وَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّاسِ إِمَامًا تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْهُ الْحَسَنَاتِ وَتَجَاوَزَ عَنْهُ السَّيِّئَاتِ)؟! وكيف بالحجاج بن يوسف الثقفي، حافظ القرآن المجرم، الذي يقول أثناء حصاره لأمير المؤمنين عبد الله بن الزبير بن العوام، في البلد الحرام، وهو يصيح بجنوده، الذين كانوا في ما يظهر مترددين: (يا أهل الشام: الله، الله، في الطاعة!)، كذا من البداية لابن كثير (8/329)؛ وكان هو نفسه مترددا في أمر الكعبة حتى أمره سيده عبد الملك بن مروان بن الحكم، عدو الله، الملحد في الحرم، بقصفها بالمنجنيق. عبد الملك بن مروان هذا قد طلب العلم حتى قورن بفقهاء المدينة السبعة؛ وهو نفسه الذي سمع (جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِهِ يَذْكُرُونَ سِيرَةَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فقال: أنهى عن ذكر عمر فإن مرارة للأمراء مَفْسَدَةٌ لِلرَّعِيَّةِ)، كذا بأحرفه من البداية والنهاية [ط إحياء التراث (9/80)]. وإليك بعض كفريات الحجاج:

* جاء في سنن أبي داود (4/341/4645): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ قَالَ سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: (اتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ لَيْسَ فِيهَا مَثْنَوِيَّةٌ؛ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا لَيْسَ فِيهَا مَثْنَوِيَّةٌ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَبْدِ الْمَلِكِ: وَاللَّهِ لَوْ أَمَرْتُ النَّاسَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ فَخَرَجُوا مِنْ بَابٍ آخَرَ لَحَلَّتْ لِى دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ؛ وَاللَّهِ لَوْ أَخَذْتُ رَبِيعَةَ بِمُضَرَ لَكَانَ ذَلِكَ لِى مِنَ اللَّهِ حَلاَلاً؛ وَيَا عَذِيرِى مِنْ عَبْدِ هُذَيْلٍ يَزْعُمُ أَنَّ قِرَاءَتَهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهِ مَا هِىَ إِلاَّ رَجَزٌ مِنْ رَجَزِ الأَعْرَابِ مَا أَنْزَلَهَا اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ؛ وَعَذِيرِى مِنْ هَذِهِ الْحَمْرَاءِ يَزْعُمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَرْمِى بِالْحَجَرِ فَيَقُولُ إِلَى أَنْ يَقَعَ الْحَجَرُ قَدْ حَدَثَ أَمْرٌ فَوَاللَّهِ لأَدَعَنَّهُمْ كَالأَمْسِ الدَّابِرِ)؛ قَالَ (أبو بكر بن عياش): فَذَكَرْتُهُ لِلأَعْمَشِ فَقَالَ أَنَا وَاللَّهِ سَمِعْتُهُ مِنْهُ]؛

ـــ وجاء في سنن أبي داود (4/342/4647): [حَدَّثَنَا قَطَنُ بْنُ نُسَيْرٍ حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ يَعْنِى ابْنَ سُلَيْمَانَ (ح) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَنْ شَرِيكٍ عَنْ سُلَيْمَانَ الأَعْمَشِ قَالَ جَمَّعْتُ مَعَ الْحَجَّاجِ فَخَطَبَ فَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِى بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ قَالَ فِيهَا فَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا لِخَلِيفَةِ اللَّهِ وَصَفِيِّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ

قَالَ وَلَوْ أَخَذْتُ رَبِيعَةَ بِمُضَرَ وَلَمْ يَذْكُرْ قِصَّةَ الْحَمْرَاءِ]، لم يذكرها الأعمش ها هنا، ولكن ذكرها لابن إدريس؛

ـــ وجاء في سنن أبي داود (4/342/4646): [حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِى شَيْبَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنِ الأَعْمَشِ قَالَ سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ هَذِهِ الْحَمْرَاءُ هَبْرٌ هَبْرٌ أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ قَرَعْتُ عَصًا بِعَصًا لأَذَرَنَّهُمْ كَالأَمْسِ الذَّاهِبِ؛ يَعْنِى الْمَوَالِي]؛

❋ وجاء في سنن أبي داود (4/340/4644): [حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الطَّالْقَانِىُّ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خَالِدٍ الضَّبِّيِّ قَالَ سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ يَخْطُبُ فَقَالَ فِى خُطْبَتِهِ رَسُولُ أَحَدِكُمْ فِي حَاجَتِهِ أَكْرَمُ عَلَيْهِ أَمْ خَلِيفَتُهُ فِى أَهْلِهِ فَقُلْتُ فِى نَفْسِى لِلَّهِ عَلَىَّ أَلاَّ أُصَلِّىَ خَلْفَكَ صَلاَةً أَبَدًا وَإِنْ وَجَدْتُ قَوْمًا يُجَاهِدُونَكَ لأُجَاهِدَنَّكَ مَعَهُمْ. زَادَ إِسْحَاقُ فِى حَدِيثِهِ قَالَ فَقَاتَلَ فِى الْجَمَاجِمِ حَتَّى قُتِلَ]؛

❋ وجاء في سنن أبي داود (4/340/4643): [حَدَّثَنَا أَبُو ظَفَرٍ عَبْدُ السَّلاَمِ حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ عَنْ عَوْفٍ قَالَ سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ يَخْطُبُ وَهُوَ يَقُولُ إِنَّ مَثَلَ عُثْمَانَ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ يَقْرَؤُهَا وَيُفَسِّرُهَا ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يُشِيرُ إِلَيْنَا بِيَدِهِ وَإِلَى أَهْلِ الشَّامِ]؛

وكان الوليد بن عبد الملك بن مروان على سنن أبيه، ومن أشبه أباه فما ظلم، فقد جاء في فتح الباري لابن حجر (13/113): [قَرَأْتُ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْكَرَابِيسِيِّ أَنْبَأَنَا الشَّافِعِيُّ عَنْ عَمِّهِ هُوَ مُحَمَّد بن عَلِيّ قَالَ دخل بن شِهَابٍ عَلَى الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثِ إِنَّ اللَّهَ إِذَا اسْتَرْعَى عَبْدًا الْخِلَافَةَ كَتَبَ لَهُ الْحَسَنَاتِ وَلَمْ يَكْتُبْ لَهُ السَّيِّئَاتِ فَقَالَ لَهُ: (هَذَا كَذِبٌ!)، ثُمَّ تَلَا: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾، (ص؛ 38: 26)؛ فَقَالَ الْوَلِيدُ: (إِنَّ النَّاسَ لَيُغْرُونَنَا عَنْ دِينِنَا)]، لا يغرنك كلام الوليد بن عبد الملك فتظن أنه تراجع عن مذهبه الخبيث، كلا، والله: إنما هو الحرج، حيث لم يجد مخرجا، ولم يجرؤ على المجاهرة بتكذيب القرآن؛ أما في غيرها فهو حاضر بالتكذيب، خذ مثلاً ما جاء في العقد الفريد (1/58): [الأصمعي عن إسحاق بن يحيى عن عطاء بن يسار قال: قلت للوليد بن عبد الملك: قال عمر بن الخطاب: «وددت أني خرجت من هذا الأمر كفافا لا عليّ ولا لي». فقال: كذبت. فقلت: (أو كذّبت!)؛ فما أفلتُّ منه إلا بجريعة الذّقن!]؛

إن من تدين بمثل هذه (الطاعة الشامية) الملعونة حري به أن لا يلوم إلا نفسه إذا جاء يوم القيامة قد ذهب دينه، وخاب سعيه، فمُثِّل له عمله ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ

شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾، أو وجد الله قد قدم من قبل إلى عمله فجعله هباءً منثوراً:

❋ فقد جاء في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (394/10): [حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ (هو: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، أبو لشيخ الأصبهاني)، حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيِّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أُسَيْدُ بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرٍو (هو الْبَجَلِيُّ الْكُوفِيُّ، حدَّث بِأَصْبَهَانَ)، حَدَّثَنَا قَيْسٌ (هو: بْنُ الرَّبِيع)، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ: إِنَّهُ لَا دَيْنَ لِمَنْ دَانَ بِجُحُودِ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؛ يَا أَيُّهَا النَّاسُ: إِنَّهُ لَا دَيْنَ لِمَنْ دَانَ بِفِرْيَةِ بَاطِلٍ ادَّعَاهَا عَلَى اللَّهِ؛ يَا أَيُّهَا النَّاسُ: **إِنَّهُ لَا دَيْنَ لِمَنْ دَانَ بِطَاعَةِ مَنْ عَصَى اللَّهَ**»]؛ وهو بعينه في تاريخ أصبهان [أخبار أصبهان (272/1)]؛ وأصله عند أبي الشيخ بأحرفه نصاً في طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني (20/3)، وفي نسخة الشاملة من طبقات المحدثين بأصبهان (598/327/2، بترقيم الشاملة آليا)؛ هذا متن في غاية الاستقامة، ولكن الإسناد ليس بذاك.

❋ فرع: الوجه الثالث: وجوب الاحتكام إلى الشرع دائماً وأبداً، وتحريم الاحتكام إلى غيره مطلقاً

وقد أسلفنا أن مادة **(ح ك م)** تأتي في اللغة العربية، وكذا في القرآن، والسنّة بمعاني عدة، منها:

(1) وضع الأمور في مواضعها، وهي **(الحِكْمة)**، وفاعل ذلك **(حكيم)**،

(2) إتقان الصنعة، وبلوغ الفعل إلى غايته، وهو **(الإحكام)**، وفاعل ذلك **(مُحْكِم)**، و**(حكيم)**،

(3) الحكم على أفعال الخلائق يوم القيامة، وتصفية نزاعاتهم بصفة نهائية أبدية. وذلك إنما هو لله وحده، والآيات في ذلك كثيرة مشهورة.

(4) الفتيا، وإبداء الرأي الذي يعتقد قائله صحته، أي الحكم على القضايا الدينية، والحسية، والعقلية، والجمالية، والأخلاقية، وغيرها. فنحن **(نحكم)** ببطلان التناسخ، وبطلان التثليث، وقبح الكذب عقلاً، وحرمته شرعاً، إلا في أحوال قليلة منصوص عليها،... إلخ. ومنه قوله، جل وعلا: ﴿**أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ❋ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾.

(5) فض النزاع، والفصل في الخصومات، على وجه الإلزام. أي القضاء، وهو إحدى سلطات الدولة الرئيسية (السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية).ويسمى القاضي أيضاً **(حاكما)**، وما يتلفظ به: **(حُكْماً)**.

(6) رعاية الشؤون والإدارة والتنفيذ، أي السلطة التنفيذية في الدولة، ويسمى القائم بذلك: **(حاكماً)**، كما قد يسمى **(والياً)**، أو **(ولي أمر)**، أو **(سلطاناً)**. وقد شاع في العصور المتأخرة استخدام لفظ (**حكومة**) لقمة السلطة التنفيذية، أي لمجلس الوزراء، وكذلك بمعنى جهاز الحكم في الدولة.

(7) التشريع وسن الدساتير والقوانين والأنظمة واللوائح، أي ما تقوم به السلطة التشريعية في الدولة، بل وحتى وضع مبادئ الأخلاق، والسلوك، والآداب، والأعراف الاجتماعية.

وهذه المعاني، أو الأنواع الأربعة الأخيرة هي التي تعنينا في هذا البحث: **الفتيا**، **والقضاء**، **والتنفيذ**، **والتشريع**. وهي كذلك التي يجب حمل النصوص الشرعية عليها كلها، إلا إذا وردت قرينة مخصصة. فإذا قال عليه الصلاة والسلام: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران،... إلخ**» فلا يجوز أن يقال هذا خاص بالقاضي، أو ولي الأمر! بل هو عام لكل من طلب حكم الله في القضية لمعرفته مجرداً، كالمجتهد والمفتي، فهذا حاكم؛ أو لتطبيقه في نزاع كالقاضي، فهذا كذلك حاكم؛ أو لرعاية الشؤون كالإمام، إما تنفيذاً في حالة عينية مشخصة، فهو بهذه الصفة حاكم؛ وإما تشريعاً، أي تبنياً لحكم شرعي في مسألة خلافية، وسنِّها نظاما عاما ملزما للكافة، وهو بهذه الصفة كذلك حاكم.

وعليه يكون «**الاحتكام**»، أو «**التحاكم**» هو: طلب «**الحكم**» من أي نوع كان، من نوع الفتيا، أو القضاء، أو التنفيذ، أو التشريع، ضرورة ولا بد.

أما وجوب «**الاحتكام**» إلى الشرع مطلقاً فقد أفادته النصوص بمثل قوله تعالى: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ**﴾، **وبقوله تعالى:** ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ**﴾. وبقوله تعالى: ﴿**وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ**﴾.
ففي الآية الأولى: حقيقة كلية من حقائق الإسلام جاءت في صورة قسم مؤكد، مطلقة من كل قيد، تنفي الإيمان عن من لم يحتكم إلى النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام. وليس هناك مجال للوهم أو الإبهام بأن تحكيم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو تحكيم لشخصه الشريف فحسب، كما يزعم بعض دعاة «**اليسار**» الإسلامي (!)، أو دعاة «**العلمانية**» الإسلامية (!)، إنما هو، بالضرورة، تحكيم شريعته ومنهجه، لا لشخصه الشريف فحسب، كما يظهر بالبداهة من غير تأمل. وإن أبيت إلا المكابرة والتقعّر فإليك البراهين التالية:
(1) ـــ الزعم بخلاف ذلك يعني أنه لم يبق لشريعة الله وسنّة رسوله مكان بعد وفاته صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أي أن الإسلام مات، أو نُسِخ بموته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم! ويلزم من ذلك:
(أ) ـــ إما أن ختم النبوة عبث، وأنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لم يكن رحمة للعالمين، تعالى الله عن الكذب، والعبث علواً كبيراً. أو:
(ب) ـــ أنه لا فرق بين مجيء النبوة وعدمها، فالتكليف وعدمه سيان، وكل ما جاء في القرآن عن التكليف والحساب، والجنّة والنار لا بد أن يكون أكاذيب وخيالات، فلا يكون القرآن من عند الله، خلافاً لقواطع الأدلة، أو يكون الله كاذباً متلاعباً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.
فإن جاز أن يكون حُكماً واحداً منسوخاً بوفاته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو بمرور مدة زمنية معينة أو غير معينة، أو لحدوث تغيير اجتماعي، أو تطور في «**علاقات الإنتاج**»، جاز ذلك في كل حكم، بما في ذلك تحريم القتل، والعدوان والظلم، فتنعدم الشريعة كلية، وهم لا يقولون بذلك. بل النسخ

يقتصر على الأحكام «**المزعجة**» التي لا توافق مزاجهم، أما ما وافق الهوى فهو مستمر ثابت، ما شاء الله كان!

وإن جاز ذلك في بعض الأحكام من غير نسخ صريح يأتي به وحي جديد، جاز ذلك بعد لحظة سنِّ الحكم نفسه مباشرة، فتكون الأحكام كلها غير مُلزمة ساعة صدورها، وتنهدم الشريعة فوراً، وللوهلة الأولى.

(2) ـــ أنه معلوم بالضرورة من التاريخ، منقول نقل تواتر، أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، لم يكن يباشر كل الحكم والقضاء والتنفيذ بنفسه. بل قد عين الأمراء، والولاة، وجُباة الزكاة، والقضاة، في مكة، والطائف، واليمن، واليمامة، والبحرين. وكان هؤلاء يرعون الشؤون، ويفصلون في القضايا، وكان الناس يرجعون إليهم. بل كان الناس يرجعون في المدينة النبوية المشرفة نفسها إلى رجال من الصحابة في الفتيا والتحكيم وفض النزاع. فصح بذلك يقيناً أن قوله تعالى: ﴿**يحكموك فيما شجر بينهم**﴾، وقوله: ﴿**وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله**﴾، يعني ضرورة تحكيم شرع الله وشرع رسوله، وليس أشخاصاً بأعيانهم.

ولا يجوز أن يقال أن شرعية التحاكم إلى هؤلاء إنما كان بتعيين النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، لهم، وتنصيبه لهم في أعمالهم، فمن لم يعينه النبي نصاً لم يجز التحاكم إليه، لا يقال ذلك لأنه يناقض النصوص اليقينية من الكتاب والسنّة الآمرة بطاعة أولي الأمر، ما داموا شرعيين، والجهاد معهم، إلى قيام الساعة، وصحة قضاء القاضي إذا حكم بما أنزل الله، ولم يحابي أو يجور، واستحقاقه للثواب والجنّة على ذلك في مثل قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**قاضيان في النار، وقاض في الجنّة**»، وصحة التحكيم الاختياري في مثل قوله تعالى: ﴿**فابعثوا حكماً من أهله وحكما من أهلها**﴾، وجمهور الفقهاء على أن ذلك يصح من تصرف الزوجين المتخاصمين، أو بتدخل أهلهما، ولو لم يكن بتدخل من السلطان، أو بأمر القاضي النظامي المعين من قبل السلطان. ولو كان مثل هذا القول حقاً لورد، ولو في نص واحد، عن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ولما لم يرد من ذلك شيء البته علمنا أنه لم يكن، ولا يتصور إلا بالطعن في نبوته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أو اتهامه بخيانة الرسالة، حاشاه ثم حاشاه.

(3) ـــ والزعم بخلاف ذلك يعني تكذيب له، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في ما لا يعدّ ولا يحصى من الأحاديث التي نص فيها أنَّ كذا وكذا حرام إلى يوم القيامة، وأنَّ كذا وكذا يسري إلى أبد الأبد. وتكذيب له في أحاديث الفتن، وتحذيره من أئمة الضلالة، ومن فِرَق الخوارج الغلاة المارقين، ومن الجلاوزة (وهم شرط الجبابرة الطواغيت، المصابون بمرض «**السادية**»، الذين يضربون الناس بالسياط، ويستمتعون بالتعذيب)، ومن الكاسيات العاريات،... إلخ. فما فائدة ذلك كله إذا لم يتحاكم إليه، أي إذا لم يرجع إليه في الفتوى، والقضاء، وسن الأنظمة، والتنفيذ؟!

(4) ـــ والقول بهذا تكذيب وردٌّ صريح للأحاديث المتعلقة بأمراء البدع والجور، وهي في مجموعها متواترة، حيث نص، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أنهم يأتون بعده، أي بعد وفاته، وهم على خلاف «**سنّته**»، وبيّن كيفية التعامل معهم. وقد ورد طرف من ذلك سابقاً: أحاديث عبادة بن الصامت، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبي عنبة الخولاني، رضوان الله وسلامه عليهم.

(5) ـــ والقول بهذا تكذيب وردّ صريح للأحاديث التي تنص على التمسك بسنّته في كل وقت، لا سيما في أزمنة الغربة والفتنة، وهي كذلك بمجملها متواترة، يستحيل الانفلات من صحتها وثبوتها.

فهذا القول: (**أن الرد إلى الرسول ليس هو بالضرورة، تحكيم شريعته ومنهجه، وإنما هو فقط تحكيم لشخصه الشريف**) إذاً: هدم صريح للعقل والفكر، مع كونه ردة وكفر صريح، وهو شر، وأقبح من قول أشد المرتدين ارتداداً في عهد أبي بكر الصديق، رضى الله عنه، الذين أجمع الصحابة على تكفيرهم وقتالهم، وهذا كذلك منقول نقل تواتر!

فالآية تنفي، بقَسَم مغلظ، الإيمان عن كل إنسان يرفض الاحتكام إلى الشرع، الذي هو القرآن والسنّة، وما دل عليه القرآن والسنّة أنه دليل. بل وأكثر من ذلك فإن الآية تطلب عند الاحتكام إلى الشرع أن لا يشعر المسلم حتى بمجرد الحرج، أي ضيق الصدر، الذي قد يكون بالشك، أو بالغضب، أو الكراهية، أو النفور، أو بالاحتقار، أو الازدراء، أو أي لون من ألوان الحرج، وضيق الصدر. والآية على ظاهرها، وعمومها، لا نعلم لها مخصّصاً، أو صارفاً عن ظاهرها، فالإيمان المنفي في الآية هو أصل الإيمان، المناقض للكفر، المنجي من النار الأبدية، واللعنة السرمدية.

فمن لم يحكّم الله ورسوله، ويردّ إليهما، ويتحاكم ويخاصم إليهما، وكذلك من وجد أدنى حرج من حكمهما فهو: كافر خارج عن الملة، إما بكفره الأصلي لأنه ما دخل قط في الإسلام حقيقة، وإن أظهره خداعاً ونفاقاً وهو يعلم عامداً؛ أو كان مخدوعاً خدع نفسه فهو يحسب نفسه مسلماً ناجياً في الآخرة، وهو في الحقيقة ليس بمسلم، ولا هو بمستسلم لله ورسوله؛ أو بردّته بعد إسلام، وتقديمه الضلالة على الهدى، والعمى على البصيرة، والدنيا على الآخرة، نعوذ بالله من الخذلان المفضي إلى النار، دار الخزي والبوار.

هذا كله يتبين كذلك بوضوح من قوله، تبارك وتعالى: ﴿**فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً**﴾، (النساء؛ 4: 59). فهذه آية محكمة ترشد بدقة إلى وجوب العودة إلى أحكام الشرع الواردة في القرآن والسنّة عند كل تنازع، وقوله تعالى: ﴿**تنازعتم في شيء**﴾ نكرة في سياق النفي تعم كل ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين دقه وجله،

جليه وخفيه.

فهذه إذاً آية محكمة توجب علينا أن نقطع بأن في كتاب الله وسنّة رسوله بيان كل حكم متنازع فيه إلى يوم القيامة. ولو لم يكن في كتاب الله وسنّة رسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه، أي لم يكن كل من الكتاب والسنّة كافياً، لم يأمر بالرد إليه، اذ من الممتنع شرعاً وعقلاً أن يأمر تعالى بالرد عند النزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النزاع؛ هذا لا يكون من أحد إلا عن جهل ونقص علم، أو تضليل وخداع متعمّد، تعالى الله عن ذلك كله علواً كبيراً.

ثم إن الآية قد جعلت الرد إلى أحكام الشرع من لوازم الإيمان، فإذا انتفى هذا الرد انتفى الإيمان، بقوله تعالى بعد ذلك: ﴿**إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر**﴾ وهنا تقع ضرورة انتفاء الملزوم لانتفاء لازمه. وانتفاء «**الإيمان**» ليس هنا انتفاء لكماله الواجب أو المستحب، بل هو انتفاء لأصله، أي انتفاء له بالكلية، ومن ثمَّ الوقوع في «**الكفر**»، ومفارقة الإسلام، كما سيزداد وضوحاً بعد قليل.

فالرد إلى الله تعالى إنما هو رد للشرع، والرد إلى غير الله تبارك وتعالى إنما هو رد إلى ما يشرعه الإنسان بنفسه لنفسه كما تقول الديمقراطية الليبرالية: حكم الشعب بالشعب، أو هو حكم الأغلبية؛ عندما يقصدون بلفظة «**الحكم**» ها هنا: **التشريع في جوهره ومعانيه على وجه الابتداء والإنشاء.** وربما قيل: هذا (رد إلى العقل)، كذا في التنظير الفلسفي المجرد، ولكن الحق المرة أن الرد هو حقيقة للهوى والشهوة المجردة، والمصالح القبلية والقومية أو الطبقية أو الطائفية أو الجهوية أو العنصرية أو العرقية، وليس للعقل فيه كبير نصيب، هذا العقل المسكين المظلوم المفترى عليه!

فالنصوص القرآنية لا تدع مجالاً لشك في أن الشرع وحده صاحب السيادة، وأنه المرجع الوحيد لسَنِّ الدستور والقوانين والأنظمة واللوائح والتوجيهات والأوامر، من قبل السلطات العامة، كما أنه المرجع الوحيد للأذواق والآداب في أعراف الناس وعاداتهم الاجتماعية، وأنه الحَكَمُ النهائي الفصل في كل ما يقع من منازعات، فقوله تعالى: ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله﴾، (الشورى؛ 42: 10)، يعني: أن الله هو الذي يقضي بينكم ويفصل فيه الحكم، فلا يجوز شرعاً بحال من الأحوال أن يجاز الاحتكام لغير الشرع، لأن الاحتكام لغير الشرع كفر بالله ورسوله، وهذا ما لا يسقط فيه المؤمنون المفلحون، الذين قال الله فيهم: ﴿**إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾، (النور؛ 24: 51)، فالاحتكام إلى الشرع فرض على الأمة بجملتها، بوصفها أمة، وعلى كل قبيلة أو جماعة أو كتلة أو حركة أو تنظيم من أبنائها، وعلى كل فرد من أفرادها. وهذه الفريضة هي بعض أصل الإيمان، إن لم تكن كل أصله، فمن لم يلتزم بها فهو ليس فقط فاسقاً عاصياً، بل هو كافر مرتد، قد فارق الإسلام ولحق بالكفارِ المشركينَ، وليس له أي سهم في الإسلام

والإيمان.

وما أسلفناه إنما هي بديهية من بديهيات الإسلام، أجمع عليها الأئمة:

* فقد قال الإمام الجصاص الحنفي، رحمه الله، في «**أحكام القرآن**»، (2/214).: [إن من ردّ شيئاً من أوامر الله تعالى أو أوامر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فهو خارج من الإسلام سواء رده من جهة الشك فيه، أو من جهة ترك القبول، والامتناع عن التسليم].

* وفي تفسير قوله، جل جلاله: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً**﴾ (النساء؛ 4: 60)، يقول الإمام ابن كثير: [هذا إنكار من الله عز وجل على من يدّعى الإيمان بما أنزل الله على رسوله وعلى الأنبياء، وهو مع ذلك يريد **أن يتحاكم في فصل الخصومات إلى غير كتاب الله، وسنّة رسوله**، كما ذكر في سبب نزول هذه الآية أنها في رجل من الأنصار ورجل من اليهود تخاصما، فجعل اليهودي يقول بيني وبينك محمّد، وذاك، أي الأنصاري، يقول بيني وبينك كعب بن الأشرف. وقيل في جماعة من المنافقين ممن أظهر الإسلام، أرادوا أن يتحاكموا إلى حكام الجاهلية، وقيل غير ذلك. والآية أعم من ذلك كله فإنها ذامّة لمن عدلوا عن الكتاب والسنّة، تحاكموا إلى ما سواهما من الباطل وهو المراد بالطاغوت هنا]، انتهى كلام الإمام ابن كثير. قلت: صدق الإمام، إلا أن الآية لم تكتف بذم من تحاكم إلى الطاغوت، بل صنفت عملهم هذا على أنه:

(1) ـــ إيمان بالطاغوت، مع أنهم قد أمرو بالكفر به ورفضه ومقته. فالتحاكم إلى شيء هو «**إيمان**» بذلك الشيء، لا محالة. وهذا «**الإيمان**» المذكور ها هنا هو مقابل «**الكفر**» ونقيضه. لذلك فإن التحاكم إلى الله ورسوله هو من أصل «**الإيمان**»، وعدمه هو «**الكفر**»، المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة، وليس هو مجرد فسوق أو عصيان، فحسب، كما أسلفنا؛

(2) ـــ أن مراد الشيطان من تزيين ذلك لهم ليس هو مجرد إيقاعهم في ذنب، أو استنقاص من حسنات، ولكنه يريد لهم (**الضلال البعيد**)، والضلال البعيد لا يكون إلا بالكفر، والخروج من الإسلام، المحبط للعمل كله، أوله وآخره، عياذاً بالله تعالى.

* وهذا أيضاً ما ذهب إليه ابن القيم حيث يقول: (إن من **تحاكم، أو حاكم**، إلى غير ما جاء به الرسول، فقد حكم بالطاغوت وتحاكم إليه)، انتهى كلام ابن القيم.

وقد أمرنا سبحانه باجتناب الطاغوت، قال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ (الزمر؛ 39: 17)، فـ(الاحتكام إلى شريعة الطاغوت) هو نوع من أنواع (عبادة الطاغوت) التي أمر الله بهجرها واجتنابها، وجعل ذلك الاجتناب مقدمة وسابقة للإنابة إلى الله.

نعم: كيف ينيب الإنسان إلى الله، ويقبل على ربه بوجهه، وهو لم يستدبر الطاغوت، ويدير إليه ظهره؟! أليس الله والطاغوت في جهتين متضادتين، وعلى طرف نقيض مطلق؟!

بل إن الله، جل جلاله، أمرنا بأكثر من مجرد اجتناب الطاغوت، إذ أمر بالكفر به، وهذا يعني أكثر من مجرد اجتنابه، فهو يقتضي: رفضه، ورده، وإنكاره، في جميع الأحوال؛ وإن كان الطاغوت فوق ذلك معتدياً، أي محارباً أو حربياً: فنحن مأمورون باحتقاره، ومقته، وبغضه، ومعاداته، ومحاربته وقتاله بكل وجه مشروع. هذا جلي واضح من قوله تعالى: ﴿**لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * اللّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّوُرِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾، (البقرة؛ 2: 256–257).

* وحتى مقلدة ابن تيمية في قسمته الثلاثية المشؤومة للتوحيد، وخصوصاً الفرقة الوهابية التي مسخت **التوحيد**: فأصبح (**توحيد القبور**)؛ وكادت أن تهدم الإسلام بتعريفها الباطل الشنيع لـ(**الإله**)، قد اقتربوا من الصواب في هذه المسألة:

ـــ فقد قال ابن أبي العزّ الحنفي، رحمه الله، في «**شرح الطحاويّة**»، (ص:200)، في معرِض ذِكرِ ما يجب على الأمّة تجاه نبيّها، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: [فنوحّده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما نوحّد المرسِلَ بالعبادة والخضوع والذلّ والإنابة والتوكّل، فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرسل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا نحاكم إلى غيره، ولا نرضى بحُكم غيره]؛ قلت: تحكيم الرسول هو عين تحكيم الله، جل جلاله، كما أسلفنا؛ و(تحكيم الله) هو تعبير آخر لـ(الإقرار لله بـ(**الحاكمية**)، التي هي ذروة سنام (**الألوهية**)، وهذه هي عينها (**عبادة الله**): فليس هناك توحيدان أو ثلاثة، إنما هو توحيد واحد؛ ولكن ابن أبي العزّ، وإن كان حنفي المذهب، إلا أنه تبع ابن تيمية في قسمته الثلاثية المشؤومة للتوحيد، فصار يتخبط، ولا يهتدي سبيلاً.

ـــ وقال الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، في «**فتح المجيد**»: [من دعا إلى **تحكيم** غير الله ورسوله فقد ترك ما جاء به الرسول، صلى الله عليه وسلم، ورغب عنه وجعل لله شريكاً في الطاعة وخالف ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيما أمره الله تعالى به في قوله: ﴿**وأن احكم بينهم بما أنزل الله، ولا تتبع أهواءهم، واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك**﴾، وقوله تعالى: ﴿**فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً**﴾].

ـــ وقال الشيخ محمّد ابن إبراهيم آل الشيخ، رحمه الله: [و**تحكيم** شرع الله وحده دون كل ما سواه، شقيق عبادة الله وحده دون ما سواه، إذ مضمون الشهادتين أن الله هو المعبود وحده لا شريك له، وأن يكون رسوله هو المتبع المحكم ما جاء به فقط. ولا جُردت سيوف الجهاد إلا من أجل ذلك، والقيام به،

فعلاً وتركاً وتحكيماً عند النزاع]، (عن فتاوى الشيخ:251/12). والشيخ خلط هنا بين (**العبادة**) و(**العبادات**)، أي مجموع الشعائر التعبدية والمناسك، على الطريقة البدائية المنحطة للفرقة الوهابية المتخلفة فكرياً وحضارياً، **وإلا فتحكيم شرع الله، والخضوع له، مع تمام التسليم وانشراح الصدر، هو جوهر (العبادة)، وقطب رحاها!**

ـــ ويقول الشيخ محمّد بن إبراهيم آل الشيخ، رحمه الله، في تفسير هذه الآية: [وقد نفى الله الإيمان عمن أراد **التحاكم** إلى غير ما جاء به الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم من المنافقين كما قال تعالى: ﴿**ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً**﴾]، (رسالة تحكيم القوانين).

❋ وروى عن الإمام جعفر الصادق أنه قال: [**لو أن قوماً عبدوا الله وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وصاموا شهر رمضان وحجوا البيت ثم قالوا لشيء صنعه رسول الله ألا صنع خلاف ما صنع؟!، أو وجدوا في ذلك حرجاً في أنفسهم، لكانوا مشركين**]، لأن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم إنما شُرع من الله تبارك وتعالى، ولأن الأمر بطاعة الله ورسوله، هو أمر بوجوب اتباع الكتاب والسنّة لذلك فإن القاعدة العقائدية، الأصولية، الشرعية تقول بأن: **(كل من اتهم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الحكم فهو كافر).**

لذلك فإن الشرع وحده هو صاحب السيادة المطلقة لكل ما في الحياة من علاقات بين الناس، فلا يجوز شرعاً رفض جزئية من كل الإسلام قام عليها الدليل.

❄ فرع: الوجه الرابع: كل شرع غير شرع الله كفر، وكل حاكم بغير شرع الله طاغوت

لم تكتف النصوص القرآنية ببيان:

(1) ـــ وجوب طاعة الله، وطاعة الرسول، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والاستسلام لهما مطلقاً، من غير قيد أو شرط،

(2) ـــ وحرمة طاعة المخلوقين في معصية الخالق تحريماً باتاً أبدياً،

(3) ـــ وكذلك حرمة الاحتكام إلى أي قانون، أو نظام، أو لائحة، أو عرف وعادة، أو ذوق، أو أدب، سوى الشرع، بل وغلَّظت النصوص القول في **(التحاكم إلى الطاغوت)** فجعلته من أعمال الكفر، المناقضة للإيمان والإسلام كل المناقضة، المفضية إلى الضلال البعيد، ثم النار الأبدية، واللعنة السرمدية،

نعم: لم تكتف النصوص بتلك الوجوه فحسب، بل ودلت على أن ما عدا الشرع من قوانين وضعية إنما هي كفر صريح، لأنها ليست مما أنزله الله، ولا سنّه رسوله، ولا ما دلا عليه من دليل. بل كان العقل هو

الذي يشرع، هذا إذا أحسنا الظن، ولم يكن الهوى والشهوة والطغيان المجرد هم المشرعون، وكل ما يشرعه العقل من أحكام تتعلق بأفعال الإنسان من حيث كونه يحيا في هذا الكون بحيث تترتب على أفعاله المدح أو الذم من الله في الدنيا، والحساب، ثم الثواب والعقاب من الله في الآخرة إنما هو طاغوت: أمر الله العباد أن يكفروا به حيث قال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾، (النساء؛ 4: 60).

ـــ وفي تفسير هذه الآية يقول ابن كثير: [هذا إنكار من الله عز وجل على من يدعى الإيمان بما أنزل الله على رسوله وعلى الأنبياء، وهو مع ذلك يريد أن يتحاكم في فصل الخصومات إلى غير كتاب الله، وسنّة رسوله، كما ذُكِر في سبب نزول هذه الآية أنها في رجل من الأنصار ورجل من اليهود تخاصما، فجعل اليهودي يقول بيني وبينك محمّد، وذاك، أي الأنصاري، يقول بيني وبينك كعب بن الأشرف. وقيل في جماعة من المنافقين ممن أظهر الإسلام، أرادوا أن يتحاكموا إلى حكام الجاهلية، وقيل غير ذلك. والآية أعم من ذلك كله، فإنها ذامة لمن عدلوا عن الكتاب والسنّة، وتحاكموا إلى ما سواهما **من الباطل، وهو المراد بالطاغوت هنا**]، انتهى كلام الإمام ابن كثير.

والصحيح أن الطاغوت أعم من الباطل، بل هو أفحش منه بكثير، إذ الطاغوت، هاهنا، ما قابل الحكم بما أنزل الله، أي هو الحكم بالجاهلية، أي بالكفر،

ـــ وهذا ما ذهب إليه ابن القيم فيقول: (إن من تحاكم، أو حاكم، إلى غير ما جاء به الرسول، فقد حكم **بالطاغوت** وتحاكم إليه)، انتهى كلام ابن القيم.

فطاغوت كل قوم هو ما يتحاكمون اليه غير الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم، أو يتبعونه على غير بصيرة من الله، أو يعبدونه من دون الله، عبادة دعاء وذلة وتقديس، وركوع وسجود، وتقديم ذبائح وقرابين، وإطلاق مجامر وإيقاد شموع؛ أو عبادة خضوع وطاعة واتباع، أو عبادة انتماء وموالاة.

والطاغوت كذلك كل داعية باطل ورأس ضلالة: فإبليس، لعنه الله، طاغوت، بل هو رأس الطواغيت، والكاهن طاغوت، والساحر طاغوت، والحاكم بغير ما أنزل الله طاغوت، والمشرع من دون الله طاغوت، بل هو من رؤوس الطواغيت، لأنه يدعوا الناس إلى عبادته، عبادة طاعة واتباع، ومن دعا الناس لعبادة نفسه طاغوت، بل هو من رؤوس الطواغيت، ومن رضي أن يعبد من دون الله طاغوت، والمحبوب لذاته من دون الله طاغوت، والمطاع لذاته طاغوت؛ فما أكثر الطواغيت!

وقد أسلفنا في (**الوجه الثالث**) أن العبرة في المقام الأول، في قضية «**التحاكم**» إنما هو إلى النظام المتحاكم إليه، وليس لأشخاص الحكام، أو وظائفهم، أو مراتبهم. فإذا وصف الله ما يُتحاكم إليه، أو من يُتحاكم إليه بأنه «**طاغوت**»، وجب أن يكون نظامه نظام كفر، ومن المحال أن يكون نظامه إسلامياً. **فكل شرع**

غير شرع الله إذاً كفر، وكل حاكم بغير شرع الله طاغوت، ضرورة ولا بد.

❋ وقال الإمام، ابن تيمية الحنبلي، رحمه الله تعالى: [ليس لأحد أن يحكم بين أحد من خلق الله، لا بين المسلمين ولا الكفار ولا غير ذلك، إلا بحكم الله ورسوله، ومن ابتغى غير ذلك تناوله قوله تعالى: ﴿أفحكم الجاهلية يبغون، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون﴾، (المائدة؛ 5: 50)، وقوله تعالى: ﴿فلا وربّك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾، (النساء؛ 4: 65)]. (مجموع الفتاوى: 35/407 – 408).

❋ قال ابن تيمية، رحمه الله، في «**منهاج السنّة النبويّة**»، (5/130): [ولا ريب أن من لم يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله على رسوله فهو كافر، فمن استحل أن يحكم بين الناس بما يراه هو عدلاً من غير اتّباع لما أنزل الله فهو كافر، فإنه ما من أمة إلا وهي تأمر بالحكم بالعدل، وقد يكون العدل في دينها ما يراه أكابرهم،...، فهؤلاء إذا عرفوا أنه لا يجوز لهم الحكم إلا بما أنزل الله فلم يلتزموا ذلك، **بل استحلوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل الله فهم كفار**].

❋ وقال الإمام ابن تيمية أيضاً: [والإنسان متى حلّل الحرام المجمع عليه، أو حرّم الحلال المجمع عليه، أو بدّل الشرع المجمع عليه، كان مرتداً]، (مجموع الفتاوي: 3/267)، لاحظ أنه قال: (حلل،...، حرم،...، بدَّل الشرع) ولم يربط ذلك بمعتقده.

❋ وقال العلاّمة الشنقيطي، رحمه الله، وهو مالكي المذهب، في «**أضواء البيان**»، (7/162): [الإشراك بالله في حكمه والإشراك به في عبادته كلها بمعنى واحد، لا فرق بينهما ألبتة، فالذي يتبع نظاماً غير نظام الله، وتشريعاً غير تشريع الله، ومن كان يعبد الصنم، ويسجد للوثن لا فرق بينهم البتة؛ فهما واحد، وكلاهما مشرك بالله].

❋ وقال العلاّمة الشنقيطي، رحمه الله، أيضاً في «**أضواء البيان**»، (7/169): [لمّا كان التشريع وجميع الأحكام، شرعية كانت أو كونية قدرية، من خصائص الربوبية، كما دلت عليه الآيات المذكـورة، كان كل من اتبـــع تشـــريعاً غير تشــــريع الله قد اتخذ ذلك المشرِّع رباً، وأشركه مع الله].

ولأن عموم الأدلة ترشد إلى وجوب اتباع ما جاء به الرسول، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لأن ما جاء به هو وحده الهدى، قال تعالى: **﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، ويتبع غير سبيل المؤمنين، نوله ما تولى، ونصله جهنم وساءت مصيرا﴾**، (النساء؛ 4: 115)، فكل منهاج غير منهاج الهدى الذي جاء به محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هو غير سبيل المؤمنين، وكل ما هو سبيل غير

هذا السبيل هو الكفر بالله، لأن الكفر بالله ورسوله غير سبيل المؤمنين، وغير منهاجهم، الذي هو ضد الكفر من كل وجه.

وكذلك فإن كل من اتهم الرسول، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الحكم فهو كافر، لأنه خالف عموم الأدلة التي ربطت بين الإيمان وبين وجوب اتباع ما جاء به الإسلام.

❋ وقال الإمام الشاطبي، رحمه الله تعالى، وهو مالكي المذهب أيضاً: [كل بدعة ــ وإن قلّت ــ تشريع زائد أو ناقص، أو تغيير للأصل الصحيح، وكل ذلك قد يكون ملحقاً بما هو مشروع، فيكون قادحاً في المشروع، ولو فعل أحد مثل هذا في نفس الشريعة **عامداً** لكفر، إذ الزيادة والنقصان فيها أو التغيير ــ قل أو كثر ــ كفر، فلا فرق بين ما قلّ أو كثر] (الاعتصام: 2/61).

❋ وقال الشيخ محمّد بن إبراهيم في رسالته إلى أمير الرياض: (واعتبار شيء من القوانين للحكم بها ولو في أقل القليل، لا شك أنه عدم رضاً بحكم الله ورسوله، ونسبة حكم الله ورسوله إلى النقص، وعدم القيام بالكفاية في حل النزاع، وإيصال الحقوق إلى أربابها، وحكم القوانين إلى الكمال، وكفاية الناس في حل مشاكلهم، **واعتقاد هذا كفر ناقل عن الملة**، والأمر كبير مهم، وليس من الأمور الاجتهادية) (مجموع فتاوى الشيخ). وكلام الشيخ محمّد بن إبراهيم هذا كلام جيد، إلا أن الشيخ، رحمه الله، ربط ذلك بكونه (عدم رضاً بحكم الله ورسوله)، أو (نسبة حكم الله ورسوله إلى النقص)، وهو هكذا غالباً، ولكن ليس هذا مناط الحكم، لأن مجرد التشريع من دون الله منازعة لله في الربوبية، ينصِّب فيها الفاعل نفسه رباً وإلهاً ونداً من دون الله بمجرد فعله، وهو طاغوت مشرك كافر، وكفره من أبشع أنواع الكفر، بمجرد عمله، بغض النظر عن أحواله القلبية. ونسارع إلى التنبيه بأنه قال: (واعتبار شيء من القوانين للحكم)، بدون تصريح بأنه يقصد (القوانين الوضعية)، أو تلك (القوانين التي لم تستنبط استنباطا شرعيا صحيحاً) يشعر أنه يقصد الصياغة القانونية، وهذا باطل كما أصلناه في أول أبواب هذا الكتاب، ولكن رجالات الفرقة الوهابية لا يستطيعون استخدام عقولهم التي أصابها الشلل.

وإلا فما هو القول في ذلك المستميت في المحافظة على منصبه أو سلطته، وذلك بسن تشريعات يعلم هو يقيناً أنها مضادة لشرع الله؟! وهو موقن في نفسه بأن ذلك خلاف شرع الله، وأن شرع الله هو الحق وهو الأفضل؟! أليس هو طاغوت كافر؟! وهل حبه للسلطة والدنيا عذر له في الكفر؟! إذاً فلنكذّب الله، ولنبرئ ساحة آل فرعون الذين: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾، (النمل؛ 27: 14)، نعم فعلوا ذلك للمحافظة على الملك والرئاسة، واستعباد بني إسرائيل: ﴿أنؤمن لبشرين مثلنا، وقومها لنا عابدون؟!﴾، (المؤمنون؛ 23: 47)، فهؤلاء الذين كانوا رؤوس الدولة الأعظم في العالم آنذاك، يمتلكون الكنوز، يعيشون في الجنات، تجري من تحتهم الأنهار، إذاً، وايم الله، أولى بالعذر!

❋ ويقول الشيخ محمّد حامد الفقي، رحمه الله، في تعليقاته على كتاب التوحيد، في شأن مُحَكِّم القوانين

الوضعية: [فهو بلا شك كافر مرتد، إذا أصر عليها ولم يرجع إلى الحكم بما أنزل الله، ولا ينفعه أي اسم تسمى به، ولا أي عمل من ظواهر أعمال الصلاة والصيام والحج ونحوها]، (من فتح المجيد: شرح كتاب التوحيد).

* ويقول الشيخ أحمد شاكر، رحمه الله، وهو شافعي المذهب، في تحكيم القوانين الوضعية: [فهذا الفعل إعراض عن حكم الله ورغبة عن دينه، وإيثار لأحكام أهل الكفر على حكم الله سبحانه، وهذا كفر لا يشك أحد من أهل القبلة، على اختلافهم، في تكفير القائل به، والداعي إليه]، (عمدة التفسير: 4/157).

* ويقول الإمام ابن كثير، وهو شافعي المذهب، في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، (المائدة؛ 5: 50): [ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر، وعَدَل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كالذي كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكيزخان الذي وضع لهم «**الياسق**»، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى، من اليهودية، والنصرانية، والملة الإسلامية، وغيرها. وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونها على الحكم بكتاب الله، وسنّة رسول الله. فمن فعل ذلك **فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله**، فلا يحكم سواه في قليل أو كثير، قال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ؟!﴾، (المائدة؛ 5: 50)، أي يبتغون ويريدون، وعن حكم الله يعدلون: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾، (المائدة؛ 5: 50)]، انتهى كلام الإمام ابن كثير، رضي الله عنه.

فأي ضلال إذاً أفحش من الحكم بغير ما أنزل الله؟! وأي هوى أحط من الاحتكام إلى الهوى؟! وأي طاغوت أكبر من جعل الإنسان المخلوق يقوم بما تكفّل الخالق بإقامته، بأن جعل الهوى الإنساني هو المشرع، وهو الحاكم؟! وأي كفر أبعد مدى من اتباع المخلوقين لمخلوقين مثلهم، وترك ما أنزله الله على رسوله محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم؟! فالحكم بما أنزل الله اتباع للشرع، والحكم بغير ما أنزل الله اتباع للكفر؛ فالشريعة وحدها الحق، وما بعد الحق إلا الضلال، فلا يجوز لبشر أن يجعل من غير الشرع أساساً للحكم.

وكل ما جعل من الأهواء والضلالات مما سمى بالاشتراكية، أو الرأسمالية، أو الديمقراطية الليبرالية، أو الخصوصيات الحضارية، أو العادات والأعراف القومية والقبلية، أو الخصوصيات الاجتماعية، إنما هو حكم بغير ما أنزل الله. وليس لهذا الحكم إلا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ

الْكَافِرُونَ﴾، (المائدة؛ 5: 44)، لأن كل دستور أو قانون أو نظام أو لائحة أو عادة أو عرف يحتكم إليه الناس غير الإسلام فهو كما ورد بصريح القرآن الكريم طاغوت، وجاهلية جهلاء، وعودة بالبشر إلى ردة ترديهم في نار جهنم. وهذا هو سبيل غير المؤمنين، أما اتباع الإسلام فهو الطريق لمن آمن، ففيه الحياة في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾، (الأنفال؛ 8: 24).

* يقول الإمام الشهيد سيد قطب: [إن هناك شريعة واحدة هي شريعة الإسلام وما عداها فهو هوى...﴿أفحكم الجاهلية يبغون؟ ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون﴾، (المائدة؛ 5: 50)... ﴿ثم جعلناكم على شريعة من الأمر فاتبعها، ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾، (الجاثية؛ 45: 18)].

ومن مجمل هذه النصوص يتضح أن الحكم بغير شرع الله إنما هو الكفر الصراح البواح، وأن كل لائحة، أو قانون، أو نظام، أو دستور، أو قيمة أخلاقية أو روحية، أو عرف وعادة وأدب و(**إتيكيت**)، لا تنبثق من العقيدة الإسلامية، طاغوت يجب الكفر به وبغضه، فالإسلام هو الدين الذي أنزله الله تعالى على رسوله محمّد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهو الدين الكامل الخاتم فلا يقبل من البشرية، بل ومن الجن، دين سواه، ولا شرع غيره.

أما الديموقراطية الليبرالية الغربية، التي تجعل السيادة للإنسان، فهي نظام سنَّه الإنسان بوحي من عقله الناقص الذي لم يحط بكل شيء علماً، فضلاً عن تعرضه للنزوات والأهواء والضلال، وخضوعه لأنانية الذات والعشيرة والقبيلة والقوم وللمصالح الفئوية، والطبقية، والعنصرية.

وحتى لو فرضنا، جدلاً، أن الديموقراطية الليبرالية العلمانية كاملة، حسنة، مقبولة عقلاً (وهي ليست كذلك بيقين لما فيها من القصور والتناقضات الذاتية)، فهي بالقطع ليست مما شرعه الله، فهي ليست من الإسلام، لأن الإسلام هو ما شرعه الله، لا العقل أو الإنسان، بغض النظر عن مدى كماله وموافقته للعقل، أو ملائمته للطبع أو عدم ذلك!

لذلك كان كل من لم يحكم بما انزل الله معتقداً عدم صلاحية الإسلام للحياة كافراً قطعاً، كفراً يخرج من الملة ويحبط العمل، بإجماع الأمة اليقيني، المبني على النصوص القطعية الصريحة. وكذلك من فعل ذلك اعتقاداً أن ترك الحكم بما أنزل الله يسعه ويجوز له، حتى لو اعتقد في هذه الحالة أن شرع الله هو الأفضل والأكمل والأولى.

وكذلك من لم يحكم بما أنزل الله استخفافاً بشرع الله واستهزاءً به، أو كراهية له ونفوراً منه، أو إعراضاً

عنه وعدم مبالاة به، أو احتقاراً له واستنقاصاً، كل أولئك كفار قطعاً، كفراً يخرج من الملة ويحبط العمل، بإجماع الأمة اليقيني، المبني على النصوص القطعية الصريحة.

ولكن ماذا يقال في حق (**من حكم بغير ما أنزل الله**) أو بلفظ أدق: (**من لم يحكم بما أنزل الله**) أي (**من ترك الحكم بما أنزل الله**)، فعلاً مجرداً، وهو مقر أنه آثم مخطئ، ولكنه تبع شهوة حكم أو سلطة أو محاباة قريب أو صديق، أو أغرته مصلحة مالية أو رشوة، غير معتقد لشيء من العقائد الباطلة، أو متلبس بشيء من الأحوال الفاسدة، الآنف ذكرها: فهو لم يعتقد عدم صلاحية الإسلام للحياة، وهو لم يعتقد جواز الحكم بغير ما أنزل الله أصلاً، بل هو معتقد لحرمة ذلك القاطعة، وهو لا يشك أن شرع الله أفضل من شرع غير الله، وهو غير فاعل لجريمته تلك استخفافاً بشرع الله، ولا استهزاءً به، أو كراهية له ونفوراً منه، أو إعراضاً عنه وعدم مبالاة به، أو احتقاراً له واستنقاصاً؟!

لقد وقع في ذلك خلاف بين علماء الأمة:

(**1**) فمن العلماء من قال: هو مع استحقاقه للألقاب الثلاثة، أي: كافر وفاسق وظالم، بنص القرآن الكريم، إلا أنه ليس بخارج عن الملة لأن كفره: كفر دون كفر، وفسقه: فسق دون فسق، وظلمه: ظلم دون ظلم.

(**2**) ومن العلماء من قال: بل هو فقط مستحق لألقاب الفسق والظلم عموماً، أما لقب «**الكافر**»، فلا يستحقه إلا من اقترن عنده ذلك بأمر مكفر، وذلك بقرائن وأدلة ذكروها تخصص قوله تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾. وهذا القول لا يختلف في جوهره عن السابق، وهو مجرد خلاف لفظي، إلا أنه خلاف مهم، لأن إجماع الصحابة قد انعقد على استخدام لفظة (**كفر**) في هذا، كما سيأتي بيانه، وهذا إجماع محترم، لا يحسن تجاوزه، ولا بحال من الأحوال.

(**3**) ومن العلماء من قال أنه كافر وفاسق وظالم، بنص القرآن الكريم، أي أنه مستحق لتلك الأسماء والأوصاف الشرعية لنفس الشخص في نفس الوقت، وأنها على ظاهرها تعني الكفر الناقل عن الملة، فيكون الفسق هو فسق الكفر، والظلم هو ظلم الكفر، وتكون كلها حينئذ ناقلة عن الملة ضرورة.

وهذا هو الحق الذي نرجحه، وهو ما أشبعناه بحثاً في الباب المعنون بـ(**شبهات حول تكفير من لم يحكم بما أنزل الله**)، من كتابنا: (**الحاكمية، وسيادة الشـرع**). ومع ترجيحنا لهذا فنحن لا نقطع به، ونحن فقط نخطّئ المخالف، فلا نكفره أو نضلله أو نفسقه على أساس ذلك، معاذ الله.

❄ فرع: <u>الوجه الخامس</u>: وجوب ترك جميع المعالجات التي لم تنبثق من العقيدة الإسلامية

ذلك لأن كل مشرّع من دون الله طاغوت، والطاغوت لا بد من اجتنابه، بل رفضه والكفر به.

❋ فقد قال تقدست أسماؤه: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (256) اللّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُواْ يُخْرِجُهُم

مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّوُرِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (257)﴾، (البقرة؛ 2: 256 – 257).

❋ وقال جل جلاله، وتباركت أسماؤه: ﴿ألم تر الى الذين يزعمون أنهم أمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت، وقد أمروا أن يكفروا به، ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا﴾، (النساء؛ 4: 61).

❋ وقال تعالى ذكره: ﴿والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها﴾،

❋ **وعن** عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، أخرجه البخاري في صحيحه (ج2/ص959/ح2550) فقال: [حدثنا يعقوب حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن القاسم بن محمّد عن عائشة رضي الله عنها قالته]، ثم قال البخاري: (رواه عبد الله بن جعفر المخرمي وعبد الواحد بن أبي عون عن سعد بن إبراهيم)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج3/ص1343/ح1718)؛ وابن حبان في صحيحه (ج1/ص210/ح27)؛ وابن ماجه في سننه (ج1/ص7/ح14)؛ وأبو داود في سننه (ج4/ص200/ح4606)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج6/ص240/ح26075)، (ج6/ص270/ح26372)؛ والقضاعي في مسند الشهاب (ج1/ص231/ح359)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص119/ح20158)، (ج10/ص150/ح20323)، (ج10/ص252/ح20985)؛ وابن الجارود في المنتقى (ج1/ص251/ح1002)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج3/ص1344/ح1718) بلفظ: [«**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**»]؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج6/ص146/ح25171)؛ وأبو يعلى في مسنده (ج8/ص71/ح4594)؛ وغيرهم.

فقوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه: فهو رد**» يقضي بأن كل ما هو ليس من الإسلام، كأن يكون من الاشتراكية أو الرأسمالية أو الديمقراطية الليبرالية، أو الموروثات القومية والقبلية، وما يسمّى بــ«**الخصوصيات الحضارية والاجتماعية**»، ونحوه، فلا بد من ردّه ورفضه، ولا يجوز التقيّد به. ولمَّا كان الإسلام كله مبنياً على الرد إلى الله ورسوله، والقبول والتسليم لهما، لزم ضرورة أن يكون كل ما يجب رده، ويحرم قبوله من الكفر، المناقض للإسلام كل المناقضة.

وهذا الحديث الصحيح المشهور أحد الأحاديث الأركان ـ من أركان الشريعة ـ لكثرة ما يدخل تحته من الأحكام، ولأنه عمدة في جعل الإسلام هو المقياس للحلال والحرام، وكأن الإسلام مرآة تعرض عليها جميع القوانين العقلية والاجتهادات والأعمال، فما كان منها اسلاماً تقيدت به الأمة، وما كان منها خارجاً عن الإسلام كفرت الأمة به، ووجب عليها رفضه، وأثم كل من يتقيد به، وربما كفر وارتد عن الإسلام!

وعليه فكل المعالجات التي لم تكن العقيدة الإسلامية أساساً لها فإنها كفر لابد من ردها، وعدم التقيد

بها، لأنها ليس مما جاء به محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لأن مقصود قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أَمْرِنَا» الواردة في الحديث: «**أحدث في أمرنا**» هو الإسلام، أي الشرع، والذي ليس عليه أمرنا هو الضد من ذلك، وعلى طرف نقيض منه، أي هو الكفر بعينه، وهو الطاغوت، الذي أمرنا الله تعالى أن نكفر به.

❄ فرع: الوجه السادس: الشرع هو الحَكَم حتى في العلاقات والسياسة الدولية

إذا كان الشرع قد قيّد أفعال الإنسان بالحلال والحرام سواء في المعاملات أو العقوبات أو الزواج أو الطلاق، فإنه كذلك جعل السياسة الخارجية للدولة الإسلامية مسيّرة بأمر الشارع، فالحرب والسلم والمعاهدات، كل ذلك جاء الشرع ببيان أحكامه، وحرم على المسلمين عقد الاتفاقات الدولية بخلاف الأحكام الشرعية، لأن السيادة للشرع في كافة شؤون المسلمين، ودليل ذلك، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، خالف الرأي العام للأمة وقام بإجراء عقد اتفاق دولي بين الدولة الإسلامية ودولة الكفر بمكة آنذاك بما عرف باسم (صلح الحديبية)، عندها رأى المسلمون أن الاتفاقيات مذلة للمسلمين وفي غير صالحهم، وتزعّم المعارضة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، محاولاً كسب الصدّيق أبي بكر رضي الله عنه إلى جانبه في الرأي، فرفض أبو بكر ذلك منحازاً للرأي الذي نفذه رئيس الدولة الإسلامية، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. ولكن المعارضة سرعان ما تراجعت عن موقفها، لأن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم ينزل، كعادته، عند رأي الأغلبية من المسلمين، ولأن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم قدّم للأمة سبباً أدّى إلى توقف الأغلبية عن المعارضة بقوله لهم: «**إني رسول الله، ولست أعصيه، وهو ناصري**».

بعد سماع المسلمين لهذا القول من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، سلّموا وانقادوا وتخلّوا عن موقف المعارضة للاتفاق مع قريش، لأن رئيس الدولة أخبر الأمة أن ما تمّ في الحديبية من صلح إنما هو بناء على أمر الله تبارك وتعالى، أي أن الله سبحانه وتعالى هو الذي أمر رسوله محمّد صلى الله عليه وعلى آله وسلم بقبول شروط الصلح، فلم يعد أمام النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وبقيّة المؤمنين سوى السمع والطاعة.

وكان من لطف الله ورحمته بهم وتودده إليهم، أن أخبرهم، سريعاً، أن الصلح لن يكون في صالح الدولة الكافرة، وأنه فتح مبين! ولكن لم تكن هناك مندوحة من السمع والطاعة، حتى لو كان الصلح في مصلحة الدولة الكافرة، وحتى لو كان هزيمة نكراء، فأمر الله واجب النفاذ، وحكمه واجب الطاعة؛ فهو يحكم لا معقّب لحكمه، ولا راد لمشيئته، لا إله إلا هو ولا رب سواه، عليه نتوكل، وبه نتأيد، وإليه ننيب.

لذلك فإنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لما قبل شروط الكفار يوم الحديبية، كان قبوله اذعاناً لحكم

الشرع، وخضوعاً للسيد المطلق السيادة، لا إله غيره، ولا رب سواه. ولما علم المسلمون ذلك أذعنوا أيضاً وسلموا بما جرى عليه الصلح، ثم جاءت البشارة بالفتح بعد ذلك، لا قبله!
لا يقال أنهم ترددوا في التحلل، وذبح الهدي، وحلق الشعر! لا يقال ذلك لأن النبي، صلى الله عليه وسلم، لم يقرهم وغضب وأنكر. وحُسن الظن بأولئك السعداء الذين شهد الله لهم بالجنة والرضوان يقتضي أن نعتذر لهم بأنهم كانوا يأملون حتى اللحظة الأخيرة بمجيئ وحي ناسخ، يحقق لهم أمنية القلب: دخول المسجد الحرام وإكمال النسك!

وحسن الظن بالله، جل جلاله، أنه غفر لهم ذلك التردد القبيح، الذي كان بلا شك عصياناً، وتقصيراً قبيحاً في حق الله وحق رسوله!

وكذلك فإن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما وصل المدينة وأقام الدولة، بدأ بممارسة صلاحياته كرئيس للدولة الإسلامية، فقام بعقد تحالف اتحادي (أي: اتحاد كونفيدرالي) مع اليهود عرف باسم (عقد الصحيفة) وكان مما جاء فيه: «**وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله عز وجل، وإلى محمّد صلى الله عليه وسلم**» أي أن أي خلاف بين اليهود سيكون الشرع هو الحكم فيه، وكذلك كل خلاف بين اليهود، ككيان، والمسلمين، سيكون الشرع هو الحكم فيه، وكذلك كل خلاف بين اليهود، ككيان، والمسلمين كدولة انما مرده إلى الشرع؛ فنصت الصحيفة على أنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة، أفراداً وجماعات ودول، من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله عز وجل، والى محمّد، رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

فمن هذه السنّة العملية التي تبلورت في اتفاقين دوليين ثابتين، نعلم بوجودها بنقل تواتر: الأول مع قريش والثاني مع اليهود، وما نصت عليه الاتفاقيتان ليدُل بوضوح على أن الشرع كان دوما هو صاحب السيادة في السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية للدولة الإسلامية، فلا يجوز عقد أي اتفاقية أو معاهدة أو حلف يخالَفُ به الإسلام، ولا تجوز، مطلقاً، المشاركة في منظمة، أو حلف، أو اتحاد، أو جبهة دولية يناقض ميثاقُها قطعيات الإسلام.

❄ فصل: إشكالية (التحاكم) في دار الكفر

وبالرغم من أننا قد استوعبنا – أو كدنا – موضوع (التحاكم) في مناقشة (**الوجه الثالث**)، إلا أنه قد بقيت قضية مهمة تقلق مضاجع المؤمنين في زمننا هذا الذي تحولت فيه الدنيا بأسرها إلى دار كفر، تسود فيها أنظمة الكفر، ولا يحكم فيها بما أنزل الله (اللهم إلا في بعض المسائل الجزئية مثل ما يسمُّونه بـ«**الأحوال الشخصية**»، وفي التحاكم الاختياري بين الورعين من المؤمنين)، ألا وهي الترافع والتخاصم إلى محاكم وأنظمة تقوم أساساً على الكفر، وإلى قضاة لم يتم تعيينهم بطريقة شرعية، لا سيما إذا كان

أطراف النزاع في بلد أكثر أهلها من الكفار الأصليين كبريطانيا مثلاً.

من الواضح أن الإشكالية هنا في التحاكم بمعني القضاء والتنفيذ. أما الفتيا، أي طلب حكم الله في المسألة على وجه غير ملزم، فلا يتصور إلا بالرجوع إلى ما أنزل الله، أي إلى كتاب الله وسنّة رسوله. وكذلك التشريع، أي سن اللوائح والأنظمة والقوانين، فلا يتصور إلا من ذي سلطان، أو مشارك في السلطان. ولا يجوز لذي السلطان المسلم إلا أن يسن ما تم استنباطه بطريقة صحيحة من الكتاب والسنّة لا غير، ولا يجوز له غير ذلك إن كان متفرداً بالسلطان. كما لا يجوز له أن يقبل السلطان مشروطاً بأن يحكم بغير ما أنزل الله، ولا بحال من الأحوال. والمسلم لا يجوز له أن يشارك مختاراً في حكم الكفر بحال من الأحوال، كما سنبرهن عليه في كتابنا: (**الحاكمية، وسيادة الشرع**) بما لا مزيد عليه، إن شاء الله، جل وعز.

فالإشكالية إذاً هي: ماذا يفعل الفرد المسلم، الذي يعيش في دار الكفر، أي تحت سلطان الكفر، أو تحت حكم الكفار، إذا ادّعى عليه مُدّع وطلبه إلى القضاء، أو كان له حق على أحد ولم يستطع الوصول إليه بصلح أو تحكيم اختياري أو شفاعة أو وساطة خير، أو أصابته مظلمة من السلطة الحاكمة نفسها، أو من جهة أخرى، وعجز عن دفعها بشتى الوسائل، ولم يبقى إلا التظلم إلى القضاء المختص أو إلى جهة إدارية أعلى. فما ذا يكون العمل حينئذ؟!

الحق الذي تدل عليه الأدلة أعلاه أنه يجوز له ذلك بشرط أن لا يطالب بحق، أو يدفع مطالبة أو ظلم إلا فيما وافق شرع الله، كما يعلمه هو يقيناً إما باجتهاده واستنباطه هو، أو إتباعاً لغيره من المجتهدين وفق الدليل، أو تقليداً لمن يثق به من أهل الاجتهاد والفتيا. هذا ينطبق على الشكل والموضوع، فليس أحدهما أولى من الآخر بلزومية التحاكم إلى ما أنزل الله فيه. فلا يجوز له، مثلاً، الدفع في قضية من القضايا بسقوط الحق فيها بالتقادم، أو بفوات المدة الزمنية المحددة في نظام الكفر للترافع بها، حتى ولو كان في ذلك تسهيلاً وتسريعاً للترافع، لأن كل ذلك لا يجوز في شرع الله، فلا سقوط للحقوق بالتقادم، ولا أمد زمني في الترافع.

وإذا كان له دين على أحد لم يجز له إلا أن يطالب برأس ماله من مقتدر مليء، من غير زيادة ربوية قد ينص نظام الكفر على استحقاقه لها، كما هو حال الأغلبية الساحقة من الأنظمة الكفرية التي تعتبر الربا حقاً مشروعاً. ولا يجوز له حتى المطالبة بتلك الزيادة الربوية، على وجه المناورة و«**التكتيك**»، لتخويف الخصم ودفعه إلى التسليم برأس المال، وسرعة دفعه، في مقابل «**التنازل**» عن ذلك الربا، مثلاً. وإذا حكم له بمثل تلك الزيادة الربوية وجب عليه رفضها، وإبلاغ القاضي بذلك، وعدم استلامها ولا حيازتها، ولتترك في خزينة المحكمة أو صندوقها. فالمؤمن في كل تلك الأحوال إنما يتحاكم إلى شرع الله، لا إلى

الطاغوت، ولو وجد قاضياً شرعياً، لا يحكم إلا بالشرع، قد تم تنصيبه تنصيباً صحيحاً، لما ترافع إلا إليه. فالمطالب يحقه الشرعي في رأس المال، مثلاً، المترافع بموجب الضرورة إلى ذي سلطان أو قاضى كافر أو قاضى يحكم بنظام كفر، أو قاضى لم يعين بطريقة شرعية صحيحة، لم يتحاكم إلا إلى ما أنزل الله، وهو بذلك مسلم مؤمن.

في حين أن القاضي أو المتنفذ الذي يحكم له بحقه أو ينفّذ له ذلك الحق ويستحصله له لأن ذلك هو نص القانون الذي سنّه البرلمان صاحب السيادة، أو الملك صاحب الحق «**الإلاهي**»، أو هو العرف المتوارث الساري الذي قبله الناس على تطاول القرون، والناس هم مصدر السلطات، هو بذلك المعتقد مشرك كافر، وهو من أهل النار يوم القيامة إن كانت بلغته رسالة الله، وقامت عليه الحجة، بغض النظر عن موافقة حكمه في تلك المسألة العينية لحكم الله ورسوله مصادفة، أو عدم موافقته.

أما من زعم أن ذلك الترافع تحاكم إلى الطاغوت، فهو لم ينظر إلى المسألة في جوهرها بعمق ودقة؛ فاستحقاق رأس المال للدائن على المدين تتفق فيه أكثر الشرائع، إن لم يكن جميعها. فمن رد ذلك إلى أمر الله ونهيه فهو المسلم المؤمن، ومن رده إلى عرف، أو عقل، أو مصلحة، أو أمر برلمان أو مرسوم ملكي فهو مشرك كافر. **فالقضية قضية اعتقاد في مرجعية معينة والرد إليها**، أي أن القضية هي:

أولاً: قضية اعتقاد المتحاكم ومرجعيته؛

وثانياً: قضية نص النظام ومحتواه، في المقام الأول وليست شخصية من يطبّقه، أو إحسان هذا للتطبيق من عدمه.

فالطاغوت ليس شخصاً معيناً، وإنما هو اعتقاد معين، ينبثق منه نظام معين، أو هو كيان معنوي، قد يمثله أشخاص أو مؤسسات أو دول. فليست القضية إذاً هي سداد رأس المال أو عدمه، أو من له سلطة الحكم أو صلاحية تنفيذ ذلك الحكم؛ وهكذا في كافة المسائل والقضايا.

ومما يدل على بطلان قول هؤلاء أنهم عموماً يميزون بين الترافع إلى المحاكم، والرجوع إلى الشرطة والجهات التنفيذية، فيحرمون الأول، وربما كفَّروا بسببه، ولا يرون بأساً بالثاني.

والظاهر أنهم فهموا التحاكم على أنه التقاضي أو الترافع إلى المحاكم فحسب، وهذا كذلك باطل كما بيناه أعلاه، وهو تخصيص بدون مخصّص. نعم هناك فروق بين عمل القاضي وعمل الجهات التنفيذية، ولكن التحاكم هو التحاكم، وهو الرد إلى مرجعية معينة: إلى الله ورسوله عند أهل الإسلام، وإلى غيرهما أو إليهما بالشراكة مع غيرهما عند أهل الكفر، ولا ثالث لهما. لا يؤثّر في جوهر ذلك أن ما يقوم به القاضي يختلف عما يقوم به الشرطي، وهذان يختلفان ضرورة عن المفتي والمشرع، لأن البحث ليس في

خصوصيات أعمالهم، وحدود صلاحيات كل واحد منهم، ولكن البحث هو في: **الرد إلى الله ورسوله وحدهما، فيكون إسلاماً وإيماناً وتوحيداً، أم إلى غيرهما منفرداً أو معهما، فيكون كفراً وشركاً.**

* ويزداد هذا وضوحاً بما جاء في مرافعة جعفر بن أبي طالب، رضي الله عنه، المشهورة أمام النجاشي، رضي الله عنه، حيث أخرج ابن إسحاق في «**السيرة النبوية**»،(ج:2 ص:177)، بأصح إسناد يكون في الدنيا: [حدثني محمّد بن مسلم الزهري عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي عن أم سلمة بنت ابي أمية بن المغيرة زوج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قالت: لما نزلنا أرض الحبشة جاورنا بها خير جار، النجاشي، أَمِنًّا على ديننا، وعبدنا الله تعالى، لا نؤذى، ولا نسمع شيئا نكرهه، فلما بلغ ذلك قريشا ائتمروا بينهم أن يبعثوا الى النجاشي فينا رجلين منهم جلدين،]، فساقت أم سلمة هند بنت أبي أمية بن المغيرة، رضوان الله وسلامه عليها، الحديث إلى أن قالت: [فلما جاءوا، وقد دعا النجاشي اساقفته فنشروا مصاحفهم حوله، سألهم فقال لهم: (ما هذا الدين الذي قد **فارقتم** فيه قومكم، ولم تدخلوا في ديني، ولا في دين أحد من هذه الملل؟!)، قالت: فكان الذي كلمه جعفر بن أبي طالب فقال: له أيها الملك... إلخ]، والحديث طويل جداً، وممتع، فراجعه في سيرة ابن هشام، أو في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، حتى ترى أن جعفر إنما ترافع بالحق، وبما شرع الله، غير مداهن في دينه، ولا مبال بدين النجاشي وشرعه، بل هو قد فعل هذا مرتين: ترافع في المرة الأولى، ثم عاد رسل قريش فاستأنفوا القضية، فترافع جعفر للمرة الثانية، حتى هزم الله قريشاً وسفراءَها.

فهل يعقل أن يكون جعفر الطيار، وهو من كبار أولياء الله، قد تحاكم إلى غير شرع الله، وهبها كانت منه زلة، بجهل أو تأويل، أفلم تخبر به أم المؤمنين أم سلمة هند بنت ابي أمية بن المغيرة المخزومية، زوجها رسول الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، وهو الذي كان كل تسعة أيام في بيتها ، ويبيت على فراشها على مدى ستة أعوام طوال إلى أن توفاه الله؟! وهبها فاتها أن تخبره: ألم يعلمه اللطيف الخبير، الذي أحاط بكل شيء علماً، فيوحي إلى نبيه بالتحذير من العودة إلى مثله؟!

على أن واقع الحال في (**دار الكفر**) أن الكثير من الترافع إلى القضاء، ومراجعة الأجهزة التفيذية، إنما يتورط فيه المسلم مكرهاً، كأن يكون مهدداً بالترحيل وإنهاء حقه في «**اللجوء السياسي**»، أو يكون متهماً بدعم «**الإرهاب**»، أو نحو ذلك، فيحتاج المسلم إلى الدفاع عن نفسه ضرورة. وفي حالة الضرورة الملجئة هذه فمن الواضح أنه ليس على المسلم حرج في التحاكم إلى أنظمة الكفر وقضاته، حتى ولو كانت الأنظمة محل النظر مخالفة للشرع، فالمسلم حينئذ هو المضطر المكره، الذي يجوز له حتى التلفظ بالكفر أو التظاهر بالكفر.

وقد استشهد بعض أهل العلم أيضاً لما قلناه بثنائه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، على (**حلف الفضول**)، وأنه لو دعي لمثله في الإسلام لأجاب. ونحن لا نوافقهم على ذلك لأنه استشهاد في غير محله، لأسباب منها:

أولا: أن قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**لو دعيت إليه في الإسلام لأجبت**»، تقدير امتناع لامتناع، فلا هو دعي إلى مثله في الإسلام، ولا هو قد أجاب. فغاية الأمر أن يكون ذلك ثناءً على بعض مقاصد الحلف الجميلة: كالامتناع عن الظلم، ونصرة المظلوم، وحسن معاملة زوار بيت الله الحرام، ونحوه، وكل ذلك أقره الإسلام وزاده قوة. وليس في ذلك بالضرورة أي ثناء على الحلف من حيث هو حلف أي تعاقد على القتال المشترك، أو على إجراءاته من ترافع أو استعمال للقوة أو غير ذلك؛

ثانياً: أن الأحلاف كلها قد نسخت في الإسلام بعد ذلك بقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**لا حلف في الإسلام**»، فالمسلمون جميعاً أمة واحدة، وحلف واحد. وكذلك التحاكم إلى غير الشرع. فالثابت أن شكل الحلف قد نسخ، وكذلك بعض إجراءاته، فلم يعد الاستشهاد بثنائه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، على حلف الفضول وارداً، إلا فيما أقره الشرع من المعاني الجميلة آنفة الذكر؛

وقد أشبعنا موضوع (**حلف الفضول**) بحثاً، وميَّزنا ما نسخ من أحكامه، وما لم ينسخ، على وجه الاستقصاء في كتابنا: (**الموالاة والمعاداة**) فليراجع هناك، لا سيما أن الكثيرين من الباحثين، والمتطفلين على موائد البحث العلمي، قد جعلوا (**حلف الفضول**) مثل (**حمار جحا**) يحمل عليه كل شيء، أو (**مسمار جحا**) يعلق عليه كل شيء؛ وبعض ما زعموه مبرراً بحلف الفضول يصل إلى درجة الكفر البواح، عياذاً بالله، لذلك حرصنا ها هنا على التحذير من زلة بعض العلماء في استشهادهم به في موضوع (**التحاكم**)، وليس لهم فيه حجة مطلقاً.

❄ فصل: انعقاد الإجماع على سيادة الشرع

كما انعقد اجماع الصحابة على أن السيادة للشرع، فلم يخرج أحد من الخلفاء الأربعة عن نص في كتاب الله وسنّة رسوله، وذلك في جميع شؤون الحياة، اذ كانوا يدركون أن الاحتكام إلى الشرع من لوازم الإيمان، فلا ايمان إلا به، لذا كانت الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأيسرها على الناس، وأكثرها فعالية لإتقان العمل، فإذا وضع الكتاب أو السنّة لم يتعدوه إلى غيره اقتداء بالنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، واتباعاً له.

وقد اشتد تمسك الخلفاء الراشدين، وغيرهم من الصحابة، بالنصوص الشرعية على ظواهرها وعمومها وإطلاقها:

ــــ فقد قضى عمر بألا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً حتى أخبره الضحاك بن سفيان الكلابي ــ وهو أعرابي من أهل البادية ــ أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كتب اليه أن يورث أمرأة أشيم

الضبابي من ديته، فرجع عمر، وكما يقول الإمام الشافعي: (فلما بلغه خلاف فعله، صار إلى حكم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وترك حكم نفسه، وهكذا كان في كل أمره، وكذلك يلزم الناس أن يكونوا).

ـــ ومن المعلوم بضرورة الحس والعقل أن الأصابع تختلف في منفعتها، والدور المتميز للإبهام يدركه كل إنسان، حتى صغار الأطفال. لذلك حكم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بديَّات مختلفة لكل إصبع، كما يقتضيه العقل والمصلحة، ولكنه ضرب بـ«**العقلانية**»، و«**المصلحة**» عرض الحائط، عندما بلغه تسوية رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بينها، وقال صراحة: (**لو لم يبلغنا هذا، لحكمنا بغير هذا!**)، أو كلاماً نحوه. وقد ورد عن عمر من ذلك كثير!

ـــ ولقد بلغت قمة الالتزام لدى الخليفة الأول أبي بكر الصديق، رضوان الله وسلامه عليه، في كونه ثبت مصراً على اتباع ما جاء به الشرع، وما أمر به رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، رغم أنه كان في المقابل رأي يبدو فيه الصلاح في ظروف خاصة تمر بالدولة الإسلامية، فإنه لما توفي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وكفر من كفر من العرب، رأى أبو بكر قتال من منع الزكاة، فقال عمر: كيف تقاتل وقد قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»، فقال أبو بكر: (والله لأقاتلن من فرّق بين ما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم)، ثم تابعه بعد عمر. فلم يلتفت أبو بكر إلى مشورة اذ كان عنده حكم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة، وارادوا تبديل الدين وأحكامه وامتنعوا بالقوة المسلحة.

ـــ وروي أن الإمام طاوس كان يصلي ركعتين بعد العصر فانتهره ابن عباس، رضي الله عنهما، فقال طاوس، متأولاً: (إنما نهى عنهما أن يوصل ذلك إلى الغرور)، أو كلاماً نحو ذلك، فقال ابن عباس: فإن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قد نهى عن صلاة بعد العصر! وما أدري أيعذب عليه أو يؤجر؟! لأن الله تعالى يقول: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً﴾، (الأحزاب؛ 33:36). وقال الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، موافق لما قدمنا ذكره من الحث على اتباع السنّة)، وقد وافقه الذهبي على هذا التصحيح.

والمهم هنا موقف الإمام الحبر البحر ابن عباس، رضي الله عنهما، من أوامر الله ونواهيه من حيث المبدأ، وإلا فإن النافلة بعد العصر مختلف فيها، والأرجح أنه لا بأس بها، وإن لم تكن من السنن الرواتب، وطاوس إنما أحال إلى رأي مجرد، وتعليل لا يدعمه نص، ورجم قبيح بالغيب، وهذه إحالة باطلة على وجه الإطلاق، ولا ريب.

فالصحابة رضوان الله عليهم، بمجموعهم، لم يكونوا قطعاً ليسكتوا عن عمل يخالف الشرع، فضلاً عن

تفانيهم في المحافظة على بقاء السيادة له، فنفّذوا أمر الخليفة في قتال مانعي الزكاة، لما ظهر لهم وجه الحق المتمثل في الاستناد إلى الدليل. وقد بلغ الصديق رضي الله عنه ذروة التقيّد بما أمر به الرسول، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، حين جرى بحث وقف مسيرة جيش أسامة إلى بلاد الشام، الخاضعة للروم، ليظل في عاصمة الدولة الإسلامية، حمايةً لها، بينما جيش خالد بن الوليد في بلاد اليمامة يقاتل المرتدين، فقال قولته المشهورة: (لو لعبت الكلاب بخلاخيل نساء المدينة، ما رددت جيشاً أنفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم).

وقد أورد الإمام ابن القيم طرفاً من أقوال الأئمة منذ عهد الصحابة، فمن بعدهم، في كتابه القيم: «**إعلام الموقعين**»، (ج:2 ص:281 وما بعدها)، حيث بوب قائلاً: [(**أقوال العلماء في العمل بالنص**)، ثم قال: [وقال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال: أرسل عمر بن الخطاب إلى شيخ من زهرة كان يسكن دارنا فذهبت معه إلى عمر رضي الله عنه فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال: أما بالحق فلفلان، وأما النطفة فلفلان، فقال عمر: صدقت ولكن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قضى بالفراش.

قال الشافعي: وأخبرني من لا أتهم عن ابن أبي ذئب قال: أخبرني مخلد ابن خفاف قال: ابتعت غلاما فاستغللته ثم ظهرت منه على عيب، فخاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز فقضى لي برده، وقضى علي برد غلته، فأتيت عروة فأخبرته فقال: أروح إليه العشية فأخبره أن عائشة أخبرتني أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قضى في مثل هذا أن الخراج بالضمان، فجعلت إلى عمر فأخبرته بما أخبرني به عروة عن عائشة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ فقال عمر: فما أيسر هذا علي من قضاء قضيته، اللهم إنك تعلم أني لم أرد فيه إلا الحق فبلغتني فيه سنّة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأرد قضاء عمر وأنفذ سنّة رسول الله، صلى الله عليه وسلم. فراح إليه عروة، فقضى لي أن آخذ الخراج من الذي قضى به علي له.

قال الشافعي: وأخبرني من لا أتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال: قضى سعد بن إبراهيم على رجل بقضية برأي ربيعة بن أبي عبد الرحمن، فأخبرته عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بخلاف ما قضى به فقال سعد لربيعة: هذا ابن أبي ذئب وهو عندي ثقة يخبرني عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بخلاف ما قضيت به، فقال له ربيعة: قد اجتهدت ومضى حكمك، فقال سعد: واعجبا، أنفذ قضاء سعد بن أم سعد وأرد قضاء رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟! بل أرد قضاء ابن أم سعد وأنفذ قضاء رسول الله، صلى الله عليه وسلم،؛ فدعا بكتاب القضية فشقه وقضى للمقضي عليه...
وقال أبو النضر هاشم بن القاسم: حدثنا محمّد بن راشد عن عبدة بن أبي لبابة عن هشام بن يحيى المخزومي أن رجلا من ثقيف أتى عمر بن الخطاب فسأله عن امرأة حاضت وقد كانت زارت البيت يوم

النحر، ألها أن تنفر؟ فقال عمر: لا، فقال له الثقفي: إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أفتاني في مثل هذه المرأة بغير ما أفتيت به، فقام إليه عمر يضربه بالدرة ويقول له: لم تستفتيني في شيء قد أفتى فيه رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ ورواه أبو داود بنحوه.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا صالح بن عبد الله حدثنا سفيان بن عامر عن عتاب بن منصور قال: قال عمر بن عبد العزيز: لا أرى لأحد مع سنّةٍ سنّها رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

وقال الشافعي: أجمع الناس على أن من استبانت له سنّة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس. وتواتر عنه أنه قال: إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط. وصح عنه أنه قال: إذا رويت عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حديثا ولم آخذ به فاعلموا أن عقلي قد ذهب. وصح عنه أنه قال: لا قول لأحد مع سنّة رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

وقال إسرائيل عن أبي إسحاق عن سعد بن إياس عن ابن مسعود أن رجلا سأله عن رجل تزوج امرأة، فرأى أمها فأعجبته فطلق امرأته ليتزوج أمها، فقال: لا بأس، فتزوجها الرجل وكان عبد الله على بيت المال، فكان يبيع نفاية بيت المال يعطي الكثير ويأخذ القليل حتى قدم المدينة فسأل أصحاب محمد، صلى الله عليه وسلم، فقالوا: لا تحل لهذا الرجل هذه المرأة ولا تصلح الفضة إلا وزنا بوزن، فلما قدم عبد الله انطلق إلى الرجل فلم يجده ووجد قومه فقال: إن الذي أفتيت به صاحبكم لا يحل، وأتى الصيارفة فقال: يا معشر الصيارفة إن الذي كنت أبايعكم لا يحل، لا تحل الفضة إلا وزنا بوزن.

وفي صحيح مسلم من حديث الليث عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن أبا هريرة وابن عباس وأبا سلمة بن عبد الرحمن تذاكروا في المتوفى عنها الحامل تضع ثم وفاة زوجها، فقال ابن عباس: تعتدّ آخر الأجلين، فقال أبو سلمة: تحل حين تضع، فقال أبو هريرة: وأنا مع ابن أخي، فأرسلوا إلى أم سلمة فقالت: قد وضعت سبيعة بعد وفاة زوجها بيسير فأمرها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن تتزوج.

وقد تقدم من ذكر رجوع عمر رضي الله عنه، وأبي موسى وابن عباس عن اجتهادهم إلى السنّة ما فيه كفاية]، **انتهى كلام الإمام ابن القيم، وقد حذفنا كلاماً يسيرا رمزنا له بنقاط هكذا (...).**

من هذا كله، نستدل على أن إجماع الصحابة قام على أن السيادة للشرع، وانعقد على عدم جواز أن تكون لغيره من حاكم أو محكوم. وبقي إجماع الأمة جمعاء منعقداً على ذلك في كل العصور التالية، حتى وقع أكثر العالم الإسلامي فريسة للاستعمار الغربي الحديث في أوائل القرن الهجري الرابع عشر المنصرم.

❄ فصل: الدليل العقلي على سيادة الشرع

وحتى الدليل العقلي يقطع بأن الحاكم هو الشرع، لأن الحاكم على الأشياء من حيث الحِل والحرمة، وعلى أفعال العباد من حيث كونها واجباً أو مندوباً أو مكروها أو مباحاً، وعلى الأمور والعقود من حيث كونها أسباباً أو شروطاً أو موانع أو صحيحة أو باطلة أو فاسدة أو عزيمة أو رخصة، كل ذلك ليس من قبيل

ملاءمتهما للطبع أو عدم ملاءمتها، أي إحداثها للذة أو لألم، وهو يُدرك بالحس المباشر أو الذوق، ولا من قبيل الكمال والنقص، وهو يُدرك بالحس والعقل أيضاً، وإنما هو من قبيل ترتّب المدح والذم، والثواب والعقاب عليها من الله تعالى، في الدنيا والآخرة؛ أي أن محل البحث هو ما يقوم بذات الله تبارك وتعالى من غضب أو رضى، ومن ذم أو مدح، ومن إرادة العقوبة، أو إرادة المثوبة تجاه ذلك الفعل الإنساني المحدد، وهذا لا مجال للعقل أن يحكم فيه إلا بأنه ممكن من الممكنات فقط، لأمور منها:

(1) ـــ أن أفعال الله التكوينية وأحكامه الشرعية، في التحليل النهائي، لا تعلل؛ أي أنها لا تعود لأسباب موجبة أوجبت على الله أن يفعل كذا أو أن يحكم بكذا، بل هي تعود (ولو بعد سلاسل طويلة من الأسباب المتوسطة) إلى الإرادة الحرة، والاختيار المحض: ﴿فعَّال لما يريد﴾، (البروج؛ 85: 16)، ﴿إن الله يحكم ما يريد﴾، (المائدة؛ 4: 1)، ﴿يخلق ما يشاء ويختار، ما كان لهم الخيرة، سبحان الله وتعالى عما يشركون﴾، (القصص؛ 28: 68)، ﴿لا يسأل عما يفعل، وهم يسألون﴾، (الأنبياء؛ 21: 23)، كما هو في الفصل المسمَّى: (**أفعال الله وأحكامه لا تعلل، بل هو يفعل ما يشاء ويختار، ويحكم ما يريد**)، من كتابنا هذا: (**كتاب التوحيد**).

والعملية العقلية إنما هي: ربط معلولات بعللها، وربط أسباب بمسببات، وربط نتائج بمقدمات، وإذ أن أفعال الله، جلّت قدرته، لا تعلل، وكذا أحكامه (في التحليل النهائي)، لم يعد للعقل إمكانية أصلاً في الوصول إليها، وإنما يدرك العقل فقط أنها من **المكنات المحضة**، ولا محيص له من انتظار الخبر بوقوعها فعلياً، إن خرجت من الإمكان إلى الوجود الفعلي، لا فرق بين الأفعال التكوينية التقديرية، والأقضية الدينية الشرعية.

(2) ـــ أن الله، جل جلاله وسمى مقامه، لا يلزمه تحليل الطيبات والملذات، وتحريم الخبائث والمؤلمات والمضرات، وإن كان غالب أحكامه هكذا، لا سيما في هذه الشريعة المحمّدية المباركة الخاتمة، رحمة ولطفاً بالعباد، لا لأمر وجب عليه، أو سلطة تعلوه وتأمر عليه، تعالى وتقدس. فالله هو السيد المطلق السيادة، الحر التام الحرية: **﴿يخلق ما يشاء ويختار﴾**، (القصص؛ 28: 68)، لا يستحيل عليه شيء، ولا يمتنع عليه شيء، إلا ما تقتضيه «**الحقانية**»، أي بموجب كونه (**الحق**) في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، وما يترتب على ذلك من الضرورات المفاهيمية والمنطقية والعقلية المطلقة؛ ولا يجب عليه شيء، إلا ما أوجبه على نفسه، ولا يحرم عليه شيء إلا ما حرّمه على نفسه بموجب «**القداسة**»، أي بموجب كونه (**القدّوس**) (**السّلام**)، ذي الكمال المطلق، والجمال المطلق، والجلال المطلق، السالم من كل عيب ونقص. وقد أشبعنا هذا بحثاً في الفصل المسمَّى: (**محمّد، صلى اله عليه وعلى آله وسلم: ﴿يحل لهم الطيبات، ويحرم عليهم الخبائث﴾**)، من كتابنا هذا: (**كتاب التوحيد**)، فليراجع.

(3) ـــ أن أفعال الله تبارك وتعالى ـ كذاته وصفاته ـ لا يقع عليها الحس في الدنيا مباشرة، لأنه جل

جلاله وراء الحجاب، فلا يمكن لعقل أو حس أن يهتدي لذلك، ولا مناص من الرجوع إلى الخبر الصادق عن الله في ذلك، قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ **لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ** وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾، (النساء؛ 4: 165)، وقال تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا (13) اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا (14) مَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى؛ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا** (15)﴾، (الإسراء؛ 17: 13-17).

ومادام الحكم لا يثبت إلا بأحد اثنين: إما الشرع، وإما العقل ومتعلّقاته من حس وذوق ونحوه، والعقل لا محل له هنا، لأن القضية قضية إيجاب وتحريم، أي قضية ما هو مراد الله، وأي شيء يُرضيه أو يُسخطه، وهل سيحاسب عليه ثم يثيب ويعاقب؟! والعقل لا يمكن أن يوجب أو يحرّم وفق مراد الله، ولا يعلم، بدون الخبر الصادق ما يقوم بذات الله، وليس ذلك منوطاً به، فتعيّن أن يكون الشرع هو الحاكم، فيتوقف الحكم على مجيء الرسول، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بالرسالة.

أما بالنسبة للرسول فظاهر من صريح الآية: ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا**﴾، (النساء؛ 4: 165). لأن نفي العذاب عن الناس قبل بعثة الرسول، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، يدل على عدم تكليفهم بالأحكام أو الاعتقادات. ومن هنا كان القول الصحيح هو: أن أهل الفترة ناجون، وهم الذين عاشوا بين ضياع رسالة وبعث رسالة، ويكون حكمهم حكم الذين لم تبلغهم رسالة، وذلك كمن عاشوا قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو من لم تبلغهم رسالته، لأن الله تبارك وتعالى ليس يعذب أحداً حتى يسبق إليه من الله خبر، أو يأتيه من الله بيّنة، وليس معذباً أحداً إلا بذنبه، بعد وصول النذارة له، وقيام الحجة عليه، وتبين الحق له.

وعليه فقبل بعثة الرسول، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا يقال أن حكم الأشياء والأفعال حلال أو حرام شرعاً، لأنه لا حكم لها أصلاً، وإلا لوقعنا في التناقض، الذي يظهر من تأمل قولنا أن الحكم الشرعي هو «**الحِل**»، مثلا، كما قال البعض، أو «**الحُرمة**» كما زعم آخرون، ولكننا أيضاً نقول أن الشرع هو الذي ينشئ الحكم إنشاءً، ولكن الشرع لم يأت بعد، فليس ثمة حكم أصلاً؛ فيكون الحكم موجوداً ومعدوماً في آن واحد، لشيء واحد، بنفس الشروط وتحت نفس الظروف، وهذا مستحيل!

بل للإنسان أن يفعل ما يريد دون التقيد بحكم، ولا شيء عليه عند الله حتى يبعث إليه رسولا، وحينئذ يتقيد بأحكام الله التي بلّغه اياها الرسول حسب ما بلّغها له، تماماً كذلك، من غير زيادة ولا نقصان. وهذا حال الناس بعد بعثة محمّد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فإن عموم آيات الأحكام تدل على وجوب الرجوع إلى الشرع وحده مطلقاً والتقيّد به، قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾،

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾.

وعليه فإن الحاكم هو الشرع، ولا حكم قبل وروده، والشرع هو الذي ينشئ الأحكام إنشاءً بوروده، وهي معدومة، لا وجود لها، قبل وروده، وما يفعله الإنسان ويسنّه لنفسه، بعقله، وفق ما يسمُّونه بـ(**القانون الطبيعي**)، أو (**الحقوق الطبيعية**)، أو شهوته وهواه، قبل ورود الشرع ليس شرعاً ولا حكماً، ولكنه «**عدم تكليف**»، أي «**عدم وجود للحكم الشرعي**» فقط لا غير، والعدم ليس شيئاً!

وعليه: فإن العقل ليس حاكماً، أي ليس مشرّعاً على وجه الابتداء والإنشاء، لا قبل ورود الشرع ولا بعد وروده، ولا في حال من الأحوال.

وأما كون العقل هو الذي يحكم بأن الله موجود، وأنه السيد الأعلى المطلق السيادة المستحق للطاعة عقلاً، وأن هذا الرجل المعيَّن نبي صادق من عند الله، وليس متنبئاً كاذباً على الله، وأنه من ثمّ معصوم ضرورة في التبليغ الصريح عن الله، وأن الصدق حسن، والكذب قبيح، وأن الماء ضروري للحياة، وأن الماء البارد لذيذ شربه للعطشان السليم، فلأن تلك ونحوها قضايا عقلية أو قضايا منطقية أو قضايا حسية، وليست قضايا شرعية، أي ليست تشريعاً على وجه الابتداء والإنشاء. لذلك فهي منوطة بالحس والعقل، قبل مجيء الوحي، وبعد مجيئه، على حد سواء.

فالعقل له وظائف محددة منها: الحكم على القضايا العقلية والحسية، ومن ذلك الحكم بصحّة النقل والخبر، وفهم النصوص والمقولات، شرعية كانت أو غير شرعية، وتحليل المفاهيم والمعاني، شرعية كانت أو غير شرعية. وهو متربّع على كرسي تلك المملكة، بتشريف الله له، مطلق اليد في ذلك الاختصاص، بإذن الله له. وهذا العقل قد حكم قبل ورود الشرع أن مراد الله، لا يعرف ضرورة، إلا بالخبر الصادق عنه، فقط لا غير؛ وهو يحكم اليوم، بعد ورود الشرع، بذلك الحكم بعينه، بدون تغيير، ولا زيادة أو نقصان.

فلا صحة إذاً لما قاله بعض الأكابر من: [**أن العقل حاكم، نصّب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ثم عزل نفسه!**]. نعم لا صحة لذلك، بل هذا من زلات العلماء الشنيعة، وأوهام الذهن الفظيعة، وهو هراء محض؛ فالعقل ما كان حاكماً قط، بالمعنى الشرعي المفصل أعلاه، كما أنه لم ينصّب الأنبياء، ولكنه أدرك حقيقة شخصياتهم، ومحتوى دعوتهم، وحَكَم بصدق نبوتهم، والله، تباركت أسماؤه وتقدست صفاته، هو الذي نصّبهم في مناصب النبوة، وهو كذلك الذي نصّب العقل في وظيفته.

فالعقل باقي في وظيفته، التي عيّنه الرب، جل وعلا، فيها على وجه التأبيد، وهو (**مناط التكليف**): لم

يعزل نفسه، ولا ينبغي أن يعزل نفسه، ومحال أن يعزل نفسه، ويَحرُمُ شرعاً أن يعزل نفسه، وإنما عَزَلَهُ من سفَّه نفسه، وضيَّع عقله بالكلية ممن كفر بالله ورسله: من الملحدين، والماديين، والعلمانيين، والرأسماليين، والاشتراكيين، والوثنيين، والثنويين، والمثلثين، وغيرهم من ملل الكفر والضلالة. كما أساء الى العقل، وكفّ يده، ظلماً وعدواناً، وكفراً بنعمة الله، المبتدعة المنحرفون، والمقلّدة الجامدون من المسلمين، وفي مقدمتهم، في زمننا هذا، أعداء الله من فقهاء السلاطين، وأهل الجهل المركَّب المتعالمين، والمقلدة الجامدين، وكثير من الدجاجلة أو من الغلاة المارقين أتباع الفرقة الوهابية، أدعياء «**السلفية**»، من اتباع ابن باز وابن عثيمين والألباني؛ ومن المدخليين والجاميين، كالفوزان والسدلان (الملقب بحق: الشيطان)، ومن شابههم وتبعهم ولحق بهم، من السفلة والتافهين والسطحيين والظلاميين، بل الخونة والدجّالين!

وإن كنت في شك من استحقاقهم لما أسلفنا من قبيح الصفات، فعليك بكتبهم التي يوزعونها مجاناً: «طاعة الرحمن في طاعة السلطان»، «القطبية، هي الفتنة فاعرفوها!»، «الحاكمية، وفتنة التكفير»؛ ومواقعهم الإلكترونية التي لا تعدّ ولا تحصى مؤكدة أن: (جعل الحاكمية قسما رابعا هو تقسيم مبتدع لا دليل عليه)، و(القسم الرابع توحيد الحاكمية جاء به السّروريون القطبيون)، و (جناية بدعة الحاكمية على الأمّة الإسلاميّة)، وغيرها، وغيرها؛ أخزاهم الله وأبعدهم، وقاتلهم، ولعنهم، وأبادهم.

❄ فصل: ما هي حقيقة شرك قوم لوط؟!

ولعل من خير ما نختتم به هذا الباب مراجعة قولنا في الباب الخامس المعنون (التوحيد: ماهيته وحقيقته) من كتابنا هذا: (كتاب التوحيد) أثناء ردّنا على ما يسمَّى (**هيئة كبار العلماء**) في السعودية، نصاً: (بل هناك جهل قبيح بحقيقة دعوة الأنبياء، إذ أن الظاهر أن أعضاء «**الهيئة**» يعتقدون أن الأنبياء كانوا يدعون الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له بالمعنى السطحي الساذج: قيام وقعود، وسجود، وذبح قرابين، وإيقاد شموع، ونحوه. وهذا كذب صريح على أنبياء الله المكرّمين، المطهرين المعصومين، يكفي لإبطاله مراجعة دعوة لوط، صلوات الله وسلامه عليه، أين هناك السجود والركوع؟! إنما كانت دعوته، في المقام الأول، إلى **ترك استحلال** الفواحش والمنكرات، ولم يرد فيها قط ذكر وثن أو صنم، أو آلهة يُسجد لها من دون الله، أو يستغاث بها، أو يستعاذ. بل لو زعم زاعم أن قوم لوط كانوا لا يرون ألوهية غير الله بالمعنى المحدود، كما تفهمه «**الهيئة**» المتخلفة عقلياً، لما كان بعيداً عن الصواب).

ثم استخرنا الله في مراجعة كل ما جاء في كتاب الله عن لوط وقومه، فوجدنا بترتيب المصحف:
(1)– قال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّن الْعَالَمِينَ * إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاء بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ * وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُواْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ * فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلاَّ امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ *

وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَراً فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾، (الأعراف؛ 7 : 80–83).

(2)– ﴿وَلَمَّا جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً وَقَالَ هَـذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ * وَجَاءهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُواْ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ هَـؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُواْ اللّهَ وَلاَ تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ * قَالُواْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ * قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ * قَالُواْ يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُواْ إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ * فَلَمَّا جَاء أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ * مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾، (هود ؛ 11 : 77–83).

(3)– وقال الله، تباركت أسماؤه: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ * قَالُواْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ * إِلاَّ آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ * فَلَمَّا جَاء آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ * قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ * قَالُواْ بَلْ جِئْنَاكَ بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ * وَأَتَيْنَاكَ بَالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ * فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَامْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ * وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاء مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ * وَجَاء أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ * قَالَ إِنَّ هَؤُلاء ضَيْفِي فَلاَ تَفْضَحُونِ * وَاتَّقُوا اللّهَ وَلاَ تُخْزُونِ * قَالُوا أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ الْعَالَمِينَ *قَالَ هَؤُلاء بَنَاتِي إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ * لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ * فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ * فَجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ * إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ * وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ * إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّلْمُؤمِنِينَ﴾، (الحجر ؛ 15 : 57–77).

(4)– وقال الله، تعالى مجده: ﴿وَلُوطاً آتَيْنَاهُ حُكْماً وَعِلْماً وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَت تَّعْمَلُ الْخَبَائِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَاسِقِينَ * وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، (الأنبياء ؛ 21 : 74–75).

(5)– ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ * قَالُوا لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَا لُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُخْرَجِينَ * قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ * رَبِّ نَجِّنِي وَأَهْلِي مِمَّا يَعْمَلُونَ * فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عَجُوزاً فِي الْغَابِرِينَ * ثُمَّ دَمَّرْنَا الْآخَرِينَ * وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَراً فَسَاء مَطَرُ الْمُنذَرِينَ * إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾، (الشعراء؛ 26 : 160–175).

(6)– وقال الله، عز شأنه: ﴿وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ * أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاء بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ * فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ * فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ * وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَراً فَسَاء مَطَرُ الْمُنذَرِينَ﴾، (النمل؛ 28 : 54–58)؛ ثم عقَّب، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى: آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ * أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاء فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ *

أَمَّن جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَاراً وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَاراً وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزاً أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاء الْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ * أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ * أَمَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ * بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ * وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ * لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ * قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ (69)﴾.

(7)– وقال الله، تقدست صفاته: ﴿وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ * أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ائْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ * قَالَ رَبِّ انصُرْنِي عَلَى الْقَوْمِ الْمُفْسِدِينَ * وَلَمَّا جَاءتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ * قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطاً قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ * وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ * إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزاً مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ * وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، (العنكبوت ؛ 29 : 28–35).

(8)– وقال الله، تباركت أسماؤه: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ بِالنُّذُرِ * إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِباً إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ * نِعْمَةً مِّنْ عِندِنَا كَذَلِكَ نَجْزِي مَن شَكَرَ * وَلَقَدْ أَنذَرَهُم بَطْشَتَنَا فَتَمَارَوْا بِالنُّذُرِ * وَلَقَدْ رَاوَدُوهُ عَن ضَيْفِهِ فَطَمَسْنَا أَعْيُنَهُمْ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ * وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ * فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ * وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ * وَلَقَدْ جَاء آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ * كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ * أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُوْلَئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَاءةٌ فِي الزُّبُرِ * أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ * سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ * بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ﴾، (القمر؛ 37: 33–46).

وجاء ذكر لوط، صلوات الله عليه، في معرض التأكيد على رسالته مع جملة الرسل، وعذاب قومه مع جملة المعذبين المهلكين، من مثل:

(9)– وقال الله، جل ذكره: ﴿وَيَا قَوْمِ لاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ * وَاسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾، (هود؛ 11: 89–90).

(10)– وقال الله، جل وعز: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ * وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ * وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَى فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ * فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ

أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾، (الحج؛ 22: 42-45).

(11)- وقال الله، سبحانه، وتعالى جده: ﴿**وَإِنَّ لُوطاً لَّمِنَ الْمُرْسَلِينَ** ❁ إِذْ نَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ ❁ إِلَّا عَجُوزاً فِي الْغَابِرِينَ ❁ ثُمَّ دَمَّرْنَا الْآخَرِينَ ❁ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ❁ وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، (الصافات؛ 37: 133-135).

وليس فيما سلف ذكر إلا لفاحشة إتيان الرجال شهوة من دون النساء، وزادتنا سورة العنكبوت فقط جريمتين: قطع السبيل، وإتيان المنكر في نواديهم، أي وإتيان المنكر في مجالسهم؛ فلا يوجد ذكر لآلهة أو أرباب أو أوثان أو أنصاب، وليس ثمة جدال حول البعث والنشور البتة، ولا كلام عن ذات الله وصفاته أصلاً.

ولقد اختلفت أقوال المفسرين من السلف في معنى قوله، جل جلاله: ﴿وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾، وقوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ﴾، وقد استوعبها الإمام الماوردي استيعاباً حسنا:

ــ كما جاء في تفسير الماوردي المسمَّى النكت والعيون (4/281-282): [قوله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ أي تنكحون الرجال. ﴿وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾ فيه ثلاثة أوجه: **أحدها**: أنه قطع الطريق على المسافر، قاله ابن زيد؛ **الثاني**: أنهم بإتيان الفاحشة من الرجال قطعوا الناس عن الأسفار حذراً من فعلهم الخبيث، حكاه ابن شجرة؛ **الثالث**: أنه قطع النسل للعدول عن النساء إلى الرجال، قال وهب: استغنوا عن النساء بالرجال.

﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ﴾ أي في مجالسكم المنكر فيه أربعة أوجه: **أحدها**: هو أنهم كانوا يتظارطون في مجالسهم، قالته عائشة رضي الله عنها. **الثاني**: أنهم كانوا يخذفون من يمر بهم ويسخرون منه روته أم هانئ عن النبي، صلى الله عليه وسلم. **الثالث**: أنهم كانوا يجامعون الرجال في مجالسهم، رواه منصور عن مجاهد. **الرابع**: هو الصفير ولعب الحمام والجلاهق والسحاق وحل أزرار القيان في المجلس؛ رواه الحاكم عن مجاهد].

قول الإمام الماوردي عن (قطع السبيل) في الوجه الأول: (أنه قطع الطريق على المسافر، قاله ابن زيد) فيه شيء من التقصير، لأنه يوهم قطع الطريق بالسلب والنهب، ونحو ذلك، وليس هذا هو قول ابن زيد، كما أتى به الإمام الطبري مفسراً: (قال ابن زيد، في قوله: ﴿وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾ قال: السبيل: الطريق. المسافر إذا مرّ بهم، وهو ابن السبيل قَطَعوا به، **وعملوا به ذلك العمل الخبيث**)؛ فعلى ذلك تكون الوجوه الثلاثة كلها زيادة تفنن وتفريع لجريمتهم الكبرى: إتيان الرجال في الأدبار.

وأما بالنسبة لقوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ﴾، فالوجه الثاني، الذي رجّحه الإمام الطبري، إنما تفرد بروايته أبو صالح باذام مولى أم هانئ، عنها، عن النبي، صلى الله عليه وسلم. وأبو صالح باذام مولى أم هانئ، ليس بالقوي، ولكن لم يتركه أحد، وله خصوصية بأم هانئ، فقد نشأ في بيتها، وهي التي وجهته

إلى طلب العلم. والوجه الرابع ساقط بالمرة، ولا تجد له طرقا إلى مجاهد أو ابن عباس إلا وهي منقطعة، أو مشحونة بالكذابين المتروكين. والوجه الأول رأي له وجاهته لأم المؤمنين عائشة، رضي الله عنها، والتظارط في المجالس قبيح، ولا شك، ولكنه ليس من الكبائر الموبقة، ويبعد أن يكون نبي الله لوط قد اعتنى به في أول الدعوة، حين تكون العناية بالكليات والأصول والمهمات، فترجَّح الوجه الثالث، وهو أنهم كانوا يجامعون الرجال في مجالسهم علانية، فيكون هذا زيادة تفنن وتفريع لجريمتهم الكبرى: إتيان الرجال في الأدبار، وهذا ما نرجحه، والله أعلم.

وبالرغم أن دقائق تفسير قوله، جل جلاله: ﴿وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾، وقوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ﴾، لا تعنينا ها هنا، ولا تأثير لها على ما سنقرره قريباً، إلا أنه من المستحسن سرد بعض الروايات والنقول المتعلقة بذلك استكمالاً للفائدة:

ـــ من مثل ما قد جاء في تفسير الطبري، جامع البيان [ت شاكر (20/28-31)]: [يقول تعالى ذكره مخبرا عن قيل لوط لقومه ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ أيها القوم، ﴿لَتَأْتُونَ الرِّجالَ﴾ في أدبارهم ﴿وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾ يقول: وتقطعون المسافرين عليكم بفعلكم الخبيث، وذلك أنهم فيما ذُكر عَنْهم كانوا يفعلون ذلك بمن مرّ عليهم من المسافرين، من ورد بلادهم من الغرباء.

* ذكر من قال ذلك: حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد، في قوله: (وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ) قال: السبيل: الطريق. المسافر إذا مرّ بهم، وهو ابن السبيل قَطَعوا به، <u>**وعملوا به ذلك العمل الخبيث**</u>.

وقوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ اختلف أهل التأويل في المنكر الذي عناه الله، الذي كان هؤلاء القوم يأتونه في ناديهم، فقال بعضهم: كان ذلك أنهم كانوا يتضارطُون في مجالسهم.

* ذكر من قال ذلك: حدثني عبد الرحمن بن الأسود، قال: حدثنا محمّد بن ربيعة، قال: حدثنا رَوْح بن عُطيفة الثقفيّ، عن عمرو بن مصعب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، في قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: الضراط.

وقال آخرون: بل كان ذلك أنهم كانوا يحذفون من مر بهم.

* ذكر من قال ذلك: حدثنا أبو كُرَيب وابن وكيع قالا: حدثنا أبو أسامة، عن حاتم بن أبي صغيرة، عن سماك بن حرب، عن أبي صالح، عن أمّ هانئ، قالت: سألت النبيّ، صلى الله عليه وسلم، عن قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قالَ: (كانوا يَحْذِفُونَ أهْل الطَّرِيقِ وَيَسْخَرونَ مِنْهُمْ)، فهو المنكر الذي كانوا يأتون.

ـــ حدثنا الربيع، قال: حدثنا أسد، قال: حدثنا أبو أُسامة، بإسناده عن النبيّ، صلى الله عليه وسلم، مثله.

ـــ حدثنا أحمد بن عبدة الضبي، قال: حدثنا سليم بن أخضر، قال: حدثنا أبو يونس القُشَيري، عن سِماك بن حرب، عن أبي صالح مولى أمّ هانئ، أن أمّ هانئ سُئلت عن هذه الآية ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾

فقالت: سألت عنها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: (كانُوا يَحْذِفُونَ أَهْلَ الطَّرِيقِ، وَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ).

ــ حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا يحيى بن واضح، قال: حدثنا عمر بن أبي زائدة، قال: سمعت عكرِمة يقول في قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: كانوا يُؤْذُون أهل الطريق يحذفون من مَرَّ بهم.

ــ حدثنا ابن وكيع، قال: حدثني أبي، عن عمر بن أبي زائدة، قال: سمعت عكرِمة قال: الحذف.

ــ حدثنا موسى، قال: أخبرنا عمرو، قال: حدثنا أسباط، عن السديّ ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: كان كلّ من مرّ بهم حذفوه، فهو المنكر.

ــ حدثنا الربيع، قال: حدثنا أسد، قال: حدثنا سعيد بن زيد، قال: حدثنا حاتم بن أبي صغيرة، قال: حدثنا سماك بن حرب، عن باذام- أبي صالح – مولى أمّ هانئ – عن أمّ هانئ قالت: سألت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن هذه الآية ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: "كانُوا يَجْلِسُونَ بالطَّرِيقِ، فَيَحْذِفُونَ أبْناءَ السَّبِيلِ، وَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ".

وقال بعضهم: بل كان ذلك إتيانهم الفاحشة في مجالسهم.

* ذكر من قال ذلك:

ــ حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا جرير، عن منصور، عن مجاهد، قال: كان يأتي بعضهم بعضا في مجالسهم، يعني قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾.

ــ حدثنا سليمان بن عبد الجبار، قال: حدثنا ثابت بن محمّد الليثيّ، قال: حدثنا فضيل بن عياض، عن منصور بن المعتمر، عن مجاهد، في قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: كان يجامع بعضهم بعضا في المجالس.

ــ حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا حكام، عن عمرو، عن منصور، عن مجاهد: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: كان يأتي بعضهم بعضا في المجالس.

ــ حدثنا ابن وكيع، قال: حدثني أبي، عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد، قال: كانوا يجامعون الرجال في مجالسهم.

ــ حدثني محمّد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى، وحدثني الحارث، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا ورقاء، جميعا عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: المجالس، و(المنكَرَ): إتيانهم الرجال.

ــ حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قَتادة، قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: كانوا يأتون الفاحشة في ناديهم.

ــ حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد، في قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: ناديهم: المجالس، و﴿المنكر﴾: عملهم الخبيث الذي كانوا يعملونه، كانوا يعترضون بالراكب، فيأخذونه ويركبونه. وقرأ: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾، وقرأ ﴿مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ

﴿الْعَالَمِينَ﴾.حدثني عليّ، قال: حدثنا أبو صالح، قال: حدثني معاوية، عن عليّ، عن ابن عباس، قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ يقول: في مجالسكم.

وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: معناه: وتحذفون في مجالسكم المارّة بكم، وتسخرون منهم؛ لما ذكرنا من الرواية بذلك عن رسول، صلى الله عليه وسلم]، انتهى كلام الإمام الطبري؛

ــ وجاء في تفسير عبد الرزاق (2/482/2177): [حدثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أخبرنا فُضَيْلٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾، قَالَ: «كَانَ **يُجَامِعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا** فِي الْمَجَالِسِ»].

ــ وجاء في تفسير مجاهد (ص:535): [أنبأ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حدثنا إِبْرَاهِيمُ، حدثنا آدَمُ، حدثنا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾، يَعْنِي: (فِي مَجَالِسِكُمْ، وَالْمُنْكَرُ: **أَتْوُهُمُ الرِّجَالُ**)].

ــ وجاء في تفسير مقاتل بن سليمان (3/381): [﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ يعني في مجالسكم المنكر يعني الحذف بالحجارة].

ــ وجاء في تفسير ابن أبي حاتم [محققا (9/3054/17271)]: [حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، حدثنا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ حَاتِمِ بْنِ أَبِي صَغِيرَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ فَقَالَ: كَانُوا يَحْذِفُونَ أَهْلَ الطَّرِيقِ وَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ]، وأخرجه الترمذي في سننه (ج5/ص342/ح3190) وحسنه؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج6/ص341/ح26935)، ج6/ص424/ح27423)، والحاكم في مستدركه (ج2/ص444/ح3537)، (ج4/ص316/ح7761) زاعماً أنه صحيح، أو على شرط مسلم، فلم يوفق؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص225/ح1617)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج24/ص412/ح1000)، (ج24/ص412/ح1002)؛ وغيرهم.

ــ وجاء في تفسير ابن أبي حاتم - محققا (9/3054/17272): [حَدَّثَنَا أَبِي حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الطَّبَّاعُ، حدثنا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ، حدثنا رَوْحُ بْنُ عَطِيَّةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الثَّقَفِيُّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قَالَتِ: الضُّرَاطُ].

ــ وجاء في تفسير ابن أبي حاتم [محققا (9/3054/17273)]: [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، حدثنا بُكَيْرُ بْنُ خَلَفٍ، حدثنا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حدثني أَبِي عَنْ يَزِيدَ بْنِ بَكْرٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ: سُئِلَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ مَا ذَاكَ الْمُنْكَرُ؟ قَالَ: كَانُوا يَتَضَارَطُونَ فِي الْمَجْلِسِ يَضْرِطُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَالنَّادِي: الْمَجْلِسُ].

ــ وجاء في تفسير ابن أبي حاتم [محققا (9/3054/17274)]: [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الأَحْمَسِيُّ، حدثنا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قَالَ: كَانُوا **يُجَامِعُونَ الرِّجَالَ** فِي مَجَالِسِهِمْ].

ـــ وجاء في تفسير ابن أبي حاتم [محققا (17275/3055/9)]: [حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قَالَ: الصَّفِيرُ وَلَعِبُ الْحَمَامِ وَالْجَلاهِقُ ... وَحَلُّ أَزْرَارِ الْقُبَاءِ]؛ وهذا إسناد منقطع: كل من مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ بن أبي عطاء الثقفي الصنعاني، ومُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ العبدي لم يدرك عمراً بن قيس الملائي، والمتن منكر باطل.

ولعل فيما مضى كفاية، والمهم، وهو المقطوع به أن الآيات لم تنسب إلى لوط، صلوات الله عليه، أي كلام عن آلهة، أو أوثان، أو أنصاب، أو جدال حول بعث أو نشور، ولا حرفاً واحداً.

وكذلك فإنه من المقطوع به أن لوطاً، صلوات الله عليه، من جملة المرسلين الذين قال الله، جل جلاله، وسما مقامه، فيهم وفي أممهم: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي **كُلِّ أُمَّةٍ** رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾، (النحل؛ 16 : 36)؛ وقال أيضاً: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾، (الأنبياء؛ 21 : 25)، وصيغة: (**ما ... إلا**) من صيغ الحصر، فما بُعِث رسول قط إلا بهذه: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾.

فوجب ضرورة أن يكون قوله: (إن الله حكم بحرمة إتيان الرجال في الأدبار فلا تستحلوه)، صورة من صور قوله: (اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ)؛ أي أن استحلالهم لإتيان الرجال عبادة للطاغوت، وترك لعبادة الله وشرك به، ضرورة ولا بد.

ومع وضوح ذلك، كالشمس في رابعة النهار، فإن الإمام الرازي أورد شبهة حول هذا، إليك نصها:
❋ كما جاء في تفسير الرازي المسمَّى: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (49/25): [وهاهنا مسائل: الْأُولَى: قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِقَوْمِهِ: اعْبُدُوا اللَّهَ، وَقَالَ عن لوط هاهنا أَنَّهُ قَالَ لِقَوْمِهِ: لَتَأْتُونَ الْفاحِشَةَ، فَنَقُولُ لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ لُوطًا عِنْدَ ذِكْرِ إِبْرَاهِيمَ، وَكَانَ لُوطٌ فِي زَمَانِ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَذْكُرْ عَنْ لوط أنه أمر قومه بِالتَّوْحِيدِ، **مَعَ أَنَّ الرَّسُولَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ**؛ فَنَقُولُ: حِكَايَةُ لُوطٍ وَغَيْرُهَا هاهنا ذَكَرَهَا اللَّهُ عَلَى سَبِيلِ الِاخْتِصَارِ، فَاقْتَصَرَ عَلَى مَا اخْتَصَّ بِهِ لُوطٌ وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ الْفَاحِشَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْهُ الْأَمْرَ بِالتَّوْحِيدِ، وَإِنْ كَانَ قَالَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ حَيْثُ قَالَ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: 59] لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَدْ أَتَى بِهِ إِبْرَاهِيمُ وَسَبَقَهُ فَصَارَ كَالْمُخْتَصِّ بِهِ، وَلُوطٌ يُبَلِّغُ ذَلِكَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ. وَأَمَّا الْمَنْعُ مِنْ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ كَانَ مُخْتَصًّا بِلُوطٍ، فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَظْهَرْ ذَلِكَ فِي زَمَنِهِ وَلَمْ يَمْنَعْهُمْ مِنْهُ، فَذَكَرَ كُلَّ وَاحِدٍ بِمَا اخْتَصَّ بِهِ وَسَبَقَ بِهِ غَيْرَهُ].

قول الإمام الرازي: (وَإِنْ كَانَ **قَالَهُ** فِي مَوْضِعٍ آخَرَ حَيْثُ قَالَ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ﴾

[الأعراف: 59])، إن كان الضمير في (**قَالَهُ**) يعود إلى لوط، فخطأ محض، لأن الآية المشار إليها تروي كلام نوح، والآيات المماثلة والمشابهة الأخرى، في سورة الأعراف وفي غيرها، تروي كلام أنبياء آخرين غير لوط؛ والصحيح أن القرآن لم يذكر قط عن لوط (الْأَمْرَ بِالتَّوْحِيدِ) على حد قول الرازي، أي بالمعنى البدائي السازج: آلهة وأوثان وأنصاب، (**مَعَ أَنَّ الرَّسُولَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ**).

وإقحام إبراهيم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، في القصة محاولة يائسة لحل إشكالية متوهمة: فإن إبراهيم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، لم يرسل إلى قوم لوط أصلاً، وحتى لو زعمنا جدلاً أنه أرسل لهم أولاً فأصبحوا موحدين، ثم انتكسوا في استحلال إتيان الرجال بعد أن ارتحل عنهم، فلا بد أن يكون هذا شركاً وعبادة للطاغوت لأن الله أرسل لهم رسولاً آخر هو لوط، وهو لا بد من جملة الرسل القائلين: ﴿ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ﴾.

ثم قررنا مراجعة الكتب القديمة لمزيد استجلاء لغوامض هذه القضية – مع أنها واضحة بحمد الله – بالرغم من علمنا أن الكتب الأولى لحقها التبديل والتحريف، وعبث بها فسقة الأحبار والرهبان، ولكنها تبقى أحسن الموجود. فوجدنا العهد القديم (الذي يضم التوراة، وكتباً أخرى) يذكر قبائل ومدن كثيرة في الأرض المقدسة، فلسطين وما حولها، منها الوثني، ومنها غير ذلك، ولا تذكر أن إبراهيم قد أمر بدعوتها، أو أرسل إليها، مع أنه كان كثير الترحال بينها، وقد وصل إلى مصر وجزيرة العرب مراراً؛ وهي كذلك لا تذكر عن قوم لوط إلا إتيان الرجال، تماماً كما جاء في القرآن، وإليك بعض النصوص:

ــ كما جاء في السفر الأول (سفر التكوين)، الإصحاح الثالث عشر والرابع عشر: [**عودة أبرام من مصر:**

13

1 وغَادَرَ أَبْرَامُ مِصْرَ وَتَوَجَّهَ هُوَ وَزَوْجَتُهُ وَلُوطٌ وَكُلُّ مَا كَانَ لَهُ، نَحْوَ مِنْطَقَةِ النَّقَبِ

2 وَكَانَ أَبْرَامُ يَمْلِكُ ثَرْوَةً طَائِلَةً مِنَ الْمَوَاشِي وَالْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ.

3 وَظَلَّ يَنْتَقِلُ فِي مِنْطَقَةِ النَّقَبِ مُتَّجِهاً إِلَى بَيْتِ إِيلٍ، إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ قَدْ نَصَبَ فِيهِ خِيَامَهُ أَوَّلاً بَيْنَ بَيْتِ إِيلٍ وَعَايَ.

4 حَيْثُ كَانَ قَدْ شَيَّدَ الْمَذْبَحَ أَوَّلاً، **وَدَعَا هُنَاكَ أَبْرَامُ بِاسْمِ الرَّبِّ.**

افتراق أبرام ولوط:

5 وَكَانَ لِلُوطٍ الْمُرَافِقِ لأَبْرَامَ غَنَمٌ وَبَقَرٌ وَخِيَامٌ أَيْضاً.

6 فَضَاقَتْ بِهِمَا الأَرْضُ لِكَثْرَةِ أَمْلاَكِهِمَا فَلَمْ يَقْدِرَا أَنْ يَسْكُنَا مَعاً.

7 وَنَشَبَ نِزَاعٌ بَيْنَ رُعَاةِ مَوَاشِي أَبْرَامَ وَرُعَاةِ مَوَاشِي لُوطٍ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْكَنْعَانِيُّونَ وَالْفِرِزِّيُّونَ يُقِيمُونَ فِي الأَرْضِ.

8 فَقَالَ أَبْرَامُ لِلُوطٍ: «لاَ يَكُنْ نِزَاعٌ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، وَلاَ بَيْنَ رُعَاتِي وَرُعَاتِكَ لأَنَّنَا نَحْنُ أَخَوَانِ.

9 أَلَيْسَتِ الأَرْضُ كُلُّهَا أَمَامَكَ؟ فَاعْتَزِلْ عَنِّي. إِنِ اتَّجَهْتَ شِمَالاً، أَتَّجِهْ أَنَا يَمِيناً، وَإِنْ تَحَوَّلْتَ يَمِيناً، أَتَحَوَّلْ أَنَا شِمَالاً».

لوط يختار سدوم:

10 وَتَلَفَّتَ لُوطٌ حَوْلَهُ فَشَاهَدَ السُّهُولَ الْمُحِيطَةَ بِنَهْرِ الأُرْدُنِّ وَإِذَا بِهَا رَيَّانَةٌ كُلُّهَا، قَبْلَمَا دَمَّرَ الرَّبُّ سَدُومَ وَعَمُورَةَ، وَكَأَنَّهَا جَنَّةُ الرَّبِّ كَأَرْضِ مِصْرَ الْمُمْتَدَّةِ إِلَى صُوغَرَ.
11 فَاخْتَارَ لُوطٌ لِنَفْسِهِ حَوْضَ الأُرْدُنِّ كُلَّهُ وَارْتَحَلَ شَرْقاً. وَهَكَذَا اعْتَزَلَ أَحَدُهُمَا عَنِ الآخَرِ.
12 وَسَكَنَ أَبْرَامُ فِي أَرْضِ كَنْعَانَ، وَأَقَامَ لُوطٌ فِي مُدُنِ السَّهْلِ حَيْثُ نَصَبَ خِيَامَهُ بِجُوَارِ سَدُومَ.
13 **وَكَانَ أَهْلُ سَدُومَ مُتَوَرِّطِينَ فِي الشَّرِّ، وَخَاطِئِينَ جِدّاً لَدَى الرَّبِّ.**
14 وَقَالَ الرَّبُّ لأَبْرَامَ بَعْدَ أَنِ اعْتَزَلَ عَنْهُ لُوطٌ: «ارْفَعْ عَيْنَيْكَ وَتَلَفَّتْ حَوْلَكَ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ، شِمَالاً وَجَنُوباً، شَرْقاً وَغَرْباً،
15 فَإِنَّ هَذِهِ الأَرْضَ الَّتِي تَرَاهَا، سَأُعْطِيهَا لَكَ وَلِذُرِّيَّتِكَ إِلَى الأَبَدِ.
16 وَسَأَجْعَلُ نَسْلَكَ كَتُرَابِ الأَرْضِ، فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَحَدٌ أَنْ يُحْصِيَ تُرَابَ الأَرْضِ يَقْدِرُ آنَئِذٍ أَنْ يُحْصِيَ نَسْلَكَ
17 قُمْ وَامْشِ فِي طُولِ الأَرْضِ وَعَرْضِهَا لأَنِّي لَكَ أُعْطِيهَا».
18 فَنَقَلَ أَبْرَامُ خِيَامَهُ ونَصَبَهَا فِي سَهْلِ مَمْرَا فِي حَبْرُونَ. وَهُنَاكَ شَيَّدَ لِلرَّبِّ مَذْبَحاً.

حرب الملوك:

14

وَحَدَثَ فِي زَمَانِ أَمْرَافَلَ مَلِكِ شِنْعَارَ وَأَرْيُوكَ مَلِكِ أَلاسَارَ وَكَدَرْلَعَوْمَرَ مَلِكِ عِيلاَمَ وَتِدْعَالَ مَلِكِ جُويِيمَ،
2 أَنَّ حَرْباً نَشَبَتْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ بَارَعَ مَلِكِ سَدُومَ وَبِرْشَاعَ مَلِكِ عَمُورَةَ وَشِنْآبَ مَلِكِ أَدْمَةَ وَشِمْئِيبَرَ مَلِكِ صَبُويِيمَ، وَمَلِكِ بَالَعَ الْمَعْرُوفَةِ بِصُوغَرَ.
3 هَؤُلاَءِ جَمِيعُهُمُ احْتَشَدُوا فِي وَادِي السِّدِّيمِ وَهُوَ بَحْرُ الْمِلْحِ (الْبَحْرُ الْمَيِّتُ)
4 وَكَانَ كَدَرْلَعَوْمَرُ قَدِ اسْتَعْبَدَهُمْ طَوَالَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَفِي السَّنَةِ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ تَمَرَّدُوا عَلَيْهِ.
5 وَفِي السَّنَةِ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ اجْتَمَعَ كَدَرْلَعَوْمَرُ وَحُلَفَاؤُهُ الْمُلُوكُ وَقَهَرُوا الرَّفَائِيِّينَ فِي عَشْتَارُوثَ قَرْنَايِمَ، وَالزُّوزِيِّينَ فِي هَامَ، وَالإِيمِيِّينَ فِي سَهْلِ قَرْيَتَايِمَ،
6 وَالْحُورِيِّينَ فِي جَبَلِهِمْ سَعِيرَ حَتَّى بُطْمَةِ فَارَانَ عَلَى حُدُودِ الصَّحْرَاءِ.
7 ثُمَّ اسْتَدَارُوا حَتَّى أَقْبَلُوا عَلَى عَيْنِ مِشْفَاطَ، الَّتِي هِيَ قَادِشُ، فَهَزَمُوا بِلاَدَ الْعَمَالِقَةِ كُلَّهَا وَالأَمُورِيِّينَ السَّاكِنِينَ فِي حَصُّونَ تَامَارَ.
8 فَخَرَجَ مَلِكُ سَدُومَ وَمَلِكُ عَمُورَةَ وَمَلِكُ أَدْمَةَ وَمَلِكُ صَبُويِيمَ وَمَلِكُ بَالَعَ، الَّتِي هِيَ صُوغَرُ، فِي عُمْقِ السِّدِّيمِ وَخَاضُوا حَرْباً
9 مَعْ كَدَرْلَعَوْمَرَ مَلِكِ عِيلاَمَ وَتِدْعَالَ مَلِكِ جُويِيمَ وَأَمْرَافَلَ مَلِكِ شِنْعَارَ وَأَرْيُوكَ مَلِكِ أَلاسَارَ، فَكَانُوا أَرْبَعَةَ مُلوكٍ ضِدَّ خَمْسَةٍ.

10 وَكَانَ وَادِي السِّدِّيمِ مَلِيئاً بِآبَارِ الزِّفْتِ، فَانْدَحَرَ مَلِكَا سَدُومَ وَعَمُورَةَ وَسَقَطَا بَيْنَهَا، أَمَّا الْبَاقُونَ فَهَرَبُوا إِلَى الْجِبَالِ.
11 فَغَنِمَ الْمُنْتَصِرُونَ جَمِيعَ مَا فِي سَدُومَ وَعَمُورَةَ مِنْ مُمْتَلَكَاتٍ وَمُؤَنٍ وَمَضَوْا.
12 وَأَسَرُوا لُوطاً ابْنَ أَخِي أَبْرَامَ الْمُقِيمَ فِي سَدُومَ، وَنَهَبُوا أَمْلاكَهُ ثُمَّ ذَهَبُوا.

<u>إنقاذ لوط من الأسر:</u>

13 وَجَاءَ أَحَدُ النَّاجِينَ إِلَى أَبْرَامَ الْعِبْرَانِيِّ الَّذِي كَانَ مَازَالَ مُقِيماً عِنْدَ بَلُّوطَاتِ مَمْرَا أَخِي أَشْكُولَ وَعَانِرَ حُلَفَاءِ أَبْرَامَ وَأَبْلَغَهُ بِمَا جَرَى.
14 فَلَمَّا سَمِعَ أَبْرَامُ أَنَّ ابْنَ أَخِيهِ قَدْ أُسِرَ، جَرَّدَ ثَلاَثَ مِئَةٍ وَثَمَانِيَةَ عَشَرَ مِنْ غِلْمَانِهِ الْمُدَرَّبِينَ الْمَوْلُودِينَ فِي بَيْتِهِ وَتَعَقَّبَهُمْ حَتَّى بَلَغَ دَانَ
15 وَفِي أَثْنَاءِ اللَّيْلِ قَسَّمَ رِجَالَهُ، وَهَاجَمَهُمْ وَقَهَرَهُمْ، ثُمَّ طَارَدَهُمْ حَتَّى حُوبَةَ شَمَالِيَّ دِمَشْقَ.
16 وَاسْتَرَدَّ كُلَّ الْغَنَائِمِ، وَاسْتَرْجَعَ ابْنَ أَخِيهِ لُوطاً وَأَمْلاَكَهُ، وَالنِّسَاءَ أَيْضاً وَسِوَاهُمْ مِنَ الأَسْرَى.

<u>ملكي صادق يبارك إبراهيم:</u>

17 وَجَاءَ مَلِكُ سَدُومَ لِلِقَاءِ أَبْرَامَ فِي وَادِي شَوَى الْمَعْرُوفِ بِوَادِي الْمَلِكِ، بَعْدَ عَوْدَتِهِ مِنْ كَسْرَةِ كَدَرْلَعَوْمَرَ وَالْمُلُوكِ حُلَفَائِهِ.
18 وَكَذَلِكَ حَمَلَ إِلَيْهِ مَلْكِي صَادِقُ مَلِكُ شَالِيمَ، **<u>الَّذِي كَانَ كَاهِناً لِلهِ الْعَلِيِّ</u>**، خُبْزاً وَخَمْراً،
19 **<u>وَبَارَكَهُ</u>** قَائِلاً: «لِتَكُنْ عَلَيْكَ يَا أَبْرَامُ بَرَكَةُ اللهِ الْعَلِيِّ، مَالِكِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ».
20 وَتَبَارَكَ اللهُ الْعَلِيُّ الَّذِي دَفَعَ أَعْدَاءَكَ إِلَى يَدَيْكَ». فَأَعْطَاهُ أَبْرَامُ عُشْرَ الْغَنَائِمِ كُلِّهَا.
21 وَقَالَ مَلِكُ سَدُومَ لأَبْرَامَ: «أَعْطِنِي الأَسْرَى الْمَعْتُوقِينَ أَمَّا الْغَنَائِمُ فَاحْتَفِظْ بِهَا لِنَفْسِكَ».
22 فَأَجَابَهُ أَبْرَامُ: «لَقَدْ أَقْسَمْتُ بِالرَّبِّ الإِلَهِ الْعَلِيِّ، مَالِكِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ،
23 وَعَاهَدْتُهُ أَلاَّ آخُذَ شَيْئاً مِمَّا هُوَ لَكَ، وَلَوْ كَانَ خَيْطاً أَوْ شَرِيطَ حِذَاءٍ، لِئَلاَّ تَقُولَ: أَنَا أَغْنَيْتُ أَبْرَامَ
24 لَنْ آخُذَ غَيْرَ مَا أَكَلَهُ الْغِلْمَانُ. أَمَّا نَصِيبُ الرِّجَالِ الَّذِينَ ذَهَبُوا مَعِي: عَانِرَ وَأَشْكُولَ وَمَمْرَا، فَإِنَّهُمْ يَأْخُذُونَهُ»] **<u>انتهى نص العهد القديم</u>**.

تأمل في ذكر هذا الملك الصديق (<u>ملكي صادق</u>)، ملك مدينة السلام (وهو الاسم القديم لبيت المقدس)، وكاهن معبدها، الذي ساق إليه إبراهيم عشر غنائمه أو زكاته، وقام هو بالتبريك على إبراهيم ... من هو، وما اسمه؟! لا ندري، لعله إدريس الذي لم يرد في القرآن ذكره إلا في موضعين: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَّبِيّاً﴾، (مريم؛ 19 : 56)؛ ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ كُلٌّ مِّنَ الصَّابِرِينَ﴾، (الأنبياء؛ 21 : 85)؛ لاحظ أيضاً أن هذه الصفة العالية المميزة: ﴿ صِدِّيقاً نَّبِيّاً﴾ لم يشاركه فيها أحد في القرآن، آخر كتب الله تنزيلاً، إلا إبراهيم، فقط لا غير: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَّبِيّاً﴾،

(مريم؛ 19 : 41)؛ ولاحظ أيضاً التعامل المتعالي لإبراهيم مع ملك سدوم، ورفضه لأي منحة، مع أنه غنمها بسيفه: هكذا تكون عزة الإيمان: اللهم صل على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد!

وفي النص السابق جاء عرضاً أن أهل سدوم (مُتَوَرِّطِينَ فِي الشَّرِّ وَخَاطِئِينَ جِدّاً لَدَى الرَّبِّ)؛

وجاء مزيد بيان في قصة وصول الملائكة إلى قرية لوط، بعد مرورهم بإبراهيم: [لوط يستضيف الملاكين:

19

وَأَقْبَلَ الْمَلاَكَانِ عَلَى سَدُومَ عِنْدَ الْمَسَاءِ. وَكَانَ لُوطٌ جَالِساً عِنْدَ بَابِ سَدُومَ، فَمَا إِنْ رَآهُمَا حَتَّى نَهَضَ لاسْتِقْبَالِهِمَا، وَسَجَدَ بِوَجْهِهِ إِلَى الأَرْضِ،
2 وَقَالَ: «يَا سَيِّدَيَّ، انْزِلاَ فِي بَيْتِ عَبْدِكُمَا لِتَقْضِيَا لَيْلَتَكُمَا، وَاغْسِلاَ أَرْجُلَكُمَا، وَفِي الصَّبَاحِ الْبَاكِرِ تَمْضِيَانِ فِي طَرِيقِكُمَا». لَكِنَّهُمَا قَالاَ: «لاَ، بَلْ نَمْكُثُ اللَّيْلَةَ فِي السَّاحَةِ».
3 فَأَصَرَّ عَلَيْهِمَا جِدّاً حَتَّى قَبِلاَ الذَّهَابَ مَعَهُ وَالنُّزُولَ فِي بَيْتِهِ. فَأَعَدَّ لَهُمَا مَأْدُبَةً وَخَبَزَ فَطِيراً فَأَكَلاَ.

فساد أهل سدوم:

4 وَقَبْلَ أَنْ يَرْقُدَا، حَاصَرَ رِجَالُ مَدِينَةِ سَدُومَ مِنْ أَحْدَاثٍ وَشُيُوخٍ، الْبَيْتَ،
5 وَنَادُوا لُوطاً: «أَيْنَ الرَّجُلاَنِ اللَّذَانِ اسْتَضَفْتَهُمَا اللَّيْلَةَ؟ أَخْرِجْهُمَا إِلَيْنَا لِنُضَاجِعَهُمَا».
6 فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ لُوطٌ بَعْدَ أَنْ أَغْلَقَ الْبَابَ خَلْفَهُ،
7 وَقَالَ: «لاَ تَرْتَكِبُوا شَرّاً يَا إِخْوَتِي.
8 هُوَ ذَا لِي ابْنَتَانِ عَذْرَاوَانِ أُخْرِجُهُمَا إِلَيْكُمْ فَافْعَلُوا بِهِمَا مَا يَحْلُو لَكُمْ، أَمَّا هَذَانِ الرَّجُلاَنِ فَلاَ تُسِيئُوا إِلَيْهِمَا لأَنَّهُمَا لَجَآ إِلَى حِمَى مَنْزِلِي».
9 فَقَالُوا: «تَنَحَّ بَعِيداً»، وَأَضَافُوا: «لَقَدْ جَاءَ هَذَا الإِنْسَانُ لِيَتَغَرَّبَ بَيْنَنَا، وَهَا هُوَ يَتَحَكَّمُ فِينَا. الآنَ نَفْعَلُ بِكَ شَرّاً أَكْثَرَ مِنْهُمَا». وَتَدَافَعُوا حَوْلَ لُوطٍ وَتَقَدَّمُوا لِيُحَطِّمُوا الْبَابَ.
10 غَيْرَ أَنَّ الرَّجُلَيْنِ مَدَّا أَيْدِيَهُمَا وَاجْتَذَبَا لُوطاً إِلَى دَاخِلِ الْبَيْتِ، وَأَغْلَقَا الْبَابَ.
11 ثُمَّ ضَرَبَا الرِّجَالَ، صَغِيرَهُمْ وَكَبِيرَهُمْ، الْوَاقِفِينَ أَمَامَ بَابِ الْبَيْتِ بِالْعَمَى، فَعَجَزُوا عَنِ الْعُثُورِ عَلَى الْبَابِ.

إنقاذ لوط وعائلته:

12 وَقَالَ الرَّجُلاَنِ لِلُوطٍ: «أَلَكَ أَقْرِبَاءُ فِي هَذِهِ الْمَدِينَةِ؟ أَصْهَارٌ وَأَبْنَاءٌ وَبَنَاتٌ أَوْ أَيُّ شَخْصٍ آخَرَ يَمُتُّ إِلَيْكَ بِصِلَةٍ؟ أَخْرِجْهُمْ مِنْ هُنَا،

13 لأَنَّنَا عَازِمَانِ عَلَى تَدْمِيرِ هَذَا الْمَكَانِ، إِذْ أَنَّ صُرَاخَ الشَّكْوَى مِنْ شَرهِ قَدْ تَعَاظَمَ أَمَامَ الرَّبِّ، فَأَرْسَلَنَا الرَّبُّ لِنُدَمِّرَهُ».

14 فَمَضَى لُوطٌ وَخَاطَبَ أَصْهَارَهُ أَزْوَاجَ بَنَاتِهِ، قَائِلاً: «هَيَّا. قُومُوا وَاخْرُجُوا مِنْ هَذَا الْمَكَانِ، لأَنَّ الرَّبَّ سَيُدَمِّرُ هَذِهِ الْمَدِينَةَ». فَبَدَا كَمَازِحٍ فِي أَعْيُنِ أَصْهَارِهِ.

15 وَمَا إِنْ أَطَلَّ الْفَجْرُ حَتَّى طَفِقَ الْمَلاَكَانِ يَلِحَّانِ عَلَى لُوطٍ قَائِلَيْنِ: «هَيَّا انْهَضْ وَخُذْ زَوْجَتَكَ وَابْنَتَيْكَ اللَّتَيْنِ هُنَا، لِئَلاَّ تَهْلِكَ بِإِثْمِ الْمَدِينَةِ».

16 وَإِذْ تَوَانَى لُوطٌ، أَمْسَكَ الرَّجُلاَنِ بِيَدِهِ وَأَيْدِي زَوْجَتِهِ وَابْنَتَيْهِ وَقَادَاهُمْ إِلَى خَارِجِ الْمَدِينَةِ، لأَنَّ الرَّبَّ أَشْفَقَ عَلَيْهِمْ.

<u>لجوء لوط وعائلته إلى صوغر:</u>

17 وَمَا إِنْ أَخْرَجَاهُمْ بَعِيداً حَتَى قَالَ أَحَدُ الْمَلاَكَيْنِ: «انْجُ بِحَيَاتِكَ. لاَ تَلْتَفِتْ وَرَاءَكَ وَلاَ تَتَوَقَّفْ فِي كُلِّ مِنْطَقَةِ السَّهْلِ. اهْرُبْ إِلَى الْجَبَلِ لِئَلاَّ تَهْلِكَ».

18 فَقَالَ لُوطٌ: «لَيْسَ هَكَذَا يَا سَيِّدُ.

19 هَا عَبْدُكَ قَدْ حَظِيَ بِرِضَاكَ، وَهَا أَنْتَ قَدْ عَظَّمْتَ لُطْفَكَ إِذْ أَنْقَذْتَ حَيَاتِي، وَأَنَا لاَ أَسْتَطِيعُ اللُّجُوءَ إِلَى الْجَبَلِ لِئَلاَّ يُدْرِكَنِي مَكْرُوهٌ فَأَمُوتَ.

20 هَا هِيَ الْمَدِينَةُ قَرِيبَةٌ يَسْهُلُ الْهَرَبُ إِلَيْهَا. إِنَّهَا مَدِينَةٌ صَغِيرَةٌ، فَدَعْنِي أَلْجَأُ إِلَيْهَا. أَلَيْسَتْ هِيَ مَدِينَةً صَغِيرَةً جِدّاً فَأَنْجُو فِيهَا بِحَيَاتِي؟»

21 فَقَالَ لَهُ الْمَلاَكُ: «إِنِّي قَدْ قَبِلْتُ طِلْبَتَكَ بِشَأْنِ هَذَا الأَمْرِ، وَلَنْ أُدَمِّرَ هَذِهِ الْمَدِينَةَ الَّتِي ذَكَرْتَهَا

22 أَسْرِعْ، وَاهْرُبْ إِلَيْهَا، لأَنَّنِي لاَ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصْنَعَ شَيْئاً إِلَى أَنْ تَبْلُغَهَا». لِذَلِكَ دُعِيَ اسْمُ تِلْكَ الْمَدِينَةِ صُوغَرَ (وَمَعْنَاهَا صَغِيرَةٌ).

<u>إهلاك سدوم وعمورة:</u>

23 وَمَا إِنْ أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ عَلَى الأَرْضِ حَتَّى كَانَ لُوطٌ قَدْ دَخَلَ إِلَى صُوغَرَ،

24 فَأَمْطَرَ الرَّبُّ عَلَى سَدُومَ وَعَمُورَةَ كِبْرِيتاً وَنَاراً، مِنْ عِنْدِهِ مِنَ السَّمَاءِ.

25 وَقَلَبَ تِلْكَ الْمُدُنَ وَالسَّاكِنِينَ فِيهَا، وَالسَّهْلَ الْمُحِيطَ بِهَا وَكُلَّ مَزْرُوعَاتِ الأَرْضِ.

26 وَتَلَفَّتَتْ زَوْجَةُ لُوطٍ السَّائِرَةُ خَلْفَهُ وَرَاءَهَا، فَتَحَوَّلَتْ إِلَى عَمُودٍ مِنَ الْمِلْحِ.

27 وَمَضَى إِبْرَاهِيمُ مُبَكِّراً فِي الصَّبَاحِ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي وَقَفَ فِيهِ أَمَامَ الرَّبِّ.

28 وَتَطَلَّعَ نَحْوَ سَدُومَ وَعَمُورَةَ وَلِسَائِرِ أَرْضِ السَّهْلِ، فَأَبْصَرَ الدُّخَانَ يَتَصَاعَدُ مِنْهَا كَالأَتُونِ.

29 وَهَكَذَا عِنْدَمَا دَمَّرَ اللهُ مُدُنَ السَّهْلِ ذَكَرَ إِبْرَاهِيمَ، فَأَخْرَجَ لُوطاً قُبَيْلَ وُقُوعِ الْكَارِثَةِ حِينَ قَلَبَ الْمُدُنَ الَّتِي قَطَنَ فِيهَا لُوطٌ].

أرأيت الإسهاب في ذكر التفاصيل، وبعضها قليل الأهمية؟! ومع ذلك فما ثمة ذكر لآلهة، أو أوثان، أو أنصاب؛ لهذا يجب القطع أن ما تورط فيه قوم لوط من الشرك والكفر إنما هو استحلال الفاحشة (وربما استحلال جرائم أخرى)، فشركهم هو شرك في (**الحاكمية**)، فقط لا غير، ولا يمكن أن يكون غير ذلك.

وهناك ملاحظة طريفة وهي ذكر أصهار لوط وسخريتهم من تحذيره من الدمار القريب لأنهم ظنوه مازحاً، فلعل هذا يلقي مزيداً من الضوء على قوله، تبارك وتعالى، عن زوج لوط: ﴿إِلَّا عَجُوزاً فِي الْغَابِرِينَ﴾، (الشعراء؛ 26: 171)، (الصافات؛ 37: 135)؛ فالظاهر أنها في الأصل من أهل القرية الخبيثة، والله أعلم.

بقيت مسألة فرعية ما كان ينبغي أن تذكر ها هنا أصلاً، لولا أني سمعت أحد الخطباء المنتسبين إلى العلم الشرعي يزعم أن عمل قوم لوط فعل مكفر من حيث هو، خلافاً للزنا مثلاً. هذا خطأ شنيع، وإساءة بالغة في فهم النص القرآني. والصحيح أن شرك قوم لوط وكفرهم إنما هو لاستحلالهم الفعل، وليس لمجرد الفعل، كما يظهر بجلاء من قولهم للوط، رداً على عرضه لبناته: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ **حَقٍّ** وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ﴾، (هود؛ 11: 79)؛ فهذا يعني، ضرورة أنهم يعتقدون **أن لهم الحق** في ضيفان لوط: أي أن هذا حق لهم، وما هو (**حق**) هو بالضرورة (**حلال**) لصاحب الحق.

الباب العاشر: ماهية التقديس والشعائر التعبدية

سبق لنا في الباب السادس تحرير معنى (**العِبَادة**)، المعرفة بالألف واللام أو بالإضافة أو بالجملة التامة، أعني في مثل قوله، جل جلاه، وسما مقامه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا **لِيَعْبُدُونِ**﴾، (الذاريات؛ 51: 56)، لأن معنى: (**لِيَعْبُدُونِ**)، هو ليصرفوا لي (**العِبَادة**)؛ حيث قلنا أن: [(**العِبَادة**) لـ(كائن) إنما هي، بحق، حصراً: (**نسبة شيء من الألوهية**) لذلك (الكائن)]. وعليه فإن (**نسبة شيء من الألوهية لكائن**) هي (**العبادة لذلك الكائن**)، ضرورة ولا بد، حتى لو لم يصرف له أو يوجه إليه أي فعل آخر أصلاً: فهي في حقيقتها أمر اعتقادي إيماني محض.

وقررنا أن هذا يقين مقطوع به، توجبه (**المعادلة**) التي سبق إيرادها، والبرهنة عليها، هناك:

(م2)- [عبادة غير الله] = [نسبة شيء من الألوهية لغير الله]؛

وهذه (**المعادلة**) لا معنى لها أصلاً، ولا تمكن صياغتها، ثم البرهنة عليها مطلقاً إلا إذا تم تعريف (**الألوهية**) أولاً، قبل الكلام عن (**العِبَادة**) وتعريفها: فمفهوم (**الألوهية**) سابق على مفهوم (**العِبَادة**) مفاهيمياً في الوجود الذهني.

وعليه أيضاً: فإن (**الألوهية**) سابقة في مراتب الوجود على (**العبادة**)، قطعاً ولا بد، إن كان ثمة (**إله**) أصلاً، وهو بالضرورة (الله) العزيز الحكيم. وأما المنكرون لوجود (الله)، القائلين بأزلية الكون، وبـ(الطبيعة) الأزلية الميتة العمياء الصماء البكماء، التي لا تعلم شيئاً، ولا تدرك نفسها، الفعالة الخلاقة بالاضطرار: فهذه (الطبيعة)، وإن كانت بزعمهم واجبة الوجود أزلية قديمة، قطعاً، لا تتصف بـ(**الألوهية**)، ولا تستحق أن تسمى: (**إلاه**)، أصلاً؛ فيلزمهم أن القول بأن (**العبادة**)؛ أي عقائد وأفعال العباد، وهي (موجودة) فعلاً، سابقة في الوجود على (الإله)، الذي هو مجرد (خرافة) ذهنية أنشأتها تلك العقائد والأفعال: تماماً كقول الفرقة الوهابية، الذي هو في جوهره: (الإله هو المعبود): فالبشر هم الذين يصنعون آلهتهم عند الوهابيين والملحدين على حد سواء!!

وعليه فتكون (**العبادات**)، وواحدتها (**عبادة**)، هي تلك [الأقوال والأفعال المتعلقة بمن، أو الموجهة إلى من، أو المصروفة لمن يعتقد أنه كائن إلاهي، أي: لمن يعتقد فيه شيء من (**الألوهية**)؛ خصوصاً تلك الأقوال والأفعال المظهرة أو المعبرة عن (**التذلل والخضوع والاستسلام، والسمع والطاعة، والتعظيم والتوقير، والثقة والتوكل؛ أو الخشية والرهبة؛ أو المحبة، والأنس والقرب؛ أو الفقر والحاجة، ونحو ذلك**)؛ أو الأقوال والأفعال التي تطلب من كائن إلاهي (**جلب منفعة أو دفع مضرة**)]. فما

يسميه الناس (**عبادات**)، أو (**شعائر**)، أو (**مناسك**) ليس هو عين، أو ذات (**العِبَادة**)، وإنما هو تعبير أو إظهار أو تطبيق لها.

بل لعلنا نبالغ فنقول أن تسميه أي حال من أحوال القلب، كـ(**الأنس**)، أو انفعال من انفعالات النفس، كـ(**الرهبة**)، أو انفعال من انفعالات البدن كـ(**اقشعرار الجلود**)، أو أي فعل معين من الأفعال الإنسانية الاختيارية، كـ(**السجود**)، (**عبادة**) لـ(كائن) ما، إنما هو مجاز واختصار للقول بأنه نشأ من أو بني على (**العِبَادة**) بحق، ألا وهي: (**نسبة شيء من الألوهية** لذلك الكائن المعين).

فوجب، ضرورة، ولا بد، بملاحظة كل ما سلف أن تكون الأحوال القلبية، والمشاعر والانفعالات النفسية، والأقوال والأفعال الإرادية المشمولة بلفظ (**العبادة**) هي فقط تلك التي تصرف أو توجه لمن يعتقد فيه شيء من الألوهية، أو تتعلق به. ونزيد هذا تفصيلاً باستقراء جمع مما اعتاد البشر تسميته عبادة، وما يصاحب أفعالهم تلك عادة من النوايا والمقاصد، فنقول أن التعريف الصحيح لـ(**العبادات**)، هو ضرورة، ولا بد: [**(العبادات) هي: أحوال قلبية، ومشاعر وانفعالات نفسية، وأقوال وأفعال ظاهرة وباطنة، وشعائر معينة (والشعيرة: مجموعة من الأفعال والأقوال تم تركيبها بطريقة مخصوصة)، تعلقت بمن، أو وجهت إلى من، أو صرفت لمن يعتقد فيه شيء من (الألوهية): لإظهار التعظيم والتوقير والتقديس له؛ أو للتعبير عن الاستسلام والخضوع والذلة له؛ أو للتقرب إليه والأنس بحضرته وطلب رضاه ومحبته والزلفى إليه؛ أو لاستدرار عطفه وبره وإنعامه؛ أو الاستعانة به في دفع ضر أو جلب منفعة؛ أو لاتقاء غضبه ونقمته وعقوبته؛ وربما لاتقاء شره وضرره، ونحو ذلك)**].

ويترتب أيضاً على كل ما سلف، ضرورة ولا بد، أن من صرف شيئاً من (**العبادات**)، بشرط تعريفها التعريف الصحيح، لغير الله فهو مشرك كافر ولا بد، لأن من فعل شيئاً من ذلك ففعله مسبوق، ضرورة ولا بد، باعتقاد كفري شركي. وما يقوم به المشرك من أفعال، أو يتلفظ به من أقوال، إنما هو تعبير وإظهار وتطبيق لذلك الشرك والكفر، وليس هو **عين** الشرك والكفر: فهو إذاً (زيادة في الكفر) فقط، كالنسيء تماماً: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ **زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ** يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾، (التوبة؛ 9: 37).

فلا معنى أصلاً لتساؤلات منسوبي الفرقة الوهابية بلهفة: [ما حكم من صرف شيئاً من (**العبادة**) لغير الله؟!]، هذا سؤال لا يتصور صدوره إلا:

(أ)– ممن تسطح فكره فلم يميز بين (**العِبَادة**)، المعرفة بالألف واللام أو بالإضافة أو بالجمل

التامة، وبين (**العبادات**)، جمع للنكرة (**عبادة**)، التي إنما هي أفعال وأقوال وانفعالات للتعبير عن (**العِبَادة**)، أو إظهار وتطبيق لها؛

(ب)- أو ممن يعتقد وجود قائمة حصرية لأفعال وأقوال وانفعالات مجردة تستحق أن تسمى كل واحدة منها بذاتها (**عبادة**)؛

(ج)- أو ممن يظن أن (**العبادات**) يمكن تعريفها تعريفاً مستقلاً عن تعريف (**الألوهية**).

وقد أسلفنا في الباب السادس أن كل ذلك باطل، ووعدنا بأننا سنبطل المقولات الوهابية التفريعية مقولة بعد مقولة على وجه التفصيل في هذا الباب المخصص لـ(**ماهية التقديس والشعائر التعبدية**)، وهو ما سنشرع فيه بعد قليل.

ومن زاوية أخرى، فإن الحق أن مواقف الناس من العلاقة بين الأفعال التي يسمونها (**عبادات**) بهذا المعنى المخصوص الذي يقصدونه عند الكلام عن الآلهة والدين والتدين والتقديس، ومفهوم (**الإله**) لا يخرج حصراً، بالضرورة العقلية، بالقسمة المنطقية التامة الصارمة، عن واحد من المواقف الآتية:

(1) **الموقف الأول:** ــــ أن (**الألوهية**) لها تعريف مستقل، تمام الاستقلال، عن أفعال ومواقف الكائنات الأخرى: فمن اتصف بشيء من الألوهية صحت تسميته (**إله**). في حين أن «**العبادات**» إنما هي فقط تصنيف اصطلح الناس على إطلاقه على أي فعل من الأفعال، الظاهرة أو الباطنة، أو قول من الأقوال، أقوال القلب أو اللسان، التي تصرف لمن أو توجه إلى من، أو تتعلق بمن يعتقد أنه «**إله**»: لإظهار الاستسلام والخضوع والتذلل والسمع والطاعة، أو للتعبير عن التعظيم؛ أو لإظهار الخوف والخشية والرهبة؛ أو للتعبير عن الفقر والحاجة وطلب جلب منفعة أو دفع مضرة؛ أو للتعبير عن الود والمحبة وطلب الأنس والقربى، وما شابه ذلك.

فإذا كان هذا حقاً، وهو كذلك بقواطع البراهين التي أوردناها في الأبواب السابقة– وسيأتي المزيد، إن شاء الله، ها هنا - ترتب عليه، ضرورة، ولا بد: أنه لا يوجد قول ظاهر أو باطن، أو فعل ظاهر أو باطن، لا فرق بين سجود وركوع، وقيام أو انحناء أو قعود، أو سعي وركض؛ أو ذبح وتقديم قرابين، أو إيقاد شموع وإطلاق مجامر؛ أو حب وبغض، وتعظيم أو إرادة، ورغبة ورهبة، ورجاء أو خوف، أو نداء واستغاثة واستعاذة، أو غير ذلك؛ أو شعيرة مركبة من بعض ذلك؛ يمكن اعتباره أو تسميته: (**عبادة**)، أصلاً، إلا إذا كان متعلقاً، أو موجهاً إلى (**إله**). إما إذا تعلق نفس الفعل، أو وجه نفس الفعل إلى (شيء) آخر لا تعتقد فيه شيء من (**الألوهية**)، فليس ذلك (**عبادة**) أصلاً، ولا تجوز تسميته (**عبادة**) بتاتاً: ومن فعل ذلك فقد كذَّب القرآن، وكذب على الله، وأعظم الفرية؛

(2) **الموقف الثاني:** ــــ أن تصنف أفعال معينة، من حيث هي بوصفها أفعالاً مجردة، على أنها عبادة

لذاتها، وبغض النظر عن مضمون التصور ومحتوى الاعتقاد عند فاعلها حول من تصرف له، أو توجه إليه أو تتعلق به. وهذا هو حقيقة قول الفرقة الوهابية عند التحرير التام لأقوالها التي تتصف عادة بالسطحية والركاكة والغموض، وعدم الدقة، بل بالتخبط والتناقض، والسقوط في الدور الخفي، بل وفي الدور الجلي أحياناً.

وعلى هذا المسلك ينبني قول من قال، على سبيل المثال، لا الحصر:

(أ) – أن التحية العسكرية وتحية العلم، شرك كفري يخرج من الملة الإسلامية، لأنها تتضمن: **(الوقوف بسكون تام، وخشوع كامل، على هيئة مخصوصة)**، حتى ولو كان فاعلها يعتقد اعتقاداً جازماً، ويوقن يقيناً صادقاً أن أصحاب الرتبة العسكرية أو أن العلَم عبد مخلوق مربوب لا يملك من أمره شيئاً ولا يفعل ولا يتصرف إلا بإذن الله وتقديره ومشيئته، بل ويعتقد أن العلم مجرد خرقة من القماش ربطت على عود ليس فيها حياة ولا سمع ولا بصر، ولا تملك نفعاً ولا ضراً؛

(ب) – وكذلك قول من قال أن الاستغاثة بالنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، «**شرك أكبر**» بمجرد التلفظ به، بغض النظر عن معتقد المستغيث في النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، حتى لو كان يعتقد اعتقاداً جازماً أنه بشر مخلوق مربوب، لا يملك لنفسه ﴿ضَرّاً وَلَا نَفْعاً﴾، وَلَا يَمْلِك ﴿مَوْتاً وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُوراً﴾، إلا ما أعطاه الله إياه ومكنه، منه؛

(ج) – أو أن الطواف بقبر عبد القادر الجيلاني، أو أحمد البدوي، شرك كفري يخرج من الملة، بمجرد فعله، أي بمجرد الطواف من حيث هو فعل مجرد يشبه في ظاهره الطواف حول الكعبة مثلاً، بغض النظر عن معتقد الفاعل في عبد القادر الجيلاني، أو أحمد البدوي.

لذلك فإن العلاقة بين تعريف (**الألوهية**) وتعريف (**العبادة**) في هذا المسلك الثاني هو، ضرورة ولا بد، أن (**العبادة**) هي الأصل، وتعرف بأنها فعل كذا، وكذا، وكذا: فيتم تقديم قائمة بأفعال معينة تسمى (**عبادات**): فيكون (**الإله**) هو من تصرف له تلك الأفعال، أي باختصار: أن (**الإله هو المعبود**).

وهذا المسلك الثاني، وإن كان سالماً من الدور والتناقض الداخلي، إلا أنه باطل، وغير مسلَّم لأصحابه لقيام البرهان القاطع من النصوص الشرعية اليقينية، أي من نصوص الكتاب والسنّة، لأنها هي وحدها النصوص الشرعية؛ بل وقبل ذلك من ضرورات الحس والعقل واللغة، على ما يثبت يقيناً خلاف ذلك:

أولاً: كما بيناه ها هنا على وجه العموم، لأن القضية قد حسمت، فيما سلف، بدقة برهانية صارمة لصالح الاحتمال أو المسلك الأول في تعريف (**العبادات**)، ومن ذلك:

(أ)– أن مقولة (**الإله هو المعبود**) تقتضي ألا تكون (**الألوهية**) صفة لله، تعالى وتقدس، وأنه ما كان إلاها في الأزل: وهذا كفر مجرد صريح. ولا منجى لأهل هذا المسلك بمقولة: (**الإله هو المعبود بحق**)؛ أو (**الإله هو المستحق للعبادة**) لأنها تقتضي أيضاً أن الله، جل جلاله، ما كان إلاها في الأزل، وهذا أيضاً كفر مجرد صريح، وتقتضي تكذيب القرآن؛

(ب)– ولأن هذا المسلك الثاني ما هو في ذاته إلا مكابرة للمحسوسات، ومخالفة لإجماع

العقلاء من أصحاب شتى اللغات، وتكذيباً **لترتيبه**، جل جلاله، وسما مقامه، للعبادة على الألوهية، في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي **إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ**﴾، (الأنبياء؛ 21: 25)؛ ولقوله: ﴿**إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي** وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾، (طه؛ 20: 14)؛

وثانياً: كما سنفصل بعضه، على وجه الخصوص، لكثير من الأفعال التي أسمتها الفرقة الوهابية، زوراً وبهتاناً، (**عبادات**)، فعلاً بعد فعل، في هذا الباب المخصص لـ(**ماهية التقديس والشعائر التعبدية**)؛

(3) **الموقف الثالث**: ـــ إدخال (**الإله**) في تعريف (**العبادة**) كأن يقال مثلاً: (**العبادة**) هي كل ما يصرف لـ(**الإله**)؛ وفي نفس الوقت: إدخال (**العبادة**) في تعريف (**الإله**) كأن يقال مثلاً: (**الإله**) هو المعبود: فلا تعرف (**العبادة**) حتى يعرف (**الإله**)، وفي نفس الوقت لا يعرف (**الإله**) حتى تعرف (**العبادة**): هذا دور قبلي يؤدي إلى استحالة أي من التعريفين، فيبقى كل واحد منهما مجهولا غير معرَّف؛ وغاية ما يمكن الحصول عليه هو: (**العبادة**) هي (**العبادة**)، تحصيل حاصل فارغ لا معنى له، ولا محصول يرجى من ورائه؛ وكذلك، حرفاً بحرف: (**الإله**) هو (**الإله**). وهذا الدور تجده، خفياً، في كلام ابن تيمية، وبكثرة في كلام رجالات الفرقة الوهابية، خفياً؛ وكذلك جلياً، ولا عجب فالقوم مفلسون تماما في العلوم الآلية، كعلوم اللغة، والمنطق، والرياضيات، وسائر العلوم العقلية.

(4) **الموقف الرابع**: ـــ فك الارتباط بين مفهوم (الإله) فيكون له تعريف مستقل عن أفعال العباد، وبين مفهوم (العبادة) بحيث تصنف أفعال معينة، من حيث هي بوصفها أفعالاً مجردة، على أنها عبادة لذاتها، وبغض النظر عن مضمون التصور ومحتوى الاعتقاد عند فاعلها حول من تصرف له، أو توجه إليه أو تتعلق به، تماماً كما هو في (**الموقف الثاني**). ويترتب على هذه، ضرورة ولا بد، أن (عبادة) غير الله لا تكون شركا إلا إذا كان ذلك (الغير) كائناً إلاهيا: وهذه مكابرة للحس والعقل ولفطرة واللغات، وتخطئة صريحة لتعبير القرآن، ونسبة العي والعجز عن صحيح العبارة إليه، أو التضليل والتلبيس للمخاطبين به، إذ جاء: ﴿ **أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ اللَّهَ**﴾، وكان حقه أن يقول: ﴿**أَلاَّ تَعْبُدُواْ إلهاً إِلاَّ اللَّهَ**﴾، عياذاً بالله. وهو أيضاً رد وتكذيب صريح للترتيب: ﴿**إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أنا: فَاعْبُدُونِ**﴾، وهذا لا يمكن إلا إذا كان القرآن ليس من عن الله: وحسبك بهذا كفراً. ولا أعلم أحداً في العالم اتخذ هذا الموقف، أو سلك هذا المسلك، هكذا صراحة وبون مواربة، وإنما هو فقط (الدور)، خفياً كان أو جلياً، المذكور تحت (**الموقف الثالث**).

وهذا (الدور الخفي) هو الذي تورط فيه المعلمي في تعريفه للعبادة، فوجد نفسه مضطراً لتصنيف (الآلهة) إلى صنفين، وحاول جاهداً أن يبقي (العبادة) شيئاً واحداً، لأن هذا ضروري لجعل عبادة غير

الله شركاً مذموماً: فلم يفلح كما برهنا عليه في الباب السادس. وانتهى إلى خيارين أحلاهما مر: إما أن يضرب بتعريفه عرض الحائط، أو: يعرف العبادة تعريفاً مختلفاً: لكل نوع من أنواع الآلهة تعريف خاص للعبادة، وحينئذ يلزمه أن يقبل أن عبادة غير الله ربما تكون شركاً غير مذموم، وهذا يبطل القصد من البحث كلية، وينسف المذهب الوهابي على كل حال.

فرجع الأمر إلى الموقف الثاني: تقديم قائمة حصرية من (**العبادات**)، ومفردها: (**عبادة**)، بحيث تكون (**العبادة**)، المعرفة بالألف واللام أو بالإضافة أو بالجملة التامة، هي تلك القائمة، مثال لقائمة وهابية محتملة: (السجود، الركوع، الاستغاثة بالميت أو الغائب، الطواف بالقبر، سؤال ما لا يقدر عليه إلا الله، ... إلخ).

وهذا يتطلب إبطال كون كل واحدة من مفردات تلك القائمة (**عبادة**) يؤدي صرفها لغير الله إلى الشرك والكفر. ويكفي لذلك: إثبات أن (الشيء) المدرج في القائمة، لا يمكن أن يكون دوماً شركاً وكفراً إذا صرف غير الله.

.

وقبل الشروع في إبطال المقولات الوهابية التفريعية، مقولة بعد مقولة، نذكّر ببعض ما أسلفنا في هذا الكتاب من القواعد اليقينية المطلقة:

أولاً: للإيمان بها، والتقرب إلى الله بالإقرار بهذا الاعتقاد، والتسليم بمقتضاه، والاستسلام لله به، هذا أولاً، وقبل كل شيء؛

وثانياً: حتى تكون دوماً حاضرة في الذهن، جاهزة للتطبيق:

(1) – ما ثمّ إله مستحق لهذا الإسم حقيقة، وهو وحده أهل أن يعبد، في الوجود كله، أزلاً وأبداً، إلا الله. هذه حقيقة وجودية قاطعة، وهي حقيقة قرآنية قاطعة، وهي من المحكَمات، بل هي رأس المحكَمات، وأساس العقيدة الإسلامية، التي تحكم على كل مقولة أخرى، والتي يُرد إليها كل متشابه.

(2) – أن الله، جل وعلا، وإن كان هو صاحب السيادة، فهو السيد الكامل المطلق السيادة، والرب الكامل المطلق الربوبية، يحرِّم ما يشاء، ويُحِل ما يشاء، فقد أحل قديماً نكاح بعض المحارم كالأخوات، ثم حرّمه أخيراً، وأمر إبراهيم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، بذبح ولده ثم نسخ الحكم قبل التنفيذ، وهكذا. إلا أنه جل شأنه، هو أيضاً «**الحق المبين، القدّوس السلام**»، فلا يأمر بما هو متناقض في ذاته، أو بما يتناقض مع كماله وجلاله وجماله و«**قداسته**»:

(أ) – فمن المحال الممتنع أن يقول: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾، ثم يقول: اتخذوا معي (أي: مع الله) إلهاً، أو بلفظ آخر: كذبوني في شهادتي بأني أنا، وفقط أنا، الإله الواحد، وما ثمَّ إله غيري في الوجود مطلقاً، حاشاه، تبارك وتقدس، من مثل هذا التناقض الباطل، وهو الله الحق المبين. فمن المحال أن يأمر الله بالشرك والكفر، وقد قال، تعالى ذكره، ذلك نصاً في القرآن: ﴿ولا يرضى لعباده

الكفر﴾، ﴿ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون﴾، والله جل وعلا لا يشرّع إلا ما يحب ويرضى، فلا يريد إرادة شرعية دينية إلا ما يحبه ويرضاه، وإن كان يقع في الكون كثير وكثير مما لا يرضاه، بل يغضبه، بإرادته وإذنه التكويني القدري، لا رغماً عنه، وذلك لحكمة كونية قدرية بالغة.

(ب) – ومن المحال الممتنع أن يأمر بـ«**الفاحشة**» أصلاً، أي أن يجعلها فريضة واجبة، أو نافلة مستحبة، لا في شريعة سابقة، ولا في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، من باب أولى. قال، تباركت أسماؤه، وتعالى ذكره: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ: **إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**، أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾، (لأعراف؛ 8:28)، فهذا خبر يقيني صادق، أزلاً وأبداً، لا يتصور في العقل ما يناقضه، ولا يمكن نسخه لأن الأخبار لا تنسخ: (**أنه، جل جلاله، لا يأمر بالفحشاء**)، ولم يأمر بها قط في سابق الأزمنة في كوننا هذا، ولا في أي كون من الأكوان المكنة. وقال، جل وعز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَداً وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، (النور؛ 24::21)، ومن المحال الممتنع أن يأمر الله، الحق المبين، الملك القدوس السلام، تبارك وتعالى وتقدّس، بما يأمر به الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم، عدو الله!

(ج) – ومن المحال الممتنع أن يجعل الله، وهو الحق المبين، العقل والإرادة الحرة مناط التكليف، ثم يقول: خذوا البريء بجناية المجرم، أي أن يأمر بالظلم، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

كل ذلك، ونحوه من المحالات المنطقية العقلية، أو مما يناقض قداسة مقام الألوهية السامي الرفيع، لا يقع من الله، جل جلاله، وتقدست أسماؤه، أزلا وأبداً، لا لأنه في الأصل من المحالات الذاتية التي لا تتعلق بها القدرة، ولكن بموجب «**القداسة**»، و«**القداسة**» هي: الطهارة المطلقة، والسلامة من كل عيب ونقص، والتعالي فوق كل خسة ودناءة؛ حيث حرَّم الرب، جل جلاله وسما مقامه، ذلك على نفسه المقدسة، فصار لا يقع أزلاً وأبداً، كأنه من المحالات المنطقية العقلية، التي لا تتعلق بها القدرة، ولا فرق.

❄ فصل: السجود ليس (عبادة)

فإذ تحرر هذا، فلعلنا الآن نشرع في إبطال المقولة الوهابية الكاذبة الزاعمة مثلاً بـ(**أن السجود عبادة لمن سجد له، من حيث هو سجود مجرد، أي فعل مجرد، وذلك بغض النظر عن معتقد الساجد في المسجود له**).

فنقول، بعون الله وتوفيقه: قد قام الدليل القاطع، من القرآن والسنّة المتواترة، الذي يكفر مُنكره، ويخرج من الإسلام بجحده: أن الله أمر الملائكة بالسجود لآدم؛ فعلى قول الوهابيين، المتهافت الساقط، بـ(**أن السجود من حيث هو سجود وفعل مجرد عبادة، بغض النظر عن محتوى الاعتقاد في الكائن المسجود له**) يكون الله، تعالى وتقدس، قد أمر الملائكة بأن يعبدوا آدم، أي أن يتخذوا آدم مع

الله إلها آخر، أي أمّرّ بالشرك والكفر،! فلينظر الوهابيون إلي أين ينتهي قولهم!
وثبت بالأدلة اليقينية القاطعة، من القرآن والسنّة المتواترة، التي يكفر منكرها ويخرج من الإسلام بجحدها، أن آل يعقوب خروا ليوسف سجداً، وعقَّب يوسف، عليه وعلى آبائه الصلاة والسلام، على ذلك بشكر الله الذي جعل رؤياه حقاً. أي بشكر الله على كفر وردة أهل بيته ومقارفتهم الشرك الأكبر، على مذهب الوهابيين المتناقض الساقط، الذي هو في حقيقته مذهب مهلك، ومقولة خبيثة، شنيعة النتائج والمآلات، كما سيظهر قريباً، إن شاء الله. ويعقوب، عليه الصلاة والسلام، كان قطعاً، أحد الساجدين، فهو المرموز له بالشمس في الرؤيا، فأصبح بذلك كافراً مرتداً، مضيعاً لما خصّه الله به من علم: ﴿**وإنه لذو علم لما علمناه**﴾، فتَعْساً لعلم محصوله الشرك والكفر. فمن كان هذا قوله في الله، وفي أنبياء الله، فقد والله كفانا مجرد الحديث معه.

نعم، سوف يقولون سريعاً: سجود الملائكة لآدم ليس سجود عبادة، وكذلك آل يعقوب ليوسف، وإنما هو سجود تكريم. فنقول: قد بطل إذاً قولكم: (**أن السجود من حيث هو سجود وفعل مجرد عبادة**)، فهناك **سجود واحد على الأقل**، ليس عبادة؛ فوجب تحرير: متى يكون السجود عبادة، ومتى لا يكون؟! فقولكم – معشر الوهابيين – قد بطل، على كل حال، وتمزق وتفكك، وسقط سقوطاً مدوياً، فانتهى أمره، وفُرغ منه.

وربما قلتم: بل السجود كان لله، وإنما كان آدم مجرد «**قبلة**» للسجود، تماماً كالكعبة. فنقول: هنيئاً لكم تكذيب الله ووصفه بالعي، والعجز عن التعبير: فهو يقول عن ملائكته المسبحين بحمده: ﴿وله يسجدون﴾، أي: لله يسجدون، بلفظ السجود متعدياً بحرف اللام «لــ»، تماما، ويستخدم عين اللفظ في أمره للملائكة: اسجدوا لآدم، متعدياً بحرف اللام «لــ»، ويقول آمراً: ﴿فاسجدوا لله واعبدوا﴾، وغير ذلك مما لا يحصى. فكأنه، جل وعلا، عجز أن يقول: (اسجدوا إلى آدم) أو (اسجدوا لي مستقبلين آدم)، أو (اتخذوا آدم قبلة في سجدة واحدة)، أو (وَلُّوا وُجُوهَكُم شَطْرَ آدم، واسجدوا)، أو كذب صراحة، تعالى وتقدس عن ذلك، أو مكر بنا فتعمّد تضليلنا والتلبيس علينا، سبحانك هذا بهتان عظيم. فإن كان ذلك قولكم فحسبكم اللحاق بالمجانين، أو بالكفار المشركين، ومن كان هذا قوله في ربه فقد كفانا مؤنة الرد عليه، والحمد لله رب العالمين!

وقد حاول بعض الوهابيين الإفلات من الإشكالية بزعم أن سجود الملائكة لآدم، وسجود آل يعقوب ليوسف، لم يكن بوضع جبهة على الأرض، وإنما كان انحناءً، ليس إلا.
قلت: وهذا، إذا أحسنا الظن، **طرفة تضحك الثكلى**، بل هو أعجوبة الدهر. نعم: ليس للملائكة، والله أعلم، جباه يسجد عليها، لأنهم ليسوا من لحم ودم وعظم، ولكن ما الذي جعل لهم ظهوراً وفقاراً تنحني؟!

ثم إن الذي أحاط بهم، وبكيفية خلقهم، وباللغة العربية، وأحاط بكل شيء علماً، جل ذكره، عبر عنه في كتابه الحكيم، بلسان عربي مبين، بلفظة «**السجود**» فكيف جعلتموه «**انحناءً**»؟! هذا تكذيب صريح لكلام الله، أو نسبة العي وسوء التعبير إلى مقام الله، وكفى بذلك بهتاناً وكفراً!

هذه الشبهة السخيفة المضحكة قد تكون عذركم في هذا الهراء الباطل بالنسبة للملائكة، وهي ليست مقولة سخيفة باطلة فحسب، بل هي في حقيقتها مقولة من مقولات الكفر، لا يصر عليها بعد البيان، وقيام الحجة إلا كافر، فما هو العذر يا ترى بالنسبة لآل يعقوب، وهم بشر من لحم ودم وعظم، لهم رؤوس وجباه وظهور وفقار؟!

ثم ما الذي جعل السجود والركوع عبادة، أما الانحناء فليس عبادة، وأنتم تقولون أيضاً: أن الركوع عبادة، والركوع ما هو إلا نوع مخصوص من أنواع الانحناء؛ فما هو حد الانحناء المسموح به بزعمكم (لأنه ليس عبادة): 10 درجة زاوية، 20 درجة زاوية؟! ولماذا لا توقفون عند كل إنسان مسلم ينحني من يقيس زاويته (بفرجار أو اسطرلاب؟!) فيقوم بتنبيهه إلى اقترابه من الزاوية «**الحرجة**»، حتى لا يخرج من الإسلام إلى الكفر؟!

ثم لو تواقحتم وذكرتم زاوية معينة على أنها حد لذلك، طلبنا منكم البرهان العقلي والشرعي على ذلك، ولا سبيل لكم إلى شيء من ذلك أبد الدهر، فإن كابرتم وتحكمتم وذكرتم حداً من عند أنفسكم زدناكم عليه شيئاً يسيراً جداً (واحد على ألف من الدرجة مثلاً) شيئاً فشيئاً حتى يصبح الانحناء ركوعاً فتتركوا قولكم في الركوع، أو حتى تتركوا هذا القول الخبيث جملة، أو حتى تلحقوا بالمجانين!

وكذلك سجد معاذ بن جبل ـ وهو من أكابر الصحابة، ومن أعلمهم بالحلال والحرام، والإسلام والكفر ـ للنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعد رجوعه من الشام سجود إجلال وتكريم، فما زاد النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الانكار عليه على أن قال: (ما هذا يا معاذ؟!)، إن سلَّمنا جدلاً أن هذا إنكار، وليس تساؤلاً محضاً، وإليك أصح رواية، وأتمها لفظاً:

❊ كما جاءت في كشف الأستار عن زوائد البزار (2/ 175/1461): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَوْفٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ مِنْ بَنِي مُرَّةَ بْنِ هَمَّامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّهُ أَتَى الشَّامَ فَرَأَى النَّصَارَى يَسْجُدُونَ لأَسَاقِفَتِهِمْ وَبَطَارِقَتِهِمْ وَرُهْبَانِهِمْ، وَرَأَى الْيَهُودَ يَسْجُدُونَ لأَحْبَارِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ وَفُقَهَائِهِمْ، فَقَالَ: لأَيِّ شَيْءٍ تَفْعَلُونَ هَذَا؟ قَالُوا: هَذِهِ تَحِيَّةُ الأَنْبِيَاءِ، قُلْنَا: فَنَحْنُ أَحَقُّ أَنْ نَصْنَعَ بِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سَجَدَ لَهُ، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا مُعَاذُ؟» فَقَالَ: إِنِّي أَتَيْتُ الشَّامَ، فَرَأَيْتُ النَّصَارَى يَسْجُدُونَ لأَسَاقِفَتِهِمْ وَقِسِّيسِهِمْ وَرُهْبَانِهِمْ وَبَطَارِقَتِهِمْ، وَرَأَيْتُ الْيَهُودَ يَسْجُدُونَ لأَحْبَارِهِمْ وَفُقَهَائِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ،

فَقُلْتُ: لأَيِّ شَيْءٍ تَصْنَعُونَ هَذَا؟ (أَوْ تَفْعَلُونَ هَذَا؟) قَالُوا: هَذِهِ تَحِيَّةُ الأَنْبِيَاءِ، قُلْتُ: فَنَحْنُ أَحَقُّ أَنْ نَصْنَعَ بِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّهُمْ كَذَبُوا عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ كَمَا حَرَّفُوا كِتَابَهُمْ، لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لأَحَدٍ، لأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا مِنْ عِظَمِ حَقِّهِ، وَلا تَجِدُ امْرَأَةٌ حَلاوَةَ الإِيمَانِ حَتَّى تُؤَدِّيَ حَقَّ زَوْجِهَا وَلَوْ سَأَلَهَا نَفْسَهَا وَهِيَ عَلَى ظَهْرِ قَتْبٍ»]؛ وأخرجها الحاكم في مستدركه (ج4/ص190/ح7325): [أخبرنا أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الصفار حدثنا أحمد بن مهدي بن رستم الأصفهاني حدثنا معاذ بن هشام الدستوائي به]، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، قلت: هذا غايته أن يكون على شرط مسلم، وقد ناقشنا مشكلة اضطراب الإسناد المزعومة في الملحق مناقشة مستفيضة.

ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص381/ح19423) بلفظ أتم: [حَدَّثَنَا عَلِيٌّ (هو ابن المديني) حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ، رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، أَحَدِ بَنِي مُرَّةَ بْنِ هَمَّامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: إِنَّهُ أَتَى الشَّامَ، فَرَأَى النَّصَارَى: فَذَكَرَ مَعْنَاهُ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: فَقُلْتُ: لِأَيِّ شَيْءٍ تَصْنَعُونَ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا كَانَ تَحِيَّةَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَنَا، فَقُلْتُ: نَحْنُ أَحَقُّ أَنْ نَصْنَعَ هَذَا بِنَبِيِّنَا. فَقَالَ: نَبِيُّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّهُمْ كَذَبُوا عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ كَمَا حَرَّفُوا كِتَابَهُمْ، **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَبْدَلَنَا خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ السَّلَامَ: تَحِيَّةَ أَهْلِ الْجَنَّةِ**)].

وفي الملحق عدة أحاديث في هذا الباب (باب السجود لغير الله)، قد أشبعناها درساً بأسانيدها دراسة متشددة، منها ثلاث صحاح، إن شاء الله، لا أشك في صحتها: حديث معاذ آنف الذكر، وحديث قيس بن سعد بن عبادة، وحديث أبي هريرة. وهناك روايات: ليست أسانيدها بتلك الدرجة عن ستة من الصحابة، رضوان الله وسلامه عليهم، هم: عائشة، وأنس بن مالك، وسراقة بن مالك، وجابر بن عبد الله، وبريدة، وغيلان بن سلمة، رضوان الله وسلامه عليهم؛ فهذا نقل تواتر، يجب القطع به، ولا تحل مخالفته أو إهماله.

وقد حاول البعض، ومنهم الشيخ عبد القادر شيبة الحمد، رد الأحاديث المذكورة أعلاه «**دراية**»، بالرغم من ثبوتها «**رواية**»، بدعوى أن السجود لغير الله شرك. قلت: هذه مصادرة على المطلوب، فضلاً عن كونها في ذاتها زعم باطل، إذ لا مخلص لهؤلاء من إشكالية سجود الملائكة لآدم، وسجود ال يعقوب ليوسف، وقد سلفت مناقشتها، وبيّنا بالدليل القاطع أنها تفيد أن السجود من حيث هو فعل مجرد، ليس عبادة ومن المحال الممتنع عقلاً وشرعاً أن يكون عبادة. ولا سبيل لرد ذلك «**دراية**» إلا بتكذيب القرآن، فهنيئاً للشيخ عبد القادر شيبة الحمد على هكذا (**دراية**)!

فمعاذ بن جبل، وهو من العلماء الراسخين، رضي الله عنه، من أعلم الناس بالتوحيد والشرك، وبما هو عبادة وما ليس كذلك، فأقره النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على ذلك الفهم، أي فهم معنى

«**العِبَادة**»، مع إنكاره للفعل، إنكاراً خفيفاً لم يزد فيه على تساؤله: ((ما هذا يا معاذ؟!))، إن صح أن هذا إنكار أصلاً؛ وبين أن الشرع الإسلامي حكم بقصر السجود لله سبحانه وتعالى، حتى لو كان تكريمًا أو إجلالاً أو تحية، ولم يكن «**عبادة**»، ذلك لأن وجوب إفراد الله ـ سبحانه وتعالى ـ بالعبادة أمر معلوم لمن هو أقل من معاذ بن جبل علماً وفضلاً، وقد استقر في علم الصحابة استقرارًا تاماً في عهدهم المكي، فلا توجد حاجة ها هنا للتنبيه عليه في العهد المدني إلا قليلاِ، لا سيما بالنسبة لفقهاء الصحابة وعلمائهم، من أمثال معاذ.

ولو كان فعل معاذ شركاً أو كفراً، لبين النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ذلك، وسماه باسمه، وأنكره، كما حدث في قصة ذات الأنواط، التي اشتد فيها إنكار النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على طائفة من أصحابه، كانوا حديثي عهد بالكفر والجاهلية، وأغلظ فيها لهم القول: «**قلتم كما قيل لموسى: (اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة)**»، أو كما قال بأبي هو وأمي. وهذا الإنكار كان متعيناً ساعة وقوع الجريمة، لأنه وقت الحاجة إلى البيان، ولا يجوز لله ورسوله تأخير البيان عن وقت حاجته، حاشا لله أن يخلف وعده: ﴿**ثم إن علينا بيانه**﴾!

وعلى تتبعنا لطرق وألفاظ قصة معاذ بن جبل، رضي الله عنه، هذه، كما هو في الملحق، والقصص المماثلة: قصة قيس بن سعد بن عبادة، وسجود البعير للنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وقصة الأعرابي، ونحوها، بشتى طرقها وألفاظها، كما سنذكر طرفاً منها في الملحق، لم نجد في شيء من ذلك، صحيحاً كان أو ضعيفاً، أو حتى موضوعاً، أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، سمّى فعل معاذ شركاً أو كفراً، أو قال له: جعلتني رباً، أو إلهاً، أو قال: عبدتني من دون الله، أو جعلتني لله نداً، أو نحواً من ذلك، أو قريباً منه، أو لفظاً مشابهاً في الحكم، مع أنه، وهو أفصح العرب وقد أوتي جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصاراً، قال نحو ذلك في مناسبات كثيرة:
ـــ كقوله: «**جعلت لله نداً؟! ما شاء الله وحده**»!، منتهراً ذلك الرجل الذي قال: (ما شاء الله وشئت)، كما أخرجه الإمام البخاري في الأدب المفرد (ج1/ص274/ح783) بإسناد صحيح: [حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا سفيان عن الأجلح عن يزيد بن الأصم عن بن عباس قال رجل للنبي، صلى الله عليه وسلم: ما شاء الله وشئت، قال: (جعلت لله ندا، ما شاء الله وحده)]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص214/ح1839، ج1/ص283/ح2561، ج1/ص347/ح3247؛ والطبراني في معجمه الكبير ج12/ص244/ح13005، ج12/ص244/ح13006؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج3/ص217/ح5603؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج6/ص74/ح29573؛ وغيرهم. والحق أن هذا اللفظ إنما هو شرك لفظي، كما سيأتي محرراً هو وما شابهه في بابه من القسم الثالث لهذا الكتاب (التوحيد – الآداب والفروع)، وهو في الصحيح الأرجح مكروه، وليس حتى بحرام: والأرجح

أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، جاءه الوحي، أو استشعر من هذا الرجل المعين تعظيما مفرطاُ، أو خللاً اعتقادياً، لذلك كان الانتهار؛

ـــ ولا قال غاضباً: «**هذا كما قال قوم موسى: ﴿اجعل لنا إلها كما لهم آلهة﴾**»، كما أخرجه الإمام الترمذي، في سننه (ج4/ص475/ح2180)، حيث قال: [حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي حدثنا سفيان عن الزهري عن سنان بن أبي سنان عن أبي واقد الليثي أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لما خرج إلى حنين، مر بشجرة للمشركين يقال لها ذات أنواط يعلقون عليها أسلحتهم فقالوا: (يا رسول الله: اجعل لنا ذات أنواط، كما لهم ذات أنواط)، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «سبحان الله: هذا كما قال قوم موسى: ﴿**اجعل لنا إلها كما لهم آلهة**﴾! والذي نفسي بيده لتركبن سنّة من كان قبلكم»، وقال أبو عيسى معقباً: (هذا حديث حسن صحيح؛ وأبو واقد الليثي اسمه الحارث بن عوف وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة)]، قلت هذا إسناد في غاية الصحة، وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه ج15/ص95/ح6702؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص218/ح21947، ج5/ص218/ح21950، ج5/ص218/ح21952؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص191/ح1346؛ والحميدي في مسنده ج2/ص375/ح848؛ والطبراني في معجمه الكبير ج3/ص244/ح3291، ج3/ص244/ح3292، ج3/ص244/ح3293، ج3/ص245/ح3294؛ وابن حنبل في فضائل الصحابة ج2/ص726/ح1245؛ وأبو يعلى في مسنده ج3/ص31/ح1441؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج7/ص479/ح37375؛ وغيرهم بأسانيد أكثرها في غاية الصحة. وقد أشبعنا قصة (**ذات أنواط**) في فصل مستقل، في باب سابق؛

ـــ ولا أمره بالتلفظ بالشهادتين، ولا بغير ذلك من الكفارات، كما أمر من سبقه لسانه فحلف باللات والعزى، كعادتهم في الجاهلية: أمره بأن يقول: (لا إله إلا الله)؛ وأن يتعوذ بالله من الشيطان الرجيم:

❊ كما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص183/ح1590) بإسناد متصل صحيح: [حدثنا يحيى بن آدم حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن مصعب بن سعد عن أبيه قال حلفت باللات والعزى فقال أصحابي قد قلت هُجْرا فأتيت النبي، صلى الله عليه وسلم، فقلت ان العهد كان قريبا وإني حلفت باللات والعزى فقال الرسول، صلى الله عليه وسلم، قل: (لا إله الا الله وحده، ثلاثا؛ ثم انفث عن يسارك ثلاثا؛ وتعوذ؛ ولا تعد]]؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص187/ح1622): [حدثنا حجين بن المثنى وأبو سعيد قالا حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق (قال أبو سعيد قال: حدثنا أبو إسحاق) به]؛ وأخرجه ابن ماجه في سننه (ج1/ص678/ح2097): [حدثنا علي بن محمد والحسن بن علي الخلال قالا: حدثنا يحيى بن آدم به]؛ وابن حبان في صحيحه (ج10/ص207/ح4364): [أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا يحيى بن آدم به]؛ وابن حبان في صحيحه (ج10/ص208/ح4365): [أخبرنا أبو يعلى قال حدثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني قال حدثنا عبيد الله بن موسى حدثنا إسرائيل يه]؛ وأبو يعلى في مسنده (ج2/ص75/ح719): [حدثنا زهير حدثنا محمد بن عبد الله الأسدي حدثنا إسرائيل به]؛ وأبو يعلى في مسنده (ج2/ص85/ح736): [حدثنا موسى بن

حيان حدثنا سلم بن قتيبة حدثنا إسرائيل به]؛ وهو في مصنف ابن أبي شيبة (ج3/ص79/ح12290): [حدثنا عبيد الله قال: أنبأنا إسرائيل به]؛ وغيرهم؛ ولا خوف من تدليس أبي إسحاق فقد جاء تصريحه بالسماع في طرق أخرى، كما أنه معروف بالرواية عن مصعب بن سعد، مكثر عنه؛

ـــ وأخرجه الإمام النسائي في سننه (ج7/ص8/ح3776) بإسناد متصل صحيح: [أخبرنا أبو داود الحراني قال حدثنا الحسن بن محمد (وهو بن أعين: ثقة) قال حدثنا زهير قال حدثنا أبو إسحاق عن مصعب بن سعد عن أبيه قال كنا نذكر بعض الأمر وأنا حديث عهد بالجاهلية فحلفت باللات والعزى فقال لي أصحاب رسول الله: (بئس ما قلت: ائت رسول الله فأخبره، **فإنا لا نراك إلا قد كفرت**)؛ فأتيته فأخبرته فقال لي: (قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ثلاث مرات؛ وتعوذ بالله من الشيطان ثلاث مرات؛ واتفل عن يسارك ثلاث مرات؛ ولا تعد له)]؛ وأخرجه النسائي في سننه الكبرى (ج3/ص125/ح4717)، (ج6/ص246/ح10827)؛

ـــ وأخرجه الإمام النسائي في سننه (ج7/ص8/ح3777)، وفي سننه الكبرى (ج3/ص126/ح4718) بأسانيد حسان: [أخبرنا عبد الحميد بن محمد قال حدثنا مخلد قال حدثنا يونس بن أبي إسحاق عن أبيه قال **حدثني** مصعب بن سعد عن أبيه قال حلفت باللات والعزى فقال لي أصحابي بئس ما قلت، قلت هجرا فأتيت رسول الله فذكرت ذلك له فقال: (قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) وانفث عن يسارك ثلاثا وتعوذ بالله من الشيطان ثم لا تعد]؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج6/ص474/ح11545): [أخبرنا أحمد بن بكار وعبد الحميد بن محمد قالا حدثنا مخلد بعينه]؛ وأخرجه النسائي في سننه الكبرى (ج6/ص245/ح10826): [أخبرني أحمد بن بكار قال حدثنا مخلد بعينه]؛ وغيره.

* وأيضاً أخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج5/ص2321/ح5942): [حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن بن شهاب قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال: قال رسول الله من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله؛ ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليتصدق]؛

ـــ وأخرجه البخاري بعينه في الأدب المفرد (ج1/ص432/ح1262)؛ وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج4/ص1841/ح4579): [حدثنا عبد الله بن محمد أخبرنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر عن الزهري]، و(ج5/ص2265/ح5756): [حدثني إسحاق أخبرنا أبو المغيرة حدثنا الأوزاعي حدثنا الزهري]، و(ج6/ص2450/ح6274): [حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر عن الزهري]؛ وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج3/ص1268/ح1647): [حدثني أبو الطاهر حدثنا بن وهب عن يونس (ح) وحدثني حرملة بن يحيى أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف به]؛ والنسائي في سننه (ج7/ص7/ح3775)، وفي سننه الكبرى (ج3/ص125/ح4716): [أخبرنا كثير بن عبيد قال حدثنا محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري]؛ وابن خزيمة في صحيحه (ج1/ص29/ح45): [أخبرنا أبو طاهر حدثنا أبو بكر حدثنا محمد بن يحيى

حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر]؛ والترمذي في سننه (ج4/ص117/ح1545): [حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا أبو المغيرة حدثنا الأوزاعي حدثنا الزهري]، وقال أبو عيسى: (هذا حديث حسن صحيح؛ وأبو المغيرة هو الخولاني الحمصي واسمه عبد القدوس بن الحجاج)؛ وأبو داود في سننه (ج3/ص222/ح3247): [حدثنا الحسن بن علي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري]؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص309/ح8073): [حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري]؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج6/ص246/ح10828)، و(ج6/ص474/ح11546): [أخبرنا أحمد بن سليمان قال حدثنا مسكين بن بكير قال حدثنا الأوزاعي قال حدثني الزهري]، و(ج6/ص246/ح10829): [أخبرنا يونس بن عبد الأعلى قال أخبرني بن وهب قال أخبرني يونس عن بن شهاب]؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج1/ص149/ح666): [أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف السوسي قالا حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا محمد بن عوف الطائي حدثنا أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج حدثنا الأوزاعي عن الزهري]، و(ج1/ص149/ح667): [أخبرناه أبو سعيد محمد بن موسى حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا الربيع بن سليمان أخبرنا الشافعي أخبرنا إبراهيم يعني بن سعد عن بن شهاب]، و(ج10/ص30/ح19618): [أخبرنا أبو الحسين بن بشران ببغداد حدثنا أبو الحسين عبد الصمد بن علي بن محمد بن مكرم حدثنا عبيد بن عبد الواحد حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن بن شهاب]؛ وغيرهم.

بل هو، بأبي هو وأمي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قد قال نصاً: «**لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها**»، نعم: هذا تقدير امتناع لامتناع، ولكن هل يتصور أن يكون الشرك والكفر مأموراً به أصلاً، وقد بينا أن الله محال عليه أن يرضى بالشرك والكفر، أو أن يأمر بهما؟! أعجز نبي الله الخاتم، أفصح العرب، الذي أوتي جوامع الكلم، واختصر له الكلام اختصاراً، أن يقول مثلاً: (لولا أن السجود لغير الله شرك (أو كفر) لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها)؟!

لذلك لا بد من الحكم القاطع بالبطلان على قولكم – معشر الوهابيين – بصفة عامة؛ وبطلان القول الشنيع الذي تفوه به المدعو/علي الحلبي، تلميذ الألباني، تعقيباً على قصة معاذ آنفة الذكر: «... فلم يكفره الرسول، صلى الله عليه وسلم، **وبين له أن هذا كفر**، وأنه **لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد**»، قاله في مقابلة مع مجلة «**الهَدْيُ النبوي**» في الصفحة الرابعة والعشرين من عددها التاسع (رمضان 1417هـ)!

نعم، والله، أنكر، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، فعل معاذ، وإن كان إنكاراً خفيفاً، وبيَّن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أنه **لو كان آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمر المرأة أن تسجد**

لزوجها»! إي، وربي، لم يكفّره الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بل ولم يفسّقه، أو يؤثّمه، أو يأمره بكفارة، أو باستغفار!

فهل عجز النبي، المعصوم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عن وصف ذلك الفعل بالكفر أو الشرك؟! أو أن يقول له: جعلتني رباً أو إلهاً، أو يقول: عبدتني من دون الله، أو جعلتني لله نداً، أو نحواً من ذلك، أو قريباً منه، أو لفظاً مشابهاً في الحكم؟! فلعله تركها لـ«**العبقري**» الحلبي يستدركها عليه في دبر الزمن وأواخره؟! حاشا لله!!

نعم، والله، ما قال، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، قط: «**لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد**»، كما افتراها الحلبي الكذاب بخياله الجامح؛ وإنما قال فقط: «**لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا**؛ وَلَا تُؤَدِّي الْمَرْأَةُ حَقَّ زَوْجِهَا حَتَّى لَوْ سَأَلَهَا نَفْسَهَا عَلَى قَتَبٍ لَأَعْطَتْهُ» كما جاء نصاً في أصح رواية. ولكنه الفكر التافه المنحط السقيم، والفهم السطحي البليد لكلام الله ورسوله، وهذا هو المتوقع من أمثال الحلبي وغيره من دجاجلة (السلفية العلمية)، المعروفين بتفاهة الرأي وضحالته، وبمعاداة الفكر ورفضه؛ بل باتباع الهوى، وعدم التورع عن الكذب وتحريف الألفاظ والنصوص؛ أو هو، عياذاً بالله، الكفر والتقديم بين يدي الله ورسوله!!

وحتى لو سلمنا جدلاً بأن معاذًا لم يسجد، كما يزعم بعض المشككين في صحة هذه الجزئية من الرواية، وإنما فكَّر في ذلك فقط، وسأل عنه النبي، حيث قال: (يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ أَهْلَ الْكِتَابِ يَسْجُدُونَ لِأَسَاقِفَتِهِمْ وَبَطَارِقَتِهِمْ؟ أَفَلَا نَسْجُدُ لَكَ؟)، كما جاء في طريق صحيحة أخرى، ولكنها مختصرة، لم يرد فيها النص صراحة على أنه سجد بالفعل، وكذلك ليس فيها التصريح بأنه فقط فكَّر وسأل، ولم يسجد:
❋ كما أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج5/ص208/ح5116) مختصراً بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، أَنَّ مُعَاذًا قَالَ: (يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ أَهْلَ الْكِتَابِ يَسْجُدُونَ لِأَسَاقِفَتِهِمْ وَبَطَارِقَتِهِمْ؟ أَفَلَا نَسْجُدُ لَكَ؟)؛ قَالَ: «لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا، وَلَا تُؤَدِّي الْمَرْأَةُ حَقَّ زَوْجِهَا حَتَّى لَوْ سَأَلَهَا نَفْسَهَا عَلَى قَتَبٍ لَأَعْطَتْهُ»].

وكما هو الحال كذلك في قصة قيس بن سعد بن عبادة، رضي الله عنهما:
❋ فقد أخرج أبو داود في سننه (ج2/ص244/ح2140) مثلها عن قيس بن سعد: [حدثنا عمرو بن عون أخبرنا إسحاق بن يوسف عن شريك عن حصين عن الشعبي عن قيس بن سعد قال: (أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم) فقلت: (رسول الله أحق أن يسجد له)، قال: (فأتيت النبي، صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم، فأنت، يا رسول الله، أحق أن نسجد

لك؟!)، قال: (أرأيت لو مررت بقبري أكنت تسجد له؟!)، قال: (قلت: لا!)، قال: (فلا تفعلوا، لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق)]؛ وأخرجه الحاكم في مستدركه (ج2/ص204/ح2763): [حدثنا محمّد بن صالح بن هانئ حدثنا الفضل بن محمّد بن المسيب حدثنا عمرو بن عون حدثنا شريك به]، ثم قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، قلت: هذا إسناد حسن للكلام في شريك القاضي، ولكن الحديث صحيح بالمتابعة التي ستأتي عند البيهقي؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج18/ص352/ح895): [حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا عمرو بن عون الواسطي حدثنا إسحاق الأزرق عن شريك بنحوه]؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني (ج4/ص74/ح2023): [حدثني إسماعيل بن هود حدثنا إسحاق الأزرق حدثنا شريك بنحوه]؛ وأخرج البيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص291/ح14482) متابعة لشريك: [أخبرنا محمّد بن محمّد بن محمش الزيادي، أنا أبو بكر محمّد الحسين القطان حدثنا أحمد بن يوسف السلمي، حدثنا عبد الرحمن بن أبي بكر النخعي، حدثني أبي، حدثنا حصين بن عبد الرحمن السلمي عن عامر الشعبي عن قيس قال: قدمت الحيرة فرأيت أهلها يسجدون لمرزبان لهم فقلت: نحن كنا أحق أن نسجد لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، فلما قدمت عليه أخبرته بالذي رأيت قلت: نحن كنا أحق أن نسجد لك، فقال: لا تفعلوا، أرأيت لو مررت بقبري أكنت ساجدا؟ قلت: لا، قال: فلا تفعلوا، فإني لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله من حقهم عليهن].

فحتى لو سلمنا جدلاً بذلك؛ وسلمنا جدلاً أن السجود بذاته، من حيث هو فعل مجرد، عبادة، وفعله لغير الله شرك، كما يزعمون، لما خفي هذا على معاذ بن جبل، وهو من أئمة العلماء يوم القيامة، ولما خطر في باله أن يسأل النبي عن ذلك؛ وكذلك الحال بالنسبة لقيس بن سعد، وإن كان دون معاذ في العلم، إلا أنه مثله في طول الصحبة، والسبق إلى النصرة؛ وكلاهما راسخ القدم في الإسلام، بعيد عهد بالشرك.

ولو كان السجود عبادة بذاته، وفعله لغير الله شرك، كما يزعمون، لاشتد نكيره، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على ذلك؛ ولكن الحق الثابت أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ما زاد على أن قال: (لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق)؛ وربما قال: (فلا تفعلوا)، إذا ثبتت هذه العبارة.

وها هو الإمام ابن كثير ينص أثناء الكلام على قوله، تعالى ذكره: ﴿**وخروا لهُ سجداً**﴾، على أن السجود لغير الله: [كان هذا سائغاً في شرائعهم إذا سلّموا على الكبير يسجدون له، لم يزل هذا جائزاً من لدن آدم عليه السلام إلى شريعة عيسى عليه السلام، فحرم هذا في هذه الملة، (أي ملة محمّد، صلى الله عليه وسلم)، وجعل السجود مختصاً بجناب الرب سبحانه وتعالى]، كما هو في (صفحة 645 من المجلد الثاني من «**تفسير ابن كثير**»). فقد صرح الإمام أنه كان مباحاً، ولكنه ما قال قط أنه انقلب شركاً وكفراً كما تزعمون؟! نعم: هو عند الإمام ابن كثير حرام في شريعتنا، كالسرقة والزنا، وهذه ليست شركاً وكفراً إلا في

حق من جحد حكمها أو استحلها، بموجب الجحد والاستحلال، ولكن ليس بوصفها عملاً مجرداً؛ وربما نازعه جمع من الفقهاء حتى في قطعية هذه الحرمة، وقال فقط بالكراهة.

ولعلنا لا ننتقل من هذا الفصل إلا بعد مناقشة هذه الإشكالية العجيبة:
❊ التي جاءت في آثار (الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني) – (3/746): [قال ابن حجرٍ الهيتميُّ في كتابه "الإعلام بقواطع الإسلام": ((واستشكل العزُّ بن عبد السلام الفرقَ بين السجود للصنم وبين ما لو سجد الولد لوالده على جهة التعظيم حيث لا يكفر، والسجود للوالد كما يُقْصَد به التقرُّب إلى الله تعالى كذلك قد يُقْصَد بالسجود للصنم، كما قال تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، (الزمر: 3]، ولا يمكن أن يُقال: إن الله شرع ذلك في حقِّ العلماء والآباء دون الأصنام)). قال القرافيُّ في "قواعده": كان الشيخ **يستشكل** هذا المقام، ويُعْظِم الإشكالَ فيه. ونقل هذا الإشكال الزركشيُّ وغيرُه ولم يجيبوا عنه. ويُمكِن أن يُجاب عنه بأن الوالد وردت الشريعة بتعظيمه، بل ورد شرعُ غيرِنا بالسجود للوالد، كما في قوله تعالى: ﴿وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ [يوسف: 100]: ... فكان شبهةً دارئةً لكفر فاعله". أقول (يعني المعلمي نفسه): في هذا غفلةٌ؛ فإن الآية ليس فيها السجود للوالد، وإنما هي في سجود إخوة يوسف وأبويه له. نعم؛ يمكن أخذ السجود للوالد منها من باب أولى، وذُكِر في السجود للعالِم أنه ثبت لجنسه في غير شرعنا، وذلك في سجود الملائكة لآدم]؛
فأقول: ليس ثمة إشكالية أصلاً في مذهبنا الذي أصلناه بالأدلة اليقينية: لأن السجود للصنم (**عبادة**)، أي واحدة من الأفعال المشمولة بلفظة: (**نَعْبُدُهُمْ**)، وهذا مسبوق لا محالة باعتقاد شيء من (**الألوهية**) في (الصنم)، كما فصلناه في الكلام عن الأوثان والأصنام، وبغض النظر عن ماهية ذلك [الشيء من (**الألوهية**)] الذي اعتقده الساجد في (الصنم)؛ وهو في حالة هذه الآية المخصوصة كون الكائن الإلاهي – الذي قام (الصنم) مقامه – (ولد) من أولاد الله، تعالى ربنا وتقدس لأن السياق التام يقول: ﴿**تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ❊ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَّهُ الدِّينَ ❊ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ؛ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ❊ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً لَّاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾، (الزمر؛ 39: 1 – 4)؛ وسنعود لهذه الآية بشرح ودراسة مفصلة في فصل مستقل، سيأتي إن شاء الله.

وإليك حل الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي لهذه الإشكالية:
❊ فقد جاء في آثار (الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني) – (3/747): [فالحقُّ أن إطلاق علماء المذهب أن السجود للأبوين ونحوهما لا يكون ردَّةً محمولٌ على ما إذا سجد لهما غيرَ متديِّنٍ بالسجود ولا زاعمٍ أنه يفيده نفعًا غيبيًّا، بل سجد بجاذبٍ طَبَعِيٍّ أو عاديٍّ أو غرضٍ، كمَن يسجد لسلطانٍ ليؤمِّره أو يصلَه بمالٍ أو نحو ذلك، فهذا لا مشابهة فيه لسجود المشركين لآلهتهم (❊) كما لا يخفى، فأما

مَن سجد لأبويه تديُّنًا يطلب به نفعًا غيبيًّا فهذا هو عمل المشركين سواءً]؛
ـــ وسارع المحقق بالتهميش قائلاً في نفس الصفحة: [(*) سبق في تعريف العبادة (ص 733 – 734) أنه لا يُشترط في السجود للصنم طلب نفعٍ غيبيٍّ، بل لو سجد له عِنادًا أو طمعًا في نفع دنيويٍّ كمَن يُجْعَلُ له مال عظيم على أن يسجد لصنمٍ، ومثلُه إذا سجد له هزلاً ولعبًا كل ذلك **يرتدّ** به الشخص، والفقهاء يثبتون الردّة بذلك كما هو نصُّ كلامه. ويظهر أنَّ المؤلَّف لا ينظر إلى ذات السجود، بل إلى المسجود له، فيفرِّق بين الصنم الذي من شأن عابديه أن يطلبوا بذلك نفعًا غيبيًّا وبين المِلكِ من بني آدم الذي لم تجر العادة بالسجود له طلبًا لنفعٍ غيبِيٍّ، فَشَرَطَ في تكفير الساجد للمِلك أن يطلب بذلك نفعًا غيبيًّا ولم يشترط ذلك في السجود للصنم]؛

واستمر العلامة المعلمي (3/748): [ومما يدلُّ على هذه التفرقة ما نقله ابن حجرٍ الهيتميُّ في كتابه المذكور عن الروضة (روضة الطالبين 1/326)، ولفظه: "وليس من هذا ما يفعله كثيرون من الجهلة الظالمين من السجود بين يدي المشايخ؛ فإن ذلك حرامٌ قطعًا بكلِّ حالٍ، سواءٌ أكان للقبلة أو لغيرها، وسواءٌ قصد السجود لله أو غفل. وفي بعض صوره ما يقتضي الكفر، عافانا الله من ذلك" اهـ. فأما سجود الملائكة لآدم، وسجود آل يعقوب ليوسف، فذاك طاعةٌ لله عزَّ وجلَّ كان عندهم بذلك من الله سلطانٌ. فإن قلت: وكيف يكون الشيء كفرًا وقد كان مثلُه إيمانًا؟
قلت: ليس السجود للمخلوق بأمرٍ واحدٍ، بل ثلاثة أمور: إن أنزل الله به سلطانًا كان إيمانًا. وإن لم ينزل به؛ فإن لم يقصد به التديُّن كان معصيةً، وإن قصد به التديُّن كان كذبًا على الله تعالى وشركًا]، انتهى؛

فنقول: أرأيت حجم التخبط والارتباك الناشئ من الجهل بحقيقة الأصنام، والجهل بأن (**الألوهية**) لها مفهوم سابق لمفهوم (**العبادة**) ومستقل عنها، ثم تنبني على ذلك أن (**العبادة**) لا تكون أصلا إلا لـ(**إله**)؟!

فلنسلم مؤقتاً بأن السجود للوالدين – مثلاً – لمحض التوقير معصية: فهل قول العلامة المعلمي: (وإن قصد به التديُّن كان كذبًا على الله تعالى، وشركًا) صحيح منضبط؟!
الظاهر أنه يقصد بـ(التدين): التقرب والزلفى إلى الله، كما هو في الآية، فهذا له أوجه:
الأول: أن المسجود له (هو الذي بذاته وفعله) يُقَرِّب إلى الله زلفى امتناناً وشكرا للساجد على تعظيمه بفعل السجود:
(أ) – وهذا قد يكون فيما يعتقده الساجد بالدعاء له في الدنيا، أو بالشفاعة له يوم القيامة، إذا أذن في الشفاعة. فهذا (توسل)، ولا يتصور إلا عند من يعتقد إباحة السجود ابتداءً: فالبحث هنا في الإباحة أو الحرمة، وهو بحث فقهي لا علاقة له بالإيمان والكفر، وقد سبق - عرضاً – بعض الكلام في هذا الخصوص من غير كبير استيعاب؛

(ب) – وهذا قد يكون فيما يعتقده الساجد من قدرة المسجود له على الشفاعة عند الله، شفاعة لا ترد، ولا تحتاج إلى استئذان البتة؛ أو أنه يجيره من الله، أو يقدر أن يحميه من عقوبة الله (ولا فرق في هذا إن كان يعتقد أن المسجود له يقدر على ذلك لنسبه الإلاهي الرفيع، وهذا الغالب الأكثر في عبدة الوثن؛ أو لأن له قدرة مساوية لقدرة الله ولو في بعض الأمور فيحتاج الله لمداراته، وتجنب المواجهة معه؛ أو لما شئت من المسوغات)؛ وما شابه ذلك: فهذا قد جعل المسجود له إلاها مع الله: فسجوده (**عبادة**) للمسجود له، ضرورة ولا بد، وهو مشرك كافر. وهذا هو قطعاً حال المشركين، الساجدين للأصنام؛

الثاني: أن السجود نفسه، أي فعل الساجد هو الذي يُقَرِّب إلى الله زلفى، كسائر الأعمال الصالحة التي يحبها الله ويرضاها. وهذا يقتضي أنه يعتقد استحباب السجود أو وجوبه:
(أ) – بدليل، أو بشبهة دليل (كسجود الملائكة لآدم)، فأنعم وأكرم؛ فيكون خطأً فقهياً في أبعد تقدير؛
(ب) – تحكماً محضاً (وهذا لا نحسبه موجوداً عند أهل الإسلام) فيكون ابتداعاً في الدين. وهذا في ذاته (كفر)، ولكن لا يكفر فاعله بعينه لشبهة التأوُّل بــ(التقرب إلى الله)، كما هو الحال في أكثر البدع. فإن أفهم، وقامت عليه الحجة، وتمادى على ذلك فهو مشرك كافر: ليس لأنه (عبد) المسجود له، حاشا لله، وإنما لأنه شرع من دون الله، فاتخذ إله هواه: فهو قد عبد هواه.

ولعلنا نعود الآن السجود للوالدين – مثلاً – لمحض التوقير، الذي سلمنا مؤقتاً بأنه معصية، وزعم الهيثمي أنه حرام قطعاً، حيث قال: (ما يفعله كثيرون من الجهلة الظالمين من السجود بين يدي المشايخ؛ فإن ذلك حرامٌ قطعًا بكلِّ حالٍ، سواءٌ أكان للقبلة أو لغيرها، وسواءٌ قصد السجود لله أو غفل. وفي بعض صوره ما يقتضي الكفر، عافانا الله من ذلك)؛ فنقول: هذه أقوال مرسلة، لا حجة عليها، تستند إلى التباس القضية في أذهان أولئك الأكابر بالسجود للصنم، وعدم تحريرهم لماهية الأوثان والأصنام، وظنهم أنها مجرد تماثيل أو منحوتات حجرية؛ والسجود ها هنا – قطعا – مسبوق باعتقاد شيء من الألوهية في الصنم (أو بلفظ أدق: مسبوق باعتقاد شيء من الألوهية في الكائن السماوي أو الروحاني أو حتى الشيطاني، الذي يمثله تمثال الصنم، ويقوم مقامه).

ومع ذلك فإنه من الصعب جداً أن نتصور سجودا للوالدين أو المشايخ المعظمين، أو حتى لقبورهم، تكريماً محضاً، من غير لون من ألوان التدين أو التقرب إلى الله الذي يزعم أنه أوجب أو استحب ذلك: اللهم إلا من جاء من سفر بعيد أو غيبة طويلة فقد يحتمل أن يكون هذا لمحض الترحيب والتحية؛ فيعود هذا إلى ما أسلفناه درسه: ابتداع في الدين، ولا يكون شركاً أو كفراً إلا في أحوال مخصوصة، سبق ذكرها.

وعلى كل حال فإن المناقشة السابقة تبين أن قول العلامة المعلمي: (فأما مَن سجد لأبويه تديُّنًا يطلب به

نفعًا غيبيًّا فهذا هو عمل المشركين سواءً) عديم المعنى، قليل المحصول، بالإضافة إلى غموضه، بحيث يحتاج إلى شرح لفك طلاسمه: ما معنى (تديُّنًا)؛ فهذا محال أن يكون قد نشأ من تدبر القرآن، الذي أنزله الله بلسان عربي مبين، ويسره للذكر أيما تيسير!

على أن العلامة المعلمي قد ناقض نفسه، كما لاحظه محقق آثار الشيخ عندما همَّش قائلاً: [(*) سبق في تعريف العبادة (ص 733 – 734) أنه لا يُشترط في السجود للصنم طلب نفعٍ غيبِيًّ، بل لو سجد له عِنادًا أو طمعًا في نفع دنيويًّ كمَن يُجْعَلُ له مال عظيم على أن يسجد لصنمٍ، ومثلُه إذا سجد له هزلاً ولعبًا كل ذلك يرتدّ به الشخص، والفقهاء يثبتون الردّة بذلك كما هو نصُّ كلامه. **ويظهر أنَّ المؤلِّف لا ينظر إلى ذات السجود، بل إلى المسجود له، فيفرِّق بين الصنم الذي من شأن عابديه أن يطلبوا بذلك نفعًا غيبيًّا وبين المِلِك من بني آدم** الذي لم تجر العادة بالسجود له طلبًا لنفعٍ غيبِيًّ، فَشَرَطَ في تكفير الساجد للمِلك أن يطلب بذلك نفعًا غيبيًّا ولم يشترط ذلك في السجود للصنم].

الصفحة المذكورة تأكدنا من صحة فهم المحقق، خصوصا في قوله: (أو يكون في حكم الطالب، بأن يكون المعهود في ذلك الفعل أنه يُطْلَب به نفعٌ غيبيٌّ):

❋ فقد جاء في آثار (الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني) – (733/3): [وتحرير العبارة في تعريف العبادة أن يُقال: (خضوعٌ اختياريٌّ يُطْلَب به نفعٌ غيبيٌّ). فقوله: (خضوعٌ) يتناول ما كان بالطاعة وما كان بالتعظيم. وقوله: (اختياريٌّ) يخرج به المكره ونحوه، على ما يأتي تفصيله في الأعذار إن شاء الله تعالى. وقوله: (يُطْلَب به) أي: مِن شأنه ذلك، فيدخل ما يكون الخاضع طالبًا بالفعل، بأن يكون له اعتقادٌ أو ظنٌّ أو احتمالٌ أن ذلك الخضوع سببٌ لنفعٍ غيبيٍّ؛ أو يكون في حكم الطالب، بأن يكون المعهود في ذلك الفعل أنه يُطْلَب به نفعٌ غيبيٌّ، كالسجود للصنم وَفَعَلَه الخاضع عنادًا كما مرَّ في فرعون وقومه، أو خوفًا من ضررٍ لا يبلغ حدَّ الإكراه، كما مرَّ في أوائل الرسالة في المستضعفين الذي عرَّضوا أنفسهم لأن يُكْرَهوا على الكفر رغبةً عن الهجرة التي فيها خروجهم من بيوتهم وأموالهم وأهليهم، أو مداهنةً؛ لأنه أولى مما قبله، ويدلُّ عليه قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾، (النساء؛ 4: 140)، أو طمعًا في نفعٍ دنيويًّ، كمَن يُجْعَلُ له مالٌ عظيمٌ على أن يسجد لصنمٍ، وهذا أولى من الخائف، أو هزلًا ولعبًا كما تدلُّ عليه آية الإكراه على ما تقدَّم أوائلَ الرسالة، والفقهاء يثبتون الرِّدَّة بذلك. وقوله: (نفعٌ) أُريد به ما يشمل دَفْعَ الضرر. وقوله: (غيبيٌّ) قد تقدَّم تفسيره. وهذا تعريف لـ(**العبادة**) من حيث هي، فإن أُريد تعريف عبادة الله عزَّ وجلَّ زِيد: (بسلطانٍ)، أو تعريفُ عبادة غيره، زِيد: (بغير سلطانٍ)، وقد يكون الفعل عبادةً لغير الله عزَّ وجلَّ، ولَكِن فاعله معذورٌ؛ فلا يُحْكَمُ عليه بالشرك، كما سيأتي إن شاء الله تعالى]، انتهى بأحرفه، باستثناء بعض علامات الترقيم، وشيء من التلوين للتأكيد؛

عبارة العلامة المعلمي: (أو يكون في حكم الطالب، بأن يكون المعهود في ذلك الفعل أنه يُطْلَب به نفعٌ غيبيٌّ) ما هي محاولة للفرار من الكلام عن (**المسجود له**)، أو بلفظ أدق: معتقد الساجد في المسجود له، لأن ذلك يهدم لا محالة كل ما بناه بعد جهد جهيد وتسويد لما يزيد على ستمائة صفحة للوصول إلى تعريف لـ(**العبادة**) يقتصر فقط على الفعل ومقاصده، ويخلو من أي ذكر لصفات (**المعبود**) لأنه يعلم جيداً أن هذا يفضي إلى (الدور)، وبطلان التعريف، لا محالة كما ذكره هو نفسه في أول كتابه.

وأما قوله: (والفقهاء يثبتون الرِّدَّة بذلك)، فلا أدري أهو إجماع متيقن لأهل الإسلام كلهم، أو هو قول جمهور الفقهاء، دون قلة منهم؟! والأغلبية الساحقة من الفقهاء تبعوا عمر بن الخطاب في إثبات بقاء الرجم، مع أنه هو نفسه رد على القائلين: (ما نجد الرجم في كتاب الله) في حديث السقيفة المشهور، رداً لو تأمله المنصف لعلم أنه شهادة بنسخ الرجم!

والآن فللنظر إلى مثال المسلم الذي طلب منه السجود للصنم، لقاء مال هائل: فهذا الساجد لم يرد (نفعاً غيبياً)، أيا ما كان تعريف (النفعٌ الغيبيٌّ)، وإنما أراد مالاً حاضراً؛ وهو لا يؤمن بألوهية (الصنم) أصلا، وإنما يعتبره تمثالاً حجرياً فقط، ولعله يضحك في قرارة نفسه من سدنة الصنم الحمقى الذين عرضوا عليه هذا المال الضخم: فما هي حقيقة كفره وشركه إذاً، إذا سلمنا أصلاً أنه مشرك كافر؟!
الحق أن هذا (الساجد للصنم لقاء مال هائل) قد لا يخرج عن واحدة من الأحوال التالية:
(1)– عالم ومقر بأن السجود للصنم فعل من أفعال الكفر من حيث هو، إلا من قام به مانع من موانع التكفير؛ وعالم أن كسب المال الضخم ليس من موانع التكفير: فهذا غير مبال بفعل الكفر، وبذلك فهو ممن قد شرح بالكفر صدراً. والحق في هذه الحالة أن هذا الساجد ما عبد الصنم أصلاً، ولا اتخذه من دون الله إلها، وإنما هو قد شرع لنفسه، واتخذ إله هواه؛
(2)– عالم ومقر بأن السجود للصنم فعل من أفعال الكفر من حيث هو، إلا من قام به مانع من موانع التكفير؛ لكنه متأول بأن كسب المال الضخم هذا ينفع المسلمين لأنه يمكنه من شراء سلاح لأهل الإسلام، أو استئجار عصابات من سفلة الحربيين للقيام باغتيالات، وأعمال تخريبية في دار الحرب، بل هو أنفع للمسلمين من الجاسوس المسلم في دار الحرب الذي يجوز له التظاهر بالشرك، بما في ذلك السجود للأصنام؛
(3)– ليس مقراً بأن السجود للصنم فعل من أفعال الكفر من حيث هو، لأنه يغلو في (الإرجاء)، فلا يُكَفِّر بفعل دون اعتقاد: وهو ساخر من الصنم وعبدة الصنم، مستهزئ بهم، مستغفل لهم؛
(4)– جاهل بالحكم لأنه أمي، أو حديث عهد بالإسلام؛
فحكم الفقهاء على هذا بالردة من غير تفصيل لا يمكن قبوله؛ ومعاذ الله أن تكون الأمة قد أجمعت على قول غير محرر، لأنه يحتمل أن يكون باطلاً، أو بعض جزئياته، كما لا يظهر إلا بعد الضبط والتحرير.

وفي الباب السادس سبقت مناقشة سجود إنسان للمسيح بن مريم، صلوات الله وسلامه عيه وعلى والدته، في إطار مناقشتنا وإبطالنا لتعريف الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي للعبادة، فراجعه أيضاً.

وعلى كل حال: فالسجود من حيث هو ليس عبادة للمسجود له، فلا يكون شركا وكفراً. وهو قطعاً كفر وشرك وعبادة للمسجود له إذا كان الساجد ينسب للمسجود له شيئاً من (الألوهية). وربما كان شركاً وكفرا لاعتبارات أخرى فيكون عبادة للهوى؛ أو عبادة لمن أمره بذلك السجود، إذا كان يعتقد أن لذلك الآمر حق الطاعة المطلقة، أي: نسب له شيء من (الحاكمية)؛ وهو شرك وكفر إذا كان الآمر غير الله؛ أما إذا كان يعتقد أن الآمر هو الله: فهذه عبادة له. وهي عبادة محمودة مقبولة، إن كان لها بعينها دليل، أو شبهة دليل اعتمده الساجد؛ وعبادة له مبتدعة، إن لم تكن لدى الساجد دليل أصلاً: وقد تصل البدعة – عادة بالمكابرة والمعاندة – إلى حد الكفر فيصبح الساجد إما عابداً لهواه، أو عابدا، إن كان مقلداً، لمن أفتاه بها، متخذا له رباً من دون الله، وفي كلتا الحالتين تبطل العبادة، لأن عبادة الله تبطل بالشرك.

❄ فصل: القيام بخشوع وسكون على هيئة مخصوصة ليس (عبادة)

هذا بالنسبة للسجود والركوع والانحناء، أما بالنسبة للقيام فمن المعلوم أن أنواع القيام للمخلوقين ثلاثة: (**قيام إليه**)، و(**قيام له**)، و(**قيام عليه**)، أما الأول فمباح وهو القيام الذي يكون بقصد السلام والتحية والمعانقة وتلقي القادم ونحو ذلك، وقد دلت النصوص المتواترة المفيدة بمجملها للقطع واليقين على أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كان يفعله لبعض أصحابه، وأقاربه، ويفعله بعض الصحابة رضى الله عنهم لبعض:

ــــ كما في الحديث الذي رواه الشيخان عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال للأنصار في بني قريظة لما جاء سعد بن معاذ: «**قوموا إلى سيدكم**».

ــــ وما روياه أيضاً من حديث كعب بن مالك الطويل ـ في قصة الثلاثة الذين خُلِّفوا ـ من قيام طلحة بن عبيد الله إليه يهنئه ويسلم عليه، بعد أن تاب الله عليه، وكان ذلك في مجلس النبي وبحضرته من غير إنكار، وما زال كعب يذكر ذلك لطلحة رضى الله عنهما!

ــــ وما رواه الترمذي عن عائشة رضى الله عنها في قيام النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لمعانقة زيد بن حارثة.

ــــ وما رواه النسائي والترمذي وأبو داود عنها أيضاً في قيام النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لفاطمة إذا أتته، وقيامها له إذا أتاها.

ــــ وما رواه البيهقي في قيام النبي، صلى الله عليه وسلم، لعكرمة بن أبي جهل لما هاجر إليه؛ وغير ذلك من المتواتر معنوياً بما يفيد القطع واليقين.

وأما النوعان الباقيان من القيام، وهما: (**قيام له**)، و(**قيام عليه**)، فحرام، أو مكروه، على خلاف بين الفقهاء، وهو القيام للتعظيم وليس بقصد التحية والسلام ونحوه وهو على صورتين: القيام على الرجل وهو قاعد كما يفعله أعوان الملوك تعظيماً من غير سبب آخر موجب لذلك (أما الحراس، والشرط، ونحوهم، الذين تتطلب وظيفتهم، أو حراستهم، ممارستها قائمين، فلا بأس، لأنه وقوف لأداء الوظيفة، التي لا يتم أداؤها إلا حالة الوقوف، أي: أنه من متطلبات أداء العمل على وجهه الصحيح)، فهذا يسمَّى: **(قيام عليه)**، وهو **حرام** في الأرجح. والقيام للداخل أو المار إعظاماً له، من غير مصافحة، أو معانقة، أو تلقي، وهذا في الأرجح ليس بحرام، ويسمَّى: **(قيام له)**، وهذان النوعان جاءت النصوص بالنهى عنها والإخبار بأنها تشبه بالأعاجم في تعظيمهم غير الله سبحانه وتعالى:

❊ كما روى الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص134/ح12393) بإسناد صحيح: [حدثنا أبو كامل حدثنا حماد مرة عن ثابت عن أنس ومرة عن حميد عن أنس بن مالك قال: (ما كان أحد من الناس أحب إليهم شخصاً من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كانوا إذا رأوه **لا يقوم له أحد منهم**، **لما يعلمون من كراهيته لذلك**)]؛ وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ج1/ص326/ح946؛ والترمذي في سننه ج5/ص90/ح2754)، وقال: (هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج3/ص132/ح12367، ج3/ص251/ح13648؛ وأبو يعلى في مسنده ج6/ص418/ح3784؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج5/ص234/ح25583؛ وغيرهم؛

❊ وكالذي رواه عبد بن حميد في مسنده (ج1/ص156/ح413) بإسناد صحيح: [أخبرنا أبو أسامة عن حبيب بن الشهيد عن أبي مجلز لاحق بن حميد قال: دخل معاوية بيتا فيه عبد الله بن عامر وعبد الله بن الزبير، فقام عبد الله بن عامر ولم يقم عبد الله بن الزبير، فقال معاوية لعبد الله بن عامر: اجلس فإني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (**من سره أن يمثل الرجال له قياما فليتبوأ مقعده من النار**)]؛ وأخرجه الإمام البخاري في الأدب المفرد ج1/ص339/ح977؛ والترمذي في سننه ج5/ص91/ح2755؛ وأبو داود في سننه ج4/ص358/ح5229؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج4/ص93/ح16891، ج4/ص100/ح16962؛ والطبراني في معجمه الكبير ج19/ص351/ح819، ج19/ص351/ح820، ج19/ص352/ح821، ج19/ص352/ح822؛ وابن الجعد في مسنده ج1/ص222/ح1482؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج5/ص234/ح25582؛ وغيرهم.

ــــ وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط (ج4/ص282/ح4208) من طريق ثانية: [حدثنا علي بن إبراهيم الخزاعي الأهوازي قال: حدثنا عبد الله بن داود بن دلهات قال: حدثني أبي عن أبيه دلهات عن أبيه اسماعيل عن أبيه أن أباه مسرع بن ياسر حدثه عن عمرو بن مرة الجهني قال: قال النبي، صلى الله عليه وسلم: (من أحب ان يتمثل له الرجال بين يديه قياما فليتبوأ مقعده من النار)]؛

فالوعيد الشديد إنما هو فقط (لمن أحب أن يمتثل الناس له قياماً)؛ فحب الإنسان أن يمتثل الناس له قياماً حرام، لا شك في حرمته، وهو من الكبر والعجب بالنفس، وهو من أمراض القلوب المهلكة؛ وقد كان النبي المعصوم الخاتم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أبعد الناس عن ذلك، لذلك ترك أصحابه، رضوان الله وسلامه عليهم، القيام له، مع أنه ما نهاهم عنه قط، اللهم إلا إذا كان تشبهاً بالأعاجم:

❋ كما في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص253/ح22235): [حدثنا بن نمير حدثنا مسعر عن أبي العَنْبَس عن أبي العَدَبَّس عن أبي مرزوق عن أبي غالب عن أبي أمامة قال: خرج علينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهو متوكئ على عصا، فقمنا إليه فقال: (**لا تقوموا كما تقوم الأعاجم يعظم بعضها بعضا!**)؛ قال: فكأنا اشتهينا أن يدعو الله لنا فقال: (اللهم اغفر لنا وارحمنا وارض عنا وتقبل منا وأدخلنا الجنة ونجنا من النار، واصلح لنا شأننا كله)، فكأنا اشتهينا أن يزيدنا فقال: (قد جمعت لكم الأمر)]؛ وأخرجه ابن ماجه في سننه ج2/ص1261/ح3836؛ وأبو داود في سننه ج4/ص358/ح5230؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص256/ح22255؛ والطبراني في معجمه الكبير ج8/ص279/ح8072؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج5/ص233/ح25581، ج6/ص45/ح29351؛ وغيرهم، وليس إسناده بذاك، ولكن المتن مستقيم. وهذا كسابقه ليس فيه كلام عن الشرك أو الكفر، وإنما هو كراهية للتشبه بالأعاجم، فقط لا غير؛

❋ وكما في الحديث الصحيح الذي رواه الإمام مسلم في صحيحه (ج1/ص309/ح413): [حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث (ح) وحدثنا محمّد بن رمح أخبرنا الليث عن أبي الزبير عن جابر قال: اشتكى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره فالتفت إلينا فرآنا قياما فأشار إلينا فقعدنا فصلينا بصلاته قعودا فلما سلم قال: «**إن كدتم آنفاً لتفعلوا فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود: فلا تفعلوا؛** إئتموا بأئمتكم إن صلى قائما فصلوا قياما وإن صلى قاعدا فصلوا قعودا»]؛ وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ج1/ص327/ح948؛ والنسائي في سننه ج3/ص9/ح1200؛ وابن حبان في صحيحه ج5/ص493/ح2122، ج5/ص494/ح2123؛ وابن خزيمة في صحيحه ج1/ص246/ح486؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص393/ح1240؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج3/ص334/ح14630؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ج1/ص403؛ والنسائي في سننه الكبرى ج1/ص193/ح535، ج1/ص358/ح1123؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج3/ص239/ح5728؛ وغيرهم؛

وليس في هذا اللفظ كلام عن الشرك أو الكفر، وإنما هو كراهية للتشبه بفارس والروم في ذلك الفعل المخصوص، فقط لا غير. ويستفاد من ذلك أن القيام للمخلوق فيه **الوعيد الشديد فقط على من أحب أن يفعل له ذلك**؛ كما أنه من التشبه بالكفار، **والتشبُّه بالكفار، والاقتباس منهم، بما هو من خصوصياتهم المتعلقة بكفرهم، أو المميزة لهم بوصفهم كفاراً،** جاء فيه ما جاء من الوعيد الشديد، فقد روى أحمد وأبو داود عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال:

«**من تشبه بقوم فهو منهم**» وروى الترمذي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**ليس منا من تشبه بغيرنا، ولا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى**»، إلى غير ذلك من عشرات النصوص الصحيحة، الصريحة، أو الضمنية.

وهذان النوعان المكروهان أو المحرمان من القيام لم يسمهما النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عبادة، ولا فعلهما شركاً، ولا قال: جعلتموني رباً، أو إلهاً، أو قال: عبدتموني من دون الله، أو جعلتموني لله نداً، أو نحواً من ذلك، أو قريباً منه، أو لفظاً مشابهاً في الحكم، مع كونه نهي عنهما، كما فصلناه!

على أننا نعلم، ضرورة، أن الصلاة الإسلامية، على الضد من ذلك، **شعيرة تعبدية**، وأن القيام فيها (**عبادة**)، ويبقى عبادة، على كل حال: حتى ولو لم يكن - كما ينبغي لها - بخشوع تام، وقنوت كامل، ولكنها (**عبادة**)، على كل حال، وكذلك ما فيها من ركوع وسجود.

وما قلناه في هذا الفصل عن القيام بخشوع وسكون تام على هيئة مخصوصة، وما قلناه في فصل سابق عن السجود ينطبق، من باب أولى، على الركوع والانحناء والتحية بــ(التكفير)، أي: بطأطأة الرأس ووضع اليدين على الصدر، ونحو ذلك من أوضاع البدن: فليس شيئاً من ذلك بذاته مجرداً (**عبادة**) أصلاً، فلا نطيل بمناقشته أو البرهنة عليه.

❄ فصل: حديث: (إِنَّهُ لَا يُقَامُ لِي، إِنَّمَا يُقَامُ لِلَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ)

وقد جاء حديث مناسب لهذا المبحث: (هل القيام عبادة؟!)، وإن كانت لا تقوم به حجة لوجود رجل مبهم في الإسناد، لكنه يصلح للاستئناس، وفيه أكثر من صفعة على أقفية الوهابيين الأغبياء؛ لذلك ألحقناه في هذا الفصل، الذي هو بمثابة الملحق، أو التذييل، للفصل السابق:

❄ جاء في تفسير ابن أبي حاتم [محققا (13602/2444/8)]: [ذُكِرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعة، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ زَيْدٍ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ عُلَيِّ بْنِ رَبَاحٍ اللَّخْمِيِّ، حَدَّثَنِي مَنْ شَهِدَ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، يَقُولُ: كُنَّا فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَنَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُقْرِئُ بَعْضُنَا بَعْضًا الْقُرْآنَ، فَجَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بن أبي بن سَلُولَ، وَمَعَهُ نُمْرُقة وزِرْبِيّة، فَوَضَعَ وَاتَّكَأَ، وَكَانَ صَبِيحًا فَصِيحًا جَدِلًا فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، قُلْ لِمُحَمَّدٍ يَأْتِينَا بِآيَةٍ كَمَا جَاءَ الْأَوَّلُونَ؟ جَاءَ مُوسَى بِالْأَلْوَاحِ، وَجَاءَ دَاوُدُ بِالزَّبُورِ، وَجَاءَ صَالِحٌ بِالنَّاقَةِ، وَجَاءَ عِيسَى بِالْإِنْجِيلِ وَبِالْمَائِدَةِ. فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قُومُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، نَسْتَغِيثُ بِهِ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: (إِنَّهُ لَا يُقَامُ لِي، إِنَّمَا يُقَامُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ). فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَقِينَا مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ. فَقَالَ: (إِنَّ جِبْرِيلَ قَالَ لِي: اخْرُجْ فَأَخْبِرْ بِنِعَمِ اللَّهِ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَيْكَ، وَفَضِيلَتِهِ الَّتِي فُضِّلت بِهَا، فَبَشَّرَنِي أَنِّي بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ، وَأَمَرَنِي أَنْ أُنْذِرَ الْجِنَّ، وَآتَانِي كِتَابَهُ وَأَنَا أُمِّيٌّ، وَغَفَرَ ذَنْبِي مَا تَقَدَّمَ وَمَا

تَأَخَّرَ، وَذَكَرَ اسْمِي فِي الْأَذَانِ وَأَيَّدَنِي بِالْمَلَائِكَةِ، وَآتَانِي النَّصْرَ، وَجَعَلَ الرُّعْبَ أَمَامِي، وَآتَانِي الْكَوْثَرَ، وَجَعَلَ حَوْضِي مِنْ أَعْظَمِ الْحِيَاضِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَوَعَدَنِي الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ وَالنَّاسُ ﴿مُهْطِعُونَ مُقْنِعُو رُءُوسِهِمْ﴾، وَجَعَلَنِي فِي أَوَّلِ زُمْرَةٍ تَخْرُجُ مِنَ النَّاسِ، وَأَدْخَلَ فِي شَفَاعَتِي سَبْعِينَ أَلْفًا مِنْ أُمَّتِي الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَآتَانِي السُّلْطَانَ وَالْمُلْكَ، وَجَعَلَنِي فِي أَعْلَى غُرْفَةٍ فِي الْجَنَّةِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ، فَلَيْسَ فَوْقِي أَحَدٌ إِلَّا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ، وَأَحَلَّ لِيَ الْغَنَائِمَ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلَنَا)]؛ وهو بعينه في تفسير ابن كثير [ت سلامة (5/333)]: [قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ: ذُكِرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ،... فساقه بتمامه]، ثم قال الإمام ابن كثير: (وَهَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ جِدًّا)؛ وهو في فتوح مصر وأخبارها لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله عبد الحكم بن أعين القرشي المصري – (ص: 298/67): [ومنها: حديث ابن لهيعة،... فساقه بنحوه سنداً، ومتناً]؛

ـــ وهو في تفسير القرآن من الجامع لابن وهب (3/6/3): [(.ـ.ـ.ـ عَنِ) ابْنِ لَهِيعَةَ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ رجلٍ سَمِعَ عُبَادَةَ [بْنِ الصَّامِتِ يَقُول]: إِنَّا كُنَّا فِي الْمَسْجِدِ نَقْتَرِئُ، مَعَنَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وَنَحْنُ أُمِّيُّونَ يُقْرِئُ بَعْضُنَا بَعْضًا؛ فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بن أبي بن سلول تتبعه نمرقٌ وَزِرْبِيّه، ثُمَّ وُضِعَتَا لَهُ فَاتَّكَأَ؛ فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلا تَقُولُ لمحمدٍ يَأْتِينَا بآيةٍ كَمَا جَاءَ بِهَا الْأَوَّلُونَ: جَاءَ صَالِحٌ بِالنَّاقَةِ وَجَاءَ (مُوسَى بِالأَلْوَاحِ)، وَجَاءَ دَاوُدُ بِالزَّبُورِ، وَجَاءَ عيسى بالمائدة، وعبد الله بن أبي بن سَلُولٍ رجلٌ جَدِلٌ صَبِيحٌ، فَصِيحٌ؛ فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قُومُوا نَسْتَغِيثُ بِنَبِيِّ اللَّهِ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: إِنَّهُ لا يُقَامُ لِي، إِنَّمَا يُقَامُ لِلَّهِ، إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَقَالَ: اخْرُجْ فَحَدِّثْ بِنِعْمَةِ اللَّهِ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَيْكَ وَبِفَضِيلَتِهِ الَّتِي فُضِّلْتَ بِهَا، فَبَشَّرَنِي بِعَشْرٍ لَمْ يُؤْتَهَا نبيٌ قَبْلِي؛ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي إِلَى النَّاسِ جَمِيعًا، وَأَمَرَنِي أَنْ أُنْذِرَ الْجِنَّ، وَإِنَّ اللَّهَ لقاني كلامه وأنا أميٌ؛ فقد أُوتِيَ دَاوُدُ الزَّبُورَ، وَمُوسَى الأَلْوَاحَ، وَعِيسَى الإِنْجِيلَ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لِي ذَنْبِي مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ وَمَا تَأَخَّرَ، وَإِنَّ اللَّهَ أَعْطَانِي الْكَوْثَرَ، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَدَّنِي بِالْمَلائِكَةِ وَأَتَانِي النَّصْرُ، وَجَعَل بَيْنَ يَدَيَّ الرُّعْبُ، وَجَعَل حَوْضِي أَعْظَمَ الْحِيَاضِ، وَرَفَعَ ذِكْرِي فِي النَّادِينَ، وَبَعَثَنِي يَوْمَ القيامة مقاماً محموداً، والناس ﴿مهطعين، مقنعي (رؤوسهم﴾)؛ (.ـ.ـ.ـ)]؛ وأصله من مخطوطة رديئة كما لا يخفى؛

ـــ وهو باختصار شديد في مسند أحمد (37/380/22706): [حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاحٍ أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ يَقُولُ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُومُوا نَسْتَغِيثُ بِرَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: (لَا يُقَامُ لِي، إِنَّمَا يُقَامُ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى)]؛ وهو في الطبقات الكبرى لابن سعد (1/387): [أخبرنا موسى بن داود ، أخبرنا ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد بتمامه حرفاً، بحرف]؛ وهو في جامع المسانيد والسنن (4/619/5875)، وقال الإمام ابن كثير معقباً: (لم يخرجوه، وقد رواه الطبراني عن على عن عبادة، بلا واسطة، فالله أعلم)؛

فهؤلاء الثقات الثلاثة: الإمام عبد الله بن وهب، وهو أثبت الناس في ابن لهيعة، وأصحهم حديثاً، ومن

أقدمهم سماعاً، وكانت عنده أصول ابن لهيعة وكتبه؛ وزيد بن الحباب، وهو من أهل السماع القديم من ابن لهيعة؛ وموسى بن داود، كلهم يقول: (إِنَّهُ لا يُقَامُ لِي، إِنَّمَا يُقَامُ لِلَّهِ)؛ وكلهم يجعله عن رجل مبهم عن عبادة بن الصامت.

❊ ولكن أخرج الإمام الطبراني كما نجده تاماً في جامع المسانيد والسنن لابن كثير (5780/568/4): [قال الطبراني: حدثنا أحمد بن حماد بن زُغْبَة المصري، حدثنا سعيد بن عُفَيْر، حدثنا ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن على بن رباح، عن عبادة، قال: قال أبو بكر: قوموا نستغيث برسول الله، صلى الله عليه وسلم، من هذا المنافق، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إِنَّهُ لا يُسْتَغَاثُ بِي، إِنَّما يُسْتَغَاثُ بالله، عزَّ وجَلَّ»]، ثم قال الإمام انب كثير: (إنما رواه أحمد بن على **عن رجلٍ**، عن عبادة، كما سيأتي في الْمُبْهَمَاتِ عنه)؛ وهو ساقط من المخطوطات التي بأيدي الناس اليوم؛
ـــ وهو مشار إليه في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (17276/159/10): [وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: «قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قُومُوا نَسْتَغِيثُ بِرَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: (إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي، إِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ)]؛ وفي مجمع الزوائد ومنبع الفوائد [محقق (17276/26/11)، ثم قال الهيثمي: (رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة وهو حسن الحديث. وقد رواه أحمد بغير هذا السياق وهو في الأدب في باب القيام)]؛ وفي مجمع الزوائد ومنبع الفوائد [ط – دار الفكر (17276/246/10)]؛
فنقول: هذا باطل، قطعاً بلا جدال، ويبعد جداً ان يكون تصحيفاً لتباعد لفظة: (يُقَامُ) عن لفظة: (يُسْتَغَاثُ) في الرسم؛ والعهدة فيه على أحمد بن حماد بن زُغْبَة المصري أو سعيد بن كثير بن عُفَيْر، وهو الأرجح، لأنه كان يقرأ من كتب الناس (كذا في تاريخ الإسلام [ت - بشار (578/5)])، وكتب المتأخرين من رواة ابن لهيعة لا يوثق بها طلقاً، وفيها تخليط كثير. وجاء أيضاً في تاريخ الإسلام [ت - بشار (578/5)]: [وقال ابن يونس في مكان آخر: وهذا الحديث ممّا أُنْكِر على سعيد بن عفير، ما رواه عن ابن لَهِيعَة إلّا هو، وكذا أُنْكِر عليه حديث آخر رواه عن ابن لهيعة]؛

وأقول أيضاً: فوالله، الذي لا إله إلا هو، ما قال نبي الله الخاتم قط: (إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي، إِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ)، ولا خطرت له هذه العبارة على بال، لا في ليل أو نهار!!

ولكن هذا الحديث الباطل جاء على هوى الإمام ابن تيمية، وجاء موافقاً **لبدعته**، فطار به واعتمده:
❊ فقد جاء في جامع الرسائل لابن تيمية (ص: 7، بترقيم الشاملة آليا): [فالطالب للدعاء من غيره نوعان: أحدهما أن يكون سؤاله على وجه الحاجة إليه فهذا بمنزلة أن يسأل الناس قضاء حوائجه، والثاني أنه يطلب منه الدعاء لينتفع الداعي بدعائه له وينتفع هو فينفع الله هذا وهذا بذلك الدعاء كمن يطلب من المخلوق ما يقدر المخلوق عليه، والمخلوق قادر على دعاء الله ومسألته، فطلب الدعاء جائز كمن يطلب منه

الإعانة بما يقدر عليه فإما ما لا يقدر عليه إلا الله فلا يجوز أن يطلب إلا من الله، لا من الملائكة ولا من الأنبياء ولا من غيرهم، لا يجوز أن يقول لغير الله: اغفر لي، واسقنا الغيث، ونحو ذلك. ولهذا روى الطبراني في معجمه أنه كان في زمن النبي، صلى الله عليه وسلم، منافق يؤذي المؤمنين فقال الصديق رضي الله عنه: قوموا بنا نستغيث برسول الله، صلى الله عليه وسلم، من هذا المنافق فجاؤوا إليه فقال: (إنه لا يستغاث بي إنما يستغاث بالله)، وهذا في الاستعانة مثل ذلك]؛

وطار به الوهابيون، وبنوا عليه (قصورا في الهواء)، فلا يكاد يخلو كتاب من كتبهم من ذكره، وتفننوا في (الفلسفة) حول معانيه؛ وربما طوَّلوا في دفع المطاعن عن إسناده، وعهدنا بهم أنهم هم (الأئمة) في تضعيف الأحاديث الصحيحة التي لا توافق أمزجتهم المنحرفة، وأهوائهم الخبيثة:

❋ فقد جاء في صالح بن عبد العزيز آل الشيخ [جمع الشاملة – (132/11)]: [قال (روى الطبراني بإسناده: أنه كان في زمن النبي، صلى الله عليه وسلم، منافق يؤذي المؤمنين، فقال بعضهم) بعضهم هنا هو أبو بكر الصديق كما جاء في بعض الروايات (قوموا بنا نستغيث برسول الله، صلى الله عليه وسلم، – من هذا المنافق. فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: "إنه لا يستغاث بي، إنما يستغاث بالله") من طلب الصحابة الاستغاثة بالنبي، صلى الله عليه وسلم، هذا طلب جائز لأنهم طلبوا الإغاثة من النبي عليه الصلاة والسلام فيما يقدر عليه؛ لأن عليه الصلاة والسلام في هذا المقام يقدر أن يُغيث بالأمر بقتل المنافق أو الأمر بسجنه أو بتهديده أو بأخذ عقوبة عليه؛ لأنه كان يؤذي المؤمنين، بتعزير أو بغيره، فإذن استغاثتهم إنما هي في قولهم (قوموا بنا نستغيث برسول الله) استغاثتهم برسول الله فيما يقدر عليه لكن النبي، صلى الله عليه وسلم، علمهم الأدب في ذلك وعلمهم الأكمل في ذلك، حيث قال: (إنه لا يستغاث بي إنما يستغاث بالله)، وحقيقة الاستغاثة على وجه الكمال إنما هي بالله جل وعلا لا بنبيه، صلى الله عليه وسلم، فكان حصل منهم نوع التفات للنبي عليه الصلاة والسلام فيما يقدر عليه، فبين لهم أن الواجب عليهم أن يستغيثوا بالله جل وعلا أولا فقال (إنه لا يستغاث بي) و(لا يستغاث بي) هذا نفي فيه معنى النهي؛ يعني لا تستغيثوا بي إنما أستغيث بالله في هذا الأمر، وإذا أغاثهم الله جل وعلا كفّ شر ذلك المنافق عنهم]؛

❋ وجاء في صالح بن عبد العزيز آل الشيخ [جمع الشاملة – (133/11)]: [هذا الحديث بعض العلماء قال إن في إسناده ابن لهيعة وحاله معروف، وإيراد الأئمة أئمة الحديث للأحاديث التي قد يكون إسناد بعض مقال هذا هو الصواب إذا كان ما في الحديث من المعنى قد عضدته الأدلة من القرآن أو من السنة، وما في هذا الحديث من قوله النبي عليه الصلاة والسلام (إنه لا يستغاث بي إنما يستغاث بالله)، قد دلت عليه الآيات التي سلفت، وهذا صنيع أهل الحديث، صنيع الراسخون في العلم من أهل الحديث كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض كلام له في الفتاوى قال: أهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في أصل من الأصول؛ بل إما في تأييده – يعني في تأييد ذلك الأصل – أو في جزء من الفروع. وهذا هو صنيع

الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب، فإنهم يستدلون بأحاديث هي من جهة المعنى التي اشتملت عليه صحيحا، فقد ساق شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الحديث مستدلا به في رده على البكري المعروف بالاستغاثة، كتاب الاستغاثة الكبرى أو الرد على البكري، وقال: إن هذا حديث هو في معنى ما جاء في النصوص]؛ كذا: (صنيع الراسخون في العلم)؟! بلاً من (صنيع الراسخين في العلم)، ولكن لا بأس. ومهما يكن فلا أظن صالح بن عبد العزيز آل الشيخ من الراسخين في العلم، والله أعلم.

❋ وغلا سليمان بن سحمان فقال في الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (ص: 476): [... أن ابن لهيعة خرج له البخاري ومسلم فجاوز القنطرة، ولا يقدح فيما رواه ابن لهيعة إلا جاهل بالصناعة والاصطلاح، وهو قاضي مصر وعالمها ومسندها، روى عن عطاء بن أبي رباح، والأعرج، وعكرمة، وخلف، وعنه شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد، وابن وهب، وخلق. ومن طعن في ابن لهيعة بقول بعض الناس لزمه الطعن في كثير من الأكابر المحدثين كسعيد المقبري، وسعيد بن إياس الجريري، وسعيد بن أبي عروبة، وإسماعيل بن أبان، وأزهر بن سعد السمان البصري، وأحمد بن صالح المصري، وأبي اليمان، وأمثالهم ممن خرج لهم البخاري وغيره من الأئمة. وعلى كل حال فهو خير من هؤلاء الذين أجازوا الاستغاثة برسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأعلم بكتاب الله، وسنة رسوله منهم، وبأقوال أهل العلم]؛ وسليمان بن سحمان، هو: سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان بن مصلح بن حمدان بن مسفر بن محمد بن مالك بن عامر الخثعمي، التبالي، العسيري، النجدي (المتوفى: 1349هـ)؛

ـــ ولكن لم يوافقه عبد السلام بن برجس بن ناصر بن عبد الكريم، وهو محقق الكتاب، على هذا الغلو فحاول (تلطيف) المسألة. وللأمانة العلمية أسوق لك ما قاله في هامش نفس الصفحة بأحرفه: [هذا ما جنح إليه الشيخ المؤلف رحمه الله تعالى هنا في حديث ابن لهيعة، وقد ذكر مستنده على ذلك. أما قوله: (إنه جاوز القنطرة لرواية الشيخين عنه) فغير مسلم، لأن مسلماً إنما أخرج له مقروناً بغيره، وهو "عمرو بن الحارث". وقد تقرر أن المخرج لهم في الشواهد والمتابعات - دون الأصول - لا يكون ذلك توثيقاً لهم، بل لنكتة خفية أو ظاهرةً أخرج لهم في الصحيح. هذا فيما يتعلق بإخراج مسلم لابن لهيعة في "الصحيح" أما البخاري فقد أخرج في كتاب الفتن من صحيحه: عن المقري عن حيوة و"غيره" عن أبي الأسود قال: "قطع على أهل المدينة بعث... " الحديث، عن عكرمة عن ابن عباس. وروى هذا الحديث بصورة هذا السند في "الاعتصام" و"تفسير سورة النساء" وفي آخر "الطلاق" ولا يسمى قرين حيوة. قال ابن حجر: وهو ابن لهيعة لا شك فيه اهـ. ومثل هذا لا يعتبر تقوية للرجل، بل توثيقه ومجاوزته القنطرة، ولعل البخاري وقع في سماعه هذا السند بهذه الصورة، فأثبتها، ولم يجرأ على تسميته تنزيهاً لصحيحه، فقال: عن حيوة وغيره. والعلم عند الله. وأما قول الشيخ المؤلف رحمه الله: (ولا يقدح فيما رواه ابن لهيعة إلا جاهل بالصناعة والاصطلاح)، لا يعني به القدح في العلماء المتقدمين - كما توهمه بعضهم! - بدليل أنه أشار إلى اختلاف الناس فيه، كما في آخر هذا الوجه، وفي أول الوجه الثالث. وإنما

يعني به – في نظره – من لم يحسن تنزيل قواعد الجرح والتعديل على أقوال العلماء المتقدمين، ولا شك أن كلام الشيخ هنا خلاف الصواب في هذه المسألة، بيد أنه ليس أول قائل بتوثيق ابن لهيعة مطلقاً، فقد سبقه من المتقدمين والمتأخرين جماعة، وكلام الشيخ المؤلف على حديث ابن لهيعة في "الوجه الثالث" أقرب للصواب، من رأيه هنا. والذي يترجح في حال حديث ابن لهيعة أنه حسن في الشواهد والمتابعات]؛

❋ وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة [جمع الشاملة – 1 (121/1)]: [هذا الحديث النص على أنه لا يستغاث بالنبي، صلى الله عليه وسلم، ولا بمن دونه، كره، صلى الله عليه وسلم، أن يستعمل هذا اللفظ في حقه وإن كان مما يقدر عليه في حياته؛ حماية لجناب التوحيد، وسدا لذرائع الشرك، وأدبا وتواضعا لربه، وتحذيرا للأمة من وسائل الشرك في الأقوال والأفعال، فإذا كان هذا فيما يقدر عليه، صلى الله عليه وسلم، في حياته فكيف يجوز أن يستغاث به بعد وفاته ويطلب منه أمور لا يقدر عليها إلا الله عز وجل؟! وإذا كان هذا في الرسول، صلى الله عليه وسلم، فكيف بمن دونه؟! وأما الإجماع: فالأمة مجمعة على أن الدعاء من خصائص الله جل وعلا، وصرفه لغيره شرك]؛ لاحظ أكذوبة (**الإجماع**): (وأما **الإجماع**: فالأمة **مجمعة** على أن الدعاء من خصائص الله جل وعلا، وصرفه لغيره **شرك**)؛ أكذوبة، ورب الكعبة، إلا إذا قلنا: الوهابيون مجمعون، وهم (الأمة) حصراً، ومن سواهم ليس من الأمة لأنه كافر مشرك؛

❋ وجاء في فتاوى الشبكة الإسلامية [بجمع الشاملة – (2101/9)]: [فقد سبق لنا أن بينا حالات استعمال عبارة يا رسول الله، وحكم كل حالة في الفتوى رقم: 14616، فراجعها، وعبارة يا محمد ليست من ألفاظ التعجب بل إن أكثر ما تستعمل عند العامة في الاستغاثة بالنبي، صلى الله عليه وسلم، ولهذا ينبغي تجنب استعمالها عند التعجب سدا للذريعة وبعدا عن التشبه بمن يقولها استغاثة فقد أخرج الطبراني في المعجم الكبير عن عبادة بن الصامت قال: قال أبو بكر: قوموا نستغيث برسول الله، صلى الله عليه وسلم، من هذا المنافق فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: إنه لا يستغاث بي، إنما يستغاث بالله عز وجل. قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح، غير ابن لهيعة وهو حسن الحديث. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب الاستغاثة: وهو صالح للاعتضاد، ودل على معناه الكتاب والسنة. وتوسع في (تلخيص كتاب الاستغاثة) في بيان صحة معناه، وقال الشيخ سليمان بن عبد الله في (تيسير العزيز الحميد): المراد بذلك الإرشاد إلى حسن اللفظ والحماية منه، صلى الله عليه وسلم، لجانب التوحيد وتعظيم الله تبارك وتعالى، فإذا كان هذا كلامه، صلى الله عليه وسلم، في الاستغاثة به فيما يقدر عليه فكيف بالاستغاثة به أو بغيره في الامور المهمة التي لا يقدر عليها أحد إلا الله، كما هو جار على ألسنة كثير من الشعراء وغيرهم، وقل من يعرف أن ذلك منكر فضلا عن معرفة كونه شركاء. انتهى. وللمزيد من الفائدة راجع الفتوى رقم: 31789]؛

❋ وتفلسف الغنيمان حيث جاء في شرحه لفتح المجيد (2/134، دروس صوتية – بترقيم الشاملة آليا):

[ونحو ذلك الحديث السابق الذي فيه أن رجلاً من الصحابة آذاه منافق فقال: قوموا بنا إلى الرسول، صلى الله عليه وسلم، نستغيث به من هذا المنافق، فقال، صلى الله عليه وسلم: (إنه لا يستغاث بي، إنما يستغاث بالله) ومعلوم أن الرسول، صلى الله عليه وسلم، كان يستطيع أن يأمر بقتله، ولو قال لأحد الصحابة: اقتله؛ لأسرع مبادراً إلى قتله، بل لتسابقوا إلى ذلك، ولكن أراد صلوات الله وسلامه عليه أن يمنع الوسائل التي يمكن أن يدخل معها إلى ما لا يجوز، ونحو ذلك أشياء كثيرة جداً بينت في الأحاديث عن النبي، صلى الله عليه وسلم](!!!)؛

* ولكن علي بن حسين فقيهي كان أحسن حالاً، شيئاً ما، عندما تفلسف في أرشيف ملتقى أهل الحديث – 3 (419/30): [والحديث فيه ضعف. والخبر – لو صح – يحتمل أحد أمرين: أحدهما: أنه، صلى الله عليه وسلم، قال (نه لا يستغاث بي) لأنه لا يستطيع قتل عبد الله بن أبي لأنه ممنوع من ذلك، صلى الله عليه وسلم، لئلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه؛ والاحتمال الثاني: أنه قال ذلك، صلى الله عليه وسلم، سداً للذريعة وإن كان يقدر على قتله أو سجنه أو نفيه من الأرض وإنما قال ذلك من باب سد الذرائع حتى لا يتساهلوا في مثل هذا الكلام ويعتادوه فيقعوا في المحذور]؛

* وجاء في تفسير الألوسي [روح المعاني (297/3)]: [(الثاني): أن الناس قد أكثروا من دعاء غير الله تعالى من الأولياء الأحياء منهم والأموات وغيرهم، مثل يا سيدي فلان أغثني، وليس ذلك من التوسل المباح في شيء، واللائق بحال المؤمن عدم التفوه بذلك وأن لا يحوم حول حماه، وقد عدّه أناس من العلماء شركا، وأن لا يكنه، فهو قريب منه ولا أرى أحدا ممن يقول ذلك إلا وهو يعتقد أن المدعو الحي الغائب أو الميت المُغَيَّب يعلم الغيب أو يسمع النداء ويقدر بالذات أو بالغير على جلب الخير ودفع الأذى وإلا لما دعاه ولا فتح فاه، وفي ذلك بلاء من ربكم عظيم، فالحزم التجنب عن ذلك وعدم الطلب إلا من الله تعالى القوي الغني الفعال لما يريد (1). ومن وقف على سر ما رواه الطبراني في معجمه من أنه كان في زمن النبي، صلى الله عليه وسلم، منافق يؤذي المؤمنين فقال الصديق رضي الله تعالى عنه: قوموا بنا نستغيث برسول الله، صلى الله عليه وسلم، من هذا المنافق فجاؤوا إليه، فقال: إنه لا يستغاث بي إنما يستغاث بالله تعالى» لم يشك في أن الاستغاثة بأصحاب القبور – الذين هم بين سعيد شغله نعيمه وتقلبه في الجنان عن الالتفات إلى ما في هذا العالم، وبين شقي ألهاه عذابه وحبسه في النيران عن إجابة مناديه والإصاخة إلى أهل ناديه – أمر يجب اجتنابه ولا يليق بأرباب العقول ارتكابه، ولا يغرنك أن المستغيث بمخلوق قد تقضى حاجته وتنجح طلبته فإن ذلك ابتلاء وفتنة منه عز وجل، وقد يتمثل الشيطان للمستغيث في صورة الذي استغاث به فيظن أن ذلك كرامة لمن استغاث به، هيهات هيهات إنما هو شيطان أضله وأغواه وزين له هواه، وذلك كما يتكلم الشيطان في الأصنام ليضل عبدتها الطغام، وبعض الجهلة يقول: إن ذلك من تطور روح المستغاث به، أو من ظهور ملك بصورته كرامة له ولقد ساء ما يحكمون، لأن التطور والظهور وإن كانا ممكنين لكن لا في مثل هذه الصورة وعند ارتكاب هذه الجريرة، نسأل الله

تعالى بأسمائه أن يعصمنا من ذلك، ونتوسل بلطفه أن يسلك بنا وبكم أحسن المسالك]؛ انتهى نصاً بعد تصحيح بعض الأغلاط الإملائية، وإضافة بعض علامات ترقيم؛

فأقول: اللهم لك الحمد: أصبح الحديث المكذوب الباطل يحتوي (**على سر**)!! فإنا لله، وإنا إليه راجعون.

وعلى كل حال فقد أعجبت بلاغة بعض هذا النص الوهابيين فتناقلوا جملته (الاستغاثة بأصحاب القبور – الذين هم بين سعيد شغله نعيمه... إلخ)، فقل أن يخلو منها مصنف من مصنفاتهم. وللإنصاف أقول: لا يعتبر الألوسي وهابياً صرفاً، وإنما هو شبه وهابي؛

ـــ ولكن المحقق/علي عبد الباري عطية لم يستطع على هذا الكلام (المعتدل نسبياً) صبراً، فهمش قائلاً: [(1) هذا هو الحق وهو أنه يجتنب ذلك مطلقا، وما مال إليه المصنف قبل من الجواز هو رأي له **غير مقبول** فتنبه]؛

❄ فصل: الطواف حول القبر ليس (عبادة) للقبر

و أما قول الفرقة الوهابية أن الطواف بالقبور، بقبر عبد القادر الجيلاني، أو أحمد البدوي، مثلاً، شرك كفري يخرج من الملة، بمجرد فعله، أي بمجرد الطواف من حيث هو فعل مجرد يشبه في ظاهره الطواف حول الكعبة مثلاً، بغض النظر عن معتقد الفاعل في عبد القادر الجيلاني، أو أحمد البدوي، وبغض النظر عن المقصد من الفعل؛ وهم عادة يقولون باختصار: (الطواف حول القبور عبادة للقبور)؛ قولهم هذا، بالإضافة إلى كونه خطأً محضاً، وإفكاً مجرداً: شاهد على الإفلاس الفكري للوهابيين، ودليل على نظرتهم السطحية إلى الأفعال، والخلط بين متعلقات تلك الأفعال.

وليس خصومها، أعني خصوم الفرقة الوهابية، بأعمق فكراً، ولا أحسن حالاً، إلا قليلاً، عندما يقول أحدهم، مثلاً: (أن الطواف بالقبور ليس بالضرورة شركا ولا عبادة وأنه كالطواف بالبيت الحرام: فكما أن الطواف بالبيت ليس عبادة للبيت، كذلك الطواف بالقبر ليس عبادة للقبر)!

نعم: الطواف يكون بــ(شيء) ما، أو حول (شيء) ما؛ ويكون له (قصد) ما:

ـــ فقد يتدرب رياضي استعداداً لسباق طويل (عشرة آلاف متر مثلا) بالركض حول مركز ملعب رياضي كبير عشرات المرات، **والقصد** هو تقوية العضلات وتحقيق اللياقة البدنية: هذا طواف **حول** مركز الملعب، وليس هو موجه إلى شيء، فليس هو عبادة للملعب، ولا هو عبادة لشيء آخر أصلاً؛

ـــ ويطوف المسلم **حول** الكعبة، موقناً بأن الله هو الإله الواحد الأحد، تقرباً إلى الله، مطيعاً لأمر الله: فهذا طواف **عبادة لــ(الله)**، وهو في نفس الوقت طواف **حول** الكعبة، وليس عبادة للكعبة؛

ـــ وقد يطوف إنسان حول بناء معماري أو تحفة فنية حتى يستوعب جميع نواحي الجمال فيها، **والقصد** هو التذوق الفني: هذا طواف **حول** المبنى أو التحفة، وليس عبادة للمبنى أو التحفة، ولا هو عبادة لشيء آخر أصلاً؛

ـــ ويطوف المؤمنون بألوهية كريشنا في الهند حول كل معبد من معابد كريشنا، تقرباً إليه: هذا طواف **عبادة لــ**(كريشنا)، وهو في نفس الوقت طواف **حول** جدران المعبد، وليس عبادة للمعبد ولا هو عبادة لجدران المعبد؛

فمن المقطوع به إذاً أن طواف إنسان حول قبر ليس عبادة للقبر من حيث هو طواف مجرد، ولكن السؤال الآن هو: ما هو قصد هذا الطائف حول القبر، وهو له مقصد ولا بد، وإلا كان مجنوناً قد رفع عنه القلم؛، أو لعله ضرير فقد عصاه فهو يتخبط في سيره الذي وقع مصادفة في صورة الطواف:

ـــ هل القصد هو التقرب إلى الله، موقناً بأن الله هو الإله الواحد الأحد، بالطواف حول قبر نبي من أنبيائه، أو ولي من أوليائه، إكراماً وتوقيراً للولي تقرباً إلى الله؟! فالطواف بالقبر حينئذ **عبادة لله، ولا شك، وليس عبادة للقبر**، كما أفحشت الفرقة الوهابية، ولكنها (**عبادة**) مبتدعة باطلة، لأن الإجماع المتيقن قد انعقد على أن الله لم يأمر بطواف حول نقطة أو مكان معين - وجوباً او استحباباً – غير الطواف بالكعبة. **ومن تقرب إلى الله بما لم يأت دليل أصلاً على وجوبه أو استحبابه فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله**؛ وهذا في ذاته بدعة كبرى، أي بدعة هي في ذاتها شرك وكفر، وفاعله ممن قال الله فيهم: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ **اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ** وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾، (الجاثية: 45: 23) ؛ فهو مشرك كافر، **فهذا ليس عابداً للقبر، وإنما هو عابد لهواه**؛ إلا من عذر بجهل أو تأويل (وهذا هو، إن شاء الله، حال أكثر أهل الإسلام المتورطين في مثل هذا) أو إكراه، أو غير ذلك من موانع تكفير المعين:

ـــ أو أن القصد هو محض التكريم والتوقير لصاحب القبر؟! فنقول: هذا يصعب تصوره بدون امتزاجه بنوع تقرب إلى الله، لأن صاحب القبر ما استحق عند الطائف بقبره أصلاً هذه الحفاوة وهذا التكريم، بهذه الصورة المخصوصة، إلا لمكانته عند الله؛ وتوقير أنبياء الله وتكريمهم مما يتقرب به قطعاً إلى الله؛ فكيف يمكن تصور إخلاء الذهن، وتفريغ القلب، من أي تقرب إلى الله؟! فهذا كأنه يعود – والله أعلم – للنوع السابق. لا سيما إذا لا حظنا أن تكريم الإنسان في حياته يكون بتلقيه من تلقاء وجهه، ومعانقته، وتقبيل يديه، وربما رجليه: فلو ترك هذا الطائف طوافه، وألقى نفسه على القبر، يحتضنه ويقبله، لكان معقولاً، ولما وجد كبير إشكال؛ وما عهدنا إنساناً حياً يطوف حول إنسان حي إلا إذا كان يريد الانقضاض عليه واغتياله!

ـــ أو لعل الطائف يعتقد في صاحب القبر شيئاً من الألوهية، كأن يعتقد أن الله حل فيه، أو أنه تطور أو ترقى إلى كائن إلاهي (على طريقة الحكيم الهندي دورفاس)، أو أن الله **أشركه في الملك شراكة حقيقية**، بحيث **لا يقدر الله** على منعه من التصرف، أو نقض ما أبرم التصرفات: فلا حاجة إلى كبير تحليل ونظر: هذا طواف **عبادة لــ**(صاحب القبر)، أو **عبادة** للمقبور؛ وهو في نفس الوقت طواف **حول** (القبر): ولا يجوز أن يقال أصلاً: (عبادة للقبر)، وإنما يقول هذا الرعاع والمتنابزين بالألقاب؛ أما أهل العلم والتحقيق فيقولون فقط: [**عبادة لــ**(صاحب القبر)، أو **عبادة** للمقبور]؛

ــ ولعل هناك أنواع أخرى للطواف، لها مقاصد أخرى: فلن يعجز القارئ الفطن عن إصدار الحكم عليها إذا نظر إليه نظرة مستنيرة فحلَّلها إلى جزئياتها بكل دقة وعناية.

وما قلناه في هذا الفصل عن (الطواف حول القبر)؛ وما قلناه في فصل سابق عن (القيام بخشوع وسكون تام على هيئة مخصوصة)، وكذلك عن (السجود)، ينطبق أيضاً على الزحف والحبو والمشي والهرولة والسعي بكيفية مخصوصة في مكان معين: فليس شيئاً من ذلك (**عبادة**) أصلاً، فلا نطيل بمناقشته أو البرهنة عليه.

❄ فصل: ماهية (الدعاء):- دعاء المسألة ودعاء (العبادة)

وقد تخبطت الفرقة الوهابية في موضوع (**الدعاء**) كما تخبطت في مواضيع السجود والقيام والطواف، بل لعل تخبطها ها هنا أشد وأقبح، وإليك أولاً – قبل المناقشة – بعض النماذج:

❊ جاء في أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة (ص: 38)، وهو من تأليف (نخبة من العلماء)؛ ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، في ما يسمى: المملكة العربية السعودية، بتاريخ 1421هـ: [فمن دعا غير الله عز وجل بشيء لا يقدر عليه إلا الله فهو مشرك كافر سواء كان المدعو حيا أو ميتا، ومن دعا حيا. بما يقدر عليه مثل أن يقول: يا فلان أطعمني، أو يا فلان اسقني، ونحو ذلك فلا شيء عليه، ومن دعا ميتا أو غائبا. بمثل هذا فإنه مشرك؛ لأن الميت والغائب لا يمكن أن يقوم. بمثل هذا]، انتهي؛

❊ وجاء في شرح ثلاثة الأصول – صالح آل الشيخ (ص: 21): [وهذه المسألة مقررة تقريرا واضحا في كتب أهل العلم؛ ألا وهي أن قوله تعالى ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾، [الجن: 18]، أنه يشمل نوعي الدعاء؛ دعاء المسألة ودعاء العبادة. وقد جاء في الحديث الصحيح عن النعمان بن بشير أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال «الدعاء هو العبادة»، وفي معناه ما جاء عن أنس مرفوعا «الدعاء مخ العبادة»]، انتهي؛

❊ وجاء في اللقاء الشهري لابن عثيمين (3/226): [(السؤال): فضيلة الشيخ: أرجو أن تبين لي الفرق بين دعاء المسألة ودعاء العبادة؟

(الجواب): جميع العبادات التي يتعبد بها الإنسان دعاء عبادة، الصلاة دعاء عبادة، الصدقة دعاء عبادة، الصوم دعاء عبادة، الحج دعاء عبادة، بر الوالدين دعاء عبادة، طلب العلم دعاء العبادة، لأنك لو تسأل هذا العابد: ماذا تريد بالعبادة؟ قال: أريد التقرب إلى الله وأن أحل دار كرامته. إذاً هو داع بلسان الحال. أما دعاء المسألة: فأن يسأل الإنسان ربه ما يريد فيقول: اللهم اغفر لي، اللهم ارحمني، اللهم اهدني، وما أشبه ذلك، فهذا هو الفرق، فكل عابد لله فهو داع بلسان الحال، وكل سائل فهو داع...إلخ]، انتهي؛

❋ وجاء في فتاوى نور على الدرب النصية (9/6): [هذا سؤال بعث به كل من الأخ سليمان ومحمد من حضرموت: (قال أهل العلم: إن الدعاء ينقسم إلى قسمين: دعاء عبادة ودعاء مسألة، ماذا يقصد بكل منهما؟

فأجاب رحمه الله تعالى: يريد العلماء رحمهم الله بتقسيم الدعاء إلى قسمين: دعاء مسألة ودعاء عبادة، ما ذكره الله تعالى في قوله: (وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ). فدعاء المسألة: أن تسأل الله تعالى حاجاتك، بأن تقول: رب اغفر لي وارحمني وارزقني وعافني واجبرني وما أشبه ذلك. ودعاء العبادة: أن تتعبد لله تبارك وتعالى بما شرع، تصلي وتزكي وتصوم وتحج وتفعل الخير؛ لأن هذا الذي يتعبد لله ما قصد إلا رضوان الله وثوابه، فهو داع لله تعالى بلسان الحال له لا بلسان المقال. على أن بعض هذه العبادات التي يتعبد بها تتضمن دعاء المسألة، كالصلاة مثلاً، ففي الصلاة يقول المصلي: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) وهذا دعاء مسألة. ويقول: رب اغفر لي وهذا دعاء مسألة، ويقول: السلام عليك أيها النبي، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، اللهم صل على محمد، اللهم بارك على محمد، أعوذ بالله من عذاب جهنم، وهذا كله دعاء مسألة. فالفرق بينهما إذاً: أن دعاء المسألة أن يسأل الله تعالى شيئاً مباشرة، سواء سأله حصول مطلوب أو سأله النجاة من مرهوب. ودعاء العبادة أن يتعبد لله تعالى بما شرع، رجاء ثوابه جل وعلا، وخوفاً من عقابه، هذا هو معنى تقسيم أهل العلم رحمهم الله]، انتهي؛

❋ وجاء في أجوبة مفيدة عن وأسئلة عديدة لعبدالعزيز الراجحي (7426/66/8): [حدثنا معلى بن أسد، حدثنا وهيب، عن سعيد، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: كان النبي، صلى الله عليه وسلم، – يقول عند الكرب: (لا إله إلا الله العليم الحليم، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السماوات، ورب الأرض، ورب العرش الكريم).

الشرح: هذا دعاء يدعى به عند الكرب والشدة، قوله: (لا إله إلا العليم الحليم) في رواية أخرى (العظيم الحليم) وقوله: (رب السماوات ورب الأرض): في رواية أخرى (رب السماوات): وليس فيها رب الأرض. وهذا الدعاء دعاء عبادة، وفي ضمنة دعاء المسألة، فهو يذكر الله، ويثني عليه، ويهلل، يريد من الله أن يفكّ كربته، وأن يزيل عنه الشدة، فهو دعاء في المعنى ودعاء العبادة، مثل الصلاة والصدقة والصيام، كل هذه الأمور من دعاء العبادة، فالمصلي يطلب الثواب من الله – تعالى – في المعنى، والصائم كذلك، أما دعاء المسألة، فمثل إذا دعا ربه بلسانه، فقال: اللهم اغفر لي الهم ارحمني، وهكذا جميع العبادات التي يفعلها الإنسان كلها من دعاء المسألة؛ لأن المتعبد سائل في المعنى، فقوله (لا إله إلا الله العليم الحليم): هذا دعاء عبادة؛ لأنه يريد بذلك أن يفرج الله كربته]، انتهي؛

* وجاء في القواعد الحسان في تفسير القرآن لعبدالرحمن السعدي (87/1): [وقوله: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ لا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [المؤمنون: من الآية117]، ﴿فَلا تَدْعُو مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾ [الجن: من الآية18]، ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ﴾ [القصص: من الآية88]، يشمل دعاء المسألة ودعاء العبادة. فكما أن من طلب من غير الله حاجة لا يقدر عليها إلا الله فهو مشرك وكافر، فكذلك من عبد مع الله غيره فهو مشرك وكافر]؛

* وجاء في صالح بن عبد العزيز آل الشيخ (68/11): [قال: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، (تَدْعُونَ) يعني تعبدون، وقد تكون العبادة بدعاء المسألة، وقد يكون بأنواع العبادة الأخرى، أو نقول (تَدْعُونَ) هذه تشمل دعاء المسألة ودعاء العبادة لأنه حالتان من أحوال أهل الإشراك بالله]؛
* وجاء في الإعلام بتوضيح نواقض الإسلام [تأليف عبدالعزيز بن مرزوق الطّريفي – (ص: 6)]: [وللشرك الأكبر أقسام أربعة: الأول: شرك الدعوة – أي الدعاء -: وهو أن يدعو العبد غير الله كدعاء الله عبادة ومسألةً، فمن دعا غير الله كدعاء الله فقد أشرك بالله، قال تعالى عن هذا النوع من الشرك [العَنكبوت: 65]﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ يشركون في الدعاء. فمن كان مراده بالدعاء طلب نفع أو دفع ضر فهذا دعاء المسألة. ومن كان مراده الخضوع والانكسار والذل بين يدي الله جل شأنه فهذا دعاء عبادة. والدعاء بنوعيه دعاء المسألة ودعاء العبادة لا يجوز التوجه به لغير الله، فالدعاء من أعظم العبادات وأفضل القربات وأجل الطاعات قال تعالى: [البَقَرَة: 186]﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ وقال آمراً بدعائه وسؤاله: [غَافر: 60]﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ *﴾ و[النِّسَاء: 32]﴿وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾]؛

ولعل في هذه النصوص كفاية، وليس عند القوم سوى تكرار هذا الكلام المرسل السقيم، مطولاً بالإكثار من ضرب الأمثلة تارة، ومختصراً تارة أخرى. ولعل القارئ الكريم لاحظ أيضاً كثرة الأسئلة الواردة عن الفرق بين (دعاء المسألة) و(دعاء العبادة) لأنها – فيما يبدو – قد أعضلت بكثير من الناس، كما اضطرب فيها (علماؤهم) أنفسهم!!

فأما فيما يتعلق بلفظة (الدعاء) و(الدعوة)؛ وأصله الثلاثي (د ع و): دعا، يدعو، دعاءً أو دعوة، وهو داعي أو (داع)، ومشتقاتها، فخير ما نحرر به معانيها هو استقراء آي الذكر الحكيم. وقد فعلنا ذلك واستوعبنا، فلا نظن أنه فاتتنا آية أصلاً، كما هو مذكور بتمامه أدناه بالرغم من أنه طال جداً؛ وجدناها تأتي حصراً بالمعاني التالية:

❋ **المعنى الأول**: ولعله المعنى الأصلي: مجرد الخطاب، وكذلك النداء والهتاف: بمعنى: اسمع، وتعال وأقبل وهلم إلينا؛ من غير طلب شيء من المخاطب غير إسماعه، ولفت انتباهه؛ وربما دعوته للحضور والشهادة؛ ويكون هذا في الغالب بصوت مرتفع، ونحو ذلك:

— ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ **فَدَعَوْهُمْ** فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ مَوْبِقًا﴾، (الكهف؛ 18: 52)، (**فَدَعَوْهُمْ**) يعني: فنادوهم؛

— ﴿وَقِيلَ **ادْعُوا** شُرَكَاءَكُمْ **فَدَعَوْهُمْ** فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ﴾، (القصص؛ 28: 64)، (**فَدَعَوْهُمْ**) يعني: فنادَوْهم؛

— ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ **فَادْعُوهُمْ**فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، (الأعراف؛ 7: 194)، (**فَادْعُوهُمْ**) يعني: فنادُوهم؛

— ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ **ادْعُوا** شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنْظِرُونِ﴾، (الأعراف؛ 7: 195)، (**ادْعُوا**) يعني: نادوا شركاءكم؛

— ﴿قُلِ **ادْعُوا** الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾، (الإسراء؛ 17: 56)، (**ادْعُوا**) يعني: نادوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ؛

— ﴿قُلِ **ادْعُوا** الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾، (سبأ؛ 34: 22)، (**ادْعُوا**) يعني: نادوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ؛

— ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّنِينَ **دَعَوْا** هُنَالِكَ ثُبُورًا (13) لَا **تَدْعُوا** الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾، (الفرقان؛ 25: 13، 14): وهذا مجاز: كأنهم ينادون الهلاك والثبور ليأتي مخلصاً لهم مما هم فيه من العذاب؛

— ﴿قُلِ **ادْعُوا** شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنْظِرُونِ﴾، (الأعراف؛ 195): وهذا تحدي واستهزاء: نادوا شُرَكَاءَكُمْ ليشاركوكم في الكيد لي؛

— ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ **يَدْعُ الدَّاعِ** إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ﴾، (القمر؛ 54: 6): (**يَدْعُ الدَّاعِ**) يعني: ينادي المنادي؛

— ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ **وَيُدْعَوْنَ** إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ (42) خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا **يُدْعَوْنَ** إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾، (القلم؛ 68: 42 – 43): (**يُدْعَوْنَ** إِلَى السُّجُودِ) يعني: ينادون مطالبين السجود؛

— ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ **الدَّاعِيَ** لَا عِوَجَ لَهُ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾، (طه؛ 20: 108): (**الدَّاعِيَ**) هو المنادي؛

— ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ (14) فَمَا زَالَتْ تِلْكَ **دَعْوَاهُمْ** حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ﴾، (الأنبياء؛ 14، 15): (**دَعْوَاهُمْ**) يعني: هتافهم؛

— ﴿فَمَا كَانَ **دَعْوَاهُمْ** إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾، (الأعراف؛ 7: 5): (**دَعْوَاهُمْ**) يعني: هتافهم؛

— ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، (يونس؛ 10): (دَعْوَاهُمْ) يعني: هتافهم؛

— ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ﴾، (إبراهيم؛ 22)، (دَعَوْتُكُمْ) يعني: ماديتكم؛

وهو كذلك، أو نحوه وقريباً منه، في عموم الآيات التاليات:

— ﴿وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ﴾، (القصص؛ 28: 64)؛

— ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾، (الروم؛ 25)؛

— ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ﴾، (البقرة؛ 2: 282)؛

— ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ﴾، (النور؛ 24: 48)؛

— ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾، (النور؛ 24: 51)؛

— ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ (10) فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا (11) وَيَصْلَى سَعِيرًا﴾، (الانشقاق؛ 84: 10 – 12)؛

— ﴿وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ﴾، (القصص؛ 28: 64)؛

— ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾، (سبأ؛ 34: 22)؛

— ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾، (فاطر؛ 35: 18)؛

— ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى (15) نَزَّاعَةً لِلشَّوَى (16) تَدْعُو مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى﴾، (المعارج؛ 70: 15 – 17)؛

— ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ (72) أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾، (الشعراء؛ 72، 73)؛

— ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾، (آل عمران؛ 3: 61)؛

— ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ (17) سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾، (العلق؛ 96: 17، 18)؛

— ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾، (الإسراء؛ 17: 71)؛

— ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾، (البقرة؛ 2: 260)؛

— ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ﴾، (آل عمران؛ 3: 153)؛

ـــ ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾، (الإسراء؛ 52)؛

ـــ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾، (الأحزاب؛ 33: 53)؛

ـــ ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ (6) خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ (7) مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾، (القمر؛ 6 – 8)؛

ـــ ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾، (البقرة؛ 171)؛

ـــ ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾، (النور؛ 24: 63): يعني: لا يكون خطابكم للرسول كخطاب بعضكم لبعض بالاسم وبأصوات مرتفعة، وإنما يجب غض الصوت، وأن يقال: (يا رسول الله،... يا نبي الله)؛

ـــ ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنْذَرُونَ﴾، (الأنبياء؛ 21: 45)؛

ـــ ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾، (النمل؛ 27: 80)؛

ـــ ﴿فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾، (الروم؛ 30: 52)؛

ـــ ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾، (فاطر؛ 35: 14)؛

ـــ ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾، (الأحقاف؛ 46: 5)؛

ـــ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾، (الروم؛ 30: 25)؛

❋ **المعنى الثاني**: الاستضافة ومطالبة المدعو بأقوال وأفعال على وجه النصح والإرشاد؛ وأشهر صورة لها: الدعوة إلى الإيمان بالله، ونحو ذلك، ويأتي عادة متعديا بحرف (إلى) للأسماء، أو بـ(اللام) للأفعال:

ـــ ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، (النحل؛ 125)؛

ـــ ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾، (فصلت؛ 33)؛

ـــ ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾، (الأعراف؛ 193)؛

ـــ ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْمَعُوا وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾، (الأعراف؛ 198)؛

ـــ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِـمَا يُحْيِيكُمْ﴾، (الأنفال؛ 24)؛

ـــ ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا﴾، (نوح؛ 5)؛

ـــ ﴿فَلِـذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾، (الشورى؛ 15)؛

ـــ ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِـتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾، (نوح؛ 7)؛

ـــ ﴿وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ (41) تَدْعُونَنِي لِـأَكْفُرَ بِاللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ (42) لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ وَأَنَّ مَرَدَّنَا إِلَى اللَّهِ وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾، (غافر: 41 – 43)؛

ـــ ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾، (الكهف: 57)؛

ـــ ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾، (محمد: 35)؛

ـــ ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾، (غافر: 10)؛

ـــ ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِـتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾، (محمد: 38)؛

ـــ ﴿قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾، (هود: 62)؛

ـــ ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَاعْمَلْ إِنَّنَا عَامِلُونَ﴾، (فصلت: 5)؛

ـــ ﴿جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾، (إبراهيم: 9)؛

ـــ ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾، (الشورى: 13)؛

ـــ ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، (الأنعام: 71)؛

ـــ ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ﴾، (البقرة: 221)؛

ـــ ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾، (البقرة: 221)؛

ـــ ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنْصَرُونَ﴾، (القصص: 41)؛

ـــ ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾، (يونس: 25)؛

ـــ ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِـيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾، (إبراهيم: 10)؛

ـــ ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِـتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، (الحديد: 8)؛

ـــ ﴿يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾، (آل عمران: 23)؛

ــ ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، (آل عمران: 104)؛

ــ ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾، (يوسف: 33)؛

ــ ﴿يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾، (آل عمران: 23)؛

ــ ﴿خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾، (القلم: 43)؛

ــ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾، (لقمان: 21)؛

ــ ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِـيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾، (فاطر: 6)؛

ــ ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِـتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾، (محمد: 38)؛

ــ ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾، (غافر: 10)؛

ــ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، (الصف: 7)؛

ــ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا (45) وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾، (الأحزاب: 45، 46)؛

ــ ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾، (نوح: 8)؛

ــ ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (31) وَمَنْ لَا يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾، (الأحقاف: 31، 32)؛

ــ ﴿فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ﴾، (إبراهيم: 44)؛

ــ ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ﴾، (القصص: 28: 25)؛

ــ ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، (الجاثية: 45: 28)؛

ــ ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾، (الفتح: 16)؛

❋ **المعنى الثالث**: الطلب والمسألة باستعلاء، على وجه الاستحقاق، ونحو ذلك؛ وهو قليل في القرآن؛ ولم نجده إلا:

(أ) – متعديا بحرف (الباء): (يدعو بـ) في موضعين من القرآن العظيم:

ــ ﴿مُتَّكِئِينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِـفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ﴾، (ص: 51)؛

ـــ ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِــكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ﴾، (الدخان: 55)؛

(ب) – أو مشتقاً على وزن (افتعل): ادَّعى من دعا، كقولك: اكتتب من كتب، في ثلاث مواضع:

ـــ ﴿لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ﴾، (يس: 57)؛

ـــ ﴿نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ﴾، (فصلت: 31)؛

ـــ ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (25) قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ (26) فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدَّعُونَ﴾، (الملك: 25 – 27)؛

※ **المعنى الرابع**: الجعل والنسبة والتسمية: جَعَلَ، وسَمَّى، ونحوها، ونحو ذلك؛ وهو قليل في القرآن:

ـــ ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا (88) لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا (89) تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا (90) أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا (91) وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾، (مريم؛ 19: 88 – 92): (دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا) يعني: نسبوا إلى الرحمن ولداً؛

ـــ ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾، (الأحزاب؛ 5): (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ) انسبوهم لِآبَائِهِمْ؛

ـــ ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾، (الأحزاب؛ 4): (أَدْعِيَاءَكُمْ) يعني: المنسوبين إليكم بالتبني؛

ـــ ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾، (الأحزاب؛ 37): (أَدْعِيَائِهِمْ) يعني: المنسوبين إليهم بالتبني؛

ـــ ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾، (المؤمنون؛ 117): (يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ) يعني: (يجعل مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ)، أو بلفظ آخر: (ينسب شيئاً من الألوهية لغير الله). ويحتمل أن تكون هذه من النوع الخامس وسيأتي قريباً؛

ـــ ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ﴾، (الشعراء؛ 213): (لَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ) يعني: (لا تجعل مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ)، أو بلفظ آخر: (لا تنتسب شيئاً من الألوهية لغير الله). وهذه أيضاً يحتمل أن تكون من النوع الخامس؛

ـــ ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، (القصص؛ 88): (لَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ) يعني: (لا تجعل مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ)، أو بلفظ آخر: (لا تنتسب شيئاً من الألوهية لغير الله). وهذه أيضاً يحتمل أن تكون من النوع الخامس؛

ـــ ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾، (الفرقان؛ 68): (لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ) يعني: (لا يجعلون مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ)، أو بلفظ آخر: (لا ينسبون شيئاً من الألوهية لغير الله). ويحتمل أن تكون هذه أيضاً من النوع الخامس وسيأتي قريباً؛

ـــ ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾، (الجن؛ 18): (لَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) يعني: (لا تجعلوا مَعَ اللَّهِ أحداً في الألوهية)، أو بلفظ آخر: (لا تنسبوا شيئاً من الألوهية لغير الله)، ولكن هذه في الأرجح من النوع الخامس؛

❊ المعنى الخامس: الطلب والمسألة بخضوع وتضرع، ويكون عادة بصوت خاشع منخفض، وهذا هو الذي يسميه الوهابيون (دعاء المسألة)؛ وهو الغالب الأكثر في القرآن، وهو محل البحث والجدل ها هنا:

ـــ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾، (غافر؛ 60): (ادْعُونِي) يعني: اطلبوا مني واسألوني بخشوع وذلة؛

ـــ ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾، (الأعراف؛ 55): (ادْعُوا رَبَّكُمْ) يعني: اطلبوا من رَبِّكُمْ واسألوا رَبَّكُمْ بخشوع وذلة؛

وهو كذلك، أو نحوه وقريباً منه، في عموم الآيات التاليات:

ـــ ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾، (البقرة؛ 186)؛

ـــ ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾، (الأعراف؛ 29)؛

ـــ ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، (الأعراف؛ 56)؛

ـــ ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، (الأعراف؛ 180)؛

ـــ ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، (غافر؛ 65)؛

ـــ ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾، (البقرة؛ 186)؛

ـــ ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾، (الرعد؛ 14): (دَعْوَةُ الْحَقِّ) يعني: الدعوة المستجابة؛

ـــ ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾، (إبراهيم؛ 40)؛

ـــ ﴿قَالُوا أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَى قَالُوا فَادْعُوا وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾، (غافر؛ 50)؛

ـــ ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ﴾، (فصلت؛ 49)؛

ـــ ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾، (فصلت؛ 51)؛

ـــ ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُو رَبِّي عَسَى أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾، (مريم؛ 48)؛

ـــ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ (39) رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ (40) رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾، (إبراهيم؛ 39 – 41)؛

ـــ ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾، (الإسراء؛ 11)؛

ــ ﴿قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا **دُعَاؤُكُمْ** فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾، (الفرقان: 77)؛

ــ ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا (2) إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا (3) قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ **بِدُعَائِكَ** رَبِّ شَقِيًّا﴾، (مريم: 2 – 4)؛

ــ ﴿هُنَالِكَ **دَعَا** زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾، (آل عمران: 38)؛

ــ ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ (89) فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ **وَيَدْعُونَنَا** رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾، (الأنبياء: 89، 90)؛

ــ ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ **دَعْوَتُكُمَا** فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، (يونس: 89)؛

ــ ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ **يَدْعُوهُ** كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾، (الجن: 19)؛

ــ ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ **دَعَا** رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾، (الزمر: 8)؛

ــ ﴿**فَدَعَا** رَبَّهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ مُجْرِمُونَ﴾، (الدخان: 22)؛ يعني: فأنجني منهم؛

ــ ﴿**فَدَعَا** رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾، (القمر: 10)؛

ــ ﴿(67) قَالُوا **ادْعُ** لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ (68) قَالُوا **ادْعُ** لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ (69) قَالُوا **ادْعُ** لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾، (البقرة: 68، 69 – 70)؛

ــ ﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا يَا مُوسَى **ادْعُ** لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، (الأعراف: 134)؛

ــ ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَ السَّاحِرُ **ادْعُ** لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾، (الزخرف: 49)؛

ــ ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ **فَادْعُ** لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ﴾، (البقرة: 61)؛

ــ ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ **دَعَانَا** لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ **يَدْعُنَا** إِلَى ضُرٍّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، (يونس: 12)؛

ــ ﴿فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ **دَعَانَا**﴾، (الزمر: 49)؛

ــ ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا **دَعَاهُ** وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾، (النمل: 62)؛

ــ ﴿فَلَمَّا أَثْقَلَتْ **دَعَوَا** اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾، (الأعراف: 189)؛

ــ ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ **دَعَوُا** اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾، (يونس: 22)؛

ــ ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ **دَعَوُا** اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾، (العنكبوت: 65)؛

ـــ ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ **دَعَوْا** رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾، (الروم: 33)؛

ـــ ﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظُّلَلِ **دَعَوُا** اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾، (لقمان: 32)؛

ـــ ﴿**ادْعُوا** رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾، (الأعراف: 55)؛

ـــ ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ **دَعَا** رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ **يَدْعُو** إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾، (الزمر: 8)؛

ـــ ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ **يَدْعُونَ** رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾، (الأنعام: 52)؛

ـــ ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ **يَدْعُونَ** رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾، (الكهف: 28)؛

ـــ ﴿قُلِ **ادْعُوا** اللَّهَ أَوِ **ادْعُوا** الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا **تَدْعُوا** فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾، (الإسراء: 110)؛

ـــ ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ **ادْعُوا** رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ﴾، (غافر: 49)؛

ـــ ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ **تَدْعُونَ** إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (40) بَلْ إِيَّاهُ **تَدْعُونَ** فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾، (الأنعام: 40، 41)؛

ـــ ﴿فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَانَا عَذَابَ السَّمُومِ (27) إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ **نَدْعُوهُ** إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾، (الطور: 27، 28)؛

ـــ ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ **ادْعُوا** رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ﴾، (غافر: 49)؛

ـــ ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا **دُعِيَ** اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾، (غافر: 12)؛

ـــ ﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ (73) مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا بَلْ لَمْ نَكُنْ **نَدْعُو** مِنْ قَبْلُ شَيْئًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ﴾، (غافر: 73، 74)؛

ـــ ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ **تَدْعُونَهُ** تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَئِنْ أَنْجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾، (الأنعام: 63)؛

ـــ ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ **يَدْعُونَ** رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، (السجدة: 16)؛

ـــ ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي قَالُوا آذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ (47) وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا **يَدْعُونَ** مِنْ قَبْلُ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ (48) لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ **دُعَاءِ** الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ (49) وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَى فَلَنُنَبِّئَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِمَا عَمِلُوا وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ (50) وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو **دُعَاءٍ** عَرِيضٍ﴾، (فصلت: 47 – 51)؛

وهو كذلك في عموم الآيات التاليات التي جاءت على صورة: (تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ)، والتي قد ترد عليها بعض الإشكالات:

ـــ ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ **تَدْعُونَ** **مِنْ دُونِ اللَّهِ**﴾، (الأنعام: 56)؛

ــــ ﴿قُلِ **ادْعُوا** الَّذِينَ زَعَمْتُمْ **مِنْ دُونِهِ** فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا (56) أُولَئِكَ الَّذِينَ **يَدْعُونَ** يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾، (الإسراء: 56، 57)؛

ــــ ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوا أَيْنَ مَا كُنْتُمْ **تَدْعُونَ** **مِنْ دُونِ اللَّهِ** قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾، (الأعراف: 37)؛

ــــ ﴿إِنَّ الَّذِينَ **تَدْعُونَ** **مِنْ دُونِ اللَّهِ** عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، (الأعراف: 194): (فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ) هذه ليست من هذا النوع، وإنما هي استهزاء وتحدي من النوع الأول، بمعنى: نادوهم وسترون إن كانوا سيستجيبون لكم!؛

ــــ ﴿وَالَّذِينَ **تَدْعُونَ** **مِنْ دُونِهِ** لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾، (الأعراف: 197)؛

ــــ ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا **تَدْعُونَ** **مِنْ دُونِ اللَّهِ** وَأَدْعُو رَبِّي عَسَى أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾، (مريم: 48)؛

ــــ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ **تَدْعُونَ** **مِنْ دُونِ اللَّهِ** لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾، (الحج: 73)؛

ــــ ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ **تَدْعُونَ** **مِنْ دُونِهِ** مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾، (فاطر: 13)؛

ــــ ﴿أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ **تَدْعُونَ** **مِنْ دُونِ اللَّهِ** أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ﴾، (فاطر: 40)؛

ــــ ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا **تَدْعُونَ** **مِنْ دُونِ اللَّهِ** إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾، (الزمر: 38)؛

ــــ ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ **تَدْعُونَ** **مِنْ دُونِهِ** مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ (13) إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾، (فاطر: 13، 14)؛

ــــ ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ قَالُوا رَبَّنَا هَؤُلَاءِ شُرَكَاؤُنَا الَّذِينَ كُنَّا **نَدْعُو** **مِنْ دُونِكَ** فَأَلْقَوْا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ﴾، (النحل: 86)؛

ــــ ﴿وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ **نَدْعُوَ** **مِنْ دُونِهِ** إِلَهًا لَقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا﴾، (الكهف: 14)؛

ــــ ﴿قُلْ **أَنَدْعُو** **مِنْ دُونِ اللَّهِ** مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾، (الأنعام: 71)؛

ــــ ﴿وَلَا **تَدْعُ** **مِنْ دُونِ اللَّهِ** مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، (يونس: 106)؛

ــــ ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ (11) **يَدْعُو** **مِنْ دُونِ اللَّهِ** مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ (12) يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾، (الحج: 11 – 13)؛

ــــ ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا **يَدْعُونَ** **مِنْ دُونِهِ** هُوَ الْبَاطِلُ﴾، (الحج: 62)؛

ـــ ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ (41) إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا **يَدْعُونَ** **مِنْ دُونِهِ** مِنْ شَيْءٍ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، (العنكبوت: 41، 42)؛

ـــ ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ **يَدْعُونَ** **مِنْ دُونِ اللَّهِ** شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾، (يونس: 66)؛

ـــ ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي **يَدْعُونَ** **مِنْ دُونِ اللَّهِ** مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾، (هود: 101)؛

ـــ ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ **يَدْعُونَ** **مِنْ دُونِهِ** لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾، (الرعد: 14)؛

ـــ ﴿وَالَّذِينَ **يَدْعُونَ** **مِنْ دُونِ اللَّهِ** لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾، (النحل: 20)؛

ـــ ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ **يَدْعُونَ** **مِنْ دُونِهِ** الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾، (الزخرف: 86)؛

ـــ ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ **يَدْعُونَ** **مِنْ دُونِهِ** لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ﴾، (غافر: 20)؛

ـــ ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا **يَدْعُونَ** **مِنْ دُونِهِ** الْبَاطِلُ﴾، (لقمان: 30)؛

ـــ ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ **يَدْعُونَ** **مِنْ دُونِ اللَّهِ** فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، (الأنعام: 108)؛

ـــ ﴿إِنْ **يَدْعُونَ** **مِنْ دُونِهِ** إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾، (النساء: 117)؛

ـــ ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ **يَدْعُو** **مِنْ دُونِ اللَّهِ** مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ (5) وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾، (الأحقاف: 5 – 6)؛

ـــ ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ **تَدْعُونَ** **مِنْ دُونِ** اللَّهِ لَمَّا جَاءَنِيَ الْبَيِّنَاتُ مِنْ رَبِّي وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، (غافر: 66)؛

ـــ ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا **تَدْعُونَ** **مِنْ دُونِ اللَّهِ** أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ﴾، (الأحقاف: 4)؛

فنقول: وليس في شيء من الآيات السابقة – إذا قرأت في سياقها الصحيح – ضرورة توجب فهم لفظة (**يدعون**) بمعني (**يعبدون**) أصلاً: فلا معنى لتقسيم الوهابيين لــ(الدعاء) إلى (دعاء مسألة) و(دعاء عبادة).

وأما قول الوهابيين في قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿قُلْ: أَفَرَأَيْتُمْ مَا **تَدْعُونَ** مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾، (الزمر: 38): (**تَدْعُونَ**) يعني (**تَعْبُدُونَ**) كما تجده، مثلاً، عند صالح بن عبد العزيز آل الشيخ (68/11): [قال: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، (تَدْعُونَ) يعني تعبدون، وقد تكون العبادة بدعاء المسألة، وقد يكون بأنواع العبادة الأخرى، أو نقول (تَدْعُونَ) هذه تشمل دعاء المسألة ودعاء العبادة لأنه حالتان من أحوال أهل الإشراك بالله]؛ فهو عدوان على اللغة العربية، وعلى القرآن بما يخل ببلاغته المعجزة.

برهان ذلك: أننا لو استبدلنا في هذه الآية بعينها لفظة: (**تَدْعُونَ**) بلفظة (**تَعْبُدُونَ**) لتحصلنا على الجملة: [قُلْ: أَفَرَأَيْتُمْ مَا **تَعْبُدُونَ** مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ] ولذهب الترابط البديع في المعاني لأن المعنى الأصلي هو: هل تعتقدون أن آلهتكم التي تتضرعون إليها وتطلبون منها جلب المنافع ودفع الأضرار قادرة على نفعي بكشف ضر أصابني الله به، أو قادرة على ضري بمنع وصول رحمة الله إلي؟! فالكلام هنا عن (الطلب والسؤال بذلة وتضرع) لجلب نفع أو دفع ضر؛ وليس هو عن غيره من (العبادات). وهذا هو الحال في جميع الآيات التي سقناها أعلاه من آي الذكر الحكيم التي تحتوي (**يدعو** مِنْ دُونِ اللَّهِ)، او أحد تصريفاتها، لو استبدلنا لفظة: (**يدعو**)، ومشتقاتها أو تصريفاتها، بلفظة: (**يعبد**).

وإن كان ولا بد من صرفها، أو صرف بعضها، عن هذا المعنى الخامس (الضراعة والسؤال بذلة) فلأولى حينئذ أن تكون بالمعنى الرابع (الجعل والنسبة)، فيكون تأويل قوله، جل جلاله: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ حينئذ هو: (أَفَرَأَيْتُمْ مَا تنسبون إليه الألوهية من دون اللَّهِ)، فهذا التعبير الأول في غاية الانسجام مع قوله تعالى مجده: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي **إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ** فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾، (الأنبياء؛ 21: 29)؛ أو: (أَفَرَأَيْتُمْ مَا تجعلونه إلاهاً مع اللَّهِ)؛ وهذه العبارة الثانية في أتم الانسجام مع قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿لَا **تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ** فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا﴾، (الإسراء؛ 17: 22).

ومن هذا الصنف أيضاً أحاديث (عنق النار) الذي يخرج منها قائلاً: (أُمِرْتُ – أو وُكِّلْتُ – بثلاث)، فيذكر منها: (من **دعا** مع الله إلها آخر)؛ فقد جاءت طرق بلفظ: (من **ادَّعَى** مع الله إلها آخر): ادَّعَى على وزن افتعل من دعا؛ وطرق أخرى بلفظ (من **جعل** مع الله إلها آخر)، مما يدل على تطابق المعنى في أذهان الرواة من الصحابة والتابعين وأتباعهم، هذا إن لم أصل يكن تنوع الألفاظ من النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

ومن هذا الصنف كذلك حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، الذي سبقت سياقته مراراً، وفيه: (وهل الشرك إلا من **جعل** مع الله إلها آخر؟!)؛ فقد جاء بلفظ: (وهل الشرك إلا من **دعا** مع الله إلها آخر) كما أخرجه الإمام أبو يعلى في مسنده (ج1/ص62/ح61): [حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ أَسْلَمَ، وَفَهْدٌ، قَالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، مَعَ أَبِي بَكْرٍ، أَوْ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، أَنَّهُ قَالَ: الشِّرْكُ أَخْفَى فِيكُمْ مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهَلِ الشِّرْكُ إِلا مَنْ دَعَا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: الشِّرْكُ أَخْفَى فِيكُمْ مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ، ثُمَّ قَالَ: أَلا أَدُلُّكَ عَلَى مَا يُذْهِبُ عَنْكَ صَغِيرَ ذَلِكَ وَكَبِيرَهُ؟ قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُشْرِكَ بِكَ وَأَنَا أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ مِمَّا لا أَعْلَمُ]،

مما يدل أيضاً على تطابق المعنى في أذهان الرواة من التابعين وأتباعهم.

وحينئذ فقط يجوز أن نستبدل (تَدْعُونَ) في مثل قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، بلفظة: (تَعْبُدونَ) استناداً إلى (المعادلة) التي أقمنا عليها قواطع الأدلة في أبواب سابقة:

(م2) – (عبادة غير الله) = (نسبة شيء من الألوهية لغير الله) = (أن تجعل مع الله إلاهاً آخر)

حينئذ، وحينئذ فقط، بالبرهان آنف الذكر، وليس بالمزاعم المجردة، والأقاويل المرسلة؛ وبالمعنى الصحيح للفظة (العبادة)، الذي حررناه في الأبواب السابقة، وليس بالوساوس الوهابية عنها، يصح أن نقول أن:

(مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) = (مَا تَعْبُدونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ)؛

فلا عجب، إذاً، أن تكون التفرقة بين (دعاء مسألة) و(دعاء عبادة) قد أعضلت بكثير من الناس، ولم تستسغه فطرهم السليمة لأن الحق – كما هو مبرهن عليه أعلاه – أنه ليس ثمة (دعاء مسألة) و(دعاء عبادة) أصلاً، وإنما ترد لفظة (دعا) بهذا المعنى أو ذاك (وبمعان أخرى أبضاً) حسب ما يقتضيه السياق. ولا تكاد ترد بمعنى (عبد) إلا في التركيبة المخصوصة: (دعا مِنْ دُونِ اللَّهِ)، أو (دعا مع اللَّهِ).

وقد فطن الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي، وهو من عقلاء الوهابية، لذلك حيث جاء في آثار (الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني) - [جمع الشاملة - (3/755)]: [ونُقِلَ عن بعض السلف تفسيرُ الدعاء في بعض ذلك بالعبادة، وكاد المفسِّرون المتأخِّرون يطبقون عليه، وفيه نظر؛ فإنه لا يُعرَف في اللغة. ولهذا لم يذكره كثيرٌ من أهل اللغة، حتى الذين يتعرَّضون للمجاز - كصاحب القاموس وصاحب الأساس وصاحب المصباح، بل لم يذكره الراغب - مع أن كتابه موضوع لغريب القرآن، ومَن ذكره - كصاحب اللسان - فإنما ذكره تفسيرًا لبعض الكلمات القرآنيَّة، وهذا من أشدِّ العيوب في كتب اللغة؛ يعمِدون إلى بعض الكلمات التي جاءت في القرآن وفسَّرها بعض السلف بشيءٍ أو فهموه هم من القرائن فيثبتون ذلك **(لغةً)**، مع أن السلف كانوا يتسامحون في التعبير؛ ثقةً بفهم السامع، فربمَّا فسَّروا الكلمة بلازمها، أو ببعض ما يدخل تحت عمومها، أو غير ذلك مما تدلُّ عليه في الجملة - كما نبَّه عليه المحقِّقون، ولذلك أكثر الاختلاف عنهم. وأما ما يفهمونه من القرائن فلعلَّهم يكونون مخطئين، فلا ينبغي أن يجزموا بأن ذلك **(لغةٌ)**؛ لأن الناظر في كتب اللغة إذا رأى مثلاً: (الحَرْد: المنع)، يأخذ هذا على أنه نقلٌ يقينيٌّ، ولا يكاد يخطر بباله أن قائل ذلك إنما فهم من الآية، وفي هذا ما فيه. وغاية ما يمكنهم أن يقولوا: إنَّ جَعْلَه في تلك المواضع على حقيقته - وهو مجرَّد النداء - لا يصحُّ؛ لأن القرآن جعله في تلك المواضع شركًا، وجَعْلُه بمعنى الرغبة والسؤال لا يأتي؛ لما تقدَّم أنَّ ذلك خاصٌّ بالله

عزَّ وجلَّ، ويزيد المتأخِّرون أنه نُقِل عن بعض السلف تفسير الدعاء في بعض تلك المواضع بالعبادة. وأقول: أمَّا كونه في تلك المواضع لا يصلح أن يُفسَّر بمجرَّد النداء فلا بأس به، وأما كونه لا يصلح أن يفسَّر بالرغبة والسؤال على وِزان دعاء الله عزَّ وجلَّ ففيه نظرٌ]؛

وأما متى يكون (**الدعاء**) بمعنى الطلب والمسألة بخضوع وتضرع، الذي يسميه الوهابيون (دعاء المسألة)، (**عبادة**) بحيث يكون صرفها لغير الله شركا وكفراً، فهو – بلا شك – موضوع في غاية الخطورة، تخبط فيها المارق بن عبد الوهاب، مؤسس الفرقة الوهابية الدموية المارقة، شر تخبط، وكثرت عليه الردود فيها حتى (ضبطها) لهم الإمام محمّد بن علي الشوكاني.

نعم: لقد حاول الإمام محمّد بن علي الشوكاني مزيد تحرير لمسألة (**الدعاء**)، محاولاً تجاوز الإشكاليات، والاعتراضات التي أثارها السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني عندما قال (أعني: الشوكاني) في رسالة «**وجوب توحيد الله**»: [إن من يدعو الأموات، ويهتف بهم عند الشدائد، ويطوف بقبورهم، ويطلب منهم **ما لا يقدر عليه إلا الله (سبحانه)**، لا يصدر ذلك منه إلا عن **اعتقاد**، كاعتقاد أهل الجاهلية في أصنامهم، هذا إن أراد من الميت، الذي يعتقده، ما كانت تطلبه الجاهلية من أصنامها من تقربهم إلى الله، فلا فرق بين الأمرين. وإن أراد استقلال من يدعوه من الأموات بأن يطلبه ما لا يقدر عليه إلا الله (عز وجل)، فهذا أمر لم تبلغ إليه الجاهلية].

فها هنا حاول الإمام الشوكاني، وهو فقيه زيدي كبير، ولعله مجتهد مطلق، حسم المسألة بإضافة «**ضابط**» جديد يتعلق بــ(**الاعتقاد**)، وليس بمجرد الأفعال والأقوال من حيث هي أفعال وأقوال مجردة، بقوله: (يطلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله)، موجهاً، حسب ظنه واعتقاده، الضربة القاضية إلى «**القبوريين**»، حاكماً عليهم من ثم بالشرك الأكبر، شرك الكفر، مخرجاً لهم بذلك من الملة، مُنهياً للإشكاليات التي أوردها السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، رحمه الله تعالى. والأرجح أن هذه ليست من بنات أفكاره، وإنما اقتبسها من الإمام ابن تيمية الذي قال نصاً: (فالطالب للدعاء من غيره نوعان: أحدهما أن يكون سؤاله على وجه الحاجة إليه فهذا بمنزلة أن يسأل الناس قضاء حوائجه، والثاني أنه يطلب منه الدعاء لينتفع الداعي بدعائه له وينتفع هو فينفع الله هذا وهذا بذلك الدعاء كمن يطلب من المخلوق ما يقدر المخلوق عليه، والمخلوق قادر على دعاء الله ومسألته، فطلب الدعاء جائز كمن يطلب منه الإعانة بما يقدر عليه فإما ما لا يقدر عليه إلا الله فلا يجوز أن يطلب إلا من الله، ... إلخ)، كذا كما جاء في جامع الرسائل لابن تيمية (ص: 7، بترقيم الشاملة آليا).
ولكن هذا كذلك باطل، وهو لا يجدي، لأن هذا (الضابط) المزعوم ليس صحيحاً، لأنه جاء غير محرر، لا يُعرف المقصود منه: هل يعني ابن تيمية والشوكاني (**ما لا يقدر عليه إلا الله**) كما هو في نفس الأمر وحقيقته، بموجب الأدلة العقلية والشرعية اليقينية القاطعة، أو حسب معتقد «**القبوري**» السائل؟!

أما الأول فلا قيمة له لأننا نعلم يقيناً، بالبراهين العقلية والتاريخية والشرعية المقطوع بها أن «**اللات**» ما هو إلا اسم لكائن مؤنث خرافي، لا وجود لها في الحقيقة، ومع ذلك فمن **اعتقد** بوجودها، وكونها من بنات الله، أو صاحبة الله، فهو مشرك كافر، فضلاً عن كونه مخطئ مخرِّف.

إذاً، المعتبر، ضرورة ولا بد، هو معتقد السائل، أي هذا الشخص محل البحث، الذي قال عنه الشوكاني أنه: (يدعوا الأموات، ويهتف بهم عند الشدائد، ويطوف بقبورهم، ويطلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله)، أي محتوى المعتقد، وجوهر التصور الذهني، الباعث على تلك الأفعال والأقوال، وليس مجرد وجود أي معتقد، كما أشبعناه بحثاً وبرهنة فيما سلف. وحينئذ نستطيع أن نحكم على هذا الاعتقاد بأنه: (كاعتقاد أهل الجاهلية في أصنامهم)، أو حتى – عياذاً بالله – أبشع وأسوأ، كما زعم الإمام الشوكاني.

وبالضرورة نعلم أن هذا السائل عنده قطعاً «**اعتقاد**» و«**تصور**» معين، فهو لا يتوجه بمسألته إلا إلى من يعتقد أنه يسمعه، أو يبلغه نداؤه، وأنه قادر على إجابة السؤال، وتحقيق المطلوب، وإلا كان، ضرورة، مجنوناً، مختل العقل، لا يستحق خطاب التكليف!

والبحث إنما يكون في «**ماهية**» أو «**محتوى**» معتقد هذا السائل الداعي، فإذا اعتقد في من يدعوه معتقداً شركياً، مناقضا لقطعيات الإسلام، كان دعاؤه (**عبادة**)، وكان شركاً وكفراً ينقل عن الملة، وإلا فلا.

فمثلاً إذا دعا داع بما **تعتقد أنت** أنه أمر «**لا يقدر عليه إلا الله**» فلا بد من سؤاله عما **يعتقده هو**، ولن يخرج جوابه عن واحدة مما يلي:

الأول: أن هذا الأمر حقاً «**لا يقدر عليه إلا الله**»، فليزمه حينئذ أن يقول:

(أ)– أن المدعو هو الله، أو أن الله اتحد به، أو حل فيه، أو أنه «**بعض**» الله، أو أنه صورة خيالية لا حقيقة لها، وإنما خلقها الله في إدراك الناظرين، أو نحو ذلك من الأقوال التي قيل مثلها في المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله عليه وعلى والدته. وكل هذا شرك وكفر اعتقادي من حيث هو معتقد، فهذا الداعي قد اتخذ المدعو إلاهاً، لأن المدعو هو بزعمه «**عين**» الله، أو «**بعض**» الله، أو تجسد الله، أو صورة الله، أو من حل فيه الله، أو ما شاكل؛ والدعاء حينئذ ضرورة (**عبادة**)، وهو بدعائه هذا عابد لهذا المدعو. هذه المقولة، وهي مقولة كفرية بذاتها، نادرة جداً، والقائلون بها يصرحون بها ابتداءً (كالنصارى المثلثين)، فلا يحتاج الأمر معهم عادة إلى كبير جدال؛

(ب)– أو أن المدعو واسطة ضرورية إلى الله، لأن الله لا يعلم الجزئيات فلا معنى لمخاطبته مباشرة أصلاً، فيحتاج إلى من يرفع إليه الحاجات: وهذه مقولة شرك وكفر، لا خفاء فيها، و(الوسيط) قد جعل إلاها ونداً من دون الله؛

(ج)- أو أن المدعو واسطة ضرورية لتنفيذ أمر الله، لأن الله لا يتنازل فيتلطخ بقذارة عالم الحوادث والفساد، فيحتاج إلى من يعينه في التنفيذ، أو من ينفذ نيابة عنه: وهذه مقولة شرك وكفر، لا خفاء فيها، و(الوسيط) قد جُعِل إلاها ونداُ من دون الله؛

(د)- أو أن المدعو واسطة ضرورية من وإلى الله، لأن الله متكبر متعالي، لا يبالي بالعباد أصلاً، ولا عناية له بهم مطلقاً؛ فلا معنى لمخاطبته مباشرة، فيحتاج إلى من يرفع إليه، وينفذ نيابة عنه: وهذه مقولة شرك وكفر، لا خفاء فيها، و(الوسيط) قد جعل إلاها ونداُ من دون الله؛

الثاني: أن يقول أن هذا الأمر المطلوب مقدور لغير الله، وهذا متصور في أحوال منها:

(أ) – أن المدعو له قدرة تضاهي أو تقارب قدرة الله، ولو فقط في هذا الأمر المخصوص أو تلك الجزئية المعينة. فهذا الداعي بهذا المعتقد قد جعل المدعو نداً لله، ومساوياً له، أو في نفس مرتبته، ولو في جزئية واحدة أو أمر واحد. فهذا شرك وكفر اعتقادي من حيث هو معتقد، فهذا الداعي قد اتخذ المدعو إلاهاً من دون الله، والدعاء حينئذ ضرورة (**عبادة**)، وهو بدعائه هذا عابد للمدعو من دون الله.

ونسارع فنقول أن هذه مقولة كفرية بذاتها، ولا مخرج منها بالقول أن تلك «**القدرة**» المساوية أو المضاهية أو المقاربة لقدرة الله، مخلوقة لله، فذلك مناقض لنصوص الشرع القطعية الصريحة، وهو قبل ذلك في ذاته محال عقلاً، لأنه يترتب عليه ضرورة أن الله، جل وعلا، ليس هو الحق، الأول، القيوم، الغني بذاته، واجب الوجود القديم، وهو كذلك في نفس الوقت؛ فيكون التناقض، وينهدم العقل، وتبطل الشرائع، عياذاً بالله. هذا كفر صريح، وهو شرك صريح أيضاً، لأن كل شيء يجوز أن يكون إلاهاً في نفس الوقت، في مسلسل لا ينتهي من التناقضات والمحالات.

(ب) – أن المدعو، وهو كائن آخر غير الله، له قدرة على ذلك الأمر، فلا يرد عليه قولك: هذا أمر «**لا يقدر عليه إلا الله**»، وهي لا تضاهي قدرة الله، ولكنها ذاتية مستقلة فيه: فهي ليست من خلق الله ولا تقديره؛ ؛ أو هي قدرة خارقة للطبيعة مكتسبة بالاجتهاد في الرياضة والعبادة بطريقة سحرية غامضة (كما سبق في قصة الحكيم الهندي دورفاس)؛ أو هي من خلق الله وتقديره، ولكنه مستقل في الفعل عن الله، لا يحتاج إلى إذن الله ومشيئته، كمعتقد قريش قديماً، ومعتقد أكثر الأفارقة الوثنيين الآن في الجن، لأنهم من عنصر إلاهي، وإن كانوا من «**قبيلة**» غير «**قبيلة**» الله، تعالى وتقدس، وفي الملائكة، وهؤلاء من نفس القبيلة، ولعلهم أبناء الله وبناته، جل جلاله وسمى مقامه فوق هذه الأقاويل الخبيثة والظنون الشنيعة؛ أو ما شئت من الأقاويل المخبولة. فهذا أيضاً شرك وكفر اعتقادي من حيث هو معتقد، فهذا الداعي قد اتخذ المدعو إلاهاً من دون الله؛ والدعاء حينئذ، ضرورة، (**عبادة**)، وهو بدعائه هذا عابد للمدعو من دون الله، وهو من ثم ضرورة مشرك الشرك الأكبر، شرك الكفر.

(ج) – أن المدعو، وهو كائن آخر غير الله، له قدرة على ذلك الأمر، فلا يرد عليه قولك: هذا أمر «**لا يقدر عليه إلا الله**»، وهي لا تضاهي قدرة الله، ولكنها ليست ذاتية فيه بل هو مخلوق لله، وقدرته تلك من خلق الله وتقديره، ولا يستطيع استخدامها إلا بإذن الله ومشيئته، فهو إذاً ليس مستقلاً في الفعل عن

الله، وإنما يفعل بإقدار الله له، وبإذن الله ومشيئته. فغاية هذا أن يكون:

(1) – مخطئاً في نسبة تلك القدرة إلى المدعو، وهي في حقيقة الأمر ليست كذلك؛ هذا قد يكون خطأً أو تخريفاً، ولكنه ليس بالضرورة شركاً. نعم: (**كل شرك هو خرافة وباطل، وليس كل خرافة وباطل شركاً**). فإذا أُفهم هذا وعُلِّم، وبُين له أنه على خرافة وخطأ، فإما أن يرتدع ويتوقف عن ذلك الدعاء، أو يلحق ضرورة بأحد الأنواع السابقة أو اللاحقة.

(2) – أو مخطئاً أو متساهلاً في التعبير، كمن يقول: (يا سيدي رسول الله: أسألك مرافقتك في الجنة)، أو (يا سيدي عبد القادر: مدد)، وهو إنما يقصد: (يا سيدي رسول الله: ادع الله لي أن أكون رفيقك في الجنة)، (يا سيدي عبدالقادر ادع الله أن يمدني بقوة وعزيمة).

وقد يقول قائل سريعاً: كيف يُنَادى الغائب أو الميت؟! أليس هذا معتقد شركي بذاته؟! فنقول: طبعاً لا. والحي الحاضر إنما يسمع بما خلقه الله فيه من أدوات وقدرات على السمع، وبإذن الله ومشيئته، لا بقدرته الذاتية، وليس على وجه الاستقلال. لذلك تجنبت تلك (النخبة من العلماء) تخصيص (الضابط) الشوكاني بدعاء المقبورين فقط، فقالت: [[فمن دعا غير الله عز وجل بشيء لا يقدر عليه إلا الله فهو مشرك كافر سواء كان المدعو حيا أو ميتا]، كذا من أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة (ص: 38)، وقد سقناه بتمامه أعلاه: وهو كلام صحيح، لو كان الضابط صحيحاً منضبطاً، ولكن الأمر ليس كذلك للأسف الشديد.

وقالت (النخبة من العلماء): [ومن دعا حيا. بما يقدر عليه مثل أن يقول: يا فلان أطعمني، أو يا فلان اسقني، ونحو ذلك فلا شيء عليه]، ليس بدقيق، وإن كان يمكن قبوله تساهلا، وإلا فالواجب أن يقال: [ومن دعا حيا حاضراً. بما يقدر عليه مثل أن يقول: يا فلان أطعمني، أو يا فلان اسقني، ونحو ذلك فلا شيء عليه إذا كان يعتقد اعتقاداً جازما أن المدعو مخلوق مربوب، لا يقدر إلا بإقدار الله له، ولا يخرج البتة عن هيمنة الله الكونية الشاملة: فلا يفلت من قبضة الله، أو يعجزه هرباً].

وأما قول (النخبة من العلماء): [ومن دعا ميتا أو غائبا. بمثل هذا فإنه مشرك؛ لأن الميت والغائب لا يمكن أن يقوم. بمثل هذا]، فكذب محض، وإفك مجرد: فسماع الميت والبعيد بإقدار الله له ليس على الله بعزيز، ولا يترتب على القول به نسبة النقص إلى الله، أو إلحاد في أسمائه؛ إلا أنه خلاف العادة، ويحتاج إلى برهان من الحس والعقل (الهاتف واللاسلكي مثلاً) أو من الشرع؛ فالقول به من غير برهان على وجوده، باطل وتخريف، وليس شركاً: (**كل شرك هو خرافة وباطل، وليس كل خرافة وباطل شركاً**).

وبعض الناس يعتقد أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بوفاته، وتحرر روحه من الجسد، قد انتقل

إلى حالة أكمل وأقوى، فأصبح يسمع من بعيد، ويتصرف بما لم يكن مقتدراً عليه حال الحياة. كل ذلك بتمكين الله له، وبما أعطاه من قوى خاصة، ومكانة متميزة؛ وهو بذلك لم يجاوز مراتب المخلوقين، فما زال عبداً مخلوقاً مربوباً، لا يملك لنفسه ضراً، ولا نفعاً، إلا أن يشاء الله. فهذا ونحوه، على هذه الصورة من التعميم المفرط، في الصحيح الراجح، معتقد باطل، وكذب بذاته، غير مطابق للواقع، ولكنه قطعاً ليس بمخرج من الملة، وليس فيه انتقاص من قدرة الله، أو تفرده بالخلق، والتصرف، والتدبير؛ وليس فيه تكذيب لما جاء عن الله ورسوله. فلا يكون الدعاء في مثل هذه الحالة (**عبادة**)، وليس هو من باب الشرك والكفر أصلاً؛ وقد يكون محرّماً لأنه جاء على صورة غير شرعية خلافاً للأحكام الشرعية، أو لاعتبارات أخرى، وقد لا يكون.

ولعل المناقشة الفائتة، على اختصارها، تبين أن جملة: (الدعاء لا يكون دعاء عبادة إلا إذا سأل السائل من غير الله «**ما لا يقدر عليه إلا الله**»)، تحتاج إلى شرح وبيان، وتقسيم وتفريع، وإلا وقعت قليلة الجدوى، ضئيلة المحصول؛ وهذا لا يجوز التساهل فيه في قضايا الإسلام والكفر، والتوحيد والشرك، هذه قضايا (**حياة أو موت**). فهي إذاً ليست «**ضابط**» كما زعم مقلدة محمّد بن عبد الوهاب، بل هي بأمس الحاجة إلى ضوابط وشروح تجعل لها معنىً مفيداً، فتعساً لهذا «**الضابط**»، الذي لا ينضبط!

أما قول الإمام الشوكاني: (وإن أراد استقلال من يدعوه من الأموات بأن يطلبه ما لا يقدر عليه إلا الله (عز وجل)، فهذا أمر لم تبلغ إليه الجاهلية)، فهو قول مرسل، بل هو مجازفة قبيحة، جاءت خلاف البرهان القاطع أن مشركي الجاهلية كانوا يعتقدون الألوهية في أصنامهم (أو بلفظ أدق: في الكائن الذي يقوم التمثال مقامه)، وهذا يتضمن أنواعاً مختلفة من المعتقدات التفصيلية، يقتضي أكثرها اعتقاد الاستقلالية في الآلهة، ولو في جزئية واحدة معينة، أو اعتبارٍ واحد معين. والظاهر أن الإمام الشوكاني أخذ خرافة «**اللات**»، الذي كان يلت السويق للحجاج، محمل الجد، واعتمد مزاعم المارق بن عبد الوهاب الكاذبة أنهم كانوا (يعتقدون في الأموات، والصالحين) قضية مسلمة، وكل ذلك باطل بالبراهين اليقينية القاطعة، آنفة الذكر في الأبواب السابقة.

وقد سلف إيراد كلام الألوسي في تفسيره [روح المعاني (3/297)]: [(الثاني): أن الناس قد أكثروا من دعاء غير الله تعالى من الأولياء الأحياء منهم والأموات وغيرهم، مثل يا سيدي فلان أغثني، وليس ذلك من التوسل المباح في شيء، واللائق بحال المؤمن عدم التفوه بذلك وأن لا يحوم حول حماه، وقد عدّه أناس من العلماء شركا، وأن لا يكنه، فهو قريب منه ولا أرى أحدا ممن يقول ذلك إلا وهو **يعتقد**: أن المدعو الحي الغائب أو الميت المُغَيَّب يعلم الغيب أو يسمع النداء ويقدر بالذات أو بالغير على جلب الخير ودفع الأذى وإلا لما دعاه ولا فتح فاه، وفي ذلك بلاء من ربكم عظيم].
فنقول: هذا كلام أعقل وأكثر اعتدالاً بكثير:

(1)- فالألوسي لم يجزم بكون ذلك شركاً؛

(2)- والألوسي يجزم باستحالة صدور تلك الجمل التي يتفوه بها (الداعون) إلا لوجود (معتقدات) معينة لديهم في (المدعوين)، مثل: يعلم الغيب أو يسمع النداء ويقدر بالذات أو بالغير على جلب الخير ودفع الأذى؛

فنقول: صدق الألوسي، إلا أن ما ذكره من المعتقدات ليس فيه ما يجعل من نسبت إليه كائناً إلاهياً:

(1)- فما يسمى بــ(الغيب) أمر نسبي: فما هو غيب لي، قد يكون شهادة عندك. فبيت القصيد هل نسب إلى المدعوين علما حصل لهم بقدرتهم الذاتية على وجه الاستقلال، أي بدون إذن الله ومشيئته بحيث يعلمون بدون تعليم من الله، أو يعلمون ولو أراد الله تجهيلهم؟! فإن كان كذلك فهم كائنات إلاهية، وإلا فلا؛

(2)- وكذلك (السمع)، كما قلنا في (العلم)، حرفاً بحرف؛

(3)- قول الألوسي: (ويقدر بالذات أو بالغير) لا معنى له؛ وإنما هي إما قدرة ذاتية مستقلة: فهذه صفة الكائن الإلاهي، وإلا فلا؛

(4)- وطبعا لم يخطر للألوسي (النسب) أو (الجوهر) الإلاهي على بال أصلاً؛

ومن ناحية أخرى فإن «**نداء**» الأولياء والصالحين قد يكون شركاً وكفراً (وهو الذي يسميه الوهابيون: شركا أكبر)، إذا كان المنادي قد نسب إليهم شيئاً من (**الألوهية**)، هكذا على وجه العموم، كما سبق تفصيله في الأبواب السابقة، وليس فقط بموجب (الضابط) الشوكاني الأعرج، الذي لا ينضبط؛ فيكون «**النداء**» حينئذ، بحق، وحينئذ فقط، نوعاً من أنواع «**العبادات**»، كما يقول الوهابيون؛ وقد يكون حراماً، وإثما غير مخرج من الملة (ولا نستجيز تسميته شركاً أصغر، إلا بدليل شرعي على التسمية) كما قاله السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير، رحمه الله تعالى؛ وقد لا يكون لا هذا ولا هذا، كقول بلال بن الحارث المزني، رضي الله عنه: (**يا رسول الله، استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا!**)، عندما أتى إلى قبر النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في عام الرمادة، حيث فصلنا هذا في بحث مستقل بعنوان: (**التوسل: حديث مالك الدار وما هو من بابه**). وكل ذلك بحسب محتوى المعتقد وماهيته؛ وليس بمجرد وجود أي «**معتقد**»؛ أو لمجرد قوة المعتقد ورسوخه؛ أو حرارة النداء ولهفته؛ أو مقصد «**النداء**» وموضوعه: فلا فرق بين استعانة أو استعاذة أو استغاثة أو استسقاء أو استمداد؛ وكذلك بحسب ما تمليه النصوص الشرعية، وليس بالأقيسة المنتنة، والمزاعم الجامحة، أو التعميمات المكذوبة المجردة.

فما أسماه الخارجي المارق بن عبد الوهاب إذاً «**شرك القبور**»، هو من حيث المبدأ، في ذاته «**خرافة**» لا وجود لها إلا في خياله المريض؛ وهو – من حيث ربطه بأحكام الكفر والإسلام – «**بدعة**» نكراء، وضلالة عمياء: قد أفضت بالقائلين بها إلى سل السيف ومقاتلة أهل الإسلام، وهذ من الكفر العملي لأن (سباب المسلم، وقتاله كفر)؛ ويخشى عليهم إن تمادوا فيها من السقوط في هاوية الشرك والكفر الاعتقادي،

المفضي إلى اللعنة الأبدية، والنار السرمدية: عياذاً بالله!

❄ فصل: اختلاف الشرائع وعلاقته بـ(العبادات)

وقد حاول بعض أنصار الفرقة الوهابية الإفلات مما قلناه آنفاً بقولهم: [مع كل رساله وشريعة سماوية تكون هناك أوامر ونواهي، ويكون هناك كفر بهذه الشريعة وإيمان، وعلى حسب الكفر والإيمان الموضح في الشريعة المنزلة من لدن الله سبحانه تتشكل المفاهيم، بل وحتى المصطلحات. فمفهوم الكفر في الشريعة التي جاء بها المصطفى محمّد، صلى الله عليه وسلم، غير مفهوم الكفر الذي جاء به عيسى عليه السلام، مع أن أساس جميع الرسالات واحد: (وهو لا إله إلا الله)]، أو كلاماً نحو هذا. ثم ضربوا بعض الأمثلة، مثل: [شرب الخمر من الكبائر في شريعة محمّد، صلى الله عليه وسلم، ومن أحل الحلال في شريعة غيره من الأنبياء].

وجوابنا هو: كلامكم هذا مجمل، فيه تداخل مفاهيمي خطير، بل مهلك مدمِّر، لذلك جاء فيه حق وباطل، كما يظهر من التفصيل التالي:

نعم، نسخ الدين الخاتم جميع الشرائع السابقة، فلم يعد حرامها حراماً، ولا واجبها واجباً. وما كان في شريعتنا موافقاً أو حتى مطابقاً لما جاء في شريعة سابقة إنما هو شرع جديد مستأنف، جاء مطابقاً للشريعة السابقة، وليس هو إقرار لها. على كل حال، هذا تقتضيه ضرورة الشرع والعقل، وأحسب أني أشبعته بحثاً في كتابنا هذا: (**كتاب التوحيد**). إلا أن النسخ إنما يتطرق إلى الأحكام الشرعية التكليفية: الواجب (وهو الفرض)، والمستحب، والحلال المحض وهو المباح، والمكروه، والحرام؛ وكذلك الأحكام الوضعية: الصحة، والبطلان، والفساد، والسبب، والشرط، وغيرها. فالمصطلحات والمفاهيم من هذا النوع تختلف باختلاف الشرائع، هذا حق. ولكن هناك مصطلحات ومفاهيم موضوعية تتعلق بواقع معين وصفاً له أو حكماً عليه، هذه من جنس الأخبار، والأخبار من المحال العقلي والشرعي أن تنسخ أو يتطرق إليها النسخ. فالخبر إما صادق أو كاذب، فقط لا غير.

نعم: قد توجد مقولات غير محرّرة، لا يمكن وصفها بالصدق أو الكذب هكذا، لأنها مركبة من أجزاء، بعضها حق وبعضها باطل، (مثل مقولتكم هذه بعينها التي نحللها ونناقش جزئياتها الآن). ولكن إذا حررتها وفككتها إلى أجزائها أمكن الحكم عليها من حيث المبدأ (نعم، قد يتعسر هذا علي أو عليكم، ولكنه ممكن من حيث المبدأ، وإن شئتم فقولوا: كما هو في علم الله العزيز الحكيم).

نعم: وهناك جمل لغوية تبدوا كأنها مقولات يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وهي في الحقيقة فارغة المحتوى، مثل القول: (روح الإنسان خضراء اللون)، لأن الروح ليست من الماديات التي تسري عليه مفاهيم الألوان أصلاً، والصواب في هذه الحالة أن يقال: هذا كلام فارغ: فالروح لا تسري عليها مفاهيم

الألوان مطلقاً، لأنك لو قلت: روح الإنسان ليست خضراء اللون، فلربما وهم واهم أنها حمراء مثلاً.

فلعلنا لا نطيل بهذا، لأنه ينبغي أن يكون واضحاً بديهياً. وهذا معلوم بالحس والعقل قبل مجيء الشرع، لأنه مغروس في بنية العقل من حيث هو عقل، وأعطي للإنسان قبل أن يخاطب بخطاب التكليف أصلاً، لأن خطاب التكليف محال إن لم يكن العقل موجوداً. قال تباركت أسماؤه، وسمى مقامه: ﴿**وعلَّم آدم الأسماء كلها، ثم عرضهم على الملائكة**﴾.

أما الأمثلة التي ذكرتم فهي حجة عليكم لا لكم، فأنتم تقولون: (شرب الخمر من الكبائر في شريعة محمّد، صلى الله عليه وسلم، ومن أحل الحلال في شريعة غيره من الأنبياء)، فأقول: صدقتم، وبررتم وأحسنتم، ولكن الخمر هي الخمر، وهي كل مسكر، هذا واقع موضوعي يدرك بالحس، والتجربة، والعقل. ولكن الحكم الشرعي مختلف باختلاف الشرائع، فمفهوم الخمر عندنا، وفي الشرائع السابقة، واحد، من حيث هي شيء مادي يشرب (أو يؤكل أو يستنشق أو يدخن) فيؤدي إلى «**السكر**»، وهو تغيّر معلوم في حالة العقل والنفس، ولكن حكم شربها مختلف باختلاف الشرائع.

وعندما قال، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «ما أسكر كثيره (وفي رواية: الفرق منه)، فقليله (وفي رواية: ملؤ الكف منه) حرام»، أحال إلى واقع محسوس لأشياء تسمَّى أو توصف بأنها «**مسكرة**»، وهي لفظة معلومة في لغة العرب، يعرفها العرب قبل مجيء الوحي، ويدركون واقعها بضرورة الحس والعقل، ثم حكم عليها بحكم شرعي: ألا وهو الحرمة.

وقد أسلفنا، مراراً وتكراراً، أن مفهوم (**العبادة**) كذلك له واقع موضوعي، لا محالة مدرك، في جوهره، بضرورة الحس والعقل، قبل ورود الشرائع، وإلا كان قول الأنبياء لأقوامهم: (لا تعبدوا إلا الله) عديم المعنى، لأن الأقوام سوف يقولون: ما هذه اللفظة: (**تعبدوا**)، أو ما يكافئها في لغاتهم، هذه لا نعرف معناها أصلا. ولكن الواقع الحسي، والتواتر التاريخي، ونصوص القرآن القاطعة تبين أنهم عرفوا المطلوب على الفور، وسارع أكثرهم بالاستنكار والاحتجاج: ﴿**ما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك**﴾، ﴿**أجعل الآلهة إلاهاً واحداً؟! إن هذا لشيء عجاب!**﴾، وما شابه. فالقوم فهموا فوراً، وعلى البديهة مراد الأنبياء، عليهم السلام، وعرفوا أنها الطامة الكبرى، والنقيضَ التام، والهدمَ الكامل لموروثاتهم، لأنها تقتضي بطلان آلهتهم، وأنها خرافات لا وجود لها في الواقع!

فالسؤال الجوهري هو: ما هو مفهوم (**العبادة**) أو مفهوم (**الإله**) الذي دار حوله الجدل بين الأنبياء، وأقوامهم؟! وما هي علاقة المفهومين ببعضهم البعض؟! لا بد إذاً من تحرير مفهوم (**العبادة**)، ومفهوم (**الإله**) وتبيان أيهما الأصل، وأيهما التابع: هذا هو الذي حررناه آنفاً، وسوف يزداد ذلك التحرير والبيان

قوة بإبطال شبهاتكم واعتراضاتكم، أو بيان أنها ليست في الموضوع محل البحث، كما سلف، وكما سيأتي شيئاً فشيئاً، إن شاء الله.

هذا إذاً هو المطلوب تحريره أولاً وقبل كل شيء، تماما كما أن المطلوب معرفة: هل هذا الشراب الذي يشربون، أو هذه العشبة التي يدخنون، أو تلك الحبوب التي يبتلعون، من «**المسكرات**» أم لا؟! وليس المطلوب الآن معرفة ما حكم تدخين العشبة، أو ابتلاع تلك الحبة؛ هذا موضوع آخر يأتي في حينه، بعد ذلك.

كما أن القضية ها هنا، وفي غير هذا من الأفعال، قضية **نوع الفعل وحقيقته**، أي قضية (**ماهية**) الفعل، ومنها ما يسبقه أو يصاحبه من اعتقادات وتصورات، إن وجدت؛ وليست هي قضية **درجته أو شدته، أو وصفه وهيئته**. فالغريق الملهوف الذي يستغيث بالواقفين على الشاطئ لم يعبد الواقفين على الشاطئ من دون الله، وذلك بغض النظر عن حرارة استغاثته، وشدة لهفته، وهذا بقولنا وقولكم وإجماع جميع العقلاء. وكذلك الحال في أولئك الذين جبنوا عن القتال، بعد أن فرض عليهم، خشية من الناس، وخوفاً من الموت والجراحات والألم والمشقة، بل أن خشيتهم للناس بلغت درجة خشيتهم لله أو أشد، بنص القرآن القاطع، ومع ذلك لم يقل أحد من أهل الإسلام قط أنهم أصبحوا بهذا الموقف، وهو موقف ذميم مقبوح بلا شك، لدلالته على ضعف إيمانهم، عابدين للناس من دون الله، مشركين شركاً يخرج عن الملة.

ولو شئنا لسودنا مئات الصفحات ها هنا في البرهنة على أنه ما ثمة من فعل من أفعال المخلوقين في العالم، لا فرق بين أفعال الجوارح والبدن كالسجود والركوع، وأفعال أو انفعالات القلب كالمحبة، والخوف، والخشية، يصلح أن يكون من حيث هو فعل مجرد «**عبادة**»، بل لا بد لتصنيفه (**عبادة**) بحق أن يسبقه اعتقاد أو تصور معين عن «**المفعول به**»، أو عن «**المفعول لأجله**»، أو عمن (**تم توجيه الفعل إليه**)، في ذهن «**الفاعل**»، بحيث يكون هذا (**الاعتقاد**)، الذ هو محل البحث والنظر، هو الدافع لذلك الفعل، كالسجود والركوع؛ أو المثير لذلك الشعور والانفعال، كالمحبة، والخوف، والخشية؛ فلو شئنا لسودنا مئات الصفحات ها هنا – وذلك بمناقشة كل فعل على حده – في البرهنة على ذلك، ولكن في أمثلة السجود، والركوع، والانحناء، والقيام، والدعاء، التي سلفت، غُنْيَة عن التطويل والتكرار الممل.

وبهذه المناقشة ها هنا يتبين – بالإضافة إلى البراهين الضرورية التي سقناها في أبواب سابقة – بطلان تسمية، أو اعتبار أي عمل من الأعمال، أو انفعال من انفعالات النفس (**عبادة**)، من حيث هو عمل أو انفعال محض مجرد عن وجود (**الاعتقاد**)، أو بغض النظر عن (**مضمون الاعتقاد**) في **من وجهت إليه**، أو **تعلَّقت به**، أو **فعلت لأجله** تلك الأفعال الإرادية، أو نشأت تلك الانفعالات النفسية.

نعم، في ما مضى كفاية، إن شاء الله، لهدم المقولة الباطلة، والتي هي في نفس الوقت مقولة مبتدعة ضالة مهلكة بــ(أن ثمة أفعال هي «**عبادة**» من حيث هي فعل مجرد، بغض النظر عما يصاحبها من اعتقاد الفاعل عن الكائن المفعول به، أو المفعول لأجله، أو الذي تم توجيه تلك الأفعال إليه)، ومع ذلك فلربما نعود إليها بزيادة تقرير وضرب أمثلة، كلما سنحت مناسبة لذلك.

أما عن نوعية «**المعتقد**» أو «**التصور**» الذي يصلح أن تصنف الأفعال المبنية عليه «**عبادة**» لذلك «**المفعول به**»، أو «**المفعول لأجله**»، فهو، بالضرورة الشرعية والعقلية: «**الألوهية**»، ومنها «**الربوبية**»، أو «**الندية لله**»، كما عرفنا جزئياتها في الأبواب والمباحث السابقة من هذا الكتاب، لا يجوز غير ذلك، ومن المحال أن يكون الأمر إلا كذلك.

لذلك نكرر تقرير القاعدة المهمة: لا يمكن أن يسمى عمل من أعمال القلب، أو انفعال من انفعالات النفس، أو قول من أقوال اللسان، أو فعل من أفعال الجوارح «**عبادة**» (بالمعنى الصحيح الذي يستعمله العرب الفصحاء الأقحاح عند كلامهم عن الآلهة والأديان زمن نزول القرآن) إلا إذا كان مسبوقاً ومبنياً على اعتقاد «**الألوهية**»، أو «**الربوبية**»، أو «**الندية لله**»، ولو في جزئية واحدة أو معنى واحد من معانيها، فيمن يفعل به، أو لأجله، ذلك الفعل، أو يوجه إليه ذلك الفعل، أو فيمن يراد التقرب إليه بذلك الفعل. **فمفهوم «الألوهية»، ومنه: «الربوبية»، أو «الندية لله»، إذًا، وضرورة، سابق لمفهوم (العبادة)؛ و(العبادات) لا تكون إلا لــ(إله).**

وقد أسلفنا في الفصل المعنون: (مثال توضيحي لــ(عبادة) مخصوصة) من الباب السادس إيراد (عبادة الجن)، كمثال للتعريف الصحيح للفظة: (**عبادة**)، حيث قلنا: أن من اعتقد أن الجن يستطيعون الاختباء من الله، أو أنهم يفلتون منه، ويعجزونه هرباً، فهو بهذا المعتقد مشرك كافر، مرتد عن الإسلام إن كان صح عقد الإسلام له من قبل، ويترتب على ذلك أن خوفه من الجن «**عبادة**»، حتى ولو كان خوفاً هزيلاً، وربما اعتقد أنه يستطيع مغالبتهم، أو مناورتهم، أو التلاعب بهم، بالسحر والطلاسم والتعاويذ؛ وذلك على الضد التام من خوف المسلم الفار من الأسد حال هجوم الأسد عليه، مع أن الخوف قد يكون طاغياً على هذا، مستحوذاً عليه بحيث لم يعد في قلبه وعقله إلا الرعب والخوف، وربما أطلق ساقيه للريح، وتردى في هاوية وهو لا يبصر، ومع ذلك فليس خوفه الهالع هذا «**عبادة**»، ومعاذ الله أن يكون خوفه «**عبادة**»، ومعاذ الله أن يموت مشركاً كافراً لو تردى قتيلاً في حفرة، ومن زعم هذا أو نحوه فقد فارق العقل، وفارق الإسلام، فهنيئاً له!
وهذه الأمثلة تبين أيضاً – من زاوية أخرى غير التي أوردناها هناك في الباب السادس - خطأ تعريف الإمام ابن تيمية الفادح لــ(**العبادة**) بأنها (غاية الذل، مع غاية الحب).

نعم: هكذا **ينبغي** أن تكون (**حال** عابد الله)، ولكن ليست هذه (**ماهية عبادة الله**)، ومن ثم فليس هذا تعريفها أصلاً. نعم، هذه (**حال** عابد الله)، جل جلاله، إذا كان العابد صادقاً مخلصاً، وإلا فعبادة منقوصة أو مرفوضة، ولكنها تبقى مستحقة لاسم (**العبادة**)، ولن تنقلب – بسبب هذا القصور – إلى (**رياضة بدنية**) أو (**تجارة**) مثلاً.

والمشركون يعبدون آلهة متعددة، وفي أغلب الأحوال يكون لكبيرهم – أي لكبير الآلهة – أو لإله القرية أو القبيلة أو الأسرة وراعيها النصيب الأكبر من المحبة والتذلل، فهل يعني أن الآلهة الأخرى لم تعبد لأن محبتها أو التذلل لها لم تبلغ الغاية، فهم (موحدون) إذاً؟!

وهذه المناقشة تبين أيضاً أن خصوم الفرقة الوهابية من «**الصوفية**» و«**البريلوية**»، وغيرهم، ممن شابههم في شن الحرب الشعواء على الوهابيين، ليسوا بأحسن حالاً أو أعمق فكراً عند إجابتهم على ذلك عندما يذكرون «**النية**» أو «**قصد الفاعل**»، على أنها بيت القصيد، ومناط الحكم في القضية.

وبطلان كون «**النية**» أو «**القصد**» هو المناط في المسألة، يظهر لمن تأمل أن الخوف، مثلاً، ينشأ، في أغلب الأحيان، في النفس قسراً، فلا مدخل لـ«**الإرادة**» و«**القصد**»، و«**النية**» في كونه يستحق أن يصنف «**خوف عبادة**»، أو أن يصنف: «**خوفاً غريزياً**».

وعندما أراد قيس بن سعد بن عبادة السجود للنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فهو إنما أراد (التحية والتعظيم) لمن يعتقد أنه نبي معظَّم؛ وإذا رأى الوثني صنما لأحد آلهته على قارعة الطريق فلربما سجد له قاصدا (التحية والتعظيم) لمن يعتقد أنه إله معظَّم: فـ(**القصد**) واحد، هو (**التحية والتعظيم**)، والفعل واحد، وهو (**السجود**)؛ ولكن (المعتقد) في (المسجود له) مختلف أشد الاختلاف: فهذا الوثني يعتقد (ألوهية) المسجود له، فسجوده (**عبادة**)؛ وذاك الصحابي لا ينسب للمسجود له شيئاً من الألوهية أصلاً، فسجوده **ليس** (**عبادة**): (**القصد**) واحد، هو (**التحية والتعظيم**)، والفعل واحد، وهو (**السجود**)!

و«**النية**»، وإن كان لها دخل في استحقاق الذم والعقوبة، أو الثناء والمثوبة، لأنه: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل أمرئ ما نوى**»، ولكن لا دخل لها قطعاً في تصنيف الفعل ونوعه، أو في تسميته؛ فالقاتل خطأً «**قاتل**»، وإن كانت رفعت عنه المؤاخذة، وليس مستحقاً لعقوبة القاتل العمد، ولكن واقعه أنه «**قاتل**»، ولن ينقلب فجأة إلى: «**ضاحك**» أو «**تاجر**»، بسبب تغير النية!

فالقوم كلهم متخبطون متناقضون، لا فرق بين رجالات الفرقة الوهابية وخصومهم في هذا الباب، وأكثرهم، وخاصة منسوبي الفرقة الوهابية، يرفض الفكر العميق، والنظر المدقق المستنير، ويفضل الانغماس في السب واللعن والتكفير، أو رفع الأئمة السابقين إلى مراتب المعصومين القديسين، وتسويد الصفحات بل المجلدات بذكر أخبارهم ومناقبهم وتمجيد عبقريتهم، بحق أو بباطل، والمعاندة في الإصرار على زلاتهم، بدلاً من تصحيح أغلاطهم، ودعاء الله لهم بالمغفرة والثواب على اجتهادهم. على أن الفرقة الوهابية تتميز بمزيد عداوة للفكر ورفضه، جعلها تصل إلى درجة الإفلاس الفكري، وتتورط في مقولات تشبه مقولات المخبولين؛ مع غطرسة وتكبر، وعجب بالنفس وتزكية لها، وفجور في الخصومة، ولجاجة في عتو ونفور.

فلا بد إذاً من قلع هذا الإفك الوهابي من جذوره لإيقاف مسلسل هدم الإسلام، الذي تخوّفه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، عندما قال: (**إنما يهدم الإسلام: زلة العالم، وجدل المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين**)، وما كانت هذه المقولة الرائعة من بنات أفكاره، رضوان الله وسلامه عليه، بل هي مما استفاده من خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله!

❄ فصل: بطلان تعريف الشيخ بن سعدي لــ(العبادة)

❄ قال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي، رحمه الله، في كتابه المسمَّى (**القول السديد**)، وهو شرح لــ(**كتاب التوحيد**) المشهور، وله طبعات عديدة بيدي منها الآن طبعة على شكل كتيب من إصدار (مكتب الدعوة في بريطانيا) ضمن سلسلة (رسائل الإصلاح والفقه: رقم 27): [فإن حد الشرك الأكبر، وتفسيره الذي يجمع أنواعه: (أن يصرف العبد نوعاً أو فرداً من أفراد العبادة لغير الله). فكل اعتقاد أو قول أو عمل ثبت أنه مأمور به من الشارع فصرفه لله وحده توحيد وإيمان وإخلاص، وصرفه لغيره شرك وكفر. فعليك بهذا الضابط للشرك الأكبر فإنه لا يشذ عنه شيء]، انتهى كلامه نصاً.

فالشيخ إذا لا يفرق بين (**العِبَادة**)، المعرفة بالألف واللام أو بالإضافة أو بالجمل التامة، و(**العبادات**)، برهان ذلك: أن (**الشرك بالله**) هو قطعاً، باتفاق الجميع (**عبادة غير الله**). وقد عبر عنها الشيخ بالجملة: (أن يصرف العبد نوعاً أو فرداً من أفراد العبادة لغير الله)؛ ولكن (**العِبَادة**)، المعرفة بالألف واللام أو بالإضافة أو بالجمل التامة، شيء واحد، لا يتكون من أفراد؛ إذا هو لا يفرق بين (**العِبَادة**) و(**العبادات**).

فــ(**العبادات**) عنده هي المجموعة الشاملة لكل (اعتقاد أو قول أو عمل ثبت أنه مأمور به من الشارع)، فهي إذا (قائمة محصورة) لا يمكن أن تعرف تمام المعرفة إلا بعد ورود الشريعة، ومن الممكن أن تتغير باختلاف الشرائع، ولكن هذا باطل ومحال كما أثبتناه في فصل سابق. فقد أسلفنا، مراراً وتكراراً، أن

مفهوم (**العبادة**) كذلك له واقع موضوعي، مدرك بضرورة الحس والعقل، لا محالة، قبل ورود الشرائع، وإلا كان قول الأنبياء لأقوامهم: (لا تعبدوا إلا الله) عديم المعنى، لأن الأقوام سوف يقولون فوراً: ما هذه اللفظة: (**تعبدوا**)، أو ما يكافئها في لغاتهم، هذه لا نعرف معناها أصلا. ولكن الواقع الحسي، والتواتر التاريخي، ونصوص القرآن القاطعة تبين أنهم عرفوا المطلوب على الفور، وسارع أكثرهم بالاستنكار والاحتجاج: ﴿**ما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك**﴾، ﴿**أجعل الآلهة إلاهاً واحداً؟! إن هذا لشيء عجاب!**﴾، وما شابه. فالقوم فهموا فوراً، وعلى البديهة مراد الأنبياء، عليهم السلام، وعرفوا أنها الطامة الكبرى، والنقيضَ التام، والهدمَ الكامل لموروثاتهم، لأنها تقتضي بطلان آلهتهم، وأنها خرافات لا وجود لها في الواقع. وقد سبق لنا في الباب السادس البرهنة على (المعادلة):

(م2) – (الشرك بالله) = (عباد غير الله) = (أن تجعل مع الله إلاهاً آخر)

وبطلان تعريف الشيخ عبد الرحمن بن سعدي ظاهر أيضاً في أنه:

(1) – جعل الاعتقاد في مرتبة واحدة مع الأعمال، وقد برهنا من قبل أن الاعتقاد، وبلفظ أدق: اعتقاد (**الألوهية**)، ركن في تعريف (**العبادة**). وأن مفهوم (**الألوهية**) سابق على مفهوم (**العبادة**)؛

(2) – أن الشرك الأكبر يتحقق بمجرد اعتقاد شيء من (**الألوهية**) في غير الله، بغض النظر عن الاعتقادات الأخرى، وبغض النظر عن صرف أي فعل، أو التلفظ بأي قول يستحق أن يسمَّى حينئذ عبادة، أو اتخاذ أي معتقد قربة إلى من يعتقد فيه (**الألوهية**)؛

(3) – أن كل الأفعال التي يقصد بها التذلل وإظهار التعظيم، أو التقرب وإظهار المحبة، أو طلب جلب المنافع ودفع المضار وإظهار الفقر والحاجة، ونحوه، ممن **يعتقد فيه** (**الألوهية**) هي بالضرورة (**عبادة**) بإجماع كافة بني آدم، لا ينازع في ذلك أحد مطلقاً: لا الوهابيون، ولا غيرهم، بغض النظر عن كون مثيلاتها تصرف لله بالدليل الشرعي أو لا تصرف: فرقص المشركين لآلهتهم عبادة، مع أن الله لا يتعبد له بالرقص؛ وكذلك المكاء والتصدية أي التصفيق والتصفير، ليس من عبادات أهل الإسلام؛ وتمكين المرأة للرجال من نفسها من غير نكاح في بعض المناسبات هو عند بعض عبدة الإلهة (دورجا) في الهند عبادة؛ و(بغاء المعبد)، وهو تمكين نساء مخصوصات ملحقات بالمعبد للرجال من أنفسهن من غير نكاح لقاء أجر يقدم للوثن عبادة عند عبدة (بعل)؛ وليس شيئاً من هذا عند أهل الإسلام عبادة مشروعة، بل هو فاحشة منكرة، وإثم كبير، وهكذا؛

(4) – إن الكثير من الأفعال التي تصرف لله تعبداً – كالسجود والركوع والقيام – قد تصرف لغيره فلا تكون عبادة إلا إذا كانت مسبوقة باعتقادات مخصوصة: فالسجود لله عبادة لله مشروعة مستحبة، أو واجبة في مواضع، بل هو من أفضل العبادات، وقد كان تحية مشروعة في شريعة يوسف ويعقوب، صلوات الله عليهما؛ ومحبة الله عبادة، بل هي من أفضل العبادات، ومحبة المؤمنين وتوليهم ليست شركاً، بل هي من أوجب الواجبات؛ وطاعة أئمة العدل الشرعيين في المعروف واجبة، وهذا لا يتناقض مع

كون طاعة الله هي رأس العبادات، مما يدل على أن المحبة بذاتها، والسجود بذاته، والطاعة من حيث هي بذاتها، من حيث هي أفعال مجردة، ليست (**عبادة**)، ومحال أن تكون (**عبادة**)، وإنما تصبح عبادات إذا سبقها اعتقاد وتصور معين، وإلا فهي أفعال انسانية مجردة، وليست (**عبادة**) أو (**غير عبادة**)؛ وقد فصلنا براهين بعض ذلك أعلاه.

❋ وكذلك، بالضرورة، وقع باطلاً تعريف الشيخ عبد الرحمن بن سعدي للشرك الأصغر، حيث قال نصاً: [كما أن حد الشرك الأصغر هو: (كل وسيلة وذريعة يتطرق منها إلى الشرك الأكبر من الإرادات والأقوال والأفعال التي لم تبلغ رتبة العبادة)]: وهو باطل من وجوه:

(1) – أن تعريفه للعبادة وللشرك الأكبر مضطرب وباطل، كما أسلفنا، وهو أدخل كلا من «**العبادة**» و«**الشرك الأكبر**» في تعريف «**الشرك الأصغر**»، فصار الحد ليس بمعلوم، ولا منضبط، ومن ثم عديم الجدوى، قليل المحصول؛

(2) – أن التسمية بـ«**الشرك الأصغر**» شرعية خالصة، وليست مما تعرفه العرب في كلامها، بل قد اندهش بعض الصحابة والتابعين، وهم عرب أقحاح في الذروة من الفصاحة، عند سماعهم لها أول مرة. وهي قد جاءت تسمية لأفعال معينة، ولم تأت النصوص بعِلّة أو علل يسوغ القياس عليها قياساً منضبطاً، حتى يجوز لنا التعميم بلفظ (**كل**)، فتكون النتيجة لهذا التعميم الجامح هي تسمية الأفعال شركاً، مع أن الله ورسوله لم يسمياها شركاً؛ وهذا هو «**الابتداع**» في دين الله، والتقديم بين يدي الله ورسوله، وهذا عظيم جداً، والقوم يزعمون أنهم أهل اتباع، وليسوا أهل ابتداع، حتى أن بعضهم يمضي أكثر العمر في محاربة «بدع» مكذوبة: كـ«بدعة» السبحة، ومحاربة «بدعة» الخروج مع جماعة التبليغ لمدة «ثلاثة» أيام؟!

وإليك نماذج من اندهاش بعض الصحابة والتابعين عند سماعهم أول مرة للفظة (**الشرك**) تستخدم للشرك الخفي:

❋ فقد أخرج الإمام البخاري في «**الأدب المفرد**»، (ج1/ص250/ح716)، عن معقل بن يسار قال: [انطلقت مع أبي بكر، رضي الله عنه، إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: «يا أبا بكر! لَلشِّركُ فيكم أخفى من دبيبِ النمل». فقال أبو بكر: **(وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!)**، فقال النبي، صلى الله عليه وعلى اله وسلم: «والذي نفسي بيده، للشرك أخفى من دبيب النمل، ألا أدلك على شيء إذا فعلته ذهب قليله وكثيره؟!»، قال: «قل: اللهم إني أعوذ بك أن أُشرك بك وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم»].

فقول أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، وهو عربي قرشي فصيح، بل في الذروة من الفصاحة، أوَّل الأمر: **(وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!)**، هكذا حصراً، هو عين قولنا الذي حررناه في مواضع

كثيرة، إذ لم يتشكل في ذهنه للشرك معنى إطلاقاً إلا في اتخاذ إله آخر مع الله، أي: في اعتقاد الألوهية في غير الله، وهو بداهة يقصد الشرك الأكبر، شرك الكفر. وإطلاق لفظة (**شرك**) على غير ذلك اصطلاح للشريعة لا تعرفه العرب.

وكما اندهش أبو بكر، رضي الله عنه، كما سلف، لهذا المصطلح الجديد؛ اندهش غيره:

❋ فقد أخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص403/ح19622): [حدثنا عبد الله بن نمير حدثنا عبد الملك يعنى بن أبي سليمان العزرمي عن أبي علي- رجل من بنى كاهل- قال: خطبنا أبو موسى الأشعري فقال: (يا أيها الناس اتقوا هذا الشرك فإنه أخفى من دبيب النمل!)؛ فقام إليه عبد الله بن حزن وقيس بن المضارب فقالا: (والله لتخرجن مما قلت أو لنأتين عمر مأذون لنا أو غير مأذون!)؛ قال بل أخرج مما قلت: (خطبنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ذات يوم فقال: (أيها الناس اتقوا هذا الشرك فإنه أخفى من دبيب النمل) فقال له من شاء الله ان يقول: (وكيف نتقيه وهو أخفى من دبيب النمل يا رسول الله؟!) قال: (قولوا اللهم انا نعوذ بك من أن نشرك بك شيئا نعلمه، ونستغفرك لما لا نعلم)]؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط (ج4/ص10/ح3479): [حدثنا الحسين بن أحمد بن منصور قال: حدثنا احمد بن عمر الوكيعي قال: حدثنا عبد الله بن نمير بنحوه مختصراً].

❃ فصل: معنى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا **نَعْبُدُهُمْ** إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾

من الأمور الملفتة للنظر كثرة استشهاد المدافعين عن الفرقة الوهابية، بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا **نَعْبُدُهُمْ** إِلَّا **لِيُقَرِّبُونَا** إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، التي يوردونها هكذا مبتورة على عادتهم القبيحة في بتر النصوص، وإخراجها من سياقها.

فنقول: هذا الاستشهاد لا يغني عنهم شيئاً في نصرة باطلهم كما سنبين بعد بضعة أسطر، ولكن لا بد من تحرير بعض القواعد المهمة قبل ذلك أولاً.

فنقول، وبالله التوفيق: **عند الاستشهاد بآية أو حديث ثابت لا بد من ملاحظة أمور في غاية الأهمية**، منها:

(أ) – ذكر النص كاملاً، لا سيما في الآيات، حتى يعرف السياق، فيذكر ما قبلها وما بعدها، وإلا تورطنا في جريمة «**تحريف الكلم عن مواضعه**»، حيث أن هذا الفعل، أي انتزاع الآية من سياقها، هو أحد صور «**تحريف الكلم عن مواضعه**» المكنة، وهي جريمة شنعاء قد تصل إلى درجة الكفر!

(ب) – أن الله جل وعلا لم ينزل تلك الآية فقط، بل أنزل آيات كثيرة أخرى، والنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، له أحاديث كثيرة ثابتة (لعلها تنوف على عشرة آلاف متن مستقل متميز). كل تلك

الآيات، وكل تلك الأحاديث واجبة الطاعة، يجب الإيمان بها كلها، وإعمالها كلها، وتعظيمها كلها. فمن الجهل المركّب الشنيع، أو الإجرام المحرّم الفظيع، الاستشهاد إذاً بآية أو حديث في مسألة أو باب وقد ورد غيرها، بل لا بد من جمع نصوص الباب كلها، وإعمالها كلها، حسب الأصول المقررة في علم أصول الفقه، وقواعد الاستنباط؛ فما جاء مجملاً في موضع، قد يفصّل ويفسّر في موضع آخر، وما جاء عاماً في موضع، قد يكون له مخصّص في موضع آخر، وما جاء مطلقاً في موضع، قد يكون له قيد في موقع آخر. بل قد يأتي شيء منسوخ، وناسخه في موضع آخر؛

ومن لم يلتزم بهذه القاعدة فهو من المجرمين المقتسمين، ﴿**الذين جعلوا القرآن عضين**﴾، أي أجزاء وتفاريق، يأخذون ما يعجبهم، ويتركون ما لم يكن على «**المزاج**»، وهو يوشك أن يكون من الكافرين، الذين يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، فيستحق الخزي في الحياة الدنيا، ثم يرد إلى أشد العذاب، كما شهد بذلك الحبر البحر، ترجمان القرآن، عبد الله بن العباس، رضوان الله وسلامه عليهما (وسنسوق شهادته بعد قليل)؛

(ج) – بالنسبة لآيات الذكر الحكيم يحسن جداً مراجعة كتب التفسير المعتمدة، لا سيما تلك التي تعتني وتجمع مرويات السلف في الآية محل الدرس (كتفسير الطبري، وابن أبي حاتم، وعبد الرزاق، والثوري هم خير مثال، ثم البغوي، والواحدي، وابن كثير، وغيرهم)، إن وجد حديث مرفوع، صحيح سنداً ومتناً، في تفسير الآية، أو بعض الآية، أو لفظة من الآية، فهو، بداهة، الحجة القاطعة التي لا يجوز تجاوزها إلا ببرهان؛

(د) – ومن الضروري معرفة الخطوط العريضة للواقع التاريخي للناس زمن نزول القرآن، خصوصاً فيما يتعلق بما كان الناس عليه من العبادات وأنظمة الحياة؛ وكذلك من المفيد جداً معرفة أسباب النزول في المسألة الخاصة موضع النظر فقد جاء في أنساب الأشراف للبلاذري (4/38): [حدثنا خلف بن هشام، حَدَّثَنَا هشيم عَنِ الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ قَالَ: خَلا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَوْمًا فَفَكَّرَ كَيْفَ تَخْتَلِفُ الأُمَّةُ وَنَبِيُّهَا وَاحِدٌ وَقِبْلَتُهَا وَاحِدَةٌ وَكِتَابُهَا وَاحِدٌ، فَدَعَا ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَيْنَا فَقَرَأْنَاهُ، **وَعَلِمْنَا فِيمَا نَزَلَ**؛ وَسَيَكُونُ بَعْدَنَا أَقْوَامٌ يَقْرَؤُونَهُ ولا يدرون فيما نَزَلَ: فَيَكُونُ لَهُمْ فِيهِ رَأْيٌ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ اخْتَلَفُوا)، فَزَبَرَهُ عُمَرُ، ثُمَّ إِنَّهُ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَعِدْ عَلَيَّ قَوْلَكَ، فَأَعَادَهُ فَعَرَفَ عُمَرُ صَوَابَهُ وَأَعْجَبَهُ]، لذلك قدمنا باباً كاملاً عن (الواقع التاريخي لشرك العرب)؛

❋ وأما شهادة ابن عباس، التي أشرنا إليها قبل عدة فقرات، فقد أخرجها الإمام البخاري في صحيحه (ج4/ص1738/ح4428): [حدثني يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن بن عباس رضي الله عنهما: ﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾، قال: (هم أهل الكتاب: جزؤوه أجزاء، فآمنوا ببعضه، وكفروا ببعضه)]، أخرجه البخاري في صحيحه (ج3/ص1435/ح3729):

[حدثني زياد بن أيوب حدثنا هشيم بنحوه]؛ وأخرجه الحاكم في مستدركه (ج2/ص387/ح3354): [أخبرنا أبو زكريا العنبري حدثنا محمّد بن عبد السلام حدثنا إسحاق بن إبراهيم أنبأ جرير عن الأعمش عن أبي ظبيان عن بن عباس في قوله عز وجل: ﴿كما أنزلنا على المقتسمين * الذين جعلوا القرآن عضين﴾، قال: (المقتسمون: اليهود والنصارى)، وقوله: ﴿جعلوا القرآن عضين﴾، قال: (آمنوا ببعض وكفروا ببعض)]، ثم قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)؛ قلت: بل أخرجه البخاري في صحيحه (ج4/ص1739/ح4429) مختصراً: [حدثني عبيد الله بن موسى عن الأعمش عن أبي ظبيان عن بن عباس، ﴿كما أنزلنا على المقتسمين﴾، قال: آمنوا ببعض وكفروا ببعض: اليهود والنصارى]؛

— وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط (ج6/ص207/ح6204): [حدثنا محمّد بن أحمد بن كسا الواسطي قال: حدثنا محمّد بن معمر البحراني قال: حدثنا حميد بن حماد قال: حدثنا حبيب بن حسان بن أبي الأشرس عن ابي ظبيان عن ابن عباس قال: سأل رجل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: أرأيت قول الله عز وجل: ﴿كما أنزلنا على المقتسمين﴾، من المقتسمين؟ قال: اليهود والنصارى، قال: ﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾، ما عضين؟ قال: آمنوا ببعض وكفروا ببعض]، ثم قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن حبيب بن حسان إلا حميد بن حماد بن خوار ولا يرفعه عن أبي ظبيان إلا حبيب بن حسان؛ ورواه الأعمش عن أبي ظبيان عن أبن عباس موقوفا)؛ قلت: والصحيح هو الموقوف، وحبيب بن حسان بن أبي الأشرس الكوفي، ويقال أيضاً: حبيب بن حسان بن أبي المخارق، كأنهم أجمعوا على تركه، ولكن قال ابن عدي في الكامل في الضعفاء (ج2/ص404/ت512): [ولحبيب بن حسان غير ما ذكرت من الحديث: **فأما أحاديثه وروايته فقد سبرته ولا أرى به بأساً**، وأما رداءة دينه كما حُكِيَ عن يحيى القطان وكما ذكر عمرو بن علي عن الأفطس فهم أعلم وما يذكرونه والذي قالوا محتمل؛ **وأما في باب الرواية فلم أر في رواياته بأساً**]؛

والآن نعود إلى الآية الكريمة آنفة الذكر، أي قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا **نَعْبُدُهُمْ** إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾؛ وتقدير الكلام (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء (ما لهم من عذر أو حجة إلا أنهم قالوا:) مَا **نَعْبُدُهُمْ** إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى)؛ وكان ابن مسعود يقرأ: ﴿ أَوْلِيَاء، **قالوا**: مَا **نَعْبُدُهُمْ**﴾، وهي قراءة شاذة لا تحل القراءة بها، ولعله إنما قرأها تفسيراً، وليس تلاوة في الصلاة: فالله أعلم.

فالآية تنص نصاً صريحاً جلياً على أنهم صرحوا بأنهم (**عبدوهم**). ومن المقطوع به أنهم أقروا بمعتقدهم عن صنف فعلهم، وأنه (**عبادة**)؛ والله، جل جلاله، يقرر أنه كذلك في حقيقة الأمر، أي أنه (**عبادة**)؛ والله ورسوله والمؤمنون يدعونهم ليل نهار لترك تلك (**العبادة**)، ويوبخونهم عليها أشد التوبيخ: فهم صادقون كل الصدق في هذه الجزئية: صادقون ذاتياً (أو شخصانياً) في تعبيرهم عن

اعتقادهم؛ وصادقون موضوعيا لمطابقة قولهم للواقع:

وهذا يعني عندكم، معشر الوهابيين: أنهم سجدوا لهم، أو ركعوا، أو رقصوا، أو انشدوا القصائد، أو أوقدوا لهم الشموع، أو قدموا لهم القرابين، أو ذبحوا لهم الذبائح، أو غير ذلك من قائمة الأفعال التي تسمونها عبادة، بغض النظر عن معتقد فاعلها في من تُقدم له. فحسب قولك: كل ذلك عبادة بغض النظر عن المعتقد، حتى لو اعتقد جازماً أنهم مخلوقون مربوبون لا يملكون لأنفسهم شيئاً؛ ولا يملكون موتاً ولا حياةً ولا نشورا؛ ولا قدرة لهم ولا مشيئة إلا بتقدير الله ومشيئته؛ ولا شفاعة عند الله إلا بإذنه؛ ...إلخ.

وقد أبطلنا أعلاه أن يكون السجود، من حيث هو سجود مجرّد، عبادة، وكذلك بالضبط، حرفاً بحرف يمكن إبطال كون أي شيء من ذلك عبادة من حيث هو فعل مجرد. وسنزيد هذا إبطالاً، عما قريب.

وهذا يعني عندنا، ضرورة ولا بد: أنهم اتخذوهم آلهة، واعتقدوا استحقاقهم لأفعال التقديس والخضوع والتعظيم والمحبة والنسك والتقرّب التي استحقت بذلك أن تسمَّى «**عبادة**»، لأنهم وسائط تقرّب إلى الله لاعتبارات فصلها القرآن في مواضع أخرى، وأشبعناها بحثاً في باب مستقل عن حقيقة شرك العرب، ومنها:

(1) – أن تلك الآلهة، أو بعضها، بنات الله أو أبناء الله، ومن ثم ذوي «**طبيعة**» إلاهية، أي أنهم من «**عنصر**» أو «**نسب**»، أو «**جوهر**» إلاهي: وحسبك بهذا النسب الشريف، والحسب السامي الرفيع مبرراً؛

(2) – أو أنهم، أو بعضهم، أنداد يجيرون على الله ويحتاج الله إلى إرضائهم، وكسب ولائهم؛ أو لعلهم من قبيل إبليس: إله الشر والظلمة، فلا بد من مهادنتهم، واكتفاء شرهم: حتى لا تعود الحرب جذعة، بعد إبرام الصلح والزواج من بنات سرواتهم (تعالى الله وتقدس)؛

(3) – أو أن الله لا يعلم أحوال العباد إلا بإخبارهم، أو لا يستطيع الفعل والتنفيذ إلا بواسطتهم، فهو من ثم فقير محتاج إليهم، كما يحتاج ملوك بني آدم لأجهزة الاستخبارات، وللوزراء والمنفذين والعسكر؛

(4) – أو أنهم يفلتون من الله: فيختبئون منه، ويعجزونه هرباً، كما كانت العرب تعتقد في الجن، وغيرهم من المشاغبين المتمردين من قبيلة إبليس؛

أو لغير ذلك من الاعتبارات، تعالى الله عن ذلك كله علواً كبيراً. وقد أثبتنا – في موضعه – بقواطع الأدلة أن بعض ذلك كان هو معتقد قريش، وبعضه الآخر هو معتقد غيرها، كما هو الواقع التاريخي الثابت يقيناً، وقد يكون بعضه، أو مثله، معتقد غيرهم من المشركين.

ولما كنا قد أقمنا قواطع الأدلة على بطلان قولكم، وصحة قولنا عموما فيما سلف، **أصبح قولنا من**

المحكمات، وهو الواجب تطبيقه في هذه الحالة المخصوصة التي تحتمل عدة معان، أي لكونها من المتشابهات. والواجب هو رد المتشابه إلى المحكم، وإلا وقعنا في الزيغ والضلالة.

على أن بطلان قولكم، وصحة قولنا، هو الحق اليقيني في هذه الحالة الخاصة، والآية في سياقها التام، وتفسيرها الصحيح، كما جاء عن أئمة السلف، **ليست من المتشابهات**، إذ أن الآية في سياقها التام، من أول السورة، تقول هكذا: ﴿**تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ * إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَّهُ الدِّينَ * أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ؛ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى؛ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ * لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً لَّاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾، (الزمر؛ 39: 1 – 4)؛ ثم أردف ببعض صفات وأفعال ذلك ﴿الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾، وأنه غني عنهم، ولكنه لا يرضى لهم الكفر، فقال: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ * خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنْ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقاً مِن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ * إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾، (الزمر؛ 39: 5 – 7)؛

* وقد قال الإمام الطبري في تفسير الآيات الثلاث الأول نصاً كما هو في تفسير الطبري [جامع البيان ت شاكر (248/21)]: [يقول تعالى ذكره: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ﴾ الذي نزلناه عليك يا محمّد ﴿مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ﴾ في انتقامه من أعدائه ﴿الحَكِيمِ﴾ في تدبيره خلقه، لا من غيره، فلا تكوننّ في شكّ من ذلك، ورفع قوله: ﴿تنزيلُ﴾ بقوله: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ وتأويل الكلام: من الله العزيز الحكيم تنزيل الكتاب. وجائز رفعه بإضمار هذا، كما قيل: ﴿سُورَةٌ أَنزلْنَاهَا﴾ غير أن الرفع في قوله: ﴿تَنزيلُ الْكِتَابِ﴾ بما بعده، أحسن من رفع سورة بما بعدها، لأن تنزيل، وإن كان فعلا فإنه إلى المعرفة أقرب، إذ كان مضافا إلى معرفة، فحسن رفعه بما بعده، وليس ذلك بالحسن في "سُورَة"، لأنه نكرة. وقوله: ﴿إِنَّا أَنزلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾، يقول تعالى ذكره لنبيه محمّد، صلى الله عليه وسلم: إنا أنزلنا إليك يا محمّد الكتاب، يعني بالكتاب: القرآن ﴿بِالْحَقِّ﴾ يعني بالعدل، يقول: أنزلنا إليك هذا القرآن يأمر بالحقّ والعدل، ومن ذلك الحق والعدل أن تعبد الله مخلصا له الدين، لأن الدين له، لا **للأوثان** التي لا تملك ضرا ولا نفعا، وبنحو الذي قلنا في معنى قوله: ﴿الكِتابَ﴾ قال أهل التأويل.

* ذكر من قال ذلك:

ـــ حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة ﴿إِنَّا أَنزلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ يعني: القرآن.

وقوله: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ يقول تعالى ذكره: فاخشع لله يا محمّد بالطاعة، وأخلص له الألوهة، وأفرده بالعبادة، ولا تجعل له في عبادتك إياه شريكا، كما فَعَلَتْ عَبَدة **الأوثان**.

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.

* ذكر من قال ذلك:

ــ حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا يعقوب، عن حفص، عن شمر، قال: "يؤتى بالرجل يوم القيامة للحساب وفي صحيفته أمثال الجبال من الحسنات، فيقول ربّ العزّة جلّ وعزّ: صَلَّيت يوم كذا وكذا، ليقال: صلَّى فلان! أنا الله لا إله إلا أنا، لي الدين الخالص. صمتَ يوم كذا وكذا، ليقال: صام فلان! أنا الله لا آله إلا أنا لي الدين الخالص، تصدّقت يوم كذا وكذا، ليقال: تصدق فلان! أنا الله لا إله إلا أنا لي الدين الخالص، فما يزال يمحو شيئا بعد شيء حتى تبقى صحيفته ما فيها شيء، فيقول ملكاه: يا فلان، ألغير الله كنت تعمل؟".

ــ حدثنا محمّد، قال: حدثنا أحمد، قال: حدثنا أسباط، عن السديّ، أما قوله: ﴿مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ فالتوحيد، والدين منصوب بوقوع مخلصا عليه.

وقوله: ﴿أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ يقول تعالى ذكره: ألا لله العبادة والطاعة وحده لا شريك له، خالصة لا شرك لأحد معه فيها، فلا ينبغي ذلك لأحد، لأن كل ما دونه ملكه، وعلى المملوك طاعة مالكه لا من لا يملك منه شيئا. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.

* ذكر من قال ذلك:

ــ حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة ﴿أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾، شهادة أن لا إله إلا الله.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ يقول تعالى ذكره: والذين اتخذوا من دون الله أولياء يَتَوَلَّوْنَهُم، ويعبدونهم من دون الله، يقولون لهم: ما **نعبدكم أيها الآلهة** إلا لتقربونا إلى الله زُلْفَى، قربة ومنزلة، وتشفعوا لنا عنده في حاجاتنا، وهي فيما ذُكر في قراءة أُبَي: (ما نَعْبُدُكُمْ)، وفي قراءة عبد الله: (قالوا ما نعبدهم)، وإنما حسن ذلك لأن الحكاية إذا كانت بالقول مضمراً كان أو ظاهرا، جعل الغائب أحيانا كالمخاطب، ويترك أخرى كالغائب، وقد بيَّنت ذلك في موضعه فيما مضى.

ــ حدثنا محمّد بن الحسين، قال: حدثنا أحمد بن المفضل، قال: حدثنا أسباط، عن السديّ، قال: هي في قراءة عبد الله: (قالُوا: ما نَعْبُدُهُمْ).

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.

* ذكر من قال ذلك:

ــ حدثنا محمّد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى، وحدثني الحارث، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا ورقاء جميعا، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، في قوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، قال: قريش تقوله للأوثان، ومَنْ قبْلهم يقوله للملائكة ولعيسى ابن مريم ولعُزَير.

ـــ حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ قالوا: ما نعبد هؤلاء إلا ليقرّبونا، إلا ليشفعُوا لنا عند الله.

ـــ حدثنا محمّد، قال: حدثنا أحمد، قال: حدثنا أسباط، عن السديّ، في قوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ قال: هي منزلة.

ـــ حدثني عليّ، قال: حدثنا أبو صالح، قال: حدثنا معاوية، عن عليّ، عن ابن عباس، في قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ (....) وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ يقول سبحانه: لو شئت لجمعتهم على الهدى أجمعين.

ـــ حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، قال: قالوا هم شفعاؤنا عند الله، وهم الذين يقربوننا إلى الله زلفى يوم القيامة: للأوثان، والزلفى: القُرَب.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ يقول تعالى ذكره: إن الله يفصل بين هؤلاء الأحزاب الذين اتخذوا في الدنيا من دون الله أولياء يوم القيامة، فيما هم فيه يختلفون في الدنيا من عبادتهم ما كانوا يعبدون فيها، بأن يصليهم جميعا جهنم، إلا من أخلص الدين لله، فوحّده، ولم يشرك به شيئا.

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ * لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ **وَلَدًا** لاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾. يقول تعالى ذكره: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي﴾ إلى الحق ودينه الإسلام، والإقرار بوحدانيته، فيوفقه له ﴿مَنْ هُوَ كَاذِبٌ﴾ مفتر على الله، يتقول عليه الباطل، **ويضيف إليه ما ليس من صفته، ويزعم أن له ولداً، افتراء عليه**، كفار لنعمه، جحودا لربوبيته.

وقوله: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ يقول تعالى ذكره: لو شاء الله اتخاذ ولد، ولا ينبغي له ذلك، لاصطفى مما يخلق ما يشاء، يقول: لاختار من خلقه ما يشاء. وقوله: ﴿سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ يقول: تنزيها لله عن أن يكون له ولد، وعما أضاف إليه المشركون به من شركهم ﴿هُوَ اللَّهُ﴾ يقول: هو الذي يَعْبده كلّ شيء، ولو كان له ولد لم يكن له عبدا، يقول: فالأشياء كلها له ملك، فأنى يكون له ولد، وهو الواحد الذي لا شريك له في ملكه وسلطانه، والقهار لخلقه بقدرته، فكل شيء له متذلل، ومن سطوته خاشع]، **انتهى نص الطبري بتمامه**، بالتطويل الممل.

لاحظ أقوال المفسرين، وكلهم من الصحابة والتابعين: (**ما نعبدكم أيها الآلهة إلا لتقربونا إلـى الله زُلْفَـى**)، وهذا تصريح باعتقاد الألوهية فيهم، وإطلاق هذه التسمية عليهم، وكذلك: (**قريش تقوله للأوثان، ومَنْ قَبْلَهم يقوله للـملائكة، ولعيسى ابن مريـم ولعزَيز**)، وكذلك قول السدي: (**للأوثان**)، وهؤلاء كلهم نسبت إليهم الألوهية واعتقدت فيهم بدلالة نصوص القرآن، والحديث والسيرة المتواترة، والنقل التاريخي المتيقن من صحته، كما سلف في باب خصصناه بكامله لحقيقة شرك العرب.

ولاحظ أيضاً قول الإمام الطبري في تفسير الآية الرابعة نصاً: [يقول تعالى ذكره: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي﴾ إلى الحق ودينه الإسلام، والإقرار بوحدانيته، فيوفقه له ﴿مَنْ هُوَ كَاذِبٌ﴾ مفتر على الله، يتقول عليه الباطل، **ويضيف إليه ما ليس من صفته، ويزعم أن له ولداً، افتراء عليه**، كفار لنعمه، جحودا لربوبيته. وقوله: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ يقول تعالى ذكره: لو شاء الله اتخاذ ولد، ولا ينبغي له ذلك، لاصطفى مما يخلق ما يشاء، يقول: لاختار من خلقه ما يشاء. وقوله: ﴿سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ يقول: تنزيها لله عن أن يكون له ولد، وعما أضاف إليه المشركون به من شركهم ﴿هُوَ اللَّهُ﴾ يقول: هو الذي يَعْبده كلّ شيء، ولو كان له ولد لم يكن له عبدا، يقول: فالأشياء كلها له ملك، فأنى يكون له ولد، وهو الواحد الذي لا شريك له في ملكه وسلطانه، والقهار لخلقه بقدرته، فكل شيء له متذلل، ومن سطوته خاشع]، انتهى.

قلت: نص الطبري السابق كله يدل على أن الموضوع في الآية هم آلهة قريش من الملائكة الذين كانت تعتقد قريش أنهم بنات الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وهو النص الصريح للآية التالية في السياق: **﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾**، فما الذي جعل الآية الثانية أولى في الاعتبار من الآية الثالثة؟!

فلآية الكريمة، إذا ذكرت في سياقها التام، وفهمت بلسان العرب الفصحاء زمن نزول القرآن، محكمة إذاً؛ ولا يمكن أن تشتبه إلا على من جعل القرآن عضين، أو آثر التقليد، وأحال عقله على التقاعد، فتسطح فكره، كسلفه القائلين: **﴿إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا، وَإِنَّا إن شَاء اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾**، بل هو قطعاً أسوأ حالاً لأنه يكابر ويعاند ويقول: (لم يشتبه علينا شيء: بل نحن قطعاً مهتدون)!

على أنه من المحال الممتنع أن يطلب الإنسان شيئاً من حجر يعتقد أنه هكذا: حجر موات لا يسمع، ولا يبصر ولا يعقل، إلا أن يكون من نزلاء مصحات الأمراض العقلية، فعبدة الأصنام يعبدون آلهة ترمز إليها تلك الأصنام، أو حلَّت في الأصنام، أو تنوب عنها تلك الأصنام، وينسبون إليها إمّا الخلق بقدرتها الذاتية على وجه الاستقلال؛ وإمّا التصرف والتدبير بقدرتها الذاتية على وجه الاستقلال؛ وإمّا الإجارة على الله، أو الشفاعة بدون إذن الله؛ أو أنهم من جنس الجن والمردة والشياطين، آلهة الشر، الذين يتمردون على الله، ويستطيعون الاختباء منه، فلا يدركهم بعلمه، ويعجزونه هرباً، فلا تحيط بهم قدرته؛ أو أنهم ذوي نسب بالله، بنين وبنات، وإخوة وأخوات، وعمات وخالات، حبيبات مقربات، أو غير ذلك من المقولات الشركية الكفرية، التي ذكرنا كثيراً منها فيما سلف في باب مستقل!

لذلك قال أبو سفيان بن حرب يوم أحد: (أُعْلُ هُبَلُ)، أَيْ: عَلا دِينُكَ، فأجابه المسلمون: (اللَّهُ أَعْلَى وَأَجَلُّ). ومن المحال الممتنع أن يكون مقصوده تمثال الحجارة الموجود بعيداً في الكعبة على مسيرة تسعة أيام من جبل أحد في المدينة المنورة، بوصفه حجراً أصماً، وإنما قصد الإله هبل (وهو في الأرجح تعريب للإله

اليوناني: أبولو) الذي يرمز له ذلك التمثال الموجود في جوف الكعبة آنذاك. ولا نستبعد أن يكون معتقد قريش فيه كمعتقد اليونان: أنه كوكب (المريخ)، إله الحرب، ابن كبير الآلهة؛ و(كبير الآلهة): هو (الله) عند العرب، وهو كوكب (المشتري) عند اليونان، تعالى الله عن ذلك وتقدّس!

فأكثر شرك بسطاء المشركين، من أمثال عوام اليونان والهندوس وقريش، كما أسلفنا في باب سابق، إنما نشأ من الاعتقاد بأن الألوهية، كالإنسانية، اسم جنس تتعدد أنواعه وأفراده ويجوز عليهم التناسل والتوالد، كما تختلف مراتب أولئك الأفراد ودرجاتهم: فهذا رئيس، وذاك مرؤوس، وهذا كبير، وذاك صغير، بل هذا سيد مالك، وذاك عبد رقيق مملوك، كالبشر سواءً بسواء. فلا يستغرب إذاً أن يهتف أحدهم: (لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك). وليس القِدم أو الأزلية متطلب ضروري لمفهوم الألوهية عند هؤلاء؛ فالآلهة عندهم تنشأ وتولد، بعد أن كانت معدومة، ولا يستغرب أن تفنى بعد ذلك. ومن باب أولى لا يشترط في الإله، عندهم، الكمال أو السلامة من النقص، بل إن نصيب بعض الآلهة من المخازي والفضائح كالزنا والسرقة، وغيرها، أكثر من غيرها. بل إن الأمر قد يبلغ من الشناعة أنك لا تجد عند بعض المشركين إلاهاً مركزياً أعلى، بخلاف قريش التي كانت تعترف بــ(الله)، رئيساً أعلى للآلهة، ووالدها، أو والد الملائكية منها، وأكرمها صفة، وأشرفها مقاماً؛ وكما فصلناه في أبواب سابقة.

على أن الله، جل جلاله، وصمهم بالكذب، كما وصمهم بالكفر: ففي ماذا كان كذبهم؟! فأما في جزئية: (**نعبدهم**) فقد رأينا أنهم كانوا صادقين قطعاً كل الصدق. ومن ناحية أخرى فإن الإمام الطبري حمل كذبهم فقط على جزئية: (**اتخاذ الولد**)، حيث قال: [(﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي﴾ إلى الحق ودينه الإسلام، والإقرار بوحدانيته، فيوفقه له ﴿مَنْ هُوَ كَاذِبٌ﴾ مفتر على الله، يتقول عليه الباطل، **ويضيف إليه ما ليس من صفته، ويزعم أن له ولداً، افتراء عليه**، كفار لنعمه، جحودا لربوبيته.)]، فجعلهم كاذبين موضوعياً، لأن الله جل جلاله ما اتخذ صاحبة ولا ولداً (مع كونهم بداهة صادقين ذاتياً، أي صادقين في التعبير عن معتقدهم).

ولكن الحق أن هناك جزئية مهمة أخرى، يحتمل أن يكووا قد كذبوا فيها، ألا وهي: زعمهم أن دافعهم وغايتهم النهائية، هو حصراً، الزلفي والقربى من الله، لأن (**مَا** ـــ **إِلَّا**) هي صيغة حصر في قوله: ﴿**مَا** نَعْبُدُهُمْ **إِلَّا**﴾. والأرجح أنهم كاذبون يريدون الظهور بمظهر المعظم لله، الذي لا يريد إلا الله والتقرب إليه، فلا داعي لإزعاجهم بالمطالبة بالتوحيد، لأنهم ليسوا بعيدين عنه، وقد حققوا – بزعمهم – جوهره. ولكنهم في قرارة أنفسهم لهم دوافع ومعتقدات أخرى: كاعتقاد أن تلك الآلهة تستطيع البت في بعض الأمور باتاً نهائيا، وإمضائها بما فيه منفعة العابدين، من غير رفعها إلى الله تبارك وتعالى أصلاً؛ أو كاعتقاد أنه، تعالى وتقدس، بعيد لا يبالي، أو أصم لا يسمع، فلا معنى أصلا لعبادته، أو دعائه؛ أو غير ذلك من أقوالهم الخبيثة. وعليه فلا يجوز تصديق أقوال المشركين، وقبول مزاعمهم بدون تمحيص، كما

تفعله الفرقة الوهابية. بل هي – أعني الفرقة الوهابية – تواقحت فزعمت، مثلاً، أن قول المشركين عن (شريكهم): (تملكه وما ملك) في التلبية الوثنية، صدق محض؛ بل أعظمت الفرية على الله بالزعم أن المشركين كانوا يعتقدون جازمين أن (الشريك) ما هو إلا: (عبد مملوك، مخلوق مربوب، لا يضر ولا ينفع، ولا يملك شفاعةً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً)، بل لعله: ميت في قبر، أو تمثال حجري، أو خشبة يابسة، لا يسمع ولا يرى ولا يعقل.

❄ فصل: هل يوجد شرك أكبر عملي محض، بدون اعتقاد أصلاً؟!

لا شك أن الخلط في ترتيب مفاهيم «**الألوهية**» و«**العبادة**»: أيها الأول السابق، وأيها التابع اللاحق، وربط بعضها ببعض ربطاً صحيحاً؛ وكذلك الوقوع في «**الدور**» والتناقض، الذي ذكرناه أعلاه، هو أهم سبب لبقاء النزاع والخلاف المحتدم بين الوهابيين مع نقادهم وخصومهم حتى اليوم.

فمثلاً نجد الشيخ عبد الله بن محمد القرني، وهو من أتباع الفرقة الوهابية، في رسالته القيمة: (ضوابط التكفير عند أهل السنّة والجماعة)، تزل به القدم زلة شنعاء فيقول عما سماه «**شرك النسك والتقرب**»: [كل ما ثبت أنه عبادة مشروعة وجوباً أو استحباباً فصرفها لغير الله شرك في العبودية، ومن تحقق منه ذلك كان مشركاً، سواء اعتقد مع ذلك استحقاق المعبود للعبادة من دون الله، أو اعتقد أنه لا يستحق العبادة لذاته، وإنما هو وسيط وشفيع إلى الله. وذلك أن شرك العبادة لا يتضمن الشرك في الربوبية، لأن شرك العبادة متعلق بالإرادة ولازمها من العمل، وأما شرك الربوبية فمتعلق بالاعتقاد وإثبات الكمال لله في ذاته وصفاته وأفعاله]، (ص 129، طبعة مؤسسة الرسالة).

هنا نلحظ مرة ثانية المقولة الباطلة أن هناك أفعالاً تستحق أن تسمَّى لذاتها «**عبادة**». وقد بينا بيقين أن ذلك غير صحيح، فلا توجد قائمة من الأفعال المعلومة يصح أن تسمَّى كل واحدة منه «**عبادة**»، لأن «**العبادات**» ما هي إلا أفعال وأقوال وشعائر تتعلق بمن أو توجه لمن يعتقد فيه «**الألوهية**». لذلك فإن قول الشيخ القرني: (فصرفها لغير الله شرك في العبودية، ومن تحقق منه ذلك كان مشركاً) لا معنى له، ولا محصول من ورائه، لأنها ليست «**عبادة**» أصلاً إلا إذا صرفت لمن يعتقد فيه «**الألوهية**»، أي: يجب أن تكون مسبوقة باعتقاد «**الألوهية**»، فلا بد من ثم أن يكون مفهوم «**الألوهية**» موجوداً معلوماً سبق تعريفه من قبل، ثم يترتب عليه بعد ذلك تعريف «**العبادة**».

كما نلاحظ فداحة نتائج التقسيم الباطل المشؤوم إلى «**شرك ربوبية**» و«**شرك ألوهية**»، على طريقة ابن تيمية (وقد أهمل القوم، كالعادة، شرك الذات والأسماء والصفات إهمالاً مريباً).

ولا يجدي الشيخ القرني شيئاً أنه حصر هذه القائمة في: (**كل ما ثبت أنه عبادة مشروعة وجوباً أو**

استحباباً)، فظن بذلك أنه تحصل على قائمة «**يقينية**» لما يستحق أن يسمى عبادة بذاته، بغض النظر عن أي اعتقاد أو تصور أو نية: هذه كله أوهام وخيالات، فلا وجود أصلاً لمثل هذه القائمة الحصرية اليقينية كما هو مبرهن عليه في مجمل ما أسلفنا تفصيله في الباب السادس، وفي هذا الباب، وخاصة في الفصل المعنون: (اختلاف الشرائع وعلاقته بـ(**العبادات**))، والفصل المعنون: (بطلان تعريف الشيخ بن سعدي لـ(**العبادة**)).

أما قول الشيخ القرني: (سواء اعتقد مع ذلك استحقاق المعبود للعبادة من دون الله) إما أن يكون دوراً متناقضاً على طريقة: الإله هو المعبود، والعبادة لا تصرف إلا لإله، وقد أظهرنا بطلان ذلك وتناقضه من قبل، وإما أن يكون نقضاً لمقولته السابقة في عدم اشتراط الاعتقاد المسبق للألوهية فيمن تصرف له أعمال تستحق حينئذ أن تسمَّى «**عبادة**».

ولكنه عاد فتناقض مرة أخرى عندما قال: (أو اعتقد أنه لا يستحق العبادة لذاته، وإنما هو وسيط وشفيع إلى الله) فكيف يتشكل في ذهن، أو يخطر على خيال أن يقدّم أحد شعائر التعظيم والخضوع والتقديس والمحبة لشيء وهو لا يعتقد أنه يستحق ذلك؟!

وأما الاحتياط بلفظة: (لذاته، وإنما هو وسيط وشفيع إلى الله) فلا يسمن ولا يغني من جوع لأن الوسيط والشفيع إلى الله لا بد له، عند من اعتقد فيه الشفاعة والوساطة، من صفات ومسوغات «**ذاتية**» معينة تجعله كذلك، وما يقدم له من شعائر المحبة والخضوع والتعظيم مبني على اعتقاد أهليته لذلك، أي لكونه يصلح شفيعاً أو وسيطاً إلى الله. ونحن نحسن الظن بالشيخ القرني ونحسب أنه سقط من كلامه (**شفاعة أو وساطة يجب على الله قبولها فلا ترد، أو تقدم بغير استئذان**)، أو نحو من ذلك، لأن مجرد الشفاعة عند الله بإذنه ممكنة تكريماً من الله لبعض خلقه، كما ثبت بالنصوص اليقينية، فليست نسبتها إلى أحد على ذلك النحو الذي بينته النصوص مخرجة له من مرتبة العبودية إلى درجة (**الندية مع الله**)، ولو في ذلك الأمر المخصوص المحدود، ومن ثم جعله مع الله «**إلاهاً**» آخر.

أما قول الشيخ القرني بعد ذلك: (وذلك أن شرك العبادة لا يتضمن الشرك في الربوبية، لأن شرك العبادة متعلق بالإرادة ولازمها من العمل، وأما شرك الربوبية فمتعلق بالاعتقاد وإثبات الكمال لله في ذاته وصفاته وأفعاله) فباطل لما أوردناه من أن مفهوم «**العبادة**» مسبوق حتما بمفهوم «**الألوهية**»، لذلك كان الشرك يتضمن، ضرورة، اعتقاد «**ألوهية**» غير الله، أو «**الربوبية من دون الله**»، ولو في جزئية محدودة من معاني «**الألوهية**»، ثم تترتب على ذلك أفعال تقديس وتعظيم وخضوع ومحبة وإظهار فقر وذلة وطلب قضاء حاجة تستحق، بعد ذلك، أن تسمَّى «**عبادة**». فما سمَّاه الشيخ «**شرك العبادة**» متعلق بالاعتقاد، مشروط به، كـذلك الذي أسماه: «**شرك الربوبية**»، سواءً بسواء، ولا فرق.

وردد الشيخ القرني الأكذوبة الوهابية التقليدية بأن مشركي العرب لم يكن لديهم شرك في ما أسماه بـ(**الربوبية**)، مستشهداً – كالعادة – بآيات: ﴿**لَيَقُولُنَّ اللَّهُ**﴾، و﴿**فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ**﴾، كما هي، مثلاً، في قوله، تعالى ذكره: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ **لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾، (العنكبوت؛ 29: 61)، وقوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا **لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾، (العنكبوت؛ 29: 63)، وقوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ **لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾، (لقمان؛ 31:25)، وقوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ **لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾، (الزمر؛ 39:38)، وقوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ **لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾، (الزخرف؛ 43: 87)، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ **فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ** فَقُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ﴾، (يونس؛ 10: 31)، ونحوها من الآيات، معقباً عليها بأنهم كانوا يعتقدون بـ(أن الله هو **المتفرد** بتدبير الأمور، لكنهم أشركوا بالله من جهة التوسط في الطلب أو العبادة)، كذا نصاً في كتابه آنف الذكر.

فأقول: **أولاً**: لقد أشبعنا الرد على هذا الإفك، واقتلعناه من جذوره في الباب المعنون: (الواقع التاريخي لشرك العرب)، وكذلك في الباب السادس، فراجعه؛

وثانياً: وليس في الآيات أنهم يعتقدون أنه (**المتفرّد**) بذلك، فهذا خارج عن النص، وتقويل للرب جل جلاله ما لم يقله، وهذا شنيع جداً، ونحسبها زلة غير مقصودة من الشيخ القرني، وإلا فهو الكفر الصراح البواح، والعياذ بالله تعالى؛

وأنت ترى في هذا النص القصير حجم التناقض المرعب، والاضطراب المخيف، الذي نشأ من ذلك الدور الخفي في مفهوم «**العبادة**» و«**الألوهية**». يضاف إليه الاضطراب والخلل والقصور الشنيع في قسمة التوحيد إلى توحيد «**ربوبية**»، وتوحيد «**ألوهية**»، وتوحيد «**أسماء وصفات**». إنها بحق قسمة «**ضيزى**» مشؤومة، تجب البراءة منها، ويجب طرحها جملةً، ونبذها بالتخلص منها نهائياً، والامتناع عن استخدامها بعد اليوم مطلقاً.

وقد استمر الشيخ القرني بأقوال وجمل هي تكرار لما سبق، بصيغ أخرى، أفحش في الخطأ، وأبلغ في البطلان، مثل قوله: (ومن جميع ما تقدم يتبين أن شرك التقرب وعبادة غير الله ليس شركاً اعتقادياً **يستلزم أن يكون المعبود عند من عبده مستحقاً للعبادة من دون الله**، وإنما هو شرك في إرادة غير الله بالعبادة)، فها هنا، مرة أخرى، الدور الخفي، والخلط في مفهوم العبادة مرة أخرى. وها هنا قائمة أفعال ظاهرة وباطنة تسمَّى «**عبادة**»، بغض النظر عن أي اعتقاد، وهذا باطل كما أسلفنا. وها هنا أيضاً

محال لا يتشكل في عقل سوي: (**معبود، لا يستحق عند من عبده أن يعبد!!**)، بل إن قصص العنقاء والرخ، وخرافات عوج بن عنق، وأساطير جبل «**قاف**»، أقرب إلى العقل من هذا الهراء.

نعم، جملة: (**معبود لا يستحق عند من عَبَدهُ أن يعبد!!**) صحيحة لغوياً تتكون من مبتدأ وخبر، ولكنها فارغة من أي معنى، بل متناقضة ذاتياً كقولك: (**الدائرة مربعة**)، جملة أسمية تتكون من مبتدأ وخبر، ولكن لا معنى لها، بل تناقضٌ محض. كل هذه «**البهلوانيات اللغوية**»، والمحالات العقلية، في محاولة إنقاذ الخطأ وتحويله بالقوة، أو المراوغة، أو السفسطة، إلى صواب.

ثم زاد الشيخ القرني «**الطين بلة**» فخلط هذا الموضوع بموضوع الإيمان، وأنه ليس مجرد اعتقاد فقال: (لكن مرجئة المتكلمين لما ظنوا أن التوحيد هو مجرد اعتقاد وحدانية الله في ذاته وصفاته وأفعاله، وأن ذلك هو مفهوم الألوهية، التزموا أنه لا شرك بالتقرب إلى غير الله بالعبادة إلا إذا تضمن استحقاق المعبود للعبادة من دون الله، وأن المعبود منفرد بالخلق والتدبير)، إلى أن قال: (فكما قالوا هنا أن التوحيد هو اعتقاد وحدانية الرب، فكذلك الالتزام بالشريعة هو مجرد اعتقاد أنها حق بتصديق النبي، صلى الله عليه وسلم)، فها هنا تعود الإشكالية القديمة في تعريف العبادة، والدور الخفي إلى الظهور، والشيخ القرني لا يشعر بها: فكيف يعبد من لا يستحق العبادة؟! لست أدري. وكيف تصبح أقوال وأفعال ظاهرة وباطنة عبادة من غير أن يسبقها اعتقاد الألوهية في المصروفة إليه؟! لا أدري كذلك.

لاحظ (الدور) الخفي مرة أخرى في جملة القرني: (التزموا أنه لا شرك بالتقرب إلى غير الله بالعبادة)– فوالله الذي لا إله إلا هو ما فعلوا ذلك قط، والجميع مجمعون على أن عبادة غير الله شرك، فإذا بماذا التزموا؟! التزموا بأن أفعال التعظيم والتقرب والخضوع كالسجود، والركوع، والطاعة لا تسمى (عبادة) أصلا، ولا يكون صرفها لغير الله شركاً إلا إذا سبقها اعتقاد باستحقاق المفعول به أو لأجله (والذي لا يجوز أن يسمى معبوداً للوهلة الأولى: وإنما يسمى مؤقتاً: مسجود له، مركوع له، مطاع ... إلخ) لذلك ذاتيا لاتصافه ببعض صفات الألوهية.

وكذلك هناك زعم باطل في الجملة: (وأن المعبود **منفرد** بالخلق والتدبير):–

فأولاً: لا معنى لكلة (**منفرد**) أصلاً، ولا أعلم أحداً من المشركين قال بمثل هذا مطلقاً، وإلا لكان موحداً، بل يكفي عندهم أن يكون للمعبود خلق وتدبير على وجه الاستقلال؛

وثانياً: لا معنى لكلة (**منفرد**) أصلاً، ولا أعلم أحداً من المتكلمين جعل ذلك شرطاً في تعريف (الإله)، أو (المعبود). وإنما هم يبرهنون – ببرهان التمانع أو غيره – على أن (الإله) لا بد أن يكون واحداً فقط، ومن سواه خرافات ذهنية عند المشركين، لا وجود لها في الواقع.

نعم، هناك خطأ يسير في قصر من أسماهم «**مرجئة المتكلمين**» للتوحيد على مجرد الاعتقاد بوحدانية الرب، جل وعلا، ولعلهم إنما فعلوا ذلك للدراسة النظرية لجزئيات التوحيد وقضاياه؛ والحق هو أن الخلق إنما خُلقوا **لعبادة الله**، وليس **لمجرد اعتقاد وحدانيته اعتقاداً نظرياً معرفياً أو فلسفياً مجرداً**.

و(**عبادة الله**) هي الشهادة والإقرار لله، جل جلاله، بـ(**الحاكمية**)، كما أقمنا عليه قواطع الأدلة في الباب السادس؛ ويترتب على ذلك ضرورة، ولا بد: التسليم والخضوع له، وحده لا شريك له، لأن (**عبادة الله**) يناقضها الشرك ويفسدها، كما تمت البرهنة عليه هناك.

فخطؤهم اليسير ها هنا أقل خطورة من خطأهم في جعل الإيمان الشرعي، المنجي في الآخرة، مجرد تصديق جازم واعتقاد محض، وهو أكثر من ذلك بكثير. ولكن هذا الخطأ لا يبرر خطأ الشيخ الفادح في زعمه أن «**العبادة**» يمكن أن تكون مجردة عن الاعتقاد، اعتقاد استحقاق من تُصرف له العبادة استحقاقاً ذاتياً، أي اعتقاد «**الألوهية**».

فكون الإيمان الشرعي ليس مجرد اعتقاد (أي: تصديق جازم بمقولات نظرية) بل منه أعمال إرادية (من أهمها: الإقرار والتسليم والاستسلام بالقلب؛ وأيضاً إقرار باللسان، إلا من عذر)؛ وأن الإسلام، المنجي في الآخرة، ليس مجرد توحيد اعتقادي نظري محض، بل لا بد من (**العبادة**)، لا يعني بالضرورة أن العمل ممكن بغير اعتقاد، أو أن العبادة متصورة غير مسبوقة باعتقاد؛ فهذه قضية، وتلك قضية أخرى مباينة تماماً، بل هي ضدها ومقابلتها، فسبحان من نكَّس القضايا في ذهن الشيخ القرني فجعله يهرب من أخطاء المرجئة في تعريف الإيمان، وهي أخطاء يسيرة، فسقط في خطأ أفدح واعظم في تعريف الإيمان: خطأ الخوارج الغلاة المارقين، وه أخطاء مهلكة مدمرة!

والحق أن الفعل الاختياري مسبوق، ولا بد، بإرادة ونية، والإرادة والنية مسبوقة بتصور واعتقاد، كما يعلمه كل واحد علماً ضرورياً بالتأمل في نفسه، واستبطان ما يجري في داخله عند التردد، ثم العزيمة فالفعل.

وأما استشهاد الشيخ القرني، وغيره من رجالات الفرقة الوهابية، بقوله تعالى: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾، وأمثالها كثير، فهو كذلك لا يغني عنهم شيئاً، لأن ذلك يعني أنهم يؤمنون ببعض ما ينبغي أن يعتقد فيه جل شأنه: مثل كونه موجوداً، إلاهاً، خالقاً، رازقاً، إلا أنهم يمزجون بذلك نوعاً أو أنواعاً من الشرك باعتقاد الألوهية في غيره، وصرف شعائر الخضوع والتذلل والتعظيم والمحبة لهم، أو الخشية والخوف، بناء على اعتقاد تحقق بعض معاني الألوهية أو جوانبها فيهم، لا سيما أن الكلام هنا

في المقام الأول عن «**الإيمان**»، الذي ينصرف الذهن عادة عند ذكره إلى المعتقد والتصور، وإن كان «**الإيمان**» في حقيقته أكثر من مجرد ذلك، وليس عن «**العبادة**»، التي ربما انصرف الذهن إلى الشعائر التعبدية، والأفعال الظاهرة، وإن كانت في حقيقتها تعود إلى تصور ومعتقد معين، كما أسلفنا.

وقد سقنا في الباب المعنون: (الواقع التاريخي لشرك العرب) أقوال الطبري ومن سبقه من مفسري السلف، ونكتفي ها هنا بخلاصة قوله، رحمه الله، التي يستحق أن يقرأ بكل عناية: [يقول تعالى ذكره: وما يقر أكثر هؤلاء الذين وصف عزّ وجلّ صفتهم بقوله: ﴿وكأيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَواتِ والأرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْها وَهُمْ عَنْها مُعْرِضُونَ﴾، بالله، أنه خالقه ورازقه وخالق كلّ شيء، إلا وهم به مشركون في **عبادتهم الأوثان والأصنام، واتخاذهم من دونه أربابا، وزعمهم أنه له ولدا**، تعالى الله عما يقولون. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل؛... ثم ساق حشداً من الروايات]؛ **انتهى كلام الإمام الطبري بعينه!**

❄ فصل: مشركو العرب و(توحيد الربوبية) مرة أخرى

وإن كان الشيخ القرني قد أساء باستخدام لفظة «**المتفرد**» في نصه الذي أوردناه أعلاه، وهي خارجة عن نص القرآن، وإنما ابتدعها من خياله الجامح لدعم مذهبه الباطل، فإن بن عبد الوهاب قد أفحش في الخطأ، وأساء إساءة بالغة، عندما بالغ فاستخدم جملة: «**وحده لا شريك له**»:

❄ كما جاء في «**مؤلفات الشيخ الإمام محمّد بن عبد الوهاب**»، (ج:1 ص:146): [فإذا تدبرت هذا الأمر العظيم وعرفت أن الكفار يقرون بهذا كله لله **وحده لا شريك له** وأنهم إنما اعتقدوا في آلهتهم لطلب الشفاعة والتقرب إلى الله كما قال تعالى: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾، فإذا تبين لك هذا وعرفته معرفة جيدة بقي للمشركين حجة أخرى وهي أنهم يقولون هذا حق ولكن الكفار يعتقدون في الأصنام، فالجواب القاطع أن يقال لهم إن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وسلم، منهم من يعتقد في الأصنام ومنهم من يعتقد في قبر رجل صالح مثل اللات ومنهم من يعتقد في الصالحين وهم الذين ذكر الله في قوله عز وجل: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه﴾، يقول تعالى هؤلاء الذين يدعونهم الكفار ويدّعون محبتهم قوم صالحون يفعلون طاعة الله ومع هذا راجون خائفون فإذا تحققت أن العلي الأعلى تبارك وتعالى ذكر في كتابه أنهم يعتقدون في الصالحين وأنهم لم يريدوا إلا الشفاعة عند الله والتقرب إليه بالاعتقاد في الصالحين وعرفت أن محمّدا، صلى الله عليه وسلم، لم يفرق بين من اعتقد في الأصنام ومن اعتقد في الصالحين بل قاتلهم كلهم وحكم بكفرهم]، **انتهى بأحرفه**.

ونص بن عبد الوهاب آنف الذكر ما هو إلا إفك مجرد، وأخطاء متراكمة، وظلمات بعضها فوق

بعض:

(1) – إتيانه بجملة «**وحده لا شريك له**»، وهي اختراع محض، لا وجود لها في نصوص الكتاب والسنّة، وهي أكثر شناعةً وقبحاً من لفظة «**المتفرد**» التي زلَّت قدم الشيخ القرني بها، وقد أشبعناها نقاشاً وإبطالاً فيما سلف، فهذه من باب أولى أكثر بطلاناً؛

(2) – زعمه: (وأنهم إنما اعتقدوا في آلهتهم لطلب الشفاعة والتقرب إلى الله)، هكذا حصراً؛ وهذا باطل كما سلف مراراً، وتكراراً، إلى درجة تبعث على الملل، وكما سيأتي منه مزيد.

نعم: هذا فقط «**بعض**» ما كانوا يعتقدون، في «**بعض**» الآلهة. وليس هو حصراً «**كل**» ما يعتقدون في «**كل**» الآلهة، كما زعم الرجل. والشفاعة التي كانوا يعتقدونها شفاعة من دون الله، أي شفاعة لا ترد، أو لا تحتاج إلى استئذان، شفاعة لا تتصور إلا من كائن إلاهي؛ وليست هي الشفاعة بإذن الله التي أثبتها الله كرامة لأنبيائه وأوليائه، فكان الواجب أن ينص على ذلك صراحة، وبكل وضوح، وبدون مواربة؛

(3) – إساءة الفهم لقوله، تعالى ذكره: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم؛ ويقولون: (هؤلاء شفعاؤنا عند الله)﴾، فظن أن المشركين يعتقدون أن آلهتهم لا يضرون ولا ينفعون، والحق أن معتقد المشركين يقتصر على ما جاء في القول المنسوب إليهم: (هؤلاء شفعاؤنا عند الله)؛ وأما جملة: (ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم)، فهي إخبار من الله، جل جلاله، **بحقيقة أمر هؤلاء المعبودين من دونه**، وأنهم لا يضرون ولا ينفعون، ولا يشفعون ولا يتصرفون، **خلافاً لمعتقد المشركين الباطل** الذي هو ضد ذلك: فالرجل خلط بين معتقد المشركين، وبين حقيقة الأمر كما أبانه رب العالمين؛ وفاته أيضاً أن ذلك محال في ذاته لأن الشفيع ينفع ويضر، وهم قطعاً يعتقدون أنهم شفعاء لهم عند الله، شفاعة لا تحتاج إلى استئذان، أو لا يمكن ردها: هذه **منفعة هائلة جسيمة**. وناهيك بذلك إفلاساً فكرياً، وزلة مُهلكة شنعاء!

(4) – عدم تعريف العبادة تعريفها الصحيح، أي أنها مسبوقة باعتقاد الألوهية، حيثما جاءت في القرآن متعلقة بالآلهة الباطلة، وبكل ما يُعبد من دون الله، كما هو في هذه الآية: ﴿**ويعبدون** من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾؛

(5) – إساءة بالغة في الفهم لقوله، جل جلاله: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما **نعبدهم** إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾، وقد سبقت مناقشتها أثناء كلامنا السابق عن أخطاء الشيخ القرني، وقبل ذلك في فصل مستقل؛

(6) – زعْمه أن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، منهم من يعتقد في قبر رجل صالح مثل

اللات. وهذا باطل بنص القرآن القاطع المثبت أن الات والعزى، ومناة الثالثة الأخرى، آلهة إناث كانت قريش تعتقد أنها بنات الله، أو أن إحداها، وهي: (**اللات**) صاحبة الله، والأخريان: بنات الله، ولما ثبت – بنقل التواتر – عن خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، أن أول من غير دين إسماعيل هو عمرو بن لحي الخزاعي، وأنه هو الذي استورد الأصنام، ودعا الناس إلى عبادتها. أما قصة الرجل الذي (يلت) السويق للحجاج في الطائف، فمات فعبدوه إنما هي موقوفة على الإمام مجاهد؛ وابن عباس، رضي الله عنهما، بريء منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب. وهي إنما هي أسطورة عربية، وخرافة شعبية. ولقد أشبعنا قصة (**اللات**)، الذي كان يلت السويق، نقداً وإبطالاً، فاقتلعناها من جذورها، ونسفناها نسفاً في الفصل المسمَّى: (**ما هي حقيقة «اللات»؟!**)، وكذلك في الفصل المسمَّى: (**كيف ترك العرب دين إسماعيل؟!**)، تجد كليهما في الباب المعنون: (**الواقع التاريخي لشرك العرب**)؛ فليراجع؛

وحتى لو ثبت أصلٌ ما لقصة هذا (**اللاتّ**) الخرافي الأسطوري، الذي كان يلت السويق للحاج، لما صلحت للاحتجاج، لأن الروايات تقول أنهم (**عبدوه**) بعد أن مات أو فُقد، وهذا يقتضي أنهم اتخذوه إلاهاً مع الله، ولعلهم اعتقدوا حلول «**اللات**» فيه، لتشابه الإسم، أو تحوله إلى كائن إلاهي، بالحلول أو الاتحاد أو التطور، أو غير ذلك من المعتقدات الشركية المكفرة؛ أو لعل (الربة)، كما كان أهل الطائف يسمونها، قد اختارته زوجاً حليلاً، ورقته إلى مراتب الآلهة؛ لذلك استحقت أعمالهم الموجهة إليه، كالعكوف على قبره، أن تسمَّى: (**عبادة**)، لأنها مسبوقة باعتقاد (الألوهية) فيه.

ولم تكن عند العرب أصلاً قبور تحترم إلا ما رُوي أنهم كانوا يعظمون قبور بعض الزعماء مثل قبر (عامر بن الطفيل)، وقبر (تميم بن مر)، والد القبيلة المعروفة، ولم يرد قط أنهم:

(أ)– عبدوهم أو ألّهوهم، بأي معنى من المعاني؛ بل كانوا عندهم زعماء محترمين فقط، لا غير، كما جاء المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (7/362 – 363): [ولا يشترط في الجوار أن يكون جوار أحياء، فقد يستجير إنسان بقبر، فيصير في جواره وفي حرمة ذلك القبر، وعلى أصحاب ذلك القبر الذب عن هذا الجار والدفاع عنه. ومن هذا القبيل استجارة الناس بقبر (عامر بن الطفيل)، فقد ذكر أن قومه من بني عامر، وضعوا حول قبره أنصابًا على مسافة منه، إذا اجتازها اللاجئ ودخل (الحرم) المحيط بالقبر، صار آمنًا على ماله ونفسه، لا يخشى خشية أحد يريد إنزال سوء به. وقد منعوا دخول حيوان إليه، أو مرور راكب به؛ احترامًا لحرمة صاحب هذا القبر. وكالذي كان من أمر قبر (تميم بن مر) جد قبيلة تميم في عرف النسابين]؛

(ب)– ولا حتى سجدوا لقبورهم ولو من باب التحية والاحترام؛ بل لم تكن العرب تتصور السجود لقبر أصلاً، أو أن يخطر لها ذلك على بال، فقد سقنا قريباً ما أخرجه أبو داود في سننه (ج2/ص244/ح2140) عن قيس بن سعد بن عبادة: [حدثنا عمرو بن عون أخبرنا إسحاق بن يوسف

عن شريك عن حصين عن الشعبي عن قيس بن سعد قال: (أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم) فقلت: (رسول الله أحق أن يسجد له)، قال: (فأتيت النبي، صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم، فأنت، يا رسول الله، أحق أن نسجد لك؟!)، قال: (**أرأيت لو مررت بقبري أكنت تسجد له؟!**)، قال: (قلت: **لا!**)، قال: (فلا تفعلوا، لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق)]؛ وأخرجه الحاكم في مستدركه (ج2/ص204/ح2763): [حدثنا محمّد بن صالح بن هانئ حدثنا الفضل بن محمّد بن المسيب حدثنا عمرو بن عون حدثنا شريك به]، ثم قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقلنا: هذا إسناد حسن للكلام في شريك القاضي، ولكن الحديث صحيح بالمتابعة عند البيهقي. فهذا قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي الأنصاري، رضي الله عنه، لا يتصور السجود لقبر أصلاً، مما يدل على خلو بلاد العرب وما جاورها منه خلوا تاماً مطلقاً، مع كثرة السجود للملوك والمرازبة والأحبار.

(ج)– بل نسوا أهمها، وتركوها تندثر: فقد جاءت روايات عديدة تفيد أن قبر إسماعيل بن إبراهيم، صلوات الله وسلامه عليهما، موجود في الحجر (تحت الميزاب)، ولعل قبر أمه هاجر بجانبه. وعليه فقد كان داخل بناء الكعبة، لأن الحجر منها، وإنما عجزت قريش، وفنيت نفقتها، عنما أعادوا بناء البيت، فاقتصروا على وضعه الحالي. طبعاً سيسارع الوهابيون بالقول: هذا قبر مندثر، ذهبت عينه، وكان دفنه هناك مطابقاً لشريعة سابقة منسوخة، فلا يعتد به. فأقول: قد علمنا ذلك أيها العباقرة، وليس هذا بحثنا هنا، وإنما نتساءل: كيف بقي هذا القبر آلاف السنين، ولم نسمع بأحد عبده، ولا ذكر لإسماعيل، بين آلهة قريش؛ بل ولم يكن له صنم، ولا حتى صورة في الكعبة، بخلاف إبراهيم الذي صوروه يستقسم بالأزلام، حاشاه؛ ثم اندثرت عين القبر، حتى كاد عبد الله بن الزبير أن ينبشه مصادفة عند إعادة بنائه للكعبة بعد احتراقها: كيف يعقل هذا لو كانوا (**قبوريين**)، كما تزعمون؟!

(7) – زعمه أن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، منهم من يعتقد في الصالحين، وهم الذين ذكر الله في قوله عز وجل: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا (56) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا (57)﴾، (الإسراء؛ 17: 56، 57)، فخلط بين أمرين مختلفين اختلافاً جذريا:

أولهما: حقيقة الأمر كما هو في ذاته، كما هو في علم الله، وكما أخبر الله به: أن (المدعوون) عباد صالحون مكرمون، وأنهم رافضون لعبادة عابديهم، ساخطون عليهم أشد السخط، متبرؤون من أفعالهم، وسيظهر كل ذلك عياناً يوم القيامة، بحيث يراه كل أحد؛

وثانيهما: معتقد المشركين في أولئك المعبودين؛ فالمشركون يعتقدون أنهم آلهة، وأنهم راضون بعبادة عابديهم لهم، مثيبون لهم عليها؛

فهذا الجاهل المركب بن عبد الوهاب خلط ها هنا أيضاً بين معتقد المشركين الباطل، وبين واقع الأمر في

ذاته، الذي هو الحق، كما أبانه رب العالمين، وناهيك بذلك زلة شنعاء أخرى لا يكاد يتصور صدورها إلا من نزلاء مصحات الأمراض العقلية!

هذه التخاليط والوساوس لا تختلف كثيراً عن تلك التي نجدها في كتابه المشهور (كتاب التوحيد) حيث قال معقباً على آية الإسراء: [بيَّن فيها الرد على المشركين الذين يدعون الصالحين، ففيها بيان أن هذا هو الشرك الأكبر]؛ وآية الإسراء المقصودة هي: ﴿**أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب...**﴾ الآية، (الإسراء؛ 17:57)، هكذا ذكرها مبتورة، وإليك، مرة أخرى، الآية كاملة في سياقها: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا (56) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا (57)﴾، (الإسراء؛ 17: 56، 57).

سؤالنا هو: أين وجد هذا الجاهل المركب لفظة (الصالحين)؟! فالقرآن يستخدم في حق المدعوين، أي الذين توجه إليهم المشركون بالدعاء، جملة: (الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ)، أي الذين اتخذتم آلهة من دونه، بشهادة الآيات الأخرى، وجملة النصوص، وروايات السنّة الصحيحة، وأخبار السيرة المتواترة، وشهادة التاريخ التي أسلفنا، في غير موضع، طرفاً منها. ثم بيّن أن أولئك «**الآلهة**» الذين يدعوهم المشركون من دون الله، هم في «**الحقيقة**» عباد صالحون من الملائكة والنبيين لا يشركون بربهم، بل: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُوراً﴾. **فالمشركون لم يعتقدوا قط أن هؤلاء عباد صالحون** يتقربون إلى ربهم بكل عمل صالح، وبكل وسيلة مُقَرِّبة، وهم بين رجاء رحمته، وخشية عذابه، بل اعتقدوا فيهم (**الألوهية**)، ولو في جانب واحد أو اعتبار واحد؛ فدعاؤهم حينئذ هو دعاء عبادة، لا محالة، وهو بداهة شرك أكبر.

فالآيات، إذاً، بيان من الله أن آلهة المشركين من أمثال اللات، والعزى، ومناة، والجن، والملائكة، الذين كانوا يعتقدون أنهم أبناء وبنات الله، والمسيح الذي يعتقدون أنه ابن الله، وعزيز الذي يعتقدون أنه ابن الله، وما أشبه ذلك، لا وجود لها بهذه الصفة في الحقيقة أصلاً، إلا في أذهانهم المظلمة الضالة، وخيالاتهم الجامحة المريضة، ومعتقداتهم السخيفة الباطلة، أما الملائكة والمسيح فهم في «**الحقيقة**» عباد صالحون، وليسوا بآلهة، فلا يمكن أن يتوجه إليهم بالتعبد أصلاً.

فلو أن هذا الرجل تأمَّل هذا الموضوع الخطير حق تأمله، وراجع أقوال الأئمة السابقين، وتحرر من تقديس الإمام ابن تيمية الذي كاد أن يتخذه رباً، لا يبتدع بدعة إلا اتخذها ديناً، كما اتخذت اليهود والنصارى ﴿أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، ؛ (التوبة؛ 9: 31)؛ وكما اتخذت العرب الشيطان المفتون عمرو بن لحي رباً، لا يبتدع لهم بدعة إلا اتخذوها ديناً، لتبين له ذلك؛ وإليك تفسير الإمام الطبري لهاتين الآيتين:

* حيث جاء في «**تفسير الطبري**»، (ج:15 ص:103 وما بعدها): [يقول تعالى ذكره لنبيه محمّد، صلى الله عليه وسلم، قل يا محمّد، لمشركي قومك الذين يعبدون من دون الله من خلقه، ادعو أيها القوم الذين زعمتم أنهم **أرباب وآلهة من دونه** ثمَّ ضر ينزل بكم، فانظروا هل يقدرون على دفع ذلك عنكم أو تحويله عنكم إلى غيركم **فتدعوهم آلهة**، فإنهم لا يقدرون على ذلك ولا يملكونه، وإنما يملكه ويقدر عليه خالقكم وخالقهم. وقيل إن الذين أمر النبي، صلى الله عليه وسلم، أن يقول لهم هذا القول كانوا يعبدون الملائكة وعزيرا والمسيح، وبعضهم كانوا يعبدون نفرا من الجن. ذكر من قال ذلك:

ـــ حدثني محمّد بن سعد قال: حدثني أبي قال: حدثني عمي قال: حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس قوله: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلا تَحْوِيلاً﴾، قال: كان أهل الشرك يقولون نعبد الملائكة وعزيرا، وهم الذين يدعون يعني الملائكة والمسيح وعزيرا.

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا﴾، يقول تعالى ذكره **هؤلاء الذين يدعوهم هؤلاء المشركون أربابا** يبتغون إلى ربهم الوسيلة، يقول يبتغي **المدعوون أربابا** إلى ربهم القربة والزلفة لأنهم أهل إيمان به، والمشركون بالله يعبدونهم من دون الله؛ أيهم أقرب، أيهم بصالح أعماله واجتهاده في عبادته أقرب عنده زلفة، ويرجون بأفعالهم تلك رحمته ويخافون بخلافهم أمره عذابه، إن عذاب ربك يا محمّد كان محذورا]، انتهى؛

* **ثم قال الإمام الطبري بعد ذلك بقليل:** [اختلفوا في **المدعوين** فقال بعضهم: هم نفر من الجن. ذكر من قال ذلك:

ـــ حدثني أبو السائب قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الله في قوله: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾، قال: كان ناس من الإنس يعبدون قوما من الجن، (فأسلم) الجن وبقي الإنس على كفرهم، فأنزل الله تعالى: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾، يعني الجن.

ـــ حدثنا ابن المثنى قال: حدثنا أبو النعمان الحكم بن عبد الله العجلي قال: حدثنا شعبة عن سليمان عن إبراهيم عن أبي معمر قال: قال عبد الله في هذه الآية: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب﴾، قال: قبيل من الجن كانوا يُعْبَدون فأسلموا.

ـــ حدثني عبد الوارث بن عبد الصمد قال: حدثني أبي قال: حدثني الحسين عن قتادة عن معبد بن عبد الله الزماني عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود في قوله: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾، قال: نزلت في نفر من العرب كانوا يعبدون نفرا من الجن، (فأسلم) الجنيون والإنس الذين كانوا يعبدونهم لا يشعرون بإسلامهم، فأنزلت: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب﴾.

ـــ حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن حديث

عمه عبد الله بن مسعود قال: نزلت هذه الآية في نفر من العرب كانوا يعبدون نفرا من الجن، (فأسلم) الجنيون والنفر من العرب لا يشعرون بذلك.

ـــ حدثنا ابن عبد الأعلى قال: حدثنا محمّد بن ثور عن معمر عن قتادة ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾ قوم عبدوا الجن، (فأسلم) أولئك الجن فقال الله تعالى ذكره: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾.

ـــ حدثنا محمّد بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن قال: حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾، قال: كان نفر من الإنس يعبدون نفرا من الجن، (**فأسلم**) النفر من الجن و(**استمسك**) الإنس بعبادتهم، فقال: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾.

ـــ حدثنا الحسن بن يحيى قال: أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن عيينة عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر قال: قال عبد الله: كان ناس يعبدون نفرا من الجن، (**فأسلم**) أولئك الجنيون و(**ثبتت**) الإنس على عبادتهم، فقال الله تبارك وتعالى: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾.

ـــ حدثنا الحسن قال: حدثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر عن قتادة في قوله ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب﴾، قال: كان أناس من أهل الجاهلية يعبدون نفرا من الجن، فلما بُعث النبي، صلى الله عليه وسلم، أسلموا جميعا فكانوا يبتغون أيهم أقرب.

وقال آخرون بل هم الملائكة:

ـــ حدثني الحسين بن علي الصدائي قال: حدثنا يحيى بن الموطأ قال: أخبرنا أبو العوام قال: أخبرنا قتادة عن عبد الله بن معبد الزماني عن عبد الله بن مسعود قال: كان قبائل من العرب يعبدون صنفا من الملائكة يقال لهم الجن، ويقولون هم بنات الله، فأنزل الله عز وجل ﴿أولئك الذين يدعون (معشر العرب) يبتغون إلى ربهم الوسيلة ﴾.

ـــ حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾، قال: الذين يدعون الملائكة تبتغي إلى ربها الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته، حتى بلغ، إن عذاب ربك كان محذورا، قال: وهؤلاء الذين عبدوا الملائكة من المشركين.

وقال آخرون بل هم عزير وعيسى وأمه، ذكر من قال ذلك:

ـــ حدثني يحيى بن جعفر قال: أخبرنا يحيى بن الموطأ قال: أخبرنا شعبة عن إسماعيل السدي عن أبي صالح عن ابن عباس في قوله ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾، قال: عيسى وأمه وعزير.

ـــ حدثنا محمّد بن المثنى قال: حدثنا أبو النعمان الحكم بن عبد الله العجلي قال: حدثنا شعبة عن إسماعيل السدي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: عيسى ابن مريم وأمه وعزير في هذه الآية ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة ﴾.

ـــ حدثني محمّد بن عمرو قال: حدثنا أبو عاصم قال: حدثنا عيسى وحدثني الحرث قال: حدثنا الحسن قال: حدثنا ورقاء جميعا عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ﴿يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب﴾، قال:

عيسى ابن مريم وعزير والملائكة.

ــــ حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين قال: حدثني حجاج عن ابن جريج عن مجاهد مثله، حدثنا ابن حميد قال: حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال: كان ابن عباس يقول في قوله ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب﴾، قال: هو عزير والمسيح والشمس والقمر.

وأولى الأقوال بتأويل هذه الآية قول عبد الله بن مسعود الذي رويناه عن أبي معمر عنه، وذلك أن الله، تعالى ذكره، أخبر عن الذين **يدعوهم المشركون آلهة** أنهم يبتغون إلى ربهم الوسيلة في عهد النبي، صلى الله عليه وسلم؛ ومعلوم أن عزيرا لم يكن موجودا على عهده عليه الصلاة والسلام فيبتغي إلى ربه الوسيلة، وأن عيسى قد كان رفع، وإنما يبتغي إلى ربه الوسيلة من كان موجودا حيا يعمل بطاعة الله ويتقرب إليه بالصالح من الأعمال، فأما من كان لا سبيل له إلى العمل، فبم يبتغي إلى ربه الوسيلة؟ فإذ كان لا معنى لهذا القول فلا قول في ذلك إلا قول من قال: ما اخترنا فيه من التأويل، أو قول من قال: هم الملائكة، وهما قولان يحتملهما ظاهر التنزيل]، **انتهى كلام الطبري بإصلاح طفيف لبعض أخطاء النساخ.**

فأنت ترى أن قول الإمام الطبري هو في جوهره عين قولنا: أنهم كانوا يعتقدون في هؤلاء المدعوين الربوبية والألوهية، فدعوهم دعاء عبادة، وهذا هو يقيناً الشرك الأكبر، فأخبرهم الله أن أولئك هم عباد صالحون إما في الأصل دائماً وأبداً، كالملائكة وعيسى وعُزير، أو الآن بعد أن أسلموا هم وتركوا الشرك وتضليل البشر العابدين لهم، كما جاء موضحاً في سورة الجن، حيث أسلم نفر من الجن وتبرؤوا من عابديهم، بعد أن كانوا قبل ذلك، تصديقاً لسفيههم إبليس، ونصرة له في معاداته لله، جل وعلا، يظنون أنهم يعجزون الله هرباً، ويفرحون باستعاذة بعض البشر بهم، ويزيدونهم رهقاً!

نعم: الراجح هو أن نزول الآية كان أصلاً في الجن الذين أسلموا، لأنها منطبقة على ذلك الواقع انطباقاً تاماً أولياً، ثم هي منطبقة في جوهر موضوعها بعد ذلك على كل من اعتُقد فيه الألوهية والربوبية مع كونه، **في حقيقة الأمر**، من عباد الله الصالحين، المتقرّبين إليه بكل وسيلة مشروعة، كالمسيح عيسى بن مريم ووالدته، عليهما صلوات من الله وسلام، وعزير، وغيرهما، المتبرئين من كل من غلا فيهم، فجعل فيهم شيئاً من الألوهية والربوبية.

فظهر بذلك يقيناً بطلان قول بن عبد الوهاب: (إن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وسلم، منهم من يعتقد في الصالحين)، وكذلك بطلان جملته: (بيَّن فيها الرد على المشركين الذين يدعون **الصالحين**، ففيها بيان أن هذا هو الشرك الأكبر)، فما كان في زمانه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من يعتقد في المقبورين، ولا من يعتقد في الصالحين، كما زعم الخارجي المارق بن عبد الوهاب، ومقلدته من رجالات الفرقة الوهابية. فإذ لم يكن لهؤلاء وجود أصلاً، فمن المحال الممتنع أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (قاتلهم كلهم

وحكم بكفرهم)، كما زعم.

وإذ بطل هذا قطعاً، فقد بطلت معارضته لمن أسماهم بـ«**المشركين**»، إذ قال: [بقي للمشركين حجة أخرى وهي: أنهم يقولون هذا حق ولكن الكفار يعتقدون في الأصنام فالجواب **القاطع** أن يقال لهم إن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وسلم، منهم من يعتقد في الأصنام ومنهم من يعتقد في قبر رجل صالح مثل اللات ومنهم من يعتقد في الصالحين،... إلخ]، فالجواب «**القاطع**» المزعوم، ليس بقاطع، بل هو على الضد التام من ذلك: «**مقطوع**»، منكسر، داحض، وهو خطأ محض، وباطل مجرد، قد بني على تخيل أشياء لا وجود لها في الواقع التاريخي أصلاً، وعلى أخطاء فظيعة في فهم بعض نصوص القرآن والسنّة، وإهمال شنيع لأكثر نصوص القرآن والسنّة، ومرويات التاريخ.

وأشنع من هذا، وأفحش خطأً، ما قاله في كشف الشبهات: [فإذا أردت الدليل على أن هؤلاء الذين قاتلهم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يشهدون بهذا، فاقرأ قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: 31]. وقوله ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: 84 – 89] وغير ذلك من الآيات. فإذا تحققت أنهم مقرون بهذا ولم يدخلهم في التوحيد الذي دعاهم إليه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وعرفت أن التوحيد الذي جحدوا هو توحيد العبادة الذي يسميه المشركون في زماننا (الاعتقاد). كما كانوا يدعون الله سبحانه وتعالى ليلا ونهارا، ثم منهم من يدعو الملائكة لأجل صلاحهم وقربهم من الله ليشفعوا له أو يدعو رجلا صالحا مثل اللات، أو نبيا مثل عيسى. وعرفت أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قاتلهم على هذا الشرك ودعاهم إلى إخلاص العبادة لله وحده، كما قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: 18]، وقال: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾ [الرعد: 14]. وتحققت أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قاتلهم ليكون الدعاء كله لله، والنذر كله لله، والاستغاثة كلها بالله، وجميع أنواع العبادات كلها لله. وعرفت أن إقرارهم بتوحيد الربوبية لم يدخلهم في الإسلام، وأن قصدهم الملائكة، والأنبياء، والأولياء، يريدون شفاعتهم والتقرب إلى الله بذلك هو الذي أحل دماءهم وأموالهم. عرفت حينئذ التوحيد الذي دعت إليه الرسل وأبى عن الإقرار به المشركون].

أرأيت المزاعم الداحضة المكذوبة؟!:

ـــ قوله: (منهم من يدعو الملائكة **لأجل صلاحهم وقربهم من الله**): فوالله الذي لا إله إلا هو ما كانوا يدعون الملائكة لصلاحهم، وإنما لأنهم بنات وأبناء الله، من الجنس والعنصر والنسب الإلاهي!

ـــ وقوله: (يدعو **رجلا صالحا** مثل اللات، أو **نبيا** مثل عيسى): فوالله الذي لا إله إلا هو ما كانوا يدعون عيسى بوصفه بشراً نبياً، وإنما كانوا يدعون المسيح بوصفه ابن الله، والمسيح عندهم كائن إلاهي سماوي، مساو لأبيه في الجوهر؛ أما الرجل الصالح الذي زعم أنه (**اللات**)، فالأرجح أنه لم يوجد في العالم قط؛ وإن كان قد وجد فهو في الأرجح من سدنة الآلهة، مشرك كافر، طالح وليس بصالح!

ـــ وقوله: (إقرارهم **بتوحيد الربوبية** لم يدخلهم في الإسلام): فوالله الذي لا إله إلا هو ما كانوا مقرين بتوحيد الربوبية أياً ما كان تعريفها!

ـــ وقوله: (**قصدهم الملائكة، والأنبياء، والأولياء**): فوالله الذي لا إله إلا هو ما قصدوا الأنبياء والأولياء قط، ولو آمنوا بنبوة نبي واحد حقاً، لما كانوا مشركين!

❄ فصل: هل يكفر (من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم الشفاعة)؟!

❄ من التخاليط والوساوس كذلك ما قاله الإمام أبو العباس أحمد بن تيمية في «**مجموع الفتاوى**»، (ج:1 ص:124): [وقال تعالى: ﴿**مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ * وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**﴾، (آل عمران؛3: 79– 80)، فبين سبحانه (أن اتخاذ الملائكة والنبيين أربابا كفر). فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين]، انتهى كلامه، رحمه الله، نصاً.

نقول: أما (أن اتخاذ الملائكة والنبيين أربابا كفر) فهذا حق يقيني لا شبهة فيه، وهو نص الآية الكريمة. ولكن قوله: (جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات فهو كافر بإجماع المسلمين)، ليس هو نص القرآن المعصوم، لأن القرآن نص فقط على: (أن اتخاذ الملائكة والنبيين أربابا كفر)، وأحال إلى لغة العرب، وآيات الذكر الحكيم الأخرى، والبيان النبوي الشريف، لإكمال بيان لفظتي «**اتخاذ**»، و«**أرباب**» التي هي بيت القصيد ها هنا، لأن الكفر أنيط بــ«**اتخاذ الأرباب**»، وليس بشيء آخر.

ولا شك أن مجرد اعتقاد (**الربوبية**) – وهي على الصحيح: بعض (**الألوهية**) – في غير الله هو كفر، بأدلة القرآن والسنّة القطعية، وبالإجماع المتيقن، وكذلك من (**عبد** غير الله)، وهذا يقتضي ضرورة أنه يعتقد في المعبود شيئاً من (**الربوبية**) أو (**الألوهية**). وقد أثبتنا في ما مضى أن الأفعال والأقوال المجردة لا يصح أن يقال عنها أنها عبادة أو غير عبادة أصلاً، فلا بد من ثم من أخذ الاعتقاد في الاعتبار، فــ(**العبادات**) إنما هي أقوال وأفعال، باطنة، أي أقوال القلب وأفعاله، أو ظاهرة: أقوال اللسان وأفعال

البدن، وجِّهت أو تعلقت أو صُرِفَت لمن يُعتقد فيه (**الربوبية**) أو (**الألوهية**) من دون الله، أو مع الله، ولو في جزئية من الجزئيات.

فقول الشيخ: (جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين) تفسيراً لقوله: (ولا يأمركم أن **تتخذوا** الملائكة والنبيين **أربابا**) ليس بأولى ممن قال: (لا يأمركم أن تجعلوا بين الله وبين الملائكة والنبيين نسباً)، بل هذه أولى لما سبق ذكره من اعتقاد قريش في الملائكة أنها بنات الله؛ واعتقاد النصارى في المسيح بن مريم، صلى الله عليه وعلى والدته وسلم، أنه ابن الله؛ واعتقاد النصارى في الروح القدس جبريل خاصة أنه أقنوم من أقانيم الله؛ لا سيما أن سياق الآيات، وهو: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (78) مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ (79) وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (80) وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ (81) فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (82)﴾؛ (آل عمران؛ 3: 78 – 82)؛ وهذه بدورها جاءت عقب سياق محاجة والتمهيد لمباهلة وفد نجران في القصة المشهورة.

فقوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ تبرئة للمسيح بن مريم مما ينسبه النصارى إليه من ادعاء الألوهية لنفسه وللروح القدس؛ لأن قوله: ﴿وَ(لَا) يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا: أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ ... الآية﴾، تقديره: ﴿و(مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ) يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا: أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ ... الآية﴾

فإذا تبين أن قول الشيخ: (فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين) ليس هو الترجمة الأمينة لمعنى الآية، فضلاً عن شموله لألفاظ غامضة، وعبارات غير محررة أو بينة بذاتها: فالوسيط قد يكون كائناً إلاهيا، وقد لا يكون؛ والدعاء والنداء قد يوجه لمن يعتقد فيه الألوهية: فيكون (**عبادة**)، وإذا وجه لمن لا يعتقد فيه الألوهية، فليس (**عبادة**)، ومحال أن يكون كذلك؛

نعم: لا شك أن بعض الأمور التي مثَّل بها: (غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات)، لا تصدر **عادة، وليس دوماً أو بالضرورة**، إلا مع وجود اعتقاد معين في المسؤول يجعله كائنا إلاهياً، ويجعل السائل من ثمة مشركاً كافراً. **نكرر ونؤكد، عادة، وليس دوماً وضرورة**: فالإنسان المسلم الذي يقول لصديقه: (أنا مكروب، أعاني من أشد الضيق، فرج كربتي، وانتشلني من هذا المأزق)، لم يصبح مشركاً كافراً بمجرد هذا القول، بل لا بد من وجود اعتقاد معين، وهو غير موجود ها هنا بقرينة الحال، بخلاف القرشي الذي يقول مخاطباً هبل: (أنا مكروب، أعاني من أشد الضيق، فرج كربتي، وانتشلني من هذا المأزق)، فهذا مشرك كافر، بقرينة الحال أيضاً، لأن هبل هو اسم أحد آلهة قريش المعروفة، مع استخدامهما «**عين**» اللفظ، وتلفظهما «**عين**» الدعاء!

فظهر أن مقولة الإمام ابن تيمية آنفة الذكر ليست محررة منضبطة، وتكراره لمثل هذا في مواضع كثيرة، على هذا النحو المشكل الملتبس، يرجح بقوة بأنه ينظر فقط إلى ظاهر الفعل أو القول، بغض النظر عن الاعتقاد أو التصور المصاحب، وهذا باطل تترتب عليه مصائب وبلايا، كما أسلفنا.

أما دعوى الإمام ابن تيمية انعقاد الإجماع على ما قال، وفق عادته السيئة، لأنه تورط في مثل دعوى الإجماع الباطلة هذه في مواضع عديدة؛ فهو زعمٌ مجرد، نرجو الله أن لا يكون كذباً متعمداً: لأن مقولته ملتبسة غير محررة، فهي تحتمل الباطل قطعاً: حتى يتم تحريرها وتصحيحها، ولو انعقد الإجماع عليها لانعقد على باطل، ولكانت الأمة مجمعة على ضلالة، عياذاً بالله.

أما المعنى المحرر الصحيح، الذي يجعل الاعتقاد، اعتقاد الألوهية، أو الربوبية من دون الله، ولو في جزئية واحدة، أو اعتبار واحد، هو مناط الحكم، هذا المعنى الصحيح المحرر قد ثبت ثبوتاً قطعياً بالآية التي استشهد بها الشيخ، وبغيرها من آي القرآن الكثيرة، وأدلة السنّة الصحيحة، ووقائع التاريخ المتواترة. وما كان كذلك فهو، ضرورة، مُجمع عليه، وذلك لأن المخالف كافر خارج عن الملة.

❄ فصل: نواقض الإسلام العشرة الوهابية

ومن المؤسف أن بن عبد الوهاب أخذ جملة الإمام ابن تيمية، التي أوردناها قبل قليل، كما هي، على عجرها وبجرها. وغموضها والتباسها، كأنها لفظ قرآن منزل، وجعلها الناقض الثاني من نواقض الإسلام، بزعمه:

❄ كما جاء في «**مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب**»، (ج:1 ص:212 وما بعدها): [اعلم أن من **أعظم نواقض الإسلام عشرة**:

الأول: الشرك في عبادة الله وحده لا شريك له، والدليل قوله تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ ومنه الذبح لغير الله كمن يذبح للجن أو القباب.

الثاني: من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم الشفاعة كفر إجماعا.

الثالث: من لم يكفّر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم كفر إجماعا.

الرابع: من اعتقد أن غير هدى النبي، صلى الله عليه وسلم، أكمل من هديه أو أن حكم غيره أحسن من حكمه كالذين يفضلون حكم الطاغوت على حكمه فهو كافر.

الخامس: من أبغض شيئا مما جاء به الرسول، صلى الله عليه وسلم، ولو عمل به، كفر إجماعا، والدليل قوله تعالى: ﴿ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم﴾.

السادس: من استهزأ بشيء من دين الله أو ثوابه أو عقابه كفر، والدليل قوله تعالى: ﴿قل أبالله ورسوله كنتم تستهزؤون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم﴾.

السابع: السحر ومنه الصرف والعطف، فمن فعله أو رضى به كفر، والدليل قوله تعالى: ﴿وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر﴾.

الثامن: مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين، والدليل قوله تعالى: ﴿ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين﴾.

التاسع: من اعتقد أن بعض الناس لا يجب عليه اتباعه، صلى الله عليه وسلم، وأنه يسعه الخروج من شريعته كما وسع الخضر الخروج من شريعة موسى عليهما السلام، فهو كافر.

العاشر: الأعراض عن دين الله، لا يتعلمه ولا يعمل به، والدليل قوله تعالى: ﴿ومن أظلم ممن ذكّر بآيات ربه ثم أعرض عنها إنا من المجرمين منتقمون﴾.

ولا فرق في جميع هذه النواقض بين الهازل والجاد والخائف إلا المكره وكلها من أعظم ما يكون خطرا ومن أكثر ما يكون وقوعا فينبغي للمسلم أن يحذرها ويخاف منها على نفسه نعوذ بالله من موجبات غضبه وأليم عقابه وصلى الله على محمّد]، **انتهى نصاً.**

ونلاحظ أولاً أن حصر النواقض الكبرى في هذه العشرة فقط لا دليل عليه، وإنما هو تحكم محض، وابن عبد الوهاب ليس من المعروفين بالاستقراء التام، أو بالدقة المتناهية، بل هو بعيد عنها بعد المشرقين، كما ظهر، وسيظهر، من مناقشتنا هذه.

فأما الناقض الأول فهو ركيك الصياغة، لأن الواجب أن يقال: (الشرك بالله) أو (عبادة غير الله)، ولا معنى ها هنا أصلاً للتذييل: (وحده لا شريك له) بعد لفظ الجلالة: فهذا الرجل لا يدري ما يخرج من رأسه، ويخطه بقلمه. وعلى كل حال فالناقض الأول لا بأس به – تساهلاً - بشرط أن تعرّف «**العبادة**» تعريفها الصحيح، كما حررناه، وليس كتعريفه لها الذي ألح إليه في قوله: (الذبح للقباب)، وهو كلام لا معنى له. فلا يوجد أحد في العالم يذبح للقباب، وإنما يكون الذبح لصاحب القبة، أي المقبور. ثم ما هو المعتقد في المقبور؟! هل هو معتقد يجعله إلاهاً من دون الله؛ أو هو غير ذلك من المعتقدات، التي ربما تكون باطلة خرافية، ولكنها لا تجعله إلاهاً من دون الله؟!

ثم ما معنى الذبح لشخص ما؟! وما هو المقصود منه؟! لعلها أضحية أو صدقة عنه، أو وليمة لزوار مشهده، وتساهل الناس في التعبير عنها فقالوا ذبح (له)، بدلاً من التعبير الدقيق: ذبح (عنه)؟!

وكذلك (الذابح للجن): ما هو معتقده في الجن وطبيعتهم؟! هل يعتقد مثلاً أنهم مخلوقات شريرة، لا تخرج عن قدر الله وسلطته، ولا يستطيعون منه إفلاتاً، ولا يعجزونه هرباً؛ فإذا ألقى إليهم الإنسان بذبيحة أمن شرهم تماماً كما يأمن شر السبع الضاري إذا ألقى له بذبيحة ينشغل بها عن هذا الإنسان الذابح حتى يتمكن من الفرار؟! هذا تخريف وليس شركاً.

نعم: قد يقول مقلدة ابن عبد الوهاب: إنما قصد ذبح **التعبّد**، أو ذبح **النسك**، وما قصد شيئاً مما ذكرتموه. فنقول: قضايا الإسلام والكفر، والتوحيد والشرك أخطر من تركها نهباً للظنون والاحتمالات، والشكوك والتخرّصات، وربما قصد كيت، وأراد ذاك. ثم ما معنى قولكم: إنما قصد الذبح **تعبداً**، فما هي (**العبادة**) إذاً؟! وهكذا ندور، وتدورون أبد الدهر في حلقة مفرغة من التخرصات والظنون حتى تعرفوا (**العبادة**) تعريفاً صحيحاً، مطابقاً لواقعها، سالماً من المعارضة، جامعاً مانعاً. وليس في العالم تعريف منضبط بهذه الصفة إلا تعريفنا: عبادة غير الله إنما هي حصراً نسبة شيء من الألوهية لغير الله؛ وفق (المعادلة) المشهورة:

(م2)- [عبادة غير الله] = [نسبة شيء من الألوهية لغير الله]؛

وهذا يوجب، ضرورة، أن تكون الأحوال القلبية، والمشاعر والانفعالات النفسية، والأقوال والأفعال الإرادية المشمولة بلفظة (**العبادة**)، المعرفة بالألف والام، أو بالإضافة، أو بالجمل التامة، هي فقط تلك التي تتعلق بمن، تصرف لمن، أو توجه لمن يعتقد فيه شيء من (**الألوهية**). وعليه فيكون التعريف الصحيح لـ(**العبادات**)، وواحدتها (**عبادة**)، هو ضرورة، ولا بد: [**(العبادات) هي: أحوال قلبية، ومشاعر وانفعالات نفسية، وأقوال وأفعال ظاهرة وباطنة، وشعائر معينة (والشعيرة: مجموعة من الأفعال والأقوال تم تركيبها بطريقة مخصوصة)، تعلقت بمن، أو وجهت إلى من، أو صرفت لمن يعتقد فيه شيء من (الألوهية): لإظهار التعظيم والتوقير والتقديس له؛ أو: للتعبير عن الثقة به والتوكل عليه؛ أو للتعبير عن الاستسلام والخضوع، والسمع والطاعة، والذلة له؛ أو للتقرب إليه والأنس بحضرته وطلب رضاه ومحبته والزلفى إليه؛ أو لاستدرار عطفه وبره وإنعامه؛ أو لإظهار الفقر والحاجة إليه؛ أو للاستعانة به في دفع ضر أو جلب منفعة؛ أو لإظهار الخشية والرهبة؛ أو لاتقاء غضبه ونقمته وعقوبته؛ وربما لاتقاء شره وضرره، ونحو ذلك**)]؛ فما يسميه الناس (**عبادات**)، أو (**شعائر**)، أو (**مناسك**) ليس هو عين، أو ذات (**العِبَادة**)، وإنما هو تعبير أو

إظهار أو تطبيق لها.

أما بقية النواقض التي ذكرها، فبعضها يحتاج إلى مزيد شرح وتحرير، لا سيما «**الناقض الثالث**»، فهو كما هو هناك خطير ملتبس، لا سيما أنه سمَّى أقواماً بـ«**المشركين**» بالباطل، مع أنهم من أهل الإسلام، فوقع ناقضه من ثم ساقطاً منقوضاً، للأسف الشديد. والظاهر أنه ما صاغ هذا الناقض هكذا إلا لشيطنة خصومه، وتكفيرهم، ثم ذبحهم، كما وقع بالفعل تاريخياً: جريمة كبرى، تكررها الدولة الإجرامية في العراق والشام (داعش) حذو القذة بالقذة!!

و**الناقضان** «**الرابع**»، و«**التاسع**»، يعودان إلى أصل واحد: وجوب اتباع محمد رسول الله، خاتم النبيين؛ أي: شهادة أن محمداً رسول الله، فليس ثمة حاجة لفصلهما.

وكذلك الناقضان «**الخامس**»، و«**العاشر**»، فليست محررة لأن (الكراهية) المذكورة في الآية هي (كراهية **الرفض والجحود**) وليسك ككراهية القتال، التي هي كراهية طبيعية غريزية، وكذلك (الإعراض): لا بد من تحريره بأنه (إعراض **الرفض والجحود**). فإذا فعلنا ذلك لم تعد هناك حاجة لتمييز الناقضين المزعومين، وإنما هو شيء واحد: كفر **(الرفض والجحود)** الذي يظهر حينا بصورة (الكراهية)، وحيناً بصورة (الاستكبار)، وأحياناً بصورة (الإعراض)، ... إلخ؛

وأما الناقض «**السابع**»، أي «**السحر**»، فهو هكذا على إطلاقه خطأ محض، وسوف نحرر ذلك في موضعه من أبواب القسم الثالث من أقسام هذا الكتاب (القسم الثالث: التوحيد – الآداب والفروع)، إن شاء الله تعالى.

والناقض «**الثامن**» خطير جداً، لأنه لم يقصره على الكفار الحربيين، أو على تحريض الكفار على حرب المسلمين، أو على مظاهرة الكفار على المسلمين بإفشاء أسرار المسلمين الحربية والأمنية لهم. وهذا التحديد هو الواجب، كما أشبعناه درساً وتحليلاً، والحمد لله، في كتابنا: «**الموالاة والمعاداة**»، فراجعه، وتحرير هذا الأمر في غاية الأهمية عموماً، وفي أيامنا هذه خصوصاً، إذ يتعرض المسلمون لواحدة من أشرس وأخبث هجمات العدو الكافر الحربي المعتدي: هجمة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وحلفائهما.

ثم أبى هذا الأزرقي المارق إلا أن يختتم نصه القصير بمزيد من الأخطاء: فأخطأ خطأً فاحشاً مهلكاً في قصر العذر على المُكْرَه فقط، ولم يذكر اعذار «**تكفير المعيّن**» الأخرى: الجهل، والتأويل، والرواية والحكاية والشهادة، ونحوها، ولكن تحرير هذا موضعه ليس هنا.

* وتظهر الإشكاليات المترتبة على هذه «**الفوضى**» الشنعاء في تعريف العبادة بشكل واضح مرة أخرى في قول آخر جاء في «**الرسالة السنّيّة**»: [فإذا كان على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، من انتسب إلى الاسلام ممن مرق منه، مع عبادته العظيمة، فليعلم أن المنتسب الى الاسلام والسنّة في هذه الازمان أيضا قد يمرق أيضا من الاسلام، وذلك بأسباب منها الغلو الذي ذمّه الله في كتابه حيث قال: ﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم،... الآية﴾. وكذلك الغلو في بعض المشايخ بل الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح عليه السلام، فكل من غلا في نبي أو رجل صالح وجعل فيه نوعا من الإلهية، مثل أن يقول يا سيدي فلان انصرني أو أغثني أو ارزقني أو اجبرني أو أنا في حسبك ونحو هذه الاقوال، فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل، فان الله إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب ليُعبد وحده، ولا يُدعى معه إله آخر. والذين يدعون مع الله آلهة أخرى، مثل المسيح والملائكة والاصنام، لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق أو تنزل المطر أو تنبت النبات، وإنما كانوا يعبدونهم أو يعبدون قبورهم أو يعبدون صورهم يقولون: ﴿إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى﴾، ويقولون: ﴿هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾، فبعث الله رسله تنهى ان يدعى أحد من دونه، لا دعاء عبادة ولا دعاء استغاثة]، **انتهى**.

فها هنا أصلح المصنف، وأجاد إذ قال: (من غلا في نبي أو رجل صالح وجعل فيه نوعا من الإلهية) فبين أن الغلو المهلك، الذي ذمته الآية، هو أن يجعل شيئاً من الألوهية فيمن وقع الغلو في حقه. ثم كأنه لم يصبر على الصواب إلا قليلاً فهدم سريعاً ما بنى، كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً، حيث فسّر الألوهية: (وجعل فيه نوعا من الإلهية مثل أن يقول يا سيدي فلان انصرني أو أغثني أو ارزقني أو اجبرني أو أنا في حسبك ونحو هذه الاقوال، فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه فإن تاب وإلا قتل)، فجعل مجرد القول بواحدة من تلك الجمل مرادفاً لجعل المنادى أو المطلوب منه أو المسؤول، إلاهاً: لقد والله هزلت «**الألوهية**» إن كان هذا هو معناها!!

ولو أن الله فتح على المصنف فتأنَّى، ولم يستعجل، وقرأ الآية إلى منتهاها، ونظر في غيرها من آي الذكر التي جاءت في نفس موضوعها، لعلم أن غلو النصارى في المسيح أنهم قالوا فيه، أي اعتقدوا فيه، غير الحق: أنه الله، أو ابن الله، أو ثالث ثلاثة، وأنه على كل حال: إلاه تام الألوهية، مساوٍ لأبيه في الجوهر، إله حق من إله حق، نور من نور. فأين هذا من الجملة الهزيلة: (يا سيدي، أنا في حسبك) أو (يا عيسى، أنا في حسبك)؟! نعم، قد تكون هذه الجملة ممن يعتقد في عيسى بن مريم، صلوات الله عليه وعلى والدته، ما ذكرناه من الكفريات، فتكون عبادة له، وكفراً، وشركاً بالله، ومظهراً لذلك الاعتقاد الخبيث، الذي هو من حيث هو اعتقاد مجردُ: شرك وكفر. وقد تكون هذه الجملة، وما شاكلها، بدون هذا الاعتقاد، أو إساءة في التعبير لمعنىً صحيح، فلا تكون من باب الشرك والكفر، ولكن تكون دراستها من باب الحلال والحرام، والمستحب والمكروه، أو الخطأ والصواب، ونحو ذلك.

وزاد المصنف، سامحه الله، في الخطأ، بل بالغ وأفحش عندما قال: (والذين يدعون مع الله آلهة أخرى مثل المسيح والملائكة والاصنام لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق أو تنزل المطر أو تنبت النبات وإنما كانوا يعبدونهم أو يعبدون قبورهم أو يعبدون صورهم). هذه مزاعم جامحة مجردة، بل أخطاء يقينية، مقطوع بكونها خطأ، من جوانب كثيرة:

(1) – فالمسيح بوصفه هو الله، هو الخالق، منزل المطر، منبت الزرع؛ وبوصفه ابن الله، هو بعض الله، أو أقنوم من أقانيم الله، أو شخص ثالث من ثلاثة: مشارك في ذلك ضرورة، بنحو أو آخر، وبوصفه «**كلمة الله**» فهو «**آلة**» الخلق، إن صح التعبير، فالله يخلق بــ«**الكلمة**». ودعاء المسيح وعبادته ها هنا هي له لذاته، لأنه بذاته إله حق مستحق لذلك، فضلاً عن كونها ترضي بقية أشخاص أو «**أقانيم**» الثالوث، لأنهم ثلاثة في واحد وواحد في ثلاثة؛ وهم، في معتقد النصارى المثلثين، «**شركة مباركة متآلفة**» بلغت غاية النهاية في الألفة والمحبة: يحب بعضهم بعضاً أكمل المحبة، ويرضى بعضهم لبعض ما يرضى لنفسه غاية الرضا!

(2) – والملائكة عند قريش كائنات إلاهية، وهي بنات الله لصلبه، أمهاتهم سروات الجن، وحسبك بهذا شركاً وكفراً. ولا ندري هل كانت قريش تعتقد أن لهن مشاركة في خلق الخلائق، أو إنزال المطر، أو انبات الزرع، ولكننا نعلم قطعاً أنهن الحبيبات المدللات، اللاتي يشفعن عند أبيهن، قطعاً بدون استئذان، شفاعة لا ترد، أو حري بها ألا ترد، لكونهم من «**عنصر**» و«**نسب**» إلاهي سماوي، وهذا بمفرده شرك اعتقادي وكفر. **نعم**، الغالب ها هنا أن يكون دعاء هؤلاء وعبادتهم لأنهم يقربون إلى الله زلفى، ويشفعون عنده شفاعة لا ترد، ولا تحتاج إلى استئذان لأنهن البنات المقربات، الحبيبات المدللات!

(3) – أما الملائكة عند عبدة النجوم (الصابئة كما يسميهم البعض خطأً)، فهم عقول أو نفوس أو أرواح فلكية، كائنات إلاهية، وسيطة بين الله (الذي يسمونه العقل الأول، أو العلة الأولى)، درجة بعد درجة حتى فلك القمر، وهو أدنى تلك العقول الفلكية، ذات الجوهر الإلاهي، وبين العالم السفلي، عالم المخلوقات، عالم الموت والفساد والفناء، في الاتجاهين، صعوداً وهبوطاً؛ فالله جل جلاله لا يتصرف مباشرة، إن كان له تصرف أصلاً (بعض مذاهبهم تقول: أنه لا يعقل إلا ذاته، ولا يدرك غير نفسه)، والدعاء لا يصعد إليه مباشرة، بل مروراً بالعقول السفلى، درجة بعد درجة، فيقوم كل فلك بما عليه، حسب اختصاصه، ثم «**يرفع**» الباقي إلى أعلى: فيا لها من دولة إلاهية هرمية؟! وحسبك بذلك تخريفاً وشركاً وكفراً.

وفي هذا النوع من المعتقد يكون دعاء هؤلاء وعبادتهم ليس فقط لأنهم يقربون إلى الله زلفى، ويشفعون عنده شفاعة لا ترد، بل لأن لهم صلاحيات وأمور يبتّون هم فيها بتاً نهائياً، من غير رفعها إلى أعلى أصلاً، فلهم من التصرف والاستقلالية ما لا يوجد لدى «**ملائكة قريش**» المسكينة، ذات الصلاحيات المحدودة!!

(4) – لا يوجد في العالم قبر عُبد قط، وإنما يكون المعبود هو المقبور، إن كان معبوداً أصلاً. وبالضرورة نعلم أن من دعاه أو طلب منه شيئاً يعتقد فيه أنه حي حاضر يسمع ويرى ويجيب، وهذا المعتقد، على بطلانه عموماً، ليس من اعتقاد الألوهية في المقبور من صدر ولا ورد. فإن وجد اعتقاد شيء من (**الألوهية**)، بتعريفها الصحيح، في المقبور أصبح النداء والطلب عبادة وشركاً ينقل عن الملة. وإن لم يوجد اعتقاد مكفر، فليس ثمة شرك أكبر، يخرج عن الملة.

نعم: ربما كانت هناك معصية أو ابتداع محرم، أو حتى شرك عملي أصغر، لا ينقل عن الملة، ولكن هذا كله باب آخر، يختلف تماماً عن الشرك الأكبر، شرك الكفر المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة، المردي في اللعنة الأبدية، والنار السرمدية، والذي هو فقط محل بحثنا هنا في هذا المقام.

(5) – ولا يوجد في العالم من يعبد الصور، وإنما تكون (**العبادة**)، إن كانت عبادة بحق، للشخص أو الذات المصورة؛ أما الصورة، من حيث هي صورة، فما عبدت قط. ولكن عبدة الأصنام، وهي نوع مخصوص من التماثيل والصور، يعتقدون أن الآلهة تحل فيها، أو ترتبط على نحو ذاتي بها، أو أن الصنم يمثل الإله وينوب عنه نيابة كاملة، أو أنه بمثابة البدن للإله، لذلك ساغ هنا، وهنا فقط أن نقول: فلان يعبد الصنم، كما استعمله القرآن، ومن أحسن من الله حديثاً، وهذا في حقيقته مجاز، على وجه الاختصار للجملة الطويلة: (فلان يعبد الإله كذا وكذا، الذي سكن أو حل أو اتحد بالصنم، فأصبح الصنم رمزاً له، يسمَّى باسمه، قائماً مقامه، كأنه هو هو)!

وقد جاء هذا مقروناً مع إساءة التعبير البالغة، في مثل قوله: (يعبدون قبورهم، أو يعبدون صورهم). هذه صياغات قد تُحْتمل على مضض من جهلة العوام، أو من أهل المراء المتنابزين بالألقاب، أما من (العلماء) المصنفين، فإنا لله وإنا إليه راجعون؟!

فأنت ترى مقدار الخلل الجسيم، والخطأ القاتل، في هذا النص القصير، الذي ينسب عادة إلى «**الرسالة السنيّة**» لشيخ الإسلام الإمام ابن تيمية، هكذا في مصادر كثيرة، كما هو مثلاً في الدرر السنية في الأجوبة النجدية جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (1/425)، و(8/213)، و(10/164)، و(10/518)، و(11/453)؛ وفي مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول) (ص: 291)؛ ومنهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس (ص: 249)؛ وفي غاية الأماني في الرد على النبهاني (1/45)؛ وغيرها كثير؛ مع أني أجد صعوبة كبيرة في تصديق نسبة هذا الفكر المنحط، والكلام السقيم إلى مؤلف (درء تعارض النقل والعقل)، و(الرد على المنطقيين) الذي شهد له الأتباع والخصوم على أنه كان عبقرياً من أذكياء العالم!

نقول: إن ثبت هذا (الهراء) عن ابن تيمية، فلعله مصداق للمقولة: (بين العبقرية والجنون مقدار

شعرة)، فإذا زل العبقري، لا سيما إذا جمحت به العاطفة وأراد (حراسة) الإيمان و(الدفاع) عن حريم الدين، جاء بما يشبه هذيان المجانين! والعصمة من هذا الهوس والجنون تكون باليقين الجازم أن الله قد تكفل بحفظ الذكر، وإظهار الدين، فلا موجب للخوف المَرَضي عليه، وإنما يكون الحرص الصحيح عليه بالسمع والطاعة لأوامره:

ــ حيث أمر، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ: **لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ، وَلاَ تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقِّ**: إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَلاَ تَقُولُواْ ثَلاَثَةٌ انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ إِنَّمَا اللّهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَات وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَفَى بِاللّهِ وَكِيلاً﴾، (النساء؛ 4: 171)؛

ــ وأمر، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**وإياكم والغلو في الدين: فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين**».

* ولكن جاء في «**شرح كتاب التوحيد**»، (ج:1 ص:195): [قال تعالى: ﴿ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون﴾، وهذا بعينه هو الذي **يعتقده** من دعا الأنبياء والصالحين ولهذا يسألونهم قضاء الحاجات وتفريج الكربات وشفاء ذوي الأمراض والعاهات فثبت أن ذلك شرك]؛ قلت: الخطأ هنا أهون، لأن الشارح أرجع كل شيء إلى الاعتقاد، كما هو الواجب؛ ولكنه زعم أن معتقد (من دعا الأنبياء والصالحين) هو «**عين**» ما نصَّت عليه الآية من (اتخاذهم أرباباً)، وهذا ليس بمُسلَّم، فقد يكون وقد لا يكون، وما ذكره من الأقوال، وأنواع المسألة، لا يقتضي ذلك ضرورة، وإن كان كذلك عادة في النادر من الأحوال، كما أسلفنا. وإذا كان الكلام عن أهل الإسلام فالأصل اليقيني هو أنه ليس كذلك، إلا بعد إقامة قواطع البراهين، لأن من قال لأخيه يا كافر، ولم يكن كذلك، إلا حار عليه.

ونحسب أن القراء الكرام قد ملّوا تكرار ذكر هذه النصوص، وتكرار الرد عليها، وهي نصوص متشابهة، وردود متقاربة، وأكثرها اقتباسات من كلام الإمام ابن تيمية بنفس ألفاظه في الغالب، وإن وجد تنقيح أو تحرير من قبل الوهابيين فهو في اتجاه مزيد من الإفحاش في الخطأ، أحياناً إلى درجة الخبل، والغلو في الدين إلى درجة الوسوسة والهوس. فلعلنا نكتفي بهذا، وفيه لطالب الحق كفاية وزيادة، إن شاء الله. كما نأمل أن الموضوع قد تبلور في ذهن القراء حتى أصبح كأنه محسوساً ملموساً باليد، وليس فقط مدركاً بالعقل.

❄ فصل: استشكالات السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني

ولعلنا قبل أن نختم هذا الباب نقرر ونؤكد أنه ينبغي أن يعلم، على كل حال، هنا في هذا المقام وغيره من المقامات ــ كما أسلفنا مرارًا وتكرارًا ــ علمًا يقينيًا، لا يتطرق إليه الشك: أن العبرة هي بحقيقة المعتقد، وجوهر محتوى التصور، بغض النظر عن الأسماء والألفاظ، فمن اعتقد:

(أ)- أن غير الله يتصرف في الكون بغير إذن من الله، ولا مشيئة ولا تقدير؛

(ب)- أو أن له قدرة وتصرف تضاهي قدرة الله، ولو في بعض الأمور؛

(ج)- أو أن بعض الكائنات تقدر على الإفلات من سلطة الله، أو أنهم يجيرون على الله، أو أنهم يُعجزون الله هرباً، كاعتقاد بعض جهلة العوام في الجن؛

(د)- أو أن لغير الله عند الله شفاعة واجبة القبول فلا ترد، ولا تحتاج إلى استئذان؛

(هـ)- أو نسب إلى غير الله الخلق والإيجاد المستقل من عدم، كما يفعل الثنوية المجوس بالنسبة لما يسمونه إله الشر «**أهريمن**»؛

من اعتقد شيئاً من ذلك، أو نحوه، فقد جعله متصفًا ببعض صفات (**الألوهية**)، أي استحقاق (**العبادة**)، فجعله مع الله إلها آخر، وذلك بغض النظر عن:

(1) اعتقاداته الأخرى فيه، فلا يلزم أن يعتقد أنه أزلي أو واجب الوجود، أو أنه من عنصر أو جوهر أو جنس إلاهي، بل من الممكن جدا أن يكون حادثاً مخلوقاً، كإله الشر عند بعض طوائف المجوس. ولا يلزم أن يعتقد أنه نشأ من اتحاد أو تجُسُّد أو حلول لله في مخلوق، بل يمكن أن يكون بلغ الرتبة بـ(الترقي) فانقلب كائنا إلاهي بعد أن لم يكن؛ ولا يلزم أن تكون له خالقية أو رازقية أو فعالية إيجابية، بل يكفي أن تكون فعاليته – على وجه الاستقلال – سلبية: كأن يختبئ من الله أو يعجزه هرباً؛

(2) وبغض النظر عن تسميته، سواء سماه إلهاً، أو سماه شيطانا، أو سماه ملَكا، أو عقلا فلكيا، أو روحاً علوياً أو سفلياً، أو غير ذلك؛

(3) وبغض النظر عن حبه له أو بغضه إياه، أو عدم مبالاته به؛

(4) وبغض النظر عن تقديم الشعائر والقرابين أو عدم تقديمها له؛

(5) وبغض النظر عن تسمية تلك الشعائر: سواء سمِّيَت صراحة «**عبادة**»، أو سميت «**دعاء**»، أو سميت نداء، أو تكريماً، أو احتراما، أو توسلاً، أو وساطةً، أو استشفاعاً، إذ العبرة بمحتوى وحقيقة المعتقد وليس بالتسميات، وكل ما يصرف من أفعال التذلل والخضوع هو عبادة حقيقية، بغض النظر على المسمى الذي يطلقه فاعلها عليها؛ فهي عبادة على الحقيقة، ولو سميت نداء، أو تكريماً، أو احتراماً، أو توسلاً، أو وساطةً واستشفاعاً.

(و)- وكذلك من زعم أن لغير الله حق التشريع، سواء سمى ذلك ألوهية أو ربوبية، أو سماه ممارسة للسيادة والحرية، أو نسبه إلى سيادة الشعب أو الدولة، أو أرجعه إلى الحق الإلهي للملوك، أو إلى

(**تفويض**) من الله لـ«**مجمع الكرادلة**»، أو كذب على الله فسمَّاه «**طاعة مشروعة لأولي الأمر**»، مثل (**الطاعة الشامية**) الملعونة؛ من زعم أي شيء من ذلك ونسبه إلى غير الله فقد جعله سيداً ورباً من دون الله، وهو بذلك الاعتقاد مشرك كافر، وهو عابد له من دون الله، قد حبط عمله وخاب سعيه؛ فإذا أطاعه بناءً على ذلك الاعتقاد، فطاعته تلك (**عبادة**): وهي زيادة في الكفر والشرك. فالعبرة دائماً وأبداً بمحتوى وحقيقة المعتقد، وليس بالتسميات؛ وكل ما يصرف إلى هذا الكائن من أفعال الطاعة والإتباع والالتزام بالأمر والنهي، هو عبادة حقيقة، بغض النظر عن المسمى الذي يطلقه فاعلها عليها؛ فهي عبادة على الحقيقة ولو سميت تكريماً، أو احتراماً، أو احترام القانون، أو خضوعاً للنظام.

فـ«**العبادات**» هي اذاً: (**أقوال وأفعال ظاهرة وباطنة يراد بها: اظهار التذلل والخضوع، والسمع والطاعة، أو التعبير عن التعظيم والاحترام، أو التودد والتقرب وإظهار المحبة، أو طلب جلب المنافع ودفع المضار وإظهار الخشية والفقر والحاجة لمن يعتقد باستحقاقه الذاتي لذلك، أي لمن يعتقد بتمتعه ببعض خصائص (الألوهية)، ومنها الربوبية والسيادة الذاتية العليا؛ والعبرة في ذلك كله بحقيقة المعتقد، وجوهر المحتوى التصوري، وليس بالتسميات والألفاظ**).

فخطأ الإمام أبي العباس أحمد بن تيمية، والداعية المفتون بن عبد الوهاب، ومن قلدهما من أتباع الفرقة الوهابية، سقوطهم في خطأ الخوارج الأزارقة والنجدات، ألا وهو في عدم **اعتبار الاعتقاد** في تعريف (**العبادة**)، فظنوها مجرد أقوال وأفعال ظاهرة وباطنة، لا علاقة لها بمعتقد قائلها أو فاعلها. هذه زلة جسيمة، وخطأ قاتل، وليس هو ذلك فحسب، بل هو أيضاً **بدعة نكراء**، لأنهم جعلوا ذلك التعريف المحدث المخترع، هو مقصود صاحب الشريعة، أي أنه هو التعريف المشروع. وهذه (**البدعة النكراء**) هي في ذاتها بدعة كبرى، أي: بدعة كفر، فإذا تمادى عليها صاحبها بعد فهم البيان، وقيام الحجة: كفر بعينه، وخرج من الإسلام، عياذا بالله.

والخطأ الرئيس للخصوم، خصوم الفرقة الوهابية، إنما هو إما في نظرهم إلى «**القصد**» و«**النية**»، وهي لا محل لها ها هنا في **تعريف العبادة**، وإنما محلها استحقاق الثواب والعقاب، وكذلك اعتدادهم بـ(**التسميات والألفاظ**)، مع أن الواجب هو اعتبار (**حقيقة المعتقد، وجوهر المحتوى التصوري**)، فقط لا غير. فمثلاً، قد يعترض أحدهم قائلاً:

(1) – إن المشركين جعلوا الأصنام آلهة، والمسلمون ما اعتقدوا إلا إلهاً واحداً، فعندهم أن الأنبياء أنبياء والأولياء أولياء، ليس إلا، فلم يتخذوهم آلهة مثل المشركين.

وجواب هذا هو: هذا اعتداد بـ(**التسميات والألفاظ**) فقط، من غير بحث في جوهر المعتقد. فتسمية الولي، مثلاً، وليًّا، لا تعني بالضرورة أن بعض المنتسبين إلى الإسلام لا يعتقد فيه اعتقاداً كفرياً، يجعله متخذاً له، في الحقيقة، «**إلاها**» من دون الله.

نعم، إذا كان الكلام عن المشركين، فحمل أقوالهم وأفعالهم على الشرك والكفر، هكذا ابتداءً وللوهلة الأولى، هو الأصل، حتى يقوم البرهان على خلاف ذلك. وهم عادة يصرّحون بألفاظ العبادة والألوهية، ولكن ليس دوماً. فمثلاً: لا تكاد تجد علمانياً غربياً يسمي الشعب «**رباً**»، أو «**إلاهاً**»، مع أنه أقر له بحق التشريع، فجعله من ثم، «**إلاهاً**»، و«**رباً**» من دون الله، وهو بهذا مشرك كافر، شركه شرك الكفر، المناقض للإسلام كل المناقضة، المحبط للعمل كله، أوله وآخره، المخرج من الملة لمن كان قبل ذلك مسلماً من أهل الملة.

والواجب كذلك حمل ما يظهر من المنتسبين للإسلام من أفعال قد يُظَنُّ أنها «**عبادة**»، صرفت لغير الله، على أنها صدرت بدون اعتقاد (الألوهية) فيمن وجهت إليه، هكذا ابتداءً، وللوهلة الأولى، حتى يقوم البرهان على خلاف ذلك.

(2) – أن المشركين اعتقدوا أن تلك الآلهة مستحقون للعبادة، بخلاف المسلمين، فإنهم لم يعتقدوا أن أحداً من المُتوسل بهم مستحق لأقل عبادة، وليس عندهم المستحق للعبادة إلا الله وحده سبحانه وتعالى.

وجواب هذا هو: الإله هو المستحق للعبادة، فجملة: (المشركون اعتقدوا أن تلك الآلهة مستحقون للعبادة) تحصيل حاصل، لا جدوى منه، كقولك: (أن الآلهة آلهة)، أو (الماء هو الماء)، كلام صحيح، ولكنه عديم المحصول. فلا بد من ذكر جزئيات المعاني التي تجعل من اتصف بها إلاهاً من دون الله، ثم تكون الأفعال الموجهة إليه من ثمَّ عبادة. **ولعل ها هنا ذلك الدور الخفي الخبيث:** الإله هو المعبود، والعبادة هي كل ما يوجّه إلى الإله.

(3) – أن المشركين عبدوا تلك الآلهة بالفعل، كما قال تعالى حكاية عنهم: ﴿**ما نعبدهم إلا ليقربونا**﴾، والمسلمون ما عبدوا الأنبياء والصالحين في توسلهم بهم إلى الله تعالى.

وجواب هذا هو: هذا هو الدور الخفي مرة أخرى، فما ندري عن تلك الأفعال التي توجه بها بعض المنتسبين إلى الإسلام إلى الأنبياء والصالحين، هل هي (**عبادة**) أم لا؟! ومجرد تسميتها توسلاً لا يحل الإشكالية، فهذا اعتداد بـ(**التسميات والألفاظ**) فقط، وهو لا يجوز. فلا محيص لكم عن تعريف صحيح لـ(**العبادة**)، خال من الدور والتناقض. أما الحلقة المفرغة من جمل هي إما متناقضة، وإما تحصيل حاصل، فلا يجدي ولا ينتج!

(4) – أن المشركين قصدوا بعبادة أصنامهم التقريب إلى الله تعالى. أما المسلمون فلم يقصدوا بتوسلهم بالأنبياء وغيرهم التقريب إلى الله تعالى، لأن التقريب إلى الله تعالى لا يكون إلا بالعبادة، ولذلك قال الله تعالى حكاية عن المشركين: ﴿ما نعبدهم إلا ليقربونا﴾، بل إن المسلمين قصدوا التبرك والاستشفاع بهم، والتبرك بالشيء غير التقريب به، كما لا يخفى.

وجواب هذا هو: هذا لا يصفو إلا إذا عرفنا أن التوسل ليس عبادة، وهذا يتطلب أن نُعَرِّف العبادة

تعريفاً صحيحاً، خالياً من الدور والتناقض. فلو اعتقد المُتوسِل أن المُتوسَّل به، أو المُستشفع به، يشفع بدون استئذان، أو له عند الله شفاعة لا ترد، أو يجير على الله، أو يفلت من قبضة الله، أو أنه يعجز الله هرباً، فقد جعله نداً في مرتبة واحدة مع الله، ولو فقط في هذا الاعتبار المعين، وقد اتخذه من ثم إلاهاً من دون الله، فهو بمجرد هذا الاعتقاد مشرك كافر، وتوسله إذاً (**عبادة**) لغير الله، فهي إذاً زيادة شرك وكفر.

وعلى كل حال فقد استشكل السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، رحمه الله تعالى، وهو من معاصري بن عبد الوهاب، مؤسس الفرقة الوهابية، حُكْمه على من أسماهم بـ«**القبوريين**» بالوقوع في الشرك الأكبر، شرك الكفر، والخروج من الإسلام، فجزم بخلاف ذلك، وصنفهم من أهل الإسلام الآثمين لوقوعهم في «**الشرك الأصغر**» فقط:

❋ كما جاء في «**الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني**»، (ج:1 ص:361 وما بعدها): [والذي نحن بصدده هو أنه إذا خفي على بعض أهل العلم ما ذكرناه وقررناه في حكم المعتقدين للأموات لسبب من أسباب الخفاء التي قدمنا ذكرها ولم يتعقل ما سقناه من الحجج البرهانية القرآنية والعقلية فينبغي أن نسأله ما هو الشرك فإن قال: (**هو أن تتخذ مع الله إلها آخر كما كانت الجاهلية تتخذ الأصنام آلهة مع الله سبحانه**)، قيل له: وماذا كانت الجاهلية تصنعه لهذه الأصنام التي اتخذوها حتى صاروا مشركين؟! فإن قال: كانوا يعظمونها ويقربون لها ويستغيثون بها وينادونها عند الحاجات وينحرون لها النحائر ونحو ذلك من الأفعال الداخلة في مسمى العبادة فقل له: لأي شيء كانوا يفعلون لها ذلك؟ فإن قال: لكونها الخالقة الرازقة أو المحيية أو المميتة، فاقرأ عليه ما قدمنا لك من البراهين القرآنية المصرحة بأنهم مقرون بأن الله الخالق الرازق المحيي المميت **وأنهم إنما عبدوها** لتقربهم إلى الله زلفى، وقالوا هم شفعاؤهم عند الله ولم يعبدوها لغير ذلك، فإنه سيوافقك ولا محالة إن كان يعتقد أن كلام الله حق، وبعد أن يوافقك أوضح له أن المعتقدين في القبور قد فعلوا هذه الأفعال أو بعضها على الصفة التي قررناها وكررناها في هذه الرسالة، فإنه إن بقى فيه بقية من إنصاف وبارقة من علم وحصة من عقل فهو لا محالة يوافقك وتنجلي عنه الغمرة وتنقشع عن قلبه سحائب الغفلة ويعترف بأنه كان في حجاب عن معنى التوحيد الذي جاءت به السنّة والكتاب]، **انتهى بحروفه.**

❋ واستمر في «**الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني**»، (ج:1 ص:566 وما بعدها): [ومن جملة الشبه التي عرضت لبعض أهل العلم ما جزم به السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير، رحمه الله تعالى، في شرحه لأبياته التي يقول في أولها:

رجعت عن النظم الذي قلت في النجدي

فإنه قال: إن كفر هؤلاء المعتقدين للأموات هو من الكفر العملي لا الكفر الجحودي، ونقل ما ورد في كفر تارك الصلاة، كما ورد في الأحاديث الصحيحة، وكفر تارك الحج في قوله تعالى: فإن الله غني عن العالمين،

.. إلخ]، ثم عقَّب: [وتحقيقه أن الكفر كفر عمل وكفر جحود وعناد، فكفر الجحود أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحودا وعنادا، فهذا الكفر يضاد الإيمان من كل وجه؛ وأما كفر العمل فهو نوعان: نوع يضاد الإيمان ونوع لا يضاده، ثم نقل عن ابن القيم كلاما في هذا المعنى. ثم قال السيد المذكور: قلت، ومن هذا يعني الكفر العملي من يدعو الأولياء ويهتف بهم عند الشدائد ويطوف بقبورهم ويقبل جدرانها وينذر لها بشيء من ماله، فإنه كفر عملي لا اعتقادي فإنه مؤمن بالله وبرسوله، صلى الله عليه وسلم، وباليوم الآخر لكن زين له الشيطان أن هؤلاء عباد الله الصالحين ينفعون ويشفعون ويضرون، فاعتقدوا ذلك كما اعتقد ذلك أهل الجاهلية في الأصنام، لكن هؤلاء مثبتون التوحيد لله لا يجعلون الأولياء آلهة كما قاله الكفار إنكارا على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لما دعاهم إلى كلمة التوحيد: أجعل الآلهة إلها واحدا؟! فهؤلاء جعلوا لله شركاء حقيقة فقالوا في التلبية: لبيك لا شريك لك إلا شريكا هو لك تملكه وما ملك؛ فأثبتوا للأصنام شركة مع رب الأنام، وإن كانت عباراتهم الضالة قد أفادت أنه لا شريك له، لأنه إذا كان يملكه وما ملك فليس شريك له تعالى بل مملوك. فعبدة الأصنام الذين جعلوا لله أندادا واتخذوا من دونه شركاء، وتارة يقولون شفعاء يقربونهم إلى الله زلفى، بخلاف جهلة المسلمين الذين اعتقدوا في أوليائهم النفع والضر، فإنهم مقرون لله بالوحدانية وإفراده بالإلاهية وصدقوا رسله. فالذي أتوا من تعظيم الأولياء كفر عمل لا اعتقاد، فالواجب وعظهم وتعريفهم جهلهم وزجرهم ولو بالتعزير، كما أمرنا بحد الزاني والشارب والسارق من أهل الكفر العملي ... إلى أن قال: فهذه كلها قبائح محرمة من أعمال الجاهلية، فهو من الكفر العملي، وقد ثبت أن هذه الأمة تفعل أمورا من أمور الجاهلية هي من الكفر العملي، كحديث أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركوهن: الفخر بالأحساب والطعن في الأنساب والاستسقاء بالنجوم والنياحة، أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي مالك الأشعري. فهذه من الكفر العملي لا تخرج به الأمة عن الملة، بل هم مع إتيانهم بهذه الخصلة الجاهلية أضافهم إلى نفسه فقال: من أمتي.

فإن قلت: أهل الجاهلية تقول في أصنامها أنهم يقربونهم إلى الله زلفى، كما يقول القبوريون هؤلاء شفعاؤنا عند الله كما يقوله القبوريون. قلت: لا سواء، فإن القبوريين مثبتون للتوحيد لله قائلون أنه لا إله إلا هو، ولو ضربت عنقه على أن يقول أن الولي لما أطاع الله كان له بطاعته عنده تعالى جاه به تقبل شفاعته ويرجى نفعه، لا أنه إله مع الله؛ بخلاف الوثني، فإنه امتنع عن قول لا إله إلا الله حتى ضربت عنقه زاعما أن وثنه إله مع الله، ويسميه ربا والها. قال يوسف عليه السلام: أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار؟ سماهم أربابا لأنهم كانوا يسمونهم بذلك، كما قال الخليل: هذا ربي، في الثلاث الآيات مستفهما لهم مبكتا متكلما على خطابهم، حيث يسمون الكواكب أربابا، وقالوا: أجعل الآلهة إلها واحدا؛ وقال قوم إبراهيم: من فعل هذا بآلهتنا، أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم؟ وقال إبراهيم: أأفكا آلهة دون الله تريدون؟ ومن هذا يعلم أن الكفار غير مقرين بتوحيد الإلهية والربوبية، كما توهّمه من توهم من قوله: ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله، ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم، قل من يرزقكم من السماء والأرض إلى قوله فسيقولون الله؛ فهذا إقرار بتوحيد الخالقية

والرازقية ونحوهما لا أنه إقرار بتوحيد الآلهة، لأنهم يجعلون أوثانهم أربابا كما عرفت، فهذا الكفر الجاهلي كفر اعتقاد ومن لازمه كفر العمل، بخلاف من اعتقد في الأولياء النفع والضر مع توحيد الله والإيمان به وبرسوله وباليوم الآخر، فإنه كفر عمل. فهذا تحقيق بالغ وإيضاح لما هو الحق من غير إفراط ولا تفريط. انتهى كلام السيد المذكور رحمه الله تعالى]؛ انتهى النص المنقول من «**الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني**».

قلت: كلام السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير رحمه الله تعالى، جيد إلا أنه:

أولاً: لم يوفق لإدراك المناط الحقيقي لاختلاف الحكم بين الحالتين، ألا وهو: **اختلاف جوهر المعتقد، وتباين المحتوى التصوري تبايناً جوهرياً**. فأهل الجاهلية اعتقدوا في آلهتهم أموراً معيّنة جعلتهم آلهة، وأرباباً من دون الله، والقليل من ذلك قد يكون متعلقاً بالخالقية والرازقية، ونحوها، والكثير بأمور أخرى مهمة وجوهرية غير ذلك: من أهمها الكينونة من جنس أو نسب إلاهي؛ وقد أسلفنا تفصيلاً وافياً لأكثر ذلك. هذا هو المهم، وهو مربط الفرس، وليس تسميتهم لتلك المعبودات آلهة، أو أرباباً، أو الاعتراف لهم بشركة الله في مثل قولهم: (لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)، وإن كانت هذه التسميات والألفاظ، في العادة وأغلب الأحوال، وليس بالضرورة، **قرينة قوية** على وجود تلك المعتقدات الكفرية.

أما معتقد المنسوبين إلى الإسلام فيمن ينادونهم من الأموات والأولياء، فهو مختلف اختلافاً جوهرياً، أو هكذا ينبغي أن يفترض فيهم للوهلة الأولى. وما يجري على ألسنتهم من تسميات وألفاظ، يرجح أن ما لديهم من معتقدات ليس بالضرورة معتقداً كفرياً، وإن كان يحتمل أن يكون كذلك في بعض الأحوال التي نرجو الله أن تكون نادرة. **فالعبرة هي جوهر المعتقد، ومحتوى التصور، وليس بالأسماء والمسميات، ولا بمجرد الانتساب إلى الإسلام، أو التلفظ الصوري بالشهادتين**.

وثانياً: أخطأ في تصنيف بعض الأعمال التي تصدر عن المنتسبين إلى الإسلام بأنها في جملتها كفر عملي، أو كفر أصغر، من غير نظر لمحتوى التصور والمعتقد، ومن غير نظر في الأحكام الشرعية. لأن بعض ذلك قد لا يكون كفراً عملياً أو اعتقادياً أصلاً، وإنما هي معاصي أو حتى مكروهات فقط، وبعضه، وهو الأقل النادر، قد يكون كفراً مخرجاً من الملة. **والكفر الأصغر، وكذلك الشرك الأصغر، إنما هو فقط بتصنيف الشارع الإسلامي لا غير**: فقد يطلق على أمور من الصغائر، كما سيأتي البرهان عليه في أبواب القسم الثالث المتعلقة بالآداب والفروع، في حين أن بعض الكبائر الموبقة المهلكة، التي تقارب الشرك الأكبر والكفر الناقل عن الملة في الإثم، كأكل مال اليتيم ظلماً، وشهادة الزور، واليمين الغموس، لم يسمها الشارع كفراً أو شركاً، وإن كان جعلها مقاربة للشرك في الإثم والشر!

❋ ثم حاول صاحب «**الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني**»، (ج:1 ص:366 وما بعدها)، الرد على السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير، رحمه الله تعالى، فقال: [وأقول: هذا الكلام في التحقيق ليس

بتحقيق بالغ، بل كلام متناقض متدافع، وبيانه أنه لا شك أن الكفر ينقسم إلى كفر اعتقاد وكفر عمل، ولكن دعوى أنه ما يفعله المعتقدون في الأموات من كفر العمل في غاية الفساد، فإنه قد ذكر هذا البحث أن كفر من اعتقد في الأولياء كفر عمل، وهذا عجيب. كيف يقول كفر من يعتقد في الأولياء ويسمى ذك اعتقادا؟ ثم يقول أنه من الكفر العملي، وهل هذا إلا التناقض البحت والتدافع الخالص؟ انظر كيف ذكر في أول البحث أن كل من يدعو الأولياء ويهتف بهم عند الشدائد ويطوف بقبورهم ويقبل جدرانها وينذر لها بشيء من ماله هو كفر عمل. **فليت شعري ما هو الحامل له على الدعاء والاستغاثة وتقبيل الجدران ونذر النذورات؟ هل هو مجرد اللعب والعبث من دون اعتقاد؟ فهذا لا يفعله إلا مجنون، أم الباعث عليه الاعتقاد في الميت؟!** فكيف لا يكون هذا من كفر الاعتقاد الذي لولاه لم يصدر فعل من تلك الأفعال، ثم انظر كيف اعترف بعد أن حكم على هذا الكفر بأنه كفر عمل لا كفر اعتقاد بقوله: لكن زين الشيطان أن هؤلاء عباد الله الصالحين ينفعون ويشفعون، فاعتقد ذلك جهلا كما اعتقده أهل الجاهلية في الأصنام؛ فتأمل كيف حكم بأن هذا كفر اعتقاد ككفر أهل الجاهلية، واثبت الاعتقاد واعتذر عنهم بأنه اعتقاد جهل. وليت شعري أي فائدة لكونه اعتقاد جهل؟ فإن طوائف الكفر بأسرها وأهل الشرك قاطبة إنما حملهم على الكفر ودفع الحق والبقاء على الباطل الاعتقاد جهلا، وهل يقول قائل إن بكلمة التوحيد فقط من دون نظر إلى ما ينافي ذلك من أفعال المتكلم بكلمة التوحيد ويخالفه من اعتقاده الذي صدر عنه تلك الأفعال المتعلقة بالأموات، وهذا الاعتبار لا ينبغي التعويل عليه ولا الاشتغال به. فالله سبحانه إنما ينظر إلى القلوب وما صدر من الأفعال عن اعتقاد، لا إلى مجرد الألفاظ؛ وإلا لما كان فرق بين المؤمن والمنافق]، **انتهى**.

قلت: هذا رد جيد، من الناحية الشكلية، تمكن فيه صاحب «**الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني**» من «لَيِّ» ذراع العلامة السيد محمّد بن إسماعيل الأمير، رحمه الله تعالى، فأوقعه في شيء من التناقض، وأن هؤلاء المنتسبين إلى الإسلام ما هتفوا بالأولياء إلا وعندهم، ضرورة، اعتقاد معين، كما يظهر بوضوح من قوله: (**فليت شعري ما هو الحامل له على الدعاء والاستغاثة وتقبيل الجدران ونذر النذورات؟ هل هو مجرد اللعب والعبث من دون اعتقاد؟ فهذا لا يفعله إلا مجنون، أم الباعث عليه الاعتقاد في الميت**). كما أنه أحسن في بيان أن الجهل، وإن كان ربما مسقطاً للمؤاخذة الأخروية، إلا أنه لا يغير حقائق الأشياء في ذاتها: فالمشرك مشرك، حتى لو فرضنا أنه معذور بالجهل، وعدم بلوغ الرسالة. والخرافة خرافة حتى لو ظنها إنسان، بشبهة عرضت له، حق مطابق لواقع.

إلا أن حجة مصنف «**الفتح الرباني**» لا بد أن تنقلب عليه ضرورة، لأنه لم يدرك أن هناك معتقدات شركية مكفرة، وأخرى ليست كذلك، وإن كانت ربما باطلة. فظن أن القضية مجرد اعتقاد مَّا، أي «**اعتقاد**»، يتعلق بمجرد حصول جلب نفع أو دفع ضر، ونحوه، وليس نوع الاعتقاد وموضوعه ومحتواه. وقد اسلفنا أن مجرد اعتقاد أن «**كذا وكذا**» يضر وينفع، لا علاقة له بالكفر والإسلام، والشرك والتوحيد، وإلا لكفر وأشرك كل من اعتقد أن حماره أو سيارته مفيدة نافعة!!

نعم، سيسارع القوم بالقول: ليس هذا، بداهة، النفع والضر الذي نعني! فنقول لهم: أحسنتم، وأجدتم، وأنصفتم، فبينوا لنا **الفرق الصحيح المنضبط** بين اعتقاد كل إنسان النفع في «**السيارة**»، و«**الحمار**»، و«**حزمة الحطب**»، واعتقاد مشركي قريش النفع في «**اللات والعزى، ومناة الثالثة الأخرى**»؟!

واستمر في «**الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني**» في مناقشة السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، رحمه الله تعالى، ذاكراً نقولاً عن الإمام ابن القيم، تفيد أنه يحكم على من أسماهم بــ«**القبوريين**» بالشرك الأكبر، خلافاً لما قد يكون الإمام الصنعاني قد ظنه من قول ابن القيم. وكل ذلك بحمد الله لا يعنينا؛ فسواء قال ابن القيم بذلك، أو كان فهم الإمام الصنعاني هو الصحيح لنصوص ابن القيم، فمنذ متى أصبحت أقوال الإمام ابن القيم نصوصاً شرعية؟!

فالحق المبين، الذي ندين الله به، هو ما أقمنا عليه قواطع الأدلة فيما سلف بالحجج البرهانية اليقينية، مع ابطال أقوال المخالفين، بعد تحريرها بكل دقة أولاً، بل نحن – بتوفيق الله - قد حررنا لهم أقوالهم، وأعدنا صياغتها لهم بأفضل مما جاء منه؛ ثم أنعم الله وفتح بتفنيدها قولاً، قولاً: كل ذلك بمنّة الله وفضله، وببركة القرآن العظيم عند تدبره حق تدبره.

❄ فصل: مسخ الفرقة الوهابية لمفهوم (العبادة)

وفي الختام نؤكد أن القول بأن أفعالاً، من حيث هي أفعال مجردة، تستحق أن تسمى «**عبادة**»، بغض النظر عما يسبقها أو يصاحبها من تصور واعتقاد في «**المفعول به**»، أو «**المفعول لأجله**»، خطأ قاتل جسيم، وليس هو كذلك فحسب، بل هو أيضاً: **بدعة نكراء، وتشريع من الدين ما لم يأذن به الله، وضلال كبير**، ترتَّبت عليه طوام وفواقر منها:

(1) **– ترتب على ذلك:** نسبة الشرك والكفر إلى كثير من المسلمين، والحكم بخروجهم من الملة، ومفارقتهم الإسلام، ومن ثم معاداتهم، وسل السيف عليهم، وقتالهم، واستباحة أموالهم ودمائهم. هذا منكر عظيم، وخلل جسيم يجعل صاحبه من المارقين «**الخوارج**»، بل من شر أنواعهم، وأكثرهم دموية: الأزارقة والنجدات، الذين يقتلون أهل الإسلام، ويذرون أهل الأوثان، أو في أقل تقدير: معاداة أهل الإسلام، ومهادنة أو موالاة أهل الأوثان، كما حدث فعلاً من أكثر الدول والكيانات والقبائل والجماعات التي تبنت هذه العقيدة الوهابية الخبيثة؛

(2) **وترتب على ذلك:** مسخ مفهوم العبادة حتى أصبح مجموعة من «**الشعائر**» و«**الطقوس**» الفارغة تقريباً من كل محتوى، ومباحث مضحكة «**مهووسة**» تدور حول القبور، والأضرحة، والأولياء؛

فلا عجب أن يسمي الألباني، مثلاً، دولة آل سعود «**دولة التوحيد**»، في نفس شريط «**الكاسيت**» الذي يوسعها نقداً لاستقدام القوات الأمريكية لقتال العراق إبان أزمة الكويت، فهي ما زالت «**دولة التوحيد**»، في نظره، حال توليها الكفار وقتالها تحت رايتهم ضد المسلمين قتالاً مدمراً فعالاً، وهو فعل من أفعال الكفر، يصبح به الفاعل كافراً مرتداً إذا انتفت في حقه موانع التكفير؛ مقروناً بالمكفرات الأخرى كتبديلها للشرائع، وإظهارها الكفر البواح في مثل نظام التابعية السعودية، ذلك النظام الخبيث العنصري الكفري الملعون، واستحلال الربا بالترخيص للبنوك الربوية، وعضوية المنظمات الدولية الكفرية المعتدية كالأمم المتحدة. ثم وجدنا تسميته لها بذلك مكتوباً في رسالته: (**تحذير الساجد، من اتخاذ القبور مساجد**)، كما هي أمامي الآن في طبعتها الرابعة، من اصدار «**المكتب الإسلامي**» بتاريخ. 1403 هــ، الموافق 1983م، في الصفحة 68، حيث يقول: (**فعجبت حينئذ كيف ظلت هذه الظاهرة الوثنية قائمة حتى عهد دولة التوحيد**). لماذا سمَّاها «**دولة التوحيد**»، وكيف استحقت هذا الشرف العظيم؟! لأن الديار السعودية تخلوا من القبور المبنية، والأضرحة المشيدة، هكذا بكل سخف وبلاهة، وتفاهة وسطحية فكر. سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم!

(3) **وترتب على ذلك:** وهو أشنعها من الناحية العقدية والفكرية، وإن كان لا يظهر بتلك السهولة عملياً، وهو القول بأن الله، جل جلاله، لم يكن إلها في الأزل، وإنما أصبح إلها بعد أن أصبح معبوداً، أي بعد أن وجد من يعبده، وكفى بذلك كفراً وقبحاً. **نعم**: سوف يسارع القوم بالقول: معاذ الله، بل هو إله أزلاً وأبداً، بمعنى أنه المستحق لعبادة كل من يمكن أن تصدر منه العبادة، لاتصافه ذاتياً بصفات الكمال والجمال والجلال. **فنقول**: على ما في هذا (التعريف الأعرج) لــ(الإله) من عيوب واعتراضات ومخاطر ذكرناها في باب سابق، سنسلم لكم به، بل نقول: لا بأس، أحسنتم، وهو كذلك: فعرّفوا لنا (**العبادات**) إذاً؟! أليست هي، ضرورة وعلى البديهة، كل فعل يراد به تعظيم الله، أو التقرب إلى الله، بوصفه المستحق لها ذاتياً، أي بناء علي اعتقاد ذلك الفاعل لاستحقاق الله لها ذاتياً بموجب تلك الصفات والقدرات؟! فكيف جعلتموها **قائمة محصورة** من الأفعال: سجود، وركوع، وإيقاد شموع، وتقديم قرابين، وذبح ذبائح، والتزام بنُذور، و... إلخ، من حيث هي أفعال مجردة، غير مسبوقة بهذا الاعتقاد المخصوص. وربما سارع القوم بالمشاغبة قائلين: بل لأن الله أمر بها لنفسه، ونهى عنها لغيره، لذلك سميناها عبادة، وصنفنا صارفها لغيره مشركاً كافراً. فنقول: هذا من جهلكم، أو كذبتم صراحة، لأننا أثبتنا في حالة السجود، مثلاً، أن الله لم يصنفها عبادة إذا صرفت لغيره، ولا كّفر من صرفها لغيره، بل أمر بها ملائكته المسبحة بقُدُسه أمرَ وجوب لا هوادة فيه، ولعن إبليس وطرده لمّا أبى واستكبر ورفض الأمر، فأصبح بذلك الرفض، الذي جاء إباءً واستكباراً، من المشركين الكافرين. وهي في هذه الشريعة الخاتمة حرام (أو مكروه فقط، عند بعض الفقهاء)، وليست شركاً أو كفراً إلا إذا صحبها اعتقاد مكفّر. فأنتم تشرّعون بأهوائكم، وتسمّون الأشياء بأسماء اخترعتموها، ما أنزل الله بها من سلطان. فضلاً عن تناقض قولكم، ووقوعكم في الدور الجلي حيناً، وفي الدور الخفي أحياناً.

فلا عجب إذاً: أن تتركز حملات عملاء آل سعود المسعورة على «**طالبان**»، عندما أمرتهم «**سيدتهم**» أمريكا بذلك، على قضية «**الأضرحة**» و«**القبور**»، فيكون دفاع المدافع من شباب الجهاد السذَّج الطيبين مقصوراً على إيراد الأدلة على أنهم بسبيل هدمها، قدر الاستطاعة (؟!). أما الأعراف القبلية الكفرية التي سكتت عنها طالبان، جهلاً أو عجزاً، إذا أحسنا الظن؛ وأما التقليد الأعمى والجمود الفقهي على تأويلات وأقيسة وأقوال فقهاء عصور الانحطاط، البالغ درجة «**الظلامية**»؛ وأما الغلو والممارسات الخاطئة التي تورطت فيها طالبان، والتي شوهت صورة الإسلام الناصعة؛ وأما القمع ومصادرة حقوق الناس المشروعة؛ أما هذا كله فليس موضوع البحث والنقاش، أو توجيه النقد والإنكار والنصيحة إلى طالبان لتصحيحه. ولم لا؟! أليس «**شرك القبور**» هو الطامة الكبرى، والمصيبة العظمى التي ينبغي التركيز عليها، وعلاجها قبل غيرها، بل لعله هو الخلل الوحيد، كما هو في الخيال الجامح المريض عند هؤلاء المساكين المفتونين من أدعياء «**السلفية**»، أهل (**العقيدة الصحيحة**) بزعمهم؟!

ولا عجب أيضاً: أن نسمع أحد أئمة الفرقة الوهابية في هذا العصر، ألا وهو الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رحمه الله، يقول: (وتحكيم شرع الله وحده دون كل ما سواه شقيق عبادة الله وحده دون ما سواه، إذ مضمون الشهادتين أن الله هو المعبود وحده لا شريك له وأن يكون رسوله هو المتبع المحكّم ما جاء به فقط. ولا جُردت سيوف الجهاد إلا من أجل ذلك والقيام به فعلاً وتركاً وتحكيماً عند النزاع)، (عن فتاوى الشيخ:12/251).

نعم: لا عجب أن يصدر من الشيخ، رحمه الله، هذا الكلام المرسل، الذي تنقصه الدقة، مع ما فيه من جوانب جيدة لا تنكر، لأنه ينطلق من مفهوم «**العبادة**» الباطل المتناقض عند الفرقة الوهابية: أنها مجموعة من الشعائر الشكلية والأفعال المجردة، ظاهرة أو باطنة، من قيام وقعود، وركوع وسجود، وصيام وحج، وإطلاق مجامر، وإيقاد شموع، وتقديم ذبائح وقرابين، وما شابه ذلك.

والحق أن تحكيم شرع الله هو «**عين**» عبادة الله، وليس هو شيء غيرها حتى يصح أن يقال أنه (شقيقها)، لأن الشعائر التعبدية، أي: «**العبادات**»، ليست بذاتها هي «**العبادة**»، المعرفة بالألف واللام، أو المعرفة بالإضافة، في مثل قولك: «**عبادة الله**»، التي خلق الجن والإنس لها: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، (الذاريات؛ 51: 56)؛ بل «**العبادة**» هي «**الطاعة للآمر بها**»، المنبنية على الاعتقاد الجازم والإيمان الراسخ بأن الآمر بها هو صاحب الربوبية الذاتية والسيادة النهائية العليا، الإله الحق، الآمر بحق.

وهذا هو عين نص نبي الله الخاتم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، عندما قال: «**فتلك عبادتهم**»، ولم يقل: (تلك مثل، أو شقيقة، أو صنو عبادتهم)، تعليماً لعدي بن حاتم عندما استشكل عليه قوله تعالى: ﴿**اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله**﴾، فقال: (إنا ليس نعبدهم)، فسأله نبي الله، عليه

وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله: «**أليس يحرّمون ما أحلّ الله فتحرّمونه؟ ويحلّون ما حرّم الله فتحلّونه؟**»، فأسقط في يد عدي بن حاتم وقال: (بلى)!

هذا هو الحق اليقيني الذي قامت عليه البراهين القطعية، فلا يجوز اعتقاد غيره لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر: ومن كفر فإن الله غني عن العالمين.